

حَوَاشِي الشَّرْحِ وَالْعَبَّادِي

عَلَى

تُحْفَةِ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تَأَلَّفَ

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الشَّرَفِ الدِّينِ
السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الشَّرَفِ الدِّينِ
١٣٠١ هـ ٩٩٢ هـ

شَرَحَ كِتَابَ الْمُنْهَاجِ

الإِمَامِ شَهَابِ الدِّينِ بْنِ حُجْرٍ الْهَيْثَمِيِّ
٩٧٣ هـ

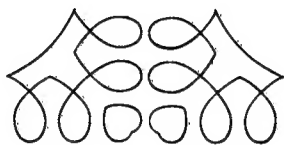
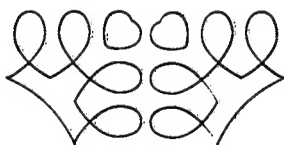
اِعْتَنَى بِهِ وَرَافَقَهُ

الدُّكْتُورُ أَنَسُ الشَّامِي
كَلِمَةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

المجلد السابع



القاهرة



حَوْلَ شَيْءٍ الشَّرِّ وَالْإِذَا الْعِبَادُ إِلَى
عَلَى
تُحْفَةً الْمَجْتَاجِ بِشَرَحِ الْمَنْهَاجِ

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

اسم الكتاب : **خوشی الشریعہ والعبادہ**

عَلَا
تُحَفِّتُ الْمَعْتَابَ بِسِرِّهِ الْمُنْمَاخِ

اسم المؤلف : الشيخ محمد الحارثي الشافعي

الشيخ محمد بن قاسم البزازي

اسم المحقق : الدكتور أسامة الشامي

القطع : ١٧ × ٢٤ سم

عدد الصفحات : ٧٢٦ صفحة

عدد المجلدات : ١٢ مجلد - المجلد السابع

سنة الطبع : ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

رقم الإيداع : ٥٠٥٧ / ٢٠١٦

التقييم الدولي : ٥٢-٥٢-٣٠٠-٩٧٧-٩٧٨

الباركود الدولي : ٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢

طبع . نشر . توزيع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْغَضَبِ

(هو) لُغَةً أَخَذَ الشَّيْءَ ظُلْمًا وَقِيلَ بِشَرْطِ الْمُجَاهَرَةِ وَشَرْعًا (الاستيلاء) وَيُرْجَعُ فِيهِ لِلْغُرْبِ كَمَا يَنْصَحُ بِالْأَمْثِلَةِ الْآتِيَةِ وَلَيْسَ مِنْهُ مَنْعُ الْمَالِكِ مِنْ سَقْيِ مَا شَبَّهَتْهُ أَوْ غَرَسَهُ حَتَّى تَلْفَ فَلَا ضَمَانَ، وَإِنْ قَصَدَ مَنْعَهُ عَنْهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَفَارَقَ هَذَا هَلَاكٌ وَلَدِ شَاةٍ ذَبَحَهَا بِأَنَّهُ ثُمَّ أَلْفَ غِذَاءَ الْوَلَدِ الْمُتَعَيِّنَ لَهُ بِإِتْلَافِ أُمِّهِ بِخِلَافِهِ هُنَا وَبِهَذَا الْفَرْقِ يَتَأَيَّدُ مَا يَأْتِي عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ وَغَيْرِهِ قُبَيْلَ وَالْأَصَحُّ أَنَّ السَّمْنَ وَيَأْتِي قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُثَنِّ فَإِنْ أَرَادَ قَوْمٌ سَقْيَ أَرْضِهِمْ فِيمَنْ عَطَّلَ شَرِبَ أَرْضَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْغَضَبِ

■ قَوْلُهُ: (لُغَةً) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ: (فَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً) فِي النَّهَايَةِ. ■ قَوْلُهُ: (ظُلْمًا) ثُمَّ إِنْ كَانَ مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ خُفِيَّةً سُمِّيَ سَرِقَةً أَوْ مُكَابَرَةً فِي صَخْرَاءٍ سُمِّيَ مُحَارَبَةً أَوْ مُجَاهَرَةً وَاعْتَمَدَ الْهَرَبَ سُمِّيَ اخْتِلَاسًا فَإِنْ جَحَدَ مَا أَذْنَبَ عَلَيْهِ سُمِّيَ خِيَانَةً بِزَمَاوِي. اهـ بُجَيْرِمِي. ■ قَوْلُهُ: (وَقِيلَ الْخ) أَيِ زِيَادَةً عَلَى مَا ذَكَرَهُ. ■ قَوْلُهُ (لَشَيْءٍ) (الاستيلاء)، وَلَوْ حُكِّمًا بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي قَرِيبًا (وَكُلِّقَامَةً مِّنْ قَعْدِ الْخ) قَالَ شَيْخُنَا: وَهَذَا الْمَعْنَى الشَّرْعِيُّ أَعْمٌ مِنْ كُلِّ مِنَ اللَّغَوِيَّيْنِ؛ لِأَنَّ الْاِسْتِيْلَاءَ أَعْمٌ مِنَ الْأَخْذِ لِشُمُولِهِ الْمَنَافِعَ فَهَذَا عَلَى غَيْرِ الْغَالِبِ مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ أَحْصَى مِنَ اللَّغَوِيِّ. اهـ بُجَيْرِمِي. ■ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ الْاِسْتِيْلَاءِ، وَكَذَا ضَمِيرُ مَنْهُ. ■ قَوْلُهُ: (مَنْعُ الْمَالِكِ الْخ) أَيِ أَوْ غَيْرِهِ مَنَعًا خَاصًّا كَمَنْعِ الْمَالِكِ وَاتِّبَاعِهِ مَثَلًا أَمَّا الْمَنْعُ الْعَامُّ كَانَ مَنَعُ جَمِيعِ النَّاسِ مِنْ سَقْيِهِ فَيُضْمَنُ بِذَلِكَ. اهـ ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (مِنْ سَقْيِ مَا شَبَّهَتْهُ الْخ) أَيِ كَأَن حَبَسَهُ مَثَلًا فَيَنْتَرَبُّ عَلَيْهِ عَدَمُ السَّقْيِ فَلَا يُنَافِي قَوْلَهُ بَعْدُ، وَإِنْ قَصَدَ مَنْعَهُ عَنْهُ. اهـ ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ هَذَا) أَيِ تَلَفَ ذَلِكَ بِمَا ذُكِرَ. ■ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) أَيِ الْمَتَسَبِّبِ فِي التَّلَفِ (ثُمَّ) أَيِ فِي الشَّاةِ. ■ قَوْلُهُ: (مَا يَأْتِي عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ الْخ) وَهُوَ ضَمَانُ شَرِيكَ غَوْرٍ مَاءٍ عَيْنٍ يَمْلِكُ لَهُ وَلِشُرَكَائِهِ فَيَسَّ مَا كَانَ يُسْقَى بِهَا مِنَ الشَّجَرِ وَنَحْوِهِ. اهـ. وَوَجْهُ التَّأْيِيدِ أَنَّ لَبْنَ الشَّاةِ مِنْ حَيْثُ نَسَبَتْهُ إِلَيْهَا مُتَعَيِّنٌ لِّوَلَدِهَا وَكَذَلِكَ الْعَيْنُ الَّتِي أُعِدَّتْ بِخُصُوصِهَا لِسَقْيِ زَرْعٍ فَإِنَّهَا مُعَدَّةٌ بِحَسَبِ الْقَصْدِ مِمَّنْ هَيَّأَهَا لِذَلِكَ الزَّرْعِ، وَعَلَيْهِ فَيَتَعَيَّنُ قَرْضُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ الضَّمَانِ هُنَا فِي مَسْأَلَةِ الزَّرْعِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَاءُ مُعَدًّا لَهُ كَمَاءِ الْأَمْطَارِ وَالسِّيُولِ وَنَحْوِهِمَا. اهـ ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُثَنِّ الْخ) أَيِ فِي بَابِ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ سَيِّدُ عُمَرَ وَرَشِيدِي. ■ قَوْلُهُ: (فِيمَنْ عَطَّلَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْغَضَبِ)

■ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ مِنْهُ الْخ) اعْتَمَدَهُ م. ر.

الغَيْرِ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ (على حق الغيب)، ولو خمرًا وكلبًا مُحْتَرَمَيْنِ وسائرَ الحقوقِ والاختصاصاتِ كَحَقِّ مُتَحَجِّجٍ وكِإِقَامَةِ مَنْ قَعَدَ بِسَوْقٍ أَوْ مَسْجِدٍ لَا يُزْعَجُ مِنْهُ وَالْجُلُوسُ مَحَلَّهُ وَجَعَلَهُ فِي دَقَائِقِهِ حَبَّةَ الْبُرِّ غَيْرَ مَالٍ مُرَادُهُ بِهِ غَيْرُ مَتَمَوِّلٍ لِمَا قَدَّمَهُ فِي الْإِقْرَارِ أَنَّهَا مَالٌ وَعَبَّرَ أَصْلُهُ بِالْمَالِ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْمُتَمَوِّلِ الْمُتَرَتِّبِ عَلَيْهِ الضَّمَانُ الْآتِي وَعَدَلَ عَنْهُ إِلَى أَعْمَ مِنْهُ كَمَا تَقَرَّرَ لِيَكُونَ التَّعْرِيفُ جَامِعًا لِأَفْرَادِ الْعَصَبِ الْمُحَرَّمِ الْوَاجِبِ فِيهِ الرَّدُّ، وَأَمَّا الضَّمَانُ فَيُصَرِّحُ بِانْتِفَائِهِ عَنْ غَيْرِ الْمَالِ بِقَوْلِهِ وَلَا يَضْمَنُ الْخَمْرَ فَصْنِيغُهُ أَحْسَنُ خِلَافًا لِمَنْ انْتَصَرَ لِصَنِيعِ أَصْلِهِ (عُذْوَانًا) أَيِ عَلَى جِهَةِ التَّعَدِّي وَالظُّلْمِ وَخَرَجَ بِهِ نَحْوُ عَارِيَّةٍ وَمَأْخُودٍ بِسَوْمٍ وَأَمَانَةٍ شَرْعِيَّةٍ كَتُوبٍ طَيَّرْتَهُ الرِّيحُ إِلَى حِجْرِهِ أَوْ دَارِهِ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا لَوْ أَخَذَ مَالَ غَيْرِهِ يَظُنُّهُ مَالَهُ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ ضَمَانُ الْعَصَبِ؛ لِأَنَّ الثَّابِتَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ حُكْمُ الْعَصَبِ لَا حَقِيقَتُهُ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْمُتَبَادَرَ وَالْغَالِبَ مِنَ الْعَصَبِ مَا يَقْتَضِي الْإِثْمَ

(إِلَخ) أَيِ فِي شَأْنِهِ وَحَقْلِهِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ كَلْبًا إِلَخ) خَرَجَ بِهِ الْعُقُورُ، وَكَذَا مَا لَا تَفْعَ فِيهِ وَلَا ضَرَرَ كَالْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ فَلَا يَدُّ عَلَيْهَا وَلَا يَجِبُ رَدُّهَا بِزَمَاوِيٍّ. اهـ سَمَ عَلَى مَنَهِجٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَسَائِرُ الْحُقُوقِ إِلَخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (خَمْرًا إِلَخ) فَكَأَنَّهُ قَالَ شَمِلَ أَيِ الْحَقِّ الْخَمْرَ وَالْكَلْبَ الْمُحْتَرَمَيْنِ وَسَائِرُ الْحُقُوقِ إِلَخ. □ فَوَدَّ: (وَكَإِقَامَةِ مَنْ إِلَخ) لَعَلَّهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: كَحَقِّ مُتَحَجِّجٍ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ قَالَ كِبْطَالٍ حَقِّ مُتَحَجِّجٍ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَشَمِلَ الْاِخْتِصَاصَاتِ كَحَقِّ مُتَحَجِّجٍ وَمَنْ قَعَدَ بِنَحْوِ مَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ إِلَخ. وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. □ فَوَدَّ: (لَا يُزْعَجُ مِنْهُ) وَضَفَّ لِسَوْقٍ أَوْ مَسْجِدٍ أَيِ بَانَ كَانَ جُلُوسُهُ بِحَقِّ. اهـ رَشِيدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَالْجُلُوسُ مَحَلَّهُ) أَسْقَطَهُ النِّهَايَةَ وَشَرَحَ الْمَنَهِجَ وَقَالَ الْبُجَيْرِيُّ: قَوْلُهُ: (مَنْ قَعَدَ بِمَسْجِدٍ إِلَخ)، وَإِنْ لَمْ يَسْتَوِلْ عَلَى مَحَلِّهِ شَيْخُنَا. اهـ. □ فَوَدَّ: (وَجَعَلَهُ) أَيِ الْمُصَنَّفُ وَقَوْلُهُ: (حَبَّةُ الْبُرِّ غَيْرُ مَالٍ) مَفْعُولًا لِيَجْعَلَ وَقَوْلُهُ: (مُرَادُهُ إِلَخ) الْجُمْلَةُ خَبَرُ الْجَعْلِ. □ فَوَدَّ: (وَعَبَّرَ أَصْلُهُ) أَيِ بَدَلَ حَقِّ الْغَيْرِ. □ فَوَدَّ: (غَيْرُ مَتَمَوِّلٍ) بِفَتْحِ الْوَائِ فَإِنَّ كَلَامَ الْمُضْبَاحِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَا كَانَ صِفَةً لِلْمَالِ اسْمُ مَفْعُولٍ وَمَا كَانَ صِفَةً لِلْمَالِ اسْمُ فَاعِلٍ. اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيِ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ خَمْرًا إِلَخ. □ فَوَدَّ: (عَنْ غَيْرِ الْمَالِ) أَيِ غَيْرِ الْمُتَمَوِّلِ كَمَا مَرَّ آتِفًا. □ فَوَدَّ: (وَالظُّلْمُ) عَطَفَ تَفْسِيرَ. □ فَوَدَّ: (نَحْوُ عَارِيَّةٍ إِلَخ) كَمَا أَخُوذُ بِبَاحَةِ. □ فَوَدَّ: (إِلَى حِجْرِهِ إِلَخ) أَيِ بِخِلَافٍ مَا طَيَّرْتَهُ إِلَى مَحَلِّ قَرِيبٍ مِنْهُ وَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ يَدُّ كَالْمَسْجِدِ. اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ) أَيِ جَمْعُ التَّعْرِيفِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الثَّابِتَ) عِلَّةُ لِعَدَمِ الْوُرُودِ.

□ فَوَدَّ: (قَالَ الرَّافِعِيُّ إِلَخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنَهِجِ وَقَوْلِ الرَّافِعِيِّ إِنَّ الثَّابِتَ فِي هَذِهِ حُكْمُ الْغَضَبِ لَا حَقِيقَتُهُ مَمْنُوعٌ وَهُوَ نَازِلٌ إِلَى أَنَّ الْغَضَبَ يَقْتَضِي الْإِثْمَ مُطْلَقًا وَلَيْسَ مُرَادًا، وَإِنْ كَانَ غَالِيًا. اهـ. وَعَلَى هَذِهِ يَتِمُّ التَّقْرِيبُ بِخِلَافِ مَا فِي الشَّرْحِ قَالَ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي تَقْلًا عَنْ الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ وَالَّذِي يَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ فِي تَعْرِيفِ الْغَضَبِ أَنَّهُ إِثْمًا وَضْمَانًا الْاِسْتِيلَاءُ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ عُذْوَانًا وَضْمَانًا الْاِسْتِيلَاءُ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَإِثْمًا الْاِسْتِيلَاءُ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ عُذْوَانًا. اهـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ زَادَ الشَّهَابُ سَمَ عَلَى مَا ذَكَرَ وَحَقِيقَتُهُ لَا ضَمَانًا وَلَا إِثْمًا بَلْ وَجُوبٌ رَدُّ - فَقَطْ - الْاِسْتِيلَاءُ بَلَا تَعَدُّ عَلَى مُحْتَرَمٍ غَيْرِ مَالٍ كَأَخْذِ

وعِبَارَةُ الرُّوضَةِ بِغَيْرِ حَقٍّ. وَاسْتُحْسِنَتْ؛ لِأَنَّهَا تَشْمَلُ هَذِهِ الصُّورَةَ وَتَقْتَضِي أَنَّ الثَّابِتَ فِيهَا حَقِيقَةُ الْعَصَبِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ حَقِيقَتَهُ صَادِقَةٌ مَعَ انْتِفَاءِ التَّعَدِّي إِذِ الْقَصْدُ بِالْحَدِّ ضَبْطُ سَائِرِ صَوَرِ الْعَصَبِ الَّتِي فِيهَا لَإِثْمٌ وَالَّتِي لَا لَإِثْمَ فِيهَا وَاسْتَحْسَنَ الرَّافِعِيُّ زِيَادَةَ «قَهْرًا» لِتَخْرُوجِ السَّرِقَةِ وَغَيْرِهِ زِيَادَةً لَا عَلَى وَجْهِ اخْتِلَاسٍ أَوْ انْتِهَابٍ وَرَدًّا بِأَنَّ الثَّلَاثَةَ خَارِجَةٌ بِالِاسْتِيْلَاءِ لِإِنْبَائِهِ عَنِ الْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ، وَالتَّنْظِيرُ فِي هَذَا بِادِّعَاءِ أَنَّ السَّرِقَةَ نَوْعٌ مِنَ الْعَصَبِ أُفْرِدَ بِحُكْمٍ خَاصٍّ فِيهِ نَظَرٌ وَصَنِيْعُهُمْ بِإِفْرَادِهَا بِبَابٍ مُسْتَقِلٍّ وَجَعَلُهَا مِنْ مَبَاحِثِ الْجِنَايَاتِ قَاضٍ بِخِلَافِهِ وَآخِذٌ مَالٌ غَيْرُهُ بِالْحَيَاءِ لَهُ حُكْمُ الْغَاصِبِ وَقَدْ قَالَ الْغَزَالِيُّ مَنْ طَلَبَ مِنْ غَيْرِهِ مَالًا فِي الْمَالِ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ لِبَاعِثٍ الْحَيَاءِ فَقَطْ لَمْ يَمْلِكْهُ وَلَا يَحِلُّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَالْأَصْلُ فِي الْبَابِ الْكِتَابُ وَالشُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ الْأُمِّيُّ وَهُوَ كَبِيرَةٌ، قَالَا عَنْ الْهَرَوِيِّ: إِنْ بَلَغَ نِصَابًا وَاعْتَرَضَ بِنَقْلِ ابْنِ عَبِيدٍ السَّلَامِ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ غَضَبَ الْحَبَّةِ وَسَرِقَتَهَا كَبِيرَةٌ لَكِنْ تَوَقَّفَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ

سَرَجِي الْغَيْرِ يَظُنُّهُ لَهُ. اه. ه. قَوْلُهُ: (وَعِبَارَةُ الرُّوضَةِ الْخ) أَي بَدَلَ عُدُونًا. ه. قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ حَقٍّ) خَيْرٌ وَعِبَارَةُ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا تَشْمَلُ الْخ) يُمَكِّنُ حَمْلَ الْعُدُونِ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْعُدُونُ فِي الْوَاقِعِ فَيَشْمَلُهَا أَيْضًا. اه. سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ بَلْ قَدْ يَدْخُلُ الصُّورَةُ الْمَذْكُورَةُ بِادِّعَاءِ أَنَّهَا مِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ. اه. ه. قَوْلُهُ: (إِذِ الْقَصْدُ) عِلَّةٌ لِعِلِّيَّةِ قَوْلِهِ: (لَأَنَّهَا تَشْمَلُ الْخ) لِلِاسْتِحْسَانِ. ه. قَوْلُهُ: (وَغَيْرُهُ) أَي وَاسْتَحْسَنَ غَيْرُ الرَّافِعِيِّ.

ه. قَوْلُهُ: (وَرَدًّا) أَي الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ. ه. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الثَّلَاثَةَ خَارِجَةٌ الْخ) يُتَأَمَّلُ. اه. سَمِ. ه. قَوْلُهُ: (لِإِنْبَائِهِ عَنِ الْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ) هَلْ يَتَحَقَّقَانِ فِي أَخِذٍ مَا ظَنَّهُ مَالَهُ. اه. سَمِ. ه. قَوْلُهُ: (فِي هَذَا) أَي فِي إِخْرَاجِ السَّرِقَةِ وَنَحْوِهَا. اه. ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَي فِي الرَّدِّ الْمَذْكُورِ. اه. ه. قَوْلُهُ: (وَآخِذٌ مَالٍ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَا فِي الْمُغْنِيِّ.

ه. قَوْلُهُ: (لَهُ حُكْمُ الْغَاصِبِ) أَي، وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ طَلَبٌ مِنَ الْآخِذِ فَالْمَدَارُ عَلَى مُجَرَّدِ الْعِلْمِ بِأَنَّ صَاحِبَ الْمَالِ دَفَعَهُ حَيَاءً لَا مُرُوءَةً أَوْ رَغْبَةً فِي خَيْرٍ وَمِنْهُ مَا لَوْ جَلَسَ عِنْدَ قَوْمٍ يَأْكُلُونَ مَثَلًا وَسَلَّوَهُ فِي أَنْ يَأْكُلَ مَعَهُمْ وَعَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لِمُجَرَّدِ حَيَاثِهِمْ مِنْ جُلُوسِهِ عِنْدَهُمْ. اه. رَشِيدِي. ه. قَوْلُهُ: (فِي الْمَالِ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ، وَكَذَا الطَّلَبُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ كَمَا تَقَدَّمَ آتِفًا. ه. قَوْلُهُ: (وَهُوَ كَبِيرَةٌ) إِطْلَافُهُ شَامِلٌ لِلْمَالِ، وَإِنْ قُلَّ وَلِلِاخْتِصَاصَاتِ وَمَا لَوْ أَقَامَ إِنْسَانًا مِنْ نَحْوِ مَنْسَجِدٍ أَوْ سَوْقٍ فَيَكُونُ كَبِيرَةً وَهُوَ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ بَلْ هُوَ أَوَّلَى مِنْ غَضَبِ نَحْوِ حَبَّةِ الْبُرِّ؛ لِأَنَّ الْمُنْفَعَةَ بِهِ أَكْثَرُ وَالْإِيذَاءَ الْحَاصِلُ بِذَلِكَ أَشَدُّ. اه. ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْغَضَبُ كَبِيرَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الْمَغْصُوبُ نِصَابَ سَرِقَةٍ. اه. ه. قَوْلُهُ: (نِصَابًا) أَي نِصَابَ سَرِقَةٍ وَهُوَ رُبُّعٌ

ه. قَوْلُهُ: (وَاسْتُحْسِنَتْ؛ لِأَنَّهَا تَشْمَلُ هَذِهِ الصُّورَةَ) يُمَكِّنُ حَمْلَ الْعُدُونِ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْعُدُونُ فِي الْوَاقِعِ فَيَشْمَلُهَا أَيْضًا.

ه. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الثَّلَاثَةَ خَارِجَةٌ بِالِاسْتِيْلَاءِ) يُتَأَمَّلُ هَذَا فِي الْإِخْتِلَاسِ. ه. قَوْلُهُ: (لِإِنْبَائِهِ عَنِ الْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ) هَلْ يَتَحَقَّقَانِ فِي أَخِذٍ مَا ظَنَّهُ مَالَهُ.

وَيُؤَافِقُهُ إِطْلَاقُ الْمَاوَرِدِيِّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ فِعْلَهُ مَعَ الاسْتِحْلَالِ مِمَّنْ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ كُفْرٌ وَمَعَ عَدَمِهِ فِسْقٌ وَكَأَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ حِكَايَةِ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَصَرِيحُ مَذْهَبِنَا أَنَّ اسْتِحْلَالَ مَا تَحْرِيمُهُ ضَرُورِيٌّ كُفْرٌ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ وَمَا لَا فَلَإِنْ وَإِنْ فَعَلَهُ فَتَقَطُّنَ لَهُ.

(فَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً) لِيُغَيِّرَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُسَيِّرُ لَهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ وَضَعَ عَلَيْهَا مَتَاعًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ بِحُضُورِهِ فَسَيَّرَهَا الْمَالِكُ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ الْمَتَاعَ وَلَا يَضْمَنُ مَالِكُهُ الدَّابَّةَ إِذْ لَا اسْتِيلَاءَ مِنْهُ عَلَيْهَا (أَوْ جَلَسَ)

دينار. □ قَوْلُهُ: (وَيُؤَافِقُهُ) أَي مَا نَقَلَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَعَ عَدَمِهِ) أَي عَدَمِ الاسْتِحْلَالِ.

□ قَوْلُهُ: (وَكَأَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ الْخ) أَي وَلَعَلَّ نِسْبَةَ هَذَا التَّفْصِيلِ لِلْمَاوَرِدِيِّ الْخ، وَإِلَّا فَصَرِيحُ الْمَذْهَبِ يُفِيدُ ذَلِكَ وَلَا حَاجَةَ لِعَزْوِهِ لِلْمَاوَرِدِيِّ. اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ فَعَلَهُ) أَي وَعَلِمَ حُرْمَتَهُ. اهـ ع ش وفيه نَظَرٌ إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِالْعِلْمِ نَحْوَ الظَّنِّ.

□ قَوْلُ (السِّي): (فَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً)، وَلَوْ نَقَلَ الدَّابَّةَ وَمَالِكُهَا رَاكِبٌ عَلَيْهَا بِأَن أَخَذَ بِرَأْسِهَا وَسَيَّرَهَا مَعَ ذَلِكَ فَيَحْتَمَلُ أَنْ لَا يَكُونَ غَاصِبًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مُسْتَوِلًا عَلَيْهَا مَعَ اسْتِقْلَالِ مَالِكِهَا بِالرُّكُوبِ بِدَلِيلِ أَنَّهُمَا لَوْ تَنَازَعَا بِهَا أَوْ اتَّفَقَتْ شَيْئًا حُكِمَ بِهَا لِلرَّاكِبِ وَاخْتَصَّ بِهِ الضَّمَانُ سَمَ عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَيُصَرِّحُ بِعَدَمِ الضَّمَانِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ م ر أَي وَالتَّخَفُّفُ فِي الْعَارِيَةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ سَخَّرَ رَجُلًا وَدَابَّتَهُ فَتَلَفَتْ الدَّابَّةُ فِي يَدِ صَاحِبِهَا لَمْ يَضْمَنْهَا الْمُسَخِّرُ؛ لِأَنَّهُمَا فِي يَدِ صَاحِبِهَا. اهـ ع ش وَأَقُولُ وَسَيُصَرِّحُ بِهِ الشَّارِحُ أَيْضًا قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَلَوْ دَخَلَ دَارِهِ. □ قَوْلُهُ: (لِيُغَيِّرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَفْتَى الْقَاضِي) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَي وَإِنْ اعْتَمَدَ) إِلَى الْمُتَنِّ، وَقَوْلُهُ: (أَي جَمَعَ) إِلَى الْمُتَنِّ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ هُوَ) أَي مَالِكُهَا. □ قَوْلُهُ: (بِحُضُورِهِ) انْظُرْ مَفْهُومَهُ. اهـ س م. □ قَوْلُهُ: (فَسَيَّرَهَا) أَي أَوْ سَاقَهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا بِحَشِيشٍ مَثَلًا فِي يَدِهِ فَتَبِعَتْهُ. اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يَضْمَنُ) أَي الْمَالِكُ ش. اهـ س م وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ: لَعَلَّ صَوْرَتَهُ أَنَّهُ وَضَعَهُ لِيَقْضِيَ حَاجَةً مَثَلًا ثُمَّ يَأْخُذْهُ إِذْ يَتَعَدَّى أَنْ مَالِكُ الدَّابَّةِ لَوْ كَانَ قَاصِدًا نَحْوَ دَارِ صَاحِبِ الْمَتَاعِ فَوَضَعَ الْمَتَاعَ عَلَى الدَّابَّةِ وَذَلِكَ الْحَالُ عَلَى إِذْنِهِ لَهُ فِي إِصَالِهِ إِلَى مَحَلِّهِ أَنَّهُ يَضْمَنُ قَلِيلًا رَاجِعًا. اهـ. أَقُولُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي لَمْ تَدُلْ قَرِينَةُ الْحَالِ الْخ. □ قَوْلُهُ: (مَالِكُهُ) أَي الْمَتَاعُ.

□ قَوْلُ (السِّي): (أَوْ جَلَسَ عَلَى فِرَاشٍ) لَوْ جَلَسَ عَلَيْهِ ثُمَّ انْتَقَلَ عَنْهُ ثُمَّ جَلَسَ آخَرُ عَلَيْهِ فَكُلُّ مِنْهُمَا غَاصِبٌ وَلَا يَزُولُ الْغَضَبُ عَنِ الْأَوَّلِ بِانْتِقَالِهِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْغَاصِبَ إِنَّمَا يَبْرَأُ بِالرَّدِّ لِلْمَالِكِ أَوْ لِمَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، فَلَوْ

□ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ وَضَعَ عَلَيْهَا الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر. □ قَوْلُهُ: (بِحُضُورِهِ) انْظُرْ مَفْهُومَهُ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ) أَي الْمَالِكُ ش.

□ قَوْلُهُ فِي (السِّي): (أَوْ جَلَسَ عَلَى فِرَاشٍ) لَوْ جَلَسَ عَلَيْهِ ثُمَّ انْتَقَلَ عَنْهُ ثُمَّ جَلَسَ آخَرُ عَلَيْهِ فَكُلُّ مِنْهُمَا غَاصِبٌ وَلَا يَزُولُ الْغَضَبُ عَنِ الْأَوَّلِ بِانْتِقَالِهِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْغَاصِبَ إِنَّمَا يَبْرَأُ بِالرَّدِّ لِلْمَالِكِ أَوْ لِمَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ فَلَوْ تَلَفَ فَيُتَبَنَّى أَنْ يُقَالَ إِنْ تَلَفَ فِي يَدِ الثَّانِي فَقَرَأُ الضَّمَانَ عَلَيْهِ أَوْ بَعْدَ انْتِقَالِهِ أَيْضًا عَنْهُ فَعَلَى كُلِّ

أو تحامَلَ برجله كما قاله البغوي أي، وإن اعتمدَ معها على الرجل الأخرى فيما يظهر (على فراش) لم تدُلْ قرينة الحال على إباحة الجلوس عليه مطلقاً أو لناس مخصوصين كفُرَشِ مصاطبِ البرازين أي جمع مصطبة بالصاد والسين وتفتح الميم وقد تُكسر (فغاصب، وإن لم ينقله)

تَلَفَ فَيَبْغِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ تَلَفَ فِي يَدِ الثَّانِي فَقَرَارُ الضَّمانِ عَلَيْهِ أَوْ بَعْدَ انْتِقَالِهِ أَيْضًا عَنْهُ فَعَلَى كُلِّ الْقَرَارِ لَكِنْ هَلْ لِلْكُلِّ أَوْ النُّصْفِ فِيهِ نَظَرٌ وَيُظْهَرُ الْأَوَّلُ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ لَوْ جَلَسَ عَلَيْهِ ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَيْهِ فَيَبْغِي أَنْ يَأْتِيَ مِثْلُ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ تَعاقَبَ اثْنَانِ عَلَى دَابَّةٍ ثُمَّ تَلَفَتْ وَقَوْلُهُ فَعَلَى كُلِّ الْقَرَارِ لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّ مَنْ غَرِمَ بِهِ مِنْهُمَا لَا يَرْجِعُ عَلَى الْآخَرِ أَيْ بِشَيْءٍ لَا أَنَّ الْمَالِكَ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا بَدَلُ الْمَغْصُوبِ وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ الْأَوَّلُ وَقَدْ يُقَالُ الْأَقْرَبُ الثَّانِي لِدُخُولِهِمَا فِي ضَمَانِ كُلِّ مِنْهُمَا وَتَسَاوِيهِمَا فِي كَوْنِهَا فِي يَدٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا. اهـ ع ش. وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُقَالُ لِلْخِ إِلَيْهِ مِثْلُ الْقَلْبِ وَفِي الْبُحَيْرِمِيِّ عَنِ الْبِرْماوِيِّ وَانْظُرْ لَوْ كَانَ الْفِرَاشُ هَلْ يُضْمَنُ جَمِيعُهُ أَوْ قَدَرٌ مَا اسْتَوَلَى عَلَيْهِ، وَلَوْ تَعَدَّدَ الْغَاصِبُ عَلَى فِرَاشٍ كَبِيرٍ فَهَلْ يُضْمَنُ كُلُّ مِنْهُمْ الْجَمِيعَ أَوْ قَدَرٌ مَا عُدَّ مُسْتَوَلِيًّا عَلَيْهِ فَقَطُّ وَالَّذِي يُظْهَرُ الثَّانِي فِيهِمَا. اهـ. قول (السن): (أَوْ جَلَسَ إِلَيْهِ) خَرَجَ بِالْجُلُوسِ ضَمُّهُ إِلَى بَعْضِهِ بِغَيْرِ حَمَلٍ فَلَيْسَ غَضَبًا. اهـ بُحَيْرِمِيُّ. قول: (أَوْ تَحَامَلَ بِرَجْلِهِ) وَمِنْهُ مَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنَ الْمَشْيِ عَلَى مَا يُفْرَشُ فِي صَحْنِ الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ مِنَ الْفِرَاشِ وَالثِّيَابِ وَنَحْوِهِمَا وَيَبْغِي أَنْ مَحَلَّ الضَّمانِ مَا لَمْ تَعْمَ الْفِرَاشُ وَنَحْوُهَا الْمَسْجِدَ بَأَنَّ كَانَ صَغِيرًا أَوْ كَثُرَتْ، وَإِلَّا فَلَا ضَمَانَ وَلَا حُرْمَةَ لَتَعَدِّي الْوَاضِعِ بِذَلِكَ. اهـ ع ش. قول: (عَلَى الرَّجُلِ الْأُخْرَى) أَيْ الْخَارِجَةِ عَنِ الْفِرَاشِ.

قول (السن): (عَلَى فِرَاشٍ) لَوْ جَلَسَ مَعَ الْمَالِكِ فَغَاصِبٌ لِلنُّصْفِ بِشَرْطِهِ كَالدَّارِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْفِرَاشَ مِثَالًا، وَعَلَيْهِ فَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ مَعَ مَا ذَكَرَهُ عَنِ الْبَغَوِيِّ أَنَّ مَنْ تَحَامَلَ بِرَجْلِهِ عَلَى خَشَبَةٍ كَانَ غَاصِبًا لَهَا وَقَدْ يُفَرَّقُ سَمَ عَلَى حَجٍّ أَيْ بِأَنَّ الْفِرَاشَ لَمَّا كَانَ مُعَدًّا لِلِانْتِفَاعِ بِالْجُلُوسِ عَلَيْهِ كَانَ الْجُلُوسُ وَنَحْوُهُ انْتِفَاعًا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي قَصِدَ مِنْهُ فَقَدْ ذَلِكَ اسْتِيلَاءً بِخِلَافِ الْخَشَبَةِ وَنَحْوِهَا فَالْحَقُّ بِيَاقِي الْمُنْقُولَاتِ وَيَدُلُّ لِلْفَرَقِ عُمُومُ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر وَأَفْهَمَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ اغْتِيَارَ الثَّقَلِ. اهـ ع ش. قول: (كفُرَشِ مَصَاطِبِ الْبِرَازِينَ) أَيْ لِمَنْ لَهُ عِنْدَهُمْ حَاجَةٌ. اهـ. نِهَايَةٌ. قول: (أَيَّ جَمْعِ الْخِ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ أَيْ.

الْقَرَارِ لَكِنْ هَلْ لِلْكُلِّ أَوْ لِلنُّصْفِ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَيُظْهَرُ الْأَوَّلُ، وَلَوْ نَقَلَ الدَّابَّةَ، وَمَالِكُهَا رَاكِبٌ عَلَيْهَا بِأَنَّ أَخَذَ بِرَأْسِهَا وَسَيَّرَهَا مَعَ ذَلِكَ فَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَكُونَ غَاصِبًا، لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مُسْتَوَلِيًّا عَلَيْهَا مَعَ اسْتِقْلَالِ مَالِكِهَا بِالرُّكُوبِ بِدَلِيلِ أَنََّّهُمَا لَوْ تَنَازَعَا أَوْ تَلَفَتْ حَكِيمَ بِهَا لِلرَّاكِبِ وَاخْتَصَّ بِهِ الضَّمانُ. قول: (أَوْ تَحَامَلَ إِلَيْهِ) اعْتَمَدَهُ م ر. قول في (السن): (عَلَى فِرَاشٍ) لَوْ جَلَسَ مَعَ الْمَالِكِ فَغَاصِبٌ لِلنُّصْفِ بِشَرْطِهِ كَالدَّارِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْفِرَاشَ مِثَالًا، وَعَلَيْهِ فَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ مَعَ مَا ذَكَرَهُ عَنِ الْبَغَوِيِّ أَنَّ مَنْ تَحَامَلَ بِرَجْلِهِ عَلَى خَشَبَةٍ كَانَ غَاصِبًا لَهَا، وَقَدْ يُفَرَّقُ.

قول في (السن): (فَغَاصِبٌ، وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْهُ) قَالَ فِي الْقَوَاتِ الثَّانِي أَيْ مِنَ التَّشْبِيهِينِ الْمُتَوَلَّى إِنَّمَا حَكَّى لَوَجْهَيْنِ فِي الْجُلُوسِ عَلَى الْبِساطِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَالِكُ غَائِبًا فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا فَازْعَجَهُ ضَمْنٌ، وَإِنْ تَرَكَهُ

لِحَصُولِ غَايَةِ الْاِسْتِيلَاءِ وَهِيَ الْاِنتِفَاعُ تَعْدِيًّا، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدِ الْاِسْتِيلَاءُ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ، وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ السَّبْكِيُّ وَصَوَّبَ الزَّرْكَشِيُّ قَوْلَ الْكَافِي مَنْ لَمْ يَقْصِدْهُ لَا يَكُونُ غَاصِبًا وَلَا ضَامِنًا وَأَفْهَمَ كَذَلِكَ

□ قَوْلُهُ: (لِحَصُولِ غَايَةِ الْاِسْتِيلَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا فِي الرُّوْضَةِ) فِي الْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَمْ يَقْصِدِ الْاِسْتِيلَاءُ) كَذَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَإِنْ لَمْ يَتَّقُلْهُ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا فِي الرُّوْضَةِ) مُعْتَمَدٌ. اهـ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَصَوَّبَ الْإِنِّحَ) عَطْفٌ عَلَى (نَظَرِ الْإِنِّحَ). قَوْلُهُ: (فِي مَنْقُولِ الْإِنِّحَ) وَمَحَلُّ اشْتِرَاطِ نَقْلِ الْمَنْقُولِ فِي الْاِسْتِيلَاءِ عَلَيْهِ فِي مَنْقُولِ لَيْسَ بِيَدِهِ فَإِنْ كَانَ بِيَدِهِ كَوْدِيعَةً أَوْ غَيْرَهَا فَتَنْقُسُ إِنْكَارِهِ غَضَبٌ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى نَقْلِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْحَابُ شَرْحُ م ر اهـ سَمِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَوْ غَيْرُهَا أَيْ مِنْ سَائِرِ الْأَمَانَاتِ وَقَوْلُهُ: (فَتَنْقُسُ إِنْكَارِهِ غَضَبٌ) يَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ مَا إِذَا لَمْ تَدُلَّ قَرِينَةً عَلَى أَنَّ إِنْكَارَهُ لِعَرَضِ الْمَالِكِ كَانَ خَافَ عَلَيْهِ مِنْ ظَالِمٍ يَنْتَزِعُهُ مِنْهُ. اهـ. قَوْلُهُ: (غَيْرُ ذَيْنِكَ) أَيْ الدَّابَّةِ وَالْفِرَاشِ أَوْ غَيْرُ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ فِي الثَّانِيَةِ وَجْهٌ وَأَوْ. اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَهُوَ كَذَلِكَ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى عِبَارَتُهُ وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ قَدْ يُفْهَمُ أَنَّ غَيْرَ الدَّابَّةِ وَالْفِرَاشِ مِنَ الْمُنْقُولَاتِ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ التَّقْلِ وَبِهِ صَرَّحَ صَاحِبُ التَّعْجِيزِ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا وَيَتَنَ غَيْرُهُمَا وَاسْتَخْدَامُ الْعَبْدِ كَرُكُوبِ الدَّابَّةِ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ كَيْجٍ اهـ.

عَلَى الْإِسَاطِ فَإِنْ كَانَ لَا يَمْنَعُ الْمَالِكُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ لَوْ أَرَادَ لَمْ يَضْمَنْ ثُمَّ إِنْ كَانَ لِمَا اسْتَوْفَاهُ عَوْضٌ فِي الْعَادَةِ ضَمِنَ أَجْرَةً مِثْلَهُ، وَإِنْ كَانَ يَمْنَعُ الْمَالِكُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ لَوْ أَرَادَ صَارَ ضَامِنًا، كَذَا أَطْلَقَهُ الرَّافِعِيُّ وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي الْعَقَارِ أَنْ لَا يَكُونُ ضَامِنًا إِلَّا يَضْفَهُ قُلْتُ: وَبِهِ صَرَّحَ شَيْخُهُ الْقَاضِي الْحُسَيْنُ فِيمَا إِذَا زَجَرَهُ الْمَالِكُ فَلَمْ يَنْزَجِرْ فَيَجُوزُ تَنْزِيلُ كَلَامِ الْمُتَوَلَّى عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا كَانَ يَمْنَعُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ كَمَا ذَكَرَ وَهُوَ أَقْوَى مِنْ مَا لَيْكِهِ تَقْوَى كَوْنُهُ غَاصِبًا لِلْكَلِّ لِمَا يَأْتِي فِي الْعَقَارِ إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَقَوْلُ الْمُنْهَاجِ فَعَاصِبٌ يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى إِرَادَةِ إِثْبَاتِ الْغَضَبِ أَعَمٌّ مِنَ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَالِكُ مَعَهُ عَلَى الْإِسَاطِ فَعَاصِبٌ لِكُلِّهِ، وَإِنْ كَانَ فَعَاصِبٌ لِيَضْفِهِ. اهـ كَلَامُ الْقَوْتِ، وَقَوْلُهُ: (فَازْعَجَهُ) أَيْ عَنِ الْإِسَاطِ بِأَنْ مَنَعَهُ مِنَ الْجُلُوسِ عَلَيْهِ بِدَلِيلِ مُقَابَلَةِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (وَإِنْ تَرَكَهُ عَلَى الْإِسَاطِ) فَقَوْلُهُ: (ضَمِنَ) أَيْ الْجَمِيعَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ لَا يَمْنَعُ الْمَالِكُ) إِلَى (لَمْ يَضْمَنْ) مَحَلُّ نَظَرٍ، إِنْ كَانَ جَلَسَ مَعَ الْمَالِكِ إِلَّا أَنْ يَغْرِضَ صَرَفَ عَنْ قَصْدِ الْاِسْتِيلَاءِ بِأَنْ جَلَسَ لِنَحْوِ اخْتِيَارٍ لِيْنِهِ أَوْ غَرَضٍ أَمْرٍ الْمَالِكِ قِيْظَهُرُ عَدَمِ الضَّمَانِ. كَمَا لَوْ دَخَلَ الدَّارَ لِنَحْوِ التَّقْرِجِ، وَقَوْلُهُ: (وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي الْعَقَارِ الْإِنِّحَ) أَيْ: لِأَنَّ الْفَرَضَ مُشَارَكَةً الْمَالِكِ فِي الْجُلُوسِ عَلَيْهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي: (فَقَوْلُ الْمُنْهَاجِ الْإِنِّحَ) وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْإِنِّحَ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ تَفْصِيلٌ لِقَوْلِهِ: (أَعَمُّ الْإِنِّحَ)، وَبِهَذَا يَظْهَرُ كَلَامُ الشَّارِحِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَمْ يَقْصِدِ الْاِسْتِيلَاءُ الْإِنِّحَ) اعْتَمَدَهُ م ر. □ قَوْلُهُ: (وَأَفْهَمَ) الْمَثْنُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي (مَنْقُولِ الْإِنِّحَ) وَمَحَلُّ اشْتِرَاطِ نَقْلِ الْمَنْقُولِ فِي الْاِسْتِيلَاءِ عَلَيْهِ فِي مَنْقُولِ لَيْسَ بِيَدِهِ فَإِنْ كَانَ بِيَدِهِ كَوْدِيعَةً أَوْ غَيْرَهَا فَتَنْقُسُ إِنْكَارِهِ غَضَبٌ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى نَقْلِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْحَابُ شَرْحُ م ر وَغَيْرُ الْعَبَابِ بِقَوْلِهِ: (وَنَقْلُ الْمَنْقُولِ كَالْبَيْعِ). اهـ.

خِلَافًا لِقَوْلِ جَمْعٍ لَوْ رَفَعَ مَنَقُولًا كَكِتَابٍ مِنْ بَيْنِ يَدَيِ مَالِكِهِ لِيَنْظُرَهُ وَيُرَدَّهُ حَالًا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ اسْتِيلَاءٍ عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْهُ نَعَمْ قَدْ يُحْمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى مَا إِذَا دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى رِضَا مَالِكِهِ بِأَخْذِهِ لِلنَّظَرِ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّ مَا يَأْتِي فِي الدُّخُولِ لِلتَّفَرُّجِ يُؤَيِّدُهُمْ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْأَخْذَ وَالرَّفْعَ اسْتِيلَاءٌ حَقِيقِيٌّ فَلَمْ يَحْتَجْ مَعَهُ لِقَصْدٍ بِخِلَافِ مُجَرَّدِ الدُّخُولِ وَأَفْهَمَ اشْتِرَاطُ النِّقْلِ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ بِيَدِ قَيْنٍ وَلَمْ يُسَيِّرْهُ لَمْ يَضْمَنْهُ قَالَ بَعْضُهُمْ بِخِلَافِ بَعْثِهِ فِي حَاجَتِهِ كَمَا ذَكَرُوهُ. اهـ. وَعِبَارَةُ غَيْرِ وَاحِدٍ أَخَذَ بِيَدِ قَيْنٍ غَيْرِهِ وَخَوْفُهُ بِسَبَبِ تَهْمَةٍ وَلَمْ يَنْقُلْهُ مِنْ مَكَانِهِ إِلَى آخَرَ أَوْ نَقْلَهُ لَا بِقَصْدِ اسْتِيلَاءٍ عَلَيْهِ أَيْ بِنَاءٍ عَلَى خِلَافٍ مَا مَرَّ عَنِ الرُّوْضَةِ لَمْ يَضْمَنْهُ وَكَذَا إِنْ انْتَقَلَ هُوَ مِنْ مَحَلِّهِ بِاخْتِيَارِهِ أَوْ ضَرْبِ ظَالِمٍ قَيْنٍ غَيْرِهِ فَأَبَقَ؛ لِأَنَّ الضَّرْبَ لَيْسَ بِاسْتِيلَاءٍ نَعَمْ إِنْ لَمْ يَهْتَدِ إِلَى دَارِ سَيِّدِهِ ضَمِنَهُ، وَلَوْ زَلَقَ دَاخِلَ حِمَامٍ مَثَلًا فَوَقَعَ عَلَى مَتَاعٍ لِغَيْرِهِ فَكَسَرَهُ ضَمِنَهُ وَلَا يَضْمَنُ صَاحِبُهُ الزَّالِقُ

☐ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِقَوْلِ جَمْعٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَمْ يَضْمَنْهُ) فِي هَذِهِ الْمُقَابَلَةِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الضَّمَانِ لَا يُقَابِلُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّقْلِ ابْنِ قَاسِمٍ أَقُولُ وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا يَحْسُنُ مُقَابَلَةُ قَوْلِ هَؤُلَاءِ بِأَنَّ التَّقْلَ كَافٍ، وَإِنْ عَرِيَ عَنِ الْقَصْدِ. اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ مَا يَأْتِي الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَا دَلِيلَ لَهُمْ فِيمَا يَأْتِي فِي الدُّخُولِ لِلتَّفَرُّجِ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ وَالرَّفْعَ اسْتِيلَاءٌ الْخ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْخ) فَرَّقُوا بِهِذَا وَسَيِّدُكَرُهُ. اهـ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (لَوْ أَخَذَ بِيَدِ قَيْنٍ الْخ) قِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ بِزِمَامٍ دَابَّةٍ أَوْ بِرَأْسِهَا وَلَمْ يُسَيِّرْهَا لَمْ يَكُنْ غَاصِبًا. اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يَضْمَنْهُ) وَجْهُهُ ظَاهِرٌ إِذْ لَا اسْتِيلَاءَ. اهـ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (قَالَ بَعْضُهُمْ الْخ) اغْتَمَدَهُ الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ، وَكَذَا النِّهَايَةُ عِبَارَتُهَا وَقَالَ الْبَغَوِيُّ إِنَّهُ لَوْ بَعَثَ عَبْدٌ غَيْرَهُ فِي حَاجَةٍ لَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ أَعْجَمِيًّا أَوْ غَيْرَ مُمَيِّزٍ ضَعِيفٌ فَقَدْ رَجَّحَ خِلَافَهُ فِي الْأَنْوَارِ وَنَقَلَ عَنْ تَغْلِيْقِ الْبَغَوِيِّ آخِرَ الْعَارِيَةِ ضَمَانَهُ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَعِبَارَةُ غَيْرِ وَاحِدٍ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ: وَصَرَّحَ كَثِيرٌ بِأَنَّهُ لَوْ أَخَذَ بِيَدِ قَيْنٍ الْخ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ ضَرْبِ ظَالِمٍ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الضَّرْبُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْبَغْتِ فِي الْحَاجَةِ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ. اهـ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (ضَمِنَهُ) وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ لَمَّا تَرْتَّبَ عَدَمُ رُجُوعِهِ عَلَى فِعْلِهِ كَانَ ضَامِنًا كَمَا لَوْ فَتَحَ قَفْصًا عَنْ طَائِرٍ. اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (مَثَلًا) أَيْ أَوْ فِي السُّوقِ وَنَحْوِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (ضَمِنَهُ) أَيْ الزَّالِقُ الْمَتَاعَ.

وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ مُجَرَّدَ رَفْعِ الْمَنَقُولِ الثَّقِيلِ، وَإِنْ وَضَعَهُ مَكَانَهُ لَا يَكُونُ غَضَبًا بِخِلَافِ الْخَفِيفِ الَّذِي يَتَنَاوَلُ بِالْيَدِ. ☐ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِقَوْلِ جَمْعٍ الْخ) فِي هَذِهِ الْمَقَالَةِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الضَّمَانِ لَا يُقَابِلُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّقْلِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْخ) فَرَّقُوا بِهِذَا وَسَيِّدُكَرُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَفْهَمَ اشْتِرَاطُ التَّقْلِ الْخ) ثُمَّ حِكَايَةُ مَا يَأْتِي عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ كَذَا شَرَحَ م ر. ☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يَضْمَنْهُ) وَجْهُهُ ظَاهِرٌ؛ إِذْ لَا اسْتِيلَاءَ. ☐ قَوْلُهُ: (فَلَنْ بَعْضُهُمْ بِخِلَافِ بَعْثِهِ فِي حَاجَتِهِ الْخ) وَقَوْلُ الْبَغَوِيِّ إِنَّهُ لَوْ بَعَثَ عَبْدٌ غَيْرَهُ فِي حَاجَةٍ لَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ أَعْجَمِيًّا أَوْ غَيْرَ مُمَيِّزٍ ضَعِيفٌ فَقَدْ رَجَّحَ خِلَافَهُ فِي الْأَنْوَارِ وَنَقَلَ عَنْ تَغْلِيْقِ الْبَغَوِيِّ آخِرَ الْعَارِيَةِ ضَمَانَهُ شَرَحَ م ر. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ ضَرْبِ ظَالِمٍ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الضَّرْبُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْبَغْتِ فِي الْحَاجَةِ؟ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْبَحْثَ اسْتِعْمَالٌ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ زَلَقَ دَاخِلَ حِمَامٍ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر.

إلا إن وضعه بالمرء بحيث لا يراه الداخل ووجد له محلاً سوى الممر فيهدر المتاع دون الزالق به، ولو دفع عبده إلى غيره ليتعلمه حرفة فأمانة وإن استعمله في مصالح تلك الحرفة أي المتعلقة به بخلاف استعماله في غير ذلك وأفهم المثنى أيضاً أنه لا فرق فيهما بين حضور المالك وغيته لكن نقلاً عن المتولي أن هذا إن غاب أي وحيث لا يضمن الكل، وإلا اشترط أن يزججه أو يمنعه التصرف فيه وحيث إذا جلس أو ركب معه لا يضمن إلا النصف،

قوله: (إلا إن وضعه) أي صاحب المتاع، وكذا الضمير في قوله ووجد له محلاً أي المتاع ش. هـ سم. قوله: (ووجد الخ) صوابه، وإن وجد له. هـ وقوله: (فيهدر المتاع الخ) أي يهدر الزالق بكون المتاع بمحل لم يره الداخل. هـ ع ش وقوله صوابه وإن وجد له الخ قد يقال هذه الغاية مخالفة لقاعدتها من كون المقدّر أولى بالحكم وإنما الموافق لها، وإن لم يجد له الخ. هـ قوله: (وأفهم المثنى) إلى قوله: (وأفتى القاضي) في النهاية إلا قوله: (عن الأذري). هـ قوله: (وأفهم المثنى أيضاً الخ) في القوت إنما حكى المتولي الوجهين في الجلوس على البساط فيما إذا كان المالك غائباً فإن كان حاضراً فازعجه ضمن وإن تركه على البساط فإن كان لا يمنع المالك من التصرف فيه لو أراد لم يضمن ثم إن كان لما استوفاه عوض في العادة ضمن أجره مثله، وإن كان يمنع المالك من التصرف فيه صار ضامناً كذا أطلق الرافعي وقياس ما يأتي في العقار أن لا يكون ضامناً إلا بنصفه قلت وبه صرح شيخه القاضي الحسين فيما إذا زجره المالك فلم يترجى فيجوز تنزيل كلام المتولي عليه ويجوز أن يقال إذا كان يمنعه من التصرف فيه كما ذكر وهو أقوى من مالكة يقوى كونه غاصباً للكل لما يأتي في العقار إذا عرفت هذا فقول المنهاج فغاصب يجب حمله على إرادة إثبات الغضب أعم من الكل أو البعض فإن لم يكن المالك معه على البساط فغاصب لكله، وإن كان فغاصب لنصفه. هـ كلام القوت. وقوله فازعجه أي عن البساط بأن منعه من الجلوس عليه فقوله ضمن أي الجميع كما هو ظاهر وقوله فإن لم يكن الخ الظاهر أنه تفصيل لقوله أعم الخ وبهذا يظهر كلام الشارح. هـ سم بحذف. هـ قوله: (لا فرق فيهما) أي في الذابة والفراش أي غصبهما وضمانيهما. هـ قوله: (أن هذا) أي غصبهما. هـ قوله: (والأ) أي، وإن كان حاضراً. هـ قوله: (أن يزججه) أي الراكب أو الجالس المالك عن الذابة أو الفراش بأن منعه من الركوب أو الجلوس. هـ قوله: (أو يمنعه) أي الراكب أو الجالس المالك. هـ قوله: (فيه) أي في الذابة أو الفراش. هـ قوله: (وحيث إذا الخ) مفهومه أنه إذا لم يزججه ولم يمنعه التصرف لم يضمن بجلوسه معه شيئاً أي إلا الأجرة بشرطه، وهذا المفهوم يدل عليه ما مر عن القوت لكن نازع فيه م. ر. هـ سم. هـ قوله: (إلا النصف الخ) أي، وإن استولى بجلوسه على أكثر من نصف البساط خلافاً للأذري م. ر. هـ سم أي في النهاية.

قوله: (إلا أن وضعه) أي صاحبه، وكذا الضمير في قوله ووجد وقوله له أي المتاع شرح م. ر. هـ قوله: (وحيث إذا الخ) مفهومه أنه إذا لم يزججه ولم يمنعه التصرف لم يضمن بجلوسه معه شيئاً أي إلا الأجرة بشرطه، وهذا المفهوم يدل عليه ما مر عن القوت لكن نازع فيه م. ر. هـ سم. هـ قوله: (إلا النصف الخ) وإن استولى بجلوسه على أكثر من نصف البساط خلافاً للأذري م. ر.

وإن ضَعُفَ المَالِكُ بِنَاءً عَلَى مَا يَأْتِي عَنِ الْأَذْرَعِيِّ قَالَ الْمُتَوَلَّى، وَلَوْ رَفَعَ بِرِجْلِهِ شَيْئًا بِالأَرْضِ لَيَنْظُرُ جَنْسَهُ ثُمَّ تَرَكَهَ فَضَاعَ لَمْ يَضْمَنْهُ قَالَ شَارِحٌ وَنَظِيرُهُ رَفَعَ سَجَادَةً بِرِجْلِهِ لِيَصْلِيَ مَكَانَهَا. اهـ. وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُمَا عَلَى رَفْعٍ لَيْسَ فِيهِ انْفِصَالُ الْمَرْفُوعِ عَنِ الأَرْضِ عَلَى رِجْلِهِ وَلَا ضَمْنُهُ لِمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّ الْأَخْذَ بِالرَّجْلِ كَهُوَ بِالْيَدِ فِي مُحْصُولِ الْاِسْتِيلَاءِ وَأَقْتَى الْقَاضِي بَأَنَّ مَنْ ظَفَرَ بِأَبْقِ لِيَصْدِيقِهِ أَوْ خَلَصَهُ مِنْ نَحْوِ غَاصِبٍ فَأَخَذَهُ لِيُرُدَّهُ فَهَرَبَ قَبْلَ تَمْكِينِهِ مِنْ رُدِّهِ وَرَفْعِهِ لِحَاكِمٍ

فَوُدَّ: (وَإِنْ ضَعُفَ الْمَالِكُ الْخ) غَايَةُ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي غَيْرِ الْمَالِكِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَوِيًّا أَوْ ضَعِيفًا جِدًّا وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِيهِمَا إِذَا كَانَ الْمَالِكُ فِي الدَّارِ وَكَانَ الدَّخِلُ فِيهَا ضَعِيفًا الْخ مِنْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ غَاصِبًا لَشَيْءٍ مِنْهَا أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْيَدَ عَنِ الْمُنْقُولِ حِسِّيَّةً وَعَلَى الدَّارِ حُكْمِيَّةً. اهـ ع ش وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْفَرْقِ. فَوُدَّ: (عَلَى مَا يَأْتِي الْخ) أَي فِي شَرْحِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا الْخ. فَوُدَّ: (انْفِصَالُ الْمَرْفُوعِ) أَي بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ فَقَوْلُهُ، وَلَا أَيُّ بَأَنَّ انْفِصَالَ كُلِّهِ عَنِ الأَرْضِ. فَوُدَّ: (مِنْ نَحْوِ غَاصِبٍ الْخ) عِبَارَةٌ شَرْحُ م ر، وَلَوْ أَخَذَ شَيْئًا لِغَيْرِهِ مِنْ غَاصِبٍ أَوْ سَبَّحَ حِسْبَةَ لِيُرُدَّهُ عَلَى مَالِكِهِ فَتَلَفَ فِي يَدِهِ قَبْلَ إِمْكَانِ رُدِّهِ لَمْ يَضْمَنْ إِنْ كَانَ الْمَاخُودُ مِنْهُ غَيْرُ أَهْلِ لِلضَّمَانِ كَحَرْبِيِّ وَقَرْنِ الْمَالِكِ، وَلَا ضَمِنَ، وَإِنْ كَانَ مُعَرَّضًا لِلتَّلَفِ خِلَافًا لِلْسَّبْكِيِّ وَإِطْلَاقُ الْمَاوَرَدِيِّ وَابْنِ كَيْجٍ لِلضَّمَانِ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ انْتَهَتْ. اهـ سَم قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَإِنْ كَانَ مُعَرَّضًا الْخ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ وَجَدَ مَتَاعًا مِثْلًا مَعَ سَارِقٍ أَوْ مُتَنَهِّبٍ وَعَلِمَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْهُ ضَاعَ عَلَى صَاحِبِهِ لَعَدِمَ مَعْرِفَتُهُ الْآخِذَ فَأَخَذَهُ مِنْهُ لِيُرُدَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ، وَلَوْ بِصُورَةٍ شَرَاءٍ فَإِنَّهُ يَضْمَنْهُ حَتَّى لَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ بِلَا تَقْصِيرٍ غَرِمَ بَدْلَهُ لِصَاحِبِهِ وَلَا رُجُوعَ لَهُ بِمَا صَرَفَهُ عَلَى مَالِكِهِ لَعَدِمَ إِذْنُهُ لَمْ فِي ذَلِكَ وَقَدْ يُتَوَقَّفُ فِيهِ حَيْثُ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ عَدَمُ مَعْرِفَةِ مَالِكِهِ لَوْ بَقِيَ بِيَدِ السَّارِقِ فَإِنْ مَا ذَكَرَ طَرِيقَ لِحِفْظِ مَالِ الْمَالِكِ وَهُوَ لَا يَرْضَى بِضَيَاعِهِ بَقِيَ مَا يَقَعُ كَثِيرًا أَنْ بَعْضَ الدَّوَابِّ يَقْرِ مِنْ صَاحِبِهِ ثُمَّ إِنْ شَخْصًا يَحْوِزُهُ عَلَى نِيَّةِ عَوْدِهِ لِمَالِكِهِ فَيَتَلَفُ حِينَئِذٍ هَلْ يَضْمَنْهُ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِلْعِلْمِ بِرِضَا صَاحِبِهِ إِذَا الْمَالِكُ لَا يَرْضَى بِضَيَاعِ مَالِهِ وَيُصَدِّقُ فِي أَنَّهُ نَوَى رُدَّهُ إِلَى مَالِكِهِ؛ لِأَنَّ النَّيَّةَ لَا تُعْرَفُ إِلَّا مِنْهُ وَالْأَضْلُ عَدَمُ الضَّمَانِ وَفِي الْعُبَابِ قَرَعٌ لَوْ دَخَلَ عَلَى حَدَادٍ يَطْرُقُ الْحَدِيدَ فَطَارَتْ شَرَارَةٌ أَخْرَقَتْ نَوْبَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ الْحَدَادُ، وَإِنْ دَخَلَ بِإِذْنِهِ. اهـ أَقُولُ، وَكَذَا لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لَوْ طَارَتْ شَرَارَةٌ مِنَ الدُّكَّانِ وَأَخْرَقَتْ شَيْئًا حَيْثُ أَوْقَدَ الْكَوْرَ عَلَى الْعَادَةِ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ جَلَسَ بِالشَّارِعِ نَفْسِهِ أَوْ أَوْقَدَ لَا عَلَى الْعَادَةِ وَتَوَلَّدَ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّ الْاِزْتِمَاقَ بِالشَّارِعِ مُشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ وَفِي الْعُبَابِ قَرَعٌ: مَنْ ضَلَّ نَعْلَهُ فِي مَسْجِدٍ وَوَجَدَ غَيْرَهَا لَمْ يُجْزَ لَهُ لُبْسُهَا، وَإِنْ كَانَتْ لِمَنْ أَخَذَ نَعْلَهُ اهـ، وَلَمْ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَبْعُهَا وَأَخَذَ قَدْرَ قِيَمَةِ نَعْلِهِ مِنْ ثَمَنِهَا إِنْ عَلِمَ أَنَّهَا لِمَنْ أَخَذَ نَعْلَهُ، وَالْأَقْبَى لِقَطْعَةٍ وَفِي الْعُبَابِ قَرَعٌ مَنْ أَخَذَ إِنْسَانًا ظَنَّهُ عَبْدًا حِسْبَةَ فَقَالَ: أَنَا حُرٌّ وَهُوَ عَبْدٌ فَتَرَكَهَ فَأَبْقَى ضَمِنَ. اهـ كَلَامُ ع ش. وَقَوْلُهُ مَنْ أَخَذَ إِنْسَانًا ظَنَّهُ الْخ يَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ.

لم يضمّنه وأطلق الماوردي وابن كج أنه يضمّنه بوضع يده عليه وتأيد الزركشي للأول بأخذ المحرم صيداً ليدأويه مردود بأن هذا حق الله فيسامح فيه وسيأتي عن الشيخين في شرح الأيدي المترتبة ما يصرّح بالثاني والحق الغزي بالصدق غير أنه إذا عرف مالكه بخلاف من لم يعرفه أو لم يردّ رده أو قصّر فيه فإنه يضمّنه مطلقاً لتقصيره. ولو سخر ظالم قهراً مالك دابة بيده على عمل فتلفت في يد مالكها لم يضمّنها المسخر، وعليه أجره مثل ذلك العمل، ولو سقت أو انسأقت بقرة إلى راع لم تدخل في ضمّانه إلا إن ساقها مع البقر.

(ولو دخل داره وأزعجه عنها) أي أخرجه منها فغاصب، وإن لم يقصد الاستيلاء؛ لأن وجوده يغني عن قصده وقيداه بأن يدخل بأهله على هيئة من يقصد السكنى وبه يخرج دخولها هجماً لإخراجها وقد قطع الإمام بعدم ضمّانه لكن رجح ابن الرفعة أنه غصب كما اقتضاه المثل

□ قوله: (لم يضمّنه) مرّ آتياً عن ع ش استقرّاه وإليه مثل القلب. □ قوله: (لأول) أي عدم الضمان وقوله: (بالثاني) أي الضمان. □ قوله: (والحق الغزي) إلى قوله: (ولو سخر الخ) كان الأولى ذكره قبيل قوله: (وأطلق الماوردي). □ قوله: (من لم يعرفه) هل أقام الحاكم مقام المالك في هذه الحالة. اهـ سم. □ قوله: (مطلقاً) أي صديقاً كان الآخذ أو لا. □ قوله: (بيده) صفة دابة أي كائنه في يده. اهـ سم. □ قوله: (إلا إن ساقها الخ) ظاهره، وإن جهلها. اهـ سم.

□ قول (ش): (داره) أي دار غيره نهاية ومعني. □ قوله: (أي أخرجه) إلى قوله وقيداه في النهاية والمعني. □ قوله: (لم يقصد استيلاء) أي بأن أطلق أو قصد أخذ الرجل ومنعه من العود لها والتصرّف فيها حتى يكون مستولياً عليها أما لو قصد أخذ الرجل ليسخره في عمل من غير قصد منع له عنها لا يكون غاصباً لها لعدم استيلائه عليها. اهـ ع ش وسيأتي عن سم ما يوافقه. □ قوله: (وقيداه بأن يدخل بأهله الخ) التقييد المذكور مجرد تصوير لا شرط م ر اهـ سم عبارة النهاية وسواء في ذلك أكان بأهله على هيئة من يقصد السكنى أم لا، فما في الروضة تصوير لا قيد. اهـ وجعل المعني دخوله على هيئة من يقصد السكنى قيداً دون دخوله بأهله. □ قوله: (وبه يخرج دخولها هجماً لإخراجها) يتّجه فيما هجم لإخراجها من غير قصد استيلاء عليها ولا منعه منها أن لا يكون غاصباً؛ لأن هذا لا يزيد على دخولها في غيبته بغير قصد استيلاء كما سيأتي. اهـ سم. □ قوله: (هجماً لإخراجها) أي لا ليقيم اهـ معني.

□ قوله: (ما يصرّح بالثاني) لعلّ الثاني هو الوجه في الثانية؛ لأنه فيها في يد ضامنة دون الأولى؛ لأنه ليس مضموناً على أحد، ولعلّ ما يأتي عن الشيخين لا ينافي ذلك والحاصل أن الوجه آت إذا كان المأخوذ منه غير أهل للضمان كحزبي وقرن المالك فلا ضمان، وإلا ضمّنه وإطلاق الماوردي وابن كج الضمان مخمول على هذا التفصيل. □ قوله: (من لم يعرفه) هل أقام الحاكم مقام مالكه في هذه الحالة.

□ قوله: (بيده) صفة دابة أي كائنه في يده. □ قوله: (إلا إن ساقها الخ) ظاهره، وإن جهلها. □ قوله: (وقيداه بأن يدخل بأهله الخ) التقييد المذكور مجرد تصوير لا شرط م ر. □ قوله: (وبه يخرج دخولها هجماً) يتّجه فيما هجم لإخراجها وخارج به من غير قصد استيلاء عليها، ولا منعه عنها أن لا

كأصله قيلَ وَتَصْرِيحُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا بِخُصُولِهِ الْمَفْهُومِ مِنْهُ خُصُولُهُ هُنَا بِالْأَوَّلَى فِي قَوْلِهِمَا (أَوْ أَزْعَجَهُ) أَي أَخْرَجَهُ عَنْهَا (وَقَهَّرَهُ عَلَى الدَّارِ) أَي مَنَعَهُ التَّصَرُّفَ فِيهَا وَهَذَا لَا زِمَ لِلْإِزْعَاجِ فَالتَّصْرِيحُ بِهِ تَصْرِيحٌ بِاللَّازِمِ وَمَنْ ثَمَّ حَدَفَهُ غَيْرُهُ (وَلَمْ يَدْخُلْ فِعَالِيَّةً)، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْاسْتِيلَاءَ عَلَيْهَا خِلَافًا لِجَمْعِ (وَفِي الثَّانِيَةِ وَجْهٌ وَاحِدٌ) أَنَّهُ لَا يَكُونُ غَاصِبًا عَمَلًا بِالْغُرْبِ وَلَوْ مَنَعَهُ مِنْ نَقْلِ الْأَمْتَعَةِ فِعَالِيَّةً لَهَا أَيْضًا، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْاسْتِيلَاءَ عَلَيْهَا بِخُصُوصِهَا وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ جَمْعٍ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَقْصِدَ الْاسْتِيلَاءَ عَلَيْهَا بِخُصُوصِهَا وَلَا يَكْفِي قَصْدُ الْاسْتِيلَاءِ عَلَى الدَّارِ رَدُّهُ الْأَذْرَعِي فَقَالَ الْأَقْرَبُ وَفَاقًا لِصَاحِبِ الْكَافِي أَنَّ الْاسْتِيلَاءَ عَلَى الظَّرْفِ اسْتِيلَاءٌ عَلَى الْمَظْرُوفِ. (وَلَوْ سَكَنَ بَيْتًا) أَوْ لَمْ يَسْكُنْهُ (وَمَنَعَ الْمَالِكُ مِنْهُ دُونَ بَاقِي الدَّارِ فِعَالِيَّةً لِلْبَيْتِ فَقَطْ)؛ لِأَنَّهُ الَّذِي اسْتَوْلَى عَلَيْهِ (وَلَوْ دَخَلَ بِقَصْدِ الْاسْتِيلَاءِ وَلَيْسَ الْمَالِكُ فِيهَا) وَلَا مَنْ يَخْلُفُهُ مِنْ أَهْلِ وَمُسْتَأْجِرٍ وَمُسْتَعِيرٍ (فِعَالِيَّةً)، وَإِنْ ضَعُفَ الدَّخِيلُ وَقَوِيَ الْمَالِكُ حَتَّى لَوْ انْتَهَدَمَتْ حَيْثُ دَخَلَ ضَمِينُهَا؛ لِأَنَّ قُوَّتَهُ إِنَّمَا تُسَهِّلُ النَّزْعَ مِنْهُ حَالًا وَلَا تَمْنَعُ اسْتِيلَاءَهُ فَعَلِمَ خَطَأً مَنْ أَفْتَى فِيمَنْ أَدْعَى عَلَيْهِ غَصْبَ عَقَارٍ فَأَقَامَ بَيْنَهُ بَضْعُهُ بِأَنَّهُا تُسَمَّعُ وَيُطْلَعُ عَنْهُ حُكْمُ الْغَصْبِ، وَإِنْ ثَبِتَ بِالْبَيِّنَةِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْصِدِ الْاسْتِيلَاءَ كَانَ دَخَلُ لِقْفُوجٍ لَمْ يَكُنْ غَاصِبًا وَإِنَّمَا ضَمِينٌ مَنْقُولًا رَفَعَهُ لِذَلِكَ؛ لِأَنَّ يَدَهُ عَلَيْهِ

قوله: (وَتَصْرِيحُ الرُّوضَةِ الْخ) عَطَفَ عَلَى الْمَثْنِ أَيِ اقْتَضَاهُ تَصْرِيحُ الرُّوضَةِ الْخ.

قوله: (بِخُصُولِهِ) أَيِ الْغَصْبِ. قوله: (الْمَفْهُومُ مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْخُصُولِ، قوله: (هنا) أَيِ فِي الدُّخُولِ هَجَمًا. قوله: (فِي قَوْلِهِمَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (بِخُصُولِهِ). قوله: (أَيِ أَخْرَجَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَا أَفْهَمَهُ) فِي الثَّانِيَةِ. قوله: (وَهَذَا لَا زِمَ لِلْإِزْعَاجِ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ مَعَ تَفْسِيرِ الْإِزْعَاجِ بِمُجَرَّدِ الْإِخْرَاجِ عَنْهَا. اهـ سم. قوله: (وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْاسْتِيلَاءَ الْخ) خِلَافًا لِلْمُغْنَى. قوله: (وَلَوْ مَنَعَهُ الْخ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنَى أَيْضًا. قوله: (فَقَالَ الْأَقْرَبُ الْخ) وَفَاقًا لِلثَّانِيَةِ. قوله: (وَلَا مَنْ يَخْلُفُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِهِ يَغْلَمُ) فِي الثَّانِيَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (فَعَلِمَ) إِلَى (أَمَّا إِذَا). قوله: (مِنْ أَهْلِ وَمُسْتَأْجِرٍ وَمُسْتَعِيرٍ) يَتَّبِعِي وَغَيْرُهُمْ كَحَارِسٍ لَهَا سَمِ وَرُشِيدِي. قوله: (لَأَنَّ قُوَّتَهُ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلْغَايَةِ. قوله: (أَدْعَى) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ. قوله: (بِأَنَّهُا الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَفْتَى الْخ. قوله: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْصِدِ الْاسْتِيلَاءَ الْخ) شَمِلَ مَا إِذَا لَمْ يَقْصِدِ شَيْئًا سَمِ وَسَيِّدَ عَمَرٍ وَحَلِيٍّ وَزِيَادِيٍّ. قوله: (كَأَنَّ دَخَلَ لِقْفُوجٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى بَلْ يَنْظُرُ هَلْ تَصْلُحُ لَهُ أَوْ لِيَأْخُذَ مِثْلَهَا أَوْ لِيَبْنِي مِثْلَهَا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. اهـ. قوله: (لِقْفُوجٍ) أَيِ أَوْ لِسْرِقَةِ شَيْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الدَّارِ وَقَوْلُهُ: (لَمْ يَكُنْ غَاصِبًا) أَيِ، وَإِنْ مَنَعَ وَأَمَرَ بِالْخُرُوجِ. اهـ ع. ش. قوله: (لِذَلِكَ) أَيِ لِلتَّقْرِجِ.

يَكُونُ غَاصِبًا؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَزِيدُ عَلَى دُخُولِهَا فِي غَيْبَتِهِ بِغَيْرِ قَصْدِ اسْتِيلَاءٍ كَمَا سَيَأْتِي. قوله: (وَهَذَا لَا زِمَ لِلْإِزْعَاجِ) فِيهِ نَظَرٌ مَعَ تَفْسِيرِ الْإِزْعَاجِ بِمُجَرَّدِ الْإِخْرَاجِ عَنْهَا. قوله: (وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْاسْتِيلَاءَ الْخ) اعْتَمَدَهُ م. ر. هنا وَفِي مَسْأَلَةِ نَقْلِ الْأَمْتَعَةِ الْمَذْكُورَةِ عَقِبَ هَذِهِ. قوله: (مِنْ أَهْلِ وَمُسْتَأْجِرٍ وَمُسْتَعِيرٍ) يَتَّبِعِي وَغَيْرُهُمْ كَحَارِسٍ لَهَا. قوله: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْصِدِ الْاسْتِيلَاءَ الْخ) شَمِلَ مَا إِذَا لَمْ يَقْصِدِ شَيْئًا.

حَقِيقَةً وَيَدُ عَلَى الْعَقَارِ حُكْمِيَّةً فَتَوَقَّفَتْ عَلَى قَصْدِ الْاِسْتِيلَاءِ كَمَا مَرَّ (وَإِنْ كَانَ) الْمَالِكُ أَوْ نَحْوُهُ فِيهَا وَقَدْ دَخَلَ بِقَصْدِ الْاِسْتِيلَاءِ بِخِلَافِ نَحْوِ التَّفَرُّجِ (وَلَمْ يُزْعَجْهُ عَنْهَا فغاصِبٌ لِصَفِ الدَّارِ) لِاجْتِمَاعِ يَدَيْهِمَا فَيَكُونُ الْاِسْتِيلَاءُ لِهَما مَعًا وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَالِكَ الدَّارِ لَوْ تَعَدَّدَ كَانَ غَاصِبًا لِحَصْنَتِهِ بِعَدِّ الرُّؤُوسِ وَعَكْسُهُ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا لَا يُعَدُّ مُسْتَوَلِيًا عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ) فَلَا يَكُونُ غَاصِبًا لِشَيْءٍ مِنْهَا لِتَعَدُّرِ قَصْدِهِ مَا لَا يُفَكِّكُنْ تَحَقُّقَهُ وَأَخَذَ مِنْهُ السَّبْكِيُّ وَتَبِعَهُ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ لَوْ ضَعُفَ الْمَالِكُ بِحَيْثُ لَا يُعَدُّ لَهُ مَعَ قُوَّةِ الدَّاخِلِ اِسْتِيلَاءٌ يَكُونُ غَاصِبًا لِجَمِيعِهَا إِذَا قَصَدَ الْاِسْتِيلَاءَ عَلَيْهَا وَاعْتَرَضَهُ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّ يَدَ الْمَالِكِ بَاقِيَةٌ لَمْ تَزُلْ فِيهِ قُوَّةٌ لَاسْتِنَادِهَا لِلْمَلِكِ وَرَدُّهُ أَنَّهُ قَدْ يُعَارَضُ بِمِثْلِهِ فِي الدَّاخِلِ الضَّعِيفِ بِقَصْدِ الْاِسْتِيلَاءِ وَيُرَدُّ بِوُضُوحِ الْفَرْقِ بِأَنَّ يَدَ الْمَالِكِ

قوله: (فَتَوَقَّفَتْ) أي اليد على العقار أي تأثيرها. قوله: (كما مر) أي في شرح فغاصب، وإن لم يُنْقَلْ بقوله: (إِلَّا أَنْ يَفْرَقَ الْإِخ). قوله: (وَقَدْ دَخَلَ بِقَصْدِ الْاِسْتِيلَاءِ) أي على جميع الدار كما هو واضح أمّا لو قَصَدَ الْاِسْتِيلَاءَ عَلَى الْبَعْضِ فَقَطْ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَكُونُ شَرِيكًا فِي النُّصْفِ مَا لَمْ يَمْنَعْ الْمَالِكُ مِنْهَا، وَإِلَّا فَيَكُونُ غَاصِبًا لِجَمِيعِهَا. اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. قوله: (وَبِهِ يُعْلَمُ الْإِخ) اعْتَمَدَهُ م ر وقال في شرحه وأمّا عيالُ الْمَالِكِ فَلَا يَدْخُلُونَ فِي التَّقْسِيطِ فَقَدْ قَالَ الْكُوهَكِيلُونِي فِي شَرْحِ الْحَاوِي إِذَا سَاكَنَ الدَّاخِلُ السَّائِكِينَ بِالْحَقِّ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الدَّاخِلِ أَهْلٌ مُسَاوُونَ لِأَهْلِ السَّائِكِينَ أَمْ لَا حَتَّى لَوْ دَخَلَ غَاصِبٌ وَمَعَ السَّائِكِينَ مِنْ أَهْلِهِ عَشْرَةٌ لَزِمَهُ النُّصْفُ، وَلَوْ كَانَ السَّائِكِينَ بِالْحَقِّ اثْنَيْنِ كَانَ ضَامِنًا لِلثَّلَاثِ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ عَشْرَةٌ مِنْ أَهْلِهِ انْتَهَى. سم. قوله: (كَانَ غَاصِبًا) أي الدَّاخِلُ الْمَذْكُورُ. اهـ ع ش. قوله: (وَعَكْسُهُ) أي بِأَنَّ تَعَدَّدَ الدَّاخِلُ. قوله: (فَلَا يَكُونُ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَكِنْ بَخْتُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) إِلَى (وَلَوْ اسْتَوَلَى) وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَرَدُّ) إِلَى (وَحَيْثُ). قوله: (لَتَعَدَّرَ الْإِخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي (إِذْ لَا عِبْرَةَ بِقَصْدِ مَا الْإِخ). اهـ. قوله: (وَأَخَذَ مِنْهُ الْإِخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ (وَأَخَذَ السَّبْكِيُّ مِنْهُ الْإِخ) غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا رَدَّهُ الْأَذْرَعِيُّ وَتَبِعَهُ الْوَالِدُ بِأَنَّ يَدَ الْمَالِكِ وَالْمُعَارَضَةُ بِمِثْلِهِ الْإِخ مَزْدُودَةٌ بِوُضُوحِ الْفَرْقِ الْإِخ. اهـ. قوله: (وَاعْتَرَضَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ يَدَ الْمَالِكِ الضَّعِيفِ مَوْجُودَةٌ فَلَا مَعْنَى لِإِلْغَائِهَا بِمُجَرَّدِ قُوَّةِ الدَّاخِلِ. اهـ. وَهَذَا كَمَا قَالَ شَيْخِي أَوْجَهُ. اهـ. قوله: (قَدْ يُعَارَضُ بِمِثْلِهِ فِي الدَّاخِلِ الضَّعِيفِ الْإِخ) أي وَلَيْسَ الْمَالِكُ فِيهَا أَي يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ

قوله: (وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَالِكَ الدَّارِ الْإِخ) اعْتَمَدَهُ م ر قَالَ فِي شَرْحِهِ وَأَمَّا عِيَالُ الْمَالِكِ فَلَا يَدْخُلُونَ فِي التَّقْسِيطِ فَقَدْ قَالَ الْكُوهَكِيلُونِي فِي شَرْحِ الْحَاوِي إِذَا سَاكَنَ الدَّاخِلُ السَّائِكِينَ بِالْحَقِّ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الدَّاخِلِ أَهْلٌ مُسَاوُونَ لِأَهْلِ السَّائِكِينَ أَوْ لَا حَتَّى لَوْ دَخَلَ غَاصِبٌ وَمَعَ السَّائِكِينَ مِنْ أَهْلِهِ عَشْرَةٌ لَزِمَهُ النُّصْفُ، وَلَوْ كَانَ السَّائِكِينَ بِالْحَقِّ اثْنَيْنِ كَانَ ضَامِنًا لِلثَّلَاثِ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ عَشْرَةٌ مِنْ أَهْلِهِ. اهـ. قوله: (قَدْ يُعَارَضُ بِمِثْلِهِ فِي الدَّاخِلِ الْإِخ) أي وَلَيْسَ الْمَالِكُ فِيهَا أَي يَلْزَمُ أَنَّ الْمَغْصُوبَ هُنَا النُّصْفُ فَقَطْ لِقَاءِ يَدِ الْمَالِكِ أَيْضًا. قوله: (وَيُرَدُّ الْإِخ) اعْتَمَدَهُ م ر.

الْحِسْبَةُ مُنْتَفِيَةٌ ثُمَّ فَأَثَرُ قَصْدِ الاستِيلَاءِ وموجودَةٌ هنا فلم يُؤَثِّرْ قَصْدُهُ معها في دَفْعِهَا من أصلِهَا وإنْ ضَعُفَتْ وحيثُ لم يُجْعَلْ غاصِبًا لم تَلْزَمْه أجرةٌ على ما أَفْتَى به القاضي في سارقٍ تَعَذَّرَ خُرُوجُهُ فَتَحَبَّأَ في الدارِ ليلةً لكنْ قال الأذْرَعِيُّ إِنَّهُ مُشْكِلٌ لا يُوَافِقُ عَلَيْهِ وهو ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي نَظَرَ إِلَى أَنَّ اللَّيْلَةَ لَا أَجْرَةَ لَهَا غَالِبًا فيصِحُّ كَلَامُهُ حِينَئِذٍ، ولو اسْتَوَلَى على أُمٍّ أو هَادِيِ الْغَنَمِ فَتَبِعَهُ الْوَلَدُ أو الْغَنَمُ لم يَضْمَنْ غَيْرَ ما اسْتَوَلَى عَلَيْهِ لكنْ بَحَثَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّهُ لو غَصَبَ أُمَّ النَّحْلِ فَتَبِعَهَا النَّحْلُ ضَمِنَ قِطْعًا لِأَطْرَادِ الْعَادَةِ بِتَبَعِيَّتِهِ لَهَا قِيلَ: وكذا الرَّمَكَةُ لِذَلِكَ. اهـ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لو غَصَبَ الْوَلَدَ فَتَبِعَتْهُ أُمُّهُ ضَمِنَهَا لِأَطْرَادِ الْعَادَةِ بِذَلِكَ فِيهَا، وفي جَمِيعِ ذَلِكَ نَظَرٌ وَمُخَالَفَةٌ لِإِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لا يَضْمَنْ إِلَّا ما اسْتَوَلَى عَلَيْهِ واستشهدَ ابْنُ الرَّفْعَةِ لِضَمَانِ الْوَلَدِ وَالْقِطْعِ الَّذِي

المَغْصُوبُ فِيهِ التَّضَفُّ فَقَطُّ لِبَقَاءِ يَدِ الْمَالِكِ أَيْضًا سَمَ وَكُرْدِي. □ فَوَدَ: (ثُمَّ) أَي فِي الدَّخِلِ الضَّعِيفِ.

□ فَوَدَ: (هنا) أَي فِيمَا لو ضَعُفَ الْمَالِكُ ش. اهـ سَم. □ فَوَدَ: (فَتَحَبَّأَ) أَي تَسَتَّرَ. اهـ كُرْدِي.

□ فَوَدَ: (وهو ظَاهِرٌ) أَي قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ. اهـ سَم؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ اسْتَمَرَّ فِي دَارِ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ اهـ مُعْنَى. □ فَوَدَ: (وَلَوْ اسْتَوَلَى الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى، وَلَوْ غَصَبَ حَيَوَانًا فَتَبِعَهُ وَلَدُهُ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَتَّبِعَهُ أو هَادِيِ الْغَنَمِ فَتَبِعَهُ الْغَنَمُ لم يَضْمَنْ التَّابِعُ فِي الْأَصَحِّ لَانْتِفَاءِ اسْتِيلَائِهِ عَلَيْهِ، وكذا لو غَصَبَ أُمَّ النَّحْلِ فَتَبِعَهَا النَّحْلُ لَا يَضْمَنْهُ إِلَّا إِنْ اسْتَوَلَى عَلَيْهِ خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ. اهـ. وفي سَمَ بَعْدَ ذِكْرِ ذَلِكَ بِزِيَادَةِ عَنِ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْغَاصِبَ يَضْمَنْ نَحْوَ وَلَدِ الْمَغْصُوبَةِ الْحَادِثِ عِنْدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهِ حَقِيقَةً. اهـ. □ فَوَدَ: (عَلَى أُمٍّ) بِلَا تَنْوِينٍ عَلَى نِيَّةِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْغَنَمِ. □ فَوَدَ: (أو هَادِيِ الْغَنَمِ) وهو الَّذِي يَمْشِي أَمَامَ الْقِطْعِ. اهـ كُرْدِي. □ فَوَدَ: (الرَّمَكَةُ) وفي الْقَامُوسِ الرَّمَكَةُ مُحَرَّكَةٌ الْفَرَسُ أَوِ الْبَرْدُونَةُ تَتَّخِذُ لِلتَّنَسُّلِ. اهـ. □ فَوَدَ: (لِذَلِكَ) أَي لِإِطْرَادِ.

□ فَوَدَ: (ثُمَّ) أَي فِي الدَّخِلِ الضَّعِيفِ. □ فَوَدَ: (هنا) أَي فِيمَا لو ضَعُفَ الْمَالِكُ ش. □ فَوَدَ: (وهو ظَاهِرٌ) وَافَقَ عَلَيْهِ م ر وَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ لِقَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ. □ فَوَدَ: (وَلَوْ اسْتَوَلَى عَلَى أُمٍّ أو هَادِيِ الْغَنَمِ الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَلَوْ سَاقَ حَيَوَانًا فَتَبِعَهُ وَلَدُهُ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَتَّبِعَهُ أو هَادِيِ الْغَنَمِ فَتَبِعَهُ الْغَنَمُ لم يَضْمَنْ التَّابِعُ فِي الْأَصَحِّ لَانْتِفَاءِ اسْتِيلَائِهِ عَلَيْهِ، وكذا لو غَصَبَ أُمَّ النَّحْلِ فَتَبِعَهَا النَّحْلُ لَا يَضْمَنْهُ إِلَّا إِنْ اسْتَوَلَى عَلَيْهِ خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ. اهـ. وفي الرُّوضِ فَضَّلَ يَضْمَنْ أَي ذُو الْيَدِ الْعَادِيَةِ الْأَصْلُ وَزَوَائِدُهُ الْمُتَفَصِّلَةُ أَي كَالْوَلَدِ وَالشَّمْرِ وَالْمُتَصِّلَةُ كَالسَّمَنِ، وَتُعْلَمُ الصَّنْعَةُ بِإِثْبَاتِ الْيَدِ عُذْوَانًا عَلَى الْأَصْلِ قَالَ فِي شَرْحِهِ مُبَاشَرَةً وَعَلَى الزِّيَادَةِ تَسْبِيًا؛ إِذْ إِثْبَاتُهَا عَلَى الْأَصْلِ سَبَبٌ لِإِثْبَاتِهَا عَلَى زَوَائِدِهِ. اهـ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْغَاصِبَ يَضْمَنْ نَحْوَ وَلَدِ الْمَغْصُوبَةِ الْحَادِثِ عِنْدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهِ حَقِيقَةً وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ أُمِّ الْغَنَمِ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّارِحُ بِأَنَّ الْوَلَدَ فِيهَا وَجَدَ وَانْفَصَلَ قَبْلَ وَضْعِ الْيَدِ عَلَى الْأُمِّ فَلَا يَكُونُ وَضْعُ الْيَدِ عَلَيْهَا وَضْعًا لَهَا عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْوَلَدِ فِي مَسْأَلَةِ الرُّوضِ فَإِنَّهُ إِنَّمَا وَجَدَ بَعْدَ التَّعَدِّيِ عَلَى الْأُمِّ بِوَضْعِ الْيَدِ عَلَيْهَا فَيَسْمَلُهُ التَّعَدِّيَ تَبَعًا.

اختاره بقولهم لو كان بيده دابةً خَلَفَهَا وَلَدَهَا ضَمِينَ إِنْ لَفَهُ كَأَمُّهُ مردودٌ بجوارِ حِفْلِهِ على ما إذا وضع يده عليه. (وعلى الغاصِبِ) الخُرُوجُ مِنَ الْمَغْصُوبِ الْعَقَارِ بِنَيَّْةٍ عَدَمِ الْعُودِ إِلَيْهِ وَتَمَكُّينِ الْمَالِكِ مِنْهُ (الرَّدُّ) فوراً عند التَّمَكُّنِ لِلْمَنْقُولِ الَّذِي يَبْلُغُ الْعَصَبِ وَالثَّقَلِ عَنْهُ، وَلَوْ بِنَفْسِهِ أَوْ فِعْلٍ أَجْنَبِيٍّ، وَإِنْ عَظُمَتِ الْمُؤَنَةُ، وَلَوْ نَحْوُ حَبَّةٍ وَكَلْبٍ مُحْتَرَمٍ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ الْمَالِكُ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «على الْيَدِ مَا أَخَذْتُ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ» كَذَا اسْتَدَلُّوا بِهِ وَهُوَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الضَّمَانِ وَلَعَلَّهُمْ وَكَلُّوا ذَلِكَ إِلَى مَا هُوَ مَعْلُومٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَنَّ الْخُرُوجَ عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَاجِبٌ فُورِيٌّ وَيَكْفِي وَضْعُ الْعَيْنِ بَيْنَ يَدَيِ الْمَالِكِ بِحَيْثُ يَعْلَمُ وَيَتَمَكَّنُ مِنْ أَخْذِهَا، وَكَذَا بَدَلُهَا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَوَّلَ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ أَنَّهُ يَكْفِي ذَلِكَ فِي الدُّيُونِ كَالْأَعْيَانِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامِيَّهَا فِي مَوْضِعِ اخْتِصَاصِهِ بِالْعَيْنِ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَفِي دَارِهِ إِنْ عَلِمَ، وَلَوْ بِإِخْبَارِ ثِقَةٍ وَلَوْ غَصَبَ مِنْ غَيْرِ

□ قَوْلُهُ: (ضَمِينَ إِنْ لَفَهُ الْوَلَدُ. أَهْ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (بَنَدُهُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْوَلَدِ. □ قَوْلُهُ: (بِنَيَّْةِ الْخ) الْبَاءُ بِمَعْنَى مَعَ. □ قَوْلُهُ: (وَتَمَكُّنِ الْمَالِكِ) عَطَفَ عَلَى الْخُرُوجِ. □ قَوْلُهُ: (فُورًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي مُسْتَعْبِرٍ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ الْمَالِكُ) وَقَوْلُهُ: (كَذَا) إِلَى (وَيَكْفِي) وَقَوْلُهُ: (وَكَذَا) إِلَى (وَفِي دَارِهِ)، (وَكَذَا) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (الَّذِي) إِلَى (وَإِنْ عَظُمَتِ). □ قَوْلُهُ: (فُورًا) الْخ) رَاجِعٌ لِلْخُرُوجِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ صَنِيعُ الشَّارِحِ مُقْتَضِيًا لِلرُّجُوعِ لِلرَّدِّ فَقَطُّ. □ قَوْلُهُ: (الَّذِي يَبْلُغُ الْغَضَبِ الْخ) أَيِ سَوَاءٌ كَانَ الْمَنْقُولُ يَبْلُغُ الْغَضَبِ أَمْ مَفْصَلًا عَنْهُ قَالَ النَّهَايَةُ وَسَوَاءٌ كَانَ مِثْلًا أَمْ مُتَقَوِّمًا. أَه. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِنَفْسِهِ الْخ) أَيِ، وَلَوْ كَانَ الْإِنْتِقَالُ بِنَفْسِ الْمَنْقُولِ أَوْ فِعْلٍ أَجْنَبِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَظُمَتِ الْمُؤَنَةُ) أَيِ فِي رَدِّهِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَحْوُ حَبَّةٍ الْخ) أَيِ، وَلَوْ كَانَ الْمَنْقُولُ نَحْوَ حَبَّةٍ الْخ وَكُلُّهُمَا رَاجِعٌ إِلَى وَجُوبِ رَدِّ الْمَنْقُولِ فُورًا عِنْدَ التَّمَكُّنِ وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ) الْأَفِيدَ وَالْأَصَحُّ الْأَفِيدَ رُجُوعُهُ لِمُطْلَقِ الْمَغْصُوبِ الشَّامِلِ لِلْعَقَارِ وَالْمَنْقُولِ فَمَزَجَ الضَّمِيرَ مَا ذَكَرَ مِنَ الْخُرُوجِ وَالتَّمَكُّنِ وَالرَّدِّ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الضَّمَانِ) أَيِ لَا عَلَى وَجُوبِ الرَّدِّ فُورًا وَقَدْ يُنْتَعَى هَذَا الْحَضَرُ بَلْ قَوْلُهُ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ أَيِ نَفْسَ مَا أَخَذَتْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ قَدْ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الرَّدِّ سَمِ عَلَى حَجٍّ. أَهْ ش. □ قَوْلُهُ: (وَكَثَرُوا ذَلِكَ) أَيِ وَجُوبِ الرَّدِّ وَدَلِيلُهُ. □ قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ يَعْلَمُ) أَيِ أَنَّهَا الْمَغْصُوبُ مِنْهُ. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا بَدَلُهَا) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ)، وَكَذَا جَزَمَ بِهِ النَّهَايَةُ وَوَجَّهَهُ مُحَشِّهِ ع ش بِأَنَّهُ بَدَلُهَا عَوَضٌ عَنْهَا، وَالْعَوَاضُ لَا يُمْلِكُ إِلَّا بِالرِّضَا وَمُجَرَّدُ عَلَيْهِ بِهِ لَيْسَ رِضًا. أَهْ وَيَأْتِي فِي شَرْحِ وَعَلَى هَذَا لَوْ قَدَّمَهُ لِمَالِكِهِ الْخ مَا يُؤَيِّدُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَفِي دَارِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (بَيْنَ يَدَيِ الْمَالِكِ) ع ش. أَهْ سَم. □ قَوْلُهُ: (إِنْ عَلِمَ الْخ) ظَاهِرُهُ بَرَاءَةُ الْغَاصِبِ بِمُجَرَّدِ عِلْمِ الْمَالِكِ بِكَوْنِهَا فِي دَارِهِ، وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ فِي يَدِهِ وَلَا تَتَمَكَّنَ مِنَ الْوُصُولِ

□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِنَفْسِهِ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الضَّمَانِ) قَدْ يُنْتَعَى هَذَا الْحَضَرُ بَلْ قَوْلُهُ: (حَتَّى تُؤَدِّيَهُ) أَيِ نَفْسَ مَا أَخَذْتُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ قَدْ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الرَّدِّ. □ قَوْلُهُ: (وَيَكْفِي وَضْعُ الْعَيْنِ) لَا بُدَّ لَهَا شَرْحُ م ر. □ قَوْلُهُ: (وَفِي دَارِهِ) عَطَفَ عَلَى بَيْنَ يَدَيِ ش.

المَالِكِ بَرِيٍّ بِالرَّدِّ لِمَنْ غَضَبَ مِنْهُ إِنْ كَانَ نَحْوَ وَدِيعٍ وَمُسْتَأْجِرٍ وَمُتْرَهِنٍ لَا مُلْتَقِطٍ وَفِي مُسْتَعِيرٍ وَمُسْتَامٍ وَجِهَانٍ أَوْ جَهْمَا كَمَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا أَنَّهُمَا كَالأَوَّلِ بِجَامِعِ الضَّمَانِ وَقَدْ يَجِبُ مَعَ الرَّدِّ الْقِيَمَةُ لِلْحِيلُولَةِ كَمَا لَوْ غَضَبَ أُمَةٌ فَحَمَلَتْ بِخُرٍّ لَتَعَدَّرَ بَيْعُهَا وَقَدْ لَا يَجِبُ الرَّدُّ لِكُونِهِ مَلَكَهَ بِالْغَضَبِ كَأَنْ غَضَبَ حَرْبِيٌّ مَالَ حَرْبِيٍّ أَوْ لِيَخُوفِ ضَرَرٍ كَأَنْ غَضَبَ خَيْطًا وَخَاطَ بِهِ جُرْحَ مُحْتَرَمٍ فَلَا يُنْزَعُ مِنْهُ مَا دَامَ حَيًّا إِلَّا إِذَا لَمْ يَخَفْ مِنْ نَزْعِهِ مُبِيحٌ تَيْسُمُ أَوْ لِمَلِكٍ الْغَاصِبِ لَهَا بِفِعْلِهِ كَمَا يَأْتِي وَقَدْ لَا يَجِبُ فَوْرًا كَأَنْ غَضَبَ لَوْحًا وَأَدْخَلَهُ فِي سَفِينَةٍ وَكَانَتْ فِي الْمَاءِ وَخِيفَ مِنْ نَزْعِهِ هَلَاكُ مُحْتَرَمٍ وَكَأَنْ أُخْرِجَهُ لِلْإِشْهَادِ كَمَا مَرَّ آخِرُ الْوَكَالَةِ، (فَإِنْ تَلَفَ عِنْدَهُ)

إِلَيْهَا، وَلَوْ قِيلَ بِخِلَافِهِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا فَيَقْبَلُ قَوْلُهُ م ر إِنْ عَلِمَ بِمَا لَوْ مَضَتْ مُدَّةٌ يُمَكِّنُهُ الْوُصُولُ إِلَيْهَا وَالِاسْتِيلَاءُ عَلَيْهَا. اهـ ع ش أقولُ تَقَدَّمَ فِي رَدِّ الْعَارِيَةِ مَا يُؤَيِّدُ إِطْلَاقَ الشَّارِحِ. هـ قَوْلُهُ: (نَحْوُ وَدِيعِ الْخِ) (مِنْ نَحْوِ الْوَدِيعِ الْقَصَارِ وَالصَّبَاغِ وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْأَمْثَالِ). اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (لَا مُلْتَقِطٌ)؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْذُونٍ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْمَالِكِ. اهـ مُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ جَهْمَا أَنَّهُمَا كَالْمُلْتَقِطِ) بَلْ أَوْ جَهْمَا أَنَّهُمَا كَالأَوَّلِ فَيَبْرَأُ؛ لِأَنَّهُمَا مَأْذُونٌ لَهُمَا مِنْ جِهَةِ الْمَالِكِ، وَلَوْ أَخَذَ مِنْ رَقِيقٍ شَيْئًا ثُمَّ رَدَّهَ إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ سَيِّدُهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِ كَمَلْبُوسِ الرَّقِيقِ وَآلَاتٍ يَفْعَلُ بِهَا بَرِيٌّ وَكَذَا لَوْ أَخَذَ الْآلَةَ مِنَ الْأَجِيرِ وَرَدَّهَا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ رَضِيَ بِهِ قَالَهُ الْبَغَوِيُّ فِي فَنَائِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر كَمَلْبُوسِ أَيِّ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ لِأَقْبَى بِهِ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَجِبُ مَعَ الرَّدِّ الْقِيَمَةُ لِلْحِيلُولَةِ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ مَالِكَ الْأُمَةِ إِذَا أَخَذَ الْقِيَمَةَ مَلَكَهَا يَمْلِكُ قَرْضٍ فَيَنْصَرِفُ فِيهَا مَعَ كَوْنِ الْأُمَةِ فِي يَدِهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّرَ بَيْعُهَا عَلَيْهِ نَزْلُهَا مَنْزِلَةَ الْخَارِجَةِ عَنْ مِلْكِهِ. اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ غَضَبَ أُمَةٌ الْخِ) انْظُرْ مَا لَوْ مَاتَتْ بَعْدَ الرَّدِّ مَا الْحُكْمُ وَيُظْهَرُ أَنَّهَا إِنْ مَاتَتْ بِسَبَبِ الْحَمْلِ كَانَتْ مَضْمُونَةً وَسَيَأْتِي مَا يُصْرِّحُ بِهِ، وَإِنْ مَاتَتْ بغيرِهِ اسْتَرَدَّ الْقِيَمَةَ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ رَشِيدِي أَيِّ فَإِنَّ قَضِيَّةَ التَّغْلِيلِ بَلْ بَتَعَدَّرَ الْبَيْعُ الضَّمَانُ كَالأَوَّلَى (فَحَمَلَتْ بِخُرٍّ) أَيِّ بِشَبْهَةٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ. اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (وَقَدْ لَا يَجِبُ) إِلَى الْمُتَرَنِ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (كَأَنَّ غَضَبَ حَرْبِيٍّ الْخِ) لَعَلَّ الْكَافَ اسْتِغْصَابِيَّةٌ أَهْ بُجَيْرِمِيٍّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا يَمْلِكُ الْغَاصِبُ بِالْغَضَبِ إِلَّا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ لِمَلِكٍ الْغَاصِبِ لَهَا بِفِعْلِهِ الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي الرَّابِعَةُ أَيِّ مِنَ الْمُسْتَشْنِيَّاتِ كُلُّ عَيْنٍ غَرَّمْنَا الْغَاصِبَ بِدَلَّهَا لِمَا حَدَّثَ فِيهَا، وَهِيَ بَاقِيَةٌ كَمَا فِي الْحِنْطَةِ تَبْلُ بِحَيْثُ تَسْرِي إِلَى الْهَلَاكِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْهَرِيسَةِ.

هـ قَوْلُهُ: (وَخِيفَ مِنْ نَزْعِهِ هَلَاكُ مُحْتَرَمٍ) أَيِّ فِي السَّفِينَةِ، وَلَوْ لِلْغَاصِبِ عَلَى الْأَصَحِّ. اهـ مُغْنِي زَادَ ع ش خِلَافًا لِمَا فِي الْبَهْجَةِ. اهـ.

هـ قَوْلُ (السِّي): (عِنْدَهُ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ تَلَفَ بَعْدَ الرَّدِّ إِلَى الْمَالِكِ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ وَاسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ رَدَّهَ

هـ قَوْلُهُ: (إِنَّهُمَا كَالأَوَّلِ) كَذَا شَرْحُ م ر وَفِيهِ، وَلَوْ أَخَذَ مِنْ رَقِيقٍ شَيْئًا ثُمَّ رَدَّهَ إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ سَيِّدُهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِ كَمَلْبُوسِ الرَّقِيقِ وَآلَاتٍ يَفْعَلُ بِهَا بَرِيٌّ، وَكَذَا لَوْ أَخَذَ الْآلَةَ مِنَ الْأَجِيرِ وَرَدَّهَا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ رَضِيَ بِهِ قَالَهُ الْبَغَوِيُّ فِي فَنَائِهِ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ لِيَخُوفِ ضَرَرٍ كَأَنَّ غَضَبَ خَيْطًا الْخِ) كَذَا شَرْحُ م ر.

المغصوب أو بعضه وهو مالٌ مُتَبَوَّلٌ بِإِثْلَافٍ أو تَلَفٍ (صَمِنَهُ) إجماعاً نعم لو غَصَبَ حَرْبِيٌّ مَالاً مُحْتَرَمًا ثُمَّ غَصِمَ فَإِنْ كَانَ بَاقِيًا رَدُّهُ أو تَالِفًا لم يَضْمَنهُ كَقَوْلِهِ غَيْرِ مُكَاتَبٍ غَصَبَ مَالَ سَيِّدِهِ وَأَتْلَفَهُ وَبَاغَ أو عَادِلٍ غَصَبَ شَيْئًا وَأَتْلَفَهُ حَالِ الْقِتَالِ أو تَلَفَ فِيهِ بِسَبَبِهِ أَمَّا غَيْرُ مُتَبَوَّلٍ كَحَبِيَّةٍ بُرِّزَ أَتْلَفَهَا فَلَا يَضْمَنُهَا، وكذا اختصاص، وإنْ غَرِمَ عَلَى نَفْلِهِ أَجْرَةً، ولو غَصَبَ قِتًا وَجَبَ قَتْلُهُ بِنَحْوِ رَدِّهِ فَقَتْلُهُ لم يَضْمَنهُ. واستطرَدَ هنا كالأصحابِ مسائلَ يَقَعُ بِهَا الضَّمَانُ بِلَا غَصَبٍ بِمُبَاشَرَةٍ أو سَبَبٍ لِمُنَاسَبَتِهَا بِهِ، وإنْ كَانَ الْأَنْسَبُ بِهَا بَابَ الْجِنَايَاتِ فَقَالَ (وَلَوْ أَتْلَفَ مَالًا) مُحْتَرَمًا (فِي يَدِ مَالِكِهِ صَمِنَ) هـ إجماعاً وقد لَا يَضْمَنُهُ كَأَنْ كَسَرَ بَابًا أو نَقَبَ جِدَارًا فِي مَسْأَلَةِ الظَّفَرِ أو لم يَتِمَّكَ مِنْ إِرَاقَةِ خَمِيرٍ إِلَّا بِكَسْرِ إِيَّائِهِ أو مَنْ دَفَعَ صَائِلًا إِلَّا بِقَتْلِ دَابَّتِهِ وَكَسْرِ سِلَاحِهِ وَمَا يُثْلَفُهُ

إِلَى الْمَالِكِ بِإِجَارَةٍ أو زَهْنٍ أو وَدِيعَةٍ وَلَمْ يَعْلَمْ الْمَالِكُ فَقَتَلَ عِنْدَ الْمَالِكِ فَإِنَّ ضَمَانَهُ عَلَى الْغَاصِبِ وَمَا لَوْ قُتِلَ بَعْدَ رُجُوعِهِ إِلَى الْمَالِكِ بِرَدِّهِ أو جِنَايَةٍ فِي يَدِ الْغَاصِبِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ. اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (الْمَغْصُوبُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَخَرَجَ) فِي الْمُغْنِيِّ وَالْإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ (وَلَوْ فَتَحَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَوْ غَصَبَ) إِلَى (وَأَسْطَرَدَا). قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْخ) أَيِ مَا تَلَفَ عِنْدَهُ مِنَ الْمَغْصُوبِ أو بَعْضِهِ. قَوْلُهُ: (أَوْ تَلَفَ) الْأَوَّلَى أو آخِرَةُ. قَوْلُهُ: (مَالٌ مُحْتَرَمٌ) أَيِ مَالٌ مُسْلِمٌ أو ذِمِّيٌّ. اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (ثُمَّ غَصِمَ) أَيِ الْحَرْبِيِّ بَانَ أَسْلَمَ أو عُقِدَ لَهُ ذِمَّةٌ اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (غَصَبَ شَيْئًا وَأَتْلَفَهُ) أَيِ فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ. اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (حَالِ الْقِتَالِ) قَيْدٌ لِكُلِّ مِنَ الْغَضَبِ وَالْإِثْلَافِ. اهـ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (بِسَبَبِهِ) لَعَلَّهُ رَاجِعٌ لِمَسْأَلَتِي الْإِثْلَافِ وَالتَّلَفِ. اهـ سَمِ أَيِ أَخَذًا وَمِمَّا يَأْتِي فِي بَابِ الْبُعَاةِ. قَوْلُهُ: (وَلَا غَرِمَ الْخ) أَيِ لَا يَجِبُ عَلَى الْغَاصِبِ ضَمَانُ الْاِخْتِصَاصِ، وَإِنْ كَانَ الْمَالِكُ قَدْ غَرِمَ بِسَبَبِ نَفْلِهِ أَجْرَةً. اهـ رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَلَوْ كَانَ مُسْتَحَقُّ الزَّيْلِ قَدْ غَرِمَ عَلَى نَفْلِهِ أَجْرَةً لَمْ نَوْجِبْهَا عَلَى الْغَاصِبِ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَجَبَ قَتْلُهُ) خَرَجَ مَا لَوْ ارْتَدَّ فِي يَدِهِ فَقَتْلُهُ هُوَ أو غَيْرُهُ. اهـ سَمِ. قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ رَدِّهِ) أَيِ أو جِرَابَةٍ أو تَرْكِ الصَّلَاةِ بِشَرْطِهِ. اهـ مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (وَأَسْطَرَدَا) أَيِ الشَّيْخَانِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ وَأَسْطَرَدَ الْمُصَنِّفُ وَهُوَ أَنْسَبُ بِقَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي فَقَالَ بِالْأَفْرَادِ، وَالْاِسْطِرَادُ ذِكْرُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ مَعَ غَيْرِهِ لِمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا. قَوْلُهُ: (بِمُبَاشَرَةٍ الْخ) أَيِ بِلِ بِلِ مُبَاشَرَةٍ. قَوْلُهُ: (لِمُنَاسَبَتِهَا لَهُ) أَيِ فِي الضَّمَانِ. قَوْلُهُ: (مُحْتَرَمًا) أَيِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ، وَإِلَّا قَمَا يَأْتِي فِي الْمُسْتَشْنِيَّاتِ غَيْرُ مُحْتَرَمٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُتَلَفِ نَعَمْ يَرُدُّ الْعَبْدُ الْمُرْتَدُّ الْآتِي. اهـ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (كَانَ كَسَرَ بَابًا الْخ) أو قُتِلَ الْمَغْصُوبُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ وَافْتَصَّ الْمَالِكُ مِنَ الْقَاتِلِ فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى الْغَاصِبِ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ أَخَذَ بَذَلِكَ قَالَهُ فِي الْبَحْرِ. اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ مِنْ دَفَعَ الْخ) عَطَفَ عَلَى مِنْ إِرَاقَةِ الْخ. قَوْلُهُ: (وَمَا يُثْلَفُهُ الْخ) وَقَوْلُهُ الْآتِي: (وَمُهَذَّرٌ) عَطَفَ عَلَى (إِنْ كَسَرَ بَابًا الْخ).

قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَوْ غَصَبَ حَرْبِيٌّ الْخ) كَذَا مَرَّ مَرَّةً مَسْأَلَةُ الْقَيْنِ. قَوْلُهُ: (بِسَبَبِهِ) لَعَلَّهُ رَاجِعٌ لِمَسْأَلَتِي الْإِثْلَافِ وَالتَّلَفِ. قَوْلُهُ: (وَلَا غَرِمَ) لَعَلَّ فاعِلَهُ صَاحِبُ الْاِخْتِصَاصِ. قَوْلُهُ: (وَجَبَ قَتْلُهُ) خَرَجَ مَا لَوْ ارْتَدَّ فِي يَدِهِ فَقَتْلُهُ هُوَ أو غَيْرُهُ.

باغ على عادلٍ وعكسه حال القتالٍ وحربيٍّ على معصومٍ وقنٌ غيرُ مكاتبٍ على سيِّده ومُهَدَّرٌ بنحوِ رِدَّةٍ أو صيالٍ أتلَفَ وهو في يدِ مالِكِهِ وخرج بالتلَفِ ما لو سَخَّرَ دَابَّةً ومعها مالِكُها فتَلَفَتْ فلا يَضْمَنُها كما مرَّ نعم إن كان السَّبَبُ منه كأن اِكْتَرَاهَا لِحِمْلٍ مائةِ فَرَادٍ وصاحِبُها معها ضَمِنَ قِسْطَ الزِيَادَةِ وَأَفْتَى الْبَغَوِيُّ بِأَنَّهُ لَوْ ضَرَعَ فَوْقَ عَلَى مَالٍ لِغَيْرِهِ ضَمِنَهُ كَمَا لَوْ سَقَطَ عَلَيْهِ طِفْلٌ مِنْ مَهْدِهِ وَاعْتَرَضَ بِمَا فِي الرُّوضَةِ عَنْهُ قُبَيْلَ الْجِهَادِ أَنَّهُ لَوْ سَقَطَتِ الدَّابَّةُ مَيِّتَةً لَمْ يَضْمَنْ رَاكِبُهَا مَا تَلَفَ بِهَا. اهـ وقد يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْأَوَّلَ إِثْلَافٌ مُبَاشِرَةٌ وَالثَّانِي إِثْلَافٌ سَبَبٌ وَيُغْتَفَرُ فِيهِ لِضَعْفِهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْأَوَّلَى لِقَوَّتِهَا. (وَلَوْ فَتَحَ رَأْسَ زِقٍّ) وَتَلَفَ ضَمِنَ؛ لِأَنَّهُ بَاشَرُ إِثْلَافِهِ أَمَّا إِذَا

قوله: (وَحَرْبِيٍّ الْخ) وقوله: (وَقَنْ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (بَاغِ الْخ). قوله: (أَتَلَفَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ نَعَتْ لِمُهَدَّرٍ. اهـ رشيدِيّ. قوله: (ما لو سَخَّرَ دَابَّةً الْخ) أي بَانَ سَخَّرَ مَالِكُهَا وَهِيَ فِي يَدِهِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِيمَا سَبَقَ. اهـ سم. قوله: (كَمَا مَرَّ) أي فِي شَرْحِ فَعَاصِبٍ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْ. قوله فلا يَضْمَنُهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ حَمَلَ الْغَاصِبُ الْمَتَاعَ عَلَى الدَّابَّةِ وَأَكْرَهَ مَالِكُهَا عَلَى تَسْيِيرِهَا فَإِنَّهُ يَضْمَنُ الدَّابَّةَ لِعَدَمِ زَوَالِ يَدِ الْغَاصِبِ عَنْهَا. اهـ ع ش. قوله: (إِنْ كَانَ السَّبَبُ مِنْهُ) أي مِنْ غَيْرِ الْمَالِكِ. اهـ ع ش. قوله: (عَنْهُ) أي الْبَغَوِيُّ.

قوله: (مَا تَلَفَ بِهَا) أي أَوْ بِمَا عَلَى ظَهْرِهَا وَقَوْلُهُ: (بَانَ الْأَوَّلُ) هُوَ قَوْلُهُ: (وَأَفْتَى الْبَغَوِيُّ).
قوله: (وَالثَّانِي) هُوَ قَوْلُهُ: (لَوْ سَقَطَتِ الدَّابَّةُ مَيِّتَةً الْخ) اهـ ع ش. قوله: (وَيُغْتَفَرُ فِيهِ الْخ) أي السَّبَبُ. وقوله: (فِي الْأَوَّلَى الْخ) أي الْمُبَاشِرَةِ وَفِي سَمْعِنَ فِتَاوَى السُّيُوطِيِّ مَا نَصَّهُ مَسْأَلُهُ سَيِّدَ قَطْعِ يَدِ عَبْدِهِ ثُمَّ غَضَبَهُ غَاصِبٌ فَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ عَنْدهُ فَمَاذَا يَلْزَمُ الْغَاصِبَ؟ الْجَوَابُ مُقْتَضَى الْقَوَاعِدِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ هَلَكَ مُسْتَنِدًّا إِلَى سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ عَلَى الْغَضَبِ. اهـ.

قوله (زِقٍّ) بِكسْرِ الزَّايِ وَهُوَ السَّقَاءُ نِهَائَةً وَمُعْنَى. قوله: (وَتَلَفَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَتَرَدَّدُ فِي النَّهَائَةِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ وَمِثْلُهُمَا إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَدَعَا إِلَى الْمَثْنِ. قوله: (وَتَلَفَ) أي نَفَسَ الزَّقُّ.
قوله: (ضَمِنَ) جَعَلَهُ جَوَابَ الشَّرْطِ وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْدَرَ شَرْطًا لِيَضْمِنَ الْآتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الَّذِي كَانَ جَوَابًا لِهَذَا الشَّرْطِ فَقَدْ صَارَ مُهْمَلًا. اهـ رشيدِيّ أقولُ تَفْسِيرُهُ ضَمِيرٌ وَتَلَفَ بِالزَّقِّ نَفْسُهُ، قَدْ يَأْتِي عَنْهُ السِّيَاقُ وَالسَّبَاقُ وَاعْتِرَاضُهُ صَنِيعُ الشَّارِحِ وَتَقْدِيرُهُ ضَمِنَ جَوَابًا لِلْوِظَاهَرِ بَلْ كَانَ يَنْبَغِي لِلشَّارِحِ أَنْ يَحْدِثَ هَذِهِ السَّوَادَةَ بِتَمَامِهَا مِنْ هُنَا ثُمَّ يَذْكُرَ قَوْلَهُ: (أَمَّا إِذَا كَانَ مَا فِيهِ الْخ) قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَإِنْ

قوله: (ما لو سَخَّرَ دَابَّةً وَمَعَهَا مَالِكُهَا) أي بَانَ سَخَّرَ مَالِكُهَا وَهِيَ فِي يَدِهِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِيمَا سَبَقَ.

قوله: (فَلَا يَضْمَنُهَا) أَمَّا أُجْرَةُ مِثْلِ ذَلِكَ الْعَمَلِ فَلَا زِمَةَ شَرْحُ م ر.

قوله: (وَقَدْ يُفَرَّقُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

(فَرَعٌ): فِي فِتَاوَى السُّيُوطِيِّ مَا نَصَّهُ مَسْأَلُهُ: سَيِّدٌ قَطَعَ يَدَ عَبْدِهِ ثُمَّ غَضَبَهُ غَاصِبٌ فَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ عَنْدهُ فَمَاذَا يَلْزَمُ الْغَاصِبَ؟ الْجَوَابُ مُقْتَضَى الْقَوَاعِدِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ هَلَكَ مُسْتَنِدًّا إِلَى سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ عَلَى الْغَضَبِ. اهـ.

كان ما فيه جامداً فخرج بتقريب غيره نازاً إليه فالضامين هو المقرب لقطعه أثر الأول بخلاف ما لو خرج بريح هابية حال الفتح أو شمس مطلقاً؛ لأنهما لا يصلحان للقطع ومثلهما كما هو ظاهر فعل غير العاقل (مطروح على الأرض) مثلاً (فخرج ما فيه بالفتح أو منصوب فسقط بالفتح) لتحريكه الوكاء وجذبه أو لتقاطر ما فيه حتى ابتل أسفله وسقط (وخرج ما فيه) بذلك وتلف (ضمن) لتسببه في إثلافه إذ هو ناشئ عن فعله وإن حضر مالكه وأمكنه تداركه كما لو رآه يقتل فنه فلم يمنعه ودعوى أن السبب يسقط حكمه مع القدرة على منعه بخلاف المباشرة ممنوعة.

سقطت إلخ. ٥ قوله: (بريح هابية حال الفتح) قضية ما ذكره في الريح أنه لا فرق بين كون الريح سبباً لسقوط الزق مثلاً أو لتقاطر ما فيه حتى ابتل أسفله فسقط لكن في سم على منهج عن الروض وشرحه أن التفصيل في الريح المسقط للزق أما السقوط بالابتلال الحاصل بحرارة الريح فلا فرق فيه بين كون الريح هابية وقت الفتح وكونها عارضة وفرق سم بأن الريح التي تؤثر حرارتها مع مرور الزمان لا يخلو الجو عنه، وإن خفيت ليخفيها بخلاف الريح التي تؤثر السقوط فليتأمل اهـ ع ش وما ذكره عن سم عن الروض وشرحه جزم به المغني. ٥ قوله: (مطلقاً) أي موجودة حال الفتح أو لا. اهـ ع ش. ٥ قوله: (ومثلهما) أي الريح والشمس وفي هذا التشبيه نظر فإن مقتضى التشبيه بالريح اشتراط حضور غير العاقل وقت الفتح ومقتضى التشبيه بالشمس عدم اشتراطه اللهم إلا أن يريد التشبيه في أن فعل غير العاقل لا يقطع فعل المباشرة ويمكن دفع الإيراد من أضله بجعل الضمير للريح الهابية والشمس. اهـ ع ش. ٥ قوله: (غير العاقل) لعل المراد غير العاقل باختيار الجنس حتى لا يشمل الصبي الذي لا يميز والمجنون وهل يشترط وجود غير العاقل حال الفتح كالريح لا كالشمس ولعل الأول أقرب. اهـ سم. ٥ قوله: (أو لتقطر ما فيه) ولو كان التقاطر بإذابة شمس أو حرارة ريح مع مرور الزمان فسأل ما فيه وتلف ضمن. اهـ مغني. ٥ قوله: (بذلك) أي السقوط. ٥ وفوه: (وتلف إلخ) راجع لكل من مسألتي المطروح والمنصوب. ٥ قوله: (لتسببه إلخ) عبارة المغني؛ لأنه باشر الإثلاف في الأولين والإثلاف ناشئ عن فعله في الباقي. اهـ يعني بالباقي الخروج بريح هابية عند الفتح وبحرارة شمس أو ريح مطلقاً. ٥ قوله: (وإن حضر مالكه) غاية لضمن. ٥ قوله: (كما لو رآه يقتل فنه إلخ) أي أو يحرق ثوبه وأمكنه الدفع فلم يمنعه. اهـ مغني.

٥ قوله: (ومثلهما) كما هو ظاهر فعل غير العاقل) كذا م ولعل المراد غير العاقل باختيار الجنس حتى لا يشمل الصبي الذي لا يميز والمجنون، وهل يشترط وجود غير العاقل حال الفتح كالريح أو لا كالشمس؟ ولعل الأول أقرب ثم انظر هذا مع قوله الآتي: (وبوقوع طائر) إلا أن يراد أن غير العاقل أخرجه، ويفرق بين إخراج السقوط بوقوعه عليه لا أن هذا إن لم يقتض تساوي في الحكم اقتضى عكسه فليتأمل.

(وَإِنْ سَقَطَ بِعَارِضٍ رِيحٍ) أَوْ زَلْزَلَةٍ طَرَأَ بَعْدَ الْفَتْحِ أَوْ بِوُقُوعِ طَائِفٍ عَلَيْهِ (لَمْ يَضْمَنْ)؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ لَيْسَ بِفِعْلِهِ مَعَ عَدَمِ تَحَقُّقِ هُبُوبِهَا بِخِلَافِ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَلَمْ يَبْغُذْ قَصْدُ الْفَاتِحِ لَهُ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الْبِلَادِ الْبَارِدَةِ الَّتِي يُعْتَادُ فِيهَا الْغَيْمُ أَيَّامًا أَوْ عَدَمُ إِذَا بَتِهَا لِمِثْلِ هَذَا فَطَلَعَتْ وَأَذَابَتْهُ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ وَمُقْتَضَى نَظَرِهِمُ لِلتَّحَقُّقِ فِيهَا الْمُقْتَضَى لِلْقَصْدِ الْمَذْكُورِ - عَدَمُ الضَّمَانِ عِنْدَ اطِّرَادِ الْعَادَةِ بِذَلِكَ وَيُؤَيِّدُهُ عَدَمُهُ فِي قَوْلِهِمْ، وَلَوْ شَكَّ فِي مُسْقِطِهِ فَلَا ضَمَانَ كَمَا فِي الشَّامِلِ وَالْبَحْرِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ بِأَمْرِ حَادِثٍ وَحَلُّ السَّفِينَةِ كَفَتْحِ الزَّقِّ، (وَلَوْ فَتَحَ قَفْصًا عَنْ طَائِفٍ وَهَيَّجَهُ

فَوْكٌ (سَمِيٌّ)؛ (وَإِنْ سَقَطَ) أَيِ الزَّقِّ بَعْدَ فَتْحِهِ لَهُ (بِعَارِضٍ رِيحٍ) أَيِ أَوْ جُهِلَ الْحَالُ فَلَمْ يُفْلَمْ سَبَبُ سُقُوطِهِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمَاوَرِدِيُّ وَغَيْرُهُ. اهـ مُعْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ آيَفَا مَا يُوَافِقُهُ، وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ، وَقَالَ ع ش وَقَدْ يُقَالُ بِالضَّمَانِ عِنْدَ الشُّكِّ؛ لِأَنَّ فَتْحَ رَأْسِ الزَّقِّ سَبَبُ ظَاهِرٍ فِي تَرْتِيبِ خُرُوجِ مَا فِيهِ عَلَى الْفَتْحِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ غُرُوضِ الْحَادِثِ. اهـ. فَوْكٌ: (أَوْ زَلْزَلَةٌ) عَطْفٌ عَلَى رِيحٍ وَقَوْلُهُ: (طَرَأَ) أَيِ الْعَارِضِ. اهـ سَم. فَوْكٌ: (هُبُوبُهَا) أَيِ وَطَرُ الزَّلْزَلَةِ وَوُقُوعُ الطَّيْرِ. فَوْكٌ: (فَلَمْ يَبْغُذْ قَصْدَ الْفَاتِحِ لَهُ) وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَيِ الْمُصَنَّفِ أَنَّ الرِّيحَ لَوْ كَانَتْ هَابَةً حَالَ الْفَتْحِ ضَمِنَ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ وَمِنْ تَفَرُّقِهِمْ بَيْنَ الْمُقَارِنِ وَالْعَارِضِ فِيمَا لَوْ أَوْقَدَ نَارًا فِي أَرْضِهِ فَحَمَلَهَا الرِّيحُ إِلَى أَرْضٍ غَيْرِهِ فَأَتَلَقَتْ شَيْئًا، وَلَوْ قَلَبَ الزَّقُّ غَيْرَ الْفَاتِحِ فَخَرَجَ مَا فِيهِ ضَمِنَهُ دُونَ الْفَاتِحِ وَلَوْ زَالَ وَرَقَ الْعِنَبِ فَفَسَدَتْ بِالشَّمْسِ عَنَاقِيدُهُ أَوْ ذَبَحَ شَاةً غَيْرَهُ أَوْ حَمَامَتَهُ فَهَلَكَ فَرَحُهُمَا ضَمِنَهُمَا لِقَفْدِ مَا يَعِيشَانِ بِهِ نِهَائَةً وَمُعْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر. فِي أَرْضِهِ أَيِ مَا يَسْتَحِقُّ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ أَوْقَدَ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ ضَمِنَ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ مُطْلَقًا مُقَارِنًا أَوْ عَارِضًا لَتَعَدِيهِ وَمِنْ ذَلِكَ الْإِقْيَادُ فِي الْأَرْضِ الْمُسْتَاجِرَةِ لِلزَّرَاعَةِ فَإِنَّ اسْتِجَارَهَا لَا يُبَيِّحُ إِقْيَادَ النَّارِ بِهَا نَعَمْ لَوْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِإِقْيَادِهَا لِتَسْوِيَةِ طَعَامٍ وَدَفْعَ بَرْدٍ عَنْ نَفْسِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَعَلِمَ الْمَالِكُ بِهَا جَازٍ وَلَا ضَمَانَ بِسَبَبِ الْإِقْيَادِ الْمَذْكُورِ. اهـ. فَوْكٌ: (وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤَيِّدُهُ ذَكَرَهُ ع ش عَنْهُ وَأَقْرَهُ. فَوْكٌ: (أَوْ عَدَمُ إِذَا بَتِهَا) عَطْفٌ عَلَى الْغَيْمِ وَالضَّمِيرُ لِلشَّمْسِ. فَوْكٌ: (لِمِثْلِ هَذَا) أَيِ مَا فِي الزَّقِّ. فَوْكٌ: (فِيهَا) أَيِ الشَّمْسِ. فَوْكٌ: (بِذَلِكَ) أَيِ لِلْغَيْمِ أَوْ عَدَمُ الْإِذَا بَتِهَا. فَوْكٌ: (وَيُؤَيِّدُهُ عَدَمُهُ الْخ) فِي التَّأْيِيدِ بِهِ نَظَرٌ لِيُظْهِرَ الْفَرْقَ. اهـ سَم. فَوْكٌ: (كَفَتْحِ الزَّقِّ) قَالَ فِي الرُّوضِ قُرْعٌ حَلَّ رِبَاطَ سَفِينَةٍ فَعَرَقَتْ بِحَلِّهِ ضَمِنَ أَوْ بِحَادِثِ رِيحٍ فَلَا فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ حَادِثٌ فَوَجْهَانِ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَحَدُهُمَا الْمَنْعُ أَيِ مِنَ الضَّمَانِ كَالزَّقِّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِلشُّكِّ فِي الْمَوْجِبِ وَالثَّانِي يَضْمَنْ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ أَحَدُ الْمُتَلَفَاتِ. اهـ فَالْشَّارِحُ

فَوْكٌ: (أَوْ زَلْزَلَةٌ) عَطْفٌ عَلَى (رِيحٍ) وَقَوْلُهُ: (طَرَأَ) أَيِ الْعَارِضِ ش. فَوْكٌ: (وَيُؤَيِّدُهُ عَدَمُهُ فِي قَوْلِهِمْ الْخ) فِي التَّأْيِيدِ نَظَرٌ لِيُظْهِرَ الْفَرْقَ. فَوْكٌ: (لِفَتْحِ الزَّقِّ) قَالَ فِي الرُّوضِ قُرْعٌ حَلَّ رِبَاطَ سَفِينَةٍ فَعَرَقَتْ بِحَلِّهِ ضَمِنَ أَوْ بِحَادِثِ رِيحٍ فَلَا فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ حَادِثٌ فَوَجْهَانِ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَحَدُهُمَا الْمَنْعُ أَيِ مِنَ الضَّمَانِ كَالزَّقِّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِلشُّكِّ فِي الْمَوْجِبِ وَالثَّانِي يَضْمَنْ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ أَحَدُ الْمُتَلَفَاتِ. اهـ فَالْشَّارِحُ اعْتَمَدَ تَرْجِيحَ الزَّرْكَشِيِّ وَشَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ اعْتَمَدَ الضَّمَانَ.

فطار) حالاً (ضَمِنَ) هـ إجماعاً؛ لأنه أُلْجَاهُ إلى الْفِرَارِ كما كراهَ الْآدَمِيُّ (وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْفَتْحِ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ إِنْ طَارَ فِي الْحَالِ) أَوْ كَانَ آخِرَ الْقَفْصِ فَمَشَى عَقِبَ الْفَتْحِ قَلِيلاً قَلِيلاً حَتَّى طَارَ أَوْ وَثَبَتْ هِرَّةٌ عَقِبَ الْفَتْحِ فَقَتَلَتْهُ كَذَا أَطْلَقَاهُ وَقَيَّدَهُ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ بِمَا إِذَا عَلِمَ بِحُضُورِهَا حِينَ الْفَتْحِ وَلَا كَانَتْ كَرِيحٍ طَرَأَتْ بَعْدَهُ وَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ الْإِثْلَافَ قَدْ يُقْصَدُ مِنْ هِرَّةٍ تَمُرُّ عَلَيْهِ بَعْدَهُ مَفْتُوحاً وَلَا كَذَلِكَ الرِّيحُ الطَّارِئَةُ؛ لِأَنَّ تِلْكَ أَقْوَى فِي الْإِثْلَافِ وَأَعْلَبَتْ فِي مُرَاقَبَةِ الْمَأْكُولِ وَيُتَّبَعُهُ أَنْ عَلِمَهُ بِوُجُودِ نَحْوِ هِرَّةٍ ضَارِيَةٍ بِذَلِكَ الْمَكَانِ غَالِيَةً كَحُضُورِهَا حَالَ الْفَتْحِ حَتَّى عِنْدَ السُّبْكِيِّ أَوْ أَطْلَقَ بَهِيمَةً وَبِجَانِبِهَا حَبٌّ فَأَكَلَتْهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ فَتَحَ وَعَاءَ حَبٍّ فَأَكَلَتْهُ بَهِيمَةً عَلَى مَا يُقَالُ وَيُفْرَقُ بِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ أَغْرَى الْبَهِيمَةَ بِإِطْلَاقِهَا وَهُوَ بِجَانِبِهَا وَفِي الثَّانِي لَمْ يُغْرِهَا، وَالْفَرَضُ

اعْتَمَدَ تَرْجِيحَ الزَّرْكَشِيِّ وَشَيْخُنَا الرَّمْلِيِّ اعْتَمَدَ الضَّمَانُ. اهـ سَمَ وَقَوْلُهُ فَالْشَّارِحُ الْخُ أَيِ وَالْمُعْنَى وَقَوْلُهُ وَشَيْخُنَا الرَّمْلِيِّ الْخُ أَيِ وَالنَّهْيَةُ.

❏ قَوْلُ (سَمَ): (فَطَارَ الْخُ) وَلَوْ طَارَ فَصَدَّمَهُ جِدَارٌ فَمَاتَ أَوْ كَسَرَ فِي خُرُوجِهِ قَارُورَةَ الْقَفْصِ ضَمِنَ مُعْنَى رَوْضٍ. ❏ قَوْلُهُ: (إِجْمَاعاً) إِلَى قَوْلِهِ: (كَذَا أَطْلَقَاهُ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَقَدْ يُفْرَقُ) فِي النَّهْيَةِ.

❏ قَوْلُهُ: (حَتَّى طَارَ) كَمَا قَالَ الْقَاضِي قَالَ أَوْ كَانَ الْقَفْصُ مَفْتُوحاً فَمَشَى إِنْسَانٌ عَلَى بَابِهِ فَفَزَعَ الطَّائِرُ وَخَرَجَ ضَمِنَ مُعْنَى وَنَهْيَةً. ❏ قَوْلُهُ: (فَقَتَلَتْهُ)، وَإِنْ لَمْ تَدْخُلِ الْقَفْصَ وَلَمْ يُعْهَدْ ذَلِكَ كَمَا يَحْتَسِبُ شَيْخُنَا. اهـ مُعْنَى. ❏ قَوْلُهُ: (وَقَيَّدَهُ السُّبْكِيُّ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَهُوَ مُقَيَّدٌ كَمَا قَالَ السُّبْكِيُّ بِمَا إِذَا عَلِمَ الْخُ. اهـ.

❏ قَوْلُهُ: (بِمَا إِذَا عَلِمَ الْخُ) ظَاهِرٌ كَلَامِ شَرْحِ الرُّوضِ الْاِكْتِفَاءَ بِحُضُورِهَا، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ بِهِ. اهـ سَمَ. ❏ قَوْلُهُ: (وَلَا الْخُ) شَامِلٌ لِحُضُورِهَا. اهـ سَمَ. ❏ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْإِثْلَافَ قَدْ يُقْصَدُ مِنْ هِرَّةٍ) يَعْنِي قَدْ يُقْصَدُ الْفَاتِحُ بِالْفَتْحِ مَعَ عَدَمِ حُضُورِ هِرَّةٍ إِثْلَافاً نَاشِئاً مِنْ هِرَّةٍ تَمُرُّ بَعْدُ عَلَى الْقَفْصِ وَهُوَ مَفْتُوحٌ.

❏ قَوْلُهُ: (وَيُتَّبَعُهُ إِنْ عَلِمَهُ الْخُ) أَقْرَبُ سَمَ وَعَ ش. ❏ قَوْلُهُ: (كَحُضُورِهَا) أَيِ وَعِلْمِهِ بِهِ. ❏ قَوْلُهُ: (أَوْ أَطْلَقَ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى فَتَحَ قَفْصاً الْخُ وَجَرَى النَّهْيَةُ وَالْمُعْنَى وَشَرْحُ الرُّوضِ عَلَى عَكْسِ مَا فِي الشَّرْحِ

❏ قَوْلُهُ فِي (سَمَ): (إِنْ طَارَ فِي الْحَالِ الْخُ) قَالَ فِي الرُّوضِ أَوْ طَارَ فَصَدَّمَهُ جِدَارٌ أَوْ كَسَرَ قَارُورَةَ الْقَفْصِ ضَمِنَ. اهـ. ❏ قَوْلُهُ: (أَوْ وَثَبَتْ هِرَّةٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الضَّمَانِ فِيمَا أَخَذَتْهُ هُوَ مَا فِي الْأَصْلِ عَنْ فَتَاوَى الْقَفَالِ وَهُوَ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي عَنْهُ فِي مَسْأَلَةِ الْجِمَارِ أَيِ فِيمَا إِذَا حَلَّ رِبَاطاً عَلَى شَعِيرٍ فَأَكَلَهُ فِي الْحَالِ جِمَارٌ بِجَنْبِهِ لَكِنْ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي عَنْ غَيْرِهِ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ. اهـ. ❏ قَوْلُهُ: (وَقَيَّدَهُ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ الْخُ) اعْتَمَدَهُ م. ر. ❏ قَوْلُهُ: (بِمَا إِذَا عَلِمَ بِحُضُورِهَا) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ إِذَا كَانَتْ حَاضِرَةً، وَلَا فَهوَ كَعُرُوضٍ رِيحٍ بَعْدَ فَتَحِ الرُّوقِ. اهـ وَظَاهِرُهُ الْاِكْتِفَاءَ بِحُضُورِهَا، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ بِهِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَلَا) شَامِلٌ لِحُضُورِهَا.

❏ قَوْلُهُ: (أَوْ أَطْلَقَ بَهِيمَةً بِجَانِبِهَا حَبٌّ الْخُ) لَمْ يَزِدْ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَلَى نَقْلِهِ فِي هَذَا عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ وَالرُّوْيَانِيِّ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الرُّوضُ مِنَ الضَّمَانِ فِي فَتَحِ وَعَاءِ الْحَبِّ وَنَقْلَهُ أَصْلُهُ عَنْ فَتَاوَى الْقَفَالِ.

أنه لم يستول على الحب (ضمينه) لإشعاره بتفنيده ومحل قولهم المباشرة مقدمة على السبب ما لم يكن السبب ملحقاً (وإن وقف ثم طار فلا) لإشعاره باختياره ويجري ذلك في حل رباط البهيمه وفتح باب إصطيلها

عبارتهم واللفظ للأول، ولو حل رباطاً عن علف في وعاء فأكلته في الحال بهيمه ضمن ولا ينافيه تضييع الماوردى بأنه لو حل رباط بهيمه فأكلت علفاً أو كسرت إناء لم يضمن سواء اتصل ذلك بالحل أم لا؛ لأن انتفاء الضمان في تلك لعدم تصرفه في التالف بل في المؤلف عكس ما هنا. اه قال ع ش قوله م ر رباط بهيمه أي لغيره ولعل عدم الضمان هنا مع ضمان صاحبه إذا أرسلها في وقت جرت العادة بحفظها فيه أن المطلق لها هنا لا يد له عليها ولا استيلاء حتى يضمن ما تولد من فعلها بخلاف المالك فإن عليه حفظ ما في يده فإرساله لها تفصيل. اه. قوله: (لإشعاره) إلى قول المتن والأیدی في النهاية والمغني. قوله: (لإشعاره إلخ) أي الطيران في الحال. قوله: (ومحل قولهم إلخ) ردٌ لِدليل المزجوج عبارة المغني والثاني يضمن مطلقاً؛ لأنه لو لم يفتح لم يطر، والثالث لا يضمن مطلقاً؛ لأن له قصداً واختياراً والفتاح متسبب والطائر مباشر والمباشرة مقدمة على السبب. اه. قوله: (ويجري ذلك) أي تفصيل فتح القفص أي نظيره. قوله: (في حل رباط بهيمه إلخ) أي خرجت وضاعت، ولو خرجت البهيمه عقب فتح الباب فأتلفت زرعاً أو غيره لم يضمنه الفتاح كما جزم به ابن المقرئ، وإن جزم في الأثوار بخلافه؛ إذ لا يلزمه حفظ بهيمه غيره عن ذلك، ولو وقف على جداره طائر فنقره لم يضمنه؛ لأن له منعه من جداره، وإن رماه في الهواء، ولو في هواء داره فقتله ضمنه؛ إذ ليس له منعه من هواء داره، ولو فتح جزراً فأخذ غيره ما فيه أو دلّ عليه اللصوص فلا ضمان عليه لعدم ثبوت يده على المال، وتسيئه بالفتح في الأولى قد انقطع بالمباشرة نعم لو أخذ غيره بأمره وهو غير مميز أو أعجمي يرى طاعة أمره ضمنه دون الأخذ، ولو بنى داراً فأتلفت الريح فيها ثوباً وضاع لم يضمنه؛ لأنه لم يستول عليه نهايةً ومغني قال ع ش قوله: لأن له منعه من جداره، فلو اغتاد الطائر النزول على جدار غيره وشق منعه كلف صاحبه منعه بحبيبه أو قص جناح له أو نحو ذلك، وإن لم يتولد عن الطائر ضرر

قوله: (ويجري ذلك في حل رباط البهيمه) عبارة الروض وشرحه وحل رباط البهيمه والعبد المجنون، وفتح باب مكانهما كما صرح به أصله كفتح القفص فيما ذكر. اه وقد يؤخذ منه أنه لو كسرت البهيمه حال خروجها باب المكان أو إناء هناك ضمنه الفتاح وهو محتمل، وعليه فقوله في شرح الروض بعد ذلك وقد صرح هو أي الروياني كالموردى بأنه لو حل رباط بهيمه فأكلت علفاً وكسرت إناء لم يضمن سواء اتصل ذلك بأكل أم لا؛ لأنها المثلثة يمكن أن لا يخالف ذلك بأن يفرق بين حل الرباط وفتح الباب وقد يفرق بين الطير والبهيمه؛ لأن للطير عادة عند الفتح من الهيجان المؤثر ما ليس للبهيمه ويفرق بين إتلاف الباب الذي فتح والإناء الذي عنده وبين الإتلاف مع الحل؛ لأن الخروج مؤثر في الباب وما عنده ما لا يؤثر مجرد الحل فيما هناك، وقياس هذا أنه لو أتلف الطائر قارورة خارج القفص فلا ضمان. فالمسألتان سواء على هذا.

ومثلها قِنْ غير مُمَيِّزٍ وَمَجْنُونٌ لَا عَاقِلَ، وَلَوْ أَبَقَا وَالْحَقَّ جُمُعَ بَفَتْحِ الْقَفْصِ مَا لَوْ كَانَ يَبِيدُ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ طَائِرٌ فَأَمَرَهُ إِنْسَانٌ بِإِطْلَاقِهِ مِنْ يَدِهِ فَأَطْلَقَهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهَذَا حَيْثُ لَا تَمَيِّزُ، وَإِلَّا فِيهِ نَظَرٌ إِذْ عَمَدُ الْمُمَيِّزِ عَمْدٌ وَكَغَيْرِ الْمُمَيِّزِ مَنْ يَرَى تَحْتَمُّ طَاعَةَ أَمْرِهِ قَبْلَ الْأُولَى طَيْرٌ لَا طَائِرٌ؛ لِأَنَّهُ فِي الْقَفْصِ لَا يَطِيرُ وَرُذُّ بَأَنَّ الَّذِي قَالَهُ جُمُهورُ اللَّغَوِيِّينَ أَنَّ الطَّائِرَ مُفْرَدٌ وَالطَّيْرُ جُمُعُهُ. (وَالْأَيْدِي الْمُتَرْتِبَةُ) بِغَيْرِ تَرْوُجٍ (عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ) الضَّامِنِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي أَصْلِهَا أَمَانَةٌ كَوُدَيْعَةٍ وَوَكَالَةٍ بَأَنَّ وَكَلَهُ فِي الرَّدِّ (أَيْدِي ضَمَانٍ، وَإِنْ جَهَلَ صَاحِبُهَا الْغَصْبُ) لِأَنَّهُ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى مِلْكٍ

بِجُلُوسِهِ عَلَى الْجِدَارِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الطَّيْرِ تَوَلَّدَ التَّجَاسُةُ مِنْهُ بِرُؤْيِهِ وَيَتَرْتَّبُ عَلَى جُلُوسِهِ مَنَعُ صَاحِبِ الْجِدَارِ مِنْهُ لَوْ أَرَادَ الِاتِّفَاعَ بِهِ قَوْلُهُ، وَلَوْ بَنَى دَارًا إلَخَ، الْبِنَاءُ لَيْسَ بِقَيْدٍ وَقَوْلُهُ لَمْ يَضْمَنْهُ أَيَّ حَيْثُ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ إِغْلَامِ صَاحِبِهِ وَلَمْ يُعْلَمْ، وَإِلَّا ضَمِينَ. اهـ كَلَامُ ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا قِنْ إلَخَ) أَيَّ فِي حَلِّ الْقَيْدِ وَقَتْحِ الْبَابِ، وَلَوْ اخْتَلَفَ الْمَالِكُ وَالْفَاتِحُ فِي أَنَّهُ خَرَجَ عَقَبَ الْفَتْحِ أَوْ تَرَخَى عَنْهُ فَيَنْبَغِي تَصْدِيقُ الْفَاتِحِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ. اهـ ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (لَا عَاقِلَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِخِلَافِ الرَّقِيقِ الْعَاقِلِ وَلَوْ كَانَ أَبَقَا؛ لِأَنَّهُ صَحِيحُ الْاِخْتِيَارِ فَخَرُوجُهُ عَقَبَ مَا دُكِّرَ يُحَالُ عَلَيْهِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (فَأَمَرَهُ إِنْسَانٌ بِإِطْلَاقِهِ) أَيَّ فَأَطْلَقَهُ فَيَنْظُرُ هَلْ يَطِيرُ عَقَبَ إِطْلَاقِهِ أَوْ لَا كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ وَالرُّوْيَانِيِّ. اهـ س. هـ. قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ تَرْوُجٍ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ رُجِّحَ فِي النِّهَايَةِ. هـ. هـ. قَوْلُهُ: (الضَّمَانُ) أَخْرَجَ بِهِ مَا لَوْ كَانَ غَاصِبًا لَاخْتِصَاصٍ فَلَا يَتَأْتِي فِيهِ مَا سَيَأْتِي. اهـ رَشِيدِي أَقُولُ: وَكَذَا أَخْرَجَ مَا سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: وَكَذَا مَنْ انْتَزَعَهُ إلَخَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَتْ) أَيَّ الْأَيْدِي. هـ. وَقَوْلُهُ: (أَمَانَةٌ) أَيَّ أَيْدِي أَمَانَةٍ اهـ مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ وَكَلَهُ فِي الرَّدِّ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لِعَجْزٍ عَنِ الرَّدِّ بِتَقْسِيهِ وَفِيهِ نَظَرٌ اهـ س.

هـ. قَوْلُهُ (وَأَنْ جَهَلَ صَاحِبُهَا) أَيَّ أَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْاِسْتِيْلَاءِ عَلَى الْمَغْصُوبِ فَإِذَا تَلَفَ فِي يَدِهِ كَانَ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ وَقَرَأَ الضَّمَانِ عَلَى الْمُكْرَهَ لَهُ كَمَا لَوْ أَكْرَهَ غَيْرَهُ عَلَى إِثْلَافِ مَالٍ فَأَتْلَفَهُ فَإِنَّ كُلَّ طَرِيقٍ فِي الضَّمَانِ، وَالْقِرَاءَةُ عَلَى الْمُكْرَهَ بِالْكَسْرِ وَمِنْ ذَلِكَ جَوَابُ حَادِثَةِ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا وَهِيَ أَنَّ شَخْصًا غَضِبَ مِنْ آخَرٍ فَرَسَا وَأَكْرَهَ آخَرَ عَلَى الذَّهَابِ بِهَا إِلَى مَحَلَّةٍ كَذَا فَتَلَفَتْ وَهُوَ عَدَمُ ضَمَانِ الْمُكْرَهَ بِالْفَتْحِ بَلْ هُوَ طَرِيقٌ فِي الضَّمَانِ فَقَطْ وَمِنْهُ أَيْضًا مَا يَقَعُ فِي قُرَى الرَّيْفِ مِنْ أَمْرِ الشَّادِّ مَثَلًا لِاتِّبَاعِهِ بِإِخْضَارِ بَهَائِمِ الْفَلَاحِينَ لِلِاسْتِعْمَالِ فِي رَزْعِهِ أَوْ غَيْرِهِ بِطَرِيقِ الظُّلْمِ وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ أَكْرَهَ تَابِعَهُ عَلَى إِخْضَارِ بَهَائِمِ عَيْنِهَا كَانَ كُلُّ طَرِيقٍ فِي الضَّمَانِ وَالْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّادِّ، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِكْرَاهُ أَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى إِخْضَارِ بَعْضِ الدَّوَابِّ بَلَا تَعْيِينَ لِلْمُخْضَرَةِ فَأَخْضَرَ لَهُ شَيْئًا مِنْهَا ضَمِنَتْهُ لَاحْتِيَارِهِ فِي الْأَوَّلِ وَلِأَنَّ تَعْيِينَهُ لِبَعْضٍ فِي الثَّانِي وَإِخْضَارَهُ لَهُ اخْتِيَارٌ مِنْهُ أَيْضًا. اهـ ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ وَضَعَ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَكِنْ رُجِّحَ) فِي الْمُغْنِي.

هـ. قَوْلُهُ: (فَأَمَرَهُ إِنْسَانٌ بِإِطْلَاقِهِ مِنْ يَدِهِ فَأَطْلَقَهُ) فَيَنْظُرُ هَلْ يَطِيرُ عَقَبَ إِطْلَاقِهِ أَوْ لَا كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ وَالرُّوْيَانِيِّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَتْ) أَيَّ الْأَيْدِي ش. هـ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ وَكَلَهُ فِي الرَّدِّ) هَلْ مَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا عَلِمَ أَخَذًا مِنْ اسْتِثْنَاءِ الْبُعْوِيِّ الْآتِي أَوْ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْقِنْ ثُمَّ ظَاهِرُ قَوْلِهِ بِأَنَّ وَكَلَهُ فِي الرَّدِّ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لِعَجْزٍ عَنِ الرَّدِّ بِتَقْسِيهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

غيره بغير إذنه والجهل إنما يُسقط الإثم؛ لأنه من خطاب التكليف لا الضمان؛ لأنه من خطاب الوضع فيطالب أيهما شاء، نعم الحاكم وأمينه لا يضمنان بوضع يديهما للمصلحة، وكذا من انتزعه ليردّه لِمَالِكِهِ من يد غير ضامنة وهي يدُ قَنَةٍ أو حربِيٍّ دون غيرهما مُطْلَقًا كما قاله لكن رجح السبكي الوجه القائل بقدم الضمان إذا كان مُعَرَّضًا لِلضَّبَاعِ والغاصب بحيث تفوت مُطَالَبَتُهُ ظاهِرًا واستثنى البغوي من الجهل ما لو عَصَبَ عَيْنًا ودَفَعَهَا لِقَنَّ الغير ليردّها لِمَالِكِهَا فتلفت في يده فإن جهل العبدُ ضَمِنَ الغاصبُ فقط وإلا تعلق برقبته وغَرِمَ المالكُ أيهما شاء أمّا لو رُوِّجَ غاصبُ المغصوبة لِجَاهِلٍ بَغَصِبِهَا فتلفت عند الزوج بغير الولادة منه فلا يضمنها؛ لأن الزوجة من حيث هي زوجة لا تدخل تحت يد الزوج وبهذا يندفع إيراد هذه

☐ قوله: (نعم الحاكم وأمينه) وهل مثلهما أصحاب الشوكة من مشايخ البلدان والعربان أو لا؟ فيه نظر وعبارة الأذرعِي في القوت الحكام وأمثالهم إلخ وهل تشمل هي ما ذكر في مشايخ البلدان إلخ حيث عدل عن نوابهم إلى التعبير بأمثالهم. اهـ ع ش وفيه ميل إلى الشمول وهو الظاهر فليراجع. ☐ قوله: (لا يضمنان) أي وأما الغاصب فلا يبرأ إلا بالردّ للمالك ومحل ذلك إذا كان الحاكم وأمينه هما الطالبان للأخذ وأما لو ردّ الغاصب بنفسه عليهما فينبغي برأته بذلك لقيام الحاكم مقام المالك في الردّ عليه من الغاصب لكن قضية قول شارح الروض ويستثنى الحاكم ونائبه؛ لأنهما نائبان عن المالك. اهـ أقول وهكذا قضية صنيع الشارح والنهاية والمغني أن الغاصب يبرأ مُطْلَقًا. اهـ ع ش أيضًا.

☐ قوله: (للمصلحة) كحفظه لِمَالِكِهِ الغائب. ☐ قوله: (من يد غير ضامنة إلخ) ينبغي أو من غير يد مُطْلَقًا كان وجده أبقًا فأخذه ليردّه. اهـ سم. ☐ قوله: (قنّه) أي المالك. ☐ قوله: (دون غيرهما مُطْلَقًا إلخ) عبارة المغني والنهاية لا غيرهما، وإن كان مُعَرَّضًا لِلضَّبَاعِ كما في الروضة وأصلها في باب اللقطة خلافًا للسبكي فيما إذا كان مُعَرَّضًا لِلضَّبَاعِ. اهـ. ☐ قوله: (والغاصب بحيث إلخ) أي وكان الغاصب إلخ.

☐ قوله: (واستثنى) إلى المثني في النهاية. ☐ قوله: (فإن جهل العبدُ ضَمِنَ الغاصبُ فقط وتعلق إلخ) فيه نظر. اهـ نهاية أي فيما قاله البغوي ولعله بالنظر لِمَا لو جهل القن إلخ وجه النظر أن العبد، وإن كان أمينًا لكونه وكيلًا عن الغاصب في الردّ فَحَقَّهُ أن يكون طريقًا في الضمان، والقرار على الغاصب والمبادر من كلام البغوي نفى الضمان مُطْلَقًا ويُمكن الجواب بأن مراد البغوي بقوله ضَمِنَ الغاصب أن عليه القرار. اهـ ع ش. ☐ قوله: (بغير الولادة إلخ) وإلا فيضمنها كما لو أولد أمة غيره بشبهة وماتت بالولادة فإنه يضمنها على الأصح كما قاله الزافعي في الرهن نهاية ومغني. ☐ قوله: (فلا يضمنها) أي لا يضمن عيناها إذا تلفت لكن يجب عليه المهر وأرش البكارة إن وطئها للشبهة. اهـ ع ش. ☐ قوله: (لأن الزوجة من حيث هي زوجة إلخ) وحيثيذ فما صنعته في شرح المثني من استثناء التزوج من وضع اليد

☐ قوله: (من يد غير ضامنة) ينبغي أو من غير يد مُطْلَقًا كان وجده أبقًا فأخذه ليردّه. ☐ قوله: (ولا تعلق برقبته وغرم المالك أيهما شاء) فيه نظر شرح م ر. ☐ قوله: (بغير الولادة منه) وإلا فيضمنها كما لو أولد

على المثني (ثم إن عليم) الثاني بالغصب (فكغاصب من غاصب فيستقر عليه ضمان ما تلف عنده) ويطالب بكل ما يطالب به الأول لصديق حد الغصب عليه نعم لا يطالب بزيادة قيمة حصلت في يد الأول فقط بل المطالب بها هو الأول ويبرأ الأول لكونه كالضامن لتقرر الضمان على الثاني بإبراء المالك للثاني ولا عكس (وكذا إن جهل) الثاني الغصب (وكانت يده في أصلها يد ضمان كالعارية) والبيع والقرض، وكذا الهبة، وإن كانت يده ليست يد ضمان؛ لأنه دخل على الضمان فلا تغريم من الغاصب وفي الهبة أخذ للتملك (وإن كانت يد أمانة) بغير اتهام (كوديعة فالقراض على الغاصب)؛ لأنه دخل على أن يده نائية عن الغاصب فإن غرم الغاصب لم يرجع عليه، وإن غرم هو رجع على الغاصب ومثله ما لو صال المغصوب على شخص فأتلفه كما مر آنفاً ويد الالتقاط ولو للتملك

مشكل إلا أن يكون استثناء منقطعاً رشدي وع ش. قود: (الثاني بالغصب) إلى قوله: (ولو كان المغصوب) في النهاية والمغني. قود: (ويطالب بكل ما يطالب الخ) ولا يرجع على الأول إن غرم ويرجع عليه الأول إن غرم. اه مغني. قود: (كالضامن) أي عن الثاني. قود: (بإبراء المالك) متعلق بقوله: (ويبرأ الخ). اه رشدي. قود: (ولا عكس) أي؛ لأن الثاني كالأصيل وهو لا يبرأ براءة الضامن. اه ع ش. قود: (والبيع الخ) أي والسوم نهاية ومغني. قود: (لأنه دخل الخ) تغليل لما قبل وكذا. قود: (وفي الهبة الخ) تغليل لما بعده.

قود (لش): (كوديعة) أي وقراض نهاية ومغني وكالة سم. قود: (ومثله ما لو صال الخ) قضيته ضمان الشخص المذكور، وإن كان القراض على الغاصب وفيه نظر فليراجع فإن الوجه أنه غير مراد. اه سم عبارة الحلبي ومقتضى التشبيه أنه أي المصوب عليه يكون طريقاً في الضمان وليس كذلك وعبارة ع ش قوله: (ومثله) أي في عدم ضمان المصوب عليه. اه فالضمير لأخذ المغصوب الجاهل الذي يده أمانة بتقدير مضاف أي مثل حكمه وهو عدم استيفار الضمان عليه، وإن كان هذا لا يطالب. اه.

قود: (فاتلفه) أي أتلّف الشخص المصوب عليه المغصوب الصائل. اه ع ش وفي المغني، فلو كان هو المالك لم يبرأ الغاصب. اه. قود: (كما مر آنفاً) لعلة أراد به ما ذكره في شرح ولو أتلّف ما لا في يد الخ من قوله: (ومهدد بنحو ردة أو صال أتلّف الخ) وفيه تأمل إذ ما ذكر إنما هو في إتلافه في يد المالك لا في يد الغاصب كما هنا ولعل لهذا نظر فيه الرشدي بقوله انظر أين مر. اه. قود: (ويد الالتقاط الخ) عبارة المغني، ولو ضاع المغصوب من الغاصب فالتقطه إنسان جاهل بحاله فإن أخذه للحفظ أو

أمة غيره بشبهة وماتت بالولادة فإنه يضمها على الأصح كما قاله الرافعي في الزهن شرح م ر.

قود: (وإن كانت يده ليست يد ضمان) خلافاً لما دلّت عليه عبارة الرّوض م ر.

قود في (لش): (كوديعة) يتبعي أو وكالة. قود: (ومثله ما لو صال الخ) قضيته ضمان الشخص المذكور، وإن كان القراض على الغاصب، وفيه نظر فليراجع فإن الوجه أنه غير مراد.

قبله كَيْدُ الأمانةِ وبعده كَيْدُ الضمانِ. (ومتى أَتْلَفَ الآخِذُ مِنَ الغاصِبِ) شيئاً (مُسْتَقِلاً به) أي بالإِثْلَافِ وهو أَهْلٌ لِلضَّمانِ (فالقراؤُ عليه مُطْلَقاً) أي سواءٌ أَكانَتْ يَدُهُ ضَمانٍ أو أمانةً؛ لأنَّ الإِثْلَافَ أَقْوَى من إثبات اليَدِ العاديةِ أُمَّا إِذَا لم يَسْتَقِلَّ بالإِثْلَافِ بأنْ حَمَلَهُ عليه الغاصِبُ فَإِنْ كان لِغَرَضِهِ كَذْبُ شاةٍ أو قِطْعِ ثَوْبٍ أَمَرَهُ به ففَعَلَهُ جَاهِلاً فالقراؤُ عليه أَوَّلًا لِغَرَضِ فِعْلِ المُثْلِفِ وكذا إِنْ كان لِغَرَضِ نَفْسِهِ كما قال (وَإِنْ حَمَلَهُ الغاصِبُ عليه بأنْ قَدَّمَ له طَعامًا مَغْصُوبًا ضِيفَةً فَأَكَلَهُ فَكَذا) القراؤُ عليه (في الأَظْهَرِ)؛ لأنَّ المُثْلِفَ وإِليه عَادَتِ المَنفَعَةُ هَذا إِنْ لم يَقُلْ له هو مِلْكِي، وإِلا لم يَرْجِعْ عليه لاعتِرافِهِ بأنَّ المَالِكَ ظَلَمَهُ والمَظْلُومُ لا يَرْجِعُ على غَيْرِ ظالِمِهِ (وعلى هَذا) الأَظْهَرُ (لو قَدَّمَهُ لِمَالِكِهِ فَأَكَلَهُ) جَاهِلاً (بِرِئِ الغاصِبِ)؛ لأنَّ المُثْلِفَ أُمَّا إِذَا أَكَلَهُ عَالِماً فَيَبْزُرُ

مُطْلَقاً فهو أمانةٌ وكذا إِنْ أَخَذَهُ لِلتَّمْلِكِ وَلَمْ يَتَمَلَّكْ فَإِنْ تَمَلَّكَ صَارَتْ يَدُهُ ضَمانٍ. اهـ. قُودُ: (قَبْلَهُ) أي التَّمْلِكُ. اهـ ع ش. قُودُ: (كَيْدُ الأمانةِ) خَبَرٌ وَيَدُ الإِثْلَافِ.

قُودُ (سُي): (فالقراؤُ عليه) أي الآخِذُ. قُودُ: (يَدُ ضَمانٍ أو أمانةٍ) أي، وَإِنْ جَهِلَهُ. اهـ سم.
 قُودُ: (بأنْ حَمَلَهُ عليه إلخ) أي حَمَلَ الغاصِبُ الآخِذُ على الإِثْلَافِ. قُودُ: (فَإِنْ كان) أي الإِثْلَافُ.
 قُودُ: (لِغَرَضِهِ) أي الغاصِبِ. اهـ ع ش. قُودُ: (فالقراؤُ عليه) أي الغاصِبِ. قُودُ: (فِعْلُ المُثْلِفِ) لآتِهِ حَرَامٌ. اهـ مُعْنِي. قُودُ: (لِغَرَضِ نَفْسِهِ) أي المُثْلِفِ. قُودُ: (فَكَذا القراؤُ عليه) أي الآكِلِ.
 قُودُ: (هَذا إِنْ لم يَقُلْ إلخ) عِبارةُ النِّهايةِ والمُعْنِي وَعَلَى الأَوَّلِ لو قَدَّمَهُ لِأَخَرَ وقال هو مِلْكِي فالقراؤُ على الآكِلِ أَيْضاً فلا يَرْجِعُ بما غَرِمَهُ على الغاصِبِ لَكِنْ بِهَذِهِ المَقالةِ إِنْ غَرِمَ الغاصِبُ لم يَرْجِعْ على الآكِلِ لِإِعتِرافِهِ إلخ ثم قالوا وتَقْدِيمُهُ أي الطَّعامِ المَغْصُوبِ لِزَقيقٍ، ولو بِإِذْنِ مَالِكِهِ أي الرِّقِيقِ جِنائَةً يَدُ مِنْهُ أي الرِّقِيقِ يُبَاعُ فيها لِيَتَمَلَّكَ مَوجِبُها بِرَقِيقَتِهِ، فَلَو غَرِمَ الغاصِبُ رَجَعَ على قِيمَةِ الرِّقِيقِ بِإِخْلَافٍ ما لو قَدَّمَهُ لِيَهيمَةٍ فَأَكَلَتْهُ وَغَرِمَ الغاصِبُ فَإِنَّهُ لا يَرْجِعُ على المَالِكِ إِنْ لم يَأْذَنْ وَلا رَجَعَ. اهـ قال ع ش قُودُ م ر فَإِنَّهُ لا يَرْجِعُ على المَالِكِ أي وَلَيْسَ لِمَالِكِ العَلَفِ مُطالَبَةٌ صَاحِبِ البَهِيمَةِ فَلَيْسَ طَرِيقاً في الضَّمانِ. اهـ.
 قُودُ (سُي): (وَعَلَى هَذا لو قَدَّمَهُ إلخ) وَيَبْزُرُ الغاصِبُ أَيْضاً بِإِعارَتِهِ أو بَيْعِهِ أو إِفْراضِهِ لِلْمَالِكِ، ولو

قُودُ: (قَبْلَهُ) أي التَّمْلِكُ ش. قُودُ: (يَدُ ضَمانٍ أو أمانةٍ) أي وَإِنْ جَهِلَهُ. قُودُ: (فالقراؤُ عليه) أي الآخِذُ. قُودُ: (وَإِلا) بأنْ قال له ذَلِكَ.

قُودُ (في سُي): (وَعَلَى هَذا لو قَدَّمَهُ لِمَالِكِهِ فَأَكَلَهُ بِرِئِ الغاصِبِ) في الرِّوْضِ وَشَرَحَهُ.
 (فَرَعٌ) يَبْزُرُ الغاصِبُ مِنَ المَغْصُوبِ بِإِطعامِهِ المَالِكَ أو إِعارَتِهِ إِيَّاهُ أو بَيْعِهِ أو إِفْراضِهِ لَهُ، ولو كان جَاهِلاً بِأَنَّهُ لَهُ؛ لآتِهِ بِأَشَرٍ أَخَذَ مَالَهُ بِإِختِيارِهِ وَتَمَكُّينِهِ أي وَيَبْزُرُ بِتَمَكُّينِهِ مِنْهُ بِالوَضْعِ بَيْنَ يَدَيْهِ عَالِماً بِأَنَّهُ لَهُ لا جَاهِلاً بِهِ؛ لآتِهِ يُعَدُّ بِإِيصالِهِ في الأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي لا بِإِيداعِهِ وَرَهْنِهِ وَإِجارَتِهِ وَتَرْوِيجِهِ مِنْهُ وَالْقِراضِ مَعَهُ فِيهِ جَاهِلاً بِأَنَّهُ لَهُ؛ لآنَ التَّسْلِيطِ فِيها غَيْرُ تَأَمُّ بِإِخْلَافٍ ما إِذا كان عَالِماً وَكَلَامُهُ في التَّروِيجِ يَشْمَلُ الذِّكْرَ وَالْأُنْثَى ما لم يَسْتَوِلْها فَإِنْ اسْتَوَلَّها أي وَتَسَلَّمْها بِرِئِ الغاصِبِ وَلا يَبْزُرُ إِنْ صَالَ المَغْصُوبُ

قطعاً هذا كله إن قَدَّمَهُ له على هَيْئَتِهِ أَمَّا إِذَا غَصَبَ حَبًّا وَلَحْمًا أَوْ عَسَلًا وَدَقِيقًا وَصَنَعَهُ هَرِيسَةً أَوْ حَلَوَاءً مِثْلًا فَلَا يَبْرَأُ قِطْعًا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا صَيَّرَهُ كَالتَالِفِ انْتَقَلَ الْحَقُّ لِقِيمَتِهِ وَهِيَ لَا تَسْقُطُ بِبَذْلِ غَيْرِهَا إِلَّا بِرِضَا مُسْتَحَقِّهَا وَهُوَ لَمْ يَرْضَ، وَلَوْ كَانَ الْمَغْصُوبُ قِنًا فَقَالَ الْغَاصِبُ لِمَالِكِهِ أَعْتَقَهُ أَوْ أَعْتَقَهُ عَنْكَ فَأَعْتَقَهُ جَاهِلًا كَوْنَهُ عَبْدَهُ أَوْ حَيَاتَهُ بَلْ، وَإِنْ ظَنَّ مَوْتَهُ نَفَذَ الْعِتْقَ وَبَرَّيَ الْغَاصِبُ فَإِنْ قَالَ عَتَّقَ وَبَرَّيَ أَيْضًا عَلَى مَا رَجَّحَهُ السَّبْكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَعَلَى الْعِتْقِ قَالَ الشَّيْخَانِ يَقَعُ عَنِ الْمَالِكِ لَا الْغَاصِبِ فَإِنْ قُلْتَ: الْعِبْرَةُ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ.....

جَاهِلًا بِكَوْنِهِ لَهُ بِأَشَرٍ أَخَذَ مَالَهُ بِاخْتِيَارِهِ لَا بِإِدَاعِهِ وَرَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ وَتَرْوِيجِهِ وَالْقِرَاضُ مَعَهُ فِيهِ جَاهِلًا بِأَنَّهُ لَهُ إِذَا التَّسْلِيطُ فِيهَا غَيْرُ تَامٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ عَالِمًا وَشَمِلَ التَّرْوِيجُ الذِّكْرَ وَالْأُنْثَى وَمَحَلُّهُ فِي الْأُنْثَى فِيمَا إِذَا لَمْ يَسْتَوْلِذْهَا فَإِنْ اسْتَوْلِذْهَا أَيْ وَتَسَلَّمَهَا بَرَّيَ الْغَاصِبُ. اهـ مُعْنِي، وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ يَذُلُّ قَوْلُ الشَّارِحِ أَيْ وَتَسَلَّمَهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَسَلَّمَهَا. اهـ عِبَارَةٌ سَمَّ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ مَا مَرَّ عَنْ الْمُعْنِي عَنِ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ قَوْلُهُ أَيْ وَتَسَلَّمَهَا مَمْنُوعٌ بَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَتَسَلَّمَهَا م. ر. اهـ. قَوْلُهُ: (انْتَقَلَ الْحَقُّ لِقِيمَتِهِ) أَيْ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ إِلَّا بَعْدَ دَفْعِ بَدَلِهِ لِلْمَالِكِ وَلَا لِغَيْرِهِ مِمَّنْ عَلِمَ أَنَّ أَضْلَهُ مَغْصُوبٌ تَنَاوَلَ شَيْءَ مِنْهُ. اهـ ع. ش. أَيْ إِلَّا بَعْدَ دَفْعِ الْغَاصِبِ بَدَلَهُ لِلْمَالِكِ وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِثْلَ الدَّفْعِ بِالْفِعْلِ رِضَا الْمَالِكِ بِتَأْخِيرِهِ فَلْيُرَاجَعْ. قَوْلُهُ: (وَهِيَ لَا تَسْقُطُ بِبَذْلِ غَيْرِهَا إلخ) وَلَوْ مَعَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ. اهـ مُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَبَرَّيَ الْغَاصِبُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُلْحَقَ بِالْإِعْتَاقِ الْوَقْفُ وَنَحْوُهُ. اهـ سَمَّ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ وَنَحْوُهُ أَيْ كَانَ أَمْرُهُ بِهِئِهِ لِمَسْجِدٍ أَوْ نَحْوِهِ مِنْ الْجِهَاتِ الْعَامَّةِ أَوْ قَالَ لَهُ انْذُرْ إِعْتَاقَهُ أَوْ أَوْصِ بِهِ لِجِهَةٍ كَذَا ثُمَّ مَاتَ الْمَالِكُ. اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (قَالَ الشَّيْخَانِ إلخ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنِي وَيَقَعُ الْعِتْقُ عَنِ الْمَالِكِ لَا عَنِ الْغَاصِبِ عَلَى الصَّحِيحِ فِي أَضَلِّ الرُّوضَةِ لَكِنْ الْأَوْجَهُ مَعْنَى كَمَا

عَلَى مَالِكِهِ فَقَتَلَهُ الْمَالِكُ دَفْعًا لِصِيَالِهِ، سَوَاءٌ عَلِمَ أَنَّهُ عَبْدُهُ أَمْ لَا؛ لِأَنَّ الْإِثْلَافَ بِذَلِكَ كِإِثْلَافِ الْعَبْدِ نَفْسَهُ؛ وَلِهَذَا لَوْ كَانَ الْعَبْدُ لِغَيْرِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْمُرْتَدُّ وَالْبَاغِي كَذَلِكَ إِذَا قَتَلَهُ سَيِّدُهُ الْإِمَامُ كَنَظِيرِهِ فِيمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ. اهـ وَقَوْلُهُ السَّابِقُ أَيْ وَتَسَلَّمَهَا مَمْنُوعٌ بَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَتَسَلَّمَهَا م. ر. وَقَوْلُهُ إِذَا قَتَلَهُ سَيِّدُهُ الْإِمَامُ إلخ فِي التَّثْبِيهِ بِالْبَاغِي إِذَا كَانَ الْقَتْلُ حَالَ الْقِتَالِ بِالْإِمَامِ نَظَرٌ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ الْمَغْصُوبُ قِنًا فَقَالَ الْغَاصِبُ لِمَالِكِهِ إلخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ بَعْدَ هَذَا، وَكَذَا يَغْتَقُ وَيَبْرَأُ إِنْ أَمَرَهُ الْمَالِكُ بِعِتْقِهِ بِأَنْ قَالَ أَعْتَقَهُ أَوْ عَتَّقَ عَنْكَ أَوْ عَتَّى إِلَى أَنْ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: وَيَتَّبِعِي أَنْ يُلْحَقَ بِالْإِعْتَاقِ الْوَقْفُ وَنَحْوُهُ. اهـ. وَانْظُرْ هَلْ يَغْتَقُ هُنَا عَنِ الْغَاصِبِ إِذَا قَالَ الْمَالِكُ عَنْكَ بِنَاءً عَلَى الْأَوْجَهُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ الْمَالِكُ بِأَمْرِ الْغَاصِبِ. قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْعِتْقِ قَالَ الشَّيْخَانِ يَقَعُ عَنِ الْمَالِكِ إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيَقَعُ الْعِتْقُ عَنِ الْمَالِكِ لَا عَنِ الْغَاصِبِ عَلَى الصَّحِيحِ فِي أَضَلِّ الرُّوضَةِ وَالْأَوْجَهُ مَعْنَى أَنَّهُ يَقَعُ عَنِ الْغَاصِبِ وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْعًا ضَمْنِيًّا إِنْ ذُكِرَ عَوْضٌ، ، وَإِلَّا فَهِيَ بِنَاءٌ عَلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ فِيمَا لَوْ بَاعَ مَالَ مَوْرَثَةٍ ظَانًّا حَيَاتَهُ قَبْلَ مَيِّتَا. اهـ.

فَعِثْقُهُ عَنْهُ إِمَّا بِيَعِ ضِمْنِي إِنْ ذَكَرَ عَوْضًا، وَإِلَّا فَهَبَةٌ قُلْتُ: يُفَرَّقُ بَأَنْ قَرِينَةَ الْعَصَبِ صَيَّرَتْ عِثْقَهُ كَالْمُبْتَدَأِ وَالْأَصْلُ فِي عِثْقِ الْمَالِكِ وَقَوْعُهُ عَنْهُ فَصَرَفَهُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُقْتَضِ قَوِيٍّ وَلَمْ يُوجَدْ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا فِي أَمْرِ تَرْتَبٍ عَلَيْهِ عِثْقُهُ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ وَاقِعٌ عَنْهُ أَصَالَةً وَتِلْكَ فِي عَقْدِ اسْتَوْفَى الشُّرُوطِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ فِيهِ فَتَأْمَلْهُ.

(فصل) فِي بَيَانِ حُكْمِ الْغَضَبِ

وَانْقِسَامِ الْمَغْصُوبِ إِلَى مِثْلِيٍّ وَمُتَقَوِّمٍ وَبَيَانِهِمَا وَمَا يُضْمَنُ بِهِ الْمَغْصُوبُ وَغَيْرُهُ (تُضْمَنُ نَفْسُ الرَّقِيقِ) وَمِنْهُ مُسْتَوْلَدَةٌ وَمُكَاتَبٌ (بَقِيمَتُهُ) بِالْعَةِ مَا بَلَغَتْ

قَالَ شَيْخُنَا إِنَّهُ يَنْقَعُ عَنِ الْغَاصِبِ وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيِّنًا ضِمْنِيًّا إِنْ ذَكَرَ عَوْضًا، وَإِلَّا فَهَبَةٌ بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ فِيمَا لَوْ بَاعَ مَالَ أَبِيهِ ظَانًّا حَيَاتَهُ قَبْلَ أَنْ مَيِّتًا. اهـ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ مَرَّ لَكِنَّ الْأَوْجَهَ مَعْنَى أَيْ لَا تَقْلًا وَهَذَا يُشْعِرُ بِاِعْتِمَادِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ الْأَوْجَهَ تَقْلًا عَنْدهُ لَكِنَّ اعْتِمَادَ شَيْخُنَا الزِّيَادِي أَنَّهُ عَنِ الْغَاصِبِ. اهـ.

❏ قَوْلُهُ: (فَعِثْقُهُ عَنْهُ) أَيْ عَنِ الْغَاصِبِ، وَكَذَا ضَمِيرُ ذَكَرَ. ❏ قَوْلُهُ: (كَالْمُبْتَدَأِ) بِفَتْحِ التَّاءِ أَيْ كَعِثْقِ الْمَالِكِ ابْتِدَاءً بِدُونِ طَلَبِ الْغَاصِبِ. ❏ قَوْلُهُ: (فِي أَمْرِ تَرْتَبٍ إِنْخ) وَهُوَ وَقْعُ الْعِثْقِ عَنِ الْمَالِكِ أَوْ الْغَاصِبِ.

❏ قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ وَاقِعٌ) هَذَا مَحَلُّ التَّزَاوُعِ. اهـ س. ❏ قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيْ الْمَالِكِ.

❏ قَوْلُهُ: (اسْتَوْفَى الشُّرُوطَ إِنْخ) هَذَا كَذَلِكَ وَمُجَرَّدُ الْغَضَبِ غَيْرُ مَانِعٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. اهـ س.

فَضْلٌ: فِي بَيَانِ حُكْمِ الْغَضَبِ

❏ قَوْلُهُ: (فِي بَيَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَهَلْ يَتَوَقَّفُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (لَكِنْ) إِلَى الْمَثْنِ، وَقَوْلُهُ: (أَنْتَبِهِهِ) إِلَى (وَفِي يَدَيْهِ). ❏ قَوْلُهُ: (وَانْقِسَامُ الْمَغْصُوبِ إِنْخ) تَفْسِيرٌ لِلْمُرَادِ بِحُكْمِ الْغَضَبِ هُنَا، وَإِلَّا فَلَيْسَ مَا ذَكَرَ حُكْمًا لَهُ إِذْ لَا تَعَرَّضَ فِيهِ لِحُرْمَةٍ وَلَا لِعَدَمِهَا. اهـ ع. ش. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِحُكْمِ الْغَضَبِ التَّفْصِيلُ بَيْنَ ضَمَانِ نَفْسِ الرَّقِيقِ وَضَمَانِ أُبْعَاضِهِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَمَا يُضْمَنُ بِهِ الْمَغْصُوبُ) أَيْ وَبَيَانُ مَا يُضْمَنُ إِنْخ.

❏ قَوْلُهُ: (وَغَيْرُهُ) بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى الْمَغْصُوبِ أَيْ وَمَا يُضْمَنُ بِهِ أُبْعَاضُهُ وَمَنْفَعَةُ مَا يُؤَجَّرُ أَيْ وَمَا يَتَّبَعُ ذَلِكَ كَعَدَمِ إِرَاقَةِ الْمُسْكِرِ عَلَى الدَّمِيِّ أَوْ بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى الْغَضَبِ أَيْ وَحُكْمُ غَيْرِهِ. اهـ بُجَيْرِمِيٍّ وَالْأَوَّلَى الْمَوَافِقُ لِمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ أَنْفَاءً الْإِفْصَارُ عَلَى الرَّفْعِ ثُمَّ تَفْسِيرُ الْغَيْرِ بِخَوْرِ الْمُسْتَمَامِ.

❏ قَوْلُهُ (سُي): (نَفْسُ الرَّقِيقِ) أَيْ كُلًّا أَوْ بَعْضًا فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمُبْعَضُ فَيُضْمَنُ جُزْءُ الرِّقَبَةِ مِنْهُ بِقِيمَتِهِ وَجُزْءُ الْحَرِّيَّةِ بِمَا يُقَابِلُهُ مِنَ الدِّيَةِ كَمَا يَأْتِي. اهـ ع. ش. ❏ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ مُسْتَوْلَدَةٌ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ: (نِصْفُ قِيمَتِهِ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (لَكِنْ) إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: (لَا تَهْمُ شَدَدُوا) إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: (فَيَجِبُ) إِلَى (لَا) (السَّاقِطُ). ❏ قَوْلُهُ: (وَمُكَاتَبٌ) أَيْ وَمُدَبَّرٌ. اهـ مُغْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (بِالْعَةِ مَا بَلَغَتْ) أَيْ وَلَوْ زَادَتْ عَلَى دِيَةِ الْحُرِّ. اهـ مُغْنِي.

❏ قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ وَاقِعٌ عَنْهُ إِنْخ) هَذَا مَحَلُّ التَّزَاوُعِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَتِلْكَ فِي عَقْدِ اسْتَوْفَى الشُّرُوطَ) هَذَا تِلْكَ. ❏ قَوْلُهُ: (اسْتَوْفَى الشُّرُوطَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ) مُجَرَّدُ الْغَضَبِ غَيْرُ مَانِعٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ.

(تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَ تَحْتَ يَدٍ عَادِيَةٍ) بِتَخْفِيفِ الْبَاءِ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ وَأَرَادَ بِالْعَادِيَةِ الضَّامِنَةَ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ صَاحِبُهَا لِيَدْخُلَ نَحْوُ مُسْتَامٍ وَمُسْتَعِيرٍ وَيَخْرُجَ نَحْوُ حَرْبِيٍّ وَقُرْنِ الْمَالِكِ وَأَثَرُهَا؛ لِأَنَّ الْبَابَ مَوْضُوعٌ لِلتَّعَدِّيِّ وَالْمُرَادُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي بِالْقِيَمَةِ فِي الْمَغْصُوبِ وَأَبْعَاضُهُ أَصْحَابُهَا مِنْ الْغَصْبِ إِلَى التَّلَفِ وَفِي غَيْرِهِ قِيَمَةٌ يَوْمَ التَّلَفِ (وَأَبْعَاضُهُ الَّتِي لَا يَتَقَدَّرُ أَرْشُهَا مِنَ الْحَرْ) كَهُزَالِ زَوَالِ بَكَارَةٍ وَجَنَابَةٍ عَلَى نَحْوِ ظَهَرٍ أَوْ عُنُقٍ تُضْمَنُ لَكِنْ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ لَا قَبْلَهُ (بِمَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ) إِجْمَاعًا فَإِنْ لَمْ تَنْقُصْ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ. أَمَّا الْجِنَايَةُ عَلَى نَحْوِ كَفٍّ مِمَّا هُوَ مُقَدَّرٌ

¶ قول (سَيِّ): (تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَ الْخ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ بِتَقْدِيمِ الثَّلَاثِي عَلَى الرَّبَاعِيِّ وَالْأَوَّلَى الْعَكْسُ كَمَا فِي الْمُعْنَى وَالْمَحَلِّي. ¶ قول (سَيِّ): (أَتْلَفَ) أَي بِالْقَتْلِ مَحَلِّيٍّ وَمُعْنَى. ¶ قوله: (كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ) أَي الْمُتَقَوِّمَةُ وَإِلَّا فَالْمَثَلِيُّ يُضْمَنُ بِمَثَلِهِ كَمَا يَأْتِي وَيَحْتَمِلُ أَنَّ التَّشْبِيهَ فِي أَصْلِ الضَّامِنِ وَالْأَمْوَالِ عَلَى عُمُومِهَا. اهـ ع ش. ¶ قوله: (وَأَثَرُهَا) أَي الْعَادِيَةُ عَلَى الضَّامِنَةِ مَعَ أَنَّهَا الْمُرَادُ. ¶ قوله: (بِالْقِيَمَةِ فِي الْمَغْصُوبِ) أَي الْمُتَقَوِّمُ فَلَا يُشْكَلُ بِمَا يَأْتِي مِنَ أَنَّ الْأَصَحَّ فِي الْمَثَلِيِّ إِذَا قُفِدَ أَنَّهُ يُضْمَنُ بِأَفْصَى الْقِيَمِ مِنْ وَقْتِ الْغَصْبِ إِلَى وَقْتِ الْفَقْدِ. اهـ ع ش. ¶ قوله: (وَفِي غَيْرِهِ الْخ) شَامِلٌ لِلْمُسْتَامِ فَيُضْمَنُ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ أَي لَا تَبْقَا بِالْحَالِ عَادَةً. اهـ ع ش. ¶ قوله: (عَلَى نَحْوِ ظَهَرٍ) أَي مِمَّا لَيْسَ مُقَدَّرًا مِنْهُ بِنَظِيرِهِ فِي الْحَرْ. اهـ سم. ¶ قوله: (تُضْمَنُ الْخ) خَبَرٌ وَأَبْعَاضُهُ. ¶ قوله: (فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ) قِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي الْجِنَايَةِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ هُنَا بِحَالِهِ قُبِيلَ الْإِنْدِمَالِ اللَّهْمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مَا هُنَا مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا لَمْ تَنْقُصْ قِيَمَتَهُ شَيْئًا لَا قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ وَلَا بَعْدَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ كَذَلِكَ. اهـ ع ش. ¶ قوله: (أَمَّا الْجِنَايَةُ الْخ) أَي بِجَرْحٍ لَا مُقَدَّرَ لَهُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَهُوَ مُقَابِلُ قَوْلِهِ عَلَى نَحْوِ ظَهَرٍ أَوْ عُنُقٍ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ هَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَكَذَا الْمُقَدَّرَةُ فَلَمْ ذَكَرْ هَذَا فَلْيَتَأَمَّلْ. وَيُجَابُ بِالْمَنْعِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ فِي الْآتِي أَنْ تَكُونَ الْجِنَايَةُ بِإِتْلَافِ الْمُقَدَّرَةِ وَهَذَا أَنْ تَكُونَ بِإِتْلَافِ شَيْءٍ فِيهِ مَثَلُ الْمُرَادِ فِي الْآتِي إِتْلَافُ الْكَفِّ وَهَذَا جَرْحُهُ. اهـ ع ش عبارة الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ مِمَّا هُوَ مُقَدَّرٌ بَيَانٌ لِنَحْوِ كَفٍّ أَوْ لَوْ جَنَى عَلَى مَا هُوَ مُقَدَّرٌ مِنْهُ بِنَظِيرِهِ فِي الْحَرْ كَالْكَفِّ وَالرَّجُلِ أَوْ

(فَضْلٌ: فِي بَيَانِ حُكْمِ الْغَصْبِ الْخ)

¶ قوله: (عَلَى نَحْوِ ظَهَرٍ الْخ) أَي مِمَّا لَيْسَ مُقَدَّرًا مِنْهُ بِنَظِيرِهِ فِي الْحَرْ. ¶ قوله: (فَإِنْ لَمْ تَنْقُصْ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ) هَكَذَا ذَكَرُوهُ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْجِنَايَةِ الْمَذْكُورَةِ لِمَا يَأْتِي فِي الْجِنَايَاتِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبْقَ نَقْصٌ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ اخْتِيارٌ أَقْرَبُ نَقْصٍ إِلَى الْإِنْدِمَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدَّرَ الْقَاضِي شَيْئًا بِاجْتِهَادِهِ فَإِنْ قُلْتَ هَذَا لَا يَرُدُّ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْجِنَايَةِ مِنْ غَيْرِ ذِي الْيَدِ كَالْغَاصِبِ فَلَا يُنَاسِبُ تَضْمِينَهُ أَغْنَى ذَا الْيَدِ كَالْغَاصِبِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصُدَّرْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَمْ يَفُتْ عُضْوٌ قُلْتَ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الْمُرَادَ عَدَمُ تَضْمِينِ ذِي الْيَدِ لِمَا ذَكَرَ فَهَذَا إِذَا مَنَعَ تَضْمِينَهُ قَرَارًا لَا تَضْمِينَهُ طَرِيقًا عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ الْحُكْمُ بِالتَّضْمِينِ عِنْدَ وُجُودِ النَّقْصِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحَرِّزْ وَقَوْلُ م ر إِنَّ الْمُرَادَ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ أَي أَصَالَةً فَلَا يُنَافِي مَا يَأْتِي فِي الْجِنَايَاتِ. اهـ. ¶ قوله: (أَمَّا الْجِنَايَةُ الْخ) مُقَابِلُ قَوْلِهِ: (عَلَى نَحْوِ ظَهَرٍ أَوْ عُنُقٍ) لَكِنْ قَدْ يُقَالُ هَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ الْآتِي:

منه بنظيره في الحرّ فيها ما نقص من قيمته لكن بشرط أن لا يساوي النقص مقدّره كيصف القيمة في اليد فإن سواه نقص منه القاضي كما في الحكومة في حق الحرّ كذا ذكره المتولي واعتمده جمع ورّد بأنه إنّما يأتي في غير الغاصب أمّا هو فيضمن بما نقص مطلقاً؛ لأنهم شدّدوا عليه في الضمان بما لم يشدّدوا على غيره ويؤيّد ما يأتي في نحو قطع يده من أنه يضمن الأكثر (وكذا المقدّرة) كيّد (إن تلفت) بأفة سماوية أو قود أو حدّ فيجب بعد الاندمال هنا أيضاً ما نقص؛ لأنّ الشاقط من غير جنائية لا يتعلّق به قود ولا كفارة ولا ضربت على عاقلة فأشبهت الأموال فإن لم تنقص كأن قطع ذكره وأنثياه كما هو الغالب لم يجب شيء (وإن أتلفت) بالجنائية عليها (فكذا في القديم) يجب ما نقص من قيمته كسائر الأموال (وعلى الجديد يتقدّر من الرقيق

والصورة أنّ الجنائية لا مقدّر لها كان جرح كفه فهو غير ما سيأتي في المتن. اه. قود: (منه بنظيره) الأولى حذفه. قود: (أن لا يساوي إلخ) يعني أن لا يبلغ ما نقص من قيمة الرقيق بالجنائية على نحو كفه مقدّره. قود: (فإن ساواه) أي أو زاد عليه كما هو مفهوم بالأولى. قود: (نقص) أي وجوباً (منه) أي المساوي. اه. ش. قود: (في غير الغاصب) أي فيما إذا كان الجاني على نحو كفّ الرقيق غير الغاصب له. قود: (أما هو) أي الغاصب وقوله: (فيضمن بما نقص) معتمد وقوله: (مطلقاً) أي ساوى المقدّر أم زاد عليه. اه. ش. قود: (مطلقاً) لعلّه إذا كان التلّف بجنائية بخلاف إذا كان بأفة سماوية ونحوها أخذاً ممّا يأتي آنفاً. قود: (قطع يده) أي الرقيق. (فزع): لو غصب جارية ناهذا أو عبداً شاباً أو امرءاً فتدلى ثديها أو شاخ أو التحى ضمنّ التخصّ عبات اه. شوبري. اه. بجزمي. قود: (أو قود أو حدّ) أي بجنائية وقعت منه بعد الغصب بخلاف ما لو قطعت بجنائية في يد المالك فإنها غير مضمونة؛ لأنّ المستند إلى سبب سابق على الغصب كالمستقدم عليه اه. ش. قود: (كان قطع ذكره وأنثياه) أي بأن سقطت بلا جنائية أو قطعت قوداً سم على حجّ أي أما بالجنائية فتضمن. اه. ش. قود: (أما

(وكذا المقدّرة) فلم ذكر هذا هنا؟ فليتأمل. ويجاب بالمنع؛ لأنّ المراد في الآتي أن تكون الجنائية بإثلاف المقدّرة وهنا أن تكون بإثلاف شيء فيه مثلاً المراد في الآتي إثلاف الكفّ وهنا جرحه. قود: (أو قود أو حدّ) هذا يفيد حيث حمل الشارح اليد العادية على الضامنة كيّد المستعير ضمان المستعير بما نقص فيما لو تلفت أبعاض المعار في يده بقود أو حدّ لكن هذا شامل لما إذا وجد السبب في يد المعير قبل الاستعارة ولا يخفى أنّه مشكّل وآنه غير مراد له بل الغاصب لا يضمن في هذه الحالة كما قال في الرّوض، وإن كانت الجنائية أو الرّدة في يد المالك والعقوبة في يد الغاصب لم يضمن ويضمن في عكسه. اه. قود: (كان قطع ذكره وأنثياه) أي بأن سقطت بلا جنائية أو قطعت قوداً. قود: (وإن أتلفت بالجنائية عليها إلخ) يتبني أنّ الجنائية إذا كانت من غير ذي اليد أنّ المراد بالضمان

والقيمة فيه كالدنية في الحرّ ففي) أثنيته وذكره قيمتان، وإن زادت قيمته وفي يديه كمال قيمته نعم إن قطعهما مشتري وهو بيد البائع لم يكن قابضاً له فلا يلزمه إلا ما نقص، وإلا كان قابضاً له مع كونه بيد البائع وفي (بيده نصف قيمته) كما سيذكره آخر الديات وهل يتوقف الضمان هنا على الاندمال أيضاً قولان ظاهر النص كما قاله القمولي لا. وقال الأذرعى إنه الأصح فيقوم مجروحاً قد برئ. وقال البلقيني والزر كشي المرحج: أن المال لا يؤخذ قبل الاندمال لاحتمال حدوث نقص بسرّيان إلى نفس أو بشركة جارجه وكلام الشيخين هنا ظاهر في ذلك وعلى الأول فالفرق بين المقدّر وغيره خفي إذ المحذور المذكور في التعليل المذكور يأتي في المقدّر وغيره هذا إن كان الجاني غير غاصب.....

❑ قول (سني): (والقيمة فيه كالدنية إلخ) مبتدأ وخبر. ❑ قوله: (ففي أثنيته إلخ) أي في قطعهما. ❑ قوله: (وإن زادت قيمته) أي الرقي بالقطع. ❑ قوله: (وهو بيد البائع) غرضه مجرّد إفادة الحكم، وإلا فالكلام في المغصوب نعم بالنظر لما فسّر به الشارح اليد العادية يكون استندراكاً. اهـ ع ش. ❑ قوله: (لم يكن) أي المشتري. اهـ ع ش. ❑ قوله: (فلا يلزمه إلا ما نقص) بمعنى أنه يستقر عليه من الثمن نسبة ذلك النقص ويجعل قابضاً لمقابلته فإذا نقص ثلث القيمة يجعل قابضاً للثلث ويستقر عليه ثلث الثمن رشدي وع ش وقال سم كان اللزوم إذا فسح. اهـ والأول أحسن. ❑ قوله: (ولاً) أي إن ألزمناه كمال القيمة سيّد عَمَز وع ش وكزدي. ❑ قوله: (مع كونه إلخ) أي ولا قائل به. اهـ ع ش.

❑ قول (سني): (نصف قيمته) أي بعد الاندمال. اهـ ع ش. ❑ قوله: (أي كما في الذي لا يتقدّر وفي الذي يتقدّر إذا تلف بأفة. ❑ قوله: (قد برئ) أي فرض برؤؤه. ❑ قوله: (ظاهر في ذلك) أي في الأخذ بعد الاندمال وتقدّم عن ع ش ويأتي عن سم اغتماده. ❑ قوله: (هذا إن كان) إلى التثنية في النهاية والمغني والإشارة إلى ما في المتن. ❑ قوله: (إذا كان الجاني غير غاصب) أي، وإن كان في يد الغاصب اهـ مغني.

ضمان الجاني قراراً وذي اليد طريقاً. ❑ قوله: (لم يكن قابضاً له) ينبغي أن يجري هنا ما قالوه فيما إذا قبض المشتري الجارية المبيعة قبل القبض فيقال: إن قبض المبيع لزّمه الثمن بكماله، وإن تلف قبل قبضه لزّمه من الثمن قدر ما نقص من قيمته كما صرحوا بمثل ذلك في افتضاض البكر، ولعل مرادهم أنه يلزمه من الثمن بنسبة ما نقص من القيمة قدر ما نقص من القيمة إذ قد يكون النقص قدر الثمن أو أكثر، وعبارة الرّوض في باب المبيع قبل قبضه فإن قطع المشتري يده فيجعل قابضاً لبعض المبيع حتى يستقر عليه ضمانه، فإن تلف بعد الاندمال وقبل القبض لم يضمن المشتري اليد بأرضها المقدّر ولا بما نقص من القيمة بل بجزء من الثمن فيقوم العبد صحيحاً ثم مقطوعاً فيستقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة. اهـ وهو كالصريح في أنه لا يلزمه زيادة على ذلك وهذا الكلام شامل لما إذا كان الخيار للبائع فقط فليراجع ولينظر فيما إذا لم ينقص بجناية المشتري كما لو قطع ذكره وأثنيته فلم ينقص أو زاد ما إذا يلزمه؟ ❑ قوله: (فلا يلزمه إلا ما نقص إلخ) كان اللزوم إذا فسح. ❑ قوله: (قابضاً) أي في الذي لا يتقدّر والمقدّر إذا تلف كما تقدّم فيهما.

أما هو فيلزمه أكثر الأمرين من نصف القيمة والنقص على القولين لاجتماع الشبهتين فلو نقص
بقطعها ثلثا قيمته لزمه النصف بالقطع والشدس بالغصب نعم إن كان القاطع غير الغاصب
والمالك وهو ممن يضمن كما هو ظاهر لزمه النصف والغاصب الزائد عليه.....

فؤد: (أما هو) أي الغاصب ذو اليد العادية. اه معني. فؤد: (فيلزمه أكثر الأمرين إلخ) هل يطالب
الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره يتبني الثاني. فؤد: (لا اجتماع الشبهتين) أي شبه الحر وشبه المال
سم على حج. اه ع ش عبارة البجيرمي أي شبه الآدمي من حيث إنه حيوان ناطق وشبه الدابة مثلا من
حيث جريان التصرف عليه شوبري. اه. فؤد: (على القولين) أي القديم والجديد. فؤد: (لزمه
النصف إلخ) عبارة النهاية والمعني لزمه النصف إلخ. فؤد: (لزمه) أي الغير. فؤد: (والغاصب الزائد
إلخ) ظاهره، وإن لم يبق نقص بعد الاندمال وفيه نظر؛ لأن الزائد خارج عن أرض المقدّر فهو كآرش
غير المقدّر الذي لا يلزم الغاصب حيث لم يبق نقص بعد الاندمال كما أفاده كلام شرح الروض المار.
اه سم وتقدم عن ع ش أن هذا إذا سقطت بلا جناية أو قطعت بقود أما بالجناية فتضمن. اه ويوافقه
قول النهاية والمعني، ولو قطع الغاصب من الرقيق أصبعا زائدة وبرئ ولم تنقص قيمته لزمه ما نقص

فؤد: (أما هو فيلزمه أكثر الأمرين إلخ) هل يطالب الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره يتبني
الثاني. فؤد: (لا اجتماع الشبهتين) أي شبه الحر وشبه المال. فؤد: (نعم إن كان القاطع غير الغاصب
إلخ) في الروض وشرحه في الطرف الأول من الباب الثاني، وكذا في الجراحة يطالبهما أي يطالب
المالك الجاني والغاصب وقرار بذلها المقدّر وغيره على الغاصب إلى أن قالا وإن لم يكن أرض
الجراحة مقدّرا فالمعتبر في النقص نقص القيمة بعد الاندمال فإن لم يكن حينئذ نقص لم يطالب بشيء
كما صرح به الأضل وفي المطالبة بأرض المقدّرة قبل الاندمال القولان في الجناية على الحر وسياقي أن
المرجع المنع. اه بمغناه. فقولاه لم يطالب بشيء كما صرح به الأضل أي لم يطالب الغاصب كما هو
ظاهر أما الجاني فلا وجه لعدم مطالبيته مطلقا لما سيأتي في الجناية أنه لو لم يبق نقص بعد الاندمال
اعتبر أقرب نقص إلى الاندمال فإن لم يوجد فرض القاضي شيئا باجتهاده فعلم أنه لا شيء على
الغاصب فيما لا مقدّر له إذا كان الجاني غيره ولم يبق نقص بعد الاندمال وقول الشارح: (والغاصب
الزائد عليه) المفروض فيما له مقدّر ظاهره، وإن لم يبق نقص بعد الاندمال فليراجع فإن فيه نظرا لكن
يتبني في الأول أن الكلام فيما قرأه على الغاصب لا مطلقا وحينئذ فهو طريق فيما يلزم الجاني لما
تقرر أنه يفرض أقرب نقص إليه فإن لم يكن فرض القاضي شيئا باجتهاده وعلم أيضا أن اقتصار الشارح
في الغاصب على ضمان الزائد باختيار القرار، ، ولا فهو طريق في ضمان غيره كما علم.

فؤد: (والغاصب الزائد عليه) ظاهره، وإن لم يبق نقص بعد الاندمال وفيه نظر؛ لأن الزائد خارج
عن أرض المقدّر فهو كآرش غير المقدّر الذي لا يلزم الغاصب حيث لم يبق نقص بعد الاندمال كما
أفاده كلام شارح الروض المار.

فقط أو المالك ضَمِنَ الغاصِبُ الزائدَ عليه. (وسائر الحيوان) أي باقيه وهو ما عدا الآدمي إلا الصيد في الحَرَمِ أو على المَحْرَمِ لما مرَّ أنه يَضْمَنُ بمثله لِلنَّصِّ تَضْمَنُ نفسه (بالقيمة) أي أقصاها كما يُعْلَمُ مِنَّا يأتي وأجزاءه بما نَقَصَ منها؛ لأنه لا يُشْبِهُ الآدمي بل الجماد وحمل المِثْنِ على ما ذَكَرَ أولى من تخصيص الإسنوي له بالإجزاء قال؛ لأنَّ ضَمَانَ نفسه بالقيمة يُشَارِكُ فيه القِنْ. اهـ لكنَّ وجه تمايزِهما أنَّ أجزاءه كنفسه بخلاف القِنْ فحمل المِثْنِ على هذا التعميم المُخْتَصَّ به لِيفْرُقَ به بينه وبين القِنْ أولى.

كما قاله أبو إسحاق ويُقَوِّمُ قَبْلَ الثَبْرِ والدم سائل لِلضَّرورةِ والمُبْعَضُ يُعْتَبَرُ بما فيه من الرِّقِّ كما ذَكَرَ الماوزديّ ففي قطع يده مع رُبْعِ الدِّيةِ أَكْثَرُ الأمرين من رُبْعِ القيمةِ ونصف الأَرْضِ. اهـ وهو أي نصف الأَرْضِ نصف ما نَقَصَ من قيمته ع ش. ة فَوَدَّ: (فقط) أي باختيار القرار، وإلا فهو طريق في ضَمَانٍ غير الزَّائِدِ. اهـ سم. ة فَوَدَّ: (أو المالك) أي إن كان القاطعُ المالكَ ضَمِنَ الغاصِبُ ما زادَ على النِّصْفِ فقط اهـ نهاية قال ع ش قوله م ر إن كان القاطعُ المالكَ إلخ أي ولو تَعَدَّيَا، وكذا لو قَطَعَ الرِّقِيقُ يَدَ نفسه كما في شرح الرُّوضِ وقد يُقالُ الأقربُ أَنَّهُ يَضْمَنُ أَكْثَرُ الأمرين؛ لأنَّ جِنَايَتَهُ على نفسه في يَدِ الغاصِبِ مَضمُونةٌ على الغاصِبِ ويُفَرَّقُ بَيْنَ جِنَايَتِهِ على نفسه وجِنَايَةِ السَّيِّدِ عليه في يَدِ الغاصِبِ بأنَّ السَّيِّدَ جِنَايَتُهُ مَضمُونةٌ على نفسه فَسَقَطَ ما يُقَابَلُهَا عَنِ الغاصِبِ بخلاف جِنَايَةِ العَبْدِ فَإِنَّهَا مَضمُونةٌ على الغاصِبِ ما دامَ في يَدِهِ. اهـ.

ة فَوَدَّ (سش): (وسائر الحيوان) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قولُ الشَّارِحِ تَضْمَنُ نفسه. اهـ سم. ة فَوَدَّ (سش): (بالقيمة) أي سِوَا تَلَفٍ أو أُتْلَفَ. اهـ مُعْنِي. ة فَوَدَّ: (أي أقصاها) أي إن كان غاصِبًا. اهـ ع ش عبارة الرَّشِيدِيّ هذا لا يُناسِبُ ما قَدَّمَهُ أوَّلُ الفصلِ مِن أنَّ مرادَ المُصَنِّفِ ما هو أَعَمُّ من الغصبِ ولا ما سَيَأْتِي في المِثْنِ في المَقْوَمِ. اهـ. ة فَوَدَّ: (وأجزاءه بما نَقَصَ إلخ) عَطَفَ على قوله نفسه بالقيمة. ة فَوَدَّ: (وأجزاءه إلخ) أي تَلَفَتْ أو أُتْلِفَتْ. اهـ مُعْنِي. ة فَوَدَّ: (على ما ذَكَرَ) أي شَمُولُهُ لِتَنَفُّسِ الحيوانِ وأجزاءه. اهـ ع ش.

ة فَوَدَّ: (أنَّ أجزاءه كنفسه) أي تَضْمَنُ بالقيمةِ أي بما نَقَصَ. اهـ سم. ة فَوَدَّ: (بخلاف القِنْ) أي فَيَفْصَلُ في أجزائه بَيْنَ ما يَتَقَدَّرُ أرشُهُ مِنَ الحُرِّ وما لا يَتَقَدَّرُ منه. اهـ سم. ة فَوَدَّ: (فحمل المِثْنِ على هذا التعميم) قد يُقالُ إِنَّهُ لم يَحْمِلْهُ على التَّعْمِيمِ؛ لأنَّه إِنَّمَا حَمَلَهُ على ضَمَانِ النَّفْسِ وجعلَ ضَمَانَ الأجزاءِ قَدَرًا زَائِدًا عليه كما لا يَخْفَى فهو تَخْصِيصٌ عَكْسٌ ما حَمَلَهُ عليه الإسنوي لا تَعْمِيمٌ. اهـ رَشِيدِيّ. ة فَوَدَّ: (ليُفَرَّقَ به إلخ) فيه ما لا يَخْفَى سم على حَجِّ لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ إِذَا حَمَلَ كَلَامَ المُصَنِّفِ على الأجزاءِ يَحْصُلُ الفَرْقُ

ة فَوَدَّ (سش): (وسائر) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قولُ الشَّارِحِ تَضْمَنُ نفسه. ة فَوَدَّ: (أي أقصاها) انظُرْه فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِي في الغاصِبِ مع أَنَّهُ فَرَضَ الكلامَ في أَعَمِّ حَيْثُ قال: وأرادَ بالعَارِيَةِ إلخ وغير ذلك. ة فَوَدَّ: (إنَّ أجزاءه كنفسه) أي يَضْمَنُ بالقيمةِ أي بما نَقَصَ. ة فَوَدَّ: (بخلاف القِنْ) أي فَيَفْصَلُ في أجزائه بَيْنَ ما يَتَقَدَّرُ أرشُهُ مِنَ الحُرِّ وما لا يَتَقَدَّرُ منه. ة فَوَدَّ: (ليُفَرَّقَ به إلخ) فيه ما لا يَخْفَى.

(تنبيه) التقويم بعد الاندمال دائماً والقيمة المُعتَبَرة كُلاً أو بعضاً قيمة يوم التَلَف في غير المُغْصوبِ وأقصى القِيم فيه فتأملُه.

(فرغ) أَخَذَ قِثًا فقال أنا حُرٌّ فَتَرَكَ ضَمِنَهُ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِيمَنْ أَطْعَمَ دَابَّةَ غَيْرِهِ مَسْمُومًا فَمَاتَتْ بِأَنَّهُ يَضْمَنُهَا لَا غَيْرَ مَسْمُومٍ مَا لَمْ يَسْتَوِلْ عَلَيْهَا وَمَنْ أَجَرَ دَارَهُ إِلَّا بَيْتًا وَضَعَ فِيهِ دَابَّتَهُ لَمْ يَضْمَنْ مَا أَتْلَفْتَهُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ إِلَّا إِنْ غَابَ وَظَنَّ أَنَّ الْبَيْتَ مُغْلَقٌ وَبِهَذَا يُقَيَّدُ مَا يَأْتِي قُبَيْلَ السَّيْرِ مِنْ إِطْلَاقِ عَدَمِ الضَّمَانِ.

(وغيره) أَيِ الْحَيَوَانِ مِنَ الْأَمْوَالِ (مِثْلِيٍّ وَمُتَقَوِّمٍ) بِكَسْرِ الْوَاوِ وَقِيلَ بِفَتْحِهَا (وَالْأَصْحُ أَنَّ الْمِثْلِيَّ مَا حَصَرَهُ كَيْلٌ أَوْ وَزَنٌ) أَيِ امْكُنْ ضَبْطُهُ بِأَحَدِهِمَا وَإِنْ لَمْ يُعْتَدَ فِيهِ بِخُصُوصِهِ (وَجَازَ السَّلَامُ فِيهِ) فَمَا حَصَرَهُ عَدٌّ أَوْ ذَرْعٌ كَحَيَوَانٍ وَثِيَابٍ مُتَقَوِّمٍ، وَإِنْ جَازَ السَّلَامُ فِيهِ وَالْجَوَاهِرُ وَالْمَعْجُونَاتُ وَنَحْوُهَا وَكُلُّ مَا مَرَّ مِمَّا يَمْتَنِعُ السَّلَامُ فِيهِ مُتَقَوِّمٌ وَإِنْ حَصَرَهُ كَيْلٌ أَوْ وَزَنٌ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنْ ثُبُوتِهِ فِي الذَّمِّ بِعَقْدِ السَّلَامِ مَانِعٌ مِنْ ثُبُوتِهِ فِيهَا بِالتَّعَدِّيِّ وَأُورِدَ عَلَيْهِ خَلُّ التَّمْرِ فَإِنَّهُ مُتَقَوِّمٌ مَعَ حَصَرِهِ بِأَحَدِهِمَا

بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَنْ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْإِسْتَوِيَّ يَجْعَلُ غَيْرَ الْقَنْ كَالْقَنْ فِي أَنَّ نَفْسَهُ تُضْمَنُ بِأَقْصَى الْقِيمِ وَإِذَا حِيلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْأَجْزَاءِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْقَنْ إِنَّمَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ فِي الْأُبْعَاضِ. اهـ ع ش.

¶ فَوَدَّ: (التَّقْوِيمُ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. ¶ فَوَدَّ: (لَا غَيْرَ مَسْمُومٍ إِلَّا) أَيِ لَا إِنْ أَطْعَمَهَا غَيْرَ مَسْمُومٍ فَمَاتَتْ. ¶ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَسْتَوِلْ عَلَيْهَا) يَنْبَغِي مَا لَمْ يَكُنْ مَا أَطْعَمَهُ إِيَّاهَا مُضِرًّا بِهَا سَمٌ وَع ش. ¶ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ غَابَ الْخ) أَيِ الْمُسْتَأْجِرِ. ¶ فَوَدَّ: (وَبِهَذَا) أَيِ بِقَوْلِهِ إِلَّا إِنْ غَابَ الْخ. ¶ فَوَدَّ: (أَيِ الْحَيَوَانِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ كَمَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُرَدُّ إِلَى: وَبُرَّ اخْتَلَطَ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ أَيِ امْكُنْ إِلَى الْمُتَنِّ.

¶ فَوَدَّ: (وَقِيلَ بِفَتْحِهَا) فِيهِ مَا لَا يَخْفَى سَمٌ عَلَى حَجٍّ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ لَا يُصَاغُ مِنْ قَاصِرٍ. اهـ رَشِيدِي زَادَ ع ش إِلَّا بِالضَّلَةِ وَلَيْسَ الْمَعْنَى هُنَا عَلَى تَقْدِيرِهَا. اهـ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ بَابَ التَّفَعُّلِ قَدْ يَكُونُ مُتَعَدِّيًّا، عِبَارَةُ الْمَقْصُودِ وَأَبْوَابُ الْخُمَاسِيِّ كُلُّهَا لَوَازِمٌ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَبْوَابٍ نَحْوُ افْتَعَلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَاعَلَ فَإِنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ اللَّازِمِ وَالْمُتَعَدِّيِّ. اهـ. ¶ فَوَدَّ: (فَمَا حَصَرَهُ عَدٌّ إِلَّا) مُخْتَرَزٌ كَيْلٌ أَوْ وَزَنٌ.

¶ فَوَدَّ: (كَحَيَوَانٍ إِلَّا) نَشْرٌ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. ¶ فَوَدَّ: (مُتَقَوِّمٌ) خَبَرُ الْمُوصُولِ. ¶ فَوَدَّ: (وَإِنْ جَازَ إِلَّا) غَايَةً. ¶ فَوَدَّ: (وَالْجَوَاهِرُ إِلَّا) مُخْتَرَزٌ وَجَازَ السَّلَامُ إِلَّا. ¶ فَوَدَّ: (مُتَقَوِّمٌ) خَبَرٌ وَالْجَوَاهِرُ إِلَّا وَافِرَاؤُهُ بِتَأْوِيلِ الْمَذْكُورِ. ¶ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْمَانِعَ إِلَّا) تَعْلِيلٌ لِكُزْنِ الْجَوَاهِرِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ مُتَقَوِّمًا.

¶ فَوَدَّ: (عَلَيْهِ خَلُّ التَّمْرِ) أَيِ عَلَى الْحَدِّ مَنَعًا خَلُّ التَّمْرِ، وَكَذَا إِيْرَادُ مَعِيبِ الْحَبِّ إِلَّا الْآتِي وَأَمَّا إِيْرَادُ الْبُرِّ الْآتِي فَعَلَى جَمْعِهِ. ¶ فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ مُتَقَوِّمٌ) الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ مِثْلِيٌّ نِهَائَةً وَمُغْنٍ وَسَمٌ. ¶ فَوَدَّ: (بِأَحَدِهِمَا) أَيِ الْكَيْلِ وَالْوِزَنِ.

¶ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَسْتَوِلْ عَلَيْهَا) يَنْبَغِي وَمَا لَمْ يَكُنْ مَا أَطْعَمَهُ إِيَّاهَا مُضِرًّا. ¶ فَوَدَّ: (بِفَتْحِهَا) فِيهِ تَأْمُلٌ.

¶ فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ مُتَقَوِّمٌ) الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ مِثْلِيٌّ م ر.

وَصِحَّةُ السَّلَامِ فِيهِ وَيُرَدُّ بِمَنْعِ حَضَرِهِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ مِنَ الْمَاءِ صَيَّرَهُ مَجْهُولًا وَبُرَّ اخْتَلَطَ بِشَعِيرٍ مِثْلِيٍّ مَعَ عَدَمِ صِحَّةِ السَّلَامِ فِيهِ فَيَجِبُ إِخْرَاجُ الْقَدْرِ الْمُحَقَّقِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا كَذَا قَالَه الْإِسْنَوِيُّ وَتَبِعَهُ جَمْعٌ لَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِنَّهُ عَجِيبٌ وَمَنْ ثَمَّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَقَدْ يَمْتَنِعُ رَدُّ مِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ بِالْاِخْتِلَاطِ انْتَقَلَ مِنَ الْمِثْلِيِّ إِلَى الْمُتَقَوِّمِ لِلْجَهْلِ بِقَدْرِ كُلِّ مِنْهُمَا وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ بَلْ كَلَامُهُمْ مُصَرِّحٌ بِهِ حَيْثُ شَرَطُوا فِي الْمِثْلِيِّ صِحَّةَ السَّلَامِ فِيهِ فَعَلِيهِ لَا إِبْرَادَ عَلَى أَنْ يُجَابَ رَدُّ الْمِثْلِ لَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ مِثْلِيًّا كَمَا يَجِبُ رَدُّ مِثْلِ الْمُتَقَوِّمِ فِي الْقَرْضِ وَمَعِيبٌ حَبٌّ أَوْ غَيْرُهُ تَجِبُ قِيَمَتُهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ مَعَ صِدْقِ حَدِّ الْمِثْلِيِّ عَلَيْهِ وَقَدْ يُنْتَفَعُ صِدْقُهُ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ

قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيِّ بِأَحَدِهِمَا. قَوْلُهُ: (وَبُرَّ اخْتَلَطَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (وَبُرَّ اخْتَلَطَ) الْخُ مَبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ مِثْلِيٍّ لَكِنْ مُقْتَضَى السِّيَاقِ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى خَلِّ التَّنْمِرِ كَمَا جَزَمَ بِهِ عَشْرُ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ فَإِنَّهُ مِثْلِيٍّ كَمَا فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ إِخْرَاجُ الْقَدْرِ الْمُحَقَّقِ الْخُ) أَيِّ وَيُصَدَّقُ الْغَاصِبُ فِي قَدْرِ ذَلِكَ إِذَا اخْتَلَفَا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ الْغَارِمُ وَيَحْتَمِلُ وَهُوَ الظَّاهِرُ أَنْ يُقَالَ يَوْفَقُ الْأَمْرُ إِلَى الصُّلْحِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ تَصْدِيقِ الْغَارِمِ إِذَا اتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ وَاخْتَلَفَا فِي الزَّائِدِ وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ. أَهـ عَشْرُ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَمْتَنِعُ رَدُّ مِثْلِهِ) الْوَجْهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ قَدْرُ كُلِّ مِنْهُمَا رَدُّ الْمِثْلِ لِكُلِّ مِنْهُمَا وَأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ قَدْرُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ رَدُّ مِثْلٍ مَا عَلِمَ قَدْرَهُ وَقِيَمَةُ الْآخَرِ وَيُمْكِنُ مَعْرِفَةُ قِيَمَتِهِ دُونَ قَدْرِهِ بَأَنِّ شَاهِدَهُ أَهْلُ الْخُبْرَةِ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ. أَهـ سَم. قَوْلُهُ: (وَهَذَا الْخُ) أَيِّ مَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ وَكَذَا ضَمِيرُ فَعَلِيهِ. قَوْلُهُ: (لَا إِبْرَادَ) مُبَالَغَةٌ فِي عَدَمِ الْوُرُودِ. قَوْلُهُ: (عَلَى أَنْ يُجَابَ) يُتَأَمَّلُ. أَهـ سَيِّدُ عُمَرَ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنْ عَدَمَ الْاسْتِلْزَامِ فِي الْقَرْضِ لَا يَقْتَضِي عَدَمَهُ فِي الْغَضَبِ مَعَ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ كَالصَّرِيحِ فِي الْاسْتِلْزَامِ فِي الْغَضَبِ. قَوْلُهُ: (وَمَعِيبٌ الْخُ) مَبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ تَجِبُ الْخُ وَكَانَ الْأَوَّلَى عَطَفَهُ عَلَى قَوْلِهِ خَلِّ التَّنْمِرِ الْخُ. ثُمَّ يَقُولُ فَإِنَّهُ تَجِبُ الْخُ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَمْتَنِعُ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَشَرْحُ الرُّوضِ وَشَمِلَ التَّعْرِيفُ الرَّدِيءَ نَوْعًا أَمَّا الرَّدِيءُ عَيْنًا فَلَيْسَ بِمِثْلِيٍّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ السَّلَامُ فِيهِ. أَهـ.

قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ حَضَرِهِ بِذَلِكَ) انظُرْهُ مَعَ صِحَّةِ السَّلَامِ الْمُتَوَقِّفَةُ عَلَى حَضَرِهِ بِذَلِكَ فَإِنَّ قُلْتَ أَرَادَ حَضَرُ مَا عَدَا الْمَاءَ لِمَنْعِ الْمَاءِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ قُلْتَ: لَوْ أَثَرُ ذَلِكَ لِأَثَرٍ فِي صِحَّةِ السَّلَامِ فَتَأَمَّلْهُ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَقَدْ يَمْتَنِعُ رَدُّ مِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ الْخُ) الْوَجْهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ قَدْرُ كُلِّ مِنْهُمَا رَدُّ الْمِثْلِ لِكُلِّ مِنْهُمَا وَأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ قَدْرُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ رَدُّ مِثْلٍ مَا عَلِمَ قَدْرَهُ وَقِيَمَةُ الْآخَرِ وَيُمْكِنُ مَعْرِفَةُ قِيَمَتِهِ دُونَ قَدْرِهِ بَأَنِّ شَاهِدَهُ أَهْلُ الْخُبْرَةِ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ. قَوْلُهُ: (عَلَى أَنْ يُجَابَ رَدُّ الْمِثْلِ الْخُ) يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ أَيْضًا بِأَنَّهُ مِثْلِيٍّ لَكِنْ تَعَدَّرَ لِجَهْلِ قَدْرِهِ رَدُّ مِثْلِهِ فَعَدَلَ إِلَى الْقِيَمَةِ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الضَّمَانِ بِالْقِيَمَةِ أَنْ لَا يَكُونَ مِثْلِيًّا فَقَدْ يُضْمَنُ الْمِثْلِيُّ بِالْقِيَمَةِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي، وَلَوْ ظَفَرَ بِالْغَاصِبِ الْخُ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَمْتَنِعُ صِدْقُهُ عَلَيْهِ الْخُ) فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَشَمِلَ التَّعْرِيفُ الرَّدِيءَ نَوْعًا أَمَّا الرَّدِيءُ عَيْنًا فَلَيْسَ بِمِثْلِيٍّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ السَّلَامُ فِيهِ. أَهـ.

السَّلَمُ فِيهِ بِوصفِ العَيْبِ لِعَدَمِ انضِبَاطِهِ (كماء) غَيْرِ مُسَخَّنٍ بِنَارٍ أَمَّا الْمُسَخَّنُ بِهَا فَمُتَقَوِّمٌ عَلَى مَا فِي الْمَطْلَبِ لِاخْتِلَافِ دَرَجَاتِ حُمُوهِ وَالْحَقُّ بِهِ الْأَذْرَعِي الْأَذْهَانُ إِذَا دَخَلَتْ النَّارُ أَيِ لِغَيْرِ التَّمْيِيزِ لَكِنْ خَالَفَهُ فِي الْكِفَايَةِ حَيْثُ جَوَزَ بَيْعَ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ وَقِيْدَهُ شُرَيْخٌ وَغَيْرُهُ بِمَا لَمْ يُخَالِطْهُ ثَرَابٌ وَتَرَدَّدُوا فِي الْمَاءِ الْمِلْحِ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ إِنْ اخْتَلَفَتْ مُلُوحَتُهُ وَلَمْ يَنْضَبِطْ كَانَ مُتَقَوِّمًا لِعَدَمِ صِحَّةِ السَّلَمِ فِيهِ، وَإِلَّا كَانَ مِثْلِيًّا، وَلَوْ أَلْقَى حَجَرًا حَارًّا فِي مَاءٍ بُرِّدَ فِي الصَّيْفِ فَرَأَى بَرْدَهُ فَأَوْجَهُ أَوْجُوهَا أَنَّهُ يَلِزُّهُ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ بَارِدًا وَحَارًّا حَيْثُيْذِ. (وَقُرَابٌ وَزَمْلٌ وَنَحَاسٌ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ أَشْهُرٌ مِنْ كَسْرِهِ وَحَدِيدٌ وَفِضَّةٌ (وَتَبِي) وَهُوَ ذَهَبُ الْمَعْدِنِ الْخَالِصِ عَنْ ثَرَابِهِ وَيَأْتِي مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ نَحْوَ الْإِنَاءِ مِنْ نَحْوِ النَّحَاسِ مُتَقَوِّمٌ وَدِرَاهِمٌ وَدَنَانِيرٌ وَلَوْ مَغْشُوشَةٌ وَمُكْسَّرَةٌ هُمَا وَنَحْوُ سَبِيكَةٍ.....

قوله: (أَمَّا الْمُسَخَّنُ بِهَا فَمُتَقَوِّمٌ الْخ) وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ مِثْلِيٌّ، وَكَذَا الْأَذْهَانُ الْمُسَخَّنَةُ سَمَ وَنَهَايَةُ وَمُعْنَى.
 قوله: (لَكِنْ خَالَفَهُ) أَيِ ابْنُ الرُّفْعَةِ مَا فِي الْمَطْلَبِ. قوله: (بَيْعَ بَعْضُهُ) أَيِ الْمَاءِ الْمُسَخَّنِ نِهَايَةُ وَمُعْنَى.
 قوله: (وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ أَيِ وَالنَّهْيَةُ وَالْمُعْنَى الْأَوَّلُ. اهـ سَمَ.
 قوله: (وَقِيْدَهُ) أَيِ كَوْنِ الْمَاءِ مِثْلِيًّا. قوله: (وَيُظْهِرُ الْخ) مُعْتَمَدٌ. اهـ ع. ش. قوله: (وَلَوْ أَلْقَى) إِلَى قَوْلِهِ وَيَأْتِي فِي النَّهْيَةِ. قوله: (بُرْدٌ) وَيَتَّبِعِي قِرَاءَتَهُ بِضَمِّ الرَّاءِ بَوَزْنِ سَهْلٍ فَيَشْمَلُ مَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِفِعْلِ فَاعِلٍ وَفِي الْمُخْتَارِ بُرْدُ الشَّيْءِ مِنْ بَابِ سَهْلٍ وَبُرْدَةٌ مِنْ بَابِ نَصَرَةٍ فَهُوَ مَبْرُودٌ وَبُرْدَةٌ أَيْضًا تَبْرِيدًا.
 اهـ ع. ش. قوله: (فَأَوْجَهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ فَفِيهِ أَوْجَهُ أَوْجُوهَا كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَزُومُ أَرْضِ نَفْسِهِ وَهُوَ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ الْخ. اهـ. قوله: (وَحَارًّا حَيْثُيْذِ) أَيِ قَلْوِ رَجَعٍ بَعْدَ صَبْرٍ وَرَبْرَةٍ حَارًّا إِلَى الْبُرُودَةِ لَمْ يَنْسَقُطِ الْأَرْضُ كَمَا فِي مَسَائِلِ السَّمَنِ وَنَحْوِهِ سَمَ عَلَى مَنْهَجِ أَقْوَلٍ وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسٌ مَا ذَكَرُوهُ فِي زَوَالِ الْعَيْبِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُعَدُّ مَعَهُ نَقْصَانًا أَنْ لَا ضَمَانَ هُنَا وَفَرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَنِ. اهـ ع. ش. قوله: (وَزَمْلٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبَيْضٌ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (قَالَ) إِلَى الْمَثْنِ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ فِي الْفَوَاكِهِ الرُّطْبَةِ وَالْيِ التَّنْبِيهِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ: (لَا مَاءَ فِيهِ). قوله: (ذَهَبُ الْمَعْدِنِ الْخَالِصِ الْخ) أَيِ قَبْلَ أَنْ يُصْنَعَ وَبَعْضُهُمْ أَطْلَقَهُ عَلَى الْفِضَّةِ أَيْضًا وَأَطْلَقَهُ الْكِسَائِيُّ عَلَى الْحَدِيدِ وَالنَّحَاسِ. اهـ مُعْنَى. قوله: (أَنَّ نَحْوَ الْإِنَاءِ مِنْ نَحْوِ النَّحَاسِ الْخ) (فَرَزَغٌ): قَالَ فِي الْعُبَابِ الْمَلَاعِقُ الْمُسْتَوِيَةُ مُتَقَوِّمَةٌ وَالْأَسْطَالُ الْمُرْبَعَةُ وَالْمُضْبُوبَةُ فِي قَالِبٍ مِثْلِيَّةٍ وَيُضَمَّنُ بِالْقِيَمَةِ. اهـ. وَنَقَلَ فِي تَجْرِيدِهِ هَذَا الْأَخِيرَ عَنِ الْمُهِمَّاتِ سَمَ عَلَى مَنْهَجِ قَوْلِهِ وَتُضَمَّنُ بِالْقِيَمَةِ قِيَاسٌ مَا سَيَأْتِي فِي الْحُلِيِّ أَنَّهُ يُضَمَّنُ مِثْلُ النَّحَاسِ وَقِيَمَةُ الصَّنْعَةِ مِنْ تَقْدِيرِ الْبَلَدِ. اهـ ع. ش. قوله: (وَلَوْ مَغْشُوشَةٌ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى خَالِصَةٌ أَوْ مَغْشُوشَةٌ وَمُكْسَّرَةٌ أَوْ سَبِيكَةٌ. اهـ.

قوله في (الس): (كماء) ولو ملحاً م. ر. قوله: (أَمَّا الْمُسَخَّنُ بِهَا فَمُتَقَوِّمٌ الْخ) الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ مِثْلِيٌّ، وَكَذَا الْأَذْهَانُ الْمُسَخَّنَةُ م. ر. قوله: (وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ الثَّانِي. قوله: (أَنَّ نَحْوَ الْإِنَاءِ مِنْ نَحْوِ النَّحَاسِ الْخ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَدُّ الْمِثْلِيِّ.

(وَمِسْكٌ وَكَافُورٌ وَقُطْنٌ)، وَإِنْ كَانَ فِيهِ حَبُّهُ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ وَلَمْ يَرَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ فَبَحَثَ خِلَافَهُ قَالَ بَعْضُهُمْ وَقَشَرُ بُرٌّ لَمْ يُعْرَضْ عَلَى النَّارِ بِمَا يَمْتَنِعُ صِحَّةُ السَّلَامِ فِيهِ. اهـ ومثله في ذلك البُرُّ نَفْسُهُ (وَعَنْبٌ) وَسَائِرُ الْفَوَاكِهِ الرُّطْبِيَّةِ عَلَى مَا جَرِيَا عَلَيْهِ هُنَا لَكُنْهُمَا جَرِيَا فِي الزَّكَاءِ نَفْلًا عَنْ الْأَكْثَرِينَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُتَقَوِّمٌ وَصَحِّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَاعْتَمَدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ (وَدَقِيقٌ) كَمَا فِي الرُّوضَةِ أَيْضًا خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ وَنُخَالَةً وَحُبُوبٌ وَأُدْهَانٌ وَسَمْنٌ وَلَبَنٌ وَمَخِيضٌ وَخَلٌّ لَا مَاءَ فِيهِ وَبَيْضٌ وَصَابُونٌ وَتَعْمُرٌ وَزَبِيبٌ (لَا غَالِيَةً وَمَعْجُونٌ) لِاخْتِلَافِ أَجْزَائِهِمَا مَعَ عَدَمِ انضِبَاطِهِمَا (فَيَضْمَنُ الْمَثْلِيُّ بِمِثْلِهِ) مَا لَمْ يَتَرَاضِيَا عَلَى قِيَمَتِهِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى حَقِّهِ نَعَمْ إِنْ خَرَجَ الْمَثْلِيُّ عَنِ الْقِيَمَةِ كَأَن تَأَلَّفَ مَاءٌ بِمَفَازَةٍ ثُمَّ اجْتَمَعَا بِمَحَلٍّ لَا قِيَمَةَ لِلْمَاءِ فِيهِ أَصْلًا لَزِمَهُ قِيَمَتُهُ بِمَحَلِّ الْإِثْلَافِ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَقِيََتْ لَهُ قِيَمَةٌ، وَلَوْ تَافِهَتْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمَثْلُ فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَّا حَيْثُ زَالَتْ مَالِيَّتُهُ مِنْ أَصْلِهَا، وَإِلَّا فَلَا كَمَا لَا يُنْظَرُ عِنْدَ رَدِّ الْعَيْنِ إِلَى تَفَاوُتِ الْأَسْعَارِ

فَوَلِّ (السِّي: (وَمِسْكٌ الْخ) وَعَنْبٌ وَتَلْجٌ وَجَمَدٌ نِهَآيَةً وَمُعْنِي. قول (السِّي: (وَقُطْنٌ) أَي وَصُوفٌ نِهَآيَةً وَمُعْنِي. قول: (وَلَمْ يَرَهُ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنِي وَلَمْ يَسْتَحْضِرْهُ. اهـ. قول: (وسائِرُ الفَوَاكِهِ الرُّطْبِيَّةِ) دَخَلَ فِيهِ الزَّيْتُونُ وَفِي التَّجْرِيدِ مَا يُخَالِفُهُ وَالظَّاهِرُ الدُّخُولُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ فِي بَابِ الرِّبَا بَجَوَازِ بَيْعِ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ وَأَنَّ مَا فِيهِ ذُهْنِيَّةٌ لَا مَائِيَّةٌ فَجَوَازُ السَّلَامِ فِيهِ أَوَّلَى مِنْ بَيْعِ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ. اهـ ع ش. قول: (عَلَى مَا جَرِيَا إِلَى الْخ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنِي كَمَا صَحَّحَهُ فِي الشَّرْحِ وَالرُّوضَةِ هُنَا وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ صَحَّحَا فِي الزَّكَاءِ الْخ. اهـ. قول: (عَلَى أَنَّ ذَلِكَ) أَي الْعَنْبُ وَسَائِرُ الْفَوَاكِهِ. اهـ كُزْدِي. قول: (أَيْضًا) أَي كَالْعَنْبِ. قول: (وَحُبُوبٌ) أَي وَلَوْ حَبٌّ بِزَسِيمٍ وَغَاسُولٍ. اهـ ع ش. قول: (وَخَلٌّ لَا مَاءَ فِيهِ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَهُوَ عَلَى وَجْهِهِ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا فِيهِ مَاءٌ وَغَيْرُهُ م ر. اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ عَنْ ع ش وَمِنْ الْمَثْلِيِّ الْخُلُولُ مُطْلَقًا سِوَاءَ كَانَ فِيهَا مَاءٌ أَمْ لَا عَلَى الْمُعْتَمَدِ خِلَافًا لِمَنْ قَيَّدَهَا بِالنَّيِّ لَا مَاءَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْمَاءَ مِنْ ضَرُورَاتِهَا. اهـ. قول: (وَبَيْضٌ) الْجَمْعُ فِيهِ مُعْتَبَرٌ؛ لِأَنَّ الْبَيْضَةَ الْوَاحِدَةَ مُتَقَوِّمَةٌ. اهـ رَشِيدِي. قول: (مَعَ عَدَمِ انضِبَاطِهَا) أَي الْأَجْزَاءِ. اهـ ع ش. قول: (مَا لَمْ يَتَرَاضِيَا) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُعْنِي. قول: (مَا لَمْ يَتَرَاضِيَا إِلَى الْخ) عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ أَي بِشُرُوطِ خَمْسَةِ الْأَوَّلِ أَنْ يَكُونَ لَهُ قِيَمَةٌ فِي مَحَلِّ الْمُطَالَبَةِ وَالثَّانِي أَنْ لَا يَكُونَ لِنَفْلِهِ مِنْ مَحَلِّ الْمُطَالَبَةِ إِلَى مَحَلِّ الْغَضَبِ مُؤَنَّةٌ وَالثَّالِثُ أَنْ لَا يَتَرَاضِيَا عَلَى الْقِيَمَةِ وَالرَّابِعُ أَنْ لَا يَصِيرَ مُتَقَوِّمًا أَوْ مِثْلِيًّا آخَرَ أَكْثَرَ قِيَمَةً مِنْهُ وَالْخَامِسُ وَجُودُ الْمَثْلِيِّ. اهـ. وهذه الشُّرُوطُ كُلُّهَا مَأْخُودَةٌ مِنَ الشَّرْحِ وَالْمَثْنِ. قول: (لَأَنَّهُ) أَي الْمَثْلُ. قول: (وَلَوْ تَافِهَتْ) يُؤْخَذُ مِمَّا سَيَأْتِي

قول: (وَخَلٌّ لَا مَاءَ فِيهِ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَهُوَ عَلَى وَجْهِهِ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا فِيهِ مَاءٌ وَغَيْرِهِ م ر. قول: (بِخِلَافِ مَا إِذَا بَقِيََتْ لَهُ قِيَمَةٌ، وَلَوْ تَافِهَتْ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي وَمَحَلُّهُ الْخ يَتَحَصَّلُ مِنْهُ فِي مَسْأَلَةِ الْمَاءِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ لِنَفْلِهِ مُؤَنَّةٌ فَالْوَاجِبُ الْقِيَمَةُ بَقِيََتْ لَهُ بَعْدَ مُطْلَقًا أَوْ لَا وَحَيْثُ لَا فَإِنْ بَقِيََتْ لَهُ قِيَمَةٌ، وَلَوْ تَافِهَتْ فَالْمَثْلُ، وَإِلَّا فَالْقِيَمَةُ م ر.

ومحلّه كما يُعلم ممّا يأتي في قوله، ولو ظَفِرَ بالغاصِبِ في غير بَلَدِ التَّلَفِ إلخ فيما لا مُؤَنَةَ لنقله، وإلا غَرَمَهُ قيمته بمحلّ التَّلَفِ، ولو صارَ المثلّي مُتَقَوِّمًا أو مثليًا أو المُتَقَوِّمُ مثليًا كَجعلِ الدقيقِ خُبْزًا والسَّمْسِمِ شِيرْجًا والشاةَ لَحْمًا ثم تَلَفَ ضَمِنَ المثل ساوَى قيمة الآخرِ أم لا ما لم يكن الآخرُ أكثرَ قيمةً فيضمّنُ بقيمته في الأولى والثالثة

عَنْ سَمِ أَنَّ هَذَا فِيمَا لَا مُؤَنَةَ لِنَقْلِهِ، وَإِلَّا وَجَبَتْ قِيَمَتُهُ. اهـ ع. ش. ٥. فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ فَالتَّفْصِيلُ فِيمَا إِذَا طَالَبَهُ بِغَيْرِ مَحَلِّ التَّلَفِ بَيِّنَ أَنَّ يَبْقَى لَهُ قِيَمَةٌ وَلَوْ تَافِهَةٌ وَأَنَّ لَا إِنَّمَا هُوَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِنَقْلِهِ مُؤَنَةٌ، وَإِلَّا فَالوَاجِبُ الْقِيَمَةُ مُطْلَقًا م. ر. اهـ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا نَظَرَ لِاخْتِلَافِ الْأَسْعَارِ وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ وَمِنْ ثَمَّ صَرَّحَ فِي فَضْلِ الْقَرْضِ بِأَنَّ كُلًّا مِنْ اخْتِلَافِ الْأَسْعَارِ وَالْمُؤَنَةِ عِبَارَةٌ مُسَقَّلَةٌ وَجِبَارَةٌ شَيْخِنَا الزِّيَادِيُّ هُنَا الْمُرَادُ بِمُؤَنَةِ النَّقْلِ ازْتِفَاعُ الْأَسْعَارِ بِسَبَبِ الثَّقَلِ انْتَهَى. اهـ ع. ش. ٥. فَوُدَّ: (كَجَعْلِ الدَّقِيقِ) نَشْرٌ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. ٥. فَوُدَّ: (ثُمَّ تَلَفَ) خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا لَمْ يَتَلَفَ فَيَرُدُّهُ مَعَ أَرْضِ النَّقْصِ. اهـ سَمِ.

٥. فَوُدَّ: (ضَمِنَ الْمَثْلَ) هُوَ ظَاهِرٌ فِي الْأَوَّلَى وَالثَّالِثَةِ بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّ كُلًّا مِنَ السَّمْسِمِ وَالشَّيْرِجِ مَثْلِيٌّ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَعْهُودًا حَتَّى يُحْمَلَ عَلَيْهِ فَلَعَلَّ الْمُرَادَ ضَمِنَ الْمَثْلَ فِي غَيْرِ الثَّانِيَةِ وَيُتَخَيَّرُ فِيهَا وَجِبَارَةٌ سَمِ

٥. فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ إِنْخ) أَيِ فِيمَا إِذَا طَالَبَهُ بِغَيْرِ مَحَلِّ التَّلَفِ. ٥. فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ إِنْخ) فَالتَّفْصِيلُ بَيِّنَ أَنَّ يَبْقَى لَهُ قِيَمَةٌ، وَلَوْ تَافِهَةٌ وَأَنَّ لَا إِنَّمَا هُوَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِنَقْلِهِ مُؤَنَةٌ، وَإِلَّا فَالوَاجِبُ الْقِيَمَةُ مُطْلَقًا م. ر. ٥. فَوُدَّ: (وَلَوْ صَارَ الْمَثْلِيُّ مُتَقَوِّمًا إِلَى قَوْلِهِ ضَمِنَ الْمَثْلَ) إِلَى مَا لَمْ يَكُنْ الْآخَرُ أَكْثَرَ قِيَمَةً فَيُضْمَنُ قِيَمَتَهُ فِي الْأَوَّلَى إِنْخ فِيهِ أُمْرَانِ: الْأَوَّلُ أَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ أَفَادَتْ فِيمَا إِذَا غَصَبَ مَثْلِيًّا وَصَارَ مُتَقَوِّمًا أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ رَدُّ الْمَثْلِ سَوَاءً سَاوَتْ قِيَمَةُ الْمَثْلِ قِيَمَةَ ذَلِكَ الْمُتَقَوِّمِ الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ أَوْ زَادَتْ عَلَيْهَا فَإِنْ نَقَصَتْ عَنْهَا وَجَبَ قِيَمَةُ ذَلِكَ الْمُتَقَوِّمِ فَإِنْ قُلْتَ هَذَا يُخَالِفُ مَا سَيَأْتِي فَيَمْنُ غَصَبَ يَبْضًا فَتَفَرَّخَ أَوْ حَبًّا فَتَبَّتْ مِنْ أَنَّهُ يَرُدُّهُ مَعَ أَرْضِ النَّقْصِ إِنْ نَقَصَ؛ إِذَا هَذَا مِنْ قَبِيلِ صَيْرُورَةِ الْمَثْلِيِّ مُتَقَوِّمًا وَقَدْ أَوْجَبُوا رَدُّ ذَلِكَ الْمُتَقَوِّمِ مَعَ أَرْضِ نَقْصِهِ، وَمِنْ لَازِمِ ذَلِكَ نَقْصُ قِيَمَتِهِ عَنْ قِيَمَةِ الْمَثْلِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَرْضُ نَقْصٍ. وَقَضِيَّتُهُ الْقَاعِدَةُ الْمَذْكُورَةُ رَدُّ الْمَثْلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قُلْتَ: لَا تُسَلِّمُ الْمُخَالَفَةَ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ الْمَذْكُورَةَ مَفْرُوضَةٌ عِنْدَ التَّلَفِ وَمَا ذَكَرَ مَفْرُوضٌ مَعَ بَقَائِهِ حَتَّى لَوْ انْعَكَسَ الْحَالُ انْعَكَسَ الْحُكْمُ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ تَقْيِيدُهَا بِالتَّلَفِ وَالثَّانِي أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ الْمَثْلُ لِكُونِ الْمُتَقَوِّمِ الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ أَنْقَصَ قِيَمَةَ قَرْضِي الْمَغْصُوبِ مِنْهُ بِقِيَمَةِ ذَلِكَ الْمُتَقَوِّمِ أَوْ وَجَبَتْ قِيَمَةُ الْمُتَقَوِّمِ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ الْمَثْلِيِّ قَرْضِي الْمَغْصُوبِ مِنْهُ بِالْمَثْلِ فَهَلْ يُجِبُّرُ الْغَاصِبُ عَلَى مُوَافَقَتِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَجَهَّ أَنَّهُ لَا يُجِبُّرُ؛ لِأَنَّهُ إِجْبَارٌ عَلَى خِلَافِ الْوَاجِبِ شَرْعًا عَلَيْهِ وَقَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ فِي الْاِمْتِنَاعِ بِهِ لِتَسْيِيرِ الْوَاجِبِ دُونَ غَيْرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥. فَوُدَّ: (ثُمَّ تَلَفَ) خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا لَمْ يَتَلَفَ فَيَرُدُّهُ مَعَ أَرْضِ النَّقْصِ، وَلِهَذَا قَالَ فِي الرُّوْضِ فَضْلٌ، وَإِنْ نَقَصَتْ الصِّفَةُ فَقَطْ كَمَنْ دَبَّحَ شَاةً أَوْ طَحَنَ حِنْطَةً رَدَّهَا مَعَ الْأَرْضِ. اهـ مَعَ أَنَّ دَبَّحَ الشَّاةِ قَدْ يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ صَيْرُورَةِ الشَّاةِ لَحْمًا تَأَمَّلْ. ٥. فَوُدَّ: (ضَمِنَ الْمَثْلَ) عِبَارَةٌ سَرِحَ الرُّوْضِ أَخَذَ الْمَالِكُ الْمَثْلَ فِي الثَّلَاثَةِ مُخَيَّرًا فِي الثَّالِثِ مِنْهَا أَيِ مَا لَوْ صَارَ الْمَثْلِيُّ مَثْلِيًّا بَيِّنَ

وَيَخَيَّرُ الْمَالِكُ بِمُطَابَقَتِهِ بِأَيِّ الْمُثْلَيْنِ فِي الثَّانِيَةِ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ غَصَبَ صَاعٌ ثِيْرَ قِيَمَتِهِ دَرَهْمٌ فَطَحَنَهُ فَصَارَتْ قِيَمَتُهُ دَرَهْمًا وَشُدَّ سَا فَخَبِرَهُ فَصَارَتْ دَرَهْمًا وَثُلُثًا وَأَكَلَهُ لَزِمَهُ دَرَهْمٌ وَثُلُثٌ وَكَيْفِيَّةُ الدَّعْوَى هُنَا اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ قِيَمَةُ خُبْزٍ دَرَهْمًا وَثُلُثًا، وَلَوْ صَارَ الْمُتَقَوِّمُ مُتَقَوِّمًا كِلَانًا نُحَاسٍ صَبِغَ مِنْهُ حُلِيٌّ وَجَبَّ فِيهِ أَقْصَى الْقِيَمِ. وَيُضْمَنُ الْحُلِيُّ مِنَ النَقْدِ بَوَازْنِهِ وَصَنْعَتُهُ بِقِيَمَتِهَا مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ وَقَالَ الْجُمْهُورُ يَضْمَنُهُ كُلُّهُ بِقِيَمَتِهِ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ وَلَا رِبَا؛

على حَجٍّ عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ أَخَذَ الْمَالِكُ الْمُثْلَ فِي الثَّلَاثَةِ مُخَيَّرًا فِي الثَّالِثِ مِنْهَا أَيَّ مَا لَوْ صَارَ الْمُثْلِيُّ مِثْلًا بَيْنَ الْمُثْلَيْنِ. اهـ. وهو صَرِيحٌ فِيْمَا قُلْنَا. اهـ ع. ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِي ثُمَّ تَلَفَ عَنْهُ أَخَذَ الْمَالِكُ الْمُثْلَ فِي الثَّلَاثَةِ مُخَيَّرًا فِي الثَّالِثِ مِنْهَا بَيْنَ الْمُثْلَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْآخَرُ أَكْثَرَ قِيَمَةً فَيُؤْخَذُ هُوَ فِي الثَّالِثِ وَقِيَمَتُهُ فِي الْأَوَّلَيْنِ وَهَذَا مَحَلُّ الِاسْتِثْنَاءِ. اهـ. قُودُ: (وَيَخَيَّرُ الْمَالِكُ الْإِخ) ذَكَرَهُ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوضُ قَبْلَ قَوْلِهِ مَا لَمْ يَكُنْ الْإِخ. قُودُ: (وَأَكَلَهُ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ. اهـ رَشِيدِي أَيَّ وَإِنَّمَا الْمَدَارُ عَلَى مُطْلَقِ التَّلَفِ.

قُودُ: (كِانًا نُحَاسٍ الْإِخ) يُتَأَمَّلُ الْجَزْمُ بِأَنَّهُ مُتَقَوِّمٌ مَعَ صِدْقِ حَدِّ الْمُثْلِيِّ عَلَيْهِ وَلَعَلَّ الْمُتَّجَةَ حَمْلُ هَذَا الْكَلَامِ عَلَى إِنْاءِ نُحَاسٍ يَمْتَنِعُ السَّلْمُ فِيهِ لِعَدَمِ انْضِبَاطِهِ بِخِلَافِ مَا لَا يَمْتَنِعُ السَّلْمُ فِيهِ كَالْأَسْطِطَالِ الْمُرَبَّعَةِ وَمَا صُبَّ فِي قَالِبٍ فَيُضْمَنُ ذَاتُهُ بِمِثْلِهِ وَصَنْعَتُهُ بِقِيَمَتِهِ كَحُلِيِّ التَّقْدِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ نُحَاسٍ التَّقْدِ لِحُرْمَةِ الصَّنْعَةِ. اهـ سَمِ وَقَوْلُهُ وَلَعَلَّ الْمُتَّجَةَ حَمْلُ هَذَا الْإِخ جَزَمَ بِهَذَا الْحَمْلِ الزِّيَادِي وَعِ ش وَسُلْطَانُ.

قُودُ: (صَبِغَ مِنْهُ حُلِيٌّ) أَيَّ ثُمَّ تَلَفَ. اهـ سَمِ. قُودُ: (وَصَنْعَتُهُ بِقِيَمَتِهَا) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ هُنَا وَفِي الصَّدَاقِ م. ر. اهـ سَمِ. قُودُ: (وَقَالَ الْجُمْهُورُ الْإِخ) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَالصَّنْعَةُ بِتَقْدِ الْبَلَدِ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُثَرِّي وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ ذَكَرَ فِي الرُّوضَةِ عَنِ الْجُمْهُورِ ضَمَانَ الْجَزْمِ وَالصَّنْعَةَ بِتَقْدِ الْبَلَدِ الْإِخ. اهـ زَادَ الْمُغْنِي وَإِنْ كَانَتِ الصَّنْعَةُ مُحَرَّمَةً كَالِإِنْاءِ مِنْ أَحَدِ التَّقْدَيْنِ ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ وَزَنَا كَالسِّيَكَةِ وَغَيْرِهَا مِمَّا لَا صَّنْعَةَ فِيهِ كَالثَّبْرِ. اهـ. قُودُ: (وَإِنْ كَانَ الْإِخ) هَذِهِ الْمُبَالِغَةُ رَاجِعَةٌ لِلأَوَّلِ أَيْضًا بَلْ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي شَرَحِ الرُّوضِ أَيَّ وَالْمُغْنِي إِلَّا عَلَيْهِ. اهـ سَمِ. قُودُ: (مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ) الْأَوَّلَى مِنْ جَنْسِهِ كَمَا فِي التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِي.

الْمُثْلَيْنِ. اهـ. قُودُ: (كِانًا نُحَاسٍ) يُتَأَمَّلُ الْجَزْمُ بِأَنَّهُ مُتَقَوِّمٌ مَعَ صِدْقِ حَدِّ الْمُثْلِيِّ عَلَيْهِ لَا يُقَالُ صَنْعَتُهُ مُعْتَبَرَةٌ وَهِيَ غَيْرُ مِثْلِيَّةٍ؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا لَا يَمْتَنِعُ اغْتِيَابَ مِثْلِيَّةِ ذَاتِهِ فَلْتَضْمَنَ بَوَازْنِهَا وَصَنْعَتُهُ بِقِيَمَتِهَا كَحُلِيِّ التَّقْدِ الْآتِي فَلْيُتَأَمَّلْ وَلَعَلَّ الْمُتَّجَةَ حَمْلُ هَذَا الْكَلَامِ عَلَى إِنْاءِ نُحَاسٍ يَمْتَنِعُ السَّلْمُ فِيهِ لِعَدَمِ انْضِبَاطِهِ بِخِلَافِ مَا لَا يَمْتَنِعُ السَّلْمُ فِيهِ كَالْأَسْطِطَالِ الْمُرَبَّعَةِ وَمَا صُبَّ فِي قَالِبٍ فَيُضْمَنُ ذَاتُهُ بِمِثْلِهِ وَصَنْعَتُهُ بِقِيَمَتِهِ كَحُلِيِّ التَّقْدِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ نُحَاسٍ التَّقْدِ لِحُرْمَةِ الصَّنْعَةِ. قُودُ: (صَبِغَ مِنْهُ حُلِيٌّ) أَيَّ ثُمَّ تَلَفَ. قُودُ: (مِنْ) التَّقْدِ) انْظُرْ وَجْهَ التَّقْيِيدِ مَعَ أَنَّ الْعَيْنَ فِي كُلِّ مِنَ التَّقْدِ وَنَحْوِ الْحَدِيدِ وَالثَّحَاسِ مِثْلِيَّةٌ فَإِنْ كَانَ لِيَكُونَ الْخِلَافُ مُخْتَصًّا بِهِ يُقَالُ اخْتَصَّ مَعَ مَا ذَكَرَ. قُودُ: (وَصَنْعَتُهُ بِقِيَمَتِهَا) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ هُنَا، وَفِي الصَّدَاقِ م. ر. قُودُ: (وَإِنْ كَانَ مِنْ جَنْسِهِ) هَذِهِ الْمُبَالِغَةُ رَاجِعَةٌ لِلأَوَّلِ أَيْضًا بَلْ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي شَرَحِ الرُّوضِ إِلَّا عَلَيْهِ. قُودُ: (وَلَا حَوَالِيهِ) أَيَّ فِيْمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ كَمَا فِي الرُّوضِ.

لأنه مُخْتَصَّ بِالْعُقُودِ (تَلَفٍ) الْمَغْضُوبِ إِذِ الْكَلَامُ فِيهِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فَأُورِدَ عَلَيْهِ مَا لَا يَرُدُّ (أَوْ) أَتَلَفَ فَإِنْ تَعَدَّرَ الْمَثْلُ حِسًّا كَأَنْ لَمْ يُوجَدْ بِمَحَلِّ الْغَضَبِ وَلَا بِدُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْهُ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي السَّلَامِ أَوْ شَرَعًا كَأَنْ لَمْ يُوجَدْ الْمَثْلُ فِيمَا ذُكِرَ إِلَّا بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِ الْمَثْلِ (فَالْقِيَمَةُ) هِيَ الْوَاجِبَةُ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ كَمَا لَا مَثْلَ لَهُ (وَالْأَصَحُّ) فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَثْلُ مُوجُودًا عِنْدَ التَّلَفِ فَلَمْ يُسَلِّمْهُ حَتَّى فَقَدَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَصْلُهُ (أَنَّ الْمُعْتَبَرَ أَقْصَى قِيَمِهِ مِنْ وَقْتِ الْغَضَبِ إِلَى تَعَدُّرِ الْمَثْلِ)؛ لِأَنَّ وُجُودَ الْمَثْلِ كِبَاءٌ عَيْنِ الْمَغْضُوبِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَأْمُورًا بِرَدِّهِ كَمَا كَانَ مَأْمُورًا بِرَدِّ الْمَغْضُوبِ فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ غَرِمَ أَقْصَى قِيَمِهِ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ حَالَةٍ إِلَّا وَهُوَ مُطَالَبٌ بِرَدِّهِ فِيهَا أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَثْلُ مَفْقُودًا عِنْدَ التَّلَفِ فَيَجِبُ الْأَكْثَرُ مِنَ الْغَضَبِ إِلَى التَّلَفِ.

قوله: (لأنه مُخْتَصَّ بِالْعُقُودِ) أي وما هنا بدلٌ مُتَلَفٍ وهو لَيْسَ مَضْمُونًا بِعَقْدٍ. اهـ ع ش.

قوله: (الْمَغْضُوبُ إلخ) عبارةٌ الْمُغْنِي زَادَ فِي الْمُحَرَّرِ تَحْتَ يَدٍ عَادِيَةٍ لِقَوْلِهِ لَهَا فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ فَحَذَفَهَا الْمُصَنِّفُ قَوَّرَدَ عَلَيْهِ الْمُسْتَعِيرُ وَالْمُسْتَنَامُ فَإِنَّهُمَا يَضْمَنَانِ الْمَثْلِيَّ بِالْقِيَمَةِ كَمَا تَقَدَّمَ التَّيْبَةُ عَلَيْهِ فِي الْمُسْتَعِيرِ فَكَانَ الْأَحْسَنُ ذِكْرَهُ هُنَا وَحَذَفَهُ هُنَاكَ لَكِنْ لَمَّا كَانَ كَلَامُهُ فِي الْغَضَبِ اسْتَغْنَى عَنْ ذَلِكَ. اهـ. قوله: (إِلَّا بِأَكْثَرٍ إلخ) أي وَإِنْ قَلَّ. اهـ ع ش.

قوله (الشيء) (فَالْقِيَمَةُ) وَلَوْ وَجِدَ الْمَثْلُ بَعْدَ اخْتِزِ الْقِيَمَةِ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا رَدُّهَا وَطَلَبُهُ فِي الْأَصَحِّ وَلِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ أَنْ يَضِيرَ حَتَّى يُوْجَدَ الْمَثْلُ وَلَا يُكَلَّفُ اخْتِزِ الْقِيَمَةِ مُغْنٍ وَرَوْضٌ.

قوله (الشيء) (وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ إلخ) هَذَا يَجْرِي نَظِيرُهُ فِي إِتْلَافِ الْمَثْلِيَّ بِلا غَضَبٍ كَمَا فِي الرِّوَضِ. اهـ سم. قوله: (مَوْجُودًا) أي حِسًّا وَشَرَعًا وَقَوْلُهُ: (حَتَّى فَقَدَهُ) أي فِي أَحَدِهِمَا. قوله: (حَتَّى فَقَدَهُ) أي حِسًّا أَوْ شَرَعًا. اهـ سم. قوله (الشيء) (أَقْصَى قِيَمِهِ) أي الْمَغْضُوبِ عِنْدَ الشَّارِحِ وَمَثْلُ الْمَغْضُوبِ عِنْدَ الْتَهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا يَأْتِي. قوله: (لَأَنَّ وُجُودَ الْمَثْلِ إلخ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ مِنْ وَقْتِ الْغَضَبِ إِلَى تَعَدُّرِ الْمَثْلِ. قوله: (بِرَدِّهِ) أي الْمَثْلِ. قوله: (فَإِذَا إلخ) وَقَوْلُهُ: (لأنه إلخ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِمَا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا اخْتَارَهُ الشَّارِحُ مِنْ اخْتِزِ قِيَمَةِ الْمَغْضُوبِ لَا الْمَثْلِ. قوله: (بِرَدِّهَا) أي الْعَيْنِ. اهـ ع ش أقول لو أَرَادَ عَيْنَ الْمَغْضُوبِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُطَالَبٌ بِرَدِّ الْمَثْلِ لَا الْمَغْضُوبِ، وَلَوْ أَرَادَ عَيْنَ الْمَثْلِ لَا يَتِمُّ تَقْرِيبُ الدَّلِيلِ. قوله: (أَمَّا إِذَا كَانَ إلخ) مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَثْلُ إلخ. قوله: (عِنْدَ التَّلَفِ إلخ) بَانَ

قوله في (الشيء) (وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ إلخ) هَذَا يَجْرِي نَظِيرُهُ فِي إِتْلَافِ الْمَثْلِيَّ بِلا غَضَبٍ وَلِذَا قَالَ فِي الرِّوَضِ فَضْلٌ غَضَبٌ مَثْلِيًّا فَتَلَفَ أَوْ أَتَلَفَهُ بِلا غَضَبٍ وَالْمَثْلُ مُوجُودٌ فَلَمْ يَقْرَأْ حَتَّى عَدِمَ الْمَثْلُ أي حِسًّا أَوْ شَرَعًا فِيمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ أي مِنْ بَلَدِ الْغَضَبِ أَوْ الْإِتْلَافِ لِزِمَةِ أَقْصَى الْقِيَمِ مِنَ الْغَضَبِ أي فِي الْأَوَّلَى أَوْ الْإِتْلَافِ أي فِي الثَّانِيَةِ إِلَى الْإِعْوَازِ أي لِلْمَثْلِ فَإِنْ قَالَ لَهُ الْمُسْتَحَقُّ أَنَا أَصْبِرُ إِلَى وُجُودِ الْمَثْلِ أَجِيبْ، وَلَوْ تَلَفَ أَوْ أَتَلَفَهُ وَالْمَثْلُ مَفْقُودٌ، وَهُوَ غَاصِبٌ أي فِيهِمَا فَأَقْصَى الْقِيَمِ مِنَ الْغَضَبِ إِلَى التَّلَفِ أَوْ غَيْرَ غَاصِبٍ أي فِي الثَّانِيَةِ قِيَمَةُ يَوْمِ التَّلَفِ فَلَوْ غَرِمَ ثُمَّ وَجِدَ الْمَثْلَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ. اهـ.

(تنبيه) هل المُعْتَبَرُ قِيَمَةُ المِثْلِ أو المَغْصُوبُ وجهانِ رَجَّحَ السَّبْكِى وغيرُهُ الأوَّلَ قالوا؛ لأنَّهُ الواجِبُ، وإنَّ كانَ المَغْصُوبُ هو الأصلُ وينبني عليهما أنَّ الواجِبَ على الأوَّلِ الأقْصَى مِنَ التَّلَفِ إلى انْقِطاعِ المِثْلِ وعلى الثاني الأقْصَى مِنَ الغَصْبِ إلى التَّلَفِ كذا قاله شارِحُ والذي صرَّحوا به كما عَلِمْتَ أنَّ الواجِبَ الأقْصَى مِنَ الغَصْبِ إلى تَعَدُّرِ المِثْلِ في حالةٍ أو إلى التَّلَفِ في أُخْرَى وهذا غيرُ الأمرَيْنِ اللَّذَيْنِ بِنَاهُمَا على ما ذَكَرَهُ وهو ظَاهِرٌ أو صَرِيحٌ في أَنَّ العِبْرَةَ بِقِيَمَةِ المَغْصُوبِ لا المِثْلِ وإلا لَمْ يُعْتَبَرِ من وقتِ الغَصْبِ ومن ثَمَّ ذَكَرَ شَيْخُنَا في شرحِ الرُّوضِ ما يُصَرِّحُ بأنَّ المنقولَ هو اعتبارُ المَغْصُوبِ.

(ولو نَقَلَ المَغْصُوبُ المِثْلِيَّ) أو انْتَقَلَ بِنَفْسِهِ أو بفِعْلِ أَجْنَبِيٍّ، وكذا الْمُتَقَوُّمُ كما عَلِمَ كالذي قبله من قولِهِ السَّابِقِ وعلى الغاصِبِ الرُّدُّ فإِذَا كُرِّرَ نَقْلُهُ مِثَالًا والاقتصاؤُ على المِثْلِيَّ؛ لأنَّهُ الذي يَتَرْتَّبُ عليه جميعُ التَّفْرِيعَاتِ الآتِيَةِ منها قولُهُ طالَبَهُ بالمِثْلِ فلا اعْتِراضَ عليه

فَقَدْ قَبْلَهُ كَانَ غَصَبَهُ فِي رَجَبٍ مَثَلًا وَقَدْ المِثْلُ فِي رَمَضَانَ وَتَلَفَ المَغْصُوبُ فِي شَوَّالٍ فَيَكُونُ المَغْصُوبُ مَضْمُونًا بِأَقْصَى قِيَمَتِهِ مِنْ رَجَبٍ إِلَى شَوَّالٍ. اهـ بُجَيْرِيٌّ. ٥ قوله: (قيمة المثل) أي أَقْصَى قِيَمِ المِثْلِ. ٥ قوله: (رَجَّحَ السَّبْكِى وغيرُهُ الأوَّلَ) أي المِثْلَ وهو ظَاهِرٌ كَلَامِ الْأَصْحَابِ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ نِهَائِيَّةً وَمُغْنٍ أَي لَابِنِ حَاجَةٍ ش. ٥ قوله: (عليهما) أي الْوَجْهَيْنِ. ٥ قوله: (كما عَلِمْتَ) أي مِنْ قولِهِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخُ مَعَ مُحْتَزِّهِ الْمَارِّ.

٥ قوله: (في حالة) أي فِيمَا إِذَا كَانَ المِثْلُ مُوجُودًا عِنْدَ التَّلَفِ وقولُهُ: (في أُخْرَى) أي فِيمَا إِذَا كَانَ المِثْلُ مَفْقُودًا عِنْدَهُ. ٥ قوله: (وهذا) أي ما صرَّحوا به أَنَّ الواجِبَ الْأَقْصَى مِنَ الغَصْبِ إلى تَعَدُّرِ المِثْلِ في حالةٍ الْخُ، وكذا قولُهُ وهو الْخُ. ٥ قوله: (ما يُصَرِّحُ بأنَّ المنقولَ هو اِخْتِيَارُ المَغْصُوبِ) قد يُشْكِلُ على هَذَا اِخْتِيَارُ قِيَمَتِهِ إلى تَعَدُّرِ المِثْلِ؛ لِأَنَّ فِيهِ اِخْتِيَارَ قِيَمَتِهِ بَعْدَ تَلَفِهِ. اهـ سَم. ٥ قوله: (أو انْتَقَلَ) إلى قولِهِ وهو ما رَجَّحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قولُهُ فَذَكَرُ نَقْلُهُ إِلَى المِثْنِ وقولُهُ، وَإِنْ قَرُبَ مَحَلُّ المَغْصُوبِ وَإِلَى قولِهِ وَقَضِيَّتُهُ فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قولُهُ كما عَلِمَ إلى فَذَكَرُ نَقْلَهُ وقولُهُ فلا اعْتِراضَ إِلَى المِثْنِ. ٥ قوله: (أو انْتَقَلَ بِنَفْسِهِ) أي كما لو نَقَلَهُ سَيْلٌ أو رِيحٌ. اهـ ع ش. ٥ قوله: (كالذي قَبْلَهُ) يَعْنِي الْاِنتِقَالَ بِصُورَتَيْهِ وَقَوْلُ الْكُرْدِيِّ أَي كَالْمِثْلِيِّ الَّذِي فِي المِثْنِ مَعَ كَوْنِهِ خِلَافَ الْمُتَبَادَرِ يَزِيدُهُ التَّفْرِيعُ الْآتِي بِقولِهِ فَذَكَرُ نَقْلَهُ مِثَالًا أَي وَمِثْلُهُ الْاِنتِقَالُ. ٥ قوله: (فَلَا اعْتِراضَ عَلَيْهِ الْخُ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَرِضَ يَقُولُ الْحُكْمُ لَا يَخْتَصُّ فَكَانَ يَتَّبَعِي الْاِنتِقَالُ.

٥ قوله: (وَمِنْ ثَمَّ ذَكَرَ شَيْخُنَا فِي شرحِ الرُّوضِ ما يُصَرِّحُ بأنَّ المنقولَ هو اِخْتِيَارُ المَغْصُوبِ) قد يُشْكِلُ على هَذَا اِخْتِيَارُ قِيَمَتِهِ إلى تَعَدُّرِ المِثْلِ؛ لِأَنَّ فِيهِ اِخْتِيَارَ قِيَمَتِهِ بَعْدَ تَلَفِهِ فَإِنْ قِيلَ إِنَّهُ كَالْمَوْجُودِ بِوُجُودِ مِثْلِهِ قِيلَ اِخْتِيَارُ الزِّيَادَةِ بَعْدَ تَلَفِهِ مَعَ وُجُودِ المِثْلِ الَّذِي لَا يُساوِيهَا مُشْكِلٌ لَا يَقَالُ هِيَ لَا تُعْتَبَرُ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّا نَقُولُ فَلَمْ تُعْتَبَرِ أَقْصَى قِيَمَتِهِ إلى تَعَدُّرِ المِثْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

٥ قوله: (فَلَا اعْتِراضَ عَلَيْهِ الْخُ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَرِضَ يَقُولُ الْحُكْمُ لَا يَخْتَصُّ فَكَانَ يَتَّبَعِي التَّعْمِيمُ

خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ (إلى بَلَدٍ) أو محلٍّ (آخر)، ولو من بَلَدٍ وَاحِدٍ بِشَرِطٍ أَنْ يَتَعَذَّرَ إِحْضَارُهُ حَالًا
 كَمَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَيِ وَإِلَّا لَمْ يُطَالِبْهُ بِالْقِيَمَةِ (فَلِلْمَالِكِ أَنْ يُكَلِّفَهُ رَدَّهُ) إِذَا عَلِمَ مَكَانَهُ لِخَبِيرٍ
 عَلَى الْيَدِ السَّابِقِ (وَأَنْ يُطَالِبَهُ)، وَإِنْ قَرُبَ مَحَلُّ الْمَغْصُوبِ، وَلَوْ لَمْ يَخَفْ هَرَبَهُ وَلَا تَوَارِيهِ كَمَا
 يُصْرِّحُ بِهِ إِطْلَاقُهُمْ وَهُوَ الْأَوْجَهُ خِلَافًا لِلْمَاوَرَدِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ (بِقِيَمَتِهِ) أَيِ بِأَقْصَى قِيَمِهِ مِنْ
 الْغَصْبِ إِلَى الْمُطَالَبَةِ (فِي الْحَالِ) أَيِ قَبْلَ الرَّدِّ لِلْحِيلُولَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مِلْكِهِ وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يُطَالَبْ
 بِالْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّرَادُّ فَقَدْ يَزِيدُ السَّعْرُ أَوْ يَنْحَطُّ فَيَحْصُلُ الضَّرَرُ وَالْقِيَمَةُ شَيْءٌ وَاحِدٌ
 وَيَمْلِكُهَا مِلْكُ الْقَرْضِ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِهَا عَلَى حُكْمِ رَدِّهَا أَوْ رَدِّ بَدَلِهَا عِنْدَ رَدِّ الْعَيْنِ.....

التَّعْمِيمُ ثُمَّ التَّشْرِيعُ عَلَى كُلِّ مَا يُنَاسِبُهُ. اهـ سم. هـ قُود: (بِشَرِطٍ أَنْ يَتَعَذَّرَ إِحْضَارُهُ حَالًا) أَيِ بِحَسَبِ
 الْعَادَةِ، وَإِنْ اسْتَعْرَقَ حَمْلُهُ زَمَنًا يَزِيدُ عَلَى الْوَقْتِ الَّذِي هُمْ فِيهِ عُرْفًا. اهـ ع ش. هـ قُود: (وَإِنْ قَرُبَ مَحَلُّ
 الْمَغْصُوبِ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ عِبَارَتَهُمَا إِنْ كَانَ بِمَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ، وَإِلَّا فَلَا يُطَالَبُ إِلَّا بِالرَّدِّ قَالَه
 الْمَاوَرَدِيُّ وَهَذَا كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِيمَا إِذَا لَمْ يَخَفْ هَرَبَ الْغَاصِبِ أَوْ تَوَارِيهِ، وَإِلَّا فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْفَرْقِ
 بَيْنَ الْمَسَافَتَيْنِ. اهـ قَالَ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلُهُ قَالَه الْمَاوَرَدِيُّ هَذَا رَأْيِي وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يُطَالَبُ بِالْقِيَمَةِ مُطْلَقًا قُرْبَتْ
 الْمَسَافَةُ أَمْ بَعُدَتْ أَمِنْ تَعَزُّزِهِ أَوْ تَوَارِيهِ أَمْ لَا م. ر. اهـ ع ش. اهـ. هـ قُود: (لَشَيْءٍ) (فِي الْحَالِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ
 يُطَالِبُهُ لَا بِالْقِيَمَةِ وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ إِذَا زَادَتْ الْقِيَمَةُ بَعْدَ هَذَا أَنْ يُطَالَبَ أَيِ الْغَاصِبِ بِهَا؛ لِأَنَّهُ بَاقٍ
 عَلَى مِلْكِهِ مُغْنِي وَأَسْنَى وَأَقْرَهُ سَمِيعٌ وَع ش أَيِ الْمَغْصُوبِ. هـ قُود: (لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْخ) عِلَّةٌ لِعِلَّةِ الْحِيلُولَةِ
 لِعَدَمِ الْمُطَالَبَةِ بِالْمِثْلِ وَأَسْقَطَ الْمُغْنِي لَفْظَةً مِنْ ثَمَّ، وَعَلَيْهِ التَّغْلِيلُ ظَاهِرٌ. هـ قُود: (وَيَمْلِكُهَا الْخ) أَيِ
 فَيَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا، وَلَوْ وُجِدَتْ فِيهَا زَوَائِدُ فُحْكُمُهَا حُكْمُ زَوَائِدِ الْقَرْضِ فَتَكُونُ مِلْكًا لِمَنْ هِيَ
 تَحْتَ يَدِهِ بَانَ أَخَذَ بَدَلَ الْقِيَمَةِ دَابَّةً. اهـ بُجَيْرِيُّ. هـ قُود: (مِلْكُ الْقَرْضِ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ جَوَازِ أَخْذِ أَمَةٍ تَحِلُّ
 لَهُ بَدَلُهَا كَمَا لَا يَحِلُّ لَهُ اقْتِرَاضُهَا وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ إِذِ الْضَّرُورَةُ قَدْ تَذَعُّوهُ إِلَى أَخْذِهَا خَشْيَةً مِنْ قَوَاتِ حَقِّهِ
 وَالْمِلْكُ لَا يَسْتَلْزِمُ حِلَّ الْوِطْءِ بِدَلِيلِ الْمَحْرَمِ وَالْوَثْنِيَّةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ بِخِلَافِ الْقَرْضِ. اهـ نِهَاجَةُ قَالَ ع ش
 قَوْلُهُ م. ر. وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ أَيِ فَيَجُوزُ لَهُ أَخْذُهَا وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْوِطْءُ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ خَالَفَ وَوُطِئَ لَا حَدَّ

وَالْتَّشْرِيعُ عَلَى كُلِّ مَا يُنَاسِبُهُ. هـ قُود: (وَلَوْ لَمْ يَخَفْ هَرَبَهُ الْخ) كَذَا شَرَحَ م. ر. هـ قُود: (أَيِ بِأَقْصَى قِيَمِهِ مِنْ
 الْغَصْبِ إِلَى الْمُطَالَبَةِ) لَوْ زَادَتْ الْقِيَمَةُ بَعْدَ ذَلِكَ فَيَتَّبِعِي أَخْذَ الزِّيَادَةِ فِي الرُّوْضِ فِيمَا لَوْ أَبَقَ الْمَغْصُوبُ
 أَوْ اسْرَقَهُ أَوْ عَيَّيَ الْغَاصِبُ أَوْ ضَاعَ كَمَا فِي شَرْحِهِ أَنْ لِلْمَالِكِ تَضْمِينَ الْغَاصِبِ الْقِيَمَةَ لِلْحِيلُولَةِ أَقْصَى مَا
 كَانَتْ مِنَ الْغَضَبِ إِلَى الْمُطَالَبَةِ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ إِذَا زَادَتْ الْقِيَمَةُ بَعْدَ هَذَا
 أَنْ يُطَالَبَ بِالزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مِلْكِهِ. اهـ. هـ قُود: (وَيَمْلِكُهَا مِلْكُ الْقَرْضِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ جَارِيَةً
 تَحِلُّ لَهُ امْتِنَاعُ أَخْذِهَا لَكِنْ الْأَوْجَهُ جَوَازُ أَخْذِهَا لِلْحَاجَةِ وَقَدْ يَخْتِاجُ إِلَى أَخْذِهَا لِثَلَاثِ بَقَوَتْ حَقُّهُ لِعَدَمِ تَسِيرِ
 غَيْرِهَا وَلَا يَطْوُهَا لِثَلَاثِ يَرُدُّهَا فَيَكُونُ مَا جَرَى شَبِيهَا بِإِعَارَةِ الْجَوَارِي لِلْوِطْءِ وَقَدْ يَمْتَنِعُ الْوِطْءُ مَعَ وُجُودِ
 الْمِلْكِ كَمَا فِي الْمَجُوسِيَّةِ م. ر.

ولا يبرأ بدفعها عن ضمان زوائده وأجرته ومعنى كونها للحيلولة وقوع الترادف فيها (إذا ردّه) أي المَغْصُوب أو عَقَقَ مثلاً (ردّها) إن بقيت، وإلا فبذلّها لزوال الحيلولة ويمتنع ردّها معها وجودها وإنما لم يردها إذا أخذها لفقْد المثل ثم وجدّه؛ لأنه ليس عين حقّه بخلاف المَغْصُوب ولو اتّفقا على تركه في مقابلتها فلا بُدّ من بيع بشروطه

عليه، ولو حمّلت منه صارت مُسْتَوْلَدَةً وَلَزِمَهُ قِيَمَتُهَا وقوله بخلاف القرض أي فإن صحّته تَوَقَّفَ على عَدَمِ حُلِّ الوَطءِ فَحَيْثُ جازَ التَّمَلُّكُ لِلْقِيَمَةِ جازَ أَخْذُ الأَمَةِ، وإن حَلَّ وطؤها كما يحلُّ شراؤها وإن امتنع القرض. اهـ. □ قوله: (ولا يبرأ بدفعها) أي القيمة عبارة المغني ويجب على الغاصب أجره المَغْصُوب إلى وصوله للمالك، ولو أعطى القيمة للحيلولة، وكذا حكم زوائده وأرض جنائيه. اهـ زاد النهاية، وإن أبى. اهـ. □ قوله: (أو عَقَقَ) ولو بموته كان يكون المَغْصُوبُ مُسْتَوْلَدَةً. اهـ سم عبارة المغني وقضية كلام المصنف أنه لا يسترد القيمة إلا إذا ردّ العين واستثنى من ذلك ما لو أخذ السيد قيمة أم الولد للحيلولة ومات السيد قبل ردّها فإن الغاصب يسترد القيمة كما قاله في المطلب ويلتحق بذلك ما لو اغتصبها أو اغتق العبد المَغْصُوب. اهـ. وعبارة النهاية أو خرج عن ملكه بعقبي منه أي المالك أو موت في الإيلاد وكالاتفاق إخراجها عن ملكه بوقف أو نحوه. اهـ قال ع ش قوله م ر أو موت في الإيلاد أي فيردّ الوارث إن كانت حية عند موت المورث، فلو جهل حياتها فهل تردّ القيمة؛ لأن الأصل الحياة، فيه نظر وأما لو ماتت قبله فتستقر القيمة سم وقوله فيردّ الوارث أي القيمة التي أخذها مورثه من الغاصب وقوله فيه نظر لا ينبعّد عَدَمُ الرّدِّ لِتَحَقُّقِ ضَمَانِ الغاصب باستيلانه ولا يسقط إلا بعزده ليد ماله أو ما يقوم مقام العود ولم يوجد واحد منهما. اهـ. □ قول (سني): (ردّها) أي بزوائدها المتصلة دون المتفصلة ويتصور زيادتها بأن يدفع عنها حيواناً فينتج أو شجرة فتثمر كما قاله العمراني. اهـ مغني وفي ع ش عن العباب مثله. □ قوله: (ثم وجد) أي المثل، وكذا ضمير قوله؛ لأنه إلخ. □ قوله: (على تركه) أي ردّ المَغْصُوب (في مقابلتها) أي القيمة اهـ ع ش. □ قوله: (بشروطه) ومنها قدره المشتري على تسليمه، وعليه فلو أبى المَغْصُوب في يد الغاصب ولم يقدر على ردّه لم يصحّ شراؤه ويختلّ خلافه لتنزيل

□ قوله: (أو عَقَقَ) ولو بموته كان يكون المَغْصُوبُ مُسْتَوْلَدَةً فيردّ الوارث إن كانت حية عند موت المورث فلو جهل حياتها حيتّذ فهل تردّ القيمة؛ لأن الأصل الحياة، فيه نظر وأما لو ماتت قبله فتستقر القيمة. □ قوله: (ولو اتّفقا على تركه إلخ) عبارة شرح الرّوض فإن اتّفقا على ترك التّرادف هنا أي فيما إذا أخذها لإبائ المَغْصُوب أو سرقته مثلية أو متقومة وفيما مرّ أي فيما إذا غصب المثلّي ونقله إلى بلد آخر فلا بُدّ من بيع أمّا لو اتّفقا على ذلك قبل ردّه قال الزركشي فجائز بالاتفاق قال الإمام ولا حاجة إلى عقيد قلت ويوجه بأن القيمة حيتّذ على ملك المالك تكفي فيما ذكر بخلافها بعد ردّه. اهـ ثم ذكر عن السبكي أنه بمجرّد عود المَغْصُوب ينفقض الملك في القيمة فيما يظهر ثم نقله عن تصريح المحامي في مجموع.

وَقَضِيَّةُ الْمُثْنِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْغَاصِبِ حَبْسُهُ لاسْتِرْدَادِهَا وَهُوَ مَا رَجَّحَهُ الرَّافِعِيُّ كَمَا لَا يَجُوزُ لِلْمُشْتَرِي فَايِسًا حَبْسُ الْمَبِيعِ لاسْتِرْدَادِ ثَمَنِهِ عَلَى مَا مَرَّ وَفَوْقَ غَيْرِهِ بِأَنَّ الْمُشْتَرِي رَضِيَ بِوَضْعِ الْبَائِعِ يَدَهُ عَلَى الثَّمَنِ وَلَا كَذَلِكَ الْغَاصِبُ فَإِنَّمَا أُخِذَتْ مِنْهُ قَهْرًا وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ قَهْرٌ بِحَقِّ فَهُوَ كَالِاخْتِيَارِ عَلَى أَنَّ وُجُوبَ الرَّدِّ عَلَيْهِ فَوْرًا يَمْتَنِعُ الْحَبْسُ مُطْلَقًا وَلَيْسَ كَالْحَبْسِ لِلْإِشْهَادِ كَمَا مَرَّ قُبِيلَ الْإِقْرَارِ. (فَإِنْ تَلَفَ) الْمَغْصُوبُ الْمِثْلِي (فِي الْبَلَدِ) أَوْ الْمَحَلِّ (الْمَنْقُولِ) أَوْ الْمُتَنَقِّلِ (إِلَيْهِ) أَوْ عَادَ وَتَلَفَ فِي بَلَدِ الْغَصْبِ (طَالَبَهُ بِالْمِثْلِ فِي أَيِّ الْبَلَدَيْنِ) أَوْ الْمَحَلَّيْنِ شَاءَ؛ لِأَنَّ رَدَّ الْعَيْنِ قَدْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَأُخِذَ مِنْهُ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ لَهُ الطَّلَبَ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ شَاءَ مِنْ الْمَوَاضِعِ الَّتِي وَصَلَ إِلَيْهَا فِي طَرِيقِهِ بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ (فَإِنْ فَقِدَ الْمِثْلَ غَرَمَهُ قِيمَةُ أَكْثَرِ الْبَلَدَيْنِ قِيمَةً) لِذَلِكَ وَيَأْتِي هُنَا بَحْثُ الْإِسْنَوِيِّ أَيْضًا فَلَهُ مُطَالَبَتُهُ بِأَقْصَى قِيمِ الْمَحَالِّ الَّتِي وَصَلَ إِلَيْهَا الْمَغْصُوبُ. (وَلَوْ ظَفِرَ بِالْغَاصِبِ فِي غَيْرِ بَلَدِ التَّلَفِ) وَالْمَغْصُوبُ مِثْلِي وَالْمِثْلُ موجودٌ (فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَا مُؤْنَةَ لِنَقْلِهِ كَالنَّفْدِ) الْيَسِيرِ وَكَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا (فَلَهُ مُطَالَبَتُهُ بِالْمِثْلِ) إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا حِينَئِذٍ وَقَضِيَّتُهُ بَلْ صَرِيحُهُ وَصَرِيحُ مَا مَرَّ فِي السَّلَمِ وَالْقَرْضِ أَنَّ مَالَهُ مُؤْنَةٌ وَتَحْمَلُهَا الْمَالِكُ كَمَا لَا مُؤْنَةَ لَهُ بَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ التَّحْمُلِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا مُؤْنَةَ لَهُ.....

ضَمَانِهِ مُنْزَلَةً كَوْنُهُ فِي يَدِهِ. اهـ ع ش. قُودُ: (حَبْسُهُ) أَيِ الْمَغْصُوبِ. اهـ ع ش. قُودُ: (وَهُوَ مَا رَجَّحَهُ الرَّافِعِيُّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ حَكَى الْقَاضِي الْحُسَيْنُ عَنِ النَّصِّ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ. اهـ.
 قُودُ: (فَإِنَّمَا أُخِذَتْ) أَيِ الْقِيَمَةُ (مِنْهُ) أَيِ الْغَاصِبِ. قُودُ: (فَهُوَ) أَيِ الْأَخْذُ مِنْهُ قَهْرًا. قُودُ: (مُطْلَقًا) أَيِ اخْتِذَ بِحَقِّ أَوْ لَا. اهـ ع ش. قُودُ: (وَلَيْسَ الْإِلْخُ) أَيِ الْحَبْسُ لِلْإِسْتِرْدَادِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَهُ الْحَبْسُ لِلْإِشْهَادِ الْإِلْخ. اهـ. قُودُ: (الْمَغْصُوبُ الْمِثْلِي) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّتُهُ فِي الْمُغْنِي. قُودُ: (وَأُخِذَ مِنْهُ الْإِسْنَوِيُّ الْإِلْخُ) مُعْتَمَدٌ عَ ش وَ مُغْنٍ.
 قُودُ (سُي): (فَإِنْ فَقِدَ الْمِثْلِي) حَسْبًا بِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ أَوْ شَرَعًا بِأَنَّهُ مَنَعَ عَنِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ مَانِعٌ أَوْ وَجَدَ بَزِيَادَةً عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهِ اهـ مُغْنٍ وَفِي ع ش بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ سَمِ عَنِ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَقَوْلُهُ أَوْ وَجَدَ بَزِيَادَةً أَوْ وَإِنْ قَلَّتْ وَامْتَنَعَ الْغَاصِبُ مِنْ بَذْلِهَا. اهـ.
 قُودُ (سُي): (قِيَمَةً) وَالْعِبْرَةُ فِي التَّقْوِيمِ بِالتَّقْدِيرِ الْغَالِبِ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ هَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ يَنْقُلْهُ الْإِلْخ. اهـ ع ش. قُودُ: (لِذَلِكَ) أَيِ؛ لِأَنَّ رَدَّ الْعَيْنِ الْإِلْخ.
 قُودُ (سُي): (بِالْغَاصِبِ) أَيِ الْمُتَلَفِ بِغَيْرِ غَضَبٍ. اهـ مُغْنِي. قُودُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ التَّغْلِيلِ.
 قُودُ: (وَتَحْمَلُهَا الْمَالِكُ) أَيِ بَدْفِعِهَا كَمَا يَأْتِي. اهـ سَم.

قُودُ: (وَقَضِيَّةُ الْمُثْنِ الْإِلْخُ) كَذَا شَرْحُ م ر.

قُودُ فِي (سُي): (فَإِنْ فَقِدَ الْمِثْلَ) قَالَ فِي الرَّوْضِ أَوْ وَجَدَ بَزِيَادَةً أَوْ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَوْ مَنَعَ عَنِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ مَانِعٌ. اهـ. قُودُ: (وَتَحْمَلُهَا الْمَالِكُ) أَيِ بَدْفِعِهَا كَمَا يَأْتِي.

ولا يُنافية قولهما لو تراضيا على المثل لم يكن له تكليفه مؤنة النقل ولا قول السبكي والقمولي كالبعوي لو قال له الغاصب خذْ وخذْ مؤنة حملِه لم يُجبر أمّا الأوّل فلأنّ على الغاصب ضرراً في أخذ المثل ومؤنة النقل منه، وأمّا الثاني فلأنّ على المالك ضرراً في تكليفه حملَه إلى بلده، وإن أعطاه الغاصب مؤنة وأمّا صورتنا فلا ضررَ فيها على واحدٍ منهما؛ لأنّ المالك إذا رضي بأخذ المثل ودفع مؤنة حملِه لم يكن على الغاصب ضررٌ بوجهٍ ويُؤيّد ذلك قول البرهان الفزاري لم تمتنع المطالبة بالمثل هنا لأجل اختلاف القيمة بل لأجل مؤنة حملِه وقضية كلام المصنّف أيضاً أنه لا فرق بين زيادة سعر المثل في بلد المطالبة وعدمها وهو ما رجّحاه لكن أطال جمع متأخرون في الانتصار للتقييد بما إذا لم يزد ويُرَدُّ بأنه حيث تيسر المثل بلا ضررٍ لا نظر للقيمة (والا) بأن كان لنقله مؤنة ولم يتحملها المالك أحدًا مما تقرّر أو خاف الطريق (فلا مطالبة بالمثل).....

قوله: (ولا يُنافية) أي قوله إنّ ماله مؤنة وتحمّلها المالك إلخ. قوله: (لو تراضيا) أي فيما إذا كان للنقل مؤنة. قوله: (لّه) أي للمالك (تكليفه) أي الغاصب. قوله: (ودفع مؤنة حملِه) منه يُعلم أنّ المراد مؤنة نقله إلى بلد الظفر وأمّا مؤنة نقله من بلد الظفر فهي المذكورة في قوله ولا يُنافية قولهما إلخ وقوله ولا قول السبكي إلخ. اهـ سم. قوله: (ويؤيّد ذلك) أي القضية المذكورة. قوله: (هنا) أي في مسألة الظفر فيما إذا كان للنقل مؤنة. قوله: (وهو ما رجّحاه) فيه نظرٌ فليُراجع. اهـ سم. قوله: (للتقييد بما إذا لم يزد) اعتمدّه م ر أي فإن زاد فليس له المطالبة بالمثل بل بقيمة بلد التلّف. اهـ سم ومرّ عن الزياتي وع ش اعتماده وعن المعني أنّ ما يوافقّه. قوله (س): (ولا فلا مطالبة إلخ) ولو ظفر بالمُتلف الذي ليس بغاصب في غير مكان التلّف فحكمه حكم الغاصب فيما ذكره المصنّف. اهـ معني. قوله: (بأن كان) إلى قول المتن وأمّا في النهاية إلّا قوله ولم يتحملها إلى أو خاف. قوله: (بأن كان لنقله مؤنة) وزيادة قيمته هناك مانع من المطالبة سم على منهج. اهـ ع ش. قوله: (أو خاف الطريق) انظر لِمَ منع الخوف المطالبة مع أنّ ضرره يعود على المالك وقد رضي إلّا أن يقال بل يعود الضرر على الغاصب أيضاً؛ لأنّه لما كان حصوله في ذلك المكان إنّما هو مع الخطر كان كذي المؤنة؛ إذ الخطر ومعاناته كالمؤنة سم على حج. وقد يقال المراد أنّ لا يطالبه بالردّ إلى محلّه لما فيه من الخطر على الغاصب فلا يُنافية أنّه

قوله: (ودفع مؤنة حملِه) منه يُعلم أنّ المراد مؤنة نقله إلى بلد الظفر، وأمّا مؤنة نقله من بلد الظفر فهي المذكورة في قوله ولا يُنافية قولهما إلخ وقوله ولا قول السبكي إلخ. قوله: (وهو ما رجّحاه) فيه نظرٌ فليُراجع. قوله: (للتقييد بما إذا لم يزد) اعتمدّه م ر أي فإن زاد فليس له المطالبة بالمثل بل بقيمة بلد التلّف. قوله: (أو خاف الطريق) انظر لِمَ منع الخوف المطالبة مع أنّ ضرره يعود على المالك وقد رضي إلّا أن يقال: بل يعود الضرر على الغاصب أيضاً؛ لأنّه لما كان حصوله في ذلك المكان إنّما هو مع الخطر كان كذي المؤنة إذ الخطر ومعاناته كالمؤنة.

ولا للغاصب أيضًا تكليفه قبوله لما فيه من المؤنة والضرر (بل يُعْرَضُ قِيمَةُ بَلَدِ التَّلْفِ) سواء أكانت بَلَدُ الغَصْبِ أم لا هذا إن كانت أكثر قيمة من المحال التي وصل إليها المغصوب، وإلا فقيمة الأقصى من سائر البقاع التي حل بها المغصوب وذلك؛ لأنَّ تَعَذُّرَ الرُّجُوعِ للمثل كفَقْدِهِ والقيمة هنا للفيصولية فإذا غَرَمَهَا ثم اجتمعَا في بَلَدِ المغصوب لم يكن للمالك رُدُّها وطلَبُ المثل ولا للغاصب استردادها وبَذَلُ المثل.

(وأما المغصوب المتقوِّم) كالحيوان وأبعاضه سواء القن وغيره (فيضمُّنه بأقصى قيمه من الغصب إلى التلف)؛ لأنه في حالة زيادة القيمة غاصب مُطَالَبٌ بالرُّدِّ فإذا لم يردِّ ضَمِنَ بَدْلَهُ بخلاف ما لو رُدَّ بعد الرُّخْصِ لا يُعْرَضُ شيئاً؛ لأنه مع بقاء العين يُتَوَقَّعُ زيادتها على أنه لا نظر مع وجودها للقيمة أصلاً وتَجِبُ قيمته من غالب نقد بَلَدِ التلف ومحله إن لم ينقله، وإلا اعتُبرَ نقد محل القيمة وهو أكثر المحال التي وصل إليها وقد يضمَّن المتقوِّم بالمثل الصوري كما لو تلف المال الزكوي في يده بعد التمكن؛ لأنه لو أخرج مثله الصوري مع بقاءه جاز فأولى مع تلفه. (فرغ) قال القاضي غَصَبَ بُرًّا قيمته خمسون فطحنه فعادَ عشرين فخبزه فعادَ خمسين ثم تلفَ ضَمِنَ ثمانين إذ ما نَقَصَهُ الطحن لا تخيُّره زيادة الخبز كما لو نسي القن جرفته وعَلِمَهُ أخرى.

يُطَالِبُهُ بمثله إن أرادَ أخذه ثم وقد يُؤَيِّدُ هذا ما مرَّ في السَّلَمِ أنه إذا كان لِنَقْلِهِ مؤنة وتَحَمَّلَهَا المُسَلِّمُ أُجِبَ على التَّسْلِيمِ. اهـ ع ش. فوَد: (ولا للغاصب أيضًا تكليفه قبوله) أي المثل ومثله العين المغصوبة لما دَكَرَهُ. اهـ ع ش. فوَد: (سواء) إلى قوله والقيمة هنا في المُغْنِي.

فوَد: (هذا) أي اغتیار قيمة بَلَدِ التَّلْفِ. فوَد: (كالحيوان) إلى قوله انتهى في النهاية إلاً قوله قال القاضي. فوَد: (وأبعاضه) محلُّه في الرقيق إن لم يكن أقصى القيم أكثر من مُقَدَّرِ العُضْوِ كما مرَّ. اهـ رَشِيدِي وتَقَدَّمَ هناك أنه في غير الغاصب أما هو فيضمَّن هو بما نَقَصَ مُطْلَقًا.

فوَد (لشيء) (بأقصى قيمه إلخ) ولا فَرْقَ في اختلاف القيمة بين تَغْيِيرِ السَّعْرِ وتَغْيِيرِ المغصوب في نفسه ولا عِبْرَةَ بالزيادة بعد التلف. اهـ مُغْنِي وقوله: لآته إلى الفرع في المُغْنِي إلاً قوله على أنه إلى فَتْحِب.

فوَد: (يَتَوَقَّعُ زيادتها) أي بالنظر لذاتها، وإن قُطِعَ بعدها عادة. اهـ ع ش أي فَلَمْ تَنْتُ بِالْكَلِيَّةِ.

فوَد: (من غالب نقد إلخ) فإن غَلَبَ نَقْدَانِ وتساويا عَيَّنَ القاضي واحدًا كما قاله الزافعي في كتاب البيع. اهـ مُغْنِي. فوَد: (ومحلُّه) أي اغتیار غالب نقد بَلَدِ التَّلْفِ. فوَد: (وهو) أي محلُّ القيمة (أكثر المحال إلخ) أي قيمة. فوَد: (وقد يضمَّن المتقوِّم إلخ) عَرَضَهُ منه مُجَرَّدُ الفائدة، وإلاً فالكلام في المغصوب نَعَم هو مُحتَاجٌ إليه بالنظر لتأويله قول المتن السابق يد عادية بالضامنة فإن المال الزكوي بعد التمكن مضمون على المالك. اهـ ع ش. فوَد: (لآته لو أخرج) أي المالك. فوَد: (فعادَ عشرين) فقد نَقَصَ ثلاثين. اهـ سم. فوَد: (ثم تلف) أي الحُبْز.

فوَد: (فعادَ عشرين) فقد نَقَصَ ثلاثين.

اهـ. وأقره جمع متأخرون بل جزم به آخرون وكأنهم نظروا إلى أن هذا من صور ما إذا صار المثلّي متقومًا، المرجح فيه أنه يجب مثله ما لم يكن المتقوم أغبط فتجب قيمته وهي الثمانون في صورة القاضي؛ لأنها الأغبط والثلاثون، وإن وجبت للنقص لكنها بدل الجزء الفائت بالطحن فضمت للخمسين وبهذا يجاب عما يقال القياس وجوب البر والثلاثين؛ لأنه حيث لا أغبط يجب المثل وأما الثلاثون فقد استقرت بالطحن إذ لا ينجز، وإن زاد بالخبر أضعافًا وعما يقال أيضًا هذا مبني على ما قاله القاضي إنه لو طحن البر ثم خبزه وجب أكثر القيم ولا يطالب بالمثل نظرًا لحاله عند تلفه وهو ضعيف، ووجه الفرق بين هذا وصورته الأولى ما تقرّر أنه وجب أرش أجزاء فائتة فضمت للأصل، ووجبت قيمة الكل فوجب القيمة هنا ليس للنظر لوقت التلف بل لضم الأرض إلى الأصل وفيما انفرد به القاضي للنظر إلى وقت التلف فتخالف

قوله: (من صور الخ) أي فإن الخبر الذي صار إليه متقوم. اهـ سم. قوله: (المرجح فيه الخ) نعت لما إذا الخ. قوله: (مثله) أي المثلّي. قوله: (قيمته) أي المتقوم. قوله: (والثلاثون الخ) جواب عما يقال المتقوم هنا الخبر وقيمته خمسون لا ثمانون وحاصل الجواب أن قيمة الخبر مع ملاحظة بدل الجزء التالف ثمانون. اهـ كزدي. قوله: (وبهذا) أي بالضم المذكور. قوله: (لأنه حيث لا أغبط) أي كما هنا لاستواء قيمة البر المثلّي والخبر المتقوم إذ كل خمسون. اهـ سم. قوله: (يجب المثل) أي وهو البر هنا. قوله: (وأما الثلاثون الخ) من جملة ما يقال. قوله: (فقد استقرت) أي وجوب الثلاثين على حذف المضاف. قوله: (هذا) أي ما قاله القاضي وأقره جمع المتأخرون. قوله: (على ما قاله القاضي) أي مرة أخرى قبل قوله السابق. اهـ كزدي. قوله: (ولا يطالب بالمثل الخ) هذا مخالف لما تقرّر في قاعدة صيرورة المثلّي متقومًا من أنه يطالب بالمثل إلا أن يكون المتقوم أكثر قيمة فلهذا قال وهو ضعيف. اهـ سم. قوله: (وهو) أي القول الثاني للقاضي ضعيف أي والمبني على الضعيف ضعيف. اهـ كزدي.

قوله: (بين هذا وصورته الأولى) جعلهما صورتين باختيار فرض النقص بالطحن ثم الزيادة بالخبر في الأولى دون هذا. اهـ سم عبارة الكزدي قوله بين هذا أي القول الثاني وقوله وصورته الأولى أراد بها قوله غصب برًا قيمته خمسون الخ. اهـ. قوله: (فضمت) أي الأرض وهو الثلاثون فالتأنيث لرعاية المعنى. قوله: (فوجب القيمة هنا) أي قيمة الكل في الصورة الأولى وقوله: (وفيما انفرد به الخ) أي

قوله: (من صور ما إذا صار المثلّي متقومًا) أي فإن الخبر الذي صار إليه متقوم. قوله: (لكنها بدل الجزء الفائت بالطحن) في إطلاقه أنه بالطحن فات جزء نظر بل قد يقطع بعدم قوّة متمول. قوله: (وبهذا يجاب الخ) يتأمل وجه الجواب به. قوله: (لأنه حيث لا أغبط) أي كما هنا لاستواء قيمة المثلّي وهو البر والمتقوم وهو الخبر إذ كل خمسون. قوله: (ولا يطالب بالمثل) هذا مخالف لما تقرّر في قاعدة صيرورة المثلّي متقومًا من أنه يطالب بالمثل إلا أن يكون الآخر أكثر قيمة فلهذا قيل وهو ضعيف. قوله: (ووجه الفرق بين هذا وصورته الأولى) جعلهما صورتين باختيار فرض النقص بالطحن

المُذْرَكَانِ نَعَمْ يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَحَلَّ قَوْلِهِمْ إِذَا صَارَ المِثْلِيُّ مُتَقَوِّمًا وَجَبَ المِثْلُ مَا لَمْ يَكُنِ المُتَقَوِّمُ أَغْبَطَ مَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الغَاصِبُ ضَمِنَ جِزْءًا مِنَ المِثْلِ إِذَا ضُمَّ أَرْضُهُ إِلَى قِيَمَةِ المُتَقَوِّمِ صَارَ أَغْبَطَ فَيَجِبُ الأَغْبَطُ هُنَا نَظَرًا لِمَا قَرَّرْتُهُ مِنْ تَبَعِيَّةِ الأَرْضِ لِلْعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ جِزْئِهَا، وَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ مِنْ ضَمَانِ الثَّلَاثِينَ مَا قِيلَ: القَاعِدَةُ فِي المِثْلِيِّ أَنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ ضَمَانُهُ بِنَقْصِ القِيَمَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا فِي نَقْصِ بِالرَّوْضِ فَقَطْ ثُمَّ رُدُّ بَعْيَيْنِ أَمَّا نَقْصُ بِفِعْلِ الغَاصِبِ أَوْ بِغَيْرِ فِعْلِهِ كِنِيسِيَانِ الصَّنْعَةِ عِنْدَهُ فَيَضْمَنُهُ رَدُّهُ أَوْ تَلْفَ وَإِنْ زَادَ عِنْدَهُ مَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ النَقْصِ كَمَا مَرَّ.

(وَفِي الإِثْلَافِ) لِمَضمُونٍ (بِلا غَصْبٍ) يَضْمَنُهُ (بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلْفِ) فِي مَحَلِّهِ إِنْ صَلَحَ إِلَّا كَمَفَازَةِ قِيَمَةِ أَقْرَبِ مَحَلٍّ إِلَيْهِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي ضَمَانِهِ قَبْلَ وَبَعْدِ التَّلْفِ هُوَ مَعْدُومٌ وَضَمَانُ الزَّائِدِ فِي المَغْصُوبِ إِنَّمَا كَانَ بِالْغَصْبِ وَلَمْ يُوجَدْ هُنَا، وَلَوْ أَتَلَفَ عَبْدًا مُغْنِيًا لَزِمَهُ تِمَامُ قِيَمَتِهِ أَوْ أَمَةٌ مُغْنِيَّةٌ لَمْ يَلْزَمْهُ مَا زَادَ عَلَى قِيَمَتِهَا بِسَبَبِ الْغِنَاءِ؛ لِأَنَّهُ لِحَرَمَةِ اسْتِمَاعِهِ مِنْهَا عِنْدَ خَوْفِ الْفِثْنَةِ

فِي وَجُوبِ القِيَمَةِ فِي الصُّورَةِ الأُخْرَى مِنْ صَوْرَتِي الْقَاضِي الَّتِي انْفَرَدَ هُوَ بِهَا. اهْ كُرْدِي. ٥. قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيِ مَا تَقَرَّرَ. ٥. قَوْلُهُ: (مَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْخ) خَبَرُ أَنَّ مَحَلَّ الْخ. اهْ كُرْدِي. ٥. قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ الأَغْبَطُ الْخ) مُتَقَرِّعٌ عَلَى اللَّازِمِ الْمَذْكُورِ. ٥. قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ الْخ) أَيِ فِي الصُّورَةِ الأُولَى. ٥. قَوْلُهُ: (لَآ هَذَا) أَيِ مَا قِيلَ الْخ. ٥. قَوْلُهُ: (رَدُّهُ الْخ) أَيِ سِوَاءِ رَدِّ المِثْلِيِّ أَوْ تَلْفٍ. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِنْ زَادَ الْخ) تَعْمِيمٌ ثَانٍ لِقَوْلِهِ فَيَضْمَنُهُ. ٥. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي الصُّورَةِ الأُولَى وَفِي أَوَّلِ الْفَصْلِ.

٥. قَوْلُهُ (سَيِّ): (وَفِي الإِثْلَافِ) أَيِ لِمَضمُونٍ. اهْ مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (لِمَضمُونٍ) إِلَى قَوْلِ المِثْنِ وَلَا تُضْمَنُ فِي النِّهَايَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (لِمَضمُونٍ بِلا غَصْبٍ) دَخَلَ فِيهِ المَعَارُ وَالْمُسْتَأْمُ فَيَضْمَنَانِ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلْفِ. اهْ ع. ش. ٥. قَوْلُهُ (سَيِّ): (يَوْمَ التَّلْفِ) هَذَا فِي غَيْرِ المِثْلِيِّ بِخِلَافِ المِثْلِيِّ إِذَا أَتَلَفَهُ مَعَ وَجُودِ مِثْلِهِ ثُمَّ فَقَدَ فَيَضْمَنُ بِالأَقْصَى إِلَى فَقْدِ المِثْلِ كَمَا بَيَّنَّاهُ عِنْدَ قَوْلِ المِثْنِ السَّابِقِ وَالأَصَحُّ أَنَّ المُغْتَبَرَ الْخ سَمَّ عَلَى حَجٍّ. اهْ ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (إِنْ صَلَحَ) أَيِ مَحَلَّ التَّلْفِ لِلتَّقْوِيمِ، وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ إِلَيْهِ الْآتِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ اغْتِيَاؤُ يَوْمِ التَّلْفِ. ٥. قَوْلُهُ: (عَبْدًا مُغْنِيًا الْخ) وَلَوْ أَتَلَفَ دِيكَ الْهَرَّاشِ أَوْ كَبْشَ التُّطَاحِ ضَمِنَهُ غَيْرَ مَهَارِشٍ أَوْ نَاطِحٍ. اه. نِهَآيَةً.

٥. قَوْلُهُ: (لَآ لِحَرَمَةِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ قَالَ فِي الرُّوضَةِ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ كَمَا فِي كَسْرِ المَلَاهِي وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى غِنَاءِ يُخَافُ مِنْهُ الْفِثْنَةُ لِثَلَا يُنَافِي مَا يَأْتِي فِي الشَّهَادَاتِ مِنْ كِرَاهَتِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَكُنِ الْغِنَاءُ مُحَرَّمًا فَيَلْزَمُهُ تِمَامُ قِيَمَتِهَا وَكَالْأَمَةِ فِي ذَلِكَ الْعَبْدِ. اه. ٥. قَوْلُهُ: (عِنْدَ خَوْفِ الْفِثْنَةِ) أَيِ بَأَن يُخَافُ مِنْهَا ذَلِكَ عَادَةً

ثُمَّ الزِّيَادَةُ بِالْخَبَرِ فِي الأُولَى دُونَ هَذِهِ.

٥. قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (يَوْمَ التَّلْفِ) هَذَا فِي غَيْرِ المِثْلِيِّ بِخِلَافِ المِثْلِيِّ إِذَا أَتَلَفَهُ مَعَ وَجُودِ مِثْلِهِ ثُمَّ فَقَدَ فَيَضْمَنُ بِالأَقْصَى إِلَى تَلْفِ المِثْلِ كَمَا بَيَّنَّاهُ عِنْدَ قَوْلِ المِثْنِ السَّابِقِ وَالأَصَحُّ أَنَّ المُغْتَبَرَ الْخ. ٥. قَوْلُهُ: (لَمْ يَلْزَمْهُ مَا زَادَ عَلَى قِيَمَتِهَا بِسَبَبِ الْغِنَاءِ) قَالَ فِي الرُّوضَةِ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ كَمَا فِي كَسْرِ المَلَاهِي قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ

لا قيمة له وقضيته أن غناء العبد لو حرم لكونه أمردًا حسنًا يخشى منه الفتنه أو غير أمرد، لكنه لا يعرف الغناء إلا على وجه مُحَرَّم كان مثلها فيما ذكر ولو استوى في القرب إليه محالٌ مُتخَلِّفُ القِيمِ تَخَيَّرَ الغاصِبُ فيما يظهر.

(فإن جنى) عليه بتعدُّ لا بنحو صيال وهو بيد مالِكِه أو من يخلقه في اليد (وتلف بسرابة) من تلك الجنابة (فالواجب الأقصى أيضًا) من حين الجنابة إلى التلف؛ لأن ذلك إذا وجب في اليد العادية ففي الإثلاف الساري أولى.

(ولا تضمن) حشيشة ونحوها من المسكرات الطاهرة على ما قاله ابن النقيب كالخمر وفيه نظر؛ لأنها متقومة يصح بيعها فليحمل على ما إذا فوّتها على مُريد أكلها المُحرَّم وانحصرت نفوتها في إثلافها، ولا (الخمر)، ولو مُحترمة لذمي إذ لا قيمة لها ككل نجس، ولو ذهنا وماء

أي باعتبار غالب الناس فإن لم يخف الفتنه كان مكروهاً وحيث يضمنه حلي. اهـ بجبرمي. فو: (إلا على وجه مُحَرَّم الخ) نحو المُفترين بالآلات اللّه فيما يظهر أي بناءً على حرمة على خلاف فيه يأتي في الشهادات. اهـ سيد عمر. فو: (ولو استوى الخ) من متعلقات ما قبل مسألة العبد فكان اللائق تقديمه هناك. اهـ رشدي. فو: (تخير الغاصب) أي المُتلف وإنما سمّاه غاصباً مجازاً. اهـ كزدي.

فو: (عليه) أي المُتقوّم. اهـ مغني. فو: (على ما قاله ابن النقيب) اعتمدته النهاية والمغني لكن عبارتهما كما قاله الإسوي. اهـ.

فو: (وفيه نظر الخ) جوابه أن الشارع متشوّف لإثلاف المُتكررات فلا ضمان شرح م ر. اهـ سم وقال ع ش أقول وهو أي ما في التّخفة من الضمان الأقرب وجهها أنها طاهرة يتنفع بها ويجوز أكلها عند الاحتياج كالدواء فإنلافها يفوت ذلك على محتاجها. اهـ.

فو: (ولو مُحترمة) إلى قوله: (انتهى) في المغني إلا قوله: (ومثله) إلى: (لأنهم يقرّون) وقوله: (والله اللّه) وإلى قول المتن: (وتضمن) في النهاية إلا قوله: (والخزير) وقوله: (ويأتي في البراع) إلى المتن. فو: (ولو مُحترمة لذمي) هذا يفهم أن الخمرة في يد الذمي قد تكون غير مُحترمة وليس

وهو محمول على غناء يخاف منه الفتنه لئلا ينافي ما صحّحه في الشهادات من أنه مكروه ثم قال في شرح الرّوض وكالجارية فيما ذكر العبد وما نقله الأصل فيه من لزوم تمام قيمته يحمل على ذلك. اهـ ش م ر. فو: (ففي الإثلاف الساري أولى) وقد يضمن بالأقصى في الإثلاف غير الساري أيضًا كما لو أثلّفه في يد مالِكِه والمثل موجود ثم فقد قيلزّمه أقصى القيم من الإثلاف إلى فقد المثل قال في الرّوض فضل غصب مثلاً قتل أو أثلّفه بلا غضب والمثل موجود فلم يغرّم حتى عديم المثل فيما دون مسافة القصر لزّمه أقصى القيم من الغصب أي في الأوّل أو الإثلاف أي في الثاني إلى الإغواز أي فقد المثل.

اهـ وقد تقدّم عند قول المتن والأصح أن المُعتبر الخ. فو: (على ما قاله ابن النقيب) اعتمدته م ر.

فو: (وفيه نظر الخ) جوابه أن الشارع متشوّف لإثلاف المُسكرات فلا ضمان شرح م ر.

على الأوجه والمراد بها هاهنا ما يُعْمُ النبيذ نعم لا ينبغي إراقته قبل استحكام غير حنفي فيه إطلاقاً يُرْفَعُ له فيغزومه قيمته ولا نظر هنا لكون مَنْ هو له يعتقده حله أو حرمة خلافًا لما يؤهمه كلام الأذرعِي؛ لأن ذلك إنما هو بالنسبة لوجوب الإنكار لما يأتي أنه إنما يكون في مُجْمَع عليه أو ما يعتقده الفاعل تحريمه (ولا تُراق) هي فأولى ببقية المُسكِرات (على ذمّي) ومثله فيما يظهر

مراداً بل هي مُخْتَرَمَةٌ، وإن عَصَرَهَا بِقَصْدِ الْخُمْرِيَّةِ فلا تُراق عليه إلا إذا أَظْهَرَ نَحْوَ بَيْعِهَا فُتْرًا لِلْإِظْهَارِ لا لِعَدَمِ احْتِرَامِهَا. اهـ. ع. ش. هـ. فَوَدَّ: (والمُرَادُ بِهَا الْخ) أي على سَبِيلِ التَّجَوُّزِ أي بناءً على ما قاله الْأَكْثَرُونَ مِنْ تَغَايُرِهِمَا فَالْخُمْرُ هِيَ الْمُغْتَصَرُ مِنَ الْعَنْبِ وَالتَّبِيدُ هُوَ الْمُغْتَصَرُ مِنْ غَيْرِهِ لَكِنْ فِي تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَأَهْلِ الْأَثَرِ أَنَّهَا اسْمٌ لِكُلِّ مُسْكِرٍ وَعَلَى هَذَا لَا تَجُوزُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ. هـ. فَوَدَّ: (نَعَمْ لَا تَنْبَغِي الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةِ وَلَكِنْ لَا يُرْفَعُ إِلَّا بِأَمْرِ حَاكِمٍ مُجْتَهِدٍ يَرَى ذَلِكَ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ لِقَلَّا يَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْغُزْمُ فَإِنَّهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مَالٌ وَالْمُقَلَّدُ الَّذِي يَرَى إِرَاقَتَهُ كَالْمُجْتَهِدِ فِي ذَلِكَ. اهـ. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ وَلَكِنْ لَا يُرْفَعُ الْخ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ لَا يُرْفَعُ إِلَّا بِأَمْرِ الْحَاكِمِ الْمَذْكُورِ لَا أَنَّهُ يَمْتَنِعُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ خَوْفِ الْغُزْمِ لَا يَقْتَضِي الْمَنْعَ سَمَ عَلَى مَنَهِجٍ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (قَبْلَ اسْتِحْكَامِ غَيْرِ حَنْفِي) كَانَ وَجْهُ التَّغْيِيرِ بِالِاسْتِحْكَامِ دُونَ الْاسْتِثْنَانِ الَّذِي عَبَّرَ بِهِ غَيْرُهُ أَنَّ مُجَرَّدَ الْاسْتِثْنَانِ لَا يَمْنَعُ تَغْيِيرَ الْحَنْفِيِّ فَتَأَمَّلْهُ. اهـ. سَمَ وَمَرَّ عَنِ التَّهْيَاةِ وَالمُغْنِي مَا يُفِيدُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالِاسْتِحْكَامِ الْأَمْرُ. هـ. فَوَدَّ: (وَلَا نَظَرَ الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ نَعَمْ الْخ. هـ. فَوَدَّ: (هَنَا) أَي فِي التَّوَقِّي عَنِ الْغُزْمِ بِالِاسْتِحْكَامِ. هـ. وَفَوَدَّ: (يَعْتَقِدُ حَلَّهُ) أَي حَتَّى يَخْتِاجَ تَوَقِّي الْغُزْمِ إِلَى الْاسْتِحْكَامِ. هـ. وَفَوَدَّ: (أَوْ حُرْمَتُهُ) أَي حَتَّى يَكُونَ التَّبِيدُ حَيْثُ كَالْخُمْرِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا فَلَا يَخْتِاجُ التَّوَقِّي إِلَى الْاسْتِحْكَامِ. اهـ. مُغْنِي. هـ. فَوَدَّ: (لَآنَ ذَلِكَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ تَوَقِّي الْغُزْمِ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ مَنْ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ وَغَيْرِهِ فَلَا وَجْهَ لِمَا قَالَه أَبِي الْأَذْرَعِي. اهـ.

هـ. فَوَدَّ (سَمَ): (وَلَا تُرَاقُ عَلَى ذِمِّي) انْظُرْ إِرَاقَةَ التَّبِيدِ عَلَى الْحَنْفِيِّ وَقَدْ يَدُلُّ إِطْلَاقُ قَوْلِهِ نَعَمْ لَا يَنْبَغِي الْخ وَقَوْلُهُ وَلَا نَظَرَ هُنَا الْخ عَلَى أَنَّهُ يُرَاقُ عَلَيْهِ. اهـ. سَمَ وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ، فَإِنْ ظَهَرَ فِيهَا صَرِيحٌ ثَقُلَ، وَإِلَّا فَهُوَ أَوَّلَى مِنَ الذِّمِّيِّ بَعْدَ الْإِرَاقَةِ؛ لِأَنَّهُ يَتَّخِذُهُ بِاجْتِهَادِهِ مَبْنًى عَلَى شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ ضَعُفَ مُذَرِّكُهُ فَلَيْتَأَمَّلُ فَإِنَّ كَلَامَ التَّخْفَةِ السَّابِقِ إِنَّمَا هُوَ فِي الضَّمَانِ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِرَاقَةِ لَا فِي جَوَازِهَا بَلْ قَوْلُهَا السَّابِقُ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّسْبَةِ لُوجُوبِ الْإِنْكَارِ الْخ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَا يُرَاقُ عَلَيْهِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرُ أَي مُطْلَقًا وَهُوَ وَجْهٌ وَكَلَامُ الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ صَرِيحٌ فِي كَوْنِ الْكَلَامِ السَّابِقِ فِي الضَّمَانِ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِرَاقَةِ لَا فِي جَوَازِهَا.

هـ. فَوَدَّ: (قَبْلَ اسْتِحْكَامِ غَيْرِ حَنْفِي) كَانَ وَجْهُ التَّغْيِيرِ بِالِاسْتِحْكَامِ دُونَ الْاسْتِثْنَانِ الَّذِي عَبَّرَ بِهِ غَيْرُهُ أَنَّ مُجَرَّدَ الْاسْتِثْنَانِ لَا يَمْنَعُ تَغْيِيرَ الْحَنْفِيِّ فَتَأَمَّلْهُ.

هـ. فَوَدَّ (سَمَ): (وَلَا تُرَاقُ عَلَى ذِمِّي) انْظُرْ إِرَاقَةَ التَّبِيدِ عَلَى الْحَنْفِيِّ وَقَدْ يَدُلُّ إِطْلَاقُ قَوْلِهِ نَعَمْ لَا يَنْبَغِي الْخ وَقَوْلُهُ وَلَا نَظَرَ هُنَا الْخ عَلَى أَنَّهُ يُرَاقُ عَلَيْهِ.

مُعَاهَدٌ وَمُسْتَأْمَنٌ؛ لِأَنَّهُمْ يُقَرُّونَ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ بِهَا بِمَعْنَى أَنَّهُمْ لَا يُتَعَرَّضُ لَهُمْ فِيهِ (إِلَّا أَنْ يُظْهِرَ شُرْبَهَا أَوْ يَبْعَهَا) أَوْ هَبَّهَا وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَلَوْ مِنْ مِثْلِهِ بِأَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَجَسُّسٍ فَتَرَأَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ فِي إِظْهَارِ ذَلِكَ اسْتِهَانَةً بِالْإِسْلَامِ وَآلَةِ اللَّهِ وَالْخِزْيُ مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانُوا بَيْنَ أَظْهَرْنَا وَإِنْ انْفَرَدُوا بِمَحَلَّةٍ مِنَ الْبَلَدِ فَإِنْ انْفَرَدُوا بِبَلَدٍ أَيْ بِأَنْ لَمْ يُخَالِطَهُمْ مُسْلِمٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَمْ يُتَعَرَّضْ لَهُمْ (وَتُرَدُّ عَلَيْهِ) عِنْدَ اخْتِذَاهَا مِنْهُ وَهُوَ لَمْ يُظْهِرْهَا (إِنْ بَقِيَتِ الْعَيْنُ) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ يُقَرَّرُ عَلَيْهَا وَالْمُؤَنَّةُ عَلَى الْغَاصِبِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا، وَإِنْ أَطَالُوا فِي الْإِنْتِصَارِ لِمُقَابَلَةِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا التَّخْلِيَةُ. (وَكَذَلِكَ الْمُحْتَرَمَةُ) وَهِيَ الَّتِي غَصِرَتْ بِقَصْدِ الْخَلِيَّةِ أَوْ لَا بِقَصْدِ شَيْءٍ مِنْ خَلِيَّةٍ وَلَا خَمْرِيَّةٍ عَلَى الْمُعْتَمَدِ (إِذَا غَصِبَتْ مِنْ مُسْلِمٍ) يَجِبُ رُدُّهَا عَلَيْهِ مَا بَقِيَتِ الْعَيْنُ؛ لِأَنَّ لَهُ إِمْسَاكَهَا لِتَصْوِيرِ خَلَا أَمَّا غَيْرُ الْمُحْتَرَمَةِ فَتَرَأَى وَلَا تُرَدُّ عَلَيْهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ خَمْرًا وَزَعَمَ أَنَّهَا مُحْتَرَمَةٌ

﴿قَوْلُ (سَيِّ): (إِلَّا أَنْ يُظْهِرَ (إِنْ) مِنْ الْإِظْهَارِ مَا يَقَعُ فِي مَضْرِبِ كَثِيرٍ مِنْ شَيْئِ الْعَتَالِينَ لِظُرُوفِهَا وَالْمُرُورِ بِهَا فِي الشَّوَارِعِ. اِهْ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِنْ مِثْلِهِ) أَيْ، وَلَوْ كَانَ الْإِظْهَارُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لِمِثْلِهِ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ يُطْلَعَ (إِنْ) تَصْوِيرٌ لِلْإِظْهَارِ. قَوْلُهُ: (وَآلَةُ اللَّهِ) بِأَنْ يَسْمَعَهَا مَنْ لَيْسَ فِي دَارِهِمْ أَيْ مَحَلَّتِهِمْ. اِهْ نِهَائِيَّةً. قَوْلُهُ: (مِثْلُهَا) أَيْ الْخَمْرُ اِهْ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَإِنْ انْفَرَدُوا (إِنْ) غَايَةً. قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَمْ يُظْهِرْهَا) أَيْ وَالْحَالُ. اِهْ ع. ش. قَوْلُهُ: (أَوْ لَا بِقَصْدِ شَيْءٍ (إِنْ) أَوْ بِقَصْدِ نَحْوِ شُرْبِ عَصِيرِهَا أَوْ طَبْخِهِ دَبْسًا أَوْ انْتَقَلَتْ لَهُ بِنَحْوِ هَيْبَةٍ أَوْ إِزْثٍ أَوْ وَصِيَّةٍ مِمَّنْ جُهِلَ قَصْدُهُ أَوْ عَصَرَهَا مَنْ لَا يَصِحُّ قَصْدُهُ فِي الْعَصْرِ كَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ أَوْ قَصْدَ الْخَمْرِيَّةِ ثُمَّ مَاتَ أَوْ عَصَرَهَا كَافِرٌ لِلْخَمْرِ ثُمَّ أَسْلَمَ، وَلَوْ طَرَأَ قَصْدُ الْخَمْرِيَّةِ زَالَ الْإِحْتِرَامُ وَعَكْسُهُ بِالْعَكْسِ شَرَحُ م. ر. اِهْ سَمِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م. ر. مِمَّنْ جُهِلَ قَصْدُهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِزْثِ وَالْوَصِيَّةِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا ذَكَرَهُ بَعْدُ وَانْظُرْ هَلْ كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْهَيْبَةِ. اِهْ عِبَارَةٌ ع. ش. قَوْلُهُ مِمَّنْ جُهِلَ (إِنْ) سَبَاتِي أَنَّهَا مُحْتَرَمَةٌ إِذَا عَصَرَهَا بِقَصْدِ الْخَمْرِيَّةِ ثُمَّ مَاتَ، وَعَلَيْهِ فَالْجَهْلُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِزْثِ وَقَدْ يُقَالُ بِمِثْلِهِ فِي الْهَيْبَةِ وَالْوَصِيَّةِ. اِهْ. قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُعْتَمَدِ) رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطُّ. قَوْلُهُ: (أَمَّا غَيْرُ الْمُحْتَرَمَةِ) وَهِيَ مَا عَصَرَ بِقَصْدِ الْخَمْرِيَّةِ نِهَائِيَّةً أَيْ قَصْدًا مُعْتَبَرًا وَلَمْ يَطْرَأْ عَلَيْهِ مَا يوجبُ إِحْتِرَامَهُ اخْتِذَا مِمَّا مَرَّ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَظْهَرَ خَمْرًا) قَضَيْتُهُ أَنَّهَا لَوْ وَجَدَتْ فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ إِظْهَارٍ أَوْ ادَّعَى مَا ذَكَرَ لَا تَرَأَى وَهُوَ مُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهَا إِذَا جُهِلَ حَالُهَا لَا تَرَأَى عَلَى مَنْ بِيَدِهِ. اِهْ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَزَعَمَ) أَيْ

قَوْلُهُ: (أَوْ لَا بِقَصْدِ شَيْءٍ) أَوْ بِقَصْدِ نَحْوِ شُرْبِ عَصِيرِهَا أَوْ طَبْخِهِ دَبْسًا أَوْ انْتَقَلَتْ لَهُ بِنَحْوِ إِزْثٍ أَوْ هَيْبَةٍ مِمَّنْ جُهِلَ قَصْدُهُ أَوْ عَصَرَهَا مَنْ لَا يُعْتَبَرُ قَصْدُهُ كَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ أَوْ قَصْدَ الْخَمْرِيَّةِ ثُمَّ مَاتَ أَوْ عَصَرَهَا كَافِرٌ لِلْخَمْرِ ثُمَّ أَسْلَمَ، وَلَوْ قَصْدَ الْخَمْرِيَّةِ بَعْدَ الْإِحْتِرَامِ زَالَ الْإِحْتِرَامُ وَبِالْعَكْسِ وَقَوْلُهُمْ عَلَى الْغَاصِبِ إِذَا قَامَ الْخَمْرُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا لَوْ كَانَتْ بِقَصْدِ الْخَمْرِيَّةِ لَعَدِمَ إِحْتِرَامُهَا، وَإِلَّا فَلَا تَجَوُّزُ لَهُ إِذَا قَامَتْ، وَإِنْ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ: إِنَّ وَجُوبَ إِذَا قَامَتْ ظَاهِرٌ مُتَّجِعٌ؛ لِأَنَّ الْعَصِيرَ كَمَا انْقَلَبَ عِنْدَ الْغَاصِبِ لَزِمَهُ مِثْلُهُ وَانْتَقَلَ حَقُّ الْمَالِكِ مِنَ الْعَصِيرِ الَّذِي قَدْ صَارَ خَمْرًا أَوْ لَمْ يَوْجَدْ مِنَ الْغَاصِبِ قَصْدٌ صَحِيحٌ شَرَحُ م. ر.

لم يُقبل منه، وإلا لا تَحَذُ الْمَشَاقُّ ذلك وسيلة إلى اقتناء الخُمُور وإظهارها قال الأذرعِي إلا أن يُعْلَمَ وَرَعُهُ وتُشْتَهَرُ تقواه وَيُؤَيِّدُهُ قولُ الإمام لو شَهِدَتْ مَخَالِبُ بأنها مُحْتَرَمَةٌ لم يُتَعَرَّضْ لها. (والأصنام) والصُّلْبَانُ (وآلاتُ المِلاهِي) والأَوَانِي المُحَرَّمَةُ (لا يَجِبُ في إِنْطَالِهَا شيءٌ) لِوُجُوبِهِ على القادرِ عليه ولأنَّ صُنْعَةَ المُحَرَّمِ لا تُقَابَلُ بِمالٍ أَمَّا آلَةُ لَهُوَ غَيْرُ مُحَرَّمَةٍ كَذَفٌ فَيَحْرُمُ كَسْرُهَا وَيَجِبُ أَرُشُهَا وَيَأْتِي في الْبِرَاعِ الْمُخْتَلَفِ فيه ما مرَّ في التَّبْيِيحِ (والأصْحَ أنها لا تُكْسَرُ الكسرُ الفَاحِشُ) لِإِمْكَانِ إِزَالَةِ الْهَيْئَةِ الْمُحَرَّمَةِ بِذلك مع بقاءِ بعضِ المَالِيَّةِ (بل تُفَصَّلُ لِعَوْدِ كما قَبْلَ التَّأْلِيفِ) لِزَوَالِ اسْمِهَا وَهَيْئَتِهَا الْمُحَرَّمَةِ بِذلك فلا يَكْفِي إِزَالَةُ الْأَوْتَارِ مع بقاءِ الْجِلْدِ اتِّفَاقًا. (فإنَّ عَجَزَ الْمُتَكَبِّرِ عن رِعايَةِ هذا الحَدِّ) في الْإِنْكَارِ (لَمَنْعِ صَاحِبِ الْمُتَكَبِّرِ) مَثَلًا مَنْ يُرِيدُ إِنْطَالَهُ لِقُوَّتِهِ (أَبْطَلَهُ كَيْفَ تَيْسَّرَ) بِأَحْرَاقٍ تَعَيَّنَ طَرِيقًا وإلا فَيَكْسِرُ، وإنَّ زَادَ على ما ذَكَرَ لِيَقْصِيرَ صَاحِبُهُ وَمَتَى أَحْرَقَهَا من غَيْرِ تَعَيَّنٍ غَرِمَ قِيَمَتُهَا مَكْسُورَةً بِالْحَدِّ الْمَشْرُوعِ؛ لِأَنَّ رُضَاضَهَا مُتَمَوِّلٌ مُحْتَرَمٌ، بِخِلَافِ ما لو جَاوَزَ الْحَدَّ الْمَشْرُوعَ مع إِمْكَانِهِ فَإِنَّهُ لا يَلْزُمُهُ إِلَّا التَّفَاوُثُ بَيْنَ قِيَمَتِهَا مَكْسُورَةً بِالْحَدِّ الْمَشْرُوعِ وَقِيَمَتِهَا مُنْتَهِيَةً إِلَى الْحَدِّ الَّذِي أَتَى بِهِ قال في الْإِحْيَاءِ وَيَجْرِي ما ذَكَرَ مِنَ الْإِنْطَالِ كَيْفَ تَيْسَّرَ فِيمَا لو عَجَزَ عن صَبِّ الْخَمْرِ لِضَيْقِ رُؤُوسِ أَوَانِيهَا مع خَشْيَةِ لُحُوقِ فُسْقَةٍ لَهُ وَمَنْعِهِمْ من ذلك أو كان يَمْضِي في ذلك زَمَانُهُ وَيَتَعَطَّلُ شُغْلُهُ أَيُّ بَحِيثٌ يَمْضِي فِيهِ زَمَنٌ يُقَابَلُ عَمَلُهُ فِيهِ بِأَجْرَةٍ غَيْرِ تَأْفِهَةٍ عُرْفًا فِيمَا يَظْهَرُ قال وَلِلْوَلَاةِ كَسْرُ ظُرُوفِهَا

قال. هـ. قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ وَرَعُهُ الْخ) أَيُّ أَوْ يُعْرِفَ مِنْهُ اتِّخَاذُ ذَلِكَ لِلْخَلِيَّةِ. اهـ ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (مَخَالِبُ) أَيُّ عِلَامَاتُ. اهـ ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي فِي الْبِرَاعِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَضِيَّةُ التَّعْلِيلِ كما قال الْإِسْوَئِيُّ أَنَّ ما جازَ مِنَ الْأَلَاتِ كَالذَّفِّ وَالْبِرَاعِ يَجِبُ الْأَرشُ على كَاسِرِهِ. اهـ.
هـ. قَوْلُهُ (سَيِّ): (وَالْأَصْحَ أَنَّهَا لَا تُكْسَرُ الْخ) نَعَمْ لِلْإِمَامِ ذَلِكَ زَجْرًا وَتَأْدِييًا على ما قاله الْغَزَالِيُّ في إِنْاءِ الْخَمْرِ بل أَوَّلَى. اهـ. مُغْنِي وَفِي ع. ش. بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ على شَرْحِ الرُّوضِ ما نَصَّهُ أَقُولُ وَمِثْلُ الْإِمَامِ أَرَبَابُ الْوَلَايَاتِ كَالْقَضَاةِ وَنَوَابِيهِمْ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (بِأَخْرَاقِ الْخ) الْأَوَّلَى كما في النِّهَايَةِ وَلَوْ بِأَخْرَاقِ.
هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ رُضَاضَهَا مُتَمَوِّلٌ الْخ) أَيُّ وَقَدْ أَثْلَفَهُ بِالْإِخْرَاقِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ ما لو جَاوَزَ الْخ) أَيُّ مِنْ غَيْرِ إِنْثِلَافٍ لِلْإِلَائِمِ ما قَبْلَهُ وما بَعْدَهُ. اهـ رَشِيدِي.

هـ. قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (فَإِنْ عَجَزَ الْمُتَكَبِّرُ الْخ) فِي قِتَاوَى السُّيُوطِيِّ السُّؤَالُ عَمَّنْ بَنَى مَكَانًا بِجِوَارِ مَسْجِدٍ وَقَصَّرَهُ على سُكْنَى جَمَاعَةٍ لَا زَمَمَ لَهُمْ أَنْوَاعُ الْفَسَادِ فِيهِ مِنْ زَنَا وَلِوَاطِ وَشُرْبِ خَمَرٍ هَلْ يُهْدَمُ وَاجِبٌ بِأَنَّهُ يُهْدَمُ وَأَطَالَ جِدًّا فِي الْاِحْتِجَاجِ لِذَلِكَ بِالْأَحَادِيثِ وما وَرَدَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَبِكَلَامِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وما أَجَابَ بِهِ مِنَ الْهَدْمِ ظَاهِرٌ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا فِي مَنْعِ هَذِهِ الْمَعَاصِي وَيَنْبَغِي أَنْ يَخْتَصَّ جَوَازُهُ بِالْوَلَاةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ رُضَاضَهَا مُتَمَوِّلٌ مُحْتَرَمٌ) أَيُّ وَقَدْ أَثْلَفَهُ بِالْإِخْرَاقِ.

مُطْلَقًا زَجْرًا وتَأْدِيبًا دون الآحادِ قال الإسْنَوِيُّ وهو مِنَ النَّفَائِسِ الْمُهِمَّةِ، ولو اختلفَ المَالِكُ والمُتَكِرُّ في أنه لم يُمَكِّنْ إلَّا ما فعله صُدَّقَ المَالِكُ على ما بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ أَخَذًا من قولِ البَغَوِيِّ لو أَرَأَقَهُ ثم قال كان خمرًا وقال المَالِكُ بل عَصِيْرًا صُدَّقَ المَالِكُ بِبَيْمِينِهِ لأَصْلِ بَقَاءِ المَالِيَّةِ اهـ قال غيره وفيه نَظَرٌ ويُوْجِّه بوضوح الفرقِ فَإِنَّا تَحَقَّقْنَا هُنَا المَالِيَّةَ واختلفنا في زَوَالِهَا فَصُدَّقَ مُدَّعِي بَقَائِهَا لِوُجُودِ الْأَصْلِ معه وَأَمَّا في مَسْأَلَتِنَا فهُمَا مُتَّفِقَانِ على إِهْدَارِ تِلْكَ الهَيْئَةِ الَّتِي الْأَصْلُ عَدَمُ ضَمَانِهَا فإذا اختلفا في الْمُضْمَنِ صُدَّقَ المُتَكِرُّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ ضَمَانِهِ وَسَيَاتِي أَنَّ الزَّوْجَ لو ضَرَبَ زَوْجَتَهُ وادَّعَى أَنَّهُ بِحَقٍّ وَقَالَتْ بَلْ تَعْدِيًّا صُدَّقَ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ لَمَّا أَبَاحَ لَهُ الضَّرْبَ جَعَلَهُ وَلِيًّا فِيهِ فَوَجِبَ تَصْدِيقُهُ فِيهِ وَهَذَا بِعَيْنِهِ يَأْتِي هُنَا فَالْأَوْجَهُ تَصْدِيقُ الْمُتَلَفِّ.

(تَنْبِيهِ) سَيَاتِي فِي الْجِهَادِ أَنَّهُ تَجِبُ إِزَالَةُ الْمُتَكِرِ وَيَخْتَصُّ وُجُوبُهُ بِكُلِّ مُكَلَّفٍ قَادِرٍ، وَلَوْ أَثْنَى وَفَنَّا وَفَاسِقًا

☐ قُودُ: (مُطْلَقًا) أَي تَوَقَّعْتُ إِرَاقَةَ الْخَمْرِ عَلَيْهِ أَوَّلًا. اهـ ع. ش. ☐ قُودُ: (وَهُوَ) أَي قَوْلُ الْغَزَالِيِّ: (وَلِلْوَلَاةِ إِنْخِ). ☐ قُودُ: (عَلَى مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ إِنْخِ) أَقَرَّهُ الْمُغْنِي. ☐ قُودُ: (فَالْأَوْجَهُ تَصْدِيقُ الْمُتَلَفِّ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَالْفَرْقُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ م. ر. اهـ سَم، وَكَذَا اعْتَمَدَهُ الزِّيَادِيُّ. ☐ قُودُ: (وَيَخْتَصُّ إِنْخِ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّ مَالِكَهُ) فِي الْمُغْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَلَا يَتَّصِرُ) إِلَى: (وَلَوْ كَانَ لِلْمَغْصُوبِ) وَقَوْلُهُ: (إِنْ وَضِعَ) إِلَى: (وَأُجْرَتُهُ). ☐ قُودُ: (وَفَاسِقًا) نَعَمْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ لَيْسَ لِلْكَافِرِ إِزَالَتُهُ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُثَنِّ فِي الْعُمْدَةِ وَيَشْهَدُ

☐ قُودُ: (فَالْأَوْجَهُ تَصْدِيقُ الْمُتَلَفِّ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَالْفَرْقُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ م. ر. ☐ قُودُ: (تَنْبِيهِ سَيَاتِي فِي الْجِهَادِ إِنْخِ) سَكَتَ عَنِ الْكَافِرِ فَلَمْ يُبَيِّنْ أَنَّ عَلَيْهِ أَوْ لَهُ إِزَالَةُ الْمُتَكِرِ وَالْمُنْهَيِّ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ أَوَّلًا أَوْ يُفَصِّلُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُرْتَكِبُ الْمُتَكِرِ كَافِرًا أَوْ مُسْلِمًا وَفِي فَنَازِ السُّيُوطِيِّ مَا نَصَّهُ مَسْأَلَةُ رَجُلٍ ذِمِّي نَهَى مُسْلِمًا عَنْ مُتَكِرٍ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ أَوْ لَا الْجَوَابُ لِإِنْكَارِ الْمُتَكِرِ مَرَاتِبَ: مِنْهَا الْقَوْلُ كَقَوْلِهِ لَا تَزِنِ مَثَلًا، وَمِنْهَا الْوَعْدُ كَقَوْلِهِ أَتَى اللَّهُ فَإِنَّ الزَّنا حَرَامٌ وَعُقُوبَتُهُ شَدِيدَةٌ وَمِنْهَا السَّبُّ وَالتَّوْبِيخُ وَالتَّهْدِيدُ كَقَوْلِهِ يَا فَاسِقُ يَا مَنْ لَا يَخْشَى اللَّهَ لَئِنْ لَمْ تُقْلِعْ عَنِ الزَّنا لَأَرْمِيَنَّكَ بِهَذَا السَّهْمِ وَمِنْهَا الْفِعْلُ كَرَمِيهِ بِالسَّهْمِ مَنْ أَمْسَكَ امْرَأَةً أَجْنَبِيَّةً لِيَزْنِيَ بِهَا وَكَكْسَرِهِ آلاَتِ الْمَلَاهِي وَإِرَاقَتِهِ أَوَانِي الْخُمُورِ وَهَذِهِ الْمَرَاتِبُ الْأَرْبَعَةُ لِلْمُسْلِمِ وَلَيْسَ لِلذِّمِّيِّ مِنْهَا سِوَى الْأُولَيَيْنِ فَقَطُّ دُونَ الْأُخْرَيَيْنِ؛ لِأَنَّ فِيهَا وِلَايَةً وَتَسْلُطًا لَا يَلِيقَانِ بِالْكَافِرِ وَأَمَّا الْأَوَّلَيَانِ فَلَيْسَ فِيهِمَا ذَلِكَ بَلْ هُمَا مُجَرَّدُ فِعْلٍ خَيْرٍ وَقَدْ ذَكَرَ الْإِسْنَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَنَاجِزِ أَنَّ فِي حِفْظِهِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْكَافِرِ إِزَالَةُ الْمُتَكِرِ حَتَّى بِالْفِعْلِ وَهِيَ الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ، وَكَذَا ذَكَرَ الْغَزَالِيُّ فِي الْإِحْيَاءِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ ذَلِكَ نُصْرَةٌ لِلَّذِينَ فَلَا يَكُونُ مِنْ أَهْلِهَا مَنْ هُوَ جَائِدٌ لِأَصْلِ الدِّينِ وَعَدُولُهُ ثُمَّ قَالَ فِي أَثْنَاءِ الْبَيَانِ مَا نَصَّهُ فَإِنْ قِيلَ فَلْيَجُزْ لِلْكَافِرِ الذِّمِّيُّ أَنْ يَخْتَسِبَ عَلَى الْمُسْلِمِ إِنْ رَأَى زَيْنِي قُلْنَا: إِذَا مَتَّعَ الْمُسْلِمُ بِفِعْلِهِ فَهُوَ تَسْلِيطٌ عَلَيْهِ فَتَمَنَعُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ تَسْلُطٌ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ

ويُثَابُ عَلَيْهِ الْمُتَمَيِّزُ كَمَا يُثَابُ عَلَيْهِ الْبَالِغُ.

(وَتُضْمَنُ مَنْفَعَةُ الدَّارِ وَالْعَبْدِ وَنَحْوِهِمَا) مِنْ كُلِّ مَا لَهُ مَنْفَعَةٌ يُسْتَأْجَرُ عَلَيْهَا (بِالتَّفْوِيتِ) بِالِاسْتِعْمَالِ (وَالْفَوَاتِ) وَهُوَ ضَيَاعُ الْمَنْفَعَةِ مِنْ غَيْرِ انْتِفَاعٍ كِإِغْلَاقِ الدَّارِ (فِي يَدٍ عَادِيَةٍ)؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ مُتَقَوِّمَةٌ فَضُمِنَتْ بِالْغَصْبِ كَالْأَعْيَانِ سِوَاهُ أَكَانَ مَعَ ذَلِكَ أَرُشُ نَقْصٍ أَمْ لَا كَمَا يَأْتِي فَإِنْ تَفَاوَتْ الْأَجْرَةُ فِي الْمُدَّةِ ضَمِنَ كُلُّ مُدَّةٍ بِمَا يُقَابِلُهَا وَلَا يُتَصَوَّرُ هُنَا أَقْصَى لَانْفِصَالِ وَاجِبِ كُلِّ مُدَّةٍ بِاسْتِقْرَارِهِ فِي الذَّمِّ عَمَّا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ بِخِلَافِ الْقِيَمَةِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَبَ فَرَعَمَ اسْتِوَاءَهُمَا فِي

لَهُ قَوْلُ الْغَزَالِيِّ فِي الْإِحْيَاءِ وَمِنْ شُرُوطِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْنِي عَنِ الْمُنْكَرِ: أَنْ يَكُونَ الْمُتَكَبِّرُ مُسْلِمًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ نُصْرَةٌ لِلدِّينِ فَكَيْفَ يَكُونُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ وَهُوَ جَائِدٌ لِأَصْلِ الدِّينِ وَعَدُوٌّ لَهُ. اهـ مُعْنِي زَادَ النَّهَايَةَ وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ مُفَرَّغٌ عَلَى عَدَمِ مُخَاطَبَةِ الْكَافِرِ بِالْفُرُوعِ وَيُرَدُّ بَأَنَّا إِنَّمَا مَتَّعْنَاهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ لِلذَّكَاءِ مُنْزَلٌ مُنْزَلُهُ اسْتِهْزَائُهُ بِالْدِّينِ. اهـ. قَالَ عَشْقُ قَوْلِهِمْ رَأَيْتُ لِلْكَافِرِ إِزَالَتَهُ ظَاهِرُهُ، وَلَوْ بِقَوْلٍ أَوْ غِطِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِمَا عَلَّلَ بِهِ الشَّارِحُ مِنْ أَنَّ نَهْيَهُ عَنِ الْمُنْكَرِ اسْتِهْزَاءٌ بِالْدِّينِ فَلَا يُمَكِّنُ مِنْهُ لَكِنْ فِي كَلَامِ سَمٍ عَلَى حَيْجِ جَوَازِهِ بِالْقَوْلِ حَيْثُ قَالَ وَفِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ لِإِنْكَارِ الْمُنْكَرِ مَرَاتِبُ: مِنْهَا الْقَوْلُ كَقَوْلِهِ لَا تَزْنِ وَمِنْهَا الْوَعْدُ كَقَوْلِهِ اتَّقِ اللَّهَ فَإِنَّ الزَّنا حَرَامٌ وَعُقُوبَتُهُ شَدِيدَةٌ وَمِنْهَا السَّبُّ وَالتَّوْبِيخُ وَالتَّهْدِيدُ كَقَوْلِهِ يَا فَاسِقُ يَا مَنْ لَا يَخْشَى اللَّهَ لَئِنْ لَمْ تُقْلِعْ عَنِ الزَّنا لَأَرْمِيَنَّكَ بِهَذَا السَّهْمِ وَمِنْهَا الْفِعْلُ كَرَمِيهِ بِالسَّهْمِ مَنْ أَمْسَكَ امْرَأَةً أَجْنَبِيَّةً لِيَزْنِيَ بِهَا وَكَكْسَرِهِ آلاَتِ الْمَلَاهِي وَارَاقَتِهِ أَوَانِي الْخُمُورِ وَهَذِهِ الْمَرَاتِبُ الْأَرْبَعَةُ لِلْمُسْلِمِ وَلَيْسَ لِلذَّمِّ مِنْهَا سِوَى الْأُولَيْنِ فَقَطْ ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامَ الْإِسْنَوِيِّ وَكَلَامَ الْغَزَالِيِّ ثُمَّ قَالَ وَأَمَّا مُجَرَّدُ قَوْلِهِ لَا تَزْنِ فَلَيْسَ بِمَنْعٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ نَهَى عَنِ الزَّنا بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِذْ لَاحَظَ لِلْمُسْلِمِ بَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْكَافِرَ إِذَا لَمْ يَقُلْ لِلْمُسْلِمِ لَا تَزْنِ يُعَاقَبُ عَلَيْهِ إِنْ رَأَيْنَا خِطَابَ الْكُفَّارِ بِالْفُرُوعِ. اهـ عَشْقُ عِبَارَةِ الْبُجَيْرِيِّ عَنْ الْقَلْبِيِّ قَوْلُهُ أَوْ فَسَقَهُ أَيْ بَغَيْرِ الْكُفْرِ فَلَيْسَ لِلْكَافِرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَمَعَ ذَلِكَ يُعَاقَبُونَ عَلَى عَدَمِ الْإِزَالَةِ فِي الْآخِرَةِ كَمَا فِي الصَّلَاةِ فَلَيْسَ هَذَا مُسْتَثْنًى مِنَ التَّكْلِيفِ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ كَمَا قِيلَ. اهـ. قَوْلُهُ: (كَمَا يُثَابُ عَلَيْهِ الْبَالِغُ) أَيْ فِي أَصْلِ الثَّوَابِ لَا فِي مِقْدَارِهِ إِذَ الصَّبِي يُثَابُ عَلَيْهِ ثَوَابُ التَّائِلَةِ وَالْبَالِغُ ثَوَابُ الْفَرَضِ. اهـ عَشْقُ.

قَوْلُهُ: (مِنْ كُلِّ مَا لَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَحَيْثُ يَصْرِفُ الْإِمَامُ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (مِنْ كُلِّ مَا لَهُ مَنْفَعَةٌ يُسْتَأْجَرُ عَلَيْهِ) كَالْكِتَابِ وَالذَّابَّةِ وَالْمِسْكِ. قَوْلُهُ: (بِالِاسْتِعْمَالِ) كَانَ يُطَالَعُ فِي الْكِتَابِ وَيَرْكَبُ الذَّابَّةَ وَيَسْمُ الْمِسْكَ. اهـ مُعْنِي. قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ فِي الْمَثْنِ آخِرَ الْفَضْلِ. قَوْلُهُ: (عَمَّا قَبْلَهُ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِنْفِصَالِ. قَوْلُهُ: (اسْتِوَاءَهُمَا) أَيْ الْأَجْرَةُ وَالْقِيَمَةُ.

عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا وَأَمَّا مُجَرَّدُ قَوْلِهِ لَا تَزْنِ فَلَيْسَ بِمَنْعٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ نَهَى عَنِ الزَّنا بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِذْ لَاحَظَ لِلْمُسْلِمِ إِلَى أَنْ قَالَ: بَلْ نَقُولُ إِنَّ الْكَافِرَ إِذَا لَمْ يَقُلْ لِلْمُسْلِمِ لَا تَزْنِ يُعَاقَبُ عَلَيْهِ إِنْ رَأَيْنَا خِطَابَ الْكُفَّارِ بِالْفُرُوعِ. اهـ.

اعتبار الأقصى، ولو كان للمغصوب صنائع وجبت أجره أعلاها إن لم يُمكن جمعها، وإلا فأجرة الكل كخياطية وجراسية وتعليم قرآن أمّا ما لا منفعة له أو له منفعة لا يجوز استئجاره لها كحَبِّ وكلب وآلة لهو فلا أجره له، ولو اصطاد الغاصب به فهو له كما لو غَصَب شَبَكَة أو قوسًا واصطاد بهما؛ لأنه آلة محضة له بخلاف ما لو غَصَب قنًا واصطاد له فإنه يضمّن صيده إن وضع يده عليه؛ لأنه على ملك مالكه وأجرته؛ لأنّ مالكه ربّما استعمله في غير ذلك ولو أتلف ولد حلوب فانقطع بسببه لبثها لزّمه مع قيمته أرشها وهو ما بين قيمتها حلوبًا وقيمتها ولا لبث فيها.

(ولا يضمّن منفعة البضع) وهو الفرج (إلا بتفويت) بالوطء فيضمّنه بمهر المثل بتفصيله الآتي آخر الباب لا بفوات؛ لأنّ اليد لا تثبت عليه ومن ثمّ صَحَّ تزويجه لأتمته المغصوبة مطلقًا لا بإجارتها إن عَجَز كالمستأجر عن انتزاعها؛ لأنّ يد الغاصب حائلة. (وكذا منفعة بدن الحر) لا تضمّن إلا بالتفويت (في الأصح) دون الفوات كأن حبسه، ولو

☐ فؤد: (أما ما لا منفعة له) مُحْتَزَرُ قوله من كل ما له منفعة إلخ على ترتيب اللَّفِّ. اهـ ع ش.
 ☐ فؤد: (كحَبِّ) أي لِحَقَارَتِهِ هو مثال الأول وقوله: (وكلب) أي لِكُوزِهِ غير مالٍ وقوله: (وآلة لهو) أي لِكُوزِهِ مُحَرَّمًا هُما مثال الثاني. ☐ فؤد: (به) أي الكلب وقوله: (فهو) أي الصيّد. ☐ فؤد: (لأنه إلخ) لَعَلَّ الأولى ولأنه إلخ بالواو عطفًا على قوله كما لو غَصَب إلخ. ☐ فؤد: (فإنه يضمّن صيده) ولو كان أي القرن غير مُمَيَّز كما صرّح به الروائي. اهـ مُغْنِي. ☐ فؤد: (إن وضع يده عليه) أي الغاصب على الصيّد. ☐ فؤد: (لأنه) أي الصيّد (على ملك مالكه) أي القرن. ☐ فؤد: (وأجرته) أي ويضمّن أجره القرن. ☐ فؤد: (ولد حلوب) أي ولد دابة تحلب. اهـ نهاية بضمّ اللام ع ش. ☐ فؤد: (مع قيمته) أي الولد. اهـ ع ش.
 ☐ فؤد: (وهو الفرج) إلى قوله إذ لو إلخ في المُغْنِي. ☐ فؤد: (بالوطء) أي، ولو في الدُّبُر بخلاف استدخال المنى. اهـ ع ش. ☐ فؤد: (لا بفوات إلخ) أي لا تضمّن بفوات. اهـ مُغْنِي. ☐ فؤد: (لأن اليد لا تثبت عليه) بل اليد على منفعته للمزاة. اهـ مُغْنِي. ☐ فؤد: (مطلقًا) أي قدّر على انتزاعها أو لا. اهـ ع ش.
 ☐ قول (سني): (وكذا منفعة بدن الحر) (فرغ): من نقل حرًا قهرًا إلى مكان لزّمته مؤنة ردّه إلى مكانه الأول إن كان له غرض في الرجوع إليه، وإلا فلا اهـ ع ش. اهـ ع ش. ☐ فؤد: (دون الفوات) شمل ما لو كانت منافعه مُسْتَحَقَّةً لِلْغَيْرِ بنحو إجارة أو وصية وتوقّف فيه الأذرع. اهـ رشيدتي عبارة البجيرمي محلّه أي عَدَم الضمان بالفوات ما لم يكن مُسْتَحَقَّ المنفعة للغير كان أجر عبده سنة مثلاً ثم اعتقه قبل تمامها أو أوصى بمنافعه أبدًا ثم اعتقه الوارث فتجب أجرته في الصورتين بالفوات لِمَالِكِ المنفعة إذا حبسه إنسان ويصور أيضًا بحرًا أجر نفسه مدة مُعَيَّنة فحبسه إنسان قبل تمامها م ر. اهـ. ☐ فؤد: (كان حبسه إلخ) هو مثال للفوات ومثال التفويت يأتي في قوله فإن أكرهه إلخ. اهـ رشيدتي.

☐ فؤد: (كحَبِّ) ما المانع من استئجار الحب لتزوين نحو الحانوت.

صغيراً؛ لأنَّ الحرَّ لا يدخلُ تحتَ اليدِ كما سيذكره في الشَّرْفَةِ إذْ لو حمَلَه لِمَسْبِعَةٍ فأكله سبَّعَ لم يضمَّنْهُ فَمَنافِعُهُ الْفَائِئَةُ تحتَ يده أولى فإنَّ أَكْرَهَهُ على العملِ وَجَبَتْ أَجْرَتُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُرْتَدًّا ويموتُ على رِدَّتِهِ بناءً على زَوَالِ مِلْكِهِ بِالرَّدَّةِ أَوْ وَقْفِهِ وَمَنَفَعَةُ الْمَسْجِدِ وَالرِّبَاطِ وَالْمَدْرَسَةِ كَمَنَفَعَةِ الْحَرِّ إِذَا وَضَعَ فِيهِ مَتَاعَهُ وَأَغْلَقَهُ لِرَمِّهِ أَجْرُهُ جَمِيعُهُ تُصَرَّفُ لِمَصَالِحِهِ فَإِنْ لَمْ يُغْلَقْهُ ضَمِنَ أَجْرَهُ مَوْضِعَ مَتَاعِهِ فَقَطْ، وَإِنْ أُبِيحَ وَضَعُهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَضْيِيقٌ عَلَى الْمُصَلِّينَ أَوْ كَانَ مَهْجُورًا لَا يُصَلِّي أَحَدٌ فِيهِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَكَذَا الشَّوَارِعُ وَعَرَفَةُ وَمِنَى وَمُزْدَلِفَةُ وَأَرْضُ وَقْفَتِ لِدَفْنِ الْمَوْتَى وَإِطْلَاقُهُمْ ذَلِكَ كُلَّهُ مُشْكِلٌ جِدًّا فَالَّذِي يَتَجَهَّأُ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ مَا ذَكَرَ فِي نَحْوِ الْمَسْجِدِ بِمَا إِذَا شَغَلَهُ بِمَتَاعٍ لَا يَعْتَادُ الْجَالِسُ فِيهِ وَضَعَهُ فِيهِ وَلَا مَصْلَحَةٌ لِلْمَسْجِدِ فِي وَضْعِهِ فِيهِ زَمَنًا لِمِثْلِهِ أَجْرُهُ بِخِلَافِ مَتَاعٍ يَحْتَاجُ نَحْوَ الْمُصَلِّي أَوْ الْمُعْتَكِفِ لَوْضَعِهِ وَفِي نَحْوِ عَرَفَةَ بِمَا إِذَا شَغَلَهُ وَقْتُ احتِياجِ النَّاسِ لَهُ فِي التَّشَكُّكِ بِمَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْبَيْتَةُ حَتَّى ضَيِّقَ عَلَى النَّاسِ وَأَصْرَهُمْ بِهِ وَحِينَئِذٍ يَصْرِفُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ مَا لَزِمَهُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا فِي الْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ لِلدَّفْنِ فَلِمَصَالِحِهَا كَالْمَسْجِدِ وَنَحْوِ الرِّبَاطِ فِيمَا يَظْهَرُ وَقَدْ جَمَعْتُ فِي

قوله: (إِذَا لَوْ حَمَلَهُ الْخ) لَعَلَّهُ مِنْ تَخْرِيفِ الْكُتُبَةِ عِبَارَةَ النَّهَايَةِ وَلَا تَهْ لَوْ الْخ. □ قوله: (أَوْ وَقْفَهُ) عَطَفَ عَلَى زَوَالِ ش. اهـ س. □ قوله: (وَمَنَفَعَةُ الْمَسْجِدِ الْخ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِطْلَاقُهُمْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ تُصَرَّفُ لِمَصَالِحِهِ وَقَوْلُهُ إِنْ أُبِيحَ إِلَى، وَكَذَا الشَّوَارِعُ. □ قوله: (كَمَنَفَعَةِ الْحَرِّ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَضَعْ فِيهِ شَيْئًا وَأَغْلَقَهُ لَمْ يَلْزَمَهُ أَجْرَتُهُ كَمَا لَوْ حَبَسَ الْحَرَّ وَلَمْ يَسْتَعْمِلْهُ. اهـ س. أي كما صرَّح به النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي.

قوله: (فَإِذَا وَضَعَ فِيهِ الْخ) أَي فِي نَحْوِ الْمَسْجِدِ. □ قوله: (وَإِنْ أُبِيحَ الْخ) غَايَةُ. اهـ س. □ قوله: (وَإِنْ أُبِيحَ وَضَعُهُ) انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي قَرِيبًا وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا جَازَ لَا أَجْرَةَ فِيهِ. اهـ س. أَقُولُ مَا هُنَا مُجَرَّدُ حِكَايَةِ لِمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَمُعْتَمَدُهُ مَا يَأْتِي فَلَا مُنَافَاةَ. □ قوله: (وَكَذَا الشَّوَارِعُ الْخ) أَي حُكْمُهَا مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَسْجِدِ. اهـ س. □ قوله: (بِمَا إِذَا شَغَلَهُ بِمَتَاعٍ لَا يُعْتَادُ الْخ) أَفْهَمَ أَنَّ شَغْلَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ حَرَامٌ وَتَجِبُ فِيهِ الْأَجْرَةُ وَمِنْهُ مَا اعْتَبِدَ كَثِيرًا مِنْ بَيْعِ الْكُتُبِ بِالْجَامِعِ الْأَزْهَرِ فَيَحْرُمُ إِنْ حَصَلَ بِهِ تَضْيِيقٌ وَتَجِبُ الْأَجْرَةُ إِنْ شَغَلَهُ بِهَا مُدَّةٌ تُقَابِلُ بِأَجْرَةِ اهـ س. □ قوله: (وَلَا مَصْلَحَةُ الْخ) يَتَأَمَّلُ تَصْوِيرُ مَقْهُومِهِ.

قوله: (وَفِي نَحْوِ عَرَفَةَ الْخ) عَطَفَ عَلَى فِي نَحْوِ الْمَسْجِدِ الْخ. □ قوله: (فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ) يَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ احتَاجَتْ إِلَيْهِ مَصَالِحُ نَحْوِ عَرَفَةَ قُدِّمَتْ وَعَلَى هَذَا فَقَدْ يُقَالُ يَنْبَغِي إِذَا لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ أَنْ

قوله: (أَوْ وَقْفَهُ) عَطَفَ عَلَى زَوَالِ ش. □ قوله: (كَمَنَفَعَةِ الْحَرِّ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَضَعْ فِيهِ شَيْئًا أَوْ أَغْلَقَهُ لَمْ يَلْزَمَهُ أَجْرَتُهُ كَمَا لَوْ حَبَسَ الْحَرَّ وَلَمْ يَسْتَعْمِلْهُ. □ قوله: (وَإِنْ أُبِيحَ وَضَعُهُ) انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي قَرِيبًا وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا جَازَ وَضَعُهُ لَا أَجْرَةَ فِيهِ. □ قوله: (فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ) يَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ احتَاجَتْ إِلَيْهِ مَصَالِحُ نَحْوِ عَرَفَةَ قُدِّمَتْ وَعَلَى هَذَا فَقَدْ يُقَالُ يَنْبَغِي إِذَا لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ أَنْ يُحْفَظَ لِنَوْقِ الاحتِياجِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

شرح الغباب بين إطلاق جفع حرمة غرس الشجرة في المسجد وإطلاق آخرين كراهته بحمل الأول على ما إذا غرس لنفسه أو أضرم بالمسجد أو ضيق على المصلين والثاني على ما إذا انتفى ذلك. وصروح الغزالي فيما مئع من غرسها بأنه يلزمه أجره مثلها وظاهره أن ما أبيح غرسها لا أجره فيها وذكر الراجعي في تاريخ قزوين ما هو صريح كما بينته ثم أيضا في جواز وضع مجاوري الجامع الأزهر خزائهم فيه التي يحتاجونها لكتبهم ولما يضطرون لوضعه فيها من حيث الإقامة لتوقفها عليه دون التي يجعلونها لأمتعتهم التي يستغنون عنها وإطلاق بعض المتأخرين الجواز ردده عليهم ثم أيضا ويؤخذ مما ذكر عن الغزالي أنه لا أجره عليهم لما جاز وضعه وأنه يلزمهم الأجره لما لم يجز وضعه ويؤخذ من ذلك أن كل ما جاز وضعه لا أجره فيه وكل ما لم يجز وضعه فيه الأجره وبه يتأيد ما ذكرته فتأمله وقس به ما ذكرته في نحو عرفة فإن ذلك منهم.

(وإذا نقص المفسوب) أو شيء من زوائده (بغير استعمال) كعمى حيوان وسقوط يده بأفة (وجب الأرض) للنقص (مع الأجره) له سليما إلى حدوث النفس ومعينا من حدوثه إلى الرد لفوات منافع في يده وخالف في ذلك البغوي فأفتى فيمن غصب عبدا فشلت يده عنده وبقي عنده مدة بأنه تجب عليه أجره مثله صحيحا قبل الرد وبعده إلى البرء فاعتبرها أجره سليم مطلقا واعتبر ما بعد الرد إلى البرء وهذا الاعتبار الأخير متجه إن تعدد بسبب العيب عمله عند

يُحْفَظَ لِتَوْفِيعِ الْاِحْتِياجِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ. اه سم. ه. فوه: (من غرسها) أي في نحو المسجد. ه. فوه: (وذكر الراجعي) إلى قوله ويؤخذ أقره سم وع ش والزياضي. ه. فوه: (ولما يضطرون إلخ) يعلم منه أنه لا يجوز وضعها لإجارتها، ولو لمن يحتاج إليها، وإن وقع ذلك لا يستحق الأجره على الساكن؛ لأنها موضوعة بغير حق. اه ع ش قال البجيرمي وبقي ما لو وقف شخص قائما من الخزائن على المجاورين ثم خصص أحدا بخزانة منه بتقرير القاضي هل له أن يؤجرها للغير أم لا؟ فيه نظر والأقرب الثاني بل ينتفع بها ما دام مجاورا فإن ترك المجاورة بالمره وجب عليه إخراجها من المسجد أو إعطاؤها لمن يسكن بالمسجد وأما إذا كانت ملكا له ووضعها أولا في المسجد على وجه جائز فله بيعها لمن ينتفع بها ع ش وهل له إجارتها حينئذ لمن ينتفع بها لكونها ملكه أم لا قياسا على الموقوفة يحرر إطفحي. اه أقول قوله وجب عليه إخراجها من المسجد أو إعطاؤها إلخ فيه نظر بل الظاهر أنه لا يجوز إخراجها من المسجد وقوله وهل له إجارتها إلى قوله أم لا إلخ الأقرب فيه الثاني أيضا والله أعلم. ه. فوه: (لا أجره عليهم) أي المجاورين. ه. فوه: (ويؤخذ) إلى المتن في النهاية إلا قوله وبه إلى وقس وقوله فإن ذلك منهم. ه. فوه: (من ذلك) أي مما ذكر عن الغزالي أو من المأخوذ مما ذكر عنه. ه. فوه: (أو شيء) إلى وخالف في النهاية. ه. فوه: (من زوائده) أي وإن حدثت في يده ثم نقصت. اه نهاية. ه. فوه: (كعمى حيوان) إلى قوله وخالف في المعنى. ه. فوه: (مطلقا) أي قبل حدوث العيب وبعده.

المالكِ أو نَقَصَ فَتَجِبَ الأَجْرَةُ أو ما نَقَصَ مِنَ الرَّدِّ إلى البرءِ (وكذا لو نَقَصَ به) أي الاستعمالِ (بأن يَلِيَ الثوبَ) باللَّيْسِ فيجِبُ الأَرشُ وأَجْرَةُ المثلِ (في الأصح)؛ لَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَجِبُ ضَمَانُهُ عند الانفرادِ فكذا عند الاجتماعِ على أَنَّ الأَجْرَةَ لَيْسَتْ في مُقَابَلَةِ الاستعمالِ بل في مُقَابَلَةِ الفواتِ، ولو خَصَى العبدَ المَغْصُوبَ أي قَطَعَ ذَكَرَهُ وَأُنْثِيَاهُ لَزِمَهُ قِيَمَتَاهُ؛ لِأَنَّهُ جِنَايَةٌ فلا نَظَرَ معها لزيادةِ القِيَمَةِ بخلافِ ما لو سَقَطَا بآفَةٍ؛ لِأَنَّهُ مَنْوُطٌ بالنَقْصِ ولم يُوجَدْ بل زَادَتْ به القِيَمَةُ.

(فصلٌ في اختلاف المالك والغاصبِ وضمان ما ينقص به المغصوب وجنایته وتوابعهما)

(ادْعَى) الغاصِبُ (تَلَفَهُ) أي المَغْصُوبُ (وَأَنْكَرَ المَالِكُ صُدُقَ الغاصِبِ بِيَمِينِهِ على الصحيح)؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُصَدَّقُ وَيَعْجُزُ عن البَيِّنَةِ فلو لم تُصَدِّقْهُ أَدَّى ذَلِكَ إلى دَوَامِ حَبْسِهِ وَأَخَذَ مِنْهُ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لم يَذْكَرْ سَبَبًا أو ذَكَرَ سَبَبًا خَفِيًّا أَمَّا إِذَا ذَكَرَ سَبَبًا ظَاهِرًا فَيُحْبَسُ حَتَّى يُبَيِّنَهُ كَالْوَدِيعِ (فَإِذَا حَلَفَ غَرَمَهُ المَالِكُ) المثلُ أو القِيَمَةُ (في الأصح) لِعَجْزِهِ عن الوُصُولِ إلى عَيْنِ مَالِهِ بِيَمِينِ الغاصِبِ فَصَارَ كالتَّالِفِ وَمَنْ ثَمَّ لم يَجِبْ للمَالِكِ أَجْرَةٌ.....

☐ قَوْلُهُ: (أو نَقَصَ) أي عَمَلَ المَغْصُوبَ (فَتَجِبَ الأَجْرَةُ) أي في تَعَدُّرِ العَمَلِ (أو ما نَقَصَ إلخ) أي أَجْرَةُ ما نَقَصَ مِنَ العَمَلِ وقَوْلُهُ: (مِنَ الرَّدِّ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِتَجِبَ إلخ.

☐ قَوْلُ (لَيْسَ): (بَلَى الثَّوبُ) مِنَ البَابِ الرَّابِعِ أي خَلَقَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ خُصِيَ) إلى الفَضْلِ مُكْرَّرٌ مع ما ذَكَرَهُ في أَوَّلِ الفَضْلِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ ما لو سَقَطَا بآفَةٍ إلخ) أي فلا يَجِبُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ إلخ. ☐ قَوْلُهُ: (بِهِ) أي بِسُقُوطِهِمَا بآفَةٍ.

فَصْلٌ: (في اختلاف المالك والغاصبِ)

☐ قَوْلُهُ: (في اختلاف المالك والغاصبِ إلخ) أي في تَلَفِ المَغْصُوبِ وقِيَمَتِهِ وَغَيْرِهِمَا وَمِمَّا يَأْتِي.

☐ قَوْلُهُ: (وَجِنَايَتُهُ) عَطْفٌ على ما يَنْقُصُ إلخ وَالتَّضْمِيرُ لِلْمَغْصُوبِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَتَوَابِعُهُمَا) أي تَوَابِعُ الاختِلَافِ والضَّمَانِ مِنْ قَوْلِهِ، وَلَوْ رَدَّهُ نَاقِصَ القِيَمَةِ إلخ وقَوْلُهُ وَلَوْ حَدَثَ نَقْصٌ إلخ وَغَيْرُهُمَا. ☐ قَوْلُهُ: (الغاصِبُ) إلى قَوْلِهِ فَصَارَ كالتَّالِفِ في النِّهَايَةِ، وَكَذَا في الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَخَذًا إلى مَحَلِّهِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ مِنْهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَقَضِيَّةُ التَّوْجِيهِ كَمَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ تَصْوِيرُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا إلخ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا ذَكَرَ سَبَبًا ظَاهِرًا إلخ) أي وَلَمْ يُعْرِفْ فَإِنْ عُرِفَ وَعُمُومُهُ صُدُقٌ بِلَا يَمِينٍ أو دُونَ عُمُومِهِ صُدُقٌ بِيَمِينٍ قَالَه الحَلَبِيُّ وَيُفِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ كَالْوَدِيعِ وَقَوْلُ الْمُغْنَى وَسَيَأْتِي بَسْطُ ذَلِكَ في الودِيعَةِ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أي مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ صَارَ كالتَّالِفِ ش. اهـ سَم.

☐ قَوْلُهُ: (أو ما نَقَصَ مِنَ الرَّدِّ إلى البرءِ) فِيهِ اخْتِيَارُ أَجْرَتِهِ سَلِيمًا.

(فَصْلٌ في اختلاف المالك والغاصبِ إلخ)

☐ قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ مِنْهُ الزَّرْكَشِيُّ) كَذَا شَرْحُ م ر. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أي مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ صَارَ كالتَّالِفِ ش.

لِإِذَا تَعَدَّرَ مِنَ التَّلَفِ الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ وَلَهُ إِجْبَارُهُ عَلَى قَبُولِ الْبَدْلِ مِنْهُ لِيَتَبَرَّأَ مِنْهُ.
(فَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قِيَمَتِهِ) بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا عَلَى تَلَفِهِ أَوْ حَلَفِ الْغَاصِبِ عَلَيْهِ (أَوْ) اخْتَلَفَا فِي (الْقِيَابِ الَّتِي
عَلَى الْعَبْدِ الْمَغْضُوبِ) فَأَدَّاعَاهَا كُلُّ مِنْهُمَا (أَوْ) اخْتَلَفَا (فِي عَيْبِ خَلْقِي) كَأَنَّ قَالَ كَانَ أَعْمَى أَوْ
أَعْرَجَ خِلْقَةً وَقَالَ الْمَالِكُ بَلْ حَدَّثَ عِنْدَكَ (صُدِّقَ الْغَاصِبُ بِعَيْبِهِ) أَمَّا الْأُولَى فَلَأَصْلُ بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ
مِنَ الزِّيَادَةِ فَيَبْتِئُهَا الْمَالِكُ وَتُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ

قوله: (لِإِذَا تَعَدَّرَ مِنَ التَّلَفِ) وَالْأَقْرَبُ تَصْدِيقُ الْغَاصِبِ فِي الزَّمَنِ الَّذِي عَيْبُهُ لِلتَّلَفِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ
ذِمَّتِهِ مِنَ الْأَجْرَةِ. اهـ ع. ش. قوله: (وَلَهُ إِجْبَارُهُ عَلَى قَبُولِ الْبَدْلِ إِنْ خَالَفَ) أَيْ أَوْ عَلَى الْإِبْرَاءِ. اهـ ع. ش.
قوله (سُئِلَ): (فَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قِيَمَتِهِ) فِي تَجْرِيدِ الْمُزَجَّدِ مَا نَصَّهُ: إِذَا اخْتَلَفَا فِي قِيَمَةِ الْمَغْضُوبِ التَّلَفِ
فَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمَالِكِ وَيَجُوزُ لِلشَّاهِدِ اعْتِمَادُ الرُّوْيَةِ السَّابِقَةِ وَيَكْفِي عِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ شَاهِدٌ وَبَيِّنٌ وَشَاهِدٌ
وَأَمْرَانِ وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا مَدْخَلَ لِلنِّسَاءِ وَأَقْتَصَرَ فِي الْأَنْوَارِ عَلَى الثَّانِي أَيْ كَلَامِ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ.
اهـ سم على حَجٍّ وَقَوْلُهُ لَا مَدْخَلَ لِلنِّسَاءِ إِنْ كَتَبَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا الشُّوْبَرِيُّ هَذَا لَا مَحِيصَ عَنْهُ اهـ. أَقُولُ
وَقَدْ يُتَوَقَّفُ فِيهِ بِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنْ قَوَاعِدِهِمْ فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ مِنْ أَنَّ الْمَالَ يَكْفِي فِيهِ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ
وَأَمْرَانِ أَوْ رَجُلٌ وَبَيِّنٌ وَلَعَلَّ وَجْهَ خُرُوجِهِ أَنَّ مَا هُنَا لَيْسَ شَهَادَةً عَلَى نَفْسِ الْمَالِكِ بَلْ عَلَى قِيَمَتِهِ وَهِيَ
تَطْلُعُ عَلَيْهِ الرُّجَالُ غَالِيًا وَالتَّقْوِيمُ لَيْسَ مِنَ الْمَالِ. اهـ ع. ش. قوله: (بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ اخْتَلَفَا
فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَعَلَى ذَلِكَ إِلَى وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ وَقَوْلُهُ فَيُصَدِّقُ الْوَلِيَّ أَنَّهُا لِمَوْلَاهُ. قوله: (أَوْ
حَلَفَ الْغَاصِبُ إِنْ خَالَفَ) عَطَفَ عَلَى اتِّفَاقِهِمَا ش. اهـ سم. قوله: (عَلَيْهِ) أَيْ التَّلَفِ. اهـ ع. ش.
قوله: (فَأَدَّاعَاهَا إِنْ خَالَفَ) كَانَ قَالَ الْمَالِكُ هِيَ لِي وَقَالَ الْغَاصِبُ بَلْ هِيَ لِي. اهـ مُعْنَى.

قوله (سُئِلَ): (أَوْ فِي عَيْبِ خَلْقِي) بِهِ بَعْدَ تَلَفِهِ. اهـ مَحَلِّي وَيَأْتِي عَنْ سَمِ اعْتِمَادُهُ وَقَالَ الْحَلَبِيُّ عَلَى
الْمُنْهَجِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ التَّلَفِ أَوْ قَبْلَهُ رَدَّهُ أَوْ لَا، خِلَافًا لِتَقْيِيدِ الْجَلَالِ الْمَحَلِّيِّ بِبَعْدِ
التَّلَفِ وَقَدْ كَانَ الشُّنْخُ قَبْدَ بِهِ ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِ فِي نُسَخَتِهِ. اهـ وَهُوَ ظَاهِرٌ صَنِيعِ الشَّارِحِ وَالنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.
قوله (سُئِلَ): (خَلْقِي) أَيْ بِحَسَبِ دَعْوَى الْغَاصِبِ وَإِلَّا فَالْمَالِكُ يَدْعِي حُدُوثَهُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ
بِالْخَلْقِي مَا مِنْ شَيْءٍ أَنْ يَكُونَ خَلْقًا بَلْ هُوَ الْأَقْرَبُ. قوله: (وَتُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ إِنْ خَالَفَ) أَيْ الْمَالِكُ أَيْ بِخِلَافِ
الدَّعْوَى فِي هَذَا وَغَيْرِهِ فَإِنَّهَا لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ بِقَدْرِ مُعَيَّنٍ سَمِ عَلَى مَنْهَجِ أَقُولُ: وَعَلَيْهِ فَتُصَوِّرُ الْمَسْأَلَةَ هُنَا

قوله: (لِإِذَا بَعْدَ زَمَنِ التَّلَفِ) بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يُعَيَّنْ فِي حَلْفِهِ زَمَنَ التَّلَفِ فَهَلْ تَجِبُ الْأَجْرَةُ لِجَمِيعِ الزَّمَنِ
السَّابِقِ عَلَى الْحَلْفِ دُونَ مَا بَعْدَهُ أَمْ كَيْفَ الْحُكْمُ؟. قوله: (بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا عَلَى تَلَفِهِ) فِي تَجْرِيدِ الْمُزَجَّدِ مَا
نَصَّهُ إِذَا اخْتَلَفَا فِي قِيَمَةِ الْمَغْضُوبِ التَّلَفِ فَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمَالِكِ وَيَجُوزُ لِلشَّاهِدِ اعْتِمَادُ الرُّوْيَةِ السَّابِقَةِ
وَيَكْفِي عِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ شَاهِدٌ وَبَيِّنٌ وَشَاهِدٌ وَأَمْرَانِ وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا مَدْخَلَ لِلنِّسَاءِ فِيهِ وَأَقْتَصَرَ
فِي الْأَنْوَارِ عَلَى الثَّانِي. اهـ. قوله: (أَوْ حَلَفَ) عَطَفَ عَلَى اتِّفَاقِ ش. قوله: (وَتُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ) أَيْ الْمَالِكِ
وَقَوْلُهُ، وَإِنْ لَمْ تُقَدَّرْ أَيْ الْبَيِّنَةُ ش.

بأنها بعد العَصَبِ لا قبله أكثر مما ذكره الغاصب، وإن لم تُقدَّر شيئاً فيكلف الغاصب الزيادة إلى حدٍّ لا تقطع البيّنة بالزيادة عليه ولا تُسمع أي تُقبل لإفادة ما يأتي أنه يُصغي إليها بالصفات لاختلاف القيمة مع استوائها لكن يستفيد بإقامتها إبطال دعوى الغاصب بقيمة حقيرة لا تليق بها فيؤمّر بالزيادة إلى حدٍّ يُمكن أن تكون قيمة لمثل ذلك الموصوف، وعلى ذلك يُحمل قولهم: لو شهدا بأنه غَصَبَ عَبْدًا صِفَتُهُ كذا فما سَمِعَتْ وأما في الثانية فلأن يده على العبد وما عليه ومن ثم لو غَصَبَ حُرًّا أو سَرَقَهُ لم تثبت يده على ثيابه فيصدق الولي أنها لموليه وأما

بأن يدعي المالك الزيادة على ما ذكره الغاصب بقدر معين فتشهد البيّنة بأن قيمته تزيد على ما ذكره الغاصب من غير تعيين شيء. اهـ ع. ش. قوله: (بأنها) أي القيمة. قوله: (وإن لم تُقدَّر) أي البيّنة. اهـ سم. قوله: (لا تقطع البيّنة إلخ) أي بأن تجوز الزيادة وعدمها. اهـ ع. ش. قوله: (إفادة إلخ) تعليل لتفسير نفي السماع بنفي القبول سم ورشيدى. قوله: (ما يأتي) أي قوله لكن يستفيد إلخ. اهـ سم. قوله: (بالصفات) متعلق بقوله لا تُسمع سم ورشيدى عبارة النهاية والمُعني، وإن أقامها أي المالك البيّنة على الصفات لتقويمه المقومون بها لم تُقبل نعم يستفيد المالك إلخ. اهـ. قوله: (لاختلاف القيمة إلخ) تعليل لقوله ولا تُسمع بالصفات. قوله: (مع استوائها) أي الصفات للتفاوت في الملاحظة وغيرها مما لا يدخل تحت الوصف قاله في شرح الرّوض. اهـ سم (بإقامتها) أي إقامة البيّنة على الصفات. قوله: (بها) أي بتلك الصفات. قوله: (فيؤمّر بالزيادة إلخ) أي كما يؤمّر بها لو أقر بالصفات وذكر قيمة حقيرة نهاية ومعني (إلى حدٍّ يُمكن إلخ) عبارة النهاية والمُعني إلى الحدّ اللائق اهـ فإن امتنع من ذلك حيس عليه ع. ش. قوله: (وعلى ذلك) أي القبول بالنسبة لإبطال دعوى الغاصب بقيمة غير لائقة وأمره بالزيادة إلى الحدّ اللائق. قوله: (سمعت) عبارة شرح الرّوض استحق قيمته بتلك الصفة. اهـ سم. قوله: (وأما في الثانية) أي في صورة الاختلاف في الثياب. قوله: (فيصدق الولي أنها لموليه) أي بلا يمين فتبقى تحت يده من غير استعمال وفي سم عن شرح الرّوض فينتظر بلوغ الصبي ليحلف انتهى

قوله: (أي تُقبل) أي المراد بنفي السماع نفي القبول لا نفي الإضغاء؛ لأن ما يأتي يدل على أنه يُصغي إليها والمراد بنفي القبول بالنسبة للقدر الذي ادّعاء المالك فلا يثبت بها لا مطلقاً، وإلا فقد قبلت بالنسبة للزيادة على القدر الذي ادّعاء الغاصب. قوله: (إفادة) تعليل لقوله أي تُقبل وقوله ما يأتي أي قوله لكن يستفيد إلخ وقوله بالصفات متعلق بشم ع. ش. قوله: (مع استوائها) أي الصفات المتفاوتة في الملاحظة وغيرها مما لا يدخل تحت الوصف قاله في شرح الرّوض. قوله: (فمات سمعت) عبارة شرح الرّوض فمات استحق قيمته بتلك الصفة. اهـ فالمراد منه أن فائدة القبول أنه لا يُسمع تقدير الغاصب بحقير يُنافي مقتضى الصفة ثم الجواب عن قولهم المذكور نقله أعني في شرح الرّوض عن غيره ثم قال ويُجاب أيضاً بأن تلك فيما إذا ذكر الشهود قيمتها وبه صرح صاحب الاستقصاء اهـ. قوله: (فيصدق الولي أنها لموليه) قال في شرح الرّوض فينتظر بلوغ الصبي ليحلف. اهـ.

في الثالثة فلأن الأصل العدم والبيئة مُمكنة، ولو اختلفا في العين فقال الغاصب إنما غَصِبَتْ هذا العبد وقال المالك بل إنما غَصِبَتْ أمة صِفَتْها كذا صُدِّقَ الغاصب أنه لم يغصب أمة وبطلَ حق المالك من العبد لِزُده الإقرار له به.

(وفي عَيَبِ حَدِيثٍ) كسْرِ قَةٍ وإِباقي وقطع يد ادَّعاه الغاصب (يُصَدِّقُ المالكُ بيمينه في الأصح)؛ لأنَّ الأصل والغالب السَّلامة ومحلُّه إن تَلَفَ فإن بقي ورَّده.....

ومثله إفاقة المجنون فَتَنْظَرُ فإن اِمْتَنَعَ بَعْدَ الْبُلُوغِ والإفاقة من الحَلِفِ رُدَّت اليمينُ على الغاصبِ وقُضِيَ له بها فإن أيس من إفاقة المجنون فهل تُرَدُّ اليمينُ على الغاصبِ فيُقْضَى له بها أو يوقَفُ الأمرُ فيه نَظَرًا. اهـ ع ش. قُود: (في الثالثة) أي فيما لو اختلفا في عَيَبِ خَلْقِي. قُود: (العدم) أي عَدَمُ السَّلامةِ من الخَلْقِي. اهـ مَحَلِّي. قُود: (صُدِّقَ الغاصبُ إلخ) وفاقًا لِلنَّهايةِ والمُعْنَى وشرح الرُّوضِ. قُود: (وبطلَ حق المالك إلخ) فهو أي الغاصبُ مُقَرَّبُ شيءٍ لَمْ يُنْكِرْهُ فَيُنْقَى في يَدِ الْمُقَرَّرِ وَيَحْلِفُ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ سِوَاهُ. اهـ نِهَايَةُ. قُود: (كسْرِ قَةٍ) إلى قوله وإنما لم يَغْتَبِرُوا في النَّهايةِ. قُود: (ادَّعاه الغاصبُ) أي ادَّعَى الغاصبُ حُدُوثَهُ عِنْدَ المالكِ. قُود: (والغالب) عَطَفَ تَفْسِيرًا. اهـ ع ش. قُود: (ومحلُّه إن تَلَفَ إلخ) هذا يَجْرِي في الخَلْقِي بِالْأَوَّلَى. اهـ سَم.

قُود: (ولو اختلفا في العين) إلى: (صُدِّقَ الغاصبُ إلخ) قال في الرُّوضِ، ولو أَقَرَّ بَعْضُ دَارٍ بالكوفةِ أو بجاريةٍ فقال أي المالكُ لا بل بالمدينةِ أو عبيدِ حَلَفَ الغاصبُ وَسَقَطَتْ دَارُ المَدِينَةِ أو العَبْدُ بيمينه ودارُ الكوفةِ أو الجاريةِ بَرَدَ الإقرار. اهـ. ثم قال في الرُّوضِ وشرحه ولو قال أي المالكُ لِلْغاصِبِ وقد غَصَبَ منه طَعَامًا طَعَامِي الذي غَصَبْتَهُ جَدِيدٌ وقال الغاصبُ بل عَتِيقٌ صُدِّقَ الغاصبُ أي بيمينه ويُفَارِقُ ما مَرَّ مِنْ تَصَدِيقِ المالكِ فيما إذا اختلفا في حَدِيثٍ بَأَنَّ الْمُغْصُوبَ ثُمَّ مُتَّفِقَانِ عَلَى تَعْيِينِهِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ المالكُ وَأَخَذَ الجَدِيدَ وَلَهُ أَخَذَ العَتِيقَ؛ لِأَنَّهُ دُونَ حَقِّهِ. اهـ وقوله في صورةِ الطَّعامِ صُدِّقَ الغاصبُ أي ولا شيءٍ عليه؛ لأنَّ ما اعْتَرَفَ بِهِ رَدُّهُ المالكُ وما ادَّعاه المالكُ لَمْ يَغْتَرَفْ بِهِ وَهَذَا كُلُّهُ كَمَسْأَلَةِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورَةِ فِي كَلَامِهِمْ مِمَّا يُنَازِعُ الْبُلْقِينِي فَمَا ذَكَرَهُ فِي مَسْأَلَةِ التَّوْبِ حَيْثُ قَالَ، وَلَوْ غَصَبَ تَوْبًا ثُمَّ أَحْضَرَ ذَلِكَ وَقَالَ هَذَا الذي غَصَبْتَهُ مِنْكَ وَقَالَ المالكُ بل غيرُهُ جُعِلَ الْمُغْصُوبُ كالتَّالِفِ فَيَلْزَمُ الغاصِبَ الْقِيَمَةُ وَإِذَا قَالَ المالكُ غَصَبَ مِنِّي تَوْبًا قِيَمَتُهُ عَشْرَةٌ وَقَالَ الغاصبُ هُوَ هَذَا التَّوْبُ وَقِيَمَتُهُ خَمْسَةٌ لَزِمَ الغاصِبَ لِلْمَالِكِ خَمْسَةٌ. اهـ. بل قِيَّاسٌ مَا ذَكَرُوهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الغاصِبَ شَيْءٌ فِي الصُّورَتَيْنِ وَقَدْ يَتَوَهَّمُ الْفَرْقُ بَاتِّهَمَا لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى الْغَضَبِ فِيمَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْبُلْقِينِي وَهُوَ فَاسِدٌ بَلِ اتَّفَقَا عَلَيْهِ فِيمَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ خُصُوصًا فِي مَسْأَلَةِ الطَّعامِ بَلِ لَا نُسَلِّمُ اتِّفَاقَهُمَا عَلَيْهِ فِيمَا ذَكَرَهُ وَقَوْلُهُ وَإِذَا قَالَ المالكُ غَصَبَ إلخ قَالَ مَرْمُونٌ بَلِ الْوَجْهُ أَنَّهُ إِنْ وَافَقَ الغاصِبُ عَلَى أَنَّ مَا غَصَبَهُ هُوَ مَا أَحْضَرَهُ فَلَا مَعْنَى لِلتَّرَاعِ وَلَا يَلْزَمُهُ خَمْسَةٌ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَ غَيْرَ مَضْمُونٍ، وَإِنْ لَمْ يُوَافِقْهُ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ رَدَّ إِفْرَازَهُ فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُود: (ومحلُّه إن تَلَفَ) هذا يَجْرِي في الخَلْقِي الْأَوَّلَى.

معينا وقال غَصَبْتَهُ هَذَا صُدِّقَ الْغَاصِبُ كَمَا تَقْلَاهُ وَأَقْرَاهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَتُهُ مِنَ الزِّيَادَةِ.
 (وَلَوْ رَدَّهُ نَاقِصَ الْقِيَمَةِ) بِسَبَبِ الرُّخْصِ (لَمْ يَلْزَمَهُ شَيْءٌ)؛ لِأَنَّهُ لَا نَقْصَ فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ
 وَالْفَائِثُ إِنَّمَا هُوَ رَغْبَاتُ النَّاسِ وَهِيَ غَيْرُ مُتَقَوِّمَةٍ.
 (وَلَوْ غَصَبَ ثَوْبًا قِيَمَتُهُ عَشْرَةُ فَصَارَتْ بِالرُّخْصِ دَرَاهِمًا ثُمَّ لَبَسَهُ فَأَبْلَاهُ فَصَارَتْ نِصْفَ دَرَاهِمٍ فَرَدَّهُ
 لَزِمَهُ خَمْسَةٌ وَهِيَ قِسْطُ التَّالِفِ مِنْ أَقْصَى الْقِيَمِ) وَهُوَ الْعَشْرَةُ؛ لِأَنَّ النَّاقِصَ بِاللُّبْسِ نِصْفُ الْقِيَمَةِ
 فَلَزِمَهُ قِيَمَتُهُ أَكْثَرُ مَا كَانَتْ مِنَ الْغَصَبِ إِلَى التَّلْفِ وَهِيَ خَمْسَةٌ وَالنَّقْصُ الْبَاقِي وَهُوَ أَرْبَعَةٌ
 وَنِصْفُ سَبَبِهِ الرُّخْصِ وَهُوَ غَيْرُ مَضْمُونٍ وَيَجِبُ مَعَ الْخَمْسَةِ أَجْرَةُ اللُّبْسِ.
 (قُلْتُ: وَلَوْ غَصَبَ خُفَّيْنِ) أَيِ فَرْدَتَيْنِ خُفٍّ وَمِثْلَهُمَا كُلُّ فَرْدَتَيْنِ لَا يَصْلُحُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِالْآخَرِ

□ قَوْلُهُ: (مَعِينًا) (فَرَعٌ): لَوْ حُمِّ الْعَبْدُ عِنْدَهُ فَرَدَّهُ مَحْمُومًا فَمَاتَ بِيَدِ الْمَالِكِ غَرِمَ جَمِيعَ قِيَمَتِهِ بِخِلَافِ
 الْمُسْتَعِيرِ إِذَا حُمِّ الْعَبْدُ فِي يَدِهِ فَرَدَّهُ كَذَلِكَ فَمَاتَ بِيَدِ الْمَالِكِ فَإِنَّهُ يَغْرُمُ مَا نَقَصَ فَقَطُّ م. ر. أَهْ سَمِ عَلَى
 مَنَهْجِ أَقُولُ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا التَّغْلِيظُ عَلَى الْغَاصِبِ وَمِنْ ثَمَّ ضَمِنَ بِأَقْصَى الْقِيَمِ بِخِلَافِ الْمُسْتَعِيرِ فَإِنَّهُ
 إِنَّمَا يَضْمَنُ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلْفِ. أَهْ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (صُدِّقَ الْغَاصِبُ الْإِخ) فَإِنْ قِيلَ لَا يَتَقَيَّدُ ذَلِكَ بِرَدِّ
 الْمَغْصُوبِ بَلْ لَوْ تَلَفَ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ أَخَذًا مِنَ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ وَمِنْ مَسْأَلَةِ الطَّعَامِ الْآتِيَةِ أُجِيبَ بَأَنَّ
 الْغَاصِبَ فِي التَّلْفِ قَدْ لَزِمَهُ الْغُرْمُ فَضَعُفَ جَانِبُهُ بِخِلَافِهِ بَعْدَ الرَّدِّ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَسَمٌ.

□ قَوْلُ (السِّي): (نَاقِصَ الْقِيَمَةِ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيهِمَا لَوْ رَدَّهُ مَعْدُومَ الْقِيَمَةِ كَقَرْبَةِ مَاءٍ غَصِبْتَ بِمَفَازَةٍ وَرُدَّتْ
 بِجَانِبِ الشَّطِّ. □ وَقَوْلُهُ: (لَمْ يَلْزَمَهُ شَيْءٌ) أَيِ مِنْ حَيْثُ نَقَصُ الْقِيَمَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَا يُثَاقِي وَجُوبَ
 الْأَجْرَةِ الْمَعْلُومِ مِمَّا تَقَدَّمَ. أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ أَقُولُ قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ الْآتِيِ عَدَمُ لُزُومِ شَيْءٍ فِي رَدِّ الْمَغْصُوبِ
 مَعْدُومِ الْقِيَمَةِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَلَوْ غَصَبَ أَرْضًا الْإِخ).

□ قَوْلُ (السِّي): (فَصَارَتْ بِالرُّخْصِ الْإِخ) وَلَوْ عَادَتِ الْعَشْرَةُ بِاللُّبْسِ إِلَى خَمْسَةٍ ثُمَّ بِالْغَلَاءِ إِلَى عِشْرِينَ
 لَزِمَهُ مَعَ رَدِّهِ خَمْسَةٌ فَقَطُّ وَهِيَ الْفَائِثَةُ بِاللُّبْسِ لَامْتِنَاعِ تَأْثِيرِ الزِّيَادَةِ الْحَاصِلَةِ بَعْدَ التَّلْفِ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فَقَالَ
 الْمَالِكُ حَدَثَ الْغَلَاءُ قَبْلَ التَّلْفِ وَقَالَ الْغَاصِبُ بَلْ بَعْدَهُ صُدِّقَ الْغَاصِبُ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ الْغَارِمُ نَهَايَةً
 وَمُغْنِي. □ قَوْلُ (السِّي): (ثُمَّ لَبَسَهُ الْإِخ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ لَبَسَهُ قَبْلَ الرُّخْصِ فَأَبْلَاهُ ثُمَّ رَخَّصَ سِغْرُهُ فَأَرَشَهُ مَا
 نَقَصَ مِنْ أَقْصَى قِيَمِهِ وَهُوَ الْعَشْرَةُ. أَهْ ع. ش.

□ قَوْلُ (السِّي): (فَصَارَتْ نِصْفَ دَرَاهِمٍ) لَوْ صَارَتْ قِيَمَتُهُ بِالرُّخْصِ خَمْسَةً ثُمَّ لَبَسَهُ فَصَارَتْ قِيَمَتُهُ دِرْهَمَيْنِ
 لَزِمَهُ سِتَّةُ دَرَاهِمٍ؛ لِأَنَّهَا ثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ التَّلْفِ مِنْ أَقْصَى قِيَمَتِهِ. أَهْ ع. ش.؛ لِأَنَّ التَّالِفَ مِنَ الْخَمْسَةِ ثَلَاثَةٌ
 أَخْمَاسِيهَا فَتَجِبُ مِنَ الْأَقْصَى وَهُوَ الْعَشْرَةُ. □ قَوْلُهُ: (نِصْفَ الْقِيَمَةِ) الْأُصُوبُ كَمَا فِي الْمَحَلِّيِّ وَالنَّهَائِيَّةِ
 وَالْمُغْنِي نِصْفُ الثَّوْبِ. □ قَوْلُهُ: (وَتَجِبُ مَعَ الْخَمْسَةِ أَجْرَةُ اللُّبْسِ) وَظَاهِرٌ أَنَّ الْأَجْرَةَ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى
 اللُّبْسِ حَلِيِّ. أَهْ بُحَيْرِمِي. □ قَوْلُهُ: (أَيِ فَرْدَتَيْنِ خُفٍّ) إِذْ كُلُّ وَاحِدَةٍ تُسَمَّى خُفًّا نِهَايَةً وَمُغْنِي.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَتُهُ مِنَ الزِّيَادَةِ) أَيِ وَبَعْدَ التَّلْفِ قَدْ لَزِمَهُ الْغُرْمُ فَضَعُفَ جَانِبُهُ فَلَمْ يُصَدِّقْ.

كزوجي نعلٍ ومِصرَاعِي بابٍ وطائِرٍ مع زوجته وهو يُساوي معها أَكْثَرُ (قِيمَتُهُمَا عَشْرَةُ قَتْلَفٍ أَحَدُهُمَا وَزُدُ الْآخَرُ وَقِيمَتُهُ دِرْهَمَانٍ أَوْ أَتْلَفَ) أَوْ تَلَفَ عَطَفٌ عَلَى غَضَبٍ (أَحَدُهُمَا غَضَبًا) لَهُ فَقَطْ (أَوْ أَتْلَفَ أَحَدُهُمَا (فِي يَدِ مَالِكِهِ لَزِمَهُ ثَمَانِيَّةٌ فِي الْأَصَحِّ)، وَإِنْ نَوَزِعَ فِي الثَّانِيَةِ بِقِسْمِيَّهَا (وَاللَّهُ

☐ فَوَدُ: (وَطَائِرٍ الْخ) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَالْمُعْنَى وَأَجْرَاهُ الدَّارِمِيُّ فِي رُؤُوسِ الطَّائِرِ. اهـ. ☐ فَوَدُ: (مَعَهَا) الْأُولَى مَعَ الْآخَرِ.

☐ فَوَدُ (سُي): (أَوْ أَتْلَفَ أَحَدُهُمَا غَضَبًا) يَجُوزُ بِنَاءُ أَتْلَفَ لِلْفَاعِلِ وَنَضُبُ غَضَبًا عَلَى الْحَالِ مِنْهُ أَيْ غَاصِبًا أَوْ ذَا غَضَبٍ أَوْ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمَفْعُولِ أَيْ أَحَدَهُمَا أَيْ مَغْصُوبًا أَوْ ذَا غَضَبٍ وَهَذَا أَوْفَقُ بِجَعْلِ أَوْ فِي يَدِ مَالِكِهِ عَطَفًا عَلَى الْحَالِ أَيْ أَوْ حَالٌ كَوْنٌ أَحَدِهِمَا فِي يَدِ مَالِكِهِ سَمَ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَى قِرَاءَتِهِ مَبْنِيًا لِلْمَفْعُولِ أَنَّهُ يَضْدُقُّ بِمَا لَوْ كَانَ الْمُتْلِفُ لَهُ وَهُوَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ غَيْرَهُ مَعَ أَنَّ الَّذِي يَلْزِمُهُ فِي هَذِهِ دِرْهَمَانٍ لَا ثَمَانِيَّةً. اهـ ع ش وَتَقْدِيرُ الشَّارِحِ قَوْلُهُ لَهُ يُنَاسِبُ الْأَوَّلَ فَقَطْ. ☐ فَوَدُ: (عَطَفَ الْخ) أَيْ قَوْلُهُ أَتْلَفَ عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ غَضَبٌ أَيْ لَا عَلَى قَوْلِهِ تَلَفَ لِثَلَا يَلْزَمُ تَصْوِيرُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا غَضَبَهُمَا سَمَ عَلَى حَجٍّ. اهـ ع ش.

☐ فَوَدُ (سُي): (غَضَبًا) بَأَنَّ غَضَبَ أَحَدَهُمَا فَأَتْلَفَهُ أَوْ تَلَفَ. اهـ سَم.

☐ فَوَدُ (سُي): (فِي يَدِ مَالِكِهِ) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَوْ أَتْلَفَهُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ إِلَّا دِرْهَمَانٍ مُعْنَى وَنَهَايَةُ أَيْ وَالْبَاقِي عَلَى الْغَاصِبِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِ الْغَاصِبِ غَضَبٌ وَاحِدَةً فَقَطْ وَبَيْنَ كَوْنِهِ غَضَبَهُمَا مَعًا وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْأُولَى؛ لِأَنَّ التَّفْرِيقَ حَصَلَ بِفِعْلِ الْغَاصِبِ وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَقَدْ يُتَوَقَّفُ فِيهَا بِأَنَّ التَّفْرِيقَ وَالْإِتْلَافَ كِلَاهُمَا مِنْ فِعْلِ الْمُتْلِفِ ع ش عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ قَوْلُهُ إِلَّا دِرْهَمَانٍ أَيْ وَهُمَا قِيمَتُهُ وَخَدَهُ أَيْ إِذَا كَانَ الْغَاصِبُ أَتْلَفَ الْأُولَى قَبْلُ، وَإِلَّا فَيَلْزَمُ الْمُتْلِفَ ثَمَانِيَّةً؛ لِأَنَّ التَّلَفَ وَالتَّفْرِيقَ حَصَلَا بِفِعْلِهِ سُلْطَانٌ. اهـ.

☐ فَوَدُ (سُي): (لَزِمَهُ ثَمَانِيَّةٌ) يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابٌ حَادِثٌ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا وَهِيَ مَا لَوْ مَشَى شَخْصٌ عَلَى فَرْدَةٍ غَيْرِهِ فَجَذَبَهَا صَاحِبُ التَّغْلِ فَانْقَطَعَتْ وَذَلِكَ أَنْ تُقَوِّمَ التَّغْلَ سَلِيمَةً هِيَ وَرَفِيقَتُهَا ثُمَّ تُقَوِّمَانِ مَعَ الْعَيْبِ وَمَا نَقَصَ يُقَسَّمُ عَلَى الْمَاشِي وَصَاحِبِ التَّغْلِ فَمَا يَخْصُصُ صَاحِبُ التَّغْلِ يَسْقُطُ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ هَدَرٌ وَمَا يَخْصُصُ الْآخَرَ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ. اهـ ع ش وَهَذِهِ الْحَادِثَةُ تَقَعُ فِي الطَّوَائِفِ كَثِيرًا. ☐ فَوَدُ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَيْ فِي قَوْلِ الْمُتْلِفِ أَوْ أَتْلَفَ أَحَدَهُمَا وَقَوْلُهُ: (بِقِسْمِيَّهَا) أَيْ قَوْلُهُ غَضَبًا وَقَوْلُهُ أَيْ فِي يَدِ مَالِكِهِ.

☐ فَوَدُ فِي (سُي): (أَوْ أَتْلَفَ أَحَدَهُمَا غَضَبًا لَهُ) يَجُوزُ بِنَاءُ أَتْلَفَ لِلْفَاعِلِ وَنَضُبُ غَضَبًا عَلَى الْحَالِ مِنْهُ أَيْ غَاصِبًا أَوْ ذَا غَضَبٍ أَوْ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمَفْعُولِ أَيْ أَحَدَهُمَا أَيْ مَغْصُوبًا أَوْ ذَا غَضَبٍ وَهَذَا أَوْفَقُ بِجَعْلِ أَوْ فِي يَدِ مَالِكِهِ عَطَفًا عَلَى الْحَالِ أَيْ أَوْ حَالٌ كَوْنُهُ أَوْ أَحَدُهُمَا فِي يَدِ مَالِكِهِ. ☐ فَوَدُ: (عَطَفَ عَلَى غَضَبٍ) أَيْ لَا عَلَى تَلَفٍ لِثَلَا يَلْزَمُ تَصْوِيرُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا غَضَبَهُمَا. ☐ فَوَدُ فِي (سُي): (غَضَبًا) بَأَنَّ غَضَبَ أَحَدَهُمَا فَأَتْلَفَهُ أَوْ تَلَفَ. ☐ فَوَدُ فِي (سُي): (أَوْ فِي يَدِ مَالِكِهِ) خَرَجَ مَا لَوْ أَتْلَفَهُ قَتْلَفَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ فَيَلْزَمُهُ دِرْهَمَانٍ؛

أعلم) خمسةً لِلتَّالِفِ وثلاثةً لِلأَرْضِ ما حَصَلَ مِنَ التَّفْرِيقِ عنده أَمَّا فِي الْأَوَّلَى فَوَاضِحٌ وَأَمَّا فِي الْأَخِيرَتَيْنِ فَلأنَّهُ أَتَلَفَ أَحَدَهُمَا وَأَدْخَلَ النِّقْصَ عَلَى الْبَاقِي بِتَعَدُّيه وَإِنَّمَا لَمْ يَعتَبَرُوا فِي السَّرِقَةِ قِيَمَةَ أَحَدِهِمَا مُنْضَمًّا إِلَى الْآخِرِ احتياطًا لِلْقَطْعِ وَلَوْ أَتَلَفَهُمَا اثْنَانِ مَعًا لَزِمَ كِلَا خَمْسَةٍ أَوْ مُرْتَبَا لَزِمَ الْأَوَّلَ ثَمَانِيَّةً وَالثَّانِي اثْنَانِ.

(ولو حَدَثَ نِقْصٌ فِي الْمَغْصُوبِ (يسري إِلَى التَّلْفِ بِأَن) بِمَعْنَى كَأَن (جَعَلَ الْجِنِطَةَ هَرِيسَةً) أَوْ الدَّقِيقَ عَصِيدَةً (فَكَالتَالِفِ) نَظِيرُ مَا يَأْتِي بِمَا فِيهِ مَعَ جَوَابِهِ؛ لأنَّهُ لَوْ تَرَكَ بِحَالِهِ لَفَسَدَ فَكَأنَّهُ هَلَكَ

☐ فَوَدَّ: (عنده) لَعَلَّ الْمُرَادَ عِنْدَ التَّلْفِ. اهـ رَشِيدِي وَيَحْتَمِلُ عِنْدَ الْمُتَلِفِ أَي بِسَبَبِهِ. ☐ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَعتَبَرُوا الْخ) أَي فِي الْقَطْعِ وَلَا فَقَدَ اغْتَبَرُوا فِي الضَّمَانِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّهْيَةُ وَالْمُغْنَى، وَكَذَا سَمِ عِبَارَتُهُ لَكِنْ يَتَّبَعِي اغْتِبَارُ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلضَّمَانِ حَتَّى لَوْ أَتَلَفَ أَحَدُهُمَا الْمَسْرُوقَ غَرِمَ السَّارِقُ قِيَمَتَهُ مُنْضَمًّا مَعَ أَرْضِ التَّفْرِيقِ؛ لِأَنَّ سَرِقَةَ أَحَدِهِمَا لَا تَنْقُصُ عَن غَضَبِهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ. اهـ.

☐ فَوَدَّ (سَيِّ): (يسري إِلَى التَّلْفِ) هَذَا يُخْرِجُ نَحْوَ جَعَلَ قَصَبِ الْعَسَلِ سَكْرًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْرِي إِلَى التَّلْفِ م ر. اهـ سَمِ عَلَى حَجٍّ أَي فَهُوَ بَاقٍ عَلَى مِلْكٍ صَاحِبِهِ فَيَرُدُّهُ مَعَ أَرْضِ إِنْ نَقَصَ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ جَعَلَ اللَّحْمَ قَدِيدًا أَوْ ذَبَحَ الْحَيَوَانَ فَصَيَّرَهُ لَحْمًا. اهـ ع ش.

☐ فَوَدَّ (سَيِّ): (بِأَن جَعَلَ الْجِنِطَةَ الْخ) مَثَلُوا بِالْمَثَلِيِّ إِذْ لَا يَأْتِي ذَلِكَ فِي الْمُتَقَوِّمِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْخَادِمِ فَإِذَا جَرَحَ الْعَبْدَ بِحَيْثُ يَسْرِي إِلَى مَوْتِهِ يَمْلِكُهُ. اهـ بُجَيْرِمِي أَقُولُ وَقَدْ يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي آفَاءً عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ.

☐ فَوَدَّ (سَيِّ): (بِأَن جَعَلَ الْجِنِطَةَ الْخ) أَي أَوْ صَبَّ الْمَاءَ فِي الزَّيْتِ وَتَعَدَّرَ تَخْلِيصُهُ أَوْ وَضَعَ الْجِنِطَةَ فِي مَكَانٍ نَدِيٍّ فَتَعَفَّنَتْ عَفَنًا غَيْرَ مُتَنَافٍ. اهـ نِهَايَةً.

☐ فَوَدَّ (سَيِّ): (فَكَالتَالِفِ) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُسْتَشْنَى مِنْ كَوْنِهِ كَالتَالِفِ مَا لَوْ كَانَ الْغَاصِبُ مُفْلِسًا ثُمَّ رَأَيْتَ مَا يَأْتِي عَنِ الْمَطْلَبِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ كَالتَالِفِ فِي الْفَضْلِ الْآتِي مَا حَاصِلُهُ مُوَافَقَةُ الْإِحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ. اهـ سَمِ. ☐ فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا يَأْتِي الْخ) أَي فِي الْفَضْلِ الْآتِي فِي خُلْطِ الْمَغْصُوبِ بِغَيْرِهِ.

☐ فَوَدَّ: (فَكَأنَّهُ هَلَكَ) فَيَغْرُمُ بَدَلَ جَمِيعِ الْمَغْصُوبِ مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةِ نِهَايَةٍ وَمُغْنٍ وَشَرَحَ مِنْهَا ج.

لِأَنَّهُمَا قِيَمَتُهُ وَالزِّيَادَةُ لِأَجْلِ التَّفْرِيقِ وَلَمْ يَحْصُلْ بِفَعْلِهِ فَلَمْ تَلْزَمْهُ. ☐ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَعتَبَرُوا فِي السَّرِقَةِ قِيَمَةَ أَحَدِهِمَا الْخ) لَكِنْ يَتَّبَعِي اغْتِبَارُ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلضَّمَانِ حَتَّى لَوْ تَلَفَ أَحَدُهُمَا الْمَسْرُوقَ غَرِمَ السَّارِقُ قِيَمَتَهُ مُنْضَمًّا مَعَ أَرْضِ التَّفْرِيقِ؛ لِأَنَّ سَرِقَةَ أَحَدِهِمَا لَا تَنْقُصُ عَن غَضَبِهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ.

☐ فَوَدَّ فِي (سَيِّ): (يسري إِلَى التَّلْفِ) هَذَا يُخْرِجُ نَحْوَ جَعَلَ عَسَلِ الْقَصَبِ سَكْرًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْرِي إِلَى التَّلْفِ م ر. ☐ فَوَدَّ فِي (سَيِّ): (فَكَالتَالِفِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَفَارَقَ نَظِيرُهُ فِي الْفَلَسِ حَيْثُ جُعِلَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُفْلِسِ وَلَمْ يُجْعَلْ كَالتَالِفِ بَأَنَّا لَوْ لَمْ تُنْبِثْ لَهُ الشَّرِكَةُ لَمَا حَصَلَ لَهُ تَمَامُ حَقِّهِ بَلْ احتَاجَ إِلَى الْمُضَارَبَةِ وَهَذَا يَحْصُلُ لِلْمَالِكِ تَمَامُ الْبَدَلِ. اهـ وَقَدْ يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْغَاصِبَ قَدْ يَكُونُ مُفْلِسًا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ

كما رَجَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي نُكْتِهِ وَابْنُ يُونُسَ وَالسَّبْكَيُّ بَلْ قَالَ لَا وَجْهَ لِلْوَجْهِ الثَّانِي أَنَّهُ لِلْمَالِكِ
ثُمَّ اخْتَارَ لِنَفْسِهِ مَا اسْتَحْسَنَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ وَنَسَبَهُ الْإِمَامُ إِلَى النَّصِّ مِنْ أَنَّ الْمَالِكَ
يُخَيَّرُ بَيْنَ جَعْلِهِ كَالْتَالِفِ وَبَيْنَ أَخْذِهِ مَعَ أَرْضٍ غَيْبٍ سَاوِيَ شَأْنِهِ السَّرَايَةِ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْضٍ
غَيْبٍ وَاقِفٍ وَوَجْهَ الْأَوَّلِ الْمُعْتَمَدِ أَنَّ الْغَاصِبَ غَرِمَ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ نَعَمْ الْأَوَّجْهَ
نَظِيرُ مَا يَأْتِي أَنَّهُ يُحَجَرُ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَى آدَاءِ بَدَلِهِ

قوله: (بل قال) أي السبكي وكذا ضمير اختار. قوله: (إنه للمالك) بيان للوجه الثاني. قوله: (واقف) أي غير سار. قوله: (ووجه الأول إلخ) وهو كونها كالتالف فيملكها الغاصب. قوله: (مقامها) أي الحنطة. قوله: (إنه يحجر عليه إلخ) إطلاقه صادق بما إذا تعدد عليه أداء البدل حالا وأشرف نحو الهريسة على التالف ولعل وجهه أن ثم التغليب عليه لتعديده وزجر غيره عن الإقدام على الغصب. اهـ سيّد عمر ويأتي عن ع ش ما قد يخالفه. قوله: (إلى أداء بدله) عبارة النهاية ومغني ملك الغاصب لما ذكر أنه يملكه ملكا مراعى بمعنى أنه يمتنع عليه أن يتصرف فيه قبل غرم القيمة. اهـ أي أو المثل رشيدى قال البجيرمي، ولو أكل، وإن خاف تلفه بالكلىة خلافا لبعضهم بدليل ما صرح به شيخنا م ر وغيره من امتناع الأكل من الكوارع المطبوخة أي المأخوذة في المكوس الآن، وإن جهلت أعيان ملاكها؛ لأنهم معلومون فهي من الأموال المشتركة، وما نقل عنه م ر من أنها من الأموال الضائعة وأمرها ليست المال لم يثبت عنه بل هو باطل وما نقل عن الحنفية من أنه إذا تصرف الغاصب في المغصوب بما يزيل اسمه ملكه كطحن الحنطة وخبز الدقيق أنكره أصحابنا أشد إنكار، ونقل عن بعض الحنفية إنكاره أيضا فراجع قلوبى على الجلال وقرره الحنفى اهـ وقال ع ش قوله م ر قبل غرم القيمة، فلو عجز عن القيمة وأشرف على التالف فينبغي أن يرفع الأمر إلى القاضي لبيعته ويدفع قيمته من ثمنه للمالك فإن فقد القاضي احتل أن يتولى المالك بيعته بحضرة الغاصب أو الغاصب بحضرة المالك ويأخذ المالك قدر القيمة من ثمنه فإن فضل شيء فللغاصب؛ لأنه يُقدَّر دُخُولُهُ فِي مِلْكِهِ فَإِنْ فُقدَ الْمَالِكُ تَوَلَّى الْغَاصِبُ بَيْعَهُ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ لِحُضُورِ الْمَالِكِ وَبَقِيَ مَا يَبْقَى فِي بِلَادِ الْأَرْيَافِ مِنَ الطَّعَامِ الْمُسَمَّى بِالْوَحْشَةِ وَمِنَ الْوَلَائِمِ الَّتِي تَفْعَلُ بِمَضْرِنَا مِنْ مَالِ الْإِيْتَامِ الْقَاصِرِينَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْغَضَبِ فَهَلْ بَوْضِعَهُ فِي فَمِهِ يَصِيرُ كَالْتَالِفِ، وَإِنْ لَمْ يَمْضُغْهُ أَوْ لَا يَصِيرُ كَذَلِكَ إِلَّا بِالْمَضْغِ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَهَلْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ بَلْعُهُ قَبْلَ دَفْعِ الْقِيَمَةِ أَوْ يَبْلَعُهُ وَتَبَيَّنَتِ الْقِيَمَةُ فِي ذِمَّتِهِ أَوْ يَلْفِظُهُ وَيَرُدُّهُ لِصَاحِبِهِ مَعَ غَرَامَةِ أَرْضِ التَّقْصِ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْبَلْعُ قَبْلَ غُرْمِهِ لِلْقِيَمَةِ فَإِنْ لَمْ يَغْرَمْهَا وَجَبَ عَلَيْهِ لَفْظُهُ مِنْ فِيهِ وَرَدُّهُ لِمَالِكِهِ مَعَ غَرَامَةِ أَرْضِ التَّقْصِ اهـ. قوله: (أداء بدله) أي من المثل أو القيمة.

بأنه أيضا يحجر عليه إلى أداء البدل كما ذكره الشارح فلا يفتوت تمام حق المالك بخلاف المفلس غير الغاصب؛ لأن عمله مُحَرَّمٌ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِخُصُوصٍ مَا عَمِلَ فِيهِ حَقُّ الْمَالِكِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُسْتَنْتَى مِنْ كَوْنِهِ كَالْتَالِفِ مَا لَوْ كَانَ الْغَاصِبُ مُفْلِسًا وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثم رأيت ما يأتي عن المطلب في شرح قوله في الفصل الآتي فالمذهب أنه كالتالف مما حاصله موافقة الاحتمال المذكور.

وإنما كان المالك أحقَّ بجَلْدِ شاةٍ قَتَلَهَا غاصِبُها وَبَزَيَّتْ نَجَسَهُ غاصِبُه؛ لأنه لا مالِيَّةَ فِيهِما فلم يَغْرَمَ في مُقَابَلَتِهِمَا شَيْئاً؛ لأنَّهما صارَا كالتالِفِ (وفي قولٍ يَرُدُّهُ مع أرشِ النقصِ) كالتعيبِ الذي لا يسري وخرج بجعلٍ ما لو حَدَثَ النقصُ في يده من غيرِ فعلِهِ كما لو تَعَفَّنَ الطعَامُ عنده لِطَوِيلِ مُكَيِّثِهِ فَيَتَعَيَّنُ أَخْذُهُ مع أرشِهِ قطعاً وسيأتي ما يُعَلِّمُ منه أَنَّ خَلَطَ نَحْوِ زَيْتٍ بِجَنَسِهِ يُصَيِّرُهُ كَالِهَالِكِ فَيَمْلِكُهُ وله إِبْدَالُهُ أو إعطاؤه مِمَّا خَلَطَهُ بِمِثْلِهِ أو أْجُودَ لا بَأْرَدًا إلا بِرِضاهُ، وكذا الحُكْمُ فيما لو غَصَبَهُ من اثْنَيْنِ أو خَلَطَ الدِّراهِمَ بِمِثْلِها بحيثُ لا تَتَمَيَّزُ على الْمُعْتَمِدِ فِيهِمَا.

☐ قَوْلُهُ: (وإنما كان إلخ) عبارةُ النَّهايةِ والمُعْنى وعلى الأوَّلِ أي كَوْنُهُ كالتالِفِ يَمْلِكُ الغاصِبُ ذلك، وقيلَ يَبْقَى لِلْمَالِكِ لَعَلَّ يَقْطَعُ الظُّلْمُ حَقَّهُ وكما لو قَتَلَ شاةً يَكُونُ المالكُ أَحَقَّ بِجَلْدِها لَكِنْ فُرُقٌ بَيْنَهُمَا بَأَنَّ المَالِيَّةَ هنا باقيةٌ وفي مَسْأَلَةِ جَلْدِ الشاةِ غيرُ باقيةٍ. اه قال الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وقيلَ يَبْقَى لِلْمَالِكِ أي مع أَخْذِهِ لِلْبَدَلِ كما هو صَرِيحُ السِّيَاقِ وبهذا يَحْصُلُ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قولِ المَنِّينِ وفي قولٍ رَدَّهُ مع أرشِ النقصِ. اه.

☐ قَوْلُهُ: (وَبَزَيَّتْ نَجَسَهُ إلخ) عبارةُ الْمُعْنى ومثلُ الشاةِ ما لو نَجَسَ الزَّيْتُ مَثَلًا فَإِنَّهُ يَغْرَمُ بَدَلَهُ وَالْمَالِكُ أَحَقُّ بِزَيْتِهِ. اه. ☐ قَوْلُهُ: (لأنَّهما صارَا كالتالِفِ) لَعَلَّ الأوَّلَى إسقاطُهُ؛ لأنَّهُ مُوجُودٌ في مَسْأَلَةِ الْهَرِيسَةِ أيضًا، والمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا كَمَا مَرَّ أَيْضًا. ☐ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إلى قولِهِ وسيأتي في النَّهايةِ والمُعْنى.

☐ قَوْلُهُ: (ما لو حَدَثَ النقصُ في يده إلخ) فيه إشعارٌ بَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْغاصِبِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً أو حُكْمًا فَيَشْمَلُ مَنْ انْبَثَتْ يَدُهُ على يَدِ الغاصِبِ، ومنه ما لو باشَرَ الْفِعْلَ الذي يسري إلى التَّلَفِ أَجَنَبِيٌّ وَهُوَ بِيَدِ الغاصِبِ. اه ع ش أقولُ كَوْنُ الْمُرَادِ ما ذَكَرَهُ مُسَلِّمٌ وَدَعَوَى الْإشعارَ فِيها وَفَقَهُ.

☐ قَوْلُهُ: (فَيَتَعَيَّنُ أَخْذُهُ إلخ) قال شرحُ الرُّوضِ وَلَمْ يُجْعَلْ كالتالِفِ نَظِيرًا ما مَرَّ؛ لأنَّ النقصَ هنا بلا جِنَايَةٍ بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَعَلَى هَذَا لو صارَ الْمُغْصُوبُ هَرِيسَةً بِنَفْسِهِ أَخْذَهُ الْمَالِكُ مع الْأَرْضِ. اه سم.

☐ قَوْلُهُ: (بِجَنَسِهِ) أي بِشَيْرِجٍ كما يَأْتِي. اه سم. ☐ قَوْلُهُ: (مِمَّا خَلَطَهُ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِعْطَاءِ فَقَطْ يَعْني مِنَ الْمُخْلُوطِ إِنْ كانَ الْخَلْطُ مع مِثْلِهِ إلخ.

☐ قَوْلُهُ: (وكذا الحُكْمُ إلخ) يَأْتِي عَنِ النَّهايةِ والمُعْنى خِلَافَهُ.

☐ قَوْلُهُ: (فِيمَا لو غَصَبَهُ) أي في مُخْلُوطٍ بِفِعْلِهِ لو غَصَبَ جُزْأِيَهُ مِنْ اثْنَيْنِ أو في الْخَلْطِ لو غَصَبَ الْمُخْلُوطَ مِنْ اثْنَيْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أي في خَلْطِ الْمُغْصُوبِ مِنْ اثْنَيْنِ وَخَلْطِ الدِّراهِمِ بِمِثْلِها.

☐ قَوْلُهُ: (فَيَتَعَيَّنُ أَخْذُهُ مع أرشِهِ قطعاً) قال في شرحِ الرُّوضِ وَلَمْ يُجْعَلْ كالتالِفِ نَظِيرًا ما مَرَّ؛ لأنَّ النَّقصَ هنا حَصَلَ بِلا جِنَايَةٍ بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَعَلَى هَذَا لو صارَ الْمُغْصُوبُ هَرِيسَةً بِنَفْسِهِ أَخْذَهُ الْمَالِكُ مع الْأَرْضِ. اه

بَقِيَ ما لو صارَ هَرِيسَةً بِنَفْسِهِ بِوَاسِطَةِ وَقْعِهِ في قَدْرِ على النَّارِ فِيهِ ماءٌ لِلْمَالِكِ فَهَلْ يُشَارِكُهُ الْمَالِكُ بِنِسْبَةِ مَائِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ خَلَطَ نَحْوِ زَيْتٍ بِجَنَسِهِ) أي شَيْرِجٍ كما سَيَأْتِي.

(ولو جنى) القِنُّ (المغصوب فتعلق برقبته مالٌ) ابتداءً أو للعفو عليه (لَزِمَ الغاصِبَ تَخْلِيصُهُ)؛ لأنه نقصٌ حَدَثَ في يده وهو مضمونٌ عليه (بالأقلَّ من قيمته والمالِ) الواجبِ بالجناية؛ لأنَّ الأقلَّ إنَّ كان القيمة فهو الذي دَخَلَ في ضَمَانِهِ أو المالُ فلا واجبٌ غيره (فإن تَلَفَ) الجاني (في يده) أي الغاصِبِ (غَوَمَهُ المَالِكُ أَقْصَى القِيَمِ) مِنَ الْعَصَبِ إلى التَّلَفِ كسائر الأعيانِ المغصوبة (وللمَجْنِي عليه تَغْرِيمُهُ) أي الغاصِبِ؛ لأنَّ جِنَايَةَ الْمَغْصُوبِ مضمونةٌ عليه (و) له (أنَّ يَتَعَلَّقَ بما أَخَذَهُ المَالِكُ) مِنَ الغاصِبِ بِقَدَرِ حَقِّهِ؛ لأنَّ حَقَّهُ كان مُتَعَلِّقًا بِالرَّقَبَةِ فَيَتَعَلَّقُ بِبَدَلِهَا ومن ثَمَّ لو أَخَذَ المَجْنِي عليه الأَرْضَ لم يَتَعَلَّقْ به المَالِكُ (ثم) إذا أَخَذَ المَجْنِي عليه حَقَّهُ من تلك القيمة (يرجعُ المَالِكُ على الغاصِبِ) بما أَخَذَهُ منه المَجْنِي عليه؛ لأنه أَخَذَهُ منه بِجِنَايَةِ مضمونةٍ على الغاصِبِ وأفهمَ ثَمَّ أنه لا يرجعُ قبلَ أَخْذِ المَجْنِي عليه منه لاحتمالِ أنه يُبْزَى الغاصِبُ نعم له مُطَالَبَةُ الغاصِبِ بالأداءِ لِلْمَجْنِي عليه حتى لا يَتَعَلَّقَ بما أَخَذَهُ كما يُطَالَبُ به الضامِنُ الأصيلُ (ولو ردَّ العبدُ) أي القِنُّ الجاني (إلى المَالِكِ) فبيعَ في الجِنَايَةِ رجعَ المَالِكُ بما أَخَذَهُ المَجْنِي عليه على الغاصِبِ؛ لأنَّ الجِنَايَةَ حَصَلَتْ حينَ كان مضمونًا عليه وصَوَّبَ الْبُلْقِينِي أنه إذا أَخَذَ الثَمَنَ بِجُمْلَتِهِ مثلاً وكان دونَ أَقْصَى القِيَمِ رجعَ المَالِكُ على الغاصِبِ بالأقْصَى لا بما يبيعُ به

قوله: (ابتداءً) إلى قوله وصوب في المغني لا قوله ومن ثم إلى المثني وإلى قول المثني، ولو غصب أرضاً في النهاية. قوله: (أو للعفو عنه) أي لأجل العفو عن المال.

قوله (سني): (لزم الغاصب إلخ) ويجب عليه أيضاً أرض ما اتصف به من العيب وهو كونه جانياً نهائياً ومغني. قوله (سني): (تخليصه) فلو لم يخلصه وبيع أخذ المالك من الغاصب ما يبيع به فقط لا أقصى قيمه لما يأتي في قوله وصوب البلقيني إلخ ويحتمل أن يعرفه الأقصى ويفرق بأن في مسألة البلقيني رداً للمالك بالفعل بخلاف ما هنا. اهـ ع ش ولعل الفرق أقرب. قوله: (وهو مضمون عليه) جملة حالته وعبارة المغني والنهاية فيلزمه تخليصه بالتفريع.

قوله (سني): (وللمجني عليه تغريمه) أي الأقل من الأرض وقيمه يوم الجناية كما في شرح الروض سم على حج. اهـ ع ش. قوله (سني): (ثم يرجع المالك إلخ) فعلم أن القرار على الغاصب وأنه يضمن قيمة الرقيق المغصوب وأرض جانيه. اهـ بخيرمي. قوله: (لاحتمال أنه) أي المجني عليه. قوله: (يبرأ الغاصب) أي وذلك يمنعه من الرجوع. اهـ مغني. قوله: (نعم له) أي للمالك.

قوله (سني): (ولو رد العبد إلخ) ولو جنى الرقيق في يد الغاصب أولاً ثم في يد المالك، وكل من الجنايتين مستغرقة قيمته بيع فيها وقسم ثمنه بينهما يصفين وللمالك الرجوع على الغاصب بنصف القيمة للجناية المضمونة عليه. اهـ مغني. قوله: (إذا أخذ) أي المجني عليه. قوله: (مثلاً) أي أو بعضه

قوله في (سني): (وللمجني عليه تغريمه) أي الأقل من الأرض وقيمه يوم الجناية كما في شرح الروض.

فقط وفيه نظر، وإن بسط ذلك واستشهد له؛ لأنه لا نظر للأقصى عند رد العين بل عند تلفها في يد الغاصب ولم يوجد ذلك هنا فهو نظير ما مر في الرخص فإن قلت: بيعه بسبب وجد بيد الغاصب منزلة منزلة تلفه في يده قلت: ممنوع للفرق الواضح بينهما.

(ولو غصب أرضاً فنقل ثرابها) بكشط عن وجهها أو حفرها (أجبره المالك على رده) إن بقي وإن غرم عليه أضعاف قيمته، ولو فرض أنه لا قيمة له (أو رد مثله) إن تلف لما مر أنه مثلي ولا يرُد المثل إلا بإذن المالك؛ لأنه في الذمة فلا بُد من قبض المالك له حتى يبرأ منه (و) على (إعادة الأرض كما كانت) من ارتفاع أو ضده لإمكانه فإن تعدد.....

لكون المال الواجب بالجناية أقل من ثمنه. قو: (ولم يوجد ذلك) أي التلّف. قو: (فهو) أي الردّ المذكور. قو: (للفرق الواضح) وهو أنّ العين هنا رُدّت إلى يد المالك فالبيع، وإن كان بسبب سابق لكونه مع قيام صورة العين بصفتها فكان إلحاقه بالرخص أظهر من إلحاقه بالتلف. اهـ ع ش. قو: (بكشط) إلى الفرع في النهاية إلا قوله لا من طم إلى المثني. قو: (أو حفرها) أسقطه المغني واقتصر على الكشط ثم قال خرج بما قيّد به المثني ما لو أخذ التراب من مكان واحد بحيث صار مكانه حفرة فإن المصنّف ذكره بعد ذلك. قو: (إن بقي) إلى قوله ولا يرُد المثل في المغني إلا قوله، ولو فرض أنه لا قيمة له. قو: (عليه) أي الردّ.

قو: (إنه إلخ) أي التراب المنقول.

قو: (أو رد مثله) فإن تعدد رد مثله غرم الأرض وهو ما بين قيمتها بثرابها وقيمتها بعد نقله عنها ومحل ما مر ما لم يكن المأخوذ من القمامات، وإلا ففي المطلب أنه لا يتعلّق بها ضمان عند تلفها؛ لأنها محقّرة ومقتضى كلامه وجوب ردّها إن كانت باقية وهو كذلك كما صرح به الإسويّ نهايةً ومغني وسمّ قال ع ش قوله م ر وهو كذلك هو ظاهر حيث لم تنقُض قيمة الأرض بأخذها أي القمامات، وإلا فالقياس وجوب أرش التّقص كما هو معلوم من نظائره. اهـ. قو: (ولا يرُد المثل إلا بإذن المالك) يأتي عن المغني خلافاً. قو: (إلا بإذن المالك) أي وبعد إذنه يرُد مثله عند الإطلاق فإن عيّن له شيئاً تعيّن. اهـ ع ش. قو: (حتى يبرأ منه) قد يقال مُجرّد إذن المالك ليس قبضاً سم على حجّ قد يقال تسويع فيه للزوم الردّ له فتزلّ إذنه منزلة قبضه. اهـ ع ش. قو: (فإن تعدد) أي كونها كما كانت قبل

قو: (وفيه نظر، وإن بسط ذلك إلخ) كذا شرح م ر. قو: (في الإسويّ): (أجبره المالك على رده) قال الإسويّ، ولو كان المأخوذ من القمامات التي تجتمع في الدور ففي المطلب أنه لا يتعلّق بها ضمان عند التلّف؛ لأنها محقّرة ومقتضى كلامه وجوب ردّها وهو واضح. اهـ. قو: (في الإسويّ): (أو رد مثله) قال في شرح الرّوض فإن تعدد رد مثله غرم الأرض. اهـ. قو: (لأنه في الذمة إلخ) لا يُشكّل ذلك بقوله الآتي وللناقل الردّ إلى قوله، وإن منعه إلخ؛ لأنّه في ردّ ثرابها لا في ردّه أو ردّ مثله، وإن كان السياق قد يوهّمه لكن في كنز شيخنا البكريّ خلاف ذلك كما سأذكره قريباً. قو: (فلا بُد من قبض المالك له حتى يبرأ منه) قد يقال مُجرّد إذن المالك ليس قبضاً.

بعد ذلك إلا بزيادة تُرابٍ آخرَ لَزِمَهُ لَكِنْ إِنْ أَذِنَ لَهُ الْمَالِكُ (وَلِلنَّاقِلِ) لِلتُّرَابِ (الرُّدِّ) لَهُ (وَإِنْ لَمْ يُطَالِيهِ الْمَالِكُ بِهِ بَلْ)، وَإِنْ مَنَعَهُ مِنْهُ كَمَا قَالَ فِي الْمَطْلَبِ عَنِ الْأَصْحَابِ (إِنْ) لَمْ يَتَيَسَّرَ نَقْلُهُ لِمَوَاتٍ وَ(كَانَ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ) كَأَنْ نَقَلَهُ لِمَلِكِهِ أَوْ غَيْرِهِ وَأَرَادَ تَفْرِيعَهُ مِنْهُ لِيَتَسَّعَ أَوْ لِيَزُولَ الضَّمَانُ عَنْهُ أَوْ نَقَصَتِ الْأَرْضُ بِهِ وَنَقَصُهَا يَنْجِبُ بَرْدَهُ وَلَمْ يُبَيِّرْهُ مِنْهُ وَإِنَّمَا لَمْ يَجِزْ لَهُ رَفْعُ ثَوْبٍ تَخَوَّقَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعُودُ بِهِ كَمَا كَانَ أَمَّا إِذَا تَيَسَّرَ نَقْلُهُ لِنَحْوِ مَوَاتٍ فِي طَرِيقِهِ وَلَمْ تَنْقُصِ الْأَرْضُ لَوْ لَمْ يَرُدَّهُ أَوْ أَبْرَاهُ فَلَا يَرُدُّهُ إِلَّا بِالْإِذْنِ، وَكَذَا فِي غَيْرِ طَرِيقِهِ وَمَسَافَتِهِ كَمَسَافَةِ أَرْضِ الْمَالِكِ أَوْ أَقْلٍ وَلِلْمَالِكِ مِنْهُ مِنْ بَسْطِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مَبْسُوطًا لَا مِنْ طَمٍّ حَفَرٍ بِهِ حَفَرَهَا وَخَشِيَ تَلَفَ شَيْءٍ فِيهَا إِلَّا إِذَا أَبْرَاهُ مِنْ ضَمَانِهَا نَظِيرَ مَا يَأْتِي (وَالَا) يَكُنْ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ بِأَنْ نَقَلَهُ.....

(بَعْدَ ذَلِكَ) أَي بَعْدَ الرُّدِّ. هـ. وَفُودَ: (لَزِمَهُ) أَي التُّرَابُ الْآخَرُ. هـ. فُودَ: (لَكِنْ إِنْ أَذِنَ لَهُ الْمَالِكُ) فِيهِ أَنَّ مُجَرَّدَ إِذْنِ الْمَالِكِ لَا يَقْتَضِي اللُّزُومَ بَلْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ طَلَبِهِ. اهـ. سَمِ أَقُولُ وَأَصْلُ الطَّلَبِ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وإِعَادَةُ الْأَرْضِ الْإِلَخَ) وَالِاحْتِيَاجُ إِلَى الْإِذْنِ إِنَّمَا هُوَ لِاحْتِمَالِ نَهْيِهِ عَنِ الزِّيَادَةِ. هـ. فُودَ: (لِلتُّرَابِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَاسْتَشْكَلَ) فِي الْمُغْنِيِّ (إِنْ لَمْ يَتَيَسَّرَ نَقْلُهُ لِمَوَاتٍ) اشْتِرَاطُ هَذَا يَقْتَضِي اعْتِبَارَهُ فِي قَوْلِهِ: (أَوْ نَقَصَتِ الْأَرْضُ بِهِ الْإِلَخَ) مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا تَيَسَّرَ الْإِلَخَ) سَمِ وَعِ ش. هـ. فُودَ: (كَأَنَّ نَقْلَهُ لِمَلِكِهِ أَوْ غَيْرِهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيُّ كَانَ ضَيَّقَ مَلِكِهِ أَوْ مَلَكٍ غَيْرِهِ أَوْ نَقْلَهُ لِشَارِعٍ وَخَشِيَ مِنْهُ ضَمَانًا أَوْ حَصَلَ فِي الْأَرْضِ نَقْصٌ الْإِلَخَ. اهـ. هـ. فُودَ: (لِيَتَسَّعَ أَوْ لِيَزُولَ الْإِلَخَ) تَشَرُّ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. هـ. فُودَ: (أَوْ نَقَصَتِ الْأَرْضُ الْإِلَخَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِذَا كَانَ فِي طَرِيقِهِ مَوَاتٍ وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشُّهَابُ ابْنُ قَاسِمٍ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي: (أَمَّا إِذَا تَيَسَّرَ الْإِلَخَ). اهـ. رَشِيدِي. هـ. فُودَ: (رَفْعُ ثَوْبٍ) بِالْهَمْزِ أَيِ إِضْلَاحُهُ. هـ. فُودَ: (لَأَنَّهُ لَا يَعُودُ الْإِلَخَ) أَي وَلَاتَهُ تَصَرَّفُ فِي مَلِكٍ غَيْرِهِ. اهـ. عِ ش. هـ. فُودَ: (وَكَذَا فِي غَيْرِ طَرِيقِهِ) عَطَفَ عَلَى فِي طَرِيقِهِ. اهـ. سَمِ. هـ. فُودَ: (وَلِلْمَالِكِ مِنْهُ مِنْ بَسْطِهِ الْإِلَخَ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ لَهُ غَرَضٌ فِي بَسْطِهِ كَدَفْعِ ضَمَانِ التَّمَتُّرِ أَوْ التَّنْقِصِ لَكِنْ فِي الْأَذْرَعِيِّ خِلَافُهُ فِي الْأَوَّلَى وَيُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ فِي الشَّرْحِ فِي مَسْأَلَةِ الرُّدِّ أَنَّ لَهُ الْبَسْطَ، وَإِنْ مَنَعَهُ الْمَالِكُ لِدَفْعِ أَرْضِ التَّنْقِصِ إِنْ لَمْ يُبَيِّرْهُ الْمَالِكُ مِنْهُ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. رَشِيدِي. وَقَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ الْإِلَخَ) أَي وَمِمَّا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الطَّمِّ. وَقَوْلُهُ: (فَلْيُرَاجَعْ) أَقُولُ يُصَرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ عِ ش أَي مَا لَمْ تَنْقُصِ الْقِيَمَةَ لِلْأَرْضِ بَعْدَ بَسْطِهِ. اهـ. هـ. فُودَ: (بِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِطَمِّ الْإِلَخِ وَالضَّمِيرُ لِلتُّرَابِ وَقَوْلُهُ: (حَفَرَهَا) الْجُمْلَةُ صِفَةُ حَفَرٍ. هـ. فُودَ: (إِلَّا إِذَا أَبْرَاهُ مِنْ ضَمَانِهَا) أَي أَوْ قَالَ

هـ. فُودَ: (لَكِنْ إِنْ أَذِنَ لَهُ الْمَالِكُ) قَدْ يُقَالُ فِي تَقْيِيدِ اللُّزُومِ بِذَلِكَ حَزَازَةٌ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ إِذْنِ الْمَالِكِ لَا يَقْتَضِي اللُّزُومَ بَلْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ طَلَبِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

هـ. فُودَ: (إِنْ لَمْ يَتَيَسَّرَ نَقْلُهُ لِمَوَاتٍ) اشْتِرَاطُ هَذَا يَقْتَضِي اعْتِبَارَهُ فِي قَوْلِهِ أَوْ نَقَصَتِ الْأَرْضُ بِهِ الْإِلَخَ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ أَمَّا إِذَا تَيَسَّرَ الْإِلَخَ. هـ. فُودَ: (وَكَذَا فِي غَيْرِ طَرِيقِهِ) عَطَفَ عَلَى فِي طَرِيقِهِ ش. هـ. فُودَ: (وَلَمْ تَنْقُصِ) أَي الْأَرْضُ.

لِمَوَاتٍ وَلَمْ تَنْقُصْ بِهِ وَلَا طَلَبَ الْمَالِكُ رَدَّهُ (فَلَا يَرُدُّهُ إِلَّا بِإِذْنٍ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ بِلا حَاجَةٍ فَإِنْ فَعَلَ كَلَّفَهُ النُّقْلَ. (وَيُقَاسُ بِمَا ذَكَرْنَا حِفْظَ الْبِشْرِ) الَّذِي تَعَدَّى بِهِ الْغَاصِبُ (وَطَمَّهَا) إِنْ أَرَادَهُ فَإِنْ أَمَرَهُ الْمَالِكُ بِالطَّمِّ وَجِبَ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ اسْتَقْلَّ بِهِ، وَإِنْ مَنَعَهُ مِنْهُ، وَإِلَّا فَلَا وَمِنَ الْغَرَضِ هُنَا ضَمَانُ التَّرَدِّي فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ غَيْرُهُ وَقَالَ لَهُ الْمَالِكُ رَضِيَتْ بِاسْتِدَامَةِ الْبِشْرِ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الطَّمُّ لِانْدِفَاعِ الضَّمَانِ عَنْهُ بِذَلِكَ وَطَطَّمُ بِثَرَابِهَا إِنْ بَقِيَ، وَإِلَّا فِيمِثْلِهِ وَاسْتَشْكَلَ بِمَا مَرَّ أَنَّ الْمِثْلَ فِي الذِّمَّةِ وَهُوَ لَا يُعْلَلُ إِلَّا بِقَبْضٍ صَحِيحٍ فَلْيُحْمَلْ عَلَى مَا إِذَا أُذِنَ لَهُ الْمَالِكُ فِي رَدِّهِ وَلَهُ نَقْلٌ.....

رَضِيَتْ بِاسْتِدَامَتِهَا لِمَا يَأْتِي أَنَّ قَوْلَهُ هَذَا كَافٍ فِي الْبَرَاءَةِ مِنَ الضَّمَانِ. هـ قَوْلُهُ: (لِمَوَاتٍ) أَيُّ أَوْ مِنْ أَحَدٍ طَرَفَيْهَا إِلَى الْآخَرِ. اهـ مُعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (وَلَمْ تَنْقُصْ) أَيُّ الْأَرْضِ. هـ قَوْلُهُ: (فَإِنْ فَعَلَ) أَيُّ رَدَّهُ الْغَاصِبُ بِلا إِذْنٍ وَقَوْلُهُ: (كَلَّفَهُ) أَيُّ الْمَالِكُ الْغَاصِبَ. اهـ ع ش.

هـ قَوْلُهُ (سَيِّئٌ) (بِمَا ذَكَرْنَا) أَيُّ مِنْ ثَقُلِ الثَّرَابِ بِالْكَشِطِ. اهـ مُعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (وَقَالَ لَهُ الْمَالِكُ رَضِيَتْ إِنْخ) وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى مَنَعِهِ مِنَ الطَّمِّ فَكَذَلِكَ فِي أَحَدٍ وَجْهَيْنِ نَقَلَهُ الرَّوْيَانِيُّ وَابْنُ الرَّقْعَةِ عَنْ الْأَصْحَابِ. اهـ مُعْنَى عِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ سِوَى دَفْعِ الضَّمَانِ يَتَعَمَّرُ بِالْحَقِيرَةِ أَوْ بِنَقْصِ الْأَرْضِ وَمَنَعَهُ الْمَالِكُ مِنَ الطَّمِّ فِيهَا وَأَبْرَاهُ مِنَ الضَّمَانِ فِي الثَّانِيَةِ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الطَّمُّ وَانْدَفَعَ عَنْهُ الضَّمَانُ. اهـ. أَيُّ قَيْصِيرُ الْمَالِكُ بِمَنَعِهِ مِنَ الطَّمِّ كَمَا لَوْ حَفَرَهَا فِي مِلْكِهِ ابْتِدَاءً فَلَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِهَا ع ش. اهـ بُجَيْرِيٌّ.

هـ قَوْلُهُ: (لِانْدِفَاعِ الضَّمَانِ عَنْهُ إِنْخ) أَيُّ وَعَنِ الْمَالِكِ عِبَارَةُ ع ش أَيُّ وَتَصْيِيرُ الْبِشْرِ بِرِضَا الْمَالِكِ كَمَا لَوْ حَفَرَهَا فِي مِلْكِهِ ابْتِدَاءً فَلَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِهَا بَعْدَ رِضَا الْمَالِكِ بِبَقَائِهَا وَبَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يَطْمَحْ ثُمَّ حَصَلَ بِهَا تَلَفٌ فَطَلَبَ مِنَ الْغَاصِبِ بَدْلَ التَّالِفِ فَادَّعَى الْغَاصِبُ أَنَّ الْمَالِكَ رَضِيَ بِاسْتِدَامَةِ الْبِشْرِ فَأَنْكَرَهُ الْمُسْتَحِقُّ فَالظَّاهِرُ تَصْدِيقُ الْمُسْتَحِقِّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الضَّمَانِ وَعَدَمُ رِضَا الْمَالِكِ بِبَقَائِهَا وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ طَوْلِ زَمَنِ تَصَرُّفِ الْمَالِكِ فِيهَا بَعْدَ زَوَالِ الْغَضَبِ وَعَدَمِهِ. اهـ أَيُّ وَلَا بَيْنَ تَصْدِيقِ الْمَالِكِ لِلْغَاصِبِ وَعَدَمِهِ. هـ قَوْلُهُ: (فَلْيُحْمَلْ إِنْخ) وَقَدْ يُقَالُ هَلَّا جَارَ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْمَالِكُ لِعَرَضِ دَفْعِ الضَّمَانِ، وَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ مِنْ عَهْدَةِ الْمَالِكِ لِعَدَمِ الْقَبْضِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ الْإشْكَالُ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَنْزِ شَيْخِنَا الْبُكْرِيِّ مَا نَصَّهُ وَيُجَابُ أَيُّ عَنِ الْإشْكَالِ بِأَنَّ غَرَضَ الْبَرَاءَةِ سَوِيحٌ فِيهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ سَمِ عَلَى حَجٍّ. اهـ ع ش عِبَارَةُ الْمُعْنَى بَعْدَ ذِكْرِ الْإشْكَالِ الْمَذْكُورِ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ نَصُّهَا وَلَعَلَّهُمْ اغْتَفَرُوا ذَلِكَ لِلْحَاجَةِ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَهُ) إِلَى

هـ قَوْلُهُ: (فَلْيُحْمَلْ إِنْخ) كَذَا شَرْحُ م ر وَقَدْ يُقَالُ هَلَّا جَارَ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْمَالِكُ لِعَرَضِ دَفْعِ الضَّمَانِ، وَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ مِنْ عَهْدَةِ الْمَالِكِ لِعَدَمِ الْقَبْضِ، وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ الْإشْكَالُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا الْبُكْرِيِّ فِي كَنْزِهِ قَالَ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلِلتَّائِلِ الرَّدُّ إِلَى إِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ مَا نَصَّهُ وَاسْتَشْكَلَ رَدُّ بَدْلِ التَّالِفِ إِذَا لَمْ يَأْذَنْ الْمَالِكُ بِأَنَّ مَا فِي الذِّمَّةِ لَا يَتَّعَيْنُ إِلَّا بِقَبْضٍ صَحِيحٍ وَيُجَابُ بِأَنَّ غَرَضَ الْبَرَاءَةِ سَوِيحٌ فِيهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ. اهـ.

ما طوى به البئر وللمالك إيجابه عليه، وإن سمح له به (وإذا أعاد الأرض كما كانت ولم يبق نقص فلا أرض) إذ لا موجب له (لكن عليه أجره المثل لمدة الإعادة) والحفر كما في الروضة وأصلها؛ لأنه وضع يده عليها مُدَّتْهُمَا تَعْدِيًا، وإن كان آتيا بواجب (وإن بقي نقص) في الأرض بعد الإعادة (وجب أرضه معها) أي الأجرة لاختلاف سببهما.

(ولو غصب زيتا ونحوه) من الأدهان (وأغلاه فنقصت عينه دون قيمته) بأن كان صاعا قيمته درهم فصار نصف صاع قيمته درهم (ردّه) لبقاء العين (ولزمه مثل الذاهب في الأصح)؛ لأن له بدلا مقدرا وهو المثل فأوجبناه، وإن زادت القيمة بالإغلاء كما لو خصى العبد فإنه يضمن قيمته، وإن زادت أضعافها (وإن نقصت القيمة فقط) أي دون العين (لزمه الأرض) جبرًا له (وإن نقصت) أي العين والقيمة معا (غرم الذاهب ورد الباقي) مطلقًا و (مع أرضه إن كان نقص القيمة أكثر) مما نقص بالعين كرتلين قيمتهما درهما صارا بالإغلاء رطلًا قيمته نصف درهم فيرد الباقي ويؤد معه رطلًا ونصف درهم أمّا إذا لم يكن نقص القيمة أكثر بأن لم يحصل في الباقي نقص كما لو صار رطلًا قيمته درهم أو أكثر فيغرم الذاهب فقط ويؤد الباقي، ولو غصب عصيرا وأغلاه فنقصت عينه دون قيمته لم يغرم مثل الذاهب؛ لأنه مائتة لا قيمة لها والذاهب

الفرع في المغني. قود: (ما طوى به) أي بُني به. قود: (عليه) أي التثليل.

قود: (وإن سمح له به) أي الغاصب للمالك (بما طوى به) أي لما فيه من الميتة. اه ع ش.

قود: (والحفر إلخ) عبارة المغني لمدة الإعادة من الردّ والطم وغيرهما كما يلزمه أجره ما قبلها.

اه. قود: (مدتّهما) أي الإعادة والحفر وظاهره دون ما بينهما وتقدّم أنّما عن المغني خلافه وهو

الظاهر. قود: (وإن كان آتيا بواجب) أي في الأول. اه سم. قود: (قيمته درهم) أي أو أكثر كما

يأتي. قود: (فإنه يضمن قيمته) أي يضمن جميع قيمته؛ لأنّ الاثنين فيهما القيمة فيلزمه ردّه لمالكه مع

قيمته شيخنا العزيز وظاهر أنّ المراد قيمته قبل الخصى. اه بجبرمي. قود: (وإن زادت إلخ) أي

قيمته بعد الخصى أضعاف ما كانت عليه قبله. اه ع ش. قود: (مطلقًا) أي سواء كان نقص القيمة أكثر

من نقص العين أو لا. اه ع ش. قود: (ولو غصب عصيرا فأغلاه) ومثل إغلاء العصير ما لو صار

العصير خلًا أو الرطب تمرًا ونقصت عينه دون قيمته لا يضمن مثل الذاهب وأجراه الماوزدي والرواني

في اللين إذا صار جبنًا ونقص كذلك وتعرف النسبة بوزنهما مغني ونهاية وشرح الرّوض. قود: (لأنه

مائتة إلخ) يؤخذ من هذا التعليل أنّه لو نقص منه عينه وقيمته ضمن القيمة لكنّ الأوجه أنّه يضمن مثل

قود: (وإن كان آتيا بواجب) أي في الأول.

قود: (لم يغرم مثل الذاهب إلخ) قال في شرح الرّوض وفارق نظيره في المفلس حيث يضمن مثل

الذاهب للبائع كالزيت بأن ما زاد بالإغلاء ثم للمشتري فيه حصّة فلو لم يضمن المشتري ذلك لأجحفنا

بالبائع والزائد بالإغلاء هنا للمالك فانجبر به الذاهب. اه. وفي الرّوض، وكذا الرطب يصير تمرًا قال

مِنَ الدُّهْنِ دُهْنٌ مُتَقَوِّمٌ.

(فرغ) غَصَبَ وثيقةً بدينٍ أو عَيْنٍ وأتلفها ضَمِنَ قيمةَ الكاغِدِ مكتوبًا ملاحظًا أجرةَ الكتابةِ لا أنها تَجِبُ مع ذلك كما حَمَلُوا عليه عبارةَ الروضةِ الموهمةِ لإيجابها الذي لا يقوله أحدٌ على ما قاله الزركشي، وإن محاه ضَمِنَ قيمةً ما نَقَصَ منه وإفتاء ابن الصلاح بأنه يلزمه قيمةٌ ورقيةٌ فيها إثباتُ ذلك المالِ فيقالُ كم قيمةٌ ورقيةٌ يَتَوَصَّلُ بها إلى إثباتِ مثلِ هذا المِلْكِ ثم يُوجِبُ

الذَّاهِبِ كالدُّهْنِ. اهـ نهايةُ قال الرّشيدِيُّ والظاهرُ أنّه يُرْجَعُ في الذَّاهِبِ وَعَدَمِهِ وفي مقدارِ الذَّاهِبِ إلى أهلِ الخبرةِ وانظر ما المرادُ بالمثلِ الذي يَضُمُّهُ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَضُمَّهُ عَصِيرًا بقولِ أهلِ الخبرةِ إِنَّهُ مُشْتَمِلٌ على عَصِيرٍ خالِصٍ مِنَ المائِيةِ بمقدارِ الذَّاهِبِ أو يُكَلِّفُ إِغْلَاءَ عَصِيرٍ حَتَّى تَذْهَبَ مائِيتُهُ وَيَغْرَمَ منه بمقدارِ الذَّاهِبِ قَلْبِيرًا جَعَلَ. اهـ عبارةُ ع ش قوله م ر إِنَّهُ يَضُمُّنُ مِثْلَ الذَّاهِبِ أَي مِمَّا ذُكِرَ مِنَ العَصِيرِ والرُّطْبِ والجُبْنِ وَيَبْنِي أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الذَّاهِبُ أَجْزَاءً مُتَقَوِّمَةً فَإِنْ كَانَ مائِيةً فَلَا.

(فرغ): وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَنْ شَخْصٍ غَصَبَ مِنْ آخَرَ عَبْدَيْنِ ثُمَّ إِنَّ أَحَدَهُمَا جَنَى عَلَى الْآخَرِ وَأَقْتَصَّ السَّيِّدُ مِنَ الْجَانِي فِي يَدِ الْغَاصِبِ هَلْ يَضُمُّهُمَا؛ لَأْتَهُمَا فَاتَا بِجَنَابَةٍ فِي يَدِ الْغَاصِبِ أَوْ يَضُمُّنُ الْجَانِي قَطُّ؟ وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الظَّاهِرَ الْأَوَّلَ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ. اهـ. فَوَدَّ: (ملاحظًا أجرةَ الكتابةِ) مَغْنَاهُ أَنَّهُ يَضُمُّنُ قِيَمَتَهَا الَّتِي مُنَشِئُهَا الْكِتَابَةُ بِالْأَجْرَةِ. اهـ. فَوَدَّ: (لَا أَنَّهَا تَجِبُ مَعَ ذَلِكَ) أَي لَا أَنَّ الْأَجْرَةَ تَجِبُ مَعَ قِيَمَةِ الْكَاعِغِدِ مَكْتُوبًا. اهـ كُزْدِي قَوْلُهُ مُنَشِئُهَا الْخِ الْمُنَاسِبُ مِنْ مُنَشِئِهَا الْخِ بزيادةٍ (مِنْ) التَّبْعِيضَةِ وَقَوْلُهُ مَكْتُوبًا يَبْنِي إِسْقَاطَهُ فَالْمُرَادُ أَنَّ الْوَاجِبَ قِيَمَةُ الْكَاعِغِدِ مَكْتُوبًا مَعَ أَجْرَةِ الْكِتَابَةِ وَهِيَ أَقَلُّ مِنْ قِيَمَةِ الْكَاعِغِدِ أَبْيَضَ مَعَ أَجْرَةِ الْكِتَابَةِ الْمُنْفِيَّ بِقَوْلِ الشَّارِحِ لَا أَنَّهَا تَجِبُ الْخِ عِبَارَةٌ ع ش فَرَعَ غَصَبَ وَثِيقَةً كَالْحَجَجِ وَالتَّذَاكِرِ لَزِمَهُ إِذَا تَلَفَتْ قِيَمَةُ الْوَرَقِ وَأَجْرَةُ الْكِتَابَةِ وَقَوْبًا مُطَرَّرًا لَزِمَهُ قِيَمَتُهُ مُطَرَّرًا وَالْفَرْقُ أَنَّ الْكِتَابَةَ تَعِيبُ الْوَرَقَ وَتَنْقُصُ قِيَمَتَهُ فَلَوْ لَزِمَتْهُ قِيَمَةُ الْوِثِيقَةِ دُونَ الْأَجْرَةِ لَأَجَحَفْنَا بِالْمَالِكِ وَلَا كَذَلِكَ الطَّرَازُ؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ فِي قِيَمَةِ الثَّوْبِ فَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ سَمٌ عَلَى حَجَجٍ. اهـ. فَوَدَّ: (كَمَا حَمَلُوا عَلَيْهِ) أَي وَجُوبُ الْأَجْرَةِ مَعَ قِيَمَةِ الْكَاعِغِدِ مَكْتُوبًا. اهـ. فَوَدَّ: (لِإِجَابِهَا) أَي الْأَجْرَةِ. اهـ كُزْدِي أَي مَعَ قِيَمَةِ الْكَاعِغِدِ أَبْيَضَ. اهـ. فَوَدَّ: (وَلِنْ مَحَاهُ) أَي الْوِثِيقَةَ أَي خَطَّهَا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَالتَّذَكُّيرِ بِاِغْتِيَابِ الْكَاعِغِدِ الْمَكْتُوبِ. اهـ. فَوَدَّ: (وَإِفْتَاءُ ابْنِ الصَّلَاحِ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ ضَعِيفٌ. اهـ. فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ) أَي مُتَلَفُ الْوِثِيقَةِ.

فِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْأَصْلِ وَالْعَصِيرُ يَصِيرُ خَلًّا إِذَا نَقَصَتْ عَيْنُهُ دُونَ قِيَمَتِهِ لَا يَضُمُّنُ مِثْلَ الذَّاهِبِ وَأَجْرَاهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ فِي اللَّبَنِ إِذَا صَارَ جُبْنًا وَنَقَصَ كَذَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْجُبْنَ لَا يُمَكِّنُ كَيْلَهُ حَتَّى يُعْرِفَ نِسْبَةَ نَقْصِهِ مِنَ عَيْنِ اللَّبَنِ. اهـ. نَعَمْ تُعْرِفُ النَّسْبَةَ بَوَازْنِهِمَا وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّعْلِيلِ بِأَنَّ الذَّاهِبَ مِمَّا ذَكَرَ مَائِيةً لَا قِيَمَةَ لَهَا أَنَّهُ لَوْ نَقَصَ مِنْهُ عَيْنُهُ وَقِيَمَتُهُ ضَمِنَ الْقِيَمَةَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ يَضُمُّنُ مِثْلَ الذَّاهِبِ كالدُّهْنِ. اهـ. كَلَامُ شَرْحِ الرُّوضِ وَقَوْلُهُ ضَمِنَ الْقِيَمَةَ كَأَنَّ الْمُرَادَ نَقْصُ الْقِيَمَةِ وَقَوْلُهُ وَيُحْتَمَلُ الْخِ فِي شَرْحِ م ر هُوَ الْأَوْجَهُ.

ما ينتهي إليه التقويم الضعيف، وإن اعتمده الإسنوي وقال مُقْتَضَاهُ وَجوبُ قيمةِ الكاغِدِ أبيضُ وأجرةُ الوراقِ قال ولا بُدَّ من اعتبارِ أجرةِ الشُّهُودِ وإن لم يكتسبوا شَهادَتَهُمْ اهـ وليس كما قال ثم رأيت الأذرعِيَّ بالغَ في الردِّ عليه فقال: وهذا كلامٌ رديءٌ ساقِطٌ وأفتى أيضًا بضمانِ شريكِ غَوْرَ ماءٍ عَيْنٍ مِلْكٍ له ولشركائه فيبس ما كان يُسقى بها مِنَ الشَّجَرِ وينحوه أفتى الفقيه إسماعيلُ الحضرمي ونظر فيه بعضهم وكأنه نظر لقولهم لو أَخَذَ ثِيَابَهُ مِثْلًا فَهَلَكَ بَرْدٌ لم يضمنه، وإن عَلِمَ أَنَّ ذلك مُهْلِكٌ له لكن مرَّ أوَّلُ البابِ ما يَرُدُّهُ فَنَأْمُلُهُ.

(والأصحُّ أَنَّ السَّمْنَ) الطَّارِيَّ في يَدِ الغاصِبِ (لا يجزئُ نقصُ هُزَالٍ قبله) فلو غَصَبَ سَمِينَةً فَهَزَلَتْ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ لا غيرُ ثم سَمَنْتُ رَدُّهَا وأرْسَ السَّمْنَ الأوَّلُ؛ لأنَّ الثاني غيرُه وما نَشَأُ

☐ قوله: (وأجرةُ الوراقِ) أي الكاتبِ. ☐ قوله: (أجرةُ الشُّهُودِ) أي أجرةُ إحصارِها. ☐ قوله: (كما قال) أي الإسنوي، وكذا ضَمِيرُ عليه. ☐ قوله: (وأفتى) أي ابنُ الصَّلاح. ☐ قوله: (عَيْنٌ مِلْكٍ) بإضافةِ العينِ إلى المِلْكِ. اهـ كُرِدِي أَقُولُ وَيَجوزُ القطعُ أيضًا على الوضيفةِ أي هي مِلْكُ إلخ. ☐ قوله: (ما كان يُسقى إلخ) فاعِلُ يَبْسُ والضَمِيرُ في الفِعْلَيْنِ لِمَا وقوله مِنَ الشَّجَرِ بَيَانٌ لَهُ. ☐ قوله: (وَيَنْحُوهُ) أي إِفْتَاءُ ابنِ الصَّلاحِ والجارُّ مُتَعَلِّقٌ بقوله أفتى الفقيه إلخ. ☐ قوله: (وَنَظَرَ فِيهِ) أي في إِفْتَاءِ ابنِ الصَّلاح. ☐ قوله: (لَكِنْ مَرَّ أوَّلُ البابِ إلخ) كأنه يُشِيرُ إلى هَلَاكِ وَلَدٍ شاةٍ ذَبَحَهَا فَإِنَّهُ يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ غِذَاءَهُ الْمُتَعَيِّنَ لَهُ بِإِثْلَافِ أُمِّهِ أي وفيما نَحْنُ فِيهِ أَتْلَفَ ماءَهُ الْمُتَعَيِّنَ. اهـ سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةٌ سَمَّ قَوْلُهُ لَكِنْ مَرَّ أوَّلُ البابِ ما مَرَّ بِرَدِّهِ أي التَّنْظَرِ ش قال هناك وَلَيْسَ مِنْهُ أي مِنَ الاستِثْلَاءِ مَنَعُ المَالِكِ مِنْ سَقْيِ ماشِيَتِهِ أو غَرْبِهِ حَتَّى تَلْفَ فلا ضَمَانَ، وإن قَصَدَ مَنَعَهُ عَنْهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وفَارَقَ هَذَا هَلَاكُ وَلَدٍ شاةٍ ذَبَحَهَا بِأَنَّهُ ثُمَّ أَتْلَفَ غِذَاءَ الْوَلَدِ الْمُتَعَيِّنِ لَهُ بِإِثْلَافِ أُمِّهِ بِخِلَافِهِ هُنَا وبِهَذَا الْفَرْقِ يَتَأَيَّدُ مَا يَأْتِي عَنْ ابنِ الصَّلاحِ وَغَيْرِهِ قُبِيلٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّ السَّمْنَ إلخ أي قَضَمَانُ ما كان يُسقى بها؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ ماءَهُ الْمُتَعَيِّنَ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. ☐ قوله: (الطَّارِيَّ) إلى قوله خِلَافًا لِمَا أَطَالَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِنْ أَقَوْلُهُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ لا غيرُ. ☐ قوله: (سَمِينَةً) أي جاريةً سَمِينَةً مِثْلًا. ☐ قوله: (بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ) عِبَارَةُ الْقَامُوسِ هُزَلُ كَعْنِي هُزَالًا وَهَزَلُ كَنْصَرَ هُزَالًا وَهُزَالًا وَقَدْ تَضَمَّنَ الزَّائِي. اهـ فَتَلَخَّصَ أَنَّ فِيهِ لَعْنَتَيْنِ فَلَعَلَّ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ كَابِنِ حَجٍّ لِكَوْنِهِ الْأَكْثَرُ. اهـ ع ش. ☐ قوله: (ثُمَّ سَمَنْتُ) فِي الْمِضْبَاحِ سَمِنْ يَسْمَنُ مِنْ بَابِ تَعَبٍ يَتَعَبُ وَفِي لُغَةٍ مِنْ بَابِ قَرُبٍ إِذَا كَثُرَ لَحْمُهُ وَشَحْمُهُ قَلِيوبِي. اهـ بُجَيْرِمِي.

☐ قوله: (لَكِنْ مَرَّ أوَّلُ البابِ ما يَرُدُّهُ) أي التَّنْظَرُ ش قال هناك وَلَيْسَ مِنْهُ أي مِنَ الاستِثْلَاءِ مَنَعُ المَالِكِ مِنْ سَقْيِ ماشِيَتِهِ أو غَرْبِهِ حَتَّى تَلْفَ فلا ضَمَانَ وإن قَصَدَ مَنَعَهُ عَنْهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وفَارَقَ هَذَا هَلَاكُ وَلَدٍ شاةٍ ذَبَحَهَا بِأَنَّهُ ثُمَّ أَتْلَفَ غِذَاءَ الْوَلَدِ الْمُتَعَيِّنِ لَهُ بِإِثْلَافِ أُمِّهِ بِخِلَافِهِ هُنَا، وبِهَذَا الْفَرْقِ يَتَأَيَّدُ مَا يَأْتِي عَنْ ابنِ الصَّلاحِ وَغَيْرِهِ قُبِيلٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّ السَّمْنَ إلخ أي قَضَمَانُ ما كان يُسقى بها؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ ماءَهُ الْمُتَعَيِّنِ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

عن فعل الغاصب لا قيمة له حتى لو زال هذا غريم أرشه أيضًا هذا إن رجعت قيمتها إلى ما كانت عليه، وإلا غريم أرش النقص قطعاً وأشار بقوله نقص هُزال إلى أنه لا أثر لزوال سمين مُفرط لا يُنقص زواله القيمة، ولو انعكس الحال بأن سمنت في يد مُعتدلة سمنتاً مُفرطاً نقص قيمتها ردّها ولا شيء عليه؛ لأنها لم تنقص حقيقة ولا عرفاً كذا نقله في الكفاية وأقرّه وفيه نظر كما قاله الاستوئي وغيره؛ لأنه مخالف لقاعدة الباب في تضمين نقص القيمة.

(و) الأصح (إن تذكر صنعة) بنفسه أو بتعليم (نسيها) عند الغاصب (يُجبر النسيان)؛ لأن العائد هو عين الأول بخلاف السمين وسيل المثل تذكرها في يد المالك فيسترد ما دفع من الأرض كما اعتمده ابن الرفعة واستشهد له بما لو ردّه مريضاً ثم برئ قال الاستوئي نعم لو تذكرها في يده بتعليم فالأوجه عدم الاسترداد وعود الحسن كعود السمين لا كتذكر الصنعة قاله الإمام، وكذا.....

قوله: (لا قيمة له) أي لا يقابل بشيء للغاصب ليلائم ما رتبّه عليه اهـ رشيدتي. □ قوله: (هذا) أي السمين الثاني وقوله أيضًا أي كالسمين الأول. □ قوله: (هذا) أي ما صحّحه المثل. □ قوله: (إن رجعت قيمتها) أي بالسمين الطاري في يد الغاصب وقوله إلى ما كانت إلخ أي إلى قيمتها قبل الهزال. □ قوله: (وإلا غريم أرش النقص إلخ) لو نقصت بالهزال نصف القيمة ثم رجعت بالسمين الثاني إلى ثلاثة أرباع القيمة فينبغي أن يغرم الربع الفائت قطعاً والربع الراجع بالسمين الثاني على الأصح فليتأمل سم على حج. اهـ ع ش. □ قوله: (مُعتدلة) فاعل سمنت وقوله: (سمناً مُفرطاً) مفعول مطلق نوعي له. □ قوله: (وفيه نظر إلخ) عبارة المُعني وقال الاستوئي نعم أي يغرم أرش النقص وهو الأوجه؛ لأن الأول مخالف اهـ.

قوله (إش): (وإن تذكر صنعة نسيها يُجبر النسيان إلخ) ولو تعلّمت الجارية المغصوبة الغناء فزادت قيمتها به ثم نسيته لم يضمنه حيث كان محرماً كما علّم وما مرّ ومرض القن المغصوب أو تمعّط شجره أو سقوط سته يُنجبر بعوده كما كان، ولو عاد بعد الرد للمالك بخلاف سقوط صوف الشاة أو ورق الشجرة لا يُنجبر بعوده كما كان؛ لأنه متقوم ينقص به وصحة الرقيق وشجره وسنه غير متقومة نهاية ومُعني قال ع ش قوله م ر أو سقوط سته يُنجبر إلخ أي ولو مثغوراً. اهـ. □ قوله: (بتعليم) أي، ولو لم يغرم في تعلّمه شيئاً كان علّمه بنفسه أو بمتبرّع؛ لأنه وإن كان كذلك منسوب للمالك وقد تحقّق نقصه حين رجوعه ليده. اهـ ع ش. □ قوله: (كعود السمين) أي فلا يُجبر النقص. □ قوله: (وكذا) أي كعود

قوله: (وإلا غريم أرش النقص قطعاً) لو نقص بالهزال نصف القيمة ثم رجعت بالسمين الثاني إلى ثلاثة أرباع القيمة فينبغي أن يغرم الربع الفائت قطعاً والربع الراجع بالسمين الثاني على الأصح فليتأمل.

قوله: (وفيه نظر كما قاله الاستوئي إلخ) كذا م ر. □ قوله: (وسيل المثل تذكرها في يد المالك) وإنما حمل المحلّي كلام المثل على كون ذلك في يد الغاصب؛ لأنه محلّ كلام الأصحاب وهذا الخلاف م

صَبْرُ حُلِيِّ انكسر (وتَعْلَمُ صُنْعُهُ لَا يَجْبُرُ نِسْيَانُ) صُنْعُهُ (أُخْرَى قِطْعًا)، وَإِنْ كَانَتْ أَرْقَعُ مِنَ الْأُولَى لِلتَّغَايُرِ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَغْرَاضِ بِاخْتِلَافِ الصَّنَائِعِ.

(وَلَوْ غَصَبَ غَصِيرًا فَتَحَمَّرَ ثُمَّ تَخَلَّلَ فَالْأَصَحُّ أَنَّ الْخُلَّ لِلْمَالِكِ)؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ مَالِهِ (وَعَلَى الْغَاصِبِ الْأَرْضُ) لِنَقْصِهِ (إِنْ كَانَ الْخُلُّ أَنْقَصَ قِيَمَةً) مِنَ الْعَصِيرِ لِحُصُولِهِ فِي يَدِهِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا إِذَا غَصَبَ بِيضًا فَتَفَرَّخَ أَوْ حَبًّا فَتَبَّتْ فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْ قِيَمَتِهِ غَصِيرًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ غَيْرُ الرَّدِّ وَخَرَجَ بِهِمْ تَخَلُّلٌ مَا لَوْ تَحَمَّرَ وَلَمْ يَتَخَلَّلْ فَيَلْزِمُهُ مِثْلُ الْعَصِيرِ لَا إِرَاقَتُهَا؛ لِأَنَّهَا مُحْتَرَمَةٌ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْمَالِكَ غَصَرَهَا بِقَصْدِ الْخُمُرِيِّ خِلَافًا لِمَا أَطَالَ بِهِ شَارِحٌ هُنَا وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي زَيْتِ نَجْسِهِ أَنَّ الْخُمُرَ الْمُحْتَرَمَةَ هُنَا تُرَدُّ لِلْمَالِكِ فَقَوْلُ هَذَا الشَّارِحِ لَمْ يُوجِبُوا رَدَّهَا مَعَ غَرَامَةِ الْمِثْلِ لِلْمَالِكِ مِنْبِئِي عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ مِنْ وَجُوبِ إِرَاقَتِهَا مُطْلَقًا وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ وَمَتَى تَخَلَّلَتْ رَدَّهَا مَعَ أَرْضِ النِّقْصِ وَاسْتَرَدَّ الْعَصِيرَ.

السَّمْنُ عِبَارَةٌ الْمُغْنَى وَيَجْرِي الْخِلَافُ أَيِ الَّذِي فِي السَّمَنِ الطَّارِئِ فِيمَا لَوْ كَسَرَ الْحُلِيِّ أَوْ الْإِنَاءُ ثُمَّ أَعَادَهُ بِتِلْكَ الصَّنْعَةِ اهـ. □ فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ عَيْنُ مَالِهِ) وَإِنَّمَا انْتَقَلَ مِنْ صِفَةٍ إِلَى صِفَةٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُغْنٍ. □ فَوُدَّ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيِ الْخِلَافِ وَالتَّصْحِيحِ. □ فَوُدَّ: (فَتَفَرَّخَ) أَيِ وَلَوْ بِفِعْلِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ غَصَبَ حَطْبًا وَأَخْرَقَهُ أَنَّهُ يَرُدُّهُ مَعَ أَرْضِ النِّقْصِ نَعَمْ إِنْ صَارَ لَا قِيَمَةَ لَهُ فَيَحْتَمِلُ وَجُوبَ رَدِّهِ مَعَ قِيَمَتِهِ سَمَ عَلَى حَبِّ. اهـ ع ش. □ فَوُدَّ: (أَوْ حَبًّا إِنْخ) أَوْ بَزْرٌ قَرَّ قَصَارٌ قَرًّا نِهَائِيَّةً وَمُغْنٍ قَالَ ع ش فِيهِ مُسَامَحَةٌ إِذَا الْبَزْرُ لَا يَصِيرُ قَرًّا، وَإِنَّمَا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ بَعْدَ حُلُولِ الْحَيَاةِ فِيهِ. اهـ.

□ فَوُدَّ: (إِنَّ الْخُمُرَ إِنْخ) خَبَّرَ قَوْلُهُ وَقِيَاسُ إِنْخ. □ فَوُدَّ: (تُرَدُّ لِلْمَالِكِ إِنْخ) وَفَاقًا لِلنِّهَائِيَّةِ. □ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ مُحْتَرَمَةٍ أَوْ لَا. □ فَوُدَّ: (وَقَدْ تَقَرَّرَ) أَيِ آيَفًا بِقَوْلِهِ وَقِيَاسُ إِنْخ. □ فَوُدَّ: (وَمَتَى تَخَلَّلَتْ إِنْخ) وَالظَّاهِرُ أَنَّ

□ فَوُدَّ فِي (النَّسِي): (وَتَعْلَمُ صُنْعُهُ لَا يَجْبُرُ نِسْيَانُ أُخْرَى) فِي شَرْحِ م ر، وَلَوْ تَعَلَّمَتِ الْجَارِيَةُ الْمَغْصُوبَةَ الْغِنَاءَ فَزَادَتْ قِيَمَتُهَا بِهِ ثُمَّ نَسِيَتْهُ لَمْ يَضْمَنْهُ حَيْثُ كَانَ مُحَرَّمًا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَمَرَضُ الْقَيْنِ الْمَغْصُوبِ أَوْ تَمَعَّطُ شَعْرِهِ أَوْ سُقُوطُ سِنِّهِ يَنْجَبِرُ بَعُودُهُ كَمَا كَانَ، وَلَوْ عَادَ بَعْدَ الرَّدِّ لِلْمَالِكِ بِخِلَافِ سُقُوطِ صَوْفِ الشَّاةِ أَوْ وَرَقِ الشَّجَرَةِ لَا يَنْجَبِرُ بَعُودُهُ كَمَا كَانَ؛ لِأَنَّهُ مُتَقَوِّمٌ يَنْقُصُ بِهِ وَصِحَّةُ الرَّقِيقِ وَشَعْرُهُ وَسِنَّهُ غَيْرُ مُتَقَوِّمَةٍ.

اهـ. □ فَوُدَّ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) فِيمَا إِذَا غَصَبَ بِيضًا إِنْخ) هَذَا مِنْ قَبِيلِ صَيُورَةِ الْمِثْلِيِّ مُتَقَوِّمًا وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُخَالِفُ الْقَاعِدَةَ السَّابِقَةَ فِيمَا إِذَا صَارَ الْمِثْلِيُّ مِثْلًا آخَرَ أَوْ مُتَقَوِّمًا أَوْ مُتَقَوِّمًا مِثْلًا؛ لِأَنَّ هَذَا مَفْرُوضٌ مَعَ عَدَمِ التَّلَفِ وَتِلْكَ الْقَاعِدَةُ مَفْرُوضَةٌ مَعَ التَّلَفِ كَمَا تَقَدَّمَ مَتَابَيَانُ ذَلِكَ. □ فَوُدَّ: (فَتَفَرَّخَ) أَيِ وَلَوْ بِفِعْلِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَكَذَا مَا بَعْدَهُ. □ فَوُدَّ: (فَتَفَرَّخَ أَوْ حَبًّا فَتَبَّتْ) قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ غَصَبَ حَطْبًا وَأَخْرَقَهُ أَنَّهُ يَرُدُّهُ مَعَ أَرْضِ نَقْصِهِ نَعَمْ إِنْ صَارَ لَا قِيَمَةَ لَهُ فَيَحْتَمِلُ وَجُوبَ رَدِّهِ مَعَ قِيَمَتِهِ. □ فَوُدَّ: (وَمَتَى تَخَلَّلَتْ رَدَّهَا مَعَ أَرْضِ النِّقْصِ وَاسْتَرَدَّ الْعَصِيرَ) بَقِيَ مَا لَوْ تَخَلَّلَتْ فِي يَدِ الْمَالِكِ بَعْدَ رَدِّهَا إِلَيْهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ فَيَسْتَرَدُّ الْعَصِيرَ، وَعَلَيْهِ الْأَرْضُ إِنْ كَانَ.

(ولو غَصَبَ خَمْرًا فَتَخَلَّلَتْ أَوْ جِلْدٌ مَيْتَةٌ فَلَذَبَغَهُ فَلَا صُحُّ أَنْ الْخَلُّ وَالْجِلْدُ لِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُمَا فَرَعَا مِلْكَهُ وَلَيْسَ قَضِيَّتُهُ إِخْرَاجٌ غَيْرِ الْمُحْتَرَمَةِ خِلَافًا لِمَنْ ادَّعَاهُ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ هُوَ الْعَصِيرُ وَلَا شَكُّ أَنَّ خَلَّ الْمُحْتَرَمَةِ وَغَيْرَهَا فَرَعٌ عَنْهُ وَمَنْ تَمَّ سَوَى الْمُتَوَلَّى بَيْنَهُمَا وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ اسْتِثْنَاءِ الْإِمَامِ لِغَيْرِ الْمُحْتَرَمَةِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ تَلَفَا فِي يَدِهِ ضَمِنَهُمَا وَخَرَجَ بِغَصَبٍ مَا لَوْ أَعْرَضَ عَنْهُمَا وَهُوَ يَمُنُّ بِصُحِّ إِعْرَاضِهِ فَيَمْلِكُهُ آخِذُهُ.

(فصل) فيما يطراً على المغصوب من زيادة ووطء وانتقال للغير وتوابعها

(زيادة المغصوب إن كانت أثراً محضاً كقصارة) لثوب وطحن لبر وخطاطة بخيط للمالك وضرب سبيكة دراهم (فلا شيء للغاصب بسببها) لتعديده بعمله في ملك غيره

الْحُكْمُ كَذَلِكَ لَوْ تَخَلَّلَتْ فِي يَدِ الْمَالِكِ بَعْدَ رَدِّهَا إِلَيْهِ فَيَسْتَرِدُّ الْعَصِيرَ، وَعَلَيْهِ أَرَشُ النِّقْصِ إِنْ كَانَ. اهـ. سم. قوله: (وَلَيْسَ قَضِيَّتُهُ) أَيِ التَّغْلِيلِ. اهـ. رشيدى. قوله: (لَأَنَّ مِلْكَهُ هُوَ الْعَصِيرُ) هَذَا التَّغْلِيلُ لَا يَأْتِي فِيمَنْ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ مِلْكُ الْعَصِيرِ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْخَمْرِ بَنَحَوْا إِعْرَاضِ مُسْتَحَقِّهَا عَنْهَا ثُمَّ غَصَبَتْ مِنْهُ فَتَخَلَّلَتْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر؛ لِأَنَّهُمَا فَرَعَا مِلْكَهُ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ، وَإِلَّا فَقَدْ لَا يَسْبِقُ لَهُ مِلْكُ الْعَصِيرِ كَمَا لَوْ وَرَثَ الْخَمْرَةَ أَوْ الْجِلْدَ مَثَلًا وَعِبَارَةٌ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُمَا فَرَعَا اخْتِصَاصِهِ. اهـ.

قوله: (سَوَى الْمُتَوَلَّى إلخ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى أَيْضًا. قوله: (فَإِنْ تَلَفَا) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى ثُمَّ قَالَا، وَلَوْ أَتَلَفَ شَخْصٌ جِلْدًا غَيْرَ مَذْبُوغٍ وَادَّعَى الْمَالِكُ أَنَّهُ مُذَكَّى وَالْمُتَلَفُ أَنَّهُ مَيْتَةٌ صَدَقَ الْمُتَلَفُ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّذْكِيَةِ. اهـ. قوله: (لَوْ أَعْرَضَ) أَيِ مُسْتَحَقِّ الْخَمْرِ أَوْ الْجِلْدِ.

قوله: (فَيَمْلِكُهُ) الْأَوَّلَى فَيَمْلِكُهُمَا وَأَوَّلَى مِنْهُ وَلَيْسَ لِلْمَالِكِ اسْتِزَادُهُمَا كَمَا عَبَّرَ بِهِ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى.

(فصل) فيما يطراً على المغصوب

قوله: (فِيمَا يَطْرَأُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، وَلَوْ صَبَغَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَهُوَ حَسَنٌ إِلَى وَلِلْغَاصِبِ وَقَوْلُهُ وَلَا يُلْزَمُهُ إِلَى الْمُتَنِ. قوله: (مِنْ زِيَادَةٍ) الْمُرَادُ بِهَا الْأُمُرُ الطَّارِئُ عَلَى الْمَغْصُوبِ، وَإِنْ حَصَلَ بِهِ نَقْصٌ قِيمَتِهِ. اهـ. بُجَيْرِمِي. قوله: (وَتَوَابِعُهَا) كَقَوْلِهِ، وَلَوْ خَلَطَ الْمَغْصُوبُ إلخ. قوله: (كَقَصَارَةٍ) يَفْتَحُ الْقَافُ مُضَدَّرٌ لِقَصْرِ التَّوْبِ وَحُكِيَ كَسْرُهَا وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ الَّذِي بِالْكَسْرِ اسْمٌ لِلصَّنَاعَةِ أَنْتَهَى بِزَمَاوِيِّ وَالْمُرَادُ بِالْقَصَارَةِ وَمَا بَعْدَهَا كَوْنُهُ مَقْصُورًا وَمَطْحُونًا وَخِطًا حَتَّى يَصْلُحَ جَعْلُهَا مَثَلًا لِلْأَثَرِ وَإِلَّا فَالْقَصَارَةُ وَالطَّحْنُ وَالْخِيَاطَةُ أَفْعَالٌ لَا تَصْلُحُ مَثَلًا لِلْأَثَرِ فَالْمُرَادُ بِهَا مَا يَنْشَأُ عَنْهَا. اهـ. بُجَيْرِمِي.

قوله: (لِثُوبٍ) إِلَى قَوْلِهِ إِلَّا حَاقًا فِي الْمُعْنَى. قوله: (بِخَيْطٍ لِلْمَالِكِ) أَمَا لَوْ كَانَ الْخَيْطُ مِنَ الْغَاصِبِ وَزَادَتْ بِهِ الْقِيَمَةُ شَارَكَ بِهِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَصَلَهُ كَمَا يَأْتِي فِي الصَّنِيعِ. اهـ. ش. قوله: (وَضُرْبُ سَبِيكَةٍ إلخ) أَيِ وَضُرْبُ الطَّيْنِ لَبَنًا وَذَبْحُ الشَّاةِ وَشَيْهًا. اهـ. مُعْنَى. قوله: (لِتَعْدِيهِ) أَيِ بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ حَتَّى لَوْ قَصَرَ ثُوبٌ غَيْرُهُ يَطْنُهُ ثُوبُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ. اهـ. ش.

وبه فارق ما مر في المفلس من مشاركته للبائع؛ لأنه عمل في ملك نفسه (وللمالك تكليفه رده كما كان إن أمكن) ولو بفسر كرد اللين طيناً والدرهم والحلي سبائك إلخ إلخ الصفة برد العين لما تقرّر من تعدّيه وشرط المتولي أن يكون له غرض خالفه فيه الإمام وإطلاق الشيخين يوافقه فهو الوجه، وإن قال الأذرعني إن الأول أحسن فإن لم يمكن رده كما كان كالتقصير لم يكلف ذلك بل يردّه بحال، وقد يقتضي المثل أنه لو رضي المالك ببقائه لم يعدّه وقّده بما إذا لم يكن له غرض، وإلا كأن ضرب الدرهم بغير إذن السلطان فله إعادته خوفاً من التعزير (وأرش) بالرفع عطفاً على تكليفه والنصب عطفاً على رده (النقص) لقيّمته قبل الزيادة سواءً حصل النقص بها من وجه آخر أم بإزالتها ويلزمه مع ذلك أجره مثله لدخوله في ضمانه لا لما زاد بصنّعه؛ لأن فواته بأمر المالك ومن ثم لو رده بغير أمره ولا غرض له غرم أرشه

قوله: (وبه) أي بالتعدّي. قوله: (لأنه) أي المفلس. قوله: (وشرط إلخ) مبتدأ وقوله: (أن يكون له) أي للمالك مفعوله وقوله: (خالفه إلخ) خبره. قوله: (يوافقه) أي الإمام. قوله: (فهو) أي ما قاله الإمام (أوجه) اعتمده المغني، وكذا اعتمد قوله الآتي وقّده إلخ. قوله: (إن الأول) أي ما قاله المتولي. قوله: (فإن لم يمكن إلخ) مختار المثل. قوله: (وقد يقتضي المثل إلخ) لعل وجه الاقتضاء جعل الرد مرتباً على تكليف المالك. اهـ ش. قوله: (بغير إذن السلطان) أي أو على غير عبارة منهج ومغني. قوله: (فله إعارته) أي للغاصب. قوله: (من التعزير) أي من أن بقاء الدرهم بحالها يؤدي إلى اطلاع السلطان فيعزّره. اهـ سم. قوله: (لقيمته) أي المغصوب وهو إلى قوله ومن ثم في المغني. قوله: (بها) أي الزيادة. اهـ ش، وكذا ضمير إزالتها كما في الكردّي. قوله: (لا لما زاد إلخ) عطفت على لقيمته ش. اهـ سم عبارة الرشيدّي أي له أرش نقص قيمته قبل الزيادة لا أرش نقص حصل بإزالة الصنعة الحاصلة بفعله. اهـ أي كان كانت قيمة المغصوب قبل الزيادة مائة وصارت بسبب الزيادة مائة وخمسين وعادت بسبب الإزالة إلى مائة فلا يلزم الغاصب الخمسون الزائدة (قوله؛ لأن فواته) أي ما زاد ع وكردّي. قوله: (لورده) أي أزاله الغاصب (بغير أمره) أي المالك. قوله: (ولا غرض له) أي للغاصب بخلاف ما إذا كان له غرض. اهـ. قوله: (غرم أرشه) أي أرش النقص لما زاد بصنّعه سم على

(فصل فيما يطرأ على المغصوب من زيادة إلخ)

قوله: (فهو الأوجه) اعتمده م، وكذا قوله وقّده إلخ. قوله: (فله إعادته خوفاً من التعزير) يدل على أنه في الواقع يسقط التعزير بإعادته وقد يمنع دلالته على ذلك بناء على أن المراد أن بقاء الدرهم بحالها يؤدي إلى اطلاع السلطان فيعزّره وإعادتها طريق إلى عدم اطلاعه على ما وقع وقد يقال لولا سقوط التعزير ما جاز له التسبب في دفعه بالإعادة وقد يوجه بأنه ما لم يبلغ الإمام فينبغي له كتمه والسعي في دفعه كما في موجب الحد. قوله: (لا لما زاد) عطفت على لقيمته ش. قوله: (ولا غرض له) بخلاف ما إذا كان له غرض. قوله: (غرم أرشه) أي أرش النقص لما زاد بصنّعه.

وَعَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي رَدِّ الثَّرَابِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْغَاصِبِ غَرَضٌ فِي الرَّدِّ سَوَى عَدَمِ لُزُومِ الْأَرْضِ وَمَنْعِهِ الْمَالِكُ مِنْهُ وَأَبْرَأَهُ امْتِنَاعُ عَلَيْهِ وَسَقَطَ عَنْهُ الْأَرْضُ (وَإِنْ كَانَتْ) الزِّيَادَةُ الَّتِي فَعَلَهَا الْغَاصِبُ (عَيْنًا كِبَاءً وَغِرَاسٍ كُلَّفَ الْقَلْعَ) وَأَرْضَ النَّقْصِ لِخَبِيرٍ «لَيْسَ لِعِرْقِي ظَالِمٌ حَقٌّ» وَهُوَ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَفِيهِ كَلَامٌ بَيِّنُهُ فِي شَرْحِ الْمِشْكَاةِ مَعَ بَيَانِ مَعْنَاهُ بِمَا يَنْبَغِي الرُّجُوعُ إِلَيْهِ وَالْمُرَادُ بِالْعِرْقِيِّ هُنَا أَصْلُ الشَّيْءِ وَفِيهِمَا التَّنْوِينُ وَتَنْوِينُ الْأَوَّلِ وَإِضَافَةُ الثَّانِي لِلْغَاصِبِ قَلْعُهُ وَإِنْ نَقَصَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ رَضِيَ الْمَالِكُ بِإِثْقَائِهِ بِالْأَجْرَةِ أَوْ أَرَادَ تَمْلُكَهُ إِذْ لَا أَرْضَ عَلَى الْمَالِكِ فِي الْقَلْعِ

حَجَّ . اهـ ع ش عبارة البُجَيْرِمِيِّ وَالْحَاصِلُ أَنَّ رَدَّهُ كَمَا كَانَ إِنْ كَانَ بَطْلَبُ الْمَالِكِ أَوْ لِعَرَضِ الْغَاصِبِ لَزِمَهُ أَرْضُ النَّقْصِ عَمَّا كَانَ قَبْلَ الزِّيَادَةِ لَا عَمَّا كَانَ بَعْدَهَا فَإِنْ كَانَ بَغِيرِ طَلَبِ الْمَالِكِ وَبِلَا غَرَضِ الْغَاصِبِ لَزِمَهُ أَرْضُ النَّقْصِ حَتَّى النَّقْصُ عَمَّا كَانَ بَعْدَ الزِّيَادَةِ كَمَا أَفَادَهُ الْبِرْمَاوِيُّ . اهـ . قُودُ: (وَمَنْعَهُ الْمَالِكُ الْإِنْفِ) لَيْسَ الْمَنْعُ بِقَيْدٍ بَلِ الْمَدَارُ عَلَى الْبَرَاءَةِ وَيَنْبَغِي فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي الْبَرَاءَةِ وَعَدَمِهَا أَنَّ الْمُصَدِّقَ هُوَ الْمَالِكُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِبْرَاءِ وَبَقَاءُ شُغْلِ ذِمَّةِ الْغَاصِبِ . اهـ ع ش عبارة البُجَيْرِمِيِّ عَنِ الْقَلْبُوبِيِّ وَلَا حَاجَةَ لِمَنْعِ الْمَالِكِ مَعَ الْإِبْرَاءِ خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ كَلَامُ الْمَنْهَجِ وَلَا يَكْفِي الْمَنْعُ مِنْ غَيْرِ إِبْرَاءِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْحَفْرِ . اهـ . قُودُ: (وَأَبْرَأَهُ) أَيِ مِنَ الْأَرْضِ . اهـ ع ش . قُودُ: (امْتِنَاعٌ عَلَيْهِ) نَعَمْ لَوْ ضَرَبَ الشَّرِيكَ الطَّيْنَ لَبَنًا أَوْ السَّبَائِكَ دَرَاهِمَ بَغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ جَازَ لَهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبَغَوِيُّ أَنَّ يَنْقُضَهُ وَإِنْ رَضِيَ شَرِيكُهُ بِالْبَقَاءِ لَيَنْتَفِعَ بِمِلْكِهِ كَمَا كَانَ مُعْنِي وَشَرْحُ الرُّوْضِ وَأَقْرَبُهُ سَم . قُودُ: (وَأَرْضُ النَّقْصِ) إِنْ كَانَ وَإِعَادَتُهَا كَمَا كَانَتْ وَأَجْرَةُ الْمَثَلِ إِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ مُغْنٍ وَنَهَايَةٌ وَمَنْهَجٌ . قُودُ: (لِعِرْقِي ظَالِمٍ) بِكُسْرِ الْعَيْنِ الْمُهِمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ الْمُهِمَلَةِ . اهـ ع ش . قُودُ: (وَفِيهِمَا التَّنْوِينُ الْإِنْفِ) قَالَ الطَّبْيِيُّ إِنْ أُضِيفَ فَالْمُرَادُ بِالظَّالِمِ الْغَارِسُ سَمَاءً ظَالِمًا ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ الْإِذْنِ وَقَالَ غَيْرُهُ الْمُرَادُ بِعِرْقِهِ عِرْقُ زَرْعِهِ وَشَجَرِهِ ، وَإِنْ وُصِفَ فَالْمُرَادُ بِهِ الْمَغْرُوسُ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ ؛ لِأَنَّ الظُّلْمَ حَصَلَ بِهِ . اهـ كُرْدِيُّ . قُودُ: (وَتَنْوِينُ الْأَوَّلِ وَإِضَافَةُ الثَّانِي) يَتَأَمَّلُ فَعَلَلٌ فِي الْعِبَارَةِ قَلْبًا مِنَ التَّشَاخُحِ إِنْ لَمْ تَكُنْ بِحُطِّ الشَّارِحِ . اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةٌ ع ش فِيهِ تَأَمَّلُ وَعِبَارَةٌ شَرْحِ الْمِشْكَاةِ وَإِضَافَةُ الْأَوَّلِ وَتَنْوِينُ الثَّانِي وَهِيَ الصَّوَابُ ؛ لِأَنَّ حَقَّ بِمَعْنَى احْتِرَامِ اسْمٍ لَيْسَ فَلَا يَكُونُ مُضَافًا إِلَيْهِ . اهـ . قُودُ: (وَلِلْغَاصِبِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ فَارَقَ فِي الْمُغْنِيِّ وَشَرْحِ الرُّوْضِ . قُودُ: (قَلْعُهُ) أَيِ الزَّائِدِ مِنَ الْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ فَالْمُرَادُ بِالْقَلْعِ مَا يَشْمَلُ الْهَذْمَ . قُودُ: (إِذَا لَا أَرْضَ عَلَى الْمَالِكِ فِي الْقَلْعِ) وَلَوْ بَادَرَ لِذَلِكَ أَيِ الْقَلْعِ أَجْنَبِيَّ غَرِمَ الْأَرْضَ أَيِ

(فَزَعُ): قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ ، وَلَوْ ضَرَبَ الشَّرِيكَ الطَّيْنَ الْمُشْتَرَكَ لَبَنًا أَوْ السَّبَائِكَ دَرَاهِمَ بَغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ فَيَجُوزُ لَهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبَغَوِيُّ أَنَّ يَنْقُضَهُ ، وَإِنْ رَضِيَ شَرِيكُهُ بِالْبَقَاءِ لَيَنْتَفِعَ بِمِلْكِهِ كَمَا كَانَ . اهـ . قُودُ: (وَلِلْغَاصِبِ قَلْعُهُ ، وَإِنْ نَقَصَتْ بِهِ الْأَرْضُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ ، وَلَوْ أَرَادَ الْمَالِكُ التَّمْلُكَ لِلْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ بِالْقِيمَةِ أَوْ الْإِنْبَاءَ لَهُ بِالْأَجْرَةِ لَمْ يَجِبْ إِلَيْهِ أَيِ لَمْ يَلْزَمْ الْغَاصِبُ لِجَابَتِهِ لَتَمَكُّنِهِ مِنَ الْقَلْعِ بِلَا غَرَامَةٍ بِخِلَافِ الْمُسْتَعِيرِ . اهـ . قُودُ: (أَوْ رَضِيَ الْمَالِكُ بِإِثْقَائِهِ بِالْأَجْرَةِ الْإِنْفِ) هَذَا مَقْرُوضٌ كَمَا تَرَى:

وبه فارق ما مر في العارية ولا يلزمه قبوله لو وهبه له وكذا الصبغ فيما يأتي للمنة.

(ولو صبغ) الغاصب (الثوب بصبغه وأمكن فصله) بأن لم يتعقد الصبغ به.....

لِلْغَاصِبِ؛ لَأَن عَدَمَ احْتِرَامِهِ بِالنَّسْبَةِ لِلْمَالِكِ فَقَطْ، وَلَوْ كَانَ الْبِنَاءُ وَالْغِرَاسُ مَغْصُوبَيْنِ مِنْ آخَرٍ فَلِكُلِّ مَنْ مَالِكِي الْأَرْضِ وَالْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ الْإِزَامُ الْغَاصِبِ بِالْقُلْعِ، وَإِنْ كَانَ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ وَرَضِيَ بِهِ الْمَالِكُ امْتَنَعَ عَلَى الْغَاصِبِ قُلْعُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَيْ الْغَاصِبِ، وَإِنْ طَالَبَهُ بِقُلْعِهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ لَزِمَهُ قُلْعُهُ مَعَ أَرْضِ التَّقْصِ، وَإِلَّا فَوَجْهَانِ أَوْجَهُمَا نَعَمْ لِتَعَدِّيهِ أَمَّا نَمَاءُ الْمَغْصُوبِ كَمَا لَوْ اتَّجَرَ الْغَاصِبُ فِي الْمَالِ الْمَغْصُوبِ فَالرُّنْخُ لَهُ، فَلَوْ غَصَبَ دَرَاهِمَ وَاشْتَرَى شَيْئًا فِي ذِمَّتِهِ ثُمَّ نَقَدَهَا فِي ثَمَنِهِ وَرَبَّحَ رَدَّ مِثْلِ الدَّرَاهِمِ عِنْدَ تَعَدُّرِ رَدِّ عَيْنِهَا فَإِنْ اشْتَرَى بِالْعَيْنِ بَطَلَ، وَلَوْ غَصَبَ أَرْضًا وَبَذَرَا مِنْ شَخْصٍ وَبَذَرَهُ فِي الْأَرْضِ كَلَّفَهُ الْمَالِكُ أَيْ لِلْأَرْضِ وَالْبَذَرِ إِخْرَاجَ الْبَذَرِ مِنْهَا وَأَرْضُ التَّقْصِ، وَإِنْ رَضِيَ الْمَالِكُ بِبَقَاءِ الْبَذَرِ فِي الْأَرْضِ امْتَنَعَ عَلَى الْغَاصِبِ إِخْرَاجَهُ، وَلَوْ زَوَّقَ الْغَاصِبُ الدَّارَ الْمَغْصُوبَةَ بِمَا لَا يَخْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِقُلْعِهِ لَمْ يَجُزْ لَهُ قُلْعُهُ إِنْ رَضِيَ الْمَالِكُ بِبَقَائِهِ وَلَيْسَ لِلْمَالِكِ إِجْبَارُهُ عَلَيْهِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ كَالثُّوبِ إِذَا قَصَرَهُ نِهَايَةً وَمُغْنٍ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرِ الْإِزَامُ الْغَاصِبِ الْخُ أَيِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ جَازَ لِكُلِّ مِنْهُمَا مَا فَعَلَهُ بِنَفْسِهِ، وَيَنْبَغِي أَنَّ مُؤَنَةَ الْقُلْعِ إِنْ تَبَرَّعَ بِهَا صَاحِبُ الْأَرْضِ أَوْ الْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ فَذَلِكَ، وَإِلَّا رَفَعَ الْأَمْرُ إِلَى قَاضٍ يُلْزِمُ الْغَاصِبَ بِصَرْفِهَا فَإِنْ قَعِدَ الْقَاضِي صَرْفَهَا الْمَالِكُ بِنِيَّةِ الرُّجُوعِ وَأَشْهَدَ وَقَوْلُهُ امْتَنَعَ أَيِ فَإِنْ فَعَلَ لَزِمَهُ الْأَرْضُ إِنْ نَقَصَتْ وَقَوْلُهُ بَطَلَ أَيِ وَالزِّيَادَةُ لِلْبَّائِعِ فَإِنْ جُهِلَ كَانَ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ وَأَمْرُهَا لِيَبِيتَ الْمَالُ. اهـ كلام ع ش. هـ قوله: (وبه فارق ما مر في العارية) أي فإنه لو طلب المعتبر منه التَّبْقِيَةَ بِالْأَجْرَةِ أَوْ تَمَلُّكِهِ بِالْقِيَمَةِ لَزِمَ الْمُسْتَعِيرَ مُوَافَقَتَهُ لَكِنْ مَحَلَّهُ كَمَا مَرَّ حَيْثُ لَمْ يَخْتَرْ الْقُلْعَ أَمَّا عِنْدَ اخْتِيَارِهِ لَهُ فَلَا تَلْزِمُهُ مُوَافَقَةُ الْمُعِيرِ لَوْ طَلَبَ التَّبْقِيَةَ بِالْأَجْرَةِ أَوْ التَّمَلُّكَ بِالْقِيَمَةِ ثُمَّ رَأَيْتَ فِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ مَا يُصْرِّحُ بِهِ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ وَبِهِ فَارَقَ الْخُ فِيهِ نَظَرٌ وَإِنَّمَا يُخْتِاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِيمَا إِذَا امْتَنَعَ الْمُسْتَعِيرُ وَالْغَاصِبُ مِنَ الْقُلْعِ فَلِلْمَالِكِ حَيْثُ قَهَرَ الْإِبْقَاءَ بِالْأَجْرَةِ وَالتَّمَلُّكُ هُنَا لَا هُنَا فَلْيُرَاجَعْ. اهـ ع ش. هـ قوله: (ولا يلزمه) أي الْمَالِكُ (قَبُولُهُ) أَيِ الزَّائِدِ (لَوْ وَهَبَهُ لَهُ) أَيِ الْغَاصِبِ الزَّائِدِ لِلْمَالِكِ. هـ قول (لشي): (بِصَبْغِهِ) بِكُسْرِ الصَّادِ عَيْنُ مَا صُبَّغَ بِهِ وَبِفَتْحِهَا الصَّعْتَةُ وَالْكَلَامُ فِي الْأَوَّلِ، وَإِنْ انْضَمَّ إِلَيْهِ الثَّانِي لَا فِي الثَّانِي وَخَذَهُ؛ لِأَنَّهُ فَعُلُ الْغَاصِبِ وَهُوَ هَذَرٌ قَلْبِيٌّ. اهـ بِجَيْرِمْ. هـ قول (لشي): (وَأَمَّا كَنْ فَضْلُهُ) كَصَبْغِ الْهِنْدِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ بِزَمَاوِيٍّ. اهـ بِجَيْرِمْ. هـ قوله: (بأن لم يتعقد) إِلَى قَوْلِهِ: (وَخَرَجَ) فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَأَنْ لَمْ يَكُنْ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) إِلَى: (أَمَّا مَا هُوَ).

فِيمَا إِذَا أَرَادَ الْغَاصِبُ الْقُلْعَ فَلَا يَمْنَعُهُ مِنْهُ رِضَا الْمَالِكِ الْخُ وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي الْعَارِيَةِ، وَإِلَّا فَإِنْ اخْتَارَ الْمُسْتَعِيرُ الْقُلْعَ قَلَعَ إِلَى أَنْ قَالَ، وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ لَمْ يَقْلَعْ مَجَانًا بَلْ لِلْمُعِيرِ الْخِيَارُ الْخُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اخْتَارَ الْمُسْتَعِيرُ الْقُلْعَ قَلَعَ وَلَا يَمْنَعُهُ مِنْهُ رِضَا الْمَالِكِ بِالْإِبْقَاءِ بِالْأَجْرَةِ وَلَا طَلَبُ تَمَلُّكِهِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا حَيْثُ قَوْلُهُ وَبِهِ فَارَقَ مَا فِي الْعَارِيَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَإِنَّمَا يُخْتِاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِيمَا إِذَا امْتَنَعَ الْمُسْتَعِيرُ وَالْغَاصِبُ مِنَ الْقُلْعِ فَلِلْمَالِكِ حَيْثُ قَهَرَ الْإِبْقَاءَ بِالْأَجْرَةِ أَوْ التَّمَلُّكَ بِالْقِيَمَةِ هُنَا لَا هُنَا فَلْيُرَاجَعْ.

(أَجْبَرَ عَلَيْهِ) أَي الْفَضْلَ، وَإِنْ خَسِرَ خُسْرَانًا بَيِّنًا، وَلَوْ نَقَصَتْ قِيمَةُ الصَّبْغِ بِالْفَضْلِ (فِي الْأَصَحِّ) كَالْبِنَاءِ وَالْغَرَسِ وَلَهُ الْفَضْلُ قَهْرًا عَلَى الْمَالِكِ، وَإِنْ نَقَصَ الثَّوْبُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَغْرَمُ أَرَشَ النِّقْصِ نَظِيرَ مَا مَرَّ آتِفًا، وَلَوْ تَرَاضَيَا عَلَى الْإِبْتِئَاءِ فَهُمَا شَرِيكَانِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي صَبْغٍ يَحْصُلُ مِنْهُ عَيْنٌ مَالٍ أَمَّا مَا هُوَ تَمَوِيَّةٌ مُحَضَّرٌ وَلَمْ يَحْصُلْ بِهِ نَقْصٌ فَهُوَ كَالْتَزْوِيقِ فَلَا يَسْتَقِيلُ الْغَاصِبُ بِفَضْلِهِ وَلَا يُجْبِرُهُ الْمَالِكُ عَلَيْهِ وَخَرَجَ بِصَبْغِهِ صَبْغُ الْمَالِكِ فَالزِّيَادَةُ كُلُّهَا لِلْمَالِكِ وَالنِّقْصُ عَلَى الْغَاصِبِ وَلَيْسَ لَهُ فَضْلُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَالِكِ وَلَهُ إِجْبَاؤُهُ عَلَيْهِ مَعَ أَرَشِ النِّقْصِ وَصَبْغٍ مَغْصُوبٍ مِنْ آخَرٍ فَلِكُلٍّ مِنْ مَالِكِي الثَّوْبِ وَالصَّبْغِ تَكْلِيفُهُ فَضْلًا أَمْكَنَ مَعَ أَرَشِ النِّقْصِ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَهُمَا فِي الزِّيَادَةِ وَالنِّقْصِ كَمَا فِي قَوْلِهِ (وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ) فَضْلُهُ لِيَتَعَقَّدَ (فَإِنْ لَمْ تَزِدْ قِيمَتَهُ) وَلَمْ تَنْقُصْ بَأَنْ كَانَ يُسَاوِي عَشْرَةَ قَبْلَهُ وَسَاوَاهَا بَعْدَهُ مَعَ أَنَّ الصَّبْغَ قِيمَتُهُ خَمْسَةٌ لَا لَانْخِفَاضِ سَوِي الثَّوْبِ (فَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ فِيهِ) وَلَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ صَبْغَهُ كَالْمَعْدُومِ حِينَئِذٍ (وَإِنْ نَقَصَتْ) قِيمَتُهُ بَأَنْ صَارَ يُسَاوِي خَمْسَةَ (لَزِمَهُ الْأَرَشُ) وَهُوَ مَا نَقَصَ مِنْ قِيمَتِهِ لِحُصُولِ النِّقْصِ بِفِعْلِهِ.....

قَوْلُ (لَشَيْءٍ) (أَجْبَرَ عَلَيْهِ) وَلَوْ امْتَنَعَ عَنِ الْفَضْلِ فَيَجْرِي فِيهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ عَنْ ع. ش. قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ آتِفًا) أَي بِقَوْلِهِ وَلِلْغَاصِبِ قَلْعُهُ إلخ. قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَي قَوْلِ الْمُتَنِ أَجْبَرَ عَلَيْهِ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَهُ الْفَضْلُ قَهْرًا إلخ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَحْصُلْ بِهِ نَقْصٌ) أَي فَإِنْ حَصَلَ بِهِ نَقْصٌ يَزُولُ بِفَضْلِهِ أَجْبَرَهُ الْمَالِكُ وَاسْتَقِيلَ بِهِ الْغَاصِبُ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ هَذَا الْقَيْدُ. اه. سَمِ أَقُولُ وَهُوَ قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي رَدِّ الثَّرَابِ وَرَدِّ اللَّبَنِ طَبِئًا. قَوْلُهُ: (فَلَا يَسْتَقِيلُ الْغَاصِبُ إلخ) يَقْتَضِي إِمْكَانَ فَضْلِهِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ تَمَوِيَّةٌ مُحَضَّرٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ لَا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَهَذَا لَا يُنَافِي إِمْكَانَ الْفَضْلِ. اه. سَمِ. قَوْلُهُ: (وَلَهُ) أَي الْمَالِكِ. قَوْلُهُ: (وَصَبْغٍ مَغْصُوبٍ) عَطَفَ عَلَى صَبْغِ الْمَالِكِ. قَوْلُهُ: (تَكْلِيفُهُ فَضْلًا إلخ) هَلْ لَهُ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِهِمَا أَوْ مَعَ رِضَاهُمَا بَبَقَائِهِ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ أَوْ مَعَ رِضَاهُ بَبَقَائِهِ مَعَ سُكُوتِ مَالِكِ الثَّوْبِ وَيَتَّبَعِي لَا إِلَّا أَنْ يَحْصُلَ نَقْصٌ فِي الثَّوْبِ وَالصَّبْغِ أَوْ فِي أَحَدِهِمَا وَتُصَوِّرُ زَوَالَهُ بِالْفَضْلِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَسْأَلَةِ حَفْرِ ثَرَابِ الْأَرْضِ السَّابِقَةِ سَمِ عَلَى حَجِّ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (فَضْلُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَلَوْ خَلَطَ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (لَا لَانْخِفَاضِ سَوِي إلخ) بَلْ لِأَجْلِ الصَّبْغِ. اه. مُعْنَى عِبَارَةِ الْكُرْدِيِّ أَي بَلْ لَانْخِفَاضِ سِعْرِ الصَّبْغِ أَوْ بِسَبَبِ الصَّنْعَةِ كَمَا سَيُشِيرُ إِلَيْهِ. اه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَقَصَتْ قِيمَتَهُ) أَي بِالصَّبْغِ أَوْ الصَّنْعَةِ لَا بِانْخِفَاضِ سِعْرِ الثَّوْبِ.

قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَحْصُلْ بِهِ نَقْصٌ) أَي فَإِنْ حَصَلَ بِهِ نَقْصٌ يَزُولُ بِفَضْلِهِ أَجْبَرَهُ الْمَالِكُ وَاسْتَقِيلَ بِهِ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ هَذَا التَّقْيِيدُ. قَوْلُهُ: (فَلَا يَسْتَقِيلُ الْغَاصِبُ بِفَضْلِهِ) يَقْتَضِي إِمْكَانَ فَضْلِهِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: (تَمَوِيَّةٌ مُحَضَّرٌ)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ لَا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَهَذَا لَا يُنَافِي إِمْكَانَ الْفَضْلِ. قَوْلُهُ: (وَصَبْغٍ مَغْصُوبٍ) عَطَفَ عَلَى صَبْغِ الْمَالِكِ. اه. قَوْلُهُ: (تَكْلِيفُهُ فَضْلًا أَمْكَنَ) هَلْ لَهُ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِهِمَا أَوْ مَعَ رِضَاهُمَا بَبَقَائِهِ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ أَوْ مَعَ رِضَاهُ بَبَقَائِهِ مَعَ سُكُوتِ مَالِكِ الثَّوْبِ وَيَتَّبَعِي لَا إِلَّا أَنْ يَحْصُلَ نَقْصٌ فِي الثَّوْبِ وَالصَّبْغِ أَوْ فِي أَحَدِهِمَا وَتُصَوِّرُ زَوَالَهُ بِالْفَضْلِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَسْأَلَةِ حَفْرِ ثَرَابِ الْأَرْضِ السَّابِقَةِ.

(وإن زادت قيمته) بسبب الصنغ أو الصنعة (اشتركا فيه) أي الثوب بالنسبة فإذا صار يساوي خمسة عشر فهو بينهما أثلاثا، وإن كان الصنغ يساوي عشرة مثلاً؛ لأن النقص عليه أو بسبب ارتفاع سعر أحدهما فقط فالزيادة لصاحبه ولو نقص عن الخمسة عشر قيمتهما كأن ساوى اثني عشر فإن كان النقص لانخفاض سعر الثياب فهو على الثوب أو سعر الصنغ أو بسبب الصنعة فعلى الصنغ وبهذا أعني اختصاص الزيادة بمن ارتفع سعره فليعلم أنه ليس معنى

☐ قوله: (بسبب الصنغ أو الصنعة) اقتصر المعنى على الصنغ وقال الرشيدي قوله أو الصنعة لا حاجة إليه؛ لأن العمل لا دخل له كما لا يخفى. اهـ أي لما تقدم في شرح والأصح أن السمن لا يجبر إلخ أن ما نشأ عن فعل الغاصب لا قيمة له.

☐ قول (سني): (اشتركا فيه) ولو بدّل صاحب الثوب للغاصب قيمة الصنغ ليملكه لم يجب إليه أمكن فضله أم لا ولو أراد أحدهما الانفراد ببيع ملكه لثالث لم يصح إذ لا يتنفع به وخذ نعم لو أراد المالك بيع الثوب لزِم الغاصب بيع صبنه معه؛ لأنه مُتَعَدِّ بِخِلَافٍ ما لو أراد الغاصب بيع صبنه لا يلزم مالك الثوب بيعه معه، ولو طيّرت الرياح ثوباً إلى مضبغة آخر فأنصبغ فيها اشتركا في المضبوغ ولم يكلف أحدهما البيع، ولا الفضل ولا الأرض، وإن حصل نقص إذ لا تعدّي نهاية ومغن وفي سم عن شرح الرّوض فيما لو كان الصنغ لثالث أنه لا يلزم واحداً من مالكي الثوب والصنغ موافقة الآخر في البيع. اهـ وقال ع ش بقي ما لو استأجر صباغاً ليصبغ له قميصاً بخمسة فوقع بنفسه في دق قيمة صبنه عشرة هل يضيع ذلك أي الزيادة على الصباغ أو يشتركان فيه لعذره، فيه نظر والأقرب الثاني وأما لو غلط الصباغ وفعل ذلك بنفسه فينبغي أن لا شيء في مقابلة الزيادة لتعديده بذلك أي في نفس الأمر وهذا كله في الصنغ تمويهاً، وأما لو حصل به عين وزادت بها القيمة فهو شريك بها. اهـ. ☐ قوله: (أثلاثاً) ثلثاه للمغصوب منه وثلثه للغاصب. ☐ قوله: (وإن كان الصنغ إلخ) غاية. ☐ قوله: (عليه) أي الصنغ. ☐ قوله: (أو بسبب ارتفاع إلخ) عطف على قوله بسبب الصنغ إلخ. ☐ قوله: (قيمتها) فاعل نقص. ☐ قوله: (فإن كان النقص إلخ) جواب، ولو نقص إلخ ومُشْتَمِلٌ على قسيم قوله لا لانخفاض سوق إلخ. ☐ قوله: (أو بسبب الصنعة إلخ) ولعل الفرق في الصنعة بين الزيادة حيث جعلت بينهما وبين النقص بسببها حيث جعل على الغاصب وخذ أن للثوب دخلاً في الزيادة بسببها بخلاف النقص فتأمل. اهـ حليّ عبارة المعنى وإن حصل ذلك أي النقص أو الزيادة بسبب اجتماع الثوب والصنغ أي بسبب العمل فالتقص على الصنغ؛ لأن صاحبه هو الذي عمل والزيادة بينهما؛ لأن الزيادة الحاصلة بفعل الغاصب إذا استندت إلى الأثر المحض تُحْسَبُ لِلْمَغْصُوبِ منه وأيضاً الزيادة قامت بالثوب والصنغ فهي بينهما. اهـ.

☐ قوله في (سني): (وإن زادت قيمته اشتركا) قال في الرّوض، ولو أراد أحدهما الانفراد ببيع ملكه لم يجز نعم لو أراد المالك بيع الثوب لزِم الغاصب البيع معه لا عكسه. اهـ وفي شرحه فيما لو كان الصنغ لثالث ما حاصله أنه لا يلزم واحداً من مالكي الثوب والصنغ موافقة الآخر في البيع. ☐ قوله: (أو بسبب ارتفاع إلخ) عطف على سبب الصنغ ش.

اشتراكهما أنه على جهة الشيوع بل هذا بثبوته وهذا بصنعه. (ولو خلط المغصوب) أو اختلط عنده (بغيره) كبر أبيض بأسمر أو بشعير وكغزل سدى نسجه بلحمته لنفسه وشمل كلامهم خلطه أو اختلاطه باختصاص كثراب بزبل (وأمكن التمييز) للكل أو للبعض (لزمه وإن شق) عليه ليزده كما أخذه (وإن تعدن) التمييز كخلط زيت بمثله أو شيرج وبز أبيض بمثله ودرهم بمثلها (فالمذهب أنه كالتألف) على إشكالات فيه يعلم ردها مما يأتي (فله تغريمه) بذلك.....

فوق (س): (ولو خلط المغصوب) شمل ما لو وكله في بيع مال أو في شراء شيء أو أودعه عنده فخلطه بمال نفسه فيلزمه تمييزه إن أمكن، وإلا فيجب رد بدله؛ لأنه كالتألف ومنه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من أن شخصا وكل آخر في شراء قماش من مكة فاشتراه وخلطه بمثله من مال نفسه وهو أنه كالتألف. اهـ ش. ف: (أو اختلط) إلى قوله وشمل قوله في النهاية. ف: (أو اختلط عنده) هذا إنما يأتي في الشق الأول وهو ما يمكن تمييزه أما في الشق الثاني فهو حيث لا يكون مشتركا كما نقله الشهاب ابن قاسم عن الشارح م ر. اهـ رشدي ويأتي ما فيه. ف: (عنده) أي لغاصب.

ف: (كبر أبيض إلخ) الذي ينبغي ذكر هذا عقب قول المتن وأمكن التمييز؛ لأن هذه أمثله والكلام في مطلق الخلط الشامل لما يمكن تمييزه كالأمثلة المذكورة هنا وما لا يمكن كالأمثلة الآتية في قوله كخلط زيت بمثله إلخ. اهـ رشدي وقد يجاب بأنه أشار بذكره هنا إلى ما صرح به المعني هنا من أنه لا فرق بين الخلط بجنسه كالمثال الأول والخلط بغير جنسه كالمثال الثاني. ف: (سدى) نعت غزل. ف: (لنفسه) انظر ما الداعي له مع الإضافة في لحمته. اهـ رشدي.

فوق (س): (وإن تعدن فالمذهب أنه كالتألف) مع قوله السابق (أو اختلط عنده) هل يدل على أنه لا فرق هنا في كونه كالتألف بين خلطه أو اختلاطه وهو ممنوع بل شرطه الخلط فإن اختلط بنفسه كان شريكا كما أن شرط كونه كالتلف إذا حدث نقص يسري إلى التألف أن يكون بفعله كجعل المغصوب هريسة فإن كان بغير فعله كان صار بنفسه هريسة زده مع أرش النقص م ر. اهـ سم أقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية قبيل المتن الآتي كظاهر صنيعهما هنا أن اختلاط المغصوب بنفسه بمال الغاصب كخلط الغاصب في كونه كالتألف وأن الاشتراك بالاختلاط إنما هو عند عدم الغصب وقد يفيد أيضا قول المعني، ولو اختلط الزنتان أو نحوهما بانصباب ونحوه كصب بهيمة أو برضا ماليكهما فمشارك لعدم التعدّي ثم قال في اختلاف الجنس ولو لم يكن غصب كان انصب أحدهما على الآخر فمشارك لما مر. اهـ وسياي ما يتعلق به. ف: (ودراهم بمثلها) أي بدراهم مثلها للغاصب فإن غصبها من اثنين وخلطهما اشتركا فيهما. اهـ ش أي على ما يأتي عن البلقيي.

ف: (س): (وإن تعدن فالمذهب أنه كالتألف) هذا مع قوله السابق أو اختلط عنده هل يدل على أنه لا فرق هنا في كونه كالتألف بين خلطه واختلاطه وهو ممنوع بل شرطه الخلط فإن اختلط بنفسه كان شريكا كما أن شرط كونه كالتلف إذا حدث نقص يسري إلى التلف أن يكون بفعله كجعل المغصوب هريسة فإن كان بغير فعله كان صار بنفسه هريسة زده مع أرش النقص م ر.

خَلَطَهُ بِمِثْلِهِ أَوْ بِأَجْوَدَ أَوْ بِأَرْدَأَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَعَذَّرَ رُدُّهُ أَبَدًا أَشْبَهَ التَّالِفَ فِيمِلِكُهُ الْغَاصِبُ إِنْ قَبْلَ التَّمَلُّكِ، وَإِلَّا كَثُرَابُ أَرْضٍ مَوْقُوفَةٌ خَلَطَهُ بِزَبْلِ وَجَعَلَهُ أَجْرًا غَرِمَ مِثْلَهُ وَرَدَّ الْأَجْرَ لِلتَّائِيْلِ وَلَا نَظَرَ لِمَا فِيهِ مِنَ الزَّبْلِ؛ لِأَنَّهُ اضْمَحَلَّ بِالنَّارِ كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ وَمَعَ مِلْكِهِ الْمَذْكُورِ يُحْجَرُ عَلَيْهِ فِيهِ حَتَّى يَرُدَّ مِثْلَهُ لِمَالِكِهِ عَلَى الْأُوجِهِ وَيَكْفِي كَمَا فِي فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ أَنَّ يَعْزَلَ مِنَ الْمُخْلُوطِ أَيَّ بَغِيرِ الْأَرْدَأِ قَدَرَ حَقَّ الْمَغْصُوبِ مِنْهُ وَيَتَصَرَّفُ فِي الْبَاقِي كَمَا يَأْتِي. وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَيْضًا مَا أَطَالَ بِهِ السُّبُكِيُّ مِنَ الرَّدِّ وَالتَّشْنِيعِ عَلَى الْقَوْلِ بِمِلْكِهِ وَإِنَّمَا قُلْنَا بِالشَّرِكَةِ فِي نَظِيرِ

❑ قَوْلُهُ: (خَلَطَهُ الْخ) أَيِ سَوَاءٍ أَخْلَطَهُ الْخ. ❑ قَوْلُهُ: (كَثُرَابِ أَرْضٍ مَوْقُوفَةٍ الْخ) أَفْهَمَ أَنَّ ثَرَابَ الْمَمْلُوكَةِ إِذَا خَلَطَهُ يَمْلِكُهُ الْغَاصِبُ بِخَلَطِهِ وَإِنْ جَعَلَهُ أَجْرًا فَلَا يَرُدُّهُ لِمَالِكِهِ وَإِنَّمَا يَرُدُّ مِثْلَ الثَّرَابِ. اهـ ع. ش.
❑ قَوْلُهُ: (غَرِمَ مِثْلَهُ) أَيِ الثَّرَابِ. ❑ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ اضْمَحَلَّ بِالنَّارِ) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ لَبَنًا سَمَ عَلَى حَجٍّ وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ إِنْ أَمَكْنَ تَمَيُّزُ ثَرَابِهِ مِنَ الزَّبْلِ بَعْدَ بَلِّهِ لَزِمَهُ، وَإِلَّا رَدَّهُ لِلتَّائِيْلِ كَالْأَجْرِ وَغَرِمَ مِثْلَ الثَّرَابِ. اهـ ع. ش.
❑ قَوْلُهُ: (يُحْجَرُ عَلَيْهِ فِيهِ) أَيِ فِي قَدْرِ الْمَغْصُوبِ الَّذِي حَكَمْنَا بِمِلْكِهِ إِيَّاهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ بَلُّ يُصَرِّحُ بِهِ مَا ذَكَرَهُ عَنْ فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ. اهـ س. ❑ قَوْلُهُ: (مِثْلَهُ) الْأَوَّلَى بَدَلَهُ. ❑ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأُوجِهِ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى. ❑ قَوْلُهُ: (وَيَكْفِي كَمَا فِي فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ أَنَّ يَعْزَلَ الْخ) وَلَوْ تَلَفَ مَا أَفْرَزَهُ لِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ قَبْلَ التَّصَرُّفِ فِي الْبَاقِي أَوْ بَعْدَهُ فَلَا اقْتِرَابَ فِي الْأَوَّلِ أَنَّهُ يَتَّبِعُ عَدَمَ الْإِعْدَادِ بِالْإِفْرَازِ حَتَّى لَا يَجُوزَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيمَا بَقِيَ إِلَّا بَعْدَ إِفْرَازِ قَدْرِ التَّالِفِ وَفِي الثَّانِي أَنَّهُ يَتَّبِعُ بَطْلَانَ تَصَرُّفِهِ فِي قَدْرِ الْمَغْصُوبِ. اهـ ع. ش. ❑ قَوْلُهُ: (وَيَتَصَرَّفُ فِي الْبَاقِي الْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْحَجَرَ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقَدْرِ الْمَغْصُوبِ لَا فِي جَمِيعِ الْمُخْلُوطِ حَتَّى يَصِحَّ بَيْعُ مَا عَدَا الْقَدْرَ الْمَغْصُوبَ شَائِعًا قَبْلَ الْعَزْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ. اهـ ع. ش. ❑ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي الصَّنِيدِ وَالذَّبَائِحِ. اهـ كُرْدِي.
❑ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيِ بَكْوَنِهِ يُحْجَرُ عَلَيْهِ حَتَّى يُؤَدِّيَ مِثْلَهُ وَقَوْلُهُ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيِ فِي شَرْحِ الْمُثَنِّ الْآتِي. اهـ رَشِيدِي. ❑ قَوْلُهُ: (مَا أَطَالَ بِهِ السُّبُكِيُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى قَالَ السُّبُكِيُّ وَالَّذِي أَقُولُ وَأَعْتَقِدُهُ وَيُنْشَرِّحُ صَدْرِي لَهُ أَنَّ الْقَوْلَ بِالْهَلَاكِ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَمْلِيكَ الْغَاصِبِ مَالِ الْمَغْصُوبِ مِنْهُ بَغَيْرِ رِضَاهُ بِمُجَرَّدِ تَعَدُّهِ بِالْخَلْطِ وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ. اهـ. ❑ قَوْلُهُ: (وَالْتَّشْنِيعُ عَلَى الْقَوْلِ بِمِلْكِهِ) بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ مَا قَالَهُ الْأَصْحَابُ مِنْ مِلْكِ الْغَاصِبِ بِالْخَلْطِ تَخْفِيفٌ عَلَيْهِ وَحَاصِلُ الدَّفْعِ أَنَّهُ لَيْسَ تَخْفِيفًا عَلَيْهِ بَلْ هُوَ تَغْلِيطٌ

❑ قَوْلُهُ: (وَلَا نَظَرَ لِمَا فِيهِ مِنَ الزَّبْلِ؛ لِأَنَّهُ اضْمَحَلَّ بِالنَّارِ) بَقِيَ لَوْ كَانَ لَبَنًا. ❑ قَوْلُهُ: (يُحْجَرُ عَلَيْهِ فِيهِ) أَيِ فِي قَدْرِ الْمَغْصُوبِ الَّذِي حَكَمْنَا بِمِلْكِهِ إِيَّاهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ وَيُؤَيِّدُهُ بَلُّ يُصَرِّحُ بِهِ مَا ذَكَرَ عَنْ فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ. ❑ قَوْلُهُ: (وَيَتَصَرَّفُ فِي الْبَاقِي) قَضَيْتُهُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَجَرَ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقَدْرِ الْمَغْصُوبِ لَا فِي جَمِيعِ الْمُخْلُوطِ حَتَّى يَصِحَّ بَيْعُ مَا عَدَا الْقَدْرَ الْمَغْصُوبَ شَائِعًا قَبْلَ الْعَزْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مِنَ الْمُصَنِّفِ ظَاهِرٌ فِي ثُبُوتِ الْحَجْرِ لِإِفْهَامِهِ تَوَقُّفَ التَّصَرُّفِ عَلَى الْعَزْلِ الْمَذْكُورِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْحَجَرَ فِي جَعْلِ الْحِنْطَةِ هَرِيسَةً حَيْثُ لَا خَلِيطٌ مَعَهَا لِلْغَاصِبِ ثَابِتٌ فِي الْجَمِيعِ.

ذلك من المُفْلِسِ لِقْلًا يحتاج للمُضَارَبَةِ بالثمن وهو إضرار به وهنا الواجب المثل فلا إضرار ومن ثم لو فرض فُلُسُ الغاصِبِ أيضًا لم يبعُد كما في المطلب جعل المغصوب منه أحق بالمُخْتَلِطِ من غيره وسَمِلَ قوله بغيره خَلَطَهُ بِمَالِ آخَرَ مَغْصُوبٍ أيضًا فكذلك كما جزم به ابن المُقَرِّي واقتضاه كلام الشَّيْخَيْنِ في غير هذا الكتاب وأصله أيضًا وغيرهما. لكن قال البلقيني المعروف عند الشافعية أنه لا يملك شيئًا منه ولا يكون كالهالك واعتمده بعضهم لموافقته لما أفتى به المصنف وُفِرَّقَ بأنه إنما ملك في الخلط بماله تبعًا لِمَالِهِ وهنا لا تبعية وفي فتاوى المصنف غصب من جمع دراهم مثلاً وخلطها بحيث لا تتمييز، ثم فرّق عليهم المخلوط على قدر حقهم حل لكل أخذ قدر حصته فإن خُصَّ أحدُهم بخصته لزمه أن يقسيم ما أخذه عليه وعلى الباقيين بالنسبة إلى قدر أموالهم هذا كله إذا عرّف المالك أو الملاك كما تقرّر أمّا لو جهلوا فإن لم يحصل اليأس من معرفتهم وجب إعطاؤها للإمام ليُمسِكها أو ثمنها لوجود مُلّاكها وله أن يقتصرها لبيت المال، وإن أيس منها أي عادة كما هو ظاهر صارت من أموال

عليه. اهـ رَشِيدِي. قُود: (لئلا يحتاج) أي البائع من المُفْلِسِ. قُود: (وهنا) أي في الغصب. قُود: (ومن ثم) أي من أجل أنه لا إضرار هنا. قُود: (أي كالمشتري. قُود: (جعل إلخ) مفعول ما لم يُسم فاعله لَمْ يَبْعُدْ. اهـ كُزْدِي والصواب فاعل لم يبعُد. قُود: (فكذلك) أي فهو كما لو غصب زَيْتًا وخلطه بزَيْتِهِ فَيَصِيرُ المجموع كالتألف فيملكه الغاصِبُ وَيَعْرُمُ بَدَلَهُ. قُود: (أي مثل هذا الكتاب وأصله. قُود: (وغيرهما) عطف على الشَّيْخَيْنِ، وكذا الضمير راجع إليهما. قُود: (قال البلقيني إلخ) اعتمده النهاية والمغني وأفتى به الشهاب الزملي ولعله هو المراد بقول الشارح الآتي واعتمده بعضهم إلخ. قُود: (لما أفتى به المصنف) أي السابق في قوله ويكفي كما في فتاوى المصنف أن يُعزَلَ إلخ قاله ع ش وقال الرشدي أي الآتي على الأثر في قوله وفي فتاوى المصنف غصب من جمع إلخ. اهـ. وهذا هو الظاهر الموافق لصريح صنيع المغني. قُود: (وُفِرَّقَ) أي البلقيني بين ما خَلَطَهُ بِمَالِهِ وما خَلَطَهُ بِمَالِ آخَرَ مَغْصُوبٍ اهـ كُزْدِي وظاهر السياق أن الضمير للبعض كما يؤيده قول الرشدي أي بين مسألة البلقيني وبين ما حمل عليه الشارح م ر كلام المثنى من كون الغير للغاصب. اهـ. قُود: (وفي فتاوى المصنف) إلى قوله هذا كله في المغني وإلى قوله وسيأتي في النهاية.

قُود: (فإن خُصَّ) أي الغاصِبُ. قُود: (أخذ قدر حصته) أي والتصرف فيه. قُود: (لزمه) أي الأخذ. قُود: (هذا كله) أي ما ذكر في خلط الغاصب نحو الزيت بمثله من ماله أو مال غيره بل ما ذكر في باب الغصب من رد المغصوب أو بدله ونحوه. قُود: (إذا عرّف المالك) أي في خلط المغصوب بماله. قُود: (أو الملاك) أي في خلط مغصوب بمغصوب آخر. قُود: (إعطاؤها) أي الأموال المغصوبة أو أبدالها. قُود: (وإن أيس منها) أي المعرفة وليس من هذا ما يقبض بالشراء الفاسد من

بيت المال فَلِمَتَوَلَّيْهِ التَّصَرُّفُ فِيهَا بِالْبَيْعِ وَإِعْطَائِهَا لِمُسْتَحَقِّ شَيْءٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَلِلْمُسْتَحَقِّ أَخْذُهَا ظَفَرًا وَلِغَيْرِهِ أَخْذُهَا لِيُعْطِيَهَا لِلْمُسْتَحَقِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ جَمَاعَةَ وَغَيْرَهُ صَرَّحُوا بِذَلِكَ وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ عَقِبَ قَوْلِ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ لَوْ عَمَّ الْحَرَامُ قُطْرًا بِحَيْثُ نَذَرَ وُجُودَ الْحَلَالِ فِيهِ جَازَ أَخْذَ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُضْطَرَّ وَلَا يَتَبَسَّطْ أَهَذَا إِنْ تَوَقَّعَ مَعْرِفَةَ أَهْلِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ لِبَيْتِ الْمَالِ كَمَا تَقَرَّرَ فَيُصَرَّفُ لِلْمَصَالِحِ وَخَرَجَ بِخَلَطٍ أَوْ اخْتِلَاطٍ عِنْدَهُ الْاِخْتِلَاطُ حَيْثُ لَا تَعْدِي كَأَنْ اِثْنَالَ بُرٍّ عَلَى مِثْلِهِ فَيَشْتَرِكُ مَالِكَاهُمَا بِحَسَبِهِمَا فَإِنْ اسْتَوَيَا قِيَمَةً

جَمَاعَةً بَلْ يَتَصَرَّفُ فِيهِ مِنْ بَابِ الظَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ فِي مُقَابَلَتِهِ الثَّمَنَ وَتَعَدَّرَ عَلَيْهِ اسْتِزْجَاعُهُ مَعَ أَنَّهُ لَا مُطَالَبَةَ بِهِ فِي الْآخِرَةِ لِأَخْذِهِ بِرِضَا مَالِكِيهِ. اهـ ع ش. قُودُ: (وَلِغَيْرِهِ أَخْذُهَا) وَمِنْ الْغَيْرِ الْغَاصِبُ فَلَهُ الْأَخْذُ مِنْ ذَلِكَ وَرَدُّهُ لِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ أَوْ لِوَارِثِهِ. اهـ ع ش وفيه أَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِيمَا إِذَا لَمْ يُعْرِفِ الْمَالِكُ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ وَصَرَفَهُ لِلْمُسْتَحَقِّ، وَكَذَا لِمَصَارِفِ نَفْسِهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ.

قُودُ: (هَذَا الْإِنْ) مَقُولُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ. قُودُ: (وَالْأَيُّ أَيُّ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّعْ مَعْرِفَةَ أَهْلِهِ (فَهُوَ) أَيُّ جَمِيعٍ مَا فِي ذَلِكَ الْقُطْرِ، وَإِنْ كَانَ بِأَيِّدٍ مَوْضُوعَةٍ عَلَيْهِ. اهـ ع ش. قُودُ: (وَاخْتِلَاطُ الْإِنْ) عِبَارَتُهُ فِيمَا سَبَقَ أَوْ اخْتِلَاطُ الْإِنْ. قُودُ: (الْاِخْتِلَاطُ الْإِنْ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَلَوْ خَلَطَ مَغْصُوبًا مِثْلِيًّا بِمِثْلِهِ مَغْصُوبٍ بِرِضَا مَالِكِيهِ أَوْ لَا أَوْ انْصَبَّ كَذَلِكَ بِنَفْسِهِ فَمُشْتَرِكٌ لَانْتِفَاءِ التَّعْدِي كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ إِلَى أَنْ قَالَتْ وَخَرَجَ بِخَلَطٍ إِلَى آخِرٍ مَا فِي الشَّرْحِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَوْ انْصَبَّ قَدْ يُخَالِفُهُ قَوْلُهُ قَبْلُ أَوْ اخْتَلَطَ عِنْدَهُ حَيْثُ جَعَلَهُ ثُمَّ كَالْتَالِفِ هُنَا مُشْتَرَكًا وَجِبَابُ بَأَنَّ مَا مَرَّ مِنْ قَوْلِهِ بِغَيْرِهِ الْمُرَادُ بِهِ مِنْ مَالِ الْغَاصِبِ وَمَا هُنَا مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ فَلَا تَنَاقُضَ، هَذَا وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ اخْتَلَطَ عِنْدَهُ مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا امْتَنَكَ تَنْمِيزُ الْمُخْلُوطِ لِمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ م ر وَخَرَجَ بِخَلَطٍ. اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ جَوَابَهُ الْأَوَّلَ صَرِيحٌ فِيمَا قَدَّمْنَا عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ أَوْ اخْتَلَطَ عِنْدَهُ مِنْ أَنَّ اخْتِلَاطَ الْمَغْصُوبِ بِنَفْسِهِ بِمَالِ الْغَاصِبِ كَخَلَطِهِ فِي كُوزِهِ كَالْتَالِفِ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر لَانْتِفَاءِ التَّعْدِي قَاصِرٌ عَلَى مَا إِذَا اخْتَلَطَ بِنَفْسِهِ وَكَلَامُ الْبُلْقِينِيِّ وَغَيْرِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي خُصُوصٍ مَا إِذَا خَلَطَهُمَا بِغَيْرِ رِضَا مَالِكِيهِمَا كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَةِ شَرْحِ الرُّوضِ وَأَيْضًا فَقَوْلُهُ بِرِضَا مَالِكِيهِ وَقَوْلُهُ أَوْ انْصَبَّ بِنَفْسِهِ لَيْسَ مِنْ صَوَرِ الْمَغْصُوبِ بِالْخُصُوصِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ شَرْحِ الرُّوضِ أَيْضًا عَلَى أَنَّ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ كَرَّرَ إِحْدَاهُمَا فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَخَرَجَ بِخَلَطٍ أَوْ اخْتَلَطَ عِنْدَهُ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ الْإِنْ. اهـ وَهَذَا يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ قَوْلِهِ بِالْخُصُوصِ وَجَعَلَ الشَّارِحُ كَالنِّهَايَةِ الْاِخْتِلَاطَ عِنْدَ الْغَاصِبِ مُقَابِلًا لِلْاِخْتِلَاطِ بِلَا تَعَدُّ فِي كُلِّ مِنْهُمَا دَلَالَةً عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ أَيْضًا. قُودُ: (فَيَشْتَرِكُ) إِلَى قَوْلِهِ لِلرَّبِّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ نَظِيرُ الْي وَلَا تَجُوزُ.

قُودُ: (مَالِكَاهُمَا بِحَسَبِهِمَا الْإِنْ) فَلَوْ تَنَازَعَا فِي قَدْرِ السَّائِلِ أَوْ قِيَمَتِهِ صُدِّقَ صَاحِبُ الْبَرِّ الَّذِي سَأَلَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ الْيَدَ لَهُ فَلَوْ اخْتَلَطَا وَلَمْ تُعْلَمْ يَدُ أَحَدِهِمَا كَانَ سَأَلَ كُلُّ مِنْهُمَا إِلَى الْآخِرِ وَقَفَّ الْأَمْرُ إِلَى الصُّلْحِ.

(فَرَعٌ): سُئِلَ سَمْعَنٌ بِذَرٍّ فِي أَرْضٍ بِذَرٍّ وَبَذَرَ بَعْدَهُ آخَرَ عَلَى بَذَرِهِ فَأَجَابَ بَأَنَّ الثَّانِي إِنْ عُدَّ مُسْتَوَلِيًّا لِمَى الْأَرْضِ بِبَذَرِهِ أَيُّ كَانَ كَانَ أَقْوَى مِنَ الْأَوَّلِ أَوْ كَانَ بَذَرُهُ أَكْثَرَ مِنْ بَذَرِهِ مَلَكَ بَذَرَ الْأَوَّلِ وَلَزِمَهُ لَهُ أَيُّ

فَيَقْدِرُ كِلَاهُمَا فَإِنْ اِخْتَلَفَا قِيَمَةً بَيْعًا وَقِسِمَ الثَّمَنُ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ قِيَمَتِهِمَا نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي اخْتِلَافِ حِمَامِ الثَّرَجَيْنِ وَلَا تَجُوزُ قِسْمَةُ الْحَبِّ عَلَى قَدَرِ قِيَمَتَيْهِمَا لِلرُّبَا سِيَّاتِي لِذَلِكَ مَزِيدٌ قَبِيلُ الْأُضْحِيَّةِ (وَلِلْغَاصِبِ أَنْ يُفَرِّزَ قَدَرَ الْمَغْصُوبِ، وَيَجِلَّ لَهُ الْبَاقِي كَمَا مَرُّ وَأَنْ يُعْطِيَهُ) أَيِ الْمَالِكِ، وَإِنْ أَبَى (مَنْ غَيْرِ الْمَخْلُوطِ)؛ لِأَنَّ الْحَقَّ قَدْ انْتَقَلَ إِلَى ذِمَّتِهِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الْمُخْتَلِطَ صَارَ كَالِهَالِكِ وَمَنْ الْمَخْلُوطُ إِنْ خَلِطَ بِمِثْلِهِ أَوْ أَجُودَ مُطْلَقًا أَوْ بَارِدًا إِنْ رَضِيَ.

(تَنْبِيهِ) قِيلَ لَيْسَ الْغَاصِبُ بِأُولَى مِنَ الْمَالِكِ بِمِلْكِ الْكُلِّ بَلِ الْمَالِكُ أُولَى بِهِ لِغَدَمِ تَعْدِيهِ وَجَوَائِهِ مَنَعُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَغْصُوبَ لَمَّا تَعَدَّرَ رُدُّ عَيْنِهِ لِمَالِكِهِ بِسَبَبِ يَقْتَضِي شَغْلَ ذِمَّةِ الْغَاصِبِ بِهِ لِتَعْدِيهِ مَعَ تَمَكِينِ الْمَالِكِ مِنْ أَخِذِ بَدَلِهِ حَالًا لَجُعِلَ كَالتَالِفِ لِلضَّرُورَةِ وَذَلِكَ غَيْرُ مُوجُودٍ فِي

لِلأَوَّلِ بَدَلُ بَذَرِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَوَلَى عَلَى الْأَرْضِ كَانَ غَاصِبًا لَهَا وَلِمَا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ يُعَدَّ الثَّانِي مُسْتَوَلِيًا عَلَى الْأَرْضِ بِبَذَرِهِ لَمْ يَمْلِكْ بَذَرُ الْأَوَّلِ وَكَانَ الزَّرْعُ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ بَذَرِهِمَا وَعِبَارَةُ الْعُيُوبِ فَرْعٌ مِنْ بَثِّ بَذَرِهِ عَلَى بَذَرٍ غَيْرِهِ مِنْ جَنْبِهِ وَنَوْعِهِ وَأَثَارَ الْأَرْضِ انْقَطَعَ حَقُّ الْأَوَّلِ وَغَرِمَ لَهُ الثَّانِي مِثْلَهُ وَأَمَّا لَوْ اِخْتَلَفَ الْجِنْسُ كَانَ بَذَرُ الْأَوَّلِ حِنْطَةً مَثَلًا وَالْآخَرُ بَاقِلَاءَ فَلَا يَكُونُ بَذَرُ الْأَوَّلِ كَالتَالِفِ. اهـ. وَقَدْ أَفْتَى الشَّيْخُ الرَّمْلِيُّ فِي هَذِهِ بِأَنَّ التَّابِتَ مِنْ بَذَرِهِمَا لهُمَا وَعَلَيْهِمَا الْأَجْرَةُ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ غَضَبَ بَذَرًا وَزَرَعَهُ فِي أَرْضِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ لِمَالِكِهِ وَعَلَى الْغَاصِبِ أَرْضُ التَّقْصِ. انْتَهَى اهـ كَلَامُ سَم. اهـ ع ش بِحَذُوفٍ.

☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ اِخْتَلَفَا قِيَمَةَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَرْدَا أَجْبَرَ صَاحِبَهُ عَلَى قَبُولِ الْمُخْتَلِطِ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُ عَيْنٌ حَقُّهُ وَبَعْضُهُ خَيْرٌ مِنْهُ لَا صَاحِبَ الْأَجُودِ لَا يُجْبَرُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ أَخَذَ مِنْهُ قَدَرٌ حَقُّهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ لِغَدَمِ التَّعْدِي، وَالْأَبْيَعُ الْمُخْتَلِطُ وَقِسِمَ الثَّمَنُ الْخ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (أَنْ يُفَرِّزَ الْخ) أَيِ مِنَ الْمَخْلُوطِ بِغَيْرِ الْأَرْدَا. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرُّ) أَيِ آفَاقًا فِي شَرْحِ فَاَلْمَذْهَبِ أَنَّهُ كَالتَالِفِ الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَبَى) إِلَى قَوْلِ الثَّمَنِ، وَلَوْ غَضَبَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَمَنَعَ تَصَرُّفٌ إِلَى بَخْلَافٍ مَا (قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (صَارَ كَالِهَالِكِ) أَيِ قَبْرُهُ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مِثْلِي. اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ رَضِيَ الْمَالِكُ أَمْ لَا. اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ بَارِدًا) لَوْ اِخْتَلَفَا فَقَالَ الْمَالِكُ: خَلِطَ بَارِدًا وَالْغَاصِبُ بِمِثْلِهِ أَوْ أَجُودَ وَلَمْ يُمَكِّنْ إِثْبَاتَ الْحَالِ مِنَ الْمُصَدِّقِ. اهـ سَم أَقُولُ فِي ع ش عَنْ الزِّيَادِيِّ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْغَاصِبِ فِي الْقَدْرِ. اهـ وَقِيَاسُهُ تَصْدِيقُ الْغَاصِبِ هُنَا أَيِ فِي الصِّفَةِ فَلْيُرَاجَعْ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ رَضِيَ) فَلَهُ أَخْذُهُ وَلَا أَرْضَ لَهُ وَكَانَ مُسَامِحًا بِبَعْضِ حَقِّهِ مُغْنِي وَمُنْهَجٌ. ☐ قَوْلُهُ: (بِسَبَبِ الْخ) وَهُوَ الْخَلْطُ بَلَا إِمْكَانِ التَّمْيِيزِ. ☐ قَوْلُهُ: (يَقْتَضِي الْخ) يُمَكِّنُ مَنَعُ ذَلِكَ. اهـ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (مَعَ تَمَكِينِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِتَعَدُّرٍ. ☐ قَوْلُهُ: (لَجُعِلَ الْخ) جَوَابٌ لِمَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ السَّبَبِ الْمَذْكُورِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْ الْمَخْلُوطِ إِنْ خَلِطَ بِمِثْلِهِ أَوْ أَجُودَ مُطْلَقًا) أَيِ رَضِيَ أَوْ لَا أَوْ بَارِدًا إِنْ رَضِيَ لَوْ اِخْتَلَفَا فَقَالَ الْمَالِكُ خَلِطَ بَارِدًا وَالْغَاصِبُ بِمِثْلِهِ أَوْ أَجُودَ وَلَمْ يُمَكِّنْ إِثْبَاتَ الْحَالِ. ☐ قَوْلُهُ: (يَقْتَضِي شَغْلَ ذِمَّةِ الْغَاصِبِ بِهِ) يُمَكِّنُ مَنَعُ ذَلِكَ.

المَالِكِ إِذْ لَا تَعْدِي يَقْتَضِي ضَمَانَ مَا لِلْغَاصِبِ فَلَوْ مَلَكَ الْكُلَّ لَمْ يَلْزَمَهُ رُدُّ شَيْءٍ وَيَقْرَضُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ لَا يَلْزَمُهُ الْفَوْرُ فَفِيهِ حَيْفٌ أَيْ حَيْفٌ وَقَدْ يُوجَدُ الْمِلْكُ بِدُونِ الرِّضَا لِلضَّرُورَةِ كَأَخْذِ مُضْطَرِّ طَعَامٍ غَيْرِهِ قَهْرًا عَلَيْهِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِيَهيمَتِهِ وَلَيْسَ إِبَاقُ الْقِرْنِ كَالْخُلْطِ حَتَّى يَمْلِكَهُ الْغَاصِبُ؛ لِأَنَّهُ مَرْجُوُّ الْعَوْدِ فَيَلْزَمُهُ قِيَمَتُهُ لِلْحِيلُولَةِ لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ الْمُقْتَضِيَةِ كَوْنِهَا لِلْفَيْصُولَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُرْجَحُوا قَوْلَ الشَّرِكَةِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُشَاعًا فِيهِ تَمَلُّكُ كُلِّ حَقٍّ الْآخِرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ

هـ قَوْلُهُ: (فَلَوْ مَلَكَ الْكُلَّ لَمْ يَلْزَمَهُ رُدُّ شَيْءٍ) فِي هَذِهِ الْمُلَازِمَةِ كَالْآتِيَةِ خَفَاءُ أَهْ سَمِ أَقُولُ لَا خَفَاءَ إِذِ الَّذِي شَعَلَ ذِمَّةُ الْغَاصِبِ لِلْمَالِكِ وَأَوْجَبَ عَلَيْهِ الْفَوْرُ إِنَّمَا هُوَ تَعَدُّبُهُ كَمَا قَرَّرَ الشَّارِحُ م ر كَالشَّهَابِ بْنِ حَاجِرٍ وَالتَّعَدُّبُ مَفْقُودٌ فِي الْمَالِكِ، فَلَوْ قُلْنَا بِمِلْكِهِ لِلْجَمِيعِ لَمْ يَكُنْ لِرُجُوعِ الْغَاصِبِ عَلَيْهِ مَوْجِبٌ كَمَا لَا يَخْفَى؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ صَارَتْ مَمْلُوكَةً لَهُ وَذِمَّتُهُ غَيْرُ مَشْغُولَةٍ لَهُ بِشَيْءٍ فَاتَّضَحَّتِ الْمُلَازِمَةُ أَيْ هُنَا وَفِيهَا يَأْتِي. أَهْ رَشِيدِي وَقَالَ ع ش لَعَلَّ وَجْهَ الْخَفَاءِ أَنَّا لَوْ قُلْنَا بِمِلْكِهِ الْكُلَّ أَلْزَمْنَاهُ بَرْدَ بَدَلٍ مَالٍ الْغَاصِبِ. أَهْ هـ قَوْلُهُ: (فَفِيهِ حَيْفٌ إِنْخ) أَيْ فِي مِلْكِ الْمَالِكِ كُلِّ الْمُخْتَلِطِ حَيْفٌ عَظِيمٌ بِالْغَاصِبِ.

هـ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُوْجَدُ الْمِلْكُ إِنْخ) دَفَعَ بِهِ مَا قَدْ يُقَالُ كَيْفَ يَمْلِكُهُ الْغَاصِبُ بِدُونِ تَمْلِكِ الْمَالِكِ؟ أَهْ ع ش هـ قَوْلُهُ: (كَأَخْذِ مُضْطَرِّ إِنْخ) هَلْ يَخْصُلُ مِلْكُهُ بِمُجَرَّدِ الْأَخْذِ كَمَا قَدْ تَدُلُّ لَهُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ أَوْ يَجْرِي فِيهِ مَا قِيلَ فِي مِلْكِ الضَّيْفِ أَوْ كَيْفِ الْحَالِ؟ سَمِ عَلَى حَجِّ الْقِيَاسِ الثَّانِي بَلْ لَوْ قِيلَ بَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ هُنَا إِلَّا بَازِرْدَادٍ، وَإِنْ قُلْنَا بِمِلْكِ الضَّيْفِ بَوْضْعِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ فِي قِيَمِهِ لَمْ يَتَعَدَّ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ لَهُ أَخْذُهُ لِضَّرُورَةٍ وَحِينَئِذٍ لَمْ يَتَلَعَّ بِأَنْ سَقَطَ مِنْ قِيَمِهِ أَوْ لَمْ يُدْخَلْهُ فَمَهْ أَضْلًا لَمْ يَتَحَقَّقْ دَفْعُ الضَّرُورَةِ بِهِ. أَهْ ع ش.

هـ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ صَارَ إِنْخ) أَيْ حَقُّ كُلِّ مِنَ الْمَالِكِ وَالْغَاصِبِ. هـ قَوْلُهُ: (فَفِيهِ) أَيْ قَوْلِ الشَّرِكَةِ. هـ وَقَوْلُهُ: (تَمَلُّكُ كُلِّ حَقٍّ الْآخَرِ) إِنْ كَانَ كُلُّ مُضَافًا لِحَقٍّ فَتَوَجَّهَ مَنَعُ تَمَلُّكِهِ مَجَانًا أَوْ بِبَدَلِهِ ثَابِتٌ عَلَى قَوْلِ الْهَلَاكِ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ مَجْرُورًا مُتَوْنًا وَكَانَ حَقٌّ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَفْعُولِيَةِ فَيَتَوَجَّهُ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مَخْذُورٍ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ غَضِبَ شَيْئَيْنِ مِنْ اثْنَيْنِ وَخَلَطَهُمَا فَإِنَّ الْاِثْنَيْنِ يَشْتَرِكَانِ مَعَ وُجُودِ هَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ تَمَلُّكُ كُلِّ مِنْهُمَا حَقَّ الْآخَرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. أَهْ سَمِ وَأَجَابَ الرَّشِيدِي عَنْهُ بِمَا نَصَّه وَحَاصِلُ مَا فِي الْمَقَامِ أَنَّهُمْ إِنَّمَا لَمْ يُرْجَحُوا قَوْلَ الشَّرِكَةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَا فِي الْقَوْلِ بِالْهَلَاكِ وَزِيَادَةُ أَمَّا كَوْنُهُ فِيهِ مَا فِي الْقَوْلِ بِالْهَلَاكِ؛ لِأَنَّ حَقَّ كُلِّ مِنَ الْمَالِكِ وَالْغَاصِبِ يَصِيرُ مُشَاعًا فَيَلْزَمُ أَنَّ كُلًّا يَمْلِكُ حَقَّ الْآخَرِ بِالإِشَاعَةِ بِغَيْرِ

هـ قَوْلُهُ: (فَلَوْ مَلَكَ الْكُلَّ لَمْ يَلْزَمَهُ رُدُّ شَيْءٍ) فِي هَذِهِ الْمُلَازِمَةِ كَالْآتِيَةِ خَفَاءُ. هـ قَوْلُهُ: (كَأَخْذِ مُضْطَرِّ إِنْخ) هَلْ يَخْصُلُ مِلْكُ بِمُجَرَّدِ الْأَخْذِ كَمَا قَدْ تَدُلُّ لَهُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ أَوْ يَجْرِي فِيهِ مَا قِيلَ فِي مِلْكِ الضَّيْفِ أَوْ كَيْفِ الْحَالِ؟ هـ قَوْلُهُ: (فَفِيهِ) أَيْ قَوْلِ الشَّرِكَةِ وَقَوْلُهُ تَمَلُّكُ كُلِّ حَقٍّ الْآخَرِ إِنْ كَانَ كُلُّ مُضَافًا لِحَقٍّ فَتَوَجَّهَ مَنَعُ تَمْلِكِهِ مَجَانًا أَوْ بِبَدَلِهِ ثَابِتٌ عَلَى قَوْلِ الْهَلَاكِ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ مَجْرُورًا مُتَوْنًا وَكَانَ حَقٌّ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَفْعُولِيَةِ فَيَتَوَجَّهُ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مَخْذُورٍ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ غَضِبَ شَيْئَيْنِ مِنْ اثْنَيْنِ وَخَلَطَهُمَا فَإِنَّ الْاِثْنَيْنِ يَشْتَرِكَانِ مَعَ وُجُودِ هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ تَمَلُّكُ كُلِّ مِنْهُمَا حَقَّ الْآخَرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أَيْضًا، وَمَنْعُ تَصَرُّفِ الْمَالِكِ قَبْلَ الْبَيْعِ أَوْ الْقِسْمَةِ هُنَا أَيْضًا بِسَبَبِ التَّعَدِّيِّ بَلْ فَوَاتُ حَقُّهُ إِذْ قَدْ يَتَأَخَّرُ ذَلِكَ فَلَا يَجُزُّ مَرَجَعًا بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلَّقْنَا حَقَّهُ بِالذِّمَّةِ فَإِنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِ حَالًا بِخَوَالِئِهِ أَوْ نَحْوِهَا وَمِنْ ثَمَّ صَوَّبَ الزَّرْكَشِيُّ قَوْلَ الْهَلَاكِ قَالَ وَيَنْدَفِعُ الْمَحْذُورُ بِمَنْعِ الْغَاصِبِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَعَدَمِ تَفْوِذِهِ مِنْهُ حَتَّى يُعْطِيَ الْبَدَلَ كَمَا مَرَّ.....

إِذْنُهُ وَهُوَ الْمَحْذُورُ الْمَوْجُودُ فِي الْقَوْلِ بِالْهَلَاكِ وَأَمَّا كَوْنُهُ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى مَا فِي الْقَوْلِ بِالْهَلَاكِ فَهُوَ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ عَلَيْهِ مَنْعُ الْمَالِكِ مِنَ التَّصَرُّفِ قَبْلَ الْبَيْعِ وَالْقِسْمَةِ وَذَلِكَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْقَوْلِ بِالْهَلَاكِ فَلِذَلِكَ رَجَّحُوهُ وَبِمَا قَرَّرْتُهُ يَنْدَفِعُ مَا أَطَالَ بِهِ الشَّهَابُ سَمِّيًا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى فَهْمٍ أَنَّ مُرَادَ التُّخْفَةِ أَنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرَ مِنْ قَوْلِهِ: (فَفِيهِ تَمَلُّكَ كُلِّ حَقٍّ الْآخِرِ الْإِنْخ) □ وَفَوَدُ: (وَمَنْعُ تَصَرُّفِ الْإِنْخ) مَوْجُودٌ فِي الْقَوْلِ بِالشَّرِكَةِ، وَلَيْسَ مَوْجُودًا فِي الْقَوْلِ بِالْهَلَاكِ وَقَدْ تَبَيَّنَ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مُرَادَهُ فَتَأَمَّلْ. اهـ. وَقَوْلُهُ: (وَذَلِكَ غَيْرُ مَوْجُودٍ الْإِنْخ) ظَاهِرُ الْمَنْعِ يَرُدُّهُ قَوْلُ الشَّارِحِ أَيْضًا وَإِنَّمَا الزَّائِدُ فِيهِ مَا أَفَادَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: (بَلْ فَوَاتُ حَقُّهُ). □ فَوَدُ: (أَيْضًا) أَيِ كَالْقَوْلِ بِتَمَلُّكِ الْغَاصِبِ. اهـ. كُرْدِيٌّ. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَيِ كَمَا أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ كَالْهَالِكِ كَذَلِكَ إِذْ فِيهِ تَمَلُّكَ الْغَاصِبِ عَيْنَ مَالِ الْمَالِكِ وَتَمَلُّكَ الْمَالِكِ مَا فِي ذِمَّةِ الْغَاصِبِ فَهَذَا. اهـ. □ فَوَدُ: (وَمَنْعُ) عَطْفٌ عَلَى تَمَلُّكِ الْإِنْخِ ش. اهـ سَم. أَيِ فِيهِ مَنْعُ الْإِنْخِ. □ فَوَدُ: (قَبْلَ الْبَيْعِ) أَيِ إِنْ اخْتَلَفَا قِيَمَةً (أَوْ الْقِسْمَةَ) أَيِ إِنْ اسْتَوَيَا قِيَمَةً. □ فَوَدُ: (هُنَا) أَيِ فِي الْقَوْلِ بِالشَّرِكَةِ. □ فَوَدُ: (أَيْضًا) أَيِ كَالْقَوْلِ بِتَمَلُّكِ الْغَاصِبِ. □ فَوَدُ: (بِسَبَبِ التَّعَدِّيِّ) مُتَعَلِّقٌ بِمَنْعِ أَيِ بِسَبَبِ أَنَّهُ لَوْ تَصَرَّفَ فِي الْمُخْتَلِطِ قَبْلَ ذَلِكَ يَصِيرُ مُتَعَدِّيًّا. اهـ كُرْدِيٌّ.

□ فَوَدُ: (إِذَا قَدْ يَتَأَخَّرُ الْإِنْخِ) فِيهِ أَنَّ الْمُتَأَخَّرَ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْفَوَاتُ وَلَا انْتِفَاءُ مَرْجِعِ كَيْفِ وَهُوَ مَالِكٌ لِجِصَّتِهِ مِنْ هَذَا الْمُشْتَرَكِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ. اهـ سَم. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ فِي مَا حَكَاهُ عَنِ الشَّارِحِ (إِذَا قَدْ يَتَلَفُ الْإِنْخِ). اهـ. فَلَا إِشْكَالَ عَلَى هَذِهِ النُّسَخَةِ وَقَدْ كَانَ يُجَابُ عَنْهُ عَلَى النُّسَخَةِ الْأُولَى بِأَنَّ الْمُرَادَ بِحَقِّهِ جَوَازُ تَصَرُّفِهِ فِيهِ حَالًا. □ فَوَدُ: (ذَلِكَ) أَيِ الْبَيْعِ وَالْقِسْمَةِ ع. ش. اهـ سَم. □ فَوَدُ: (فَإِنَّهُ يَتَصَرَّفُ الْإِنْخِ) أَيِ الْمَالِكِ. □ فَوَدُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ فِي قَوْلِ الشَّرِكَةِ مَحْذُورَ قَوْلِ الْهَلَاكِ مَعَ زِيَادَةٍ. □ فَوَدُ: (حَتَّى يُعْطِيَ الْبَدَلَ) أَيِ أَوْ يَغْزَلَ مِنَ الْمَخْلُوطِ قَدَرَ الْمَغْصُوبِ كَمَا قَدَّمَهُ عَنْ فِتَاوَى الْمُصَنِّفِ سَم عَلَى حَجٍّ، فَلَوْ تَعَدَّرَ رَدُّ الْبَدَلِ لِعَيْنِيَةِ الْمَالِكِ رَفَعَ الْأَمْرُ لِحَاكِمٍ يَقْبِضُهُ عَنِ الْغَاصِبِ أَوْ تَعَدَّرَ رَدُّ الْبَدَلِ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ

□ فَوَدُ: (وَمَنْعُ تَصَرُّفِ الْمَالِكِ الْإِنْخِ) إِنْ أُرِيدَ مَنْعُ تَصَرُّفِهِ مُطْلَقًا فَهُوَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ تَصَرُّفِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِشَاعَةِ أَوْ مَنْعُ تَصَرُّفِهِ عَلَى التَّعْيِينِ فَلَا مَحْذُورَ فَإِنَّهُ لَوْ غَضِبَ مِنَ اثْنَيْنِ وَخَلَطَ مَا غَضِبَهُ مِنْهُمَا اِمْتَنَعَ عَلَى كُلِّ التَّصَرُّفِ عَلَى التَّعْيِينِ بِسَبَبِ الْخِلَاطِ الَّذِي تَعَدَّى بِهِ الْغَاصِبُ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدُ: (إِذَا قَدْ يَتَأَخَّرُ) الْإِنْخِ فِيهِ أَنَّ الْمُتَأَخَّرَ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْفَوَاتُ وَلَا انْتِفَاءُ مَرْجِعِ كَيْفِ وَهُوَ مَالِكٌ لِجِصَّتِهِ مِنْ هَذَا الْمُشْتَرَكِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ. □ فَوَدُ: (وَمَنْعُ) عَطْفٌ عَلَى تَمَلُّكِ □ فَوَدُ: (يَتَأَخَّرُ ذَلِكَ) أَيِ الْبَيْعِ وَالْقِسْمَةِ ش. □ فَوَدُ: (حَتَّى يُعْطِيَ الْبَدَلَ) أَيِ أَوْ يَغْزَلَ مِنَ الْمَخْلُوطِ قَدَرَ الْمَغْصُوبِ كَمَا قَدَّمَهُ عَنْ فِتَاوَى الْمُصَنِّفِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وإذا كان المالك لو ملكه له بعوض لم يتصرف حتى يرضى بذمته فكيف بغير رضاه قيل كيف يستبعد القول بالملك وهو موجود في المذاهب الأربعة بل اتسعت دائرته عند الحنفية والمالكية.

(ولو غصب خشبة) أو لبنة (وبنى عليها) ولم يخف من إخراجها تلف نحو نفس أو مال معصوم وكلامه الآتي يصلح شموله لهذه أيضا (أخرجت) وإن تلف من مال الغاصب أضعاف قيمتها لتعديده ويلزمه أجره مثلها وأرش نقصها هذا إن بقي لها قيمة، ولو تافهة، وإلا فهي هالكة

عليه فيحتمل منعه من التصرف لتقصيره، وإن تلف ويحتمل أن يرفع الأمر للحاكم ليبعده ويحصل بتمنه البدل أو بعضه وما بقي من البدل يبقى ذمتا في ذمة الغاصب. اهـ ش. ٥. قوله: (لو ملكه له) من التملك أي ملك المالك المغصوب للغاصب. ٥. وقوله: (بعوض) أي معين أو مطلقا في العقد. ٥. وقوله: (لم يتصرف) أي يمتنع تصرف الغاصب فيه شرعا بقي ما لو رضي المالك بذمة الغاصب وتأخير البدل والظاهر حينئذ جواز تصرفه ونفوذه في المخلوط قبل إقباضه البدل. ٥. قوله: (فكيف بغير رضا) أي فكيف يجوز تصرف الغاصب فيما ملكه بغير رضا مالكة بدون إعطائه بدله. ٥. قوله: (القول بالملك) أي للغاصب. اهـ ش.

٥. قوله (سئ): (وبنى عليها) في ملكه أو غيره كمنارة مسجد. اهـ معني قال في العباب، ولو منارة لمسجد ثم قال وغرم نقص المنارة للمسجد، وإن كان هو المتطوع بها لإخراجها عن ملكه. اهـ سم. ٥. قوله: (ولم يخف) إلى قوله وثني معصومين في النهاية. ٥. قوله: (نحو نفس أو مال) أي كالمعصوم والاختصاص كما يأتي. ٥. قوله: (أو مال معصوم) أي، ولو للغاصب أي غير البناء الموضوع فوقها فإنه مهند. اهـ حلي وسباني عن ش ما يوافق. ٥. قوله: (وكلامه الآتي) أي قوله إلا أن يخاف إلخ. ٥. قوله: (شمولة) أي رجوعه (لهذه) أي لمسألة البناء (أي كمسألة السفينة. ٥. قوله: (وإن تلف) إلى قوله فتجب قيمتها في المعني. ٥. قوله: (هذا) أي لزوم الإخراج. ٥. قوله: (والأفهي هالكة) ويتبعني أن الخشبة حينئذ للمالك؛ لأنها غير متقومة وهي أثر ملكه سم على حج أقول ومنه يؤخذ أنه لا نظر إلى تلف ما بُني عليها، وإن كان معصوماً وبه يعلم أن قوله إلا أن يخاف تلف مال يعني غير ما أدرجت فيه الخشبة إذا كان تلفه بإخراجها بنحو عرق وبه يندفع ما يقال قوله وإن تلف من مال الغاصب إلخ منافي.

٥. قوله في (سئ): (ولو غصب خشبة وبني عليها) قال في العباب، ولو منارة لمسجد ثم قال وغرم نقص المنارة للمسجد، وإن كان هو المتطوع بها لإخراجها عن ملكه. اهـ. ٥. قوله: (أو مال معصوم) أي ولو للغاصب أخذاً مما يأتي في السفينة أي ما عدا المبني على الخشبة بدليل قوله، وإن تلف من مال الغاصب إلخ فليأمل لكن قد يقال نظير المبني على الخشبة بقية السفينة في مسألته الآتية مع أنها لا تنزع في اللجة إذا خيف تلفها إلا أن يفرق بسهولة السير إلى الشط بخلاف البناء لا أمد له ينتظر ثم رأيت كلام الشارح الآتي. ٥. قوله: (والأفهي هالكة) لم يبين هي لمن حينئذ.

فَتَجِبُ قِيَمَتُهَا وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي إِنْ جَهِلَ الاسْتِحْقَاقَ عَلَى بَائِعِهِ بِأَرْشِ نَقْصِ بِنَائِهِ وَمَنْ ثَمَّ أَفْتَى بَعْضُهُمْ فِيمَنْ أَكْرَى آخَرَ جَمَلًا وَأَذِنَ لَهُ فِي السَّفَرِ بِهِ مَعَ الْخَوْفِ فَقَلِيفَ فَائِثَتِهِ آخِرُ لَهُ وَغَرَمَهُ قِيَمَتُهُ بِأَنَّهُ يَرْجِعُ بِهَا عَلَى مُكْرِيه إِنْ جَهِلَ أَنَّ الْجَمَلَ لغيرِهِ (ولو) غَصَبَ خَشْبَةً وَ (أَدْرَجَهَا فِي سَفِينَةٍ فَكَذَلِكَ) تَخْرُجُ مَا لَمْ تَصِرْ لَا قِيَمَةَ لَهَا (إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَلَفَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ مَعْصُومِينَ) أَوْ اخْتِصَاصٍ كَذَلِكَ، وَلَوْ لِلْغَاصِبِ بِأَنْ كَانَتْ فِي اللَّجْجَةِ وَالْخَشْبَةِ فِي أَسْفَلِهَا فَلَا تُنَزَعُ إِلَّا بَعْدَ وَصُولِهَا لِلشَّطِّ لِسهولة الصَّبْرِ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْخَشْبَةِ فِيْمَا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ لَا أَمَدَ يُنْتَظَرُ ثُمَّ وَحَيْثُ يَأْخُذُ الْمَالِكُ قِيَمَتَهَا لِلْحِيلُولَةِ وَالْمُرَادُ أَقْرَبُ شَطِّ يُمَكِّنُ الْوُصُولَ إِلَيْهِ وَالْأَمْنُ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَا شَطِّ مُقْصِدِهِ وَكَالنَفْسِ نَحْوُ الْغَضْوِ وَكُلُّ مُبِيحٍ لِلتَّيْتِيمِ وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ كَغَيْرِهِ إِلَّا الشَّيْنُ أَخْذًا

لِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ: وَلَوْ لِلْغَاصِبِ. اهـ ع ش أقول: وفي كُلِّ مِنَ الْأَخْذِ وَالْمَأْخُوذِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ بِلِ التَّانِي مُخَالَفٍ لِمَا كَتَبَهُ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي مَا لَمْ تَصِرْ لَا قِيَمَةَ لَهَا. هـ قَوْلُهُ: (فَتَجِبُ قِيَمَتُهَا) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ قِيلَزُمُهُ مِثْلُهَا فَإِنْ تَعَذَّرَ قِيَمَتُهَا. اهـ وَعِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ: (فَتَجِبُ قِيَمَتُهَا) هَكَذَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْخَشْبَةَ مِثْلِيَّةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ كَانَ يُحْمَلُ عَلَى تَعَذُّرِ الْمِثْلِ أَوْ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقِيَمَةِ الْبَدْلُ. اهـ

هـ قَوْلُهُ: (وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي) أَيِ مِنَ الْغَاصِبِ ع ش أَيِ بَانَ اشْتَرَى شَخْصٌ تِلْكَ الْخَشْبَةَ وَبَنَى عَلَيْهَا دَارًا مَعَ الْجَهْلِ فَإِنْ أَخْرِجَتْ الْخَشْبَةَ فَتَقُصَّتْ دَارُهُ رَجَعَ عَلَى الْغَاصِبِ الَّذِي بَاعَهُ تِلْكَ الْخَشْبَةَ كُرْدِي.

هـ قَوْلُهُ: (إِنْ جَهِلَ الْإِنْفِ) وَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ مَا لَمْ تَدَلَّ قَرِينَةٌ عَلَى خِلَافِهِ. اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (مَعَ الْخَوْفِ) إِنَّمَا قَيَّدَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَطْلَبَةٌ لِعَدَمِ رُجُوعِ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى الْغَاصِبِ لِكُونِهِ قَصَرَ بِالسَّفَرِ بِهِ فِي زَمَنِ الْخَوْفِ لِكَيْتَهُ لَمَّا كَانَ بِإِذْنٍ مِنَ الْغَاصِبِ نُسِبَ التَّغْيِيرُ لَهُ فَرَجَعَ الْمُسْتَأْجِرُ عَلَيْهِ أَمَّا زَمَنُ الْأَمْنِ فَالْرُجُوعُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ ظَاهِرٌ فَلَا يَحْتَاجُ لِلتَّيْتِيمِ عَلَيْهِ. اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (وَوَغَرَمَهُ) أَيِ الْآخِرُ الْمُكْتَرِي. اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ الْإِنْفِ) مَتَعَلَّقٌ بِقَوْلِهِ: (أَفْتَى). هـ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ تَصِرْ لَا قِيَمَةَ لَهَا) أَيِ فَلَا تُخْرَجُ؛ لِأَنَّهَُا كَالِهَالِكَةِ وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا قَدَّمَاهُ عَنْ سَمِ مِنْ أَنَّهَا لِلْمَالِكِ إِذْ هِيَ أَثَرُ مِلْكِهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا إِذَا أَخْرِجَتْ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَتْ لِلْمَالِكِ.

اهـ ع ش.

هـ قَوْلُهُ (لِشَيْءٍ): (مَعْصُومِينَ) يُمَكِّنُ إِغْرَابَهُ حَالًا لِمَجِيئِهَا قَلِيلًا مِنَ التَّكْرَرِ بِلَا تَخْصِيصٍ. اهـ سَمِ.

هـ قَوْلُهُ: (لِلشَّطِّ) أَيِ أَوْ نَحْوِهِ كَرَقَرَايَ. اهـ مُعْنَى أَيِ السَّفِينَةِ الْعَظِيمَةِ. هـ قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ أَقْرَبُ شَطِّ) أَيِ وَلَوْ مَا سَارَ مِنْهُ سَمِ عَلَى حَجِّ. اهـ ع ش.

هـ قَوْلُهُ: (فَتَجِبُ قِيَمَتُهَا) هَكَذَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْخَشْبَةَ مِثْلِيَّةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ كَانَ يُحْمَلُ عَلَى تَعَذُّرِ الْمِثْلِ أَوْ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقِيَمَةِ الْبَدْلُ مَرَّ وَيَنْبَغِي أَنَّ الْخَشْبَةَ حَيْثُ لِلْمَالِكِ؛ لِأَنَّهَُا غَيْرُ مُتَقَوِّمَةٍ وَهِيَ أَثَرُ مِلْكِهِ. هـ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يَرْجِعُ الْإِنْفِ) هَذَا يُفِيدُهُ مَا صَرَّحُوا بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ قَرَارَ الضَّمَانِ عِنْدَ الْجَهْلِ عَلَى الْغَاصِبِ فِيْمَا إِذَا كَانَتْ الْيَدُ الْمُتَرَتِّبَةُ عَلَى يَدِهِ فِي أَصْلِهَا يَدَ أَمَانَةٍ. هـ قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ أَقْرَبُ شَطِّ) أَيِ: وَلَوْ مَا سَارَ مِنْهُ.

مِمَّا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْخِيْطِ مُرَادُهُ إِلَّا الشَّيْنَ فِي حَيَوَانٍ غَيْرِ آدَمِيٍّ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي صَرَّحَا بِهِ ثُمَّ
 حَيْثُ قَالَا وَكَخَوْفِ الْهَلَاكِ خَوْفٌ كُلُّ مُحْذَرٍ يُبَيِّحُ التَّيَمُّمَ وَفَاقًا وَخِلَافًا، ثُمَّ قَالَا لِلْحَيَوَانِ غَيْرِ
 الْمَأْكُولِ حُكْمُ الْآدَمِيِّ إِلَّا أَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ بَبَقَاءِ الشَّيْنِ أَهْ أَمَّا نَفْسٌ غَيْرُ مَعْصُومَةٍ كَزَانٍ مُحْصَنٍ،
 وَلَوْ قَتَلَا كَأَنَّ زَنَى ذِمِّيًّا، ثُمَّ حَارَبَ وَاسْتَرْقَ وَتَارَكَ صَلَاةَ بَشْرَطِهِ وَحَرْبِيٍّ وَمُرْتَدٍّ وَمَالٍ غَيْرُ
 مَعْصُومٍ كَمَالِ الْحَرْبِيِّ فَلَا يَبْقَى لِأَجْلِهِمَا لِإِهْدَارِهِمَا

☐ فَوَدَّ: (مِمَّا صَرَّحُوا بِالْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي مِنْ قَوْلِهِمْ وَلَوْ خَاطَ شَيْئًا بِمَعْصُومٍ لَزِمَهُ نَزْعُهُ مِنْهُ وَرَدُّهُ إِلَى
 مَالِكِهِ إِنْ لَمْ يَتَلَّ، وَإِلَّا فَكَالِهَالِكٍ لَا مِنْ جُرْحٍ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ يُخَافُ بِالتَّرَجُّعِ هَلَاكُهُ أَوْ مَا يُبَيِّحُ التَّيَمُّمَ فَلَا
 يَجُوزُ نَزْعُهُ مِنْهُ لِحُرْمَتِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ فِي ذَلِكَ الشَّيْنُ فِي غَيْرِ الْآدَمِيِّ بِخِلَافِ الْآدَمِيِّ كَمَا فِي التَّيَمُّمِ، وَلَوْ
 شَدَّ بِمَعْصُومٍ جَبِيْرَةٌ كَانَ كَمَا لَوْ خَاطَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِكِهِ، وَلَوْ خَاطَ بِهِ الْغَاصِبُ جُرْحًا
 لِآدَمِيٍّ بِلَاذِنِهِ فَالْقَرَأُ عَلَيْهِ أَيِ الْآدَمِيِّ، وَلَوْ جَهِلَ الْغَضَبُ كَمَا لَوْ قَرَّبَ لَهُ طَعَامًا مَغْصُوبًا فَآكَلَهُ وَيُنَزَّعُ
 الْخِيْطُ الْمَغْصُوبُ مِنَ الْمِيْتِ، وَلَوْ آدَمِيًّا. أَهْ وَقَوْلُهُ، وَلَوْ شَدَّ الْخُ فِي النِّهَآيَةِ مِثْلُهُ. ☐ فَوَدَّ: (إِلَّا الشَّيْنَ)
 قَضِيَّةُ الْاِفْتِصَارِ عَلَى هَذَا الْاِسْتِثْنَاءِ أَنَّ بَطْءَ الْبُرْءِ كَغَيْرِهِ وَلَا يَخْلُو عَنْ وَفْقَةٍ وَقَوْلُهُ حَيَوَانٍ شَامِلٌ لِلْمَأْكُولِ
 سَمَّ عَلَى حَجِّ أَيٍ وَهُوَ مُنَافٍ لِمَا قَيَّدَ بِهِ بَعْدُ فِي قَوْلِهِ لِلْحَيَوَانِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ. أَهْ ش وَفِي سَمِّ أَنَّ الرُّوْضَ
 أَيِ وَالْمُغْنِي لَمْ يَقَيِّدْ بِغَيْرِ الْمَأْكُولِ. أَهْ. ☐ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْخِيْطِ وَقَوْلُهُ: (بِبَقَاءِ الشَّيْنِ) أَيِ فِي
 الْحَيَوَانِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ. أَهْ ش. ☐ فَوَدَّ: (ذِمِّيًّا) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ زَنَى. ☐ فَوَدَّ: (بَشْرَطِهِ) وَهُوَ إِخْرَاجُهَا عَنْ
 وَقْتُ الضَّرُورَةِ كَزَدِيٍّ أَيِ بَعْدَ أَمْرِ الْإِمَامِ بِهَا نِهَآيَةً. ☐ فَوَدَّ: (وَمَالٍ غَيْرُ مَعْصُومٍ) أَيِ وَاخْتِصَاصُ غَيْرِ
 مَعْصُومٍ وَقَوْلُهُ: (كَمَالِ الْحَرْبِيِّ) أَيِ وَاخْتِصَاصِهِ. ☐ فَوَدَّ: (فَلَا تَبْقَى) أَيِ الْخَشْبَةُ.
 ☐ فَوَدَّ: (لِأَجْلِهِمَا) أَيِ التَّنْفِيسِ وَالْمَالِ غَيْرِ الْمَعْصُومَيْنِ.

☐ فَوَدَّ: (إِلَّا الشَّيْنَ فِي حَيَوَانٍ غَيْرِ آدَمِيٍّ) قَضِيَّةُ الْاِفْتِصَارِ عَلَى هَذَا الْاِسْتِثْنَاءِ أَنَّ بَطْءَ الْبُرْءِ كَغَيْرِهِ وَلَا يَخْلُو
 عَنْ وَفْقَةٍ وَقَوْلُهُ حَيَوَانٍ شَامِلٌ لِلْمَأْكُولِ. ☐ فَوَدَّ: (غَيْرِ الْمَأْكُولِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ. (فَرَعُ): وَإِنْ خَاطَ
 بِمَعْصُومٍ نَزْعَهُ إِنْ لَمْ يَتَلَّ لَا مِنْ جُرْحٍ مُحْتَرَمٍ يُخَافُ بِهِ هَلَاكُهُ أَوْ مَا يُبَيِّحُ التَّيَمُّمَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ الشَّيْنُ فِي
 غَيْرِ الْآدَمِيِّ. أَهْ فَلَمْ يَقَيِّدْ بِغَيْرِ الْمَأْكُولِ. ☐ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ بِالْخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ الشَّيْنُ
 فِي غَيْرِ الْآدَمِيِّ. أَهْ. ☐ فَوَدَّ: (أَمَّا نَفْسٌ غَيْرُ مَعْصُومَةٍ بِالْخ) فِي الْعُبَابِ مَا نَصَّهُ. (فَرَعُ): لَوْ أَذْخَلَ حَيَوَانًا
 بِنَاءً أَوْ بَنَى حَوْلَهُ وَلَمْ يَتْرُكْ لَهُ مَخْرَجًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ آدَمِيًّا وَهُوَ مُحْتَرَمٌ يُقْضَى أَوْ غَيْرُ مُحْتَرَمٍ فَلَا، وَإِنْ كَانَ
 آدَمِيًّا مُحْتَرَمًا يُقْضَى مَا لَمْ يَمُتْ أَوْ حَرْبِيًّا فَلَا أَوْ مُرْتَدًّا أَوْ زَانِيًا مُحْصَنًا أَوْ قَاتِلًا فِي مُحَارَبَةٍ فَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ
 تَرْكَهُ حَتَّى يَمُوتَ أَوْ أَخْرَجَهُ وَقَتْلَهُ عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَعَلَّ، وَإِنْ مَاتَ وَهُوَ مُسْلِمٌ يُقْضَى لِيُغَسَّلَ وَيُصَلَّى
 عَلَيْهِ أَوْ كَافِرًا فَلَا. أَهْ وَصَدَّرَ فِي تَجْرِيْدِهِ هَذِهِ الْمَسَائِلَ بِقَوْلِهِ قَالَ الْمُتَوَلَّى ثُمَّ قَالَ مَا نَصَّهُ قُلْتُ مَا ذَكَرَهُ فِي
 الْمُرْتَدِّ مِنْ أَنَّ الْإِمَامَ لَهُ تَرْكُهُ حَتَّى يَمُوتَ يُخَالِفُهُ مَا نَقَّلَهُ الْقَمُولِيُّ بَعْدَ هَذَا عَنْ الْقَاضِي مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ
 قَتْلُ الْمُرْتَدِّ بَحْرَ الرِّقْبَةِ وَلَا يَجُوزُ تَغْرِيقُهُ وَلَا تَحْرِيقُهُ فَلْيُنَاقِلْ. أَهْ وَأَقُولُ وَهَذَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِلْأَمْرِ بِإِحْسَانِ
 قِتْلِهِ وَحَيْثُ يُشْكَلُ عَدَمُ التَّقْضِ لِلْبِنَاءِ عَلَى غَيْرِ الْمُحْتَرَمِ آدَمِيًّا أَوْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ فِيهِ تَعْدِيْبٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ

وَتَنَى مَعصُومَيْنِ؛ لِأَنَّ بَيْنَ النَّفْسِ وَالْمَالِ شَبَهَ تَنَاقُضٍ، وَإِنْ صُدِّقَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ.
(وَلَوْ وَطِئَ) الْغَاصِبُ (الْمَغْصُوبَةَ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ) وَلَيْسَ أَصْلًا لِلْمَالِكِ (حُدًّا) وَإِنْ جَهِلَتْ؛ لِأَنَّهُ زَانٍ (وَإِنْ جَهِلَ) تَحْرِيمَ الزَّنا مُطْلَقًا أَوْ بِالْمَغْصُوبَةِ وَقَدْ غُذِرَ بِقُرْبِ إِسْلَامِهِ وَلَمْ يَكُنْ مُخَالِطًا لَنَا أَوْ مُخَالِطًا وَأَمَكْنَ اشْتِبَاهَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَوْ تَشَبُّهَ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ (فَلَا حُدًّا) لِلشُّبْهَةِ (وَفِي الْحَالِينِ) أَيِ حَالِي عَلَيْهِ وَجْهَلِهِ (يَجِبُ الْمَهْرُ)، وَإِنْ أُذِنَ لَهُ الْمَالِكُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى الْمَنْفَعَةَ وَهِيَ غَيْرُ زَانِيَةٍ إِذِ الْغَرَضُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّهَا جَاهِلَةٌ أَوْ مُكْرَهَةٌ نَعَمْ يَتَّحِدُ وَإِنْ تَعَدَّدَ الْوُطْءُ فِي حَالَةِ الْجَهْلِ لَا سِدَامَةَ الشُّبْهَةِ بِخِلَافِهِ مَعَ الْعِلْمِ بِتَعَدُّدِ الْوُطْآتِ، وَلَوْ وَطِئَ مَرَّةً جَاهِلًا وَمَرَّةً عَالِمًا فَمَهْرَانِ وَيَجِبُ فِي الْبِكْرِ مَهْرٌ ثِيْبٌ مَعَ أَرْضِ الْبِكَارَةِ كَمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ (إِلَّا أَنْ تُطَاوَعَهُ) عَالِمَةً بِالتَّحْرِيمِ كَمَا يُفْهَمُهُ قَوْلُهُ الْآتِي إِنْ عَلِمَتْ (فَلَا يَجِبُ) مَهْرٌ

□ قَوْلُهُ: (وَتَنَى مَعصُومَيْنِ) أَيِ مَعَ أَنَّ الْعَطْفَ بـ (أو). □ قَوْلُهُ: (شَبَهَ تَنَاقُضٍ) أَيِ وَالْإِفْرَادُ يُشْعِرُ بَعْدِيهِ.
□ قَوْلُهُ: (وَإِنْ صُدِّقَ أَحَدُهُمَا لِخ) أَيِ فِي الْجُمْلَةِ. اهـ س. □ قَوْلُهُ: (الْغَاصِبُ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِزْوَاعُهَا فِي التَّهْيِةِ وَالْمُغْنَى.

□ قَوْلُ (سَيِّ): (عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ) أَيِ وَمُخْتَارًا مَنَهِجٌ وَمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ جَهِلَتْ) أَيِ بِالتَّحْرِيمِ.
□ قَوْلُ (سَيِّ): (وَإِنْ جَهِلَ) أَيِ أَوْ أَكْرَهَ عَلَيْهِ أَوْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ. اهـ مُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ بِالْمَغْصُوبَةِ وَغَيْرِهَا. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَكْنَ اشْتِبَاهَ ذَلِكَ عَلَيْهِ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا جَوَابُ حَادِثَةٍ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا وَهِيَ أَنَّ شَخْصًا وَطِئَ جَارِيَةً زَوْجَتَهُ وَأَحْبَلَهَا مُدْعِيًا جَلَّهَا لَهُ وَأَنَّ مَلِكَ زَوْجَتِهِ وَلِكُنْهُ وَهُوَ عَدَمُ قَبُولِ ذَلِكَ مِنْهُ وَحَدَهُ وَكَوْنُ الْوَلَدِ رَقِيقًا لِعَدَمِ خَفَاءِ ذَلِكَ عَلَى مُخَالِطِنَا. اهـ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ أُذِنَ لَهُ الْمَالِكُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنَى وَالْأَسْنَى وَالتَّهْيِةِ.

(فَزَعُ): لَوْ أُذِنَ الْمَالِكُ لِلْغَاصِبِ أَوْ الْمُشْتَرِي مِنْهُ فِي وَطْءِ الْأَمَةِ الْمَغْصُوبَةِ وَوَطِئَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْمَهْرُ فِي أَحَدٍ وَجْهَيْنِ رَجَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ وَقِيمَةُ الْوَلَدِ فِي أَحَدِ طَرِيقَيْنِ رَجَّحَهُ غَيْرُهُ. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيِ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِلَّا أَنْ تُطَاوَعَهُ عَالِمَةً بِالتَّحْرِيمِ. □ قَوْلُهُ: (يَتَّحِدُ) أَيِ الْمَهْرُ. □ قَوْلُهُ: (حَالَةُ الْجَهْلِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَتَّحِدُ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ الْمَهْرُ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا يُفْهَمُهُ) أَيِ التَّقْيِيدُ بِالْعِلْمِ. □ قَوْلُهُ: (الْآتِي إِنْ عَلِمَتْ) يَتَأَمَّلُ. اهـ س. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يَجِبُ مَهْرٌ) خَرَجَ أَرْضُ الْبِكَارَةِ فَيَجِبُ مَعَ الْمُطَاوَعَةِ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَا يَسْقُطُ أَرْضُهَا بِمُطَاوَعَتِهَا. اهـ س. عَلَى حَجِّ. اهـ ع. ش.

خِلَافُ إِحْسَانِ الْقِتْلَةِ ثُمَّ قَالَ فِي التَّجْرِيدِ وَلَوْ أَدْخَلَ الْمُضْخَفَ فِي الْبِنَاءِ نَقُضَ وَأُخْرِجَ سِوَاهُ كَانَ الْمُضْخَفُ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَتَنَى مَعصُومَيْنِ لِخ) يُمَكِّنُ إِغْرَابَهُ حَالًا لِيَجَوَّزَهَا قَلِيلًا مِنَ التَّكْرَرِ بَلَا تَخْصِيصِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ صُدِّقَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ) أَيِ فِي الْجُمْلَةِ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا يُفْهَمُهُ قَوْلُهُ الْآتِي إِنْ عَلِمَتْ) يَتَأَمَّلُ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يَجِبُ مَهْرٌ) خَرَجَ أَرْضُ الْبِكَارَةِ فَيَجِبُ مَعَ الْمُطَاوَعَةِ كَمَا قَالَ فِي الرُّوضِ وَلَا

(على الصحيح)؛ لأنها زانية، وقد نَهَى عن مهرها وإنما أثر رضاها في سقوط حق السيد؛ لأنه إنما ينشأ عنها ومن ثم سقط بردتها قبل وطء وإرضاعها إرضاعاً مُفْسِداً ويظهر في مُمَيِّزَةِ عَالِمَةٍ بالتحريم أنها ككبيرة في سقوط المهر؛ لأن ما وُجِدَ منها صورة زنا فأعطيت حكمه ألا ترى أنه لو اشتراها، ثم بان فيها ذلك ردّها به (وعليها الحد إن عَلِمَتْ) بالتحريم لزناها وكالزانية مُرْتَدَّةً مَاتَتْ على ردّتها (ووطء المُشْتَرِي مِنَ الْغَاصِبِ كَوَطْئِهِ) أي الْغَاصِبِ (في) ما قُرِرَ فيه من (الحدّ والمهر) وأرُش البكارة لا اشتراكهما في وضع اليد على مال الغير بغير حق نعم تُقْبَلُ دَعْوَاهُ هُنَا الْجَهْلُ مُطْلَقًا ما لم يُقْلَ عَلِمَتْ الْغَصْبَ فَيُشْتَرَطُ عُذْرٌ مِمَّا مَرَّ (فإن عَوَمَهُ) أي الْمَالِكُ الْمُشْتَرِي الْمَهْرَ (لم يرجع به) الْمُشْتَرِي (على الْغَاصِبِ فِي الْأَظْهَرِ)؛ لأنه الذي انتَفَعَ به وباشَرِ الْإِثْلَافَ، وكذا أرُش البكارة. (وإن أُحْبِلَ) الْغَاصِبُ أَوْ الْمُشْتَرِي مِنْهُ الْمَغْصُوبَةُ (عَالِمًا بِالْتَحْرِيمِ

قوله: (وإنما أثر رضاها إلخ) عبارة التّهایة والمُعْنِي والثّاني يَجِبُ؛ لآتِهِ لِسَيِّدِهَا فَلَمْ يَسْقُطْ بِمُطَاوَعَتِهَا كما لو أَذِنَتْ فِي قَطْعِ يَدِهَا وَأَجَابَ الْأَوَّلُ بَأَنَ الْمَهْرَ، وإن كان لِسَيِّدٍ فَقَدْ عَهِدْنَا تَأَثُّرَهُ بِغَافِلِهَا كَمَا لَوْ أَزْتَدَّتْ قَبْلَ الدُّخُولِ. اهـ. قوله: (لأنه إنما ينشأ) أي الْمَهْرُ. قوله: (ولإرضاعها) أي إرضاع الأمّة لِلزَّوْجِ إِرْضَاعًا مُفْسِدًا لِلنِّكَاحِ. اهـ كُزْدِي. قوله: (ألا ترى أنه لو اشتراها إلخ) وقد يُفَرَّقُ بَيْنَ الرَّدِّ وَمَا ذَكَرَ بَأَنَ الْعَيْبِ فِي الْمَبِيعِ مَا نَقَصَ الْقِيَمَةَ، وَالزَّنا مِنْهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ يُنْقِصُ قِيَمَتَهَا وَيُقَلِّلُ الرَّغْبَةَ فِيهَا وَمَدَارُ الْمَهْرِ أَيْ سُقُوطُهُ عَلَى الزَّنا وَلَمْ يَوْجَدْ مِنْهَا زَنَا حَقِيقَةً. اهـ ع. ش. قوله: (إن عَلِمَتْ بِالْتَحْرِيمِ إلخ) أي وَطَاوَعَتْ. اهـ مُعْنِي. قوله: (بالتّخريم) إلى قوله أو بغيرها في التّهایة. قوله: (وكالزانية) أي فِي عَدَمِ وَجُوبِ الْمَهْرِ سَمِ وَع. ش. قوله: (وأرُش البكارة) إلى الْمُتَنِّ فِي الْمُعْنِي. قوله: (نعم يُقْبَلُ) عبارة الْمُعْنِي فَيَأْتِي فِيهِ مَا ذَكَرَ فِي حَالَتِي الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ إِلَّا أَنَّ جَهْلَ الْمُشْتَرِي قَدْ يَنْشَأُ مِنَ الْجَهْلِ بِكَوْنِهَا مَغْصُوبَةٌ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ. اهـ. قوله: (مطلقاً) قَرَّبَ عَهْدَهُ بِالْإِسْلَامِ أَمْ لَا نَشَأُ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ أَمْ لَا اهـ ع. ش. قوله: (وكذا أرُش البكارة) فلا يَزْجَعُ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ؛ لآتِهِ بِذَلِكَ جُزْءٌ مِنْهَا أَثْلَفُهُ. اهـ مُعْنِي. قول (س): (وإن أُحْبِلَ إلخ) قال فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَيَضْمَنُ الْمُحْبِلُ فِي حَالَتِي الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ أَرُشَ نَقْصِ الْوِلَادَةِ فَإِنْ مَاتَتْ بِهَا، وَلَوْ بَعْدَ رَدِّهَا لِمَالِكِهَا سَقَطَ كُلُّ أَرُشٍ أَيْ أَرُشُ الْبَكَارَةِ وَأَرُشُ نَقْصِ الْوِلَادَةِ لِدُخُولِهَا فِي الْقِيَمَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ: (ضَمِنَ الْقِيَمَةَ كَالْمَهْرِ وَالْأَجْرَةَ) انْتَهَى. اهـ سَمِ.

يَسْقُطُ أَرُشُهَا بِمُطَاوَعَتِهَا. اهـ. قوله: (وكالزانية) أي فِي عَدَمِ وَجُوبِ الْمَهْرِ. قوله (س): (وإن أُحْبِلَ عَالِمًا بِالْتَحْرِيمِ إلخ) قال فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَيَضْمَنُ الْمُحْبِلُ فِي حَالَتِي الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ أَرُشَ نَقْصِ الْوِلَادَةِ فَإِنْ مَاتَتْ بِهَا، وَلَوْ بَعْدَ رَدِّهَا لِمَالِكِهَا سَقَطَ كُلُّ أَرُشٍ أَيْ أَرُشُ الْبَكَارَةِ وَأَرُشُ نَقْصِ الْوِلَادَةِ لِدُخُولِهَا فِي الْقِيَمَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ وَضَمِنَ الْقِيَمَةَ كَالْمَهْرِ وَالْأَجْرَةَ. (فَرَعَ): أَيْذَنَ الْمَالِكُ لِلْغَاصِبِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي مِنْهُ بِالْوَطْءِ هَلْ يَسْقُطُ الْمَهْرُ فِيهِ قَوْلَانِ أَوْ تَسْقُطُ قِيَمَةُ الْوَلَدِ فِيهِ طَرِيقَانِ رَجَحَ ابْنُ الْقَطَّانِ عَدَمَ سُقُوطِ الْمَهْرِ وَهُوَ قِيَاسُ نَظِيرِهِ فِي الرَّهْنِ وَقِيَاسُهُ تَرْجِيحُ عَدَمِ سُقُوطِ قِيَمَةِ الْوَلَدِ. اهـ.

فالولد رقيق غير نسيب) لما مر أنه زنا فإن انفصل حيّا ضمّنه كلّ منهما أو ميّتا بجناية فبدله وهو
عشر قيمة أمّه للسبيد. اهـ ش. فؤد: (أو بغيرها ضمّنه كلّ منهما بقيمته يوم الانفصال وقول الإسنوي إنهما
ناقضا ما هنا رده الأذرعى بأنه اشتباه فإن هذا في عالم وذاك في جاهل أي وسيأتي الفرق بين
الرقيق وهو ما هنا والحُر وهو ما هناك (وإن جهل) التحريم (فحُر) من أصله لا أنه انعقد قنّا، ثم
عَتَقَ (نسيب) للشبهة (وعليه) إذا انفصل حيّا حياة مُستقرّة (قيّمته) بتقدير رقه لتفويته رقه بطلته
فإن انفصل ميّتا بجناية فعلى الجاني الغرّة وهي نصف عشر دية الأب.....

فؤد: (فإن انفصل حيّا) أي حياة مُستقرّة عُبَاب أي ومات رَوْض. اهـ سم على حَجّ أي فإن بقي حيّا
فهو رقيق للسبيد. اهـ ش. فؤد: (أو بغيرها ضمّنه كلّ منهما) وفاقا للمعني وشرحي الرّوض والمنهج
وللمحلّي أوّلا وخلافاً للنهاية وللمحلّي ثانياً عبارة المعني أو بغيرها فني وجوب ضمّانه على المُحِل
ووجهان أو جهّهما كما قال شيخنا نعم كما هو ظاهر النصّ لثبوت اليد عليه تبعا للأُم والثاني لا؛ لأنّ
حياته غير مُتيقّنة ويجري الوجهان في حمل البهيمه المغصوبة إذا انفصل ميّتا اهـ، وكذا في النهاية إلّا
أنّها اعتَمَدَت الوجه الثاني فقالت أو جهّهما كما قاله أبو إسحاق وغيره عدّمه؛ لأنّ حياته إلخ. اهـ قال ع
ش قوله م ر كما قال أبو إسحاق إلخ مُعْتَمَد. اهـ ونقل البجيرمي اعتماده أي الثاني أيضا عن القليوبي
والحليبي والزبّادي ثم قال والحاصل أنّه إن انفصل حيّا وهو رقيق فهو للسبيد أو وهو حُرّ على الغاصب
القيمة يوم الولادة، وإن انفصل ميّتا بلا جناية لا شيء فيه مطلقا حُرّا أو رقيقا أو بجناية فإن كان رقيقا
ضمّنه الجاني بعشر قيمة أمّه وضمّنه الغاصب بذلك، وإن كان حُرّا فعلى الجاني الغرّة وعلى الغاصب
عشر قيمة أمّه؛ لأنّه هو الذي فات على المالك بالحريّة وتكون الغرّة لورثة الجنين كذا قرّره شيخنا
البابلي انتهى بزماوي. اهـ. فؤد: (إنهما) أي الشّخنين. فؤد: (فإن هذا) أي ترجيحهما الضمان.
فؤد: (وذاك) أي ترجيحهما عدّم الضمان وحاصل الرّدّ كما في المعني أنّه انتقل نظره أي الإسنوي
من مسألة إلى أخرى. فؤد: (وسيأتي إلخ) أي في شرح وعليه قيمته.
فؤد: (سبي) (وإن جهل) أي المُحِل من الغاصب أو المُشتري. فؤد: (من أصله) إلى قوله: (وفارق)
في النهاية وإلى قوله: (وتردّد الأذرعى) في المعني. فؤد: (لا أنه انعقد قنّا إلخ) وتظهر فائدة ذلك في
الكفاءة في النكاح. اهـ ش. فؤد: (دية الأب) الذي هو الغاصب أو المُشتري منه.

فؤد: (فإن انفصل حيّا) أي حياة مُستقرّة عُبَاب. فؤد: (فإن انفصل حيّا) أي ومات رَوْض.
فؤد: (ضمّنه كلّ منهما إلخ) هو أحد الوجهين قال في شرح الرّوض وهو ظاهر النصّ وفي شرح
المنهج أنّه الأوجه والوجه الثاني لا ضمان؛ لأنّ حياته غير مُتيقّنة وجزم به في الأنوار وأفهمه كلام
الرّوض كما قاله في شرحه ويجري الوجهان في حمل بهيمه مغصوبة انفصل ميّتا واقتصار السّارح أي
المحلّي على حكاية الضمان لثبوت اليد عليه تبعا؛ لأنّه تبع فيه الرّافعي هنا وقال إنّه ظاهر النصّ ليكنه
صحّ بعد ذلك بأوراق عدّم الضمان وقوّاه في الشّرح الصّغير شرح م ر. فؤد: (وهي نصف عشر دية
لأب) الذي هو الغاصب أو المُشتري منه.

وعليه عُشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ لِمالِكِهَا؛ لَأَنَّا نُقَدِّرُهُ قِنًا فِي حَقِّهِ قَالَ الْمُتَوَلَّى وَالْعُرَّةُ مُؤَجَّلَةٌ فَلَا يَغْرُمُ الْوَاطِئُ حَتَّى يَأْخُذَهَا وَتَوَقَّفَ فِيهِ الْإِمَامُ أَوْ بَغَيْرِ جِنَايَةٍ لَمْ يَضْمَنْهُ لِعَدَمِ تَيَقُّنِ حَيَاتِهِ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الرِّقِيقِ بِأَنَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ فَيُجْعَلُ تَبَعًا لِلْأُمِّ فِي الضَّمَانِ وَهَذَا حُرٌّ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ وَتَرَدَّدَ الْأَذْرَعِيُّ فِي حَيِّ حَيَاةٍ غَيْرِ مُسْتَقَرَّةٍ وَرَجَّحَ غَيْرُهُ أَنَّهُ كَالْحَيِّ كَمَا أَفْهَمَهُ تَعْلِيلُهُمِ الْمَيِّتَ بَأَنَّهُ لَمْ تَتَيَقَّنْ حَيَاتُهُ وَقَدْ يُقَالُ بَلْ قِيَاسُ الْحَاقِقِمْ لِهَذَا بِالْمَيِّتِ فِي نَظَائِرِهِ أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ وَمَعْنَى التَّعْلِيلِ أَنَّا لَمْ نَتَيَقَّنْ حَيَاتَهُ حَيَاةً يُعْتَدُّ بِهَا وَالْعُرَّةُ بِقِيَمَتِهِ (يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ) لِتَعَدُّرِ التَّقْوِيمِ قَبْلَهُ وَيَلْزَمُهُ أَرَشُ نَقْصِ الْوِلَادَةِ (وَيَرْجِعُ بِهَا).....

☐ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ الْأَبِ. اهـ سم. ☐ قَوْلُهُ: (عُشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ) أَيِ سَوَاءَ كَانَ حُرًّا أَوْ رَقِيقًا؛ لَأَنَّا نُقَدِّرُ الْحُرَّ رَقِيقًا فِي حَقِّ الْغَاصِبِ وَالْمُشْتَرِي؛ لَأَنَّ ضَمَانَهُمَا لِتَقْوِيَةِ الرِّقِّ عَلَى السَّيِّدِ. اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (فِي حَقِّهِ) أَيِ الْأَبِ أَوْ الْقَرْنُ يُضْمَنُ بِذَلِكَ. اهـ سم زاد الْمُغْنِي وَالرَّوْضُ وَشَرْحُهُ ثُمَّ إِنْ كَانَ الْعُرَّةُ أَكْثَرَ فَالزَّائِدُ لَوَرَثَةِ الْجَنِينِ أَوْ أَقَلُّ ضَمِنَ الْغَاصِبُ أَوْ الْمُشْتَرِي مِنْهُ لِلْمَالِكِ عُشْرُ قِيَمَةِ الْأُمِّ كَامِلًا. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (قَالَ الْمُتَوَلَّى الْإِنِّ) مُعْتَمَدٌ. اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْعُرَّةُ مُؤَجَّلَةٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةِ وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ بَدَلَ الْجَنِينِ الْمُجْنِي عَلَيْهِ تَحْمِيلُهُ الْعَاقِلَةَ قَالَ الْمُتَوَلَّى وَالْعُرَّةُ تَجِبُ مُؤَجَّلَةُ الْإِنِّ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (فَلَا يَغْرُمُ الْوَاطِئُ) أَيِ لِلْمَالِكِ الْعُشْرَ الْمَذْكُورَ. ☐ قَوْلُهُ: (حَتَّى يَأْخُذَهَا) أَيِ الْعُرَّةَ مِنَ الْجَانِي. اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ مَا مَرَّ) أَيِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ أَمَّا عَلَى مُقَابِلِهِ فَيَسْتَوِيَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهـ سم. ☐ قَوْلُهُ: (وَرَجَّحَ غَيْرُهُ الْإِنِّ) اعْتَمَدَهُ التَّهْيَاةُ وَالْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ كَالْحَيِّ) أَيِ فَيَجِبُ ضَمَانُهُ؛ لَأَنَّا تَيَقَّنَّا حَيَاتَهُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش هَلْ تُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ بِتَقْدِيرِ أَنَّ لَهُ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً أَوْ يَضْمَنُهُ بَعُشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ كَمَا لَوْ نَزَلَ مَيِّتًا بِالْجِنَايَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ أَنَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ التَّرَدُّدُ بَيْنَ كَوْنِهِ مَضْمُونًا أَوْ لَا. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (لِتَعَدُّرِ التَّقْوِيمِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَرَجَّحَ) فِي التَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَمِثْلُهُ) إِلَى الْمَثْنِ وَإِلَى قَوْلِهِ: (لَأَنَّهُ لَمْ يَتْلَفْهَا) فِي الْمُغْنِي إِلَّا لَفْظَةً: (حُرًّا).

☐ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ الْأَبِ عُشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ لِمالِكِهَا قَالَ فِي الرَّوْضِ فَيَأْخُذُهُ الْمَالِكُ إِنْ سَاوَى قِيَمَةَ الْعُرَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ الْعُرَّةُ أَكْثَرَ فَالزَّائِدُ لَوَرَثَةِ الْجَنِينِ، وَإِنْ كَانَتْ أَقَلُّ ضَمِنَ الْغَاصِبُ أَوْ الْمُشْتَرِي مِنْهُ لِلْمَالِكِ عُشْرُ قِيَمَةِ الْأُمِّ كَامِلًا، وَإِنْ مَاتَ أَوْ الْمُجْبِلُ قَبْلَ الْجِنَايَةِ فَالْعُرَّةُ لِأَبِيهِ أَوْ كَانَ هُوَ الْوَارِثُ وَهَلْ يَضْمَنُ أَوْ أَبِيهِ مَا كَانَ يَضْمَنُهُ هُوَ لَوْ كَانَ حَيًّا وَجِهَانِ اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَالْأَوْجَهُ الضَّمَانُ مُتَعَلِّقًا بِتَرْكِةِ الْمُجْبِلِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: (فَالزَّائِدُ لَوَرَثَةِ الْجَنِينِ) يَتَأَمَّلُ التَّقْيِيدُ بِالزَّائِدِ مَعَ أَنَّ الْعُرَّةَ لِلَوَرَثَةِ حَتَّى لَوْ كَانَ مَعَ الْأَبِ الَّذِي هُوَ الْغَاصِبُ أَوْ الْمُشْتَرِي مِنْهُ جَدَّةٌ اسْتَحَقَّتْ سُدُسَ جَمِيعِ الْعُرَّةِ؛ لِأَنَّهُ تَرْكِةُ الْجَنِينِ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حَقٌّ يُقَدَّمُ عَلَى الْإِزْثِ فَإِنَّ لِرُومِ قِيَمَةِ الْأُمِّ لِلْمُجْبِلِ لَا تَعَلَّقُ لَهُ بِالْعُرَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُحَرِّزْ. ☐ قَوْلُهُ: (لَأَنَّا نُقَدِّرُهُ قِنًا فِي حَقِّهِ) أَيِ الْقَرْنُ يُضْمَنُ بِذَلِكَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الرِّقِيقِ) أَيِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ أَمَّا عَلَى مُقَابِلِهِ فَيَسْتَوِيَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. ☐ قَوْلُهُ: (وَرَجَّحَ غَيْرُهُ الْإِنِّ) اعْتَمَدَهُ م ر.

أي بقيمة الولد ومثله أرش قيمة الولادة (المشتري على الغاصب)؛ لأنَّ غُرمها ليس من قضية الشراء بل قضيتها أن يُسلم له الولد حرًا من غير غرامة ورجح البلقيني أنَّ المتهب كالمشتري. (ولو تلف المغصوب عند المشتري وغرم لم يرجع به) وإنَّ جهله؛ لأنَّ المبيع بعد القبض من ضمانه وإنما يرجع عليه بالثمن، (وكذا لو تعيب عنده في الأظهر) تسوية بين الجملة والأجزاء هذا إن لم يكن بفعله، وإلا لم يرجع قطعاً (ولا يرجع بغرم منفعة استوفاه) كلبس (في الأظهر) لما مرَّ في المهر (ويرجع بغرم ما تلفت عنده) من المنافع ونحوها كتمرٍ ونتاج وكسب من غير استيفاء إذا غُرمه المالك مُقابلاً؛ لأنه لم يُلِفها ولا التزم ضمانها بالعقد وما وإن شملت العين أيضاً لكنَّه غير مُراد؛ لأنه قدَّم حكمها وكلامه هنا إنما هو في المنفعة والفوائد من قبيل

فؤد: (أي بقيمة الولد) قال في الرّوض المُتَعَدِّدُ حُرًا. اهـ سم. فؤد: (ومثله) الأولى التَّائِيثُ. فؤد: (ومثله قيمة أرش الولادة) كذا في الرّوض وقد يُشكّل بَعْدَ الرجوع بأرش التَّعْيِبِ عنده بفعله أو بغير فعله كما سيأتي إلا أن يُفَرَّقَ بأنَّ هذا من آثار ما يَرْجَعُ بما غُرمه بسببه وهو الوطء. اهـ سم. فؤد: (ورجح البلقيني إلخ) وفاقاً للمُعْني وشرح الرّوض وخِلَافاً لِلنَّهَايةِ عِبَارَتُهُ واقتصاره على المُشْتَرِي يُفْهِمُ أَنَّ المْتَهَبَ مِنَ الغَاصِبِ لَا يَرْجَعُ بِهَا أَيِ القِيَمَةِ عَلَى الغَاصِبِ وَهُوَ أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ خِلَافاً لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ. اهـ قال ع ش ولعلَّ وجهه أَنَّ المْتَهَبَ لَمَّا لَمْ يَغْرَمْ بِدَلِّ الأَمِّ ضَعُفَ جَانِبُهُ فَالتَّحَقُّقُ بِالْمُتَعَدِّي والمُشْتَرِي بِبَذْلِهِ الثَّمَنِ قَوِي جَانِبُهُ وَتَأَكَّدَ تَغْيِيرُهُ مِنَ الْبَائِعِ بِأَخِذِ الثَّمَنِ فَيَأْسُ التَّغْلِيظُ عَلَى الْبَائِعِ بِالرُّجُوعِ التَّغْلِيظُ عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ. اهـ. فؤد: (وإنَّ جهله؛ لأنَّ) إلى قوله: (وإنَّ جهل الحال) في النَّهَايةِ إِلاَّ قَوْلُهُ: (ولَدَفْعِ هَذَا) إِلَى الْمُتَنِ.

فؤد: (للبس) (وكذا لو تعيب إلخ) أي لَا يَرْجَعُ بِغْرَمِ أَرشِ عَيْبِ طَرَأَ عَنْهُ بِآفَةٍ بِخِلَافِ مَا غُرمَهُ بِنُقْصَانِهَا بِالْوِلَادَةِ فَيَرْجَعُ بِهِ كَمَا مَرَّ. فؤد: (كلبس) أي وَرُكُوبٍ وَسُكْنَى. فؤد: (لما مرَّ إلخ) أي مِنْ أَنَّهُ الَّذِي انْتَفَعَ بِهِ وَبِأَشْرِ الْإِثْلَافِ. فؤد: (وما) أي فِي قَوْلِ الْمُتَنِ مَا تَلَفَ إلخ. فؤد: (أي كَالْمَنْفَعَةِ).

فؤد: (لكنَّه غير مُراد إلخ) أي فَهِيَ أَي لَفْظُهُ مَا مِنْ الْعَامِّ الْمُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ. فؤد: (والفوائد) أي كَثْمَرَةُ الشَّجَرَةِ وَنَتَاجِ الدَّابَّةِ وَكَسْبِ الْعَبْدِ. اهـ مُعْنِي.

فؤد: (أي بقيمة الولد) قال في الرّوض المُتَعَدِّدُ حُرًا. فؤد: (ومثله قيمة أرش الولادة) كذا في الرّوض وقد يُشكّل بَعْدَ الرجوع بأرش التَّعْيِبِ عنده بفعله أو بغير فعله كما سيأتي إلا أن يُفَرَّقَ بأنَّ هذا من آثار ما يَرْجَعُ بما غُرمه بسببه وهو الوطء. فؤد: (لأنَّ غُرمها ليس من قضية الشراء إلخ) قد يَخْرُجُ الْوَلَدُ الرَّقِيقُ حَتَّى لَا يَرْجَعُ بِقِيَمَتِهِ وَقَدْ يَفْتَضِيهِ تَقْيِيدُ الرّوضِ بِالْحُرِّ فِي قَوْلِهِ وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ الْمُتَعَدِّدُ حُرًا. اهـ أي يُرْجَعُ بِهَا. فؤد: (ورجح البلقيني أَنَّ المْتَهَبَ كَالْمُشْتَرِي) عِبَارَةُ الرّوضِ وَفِي رُجُوعِ المْتَهَبِ مِنْهُ أَي مِنَ الْغَاصِبِ بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ وَجْهَانِ. اهـ وَأَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ عَدَمُ الرُّجُوعِ شَرْحُ م ر. فؤد: (لكنَّه غير مُراد؛ لأنه قدَّم حكمها وكلامه هنا إلخ) فهو مِنَ الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ.

المنفعة ولدفع هذا الإيهام ألحقت في خطه تاء بعد الفاء ليعود الضمير للمنفعة صريحا، وإن صحَّ عَوْدُهُ لَهَا مَعَ عَدَمِ التَّائِيثِ رِعايَةً لِلْفِظِ مَا (وَبَارِشٍ نَقْصٍ بِنَائِهِ) بِالمُهمَلَةِ (وِغَرَايَسِهِ إِذَا) اشْتَرَى أَرْضًا وَبَنَى أَوْ غَرَسَ فِيهَا، ثُمَّ بَانَثٌ مُسْتَحَقَّةٌ لِلْغَيْرِ فَلَمْ يَرْضَ بَبَقَاءِ ذَلِكَ فِيهَا حَتَّى (نَقْضٍ) بِالمُعْجَمَةِ بِنَاؤُهُ أَوْ غَرَايَسُهُ (فِي الْأَصَحِّ) فِيهِمَا أَمَّا الْأَوَّلَى فَلِمَا مَرَّ وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلِأَنَّهُ عَوْدُهُ بِالْبَيْعِ، وَإِنْ جَهِلَ الْحَالُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ مُقْصَرٌّ بَعْدَ بَحْثِهِ حَتَّى وَقَعَ فِي ذَلِكَ فَرَجَعَ عَلَيْهِ بِأَرَشٍ مَا حَصَلَ فِي مَالِهِ مِنَ النِّقْصِ وَهُوَ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ قَائِمًا وَمَقْلُوعًا وَلِلْمُسْتَحِقِّ تَكْلِيفُ الْمُشْتَرِي نَزْعَ مَا زَوَّجَ بِهِ مِنْ نَحْوِ طَيْنٍ أَوْ جَبَسٍ ثُمَّ يَرْجِعُ بِأَرَشٍ نَقْصِهِ عَلَى الْبَائِعِ لِذَلِكَ قَالَ فِي الرُّوضَةِ عَنِ الْبَغَوِيِّ وَأَقْرَبَهُ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَرْجِعَ عَلَى الْغَاصِبِ بِمَا أَتَّفَقَ عَلَى الْعَبْدِ وَمَا أَدَّى مِنْ خَرَاكِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِي الشِّرَاءِ عَلَى أَنَّهُ يَضْمَنُهَا. اهـ (وَكُلُّ مَا لَوْ غَرِمَهُ الْمُشْتَرِي رَجَعَ بِهِ) عَلَى الْغَاصِبِ كَقِيَمَةِ الْوَلَدِ وَأَجْرَةِ الْمَنَافِعِ الْفَائِتَةِ تَحْتَ يَدِهِ (لَوْ غَرِمَهُ الْغَاصِبُ) ابْتِدَاءً (لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي)؛ لِأَنَّ الْقَرَارَ عَلَى الْغَاصِبِ فَقَطْ (وَمَا لَا) أَيْ وَكُلُّ مَا لَوْ غَرِمَهُ الْمُشْتَرِي لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الْغَاصِبِ كَقِيَمَةِ الْعَيْنِ وَالْأَجْزَاءِ وَمَنَافِعِ اسْتَوْفَاهَا (فِيَرْجِعُ) بِهِ الْغَاصِبُ إِذَا غَرِمَهُ ابْتِدَاءً

قوله: (هذا الإيهام) أي إيهام الشمول. قوله: (للمنفعة) أي المرادة بما. قوله: (فلَمْ يَرْضَ) أي الغير. قوله: (حتى نقض إلخ) قصته سياقه أنه ببناء الفاعل وقضية سياق النهاية والمغني وكتابة (بناؤه) في الشارح بالواو أنه ببناء المفعول. قوله: (فيهما) أي في قوله ويرجع بغرم ما تلف إلخ وقوله وبأرش نقض بنائه إلخ. قوله: (فلِمَا مَرَّ) أي بقوله؛ لأنه لم يُلَفِّها إلخ. قوله: (وإن جهل الحال) أي البائع (أيضًا) أي كالمشتري؛ (لأنه إلخ) أي البائع وقوله: (في ذلك) أي في بيعه. قوله: (فرجع إلخ) أي المشتري هذا ما تيسر لي في الحل، ولو حذف هذه الغاية وعلتها لكان أولى؛ لأن تلك العلة إنما هي ظاهرة في مقابل الأصح فليتأمل. قوله: (قال في الروضة إلخ) اعتمده المغني ثم قال: ولو زوج الغاصب الأمة المغصوبة ووطئها الزوج أو استخدها جاهلاً وغرم المهر أو الأجرة لم يرجع؛ لأنه استوفى مقابلهما بخلاف المنافع الفائتة عنده فإنه يرجع بغرمها. اهـ. قوله: (على العبد) أي والذاتة أخذًا من التعليل. قوله: (يضمنها) أي مؤنة الرقيق والأرض.

قوله (سئ): (وكل ما). (فائدة): تكتب ما موصولة بكل إذا كانت ظرفًا فإن لم تكن ظرفًا تكتب مفعولة كما هنا مغني وزیادی وفي البحر مي كل مبتدأ وما موصولة أو موصوفة، ولو شرطية بمعنى أن والجملته الأولى من الشرط والجزاء صلة أو صفة والجملته الثانية خبر وقوله وما لا فيرجع مقتضى صنيعه أنه حذف المبتدأ وبعض الصلة أو الصفة وبعض الخبر وانظر هل هو جائز عريته. اهـ أقول: لا مانع من الجواز مع القرينة الظاهرة على أنه يمكن أن ما في قوله وما لا إلخ موصولة استغراقية وقول الشارح أي وكل ما إلخ حل معنى فليس فيه حذف المبتدأ. قوله: (على الغاصب) إلى الفرع في النهاية والمغني.

قوله: (فلَمْ يَرْضَ) أي الغير ش.

على المشتري؛ لأن القرار عليه فقط لئلا يتركه في يده هذا إن لم يسبق من الغاصب اعتراف للمشتري بالملك كما مر نظيره، وإلا فهو مقرر بأن الغصوب منه ظالم له والمظلوم لا يرجع إلا على ظالمه ولو زادت القيمة عند الغاصب عليها عند المشتري لم يطالب بتلك الزيادة؛ لأنه لم يضع يده عليها فإذا غرمها الغاصب لم يرجع بها وليس ذلك مما شمله الضابط لما تقرّر أن المشتري لا يغرم الزائد ولا يطالب به (قلت: وكل من انبثت بنوئين ثانية ورابعة كما بخطه (يده على يد الغاصب فكالمشتري) فيما تقرّر من الرجوع وعدمه (والله أعلم) ومز أوائل الباب ذكر ذلك بأين من هذا فراجع. (فرغ) ادعى على آخر تحت يده دابة أن له فيها النصف مثلاً وأنه غصبها فأجاب بأنها إنما كانت عندي بجهة النهاية وأقام بينة بها لم يضمها كما استنبطه الثلقيني من كلام المروزي في الشركة وقول بعضهم إنها في زمن نوبته كالمعارة عنده فليضمها يرد بأن جعل الأكساب كلها له زمن نوبته صريح في أنه كالمالك لها حينئذ لا كالمستعير.

قوله: (هذا) أي قول المتن وما لا يترجع. قوله: (للمشتري) أي عنده ولو حذفه كما في النهاية والمغني لكان أولى. قوله: (بالمالك) أي للغاصب. قوله: (كما مر نظيره) أي في شرح والأيدي المترتبة إلخ. قوله: (فهو مقرر) أي الغاصب، وكذا ضمير له. قوله: (ولو زادت القيمة إلخ) كما إذا كانت قيمته وقت الغصب مائة وباعه بخمسين وهو يساويها وبلغت قيمته عند المشتري سبعين فلا يرجع الغاصب بالثلاثين. اهـ بجبرمي أي وإن لم ترد عنه على خمسين فلا يرجع الغاصب بالخمسين الناقصة عنده. قوله: (لشئ) (فكالمشتري) أي إلا فيما مر في قول الشارح م ر واقتصاره على المشتري إلخ. اهـ رشدي أي خلافا لما مر في التثنية والمغني وشرح الروض الموافق لإطلاق المتن هنا. قوله: (ومر أوائل الباب إلخ) عبارة النهاية والمغني قال الإسوي وقد سبق أول الباب بيان ذلك فقال والأيدي المترتبة على يد الغاصب أيدي ضمان إلخ فتأمل ما قاله هناك وقيد به ما أطلقه هنا. اهـ قال ع ش قوله وقيد به ما أطلقه هنا أي بأن يقال وكل من انبثت يده وهي ضامنة كالمستعير والمستام أما لو كانت يده أمينة كالوديعة فهو كالمستعير في كونه طريقاً في الضمان، وأما قرار الضمان فعلى الغاصب ما لم يكن من انبثت يده على يد الغاصب مثلاً فقرار الضمان عليه كالمشتري. اهـ وقوله ما لم يكن من انبثت يده إلخ أي على مختار النهاية خلافاً للتثنية والمغني والأسنى. قوله: (وأقام بينة إلخ) سكت عن بيان حكم مفهومه ويحتمل أنه تصديق المدعي كما لو ادعى أحد على آخر الغصب وادعى الآخر الوديعة مثلاً سم على حج أي فالمدعى مدعي الغصب. اهـ ع ش.

قوله: (فيما تقرّر من الرجوع وعدمه) قال الإسوي وليس المراد أنهم كالمشتري في جميع ما سبق فقد سبق في أول الباب بيان ذلك فقال والأيدي المترتبة على يد الغاصب أيدي ضمان إلخ فتأمل ما قاله هناك وقيد به ما أطلقه هنا. اهـ قوله: (وأقام بينة) سكت عن بيان حكم مفهومه ويحتمل أنه لتصديق المدعي كما لو ادعى أحدهما على الآخر الغصب وادعى الآخر الوديعة مثلاً. اهـ والله تعالى أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب الشُّفْعَة)

بِإِسْكَانِ الْفَاءِ وَحُكِّي ضَمُّهَا وَهِيَ لُغَةٌ مِنَ الشُّفْعِ ضِدُّ الْوَثْرِ فَكَأَنَّ الشُّفْعَ يَجْعَلُ نَفْسَهُ أَوْ نَصِيْبَهُ شَفْعًا بِضَمٍّ نَصِيْبٍ شَرِيْكِهِ إِلَيْهِ أَوْ مِنَ الشُّفَاعَةِ؛ لِأَنَّ الْأَخَذَ جَاهِلِيَّةٌ كَانَ بِهَا أَوْ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْوِيَةِ وَيَرْجِعَانِ لِمَا قَبْلَهُمَا وَشَرْعًا حَتَّى تَمْلِكَ قَهْرِيٌّ يَثْبُتُ لِلشَّرِيْكِ الْقَدِيمِ عَلَى الْحَادِثِ فِيمَا مَلَكَ بَعُوْضٌ لِدَفْعِ الضَّرْرِ أَيْ ضَرَرَ مُؤْنَةُ الْقِسْمَةِ وَاسْتِحْدَاثِ الْمَرَاقِي وَغَيْرِهَا كَالْمِصْعَدِ وَالْمُنَوَّرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الشُّفْعَةِ

قوله: (بِإِسْكَانِ الْفَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قِيلَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا لَفْظَةً أَوْ نَصِيْبِهِ. قوله: (بِإِسْكَانِ الْفَاءِ) أَيْ وَضَمُّ الشَّيْنِ. اهـ مُغْنِي. قوله: (مِنَ الشُّفْعِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالْبَرْمَاقِي مَأْخُوذَةٌ مِنَ الشُّفْعِ بِمَعْنَى الضَّمِّ عَلَى الْأَشْهَرِ مِنْ شَفَعْتَ الشَّيْءَ ضَمَمْتَهُ سَمَّيْتُ بِذَلِكَ لِضَمِّ نَصِيْبِ الشَّرِيْكِ إِلَى نَصِيْبِهِ وَبِمَعْنَى التَّقْوِيَةِ أَوْ الزِّيَادَةِ وَقِيلَ مِنَ الشُّفَاعَةِ. اهـ أَيْ فَالْمَأْخُوذُ أَحْصُ مِنَ الْمَأْخُوذِ مِنْهُ كَمَا هُوَ الْأَصْلُ فِي التَّغْلِيلِ.

قوله: (إِلَيْهِ) أَيْ نَفْسِهِ أَوْ نَصِيْبِهِ. قوله: (أَوْ مِنَ الشُّفَاعَةِ) عَطَفَ كَقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ مِنَ الزِّيَادَةِ إلخ عَلَى قَوْلِهِ مِنَ الشُّفْعِ. قوله: (كَانَ بِهَا) أَيْ بِالشُّفَاعَةِ. قوله: (أَوْ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْوِيَةِ) الْمُنَاسِبُ أَوْ التَّقْوِيَةُ؛ لِأَنَّهُمَا مَأْخُذَانِ مُخْتَلِفَانِ قَالَ بِكُلِّ مِنْهُمَا قَائِلٌ وَانْظُرِ اللَّفْظَ الْمُسْتَعْمَلَ فِي الزِّيَادَةِ وَالتَّقْوِيَةِ هَلْ هُوَ لَفْظُ الشُّفْعِ أَوْ الشُّفَاعَةِ أَوْ غَيْرِهِمَا. اهـ رَشِيدِي أَقُولُ قَدْ عَلِمَ مِمَّا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي أَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ فِيهِمَا لَفْظُ الشُّفْعِ. قوله: (وَالْتَّقْوِيَةُ) عَطَفُ مُغَايِرٍ. اهـ ع ش. قوله: (وَيَرْجِعَانِ لِمَا قَبْلَهُمَا) أَيْ يَرْجِعُ الزِّيَادَةُ وَالشُّفَاعَةُ إِلَى الشُّفْعِ؛ لِأَنَّ الشُّفَاعَةَ فِي اللُّغَةِ مَذْلُولُهَا أَيْضًا الزِّيَادَةُ فَيَصِيرُ مَالَ الْكُلِّ إِلَى الزِّيَادَةِ الْقُرْذِي وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ الشُّفَاعَةَ إلخ أَيْ وَالشُّفْعُ فِي اللُّغَةِ إلخ وَعِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ وَيَرْجِعَانِ أَيْ الزِّيَادَةُ وَالتَّقْوِيَةُ لِمَا قَبْلَهُمَا أَيْ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ مِنَ الشُّفَاعَةِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَقْلَ مَا يَزَادُ عَلَيْهِ الْوَاحِدُ وَالْمَزِيدُ عَلَيْهِ وَثَرٌ وَالزَّائِدُ إِذَا انْضَمَّ إِلَى الْوَاحِدِ كَانَ الْمَجْمُوعُ ضِدَّ الْوَثْرِ. اهـ أَقُولُ قَوْلُهُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ إلخ لَا يُفِيدُ الرُّجُوعَ لِلشُّفَاعَةِ بَلْ لِلشُّفْعِ فَمُقْتَضَى تَغْلِيلِهِ الْمَوَافِقِ لِمَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي أَنَّ يُقَسَّرُ مَا قَبْلَهُمَا بِالشُّفْعِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ (مَا) كِنَايَةٌ عَنِ الشُّفْعِ وَالشُّفَاعَةِ، فَفِي كَلَامِهِ نَشَرُّ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. قوله: (وَشَرَحَا) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قِيلَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَقَوْلُهُ لَمْ يُقَسَّمْ إِلَى وَالْعَفْوِ. قوله: (وَشَرَحَا) عَطَفَ عَلَى (لُغَةٍ). قوله: (حَقٌّ تَمْلِكُ) أَيْ اسْتِخْقَاقُ التَّمْلِكِ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ التَّمْلِكُ. قوله: (قَهْرِيٌّ) بِالرَّفْعِ أَوْ الْجَرِّ صِفَةٌ لِلْمُضَافِ أَوْ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. قوله: (وَاسْتِخْدَاثِ) عَطَفَ عَلَى مُؤْنَةِ أَيْ وَإِنَّمَا ثَبَّتَ الشُّفْعَةُ لِيَدْفَعَ الشُّفْعُ ضَرَرَ مُؤْنَةِ الْقِسْمَةِ وَضَرَرَ اسْتِخْدَاثِ الْمَرَاقِي لَوْ لَمْ يَأْخُذْ بِالشُّفْعَةِ. اهـ بُجَيْرِي وَيَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الْقِسْمَةِ أَيْضًا. قوله: (وَوَغَيْرِهَا) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِغَيْرِ الْمَرَاقِي وَقَدْ اسْقَطَهُ النَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمَنْهَجُ.

والبالوعة في الحصة الصائرة إليه وقيل ضرر سوء المشاركة ولكونها تؤخذ قهراً جعلت أثر الغصب إشارة إلى استثنائها منه والأصل فيها الإجماع إلا من شذو والأخبار كخبر البخاري «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» وقوله لم يقسم ظاهر في أنه يقبل القسمة؛ لأن الأصل في النفي بلم أن يكون في الممكن بخلافه بلا واستعمال أحدهما محل الآخر تجوز أو إجمال قاله ابن دقيق العيد.....

☐ قوله: (الصائرة إليه) أي الشفع بالقسمة لو طلبها المشتري. اهـ بجزمي. ☐ قوله: (وقيل ضرر سوء المشاركة) ويثني على القولين آناً قلنا بالأول لم تثبت الشفعة فيما لو قسم بطلت منفعتها المقصودة كحماهم ورعى صغيرين وهو الأصح الآتي، وإن قلنا بالثاني ثبتت فاندفع قول الشهاب سم ما المانع من القول بهما رشدي وع ش وقد يجاب بأن مراد سم بقوله بهما دفع الضررين معاً وهذا لا يوجد في نحو الحماهم الصغير. ☐ قوله: (ولكونها) أي الحصة المأخوذة بالشفعة. ☐ قوله: (إشارة إلى استثنائها منه) في الاستثناء شيء لعدم دخولها في الغضب لخروجها عنها بقيد عدواناً أو غير حق إلا أن يراد الإشارة إلى أنها كانتا مستثناءة منه. اهـ سم عبارة المغني وذكر عقيب الغضب؛ لأنها تؤخذ قهراً فكأنها مستثناءة من تحريم أخذ مال الغير قهراً. اهـ. ☐ قوله: (الإجماع إلخ) عبارة المغني وحكى ابن المنذر فيها الإجماع لكن نقل الرافعي عن جابر بن زيد من التابعين إنكارها قال الدميري ولعل ذلك لم يصح عنه. اهـ.

☐ قوله: (في كل ما لم يقسم) أي مشترك لم يقسم؛ لأن عدم القسمة يستلزم الشركة ولرواية مسلم «في كل شركة لم تقسم». اهـ ع ش. ☐ قوله: (فإذا وقعت الحدود) معنى وقوع الحدود وتصرف الطرق أنه حصلت القسمة بالفعل فصار كل منهما جازاً للآخر بعد أن كان شريكاً ولا شفعة للجار ع ش. اهـ بجزمي. ☐ قوله: (وصرفت إلخ) هو بالتشديد أي ميّزت وبيّنت. اهـ ع ش وفي البجزمي قال سم بالتخفيف أي فرقت أي جعل لكل طريق فإن فرقت الطريق المشتركة وجعلت بين الشركاء فهو عطف مغاير؛ إذ لا يلزم من وقوع الحدود بيان الطريق. اهـ. ☐ قوله: (لأن الأصل في النفي إلخ) ولأن مقابلته بقوله فإذا وقعت إلخ ظاهر في ذلك اهـ سم. ☐ قوله: (بخلافه بلا) فيكون في الممكن وغيره اهـ ع ش أقول قضية قول الشارح كالتأية واستعمال أحدهما إلخ أن لا بعكس لم فالأصل في المنفي بلا الامتناع فليراجع. ☐ قوله: (تجوز) أي مجاز إن وجدت قرينة ظاهرة على المراد كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الشفعة

☐ قوله: (وقيل ضرر سوء المشاركة) ما المانع من إرادة الأمرين. ☐ قوله: (إشارة إلى استثنائها منه) في الاستثناء شيء لعدم دخولها في الغضب لخروجها عنه بقيد عدواناً أو غير حق إلا أن يراد الإشارة إلى أنها كانتا مستثناءة منه. ☐ قوله: (لأن الأصل في النفي بلم) إلخ) ولأن مقابلته بقوله فإذا وقعت إلخ ظاهر في ذلك. ☐ قوله: (أو إجمال) الظاهر أو احتمال وكذا في التقل عن ابن دقيق العيد فيحتمل أن المراد

والعفو عنها أفضل إلا أن يكون المشتري نادماً أو مغبوناً وأركانها ثلاثة آخذٌ ومأخوذٌ منه ومأخوذٌ، والصيغة إنما تجب في التملك كما يأتي.
(لا تثبت في منقول) ابتداءً، وإن بيع مع أرض للخبر المذكور ولأنه لا يدوم بخلاف العقار فيتأبد فيه ضرر المشاركة وخرج بابتداء تهديم الدار بعد ثبوت الشفعة فإن نقصها وإن نُقل عنها يؤخذ بها كذا قيل ولا يصح؛ لأن التبعية هنا في التملك لا في الثبوت الذي الكلام فيه (بل) إنما تثبت (في أرض وما فيها من بناء) وما يتبعه.....

ولم يولد وإذا لم تكن قرينة معينة لخصوص المراد كان اللفظ باقياً على إجماله لم تتضح دلالة ع ش. اهـ بجبري، وقوله: (وإذا لم تكن قرينة معينة) أي بل قرينة صارفة عن الإنكان في كم، وعن الامتناع في لا، فإذا لم تنصب قرينة أصلاً فيحمل اللفظ على المعنى الحقيقي من الإنكان في الأولى والامتناع في الثانية فلا يكون في الكلام تجوز ولا إجمال. هـ قوله: (والعفو عنها أفضل) ظاهره، وإن اشتد إليها حاجة الشريك القديم فيكون ذلك من باب الإيثار وهو أولى لكنته حيث لم تدع إليها ضرورة كالاتياج للماء للطهارة بعد دخول الوقت ومحلله أيضاً حيث لم يترك على الترك مغصية، وإلا كان يكون المشتري مشهوراً بالفجور فينبغي أن يكون الأخذ مستحباً بل واجباً إن تعين طريقاً لدفع ما يريده المشتري من الفجور ثم. اهـ ع ش. هـ قوله: (أو مغبوناً) عطف سبب على مسبب أي فيكون الأخذ أفضل. اهـ ع ش. هـ قوله: (والصيغة إنما تجب في البيع) أي فلا حاجة إلى عدّها كتاباً لا يصح. اهـ ع ش. هـ قول (من) (في منقول) أي كالحَيَوَانِ والثِيَاب. هـ قوله: (ابتداء) راجع للثبوت أي لا تثبت ابتداء. اهـ كزدي أقول قول المُغْنِي والمراد بالمنقول المنقول ابتداءً ليُخرج الدار إذا انتهت بعد ثبوت الشفعة في البيع صريح في أنه قد للمُنْقُول، وكذا قول الشارح الآتي؛ لأن التبعية في البيع مع ما يأتي عن سم هناك صريح فيه. هـ قوله: (للخبر المذكور) فإنه يخصها بما تدخله القسمة والحدود والطرق وهذا لا يكون في المنقولات. اهـ مغني. هـ قوله: (فيتأبد فيه ضرر المشاركة) قد يقال الذي اعتبره فيما سبق ضرر مؤنة القسمة وهو لا يتكرر سم على حج ويمكن الجواب بأنه لم يقتصر ثم على ضرر القسمة بل ذكر التعليلين معاً فقله هنا للخبر في ناطر للتعليل الأول وقوله ولأنه لا يدوم الخ ناطر للتعليل الثاني. اهـ ع ش أي ولم يذكره بصيغة التثنية بما مر. هـ قوله: (ولا يصح) أي الإخراج لا حكم المخرج من أخذ النقص بالشفعة خلافاً لما فهمه ع ش. هـ قوله: (هنا) أي في مسألة تهديم الدار. هـ قوله: (لا في ثبوت) أي: لأن النقص حين ثبوت الشفعة كان مثبتاً لا منقولاً. اهـ سم. هـ قوله: (وما يتبعه) إلى قوله وبحت في المغني إلا قوله: (على ما مر في البيع). وقوله: (وخرج) إلى (وشرط التبعية) وإلى قول المشن: (ولا

بالإجمال المسامحة من قبيل التجوز فليتأمل. وقد يراد به معنى السائل. هـ قوله: (فيتأبد فيه ضرر المشاركة) قد يقال الذي اعتبره فيما سبق ضرر مؤنة القسمة وهو لا يتكرر. هـ قوله: (لا في الثبوت) أي؛ لأن النقص حين ثبوت الشفعة كان مثبتاً لا منقولاً.

من باب ورَف سَمَرٍ ومِفْتَاح غَلَتِي مُبْتَعٍ وَكُلُّ مُنْفَصِلٍ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ نَفْعٌ مُتَّصِلٌ عَلَى مَا مَرَّ فِي
الْبَيْعِ (وَشَجَرٍ) رُطْبٍ وَأَصْلُ يُجَزُّ مِرَازًا (تَبَعًا) لِلأَرْضِ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ
فِي كُلِّ شَرِيكَ لَمْ يُقْسَمِ رُبْعَةً» أَي تَأْنِيثُ رُبْعٍ وَهُوَ الدَّارُ وَمُطْلَقُ الأَرْضِ أَوْ حَائِطُ أَي بُسْتَانٍ لَا
يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكُهُ الْحَدِيثُ أَي لَا يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ حِثًّا مُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ إِذْ لَا إِثْمَ
فِي عَدَمِ اسْتِثْنَانِ الشَّرِيكَ وَخَرَجَ تَبَعًا بِبَيْعِ بِنَاءٍ وَشَجَرٍ فِي أَرْضٍ مُحْتَكِرَةٍ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَنْقُولِ وَشَرَطُ
التَّبَعِيَّةِ أَنَّ يُبَاعَا مَعَ مَا حَوْلَهُمَا مِنَ الأَرْضِ فَلَوْ بَاعَ شِقْقًا مِنْ جِدَارٍ وَأُسْهُ لَا غَيْرُ.....

شُفْعَةٌ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَمْ يَشْرُطْ دُخُولَهُ فِيهِ وَلَفْظُهُ مَا فِي وَمَا شَرَطَ الْإِنِّح) وَقَوْلُهُ: (وَأَمَّا حَدِيثُ)
إِلَى (وَأَمَّا تَوَخُّدُ) . قَوْلُهُ: (مِنْ بَابٍ) أَي مَنصُوبٍ أَوْ مُنْفَصِلٍ بَعْدَ الْبَيْعِ كَمَا بَأْتِي . قَوْلُهُ: (وَأَصْلُ يُجَزُّ)
أَي مَا يَنْبُتُ مِنْهُ . اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (تَبَعًا لِلأَرْضِ) قَالَ الْحَلَبِيُّ هَلْ وَإِنْ نَصَّ عَلَيْهِ مَعَ الأَرْضِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ
إِذَا نَصَّ عَلَيْهِ صَارَ مُسْتَقِلًّا أَنْظُرْ . اهـ . وَفِي ع ش عَلَى مَا يَفْتَضِي أَنَّهَا تَنْبُتُ فِيهِ، وَلَوْ نَصَّ عَلَى دُخُولِهِ
وَأَنَّ التَّنْصِيصَ عَلَيْهِ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ التَّبَعِيَّةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ اهـ بِجَيْرِمِي . قَوْلُهُ: (أَي تَأْنِيثُ رُبْعٍ) الْأَوَّلَى
حَذَفُ أَي . قَوْلُهُ: (وَهُوَ الدَّارُ الْإِنِّح) عِبَارَةٌ ع ش الرُّبْعُ مُفْرَدٌ وَقِيلَ اسْمُ جَمْعٍ قَالَ التَّوَوُّيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ
وَالرُّبْعُ وَالرُّبْعَةُ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَإِسْكَانِ الْبَاءِ وَالرُّبْعُ الدَّارُ وَالْمَسْكَنُ وَمُطْلَقُ الأَرْضِ وَأَصْلُهُ الْمَنْزِلُ الَّذِي
يَزْبَعُونَ فِيهِ وَالرُّبْعَةُ تَأْنِيثُ الرُّبْعِ، وَقِيلَ وَاحِدُهُ وَالْجَمْعُ الَّذِي هُوَ اسْمُ الْجِنْسِ رُبْعٌ كَثِيرٌ وَتَمْرَةٌ . اهـ
انْتَهَتْ . قَوْلُهُ: (أَوْ حَائِطُ) مِنَ الْحَدِيثِ وَعُطِفَ عَلَى رُبْعَةٍ . قَوْلُهُ: (لَا يَحِلُّ لَهُ الْإِنِّح) الَّذِي فِي النِّهَايَةِ وَلَا
يَحِلُّ الْإِنِّحُ بِالْوَاوِ . قَوْلُهُ: (حَتَّى يُؤْذَنَ) أَي يُعْلَمَ . قَوْلُهُ: (الْحَدِيثُ) أَخْرَجَهُ كَمَا فِي الْمُعْنَى وَشَرَحَ الرُّوْضُ
فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ فَإِنْ بَاعَهُ وَلَمْ يُؤْذَنَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ثُمَّ قَالَ شَرَحَ الرُّوْضُ وَمَقْهُومُ الْخَبَرِ أَنَّهُ إِذَا
اسْتَأْذَنَ شَرِيكُهُ فِي الْبَيْعِ قَازِنٌ لَهُ لَا شُفْعَةَ لَهُ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ وَلَمْ يَصِرْ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا تَمَسُّكًا بِبَيِّنَةٍ
الْأَخْبَارِ . اهـ . قَوْلُهُ: (أَي لَا يَحِلُّ الْإِنِّح) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوْضُ قَالَ أَي فِي الْمَطْلَبِ وَالْخَبَرُ يَقْتَضِي إِيْجَابَ
اسْتِثْنَانِ الشَّرِيكَ قَبْلَ الْبَيْعِ وَلَمْ أَظْفَرْ بِهِ فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا وَهَذَا الْخَبَرُ لَا مَحِيدَ عَنْهُ وَقَدْ صَحَّ
وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَاضْرِبُوا بِمَذْهَبِي غُرَضَ الْحَائِطِ انْتَهَى وَقَدْ يُجَابُ بِحَمْلِ عَدَمِ الْحِلِّ
فِي الْخَبَرِ عَلَى خِلَافِ الْأَوَّلَى وَالْمَعْنَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ حِثًّا مُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ . اهـ . قَوْلُهُ: (إِذَا لَا إِثْمَ
الْإِنِّح) هَذَا بِمُجَرَّدِهِ لَا يَضْلُحُ صَارِقًا عَنِ الْحُزْمَةِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَ مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْإِثْمِ . اهـ ع ش .

قَوْلُهُ: (فِي أَرْضٍ مُحْتَكِرَةٍ) وَصَوْرَتُهَا عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ الْآنَ أَنْ يُؤْذَنَ فِي الْبِنَاءِ فِي أَرْضٍ مَوْقُوفَةٍ
أَوْ مَمْلُوكَةٍ بِأَجْرَةٍ مُقَدَّرَةٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ فِي مُقَابَلَةِ الأَرْضِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ مُدَّةٍ فَهِيَ كَالْخَرَجِ الْمَضْرُوبِ عَلَى
الأَرْضِ كُلِّ سَنَةٍ بِكَذَا وَاعْتَمَرَ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ . اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَي مَا ذُكِرَ مِنَ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ .

قَوْلُهُ: (أَنْ يُبَاعَا) أَي الْبِنَاءُ وَالشَّجَرُ . قَوْلُهُ: (وَأُسْهُ) أَي أَرْضُهُ الْحَامِلَةُ لَهُ . اهـ سَمَ زَادَ ع ش لَكِنْ
الْمَقْهُومُ مِمَّا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ م ر عَنِ السُّبْكِيِّ أَنَّ الْمُرَادَ حَفِيرَتَهُ . اهـ . قَوْلُهُ: (لَا غَيْرُ) أَي بِلَا ضَمِّ شَيْءٍ

قَوْلُهُ: (وَأُسْهُ) أَي أَرْضُهُ الْحَامِلَةُ لَهُ .

أو من أشجارٍ ومغارسِها لا غيرُ فلا شُفعة؛ لأنَّ الأرضَ هنا تابعةٌ. وصَرَّحَ السبكيُّ بأنه لا بُدَّ هنا من رؤيةِ الأُسِّ والمغرسِ وفَرْقٍ بينه وبين ما مرَّ في بعثك الجدارَ وأساسه بأنه ثمَّ يدخلُ مع الشكوت عنه بخلافه هنا فإنه عَيْنٌ مُنفصلةٌ لا تدخلُ في المبيعِ عند الإطلاقِ فاشترطت رؤيتها وبَحَثَ أيضًا أنه لو عَرَضَ الجدارُ بحيثُ لو كانت أرضه هي المقصودةُ ثَبَّتَتِ الشُّفعةُ؛ لأنَّ

إلى الأُسِّ من الأرضِ التي في حوائيه. ٥ قوله: (من أشجارٍ إلخ) عَطَفَ على من جدارٍ إلخ وكان الأولى أو أشجارًا إلخ عَطَفًا على شِفْصًا. ٥ قوله: (تابعةٌ) أي من حيثُ القصدُ لِلْمُشْتَرِي لا أن المراد أنه باعَ الجدارَ ودَخَلَتِ الأرضُ تبعًا لما يَأْتِي عن السبكيِّ. اهـ ع ش. ٥ قوله: (وصَرَّحَ السبكيُّ) عبارته في شرح المنهاج ويتبَّغي أن يكونَ صورةُ المسألةِ حيثُ صَرَّحَ بدخولِ الأساسِ والمغرسِ في البيعِ وكانا مرتبَّين قَبْلَ ذلك فإنه إذا لم يَرَهُما وصَرَّحَ بدخوليهما لم يَصِحَّ البيعُ فإن لم يُصَرَّحْ بدخوليهما لم يَدْخُلَا في البيعِ في الأصحِّ فإن قُلْتَ كَلَامُهُمْ في البيعِ يَقْتَضِي أنه إذا قال بعثك الجدارَ وأساسه صحَّ، وإن لم يَرِ الأساسَ قُلْتَ: المرادُ بذلك الأساسُ الذي هو بعضُه كَحَشْوِ الجَبَّةِ أما الأساسُ الذي هو مكانُ البناءِ فهو عَيْنٌ مُنفصلةٌ لا تَدْخُلُ في البيعِ عند الإطلاقِ على الأصحِّ فإذا صَرَّحَ به اشترطَ فيه شروطُ البيعِ انتهى. وتَبَّعَهُ في القوتِ على ذلك وبِهِ تَعَلَّمَ ما في اختصارِ الشارحِ من الإجمالِ والإيهامِ سم على حَجٍّ ويُؤخَذُ من كلامِ الشارحِ في الفرقِ الآتي ما هو المقصودُ من أنه إذا باعَ الجدارَ وأُسَّهُ وأَرَادَ به الأرضَ لم يَصِحَّ البيعُ أو ما هو مستورٌ بالأرضِ صحَّ؛ لأنه الذي يَدْخُلُ في اسمِ الجدارِ عند الإطلاقِ. اهـ ع ش. ٥ قوله: (لا بُدَّ هنا) أي لا بُدَّ في صحَّةِ بيعِ الجدارِ مع أُسِّه فَقَطْ وبيعِ الأشجارِ مع مغارسِها فَقَطْ. ٥ قوله: (من رؤيةِ الأُسِّ) أي الأرضِ الحاملةِ لِلْبِنَاءِ وقوله: (والمغرسِ) أي الأرضِ الحاملةِ لِلشَّجَرِ. اهـ سم.

٥ قوله: (وفَرْقٍ) أي السبكيُّ. ٥ قوله: (بَيِّنَةٌ) أي بيعِ الجدارِ مع أُسِّه فَقَطْ إلخ. ٥ قوله: (وأساسه) أي ما غابَ منه في الأرضِ اهـ سم. ٥ قوله: (بأنه) أي الأساسَ وقوله: (ثمَّ) أي فيما مرَّ. ٥ قوله: (بخلافه هنا فإنه إلخ) يُعَلِّمُ منه أن المرادَ بالأساسِ هناك بعضُ الجدارِ وهنا الأرضُ الحاملةُ لِلْجدارِ وصَرَّحَ به الأذرعِيُّ هنا. اهـ رشيدِيٍّ ومرَّ عن سم وع ش ما يوافقُه. ٥ قوله: (وبَحَثَ) أي السبكيُّ (أيضًا أنه إلخ) زادَ النِّهايةَ

٥ قوله: (وصَرَّحَ السبكيُّ إلخ) عبارته في شرح المنهاج ما نَصَّه: ويتبَّغي أن يكونَ صورةُ المسألةِ حيثُ صَرَّحَ بدخولِ الأساسِ والمغرسِ في البيعِ وكانا مرتبَّين قَبْلَ ذلك فإنه إذا لم يَرَهُما وصَرَّحَ بدخوليهما لم يَصِحَّ البيعُ فإن لم يُصَرَّحْ بدخوليهما لم يَدْخُلَا في البيعِ في الأصحِّ فإن قُلْتَ كَلَامُهُمْ في البيعِ يَقْتَضِي أنه إذا قال بعثك الجدارَ وأساسه صحَّ، وإن لم يَرِ الأساسَ قُلْتَ المرادُ بذلك الأساسُ الذي هو بعضُه كَحَشْوِ الجَبَّةِ، أما الأساسُ الذي هو مكانُ البناءِ فهو عَيْنٌ مُنفصلةٌ لا تَدْخُلُ في البيعِ عند الإطلاقِ في الأصحِّ فإذا صَرَّحَ به اشترطَ فيه شروطُ البيعِ، والحملُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ المَرْتَبَتَيْنِ يُشَبِّهُهُ الجُزْءُ ويُشَبِّهُهُ الْمُتَفَصِّلُ فَلِذَلِكَ جَرَى الْخِلَافُ في صحَّةِ البيعِ إذا قال بعثك الجاريةَ وحملها انتهى. وتَبَّعَهُ في القوتِ على ذلك وبِهِ تَعَلَّمَ ما في اختصارِ الشارحِ له من الإجمالِ والإيهامِ. ٥ قوله: (الأُسِّ) أي الأرضِ الحاملةِ لِلْبِنَاءِ وقوله والمغرسِ أي الأرضِ الحاملةِ لِلشَّجَرَةِ. ٥ قوله: (وأساسه) أي ما غابَ منه في الأرضِ.

الأرض هي المَشْبُوعَةُ حَيْثُيْذٍ ، (وكذا ثَمَرٌ) موجودٌ عند البيع (لم يُؤَبَّر) حَيْثُيْذٍ ولم يشرط دُخُولُهُ فِيهِ (فِي الْأَصْح)، وإن تَأَبَّرَ عند الْأَخْذِ لِتَأَخُّرِهِ لِعُذْرٍ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ الْأَصْلَ فِي الْبَيْعِ فَكَذَا فِي الْأَخْذِ هُنَا وَلَا نَظَرَ لِطُرُقِ تَأَبُّرِهِ لِتَقْدُّمِ حَقِّهِ وَزِيَادَتِهِ كَزِيَادَةِ الشَّجَرِ بَلْ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ بِأَخْذِهِ وَإِنْ قُطِعَ إِمَّا مُؤَبَّرٌ عِنْدَ الْبَيْعِ وَمَا شَرِطَ دُخُولَهُ فِيهِ فَلَا يُؤْخَذُ كَشَجَرٍ غَيْرِ رَطْبٍ شَرِطَ دُخُولَهُ وَإِمَّا حَادِثٌ بَعْدَ الْبَيْعِ فَلَا يَأْخُذُهُ إِنْ لَمْ يُؤَبَّرْ عِنْدَ الْأَخْذِ وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ الْأَرْضُ وَالنَّخْلُ

عَقِبَهُ وَهُوَ مُرَادُهُمْ بِلَا شَكٍّ . اهـ . فَوَدَّ: (حَيْثُيْذٍ) أَي عِنْدَ الْبَيْعِ . فَوَدَّ: (وَلَمْ يَشْرُطْ دُخُولَهُ فِيهِ) أَسْقَطَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنَى وَشَرَحَا الرُّوْضُ وَالْمَنْهَجُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَمْ يُؤَبَّرْ عِنْدَ الْبَيْعِ أَي ، وَإِنْ شَرِطَ دُخُولَهُ؛ لِأَنَّهُ تَصْرِيحٌ بِمُقْتَضَى الْعَقْدِ فَلَا يُخْرِجُهُ عَنِ التَّبَعِيَّةِ هَذَا مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ الشَّارِحِ م ر وَهُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَم عَلَى خَجٍّ مِثْلَ مَا اسْتَظْهَرَتْهُ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ وَلَمْ يَشْرُطْ دُخُولَهُ فِيهِ أَنَّ هَذَا الْقَيْدَ يَقْتَضِي أَنَّ غَيْرَ الْمُؤَبَّرِ إِذَا شَرِطَ دُخُولَهُ لَا يُؤْخَذُ وَكَذَا يَقْتَضِي ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي إِمَّا مُؤَبَّرٌ عِنْدَ الْبَيْعِ أَوْ مَا شَرِطَ دُخُولَهُ فِيهِ الْإِخْ وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُ ذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ فَإِنَّ عِبَارَةَ الرُّوْضِ وَأَصْلَهُ لَا تُفِيدُ ذَلِكَ بَلْ تُشْعِرُ بِخِلَافِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ أَنْتَهَى . اهـ كَلَامُ ع ش أَقُولُ وَكَذَا عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَتَعْلِيلُ الشَّارِحِ الْآتِي بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ الْأَصْلَ الْإِخْ تُشْعِرُ بِخِلَافِهِ . فَوَدَّ: (وَإِنْ تَأَبَّرَ) إِلَى الْمَثَنِ فِي الْمُغْنَى الْإِخْ قَوْلُهُ وَلَا نَظَرَ إِلَى بَلْ وَقَوْلُهُ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ وَقَوْلُهُ وَمَا شَرِطَ دُخُولَهُ فِيهِ . فَوَدَّ: (لِتَأَخُّرِهِ) أَي الْأَخْذِ ش اهـ سَم . فَوَدَّ: (وَزِيَادَتُهُ كَزِيَادَةِ الشَّجَرِ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَجَوَابُ سُؤَالٍ . فَوَدَّ: (قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ الْإِخْ) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ . اهـ ع ش . فَوَدَّ: (يَأْخُذُهُ وَإِنْ قُطِعَ) وَكَذَا كُلُّ مَا دَخَلَ فِي الْبَيْعِ ثُمَّ انْقَطَعَتْ تَبَعِيَّتُهُ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ بِالشَّفْعَةِ كَمَا لَوْ انْفَصَلَتِ الْأَبْوَابُ بَعْدَ الْبَيْعِ مُغْنَى وَسُلْطَانٌ . فَوَدَّ: (وَمَا شَرِطَ دُخُولَهُ الْإِخْ) كَأَنَّ وَجْهَهُ أَنَّ دُخُولَهُ فِي الْبَيْعِ حَيْثُيْذٍ لَيْسَ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ فَهُوَ كَعَيْنٍ أُخْرَى ضُمَّتْ إِلَى الْمَبِيعِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ مُؤَكَّدٌ لَا مُسْتَقَلٌّ . اهـ سَم . فَوَدَّ: (كَشَجَرٍ غَيْرِ رَطْبٍ الْإِخْ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ تَبَعًا عَمَّا لَوْ بَاعَ أَرْضًا وَفِيهَا شَجَرَةٌ جَافَّةٌ شَرَطًا دُخُولَهَا فِي الْبَيْعِ فَلَا تُؤْخَذُ بِالشَّفْعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَدْخُلْ بِالْبَيْعِ بَلْ بِالشَّرْطِ . اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَدْخُلْ قَضِيَّتُهُ ثَبُوتُهَا فِي الشَّجَرِ الرَّطْبِ، وَإِنْ نَصَّ عَلَى دُخُولِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَكَتَ عَنْهُ دَخَلَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ . اهـ .

فَوَدَّ: (فَلَا يَأْخُذُ إِلَّا إِنْ لَمْ يُؤَبَّرْ عِنْدَ الْأَخْذِ) وَفَاقًا لِلْمُغْنَى وَأَطْلَقَ النَّهَايَةُ أَخْذَ الْحَادِثِ بَعْدَ الْبَيْعِ وَقَالَ ع ش بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنْ سَم عَلَى مَنْهَجٍ وَزِيَادَتِي مَا يُوَافِقُ كَلَامَ التُّخْفَةِ مَا نَصَّهِ وَعَلَيْهِ فَيَقْيَدُ قَوْلَ الشَّارِحِ م ر بِمَا لَمْ يُؤَبَّرْ وَقَدْ أَخَذَ . اهـ . فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ الْإِخْ) هَذَا إِنَّمَا يَضْلُحُ لِمَا قَبْلَ وَأَمَّا حَادِثُ الْإِخْ دُونَهُ؛ لِأَنَّهُ

فَوَدَّ: (وَلَمْ يَشْرُطْ دُخُولَهُ فِيهِ) هَذَا الْقَيْدُ يَقْتَضِي أَنَّ غَيْرَ الْمُؤَبَّرِ إِذَا شَرِطَ دُخُولَهُ لَا يُؤْخَذُ، وَكَذَا يَقْتَضِي ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي أَمَّا مُؤَبَّرٌ عِنْدَ الْبَيْعِ وَمَا شَرِطَ دُخُولَهُ فِيهِ الْإِخْ وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُ ذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ فَإِنَّ عِبَارَةَ الرُّوْضِ وَأَصْلَهُ لَا تُفِيدُ ذَلِكَ بَلْ تُشْعِرُ بِخِلَافِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ . فَوَدَّ: (لِتَأَخُّرِهِ) أَي الْأَخْذِ ش . فَوَدَّ: (وَمَا شَرِطَ دُخُولَهُ) كَانَ وَجْهَهُ أَنَّ دُخُولَهُ فِي الْبَيْعِ حَيْثُيْذٍ لَيْسَ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ فَهُوَ كَعَيْنٍ أُخْرَى ضُمَّتْ إِلَى الْمَبِيعِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ مُؤَكَّدٌ لَا مُسْتَقَلٌّ . فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ الْأَرْضُ الْإِخْ) هَذَا إِنَّمَا يَضْلُحُ لِمَا قَبْلَ وَأَمَّا حَادِثُ الْإِخْ دُونَهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَابِلٍ بِشَيْءٍ مِنَ الثَّمَنِ حَتَّى يُقَابَلَ بِحِصَّتِهِمَا .

بِحَصَّتْهُمَا مِنَ الثَّمَنِ.

(ولا شُفْعَةٌ فِي خُجْرَةٍ) مُشْتَرَكَةٌ بَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ مِنْهَا وَقَدْ (بُنِيَتْ عَلَى سَقْفٍ غَيْرِ مُشْتَرَكٍ) لِكُونِهِ لِثَالِثٍ أَوْ لِأَحَدِهِمَا إِذْ لَا قَرَارَ لَهَا فِيهِ كَالْمَنْقُولِ ، (وَكَذَا مُشْتَرَكٌ فِي الْأَصْح)؛ لِأَنَّ السَّقْفَ الَّذِي هُوَ أَرْضُهَا لَا ثَبَاتَ لَهُ فَمَا عَلَيْهِ كَذَلِكَ، وَلَوْ اشْتَرَكَ فِي سُفْلِ وَاخْتَصَّ أَحَدُهُمَا بِغُلُوهِ فَبَاعَ صَاحِبُ الْغُلُوِّ غُلُوَّهُ مَعَ نَصِيبِهِ مِنَ السُّفْلِ أَخَذَ الشَّرِيكَ هَذَا فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْغُلُوَّ لَا شَرَكَةَ فِيهِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ فِيهَا شَجَرٌ لِأَحَدِهِمَا. (وَكُلُّ مَا لَوْ قَسِمَ تَطَلَّتْ مَنَفَعَتُهُ الْمَقْصُودَةُ) مِنْهُ بِأَنْ لَا يُتَنَفَّعَ بِهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي كَانَ

غَيْرُ مُقَابِلٍ بِشَيْءٍ مِنَ الثَّمَنِ حَتَّى يَقَابِلَ بِحَصَّتَيْهِمَا. اه. سم. ه. قَوْلُهُ: (بِحَصَّتَيْهِمَا) أَيِ تَقْوَمُ الْأَرْضُ وَالتَّخِيلُ مَعَ الثَّمَنِ الْمُؤَبَّرِ ثُمَّ بِدُونِهِ وَيُقَسَّمُ الثَّمَنُ عَلَى مَا يَخُصُّ كُلًّا مِنْهُمَا كَمَا لَوْ بَاعَ شَيْفَصًا مَشْفُوعًا وَسَيْنَا. اه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (لِكُونِهِ لِثَالِثٍ) إِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى فِي الْمُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (بِهَذَا فَقَطْ) أَيِ نَصِيبِهِ مِنَ السُّفْلِ ش. اه. سم. ه. قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي أَرْضٍ الْخ) قُلُوْ بَاعَ الشَّجَرَ مَعَ نَصِيبِهِ مِنَ الْأَرْضِ فَالشُّفْعَةُ فِي الْأَرْضِ بِحَصَّتَيْهَا مِنَ الثَّمَنِ لَا فِي الشَّجَرِ نِهَآيَةً وَمُغْنٍ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. لَا فِي الشَّجَرِ أَيِ لَا شُفْعَةٌ فِيهِ لِعَدَمِ الشَّرَكَةِ وَيَتَبَنَّى أَنْ يَجِبَ عَلَى مَالِكِ الشَّجَرِ نِصْفُ الْأُجْرَةِ لِلشَّفِيعِ وَهُوَ مَا يَخُصُّ النُّصْفَ الَّذِي كَانَ لَهُ قَبْلَ دَوْنٍ مَا يَقَابِلُ النُّصْفَ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ بِالشُّفْعَةِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ كَانَ يَسْتَحِقُّ الْإِبْقَاءَ فِيهِ مَجَانًا فَتَنَقَّلَ الْأَرْضُ لِلشَّفِيعِ مَسْلُوبَةً الْمَنَفْعَةِ كَمَا لَوْ بَاعَ أَرْضًا وَاسْتَتَى لِنَفْسِهِ الشَّجَرَ فَإِنَّهُ يَبْقَى بِهَا أُجْرَةٌ وَلَيْسَ لِلشَّفِيعِ تَكْلِيفُ الْمُشْتَرِي قَطْعَ الشَّجَرِ وَلَا تَمْلِكُهُ بِالْقِيَمَةِ وَلَا الْقُلْعَ مَعَ غَرَامَةِ أَرْضِ التَّقْصِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحِقُّ الْبَقَاءِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ اقْتَسَمَا أَيِ الشَّرِيكَانِ الْقَدِيمَانِ الْأَرْضَ وَخَرَجَ النُّصْفُ الَّذِي فِيهِ الشَّجَرُ لِغَيْرِ مَالِكِ الشَّجَرِ فَلَا اقْتِرَابَ أَنَّهُ يُكَلَّفُ حَيْثُ أُجْرَةُ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لِمَالِكِ الشَّجَرِ الْآنَ فِي الْأَرْضِ. اه. ه. قَوْلُهُ: (بِأَنْ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ مِنَ الْوَجْهِ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ انْتَفَعَ بِهِ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْوَجْهِ كَانَ أَمَكَّنَ جَعْلَ الْحَمَامِ دَارَيْنِ وَالطَّاحُونَ كَذَلِكَ عَدَمُ ثُبُوتِ الشُّفْعَةِ حَيْثُ؛ لِأَنَّ نَفْعَهُمَا فِي هَذِهِ لَيْسَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي كَانَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ فَلَا اقْتِرَابَ ثُبُوتِ الشُّفْعَةِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَخَذًا مِنَ الْعِلَّةِ وَهِيَ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي ثُبُوتِ الشُّفْعَةِ فِي الْمُتَقَسِّمِ دَفْعُ ضَرَرِ مُؤْنَةِ الْقِسْمَةِ الْخ قَالَ ع. ش. ثُمَّ قَالَ قَوْلُهُ كَطَّاحُونَ وَحَمَامَ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ أَعْرَضَا عَنْ بَقَائِهِمَا عَلَى ذَلِكَ وَقَصَدَا جَعْلَهُمَا دَارَيْنِ وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا دَامَا عَلَى صُورَةِ الْحَمَامِ وَالطَّاحُونَ قُلُوْ غَيْرَا صُورَتَهُمَا عَنْ ذَلِكَ فَيَتَبَنَّى غَيْرًا إِلَيْهِ. اه. وَهَذَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ مِنْهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ هُوَ مَا تَقَدَّمَ. اه. يُجِيرُمِي أَقُولُ عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ وَهِيَ: لَا تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ فِيمَا لَا يُجْبَرُ الشَّرِيكَ فِيهِ عَلَى الْقِسْمَةِ إِذَا طَلَبَهَا شَرِيكُهُ وَهُوَ مَا لَا تَبْقَى مَنَفَعَتُهُ الْمُعْتَادَةُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ، وَإِنْ بَقِيَ غَيْرُهَا أَيِ غَيْرِ الْمُعْتَادَةِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ لِلتَّافُوتِ الْعَظِيمِ بَيْنَ الْمَنَافِعِ كَحَمَامٍ لَا يُتَقَسَّمُ حَمَامَيْنِ. اه. كَالصَّرِيحِ فِي مُوَافَقَةِ الثَّانِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ه. قَوْلُهُ: (أَخَذَ الشَّرِيكَ هَذَا) أَيِ نَصِيبِهِ مِنَ السُّفْلِ ش.

يُنْتَفَعُ به قبلها (كحَمَامٍ وَرَحَى) صغيرَيْنِ لا يُمكنُ تَعَدُّهُمَا (لا شُفْعَةَ فيه في الأصَحُّ) بخلافِ الكبيرَيْنِ؛ لأنَّ عِلَّةَ ثبوتها في المُقَسَّمِ كما مرَّ دَفَعُ ضَرَرِ مُؤَنَةِ الْقِسْمَةِ والحاجةُ إلى إفرادِ الحِصَّةِ الصائِرَةِ إلى الشريكِ بالمرافِقِ وهذا الضَرَرُ حاصِلٌ قبل البيعِ ومن حَقِّ الرَّاغِبِ فيه مِن الشريكَيْنِ أَنْ يُخَلِّصَ صاحِبَه منه بالبيعِ له فَلَمَّا باعَه لِغَيرِهِ سَلَطَهُ الشَّرْعُ على أَخْذِهِ منه فَعَلِمَ ثبوتُها لِكُلِّ شَرِيكَ يُجْبِزُ على الْقِسْمَةِ كَمَا لِكَ عَشْرِ دَارٍ صَغِيرَةٍ باعَ شَرِيكُهُ بِقِيَّتِهَا فَتَثَبَّتْ له بخلافِ عَكْسِهِ؛ لأنَّ الْأَوَّلَ يُجْبِزُ على الْقِسْمَةِ دونِ الثاني كما يَأْتِي في بابِها وَعَبَّرَ أصلُهُ بطاحونيةَ فَعَدَلَ عنه لِلرَّحَى مع تَرادُفِهما؛ لأنَّهُ أَخَصَّ قِيلَ العُرْفُ إطلاقَ الطاحونيةِ على المَكَانِ والرحَى على الحَجَرِ وهو غَيرُ مُرَادٍ هُنَا؛ لأنَّهُ مَنقُولٌ، وهو إِنَّمَا يُؤْخَذُ تَبَعًا لِلْمَكَانِ فَالْمُرَادُ

قوله: (لأنَّ عِلَّةَ إلخ) أي والذي يَبْطُلُ نَفْعُهُ بِالْقِسْمَةِ لا يُقَسَّمُ فلا ضَرَرَ ولا بُدَّ من هذه الضَّمِيمَةِ لِلتَّغْلِيلِ لِيُنتِجَ المُدْعَى وهو اشْتِراطُ أَنْ لا يَبْطُلَ نَفْعُهُ الْمُقْصُودُ منه بِالْقِسْمَةِ؛ لأنَّ التَّغْلِيلَ المذكورَ إِنَّمَا يَنْتِجُ ثُبُوتَ الشُّفْعَةِ ولا يَنْتِجُ هذا الاِشْتِراطُ. اهـ بِجُزْئِيٍّ. قوله: (في المُقَسَّمِ) أي في الذي يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ مُتَعَلِّقٌ بِثبوتِها. قوله: (كما مرَّ) أي في أَوَّلِ البَابِ. قوله: (دَفَعُ ضَرَرِ إلخ) خَبَرٌ إِنْ. قوله: (والحاجةُ) عُطِفَ على مُؤَنَةِ والمرادُ بالحاجةِ الاِحتِياجُ. قوله: (وهذا الضَرَرُ إلخ) عبارةٌ شَرَحَ الرُّوضُ قال الرَّاغِبِيُّ وهذا الضَرَرُ، وإن كان واقِعًا قَبْلَ البيعِ لو افْتَسَمَ الشَّرِيكَانِ لَكِنْ كان مِن حَقِّ الرَّاغِبِ في البيعِ تَخْلِيصُ شَرِيكِهِ بَينَهُ منه فإذا لم يَفْعَلْ سَلَطَهُ الشَّارِعُ على أَخْذِهِ منه فَعَلِمَ أَنَّهُ لا تَثَبَّتْ إِلَّا فيما يُجْبِزُ الشَّرِيكَ فيه على الْقِسْمَةِ إذا طَلَبَهَا شَرِيكُهُ. اهـ. قوله: (وَمِن حَقِّ الرَّاغِبِ إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لو عَرَضَ البيعُ على شَرِيكِهِ فامْتَنَعَ مِنَ الشَّرَاءِ ثم باعَ لِغَيرِهِ لَيْسَ له أي لِلشَّرِيكَ الْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ وَلَيْسَ مُرَادًا وما ذَكَرَهُ حِكْمَةٌ لا يَلْزُمُ اطِّرادُها. اهـ ع ش ومَرَّ عَن شَرَحِ الرُّوضِ جَوَابُ آخِرُ. قوله: (فِيهِ) أي في البيعِ وقوله: (منهُ) أي من الضَّرَرِ ش. اهـ سم. قوله: (عَلَى أَخْذِهِ) أي الشَّقْصِ المَبِيعِ (منهُ) أي من الغَيرِ. قوله: (فَعَلِمَ) أي من التَّغْلِيلِ. قوله: (كَمَا لِكَ عَشْرِ دَارٍ إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لو وَقَفَ أَحَدُهُمَا حِصَّتَهُ مِنَ الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ مَسْجِدًا صَحَّ وَيُجْبِزُهُ صَاحِبُ الْمَلِكِ على قِسْمَتِهِ قَوْرًا، وإن بَطَلَتْ مَنَفَعَتُهُ الْمُقْصُودَةُ كما يُجْبِزُ صَاحِبُ العُشْرِ إذا طَلَبَ صَاحِبُ التَّسْعَةِ أَعْشَارَ الْقِسْمَةِ. اهـ ع ش وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ الْأَخْذِ. قوله: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) أي بَأَن باعَ مالِكُ العُشْرِ حِصَّتَهُ فلا تَثَبَّتْ الشُّفْعَةُ لِشَرِيكِهِ لا مِنْهُ مِنَ الْقِسْمَةِ إذ لا فائِدَةٌ فيها فلا يُجَابُ طَالِبُهَا لَتَعَتُّهُ مُغْنٍ وَكَرْدِيَّ أي ما لم يَكُنْ مُشْتَرِي العُشْرِ له وَلَكِنْ مُلاصِقٌ له فَتَثَبَّتْ الشُّفْعَةُ حِينَئِذٍ لِصَاحِبِ التَّسْعَةِ أَعْشَارٍ؛ لأنَّ الْمُشْتَرِي حِينَئِذٍ يُجَابُ لِطَالِبِ الْقِسْمَةِ ع ش وسم. قوله: (لأنَّ الْأَوَّلَ) أي مالِكُ العُشْرِ وقوله: (دونَ الثاني) أي شَرِيكُهُ مالِكُ التَّسْعَةِ أَعْشَارٍ ش. اهـ سم. قوله: (قِيلَ إلخ) أَقَرَّهُ الْمُغْنِي.

قوله: (وَمِن حَقِّ الرَّاغِبِ فِيهِ) أي في البيعِ وقوله مِنْهُ أي مِنَ الضَّرَرِ ش. قوله: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) انظُرْ لو كان يَبِيعُ العُشْرَ هُنَا لِمَنْ له وَلَكِنْ مُلاصِقٌ له إذ يَجِبُ الْقِسْمَةُ بِطَلَبِهِ كما يَأْتِي. قوله: (لأنَّ الْأَوَّلَ) أي مالِكُ وقوله دونَ الثاني أي شَرِيكُهُ ش.

المحلّ المُعَدُّ لِلطَّحْنِ وَحِينَئِذٍ تَعْبِيرُ الْمُحَرَّرِ أُولَى. اهـ وليس بسديد؛ لأنّ هذا إن سَلِمَ عُرِفَ طَارِئٌ وَالَّذِي تَقَرَّرَ تَرَادُفُهُمَا لُغَةً فَلَا إِيرَادَ.
(وَلَا شُفْعَةَ إِلَّا لِشَرِيكَ) فِي الْعَقَارِ الْمَأْخُودِ، وَلَوْ ذِمًّا وَمُكَاتَّبًا مَعَ سَيِّدِهِ وَغَيْرِ آذَمِّي كَمَسْجِدٍ لَهُ شِقْصٌ لَمْ يُوقَفْ فَبَاعَ شَرِيكُهُ يَشْفَعُ لَهُ نَظَرُهُ فَلَا تَثْبُتُ لِغَيْرِ الشَّرِيكَ كَأَنَّ مَاتَ عَنْ دَارٍ يُشْرِكُهُ فِيهَا وَارِثُهُ فَبِيعَتْ حِصَّتُهُ فِي ذَنْبِهِ فَلَا يَشْفَعُ الْوَارِثُ؛ لِأَنَّ الدِّينَ لَا يَمْنَعُ الْإِرْثَ وَكَالْجَارِ لِخَبِيرِ الْبُخَارِيِّ السَّابِقِ وَهُوَ صَرِيحٌ لَا يَقْبَلُ تَأْوِيلًا بِخِلَافِ أَحَادِيثِ إِثْبَاتِهَا لِلْجَارِ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ حَقْلَهُ عَلَى الشَّرِيكَ فَتَعَيَّنَ جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ وَلَا يُنْقَضُ حُكْمُ الْحَقْفِيِّ بِهَا، وَلَوْ لِشَافِعِيٍّ بَلْ يَحِلُّ لَهُ الْأَخْذُ بِهَا بَاطِنًا عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْقَضَاءِ وَلَيْسَ لِنَحْوِ شَافِعِيٍّ سَمَاعُ الدَّعْوَى بِهَا كَمَا يَأْتِي أَوَائِلَ الدَّعَاوَى إِلَّا إِنْ قَالَ الْمُشْتَرِي هَذَا يُعَارِضُنِي فِيمَا اشْتَرَيْتُهُ وَهُوَ كَذَا بَغَيْرِ حَقٍّ فَتُسَمَّعُ دَعْوَاهُ وَيُغْنَعُ الْجَارُ مِنْ مُعَارَضَتِهِ وَحِينَئِذٍ لَيْسَ لِلْحَقْفِيِّ الْحُكْمُ لَهُ بِهَا وَلَا لِمَوْقُوفٍ عَلَيْهِ.....

قُودُ: (وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ) بَلْ هُوَ سَدِيدٌ فَتَأَمَّلْهُ. اهـ سم. قُودُ: (لَأَنَّ هَذَا إِنْ سَلِمَ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَمْنَعُ أَوَّلِيَّةَ تَعْبِيرِ الْمُحَرَّرِ؛ لِأَنَّهُ لَا إِيهَامَ فِيهِ لُغَةً وَلَا عُرْفًا وَمَا لَا إِيهَامَ فِيهِ مُطْلَقًا أُولَى مِمَّا فِيهِ إِيهَامٌ فِي الْجُمْلَةِ فَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى حَجٍّ. اهـ ع ش. قُودُ: (فِي الْعَقَارِ) إِلَى قَوْلِهِ كَانَ مَاتَ فِي الْمُغْنِي وَالِى التَّيْبَةِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَيْسَ لِنَحْوِ شَافِعِيٍّ إِلَى وَلَا لِمَوْقُوفٍ عَلَيْهِ. قُودُ: (فِي الْعَقَارِ الْمَأْخُودِ) أَيِ فِي رَقَبَتِهِ. اهـ رَشِيدِي.
قُودُ: (وَلَوْ ذِمًّا لِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَتَثْبُتُ لِذِمِّي عَلَى مُسْلِمٍ وَمُكَاتَّبٍ عَلَى سَيِّدِهِ كَعَكْسِهِمَا.. اهـ.
قُودُ: (لَهُ شِقْصٌ) أَيِ مِنْ دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بِشَرَاءٍ أَوْ هِبَةٍ لِيَصْرَفَ فِي عِمَارَتِهِ. اهـ مُغْنِي. قُودُ: (يَشْفَعُ لَهُ نَظَرُهُ) أَيِ إِنْ رَأَاهُ مُضْلَحَةً، وَلَوْ كَانَ لِيَبِّتِ الْمَالِ شَرِيكَ فِي أَرْضٍ فَبَاعَ شَرِيكُهُ كَانَ لِلْإِمَامِ الْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ إِنْ رَأَاهُ مُضْلَحَةً. اهـ مُغْنِي. قُودُ: (حِصَّتُهُ) أَيِ الْمِيتِ. قُودُ: (لَأَنَّ الدِّينَ لَا يَمْنَعُ الْإِرْثَ) أَيِ فَكَانَ الْوَارِثُ بَاعَ مِلْكَ نَفْسِهِ هَذَا إِذَا كَانَ الْوَارِثُ حَائِزًا كَابْنِهِ مَثَلًا بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَيَأْخُذُ بِالشُّفْعَةِ مَا زَادَ عَلَى قَدْرِ حِصَّتِهِ مِنَ الْإِرْثِ. اهـ ع ش. قُودُ: (حَمَلُهُ) أَيِ الْجَارُ الْوَاقِعُ فِيهَا وَقَوْلُهُ: (فَتَعَيَّنَ) أَيِ الْحَمْلُ.
قُودُ: (وَلَا يُنْقَضُ الْخ) أَيِ، وَلَوْ قَضَى بِالشُّفْعَةِ لِلْجَارِ حَقْفِيٍّ لَمْ يُنْقَضْ حُكْمُهُ، وَلَوْ كَانَ قَضَاؤُهُ بِهَا لِشَافِعِيٍّ كَنَظَائِرِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْاجْتِهَادِيَّةِ. اهـ مُغْنِي. قُودُ: (بَلْ يَحِلُّ لَهُ) أَيِ لِلْجَارِ الشَّافِعِيٍّ ع ش. اهـ سم. قُودُ: (وَحِينَئِذٍ لَيْسَ لِلْحَقْفِيِّ الْحُكْمُ الْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ مَنَعَ الشَّافِعِيٍّ حُكْمَ بِمَنْعِهَا سَمَ عَلَى حَجٍّ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ مَنَعْتُكَ مِنَ الْأَخْذِ فِي قُوَّةِ حَكْمَتِ بَعْدَمِ الشُّفْعَةِ. اهـ ع ش. قُودُ: (وَلَا لِمَوْقُوفٍ عَلَيْهِ

قُودُ: (وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ) بَلْ هُوَ سَدِيدٌ فَتَأَمَّلْهُ. قُودُ: (لَأَنَّ هَذَا إِنْ سَلِمَ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَمْنَعُ أَوَّلِيَّةَ تَعْبِيرِ الْمُحَرَّرِ؛ لِأَنَّهُ لَا إِيهَامَ فِيهِ لُغَةً وَلَا عُرْفًا بِخِلَافِ تَعْبِيرِ الْمَنَهِاجِ فَإِنَّهُ مَوْهَمٌ عُرْفًا وَمَا لَا إِيهَامَ فِيهِ مُطْلَقًا أُولَى مِمَّا فِيهِ إِيهَامٌ فِي الْجُمْلَةِ فَتَأَمَّلْهُ. قُودُ: (فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ حَمْلَهُ) أَيِ الْجَارُ وَقَوْلُهُ فَتَعَيَّنَ أَيِ الْحَمْلُ وَقَوْلُهُ بَلْ يَحِلُّ لَهُ أَيِ لِلشَّافِعِيٍّ ع ش. قُودُ: (وَحِينَئِذٍ لَيْسَ لِلْحَقْفِيِّ الْحُكْمُ لَهُ بِهَا) قَضَيْتُهُ أَنَّ مَنَعَ الشَّافِعِيٍّ حُكْمَ بِمَنْعِهَا. قُودُ: (وَلَا لِمَوْقُوفٍ عَلَيْهِ) يَتَّبَعِي امْتِنَاعُ أَخْذِهِ، وَإِنْ جَوَّزْنَا قِسْمَةَ الْمِلْكِ عَنِ الْوَقْفِ لَعَدَمَ

بناءً على إطلاق امتناع قسمة المِلْك على الوقف وسيأتي آخر القسمة ما فيه وموصى له بالمنفعة، ولو أبداً وليست أراضي الشام موقوفة كما قطع به الجرجاني قال جمع بخلاف أراضي مصر؛ لأنها فتحت عنوة وقفت، وأخذ السبكي من وصية الشافعي أنه كان له بها أرض ترجيح أنها ملك وفيه تأييد للقائلين بأنها فتحت صلحاً وسيأتي ما في ذلك في السير مبسوطاً وقد لا تثبت للشريك لكن لعارض كولي غير أصل شريك لموئله باع يشفع منجوره فلا يشفع؛ لأنه مُتَّهَم بالمحاباة في الثمن وفارق ما لو وكل شريكه فباع فإنه يشفع بأن الموكل متأهل للاعتراض عليه لو قصر.

(تنبيه) قد يشفع غير الشريك كأن يكون بينهما عرصه شركة فيدعي أجنبي نصيب أحدهما

(الخ) عطف على قوله لغير الشريك أي ولا تثبت لشريك موقوف عليه. قوله: (بناءً على إطلاق امتناع الخ) وكذا على الجواز لعدم ملكه كما يفيد ذلك كلام شرح الروض أي والمغني والنهاية. اهـ سم.

قوله: (وسيأتي آخر القسمة الخ) عبارة المغني والنهاية ولا شفعة لصاحب شقص من أرض مشتركة موقوف عليه إذا باع شريكه نصيبه ولا لشريكه إذا باع شريك آخر نصيبه كما أفتى به البلقيني لامتناع قسمة الوقف عن الملك ولا إتياء ملك الأول الرقة نعم على ما اختاره الروائي والمصنف من جواز قسمته عنه لا مانع من أخذ الثاني وهو المعتمد إن كانت القسمة قسمة إفراز. اهـ قال سم ويتبعني حيثيذ أن يأخذ الجميع؛ لأن جهة الوقف لعدم استحقاقها الأخذ بمنزلة العدم. اهـ وقال ع ش قوله م ر ولا لشريكه أي الوقف بأن كانت أثلاثاً لزيد ولعمرو وللمسجد وقوله م ر إن كانت القسمة قسمة إفراز أي لا قسمة رد أو تعديل ويتبعني أن محل امتناع قسمة الرد إذا كان الدافع للدراهم صاحب الملك؛ لأنه شراء لبعض الوقف بما دفعه من الدراهم أما لو كان الدافع ناظر الوقف من ريعه لم يمتنع؛ لأنه ليس فيه بيع الوقف بل فيه شراء له. اهـ. قوله: (وموصى له) عطف على قوله موقوف عليه أي ولا لموصى له.

قوله: (وسيأتي في ذلك الخ) الذي يأتي له م ر في السير إنما هو الجزم بأنها فتحت عنوة وهو الذي أفتى به والده م ر وزاد أنها لم توقف. اهـ رشدي عبارة البجيرمي قرع قال شيخنا كابن حجر أراضي مضر كلها وقف؛ لأنها فتحت عنوة فلا شفعة فيها ونوزع فيه ونقل عن شيخنا م ر خلافه وهو الذي جرى عليه الناس في الأغصار قلوبوي وقرره شيخنا. اهـ. قوله: (كولي غير أصل) أفهم أن الأصل له ذلك ويوجه بأنه غير متهم. اهـ ع ش. قوله: (فإنه يشفع الخ) أي الشريك ش. اهـ سم أي الوكيل في البيع. قوله: (غير الشريك) أي للبائع باعتراف ذلك الغير كما يأتي.

ملكه على الأصح أو ضعفه على خلاف الأصح بخلاف شريك الوقف إذا باع شريك لهما آخر فله الأخذ إن جاوزنا القسمة لكونها إفرازاً ويتبعني حيثيذ أن يأخذ الجميع؛ لأن جهة الوقف لعدم استحقاقها الأخذ بمنزلة العدم. قوله: (بناءً على إطلاق امتناع الخ) وكذا على الجواز لعدم ملكه كما يفيد ذلك كلام شرح الروض. قوله: (فإنه) أي الشريك ش.

قوله: (كان يكون بينهما عرصه إلى آخره) قد يستشكل هذا المثال بأن الشاهد شريك قطعاً إما

ويشهد له الآخر فتردُّ شهادته ثم يبيع المشهود عليه نصيبه لآخر فللشاهد أن يشفعه ثم يلزمه ردّه للمشهود له باعترافه هذا هو المُسوّغ لأخذه بها مع زعمه بطلان البيع.
(ولو باع دارًا وله شريك في ممرّها) فقط كدرب غير نافذ (فلا شفعة فيها) لانتفاء الشريكة فيها (والصحيح ثبوتها في الممرّ) بحصته من الثمن (إن كان للمشتري طريق آخر إلى الدار أو أمكن)

• قوله: (الآخر) أي الشريك الآخر باعتراف اليد. • قوله: (لآخر) أي غير الثلاثة. • قوله: (وهذا) أي لزوم ردّه للمشهود له اهـ سم. • قوله: (مع زعمه بطلان البيع) أي بدليل شهادته. اهـ سم. • قوله: (فقط كدرب) إلى قول المتن ملّا لازماً في المعنى إلا قوله من غير إلى المتن وإلى قوله، ولو شرط في النهاية.
• قوله: (فقط) أي لا فيها أيضاً. اهـ سم. • قوله: (كدرب غير نافذ) قال ابن الرقعة أما الدرب النافذ فغير مملوك فلا شفعة في ممرّ الدار المبيعة منه قطعاً. اهـ معني.
• قول (سني): (والصحيح ثبوتها في الممرّ) إلى قوله وإلا فلا والثاني تثبت فيه والمشتري هو المضّر

للمشهود عليه أو للأجنبي فكيف صدق أنّه شفع غير الشريك إلا أن يقال إنه بزعمه غير شريك للبائع فصدّق ما ذكر، وفيه نظر فإن ذلك إنما يوجب كون ما ذكر من قبيل أنّه شفع الشريك مع غير بيع من الشريك لا أنّه شفع غير الشريك والحق أنّه يصدق أنّه غير شريك للبائع أي بزعمه وآنه شفع مع وجود بيع شرعي. • قوله: (وهذا) أي لزوم ردّه للمشهود له ش. • قوله: (مع زعمه بطلان البيع) أي بدليل شهادته. • قوله في (سني): (ولو باع دارًا وله شريك في ممرّها إلخ) ذكر في الرّوض قبل هذه المسألة بيع حصته من الممرّ فقط فقال فرغ لو باع نصيباً من ممرّ ينقسم لا ينفذ فلاهله الشفعة. اهـ. قال في شرحه وتغييره بنصيباً أولى من تغيير أصله بنصيبه المحتاج إلى قول المهمات وصورة المسألة أن تتصل دارُ البائع بملك له أو شارع، وإلا فهو كمن باع دارًا أو استثنى منها بيتاً والأصح فيها البطلان لعدم الانتفاع بالباقي ولتقصان الملك. اهـ. وانظر إطلاق قوله والأصح فيها البطلان مع قول الرّوض في باب البيع ولو استثنى بائع الدار لنفسه بيتاً قلّه الممرّ أي منها قلو بناء ولم يمكن تحصيل ممرّ لم يصح البيع أي فإن أمكن صح. اهـ. • قوله: (فقط) أي لا فيها أيضاً.

• قوله في (سني): (والصحيح ثبوتها في الممرّ إلخ) قال الإسوي والثاني أنها تثبت، وإن تعدّ المروُر والثالث لا تثبت وإن أمكن المروُر إذا كان في اتخاذ الممرّ عسر أو مؤنة لها وقع والرابع أنه إذا لم يمكن استطراف المشتري من موضع آخر فيقال للشفيع إن أخذه على أن تمكن المشتري من المروُر مكثاً من الأخذ جمعاً بين الحقيقتين، وإلا متعناك منه. اهـ باختصار التعليل ولا يخفى أنّ حكايته الثالث صريح في أنّه لا فرق على الصحيح بين أن يكون في اتخاذ الممرّ عسر أو مؤنة لها وقع أو لا فانظر ذلك مع قول الشارح من غير مؤنة لها وقع. وعبارة الرّوضة صريحة في أنّ هذا الذي قاله الشارح وجّه ضعيف فإنّه قال ما نصّه: فإن أرادوا أخذ الممرّ بالشفعة نظر إن كان للمشتري طريق آخر إلى الدار وأمكنه فتح باب آخر إلى شارع فلهم ذلك على الصحيح إن كان منقسمًا وإلا فعلى الخلاف في غير

من غير مؤنة لها وقع (فتح باب إلى شارح) ونحوه أو إلى ملكه لإمكان الوصول إليها من غير ضرر (والا) يُمكن شيء من ذلك (فلا) إما فيه من الإضرار بالمشتري والشفعة تثبت لدفع الضرر فلا يزال الضرر بالضرر ومجرى النهر كالممر فيما ذكر، ولو اشترى ذو دار لا ممر لها نصيباً في ممر تثبت مطلقاً على الأوجه؛ لأن الممر ليس من حقوق الدار هنا قبل البيع بخلافه ثم (وإنما تثبت فيما ملك بمعاوضة) محضة وغيرها نصاً في البيع وقياساً في غيره بجامع

بتفسيه بشراء هذه الدار والثالث المنع مطلقاً إذا كان في اتخاذ الممر عسر ومؤنة لها وقع نهائية ومغن وفي سم بعد ذكر ذلك عن الاستوي ما نصه ولا يخفى أن حكاية الثالث صريح في أنه لا فرق على الصحيح بين أن يكون في اتخاذ الممر عسر أو مؤنة لها وقع أو لا فانظر ذلك مع قول الشارح أي والنهاية من غير مؤنة لها وقع وعبارة الروض أي والمغني صريحة في أن هذا الذي قاله الشارح وجه ضعيف. اهـ. وفي النهاية والمغني وسم أيضاً ومحل الخلاف إذا لم يتسع الممر فإن اتسع بحيث يمكن أن يترك للمشتري منه شيء يمر فيه يثبت الشفعة في الباقي قطعاً اهـ وزاد الأخير وفي المقدار الذي لا يتأتى المرور بدونه الخلاف. اهـ. قوله: (ومجرى النهر إلخ) عبارة الروض ولصحن بيوت الخان ومجرى النهر أي ويثر المزعة حكم الممر. اهـ قال في شرحه أي الشركة في صحن الخان دون بيوته وفي مجرى الماء دون الأرض أي البستان وفي بئر المزعة دون المزعة كالشركة في الممر فيما مر انتهى. اهـ سم.

قوله: (ولو اشترى إلخ) عبارة المغني قبيل هذه المسألة، ولو باع نصيباً يتقسم من ممر لا يتخذ لأهله الشفعة؛ لأنهم شركاء فيه ولو باع نصيبه من الممر خاصة ففي الروضة وأصلها أن للشريك الأخذ بالشفعة إن كان متقسماً أي واتصلت الدار المبيع ممرها بملكه أو شارح. اهـ.

قوله: (نصيباً في ممر) أي تمكن قسمته أي الممر كما هو ظاهر. اهـ ع ش. قوله: (تثبت) أي في التصيب. قوله: (مطلقاً) أي أمكن اتخاذ ممر للدار أو لا مغن وع ش وشرح الروض. قوله: (ثم) أي في مسألة المتن.

قوله (سئس): (فيما ملك إلخ) أي فيما ملكه الشريك الحادث. قوله: (وغيرها) أي غير مخضة والواو

المتفيسم وقال الشيخ أبو محمد إن كان في اتخاذ الممر الآخر عسر أو مؤنة لها وقع كانت الشفعة على الخلاف والمذهب الأول وإن لم يكن له طريق آخر ولا أمكن أخذه إلخ. اهـ.

قوله في (السئس): (والصحيح ثبوتها إلخ) قال الاستوي وحيث قلنا يأخذ فلا يخفى اشتراط ما سبق من إمكان القسمة وغير ذلك ثم قال محل الخلاف كما قاله في المطلب والكفاية إذا لم يتسع الممر فإن اتسع وكان يمكن أن يخلى للمشتري للدار منه شيء يمر فيه يثبت الشفعة في الباقي بلا خلاف وفي المقدار الذي لا يتأتى المرور بدونه هذه الأوجه. اهـ وقوله فلا يخفى إلخ يفيد اشتراط إمكان جعله ممرين. قوله: (ومجرى النهر كالممر) عبارة الروض ولصحن بيوت الخان ومجرى النهر أي ويثر المزعة حكم الممر. اهـ قال في شرحه أي الشركة في صحن الخان دون بيوته وفي مجرى الماء دون الأرض وفي بئر المزعة دون المزعة كالشركة في الممر فيما مر. اهـ. قوله: (وغيرها) أي يدخل في

الاشتراك في المعاوضة مع لحوق الضرر فخرج مملوك بغير معاوضة كإرث وهبة بلا ثواب ووصية (ملكاً لازماً متأخراً) سببه (عن) سبب (ملك الشفع) وسيد ذكر محتجزات ذلك فالمملوك بمحضه (كجميع) وبغيرها نحو (مهر وعوض خلع) (وعوض صلح دم) في قتل عميد (و) عوض صلح عن (نجوم) من المملوك بمحضه أيضاً نحو (أجرة ورأس مال سلم) ووصلح عن مال كما مر في بابيه ويصح عطف نجوم على مبيع وما قيل يتعين فيه التقدير الأول؛ لأن عقد

بمعنى أو كما عبر به النهاية والمغني. قو: (وغيرها) يدخل فيه القرض بأن أقرض شقفاً بشرطه فثبت فيه الشفعة ومن صرح بذلك الدميري وسد ذكره عن الروض سم على حج أي وبأخذه الشريك بقيمته وقت القرض. اه ع ش. قو: (سببه) إلى قول المتن في البيع في المغني إلا قوله وسيد ذكر إلى المتن. قو: (سببه) إنما قدره الشارح ليندفع ما أورد على المتن من ثبوت الشفعة في مدة خيار المشتري فقط كما سيأتي في قوله فلو باع أحد شريكين نصيبه الخ.

قو: (المش): (ومهر) أي وشفص جعل مهراً، وكذا ما بعده ويأخذ فيهما الشفع بمهر المثل وفي صلح الدم بالدية حلبي. اه بجيرمي. قو: (وعوض صلح عن نجوم الخ) كان ملك المكاتب شقفاً فصالح سيده به عن النجوم التي عليه وإلا فالشفص لا يكون نجوم كتابة؛ لأن عوضها لا يكون إلا دينار والشفص لا يتصور ثبوته في الدمة. اه مغني. قو: (في قتل عميد) فإن كان خطأ أو شبه عميد فالواجب فيه إنما هو الإبل والمصالحة عنها باطلة على الأصح لجهالة صفاتها. اه مغني. قو: (ومن المملوك بمحضه الخ) عبارة المغني قوله وأجرة ورأس مال سلم هما معطوفان على مبيع فلو جعلهما قبل المهر كان أولى لئلا يتوهم عطفهما على خلع فيصير المراد عوض أجرة وعوض رأس مال سلم وليس مراداً؛ لأن رأس مال السلم لا يصح الاعتراض عنه، ولو قال لمستولديته إن خدمت أولادي بعد موتي سنة فلك هذا الشفص بخدمتهم فلا شفعة فيه؛ لأنه وصية. اه. قو: (وصلح عن مال الخ) عبارة المغني تنبيه تقييد الصلح بالدم ليس لإخراج الصلح عن المال فإنه يثبت فيه الشفعة قطعاً وإنما خصصه ليكون منتظماً في سلك الخلع من حيث أنه معاوضة غير محضة. اه. قو: (ويصح عطف نجوم الخ) أي ولا يكون تفرعاً على الضعيف وصورته حيث أن يكاتبه السيد على نصف عقار ودينار مثلاً ويتجم كلاً بوقف ثم يدفع المكاتب الشفص الموصوف بعد ملكه له لسيده فيثبت لشريك المكاتب الأخذ بالشفعة. اه ع ش. قو: (وما قيل يتعين الخ) وافقه المغني. قو: (يتعين فيه) أي عطف نجوم.

القرض بأن أقرض شقفاً بشرطه فيثبت فيه الشفعة ومن صرح بذلك الدميري وسد ذكره عن الروض. قو: (سببه) قدر السبب ليندفع ما أورد عليه من نحو ما لو باع أحد الشريكين نصيبه في زمن خيار بيع الشريك الآخر بيعت فالشفعة للمشتري الأول إن لم يشفع بائعه لتقدم سبب ملكه على سبب ملك الثاني لا للثاني وإن تأخر عن ملكه الأول لتأخر سبب ملكه عن سبب ملك الأول كما سيأتي.

الكتابة بالشَّفَص لا يُمكن؛ لأنه لا يتصوّر ثبوته في الذّمة والمُعَيَّن لا يملكه لعَبْد ممنوع بل بتسليمه يُمكن عطفه على خُلْع أي وعوض نجوم بأن يملك شَقَصًا ويعوّضه السيّد عن النجوم ثم ما ذكّر فيها هنا مبنيّ على صِحّة الاعتياض عنها وهو منصوص وصحّحه جمع لكنّ الذي جرّم به في بابها المنع؛ لأنها غير مُستقرّة.

(ولو شرط) أو ثبتّ بلا شرط كخيار المجلس (في البيع الخيار لهما) أو لأجنبيّ عنهما (أو

قوله: (ممنوع) انظر ما وجه المنع. اهـ رشيدّي عبارة ع ش قوله ممنوع أي؛ لأن الممتنع إمّا هو ثبوت العقار الكامل في الذّمة لا شَقَصه وبه يندفع ما اعترض به سم على حجّ على المنع المشار إليه بقوله وتسليمه. اهـ عبارة سم قوله بل بتسليمه فيه إشارة إلى منعه فانظر وجهه مع ما يأتي للشارح في الإجارة أنّ العقار لا يثبت في الذّمة ومع ما يأتي في الكتابة أنّ شرط عوضها كونه دينًا. اهـ أقول يؤيدّ اعتراضه ما مرّ عن المغني فإن كان ما قاله ع ش من الفرق بين العقار وشَقَصه فيه نقل صريح، وإلاّ فظاهر ما مرّ امتناع كون مطلق العقار نجومًا فليراجع. هـ قوله: (يُمكن عطفه على خُلْع) أي فلم يتعيّن التقدير الأوّل الذي العطف فيه على دم وقد يقال هذا لا ينافي مقصود هذا القائل فليتأمل. اهـ سم عبارة الرشيدّي قوله بل بتسليمه يُمكن عطفه على خُلْع أي ويلزمه ما يأتي من أنّه لا يصحّ الاعتياض عن النجوم ومراؤه بهذا دفع تعيّن عطفه على دم. اهـ وعبارة ع ش قوله بتسليمه أي تسليم امتناع ثبوته في الذّمة وآنه مبنيّ على صِحّة الاعتياض عن النجوم فليس المراد أنّه بتقدير عطفه على خُلْع يكون تقريرًا على المعتقد من امتناع الاعتياض. اهـ. هـ قوله: (ثمّ ما ذكّر إلخ) أي من ثبوت الشفعة في عوض النجوم على تقدير عطفه على دم أو خُلْع. هـ قوله: (لكن الذي جرّم به في بابها المنع إلخ) وهو المعتقد نهايةً ومُعَيَّن. هـ قوله: (أو ثبت) أي الخيار عبارة المغني وما ذكّر في خيار الشرط يجري في خيار المجلس ويتصوّر انفراؤ أحدهما به بإسقاط الآخر خيار نفسه فلو عبّر بثبت لكان أولى وقوله لهما من زيادته ولا حاجة إليه فإن المانع ثبوته للبائع اهـ.

قوله (لشيء) (في البيع) وفي عميرة ما نصّه قول المصنّف في المبيع قال الإسويّ هو بالميم قبل الباء وهو أحسن من التعبير بالبيع؛ لأنّه يشمل شرط الخيار في الثمن المعين وذلك مانع من الأخذ مطلقًا. اهـ ع ش عبارة المغني لو شرط الخيار في الثمن للبائع لم تثبت الشفعة إلاّ بعد لزومه لئلاّ ينطل خياره بآه عليه الإسويّ. اهـ. هـ قوله: (أو لأجنبيّ عنهما) أي عن جانبيّ البائع والمشتري.

قوله: (بل بتسليمه) فيه إشارة إلى منعه فانظر وجهه مع ما يأتي للشارح في الإجارة أنّ العقار لا يثبت في الذّمة ومع ما يأتي في الكتابة أنّ شرط عوضها كونه دينًا. هـ قوله: (يُمكن عطفه على خُلْع) أي فلم يتعيّن التقدير الأوّل الذي العطف فيه على عدم وقد يقال هذا لا ينافي مقصود هذا القائل فليتأمل.

قوله: (بأن يملك شَقَصًا ويعوّضه السيّد عن النجوم) قال في الرّوض فإنّ عوّضه عن بعضها أي النجوم ثمّ عجز ورق لم يبق شفعته لخروجه أي آخرًا عن العوض. اهـ. هـ قوله: (لكن الذي جرّم به إلخ) اعتدّه م ر.

للبائع) أو لأجنبي عنه (لم يؤخذ بالشفعة حتى ينقطع الخيار)؛ لأن المشتري لم يملك فيها إذ هو في الأولى موقوف وفي الثانية ملك البائع وهذا مُحْتَزَرٌ مَلِكٌ كما احتَرَزَ به أيضًا عَمَّا جَرَى سَبَبٌ مَلِكُهُ كَالْمُجْعَلِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعَمَلِ وَعَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ مَلِكٌ هُوَ مُحْتَزَرٌ لِأَزْمَا (وَأَنْ شَرَطَ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ) أَوْ لِأَجْنَبِيٍّ عَنْهُ (فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُؤْخَذُ) بِالشَّفْعَةِ (إِنْ قُلْنَا الْمَلِكُ لِلْمُشْتَرِي) وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ فِيهِ لِغَيْرِهِ وَلَا يَرُدُّ هَذَا عَلَى لِأَزْمَا؛ لِأَنَّهُ لِيَكُونَهُ يُؤْوَلُ إِلَى الْزُّوْمِ مَعَ إِفَادَتِهِ الْمَلِكُ لِلْمُشْتَرِي كَاللَّازِمِ أَوْ؛ لِأَنَّهُ لِأَزْمٍ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ تَقْيِيدُهُ بِالزُّوْمِ قَيْدٌ مُضِرٌّ وَلَا يُقَالُ فِيمَا إِذَا كَانَ لِهَمَا أَوْ لِلْبَائِعِ أَنَّهُ آيِلٌ لِلزُّوْمِ لِخُرُوجِهِمَا بِقَوْلِهِ مَلِكٌ إِذْ لَا

قوله: (عنه) أي عن جانب البائع.

قوله (سبب ملكه) أي أخذًا مُسْتَقَرًّا بل يوقف فإن تم العقد تبين صحته كما في العباب عن الإسوي بخلافه. اهـ ع. ش. قوله: (لأن المشتري) إلى قول المتن ولا يشترط في النهاية إلا قوله أو لأجنبي عنه وقوله على أنه قيد إلى ويبحث الزكشي وقوله وقيل إلخ. قوله: (فيهما) أي في صورتَي المتن وكان المناسب لما زاده من مسألتَي الأجنبي الثاني. قوله: (في الأولى) أي في صورة الخيار لهما أو لأجنبي عنهما. وقوله: (وفي الثانية) أي في الخيار للبائع وحده أو لأجنبي عنه. قوله: (وهذا) أي عدم الأخذ فيما ذكره المصنف، وكذا الضمير في قوله الآتي هو مُحْتَزَرٌ إلخ. قوله: (عَمَّا جَرَى) أي عن شَفِصٍ جَرَى (سَبَبٌ مَلِكُهُ) أي مَمْلُوكِيَّتِهِ. قوله: (وعلى الضعيف) متعلق بقوله الآتي مُحْتَزَرٌ إلخ. قوله: (أن المشتري ملك) بيان للضعيف قال الرشيد في قوله م ر وعلى الضعيف أن المشتري ملك إلخ فيه نظر يعلم من المتن عقيب. اهـ. قوله: (ولا يرد هذا) أي الأظهر المذكور. قوله: (مع إفادته الملك إلخ) احتراز عن الخيار لهما أو للبائع. اهـ سم. قوله: (فاندفع إلخ) في كثر الاستاذ البكري ما نصه تنبيه قيل لا حاجة للزوم بل هو مُضِرٌّ إِذْ عَدَمُ الثُّبُوتِ فِيمَا ذَكَرَ أَي فِي قَوْلِهِ، وَلَوْ شَرَطَ الْإِلْخَ لِعَدَمِ الْمَلِكِ الطَّارِي لَا لِعَدَمِ الزُّوْمِ وَيُمنَعُ بَأَنَّ الْمَلِكَ إِذَا تَمَّ الْعَقْدُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ طَرَأَ مِنْ حِينَ الْعَقْدِ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ فَظَهَرَ لَهُ فَائِدَةُ. اهـ سم. قوله: (ما قيل إلخ) وافقه المعني وشرح المنهج عبارتيهما وتقيد الملك بالزوم مُضِرٌّ أَوْ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ لِثُبُوتِ الشَّفْعَةِ فِي مُدَّةِ خِيَارِ الْمُشْتَرِي، وَعَدَمُ ثُبُوتِهَا فِي مُدَّةِ خِيَارِ الْبَائِعِ أَوْ خِيَارِهِمَا إِنَّمَا هُوَ لِعَدَمِ الْمَلِكِ الطَّارِي لَا لِعَدَمِ الزُّوْمِ. اهـ قال البجيرمي قوله لثبوت الشفعة إلخ أي فهو مُضِرٌّ وَقَوْلُهُ وَعَدَمُ ثُبُوتِهَا الْإِلْخَ جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ يَخْتَاجُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِهَمَا فَإِنَّهُ لَا تَثْبُتُ لِعَدَمِ الزُّوْمِ وَقَوْلُهُ لِعَدَمِ الْمَلِكِ الطَّارِي خَبَرٌ وَعَدَمُ ثُبُوتِهَا وَقَوْلُهُ لَا لِعَدَمِ الزُّوْمِ الْإِلْخَ أَي فَهُوَ غَيْرُ مُخْتَاجٍ إِلَيْهِ فَلَا (وَلَا لِلتَّنَوُّعِ. اهـ. قوله: (ولا يقال إلخ) دفع لما يتوهم وروده على قوله؛ لأنه لكونه يتول إلخ.

قوله: (مع إفادته الملك للمشتري) احترازًا عن الخيار لهما أو للبائع. قوله: (أو؛ لأنه لازم من جهة البائع) فيجوز حملُه على أنه أراد الزوم، ولو من جهة الملك فقط بقرينة هذا. قوله: (فاندفع ما قيل تقيد بالزوم إلخ) في كثر الاستاذ البكري ما نصه تنبيه قيل لا حاجة للزوم بل هو مُضِرٌّ؛ إِذْ عَدَمُ

مِلْكٍ لِلْمُشْتَرِي فِيهِمَا عَلَى أَنَّهُ قَيْدٌ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي غَرَضِهِ وَهُوَ ذِكْرُ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ أَوَّلًا ثُمَّ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ وَبَحْثُ الزَّرَكَشِيِّ انْتِقَالَ الْخِيَارِ الثَّابِتِ لِلْمُشْتَرِي إِلَى الشَّفِيعِ فَيَأْخُذُ الْمِلْكُ بِصِفَتِهِ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ كَمَا فِي الْوَارِثِ مَعَ الْمَوْرِثِ، وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوَارِثِ وَالشَّفِيعِ ظَاهِرٌ (وَالَا) أَي وَإِنْ قُلْنَا بِالضَّعِيفِ أَنَّ الْمِلْكَ لِلْبَائِعِ أَوْ مَوْقُوفٌ (فَلَا) يُؤْخَذُ لِبَقَاءِ مِلْكِ الْبَائِعِ أَوْ أَنْتِظَارِ عَوْدِهِ. (وَلَوْ) وَجَدَ الْمُشْتَرِي بِالشَّقْفِصِ عَيْبًا وَأَرَادَ رَدَّهُ بِالْعَيْبِ وَأَرَادَ الشَّفِيعُ أَخْذَهُ وَيَرْضَى بِالْعَيْبِ فَلَاظْهَرُ إِجَابَةُ الشَّفِيعِ لِسَبْقِ حَقِّهِ لثَبُوتِهِ بِالْبَيْعِ عَلَى حَقِّ الْمُشْتَرِي لثَبُوتِهِ بِالْإِطْلَاعِ، وَلَوْ رَدَّهُ الْمُشْتَرِي قَبْلَ طَلَبِ الشَّفِيعِ فَلَهُ رَدُّ الرَّذِّ وَيَشْفَعُ

□ قَوْلُهُ: (ذِكْرُ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ الْخ) أَي بِقَوْلِهِ، وَلَوْ شَرَطَ الْخ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ) أَي بِقَوْلِهِ، وَإِنْ شَرَطَ الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ. اهـ أَي فَلَا خِيَارَ لِلشَّفِيعِ إِذَا أَخَذَ فِي زَمَنِ خِيَارِ الْمُشْتَرِي ع. ش. □ قَوْلُهُ: (ظَاهِرٌ) أَي؛ لِأَنَّ الْوَارِثَ خَلِيفَةُ مَوْرِثِهِ وَلَا كَذَلِكَ الشَّفِيعُ. اهـ ع. ش.

□ قَوْلُهُ: (لِبَقَاءِ مِلْكِ الْبَائِعِ الْخ) نَشَرُّ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ.

□ قَوْلُهُ (سُي): (وَلَوْ) وَجَدَ الْمُشْتَرِي الْخ) وَكَذَا لَوْ وَجَدَ الْبَائِعُ بِالثَّمَنِ عَيْبًا؛ وَلِذَا عَبَّرَ فِي الرَّوْضِ بِقَوْلِهِ لِلشَّفِيعِ الْمَنْعُ مِنَ الْفَسْخِ بِعَيْبٍ أَحَدِ الْعَوَظَيْنِ إِذَا رَضِيَ بِأَخْذِهِ. اهـ. وَالْعُبَابُ بِقَوْلِهِ لِلشَّفِيعِ مَنْعُ الْبَائِعِ الْفَسْخَ بِعَيْبِ الثَّمَنِ وَالْمُشْتَرِي بِعَيْبِ الشَّقْفِصِ إِذَا رَضِيَ بِهِ. اهـ. فَفِي الْأَوَّلِ يَرْجِعُ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالْأَرْضِ سَمِيعًا وَفِي الْمَعْنَى مَا يُوَافِقُهُ.

□ قَوْلُهُ (سُي): (بِالشَّقْفِصِ) بِكَسْرِ الْمُعْجَمَةِ اسْمٌ لِلْقِطْعَةِ مِنَ الشَّيْءِ. اهـ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لِسَبْقِ حَقِّهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ فِي الْمَعْنَى. □ قَوْلُهُ: (حَقُّهُ) وَهُوَ تَمَلُّكُهُ بِالشَّقْفَةِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى حَقِّ الْمُشْتَرِي) أَي عَلَى حَقِّهِ فِي الرَّذِّ رَشِيدِيٍّ وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (بِالْإِطْلَاعِ) أَي عَلَى الْعَيْبِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَدَّهُ الْمُشْتَرِي الْخ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى وَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ رَدَّ الْمُشْتَرِي قَبْلَ مُطَالَبَةِ الشَّفِيعِ كَانَ لِلشَّفِيعِ أَنْ يَرُدَّ الرَّذَّ وَيَأْخُذَهُ فِي الْأَصَحِّ وَهَلْ يُفْسَخُ الرَّذُّ أَوْ يَبَيَّنُ أَنَّهُ كَانَ بَاطِلًا وَجِهَانِ صَحَّحَ السُّبُكِيُّ الْأَوَّلَ وَفَائِدَتُهُمَا كَمَا قَالَ فِي الْمَطْلَبِ الْفَوَائِدُ وَالزَّوَائِدُ مِنَ الرَّذِّ إِلَى الْأَخْذِ، وَلَوْ أَصْدَقَهَا شَقْفًا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَلِلشَّفِيعِ أَخْذُ التَّضْفِ الَّذِي اسْتَقَرَّ لَهَا، وَكَذَا الْعَائِدُ لِلزَّوْجِ لِثَبُوتِ حَقِّ الشَّفِيعِ بِالْعَقْدِ وَالزَّوْجُ يَثْبُتُ حَقُّهُ بِالطَّلَاقِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ أَفْلَسَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْأَخْذِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَلَهُ رَدُّ الرَّذِّ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ فَلَهُ الْأَخْذُ وَيُفْسَخُ الرَّذُّ مِنْ حَيْثُئِذٍ. اهـ سَمِيعًا

الْثَبُوتِ فِيمَا ذَكَرَ أَي فِي قَوْلِهِ، وَلَوْ شَرَطَ الْخ لِعَدَمِ الْمِلْكِ الطَّارِي لَا لِعَدَمِ الزَّوْمِ وَيُمنَعُ بَأَنِّ الْمِلْكِ إِذَا تَمَّ الْعَقْدُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ طَرَأَ مِنْ حِينِ الْعَقْدِ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ فَظَهَرَ لَهُ فَائِدَةُ. اهـ. □ قَوْلُهُ فِي (سُي): (وَلَوْ) وَجَدَ الْمُشْتَرِي بِالشَّقْفِصِ الْخ) وَكَذَا لَوْ وَجَدَ الْبَائِعُ بِالثَّمَنِ عَيْبًا وَلِهَذَا عَبَّرَ الرَّوْضُ بِقَوْلِهِ لِلشَّفِيعِ الْمَنْعُ مِنَ الْفَسْخِ بِعَيْبٍ أَحَدِ الْعَوَظَيْنِ إِذَا رَضِيَ بِأَخْذِهِ. اهـ. وَالْعُبَابُ بِقَوْلِهِ لِلشَّفِيعِ مَنْعُ الْبَائِعِ الْفَسْخَ بِعَيْبِ الثَّمَنِ وَالْمُشْتَرِي بِعَيْبِ الشَّقْفِصِ إِذَا رَضِيَ بِهِ. اهـ. فَفِي الْأَوَّلِ يَرْجِعُ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالْأَرْضِ. □ قَوْلُهُ: (فَلَهُ رَدُّ الرَّذِّ وَيَشْفَعُ الْخ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ فَلَهُ الْأَخْذُ وَيُفْسَخُ الرَّذُّ مِنْ حَيْثُئِذٍ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَلَهُ رَدُّ الرَّذِّ وَيَشْفَعُ الْخ)

ولا يَتَبَيَّنُ بَطْلَانُهُ كَمَا صَحَّحَهُ السَّبْكِيُّ فَالزَّوَائِدُ مِنَ الرَّدِّ إِلَى رَدِّهِ لِلْمُشْتَرِي وَكَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ رَدُّهُ بِالْإِقَالَةِ.

(وَلَوْ اشْتَرَى اثْنَانِ مَعًا دَارًا أَوْ بَعْضَهَا فَلَا شُفْعَةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ) لَاسْتَوَاهُمَا فِي وَقْتِ حُصُولِ الْمِلْكِ وَهَذَا مُحْتَزَزٌ مُتَأَخِّرٌ إِلَى آخِرِهِ وَحَاصِلُهُ كَمَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ فِي مَحَلِّهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَأَخُّرِ سَبَبِ مِلْكِ الْمَاخُودِ مِنْهُ عَنْ سَبَبِ مِلْكِ الْآخِذِ فَلَوْ بَاعَ أَحَدُ شَرِيكَيْنِ نَصِيبَهُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لَهُ فَبَاعَ الْآخَرُ نَصِيبَهُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ بَيْعٌ بَتٌّ فَالْشُّفْعَةُ لِلْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَشْفَعْ بِائِعُهُ لِتَقَدُّمِ سَبَبِ مِلْكِهِ عَلَى سَبَبِ مِلْكِ الثَّانِي، وَلَا شُفْعَةَ لِلثَّانِي، وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْ مِلْكِهِ مَلِكُ الْأَوَّلِ لِتَأَخُّرِ سَبَبِ مِلْكِهِ عَنْ سَبَبِ مِلْكِ الثَّانِي، وَكَذَا لَوْ بَاعَا مَرَّتَيْنِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِهَمَا دُونَ الْمُشْتَرِي

عِبَارَةُ شَوْحِ قَوْلِهِ فَلَهُ رَدُّ الرَّدِّ أَيُّ لِلشَّفْعِ الْفَسْخُ قَالَ فِي الرُّوضِ لَا إِنْ انْفَسَخَ بَتْلَفِ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ قَبْلَ قَبْضِهِ أَيُّ فَلَا يَأْخُذُ الشَّفْعُ بِالشُّفْعَةِ أَه. قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَالتَّضْرِيحُ بِالتَّرْجِيحِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ يَأْخُذُ بِهَا لِمَا مَرَّ فِي الْفَسْخِ أَنَّ الْإِنْفَسَاخَ كَالْفَسْخِ فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حِينِهِ لَا مِنْ أَصْلِهِ أَه. أَيُّ فَعَلَى هَذَا الْأَوْجَهُ يَرْجِعُ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِيَدْلِ الثَّمَنِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الشَّفْعَ يَدْفَعُ الثَّمَنَ لِلْمُشْتَرِي وَإِنْ كَانَ شِرَاؤُهُ انْفَسَخَ بَتْلَفِ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ فِي يَدِهِ وَالْمُشْتَرِي يَدْفَعُ بَدَلَ مَا تَلَفَ فِي يَدِهِ لِلْبَائِعِ. أَه. قَوْلُهُ: (بَطْلَانُهُ) أَيُّ الرَّدِّ سَمٍ وَع. ش. قَوْلُهُ: (كَمَا صَحَّحَهُ) أَيُّ فَسْخُ الرَّدِّ وَعَدَمُ تَبَيَّنِ الْبَطْلَانِ. قَوْلُهُ: (فَالزَّوَائِدُ الْإِلْحُ) مُفْرَغٌ عَلَى الْمَنْفِيِّ الْمَرْجُوحِ وَالتَّقْيِ مُنْصَبٌّ عَلَيْهِ. أَه. رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ شَوْحِ أَيُّ وَعَلَى الْقَوْلِ بِالتَّبَيُّنِ الْمَرْجُوحِ فَالزَّوَائِدُ الْإِلْحُ أَيُّ وَعَلَى الْأَوَّلِ أَيُّ الْقَوْلُ بِالْفَسْخِ فَالزَّوَائِدُ لِلْبَائِعِ. أَه. قَوْلُهُ: (حَاصِلُهُ) أَيُّ قَوْلُهُ مُتَأَخِّرًا، أَوْ كَذَا ضَمِيرُ فِي حِلِّهِ. قَوْلُهُ: (بِشَرْطِ الْخِيَارِ لَهُ) أَيُّ لِلْبَائِعِ أَمَّا إِذَا كَانَتْ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي فَلَا تَوَقَّفٌ فِي ثُبُوتِ الشُّفْعَةِ لِلْمُشْتَرِي لِثُبُوتِ الْمِلْكِ لَهُ. أَه. رَشِيدِيَّ. قَوْلُهُ: (فَالشُّفْعَةُ لِلْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ) أَيُّ حَقُّهَا ثَابِتٌ لَهُ لَكِنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُ بَعْدَ لُزُومِ الْبَيْعِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الثَّمَنِ. أَه. رَشِيدِيَّ. قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَشْفَعْ بِائِعُهُ) أَيُّ الشَّرِيكَ الْقَدِيمُ. قَوْلُهُ: (بِشَرْطِ الْخِيَارِ لَهُمَا) أَيُّ الْبَائِعَيْنِ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ السِّيَاقِ وَأَوَّلَى مِنْهُ إِذَا شَرَطَ لِلْمُتَبَايَعَيْنِ. أَه. رَشِيدِيَّ. قَوْلُهُ: (دُونَ الْمُشْتَرِي) بَلْ أَوْ لِلْمُشْتَرِي فَلْيَتَأَمَّلْ. أَه. سَمٍ زَادَ الرَّشِيدِيَّ أَمَّا إِذَا كَانَ لِلْمُشْتَرِي أَيُّ وَخَذَهُ فَعَيْهِ مَا مَرَّ. أَه.

قَالَ فِي الرُّوضِ لَا إِنْ فَسَخَ أَيُّ الْعَقْدَ بَتْلَفِ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ قَبْلَ قَبْضِهِ أَيُّ فَلَا يَأْخُذُ الشَّفْعُ بِالشُّفْعَةِ أَه. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَالتَّضْرِيحُ بِالتَّرْجِيحِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ يَأْخُذُ بِهَا لِمَا مَرَّ فِي الْفَسْخِ، وَالْإِنْفَسَاخُ كَالْفَسْخِ فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حِينِهِ لَا مِنْ أَصْلِهِ. أَه. فَعَلَى هَذَا الْأَوْجَهُ يَرْجِعُ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِيَدْلِ الثَّمَنِ. قَوْلُهُ: (بَطْلَانُهُ) أَيُّ الرَّدِّ ش. قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَشْفَعْ بِائِعُهُ) أَيُّ بَانَ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ فَقَطَّ فَلَوْ شَفَعَ بِائِعُهُ ثُمَّ أُجِيزَ الْبَيْعُ فَهَلْ لِلْمُشْتَرِي الثَّانِي أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الشُّفْعَةِ مَا أَخَذَهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ طَرَأَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ عَلَى مِلْكِ الْمُشْتَرِي الثَّانِي يَتَجَهَّ لَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقِ لِلْمُشْتَرِي الثَّانِي مِلْكًا لِيَأْخُذَ بِهِ بَلْ لَا نَسْلَمُ طَرُوءَ مِلْكِ الْبَائِعِ الَّذِي أَخَذَ بِهِ عَلَى مِلْكِ الْمُشْتَرِي الثَّانِي. قَوْلُهُ: (بِشَرْطِ الْخِيَارِ لَهُمَا دُونَ الْمُشْتَرِي) بَلْ أَوْ لِلْمُشْتَرِي

سواءً أجازا معاً أم أحدهما قبل الآخر.

(ولو كان للمشتري شرك) بكسر الشين (في الأرض) كأن كانت بين ثلاثة أثلاثاً فباع أحدهم نصيبه لأحد شريكه (فالأصح أن الشريك لا يأخذ كل المبيع بل حصته) وهي الشدس في هذا المثال كما لو كان المشتري أجنبياً لاستوائيهما في الشركة ولا نقول: إن المشتري استحقيقاً على نفسه بل دفع الشريك عن أخذ حصته فلو ترك المشتري حقه لم يلزم الشفيع أخذه وقيل يأخذ الكل أو يدع الكل.

(ولا يشترط في) استحقاق (التملك بالشفعة حكم حاكم) لثبوته بالنص (ولا إحصاء الثمن)؛ لأنه تملك بعوض كالبيع ولا ذكره (ولا حضور المشتري) ولا رضاه كما في الرد بالعيب ويتقدير الاستحقاق يندفع ما أورد أن ما هنا ينافيه ما بعده أنه لا بُدَّ من أحد هذه الأمور أو ما يلزم منه أحدها ووجه إندفاعه أن ما هنا في ثبوت التملك بالشفعة واستحقاقه وما يأتي إنما هو في حصول الملك بعد ذلك الاستحقاق وتقرره فلا اتحاد ولا منافاة وهذا أوضح بل أصوب من الجواب بأن المراد هنا أن كل واحد بخصوصه على انفراده لا يشترط، وثم أنه لا بُدَّ من وجود واحد مما يأتي على أن لنا أن لا نقدر الاستحقاق، ونقول لا منافاة؛ لأن التملك وهو ما هنا غير حصول الملك وهو ما يأتي إذ لا يلزم من التملك حصول الملك عقبه كالبيع بشرط

قوله: (سواءً أجازا معاً إلخ) ومعلوم مما يأتي أنه لا شفعة إلا بعد انقضاء خيار البائع. اهـ سم. قوله: (بكسر الشين) عبارة المغني بكسر المعجمة بخط المصنف أي نصيب وقوله في الأرض مثال لا حاجة إليه. اهـ. قوله: (ولا نقول إن المشتري إلخ) عبارة النهاية والمغني والثاني يأخذ الجميع وهو الثلث ولا حق فيه للمشتري؛ لأن الشفعة تستحق على المشتري فلا يستحقها على نفسه وأجاب الأول بأن لا نقول إن المشتري إلخ. اهـ. قوله: (فلو ترك المشتري إلخ) عبارة المغني والروض مع شرحه، فلو قال المشتري انترك الكل أو خذه وقد أسقطت حقي لكن لم يلزمه الإجابة ولم يسقط حق المشتري من الشفعة اهـ. قوله: (في استحقاق التملك) إلى قوله؛ لأن أخذه إلخ في النهاية لإاقوله وقول جمع إلى والمُعتمد. قوله: (لثبوته) أي الاستحقاق. قوله: (ويتقدير الاستحقاق) أي في قوله في استحقاق التملك. اهـ سم. قوله: (أنه لا بُدَّ إلخ) بيان لما بعده. قوله: (من أحد هذه الأمور) أي الثلاثة المتفية في المتن. قوله: (إن ما هنا في ثبوت التملك إلخ) عبارة المغني أن المراد هنا الأخذ بالشفعة وهو قوله: أخذت بالشفعة وهو لا يشترط فيه شيء من ذلك لثبوته بالنص وأما حصول الملك فيشترط فيه ما سيأتي. قوله: (واستحقاقه) عطف تفسير للتملك. قوله: (وتقرره) عطف تفسير لحصول الملك. قوله: (من الجواب) أي من جواب الاستنوي. اهـ مغني.

فليتأمل. قوله: (سواءً أجازا معاً إلخ) ومعلوم مما يأتي أنه لا شفعة إلا بعد انقضاء خيار البائع. قوله: (ويتقدير الاستحقاق) أي في قوله واستحقاق التملك.

الخيار. ثم رأيت الفتى أجاب بنحو ذلك لكنه فسّر التملك بأخذ الشفعة فوراً أي بطلبها فوراً ثم السعي في واحد من الثلاث الآتية فهذا هو التملك لا مجرد طلبها فوراً خلاف ما يقتضيه كلامه ثم رأيت ما يصرّح بذلك وهو قول بعض تلاميذه وأما الجواب عن قول الشيخين ولا يكفي أن يقول لي حق الشفعة وأنا مطالب بها وقولهما في صفة الطلب أنا مطالب بها فهو بناء على الفرق بين الطلب والتملك فكلاهما أولاً في حقيقة التملك وثانياً في مجرد طلب الشفعة. اهـ وقول جمع الواجب فوراً هو الطلب لا نفس التملك فعلمنا تغايرهما، لكن قولهم لا نفس التملك في إطلاقه نظراً والمُعتمد الذي دلّ عليه كلام الرافعي وصرّح به البلقيني في اللعان أنه لا بُدَّ من الفور في التملك

قود: (بنحو ذلك) أي بنحو جوابه بأن التملك غير حصول المالك كزديّ وع ش وإنما زاد التحوّل ما سيأتي من الاعتراض على الفتى.

قود: (أي بطلبها فوراً) من كلام الشارح. اهـ ع ش أي وقوله ثم السعي إلخ من كلام الفتى كما في الرشيديّ ومعطوف على أخذ الشفعة. قود: (فهذا هو التملك) من كلام الشارح والمُشار إليه مجموع الطلب فوراً ثم السعي إلخ أو الأخير فقط. قود: (خلاف ما يقتضيه كلامه) أي من أنه الطلب. اهـ ع ش. قود: (ما يصرّح بذلك) أي بأن هذا هو التملك ع ش وكزديّ. قود: (وهو) أي ما يصرّح بذلك. قود: (عن قول الشيخين إلخ) يعني عن التناهي بين قول الشيخين ولا يكفي إلخ وقولهما في بيان صيغة الطلب أنا مطالب بها. قود: (فهو بناء إلخ) هو جواب أما وكان المناسب أن يقول وأما قول الشيخين إلخ؛ لأن المبني هو قول الشيخين لا الجواب وتقدير الكلام على ما هنا وأما الجواب عن قول الشيخين إلخ فهو أن كلامهما مبني على الفرق إلخ. اهـ رشيديّ. قود: (اهـ) أي قول بعض التلامذة. قود: (وقول جمع إلخ) عطف على قول بعض التلامذة. قود: (فعلمنا إلخ) أي من كلام بعض تلامذة الفتى وكلام الجمع (تغايرهما) أي الطلب والتملك. قود: (لكن قولهم) أي الجمع. قود: (أنه لا بُدَّ من الفور في التملك إلخ) كان حاصل هذا أنه إذا شرع في السبب المملّك الذي هو

قود: (أنه لا بُدَّ من الفور في التملك إلخ) كان حاصل هذا أنه إذا شرع في السبب المملّك الذي هو أحد الأمور الآتية وجب الفور في إنمائه حتى لو تراخى فيه سقط حقه وعلى هذا كما اقتضاه قوله الآتي في الفصل الآتي، وإن دفع الشفع مستحقاً لم تبطل شفعته إن جهل، وكذا إن علم في الأصح من بقاء حقه مع العلم باستحقاق ما دفعه لعل محله ما لم يتراخ في الإبداء والدفع إلى المشتري، ولأ سقط حقه؛ لأنه بدفع المستحق شرع في السبب المملّك فوجب الفور فيه وذلك بأن يبادر إلى الإبداء والدفع وعلى هذا فهل يُقيد بطلان الشفعة في مسألة الحاوي الآتية في الشرح أوّل الفصل بما إذا لم يعد ويبادر إلى الأخذ أو يفرّق فيه نظراً ثم قضية قوله نعم إلخ أنه يملك بدون تسليم العوض وقضاء القاضي رضا المشتري إذا غاب ماله لعدّره بغيته فتأمّله وراجعه وليحرّر المراء بالتملك والأخذ.

عَقِبَ الْفَوْرِ فِي الْأَخْذِ أَيِ فِي سَبَبِهِ نَعَمْ فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ حَاضِرًا وَقَدْ
التَّمَلَّكَ أَهْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَإِنْ انْقَضَتْ وَلَمْ يَحْضُرْهُ فَسَخَّ الْحَاكِمُ تَمَلُّكَه هَكَذَا حَكَاهُ ابْنُ سُرَيْجٍ

أَخَذَ الْأُمُورَ الْآتِيَةَ وَجَبَ الْفَوْرُ فِي إِنْجَامِهِ حَتَّى لَوْ تَرَاخَى فِيهِ سَقَطَ حَقُّهُ وَعَلَى هَذَا فَمَا اقْتَضَاهُ قَوْلُهُ الْآتِي
فِي الْفَضْلِ الْآتِي، وَكَذَا إِنْ عَلِمَ الْخُ مِنْ بَقَاءِ حَقِّهِ مَعَ الْعِلْمِ بِاسْتِحْقَاقِ مَا دَفَعَهُ لَعَلَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَتَرَاخَ فِي
الْإِنْدَالِ وَالِدَفْعِ إِلَى الْمُشْتَرِي، وَالْأَسَقَطُ حَقُّهُ؛ لِأَنَّهُ بِدَفْعِ الْمُسْتَحَقِّ شَرَعَ فِي السَّبَبِ التَّمَلُّكُ فَوَجَبَ
الْفَوْرُ فِيهِ بِأَنْ يُبَادِرَ إِلَى الْإِنْدَالِ وَالِدَفْعِ. اهـ سَمِ عِبَارَةُ ع ش بَعْدَ كَلَامِ ذَكَرَهُ عَنِ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ نَصُّهَا فِيهِ
وَفَقَّةٌ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ بِالشَّفْعَةِ، وَلَمْ يَشْرَعْ عَقِبَهَا فِي سَبَبِ التَّمَلُّكِ بَطَلَ حَقُّهُ مِنَ الشَّفْعَةِ، وَإِنْ
اتَّفَقَ لَهُ حُصُولُ الثَّمَنِ أَوْ كَانَ حَاصِلًا عَنْهُ وَدَفَعَهُ لِلْمُشْتَرِي بَقِيَّةَ يَوْمِهِ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ. اهـ. قَوْلُهُ: (عَقِبَ
الْفَوْرُ فِي الْأَخْذِ أَيِ فِي سَبَبِهِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ قَبْلَ الْأَخْذِ فِي السَّبَبِ أَيِ قَبْلَ الشَّرْعِ فِي سَبَبِ الْأَخْذِ لَا يَجِبُ
الْفَوْرُ فِي التَّمَلُّكِ وَبِالنَّظَرِ لِهَذَا قَالُوا فِيمَا سَيَأْتِي إِنَّ الَّذِي عَلَى الْفَوْرِ هُوَ الطَّلَبُ لَا التَّمَلُّكُ وَانْظُرْ أَيُّ
حَاجَةٍ لِلْفَوْرِ. اهـ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ أَيِ فِي سَبَبِهِ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ فِي التَّمَلُّكِ فَالْمُرَادُ بِالسَّبَبِ هُنَا
هُوَ أَخَذُ تِلْكَ الثَّلَاثَةِ. اهـ وَبِهِ قَدْ يَنْدَفِعُ إِشْكَالُ سَمِ بِقَوْلِهِ وَانْظُرْ أَيُّ حَاجَةٍ لِلْخُ الْمَبْنِي عَلَى الْمُتَبَادَرِ مِنْ
كَوْنِ ذَلِكَ تَفْسِيرًا لِلْأَخْذِ فَتَأْمَلْ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ فِي الرُّوْضَةِ الْخُ) قَالَ سَمِ قَضِيَّةٌ كَوْنُ هَذَا اسْتِزْرَاكَ عَلَى مَا
قَبْلَهُ أَنَّ هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ اشْتِرَاطِ تَسْلِيمِ الْعَوَضِ فِي التَّمَلُّكِ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّهُ إِذَا غَابَ الثَّمَنُ عُذِرَ وَجَازَ لَهُ

قَوْلُهُ: (عَقِبَ الْفَوْرُ فِي الْأَخْذِ أَيِ فِي سَبَبِهِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ قَبْلَ الْأَخْذِ فِي السَّبَبِ أَيِ قَبْلَ الشَّرْعِ فِي سَبَبِ
الْأَخْذِ لَا يَجِبُ الْفَوْرُ فِي التَّمَلُّكِ وَبِالنَّظَرِ لِهَذَا قَالُوا فِيمَا سَيَأْتِي: إِنَّ الَّذِي عَلَى الْفَوْرِ هُوَ الطَّلَبُ لَا
التَّمَلُّكُ وَانْظُرْ أَيُّ حَاجَةٍ لِلْفَوْرِ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ حَاضِرًا وَقَدْ
التَّمَلَّكَ الْخُ) قَضِيَّةٌ كَوْنُ هَذَا اسْتِزْرَاكَ عَلَى مَا قَبْلَهُ خُصُوصًا مَعَ الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ الْآتِي وَإِذَا مَلَكَ
الشَّفْعَ بِغَيْرِ تَسْلِيمِ الْعَوَضِ الْخُ أَنَّ هَذَا الْاسْتِثْنَاءَ مِنْ اشْتِرَاطِ تَسْلِيمِ الْعَوَضِ فِي التَّمَلُّكِ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ
إِذَا غَابَ الثَّمَنُ عُذِرَ وَجَازَ لَهُ التَّمَلُّكُ، وَلَوْ بِغَيْرِ قَضَاءِ الْقَاضِي وَرِضَا الْمُشْتَرِي ثُمَّ إِنْ حَضَرَ الْعَوَضُ قَبْلَ
انْقِضَاءِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ اسْتَمَرَ تَمَلُّكُهُ، وَلَا فِسْخَ إِذْ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِمَا سَيَأْتِي لَمْ يَكُنْ لَهُ مَوْقِعٌ
هُنَا وَلَمْ يَجْنَحْ لِلْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي لَكِنْ الَّذِي فِي الرُّوْضَةِ إِنَّمَا هُوَ مَا نَصَّهُ وَإِذَا مَلَكَ الشَّفْعُ الشَّفْعَ
بِغَيْرِ الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ أَيِ تَسْلِيمِ الْعَوَضِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَسَلَّمَ حَتَّى يُؤَدِّيَ الثَّمَنَ، وَإِنْ تَسَلَّمَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ
أَدَاءِ الثَّمَنِ وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُؤَخَّرَ حَقُّهُ بِتَأْخِيرِ الْبَائِعِ حَقُّهُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا وَقَدْ التَّمَلَّكَ أَهْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ
فَإِنْ انْقَضَتْ وَلَمْ يَحْضُرْهُ فَسَخَّ الْحَاكِمُ تَمَلُّكَه هَكَذَا قَالَ ابْنُ سُرَيْجٍ وَالْجُمْهُورُ وَقِيلَ إِذَا قَصَرَ فِي الْأَدَاءِ
بَطَلَ حَقُّهُ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ رُفِعَ إِلَى الْحَاكِمِ وَفُسِخَ مِنْهُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْهُ أَنَّ مَا قَالَه ابْنُ سُرَيْجٍ
مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا مَلَكَ بِغَيْرِ الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ وَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ جَوَازُ التَّمَلُّكِ بِدُونِ الطَّرِيقَيْنِ الْآخَرَيْنِ وَبِغَيْرِ
تَسْلِيمِ الثَّمَنِ إِذَا كَانَ غَائِبًا وَأَنَّهُ يُعْذَرُ فِي التَّمَلُّكِ بِدُونِهِ لِعُذْرِهِ بِغَيْبَتِهِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ اخْتِصَارُ الرُّوْضِ
لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَيَتَوَقَّفُ وَجُوبُ تَسْلِيمِ الشَّفْعِ عَلَى تَسْلِيمِ الثَّمَنِ وَيُمْهَلُ ثَلَاثًا إِنْ غَابَ مَالُهُ ثُمَّ يَفْسُخُهُ
الْقَاضِي. اهـ وَسَيَأْتِي مِثْلُهُ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ إِذَا حَضَرَ مَجْلِسَهُ وَأُثْبِتَ حَقُّهُ الْخُ. فَلْيَحْزَرْ.

وساعده المَعْظُم. ١ هـ وَيُوجَّهُ بِأَنَّ غِيْبَةَ الثَّمَنِ عُذْرٌ فَأَمْهَلْ لِأَجْلِهِ مُدَّةً قَرِيبَةً يُتَسَامَحُ بِهَا غَالِيًا وَبِهِ يَنْدَفِعُ زَعْمُ بِنَائِهِ عَلَى ضَعِيفٍ وَلِلشَّفِيعِ إِجْبَارُ الْمُشْتَرِي عَلَى قَبْضِ الشَّقْصِ حَتَّى يَأْخُذَهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ أَخْذَهُ مِنْ يَدِ الْبَائِعِ يُفْضِي إِلَى سُقُوطِ الشُّفْعَةِ؛ لِأَنَّ بِهِ يَفُوتُ التَّسْلِيمُ الْمُسْتَحَقُّ لِلْمُشْتَرِي فَيَبْطُلُ الْبَيْعُ وَتَسْقُطُ الشُّفْعَةُ.

(وَيُشْتَرَطُ فِي حُصُولِ الْمَلِكِ بِالشُّفْعَةِ (لَفْظٌ) أَوْ نَحْوُهُ كإِشَارَةِ الْأَخْرَسِ وَكَالْكَتَابَةِ (مِنْ الشَّفِيعِ

التَّمَلُّكُ وَلَوْ بِغَيْرِ قَضَاءِ الْقَاضِي وَرِضَا الْمُشْتَرِي ثُمَّ إِنْ أَخْضَرَ الْعَوْضَ قَبْلَ انْقِضَاءِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ اسْتَمَرَّ تَمَلُّكُهُ، وَإِلَّا فُسِخَ؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ الْآتِي وَإِذَا مَلَكَ الشَّقْصَ بِغَيْرِ تَسْلِيمِ الْعَوْضِ الْخُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَوْقِعٌ هُنَا وَلَمْ يَحْتَجْ لِلْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي ثُمَّ قَالَ بَعْدَ أَنْ سَرَدَ نَصَّ كَلَامِ الرُّوْضَةِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُبَادَرَ مِنْهُ أَنَّ مَا قَالَهُ ابْنُ سُرَيْجٍ مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا مَلَكَ بِغَيْرِ الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ وَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ جَوَازُ التَّمَلُّكِ بِدُونِ الطَّرِيقَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ وَبِغَيْرِ تَسْلِيمِ الثَّمَنِ إِذَا كَانَ غَائِبًا وَأَنَّهُ يُعْذَرُ فِي التَّمَلُّكِ بِدُونِهِ لِغُذْرِهِ بِعَيْنَيْهِ وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ اخْتِصَارُ الرُّوْضِ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَيَتَوَقَّفُ وَجُوبُ تَسْلِيمِ الشَّقْصِ عَلَى تَسْلِيمِ الثَّمَنِ وَيُمْهَلُ ثَلَاثًا إِنْ غَابَ مَالُهُ ثُمَّ يَفْسُخُهُ الْقَاضِي. اهـ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ نَعَمْ فِي الرُّوْضَةِ الْخُ هَذَا لَيْسَ اسْتِدْرَاكًا فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْإِمْهَالِ فِيهِ بَعْدُ التَّمَلُّكِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ عِبَارَةِ الرُّوْضَةِ وَيَذُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الشَّارِحَ مَرَّرَ ذَكَرَهُ فِيمَا يَأْتِي قَرِيبًا بِلَفْظَةٍ وَإِذَا مَلَكَ الشَّقْصَ بِغَيْرِ تَسْلِيمٍ لَمْ يَتَسَلَّمْهُ حَتَّى يُؤَدِّيَهُ الْخُ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يُمْهَلُ لِلتَّمَلُّكِ مُطْلَقًا. وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّمَلُّكِ فِي كَلَامِ الرُّوْضَةِ التَّمَلُّكُ الْحَقِيقِيُّ كَانَ أَخْذَ وَقَضَى لَهُ الْقَاضِي بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ فَسَخَ الْحَاكِمُ تَمَلُّكَهُ فَتَأَمَّلْ. اهـ أَقُولُ يَذُلُّ عَلَى مَا قَالَهُ وَعَلَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَالنَّهَايَةُ هُنَا عَيْنُ مَا ذَكَرَاهُ فِيمَا يَأْتِي - اقْتِصَارُ الْمَعْنَى عَلَى مَا يَأْتِي. ٥ قَوْلُهُ: (زَعْمُ بِنَائِهِ) أَيِ مَا فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا. ٥ قَوْلُهُ: (عَلَى ضَعِيفٍ) لَعَلَّهُ أَنَّهُ إِذَا غَابَ الثَّمَنُ عُذْرٌ وَجَازَ لَهُ التَّمَلُّكُ بِدُونِ وُجُودِ وَاحِدٍ مِنْ الثَّلَاثَةِ الْآتِيَةِ فِي الْمَثْنِ. ٥ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ أَخْذَهُ الْخُ) خَالَفَهُ النَّهَايَةُ فَقَالَ وَلَهُ أَيِ لِلشَّفِيعِ أَخْذَهُ مِنَ الْبَائِعِ وَيَقُومُ قَبْضُهُ مَقَامَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي. اهـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ مَرَّرَ وَيَقُومُ قَبْضُهُ الْخُ أَشَارَ بِهِ إِلَى دَفْعِ مَا عُلِّلَ بِهِ الشَّهَابُ ابْنُ حَجَرٍ مَا اخْتَارَهُ مِنْ تَعْيِينِ إِجْبَارِ الْمُشْتَرِي مِنْ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ أَخْذَهُ مِنْ يَدِ الْبَائِعِ يُفْضِي إِلَى سُقُوطِ الشُّفْعَةِ الْخُ وَوَجْهُ الدَّفْعِ أَنَّ قَبْضَ الشَّفِيعِ قَائِمٌ مَقَامَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي فَلَا يَرُدُّ مَا قَالَهُ وَفِي بَعْضِ نُسَخِ الشَّارِحِ مَرَّرَ مِثْلُ مَا قَالَهُ الشَّهَابُ ابْنُ حَجَرٍ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ مَرَّرَ رَجَعَ عَنْهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ تَبَعَهُ فِيهِ وَأَشَارَ إِلَى رَدِّهِ بِمَا ذَكَرَ. اهـ عِبَارَةُ سَمِ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ أَخْذَهُ مِنْ يَدِ الْبَائِعِ الْخُ قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْأَخْذُ مِنَ الْبَائِعِ، وَفِي الرُّوْضِ خِلَافُهُ. اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (فِي حُصُولِ الْمَلِكِ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْقَمُولِيُّ فِي النَّهَايَةِ، وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ، وَإِنْ سَلَّمَ الثَّمَنُ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ سَوَاءُ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ وَالَّذِي فِي الذَّمَّةِ. ٥ قَوْلُهُ (سُيْ) (لَفْظٌ) وَلَا يَكْفِي الْمُعَاطَاةُ كَمَا مَرَّرَ فِي الْبَيْعِ. اهـ مُعْنَى.

٥ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ أَخْذَهُ مِنْ يَدِ الْبَائِعِ الْخُ) كَذَا شَرَحُ مَرَّرَ وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْأَخْذُ مِنَ الْبَائِعِ وَفِي الرُّوْضِ خِلَافُهُ وَعِبَارَتُهُ فِي الْمَسَائِلِ الْمَثُورَةِ آخِرَ الْبَابِ وَلِلشَّفِيعِ تَكْلِيفُ الْمُشْتَرِي الْقَبْضَ أَيِ لِلشَّقْصِ لِيَأْخُذَهُ مِنْهُ وَلَهُ الْأَخْذُ مِنَ الْبَائِعِ وَعُهْدَتُهُ عَلَى الْمُشْتَرِي أَيِ لانتِقَالِ الْمَلِكِ إِلَيْهِ مِنْهُ سَوَاءُ أَخْذَهُ مِنْهُ أَمْ مِنَ الْبَائِعِ. اهـ.

كَتَمَلَكْتُ أَوْ أَخَذْتُ بِالشَّفْعَةِ) وَنَحْوُهُمَا كَاخْتَرْتُ الْأَخَذَ بِهَا بِخِلَافِ أَنَا مُطَالِبٌ بِهَا، وَإِنْ سَلِمَ الثَّمَنُ؛ لِأَنَّهُ رَغْبَةٌ فِي التَّمَلُّكِ وَالْمِلْكُ لَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ (وَيُشْتَرَطُ مَعَ ذَلِكَ) اللَّفْظُ أَوْ نَحْوُهُ كَوْنُ الثَّمَنِ مَعْلُومًا لِلشَّفِيعِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي، وَلَوْ اشْتَرَى بِجُزْأٍ نَعَمْ لَا يُشْتَرَطُ عِلْمُهُ فِي الطَّلَبِ وَرُؤْيُ شَفِيعِ الشَّفْصِ كَمَا يَذْكُرُهُ الْآنَ وَاحِدُ الثَّلَاثَةِ (أَمَّا تَسْلِيمُ الْعَوَضِ إِلَى الْمُشْتَرِي فَلِذَا تَسَلَّمَهُ أَوْ أَلَزَمَهُ الْقَاضِي) لَا مَتْنَاعَهُ مِنْ أَخِذِ الْعَوَضِ (التَّسْلِيمُ) بِضَمِّ اللَّامِ (مِلْكُ الشَّفِيعِ الشَّفْصُ)؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي وَصَلَ لِحَقِّهِ أَوْ مُقَصِّرٌ وَمِنْ ثَمَّ كَفَى وَضَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ بَحِثٌ يَتِمَكَّنُ مِنْ قَبْضِهِ سِوَاءِ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ وَالَّذِي فِي الذِّمَّةِ وَقَبْضُ الْحَاكِمِ عَنِ الْمُشْتَرِي كَافٍ (وَأَمَّا رِضَا الْمُشْتَرِي بِكَوْنِ الْعَوَضِ فِي ذِمَّتِهِ) أَيِ الشَّفِيعِ إِلَّا لِمَانِعٍ كَأَنَّ بَاعَ دَارًا فِيهَا ذَهَبٌ يَتَحَصَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِفِضَّةٍ أَوْ عَكْسِهِ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّقَابُضِ الْحَقِيقِيِّ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ فِي الرَّبَا.

(وَأَمَّا قَضَاءُ الْقَاضِي لَهُ بِالشَّفْعَةِ) أَيِ بَثْبُوتِهَا لَا بِالْمِلْكِ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْقَمُولِيُّ وَغَيْرُهُمَا

قوله: (وَرُؤْيُ شَفِيعِ) وَقَوْلُهُ: (وَاحِدُ الثَّلَاثَةِ) مَعْطُوفَانِ عَلَى كَوْنِ الْخِ ش. اه. سم. قوله: (وَرُؤْيُ شَفِيعِ). (تَنْبِيْهُ): أَشْعَرُ اقْتِصَارُهُ عَلَى رُؤْيِ الشَّفِيعِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَرَاهُ الْمَاخُودُ مِنْهُ وَهُوَ كَذَلِكَ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَسَبِّبَهُ أَنَّهُ قَهْرِيٌّ وَيَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي الشَّرَاءِ بِالْوَكَالَةِ وَفِي الْأَخْذِ مِنَ الْوَارِثِ مُعْنِي وَأَسْنَى أَيِ بَانَ يَمُوتُ الْمُشْتَرِي لِلشَّفِيعِ فَيَنْتَقِلُ لِيُورِثَهُ وَيَأْخُذُ مِنْهُ الشَّرِيكَ الْقَدِيمُ ع. ش. قوله: (يَذْكُرُهُ الْآنَ) أَيِ فِي هَذَا الْفَضْلِ بِقَوْلِهِ لَا يَتَمَلَّكُ شَفِيعًا لَمْ يَرَهُ الشَّفِيعُ.

قوله (إِسْنَوِي): (أَمَّا تَسْلِيمُ الْعَوَضِ الْخِ) أَيِ أَوْ التَّخْلِيَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ التَّسْلِيمِ. اه. مُعْنِي.

قوله: (وَصَلَ إِلَى حَقِّهِ) أَيِ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى (أَوْ مُقَصِّرٌ) أَيِ فِيمَا بَعْدَهَا. اه. مُعْنِي. قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ لِأَجْلِ أَنَّهُ مُقَصِّرٌ لَكِنْ فِي هَذَا التَّفْرِيعِ خَفَاءً. قوله: (وَقَبْضُ الْحَاكِمِ الْخِ) أَيِ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ التَّسْلِيمِ. اه. مُعْنِي. قوله: (بِحِثِّ يَتِمَكَّنُ الْخِ) وَلَوْ أَتَكَرَّرَ الْمُشْتَرِي وَضَعَ الشَّفِيعِ الثَّمَنَ بَيْنَ يَدَيْهِ صَدَقَ الْمُشْتَرِي فِي بَقَاءِ الثَّمَنِ فِي جِهَةِ الشَّفِيعِ وَيُصَدَّقُ الشَّفِيعُ فِي الْوَضْعِ حَتَّى لَا يَسْقُطَ حَقُّهُ مِنَ الشَّفْعَةِ؛ لِأَنَّهَا بَثْبُتٌ بِالْبَيْعِ وَالْمُشْتَرِي يُرِيدُ إِسْقَاطَهَا بَعْدَ مَبَادَرَةِ الشَّفِيعِ. اه. ع. ش. قوله: (كَافٍ) أَيِ فِي مِلْكِ الشَّفِيعِ الشَّفْصِ.

قوله: (كَانَ بَاعَ دَارًا الْخِ) أَيِ وَأَمَّا لَوْ بَاعَ دَارًا فِيهَا ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ بِجَنْسِهِ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَاعِدَةِ مُدَّ عَجْوَةٍ. اه. ع. ش. قوله: (لَا بِالْمِلْكِ) يَعْنِي لَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ فِي حُكْمِهِ بِالْمِلْكِ بَلْ حُكْمُهُ بِبَثْبُوتِهَا يَحْصُلُ بِهِ مَعَ سَبْقِ طَلَبِ الْمِلْكِ كَذَا نُقِلَ عَنِ الشَّارِحِ م. ر. اه. رَشِيدِي أَقُولُ وَيُقَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ فِي مُقَابِلِهِ وَقَالَ صَاحِبُ الْكَافِي الْخِ وَقَوْلُهُ لِتَأْكُدِ الْخِ. قوله: (كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ) الْأُولَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ لَا بِالْمِلْكِ كَمَا فَعَلَهُ الْمُعْنِي.

قوله: (وَرُؤْيُ شَفِيعِ الشَّفْصِ كَمَا يَذْكُرُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ رُؤْيُ الْمُشْتَرِي قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَسَبِّبَهُ أَنَّهُ قَهْرِيٌّ وَيَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي الشَّرَاءِ بِالْوَكَالَةِ وَفِي الْأَخْذِ مِنَ الْوَارِثِ. اه. وَرُؤْيُ، وَاحِدٌ مَعْطُوفَانِ عَلَى كَوْنِ ش. قوله: (أَوْ مُقَصِّرٌ) يُتَأَمَّلُ.

وهو المفهوم من كلام الرافعي وغيره وقال صاحب الكافي إنما يحكم بالملك؛ لأنها ثابتة بالنص (إذا حضر مجلسه وأثبت حقه) فيها وطلبته (فيملكه به في الأصح) لتأكيد اختيار التملك بحكم الحاكم ولا يقوم مقامه الإشهاد على الطلب واختيار الشفعة كما أفهمه المتن وبحث ابن الرفعة أن محله عند وجود الحاكم وإلا قام كما في حرب الجمال ونظائره، وإنما يتجه إن غاب المشتري أو امتنع من أخذ الثمن وإذا ملك الشفص بغير تسليم العوض لم يتسلمه حتى يؤدیه فإن لم يؤدّه أمهل ثلاثة أيام فإن مضت ولم يحضره فسح الحاكم ملكه.

□ قوله: (وهو) أي قوله أي بثبوتها. □ قوله: (لأنها إلخ) أي الشفعة. □ قوله: (فيها) أي الشفعة واختيار التملك. اهـ. معني. □ قوله: (فيها وطلبته) إلى الفرع في النهاية والمعني.

□ قول (لشي: به) أي القضاء. اهـ. معني. □ قوله: (مقامه) أي القضاء. □ قوله: (كما أفهمه المتن إلخ) عبارة المعني تنبيه اشتراط المصنف أحد هذه الأمور يفهم أنه لا يكفي التملك عند الشهود وهو كذلك كما هو أظهر الوجعين ورَجَحَ ابن المُقَرِّي، ولو عند فقْد القاضي كما هو ظاهر كلامهم، وإن قال ابن الرفعة لا يتعد التفصيل كما في مسألة حرب الجمال حيث يقوم الإشهاد مقام القضاء؛ لأن الضرر هناك أشد منه هنا. اهـ. □ قوله: (وبحث ابن الرفعة إلخ) وظاهر كلامهم خلافه واستظهره الشيخ في شرح البهجة وجرى عليه ابن المُقَرِّي. اهـ. شرح م. ر. اهـ. سم قال ع ش قوله م ر ظاهر كلامهم خلافه أي وهو المعتمد فلا يقوم الإشهاد مقام الحاكم عند فقْدِه ويُعذّر في التأخير إلى حضور الحاكم حيث امتنع المشتري من قبض الثمن ولم يتأت للشفيع وضعه بين يديه. اهـ. □ قوله: (أن محله) أي عدم القيام.

□ قوله: (ولاً قام) أي، وإن لم يوجد الحاكم قام الإشهاد مقام حكمه. □ قوله: (وإنما يتجه إلخ) عبارة النهاية وبقرض اعتماد ما قاله ابن الرفعة فإنما يظهر إن غاب إلخ. اهـ. □ قوله: (أو امتنع إلخ) أي ولم يتأت للشفيع وضعه بين يديه كما مر. □ قوله: (وإذا ملك الشفص إلخ) عبارة المعني وإذا ملك الشفيع الشفص بغير الطريق الأول وهو تسليم العوض لم يكن له أن يتسلم الشفص حتى يؤدّي الثمن، وإن تسلمه المشتري قبل أداء الثمن ولا يلزم المشتري أن يؤخر حقه بتأخير البائع حقه فإن غاب ماله أمهل ثلاثة أيام فإن مضت ولم يحضر الثمن فسح الحاكم التملك وقيل يبطل بلا فسح وليس للشفيع خيار مجلس لما مر في باب. اهـ. □ قوله: (ثلاثة أيام) أي غير يوم العقد. اهـ. ع ش أي التملك.

□ قوله: (فسح الحاكم إلخ) ظاهر كلامهم، وإن رضي المشتري بزيادة المهلة وفيه وفقة بل قولهم وأما رضا المشتري إلخ صريح في عدم إرادته.

□ قوله: (وبحث ابن الرفعة إلخ) وظاهر كلامهم خلافه واستظهره في شرح البهجة وجرى عليه ابن المُقَرِّي شرح م. ر. □ قوله: (ولاً قام) أي الإشهاد ش. □ قوله: (وإنما يتجه) بقرض اعتماد شرح م. ر. □ قوله: (وإذا ملك الشفص بغير تسليم العوض إلخ) عبارة الرّوض ويتوقف وجوب تسليم الشفص على تسليم الثمن ويُمهل ثلاثاً إن غاب ماله ثم يفسخه القاضي. اهـ.

(ولا يَمْلِكُ شَفْعًا لم يره الشفيع) تنازعَه الْفِعْلَانِ (على المذهب) بناءً على الْأَظْهَرِ أَنَّ بَيْعَ الْغَائِبِ باطلٌ وليس للمُشْتَرِي منع الشفيع مِنَ الرَّوْضَةِ.
 (فرغ) في الْأَنْوَارِ شرطُ دَعْوَى الشَّفْعَةِ تحديُّ الشفيع الشُّقْصَ وتقديرُ الثمنِ وطلبُها واعتمده الغزِّيُّ وأطالَ فيه غافلاً عَمَّا قاله هنا عن ابن الصلاح من أنه لا يلزمه بيانُ مقدارِ سهمِه كذا قاله بعضهم موهماً التناقضَ وليس كذلك بل الأولُ في تحديِّ الشُّقْصِ المأخوذُ فلا بُدَّ منه؛ لأنه المدعى به والثاني في حصَّةِ الشفيع فلا يحتاج لِتَحْدِيدِها؛ لأنه غيرُ المدعى به، وإن توقَّفَ الأخذُ على العلمِ به في بعضِ الصُّوَرِ وحاصلُ عبارة الغزِّيِّ أنه يدعي بحضرة المشتري أنني أستحقُّ أخذَ ما اشتراه هذا وهو كذا من أرض كذا بثمن كذا حالاً من فلان قبضه منه وأنِّي حالَ علمي بذلك أشهدُ على أنني طالبٌ لِلشَّفْعَةِ فيه وبأدرت للمُشْتَرِي وطلبتُ منه تسليمَ الشُّقْصِ وقبضِ الثمنِ فإن صدَّقَه المُشْتَرِي أو أنكرَ الشراءَ فاثبتته وثمنه الشفيع سلَّم الثمنَ له وتسلَّم منه الشُّقْصَ، وإن أنكرَ شركةَ الشفيع حلفَ أنه لا يعلمُها وعلى الشفيع إثباتُها، وإن ادَّعى جهلَ الثمنِ ولم يثبت علمه، ولو بيَّنة سقطت شَفْعَتُهُ

☐ قوله: (تنازعَه) أي الشفيعُ ش. اه سم. ☐ قوله: (الْفِعْلَانِ) أي يَمْلِكُ ويَرَى. اه ع ش قال المُعْنِي والروضُ فرغَ لا يتصرَّفُ الشفيعُ في الشُّقْصِ قَبْلَ قبضه، وإن سلَّم الثمنَ للمُشْتَرِي ولَه الرَّدُّ بالعيبِ عليه أي المُشْتَرِي فإن قبضه بإذن المُشْتَرِي وأفلَسَ بالثمنِ رَجَعَ فيه المُشْتَرِي كما في البيعِ في ذلك كُلُّهُ اه.
 ☐ قوله: (فيه) أي الاعتماد. ☐ قوله: (غافلاً عَمَّا قاله) أي الغزِّيُّ. ☐ قوله: (كذا قاله) المُشارُ إليه قوله: (غافلاً إلخ) أي نسبةُ الغفلةِ إلى الغزِّيِّ. اه كُرْدِي. ☐ قوله: (موهماً) أي البغضُ (التناقضُ) أي بينَ قولَي الغزِّيِّ. ☐ قوله: (وليس كذلك) أي ولا تناقضَ بينَ قولَيهِ. ☐ قوله: (بل الأولُ) أي ما نقله الغزِّيُّ عَنِ الْأَنْوَارِ واعتمده وقوله: (والثاني) أي ما قاله عَنِ ابْنِ الصَّلَاحِ. ☐ قوله: (لِتَحْدِيدِها) أي لِيَبَيِّنَ قَدْرَها. ☐ قوله: (في بعضِ الصُّوَرِ) أي كما مرَّ في قولِ المثنى، ولو كان لِلْمُشْتَرِي شِرْكُ إلخ. ☐ قوله: (هذا) الإشارةُ إلى المُشْتَرِي وقوله: (وهو) أي ما اشتراه هذا وقوله: (هكذا من إلخ) تحديُّ الشُّقْصِ وقوله: (بثمن كذا إلخ) كقولهِ (من فلان) مُتَعَلِّقٌ بقوله اشتراه. ☐ قوله: (قبضه منه) أي حاجةٌ إليه مع جوازِ الأخذِ مِنَ الْبَائِعِ كما تقدَّم عَنِ الرَّوْضِ. اه سم أقولُ وذكره مَبْنِيٌّ على ما اختاره فيما تقدَّم من عَدَمِ جَوَازِهِ خِلافًا لِلرَّوْضِ وَالتَّهْيَاةِ. ☐ قوله: (لِلشَّفْعَةِ فيه) أي فيما اشتراه إلخ. ☐ قوله: (فاثبتته) أي الشراءَ وقوله: (وثمنه) عَطَفَ على ضَمِيرِ اثْبَتَهُ وقوله: (الشفيع) فاعله. ☐ قوله: (ولم يثبت إلخ) مِنَ الثُّبُوتِ وكان الأولى كما يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي عَنِ سَم وَثَبَّتَ جَهْلُهُ. ☐ قوله: (ولو بيَّنة) يَعْنِي أَقَامَهَا الْمُشْتَرِي عَلَى جَهْلِهِ الثَّمَنِ أَخْذاً مِمَّا يَأْتِي عَنِ سَم

☐ قوله: (تنازعَه) أي الشفيعُ ش. (فرغ): الشفيعُ يَرُدُّ بالعيبِ أي على المُشْتَرِي ولا يتصرَّفُ قَبْلَ الْقَبْضِ ولو سلَّم الثمنَ فإن قبضه بالإدْنِ وأفلَسَ رَجَعَ فيه المُشْتَرِي أي كما في البيعِ رَوْضٌ. ☐ قوله: (قبضه منه) أي حاجةٌ إليه مع جوازِ الأخذِ مِنَ الْبَائِعِ كما تقدَّم عَنِ الرَّوْضِ.

وَتَنْظِيرُ الْغَزِيِّ فِيهِ بِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الدَّاخلِ مُردودٌ بِأَنَّ إقامَةَ الدَّاخلِ لَهَا لإثباتِ الْمَلِكِ وهو ثابتٌ فلم يحتجَ إليها وهنا للدَّفْعِ وهو محتاجٌ إليه.

(فصلٌ) في بيانِ بَدَلِ الشَّفْعِ الَّذِي يُؤْخَذُ بِهِ والاختلافُ في قدرِ الثَّمَنِ

وكيفيةِ اخْذِ الشُّرَكَاءِ إِذَا تَعَدَّدُوا أو تَعَدَّدَ الشَّفْعُ وغير ذلك

(إِنْ اشْتَرَى بِمِثْلِي أَخَذَهُ الشَّفِيعُ بِمِثْلِهِ)؛

خِلافًا لِمَا يُوهِمُهُ صَنِيعُهُ (وَتَنْظِيرُ الْغَزِيِّ إلخ) عبارةُ الْغَزِيِّ وَإِنْ اعْتَرَفَ أَيُّ الْمُشْتَرِي بِالشَّرَاءِ وَالْمَلِكِ لِلْمُدَّعِي لَكِنْ قَالَ: كَانَ الثَّمَنُ مَجْهُولًا فَإِنْ صَدَّقَهُ الشَّفِيعُ سَقَطَتْ شَفَعَتُهُ فَإِنْ أَنْكَرَ الشَّفِيعُ ذَلِكَ وَأَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيِّنَةً بِأَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِثَمَنِ مَجْهُولٍ هُوَ صُبْرَةُ طَعَامٍ أَوْ جَوْهَرَةٌ مَجْهُولَةُ الْقِيَمَةِ مَثَلًا سَقَطَتْ شَفَعَتُهُ وَفِي سَمَاعِ بَيِّنَةِ الْمُشْتَرِي نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الدَّاخلِ فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا تُسْمَعَ بَيِّنَتُهُ وَيَخْلِفُ أَنَّ الثَّمَنَ مَجْهُولٌ انْتَهَى. اهـ سم. قُود: (بِأَنَّهُ) أَيُّ الْمُشْتَرِي. قُود: (بِمَنْزِلَةِ الدَّاخلَةِ) أَيُّ مِنْ جِهَةِ الْيَدِ فَلَمْ يُؤْمَرْ بِالْبَيِّنَةِ حَتَّى يُقِيمَ الْخَارِجُ أَيُّ الشَّفِيعِ بَيِّنَةً. اهـ كُودِي. قُود: (وَهُنَا) أَيُّ وَإِقَامَةُ الْمُشْتَرِي الْبَيِّنَةَ فِيمَا إِذَا ادَّعَى جَهْلَ الثَّمَنِ.

(فصلٌ: في بيانِ بَدَلِ الشَّفْعِ)

قُود: (فِي بَيَانٍ) إِلَى قَوْلِهِ بِجَامِعٍ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ (حَيْثُ) قُود: (الَّذِي يُؤْخَذُ بِهِ) أَيُّ الْبَدَلِ الَّذِي يُؤْخَذُ الشَّفْعُ بِهَذَا الْبَدَلِ فَالضَّلَّةُ جَارِيَةٌ عَلَى غَيْرِ مَا هِيَ لَهُ وَلَمْ يَزُرْ لِأَمْنِ اللَّبْسِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ. قُود: (أَوْ تَعَدَّدَ الشَّفْعُ) مَجْرُورٌ عَطْفًا عَلَى بَيَانِ وَالشَّفْعُ مُضَافٌ إِلَيْهِ. اهـ رَشِيدِي وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ الْعَطْفَ هُنَا بِالْوَاوِ لَكِنَّهُ فِيمَا بَأْيَدِنَا مِنْ نَسْخِ النَّهْيَةِ وَالتَّخْفَةِ بِ(أَوْ) فَيَتَعَيَّنُ أَنَّهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ تَعَدَّدُوا. قُود: (وَغَيْرُ ذَلِكَ) أَيُّ كَظْهُورِ الثَّمَنِ مُسْتَحَقًّا وَدَفْعِ الشَّفْعِ مُسْتَحَقًّا وَتَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي فِي الشَّفْعِ. قُود: (إِنْ اشْتَرَى) أَيُّ شَخْصٌ شَفْعًا مِنْ عَقَارٍ. اهـ مُغْنِي. قُود: (بِمِثْلِي) أَيُّ كَبُرَ وَنَقِدَ نِهَايَةً وَمُغْنٍ أَيُّ وَلَوْ مَغْشُوشًا حَيْثُ رَاجَعَ ش. قُود: (إِسْنِ: أَخَذَهُ الشَّفِيعُ بِمِثْلِهِ) ظَاهِرُهُ، وَلَوْ اخْتَلَفَتْ

قُود: (وَتَنْظِيرُ الْغَزِيِّ فِيهِ إلخ) عبارةُ الْغَزِيِّ، وَإِنْ اعْتَرَفَ أَيُّ الْمُشْتَرِي بِالشَّرَاءِ وَالْمَلِكِ لِلْمُدَّعِي لَكِنْ قَالَ كَانَ الثَّمَنُ مَجْهُولًا فَإِنْ صَدَّقَهُ الشَّفِيعُ سَقَطَتْ شَفَعَتُهُ فَإِنْ أَنْكَرَ الشَّفِيعُ ذَلِكَ وَأَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيِّنَةً بِأَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِثَمَنِ مَجْهُولٍ هُوَ صُبْرَةُ طَعَامٍ أَوْ جَوْهَرَةٌ مَجْهُولَةُ الْقِيَمَةِ مَثَلًا سَقَطَتْ شَفَعَتُهُ وَفِي سَمَاعِ بَيِّنَةِ الْمُشْتَرِي نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الدَّاخلِ فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا تُسْمَعَ بَيِّنَتُهُ وَيَخْلِفُ أَنَّ الثَّمَنَ مَجْهُولٌ اهـ.

(فصلٌ: في بيانِ بَدَلِ الشَّفْعِ إلخ)

قُود: (إِنْ اشْتَرَى بِمِثْلِي أَخَذَهُ الشَّفِيعُ بِمِثْلِهِ أَوْ بِمَقْوَمِ فَيَقِيمَتِهِ) أَيُّ كَالْغَضَبِ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا نَظِيرٌ مَّا مَرَّ فِيمَا لَوْ ظَلَمَ الشَّفِيعُ بِالْمُشْتَرِي بِبَلَدٍ آخَرَ وَأَخَذَ فِيهِ وَهُوَ أَنَّهُ يَأْخُذُ بِالْمِثْلِ وَيُجَبِّرُ الْمُشْتَرِي عَلَى قَبْضِهِ هُنَاكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِقَلْبِهِ مَوْنَةٌ وَالطَّرِيقُ آمِنٌ، وَإِلَّا أَخَذَ بِالْقِيَمَةِ لِحُصُولِ الضَّرَرِ بِقَبْضِ الْمِثْلِ وَأَنَّ الْقِيَمَةَ حَيْثُ أُخِذَتْ تَكُونُ لِلْفَقِيصُولَةِ وَلِإِنْ الرُّفْعَةُ فِي ذَلِكَ احْتِمَالًا لَا غَيْرَ مَا ذَكَرْتُ لَمْ يُرْجَعْ مِنْهَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ شَيْئًا وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ مَا ذَكَرْتُهُ هُوَ الْقِيَاسُ وَلَيْسَ ذَلِكَ عُذْرًا فِي تَأْخِيرِ الْأَخْذِ وَلَا الطَّلَبِ. اهـ.

قُود: (إِسْنِ: بِمِثْلِهِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ قِيَمَةُ الْمِثْلِ بِأَنَّهُ اشْتَرَى دَارًا بِمَكَّةَ بِحَبٍّ غَالٍ فَلِلشَّفِيعِ

لأنه أقرب إلى حقه فإن قُدِّرَ بالوزن كقِنْطَارٍ حِنْطَةً أَخَذَهُ بوزنه فإن انْقَطَعَ المثل وقت الأخذ أخذ بقيمته حينئذٍ، ولو كان دنانير أخذ بدنانير مثلها فإن تراضيا عنها بدراهم كان شراءً مُسْتَجِدًّا تبطل به الشفعة كما في الحاوي قال الزركشي وهي غريبة. اهـ والذي يُتَّجه أنه يأتي هنا ما مر من التفصيل فيما لو صالح بمالٍ عن الرد بالعيب بجامع أنه فوّت الفورية المُشْتَرِطَةَ

قيمة المثل بأن اشترى دارًا بمكة بحبٍ غالٍ فليلشفيح أخذها بمضّر بقدر ذلك الحب وإن رخص جدًا ويوجّه بأن ذلك القدر هو الذي لزم بالعقد م ر وانظر في عكس المثال هل يرجع لقيمة بلد العقد كما في القرض والغضب سم على حجّ أقول لا وجه للتردد في عكس المثال مع تسليم الشق الأول بل قد يتوقف في كل منهما بأن قياس الغضب والقرض وغيرهما أن العبرة بمحل العقد حيث كان لثقله مؤنة فتعتبر قيمته حيث ظفر به في غير محله ويؤيده ما سذكّره عن شرح الإزّاد بل هو صريح فيه. اهـ ع ش.

¶ قول (الشيء): (بمثله) أي إن تيسر نهايةً ومغني أي بأن وجد فيما دون مرحلتين م ر. اهـ سم على منهج.

اهـ ع ش. ¶ قوله: (لأنه) إلى قوله، ولو كان دنانير في المغني. ¶ قوله: (فإن قُدِّرَ بالوزن إلخ) عبارة النهائية والمغني، ولو قُدِّرَ المثل بغير معياره الشرعي كقِنْطَارٍ حِنْطَةً إلخ. اهـ. ¶ قوله: (فإن انْقَطَعَ المثل) أي بأن فُقد حسًا فيما دون مرحلتين أو شرعًا كان وجدًا بأكثر من ثمن مثله والمُراد بثمن مثله ما يرغب به في ذلك الوقت بزماوي. اهـ بجزيم. ¶ قوله: (بقيمته) أي قيمة المثل لا الشقص. اهـ سم.

¶ قوله: (حينئذ) أي وقت الأخذ وأسقط النهاية لفظة حينئذٍ كما نبهنا وكتب عليه ع ش ما نصه قوله م ر بقيمته أي المثل يوم البيع مثلاً أخذًا مما يأتي في المُتَقَوِّم. اهـ. وفي البجزيم عن الزبدي ما يوافقه.

¶ قوله: (فإن تراضيا) أي المُشْتَرِي والشفيح (عنها) أي عن الدنانير التي اشترى الشقص بها.

¶ قوله: (مستجدًا) بفتح الجيم من استجدّه إذا أخذته وبكسرهما من استجدّ لازمًا بمعنى حدث كما يؤخذ من المضباح. اهـ ع ش. ¶ قوله: (تبطل به الشفعة) ينبغي أن هذا بخلاف ما إذا أخذ أي الشفيح بالدنانير ثم عوض عنها بالدراهم فينبغي أن لا تبطل م ر انتهى سم على حجّ. اهـ ع ش. ¶ قوله: (وهي) أي ما في الحاوي والتأنيث باعتبار المسألة. ¶ قوله: (هنا) أي في مسألة التراضي. ¶ قوله: (ما مر من التفصيل إلخ) أي من أن محلّ البطلان إن علم، وإلا فلا. ع ش ورشيد.

أخذها بمضّر بقدر ذلك الحب وإن رخص جدًا ويوجّه بأن ذلك القدر هو الذي لزم بالعقد م ر وانظر في عكس المثال هل يرجع لقيمة بلد العقد كما في القرض والغضب. ¶ قوله: (فإن انْقَطَعَ المثل وقت الأخذ أخذ بقيمته حينئذٍ) المُتبادر أن المُراد بقيمته المثل ويوافقه أنه في الروضة قال كالغضب. اهـ وتقدم في الغضب فيما إذا تلف المثل أن المُراد قيمة المثل أو المضمون وأن الشبكي رجح الأول ويوافقه أيضًا قوله الآتي لا قيمة الشقص إلخ. ¶ قوله: (كان شراءً مُسْتَجِدًّا تبطل به الشفعة) ينبغي أن هذا بخلاف ما إذا أخذ بالدنانير ثم عوض عنها الدراهم فينبغي أن لا تبطل م ر. ¶ قوله: (والذي يُتَّجه أنه يأتي هنا ما مر من التفصيل إلخ) كذا شرح م ر وهذا المُتَّجه يشكّل على ما يأتي في المتن من قوله، وإن دفع الشفيح

بإيجاد عقد آخر غير الأول فهو كما لو قال الشفيع للمشتري بعني الشقص فتسقط به شفعته إن علم به؛ لأنَّ عدوله عن أخذه القهري إلى تملك اختياري تقصير مُفَوَّتٌ للفورية أي تقصير فكذا هنا عدوله عن الأخذ بالدنانير التي هي الواجب قهراً على المشتري إلى غيرها تقصير أي تقصير فوجب الفرق بين علمه وجهله (أو) ملكه (بمَقْصُومٍ فِقِيمَتِهِ) يأخذ لا بقيمة الشقص؛ لأنَّ ما يبدله الشفيع في مقابلة ما بذله المشتري لا في مقابلة الشقص ولو ملك الشفيع الثمن بعينه ثم أطلع تعيّن الأخذ به، ولو مثلياً كما بحثه في المطلب

□ فَوُدَّ: (فهو) أي التراضي. □ فَوُدَّ: (فَوَجَبَ الْفَرْقُ بَيْنَ عِلْمِهِ وَجَهْلِهِ) أي بالبطْلان مع العلم دون الجهل.

□ فَوُدَّ (سُي): (فِقِيمَتِهِ) أي كالغضب قال في شرح الإزشاء ومنه يُؤْخَذُ أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا نَظِيرُ مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ ظَفِرَ الشَّفِيعُ بِالْمُشْتَرِي بَبَلَدٍ آخَرَ وَأَخَذَ فِيهِ وَهُوَ أَنَّهُ يَأْخُذُ بِالْمَثَلِ وَيُجْبِرُ الْمُشْتَرِي عَلَى قَبْضِهِ هُنَاكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِنَقْلِهِ مُؤَنَّةً وَالطَّرِيقَ آمِنًا، وَإِلَّا أَخَذَ بِالْقِيَمَةِ لِحُصُولِ الضَّرَرِ بِقَبْضِ الْمَثَلِ وَأَنَّ الْقِيَمَةَ حَيْثُ أُخِذَتْ تَكُونُ لِلْفَيْصُولَةِ سَمًى عَلَى حَجِّ أَهَمِّ ش. □ فَوُدَّ: (يَأْخُذُهُ) إلى قوله بناءً على الأصح في النهاية.

□ فَوُدَّ: (تَعَيَّنَ الْأَخْذُ بِهِ) لأنَّ العُدُولَ عَنْهُ إِنَّمَا كَانَ لِتَعَدُّرِهِ نِهَائَةً وَمُعْنٍ. □ فَوُدَّ: (ولو مثلياً) عبارة النهاية

مُسْتَحَقًّا أَوْ نَحْوُ نَحَاسٍ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ لَمْ تَبْطُلْ شَفَعَتُهُ إِنْ جَهِلَ، وَكَذَا إِنْ عِلِمَ فِي الْأَصَحِّ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَأَنَّ هَذَا لَمَّا كَانَ ظَاهِرًا فِي عَقْدٍ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ شِرَاءٌ مُسْتَجِدٌّ كَانَ صَارِفًا عَنِ الشَّفْعَةِ فَفَرَّقْنَا بَيْنَ أَنْ يُعْذَرَ فَلَا تَسْقُطُ، وَإِلَّا فَتَسْقُطُ مُطْلَقًا لِكَيْتَه قَدْ يَشْكُلُ بَأَنَّ قَوَاتِ الْفَوْرِيَّةِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْأَخْذِ مُسْقُطَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي التَّمْلِكِ الْإِخْلَاقُ فِي الْحَاشِيَةِ هُنَاكَ وَالشَّاعُلُ بِدَفْعِ الْمُسْتَحَقِّ وَنَحْوِهِ يُعَوِّثُهَا إِلَّا أَنْ يُفْرَضَ فِيمَا إِذَا لَمْ تَقُتْ وَوَقَعَ التَّدَاوُلُ عَلَى الْفَوْرِ أَوْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا الْأَخْذَ لَاغٌ لَا أَثَرَ لَهُ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَشْرَعْ فِي الْأَخْذِ فِيهِ مَا فِيهِ. □ فَوُدَّ: (وَالَّذِي يَنْتَجِهُ الْإِخْلَاقُ) قَدْ يُنَازَعُ فِي هَذَا كَالْمَقُولِ عَنِ الْحَاوِي الْمَذْكُورِ أَنَّ قَضِيَّةً مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْفَوْرِيَّةَ مُعْتَبَرَةٌ فِي الطَّلَبِ لَا فِي التَّمْلِكِ أَنَّ التَّرَاضِي الْمَذْكُورَ لَا يُبْطِلُ الشَّفْعَةَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَخْذِ وَالتَّمْلِكِ فَعَايَتُهُ تَقْوِيَةُ قَوْرِيَّةِ التَّمْلِكِ وَذَلِكَ لَا يَضُرُّ بَعْدَ تَقَدُّمِ قَوْرِيَّةِ الطَّلَبِ وَيُقَارِقُ ذَلِكَ مَسْأَلَةُ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِيهِ قَوْرِيَّةُ الْفَسْخِ، وَالِاشْتِغَالُ بِالصُّلْحِ مُفَوَّتٌ لَهَا وَلَا يُنَافِي مَا قُلْنَاهُ مَا قَالُوهُ فِي الصُّلْحِ عَنِ الشَّفْعَةِ بِمَا لِيَ أَنَّهُ كَالصُّلْحِ بِهِ عَنِ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ؛ لِأَنَّ الصُّلْحَ عَنْهَا بِالْمَالِ مَعَ الْعِلْمِ بِفَسَادِهِ يَنْفِي قَوْرِيَّةَ طَلَبِهَا وَلَا كَذَلِكَ مَا نَحْنُ فِيهِ وَقَدْ يُرَدُّ هَذَا بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ نَفْيُ قَوْرِيَّةِ الطَّلَبِ لِجَوَازِ أَنْ يَطْلُبَ عَلَى الْفَوْرِ ثُمَّ يُصَالِحَ نَعَمْ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ حَيْثُ: إِنَّ الْمُصَالِحَةَ مِنْ قَبْلِ الشُّرُوعِ فِي الْأَخْذِ وَمَعَ الشُّرُوعِ فِيهِ تَعَيَّنَ الْفَوْرِيَّةُ فَالْأَمْرُ دَائِرٌ بَيْنَ قَوَاتِ قَوْرِيَّةِ الطَّلَبِ وَقَوْرِيَّةِ الْأَخْذِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فِيهِ نَعَمْ يَنْدَفِعُ النَّزَاعُ الْمَذْكُورُ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ قَبْلَ قَوْلِهِ وَيُشْتَرَطُ لَفْظُ حَيْثُ قَالَ وَالْمُعْتَمَدُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ الْإِخْلَاقُ لَكِنْ يَشْكُلُ حَيْثُ عَلَى هَذَا أَنَّ قِيَاسَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِنْ فَاتَتْ الْفَوْرِيَّةَ سَقَطَتِ الشَّفْعَةُ عِلْمَ بِفَسَادِ الصُّلْحِ أَوْ جَهْلَ، وَإِلَّا لَمْ تَسْقُطْ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ السَّقُوطَ إِنَّمَا يَكُونُ بِقَوَاتِ الْفَوْرِيَّةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ لِعُذْرِ وَالْجَهْلِ الْمَذْكُورِ عُذْرٌ.

واعتمده الأذرعِي وغيره، ولو حُطَّ عن المُشْتَرِي بعض الثمن قبل اللزوم انحطَّ عن الشفيع أو كُله فلا شفعة إذ لا بيع ويؤخذ من قوله ويؤخذ المنهور إلى آخره أن المراد بالقيمة هنا غيرها السابق في الغصب فحيث لا يردُّ عليه خلافاً لمن زعمه ما لو صالح عن دم العمد على شقص فإنه يأخذه بقيمة الدم وهو الدية فيأخذها بقيمتها يوم الجناية وتعتبر قيمة المتقدم في غير هذا (يوم البيع) أي وقته؛ لأنه وقت إثبات العوض واستحقاق الشفعة ويصدق المشتري بيمينه في قدرها حيث لا يردُّ البحر لما يأتي أنه أعلم بما بشره (وقيل يوم استقراره بانقطاع الخيار) كما أن المعتبر في الثمن حالة اللزوم بناءً على الأصح من لحوق الحط والزيادة في زمن الخيار ..

والمُعْنِي لا سيما المتقدم. اهـ. فؤد: (واعتمده الأذرعِي إلخ) وكذا اعتمده المعني. فؤد: (قبل اللزوم) أي لزوم الشراء وقوله: (إذ لا بيع) أي لطلانه بالإبراء بالثمن قبل اللزوم؛ لأنه يصير بيعاً بلا ثمن. اهـ. ش. فؤد: (ويؤخذ من قوله إلخ) قد يقال لا حاجة لذلك مع اقتصار المصنف على الشراء سم على حج. اهـ. ش. فؤد: (غيرها السابق إلخ) أي غير القيمة التي سبقت في الغصب وهي أعلى القيم وهذا ردُّ لما في شرح الرُّوض من قوله واعتبار المثل والقيمة فيما ذكر مقيس على الغصب اهـ كُردِي ويؤخذ منه الجواب عن قول سم المارَّ أنفاً قد يقال لا حاجة إلخ. فؤد: (فيأخذه بقيمتها) أي الدية من غالب إبل البلد فلا يأخذها بنفس الإبل وبما ذكر من اعتبار الغالب يتدفع ما يقال صفة الإبل مجهولة فلا يتأتى التقويم بها مع الجهل بصفتها. اهـ. ش. فؤد: (يوم الجناية) خلافاً لبعضهم. اهـ. نهاية المعني شيخ الإسلام حيث قال عقب قول الرُّوض يوم الجناية صوابه يوم الصلح. اهـ. سم ورشيدِي ووافق المعني شيخ الإسلام عبارته، ولو جعل الشريك الشقص رأس مال سلم أخذه الشفيع بمثل المسلم فيه إن كان مثلياً وبقيمتيه إن كان متقوماً أو صالح به عن دين أخذه بمثله أو قيمته كذلك أو صالح به عن دم عمد أو استأجر به أو امتعه أخذه بقيمة الدية وقت الصلح أو أجره المثل لمدة الإجارة أو متعة حال الإمتناع، وإن أقرضه أخذه بعد ملك المستقرض بقيمته. اهـ. فؤد: (وتعتبر الظاهر أنه دخول في الثمن وقال الكُردِي عطف على قوله لا يردُّ عليه إلخ. اهـ. فؤد: (في غير هذا) أي في غير المأخوذ عن نحو مهر وعوض، نحو صلح الدم. فؤد: (في قدرها) أي إذا تلف الثمن. اهـ. ش.

فؤد: (ولو حطَّ عن المشتري بعض الثمن إلخ) عبارة الرُّوض ما زيد أو حطَّ من الثمن في مدة الخيار فقد يلحق بالثمن فإن حطَّ الكل فلا شفعة. اهـ. قال في شرحه وخرج بقوله في مدة الخيار ما زيد أو حطَّ بعدها فلا يلحق بالثمن كما مرَّ. اهـ. فؤد: (ويؤخذ من قوله إلخ) قد يقال لا حاجة إلى ذلك مع اقتصار المصنف على الشراء. فؤد: (فحيث لا يردُّ إلخ) ما صورة الإيراد مع اقتصار المصنف على الشراء؟ فؤد: (يوم الجناية) خلافاً لبعضهم شرح م ر وعبرة الرُّوض، وإن صالح به عن دم أخذه بقيمة الدية يوم الجناية قال في شرحه كذا في الأصل أيضاً وصوابه يوم الصلح. اهـ. فؤد: (ويصدق المشتري) كذا شرح م ر.

وَلَمَّا كَانَ مَا سَبَقَ شَامِلًا لِلدَّيْنِ وَغَيْرِهِ وَكَانَ الدَّيْنُ يَشْمَلُ الْحَالَ وَالْمُؤَجَّلَ يَبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ الْحَالَ
 بِقَوْلِهِ (أَوْ) اشْتَرَى (بِمُؤَجَّلٍ فَلَا ظَهَرَ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ) وَإِنْ حُلَّ الثَّمَنُ بِمَوْتِ الْمُشْتَرِي أَوْ كَانَ مُنْجَمًا
 بِأَوَقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ (يَبَيِّنُ أَنَّ يُعْجَلُ) الثَّمَنَ (وَيَأْخُذُ فِي الْحَالِ) وَمَحَلَّهُ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ
 مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمُشْتَرِي ضَرَرٌ فِي قَبُولِهِ لِنَحْوِ نَهْيٍ، وَإِلَّا لَمْ يُجِبِ الشَّفِيعُ (أَوْ) عُطِفَ بِهَا فِي
 حَيْثُ يَبَيِّنُ لِمَا يَأْتِي (يَصِيرُ إِلَى الْمَجْلُ) بِكَسْرِ الْحَاءِ أَيْ حُلُولِ الْكُلِّ فِي الْمُنْجَمِ وَلَيْسَ لَهُ كُلَّمَا
 حُلَّ نَجْمٌ أَنْ يُعْطِيَهُ وَيَأْخُذَ بِقَدْرِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ عَلَى الْمُشْتَرِي (وَيَأْخُذُ) دَفْعًا لِلضَّرَرِ
 مِنَ الْجَانِبَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ بِالْمُؤَجَّلِ يَضُرُّ بِالْمُشْتَرِي لِاخْتِلَافِ الدَّمَمِ وَبِالْحَالِ يَضُرُّ بِالشَّفِيعِ؛
 لِأَنَّ الْأَجَلَ يُقَابِلُهُ قِسْطٌ مِنَ الثَّمَنِ نَعَمْ لَوْ رَضِيَ الْمُشْتَرِي بِذِمَّةِ الشَّفِيعِ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْأَخْذُ حَالًا،
 وَإِلَّا سَقَطَ حَقُّهُ وَإِذَا خُيِّرَ لَمْ يَلْزَمْهُ إِعْلَامُ الْمُشْتَرِي بِالطَّلَبِ عَلَى مَا فِي الشَّرْحَيْنِ وَصَحَّحَ فِي
 أَصْلِ الرُّوضَةِ الزُّوْمَ قِيلَ وَهُوَ سَبَقَ قَلَمٌ.
 (وَلَوْ بَيْعَ شَقْصٍ وَغَيْرِهِ) مِمَّا لَا شُفْعَةَ فِيهِ

قوله: (وَلَمَّا كَانَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَلَوْ بَيَّعَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ عُطِفَ بِهَا إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ
 (قِيلَ). قوله: (مَا سَبَقَ) أَيْ قَوْلُهُ أَمَّا تَسْلِيمُ الْعَوَضِ إِلَى الْمُشْتَرِي إلخ. قوله: (أَنَّ الْمُرَادَ) أَيْ مِنَ الدَّيْنِ
 السَّابِقِ ضِمْنًا. قوله: (بِقَوْلِهِ) أَيْ بِالْمُقَابَلَةِ لِمَا سَبَقَ.

قوله (لَسِي): (فَلَا ظَهَرَ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ) وَلَوْ اخْتَارَ عَلَى الْأَوَّلِ الصَّبْرَ إِلَى الْحُلُولِ ثُمَّ عَنَ لَهُ أَنْ يَعْجَلَ الثَّمَنَ
 وَيَأْخُذَ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ وَجْهًا وَاجِدًا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ
 زَمَنٌ نَهَبٍ يُخْشَى مِنْهُ عَلَى الثَّمَنِ الْمُعْجَلِ الضَّيَاعُ. اهـ نِهَايَةُ زَادَ الْمُغْنَى، وَلَوْ مَاتَ الشَّفِيعُ فَالْخَيْرَةُ
 لِوَارِثِهِ. اهـ. قوله: (وَإِنْ حُلَّ) غَايَةُ. قوله: (لِمَا يَأْتِي) أَيْ فِي شَرْحٍ وَيَتَخَيَّرُ فِيمَا فِيهِ شُفْعَةُ إلخ.
 قوله: (أَيْ حُلُولِ الْكُلِّ فِي الْمُنْجَمِ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى أَيْ الْحُلُولِ، وَالثَّمَنُ الْمُنْجَمُ كَالْمُؤَجَّلِ فَيَعْجَلُ أَوْ
 يَصْبِرُ حَتَّى يَحُلَّ كُلُّهُ وَلَيْسَ لَهُ إلخ. اهـ.

قوله (لَسِي): (وَيَأْخُذُ) أَيْ بَعْدَ ذَلِكَ. اهـ مُغْنَى. قوله: (نَعَمْ) اسْتِذْرَاكَ عَلَى الْمُتَنِّ. قوله: (بِذِمَّةِ
 الشَّفِيعِ) أَيْ بِدَفْعِ الشَّقْصِ وَتَأْجِيلِ الثَّمَنِ إِلَى مَحَلِّ نِهَايَةِ مُغْنَى. قوله: (وَالْأَسْقَطُ إلخ) أَيْ، وَإِنْ أَبَى
 الشَّفِيعُ إِلَّا الصَّبْرَ إِلَى الْمَحَلِّ بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ نِهَايَةً وَمُغْنَى. قوله: (سَقَطَ حَقُّهُ) يَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ عَلِمَ
 بِذَلِكَ، وَالْأَفْلَا. اهـ ع ش وَكَتَبَ عَلَيْهِ سَمَ أَيْضًا مَا نَصَّهُ قَدْ يَشْكُلُ بَأَنَّ الْفَوْرَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الطَّلَبِ لَا فِي
 التَّمْلِكِ إِلَّا أَنْ يُصَوِّرَ هَذَا بِمَا إِذَا شَرَعَ فِي سَبَبِ التَّمْلِكِ عَلَى مَا عَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ. اهـ. قوله: (وَإِذَا خُيِّرَ
 إلخ) أَيْ الْمُشْتَرِي وَهُوَ كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ لَيْسَ مِنَ الْاسْتِذْرَاكِ.

قوله (لَسِي): (لَوْ بَيْعَ شَقْصٍ وَغَيْرِهِ) أَيْ صَفَقَةً وَاحِدَةً. اهـ مُغْنَى. قوله: (مِمَّا لَا شُفْعَةَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ

قوله: (وَالْأَسْقَطُ حَقُّهُ) قَدْ يَشْكُلُ بَأَنَّ الْفَوْرَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الطَّلَبِ لَا فِي التَّمْلِكِ إِلَّا أَنْ يُصَوِّرَ هَذَا بِمَا
 إِذَا شَرَعَ فِي سَبَبِ التَّمْلِكِ عَلَى مَا عَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ.

كسيف (أخذه) أي الشقص لوجود سبب الأخذ فيه دون غيره ولا يتخيّر المشتري بتفريق الصفة عليه؛ لأنه الموزط لنفسه وهذا أولى من التعليل بأنه دخل فيها عالماً بالحال؛ لأن قضيته أن الجاهل يتخيّر وهو خلاف إطلاقهم ومدركهم وبكل من التعليلين فارق هذا ما مر من امتناع أفراد المعيب بالرد (بحصته) أي بقدرها (من) الثمن باعتبار (القيمة) بأن يؤزغ الثمن عليهما باعتبار قيمتهما وقت البيع ويأخذ الشقص بحصته من الثمن فإذا ساوى مائتين، والسيف مائة والثمن خمسة عشر أخذه بثلثي الثمن وما قوّرت به كلامه هو مراده كما هو ظاهر وبه يندفع ما قيل: إن ذكر القيمة سبق قلّم.

(ويؤخذ) الشقص (الممهور بمهر مثلها) يوم النكاح، (وكذا) شقص هو (عوض خلع) فيؤخذ بمهر مثلها يوم الخلع سواء أنقص عن قيمة الشقص أم لا؛ لأن البضع متقوّم أو قيمته مهر المثل، ولو أمهرها شقصاً مجهولاً وجب لها مهر المثل ولا شفعة؛ لأن الشقص باقٍ على ملك الزوج ويجب في المنة مثله لا مهر مثلها؛ لأنها الواجبة بالفراق والشقص عوض عنها،

يندفع في المعني إلا أنه اقتصر على التعليل الثاني وإلى قوله وفيه نظر في النهاية. ٥ قوله: (كسيف) أي أو نقد أو أرض أخرى لا شركة فيها للشفع. ٥ المعني. ٥ قوله: (دون غيره) حال من مفعول أخذه. ٥ قوله: (لأن قضيته أن الجاهل يتخيّر) والظاهر كما قال شيخنا إنهم جروا في ذكر العلم على الغالب معنٍ ونهاية. ٥ قوله: (خلاف إطلاقهم الخ) وهو أي إطلاقهم المعتداه ع ش. ٥ قوله (لشي): (بحصته من القيمة) يوجه بأنه على حذف مضافين أي بمثل نسبة حصته من القيمة أي من الثمن. اه سم أي بقدرها من الثمن.

٥ قوله (لشي): (ويؤخذ الممهور بمهر مثلها) قال في شرح الرّوض وإن أجعله أي جعله جُعلاً على عمل أو أقرضه أخذه بعد العمل بأجرته أي العمل في الأولى أو بعد ملك المستقرض بقيمته أي في الثانية، وإن قلنا المقرض يرُد المثل الصوري. اه سم. ٥ قوله: (يَوْم النكاح) إلى قوله لا مهر مثلها في المعني. ٥ قوله: (سواء الخ) راجع إلى ما قبل، وكذا أيضاً. ٥ قوله: (شقصاً مجهولاً) أي بأن لم تَرَهُ. اه ع ش. ٥ قوله: (ويجب في المنة الخ) ولو جعل الشريك الشقص رأس مال سلم أخذه الشفع بتمن المسلم فيه إن كان مثلياً وبقيمته إن كان متقوّماً أو صالح به عن دين أخذه بمثله أو قيمته كذلك اه

٥ قوله: (وهو خلاف إطلاقهم الخ) كذا م ر.

٥ قوله (لشي): (بحصته من القيمة) يوجه بأنه على حذف مضافين أي بمثل نسبة حصته من القيمة أي من الثمن.

٥ قوله (لشي): (ويؤخذ الممهور بمهر مثلها الخ) قال في الرّوض، وإن أجعله أي جعله جُعلاً على عمل أو أقرضه أخذه بعد العمل بأجرته أي العمل في الأولى أو بعد ملك المستقرض بقيمته أي في الثانية، وإن قلنا المقرض يرُد المثل الصوري. اه.

ولو اعتاض عن النجوم شَقَصًا أَخَذَ الشَّفِيعُ بِمَثَلِ التُّجُومِ أَوْ بِقِيمَتِهَا بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ.
(ولو اشْتَرَى بِجُزْأَيْهِ وَتَلَفَ) أَوْ غَابَ وَتَعَذَّرَ لِاحْتِضَارِهِ أَوْ بِمُتَقَوِّمِ كَقَصِّ وَتَعَذَّرَ الْعِلْمُ بِقِيمَتِهِ أَوْ
اِحْتَلَطَ بِغَيْرِهِ (امْتَنَعَ الْأَخْذُ) لِتَعَذُّرِ الْأَخْذِ بِالْمَجْهُولِ وَهَذَا مِنَ الْحِيلِ الْمُسْقِطَةِ لِلشَّفْعَةِ وَهِيَ

مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ بِقِيمَتِهَا) أَيِ إِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً وَفِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ يَتَّبِعِي يَوْمَ التَّغْوِيضِ. اهـ ع ش.
قَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ) أَيِ مِنْ جَوَازِ الْاِغْتِيَاضِ عَنْهَا وَكَلَامُ الشَّارِحِ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ أَهْ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ
م ر مِنْ جَوَازِ الْاِغْتِيَاضِ الْخِ وَهُوَ الْمَرْجُوحُ. اهـ.

قَوْلُ (السِّي: (بِجُزْأَيْهِ) بِتَثْنِيٍّ جِيْمِهِ كَمَا مَرَّ نَقْدًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ كَمَذْرُوعٍ وَمَكِيلٍ. اهـ مُغْنِي وَفِي
الْبُجَيْرِيِّ الْجُزْأُ بِنَيْعِ الشَّيْءِ وَشِرَاؤُهُ بِمَا كَيْلٌ وَلَا وَزْنٌ. اهـ أَيِ وَلَا ذَرْعٌ وَلَا عَدٌّ.

قَوْلُ (السِّي: (وَتَلَفَ) أَيِ التَّمَنُّ قَبْلَ الْعِلْمِ بِقَدْرِهِ مُغْنٍ وَنِهَآيَةً وَتَلَفَ الْبَعْضُ كَتَلَفَ الْكُلُّ سَيِّدُ عُمَرَ
وَسَمٍّ. قَوْلُهُ: (أَوْ غَابَ) أَيِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِقَدْرِهِ. قَوْلُهُ: (وَتَعَذَّرَ لِاحْتِضَارِهِ) أَيِ وَالْعِلْمُ بِقَدْرِهِ فِي الْغَيْبَةِ. اهـ
شَرْحُ الرُّوضِ. قَوْلُهُ: (أَوْ بِمُتَقَوِّمِ) عَطَفَ عَلَى بِيْجُزْأَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَهَذَا مِنَ الْحِيلِ الْخِ) يُمَكِّنُ دَفْعَ هَذِهِ
الْحِيلَةِ بِأَنْ يَطْلُبَ الشَّفِيعُ الْأَخْذَ بِقَدْرِ يَعْلَمُ أَنَّ التَّمَنُّ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ قَدْرًا فِي الْمَثَلِيِّ وَقِيَمَةً فِي الْمُتَقَوِّمِ
فَالْوَجْهُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ وَأَنْ يَخْلِفَ الْمُشْتَرِي إِنْ لَمْ يَعْرِفْ بِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ وَاسْتَحَقَّ
الْأَخْذَ بِهِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى الشَّفْعَةِ بِذَلِكَ لَا لِسُقُوطِ الْحُزْمَةِ عَنِ الْمُشْتَرِي بِمَا
ذَكَرَ لِاحْتِمَالِ أَنَّ مَا عَيْتَهُ وَحَلَفَ عَلَيْهِ بَعْدَ تَكْوُلِ الْمُشْتَرِي أَزِيدُ مِمَّا أَخَذَ بِهِ فَيَعُودُ الضَّرَرُ عَلَى الشَّفِيعِ
بِذَلِكَ. اهـ ع ش.

قَوْلُهُ: (مِنْ الْحِيلِ الْمُسْقِطَةِ الْخِ) وَمِنْهَا أَنْ يَبِيعَ الشَّقَصَ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِهِ بِكَثِيرٍ ثُمَّ يَأْخُذَ بِهِ عَرَضًا يُسَاوِي
مَا تَرَاضِيَا عَلَيْهِ عَرَضًا عَنِ التَّمَنُّ أَوْ يَحْطُ عَنْ الْمُشْتَرِي مَا يَزِيدُ عَلَيْهِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ، وَمِنْهَا أَنْ يَبِيعَهُ
بِمَجْهُولٍ مُشَاهِدٍ وَيَقْبِضَهُ وَيَخْلِطَهُ بِغَيْرِهِ بِمَا وَزْنٍ فِي الْمَوْزُونِ أَوْ يُتَوَقَّعُ أَوْ يُتَلَفُ وَمِنْهَا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنَ
الشَّقَصِ جُزْءًا بِقِيَمَةِ الْكُلِّ ثُمَّ يَهَبَهُ الْبَاقِيَّ وَمِنْهَا أَنْ يَهَبَ كُلَّ مِنْ مَالِكِ الشَّقَصِ وَأَخِيذَهُ بِالْآخِرِ بِأَنْ يَهَبَ لَهُ
الشَّقَصَ بِمَا ثَوَابٍ ثُمَّ يَهَبَ لَهُ الْآخِرُ قَدْرَ قِيَمَتِهِ فَإِنْ خَشِيَ عَدَمَ الْوَفَاءِ بِالْهَبَةِ وَكَلَّا أَمِيَّتَيْنِ لِيَقْبِضَاهُمَا مِنْهُمَا
مَعًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ مُغْنٍ وَشَرْحُ الرُّوضِ وَمِنْهَا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنَ الْبِنَاءِ خَاصَّةً ثُمَّ يَتَّهَبَ مِنْهُ نَصِيْبَهُ مِنَ
الْعَرَضَةِ وَمِنْهَا أَنْ يَسْتَأْجِرَ الشَّقَصَ مُدَّةً لَا يَتَّقَى الشَّقَصُ أَكْثَرَ مِنْهَا بِأَجْرَةٍ يَسِيرَةٍ ثُمَّ يَشْتَرِيهِ بِقِيَمَةِ مِثْلِهِ فَإِنْ
عَقِدَ الْإِجَارَةَ لَا تَنْفَسِخُ بِالشَّرَاءِ عَلَى الْأَصَحِّ كُرْدِي.

قَوْلُهُ: (أَوْ بِقِيمَتِهَا) يَتَّبِعِي يَوْمَ التَّغْوِيضِ. قَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ) أَيِ مِنْ صِحَّةِ التَّغْوِيضِ.
قَوْلُهُ: (وَهَذَا مِنَ الْحِيلِ الْمُسْقِطَةِ لِلشَّفْعَةِ) يُمَكِّنُ دَفْعَ هَذِهِ الْحِيلَةِ بِأَنْ يَطْلُبَ الشَّفِيعُ الْأَخْذَ بِقَدْرِ يَعْلَمُ
أَنَّ التَّمَنُّ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ قَدْرًا فِي الْمَثَلِيِّ وَقِيَمَةً فِي الْمُتَقَوِّمِ فَالْوَجْهُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ وَأَنْ يَخْلِفَ الْمُشْتَرِي إِنْ لَمْ
يَعْرِفْ بِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ وَاسْتَحَقَّ الْأَخْذَ بِهِ.

مكروهة كذا أطلقاه كغيرهما وقيدته بعضهم بما قبل البيع قال أما بعده فهي حرام وفيه نظر بل كلامهما صريح في أنه لا فرق فإنهما ذكرا من جملة الحيل كثيرا مما هو بعد البيع أما إذا بقي فيكألا مثلاً ويؤخذ بقدره نعم لا يلزم البائع إحصاءه ولا الإخبار به وفارق ما مر فيما لم يره

قوله: (مكروهة) إلا في دفع شفعة الجار روض ومغني. قوله: (كذا أطلقاه) أي في غير شفعة الجوار. اهـ نهاية. قوله: (وقيدته) أي ما ذكر من الكراهة. اهـ ش. قوله: (وقيدته بعضهم إلخ) أقره النهاية وسُلطان. قوله: (قال أما بعده إلخ) أي كأن اشتري بضرة من الدراهم ثم أثلف بعضها على الإيهام حتى لا يتوصل إلى معرفة قدر الثمن. اهـ سم. قوله: (لا فرق) وهو ظاهر إطلاق المغني والروض وشرحه. قوله: (فإنهما ذكرا إلخ) وقد يجاب بأنهما أرادا بالكراهة ما يعُم التنزيه أي بالنسبة للحيل قبل البيع والتخريم أي بالنسبة لما بعده وبأنهما أرادا بيان ذوات الحيل لا بشرط قصد التحيل المعتبر في الكراهة أو الحرمة فلا ينافي تصريح بعضهم بالحرمة بعد البيع م ر والوجه أن يجعل البيع بمجهول بقصد إسقاط الشفعة من الحيل قبل البيع؛ لأنه يتوصل به إلى إسقاطها بنحو تلفه أو إتلافه اهـ سم. قوله: (أما إذا بقي) إلى قول المتن وللشفيع في النهاية، وكذا في المغني إلا قوله بماتين إلى المتن وقوله واعتدته السبكي وقوله وخروج التقدي نحاسا كخروجه مستحقا وقوله فإن قلت إلى المتن وقوله أو نحو نحاس وقوله فالفوائد إلى والذي يتجه. قوله: (نعم لا يلزم البائع إحصاءه) أي فيتعدر الأخذ بالشفعة وطريقه أي يذكر قدرًا يعلم أن الثمن لا يزيد عليه على ما مر عن سم. اهـ ش. قوله: (ولا الإخبار به) أي بالقدر وقال النهاية والمغني بقيمته اهـ. قوله: (وفارق ما مر) أي من أنه ليس للمشتري منع الشفع من رؤية الشقص. اهـ سم.

قوله: (وقيدته بعضهم إلخ) اعتدته م ر. قوله: (قال أما بعده) أي كأن اشتري بضرة من الدراهم ثم أثلف بعضها على الإيهام حتى لا يتوصل إلى معرفة قدر الثمن. قوله: (فإنهما ذكرا من جملة الحيل كثيرا مما هو بعد البيع) أقول عبارة الروض فضل الحيلة في دفع الشفعة مكروهة لا في شفعة الجار وهي أي الحيلة في دفعها مثل أن يبيعه الشقص بكثير ثم يأخذ به عرضا يساوي ما تراضيا عليه إلى أن قال أو بمجهول أي وأن يبيع بمجهول مشاهدة أي ويقبضه ويخلطه بغيره بلا وزن أي في الموزون قال في شرحه أو يفقه أو يضيع منه أشياء. اهـ فقله أو يبيع بمجهول إلى آخر ما ذكره عن المتن والشرح من جملة الحيل بعد البيع فهو مما عناه الشارح بقوله فإنهما ذكرا إلخ وقد يجاب بأنهما أرادا بالكراهة ما يعُم التنزيه أي بالنسبة لما بعده وبأن المراد بقوله وهي مثل أن يبيع إلخ بيان ذوات الحيل لا بشرط قصد التحيل المعتبر في الكراهة أو الحرمة فلا ينافي تصريح بعضهم بالحرمة بعد البيع م ر والوجه أن يجعل البيع بمجهول بعد إسقاط الشفعة من الحيل قبل البيع؛ لأنه يتوصل به إلى إسقاطها بنحو تلفه أو إتلافه بعد ذلك ولا يضُر في الحكم بكراهة الشراء بالمجهول وأنه حيلة أن الإسقاط لا يتم إلا إذا تلف أو أثلف بعد الشراء. قوله: (وفارق ما مر) أي أنه ليس للمشتري منع الشفع من الرؤية.

بأنه لا حق له على البائع بخلاف المشتري.

(فإن عيّن الشفيع قدرًا) بأن قال اشتريته بمائة (وقال المشتري) بمائتين حلف كما يأتي بناءً على ما ادّعه وألزم الشفيع الأخذ به، وإن قال (لم يكن معلوم القدر حلف على نفي العلم) بما عيّنه الشفيع؛ لأن الأصل عدم علمه به وحيثئذ تسقط الشفعة كما اقتضاه المثل ويجزى عليه في نكته ونص عليه وقال القاضي عن النص يُوقَف إلى أن يتضح الحال واعتمده السبكي وليس له الحلف أنه اشتراه بثمن مجهول؛ لأنه قد يعلمه بعد الشراء فإن نكل حلف الشفيع على ما عيّنه

• قوله: (بأنه) أي الشفيع. • قوله: (حلف) أي المشتري فإن نكل حلف الشفيع وأخذ بما حلف به كما يأتي. • قوله: (كما يأتي) أي بقول المصنف، ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن إلخ. • قوله: (بنا) بياء موحدة فتاء مثناة فوقية. • قوله: (والزم الشفيع الأخذ) أي إن أراد. اهـ ع ش. • قوله: (وإن قال) أي المشتري (لم يكن معلوم القدر إلخ) فلو أقام الشفيع بينة بقدر الثمن فالوجه قبولها واستحقاق الأخذ م ر. اهـ سم وتستفاد هذه أيضًا مما يأتي في شرح، ولو اختلف المشتري والشفيع. • قوله: (وحيثئذ تسقط الشفعة) ظاهره أنها لا تعود وإن تبين الحال ويوجه بأنه مقصّر بالتخليف إذا كان يمكنه ترك التخليف إلى تبين الحال سم على حج وقد يقال قوله ويوجه إلخ إنما يتم إذا كان يجاب لتأخير الأمر وقضية تضعيف الشارح م ر ما نقله عن القاضي أنه إذا لم يحلف عدًا ناكلاً وحلف الشفيع. اهـ ع ش. • قوله: (وجزى عليه إلخ) عبارة المغني وهو كذلك كما صرح به في نكته التثنية وقيل: إن الشفعة موقوفة إلخ. اهـ. • قوله: (ونص عليه) عطف تفسير لقوله جرى عليه إلخ. • قوله: (وقال القاضي إلخ) عبارة النهاية وإن نقل القاضي عن النص أنها توقفت إلخ. اهـ. • قوله: (وليس له) أي للمشتري. (فرغ): لو ذكر الشفيع قدرًا لا يزيد عليه الثمن وقال أنا آخذ به أجيب، فليراجع. اهـ سم عبارة النهاية والمغني، ولو قامت بينة بأن الثمن كان ألفًا وكفًا من الدراهم هو دون المائة يقينًا فقال الشفيع أنا آخذه بألف ومائة كان له الأخذ كما في فتاوى الغزالي لكانه لا يحل للمشتري قبض تمام المائة. اهـ ع ش قوله لا يحل إلخ أي؛ لأنه لا تجوز الزيادة على مثل الثمن أو قيمته، ولو بالتراضي على أنه هنا لا تراضي؛ لأن الشفيع إنما دفع تمام المائة ليتمكن من الأخذ. اهـ. • قوله: (بعد الشراء) أي وقبل الحلف. اهـ ع ش.

• قوله في (الشي): (وقال المشتري لم يكن معلوم القدر إلخ) فلو أقام الشفيع بينة بقدر الثمن فالوجه قبولها واستحقاق الأخذ م ر. • قوله: (وحيثئذ تسقط الشفعة) ظاهره أنها لا تعود، وإن تبين الحال لا تقطع الخصومة بالحلف ويوجه بأنه مقصّر بالتخليف إذا كان يمكنه ترك التخليف إلى تبين الحال وليس هذا كذبي الحق الأصلي فإنه بعد تخليف خصمه له إقامة البينة؛ لأن الحق هنا عارض يسقط في الجملة بالتقصير فليتأمل. • قوله: (وليس له الحلف إلخ). (فرغ): لو ذكر الشفيع قدرًا لا يزيد عليه الثمن وقال أنا آخذ به أجيب م ر فليراجع.

وأخذ به (وإن ادعى علمه) بقدر وطالبه ببيانه (ولم يُعَيِّن قدرًا) في دعواه (لم تُسمع دعواه في الأصح)؛ لأنها غير مُلزمة وله أن يدعي قدرًا ويُحلفه ثم آخر ويُحلفه وهكذا حتى يُقِرَّ أو ينكُل فيستبدل بذكوله على أنه الثمن ويحلف عليه ويأخذ به لما يأتي أنه يجوز الحلف بالظن المؤكّد.

(وإذا ظهر) بعد الأخذ بالشفعة (الثمن) المبدول في الشقص النقد أو غيره (مستحقًا) ببيّنة أو تصادق من البائع والمشتري والشفيع (فإن كان مُعَيَّنًا) بأن وقع الشراء بعينه (بطل البيع)؛ لأنه بغير ثمن (والشفعة) لِتَرْثِيهَا على البيع، ولو خرج بعضه بطلًا فيه فقط وخروج النقد نحاسًا كخروجه مستحقًا فإن خرج رديفًا تخيّر البائع بين الرضا به والاستبدال فإن رضي به لم يلزم

فؤد: (وله أن إلخ) عبارة النهاية والمُعني وللشفيع بعد حلف المشتري أن يزيد في قدر الثمن ويُحلفه ثانيًا وثالثًا وهكذا إلخ ولا يكون قوله أي المشتري نسيث قدر الثمن عذرًا بل يُطلب منه جواب كاف. اهـ. فؤد: (وهكذا حتى ينكُل إلخ) أي، ولو في أيام مُختلفة، وإن أدى ذلك لإضرار المشتري بإحضاره مجلس الحكم تلك المرات؛ لأن الظاهر من حاله حيث اشترى بمجهول أنه قصد منع الشفيع من الشفعة فعوقب بذلك. اهـ. ش. فؤد: (على أنه) أي ما وقف عنده. اهـ. ش.

فؤل (سني: مُعَيَّنًا) أي في العقد أو في مجلسه كما يؤخذ من ع. ش. اهـ. بجيرمي. فؤد: (بطلًا فيه فقط) أي بطل البيع والشفعة فيما يقابل البعض من الشقص دون الباقي تقريبًا للشفقة اهـ. مُعني.

فؤد: (وخروج النقد نحاسًا) ظاهره وإن كان مُتموّلًا وقد يشكّل البطلان حيثيذ في المُعَيَّن إلا أن يقال لما لم يقصد إلا الفضة كان بمنزلة غير المُتموّل سم على حجّ ويتبني أخذًا من مسألة شراء رجاجة ظنها جوهرة - تصوير المسألة بما لو قال اشتريت بهذه الفضة مثلًا فإن الثمن نحاسًا وقد يدل لما ذكرناه قول سم قوله كخروجه مستحقًا يتبني أن يُستثنى المُعَيَّن المُتموّل الذي لم يوصف بأنه دراهم أو دنانير كيغتك بهذا فيتبني صحة البيع به أخذًا من شراء رجاجة ظنها جوهرة فإنه يصحّ وحيثيذ تثبت الشفعة فليراجع انتهى اهـ. ش. فؤد: (فإن خرج رديفًا) أي، وإن وقع الشراء بعينه بل هو ظاهر في ذلك لكن لا وجه حيثيذ لقوله والاستبدال سم وع. ش. ورشيدتي وقد يمنع الظهور بل الشمول للمُعَيَّن قول الشارح الآتي إلا أن يفرّق ثم رأيت ما يأتي عن سم. فؤد: (تخيّر البائع بين الرضا به والاستبدال إلخ) هو مُشكّل إن كانت الصورة أن الثمن مُعَيَّن كما هو صريح السياق فإن القياس فيه إنما هو التخيير بين الفسخ

فؤد: (وخروج النقد نحاسًا) ظاهره، وإن كان مُتموّلًا وقد يشكّل البطلان حيثيذ في المُعَيَّن إلا أن يقال لما لم يقصد إلا الفضة كان بمنزلة غير المُتموّل. فؤد: (كخروجه مستحقًا) يتبني أن يُستثنى المُعَيَّن المُتموّل الذي لم يوصف بأنه دراهم أو دنانير كيغتك بهذا فيتبني صحة البيع به أخذًا من شراء رجاجة ظنها جوهرة فإنه يصحّ وحيثيذ تثبت الشفعة فليراجع. فؤد: (فإن خرج رديفًا) وإن وقع الشراء بعينه بل هو ظاهر في ذلك لكن لا وجه حيثيذ لقوله والاستبدال. فؤد: (فإن خرج رديفًا إلخ) هذا

المُشْتَرِي الرُّضَا بِمِثْلِهِ بَلْ يَأْخُذُ مِنَ الشَّفِيعِ الْجَيِّدِ قَالَهُ الْبَغَوِيُّ وَنَظَرَ فِيهِ الْمُصَنِّفُ وَرَدَّهُ الْبُلْقِينِي بِأَنَّهُ جَارٍ عَلَى قَوْلِهِ فِي عَبْدٍ ثَمَنٍ لِلشَّقِصِ ظَهَرَ مَعِيًّا وَرَضِي بِهِ الْبَائِعُ أَنَّ عَلَى الشَّفِيعِ قِيَمَتَهُ سَلِيمًا؛ لِأَنَّهُ الَّذِي اقْتَضَاهُ الْعَقْدُ وَقَدْ غَلَطَهُ فِيهِ الْإِمَامُ قَالَ وَإِنَّمَا عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ مَعِيًّا فَالْتَّغْلِيظُ بِالْمِثْلِيِّ أَوْلَى. قَالَ وَالصَّوَابُ فِي كُلِّتَا الْمَسْأَلَتَيْنِ ذِكْرُ وَجْهَيْنِ وَالْأَصَحُّ مِنْهُمَا اعْتِبَارُ مَا ظَهَرَ وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي الْمَعِيْبِ فَإِنْ قُلْتُ: قِيَاسُ مَا قَالُوهُ فِي حِطِّ بَعْضِ الثَّمَنِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا قَبْلَ الزُّوْمِ وَبَعْدَهُ أَنْ يُقَالَ بِنَظِيرِهِ هُنَا مِنْ أَنَّ الْبَائِعَ إِنْ رَضِيَ بِرَدِّهِ أَوْ مَعِيْبٍ قَبْلَ الزُّوْمِ لَزِمَ الْمُشْتَرِي الرُّضَا بِهِمَا مِنَ الشَّفِيعِ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا قُلْتُ: الْقِيَاسُ مُحْتَمَلٌ؛ لِأَنَّ مِثْلَ الْبَائِعِ وَمُسَامَحَتَهُ

وَالْإِمْضَاءُ لَا رَدَّ الْمُعَيَّنِ وَطَلَبُ بَدَلِهِ ع ش وَرَشِيدِي زَادَ سَمَ لَكِنْ قَوْلُهُ الْآتِي إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الرَّدَّ فِي الْمَعِيْبِ غَيْرُ مَا وَقَعَ بِهِ الْعَقْدُ بِالْكُلِّيَّةِ صَرِيحٌ فِي التَّصْوِيرِ بِمَا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ فِي الدَّيْمَةِ وَحَيْثُ ذَكَرَ هَذَا الْكَلَامَ فِي هَذَا الشَّقِّ مَا لَا يَخْفَى. أَهْ أَقُولُ وَلِذَا آخَرُ الْمُغْنِي وَالْمُنْهَجُ هَذَا الْكَلَامَ بِتَمَامِهِ وَذَكَرَاهُ فِي شَرْحٍ: وَلَا أَبْدَلَ وَبَقِيَ. هـ فَوَدَّ: (الْجَيِّدُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي مَا اقْتَضَاهُ الْعَقْدُ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَرَدَّهُ) أَيُّ قَوْلِ الْبَغَوِيِّ، وَكَذَا ضَمِيرُ بَأَنَّهُ إِلَخ. هـ فَوَدَّ: (ثَمَنُ الْخ) نَعْتُ عَبْدٍ. هـ فَوَدَّ: (وَقَدْ غَلَطَهُ) أَيُّ الْبَغَوِيِّ (فِيهِ) أَيُّ فِي قَوْلِهِ فِي عَبْدٍ ثَمَنُ الْخ. هـ فَوَدَّ: (قَالَ وَإِنَّمَا إِلَخ) أَيُّ قَالَ الْإِمَامُ. هـ فَوَدَّ: (أَوْلَى) وَوَجْهَ الْأَوَّلِيَّةِ أَنَّ الْعَيْبَ فِي الْمُتَقَوِّمِ يُمَكِّنُ زَوَالَهُ بِخِلَافِ الرَّدَاءِ فِي الْمِثْلِيِّ شَيْخُنَا الْحَفَنِي. اهـ بُجَيْرِي. هـ فَوَدَّ: (وَالصَّوَابُ إِلَخ) أَيُّ قَالَ الْبُلْقِينِي مُغْنِي وَع ش. هـ فَوَدَّ: (فِي كُلِّتَا الْمَسْأَلَتَيْنِ) أَيُّ مَسْأَلَةِ الرَّدِّ وَمَسْأَلَةِ الْمَعِيْبِ.

هـ فَوَدَّ: (اِغْتِيَارُ مَا ظَهَرَ) أَيُّ بَعْدَ الْعَقْدِ وَهُوَ مِثْلُ الرَّدِّ وَقِيَمَةُ الْمَعِيْبِ. اهـ ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي اِغْتِيَارُ مَا ظَهَرَ أَيُّ لَا مَا رَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَبِهِ جَزَمَ إِلَخ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي الْمَعِيْبِ) قَالَ قَلَوُ رَضِيَ الْبَائِعُ بِأَخْذِ الْعَبْدِ مَعِيًّا لَزِمَ الشَّفِيعُ قِيَمَتَهُ مَعِيًّا فَإِنْ سَلَّمَ قِيَمَتَهُ سَلِيمًا قَسَطَ السَّلَامَةُ اهـ.

الصَّنِيعُ حَيْثُ ذَكَرَ هَذَا فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الشَّقِّ الْأَوَّلِ أَغْنَى كَوْنُ الثَّمَنِ مُعَيَّنًا قَبْلَ الْكَلَامِ عَلَى الشَّقِّ الْآخَرِ أَغْنَى كَوْنَهُ فِي الدَّيْمَةِ يَقْتَضِي أَنَّ هَذَا مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا أَوْ أَعْمَ وَيُؤْفَقُهُ تَعْبِيرُ الْعُبَابِ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ بَانَ الثَّمَنُ رَدِيًّا عَيْنٌ أَوْ لَا فَلِلْبَائِعِ طَلَبُ بَدَلِهِ وَالرُّضَا بِهِ فَإِنْ رَضِيَ بِهِ فَلِلْمُشْتَرِي لَا عَلَيْهِ قَبُولٌ مِثْلِهِ. اهـ. وما ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ لَهُ طَلَبُ بَدَلِ الْمُعَيَّنِ فِي الْعَقْدِ لَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ وَأَنَّ الْقِيَاسَ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ لَا رَدَّهُ وَأَخَذَ بَدَلَهُ كَالْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ فَلْيَتَأَمَّلْ. لَكِنْ قَوْلُهُ الْآتِي إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الرَّدَّ فِي الْمَعِيْبِ غَيْرُ مَا وَقَعَ بِهِ الْعَقْدُ بِالْكُلِّيَّةِ صَرِيحٌ فِي التَّصْوِيرِ بِمَا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ فِي الدَّيْمَةِ وَحَيْثُ ذَكَرَ هَذَا الْكَلَامَ فِي هَذَا الشَّقِّ مَا لَا يَخْفَى. هـ فَوَدَّ: (وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي الْمَعِيْبِ) قَالَ قَلَوُ رَضِيَ الْبَائِعُ بِأَخْذِ الْعَبْدِ مَعِيًّا لَزِمَ الشَّفِيعُ قِيَمَتَهُ مَعِيًّا فَإِنْ سَلَّمَ قِيَمَتَهُ سَلِيمًا اسْتَرَدَّ قَسَطَ السَّلَامَةُ. اهـ وَجَزَمَ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي الرَّدِّ بِخِلَافِ مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَعِيْبِ حَيْثُ قَالَ وَلَا يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي قَبُولُ الرَّدِّ مِنْ الشَّفِيعِ، وَلَوْ قَبِلَ أَيُّ قَبْلَهُ الْبَائِعُ مِنْهُ. اهـ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعِيْبِ وَالرَّدِّ ظَاهِرٌ فَإِنَّ الرَّدَّاءَ تُنْقِصُ الْقِيَمَةَ دَائِمًا أَوْ غَالِبًا بِخِلَافِ الْعَيْبِ كَمَا فِي الْخِصَاءِ وَالْحَمْلِ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْمَعِيْبِ صِفَاتٌ صَابِرَةٌ مَرَّةً وَوَجْهٌ

موجودة فيهما إلا أن يُفَرَّقَ بأن الرديء والمعيب غير ما وَقَعَ به العقد بالكيفية بخلاف الثمن فإنه وَقَعَ به العقد فسرى ما وَقَعَ فيه إلى الشفيع (والا) يُعَيَّنُ في العقد بأن كان في الذمة (أبدلَ وبقيًا) أي البيع والشفعة؛ لأنَّ العقد لم ينعقد به (وإن دَفَعَ الشفيع مُسْتَحَقًّا) أو نحو نحاس (لم تبطل شفعته إن جهل) لِغُدْرِهِ ، (وكذا إن عَلِمَ في الأصح)؛ لأنه لم يُقْصَر في الطلب والشفعة لا تُسْتَحَقُّ بمالٍ مُعَيَّنٍ حتى تبطل باستحقاقه، وكذا لو لم يأخذها بمُعَيَّنٍ كَتَمَلُّكَتْ بِعَشْرَةِ دنانير

وجزم ابن المقرئ في الرديء بخلاف ما جزم به في المعيب حيث قال ولا يُلزَمُ المُشْتَرِي قَبُولَ الرديء من الشفيع ، ولو قِيلَ أي قِيلَه البائع منه انتهى . اهـ سم ووافقه أي ابن المقرئ النهاية عبارة والأوجه الفرق بين المعيب والرديء ؛ إذ ضَرُرُ الرَدَاءَةِ أَكْثَرُ مِنَ الْعَيْبِ ؛ إذ لا يُلزَمُ مِنْ عَيْبِهِ رَدَائَتُهُ . اهـ قال ع ش والرشيدي قوله م ر والأوجه الفرق إلخ أي فلا يَجِبُ عَلَى الْمُشْتَرِي قَبُولَ الرديء وَيَجِبُ قَبُولُ قِيَمَةِ الْمَعِيبِ وَاعْتَمَدَ الْفَرْقَ الْمَذْكُورَ شَيْخُنَا الزَّيَادِيُّ . اهـ وقال سم والوجه أن هذه التفرقة إنما تُتَّبَعُ إِذَا كَانَ الشَّرَاءُ فِي صُورَةِ الْعَبْدِ بِالْعَيْنِ وَفِي صُورَةِ الرديء فِي الذِّمَّةِ ، وَإِلَّا فَالْوَجْهُ اسْتِثْنَاءُ الْحُكْمِ فِيهِمَا حَتَّى يُعْتَبَرَ مَا ظَهَرَ فِيهِمَا فِي صُورَةِ الْعَيْنِ دُونَ الذِّمَّةِ . اهـ . فَوُهْ : (مَوْجُودَةٌ فِيهِمَا) أَي فِي الْحَطِّ وَقَبُولِ الرديء أَوْ الْمَعِيبِ . فَوُهْ : (بِخِلَافِ الثَّمَنِ) أَي إِذَا حُطَّ بَعْضُهُ . فَوُهْ : (فَسَرَى مَا وَقَعَ فِيهِ الْإِلْخ) بِخِلَافِ الرديء أَوْ الْمَعِيبِ فَلَا يَسْرِي فَلَا يُعْطِيهِ إِلَّا الْجَيِّدُ سَوَاءً مَا قَبِلَ الْإِلْزُومَ وَمَا بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ مَا قَبِلَ الْإِلْزُومَ ثَبَتَ بِالْفَرْقِ الْمَذْكُورِ وَمَا بَعْدَهُ بِالْأَوَّلَى وَهَذَا الْفَرْقُ مُوَافِقٌ لِمَا مَرَّ عَنِ الْبَغَوِيِّ . اهـ رَشِيدِي . فَوُهْ : (بِأَن كَانَ فِي الذِّمَّةِ) أَي وَدَّعَ عَمَّا فِيهَا فَخَرَجَ الْمَذْفُوعُ مُسْتَحَقًّا نِهَآيَةً وَمُعْنٍ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَدَّعَ الْإِلْخ أَي بَعْدَ مُفَارَقَةِ الْمَجْلِسِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمُ الْوَاقِعِ فِي الْمَجْلِسِ كَالوَاقِعِ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ . اهـ .

فَوُهْ (سُيْ) : (أَبْدَلَ وَبَقِيَ) وَلِلْبَائِعِ اسْتِزْدَادُ الشَّقْصِ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَبَرَّعَ بِتَسْلِيمِهِ وَيَخِيْسُهُ إِلَى أَنْ يَقْبِضَ الثَّمَنَ نِهَآيَةً وَمُعْنٍ قَالَ ع ش قَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَبَرَّعَ الْإِلْخ كَانَ دَفَعَهُ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ بِلَا إِجْبَارٍ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فَيَنْبَغِي تَضَدُّيقُهُ فِي عَدَمِ التَّبَرُّعِ . اهـ .

فَوُهْ (سُيْ) : (إِنْ جَهِلَ) أَي كَوْنُهُ مُسْتَحَقًّا بِأَن اشْتَبَهَ عَلَيْهِ بِمَالِهِ . اهـ مُعْنِي .

فَوُهْ (سُيْ) : (وَكَذَا إِنْ عَلِمَ الْإِلْخ) قَدْ يَشْكُلُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا سَرَعَ فِي سَبَبِ الْأَخْذِ وَجِبَ الْفَوْرُ فِي التَّمَلُّكِ وَجِهَ الْإِشْكَالُ أَنَّ دَفَعَ الْمُسْتَحَقَّ مَعَ الْعِلْمِ بِمَالِهِ تَقْصِيرٌ يُنَافِي الْفَوْرِيَّةَ فَلْيُحْمَلْ هَذَا عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَقُتْ الْفَوْرِيَّةُ بِأَن تَدَارَكَ فَوْرًا سَمَ عَلَى حَجٍّ . اهـ ع ش . فَوُهْ : (وَكَذَا لَوْ الْإِلْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي عَقِبَ

أَنَّ هَذِهِ التَّفَرُّقَةَ إِنَّمَا تُتَّبَعُ إِذَا كَانَ الشَّرَاءُ فِي صُورَةِ الْعَبْدِ بِالْعَيْنِ وَفِي صُورَةِ الرديء فِي الذِّمَّةِ ، وَإِلَّا فَالْوَجْهُ اسْتِثْنَاءُ الْحُكْمِ فِيهِمَا حَتَّى يُعْتَبَرَ مَا ظَهَرَ فِيهِمَا فِي صُورَةِ الْعَيْنِ دُونَ الذِّمَّةِ .

فَوُهْ (سُيْ) : (وَكَذَا إِنْ عَلِمَ فِي الْأَصَحِّ) قَدْ يَشْكُلُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيُشْتَرَطُ لَفْظُ الْإِلْخ مِنْ أَنَّهُ إِذَا سَرَعَ فِي سَبَبِ الْأَخْذِ وَجِبَ الْفَوْرُ فِي التَّمَلُّكِ وَجِهَ الْإِشْكَالُ أَنَّ دَفَعَ الْمُسْتَحَقَّ مَعَ الْعِلْمِ بِمَالِهِ تَقْصِيرٌ يُنَافِي الْفَوْرِيَّةَ مَعَ أَنَّهُ سَرَعَ فِي الْأَخْذِ بِدَلِيلِ ذِكْرِ الْخِلَافِ فِي أَنَّهُ يَحْتَاجُ لِتَمَلُّكِ جَدِيدٍ أَوْ لَا فَلْيَتَأَمَّلْ فَيَحْمَلْ هَذَا عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَقُتْ الْفَوْرِيَّةُ بِأَن تَدَارَكَ فَوْرًا . فَوُهْ : (وَكَذَا لَوْ لَمْ يَأْخُذْهَا بِمُعَيَّنٍ) يَدُلُّ عَلَى

ثم نقد المستحق لم تبطل قطعاً وإذا بقي حقه فهل يتبين أنه لم يملك فيحتاج لتملك جديد أو ملك، والتمن دئناً عليه فالفوائد له وجهان ربح الرافعي الأول وغيره الثاني واستظهر والذي يُجبه أن الأخذ إن كان بالعين تعين الأول أو في الذمة تعين الثاني.

(وتصرف المشتري في الشقص كبيع ووقف)، ولو مسجداً (وإجارة صحيح)؛ لأنه واقع في ملكه، وإن لم يلزم فكان كتصرف الولد فيما وهب له أبوه (وللشفيع نقض ما لا شفعة فيه) ابتداءً (كالوقف) والهيبة والإجارة قال الماوردي وإذا أمضى الإجارة فالأجرة للمشتري (وأخذه)

التمن إن كان التمن معيناً كتملك الشقص بهذه الدراهم فإن كان التمن في الذمة لم تبطل جزئاً وعليه إبداله، وإن دفع رديناً لم تبطل شفعته علم أو جهل. اهـ. قوله: (وإذا بقي حقه) أي الشفع فيما إذا دفع مستحقاً بصورتيه. اهـ. قوله: (واستظهر) أي الثاني (قوله تعين الأول) وعليه لا بد من الفور. اهـ. رشيد. قول التمن (صحيح) يؤخذ منه أن قبض الشقص لا يتوقف على إذن من الشريك، وإلا لم يصح بيعه قبل علم الشفع ورضاه بالقبض وتقدم أن الحكم كذلك في العقار دون المنقول كالحيوان فلا بد لصحة قبضه من إذن الشريك، وأن الفرق بين المنقول والعقار أن اليد على العقار حكمية بخلاف المنقول. اهـ. ش. قوله: (وإن لم يلزم) أي ملكه لإمكان أخذ الشفع منه. اهـ. ش.

قوله: (فكان كتصرف الولد إلخ) أي حيث قلنا بنموذاه لكن تصرف الولد يمنع رجوع الأب بخلاف تصرف المشتري لما يأتي من أن للشفيع نقضه والأخذ. اهـ. ش. قوله: (ابتداء) معمول للقبض ومنه ما لو أوصى بالشقص ومات وقبل الموصى له فله نقض ذلك وأخذ الشقص ودفع التمن أو قيمته للوارث كما هو ظاهر. اهـ. سم على حجة اهـ. ش. وعبارة المعني مما لا يستحق به الشفعة لو وجد ابتداء. اهـ. ومقتضاه أن ابتداء هنا معمول للشفعة إلخ وهو الظاهر. اهـ. قوله: (والهيبة) إلى قوله وفيه نظر في المعني إلا قوله قال إلى التمن وقوله وأو هنا إلى التمن وإلى قوله وردذته في النهاية. اهـ. قوله: (وإذا أمضى إلخ) أي الشفع بأن طلب الأخذ بالشفعة الآن وأخر التملك إلى انقضاء مدة الإجارة ثم أخذ فالأجرة للمشتري لحصولها في ملكه وعبارة العباب أو أي أو تصرف المشتري بما لا يزيل ملكه كزمن وإجارة فإن أخر الأخذ لزوإلهما بطل حقه، وإن شفع بطل الزمن لا الإجارة فإن فسحها فذاك، وإن قررها

نقض ما لا شفعة فيه ما لو أوصى بالشقص ومات وقبل الموصى له فله نقض ذلك وأخذ الشقص ودفع التمن أو قيمته للوارث كما هو ظاهر.

قوله: (ابتداء) معمول لنقض. اهـ. ش. قوله: (قال الماوردي إلخ) عبارة العباب أو أي أو تصرف المشتري بما لا يزيل ملكه كزمن وإجارة فإن أخر الأخذ لزوإلهما بطل حقه وإن شفع بطل الزمن لا الإجارة فإن فسحها فذاك، وإن قررها فالأجرة للمشتري. اهـ. وقوله بطل حقه قد يشكل على ما يأتي أن الذي على الفور هو الطلب لا التملك إلا أن يصور هذا بما إذا شرع في الأخذ أخذاً مما تقدم قبل الفصل، وكذا يقال في قول الشارح السابق نعم لو رضي المشتري بذمة الشفع تعين عليه الأخذ حالاً وإلا سقط حقه.

لِسَبْقِ حَقِّهِ وَالْمُرَادُ بِالنَّقْضِ الْأَخْذُ لَا أَنَّهُ يَحْتَاجُ لِلْفِظِ فَقَوْلُهُ وَأَخَذَهُ عَطْفُ تَفْسِيرِهِ (وَيَتَخَيَّرُ فِيهِ فِيهِ شَفْعَةٌ كَبِيعَ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ بِالْبَيْعِ الثَّانِي أَوْ يَنْقُضَ وَيَأْخُذَ بِالْأَوَّلِ)؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا صَحِيحٌ وَرُبَّمَا كَانَ أَحَدُهُمَا ثَمَنَهُ أَقْلٌ أَوْ جِنْسُهُ أَيْسَرُ عَلَيْهِ وَأَوْ هُنَا بِمَعْنَى الْوَاوِ الْوَاجِبَةِ فِي حَيْزٍ بَيْنَ لَكِنْ الْفُقَهَاءُ كَثِيرًا مَا يَتَسَامَحُونَ فِي ذَلِكَ.

(وَلَوْ اخْتَلَفَ الْمُشْتَرِي وَالشَّفِيعُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ) وَلَا يَبْتَنَى أَوْ أَقَامَا يَبْتَنِينَ وَتَعَارَضَتَا (صُدُقَ الْمُشْتَرِي) يَمِينُهُ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِمَا بَاشَرَهُ مِنَ الشَّفِيعِ فَإِنْ تَكَلَّلَ حَلَفَ الشَّفِيعُ وَأَخَذَ بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ

فَالْأَجْرَةُ لِلْمُشْتَرِي. انْتَهَى وَقَوْلُهُ بَطَلَ حَقُّهُ قَدْ يَشْكُلُ عَلَى مَا يَأْتِي أَنَّ الَّذِي عَلَى الْفَوْرِ هُوَ الطَّلَبُ لَا التَّمْلِكُ إِلَّا أَنْ يَصُورَ هَذَا بِمَا إِذَا شَرَعَ فِي الْأَخْذِ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ قَبْلَ الْفَضْلِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ نَعَمْ لَوْ رَضِيَ الْمُشْتَرِي بِذِمَّةِ الشَّفِيعِ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْأَخْذُ حَالًا، وَلَا سَقَطَ حَقُّهُ سَمَ عَلَى حَيْجٍ. اهـ ع ش أَقُولُ الْأَوَّلَى فِي دَفْعِ الْإِشْكَالِ حَمْلُ الْأَخْذِ فِي قَوْلِ الْعُبَابِ فَإِنْ أَخَّرَ الْأَخْذَ الْإِخَ عَلَى الطَّلَبِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ لَا عَلَى التَّمْلِكِ. هـ قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِالنَّقْضِ الْأَخْذُ) بَانَ يَقُولُ أَخَذْتُ بِالشَّفْعَةِ. اهـ ع ش.

(فَرَعَ): لَوْ بَنَى الْمُشْتَرِي أَوْ غَرَسَ أَوْ زَرَعَ فِي الْمَشْفُوعِ وَلَمْ يَعْلَمْ الشَّفِيعُ بِذَلِكَ ثُمَّ عَلِمَ قُلِعَ ذَلِكَ مَجَانًا لِعُدْوَانِ الْمُشْتَرِي نَعَمْ إِنْ بَنَى أَوْ غَرَسَ فِي نَصِيهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ ثُمَّ أَخَذَ بِالشَّفْعَةِ لَمْ يُقْلَعْ مَجَانًا فَإِنْ قِيلَ الْقِسْمَةُ تَنْضَمُّنٌ غَالِبًا رِضَا الشَّفِيعِ بِتَمْلِكِ الْمُشْتَرِي أُجِيبَ بَانَ ذَلِكَ يُتَصَوَّرُ بِصُورٍ: مِنْهَا أَنْ يُظْهِرَ الْمُشْتَرِي بِأَنَّهُ هَبَهُ ثُمَّ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ أَوْ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِثَمَنٍ كَثِيرٍ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ بِأَقْلٍ أَوْ يَطْرُقُ الشَّفِيعُ عِنْدَ الْقِسْمَةِ أَنَّ الْمُشْتَرِي وَكَيْلُ الْبَائِعِ فِيهَا وَلِبْنَاءِ الْمُشْتَرِي وَغِرَاسِهِ حَيْثُ حُكِمَ بِنَاءِ الْمُشْتَعِيرِ وَغِرَاسِهِ أَيْ مِنَ التَّخْيِيرِ يَبْتَنَى التَّمْلِكُ بِالْقِيَمَةِ وَالْقُلْعُ مَعَ أَرْضِ النَقْصِ وَالتَّبْقِيَةِ بِالْأَجْرَةِ إِلَّا أَنَّ الْمُشْتَرِي لَا يَكْلَفُ تَسْوِيَةَ الْأَرْضِ إِذَا اخْتَارَ الْقُلْعَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُتَصَرِّفًا فِي مِلْكِهِ فَإِنْ حَدَثَ فِي الْأَرْضِ نَقْصٌ فَيَأْخُذُهُ الشَّفِيعُ عَلَى صِفَتِهِ أَوْ يَتْرُكُ وَيَبْقَى زَرْعُهُ إِلَى أَوَانِ الْحَصَادِ بَلَا أَجْرَةٍ وَلِلشَّفِيعِ تَأْخِيرُ الْأَخْذِ بِالشَّفْعَةِ إِلَى أَوَانِ الْحَصَادِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ قَبْلَهُ، وَفِي جَوَازِ التَّأْخِيرِ إِلَى أَوَانِ جُذَاذِ الثَّمَرَةِ فِيمَا إِذَا كَانَ فِي الشَّقْصِ شَجَرٌ عَلَيْهِ ثَمَرَةٌ لَا تُسْتَحَقُّ بِالشَّفْعَةِ وَجِهَانِ أَوْجَهُمَا لَا، وَالْفَرْقُ أَنَّ الثَّمَرَةَ لَا تَمْنَعُ الْإِنْتِفَاعَ بِالْمَأْخُودِ بِخِلَافِ الزَّرْعِ، وَلَوْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي إِحْدَاثَ بِنَاءٍ وَادَّعَى الشَّفِيعُ أَنَّهُ قَدِيمٌ صُدُقَ الْمُشْتَرِي مُعْنٍ وَنَهَايَةً، وَكَذَا فِي الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا قَوْلَهُمَا أَوْجَهُمَا لَا الْإِخَ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لِعُدْوَانِ الْمُشْتَرِي أَيْ؛ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّرِيكَ الْقَدِيمِ وَقَدْ فُعِلَ بَلَا إِذِنْ مِنْهُ وَقَوْلُهُ لَا تُسْتَحَقُّ أَيْ بَانَ حَدَثَتْ بَعْدَ الْعَقْدِ وَتَابَرَتْ قَبْلَ الْأَخْذِ كَمَا تَقَدَّمَ وَقَوْلُهُ لَا أَيْ لَا يَجُوزُ التَّأْخِيرُ. هـ قَوْلُهُ: (صُدُقَ الْمُشْتَرِي) أَيْ فَلَهُ نَقْضُهُ أَوْ يَبْعُهُ لِلشَّفِيعِ مَثَلًا وَمَحَلَّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَمْ تَدُلَّ الْقَرِينَةُ عَلَى خِلَافِهِ اهـ.

هـ قَوْلُهُ (لِسَبْقِ): (فِي قَدْرِ الثَّمَنِ) أَيْ أَوْ فِي قِيَمَتِهِ إِنْ تَلَفَ. اهـ مُعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ أَقَامَا يَبْتَنِينَ الْإِخَ) وَلَوْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا يَبْتَنَى قَضِي بَهَا، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فِي قَدْرِ الثَّمَنِ لَزِمَ الشَّفِيعُ مَا ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي، وَإِنْ ثَبَتَ مَا ادَّعَاهُ الْبَائِعُ لَا غَيْرَافِ الْمُشْتَرِي بَانَ الْبَيْعُ جَرَى بِذَلِكَ وَالْبَائِعُ ظَالِمٌ بِالزِّيَادَةِ وَيَقْبَلُ شَهَادَةَ الشَّفِيعِ لِلْبَائِعِ لِعَدَمِ التُّهْمَةِ دُونَ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي تَقْلِيلِ الثَّمَنِ، وَلَوْ فَسَخَ الْبَيْعَ بِالتَّحَالُفِ أَوْ نَحْوِهِ بَعْدَ

وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ لَوْ كَذَّبَهُ الْحِسُّ كَأَنِ ادَّعَى أَنَّ الثَّمَنَ أَلْفُ دِينَارٍ وَهُوَ يُسَاوِي دِينَارًا لَمْ يُصَدَّقْ وَفِيهِ نَظَرٌ مَأْخُذُهُ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَا خِيَارَ فِي شِرَاءِ زُجَاجَةٍ بِالْأَلْفِ وَهِيَ تُسَاوِي دَرَهْمًا وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْحِسَّ لَا يُكَذِّبُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَبْنَ بِذَلِكَ قَدْ يَقَعُ، (وَكَذَا لَوْ أَنْكَرَ الْمُشْتَرِي) فِي رُحْمِ الشَّفِيعِ (الشُّرَاءِ)، وَإِنْ كَانَ الشَّقِصُ فِي يَدِهِ (أَوْ) أَنْكَرَ (كَوْنِ الطَّالِبِ شَرِيكًا) فَيُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُمَا وَيَحْلِفُ فِي الْأَوَّلَى أَنَّهُ مَا اشْتَرَاهُ وَفِي الثَّانِيَةِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِشَرِكِهِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الطَّالِبُ بَيِّنًا وَأَخَذَ.

الْأَخْذُ بِالشَّفْعَةِ أَقَرُّ الْأَخْذِ بِالشَّفْعَةِ وَسَلَّمُ الْمُشْتَرِي قِيَمَةَ الشَّقِصِ لِلْبَائِعِ، وَلَوْ تَحَالَفاً قَبْلَ الْأَخْذِ أَخَذَ بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ الْبَائِعُ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ اعْتَرَفَ بِاسْتِحْقَاقِ الشَّفِيعِ الْأَخْذَ بِذَلِكَ الثَّمَنِ فَيَأْخُذُ حَقَّهُ مِنْهُ وَعُهُدُهُ الْمَبِيعِ عَلَى الْبَائِعِ لَتَلْقَى الْمَلِكُ مِنْهُ مَغْنٍ وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِلْحَ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ اسْتَوْجَهَ الشُّهَابُ ابْنُ قَاسِمٍ مَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَقَرَّرَهُ فِي حَوَاشِي التَّحْفَةِ تَقْرِيرًا حَسَنًا فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ قَوْلُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ مَأْخُذُهُ مَا مَرَّ الْإِلْحَ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنْ تَصَوَّرَ ذَلِكَ فِي زُجَاجَةٍ تُشْتَبِهَ بِالْجَوْهَرَةِ لَا بُعْدَ فِيهِ بِخِلَافِ شِرَاءِ شَقِصٍ مِنْ عَقَارٍ يُسَاوِي دَرَهْمًا بِالْأَلْفِ ثُمَّ رَأَيْتَ الْمُحْسَنِي سَمَ قَالَ: الْوَجْهَ أَنَّهُ لَا عُذُولَ عَنْ بَحْثِ الزَّرْكَشِيِّ إِذْ قَدْ يَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ مَا ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي كَمَا لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ فِي غَايَةِ الرُّشْدِ وَالْيَقَظَةِ وَانْتَقَى احْتِمَالَ غَرَضٍ مَالِهِ فِي ذَلِكَ الشَّقِصِ وَأَطْرَدَتِ الْعَادَةُ بِأَنَّهُ أَحَدًا لَا يَرْغَبُ فِي مِثْلِهِ بِأَزِيدَ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ لِخِسَّتِهِ وَخِسَّةِ مَحَلِّهِ وَادَّعَى الْمُشْتَرِي مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِالْأَلْفِ دِينَارٍ فَإِنَّهُ لَا شُبْهَةَ فِي اسْتِحَالَةِ ذَلِكَ عَادَةً وَتَكْذِيبِ الْحِسِّ لَهُ وَلَا يَرُدُّ مَسْأَلَةَ الزُّجَاجَةِ؛ لِأَنَّ الْغَبْنَ فِيهَا إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ جِهَةِ اشْتِبَاهِهَا بِالْجَوْهَرَةِ الَّتِي يُرْغَبُ فِيهَا، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَتَأْتَى فِيمَا نَحْنُ فِيهِ وَالْحَالُ مَا ذُكِرَ اهـ وَقَالَ ع ش بَعْدَ ذِكْرِ عِبَارَةِ سَمَ وَالْفَرْقُ لَهُ وَجْهٌ وَالتَّظَرُّ مُعْتَمَدٌ أَيُ فَيُصَدَّقُ. اهـ أَيْ الْمُشْتَرِي وَفِيهِ وَفَقَّةٌ.

٥ قَوْلُهُ: (مَأْخُذُهُ) أَيِ التَّظَرُّ (مَا مَرَّ) أَيِ قُبِيلَ بَابِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْحِسَّ الْإِلْحَ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ قَدْ تَقَطَّعَ الْقَرَائِنُ بِالتَّكْذِيبِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (فِي رُحْمِ الشَّفِيعِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُشْتَرِي. اهـ ع ش.

٥ قَوْلُ (الشُّرَاءِ): (الشُّرَاءُ) بِأَنَّهُ قَالَ لَمْ اشْتَرِهِ سِوَاءَ مَا قَالَ مَعَهُ وَرِثَتُهُ أَوْ أَتَّهَبَتْهُ أَمْ لَا اهـ مُغْنِي.

٥ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِلْحَ) الْوَجْهَ أَنَّهُ لَا عُذُولَ عَنْ بَحْثِ الزَّرْكَشِيِّ؛ إِذْ قَدْ يَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ مَا ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي كَمَا لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ فِي غَايَةِ الرُّشْدِ وَالْيَقَظَةِ وَانْتَقَى احْتِمَالَ غَرَضٍ مَالِهِ فِي ذَلِكَ الشَّقِصِ بِأَزِيدَ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ مَثَلًا لِخِسَّتِهِ وَخِسَّةِ مَحَلِّهِ وَادَّعَى الْمُشْتَرِي مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِالْأَلْفِ دِينَارٍ فَإِنَّهُ لَا شُبْهَةَ وَالْحَالُ مَا ذُكِرَ فِي اسْتِحَالَةِ ذَلِكَ عَادَةً وَتَكْذِيبِ الْحِسِّ لَهُ وَلَا تَرُدُّ مَسْأَلَةَ الزُّجَاجَةِ؛ لِأَنَّ الْغَبْنَ فِيهَا إِنَّمَا أَمَكَّنَ مِنْ جِهَةِ اشْتِبَاهِهَا بِالْجَوْهَرَةِ الَّتِي يُرْغَبُ فِيهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ الثَّمَنِ وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَتَأْتَى فِيمَا نَحْنُ فِيهِ وَالْحَالُ مَا ذُكِرَ. اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْحِسَّ الْإِلْحَ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ قَدْ تَقَطَّعَ الْقَرَائِنُ بِالتَّكْذِيبِ. ٥ قَوْلُهُ: (فِي رُحْمِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمُشْتَرِي.

(فإن اعترف الشريك) القديم (بالباع فالأصح ثبوت الشفعة) عملاً بإقراره، وإن حصر المشتري وكذبه سواء اعترف البائع بقبض الثمن أم لا إذ الغرض أن الشقص بيده أو يد المشتري وقال إنه وديعة منه أو عارية مثلاً أما لو كان في يد المشتري فادعى ملكه وأنكر الشراء فلا يصدق البائع عليه؛ لأن إقرار غير ذي اليد لا يسري على ذبها (ويسلم الثمن إلى البائع إن لم يعترف بقبضه)؛ لأنه تلقى الملك عنه فكأنه المشتري منه (وإن اعترف) البائع بقبضه (فهل يترك في يد الشفع) إن كان معيناً وذمته إن كان غير معين فلا اعتراض عليه بأنه كان ينبغي التعبير بزمه

قوله: (الشريك القديم) وهو البائع. قوله: (في يده) أي البائع. قوله: (وقال) أي المشتري.
قوله: (فلا يصدق البائع عليه) أي حيث لا يثبت. اهـ ع ش. قوله: (على ذبها) الأولى الإظهار.
قوله: (س)؛ (ويسلم الثمن للبائع) فلو امتنع من قبضه من الشفع كان له مطالبة المشتري في أحد وجهين رجعاً شيخنا وهو الظاهر؛ لأن ماله قد يكون أبعد عن الشبهة فإن حلف المشتري فلا شيء عليه فإن نكل حلف البائع وأخذ الثمن منه وكانت عهده عليه مغلٍ ونهاية قال ع ش قوله م ر كان له مطالبة المشتري به أي وبقي الثمن في يد الشفع حتى يطالبه البائع أو المشتري. اهـ. قوله: (لأنه) أي الشفع وكذا ضمير كانه وقوله منه أي البائع وقوله المشتري بكسر الراء. قوله: (إن كان معيناً) بأن تملك بعينه فقال تملك بهذه العشرة مثلاً ثم أراد دفعها إليه فزعم أنه قبض الثمن من المشتري فيترك العشرة في يده حتى لو عاد البائع وكذب نفسه وادعى عدم القبض من المشتري استحق هذه العشرة بعينها بغير إقرار جديد أي من البائع وفارق ما مر في الإقرار بأن ما هنا معاوضة فقوي جانيها بخلافه هناك. اهـ سم. قوله: (فلا اعتراض إلخ) أقر المغني عبارته تنبيه قوله في يد الشفع كان الأولى في ذمته فإنه لا يتعين إلا بالقبض وهو لم يقبض وتسمح المصنف في استعماله أم بعد هل، وإلا فالأصل أن أم يكون بعد الهزرة وأو بعد هل، ولو ادعى المشتري شراء الشقص وهو في يده والبائع غائب فليشفع أخذه على الأصح كما في الروضة وأصلها ويكتب القاضي في السجل أنه أخذه بالتصادق ليكون الغائب على حجته ولو قال المشتري اشتريته لغيري نظر إن كان المقر له حاضراً ووافق على ذلك انتقلت الخصومة إليه، وإن أنكر أخذ الشفع الشقص بلا ثمن، وكذا إن كان غائباً أو مجهولاً لثلاً يؤدي إلى سد باب الشفعة وإن كان طفلاً معيناً فإن كان عليه ولاية فكذلك وإلا انقطعت الخصومة عنه

قوله في (س)؛ (ويسلم الثمن إلى البائع إلخ) قال في الروض فلو امتنع من قبضه من الشفع فهل له مطالبة المشتري وجهان قال في شرحه أو جهتهما نعم؛ لأنه قد يكون ماله أبعد عن الشبهة والرجوع عليه بالذرك أسهل ثم إن حلف المشتري فلا شيء عليه، وإن نكل حلف البائع وأخذ الثمن منه وكان عهده عليه. اهـ. قوله: (إن كان معيناً) أي بأن تملك بعينه فقال تملك بهذه العشرة مثلاً ثم أراد دفعها إليه فزعم أنه قبض الثمن من المشتري فيترك العشرة في يده حتى لو عاد البائع وكذب نفسه وادعى عدم القبض من المشتري استحق هذه العشرة بعينها؛ لأن التملك وقع بعينها فليأمل.

الشفيع غير صحيح (أم) قيل صوابه أو؛ لأن أم تكون بعد الهمزة وأو بعد هل. اهـ وهذا أغلبي لا كلّي كما يأتي تحريزه في الوصايا فالتعبير بالصواب غير صواب (ياخذُه القاضي ويحفظه) فإنه مال ضائع (فيه خلاف سبق في) أوائل (الإقرار نظيره) والأصح منه الأول وذكر هنا المقابل دون التصحيح عكس ما ذكر ثم اكتفاء عن كل نظيره واغتنف للشفيع التصرف في الشقص مع بقاء الثمن في ذمته لغيره بعدم مستحق معين له وبه يفرق بين هذا وما مرّ مما يعلم منه توقّف تصرفه على أداء الثمن ثم رأيت شارحاً فوق بأن المشتري هناك معترف بالشراء وهنا بخلافه وهو يقول لما فرقت به.

(ولو استحق الشفعة جمع) كدارٍ مشتركة بين جمع بنحو شراء أو إرث باع أحدهم نصيبه

اهـ مُعْنِي وقوله ولو ادعى المشتري إلخ كذا في الرّوض مع شرحه.

قول (الشي): (سبق إلخ) وسبق أيضاً في الإقرار أنه لو عاد في نظيره وصدق المقر لم يستحق المقر به إلا بإقرار جديد ولا يأتي ذلك هنا بل إذا عاد البائع وطلبه وادعى عدم قبضه من المشتري استحقه مطلقاً والفرق أنه هنا في معاوضة بخلافه هناك شرح م. ر. اهـ سم. هـ قوله: (في أوائل الإقرار إلخ) في قول المتن هناك إذا كذب المقر ترك المال في يده في الأصح قصرّح هناك بالأصح وصرّح هنا بذكر المقابل له أيضاً فالمراد سبق أصل الخلاف لا أن الوجوه كلها سبقت في الإقرار. اهـ مُعْنِي وقوله أيضاً أي كالأصح لكن بدون التصحيح. هـ قوله: (المقابل) وهو قوله يأخذُه القاضي. هـ قوله: (دون التصحيح) أي لم يقل هنا والأصح منه الأول. هـ قوله: (واغتنف إلخ) وفي الإسوي أن حاصل هذا الكلام أن الرّاجح تسلط الشفيع على التملك والتصرف مع كون الثمن في ذمته وهو لا يوافق ما تقدّم قبيل الفصل من أنه لا بدّ في حصول الملك للشفيع أحد الأمور الثلاثة فإن فرض هنا حصول الملك بسبب آخر كالقضاء استقام. اهـ فالشارح أشار إلى جواب ذلك بقوله واغتنف إلخ اهـ سم. هـ قوله: (وما مرّ) أي قبيل الفصل من قول المصنّف ويشتراط مع ذلك أما تسليم العوض إلى المشتري إلخ.

هـ قوله في (الشي): (فيه خلاف سبق في الإقرار نظيره) وسبق أيضاً في الإقرار أنه لو عاد في نظيره وصدق المقر لم يستحق المقر به إلا بإقرار جديد ولا يأتي ذلك هنا بل إذا عاد البائع وطلبه وادعى عدم قبضه من المشتري استحقه مطلقاً والفرق أنه هنا في معاوضة بخلافه هناك م. ر. هـ قوله: (واغتنف للشفيع التصرف إلى المتن) وفي الإسوي ما نصّه: واغلم أن حاصل هذا الكلام يقتضي أن الرّاجح تسلط الشفيع على التملك والتصرف مع كون الثمن في ذمته وهو لا يوافق القواعد المتقدمة فقد سبق قبيل الفصل أن الممتنع لا بدّ من رفعه إلى القاضي ليُلزِمه القبض أو يخلّي بينه وبين الثمن ليحصل الملك للشفيع فإن فرض في هذه المسألة حصول الملك بسبب آخر كالقضاء استقام. اهـ فالشارح أشار إلى جواب ذلك بقوله واغتنف إلخ. هـ قوله: (وما مرّ) كأنه قبيل الفصل.

وَاحْتَلَفَ قَدْرُ أَمْلَاكِهِمْ (أَخَذُوا) هَا (عَلَى قَدْرِ الْحِصَصِ)؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ مُسْتَحَقٌّ بِالْمِلْكِ فَقُسِّطَ عَلَى قَدْرِهِ كَالْأَجْرَةِ وَكَسَبِ الْقِرْنِ (وَفِي قَوْلِي عَلَى الرُّؤُوسِ)؛ لِأَنَّ سَبَبَ الشُّفْعَةِ أَصْلُ الشَّرِكَةِ وَهُمْ مُسْتَوُونَ فِيهَا بِدَلِيلِ أَنَّ الْوَاحِدَ يَأْخُذُ الْجَمِيعَ، وَإِنْ قُلَّ نَصِيبُهُ وَأُطَالَ جُمُعٌ فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ وَرَدَّ الْأَوَّلُ مَعَ أَنَّ عَلَيْهِ الْأَكْثَرِينَ وَرَدَّدْتُهُ عَلَيْهِمْ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الْكَبِيرِ فِي الصُّومِ وَتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ وَهُنَا.

(وَلَوْ بَاعَ أَحَدُ شَرِيكَيْنِ نِصْفَ حِصَّتِهِ) أَوْ رُئِيَهَا مِثْلًا (لِرَجُلٍ ثُمَّ بَاقِيهَا لِآخَرَ) قَبْلَ أَخِذِ الشَّرِيكِ الْقَدِيمِ مَا بَيْعَ أَوَّلًا (فَالشُّفْعَةُ فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ حَالُ الْبَيْعِ شَرِيكَ غَيْرِ الْبَائِعِ وَهُوَ لَا يَشْفَعُ فِيْمَا بَاعَهُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ عَفَا) الشَّرِيكَ الْقَدِيمُ (عَنِ النِّصْفِ الْأَوَّلِ) بَعْدَ الْبَيْعِ الثَّانِي (شَارَكَهُ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ فِي النِّصْفِ الثَّانِي)؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ سَبَقَ الْبَيْعَ الثَّانِي وَاسْتَقَرَّ بِعَفْوِ

قَوْلِ (سَيِّ)؛ (أَخَذُوا) الَّذِي فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي أَخَذُوا بِهَا. اهـ.

قَوْلِ (سَيِّ)؛ (عَلَى قَدْرِ الْحِصَصِ) فَلَوْ كَانَتْ أَرْضٌ بَيْنَ ثَلَاثَةِ لِوَاحِدٍ نِصْفُهَا وَلِلْآخَرِ ثُلُثُهَا وَلِلْآخَرِ سُدُسُهَا فَبَاعَ الْأَوَّلُ حِصَّتَهُ أَخَذَ الثَّانِي سَهْمَيْنِ وَالثَّلَاثُ سَهْمًا. اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ فِي أَصْلِ الشَّرِكَةِ وَالتَّائِيثُ بِاِغْتِيَابِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (أَنَّ الْوَاحِدَ) أَيِ أَنَّ مُسْتَحَقَّ الشُّفْعَةِ إِذَا كَانَ وَاحِدًا. قَوْلُهُ: (أَنَّ عَلَيْهِ الْأَكْثَرِينَ) أَيِ عَلَى الْأَوَّلِ وَهُوَ مُعْتَمَدٌ. اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَرَدَّدْتُهُ الْخ).

(فَرَعَ): لَوْ مَاتَ مَالِكُ أَرْضٍ عَنْ اثْنَيْنِ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا عَنْ ابْنَيْنِ فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ ثَبَّتَتِ الشُّفْعَةُ لِلْعَمِّ وَالْأَخِ لَا لِلْأَخِ فَقَطْ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمِلْكِ وَالتَّظَرُّ فِي الشُّفْعَةِ إِلَى مِلْكِ الشَّرِيكِ لَا إِلَى سَبَبِ مِلْكِهِ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ الْمُخَوَّجَ إِلَى إِبْتَاتِهَا لَا يَخْتَلِفُ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي كُلِّ شَرِيكَيْنِ مَلَكَ سَبَبَ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الشُّرَكَاءِ مَلَكَ سَبَبَ آخَرَ، مِثْلَهُ بَيْنَهُمَا دَارٌ فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ أَوْ وَهَبَهُ لِرَجُلَيْنِ ثُمَّ بَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ فَالشُّفْعَةُ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي لِمَا مَرَّ، وَإِنْ مَاتَ شَخْصٌ عَنْ بَنَيْنِ وَأُخْتَيْنِ وَخَلَفَ دَارًا فَبَاعَتْ إِحْدَاهُنِ نَصِيبَهَا شَفَعْنَ الْبَاقِيَاتُ كُلُّهُنَّ لَا أَخْتَهَا فَقَطْ مُغْنٍ وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ.

قَوْلِ (سَيِّ)؛ (لِرَجُلٍ) أَيِ مِثْلًا. قَوْلُهُ: (قَبْلَ أَخِذِ الشَّرِيكِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (فَإِذَا عَلِمَ الشَّفِيعُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَالَ إِلَى، وَلَوْ رَضِيَ) وَقَوْلُهُ: (كَمَا حَرَزْتُهُ) فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَقَوْلُهُ: (وَكَأَنَّهُ افْتَضَلَ) إِلَى (وَلَا تَهْ خِيَارَ)، وَفِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَالَ إِلَى، وَلَوْ رَضِيَ) وَقَوْلُهُ: (أَوْ وَكِلَاهُمَا) إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: (لِخَبَرِ ضَعِيفٍ) إِلَى (وَلَا تَهْ خِيَارَ). قَوْلُهُ: (قَبْلَ أَخِذِ الشَّرِيكِ الْخ) أَيِ وَقَبْلَ الْعَفْوِ عَنِ الشُّفْعَةِ اهـ مُغْنِي.

قَوْلِ (سَيِّ)؛ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ عَفَا الْخ) وَلَا يُصَدَّقُ الْمُشْتَرِي فِي دَعْوَى عَفْوِ الشَّفِيعِ وَتَقْصِيرِهِ فِي الطَّلَبِ مَعَ إِنْكَارِهِ لِذَلِكَ بَلْ يُصَدَّقُ الشَّفِيعُ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ حَقِّهِ. اهـ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَع. ش. قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْبَيْعِ الثَّانِي) يَأْتِي آيْنًا مُحْتَرَزُهُ. اهـ سَم.

قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْبَيْعِ الثَّانِي) يَأْتِي آيْنًا مُحْتَرَزُهُ.

الشريك القديم عنه فشاركه (ولا) يعف عنه بل أخذه منه (فلا يشارك) هـ لزوال ملكه أما لو عفا عنه قبل البيع الثاني فشاركه جزئاً وخرج بشم ما لو وقعا معاً فالشفعة فيهما معاً للأول وحده.

(والأصح أنه لو عفا أحد شفعين) عن حقه أو بعضه (سقط حقه) كسائر الحقوق المالية (وتخير الآخر بين أخذ الجميع وتركه) كالمنفرد (وليس له الاقتصار على حصته) إقلاً تتبعض الصفقة على

قوله: (فشاركه) أي فيستحق مشاركته نهايةً ومُغْنٍ. قوله: (أما لو عفا عنه إلخ) عبارة النهاية والمُغْنِي وعُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ مِنْ كَوْنِ الْعَفْوِ بَعْدَ الْبَيْعِ الثَّانِي أَنَّهُ لَوْ عَفَا قَبْلَهُ اشْتَرَكَ فِيهِ جُزْأً أَوْ أَخَذَ قَبْلَهُ انْتَفَتْ جُزْأً. اهـ.

قوله (إسني): (لو عفا أحد شفعين سقط حقه وتخير الآخر إلخ) لو كان عفوهُ بَعْدَ أَخْذِ الْآخَرِ حِصَّتَهُ فَهَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ قِيَالُ لِلْآخَرِ تَأْخُذُ حِصَّةَ الْعَافِي وَلَا بَطْلَ تَمَلُّكِكَ لِحِصَّتِكَ أَوَّلًا، فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ وَقَدْ يَشْمَلُ قَوْلُ الْمُتَنِّ وَلَيْسَ لَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى حِصَّتِهِ مَا لَوْ كَانَ الْعَفْوُ بَعْدَ أَخْذِ حِصَّتِهِ سَمِ عَلَى حَجٍّ. اهـ ع ش وفيه وقفة ظاهرة إذ قول المصنف: (وليس له إلخ) كقوله: (وتخير الآخر إلخ) مترتب على العفو.

قوله (إسني): (وتخير الآخر) فلو مات الآخر قَبْلَ الْأَخْذِ وَقَبْلَ التَّقْصِيرِ وَوَرِثَهُ الْعَافِي أَخَذَ الْكُلَّ بِالشُّفْعَةِ بِطَرِيقِ الْإِزْثِ وَلَا يَضُرُّهُ الْعَفْوُ السَّابِقُ؛ لَأَنَّهُ أَخَذَهُ الْآنَ بَغَيْرِ الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ الَّذِي اسْقَطَهُ الْعَفْوُ م ر س م ونهايةً ومُغْنٍ وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قوله: (كالمنفرد) أي في أنه إما يأخذ الجميع أو يتركه وقد تقدّم أنه قد يأخذ بعض المبيع كما لو باع مالك دار جميعها وله في ممرها شريك فليس لشريكه في الممر أخذها إلا إذا اتسع حصة الدار المبيعة منه جدًّا بحيث يُمكن جعلها ممرّين فللشريك أخذ ما زاد على ما يكفي مُشْتَرِي الدارِ لِلْمُرُورِ. اهـ ع ش.

قوله (إسني): (وليس له الاقتصار على حصته) أي، وإن رضي المشتري على قياس ما يأتي عن السبكي، وإن اقتضى التعليل المذكور خلافه وغاية الأمر أنه تعليل قاصر أو جرى على الغالب م ر. اهـ سم على حج. اهـ ع ش ورشيدتي.

قوله في (إسني): (والأصح أنه لو عفا أحد شفعين إلخ) لو كان عفوهُ بَعْدَ أَخْذِ الْآخَرِ حِصَّتَهُ فَهَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ قِيَالُ لِلْآخَرِ إِنْ لَمْ تَأْخُذِ الْبَاقِي وَهُوَ حِصَّةُ الْعَافِي، وَلَا بَطْلَ تَمَلُّكِكَ بِحِصَّتِكَ أَوَّلًا فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ وَقَدْ يَشْمَلُ قَوْلُ الْمُتَنِّ وَلَيْسَ لَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى حِصَّتِهِ مَا لَوْ كَانَ الْعَفْوُ بَعْدَ أَخْذِ حِصَّتِهِ.

قوله في (إسني): (وتخير الآخر بين أخذ الجميع وتركه) فلو مات الآخر قَبْلَ الْأَخْذِ وَقَبْلَ التَّقْصِيرِ وَوَرِثَهُ الْعَافِي أَخَذَ الْكُلَّ بِالشُّفْعَةِ بِطَرِيقِ الْإِزْثِ وَلَا يَضُرُّهُ الْعَفْوُ السَّابِقُ؛ لَأَنَّهُ أَخَذَهُ الْآنَ بَغَيْرِ الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ الَّذِي اسْقَطَهُ الْعَفْوُ م ر.

قوله في (إسني): (وليس له الاقتصار على حصته) أي، وإن رضي المشتري على قياس ما يأتي عن السبكي، وإن اقتضى التعليل المذكور خلافه وغاية الأمر أنه تعليل قاصر أو جرى على الغالب م ر.

المُشْتَرِي (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ الْوَاحِدَ إِذَا أَسْقَطَ بَعْضَ حَقِّهِ سَقَطَ) حَقُّهُ (كُلُّهُ) كَالْقَوْدِ.
(وَلَوْ حَضَرَ أَحَدُ شَفِيعَيْنِ فَلَهُ أَخَذُ الْجَمِيعِ فِي الْحَالِ) لَا الْبَعْضَ لِتَيَقُّنِ اسْتِحْقَاقِهِ وَرَغْبَتِهِ وَالشُّكُّ
فِيهِمَا بِالنِّسْبَةِ لِلْغَائِبِ فَإِنْ قَالَ لَا أَخَذُ إِلَّا قَدَرَ حِصَّتِي بَطُلَ حَقُّهُ مُطْلَقًا لِتَقْصِيرِهِ، وَلَوْ رَضِيَ
الْمُشْتَرِي بِأَخْذِهِ مِنْ حِصَّتِهِ فَقَطْ لَمْ يَجْزِ كَمَا اعْتَمَدَهُ السَّبْكِيُّ كَابِنِ الرُّفْعَةِ

هـ قول (سني): (وَأَنَّ الْوَاحِدَ الْخ) فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَجَزَمَ بِهِ الْأَنْوَارُ فَإِنْ صَالَحَهُ عَنِ الشُّفْعَةِ فِي الْكُلِّ
عَلَى أَخْذِ الْبَعْضِ بَطُلَ الصَّلْحُ؛ لِأَنَّ الشُّفْعَةَ لَا تَقَابِلُ بَعْوَضٍ، وَكَذَا الشُّفْعَةُ إِنْ عَلِمَ يَبْطُلَانِهِ، وَإِلَّا فَلَا
انْتَهَى. اهـ سَم وَيَأْتِي عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ. هـ قَوْلُهُ: (لَا الْبَعْضُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى لَا
الْإِقْصَارُ عَلَى حِصَّتِهِ لِئَلَّا تَتَّبَعُ الصَّفَقَةُ عَلَى الْمُشْتَرِي لَوْ لَمْ يَأْخُذِ الْغَائِبُ إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ إِنْ أَرَادَ الْآنَ
بُؤْفَ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ لَا رَغْبَةَ لَهُ فِي الْأَخْذِ. اهـ قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَالَ لَا أَخَذُ الْخ) أَيِ وَأَرَادَ الْآنَ، أَخَذَ قَدَرَ
حِصَّتِهِ فَقَطْ. اهـ سَم. هـ قَوْلُهُ: (بَطُلَ حَقُّهُ) يَنْبَغِي أَنْ مُجَرَّدَ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ ذَلِكَ لَا يَبْطُلُ حَقُّهُ لِاحْتِمَالِ إِرَادَةِ
التَّأْخِيرِ لِحُضُورِ الْغَائِبِ لِأَخْذِ كُلِّ قَدَرٍ حِصَّتِهِ فَقَطْ م. ر. اهـ سَم. هـ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) صَادِقٌ بِالْعَالِمِ وَالْجَاهِلِ
وَلَوْ مَعْدُورًا قَلِيلًا رَاجِعًا. اهـ سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةُ ش قَوْلُهُ بَطُلَ حَقُّهُ مُطْلَقًا الْخ وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ عَالِمًا
بِذَلِكَ فَإِنْ كَانَ جَاهِلًا لَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ بِذَلِكَ سَيِّمًا إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ. اهـ قَوْلُهُ: (لَمْ يَجْزِ كَمَا
اعْتَمَدَهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى فَالْمُتَّبَعُ كَمَا اعْتَمَدَهُ السَّبْكِيُّ كَابِنِ الرُّفْعَةِ أَنَّهُ كَمَا لَوْ أَرَادَ الْخ وَالْأَصَحُّ
مَنْعُهُ. اهـ.

هـ قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَأَنَّ الْوَاحِدَ إِذَا أَسْقَطَ بَعْضَ حَقِّهِ الْخ) فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَجَزَمَ بِهِ فِي
الْأَنْوَارِ فَإِنْ صَالَحَهُ عَنِ الشُّفْعَةِ فِي الْكُلِّ عَلَى أَخْذِ الْبَعْضِ بَطُلَ الصَّلْحُ؛ لِأَنَّ الشُّفْعَةَ لَا تَقَابِلُ بَعْوَضٍ،
وَكَذَا الشُّفْعَةُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ يَبْطُلَانِهِ، وَإِلَّا فَلَا انْتَهَى. هـ قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَالَ لَا أَخَذُ إِلَّا قَدَرَ حِصَّتِي) أَيِ أَرَادَ الْآنَ
أَخَذَ قَدَرَ حِصَّتِهِ فَقَطْ. هـ قَوْلُهُ: (بَطُلَ حَقُّهُ مُطْلَقًا) يَنْبَغِي أَنْ مُجَرَّدَ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ لَا أَخَذُ إِلَّا قَدَرَ حِصَّتِي لَا
يَبْطُلُ حَقُّهُ لِاحْتِمَالِ إِرَادَةِ التَّأْخِيرِ لِحُضُورِ الْغَائِبِ وَأَخْذَ قَدَرٍ حِصَّتِهِ فَقَطْ م. ر. وَعِبَارَةُ غَيْرِهِ كَالدَّمِيرِيِّ وَابْنِ
شُهْبَةَ، وَلَوْ قَالَ الْحَاضِرُ لَا أَخَذُ إِلَّا قَدَرَ حِصَّتِي بَطُلَ حَقُّهُ إِذَا قَدِمَ الْغَائِبُ؛ لِأَنَّ الشُّفْعَةَ إِذَا امْتَكَنَ أَخْذَهَا
فَالْتَّأْخِيرُ يَقْتَضِي تَقْصِيرًا يَفُوتُ بِخِلَافِ نَظِيرِهِ مِنَ الْقِسَامَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي بَابِهَا. اهـ.
هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَضِيَ الْمُشْتَرِي بِأَخْذِهِ حِصَّتَهُ فَقَطْ لَمْ يَجْزِ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَوَجْهُهُ أَنَّ وَضْعَ الشُّفْعَةِ الْأَخْذُ
قَهْرًا عَلَى الْمُشْتَرِي فَلَا مَذْخَلَ لِرِضَاهُ فِيهَا وَلَمْ تَثْبُتْ لَهُ شَرْعًا الشُّفْعَةُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ
أَعْنِي أَخْذَ الْجَمِيعِ فَإِذَا أَرَادَ أَخْذَ قَدَرٍ حِصَّتِهِ فَقَطْ صَارَ غَيْرَ شَفِيعٍ بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا الْقَدْرِ فَلَا يُفِيدُهُ رِضَا
الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ رَضِيَ بِأَخْذِ غَيْرِ الشَّفِيعِ وَالرِّضَا بِذَلِكَ لَا يُفِيدُ اسْتِحْقَاقَ الشُّفْعَةِ بَلْ يُخْرِجُ
الْأَخْذَ عَنِ مَوْضِعِ الشُّفْعَةِ وَهُوَ الْأَخْذُ قَهْرًا وَيُفَارِقُ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ حَيْثُ جَازَ رَدُّ بَعْضِ الْمَبِيعِ بِهِ بِالرِّضَا
بِأَنَّ الرَّدَّ لَيْسَ تَمْلِكًا جَدِيدًا بَلْ هُوَ رُجُوعٌ إِلَى الْمِلْكِ الْأَصْلِيِّ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ ابْتِدَاءُ تَمْلِكٍ فَلَيْتَأَمَّلُ لَا
يُقَالُ هَلَا جَازَ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ مَلَّكَ لِنَفْسِهِ وَهُوَ جَائِزٌ لَهُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: الْغَرَضُ أَنَّهُ لَا إِجْبَابَ وَلَا
قَبُولَ بَلْ مُجَرَّدُ تَمْلِكٍ بِالْوَجْهِ السَّابِقِ الَّذِي لَا يَسُوعُ إِلَّا فِي الْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ.

كما لو أراد الشفيع الواحد أن يأخذ بعض حقه وإذا أخذ الكل استمر المثلك والفوائد له ما لم يحضر الغائب ويأخذ (فإذا حضر الغائب شاركه) إثبات حقه فإذا كانوا ثلاثة فحضر واحد وأخذ الكل ثم حضر الآخر أخذ منه النصف بنصف الثمن فإذا حضر الثالث أخذ من كل أو من أحدهما ثلث ما بيده ولا يُشارِكُه الغائب في ربع حداث قبل تملكه (والأصح أن له تأخير الأخذ إلى قدوم الغائب) لظهور غرضه في تركه أخذ ما يؤخذ منه ولا يلزمه الإعلام بالطلب

• قوله: (والفوائد إلخ) أي وما استوفاه الحاضر قبل تملك الغائب من نحو ثمرة وأجرة لا يُشارِكُه فيه الغائب كما أن الشفيع لا يُشارِكُ المشتري فيه نهايةً ومُعْنً. • قوله: (فإذا كانوا إلخ) أي الشفعاء عبارة المغني والنهاية، ولو استحق الشفعة ثلاثة كان كانه دارة لأربعة بالسواء فباع أحدهم نصيبه واستحقها الباقون فحضر أحدهم أخذ الكل أو ترك أو آخر لحضورهما فإن أخذ الكل وحضر الثاني ناصفه بنصف الثمن كما لو لم يكن إلا شفيعان وإذا حضر الثالث أخذ من كل ثلث ما في يده؛ لأنه قدر حصته، ولو أراد أخذ ثلث ما في يد أحدهما فقط جاز كما يجوز للشفيع أن يأخذ نصيب أحد المشتريين فقط ثم بسطاً وأبلغا الصور إلى اثنتين وسبعين. راجع. • قوله: (ولا يُشارِكُ الغائب إلخ) يُغني عنه قوله المارز أنفاً والفوائد له إلخ. • قوله: (لظهور غرضه إلخ) عبارة المغني وشرح الروض، وإن كان الأخذ بالشفعة على الفور لعُدْرُه؛ لأن له غرضاً ظاهراً في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه؛ ولأنه قد لا يقدر الآن إلا على أخذ البعض. اهـ زاد الثاني فيؤخذ لينظر هل يأخذ الغائبان فيأخذ معهما أو لا. اهـ.

• قوله: (كما لو أراد الشفيع الواحد إلخ) يُمكن أن يُفَرَّقَ بأن حصته فقط هنا هي حقه في الأصل ولا كذلك بعض حقه في المقيس عليه فليس حقه في الأصل ففي الاقتصار عليه إسقاط لبعض حقه فيسقط كله كالقود كما تقدّم وقد يوجه ما اعتمدته السبكي بأن حق الشفعة يثبت قهراً فلا مدخل لرضا المشتري منه ولم يثبت الشرع هذا الحق إلا في جميع الحصص والجملة هنا هي حصة الحاضر الآن هذا وفي العباب فصل ليس للشفيع تفريق شقص بيع صفقة بغير رضا المشتري. اهـ. ومفهومه الجواز برضا المشتري وهو متجه يؤيده أن المنع لتضرر المشتري بالتفريق وقد زال برضاه ويؤيده ما تقدّم فيما لو كان الشراء بمؤجل أنه لو رضي المشتري بدمية الشفيع أخذ في الحال، وإلا سقط حقه وعلى هذا فيخير الشفيع هنا حينئذ بين أخذ الجميع وأخذ قدر حصته فإن ترك الأمرين سقط حقه لكن يخالفه قول الشارح عن السبكي كابن الرفعة كما لو أراد الشفيع الواحد إلخ فإن القياس على هذا يدل على أنه متفق عليه. • قوله: (فإذا حضر الثالث إلخ) قال في الروض وأعلم أن للثاني أخذ الثلث من الأول فإن حضر الثالث وأخذ نصف ما في يد الأول وثلث ما في يد كل وكان الثاني قد أخذ النصف استوتوا أو ثلث الثلث الذي في يد الثاني فله ضمه إلى ما في يد الأول ويقسمانه بالسوية اهـ وهو كالصريح في استقرار الحال على هذا فيكون الحاصل للثاني دون الثلث وقد ذكرنا بهامش شرح البهجة من كلام الروضة أصلها ما يؤيد ذلك بل يعينه قراجه. اهـ.

على ما مر.

(ولو اشترى شقصاً فللشفع أخذ نصيبهما) وهو ظاهر (ونصيب أحدهما)؛ لأنه لم يُفَرَّق عليه ملكه (ولو اشترى واحد من اثنين) أو وكيلهما المتَّحد إذ العبرة في التعدد وعدمه هنا بالمعقود له لا بالعاقِد كما حرَّره في شرح الإرشاد (فله أخذ حصّة أحد البائعين في الأصح)؛ لأن الصفقة تعددت بتعدد البائعين ولو جود التفريق هنا جرى الخلاف دون ما قبله وبهذا فارق ما مر في البيع من عكس ذلك وهو تعدُّدها بتعدد البائع قطعاً والمشتري على الأصح وتعدُّد هنا بتعدد المحل أيضاً فلو باع شقّصين من دارين صفقةً وشقيعهما واحد فله أخذ أحدهما فقط. (والأظهر أن الشفعة) أي طلبها (على الفور) وإن تأخَّر التملك لخبر ضعيف فيه وكأنه اعتَصَدَ عندهم بما صيَّره حسناً بغيره ولأنه خيارٌ ثبت بنفسه لدفع الضرر فكان خيار الرد بالعيب وقد لا يجب في صورٍ عِلِمَ أكثرها

قوله: (على ما مر) أي في شرح أو بمؤجل فالأظهر أنه مُحَيَّر. اهـ ش. قوله: (أو وكيلهما) عطف على اثنين. قوله: (المتَّحد) فالمتَّعدُّ بالأولى. اهـ سم. قوله: (إذ العبرة بالخ) (قاعدة: العبرة في اتحاد العقد وتعدُّده بالوكيل إلا في الشفعة والزهن فالعبرة فيهما بالموكل. اهـ ش. قوله: (هنا) أي في الشفعة. قوله: (بالمعقود له لا للعاقِد) فقول الرُّوض، ولو وكلَّ أحد الثلاثة شريكه فباع نصيبهما صفقة لم يُفَرَّقها الثالث قال في شرحه؛ لأن الاختيار بالعاقِد لا بالمعقود له مبني على ضعيف. اهـ سم وفي المُغني ما يوافقه ما أي الرُّوض وشرحه. قوله: (وبهذا فارق ما مر في البيع) إذ لا تفريق بالرد على أحد البائعين فقط بخلاف رد أحد المشتريين فيه تفريق تاملُّه. اهـ سم. قوله: (وتتعدُّد هنا الخ) ولو اشترى من اثنين جاز للشفع أخذ رُبعه أو نصفه أو ثلاثة أرباعه أو الجميع، ولو كانت دار بين اثنين فوكلَّ أحدهما الآخر في بيع نصف نصيبه مطلقاً أو مع نصيب صاحبه صفقة فباع كذلك فليموكل أفراد نصيب الوكيل بالأخذ بالشفعة بحق النصف الباقي له؛ لأن الصفقة اشتملت على ما لا شفعة للموكل فيه وهو ملكه وعلى ما فيه شفعة وهو ملك الوكيل فأشبهه من باع شقصاً وتوَّبا بجائز مُغنٍ ورَّوض مع شرحه. قوله: (لخبر ضعيف) عبارة عميرة لإحدى «الشفعة كحلِّ العقال» أي تقوُّت بتزك المبادرة كما يقوُّت البعير الشروء عند حلِّ العقال إذا لم يُبادر إليه انتهت. اهـ ش. قوله: (وقد لا يجب) أي الفور ش. اهـ سم. قوله: (في صور) عبارة المُغني في عشر صور. اهـ. قوله: (أكثرها) فيه أن ما عِلِمَ من

قوله: (أو وكيلهما) عطف على اثنين. قوله: (المتَّحد) فالمتَّعدُّ بالأولى. قوله: (بالمعقود له لا للعاقِد) فقول الرُّوض، ولو وكلَّ أحد الثلاثة شريكه فباع نصيبهما صفقة لم يُفَرَّقها الثالث قال في شرحه؛ لأن الاختيار بالعاقِد لا بالمعقود له مبني على ضعيف. قوله: (وبهذا فارق ما مر في البيع الخ)؛ إذ لا تفريق في الرد على أحد البائعين فقط بخلاف رد أحد المشتريين فيه تفريق تاملُّه. قوله: (وقد لا يجب) أي الفور ش.

من كلامه كالبيع بمؤجل أو وأحد الشريكين غائب وكان أخبر بنحو زيادة فترك، ثم بان خلافه وكالتأخير لانتظار إدرارك زرع وحصاده أو ليعلم قدر الثمن أو ليخلص نصيبه المغصوب كما نص عليه أو لجهله بأن له الشفعة أو بأنها على الفور وهو ممن يخفى عليه ذلك وكمدة خيار شرط لغير مشتري وتأخير الولي أو عفوؤه فإنه لا يسقط حق المولى (فإذا علم

كلامه خمسة فقط الثلاثة الأول والخامسة والتاسعة اللهم إلا أن يدعي علم السابعة والثامنة من ذكر نظيرهما في الرد بالعيب. هـ فوه: (من كلامه) أي سابقاً ولا حقاً. هـ فوه: (أو وأحد إلخ) أي أو والحال أن أحد إلخ. هـ فوه: (لانتظار إدرارك زرع) أي كله فلو أدرك بعضه دون بعض لا يكلف أخذ ما أدرك لما فيه من المشقة. اهـ ع ش. هـ فوه: (أو ليخلص إلخ) والأوجه أن محله أي كونه الغضب عذراً إذا لم يقدر على نزع إلا بشقة. اهـ نهاية. هـ فوه: (أو ليخلص نصيبه المغصوب) ما الحكمة في انتظار تخلص نصيبه مع تمكنه من أخذ الحصة المبيعة بالشفعة وتصرفه فيها، وإن دام الغضب في نصيبه. اهـ ع ش وقد يقال إن مصلحة الشفع قد تصير في اجتماع التصيبين في يده فقط ورجوع حصته إلى يده ليس بمتيقن. هـ فوه: (كما نص عليه في البونطي) فقال، وإن كان في يد رجل شقص من دار فعصب على نصيبه ثم باع الآخر نصيبه ثم رجع إليه فله الشفعة ساعة رجوعه إليه نقله البلقيني. اهـ معني.

هـ فوه: (وكتأخير الولي أو عفوؤه) أي والمصلحة في الأخذ فللولي الأخذ بعد تأخير وللمولى الأخذ إذا كمل قبل أخذ الولي ولا يمنع من ذلك تأخير الولي، وإن لم يعدز في التأخير؛ لأن الحق لغيره فلا يسقط بتأخير وتقصيره أما إذا كانت المصلحة في الترك فيمتنع أخذ الولي ولو فوراً فضلاً عن السقوط بالتأخير ويعد بعفوؤه بل لا اغتبار بعفوؤه وعدمه لا ممتنع الأخذ عليه مطلقاً لكونه خلاف المصلحة، ولو ترك الولي الأخذ أو عفا والحالة ما ذكر أي أن المصلحة في الترك امتنع على المولى الأخذ بعد كماله م ر اهـ سم على حج. هـ فوه: (امتنع) أي فيحرم تملكه لإفساده ولا يتخذ. اهـ ع ش. هـ فوه: (فإنه لا يسقط حق المولى) قال الأستاذ البكري في كنزه ويتجه مثله في الشفعة المتعلقة بالمسجد وبنت المال سم

هـ فوه: (والتأخير لانتظار إدرارك زرع وحصاده) قال في الروض جواز التأخير إلى جذاذ الثمرة أي فيما لو كان في الشقص شجر عليه ثمرة لا يستحق بالشفعة وجهان اهـ والأرجح كما قال الزركشي المنع والفرق إن كان الانتفاع مع بقاء الثمرة ش م ر. هـ فوه: (أو ليخلص نصيبه المغصوب إلخ) عبارة شرح الروض أو لخلص الشقص المبيع إذا كان مغصوباً نص عليه في البونطي. اهـ. هـ فوه: (وكتأخير الولي أو عفوؤه) أي والمصلحة في الأخذ فللولي الأخذ بعد تأخير وللمولى الأخذ إذا كمل قبل أخذ الولي ولا يمنع من ذلك تأخير الولي، وإن لم يعدز في التأخير؛ لأن الحق لغيره فلا يسقط بتأخير وتقصيره أما إذا كانت المصلحة في الترك فيمتنع أخذ الولي ولو فوراً فضلاً عن السقوط بالتأخير ويعد بعفوؤه بل لا اغتبار بعفوؤه وعدمه لا ممتنع الأخذ عليه مطلقاً لكونه خلاف المصلحة، ولو ترك المولى الأخذ أو عفا والحالة ما ذكر أي أن المصلحة في الترك امتنع على الولي الأخذ بعد كماله م ر. هـ فوه: (فإنه لا يسقط حق المولى) قال الأستاذ البكري في كنزه ويتجه مثله في الشفعة المتعلقة بالمسجد وبنت المال. اهـ.

الشفيع بالبيع فليباد) عَقِبَ عَلَيْهِ من غير فاصِلٍ (على العادة) فلا يُكَلِّفُ البِدَارَ بَعْدَهِ أو نحوه
 مِمَّا يَعُدُّ العُرْفُ تركه تقصيرًا وتوانيًا وضابط ما هنا كما مرَّ في الرَّدِّ بالعيبِ وذَكَرَ كغيره بعضُ
 ذلك ثُمَّ وبعضُه هنا ليعلم أَنَّهُ إِتِّحَادُ الْبَايِنِ كما تَقَرَّرَ أَيُّ غَالِبًا لِمَا يَأْتِي أَمَّا إِذَا لم يعلم فهو على
 شَفَعَتِهِ، وَإِنْ مَضَى سِنُونَ نعم يَأْتِي في خِيَارِ أُمَةٍ عَتَقَتْ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ دَعَاوَاهَا الْجَهْلُ بِهِ إِذَا كَذَّبَتْهَا
 الْعَادَةُ بِأَنَّهُ كَانَتْ مَعَهُ فِي دَارِهِ وَشَاعَ عِتْقُهَا فَيُظْهِرُ أَنَّ يُقَالُ بِمَثَلِهِ هُنَا (فَلَنْ كَانَ مَرِيضًا) أو
 مَحْبُوسًا ظُلْمًا أو بِحَقٍّ وَعَجَزَ عَنِ الطَّلَبِ بِنَفْسِهِ (أو غَائِبًا عَنِ بَلَدِ الْمُشْتَرِي) بِحَيْثُ تُعَدُّ غَيْبَتُهُ
 حَائِلَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُبَاشَرَةِ الطَّلَبِ كما جَزَمَ بِهِ السَّبْكِيُّ كَابِنِ الصَّلَاحِ (أو خَائِفًا مِنْ عَدُوٍّ) أو إِفْرَاطِ
 حَرٍّ أو بَرْدٍ (فَلْيُؤَكَّلْ) فِي الطَّلَبِ (إِنْ قَدَرْنَا)؛ لِأَنَّهُ الْمُتَمَكِّنُ (وَالَا) يَقْدَرُ (فَلْيُشْهِدْ) رَجُلَيْنِ أو رَجُلًا

على حَجٍّ أَي فُلُو تَرَكَ مُتَوَلَّى الْمَسْجِدِ أو بَيْتِ الْمَالِ الْأَخْذَ أو عَفَا عَنْهُ لَمْ يَكُنْ مُسْقِطًا لِثُبُوتِ الشَّفْعَةِ فَلَهُ
 الْأَخْذَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِنْ سَبَقَ الْعَفْوُ مِنْهُ إِذْ لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ، وَلَوْ لَمْ يَأْخُذْ ثُمَّ عَزَلَ وَتَوَلَّى غَيْرَهُ كَانَ لِلْغَيْرِ
 الْأَخْذَ، وَلَوْ كَانَتْ الْمُضْلَحَةُ فِي التَّرَكِّ قَعًا اِمْتَنَعَ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ الْأَخْذَ بَعْدَ ذَلِكَ لِسُقُوطِهَا بِانْتِفَاءِ
 الْمُضْلَحَةِ وَقَتِ الْبَيْعِ. اهـ ش. ٥. فَوَدَّ: (عَقِبَ عَلَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَضَابِطٌ إِلَى وَذَكَرَ
 الْإِنِّخَ إِلَى الْكِتَابَةِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ؛ لِأَنَّ تَسَلُّطَ إِلَى؛ لِأَنَّ الْإِشْهَادَ وَقَوْلَهُ فِي غَيْرِ الْعَدْلِ عِنْدَهُ وَقَوْلَهُ أَي
 أَصَالَةً إِلَى وَلَا نَ لَهُ غَرَضًا. ٥. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ الْإِنِّخَ) خَبَرَ وَضَابِطٌ الْإِنِّخَ. ٥. فَوَدَّ: (وَذَكَرَ) أَيِ الْمُصْتَفَى. ٥. فَوَدَّ:
 (بَعْضَ ذَلِكَ) أَيِ مَا لَا يَعُدُّ العُرْفُ تَرَكَهُ الْإِنِّخَ. ٥. فَوَدَّ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيِ بِقَوْلِهِ وَضَابِطٌ الْإِنِّخَ. ٥. فَوَدَّ: (لِمَا يَأْتِي)
 أَيِ فِي شَرْحِ بَطَلِ حَقِّهِ فِي الْأَظْهَرِ مِنْ قَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي نَظِيرِهِ الْإِنِّخَ. ٥. فَوَدَّ: (الْجَهْلُ بِهِ) أَيِ بَعَثَتِهَا.
 ٥. فَوَدَّ: (مَعَهُ) أَيِ مَعَ سَيِّدِهَا. ٥. فَوَدَّ: (فَيُظْهِرُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ فَلَا وَجْهَ أَنْ يُقَالُ الْإِنِّخَ. ٥. فَوَدَّ: (أو مَحْبُوسًا)
 إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا لَفْظَةً كَابِنِ الصَّلَاحِ وَقَوْلَهُ، وَلَوْ قَالَ إِلَى الْمُتَنِّ. ٥. فَوَدَّ: (أو إِفْرَاطِ
 حَرٍّ أو بَرْدٍ) وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ الشَّفْعَاءِ فَقَدْ يَكُونُ عُدْرًا فِي حَقِّ نَحِيفِ الْبَدَنِ مَثَلًا دُونَ
 غَيْرِهِ. اهـ ش.

٥. فَوَدَّ (سَيِّدُ): (فَلْيُشْهِدْ) قَالَ فِي الرُّوضَةِ وَشَرْحِهِ وَلَا يُغْنِيهِ الْإِشْهَادُ عَنِ الرَّفْعِ إِلَى الْقَاضِي ثُمَّ قَالَا فَإِنْ
 غَابَ الْمُشْتَرِي رَفَعَ الشَّفِيعُ أَمْرَهُ إِلَى الْقَاضِي وَأَخَذَ بِالشَّفْعَةِ وَلَهُ ذَلِكَ أَيِ الرَّفْعُ وَالْأَخْذُ مَعَ حُضُورِهِ أَيِ
 الْقَاضِي كَنَظِيرِهِ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ فَإِنْ فَقَدَ الْقَاضِي مِنْ بَلَدِهِ خَرَجَ لِطَلَبِهَا هُوَ أَوْ وَكِيلُهُ لَا إِنْ كَانَ الطَّرِيقُ
 مَخُوفًا الْإِنِّخَ. اهـ.

٥. فَوَدَّ: (فَلْيُشْهِدْ رَجُلَيْنِ الْإِنِّخَ) يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي فَإِنْ تَرَكَ الْمُقَدَّرَ عَلَيْهِ
 الْإِنِّخَ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ سَيِّدُ عَمَرُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَحَيْثُ أَلْزَمْنَاهُ الْإِشْهَادَ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ لَمْ
 يَلْزَمْهُ أَنْ يَقُولَ تَمَلَّكَتِ الشَّفْعَصَ كَمَا مَرَّ أَنَّهُ الْأَصَحُّ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ. اهـ.

٥. فَوَدَّ: (بِحَيْثُ تُعَدُّ غَيْبَتُهُ حَائِلَةً الْإِنِّخَ) أَيِ حَاجَةً لِذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي أو خَائِفًا الْإِنِّخَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّصَوُّبُ
 بِغَيْرِ التَّوَكُّلِ.

وامرأتين بل أو واحدًا ليحلف معه كما مرَّ في البيع (على الطلب)، ولو قال أشهدت فلانًا وفلانًا فأنكرا لم يسقط حقه (فإن ترك المقدور عليه منهما) أي التوكيل والإشهاد المذكورين (بطل حقه في الأظهر) لتقصيره المشير بالرضا نعم الغائب يُخَيَّر بين التوكيل والرفع للحاكم كما أخذ السبكي من كلام البغوي. قال وكذا إذا حضر الشفيع وغاب المشتري وللقادر أيضًا أن يؤكّل ففرضهم التوكيل عند العجز إنما هو لتعنيته حينئذٍ طريقًا، ولو سار بنفسه عقيب العلم أو وكل لم يلزمه الإشهاد حينئذٍ على الطلب بخلاف ما مرَّ في نظيره من الرد بالعيب؛ لأنَّ تسلط الشفيع على الأخذ بالشفعة أقوى من تسلط المشتري على الرد بالعيب إذ له نقض تصرف المشتري وليس لذاك ذلك ولأنَّ الإشهاد ثم على المقصود وهو الفسخ وهنا على الطلب وهو وسيلة وهي يُغتفر فيها ما لا يُغتفر في المقصود وإذا كان الفور بالعادة (فإذا كان في صلاة أو

قود: (بل أو واحدًا ليحلف معه) قال الحلبي ظاهره، وإن كان قاضي البلد لا يرى ذلك وقال سلطان وقيل لا يكفي؛ لأنَّ بعض القضاة لا يقبله فلم يستوثق لنفسه. اهـ بجريمي. قود: (على ما مرَّ في البيع) عبارة النهاية والمغني قياسًا على ما مرَّ في الرد بالعيب وقال الزركشي إنه الأقرب وبه جزم ابن كج في التجريد خلافاً للروائي. اهـ.

قود: (لم يسقط حقه) أي لاحتمال نسيان الشهود. اهـ ع ش.

قود: (نعم الغائب إلخ) انظر ما موقع هذا الاستدراك. اهـ رشيد. قود: (قال) أي السبكي.

قود: (وكذا إذا حضر الشفيع إلخ) أي يُخَيَّر بين التوكيل والرفع للحاكم. قود: (أيضًا) أي كالعاجز. قود: (لم يلزمه الإشهاد إلخ) عبارة الرّوض وشرحه ولا يُكَلَّف الإشهاد على الطلب إذا سار طالبًا في الحال أو وكل في الطلب فلا تبطل الشفعة بتزكيه ويُفَرَّق بينه وبين نظيره في الرد بالعيب بأن تسلط الشفيع إلخ ثم قالوا ولا يُغنيه الإشهاد عن الرفع إلى القاضي. اهـ وفيه تصريح بأن الإشهاد حال السير لا يُغنيه بخلاف الإشهاد حال السير في نظيره من الرد بالعيب. اهـ سم. قود: (وليس لذاك) أي المشتري. قود: (ذلك) انظر المشار إليه ماذا. اهـ سم عبارة البجيري وجه القوة أنَّ للشفيع فسخ تصرفات المشتري بالأخذ وليس للمشتري فسخ تصرفات البائع في الثمن بل يأخذ بذلك إذا خرج عن ملك البائع كما أفاده الحلبي وسُلطان. اهـ وبها علِم المشار إليه.

قود: (سئ): (في صلاة) أي، ولو نفلًا كما يأتي. اهـ ع ش.

قود: (بل أو واحدًا إلخ) خلافاً للروائي شرح م ر. قود: (وللقادر أيضًا أن يؤكّل إلخ) له أيضًا الرفع إلى القاضي.

قود: (لم يلزمه الإشهاد حينئذٍ إلخ) عبارة الرّوض ولا أي ولا يُكَلَّف الإشهاد إذا سار أو وكل ولا يُغنيه الإشهاد عن الرفع. اهـ وفيه تصريح بأنَّ الإشهاد حال السير لا يُغنيه بخلاف الإشهاد حال السير في نظيره من الرد بالعيب. قود: (وليس لذاك) أي المشتري وقوله ذلك انظر المشار إليه ماذا.

حَمَامٍ أَوْ طَعَامٍ فَلَهُ الْإِثْمَامُ) كَالْعَادَةِ وَلَا يَلْزَمُهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَقَلِّ مُجْزِيٍّ بَلْ لَهُ الْأَكْمَلُ بِحَيْثُ لَا يُعَدُّ مُتَوَاتِرًا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ فِي النَّافِلَةِ الْمُطْلَقَةِ بِهَذَا الْقَيْدِ وَكَذَا إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ، وَإِنْ لَمْ يَشْرَعْ فَلَهُ الشُّرُوعُ وَلَهُ التَّأْخِيرُ لَيْلًا حَتَّى يُصْبِحَ مَا لَمْ يَأْمَنْ فِي الذَّهَابِ إِلَيْهِ لَيْلًا، وَلَوْ ادَّعَى تَأْخِيرَ الْعَذْرِ فَإِنْ عَلِمَ قِيَامَ أَصْلِ الْعَذْرِ بِهِ صُدِّقَ، وَإِلَّا صُدِّقَ الْمُشْتَرِي. (وَلَوْ أَخَّرَ الطَّلَبَ وَقَالَ لَمْ أَصْذِقِ الْمُخَيَّرَ لَمْ يُعَذَّرْ إِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ) أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ بِصِفَةِ الْعَدَالَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَعْتَمِدَ ذَلِكَ نَعَمِ الْأَوْجِهَ تَصْدِيقُهُ فِي الْجَهْلِ بَعْدَ التَّهْمَا إِنْ أَمَكْنَ خَفَاءُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَا عَدْلَيْنِ عِنْدَهُ لَا عِنْدَ الْحَاكِمِ عُذْرٌ عَلَى مَا قَالَهُ السَّبْكِيُّ لَكِنْ نَظَرَ فِيهِ غَيْرُهُ، وَلَوْ أَخْبَرَهُ مَسْتَوْرَانِ

❦ وَقَوْلُ (لَسِي): (أَوْ طَعَامٍ) أَوْ قَضَاءٍ حَاجَةٍ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنٍ.

❦ قَوْلُ (لَسِي): (أَوْ طَعَامٍ) أَيِ حَالِ أَكْلٍ. اهـ سَمِ عِبَارَةٌ شِئْ فِي وَقْتِ حُضُورِ طَعَامٍ أَوْ تَنَاوُلِهِ. اهـ.

❦ قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزَمُهُ الْاِقْتِصَارُ الْخ) أَيِ فِي نَحْوِ الصَّلَاةِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْمُشْنِ حَيْثُ أُطْلِقَ الصَّلَاةُ. ❦ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ إِبْنَانِ الْأَكْمَلِ. ❦ وَقَوْلُهُ: (بِهَذَا الْقَيْدِ) أَيِ قَيْدِ الْحَيِّثِيَّةِ، وَلَوْ نَوَى تَقْلًا مُطْلَقًا فَلَا وَجْهَ أَنْ يُعْتَمَرَ لَهُ الزِّيَادَةُ مُطْلَقًا مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الْعَادَةِ فِي ذَلِكَ. اهـ نِهَائِيَّةٌ أَيِ قُلُوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَادَةٌ اقْتَصَرَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ فَإِنْ زَادَ عَلَيْهِمَا بَطَلَ حَقُّهُ عِشْ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَلَهُ الزِّيَادَةُ فِيهِ أَيِ التَّغْلِي الْمُطْلَقِ إِلَى حَدٍّ لَا يُعَدُّ بِهِ مَقْصَرًا حَلَبِيٍّ وَقَلْبِيٍّ. اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَلَوْ حَضَرَ وَقْتُ الصَّلَاةِ أَوْ الطَّعَامِ أَوْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ جَازَ لَهُ أَنْ يُقَدِّمَهَا وَأَنْ يَلْبَسَ ثَوْبَهُ فَإِذَا قَرَعَ طَالَبَ بِالشُّفْعَةِ. اهـ.

❦ قَوْلُهُ: (فِي الذَّهَابِ إِلَيْهِ لَيْلًا) أَيِ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً فِيمَا يَظْهَرُ. اهـ سَمِ. ❦ قَوْلُهُ: (صَدَّقَ) أَيِ الشَّفِيعِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ صِحَّةُ الْأَخْذِ وَلَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ فَالْوَجْهَ تَقْدِيمُ بَيِّنَةِ الشَّفِيعِ؛ لِأَنَّهَا مُبْتَنِيَّةٌ وَمَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ بِالْفَوْرِ شَوْبَرِيٍّ. اهـ بُجَيْرِيٍّ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ رَجُلٍ) إِلَى قَوْلِهِ، وَلَوْ كَانَا فِي الْمُغْنِيِّ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَا عَدْلَيْنِ الْخ) وَلَوْ قَالَ أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ وَلَيْسَا عَدْلَيْنِ عِنْدِي وَهُمَا عَدْلَانِ لَمْ تَبْطُلْ شَفَعَتُهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ مُحْتَمَلٌ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنٍ قَالَ عِشْ قَوْلُهُ وَهُمَا عَدْلَانِ أَيِ وَالْحَالُ أَنَّهُمَا عَدْلَانِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. اهـ.

❦ قَوْلُهُ: (لَا عِنْدَ الْحَاكِمِ) أَيِ لِمُخَالَفَتِهِ مَذْهَبَ الشَّفِيعِ مَثَلًا وَيَتَّبِعِي أَنْ مَثَلُ ذَلِكَ عَكْسُهُ لِعَدَمِ الثَّقَةِ بِقَوْلِهِمَا وَلَا يُقَالُ الْعِبْرَةُ بِمَذْهَبِ الْحَاكِمِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الرَّفْعُ إِلَى الْحَاكِمِ قَرْعٌ عَنْ ظَنِّ الْبَيْعِ أَوْ تَحْقِيقِهِ وَلَمْ يَوْجَدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عِنْدَهُ. اهـ عِشْ. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا قَالَهُ السَّبْكِيُّ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ. اهـ نِهَائِيَّةٌ.

❦ قَوْلُهُ فِي (لَسِي): (أَوْ طَعَامٍ) حَالِ أَكْلٍ. ❦ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَأْمَنْ فِي الذَّهَابِ إِلَيْهِ لَيْلًا) أَيِ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً فِيمَا يَظْهَرُ. ❦ قَوْلُهُ: (عُذْرٌ عَلَى مَا قَالَهُ السَّبْكِيُّ) اغْتِمَدَهُ مِشْ وَيَشْكُلُ عَلَيْهِ أَمْرَانِ الْأَوَّلُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ لَمْ يُعَذَّرْ إِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ فَإِنَّهُ هُنَا قَدْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ عِنْدَهُ وَالثَّانِي مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْ الْمَاوَزْدِيِّ أَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَهُ غَيْرُ مَقْبُولِ الرَّوَايَةِ كَفَاسِقٍ وَصَدَّقَهُ سَقَطَتْ شَفَعَتُهُ وَغَيْرُ الْعَدْلَيْنِ عِنْدَ الْحَاكِمِ لَا يَنْقُصَانِ عَنِ الْفَاسِقِ فَإِنْ حُمِلَ هَذَا أَغْنَى مَا قَالَهُ السَّبْكِيُّ عَلَى مَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُمَا غَيْرُ عَدْلَيْنِ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَلَمْ يُصَدِّقْهُمَا اَنْدَقَعَ الْأَمْرَانِ أَمَّا الثَّانِي فَلِوُجُودِ التَّصْدِيقِ فِي مَسْأَلَةِ الْفَاسِقِ لَا هُنَا وَزِيَادَةُ الْعَدَالَةِ هُنَا

عُذِرَ كما بَحَثَهُ شَارِحُ (كَذَا ثِقَةً فِي الْأَصَحِّ)، وَلَوْ أُمَّةٌ؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ (وَيُعَذَّرُ إِنْ أَخْبَرَهُ مَنْ لَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ) لِغُذْرِهِ بِخِلَافِ مَنْ يُقْبَلُ كَعَدَدِ التَّوَاتُرِ وَلَوْ كُفَّارًا؛ لِأَنَّهُمْ أَوَّلَى مِنَ الْعَدْلَيْنِ لِإِفَادَةِ خَبَرِهِمُ الْعِلْمَ هَذَا كُلُّهُ ظَاهِرًا أَمَّا بَاطِنًا فَالْعَبْرَةُ فِي غَيْرِ الْعَدْلِ عِنْدَهُ بِمَنْ يَقَعُ فِي نَفْسِهِ صِدْقُهُ وَكَذِبُهُ. (وَلَوْ أَخْبَرَ بِالْبَيْعِ بِالْفِ) أَوْ جِنْسٍ أَوْ نَوْعٍ أَوْ وَصِفٍ أَوْ أَنَّ الْمَبِيعَ قَدَرَهُ كَذَا أَوْ أَنَّ الْبَيْعَ مِنْ فُلَانٍ أَوْ أَنَّ الْبَائِعَ اثْنَانِ أَوْ وَاحِدٌ (فَتَرَكَ) الْأَخَذَ (فَبَانَ بِخَمْسِمِائَةٍ) أَوْ بِغَيْرِ الْجِنْسِ أَوْ النَّوْعِ أَوْ الْوَصْفِ أَوْ الْقَدْرِ الَّذِي أَخْبَرَ بِهِ أَوْ أَنَّ الْبَيْعَ مِنْ غَيْرِ فُلَانٍ أَوْ أَنَّ الْبَائِعَ أَكْثَرُ أَوْ أَقَلُّ مِمَّا أَخْبَرَ بِهِ (بَقِيَ حَقُّهُ)؛

قوله: (كما بحثه شارح) عبارة النهاية وسمّ قاله ابن الملقن بحثًا والأوجه حمل كلام السبكي على ما إذا لم يقع في قلبه صدقهما ويأتي نظيره فيما بعده أي في إخبار مستورين ولا ينافي الأول قول المصنف لم يُعذَّرْ إِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ إِذَا مَا هُنَا فِيمَا إِذَا قَالَ إِنَّهُمَا غَيْرُ عَدْلَيْنِ عِنْدَ الْحَاكِمِ. اه قال ع ش قوله على ما إذا لم يقع إلخ أورد عليه أنه بعد كونهما عدلين عنده كيف لا يقع في قلبه صدقهما ويمكن الجواب بأن مجرد العدالة لا يمتنع من جواز الإخبار بخلاف الواقع غلطًا أو نحوه وبفرض تعدد الإخبار بخلاف الواقع فذلك مجرد كذب والكذبة الواحدة كما تقدّم لا توجب فسقًا فلا تنافي العدالة وقوله إذا ما هنا إلخ أي قول السبكي أي وما هناك فيما إذا كانا عدلين عنده وعند غيره. اه أي عند الحاكم سم. قوله: (لأنه إخبار) أي وخبر الثقة مقبول نهاية ومغن. قول (سبي): (من لا يقبل خبره) كصبي وفاسق نهاية ومغن. قوله: (بخلاف من يقبل إلخ) عبارة المغني والنهاية هذا إذا لم يبلغ المخبرون للشفيع حد التواتر فإن بلغوا ولو صبيانًا أو فساقًا أو كفارًا بطل حقه. اه. قوله: (في غير العدل عنده) الأولى إسقاطه كما في النهاية. قوله: (وكذبه) الواو بمعنى أو قوله: (أو جنس) إلى قوله، وكذا لو باع في المغني إلّا قوله أي أصالة إلى ولأن له.

أثر لها مع عدم وجودها عند الحاكم وأما الأول فلفرض ما قاله المصنف فيما إذا كانا عدلين عند الحاكم والفرق أنه ربما احتاج إلى إثبات الشراء عند الحاكم وذلك لا يحصل بغير العدلين عنده فكان معذورًا في عدم تعويله على إخبارهما وقوله ولو أخبره مستوران عذر يشكّل بمسألة تضديق غير مقبول الرواية كالفاسق المذكورة إلّا أن يصور هذا بما إذا لم يصدقهما قليلاً أملاً. (فروع): قال في التبيين، وإن طلب أي الشفيع الشفعة وأعوزه الثمن بطلت شفعته وإن قال بغني وكَم الثمن بطلت شفعته، وإن قال صالحني عن الشفعة على مالٍ أو أخذ الشفص بعوضٍ مستحق فقد قيل تبطل شفعته وقيل لا تبطل، وإن دلّ في البيع أو ضمن الثمن أو قال اشتري فلا أطالبك أي بالشفعة لم تبطل شفعته، وإن توكل في شراؤه لم تسقط شفعته، وإن توكل في بيعه سقطت وقيل لا تسقط. اه قال الإسوي في توضيحه وعدم أي والأصح عدم بطلان الشفعة إذا قال الشفيع بكم الثمن أو طلب وأعوزه لكن للحاكم إنطالها عند الإعواز وأنه إذا قال صالحني عن الشفعة على مالٍ أو أخذ الشفص بعوضٍ مستحق لم تبطل شفعته وبطلانها إذا سأل عنها على مالٍ عالمًا بفساد المصالحة إلى أن قال لا إن توكل في بيعه أي لا تبطل. اه.

لأنه إنما تركه لغرض بآن خلافه ولم يتزكه رغبة عنه (وإن بآن بأكثر) من ألف (بطل) حقه؛ لأنه إذا لم يرغب فيه بالأقل فبالأكثر أولى وكذا لو أخبر بمؤجل فعفا فبان حالاً؛ لأن عفوه يدل على عدم رغبته فيما مر أن له التأخير إلى الحلول.

(ولو لقي المشتري فسلم عليه أو هي بمعنى الواو إذ لا يضرب الجفع بينهما (قال) له (بارك الله في صفقتك لم يبطل) حقه أو شفعته؛ لأن السلام قبل الكلام سنة أي أصالة فلا يرد كونه لا يسن السلام عليه لنحو فسقه وبدعته ولأن له غرضاً صحيحاً في الدعاء بذلك ليأخذ صفقة مباركة (وفي الدعاء وجه) أن الشفعة تبطل به لإشعاره بتقرير الشقص في يده ومحل هذا الوجه إن زاد لك كما قاله الإسنوي.

(ولو باع الشفيح حصته) كلها (جاهلاً بالشفعة فالأصح بطلانها) لزوال سببها بخلاف بيع البعض

قول (سن): (وإن بآن بأكثر إلخ) وكذا لو أخبر ببيع جميعه بألف فبان أنه باع بعضه بألف. اهـ. مغني.

قول: (وكذا لو أخبر بمؤجل إلخ) بخلاف عكسه. اهـ. سم.

قول (سن): (ولو لقي المشتري إلخ) ولو لقي الشفيح المشتري في غير بلد الشقص فأخّر الأخذ إلى العود إلى بلد الشقص بطلت شفعته لاستغناء الأخذ عن الحضور عند الشقص نهاية ومغني وأسن.

قول (سن): (فسلم عليه) أي أو سألته عن الثمن وإن كان عالماً به نهاية ومغني وروض. قول: (هي بمعنى الواو إلخ) عبارة البجزمي أو سلم عليه وبارك له في صفقته وسألته عن الثمن كما صرح به في حواشي شرح الرّوض خلافاً لما يوهّمه ظاهر تغيير المصنّف كغيره بأو شوبري ويمكن أن تكون أو في كلامه مانعة خلو فتجوز الجمع فيشمل ما ذكر. اهـ. قول: (أو شفعته) أو هنا للتخيير في التقدير أو للتبويح في التعبير واقتصر النهاية والمغني على حقه. قول: (لأن السلام قبل الكلام سنة) يؤخذ منه بطلان حقه إذا لم يسن السلام م. ر. اهـ. سم على حج وهو واضح. اهـ. ش عبارة البجزمي قوله فسلم عليه أي وكان ممن يشترع أخذاً من العلة ولا كفاسي بطل حقه إن علم بحاله نعم لو وجد المشتري يقضي حاجته أو يجامع فله تأخير الطلب إلى فراغه قاله شيخنا م. ر. قليوبي. اهـ. ويتبعي تقييد ذلك بما إذا كان عالماً بالحكم فإن كان جاهلاً لم يبطل حقه بذلك سيما إن كان ممن يخفى عليه ذلك.

قول (سن): (ولو باع الشفيح حصته) أو أخرجه عن ملكه بغير بيع كهيبة مغني ونهاية وروض.

قول (سن): (جاهلاً بالشفعة) أي أو بالبيع أو بفورية الشفعة. اهـ. مغني. قول: (لزوال سببها) وهو الشركة. قول: (بخلاف بيع البعض) أي جاهلاً فلا كما في زيادة الرّوضة لعذره مع بقاء الشركة، ولو

قول: (وكذا لو أخبر بمؤجل إلخ) بخلاف عكسه. قول: (لأن السلام قبل الكلام سنة) يؤخذ منه بطلان حقه إذا لم يسن السلام م. ر. وهو واضح. قول: (بخلاف بيع البعض) قال في شرح الرّوض، ولو زال البعض قهراً كان مات الشفيح وعليه دين قبل الأخذ ببيع بعض حصته في دينه جبراً على الوارث وبقي باقيها له فالذي يظهر كما قاله في المطلب أن له الشفعة لانقضاء تحيل العفو منه. اهـ.

أَمَّا إِذَا عَلِمَ فَنَبْطُلُ جُزْمًا، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا بَاعَ بَعْضَ حِصَّتِهِ كَمَا لَوْ عَفَا عَنْ الْبَعْضِ، وَكَذَا لَوْ بَاعَ بِشَرَطِ الْخِيَارِ حَيْثُ انْتَقَلَ الْمَلِكُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ الْعَائِدَ مُتَأَخِّرٌ عَنْ مِلْكِ الْمُشْتَرِي.

زَالَ الْبَعْضُ قَهْرًا كَانَ مَاتَ الشَّفِيعُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ قَبْلَ الْأَخْذِ فَبِيعَ بَعْضَ حِصَّتِهِ فِي دَيْنِهِ جَبْرًا عَلَى الْوَارِثِ وَبَقِيَ بَاقِيهَا لَهُ كَانَ لَهُ الشُّفْعَةُ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ لَا نَتَفَاءَ تَحْيِيلَ الْعَفْوِ مِنْهُ مَغْنٍ وَشَرَحَ الرُّوضُ وَفِي عِشْرِينَ بَعْدَ ذِكْرِ ذَلِكَ عَنْ سَمْعَانَ شَرَحَ الرُّوضُ وَقَوْلُهُ (كَانَ لَهُ) أَيِ الْوَارِثِ الشَّفِيعُ أَخَذَ الْجَمِيعَ بِالشُّفْعَةِ. اهـ.

فَوُدَّ: (كَمَا لَوْ عَفَا إِلَخ) فِي هَذَا الْقِيَاسِ وَفَقَّةٌ.

فَوُدَّ: (وَكَذَا إِلَخ) خِلَافًا لِإِطْلَاقِ الْمُغْنِي.

فَوُدَّ: (وَكَذَا لَوْ بَاعَ) أَيِ حِصَّتِهِ (بِشَرَطِ الْخِيَارِ) أَيِ، وَلَوْ جَاهِلًا يَبِيعُ الشَّرِيكَ لِمَا عَلَّلَ بِهِ الشَّارِحُ. اهـ.

ع ش.

فَوُدَّ: (حَيْثُ انْتَقَلَ الْمَلِكُ عَنْهُ) أَيِ بَانَ شَرَطُ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي مِنْهُ فَقَطَّ سَمْعَانُ ع ش.

(خَاتِمَةٌ): لَا يَصِحُّ الصُّلْحُ عَنِ الشُّفْعَةِ بِمَالٍ كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَتَبْطُلُ شُفْعَتُهُ إِنْ عَلِمَ بِفَسَادِهِ فَإِنْ صَالَحَهُ عَنْهَا فِي الْكُلِّ عَلَى أَخْذِ الْبَعْضِ بَطُلَ الصُّلْحُ؛ لِأَنَّ الشُّفْعَةَ لَا تُقَابَلُ بِعَوَضٍ، وَكَذَا الشُّفْعَةُ إِنْ عَلِمَ بِبُطْلَانِهِ، وَإِلَّا فَلَا كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأَثْوَارِ وَلِلْمُفْلِسِ الْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ وَالْعَفْوُ عَنْهَا وَلَا يُزَاحِمُ الْمُشْتَرِي الْغَرَمَاءَ بَلْ يَبْقَى ثَمَنُ مُشْتَرَاهِ فِي ذِمَّةِ الشَّفِيعِ إِلَى أَنْ يُوَسِّرَ فَلَهُ أَيُّ الْمُشْتَرِي الرُّجُوعُ فِي مُشْتَرَاهِ إِنْ جَهِلَ فَلَسَهُ وَلِلْعَامِلِ فِي الْقِرَاضِ أَخْذُهَا فَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهَا جَازَ لِلْمَالِكِ أَخْذُهَا وَعَفْوُ الشَّفِيعِ قَبْلَ الْبَيْعِ وَشَرَطُ الْخِيَارِ وَضَمَانُ الْعَهْدَةِ لِلْمُشْتَرِي لَا يُسْقِطُ كُلُّ مِنْهُمَا شُفْعَتَهُ، وَإِنْ بَاعَ شَرِيكَ الْمَيِّتِ فَلِوَارِثِهِ أَنْ يَشْفَعَ لَا لِوَلِيِّ الْحَمْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَيَقَّنُ وَجُودُهُ، وَإِنْ وَجَبَتِ الشُّفْعَةُ لِلْمَيِّتِ وَوَرِثَهَا الْحَمْلُ أُخِّرَتْ لَا نَفِصَالَهُ فَلَيْسَ لِوَلِيِّهِ الْأَخْذُ قَبْلَ الْإِنْفِصَالِ لِذَلِكَ، وَلَوْ تَوَكَّلَ الشَّفِيعُ فِي بَيْعِ الشُّفْعَةِ لَمْ تَبْطُلْ شُفْعَتُهُ فِي الْأَصَحِّ مَغْنٍ وَنِهَائَةً وَفِي الْأَوَّلِ وَالرُّوضُ مَعَ شَرْحِهِ، وَلَوْ بَاعَ الْوَرِثَةُ فِي الدَّيْنِ بَعْضُ دَارِ الْمَيِّتِ لَمْ يَشْفَعُوا وَإِنْ كَانُوا شُرَكَاءَ لَهُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا مَلَكَوْهَا كَانَ الْبَيْعُ جُزْأً مِنْ مِلْكِهِمْ فَلَا يَأْخُذُ مَا خَرَجَ مِنْ مِلْكِهِ بِمَا بَقِيَ مِنْهُ فَالْمُرَادُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ لَا يَأْخُذُ مَا خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ بِمَا بَقِيَ مِنْ مِلْكِهِ وَأَمَّا أَخْذُ كُلِّ مِنْهُمْ نَصِيبَ الْبَاقِي بِالشُّفْعَةِ فَلَا مَانِعَ مِنْهُ. اهـ وَفِي الْأَوَّلِ أَيْضًا زِيَادَةُ بَسْطٍ فِي أَخْذِ عَامِلِ الْقِرَاضِ رَاجِعُهُ.



فَوُدَّ: (حَيْثُ انْتَقَلَ الْمَلِكُ عَنْهُ) أَيِ بَانَ شَرَطُ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي مِنْهُ فَقَطَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْقِرَاضِ)

مِنَ الْقَرْضِ أَيِ الْقَطْعِ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ قَطَعَ لَهُ قِطْعَةً مِنْ مَالِهِ لِيَتَصَرَّفَ فِيهَا وَمِنَ الرِّبْحِ وَالْأَصْلُ فِيهِ الْإِجْمَاعُ وَرَوَى أَبُو نَعِيمٍ وَغَيْرُهُ «أَنَّهُ ﷺ ضَارَبَ لِحَدِيدَةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِنَحْوِ شَهْرَيْنِ وَسِتَّةَ إِذْ ذَاكَ نَحْوُ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً بِمَالِهَا إِلَى بُصْرَى الشَّامِ وَأَنْفَذَتْ مَعَهُ عَبْدَهَا مَيْسِرَةً وَهُوَ قَبْلَ الثُّبُوءِ» فَكَانَ وَجْهُ الدَّلِيلِ فِيهِ أَنَّهُ ﷺ حَكَاهُ مُقَرَّرًا لَهُ بَعْدَهَا وَهُوَ قِيَاسُ الْمُسَاقَاةِ بِجَامِعِ أَنَّ فِي كُلِّ الْعَمَلِ فِي شَيْءٍ يَبْعُضِ نَمَائِهِ مَعَ جِهَالَةِ الْعَوَاضِ وَلِذَا اتَّخَذَا فِي أَكْثَرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْقِرَاضِ

قَوْلُهُ: (مِنَ الْقَرْضِ) أَيِ مُشْتَقٌّ مِنْهُ وَهُوَ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فَلَا يَجُوزُ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمَالِكَ إِنْخَ) أَيِ وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْمُعْنَى الشَّرْعِيُّ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِنْخَ. قَوْلُهُ: (قَطَعَ لَهُ) أَيِ لِلْعَامِلِ. قَوْلُهُ: (وَمِنَ الرِّبْحِ) أَيِ وَقِطْعَةٍ مِنْهُ. قَوْلُهُ: (وَالْأَصْلُ فِيهِ) أَيِ فِي جَوَازِهِ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا إِنْخَ) (وَتَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ أَرْبَعِينَ سَنَةً وَتَوَفَّيَتْ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِثَلَاثِ سِنِينَ) عَلَى الْأَصَحِّ وَهِيَ بِنْتُ خَمْسٍ وَسِتِّينَ سَنَةً بِزَمَاوِيِّ. اهـ بُجَيْرِمِيٍّ. قَوْلُهُ: (وَأَنْفَذَتْ) أَيِ أَرْسَلَتْ وَقَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا فِي السِّيَرِ (أَنَّهَُا اسْتَأْجَرَتْهُ بِقَلُوصَيْنِ) وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِتَعَدُّ الْوَاقِعَةِ أَوْ أَنَّ مَنْ عَبَّرَ بِالاسْتِجَارِ تَسَمَّحَ بِهِ فَعَبَّرَ بِهِ عَنْ الْهَبَةِ. اهـ ش. قَوْلُهُ: (مَيْسِرَةً) بِفَتْحِ السِّينِ وَضَمِّهَا قَالَ الشُّيُوطِيُّ لَمْ أَقِفْ عَلَى رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ أَنَّهُ بَقِيَ إِلَى الْبِغْثَةِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَمْ أَرْ لَهُ ذِكْرًا فِي الصَّحَابَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ الْبِغْثَةِ وَإِنَّمَا أَرْسَلَتْهُ مَعَهُ لِيَكُونَ مُعَاوَنًا لَهُ وَيَتَحَمَّلَ عَنْهُ الْمَشَاقَّ بِزَمَاوِيِّ. اهـ بُجَيْرِمِيٍّ وَقَوْلُهُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ الْبُزْهَانُ الْحَلَبِيُّ فِي حَوَاشِي الشُّفَاعِ ش. قَوْلُهُ: (وَجْهَ الدَّلِيلِ) أَيِ الدَّلَالَةِ (فِيهِ) أَيِ الْحَدِيثِ.

قَوْلُهُ: (أَنَّهُ ﷺ حَكَاهُ إِنْخَ) وَقَدْ يُقَالُ أَيْضًا: إِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ ﷺ رَدَّ عَلَيْهَا مَا أَخَذَهُ مِنْهَا فِي مُقَابِلِ ذَلِكَ. اهـ رَشِيدِيٍّ وَقَدْ يَرُدُّ عَلَى كُلِّ مِنَ التَّوَجِيهَيْنِ أَنَّهُ لَا حُكْمَ قَبْلَ الشَّرْعِ.

قَوْلُهُ: (مُقَرَّرًا لَهُ) أَيِ مُبَيَّنًّا لَهُ وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ الْقِرَاضِ. اهـ شَ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَصْلُ فِيهِ الْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ عَلَى الْمُسَاقَاةِ؛ لِأَنَّهُمَا جُوزَتْ لِلْحَاجَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَالِكَ التَّخْلِيلِ قَدْ لَا يُحْسِنُ تَعَهُّدَهَا أَوْ لَا يَتَفَرَّغُ لَهُ وَمَنْ يُحْسِنُ الْعَمَلَ قَدْ لَا يَمْلِكُ مَا يَعْمَلُ فِيهِ وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الْقِرَاضِ. اهـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْقِرَاضِ)

الأحكام وكان قضية ذلك تقديمها عليه وكان عكسهم لذلك إنما هو؛ لأنه أكثر وأشهر وأيضاً فهي تشبه الإجارة أيضاً في لزوم والتأقيت فتوسّطت بينهما إشعاراً بما فيها من الشبهتين وهو رخصة لخروجه عن قياس الإجازات كما أنها كذلك لخروجها عن بيع ما لم يُخلَق (القراض) وهو لغة أهل الحجاز (والمضاربة) وهو لغة أهل العراق؛ لأنّ كلّاً يضربُ بسهم من الرّبح ولأنّ فيه سفراً وهو يُسمّى ضرباً أي موضوعهما الشرعي هو العقد المُشتمِلُ على توكيل المالك الآخر وعلى (أن يدفع إليه مالا ليُتجرّ فيه والربح مُشترَك) بينهما فخرج ليُدفع مُقارَضته على دين عليه أو على غيره

قوله: (قضية ذلك) أي كونه مقيساً على المساقاة. اهـ ش. قوله: (لأنه أكثر إلخ) أو لأنها كالدليل له وهو يُذكرُ بعد المذلول. اهـ سم. قوله: (أيضاً) أي كالاستدلال السابق. قوله: (فهي) أي المساقاة وقوله: (أي كسبها للقراض في جهالة العوض والعمل. اهـ ش. قوله: (وهو) أي القراض (رخصة) فإن قلت: الرخصة هي الحكم المتغيّر إليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي ولم يتغيّر القراض من المنع إلى الجواز بل هو جائز من أول الأمر قلت: المراد بالتغيّر في التعريف ما يشتمل الخروج عما تقتضيه قواعد الشّرع كما هنا، وقد أشار إليه بقوله لخروجه. اهـ ش. قوله: (كما أنها) أي المساقاة (كذلك) أي رخصة عبارة المُعني كما خرجت المساقاة عن بيع ما لم يُخلَق والحوالة عن بيع الدين بالدين والعرايا عن بيع المزابنة. اهـ.

قوله (الشي): (والمضاربة) أي والمقارضة وهي المساواة لتساويهما في الربح مُحلّى وأسنّى ونهاية أي في أصله، وإن تفاوتوا في مقداره ش. قوله: (لأن كلّاً) أي سميّ المعنى الشرعيّ بالمضاربة؛ لأن كلّاً من المالك والعاقل. قوله: (يضربُ بسهم) أي يُحاسبُ بسهم. اهـ ش. قوله: (أي موضوعهما) أي وموضوع المقارضة. قوله: (العقد المُشتمِلُ إلخ) وفي التّعبير بالعقد إلخ دون التّعبير بالتوكيل إشارة إلى أنه ليس توكيلاً محضاً إذ يُعتبر لصحة القراض القبول بخلاف التوكيل. اهـ ش. قوله: (المُشتمِلُ على توكيل المالك) أي المُقتضي لكل من التوكيل والدفع. اهـ ش. قوله: (مقارضته على دين إلخ) أو على منفعة كسكنى دار نهاية ومُعْن كان قال قارضتك على منفعة هذه الدار تُسكنُ فيها الغير وما حصلَ بيتنا رشيديّ وقوله (تُسكنُ إلخ) عبارة البُجيرميّ عن شيخة توجّرها مدة بعد أخرى ويكون الزائد على أجرة المثل بيتنا. اهـ وهي أحسن. قوله: (على دين عليه) أي على العمل أي إلا أن يُعيّن في

قوله: (وكان عكسهم لذلك إلخ) قد يوجّه بأنّها كالدليل؛ لأنّه مقيس عليها والدليل يُذكرُ بعد المذلول فذكرها بعد كإقامة الدليل بعد ذكر المذلول.

قوله: (مقارضته على دين عليه) أي على العاقل إلا إن تعيّن في المجلس بدليل قوله الآتي نعم لو قارضه على ألف وذهب مثلاً في دميته ثم عيّن في المجلس جاز إلخ لكن لا يصدق قوله يُدفع إلا أن يقال أنّه مع التّعيين في المجلس في حكم المدفوع أو يقال سيأتي التقييد بقبض المالك له في المجلس

وقوله بع هذا وقارضتك على ثمنه واشترى شبكة واصطد بها فلا يصح نعم يصح البيع وله أجره المثل، وكذا العمل إن عمل والصيد في الأخيرة للعامل وعليه أجره الشبكة التي لم يملكها كالمغصوبة ويذكر الربح الوكيل والعبد المأذون وأركانه ستة عاقدان وعمل وربح ومال وصيغة وستعلم كلها كأكثر شروطها من كلامه.

(ويشترط لصحته كون المال دراهم أو) هي مائة خلوة لا جمع (دنانير خالصة) بإجماع الصحابة ولأنه عقد غير لعمد انضباط العمل والثوق بالربح جور للحاجة فاختص بما يروج غالبا وهو النقد المضروب؛ لأنه ثمن الأشياء ويجوز عليه، وإن أبطله السلطان كما بخصه ابن الرفعة ونظر فيه الأذرعى إذا عز وجوده أو خيف عزته عند المعاملة ويجاب بأن الغالب مع ذلك تيسر الاستبدال به (فلا يجوز على تب)

المجلس لقوله الآتي نعم لو قارضه على ألف إلخ فإراد بالدفع في المثل الدفع، ولو بعد العقد ومما يدل على الاختفاء بالدفع بعد العقد ما يأتي في شرح ومسلما إلخ من قوله وليس المراد إلخ اسم عبارة عن قوله م ر أو على دين عليه أي على العامل ظاهره، ولو عيّن العامل في المجلس وفي حجب ما يخالفه. اهـ. قوله: (وقوله بع إلخ) عطف على مقارضته إلخ. قوله: (واشترى إلخ) أي وقوله واشترى إلخ. اهـ. قوله: (وله أجره المثل إلخ) أي له أجره مثل البيع فقط إن لم يعمل وأجره مثل البيع والقراض إن عمل. قوله: (التي لم يملكها) أي بأن اشتراها بعين مال المالك أو بذمة نفسه وقصد المالك، وقول ع ش أي بأن اشتراها في ذمته بقصد نفسه، وإن دفع دراهم المالك عن ثمنها بعد. اهـ. تفسير للمنفى. قوله: (ويذكر الربح) أي وخرج به. قوله: (وعمل وربح) المراد من كونهما ركنتين أنه لا بد من ذكرهما ليوحد ماهية القراض فاندفع ما قيل إن العمل والربح إنما يوجدان بعد العقد بل قد يقارض ولا يوجد عمل أو ربح. اهـ. قوله: (لا جمع) أي لا مائة جمع فيجوز كون بعضه دراهم وبعضه دنانير اهـ. قوله: (خالصة) لفظة خالصة في أصله من المثل وفي المعنى والنهاية والمحلى من الشرح اهـ. سيّد عمر. قوله: (والثوق إلخ) عطف على انضباط ش. اهـ. سم. قوله: (وهو) أي ما يروج غالبا. قوله: (ثمن الأشياء) أي الثمن الذي تشتري به الأشياء غالبا. اهـ. قوله: (ويجوز عليه) أي عقد القراض على النقد المضروب. قوله: (وإن أبطله السلطان) أي ولو في ناحية لا يتعامل به فيها. اهـ. شرح البهجة. قوله: (ونظر فيه الأذرعى إلخ) استظهره المعنى. قوله: (عند المعاملة) عبارة عن النهاية والمعنى عند المفاصلة. اهـ. قوله: (تيسر الاستبدال به) أي وإن رخص بسبب إبطال السلطان له

وبالضرورة أنه يدفعه للعامل بعد قبضه فإراد الدفع، ولو بعد العقد فلا يرد ذلك ومما يدل على الاختفاء بالدفع بعد العقد ما يأتي في شرح ومسلما إلى العامل من قوله وليس المراد إلخ. قوله: (والثوق) عطف على انضباط ش.

وهو ذَهَبٌ أو فِضَّةٌ لم يُضْرَبْ سواء القِرَاضَةُ وغيرها وتَسْمِيَةُ الفِضَّةِ تَبْرًا تَغْلِيْبٌ (وَحَلِيٌّ) وسَبَائِكٌ لا خِلاَفَ قِيَمَتِهَا (ومَغشُوشٌ)، وإن رَاجَ وَغَلِمَ قَدْرُ غِشِّهِ واستَهْلَكَ وجَازَ التَّعَامُلُ بِهِ وَقِيلَ يَجُوزُ عَلَيْهِ إِنْ اسْتَهْلَكَ غِشُّهُ وَجَزَمَ بِهِ الجُرْجَانِيُّ وَقِيلَ: إِنْ رَاجَ واقتَضَى كِلَاهُمَا فِي الشَّرِكَةِ تَصْحِيحَهُ واختَارَهُ السَّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ (وَعُرُوضٌ) مِثْلِيَّةٌ أو مُتَقَوِّمَةٌ لِمَا مَرَّ.
(و) كَوْنُهُ (مَعْلُومًا) قَدْرُهُ وَجِنْسُهُ وَصِفَتُهُ فلا يَجُوزُ عَلَى نَقْدِ مَجْهُولِ الْقَدْرِ، وَإِنْ أُمِكنَ عِلْمُهُ

جِدًا. اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ ذَهَبٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ أُمِكنَ عِلْمُهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَسَبَائِكٌ وَقَوْلُهُ أَوْ اسْتَهْلَكَ وَقَوْلُهُ وَقِيلَ يَجُوزُ إِلَى وَقِيلَ وَإِلَى قَوْلِهِ، وَلَوْ قَارَضَهُ عَلَى أَلْفٍ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ اسْتَهْلَكَ وَقَوْلُهُ وَلَا عَلَى أَلْفٍ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ) تَفْسِيرٌ مُرَادٌ لَا بَيَانَ لِلْمَعْنَى الْحَقِيقِي لِمَا يَأْتِي آفَقًا.
□ فَوَدَّ: (تَغْلِيْبٌ) أَيْ وَالْقَرِينَةُ عَلَيْهِ مَا قَدَّمَهُ فِي الْمُفَرَّعِ عَلَيْهِ مِنْ ذِكْرِ الدَّرَاهِمِ وَأَمَّا قَوْلُ الشَّهَابِ ابْنِ قَاسِمٍ لَا ضَرُورَةَ إِلَى حَمْلِ الْعِبَارَةِ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْفِضَّةَ حَتَّى يَخْتِاجَ إِلَى التَّغْلِيْبِ. اهـ فَيُقَالُ عَلَيْهِ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ التَّغْلِيْبِ الضَّرُورَةُ بَلْ يَكْفِي فِي إِرَادَتِهِ قِيَامُ الْقَرِينَةِ عَلَيْهِ وَالبَاعِثُ عَلَيْهِ الِاخْتِصَارُ وَهَذَا أَوَّلَى مِمَّا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ. اهـ رَشِيدِيٌّ أَيْ مِنْ قَوْلِ ع ش حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ أَيْ التَّغْلِيْبِ جَعَلَ حُكْمَ الْفِضَّةِ مُسْتَقْدَاةً بِالْمَنْطُوقِ. اهـ.

□ فَوَدَّ: (وَقِيلَ يَجُوزُ عَلَيْهِ إِنْخ) اعْتَمَدَهُ م ر اه سَمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ نَعَمْ إِنْ اسْتَهْلَكَ غِشُّهُ جَازَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الجُرْجَانِيُّ اهـ، وَكَذَا اعْتَمَدَهُ شَرَحُ الْمُنْهَجِ وَالبَهْجَةِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر نَعَمْ إِنْ اسْتَهْلَكَ أَيْ بَأَنْ يَكُونَ بَحِيْثٌ لَا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ م ر وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ إِنْ تَحَصَّلَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ لَمْ يَصِحَّ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَيَّزِ النَّحَاسُ مَثَلًا عَنِ الْفِضَّةِ، وَعَلَيْهِ فَالدَّرَاهِمُ الْمَوْجُودَةُ بِمَضَرِّ الْآنَ لَا يَصِحُّ الْقِرَاضُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ يَتَحَصَّلُ مِنَ الْغِشِّ قَدْرٌ لَوْ مُيِّزٌ بِالنَّارِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَنْبَغِي الصَّحَّةُ وَبُرَادُ بِالْمُسْتَهْلَكِ عَدَمُ تَمَيُّزِ النَّحَاسِ عَلَى الْفِضَّةِ مَثَلًا فِي رَأْيِ الْعَيْنِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (وَقِيلَ إِنْ رَاجَ) هَذَا مُقَابِلُ قَوْلِهِ، وَإِنْ رَاجَ فَهُوَ قَوْلٌ فِي أَصْلِ الْمَغْشُوشِ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَهْلَكَ رَشِيدِيٌّ وَع ش.

□ فَوَدَّ: (وَعُرُوضٌ) أَيْ، وَلَوْ قُلُوسًا اهـ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيْ بِقَوْلِهِ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ إِنْخ. □ فَوَدَّ: (قَدْرُهُ) أَيْ وَزَنُهُ. اهـ أَنُورٌ.

□ فَوَدَّ: (فَلَا يَجُوزُ إِنْخ) وَيُقَارِقُ رَأْسَ مَالِ السَّلَمِ بَأَنَّ الْقِرَاضَ عَقْدٌ لِيَفْسَخَ وَيُمَيِّزُ بَيْنَ رَأْسِ الْمَالِ وَالرَّيْحِ بِخِلَافِ السَّلَمِ غَرَرٌ وَنِهَايَةٌ وَمُغْنٍ بِهِ يُقَارِقُ الشَّرِكَةَ أَيْضًا ع ش.

□ فَوَدَّ: (عَلَى نَقْدِ مَجْهُولِ الْقَدْرِ) وَمِنْ ذَلِكَ مَا عَمَّتْ بِهِ الْبُلُوى مِنَ التَّعَامُلِ بِالْفِضَّةِ الْمُقْصُوصَةِ فَلَا يَصِحُّ الْقِرَاضُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْقَصِّ وَإِنْ عُلِمَتْ إِلَّا أَنَّ مِقْدَارَ الْقَصِّ مُخْتَلِفٌ فَلَا يُمَكِّنُ ضَبْطُ مِثْلِهِ عِنْدَ

□ فَوَدَّ: (وَتَسْمِيَةُ الْفِضَّةِ تَبْرًا) تَغْلِيْبٌ لَا ضَرُورَةَ إِلَى حَمْلِ الْعِبَارَةِ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْفِضَّةَ حَتَّى يَخْتِاجَ إِلَى التَّغْلِيْبِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ رَاجَ) اعْتَمَدَهُ م ر. □ فَوَدَّ: (وَقِيلَ يَجُوزُ عَلَيْهِ إِنْخ) اعْتَمَدَهُ م ر. □ فَوَدَّ: (وَقِيلَ إِنْ رَاجَ) إِنْخ الصَّحِيحُ خِلَافُهُ م ر.

حالاً ولا على ألف، ولو عِلِمَ جنسه أو قدره أو صِفَتَه في المجلس ولو قَارَضَه على ألف من نقد كذا ثم عَيَّنَهَا في المجلس صَحَّ فإذا قُلْتُ ظاهر قولهم عن الشرح الصغير وغيره لو قَارَضَه على دراهم غير مُعَيَّنَةٍ ثم عَيَّنَهَا في المجلس صَحَّ خلافاً للبعوي أنه لا يحتاج لقوله من نقد كذا قُلْتُ: بل لا بُدَّ منه بدليل تعليلهم للصحة بالقياس على ما في الصرف والسلم والذي فيهما أنَّ الألف معلومة القدر والصفة، ولو قَارَضَه على ضرة مُعَيَّنَةٍ بالوصف غائبة عن المجلس صَحَّ على ما رجَّحه السبكي أنه لا يُشترط هنا الرؤية؛ لأنه توكيل وهو مُتَّجِعَةٌ. وإطلاق الماوردي منعه في الغائب يُحْمَلُ على غائب مجهول بعض صفاته على أنَّ مِمَّا يُضَعِّفُهُ أنه جعل ذلك عِلَّةً للمنع في الدين وقد صرَّحوا بصحته في الدين على العايل كما يأتي

التعامل حتى لو قَارَضَه على قدرٍ منها معلوم القدر وزناً فالظاهر عَدَمُ الصَّحَّةِ؛ لأنه حين الرَّدِّ وإن أخَصَرَ قدره وزناً لكن الغرض يَخْتَلِفُ بتفاوت القصِّ قِلَّةً وكثرةً. اهـ ش وقوله فالظاهر عَدَمُ الصَّحَّةِ فيه وثقة وقوله: لأنه إلخ ظاهر المنع. هـ قوله: (مجهول القدر) حقُّ التفرُّع على ما قبله إمَّا إسقاط لفظه القدر كما في النهاية أو زيادة قوله أو الجنس أو الصفة كما في المغني. هـ قوله: (ولو عِلِمَ جنسه إلخ) كذا في شرح المنهج لكن في شرح البهجة عَقِبَ ذِكْرِ مَسْأَلَةِ الشَّرْحِ الصغير ما نُصِّهَ ومثله يأتي في مجهول القدر بل أولى فقول التَّظْمِ كغيره مُعَيَّنٌ أي ولو في المجلس. اهـ سم. هـ قوله: (أو قدرة) قد يُقال لا مَوْقِعَ لِلْمُبَالِغَةِ في هذا مع التَّعْيِيرِ بالألف؛ لأنَّ من لازمه العِلْمُ بالقدر إلَّا أن يُقال: المُبَالِغَةُ بقوله، ولو إلخ مُتَعَلِّقَةٌ أيضاً بقوله فلا يَجُوزُ على نَقْدِ مَجْهُولٍ فَيَكُونُ قوله أو قدره باعْتِيارِ هذا. اهـ سم وعِبَارَةُ النِّهَايَةِ سَالِمَةٌ عَنِ الإشْكَالِ فَإِنَّهَا اسْتَقَطَّتْ قَوْلَ الشَّارِحِ ولا على ألف كما مرَّ. هـ قوله: (ولو قَارَضَهُ) إلى المثنِّ من مُتَعَلِّقَاتِ شَرْطِ التَّعْيِينِ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يُؤَخَّرَهُ وَيَذْكُرَهُ فِي شَرْحِ مُعَيَّنَاتِهَا كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.

هـ قوله: (أنه لا يحتاج) خَبَرَ قوله ظاهر قولهم إلخ أقول ظاهر اقتصار النهاية والمغني والأثران وشرح المنهج والزَّوْصِ والبُهْجَةِ على ما صَحَّحَهُ الشَّرْحُ الصَّغِيرُ عَدَمَ الْإِحْتِيَاجِ لِقَوْلِهِ مِنْ نَقْدِ كَذَا. هـ قوله: (على ما رجَّحه السبكي إلخ) أَقَرَّهُ الْمَغْنِي وشرحاً الزَّوْصِ والبُهْجَةِ. هـ قوله: (يُضَعِّفُهُ) أي إطلاق الماوردي. هـ قوله: (جعل ذلك) أي المنع في الغائب. هـ قوله: (كما يأتي) أي في قوله نَعَمْ إلخ. اهـ

هـ قوله: (ولو عِلِمَ إلخ) اعْتَمَدَهُ م. ر. هـ قوله: (ولو عِلِمَ جنسه أو قدره أو صِفَتَه) قال في شرح المنهج على الأشبه في المطلب. اهـ لكن في شرح البهجة ذَكَرَ مَسْأَلَةَ الشَّرْحِ الصغير ثم قال ومثله يأتي في مجهول القدر بل أولى فقول التَّظْمِ كغيره مُعَيَّنٌ أي ولو في المجلس. اهـ. هـ قوله: (أو قدرة) قد يُقال لا مَوْقِعَ لِلْمُبَالِغَةِ فَهَذَا مَعَ التَّعْيِيرِ بِأَلْفٍ؛ لأنَّ مِنْ لَازِمِهِ الْعِلْمُ بِالْقَدْرِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُبَالِغَةُ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ إِلْخ مُتَعَلِّقَةٌ أَيْضاً بِقَوْلِهِ فَلَا يَجُوزُ عَلَى نَقْدِ مَجْهُولٍ الْقَدْرِ فَيَكُونُ قوله أو قدره باعْتِيارِ هذا.

هـ قوله: (على ما رجَّحه السبكي إلخ) أَقَرَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبُهْجَةِ مَا رَجَّحَهُ السَّبْكَوِي وَنَظَرَ فِيمَا قَالَهُ الْمَاوَرِدِيُّ لِكَتَمِهِ مَعَ ذَلِكَ قَالَ فِي الْمُسَاقَاةِ مَا نُصِّهَ وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَا يَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ فِي الْقَرَارِ مِنَ الْإِكْتِفَاءِ بِالرُّؤْيَةِ وَبِالتَّعْيِينِ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ. اهـ. هـ قوله: (كما يأتي) أي في قوله نَعَمْ إلخ.

(مُعَيَّنًا) فَيَمْتَنِعُ عَلَى مَنْفَعَةٍ وَدَيْنٍ لَهُ فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ وَعَلَى إِحْدَى الصُّرَتَيْنِ نَعَمْ لَوْ قَارَضَهُ عَلَى أَلْفٍ دَرَاهِمٍ مَثَلًا فِي ذِمَّتِهِ ثُمَّ عَيَّنَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَقَبَضَهَا الْمَالِكُ جَازَ خِلَافًا لِمَجْمَعِ كَالصَّرْفِ وَالسَّلَامِ بِخِلَافِ مَا فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ حَالَةً

سم . هـ . قَوْلُهُ: (فَيَمْتَنِعُ) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا إِنْخِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقَبَضَهَا الْمَالِكُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فِي ذِمَّتِهِ أَيِ الْمَالِكِ مَفْهُومُهُ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي ذِمَّةِ غَيْرِ الْمَالِكِ لَا يَجُوزُ سَوَاءٌ عَيَّنَ فِي الْمَجْلِسِ وَقَبَضَهُ الْمَالِكُ أَوْ لَا وَفِي كَلَامِ حَجَّ آتَهُ إِذَا قَارَضَهُ عَلَى دَيْنٍ فِي ذِمَّةِ الْعَامِلِ وَعَيَّنَهُ فِي الْمَجْلِسِ وَقَبَضَهُ الْمَالِكُ صَحَّ . اهـ . عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ م ر فِي ذِمَّتِهِ أَيِ الْمَالِكِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ سَوَابِقِ كَلَامِهِ وَهُوَ مُخَالَفٌ فِي هَذَا لِلشَّهَابِ ابْنِ حَجَّ فَلْيُرَاجَعْ وَلْيُحَرَّرْ . اهـ . أَقُولُ إِطْلَاقُ النَّهَايَةِ عَدَمُ الصَّحَّةِ عَلَى مَا فِي ذِمَّةِ غَيْرِ الْمَالِكِ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ وَالغُرَرِ وَالْأَنْوَارِ وَالْمُعْنَى عِبَارَةُ الْغُرَرِ وَالْأَنْوَارِ وَالْمُعْنَى وَلَا أَيِ لَا يَصِحُّ عَلَى دَيْنٍ، وَلَوْ فِي ذِمَّةِ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ إِنَّمَا يَتَعَيَّنُ بِالْقَبْضِ بَلْ لَوْ قَالَ لَغَرِيمِهِ اغْرُلْ قَدَرَ حَقِّي مِنْ مَالِكَ فَعَزَلَهُ أَيِ وَلَمْ يَقْبِضْهُ ثُمَّ قَالَ قَارَضْتُكَ عَلَيْهِ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهُ أَيِ مَا عَزَلَهُ بِغَيْرِ قَبْضٍ . اهـ . بَلْ عِبَارَةُ الْمُعْنَى فِي شَرْحِ تَعْرِيفِ الْقَرَارِ وَلَا يَصِحُّ عَلَى دَيْنٍ سَوَاءٌ كَانَ عَلَى الْعَامِلِ أَمْ غَيْرِهِ ثُمَّ فِي شَرْحِ مُعَيَّنًا فَلَا يَجُوزُ عَلَى مَا فِي ذِمَّتِهِ أَوْ ذِمَّةِ غَيْرِهِ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ وَلَا عَلَى إِحْدَى الصُّرَتَيْنِ لِعَدَمِ التَّعْيِينِ . اهـ . صَرِيحَةٌ فِي مُخَالَفَةِ الشَّارِحِ وَعَدَمِ الصَّحَّةِ بِمَا فِي ذِمَّةِ الْعَامِلِ مُطْلَقًا وَاللَّهُ أَغْلَمُ .

هـ . قَوْلُهُ: (وَقَبَضَهَا الْمَالِكُ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ فِي ذِمَّتِهِ أَيِ ذِمَّةِ الْعَامِلِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ السَّابِقُ اتِّفَاقًا عَلَى الْعَامِلِ كَمَا يَأْتِي وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْمُقَارَضَةِ عَلَى مَا فِي ذِمَّةِ الْمَالِكِ فَيُفِيدُهَا قَوْلُهُ السَّابِقُ لَوْ قَارَضَهُ عَلَى أَلْفٍ عَلَى الْفِ عَنِ تَقْدِيرِ الْخ . اهـ . سَمِ أَقُولُ صَرِيحُ صَنِيعِ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَغَيْرُهُمَا أَنَّ مَسْأَلَةَ الْمُقَارَضَةِ الْمَذْكُورَةَ سَابِقًا عَيْنُ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا هُنَا بِقَوْلِهِ نَعَمْ لَوْ قَارَضَهُ الْخ وَقَوْلُهُ وَقَبَضَهَا الْمَالِكُ زَادَهُ الشَّارِحُ بِنَاءً عَلَى مَا فَهَمَهُ مِنْ رُجُوعِ ضَمِيرِ ذِمَّتِهِ فِي عِبَارَةِ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ إِلَى الْعَامِلِ وَأَنَّ غَيْرَ الشَّارِحِ رَجَعَهُ إِلَى الْمَالِكِ كَمَا مَرَّ لَكِنْ قَضِيَّةُ مَسْأَلَةِ الْمُقَارَضَةِ السَّابِقَةِ الْمُنْقُولَةِ عَنِ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا الْجَمَاعَةُ وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي نَعَمْ إِنْ عَيَّنَ الْخ وَقَدْ اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ وَالْغُرَرُ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَكَذَا ابْنُ الْمُقَرِّي فِي غَيْرِ رَوْضِهِ صِحَّةُ الْمُقَارَضَةِ هُنَا لُجُودِ التَّعْيِينِ وَالْقَبْضِ فِي الْمَجْلِسِ هُنَا أَيْضًا وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنِ الْغُرَرِ أَنَّ قَوْلَ النَّظَمِ كَعَبْرَةٍ مُعَيَّنٌ أَيِ، وَلَوْ فِي الْمَجْلِسِ . اهـ . وَاللَّهُ أَغْلَمُ . هـ . قَوْلُهُ: (جَازَ) أَيِ قَبْرُهُ لِلْعَامِلِ بَلَا تَجْدِيدِ عَقْدٍ . اهـ . ع ش . هـ . قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ، وَإِنْ عَيَّنَهُ فِي الْمَجْلِسِ وَقَبَضَهُ الْمَالِكُ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِ عَقْدٍ عَلَيْهِ بَعْدَ تَعْيِينِهِ وَقَبْضِ الْمَالِكِ لَهُ . اهـ . ع ش . هـ . قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ) أَيِ الْعَامِلِ (عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى تَحْصِيلِ مَا فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ أَيِ بِخِلَافِ مَا فِي ذِمَّةِ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تَحْصِيلِهِ فَصَحَّ الْعَقْدُ عَلَيْهِ . اهـ . ع ش .

هـ . قَوْلُهُ: (وَقَبَضَهَا الْمَالِكُ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ فِي ذِمَّتِهِ أَيِ ذِمَّةِ الْعَامِلِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ السَّابِقُ اتِّفَاقًا عَلَى الْعَامِلِ كَمَا يَأْتِي . اهـ . وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْمُقَارَضَةِ عَلَى مَا فِي ذِمَّةِ الْمَالِكِ فَيُفِيدُهَا قَوْلُهُ السَّابِقُ وَلَوْ قَارَضَهُ عَلَى أَلْفٍ عَنِ تَقْدِيرِ كَذَا ثُمَّ عَيَّنَهَا فِي الْمَجْلِسِ صَحَّ .

العقد فوقعت الصيغة باطلة من أصلها ولم ينظر لتعيينه في المجلس ولا يُنافيه قول شيخنا يصح القراض مع غير الوديع والغاصب بشرطه كما هو ظاهر. اهـ؛ لأنَّ القُدرة على العين أقوى منها على الدين ولو خلط ألفين له بألفٍ لغيره ثم قال له قارضُك على أحدهما وشاركك في الآخر جاز، وإن لم تتعَيَّن ألف القراض وينفرد العامل بالتصرف فيه ويشتركان في التصرف في الباقي، ولو قارضه على ألفين على أنَّ له من أحدهما نصف الربح ومن الآخر ثلثه صحَّ إن عَيَّن كلاً منهما، وإلا فلا وفي الجواهر في ذلك كلامٌ كالمُتناقض فليحمل على هذا التفصيل قيل هنا لو أعطاه ألفاً وقال اضمُّم إليه ألفاً من عندك والربح بيننا سواء صحَّ. اهـ وظاهره صحَّة ذلك قراضاً وليس مراداً بل إذا خلطه بألفه صار مُشترَكاً فيأتي فيه أحكام الشريكة كما هو واضح (وقيل يجوز على إحدى الصورتين) إن عِلِمَ ما فيهما وتساويا جنساً وقدرًا وصِفَةً فيتصرف العامل في أيهما شاء فيتعيَّن للقراض، والأصح المنع لعدم التعيين كالبيع ...

قوله: (ولا يُنافيه) أي عَدَمُ الصَّحَّةِ بما في ذِمَّةِ الغير. قُود: (قول شيخنا إلخ) عبارة الأُسنى والمُعني ويصح قراضه على الوديعة مع المودع، وكذا المَغْصُوبُ مع غاصبه لِتَعْيِينِهِمَا في يَدِ العاملِ بخلاف ما في الذمَّة فإنه إِنَّمَا يَتَعَيَّنُ بالقبض ويترأ العامل بإقباضه لِلْمَغْصُوبِ البائع له منه أي مِنْ ضَمَانِ الغصب؛ لأنه أَقْبَضَهُ له بإذن مالِكه وزالت عنه يَدُهُ وما يَقْبِضُهُ مِنَ الْأَعْوَاضِ يَكُونُ أمانةً بيده؛ لأنه لم يوجَدْ منه فيه مُضَمَّنٌ وكلامه يَشْمَلُ صحَّةَ القراض مع غير الوديع والغاصب بشرطه وهو ظاهر. اهـ. قُود: (مع غير الوديع والغاصب) أي على الوديع والمَغْصُوبِ. اهـ سم. قُود: (بشرطه) وهو قُدْرَةُ انتِزاعِ العاملِ المَغْصُوبِ مِنَ الغاصب؛ لأنَّ القُدْرَةَ إلخ تعليل لعدم المنافاة بإبداء الفرق. قُود: (ولو خلط ألفين) إلى قوله، ولو قارضه في المُعني وإلى قوله قيل في النِّهاية. قُود: (ثم قال له) أي صاحبُ الألفين لصاحب الألف.

قُود: (جاز، وإن لم يتعين إلخ)؛ لأنَّ الإشاعة لا تَمْنَعُ صحَّةَ التَّصَرُّفِ. اهـ شرحا الرُّوضِ والبهجة وفي المُعني والعُرَرِ، ولو كان بين اثنين ذراهم مُشتركة فقال أحدهما للآخر: قارضُك على نصيبي منها صحَّ. اهـ. قُود: (وينفرد العامل إلخ) أي يجوز له الانفراد بالتصرف فيه وليس المراد أنَّ المالك يَمْتَنِعُ عليه التَّصَرُّفُ في حصَّةِ القراض بل يجوز له ذلك ويدلُّ لهذا قول الشارح في الفضل الآتي بعد قول المُصَنِّفِ لِكُلِّ قَسْحَةٍ أو باع ما اشتراه العامل للقراض لم يكن قَسْحًا له لعدم دلالته عليه بل بيعه إعانة للعامل. اهـ ع ش. قُود: (على ألفين) أي مُتَمَيِّزِينَ، وإلا لم يَنَاتَ قوله إن عَيَّن كلاً منهما. اهـ سم. قُود: (على أنَّ له) أي للعامل. قُود: (إن عَيَّن كلاً إلخ) لعلَّ وجه اشتراط التَّعْيِينِ أَنَّهُ قد يَخْتَلِفُ ربحُ التَّوَعُّينِ فَيُؤَدِّي عَدَمُ التَّمْيِيزِ إلى الجهل بما يخصُّ كلاً مِنَ الألفين. اهـ ع ش. قُود: (قيل هنا) أي في باب القراض. قُود: (وتساويا) أي ما فيهما مِنَ التَّقْدِيرِ. قُود: (في أيهما فيتعيَّن) وقوله (أحدهما)

قُود: (مع غير الوديع والغاصب) أي على الوديع والمَغْصُوبِ. قُود: (ولو قارضه على ألفين) أي مُتَمَيِّزِينَ، وإلا لم يَنَاتَ قوله إن عَيَّن كلاً منهما.

نعم إن عَيْنَ إحداهما في المجلس صَحَّ بشرط علم عَيْنٍ ما فيها كما هو ظاهرٌ ويُفَرَّقُ بين هذا وما مرَّ في العلم بنحوِ القدر في المجلس بأنَّ الإيهام هنا أخفُّ لَتَعْيِينِ الصُّرَتَيْنِ وإِنَّمَا الإيهام في المُرَادَةِ منهما بخلافه فيما مرَّ وقَضِيَّةُ ما ذُكِرَ في تَعْيِينِ إِحْدَى الصُّرَتَيْنِ صِحَّتُهُ فيما لو أعطاه أَلْفَيْنِ وقال قَارَضْتُكَ على أَحَدِهِمَا ثم عَيَّنَهُ في المجلس وهو ما اعتمده ابنُ الْمُقْرِي في بعض كُتُبِهِ ومالَ شيخنا في شرح الروضِ إلى فساده قال لِفَسَادِ الصَّيْغَةِ ويُرَدُّ ما في نُسخِ شرح المنهَجِ الْمُعْتَمَدَةِ أَنَّهُ لو عَلِمَ في المجلس عَيْنٌ إِحْدَى الصُّرَتَيْنِ صَحَّ ولا فرق بين أَحَدِ الأَلْفَيْنِ وإِحْدَى الصُّرَتَيْنِ فالأوجه ما قاله ابنُ الْمُقْرِي وَضَبَطَ بِخَطِّهِ الصُّرَتَيْنِ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ.

(و) كَوْنُهُ (مُسْلِمًا إِلَى الْعَامِلِ) بِحَيْثُ يَسْتَقِيلُ بِالْيَدِ عَلَيْهِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ تَسْلِيمَهُ حَالَةَ الْعَقْدِ وَلَا فِي الْمَجْلِسِ بَلْ أَنَّ لَا يُشْتَرَطُ عَدَمُ تَسْلِيمِهِ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ (فَلَا يَجُوزُ بِشَرْطِ كَوْنِ الْمَالِ فِي يَدِ الْمَالِكِ) وَلَا غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَجِدُهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ.

الْأَوَّلَى فِيهِمَا التَّائِيْتُ. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ عَيْنُ الْإِخ) كَذَا شَرَحَ م ر هَذَا وَنَحْوُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِمَجْلِسِ الْعَقْدِ هُنَا حُكْمُ الْعَقْدِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْعَقْدُ مِمَّا يَدْخُلُهُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ. اهـ سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْعُرِّ مَا يُوَافِقُهُ.

□ قَوْلُهُ: (صَحَّ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِشَرْطِ عِلْمِ الْإِخ) انْظُرْ مَا الْحَاجَةُ إِلَى هَذَا الشَّرْطِ مَعَ أَنَّهُ مِنْ صُورَةِ الْمَسْأَلَةِ. اهـ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً سَمِ وَقَدْ يَشْكُلُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَلَوْ قَارَضَهُ عَلَى صُرَّةٍ مُعَيَّنَةٍ بِالْوَصْفِ غَائِبَةٍ عَنِ الْمَجْلِسِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقَالَ لَمَّا غَابَتْ هُنَاكَ عُنْدَ عَدَمِ عِلْمِ عَيْنِهَا بِخِلَافِ مَا هُنَا وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ اهـ وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ عِلْمَ مَا فِيهَا. اهـ بِإِسْقَاطِ لَفْظَةِ عَيْنٍ وَقَالَ ع ش أَيِّ جِنْسًا وَصِفَةً وَقَدَرًا قَبْلَ الْعَقْدِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ وَيُفَرَّقُ الْإِخ. اهـ وَهِيَ تُرْجِعُ إِشْكَالَهُ أَيِّ سَمِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَا مَرَّ فِي الْعِلْمِ الْإِخ) أَيُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي. اهـ سَمِ. □ قَوْلُهُ: (لَتَعْيِينِ الصُّرَتَيْنِ) أَيُّ عِنْدَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (بَيْنَ إِحْدَى الْأَلْفَيْنِ) الْأَوَّلَى أَحَدَ الْأَلْفَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَضَبَطَ) أَيُّ الْمُصَنَّفُ. □ قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ مَعَهُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي النَّهْيَةِ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ أَنَّ لَا يُشْتَرَطُ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ يَسْتَقِيلَ الْعَامِلُ بِالْيَدِ عَلَيْهِ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ. اهـ.

□ قَوْلُ (سَمِ): (فَلَا يَجُوزُ شَرْطُ كَوْنِ الْمَالِ فِي يَدِ الْمَالِكِ) وَلَا شَرْطُ مُرَاجَعَتِهِ فِي التَّصَرُّفِ وَكَالْمَالِكِ فِي ذَلِكَ نَائِيهِ كَمُشْرِفٍ نَصَبَهُ شَرَحَ الرَّوْضُ وَمُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ عَيْنُ إِحْدَاهُمَا الْإِخ) كَذَا شَرَحَ م ر وَهَذَا وَنَحْوُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِمَجْلِسِ الْعَقْدِ هُنَا حُكْمُ الْعَقْدِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْعَقْدُ مِمَّا يَدْخُلُهُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ. □ قَوْلُهُ: (بِشَرْطِ عِلْمِ عَيْنٍ مَا فِيهَا) كَذَا شَرَحَ م ر وَقَدْ يَشْكُلُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَلَوْ قَارَضَهُ عَلَى صُرَّةٍ مُعَيَّنَةٍ بِالْوَصْفِ غَائِبَةٍ عَنِ الْمَجْلِسِ الْإِخَ قَتَامَلَهُ فَإِنَّ عِلْمَ مَا فِيهَا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ أَوَّلًا إِنْ عَلِمَ مَا فِيهَا مَعَ عَدَمِ عِلْمِ عَيْنِهَا لَا يَنْقُصُ عَنْ عِلْمِ مَا فِي الصُّرَّةِ مَعَ عَدَمِ عِلْمِ عَيْنٍ مَا فِيهَا لَعَيْنَيْتِهَا عَنِ الْمَجْلِسِ وَالْإِفْتِصَارِ عَلَى تَعْيِينِهَا بِالْوَصْفِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقَالَ لَمَّا غَابَتْ عُنْدَ عَدَمِ عِلْمِ عَيْنِهَا بِخِلَافِ مَا هُنَا وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَا مَرَّ فِي الْعِلْمِ بِنَحْوِ الْقَدْرِ الْإِخ) أَيُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي.

(و) يُشْتَرَطُ أَيْضًا اسْتِقْلَالُ الْعَامِلِ بِالتَّصَرُّفِ فَحَيْثُ لَا يَجُوزُ شَرْطُ (عَمَلِهِ) أَيِ الْمَالِكِ وَمِثْلُهُ غَيْرُهُ (مَعَهُ)؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي مُقْتَضَاهُ مِنْ اسْتِقْلَالِ الْعَامِلِ بِالْعَمَلِ (وَيَجُوزُ شَرْطُ عَمَلِ غُلَامِ الْمَالِكِ) أَيِ قِتْنِهِ أَوْ الْمَمْلُوكَةِ مَنْفَعَتُهُ لَهُ الْمَعْلُومُ بِالشَّاهِدَةِ أَوْ الْوَصْفِ (مَعَهُ) سِوَاكَ أَكَانَ الشَّارِطُ الْعَامِلَ أَمْ الْمَالِكُ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ يَدًا وَلَا تَصَرُّفًا (عَلَى الصَّحِيحِ) كَالْمُسَاقَاةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ مَالِهِ فَجَازَ اسْتِبَاعُ بَقِيَّةِ الْمَالِ لِعَلَمِهِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ الْحَجَرُ لِلْغُلَامِ أَوْ كَوْنِ بَعْضِ الْمَالِ فِي يَدِهِ فَسَدَ قِطْعًا وَيَجُوزُ شَرْطُ نَفَقَتِهِ عَلَيْهِ وَلَا يُشْتَرَطُ تَقْدِيرُهَا

□ فَوُدَّ: (وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا الْإِنْفِ) إِشَارَةٌ إِلَى الْإِغْتِرَاضِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى تَنْبِيهُ قَضِيَّةً كَلَامُهُ كَالْمُحَرَّرِ أَنَّ هَذَا أَيِ قَوْلِهِ وَلَا عَمَلَهُ مِنْ مُخْتَرَزِ قَوْلِهِ مُسَلِّمًا إِلَى الْعَامِلِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ هُوَ شَرْطٌ آخَرُ وَهُوَ اسْتِقْلَالُ الْعَامِلِ بِالتَّصَرُّفِ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ وَأَنْ يَسْتَقِيلَ بِالتَّصَرُّفِ فَلَا يَجُوزُ شَرْطُ عَمَلِهِ. اهـ وَإِنَّمَا قَالَ الْأَوَّلَى دُونَ الْوَاجِبِ لِإِمْكَانِ حَمْلِ قَوْلِهِ مُسَلِّمًا الْإِنْفِ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْاسْتِقْلَالَ بِالتَّصَرُّفِ.

□ قَوْلُ (سَيِّ): (وَيَجُوزُ شَرْطُ عَمَلِ غُلَامِ الْمَالِكِ) كَشَرَطِ إِعْطَاءِ بَهِيمَةٍ لَهُ لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا، وَتَغْيِيرُ الْمُصَنَّفِ بِغُلَامِهِ أَوَّلَى لِيَشْمَلَ أَجِيرَهُ الْحُرَّ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَعَبْدِهِ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لِمَنْفَعَتِهِ وَقَدْ ذَكَرَ الْأَذْرَعِيُّ مِثْلَهُ فِي الْمُسَاقَاةِ، وَلَوْ شَرَطَ لِعَبْدِهِ جُزْءًا مِنَ الرَّبْحِ صَحَّ، وَإِنْ لَمْ يَشَرَطْ عَمَلَهُ مَعَهُ لِرُجُوعِ مَا شَرَطَ لِعَبْدِهِ إِلَيْهِ مُعْنً وَشَرْحُ الرُّوْضِ عِبَارَةُ الْغُرْرِ وَخَرَجَ بِهِ أَيِ بِالمَمْلُوكِ لَهُ غَيْرُ مَمْلُوكِهِ كَغُلَامِهِ الْحُرَّ وَزَوَّجَتْهُ وَأَمِينَهُ فَلَا يَجُوزُ شَرْطُ عَمَلِهِمْ مَعَ الْعَامِلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَرْطُ لَهُمْ شَيْءٌ مِنَ الرَّبْحِ فَيَجُوزُ وَيَكُونُ قِرَاضًا مَعَ أَكْثَرِ مَنْ وَاجِدَ قَالَ الْجُمْهُورُ وَإِطْلَاقُ ابْنِ الْقَاصِّ عَدَمَ الْجَوَازِ مُحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ لَهُمْ رِبْحٌ. اهـ.

□ فَوُدَّ: (أَوْ الْمَمْلُوكَةِ مَنْفَعَتُهُ) أَيِ، وَلَوْ بِبَهِيمَةٍ. اهـ ع. ش. □ فَوُدَّ: (المَعْلُومِ) أَيِ غُلَامِ الْمَالِكِ قِتْنًا أَوْ لَا. □ فَوُدَّ: (وَلَمْ يَجْعَلْ الْإِنْفِ) أَيِ وَالْحَالُ لَمْ يَجْعَلْ الشَّارِطُ لِلْغُلَامِ الْمَالِكِ قِتْنًا أَوْ لَا. □ فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَالِهِ) أَيِ عَيْنًا أَوْ مَنْفَعَةً لِيَشْمَلَ أَجِيرَهُ الْحُرَّ وَالْمَوْصَى لَهُ بِمَنْفَعَتِهِ. اهـ ع. ش. عِبَارَةُ سَمِ قَوْلِهِ: لَا تَهَا أَيِ الْمَنْفَعَةِ ش. اهـ. □ فَوُدَّ: (اسْتِبَاعُ بَقِيَّةِ الْإِنْفِ) أَيِ كَوْنُ عَمَلِ غُلَامِ الْمَالِكِ تَابِعًا لِبَقِيَّةِ مَالِهِ. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ تَمَّ الْإِنْفِ) أَيِ لِلتَّعْلِيلِ بِمَا ذُكِرَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ الْإِنْفِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَجَزَمَ بِهِ ع. ش.

□ فَوُدَّ: (الْحَجَرُ لِلْغُلَامِ الْإِنْفِ) أَيِ بَانَ لَا يَتَصَرَّفُ بِدُونِ مُرَاجَعَتِهِ عِبَارَةُ الْغُرْرِ نَعَمْ إِنْ صَمَّ إِلَى ذَلِكَ أَنْ لَا يَتَصَرَّفَ الْعَامِلُ بِدُونِهِ أَوْ يَكُونَ الْمَالُ أَوْ بَعْضُهُ بِيَدِهِ لَمْ يَصِحَّ. اهـ. □ فَوُدَّ: (شَرْطُ نَفَقَتِهِ) أَيِ غُلَامِ الْمَالِكِ بِمَعْنَى قِتْنِهِ دُونَ الْحُرِّ الْمَمْلُوكِ مَنْفَعَتُهُ لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ نَفْعَ نَفَقَةٍ قِتْنُهُ تَعَوُّدُ إِلَيْهِ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الْحُرِّ الْمَذْكُورِ. اهـ سَمِ عِبَارَةُ ع. ش. أَيِ الْمَمْلُوكِ وَخَرَجَ بِهِ الْحُرُّ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَالْعَبْدُ الْمُسْتَأْجَرُ أَيْضًا. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَلَا يُشْتَرَطُ تَقْدِيرُهَا) وَالْأَوْجَهُ اشْتِرَاطُ تَقْدِيرِهَا وَكَانَ الْعَامِلُ

□ فَوُدَّ: (أَيِ قِتْنِهِ) أَوْ مَنْ يَسْتَحِقُّ مَنْفَعَتَهُ كَمَا بَحَثَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَهُوَ ظَاهِرٌ شَرْحُ م. ر. □ فَوُدَّ: (المَمْلُوكَةِ مَنْفَعَتُهُ) كَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنْ قِتْنِهِ الْمَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ مَثَلًا. □ فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ) أَيِ الْمَنْفَعَةِ ش. □ فَوُدَّ: (وَيَجُوزُ شَرْطُ نَفَقَتِهِ) أَيِ غُلَامِ الْمَالِكِ بِمَعْنَى قِتْنِهِ دُونَ الْحُرِّ الْمَمْلُوكِ مَنْفَعَتُهُ لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ نَفْعَ نَفَقَةٍ قِتْنُهُ تَعَوُّدُ إِلَيْهِ بِخِلَافِ نَفْعِ نَفَقَةِ الْحُرِّ الْمَذْكُورِ.

اكتفاء بالعرف في ذلك أخذًا مما ذكره في عامل المساقاة.
(ووظيفة العامل التجارة) وهي هنا الاسترباح بالبيع والشراء لا بالحرفة كالطحن والخبز فإن
فَاعِلَهَا يُسَمَّى مُحْتَرِفًا لَا تَاجِرًا وَفِي الْجَوَاهِرِ عَنِ الرُّوْيَانِيِّ فِي خُذْ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ وَابْتَاعْ بِهَا الرِّبْحَ
بَيْنَنَا نِصْفَيْنِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بِخِلَافِ خُذْهَا وَاعْمَلْ فِيهَا لِاقْتِضَاءِ الْعَمَلِ الْبَيْعَ وَلَا عَكْسًا. اهـ
وَاعْتَرِضَ بِمَا فِيهَا أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ تَعَرَّضَ فِي الْإِجَابِ لِلشُّرَاءِ دُونَ الْبَيْعِ صَحَّ وَهُوَ ظَاهِرٌ (وَتَوَابَعَهَا
كَتَشِيرِ الثِّيَابِ وَطَيِّهَا) وَذَرَعَهَا وَجَعَلَهَا فِي الْوِعَاءِ وَوَزَنَ الْخَفِيفَ وَقَبِضَ الثَّمَنَ وَحَمَلَهُ لِقَضَاءِ
الْعُرْفِ بِذَلِكَ (فَلَوْ قَارَضَهُ لِشُرْتِي حِنْطَةً فَيَطْحَنَ وَيُخَبِزُ أَوْ غَرَّلَا يَنْسِجُهُ وَيَبِيعُهُ) أَيُّ كُلًّا مِنْهَا (فَسَدَّ

اسْتَأْجَرَهُ بِهَا. اهـ نَهَايَةُ وَقَالَ الْبُجَيْرِيُّ وَالَّذِي جَرَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي عَدَمَ اشْتِرَاطِ تَقْدِيرِ التَّقْطِيعِ زِيَادِيٍّ وَفِي
الْقَلْبِيِّ عَلَى الْجَلَالِ وَيَجُوزُ شَرْطُ التَّقْطِيعِ وَيُتَّبَعُ فِيهَا الْعُرْفُ وَلَا يُشْتَرَطُ تَقْدِيرُهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ. اهـ.

❦ قَوْلُهُ: (اِكْتِفَاءً بِالْعُرْفِ الْخ) (فَرْعٌ): قَارَضَهُ بِمَكَّةَ عَلَى أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الْيَمَنِ لِشُرْتِي مِنْ بَضَائِعِهَا
وَيَبِيعَهَا هُنَاكَ أَوْ يَرْدُّهَا إِلَى مَكَّةَ فِي الصَّحَّةِ وَجِهَانِ الْأَكْثَرُونَ عَلَى الْفَسَادِ؛ لِأَنَّ الثَّقْلَ عَمَلٌ مَقْصُودٌ وَقَدْ
شَرَطَهُ مَعَ التَّجَارَةِ سَمَ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ قَدْ يُقَالُ لَيْسَ الْمَشْرُوطُ ثَقْلَهُ بِتَقْطِيعِهِ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ
الِاسْتِجَارَةُ عَلَى ثَقْلِهِ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ وَهُوَ حَيِّثُ مِنْ أَعْمَالِ التَّجَارَةِ فَيَنْبَغِي الصَّحَّةُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرَهُ
الْشَّارِحُ مِنْ جَوَازِ اسْتِجَارَةِ مَنْ يَطْحَنُ الْحِنْطَةَ الْخ. اهـ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (كَالطَّحْنِ الْخ) أَيِ وَالزَّرْعِ.

❦ قَوْلُهُ (لِسِي): (وَوَظِيفَةُ الْعَامِلِ). (فَائِدَةٌ): الْوَظِيفَةُ بَطَاءٌ مُشَالَةٌ مَا يُقَدَّرُ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي يَوْمٍ وَنَحْوِهِ. اهـ
مُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَهِيَ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي الْجَوَاهِرِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا لَفْظَةً هُنَا. ❦ قَوْلُهُ: (وَفِي الْجَوَاهِرِ
الْخ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ إِنَّهُ لَا يَصِحُّ الْخ وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ لِلرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ مَا نَصَّهُ: وَهَذَا قَدْ يُوَافِقُ
كَلَامَ الْجَوَاهِرِ الْأَوَّلَ دُونَ الثَّانِي الَّذِي اسْتَظْهَرَهُ الشَّارِحُ اهـ وَيَأْتِي عَنِ الْمُعْنَى وَالْعُرْفِ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ
الْآتِي مَا يُوَافِقُهُ أَيْضًا. ❦ قَوْلُهُ: (الْبَيْعِ) الْأَوَّلَى الْإِتْبَاعَ.

❦ قَوْلُهُ (لِسِي): (وَتَوَابَعَهَا) مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ أَنْ يَتَوَلَّاهُ بِتَقْطِيعِهِ نَهَايَةُ وَمُعْنَى أَيِ وَإِنْ اسْتَأْجَرَ عَلَى فِعْلٍ ذَلِكَ
كَانَتْ الْأَجْرَةُ عَلَيْهِ كَمَا يَأْتِي فِي الْفَصْلِ الْآتِي فِي شَرْحِ وَمَا لَا يَلْزَمُهُ لَهُ الْاسْتِجَارَةُ عَلَيْهِ ع ش.

❦ قَوْلُهُ: (وَذَرَعَهَا) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا سَكَتَ فِي النَّهْيَةِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَيُظْهَرُ إِلَى وَفِي الْحَاوِي.
❦ قَوْلُهُ (لِسِي): (فَلَوْ قَارَضَهُ لِشُرْتِي حِنْطَةً فَيَطْحَنُ الْخ) وَلَوْ اشْتَرَى الْعَامِلُ الْحِنْطَةَ وَطَحَنَهَا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ
لَمْ يُنْسخِ الْقَرَضُ فِيهَا ثُمَّ إِذَا طَحَنَ بِغَيْرِ الْإِذْنِ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ وَلَوْ اسْتَأْجَرَ عَلَيْهِ لَزِمَهُ الْأَجْرَةُ وَيَصِيرُ ضَامِنًا
وَعَلَيْهِ غَرْمٌ مَا تَقَصَّ بِالطَّحْنِ فَإِنْ بَاعَهُ لَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ مَضْمُونًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ فِيهِ، وَإِنْ رَيعَ فَالرَّيْبُ
يَبْتَنُّهُمَا عَمَلًا بِالشَّرْطِ نَهَايَةُ وَمُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (مِنْهُمَا) أَيِ الْخَبْزِ وَالنُّوبِ.

❦ قَوْلُهُ: (وَفِي الْجَوَاهِرِ عَنِ الرُّوْيَانِيِّ الْخ) فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ لَهُ قَارَضْتُكَ بَلْ دَفَعَ إِلَيْهِ أَلْفًا
مَثَلًا وَقَالَ اشْتَرِ بِهَا كَذَا وَلَكِ نِصْفُ الرِّبْحِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْبَيْعِ لَمْ يَصِحَّ الْقَرَضُ لِتَعَرُّضِهِ لِلشُّرَاءِ دُونَ الْبَيْعِ
تَفْرِيغًا عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ أَنَّ التَّعَرُّضَ لِلشُّرَاءِ لَا يُغْنِي عَنِ التَّعَرُّضِ لِلْبَيْعِ. اهـ وَهَذَا قَدْ يُوَافِقُ كَلَامَ الْجَوَاهِرِ
الْأَوَّلَ دُونَ الثَّانِي الَّذِي اسْتَظْهَرَهُ الشَّارِحُ.

القراض؛ لأنه شرع رخصة للحاجة وهذه مضبوطة بتبشير الاستئجار عليها فلم تشملها الرخصة نعم بحث ابن الرفعة جواز شرط أن يستأجر العاقل من يفعل ذلك من مال القراض ويكون حظه التصرف فقط ونارَعَ فيه الأذرعِي بقول القاضي لو قارَضه على أن يشتري الحنطة ويخزنها إلى ارتفاع السعر فيبيعها لم يصح؛ لأن الرّبح ليس حاصلاً من جهة التصرف.

(ولا يجوز أن يشترط عليه شراء متاع معين) كهذه السلعة (أو نوع ينذر وجوده) كالياقوت الأحمر (أو معاملة شخص) كالبيع من زيد والشراء منه؛ لأن في ذلك تضييقاً لمطأن الرّبح ويظهر في

قوله: (ونارَعَ فيه الأذرعِي إلخ) عبارة النهاية والمغني ونظر فيه الأذرعِي بأن الرّبح لم ينشأ عن تصرف العاقل وهذا أوجه ثم قالاً بعد سؤق كلام القاضي وفي البحر نحوه وهذا هو الظاهر بل، ولو قال على أن تشتري حنطة وتبيعها في الحال فإنه لا يصح. اهـ. وفي سم عن م ر أنه قرّر أنه يتجّه أن سبب عدم الصحة التقيّد بالحال فقد لا يحصل الرّبح فإن أطلق أتجه الصحة إذ غاية الأمر أنه قيّد إذنه بنوع خاص وذلك لا يضر. اهـ قال الرّشيدِي قوله م ر بأن الرّبح إلخ صوابه إن كان الرّبح إلخ ليوافق ما في الأذرعِي. اهـ. قوله: (لم يصح) وظاهر أنه لو قارَضه ولم يشترط عليه ما ذكره القاضي فاشترى هو وأدخَرَ باختياره إلى ارتفاع السعر لم يضر سم ورشيدِي.

قوله (سني): (شراء) بالمدّ بخطه نهاية ومغني.

قوله (سني): (أو معاملة شخص) ولو قارَضه على أن يصارف الصّيارفة فهل يتعيّن عملاً بالشرط فتفسد المصارفة مع غيرهم أو لا؛ لأن المقصود أن يكون تصرفه صرّفاً لا مع قوم بأعيانهم وجهان أوجههما ثانيهما. اهـ نهاية وقال المغني وذكره سم عن شرح الرّوض أوجههما الأوّل إن ذكر ذلك على وجه الاشتراط وإلا فالثاني. اهـ.

قوله (سني): (أو معاملة شخص) ظاهره وإن جرت العادة بحصول الرّبح بمعاملته وعليه فلعلّ الفرق بينه وبين الأشخاص المعيّنين سهولة المعاملة مع الأشخاص أكثر منها مع الواجد لاحتimal قيام مانع به يموت المعاملة معه. اهـ ع ش. قوله: (لأن في ذلك تضييقاً إلخ) ولو نهاه عن هذه الأمور صحّ لتمكنه

قوله: (ونارَعَ فيه الأذرعِي بقول القاضي إلخ) يمكن الفرق وفي شرح م ر بعد سؤقه كلام القاضي ما نصّه وفي البحر نحوه وهو ظاهر بل، ولو قال على أن تشتري حنطة وتبيعها في الحال لم يصح. اهـ وقرّر أنه يتجّه أن سبب عدم الصحة التقيّد بالحال فقد لا يحصل الرّبح فإن أطلق أتجه الصحة؛ إذ غاية الأمر أنه قيّد إذنه بنوع خاص وذلك لا يضر. اهـ وظاهر أنه لو قارَضه ولم يشترط عليه ما ذكره القاضي فاشترى هو وأدخَرَ باختياره إلى ارتفاع السعر لم يضر والفرق أنه إذا شرط لم يجعل التصرف إلى رأي العاقل بل إلى رأي نفسه فلم يكن حصول الرّبح برأي العاقل.

قوله في (سني): (أو معاملة شخص) ولو قارَضه على أن يصارف مع الصّيارفة فهل يتعيّن عملاً

الأشخاص المُعَيَّنِينَ أَنَّهُمْ إِنْ كَانُوا بِحَيْثُ تَقْضِي الْعَادَةُ بِالرُّبْحِ مَعَهُمْ لَمْ يَضُرُّ، وَإِلَّا ضُرَّ وَفِي الْحَاوِي يَضُرُّ تَعْيِينَ حَانَوَيْ كَعَرَضٍ مُعَيَّنٍ لَا سَوِي كَنُوعٍ عَامٍّ وَلَا يَضُرُّ تَعْيِينَ غَيْرِ نَادِرٍ لَمْ يَدُمْ كِفَاكِيَّةً رَطْبِيَّةً.

(وَلَا يُشْتَرَطُ بَيَانُ) نَوْعٍ هُنَا وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْوَكِيلِ بِأَنَّ لِلْعَامِلِ حِطًّا يَحْمِلُهُ عَلَى بَذْلِ الْجَهْدِ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ وَلَا بَيَانُ (مُدَّةِ الْقِرَاضِ)؛ لِأَنَّ الرُّبْحَ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مَعْلُومٌ وَبِهِ فَارَقَ وَجُوبَ تَعْيِينِهَا فِي الْمُسَاقَاةِ (فَلَوْ ذَكَرَ) لَهُ (مُدَّةً) عَلَى جِهَةٍ تَأْقِيتهُ بِهَا كَسَنَةِ فَسَدٍ مُطْلَقًا سَوَاءً أَسَكَتَ أَمْ مَنَعَهُ التَّصَرُّفَ بَعْدَهَا أَمْ الْبَيْعَ أَمْ الشَّرَاءَ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمُدَّةَ قَدْ لَا يَرُوحُ فِيهَا شَيْءٌ، وَإِنْ ذَكَرَهَا لَا عَلَى جِهَةِ التَّاقِيَةِ (وَمَنَعَهُ التَّصَرُّفَ بَعْدَهَا) كَقَوْلِهِ قَارَضْتُكَ عَلَى كَذَا وَلَا تَتَّصَرَّفَ بَعْدَ سَنَةِ

مِنْ شِرَاءٍ غَيْرِ هَذِهِ السَّلْعَةِ وَالشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ زَيْدٍ مُثْنٍ وَنَهَايَةً. ٥ قَوْلُهُ: (وَفِي الْحَاوِي يَضُرُّ الْإِنْج) عِبَارَةُ الْمُثْنِيِّ وَفِي الْحَاوِي وَيَضُرُّ تَعْيِينَ الْحَانَوَيْ دُونَ السَّوِي؛ لِأَنَّ السَّوِيَّ كَالنُّوعِ الْعَامِّ وَالْحَانَوَيْ كَالْعَرَضِ الْمُثْنِيِّ. اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا يَضُرُّ تَعْيِينَ الْإِنْج) مُحْتَزَّرُ قَوْلِ الْمُثْنِيِّ أَوْ نَوْعٍ يَنْدُرُ وَجُودُهُ. ٥ قَوْلُهُ: (بَيَانُ نَوْعٍ هُنَا الْإِنْج) وَعَلَيْهِ الْإِمْتِثَالُ لِمَا عَيَّنَ إِنْ عَيَّنَ كَمَا فِي سَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ الْمُسْتَفَادَةِ بِالِإِذْنِ فَلِإِذْنٍ فِي الْبَزِّ يَتَنَاوَلُ مَا يُلْبَسُ مِنَ الْمُنْسُوجِ لَا الْأَكْسِيَّةَ وَنَحْوَهَا كَالْيُسْطِ عَمَلًا بِالْعَرَفِ نَهَايَةً وَمُثْنٍ وَرَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ.

٥ قَوْلُهُ: (كَسَنَةِ) بِأَنَّ قَالَ قَارَضْتُكَ سَنَةً أَهْ رَشِيدِي. ٥ قَوْلُهُ: (وَإِنْ ذَكَرَهَا لَا عَلَى جِهَةِ الْإِنْج) مُقَابِلُ قَوْلِهِ عَلَى جِهَةِ تَأْقِيتهُ عِبَارَةُ الْمُثْنِيِّ ظَاهِرٌ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ كَغَيْرِهِ أَنَّهُ أَقَتَ الْقِرَاضَ بِمُدَّةٍ وَمَنَعَهُ الشَّرَاءَ بَعْدَهَا وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ تَأْقِيَةً أَضْلًا كَقَوْلِهِ قَارَضْتُكَ فَلَا تَتَّصَرَّفَ بَعْدَ شَهْرٍ فَإِنَّ الْقِرَاضَ الْمُؤَقَّتَ لَا يَصِحُّ سَوَاءً مَنَعَ الْمَالِكُ الْعَامِلَ مِنَ التَّصَرُّفِ أَمْ الْبَيْعِ كَمَا مَرَّ أَمْ سَكَتَ أَمْ الشَّرَاءَ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنَهْجِهِ. اهـ وَعِبَارَةُ سَمِ فِي الْمُحَلِّي وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ سَنَةً فَسَدَ الْعَقْدُ انْتَهَى قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ

بِالشَّرْطِ فَتَفْسُدُ الْمُصَارَفَةُ مَعَ غَيْرِهِمْ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ تَصَرُّفُهُ صَرَفًا لَا مَعَ قَوْمٍ بِأَغْيَانِهِمْ وَجِهَانٍ أَوْجَهُهُمَا ثَانِيهِمَا شَرْحُ م ر وَقَالَ فِي شَرْحِ الرِّوْضِ أَوْجَهُهُمَا الْأَوَّلُ إِنْ ذَكَرَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْأَشْتِرَاطِ وَإِلَّا فَالثَّانِي. اهـ.

٥ قَوْلُهُ فِي (لَيْسَ): (فَلَوْ ذَكَرَ مُدَّةَ الْإِنْج) فِي الْمُحَلِّي وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ سَنَةً فَسَدَ الْعَقْدُ. اهـ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ قَوْلُهُ، وَإِنْ اقْتَصَرَ الْإِنْجُ أَفْهَمَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ قَارَضْتُكَ سَنَةً وَلَا تَشْتَرِ بَعْدَهَا صَحَّ سَوَاءً أَقَالَ وَلَكَ الْبَيْعَ أَوْ سَكَتَ كَمَا سَلَفَ وَهُوَ الَّذِي أَفْهَمَهُ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ قَارَضْتُكَ وَلَا تَشْتَرِ بَعْدَهَا يَصِحُّ وَهُوَ صَرِيحٌ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ وَالزَّافِعِيِّ فَلَا تَغْتَرَّ بِمَا فِي شَرْحِ الْمَنَهْجِ مِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْمَقْبُولِ حَمَلَهُ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ عِبَارَةُ الرِّوْضِ. اهـ وَعِبَارَةُ الرُّوضَةِ فَلَوْ وَقَّتْ فَقَالَ قَارَضْتُكَ سَنَةً فَإِنْ مَنَعَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ بَعْدَهَا مُطْلَقًا أَوْ مِنَ الْبَيْعِ فَسَدَ؛ لِأَنَّهُ يُخْلُ بِالْمَقْصُودِ، وَإِنْ قَالَ عَلَى أَنْ لَا تَشْتَرِيَ بَعْدَ السَّنَةِ وَلَكَ الْبَيْعَ صَحَّ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ يَتِمَكَّنُ مِنْ مَنَعِهِ مِنَ الشَّرَاءِ مَتَى شَاءَ بِخِلَافِ الْبَيْعِ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ قَارَضْتُكَ سَنَةً فَسَدَ عَلَى الْأَصَحِّ الْإِنْج. اهـ.

(فسد) لأنه قد لا يجدُ فيها رغبًا في شراء ما عنده من العرض (وإن منعه الشراء بعدها) دون البيع بأن صرح له بجوازِهِ (فلا) يفسدُ (في الأصح) لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فعله بعدها بخلاف المنع من البيع ويشتَرطُ أنْ ساع تلك المدة لِشراء مُربح عادةً لا كساعةٍ أمَّا إذا سكَّت عن البيع فقضيةُ كلام الروضة وأصلها الجزم بالفسادِ وجرى عليه في الكفاية لكن اختار في المطلب الصَّحَّة وهي مفهومُ المثن وأصله وغيرهما والذي يُتَّجه الأول؛ لأنَّ تعيين المدة يقتضي منع البيع بعدها فاحتاج للنَّص على فعله، ولم يكتفِ في ذلك بأنَّ المفهوم من منع الشراء عَدَم المنع من البيع وكما لا يجوز تأقيته لا يجوز تعليقه ولا تنجيْزه وتعليق التصرف لمنافاته غرضُ الرُّبح وبه فارق نظيره في الوكالة.

البرُّسِّي قوله، وإن اقتصرَ إلخ أفهم أنَّه لو قال قارَضْتُكَ سَنَةً ولا تشتَرِ بعدها صحَّ سواء قال ولكَ البيع أو سكَّت وهو الذي أفهمه صريحُ عبارةِ الروضة والرافعي فلا تَعْتَر بما في شرح المنهج ممَّا يخالف ذلك. انتهى أقول: ظاهرُ الأنوار يوافق ما قاله عميرةُ وجمعُ النهاية بما نصَّه إنَّ ذَكَر المدة ابتداءً تأقيت مُضِرٌّ إن منعه بعدها مُتَرَاخِيًا عنها بخلاف ما لو قال قارَضْتُكَ سَنَةً وذَكَرَ منَع الشراء مُتَّصِلًا لضعفِ التَّأْقِيَتِ حينئذٍ وبهذا يُجْمَعُ بَيْنَ كَلَامِي الشَّيْخِ فِي شَرْحِي الْمُنْهَجِ وَالرُّوْضِ. اهـ قال الرَّشِيدِيُّ قوله مُتَرَاخِيًا لَعَلَّه بَانَ فَصْلُهُ عَنِ الْكَلَامِ بِمَا قَوْقَ سَكَّتِ التَّنْقِيسِ وَالْعِي، وقوله بَيْنَ كَلَامِي الشَّيْخِ فِي شَرْحِي الْمُنْهَجِ وَالرُّوْضِ أَي على ما في بعض نسخ شرح الروض وفي بعضها ما يوافق ما في شرح المنهج فلا مُخَالَفَةٌ. اهـ. أقول صريحُ الشَّارِحِ وظاهرُ المثن وغيره يوافق ما في شرح المنهج. ٥ قوله: (لأنه قد لا يجدُ إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الْبَيْعِ كَالْبَيْعِ مِنَ التَّصَرُّفِ. اهـ سم. ٥ قوله: (لا كساعة) ولو كانت المدة مجهولة كمدة إقامة العسكر لم يصحَّ في أوجه الوجهين نهايةً ومُعْن. ٥ قوله: (أما إذا سكَّت إلخ) مُقَابِلُ قوله بَانَ صَرَّحَ لَهُ بِجَوَازِهِ. اهـ سم. ٥ قوله: (لكن اختار في المطلب الصَّحَّة إلخ) اعتمدَ النهاية والغرر ويوافقه إطلاقُ المنهج ونقل سم اعتماده عن عميرة وأقره كما مرَّ. ٥ قوله: (والذي يُتَّجه الأول إلخ) وفاقًا لِظَاهِرِ الْمُغْنِي وَالْأَنْوَارِ. ٥ قوله: (لأنَّ تَعْيِينَ الْمُدَّةِ يَقْتَضِي إلخ) قد يَمْنَعُ دَعْوَى الْاِقْتِضَاءِ مَعَ كَوْنِ الْمُرَادِ بِتَعْيِينِهَا ذِكْرُهَا لَا عَلَى وَجْهِ التَّأْقِيَتِ كَمَا صَوَّرَ بِهِ. اهـ سم. ٥ قوله: (لا يجوزُ تعليقه إلخ) عبارةُ النهاية والمُعْنِي وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَلَوْ قَالَ قَارَضْتُكَ مَا شِئْتَ جَازَ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْعَقْدِ الْجَائِزِ أَوْ عَلَّقَهُ عَلَى

٥ قوله: (لأنه قد لا يجدُ فيها رغبًا إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الْبَيْعِ كَالْمَنْعِ مِنَ التَّصَرُّفِ. ٥ قوله: (أما إذا سكَّت) مُقَابِلُ قوله بَانَ صَرَّحَ لَهُ بِجَوَازِهِ. ٥ قوله: (لأنَّ تَعْيِينَ الْمُدَّةِ يَقْتَضِي إلخ) قد يَمْنَعُ دَعْوَى الْاِقْتِضَاءِ مَعَ كَوْنِ الْمُرَادِ بِتَعْيِينِهَا ذِكْرُهَا لَا عَلَى جِهَةِ التَّأْقِيَتِ كَمَا صَوَّرَ بِهِ.

٥ قوله: (لا يجوزُ تعليقه ولا تنجيْزه وتعليق التصرف) قال في الرُّوْضِ، وإن عَلَّقَ الْقِرَاضَ، وَكَذَا تَصَرُّفَهُ بَطَل. اهـ ومثَّل في شرحه الأول بَانَ قَالَ: إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ قَارَضْتُكَ وَالثَّانِي بَانَ قَالَ قَارَضْتُكَ الْآنَ وَلَا تَتَصَرَّفْ حَتَّى يَقْضِيَ الشَّهْرُ. اهـ.

(وَيُشْتَرَطُ اخْتِصَاصُهُمَا بِالرَّيْحِ) فَيَمْتَنِعُ شَرْطُ بَعْضِهِ لِثَالِثٍ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ مَعَهُ فَيَكُونُ قِرَاضًا بَيْنَ اثْنَيْنِ نَعَمْ شَرْطُهُ لِقَرْنٍ أَحَدُهُمَا كَشَرْطِهِ لِسَيِّدِهِ (وَاشْتَرَاكُهُمَا فِيهِ) لِيَأْخُذَ الْمَالِكُ بِمِلْكِهِ وَالْعَامِلُ بِعَمَلِهِ قِيلَ لَا حَاجَةَ لِهَذَا؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ اخْتِصَاصِهِمَا بِهِ أَهـ وَيُرَدُّ بِمَنْعِ الزُّرْمِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُرَادَ بِاخْتِصَاصِهِمَا بِهِ أَنْ لَا يَخْرُجَ عَنْهُمَا، وَإِنْ اسْتَأْثَرَ بِهِ أَحَدُهُمَا فَتَعَيَّنَ ذِكْرُ الْاِشْتِرَاكِ لِزَوَالِ ذَلِكَ الْإِيهَامِ. (فَلَوْ قَالَ قَارَضْتُكَ عَلَى أَنْ كُلَّ الرَّيْحِ لَكَ فِقْرَاضٌ فَاسِدٌ)؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ مُقْتَضَى الْعَقْدِ وَلَهُ أَجْرَةُ الْمَثَلِ؛ لِأَنَّهُ عَمِلٌ طَامِعًا وَمِنْ ثَمَّ اتَّجَهَ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ الْفَسَادَ وَأَنْ لَا شَيْءَ لَهُ لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ طَامِعٍ حِينَئِذٍ (وَقِيلَ) هُوَ (قِرَاضٌ صَحِيحٌ) نَظَرًا لِلْمَعْنَى (وَأَنْ قَالَ كُلُّهُ لِي فِقْرَاضٌ فَاسِدٌ) لِمَا ذُكِرَ وَلَا أَجْرَةَ لَهُ، وَإِنْ عَلِمَ الْفَسَادَ أَيْ وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْمَعْ فِي

شَرْطٍ كَلِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ قَارَضْتُكَ أَوْ عَلَّقَ تَصَرُّفَهُ كَقَارَضْتُكَ الْآنَ وَلَا تَتَصَرَّفُ إِلَى انْقِضَاءِ الشَّهْرِ لَمْ يَصِحَّ. أَهـ زَادَ الْأَوَّلَانِ، وَلَوْ دَفَعَ لَهُ مَالًا وَقَالَ إِذَا مِتُّ فَتَصَرَّفْ فِيهِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ قِرَاضًا عَلَى أَنْ لَكَ نِصْفَ الرَّيْحِ لَمْ يَصِحَّ وَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ تَغْلِيْقٌ وَلِأَنَّ الْقِرَاضَ يَبْطُلُ بِالمَوْتِ لَوْ صَحَّ. هـ قَوْلُهُ: (فَيَمْتَنِعُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي قَالَ ع ش. (فَرُغَ): سُئِلْتُ عَمَّا يَقَعُ كَثِيرًا مِنْ شَرْطٍ جُزْءٍ لِلْمَالِكِ وَجُزْءٍ لِلْعَامِلِ وَجُزْءٍ لِلْمَالِ أَوْ الدَّائِيَةِ الَّتِي يَدْفَعُهَا الْمَالِكُ لِلْعَامِلِ لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا مَالَ الْقِرَاضِ مَثَلًا هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ بَاطِلٌ وَالْجَوَابُ أَنَّ الظَّاهِرَ الصَّحَّةَ وَكَانَ الْمَالِكُ شَرْطًا لِنَفْسِهِ جُزْأَيْنِ وَلِلْعَامِلِ جُزْءًا وَهُوَ صَحِيحٌ. هـ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ يُلْزَمُ) الضَّمِيرَانِ الْبَارِزُ وَالْمُسْتَتِرُ يَرْجِعَانِ لِاسْمِ الْإِشَارَةِ ش. أَهـ سَم. هـ قَوْلُهُ: (بِمَنْعِ الزُّرْمِ) أَيْ الْقَطْعِيِّ إِذْ مَنَعَ الظَّنِّي مُكَابَرَةً. أَهـ سَم. هـ قَوْلُهُ: (وَاسْتَأْثَرَ) أَيْ اسْتَقْلَلَ. أَهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَا شَيْءَ لَهُ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ الْفَسَادَ دُونَ هَذَا اسْتَحَقَّ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي، وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ فِيمَا يَظْهَرُ. أَهـ سَم. هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا) وَفَاقًا لِشُرُوحِ الْمَنْهَجِ وَالرُّوْضِ وَالبَهْجَةِ وَخِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَلِلْإِطْلَاقِ الْمُغْنِي وَالْأَنْوَارِ عِبَارَةً لِلنِّهَايَةِ وَلَهُ أَجْرَةُ الْمَثَلِ؛ لِأَنَّهُ عَمِلٌ طَامِعًا وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ أَكَانَ عَالِمًا بِالْفَسَادِ أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ طَامِعٌ فِيمَا أَوْجَبَهُ لَهُ الشَّرْعُ مِنَ الْأَجْرَةِ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ. أَهـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ مَرَّكَانَ عَالِمًا بِالْفَسَادِ أَيْ، وَإِنْ ظَنَّ أَنْ لَا أَجْرَةَ لَهُ كَمَا يُعْلَمُ وَمِمَّا سَيَأْتِي. أَهـ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَّكَانَ لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَيْ ابْنِ حَجٍّ تَبَعًا لِلشَّيْخِ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ. أَهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَقِيلَ هُوَ قِرَاضٌ) فِي الْمُتَوْنِ الْمُجَرَّدَةِ وَالْمُغْنِي وَالْمُحَلِّي قَرَضَ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ. أَهـ سَيِّدُ عَمْرٍ. هـ قَوْلُهُ: (لَمَا ذُكِرَ) أَيْ مِنْ أَنَّهُ خِلَافُ مُقْتَضَى الْعَقْدِ. هـ قَوْلُهُ: (أَيْ وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ

هـ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ يُلْزَمُ) الضَّمِيرَانِ الْبَارِزُ وَالْمُسْتَتِرُ يَرْجِعَانِ لِاسْمِ الْإِشَارَةِ ش. هـ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ الزُّرْمِ) (لِخ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَنْعَ الزُّرْمَ الْقَطْعِيَّ إِذْ مَنَعَ الظَّنِّي مُكَابَرَةً فَإِنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا اخْتِصَاصًا بِكَذَا إِلَّا بُيُوتُهُ لِكُلِّ مِنْهُمَا. هـ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ عَمِلٌ طَامِعًا) وَسَوَاءٌ أَعْلِمَ الْفَسَادَ أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ طَامِعٌ فِيمَا أَوْجَبَهُ لَهُ الشَّرْعُ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ شَرْحُ م ر. هـ قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَا شَيْءَ لَهُ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ الْفَسَادَ دُونَ هَذَا اسْتَحَقَّ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ فِيمَا يَظْهَرُ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا أَجْرَةَ إِنْ عَلِمَ الْفَسَادَ) وَإِنْ

شيء (وقيل) هو (إنبضاع) نَظَرًا للمعنى أيضًا والإنبضاع بعث المال مع مَنْ يَتَجَرَّ له به تبوُّعًا والِبِضَاعَةُ المَالُ المَبْعُوثُ وُعِلِمَ من إثباتهم أَجْرَةَ المِثْلِ تَارَةً ونَفِيهَا أُخْرَى صِحَّةُ تَصَرُّفِهِ وهو نظير ما مرَّ في الوكالةِ الفاسِدةِ لِعُمومِ الإِذْنِ (وكونه معلومًا بالجزئيةِ فلو) لم يعلم أصلًا كأن (قال) قَارَضْتُكَ (على أَنْ لَكَ فِيهِ شَرِكَةٌ أو نَصِيْبًا فَسَدَ) لِمَا فِيهِ مِنَ العَرَرِ (أو) على أَنَّ الرِّبْحَ (بيننا) فَالْأَصَحُّ الصَّحَّةُ وَيَكُونُ نِصْفَيْنِ) كما لو قال هذا بيني وبين فلانٍ إِذِ المُتَبَادَرُ من ذلك عَرَفَا

وِلِإِطْلَاقِ المُعْنَى والأَنوارِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَا أَجْرَةَ لَهُ، وَإِنْ ظَنَّ وَجوبَهَا. اهـ عِبَارَةُ سَمِ قَوْلِهِ وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ إِخْ مَفْهُومُهُ أَنَّ لَهُ الْأَجْرَةَ إِذَا ظَنَّ ذَلِكَ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَا اِغْتِبَارَ بَظْنٍ لَا مَنَشَأَ لَهُ مِنَ الصَّيْغَةِ م ر اهـ.

❏ قَوْلُ (سَيِّ): (إِنْبِضَاعٌ) أَي تَوَكُّيلٌ بِلَا جُعْلٍ وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِيمَا لَوْ قَالَ ابْضَعْتُكَ عَلَى أَنْ نِصْفَ الرِّبْحِ لَكَ أَوْ كُلَّهُ لَكَ هَلْ هُوَ قِرَاضٌ فَاسِدٌ أَوْ إِنْبِضَاعٌ، وَلَوْ قَالَ خُذْهُ وَتَصَرَّفْ فِيهِ وَالرِّبْحُ كُلُّهُ لَكَ فَقَرَضَ صَحِيحٌ أَوْ كُلُّهُ فَإِنْبِضَاعٌ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ ابْضَعْتُكَ فَهُوَ بِمَثَابَةِ تَصَرُّفٍ وَالرِّبْحُ كُلُّهُ لِي فَيَكُونُ إِنْبِضَاعًا، وَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ دِرَاهِمَ وَقَالَ اتَّجِرْ فِيهَا لِتَفْسِكَ كَانَ هِبَةً لَا قَرْضًا فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ، وَلَوْ قَالَ خُذْ الْمَالَ قِرَاضًا بِالنِّصْفِ مَثَلًا صَحَّ فِي أَحَدِ وَجْهَيْنِ رَجَّحَهُ الْإِسْنَوِيُّ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ، وَعَلَيْهِ لَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ إِنَّ النِّصْفَ لِي فَيَكُونُ فَاسِدًا أَوْ ادَّعَى الْعَامِلُ الْعَكْسَ صُدِّقَ الْعَامِلُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهُ. اهـ نِهَآيَةً، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا أَنَّهُ قَالَ بَدَلَ قَوْلِهِ كَانَ هِبَةً لَا قَرْضًا إِخْ حُمِلَ عَلَى قَرْضٍ فِي أَحَدِ وَجْهَيْنِ يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ. اهـ.

❏ قَوْلُ (سَيِّ): (وَكُونُهُ) أَي بِشَرْطِ كَوْنِ الْإِشْرَافِ فِي الرِّبْحِ وَقَوْلُهُ: (بِالْجُزْئِيَّةِ) أَي كَالنِّصْفِ أَوْ الثُّلْثِ وَقَوْلُهُ: (أَنْ لَكَ) أَي أَوَّلَى. اهـ مُعْنٍ.

❏ قَوْلُ (سَيِّ): (شَرِكَةٌ أَوْ نَصِيْبًا) أَي أَوْ جُزْءًا أَوْ شَيْئًا مِنَ الرِّبْحِ أَوْ عَلَى أَنْ تَخْصُنِي بِدَايَةِ تَشْتَرِيهَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ تَخْصُنِي بِرُكُوبِهَا أَوْ بِرِنَجِ أَحَدِ الْأَلْفَيْنِ مَثَلًا، وَلَوْ كَانَا مَخْلُوطَيْنِ أَوْ عَلَى أَنَّكَ إِنْ رِنَبَخْتَ أَلْفًا فَلَكَ نِصْفُهُ أَوْ أَلْفَيْنِ فَلَكَ رُبُعُهُ مُعْنٍ وَنِهَآيَةً قَالَ ع ش وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ مُشَاطَرَةٌ فَلَا يَصِحُّ. اهـ.

❏ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ قَالَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَإِسْنَادُ كُلِّ إِلَى الْمُتَنِ.

❏ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ قَالَ إِخْ) وَلَوْ قَالَ قَارَضْتُكَ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَنَا أَثْلَاثًا لَمْ يَصِحَّ كَمَا فِي الْأَنوَارِ لِلْجَهْلِ بِمَنْ لَهُ الثُّلُثُ وَمَنْ لَهُ الثُّلَاثَانِ أَوْ قَارَضْتُكَ كَقِرَاضِ فَلَانٍ وَهُمَا يَعْلَمَانِ أَي عِنْدَ الْعَقْدِ الْقَدَرُ الْمَشْرُوطُ

ظَنَّ وَجوبَهَا شَرْحُ م ر وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ مَفْهُومُهُ أَنَّ لَهُ الْأَجْرَةَ إِنْ ظَنَّ ذَلِكَ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا اِغْتِبَارَ بَظْنٍ لَا مَنَشَأَ لَهُ مِنَ الصَّيْغَةِ م ر.

❏ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (أَوْ بَيْنَنَا) فَالْأَصَحُّ الصَّحَّةُ وَيَكُونُ نِصْفَيْنِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ فِي الْأَنوَارِ، وَلَوْ قَالَ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَنَا أَثْلَاثًا فَسَدَ أَي لِلْجَهْلِ بِمَنْ لَهُ الثُّلُثُ وَمَنْ لَهُ الثُّلَاثَانِ. اهـ.

❏ قَوْلُهُ: (فَصَارَ كُلُّهُ مُخْتَصًا بِالْمَالِكِ) يُحْتَمَلُ أَنْ تَجِبَ الْأَجْرَةُ هُنَا عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الصَّيْغَةِ تَصْرِيحٌ بِتَفْيِهِ عَنِ الْعَامِلِ.

المُناصفةُ (ولو قال لي النصفُ) وسكتَ عَمَّا للعاملِ (فسدَ في الأصح) لانصرافِ الرِّبحِ للمالكِ أصالةً؛ لأنه نماءٌ ماله دون العاملِ فصارَ كُلُّهُ مُخْتَصَمًا بالمالكِ (وإن قال لك النصفُ) وسكتَ عن جانبِهِ (صحَّ على الصحيح) لانصرافِ ما لم يُشْرَطْ للمالكِ بِمُقْتَضَى الأصلِ المذكورِ وإسنادُ كُلِّ ما ذَكَرَ للمالكِ مثالٌ فلو صدرَ مِنَ العاملِ شرطٌ مُشْتَمِلٌ على شيءٍ مِمَّا ذَكَرَ فكذلك كما هو ظاهرٌ (ولو) عَلِمَ لكن لا بالجزئيةِ كأنْ (شَرَطَ لأحدهما عَشْرَةً) بفتحِ أوْليِهِ (أو ربحَ صِنْفٍ) كالرقيقِ أو ربحَ نصفِ المالِ أو ربحَ أحدَ الألفينِ تَمَيَّزَ أم لا (فسدَ) القرضُ سواءً أَجْعَلَ الباقي للآخرِ أم بينهما؛ لأنَّ الرِّبحَ قد يَنْحَصِرُ في العَشْرَةَ أو ذلك الصِّنْفِ مثلاً فيُخْتَصُّ به أحدهما وهو مُفْسِدٌ.

(فصلٌ في بيانِ الصَّيْغَةِ وما يُشْتَرَطُ في العاقِدَيْنِ وَذَكَرَ بعضُ احكامِ القِراضِ)

(يُشْتَرَطُ) لِصِحَّةِ القِراضِ أَيْضًا (إيجابُ) كقارضتُك وضاربتُك وعاملتُك وخُذْ هذه الدراهمِ وأتجرَ فيها أو بع واشترَ على أنَّ الرِّبحَ بيننا فإنِ اقْتَصَرَ على بع أو اشترَ فسدَ ولا شيءَ له لأنه لم يذْكَرْ له مَطْمَعًا

صحَّ، وإلا فلا، ولو قال قارضتُك ولكَ رُبْعُ سُدُسِ المُشْرِ صَحَّ، وإن لم يَعْلَمَا قدرَهُ عندَ العقدِ لِسهولةِ مَعْرِفَتِهِ نِهَايَةً وَمُعْنٍ. ٥ فَوُدَّ: (فصارَ كُلُّهُ مُخْتَصَمًا بالمالكِ) يُخْتَمَلُ أن تَجِبَ الأجرَةُ هنا على التَّفْصِيلِ السَّابِقِ؛ إذ لَيْسَ في الصَّيْغَةِ تَصْرِيحٌ بِتَقْيِهِ عَنِ المالكِ سَمٍ على حَجٍّ. اهـ ع ش. ٥ فَوُدَّ: (وهو مُفْسِدٌ) ولو قال قارضتُك وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلرِّبْحِ فَسَدَ القِراضُ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ وَضْعِهِ. اهـ مُعْنِي.

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ الصَّيْغَةِ)

٥ فَوُدَّ: (في بَيَانِ الصَّيْغَةِ) إلى قولِ المَتْنِ، ولو قَارَضَ في النِّهَايَةِ إِلا قَوْلَهُ ولا شيءَ له إلى المَتْنِ.
٥ فَوُدَّ: (لِصِحَّةِ القِراضِ) إلى قولِ المَتْنِ، ولو قَارَضَ في المُعْنِي إِلا قَوْلَهُ فَإِنْ اقْتَصَرَ إلى المَتْنِ.
٥ فَوُدَّ: (أَيْضًا) أي كَالشَّرُوطِ المَارَّةِ. ٥ فَوُدَّ: (عَلَى أنَّ الرِّبْحَ بَيْنَنَا) راجِعٌ لِجَمِيعِ ما قَبْلَهُ ع ش وَرَشِيدِي. ٥ فَوُدَّ: (فإنِ اقْتَصَرَ إلخ) أي تَرَكَ قَوْلَهُ عَلَى أنَّ الرِّبْحَ بَيْنَنَا وَقَضِيَّةً صَنِيعَةً اسْتَحَقَّاقُ العَامِلِ الأجرَةَ في مَسْأَلَةٍ وَأَتَجَرَ فِيهَا إِذَا لَمْ يَقُلْ وَالرِّبْحُ بَيْنَنَا وَاَنْظُرْ ما وَجْهُهُ. اهـ رَشِيدِي وَيَأْتِي عَن ع ش أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ فِيهَا الأجرَةَ أَيْضًا أي كَمَا يَقِيذُهُ التَّغْلِيلُ بِأَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ لَهُ إلخ. ٥ فَوُدَّ: (فسدَ) وَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ أَلْفًا مَثَلًا وَقَالَ: اشْتَرِ بِهَا كَذَا وَلَكَ نِصْفُ الرِّبْحِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْبَيْعِ لَمْ يَصِحَّ القِراضُ مُعْنٍ وَأَسْنَى وَغَرَزَ وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ خِلَافُهُ. ٥ فَوُدَّ: (فسدَ) لَعَلَّ المُرَادَ إِذَا أُرِيدَ القِراضُ حَتَّى لو أَطْلَقَ كَانَ تَوْكِيلًا صَحِيحًا سَمٍ عَلَى حَجٍّ أي بَلَا جُعِلَ فَلَا يَسْتَحِقُّ العَامِلُ فِيهِ شَيْئًا. اهـ ع ش. ٥ فَوُدَّ: (لأنَّه لم يَذْكَرْ له مَطْمَعًا) يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابُ حَدِيثِهِ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا: وَهِيَ أَنَّ شَخْصًا طَلَبَ مِنْ آخَرَ دَرَاهِمَ لِيَتَجَرَ فِيهَا فَأَخْضَرَ لَهُ ذَلِكَ وَدَفَعَهُ

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ الصَّيْغَةِ إلخ)

٥ فَوُدَّ: (فإنِ اقْتَصَرَ على بَعٍ أو اشْتَرَى فَسَدَ) لَعَلَّ المُرَادَ إِذَا أُرِيدَ القِراضُ حَتَّى لو أَطْلَقَ كَانَ تَوْكِيلًا صَحِيحًا.

(وَقَبُولُ) بَلْفِظِ مُتَّصِلِ كَالْبَيْعِ وَأَرَادَ بِالشَّرْطِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ رُكْنَانِ (وَقِيلَ يَكْفِي) فِي صِيغَةِ الْأَمْرِ كَحُذْ هَذِهِ وَاتَّجَرَ فِيهَا (الْقَبُولُ بِالْفِعْلِ) كَمَا فِي الْوَكَالَةِ وَالْجَعَالَةِ، وَرُدُّ بِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ يَخْتَصُّ بِمُعَيَّنٍ فَلَا يُشَبِّهُ ذَلِكَ (وَشَرَطُهَا) أَيِ الْمَالِكِ وَالْعَامِلِ (كَوَكِيلٍ وَمَوْكَلٍ)؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ كَالْمَوْكَلِ وَالْعَامِلَ كَالْوَكِيلِ فَلَا يَصِحُّ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مُحْجُورًا أَوْ عَبْدًا أَدْنَى لَهُ فِي التَّجَارَةِ أَوْ الْمَالِكُ مُفْلِسًا أَوْ الْعَامِلُ أَعْمَى وَيَصِحُّ مِنْ وَلِيِّ فِي مَالٍ مُحْجُورٍ لِمَنْ يَجُوزُ إِيدَاعُهُ عِنْدَهُ وَلَهُ أَنْ يَشْرِطَ لَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَجْرَةِ الْمَثَلِ إِنْ لَمْ يَجِدْ كَافِيًا غَيْرَهُ.

لَهُ وَقَالَ اتَّجَرَ فِيهَا وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ. اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (وَأَرَادَ بِالشَّرْطِ الْإِنْخ) أَيِ لَا الْمَعْنَى الْأَصْطِلَاحِيَّةَ؛ لِأَنَّ الْإِنْخ. هـ قَوْلُهُ: (فِي صِيغَةِ الْأَمْرِ) يَغْنِي بِخِلَافِ صِيغَةِ الْعَقْدِ كَقَارَضَتُكَ فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَبُولِ اللَّفْظِيِّ بِلَا خِلَافٍ. اهـ كُرْدِي. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا يُشَبِّهُ الْإِنْخ) أَيِ فِي هَذَا الْحُكْمِ أَوْ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ بَلْ مِنْ بَعْضِهَا فَلَا يَشْكُلُ بِقَوْلِهِ الْآتِي كَغَيْرِهِ وَشَرَطُهَا كَوَكِيلٍ وَمَوْكَلٍ. اهـ س.

هـ قَوْلُهُ: (ذَيْنِكَ) أَيِ؛ لِأَنَّ الْوَكَالَתَ مُجَرَّدٌ إِذِنْ لَا مُعَاوَضَةَ فِيهَا وَالْجَعَالَةُ لَا تَخْتَصُّ بِمُعَيَّنٍ لِصِحَّةِ مَنْ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ كَذَا. اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (مُحْجُورًا) أَيِ سَفِيهًا أَوْ صَبِيًّا أَوْ مُجَنُونًا. اهـ مُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ عَبْدًا أَدْنَى الْإِنْخ) أَيِ وَلَمْ يَأْذَنْ سَيِّدُهُ فِي ذَلِكَ نِهَائَةً وَمُغْنٍ وَسَمِ الْأَوَّلَى أَوْ رَقِيقًا كَمَا فِي الْمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ الْمَالِكُ مُفْلِسًا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَحَدُهُمَا الْإِنْخَ عِبَارَةً النَّهَائَةِ وَالْمُغْنِي أَمَّا الْمُحْجُورُ عَلَيْهِ بِفُلْسٍ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَارَضَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا وَيَصِحُّ مِنَ الْمَرِيضِ وَلَا يُحْسِبُ مَا زَادَ عَلَى أَجْرَةِ الْمَثَلِ مِنَ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ الْمُحْسُوبَ مِنْهُ مَا يَقُوتُهُ مِنْ مَالِهِ وَالرَّبْحُ لَيْسَ بِحَاصِلٍ حَتَّى يَقُوتَهُ وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ يَتَوَقَّعُ حُصُولُهُ وَإِذَا حَصَلَ كَانَ بِتَصَرُّفِ الْعَامِلِ بِخِلَافِ مُسَاقَاتِهِ فَإِنَّهُ يُحْسِبُ فِيهَا مِنَ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ الثَّمَارَ فِيهَا مِنْ عَيْنِ الْمَالِ بِخِلَافِهِ. اهـ.

هـ قَوْلُهُ: (أَوْ الْعَامِلُ أَعْمَى) أَيِ أَمَّا لَوْ كَانَ الْمَالِكُ أَعْمَى فَيَجُوزُ لَكِنْ يَتَّبَعِي أَنْ لَا يَجُوزَ مُقَارَضَتُهُ عَلَى مُعَيَّنٍ كَمَا يَمْتَنِعُ بَيْعُهُ لِلْمُعَيَّنِ وَأَنْ لَا يَجُوزَ إِفْبَاضُهُ الْمُعَيَّنِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَوْكِيلِهِ سَمِ عَلَى مَنْهَجِ أَقُولُ قَدْ يُقَالُ فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذَا الْقِرَاضُ تَوْكِيلٌ وَهُوَ لَا يَمْتَنِعُ فِي الْمُعَيَّنِ كَقَوْلِهِ لَوَكِيلِهِ: بَعِ هَذَا الثَّوْبَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَا هُنَا لَيْسَ تَوْكِيلًا مَحْضًا بَدَلِيلِ اشْتِرَاطِ الْقَبُولِ هُنَا لَفْظًا. اهـ ع ش.

هـ قَوْلُهُ: (وَيَصِحُّ مِنْ وَلِيِّ فِي مَالٍ مُحْجُورٍ لِمَنْ يَجُوزُ الْإِنْخ) سَوَاءٌ كَانَ الْوَلِيُّ أَبًا أَمْ جَدًّا أَمْ وَصِيًّا أَمْ حَاكِمًا أَمْ أَمِينَةً نَعَمْ إِنْ تَضَمَّنَ الْعَقْدُ الْإِذْنَ فِي السَّفَرِ أَتَّجَعَ كَمَا فِي الْمَطْلَبِ كَوْنُهُ كِلَادَةِ الْوَلِيِّ السَّفَرِ بِنَفْسِهِ مُغْنٍ وَنِهَائَةً.

هـ قَوْلُهُ: (فَلَا يُشَبِّهُ ذَيْنِكَ) قَدْ يَشْكُلُ بِقَوْلِهِمُ وَاللَّفْظُ لِلرَّوَضِ وَشَرْحُهُ وَهُمَا أَيِ عَاقِدَا الْقِرَاضِ لِكَوْنِ الْقِرَاضِ تَوْكِيلًا وَتَوَكُّلاً بِعَوَضٍ كَالْوَكِيلِ وَالْمَوْكَلِ فِي أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَهْلِيَّةُ التَّوَكُّلِ فِي الْمَالِكِ الْإِنْخَ وَقَوْلُ الْبُهْجَةِ عَقْدُ الْقِرَاضِ يُشَبِّهُهُ التَّوَكُّلُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ لَا يُشَبِّهُ ذَيْنِكَ فِي هَذَا الْحُكْمِ أَوْ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ بَلْ مِنْ بَعْضِهَا. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ عَبْدًا أَدْنَى الْإِنْخ) لَعَلَّهُ بَلَا إِذِنْ سَيِّدِهِ.

(ولو قارضَ العايلَ آخرَ بإذنِ المالكِ ليشاركه في العملِ والرَّبحِ لم يجز) أي لم يحلَّ ولم يصحَّ (في الأصح)؛ لأنه خلافُ موضوعِ القراضِ الخارجِ عن القياسِ؛ لأنَّ أحدهما مالِك لا عَمَل له والآخرَ عايلٌ لا مالَ له فلا يعدلُ إلى أن يعقده عايلانِ أي ولا نظر إلى أنَّ العايلَ الأوَّلَ وكيلٌ عن المالكِ فهو العاقدُ حقيقةً؛ لأنَّ ذلك لا يتمُّ مع بقاءِ ولايةِ العايلِ، غاية الأمر أنَّ الثاني يصيرُ كالنائبِ عنهما وهو خلافُ موضوعِ العقدِ كما تقرَّرَ بل مع خروجه من البينِ لِمَحْضِ فعله حينئذٍ لوقوعه عن جهةِ الوكالةِ ومن ثَمَّ احتَرَزوا بِيُشارِكُهُ عَمَّا إذا أُذِنَ له في ذلك لِيُنْسَخَ مِنَ البينِ ويكونَ وكيلًا فيه فيصحُّ. قال ابنُ الرُّفْعَةِ: بشرط أن يكونَ المالُ نقدًا خالصًا حينئذٍ أي؛ لأنه ابتداءُ قراضٍ وإذنُ المالكِ له في ذلك يتضمَّنُ عزَّله، وإن لم يفعلْ ما أُذِنَ له فيه على

قول (السِّي): (بإذنِ المالكِ) خَرَجَ ما بإذنِ الوليِّ أو الوكيلِ فإنَّه، وإن لم يجزُ أيضًا لكن لا يَصِحُّ التَّصَرُّفُ؛ لأنَّ ولايتَهُما لا يُستَفادُ بها الإذنُ في الفاسِدِ. اه سم وسيفيده الشارح كالتَّهْيِية والمُعْنِي في شرح وإذا فَسَدَ القراضُ نَقَذَ إلخ. قُود: (لَمْ يَحِلَّ وَلَمْ يَصِحَّ) أي القراضُ الثاني أَمَّا الأوَّلُ فَيَأْتِي بحالِهِ كما هو ظاهرٌ م ر. اه سم. قُود: (الخارج) نَعَتْ القراضَ. قُود: (أَنَّ أَحَدَهُمَا إلخ) بَيَانٌ لِلْمَوْضُوعِ. قُود: (لأنَّ ذاك) أي كَوْنُ العاقدِ حَقِيقَةً هو المالكُ والعايلُ إنَّما هو وكيلٌ له. قُود: (بل مع خروجه إلخ) عُطِفَ على مع بقاءِ إلخ ش. اه سم أي بل إنَّما يَتِمُّ ذاكُ مع إلخ. قُود: (لِتَمَحُّضِ فِعْلِهِ إلخ) أي مُقَارَضِهِ بِالْآخِرِ عَنْ جِهَةِ كَوْنِهِ وَكَيْلًا لَا عَنْ جِهَةِ كَوْنِهِ عَايِلًا. اه كُودِي. قُود: (ومن ثَمَّ) أي مِنْ أَجْلِ تَمَامِ ذاكُ مع خروجه مِنَ البينِ. قُود: (احتَرَزُوا) إلى قولِهِ، وإن لم يَفْعَلْ في التَّهْيِية والمُعْنِي. قُود: (بِيُشارِكُهُ) عِبَارَةٌ الْمُعْنِي بقوله لِيُشارِكُهُ. اه. قُود: (لِيُنْسَلَخَ) أي يَخْرُجُ. قُود: (بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ نَقْدًا إلخ) فَلَوْ وَقَعَ بَعْدَ تَصَرُّفِهِ وَصَيُورَةِ الْمَالِ عَرَضًا لَمْ يَجُزْ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ عَدَمِ التَّعْيِينِ أَنْ يُقَارَضَ إِلَّا أَمِينًا نِهَائَةً وَمُعْنٍ. قُود: (وَإِذْنُ الْمَالِكِ إلخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنِي وَالْأَشْبَهُ فِي الْمَطْلَبِ أَنَّهُ يَنْعَزِلُ بِمَجَرَّدِ الإِذْنِ لَهُ فِي ذَلِكَ إِنْ ابْتَدَأَهُ الْمَالِكُ بِهِ لَا إِنْ أَجَابَ بِهِ سُؤَالَهُ فِيهِ. اه زَادَ التَّهْيِيةُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهَذَا أَيِ انْعِزَالِهِ بِمَجَرَّدِ إِذْنِهِ مَعَ ابْتِدَائِهِ فِيمَا إِذَا أَمَرَهُ أَمْرًا جَائِزًا لَا كَمَا صَوَّرَهُ الدَّارِمِيُّ إِنْ

قُود فِي (السِّي): (بإذنِ المالكِ) خَرَجَ ما بإذنِ الوليِّ أو الوكيلِ فإنَّه، وإن لم يجزُ أيضًا لكن لا يَصِحُّ التَّصَرُّفُ؛ لأنَّ ولايتَهُما لا يُستَفادُ بها الإذنُ في الفاسِدِ. قُود: (أي لم يَحِلَّ وَلَمْ يَصِحَّ) أي القراضُ الثاني أَمَّا الأوَّلُ فَبَاقٍ بِحَالِهِ كما هو ظاهرٌ فَإِنْ تَصَرَّفَ الثَّانِي فَلَهُ أَجْرُهُ الْمُثْلُ، وَالرَّيْبُ كُلُّهُ لِلْمَالِكِ وَلَا شَيْءَ لِلْعَايِلِ الْأَوَّلِ حَيْثُ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا شَرَحَ م ر. قُود: (بل مع) عُطِفَ على مع بقاءِ إلخ ش. قُود: (وَإِذْنُ الْمَالِكِ لَهُ فِي ذَلِكَ يَتَضَمَّنُ عَزْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ) فِي التَّائِيهِ وَهَلْ يَنْعَزِلُ بِمَجَرَّدِ الإِذْنِ أَمْ لَا حَتَّى يُقَارَضَ ثَلَاثَ أَحْتِمَالَاتٍ الثَّالِثُ إِنْ ابْتَدَأَ الْمَالِكُ الْعَزْلَ أَوْ هُوَ فَلَا وَهُوَ الْأَشْبَهُ قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهَذَا إِذَا أَمَرَهُ أَمْرًا جَائِزًا كَمَا صَوَّرَهُ الدَّارِمِيُّ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ إِنْ رَأَيْتَ أَنْ تُقَارِضَ غَيْرَكَ فَافْعَلْ. اه وشرح م ر.

الأوجه (و) مقارَضَتُهُ آخَرَ (بغير إذنه) أي المَالِكِ تَصَرَّفَ (فاسدٌ) لما فيه من الافتيات وعَبَّرَ ثم بلم يحز وهنا بفاسد تَفَنُّثًا ولا يُؤَثِّرُ فيه إفادة الأول حُكْمَيْنِ الخُرْمَةُ والفسادُ والثاني الثاني فقط لما هو مشهورٌ أنَّ تعاطي العقدِ الفاسدِ حرامٌ ولا تَمَيُّزُ الفسادِ ثُمَّ بِحكاية الخلافِ فيه؛ لأنَّ هذا أمرٌ خارجٌ عن اللفظِ الذي هو محلُّ التفنُّنِ لا غيرُ فاستويا حَيْثُيذ (فإن تَصَرَّفَ الثاني) في المسألة الأولى صحَّ تَصَرُّفُهُ مُطْلَقًا فيما يظهرُ لِعُمومِ الإذنِ والفاسدُ إنما هو خصوصُهُ فهو نظيرُ ما مرَّ في الوكالةِ الفاسدةِ ولا شيءَ له في الرِّبْحِ بل إن طمَّعَ المَالِكُ لَزِمَهُ أجرُهُ مثله، وإلا فلا

رَأَيْتُ أَنْ تُقَارِضَ غَيْرَكَ فَافْعَلْ . اهـ . وفي سم عَنِ النَّاشِرِيِّ مثْلُ مَا مَرَّ عَنِ النَّهْيَةِ قَالَ ع ش وَالرَّشِيدِي قَوْلُهُ م ر لَا إِنْ أَجَابَ بِهِ سُؤَالُهُ أَيْ فَإِنْ أَجَابَ الْمَالِكُ بِهِ سُؤَالُ الْعَامِلِ لَمْ يَنْعَزِلْ إِلَّا بِمُقَارَضَةٍ غَيْرِهِ . اهـ . وَفِي الْبُجَيْرِيِّ مَا نَصَّهُ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلْ إِلَّا بِالْعَقْدِ مُطْلَقًا أَيْ ابْتَدَاهُ الْمَالِكُ أَمْ لَا حَلِّي وَم ر اهـ وَقَوْلُهُ وَم ر لَعَلَّهُ فِي غَيْرِ النَّهْيَةِ ثُمَّ لِيُرَاجَعَ مَا وَجَّهَ اعْتِمَادَ مَا قَالَهُ مَعَ مُخَالَفَتِهِ لِلتَّخْفَةِ وَالنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى .

قَوْلُ (سني): (فاسدٌ) مُطْلَقًا سَوَاءً قَصَدَ الْمُشَارَكَةَ فِي عَمَلٍ وَرِبْحٍ أَمْ رِبْحٍ فَقَطْ أَمْ قَصَدَ الْإِنْسِلَاحَ لَا نِتْفَاءً إِذْنِ الْمَالِكِ وَاتِّمَامَهُ عَلَى الْمَالِ غَيْرِهِ كَمَا لَوْ أَرَادَ الْوَصِيُّ أَنْ يَنْزِلَ وَصِيًّا مَنَزَلَتَهُ فِي حَيَاتِهِ يُقِيمُهُ فِي كُلِّ مَا هُوَ مَنُوطٌ بِهِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ كَمَا قَالَهُ الْإِمَامُ قَالَ السُّبْكِيُّ، وَلَوْ أَرَادَ نَاطِرٌ وَفَقِ شَرْطُ لَهُ التَّنَظُّرُ إِقَامَةً غَيْرِهِ مَقَامَهُ وَإِخْرَاجَ نَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ كَانَ كَمَا مَرَّ فِي الْوَصِيِّ نَهْيَةً وَمُعْنٍ قَالَ ع ش قَوْلُهُ نَاطِرٌ وَفَقِ شَرْطُ لَهُ الْإِخْرَاجُ وَمِنَ الْأَرشُدُ فِي الْوَقْفِ الْأَهْلِيَّ الْمَشْرُوطِ فِيهِ التَّنَظُّرُ لَأَرشِدُ كُلَّ طَبَقَةٍ عَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ إِخْرَاجُ نَفْسِهِ وَإِقَامَةً غَيْرِهِ مَقَامَهُ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَا يَنْفُذُ وَحَقُّه بَاقٍ وَقَوْلُهُ وَإِخْرَاجَ نَفْسِهِ الْإِخْرَاجُ أَيْ أَمَا لَوْ أَقَامَهُ مَقَامَهُ فِي أُمُورٍ خَاصَّةٍ كَالْتَصَرُّفِ فِي عِمَارَةٍ أَوْ نَحْوِهَا مَعَ بَقَاءِ الْمُقِيمِ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ لَمْ يَمْتَنِعْ وَخَرَجَ بِمَنْ شَرْطُ لَهُ التَّنَظُّرُ غَيْرُهُ فَلَهُ إِخْرَاجُ نَفْسِهِ مِنَ التَّنَظُّرِ مَتَى شَاءَ وَبَصِيرُ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ لِلْقَاضِي يُقَرَّرُ فِيهِ مَنْ شَاءَ كَبَقِيَّةِ الْوُظَائِفِ وَإِذَا اسْقَطَ حَقَّهُ لِغَيْرِهِ جَازَ لَهُ الْأَخْذُ فِي مُقَابَلَةِ الْإِسْقَاطِ كَمَا ذَكَرُوهُ فِي الْقِسْمِ وَالتَّشْوِيزِ وَالْجَعَالَةِ . اهـ كَلَامُ ع ش . قَوْلُهُ: (إِفَادَةُ الْأَوَّلِ) أَيْ لَمْ يَجُزْ وَقَوْلُهُ: (وَالثَّانِي الثَّانِي) أَيْ إِفَادَةُ فَاسِدِ الْفَسَادِ . قَوْلُهُ: (لَمَّا هُوَ مَشْهُورٌ أَنَّ الْإِخْرَاجَ) أَيْ فَالْثَّانِي أَيْضًا يُفِيدُ الْحُكْمَيْنِ وَالْأَوَّلَى أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ إِفَادَةَ الْأَوَّلِ الْحُكْمَ الثَّانِيَّ بِوَاسِطَةِ تَنْظِيرِ ذَلِكَ الْمَشْهُورِ لَا بِنَفْسِهِ . قَوْلُهُ: (وَلَا تَمَيُّزُ الْفَسَادِ الْإِخْرَاجَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِفَادَةُ الْأَوَّلِ الْإِخْرَاجَ . قَوْلُهُ: (فَاسْتَوِيَا) أَيْ التَّعْيِيرَانِ . قَوْلُهُ: (فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَوَّلَى) أَيْ فِي مُقَارَضَةِ الْعَامِلِ آخَرَ بِإِذْنِ الْمَالِكِ . قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ سَوَاءً اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ لَا بِقَصْدِ نَفْسِهِ أَوْ اشْتَرَى بِعَيْنِ مَالٍ الْقِرَاضِ . قَوْلُهُ: (وَلَا شَيْءَ لَهُ فِي الرِّبْحِ الْإِخْرَاجَ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَمَحَلُّ الْمَنْعِ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِي أَمَّا الْأَوَّلُ فَالْقِرَاضُ بَاقٍ فِي حَقِّهِ فَإِنْ تَصَرَّفَ الثَّانِي فَلَهُ أَجْرُهُ الْمَثَلُ وَالرِّبْحُ كُلُّهُ لِلْمَالِكِ وَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ الْأَوَّلِ حَيْثُ لَمْ يَعْمَلْ شَيْئًا . اهـ . قَوْلُهُ: (بَلْ إِنْ طَمَّعَ الْمَالِكُ لَزِمَهُ الْإِخْرَاجُ) قَدْ يُقَالُ التَّطْمِيعُ لَزِمَ لَاشْتِرَاطِ

قَوْلُهُ: (بَلْ إِنْ طَمَّعَ الْمَالِكُ لَزِمَهُ الْإِخْرَاجُ) قَدْ يُقَالُ التَّطْمِيعُ لَزِمَ لَاشْتِرَاطِ الْمُشَارَكَةِ فِي الرِّبْحِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: لِيُشَارِكَهُ فِي الْعَمَلِ فَلَا يُحْتَمَلُ هَذَا التَّفْصِيلُ .

ولا شيء له على العايل فيما يظهر أيضًا أو في المسألة الثانية (فتصرف غاصب)؛ لأن الإذن صدر ممن ليس بمالك ولا وكيل (فإن اشترى في الذمة) للأول وتقد الثمن من مال القراض وربح (وقلنا بالجديد) المقر في المذهب الظاهر عند من له أدنى إمام به وهو أن الربح لغاصب اشترى في الذمة وتقد من المفصوب لصحة شرائه وإنما الفاسد تسليته فيضمن ما سلمه وبما قررته اندفع ما قيل لم يتقدم لهذا الجديد ذكر في الكتاب فلا تحسن الإحالة عليه (فالربح) كله (للعامل الأول في الأصح)؛ لأن الثاني تصرف له بإذنه فأشبهه الوكيل (وعليه للثاني أجرته)؛ لأنه لم يعمل مجانًا. (وقيل هو للثاني) جميعه واختير؛ لأنه لم يتصرف بإذن المالك فأشبه الغاصب أما لو اشترى في الذمة لنفسه

المشاركة في الربح الذي دل عليه قوله ليشاركه الخ فلا يحتمل هذا التفصيل. اه سم أي ولهذا أطلق النهاية لزوم الأجرة. ه قوله: (ولا شيء له) أي للثاني (على العامل) أي الأول. ه قوله: (أيضًا) أي كما لا شيء له على المالك. ه قوله: (أو في المسألة الثانية) أي في المقارضة بغير إذن المالك وهو عطف على قوله في المسألة الأولى.

ه قول (س): (فتصرف غاصب) أي فتصرفه تصرف غاصب فيضمن ما تصرف فيه نهاية ومغن وشرح منهج وفي التجريمي عن ع ش تصرف الثاني ليس بقيد بل يضمن بوضع اليد عليه، وإن لم يتصرف. اه. ه قوله: (لأن الإذن) إلى قوله نعم في النهاية. ه قوله: (الظاهر) أي الجديد الخ. ه قوله: (أدنى إمام به) أي مباشرة بالمذهب. اه كزدي. ه قوله: (وهو) أي الجديد. ه قوله: (فيضمن ما سلمه) أي الثمن الذي سلمه ويسلم له الربح سواء علم بالحال أم لا كما صرح به سليم الرازي اه مغني. ه قوله: (وبما قررته) هو قوله المقر في المذهب الظاهر عند من له أدنى إمام به. ه قوله: (اندفع الخ) فيه نظر ظاهر سم على حج ولعل وجهه منع أن ذلك معلوم لمن ذكر بل لا يهتدي إليه إلا من له كثرة إحاطة فلا ينبغي الإحالة عليه. اه ع ش عبارة السيد عمر وكان وجه النظر أن ما ذكره غاية ما يفيد التصحيح فلا يدفع نفي الحسن. اه. ه قوله: (ما قيل الخ) ارتضى به المغني عبارته تبيين هذا الجديد الذي ذكره لم يتقدم له ذكر في الكتاب فلا يحسن الإحالة عليه وقد صرح في المحرر هنا بمسألة الغاصب وذكر القولين فيها ثم فرغ على الجديد مسألة الكتاب وهو حسن وأسقط المصنف مسألة الغاصب وهي أصل لما ذكره فاختل وإنما أحال عليه في الروضة مع عدم ذكره له هنا لتقدم ذكره له في البيع والغصب. اه.

ه قوله: (واختير) عبارة النهاية والمغني واختاره السبكي. اه. ه قوله: (أما لو اشترى في الذمة لنفسه) أي أو أطلق وبقي ما لو نوى نفسه والعامل الأول فيه نظر ونقل عن الزيادي بالدرس أنه يقع للعامل الثاني قياسًا على ما في الوكالة أقول هذا قريب فيما لو إذن له في شراء شيء بعينه أما لو إذن له في

ه قوله: (وبما قررته اندفع الخ) فيه نظر ظاهر. ه قوله: (أما لو اشترى في الذمة لنفسه فيقع لنفسه) وبقي حالة الإطلاق فهل يقع لنفسه أو للأول وينبغي مراجعة باب الوكالة.

فَيَقَعُ لِنَفْسِهِ (وَإِنْ اشْتَرَى بَعَيْنِ مَالِ الْقَرَضِ فَبَاطِلٌ) شِرَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ شِرَاءُ فُضُولِيٍّ.
 (وَيَجُوزُ أَنْ يُقَارَضَ) الْمَالِكُ (الوَاحِدُ اثْنَيْنِ مُتَقَاضِلًا) حَظُّهُمَا مِنَ الرَّبْحِ وَيَجِبُ تَعْيِينُ أَكْثَرِهِمَا
 (وَمُتَسَاوِيًا)؛ لِأَنَّ عَقْدَهُ مَعَهُمَا كَعَقْدَيْنِ، وَإِنْ شَرَطَ عَلَى كُلِّ مُرَاجَعَةٍ الْآخِرِ لَمْ يَضُرَّ خِلَافًا فَلَمَّا
 أَطَالَ بِهِ الْبُلْقَيْنِي؛ لِأَنَّهُمَا بِمِثَابَةِ عَامِلٍ وَاحِدٍ فَلَمْ يُنَافِ مَا مَرَّ مِنْ اشْتِرَاطِ اسْتِقْلَالِ الْعَامِلِ وَلَا
 قَوْلَهُمْ لَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ مُشْرَفًا لَمْ يَصَحَّ.
 (و) يَجُوزُ أَنْ يُقَارَضَ (الْاِثْنَانِ وَاحِدًا)؛ لِأَنَّهُ كَعَقْدَيْنِ وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا إِذَا تَفَاوَتَا فِيهِمَا شَرَطَ لَهُ أَنْ
 يُعَيَّنَ مَنْ لَهُ الْأَكْثَرُ (وَالرَّبْحُ بَعْدَ نَصِيبِ الْعَامِلِ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ الْمَالِ)، وَإِلَّا فَسَدَ لِمَا فِيهِ مِنْ شَرِطِ
 بَعْضِ الرَّبْحِ لِمَنْ لَيْسَ بِمَالِكٍ وَلَا عَامِلٍ.

التَّجَارَةُ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِشَيْءٍ بِخُصُوصِهِ فَيَنْبَغِي الصَّحَّةُ وَيَكُونُ مَا اشْتَرَاهُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا. اهـ ع ش.
 ٥ قَوْلُهُ: (فَيَقَعُ لِنَفْسِهِ) أَي لَا لِلْقَرَضِ فَيَكُونُ الرَّبْحُ كُلُّهُ لَهُ وَالْمَالُ مَضمُونٌ عَلَيْهِ ضَمَانًا الْمَغْضُوبُ. اهـ ع
 ش. ٥ قَوْلُهُ: (فَيَقَعُ لِنَفْسِهِ) هَذَا كُلُّهُ إِنْ بَقِيَ الْمَالُ فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِ الْعَامِلِ الثَّانِي وَعَلِمَ بِالحَالِ فَغَاصِبٌ
 فَقَرَارُ الضَّمَانِ عَلَيْهِ، وَإِنْ جَهِلَ فَعَلَى الْعَامِلِ الْأَوَّلِ مُغْنٍ وَأَسْنَى وَأَنْوَاؤُ.
 ٥ قَوْلُ (لِنَفْسِهِ): (مُتَقَاضِلًا وَمُتَسَاوِيًا) كَانَ يَشْتَرَطُ لِأَحَدِهِمَا ثُلُثُ الرَّبْحِ وَلِلْآخَرِ الرَّبْحُ أَوْ يَشْتَرَطُ لَهُمَا
 النُّصْفُ بِالسَّوِيَّةِ. اهـ ع شرحُ مَنْهَجِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ تَعْيِينُ أَكْثَرِهِمَا) الْمُرَادُ تَعْيِينُ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخِرِ إِمَّا
 بِتَعْيِينِ أَكْثَرِهِمَا أَوْ أَقَلِّهِمَا، وَكَذَا يُقَالُ فِيهِمَا يَأْتِي. اهـ ع رَشِيدِي. ٥ قَوْلُهُ: (لَمْ يَضُرَّ) وَفَاقًا لِشَرْحِ الْمَنْهَجِ
 وَالنَّهَايَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِيِّ وَشَرْحِ الرُّوضِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا قَوْلُهُمْ إِنْخَ) عُطِفَ عَلَى مَا مَرَّ.
 ٥ قَوْلُ (لِنَفْسِهِ): (وَاحِدًا) أَي عَامِلًا وَاحِدًا. ٥ قَوْلُهُ: (شَرَطَ لَهُ) أَي لِلْعَامِلِ. ٥ قَوْلُهُ: (مَنْ عَلَيْهِ إِنْخَ) أَي مِنْ
 الْمَالِكَيْنِ وَأَوْضَحَ مِنْهُ قَوْلُ الشَّارِحِ م ر مَنْ لَهُ الْأَكْثَرُ؛ لِأَنَّ التَّعْيِيرَ بَعْلِيَهُ يَوْهَمُ ثُبُوتَ الْأَكْثَرِ فِي ذِمَّةِ أَحَدٍ
 الْمَالِكَيْنِ نَعَمْ أَوْضَحَ مِنْهُمَا أَنْ يَقُولَ مَنْ الْأَكْثَرُ مِنْ جِهَتِهِ. اهـ ع ش عبارة الْمُغْنِيِّ وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ،
 وَإِنْ تَفَاوَتَا كَانَ شَرَطُ أَحَدُهُمَا لِلْعَامِلِ النُّصْفَ وَالْآخَرِ الرَّبْحَ فَإِنْ أَبْهَمَا لَمْ يَجْزِ أَوْ عَيْنًا جَازَ إِنْ عَلِمَ قَدَرَ
 مَالِ كُلِّ مِنْهُمَا. اهـ.

٥ قَوْلُ (بِحَسَبِ الْمَالِ) فَإِنْ كَانَ مَالُ أَحَدِهِمَا أَلْفَيْنِ وَالْآخَرِ أَلْفًا وَشَرَطَ لِلْعَامِلِ نِصْفَ الرَّبْحِ افْتَسَمَا
 نِصْفَهُ الْآخَرَ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا عَلَى نِسْبَةِ مَا لِيَهُمَا مُغْنٍ وَشَرْحَا الرُّوضِ وَالْمَنْهَجِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا فَسَدَ) أَي، وَإِلَّا
 يَجْعَلُ الرَّبْحَ بِحَسَبِ الْمَالِ فَسَدَ إِنْخَ. اهـ ع سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرُّوضِ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ فَإِنْ شَرَطَا غَيْرَ مَا
 تَقْتَضِيهِ النِّسْبَةُ فَسَدَ الْعَقْدُ. اهـ ع أَي كَانَ شَرَطُ التَّسَاوِيِّ بَيْنَ الْمَالِكَيْنِ الْمُتَقَاوَتَيْنِ مَالًا أَوْ شَرَطَ لِصَاحِبِ
 الْأَقْلُ مِنَ الْمَالَيْنِ الْأَكْثَرَ مِنَ الرَّبْحِ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (لِمَنْ لَيْسَ بِمَالِكٍ إِنْخَ)؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الثُّلُثِ إِذَا شَرَطَ
 لَهُ قَدَرَ مَا لِصَاحِبِ الثُّلُثَيْنِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ وَلَا عَامِلٍ.

٥ قَوْلُهُ: (لَمْ يَضُرَّ خِلَافًا لِمَا أَطَالَ بِهِ الْبُلْقَيْنِي إِنْخَ) كَذَا شَرْحُ م ر وَانْظُرْ شَرْحَ الرُّوضِ.

٥ قَوْلُهُ: (وَلَا فَسَدَ إِنْخَ) أَي، وَإِلَّا يُجْعَلُ الرَّبْحُ بِحَسَبِ الْمَالِ فَسَدَ إِنْخَ

(وَإِذَا فَسَدَ الْقِرَاضُ) وَبَقِيَ الْإِذْنُ لِنَحْوِ فَوَاتِ شَرْطِ كَوْنِهِ غَيْرِ نَقِيدٍ وَالْمُقَارِضُ مَا لَكَ (تَقَدَّرَ تَصَرُّفُ الْعَامِلِ) نَظَرًا لِيَتَقَاءَ الْإِذْنُ كَمَا فِي الْوَكَالَةِ الْفَاسِدَةِ أَمَّا إِذَا فَسَدَ لِعَدَمِ أَهْلِيَّةِ الْعَاقِدِ أَوْ وَالْمُقَارِضُ وَلِيٌّ أَوْ وَكِيلٌ فَلَا يَنْقُذُ تَصَرُّفُهُ (وَالرَّبْحُ) كُلُّهُ (لِلْمَالِكِ)؛ لِأَنَّهُ تَمَاءٌ وَمِلْكُهُ وَعَلَيْهِ الْخُسْرَانُ أَيْضًا (وَعَلَيْهِ لِلْعَامِلِ أَجْرَةٌ مِثْلَ عَمَلِهِ)، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ رِبْحٌ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ طَائِعًا فِي الْمُسَمَّى وَلَمْ يُسَلِّمْ لَهُ نَعَمْ إِنْ عَلِمَ الْفَسَادَ وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ نَظِيرُ مَا مَرَّ، وَكَذَا إِذَا اشْتَرَى فِي الذَّمِّ وَنَوَى نَفْسَهُ؛ لِأَنَّ الرَّبْحَ يَقَعُ لَهُ فَلَمْ يَسْتَحِقَّ عَلَى الْمَالِكِ شَيْئًا (إِلَّا إِذَا قَالَ قَارِضُكَ وَجَمِيعُ الرَّبْحِ لِي فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْمَعْ فِي شَيْءٍ نَعَمْ إِنْ جَهِلَ ذَلِكَ بِأَنْ ظَنَّ أَنَّ هَذَا لَا يَقْطَعُ حَقَّهُ مِنَ الرَّبْحِ أَوْ الْأَجْرَةِ وَشَهِدَ حَالَهُ بِجَهْلِهِ بِذَلِكَ اسْتَحَقَّ أَجْرَةَ الْمِثْلِ فِيمَا يَظْهَرُ (وَيَتَصَرَّفُ الْعَامِلُ مُحْتَاطًا لَا بِغَبْنٍ) فَاجْتَنِبْ فِي نَحْوِ بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ (وَلَا نَسِيئَةً

قوله: (وَالْمُقَارِضُ مَا لَكَ) الْجُمْلَةُ حَالٌ مِنَ الْقِرَاضِ فِي الْمَثْنِ وَهُوَ إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لِعَدَمِ أَهْلِيَّةِ الْعَاقِدِ. قوله: (فَلَا يَنْقُذُ تَصَرُّفُهُ) أَيِ وَيَضُمَّنَّهُ ضَمَانًا الْمَغْصُوبَ لِيُوضَعَ يَدُهُ عَلَيْهِ بَلَا إِذْنٍ مِنْ مَالِكِهِ. اهـ ع ش (وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ رِبْحٌ) بَلْ وَإِنْ حَصَلَ خُسْرَانٌ. اهـ ع ش. قوله: (نَعَمْ إِنْ عَلِمَ الْفَسَادَ الْإِنِّ) وَفَاقًا لِشُرُوحِ الرُّوْضِ وَبِالْبَهْجَةِ وَالْمَنْهَجِ وَخِلَافًا لِلنَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي وَلِظَاهِرِ الْأَنْوَارِ. قوله: (وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ الْإِنِّ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ مُجَرَّدَ عِلْمِ الْفَسَادِ لَا يَمْنَعُ الْاسْتِحْقَاقَ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ حَيْثُ طَائِعٌ فِيمَا أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ مِنْ أَجْرَةِ الْمِثْلِ. اهـ سم. قوله: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) وَهُوَ قَوْلُهُ، وَإِلَّا فَلَا فِي شَرْحٍ فَإِنْ تَصَرَّفَ الثَّانِي. اهـ كُرْدِيٌّ وَقَالَ ع ش أَيُّ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَلَوْ قَالَ قَارِضُكَ عَلَى أَنَّ كُلَّ الرَّبْحِ لَكَ فَقِرَاضٌ فَاسِدٌ. اهـ وَلَا مَانِعٌ مِنْ إِرَادَتِهِمَا مَعًا.

قوله: (وَكَذَا إِذَا اشْتَرَى الْإِنِّ) أَيِ أَوْ قَالَ بَغٍ فِي هَذَا وَاشْتَرَى أَوْ قَالَ اتَّجَرَ فِيهِ وَلَمْ يَذْكُرْ رِبْحًا فَلَا شَيْءَ لَهُ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ تَوْكِيلٌ لَا قِرَاضَ. اهـ ع ش أَيِ كَمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ.

قوله: (وَنَوَى نَفْسَهُ) أَيِ أَوْ أَطْلَقَ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ ع ش بِزِيَادَةٍ. قوله: (نَعَمْ إِنْ جَهِلَ ذَلِكَ الْإِنِّ) خِلَافًا لِإِطْلَاقِ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي وَالْأَنْوَارِ وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ وَالرُّوْضِ وَبِالْبَهْجَةِ وَتَقَدَّمَ اسْتِشْكَالُ سَمِ إِيَّاهُ بِمَا نَصَّهُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا اغْتِيَابَ بَظَنٍّ لَا مَنَشَأَ لَهُ مِنَ الصَّيْغَةِ م ر. اهـ. قوله: (فَاجْتَنِبْ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْمُرَادُ بِالإِشْهَادِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَمِنْ ثَمَّ إِلَى نَعَمْ وَإِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَلَا يُعَامَلُ فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى وَجِبَ الْإِشْهَادِ وَقَوْلُهُ وَالْمُحَكَّم. قوله: (فَاجْتَنِبْ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَبِيعُ بِغَيْرِ الْغَبْنِ الْفَاجِشِ وَلَوْ كَانَ ثَمَّ مَنْ يَرِغَبُ فِيهِ بِتَمَامِ قِيَمَتِهِ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْوَكَالَةِ أَنَّ مَحَلَّ الصَّحَّةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ رَاغِبٌ يَأْخُذُهُ بِهِذِهِ

قوله: (وَالْمُقَارِضُ مَا لَكَ) قَيِّدٌ فِي قَوْلِ الْمَثْنِ وَإِذَا فَسَدَ الْقِرَاضُ ش. قوله: (لَأَنَّهُ عَمِلَ طَائِعًا فِي الْمُسَمَّى الْإِنِّ) فَرَجَعَ إِلَى الْأَجْرَةِ، وَإِنْ عَلِمَ الْفَسَادَ وَظَنَّ أَنَّ لَا أَجْرَةَ نَظِيرُ مَا مَرَّ كَمَا أَفَادَهُ السُّبْكِيُّ شَرْحُ م ر. قوله: (وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ الْإِنِّ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ مُجَرَّدَ عِلْمِ الْفَسَادِ لَا يَمْنَعُ الْاسْتِحْقَاقَ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ حَيْثُ طَائِعٌ فِيمَا أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ مِنْ أَجْرَةِ الْمِثْلِ.

في ذلك للغرر ولأنه قد يتلف رأس المال فتبقى العهدة متعلقة بالمالك (بلا إذن) بخلاف ما إذا أُذِنَ كالوكيل ومن ثم جرى هنا في قدر النسبة وإطلاقها في البيع ما مرَّ ثم نعم منع الماوردي البيع والشراء سلماً؛ لأنه أكثر غرراً قال فإن أُذِنَ له في الشراء سلماً جاز أو البيع سلماً لم يجر؛ لأن الشراء أحط. اه وفيه نظر ظاهر ويجب الإشهاد، وإلا ضمن بخلاف الحال؛ لأنه يحبس المبيع إلى استيفاء الثمن ومتى أُذِنَ في التسليم قبل قبض الثمن.....

الزيادة. اه ع ش. ٥. فوه: (للفرر إلخ) عبارة المغني؛ لأنه في الغبن يضرب بالمالك وفي النسبة ربما يهلك رأس المال إلخ فيتضرر أيضاً. اه. ٥. فوه: (لأنه قد يتلف إلخ) لعل هذا في الشراء فقط. اه سم وقد يصرح به قول شرح المنهج ووجه منع الشراء نسبة أنه كما قال الرافعي قد يتلف إلخ. اه وقول الرشدي قوله للفرر يرجع للبيع وقوله: لأنه قد يتلف رأس المال إلخ راجع للشراء. اه لكن قضية اقتصار المغني وشرح الروض في تعليل منع البيع والشراء نسبة على احتمالي التلف رجوعه للبيع أيضاً وهو الظاهر.

فوه (س): (بلا إذن) أي من المالك في الغبن والنسبة مغني وع ش. ٥. فوه: (بخلاف ما إذا أُذِنَ إلخ) أي فيجوز أي ومع جوازه يتبني أن لا يبالغ في الغبن كبيع ما يساوي مائة بعشرة بل يبيع بما تدل القرينة على ارتكابه عادة في مثل ذلك فإن بالغ في الغبن لم يصح نصرته. اه ع ش. ٥. فوه: (ومن ثم) أي من أجل أنه كالوكيل. ٥. فوه: (في البيع) أي نسبة. ٥. فوه: (ما مرَّ ثم) أي في الوكالة أي من أنه إن عين له قدرًا اتبع، وإلا فإن كان ثم عُرِفَ في الأجل حمل عليه، وإلا راعى المصلحة. اه ع ش. ٥. فوه: (منع الماوردي) أي عند الإذن في النسبة مغني وشرح الروض وسم. ٥. فوه: (أو البيع سلماً لم يجر) في شرح الروض وقد يقال الأوجه جوازه في صورة البيع أيضاً لوجود الرضا من الجانبين. اه سم عبارة المغني والأوجه كما قال شيخنا جوازه في صورة البيع إلخ. اه. ٥. فوه: (وفيه نظر) كذا شرح م. اه سم ولعله في محل آخر من النهاية. ٥. فوه: (وفيه نظر ظاهر) أي فالقياس الجواز مطلقاً؛ لأن الحق لهما لا يعدوهما فحيث أُذِنَ جاز؛ لأنه راض بالضرر، والعامل هو المباشرة. اه ع ش.

٥. فوه: (ويجب الإشهاد) أي في البيع نسبة مغني وشرح المنهج وع ش وفي شرح الروض والمغني قال الأذرعوي ويجب أن يكون البيع أي نسبة من ثقة مليء كما مرَّ في بيع مال المخجور وقال الماوردي: ولو شرط على العامل البيع بالمؤجل دون الحال فسد العقد. اه. ٥. فوه: (ولاً ضمن) أي بالقيمة وقت التسليم ويكون للحيلولة لا أنه يضمن الثمن. اه ع ش.

٥. فوه: (لأنه قد يتلف رأس المال إلخ) لعل هذا في الشراء فقط. ٥. فوه: (نعم منع الماوردي إلخ) أي عند الإذن بالنسبة كما أفصح به شرح الروض عنه. ٥. فوه: (أو البيع سلماً لم يجر إلخ) في شرح الروض وقد يقال الأوجه جوازه في صورة البيع أيضاً لوجود الرضا من الجانبين. ٥. فوه: (وفيه نظر ظاهر إلخ) كذا شرح م. ٥. فوه: (قبل قبض الثمن) أي حيث امتنع التسليم قبل قبض الثمن.

لم يجب إسهاد. والمراد بالإسهاد الواجب كما رجحه ابن الرفعة أن لا يسلم المبيع حتى يشهد شاهدان على إقراره بالعقد قال الإسنوي أو واحدا ثقة. اهـ وقضية كلام ابن الرفعة أنه لا يلزمه الإسهاد على العقد وقد يؤجبه بأنه قد يتيسر له البيع بربح بدون شاهدان، ولو أخر إليهما فات ذلك فجاز له العقد بدونيهما ولزمه الإسهاد عند التسليم.
(وله البيع)، وكذا الشراء كما قال جمع متقدمون (بعرض)، ولو بلا إذن؛ لأن الغرض الربح وقد يكون فيه ربه فارق الوكيل وقضيته أن له البيع بنقد غير نقد البلد لكن منعه العراقيون وبه جزما في الشركة وفرق السبكي بأن نقد غير البلد لا يروج فيها بخلاف العرض.
(وله) قال الإسنوي بل عليه (الرذ بعين) حال كون الرذ بناء على مذهب سيويته وليس ضعيفا

قوله: (لم يجب إسهاد) لعدم جريان العادة بالإسهاد في البيع الحال نهاية ومغن وشرحا الروض والبهجة قال ع ش ويؤخذ منه أي التعليل أن العادة لو جرت به في محل القراض وعلم المالك بها وجب الإسهاد ولا مانع منه. اهـ. قوله: (على إقراره) أي المشتري. قوله: (قال الإسنوي إلخ) معتمد. اهـ ع ش. قوله: (أو واحدا ثقة) عبارة المغني وشرح الروض وقياس ما مر في الوكالة بأداء الدين ونحوه الاكتفاء بشاهد واحد وبمستور قاله الإسنوي. اهـ قال السيد عمر كان وجه الاكتفاء بواحد ثقة أنه يمكن الإثبات به مع اليمين، وعليه فينبغي أن يكون محله حيث كان ثم قاض يرى ذلك. اهـ.
قوله (سني): (وله البيع بعرض) وله شراء المعيب، ولو بقيمته معينا عند المصلحة وليس له ولا للمالك رده بالعيب مغن والروض مع شرحه. قوله: (لأن الغرض) إلى المتن في المغني.
قوله: (وقضيته) أي التعليل بأن الغرض إلخ. قوله: (وبه جزما إلخ) أي بالمنع واغتمده الشارح م ر ثم اهـ ع ش. قوله: (وفرّق السبكي بأن نقد إلخ) ويؤخذ منه أنه إن راج جاز ذلك ويؤيده كلام ابن أبي عضرون السابق أي في الشركة شرح م ر وشرح الروض اهـ سم.
قوله: (لا يروج فيها) أي في البلد. اهـ سم.
قوله (سني): (وله الرذ إلخ) أي العايل عند الجهل. اهـ مغني. قوله: (على مذهب سيويته) أي من صحة مجيء الحال من المبتدأ اهـ ع ش عبارة المغني تنبيه اعتراض تغيير المصنف بأن جملة تقتضيه لا

قوله: (والمراد بالإسهاد الواجب إلخ) كذا شرح م ر.
قوله في (سني): (وله البيع بعرض) قال في شرح الروض واستشكله الإسنوي بالمنع في الشريك ويجاب بأنهم لم يمتنعوا في الشريك وإنما قالوا لا يبيع بغير نقد البلد والمراد بنقد غير نقد البلد إلا أن يروج وبه صرح ابن أبي عضرون ولا إشكال. اهـ. قوله: (وفرّق السبكي إلخ) كذا شرح م ر وفي شرح الروض قلت ويؤخذ منه أنه إن راج جاز ذلك ويؤيده كلام ابن أبي عضرون السابق. اهـ. قوله: (لا يروج فيها) أي في البلد ش. قوله: (بل عليه) في شرح الروض فيما إذا اقتضت المصلحة الرذ ما نصه بل القياس وجوبه على العايل كعكسه. اهـ.

خلافًا لِمَنْ رَزَعَهُ ويصحُّ كونه حالًا من ضَمِيرِ الظرفِ وزَعَمَ أنه إذا تَقَدَّمَ لا يتَحَمَّلُ ضَمِيرًا - مردودٌ (تقتضيه) ويصحُّ كونه صِفَةً لِلرُّدِّ إذ تعريفُهُ لِلْجِنْسِ وهو كالنِّكَرَةِ نحوُ ﴿وَأَيُّهُ لَهُمْ أَيْلٌ سَلَخَ مِنْهُ النَّهَارُ﴾ [س: ٣٧] (مصلحة)، وإن رَضِيَ به المَالِكُ؛ لأنَّ له حَقًّا في المالِ بخلافِ الوكيلِ (فإنِ اقْتَضَتْ) المصلحةُ (الإمساكُ فلا) يَزُدُّه (في الأصح) لإخلاقِهِ بِمَقْصُودِ العقدِ فإنِ استَوَى جازَ له الرُّدُّ قطعًا (وللْمَالِكِ الرُّدُّ) حيثُ يجوزُ للعاملِ وأولى؛ لأنه مالِكُ الأصلِ ثم إنَّ كان الشُّراءُ بالعَيْنِ رَدُّه على البائعِ ونَقَضَ البَيْعَ أو في الذَّمِّ صَرَفَهُ للعاملِ وفي وقوعه له التفصيلُ السَّابِقُ في الوكيلِ بين أن يُسَمِّيَهُ في العقدِ ويَصَدِّقَهُ البائعُ وأن لا (فإنِ اختلفا) أي

يَصِحُّ كَوْنُهَا صِفَةً لِلرُّدِّ؛ لأنَّها مَعْرِفَةٌ والجُمْلَةُ في معنى التَّكْرَةِ ولا كَوْنُهَا حالًا مِنَ الرُّدِّ؛ لأنَّه مُبْتَدَأٌ ولا يَجِيءُ الحالُ منه عندَ الجُمهورِ ولا حالًا مِنَ الضَمِيرِ العائِدِ على الرُّدِّ في الجازِّ والمَجْزُورِ الواقعِ خَبَرًا لِقَدَمِهِ على المُبْتَدَأِ أو لا يَتَحَمَّلُ حَيْثُ ضَمِيرًا عندَ سَيِّوَنِهِ وأَجِبَ إمَّا بجَعْلِ لامِ الرُّدِّ لِلْجِنْسِ فيكونُ في معنى التَّكْرَةِ فيَصِحُّ وَضْفُهُ بِجُمْلَةٍ تَقْتَضِيهِ فهو كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَأَيُّهُ لَهُمْ أَيْلٌ سَلَخَ مِنْهُ النَّهَارُ﴾ وإمَّا بجَعْلِ الجُمْلَةِ صِفَةً غَيْبٍ والتَّقْدِيرُ غَيْبٌ يَقْتَضِي الرُّدُّ به مَصْلَحَةٌ وحَيْثُ فَلَمْ تَوْصَفِ التَّكْرَةُ إِلَّا بِنِكَرَةِ وإمَّا بِصِحَّةِ مَجِيءِ الحالِ مِنَ المُبْتَدَأِ كما صَرَّحَ به ابنُ مالِكٍ في كتابٍ له يُسَمَّى سَبْكُ المنظومِ تَبَعًا لِسَيِّوَنِهِ وإمَّا بجَعْلِ الرُّدِّ فاعِلًا بِالظَّرْفِ وإن لم يَتَعَمَّدْ كما ذَهَبَ إليه الأَخْفَشُ وغيرُهُ وإن مَتَّعَهُ سَيِّوَنُهُ وحَيْثُ يَصِحُّ مَجِيءُ الحالِ مِنْهُ. اهـ. قُود: (وإن رَضِيَ به المَالِكُ) في إطلاقِهِ مع قولِهِ بل عليه ما لا يَخْفَى فالوجهُ اخْتِصاصُ هذا بـ(لَهُ) وَعَدَمُ تَعَلُّقِهِ أَيْضًا بـ(عليهِ). اهـ سم وحاصلُهُ جَوَازُ الرُّدِّ لِلْعَامِلِ إن رَضِيَ المَالِكُ بالمعيِبِ وكان المَصْلَحَةُ في الرُّدِّ وَجُوبُهُ عليه إن لم يَرْضَ المَالِكُ بذلك. قُود: (فلا يَزُدُّه) أي لا يَجُوزُ له الرُّدُّ ولا يَتَقَدَّمُ مِنْهُ. اهـ ع ش. قُود: (فإنِ استَوَى جازَ له إلخ) ولا يُثَانِي هذا ما يَأْتِي قَرِيبًا مِنْ أَنَّهُ إذا استَوَى الأمرانِ في المَصْلَحَةِ رَجَعَ إلى اخْتِيَارِ العَامِلِ؛ لأنَّ ذاكَ عندَ اخْتِلَافِهِمَا وما هنا فيما إذا تَوَافَقَا على استِواءِ الأمرينِ. اهـ ع ش. قُود: (حيثُ يَجُوزُ لِلْعَامِلِ) وذلك حَيْثُ لم تُكُنِ المَصْلَحَةُ في الإِبْقَاءِ. اهـ ع ش. قُود: (رَدُّه على البائعِ إلخ) قد يَتَعَدَّرُ ذلك لِعَدَمِ ثُبُوتِ الحالِ مع إنْكَارِ البائعِ سم على حَجِّ أي فيكونُ الرُّدُّ مِنْ جِهَةِ العَامِلِ فَقَطْ فإن تَعَدَّرَ عليه ذلك فَيَتَّبِعِي أن يَتَصَرَّفَ فيه المَالِكُ بِالظَّرْفِ. اهـ ع ش. قُود: (وَنَقَضَ البَيْعَ) أي فَسَخَهُ. اهـ ع ش. قُود: (صَرَفَهُ) أي المَالِكُ العقدَ وَيُحْتَمَلُ أنَّ المعْنَى رَدُّه المَالِكُ. قُود: (التَّفْصِيلُ السَّابِقُ إلخ) وهو أَنَّهُ إن سَمَّاهُ وَصَدَّقَهُ لم يَقَعِ العقدُ

قُود: (وإن رَضِيَ به المَالِكُ) في إطلاقِهِ مع قولِهِ بل عليه ما لا يَخْفَى فالوجهُ اخْتِصاصُ هذا بل وَعَدَمُ تَعَلُّقِهِ أَيْضًا بـ(عليهِ). قُود: (رَدُّه على البائعِ إلخ) قد يَتَعَدَّرُ ذلك لِعَدَمِ ثُبُوتِ الحالِ مع إنْكَارِ البائعِ.

قُود: (بَيْنَ أن يُسَمِّيَهُ في العقدِ ويَصَدِّقَهُ البائعُ وأن لا) هذا التَّفْصِيلُ لم يَتَقَدَّمْ في الوكيلِ في مَسَائِلِ العَيْبِ وَلَمْ يَزِدْ فِيهَا هُنَاكَ على قولِهِ وَعِلْمٌ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ حَيْثُ لم يَقَعِ لِلْمَوْكَلِّ فإن كان الشُّراءُ بالعَيْنِ بَطُلَ الشُّراءُ، وإلَّا وَقَعَ لِلْوَكِيلِ. اهـ وإمَّا تَقَدَّمَ ذلك التَّفْصِيلُ في مَسَائِلِ الْمُخَالَفَةِ لَكِنْ لا يَتَعَدُّ جَرِيَانَهُ فِيهَا

المالك والعامل في الرد والإمساك أي لاختلافيهما في المصلحة (عمل) من جهة الحاكم أو المحكم (بالمصلحة) الثابتة عنده؛ لأن كلاً منهما له حق فإن استوى الإمساك والرد فيها رجع لاختيار العامل كما بحثه ابن الرفعة لتمكينه من شراء المعيب بقيمته أي فكان جائزاً هنا أقوى. (ولا يعامل المالك) بمال القراض أي لا يبيعه إياه؛ لأنه يؤدي إلى بيع ماله بماله بخلاف شرائه له منه بعين أو دين فإنه لا محذور فيه لتضمنه فسخ القراض ومن ثم لو اشتراه منه بشرط بقاء القراض بطل خلافاً لمن أوهم الصحة مطلقاً، ولو كان له عاملان مستقلان فهل لأحدهما معاملة الآخر وجهان

للوكيل، ولا وقع له. اهـ ع ش. قود: (عنده) أي الحاكم أو المحكم. قود: (فإن استوى إلخ) أي عند الحاكم.

قول (سن): (ولا يعامل إلخ) أي لا يجوز ولا يتفد. قود: (المالك) أي ولا وكيله حيث كان يشتري للمالك. اهـ ع ش. قود: (لأنه يؤدي إلخ) صريحه امتناع معاملة وكيله وماذونه بخلاف مكانته، ولو فاسداً وخرج بمال المالك غيره كان أي المالك وكيلاً عن غيره فتجوز معاملته قليوبياً. اهـ بجزمي. قود: (بمال القراض) إلى قوله وقضية المتن في النهاية. قود: (أي لا يبيعه إياه) أي ولا يشتري منه للقراض كما في كلام غيره فكان الأولى حذف هذا التفسير لإيهامه. اهـ رشدي عبارة الآثار ولا يعامل المالك ولا يستأجر منه ذكناً للقراض. اهـ قود: (بخلاف شرائه) أي شراء العامل مال القراض (وقوله له منه بعين إلخ) أي لنفسه من المالك بعين من مال نفسه أو بدين في ذمته سم وع ش. قود: (بطل) أي الشراء. اهـ سم. قود: (مطلقاً) أي شرط البقاء أو لا. قود: (وجهان) أي أعلم

هناك؛ لأنه حيث انصرف عن المالك كان سبب انصرافه عنه مخالفة ما تنزل عليه الإذن وهو التسليم فليأمل. قود: (بخلاف شرائه له) كان المراد شراء العامل مال القراض لنفسه من المالك بعين من مال نفسه أو بدين في ذمته. قود: (بطل) أي الشراء. قود: (فهل لأحدهما معاملة الآخر وجهان) أعلم أنه إن كان المراد بمعاملة الآخر أن الآخر يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز قريب لا يتجه غيره كما في الوصيتين المستقلتين فإن لأحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر كما يأتي في محله بما فيه، وإن كان المراد بها أن الآخر يشتري للقراض من صاحبه بمال القراض فلا ينبغي إلا القطع بامتناع ذلك فضلاً عن إجراء خلاف فيه مع ترجيح الجواز؛ لأن فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فكما امتنع بيع العامل من المالك فليمتنع بيع أحد العاملين من الآخر للقراض؛ لأن المال للمالك فيلزم مقابلة ماله بماله هذا كله إن كان المراد أن المال واحد وكل منهما عامل فيه على الاستقلال كما هو ظاهر العبارة أما لو قارض أحدهما وخذه على مال وقارض الآخر وخذه على مال آخر كما صور بذلك بعضهم مسألة الوجهين فأراد أحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر من مال القراض الذي معه فالوجه جواز ذلك بل القطع به؛ لأنه أجنبي بالنسبة لما مع الآخر، وإن أراد أن يشتري لقراضه مما مع الآخر فالوجه امتناعه؛ لأن فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فليحرز. قود: (معاملة الآخر) بأن يبيعه مال القراض.

وَقَضِيَّةُ الْمُتَنِ الْجَوَازُ لَكُنْ رَجَّحَ بَعْضُهُمْ عَدَمَهُ وَوَجَّهَهُ ظَاهِرٌ.
(وَلَا يَشْتَرِي لِلْقِرَاضِ) بِغَيْرِ جَنْسِ رَأْسِ مَالِهِ فَإِنْ كَانَ ذَهَبًا وَوَجَدَ سِلْعَةً تُبَاعُ بِدِرَاهِمٍ بَاعَ الذَّهَبَ
بِدِرَاهِمٍ ثُمَّ اشْتَرَى بِهَا السِّلْعَةَ وَلَا تَمَنَّ الْمَثَلُ مَا لَا يَرْجُو رَيْحَهُ أَيْ أَبَدًا أَوْ مُدَّةً طَوِيلَةً عُرْفًا

أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِمُعَامَلَةِ الْآخِرِ أَنَّ الْآخَرَ يَشْتَرِي مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ لِنَفْسِهِ فَالْجَوَازُ قَرِيبٌ لَا يَتَجَعَّ غَيْرُهُ،
وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهَا أَنَّ الْآخَرَ يَشْتَرِي مِنْهُ لِلْقِرَاضِ فَلَا يَنْبَغِي إِلَّا الْقَطْعُ بِامْتِنَاعِ ذَلِكَ وَلَا مَجَالَ فِيهِ
لِلْخِلَافِ؛ لِأَنَّ فِيهِ مُقَابَلَةَ مَالِ الْمَالِكِ بِمَالِهِ هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الْمَالُ وَاحِدًا وَكُلُّ مِنْهُمَا عَامِلٌ فِيهِ عَلَى
الِاسْتِفْلَالِ بِلَا مُرَاجَعَةٍ الْآخِرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ أَمَّا إِذَا انفَرَدَ كُلُّ مِنَ الْعَامِلَيْنِ بِمَالٍ كَمَا صَوَّرَ بِهِ
بَعْضُهُمْ مَسْأَلَةَ الْوَجْهَيْنِ فَأَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ صَاحِبِهِ لِنَفْسِهِ فَالْوَجْهُ بَلِ الْقَطْعُ جَوَازٌ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ
أَجَنَّبِيٌّ بِالنِّسْبَةِ لِمَا مَعَ الْآخِرِ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ لِقِرَاضِهِ فَالْوَجْهُ امْتِنَاعُهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ مُقَابَلَةَ مَالِ الْمَالِكِ
بِمَالِهِ فَلْيُحَرِّزْ سَمَ عَلَى حَجٍّ. اهـ ع ش وقوله كما صَوَّرَ بِهِ بَعْضُهُمْ جَرَى عَلَيْهِ الْمُعْنَى عِبَارَتُهُ، وَلَوْ كَانَ لَهُ
عَامِلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَفَرِّدٌ بِمَالٍ فَهَلْ لِأَحَدِهِمَا الشَّرَاءُ مِنَ الْآخِرِ فِيهِ وَجْهَانِ فِي الْعِدَّةِ وَالْبَيَانِ
أَصَحُّهُمَا لَا. اهـ. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ الْمُتَنِ الْجَوَازُ) اعْتَمَدَهُ م. ر. اهـ سَم وَلَعَلَّهُ فِي غَيْرِ شَرْحِهِ أَوْ فِي مَحَلِّ
آخَرٍ مِنْهُ وَإِلَّا فَكَلَامُهُ هُنَا صَرِيحٌ فِي اعْتِمَادِ الْمَنْعِ. قَوْلُهُ: (وَوَجَّهَهُ ظَاهِرٌ) وَهُوَ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ يُؤَدِّي الْخ.
قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ جَنْسٍ) إِلَى التَّشْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ جَنْسٍ رَأْسِ مَالِهِ) أَيْ مَعَ بَقَائِهِ فَلَوْ بَاعَهُ بِجَنْسٍ
آخَرَ جَازَ الشَّرَاءُ بِذَلِكَ الْآخَرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بَلِ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ بَاعَ الذَّهَبَ بِدِرَاهِمٍ الْخ.
(فَرَعٌ): هَلْ لِلْعَامِلِ الْكَافِرِ شِرَاءَ الْمُضْخَفِ لِلْقِرَاضِ يَتَجَعَّ الصَّحَّةُ إِنْ صَحَّحْنَا شِرَاءَ الْوَكِيلِ الْكَافِرِ
الْمُضْخَفِ لِمَوَكَّلِهِ الْمُسْلِمِ وَلَا يُعَارِضُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَمْلِكَ مِنَ الْمُضْخَفِ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ مِنَ الرَّيْحِ؛
لِأَنَّ حُصُولَهُ أَمْرٌ مُسْتَقْبَلٌ غَيْرٌ لَازِمٌ لِلْعَقْدِ سَم عَلَى حَجٍّ. اهـ ع ش.

قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ الْمُتَنِ الْجَوَازُ) اعْتَمَدَهُ م. ر.

قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَلَا يَشْتَرِي لِلْقِرَاضِ الْخ) هَلْ شَرْطُهُ عَدَمُ الْإِذْنِ أَيْضًا كَمَا هُوَ قِيَاسُ مَا بَعْدَهُ.

قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ جَنْسٍ رَأْسِ مَالِهِ) أَيْ مَعَ بَقَائِهِ فَلَوْ بَاعَهُ بِجَنْسٍ آخَرَ جَازَ الشَّرَاءُ بِذَلِكَ الْآخَرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ
وَهُوَ حَيْثُ يُظْهِرُ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ بَاعَ الذَّهَبَ بِدِرَاهِمٍ الْخ.

(فَرَعٌ): هَلْ لِلْعَامِلِ الْكَافِرِ شِرَاءَ الْمُضْخَفِ لِلْقِرَاضِ الَّذِي يَتَجَعَّ الصَّحَّةُ إِنْ صَحَّحْنَا شِرَاءَ الْوَكِيلِ
الْكَافِرِ الْمُضْخَفِ لِمَوَكَّلِهِ الْمُسْلِمِ لَوْ قَوَّعَ الْمَلِكُ لِمَوَكَّلِ دُونَهُ وَلَا يُعَارِضُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَمْلِكُ حِصَّتَهُ مِنَ
الرَّيْحِ بِشَرْطِهِ فَيَلْزَمُ أَنْ يَمْلِكَ جُزْءًا مِنَ الْمُضْخَفِ؛ لِأَنَّ حُصُولَ الرَّيْحِ أَمْرٌ مُسْتَقْبَلٌ غَيْرٌ لَازِمٌ لِلْعَقْدِ عَلَى
أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ حِصَّتَهُ مِنَ الرَّيْحِ بِمُجَرَّدِ حُصُولِ الرَّيْحِ عَلَى الصَّحِيحِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ قِسْمَةُ الْمُضْخَفِ،
وَالْأَزْمُ يَمْلِكُهُ جُزْءًا مِنْهُ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ نَعَمْ يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ لِمَلِكِ حِصَّتِهِ مِنَ الرَّيْحِ بِنُضُوضِ الْمَالِ مَعَ فُسْخِ
العَقْدِ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي تَحْصُلُ مِلْكُ الْحِصَّةِ وَاسْتِقْرَاضُهُ بِهَا فَلْيُنَاقِلْ.

بحيث يشق بقاءه إليها فيما يظهر ولا (بأكثر من رأس المال) والربح بغير إذن المالك إذ ظاهر المتن عود بغير إذنه إلى هذه أيضًا وهو متجعة، وإن قال الأذرعني: لم أره نصًا وذلك؛ لأن المالك لم يرض به فإن فعل فسيأتي (ولا من يعتق على المالك) لكونه بعضه أو أقر أو شهيد ولم يقبل بخريته أو مستولذته وبيعت لنحو رهن (بغير إذنه)؛ لأن القصد الربح وهذا خسران فإن أذن صح ثم إن لم يكن في المال ربح عتق على المالك، وكذا إن كان في ربح فيعتق على المالك ويفرغ نصيب العايل من الربح، ولو أعتق المالك عبدًا من مال القراض فكذلك، (وكذا زوجته) أي المالك الذكر أو الأنثى لا يشتره بغير إذنه (في الأصح) لإضرار المالك

☐ قوله: (بقائه) أي القراض. ☐ قوله: (ولا بأكثر من رأس المال والربح) فإن فعل لم يقع الزائد لجهة القراض. اه شرح المنهج زاد المغني والروض مع شرحه فلو كان رأس المال وحده أو مع ربحه مائة فاشتري عبدًا بمائة ثم اشتري آخر بعين المائة فالثاني باطل سواء اشتري الأول بالعين أم في الذمة؛ لأنه إن اشتراه بالعين فقد صارت ملكًا للبائع بالعقد الأول، وإن اشتري في الذمة فقد صارت مستحقة الصرف للعقد الأول، وإن اشتري الثاني في الذمة وقع للعايل حيث يقع للوكيل إذا خالف. اه.

☐ قوله: (والربح) إلى قول المتن لم يقع للمالك في المغني إلا قوله فإن فعل فسيأتي وقوله ولا ربح. ☐ قوله: (إذ ظاهر المتن عود بغير إذنه إلخ) وهو صريح شرح المنهج. ☐ قوله: (لم يرض به) عبارة شرخي الروض والمنهج لم يأت في تملك الزائد. اه. ☐ قوله: (لكونه بعضه إلخ) مفهومه أنه يشترى ذوي الأرحام ويتبغى خلافه إذا كان هناك حاكم يرى عتقهم عليه لاحتمال دفعه إليه فيعود عليه الضرر. اه. ش. ☐ قوله: (بخريته) تنازع فيه أقر وشهد ش. اه. سم.

☐ قوله: (وما بقي هو رأس المال) أي إن بقي شيء، وإلا ارتفع القراض مغني وشرح الروض زاد سم عن الثباب وللعايل أجره مثله. اه.

☐ قوله: (وفرغ نصيب العايل) أي فاستقر للعايل بقدر ما يخصه من الربح فيأخذه مما بقي في يده من المال فلو لم يبق بيد العايل شيء بأن كان ثمن العبد جميع مال القراض وكان المالك مغسراً بما يخص العايل فيتبغى عدم نفوذ العتق في قدر نصيب العايل. اه. ش. ☐ قوله: (ولو أعتق المالك إلخ) وليس للمالك ولا للعايل أن يفرّد بكتابة عبد القراض فإن كاتبه صح فالتجوم قراض فإن عتق وثم ربح شارك العايل المالك في الولا بقدر ما له من الربح فإن لم يكن ثم ربح فالولا للمالك مغني وروض مع شرحه. ☐ قوله: (الذكر أو الأنثى) بدل من الزوج.

☐ قوله في (الشيء): (ولا من يعتق على المالك بغير إذنه وكذا زوجته) قال في الثباب فإن اشتراها بإذن المالك أنفسخ النكاح ولا يرتفع القراض مطلقاً وعتق المبيع على المالك ثم إن لم يظهر ربح ارتفع القراض أو اشتري بكل ماله وإلا فباقيه رأس مال وللعايل أجره مثله، وإن ظهر ربح غرم المالك للعايل نصيبه، وكذا الحكم إذا أعتق عبد القراض. اه. ☐ قوله: (بخريته) تنازع فيه أقر وشهد ش.

بأنفساخ نكاحه أمّا لو اشترى العايل من يعتق عليه وزوجه فإن كان بالعين ولا ربح لم يعتق عليه ولم ينفسخ النكاح، وكذا إن كان في الذمة واشترى للقراض (ولو فعل) ما مُنِعَ منه من نحو الشراء بأكثر من رأس المال وشراء نحو بعض المالك وزوجه (لم يقع للمالك ويقع للعايل إن اشترى في الذمة) وإن صرح بالسفارة لما مر في الوكالة أمّا إذا اشترى بالعين فينبطل التصرف من أصله.

☐ قوله: (أما لو اشترى العايل) عبارة الرّوض. (فزع): اشترى العايل للقراض أباه، ولو في الذمة والربح ظاهر صحّ ولم يعتق عليه. اهـ وهي تُفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي الذمة ولو مع وجود الربح بخلاف عبارة الشارح سم على حجّ. اهـ ع ش ويُفيدة أيضًا قول شرح المنهج قلّه أي للعايل شراءهما أي زوجه ومن يعتق عليه للقراض، وإن ظهر ربح ولا ينفسخ نكاحه ولا يعتق عليه كالوكيل يشتري زوجه ومن يعتق عليه لمؤكّله. اهـ، وكذا يُفيدة صنيح المغني حيث حذف قيد: ولا ربح.

☐ قوله: (ولم ينفسخ النكاح) ويُتجه أنّ له الوطء لبقاء الزوجية لعدم ملكية شيء منها واستحقاقه الوطء قبل الشراء فيستصحب ولا يعارض ذلك أنّه يحرم على العايل وطء أمة القراض؛ لأنّ ذلك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا بزوجة ثابتة سم على حجّ. اهـ ع ش. ☐ قوله: (من نحو الشراء إلخ) أي كالشراء بغير جنس رأس المال والشراء لمن أقر المالك بحريته.

☐ قول (سني): (ويقع للعايل إلخ) هل محل الوقوع للعايل ما لم يذكر أنّه للقراض ويصدقه البائع وإلا بطل الشراء كما في نظائر ذلك من الوكالة. اهـ سم ويُؤيده قولهم هنا لما مر في الوكالة وقولهم المار في شرح وللمالك الرد وفي وقوعه له التفصيل السابق في الوكيل إلخ. ☐ قوله: (أما إذا اشترى بالعين إلخ) وكذا إن اشترى في الذمة بشرط أن يتقد الثمن من مال القراض قاله الروياني. اهـ مغني وفيه تأكيد لما مرّ آتيا. ☐ قوله: (فينبطل التصرف إلخ) ظاهره البطلان في الكل في الشراء بأكثر من رأس المال لا في الزائد

☐ قوله: (أما لو اشترى العايل من يعتق عليه وزوجه إلخ) عبارة الرّوض فزع اشترى العايل للقراض أباه، ولو في الذمة والربح ظاهر صحّ ولم يعتق. اهـ. وهي تُفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي الذمة، ولو مع وجود الربح بخلاف عبارة الشارح وقضية ذلك أنّه لو اشترى زوجه للقراض صحّ ولم ينفسخ نكاحه ويُتجه أنّ له الوطء لبقاء الزوجية لعدم ملكه لشيء منها واستحقاقه الوطء قبل الشراء فيستصحب ولا يعارض ذلك أنّه يحرم على العايل وطء أمة القراض؛ لأنّ ذلك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا بزوجة ثابتة. ☐ قوله: (عليه) أي العايل، وكذا قوله زوجه ش. ☐ قوله: (من نحو الشراء بأكثر من رأس المال) ظاهره البطلان في الكل لا في الزائد بخلاف عبارة شرح الرّوض؛ لأنّه قال فإن اشترى بأكثر منه لم يقع ما زاد عن جهة القراض إلخ. اهـ وهو شامل لنحو شراء عبد بعشرين، ورأس المال عشرة.

☐ قوله في (سني): (ويقع للعايل إلخ) هل محل الوقوع للعايل ما لم يذكر أنّه للقراض ويصدقه البائع وإلا

(ولا يُسافرُ بالمالِ بلا إذن) وإن قَرَّبَ السفرُ وانتَقَى الخوفُ والثُمْنَةُ؛ لأنَّ السفرَ مَظِنَّةُ الخطَرِ فيضمَّنُ به ويأثُرُ ومع ذلك القراضُ باقٍ بحالِهِ سواءَ أسافرَ بعَيْنِ المالِ أو الغروضِ التي اشترَاها به خلافاً للمأوردِي وقد قال الإمامُ لو خَلَطَ مالَ القراضِ بماله ضَمِنَ ولم يَنْعَزَلْ ثم إذا باعَ فيما سافرَ إليه وهو أكثرُ قيمةً ممَّا سافرَ منه أو استويا صَحَّ البيعُ للقراضِ أو أَقَلَّ قيمةً بما لا يَتَغَابَنُ به لم يَصَحَّ أمَّا بالإذن فيجوزُ نعم لا يَسْتَفِيدُ زُكُوبُ البحرِ

فَقَطَّ بخلافِ عبارةِ شرح الرُّوضِ . اهـ سم وع ش أقول ومثلها عبارةُ الْمُغْنِي وشرح المنهَج كما مرَّ فَيَنْبَغِي حَمْلُ كَلَامِ الشَّارِحِ وَالتَّهْيِيةِ عَلَى ذَلِكَ أَوْ عَلَى اتِّحَادِ الْعَقْدِ عبارةُ البُجَيْرِمِيِّ قَوْلُهُ وَلَا يَصَحُّ الشِّرَاءُ فِي الزَّائِدِ أَيْ وَالصُّورَةُ أَنَّ الْعَقْدَ تَعَدَّدَ، وَإِلَّا فَلَا يَصَحُّ فِي الْجَمِيعِ . اهـ .

❏ قَوْلُ (السِّي: (وَلَا يُسافرُ بِالْمَالِ بِلا إِذْنٍ) نَعَمْ لَوْ قَارَضَهُ بِمَحَلٍّ لَا يَصْلُحُ لِلْإِقَامَةِ كَالْمَفَازَةِ وَاللُّجَةِ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ السَّفَرُ بِهِ إِلَى مَقْصِدِهِ الْمَعْلُومِ لُهُمَا ثُمَّ لَيْسَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يُحْدِثَ سَفَرًا إِلَى غَيْرِ مَحَلٍّ إقامتهِ إِلَّا بِإِذْنِ مُغْنِي وشرح الرُّوضِ . ❏ قَوْلُهُ: (وَأَنْ قَرَّبَ) إِلَى التَّشْبِيهِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ سَوَاءً إِلَى وَقَدْ قَالَ وَقَوْلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُذْ وَقَوْلُهُ وَيَصَحُّ جَرُّهُ إِلَى الْمُشْتَرِكِ . ❏ قَوْلُهُ: (وَأَنْ قَرَّبَ السَّفَرُ إِلَيْهِ) وَمَحَلُّ امْتِنَاعِ السَّفَرِ إِلَى مَا يَقْرُبُ مِنْ بَلَدِ الْقَارِضِ إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ أَهْلُ بَلَدِ الْقَارِضِ الذَّهَابَ إِلَيْهِ لِيَبِيعَ وَيُكَلِّمَ الْمَالِكَ بِذَلِكَ وَإِلَّا جَازَ؛ لِأَنَّ هَذَا بِحَسَبِ عُرْفِهِمْ بَعْدَ مِنْ أَسْوَاقِ الْبَلَدِ . اهـ ع ش (فَيَضْمَنُ إِلَيْهِ) أَيِ فَإِنْ سَافَرَ بِمَالِ الْقَارِضِ بِلا ضَرُورَةٍ يَضْمَنُ إِلَيْهِ نَهَائِيَّةً وَغَرَّرَ بِعِبَارَةِ الْمُغْنِي وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ فَإِنْ سَافَرَ بِغَيْرِ إِذْنٍ أَوْ خَالَفَ فِيمَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ ضَمِنَ، وَلَوْ عَادَ مِنَ السَّفَرِ . اهـ . ❏ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَنْعَزَلْ) ثُمَّ إِنْ أَرَادَ التَّصَرُّفَ فِي مَالِ الْقَارِضِ عَزَلَ قَدْرَهُ أَوْ اشْتَرَى بِالْجَمِيعِ وَيَكُونُ مَا اشْتَرَاهُ بَعْضُهُ لِلْعَامِلِ وَبَعْضُهُ لِلْقَارِضِ . اهـ ع ش عبارةُ الْأَنْوَارِ فَلَوْ خَلَطَ أَلْفًا بِالْفِ رِبْحٌ فَالْنِّصْفُ مُخْتَصٌّ بِهِ وَالتَّصْفُفُ مَقْسُومٌ عَلَى الْمَشْرُوطِ . اهـ .

❏ قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِذَا باعَ فِيمَا سَافَرَ إِلَيْهِ إِلَيْهِ) وَلَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْبَيْعِ فِيهِ كَوْنُهُ بِتَقْدِيرِ بَلَدِ الْقَارِضِ بَلْ يَجُوزُ بِالْعَرَضِ وَيَنْقُذُ مَا سَافَرَ إِلَيْهِ حَيْثُ كَانَ فِيهِ رِبْحٌ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ ثُمَّ ظَاهِرُ كَلَامِهِ صِحَّةُ الْبَيْعِ فِيهِ، وَإِنْ عَيَّنَ غَيْرَهُ لِلْبَيْعِ بَلْ، وَلَوْ نَهَاها عَنِ السَّفَرِ إِلَيْهِ وَقَدْ يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ ثُمَّ إِذَا باعَ إِلَيْهِ . اهـ ع ش . ❏ قَوْلُهُ: (صَحَّ الْبَيْعُ لِلْقَارِضِ) وَاسْتَحَقَّ نَصِيبَهُ مِنَ الرِّبْحِ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا بِالسَّفَرِ وَيَضْمَنُ الثَّمَنَ الَّذِي باعَ بِهِ مَالِ الْقَارِضِ فِي سَفَرِهِ، وَإِنْ عَادَ بِالثَّمَنِ مِنَ السَّفَرِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الضَّمَانِ وَهُوَ السَّفَرُ لَا يَزُولُ بِالْعَوْدِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ . ❏ قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ) وَإِنْ سَافَرَ بِالْمَالِ بِالْإِذْنِ فَوَجَدَهُ يُبَاعُ رَخِيصًا مِمَّا يُبَاعُ فِي بَلَدِ الْقَارِضِ لَمْ يَبِيعْ إِلَّا إِنْ تَوَقَّعَ رِبْحًا فِيمَا يَغْتَاضُ أَوْ كَانَتْ مُؤَنَّةُ الرِّدِّ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ التَّقْصِصِ . اهـ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ . ❏ قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَا يَسْتَفِيدُ إِلَيْهِ) عبارةُ الرُّوضَةِ وَلَا يَزَكُّ الْبَحْرُ فَإِنْ فَعَلَ بِلا إِذْنٍ ضَمِنَ، وَإِنْ عَادَ مِنَ السَّفَرِ . اهـ . ❏ قَوْلُهُ: (زُكُوبُ الْبَحْرِ) أَيِ الْمِلْحِ سَمَ وَرَشِيدِي .

بَطَلَ الشِّرَاءُ كَمَا فِي نَظَائِرِ ذَلِكَ مِنَ الْوَكَالَةِ . ❏ قَوْلُهُ: (أَوْ أَقَلَّ قِيمَةً بِمَا يَتَغَابَنُ بِهِ لَمْ يَصَحَّ) وَلَا يَنْفَسَخُ الْقَارِضُ بِالْبَيْعِ مُطْلَقًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ شَرْحُ رَوْضِ . ❏ قَوْلُهُ: (زُكُوبُ الْبَحْرِ) أَيِ الْمِلْحِ .

إلا بالنص عليه أو الإذن في بَلَدٍ لا يسلك إليها إلا فيه وألحق به الأذرعُ الأنهار إذا زاد خطرها على خطر البر ثم إن عَيَّنَ له بَلَدًا فلذلك، وإلا تَعَيَّنَ ما اعتاد أهل بَلَدِ القراض السفر إليه منه. (ولا يَنْفَقُ) العاقل وأراد بالنفقة ما يَغْمُ سائرُ المؤمن (منه) أي من مال القراض (على نفسه حصرًا) عَمَلًا بالغرفِ فإن شَرَطَ ذلك في العقدِ فسَدَ، (وكذا سفرًا) في الأظهر؛ لأنَّ النفقة قد تستغرقُ الرِّبْحَ وزيادة (وعليه فعلٌ ما يُعتادُ) عند التُّجَّارِ فعلُ التاجرِ له بنفسه (كطَيِّ الثوبِ ووزنِ الخفيفِ)، وإن لم يُعتدَ فرفعُهُ مُتَعَيَّنٌ (كذَهَبٍ ومِسْكٍ) لِقَضَاءِ الغُرفِ به (لا الأمتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (ونحوه) بالرفع بضبطه أي نحو وزنها كنفليها من الخان إلى الدُّكَّانِ ليتعازف الاستجار لذلك ويصحُّ جرُّ ما بعد (لا) عطفًا على الخفيف وعلى هذا رفعُ نحوه أولى أيضًا،

☐ قوله: (إلا بالنص عليه) ويكفي في التَّنصيصِ التَّعبيرُ بالبحر، وإن لم يُقَيَّدَ بالملح م ر. اه سم.
 ☐ قوله: (أو الإذن في بَلَدٍ إلخ) كساكنِ الجزائر التي يُحيطُ بها البحر. اه مُعْنَى. ☐ قوله: (ثم إن عَيَّنَ) راجعٌ إلى قوله أما بالإذن فيجوزُ.
 ☐ قولُه (لشيء): (ولا يَنْفَقُ إلخ) ولا يَتَصَدَّقُ من مالِ القراضِ، ولو بكسرة؛ لأنَّ العقدَ لم يَتَنَاوَلْهُ رَوْضٌ ومُعْنَى. ☐ قوله: (ولا يَنْفَقُ إلخ) أي، وإن جَرَتِ العادةُ بذلك وظاهره، وإن أُذِنَ له المالكُ ويَتَّبِعِي خِلافَهُ ولَعَلَّهُ غيرُ مُرادٍ، وعليه فإذا فَرَضَ ذلك فالظاهرُ أنه يَكُونُ من الرِّبْحِ فإن لم يوجَدَ حُسِبَ من رأسِ المالِ. اه ع ش. ☐ قوله: (فإن شَرَطَ ذلك في العقدِ فَسَدَ) يَتَّبِعِي جَرَيَانَهُ في صورةِ السَّفَرِ أيضًا كما يُفِيدُهُ قولُ الرُّوضِ ولا التَّفَقُّة على نفسه من مالِ القراضِ، وإن سافرَ بل لو شَرَطَهَا فَسَدَ القراضُ. اه سم، وكذا يُفِيدُهُ ذِكْرُ التَّهَائِيَةِ والمُعْنَى هذه العبارة في شرح وكذا سَفَرٌ في الأظهر بل يُفِيدُ صَنِيعَ الشَّارِحِ أيضًا بإزجاج قولِ المثنى، وكذا سَفَرٌ إلخ إلى ما قَبْلَهُ مَثْنًا وشرَحًا. ☐ قوله: (فَعَلُ التَّاجِرِ إلخ) نَائِبٌ فاعِلٍ يُعتادُ ش. اه سم. ☐ قوله: (فَرَفَعَهُ مُتَعَيَّنٌ) أي عطفًا على فَعَلٍ ما يُعتادُ. ☐ قوله: (لِقَضَاءِ الغُرفِ به) يَشْكُلُ مع قوله وإن لم يُعتدَ. اه سم ورشيدِي.
 ☐ قوله: (بالرفع) أي عطفًا على الأمتعة أي على المضايِفِ المحذوفِ منه والأصلُ لا وزُنُ الأمتعةِ الثقيلةِ ولا نحوه.
 ☐ قوله: (ما بَعْدَ لا) وهو الأمتعةُ الثقيلةُ دونَ قوله ونحوه كما يَصْرُحُ به قوله وعلى هذا إلخ. اه ع ش.

☐ قوله: (إلا بالنص عليه) ويكفي في التَّنصيصِ التَّعبيرُ بالبحر، وإن لم يُقَيَّدَ بالملح م ر.
 ☐ قوله: (فإن شَرَطَ ذلك في العقدِ فَسَدَ) يَتَّبِعِي جَرَيَانَهُ في صورةِ السَّفَرِ أيضًا كما يُفِيدُهُ قولُ الرُّوضِ ولا التَّفَقُّة على نفسه من مالِ القراضِ وإن سافرَ بل لو شَرَطَهَا فَسَدَ القراضُ. اه.
 ☐ قوله في (لشيء): (وعليه فعلٌ ما يُعتادُ) وقَضِيَّتُهُ أنه لو احتاجَ ذلك إلى مُؤَنَةٍ كانت عليه وسَيَاتِي في كلامِ الشَّارِحِ قَرِيبًا. ☐ قوله: (فَعَلُ التَّاجِرِ إلخ) نَائِبٌ فاعِلٍ قولِ المثنى يُعتادُ ش. ☐ قوله: (لِقَضَاءِ الغُرفِ به) قد يَشْكُلُ مع قوله، وإن لم يُعتدَ.

وإلا أَوْهَمَ عَطَفَهُ عَلَى الْأَمْتَعَةِ الثَّقِيلَةِ وَهُوَ فَاسِدٌ إِذْ لَا نَحْوَ لَهَا.
(وَمَا لَا يَلْزَمُهُ) مِنَ الْعَمَلِ (لَهُ الْاسْتِجَارُ عَلَيْهِ) مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَنْعَةِ التَّجَارَةِ وَمَصَالِحِهَا،
وَلَوْ تَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ وَمَا يَلْزَمُهُ عَمَلُهُ إِنْ اسْتَوْجَرَ عَلَيْهِ تَكُونُ الْأَجْرَةُ مِنْ مَالِهِ وَمَا يَأْخُذُهُ
الرَّصْدِيُّ وَالْمَكَّاسُ يُحْسَبُ مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ كَمَا قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ.
(تَنْبِيهِ) قَدْ يُقَالُ فِي كَلَامِهِ تَكَرَّرَ فَإِنْ مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ الْإِنْخُ يُفِيدُهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ وَتَوَابِعُهَا كَنْشَرِ
الْثِّيَابِ وَطَبَّيْهَا وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ ذَكَرَهُ هُنَا لِلتَّصْرِيحِ بِاللِّزُومِ وَلِبَيَانِ أَنَّهُ لَا يَسْتَأْجِرُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِ
الْقِرَاضِ الْمَعْلُومِ مِنْهُ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ فِي مُقَابَلَتِهِ وَهَذَا لَا يُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ لِحُجُوزِ أَخِذِ الْأَجْرَةِ فِي
مُقَابَلَةِ الْوَاجِبِ، وَإِنْ تَعَيَّنَ كَتَلِيمُ الْفَاتِحَةِ وَأَيْضًا يَبَيِّنُ بِهَذَا أَنَّ التَّوَابِعَ مِنْهَا مَا يُعْتَادُ وَغَيْرُهُ وَأَنَّ
كِلَيْهِمَا إِذَا خَفَّ عَلَيْهِ فَفِيهِ فَائِدَةٌ لَا تُعْرَفُ مِنْ ذَلِكَ لِإِيْهَامِهِ أَنَّ التَّوَابِعَ هِيَ الْمُعْتَادَةُ فَقَطْ.

قوله: (وإلا أَوْهَمَ عَطَفَهُ عَلَى الْأَمْتَعَةِ الْخَفِيفَةِ) أَفْهَمَ أَنَّهُ عَلَى الْجَرِّ لَيْسَ عَطْفًا عَلَى الْأَمْتَعَةِ فَعَلَى مَاذَا يُعْطَفُ
فَإِنْ قِيلَ هَذَا الْإِيْهَامُ مُتَحَقِّقٌ عَلَى تَقْدِيرِ رَفْعِ الْأَمْتَعَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ نَفْسُ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ فَلَمَّ لَمْ
يُخْتَرِزْ عَنْهُ قُلْتُ لِعَدَمِ امْكِانِ الْاِحْتِرَازِ عَنْهُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ تَقْدِيرِ الْجَرِّ فَلَا بَأْسَ بِالْاِحْتِرَازِ عَنْهُ حَيْثُ أُمْكِنَ
سَمَ عَلَى حَجِّجٍ. اهـ رَشِيدِي. قوله: (وَمَا يَلْزَمُهُ عَمَلُهُ إِنْ اسْتَأْجَرَ الْخَفِيفَةَ) وَلَوْ شَرَطَ عَلَى الْمَالِكِ الْاسْتِجَارَ
عَلَيْهِ مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ حَكَى الْمَاوَرْدِيُّ فِيهِ وَجْهَيْنِ وَالظَّاهِرُ مِنْهُمَا عَدَمُ الصَّحَّةِ مُغْنٍ وَنَهَائِهِ. قوله: (فَلَا
أَجْرَةَ لَهُ) سَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ م ر فِي الْمُسَاقَاةِ أَنَّ مَا لَا يَلْزَمُ الْعَامِلَ فَعَلُهُ إِذَا فَعَلَهُ بِإِذْنِ الْمَالِكِ اسْتَحَقَّ
الْأَجْرَةَ كَمَا لَوْ قَالَ أَقْضِ دَيْنِي، وَإِنْ لَمْ يُسَمِّ الْمَالِكُ لَهُ أَجْرَةَ فُقِيَاسُهُ أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ هُنَا الْأَجْرَةَ
حَيْثُ فَعَلَ بِإِذْنِ الْمَالِكِ فَلْيُخْتَرِزْ. اهـ ع ش. قوله: (وَمَا يَأْخُذُهُ الرَّصْدِيُّ الْخَفِيفَةُ) أَيِ وَالْخَفِيرُ. اهـ
مُغْنِي. قوله: (يُخَسَّبُ مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ) أَيِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ رِبْحٌ فَإِنْ وَجِدَ رِبْحٌ، وَلَوْ بَعْدَ
أَخِذِ الرَّصْدِيِّ وَالْمَكَّاسِ حُسِبَ مِنْهُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَلِلتَّقْصُصِ الْحَاصِلِ الْخُفْيَةُ وَتَبْنِي أَنْ
مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ دَفَعَ الْوَكِيلُ ذَلِكَ مِنَ الْمَالِ الْمَوْكَلِ فِيهِ إِذَا تَعَدَّرَتْ مُرَاجَعَةُ الْمَالِكِ أَمَا إِذَا لَمْ تَتَعَدَّرْ فَلَيْسَ
لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْإِذْنِ مِنْهُ فَلَوْ خَالَفَ كَانَ مُتَبَرِّعًا بِهِ وَضَاعَ عَلَيْهِ وَتَبْنِي أَنْ مَحَلَّ الْاِحْتِيَاجِ لِلْمُرَاجَعَةِ حَيْثُ لَمْ
يَعْتَدْ ذَلِكَ وَيَعْلَمُ بِهِ الْمَالِكُ، وَإِلَّا دَفَعَ بِلا مُرَاجَعَةٍ، وَإِنْ سَهَّلَتْ. اهـ ع ش. قوله: (الْمَعْلُومُ مِنْهُ) أَيِ مِنْ
الْبَيَانِ. قوله: (وَهَذَا) أَيِ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ الْخَفِيفَةُ. قوله: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ اللَّزُومِ. قوله: (وَإِنْ تَعَيَّنَ) غَايَةً.
قوله: (وَأَنَّ كِلَيْهِمَا) أَيِ الْمُعْتَادَ وَغَيْرَهُ. قوله: (عَلَيْهِ) خَبَرٌ (أَنَّ) وَالضَّمِيرُ لِلْعَامِلِ.

قوله: (وإلا أَوْهَمَ عَطَفَهُ عَلَى الْأَمْتَعَةِ الثَّقِيلَةِ) أَفْهَمَ أَنَّهُ عَلَى الْجَرِّ لَيْسَ عَطْفًا عَلَى الْأَمْتَعَةِ فَعَلَى مَاذَا هَذَا
وَلَا يُقَالُ هَذَا الْإِيْهَامُ مُتَحَقِّقٌ مَعَ رَفْعِ الْأَمْتَعَةِ الثَّقِيلَةِ لَا؛ لِأَنَّهُ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ نَفْسُ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ وَلَمْ يُخْتَرِزْ
عَنْهُ فَذَلَّ عَلَى عَدَمِ مُرَاعَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْاِحْتِرَازِ عَنْهُ حَيْثُ أُمْكِنَ لِكَيْتَهُ لَمْ يُمْكِنَ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ.
قوله: (وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ ذَكَرَهُ هُنَا الْخَفِيفَةَ) وَأَيْضًا فِي الْمَذْكُورِ تَفْصِيلُ لَتَوَابِعِ التَّجَارَةِ لَا يُسْتَفَادُ خُصُوصُهُ
مِمَّا سَبَقَ. قوله: (وَأَنَّ كِلَيْهِمَا) خَبَرٌ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ.

(والأظهر أن العاقل يملك حصته من الربح بالقسمة لا بالظهور) إذ لو ملك به لشارك في المال فيكون النقص الحادث بعد ذلك محسوباً عليهما وليس كذلك بل الربح وقاية لرأس المال وبه فارق ملك عامل المساقاة حصته من الثمر بالظهور لتعنيته خارجاً فلم ينجبر به نقص النخل وعلى الأول له بالظهور فيه حق مؤكد فيورث عنه ويتقدم به على الغرماء ويصح إعراضه عنه ويترمه المالك بإتلافه للمال أو استرداده ومع ملكه بالقسمة لا يستقر ملكه إلا إذا وقعت بعد الفسخ والنضوض الآتي ولا يجبر به خسران حدث بعدها ويستقر نصيبه أيضاً بنضوض المال مع ارتفاع العقد من غير قسمة ولا ترد هذه على المتن خلافاً لمن زعمه؛ لأن كلامه في مجرّد الملك الذي وقع الخلاف في حصوله بماذا ومرة آخر زكاة التجارة حكم زكاة مال القراض.

قول (سني): (من الربح) أي الحاصل بعمله. اهـ معني.

قول (سني): (لا بالظهور) أي للربح. قول: (إذ لو ملك) إلى الفصل في النهاية إلا قوله ولو العاقل، وكذا في المعني إلا قوله ولا ترد إلى المتن وقوله ولا يؤيده إلى المتن. قول: (عليهما) أي على رأس المال والربح كما يدل عليه تغيير غيره بالمالين. قول: (وبه) أي بقوله وليس كذلك بل الربح إلخ.

قول: (وعلى الأول) أي أظهر وقوله: (له) أي للعاقل قبل القسمة وقوله: (فيه) أي نصيبه من الربح. قول: (على الغرماء) أي وعلى مؤن تجهيز المالك لتعلقه بالعين شرح الرّوض اهـ سم وع ش.

قول: (إعراضه) أي العاقل. قول: (بإتلافه) أي إتلاف المالك مال القراض بإعتاق أو إيلاد أو غيرهما ولو قبل القسمة. اهـ شرح البهجة والروض. قول: (أو استرداده) أي المالك مال القراض من العاقل. قول: (لا يستقر ملكه إلخ) عبارة المعني والروض مع شرحه تنبيه لا يستقر ملك العاقل بالقسمة بل إنما يستقر بتضيض المال وفسخ العقد معها لبقاء العقد قبل الفسخ مع عدم تضيض المال حتى لو حصل بعد القسمة نقص جبر بالربح المقسوم أو تضيض المال، والفسخ بلا قسمة المال لا ارتفاع العقد والوثوق بحصول رأس المال أو تضيض رأس المال فقط وأقسام الباقي مع أخذ المالك رأس المال وكالأخذ الفسخ. اهـ. قول: (نصيبه) أي العاقل أي ملك نصيبه. قول: (من غير قسمة) فالمدار على النضوض مع الفسخ ولا أثر للقسمة. اهـ سم وتقدم أنفاً أن الأخذ كالفسخ في بعض الصور. قول: (في مجرّد الملك إلخ) أي لا في استقراره وفي هذا الجواب نظر إذ للمعترض أن يقول: إن مجرّد الملك يحصل بالنضوض وارتفاع العقد بلا قسمة أيضاً.

قول: (في حصوله بماذا) الأولى في أنه بماذا يحصل. قول: (ومر إلخ) والراجح منه أنها من الربح إن أخذت قبل القسمة. اهـ ع ش.

قول: (ويتقدم به على الغرماء) وعلى مؤنة تجهيز المالك لتعلقه بالعين مع شرح الرّوض. قول: (من غير قسمة) فالمدار على النضوض مع الفسخ ولا أثر للقسمة.

(وثماز الشجر والتاج وكسب الرقيق والمهز) على من وطئ أمة للقراض بشبهة منها ولو العايل وسائر الزوائد العينية (الحاصلة) بالرفع (من مال القراض) بغير تصرف العايل (يفوز بها المالك)؛ لأنها ليست من فوائد التجارة

قول (سني): (والتاج) أي من أمة أو بهيمة (وكسب الرقيق) أي من صيد واحتطاب وقبول وصية. اه
 نهاية زاد المغني وربة. اه. قول: (بشبهة منها) أو زنا مكرهة أو مطاوعة وهي ممن لا تعتبر مطاوعة عنها أو نكاح نهاية ومغن وشرح الروض. قول: (ولو العايل) عبارة النهاية والمغني والأسنى والغرر ويحرم على كل من المالك والعايل وطء جارية القراض سواء كان في المال ربح أم لا وتزويجها أي لثالث وليس وطء المالك فسحا للقراض ولا موجبا مهرا ولا حدا. واستيلاده كإعتاقه فينفذ ويغرم للعايل حصته من الربح فإن وطئ العايل عالما بالتحریم ولا ربح حد لعدم الشبهة، وإلا فلا حد للشبهة ويثبت عليه المهز ويجعل في مال القراض كما قاله الشيخان. اه زاد النهاية ويكون الولد حرا وتلزمه قيمته للمالك فيما يظهر. اه قال ع ش والقياس كما يؤخذ من توجيه كلامهما في المهز أنها تكون مال قراض م ر انتهى حواشي شرح الروض. اه عبارة البجيرمي عن القليوبي. قال والد شيخنا م ر وتكون أي قيمة الولد مال قراض أيضا وخالفه ولده فيها وقال: إنها للمالك، ومال شيخنا للأول وهو ظاهر. اه. وفي الغرر والروض، ولو استولد العايل جارية القراض لم تصرف أم ولد؛ لأنه لا يملك بالظهور. اه.
 قول: (العينية) بخلاف غير العينية كالسمن وتعلم صنعة فهو مال قراض. اه شرحا للروض والبهجة.

قول (سني): (الحاصلة) أي كل منها (من مال القراض) المشتري به شقص ورقيق وأرض وحيوان للتجارة إذا حصل في مدة التربص لينع كل من الأمور المذكورة. اه مغني. قول: (لأنها ليست من فوائد التجارة) أي الحاصلة بتصرف العايل في مال التجارة بالبيع والشراء بل هي ناشئة من عين المال من غير فعل من العايل. اه مغن. (فرغ): لو استعمل العايل دواب القراض وجب عليه الأجرة من ماله للمالك ولا يجوز للمالك استعمال دواب القراض إلا بإذن العايل فإن خالف فلا شيء فيه سوى الإثم سم على منهج ويشكل كون الأجرة للمالك على ما ذكره الشارح من أن المهز الواجب على

قول: (على من وطئ أمة للقراض بشبهة منها) فإن وطئها العايل عالما بالتحریم ولا ربح حد لا نفياء الشبهة، وإلا فلا حد للشبهة ويكون الولد حرا وتلزمه قيمته للمالك فيما يظهر شرح م ر. قول: (ولو العايل) مسمى في الروض على المهز الواجب بوطء العايل يجعل في مال القراض واعتمده شيخنا الشهاب الزملي ووجهه بأنه فائدة عينية حصلت بفعل العايل كأرباحه اه ويختل أن يجري ذلك في قيمة الولد فيما إذا أولد الموطوءة فيكون مال قراض للتوجيه المذكور لكن الذي يظهر خلافه والفرق م ر قال في الروض فإن جنى عبد القراض فهل يقضيه العايل من مال القراض أو لا وجهان. اه والمعتد الأول، وإن قال في شرحه أن الأوجه الثاني م ر والله تعالى أعلم.

وخرج بالحاصلة من ذلك الظاهر في حدوثها منه ما لو اشترى حيواناً حاملاً أو شجراً عليه ثمرة لم يؤبر فإن الأوجه أن الثمرة والولد مال قراض (وقيل) كل ما حصل من هذه الفوائد (مال قراض)؛ لأنها بسبب شراء العاقل لأصلها ولا يؤبده ما مر في زكاة التجارة أن الثمرة والنتاج مال تجارة؛ لأن المعتبر فيما يزكى كونه من عين النصاب وهذا كذلك وهنا كونه بحذق العاقل وهذا ونحوهما ليست كذلك.

(والنقص الحاصل بالرخيص) أو بعيب كمرض حاد (محسوب من الربح ما أمكن ومجبور به)؛ لأنه المتعارف، (وكذا لو تلف بعضه بأفة سماوية أو غصب أو سرقة) وتعذر أخذ بدله (بعد تصرف العاقل في الأصح)؛ لأنه نقص حصل فأشبهه نقص العيب والمرض أمّا لو أخذ بدل المنصوب أو المسروق فيستجر القراض فيه وله المخاصمة فيه إن ظهر في المال ربح وخرج ببعضه نحو تلفه فإن القراض يرتفع ما لم يثله أجنبي ويؤخذ بدله أو العاقل يقبض المالك منه بدله ثم يؤده إليه كما بحثناه وسبقهما إليه المتولي

العاقل بوطئه يكون في مال القراض، اللهم إلا أن يقال ما ذكره مبني على أن مهر الأمة مطلقاً للمالك أو أن المراد بكونها للمالك أنها تنضم لمال القراض كالمهر وهو الأقرب. اهـ ش. قود: (وخرج بالحاصلة إلخ) عبارة المغني أما لو اشترى حيواناً حاملاً فيظهر كما قال الإسئوي تخريبه على نظيره من الفليس والرد بالعيب وغيرهما. اهـ قود: (لو اشترى حيواناً حاملاً إلخ) ولو اشترى دابة أو أمة حائلاً ثم حملت هل يجوز بيعها من كل منهما لكونها مال قراض أو يجوز للمالك دون العاقل لكونها ملكه أو لا يجوز لواحد منهما لاختصاص المالك بالحمل فأشبه ذلك الدابة الموصى بحملها أو الحامل بحر فيه نظر والأقرب الثاني ويكون ذلك كما لو استرد بعض المال فينفسخ القراض فيه ثم إن لم يظهر ربح فظاهراً، وإلا استقر للعاقل قدر حصته منه ويعرف مقدار الربح بتقويم الدابة غير حامل. اهـ ش. قود: (ولا يؤبده) أي القيل. قود: (أو بعيب إلخ) عبارة المغني أو العيب أو المرض الحادئين. اهـ وهي الموافقة قول الشارح الآتي فأشبهه نقص العيب والمرض. قود: (بأفة سماوية) كحرق وغرق نهاية ومغني. قود: (أخذ بدله) عبارة النهاية والمغني أخذه أو أخذ بدله. اهـ.

قود (يشي) (بغذ تصرف العاقل) أي بالبيع والشراء. قود: (وله المخاصمة) أي للعاقل. اهـ ش. عبارة المغني وشرح المنهج والروض مع شرحه والنخضم في البدل المالك إن لم يكن في المال ربح والمالك والعاقل إذا كان فيه ربح. قود: (ثم يؤده) أي بلا استئناف القراض. اهـ قود: (كما بحثناه) معتمد. اهـ ش. وفي البحرمي عن الزيادي اعتماده أيضاً ويأتي عن الأسنى والمغني خلافه. قود: (وسبقهما إليه المتولي إلخ) واختاره السبكي لكن القاضي قال بما قال به الإمام وهو المعتمد

قود: (ما لم يثله أجنبي إلخ) اعتمده م ر و عبارة شرحه كعبارة الشارح. قود: (ويؤخذ بدله) وإنما لم يكن مال قراض قبل أخذه وقبضه كما كان بدل الموهون رهناً في ذمة الجاني؛ لأن القراض أضعف

وقال الإمام يرتفع مطلقاً وعليه ففارق الأجنبي بأن للعامل الفسخ فجعل لثلافه فسحاً كالمالك بخلاف الأجنبي وفيما إذا أتلّفه المالك بنفسه مطلقاً ويستقرّ عليه نصيب العامل (وإن تلف) بعض المال (قبل تصرفه) فيه (ف) يحسب (من رأس المال في الأصح) ولا يجزئ به؛ لأن العقد لم يتأكد بالعمل.

(فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين والاستيفاء

والاسترداد وحكم اختلافهما وما يقبل فيه قول العامل

(لكل من المالك والعامل فسحه)

مُعْنٍ وَرَوْضٍ مع شرحه. □ قوله: (يرتفع) أي القراض بإتلاف العامل (مطلقاً) أي سواء أخذ منه بدله وزده إليه أم لا. اهـ ع ش. أي وحيث يحتاج إلى استثناف القراض. □ قوله: (وعليه) أي ما قاله الإمام. □ قوله: (ينفسخ مطلقاً) أي سواء دفع بدله ليكون مال قراض أم لا وفي صورة الدفع إنما يصير قراضاً بعقد جديد. اهـ ع ش.

□ قول (سني): (وإن تلف قبل تصرفه) ظاهره، ولو بنحو غضب أو سرقة وأخذ بدله فليراجع. (فرغ): قال في الروض، وإن جنى عبد القراض فهل يفديه العامل من مال القراض وجهان. اهـ والمُعْتَمَدُ الأول، وإن قال في شرحه إن الأوجه الثاني م ر. اهـ سم.

(فرغ): في المعني والروض مع شرحه، ولو قُتِلَ عبد القراض وقد ظهر في المال ربح فالحقصاص بينهما فليس لأحدهما الانفرد به فإن عفا العامل عن القصاص سقطت وجبت القيمة كما لو عفا المالك ويستمر القراض في بدله، ولو لم يكن في المال ربح فللمالك القصاص والعفو مجاناً، وإن تلف مال قراض اشترى بعينه شيئاً قبل تسليمه انفسخ البيع والقراض، وإن اشتراه في الذمة وتلف مال القراض قبل الشراء انقلب الشراء للعامل فيرتفع القراض، وإن تلف بعد الشراء وقع للمالك فلو كان المال مائة وتلف لزمه مائة أخرى. اهـ. □ قوله: (ولا يجزئ به) أي بالربح.

(فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين)

□ قوله: (في بيان) إلى قوله وكان الفرق في النهاية إلا قوله؛ لأنه إلى ويحصل وقوله أي حيث إلى وباستزجاعه.

□ قول (سني): (لكل فسحه) وللعامل بعد الفسخ بيع مال القراض إذا توقع فيه ربحاً كان ظفر بسوق أو راغب ولا يشتري لارتفاع العقد مع كونه لا حظ له فيه معن ونهاية قال ع ش. ومحل نفوذ الفسخ من العامل حيث لم يترتب عليه استيلاء ظالم على المال أو ضياعه، وإلا لم ينفذ ويتبعي أن لا ينفذ من المالك أيضاً إن ظهر ربح والحالة ما ذكر لما فيه من ضياع حصّة العامل. اهـ.

لجوازه من الجانبين.

□ قوله في (سني): (وإن تلف قبل تصرفه إلخ) ظاهره، ولو بنحو غضب وأخذ بدله فليراجع لم يفسخ عما لو كان التلف لكل أو البعض قبل التصرف بنحو غضب أو سرقة وأخذ بدله فليراجع حكم ذلك.

متى شاء، ولو في غيبة الآخر؛ لأنه وكالة ابتداء وشركة وجعالة انتهاء ويحصل بقول المالك فسخته أو لا تنصرف أي حيث لا غرض فيما يظهر أخذًا مما يأتي في الإنكار وباسترجاعه المال فإن استرجع بعضه ففيما استرجعه وبإنكاره له حيث لا غرض، وإلا فلا كالوكالة، وعليه يحمل تخالف الروضة وأصلها (ولو مات أحدهما أو جن أو أغمي عليه انفسخ) نظير ما مر في الشركة وللعامل البيع والاستيفاء بعد موت المالك من غير إذن وإرثه وليس لإرث عامل مات

• قوله: (متى شاء) إلى قوله حيث في المغي إلا قوله أي حيث إلى باسترجاعه. • قوله: (لأنه وكالة ابتداء وشركة إلخ) أي وكلها عقود جائزة. اهـ مغي. • قوله: (وشركة) أي بعد ظهور الربح (أو جعالة) أي قبله. • قوله: (ويحصل) أي الفسخ. • قوله: (بقول المالك) الأولى بقوله فسخته، وقول المالك لا تنصرف إلخ. • قوله: (فسخته) أو رفعه أو أبطله أو نحو ذلك نهاية ومغني كنفسته ولا تبغ ولا تشتريع ش. • قوله: (أو لا تنصرف) أي بعد هذا. اهـ نهاية. • قوله: (أي حيث إلخ) راجع للصورتين جميعًا. اهـ ع ش. • قوله: (وباسترجاعه إلخ) وبإغناقه واستيلاده له، ولو حبس العامل ومنعه من التصرف أو باع ما اشتراه العامل للقراض لم يكن فسخًا له لعدم دلالته عليه بل بيعه إعانة للعامل بخلاف بيع الموكل ما وكل فيه نهاية ومغني. • قوله: (ففيما استرجعه) أي وبقي في الباقي. اهـ مغي. • قوله: (حيث لا غرض إلخ) اعتمد م ر وحاصل المعتقد أن إنكار القراض من المالك أو العامل كإنكار الوكالة من الموكل أو الوكيل وأنه لا فرق في جميع ذلك بين أن يكون الإنكار ابتداء أو بعد سؤال خلافًا لما اقتضاه الجواب المذكور في شرح الروض أي والمغي. اهـ سم عبارتهما أجب أي عن استشكل تصحيح التوي الانعزال بإنكار القراض بأنه ينبغي أن يكون كإنكار الوكالة فيفرق بين كونه لغرض أو لا بأن الفقه ما قاله التوي؛ لأن صورة ذلك في الوكالة أن يسأل عنها المالك فينكرها وصورته في القراض أن ينكره ابتداء حتى لو انعكس انعكس الحكم. اهـ. • قوله: (نظير ما مر في الشركة) أي عبارة غيره كالوكالة. قال ع ش مفتضى تشبيهه بالوكالة عدم انعزاله بالخيانة قال الأذرع الظاهر ولم أره نصًا أن عامل المخجور عليه إذا خان أو غش انعزل بخلاف عامل مطلق التصرف. اهـ حواشي الروض وقياس ما مر للشرح م ر من أن الوكيل عن المخجور عليه إذا فسق انعزل عن بقاء المال في يده لا عن التصرف أنه هنا كذلك وأنه يفرق بين الابتداء والدوام. اهـ. • قوله: (بعد موت المالك) وكذا للعامل بعد جنون المالك أو إغمائه بيع مال القراض واستيفاء ديونه بغير إذن الولي مغني وروض مع شرحه. • قوله: (وليس) أي البيع

﴿فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين إلخ﴾

• قوله: (وبإنكاره له حيث إلخ) اعتمد م ر وحاصل المعتقد أن إنكار القراض من المالك أو العامل كإنكار الوكالة من الموكل أو الوكيل وأنه لا فرق في جميع ذلك بين أن يكون الإنكار ابتداء أو بعد سؤال خلافًا لما اقتضاه الجواب المذكور في شرح الروض. • قوله: (والاستيفاء) أي لذيون التجارة. • قوله: (وليس) أي البيع والاستيفاء ش.

إلا بإذن المالك وكان الفرق أن بيع العايل واستيفاءه من لوائزم عقده فلم يمنعهما موث المالك بخلاف وارثه نعم يظهر تقييد جواز بيعه بما إذا رُجِي فيه ظهور ربح أخذًا مما يأتي. (ويلزم العايل)، وإن لم يكن ربح (الاستيفاء) ليدون التجارة أي لرأس المال منها فقط كما اعتمده الإسنوي وغيره لتصريحهم في الغروض بأنه لا يلزمه إلا تنضيض رأس المال فقط مع قياسهم مسألة الدين عليها لكن اعتمد ابن الرفعة ما اقتضاه المثنى كالروضة وأصلها أنه يلزمه استيفاء الربح أيضًا وتبعه السبكي وقرئ بين هذا والتنضيض بأن القراض مُستلزم لشراء

والاستيفاء. □ قوله: (إلا بإذن المالك) فإن امتنع المالك من الإذن في البيع تولاه أمين من جهة الحاكم ولا يُقرَّر ورثة المالك العايل على القراض كما لا يُقرَّر المالك ورثة العايل عليه؛ لأن ذلك ابتداء قراض وهو لا يصح على الغرض فإن نص المال، ولو من غير جنس رأس المال جاز تقرير الجميع فيكفي أن يقول ورثة المالك للعايل: قرزناك على ما كُنت عليه مع قبوله أي لفظًا أو يقول المالك لورثة العايل قرزناكم على ما كان مورثكم عليه مع قبولهم وكالورثة وليهم وكالموت الجنون والإغماء فيقرَّر المالك بعد الإقامة منهما وولي المجنون مثله قبل الإفاقة ويجوز التقرير على المال الناض قبل القسمة لجواز القراض على المشاع فيختص العايل بربح نصيبه ويشارك في ربح نصيب الآخر مثاله المال مائة وربحها مائتان مُناصفة وقرَّر العقد مُناصفة فالعايل شريك الوارث بمائة فإن بيع مال القراض بسيمائة فلكل منهما ثلاثمائة إذ للعايل من الربح القديم مائة وربحها مائة ورأس المال في التقرير مائتان للوارث وربحها مائتان مقسوم بينهما، ولو قال البائع بعد فسخ البيع للمشتري قرزتك على البيع فقبل صح بخلاف التكاح؛ لأنه لا بد فيه من لفظ التزويج أو الإنكاح مُغنٍ وروض مع شرحه وقولهما ولا يُقرَّر ورثة المالك إلخ في النهاية مثله قال ع ش قوله ويجوز التقرير أي بأن يقول قرزتك وقوله وقرَّر العقد أي من جانب المالك أو وارثه وقوله مقسوم بينهما أي الوارث والعايل وقوله، ولو قال البائع إلخ ذكره لمناسبته للتقرير في القراض. اهـ. □ قوله: (إذا رُجِي) كذا في أصله بخطه بالياء. اهـ سيّد عمر.

□ قوله: (مما يأتي) أي في قوله ولا يمتنع بمنع المالك إلخ. □ قول (سبكي): (ويلزم العايل الاستيفاء) ولو رضي المالك بقبول الحوالة جاز نهاية ومُغنٍ أي الحوالة الصورية رشدي عبارة ع ش فيه مُسامحة؛ لأن الدين للقراض ملك المالك فالمراد من الحوالة الرضا ببقاء الدين في ذمة من هو عليه. اهـ واستيفاء المالك إياه بنفسه مثلاً. □ قوله: (لكن اعتمد ابن الرفعة ما اقتضاه المثنى إلخ) وكذا اعتمدته النهاية والمُعني وشرحا الروض والمنهج عبارة السيّد عمر وما اعتمدته ابن الرفعة حقيق بالاعتماد. اهـ. □ قوله: (أنه يلزم) إلى قول المثنى مثله في النهاية، وكذا في المُعني إلا قوله أو يرصاه إلى المثنى. □ قوله: (والتنضيض) أي حيث لم يلزمه تنضيض ما زاد على رأس المال.

□ قوله: (لكن اعتمد ابن الرفعة إلخ) اعتمدته م ر.

العروض والمالية فيه مُحَقَّقَةٌ لِكَوْنِهِ حَاصِلًا بِيَدِهِ فَاكْتَفَى بِتَنْضِيضِ قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ فَقَطْ (إِذَا فُسِّخَ أَحَدُهُمَا) أَوْ انْفُسَخَ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ نَاقِضٌ وَقَدْ أَخَذَ مِنْهُ مِلْكًا تَامًا فَلْيَزِدْ كَمَا أَخَذَ (وَتَنْضِيضُ رَأْسِ الْمَالِ إِنْ كَانَ) مَا بِيَدِهِ عِنْدَ الْفُسْخِ (عَرَضًا) أَوْ نَقْدًا غَيْرَ صِفَةِ رَأْسِ الْمَالِ أَيْ بَيْعَهُ بِالنَّاضِ وَهُوَ نَقْدُ الْبَلَدِ الْمَوَافِقُ لِرَأْسِ الْمَالِ وَإِنْ أَبْطَلَهُ السُّلْطَانُ، وَإِلَّا بَاعَ بِالْأَغْبِطِ مِنْهُ وَمِنْ جِنْسِ رَأْسِ الْمَالِ فَإِنْ بَاعَ بِغَيْرِ جِنْسِهِ حَصَلَ بِهِ جِنْسُهُ وَإِنَّمَا يُلْزَمُهُ اسْتِيفَاءُ مَا ذُكِرَ وَتَنْضِيضُهُ إِنْ طَلَبَهُ الْمَالِكُ أَوْ كَانَ لِمَحْجُورٍ عَلَيْهِ وَحُظُّهُ فِي ذَلِكَ وَلَا يَمْتَنِعُ بِمَنْعِ الْمَالِكِ إِنْ تَوَقَّعَ رِبْحًا بِظُهُورِ رَاغِبٍ مَا لَمْ يَقُلْ لَهُ نَقْتَسِمَ بِتَقْوِيمِ عَدْلَيْنِ أَوْ أُعْطِيَكَ نَصِيبَكَ مِنَ الرَّبْحِ نَاضًا وَلَمْ يَزِدْ رَاغِبٌ وَخَرَجَ بِرَأْسِ الْمَالِ الرَّبْحُ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا فَلَا يُكَلِّفُ أَحَدُهُمَا بَيْعَهُ نَعَمْ إِنْ تَوَقَّفَ تَنْضِيضُ

قوله: (والمالية فيه مُحَقَّقَةٌ) أي بخلاف الدين.

قوله: (لأنَّ الدَّيْنَ نَاقِضٌ) أي؛ لآتِهِ قَدْ يَجِيءُ وَقَدْ لَا. اهـ ع. ش. قوله: (ما بيده) أي حِسًّا أَوْ حُكْمًا لِيَشْمَلَ مَا فِي الدَّمِّ. اهـ رَشِيدِي. قوله: (أو نَقْدًا غَيْرَ صِفَةِ رَأْسِ الْمَالِ) أي كَالصَّحَاحِ وَالْمُكْسَرَةِ. اهـ مُعْنِي. قوله: (وَالْأَبَاعُ) أي وَأَنْ لَا يَوَافِقَ نَقْدُ الْبَلَدِ رَأْسَ الْمَالِ سَمَ وَرَشِيدِي.

قوله: (فإن باع بغير جنسه) أي وَلَمْ يَكُنْ نَقْدُ الْبَلَدِ الَّذِي بَاعَ بِهِ أَغْبِطَ أَخَذًا مِمَّا قَبْلَهُ. اهـ رَشِيدِي.

قوله: (حَصَلَ بِهِ جِنْسُهُ) وَلَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ: لَا أَتَقَبَّلُ بِهِ جُعِلَ مَعِ يَدِهِ يَدٌ فِي أَوْجِهَ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ الْإِثْمَانَ انْقَطَعَ بِالْفُسْخِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَتَعَزَّلُ حَتَّى يَبِضَّ الْمَالُ وَيَعْلَمَ بِهِ الْمَالِكُ. اهـ نِهَاجَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ جُعِلَ مَعِ يَدِهِ يَدٌ وَيَتَّبِعِي أَنَّ أَجْرَةَ ذَلِكَ عَلَى الْمَالِكِ. اهـ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ إِنْخَ أَيْ وَلَا مَلَاذِمَةً بَيْنَ الْإِنْفِسَاحِ وَالْإِنْعِزَالِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. قوله: (إِنْ طَلَبَهُ الْمَالِكُ) أَيْ كَلًّا مِنَ الْاسْتِيفَاءِ وَالتَّنْضِيضِ، وَكَذَا قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ قَالَ ع ش قُلُوْكَ كَانَ الْمَالِكُ اثْنَيْنِ وَطَلَبَ أَحَدَهُمَا التَّنْضِيضَ وَالْآخَرَ عَدَمَهُ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَقْسِمَ الْمَالُ عَرُوضًا فَمَا يَخُصُّ مَنْ طَلَبَ الْعَرُوضَ يُسَلِّمُ لَهُ وَمَا يَخُصُّ مَنْ طَلَبَ التَّنْضِيضَ يُبَاعُ وَيُسَلِّمُ لَهُ جِنْسُ رَأْسِ الْمَالِ. اهـ. قوله: (مَا لَمْ يَقُلْ) أَيْ الْمَالِكُ (لَهُ) أَيْ لِلْعَامِلِ.

قوله: (بِتَقْوِيمِ عَدْلَيْنِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَكْتَفِي بِتَقْوِيمِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَيَوَافِقُهُ مَا مَرَّ فِي الْغَضَبِ عَنِ الْعُبَابِ ثُمَّ هَذَا ظَاهِرٌ فِي الْأَعْيَانِ وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ ذُبُونًا فَمَا طَرِيقُ قِسْمَةِ ذَلِكَ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ إِنْ تَرَاضَى الْعَامِلُ وَالْمَالِكُ عَلَى تَعْيِينِ بَعْضِهَا لِلْعَامِلِ وَبَعْضِهَا لِلْمَالِكِ فَذَلِكَ، وَإِلَّا رَفَعَا الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ فَيَسْتَوْفِيهَا وَيَقْسِمُ الْحَاصِلَ عَلَيْهِمَا وَعَلَى التَّرَاضِي يَكُونُ ذَلِكَ كَالْحَوَالَةِ فَإِنْ تَعَدَّرَ عَلَى أَحَدِهِمَا اسْتِيفَاءُ مَا عَيَّنَ لَهُ مِنَ الذُّبُونِ لَمْ يَرْجَعْ عَلَى صَاحِبِهِ أَوْ يَقْسِمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الذُّبُونِ بِالْمُحَاصَةِ عَلَى حَسَبِ مَا يَخُصُّ كَلًّا مِنْهُمَا أَضْلًا وَرِبْحًا. اهـ ع. ش. قوله: (وَلَمْ يَزِدْ رَاغِبٌ) كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي قُلُوْكَ حَدَّثَ بَعْدَ ذَلِكَ غَلَاءً لَمْ يُوَزَّرْ نِهَاجَةُ وَمُعْنِي. قوله: (فَلَا يُكَلِّفُ أَحَدَهُمَا الْإِنْخَ) أَيْ بَلْ يَقْتَسِمَانِهِ إِنْ شَاءَ أَوْ يَبِيعَانِهِ مَعًا. اهـ ع

قوله: (وَالْأَبَاعُ الْإِنْخَ) أي وَأَنَّهُ لَا يَوَافِقُ رَأْسَ الْمَالِ ش.

رَأْسِ الْمَالِ عَلَيْهِ بَأَنْ كَانَ يَبِيعُ بَعْضُهُ يُنْقِصُ قِيَمَتَهُ كَعَبْدٍ وَجَبَ بَيْعُ الْكُلِّ كَمَا بَحَثَهُ فِي الْمَطْلَبِ (وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ التَّنْضِيضُ إِنْ لَمْ يَكُنْ رِبْحٌ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ تَكْلِيْفُهُ الْعَمَلَ إِلَّا لِإِفَادَةٍ لَهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ وَطَنَ نَفْسَهُ عَلَى ذَلِكَ مُطْلَقًا.

(وَلَوْ اسْتَرَدَّ الْمَالِكُ بَعْضَهُ) أَي مَالِ الْقِرَاضِ (قَبْلَ ظَهْوِ رِبْحٍ وَخُسْرَانٍ رَجَعَ رَأْسُ الْمَالِ إِلَى الْبَاقِي)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرَكْ فِي يَدِهِ غَيْرُهُ (وَإِنْ اسْتَرَدَّ) الْمَالِكُ بَعْضَهُ بِغَيْرِ رِضَا الْعَامِلِ أَوْ بِرِضَاهُ وَصَرَّحًا بِالإِشَاعَةِ أَوْ أَطْلَقًا (بَعْدَ الرِّبْحِ فَالْمُسْتَرَدُّ شَائِعٌ رِبْحًا وَرَأْسُ مَالٍ) عَلَى النِّسْبَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ مَجْمُوعِ الرِّبْحِ وَالْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَمَيِّزٍ وَيَسْتَقِرُّ مِلْكُ الْعَامِلِ عَلَى مَا خَصَّهُ مِنَ الرِّبْحِ فَلَا يَنْفَذُ تَصَرُّفُ الْمَالِكِ فِيهِ وَلَا يَسْقُطُ بِخُسْرِ وَقَعْ بَعْدَهُ (مِثَالُهُ رَأْسُ الْمَالِ مِائَةٌ وَالرِّبْحُ عَشْرُونَ وَاسْتَرَدَّ عَشْرِينَ فَالرِّبْحُ سُدُسُ الْمَالِ) وَهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا (فَيَكُونُ الْمُسْتَرَدُّ سُدُسَهُ مِنَ الرِّبْحِ) وَهُوَ ثَلَاثَةٌ وَثُلُثٌ (فَيَسْتَقِرُّ لِلْعَامِلِ الْمَشْرُوطُ) لَهُ (مِنْهُ) وَهُوَ وَاحِدٌ وَثُلَاثَانِ إِنْ شَرَطَ لَهُ نِصْفَ الرِّبْحِ (وَبَاقِيهِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ)

ش. قُودُ: (عَلَيْهِ) أَي يَبِيعُ مَالِ الْقِرَاضِ كُلَّهُ. قُودُ: (وَجَبَ بَيْعُ الْكُلِّ) مُتَعَمِّدٌ. اهـ ع ش.

قُودُ: (مُطْلَقًا) أَي حَصَلَ فَايِدَةٌ أَوْ لَا. قُودُ: (فَلَا يَنْفَذُ تَصَرُّفُ الْمَالِكِ فِيهِ) أَي فِي الْمُسْتَرَدِّ كَمَا هُوَ صَرِيحُ عِبَارَتِهِ وَهَذَا شَامِلٌ لِلْإِسْتِزَادِ بِرِضَاهُ مَعَ إِطْلَاقِهِمَا أَوْ قَصْدِ الإِشَاعَةِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ إِذْخَالُ ذَلِكَ فِي تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ وَفِيهِ بَحْثٌ لِمَا سَيَأْتِي عَنِ الْمَطْلَبِ أَنَّهُ قَرْضٌ حَيِّثُذُ فَكَيْفَ يُحَكِّمُ بِأَنَّهُ قَرْضٌ لِلْمَالِكِ وَيُمنَعُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ وَلِهَذَا لَمْ يَذْكَرْ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَدَمَ نَفُوذِ تَصَرُّفِهِ إِلَّا فِي الْإِسْتِزَادِ بِغَيْرِ رِضَاهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْلِ رَشِيدِي وَقَوْلُهُ فِي الْمُسْتَرَدِّ يَعْنِي فِي قَدْرِ نَصِيبِ الْعَامِلِ مِنْهُ وَقَوْلُهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَي وَالْمُغْنِي حَيْثُ أَسْقَطَ قَوْلَ الشَّارِحِ أَوْ بِرِضَاهُ إِلَى الْمَنْزَنِ ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِ فَالْمُسْتَرَدُّ شَائِعٌ رِبْحًا وَرَأْسُ مَالٍ مَا نَصَّهُ أَمَّا إِذَا كَانَ الْإِسْتِزَادُ بِرِضَا الْعَامِلِ فَإِنْ قَصَدَ هُوَ وَالْمَالِكُ الْأَخْذَ مِنَ الْأَصْلِ اخْتَصَّ بِهِ أَوْ مِنَ الرِّبْحِ فَكَذَلِكَ لَكِنْ يَمْلِكُ الْعَامِلُ مِمَّا بِيَدِهِ بِمَقْدَارِ ذَلِكَ عَلَى الإِشَاعَةِ فَإِنْ أَطْلَقًا حُمِلَ عَلَى الإِشَاعَةِ وَحَيْثُذُ الْأَشْبَهُ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ تَكُونُ حِصَّةُ الْعَامِلِ قَرْضًا نَقَلَهُ عَنْهُ الْإِسْنَوِيُّ وَأَقْرَهُ ثُمَّ قَالَ وَإِذَا كَانَ الْإِسْتِزَادُ بِغَيْرِ رِضَاهُ لَا يَنْفَذُ تَصَرُّفُهُ فِي نَصِيبِهِ، وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْهُ بِالظُّهْرِ. اهـ وَسَيَأْتِي عَنْ ع ش الْجَمْعُ بَيْنَ كَلَامِي الشَّارِحِ بِمَا يُوَافِقُ مَا فِي الْمُغْنِي وَشَرْحِ الرُّوْضِ.

قُودُ (سُي): (سُدُسُهُ) بِالرَّفْعِ مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ: (مِنْ الرِّبْحِ) خَبَرُهُ وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ يَكُونُ سَيِّدُ عَمَرٍ وَ ع ش أَي وَجُمْلَةُ وَبَاقِيهِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ عَطْفٌ عَلَى جُمْلَةِ الْخَبَرِ.

قُودُ (سُي): (وَبَاقِيهِ) أَي الْمُسْتَرَدُّ وَهُوَ سِتَّةٌ عَشَرَ وَثُلَاثَانِ (مِنْ رَأْسِ الْمَالِ) فَيَعُودُ رَأْسُ الْمَالِ إِلَى ثَلَاثَةِ

قُودُ: (وَيَسْتَقِرُّ مِلْكُ الْعَامِلِ إِلَيْهِ) كَذَا شَرْحُ م ر وَقَوْلُهُ فِيهِ أَي فِي الْمُسْتَرَدِّ كَمَا هُوَ صَرِيحُ عِبَارَتِهِ وَهَذَا شَامِلٌ لِلْإِسْتِزَادِ بِرِضَاهُ مَعَ إِطْلَاقِهِمَا أَوْ قَصْدِ الإِشَاعَةِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ إِذْخَالُ ذَلِكَ فِي تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ وَفِيهِ بَحْثٌ لِمَا سَيَأْتِي عَنِ الْمَطْلَبِ أَنَّهُ قَرْضٌ حَيِّثُذُ فَكَيْفَ يُحَكِّمُ بِأَنَّهُ قَرْضٌ لِلْمَالِكِ وَيُمنَعُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ وَلِهَذَا لَمْ يَذْكَرْ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَدَمَ نَفُوذِ تَصَرُّفِهِ فِيهِ إِلَّا فِي الْإِسْتِزَادِ بِغَيْرِ رِضَاهُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

قَرَضَ لِلْمَالِكِ لَا هِبَةً (وإن استردَّ بعد الخُسرانِ فالخُسرانُ موزَّعٌ على المُستردِّ والباقي فلا يلزمُ جِزْرُ حِصَّةِ المُستردِّ لو ربحَ بعد ذلك، مثاله المالُ مائةٌ والخُسرانُ عِشرون ثم استردَّ عِشرين فزُبُعُ العِشرين حِصَّةُ المُستردِّ ويعودُ رأسُ المالِ إلى خمسةٍ وسبعين)؛ لأنَّ الخُسرانَ إذا وزَّعَ على الثمانين حصصَ كُلِّ عِشرين خمسةً فالعِشرون المُستردَّةُ حِصَّتُها خمسةٌ فيبقى ما ذُكِرَ فلو ربحَ بعد قُسِمَ بينهما على ما شَرَطاه.

(ويُصدَّقُ العاِمِلُ بيمينه في قوله لم أربح) شيئاً أصلاً (أو لم أربح إلا كذا) عملاً بالأصلِ فيهما، ولو قال ربحت كذا ثم قال غلِطْتُ في الحِسابِ أو كذَّبتُ لم يُقبَلْ؛ لأنه أَقَرَّ بِحَقِّ لَغيرِهِ فلم يُقبَلْ رُجوعُه عنه نعم له تخليفُ المالكِ، وإن لم يذُكر شُبْهَةٌ ويُقبَلُ قوله بعدُ خَسِرْتُ إنِ احْتَمَلَ كَأَن عَرَضَ كَسَادٌ (أو اشْتَرَيْتَ هذا للقراضِ أُولَى) والعقدُ في الذِّمَّةِ؛ لأنه أَعْلَمُ بِقَصْدِهِ أَمَّا لو كان الشُّراءُ بَعَيْنِ مالٍ القراضِ فَإِنَّهُ يَقَعُ للقراضِ،

قوله: (قَرَضَ لِلْمَالِكِ) هذا يَشْكُلُ بما مرَّ مِن أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ تَصَرُّفُ المالكِ عِنْدَ الإِطْلَاقِ فِي حِصَّةِ العاِمِلِ الصَّرِيحِ فِي أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ قَرَضًا فَإِنَّهُ لو كان كذلك لَمْ يَمْتَنِعْ عَلَى المالكِ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَيُجَابُ عَنْه بِأَنَّ مَا سَبَقَ هُوَ بَغِيرُ إِذْنٍ مِنَ العاِمِلِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ بِإِذْنِ مَنْهُ . اهـ ع ش .

قوله (لشيء): (فلا يلزمُ جِزْرُ حِصَّةِ المُستردِّ) وهي في المِثَالِ الآتِي خَمْسَةٌ وَأَمَّا حِصَّةُ الباقِي وهي خَمْسَةٌ عَشْرَ فَيَلْزَمُ جِزْرُهَا كَمَا يَأْتِي . اهـ بَجَيْرِمْي . قوله (لشيء): (قَرُبُعُ العِشرين) أَي الَّتِي هِيَ جَمِيعُ الخُسرانِ (حِصَّةُ المُستردِّ) فَكَانَتْ اسْتِرْدَّ خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ (ويعودُ رأسُ المالِ إلخ) أَي الباقِي بَعْدَ المُستردِّ وَبَعْدَ حِصَّتِهِ مِنَ الخُسرانِ . اهـ مُغْنِي .

قوله (لشيء): (إلى خمسةٍ وسبعين) أَي بَضَمُ العِشرينِ الخاسِرَةِ بِمعْنَى أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ رِبْحٌ جَبَرْنَا السَّتينَ بِخَمْسَةِ عَشْرَ فَيَصِيرُ رَأْسُ المَالِ خَمْسَةٌ وَسَبْعِينَ ؛ لِأَنَّهُ يُخْصَصُ كُلُّ عِشرينَ خَمْسَةً مِنَ الخُسرانِ فاندَفَعَ مَا يُقَالُ : إِنَّ رَأْسَ المَالِ يَعُودُ سِتِّينَ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كان الخُسْرُ عِشرينَ وَأَخَذَ عِشرينَ صَارَ الباقِي سِتِّينَ . اهـ بَجَيْرِمْي . قوله: (لأنَّ الخُسرانَ) إلى قوله وعليه فَتُسَمَّعُ فِي النِّهَايَةِ والمُغْنِي . قوله: (فلو ربحَ إلخ) أَي فلو بَلَغَ المَالُ ثَمَانِينَ مَثَلًا تُقَسَّمُ الخَمْسَةُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ إِنْ شَرَطَا المُنَاصَفَةَ . قوله: (ويُقبَلُ قوله بَعْدُ) أَي بَعْدَ ذِكْرِ الكَذِبِ أَوْ بَعْدَ إِخْبَارِهِ بِالرِّبْحِ مُغْنٍ وَشَرْحُ رَوْضِ عِبَارَةِ العُرَرِ أَي بَعْدَ قَوْلِهِ رَبَّحْتُ ، وَلَوْ مَعَ قَوْلِهِ غَلِطْتُ أَوْ كَذَّبْتُ . اهـ . قوله: (خَسِرْتُ) أَي أَوْ تَلَفَ المَالُ . اهـ رَوْضُ . قوله: (إِنْ احْتَمَلَ إلخ) فَإِنْ لَمْ يُحْتَمَلْ لَمْ يُقْبَلْ مُغْنٍ وَعُرُو .

قوله (لشيء): (للقراضِ) وَإِنْ كان خاسِرًا (أُولَى) وَإِنْ كان رابِحًا نِهَايَةً وَمُغْنٍ . قوله: (والعقدُ فِي الذِّمَّةِ) قَبْدٌ لِلثَّانِي فَقَطْ . اهـ مُغْنِي . قوله: (لأنَّهُ أَعْلَمُ إلخ) وَلِأَنَّهُ فِي الثَّانِيَةِ فِي يَدِهِ مُغْنٍ وَأَسْتَى . قوله: (فإنَّهُ يَقَعُ للقراضِ) أَي حَيْثُ اتَّفَقَا عَلَى ذَلِكَ .

قوله: (قَرَضَ إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر . قوله: (نَعَمْ لَهُ تَخْلِيفُ المالكِ إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر .

وإن نوى نفسه كما قاله الإمام وجزّم به في المطلب، وعليه فتسمع بيّنة المالك أنه اشتراه بمال القراض لما تقرّر أنه مع الشراء بالعين لا ينظر إلى قصده وهو أحد وجهين في الرافعي من غير ترجيح ورجح جمع متقدّمون مقابلته؛ لأنه قد يشتري به لنفسه متعدّيًا فلا يصح البيع، وقد يُجمع بحمل ما قاله الإمام على ما إذا نوى نفسه ولم يفسخ القراض ومقابلته على ما إذا فسخ وحينئذ فالذي يُتجه سماع بيّنة المالك ثم يسأل العايل فإن قال فسخت حكم بفساد الشراء، وإلا فلا (أو لم تنهني عن شراء كذا) سواء أطلّق الإذن له ثم ادّعى النهي مطلقًا أو عن شيء مخصوص أم أذن له في شيء معين ثم ادّعى أنه نهاه عنه وتصويره بالثاني قاصر بل ظاهر كلامهم أنهما لو اختلفا في عقد القراض هل اشتمل على النهي عن كذا مما لا يفسد شرطه صدق العايل أيضًا ويشهد له تعليلهم بأن الأصل عدم النهي.

¶ قوله: (ورجح جمع متقدّمون إلخ) أي حيث اختلفا فيما حصل به الشراء فلا تخالف بينهما، وهذا حاصل ما ذكره المؤلف م ر في المحلّين. اهـ ع ش وقوله ما ذكره المؤلف أي م ر في هامش شرحه وسيأتي آفًا عن سم ما يوافقه. ¶ قوله: (وإن نوى نفسه) اعتمد م ر أي والمُعني. اهـ سم. ¶ قوله: (كما قاله الإمام إلخ) قد يقال: مسألة الإمام إذا لم يختلفا بخلاف مسألة الوجهين م ر. اهـ سم. ¶ قوله: (وعليه فتسمع إلخ) هذا في غاية الاتّجاه. اهـ سم. ¶ قوله: (وهو أحد إلخ) أي سماع بيّنة المالك. ¶ قوله: (ورجح جمع متقدّمون مقابلته) والمناسب عليه بخلاف ما تقدّم عن الإمام والمطلب كما لا يخفى. اهـ سم عبارة النهاية والمُعني والأوجه كما قاله جمع متقدّمون عدم قبول بيّنة المالك أنه اشتراه بمال القراض؛ لآله قد يشتري إلخ. اهـ. ¶ قوله: (مقابلته) أي مقابل أحد وجهي الرافعي وهو أي مقابلته عدم قبول بيّنة المالك أنه اشتراه إلخ. ¶ قوله: (فلا يصح البيع) أي كما جزّم به الرّوض. اهـ سم. ¶ قول (سئ): (أو لم تنهني عن شراء كذا) أمّا لو قال المالك: لم أذنك في شراء كذا فقال العايل بل أذنت لي فالمصدق المالك نهاية وعرّ وسم. ¶ قوله: (ثم ادّعى النهي مطلقًا) إدراجه في المتن في غاية البعد. ¶ قوله: (وتصويره بالثاني إلخ) أي كما في شرح الرّوض والبهجة. ¶ قوله: (ويشهد له) أي لظاهر

¶ قوله: (وإن نوى نفسه) اعتمد م ر. ¶ قوله: (كما قاله الإمام) قد يقال مسألة الإمام إذا لم يختلفا بخلاف مسألة الوجهين. م ر. ¶ قوله: (وعليه فتسمع) هذا في غاية الاتّجاه. ¶ قوله: (ورجح جمع متقدّمون مقابلته) والمناسب عليه بخلاف ما تقدّم عن الإمام والمطلب كما لا يخفى. ¶ قوله: (فلا يصح البيع) أي كما جزّم به في الرّوض وعبّارته، وإن قامت أي فيما إذا قال اشتريت لنفسي بيّته أي المالك بشراؤه بمال القراض لم يحكم بها أي للقراض فيبطل العقد أي؛ لآله قد يشتري لنفسه بمال القراض عدوانًا. اهـ وقيل يحكم بها فلا يبطل العقد.

¶ قوله في (سئ): (أو لم تنهني عن شراء كذا) أمّا لو قال المالك لم أذن لك في شراء كذا فقال العايل بل أذنت لي فالمصدق المالك شرح م ر. ¶ قوله: (وتصويره بالثاني) أي كما في شرح الرّوض.

(و) يُصَدَّقُ الْعَامِلُ بِيَمِينِهِ أَيْضًا (فِي) جِنْسٍ أَوْ (قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ)، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ رِبْحٌ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ دَفْعِ زِيَادَةِ إِلَيْهِ (و) فِي (دَعْوَى التَّلْفِ) عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي الْوَدِيعِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ مِثْلُهُ وَمَنْ ثُمَّ ضَمِنَ بِمَا يَضْمَنُ بِهِ كَأَنْ خَلَطَ مَالَ الْقِرَاضِ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ بِهِ وَمَعَ ضَمَانِهِ لَا يَنْعَزِلُ كَمَا مَرَّ فَيُقَسَّمُ الرِّبْحُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ نَعَمْ نَصٌّ فِي الْبُؤْطِي وَعِثْمَانِيَّةٌ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ مَالًا يُمْكِنُهُ الْقِيَامُ بِهِ

كَلَامُهُمُ الْمَذْكُورُ. هـ. فَوَدَّ: (فِي جِنْسٍ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا مَرَّ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ، وَلَوْ ادَّعَى الْمَالِكُ فِي الْتَهَائِيَةِ وَالْمَرَادُ بِالْجِنْسِ مَا يَشْمَلُ الصُّفَّةَ. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ، وَإِنْ كَانَ الْخ) فَلَوْ قَارَضَ اثْنَيْنِ عَلَى أَنْ يَنْصَفَ الرِّبْحُ لَهُ وَالْبَاقِي يَنْتَهُمَا بِالسُّوِيَةِ فَرَبِحَا وَأَخْضَرَا ثَلَاثَةَ آلَافٍ فَقَالَ الْمَالِكُ رَأْسُ الْمَالِ الْفَانِ وَصَدَقَهُ أَحَدُهُمَا وَأَتَكَرَّ الْآخَرُ وَحَلَفَ أَنَّهُ أَلْفٌ فَلَهُ خَمْسُمِائَةٍ؛ لِأَنَّهُ نَصِيْبُهُ بَزْعِمِهِ وَلِلْمَالِكِ الْفَانِ عَنْ رَأْسِ الْمَالِ لَا تَفَاقَهُ مَعَ الْمُعْتَرَفِ عَلَيْهِ وَثُلَاثَا خَمْسِمِائَةٍ عَنِ الرِّبْحِ وَالْبَاقِي مِنْهَا لِلْمُقَرَّرِ لَا تَفَاقَهُمْ عَلَى أَنَّ مَا يَأْخُذُهُ الْمَالِكُ مِنَ الرِّبْحِ مَثَلًا مَا يَأْخُذُهُ كُلُّ مِنَ الْعَامِلَيْنِ وَمَا أَخَذَهُ الْمُتَكِرُّ كَالْتَالِفِ، وَلَوْ أَخْضَرَ الْفَانِ أَخَذَ الْمُتَكِرُّ رُبْعَ الْآلِفِ الزَّائِدِ عَلَى مَا أَقَرَّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ نَصِيْبُهُ بَزْعِمِهِ وَالْبَاقِي يَأْخُذُهُ الْمَالِكُ نِهَائِيَةً وَرَوْضٌ وَبَهْجَةٌ مَعَ شَرْحِهِمَا، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُمْ لَوْ أَخْضَرَ الْخ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَالْبَاقِي يَأْخُذُهُ الْخ أَي وَلَا شَيْءَ لِلْمُقَرَّرِ. اهـ.

هـ. فَوَدَّ (لِشَيْءٍ): (وَدَعْوَى التَّلْفِ) شَامِلٌ لِمَا لَوْ ادَّعَى تَلَفَهُ ثُمَّ اعْتَرَفَ بِبَقَائِهِ ثُمَّ ادَّعَى تَلَفَهُ. اهـ نِهَائِيَةً. هـ. فَوَدَّ: (عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي الْخ) عِبَارَةُ الْمَنْهَجِ هُنَاكَ وَحَلَفَ فِي رَدِّهَا عَلَى مُؤْتَمِنِهِ وَفِي تَلَفِهَا مُطْلَقًا أَوْ بِسَبَبِ خَفِيٍّ كَسَرِقَةٍ أَوْ ظَاهِرٍ كَحَرِيقٍ عُرِفَ دُونَ عُمُومِهِ فَإِنْ عُرِفَ عُمُومُهُ وَاتَّهَمَ فَكَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَتَّهَمْ صَدَقَ بِلَا يَمِينٍ وَإِنْ جَهِلَ طَوْلَبَ بَيِّنَةٍ ثُمَّ يَحْلِفُ أَنَّهَا تَلَفَتْ بِهِ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (الْآتِي فِي الْوَدِيعَةِ) وَمِنْهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ سَبَبًا أَوْ ذَكَرَ سَبَبًا خَفِيًّا صَدَقَ بِيَمِينِهِ لَكِنْ هَلْ مِنْ السَّبَبِ الْخَفِيِّ مَا لَوْ ادَّعَى مَوْتَ الْحَيَوَانِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى أَنَّهُ إِنْ غَلَبَ حُصُولُ الْعِلْمِ بِهِ لِأَهْلِ مَحَلَّتِهِ كَمَوْتِ جَمَلٍ فِي قَرْيَةٍ أَوْ مَحَلَّةٍ كَانَ مِنَ الظَّاهِرِ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بَيِّنَةً، وَإِلَّا كَانَ كَانَ بَيِّنَةً أَوْ كَانَ الْحَيَوَانُ صَغِيرًا لَا يُعْلَمُ مَوْتُهُ عَادَةً كَدَجَاجَةٍ قَبْلَ قَوْلِهِ: لِأَنَّهُ مِنَ الْخَفِيِّ. اهـ ع ش. هـ. فَوَدَّ: (كَأَنَّ خَلَطَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَإِنْ قَارَضَهُ عَلَى مَالَيْنِ فِي عَقْدَيْنِ فَخَلَطَهُمَا ضَمِنَ لِتَعَدِّيهِ فِي الْمَالِ بَلْ إِنْ شَرَطَ فِي الْعَقْدِ الثَّانِي بَعْدَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ الْأَوَّلِ ضَمَّ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ فَسَدَ الْقِرَاضُ الثَّانِي وَامْتَنَعَ الْخَلْطُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ اسْتَقَرَّ حُكْمُهُ رَبِحًا وَخُسْرَانًا وَإِنْ شَرَطَ قَبْلَ التَّصَرُّفِ صَحَّ وَجَازَ الْخَلْطُ وَكَأَنَّهُ دَفَعَهُمَا مَعًا نَعَمْ إِنْ شَرَطَ الرِّبْحَ فِيهِمَا مُخْتَلِفًا امْتَنَعَ الْخَلْطُ وَيَضْمَنُ الْعَامِلُ أَيْضًا لَوْ خَلَطَ مَالَ الْقِرَاضِ بِمَالِهِ أَوْ قَارَضَهُ اثْنَانِ فَخَلَطَ مَالَ أَحَدِهِمَا بِمَالِ الْآخَرِ وَلَا يَنْعَزِلُ بِذَلِكَ عَنِ التَّصَرُّفِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ عَنْ الْأَصْحَابِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْأَنْوَارِ، وَلَوْ دَفَعَ الْفَانِ قِرَاضًا ثُمَّ الْفَانِ قِرَاضًا وَقَالَ ضَمَّمَهُ إِلَى الْأَوَّلِ فَإِنْ لَمْ يَتَصَرَّفْ بَعْدَ فَكَا الدَّفْعِ مَعًا وَإِنْ تَصَرَّفَ فَسَدَ الْقِرَاضُ فِي الْآخِرِ وَالْخَلْطُ مُضْمَنٌ وَلَوْ عَقَدَا لَهُ عَقْدًا صَحَّ وَلَمْ يَجْزِ الْخَلْطُ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (لَا يَتَمَيَّزُ بِهِ) أَيِ بِسَبَبِ الْخَلْطِ. اهـ ع ش. هـ. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَلَا يُسَافِرُ بِالْمَالِ. هـ. فَوَدَّ: (مَا لَا يُمْكِنُ الْقِيَامُ الْخ) أَيِ

□ قوله: (فَقَلِّفَ بَعْضُهُ) انظر مفهومه. □ قوله: (ضَمِنَهُ) ظاهره، وإن عِلِمَ المَالِكُ عَجْزَهُ وفيه شيءٌ لِتَقْرِيطِ المَالِكِ بِتَسْلِيمِهِ مع عِلْمِهِ ثم رَأَيْتُهُ في شرح الإِزْشَادِ قال أي، وإن جَهِلَ المَالِكُ حاله كما هو ظاهرُ اهـ ولا يَخْفَى أَنَّ حالةَ الجَهِلِ أَوَّلَى بالضَمَانِ فَالْمُبَالَغَةُ بها غَيْرُ ظَاهِرَةٍ فَلْيُتَأَمَّلْ .

□ قوله: (وَخَالَفَهُمَا الرُّزْكَسِيُّ فَرَجَحَ تَصَدِيقَ المَالِكِ وَتَبِعَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ) وَجَزَمَ به في الرُّؤْيِ وَأَفْتَى به شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ وَاعْتَمَدَهُ وَلَكِنَّهُ قال في شرحه وَشَهِدَ لِذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ قَبْلَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى العَامِلُ القِرَاضَ وَالمَالِكُ التَّوَكُّيلَ صُدِّقَ المَالِكُ بِمِيزَانِهِ أَي وَلا أَجْرَةَ لِلْعَامِلِ نَعَمْ إِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ العَامِلِ ؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةً عِلْمَ . اهـ وَقَوْلُهُ إِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ أَي فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَفِي دَعْوَى العَامِلِ القِرَاضَ وَالمَالِكِ التَّوَكُّيلَ وَقَوْلُهُ زِيَادَةً عِلْمَ أَي بِوُجُوبِ الأَجْرَةِ كَذَا قَرَّرَهُ .

الأصل في التصرف في مال الغير أنه يُضمَّن ما لم يتحقَّق خلافه والأصل عدُّه أمَّا قبل التَّلَفِ فيصدَّق المالك؛ لأنَّ العايل يدَّعي عليه الإذن في التصرف وحِصَّته من الرِّبح والأصل عدُّهما ولا يُنافي ما هنا ما مرَّ آخر العارية من تصديق المالك في الإجارة دون الآخذ في العارية لاتِّفاقهما ثمَّ على بقاء ملك المالك وإنَّما اختلفا في أنَّ انتفاعه مضمونٌ والأصل في الانتفاع بملك الغير الضمان ولو أقاما في مسألة القرض والقراض بيَّنتين قدَّمَتْ بيَّنة المالك على أحد وجهين رجَّحه أبو زُرعة وغيره؛ لأنَّ معها زيادة علم بانتقال الملك إلى الآخذ وقال بعضهم الحقُّ التعارض أي فيأتي ما مرَّ عند عدم البيَّنة، ولو قال المالك قراضًا والآخذ قرضًا صدَّق الآخذ كما جرَّم به بعضهم وتَرَتَّبَتْ عليه أحكام القرض وخالفه غيره فقال لو اختلفا في القرض والقراض أو الغصب والأمانة صدَّق المالك قال البغوي،

قوله: (أما قبل التَّلَفِ إلخ) فالحاصل على تزجيج الزركشي أنَّ المصدَّق المالك مطلقًا قبل التَّلَفِ وبعده. اهـ. سم. قوله: (قبل التَّلَفِ) أي وبعد التصرف وظهور الرِّبح أخذًا من التَّعليل. قوله: (وحِصَّته من الرِّبح) لعلَّ هذا هو محطُّ التَّعليل، وإلا فالإذن في التصرف موجود في القرض أيضًا. قوله: (ما هنا) أي من تصديق العايل. قوله: (في الإجارة) أي في دَعواها وقوله: (في العارية) أي في دَعواها. قوله: (ولو أقاما إلخ) أي بعد التَّلَفِ كما قرَّضه في ذلك في الرُّوض وغيره. اهـ. سم أي كالنهاية. قوله: (رجَّحه أبو زُرعة إلخ) أي وشرح الرُّوض. قوله: (أي فيأتي ما مرَّ إلخ) أي من تصديق العايل أو المالك. اهـ. سم. قوله: (ولو قال المالك إلخ) عبارة النهاية أمَّا لو كان المال باقيا وقال المالك دَفَعْتُه قراضًا فلي حِصَّة من الرِّبح وقال الآخذ أخذته قرضًا صدَّق الآخذ بيمينه، والرِّبح له أي جميعه وبدل القرض في ذمِّه ولا يقبل قوله في دفع المال لِرَبِّه إلا بيَّنة كما أفْتى به الوالد رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. اهـ. قوله: (صدَّق الآخذ كما جرَّم إلخ) أفْتى به شيخنا الشَّهاب الزملي واغتمده ولده، وكذا أفْتى به الجلال السيوطي وأفْتى أيضًا شيخنا الشَّهاب الزملي بأنَّه لا أجر له ولا يقبل قوله في الردِّ مؤاخذه له بمقتضى دَعواه يوافق ذلك قول الشَّارح وتَرَتَّبَ عليه أحكام القرض؛ إذ لا أجر للمقرض ولا يقبل قوله في الردِّ واعلم أنَّ هذا مصوَّر بالاختلاف مع بقاء المال بخلاف ما تقدَّم في مسألة الزركشي فلو كان الاختلاف هنا بعد التَّلَفِ فالآخذ مؤرَّر بالبدل لمُنكره كما هو ظاهر فلو أقاما بيَّنتين أي فيما لو كان المال باقيا أُنْجِه تقدِيم بيَّنة الآخذ؛ لأنَّ معها زيادة علم على قياس ما تقدَّم عن أبي زُرعة وغيره. اهـ. سم. قوله: (فقال) أي الغير (لو اختلفا في القرض والقراض) المُبادِرُ مِنَّا قبله بأن يدَّعي المالك القراض

قوله: (أما قبل التَّلَفِ فيصدَّق المالك إلخ) فالحاصل على تزجيج الزركشي أنَّ المصدَّق المالك مطلقًا قبل التَّلَفِ وبعده. قوله: (ولو أقاما في مسألة القرض والقراض بيَّنتين) أي بعد التَّلَفِ كما قرَّضه في ذلك في الرُّوض وغيره. قوله: (رجَّحه أبو زُرعة) واغتمده م. ر. قوله: (أي فيأتي ما مرَّ عند عدم البيَّنة) أي من تصديق العايل أو المالك. قوله: (صدَّق الآخذ كما جرَّم به بعضهم) أفْتى به شيخنا

ولو ادَّعى المالك القرض والآخذ الوديعة صدق الآخذ؛ لأنَّ الأصل عدم الضمان وخالفه في الأنوار فقال في الدعاوى فيما لو أبدله الوديعة بالوكالة صدق المالك والوكالة الوديعة مُتَّحِدَانِ؛ لأنَّ الإيداع توكيلٌ والأوجه ما قاله البغوي ثم رأيت أبا زرعة يحكِّه وكأنه لم يطلع عليه وعَلَّله بأنَّ الأصل براءة ذمته والأصل عدم انتقال المالك عن الدافع وعدم الصيغة من الجانيين المُشترطة في القرض دون الوديعة ثم استدلَّ بما مرَّ أوَّل القرض أنهما لو اختلفا في

والعامل القرض. □ فَوَدَّ: (ولو ادَّعى المالك القرض والآخذ الوديعة إلخ) لَعَلَّه بَعْدَ التَّلَفِ. □ فَوَدَّ: (وخالفه في الأنوار إلخ) اعْتَمَدَ هَذَا م. ر. اهـ سَمِ وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ اعْتِمَادُهُ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (فيما لو أَبْدَلَ إلخ) أَيِ فِيمَا لَوْ ادَّعى المالك القرض والآخذ الوكالة. □ فَوَدَّ: (والوكالة الوديعة إلخ) دَلِيلٌ لِمُخَالَفَةِ الْأَنْوَارِ. □ فَوَدَّ: (والأوجه ما قاله البغوي) مَشَى فِي آخِرِ الْعَارِيَةِ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَه الْبَغَوِيُّ. اهـ سَمِ. □ فَوَدَّ: (بِحَكِّهِ) أَيِ مَا قَالَه الْبَغَوِيُّ مِنْ تَصْدِيقِ الْآخِذِ، وَكَذَا ضَمِيرٌ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَكَانَتْه إلخ) أَيِ أبا زُرْعَةَ وَكَذَا ضَمِيرٌ وَعَلَّلهُ الْمُسْتَتِرُّ وَضَمِيرٌ اسْتَدَلَّ. □ فَوَدَّ: (لَهُ عَلَيْهِ) الضَّمِيرُ الْأَوَّلُ لِمَنْ وَالثَّانِي لِلْبَاعِثِ. □ فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُضْطَرِّ. □ فَوَدَّ: (كَالْوَكِيلِ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ يَجْعَلُ وَقَوْلُهُ، وَلَوْ ادَّعى إِلَى الْمُشْتَرِ. □ فَوَدَّ: (وَانْتِفَاعُهُ) أَيِ الْعَامِلِ بِالرَّيْحِ (هُوَ لَيْسَ) أَيِ الْإِنْتِفَاعُ (بِهَا) أَيِ بِالْعَيْنِ. □ فَوَدَّ (سَمِ): (لَوْ اخْتَلَفَا إلخ) وَإِنْ قَالَ الْعَامِلُ قَارَضْتَنِي فَقَالَ الْمَالِكُ وَكَانَتْكَ صَدَقَ الْمَالِكُ بِبَيِّنَةٍ وَلَا أَجْرَةَ لِلْعَامِلِ مُغْنٍ وَرَوْضٌ وَفِي شَرْحِهِ فَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ فَالظَّاهِرُ تَقْدِيمُ بَيِّنَةِ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ. اهـ.

الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ واعْتَمَدَهُ وَلَدُهُ، وَكَذَا أَفْتَى بِهِ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ فَقَالَ الَّذِي يَظْهَرُ تَصْدِيقُ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّ مَعَهُ يَدًا وَبَلَّغْنِي أَنَّهُ مَقْبُولٌ عَنِ الْمَالِكِيَّةِ كَذَلِكَ. اهـ لَكِنْ قَدْ يَخْدِشُ تَغْلِيلُهُ تَسْلِيمَهُ أَنَّ يَدَهُ نَاشِئَةٌ عَنْ دَفْعِ الْمَالِكِ إِلَيْهِ وَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَالُ الْمَالِكِ وَأَفْتَى أَيْضًا شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي الرَّدِّ مُؤَاخَذَةً لَهُ بِمُقْتَضَى دَعْوَاهُ. انْتَهَى وَيُؤَافِقُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْقَرْضِ؛ إِذْ لَا أَجْرَةَ لِلْمُقْتَرِضِ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي الرَّدِّ نَعَمْ قَدْ يَشْكُلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مُقْتَضَى قَوْلِ الْمَالِكِ قَبُولُ قَوْلِهِ فِي الرَّدِّ فَكَيْفَ يَسُوعُ لَهُ مُطَالَبَتُهُ بِالرَّدِّ وَتَغْرِيمُهُ مَعَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ إِقْرَارَهُ بِكَوْنِهِ قِرَاضًا الَّذِي كَانَ مُقْتَضَاهُ ذَلِكَ قَدْ سَقَطَ بِإِنْكَارِ الْآخِذِ وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا مُصَوَّرٌ بِالْاِخْتِلَافِ مَعَ بَقَاءِ الْمَالِ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ فِيمَا لَوْ ادَّعى الْمَالِكُ الْقَرْضَ وَالْآخِذُ الْقِرَاضَ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ تَصْدِيقِ الْمَالِكِ فَإِنَّهُ فِيمَا بَعْدَ التَّلَفِ كَمَا تَقَدَّمَ فَلَوْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ هُنَا بَعْدَ التَّلَفِ فَالْآخِذُ مُقَرَّرٌ بِالْبَدَلِ لِمُنْكَرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. □ فَوَدَّ: (صَدَقَ الْآخِذُ) فَلَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ أَتَتْهُ تَقْدِيمُ بَيِّنَةِ الْآخِذِ؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ عَلَى قِيَاسِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ وَغَيْرِهِ. □ فَوَدَّ: (وَخَالَفَهُ فِي الْأَنْوَارِ إلخ) اعْتَمَدَ هَذَا م. ر. □ فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ مَا قَالَه الْبَغَوِيُّ) مَشَى فِي آخِرِ الْعَارِيَةِ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَه الْبَغَوِيُّ.

ذِكْرُ الْبَدَلِ صُدِّقَ الْآخِذُ وَيَقُولُ الرُّوضَةُ لَوْ بَعَثَ لَبِيتَ مَنْ لَا دَيْنَ لَهُ عَلَيْهِ شَيْئًا ثُمَّ قَالَ بَعَثْتُهُ
بِعَوَضٍ صُدِّقَ الْمَبْعُوثُ إِلَيْهِ وَمَا نَحْنُ فِيهِ أَوْلَى وَإِنَّمَا صُدِّقَ مُطْعَمٌ مُضْطَرٌّ فِي أَنَّهُ بِعَوَضٍ حَقْلًا
لِلنَّاسِ عَلَى هَذِهِ الْمَكْرُمَةِ الْعَظِيمَةِ وَإِبْقَاءِ النَّفْسِ وَأَيْضًا الْأَصْلُ هُنَا عَدَمُ انْتِقَالِ الْمِلْكِ بِخِلَافِهِ
ثُمَّ ، (وَكَذَا) يُصَدِّقُ فِي (دَعْوَى الرَّدِّ فِي الْأَصْح) كَالْوَكِيلِ بِجَعْلٍ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ الْعَيْنَ لِمَنْفَعَةِ
الْمَالِكِ ، وَانْتِفَاعُهُ هُوَ لَيْسَ بِهَا بَلْ بِالْعَمَلِ فِيهَا وَبِهِ فَارَقَ الثَّرْتَهْنَ وَالْمُسْتَأْجَرَ ، وَلَوْ ادَّعَى تَلَفًا أَوْ
رَدًّا ثُمَّ أَكْذَبَ نَفْسَهُ ثُمَّ ادَّعَى أَحَدَهُمَا وَأَمَكَّنَ قَبْلَ كَمَا لَوْ ادَّعَى الرَّبِيعَ ثُمَّ أَكْذَبَ نَفْسَهُ ثُمَّ قَالَ
خَسِرْتُ وَأَمَكَّنَ .

(وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْمَشْرُوطِ) لَهُ أَهْوُ النِّصْفُ أَوْ الثُّلُثُ مَثَلًا (تَحَالَفًا) لِاخْتِلَافِهِمَا فِي عَوَضِ الْعَقْدِ
مَعَ اتِّفَاقِهِمَا عَلَى صِحَّتِهِ فَأَشْبَهَا اخْتِلَافَ الْمُتَبَايِعِينَ (وَلَهُ أَجْرُهُ الْمَثَلِ) لِيَتَعَدَّرَ رُجُوعُ عَمَلِهِ إِلَيْهِ
فَوَجِبَ لَهُ قِيمَتُهُ وَهُوَ أَجْرُهُ مِثْلُهُ وَلِلْمَالِكِ الرَّبِيعُ كُلُّهُ وَلَا يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ هُنَا بِالتَّحَالُفِ نَظِيرُ مَا مَرَّ
فِي الْبَيْعِ .

﴿قَوْلُ (السِّي) : (تَحَالَفًا) وَلَوْ كَانَ الْقَرَضُ لِمَخْجُورٍ عَلَيْهِ وَمُدَّعَى الْعَامِلِ دُونَ الْأَجْرَةِ فَلَا تَحَالَفَ كَنَظِيرِهِ
فِي الصَّدَاقِ نِهَائَةً وَمُعْنٍ وَشَرْحُ رَوْضٍ . قَوْلُهُ : (فَأَشْبَهَا) الظَّاهِرُ فَأَشْبَهَ أَيُّ بِالْأَفْرَادِ لَكِنْ فِي أَصْلِهِ بِصُورَةِ
الْتِّبَةِ فَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ . اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ أَيُّ وَالْأَصْلُ أَشْبَهَ اخْتِلَافَهُمَا . قَوْلُهُ : (وَلَا يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ هُنَا
بِالتَّحَالُفِ) بَلْ يَفْسَخَانِهِ أَوْ أَحَدَهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ كَمَا فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ عَلَى الْبَيَانِ ، وَإِنْ أَشْعَرَ كَلَامُ
الْمُصَنِّفِ بِأَنَّهُ يَنْفَسِخُ بِمَجَرَّدِ التَّحَالُفِ وَصَرَّحَ بِهِ الرُّوْيَانِيُّ مُعْنِي وَع ش وَذَكَرَ سَم عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ مَا
يُقَيِّدُهُ .

(خَاتِمَةٌ) : لَوْ اشْتَرَى الْعَامِلُ ، وَلَوْ ذِمِّيًّا مَا يَمْتَنِعُ بَيْعُهُ كَخَمْرِ أَوْ أُم وَلَدٍ وَسَلَّمِ لِلْبَائِعِ الثَّمَنَ ضَمِنَ ، وَإِنْ
كَانَ جَاهِلًا أَوْ قَارَضَهُ لِيَجْلِبَ مِنْ بِلَدَةٍ إِلَى أُخْرَى لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ زَائِدٌ عَلَى التَّجَارَةِ ، وَلَوْ اشْتَرَى
بِالْفَقِينِ لِمُقَارَضَتَيْنِ لَهُ رَقِيقَتَيْنِ فَأَشْبَهَا عَلَيْهِ وَقَعَا لَهُ وَغَرِمَ لُهُمَا الْآلَفَيْنِ لِيَتَفَرِّطَهُ بَعْدَ الْإِفْرَادِ لَا قِيمَتَهُمَا وَإِنْ
مَاتَ الْعَامِلُ وَاشْتَبَهَ مَالُ الْقَرَضِ بِغَيْرِهِ فَكَالْوَدِيعِ يَمُوتُ وَعِنْدَهُ الْوَدِيعَةُ وَاشْتَبَهَتْ بِغَيْرِهَا وَسَيَأْتِي فِي بَابِهِ
وَإِنْ جَنَى عَبْدُ الْقَرَضِ فَهَلْ يُقَدِّمُهُ الْعَامِلُ مِنْ مَالِ الْقَرَضِ كَالْتَّفَقَةِ عَلَيْهِ أَوْ لَا وَجِهَانِ أَصَحُّهُمَا نَعَمْ . اهـ
نِهَائَةً ، وَكَذَا فِي الْمُعْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا مَسْأَلَةَ مَوْتِ الْعَامِلِ وَقَوْلُهُ أَصَحُّهُمَا نَعَمْ فَقَالَا أَرْجَحُّهُمَا
لَا يَقْدِرُهُ الْمَالِكُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ لَا مِنْ مَالِ الْقَرَضِ كَمَا لَوْ أَبَقَ فَإِنَّ نَفَقَةَ رَدَّهُ عَلَى الْمَالِكِ ، وَإِنْ كَانَ فِي
الْمَالِ رَبِيعٌ . اهـ .

﴿قَوْلُهُ : (كَمَا لَوْ ادَّعَى الرَّبِيعَ الْإِنْسَانِ) وَإِنْ أَقَرَّ بِرَبِيعٍ ثُمَّ ادَّعَى غَلَطًا أَوْ كَذِبًا لَمْ يُقْبَلْ قَالَهُ فِي الرُّوْضِ وَقَدْ تَقَدَّمَ
هَذَا فِي الشَّرْحِ بِزِيَادَةٍ . قَوْلُهُ : (وَلَا يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ هُنَا بِالتَّحَالُفِ الْإِنْسَانِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَإِذَا تَحَالَفَا
فُسِخَ الْعَقْدُ وَاخْتَصَّ الرَّبِيعُ وَالْخُسْرَانُ بِالْمَالِكِ وَوَجَبَتْ الْأَجْرَةُ عَلَيْهِ لِلْعَامِلِ اهـ وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَلَا
يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ بِالتَّحَالُفِ لَا يُنَافِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْإِنْفِسَاحَ غَيْرَ الْفَسْخِ اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ)

هي مُعَامَلَةٌ عَلَى تَعَهُدِ شَجَرٍ بِحِزْبٍ مِنْ ثَمَرَتِهِ مِنَ السَّقْيِ الَّذِي هُوَ أَهْمُ أَعْمَالِهَا وَالْأَصْلُ فِيهَا قَبْلَ الْإِجْمَاعِ «مُعَامَلَتُهُ» يَهْدِي خَيْرٌ عَلَى نَخْلِهَا وَأَرْضِهَا بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ» رواه الشيخان والحاجة ماسةٌ إليها والإجارة فيها ضَرَرٌ بِتَغْرِيمِ الْمَالِكِ حَالًا مَعَ أَنَّهُ قَدْ لَا يَطْلُعُ شَيْءٌ، وَقَدْ يَتَهَاوُنُ الْأَجِيرُ فِي الْعَمَلِ لِأَخْذِهِ الْأَجْرَةَ وَبِالْعَبْدِ ابْنِ الْمُثْنَدِ فِي رَدِّ مُخَالَفَةِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهَا وَمَنْ ثَمَّ خَالَفَهُ صَاحِبُهَا وَزَعَمَ أَنَّ الْمُعَامَلَةَ مَعَ الْكُفَّارِ تَحْتَمِلُ الْجَهَالَاتِ مَرْدُودَةً بِأَنَّ أَهْلَ خَيْرٍ كَانُوا مُسْتَأْمِنِينَ وَأَرَكَانُهَا سِتَّةٌ عَاقِدَانِ وَمَوْرِدٌ وَعَمَلٌ وَثَمَرٌ وَصِغَةٌ وَكُلُّهَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ)

قوله: (هي مُعَامَلَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَفْتَى فِي الْمُغْنَى لِأَقْوَلِهِ وَبِالْعَبْدِ إِلَى أَرَاكَانُهَا وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ فِي النَّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ إِلَى لَكِنْ انْتَصَرَ وَقَوْلُهُ وَأَشَارَ إِلَيْهِ إِلَى الْمُثْنَدِ. قوله: (مُعَامَلَةٌ) أَي بِصِغَةٍ مَعْلُومَةٍ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَمِيعُ أَرَاكَانِهَا أَهْلُ بُجَيْرِمْي. قوله: (عَلَى تَعَهُدِ شَجَرٍ) أَي مَخْصُوصٍ هُوَ التَّخْلُ وَالْعَبْدُ بِسَقْيٍ وَغَيْرِهِ. قوله: (مِنْ السَّقْيِ) خَبَرٌ ثَانٍ لِقَوْلِهِ هِيَ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنْ السَّقْيِ بِفَتْحِ السِّينِ وَسُكُونِ الْقَافِ أَه. وَفِي عَشْرٍ عَنْ سَمٍ عَلَى مَنْهَجٍ، وَقِيلَ مِنَ السَّقْيِ بِكَسْرِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَهُوَ صِغَارُ التَّخْلِ أَه. قوله: (الَّذِي هُوَ الْخ) هَذَا فِي مَعْنَى الْعِلَّةِ لِأَخْذِهَا مِنَ السَّقْيِ دُونَ غَيْرِهِ وَالْمُرَادُ أَنَّ عَمَلَ الْعَامِلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَاصِرًا عَلَى السَّقْيِ لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ أَكْثَرَ أَعْمَالِهَا نَفْعًا وَمُؤْنَةً أُخِذَتْ مِنْهُ. قوله: (قَبْلَ الْإِجْمَاعِ) هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهَا مُجْمَعٌ عَلَيْهَا مَعَ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ مَنَعَهَا كَمَا سَبَّأَتِي إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمْ يُعْتَدَ بِخِلَافِهِ لِشِدَّةِ ضَعْفِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ الْآتِي، وَبِالْعَبْدِ ابْنِ الْمُثْنَدِ الْخ. قوله: (وَالْحَاجَةُ مَاسَةٌ إِلَيْهَا الْخ) لِأَنَّ مَالِكَ الْأَشْجَارِ قَدْ لَا يُحْسِنُ تَعَهُدَهَا أَوْ لَا يَتَقَرَّعُ لَهُ وَمَنْ يُحْسِنُ وَيَتَقَرَّعُ قَدْ لَا يَمْلِكُ الْأَشْجَارَ فَيَخْتَانُجُ ذَاكَ إِلَى الْاسْتِعْمَالِ وَهَذَا إِلَى الْعَمَلِ مُغْنَى وَشَرْحُ مَنْهَجٍ. قوله: (وَالْإِجَارَةُ الْخ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ إِنَّ الْحَاجَةَ تَنْدَفِعُ بِالْإِجَارَةِ. قوله: (قَدْ لَا يَطْلُعُ الْخ) أَي قَدْ لَا يَخْصُلُ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَارِ مُغْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ. قوله: (فِي رَدِّ مُخَالَفَةِ أَبِي حَنِيفَةَ الْخ) وَالرَّدُّ مُضَافٌ إِلَى مَفْعُولِهِ وَالْمُخَالَفَةُ إِلَى فَاعِلِهِ. قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي مِنْ أَجْلِ اسْتِدَادِ ضَعْفِ مَنْعِ أَبِي حَنِيفَةَ لِلْمَسَاقَاةِ. قوله: (وَزَعَمَ الْخ) رَدُّ لِحُجُوبِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنِ الْخَبَرِ بِأَنَّ الْمُعَامَلَةَ الْخ. قوله: (مَرْدُودٌ بِأَنَّ أَهْلَ خَيْرٍ الْخ) أَي وَالْمُعَامَلَةُ إِنَّمَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ)

قوله: (مَرْدُودٌ بِأَنَّ أَهْلَ خَيْرٍ الْخ) يَتَأَمَّلُ هَذَا الرَّدُّ. قوله: (كَانُوا مُسْتَأْمِنِينَ) أَي وَهْمَ لَهُمْ أَحْكَامُ

مع شروطها تُعلم من كلامه (تصح من) مالك وعامل (جائز التصرف) وهو الرشيد المختار دون غيره كالقراض (و) تصح (لصبي ومجنون) وسفيه من وليهم (بالولاية) عليهم عند المصلحة للاحتياج إلى ذلك وليت المال من الإمام وللوقف من ناظره، وأفتى ابن الصلاح بصحة إيجار الولي لبياض أرض مؤليه بأجرة هي مقدار منفعة الأرض وقيمة الثمر ثم مساقاة المستأجر بسهم للمولى من ألف سهم بشرط أن لا يُعد ذلك عرفاً غبناً فاحشاً في عقد المساقاة بسبب انضمامه لعقد الإجارة وكونه نقصاً مجبوراً بزيادة الأجرة الموثوق بها ورده البلقيني بما حاصله أنهما صفتان متباينتان فلا تنجيز إحداهما بالأخرى وبه يندفع استشهاده الزركشي له بأن الولي إذا وجد ما اشتراه للمولى معيباً والغبطة في إيقائه أبقاه، ولو بلا أرض لكن انتصر له أبو زرعة بعد اعتماده له بأنه ما زال يرى غدول الثظار والقضاة الفقهاء يفعلون ذلك

تحتل الجهالات مع الحزبين رشدي وع ش. ٥. فؤد: (وعامل إلخ) ولو كان العامل صبياً لم تصح وله أجرة المثل ويضمن بالإتلاف؛ لأنه لم يسقطه على الإتلاف لا بالتلف ولو بتقصير م ر اه سم على حج وقوله لم تصح أي إذا عقدها بنفسه بخلاف ما لو عقده له ولله لمصلحة فيبغى الصحة كإيجارة للرعي مثلاً وقد يشمل قول المصنف ولصبي بأن يراد في ماله أو ذاته ليكون عاملاً اه ع ش. ٥. فؤد: (دون غيره) أي جائز التصرف. ٥. فؤد: (تصح) استغنى المحلى والمغني عن تقديره وتقدير قوله من وليهم بتقدير لنفسه عقب جائز التصرف والمغني حيثيذ كما في الرشدي تصح من جائز التصرف وصحتها منه لا فرق فيها بين كونها لنفسه بالأصالة وبين كونها لصبي ومجنون بالولاية. ٥. فؤد: (ولييت المال إلخ) عبارة شرح الروض وفي معنى الولي الإمام في بساتين بيت المال ومن لا يعرف مالكة، وكذا بساتين الغائب فيما يظهر قاله الزركشي اه وكذا في المغني والنهاية لكن بلفظ كما قاله الزركشي.

٥. فؤد: (من الإمام) أي أو نائبه، ولو تبين المالك بعد ذلك هل يصح التصرف أم لا فيه نظر والأقرب الأول؛ لأن الإمام نائب المالك ثم إن كانت الثمرة باقية أخذها وإلا رجع على بيت المال اه ع ش. ٥. فؤد: (أرض مؤليه) أي أرض بستانه. ٥. فؤد: (وقيمة الثمر) عطف على منفعة إلخ وقوله: (ثم مساقاة إلخ) عطف على إيجار إلخ. ٥. فؤد: (بسبب إلخ) متعلق بقوله أن لا يُعد أي بعدم العد. ٥. فؤد: (ورده البلقيني إلخ) عبارة النهاية ورد البلقيني إلخ مردود كما قاله الولي العراقي بأنه لم يزل إلخ اه.

٥. فؤد: (انتصر له) أي لابن الصلاح وقد يقال إن كان الحال بحيث لو لم يضم أحد العقدتين إلى الآخر يحصل من مجموعهما أكثر مما يحصل مع الانضمام فالوجه امتناع ما ذكره ابن الصلاح، وإن كان

المسلمين. ٥. فؤد: (ولييت المال من الإمام إلخ) عبارة شرح الروض وفي معنى الولي الإمام في بساتين بيت المال ومن لا يعرف مالكة وكذا بساتين الغائب فيما يظهر قاله الزركشي اه. (فرغ): لو كان العامل صبياً لم يصح وله أجرة المثل ويضمن الصبي بالإتلاف لا بالتلف ولو بتقصير؛ لأنه لم يسقطه على الإتلاف م ر. ٥. فؤد: (لكن انتصر له أبو زرعة إلى قوله وبأنهم اغتفروا الغبن إلخ) قد يقال إن كان الحال

ويحكمون به وبأنهم اغتفروا العنب في أحد العقدتين لاستدراكه في الآخر لتعين المصلحة فيه المترتب على تركيبها ضياغ الشجر والشمير.
(وموردها النخل والعنب) للنص في النخل والحق به العنب بجامع وجوب الزكاة وإمكان الخرص وتجويز صاحب الخصال لها على فحول النخل مقصودة منظر فيه بأنه ليس في معنى المنصوص عليه وبأنه ينأه على اختياره للقديم في قوله (وجوزها القديم في سائر الأشجار المثمرة) لقوله في الخبر السابق من ثمر أو زرع ولعموم الحاجة واختير والجديد المنع؛ لأنها رخصة فتختص بموردها

بحيث لو لم يحصل هذا الضم حصل أقل أو تعطل أحد العقدتين ولم يرغب فيه فالوجه جواز ما ذكره بل وجوبه وقد يشير إلى ذلك قوله لتعين المصلحة إلخ سم على حجج اهـ ع ش بقي ما لو تساوى الحاصلان ولم يخف التعطل ولعل الأقرب حيث لا يعدم الجواز لعدم المصلحة فليحترز.

فـ قوله: (ويحكمون به) أي قصار كالمجمع عليه اهـ ع ش.

فـ قول (سـ): (وموردها) أي ما يرد صيغة عقد المساقاة عليه أصالة اهـ معني. فـ قوله: (وتجوز صاحب الخصال إلخ) وفاقا للنهاية عبارته وموردها النخل، ولو ذكورا كما اقتضاه إطلاقه وصرح به الخفاف وقد ينزع فيه بأنه ليس إلخ اهـ قال ع ش قوله الخفاف هو صاحب الخصال اهـ عبارة الحلبي قوله كونه نخلا ولو ذكورا م ر وذكر أهل الخبرة أن ذكور النخل قد تثمر اهـ.

فـ قول (سـ): (في سائر الأشجار المثمرة) احتراز بالأشجار عما لا ساق له كالبطيخ وقصب السكر وبالمثمرة عن غيرها كالتوت الذكر وما لا يقصد ثمره كالصنوبر فلا تجوز المساقاة عليهما على القولين اهـ معني. فـ قوله: (لقوله) إلى قوله وشرط في المعني. فـ قوله: (في الخبر السابق من ثمر وزرع) قد يدفع بأن قوله في الخبر من ثمر بعد قوله على نخلها مضروفا لثمر النخل فليأمل سم ورشيد ع ش.

فـ قوله: (واختير) عبارة النهاية والمعني واختاره المصنف في تصحيح التثنية اهـ. فـ قوله: (لأنها رخصة) في رده للذليل القديم نظر؛ لأنه استدلال بعموم الثمر في الخبر لا بالقياس. فـ قوله: (فتختص بموردها) قد يقال يرد عليه قياس العنب فإن فرق بتحقيق شرط القياس في العنب دون غيره قلنا هذا لا يفيد مع قرض

بحيث لو لم ينضم أحد العقدتين إلى الآخر حصل من مجموعهما أكثر مما يحصل مع الانضمام فالوجه امتناع ما ذكره ابن الصلاح، وإن كان بحيث لو لم يحصل هذا الضم حصل أقل أو تعطل أحد العقدتين، ولم يرغب فيه فالوجه جواز ما ذكره بل وجوبه وقد يشير إلى ذلك قوله لتعين المصلحة إلخ فليأمل.

فـ قوله: (بأنه ليس في معنى المنصوص عليه) كان وجه هذا التقي أنه لا يوجد فيه وجوب الزكاة وإمكان الخرص إلا أن يقال هذا باغتيال ما من شأنه باغتيال الجنس ويدعي شمول الثمر في لفظ النص لطلع الذكور وحيث لا يلزم بناء هذا على القديم. فـ قوله: (لقوله في الخبر السابق من ثمر أو زرع) قد يدفع بأن قوله في الخبر من ثمر بعد قوله على نخلها مضروفا لثمر النخل فليأمل. فـ قوله: (لأنها رخصة) في رده

وعليه يَشْتَبَعُ فِي الْمُقْلِ كَمَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ وَتَصِحُّ عَلَى أَشْجَارٍ مُثْمِرَةٍ تَبَعًا لِلتَّخْلِ وَالْعِنَبِ إِذَا كَانَتْ بَيْنَهُمَا وَإِنْ كَثُرَتْ وَشَرَطَ بَعْضُهُمْ تَعَذُّرَ إِفْرَادِهَا بِالسَّقْيِ نَظِيرَ الْمَزَارَعَةِ وَعَلَيْهِ فَيَأْتِي هُنَا جَمِيعُ مَا يَأْتِي ثُمَّ مِنْ اتِّحَادِ الْعَامِلِ وَمَا بَعْدَهُ وَيُشْتَرَطُ رُؤْيَا الْمُسَاقِي عَلَيْهِ وَتَعْيِينُهُ فَلَا يَصِحُّ عَلَى غَيْرِ مَرْئِيٍّ وَلَا عَلَى مُبْهَمٍ كَأَحَدِ الْحَدِيقَتَيْنِ وَلَا يَأْتِي فِيهِ خِلَافٌ لِأَحَدِ الصُّورَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ لِلزُّومِ الْمُسَاقَاةِ.

(وَلَا تَصِحُّ الْمُخَابَرَةُ) قِيلَ بِاتِّفَاقٍ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةُ (وَهِيَ عَمَلُ الْأَرْضِ) أَيِ الْمُعَامَلَةِ عَلَيْهَا كَمَا

الرُّخْصَةُ وَمَنْعُ الْقِيَاسِ فِيهَا، وَأَيْضًا قَعَدَمُ إِلْحَاقِ سَائِرِ الْأَشْجَارِ حَيْثُ لَعَدَمُ تَحَقُّقِ شَرْطِ الْقِيَاسِ لَا لِلْكَوْنِ رُخْصَةً فَلْيَتَأَمَّلْ عَلَى أَنَّ حَاصِلَ كَلَامِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ أَنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ الْقِيَاسِ فِي الرُّخْصِ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ سَمِعَ عَلَى حَجِّ أَهْلِ شَرْعٍ رَشِيدٍ. □ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ الْجَدِيدِ أَهْلُ ش. □ فَوَدَّ: (فِي الْمُقْلِ) أَيِ الدَّوْمِ أَهْلُ ش. عِبَارَةُ الْقَامُوسِ وَالْمُقْلُ الْمَكِّيُّ ثَمَرُ شَجَرِ الدَّوْمِ أَه. □ فَوَدَّ: (وَالْعِنَبِ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ وَقَوْلُهُ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ بَيْنِ التَّخْلِ أَوْ الْعِنَبِ أَهْلُ ش. □ فَوَدَّ: (وَشَرَطَ بَعْضُهُمُ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَشَرَطَ الزُّكُوشِيُّ بَحْثًا تَعَذُّرَ الْإِنِّ أَهْ وَعِبَارَةُ الْغُرَرِ فَإِنْ سَاقَى عَلَيْهَا تَبَعًا لِلتَّخْلِ أَوْ عِنَبٍ فَلَا صَحَّ فِي الرُّوْضَةِ الصَّحَّةُ كَالْمَزَارَعَةِ وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّشْبِيهِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ عُسْرُ إِفْرَادِهَا بِالسَّقْيِ كَالْمَزَارَعَةِ وَكَلَامُ الْمَاوَزْدِيِّ يُفْهِمُهُ أَهْ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُغْنِي وَشَرْحِي الرُّوْضِ وَالْمَنْهَجِ أَنَّ لَا فَرْقَ حَيْثُ أَطْلَقُوا وَسَكَتُوا عَنْ قَيْدِ عُسْرِ الْإِفْرَادِ. □ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ فَيَأْتِي هُنَا جَمِيعُ مَا يَأْتِي الْإِنِّ) مِنْهُ أَنَّ لَا يُقَدِّمُ الزَّرْعَةَ بَانَ يَأْتِي بِهَا عَقِبَ الْمُسَاقَاةِ كَمَا سَيَأْتِي فَيُشْتَرَطُ هُنَا أَنْ تَتَأَخَّرَ الْمُسَاقَاةُ عَلَى تِلْكَ الْأَشْجَارِ عَنِ الْمُسَاقَاةِ عَلَى التَّخْلِ وَالْعِنَبِ فَلَوْ اشْتَمَلَ الْبُسْتَانُ مَعَ التَّخْلِ وَالْعِنَبِ عَلَى غَيْرِهِمَا فَقَالَ سَاقَيْتُكَ عَلَى أَشْجَارِ هَذَا الْبُسْتَانِ لَمْ يَصِحَّ لِلْمُقَارَنَةِ وَعَدَمُ التَّأَخُّرِ فَلْيُرَاجِعْ أَهْ سَمِ أَقُولُ وَقَدْ يُفِيدُهُ قَوْلُ الْمُغْنِي وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فِي الْمَزَارَعَةِ مَا نَصَّهُ وَأَفْهَمَ الْأَوَّلُ أَنَّهُ لَا يُغْنِي لَفْظُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ، وَلَكِنْ لَوْ أَتَى بِلَفْظٍ يَشْمَلُهُمَا كَعَامَلْتُكَ عَلَى التَّخْلِ وَالْبِيَاضِ بِالنَّصْفِ فِيهِمَا كَفَى، بَلْ حَكَى فِيهِ الْإِمَامُ الْإِتِّفَاقَ أَهْ حَيْثُ صَرَّحَ بِلَفْظِ التَّخْلِ وَالْبِيَاضِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى غَيْرِ مَرْئِيٍّ الْإِنِّ) وَلَا عَلَى غَيْرِ مَغْرُوسٍ كَمَا يَأْتِي.

□ فَوَدَّ (لَشَيْءٍ): (وَلَا تَصِحُّ الْمُخَابَرَةُ الْإِنِّ) وَلَا الْمُسَاطَرَةُ الْمُسَمَّاةُ أَيْضًا بِالْمُنَاصِبَةِ بِمَوْحَدَةٍ بَعْدَ صَادٍ مُهْمَلَةٍ

لِدَلِيلِ الْقَدِيمِ نَظَرًا؛ لِأَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِعُمُومِ الثَّمَرِ فِي الْخَبَرِ لَا بِالْقِيَاسِ وَقَوْلُهُ فَتَخْتَصُّ بِمَوْرِدِهَا قَدْ يُقَالُ يُرَدُّ عَلَيْهِ قِيَاسُ الْعِنَبِ فَإِنْ فَرَّقَ بِتَحَقُّقِ شَرْطِ الْقِيَاسِ أَنَّ الْعِنَبَ دُونَ غَيْرِهِ قُلْنَا هَذَا لَا يُفِيدُ مَعَ فَرْضِ الرُّخْصَةِ وَمَنْعِ الْقِيَاسِ فِيهَا وَأَيْضًا قَعَدَمُ إِلْحَاقِ سَائِرِ الْأَشْجَارِ حَيْثُ لَعَدَمُ تَحَقُّقِ شَرْطِ الْقِيَاسِ لِلْكَوْنِ رُخْصَةً فَلْيَتَأَمَّلْ عَلَى أَنَّ حَاصِلَ كَلَامِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ أَنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ الْقِيَاسِ فِي الرُّخْصِ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ.

□ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ فَيَأْتِي هُنَا جَمِيعُ مَا يَأْتِي ثُمَّ) مِنْهُ كَمَا سَيَأْتِي أَنَّ لَا يُقَدِّمُ الزَّرْعَةَ بَانَ يَأْتِي بِهَا عَقِبَ الْمُسَاقَاةِ كَمَا سَيَأْتِي فَيُشْتَرَطُ هُنَا أَنْ تَتَأَخَّرَ الْمُسَاقَاةُ عَلَى تِلْكَ الْأَشْجَارِ عَنِ الْمُسَاقَاةِ عَلَى التَّخْلِ وَالْعِنَبِ فَلَوْ اشْتَمَلَ الْبُسْتَانُ مَعَ التَّخْلِ وَالْعِنَبِ عَلَى غَيْرِهِمَا فَقَالَ سَاقَيْتُكَ عَلَى أَشْجَارِ هَذَا الْبُسْتَانِ لَمْ يَصِحَّ

بأصله وعَبَّرَ به في الروضة وأشار إليه هنا بقوله وهي هذه المُعاملة (بعض ما يخرج منها والبذر من العامل ولا المزارعة وهي هذه المُعاملة والبذر من المالك) لِلتَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُمَا وَلِسَهُولَةِ تَحْصِيلِ مَنْفَعَةِ الْأَرْضِ بِالْإِجَارَةِ وَاخْتَارَ جَمْعُ جَوَازِهِمَا وَتَأَوَّلُوا الْأَحَادِيثَ عَلَى مَا إِذَا شُرِطَ لِوَاحِدٍ زَرْعُ قِطْعَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَلَا خَرَّ أُخْرَى وَاسْتَدَلُّوا بِعَمَلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهَا وَقَائِعٌ فِعْلِيَّةٌ مُحْتَمَلَةٌ فِي الْمَزَارَعَةِ لِكُونِهَا تَبَعًا وَفِيهَا فِي الْمُخَابَرَةِ لِكُونِهَا بِأَحَدِ الطَّرِيقِ الْآتِيَةِ وَمَنْ زَارَعَ عَلَى أَرْضٍ بجزءٍ مِنَ الْعَلَّةِ فَعَطَّلَ بَعْضُهَا لَزِمَهُ أَجْرُهُ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ، لَكِنْ غَلَطَهُ التَّاجُ الْفَرَازِيُّ وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ فِيهِ الْبَحْرُ التَّصْرِيحُ بِمَا أَفْتَى بِهِ لَكِنْ فِي الْمُخَابَرَةِ فَيُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَيْهِ. وَصَرَّحَ السَّبْكِيُّ أَنَّ الْفَلَاحَ لَوْ تَرَكَ السَّقْفِي

التي تُفَعَّلُ بِالشَّامِ وَهِيَ أَنْ يُسَلَّمَ إِلَيْهِ أَرْضًا لِيَغْرِسَهَا مِنْ عِنْدِهِ وَالشَّجَرُ بَيْنَهُمَا وَفِي فَتَاوَى الْقُقَالِ أَنَّ الْحَاصِلَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لِلْعَامِلِ وَلِلْمَالِكِ الْأَرْضُ أَجْرُهُ مِثْلُهَا عَلَيْهِ اهـ مُعْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَعَبَّرَ بِهِ) أَيِ بَلْفُظِ الْمُعَامَلَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَأَشَارَ) أَيِ الْمُصَنِّفُ (إِلَيْهِ) أَيِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَمَلِ الْمُعَامَلَةُ (هَنَا) أَيِ فِي الْمَنْهَاجِ. ٥. قَوْلُهُ: (إِلَخ) أَيِ فِي تَغْرِيفِ الْمَزَارَعَةِ الْآتِيِ آتِفًا. ٥. قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَ جَمْعُ) عِبَارَةُ الْغَرَرِ وَالْمُعْنِي وَشَرْحِي الرُّوضِ وَالْمَنْهَجِ وَاخْتَارَ التَّوَوُّيُّ تَبَعًا لِابْنِ الْمُثَنِّرِ وَابْنِ خُزَيْمَةَ وَالْخَطَّابِيُّ صَحَّتُهُمَا مَعًا، وَلَوْ مُتَّفَقَيْنِ لِصِحَّةِ أَخْبَارِهِمَا وَحَمَلُوا أَخْبَارَ التَّهْيِ عَلَى مَا إِذَا إِلَخَ اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (لِوَاحِدٍ) أَيِ مِنَ الْمَالِكِ وَالْعَامِلِ وَقَوْلُهُ: (زَرْعُ قِطْعَةٍ) أَيِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَقَوْلُهُ: (أُخْرَى) أَيِ قِطْعَةٍ أُخْرَى أَيِ زَرْعُهَا. ٥. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهَا) أَيِ أَعْمَالُ عُمَرَ وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ (وَقَائِعٌ إِلَخ) أَيِ وَبِأَنَّ فَعَلَ الصَّحَابِيُّ وَأَهْلَ الْمَدِينَةِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ اهـ رَشِيدِي. ٥. قَوْلُهُ: (فَعَطَّلَ بَعْضُهَا) أَيِ لَمْ يَزْرَعْهُ. ٥. قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ أَجْرُهُ إِلَخ) أَيِ إِذَا صَحَّتِ الْمُعَامَلَةُ أَخَذًا وَمِمَّا يَأْتِي عَنْ السَّبْكِيِّ اهـ كُرْدِي. ٥. قَوْلُهُ: (لَكِنْ غَلَطَهُ فِيهِ التَّاجُ الْفَرَازِيُّ) وَقَالَ بَعْدَ الْلُزُومِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ مُعْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش وَخَرَجَ بِالْمَزَارَعَةِ الْمُخَابَرَةُ فَيَضْمَنُ وَبِهِ صَرَّحَ ابْنُ حَجَّجٍ اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (لَكِنْ فِي الْمُخَابَرَةِ) كَانَ الْفَرْقُ أَنَّ الْمُخَابِرَ فِي مَعْنَى مُسْتَأْجِرِ الْأَرْضِ فَيَلْزِمُهُ أَجْرُهَا، وَإِنْ عَطَّلَهَا بِخِلَافِ الْمَزَارِعِ فَلِإِنَّهُ فِي مَعْنَى الْأَجِيرِ عَلَى عَمَلٍ فَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ إِذَا عَطَّلَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ مَنْفَعَتَهَا وَلَا بِأَشَرِ إِتْلَافِهَا فَلَا وَجْهَ لِلزُّومِ سَمِ عَلَى حَجَّجٍ اهـ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (كَمَا زَعَمَ) أَيِ التَّاجُ وَقَوْلُهُ: (كَلَامُهُ) أَيِ الْمُصَنِّفِ اهـ كُرْدِي. ٥. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ عَقْدِ الْمُخَابَرَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (لَوْ تَرَكَ السَّقْفِي) فِي الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ تَرَكَ سَقْفِيهَا أَيِ الْأَرْضِ عَمْدًا اهـ فَقَيَّدَ

لِلْمُقَارَنَةِ وَعَدَمَ التَّأَخُّرِ قَلْبُورِاجَعُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَأَشَارَ إِلَيْهِ هُنَا بِقَوْلِهِ وَهِيَ هَذِهِ الْمُعَامَلَةُ) أَيِ الْآتِيِ آتِفًا قَوْلُهُ أَنَّ قَوْلَ الْمُتَنِّ عَمَلٍ بِمَعْنَى الْمُعَامَلَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (لَكِنْ غَلَطَهُ التَّاجُ الْفَرَازِيُّ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ شَرْحُ م ر. ٥. قَوْلُهُ: (لَكِنْ فِي الْمُخَابَرَةِ إِلَخ) كَانَ الْفَرْقُ أَنَّ الْمُخَابِرَ فِي مَعْنَى مُسْتَأْجِرِ الْأَرْضِ فَيَلْزِمُهُ أَجْرُهَا، وَإِنْ عَطَّلَهَا بِخِلَافِ الْمَزَارِعِ فَلِإِنَّهُ فِي مَعْنَى الْأَجِيرِ عَلَى عَمَلٍ فَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ إِذَا عَطَّلَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ مَنْفَعَتَهَا وَلَا بِأَشَرِ إِتْلَافِهَا فَلَا وَجْهَ لِلزُّومِ شَرْحُ م ر. ٥. قَوْلُهُ: (وَصَرَّحَ السَّبْكِيُّ إِلَخ) فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ فَيَضْمَنُ فِيهَا أَيِ فِي الْمَزَارَعَةِ مَا تَلَفَ مِنَ الزَّرْعِ إِذَا صَحَّتْ بِتَرَكَ سَقْفِيهَا أَيِ الْأَرْضِ عَمْدًا؛ لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ وَعَلَيْهِ حِفْظُهُ

مع صِحَّةِ الْمُعَامَلَةِ حَتَّى فَسَدَ الزَّرْعُ ضَمِنَتْهُ؛ لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ وَعَلَيْهِ حِفْظُهُ (فَلَوْ كَانَ بَيْنَ النَّخْلِ) أَوْ الْعِنَبِ (بِيَاضٍ) أَيْ أَرْضٌ لَا زَرْعَ فِيهَا وَلَا شَجَرَ (صَحَبَتِ الْمُزَارَعَةُ عَلَيْهِ مَعَ الْمُسَاقَاةِ عَلَى النَّخْلِ) أَوْ الْعِنَبِ تَبَعًا لِلْمُسَاقَاةِ لِعُسْرِ الْإِفْرَادِ وَعَلَيْهِ حُجْمٌ مَا مَرَّ مِنْ مُعَامَلَةِ أَهْلِ خَيْبَرٍ عَلَى شَطْرِ الشَّامِ وَالزَّرْعِ (بِشَرِطِ اتِّحَادِ الْعَامِلِ) أَيْ أَنَّ لَا يَكُونُ مَنْ سَاقَاهُ غَيْرَ مَنْ زَارَعَهُ وَإِنْ تَعَدَّدَ؛ لِأَنَّ إِفْرَادَهَا بِعَامِلٍ يُخْرِجُهَا عَنِ التَّبَعِيَّةِ (وَعُسْرٌ) هُوَ عَلَى بَابِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ خِلَافًا لِجَمْعِ بَلْ قَوْلُهُمُ الْآتِي وَإِنْ كَثُرَ الْبِيَاضُ صَرِيحٌ فِيهِ فَتَعَيَّنَ حَمْلُ التَّعَدُّلِ فِي عِبَارَةِ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا عَلَيْهِ وَكَذَا تَعْبِيرُ آخَرِينَ بِعَدَمِ الْإِمْكَانِ (إِفْرَادُ النَّخْلِ بِالسَّقْفِيِّ) (و) إِفْرَادُ (الْبِيَاضِ بِالْعِمَارَةِ) أَيْ الزَّرَاعَةِ؛ لِأَنَّ التَّبَعِيَّةَ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ تَعَسُّرِ أَحَدِهِمَا (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا) أَيْ الْمُسَاقَاةُ

بِالْعَمَلِ اهـ سـ . قَوْلُهُ: (مَعَ صِحَّةِ الْمُعَامَلَةِ) أَيْ بِخِلَافِهِ مَعَ فَسَادِهَا إِذَا لَا يَلْزُمُهُ عَمَلٌ وَقَدْ بَدَّرَ الْبَذَرَ بِالْإِذْنِ اهـ رَشِيدِي عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ مَعَ صِحَّةِ الْمُعَامَلَةِ بِأَنْ كَانَتْ تَابِعَةً لِلْمُسَاقَاةِ أَوْ قُلْنَا بِالْمُخْتَارِ مِنْ صِحَّتِهَا مُطْلَقًا اهـ . قَوْلُهُ: (حَتَّى فَسَدَ الزَّرْعُ) أَيْ أَوْ الثَّمَرَةُ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (ضَمِنَتْهُ) هَذَا لَا يُشْكِلُ عَلَى مَا قَالَهُ التَّاجُ الْفَزَارِيُّ؛ لِأَنَّ الْأَجِيرَ تَمَّ لَمْ يَتَّعَدَّ وَلَمْ يَقْرَطْ بِمَا تَفْسُدُ بِهِ الْعَيْنُ الَّتِي فِي يَدِهِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ تَرَكَ الْعَمَلَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ وَهُوَ لَا يُوْجِبُ ضَمَانَ أُجْرَةٍ وَلَا غَيْرَهَا بِخِلَافِهِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ قَرَطَ فِي الْعَيْنِ الَّتِي عَلَيْهِ حِفْظُهَا بَتَرَكَ سَقْفِهَا سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (أَوْ الْعِنَبِ) إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّ الزَّرَاعَةَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ خِلَافًا لِجَمْعٍ إِلَى فَتَعَيَّنَ وَقَوْلُهُ وَكَذَا إِلَى الْمُثْنِ وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ خِلَافًا لِجَمْعٍ وَقَوْلُهُ بَلْ يُشْتَرَطُ إِلَى لَأَنَّ الْخَبَرَ وَقَوْلُهُ وَاعْتَزَّضَ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَبِهَذَا عَلِمَ إِلَى الْمُثْنِ .

قَوْلُ (لِسَيِّدِ): (بِيَاضٍ) وَلَوْ كَانَ فِيهِ زَرْعٌ مَوْجُودٌ فَقَبِي جَوَازِ الْمُزَارَعَةِ وَجِهَانِ أَرْجَحُهُمَا كَمَا قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ الْجَوَازُ فِيمَا لَمْ يَنْدُ صَلَاحُهُ فَحِينَئِذٍ لَا اخْتِصَاصَ لِلتَّبَعِيَّةِ بِالْبِيَاضِ الْمُجَرَّدِ اهـ مَغْنٍ وَشَرْحُ الرُّوْضِ وَسَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ قُبِيلٌ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَابِرَ . قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ مَا فِي الْمُثْنِ . قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَعَدَّدَ) فَلَوْ سَاقَى جَمَاعَةً وَزَارَعَهُمْ بِعَقْدٍ وَاحِدٍ صَحَّ اهـ مَغْنِي . قَوْلُهُ: (عَلَى بَابِهِ) أَيْ حَقِيقَتَهُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ التَّعَدُّدُ . قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ تَعَسُّرِ أَحَدِهِمَا) كَانَ أَمَكَّنَ الْإِفْرَادَ الْأَرْضِ بِالزَّرَاعَةِ وَعُسْرَ إِفْرَادِ النَّخْلِ بِالسَّقْفِيِّ اهـ ع ش .

قَوْلُ (لِسَيِّدِ): (أَنْ لَا يَفْصَلَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَالِثِهِ بِخَطِّهِ أَيْ لَا يُفْصَلُ الْعَاقِدَانِ نِهَايَةً وَمَغْنٍ وَقَدْ يُقَالُ اشْتَرَا طُ اتِّحَادِ الْعَقْدِ يُعْنِي عَنْ اشْتِرَاطِ عَدَمِ الْفَضْلِ سَمَ وَع ش .

وَهَذَا ذَكَرَهُ الْأَصْلُ فِي الْإِجَارَةِ اهـ وَفِيهِ التَّقْيِيدُ بِالْعَمَلِ وَلِيُحَرِّزَ مَفْهُومُ قَوْلِهِ إِذَا صَحَّ . قَوْلُهُ: (ضَمِنَتْهُ) هَذَا لَا يُشْكِلُ عَلَى مَا قَالَهُ التَّاجُ الْفَزَارِيُّ؛ لِأَنَّ الْأَجِيرَ تَمَّ لَمْ يَتَّعَدَّ وَلَمْ يَقْرَطْ بِمَا تَفْسُدُ بِهِ الْعَيْنُ الَّتِي هِيَ فِي يَدِهِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ تَرَكَ الْعَمَلَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَا يُوْجِبُ ضَمَانَ أُجْرَةٍ وَلَا غَيْرَهَا بِخِلَافِهِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ قَرَطَ فِي الْعَيْنِ الَّتِي عَلَيْهِ حِفْظُهَا بَتَرَكَ السَّقْفِيِّ . قَوْلُهُ: (فَتَعَيَّنَ حَمْلُ التَّعَدُّلِ إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر . قَوْلُهُ فِي (لِسَيِّدِ): (أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا) قَدْ يُقَالُ اشْتَرَا طُ اتِّحَادِ الْعَقْدِ يُعْنِي عَنْ اشْتِرَاطِ عَدَمِ

والمُزَارَعَةُ التَّابِعَةُ بَلْ يَأْتِي بِهِمَا عَلَى الْإِتِّصَالِ لِتَحْصُلِ التَّبَعِيَّةُ وَأَنَّهُ يُشْتَرَطُ اتِّحَادُ الْعَقْدِ فَلَوْ قَالَ سَاقَيْتُكَ عَلَى النِّصْفِ فَقَبِلَ ثُمَّ زَارَعَهُ عَلَى الْبَيَاضِ لَمْ تَصَحَّ الْمُزَارَعَةُ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّدَ الْعَقْدُ يُزِيلُ التَّبَعِيَّةَ (و) الْأَصَحُّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ (أَنَّهُ لَا يُقَدِّمُ الْمُزَارَعَةَ) عَلَى الْمُسَاقَاةِ بِأَنَّهُ يَأْتِي بِهَا عَقِبَهَا؛ لِأَنَّ التَّابِعَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى مَثْبُوعِهِ وَاشْتَرَطَ الدَّارِمِيُّ بَيَانَ مَا يُزْرَعُ؛ لِأَنَّهُ شَرِيكَ وَبِهِ فَارَقَ عَدَمَ اشْتِرَاطِ بَيَانِهِ فِي الْإِجَارَةِ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ كَثِيرَ الْبَيَاضِ) بِأَنَّهُ اتَّسَعَ مَا بَيْنَ مَغَارِسِ الشَّجَرِ (كَقَلِيلِهِ) لِأَنَّ الْفَرْضَ تَعَشُّرُ الْإِفْرَادِ وَالْحَاجَةُ لَا تَخْتَلِفُ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَسَاوِي الْجُزْءِ الْمَشْرُوطِ مِنَ الشَّعْرِ وَالزَّرْعِ) فَيَجُوزُ شَرْطُ نِصْفِ الزَّرْعِ وَزُرْعِ الشَّعْرِ مَثَلًا لِلْعَامِلِ؛ لِأَنَّ الزَّرَاعَةَ وَإِنْ كَانَتْ تَابِعَةً هِيَ فِي حُكْمِ عَقْدٍ مُسْتَقِلٍّ وَكَوْنُ التَّفَاضُلِ يُزِيلُ التَّبَعِيَّةَ مِنْ أَصْلِهَا مَثْبُوعٌ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذِهِ وَإِلَازَتِهِ لَهَا فِي بَعَثِكَ الشَّجَرَةَ بِعَشْرَةِ وَالثَّمَرَةَ بِخَمْسَةِ حَتَّى يَحْتَاجَ قَبْلَ بُدْءِ الصَّلَاحِ لَشَرْطِ الْقَطْعِ عَلَى مَا مَرَّ بِأَنَّ الثَّمَرَةَ قَبْلَ بُدْءِهِ غَيْرُ صَالِحَةٍ اتِّفَاقًا لَا يُرَادُّ الْعَقْدُ عَلَيْهَا وَحَدَّهَا مِنْ غَيْرِ شَرْطِ قَطْعٍ فَاحْتَاجَتْ لِمَثْبُوعٍ قَوِيٍّ وَلَا كَذَلِكَ الْبَيَاضُ هُنَا لِمَا مَرَّ مِنْ جَوَازِ الْمُزَارَعَةِ مُسْتَقِلَّةً

قوله: (عَلَى النِّصْفِ) أَي مِنْ ثَمَرَةِ هَذَا الشَّجَرِ الْمُعَيَّنِ اهـ رَشِيدِي. قوله: (بِأَنَّهُ يَأْتِي بِهَا عَقِبَهَا) وَلَوْ فَعَلَ الْمَوْجِبُ كَذَلِكَ لَكِنْ فَصَلَ الْقَابِلُ فِي الْقَبُولِ وَقَدَّمَ الْمُزَارَعَةَ كَقَبْلَتِ الْمُزَارَعَةَ وَالْمُسَاقَاةَ لَمْ يَتَّعِدِ الْبُطْلَانُ اهـ سَمِ أَقُولُ بَلْ يَشْمَلُهُ الْمَثْنُ إِذَا الْمُرَادُ أَنْ لَا يُقَدِّمُ الْمُزَارَعَةَ لِإِجَابَتِهَا وَقَبُولًا وَيَقْبَى مَا لَوْ أَجْمَلَ الْعَامِلُ الْقَبُولَ كَقَوْلِهِ قَبِلْتُهُمَا بَعْدَ قَوْلِ الْمَثْنِ سَاقَيْتُكَ وَزَارَعْتُكَ الظَّاهِرُ فِيهِ الصَّحَّةُ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ حِكَايَةً لِلظَّاهِرِ قَبْلَهُ وَفِي سَمِ أَيْضًا وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ عَامَلْتُكَ عَلَى هَذَيْنِ مُشِيرًا لِلتَّخْلِ وَالْبَيَاضِ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْمُقَارَنَةَ تُنَافِي التَّبَعِيَّةَ اهـ ع ش. قوله: (لِأَنَّهُ شَرِيكَ) أَي الْمَالِكُ. قوله: (لِأَنَّ الزَّرَاعَةَ) أَي الْمُزَارَعَةَ.

قوله: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَإِلَازَتِهِ لَهَا) أَي التَّفَاضُلُ لِلتَّبَعِيَّةِ اهـ ع ش. قوله: (فِي بَعَثِكَ) قَدْ يُقَالُ الْمُزِيلُ لَهَا لَيْسَ هُوَ التَّفَاضُلُ بِدَلِيلِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى شَرْطِ الْقَطْعِ، وَإِنْ تَسَاوَى الثَّمَنَانِ أَوْ زَادَ ثَمَنُ الشَّعْرِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ، بَلِ الْمُزِيلُ التَّفْصِيلُ لِلثَّمَنِ الْمَوْجِبُ لِتَعَدُّدِ الْعَقْدِ سَمِ وَرَشِيدِي. قوله: (لِمَثْبُوعٍ قَوِيٍّ) أَي وَهُوَ الشَّجَرُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُفْرَدَ الثَّمَرَةُ بِثَمَنِ اهـ ع ش. قوله: (لِمَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحِ وَلَا الْمُزَارَعَةُ إِلَّا خِ أَي

الْفَضْلُ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (وَأَنَّهُ يُشْتَرَطُ اتِّحَادُ الْعَقْدِ) لَا يُقَالُ اشْتِرَاطُ اتِّحَادِ الْعَقْدِ يُغْنِي عَنْ اشْتِرَاطِ عَدَمِ الْفَضْلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ صَحِيحٌ لَكِنْ الْمُصَنِّفُ اقْتَصَرَ عَلَى اشْتِرَاطِ الثَّانِي وَهُوَ لَا يُغْنِي عَنْ اشْتِرَاطِ الْأَوَّلِ فَنَبَّهَ الشَّارِحُ عَلَى اشْتِرَاطِهِ. (فَرَعَ): لَوْ أَخَّرْتَ الْمُزَارَعَةَ لَكِنْ فَصَلَ الْقَابِلُ فِي الْقَبُولِ وَقَدَّمَهَا كَقَبْلَتِ الْمُزَارَعَةَ وَالْمُسَاقَاةَ لَمْ يَتَّعِدِ الْبُطْلَانُ. (فَرَعَ آخَرَ): قَالَ فِي الرُّوضِ وَالْمُعَامَلَةِ تَشْمَلُهُمَا أَيِ الْمُسَاقَاةَ وَالْمُزَارَعَةَ فَإِنْ قَالَ عَامَلْتُكَ عَلَى التَّخْلِ وَالْبَيَاضِ بِالنِّصْفِ جَارَ وَكَذَا لَوْ جَعَلَ أَحَدُهُمَا أَقْلَ أَوْ شَرَطَ الْبَقَرِ عَلَى الْعَامِلِ اهـ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ عَامَلْتُكَ عَلَى هَذَيْنِ مُشِيرًا لِلتَّخْلِ وَالْبَيَاضِ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْمُقَارَنَةَ تُنَافِي التَّبَعِيَّةَ كَالْتَقَدُّمِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (وَاشْتَرَطَ الدَّارِمِيُّ الْإِخ) كَذَا شَرْحُ م ر. قوله: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَإِلَازَتِهِ لَهَا فِي بَعَثِكَ الْإِخ) قَدْ يُقَالُ الْمُزِيلُ لَهَا هُنَا لَيْسَ هُوَ التَّفَاضُلُ بِدَلِيلِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى شَرْطِ الْقَطْعِ،

عند كثيرين وقضية كلامهما أنه يلحق بالبياض فيما مزرع لم يبد صلاحه.
(و) الأصح (أنه لا يجوز أن يخبر تبعاً للمساقاة) بل يشترط أن يكون البذر من رب النخل؛ لأن
الخبر ورد في المزارعة تبعاً في قصة خبير وهي في معنى المساقاة من حيث إنه ليس على
العامل فيهما إلا العمل بخلاف المخابرة فإنه يكون عليه العمل والبذر واعتراض السبكي هذا
التعليل بأن الوارد في طرق الخبر ظاهره أن البذر منهم فتكون هي المخابرة (فإن أفردت أرض
بالزراعة فالمغل للمالك) لأنه نماء ملكه (وعليه للعامل أجره وعمله ودوابه وآلاته) إن كانت له
وسلم الزرع ليطلان العقد وعمله لا يحبط مجاناً أما إذا لم يسلم فلا شيء للعامل على ما أخذ
من تصويب المصنف لكلام المتولي في نظيره من الشراكة الفاسدة فيما إذا تلف الزرع أنه لا
شيء للعامل؛ لأنه لم يحصل للمالك شيء ورد بأن قياسه على القراض الفاسد أوجه لاتحاد
المساقاة والقراض في أكثر الأحكام فالعامل هنا أشبه به في القراض من الشريك وكان الفرق
بين الشريك والعامل أن الشريك يعمل في ملك نفسه فاحتيج في وجوب أجرته لوجود نفع
شريكه بخلاف العامل في القراض والمساقاة أو أفردت بالمخابرة فالمغل للعامل؛ لأن الزرع

وصاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن المزجج. قو: (وقضية كلامهما إلخ) عبارة الروض
وتصح المزارعة، ولو على زرع موجود تبعاً للمساقاة اه سم. قو: (فيما مر) أي في الصحة تبعاً
بشروطها اه ش. قو: (بل يشترط إلخ) فيه أن العقد حينئذ يصير مزارعة لا مخابرة ولعل لهذا أسقطه
التهاية والمغني. قو: (لأن الخبر إلخ) لا يخفى ما في تقريب هذا التعليل عبارة التهاية والمغني لعدم
ورود ذلك والثاني تجوز كالمزارعة وأجاب الأول بأن المزارعة في معنى المساقاة إلخ اه.

قو: (منهم) أي من أهل خبير (فتكون هي) أي المعاملة معهم.
قول (سني): (أرض) أي قراح أو بياض متخلل بين النخل أو العنب اه مغني. قو: (إن كانت له) إلى
الفرع في المغني لإقوله وبهذا علم إلى المتن. قو: (وسلم الزرع) أي من التلّف. قو: (في نظيره)
أي عقد المزارعة الفاسد وقوله: (في الشراكة إلخ) بيان للنظير و. قو: (فيما إذا إلخ) بدل من في
نظيره وقوله: (أنه لا شيء إلخ) بيان لكلام المتولي. قو: (ورد) أي الأخذ. قو: (بأن قياسه على
القراض إلخ) جزم به الأسنى اه سم. قو: (لاتحاد المساقاة إلخ) الأولى المزارعة. قو: (فالعامل
هنا) أي في المساقاة (أشبه به إلخ) أي بالعامل. قو: (أو أفردت إلخ) عطف على قول المصنف
أفردت إلخ والإفراد ليس بقيد عبارة الروض مع شرحه فإن خبره تبعاً لم يصح كما لو أفردتها والزرع
للعامل وعليه الأجرة وله حكم المستعير في القلع اه.

وإن تساوى الثمنان أو زاد ثمن الثمر كما هو الظاهر، بل المزيل التفصيل للثمن الموجب لتعدد
العقد. قو: (وقضية كلامهما أنه يلحق) عبارة الروض فتصح المزارعة ولو على زرع موجود لا
المخابرة تبعاً للمساقاة إلخ اه. قو: (ورد بأن قياسه إلخ) كذا شرح م ر واقصر في شرح الروض على

يتبع البذر وعليه لِمَالِكِ الأرض أجره مثلها، ولو كان البذر لهما فالغلة لهم ولكل على الآخر أجره ما أصرف من منافعه على حصّة صاحبه. (وطريق جعل الغلة لهما ولا أجره) في إفراد المزارعة (أن يستأجره) أي المالك العايل (ينصف البذر) شائعاً (ليزرع له النصف الآخر) من البذر في نصف الأرض مشاعاً (ويُعيره نصف الأرض) مشاعاً وبهذا عليم جواز إعاره المشاع (أو يستأجره ينصف البذر ونصف منفعة الأرض) شائعين (ليزرع له النصف الآخر) من البذر (في النصف الآخر من الأرض) فيشتري كان في الغلة مناصفةً ولا أجره لأحدهما على الآخر؛ لأنّ العايل يستحق من منفعة الأرض بقدر نصيبه من الزرع والمالك يستحق من منفعة العايل بقدر نصيبه من الزرع وتنفارق الأولى هذه بأنّ الأجره ثمّ عَيْنٌ وهُنَا عَيْنٌ ومنفعةٌ وثُمَّ يَتِمَكَّنُ مِنَ الرُّجُوعِ بعد الزراعة في نصف الأرض ويأخذ الأجره وهُنَا لا يَتِمَكَّنُ، ولو فسد مَنبُثُ الأرض في المدة لزمه قيمة نصفها ثمّ لا هنا؛ لأنّ العارية مضمونة ومن الطّريق أيضاً أن يُفَرِّضَهُ نصف البذر ويُؤَجِّرَهُ نصف الأرض ينصف عمّله ونصف منافع آله فإن كان البذر من العايل فمن طّرقه أن يستأجر العايل نصف الأرض ينصف البذر وينصف عمّله ونصف منافع آله أو منهما

☐ فَوُدَّ: (وعليه لِمَالِكِ الأرض إلخ) قضيت أنّه لا يؤمّر بقلع الزرع قبل أو ان الحصاد وجهه أنّه إمّا زرع بالإذن فخصوص المخابرة، وإن بطل لكن بقي عموم الإذن كالوكالة الفاسدة ع ش وأسنى.

☐ فَوُدَّ: (ولكل على الآخر إلخ) أي حيث سلّم الزرع على ما مرّ عن المتولّي؛ لأنّ هذه شركة فائدة اه ع ش.

☐ فَوُدَّ: (ما أصرف) كذا في أصله بصيغة أفعل وعبارة النهاية صرّفه اه سيّد غمّه فَوُدَّ: (وتنفارق الأولى) أي صورة أن يستأجره ينصف البذر ليزرع له إلخ (هذه) أي صورة أن يستأجره به وينصف منفعة الأرض إلخ. ☐ فَوُدَّ: (ثمّ) أي في الأولى. ☐ فَوُدَّ: (وهنا) أي في الثانية. ☐ فَوُدَّ: (وثمّ يَتِمَكَّنُ إلخ) الأولى ليظهر العطف وبأنّه أي العايل ثمّ يَتِمَكَّنُ إلخ وبأنّه لو فسدت إلخ. ☐ فَوُدَّ: (ويأخذ الأجره) أي المُستأَمَرُ فيما يظهر. ☐ فَوُدَّ: (وهنا لا يَتِمَكَّنُ) لعلّ الفرق اشتمال الصّفقة ثمّ على عقد العارية الذي هو من العقود الجائزة بخلافه هنا وظاهر إطلاقه عدم التّمكّن، ولو قنع بنصف البذر وترك نصف منفعة الأرض للمالك فليراجع. ☐ فَوُدَّ: (ولو فسدت المَنبُث) أي بغير الزراعة سم وع ش ورشيدتي.

☐ فَوُدَّ: (أيضاً) أي كالطريقين المذكورين في المثنى. ☐ فَوُدَّ: (أن يفرض إلخ) أو أن يُعيره نصف الأرض والبذر منهما ثمّ يتبرّع العايل بالعمل مُغْنٍ وشرح المنهج. ☐ فَوُدَّ: (فإن كان البذر إلخ) بيّن به الطريق المُصَحَّحُ للمخابرة تنميماً لكلام المُصَنِّفِ ولذا قال المُحَلِّي أي والمُغْنِي وشرح المنهج وطريق جعل المغلّ لهما في المخابرة ولا أجره أن يستأجر العايل إلخ اه ع ش. ☐ فَوُدَّ: (ينصف البذر إلخ) أي أو ينصف البذر ويتبرّع بالعمل ومنافع آله مُغْنٍ وشرح المنهج.

الجزم بهذا القياس. ☐ فَوُدَّ: (ولو فسدت مَنبُثُ الأرض إلخ) أي فسدت بغير سبب المزارعة.

فمن طَرَفِهِ أَنْ يُؤَجَّرَهُ نِصْفُ الْأَرْضِ بِنِصْفِ مَنَافِعِ عَمَلِهِ وَآلَاتِهِ وَيُشْتَرَطُ فِي هَذِهِ الْإِجَارَاتِ وَجُودُ جَمِيعِ شُرُوطِهَا الْآتِيَةِ.

(فَرَعٌ) أَذِنَ لِغَيْرِهِ فِي زَرْعِ أَرْضِهِ فَحَرَثَهَا وَهَيَّأَهَا لِلزَّرَاعَةِ فَزَادَتْ قِيَمَتُهَا بِذَلِكَ فَأَرَادَ رَهْنَهَا أَوْ بَيْعَهَا مِثْلًا مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْعَامِلِ لَمْ يَصَحِّ لِتَعْدِيرِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا بِدُونِ ذَلِكَ الْعَمَلِ الْمُحْتَرَمِ فِيهَا وَلِأَنَّهَا صَارَتْ مَرْهُونَةً فِي ذَلِكَ الْعَمَلِ الزَّائِدِ بِهِ قِيَمَتُهَا، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ لِنَحْوِ الْقِصَارِ حَبْسَ الثَّوْبِ لِزَهْنِهَا بِأَجْرَتِهِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهَا وَلِلْغَاصِبِ إِذَا غَرِمَ قِيَمَةَ الْحِيلُولَةِ ثُمَّ وَجَدَ الْمَغْضُوبَ حَبْسَهُ حَتَّى يَرُدَّهُ لَهُ مَا غَرِمَهُ عَلَى مَا مَرَّ.

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ وَلِزُومِ الْمُسَاقَاةِ وَهَرَبِ الْعَامِلِ)

(يُشْتَرَطُ تَخْصِصُ الثَّمَرِ بَيْنَهُمَا) فَلَوْ شَرَطَ بَعْضُهُ لِثَالِثٍ فَكَمَا مَرَّ فِي الْقِرَاضِ بِتَفْصِيلِهِ وَوَقَعَ لِشَارِحِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي بَعْضِ ذَلِكَ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ عَلَى أَنَّ فَرْقَهُ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ أَيْضًا كَمَا يُعْرَفُ بِتَأْمُلِهِ مَعَ كَلَامِهِمْ، قِيلَ صَوَابُ الْعِبَارَةِ اخْتِصَاصُهَا بِالثَّمَرِ أَهْ، وَيُرَدُّ مَا مَرَّ

☐ قَوْلُهُ: (وُجُودُ جَمِيعِ شُرُوطِهَا الْإِنْخِ) أَيِ مِنَ الرُّؤْيَا وَتَقْدِيرِ الْمُدَّةِ وَغَيْرِهَا أَهْ مُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهَا صَارَتْ مَرْهُونَةً) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ مُعَامَلَةً أَهْ سَمِ أَيِ قَوْلِ الشَّارِحِ إِذْنُ لِغَيْرِهِ فِي زَرْعِ الْإِنْخِ أَيِ مُزَارَعَةٍ فَلْيُرَاجِعْ أَهْ رَشِيدِي، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْإِذْنَ فِي زَرْعِ الْأَرْضِ الْمُحْتَاجِ لِذَلِكَ الْعَمَلِ نَزَلَ مَنَزِلَةَ عَقْدِ الْإِجَارَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِزَهْنِهَا) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ كَمَا فِي النَّهَايَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (حَبْسَهُ حَتَّى الْإِنْخِ) وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ خِلَافَهُ أَهْ نِهَائِيَّةٌ أَيِ فِي الْغَاصِبِ فَقَطَّعَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَيِ فِي الْغَضَبِ مِنَ الْخِلَافِ.

(فَضْلٌ فِي بَيَانِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ)

☐ قَوْلُهُ: (فِي بَيَانِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ سَاقَاهُ فِي ذِمَّتِهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَوَقَعَ إِلَى قِيلَ وَقَوْلُهُ وَيَأْتِي وَقَوْلُهُ إِنْ عَلِمَ إِلَى وَيَقْسُدُ. ☐ قَوْلُهُ: (الثَّلَاثَةُ الْآخِرَةُ) أَيِ الْعَمَلِ وَالثَّمَرِ وَالصَّبْغَةِ، وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْأُولَى أَيِ الْعَاقِدَانِ وَالْمُورِدُ فَقَدْ مَرَّتْ أَهْ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَهَرَبِ الْعَامِلِ) أَيِ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَمَوْتِ الْعَامِلِ وَنُصْبِ الْمُشْرِفِ إِذَا ثَبَّتَ خِيَانَةَ الْعَامِلِ وَخُرُوجِ الثَّمَرِ مُسْتَحَقًّا.

☐ قَوْلُهُ (السُّبُ): (يُشْتَرَطُ) أَيِ لِصِحَّةِ الْمُسَاقَاةِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَكَمَا مَرَّ الْإِنْخِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لِثَالِثٍ غَيْرِ قَبْلِ أَحَدُهُمَا فَسَدَ الْعَقْدُ كَالْقِرَاضِ نَعَمْ لَوْ شَرَطَ نَفَقَةً قَبْلَ الْمَالِكِ عَلَى الْعَامِلِ جَازَ فَإِنْ قُدِّرَتْ فَذَلِكَ وَإِلَّا نَزَلَتْ عَلَى الْوَسْطِ الْمُعْتَادِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر غَيْرُ قَبْلِ الْإِنْخِ وَمِنْ الْغَيْرِ أَجِيرٌ أَحَدُهُمَا أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ الْمُسَاقَاةِ وَالْقِرَاضِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي الْأَشْطِرَاطِ الثَّلَاثِ أَيِ فِي جَوَازِهِ وَقَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ فَرْقَهُ) أَيِ مَا فَرَّقَ بِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ مَا مَرَّ) أَيِ فِي الْبَيْعِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَقَبْضِ الْمُنْقُولِ تَحْوِيلُهُ أَهْ كُرْدِي.

☐ قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهَا صَارَتْ مَرْهُونَةً الْإِنْخِ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ مُعَامَلَةً. ☐ قَوْلُهُ: (حَبْسَهُ) وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ خِلَافَهُ شَرْحُ م ر.

☐ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَيِ مِنَ الْخِلَافِ.

ويأتي أن الباء تدخل على المقصور والمقصور عليه (واشترأكهما فيه) بالجزئية نظير ما مر في القراض ففي على أن الثمرة كلها لك أو لي تفسد ولا أجرة له في الثانية إن علم الفساد وأنه لا شيء له نظير ما مر وتفسد أيضا إن شرط الثمر لواحد والعنب للآخر واحتياج لهذا مع فهمه مما قبله؛ لأنه قد يفهم منه أيضا أن القصد به إخراج شرطه لثالث فيصدق بكونه لأحدهما ولما بعده؛ لأنه مع الاختصاص والشركة يصدق بكونه لهما على الإيهام، ولو ساقاه على ذمته ساقى غيره أو عينه فلا فإن فعل ومضت المدة انفسخ العقد والثمر للمالك ولا شيء

قود: (إن الباء إلخ) بيان لما مر ويأتي. قود: (تدخل على المقصور والمقصور عليه) أي وإن غلب الأول.

قود: (ساقى) (واشترأكهما فيه) فلو ساقاه بدارهم لم تتعقد مساقاة ولا إجارة إلا إذا فصل الأعمال وكانت معلومة مغني وشرح الروض. قود: (بالجزئية) أي وإن قل كجزء من ألف جزء، ولو ساقاه على نوع كصنحاني بالتضف وآخر كعجوة بالثلث صح إن عرفا قدر كل من النوعين وإلا فلا لما فيه من الغر فإن المشروط فيه الأقل قد يكون أكثر، وإن ساقاه على التضف من كل منهما صح وإن جهلا قدرهما وإن ساقاه على نوع بالتضف على أن يساقه على آخر بالثلث فسد الأول للشرط الفاسد، وأما الثاني فإن عقده جاهلا بفساد الأول فكذلك ولا فيصح مغني وأسنى. قود: (في الثانية) أي وله الأجرة في الأولى وإن علم الفساد لأنه دخل طامعا هرع ش أي على مسلك النهاية والمغني، وأما التثنية فإنها فصلت في القراض في الأولى أيضا بين العلم بالفساد فلا شيء له وبين الجهل بذلك فله الأجرة. قود: (إن علم الفساد إلخ) خالفه النهاية والمغني فقلا وإن جهل الفساد ه. قود: (نظير ما مر) أي في القراض. قود: (إن شرط الثمر لواحد والعنب إلخ) لعله فيما إذا كانت الحديقة مشتملة على التخل والكزم. قود: (التمر) بالتاء المثلية في أكثر النسخ ولعله من تحريف التايخ وأصله بالمتانة. قود: (ولهذا) أي لقوله واشترأكهما فيه وقوله: (مما قبله) أي من قوله يشترط تخصيص إلخ وقوله: (منه) أي مما قبله وقوله: (أيضا) أي كفهم الاشتراك. قود: (ولما بغدة) أي لقوله والعلم إلخ وهو عطف على قوله لهذا أقول وقد يقال إن ما بغده يغني عنه. قود: (لأنه) أي التمر. قود: (ساقى غيره) ثم إن شرط له مثل نصيبه أو دونه فذاك أو أكثر من نصيبه صح العقد فيما يقابل قدر نصيبه دون الزائد تقريبا للصفقة ولزمه أن يعطى للثاني للزائد أجرة المثل أه مغني زاد شرح الروض نعم لو كان الثاني عالما بالحال فالظاهر أنه لا يستحق شيئا ذكره الأذرع أه وقوله لا يستحق إلخ أي للزائد.

قود: (أو عينه) إلى قوله وكذا في النهاية والمغني والروض مع شرحه. قود: (ومضت المدة انفسخ العقد) أي ينفسخ بمضي المدة مع ترك العمل لا بمجرّد العقد أه سم عبارة النهاية انفسخت بتركة

(فصل: في بيان الأركان الثلاثة الأخيرة)

قود: (تفسد ولا أجرة له في الثانية) وإن جهل الفساد شرح م ر. قود: (ولما بغدة) عطف على لهذا ش. قود: (فإن فعل ومضت المدة) أي مع ترك العمل. قود: (ومضت المدة) أي لا بمجرّد العقد.

لِلأَوَّلِ مُطْلَقًا وَلَا لِلثَّانِي إِنْ عَلِمَ فسادَ العقدِ وإلا فله أجرةٌ مثله على الأوَّلِ وكذا حيثُ فسدتُ نظيرُ ما مرَّ في القراضِ (والعلمُ) منهما (بالنصيبين بالجزئية) ومنها بيننا لِخِفْلِهِ على المُناصفةِ (كالقراضِ) في جميع ما مرَّ فيه، ولو فاوَّتْ بين الشَّيْئَيْنِ في الجزءِ المشروطِ لم يصحَّ على ما في الروضةِ واعتَرَضَ وخرج بالثَّمَرِ ومثله القِنُو وسَمَارِيخُهُ الجريدُ وأصلُهُ وكذا العُرْجُونُ على أَحَدِ وَجْهَيْنِ يُتَّجِهَ ترجيحُهُ إِنْ أُريدَ به أَصْلُ القِنُو كما هو أَحَدُ مَذْلُولاتِهِ المذكورةِ في القاموسِ والليْفُ يختصُّ به المَالِكُ فَإِنْ شَرِطَ الشَّرِكَةُ فيه فوجهانِ أوجهُهما فسادُها؛ لأنَّهُ خلافُ قَضِيَّتِهَا ثم رأيتُ شيخَنَا قال إِنْ الصُّحَّةُ أوجهُ أو شَرَطَ للعاملِ بَطْلَ قطعًا ومَرَّ أَنَّ العَامِلَ يَمْلِكُ حِصَّتَهُ بظُهورِ الثَّمَرِ ومحلُّه إِنْ عَقِدَ قبلَ ظُهورِهِ وإلا مَلِكَ بالعقدِ.

(والأَظْهَرُ صِحَّةُ المُساقاةِ بعدَ ظُهورِ الثَّمَرَةِ) كما قبلَ ظُهورِها بل أُولَى؛ لأنَّهُ أَبْعَدُ عن الغررِ ولَوْ قَوَّعَ الآفَةُ فيه كثيرًا نَزَلَ مَنْزِلَةُ المَعْدُومِ فليس اشتراطُ جزءٍ منه كاشتراطِ جزءٍ مِنَ النخْلِ

الْعَمَلُ أَي بَقَاوَاتِ الْعَمَلِ بِمَضِيِّ الْمُدَّةِ أَوْ بَعَمَلِ الثَّانِي لَا بِمُجَرِّدِ الْعَقْدِ اهـ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي عَلِمَ الْفَسَادَ أَوْ لَا. قَوْلُهُ: (إِنْ عَلِمَ فسادَ العقدِ) أَي وَأَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ. قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَي فَلَوْ فَسَدَتِ الْمُساقاةُ وَأَتَى الْعَامِلُ بِالْعَمَلِ اسْتَحَقَّ أَجْرَهُ الْمِثْلَ لِعَمَلِهِ وَالثَّمَرَةُ كُلُّهَا لِلْمَالِكِ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ لِلشَّارِحِ م ر فِي عَامِلِ الْقِرَاضِ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ وَإِنْ عَلِمَ الْفَسَادَ إِلَّا إِذَا قَالَ الْمَالِكُ وَكُلُّ الثَّمَرَةِ لِي فَلَا أَجْرَةَ لِلْعَامِلِ اهـ ع ش وَقَوْلُهُ لِلشَّارِحِ م ر أَي وَالْمُعْنِي خِلَافًا لِلتَّخْفَةِ. قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيُسْتَرْطَأُ أَنْ لَا يُشْتَرْطَأَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَكَذَا الْعُرْجُونُ إِلَى وَاللَّيْفِ. قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا) أَي مِنَ الْجُزْئِيَّةِ بَيَّنَّا اهـ ع ش. زَادَ الْمُعْنِي وَكَذَا مِنْهَا قَوْلُ الْمَالِكِ عَلَى أَنَّ لَكَ النِّصْفَ اهـ. قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضَ) بَلْ قِيلَ إِنَّهُ تَحْرِيفٌ وَلِهَذَا جَزَمَ ابْنُ الْمُقَرِّي بِخِلَافِهِ اهـ نِهَايَةُ عِبَارَةِ الرُّوضِ لَمْ يَضُرَّ اهـ وَعِبَارَةُ شَرْحِهِ وَوَقَعَ فِي الرُّوضَةِ لَمْ يَصِحَّ وَهُوَ تَحْرِيفُ اهـ. قَوْلُهُ: (الْجَرِيدُ الْخ) فَاعِلٌ خَرَجَ. قَوْلُهُ: (وَأَصْلُهُ) أَي الْجَرِيدُ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْعُرْجُونُ الْخ) اعْتَمَدَهُ الْعُرْزُ. قَوْلُهُ: (إِنْ أُريدَ الْخ) عِبَارَةُ ع ش وَالْقِنُو هُوَ مَجْمَعُ الشَّمَارِيخِ أَمَّا الْعُرْجُونُ وَهُوَ السَّاعِدُ فَلِلْمَالِكِ انْتَهَى شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ. قَوْلُهُ: (وَاللَّيْفُ) أَي الْكَرْنَفُ وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى الْجَرِيدِ اهـ.

قَوْلُهُ: (أَوْجَهُهُمَا فَسادُهَا) اعْتَمَدَهُ م ر وَقَوْلُهُ: (أَوْ شَرَطَ لِلْعَامِلِ بَطْلَ قِطْعًا) هَذَا يُؤَيِّدُ الْبُطْلَانَ فَتَأَمَّلْ اهـ سَمِ أَي فِي اشْتِرَاطِ الشَّرِكَةِ. قَوْلُهُ: (فَيُخْتَصُّ بِهِ) أَي بِمَا خَرَجَ بِالثَّمَرِ وَكَذَا ضَمِيرُ فِيهِ. قَوْلُهُ: (فَوَجْهَانِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لَمْ يَجْزُ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ اهـ أَي شَيْخُ الْإِسْلَامِ ع ش أَي فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَتَبِعَهُ الْمُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَي فِي الْقِرَاضِ (أَنَّ الْعَامِلَ) أَي فِي الْمُساقاةِ. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَي الثَّمَرِ قَبْلَ بُدْوَ الصَّلَاحِ.

قَوْلُهُ: (لَمْ يَصِحَّ عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ لَمْ يَضُرَّ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَوَقَعَ فِي الرُّوضَةِ لَمْ يَصِحَّ وَهُوَ تَحْرِيفُ اهـ. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ الْقِنُو الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر وَكَذَا قَوْلُهُ أَوْجَهُهُمَا فَسادُهَا. قَوْلُهُ: (أَوْ شَرَطَ لِلْعَامِلِ بَطْلَ قِطْعًا) هَذَا يُؤَيِّدُ الْبُطْلَانَ فَتَأَمَّلْ.

(ولو ساقاه على ودي) غير مغروس بفتح فكسر للمهملة فتحتية مشددة وهو صغار النخل (ليغرسه ويكون الشجر) أو ثمرته إذا أثمر (لهما لم يجر) لأنها رخصة ولم ترد في مثل ذلك وحكى السبكي عن قضية المذاهب الأربعة منعها معترضا به على حكم قضاة الحنابلة بها ونقل غيره إجماع الأمة على ذلك لكنه معترض بأن قضية كلام جمع من السلف جوازها والشجر لِمَا لِيَكهُ

﴿قَوْلُهُ فِي (سَبْئٍ): (لَمْ يَجْزُ) قَالَ فِي الرِّضِ وَشَرِّحَهُ فَإِنْ وَقَعَ ذَلِكَ وَعَمِلَ الْعَامِلُ وَكَانَتِ الثَّمَرَةُ مُتَوَقَّعَةً فِي الْمُدَّةِ فَلَهُ أَجْرُهُ عَلَى الْمَالِكِ وَلَا فَلَ لَا إِنْ كَانَ الْغِرَاسُ لِلْعَامِلِ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ بَلْ يَلْزَمُهُ لِلْمَالِكِ أَجْرُهُ الْأَرْضِ فَإِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ لِلْعَامِلِ اسْتَحَقَّ أَجْرَهُ عَمَلِهِ وَأَرْضُهُ أَهْ وَقَوْلُهُ اسْتَحَقَّ أَجْرَةَ عَمَلِهِ لَعَلَّهُ إِذَا كَانَتِ الثَّمَرَةُ مُتَوَقَّعَةً أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ. ﴿قَوْلُهُ: (وَالشَّجَرُ لِلْمَالِكِ الْخ) أَي عَلَى الْمَنْعِ.

وعليه لذي الأرض أجره مثلها كما أن على ذي الأرض والشجر أجره العمل والآلات ويأتي في القلع والإبقاء هنا ما مرّ آخر العارية (ولو كان) الودي (مغروساً وشرط له) مُعاملة فقبل أو عكسه (جزءاً من الثمر على العمل فإن قدر له مدة يُثمر فيها غالباً صح) وإن كان أكثرها ثمرة فيه؛ لأنها حينئذ بمثابة الشهور من السنة الواحدة فإن لم تُثمر فلا شيء له وفي هذه الحالة لا يصح بيع الشجر؛ لأنّ للعامل حقاً في الثمرة المتوقعة فكأنّ البائع استثنى بعضها (والأ) يُثمر فيها غالباً (فلا) يصح إخلوها عن العوض سواء أعلم العدم أم غلب أم استويا أم جهل الحال نعم له الأجرة في الأخيرتين؛ لأنه طامع (وقيل إن تعارض الاحتمالان) للإثمار وعدمه على سواء

قوله: (وعليه لذي الأرض إلخ) أو فيما إذا كان مالك الشجر غير مالك الأرض وقوله: (كما أن على ذي الأرض إلخ) أي فيما إذا كانا لغير العامل اهـ. رشيدي عبارة ع ش. قوله وعليه لذي الأرض إلخ هذا صريح في أنه حمل المتن على ما لو كان الشجر للعامل والأرض للمالك، ولكن المتبادر من المتن أن الشجر والأرض للمالك وهو ما ذكره بقوله كما أن على ذي الأرض إلخ اهـ. قوله: (هنا) أي فيما إذا كان مالك الشجر في المساقاة على الودي غير مالك الأرض. قوله: (ما مرّ آخر العارية) أي من تخيير مالك الأرض بين بقاء الشجر بالأجرة وتملكه بالقيمة وقلعه وغرم أرضه نصه.

قوله (لشي): (فإن قدر) أي في عقد المساقاة جزءاً من آلة على جزء من الثمر. وقوله: (غالباً) أي كخمس سنين نهايةً ومُعْن. قوله: (وإن كان أكثرها إلخ) أي المدة كما لو ساقاه خمس سنين والتمر يغلب وجودها في الخامسة خاصة اهـ معني. قوله: (فيه) أي في الأكثر وقوله: (لأنها) أي سني المدة المقدرة اهـ أسمى. قوله: (فإن لم يُثمر إلخ) عبارة المعني فإن اتفق أنه لم يُثمر لم يستحق العامل شيئاً كما لو ساقاه على التخييل المثمرة فلم يُثمر اهـ. قوله: (فلا شيء له) وكذا لا شيء في الثمرة غير المتوقعة قال في الرّوض مع شرحه، ولو ساقاه عشر سنين لتكون الثمرة بينهما ولم تتوقع إلا في العاشرة جاز فإن أثمر قبل العاشرة فلا شيء في الثمر للعامل؛ لأنه لم يطمع في شيء منه انتهى اهـ سم وع ش. قوله: (في هذه الحالة) أي فيما لو كان الودي مغروساً وشرط إلخ ولا يختص الحكم بهذه الصورة، بل مقتضى ما علّل به أن هذا جارٍ في جميع صور المساقاة حيث لم تُخرج الثمرة وسيأتي التّصريح به آخر الباب اهـ ع ش. قوله: (والأ يُثمر فيها غالباً إلخ) والتّقي راجع للقيّد كما هو الغالب والمعنى وإن انتفى غلبة الإثمار فيها بأن أمكن فيها الإثمار نادراً أو علم عدمه أو استويا أو جهل الحال. قوله: (في الأخيرتين) أي صورتَي الاستواء والجهل. قوله: (لأنه طامع) قال في شرح الرّوض

قوله: (كما أن على ذي الأرض إلخ) يتبني فيما إذا كان مالك الشجر استأجر يتبني أن المراد بذي الأرض المستأجر. قوله: (فإن لم يُثمر فلا شيء له) أي وإن أثمرت فله أي إن أثمرت فيما توقع فيه إثمارها لا مطلقاً قال في الرّوض، ولو ساقاه عشر سنين لتكون الثمرة بينهما ولم تتوقع إلا في العاشرة جاز فإن أثمر قبلها أي العاشرة فلا شيء فيه أي في الثمر للعامل أي لأنه لم يطمع في شيء منه انتهى. قوله: (نعم له الأجرة إلخ) اعتمده م ر. قوله: (لأنه طامع) قال في شرح الرّوض مع أن المساقاة باطلّة

(صَحَّ) كالقِرَاضِ وَرُدُّ بَأْنِ الظَّاهِرِ وَجُودِ الرِّبْحِ بِخِلَافِ هَذَا.
(وَلَهُ مُسَاقَاةُ شَرِيكِهِ) فِي الشَّجَرِ إِذَا شَرَطَ لَهُ (زِيَادَةً) مُعَيَّنَةً (عَلَى حِصَّتِهِ) كَمَا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا نِصْفَتَيْنِ وَشَرَطَ لَهُ ثُلُثِي الشَّمْرَةِ فَإِنْ شَرَطَ قَدَرَ حِصَّتِهِ لَمْ يَصَحَّ لِعَدَمِ الْعَوَضِ وَكَذَا لَا أَجْرَةَ لَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا شَرَطَ لَهُ الْكُلَّ كَمَا مَرَّ وَاسْتَشْكَلَ هَذَا بِأَنْ عَمَلَ الْأَجِيرِ يَجِبُ كَوْنُهُ فِي خَالِصِ مِلْكِ الْمُسْتَأْجِرِ وَأَجَابَ السُّبْكِيُّ بِأَنْ صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَقُولَ سَاقِيْتُكَ عَلَى نَصِيبِي وَبِهَذَا صَوَّرَ أَبُو الطَّيِّبِ كَالْمُزْنِيِّ، قَالَ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِهِمَا كَالْمَثْنِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ ذَلِكَ وَقَوْلِهِ عَلَى جَمِيعِ هَذِهِ الْحَدِيقَةِ

مَعَ أَنَّ الْمُسَاقَاةَ بَاطِلَةٌ أَهْ فَخَرَجَ بِذَلِكَ مَا إِذَا صَحَّحْتُ بِأَنْ قُدِّرَتْ إِلَى الْمُدَّةِ الَّتِي تُثْمِرُ فِيهَا غَالِيًا فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ إِذَا اتَّفَقَ عَدَمُ الْإِنْمَارِ وَإِنْ كَانَ عَمِلَ طَامِعًا كَمَا لَوْ قَارَضَهُ فَلَمْ يَزْبَحْ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّوْضُ وَشَرَحَهُ قَبْلَ ذَلِكَ أَهْ سَمِ. وَمَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ وَسَيَأْتِي عَنْهُ وَعَنِ النَّهْيَةِ التَّضْرِيحُ بِذَلِكَ أَيْضًا.

❏ قَوْلُ (السِّي): (وَلَهُ مُسَاقَاةُ شَرِيكِهِ الْإِنْعَاقُ) أَيِ إِذَا اسْتَقْلَّ الشَّرِيكُ بِالْعَمَلِ فِيهَا نِهَائِيَّةً وَمُغْنٍ أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْتَقِلَّ بِأَنْ شَرَطَ مُعَاوَنَتَهُ لَهُ فِي الْعَمَلِ فَيَفْسُدَ الْعَقْدُ كَمَا لَوْ سَاقَى أَجْنَبِيًّا بِهَذَا الشَّرْطِ فَإِنْ عَاوَنَهُ وَاسْتَوَى عَمَلُهُمَا فَلَا أَجْرَةَ لِأَحَدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْآخِرِ وَكَذَا لَا أَجْرَةَ لِلْمُعَاوِنِ إِنْ زَادَ عَمَلُهُ بِخِلَافِ الْآخِرِ إِذَا زَادَ عَمَلُهُ فَلَهُ أَجْرَةٌ عَمَلُهُ بِالْحِصَّةِ عَلَى الْمُعَاوِنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ مَجَانًّا مُغْنٍ وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. ❏ قَوْلُهُ: (قَدَرَ حِصَّتِهِ) أَيِ أَوْ دُونَهُ أَهْ مُغْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَ هَذَا) أَيِ مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ أَهْ مُغْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (قَالَ) أَيِ السُّبْكِيِّ.

❏ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ الْإِنْعَاقُ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَلَوْ سَاقَى أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى نَصِيبِهِ أَجْنَبِيًّا بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ لَمْ يَصَحَّ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي شَرْحِ إِزْشَادِهِ وَأَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى خِلَافًا لِبَعْضِ

انْتَهَى فَخَرَجَ بِذَلِكَ مَا إِذَا صَحَّحْتُ فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ إِذَا اتَّفَقَ عَدَمُ الْإِنْمَارِ، وَإِنْ كَانَ عَمِلَ طَامِعًا كَمَا قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرَحَهُ قَبْلَ هَذَا كَمَنْ قَدَّرَهَا أَيِ الْمُدَّةِ الَّتِي تُثْمِرُ فِيهَا غَالِيًا وَلَمْ تُثْمِرْ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ كَمَا لَوْ قَارَضَهُ فَلَمْ يَزْبَحْ أَهْ، لَوْ أَثْمَرَتْ فِي الْعَامِ مَرَّتَيْنِ اسْتَحَقَّ الْعَامِلُ حِصَّتَهُ مِنْهُمَا وَلَوْ تَأَخَّرَ إِثْمَارُهَا عَنِ عَامِ الْمُسَاقَاةِ فَإِنْ كَانَ لِعَارِضٍ اسْتَحَقَّ مِنْهُ وَلَا فَلَا مَر. ❏ قَوْلُهُ: (وَرُدُّ بَأْنِ الظَّاهِرِ وَجُودِ الرِّبْحِ بِخِلَافِ هَذَا) وَعَلَيْهِ فَلَهُ الْأَجْرَةُ وَإِنْ لَمْ تُثْمِرْ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ طَامِعًا شَرَحُ مَر.

❏ قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَلَهُ مُسَاقَاةُ شَرِيكِهِ الْإِنْعَاقُ) وَلَوْ سَاقَى أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى نَصِيبِهِ أَجْنَبِيًّا بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ لَمْ يَصَحَّ، كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي شَرْحِ إِزْشَادِهِ وَأَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ فَإِنْ سَاقَى الشَّرِيكَانِ ثَالِثًا لَمْ يَشْتَرِطْ مَعْرِفَتَهُ بِحِصَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَّا إِنْ تَفَاوَتَا بِالْمَشْرُوطِ لَهُ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ بِحِصَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا شَرَحُ مَر. ❏ قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَا أَجْرَةَ لَهُ) كَذَا شَرَحُ مَر أَيِ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْمَخْ. ❏ قَوْلُهُ: (قَالَ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِهِمَا كَالْمَثْنِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ عَلَى جَمِيعِ هَذِهِ الْحَدِيقَةِ الْإِنْعَاقُ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرَحَهُ أَوْ سَاقَاهُ أَيِ شَرِيكِهِ عَلَى الْكُلِّ بَطْلٌ وَلَكِنْ لَهُ الْأَجْرَةُ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ طَامِعًا وَقَيَّدَهُ الْغَزَالِيُّ كَلَامِيهِ تَفَقُّهَا بِمَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْفَسَادُ انْتَهَى أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَ الْفَسَادُ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ عَلِمَ مَعَ ذَلِكَ أَنْ لَا أَجْرَةَ.

أي وعليه فقد يُجَابُ بأنه يُغْتَفَرُ في المُسَاقَاةِ ما لا يُغْتَفَرُ في الإجارة.
 (وَيُشْتَرَطُ) لِصِحَّةِ المُسَاقَاةِ (أَنْ لَا يُشْتَرَطَ عَلَى الْعَامِلِ مَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ أَعْمَالِهَا) الَّتِي سَنَذْكُرُ قَرِيبًا أَنَّهَا عَلَيْهِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ وَيُوجِّهُ كَوْنُهُ فِي الْقِرَاضِ قَدَّمَ مَا عَلَيْهِ ثُمَّ ذَكَرَ حُكْمَ مَا لَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ وَعَكْسَ هُنَا بِأَنَّ الْأَعْمَالَ ثُمَّ قَلِيلَةً وَلَيْسَ فِيهَا كَبِيرُ تَفْصِيلٍ وَلَا خِلَافٍ فَقَدَّمْتُ، ثُمَّ ذَكَرْتُ حُكْمَهَا وَهُنَا بِالْعَكْسِ فَقَدَّمَ حُكْمَهَا ثُمَّ أَخَّرْتُ لِطَوْلِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا فَإِذَا شَرَطَ عَلَيْهِ ذَلِكَ كِبَاءٌ جِدَارِ الْحَدِيقَةِ لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ؛ لِأَنَّهُ اسْتِجَازٌ بِلا عِوَضٍ وَكَذَا شَرْطُهُمَا عَلَى الْعَامِلِ عَلَى الْمَالِكِ كَالسَّقِيِّ وَنَصُّ الْبُؤَيْطِيِّ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ شَرْطُهُ عَلَى الْمَالِكِ وَبِهِ جَزَمَ الدَّارِمِيُّ ضَعِيفٌ (وَأَنْ يَنْفَرِدَ) الْعَامِلُ (بِالْعَمَلِ) نَعَمْ لَا يَضُرُّ شَرْطُ عَمَلِ عَبْدِ الْمَالِكِ مَعَهُ

الْمُتَأَخِّرِينَ، وَإِنْ سَأَى الشَّرِيكَانِ ثَالِثًا لَمْ تُشْتَرَطْ مَعْرِفَتُهُ بِحَصَّةٍ كُلُّ مَنَّهُمَا إِلَّا إِنْ تَفَاوَتَا فِي الْمَشْرُوطِ لَهُ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ بِحَصَّةٍ كُلُّ مَنَّهُمَا هـ. نِهَايَةٌ خِلَافًا لِلْمُغْنِي فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَلَهُ وَلِشَرْحِ الرُّوْضِ فِي الثَّانِيَةِ وَوِفَاقًا لَهُمَا فِي الثَّالِثَةِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ السُّبُكِيِّ وَالَّذِي يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ قَالَ سَاقِيْتُكَ عَلَى كُلِّ الشَّجَرِ لَمْ يَصِحَّ أَوْ عَلَى نَصِيْبِي أَوْ أَطْلَقَ وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا صِحَّةُ مُسَاقَاةِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى نَصِيْبِهِ أَجْنَبِيًّا، وَلَوْ بغيرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ الْآخَرِ هـ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ ظَاهِرُ كَلَامٍ غَيْرِ أَبِي الطَّيِّبِ وَالْمُرْنِيِّ كَالْمَثْنِ الْخ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الْمُسَاقَاةِ الْخ) هَذَا بِنَاءٌ عَلَى تَفَرُّقِهِ بَيْنَهُمَا فِي هَذَا الْحُكْمِ كَمَا سَيَأْتِي لَهُ فِي الْإِجَارَةِ فِي شَرْحِ، وَلَوْ اسْتَأْجَرَهَا لِتَرْضِيعٍ رَقِيقًا بِيَعْضِهِ جَازَ الْخ لَكِنْ سَنَبَيِّنُ فِي هَامِشِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ خِلَافَهُ سَمَّ عَلَى حَجِّهِ هـ ش وَرَشِيدِي. قَوْلُهُ: (لِصِحَّةِ الْمُسَاقَاةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرَّقُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ قِيَّاتِي هُنَا إِلَى الْمَثْنِ. قَوْلُهُ: (لِمَنْ زَعَمَهُ أَيِ الْاِغْتِرَاضِ) وَالزَّاعِمُ هُوَ الدِّمِيرِيُّ وَوَافَقَهُ الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (كَوْنُهُ) أَيِ الْمُصَنَّفِ. قَوْلُهُ: (مَا عَلَيْهِ) أَيِ الْعَامِلِ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ ذَكَرَ حُكْمَ) عَطَفَ عَلَى جُمْلَةٍ قَدَّمَ. قَوْلُهُ: (مَا لَوْ شَرَطَ الْخ) مَا مَصْدَرِيَّةٌ وَلَوْ زَائِدَةٌ. قَوْلُهُ: (وَعَكْسَ هُنَا) أَيِ فِي الْمُسَاقَاةِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْقِرَاضِ قَدَّمَ الْخ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْأَعْمَالَ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَيُوجِّهُ. قَوْلُهُ: (فَقَدَّمْتُ) الْأَنْسَبَ فَقَدَّمَهَا. قَوْلُهُ: (ثُمَّ ذَكَرَ الْخ) عَطَفَ عَلَى جُمْلَةٍ فَقَدَّمْتُ. قَوْلُهُ: (وَهُنَا بِالْعَكْسِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ ثُمَّ قَلِيلَةً الْخ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَخَّرْتُ) الْأُولَى ثُمَّ ذَكَرَهَا. قَوْلُهُ: (فَإِذَا شَرَطَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرَّقُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَنَصُّ الْبُؤَيْطِيِّ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ نَظِيرٌ مَا مَرَّ إِلَى الْمَثْنِ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَا يَضُرُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فَلَوْ شَرَطَ عَمَلُ الْمَالِكِ مَعَهُ فَسَدَ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَرَطَا عَمَلُ غُلَامِ الْمَالِكِ مَعَهُ بَلَا شَرْطَ يَدٍ وَلَا مُشَارَكَةٍ فِي تَدْبِيرِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ بِالرُّؤْيَةِ أَوْ الْوُضْفِ، وَنَفَقَتُهُ عَلَى الْمَالِكِ بِحُكْمِ الْيَلِكِ فَلَوْ شَرِطْتُ عَلَيْهِ جَازَ وَكَانَ تَأْكِيدًا، وَلَوْ شَرِطْتُ فِي الثَّمَرَةِ بِغيرِ تَقْدِيرٍ بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ لَمْ

قَوْلُهُ: (يُغْتَفَرُ فِي الْمُسَاقَاةِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِجَارَةِ) هَذَا بِنَاءٌ عَلَى تَفَرُّقِهِ بَيْنَهُمَا فِي هَذَا الْحُكْمِ، كَمَا سَيَأْتِي لَهُ فِي الْإِجَارَةِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنَّفِ، وَلَوْ اسْتَأْجَرَهَا لِتَرْضِيعٍ رَقِيقًا بِيَعْضِهِ فِي الْحَالِ جَازَ عَلَى الصَّحِيحِ، لَكِنْ سَنَبَيِّنُ فِي هَامِشِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ خِلَافَهُ. قَوْلُهُ: (كَالسَّقِيِّ) اعْتَمَدَهُ م ر.

نظير ما مرَّ في القراض بل أولى؛ لأنَّ بعض أعمال المساقاة على المالك فيأتي هنا جميع ما مرَّ ثمَّ (واليد في الحديقة) ليعمل متى شاء فشرط كونها بيد المالك أو عبده مثلاً ولو مع يد العامل يُفسدُها (ومعرفة العمل) مجتمعة لا تفصيلاً (بتقدير المدة كسنة) أو أقلُّ إذ أقلُّ مدتها ما يطلع فيه الثمر ويستغني عن العمل (أو أكثر) إلى مدة تبقى فيها العين غالباً للاستغلال فلا تصحُّ مطلقاً ولا مؤبدة؛ لأنها عقد لازم فكانت كالإجارة، وهذا مما خالفت فيه القراض والسنة المطلقة غريبة ويصحُّ شرط غيرها إن علماه، ولو أدركت الثمرة قبل انقضاء المدة عمل بقيتها بلا أجره وإن انقضت وهو طلع أو بلخ فله حصته منه وعلى المالك التبقية والتعهد إلى الجذاذ ويُفَرَّق بين هذا والشريكتين بأنَّ شركة العامل هنا وقعت تابعة غير مقصودة منه فلم يلزمه بسببها شيء

يصحُّ أو شرطت على العامل وقدرت صحَّ ولو لم تُقدَّر صحَّ أيضاً فالعرف كافٍ وإن شرط العامل عمل الغلام في حوائج نفسه أو استئجار معاونٍ بجزءٍ من الثمرة أو من غيرها من مال المالك لم يصحَّ العقد أما إذا جعلت الأجره من مال العامل فإنه يصحُّ اهـ. فوه: (مثلاً) أدخل به أجيره الحرَّ والظاهر أنه لا فرق وأن المراد من يستحقُّ منفعته وإن كان حراً اهـ شرح الرُّوض. فوه: (ولا مؤبدة) أي ولا مؤقتة بمدة لا يثمر فيها عادة اهـ ع ش أي كما مرَّ. فوه: (وهذا) أي اشتراط معرفة العمل الخ. فوه: (ولو أدركت الثمرة) أي التي ظهرت في المدة التي يتوقع ظهورها فيها اهـ ع ش. وقد مرَّ عن المغني والروض مع شرحه وسم مثله. فوه: (وعلى المالك التبقية والتعهد) خلافاً لما في الانتصار والمُرشد من أنه عليهما اهـ نهاية زاد المغني ولا يلزم العامل أجره تبقية حصته على الشجر إلى حين الإذراك؛ لأنه يستحقُّها ثمرة مذكورة بحكم العقد اهـ. فوه: (التبقية) في نسخ السقاية وعبارة النهاية التبقية وصورة الموجود في أصل الشارح بخطه أقرب إلى التبقية اهـ سيد عمر. فوه: (ويُفَرَّق بين هذا) أي حيث لم يكن التعهد فيه عليهما مع اشتراكهما في الثمرة والإشارة بقوله هذا وقوله الآتي هنا إلى ما لو انقضت المدة والثمر طلع أو بلخ. فوه: (غير مقصودة منه) أي من جهة العامل ويحتمل أن الضمير راجع إلى

فوه: (ويستغني عن العمل) كذا شرح م ر وهل يُشكل إدخاله في الأقل مع قوله الآتي، وإن انقضت وهو طلع الخ المُقتضي عدم استلزامها للإستغناء إلا أن يفرض هذا فيما إذا كان انقضاؤها مع كونه طلعاً أو بلخاً لعارض. فوه: (عمل بقيتها بلا أجره وإن انقضت وهو طلع الخ) في شرح م ر وإن لم يحدث الثمر إلا بعد المدة فلا شيء للعامل قال ابن الرُّفعة وهو صحيح إن تأخر بلا سبب عارض فإن كان بعارض كبرد، ولولا لاطلع في المدة استحقَّ حصته لقول الماوردي والرويانِي إن العامل شريك، ولو كان التخلُّ المعقود عليها مما يثمر في العام مرتين فأطلع الثمرة الأولى قبل انقضاء المدة والثانية بعدها فهل يقوُّر المالك بها أو يكون العامل شريكاً له فيها؛ لأنها ثمرة عام فيه احتمال والأوجه الأول اهـ. فوه: (وعلى المالك التبقية والتعهد إلى الجذاذ) خلافاً لما في الانتصار والمُرشد من أنه عليهما شرح م ر. فوه: (ويُفَرَّق بين هذا) أي حيث لم يكن التعهد فيه عليهما لا اشتراكهما.

ولا حق للعامل فيما حدث بعدها.

(ولا يجوز التوقيف بإذراك الثمر أي جذاذه كما قاله السبكي (في الأصح) للجهل به فإنه قد يتقدم وقد يتأخر).

(وصيغتها) صريحة وكناية فمن صرائحها (ساقيتك على هذا النخل) أو العنب (بكذا) من الثمرة لأنه الموضوع لها (أو سلمته إليك لتعديه) أو اعمل عليه أو تعديه بكذا لأداء كل من هذه الثلاثة معنى الأول ومن ثم اعتمد ابن الرفعة صراحتها، لكن الذي اعتمده السبكي والأذرعي

العقد بقرينة المقام فلا تغدير في الكلام. □ قوله: (ولا حق للعامل إلخ) عبارة المغني وإن لم يحدث الثمر إلا بعد المدة فلا شيء للعامل اه زاد النهاية وأقره سم وهو صحيح إن تأخر لا بسبب عارض فإن كان بعارض كبرد، ولولا لطلع في المدة استحق حصته لقول الماوردي والزواني الصحيح أن العامل شريك اه قال الرشدي قوله م ر لا بسبب إلخ أي والصورة أن المدة يطلع فيها حتى تصح المساقاة وقوله م ر لقول الماوردي والزواني إلخ عبارة القوت، وأما حدوث الطلع بعد المدة ففي الحاري والبحر أنها إذا طلعت بعد تقضي المدة أن الصحيح من المذهب أن العامل شريك والتمر يتنهما؛ لأن ثمرة العام حادثة على ملكيهما ولا يلزم العمل بعد انقضاء المدة ومن أصحابنا من قال العامل أجير فعلى هذا لا حق له في الثمرة الحادثة بعد انقضاء المدة، بل له أجره المثل فالخلاف مبني على أنه شريك أو أجير انتهت اه. وقال ع ش قوله م ر استحق حصته وعليه فهل الخدمة على المالك أو العامل فيه نظر وقضية إطلاقهم أنها على الأول ونقل بالدرس عن بعض الهوامش ما يوافقه اه. أقول ما مر أنفا عن الرشدي من قوله ولا يلزم العمل إلخ وفي الشارح في مسألة انقضاء المدة والتمر طلع أو بلغ من أن التمهيد على المالك صريح فيه. (فرغ): في النهاية وأقره حواشيه وسم ما حاصله لو كان النخل المغفود عليها مما يثمر في العام مرتين فإن أثمرت مرتين معاً قبل انقضاء المدة استحق العامل حصته منهما فإن أثمرت الثانية بعد انقضائها فالأوجه أنه يقوز بها المالك ولا حق للعامل فيها اه ويتبني تنقيده أخذاً مما مر عنه بما إذا كان التأخير لا لعارض نحو برد ولا فلعامل منها حصته كالأولى. □ قوله: (أي جذاذه) إلى قوله لكن الذي في المغني وإلى التنبية في النهاية. □ قوله: (كما قاله) أي أن المراد بالإذراك الجذاذ.

□ قول (لشيء) (بكذا) أفهم تنبيهه بكذا اختيار ذكر العوض فلو سكنت عنه لم يصح وفي استحقاقه الأجرة وجهان أو جهتهما نعم شرح م ر اه سم. وقال المغني أو جهتهما عدم الاستحقاق اه قال ع ش قوله م ر أو جهتهما نعم أي وإن علم بالفساد على قياس ما مر له غير مرة هنا وفي القراض اه. □ قوله: (لأنه) أي لفظ ساقيتك على هذا إلخ. □ قوله: (لها) أي للمساقاة. □ قوله: (ومن ثم اعتمد ابن الرفعة صراحتها) وهو الظاهر مغلن ونهاية وشرح الروض قال ع ش وهو المعتمد اه.

□ قوله في (لشيء) (بكذا) وأفهم قوله بكذا اختيار ذكر العوض فلو سكنت عنه لم يصح وفي استحقاقه الأجرة وجهان أو جهتهما نعم شرح م ر. □ قوله: (ومن ثم اعتمد ابن الرفعة صراحتها) وهو ظاهر كلامهم

أَنَّهَا كِنَايَةٌ (وَيُشْتَرَطُ الْقَبُولُ) لَفْظًا مُتَّصِلًا نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ وَمِنْ ثَمَّ اشْتَرَطَ فِي الصَّبْغَةِ هُنَا مَا مَرَّ فِيهَا ثُمَّ إِلَّا عَدَمَ التَّاقِيَتِ وَتَصَبُّحَ بِإِشَارَةِ أُخْرَسَ وَبِكِتَابَةِ مَعَ النِّيَّةِ (وَلَوْ مِنْ نَاطِقِي دُونَ تَفْصِيلِ الْأَعْمَالِ) فَلَا يُشْتَرَطُ التَّعَرُّضُ لَهُ فِي الْعَقْدِ، وَلَوْ بِغَيْرِ لَفْظِ الْمُسَاقَاةِ عَلَى الْأَوْجَه؛ لِأَنَّ الْمُحَكَّمَ فِيهَا الْغُرْفُ كَمَا قَالَ (وَيُحْتَمَلُ الْمُطْلَقُ فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ عَلَى الْغُرْفِ الْغَالِبِ) لِأَنَّهُ يُحَكَّمُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ هَذَا إِنْ كَانَ غُرْفُ غَالِبٍ وَعَرَفَاهُ وَإِلَّا وَجَبَ التَّفْصِيلُ جَزْمًا.

(وعلى العامل) بنفسه أو نائبه عمل (ما يحتاج إليه لإصلاح الشمر واستزادته مما يتكرر كل سنة كسقي) إن لم يشرب بغيره وتوابعه كإصلاح طرق الماء وإدارة الدوالي وفتح رأس الشافية أي القناة وسدّها عند السقي.

(تنبیه) قد يقال جعل ما ذكر توابع للسقي يُحيل حقيقة وجوابه أنه أريد به إيصال الماء ويتوابعه ما يحصله فلا إحالة (وتنقية نهر) أي مجرى الماء من طين وغيره (وإصلاح الأجاجين)

﴿قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَغِيرَ الْإِنِّ) أَيِ وَلَوْ كَانَ الْعَقْدُ بِغَيْرِ الْإِنِّ. قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى.

❖ قوله: (لأنه مُحَكَّم) إلى التَّشْبِيهِ في الْمُغْنَى.

❦ قَوْلُ (سُسْ): (عَلَى الْعُزْبِ الْغَالِبِ) أَيِ فِيهَا فِي الْعَمَلِ مُغْنٍ وَنَهَايَةُ. ❦ قَوْلُهُ: (هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ تَقْيِيدٌ لِلْمَتْنِ وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ كِفَايَةُ الْإِطْلَاقِ وَحَمْلُهُ عَلَى الْعُزْبِ الْغَالِبِ فِي مَحَلِّ الْعَقْدِ).

﴿قَوْلُ (السَّ): (وَعَلَى الْعَامِلِ) أَي عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَهْ مُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ: (عَمِلَ مَا يَحْتَاجُ الْخ) قَدَّرَ الشَّارِحُ عَمِلَ كَمَا تَرَى وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ يُغْنِي عَنْهُ تَفْسِيرٌ مَا يَعْمَلُ أَهْ سَم. ﴿قَوْلُهُ: (يُحِيلُ حَقِيقَتَهُ) أَي إِذَا التَّمَبَّادُرُ بِالسَّقْفِ جَمِيعٌ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَصُولُ الْمَاءِ. ﴿قَوْلُهُ: (أَي مَجْرَى الْمَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَتَحَفَّظْ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ مَا دَلَّ فِي النِّهَايَةِ.

❖ قول (سئ): (نهر) أي ويتراه مُعْتَبِي. ❖ قوله: (من طين إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِتَنْقِيَةِ إلخ.

شرح م ر. ۵ فَوْهُ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) اعْتَمَدَهُ م ر.

فَوَلِّ فِي (النَّسَبِ): (عَلَى الْعُرْفِ الْغَالِبِ) أَيِ إِنْ شَمِلَ ذَلِكَ الْعُرْفُ جَمِيعَ مَا يَأْتِي أَنَّهُ عَلَى الْعَامِلِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِلَّا لَمْ يُتَّجِهَ الْحَمْلُ عَلَى الْعُرْفِ كَمَا أَفَادَ ذَلِكَ قَوْلُهُ هَذَا الْخ.

❑ قوله في (المسئ): (ما يحتاج إليه الخ) قَدَّرَ الشارحَ عَمِلَ كما تَرَى، وَلَكِ أَنْ تَقُولَ يُغْنِي عَنْ تَقْدِيرِهِ تَأْوِيلُ مَا يَعْمَلُ مَعَ أَنَّ تَقْدِيرَهُ لَا يُغْنِي عَنْ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ فَيَنْتَاجُ لِحَمْلِ مَا عَلَى الْعَمَلِ بِمَعْنَى الْحَاصِلِ بِالْمُضَدِّ وَالْعَمَلُ الْمُقَدَّرُ بِالْمَعْنَى الْمُضَدِّي؛ لِأَنَّ الْحَاصِلَ بِالْمُضَدِّ أَثَرُهُ وَلَا يَتَأْتَى الْعَكْسُ؛ إِذَا الْحَاصِلُ بِالْمُضَدِّ لَا يَكُونُ الْمَعْنَى الْمُضَدِّي أَثَرَهُ وَحَيْثُ يَنْبَغِي يَلْزَمُ أَنَّ الْمُكَلَّفَ بِهِ الْمَعْنَى الْمُضَدِّي وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ فَإِنَّ الْمُقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْمُكَلَّفَ بِهِ الْحَاصِلَ بِالْمُضَدِّ؛ لِأَنَّهُ الْوُجُودِيُّ وَلَا تَكْلِيفَ إِلَّا بِالْوُجُودِيِّ وَالْمَعْنَى الْمُضَدِّي لَيْسَ بِوُجُودِيٍّ، كَمَا تَقَرَّرَ ثُمَّ فَلَمْ يُقَدَّرْ مَا قَدَّرَهُ إِلَّا الضَّرَرُ فَتَأَمَّلْ.

❑ قوله: (يُحِيلُ حَقِيقَتَهُ) يَتَأَمَّلُ كَيْفَ الْوُرُودِ.

وهي الحَفَرُ حَوْلَ النَّخْلِ (التي يَثْبُتُ فيها الماءُ) شُبِّهَتْ بِالْأَجَانَةِ التي يُغَسَّلُ فيها (وَتَلْقِيحُ) وهو وَضْعُ بَعْضِ طَلْعٍ ذَكَرٍ عَلَى طَلْعٍ أُنْثَى (وَتَنْحِيَةُ حَشِيشٍ) ولو رَطْبًا وإِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ لُغَةً وَإِنْ كَانَ الْأَشْهُرُ أَنَّهُ الْيَابِسُ (وَقَضْبَانِ مُضَرَّةٌ) لاَقْتِضَاءِ الْعَرَبِ ذَلِكَ وَقَيَّدْنَا مَا عَلَيْهِ بِالْعَمَلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ عَيْنٌ أَصْلًا فَنَحْوُ طَلْعٍ يُلْقَحُ بِهِ وَقَوْصَرَةُ تَحْفَظُ الْعُنُقُودَ عَنِ الطَّيْرِ عَلَى الْمَالِكِ (وَتَعْرِيشُ جَوَثٍ بِهِ) أَيِ التَّعْرِيشِ (عَادَةً) فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ لِيَمْتَدَّ الْكَرْمُ عَلَيْهِ وَوَضَعَ حَشِيشٍ عَلَى الْعِنَاقِيدِ صَوْنًا لَهَا عَنِ الشَّمْسِ عِنْدَ الْحَاجَةِ (وَكَذَا حِفْظُ الثَّمَرِ) عَلَى النَّخْلِ فِي الْجَرِينِ مِنْ نَحْوِ سَارِقِ وَطَّيْرِ فَإِنْ لَمْ يَتَحَفَظْ بِهِ لِكَثْرَةِ الشَّرَاقِ أَوْ كِبَرِ لَيْسْتَانِ فَالْمُؤَنَةُ عَلَيْهِ كَمَا اقْتِضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ، لَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الَّذِي يُقَوِّي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُكْرِى عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ بَلْ عَلَى الْمَالِكِ مَعُونَتُهُ عَلَيْهِ (وَجَذَاهُ) أَيِ قِطْعِهِ (وَتَجْفِيفُهُ فِي الْأَصْحِ) لِأَنَّ الصَّلَاحَ يَحْصُلُ بِهِمَا نَعَمَ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا تَقْيِيدٌ وَجُوبُ التَّخْفِيفِ بِمَا إِذَا اعْتِيدَ أَوْ شَرَطَاهُ لَكِنَّهُ مُعْتَرِضٌ بِأَنَّ الْوَجْهَ مَا أَطْلَقَهُ الْمُثْنُ مِنْ وَجُوبِهِ مُطْلَقًا إِذْ مُقَابِلُ الْأَصْحِ لَا يَتَأْتِي إِلَّا عِنْدَ انْتِفَاءِ الْعَادَةِ وَالشَّرْطِ إِذْ لَا يَسْغُو مُخَالَفَتُهُمَا، وَإِذَا وَجِبَ إِصْلَاحُ مَوْضِعِهِ وَتَهْيِئَتُهُ وَنَقْلُ الثَّمَرَةِ إِلَيْهِ وَتَقْلِيلُهَا فِي الشَّمْسِ وَمَا عَلَيْهِ يَصْبُحُ اسْتِجَارُهُ الْمَالِكَ لَهُ، وَلَوْ فَعَلَ مَا عَلَى الْمَالِكِ بِإِذْنِهِ

فَوَلَّ (لَشَى: يَثْبُتُ) أَيِ يَجْتَمِعُ. فَوَلَّ (لَشَى: (وَتَلْقِيحُ) وَقَدْ يُسْتَعْنَى عَنْهُ لِكَوْنِ الْإِنَاثِ تَحْتَ رِيحِ الذُّكُورِ فَيَحْمِلُ الْهَوَاءُ رِيحَ الذُّكُورِ إِلَيْهَا نِهَائَةً وَمُعْنَى. فَوَلَّ (لَشَى: (وَتَنْحِيَةُ الْخ) أَيِ إِزَالَتُهُ.

فَوَلَّ (لَشَى: (وَقَضْبَانِ) بَضْمُ الْقَافِ وَكَسْرُهَا جَمْعُ قَضِيبٍ وَهُوَ الْعُضْبُ. فَوَلَّ: (وَقَيَّدْنَا الْخ) انْظُرْ هَلَا أَخَّرَ هَذَا عَنْ جَمِيعِ مَا عَلَى الْعَامِلِ أَهْ رَشِيدِي. فَوَلَّ: (وَقَيَّدْنَا مَا عَلَيْهِ بِالْعَمَلِ الْخ) يُغْنِي عَنْ زِيَادَتِهِ تَفْسِيرُ مَا بَعْمَلٍ كَمَا مَرَّ أَهْ سَم.

فَوَلَّ (لَشَى: (وَتَعْرِيشُ الْخ) وَهُوَ أَنْ يَنْصَبَ أَغْوَادًا وَيُظَلِّلَهَا وَيَرْفَعَ الْعِنَبَ عَلَيْهَا شَرْحُ مَنْهَجٍ وَمُعْنَى. فَوَلَّ: (وَوَضَعَ حَشِيشٍ الْخ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى سَقْيٍ، وَلَوْ أَخَّرَهُ وَأَدْخَلَهُ فِي تَفْسِيرِ حِفْظِ الثَّمَرِ كَمَا فَعَلَ الْمُغْنِي لَكَانَ انْتِسَابُ. فَوَلَّ: (مِنْ نَحْوِ سَارِقِ الْخ) أَيِ كَالزَّنَابِيرِ أَهْ مُغْنِي. فَوَلَّ: (فَالْمُؤَنَةُ عَلَيْهِ) أَيِ الْعَامِلِ مُعْتَمِدٌ. فَوَلَّ: (لَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) هُوَ ضَعِيفٌ أَهْ ع ش. فَوَلَّ: (مَعُونَتُهُ) أَيِ الْعَامِلِ (عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْكِرَاءِ. فَوَلَّ: (أَيِ قِطْعُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي الْمُغْنِي. فَوَلَّ: (بِهِمَا) عِبَارَةٌ النَّهَائَةِ وَالْمُغْنِي؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَصَالِحِهِ أَهْ. بِإِزْجَاعِ الضَّمِيرِ إِلَى الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدُ وَكَذَا قَوْلُهُ لَكِنَّهُ مُعْتَرِضٌ الْخ وَيُمْكِنُ دَفْعُ الْاِعْتِرَاضِ بِحَمْلِ مُعْتَادِ التَّجْفِيفِ فِي كَلَامِ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا عَلَى مَا يَجِبُ غَيْرَ رَدِيءٍ أَيِ بِخِلَافٍ مَا لَا يَجِبُ أَصْلًا أَوْ يَجِبُ رَدِيئًا فَلَا يَجِبُ تَجْفِيفُهُ. فَوَلَّ: (وَإِذَا وَجِبَ) أَيِ التَّجْفِيفِ. فَوَلَّ: (وَمَا عَلَيْهِ) مُبْتَدَأٌ أَيِ وَكُلُّ عَمَلٍ وَجِبَ عَلَى الْعَامِلِ وَقَوْلُهُ: (يَصْبُحُ الْخ) خَبَرُهُ.

فَوَلَّ: (وَلَوْ فَعَلَ مَا عَلَى الْمَالِكِ) الْاِتْسَابُ وَمَا عَلَى الْمَالِكِ لَوْ فَعَلَهُ. فَوَلَّ: (بِإِذْنِهِ) أَيِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ

فَوَلَّ: (وَقَيَّدْنَا مَا عَلَيْهِ بِالْعَمَلِ الْخ) يُغْنِي عَنْ زِيَادَتِهِ تَفْسِيرُ مَا بِهِ كَمَا مَرَّ. فَوَلَّ: (لَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) كَذَا فِي شَرْحِ م ر. فَوَلَّ: (وَلَوْ فَعَلَ مَا عَلَى الْمَالِكِ بِإِذْنِهِ) أَيِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِأَجْرَةٍ.

استحقَّ عليه الأجرة تنزيلاً له منزلة قوله لغيره اقصِ ديني وبه فارق قوله له اغسل ثوبي وظاهر كلامهم أنَّ ما ذكروا أنه على العايل أو المالك من غير تعويل فيه على عادة لا يُلْتَفَتُ فيه إلى عادة مخالفة له وهو ظاهر بناءً على أنَّ العُرفَ الطاريئاً لا يُعْمَلُ به إذا خالف عرفاً سبقه وهو ما دلَّ عليه كلام الزركشي في قواعده بل كلامهم في الوصية والأيمان وغيرهما صريح فيه فبحث أنَّ ما ذكروه على العايل لو اعتيد منه شيء على المالك لزمه غير صحيح، ولو ترك العايل بعض ما عليه نقص من حصته بقدره كما في الجعالة.

لأجرة سم على حجّ اهـ ع ش أي وإلا فيستحقها قطعاً. □ فؤد: (استحقَّ عليه الأجرة إلخ) قياسه أنَّ ما وجب على العايل إذا فعله المالك بإذنه استحقَّ به الأجرة على العايل للعلّة المذكورة اهـ ع ش. □ فؤد: (تنزيلاً له منزلة اقصِ ديني) أي بجامع الوجوب إذا ما يخصه يجب عليه فعله إلحقّ العايل اهـ رشيد. □ فؤد: (وبه فارق) أي بالتنزيل. □ فؤد: (له) أي لآخر. □ فؤد: (وهو ظاهر بناء إلخ) أي وما تقدّم أنَّ المطلق يُحمَلُ في كل ناحية على العُرف الغالب إن كان عُرف غالب وعرفاه إنمّا يتّجه إذا شمل ذلك العُرف الغالب جميع ما تبين أنّه على العايل وإلا فلا وجه للحمل عليه اهـ سم. □ فؤد: (فبحث) عبارة النهاية فقول الشيخ في شرح منهجه اهـ. □ فؤد: (ذكروه على العايل) الأولى ذكروا أنّه على إلخ. □ فؤد: (غير صحيح) خبر قوله فبحث إلخ. □ فؤد: (ولو ترك العايل إلخ) هذا كقول شرح الرّوض إذا شرط المالك على العايل أعمالاً تلزمه فأنتمت الأشجار والعايل لم يعمل بعض تلك الأعمال استحقَّ من الثمرة بقدر ما عمل فإن عمل نصف ما لزمه استحقَّ نصف ما شرط له اهـ مبني على أنَّ العايل أجبر لكن الصحيح أنّه شريك وعلى هذا فيستحقّ جميع ما شرط له إن ترك جميع الأعمال سواء في ذلك

□ فؤد: (وظاهر كلامهم إلخ) اعتمدته م ر. □ فؤد: (وهو ظاهر بناء إلخ) فما تقدّم أنّه يُحمَلُ في كل ناحية على العُرف الغالب إن كان عُرف غالب وعرفاه إنمّا يتّجه إذا شمل ذلك العُرف الغالب جميع ما تبين أنّه على العايل وإلا فلا وجه للحمل عليه. □ فؤد: (ولو ترك العايل بعض ما عليه نقص من حصته بقدره) هذا كقول شرح الرّوض. (فرغ): في فتاوى القاضي إذا شرط المالك على العايل أعمالاً تلزمه فأنتمت الأشجار والعايل لم يعمل بعض تلك الأعمال استحقَّ من الثمرة بقدر ما عمل فإن عمل نصف ما لزمه استحقَّ نصف ما شرط له اهـ، مبني على أنَّ العايل أجبر، لكن الصحيح كما قاله الماوردي والروائي أنّه شريك وعلى هذا فيستحقّ جميع ما شرط له، وإن ترك جميع الأعمال التي عليه سواء في ذلك المساقاة على العين والدّمة وفي العباب ولو أطلع الشجر قبل العمل فيه قبض العايل الشجر أم لا استحقَّ حصته من الثمرة ولزمته أجرة مثل ما التزمه من العمل اهـ، ونقله في تجريده عن الماوردي وهو مبني على أنّه شريك، وأمّا قوله في أضل الرّوض فإن كانت أي المساقاة على عينه وعامل غيره انفسخت بتركه العمل اهـ، فيُحتملُ تفرّعه على أنّه أجبر ويُحمَلُ خلافه ويُفرّق بينه وبين مجرد التّرك بأن في مساقاة الغير مع التّرك مزيد إعراض ومنافاة للحال تقتضي الانفساخ فليحرز.

(وما قَصِدَ به حِفْظُ الْأَصْلِ ولا يَتَكَوَّرُ كُلُّ سَنَةٍ كِبْنَاءِ الْحَيْطَانِ) وَنَصَبُ نَحْوِ بَابٍ وَدَوْلَابٍ وَقَاسٍ وَمِعْوَلٍ وَمِنْجَلٍ وَبَقَرَةٍ تَحْرُثُ أَوْ تُدِيرُ الدُّوْلَابَ وَاسْتَشْكَلَ بِاتِّبَاعِ الْعُرْفِ فِي نَحْوِ خَيْطِ الْخِيَاطَةِ فِي الْإِجَارَةِ وَقُورَقَ بَأَنَّ هَذَا بِهِ قَوَامُ الصَّنْعَةِ حَالًا وَدَوَامًا وَالطَّلْعُ نَفْعُهُ انْعِقَادُ الثَّمَرَةِ حَالًا ثُمَّ يُسْتَعْنَى عَنْهُ بَعْدُ وَيُطْلَعُ جَعْلُهُمْ ثُمَّ الطَّلْعُ كَالْخَيْطِ وَالَّذِي يُتَّجَعُ أَنَّ الْعُرْفَ هُنَا لَمْ يَنْضَبِطْ فَعَمِلَ فِيهِ بِأَصْلِهِ أَنَّ الْعَيْنَ عَلَى الْمَالِكِ وَثُمَّ قَدْ يَنْضَبِطُ، وَقَدْ يَضْطَرُّبُ فَعَمِلَ بِهِ فِي الْأَوَّلِ وَوَجَبَ الْبَيَانُ فِي الثَّانِي (وَحَفَرُ نَهْرٍ جَدِيدٍ فَعَلَى الْمَالِكِ) لِأَنَّهُ الْمُتَعَارِضُ فِيهِ وَصَحَّحَا فِي سَدِّ الثَّلْمِ اتِّبَاعَ الْعُرْفِ وَكَذَا وَضَعَ الشُّوكَ عَلَى رَأْسِ الْجِدَارِ وَبَحَثَ غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّ الْعَامِلَ لَوْ تَرَكَ مَا عَلَيْهِ حَتَّى فَسَدَتِ الْأَشْجَارُ ضَمِنَ

المُسَاقَاةُ عَلَى الْعَيْنِ وَالذَّمَّةِ وَفِي الْعُبَابِ، وَلَوْ أُطْلِعَ الشَّجَرُ قَبْلَ الْعَمَلِ فِيهِ قَبَضَ الْعَامِلُ الشَّجَرَ أَمْ لَا اسْتَحَقَّ حِصَّتَهُ مِنَ الثَّمَرَةِ وَلَزِمَهُ أَجْرُهُ مَا التَزَمَهُ مِنَ الْعَمَلِ انْتَهَى اه سم وَيَأْتِي عَنْ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى مَا يُوَافِقُهُ .

❏ قَوْلُ (سَمِي): (حِفْظُ الْأَصْلِ) أَيِ أَصْلِ الثَّمَرِ وَهُوَ الشَّجَرُ. ❏ قَوْلُهُ: (وَنَضَبَ) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَشْكَلَ فِي الْمُغْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ غَيْرُ وَاحِدٍ فِي النَّهْيَةِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَقَاسٍ إلخ) عَطَفَ عَلَى بِنَاءِ الْحَيْطَانِ .
❏ قَوْلُهُ: (وَمِعْوَلٍ وَمِنْجَلٍ) كَمِثَرٍ وَالْأَوَّلُ الْفَأْسُ الْعَظِيمَةُ الَّتِي يُنْفَرُ بِهَا الصَّخْرُ وَالثَّانِي الْحَدِيدَةُ الَّتِي يُقَضَّبُ بِهَا الزَّرْعُ. ❏ قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَ بِاتِّبَاعِ الْعُرْفِ إلخ) مَوْضِعُ هَذَا الْإِشْكَالِ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُشْنِ وَتَعْرِيشِ إلخ كَمَا يَظْهَرُ مِنَ الْجَوَابِ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْخَيْطِ وَالطَّلْعِ فَإِنَّ الطَّلْعَ مَذْكُورٌ هُنَاكَ أَهْ كُرْدِيَّ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرٌ مَا وَجَّهَ ارْتِبَاطَهُ بِسَابِقِهِ مَعَ عَدَمِ ذِكْرِ الطَّلْعِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ قَبْلَ وَاسْتَشْكَلَ وَطَّلَعَ الذُّكُورَ الَّذِي يُدْرُ فِي طَّلْعِ الْإِنَاثِ وَضُرِبَ عَلَيْهِ فَلَعَلَّ الضَّرْبَ وَقَعَ لِغَيْرِ الشَّارِحِ مِنْ غَيْرِ تَأْمُلٍ فَلَيْتَأْمَلْ أَه. وَفِي الرَّشِيدِيَّ مَا يُوَافِقُهَا. ❏ قَوْلُهُ: (وَيُطْلَعُ) أَيِ الْفَرْقِ. ❏ قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيِ فِي الْإِجَارَةِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّجَعُ) أَيِ فِي دَفْعِ الْإِشْكَالِ. ❏ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي الطَّلْعِ أَهْ كُرْدِيَّ. ❏ قَوْلُهُ: (وَلَمْ) أَيِ فِي الْخَيْطِ. ❏ قَوْلُهُ: (فَعَمِلَ بِهِ) أَيِ بِالْعُرْفِ وَقَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلِ) أَيِ فِيْمَا إِذَا انْضَبَطَ. ❏ قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِي) أَيِ فِيْمَا إِذَا لَمْ يَنْضَبِطْ أَه رَشِيدِيَّ .

❏ قَوْلُ (سَمِي): (وَحَفَرُ نَهْرٍ جَدِيدٍ) أَيِ إِصْلَاحِ مَا انْهَارَ مِنَ النَّهْرِ مُغْنٍ وَرَوْضُ وَشَرْحُ مَنْهَجٍ .
❏ قَوْلُ (سَمِي): (فَعَلَى الْمَالِكِ) وَعَلَيْهِ أَيْضًا خَرَاجُ الْأَرْضِ الْخَرَاجِيَّةُ مُغْنٍ وَرَوْضُ. ❏ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي الْمُغْنَى ثُمَّ قَالَ وَفِي فُرُوعِ ابْنِ الْقَطَّانِ أَنَّ الْعَامِلَ لَوْ قَطَعَ الثَّمَرَةَ قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ كَانَ مُعْتَدِيًا قَالَ وَلَا شَيْءَ لَهُ مِنْهَا وَالْأَوَّلُ ظَاهِرٌ وَالثَّانِي لَا يَأْتِي عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْعَامِلَ يَمْلِكُ حِصَّتَهُ بِالظُّهُورِ أَه.
❏ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ غَيْرُ وَاحِدٍ إلخ) وَيُوَافِقُ هَذَا مَا تَقَدَّمَ عَنِ الشُّبْكِيِّ قَبْلَ الْفَضْلِ قُبَيْلَ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَ التَّخْلِ

❏ قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّجَعُ إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر فَلَيْتَأْمَلْ. ❏ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّ الْعَامِلَ إلخ) وَيُوَافِقُ هَذَا مَا تَقَدَّمَ عَنِ الشُّبْكِيِّ فِيْمَا لَوْ تَرَكَ الْفَلَاحُ السَّقْفِيَّ مَعَ صِحَّةِ الْمُعَامَلَةِ حَتَّى فَسَدَ الزَّرْعُ .

وأبو زرعة أنهما لو اختلفا أثناء المدة في إثبات العامل بما لزمه فإن بقي من أعمالها ما يمكن تداركه صدق المالك وألزم العامل بالعمل؛ لأن الأصل عدمه ويمكنه إقامة البيعة وإن لم يبق شيء ولا أمكن تداركه صدق العامل لتضمن دعوى المالك انفساخها والأصل عدمه. (والمساقاة لازمة) من الجانبين قبل العمل وبعده؛ لأن عملها في أعيان باقية بحالها فأشبهت الإجارة دون القراض فيلزمه إتمام الأعمال وإن تلفت الثمرة كلها باقية ونحو غصب كما يلزم عامل القراض التنضيض مع عدم الربح (فلو هرب العامل) أو مرض أو حبس (قبل الفراغ من العمل) ولو قبل الشروع فيه (وآتمه المالك متبرعاً) بالعمل أو بمؤنته عن العامل (بقي استحقاق العامل) لما شرط له كما لو تبرع أجنبي

يأضاه سم. فؤد: (وأبو زرعة إلخ) عطف على غير واحد. فؤد: (فإن بقي إلخ) هذا التفصيل لا يظهر بالنسبة لاستحقاق العامل جميع حصته على الصحيح أن العامل شريك، بل الموافق له استحقاق العامل حصته، وإن ترك العمل والتفصيل بين تصديق المالك أو العامل لا أثر له م ر اه سم. فؤد: (صدق المالك) قد يقتضي هذا تصديقه بالنسبة لما مضى من المدة حتى ينقضي من حصته بقدره كما سبق قريباً اه سم. فؤد: (ولا أمكن تداركه) الأخصر الأنسب يمكن تداركه.

فؤد: (لتضمن دعوى المالك إلخ) يدل على أن ترك الأعمال في المدة يوجب انفساخ المساقاة فانظر ما قدمته قريباً اه سم أي في حاشية ولو ترك العامل إلخ. فؤد: (من الجانبين) إلى قوله وبحث السبكي في النهاية وكذا في المغني إلا قوله فيلزمه إلى المتن. فؤد: (دون القراض) لا تبقى أعيانه بعد العمل فأشبه الوكالة اه مغني. فؤد: (كما يلزم إلخ) تعليل للغاية.

فؤد (س): (ولو هرب العامل) والهرب ليس بقيد فلو تبرع عنه بجميع العمل كان كذلك اه نهاية زاد المغني. كذلك اه رشيد أي وبقوله، ولو امتنع إلخ. فؤد: (أو مرض إلخ) أي أو عجز بغير ذلك اه مغني.

فؤد (س): (وآتمه المالك) والإتمام ليس بقيد فلو تبرع عنه بجميع العمل كان كذلك اه نهاية زاد المغني والمالك أيضاً ليس بقيد فلو فعله أجنبي متبرعاً عن العامل فكذلك اه وأشار الشارح إلى الأول بقوله، ولو قبل الشروع فيه وإلى الثاني بقوله كما لو تبرع أجنبي إلخ. فؤد: (كما لو تبرع أجنبي بذلك) سواء أجهله المالك أم علمه أي تبرع الأجنبي نعم لا يلزمه أي المالك إجابة الأجنبي المتطوع ممن ونهاية قال ع ش ظاهره ولو أميناً عارفاً ويتبعي خلافه أخذاً مما يأتي في الوارث؛ إذ الظاهر عدم الفرق

فؤد: (فإن بقي من أعمالها إلخ) هذا التفصيل لا يظهر بالنسبة لاستحقاق العامل جميع حصته وإن ترك العمل، والتفصيل بين تصديق المالك أو العامل لا أثر له م ر. فؤد: (صدق المالك) قد يقتضي هذا تصديقه بالنسبة لما مضى من المدة حتى ينقضي من حصته بقدره حتى ما سبق قريباً. فؤد: (لتضمن دعوى المالك انفساخها) هذا يدل على أن ترك الأعمال في المدة يوجب انفساخ المساقاة فانظر ما

بذلك والتبرُّع عنه مع حضوره كذلك وبَحَثَ السبكي أنه لو عَمِلَ في مالٍ نَفْسِهِ لا تَبَرُّعًا عنه أو عَمِلَ الأَجْنَبِيُّ عن المَالِكِ لا العَامِلِ لم يَسْتَحِقَّ العَامِلُ شَيْئًا كَالْجَعَالَةِ وهو ظَاهِرٌ ولا نَظَرُ لِحَوَازِ تِلْكَ وَلُزُومِ هَذِهِ فَإِنْ قُلْتُ: يُمَكِّنُ الْفَرْقُ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ صَارَتْ كَالَّذِينَ عَلَيْهِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ اسْتِجَارِ الْحَاكِمِ عَنْهُ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَأْتِي فَالْعَمَلُ فِي حِصَّتِهِ كَقَضَاءِ ذَيْنِهِ وَهُوَ يَقَعُ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ وَقُوعَهُ عَنْهُ قُلْتُ: مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ الْمَالِكُ صَرَفٌ لَهُ عَنْ جِهَةِ الْعَامِلِ فَهُوَ كَالْأَدَاءِ لِلذَّائِنِ بِقَصْدِ التَّبَرُّعِ عَلَيْهِ (وَالْإِلَّا) يَتَبَرَّعُ أَحَدٌ بِإِثْمَانِهِ وَرَفَعَ الْأَمْرَ لِلْحَاكِمِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ضَامِنٌ فِيمَا لَزِمَهُ مِنْ أَعْمَالِ الْمُسَاقَاةِ أَوْ كَانَ وَلَمْ يُمَكِّنِ التَّخَلُّصَ مِنْهُ (اسْتَأْجَرَ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ مَنْ يُثْمُهُ) بَعْدَ ثُبُوتِ الْمُسَاقَاةِ وَالْهَرَبِ مَثَلًا وَتَعَذَّرَ إِحْضَارُهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ. هَكَذَا بِالنَّسْخِ الَّتِي بِأَيْدِينَا وَلَعَلَّهُ يُنَافِي مَا سَبَقَ فَنَابَ عَنْهُ فِيهِ، وَلَوْ امْتَنَعَ وَهُوَ حَاضِرٌ فَكَذَلِكَ يَسْتَأْجِرُ مِنْ مَالِكٍ إِنْ

وَلَا تَهْ لَاضْرَرَّ فِيهِ عَلَى الْمَالِكِ وَفِيهِ نَفْعٌ لِلْعَامِلِ فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَ مَنْ يَعْمَلُ عَنْهُ هـ. قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيِ الْإِثْمَانِ وَكَذَا بِالْجَمِيعِ كَمَا مَرَّ هـ. قَوْلُهُ: (وَالْتَبَرُّعُ) أَيِ تَبَرُّعِ الْمَالِكِ أَوْ الْأَجْنَبِيِّ (عَنْهُ) أَيِ الْعَامِلِ وَقَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ كَالْتَبَرُّعِ بَعْدَ هَرَبِهِ هـ. قَوْلُهُ: (إِنَّهُ الْخ) أَيِ الْمَالِكِ هـ. قَوْلُهُ: (لَا تَبَرُّعًا عَنْهُ) يَشْمَلُ الْإِطْلَاقَ هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) وَفَاقًا لِشَرْحِ الرُّوضِ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَلِسَمِ عِبَارَتِهِ الْمُتَّجِهَةِ اسْتِحْقَاقَهُ وَلَيْسَ هَذَا كَالْجَعَالَةِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَزِمَ بِخِلَافِهَا م ر وَأَيْضًا الْاسْتِحْقَاقُ هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا قَدَّمْتُهُ قَرِيبًا مِنْ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ شَرِيكَ وَأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ الْأَعْمَالَ جَمِيعَهَا اسْتَحَقَّ هـ. قَوْلُهُ: (لِحَوَازِ تِلْكَ) أَيِ الْجَعَالَةِ (وَلَزِمَ هَذِهِ) أَيِ الْمُسَاقَاةِ هـ. قَوْلُهُ: (يُمَكِّنُ الْفَرْقُ) أَيِ بَيِّنِ الْمُسَاقَاةِ وَالْجَعَالَةِ فِيمَا إِذَا عَمِلَ الْأَجْنَبِيُّ عَنْ الْمَالِكِ هـ. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ الْعَامِلِ هـ. قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيِ عَنِ الْعَامِلِ بِمَا لَهُ هـ. قَوْلُهُ: (وَغَيْرِهِ) عَطَفَ عَلَى اسْتِجَارِ الْخ هـ. قَوْلُهُ: (فَالْعَمَلُ فِي حِصَّتِهِ) يَعْنِي عَمَلَ الْأَجْنَبِيِّ مَا لَزِمَ الْعَمَلُ مِنَ أَعْمَالِ الْمُسَاقَاةِ هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ قَصْدَهُ الْخ) أَيِ الْأَجْنَبِيِّ أَيِ وَكَذَا الْمَالِكُ عِنْدَ عَدَمِ قَصْدِهِ الْعَامِلِ يَنْصَرِفُ عَمَلُهُ إِلَى نَفْسِهِ هـ. قَوْلُهُ: (صَرَفَ لَهُ الْخ) أَيِ لِلْعَمَلِ خَبَرٌ أَنَّ هـ. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ الذَّائِنِ هـ. قَوْلُهُ: (يَتَبَرَّعُ أَحَدٌ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا رَجَّحَهُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَمْ يَكُنْ إِلَى الْمُثْنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ إِنْ أَرَادَ الرَّجُوعَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَإِنْ قُلْتُ.

قَوْلُ (سَيِّ) (مَنْ يُثْمُهُ) أَيِ وَلَوْ الْمَالِكُ كَمَا يَأْتِي هـ. قَوْلُهُ: (وَالْهَرَبُ) عَطَفَ عَلَى الْمُسَاقَاةِ هـ. قَوْلُهُ: (وَتَعَذَّرَ الْخ) عَطَفَ عَلَى ثُبُوتِ الْخ هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ وَجِبَ) أَيِ الْإِثْمَانِ (عَلَيْهِ) أَيِ الْعَامِلِ (فَنَابَ) أَيِ الْحَاكِمِ (عَنْهُ فِيهِ) أَيِ عَنِ الْعَامِلِ فِي الْإِثْمَانِ هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ امْتَنَعَ) أَيِ الْعَامِلِ مِنَ الْعَمَلِ وَلَوْ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهِ هـ. قَوْلُهُ: (فَكَذَلِكَ) أَيِ كَالْهَرَبِ فَيَسْتَأْجِرُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ مَالِهِ الْخ) أَيِ

قَدَّمْتُهُ قَرِيبًا هـ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَسْتَحِقَّ الْعَامِلُ شَيْئًا كَالْجَعَالَةِ) الْمُتَّجِهَةِ اسْتِحْقَاقَهُ وَلَيْسَ هَذَا كَالْجَعَالَةِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَزِمَ بِخِلَافِهَا م ر. وَأَيْضًا الْاسْتِحْقَاقُ هُوَ الْمَوَافِقُ؛ لِأَنَّهُ شَرِيكَ وَأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ الْأَعْمَالَ اسْتَحَقَّ كَمَا قَدَّمْتُهُ قَرِيبًا.

وُجِدَ ولو من نصيبه إذا كان بعد بُدُو الصِّلَاحِ أو مَنْ يَرْضَى بأجرة مُؤَجَّلَةٍ إِنْ وَجَدَهُ فَإِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ افْتَرَضَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَالِكِ أو غَيْرِهِ وَيُؤْفَى مِنْ نَصِيْبِهِ مِنَ الثَّمَرَةِ فَإِنْ تَعَذَّرَ افْتَرَضَهُ عَمَلُ الْمَالِكِ بِنَفْسِهِ وَلِلْمَالِكِ فِعْلُ مَا ذُكِرَ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ عَلَى مَا رَجَّحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ، لَكِنْ قَيَّدَهُ السَّبْكِيُّ بِمَا إِذَا قُدِّرَ لَهُ الْحَاكِمُ الْأَجْرَةُ وَعَيَّنَ الْأَجِيرَ وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ هَذَا كُلُّهُ إِنْ كَانَتِ الْمُسَاقَاةُ عَلَى الذَّمَّةِ فَإِنْ كَانَتْ عَلَى الْعَيْنِ فَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُمَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَنْيِبَ غَيْرَهُ فَإِنْ فَعَلَ انْفَسَخَتْ بَتْرِكِهِ الْعَمَلُ وَالثَّمَرُ كُلُّهُ لِلْمَالِكِ

ولو عَقَارًا اهـ مُعْنَى: ﴿وَلَوْ مِنْ نَصِيْبِهِ الْخ﴾ عبارة المُعْنَى وشرح الرُّوضِ والغُرُورِ وإن لم يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ بُدُو الصِّلَاحِ بَاعَ نَصِيْبَ الْعَامِلِ كُلُّهُ أو بَعْضَهُ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ وَاسْتَأْجَرَ بِثَمَنِهِ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ بُدُو الصِّلَاحِ سَوَاءً أَظْهَرَتِ الثَّمَرَةُ أَمْ لَا افْتَرَضَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَالِكِ أو أَجْنَبِيٌّ أو بَيَّتَ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَعْمَلُ بِأَجْرَةٍ مُؤَجَّلَةٍ مُدَّةَ إِدْرَاكِ الثَّمَرَةِ لِتَعَذُّرِ بَيْعِ نَصِيْبِهِ وَحَذَرَهُ لِلْحَاجَةِ إِلَى شَرْطِ قَطْعِهِ وَتَعَذُّرِهِ فِي الشَّائِعِ وَاسْتَأْجَرَ بِمَا افْتَرَضَهُ وَيَقْضِيهِ الْعَامِلُ بَعْدَ زَوَالِ مَا نَبِهَ أو يَقْضِيهِ الْحَاكِمُ مِنْ نَصِيْبِهِ مِنَ الثَّمَرَةِ بَعْدَ بُدُو الصِّلَاحِ فَإِنْ وَجِدَ مَنْ يَتِمُّ الْعَمَلُ بِذَلِكَ اسْتَعْنَى عَنِ الْاِفْتِرَاضِ وَحَصَلَ الْغَرَضُ، وَلَوْ اسْتَأْجَرَ الْحَاكِمُ الْمَالِكَ أو أَذِنَ لَهُ فِي الْإِنْفَاقِ فَاتَّفَقَ لِيَرْجَعَ رَجَعَ كَمَا لَوْ افْتَرَضَ مِنْهُ اهـ. ﴿قَوْلُهُ: (إِذَا كَانَ) أَيِ نَحْوِ هَرَبِ الْعَامِلِ أو اسْتِئْجَارِ الْحَاكِمِ. ﴿قَوْلُهُ: (أَوْ مَنْ يَرْضَى بِأَجْرَةٍ الْخ) لَعَلَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ مَالِهِ الْخ. ﴿قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ الْاسْتِئْجَارِ. ﴿قَوْلُهُ: (افْتَرَضَ عَلَيْهِ الْخ) وَقَوْلُهُمْ اسْتَفْرَضَ وَاسْتَفْرَضَ عَنْهُ يُفْهَمُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَاقِيَ عَنْهُ وَهُوَ كَذَلِكَ مُعْنٍ وَأَسْنَى اهـ سَمِعَ عَ ش. ﴿قَوْلُهُ: (أَوْ مِنْ غَيْرِهِ) أَيِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ أو بَيَّتَ الْمَالِ وَاسْتَأْجَرَ بِمَا افْتَرَضَهُ مُعْنٍ وَأَسْنَى. ﴿قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَعَذَّرَ افْتَرَضَهُ الْخ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمُعْنَى وَالرُّوضِ وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِهِ لِتَعَيُّنِ عَمَلِ الْمَالِكِ بِنَفْسِهِ حَيْثُ دِي. ﴿قَوْلُهُ: (عَمَلُ الْمَالِكِ بِنَفْسِهِ) أَيِ وَرَجَعَ بِالْأَجْرَةِ اهـ عَ ش. ﴿قَوْلُهُ: (فِعْلُ مَا ذُكِرَ) أَيِ الْاسْتِئْجَارِ سَمِعَ وَرَشِيدِي. ﴿قَوْلُهُ: (بِإِذْنِ الْحَاكِمِ) وَالْأَوَّلَى رُجُوعُهُ لِكُلِّ مَنْ عَمَلَ الْمَالِكُ وَفِعْلُ مَا ذُكِرَ لِيُؤَافِقَ مَا مَرَّ عَنِ الْمُعْنَى وَالرُّوضِ وَأَخْذًا بِمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ فَلْيُشْهِدْ عَلَى الْإِنْفَاقِ إِنْ أَرَادَ الرُّجُوعَ. ﴿قَوْلُهُ: (عَلَى مَا رَجَّحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَقَيَّدَهُ السَّبْكِيُّ بِالْخِ اهـ قَالَ عَ ش قَوْلُهُ وَقَيَّدَهُ السَّبْكِيُّ بِالْخِ مُعْتَمِدًا اهـ لَكِنْ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَشَرْحُ الرُّوضِ وَالْمُعْنَى وَالْغُرُورِ كَمَا مَرَّتْ ظَاهِرَةٌ فِي تَرْجِيحِ الْإِطْلَاقِ فَلْيُرَاجَعْ. ﴿قَوْلُهُ: (هَذَا كُلُّهُ) أَيِ الْاسْتِئْجَارِ عَلَى الْعَامِلِ بِصَوْرِهِ. ﴿قَوْلُهُ: (لَيْسَ لَهُ) أَيِ لِلْعَامِلِ الْمُسَاقِي عَلَى عَيْنِهِ. ﴿قَوْلُهُ: (أَنْ يَسْتَنْيِبَ) أَيِ يُسَاقِيَ كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي شَرْحِ وَاسْتِئْجَارَهُمَا فِيهِ عِبَارَةُ الرُّوضِ فَإِنْ كَانَتِ الْمُسَاقَاةُ عَلَى عَيْنِهِ وَعَامِلٌ غَيْرُهُ انْفَسَخَتْ بَتْرِكُهُ الْعَمَلُ انْتَهَتْ اهـ أَيِ فَيَصِحُّ الْاسْتِعَانَةُ بِالْغَيْرِ فِي الْمُسَاقَاةِ عَلَى الْعَيْنِ كَالذَّمَّةِ.

﴿قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ افْتَرَضَ عَلَيْهِ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَقَوْلُهُمْ اسْتَفْرَضَ وَاسْتَفْرَضَ عَنْهُ يُفْهَمُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَاقِيَ عَنْهُ وَهُوَ كَذَلِكَ اهـ. ﴿قَوْلُهُ: (وَلِلْمَالِكِ فِعْلُ مَا ذُكِرَ) أَيِ الْاسْتِئْجَارِ الْخ. ﴿قَوْلُهُ: (فَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُمَا لَيْسَ لَهُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. ﴿قَوْلُهُ: (فَإِنْ فَعَلَ انْفَسَخَتْ بَتْرِكُهُ) عِبَارَةُ الرُّوضِ فَإِنْ كَانَتِ الْمُسَاقَاةُ

أنه لا يستأجر عنه مُطلقاً قاله الأذرعِي وقال السبكي والنشائي وصاحبُ المُعين لا يستأجر عنه قطعاً، ولكن يتخَيَّر المالك بين الفسخ والصبر (وإن لم يقدر) المالك (على الحاكم) بأن كان فوق مسافة العدو أو حاضراً ولم يُجِبْهُ لَمَّا التمسهُ أو أجابه إليه لكن بمالٍ يُعطيه له وإن قلَّ كما هو ظاهر (فليشهد على الإنفاق) أي لِمَن استأجره وأنه إنما يبذل بشرط الرجوع أو على العايل إن عَمِلَ بنفسه وإنه إنما يعمل بشرط الرجوع (إن أراد الرجوع) تنزيلاً للإشهاد حينئذٍ منزلة الحكم ويصدق حينئذٍ المالك في قدر ما أنفقَه كما رجحه السبكي واعترض بأن

قوله: (أنه لا يستأجر إلخ) خبرُ قوله فقصية إلخ. قوله: (مطلقاً) أي وجدَ للعايل مالٌ أو لا تعدَّر الافتراض أو لا. وقال ع ش أي سواء تعدَّر عمله أم لا كان العايل المالك أم لا فدرت له أجرة أم لا اه. قوله: (وقال السبكي إلخ) عبارة شروح المنهج والبهجة والروض نعم إن كان المساقاة على العين فالذي جزم به صاحبُ المُعين اليميني والنشائي واستظهره غيرُهما أنه لا يكتري عليه إثمُ المالك من الفسخ اه زاد المُعني وهذا هو الظاهر اه. قوله: (والنشائي) بكسر التون والمدنية لبَيْع النشاء بزماوي اه بجزمي. قوله: (بين الفسخ والصبر) هذا إن لم تظهر الثمرة كما يأتي اه كزدي وفيه نظر؛ لأن ما يأتي فيما إذا كانت المساقاة على الذمة والكلام هنا فيما إذا كانت على العين ثم رأيت ما يأتي آتياً عن سم الصريح في إطلاق التخيير هنا. قوله: (بين الفسخ والصبر) وإذا فسَخَ بعدَ ظهورِ الثمرة فلا يبعد استحقاقُ العايل لِحَصَّة ما عَمِلَ بناءً على أنه شريكٌ والقياس أن يستحقَّ أجرة المثل؛ لأن قضية الفسخ تراؤ العوضين فيرجع ليدلَّ عمله وهو أجرة المثل وفقاً للرملِي وقد يؤيده قوله في نظيره والثمر كله للمالك فليأتمل سم على حَجَّ اه ع ش وقوله وفقاً للرملِي أي والمُعني وشرح الروض كما يأتي.

قوله: (بأن كان) إلى قوله فإن عجز في المُعني إلّا قوله أو أجابه إلى المتن. قوله: (بأن كان فوق مسافة العدو إلخ) أو عجز عن الإثبات اه شرح الروض عبارة القليوبي ومثله عجز المالك عن إثبات هرب العايل اه. قوله: (يُعطيه له) أي للحاكم أي أو لِمَن يوصله إليه اه ع ش.

قوله (س): (فليشهد على الإنفاق) ويتبني الاكتفاء بواحد ويخلف معه إن أراد الرجوع اه ع ش ويتبني تقييده بما إذا كان هناك قاض يرى ذلك وإلا فلا بُدَّ من شاهدين. قوله: (وأنه إلخ) عطف على الإنفاق. قوله: (أو على العمل) عطف على قول المتن على الإنفاق وقوله: (وأنه إنما إلخ) عطف على العمل. قوله: (تنزيلاً) إلى الكتاب في بعض نسخ النهاية وسقط في بعضها قوله واعترض إلى أما إذا.

قوله: (للإشهاد حينئذٍ) أي إذا لم يقدر على الحاكم. قوله: (ويصدق إلخ) اعتمده النهاية واعتمد المُعني تصديق العايل قياساً على تصديق الجمال في مسألة هربه. قوله: (حينئذٍ) أي حين إذ أنفق

على عينه وعامل غيره انفسخت بتركه العمل اه. قوله: (ولكن يتخَيَّر المالك بين الفسخ والصبر) وإذا فسَخَ بعدَ ظهورِ الثمر فلا يبعد استحقاقُ العايل منها لِحَصَّة ما عَمِلَ بناءً على أنه شريكٌ والقياس أنه يستحقَّ أجرة المثل؛ لأن قضية الفسخ تراؤ العوضين فيرجع ليدلَّ عمله وهو أجرة المثل وفقاً لِم ر

كلامهما في هرب الجَمالِ صريحٌ في تصديقِ العاَمِلِ؛ لأنَّ المالكَ مُقَصِّرٌ بعد الإِشهادِ على غَيْرِ ما أُنْفَقَ مع كونه غيرَ مُسْتَنَدٍ لِاتِّمَانٍ من جِهَةِ الحاكِمِ أمَّا إذا لم يُشْهَدْ كما ذَكَرنا فلا يَرِجُّ لِظُهُورِ أَنَّهُ مُتَبَرِّحٌ فَإِنْ تَعَدَّرَ الإِشهادُ لم يَرِجِعْ أَيْضاً؛ لأنَّهُ عُدَّرَ نَادِرٌ فَإِنْ عَجَزَ حِينَئِذٍ عن العَمَلِ والإِنفاقِ ولم تَظْهَرِ الثَّمَرَةُ فَلهِ الفَسْخُ وللعاَمِلِ أَجْرُهُ عَمَلِهِ وَإِنْ ظَهَرَتْ فلا فَسْخَ وَهِيَ لهما.

(ولو مات) العاَمِلُ قبل العَمَلِ (وُخْلَفَ تَرِكَةً أَتَمَّ الوارِثُ العَمَلَ منها) كسائِرِ دُيُونِ مَوْتِهِ (وله أن يُتِمَّ العَمَلَ بنفسِهِ أو بِمالِهِ) ولا يُجَبِّرُ على الوفاءِ من غَيْرِ التَرِكَةِ وعلى المالكِ تَمَكِينُهُ إِنْ كان أَمِينًا عارِفاً بِالْعَمَلِ فَإِنْ امْتَنَعَ بِالْكُلِّيَّةِ اسْتَأْجَرَ الحاكِمُ عَلَيْهِ أمَّا إذا لم يُخْلَفْ تَرِكَةً فَلِلْوَارِثِ العَمَلُ ولا يَلْزَمُهُ هَذَا كُلُّهُ إِنْ كانَتْ على الذَّمَّةِ وإلا انْفَسَخَتْ بِمَوْتِهِ كالأَجِيرِ الْمُعَيَّنِ

وأشْهَدَ عَلَيْهِ . هـ قَوْلُهُ: (لأنَّ المالكَ مُقَصِّرُ الْإِخ) قد يُقالُ هَذَا مَوْجُودٌ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ أَيْضاً . هـ قَوْلُهُ: (فإن تَعَدَّرَ الإِشهادُ لم يَرِجِعْ) ظاهِرُهُ ولو باطِنًا ولو قِيلَ بأنَّ لَه الرُّجُوعُ باطِنًا لم يَكُنْ بَعِيدًا، بل ومثْلُهُ سائِرُ الصُّوَرِ الَّتِي قِيلَ فِيهَا بَعْدَمُ الرُّجُوعِ لِقُفْدِ الشُّهُودِ فَإِنَّ الشُّهُودَ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ لِإِبْطَاتِ الْحَقِّ ظاهِرًا وإلا فَالْمَدَارُ فِي الاسْتِحْقَاقِ وَعَدَمِهِ على ما فِي نَفْسِ الْأَمْرِ اهـ ش وَهُوَ وَجِيهٌ . هـ قَوْلُهُ: (فإن عَجَزَ الْإِخ) صَرِيحٌ فِي امْتِناعِ الفَسْخِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ وَالْكَلَامِ إذا لم تَكُنْ على العَيْنِ لِمَا تَقَدَّمَ عَنِ السُّبْكِيِّ وَمَنْ مَعَهُ اهـ سَمِ زَادَعَ ش أمَّا إذا كانَتْ على العَيْنِ خَيْرٌ بَيْنَ الفَسْخِ والصَّبْرِ مُطْلَقًا اهـ . هـ قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أَي حِينَ إِذْ لَمْ يَقْدِرْ على الحاكِمِ . هـ قَوْلُهُ: (فلا فَسْخَ) قال فِي الرُّوضِ لِأَجْلِ الشَّرِكَةِ اهـ سَمِ . هـ قَوْلُهُ: (قَبْلَ العَمَلِ) أَي قَبْلَ تَمَامِهِ وَهُوَ إِلَى البابِ فِي الْمُغْنِي .

هـ قَوْلُ (الشَّيْ): (تَرِكَةً) وَفِي مَعْنَى التَّرِكَةِ نَصِيْبُهُ مِنَ الثَّمَرَةِ قاله الْقَاضِي وَغَيْرُهُ اهـ مُغْنِي زَادَعَ ش وَقَدْ أَفَادَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَوْ مِنْ نَصِيْبِهِ اهـ . هـ قَوْلُهُ: (وإلا انْفَسَخَتْ بِمَوْتِهِ) أَي وَلِوَارِثِهِ أَجْرُهُ مِثْلُهُ ما مَضَى إِنْ لَمْ تَظْهَرِ الثَّمَرَةُ فَإِنْ ظَهَرَتْ أَحَدُ جُزْأَيِهَا مِنْهَا وَهَلْ يَوْزَعُ بِاعْتِبَارِ الْمُتَدَيِّنِ وَإِنْ تَقَارَنا أو بِاعْتِبَارِ العَمَلِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَخْتَلِفُ فِي الْمُدَّةِ قَلَّةً وَكَثْرَةً فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي اهـ ش وَقَوْلُهُ فَإِنْ ظَهَرَتْ الْإِخ يَأْتِي أَنْفَاءً عَنِ الرَّمْلِيِّ خِلَافَهُ . هـ قَوْلُهُ: (انْفَسَخَتْ بِمَوْتِهِ) قال فِي شَرْحِ الرُّوضِ قال السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ إِذَا ماتَ فِي أَثناءِ العَمَلِ الَّذِي هُوَ عُمْدَةُ الْمُساقَاةِ فَإِنْ ماتَ بَعْدَ بُدْوَ الصَّلَاحِ أو الْجُدَادِ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا

قَوْرًا وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي نَظِيرِهِ وَالثَّمَرُ كُلُّهُ لِلْمَالِكِ فَلْيَتَأَمَّلْ . هـ قَوْلُهُ: (فإن عَجَزَ حِينَئِذٍ عَنِ العَمَلِ) الْإِخ صَرِيحٌ فِي امْتِناعِ الفَسْخِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ وَالْكَلَامِ إذا لم يَكُنْ على العَيْنِ لِمَا تَقَدَّمَ عَنِ السُّبْكِيِّ وَمَنْ مَعَهُ . هـ قَوْلُهُ: (فلا فَسْخَ) قال فِي الرُّوضِ لِأَجْلِ الشَّرِكَةِ اهـ . هـ قَوْلُهُ: (وَهِيَ لهما) انْظُرْ هَذَا مَعَ بَحْثِ السُّبْكِيِّ السَّابِقِ عَقِبَ قَوْلِهِ بَقِيَ اسْتِحْقَاقُ العاَمِلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَاكَ فِيمَا إذا لم تَظْهَرِ الثَّمَرَةُ وَعَلَى ما ذَكَرْنَاهُ هُنَاكَ أَنَّ الْأَوْجَعَ الاسْتِحْقَاقُ لَا إِشْكَالَ . هـ قَوْلُهُ: (وإلا انْفَسَخَتْ بِمَوْتِهِ) ظاهِرُهُ وَإِنْ ظَهَرَتْ الثَّمَرَةُ . هـ قَوْلُهُ: (وإلا انْفَسَخَتْ بِمَوْتِهِ) قال فِي شَرْحِ الرُّوضِ قال السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ إِذَا ماتَ فِي أَثناءِ

ولا تنفسخ بموت المالك مطلقاً فيستمر العايل ويأخذ نصيبه.
(ولو ثبتت خيانة عامِل) بإقراره أو ببينة أو يمين مردودة (صم إليه مشرف) ولا تزال يده؛ لأنَّ العمل حق عليه ويؤكد استيفاءه منه بهذا الطريق فتعين جمعاً بين الحقين وأجرة المشرف عليه فإن صم إليه لريية فقط فأجرته على المالك (فإن لم يتحقق) العايل (به) أي المشرف على الخيانة (استؤجر من ماله عامِل) لتعذر الاستيفاء منه هذا إن كان العايل في الذمة ولا تحيز المالك على الأوجه نظير ما مرَّ آنفاً (ولو خرج الثمر مستحقاً) لغير المساقى (فللعامل) الجاهل

التجفيف ونحوه فلا اه. ولو كانت الثمرة ظهرت أو كانت المساقاة بعد ظهورها هل ينقطع استحقاقه من الثمرة فيه نظر ولا يبعد أن يستحق منها بقسط ما عمل قبل موته، والقياس أن يستحق أجرة المثل دون الثمرة لارتفاع العقد بالانفساخ وقد وافق الرملي آخرًا على هذا القياس سم على حجج اه ع ش وسأتي عن المغني والأسنى ما يوافق القياس المذكور. هـ قوله: (ولا تنفسخ بموت المالك إلخ) إلا لو ساقى في البطن الأول البطن الثاني ثم مات الأول في أثناء المدة وكان الوقف وقف ترتيب فيبغى أن تنفسخ كما قاله الزركشي؛ لأنه لا يكون عاملاً لنفسه واستثنى مع ذلك الوارث أي الحائز إذا ساقاه مورثه ثم مات المورث فتنفسخ نهايةً ومغن أقول يبغي أن يستثنى ما لو أوصى الإنسان بثمر شجر لشخص ثم ساقاه عليه ثم مات المالك اه سيد عمر قال ع ش وفائدة الانفساخ في الصورة الأولى انقطاع تعلّق حق البطن الأول بالثمر حتى لو كان عليه دين لم يتعلّق بالثمر؛ لأنها ليست من التركة والوارث إنما استحقّها من قبل الواقف وفي الثانية استحقاق الوارث للثمر تركته حتى لو كان على الميت دين تعلّق بها مقدّمًا على حق الورثة اه. هـ قوله: (مطلقاً) أي سواء كانت المساقاة على العين أو الذمة اه ع ش. هـ قوله: (فتعين) أي هذا الطريق. هـ قوله: (لريية فقط) أي بأن لم يثبت الخيانة ولكن اذتاب المالك فيه. هـ قوله: (عن الخيانة) أي الثابتة بما مرّ. هـ قوله: (مر آنفاً) أي قبيل وإن لم يقدر على الحاكم. هـ قوله (لشئ): (ولو خرج الثمر مستحقاً إلخ) قال في الرّوض فإن تلفت أي الثمرة أو الشجر طولب الغاصب وكذا العايل بالجميع بخلاف الأجير للعمال في الحديقة المغصوبة أي لا يطالب ويرجع

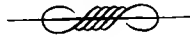
العمل الذي هو عمدة المساقاة فإن مات بعد بدو الصلاح أو الجذاذ ولم يبق إلا التجفيف ونحوه فلا اه، ولو كانت الثمرة ظهرت أو كانت المساقاة بعد ظهورها هل ينقطع استحقاقه من الثمرة فيه نظر ولا يبعد أن يستحق منها بقسط ما عمل قبل موته والقياس أن يستحق أجرة المثل دون الثمرة لارتفاع العقد بالانفساخ وقد وافق م ر آخرًا على هذا القياس. هـ قوله: (ولا تحيز المالك على الأوجه) في شرح الرّوض أنه ظاهر بنية عليه الأذرع وغيره اه. واعتدّه م ر.

هـ قوله في (لشئ): (ولو خرج الثمر مستحقاً إلخ) قال في الرّوض فإن تلفت أي الثمرة أو الشجر طولب الغاصب وكذا العايل بالجميع بخلاف الأجير للعمال في الحديقة المغصوبة أي لا يطالب ويرجع العايل لكن قرأ نصيبه عليه اه.

بالحال (على المُساقِي أجره المثل) لأنه فُوتَ منافعه بعبُوضِ فاسيدٍ فرجع ببديلها كما لو استأجر رجلاً للعمل في مغصوبٍ فعَمِلَ جاهلاً أمّا العالمُ فلا شيء له قطعاً.

العاملُ لَكِنْ قَرَأَ نَصِيحَهِ عَلَيْهِ سَمٍ عَلَى حَجِّهِ ع ش .

ه قوله: (أمّا العالمُ فلا شيء له إلخ) وكذا إذا كان الخروجُ قَبْلَ العملِ ، ولو اختلفا في قدرِ المشروطِ للعاملِ ولا بَيِّنَةٌ لأحدهما أو لهُمَا بَيِّنَتَانِ وَسَقَطَتَا تَحَالُفاً وَفُسِخَ الْعَقْدُ كما في القراضِ وللعاملِ على المالكِ أَجْرُهُ عَمَلُهُ إِنْ فُسِخَ الْعَقْدُ بَعْدَ الْعَمَلِ وَإِنْ لَمْ يَتَّجِرِ الشَّجَرُ وَإِلَّا فَلَا أَجْرُهُ لَهُ فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ قَضَى لَهُ بِهَا مُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوضُ وَفِي الْمُغْنِي وَالتَّهْيِةِ وَتَصَحُّحُ الْإِقَالَةِ فِي الْمُسَاقَاةِ كما قاله الزُّرْكَشِيُّ فَإِنْ كَانَ ثَمَّ ثَمَرَةٌ لَمْ يَسْتَحِقَّهَا الْعَامِلُ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ شَجَرِ الْمُسَاقَاةِ مِنَ الْمَالِكِ قَبْلَ خُرُوجِ الثَّمَرَةِ وَيَصِحُّ بَعْدَهَا وَالْعَامِلُ مَعَ الْمُشْتَرِي كما كان مع البائع ، ولو شَرَطَ الْمَالِكُ عَلَى الْعَامِلِ أَعْمَالاً تَلْزِمُهُ فَأَثْمَرَتْ الْأَشْجَارُ وَالْعَامِلُ لَمْ يَعْمَلْ بَعْضَ تِلْكَ الْأَعْمَالِ اسْتَحَقَّ جَمِيعُ مَا شَرَطَ لَهُ كَمَا لَوْ لَمْ يَعْمَلْ شَيْئاً ؛ لِأَنَّهُ شَرِيكٌ كَمَا قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ وَغَيْرُهُ اهـ وَقَوْلُهُمَا لَمْ يَسْتَحِقَّهَا الْعَامِلُ أَيُّ وَلَهُ أَجْرُهُ عَمَلُهُ أَخْذاً مِنْ نَظَائِرِهِ السَّابِقَةِ خِلَافاً لِمَنْ شَهِدَ قَالَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا أَجْرَ لَهُ ثُمَّ فَرَّقَ بَكُونِ الْإِقَالَةِ بِالتَّوَافُقِ مِنْهُمَا وَالْفُسْخُ بِاسْتِقْلَالِ الْمَالِكِ وَيَزُودُ الْفَرْقُ الْإِنْفِسَاخُ بِمَوْتِ الْعَامِلِ وَاسْتِقْلَالِ الْعَامِلِ بِالْفُسْخِ فِي التَّحَالُفِ .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الإجارة

بتثليث الهمزة والكسرة أفصح من أجره بالمد إيجازاً وبالقصر يأجره بكسر الجيم وضمتها أجراً هي لغة اسم للأجرة ثم اشتهرت في العقد وشرعاً تملك منفعة بعوض بالشروط الآتية منها علم عوضها وقبولها للبذل والإباحة، فخرج بالأخير نحو منفعة البضع على أن الزوج لم يملكها وإنما ملك أن ينتفع بها وبالعلم المساقاة والجمالة كالحج بالرزق فإنه لا يشترط فيهما علم العوض وإن كان قد يكون معلوماً كمساقاة على ثمرة موجودة وجمالة على معلوم فاندفع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الإجارة

قوله: (بتثليث الهمزة) إلى المتن في النهاية إلا قوله من أجره إلى هي لغة وقوله كالحج بالرزق وقوله ولك إلى وأحاديث. قوله: (ثم اشتهرت إلخ) أي لغة على وجه المجاز بديل قوله وشرعاً إلخ اه ع ش. قوله: (علم عوضها) يعني عوض الإجارة الشامل للمنفعة والأجرة أما ضمير قبولها فلمنفعة ولك أن تقول إن ضمير عوضها للمنفعة أيضاً إذ لو كان للإجارة فلا ترد المساقاة أصلاً؛ لأن أحد العوضين فيها وهو العمل لا يكون إلا مجهولاً اه رشيدى. قوله: (وقبولها) عطف على علم إلخ. قوله: (للبذل) بالذال المعجمة أي الإعطاء. قوله: (والإباحة) عطف تفسير على البذل اه ع ش. قوله: (بالأخير) أي بشرط قبولها إلخ. قوله: (نحو منفعة البضع) فلا تصح إجارة الجوارى للوطء اه ع ش. قوله: (على أن الزوج إلخ) أي فخرج عقد نكاح بتمليك منفعة. قوله: (أن ينتفع بها) الأولى به أي البضع. قوله: (وبالعلم) أي خرج بشرط علم العوض. قوله: (كالحج بالرزق) مثال الجمالة. قوله: (فإنه لا يشترط فيهما علم إلخ) فيه أنه لا يلزم من عدم الاشتراط اشتراط عدم فإشكال الشارح الآتي منع التعريف بنحو الجمالة على عوض معلوم على حاله لا يندفع بذلك عبارة ع ش حاصل الجواب أن العلم بالعمل والعوض شرط في الإجارة وليس ذلك شرطاً في المساقاة والجمالة وإن اتفق وجوده واعتراض سم على حج على هذا الجواب بأن عدم الاشتراط لا دخل له في دفع الاعتراض؛ لأنه متى دخل في التعريف قرء من غيره لم يكن مانعاً اه. قوله: (وإن كان) أي العوض اه ع ش.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب الإجارة)

قوله: (فإنه لا يشترط فيهما علم العوض) لِقَائِلٍ أن يقول هذا لا يطابق ما أفاده التعريف المذكور؛ لأن حاصل هذا أن قيد التعريف اشتراط علم لعوض وحاصل التعريف أنه نفس العلم ألا ترى إلى قوله منها

ما لِلشَّارِحِ هنا والأصلُ فيها قبل الإجماعِ آياتٌ منها ﴿فَإِنْ أَضَعْنَ لَكُمْ فَنَأْوِيَهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦] ومُنَازَعَةُ الإسْنَوِيِّ في الاستدلالِ بها مردودةٌ إِذْ مُفَادُهَا وَقُوعُ الإِرْضَاعِ لِلآبَاءِ وهو يَسْتَلْزِمُ الإِذْنَ لَهُنَّ فِيهِ بِعَوَضٍ وَإِلَّا كَانَ تَبَرُّعًا، وهذا الإِذْنُ بِالْعَوَضِ هو الاستفجَارُ الَّذِي هو تَمَلُّكُ الْمُنْفَعَةِ بِعَوَضٍ إِلَخَ وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا وَإِنْ تَعَاثَرْتُمْ فَسْتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى الطَّلَاقُ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ إِنْ أَرَادَ الْمُنَازَعَةُ عَلَى أَصْلِ الإِجَارِ فَرُذُهُ بِمَا ذَكَرُوا وَاضِحٌ أَوْ مَعَ الإِجَابِ وَالْقَبُولِ لَمْ يَصْلُحْ ذَلِكَ لِرُذْهِ إِذْ لَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى الْقَبُولِ لَفْظًا بِوَجْهِهِ وَكَوْنُ مَا مَرَّ مِنَ الدَّلِيلِ

فَوَدَّ: (هو يَسْتَلْزِمُ إلخ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنْ وَقَعَ الإِرْضَاعُ لِلآبَاءِ مُطْلَقًا يَسْتَلْزِمُ الإِذْنَ الْمَذْكُورَ فَغَيْرُ صَحِيحٍ لِإِمْكَانِ وَقُوعِهِ لَهُمْ بِالْإِذْنِ بِلَا عَوَضٍ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ وَقَعَ لَهُمْ يُفِيدُ اسْتِحْقَاقَ الْأُجْرَةِ عَلَيْهِ فَهَذَا أَوَّلُ الْمَسْأَلَةِ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ وَإِلَّا كَانَ تَبَرُّعًا أَوَّلُ الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا اهـ سم. فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ) إِنْ يَوْجَدُ الإِذْنُ بِعَوَضٍ (كَانَ تَبَرُّعًا) أَيِ الإِرْضَاعِ. فَوَدَّ: (هو الاستفجَارُ إلخ) فِي هَذَا الْحَضَرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَوْلِهِ إِلَى آخِرِهِ نَظَرٌ. فَوَدَّ: (وَيَدُلُّ لَهُ) أَيِ لِعَقْدِ الإِجَارَةِ وَمَشْرُوعِيَّتِهِ. فَوَدَّ: (مَعَ الإِجَابِ إلخ) أَيِ وَالشُّرُوطِ. فَوَدَّ: (عَلَى الْقَبُولِ إلخ) أَيِ وَالشُّرُوطِ. فَوَدَّ: (إِذْ لَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى الْقَبُولِ إلخ) وَأَيْضًا فَقَدَ

أَيِ الشُّرُوطِ الْآتِيَةِ عِلْمُ عَوَضِهَا وَلَمْ يَقُلْ مِنْهَا اشْتِرَاطُ عِلْمِ عَوَضِهَا فَجَعَلَ الشَّرْطَ الْعِلْمَ لَا اشْتِرَاطَهُ فَقَوْلُهُ بِالشُّرُوطِ الْآتِيَةِ مَعْنَاهُ مَعَ الْمُشْتَرَطَاتِ الْآتِيَةِ وَمَا ذَكَرْنَا أَنَّ حَاصِلَ التَّعْرِيفِ هُوَ صَرِيحُ تَغْيِيرِهِمْ فِي التَّعْرِيفِ بِقَوْلِهِ وَاللَّفْظُ لِشَرْحِ الرُّوضِ بِعَوَضٍ مَعْلُومٍ اهـ، وَحَيْثُ يُدْفَعُ الْقَسْمُ لِلتَّعْرِيفِ لِلْمُسَاقَاةِ وَالْجَعَالَةِ إِذَا كَانَ الْعَوَضُ فِيهِمَا مَعْلُومًا وَمِمَّا لَا شُبْهَةَ فِيهِ فَلَمْ يَنْدَفِعْ مَا لِلشَّارِحِ الْمَشَارُ إِلَيْهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ مِنْهَا عِلْمُ عَوَضِهَا مِنْهَا شَرْطُ عِلْمِ عَوَضِهَا حَتَّى يَكُونَ الْقَيْدُ شَرْطُ عِلْمِ الْعَوَضِ لَا عِلْمِ الْعَوَضِ قَيْدًا مَا قَالَهُ إِنْ كَانَ التَّعْرِيفُ الَّذِي أَوْرَدَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الشَّارِحُ جَعَلَ الْقَيْدَ فِيهِ شَرْطُ الْعِلْمِ لَا نَفْسَهُ فَلْيُرَاجَعْ عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ صِحَّةِ الْإِرَادَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ عِلْمُ الْعَوَضِ لَا اشْتِرَاطَهُ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ ذُكِرَ عَوَضٌ مَعْلُومٌ كَفَى، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ فَإِنْ قِيلَ ذِكْرُهُ اشْتِرَاطٌ لَهُ قُلْنَا هَذَا مَوْجُودٌ فِي الْمُسَاقَاةِ وَالْجَعَالَةِ قَطْعًا فَلَا يُفِيدُ إِرَادَةَ ذَلِكَ شَيْئًا فَظَهَرَ عَدَمُ الْإِنْدِفَاعِ مُطْلَقًا فَتَأَمَّلْهُ نَعَمْ إِنْ أُريدَ بِعِلْمِ الْعَوَضِ كَوْنُهُ عِلْمَهُ وَمِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ ثُمَّ الْإِنْدِفَاعُ، إِلَّا أَنَّ حَمْلَ الْعِبَارَةِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى فِي غَايَةِ التَّعَسُّفِ الَّذِي لَا يُنَاسِبُ التَّعْرِيفَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنَ اللَّفْظِ وَلَا قَرِينَةٍ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (وَهُوَ يَسْتَلْزِمُ الإِذْنَ لَهُنَّ فِيهِ بِعَوَضٍ إلخ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنْ وَقَعَ الإِرْضَاعُ لِلآبَاءِ مُطْلَقًا يَسْتَلْزِمُ الإِذْنَ الْمَذْكُورَ فَغَيْرُ صَحِيحٍ لِإِمْكَانِ وَقُوعِهِ لَهُمْ بِالْإِذْنِ بِلَا عَوَضٍ أَوْ مُطْلَقًا، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ وَقَعَ لَهُمْ يُفِيدُ اسْتِحْقَاقَ الْأُجْرَةِ عَلَيْهِ فَهَذَا أَوَّلُ الْمَسْأَلَةِ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ وَإِلَّا كَانَ تَبَرُّعًا أَوَّلُ الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ لِيُظْهَرَ لَكَ مِنْ هَذَا وَأَمْثَالِهِ مَا جَرَتْ بِهِ عَادَتُهُ مِنَ الْمُبَالِغَةِ عَلَى الْأَيْمَةِ بِمَا لَا يَصِحُّ بِهِ الْمُبَالِغَةُ أَوْ بِمَا هُوَ أَوْهَنُ مِنْ بَيِّتِ الْعَنْكَبُوتِ اهـ. فَوَدَّ: (إِذْ لَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى الْقَبُولِ لَفْظًا إلخ) وَأَيْضًا فَقَدَ عُلُقَ فِي الْآيَةِ إِيْنَاءَ الْأَجْرِ عَلَى الإِرْضَاعِ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا عَقْدَ وَإِلَّا وَجَبَ الْإِيْنَاءُ بِالْعَقْدِ؛ لِأَنَّ الْأُجْرَةَ تَمَلُّكُ وَتُسْتَحَقُّ بِالْعَقْدِ عَلَى مَا قَرَّرُوهُ.

على الصيغة في البيع يأتي هنا؛ لأنها نوع منه لا يمنع النزاع في الاستدلال بها وحدها على ذلك وأحاديث منها «استئجاره ﷺ هو الصديق دليلاً في الهجرة وأمره ﷺ بالمؤاجرة» والحاجة بل الضرورة داعية إليها وأركانها صيغة وأجرة ومنفعة وعاقدة ولكونه الأصل بدأ به فقال (شرطهما) أي المؤجر والمستأجر الدال عليهما لفظ الإجارة (كبايع ومشتري) لأنها صنف من البيع فاشترط في عاقدها ما يشترط في عاقده مما مر كالرشد وعدم الإكراه بغير حق نعم يصح استئجار كافر لمسلم ولو إجارة عين لكنها مكروهة ومن ثم أجبر فيها على إيجاره لمسلم وإيجار سفيه نفسه لما لا يقصد من عمله كالحج؛ لأنه لا يجوز له التبرع به على ما مر

علق في الآية إتياء الأجر على الإرضاع فدل على أنه لا عقد وإلا وجب الإتياء بالعقد؛ لأن الأجرة تملك وتستحق بالعقد على ما قرره اهـ سم. فوه: (على الصيغة في البيع) أي على اختيار الصيغة وركنيته في البيع. فوه: (يأتي هنا) خبر للكون من حيث مصدريته. فوه: (لأنها نوع منه) متعلق يأتي. فوه: (لا يمنع الخ) خبر للكون من حيث ابتدائه. فوه: (والصديق) مفعول معه ويصح أن يكون مطلقاً على الضمير فهو بالجر اهـ ع ش أي بلا إعادة الخافض على مذهب الكوفيين وابن مالك. فوه: (دليلاً في الهجرة) أي ليدلهم على طريق المدينة عبارة النهاية والمغني وغيرهما رجلاً من بني الدليل يقال له عبد الله بن الأريقط اهـ قال ع ش الدليل بكسر الدال وسكون الياء التحتية، وقيل بضم أوله وكسر ثانيه مهموزاً اهـ. فوه: (وأمره الخ) عبارة المغني والأنسني وخبر مسلم (أنه ﷺ نهى عن المزاوعة وأمر بالمؤاجرة) اهـ. فوه: (بالمؤاجرة) بالهمز ويجوز إبدال الهمز واواً لكونه مفتوحاً بعد ضمة اهـ ع ش. فوه: (إليها) أي الإجارة. فوه: (أي المؤجر) إلى قوله لأن بيعة في المغني وإلى قوله وفرق في النهاية.

فوه (الشي): (كبايع ومشتري) أي كشرطهما وعلم من قوله كبايع أن الأعمى لا يكون مؤجراً وإن جاز له إجارة نفسه اهـ مغني زاد سم عن الرزكشي وكذا للغير أن يستأجر ذمة الأعمى؛ لأنها سلم اهـ زاد ع ش وقياس ما في السلم من جواز كونه مسلماً ومسلماً إليه جواز أن يلزم ذمة الغير هنا أيضاً اهـ. فوه: (نعم يصح استئجار الخ) استثناء من طرد المتن وقوله: (الآتي ويصح بيع السيد الخ) من عكسه. فوه: (لكنها مكروهة الخ) أي إجارة العين سم وع ش. فوه: (وإن أجبر الخ) مجرد الكراهة لا يستلزم الإيجاب فكان الأولى أن يقول ومع ذلك يُجبر على إيجاره اهـ ع ش. فوه: (على إيجاره الخ) ولو لم يفعل وخدمه بنفسه استحق الأجير المسماة اهـ ع ش. فوه: (وإيجار سفيه الخ) عطف على استئجار الخ. فوه: (لما لا يقصد الخ) بأن يكون غنياً بماله عن كسب يضره على مؤنته أو مؤنة مؤونه

فوه في (الشي): (شرطهما كبايع ومشتري) قال الرزكشي وعلم منه أنه لا يصح إجارة الأعمى؛ لأنه لا يصح بيعه نعم له أن يؤجر نفسه كما للعبد الأعمى أن يشتري نفسه، قاله في الروضة وشرح المهذب في كتاب البيع وكذا للغير أن يستأجر ذمته؛ لأنها سلم انتهى. فوه: (لكنها مكروهة) أي إجارة العين

فيه ويصح بيع السيد فنه نفسه لا إجارته إياها؛ لأن بيعه يؤدي لبعثه فاعْتَفِرَ فيه ما لا يُعْتَفَرُ في الإجارة إذ لا تؤدي لذلك، ولو كان للوقف ناظران فأجزأ أحدهما الآخر أرضاً للوقف صح إن استقل كل منهما وإلا فلا كما بحثه أبو زرعة وفوق بينه وبين وصيين اشترط اجتماعهما على التصرف في مالٍ محجورٍ لهما لأحدهما أن يشتري من الآخر لمَحْجُورِهِ عَيْنًا لِلآخر بوجود الغرض هنا من اجتماعهما مع عدم التهمة بوقوع التصرف للغير بخلافه ثم فإنه يقع للمباشر مع اتحاد الموجب والقابل لتوقف الإيجاب على مباشرته أو إذنه.

(والصيغة) لا بُدَّ منها هنا كالبيع فيجزي فيها خلاف المعاطاة ويُشترط فيها جميع ما مر في صيغة البيع إلا عدم التوقيت وهي إما صريح أو كناية فمن الصريح (أجزتكَ هذا أو أكرتكَ) هذا (أو ملكتكَ منافعه سنة) ليس ظرفاً لِأَجَزَ وما بعده؛ لأنه إنشاء وهو ينقضي بانقضاء لفظه بل لِمُقَدَّرٍ

اهـ ش. قوله: (فأجزأ أحدهما الآخر أرضاً) حاصله أن أحدهما استأجرها لنفسه من الآخر.

قوله: (وفوق بينة) أي بين عدم الصحة المذكور بقوله وإلا فلا. قوله: (لأحدهما إلخ) استئناف بياني، ولو قال حيث صح لأحدهما إلخ لكان أوضح. قوله: (لمَحْجُورِهِ) الأولى تشية الضمير أو إبدال آل منه. قوله: (لِلآخر) نعت عينا. قوله: (بوجود الغرض) بالفاء والجار متعلق بفرق. قوله: (لِلغير) وهو المحجور. قوله: (لتوقف الإيجاب إلخ) فالقابل قابل بنفسه وموجب بنائيه اهـ سم.

قوله (الس): (والصيغة) مُبْتَدَأٌ لا معطوف وما بعده خبره وهو قوله أجزتكَ إلخ اهـ معني هذا في المتن، وأما في الشرح فخبّره قوله لا بُدَّ منها هنا وقول المتن (أجزتكَ إلخ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ. وقوله: (فمن الصريح) خبره. قوله: (لا بُدَّ منها) إلى قوله وقول الشيخين في النهاية إلا قوله عندهما وإن نوزعا فيه.

قوله (الس): (هذا) أي الثوب مثلاً اهـ معني.

قوله (الس): (أو ملكتكَ إلخ) أو عارضتكَ منفعة هذه الدار سنة بمنفعة دارك اهـ نهاية. قوله: (ليس ظرفاً) إلى قول المتن والأصح في المعنى إلا قوله وأفهم إلى ولا يُشترط وقوله عندهما وإن نوزعا فيه وقوله لكن نظر في أكثرها وقوله الذي لم ينتظر فيه.

قوله: (بل لمقدّر إلخ) عبارة المعني بل المعنى أجزتكَ واستمر أنت على ذلك سنة، كما قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا اللَّهُ فَمَنْعَهُ عَامٍ﴾ والمعنى فأما الله واستمر على ذلك مائة عام وإلا فزمن الإمامة

وقوله أُخْبِرَ فيها أي في إجارة العين أيضاً ش. قوله: (فأجزأ أحدهما الآخر أرضاً) أي أجزأ الآخر لنفس ذلك الآخر وحاصله أن أحدهما استأجرها لنفسه من الآخر. قوله: (وفوق بينة) أي عدم الصحة المذكورة بقوله وإلا فلا ش. قوله: (لتوقف الإيجاب على مباشرته أو إذنه) فالقابل قابل بنفسه وموجب بنائيه.

قوله في (الس): (أو ملكتكَ منافعه سنة) أو عارضتكَ منفعة هذه الدار بمنفعة تلك م ر.

نحو انتفع به سنة ونظيره في التقدير على القول به في الآية قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تِلْكَ الْمَائَةُ﴾ [البقرة: ٢٥٩] أي وألبته مائة عام فإن قلت: يصح جعله ظرفاً لمنافعه المذكورة فلا يحتاج لتقدير وليس كالآية كما هو واضح قلت: المنافع أمرٌ موهوم الآن والظرفية تقتضي خلاف ذلك فكان تقدير ما ذكر أولى أو متعيناً (بكذا) وتختص إجارة الذمة بنحو الزمت ذمتك أو أسلمت إليك هذه الدراهم في خياطة هذا وفي داية صفتها كذا أو في حملي إلى مكة (فيقول) المخاطب متصلاً (قبلت أو استأجرت أو اكرمت) ومن الكناية اسكن داري شهراً بكذا أو جعلت لك منفعتها سنة بكذا ومنها الكتابة وتعتقد باستيجاب وإيجاب وبإشارة آخرس مفهومة وأفهم كلامه أنه لا بُد من التأقيت وذكر الأجرة لانتفاء الجهالة حيث لا يشترط عندهما وإن نوزعا فيه أن يقول من الآن ومورد إجارة العين والذمة المنافع؛ لأنها المقصودة لا العين التي هي محلها عند الجمهور وقول الشيخين الخلاف غير مُحَقَّقٍ إذ لا بُد من النظر لكل منهما

يسير اهـ. قوله: (على القول به) قضيته أن ثم أي في الآية من لا يُقدَّر مَحْذُوفاً فلا تكون مما نحن فيه اهـ
ع ش وأشار إلى القولين البيضاوي بقوله فالبته الله مائة عام أو أماته فليت مائة عام اهـ
قوله: (على القول به في الآية) الأسبك الأخصر أن يؤخره فيقول عقب الآية على القول به فيه.
قوله: (أمر موهوم) أي مغدوم غير مُحَقَّقٍ في الخارج. قوله: (والظرفية تقتضي إلخ) أطال سم في منعه وأقره ع ش. قوله: (خلاف ذلك) أي خلاف الموهوم بأن يكون المظروف مُحَقَّقاً اهـ ع ش.
قوله: (أولى) أي إن جعل ظرفاً لمنافعه. وقوله: (متعيناً) أي إن جعل ظرفاً لإجراً وما بعده اهـ ع ش.
قوله: (وتختص إجارة الذمة بنحو إلخ) أي تنفرد إجارة الذمة عن إجارة العين بنحو إلخ فالباء داخل على المفسر. قوله: (بنحو الزمت ذمتك) أي كذا وكان الأولى أن يذكره وخرجه به ما لو قال الزمتك فإنه إجارة عين كما نقل سم على منهج عن الدمي أنه أقرب احتمالين اهـ ع ش. قوله: (أو أسلمت إلخ) يعني يتعقد إجارة الذمة بلفظ السلم؛ لأنها نوع منه اهـ كزدي. قوله: (باستيجاب) كأجزني.
قوله: (وأفهم كلامه إلخ) أي حيث اشتمل على ذكر سنة وذكر بكذا فقوله لانتفاء الجهالة إلخ علة لمقدّر لا للإفهام أي وهو كذلك لانتفاء إلخ. قوله: (أن يقول إلخ) نائب فاعل يشترط. قوله: (لا العين) عطف على المنافع. قوله: (عند الجمهور) متعلق بمعنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر إلى المبتدأ في قوله ومورد إجارة إلخ المنافع فكان الأنسب ذكره عقب ذلك. قوله: (لكل منهما) أي المنفعة والعين.

قوله: (والظرفية تقتضي خلاف ذلك) يُنظر وجه هذا الاقتضاء وعليه فيرد على ما قدره؛ لأن الانتفاع أمر موهوم الآن مع أن معنى انتفع استوف منفعه وبالجمله فدعوى هذا الاقتضاء مما لا سند لها إلا مجرد التخيل وما تقول في نحو لله علي أن أصوم هذه السنة أو أن أغتصم هذا اليوم فإن كلا من الصوم والاعتكاف أمر موهوم الآن مع ظرفية السنة واليوم لهما بالإجماع ظرفية لا شبهة في صحتها لأحد.

اتِّفَاقًا نَازَعُوهُمَا فِيهِ بِأَنَّ لَهُ فَوَائِدَ لَكِنْ نَظَرَ فِي أَكْثَرِهَا وَمِنْ جُمْلَتِهَا الَّذِي لَمْ يَنْظُرْ فِيهِ قَوْلُهُ.
(وَالْأَصَحُّ انْعِقَادُهَا) أَيِ الْإِجَارَةُ (بِقَوْلِهِ أَجْرْتُكَ) أَوْ أَكْرَيْتُكَ (مَنْفَعَتُهَا) أَيِ الدَّارِ سَنَةً مِثْلًا بِكَذَا؛
لَأَنَّ الْمَنْفَعَةَ هِيَ الْمَقْصُودَةُ مِنْهَا فَيَكُونُ ذِكْرُهَا تَأْكِيدًا وَادِّعَاءً أَنَّ لَفْظَهَا إِنَّمَا وَضِعَ مُضَافًا لِلْعَيْنِ
فَلَا يُضَافُ لِلْمَنْفَعَةِ مِثْنُوغٌ وَقَوْلُهُ (وَالْأَصَحُّ مَنْفَعَتُهَا) أَيِ مَنْعِ انْعِقَادِهَا (بِقَوْلِهِ بَعَثْتُكَ) أَوْ اسْتَرْيَيْتُ
(مَنْفَعَتُهَا) لِأَنَّ لَفْظَ الْبَيْعِ مَوْضُوعٌ لِتَمْلِيكِ الْعَيْنِ فَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْمَنْفَعَةِ كَمَا لَا يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ
الْإِجَارَةِ وَاخْتَارَ جَمْعُ الْمُقَابِلِ اعْتِبَارًا بِالْمَعْنَى فَإِنَّهَا صُنِفَتْ مِنْهُ إِذْ هِيَ بَيْعٌ لِلْمَنَافِعِ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ
الْأَوْجَهُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّ ذَلِكَ كِنَايَةٌ، قِيلَ هَذَا كُلُّهُ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ دُونَ إِجَارَةِ الذَّمَّةِ كَأَلْزَمَتْ ذِمَّتُكَ
كَذَا هـ، وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ يَجْرِي ذَلِكَ فِي إِجَارَةِ الذَّمَّةِ كَأَجْرْتُكَ أَوْ بَعَثْتُكَ مَنْفَعَةً دَائِمَةً صِفَتُهَا كَذَا.

قوله: (نازعوهما إلخ) عبارة المُنْغْنِي نَازَعَ فِي ذَلِكَ ابْنَ الرَّفْعَةِ بِأَنَّ فِي الْبَحْرِ وَجْهًا أَنَّ حُلِّيَ الذَّهَبِ لَا
تَجُوزُ إِجَارَتُهُ بِالذَّهَبِ وَحُلِّيَ الْفِضَّةِ لَا تَجُوزُ إِجَارَتُهُ بِالْفِضَّةِ وَلَا يَظْهَرُ لَهُ وَجْهٌ إِلَّا عَلَى التَّخْرِيجِ بِأَنَّ
الْمُؤَجَّرَ الْعَيْنَ وَقَدْ صَارَ خِلَافًا مُحَقَّقًا وَنَشَأَ مِنْهُ الْاِخْتِلَافُ فِي هَذَا الْفَرْعِ هـ. قوله: (لَكِنْ نَظَرَ فِي
أَكْثَرِهَا) أَيِ الْفَوَائِدِ. قوله: (وَمِنْ جُمْلَتِهَا) حَالٌ مِنَ الْمُبْتَدَأِ عَلَى قَوْلِ، وَالْمُبْتَدَأُ هُوَ قَوْلُهُ الَّذِي وَخَبَّرَهُ
قَوْلُهُ إِنْ سَمَّ وَتَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جُمْلَتِهَا خَبَرًا لِقَوْلِهِ قَوْلُهُ وَيَكُونُ الَّذِي نَعْتًا لِجُمْلَتِهَا الَّتِي لَا تُسْتَعْمَلُ
إِلَّا بِالْتَّاءِ فَتُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ كَالْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَةِ. قوله: (مِنْهَا) أَيِ الْإِجَارَةِ. قوله: (وَادِّعَاءُ أَنَّ الْإِخ) رَدُّ لِمُقَابِلِ
الْأَصَحِّ. قوله: (مُضَافًا لِلْعَيْنِ) أَيِ مُرْتَبِطًا بِهَا وَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ الْمَنْفَعَةُ. قوله: (وَقَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ مَنْفَعَتُهَا
إِلْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ إِنْ عِبَارَةُ الْمُنْغْنِي وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ فَوَائِدِ الْخِلَافِ أَيْضًا فِي أَنَّ
مَوْرِدَ الْعَقْدِ الْعَيْنُ أَوْ الْمَنْفَعَةُ وَالصَّحَّةُ عَلَى قَوْلِ الْعَيْنِ وَالْمَنْعُ عَلَى قَوْلِ الْمَنْفَعَةِ وَعَلَيْهِ لَا يَكُونُ الْبَيْعُ
كِنَايَةً فِيهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ بَعَثْتُكَ يُنَافِي قَوْلَهُ سَنَةً فَلَا يَكُونُ صَرِيحًا وَلَا كِنَايَةً خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ
مِنْ أَنَّهُ فِيهَا كِنَايَةٌ هَذَا كُلُّهُ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ أَمَّا إِجَارَةُ الذَّمَّةِ فَيَكْفِي فِيهَا أَلْزَمْتُ ذِمَّتُكَ كَذَا عَنْ لَفْظِ الْإِجَارَةِ
وَنَحْوِهَا فَيَقُولُ قَبِلْتُ كَمَا فِي الْكَافِي أَوْ التَّرْتُمْتُ هـ وَيَأْتِي عَنْ النَّهَائِيَةِ مَا يُوَافِقُهُ خِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ
وَالشَّارِحِ. قوله: (كَمَا لَا يَنْعَقِدُ) أَيِ الْبَيْعِ. قوله: (الْمُقَابِلِ) أَيِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ مِنَ الْانْعِقَادِ بِلَفْظِ الْبَيْعِ.
قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْاِغْتِيَابِ. قوله: (كَانَ الْأَوْجَهُ الْإِخ) وَفَاقًا لِشَرْحِي الرُّوضِ وَالْمَنْهَجِ
وَخِلَافًا لِلْمُنْغْنِي كَمَا مَرَّ آتِيًا وَلِلنَّهَائِيَةِ عِبَارَتُهُ وَعِلْمٌ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهُ أَيِ قَوْلِهِ بَعَثْتُكَ مَنْفَعَتُهَا لَا يَكُونُ كِنَايَةً وَالْقَوْلُ
بِذَلِكَ مَرْدُودٌ بِاخْتِلَالِ الصَّبِغَةِ حَيْثُ يُذَكَّرُ لَفْظُ الْبَيْعِ يَقْتَضِي التَّأْيِيدَ فَيُنَافِي ذِكْرَ الْمُدَّةِ هـ. قوله: (هَذَا كُلُّهُ) أَيِ
الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ. قوله: (كَأَجْرْتُكَ أَوْ بَعَثْتُكَ الْإِخ) أَيِ وَالْأَصَحُّ انْعِقَادُ الْإِجَارَةِ بِالْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ.

قوله: (وَمِنْ جُمْلَتِهَا) حَالٌ مِنَ الْمُبْتَدَأِ عَلَى قَوْلِ، وَالْمُبْتَدَأُ هُوَ قَوْلُهُ الَّذِي وَخَبَّرَهُ قَوْلُهُ. قوله: (لَأَنَّ لَفْظَ
الْبَيْعِ إِلَى قَوْلِهِ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ) وَعِلْمٌ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ كِنَايَةً وَالْقَوْلُ بِذَلِكَ مَرْدُودٌ بِاخْتِلَالِ الصَّبِغَةِ
حَيْثُ يُذَكَّرُ لَفْظُ الْبَيْعِ يَقْتَضِي التَّأْيِيدَ فَيُنَافِي ذِكْرَ الْمُدَّةِ شَرْحُ م ر. قوله: (وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ عَلَى الْأَوَّلِ
أَنَّ ذَلِكَ كِنَايَةٌ) قِيلَ بَلِ الْأَوْجَهُ أَنَّهُ غَيْرُ كِنَايَةٍ أَيْضًا لِتَنَافِي اللَّفْظِ وَنَهَائِهِ؛ إِذْ ذَكَرَ الْبَيْعَ يَقْتَضِي تَمْلِيكَ الْعَيْنِ

(وهي قِسمان واردة على العين كإجارة العقار) لم يَقَيِّدْهُ بما بعده لِيُقَيِّدَ أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ إِجَارَةُ الذِّمَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ فِيهَا (وَدَابَّةٌ أَوْ شَخْصٌ) أَيَّ آدَمِيٍّ وَلِكُونِهِ ضِدًّا لِلدَّابَّةِ اتَّضَحَتْ التَّشْبِيهُ الْمُغْلَبُ فِيهَا الْمَذْكُورُ لِشَرْفِهِ فِي قَوْلِهِ (مُعَيَّنَيْنِ) فَيَتَصَوَّرُ فِيهِمَا إِجَارَةُ الْعَيْنِ وَالذِّمَّةِ وَبَحَثَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِي الْإِحَاقَ الشُّفْنَ بِهِمَا لَا بِالْعَقَارِ وَالْثَرَادِ بِالْعَيْنِ هُنَا مُقَابِلُ الذِّمَّةِ وَهُوَ مُحْسُوسٌ يَتَقَيَّدُ

□ قَوْلُ (سَيِّ): (عَلَى عَيْنٍ) أَيَّ مَنَّفَعَةٍ مُرْتَبِطَةٌ بِعَيْنٍ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَقَيِّدْهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَزَعَمَ فَرَّقَ فِي النَّهَايَةِ.
 □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَقَيِّدْهُ) أَيَّ الْعَقَارِ (بِمَا بَعْدَهُ) أَيَّ بَقِيْدٍ مَا بَعْدَهُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ أَيَّ بِالْتَّعْيِينِ الَّذِي قَيَّدَ بِهِ الدَّابَّةَ وَالشَّخْصَ. □ قَوْلُهُ: (لِيُقَيِّدَ) تَغْلِيلٌ لِلتَّعْيِيهِ أَوْ سَمِ أَيَّ تَرَكَ التَّقْيِيدَ بِمَا بَعْدَهُ لِيُقَيِّدَ الْإِخ. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْإِخ) تَغْلِيلٌ لِانْتِفَاءِ التَّصَوُّرِ وَالضَّمِيرُ لِلْعَقَارِ. □ قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيَّ الذِّمَّةِ. □ قَوْلُهُ: (وَلِكُونِهِ الْإِخ) وَيُمْكِنُ جَعْلُ أَوْ لِلتَّنْوِيعِ فَيَنْدَفِعُ اغْتِرَاضُ التَّشْبِيهِ فَقَدْ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ إِنْ أَوْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا قَالَ اللَّهُ أُولَئِكَ بِمِثَالٍ لِلتَّنْوِيعِ وَحُكْمُهَا حُكْمُ الرَّاوِ فِي وَجُوبِ الْمُطَابَقَةِ نَصٌّ عَلَيْهِ الْأَمِدِيُّ وَهُوَ الْخُفُّ أَوْ سَمِ عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَلَوْ قَالَ مُعَيَّنٌ بِالْأَفْرَادِ وَافَقَ الْمَعْرُوفَ لُغَةً مِنْ أَنَّ الْعَطْفَ بِأَوْ يَقْتَضِي الْإِفْرَادَ وَلِهَذَا أُجِيبَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾ الْإِخ بِأَنَّ الْمُرَادَ التَّنْوِيعُ وَبِهِ يُجَابُ عَنْ الْمُصَنَّفِ هُنَا وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَبْوَابِ أ. □ قَوْلُهُ: (ضِدًّا لِلدَّابَّةِ) أَيَّ الْعُرْفِيَّةِ الَّتِي ذَاتُ الْأَرْبَعِ أَوْ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (اتَّضَحَتْ التَّشْبِيهُ) أَيَّ وَلَا يَقْدَحُ فِيهَا كَوْنُ الْعَطْفِ بِأَوْ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ تَعْيِينِ الْإِفْرَادِ بَعْدَهَا إِذَا كَانَتْ لِلشَّكِّ أَوْ نَحْوِهِ لَا لِلتَّنْوِيعِ أ. □ قَوْلُهُ: (فِي قَوْلِهِ الْإِخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ التَّشْبِيهِ. □ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْجَلَالُ الْإِخ) وَفَاقًا لِلْمُعْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهَايَةِ عِبَارَتِهِ وَمَا بَحَثَهُ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِي مِنْ الْإِحَاقِ الْإِخ أَفْتَى الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِخِلَافِهِ وَهُوَ أَنَّهُ لَا نَصَحُ إِجَارَتُهَا إِلَّا إِجَارَةُ عَيْنٍ كَالْعَقَارِ بِدَلِيلِ عَدَمِ صِحَّةِ السَّلَمِ فِي الشُّفْنَ أ. □ قَوْلُهُ: (وَأَقَرَّ سَمِ الْإِفْتَاءِ الْمَذْكُورُ وَنَقَلَ الْبُجَيْرِيُّ عَنْ الْحَلَبِيِّ وَالْقَلْبِيُّوِي اغْتِمَادَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي تَنْبِيهُ تَقْسِيمِ الْإِجَارَةِ إِلَى وَارِدَةٍ عَلَى الْعَيْنِ وَوَارِدَةٍ عَلَى الذِّمَّةِ لَا يُنَافِي تَصْحِيحَهُمْ أَنَّ مَوْرِدَهَا الْمَنَّفَعَةُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ الْإِخ أ. (وَهُوَ) أَيَّ مُقَابِلُ الذِّمَّةِ.

وَذَكَرَ الْمَنَّفَعَةَ يَقْتَضِي خِلَافَهُ أ. □ وَقَدْ يَمْنَعُ أَنَّ لَفْظَ الْبَيْعِ يَقْتَضِي تَمْلِيكَ الْعَيْنِ عَلَى الْإِطْلَاقِ بِدَلِيلٍ مَا قَالُوهُ فِي بَيْعِ رَأْسِ الْجِدَارِ لِلْبِنَاءِ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (لِيُقَيِّدَ) تَغْلِيلٌ لِلْمُعْنِي ش.

□ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (وَدَابَّةٌ أَوْ شَخْصٌ مُعَيَّنَيْنِ) يُمَكِّنُ جَعْلُ أَوْ لِلتَّنْوِيعِ فَيَنْدَفِعُ اغْتِرَاضُ التَّشْبِيهِ فَقَدْ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْبَابِ الثَّانِي مِنَ الْمُعْنِي فِي الْكَلَامِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُعْتَرِضَةِ فِي امْتِلَافِ الْإِخْتِرَاضِ مَا نَصَّهُ وَنَحْوُ ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا قَالَ اللَّهُ أُولَئِكَ بِمِثَالٍ فَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ﴾ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْجَوَابَ فَالْأُولَى بِهِمَا وَلَا يَرِدُ عَلَى ذَلِكَ تَنْبِيهُ الضَّمِيرِ كَمَا تَوَهَّمُوا لِأَنَّ أَوْ هُنَا لِلتَّنْوِيعِ وَحُكْمُهَا حُكْمُ الرَّاوِ فِي وَجُوبِ الْمُطَابَقَةِ نَصٌّ عَلَيْهِ الْأَمِدِيُّ وَهُوَ الْحَقُّ، وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عُصْفُورٍ إِنَّ تَنْبِيهُ الضَّمِيرِ فِي الْآيَةِ شَاذٌ فَابْطَلُ أ. □ وَلَعَلَّ هَذَا مُرَادُ الْمُحَقِّقِ الْمَحَلِّيِّ بِمَا قَالَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِي الْإِخ) خَالَفَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَأَفْتَى بِأَنَّ أَجَارَةَ الشُّفْنَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَيْنِيَّةً كَالْعَقَارِ لَا ذِمِّيَّةً بِدَلِيلِ عَدَمِ صِحَّةِ السَّلَمِ فِيهَا

العقدُ به وفي صورة الخلاف السابقة أنفاً مُقابل المنفعة وهو محلّها الذي يُستوفى منه، ولو
أذن أجير العين لغيره في العمل بأجرة فعمل فلا أجرة للأوّل مطلقاً ولا للثاني إن عِلِمَ الفساد
ولا فله أجرة المثل أي على الأوّل كما هو ظاهر (و) واردة (على الذمّة كاستئجار دابة) مثلاً
(موصوفة) بالصفات الآتية (و) يتصوّر أيضاً (بأن يلزم ذمته) عملاً ومنه أن يلزمه حمّله إلى كذا
أو (خياطة أو بناء) بشرطيهما الآتي أو يسلم إليه في أحدهما أو في دابة موصوفة لتحمله إلى
مكة مثلاً بكذا (ولو قال استأجرْتُك) أو اكنترْتُك (لتعمل كذا) أو لكذا أو لعمل كذا فلا فرق
بين هذه الصيغ وزعم فرق بينهما كالوصية بالشككي وأن تسكن ليس في محله؛ لأن الخطاب
هنا مُعيّن للعين فلم يفتري الحكم بذنك ولا كذلك

☐ قوله: (السابقة أنفاً) أي بقوله ومورد إجارة العين إلخ اهـ ع ش. ☐ قوله: (وهو) أي مُقابل المنفعة
(محلّها) أي المنفعة. ☐ قوله: (تستوفى إلخ) صلة جرّت على غير من هي له ولم يترزّل لقدم الالتباس على
مذهب الكوفيين. ☐ قوله: (بأجرة إلخ) مفهومه استحقاق الأوّل الأجرة إذا أذن للثاني بلا تعرّض للأجرة
فبالأولى مع التعرّض بعدها فليُراجع. ☐ قوله: (للأوّل) أي الأجير الأوّل. ☐ قوله: (مطلقاً) أي عِلِمَ
الفساد أم لا. ☐ قوله: (ولا للثاني إلخ) كذا شرح م ر وتقدّم في القراض والمساواة أنّه قد يستحقّ مع عِلِم
الفساد فما الفرق سم على حَجّ وقد يُفرّق بأنّه ثمّ وضع يده على المال بإذن من المالك فكان عمله فيه
جائزاً وهنا بغير إذن منه فهو كمأذون الغاصب ومن ثمّ لو كانت المساواة على عينه وساقى غيره
انفسخت المساواة كما مرّ ولا شيء للعامل الثاني على الأوّل إن عِلِمَ الفساد اهـ ع ش. ☐ قوله: (إن عِلِمَ
الفساد) أي وآته لا شيء له. ☐ قوله: (أي على الأوّل) أي لا على المالك اهـ ع ش أي ولا رجوع له على
المالك أخذاً ممّا مرّ في القراض والمساواة. ☐ قوله: (ويتصوّر) أي عقد إجارة الذمّة.

☐ قول (لشي): (ذمته) أي الشخص. ☐ قوله: (ومنه) أي إلزام الذمّة. ☐ قوله: (أن يلزمه حمّله إلخ) أي بأن
يقول ألزمتك حملي إلى كذا لكن قدّمنا عن الدميّ أنّه لو قال ألزمتك عمل كذا كان إجارة عين
فيحتمل أن ما هنا مفرّع على كلام غير الدميّ فما مرّ عن الدميّ خلاف المُعتمد ويحتمل أن ما هنا
مُصوّر بما لو قال ألزمتك ذمتك حملي إلى كذا فلا يكون مخالفاً له اهـ ع ش أقول صنيغ التخفة والنهاية
كالصريح في الاحتمال الأوّل وصنيغ المعنى ظاهر في الثاني (أو يسلم إلخ) عطف على يلزمه.

☐ قوله: (في أحدهما) أي الخياطة والبناء اهـ ع ش. ☐ قوله: (بكذا) راجع لما في المثني والشرح معاً.
☐ قوله: (أو لعمل كذا) أي أو ألزمتك عمل كذا كما قدّمناه عن الدميّ اهـ ع ش. ☐ قوله: (بين هذه
الصيغ) يعني بين التعبير بالفعل والتعبير بالمضدّ اهـ ع ش أي وترك لفظ العمل بالكليّة. ☐ قوله: (هنا)
أي في الإجارة. ☐ قوله: (معيّن) اسم فاعل. ☐ قوله: (بذنك) أي بالتعبير بالفعل والتعبير بالمضدّ، وقال

اهـ. ☐ قوله: (ولا للثاني إن عِلِمَ الفساد إلخ) كذا شرح م ر وتقدّم في القراض والمساواة أنّه قد يستحقّ مع
عِلِم الفساد فافترق.

ثُمَّ (فِإِجَارَةُ عَيْنٍ) لِأَنَّ الْخِطَابَ دَالٌّ عَلَى ارْتِبَاطِهَا بِعَيْنِ الْمُخَاطَبِ كَاسْتَأْجَرْتَ عَيْنَكَ (وَقِيلَ) إِجَارَةٌ (ذِمَّةٌ) لِأَنَّ الْقَصْدَ حَصُولَ الْعَمَلِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِعَيْنٍ فَاعِلُهُ وَيزْدُ بِمَنْعِ ذَلِكَ نَظَرًا لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْخِطَابُ. (وَيُشْتَرَطُ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ) إِنْ عَقِدْتَ بَلْفِظِ إِجَارَةٍ أَوْ سَلَّمَ (تَسْلِيمُ الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ) كَرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ؛ لِأَنَّهَا سَلَّمَ فِي الْمَنَافِعِ فَيَمْتَنِعُ فِيهَا تَأْجِيلُ الْأَجْرَةِ سِوَاءِ أَتَاخَّرَ الْعَمَلُ فِيهَا عَنِ الْعَقْدِ أَمْ لَا وَالْإِسْتِدَالُ عَنْهَا وَالْحَوَالَةُ بِهَا وَعَلَيْهَا وَالْإِبْرَاءُ مِنْهَا وَإِنَّمَا اشْتَرَطُوا ذَلِكَ فِي الْعَقْدِ بَلْفِظِ الْإِجَارَةِ وَلَمْ يَشْتَرُطُوهُ فِي الْعَقْدِ عَلَى مَا فِي الذِّمَّةِ بَلْفِظِ الْبَيْعِ مَعَ أَنَّهُ سَلَّمَ فِي الْمَعْنَى أَيْضًا لِضَعْفِ الْإِجَارَةِ بِوُرُودِهَا عَلَى مَعْدُومٍ وَتَعَذُّرِ اسْتِيفَائِهَا دَفْعَةً وَلَا كَذَلِكَ يَبِيعُ مَا فِي الذِّمَّةِ فِيهِمَا فَجَبَرُوا ضَعْفَهَا بِاشْتِرَاطِ قَبْضِ الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ. (وَإِجَارَةُ الْعَيْنِ) الْأَجْرَةُ فِيهَا كَالثَمَنِ فِي الْبَيْعِ فَحَيْثُ لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ) أَيِ قَبْضِ الْأَجْرَةِ الْمُعَيَّنَةِ وَالتِّي فِي الذِّمَّةِ فِي الْمَجْلِسِ (فِيهَا)

الْكُرْدِيُّ أَيِ بِالْجُمْلَةِ الْأُسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ اهـ وفيه تَأَمَّلُ. ٥ قوله: (ثُمَّ) أَيِ فِي الْوَصِيَّةِ. ٥ قوله: (لِأَنَّ الْخِطَابَ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا اشْتَرَطُوا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ سِوَاءِ إِلَى وَالْإِسْتِدَالُ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَيُشْتَرَطُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ كَثَمَنِ الْمَبِيعِ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا كَمَا يَأْتِي. ٥ قوله: (بَلْفِظِ إِجَارَةٍ) يَعْنِي كُلَّ لَفْظٍ مِنَ الْأَفْظَاظِ الْمَارَّةِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ خُصُوصَ هَذَا اللَّفْظِ وَكَانَ الْأَوْضَحُ أَنْ يَقُولَ سِوَاءِ بَلْفِظِ الْإِجَارَةِ أَوْ السَّلَمِ إِذِ الْمُرَادُ التَّعْميمُ لَا التَّقْيِيدُ رَشِيدِي وَع ش. ٥ قوله: (فَيَمْتَنِعُ الْخ) الْأَوَّلَى أَنْ يُعَبَّرَ بِالْوَاوِ إِذِ امْتِنَاعُ التَّأْجِيلِ وَمَا بَعْدَهُ لَا يَتَقَرَّعُ عَلَى مُجَرَّدِ اشْتِرَاطِ تَسْلِيمِ الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ نَعَمْ لَوْ قَالَ يُشْتَرَطُ لَهَا مَا شَرَطَ لِرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ شَعِلَ ذَلِكَ كُلُّهُ وَيُمْكِنُ أَنْ التَّفْرِيعَ بِالنَّظَرِ لِمَا أَفَادَهُ التَّشْبِيهِ بِقَوْلِهِ كَرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ اهـ ع ش عبارة الْمُغْنِي تَنْبِيْهُ لَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ وَجُوبُ كَوْنِ الْأَجْرَةِ حَالَةً وَهُوَ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْقَبْضِ فِي الْمَجْلِسِ الْحُلُولُ اهـ. ٥ قوله: (وَالْإِسْتِدَالُ الْخ) وَقَوْلُهُ: (وَالْحَوَالَةُ الْخ) وَقَوْلُهُ: (وَالْإِبْرَاءُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَأْجِيلُ الْأَجْرَةِ. ٥ قوله: (ذَلِكَ) أَيِ تَسْلِيمِ الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ. ٥ قوله: (أَيْضًا) أَيِ كَالْعَقْدِ بَلْفِظِ الْإِجَارَةِ.

٥ قوله: (عَلَى مَعْدُومٍ) أَيِ دَائِمًا وَإِلَّا فَالْبَيْعُ فِي الذِّمَّةِ قَدْ يَكُونُ مَعْدُومًا حَالَةَ الْعَقْدِ بِالنَّسْبَةِ لِلْبَائِعِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ عبارة سم قد يُقَالُ الْعَقْدُ عَلَى مَا فِي الذِّمَّةِ أَيْضًا وَارِدٌ عَلَى مَعْدُومٍ ضَرُورَةً أَنَّ مَا فِي الذِّمَّةِ غَيْرُ مَوْجُودٍ نَعَمْ يَفْتَرِقَانِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ مَا فِي الذِّمَّةِ فِي الْبَيْعِ يُمْكِنُ وَجُودُهُ قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. ٥ قوله: (وَتَعَذُّرِ اسْتِيفَائِهَا) أَيِ الْمُنْفَعَةِ. ٥ قوله: (بِاشْتِرَاطِ قَبْضِ الْأَجْرَةِ الْخ) أَيِ وَبِامْتِنَاعِ الْإِسْتِدَالِ عَنْهَا إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ. ٥ قوله: (أَيِ قَبْضِ الْأَجْرَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقَضِيَّةٌ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ مُطْلَقًا كَمَا يَأْتِي

٥ قوله: (وَالْإِسْتِدَالُ) عَطَفَ عَلَى تَأْجِيلِ ش. ٥ قوله: (لِضَعْفِ الْإِجَارَةِ بِوُرُودِهَا عَلَى مَعْدُومٍ) قَدْ يُقَالُ وَالْعَقْدُ عَلَى مَا فِي الذِّمَّةِ أَيْضًا وَارِدٌ عَلَى مَعْدُومٍ؛ إِذْ مَا فِي الذِّمَّةِ مَعْدُومٌ ضَرُورَةً أَنَّهُ غَيْرُ مَوْجُودٍ نَعَمْ يَفْتَرِقَانِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْعَقْدَ عَلَى مَا فِي الذِّمَّةِ وَارِدٌ عَلَى مَا يُمْكِنُ وَجُودُهُ قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

كَثَمَنِ الْمَبِيعِ نَعَمْ يَتَعَيَّنُ مَحَلُّ الْعَقْدِ لِتَسْلِيمِهَا عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ فِي السَّلَمِ (وَيَجُوزُ) فِي الْأَجْرَةِ (فِيهَا) أَيِ إِجَارَةِ الْعَيْنِ (التَّعَجُّيلُ وَالتَّأْجِيلُ) لِلْأَجْرَةِ لَكِنْ (إِنْ كَانَتْ) الْأَجْرَةُ (فِي الدُّمَةِ) إِذِ الْأَعْيَانُ لَا تُؤَجَّلُ وَالْأَسْتِدَالُ عَنْهَا وَالْحَوَالَةُ بِهَا وَعَلَيْهَا وَالْإِبْرَاءُ مِنْهَا مُطْلَقًا كَمَا يَأْتِي (وَإِذَا أُطْلِقَتْ) الْأَجْرَةُ عَنْ ذِكْرِ تَأْجِيلٍ أَوْ تَعَجُّيلٍ (تَعَجَّلَتْ) كَثَمَنِ الْمَبِيعِ الْمُطْلَقِ وَلَأَنَّ الْمُؤَجَّرَ يَمْلِكُهَا بِالْعَقْدِ، لَكِنْ لَا يَسْتَحِقُّ اسْتِيفَاءَهَا إِلَّا بِتَسْلِيمِ الْعَيْنِ فَإِنْ تَنَازَعَا فِي الْبِدَاءَةِ فَكَمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ (وَإِنْ كَانَتْ) الْأَجْرَةُ (مُعَيَّنَةً) بِأَنْ رِبَطَهَا بِعَيْنٍ أَوْ مُطْلَقَةً أَوْ فِي الدُّمَةِ (مِلَكْتَ فِي الْحَالِ) بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَإِنْ كَانَتْ مُؤَجَّلَةً كَمَا يَمْلِكُ الْمُسْتَأْجِرُ الْمَنْفَعَةَ بِهِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ لَكِنَّهُ يَمْلِكُ مُرَاعَى كُلِّمَا مَضَى جِزْءٌ مِنْ

وقوله ولأنَّ المؤجَّرَ إلى فإن تنازعا وقوله وإن كانت مؤجلة وقوله في إجارة العين. هـ. قوله: (كثمن المبيع) لا حاجة إليه مع ما قدَّمه عَقِبَ قولِ المثنى وإجارة العين. هـ. قوله: (نعم يتعين إلخ) عبارة المُعْنَى ثم إنَّ عَيْنًا لِمَكَانِ التَّسْلِيمِ مَكَانًا تَعَيَّنَ وَلَا فَمَوْضِعُ الْعَقْدِ اهـ عبارة ع ش قوله مَحَلُّ الْعَقْدِ أَيِ تِلْكَ الْمَحَلَّةُ حَيْثُ كَانَ الْمَحَلُّ صَالِحًا وَلَمْ يُعَيَّنْ غَيْرُهُ اهـ. هـ. قوله: (على ما مرَّ فيه في السَّلَمِ) يَقْتَضِي تَفْصِيلَ السَّلَمِ اهـ ع ش. هـ. قوله: (لِلْأَجْرَةِ) لا حاجة إليه مع قوله في الْأَجْرَةِ السَّابِقِ عَقِبَ قولِ الْمُصَنِّفِ وَيَجُوزُ اهـ رَشِيدِي. هـ. قوله: (وَالْأَسْتِدَالُ عَنْهَا إلخ) عَطَفَ عَلَى التَّعَجُّيلِ. هـ. قوله: (مُطْلَقًا) أَيِ وَلَوْ فِي الْمَجْلِسِ اهـ ع ش عبارة سَمِ أَيِ مُعَجَّلَةٍ كَانَتْ أَوْ مُؤَجَّلَةٍ وَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ بِذَلِكَ قَوْلُهُ كَمَا يَأْتِي اخْتِصَاصُ الْإِطْلَاقِ بِالْإِبْرَاءِ مَعَ أَنَّهُ جَارٍ فِيمَا قَبْلَهُ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ. هـ. قوله: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي شَرْحِ مُلْكْتَ فِي الْحَالِ.

هـ. قوله: (وَإِذَا أُطْلِقَتْ الْأَجْرَةُ) أَيِ الَّتِي فِي الدُّمَةِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ أَوْ الدُّمَةِ اهـ ع ش. هـ. قوله: (وَلَأَنَّ الْمُؤَجَّرَ إلخ) فِي هَذَا التَّعْلِيلِ نَظَرٌ يَظْهَرُ مِنَ التَّعْمِيمِ الَّذِي يَذْكُرُهُ فِي شَرْحِ مُلْكْتَ فِي الْحَالِ. هـ. قوله: (فَكَمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ) أَيِ قَبْلَ هَذَا هُنَا بِالْمُؤَجَّرِ إِنْ كَانَتْ الْأَجْرَةُ فِي الدُّمَةِ وَلَا يَجْبِرَانِ اهـ ع ش. هـ. قوله: (أَوْ مُطْلَقَةً) عَطَفَ عَلَى قولِ المثنى مُعَيَّنَةً اهـ سَمِ أَيِ قَمَا فِي الْمَثْنِ لَيْسَ بِقَيْدٍ وَالْمُرَادُ أَنَّهَا تَمْلِكُ فِي الْحَالِ سَوَاءً عَيَّنَتْهَا بِأَنْ رِبَطَهَا بِعَيْنٍ أَوْ بِدَيْنٍ بِأَنْ قَالَ بِالْعَشْرَةِ الَّتِي فِي ذِمَّةِ فُلَانٍ أَوْ أُطْلَقَتْ أَوْ قَالَ فِي ذِمَّتِي رَشِيدِي. هـ. قوله: (أَوْ فِي الدُّمَةِ) أَيِ بِأَنْ صَرَّحَ بِكَوْنِهَا فِي الدُّمَةِ وَلَا فَالْمُطْلَقَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى الدُّمَةِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش. هـ. قوله: (وَإِنْ كَانَتْ مُؤَجَّلَةً) أَيِ الْأَجْرَةُ. هـ. قوله: (بِهِ) أَيِ بِالْعَقْدِ. هـ. قوله: (فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ) يُنْظَرُ وَجْهٌ هَذَا التَّقْيِيدُ اهـ سَمِ وَيُؤَيِّدُ النَّظَرَ إِسْقَاطُ الْمُعْنَى وَشَرْحُ الرُّوضِ هَذَا الْقَيْدُ. هـ. قوله: (لَكِنَّهُ يَمْلِكُ إلخ) رَاجِعٌ

هـ. قوله: (على ما مرَّ فيه في السَّلَمِ) يَقْتَضِي تَفْصِيلَ السَّلَمِ. هـ. قوله: (وَالْإِبْرَاءُ مِنْهَا مُطْلَقًا) أَيِ مُعَجَّلَةٍ كَانَتْ أَوْ مُؤَجَّلَةٍ وَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ بِذَلِكَ قَوْلُهُ كَمَا يَأْتِي اخْتِصَاصُ الْإِطْلَاقِ بِالْإِبْرَاءِ مَعَ جَرَيَانِهِ فِيمَا قَبْلَهُ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. هـ. قوله: (فَكَمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ) يَتَأَمَّلُ. هـ. قوله: (أَوْ مُطْلَقَةً) عَطَفَ عَلَى قولِ المثنى مُعَيَّنَةً ش. هـ. قوله: (أَوْ فِي الدُّمَةِ) كَانَ مُرَادُهُ بِذَلِكَ أَنَّهُ صَرَّحَ بِأَنَّهَا فِي الدُّمَةِ لِيَتَأْتِيَ مَعَ ذَلِكَ ذِكْرُ قَوْلِهِ أَوْ مُطْلَقَةً وَلَا فَالْمُطْلَقَةُ أَيِ عَنِ التَّعْيِينِ وَالتَّصْرِيحِ بِكَوْنِهَا فِي الدُّمَةِ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. هـ. قوله: (فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ) يُنْظَرُ وَجْهٌ هَذَا الْقَيْدُ. هـ. قوله: (لَكِنَّهُ إلخ) اسْتِدْرَاكٌ عَلَى قولِ المثنى مُلْكْتَ فِي الْحَالِ ش.

الزمان على السلامة بأن أن ملك المؤجر استقر على ما يقابل ذلك وسيذكر أنها لا تستقر إلا باستيفاء المنافع أو تفويتها وقضيّة ملكها حالاً ولو مؤجلة صحيحة الإبراء منها ولو في مجلس العقد؛ لأنه لا خيار فيها فكان كالإبراء من الثمن بعد لزومه بخلافه قبله؛ لأن زمن الخيار كزمن العقد فكانه باعه بلا ثمن.

(ويشترط) لصحة الإجارة (كون الأجرة معلومة) جنساً وقدرًا وصيغة إن كانت في الذمة وإلا كفت معاينتها في إجارة العين والذمة نظير ما مر في الثمن، وجواز الحج بالرزق مستثنى...

إلى الثمن والأحسن في تغييره عبارة النهاية لكن ملكاً مراعى كل ما مضى إلخ وعبارة المغني ملكك في الحال بالعقد ملكاً مراعى بمعنى أنه كل ما مضى جزء من الزمان على السلامة بأن أن المؤجر استقر ملكه من الأجرة على ما يقابل ذلك أما استقرار جميعها فإستيفاء المنفعة أو تفويتها كما سيأتي في كلامه آخر الباب اهـ. قوله: (إنها لا تستقر) أي الأجرة جميعها. قوله: (لا خيار فيها) أي الإجارة. قوله: (بعد لزومه) أي عقد البيع (بخلافه) أي الإبراء (قبله) أي اللزوم. (فرغ): قال النهاية ولو أجز التاظر الوقف سين وقبض الأجرة جاز له دفع جميعها لأهل البطن الأول، وإن علم موتهم قبل مضي مدتها فلو مات القابض قبل مضي المدة لم يضمن المستأجر ولا التاظر كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعاً لابن الرفعة خلافاً للفقهاء؛ لأن الموقوف عليه ملكها في الحال ظاهراً وعدم الاستقرار لا ينافي جواز التصرف كما نصوا عليه ويخرج المستحق بحصته من الأجرة المسماة في تركة القابض اهـ واقتصر الأسنى والمغني على مقالة الفقهاء فقالوا ولو أجز التاظر الوقف سين وأخذ الأجرة لم يجز له دفع جميعها للبطن الأول وإنما يُعطى بقدر ما مضى من الزمان فإن دفع أكثر منه فمات الآخذ ضمن التاظر تلك الزيادة للبطن الثاني قاله الفقهاء قال الزركشي لو أجز الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الأجرة لتوقع ظهور كونه لغيره بموته اهـ. وهو كما قال السبكي محمول على ما إذا طالت المدة أما إذا قصرت فتصرف في الجميع؛ لأنه ملكها في الحال أما صرفها في العمارة فلا منع منه بحال اهـ ولعل ما قاله الفقهاء لا سيما عند ظهور انقراض البطن الأول قبل مضي المدة هو الظاهر فليراجع ثم رأيت الشارح في فصل لا تنفس إجارة بعذر إلخ اعتمد ما قاله الفقهاء وسَمَ هناك ذكر عن الأستاذ البكري ما يوافقه وأقره.

قوله: (لصحة الإجارة) إلى قول المتن ولا ليسلخ في النهاية. قوله: (جنساً) إلى قوله وجواز الحج في المعنى. قوله: (ولاً) أي بأن كانت معينة. قوله: (معاينتها) أي مشاهدتها. قوله: (نظير ما مر في الثمن) ويؤخذ من تشبيهها بالثمن أنها لو حلت وقد تغير التقد وجب من نقد يوم

قوله: (بخلافه) أي الإبراء قبله أي اللزوم ش. قوله: (ولا كفت معاينتها) والمعلومة شاملة لها. قوله: (نظير ما مر في الثمن) ويؤخذ من تشبيهها بالثمن أنها لو حلت وقد تغير التقد وجب من نقد يوم العقد لا يوم العمل، ولو في الجمالة إذ العبرة في الأجرة حيث كانت نقداً بتقد بلد العقد وقته فإن كان ببادية اعتبر أقرب البلاد إليها كما بحثه الأذرعى والعبرة في أجرة المثل في الفاسد بموضع إثلاف

إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ إِجَارَةٌ تَوْسِيعَةٌ فِي تَحْصِيلِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ (فَلَا تَصُحُّ) الْإِجَارَةُ لِإِدَارِ (بِالْعِمَارَةِ) لَهَا (و) لَا لِإِدَائَةِ بَصْرَفٍ. أَوْ بِفَعْلِ (الْعَلْفِ) لَهَا بِفَتْحِ اللَّامِ الْمَعْلُوفِ بِهِ وَبِاسْكَانِهِ كَمَا بِخَطِّهِ الْمَصْدَرُ لِلْجَهْلِ بِهِمَا كَأَجْرَتْكُهَا بِعِمَارَتِهَا أَوْ بِدِينَارٍ عَلَى أَنْ تَصْرِفَ فِي عِمَارَتِهَا أَوْ عَلْفِهَا لِلْجَهْلِ بِالصَّرْفِ فَتَصِيرُ الْأَجْرَةُ مَجْهُولَةٌ فَإِنْ صَرَفَ وَقَصَدَ الرُّجُوعَ بِهَا رَجَعَ لِلإِذْنِ مَعَ عَدَمِ قَصْدِ التَّبَرُّعِ وَإِلَّا فَلَا وَالْأَوْجَهُ أَنَّ التَّعْلِيلَ بِالْجَهْلِ لِلْأَغْلَبِ وَأَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ

الْعَمَلُ، وَلَوْ فِي الْجَعَالَةِ إِذِ الْعِبْرَةُ فِي الْأَجْرَةِ حَيْثُ كَانَتْ تَقْدًا بِنَقْدِ بَلَدِ الْعَقْدِ وَقْتَهُ فَإِنْ كَانَ بِيَادِيَةِ اغْتَبَرِ أَقْرَبُ الْبِلَادِ إِلَيْهَا كَمَا بِحَثِّهِ الْأَذْرَعِي وَالْعِبْرَةُ فِي أَجْرَةِ الْمَثَلِ فِي الْفَاسِدَةِ بِمَوْضِعِ إِتْلَافِ الْمُنْفَعَةِ نَقْدًا وَوَزْنًا أَهْ نِهَآيَةً قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَع ش قَوْلُهُ وَلَوْ فِي الْجَعَالَةِ الْأُولَى كَالْجَعَالَةِ أَه. قَوْلُهُ: (إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ إِجَارَةٌ لِلْخ) عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِإِجَارَةٍ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ كَالشَّرْحِ الصَّغِيرِ، بَلْ نَوْعُ جَعَالَةٍ يُعْتَقَرُ فِيهَا الْجَهْلُ بِالْجَهْلِ كَمَسْأَلَةِ الْعُلُجِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى.

قَوْلُ (السَّيِّ): (بِالْعِمَارَةِ) أَنَّ أَجْرَهَا بِعِمَارَتِهَا أَوْ بِدِرَاهِمٍ مَعْلُومَةٍ عَلَى أَنْ تُعْمَرَهَا بِهَا أَه شَرْحُ الرُّوضِ وَإِلَى هَذَيْنِ التَّصْوِيرَيْنِ أَشَارَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ كَأَجْرَتْكُهَا لِلْخ. قَوْلُهُ: (بِصَرْفٍ أَوْ بِفَعْلِ الْعَلْفِ) إِضَافَةٌ الصَّرْفِ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ وَإِضَافَةُ الْفِعْلِ مِنْ إِضَافَةِ الْأَعْمِ إِلَى الْأَخْصِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْإِضَافَةِ لِلْبَيَانِ. قَوْلُهُ: (بِفَتْحِ اللَّامِ لِلْخ) نَشَرَّ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ (لِلْجَهْلِ بِهِمَا) أَيِ بِالْعِمَارَةِ وَالْعَلْفِ.

قَوْلُهُ: (كَأَجْرَتْكُهَا بِعِمَارَتِهَا) أَيِ إِذَا لَمْ تُعَيَّنِ الْعِمَارَةُ لِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ عُيِّنَتْ لِلْخ سَمِعَ وَع ش. قَوْلُهُ: (أَوْ عَلْفِهَا) عَطَفَهُ عَلَى عِمَارَتِهَا الْأَوَّلِ مِنْ عَطْفِهِ عَلَى الثَّانِي، وَلَوْ قَالَ أَوْ بِعَلْفِهَا أَوْ بِدِينَارٍ عَلَى أَنْ تَصْرِفَهُ فِي عَلْفِهَا لَكَانَ وَاضِحًا. قَوْلُهُ: (لِلْجَهْلِ بِالصَّرْفِ لِلْخ) عِلَّةٌ لِلْعِلَّةِ فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْمُعْنَى لَكَانَ حَسَنًا عِبَارَتُهُ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بَعْضُ الْأَجْرَةِ وَهُوَ مَجْهُولٌ فَتَصِيرُ الْأَجْرَةُ مَجْهُولَةً أَه.

قَوْلُهُ: (بِالصَّرْفِ) أَيِ الْعَمَلِ وَقَوْلُهُ فَتَصِيرُ الْأَجْرَةُ مَجْهُولَةً أَيِ لَاتِهَا مَجْمُوعُ الدِّينَارِ وَالصَّرْفِ وَالْمَجْهُولُ إِذَا انْتَضَمَ إِلَى مَعْلُومٍ صَبَّرَهُ مَجْهُولًا أَه رَشِيدِيُّ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ صَرَفَ وَقَصَدَ لِلْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الرُّجُوعِ عِنْدَ تَبَيُّنِ كَوْنِ الْإِذْنِ مَالِكًا أَوْ غَيْرِهِ كَوَلِّيٍّ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ وَنَاطِرٍ الْوَقْفِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ يَرْجِعُ بِمَا صَرَفَهُ جَاهِلًا بِالْفَسَادِ عَلَى الْوَلِيِّ وَالنَّاطِرِ وَلَا رُجُوعَ لَهُمَا عَلَى جِهَةِ الْمَحْجُورِ وَالْوَقْفِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبَعِي لَهُمَا الْإِذْنُ فِي الْفَاسِدِ أَه ش. قَوْلُهُ: (رَجَعَ) أَيِ بِالْمَضْرُوفِ وَبِأَجْرَةِ عَمَلِهِ أَه رَشِيدِيُّ. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَيِ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الرُّجُوعَ. قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ الصَّحَةِ.

الْمُنْفَعَةُ تَقْدًا أَوْ وَزْنًا شَرْحُ م ر. قَوْلُهُ: (إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ إِجَارَةٌ لِلْخ) عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِإِجَارَةٍ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ كَالشَّرْحِ الصَّغِيرِ خِلَافًا لِلْوَلِيِّ الْعِرَاقِيِّ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ التَّرَاضِي وَالْمَعُونَةِ فَهُوَ جَعَالَةٌ اغْتَبَرُ فِيهَا الْجَهْلُ بِالْجَعْلِ كَمَسْأَلَةِ الصُّلْحِ شَرْحُ م ر. قَوْلُهُ: (كَأَجْرَتْكُهَا بِعِمَارَتِهَا) انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي وَإِلَّا كَأَجْرَتْكُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا إِذَا لَمْ تُعَيَّنِ الْعِمَارَةُ. قَوْلُهُ: (كَأَجْرَتْكُهَا بِعِمَارَتِهَا أَوْ بِدِينَارٍ لِلْخ) كَذَا م ر لِلْخ. قَوْلُهُ: (وَالْأَوْجَهُ) أَيِ وَفَاقًا لِتَنْظِيرِ ابْنِ الرُّفْعَةِ.

وإن عَلِمَ المَصْرِفَ كَبِيعَ زَرْعٍ بِشَرْطٍ أَنْ يَحْصُدَهُ الْبَائِعُ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ هُنَاكَ شَرْطٌ بَطَلَتْ مُطْلَقًا وَإِلَّا كَأَجْرُ تَكْهَاهُ بِعِمَارَتِهَا فَإِنْ عُيِّنَتْ صَحَّتْ وَإِلَّا فَلَا أَمَّا إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي صَرْفِهَا بَعْدَ الْعَقْدِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ فِيهِ وَتَبَرَّعَ بِهِ الْمُسْتَأْجِرُ فَيَجُوزُ وَاعْتَفِرَ اتِّحَادُ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ فِيهِ لِلْحَاجَةِ عَلَى أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ لَا اتِّحَادَ تَنْزِيلًا لِلْقَابِضِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعَيَّنًا مَنْزِلَةَ الْوَكِيلِ عَلَى الْمُؤَجَّرِ وَكَالَةً ضَمْنِيَّةً وَيَصْدَقُ الْمُسْتَأْجِرُ فِي أَصْلِ الْإِنْفَاقِ وَقَدَرِهِ كَمَا رَجَحَهُ السَّبْكِيُّ؛ لِأَنَّهُ ائْتَمَنَهُ وَبَتَعَيَّنَ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا ادَّعَى قَدْرًا لَائِقًا عَادَةً نَظِيرَ مَا يَأْتِي فِي الْوَصِيِّ بَلْ أَوْلَى وَإِلَّا احتَاجَ

قوله: (وإن عَلِمَ إلخ) غاية. قوله: (كَبِيعَ زَرْعٍ إلخ) أي قِياسًا عليه فإنه باطلٌ أهـ ع ش. قوله: (هناك شرطٌ) أي ولو بالقوة كقوله أَجْرُ تَكْهَاهُ بِدِينَارٍ عَلَى أَنْ تَصْرِفَهُ إلخ أهـ ع ش (مُطْلَقًا) أي سواء عَلِمَ الصَّرْفَ أَوْ جَهْلَهُ فَعَلَّةُ الْبُطْلَانِ الشَّرْطُ لَا الْجَهْلُ أهـ كُرْدِي. قوله: (وَلَا) أي إن لم يكن شَرْطٌ فِي الْعَقْدِ. قوله: (بِعِمَارَتِهَا) أي أَوْ بَعْلُفِهَا. قوله: (فإن عُيِّنَتْ) أي الْعِمَارَةُ كَأَجْرُ تَكْهَاهُ بِعِمَارَةٍ هَذَا الْمَحَلُّ عَلَى كَيْفِيَّةٍ كَذَا أهـ ع ش. قوله: (أَمَّا إِذَا) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ فِي الْمُغْنِي. قوله: (فِي صَرْفِهَا) أي الْأُجْرَةِ. قوله: (بَعْدَ الْعَقْدِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَوْ قَوْلِهِ: (فِيهِ) أي فِي صُلْبِ الْعَقْدِ. قوله: (وَتَبَرَّعَ بِهِ) أي بِالصَّرْفِ أَيْ الْعَمَلِ أَهـ رَشِيدِي وَع ش. قوله: (فَيَجُوزُ) أي سواء كان ذلك فِي الْمِلْكِ أَوْ الْوَقْفِ أهـ ع ش. قوله: (وَاعْتَفِرَ اتِّحَادُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوضِ وَالبَهْجَةِ وَالمَنْهَجِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَلَمْ يُخَرِّجْهُ عَلَى اتِّحَادِ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ لَوْ قَوَّعَهُ ضَمْنًا أهـ. قوله: (اتِّحَادُ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ) لِأَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ مُقْبِضٌ عَنْ نَفْسِهِ وَقَابِضٌ عَنِ الْمُؤَجَّرِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي لِأَنَّهُ أَيُّ الْمُسْتَأْجِرِ كَأَنَّهُ أَقْبَضَ الْمُؤَجَّرَ ثُمَّ قَبَضَ مِنْهُ لِلصَّرْفِ أهـ. قوله: (لِلْحَاجَةِ) وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ صِحَّةُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي زَمَانِنَا مِنْ تَسْوِيقِ النَّاطِرِ لِلْمُسْتَحَقِّ بِاسْتِحْقَاقِهِ عَلَى سَاكِنِ الْوَقْفِ فِيمَا يَظْهَرُ شَرْحُ م ر أهـ سَم قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر مِنْ ذَلِكَ أَي مِنْ الْاِكْتِفَاءِ بِالْإِذْنِ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِي الصَّرْفِ أهـ. قوله: (لِلْقَابِضِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ إلخ) قَدْ يُقَالُ قَبَضَ الْبَنَاءَ مَثَلًا أَجْرَتَهُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ يَتَضَمَّنُ الْاِتِّحَادَ الْمَذْكُورَ؛ لِأَنَّهُ مُقْبِضٌ عَنْ جِهَةِ الْمُؤَجَّرِ فَيَقْبِضُ لِنَفْسِهِ مِنْ نَفْسِهِ أهـ سَم عِبَارَةُ ع ش فِيهِ أَنَّ تَنْزِيلَهُ مَنْزِلَةَ الْوَكِيلِ يُصَحِّحُ قَبْضَهُ عَنِ النَّاطِرِ فَيَكُونُ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ لِلنَّاطِرِ وَدُخُولُهُ فِي مِلْكِهِ يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ قَابِضًا عَنِ النَّاطِرِ مُقْبِضًا لِنَفْسِهِ فَلَمْ يَنْتَفِ الْاِتِّحَادُ الْمَذْكُورُ أهـ وَقَدْ يُقَالُ أَيْضًا إِنَّ هَذَا التَّنْزِيلَ لَا يَتَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الدَّائِيَةِ إِذَا كَانَتِ الْأُجْرَةُ عَلَقًا مُعَيَّنًا لِلْمُسْتَأْجِرِ. قوله: (وَيَصْدَقُ إلخ) إِلَى قَوْلِهِ نَظِيرَ إلخ فِي الْمُغْنِي وَشَرْحِي الرُّوضِ وَالبَهْجَةِ. قوله: (وَيَصْدَقُ الْمُسْتَأْجِرُ إلخ) هُوَ ظَاهِرٌ حَيْثُ

قوله: (وَاعْتَفِرَ اتِّحَادُ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ لِلْحَاجَةِ إلخ) وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ صِحَّةُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي زَمَانِنَا مِنْ تَسْوِيقِ النَّاطِرِ لِلْمُسْتَحَقِّ بِاسْتِحْقَاقِهِ عَلَى سَاكِنِ الْوَقْفِ فِيمَا يَظْهَرُ شَرْحُ م ر. قوله: (تَنْزِيلًا إلخ) قَدْ يُقَالُ قَبَضَ الْبَنَاءَ مَثَلًا أَجْرَتَهُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ يَتَضَمَّنُ الْاِتِّحَادَ الْمَذْكُورَ؛ لِأَنَّهُ مُقْبِضٌ عَنْ الْمُؤَجَّرِ وَيَقْبِضُ لِنَفْسِهِ مِنْ نَفْسِهِ. قوله: (تَنْزِيلًا لِلْقَابِضِ) أَي الْقَابِضُ إِذَا عَلَفَ بِنَفْسِهِ. قوله: (وَيَتَعَيَّنُ تَقْيِيدُهُ إلخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ أَشْبَهُهُمَا أَيِ الْقَوْلَيْنِ فِي الْأَنْوَارِ الْمُتَّفِقِ أَيْ تَصْدِيقُهُ إِنْ ادَّعَى مُحْتَمَلًا وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ الصَّبَّاحِ

لِيُبَيِّنَ عَلَى أَنَّهُ اعْتَرَضَ بِقَوْلِهِمْ لَوْ قَالَ الْوَكِيلُ أَتَيْتُ بِالتَّصَرُّفِ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَأَنْكَرَ الْمَوْكَلُ صُدُقَ الْمَوْكَلِ، وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ ثَمَّ لَا خَارِجَ يُصَدَّقُ الْوَكِيلُ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ وَهُنَا الْخَارِجُ وَهُوَ وُجُودُ الْعِمَارَةِ وَاسْتِغْنَاءُ الدَّائِيَّةِ مُدَّةً عَنْ إِنْفَاقِ مَالِكِهَا عَلَيْهَا يُصَدَّقُ الْمُسْتَأْجِرُ فَلَا جَامِعَ بَيْنَ الْبَابَيْنِ وَلَا تَكْفِي شَهَادَةُ الصَّنَاعِ لَهُ أَنَّهُ صَرَفَ عَلَى أَيْدِيهِمْ كَذَا لِأَنَّهُمْ وَكَلَاؤُهُ، وَلَوْ اكْتَرَى نَحْوَ حَمَامٍ مُدَّةً يَعْلَمُ عَادَةً تَعَطُّلُهَا فِيهَا لِنَحْوِ عِمَارَةٍ فَإِنْ شَرَطَ احْتِسَابَ مُدَّةِ التَّعَطُّلِ مِنَ الْإِجَارَةِ وَجْهَلَتْ فَسَدَتْ

كَانَتِ الْإِجَارَةُ مِنَ الْمَالِكِ أَمَّا نَظَرُ الْوَقْفِ إِذَا وَقَعَ مِنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ فَفِي تَصَدِيقِ الْمُسْتَأْجِرِ فِيمَا صَرَفَهُ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ؛ لِأَنَّهُ تَصَدِيقُهُ لَيْسَ فِي مَمْلُوكٍ لَهُ، بَلْ تَصَدِيقٌ عَلَى صَرَفِ مَالِ الْوَقْفِ وَقَدْ لَا يَكُونُ الْمُسْتَأْجِرُ فِيهِ صَادِقًا اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ لَوْ قَالَ الْخ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (ثُمَّ لَا خَارِجَ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لَيْسَ هُنَاكَ شَيْءٌ فِي الْخَارِجِ يُحَالُ عَلَيْهِ قَوْلُ الْوَكِيلِ وَالْأَصْلُ الْخ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَهُنَا الْخَارِجُ الْخ) قَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَوْكَلُ فِيهِ نَحْوُ عِمَارَةٍ بِمَالٍ دَفَعَهُ إِلَيْهِ وَاخْتَلَفَا بَعْدَ وُجُودِ عِمَارَةٍ بِالصَّفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا صُدَّقَ الْوَكِيلُ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْبَابَيْنِ) أَيِ الْمَسْأَلَتَيْنِ. هـ قَوْلُهُ: (شَهَادَةُ الصَّنَاعِ الْخ) إِنْ أُرِيدَ بِالصَّنَاعِ الْقَابِضُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ السَّابِقِ فِي قَوْلِهِ تَنْزِيلًا لِلْقَابِضِ الْخ يُنَافِي قَوْلَهُ لِأَنَّهُمْ وَكَلَاؤُهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ الْمَذْكُورِ وَإِنْ أُرِيدَ بِهِمْ غَيْرُهُ فَلْيُحَرَّرْ اهـ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ قَوْلَهُ لِأَنَّهُمْ وَكَلَاؤُهُ تَأْمَلِ الْجَمْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ إِنَّمَا عَلَى أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ لَا اتِّحَادَ تَنْزِيلًا لِلْقَابِضِ الْخ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (عَلَى أَيْدِيهِمْ كَذَا) الْمُرَادُ عَلَى عَمَلِهِمْ وَمِنْ ثَمَّ عُلِّلَ بِقَوْلِهِ لِأَنَّهُمْ وَكَلَاؤُهُ أَيِ فِيهِ شَهَادَةُ عَلَى فِعْلِ أَنْفُسِهِمْ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَهِدُوا بِأَنَّهُ صَرَفَ كَذَا فَإِنَّهَا تُقْبَلُ إِلَّا إِنْ عَلِمَ الْحَاكِمُ أَنَّهُمْ يَغْنَوْنَ أَنْفُسَهُمْ قَالَهُ الزِّيَادِيُّ اهـ رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ عَلَى أَيْدِيهِمْ أَيِ لِأَنَّهُمْ شَهِدُوا بِأَنَّهُ اشْتَرَى آلَةَ الَّتِي بَنَى بِهَا بَكْذَا وَكَانُوا عُدُولًا أَوْ شَهِدَ بَعْضُهُمْ لِغَيْرِهِ بِأَنَّهُ دَفَعَ لَهُ كَذَا عَنْ أَجْرَتِهِ لَمْ يَمْتَنِعْ أَوْ شَهِدُوا بِأَنَّهُ صَرَفَ عَلَى عِمَارَةِ الْمَحَلِّ وَلَمْ يُضَيِّفُوا ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ قَبِلُوا الْقَابِضَ شَهَادَتُهُمْ مَا لَمْ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَغْنَوْنَ أَنْفُسَهُمْ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (يُعْلَمُ عَادَةُ الْخ) قَضِيَّةُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ ثُمَّ طَرَأَ مَا يَوْجِبُ تَعَطُّلَهَا لَمْ تَنْفَسِخْ وَهُوَ كَذَلِكَ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (تَعَطُّلُهَا) لَعَلَّ الثَّانِيَةَ بِتَأْوِيلِ الْعَيْنِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. هـ قَوْلُهُ: (مِنَ الْإِجَارَةِ) انْظُرْ مَا مَفْهُومُ هَذَا الشَّرْطِ عِبَارَةُ الْعَبَابِ لَوْ أَجَرَ حَمَامًا عَلَى أَنَّ مُدَّةَ تَعَطُّلِهِ مَحْسُوبَةٌ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ بِمَعْنَى انْحِصَارِ الْأَجْرَةِ فِي الْبَاقِي أَوْ عَلَى الْمُؤَجَّرِ بِمَعْنَى اسْتِيفَاءِ مِثْلِهَا بَعْدَ الْمُدَّةِ فَسَدَتْ لِجَهْلِ نَهَايَةِ الْمُدَّةِ فَإِنْ عَلِمَتْ بَعَادَةُ أَوْ تَقْدِيرُ كَتَعَطَّلَ شَهْرٌ كَذَا لِلْعِمَارَةِ بَطَلَتْ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ وَمَا بَعْدَهُ وَصَحَّ فِيمَا اتَّصَلَ بِالْعَقْدِ

وغيره اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ ثَمَّ لَا خَارِجَ الْخ) قَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَوْكَلُ فِيهِ نَحْوُ عِمَارَةٍ بِمَالٍ دَفَعَهُ إِلَيْهِ وَاخْتَلَفَا بَعْدَ وُجُودِ عِمَارَةٍ بِالصَّفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا صُدَّقَ الْوَكِيلُ.

هـ قَوْلُهُ: (وَلَا تَكْفِي شَهَادَةُ الصَّنَاعِ لَهُ الْخ) أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ ثُمَّ إِنْ أُرِيدَ بِالصَّنَاعِ الْقَابِضُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ السَّابِقِ فِي قَوْلِهِ تَنْزِيلًا لِلْقَابِضِ الْخ يُنَافِي قَوْلَهُ لِأَنَّهُمْ وَكَلَاؤُهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ فِي قَوْلِهِ تَنْزِيلًا لِلْقَابِضِ مَنْزِلَةَ الْوَكِيلِ عَنِ الْمُؤَجَّرِ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِمْ غَيْرُهُ فَلْيُحَرَّرْ.

ولا ففيها وفيما بعدها.

(ولا) الإيجارُ (لِلسَّلْخِ) مذبوحةً (بالجَلْدِ وَيَطْحَنَ) بُرًّا (بِيعْضِ الدَّقِيقِ أَوْ بِالثُّخَالَةِ) الخارجِ منه كَثْلُهُ للجهلِ بِثَخَانَةِ الجَلْدِ وَرِقَّتِهِ وَنُعُومَةِ أَحَدِ الْأَخِيرَيْنِ وَخُشُونَتِهِ وَلِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمَا حَالًا وَلِخَبَرِ الدَّارِقُطْنِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «نَهَى عَلَى قَفِيزِ الطَّحَانِ» أَي أَنْ يَجْعَلَ أَجْرَةَ الطَّحْنِ بِحَبِّ مَعْلُومٍ قَفِيزًا مَطْحُونًا مِنْهُ وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَقُولَ لَتَطْحَنَ الْكُلَّ بِقَفِيزٍ مِنْهُ أَوْ يُطْلَقَ فَإِنْ قَالَ اسْتَأْجَرْتُكَ بِقَفِيزٍ مِنْ هَذَا لَتَطْحَنَ مَا عَدَاهُ صَحَّ فَضَابِطُ مَا يَبْطُلُ أَنْ تَجْعَلَ الْأَجْرَةَ شَيْئًا يَحْصُلُ بِعَمَلِ الْأَجِيرِ وَجَعَلَ مِنْهُ السَّبَكِيُّ مَا اعْتَدَى مِنْ جَعَلِ أَجْرَةَ الْجَابِي الْعُشْرَ مِمَّا يَسْتَخْرِجُهُ قَالَ فَإِنْ قِيلَ لَكَ نَظِيرُ الْعُشْرِ مِمَّا تَسْتَخْرِجُهُ لَمْ تَصَحَّ الْإِجَارَةُ أَيْضًا وَفِي صِحَّتِهِ جَعَالَةٌ نَظَرًا هـ. وَيُنْتَجِهْ صِحَّتُهُ جَعَالَةٌ، لَكِنْ لَهُ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ لِلْجَهْلِ بِقَدْرِ مَا يَسْتَخْرِجُهُ

انْتَهَتْ أَهْرَ شَيْدِيَّ. هـ. فَوُدَّ: (وَلَا فَفِيهَا) أَي وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرَ بَانَ لَمْ تُشْتَرَطْ أَوْ شُرِطَتْ وَعُلِمَتْ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. هـ. فَوُدَّ: (فَفِيهَا) أَي فَتَبْطُلُ فِيهَا الْخَطُّ وَطَرِيقُ الصَّحَّةِ تَجْدِيدُ الْعَقْدِ فِيمَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ أَهْ ع ش. هـ. فَوُدَّ: (مَذْبُوحَةً) إِلَى قَوْلِهِ أَهْ فِي الْمُغْنِيِّ لَا قَوْلُهُ وَصُورَةُ إِلَى فَضَابِطُ وَكَذَا فِي النَّهَائِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَثْلُهُ وَقَوْلُهُ فَضَابِطُ إِلَى وَجَعَلَ. هـ. فَوُدَّ: (الْخَارِجُ مِنْهُ) أَي كُلُّ مِنَ الدَّقِيقِ وَالثُّخَالَةِ مِنَ الْبُرِّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ نَعَتْ لِلثُّخَالَةِ فَقَطْ، وَالتَّذَكِيرُ لِرِعَايَةِ لَفْظِ أَلْ وَضَمِيرُ مِنْهُ حَيْثُ ذَكَرَ الْبُرُّ أَوِ الدَّقِيقُ.

هـ. فَوُدَّ: (كَثْلُهُ) عَلَى كِلَا الْاِحْتِمَالَيْنِ مِثَالٌ لِبَعْضِ الدَّقِيقِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ الْبُرُّ مِثْلًا لِبَعْضِ الدَّقِيقِ مِنْهُ كَرُبُّهُ أَوْ بِالثُّخَالَةِ مِنْهُ أَهْ وَهِيَ حَسَنٌ. هـ. فَوُدَّ: (وَلِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا الْخَطُّ) عِبَارَةُ شَرْحِي الرُّوضِ وَالبَهْجَةِ وَلِأَنَّ الْأَجْرَةَ لَيْسَتْ فِي الْحَالِ بِالْهَيْئَةِ الْمَشْرُوعَةِ فَهِيَ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَيْهَا هـ. فَوُدَّ: (وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ الْخَطُّ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ وَشُرُوحِ الْمُنْهَجِ وَالرُّوضِ وَالبَهْجَةِ وَخِلَافًا لِلنَّهَائِيَةِ كَمَا يَأْتِي. هـ. فَوُدَّ: (أَوْ يُطْلَقُ) أَي وَلَمْ تَدَلَّ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ حَصَّتَهُ فَقَطْ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. هـ. فَوُدَّ: (بِقَفِيزٍ مِنْ هَذَا) أَي الْحَبِّ فَالْأَجْرَةُ مِنَ الْحَبِّ لَا مِنَ الدَّقِيقِ أَهْ سَم. هـ. فَوُدَّ: (لَتَطْحَنَ مَا عَدَاهُ) وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي الشَّارِحِ م ر فِيمَا لَوْ سَأَلِي فِي أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ شَرِيكَهُ وَمَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ امْرَأَةً لِإِزْوَاعِ رَقِيقٍ بِبَعْضِهِ الْآنَ مِنْ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِيهِ الصَّحَّةُ مُطْلَقًا أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ فَتَصَحَّ سَوَاءٌ قَالَ لَتَطْحَنَ بَاقِيَهُ أَوْ كُلَّهُ أَهْ ع ش. هـ. فَوُدَّ: (الْجَابِي) أَي الْجَامِعُ لِلْخَرَاكِ وَنَحْوِهِ أَهْ كُرْدِيَّ. هـ. فَوُدَّ: (أَيْضًا) أَي لَوْ حَذَفَ لَفْظَةُ نَظِيرٍ. هـ. فَوُدَّ: (وَيُنْتَجِهْ صِحَّتُهُ جَعَالَةٌ) انْظُرْ مَا مَعْنَى الصَّحَّةِ مَعَ اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْجَعْلِ فِي الْجَعَالَةِ وَقَسَادِهَا بِجَهْلِهِ وَفِي شَرْحِ م ر أَيِ وَالْمُغْنِيِّ وَالْعُرْرِ وَالْأَوْجِهَ فِيهَا الْبُطْلَانُ لِلْجَهْلِ بِالْجَعْلِ انْتَهَى أَهْ سَم قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَالْأَوْجِهَ الْبُطْلَانُ أَي وَيَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ الْمِثْلِ أَهْ.

هـ. فَوُدَّ: (وَلَا فَفِيهَا) أَي وَإِنْ لَمْ تُجْهَلْ. هـ. فَوُدَّ: (بِقَفِيزٍ مِنْ هَذَا) بِالْأَجْرَةِ مِنَ الْحَبِّ لَا مِنَ الدَّقِيقِ. هـ. فَوُدَّ: (وَيُنْتَجِهْ صِحَّتُهُ جَعَالَةٌ) انْظُرْ مَا مَعْنَى الصَّحَّةِ مَعَ اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْجَعْلِ وَقَسَادِهَا بِجَهْلِهِ وَفِي شَرْحِ م ر وَالْأَوْجِهَ فِيهَا الْبُطْلَانُ لِلْجَهْلِ بِالْجَعْلِ أَهْ.

(ولو استأجرها) أي امرأة مثلاً (لترضع رقيقاً) له أي حصته منه الباقية له بعدما جعله منه أجرة المذكور في قوله (بعضه) المعتبر كثلثه (في الحال جاز على الصحيح) للعلم بالأجرة ولا أثر لوقوع العمل المكتري له في ملك غير المكتري؛ لأنه بطريق التبع كمساقاة شريكه إذا شرط له زيادة من الثمر وانتصر للمقابل بما يؤده ما تفرز من التفصيل ومن ثم قال السبكي التحقيق أن الاستئجار أي بيعه حالاً إن وقع على الكل أو أطلق ولم تدل قرينة على أن المراد حصته فقط لم يصح وعليه يحمل النص لوقوع العمل في ملك غير المكتري قصداً أو على حصة المستأجر فقط جاز، وفي الحال متعلق ببعضه احترازاً عما لو استأجرها ببعضه بعد الفطام مثلاً فلا يصح قطعاً لما مر أن الأجرة المعتبرة لا تؤجل وللجهل بها إذ ذاك وخرج بنحو المرأة استئجار شاة مثلاً لإرضاع طفل قال البلقيني أو سخله فلا يصح لعدم الحاجة مع عدم قدرة

فؤد: (أي امرأة) إلى قول المتن وتكون المنفعة في النهاية إلا أنه عقب قوله فقط جاز بما نصه لكن المعتبر إطلاق الصحة كما اقتضاه كلامهم اهـ. فؤد: (مثلاً) أي أو ذكراً أو صغيرة سم على منهج اهـ ع ش عبارة الغرر ودخل في المرأة الصغيرة فيصح استئجارها لذلك بناء على طهارة لبنها وفي معناها الرجل فيما يظهر اهـ. فؤد: (له) نعت لريقاً. فؤد: (أي حصته منه) أي حصة المستأجر من الرقيق تفسير لريقاً له. فؤد: (الباقية له) نعت لخصته. فؤد: (بعدما جعله) طرّف للباقية وما واقعة على الجزء. فؤد: (المذكور) نعت لها. فؤد: (للمقابل) أي القائل بعدم الصحة. فؤد: (من التفصيل) أراد به قوله أي حصته إلخ. فؤد: (ومن ثم قال السبكي إلخ) لكن المعتبر إطلاق الصحة كما اقتضاه إطلاقهم اهـ شرح م ر اه سم. قال ع ش قوله المعتبر إطلاق الصحة أي هنا وفي المساقاة وكذا في استئجاره لطحن هذه الوية برنيعها في الحال ولا يضرب وقوع العمل في المشترك وإن نوزع فيه م ر اه سم. على حج اهـ. فؤد: (قال السبكي التحقيق إلخ) اعتمده المغني وشرح الروض والبهجة والمنهج. فؤد: (أو على حصته) عطف على قوله على الكل. فؤد: (إذ ذاك) أي وقت الفطام اهـ ع ش. فؤد: (قال البلقيني أو سخله إلخ) وإنما صح إيجار الهرة لصيد الفأر؛ لأنها بطبيعتها تنقاد لصيده بخلاف الشاة لا تنقاد بطبيعتها للإرضاع سم على حج ومن طرّق استحقاقه أجرة الهرة أن يضع يده عليها لعدم مالِك لها ويتعهدها بالحفظ والتربية فيملكها بذلك كالوحوش المباحة حيث تملك بالاضطداد اهـ

فؤد في (س): (ولو استأجرها لترضع رقيقاً إلخ) قال في الروض وتصح بجزء منه أي مما عمل فيه في الحال اهـ أي كاستئجارها لإرضاع الرقيق ببعضه في الحال واستئجاره لطحن هذه الوية برنيعها في الحال ولا يضرب وقوع العمل في المشترك كما في مساقاة أحد الشريكين الآخر، وهذا هو المعتبر وإن نوزع فيه م ر. فؤد: (بغض) معمول للباقية ش. فؤد: (ومن ثم قال السبكي إلخ) لكن المعتبر إطلاق الصحة كما اقتضاه كلامهم شرح م ر. فؤد: (قال البلقيني أو سخله فلا يصح) وإنما صح إيجار الهرة لصيد الفأر؛ لأنها بطبيعتها تنقاد لصيده بخلاف الشاة لا تنقاد بطبيعتها للإرضاع.

المُؤَجَّر على تسليم المنفعة كالاستئجار لِضَرْبِ الفحلِ بخلافِ المرأةِ لإرضاعِ سَحْلَةٍ.
(و) يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهَا أَيْضًا (كَوْنُ المنفعةِ) معلومةً كما يأتي (مُتَقَوِّمَةٌ) أي لها قيمةٌ لِيَحْسُنَ بِذُلِّ
المالِ في مُقَابَلَتِهَا وإلا بَأَنْ كانتِ مُحَرَّمَةً أو خَسِيسَةً كانَ بِذُلِّ المالِ في مُقَابَلَتِهَا سَفَهًا
وكونُها واقعةً لِلْمُكْتَرِي وَكَوْنُ العقدِ عليها غيرَ مُتَضَمِّنٍ لاسْتِيفَاءِ عَيْنٍ قَصْدًا كاستئجارِ بُسْتَانٍ
لِغَمْرِهِ بخلافِ نحوِ استئجارِها لِلإرضاعِ وإنْ نَفَى الحضانةُ الكُبْرَى؛ لِأَنَّ اللَّبَنَ تابعٌ لِمَا تناوَلَهُ
العقدُ

ع ش . فَوُدَّ: (بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ لِإَرْضَاعِ سَحْلَةٍ) فَإِنَّ الظَّاهِرَ صِحَّتُهُ كما قال أغني البُلْقِينِي اه سم .
فَوُدَّ: (وَيُشْتَرَطُ الْخ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ كَوْنُ الْأَجْرَةِ مَعْلُومَةً .
فَوُدَّ: (مَعْلُومَةً) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَّ فِي النِّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ وَإِنْ نَفَى إِلَى وَكَوْنُهَا تُسْتَوْفَى .
فَوُدَّ: (مَعْلُومَةً الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَضَابِطُ مَا يَجُوزُ اسْتِجَارُهُ كُلُّ عَيْنٍ يُتَمَعُّ بِهَا مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهَا مَنُفَعَةٌ
مُبَاحَةٌ مَعْلُومَةٌ مَقْصُودَةٌ تُضَمَّنُ بِالْبَدَلِ وَتُبَاحُ بِالْإِبَاحَةِ اه . فَوُدَّ: (كما يأتي) أي فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ الْآتِي .
فَوُدَّ: (أَي لَهَا قِيَمَةٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَمْ يُرْذَ بِالْمُتَقَوِّمَةِ هُنَا مُقَابِلَ الْمُثَلِّثَةِ بَلْ مَا لَهَا قِيَمَةٌ الْخ اه .
فَوُدَّ: (مُحَرَّمَةً) فِي التَّنْبِيهِ كَالْغِنَاءِ اه قال الإسْنَوِيُّ فِي تَضْحِيحِهِ الْأَصَحُّ كَرَاهَتُهُ لَا تَحْرِيْمُهُ اه .
وسَيَأْتِي فِي الشَّهَادَةِ، وَيُبَاحُ الْغِنَاءُ بِلا آلَةٍ وَسَمَاعُهُ اه . وسَيَأْتِي هُنَاكَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَمِنهُ قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ إِنَّهُ
مَكْرُوهٌ أَيْضًا مَعَ الْآلَةِ وَالْمُحَرَّمُ إِنَّمَا هُوَ الْآلَةُ وَفِي تَجْرِيدِ الْمُزَجِّدِ إِطْلَاقُ الْغَزَالِيِّ وَابْنِ الصَّبَّاحِ وَالشَّيْخِ
أَبِي إِسْحَاقَ مَنَعَ الاسْتِجَارَ لِلْغِنَاءِ تَغْلِيلًا بِأَنَّهُ حَرَامٌ مَمْنُوعٌ ثُمَّ قَالَ وَفِي الْأَنْوَارِ يَجُوزُ اسْتِجَارُ الْقَوَالِ
لِلْقَوْلِ الْمُبَاحِ وَضَرْبُ الدُّفِّ إِذَا قُدِّرَ بِالزَّمَنِ وَلَمْ يَكُنْ امْرَأَةً وَلَا أَمْرَدًا انْتَهَى سَم . فَوُدَّ: (كَانَ بِذُلِّ الْمَالِ
لِخ) جَوَابٌ وَإِلَّا . فَوُدَّ: (وَكَوْنُهَا واقعةً لِلْمُكْتَرِي) أَي أَوْ مَوْكَلَهُ أَوْ مَوْلَاهُ وَخَرَجَ بِذَلِكَ الْعِبَادَةُ الَّتِي لَا
تَقْبَلُ النَّيَابَةَ كَالصَّلَاةِ اه رَشِيدِي . فَوُدَّ: (كَاسْتِجَارِ بُسْتَانٍ لِغَمْرَةٍ) أَي فَإِنَّهُ بَاطِلٌ ع ش وَمَرَّ فِي أَوَّلِ
الْمُسَاقَاةِ حِيلَةً جَوَازِهِ كُرْدِي . فَوُدَّ: (لِأَنَّ اللَّبَنَ تابعٌ لِمَا تناوَلَهُ الْعَقْدُ) عِبَارَةُ الْغُرَرِ وَاسْتِجَارُ الْمَرْأَةِ
لِلإَرْضَاعِ مُطْلَقًا يَتَضَمَّنُ اسْتِيفَاءَ اللَّبَنِ وَالْحَضَانَةَ الصَّغْرَى وَهِيَ وَضْعُ الطِّفْلِ فِي الْحَجْرِ وَالْقَامَةُ الثَّدْيِ
وَعَصْرُهُ لَهُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ وَالْأَصْلُ الَّذِي تناوَلَهُ الْعَقْدُ فِيمَا ذَكَرَ فَعَلَّهَا وَاللَّبَنُ تابعٌ، وَأَمَّا الْحَضَانَةُ الْكُبْرَى

فَوُدَّ: (بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ لِإَرْضَاعِ سَحْلَةٍ) فَإِنَّ الظَّاهِرَ صِحَّتُهُ كما قال أغني البُلْقِينِي . فَوُدَّ: (وَالْأَبَانُ
كَانَتْ مُحَرَّمَةً) فِي التَّنْبِيهِ وَلَا تَصِحُّ أَيِ الْإِجَارَةُ عَلَى مَنُفَعَةٍ مُحَرَّمَةٍ كَالْغِنَاءِ اه، قال الإسْنَوِيُّ فِي
تَضْحِيحِهِ الْأَصَحُّ كَرَاهَةُ الْغِنَاءِ لَا تَحْرِيْمُهُ اه، وسَيَأْتِي فِي الشَّهَادَاتِ قَوْلُ الْمُتَنِ وَيُبَاحُ الْغِنَاءُ بِلا آلَةٍ
وَسَمَاعُهُ اه، وَيَأْتِي هُنَاكَ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ وَمِنهُ قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ إِنَّهُ مَكْرُوهٌ أَيْضًا مَعَ الْآلَةِ وَالْمُحَرَّمُ إِنَّمَا هُوَ
الْآلَةُ وَفِي تَجْرِيدِ الْمُزَجِّدِ إِطْلَاقُ الْغَزَالِيِّ وَابْنِ الصَّبَّاحِ وَالشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ مَنَعَ الاسْتِجَارَ لِلْغِنَاءِ تَغْلِيلًا
بِأَنَّهُ حَرَامٌ مَمْنُوعٌ ثُمَّ قَالَ قَالَ فِي الْأَنْوَارِ يَجُوزُ اسْتِجَارُ الْقَوَالِ لِلْقَوْلِ الْمُبَاحِ وَضَرْبُ الدُّفوفِ إِذَا قُدِّرَ
بِالزَّمَنِ وَلَمْ تَكُنْ امْرَأَةً وَلَا أَمْرَدًا اه .

نعم يصح استئجار قناة أو بئر للانتفاع بمائها للحاجة وكونها تستوفى مع بقاء العين وكونها مباحة مملوكة مقصودة لا كئفاحية للشئ بخلاف ثفاح كثير كما يجوز استئجار مسك ورياحين للشئ كذا ذكره الرافعي، لكن نازع فيه السبكي وغيره؛ لأن هذين القصد منهما الشئ وذلك القصد منه الأكل قل أو كثر تضمن بالبدل لا ككليب وثباح بالإباحة لا كبضيع وأكثر هذه القيود تؤخذ من كلامه (فلا يصح استئجار بئاع على) نحو (كلمة) ومعلم على حروف من قرآن أو غيره (لا تتعب) أي عادة فيما يظهر (وإن روجت السلعة) إذ لا قيمة لها ومن ثم اختص هذا ببيع مستقر القيمة في البلد كالخبر بخلاف نحو عبيد وثوب مما يختلف ثمنه باختلاف متعاطيه فيختص ببيع البئاع بمزيد نفع فصح استجاره عليه وحيث لم يصح فإن تعبت بكثرة تردد أو كلام

وهي حفظ الطفل وتعهده بغسل رأسه وبدنه وثيابه وذهنه وكفله وربطه في المهدي وتخريجه لينام ونحوها مما يحتاج إليه فلا يشملها الإرضاع بل لا بد من النص عليها اهـ. قوله: (قناة) وهي الجدول المخفور اهـ شرح الروض. قوله: (وكونها تستوفى إلخ) قد يقال يعني عن هذا قوله وكون العقد عليها إلخ. قوله: (وكونها مباحة) قد يقال يعني عنه قول المصنف متقومة ومن ثم أخرج هو بها المحرمة كما مر اهـ رشدي. قوله: (بخلاف ثفاح كثير إلخ) اعتمدته الأسنى والمغني والنهاية عبارتهم فإن كثر لئفاح صحت الإجارة؛ لأن منه ما هو أطيب من كثير من الرياحين اهـ زاد الأولان وكون المقصود منه الأكل دون الرائحة لا يقدح في ذلك اهـ وزاد الثالث كما ذكره الرافعي وإن نازعه السبكي وغيره اهـ.

قوله: (تضمن بالبدل) خبر رابع للكون في قوله وكونها مباحة إلخ. قوله: (وثباح إلخ) عطف على تضمن. قوله: (ومعلم) إلى قول المتن وكذا في النهاية والمغني إلأ قوله ومن ثم إلى بخلاف نحو وقوله فإن لم تكن إلى وفي الإحياء. قوله: (ومعلم على حروف إلخ) عبارة المغني ويلحق بما ذكره المصنف ما إذا استأجره ليعلمه آية لا تعب فيها كقوله تعالى ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ كما صرحوا به في الصداق وكذا على إقامة الصلاة إذ لا كلفة فيها بخلاف الأذان فإن فيه كلفة مراعاة الوقت اهـ.

قوله (سئ): (وإن روجت السلعة) أي وكانت إيجاباً وقبلاً اهـ مغني. قوله: (اختص هذا إلخ) خلافاً للنهاية كما يأتي. قوله: (بخلاف نحو عبد إلخ) يحمل على ما فيه تعب وإلا فلا فرق م ر اهـ سم أي بين مستقر القيمة وغيره عبارة النهاية وشمل كلام المصنف ما كان مستقر القيمة وما لم يستقر خلافاً لمحمد بن يحيى إلا أن يحمل كلامه على ما فيه تعب اهـ قال ع ش قوله م ر. خلافاً لمحمد إلخ حيث قال محل عدم صحة الإجارة على كلمة لا تتعب إذا كان المنادى عليه مستقر القيمة اهـ شيخنا الزياتي اهـ. قوله: (فصح استجاره عليه) وكاتهم اغتروا جهالة العمل هنا للحاجة فإنه لا يعلم مقدار

قوله: (نعم يصح استئجار قناة) قال في شرح الروض وهي الجدول المخفور. قوله: (بخلاف نحو عبد إلخ) يحمل على ما فيه تعب وإلا فلا فرق م ر.

فله أجره مثل وإلا فلا وبَحَثَ فيه الأذرعِي بأن الغرض أنه استأجره على ما لا تَعَب فيه فتَعَبه غير معقود عليه فيكون مُتَبَرِّعًا به ورُدَّ بأنه لا يَتِم عادةً إلا بذلك فكان كالمعقود عليه فإن لم تَكُن الصُّورَةُ ذلك كاستأجرتك على بيع هذا بكذا صَحَّ و كَيْفِه وأنا أَرْضِيكَ فَسَدَ وله أجره المثل وفي الإحياء يَمْتَنِعُ أَخَذَ طَبِيبٍ أَجْرَهُ على كَلِمَةٍ بِدَوَاءٍ يَنْقُرُهُ بِهِ لِعَدَمِ المَشَقَّةِ بخلاف ما هو عُرفُ إِزَالَةِ أَعْوِجَاجٍ نَحْوِ سَيْفٍ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِيهَا مَشَقَّةٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصَّنَاعَاتِ يَتَعَبُ فِي تَعَلُّمِهَا لِيَتَكَسَّبَ بِهَا وَيُخَفِّفَ عَنْ نَفْسِهِ التَّعَبَ، وَخَالَفَهُ البَغَوِيُّ فِي هَذِهِ وَرَجَّحَ الأذرعِي الأوَّلَ (وكذا دراهم ودنانير للتزيين) أو الوزن بها أو الضرب على سبيلها

الكلمات التي يأتى بها ولا مقدار زمان ومكان التردد اهـ ع ش . ٥ قوله: (فله أجره مثل) لعل محله ومحل نظيره الآتي إذا لم يكن عالماً بالفساد ولا فمحل تأمل اهـ سيّد عمَر . ٥ قوله: (ورُدَّ بأنه لا يَتِم عادةً إلخ) قد يُقال هذا لا يَرُدُّ بَحَثُ الأذرعِي؛ لِأَنَّ فَرَضَ المسألة أَنَّ الإجارة على ما مِنْ شَأْنِهِ عَدَمُ التَّعَبِ وما العادة فيه عَدَمُ التَّعَبِ اهـ رَشِيدِي . ٥ قوله: (فإن لم تَكُن الصُّورَةُ ذلك) لَعَلَّهُ رَاجِعٌ إِلَى ما فِي المَثْنِ أَيْ فَإِنْ كَانَ المَعْقُودُ عَلَيْهِ وَمِمَّا يَتَعَبُ قَائِلُهُ فَنَفِصِلُ فَإِنْ وَجَدَ العَقْدُ الشَّرْعِيَّ صَحَّ وَلَهُ المُسَمَّى وَالْأَفْسَدُ وَلَهُ أَجْرُهُ المَثَل . ٥ قوله: (لِعَدَمِ المَشَقَّةِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ صِحَّةُ الإجارة على إِبْطَالِ السَّحَرِ؛ لِأَنَّ فاعِلَهُ يَحْصُلُ لَهُ مَشَقَّةٌ بِالْكِتَابَةِ وَنَحْوِهَا مِنْ اسْتِعْمَالِ البُخُورِ وَتِلَاوَةِ الأقسام التي جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِاسْتِعْمَالِهَا وَمِنْه إِزَالَةُ ما يَحْصُلُ لِلزَّوْجِ مِنَ الانْجِلَالِ المُسَمَّى عِنْدَ العَامَّةِ بِالرِّبَاطِ والأَجْرَةُ على مَنْ التَزَمَ العَوَضَ، وَلَوْ أُجْبِيًا حَتَّى لو كَانَ المَانِعُ بِالزَّوْجِ وَالتَزَمَتِ المَرْأَةُ أَوْ أَهْلُهَا العَوَضَ لَزِمَتِ الأَجْرَةُ مِنَ التَزَمَها وكذا عَكْسُهُ وَلَا يَلْزَمُ مَنْ قَامَ بِهِ المَانِعُ الاسْتِئْجَارُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ المُدَاوَاةِ وَهِيَ غَيْرُ لَازِمَةٍ لِلْمَرِيضِ مِنَ الزَّوْجَيْنِ ثُمَّ إِنْ وَقَعَ إِيْجَارٌ بِعَقْدٍ صَحِيحٍ لَزِمَ المُسَمَّى وَإِلَّا فَأَجْرُهُ المَثَلِ اهـ ع ش . ٥ قوله: (يَتَعَبُ) أَيْ صَاحِبُ هَذِهِ الصَّنَاعَاتِ . ٥ قوله: (وَخَالَفَهُ) أَيْ الغَزَالِيَّ (البَغَوِيُّ إلخ) لَعَلَّ الأوَّلَى إِسْنَادُ المُخَالَفَةِ لِلْغَزَالِيِّ لِتَقَدُّمِ البَغَوِيِّ فِي الطَّبْعَةِ اهـ سيّد عمَرُ وَقَدْ يُقَالُ أَشَارَ الشَّارِحُ بِذَلِكَ إِلَى رُجْحَانِ ما قاله الغَزَالِيُّ فَشَبَّهَ الرُّجْحَانُ بِالتَّقَدُّمِ الزَّمَانِيِّ عِبَارَةَ المُغْنِي وَأَتَى القَافِلُ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ اسْتِئْجَارُهُ أَيْ المَاهِرُ لَهُ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَإِنْ قَالَ الأذرعِي المُخْتَارُ ما قاله الغَزَالِيُّ اهـ . ٥ قوله: (فِي هَذِهِ) أَيْ فِي ضَرْبَةِ السَّيْفِ اهـ ع ش . ٥ قوله: (وَرَجَّحَ الأذرعِي الأوَّلَ) وَهُوَ الأَرَجَحُ اهـ نَهَائَةً . ٥ قوله: (الأوَّلَ) أَيْ الصَّحَّةُ فِي ضَرْبَةِ السَّيْفِ اهـ ع ش .

٥ قول (سئ): (وكذا دراهم ودنانير) خَرَجَ بِهِمَا الحُلِيِّ فَيَجُوزُ إِجَارَتُهُ حَتَّى بِمِثْلِهِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ نِهَائَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م حَتَّى بِمِثْلِهِ إلخ أَيْ لِأَنَّ المَعْقُودَ عَلَيْهِ فِي الإجارة المُتَّفَعَةُ فَلَا رِبَا فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي بَيْعِ التَّقْدِيرِ بِمِثْلِهِ اهـ . ٥ قوله: (أَوِ الْوِزْنُ) إِلَى قَوْلِ المَثْنِ فَلَا يَصِحُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَأَجْرِي

٥ قوله: (وَرَجَّحَ الأذرعِي الأوَّلَ) اعْتَمَدَهُ م ر .

٥ قوله (في سئ): (وكذا دراهم ودنانير للتزيين) وَخَرَجَ بِالدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ الحُلِيِّ فَيَجُوزُ إِجَارَتُهُ حَتَّى بِمِثْلِهِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ وَيُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ فِي الزَّكَاةِ عَدَمُ صِحَّةِ إِجَارَةِ دَنَانِيرٍ مُتَّفَعَةٍ غَيْرِ مُعَرَّاةٍ لِلتَّزْيِينِ شَرَحَ م ر .

وَمَرَّ فِي الزَّكَاةِ خِلَافٌ فِي حِلِّ التَّزْيِينِ بِالْمُعَرَّاةِ وَالْمُثْقَبَةِ فَعَلَى التَّحْرِيمِ لَا يَصِحُّ اسْتِجَارُهَا لِلتَّزْيِينِ بِهَا (و) نَحْوُ (كَلْبٍ لِلصَّيْدِ) أَوْ الْحِرَاسَةِ بِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ اسْتِجَارُهُ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ مَنَفْعَةَ التَّزْيِينِ بِهِمَا لَا تُقْصَدُ غَالِبًا وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَضْمَنْ غَاصِبُهُمَا أَجْرَتَهُمَا وَنَحْوُ الْكَلْبِ لَا قِيَمَةَ لِعَيْنِهِ وَلَا لِمَنَفَعَتِهِ، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ لِلتَّزْيِينِ وَنَحْوِهِ لَمْ يَصِحَّ قَطْعًا كَمَا لَوْ كَانَ نَحْوُ الْكَلْبِ غَيْرَ مُعْلَمٍ وَأَجْرَى الْبُعْوَى الْخِلَافُ فِي اسْتِجَارِ طَائِرٍ لِلِاسْتِنَاسِ بِصَوْتِهِ أَوْ لَوْنِهِ وَقَطَعَ الْمُتَوَلَّى بِالْجَوَازِ. (وَكُونُ الْمُؤَجَّرِ قَادِرًا عَلَى تَسْلِيمِهَا) أَيِ الْمَنَفْعَةِ بِتَسْلِيمِ مَحْلُهَا حِسًّا وَشَرْعًا وَالْمُسْتَأْجِرُ قَادِرًا عَلَى تَسْلِيمِهَا كَذَلِكَ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي الْبَيْعِ لِيَتِمَّ كُنَّ الْمُسْتَأْجِرُ مِنْهَا وَمَنْ الْقَادِرُ عَلَى التَّسْلِيمِ الْمُقْطِعُ فَإِنْ أَقْطَعَ رَقَبَتَهَا صَحَّتْ إِجَارَتُهُ اتِّفَاقًا أَوْ مَنَفْعَتُهَا فَكَذَلِكَ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ؛ لِأَنَّهُ

إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ بَأَنْ أَقْطَعَ إِلَى كَمَا أَفْتَى وَقَوْلُهُ وَإِنْ جَازَ إِلَى لَكِنْ خَالَفَهُ وَقَوْلُهُ وَالزَّوْجَةُ مَلَكَتْ وَلَكِنَّا تَامًا وَقَوْلُهُ وَبِهِ يُعْلَمُ إِلَى وَيُوجَّهُ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَمَرَّ فِي الزَّكَاةِ إِلَى الْمَثْنِ. □ فَوَدَّ: (وَمَرَّ فِي الزَّكَاةِ إِنْجَارُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَيُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ فِي الزَّكَاةِ عَدَمُ صِحَّةِ إِجَارَةِ دَنَائِرٍ مَثْقُوبَةٍ غَيْرِ مُعَرَّاةٍ لِلتَّزْيِينِ بِهَا أَه. □ فَوَدَّ: (فَعَلِمَ التَّحْرِيمَ) إِنْجَارُ أَيِ وَعَلَى الْحِلِّ يَصِحُّ وَالْمُعْتَمَدُ حِلُّ التَّزْيِينِ بِالْمُعَرَّاةِ دُونَ الْمَثْقُوبَةِ أَه سَم. □ فَوَدَّ (السِّي): (وَكَلْبٍ إِنْجَارُ) خَرَجَ بِهِ الْخِزْيَرُ فَلَا يَصِحُّ إِجَارَتُهُ جُزْمًا وَالْمُتَوَلَّدُ مِنْهُمَا كَذَلِكَ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ نِهَائِيَّةً وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (أَوْ الْحِرَاسَةُ) إِنْجَارُ أَيِ لِمَاشِيَةٍ أَوْ زَرْعٍ أَوْ دَرْبٍ أَه مُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَا لِمَنَفْعَتِهِ) الْأَوَّلَى فَلَا بِالْفَاءِ كَمَا فِي الْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَقَطَعَ الْمُتَوَلَّى بِالْجَوَازِ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ وَالْمُغْنَى وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ عِبَارَتُهُمْ، وَلَوْ اسْتَأْجَرَ شَجَرَةً لِلِاسْتِظْلَالِ بِظِلِّهَا أَوْ الرِّبْطِ بِهَا أَوْ طَائِرًا لِلْأَنْسِ بِصَوْتِهِ كَالْعَنْدَلِبِ أَوْ لَوْنِهِ كَالطَّائِرِ صَحَّ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ الْمَذْكُورَةَ مَقْصُودَةٌ مُتَقَوِّمَةٌ وَيَصِحُّ اسْتِجَارُ هِرٍّ لِدَفْعِ الْفَارِ وَشَبَكَةٍ وَبَازٍ وَشَاهِينَ لِلصَّيْدِ لِأَنَّ مَنَافِعَهَا مُتَقَوِّمَةٌ أَه. □ فَوَدَّ: (أَوْ الْمُسْتَأْجِرُ) عَطَفَ عَلَى الْمُؤَجَّرِ إِنْجَارُ وَقَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ حِسًّا وَشَرْعًا. □ فَوَدَّ: (أَخَذًا) إِنْجَارُ عِلَّةٌ لِيُزَادَتْ أَوْ الْمُسْتَأْجِرُ إِنْجَارُ. □ فَوَدَّ: (لِيَتِمَّ كُنَّ) إِنْجَارُ عِلَّةٌ لِمَا فِي الْمَثْنِ وَالشَّرْحُ مَعًا. □ فَوَدَّ: (مِنْهَا) أَيِ الْمَنَفْعَةِ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ الْقَادِرِ عَلَى إِنْجَارُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالنَّهْيَةِ وَالْقُدْرَةُ عَلَى ذَلِكَ تَشْمَلُ مِلْكَ الْأَصْلِ وَمِلْكَ الْمَنَفْعَةِ فَيَدْخُلُ الْمُسْتَأْجِرُ فَلَهُ إِيجَارُ مَا اسْتَأْجَرَهُ وَكَذَا لِلْمُقْطِعِ أَيْضًا إِجَارَةُ مَا أَقْطَعَهُ لَهُ الْإِمَامُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ أَه. □ فَوَدَّ: (الْمُقْطِعُ) وَهُوَ مَا أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ مِنْ أَرْضٍ بَيْنَ الْمَالِ لِوَاحِدٍ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ أَه كُرْدِي أَقُولُ هَذَا التَّفْسِيرَ وَإِنْ نَاسَبَ مَا بَعْدَهُ لَكِنَّ الْمُنَاسِبَ لِمَا قَبْلَهُ وَهُوَ مَنْ أَقْطَعَ لَهُ الْإِمَامُ قِطْعَةً مِنْ أَرْضِي بَيْنَ الْمَالِ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ أَقْطَعَ) بَيْنَاءُ الْفَاعِلِ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْإِمَامِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَقَامِ أَوْ بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ وَنَائِبُ فَاعِلِهِ قَوْلُهُ رَقَبَتَهَا. □ فَوَدَّ: (أَوْ مَنَفْعَتُهَا) عَطَفَ عَلَى رَقَبَتِهَا وَضَمِيرُهُمَا لِلْمُقْطِعِ الْمُرَادُ بِهِ الْأَرْضُ

□ فَوَدَّ: (فَعَلَى التَّحْرِيمِ) أَيِ وَعَلَى الْحِلِّ يَصِحُّ وَالْمُعْتَمَدُ حِلُّ التَّزْيِينِ بِالْمُعَرَّاةِ دُونَ الْمَثْقُوبَةِ. □ فَوَدَّ فِي (السِّي): (وَكَلْبٍ لِلصَّيْدِ) وَخَرَجَ بِالْكَالِبِ الْخِزْيَرُ فَلَا يَصِحُّ إِجَارَتُهُ جُزْمًا وَالْمُتَوَلَّدُ مِنْهُمَا كَذَلِكَ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ شَرْحُ م. □ فَوَدَّ: (وَقَطَعَ الْمُتَوَلَّى بِالْجَوَازِ) جَزَمَ بِهِ فِي الرَّوْضِ وَاعْتَمَدَهُ م. ر.

مُسْتَحَقٌّ لِلْمَنْفَعَةِ وَإِنْ جازَ لِلسُّلْطَانِ الاستِردَادُ كما أَنَّ لِلزَّوْجَةِ إيجارُ الصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَإِنْ كانَ مُتَعَرِّضًا لِزَوَالِهِ عَنْهَا إِلَى الزَّوْجِ بِانْفِصَاخِ النِّكَاحِ، لَكِنْ خالفَهُ عُلَمَاءُ عَصَرِهِ مُحْتَجِّينَ بِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكِ الْمَنْفَعَةَ بَلْ أَنَّ يَنْتَفِعَ فَهُوَ كَالْمُسْتَعِيرِ وَالزَّوْجَةُ مُلِكَةٌ مِلْكًا تامًّا قالَ الزَّرْكَشِيُّ وَالْحَقُّ أَنَّ الإمامَ إِذَا أَدَّاهُ لَهْ فِي الإِيجارِ أَوْ جَرَى بِهِ عُرْفٌ عامٌّ كدِيَارِ مِصْرَ صَحَّ وَإِلَّا امْتَنَعَ اهـ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ مُعْتَمَدٌ لِعَدَمِ مِلْكِهِ الْمَنْفَعَةَ وَتَوَجُّهُ صِحَّةِ إيجارِهِ

التي أَفْطَعَهَا الإمامُ عَلَى ما مَرَّ عَنِ الكُرْدِيِّ أَوْ لِتِلْكَ الأَرْضِ المَعْلُومَةِ مِنَ المَقامِ كما هُوَ المُناسِبُ لِقَوْلِهِ وَبِمنَ القَادِرِ إلخ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ جازَ لِلسُّلْطَانِ إلخ) أَي حَيْثُ أَفْطَعَ إِزْفاقًا فامَّا إِفْطاعُ التَّمْلِيكِ فَيَمْتَنِعُ عَلَى الإمامِ الرُّجُوعُ فِيهِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (خالفَهُ) أَي المُصَنِّفُ. □ فَوَدَّ: (قالَ الزَّرْكَشِيُّ إلخ) عِبارةُ المُعْنَى والأوْلَى كما قالَ الزَّرْكَشِيُّ إلخ اهـ. □ فَوَدَّ: (والْحَقُّ أَنَّ الإمامَ إِذَا أَدَّاهُ إلخ) أَي مُدْخِلٌ لِلْإِذْنِ أَوْ أَطْرادِ العادَةِ مَعَ عَدَمِ مِلْكِ الْمَنْفَعَةِ اهـ سَمَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الإِذْنَ المَذْكَورَ مُتَضَمِّنٌ لِتَمْلِيكِ الْمَنْفَعَةِ. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَي بِقَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ (يُعْلَمُ أَنَّهُ) أَي خِلافُ العُلَماءِ لِلْمُصَنِّفِ وَهُوَ المُعْتَمَدُ اهـ. كُرْدِيِّ وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ مُعْتَمَدٌ بِفَتْحِ المِيمِ وَلامِ الجَرِّ لِلتَّعْلِيلِ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ بِكَسْرِها وَالأَمُّ لِمُجَرَّدِ التَّعْدِيَةِ وَالْمَعْنَى أَنَّ الزَّرْكَشِيَّ مُعْتَمَدٌ لِمَا قالَهُ العُلَماءُ مِنَ أَنَّ المُفْطَعَ لَمْ يَمْلِكِ الْمَنْفَعَةَ وَإِنَّمَا أُبِيحَ لَهُ الِاتِّفَاعُ. □ فَوَدَّ: (وَتَوَجُّهُ صِحَّةِ إيجارِهِ) (فَرَعَ): فِي فِتَاوَى الشَّيْطَوِيِّ مَسْأَلَةُ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ مِنْ رَجُلٍ أَرْضًا إِفْطاعِيَّةً

□ فَوَدَّ: (والْحَقُّ أَنَّ الإمامَ إِذَا أَدَّاهُ إلخ) أَي مُدْخِلٌ لِلْإِذْنِ أَوْ أَطْرادِ العادَةِ مَعَ عَدَمِ مِلْكِ الْمَنْفَعَةِ. □ فَوَدَّ: (وَتَوَجُّهُ صِحَّةِ إيجارِهِ إلخ) كَذَا شَرَحَ م ر. (فَرَعَ): فِي فِتَاوَى الشَّيْطَوِيِّ مَسْأَلَةُ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ مِنْ رَجُلٍ أَرْضًا إِفْطاعِيَّةً لِيَزْرَعَهَا مُدَّةَ ثَلَاثِ سِنِينَ فَمَاتَ الْمُؤَجَّرُ بَعْدَ سَتَيْنِ وَخَلَّفَ وَلَدًا فَهَلْ تَنْفَسِخُ الإِجَارَةُ أَوْ تَبْقَى لِوَلَدِ الْمُؤَجَّرِ؟ الجَوَابُ: الأَرْضُ الإِفْطاعِيَّةُ فِي إِجَارَتِها كَلَامٌ لِلْعُلَماءِ حَتَّى قالَ المُحَقِّقُونَ إِنِّها لا تَصِحُّ إِجَارَتُها؛ لِأَنَّها بِصَدَدٍ أَنَّ يَنْزِعَها الإمامُ مِنَ المُفْطَعَ وَيَقْطَعُها غَيْرَهُ، لَكِنْ الَّذِي نَخْتارُهُ صِحَّةُ إِجَارَتِها مَعَ ذَلِكَ لا نَقُولُ إِنِّها كالأَرْضِ الموقُوفَةِ حَتَّى إِنِّه إِذَا ماتَ البَطْنُ الأوَّلُ وَقَدْ أَجَرَ الوَقْفَ بَقِيَ؛ لِأَنَّ البَطْنَ الثَّانِيَّ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ الوَقْفُ قَطْعًا وَالإِفْطاعُ لا يَتَحَقَّقُ انْتِقَالُهُ إِلَى الوَلَدِ فَقَدْ يَقْطَعُها السُّلْطَانُ إِنِّاهُ وَقَدْ لا يَقْطَعُها اهـ. (مَسْأَلَةٌ): رَجُلٌ سافَرَ لِيَلِدِ السُّلْطَانِ فِي طَلَبِ مالٍ الذَّخِيرَةِ فَأَعْطَوْهُ حَقَّ طَرِيقِهِ فَأَخَذَ صُحْبَتَهُ ثَلَاثَ مَمالِكٍ فِي خِذْمَتِهِ فَأَعْطَى كُلَّ واحِدٍ عَشْرَةَ أَشْرَفِيَّةً فَهَلْ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَ عَلَى أَحَدِهِمَ بِالمَبْلَغِ الَّذِي أَعْطاهُ فِي نَظِيرِ سَفَرِهِ مَعَهُ وَهَلْ يَلْزِمُهُ أَنْ يُعْطِيَ مَنْ أَخَذَ مَعَهُ تَسْفِيرَهُ، الجَوَابُ يَلْزِمُهُ أَنْ يُعْطِيَ الَّذِي أَخَذَ مَعَهُ تَسْفِيرَهُ بِشَرْطِ أَنْ يَشْرِطَ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَوَّلًا فَإِنْ سافَرَ مَعَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ أَجْرَهُ فلا شَيْءَ لَهُ وَمَتَى أَعْطاهُ شَيْئًا وَقَدْ شَرَطَهُ لَهُ أَوَّلًا أَوْ لَمْ يَشْرِطْهُ وَلَكِنْ تَبَرَّعَ بِهِ فلا رُجُوعَ لَهُ بِهِ اهـ. وَأَقُولُ يَتَّبِعِي التَّامُّلُ فِي جَوابِ هَذِهِ المَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ وَتَحْرِيرُهُ فَإِنْ كانَ اسْتَأْجَرَ المَمالِكِ لِيَخْدُمَتَهُ احتِياجًا إِلَى عَقْدِ المالِكِينَ أَوْ إِذْنِهِمْ لَهُ وَلا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الخِذْمَةُ مَعْلُومَةً وَلا يَخْفَى أَنَّ التَّسْفِيرَ أَمْرٌ مَجْهُولٌ إِذَا شَرَطَهُ يَتَّبِعِي الرُّجُوعُ لِأَجْرَةِ المِثْلِ، وَلَوْ لَمْ يَشْرِطْ أَجْرَهُ وَدَفَعَ لَهُ شَيْئًا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ إِنَّمَا دَفَعَ لظَنِّهِ لَزُومَ ذَلِكَ يَتَّبِعِي أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ بِشَرْطِهِ.

مع ذلك في الأخيرة بأن أطراد العرف بذلك مُنزَّل منزلة الإذن من الإمام وحيثُ قد يُجمَعُ بما قاله بين الكلامين.

(فلا يصح استئجار أبنية منى لعجز مالِكها عن تسليمها شرعاً؛ لأنها مُستَحَقَّةُ الإزالة فوراً وكذا يقال في كُلِّ بناءٍ كذلك كالأبنية التي في حريم النيل مثلاً ولا من نذر عتقه أو شرط في بيعه ولا استئجار (أبق ومغصوب) لغير من هو بيده ولا يقدر هو أو المؤجر على انتزاعه عقِبَ العقد أي قبل مُضيِّ مُدَّةٍ لها أجره مثلاً أخذاً مما يأتي في التفريع من نحو الأمتعة وذلك كبيعهما، وألحق الجلال البلقيني بذلك ما لو تبين أن الدار مسكن الجن وأنهم يؤذون الساكن برجم أو نحوه وهو ظاهر إن تعذر دفعهم وعليه فطرو ذلك بعد الإجارة

ليزعمها مُدَّة ثلاث سنين فمات المؤجر بعد سنتين وخلف ولدا فهل تنفسخ الإجارة أو تبقى لولد المؤجر؟ الجواب الأرض الإقطاعية في إيجارها كلام للعلماء لكن الذي نختاره صحة إيجارها ومع ذلك لا نقول إنها كالأرض المملوكة حتى أنه إذا مات المؤجر تبقى الإجارة بل نقول بانفساخ الإجارة بموت كما إذا مات البطن الأول وقد أجز الوقف اه سم والكلام كما مر عن ع ش ويأتي عن الرشيدي ويقتضيه المقام في إقطاع الإزفاق. قو: (مع ذلك) أي عدم ملكه المنفعة. قو: (في الأخيرة) أي في صورة جريان العرف العام بالإجارة. قو: (وحيثُ قد يُجمَعُ) الأولى وقد يُجمَعُ.

قو: (فقد يُجمَعُ بما قاله إلخ) سيأتي أن الراجح صحة إيجاره مطلقاً والكلام في إقطاع الإزفاق إما إقطاع التملك فيصح اتفاقاً اه رشدي. قو: (بين الكلامين) أي كلام المصنف بالصحة وكلام معاصريه بالبطالان. قو: (ولا من نذر) إلى قوله أخذاً في المعنى وإلى قوله وكذا لها في النهاية إلا قوله أو مطلقاً إلى المتن. قو: (ولا من نذر عتقه إلخ) أي ولا يصح استئجار العبد المنذور عتقه أو المشروط عتقه على المشتري اه معني قال الرشيدي ظاهره وإن كانت مُدَّة الإجارة تنقضي قبل دخول وقت العتق بأن كان معلقاً على شيء كقدوم غائب والظاهر أنه غير مُراد فليراجع اه. قو: (أو شرط) أي عتقه ش اه سم. قو: (هو بيده) الأولى هما كما في المعنى. قو: (ولا يقدر هو) أي الغير.

قو: (لها أجره) وفي بعض النسخ لها أجره مثلاً بزيادة مثلاً ولعله بكسر فسكون مؤخر عن مُقدِّم عبارة النهاية مُدَّة لِمِثْلِهَا أَجْرُهُ اه. قو: (وذلك كبيعهما) التشبيه في أصل الحكم فإنه لا يشترط ثم كون القدرة قبل مُضيِّ مُدَّةٍ لها أجره، بل الشرط أن يقدر بلا مؤنة أو كلفة لها وقَعَ اه ع ش.

قو: (بذلك) أي المذكور من الأبق والمغصوب. قو: (وأنهم يؤذون الساكن إلخ) قضيته أنه لو لم تكن الدار معدة للسكنى بل لخزين أمتعة كتين ونحوه صح استئجارها لذلك وهو ظاهر اه ع ش.

قو: (وهو ظاهر) أي الإلحاق. قو: (إن تعذر دفعهم) أفهم أنه لو لم يتعذر دفعهم صححت الإجارة ومنه ما لو أمكن دفعهم بكتابة أو نحوها كتلاوة قُسم فالأجرة على المُستأجر حيث أجاز الإجارة اه ع

كَطَرُو الْعَصَبِ بَعْدَهَا (و) لَا اسْتَفْجَارُ (أَعْمَى لِلْحِفْظِ) بِالنَّظَرِ وَأَحْرَسَ لِلتَّعْلِيمِ إِجَارَةٌ عَيْنٍ لَا اسْتِحَالَتُهُ بِخِلَافِ الْحِفْظِ بِنَحْوِ يَدٍ وَإِجَارَةُ الذِّمَّةِ مُطْلَقًا.
(و) لَا اسْتَفْجَارَ (أَرْضٍ لِلزَّرَاعَةِ) أَوْ مُطْلَقًا وَالزَّرَاعَةُ فِيهَا مُتَوَقَّعَةٌ (لَا مَاءَ لَهَا دَائِمٌ وَلَا يَكْفِيهَا الْمَطَرُ الْمُعْتَادُ) أَوْ نَحْوَهُ كَنَدَاوَةٍ أَوْ مَاءٍ ثَلَجٍ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى مُنْفَعَتِهَا حَيْثُ يَحْتَاجُ وَاحْتِمَالُ نَحْوِ سَيْلٍ نَادِرٍ لَا يُؤَثِّرُ نَعَمْ إِنْ قَالَ مُكْرٍ، وَلَوْ قَبْلَ الْعَقْدِ فِيمَا يَظْهَرُ إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَفِ لَهُ بِهِ تَخَيَّرَ فِي فسخِ الْعَقْدِ أَنَا أَحْفَرُ لَكَ بِفَرَا لِيَسْقِيَهَا مِنْهَا أَوْ أَسْوَاقُ الْمَاءِ إِلَيْهَا مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ صَحَّتْ أَيْ إِنْ كَانَ قَبْلَ مُضَيِّ مُدَّةٍ مِنْ وَقْتِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا لَهَا أَجْرَةٌ وَخَرَجَ بِِ لِلزَّرَاعَةِ اسْتَفْجَارُهَا لِمَا شَاءَ أَوْ لِغَيْرِ الزَّرَاعَةِ فَيَصِحُّ وَكَذَا لَهَا وَشَرَطَ أَنْ لَا مَاءَ لَهَا عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الْجَوْرِيُّ مُخَالِفًا لِإِطْلَاقِهِمُ الْبُطْلَانَ وَبَحَثَ السُّبْكِيُّ أَنَّهُ إِنْ أُمِكنَ إِحْدَاثُ مَاءٍ لَهَا بِنَحْوِ حَفْرِ بَفْرِ، وَلَوْ بِكُلْفَةٍ صَحَّ وَلَا فَلَ

ش. قَوْلُهُ: (كَطَرُو الْعَصَبِ الْخ) أَيِ فَلَا تَنْفَسِخُ بِهِ الْإِجَارَةُ وَيَثْبُتُ لِلْمُكْتَرِي الْخِيَارُ فَإِنْ رَضِيَ بِغَيْرِ انْتِفَاعٍ بِهَا لِيَتَعَدَّرَهُ انْفَسَخَتْ فِيهَا كَمَا يَأْتِي أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (إِجَارَةٌ عَيْنٍ) أَيِ فِيهِمَا أَهْ س م. قَوْلُهُ: (لَا اسْتِحَالَتُهُ) أَيِ كُلُّ مِنَ الْحِفْظِ وَالتَّعْلِيمِ الْمَذْكُورَيْنِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْحِفْظِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا لَوْ اسْتَأْجَرَ وَاحِدًا عَنْهُمَا لِحِفْظِ شَيْءٍ بِيَدِهِ أَوْ جُلُوسِهِ خَلْفَ بَابٍ لِلْجَرَّاسَةِ لَيَلًا فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَخَرَجَ بِإِجَارَةِ الْعَيْنِ إِجَارَةُ الذِّمَّةِ فَتَصِحُّ مِنْهُمَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا سَلَّمَ وَعَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ تَخْصِيلُ الْمُسْلِمِ فِيهِ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ أَه. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ لِلْحِفْظِ وَالتَّعْلِيمِ وَغَيْرِهِمَا. قَوْلُهُ: (أَوْ مُطْلَقًا) يَتَأَمَّلُ صُورَةُ الْإِطْلَاقِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ صُورَتَهُ مَا سَيَّاتِي أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَصْلُحِ الْأَرْضُ إِلَّا لِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْبِنَاءِ وَالزَّرَاعَةِ وَالْغِرَاسِ فَإِنَّهُ يَكْفِي فِيهَا الْإِطْلَاقُ وَلَا يَشْتَرُطُ تَبْيِينَ الْمُنْفَعَةِ وَإِلَيْهِ أَشَارَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ وَالزَّرَاعَةُ فِيهَا مُتَوَقَّعَةٌ أَيْ فَقَطْ.

قَوْلُ (سُنِّي) (دَائِمٌ) أَيِ مُسْتَمِرٌّ يَجِيءُ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوَهُ) إِلَى قَوْلِهِ أَيِ إِنْ كَانَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ قَبْلَ إِلَى أَنَا أَحْفَرُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَبْلَ الْخ) أَيِ وَلَوْ كَانَ الْقَوْلُ قَبْلَ الْخ. قَوْلُهُ: (إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ) أَيِ الْمُسْتَأْجِرِ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ لَهُ وَقَوْلُهُ تَخَيَّرَ. قَوْلُهُ: (لَآئَهُ إِنْ لَمْ يَفِ الْخ) تَغْلِيلٌ لِعَدَمِ الضَّرَرِ. قَوْلُهُ: (أَنَا أَحْفَرُ لَكَ الْخ) مَقُولُ قَالَ مُكْرٍ. قَوْلُهُ: (أَيِ إِنْ كَانَ) أَيِ أُمِكنَ الْحَفْرُ أَوْ السَّوْقُ.

قَوْلُهُ: (قَبْلَ مُضَيِّ مُدَّةٍ الْخ) أَيِ وَبِدُونِ كُلْفَةٍ لَهَا وَقَعَ كَمَا يَأْتِي. قَوْلُهُ: (أَوْ لِغَيْرِ الزَّرَاعَةِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلِلْمُسْتَكْنَى فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَإِنْ كَانَتْ بِمَحَلٍّ لَا يَصْلُحُ كَالْمَفَازَةِ أَه. قَوْلُهُ: (فَيَصِحُّ) أَيِ وَيُفَعَّلُ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَهَا وَشَرَطَ) أَيِ وَكَذَا يَصِحُّ لِلزَّرَاعَةِ مَعَ شَرَطِ أَنْ لَا الْخ فَشَرَطَ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ أَهْ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ السُّبْكِيُّ الْخ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ

قَوْلُهُ: (إِجَارَةٌ عَيْنٍ) أَيِ فِيهِمَا. قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْعَقْدِ فِيمَا يَظْهَرُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. قَوْلُهُ: (أَنَا أَحْفَرُ الْخ) مَقُولُ قَالَ مِنْ قَالَ مُكْرٍ ش. قَوْلُهُ: (فَيَصِحُّ) اعْتَمَدَهُ م ر. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ السُّبْكِيُّ الْخ) هَلْ بَحَثَ السُّبْكِيُّ فِي الْمُسْتَأْجِرِ فَقَطْ حَتَّى يُغَايِرَ قَوْلَهُ السَّابِقَ نَعَمْ إِنْ قَالَ مُكْرٍ الْخ أَوْ الْمُغَايِرَةُ بَوَاجِهُ آخَرَ وَبِكُلِّ حَالٍ يُؤْخَذُ مِنْ نَظَرِ الشَّارِحِ تَقْيِيدُ السَّابِقِ بِانْتِفَاءِ كُلْفَةٍ لَهَا وَقَعَ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ؛ إِذَا لَمْ يَفْرِقْ فِي ضَرَرِ الْكُلْفَةِ بَيْنَ الْمُؤَجَّرِ

وفيه نَظَرٌ لِمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى التَّسْلِيمِ أَوْ التَّسْلِيمَ بِكُلْفَةٍ لَهَا وَقَعَ لَا أَثَرَ لَهَا فَلْيَقَيِّدْ قَوْلُهُ بِكُلْفَةٍ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا وَقَعَ وَلَمْ يَكُنْ لِمُدَّةِ التَّعْطِيلِ أَجْرَةٌ (وَيَجُوزُ) إِيجَارُهَا (إِنْ كَانَ لَهَا مَاءٌ دَائِمٌ) مِنْ نَحْوِ عَيْنٍ أَوْ نَهْرٍ لِسَهُولَةِ الزَّرَاعَةِ حِينَئِذٍ ثُمَّ إِنْ شَرِطَ أَوْ اعْتَيْدَ فِي شَرْبِهَا دُخُولٌ أَوْ عَدَمُهُ عَمِلَ بِهِ وَإِلَّا لَمْ يَدْخُلْ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَمْ يَشْمَلْهُ وَمَعَ دُخُولِهِ لَا يَمْلِكُ الْمُسْتَأْجِرُ الْمَاءَ بَلْ يَسْقِي بِهِ عَلَى مِلْكِ الْمُؤَجِّرِ كَمَا رَجَحَهُ السَّبْكِيُّ وَبَحَثَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّ اسْتِجَارَ الْحِمَامِ كَاسْتِجَارِ الْأَرْضِ لِلزَّرَاعَةِ (وَكَذَا) يَجُوزُ إِيجَارُهَا (إِنْ كَفَاهَا الْمَطَرُ الْمُعْتَادُ أَوْ مَاءُ الثَّلُوجِ الْمُجْتَمِعَةِ وَالْغَالِبُ حُصُولُهَا فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الظَّاهِرَ حُصُولَ الْمَاءِ حِينَئِذٍ وَيَجُوزُ اسْتِجَارُ أَرْضِي

الْمَتْنِ. قَوْلُهُ: (فَلْيَقَيِّدْ قَوْلُهُ بِكُلْفَةٍ إِنْ) يُؤْخَذُ مِنْهُ تَقْيِيدُ قَوْلِهِ السَّابِقِ نَعَمْ إِنْ قَالَ مُكْرٍ إِنْخَ بَانْتِفَاءِ كُلْفَةٍ لَهَا وَقَعَ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ إِذْ لَا فَرْقَ فِي ضَرَرِ الْكُلْفَةِ بَيْنَ الْمُؤَجِّرِ وَالْمُسْتَأْجِرِ كَالْبَائِعِ وَالْمُسْتَشْتَرِي أَهْ سَم.
 قَوْلُهُ: (إِيجَارُهَا) أَيِ الْأَرْضِ لِلزَّرَاعَةِ أَهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (مِنْ نَحْوِ عَيْنٍ) إِلَى قَوْلِهِ كَخَمْسَةِ عَشَرَ ذِرَاعًا فِي التَّهْيِئَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ أَجَرَهَا مَقِيلًا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ لِأَنَّ اللَّفْظَ إِلَى الْمَتْنِ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ شَرِطَ أَوْ اعْتَيْدَ إِنْخَ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَإِنْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِلزَّرَاعَةِ وَأَطْلَقَ دَخَلَ فِيهَا شَرْبُهَا إِنْ اعْتَيْدَ دُخُولُهُ بِمُزِفٍ مُطَرِّدٍ أَوْ شَرِطَ فِي الْعَقْدِ وَإِنْ اضْطَرَبَ الْعُرْفُ فِيهِ أَوْ اسْتَشْنَى الشَّرْبَ وَلَمْ يَوْجَدْ شَرْبَ غَيْرِهِ لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ لِلْاضْطِرَابِ فِي الْأَوَّلِ وَكَأَلَوْ اسْتَشْنَى مَمَرَّ الدَّارِ فِي بَيْعِهَا فِي الثَّانِي فَإِنْ وُجِدَ شَرْبٌ غَيْرُهُ صَحَّ مَعَ الْاضْطِرَابِ وَالْاسْتِثْنَاءِ أَهْ. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ وَقِيَاسُ مَا ذَكَرَهُ فِي الْاضْطِرَابِ وَالْاسْتِثْنَاءِ جَرِيَانٌ مِثْلُهُ فِي أَطْرَادِ الْعُرْفِ بَعْدَ الدُّخُولِ وَفِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ عُرْفٌ بِدُخُولِهِ وَلَا بَعْدِيهِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ صَنِيعَ الشَّارِحِ ظَاهِرٌ فِي جَوَازِ الْإِيجَارِ مُطْلَقًا خِلَافَ مَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْأَسْنَى مِنَ التَّفْصِيلِ كَمَا تَرَى أَهْ. قَوْلُهُ: (فِي شَرْبِهَا) وَالشَّرْبُ بِكُسْرِ الشَّيْنِ هُوَ التَّصِيبُ مِنَ الْمَاءِ أَهْ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (دُخُولُ الْإِنْخَ) أَيِ دُخُولِ الشَّرْبِ أَوْ خُرُوجِهِ فِي الْأَرْضِ الْمُؤَجَّرَةِ. قَوْلُهُ: (لَا يَمْلِكُ الْمُسْتَأْجِرُ الْمَاءَ) أَيِ قَلْوِ فَضْلٍ مِنْهُ شَيْءٌ عَنِ السَّقْيِ كَانَ لِلْمُؤَجِّرِ لِبَقَائِهِ عَلَى مِلْكِهِ أَهْ ش. قَوْلُهُ: (أَنَّ اسْتِجَارَ الْحِمَامِ إِنْخَ) أَيِ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَاءٌ مُعْتَادٌ أَوْ يَغْلِبُ حُصُولُهُ صَحَّ وَإِلَّا فَلَا أَهْ ش أَيِ وَفِي تَفْصِيلِ دُخُولِ الشَّرْبِ وَعَدَمِهِ وَكَذَا فِيمَا مَرَّ عَنِ الْمَغْنِيِّ وَالرَّوْضِ مِنْ تَفْصِيلِ صِحَّةِ الْإِجَارَةِ وَعَدَمِهَا عِنْدَ اضْطِرَابِ الْعُرْفِ وَاسْتِثْنَاءِ الشَّرْبِ.
 قَوْلُ (السِّي): (وَالْغَالِبُ حُصُولُهَا) هَذَا وَنَحْوُهُ صَرِيحٌ فِي صِحَّةِ إِيجَارِ الْأَرْضِ لِلزَّرَاعَةِ قَبْلَ الرَّيِّ أَهْ سَم

وَالْمُسْتَأْجِرِ كَالْبَائِعِ وَالْمُسْتَشْتَرِي. قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ شَرِطَ أَوْ اعْتَيْدَ فِي شَرْبِهَا دُخُولُ الْإِنْخَ) فِي الرَّوْضِ وَإِنْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِلزَّرَاعَةِ وَأَطْلَقَ دَخَلَ الشَّرْبُ إِنْ اعْتَيْدَ دُخُولُهُ وَالْأَقْسِيَانِي فِي الْبَابِ الثَّانِي أَهْ، ثُمَّ قَالَ فِي الْبَابِ الثَّانِي فَضَّلَ لَوْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِلزَّرَاعَةِ لَمْ يَدْخُلْ شَرْبُهَا إِلَّا بِشَرِطٍ أَوْ عُرْفٍ فَإِنْ اضْطَرَبَ الْعُرْفُ أَوْ اسْتَشْنَى الشَّرْبَ لَمْ يَصِحَّ إِلَّا إِنْ وُجِدَ غَيْرُهُ أَهْ. وَقِيَاسُ مَا ذَكَرَهُ فِي الْاضْطِرَابِ وَالْاسْتِثْنَاءِ جَرِيَانٌ مِثْلُهُ فِي أَطْرَادِ الْعُرْفِ بَعْدَ الدُّخُولِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ عُرْفٌ بِدُخُولِهِ وَلَا بَعْدِيهِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ صَنِيعَ الشَّارِحِ ظَاهِرٌ فِي جَوَازِ الْإِيجَارِ مُطْلَقًا خِلَافَ مَا أَفَادَهُ كَلَامُ الرَّوْضِ مِنَ التَّفْصِيلِ كَمَا تَرَى.
 قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَالْغَالِبُ حُصُولُهَا) هَذَا وَنَحْوُهُ صَرِيحٌ فِي صِحَّةِ إِيجَارِ الْأَرْضِ لِلزَّرَاعَةِ قَبْلَ رَيْبِهَا.

نحو البصرة ومصر للزراعة بعد انحسار الماء عنها إن كان يكفيها السنة وقبل انحساره إن رُجي وقتها عادة

أقول وأصرح منه ما يأتي في أراضي نحو البصرة ومصر. قوله: (للزراعة) لو تأخر إذراك الزرع عن مدة الإجارة بلا تقصير لم يجب القلع قبل أوانه ولا أجره عليه م ر وقوله ولا أجره عليه يُخالفه قول الرّوض أي والأثوار وإن تأخر الإدراك لعذر حرّ أو بزد أو مطر أو أكل جراد لبعضه أي كرهه وبه فثبت ثانياً بقي بالأجرة إلى الحصاد سم على منهج أقول ويُمكن حمل قول م ر ولا أجره عليه على ما لو كانت تزرع مرة واحدة واستأجرها لزراعة الحب على ما جرت العادة به في زرع البرّ ونحوه فتأخر الإدراك عن وقته المعتاد فلا يكلف الأجرة لجريان العادة في مثله بتقوية الزرع إلى وقت إذراكه وإن تأخر وحمل قول الرّوض بقي بالأجرة على ما لو قدر مدة معلومة يذكّر الزرع قبل فراغها فيلزم بأجرة ما زاد على المدة المقدرة إذا جرت العادة بانتفاع بها بعد انقضاء المدة بزرع آخر اه ع ش. قوله: (السنة) يعني بقية سنة الانحسار فيما يظهر. وقوله: (بعد انحسار الماء) متعلّق بالاستيجار. وقوله: (وقبل انحساره) وإن سترها عن الرؤية؛ لأن الماء من مصلحتها كاستيثار الجوز واللوز بالقشر مغني وأسنى وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن الإزشاد ما نصّه وقدّمت في البيع اعتماد شيخ الإسلام لذلك دون بحث الأذرعى اشتراط أن يكون رآها قبل ثم قال وهل يشترط إمكان الانحسار في زمن لا أجره له كما في إيجار دار مشحونة بأمنعة قوله إن رُجي إلخ ظاهر في عدم الاشتراط وقد يشعر بالاشتراط نظيره قوله السابق أي إن كان قبل مضيّ مدة من وقت الانتفاع له أجره وهو ظاهر إذ لا فرق لكن في شرح الرّوض أي والمغني واغترض على الصحة بأن التمكن من الانتفاع عقب العقد شرط والماء يمنعه وأجيب عنه بأن الماء من مصلح الزرع وبأن صرّفه يُمكن في الحال بفتح موضع ينصب إليه فيتمكّن من الزرع حالاً كإيجار دار مشحونة بأمنعة يُمكن نقلها في زمن لا أجره له انتهى وقضية الجواب الأول عدم التقييد، وقضية الثاني التقييد اه أقول الجواب الثاني جواب تسليمي فالدائر على الجواب الأول ويؤيد عدم التقييد، بل يصرّح به جواز الإيجار قبل الريّ كما مرّ منه وسيأتي في الشرح والنهاية والمغني ولذا قال ع ش قوله م ر ويجوز استيجار أراضي مصر إلخ سيأتي أن هذه مستثناة من اشتراط اتصال المنفعة بالعقد اه.

قوله: (إن رُجي وقتها عادة) أي رُجي الانحسار وقت الزراعة عادة فقوله وقتها متعلّق بضمير

قوله: (وقبل انحساره) قال في شرح الإزشاد وإن مُنع رؤيتها؛ لأنه من مصلحتها اه، وقدّمت في البيع اعتماد شيخ الإسلام لذلك دون بحث الأذرعى اشتراط أن يكون رآها قبل وجزم به الأستاذ البكري في كثره وهل يشترط إمكان الانحسار في زمن لا أجره له كما في إيجار دار مشحونة بأمنعة الذي نظّر به في شرح الرّوض فإنه يشترط في صحته إمكان الثقل للأمنعة في الزمن المذكور.

قوله: (إن رُجي) إلخ ظاهر في عدم الاشتراط. قوله: (إن رُجي) أي الانحسار وقتها عادة قد يشعر بنظر التقييد السابق في قوله أي إن كان قبل الانحسار مضيّ مدة من وقت الانتفاع لها أجره وهو ظاهر إذ لا فرق، لكن في شرح الرّوض واغترض على الصحة بأن التمكن من الانتفاع عقب العقد شرط

وقبل أن يعلوها إن وثق به كالمدّ بالبصرة وكالتي تُروى من زيادة النيل الغالية خمسة عشر ذراعاً فأقلّ وألحق بها السبكي ستة عشر وسبعة عشر لغلبة حصولهما، ولكن تطرّق الاحتمال للأولى قليل وللثانية كثير ويظهر أن ثمانية عشر كذلك لغلبة حصولها أيضاً كما هو مشاهد، ولو أجرها مقيلاً ومراحاً وللزراعة لم تصح إلا إن بين عين ما لكل

الانحسار وقوله عادة بضمير الزراعة على الشذوذ كما مرّ غير مرّة قال ع ش فإن تأخّر الانحسار عن الوقت المعتاد ثبت له الخيار اهـ. فوّده: (وقبل أن يعلوها إلخ) عبارة النهاية وقبله أي الرّي إن كان ريتها من الزيادة الغالية ويعتبر في كل زمن بما يناسبه والتشثيل بخمسة عشر أو سبعة عشر باعتبار ذلك الزمن اهـ وإطلاقهم جواز الإيجار قبل الرّي شامل لما قبله بمدّة لها أجره كما هو قضية الاستثناء الآتي ويأتي هناك تأييد آخر للشمول. فوّده: (إن وثق به) أي بعلو الماء وإن كانت الأرض على شطّ بحر، والظاهر أنّه يُعرفها وتنهأ في الماء لم يصح استيجارها لعدم القدرة على تسليبها وإن احتمل ولم يظهر جاز؛ لأن الأصل والغالب السلامة مُعني وروض مع شرحه. فوّده: (كالمدّ بالبصرة) المدّ ارتفاع التهر اهـ كزدي عبارة القاموس المدّ كثرة الماء اهـ. فوّده: (وكالتي) عطف على المدّ. فوّده: (نزوي) بناء الفاعل.

فوّده: (من زيادة النيل إلخ) بيان للموصول وقوله: (كخمسة عشر إلخ) مثال الزيادة الغالية. فوّده: (بها) أي بالخمسة عشر ذراعاً. فوّده: (تطرّق الاحتمال) أي احتمال عدم الحصول (لأولى) أي للستة عشر. فوّده: (للثانية) أي للسبعة عشر. فوّده: (ويظهر إلخ) عبارة المُعني بل الغالب في زماننا وصول الزيادة إلى السبعة عشر والثمانية عشر اهـ. فوّده: (كذلك) أي كخمسة عشر ذراعاً في الصحة. فوّده: (ولو أجرها) إلى قوله وتنفّس. فوّده: (لم يصح إلخ) ويتّجه تقييده بما إذا قيّد توزيع أجره منفعة الأرض على المنافع شرح م رأي فإن لم يقصد لم يشترط بيان ما ذكر اهـ سم قال ع ش قوله م ر بما إذا قصد إلخ مفهومه أنّه يصح إذا أطلق ويتّبعي أن حالة الإطلاق محمولة على توزيع الأجرة على المنافع الثلاث ويخرج بذلك ما لو قصد تعيم الانفعال وأن المعنى أجرتك هذه الأرض لتتفع بها شئت وإنما ذكر المنافع الثلاث لمجرد بيان أنها بما شملته منفعة الأرض لا لتقييدها بهذه الثلاث اهـ. فوّده: (عين ما لكل) الظاهر أن المراد ما لكل من مجموع المقييل والمراح؛ لأنهما كالشيء الواحد

والماء يمتّعه وأجيب عنه بأن الماء من مصالح الزرع وبأن صرفه يُمكن في الحال بفتح موضع ينصب إليه فيتمكّن من الزرع حالاً كإيجار دار مشحونة بأمتعة يُمكن نقلها في زمن لا أجره له اهـ، وقضية الوجه الأول من الجواب عدم التقييد وقضية ما نظّر به في الوجه الثاني منه التقييد. فوّده: (وقبل أن يعلوها) ما ضابطه. فوّده: (لم يصح إلا إن بين عين ما لكل) ويتّجه تقييده بما إذا قصد توزيع أجره منفعة الأرض على المنافع أخذاً بما بعدها شرح م رأي فإن لم يقصد لم يشترط بيان ما ذكر وقوله بما بعدها أي من كلام القفال. فوّده: (لم يصح إلا إن بين عين ما لكل) الظاهر أن المراد ما لكل من مجموع المقييل والمراح؛ لأنهما كالشيء الواحد ومن الزراعة فلا يشترط أن يُعين ما لكل من المقييل

ومن ثم قال القفال لو أجره ليزرع النصف ويغرس النصف لم يصح إلا إن بين عَيْنَ كُلِّ منهما (والامتناع) للتسليم (الشرعي كالجسني) السابق (فلا يصح استئجار لقلع) أو قطع ما يحزم قلعه أو قطعه من نحو (سِنِّ صحيحة) وغضو سليم ولو من غير آدمي للعجز عنه شرعاً بخلافه لنحو قَوْدٍ أو عِلَّةٍ صَغُبٍ معها الألم عادة وقال الخبراء إن القلع أو القطع يُزيله نظير ما يأتي في السُّلْعَةِ، ولو صح نحو السِّنِّ، لكن انصبت تحته مادة من نحو نزلة قالوا لا تزول إلا بقلعه جاز كما يحته الأذرع للضرورة واستشكل الأذرع صحتها لنحو الفصد دون كلمة البياع وأجاب غيره بأن هذا في معنى إصلاح عَوَجِ السِّيفِ بضربة لا تثمب وأقول بل فيه تعب بتفصيل

ومن الزراعة فلا يشترط أن يُعَيَّنَ ما لِكُلِّ مِنَ الْمُقِيلِ والمراح على جِدَّتِهِ اه سم. ٥ فوه: (ومن ثم) أي لأجل اشتراط التعيين. ٥ فوه: (قال القفال إلخ) بقي ما لو أجره ليزرع النصف بُرّاً والنصف شعيراً هل يجب أن يُبَيَّنَ عَيْنُ كُلِّ منهما على قياس ما ذكر في الزرع والغراس بجامع اختلاف الضرب ولأنه يمتنع إبدال الشعير بالحنطة أو يفرق باتحاد الجنس هنا وهو الزرع بخلاف الزرع والغراس فهما جنسان فيه نظر وصمم م ر على الفرق فليحرز سم على حج أقول والأقرب عدم الفرق اه ع ش. ٥ فوه: (أو قطع) إلى قول المتن ولا تجوز في المغني إلا قوله وأقول إلى وتفسح.

٥ فوه (سني: كالجسني) هذا يدل على أنه أراد بالسابق الجسني فقط، ولو أراد به الأعم كما حمله عليه الشارح هناك لاستغنى عما هنا. ٥ فوه: (من نحو سِنِّ صحيحة إلخ) فلو استأجر من يفعل ذلك وفعل لم يستحق أجره لعدم الإذن الشرعي نعم لو جهل الأجير أنها صحيحة فيبني استحقاؤه الأجرة، ولو اختلفا فالأقرب تصديق الأجير؛ لأنه الظاهر إذ الغالب أن الإجارة لا تقع إلا على الوجعة اه ع ش.

٥ فوه: (بخلافه لنحو قود) أي بخلاف قلع أو قطع نحو سِنِّ صحيحة إلخ لنحو قود فيصح الاستئجار له؛ لأن الاستئجار في القصاص واستيفاء الحدود جائز وفي البيان أن الأجرة على المقتص منه إذا لم ينصب الإمام جلاداً يقيم الحدود ويوزقه من مال المصالح نهايةً ومغني. ٥ فوه: (أو عِلَّةٍ صَغُبٍ) أي قوي واليد المتأكلة كالسِّنِّ الوجعة اه مغني. ٥ فوه: (وقالوا) أي الخبراء. ٥ فوه: (جاز) أي القلع.

٥ فوه: (واستشكل) أي الأذرع (صحتها) أي الإجارة. ٥ فوه: (وأجاب إلخ) عبارة المغني وأجيب بأن الفصد ونحوه جوز للحاجة اه. ٥ فوه: (وأقول بل فيه إلخ) قد يسلم هذا الاستدراك بالنسبة إلى غير الماهر أما الماهر فهو في معنى الماهر بإصلاح عَوَجِ السِّيفِ من غير فارق فيبني أن يأتي فيه خلاف البغوي والغزالي المتقدم اه سيد عمر.

والمراح على جِدَّتِهِ. ٥ فوه: (ومن ثم قال القفال إلخ) بقي ما لو أجره ليزرع النصف بُرّاً والنصف شعيراً هل يجب أن يُبَيَّنَ عَيْنُ كُلِّ منهما على قياس ما ذكر في الزرع والغراس بجامع اختلاف الضرب ولأنه يمتنع إبدال الشعير بالحنطة أو يفرق باتحاد الجنس هنا وهو الزرع بخلاف الزرع والغراس فهما جنسان فيه نظر وصمم م ر على الفرق فليحرز.

العُرف وإحسان ضربه وتَنْفَسِخُ الإجارة لِقْلَعِ سِنٍّ عَليَّةٍ بِشُكُونِ أَلَمِهَا لِيَتَعَذَّرَ الْقَلْعُ وَلَا يُجْبِرُ عَلَيْهِ مُسْتَأْجِرُ إِثَاهُ، لَكِنْ عَلَيْهِ لِلْأَجِيرِ أَجْرُهُ إِنْ سَلَّمَ نَفْسَهُ وَمَضَى زَمَنُ إِمْكَانِ الْقَلْعِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَتَنْفَسِخُ الإجارة إلخ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَالْعُرْرِ وَالرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَوَاقِفَهُ سَمِ الرَّشِيدِيِّ وَعَ شَ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ لَمْ تَنْفَسِخْ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ إِبْدَالِ الْمُسْتَوْفَى بِهِ، وَالْقَوْلُ بَانْفِسَاخِهَا مَبْنِيٌّ عَلَى مُقَابِلِهِ اهْ عِبَارَةُ سَمِ الْوَجْهِ تَفْرِيعُ الْانْفِسَاخِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِبْدَالُ الْمُسْتَوْفَى بِهِ وَالْأَصَحُّ الْجَوَازُ وَقَضِيَّتُهُ مَرَّ عَدَمُ الْانْفِسَاخِ بَلْ وَاسْتِقْرَارُ الْأَجْرَةِ فَقَوْلُ الرَّوْضِ وَيَسْتَحِقُّ الْأَجِيرُ الْأَجْرَةَ أَيِ تَسَلَّمَهَا بِالتَّسْلِيمِ لِنَفْسِهِ وَمَضَى مُدَّةَ إِمْكَانِ الْعَمَلِ لَكَيْتَهَا تَكُونُ غَيْرَ مُسْتَقَرَّةٍ حَتَّى لَوْ سَقَطَتْ تِلْكَ السَّنُّ أَوْ بَرِثَتْ رَدَّ الْأَجِيرُ الْأَجْرَةَ إِنَّمَا يَتَّبَعُهُ عَلَى الْقَوْلِ بِالْانْفِسَاخِ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ جَوَازِ إِبْدَالِ الْمُسْتَوْفَى بِهِ اهْ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَدَمُ الْانْفِسَاخِ وَاسْتِقْرَارُ الْأَجْرَةِ وَفِي حَاشِيَةِ التُّخْفَةِ لِلشَّهَابِ سَمِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَدَمُ الْانْفِسَاخِ وَاسْتِقْرَارُ الْأَجْرَةِ اهْ وَسَيَأْتِي آتِفًا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يُجْبِرُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ وَيَجُوزُ تَأْجِيلُ فِي النَّهْيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يُجْبِرُ عَلَيْهِ مُسْتَأْجِرُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْعُرْرِ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِقْلَعِ سِنٍّ وَجَعَةً فَبَرِثَتْ أَنْفَسَخَتْ الإجارة لِيَتَعَذَّرَ الْقَلْعُ فَإِنْ لَمْ تَبْرَأْ وَمَتَّعَهُ مِنْ قَلْعِهَا لَمْ يُجْبِرْ عَلَيْهِ اه. ☐ قَوْلُهُ: (لَكِنْ عَلَيْهِ لِلْأَجِيرِ أَجْرُهُ إلخ) لَكَيْتَهَا غَيْرَ مُسْتَقَرَّةٍ حَتَّى لَوْ سَقَطَتْ رَدَّ الْأَجْرَةَ

☐ قَوْلُهُ: (وَتَنْفَسِخُ الإجارة لِقْلَعِ سِنٍّ عَليَّةٍ بِشُكُونِ أَلَمِهَا إلخ) الْوَجْهُ تَفْرِيعُ الْانْفِسَاخِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِبْدَالُ الْمُسْتَوْفَى بِهِ وَالْأَصَحُّ الْجَوَازُ وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ الْانْفِسَاخِ، بَلْ وَاسْتِقْرَارُ الْأَجْرَةِ وَعِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَيَسْتَحِقُّ الْأَجِيرُ الْأَجْرَةَ أَيِ تَسَلَّمَهَا بِالتَّسْلِيمِ لِنَفْسِهِ وَمَضَى إِمْكَانُ الْعَمَلِ لَكَيْتَهَا تَكُونُ غَيْرَ مُسْتَقَرَّةٍ حَتَّى لَوْ سَقَطَتْ تِلْكَ السَّنُّ أَوْ بَرِثَتْ رَدَّ الْأَجِيرُ الْأَجْرَةَ لَانْفِسَاخِ الإجارة كَمَنْ مَكَتَ الزَّوْجَ فَلَمْ يَطَّأْهَا ثُمَّ فَارَقَهَا فَإِنَّ الْمَهْرَ يَجِبُ تَسْلِيمُهُ بِالتَّمَكُّينِ غَيْرَ مُسْتَقَرٍّ وَيُرَدُّ نِصْفُهُ بَعْدَ الْمَفَارِقَةِ قَالَ فِي الْأَصْلِ وَيُفَارِقُ ذَلِكَ مَا لَوْ حَبَسَ الدَّابَّةَ مُدَّةَ إِمْكَانِ السَّيْرِ حَتَّى تَسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْأَجْرَةُ لِتَلَفِ الْمَنَافِعِ تَحْتَ يَدِهِ وَسَيَأْتِي فِي الْبَابِ الثَّالِثِ عَنِ الْإِمَامِ مَا يُخَالِفُهُ أَيِ عَدَمُ الْاسْتِقْرَارِ فِيمَا ذُكِرَ فَقَوْلُ الرَّوْضِ غَيْرُ مُسْتَقَرَّةٍ إلخ إِنَّمَا يَتَّبَعُهُ عَلَى الْقَوْلِ بِالْانْفِسَاخِ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ جَوَازِ إِبْدَالِ الْمُسْتَوْفَى بِهِ وَيُؤَيِّدُهُ تَغْلِيلُ شَرْحِهِ رَدَّ الْأَجْرَةَ بِقَوْلِهِ لَانْفِسَاخِ الْأَجْرَةِ وَقَوْلُ الرَّوْضِ وَسَيَأْتِي فِي الْبَابِ الثَّالِثِ إلخ هَذَا الْآتِي هُوَ الْمَوْافِقُ الْأَصَحُّ مِنْ جَوَازِ إِبْدَالِ الْمُسْتَوْفَى بِهِ الْمُتَضَيِّ لِعَدَمِ الْانْفِسَاخِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يُجْبِرُ عَلَيْهِ مُسْتَأْجِرُ إِثَاهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ وَمَا اقْتَضَاهُ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْمُسْتَأْجِرَ لَا يُجْبِرُ عَلَى قَلْعِ السَّنِّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَسْلِيمُ الْعَيْنِ لِلْأَجِيرِ لِيَعْمَلَ فِيهَا لَا يُخَالِفُ مَا مَرَّ فِي بَابِ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ تَسْلِيمُهُ لَهُ عَيْنًا، بَلْ تَسْلِيمُهُ لَهُ لِيَعْمَلَ فِيهِ أَوْ دَفْعُ الْأَجْرَةِ مِنْ غَيْرِ عَمَلٍ اه. ☐ قَوْلُهُ: (لَكِنْ عَلَيْهِ لِلْأَجِيرِ أَجْرُهُ إلخ) لَكَيْتَهَا غَيْرُ مُسْتَقَرَّةٍ حَتَّى لَوْ سَقَطَتْ رَدَّ الْأَجْرَةَ كَمَنْ مَكَتَ الزَّوْجَ فَلَمْ يَطَّأْهَا ثُمَّ فَارَقَ وَيُفَارِقُ ذَلِكَ مَا لَوْ حَبَسَ الدَّابَّةَ بَعْدَ إِمْكَانِ السَّيْرِ حَتَّى تَسْتَقَرَّ الْأَجْرَةُ عَلَيْهِ لِتَلَفِ الْمَنَافِعِ تَحْتَ يَدِهِ وَمَا تَقَرَّرَ هُنَا لَا يُنَافِي مَا نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ مِنْ اسْتِقْرَارِهَا؛ إِذْ لَمْ يَطَّرَأْ ثُمَّ مَا يَتَبَيَّنُ بِهِ عَدَمُ إِمْكَانِ الْفِعْلِ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَيْهِ شَرْحُ م ر.

(ولا) استنجاؤ (حائض) أو نفساء مسلمة (لخدمة مسجد) أو تعليم قرآن إجارة عين وإن أمنت التلويت لاقتضاء الخدمة المكث وهي ممنوعة منه بخلاف الذميمة على ما مر

كَمَنْ مَكَثَ الزَّوْجَ فَلَمْ يَطَّأَهَا ثُمَّ فَارَقَ نَهَاءً وَمُعْنَى وَرَوْضٌ قَالَ ع ش قوله م ر رَدَّ الأُجْرَةَ قَدْ يُشْكَلُ الرَّدُّ هُنَا بِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لَوْ عَرَضَ الدَّابَّةُ الْمُسْتَأْجِرَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ عَرَضَ الْفِتْنَةُ أَمْتَنَ الْمُسْتَأْجِرُ مِنْ تَسَلُّمِ مَا ذَكَرَ حَتَّى مَضَتْ مُدَّةٌ يُمْكِنُ فِيهَا اسْتِيفَاءُ الْمَنْفَعَةِ اسْتَقَرَّتْ الأُجْرَةُ عَلَى أَنَّ قِيَاسَ مَا مَرَّ لَهُ م ر وَيَأْتِي مِنْ جَوَازِ إِبْدَالِ الْمُسْتَوْفَى بِهِ عَدَمَ الرَّدِّ وَأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ الْمُؤَجَّرُ فِيمَا يَقُومُ مَقَامَ قَلْعِ السَّنِّ الْمَذْكُورِ فَلْيُحَرَّرْ هـ وَفِي التَّبْجِيرِ مَيَّ عَنْ سُلْطَانٍ مَا يُوَافِقُهُ وَعَنْ الْقَلْبِيِّ مَا يُوَافِقُ مَا مَرَّ عَنْ سَمِ وَالرَّشِيدِيَّ ع ش مِنْ الْاسْتِفْرَافِ أَقُولُ وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ أَيْضًا الْاسْتِفْرَافُ وَلَعَلَّهُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ . هـ قَوْلُهُ: (إِجَارَةُ عَيْنٍ) وَأَمَّا إِجَارَةُ مَنْ ذَكَرَ فِي الذِّمَّةِ فَتَصِحُّ وَلَا يَصِحُّ الْاسْتِجَارُ لِتَعْلِيمِ التَّوَرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالسُّحْرِ وَالْفُحْشِ وَالنَّجُومِ وَالزَّمَلِ وَلَا لِخِتَانِ صَغِيرٍ لَا يَحْتِمِلُ وَلَا لِخِتَانِ كَبِيرٍ فِي شِدَّةِ بَرْدٍ وَحَرٍّ وَلَا لِزَمْرِ نِيَّاحَةٍ وَحَمَلِ مُسَكِّرٍ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ إِلَّا لِلْإِرَاقَةِ وَلَا لِتَصْوِيرِ حَيَوَانٍ وَسَائِرِ الْمُحَرَّمَاتِ وَلَا يَحِلُّ أَخْذُ عَوْضٍ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كَتَبِيعِ الْمِثْقَةِ وَكَمَا يَحْرُمُ أَخْذُ عَوْضٍ عَلَى ذَلِكَ يَحْرُمُ إعْطَاؤُهُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَفَكَ أَسِيرٌ وَإِعْطَاءُ شَاعِرٍ دَفْعًا لِهَجْوِهِ وَظَالِمٍ دَفْعًا لظُلْمِهِ هـ نَهَاءً زَادَ الْمُعْنَى فِي الْأَوَّلِ وَلَا لِتَقْيِيبِ الْأَذْنِ، وَلَوْ لَأَتَى فِي الْآخِرِ وَالْجَائِزِ لِخُكْمٍ بِالْحَقِّ فَلَا يَحْرُمُ الإِعْطَاءُ عَلَيْهَا هـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَتَصِحُّ، وَلَوْ أَتَتْ بِالْعَمَلِ بِنَفْسِهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بِأَنْ كُنْتَ الْمَسْجِدَ بِنَفْسِهَا فِي حَالِ الْحَيْضِ فَيَنْبَغِي أَنْ تَسْتَحِقَّ الأُجْرَةَ وَإِنْ أَيْمَنَ بِالْمُكْثِ فِيهِ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ مَعَ ذَلِكَ وَبِذَلِكَ يُفَارِقُ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عِنْدَ قَبْرِ مَثَلًا فَقَرَأَ جُنْبًا فَإِنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ اسْتِحْقَاقِهِ الأُجْرَةَ وَذَلِكَ لِعَدَمِ حُصُولِ الْمَقْصُودِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَتَى بِالْقُرْآنِ عَلَى وَجْهِ مُحَرَّمٍ بِأَنْ قَصَدَ الْقِرَاءَةَ أَوْ عَلَى وَجْهِ غَيْرِ مُحَرَّمٍ يَضُرُّهُ عَنْ حُكْمِ الْقِرَاءَةِ كَانَ أَطْلَقَ انْتَهَى الْمَقْصُودُ أَوْ نَقَصَ وَهُوَ الثَّوَابُ أَوْ نَزُولُ الرَّحْمَةِ عِنْدَهُ. (فَرَعٌ): سَامِعُ قِرَاءَةِ الْجُنْبِ حَيْثُ حَرِّمَتْ هَلْ يَثَابُ لَا يَتَعَدُّ الثَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ اسْتِغْنَاءٌ لِلْقُرْآنِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ الْحُزْمَةُ عَلَى الْفَارِئِ م ر هـ سَمِ هـ وَقَوْلُهُ فَيَنْبَغِي أَنْ تَسْتَحِقَّ الْخَ سَيَّاتِي عَنْ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُخَالِفُهُ . هـ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الذِّمَّةِ) مُحْتَرَزُ مُسْلِمَةٍ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَشَرْحُ الرِّوَضِ أَمَّا الْكَافِرَةُ إِذَا أَيْمَنَ التَّلْوِيتَ فَالْأَشْبَهُ الصَّحَّةُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ بِنَاءً عَلَى تَرْجِيحِ الْأَصَحِّ مِنْ تَمَكُّنِ الْكَافِرِ الْجُنْبِ مِنَ الْمُكْثِ بِالْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعْتَقِدُ حُرْمَتَهُ هـ قَالَ ع ش وَلَوْ قِيلَ بِعَدَمِ صِحَّةِ إِجَارَةِ الذِّمَّةِ وَإِنْ قُلْنَا بِعَدَمِ مَنَعِ الْكَافِرِ الْجُنْبِ مِنَ الْمُكْثِ فِي الْمَسْجِدِ لَمْ يَتَعَدُّ؛ لِأَنَّ فِي صِحَّةِ الإِجَارَةِ تَسْلِيطًا لَهَا عَلَى دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَمُطَابَقَتِهَا مِثًا بِالْخِدْمَةِ وَفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مُجَرَّدِ عَدَمِ الْمَنَعِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا صَرَّحَ بِهِ مِنْ حُزْمَةِ بَيْعِ الطَّعَامِ لِلْكَافِرِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ مَعَ أَنَّا لَا نَتَعَرَّضُ لَهُ إِذَا وَجَدْنَاهُ يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ هـ وَهُوَ وَجِيهٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . هـ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَيِ فِي بَابِ الْحَدِيثِ هـ رَشِيدِيَّ .

هـ قَوْلُهُ: (مُسْلِمَةٍ) خَرَجَتْ الْكَافِرَةُ وَهَلْ مَعَ أَمْنِ التَّلْوِيتِ . هـ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الذِّمَّةِ) أَيِ الإِجَارَةُ لِلذِّمَّةِ .
هـ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الذِّمَّةِ عَلَى مَا مَرَّ) لَوْ أَتَتْ بِالْعَمَلِ بِنَفْسِهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ بِأَنْ كُنْتَ الْمَسْجِدَ بِنَفْسِهَا

وَبَطَرُوْهُ نَحْوَ الْحَيْضِ يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ كَمَا يَأْتِي (وكذا) حُرَّةٌ (منكوحَةٌ لِزُضَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ) مِمَّا لَا يُؤَدِّي إِلَى خَلْوَةٍ مُّخَرَّمَةٍ فَلَا يَجُوزُ اسْتِجَارُهَا لِإِجَارَةِ غَيْرِنِ (بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ عَلَى الْأَصَحِّ) لَا اسْتِغْرَاقِ أَوْقَاتِهَا بِحَقِّهِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ تَرْجِيحُ مَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ غَائِبًا أَوْ طِفْلًا فَاجْتَرَتْ نَفْسُهَا لِعَمَلٍ يَنْقُضِي قَبْلَ قُدُومِهِ وَتَأْهِلُهُ لِلتَّمَتُّعِ جَازٍ وَاعْتِرَاضُ الْعَزَّيْ لِهَ بِأَنَّ مَنَافِعَهَا مُسْتَحَقَّةٌ لَهُ بِعَقْدِ النِّكَاحِ مَرْدُودٌ بِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهَا بَلْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يَنْتَفِعَ وَهُوَ مُتَعَدِّلٌ مِنْهُ أَمَّا الْأُمَةُ فَلَيْسَ يَجَازُهَا الْوَقْتُ الَّذِي لَا يَجِبُ تَسْلِيمُهَا لِلزَّوْجِ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَأَمَّا مَعَ إِذْنِهِ فَيَصِحُّ وَلَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ مِنْهُ مِنْ وَطْءِ الْمُرْصُوعَةِ خَوْفُ الْحَبْلِ وَانْقِطَاعِ اللَّبَنِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَعَنِ الْأَصْحَابِ الْمَنْعُ كَمَنْعِ

قوله: (وَبَطَرُوْهُ نَحْوَ الْحَيْضِ يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ) أي في العينية وهذا قد يُشْكِلُ عَلَى جَوَازِ إِبْدَالِ الْمُسْتَوْتَى بِهِ إِذْ قِيَاسُهُ عَدَمُ الْإِنْفَسَاحِ وَإِبْدَالُ خِدْمَةِ الْمَسْجِدِ بِخِدْمَةِ بَيْتٍ مِثْلِهِ سَمِ عَلَى حَاجِّهِ ع. ش. قوله: (يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ) قُلُوْ دَخَلَتْ وَكُنْتُ عَصَتْ وَلَمْ تَسْتَحِقْ أَجْرَهُ وَفِي مَعْنَى الْحَائِضِ الْمُسْتَحَاضَةِ وَمَنْ بِهِ سَلَسُ بَوْلٍ أَوْ جِرَاحَةٌ نَضَاحَةٌ يُخْشَى مِنْهَا التَّلَوُّيْتُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. قوله: (مَنْكُوحَةٌ) أَي لِبَغِيْرِ الْمُسْتَأْجِرِ وَتَمْلِكُ مَنَافِعَ نَفْسِهَا أَمَّا لَوْ كَانَتْ مُسْتَأْجِرَةً فَلَا يَصِحُّ أَنْ تُؤْجَرَ نَفْسُهَا قَطْعًا مُعْنَى وَنِهَآيَةً. قوله: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ) أَي مِنْ التَّغْلِيلِ. قوله: (لِعَمَلٍ) أَي تَعَمُّلِهِ فِي بَيْتِهَا ع. ش. قوله: (يَنْقُضِي قَبْلَ قُدُومِهِ) قُلُوْ حَضَرَ قَبْلَ فَرَاغِ الْمُدَّةِ فَيَنْبَغِي الْإِنْفَسَاحُ فِي الْبَاقِي م. ر. ه. سَمِ وَع. ش. وَمِثْلُهُ يُقَالُ فِي التَّأْهِلِ قَبْلَ فَرَاغِ الْمُدَّةِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ. قوله: (مَرْدُودٌ) مُعْتَمَدٌ ع. ش. قوله: (أَمَّا الْأُمَةُ فَلَيْسَ يَجَازُهَا الْإِخ) نَعَمْ الْمُكَاتَبَةُ كَالْحُرَّةِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَا نِتْفَاءً سُلْطَنَةِ السَّيِّدِ عَلَيْهَا وَالْعَتِيقَةُ الْمَوْصِي بِمَنَافِعِهَا أَبَدًا لَا يُعْتَبَرُ إِذْنُ الزَّوْجِ فِي إِجَارِهَا كَمَا قَالَه الزَّزْكَشِيُّ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. قوله: (أَمَّا مَعَ إِذْنِهِ الْإِخ) مُخْتَرَزٌ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ ه. سَيِّدُ عُمَرُ. قوله: (أَمَّا مَعَ إِذْنِهِ) أَي الزَّوْجِ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْإِذْنِ وَعَدِمَهُ صُدِّقَ الزَّوْجُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ ع. ش. قوله: (فَيَصِحُّ) أَي قَطْعًا ه. مُعْنَى. قوله: (خَوْفُ الْحَبْلِ) أَي أَمَّا الْوُطْءُ الْمُضِرُّ بِالطِّفْلِ

فِي حَالِ الْحَيْضِ فَيَنْبَغِي أَنْ تَسْتَحِقَّ الْأَجْرَةَ، وَإِنْ أَيْمَتْ بِالْمُكْتَبَةِ فِيهِ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ مَعَ ذَلِكَ وَبِذَلِكَ يُفَارِقُ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عِنْدَ قَبْرِ مَثَلًا فَقَرَأَهُ جُنُبًا فَإِنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ اسْتِحْقَاقِهِ الْأَجْرَةَ وَذَلِكَ لِعَدَمِ حُصُولِ الْمَقْصُودِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَتَى بِالْقُرْآنِ عَلَى وَجْهِ مُحَرَّمٍ بَانَ قَصْدُ الْقِرَاءَةِ أَوْ عَلَى وَجْهِ يَضُرُّهُ عَنْ حُكْمِ الْقُرْآنِ كَانَ أَطْلَقَ انْتَقَى الْمَقْصُودُ أَوْ نَقَصَ وَهُوَ الثَّوَابُ أَوْ نُزُولُ الرَّحْمَةِ عِنْدَهُ م. ر. (فَرُغَ): سَامِعٌ قِرَاءَةَ الْجُنُبِ حَيْثُ حَرُمَتْ هَلْ يُنَآبُ لَا يُبْعَدُ الثَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ اسْتِمَاعٌ لِلْقُرْآنِ وَلَا يُنَآفِي ذَلِكَ الْحُرْمَةُ عَلَى الْفَارِيِّ م. ر. قوله: (وَبَطَرُوْهُ نَحْوَ الْحَيْضِ يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ) أَي فِي الْعَيْنِيَّةِ، وَهَذَا قَدْ يُشْكِلُ عَلَى جَوَازِ إِبْدَالِ الْمُسْتَوْتَى بِهِ؛ إِذْ قِيَاسُهُ عَدَمُ الْإِنْفَسَاحِ وَإِبْدَالُ خِدْمَةِ الْمَسْجِدِ بِخِدْمَةِ بَيْتٍ مِثْلِهِ إِذَا الْمَسْجِدُ نَظِيرُ الصَّبِيِّ الْمُعِينِ لِلزُّضَاعِ وَالْقَوْبِ الْمُعِينِ لِلْخِيَاطَةِ وَالْخِدْمَةُ نَظِيرُ الْإِزْضَاعِ وَالْخِيَاطَةُ. قوله: (لِعَمَلٍ يَنْقُضِي قَبْلَ قُدُومِهِ) قُلُوْ حَضَرَ قَبْلَ فَرَاغِ الْمُدَّةِ فَيَنْبَغِي الْإِنْفَسَاحُ فِي الْبَاقِي م. ر. قوله: (أَمَّا الْأُمَةُ فَلَيْسَ يَجَازُهَا الْإِخ) نَعَمْ الْمُكَاتَبَةُ كَالْحُرَّةِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَا نِتْفَاءً سُلْطَنَةِ السَّيِّدِ عَلَيْهَا وَالْعَتِيقَةُ الْمَوْصِي بِمَنَافِعِهَا أَبَدًا لَا

الراهن من وطء المرهونة ويُفَرَّقُ بأن الراهن هو الذي حَجَرَ على نفسه بتعاطيه لعقد الرهن بخلاف الزوج وإذنه ليس كتعاطي العقد كما هو ظاهرٌ وله استئجار زوجته لإرضاع ولده منها أو من غيرها وأفتى السبكي بمنع استئجار العكَّامين للحج والأوجه خلافه إذ لا مَرَامَحَةٌ بين الحج والعك؛ لأنه لا يَسْتَفِرَّقُ الأزمِنة (ويجوز تأجيل المنفعة في إجارة الذمة كالزمت ذمتك الحمل) لكذا (إلى مكة أول شهر كذا) لأنها دُيِّنَ إذ هي سلَّم كما مرَّ ومن ثمَّ يأتي في تأجيلها ما مرَّ ثمَّ وكان مرادُ المثنِ بأول الشهر هنا مُسْتَهْلُهُ لما مرَّ ثمَّ إنَّ التأجيل به باطلٌ لوقوعه على جميع نصف الشهر الأول. (ولا يجوز إجارة عين لمنفعة مستقبلية) بأن صرَّح في العقد بذلك أو اقتضاه الحال كإجارة هذه سنة مستقبلية أو سنة أولها من عِد وكذا إن قال أولها أمس وإجارة أرض مزرعية لا يتأتى تفرُّغها قبل مُضيِّ مُدَّةٍ لها أجرة، وذلك كما لو باعه غيًّا على أن يُسَلِّمَهَا له بعد ساعة بخلاف إجارة الذمة كما مرَّ، ولو قال وقد عقد آخرَ النهار أولها يوم تاريخه لم يضرَّ كما هو

حالاً فيمنع كما يأتي له م ر بعد قول المُصَنِّف وتصحَّ لِحْضَانُهُ وإرضاعه ع ش. فَوَدَّ: (كما هو ظاهر) لأنَّ الإذن لا يَسْتَلْزِمُ العقد الموجب لاستحقاق المنفعة بخلاف نفس الرهن مع الإقباض فإنه مُسْتَلْزِمٌ لِلْحَجَرِ عليه في المرهون بحقِّ المُرْتَهِنِ اه ع ش. فَوَدَّ: (العكَّامين) العكَّام من العكَم أي الشَّد فإطلاقه على أجير الحُجَّاج؛ لأنَّه يَشُدُّ الرِّحَال. فَوَدَّ: (لا مَرَامَحَةٌ إلخ) أي لا منافاة إذ يُمكنُ أن يأتي بأعمال الحج من غير إخلال بالعمل الأول اه كُزْدِي. فَوَدَّ: (لأنه) أي العكَم. فَوَدَّ: (الأزمِنة) أي أزمِنة العكَّام أو أزمِنة أعمال الحج. فَوَدَّ: (لأنها) أي المنفعة في إجارة الذمة. فَوَدَّ: (إذ هي) أي إجارة الذمة وقوله: (كما مرَّ) أي قبيل قول المُصَنِّف وإذا أُطْلِقَت الأجرة وقوله: (ما مرَّ ثمَّ) أي في السَلَم فإن أُطْلِقَ كان حالاً نهايةً ومُعْنَى. فَوَدَّ: (مُسْتَهْلُهُ) أي غَرَّتُهُ. فَوَدَّ: (بِهِ) أي بأول الشهر. فَوَدَّ: (باطل) على ما نقلناه عن الأضحاب ومرَّ ثمَّ أنَّ المُعْتَمَدَ ما نقلناه عن الإمام والبعويَّ أنه يصحُّ ويَحْمَلُ على الجزء الأول وعليه فكلَّامه هنا على إطلاقه اه نهاية. فَوَدَّ: (بذلك) أي الاستقبال. فَوَدَّ: (كإجارة هذه) إلى قوله وللمؤجِّر حَيْثُ دِي فِي النِّهَايَةِ. فَوَدَّ: (وكذا إن قال إلخ) اسْتَطْرَادِي وبِهِ يَنْدَفِعُ اغْتِرَاضُ السَّيِّدِ عَمَرٍ بما نصَّه قوله وكذا إلخ يُتَأَمَّلُ وجه اندراجِهِ فيما نَحْنُ فِيهِ اه. فَوَدَّ: (وكإجارة أرض إلخ) مثال الاقْتِضَاءِ كما أنَّ قوله كإجارة هذه إلخ مثال التَّضَرُّيخ. فَوَدَّ: (وذلك) أي عَدَمُ الجوازِ الذي في المثنِ. فَوَدَّ: (بخلاف إجارة الذمة) مُحْتَرَزٌ إجارة العين. فَوَدَّ: (كما مرَّ) أي في المثنِ أَيْفَا. فَوَدَّ: (آخرَ النهار) أي في آخرِ جزءٍ منه. فَوَدَّ: (أولها) أي المُدَّة. فَوَدَّ: (تاريخه) أي العقد.

يُعتَبَرُ إِذْنُ الزَّوْجِ فِي إِيجَارِهَا كَمَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ شَرْحُ م ر. فَوَدَّ: (ويُفَرَّقُ بأنَّ الزَّاهِنَ إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر وهذا الفَرْقُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّيِّدَ لَوْ أَجَرَ أَمَّتَهُ الْخَلِيَّةَ امْتَنَعَ عَلَيْهِ وَطْؤُهَا؛ لِأَنَّهُ حَجَرَ عَلَى نَفْسِهِ بِتَعَاتِيهِ عَقْدَ الْإِجَارَةِ وَهُوَ مُحَلٌّ نَظَرٍ وَالفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّاهِنِ لَا يَجُوزُ. فَوَدَّ: (والأوجه خلافه إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

ظاهر؛ لأنَّ القرينة ظاهرة في أنَّ المراد باليوم الوقت أو في التعبير باليوم عن بعضه وكلُّ منهما سائغ شائع، ولو قالوا بقسطين متساويين في السنة فإنَّ أراد النصف في أوَّل أو آخر نصفها الأوَّل والنصف في أوَّل أو آخر نصفها الثاني صحَّ كما هو ظاهر أيضًا لاستغراقهما السنة حيثيِّد مع احتمال اللفظ له وإن اختلفا بطل للجهل به إذ يصدق تساويهما بثلاثة أشهر وثلاثة أشهر مثلاً من السنة، وذلك مجهولٌ ويُستثنى من المنع في المُستقبل مسائل منها ما لو أجره ليلاً لما يُعملُ نهاراً وأطلق نظير ما مرَّ في إجارة أرض للزراعة قبل الري وإجارة عين الشخص للحجَّ عند خروج قافلة بلدة أو تهيجها للخروج، ولو قبل أشهره إذا لم يتأتَّ الإتيان به من بلد العقد إلا بالسير في ذلك الوقت وفي أشهره قبل الميقات ليحرم منه وإجارة دار ببلد غير بلد العاقدين ودار مشغولة بامتعة وأرض مزروعة يتأتَّى تفرغها قبل مضيِّ مدَّة لها أجره ومنها قوله

☐ قوله: (أو في التعبير إلخ) أي في أنه عبَّر باليوم إلخ والأخصر الأوضح أو بعضه. ☐ قوله: (ولو قالوا بقسطين متساويين إلخ) المراد من هذه العبارة أنَّ القسط الأوَّل ستة أشهر متوالية من أوَّل السنة، والقسط الثاني ستة متوالية تلي الستة الأولى اهـ ع ش. ☐ قوله: (فإن أراد النصف في أوَّل إلخ) أي مُتَّفَقِينَ في أوَّل إلخ فالجارُّ متعلِّق بقوله أراد باعتبار تضمينه معنى الاتفاق كما يدلُّ عليه قوله الآتي وإن اختلفا إلخ وأوَّل النصف الأوَّل وقت العقد كما هو ظاهر وآخِرُه تمام ستة أشهر وهو أي الآخر أوَّل النصف الثاني وآخِرُه تمام ستة أشهر أخرى اهـ كزدي. ☐ قوله: (في أوَّل أو آخر نصفها الأوَّل) المراد به أوَّل جزء من النصف الأوَّل أو آخر جزء منه وبما بعده أوَّل جزء من النصف الثاني أو آخر جزء منه فلو بإسكان الواو والمراد الأوَّل أو الآخر على التَّعْيِينَ لا واحدٌ مُبْهَمٌ منهما اهـ ع ش. ☐ قوله: (ولو اختلفا) أي في إرادة القسطين أو الأوَّل أو الآخر. ☐ قوله: (للجهل به) أي بالتساوي في القسطين وذلك مجهولٌ يعني أنَّ اللفظ في ذاته مُبْهَمٌ فلا بدَّ لإزالة من إرادة صالحة لها وهي إرادة التَّصْفِيْن لا غير اهـ كزدي.

☐ قوله: (وأطلق) أي ولم يذكُر في العقد أنَّ العمل في النهار مفهومه أنه لو ذكره لم يصحَّ كما يقيده كلامُ المُعْنِي. ☐ قوله: (وإجارة عين الشخص إلخ) عطفٌ على ما لو أجره ليلاً إلخ. ☐ قوله: (وفي أشهره إلخ) عطفٌ على عند خروج إلخ. ☐ قوله: (وإجارة دار ببلد غير بلد العاقدين) هل ابتداء المدَّة من زَمَنِ الوصول إليها كما هو قضيَّة كَوْن الإجارة لِمَنْفَعَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ بِدَلِيلِ اسْتِثْنَائِهَا مِنَ الْمَنْعِ أَوْ مِنْ زَمَنِ الْعَقْدِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَلْزَمُهُ أَجْرُهُ الْمُدَّةَ السَّابِقَةَ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَلْزَمُهُ أَجْرُهُ الْمُدَّةَ السَّابِقَةَ عَلَى الْوُصُولِ أَوْ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا أَجْرُهُ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ بَعْدَ الْوُصُولِ،

☐ قوله: (وإجارة دار ببلد غير بلد العاقدين) هل ابتداء المدَّة من زَمَنِ الوصول إليها كما هو قضيَّة كَوْن الإجارة لِمَنْفَعَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ بِدَلِيلِ اسْتِثْنَائِهَا مِنَ الْمَنْعِ أَوْ مِنْ زَمَنِ الْعَقْدِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَلْزَمُهُ أَجْرُهُ الْمُدَّةَ السَّابِقَةَ عَلَى الْوُصُولِ أَوْ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا أَجْرُهُ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ بَعْدَ الْوُصُولِ، ولو كان الوصول يُسْتَعْرَقُ الْمُدَّةَ فَهَلْ تُمْنَعُ الإجارة في كُلِّ ذَلِكَ نَظَرٌ وَلَمْ أَرِ مِنْهُ شَيْئاً وَيُتَّجَهُ الْأَوَّلُ وَهُوَ أَنَّ الْمُدَّةَ إِنَّمَا تُحْسَبُ مِنْ زَمَنِ الْوُصُولِ فَلْيُحَرَّرْ.

(فلو آجر السنة الثانية لمستأجر الأولى)

ولو كان الوصول يستغرق المدة فهل تمتنع الإجارة في كل ذلك نظر ولم أر منه شيئا وتوجه الأول، وهو أن المدة إنما تحسب من زمن الوصول فليحرر اه. سم على حج قال شيخنا ع ش في حاشيته ونقل ذلك يعني الأول عن إفتاء التووي قال أي التووي فلا يضرب فراغ السنة قبل الوصول إليها؛ لأن المدة إنما تحسب من وقت الوصول إليها والتمكن منها اه. وعلى الثاني فلو انقضت المدة قبل الوصول إليها كانت الإجارة فاسدة اه. ما في حاشية الشيخ وما نقله عن إفتاء التووي ولم أره في فتاويه المشهورة وفي فتاوى الشارح م ر. خلافه وهو أن المدة تحسب من العقد ونص ما فيها سأل عما لو آجر دارا مثلا بمكة شهرا والمستأجر يضر مثلا هل يصح ذلك وإن لم يمكنه الوصول إلى مكة إلا بعد شهر ويستحق الأجرة أو لا بد من قدر زائد على ما يمكن الوصول فيه، وإذا فعل ذلك فهل يستحق المسمى أو القسط منه بقدر الزائد المذكور، فأجاب بأنه لا بد من زيادة مدة الإجارة قبل وصوله وإلا لم يصح فإن زادت استقر عليه من الأجرة بقسط ما بقي منها فقط وفيها أغني فتاوى الشارح م ر. جواب آخر يوافق ما هنا فليراجع اه. رشيد.

❏ قوله (سني): (فلو آجر السنة الثانية إلخ) وكلام المصنف كغيره شامل للطلق والوقف نعم لو شرط الواقف أن لا يؤجر الوقف أكثر من ثلاث سنين فأجره الناظر ثلاثا في عقد وثلاثا في عقد قبل مضي

❏ قوله في (سني): (فلو آجر السنة الثانية إلخ) وكلام المصنف كغيره شامل للطلق والوقف نعم لو شرط الواقف أن لا يؤجر الوقف أكثر من ثلاث سنين فأجره الناظر ثلاثا في عقد وثلاثا في عقد قبل مضي المدة فالمعتمد كما أفتى به ابن الصلاح ووافقه الشبكي والأذرع وغيرهما عدم صحة العقد الثاني، وإن قلنا بصحة إجارة الزمان القابل من المستأجر أتباعا لشرط الواقف؛ لأن المدينين المتصلتين في العقدتين في معنى العقد الواحد، وهذا بعينه يقتضي المنع في هذه الصورة لوقوعه زائدا على ما شرطه الواقف شرح م ر. (فرغ): أجز عينا مدة فأجرها المستأجر لغيره ثم إن المستأجر والمؤجر الأول تقايلا قال الشيخ يعني الشبكي الظاهر صحة الإقالة ولا تنفسخ الإجارة الثانية والفرق بينه وبين ما لو اشترى عينا فباعها من غيره ثم تقايلا البائع والمشتري أنه لا يصح الانقطاع علق البيع بخلاف الإجارة كذا في الدميري وقوله عن الشبكي والفرق إلخ أي على أحد رأيين وإلا فالأصح صحة الإقالة في مسألة البيع أيضا ولا يخفى أنه إذا تقايلا المستأجر والمؤجر الأول رجع المستأجر على المؤجر بالمسمى ولزمه أجره المثل من حين التقايلا لا المسمى لارتفاع العقد بالتقايلا وقد أثلف عليه المنفعة بإيجارها فلزمه قيمتها وهي أجره المثل وما سبق التقايلا يستقر قسطه من المسمى وبذلك يعلم ما وقع في فتاوى الجلال السيوطي في باب الإقالة فإنه سئل عن ذلك فأجاب بقوله ما نصه الذي يظهر بطلان الإقالة في العين المستأجرة بعد إيجارها لتعلق حق الغير بها ولأن الإقالة وإردة في هذه الحالة على المنفعة وهي غير باقية في ملكه فأنشبه ما لو تقايلا في العين المبيعة بعد بيعها وهو باطل بلا شبهة وإذا بطل التقايلا فالإجارة الثانية باقية والمطالبة للمؤجر الثاني بما أجر به اه.

أو مُسْتَحَقَّهَا بنحو وصية أو عِدَّة بالأشهر (قبل انقضاءها جاز في الأصح) لاتصال المُدَّتَيْنِ واحتمال طُرُوعِ عَدَمِهِ بطُرُوعِ مُقْتَضِي الانفساخ الأولى لا يُؤَثِّرُ؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُهُ فَإِنْ وُجِدَ ذَلِكَ لم يقدَح في الثاني كما صرَّح به في العزيز وللمؤجِّر حينئذٍ إيجار ما انفسخت فيه لِغَيْرِ مُسْتَأْجِرٍ الثانية؛ لأنَّه يُعْتَقَرُ في الدوام ما لا يُعْتَقَرُ في الابتداء وقضية المثني أنَّ مُسْتَأْجِرَ الأولى لو أجزَّها من غيره صحَّتْ إجارَةُ الثانية له لِما بينهما مِنَ المُعاقدة لا للمُستأجِرِ منه إذ لا مُعاقدة بينهما

المُدَّة فالْمُعْتَمَدُ كما أَفْتَى به ابنُ الصَّلَاح ووافقه السُّبْكِيُّ والأذْرَعِيُّ وغيرُهُما عَدَمُ صِحَّةِ العَقْدِ الثاني وإن قُلْنَا بِصِحَّةِ إجارَةِ الزَّمانِ القابلِ مِنَ المُسْتَأْجِرِ اتِّبَاعًا لِشَرْطِ الوَاقِفِ؛ لأنَّ المُدَّتَيْنِ المُتَّصِلَتَيْنِ في العَقْدَيْنِ في معنى العَقْدِ الواحدِ، ولو أَجَرَ عَيْنًا فَأَجَرَهَا المُسْتَأْجِرُ لِغَيْرِهِ ثم تَقَايَلَ المُؤَجِّرُ والمُستأجِرُ الأوَّلُ فالظَّاهِرُ كما قاله السُّبْكِيُّ وغيرُهُ صِحَّةُ الإقالة ولا تَنْفَسِخُ الإجارةُ الثانيةُ نِهَايَةً وشرحَ الرُّوضُ ومُغْنِي قال ع ش. قوله م ر. لِلطَّلَاقِ أي الأرضِ المملوكةِ وعبارةُ المُخْتَارِ والطَّلَقُ بالكسرِ الحلالُ اهـ. والمرادُ هنا المملوكُ وقوله م ر عَدَمُ صِحَّةِ العَقْدِ إلخ أي ما لم تَدْعُ إليه ضرورةٌ كما يَأْتِي وإلا جازَ وقوله لأنَّ المُدَّتَيْنِ المُتَّصِلَتَيْنِ إلخ يُؤْخَذُ منه امتِناعُ ما يَبْقَى كَثِيرًا مِنْ أَنَّ النَّاظِرَ يُؤَجِّرُهُ القَدْرَ الَّذِي شَرَطَهُ الوَاقِفُ ثم قَبْلَ مُضِيِّه بِأَشْهُرٍ أو أَيَّامٍ يَفْقِدُ المُسْتَأْجِرُ عَقْدًا آخَرَ خَوْفًا مِنْ تَقَدُّمِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ فلا يَصِحُّ لِلْعِلَّةِ المذكورةِ اهـ وقوله م ر ولا تَنْفَسِخُ الإجارةُ إلخ أي فَيَزِجُّ المُسْتَأْجِرُ الأوَّلُ على المَالِكِ بِقِسْطِ المُسَمَّى مِنْ وَقْتِ التَّقَايَلِ وَلِلْمَالِكِ عَلَيْهِ أَجْرَةٌ مِثْلُ ما بَقِيَ مِنَ المُدَّةِ وَيَسْتَحِقُّ المُسْتَأْجِرُ على الثاني ما سَمَّاهُ في إجارَتِهِ سَمَوعَ ش ورَشِيدِي وفي المُغْنِي وشرحَ الرُّوضُ عَقِبَ مَسْأَلَةِ الإقالةِ المارةِ أَنْفًا وَيُخَالِفُ نَظِيرَهُ في البَيْعِ بانْقِطَاعِ عِلْقِهِ بِخِلَافِ الإجارةِ اهـ وفي سَمَوعَ ذَكَرَ ما يوافقُ ذَلِكَ عَنِ الدِّمِيرِيِّ ما نَصَّه هذا أي مُخَالَفَةُ الإجارةِ لِلْبَيْعِ على أَحَدِ رَأْيَيْنِ وإلا فَالأَصَحُّ صِحَّةُ الإقالةِ في مَسْأَلَةِ البَيْعِ أيضًا اهـ عبارةُ ع ش وكالإجارةِ ما لو لو اشْتَرَى عَيْنًا ثم باعَهَا وتَقَايَلَ المُشْتَرِي مع البائعِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ على الْمُعْتَمَدِ ولا يَنْفَسِخُ البَيْعُ أي الثاني سَمَوعَ حَجَّ اهـ. قوله: (أو مُسْتَحَقَّهَا) إلى قوله كما صرَّح به في المُغْنِي. قوله: (بِنَحْوِ وصية إلخ) أي كالتَّذَرِ. قوله: (لاتِّصَالِ المُدَّتَيْنِ) مع اتِّحَادِ المُسْتَأْجِرِ كما لو أَجَرَ مِنْهُ السَّتْنَيْنِ في عَقْدٍ وَاحِدٍ نِهَايَةً ومُغْنِي. قوله: (عَدَمِهِ) أي عَدَمُ الاتِّصَالِ. قوله: (الأولى) عبارةُ النِّهَايَةِ والمُغْنِي العَقْدِ الأوَّلِ اهـ وهو المُنَاسِبُ لِقولِهِ الآتِي في الثاني. قوله: (لأنَّ الأصلَ عَدَمُهُ) أي طُرُوعُ مُقْتَضِي الانفساخِ أو الانفساخِ والمالُ واحدٌ. قوله: (ذلك) أي الانفساخُ وقوله: (لَمْ يقدَحْ) أي لَأَنَّهُ يُعْتَقَرُ في الدَّوامِ ما لا يُعْتَقَرُ في الاِبتِداءِ وقوله: (في الثاني) أي في صِحَّةِ العَقْدِ الثاني اهـ ع ش. قوله: (حينئذٍ) أي حينَ إِذا انْفَسَخَتْ الإجارةُ الأولى اهـ كُزْدِي. قوله: (لأنَّه إلخ) حَقُّهُ أَنْ يُقدَّمَ على قولِهِ وَلِلْمُؤَجِّرِ إلخ. قوله: (وقضية المثني) أي قولُهُ قَبْلَ انْقِضَائِها نِهَايَةً ومُغْنِي. قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أي لِأَجْلِ انْتِفَاءِ المُعاقدةِ. قوله: (صَحَّتْ إجارةُ الثانيةِ لَهُ) أي صَحَّتْ مِنَ المَالِكِ إجارةُ السَّنَةِ الثانيةِ لِمُسْتَأْجِرِ السَّنَةِ الأولى بِأَنْ أَجَرَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو سَنَةً وَعَمْرٍو مِنْ بَكْرٍ تِلْكَ فَيصِحُّ لِإِيجَارِ زَيْدٍ سَنَةً تَلِيها مِنْ عَمْرٍو لا مِنْ بَكْرٍ. قوله: (لِما بينهما) أي بَيْنَ المَالِكِ وَمُسْتَأْجِرِ السَّنَةِ الأولى مِنْهُ وقوله: (لا لِلْمُسْتَأْجِرِ مِنْهُ) أي مِنْ مُسْتَأْجِرِ الأولى وهو بَكْرٌ في مِثَالِنا

وإن وُجِدَ اتِّصَالُ الْمُدَّتَيْنِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ بَاعَهَا الْمَالِكُ لَمْ يَكُنْ لِلْمُشْتَرِي مِنْهُ إِيجَارُهَا مِنْ مُسْتَأْجِرِ الْأُولَى وَبِذَلِكَ كُلُّهُ أَفْتَى الْقَفَالُ بَلْ قَالَ إِنَّ الْوَارِثَ لَا يَقُومُ مَقَامَ الْمُورِثِ فِي ذَلِكَ نَظَرًا لِمَا ذَكَرَهُ مِنْ انْتِفَاءِ الْمُعَاقِدَةِ بَيْنَهُمَا وَعَكْسَ ذَلِكَ الْقَاضِي وَالْبَغَوِيُّ فَقَالَا يَجُوزُ حَتَّى لِلْوَارِثِ إِيجَارُهَا مِمَّنْ هِيَ فِي يَدِهِ مُدَّةٌ تَلِي مُدَّتَهُ دُونَ مَنْ خَرَجَتْ عَنْهُ قَالَ السَّبْكِيُّ وَكَلَامُ الرَّافِعِيِّ يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ مَائِلًا إِلَيْهِ، لَكِنْ الْأَوَّلُ أَعْوَضَ أ هـ، وَالثَّانِي هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقَضِيَّةُ الْمُثْنِ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَجَرْتُكُمَا سَنَةً فَإِذَا انْقَضَتْ فَقَدْ أَجَرْتُكُمَا سَنَةً أُخْرَى لَمْ يَصِحْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ إِيجَارُ الثَّانِيَةِ مَعَ كَوْنِهِ مُسْتَأْجِرًا لِلأُولَى بَلْ مَعَ انْقِضَائِهَا وَعَجِيبٌ إِيرَادُ بَعْضِهِمْ لِهَذِهِ عَلَى الْمُثْنِ وَمِنْهَا قَوْلُهُ (وَيَجُوزُ كِرَاءُ الْعُقْبِ) بِضَمِّ الْعَيْنِ جَمْعُ عُقْبَةٍ أَيْ نَوْبَةٍ؛ لِأَنَّ كُلًّا يَعْقُبُ صَاحِبَهُ وَفِي حَدِيثِ الْبَيْهَقِيِّ «مَنْ مَشَى عَنْ رَاحِلَتِهِ عُقْبَةً فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَ رَقَبَةً» وَفَسَّرُوهَا بِسِتَّةِ أَمْيَالٍ وَلَعَلَّهُ وَضَعَهَا لَعْنَةً وَلَا يَتَقَيَّدُ مَا هُنَا بِذَلِكَ (وَفِي الْأَصَحِّ) وَخَرَجَ بِإِجَارَةِ الْعَيْنِ الَّتِي الْكَلَامُ فِيهَا إِجَارَةٌ الذَّمَّةِ فَتَصْبِحُ اتِّفَاقًا لِمَا مَرَّ أَنَّ التَّأْجِيلَ فِيهَا جَائِزٌ (وَهُوَ أَنْ يُؤَجَّرَ دَائِمَةً رَجُلًا

أ هـ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (دُونَ مَنْ خَرَجَتْ إِلَيْهِ) أَيْ مُسْتَأْجِرِ الْأُولَى. □ قَوْلُهُ: (مَائِلًا إِلَيْهِ) أَيْ مَا قَالَهُ الْقَاضِي وَالْبَغَوِيُّ. □ قَوْلُهُ: (أَعْوَضَ) أَيْ أَدَقُّ. □ قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي هُوَ الْمُعْتَمَدُ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ وَالتَّهَابِ وَشَرَحَ الرَّوْضُ عِبَارَتَهُمْ وَإِنْ اسْتَوْجَرْتَ الدَّارَ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ الْأَوَّلِ فَلِلْمَالِكِ أَنْ يُؤَجِّرَهَا السَّنَةَ الْأُخْرَى مِنَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ الْمُسْتَحِقُّ الْآنَ الْمَنْفَعَةَ لَا مِنَ الْأُولَى كَمَا جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْأَثْوَارِ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ غَيْرُ مُسْتَحِقٍّ لِلْمَنْفَعَةِ خِلَافًا لِمَا أَفْتَى بِهِ الْقَفَالُ وَيَجُوزُ لِلْمُشْتَرِي الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجِرَةَ أَنْ يُؤَجِّرَهَا مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ مِنَ الْبَائِعِ السَّنَةَ الثَّانِيَةَ قَبْلَ فَرَاغِ الْأُولَى لِاتِّحَادِ الْمُسْتَأْجِرِ خِلَافًا لِابْنِ الْمُقَرِّي وَكَذَا لَوْ أَجَرَ الْوَارِثَ مَا أَجَرَهُ مُورِثُهُ لِمُسْتَأْجِرٍ مِنْهُ لِمَا مَرَّ هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ فَضْلٌ بَيْنَ السَّنَتَيْنِ وَإِلَّا فَلَا تَصِحُّ الثَّانِيَةُ قَطْعًا أ هـ. □ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ الْمُثْنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ اسْتَأْجَرَهَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَفِي تَوْجِيهِهِ التَّصُّ إِلَى وَيُؤْخَذُ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا) أَيْ مِنَ الْمُسْتَنْثِيَّاتِ. □ قَوْلُهُ: (جَمْعُ عُقْبَةٍ) بِضَمِّ الْعَيْنِ أ هـ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مَنْ مَشَى إِلَيْهِ) أَيْ قَاصِدًا إِرَاحَتَهَا. □ قَوْلُهُ: (وَفَسَّرُوهَا) أَيْ الْعُقْبَةُ أ هـ ع. □ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِإِجَارَةِ الْعَيْنِ إِلَيْهِ) كَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ تِمَامِ الْمَسْأَلَةِ أ هـ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي تَوْجِيهِهِ التَّصُّ فِي الْمَغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيْ فِي

□ قَوْلُهُ: (وَعَكَسَ ذَلِكَ الْقَاضِي وَالْبَغَوِيُّ إِلَيْهِ) فِي شَرْحِ م ر وَيَجُوزُ لِلْمُشْتَرِي لِمَا أَجَرَهُ الْبَائِعُ مِنْ غَيْرِهِ إِيجَارُ ذَلِكَ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ جَمْعٍ خِلَافًا لِابْنِ الْمُقَرِّي وَفِي جَوَازِ إِيجَارِ الْوَارِثِ مَا أَجَرَهُ الْمَيْتُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ تَرَدُّدٌ وَالْأَقْرَبُ مِنْهُ الْجَوَازُ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُهُ وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ إِنَّهُ الظَّاهِرُ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ فَضْلٌ بَيْنَ السَّنَتَيْنِ وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ قَطْعًا أ هـ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَصِحَّ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ كَمَا لَوْ عَلَّقَ بِمَجِيءِ الشَّهْرِ. (فَرَعٌ): اسْتَأْجَرَ زَيْدٌ سَنَةً مِنْ عَمَرٍ ثُمَّ أَجَرَ نِصْفَهَا لِبَكْرٍ فَهَلْ لِعَمَرٍ إِيجَارُ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ لِاتِّصَالِهَا بِالنِّصْفِ الثَّانِي الَّذِي يَسْتَحِقُّ مَنْفَعَتَهُ أَوْ لَا لِأَنَّ زَيْدًا غَيْرَ مَالِكٍ لِلْمَنْفَعَةِ الْحَاضِرَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَبَادَرَمَ لِلثَّانِي.

ليركبها بعض الطريق) ويمشي بعضها أو يركبها المالك تناوباً (أو يؤجرها) (رجلين ليركب هذا أياماً وذا أياماً) تناوباً ومن ذلك أجرتك نصفها لمحل كذا أو كلها ليركبها نصف الطريق فيصبح كبيع المشاع (ويبين البعضين) في الصورتين كينصف أو رُبع ما لم تكن هناك عادة معروفة مضبوطة بالزمن أو المسافة كيوم ويوم أو فرسخ وفرسخ وإلا لحمل عليها والمحسوب في الزمن زمن السير لا زمن النزول لنحو استراحة أو غلف (ثم) بعد صحة الإجارة (يقتسمان) البعضين بالتراضي فإن تنازعا في البادي أقرع، وذلك لملكيهما المنفعة معا ويُفتقر التأخير الواقع لضرورة القسمة نعم شرط الأولى أن يتقدم ركوب المستأجر وإلا بطلت لتعلقها بالمستقبل واليقن كالدائبة واغتنر فيهما ذلك دون نظيره في نحو دار وثوب لإطاعتيهما دوام

المن عن قريب. □ فوه: (وَيَمْشِي بِبَعْضِهَا إِنْ خَالَطَ الْأَوَّلَى وَتَمَشَّى بِحَالِهَا بَعْضُهَا أَوْ يَرْكَبُهَا الْمَالِكُ فِيهِ. □ فوه: (أَوْ يَرْكَبُهَا) فِيهِ حَذْفٌ وَإِصَالٌ وَالْأَصْلُ أَوْ يَرْكَبُ فِيهِ أَيْ بَعْضُهَا الْآخَرُ. □ فوه: (لِتَرْكَبُهَا نِصْفُ الطَّرِيقِ) أَيْ ثُمَّ إِنْ كَانَ ثَمَّ مَرَاحِلُ مَعْلُومَةٌ حُمِلَ عَلَيْهَا وَإِلَّا اشْتَرَطَ بَيَانُ مَا يَمْشِيهِ وَمَا يَرْكَبُهَا هَذَا ش. □ فوه: (وَالْأَحْمِلُ) أَيْ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ عَادَةٌ مَضْبُوتَةٌ كَفَى الْإِطْلَاقُ وَيُحْمَلُ عَلَيْهَا. □ فوه: (يَقْتَسِمَانِ) أَيْ الْمُكْتَرِي وَالْمُكْرِي فِي الْأَوَّلَى وَالْمُكْتَرِيَانِ فِي الثَّانِيَةِ اهْ مُعْنِي. □ فوه: (بِالتَّرَاضِي) عَلَى الْوَجْهِ الْمُبَيِّنِ أَوِ الْمُعْتَادِ اهْ مُعْنِي. □ فوه: (نَعَمْ شَرْطُ الْأَوَّلَى إِنْ خَالَطَ الْوَجْهَ الْمُعْنِي وَالْأَسْنَى عَقِبَ قَوْلِ الْمُنْ لِيَرْكَبُهَا بَعْضُ الطَّرِيقِ نَصُّهَا وَالْمُؤَجَّرُ الْبَعْضُ الْآخِرُ تَنَاوَبًا مَعَ عَدَمِ شَرْطِ الْبَدَاءِ بِالْمُؤَجَّرِ سَوَاءً شَرَطًا لِلْمُسْتَأْجِرِ أَمْ أَطْلَقًا أَوْ قَالَ لِيَرْكَبَ أَحَدُنَا أَمَّا إِذَا اشْتَرَطَ أَنْ يَرْكَبُهَا الْمُؤَجَّرُ أَوْ لَا فَإِنَّ الْعَقْدَ بَاطِلٌ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ اهْ وَأَقْرَهُ سَم. □ فوه: (نَعَمْ شَرْطُ الْأَوَّلَى) وَهُوَ قَوْلُ الْمُنْ أَنْ يُؤَجَّرَ دَابَّةً رَجُلًا. □ فوه: (أَنْ يَتَقَدَّمَ رُكُوبُ الْمُسْتَأْجِرِ) أَيْ يَتَقَدَّمَ رُكُوبُهُ عَلَى مَشْيِهِ أَوْ عَلَى رُكُوبِ الْمَالِكِ اهْ كُرْدِي. □ فوه: (أَنْ يَتَقَدَّمَ رُكُوبُ الْمُسْتَأْجِرِ إِنْ خَالَطَ ظَاهِرُهُ اخْتِيَارَ رُكُوبِهِ بِالْفِعْلِ وَالْمُتَّجِهَ خِلَافَهُ كَمَا قَدْ يَدُلُّ عَلَيْهِ التَّغْلِيلُ، بَلِ الْمُتَّجِهُ أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ فِي الْعَقْدِ رُكُوبَ الْمُسْتَأْجِرِ أَوَّلًا أَوْ اقْتَسَمَا بَعْدَ الْعَقْدِ وَجَعَلَ نَوْبَةَ الْمُسْتَأْجِرِ أَوَّلًا فَسَاحَ كُلُّ الْآخَرِ بِنَوْبَتِهِ جَازٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم عَلَى حَجِّ اهْ ش وَرَشِيدِي أَقُولُ بَلِ الْمَدَارُ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمُعْنِي وَالْأَسْنَى أَنِفًا عَلَى أَنْ لَا يُشْتَرَطَ فِي الْعَقْدِ رُكُوبُ الْمُؤَجَّرِ أَوَّلًا. □ فوه: (ذَلِكَ) أَيْ كِرَاءُ الْعَقَبِ. □ فوه: (لِلْإِطَاقَتَيْهِمَا) لَعَلَّ صَرَاهُ لِعَدَمِ إِطَاقَتَيْهِمَا عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنِي وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ، وَلَوْ أَجَرَهُ حَانُوتًا أَوْ نَحْوَهُ لِيَتَّقَعَ بِهِ الْأَيَّامَ دُونَ اللَّيَالِي أَوْ عَكْسَهُ لَمْ يَصِحَّ لِعَدَمِ اتِّصَالِ زَمَنِ الْانْتِفَاعِ بِبَعْضِهِ

□ فوه في (الس): (ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَلَوْ أَجَرَهُ مُعَاقَبَةً لِيَرْكَبَ الْمُكْتَرِي أَوَّلًا صَحَّ لَا عَكْسَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَقَوْلُهُ مِنْ زِيَادَتِهِ لِيَرْكَبَ الْمُكْتَرِي أَوَّلًا قَاصِرٌ، بَلِ لَوْ سَكَنَّا عَنْهُ أَوْ قَالَ لِيَرْكَبَ أَحَدُنَا أَوْ نَحْوَهُ صَحَّ ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ اه. □ فوه: (نَعَمْ شَرْطُ الْأَوَّلَى أَنْ يَتَقَدَّمَ رُكُوبُ الْمُسْتَأْجِرِ) ظَاهِرُهُ اخْتِيَارَ رُكُوبِهِ بِالْفِعْلِ وَالْمُتَّجِهَ خِلَافَهُ كَمَا قَدْ يَدُلُّ عَلَيْهِ التَّغْلِيلُ، بَلِ الْمُتَّجِهُ أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ فِي الْعَقْدِ رُكُوبَ الْمُسْتَأْجِرِ أَوَّلًا أَوْ اقْتَسَمَا بَعْدَ الْعَقْدِ وَجَعَلَ نَوْبَةَ الْمُسْتَأْجِرِ أَوَّلًا فَسَاحَ كُلُّ الْآخَرِ بِنَوْبَتِهِ جَازٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.

العمل وقضية قوله أياً جواز جعل النوبة ثلاثة أيام فأكثر كأن يتفقاً على ذلك وإن خالف العادة أو ما اتفقاً عليه في العقد وهو كذلك ما لم يضرب بالبهيمة وعليه يحمل كلام الروضة وغيرها أو بالماشي وفي توجيه النص المنع عند طلب أحدهما للثلاث ما يوافق ذلك فإنه قال إن ذلك إضرار بالماشي والمركوب؛ لأنه إذا ركب وهو غير تعب خف على المركوب، وإذا ركب بعد كلال وتعب وقع على المركوب كالميت اهـ ويؤخذ منه أنه لا بد من رضا مالك الدابة بذلك أخذاً من قولهم لا يجوز النوم على الدابة في غير وقته؛ لأن النائم يثقل وأنه لو مات المحمول لم يجبر مالك الدابة على ما يأتي، ولو استأجرها ولم يتعرضاً للتعاقب فإن احتملتهما ركبها معاً وإلا تهايا فإن تنازعا فيمن يبدأ أفرع.

(فصل في بقية شروط المنفعة وما تقدر به وفي شروط الدابة المكررة ومحمولها)
(يُشترط

بعض بخلاف العبد والدابة فيصح؛ لأنهما عند الإطلاق للإجارة يُرفهان في الليل أو غيره على العادة لعدم إطاقتهما العمل دائماً اهـ. فؤد: (وإن خالف إلخ) غايه. فؤد: (أو ما اتفقاً عليه إلخ) عطف على العادة. فؤد: (وهو) أي الجواز الذي اقتضاه. فؤد: (أياً كذا) أي ظاهر. فؤد: (وعليه) أي الضرر (يحمل كلام الروضة إلخ) أي بعدم الجواز. فؤد: (أو بالماشي) عطف على قوله بالبهيمة. فؤد: (وفي توجيه النص) من إضافة المضمر إلى فاعله وقوله: (المنع) مفعوله. فؤد: (لثلاث) الأولى للثلاثة بالتاء. فؤد: (فإنه قال) أي الشافعي رضي الله تعالى عنه. فؤد: (لأن ذلك) أي الركوب ثلاثة أيام والمشي ثلاثة أيام. فؤد: (ويؤخذ منه) أي من التوجيه (أنه لا بد إلخ) قد يقال يعني عن هذا قوله السابق ما لم يضرب بالبهيمة سم على حج اهـ ش. ورشيد. فؤد: (أخذ إلخ) انظر ما متعلقه ولعل الأولى أن يقول ويفيده أيضاً قولهم إلخ. فؤد: (وأنه لو مات المحمول إلخ) انظر لو مرض سم على حج والظاهر أن المرض مثل الموت كما يؤخذ من توجيه النص السابق آتفاً اهـ ش. ولك أن تقول إن اقتصارهم على الموت يفهم أن المرض بخلافه والفرق ظاهر. فؤد: (على ما يأتي) أي قيل قول المتن، ولو اقتصروا جملاً. فؤد: (ولو استأجرها) إلى الفصل في المغني والروض مع شرحه.

(فصل في بقية شروط المنفعة)

فؤد: (في بقية شروط) إلى قوله لكن هل يُعتبر في النهاية إلا قوله ولو بإشارة إلى ولا يجب وقوله لأنه صريح إلى ولا لتسكنها. فؤد: (في بقية شروط المنفعة) أي زيادة على ما مر في قوله وكوّن المنفعة متقومة إلخ قال المغني ولم يقل المنفعة معلومة أي بالعطف بدوّن ترجمة لكثرة أبحاث هذا الشرط اهـ.

فؤد: (ويؤخذ منه أنه لا بد من رضا مالك الدابة إلخ) كذا شرح م ر وقد يقال يعني عن هذا قوله السابق ما لم يضرب بالبهيمة. فؤد: (وأنه لو مات المحمول) انظر لو مرض.

كون) المعقود معلوم العين في إجارة العين والصفة في إجارة الذمة وكون (المنفعة معلومة) بالتقدير الآتي كالبيع في الكل، لكن مشاهدة محل المنفعة لا تُغني عن تقديرها وإنما أغتت مشاهدة العين في البيع عن معرفة قدره؛ لأنها تُحيط به ولا كذلك المنفعة لأنها أمر اعتباري يتعلّق بالاستقبال فَعَلِمَ أنه يشترط تحديد جهات العقار وأنه لا تصحّ إجارة أحد عبّديه وغائب ومدة مجهولة أو عمل كذلك وفيما له منفعة واحدة كالسائط يُحمّل الإطلاق عليها وغيره لا يُد من بيانها نعم يجوز دخول الحمام بأجرة إجماعاً مع الجهل بقدر المكث وغيره،

قوله: (كون المعقود عليه) أي كالدّار مثلاً. قوله: (بالتقدير الآتي) أي في المتن والشرح.
 قوله: (كالبيع في الكل) أي في أنه إذا ورد على معين اشترط معرفة عينه وتقديره على ما يأتي، وإن ورد على ما في الذمة اشترط وضعه وتقديره لكن مشاهدة الأول تُغني عن تقديره اهـ رشيد.
 قوله: (لكن مشاهدة محل المنفعة) أي كالذّابة مثلاً. قوله: (فَعَلِمَ أنه يشترط إلخ) أي فلا يكفي أن يقول أجزأتك قطعة من هذه الأرض مثلاً وظاهر أنه إذا أجزه داراً مثلاً كَفَتْ مشاهدته كما يُعلم ممّا قدّمه اهـ. رشيد عبارة ع ش لعلّ فائدة اشتراط التحديد مع أن إجارة العقار لا تكون إلا عينية والإجارة العينية يشترط فيها لكل من العاقدين رؤية العين أنه قد يكون العقار أرضاً متصلة بغيرها ليراهما كل من العاقدين، ولكن لا يعرف المستأجر مقدار ما يستأجره من الأرض فيذكر المؤجر حدودها لتمييز عن غيرها ومجرد الرؤية لا يُفيد ذلك اهـ. قوله: (تحديد جهات العقار) أي حيث لم يُشتهر بدونه اهـ نهاية أي للعاقدين كما هو ظاهر اهـ رشيد. قوله: (لا تصحّ إجارة أحد عبّديه) إلى قوله لكن الأجرة في المغني. قوله: (وغائب) أي في إجارة العين فمراده بالغائب غير المرنى كما هو ظاهر اهـ رشيد.
 قوله: (ومدة مجهولة) أي ولا إجارة مدة غير مقدّرة اهـ مُغني. قوله: (أو عمل كذلك) أي مجهول ع ش. قوله: (وفيما له منفعة واحدة إلخ) أي عرفاً فلا يُنافي أنه يُمكن الانتفاع به بغير الفُرش كجعل خيمة مثلاً اهـ ع ش. قوله: (وغيره إلخ) أي وما له منافع كالأرض والذّابة وجب بيانها كما قال ثم تارة إلخ اهـ مُغني. قوله: (مع الجهل بقدر المكث إلخ) أي ومع ذلك يمتنع من المكث زيادة على ما جرّث به العادة من نوعه ومن الزيادة في استعمال الماء على ما جرّث به العادة أيضاً، وقال سم انظر ما صورة المعاقدة الصحيحة على دخول الحمام مع تعدّد الداخلين فإنه مثلاً لو قال استأجرت منك هذا الحمام بكذا وقدر مدة استحقّ منفعة جميعه فلا يُمكن المعاقدة مع غيره أيضاً ولعلّ من صورها أدت لك في دخول الحمام بدوهم فيقبل أو اتدّن لي في دخول الحمام بدوهم فيقول أدت فليتأمل انتهى اهـ ع ش.
 قوله: (وغيره) كالماء.

(فصل: في بقية شروط المنفعة)

قوله: (فَعَلِمَ أنه يشترط تحديد جهات العقار) حيث لم يُشتهر بدونه شرح م ر. قوله: (نعم يجوز دخول الحمام بأجرة إجماعاً إلخ) انظر صورة المعاقدة الصحيحة على دخول الحمام مع تعدّد الداخلين فإنه مثلاً لو قال استأجرت منك هذا الحمام بكذا وقدر مدة استحقّ جميعه فلا يُمكن المعاقدة مع

لكن الأجرة في مُقَابِلَةِ الآلات لا الماء فعليه ما يُسْكَبُ به الماء غيرُ مضمونٍ على الداخلِ
وثيابه غيرُ مضمونةٍ على الحمامي ما لم يستَحِفْظْه عليها ويُجِيبْه لذلك، ولو بالإشارة برأسه
كما يُعْلَمُ ممَّا يَأْتِي في الودِيعَةِ ولا يَجِبُ بَيَانُ ما يَسْتَأْجِرُ له في الدارِ لِقُرْبِ التَّفَاوُتِ بَيْنِ
السَّكْنَى وَوَضْعِ المَتَاعِ ومن ثَمَّ حُمِلَ العَقْدُ عَلَى المَعْهُودِ فِي مِثْلِهَا من سَكَانِهَا ولم تُشْتَرَطْ
مَعْرِفَةُ عَدَدِ مَنْ يَسْكُنُ اكْتِفَاءً بما اعتِيدَ فِي مِثْلِهَا (ثم) إِذَا وُجِدَتِ الشُّرُوطُ فِي المَنْفَعَةِ (تَارَةً
تَقْدَرُ) المَنْفَعَةُ (بِزَمَانٍ) فَقَطْ وَضَابِطُهُ كُلُّ ما لَا يَنْضَبِطُ بِالعَمَلِ وَحَيْثُ يُشْتَرَطُ عِلْمُهُ كَرِضَاعِ

قوله: (لكن الأجرة إلخ) عبارةً المُعْنَى والرَّوْضِ مع شرحه والأصحُّ أنَّ الذي يَأْخُذْهُ الحَمَامِيُّ أَجْرَةَ
الحَمَامِ وما يَسْكَبُ به الماءَ والإِزَارَ وَحِفْظَ الثَّيَابِ أَمَّا الماءُ فَغَيْرُ مَضْبُوطٍ عَلَى الدَّاخلِ، والحَمَامِيُّ أَجْبَرُ
مُشْتَرَكٌ لَا يَضْمَنُ عَلَى المَذْهَبِ اهـ. قوله: (في مُقَابِلَةِ الآلات) ظَاهِرُ الإِطْلَاقِ عَدَمٌ وَجُوبٌ بَعَيْنٍ
الآلاتِ اهـ سم. قوله: (لا الماء) أي فَهُوَ مَقْبُوضٌ بِالْإِبَاحَةِ اهـ ع ش. قوله: (ما لم يَسْتَحِفْظْه عليها) فَإِنْ
اسْتَحِفْظَ عَلَيْهَا صَارَتْ وَدِيعَةً يَضْمَنُهَا بِالتَّقْصِيرِ كما يَأْتِي فِي مَحَلِّه أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْتَحِفْظْه عَلَيْهَا فَلَا يَضْمَنُهَا
أَصْلًا وَإِنْ قَصَرَ وَمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش مِنْ تَقْيِيدِ الضَّمَانِ بِمَا إِذَا دَفَعَ إِلَيْهِ أَجْرَةً فِي حِفْظِهَا لَمْ أَعْلَمْ
مَأْخُذَهُ اهـ رَشِيدِي أَقُولُ الَّذِي فِي ع ش إِنَّمَا هُوَ تَنْزِيلُ أَخَذِ الحَمَامِيِّ الأَجْرَةَ مَعَ الاسْتِحْفَافِ مَنْزِلَةً لِجَابِيَةِ
عِبَارَتِهِ قَوْلُهُ وَيُجِيبُهُ إِلَى ذَلِكَ أَيِ أَوْ يَأْخُذُ مِنْهُ الأَجْرَةَ مَعَ صِغَةِ الاسْتِحْفَافِ اهـ وَلَا بُعْدَ فِي ذَلِكَ .

قوله: (من سَكَانِهَا) أَيِ وَالْأَمْتَعَةُ الْمَوْضُوعَةُ فِيهَا. قوله: (ثم إِذَا وُجِدَتِ الشُّرُوطُ فِي المَنْفَعَةِ) قَالَ
الْعَلَّامَةُ ابْنُ قَاسِمٍ قَدْ يُقَالُ مِنَ الشُّرُوطِ كَوْنُهَا مَعْلُومَةٌ بِالتَّقْدِيرِ الْآتِي فَانْظُرْ بَعْدَ ذَلِكَ حَاصِلُ الْمَعْنَى اهـ .
أَقُولُ الْمُرَادُ بِشُرُوطِ المَنْفَعَةِ شُرُوطُهَا فِي نَفْسِهَا كَكَوْنِهَا مَتَقَوِّمَةً إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ هُنَاكَ وَكَذَا الْمُرَادُ بِعِلْمِهَا
الَّذِي هُوَ شَرْطُ لَهَا هُوَ كَوْنُهَا مَعْلُومَةٌ فِي نَفْسِهَا غَيْرِ مُبْهَمَةٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْجَلَالُ الْمُحَقِّقُ وَالْمُعْنَى بِتَقْدِيرِ
فِيمَا لَهُ مَنَافِعٌ عَقِبَ قَوْلِ الْمُتَنِ يَشْتَرَطُ، وَأَمَّا التَّقْدِيرُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا فَهُوَ بَيَانُ لِكَيْفِيَّةِ العَقْدِ عَلَيْهَا
وَلَيْسَ شَرْطًا لَهَا فِي نَفْسِهَا لَكِنْ يُعَكِّرُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ قَوْلُ الشَّارِحِ م ر كَابِنِ حَجَرٍ بِالتَّقْدِيرِ الْآتِي عَقِبَ
قَوْلِ الْمُصَنِّفِ مَعْلُومَةٌ فَلْيُحَرَّرْ اهـ رَشِيدِي أَقُولُ وَلِقُوَّةِ الإِشْكَالِ تَرَكَ المُعْنَى الْعِبَارَةَ الْمَذْكُورَةَ .

قوله: (حَيْثُ) أَيِ حِينَ إِذَا قُدِّرَتِ المَنْفَعَةُ بِالزَّمَانِ فَقَطْ . قوله: (عِلْمُهُ) أَيِ الزَّمَانِ .

غيره أيضًا أو لم يُقَدَّرْ مُدَّةٌ فَبَعْدَ تَسْلِيمِ الصَّحَّةِ يَسْتَحِقُّ مَنَفَعَةَ الْجَمِيعِ أَيْضًا وَلَا تُنْكِثُ الْمُعَاقَدَةُ مَعَ غَيْرِهِ
وَلَعَلَّ مِنْ صَوَرِهَا أَذْنْتُ لَكَ فِي دُخُولِ الحَمَامِ بِدَرْهَمٍ فَيَقْبَلُ أَوْ أَثْنَدُ لِي فِي دُخُولِ الحَمَامِ بِدَرْهَمٍ فَيَقُولُ
أَذْنْتُ فَلْيَتَأَمَّلْ . قوله: (لكن الأجرة في مُقَابِلَةِ الآلات) ظَاهِرُ الإِطْلَاقِ عَدَمٌ وَجُوبٌ بَعَيْنٍ الْآلَاتِ .

قوله: (ثم إِذَا وُجِدَتِ الشُّرُوطُ فِي المَنْفَعَةِ) قَدْ يُقَالُ مِنَ الشُّرُوطِ كَوْنُهَا مَعْلُومَةٌ بِالتَّقْدِيرِ الْآتِي فَلْيَنْظُرْ
بَعْدَ ذَلِكَ حَاصِلُ الْمَعْنَى وَقَوْلُهُ أَوْ تَطْيِينٍ قَدْ يُقَالُ مَا الْمَانِعُ مِنَ ضَبْطِهِ بِالعَمَلِ كَتَطْيِينِ هَذَا الْجِدَارِ تَطْيِينًا
سُمُّهُ قَدْرٌ شِبْرٍ وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ وَأَنِيَّةٍ وَنَحْوِهِ مَا الْمَانِعُ فِي نَحْوِ الْآنِيَّةِ مِنَ التَّقْدِيرِ بِالعَمَلِ كَلَّا نَقَلَ بِهِ
هَذَا الْمَاءَ مِنْ هَذَا الْمَحَلِّ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ .

هذا شَهْرًا وَتَطْيِينَ أَوْ تَجْصِيسَ أَوْ اكْتِحَالَ أَوْ مُدَاوَاةَ هَذَا يَوْمًا وَ (كَدَارٍ) وَأَرْضٍ وَأَنِيَّةً وَتَوْبٍ وَيَقُولُ فِي دَارٍ تُوْجَرُ لِلشُّكْنَى لِتَسْكُنَهَا فَلَا يَصِحُّ عَلَى أَنْ تَسْكُنَهَا؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْاِشْتِرَاطِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ إِذْ يَنْتَظِمُ مَعَهُ إِنْ شِئْتَ قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ وَلَا لِتَسْكُنَهَا وَحْدَكَ (سَنَةً) بِمِائَةِ وَأَوَّلُهَا مِنْ فَرَاغِ الْعَقْدِ إِذْ يَجِبُ اتِّصَالُهَا بِالْعَقْدِ فَإِنْ لَمْ تُعْلَمْ كَأَجْرَتِهَا كُلِّ شَهْرٍ بِدِينَارٍ

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ تَطْيِينَ الْخ) قَدْ يُقَالُ مَا الْمَانِعُ مِنْ ضَبْطِهِ بِالْعَمَلِ كَتَطْيِينِ هَذَا الْجِدَارِ تَطْيِينًا سُنَّكَه قَدْرُ شِبْرِ وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ وَأَنِيَّةً وَنَحْوِهِ مَا الْمَانِعُ فِيهِ مِنَ التَّقْدِيرِ بِالْعَمَلِ كَأَنْ يَقُولَ لَا تَقْبَلْ بِهِ هَذَا الْمَاءَ مِنْ هَذَا الْمَحَلِّ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ اهـ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ اكْتِحَالَ) الْأَوَّلَى أَوْ تَكْحِيلٍ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ مُدَاوَاةَ هَذَا) وَتَقْدَرُ الْمُدَاوَاةُ بِالْمُدَّةِ لَا بِالْبُرَى وَالْعَمَلِ فَإِنْ بَرَى قَبْلَ تَمَامِ الْمُدَّةِ انْفَسَخَتْ الْإِجَارَةُ فِي الْبَاقِي اهـ مُعْنَى.

☐ قَوْلُهُ: (وَكَدَارٍ وَأَرْضٍ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَرَضَاعِ الْخ بِتَقْدِيرِ إِبْجَارٍ عَقَبَ الْكَافِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنِيَّةً) إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَقُولُ) إِلَى الْمَثْنِ الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ وَذَكَرَهُ قُبَيْلَ قَوْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا قَبْلَهُ) أَيِ قَوْلِهِ لِتَسْكُنَهَا. ☐ قَوْلُهُ: (إِذْ يَنْتَظِمُ مَعَهُ إِنْ شِئْتَ) أَيِ وَإِنْ لَمْ تَشَأْ فَاسْكُنَهَا مَنْ شِئْتَ فَلَا تَحْجِيرَ بِخِلَافِ صِيغَةِ عَلَى الْخ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. ☐ قَوْلُهُ: (قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ الْخ) اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى وَالْأَسْنَى قَالَ ع ش وَلَوْ تَقَدَّمَ الْقَبُولُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَشَرَطَ عَلَى نَفْسِهِ ذَلِكَ بَأَنْ قَالَ اسْتَأْجَرْتُهَا لِأَسْكُنَهَا وَخَدِي صَحَّ كَمَا يَبْعُضُ الْهَوَامِشُ عَنِ الصَّنَمَرِيِّ أَقُولُ وَهُوَ قِيَاسُ شَرْطِ الزَّوْجِ عَلَى نَفْسِهِ عَدَمَ الْوَطْءِ لَكِنْ قَضِيَّتُهُ قَوْلُهُمُ الشُّرُوطُ الْفَاسِدَةُ مُضِرَّةٌ سَوَاءٌ ابْتَدَأَ بِهَا الْمُؤَجَّرُ أَوِ الْقَابِلُ يَفْتَضِي خِلَافَهُ وَيُوجِّهُ بَأَنَّهُ شَرْطٌ يُخَالِفُ مُفْتَضَى الْعَقْدِ وَقَدْ يَمُوتُ الْمُسْتَأْجِرُ وَيَتَّقِلُ الْحَقُّ لِوَارِثِهِ وَلَا يَلْزَمُ مُسَاوَاتُهُ فِي الشُّكْنَى لِلْمَوْرَثِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا لِتَسْكُنَهَا وَحْدَكَ) وَالْأَقْرَبُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَتْ مُتَّسِعَةً لِسُكْنَى أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ عَادَةً؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ يُدْجَرُ مَتَحَجَّرٌ أَمَّا إِذَا كَانَتْ لَا تُسْكُنُ عَادَةً لِأَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ وَكَانَ غَرَضُهُ مِنَ الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ وَحْدَةَ السَّاكِنِ لَا اِشْتِرَاطَ خُصُوصِ سُكْنَى الْمُسْتَأْجِرِ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَصِحُّ وَحَيْثُ يَقُولُهُ الْمَذْكُورُ تَصْرِيحٌ بِمَا يَفْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَهُوَ لَا يَقْضِي سَيِّدُ عُمَرَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا لِتَسْكُنَهَا الْخ) يَنْبَغِي وَلَا لِتُسْكِنَ غَيْرَكَ بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الْكَافِ اهـ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ) أَيِ الزَّمَانِ. ☐ قَوْلُهُ: (كَأَجْرَتِهَا كُلِّ شَهْرٍ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ أَجَرَهُ شَهْرًا مَثَلًا وَأَطْلَقَ صَحَّ وَجَعَلَ ابْتِدَاءَ الْمُدَّةِ مِنْ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ الْمَعْنَى الْمُتَعَارَفُ، وَإِنْ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ مِنَ الْآنَ وَلَا تَصِحُّ إِجَارَةُ شَهْرٍ مِنْ

☐ قَوْلُهُ: (وَلَا لِتَسْكُنَهَا وَحْدَكَ) يَنْبَغِي وَلَا تُسْكِنَهَا أَيِ بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الْكَافِ أَيِ غَيْرَكَ. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ) أَيِ الْمَنْفَعَةِ كَأَجْرَتِهَا كُلِّ شَهْرٍ بِدِينَارٍ إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قَالَ هَذَا الشَّهْرُ وَكُلُّ الشَّهْرِ الْخ قَالَ فِي الرَّوْضِ. (فَرَعَ): أَجَرَ شَهْرًا وَأَطْلَقَ صَحَّ وَجَعَلَ مِنْ حَيْثُ لَا شَهْرًا مِنْ هَذِهِ السَّنَةِ وَفِيهَا غَيْرُهُ وَأَجْرَتُكَ مِنْ هَذِهِ السَّنَةِ كُلِّ شَهْرٍ بِدَرَاهِمٍ فَاسِدٍ وَكَذَا لَوْ قَالَ كُلِّ شَهْرٍ مِنْهَا لَا هَذِهِ السَّنَةُ كُلِّ شَهْرٍ بِدَرَاهِمٍ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ وَلَوْ قَالَ أَجْرَتُكَ هَذَا الشَّهْرَ بِدِينَارٍ وَمَا زَادَ قِيَّاسُهُ صَحَّ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ قَالَهُ الْبَغَوِيُّ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ فِي بَيْعِ الْغَرَرِ أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ الْإِجَارَةِ شَهْرًا مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَقَدْ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ بَطْلًا، كَمَا لَوْ بَاعَ الصُّبْرَةَ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ كُلِّ صَاعٍ بِدَرَاهِمٍ فَخَرَجَتْ تِسْعِينَ مَثَلًا انْتَهَى أَيِ فَيَسْقُطُ

لم يصح، ولو من إمام استأجر للأذان من ماله بخلافه من بيت المال فإن قال هذا الشهر وكل شهر بدينار صح في الأول فقط قال الماوردي مرة وتبعه الروياني وأقل مدة تؤجر للشكوى يوم فأكثر ومرة أقلها ثلاثة أيام وفي كل منهما نظر بل الأوجه ما قاله الأذري من جواز بعض يوم معلوم فقد يتعلق به غرض مسافر ونحوه، والضابط كون المنفعة في تلك المدة متقومة عند أهل الغرض أي لذلك المحل، لكن هل يعتبر كونهم يعتادون إيجار مثله بالفعل أو بالقوة كل محتمل ليحسن بذلك المال في مقابلتها (وتارة) تقدر (بعمل) أي بمحله كما بأصله أو بزمن (كدابة) معينة أو موصوفة للكوب أو لحمل شيء عليها (إلى مكة) أو ليركبها شهرا بشرط بيان الناحية التي يركب إليها ومحل تسليمها للمؤجر أو نائبه ولا ينافي هذين جواز الإبدال

هذه السنة وبقي منها أكثر من شهر للإيهام فإن لم يبق منها غيره صح وقوله أجرتك من هذه السنة كل شهر بدراهم فاسد وكذا لو قال أجرتك كل شهر منها بدراهم لا إن قال أجرتك هذه السنة كل شهر بدراهم فيصح؛ لأنه أضاف الإجارة إلى جميع السنة بخلافه في الصور السابقة، ولو قال أجرتك هذا الشهر بدينار وما زاد فبحسابه صح في الشهر الأول قال في المجموع وأجمعوا على جواز الإجارة شهرا مع أنه قد يكون ثلاثين يوما وقد يكون تسعة وعشرين قال الزكشي لكن إذا أجره شهرا معينين ثلاثين يدهما كل يوم منه بدراهم فجاء الشهر تسعة وعشرين بطل كما لو باع الضربة بمائة يدهم كل صاع يدهم فخرجت تسعين مثلاً أي فيسقط المسمى وتجب أجره المثل سم. هـ قوله: (لم يصح) أي حتى في الشهر الأول للجهل بمقدار المدة اهـ ش. هـ قوله: (للأذان) ومثله الخطبة اهـ زيادي أي والتدريس.

هـ قوله: (بخلافه من بيت المال) فإنه يصح، وإن لم يقدر المدة لأنه رزق لا أجر اهـ ش.

هـ قوله: (وكل شهر بدينار إلخ) عبارة المغني والأسنى والنهاية هذا الشهر بدينار وما زاد بحسابه صح إلخ اهـ. هـ قوله: (كل محتمل) والثاني أقرب والله أعلم لإطلاقهم صحة بيع أقل ما يتمم ولم يتعروا لاشتراط اعتياد بيعه بذلك المحل اهـ سيد عمر. هـ قوله: (ليحسن إلخ) متعلق بقوله كون المنفعة إلخ.

هـ قوله: (أي بمحله) إلى قوله إلا أن يجاب في النهاية إلا قوله ولا ينافي إلى المثل. هـ قوله: (أي بمحله) كالمسافة إلى مكة اهـ سم. هـ قوله: (أو بزمن) عطف على بعمل فقد جعل القسم الأول ما لا يقدر إلا بالزمن والثاني ما يقدر بأحد الأمرين العمل أو الزمن، وسبأتي قسم ثالث وهو ما لا يقدر إلا بالعمل سم ورشيد. هـ قوله: (أو ليركبها شهرا بشرط إلخ) مثال أو بزمن وما قبله مثال بعمل على ترتيب اللف. هـ قوله: (ولا ينافي هذين) أي بيان الناحية ومحل التسليم ش اهـ سم. هـ قوله: (جواز الإبدال) أي

المسمى وتجب أجره المثل. هـ قوله: (أي بمحله) كالمسافة إلى مكة. هـ قوله: (أو بزمن) عطف على بعمل فقد جعل القسم الأول ما لا يقدر إلا بالزمن والثاني ما يقدر بأحد الأمرين العمل أو الزمن وسبأتي قسم ثالث وهو ما لا يقدر إلا بالعمل. هـ قوله: (ولا ينافي هذين) أي بيان الناحية ومحل التسليم ش. هـ قوله: (جواز الإبدال) أي للناحية بمثلها.

والتسليم للقاضي أو نائيه؛ لأن ذلك لا يُعرف إلا بعد بيان الناحية ومحل التسليم حتى يُبدلَ إن
بمثليهما (وكخياطة ذا الثوب) أو ثوب صفته كذا كاستأجرتك لخياطته أو ألزمت ذمتك
خياطته لتمييز هذه المنافع في نفسها من غير تقدير مدة وكاستأجرتك للخياطة شهرا ويشتراط
في هذه بيان ما يخيطة وفي الكل كما سيُعلم من كلامه بيان كونه قميصا أو غيره وطوله
وعرضه ونوع الخياطة أي رومية أو غيرها هذا إن اختلفت العادة وإلا حُمل المطلق عليها وبما
تقرر يُعلم أنه لا يتأتى التقدير بالزمن في إجارة الذمة فلو قال ألزمت ذمتك عمل الخياطة شهرا
لم يصح؛ لأنه لم يُعين عاملا ولا محلا للعمل وقيد ابن الرفعة بحثا وسبقه إليه القفال بما إذا
لم يُبين صفة العمل ولا محله وإلا بأن يبين صفته أو محله صح قال القفال؛ لأنه لا فرق بين
الإشارة إلى الثوب أو وصفه وتارة تُقدر بعمل فقط كبيع كذا وقبضه وكالحج (فلو جمعهما)

لِلنَّاحِيَةِ وَمَحَلِّ التَّسْلِيمِ بِمَثْلِهِمَا اهـ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (لأن ذلك) أي الإبدال والتسليم للقاضي إلخ.
□ قَوْلُهُ (سَي): (ذا الثوب) والمراد بالثوب نحو المَقَطْع اهـ بُجَيْرِي. □ قَوْلُهُ: (أو ثوب) إلى قوله وقيدَه في
المُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لتمييز هذه المنافع إلخ) تعليل لإكفاية التقدير بالعمل من غير مدة في الأمثلة المُتَقَدِّمَةِ
لِئِنْ كَانَ الْمُنَاسِبَ تَأْخِيرَ قَوْلِهِ أَوْ لِيُزَكِّبَهَا إلخ عَنْ هَذَا التَّعْلِيلِ كَمَا فَعَلَ الْمُعْنَى لِأَنَّهُ مِنْ صَوْرِ التَّقْدِيرِ
بِالزَّمَنِ. □ قَوْلُهُ: (في هذه) أي في الإجارة للخياطة شهرا بل في التقدير بالزمن. □ قَوْلُهُ: (بيان ما يخيطة)
انظر ما المراد به وإن أراد تعيين نحو المَقَطْع أو وصفه كما في البُجَيْرِي فيزجع إلى المثال المُتَقَدِّمِ.
□ قَوْلُهُ: (أو غيره) أي كَقَبَاءٍ أَوْ سَرَاوِيلٍ اهـ سَم. □ قَوْلُهُ: (وطوله) أي وبيان طول الثوب. □ قَوْلُهُ: (أهي
رومية إلخ) والرومية بُغْرَزَتَيْنِ وَالْفَارِسِيَّةُ بُغْرَزَةٌ اهـ مُعْنَى قَالَ الْبُجَيْرِي وَأَعْلَمَ أَنَّ اسْتِجَارَهُ لِمُجَرِّدِ
الْخِيَاطَةِ قَبْلَ الْقَطْعِ إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا عَمَلٌ مُسْتَقْبَلٌ لِيَتَوَقَّفَ الْخِيَاطَةُ عَلَى الْقَطْعِ بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ
لِلْقَطْعِ وَالْخِيَاطَةِ مَعًا مَرَّسٌ وَقَلْبِيَّ اهـ. □ قَوْلُهُ: (هذا إن إلخ) أي اشتراط بيان نوع الخياطة بل بيان
كونه قميصا إلخ كما في شرح الرُّوضِ. □ قَوْلُهُ: (وبما تقرر) أي من تصوير التقدير بالعمل بكل من إجارة
العَيْنِ وَالذِّمَّةِ وَتَصْوِيرُ التَّقْدِيرِ بِالزَّمَنِ بِإِجَارَةِ الْعَيْنِ فَقَطْ. □ قَوْلُهُ: (وسبقه إليه القفال) عبارة النهاية لِعَدَمِ
اطِّلَاعِهِ عَلَى كَلَامِ الْقِفَالِ اهـ يَعْنِي قَوَافِقَ بَحْثِهِ مَا قَالَهُ الْقِفَالُ ع ش. □ قَوْلُهُ: (صفته أو محله) عبارة شرح
الرُّوضِ أي وشرح البهجة تَقْتَضِي اِغْتِيَارَ الْأَمْرَيْنِ وَهِيَ نَعَمُ إِنْ بَيَّنَّ صِفَةَ الْعَمَلِ وَنَوْعَ مَحَلِّهِ صَحَّ كَمَا
بَحَثَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ انْتَهَتْ اهـ سَم وَكَذَا تَقْتَضِيهِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَهِيَ وَالْأَبَانُ بَيَّنَّ مَحَلَّهُ وَصِفَتَهُ صَحَّ وَلَا فَرْقَ
كَمَا قَالَهُ الْقِفَالُ بَيَّنَّ الْإِشَارَةُ إِلَى الثَّوْبِ أَوْ وَصَفَهُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (بين الإشارة إلى الثوب) أي مثلاً اهـ سَم.
□ قَوْلُهُ: (أو وصفه) أو بمعنى الواو. □ قَوْلُهُ: (وتارة تُقدر إلخ) عطف على قوله تارة تُقدر المنفعة بزمان
فَقَطْ. □ قَوْلُهُ: (فقط) أي لا بزمن أيضا اهـ سَم.

□ قَوْلُهُ: (أو غيره) كَقَبَاءٍ أَوْ سَرَاوِيلٍ. □ قَوْلُهُ: (والأبأن يبين صفته أو محله) عبارة شرح الرُّوضِ تَقْتَضِي
اِغْتِيَارَ الْأَمْرَيْنِ وَهِيَ نَعَمُ إِنْ بَيَّنَّ صِفَةَ الْعَمَلِ وَنَوْعَ مَحَلِّهِ صَحَّ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ إلخ. □ قَوْلُهُ: (لأنه لا
فرق بين الإشارة إلى الثوب) أي مثلاً. □ قَوْلُهُ: (فقط) أي لا بزمن أيضا.

أي العمل والزمان (فاستأجره ليخيطه) أي هذا الثوب يوماً مُعَيَّنًا أو ليحزرت هذه الأرض أو يبني هذا الحائط (بياض النهار) المُعَيَّن (لم يصح في الأصح) للغرر إذ قد يتقدم العمل، وقد يتأخر نعم إن قصد التقدير بالعمل فقط وإن ذكر الزمن إنما هو للحمل على التعجيل صح على الأوجه قال السبكي وغيره أخذًا من نص البويطي ويصح أيضًا فيما لو صغر الثوب بحيث يفرغ منه عادة في دون النهار اهـ، ولا يخلو عن نظر؛ لأنه قد يعرض له عائق عن إكماله في ذلك النهار إلا أن يجاب بأنه خلاف الأصل بل والغالب فلم يُلْتَفِت إليه ويظهر أنه إذا عرَض ذلك تَخَيَّر المُسْتَأْجِرُ.

(فرغ) يُسْتَتَى من زمن الإجارة فعل المكتوبة ولو جمعة لم يخش من الذهاب إليها

قوله: (يَوْمًا مُعَيَّنًا) يُغْنِي عنه بياض النهار المُعَيَّن . قوله: (أو يبني هذه) الأولى هذا بالتذكير .
قوله (سئ): (بياض النهار) الإضافة للبيان اهـ سم . قوله: (صح الخ) وقوله: (قال السبكي الخ) وفاقا لشرحي الروض والمنهج فيهما وخلافًا للمعني فيهما وللنهاية في الثاني . قوله: (إلا أن يجاب بأنه) أي العائق (خلاف الأصل الخ) فإن قيل لا يصح هذا الجواب؛ لأن علة البطلان الاحتمال وهو موجود مع مخالفة الأصل والغالب، قلت بل هو صحيح في نفسه؛ لأن حاصل الجواب حمل الاحتمال الذي هو علة البطلان على ما لا يكون خلاف الأصل والغالب لقوته حيث لا يقرب به بخلاف ما يخالف الغالب وإن لم يخالف الأصل ليضعفه ويغده فلا اعتبار به فليتأمل واغلم أن بهذا الجواب الذي ذكره الشارح يجاب عن قياس المنع على ما لو أسلم في قفيز حنطة على أن وزنه كذا حيث لا يصح لاحتمال زيادته أو نقصه إذ لا أصل ولا غالب ثم اهـ سم وأراد به الرد على النهاية والمعني وفي الرشيدي أيضًا ما يؤيد الرد .
قوله: (عرَض ذلك) أي العائق على خلاف الغالب . قوله: (فعل المكتوبة) أي زمنه أي قيصلتها

قوله في (سئ): (بياض النهار) لعل الإضافة فيه بيانية . قوله في (سئ): (لم يصح في الأصح) قال الشارح والثاني يقول ذكر النهار للتعجيل اهـ . يعني أنه محمول على التعجيل، وإن كان ظاهره الشرطية وإن لم يقصد بذكره مجرد التعجيل وبهذا تظهر مغايرة هذا لما استثناءه بقوله نعم الخ لأنه مفروض في قصد التعجيل بهذا اللفظ . قوله: (ولا يخلو عن نظر) م . ر . قوله: (إلا أن يجاب بأنه خلاف الأصل) بل والغالب فإن قيل لا يصح هذا الجواب؛ لأن علة البطلان الاحتمال وهو موجود مع مخالفة الأصل والغالب قلت بل هو صحيح في نفسه؛ لأن حاصل الجواب حمل الاحتمال الذي هو علة البطلان على ما يكون خلاف الأصل والغالب، وإن لم يخالف الأصل ليضعفه وبغده فلا اعتبار به فليتأمل واغلم أن بهذا الجواب الذي ذكره الشارح يجاب عن قياس المنع على ما لو أسلم في قفيز حنطة على أن وزنه كذا حيث لا يصح لاحتمال زيادته أو نقصه؛ إذ لا أصل ولا غالب ثم . قوله: (فرغ يستتَى من زمن الإجارة الخ) قال في الروض وكذا سبب اليهود أي مُسْتَتَى إن اعتيد أي لهم قال في شرحه وحكم التصاري في يوم الأحد كذلك قاله الزركشي قال وهل يلحق بذلك بقية أعيادهما فيه نظر لا سيما التي تدوم أيامًا

على عَمَلِهِ وَطَهَارَتِهَا وَرَاتِبَتِهَا وَزَمَنُ الْأَكْلِ وَقَضَاءُ الْحَاجَةِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ أَقْلَ زَمَنِ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهِمَا وَهَلْ زَمَنُ شِرَاءٍ مَا يَحْتَاجُهُ لِأَكْلِهِ كَذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ، وَيُتَّجِهُ أَنَّهُ إِنْ أَمَكْنَ إِعْدَادُهُ قَبْلَ الْعَمَلِ أَوْ إِنَابَةُ مَنْ يَشْتَرِيهِ لَهُ تَبَرُّعًا لَمْ يُغْتَفَرْ لَهُ زَمَنُهُ وَلَا نَظَرُ لِلْمِئَةِ فِي الثَّانِيَةِ لِقَوْلِهِمْ إِنَّ الْإِنْسَانَ يَسْتَثْكِفُ مِنَ الْإِسْتِعَانَةِ بِمَالِ الْغَيْرِ لَا بِيَدِهِ وَلَا اغْتَفِرَ لَهُ بِأَقْلٍ مَا يُثْمِكُنْ أَيْضًا وَهَلْ يَجْرِي ذَلِكَ فِي شِرَاءِ قَوْتِ مُمُونَةٍ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ دُونَ نَحْوِ الذَّهَابِ لِلْمَسْجِدِ إِلَّا إِنْ قَرُبَ جِدًّا وَإِمَامُهُ لَا يُطِيلُ عَلَى احْتِمَالٍ وَيَلْزَمُهُ تَخْفِيفُهَا مَعَ إِتْمَامِهَا أَيْ بِأَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَقْلِ الْكَمَالِ وَلَا يَسْتَوْفِي الْكَمَالَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي رِضَا الْمُحْصِرِينَ بِالتَّطَوُّلِ نَعَمْ تَبْطُلُ إِجَارَةُ أَيَّامٍ مُعَيَّنَةٍ بِاسْتِثْنَاءِ زَمَنِ ذَلِكَ عَلَى مَا فِي قَوَاعِدِ الزَّرْكَشِيِّ مِنْ تَفَرُّدِهِ اسْتِثْنَاءً مِنْ قَاعِدَةٍ أَنَّ الْحَاصِلَ ضِمْنًا

بِمَحَلِّهِ أَوْ بِالْمَسْجِدِ إِذَا اسْتَوَى الزَّمَانُ فِي حَقِّهِ وَإِلَّا تَعَيَّنَ مَحَلُّهُ وَاسْتِثْنَاءُ عُدُّ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (فِي عَمَلِهِ) أَيِ فِي فُسَادِهِ. قَوْلُهُ: (وَطَهَارَتُهَا) (إِلَخ) عَطْفٌ عَلَى الْمَكْتُوبَةِ.

قَوْلُهُ: (وَزَمَنُ الْأَكْلِ) عَطْفٌ عَلَى فِعْلِ إِلَخ. قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيِ الْأَكْلِ وَقَضَاءِ الْحَاجَةِ.

قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ مُسْتَثْنَى. قَوْلُهُ: (وَالَا اغْتَفِرَ) (إِلَخ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ وَاحِدٌ مِنَ الْإِعْدَادِ وَالْإِنَابَةِ اغْتَفَرَ لَهُ الشِّرَاءُ فِي أَقْلٍ زَمَنِ يُمْكِنُ الشِّرَاءُ فِيهِ. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ تَفْصِيلُ شِرَاءٍ مَا يَحْتَاجُهُ لِأَكْلِهِ. قَوْلُهُ: (دُونَ نَحْوِ الذَّهَابِ) (إِلَخ) حَالٌ مِنْ فِعْلِ الْمَكْتُوبَةِ أَيِ لَا يُسْتَثْنَى نَحْوُ الذَّهَابِ لِلْمَسْجِدِ، وَلَوْ لِلْجُمُعَةِ بِقَيْدِهَا.

قَوْلُهُ: (إِنْ قَرُبَ جِدًّا) (إِلَخ) وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا مَرَّ آنِفًا عَنْ ع ش. قَوْلُهُ: (وَإِمَامُهُ) (إِلَخ) الْوَائِي حَالِيَّةٌ.

قَوْلُهُ: (وَيَلْزَمُهُ) أَيِ الْإِمَامَ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ تَبْطُلُ) (إِلَخ) اعْتَمَدَهُ م ر. وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا بِخِلَافِ اسْتِثْنَاءِ نَحْوِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِذْ لَا يُؤَدِّي إِلَى جَهْلٍ م ر اهـ س م. عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَاعْلَمْ أَنَّ أَوْقَاتَ الصَّلَاةِ الْخَمْسِ مُسْتَثْنَاءٌ مِنَ الْإِجَارَةِ نَعَمْ تَبْطُلُ بِاسْتِثْنَائِهَا مِنْ إِجَارَةِ أَيَّامٍ مُعَيَّنَةٍ كَمَا فِي قَوَاعِدِ الزَّرْكَشِيِّ لِلْجَهْلِ بِمِقْدَارِ الْوَقْتِ الْمُسْتَثْنَى مَعَ إِخْرَاجِهِ عَنْ مَسْمَى اللَّفْظِ وَإِنْ وَافَقَ الْإِسْتِثْنَاءُ الشَّرْعِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَأَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ نَوَّعَ فِيهِ اهـ. وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ نَوَّعَ) (إِلَخ) تَغْرِیْضٌ لِلشَّارِحِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَأَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ بَقِيَّ مَا لَوْ آجَرَ نَفْسَهُ بِشَرْطِ عَدَمِ الصَّلَاةِ وَصَرَفَ زَمَنَهَا فِي الْعَمَلِ الْمُسْتَأْجَرِ لَهُ هَلْ تَصِحُّ الْإِجَارَةُ وَيَلْغُو الشَّرْطُ لَا سِثْنَائِهَا شَرْعًا أَمْ تَبْطُلُ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (بِاسْتِثْنَاءِ زَمَنِ ذَلِكَ) أَيِ زَمَنِ فِعْلِ الْمَكْتُوبَةِ إِلَخ وَزَمَنِ الْأَكْلِ إِلَخ وَزَمَنِ شِرَاءٍ مَا يَحْتَاجُهُ لِأَكْلِهِ بِقَيْدِهِ. قَوْلُهُ: (مِنْ تَفَرُّدِهِ) أَيِ حَالِ كَوْنِ الْقَوْلِ بِالْبَطْلَانِ بِاسْتِثْنَاءِ زَمَنِ ذَلِكَ مِنْ تَفَرُّدِ الزَّرْكَشِيِّ. قَوْلُهُ: (اسْتِثْنَاءُ) (إِلَخ) أَيِ حَالِ كَوْنِ الزَّرْكَشِيِّ مُسْتَثْنَى لِذَلِكَ مِنْ قَاعِدَةِ إِلَخ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ التَّقْدِيرَ مِنْ تَفَرُّدِ الزَّرْكَشِيِّ بِاسْتِثْنَاءِ ذَلِكَ مِنْ قَاعِدَةِ

وَالْأَقْرَبُ الْمَنْعُ إِلَخ اهـ، وَلَا يُنَافِي اسْتِثْنَاءَ سَبَبِ الْيَهُودِيِّ أَنَّهُ إِذَا اسْتَعْدِيَ عَلَيْهِ يَوْمَ السَّبَبِ أَخْضَرَ؛ لِأَنَّهُ لِحَقِّ تَعَلُّقِهِ بِهِ وَالْإِجَارَةُ تَنْزِلُ عَلَى الْعَمَلِ الْمُعْتَادِ وَالْجُمُعَةُ لِلْمُسْلِمِ مُسْتَثْنَاءٌ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (نَعَمْ تَبْطُلُ) (إِلَخ) اعْتَمَدَهُ م ر. قَوْلُهُ: (بِاسْتِثْنَاءِ زَمَنِ ذَلِكَ) وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا بِخِلَافِ اسْتِثْنَاءِ نَحْوِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؛ إِذْ لَا يُؤَدِّي إِلَى جَهْلٍ م ر.

لا يضُرُّ التعرُّضُ له ووجهُ بأنَّ فيه الجهلَ بمقدارِ الوقتِ المُستثنى مع إخراجِه عن مُسمَّى اللفظِ وإن وافق الاستثناء الشرعيَّ اهـ، وفيه نظرٌ ظاهرٌ كما ترى بل الأوجهُ خلافُه ثم رأيت مَنْ وجهه بما ذُكر ثم قال لو قيل يصحُّ وتحمَّلُ الأوقاتُ على العادةِ الغالبةِ لم يبعدُ.
(ويقدَّرُ تعليمُ) نحو (القرآنِ بمُدَّةٍ) كشهرٍ ونظيرُ ما مرَّ في نحو الخياطةِ ولا نظر لاختلافِ صعوبته وسهولته؛ لأنه ليس عليه قدرٌ مُعيَّنٌ حتى يُتعبَ نفسه في تحصيله هذا إن لم يُريدا القرآنَ جميعه بل ما يُسمَّى قرآنًا فإنَّ أرادَ جميعه كان من الجمعِ بين التقديرِ بالعملِ والزمنِ وكذا إن أطلقا لقولِ الشافعيِّ إنَّ القرآنَ بأل لا يُطلقُ إلا على الكلِّ وفي دخولِ الجمعِ في المُدَّةِ تردُّدٌ كما لو استأجرَ ظهروا ليركبه في الطريقِ واعتيدَ نزولُ بعضهما هل يلزمُ المُكثريُّ ذلك

إلخ. هـ قوله: (ووجه) أي ما في القواعد. هـ قوله: (اهـ) أي التوجيه. هـ قوله: (ثم قال إلخ) الأولى قال يقدِّره لو قيل إلخ.

هـ قول (سني): (ويقدَّرُ تعليمُ القرآنِ بمُدَّةٍ) لا يبعدُ أن يُعتبرَ بيانُ أنَّ التعليمَ من أوَّلِ القرآنِ أو آخره أو وسطه؛ لأنَّ الغرضَ يَخْتَلِفُ جدًا بذلك فليُراجعْ هل في المنقولِ ما يوافقه أو يخالفه م ر اهـ سم.
هـ قوله: (كشهر) إلى قوله قيل وفيه نظرٌ في النهاية والمُعني. هـ قوله: (هذا) أي جوازُ تقديرِ تعلِّمِ القرآنِ بمُدَّةٍ. هـ قوله: (فإنَّ أرادَ جميعه) أي أو بعضًا مُعيَّنًا منه وإن قُطِعَ بحفظه عادةً اهـ ع ش أي على مُختارِ النهاية والمُعني خلافًا للشارح في مسألةِ الثوبِ الصَّغيرِ السابقةِ أيضًا فَيُلبَّ الفَرْع. هـ قوله: (كان من الجمعِ إلخ) أي وهو مُبطلٌ كما مرَّ اهـ ع ش. هـ قوله: (وكذا إن أطلقا) أي فيُطلَقُ أيضًا اهـ ع ش. هـ قوله: (لا يُطلقُ إلا على الكلِّ) أي غالبًا وإلا فقد يُطلقُ ويُرادُ به الجنسُ الشاملُ للبعضِ أيضًا نهايةً وسم. هـ قوله: (وفي دخولِ الجمعِ) أي أيامها. هـ وقوله: (في المُدَّةِ) أي مُدَّةُ التعليمِ وخَرَجَ به ما لو استأجره مُدَّةُ الخياطةِ أو بناءٍ أو غيرهما فإنَّ أيامَ الجمعِ تَدْخُلُ فيما قَدَّراه من الزمنِ ويُستثنى أوقاتُ الصلاةِ على ما مرَّ وظاهره وإن اطَّردتْ عادتْهم في محلِّ العقدِ بتركِ العملِ في أيامِ الجمعِ اهـ ع ش. وقوله وظاهره وإن اطَّردتْ إلخ صرَّحَ بخلافه الزُّوضُ وأقرَّه سم بل هو خلافُ ما يأتِي عن البُلْقينيِّ الذي اعتمدَه النهاية والمُعني فإنه على إطلاقه كما هو ظاهرٌ وليسَ مخصوصًا بالتعليمِ وإن كان الكلامُ فيه. هـ قوله: (هل يلزمُ المُكثريُّ ذلك) أي والزَّاجِعُ الزُّومُ لأنه غيرُ مَأذُونٍ فيه اهـ ع ش. هـ قوله: (والذي رجَّحه إلخ) عبارةُ النهاية

هـ قوله في (سني): (ويقدَّرُ تعليمُ القرآنِ بمُدَّةٍ) لا يبعدُ أن يُعتبرَ بيانُ أنَّ التعليمَ من أوَّلِ القرآنِ أو من آخره أو من أوسطه؛ لأنَّ الغرضَ يَخْتَلِفُ جدًا بذلك ولا يُنافي ذلك قوله ولا نظر لاختلافِ إلخ وليسَ فيه بيانُ قدرٍ مُعيَّنٍ حتَّى يلزمَ الجمعُ بين محلِّ العملِ والزَّمانِ، بل بيانُ البدايةِ فليُراجعْ هل في المنقولِ ما يوافقه ذلك أو يخالفه م ر. هـ قوله: (وكذا إن أطلقا) اعتمدَه م ر فليُراجعْ. هـ قوله: (إلا على الكلِّ) أي غالبًا وإلا فقد يُطلقُ ويُرادُ به الجنسُ الشاملُ للبعضِ أيضًا شرح م ر. هـ قوله: (وفي دخولِ الجمعِ في المُدَّةِ) أي

والذي رجّحه البلقيني عَدَمَ الدُّخُولِ كالأحدِ لِلنَّصَارَى أَخْذاً من إفتاءِ العَرَالِي أَن السَّبْتَ لَا يَدْخُلُ فِي اسْتِجَارِ يَهُودِيٍّ شَهْراً لأَطْرَادِ العُرفِ به، قِيلَ وفيه نَظَرٌ وكان وجهه أَن عُرِفَ اليهودُ مُحَرَّمٌ للاشتغالِ يَوْمَ السَّبْتِ ومثلهم النصارى في الأحدِ بخلافِ عُرْفِنَا في الجُمُعِ (أو تعيينِ سورٍ) كاملةٍ أو آياتٍ كعَشْرِ من أوَّلِ سورةِ كَذَا لِلتَّفَاوُتِ وَشَرَطَ القاضي أَن يكونَ في التَّعليمِ كُلفَةٌ كَأَن لا يتعلَّمُ الفاتحةَ مثلاً إلا في نِصفِ يومٍ فَإِن تَعَلَّمَهَا في مَرَّتَيْنِ لم يَصِحَّ الاستِجَارُ وبه جَزَمَ الرافعي بالنسبةِ لِلصُّدَاقِ والذي يُتَّجِه أَن المَدَارَ على الكُلفَةِ عُرْفاً كإقرائها، ولو مَرَّةً

والأوجه كما رَجَّحَهُ البُلْقِينِي إلخ اهـ. فَوَدَّ: (عَدَمَ الدُّخُولِ) قِياسُهُ بالأوَّلَى عَدَمَ دُخُولِ عِيْدِي الفِطْرِ والأَضْحَى، بل لا يَتَعَدُّ أَن أَيَّامَ التَّشْرِيقِ كذلك م ر اهـ سم. وَيَتَّبِعِي أَن مثل أَيَّامِ التَّشْرِيقِ مَا لَوِ اغْتَادُوا بِطَالَةِ شَيْءٍ قَبْلَ يَوْمِ العِيدِ أو بَعْدَهُ، بل أو غَيْرَ ذَلِكَ كالأَيَّامِ الَّتِي اغْتِيدَ فِيهَا خُرُوجُ المَحْمَلِ مَثَلاً اهـ ش. فَوَدَّ: (كَالأحدِ لِلنَّصَارَى) وفي شَرْحِ الرُّوضِ قال الرُّزْكُشِيُّ وهل يُلْحَقُ بِذَلِكَ بَقِيَّةُ أَعيَادِهِمْ فِيهِ نَظَرٌ لا سِيَّما الَّتِي تَدُومُ أَيَّاماً والأَقْرَبُ المُنْعُ اهـ سم على حَجِّ اهـ ش. فَوَدَّ: (بِخلافِ عُرْفِنَا في الجُمُعِ) قد يُجَابُ بِأَنَّهُ لا أَثَرَ لِهَذَا الفَرْقِ حَيْثُ اغْتِيدَ بِطَالَةِ الجُمُعِ اهـ سم عبارةُ السَّيِّدِ عُمَرُ قد يُقالُ لا بُدَّ فِيهِ أَيَّاماً رَجَّحَهُ البُلْقِينِي مِن عَدَمِ الدُّخُولِ إلخ بالنسبةِ لِلْمُسْتَأْجِرِ لِتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ العُرْفَ مُطَرِّدٌ فِيهِ فِي سَائِرِ الأَفْطَارِ بِتَغْطِيلِ التَّعْلِيمِ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَيَتَّبِعِي أَن يُعْلَقَ الأَمْرُ فِيهِ بِأَطْرَادِ العُرفِ فِي مَحَلِّ الإِيجَارِ اهـ. فَوَدَّ: (أو آياتٍ) إلى قولِهِ فَإِن أَقْرَأَهُ غَيْرَهُ فِي النِّهَايَةِ إلَّا قولُهُ بل الذي إلى على أَن التَّحْقِيقَ.

فَوَدَّ: (مِن أوَّلِ سورةِ كَذَا) أو آخِرِهَا أو وَسَطِهَا نِهَايَةً وَمُعْنَى وَسَيَّاتِي قَبْلَ الفَرْعِ تَقْيِيدُ هَذَا بِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ عِلْمُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ بِمَا يَقَعُ العَقْدُ على تَعْلِيمِهِ فَإِن لم يَعلِّمَاهُ وَكَلَّا مَن يَعلِّمُ ذَلِكَ ولا يَكْفِي أَن يَقْتَحِ المُضَحَّفُ وَيُعَيَّنَا قَدَرًا مِنْهُ. فَوَدَّ: (لِلتَّفَاوُتِ) صُعُوبَةً وَسُهُولَةً. فَوَدَّ: (وَشَرَطَ القاضي).

(فَرْعٌ): لَوِ اسْتَأْجَرَهُ لِحِفْظِ كَذَا مِنَ الْقُرْآنِ هل يَفْسُدُ العَقْدُ؛ لِأَنَّ الحِفْظَ لَيْسَ بِيَدِهِ كَمَا لَوِ شَرَطَ الشِّفَاءَ فِي المَدَاوِةِ كَمَا يَأْتِي أو يَصِحُّ لِأَنَّهُ المَقْصُودُ مِنَ التَّعْلِيمِ وَيُفَرَّقُ فِيهِ نَظَرٌ سَم على حَجِّ ولا يَتَعَدُّ الصَّحَّةُ لِمَا عَلَّلَ بِهِ مِن أَنَّ المَقْصُودَ مِنَ التَّعْلِيمِ الحِفْظُ اهـ ش. فَوَدَّ: (والذي يُتَّجِه أَن المَدَارَ على الكُلفَةِ) أَي ولو حَزَقًا وَاحِدًا كَانَ ثَقُلَ عَلَيْهِ التَّنَطُّقُ بِهِ فَعَالَجَهُ لِيُعَرِّفَهُ له اهـ ش. فَوَدَّ: (كَإِقْرَائِهَا) أَيِ الفَاتِحَةِ.

لِلتَّعْلِيمِ. فَوَدَّ: (والذي رَجَّحَهُ البُلْقِينِي عَدَمَ الدُّخُولِ) قِياسُهُ بالأوَّلَى عَدَمَ دُخُولِ عِيْدِي الفِطْرِ والأَضْحَى، بل لا يَتَعَدُّ أَن أَيَّامَ التَّشْرِيقِ كذلك م ر. فَوَدَّ: (لِإِن السَّبْتَ لَا يَدْخُلُ إلخ) اغْتَمَدَهُ م ر. فَوَدَّ: (بِخلافِ عُرْفِنَا في الجُمُعِ) قد يُجَابُ بِأَنَّهُ لا أَثَرَ لِهَذَا الفَرْقِ حَيْثُ اغْتِيدَ بِطَالَةِ الجُمُعِ.

فَوَدَّ: (كعَشْرِ مِن أوَّلِ كُلِّ سورةِ كَذَا) أو آخِرِهَا أو وَسَطِهَا شَرْحٌ م ر وهذا ظَاهِرٌ فِي حَافِظِ سورةِ كَذَا وَفِي مَن قَرَأَهَا نَظَرًا وَنَحْوَهُمَا أَمَّا عَامِّيٌّ غَيْرُ حَافِظٍ لَهَا ولا قَرَأَهَا نَظَرًا ولا سَمِعَهَا مِن غَيْرِهِ فَالوجهُ عَدَمُ صِحَّةِ عَقْدِهِ لِجَهْلِهِ بِهَا وَبِصِفَتِهَا مِن نَحْوِ الصُّعُوبَةِ وَالشَّهُولَةِ مُطْلَقًا وَمُجَرَّدُ قولِهِ مِن سورةِ كَذَا لا يَقِيْدُهُ شَيْئًا فلا بُدَّ مِن صِحَّةِ العَقْدِ مِن إِسْمَاعِهِ إِيَّاهَا قَبْلَ العَقْدِ أو تَوَكِيلِهِ غَيْرَهُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتَ قولَهُ الآتِي

خلاف ما يؤهمه قوله نصف يوم وجزم الماوردي بأنه لا يصح الاستئجار لدون ثلاثة آيات لأن تعين القرآن يقتضي الإعجاز ودونها لا إعجاز فيه وفيه نظر ظاهر بل الذي يُتجه خلافه؛ لأن المدار هنا على من ينتفع به وما دون الثلاث يُنتفع به، وأما الإعجاز فاعتباره إنما هو لرد عناد أو نحوه فلا مدخل له هنا على أن التحقيق أن ما دونها مُعجز كما قاله جمع ولا يُشترط تعيين قراءة نافع مثلاً؛ لأن الأمر في ذلك قريب فإن عيّن شيئاً تعيّن فإن أقرأه غيره فالذي يُتجه أن له أجرة المثل؛ لأنه أتى بأصل العمل المقصود كما أفهمه

قوله: (ولا يُشترط تعيين قراءة نافع مثلاً إلخ) فضيحه أنه يعلم ما شاء من القراءات لكن قال الماوردي والروائي تفرعاً على ذلك يعلمه الأغلب من قراءة البلد كما لو أضدقها دrahم فإنه يتعين غالب دراهم البلد أي فإن لم يكن فيها أغلب علمه ما شاء من ذلك وهذا أوجه اهـ مُعني عبارة ع ش أي فلو أطلقاً صح وحل على الغالب في بلده إن كان ولا أقرأه ما شاء فإن تنازعا فيما يعلمه أجيب المعلوم اهـ .
قوله: (فالذي يُتجه أنه له أجرة إلخ) واعتمد النهاية والمُعني وسمّ عدم استحقاقه الأجرة وفي سم بعد

وعلمهما بما عقد عليه إلخ وهو مفيد لما تقرر فليأمل. (فرع): لو استأجر لحفظ كذا من القرآن هل يفسد العقد؛ لأن الحفظ ليس بيده كما لو شرط الشفاء في المداوة كما يأتي أو يصح؛ لأن المقصود منه التعليم ويُفرق فيه نظر. قوله: (وجزم الماوردي بأنه لا يصح الاستئجار لدون ثلاث آيات؛ لأن تعيين إلخ) إن كان مراد الماوردي ما لو عيّن المستأجر له كاستأجرك لتعليم آية أو آيتين من أول سورة كذا كما هو المفهوم من عبارة الشارح فلا وجه للقول بعدم الصحة ولا لأختبار الإعجاز؛ لأن الآية والآيتين فيما ذكر لا يُقصدان عن تعيين شعير مباح للتعليم، وإن كان مراده ما لو قال لتعليم قرآن فهذا لا يوافق عبارة الشارح؛ إذ لا يقال في هذا إنه استأجره لدون ثلاث آيات إذ ليس في هذا تعرض للإيات ولا يناسبه التعليل بما ذكر، بل إن كان الماوردي يرى صحة الاستئجار للقرآن بدون تعيين فالمُناسب أن يقول صح الاستئجار ويلزم تعليم ثلاث آيات أو أكثر ولا يكفي ما دونها، وإن كان لا يرى صحة ذلك للإيهام فالمُناسب أن يقول لم يصح للإيهام اللهم إلا أن يكون مراده ما لو استأجره لتعليم قرآن دون ثلاث آيات وفيه نظر أيضاً؛ لأن تقييده بدون الثلاث مبين لمراده فلا وجه لعدم الصحة مع ذلك وفي شرح م ويمكن حمل كلامه على ما لو استأجره لتعليم قرآن مُقدّر بزمن فيعتبر حينئذ ما يحصل به الإعجاز اهـ . وأقول فيه نظر أيضاً لأن بعض القرّان قرآن، وإن لم يتصف بالإعجاز استقلالاً ولهذا يحرم على الجنب قراءة كلمة بل حَرْف مثلاً. قوله: (وفيه نظر) كذا م ر. قوله: (ولا يُشترط تعيين قراءة نافع مثلاً إلخ) عبارة العباب ولا يتعين قراءة شيخ فيتعين غالب قراءة البلد اهـ . فلو لم يكن في البلد غالب فهل يُعتبر الثنتين في العقد أو يُحمل على واحدة من القراءات فيه نظر والثاني هو مقتضى قولهم إنه لا يُشترط تعيين قراءة شيخ وعلى هذا فلو طلب أحدهما قراءة شيخ والآخر قراءة آخر فمن يُجاب. قوله: (فإن أقرأه غيره فالذي يُتجه أن له أجرة المثل إلخ) قد يقال بل المُتجه أنه لا أجرة له؛ لأن

التعليل المذكور، ولو كان ينسى ما يتعلّمه لوقته ففيه وجوه أصحها اعتبار العرف الغالب في إعادة التعليم أنسي قبل انقضاء المجلس أو بعده فإن لم يكن غالب فالذي يظهر وجوب البيان في العقد فإن طرأ كونه ينسى بعده احتمل أن يقال يتخيّر الأجير وأن يقال لا يلزمه التجديد لما حفظ سواء فيما ذكر أنسيه قبل كمال الآية أم بعدها ثم رأيت شيخنا قال فإن لم يكن عرف غالب فالوجه اعتبار ما دون الآية فإذا علّمه بعضها فنسيه قبل أن يفرغ من باقيها لزم الأجير إعادة تعليمها اهـ، وفي البيان محل الخلاف فيما إذا علّمه آية فأكثر وإلا وجبت الإعادة قطعاً؛ لأن بعض الآية لا يقع به الإعجاز اهـ. ولعل شيخنا أخذ ما ذكره من هذا وإن كان ما قاله فيما إذا لم يغلب عرف وما في البيان فيما غلب وفيه نظر؛ لأننا إن اعتبرنا الإعجاز فدون ثلاث آيات لا إعجاز فيه على الأصح أو لم نعتبره وهو الوجه كما مرّ آنفاً أدرنا الأمر

نقله أي عدم الاستحقاق عن العباب والتجريد ما نصّه وهذا أي الخلاف في التقدير بالعمل فلو قدرت بزمان كشهركذا وأقرّاه فيه غير ما عيّنه فلا أجر له وتنفسخ الإجارة بمضي المدة م ر اهـ. وفي ع ش. هل المراد أنه لا يستحق أجره الكلمات التي فيها الخلاف بين نافع مثلاً وغيره أو جميع ما علّمه إياه فيه نظر ولا يبعد الأول وإن كان المتبادر من كلامه م ر الثاني ويتبعني أن هذا الخلاف يجري فيما لو أجره لقراءة على قبر أو قراءة ليلة عنده اهـ. قوله: (التعليل المذكور) أي بقوله لأن الأمر إلخ. هـ قوله: (نسي قبل إلخ) أي سواء نسي إلخ ويحتمل أن المراد إذا نسي إلخ. هـ قوله: (وجوب البيان) أي للزوم الإعادة أو عدمه مطلقاً أو الإعادة في الشيان قبل انقضاء المجلس لا بعده أو قبل تمام الآية لا بعده.

هـ قوله: (ينسى بعده) أي التعليم. هـ قوله: (فيما ذكر) أي من الوجوه والاحتمالات والتّرجيح. هـ قوله: (فيما إذا علّمه آية إلخ) أي ثم نسيها. هـ قوله: (ثم رأيت شيخنا إلخ) مقابل قوله السابق فالذي يظهر إلخ. هـ قوله: (قال فإن لم يكن عرف إلخ) اعتمدته المعني. هـ قوله: (وفيه نظر) أي فيما في البيان. هـ قوله: (على الأصح) قد يقال هذا منافٍ لقوله السابق على أن التحقيق إلخ ويجاب بأن التحقيق ما يقتضيه لدليل وقد يكون خلاف المصحح لشهرته أو لذهاب الأكثر إليه فقوله على أن التحقيق بمثابة قولهم الأوجه مدرّكاً أو الأقوى أو المختار أي من حيث الدليل اهـ سيّد عمر. هـ قوله: (كما مرّ آنفاً) أي

ما أتى به ليس بالصفة المشروطة فهو متبرّع به ويجب عليه تعليم المشروط ثم رأيت العباب رجّحه فقال فإن عيّنت قراءة شيخ تعيّن، وإن أقرّاه غيرها فمتبرّع ويلزمه تعليم ما التزمه اهـ. وبارة تجريد فهل له أجره المثل أو لا وجهان في الزايفي في الصداق اهـ، وهذا في التقدير بالعمل فلو قدرت بزمان كشهركذا وأقرّاه فيه غير ما عليه فلا أجر له وتنفسخ الإجارة لمضي المدة م ر. هـ قوله: (ولو كان ينسى ما يتعلّمه) هذا نص في أن المراد بتعليم القرآن تعليم نتيجته من الحفظ خلافاً لما توهمه جمع من الطلبة من أن المراد به مجرد استخراج الكلمات ومع ذلك فهذا لا ينافي ما قدمته من التردّد في صحة الإجارة إذا استأجره للتخفيف؛ لأنه ليس في قدرته وذلك لظهور الفرق بين الاشتراط الصريح والضمني

على الغُرفِ الغالبِ في الآية ودونها وعند عَدَمِ الْعَلَبَةِ هناك إِبْهَامٌ فاحتجَّ لِإِيَّانِهِ فِي الْعَقْدِ وَإِلَّا يَطْلُ وَبِهِ يُتَّجَهَ مَا ذَكَرْتَهُ وَيُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْمُتَعَلِّمِ وَإِسْلَامُهُ أَوْ رَجَاءُ إِسْلَامِهِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدَمِ جَوَازِ بَيْعِ نَحْوِ مُصْحَفٍ مِمَّنْ يُرْجَى إِسْلَامُهُ بَأَنَّ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى خُلْفِ الرِّجَاءِ فِيهِ مِنَ الْاِمْتِهَانِ أَفْحَشُ مِمَّا يَتَرْتَّبُ عَلَى التَّعْلِيمِ هُنَا لَا رُؤْيَتُهُ وَلَا اخْتِبَارُ حِفْظِهِ نَعَمْ إِنْ وَجَدَ فِيهِ خَارِجًا عَنْ عَادَةِ أَمْثَالِهِ تَخَيَّرَ كَمَا بَحَثْنَاهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَعَلَّمَهُمَا بِمَا عَقَدَ عَلَيْهِ وَإِلَّا وَكَلَّا مَنْ يُعَلِّمُهُ وَلَا يَكْفِي أَنْ يَفْتَحَا الْمُصْحَفَ وَيُعَيِّنَا قَدْرًا مِنْهُ لِاخْتِلَافِ الْمُشَارِ إِلَى صُعُوبَةٍ وَسَهُولَةٍ وَفَارَقَ الْاِكْتِفَاءَ بِمُشَاهَدَةِ الْكَفِيلِ فِي الْبَيْعِ كَمَا مَرَّ بِأَنَّهُ تَوْثِيقٌ لِلْعَقْدِ لَا مَعْقُودٌ عَلَيْهِ وَيَسْهُلُ السُّؤَالُ عَنْهُ فَحَفَّ أَمْرُهُ.

(فَرَعَ) يَصْحُ الْاِسْتِجَارُ لِلْخِدْمَةِ ثُمَّ إِنْ عَيَّنَا شَيْعًا اتَّبَعَ وَإِلَّا اتَّبَعَ الْغُرْفُ اللَّائِقُ بِالْأَجِيرِ وَالْمُسْتَأْجِرِ وَكَانَ الْهَرَوِيُّ يَنْتَهِي بِقَوْلِهِ يَدْخُلُ فِيهَا إِذَا أَطْلَقْتَ غَسْلَ ثَوْبٍ وَخِيَاطَتَهُ وَخَبَزَ وَطَحَنَ وَعَجَنَ وَإِقَادَ نَارٍ فِي تَثْوِيرٍ وَعَلَفَ دَابَّةً وَحَلَبَ حَلَبِيَّةً وَخِدْمَةُ زَوْجَةٍ وَفَرَشَ فِي دَارٍ وَحَمَلُ مَاءٍ لِيَشْرَبَ

بقوله بل الذي يَنْتَجِهُ خِلَافُهُ الْخ. قُودُ: (وَبِهِ) أَيِ بَتَوَجِيهِ التَّنْظِيرِ بِقَوْلِهِ لَأَنَّا الْخ وَقَوْلُهُ: (مَا ذَكَرْتَهُ) أَيِ قَوْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَالِبًا فَالَّذِي يَطْهَرُ الْخ. قُودُ: (وَيُشْتَرَطُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفَارَقَ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَايَةِ. قُودُ: (وَيُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْمُتَعَلِّمِ) كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَكْفِي وَضْفُهُ بِدَلِيلٍ لَا رُؤْيَتُهُ أَه. سَم. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ تَعْيِينُ الْمُتَعَلِّمِ أَيِ فَلَا يَصْحُ اسْتَأْجَرْتُكَ لِتُعَلِّمَ أَحَدَ عَبْدِي أَه. قُودُ: (بَيْنَهُ) أَيِ بَيْنَ جَوَازِ الْإِجَارَةِ لِتُعَلِّمَ مَنْ يُرْجَى إِسْلَامُهُ. قُودُ: (فِيهِ) أَيِ الْبَيْعِ أَه. سَم. قُودُ: (عَلَى التَّعْلِيمِ) أَيِ عَلَى خُلْفِ الرِّجَاءِ فِيهِ. قُودُ: (لَا رُؤْيَتُهُ الْخ) أَيِ كَمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ م. ر. أَه. سَم. وَكَذَا لَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْمَوْضِعِ الَّذِي يُفْرَتُهُ فِيهِ أَه. مُغْنِي. قُودُ: (إِنْ وَجَدَهُ فِيهِ) أَيِ وَجَدَ الْمُعَلِّمُ الْمُتَعَلِّمَ فِي الْحِفْظِ. قُودُ: (وَعَلَّمَهُمَا الْخ) أَيِ الْمُتَعَالِقَيْنِ وَهُوَ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَعْيِينُ الْمُتَعَلِّمِ قَالَ سَم. هَذَا رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ تَعْيِينُ سَوْرٍ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ رُجُوعِهِ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُقَدَّرُ تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ بِمُدَّةٍ وَتَوَقَّفَ فِي ذَلِكَ م. ر. وَقَوْلُهُ: (بِمَا عَقَدَ عَلَيْهِ) شَامِلٌ لِكُلِّ الْقُرْآنِ وَبَعْضُهُ أَه. قُودُ: (وَكَذَا) أَيِ إِذَا جَهِلَ كُلُّ مِنْهُمَا وَإِلَّا فَيُوكَلُّ الْجَاهِلُ مِنْهُمَا فَقَطْ وَيُتَصَوَّرُ جَهْلُ الْأَجِيرِ فِي إِجَارَةِ الدَّمَةِ فَقَطْ سَيِّدُ عَمَرٍ وَكَذَا يُتَصَوَّرُ بِأَنْ يُعَلَّمَ مِنَ الْمُصْحَفِ دُونَ الْحِفْظِ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْعِلْمِ مِنَ الْمُصْحَفِ مَعْرِفَةُ السُّورَةِ الَّتِي يُرِيدُ الْعَقْدَ عَلَيْهَا سَم. قُودُ: (بِأَنَّهُ) أَيِ الْكَفِيلُ وَكَذَا ضَمِيرُ عَنْهُ وَضَمِيرُ أَمْرِهِ. قُودُ: (وَيَسْهُلُ الْخ) عَطَفَ عَلَى تَوْثِيقَةِ الْخ. قُودُ: (بَيْنَهُ) أَيِ الْغُرْفِ. قُودُ: (فِيهَا) أَيِ الْخِدْمَةِ.

فَلْيَتَأَمَّلْ. قُودُ: (وَيُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْمُتَعَلِّمِ) كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَكْفِي وَضْفُهُ بِدَلِيلِهِ لَا رُؤْيَتُهُ. قُودُ: (لَا رُؤْيَتُهُ) أَيِ كَمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ م. ر. قُودُ: (وَعَلَّمَهُمَا بِمَا عَقَدَ عَلَيْهِ وَإِلَّا وَكَلَّا مَنْ يُعَلِّمُهُ) هَذَا رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ تَعْيِينُ سَوْرٍ، وَظَاهِرُهُ عَدَمُ رُجُوعِهِ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُقَدَّرُ تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ بِمُدَّةٍ وَتَوَقَّفَ فِي ذَلِكَ م. ر. وَقَوْلُهُ بِمَا عَقَدَ عَلَيْهِ شَامِلٌ لِكُلِّ الْقُرْآنِ وَبَعْضُهُ.

المُستأجرُ أو يتطَهَّرُ ا هـ. لكن نَقَلَ الصُّعْلوكي عن شيوخه أنه لا يدخلُ عِلْفُ الدَّابَّةِ وحَلْبُ الحَلْوَةِ ويأتي أوائلُ الوصِيَّةِ بالمنافع أنه لا تَجِبُ كِتَابَةُ وِبْنَاءٍ (وفي) اسْتِجَارِ شَخْصٍ لِفِعْلِ (الْبِنَاءِ) على أرضٍ أو نحو سَقْفٍ (يُبَيِّنُ الوَضْعَ) الذي يَبْنِي فِيهِ الْجِدَارَ (وَالطُّولَ) له وهو الامْتِدَادُ من إحدى الراويَيْنِ إلى الأخرى (وَالْعَرْضَ) وهو ما بين وجهي الجِدَارِ (وَالسَّمَكَ) بفتح أوله وهو الارتفاعُ إِنْ قُدِّرَ بِالْعَمَلِ (وما يَبْنِي به) من حَجَرٍ أو غيره (وَكَيْفِيَّةُ الْبِنَاءِ) أَوْ مُنَصَّدٌ أو مُسْتَمٌّ أو مُجَوَّفٌ (إِنْ قُدِّرَ بِالْعَمَلِ) أو بِالزَّمَنِ كما صَرَّحَ به العِمْرَانِي وغيره لاختلاف الغرض به واعتمده الأذْرَعِي أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي خِيَاطَةِ قُدْرَتِ بَزْمَنِ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُعَيَّنَ مَا يَخِيْطُهُ وَفَارَقَ مَا ذَكَرَ تَقْدِيرُ الْحَفْرِ بِالزَّمَنِ فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ بَيَانُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بَأَنَّ الْغَرْصَ يَخْتَلِفُ فِي الْخِيَاطَةِ

قوله: (اه) أي قول الهروي. قوله: (أنه لا تجب) أي على الموصي بمنفعة كتابة وبناء أي وقياس ذلك أنهما لا يَدْخُلَانِ فِي الْخِدْمَةِ.

قوله (لشئ): (وفي البناء يبيِّن إلخ) وَيُبَيِّنُ فِي النَّسَاخَةِ عَدَدَ الْأَوْرَاقِ وَأَسْطَرَ الصَّفْحَةِ وَقَدَّرَ الْقَطْعَ أَي كَوْنُهُ فِي نِصْفِ الْفَرْخِ أَوْ كَامِلِهِ وَالْحَوَاشِي وَيَجُوزُ التَّقْدِيرُ فِيهَا بِالْمُدَّةِ قَالَ الْأَذْرَعِي وَلَا يَتَعَدُّ اشْتِرَاطُ رُؤْيَا خَطِّ الْأَجِيرِ وَهُوَ كَمَا قَالَ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِبَيَانِ دَقَّةِ الْخَطِّ وَغَلْظِهِ وَالْأَوْجَهُ اغْتِبَارُهُ إِنْ اخْتَلَفَ فِيهِ غَرْصٌ وَلَا فَلَا وَيُبَيِّنُ فِي الرَّغْيِ الْمُدَّةَ وَجِنْسَ الْحَيَوَانِ وَنَوْعَهُ وَيَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَى قَطْعِ مُعَيَّنٍ وَعَلَى قَطْعِ فِي الذَّمَّةِ، وَلَوْ لَمْ يُبَيِّنْ فِيهِ الْعَدَدَ اكْتَفَى بِالْعُرْفِ أَهْ نِهَآيَةً وَكَذَا فِي الْمُغْنِي قَالَ إِلَى قَوْلِهِ وَيُبَيِّنُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ اكْتَفَى بِالْعُرْفِ أَي إِذَا كَانَ فِي مَحَلِّ الْعَقْدِ عُرْفٌ مُطَرَّدٌ وَلَا فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ عَدْدِهِ.

قوله: (استيجار شخص) إلى قوله وأفتى في النهاية. قوله: (أو نحو سقف) كجدار اه ع ش.

قوله (لشئ): (وما يَبْنِي به) نَعَمْ إِنْ كَانَ مَا يَبْنِي بِهِ حَاضِرًا فَمُشَاهَدَتُهُ تُغْنِي عَنْ تَبْيِينِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَشَرَحَا الرُّوْضِ وَالْمَنْهَجِ. قوله: (أهو مُنَصَّدٌ إلخ) الْمُنَصَّدُ مَا جُعِلَ بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ وَالْمُجَوَّفُ مَا فِيهِ تَجَوُّفٌ وَالْمُسْتَمُّ الْمَمْلُوءُ أَهْ كُرْدِيَّ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ عَنِ الْحِفْنِيِّ قَوْلُهُ مُنَصَّدًا أَي مَحْشُورًا وَقَوْلُهُ أَوْ مُجَوَّفًا أَي غَيْرَ مَحْشُورٍ وَقَوْلُهُ أَوْ مُسْتَمًّا أَي عَلَى صُورَةِ سَنَامِ الْبَعِيرِ ا هـ. قوله: (أو بالزمن إلخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَالْعُرْرِ وَالْمُغْنِي وَإِنْ قُدِّرَ بَزْمَنِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى بَيَانِ غَيْرِ الصِّفَةِ أَهْ يَعْنِي غَيْرَ مَا يَبْنِي بِهِ وَكَيْفِيَّةُ الْبِنَاءِ.

قوله: (كما صرَّح به) إِلَى قَوْلِهِ وَفَارَقَ إلخ مُتَعَلِّقٌ بِالزَّمَنِ الَّذِي زَادَهُ الرَّشِيدِيُّ. قوله: (العمراني) كَذَا فِي النِّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ الْفَارَقِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ مِ الْعِمْرَانِي صَوَابُهُ الْفَارَقِيُّ كَمَا هُوَ كَذَلِكَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ الَّذِي نَقَلَ الشَّارِحُ مِ رِ عِبَارَتَهُ مَعَ الْمُشْنِ بِالْحَرْفِ أَهْ وَيُدْفَعُ بِاحْتِمَالِ أَنَّ شَرْحَ الرُّوْضِ أَذْخَلَ الْعِمْرَانِي فِي الْغَيْرِ. قوله: (وفارق ما ذكر تقدير الحفر إلخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَيَتَقَدَّرُ

قوله في (لشئ): (وما يَبْنِي به) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ نَعَمْ إِنْ كَانَ مَا يَبْنِي بِهِ حَاضِرًا فَمُشَاهَدَتُهُ تُغْنِي عَنْ تَبْيِينِهِ ا هـ. قوله: (وفارق ما ذكر تقدير الحفر إلخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَيَتَقَدَّرُ الْحَفْرُ وَضَرْبُ اللَّبَنِ وَالْبِنَاءُ بِالزَّمَانِ كَاسْتَأْجَرْتُكَ لِتَحْفَرَ لِي أَوْ تَبْنِي أَوْ تَضْرِبَ اللَّبَنَ لِي شَهْرًا وَبِالْعَمَلِ فَيُبَيِّنُ فِي

وَالْبِنَاءُ بِخِلَافِ الْحَفْرِ وَلَوْ اسْتَأْجَرَ مُحَلًّا لِلْبِنَاءِ عَلَيْهِ وَهُوَ نَحْوُ سَقْفٍ اشْتَرَطَ جَمِيعَ ذَلِكَ أَوْ أَرْضٍ اشْتَرَطَ غَيْرَ الارتفاعِ وما يَبْنِي بِهِ وَصِفَةُ الْبِنَاءِ؛ لِأَنَّهَا تَحْمِلُ كُلَّ شَيْءٍ وَأَفْتَى ابْنُ الرُّفْعَةِ فِي اسْتِجَارِ غُلُوٍّ دُكَّانٍ مَوْقُوفَةً لِلْبِنَاءِ عَلَيْهِ بِجَوَازِهِ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ حَالَةُ الْوَقْفِ بِنَاءً وَتَعَدَّرَتْ إِعَادَتُهُ حَالًا وَمَالًا وَلَمْ يَضُرَّ بِالسَّهْلِ قَالَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ بِنَاءٌ وَاعْتِيدَ انْتِفَاعُ الْمُسْتَأْجِرِ بِسَطْحِهِ وَكَانَ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ وَتَنْقُصُ بِسَبَبِهِ أَجْرُهُ لَمْ يَجْزْ وَإِنْ زَادَتْ أَجْرَةُ الْبِنَاءِ عَلَى مَا نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَغْيِيرٌ لِلْوَقْفِ مَعَ إِمْكَانِ بَقَائِهِ وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ جَازَ وَاعْتَرَضَ السَّبْكِيُّ مَا قَالَهُ مِنَ الْجَوَازِ بِأَنَّهُ خِلَافُ الْمَنْقُولِ لِقَوْلِهِمْ لَوْ انْقَلَعَ الْبِنَاءُ وَالْغِرَاسُ لَمْ يُؤْجَرِ الْأَرْضُ

الْحَفْرُ وَضَرْبُ اللَّيْنِ وَالْبِنَاءُ بِالزَّمَانِ كَاسْتَأْجَرْتُكَ لِتَحْفَرَ لِي أَوْ تَبْنِيَ أَوْ تَضْرِبَ اللَّيْنَ لِي شَهْرًا وَبِالْعَمَلِ قَبِيْنٌ فِي الْحَفْرِ طَوْلُ النَّهْرِ وَالْبُئْرِ وَالْقَبْرِ وَعَرْضُهَا وَغُمْقُهَا وَلِيَعْرِفَ أَيُّ الْأَجِيرِ الْأَرْضَ أَيُّ بِالرُّؤْيَةِ اهـ. عبارة شرحه وقضية كلامه كاضليه عدم اشتراط هذه الأمور في التقدير بالزمان لكن مرآته يشترط في الإجارة للخياطة شهرًا ببيان الثوب وما يراؤه منه ونوع الخياطة وقد يفرق بأن الغرض يختلف في الخياطة بخلاف الحفر اهـ. وعبارة النهاية والمغني ويبيّن في الاستيجار لضرب اللين إذا قدر بالعمل العدد والقالب بفتح اللام طولًا وعرضًا وسُمكًا إن لم يكن معروفًا وإلا فلا حاجة إلى التبيين فإن قدر بالزمان لم يحتج إلى ذكر العدد كما صرح به العمراني وغيره اهـ. ٥ قوله: (وهو نحو سقّف) كجدار سمع ش. ٥ قوله: (للبناء عليه) متعلق باستيجار الخ وقوله: (وبجوازه) متعلق بقوله وأفتى. ٥ قوله: (عليه) أي العلو. ٥ قوله: (إعادته) أي البناء القديم وقوله: (ولم يضّر) أي البناء المحدث. ٥ قوله: (وإن لم يوجد ذلك الخ) شامل لما إذا منع من ذلك ولم ينقص بسببه الأجرة فليتأمل في ذلك اهـ ع ش أي والظاهر عدم جوازه حيث يرد رعاية لشرط الواقف. ٥ قوله: (بأنه خلاف المنقول لقولهم الخ) قد يمنع ورود هذا

الحفر طول النهار والبئر والقبر وعرضها وغُمقها وليعرف أي الأجير الأرض أي بالرؤية ليعرف صلاتها ورخاوتها اهـ. قال في شرحه وقضية كلامه كاضليه عدم اشتراط هذه الأمور في التقدير بالزمان، لكن مرآته يشترط في الإجارة للخياطة شهرًا ببيان الثوب وما يراؤه منه ونوع الخياطة وقد يفرق بأن الغرض يختلف في الخياطة بخلاف الحفر اهـ. وهل يكفي إطلاق اللين عن بيان قدر اللين طولًا وعرضًا وسُمكًا في لضرب لي اللين شهرًا ولا عرف مطرد في قدرها، كما هو ظاهر إطلاق هذه العبارة أو لا بد من بيانه فيه نظر فليراجع ثم رأيت في شرح م ر ما نصّه ويبيّن في الاستيجار لضرب اللين إذا قدر بالعمل العدد والقالب بفتح اللام طولًا وعرضًا وسُمكًا إن لم يكن معروفًا وإلا فلا حاجة إلى التبيين فإن قدر بالزمان لم يحتج إلى ذكر العدد كما صرح به العمراني وغيره فقول الشارح فإن قدر بالزمان لم يحتج إلى بيان ما ذكر أي جميعه فلا ينافيه وجوب بيان صفته اهـ. ٥ قوله: (وهو نحو سقّف) كجدار.

٥ قوله: (وإن لم يوجد ذلك جاز) شامل لما إذا منع من ذلك ولم ينقص بسببه الأجرة فليتأمل في ذلك. ٥ قوله: (واعترض السبكي ما قاله من الجواز بأنه خلاف المنقول لقولهم الخ) قد يمنع ورود هذا

لَيَبْنِي فِيهَا غَيْرَ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ بَلْ يَنْتَفِعُ بِهَا بَزْرَعٍ أَوْ نَحْوِهِ إِلَى أَنْ تُعَادَ لِمَا كَانَتْ عَلَيْهِ وَخِلَافُ
 الْمَذْرُوعِ؛ لِأَنَّ الْبَانِي قَدْ يَسْتَوْلِي عَلَيْهِ وَيُدْعِي مَلِكَ الشَّفْلِ وَيَعْجِزُ النَّاضِرُ عَنْ بَيْتِهِ تَدْفَعُهُ.
 (وَإِذَا صَلَحَتْ) بَفَتْحِ اللَّامِ وَضَمِّهَا (الْأَرْضُ لِبِنَاءِ وَزِرَاعَةٍ وَغَرَّاسٍ) أَوْ لَانْتِنِينَ مِنْ ذَلِكَ (اِشْتَرَطَ) فِي
 صِحَّةِ إِجَارَتِهَا (تَعْيِينَ) نَوْعِ (الْمَنْفَعَةِ) الْمُسْتَأْجِرُ لَهَا لِاخْتِلَافِ ضَرَرِهَا (وَيَكْفِي تَعْيِينَ الزَّرَاعَةِ) بِأَنْ
 يَقُولَ لِلزَّرَاعَةِ أَوْ لِتَزْرَعَهَا (عَنْ ذِكْرِ مَا يُزْرَعُ فِي الْأَصْحِ) فَيَزْرَعُ مَا شَاءَ لِقِلَّةِ تَفَاوُتِ أَنْوَاعِ الزَّرْعِ
 وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يُنْزَلْ عَلَى أَقْلَهَا ضَرَرًا وَأَجْرِيَا ذَلِكَ فِي لَيْغَرَسٍ أَوْ لَيْتَبْنِي فَلَا يُشْتَرَطُ بَيَانُ أَفْرَادِهِمَا
 فَيَغْرِسُ أَوْ يَبْنِي مَا شَاءَ وَاعْتَرَضَا بِكَثْرَةِ التَّفَاوُتِ فِي أَنْوَاعِ هَذَيْنِ وَيُرَدُّ بِمَنْعِ ذَلِكَ فَيُهِمَا الْمَثْنِ
 اخْتِصَاصَ ذَلِكَ بِالزَّرَاعَةِ غَيْرُ مُرَادٍ وَخَرَجَ بِصَلَحَتْ لِذَلِكَ مَا لَوْ لَمْ تَصْلُحْ إِلَّا لِأَحَدِهِمَا فَلَا

على ابن الرُّفْعَةِ لِتَقْيِيدِهِ بِمَا إِذَا تَعَدَّرَتْ الإِعَادَةُ حَالًا وَمَالًا وَهَذَا فِيمَا إِذَا رُجِّتِ الإِعَادَةُ أَهْ سَم.

☐ قَوْلُهُ: (لَيَبْنِي الْخ) وَالْمُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْغَرَّاسَ. ☐ قَوْلُهُ: (غَيْرَ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ) الْأَوَّلَى كَانَ عَلَيْهَا.

☐ قَوْلُهُ (لَيْسَ): (وَإِذَا صَلَحَتْ الْخ) أَيِ بِحَسَبِ الْعَادَةِ وَالْأَفْعَالِ الْإِرَاضِي يَتَأْتِي فِيهَا كُلُّ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَهْ
 ش. ☐ قَوْلُهُ: (بِفَتْحِ اللَّامِ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيمَا إِذَا فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ قِيلَ فِي النِّهَايَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (نَوْعِ
 الْمَنْفَعَةِ) فَلَوْ اخْتَلَفَا فِي ذَلِكَ فَيَتَّبَعِي تَصَدِيقُ الْمَالِكِ أَهْ ش.

☐ قَوْلُهُ (لَيْسَ): (وَيَكْفِي تَعْيِينَ الزَّرَاعَةِ) (وَاقِعَةً) أَجَرَ أَرْضًا لِلزَّرَاعَةِ فَعَطَّلَهَا الْمُسْتَأْجِرُ فَنَبَتَ بِهَا عُشْبٌ
 فَلَمَنْ يَكُونُ أَجَابَ شَيْخُنَا بِأَنَّهُ لِلْمَالِكِ؛ لِأَنَّ الْأَعْيَانَ لَا تُمْلِكُ بَعْدَ الْإِجَارَةِ وَإِنَّمَا تُمْلِكُ بِهِ الْمَنَافِعُ أَهْ
 دَمِيرِي أَيِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَجْرَةَ الَّتِي وَقَعَ بِهَا الْعَقْدُ تَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرَ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهَا تَحِبُّ بِقَبْضِ الْعَيْنِ وَقِيَاسُ
 مَا أَجَابَ بِهِ أَنْ مَا يَطْلُعُ فِي خِلَالِ الزَّرْعِ مِنْ غَيْرِ بَذْرِ الْمُسْتَأْجِرِ كَالْحَشِيشِ مَثَلًا يَكُونُ لِمَالِكِ الْأَرْضِ أَهْ
 ع ش وَفِي كُلِّ مِنَ الْمَقِيسِ وَالْمَقِيسِ عَلَيْهِ وَفَقَّةٌ وَالْقَلْبُ أَمِيلٌ إِلَى خِلَافِهِ فَلْيُرَاجَعْ. ☐ قَوْلُهُ: (فَيَزْرَعُ مَا شَاءَ)
 شَامِلٌ لِتَحْوِ الْقَصَبِ وَالْأُزْرِ مَعَ شِدَّةِ ضَرَرِهِ بِالنِّسْبَةِ لِيَقِيَّةِ أَنْوَاعِ الزَّرْعِ وَالْوَجْهَ أَنْ يَتَّقِيَ بِالْمُعْتَادِ فِي مِثْلِ
 تِلْكَ الْأَرْضِ وَإِنْ عَمَّ فَقَالَ تَزْرَعُ مَا شِئْتَ م ر أَهْ سَم عِبَارَةٌ ع ش. قَوْلُهُ م ر. فَيَزْرَعُ مَا شَاءَ أَيِ مِمَّا
 جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، وَلَوْ مِنْ أَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ وَفِي مَرَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ ثُمَّ رَأَيْتَهُ فِي الزِّيَادِي وَفِي كَلَامِهِ م ر. الْآتِي
 أَهْ. أَيِ فَطَرِيقُ زَرْعٍ مَا لَمْ يَجْرِ الْعَادَةُ بِزَرْعِهِ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ أَنْ يَنْصُ عَلَيْهِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَجْرِيَا ذَلِكَ) أَيِ
 الْخِلَافِ الْمَذْكُورَ. ☐ قَوْلُهُ: (فَيَغْرِسُ أَوْ يَبْنِي الْخ) أَيِ وَلَوْ بَغْرَسِ الْبَعْضِ وَبِنَاءِ الْبَعْضِ أَهْ ش وَفِيهِ وَفَقَّةٌ
 فَلْيُرَاجَعْ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ يَبْنِي مَا شَاءَ) أَيِ مِنْ دَارٍ أَوْ حَمَامٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا وَقَدْ مَرَّ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ
 الْمَوْضِعِ وَالطَّوْلِ وَالْعَرْضِ أَهْ رَشِيدِي أَقُولُ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ أَنْفَاءً عَنْ سَم وَع ش فِي إِطْلَاقِ الزَّرَاعَةِ أَنْ يَتَّقِيَ
 الْغَرَّاسُ وَبِنَاءُ الْمُعْتَادِ فِي مِثْلِ تِلْكَ الْأَرْضِ ثُمَّ رَأَيْتَ سَم قَدْ صَرَّحَ بِهِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي وَلَا يَصِحُّ
 لِتَزْرَعُ وَتَغْرِسُ الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (لِلذَلِكَ) أَيِ لِلثَّلَاثَةِ أَوْ لَانْتِنِينَ مِنْهَا. ☐ قَوْلُهُ: (مَا لَوْ لَمْ تَصْلُحْ إِلَّا لِأَحَدِهِمَا) أَيِ

على ابن الرُّفْعَةِ لِتَقْيِيدِهِ بِمَا إِذَا تَعَدَّرَتْ الإِعَادَةُ حَالًا وَمَالًا وَهَذَا فِيمَا إِذَا رُجِّتِ الإِعَادَةُ.

☐ قَوْلُهُ: (فَيَزْرَعُ مَا شَاءَ) شَامِلٌ لِتَحْوِ الْقَصَبِ وَالْأُزْرِ مَعَ شِدَّةِ ضَرَرِهِ بِالنِّسْبَةِ لِيَقِيَّةِ أَنْوَاعِ الزَّرْعِ وَالْوَجْهَ أَنْ

يُشْتَرَطُ تعيينه وفيما إذا لم تصلح إلا للزراعة يلزم غاصبها في سني الجذب أجره مثلها في مدة الاستيلاء عليها لإمكان الانتفاع بها بنحو ربط الدواب فيها، وأما إفتاء بعضهم بخلاف ذلك مُعللاً له بأنه لا أجره لها في ذلك الوقت وعداه غيره إلى بيوت متى من حيث الانتفاع بالآلة في غير أيام الموسم فليس في محلّه؛ لأنّ لا نعتير في تغريم الغاصب أن للمغصوب أجره بالفعل بل بالإمكان حيث أمكن الانتفاع به وجبت أجرته على أنه لو قيل في آلات متى لا أجره فيها مطلقاً لم يبعد؛ لأنّ ما ليكها مُتَعَدُّ بوضعها ثم، فلم يُنابِست وجوب أجره لها؛ لأنّ فيه منع الناس من استيفاء منافع أرضها المُباحة لهم (ولو قال) أجر ثركها (لتنفيع بها بما شئت صخ) ويصنع ما شاء لرضاه به، لكن شرط ابن الصباغ في أرض الزراعة عدم الإضرار فيجب إراحتها إذا اعتيدت كالدابة، وقد يُفرق بأن إتعاب الدابة المُضِرُّ بها حرام حتى على ما ليكها بخلاف

بحسب العادة وإلا فغالب الأراضي يتأتى فيها كل من الثلاثة اهـ ع ش. قود: (يلزم غاصبها إلخ) لعلّه لإنتفاع المُمكن سم على حجّ قلو لم يُمكن الانتفاع بها إلا بالزراعة لم يستحق أجره لمدة الغصب اهـ ع ش وقد يُخالفه ما سيأتي من قول الشارح كالتّهاية؛ لأنّ لا نعتير إلخ. قود: (وعدها غيره إلى بيوت متى إلخ) أي قال من تعدى باستعمال نحو جذرانها لا أجره عليه لما استعمله اهـ سم. قود: (فليس في محلّه إلخ) عبارة التّهاية ويُلتحق به فيما يظهر بيوت متى غير أيام الموسم؛ لأنّ لا نعتير إلخ قال الرّشيدى أي من حيث الآلة وإلا فأرضها لا تملك وما يُبنى فيها واجب الهدم ثم ذكر قول الشارح على أنه لو قيل إلخ فأقره. قود: (مطلقاً) أي في أيام الموسم وغيرها. قود: (منافع أرضها) أي أرض متى.

قود: (لكن شرط إلخ) اعتمدّه المغني وكذا التّهاية عبارته لكن يشترط أن ينتفع به على الوجه المعتاد أي في تلك الأرض كما مرّ نظيره في العارية وأفتى به الوالد رحمه الله وعدم الإضرار كما قاله ابن الصباغ فعليه كما أفتى به ابن الصلاح إراحة المأجور على الوجه المعتاد كما في إراحة الدابة ولا أثر للفرق بينهما بأن إتعاب الدابة المُضِرُّ إلخ اهـ؛ لأنّ العادة مُحَكِّمة والتّعميم مَحْمُولٌ عليها لِلْحَقِّ لِلضَّرَرِ

يَتَقَيَّدُ بِالْمُعْتَادِ في مثل تلك الأرض وإن عمّم فقال لِيَتَزَرَعَ ما شئت م ر. قود: (يلزم غاصبها في سني الجذب أجره مثلها إلخ) لعلّه لإنتفاع المُمكن. قود: (وعدها غيره إلى بيوت متى) أي قال من تعدى باستعمال نحو جذرانها لا أجره عليه لما استعمله. قود: (فليس في محلّه) كذا م ر. قود: (وجبت أجرته) كذا م ر. قود: (ويصنع ما شاء لرضاه به) لكن يشترط أن ينتفع به على الوجه المعتاد كما مرّ نظيره في العارية وأفتى به شيخنا الشهاب الرّملي وعدم الإضرار كما قاله ابن الصباغ فعليه كما أفتى به ابن الصلاح إراحة المأجور على الوجه المعتاد كما في إراحة الدابة ولا أثر للفرق بينهما بأن إتعاب الدابة المُضِرُّ بها حرام حتى على ما ليكها بخلاف الأرض؛ لأنّ العادة مُحَكِّمة والتّعميم مَحْمُولٌ عليها لِلْحَقِّ لِلضَّرَرِ بِالْمَالِكِ بِمُخَالَفَتِهَا شرح م ر.

الأرض، وظاهر أن الأدمي ليس مثلهما في ذلك فلا تصح إجارته لينتفع به المؤجر ما شاء (وكذا) تصح (لو قال) له (إن شئت فازرع) ها (إن شئت فاغرس) ها (في الأصح) ويتخير بينهما فيصنع ما شاء من زرع أو غرس؛ لأنه رضي بالأضر ولا يصح لزرع وتغرس ولا أزرعها واغرسها لأنه لم يبين قدر كل منهما

للمالك بمخالفتها اه وأقره سم. ٥ قوله: (وظاهر) إلى قول المتن ويشتراط في النهاية. ٥ قوله: (أن الأدمي إلخ) أي حرًا كان أو رقيقًا، ولو قيل بالصحة والحمل على ما جرت به العادة في إيجار مثله لكان له وجه اه ع ش. ٥ قوله: (الينتفع به المؤجر) كذا في نسخ الشارح م ر وحيث فتعين قراءته بفتح الجيم فيكون من باب الحذف أو الإيصال أي المؤجر له اه رشيد. ٥ قوله: (ويتخير) إلى قوله وإنما اعتبروا في المغني. ٥ قوله: (فيصنع ما شاء من زرع أو غرس) يتجه أن يجوز له زرع البغض وغرس البغض؛ لأنه أخف قطعًا من غرس الجميع الجائز له، بل قال له إن شئت فاغرس وإن شئت فابن احتمل جواز غرس البغض والبناء في البغض؛ لأنه رضي بكل من ضرري غرس الجميع وبنائه، وضرر التبعض إن لم يكن أقل من كل منهما ما زاد عليه ويحتمل م ر المنع لأنه لا يلزم من رضاه بمحض ضرر كل رضاه بالملق منهما إذ قد يرضى بمحض ضرر ظاهر الأرض كما في البناء أو بمحض ضرر باطنها كما في الغرس دون المتبعض منهما فليأتمل فلعل هذا أوجه سم على حج اه ع ش أي الاحتمال الثاني. ٥ قوله: (لترزع وتغرس) وكذا لترزع أو تغرس بأو كما في الروض قال في شرحه للإبهام لأنه جعل له

٥ قوله: (وظاهر أن الأدمي إلخ) اعتمد م ر. ٥ قوله: (ويتخير بينهما فيصنع ما شاء من زرع أو غرس) يتجه أن يجوز له زرع البغض وغرس البغض؛ لأنه أخف قطعًا من غرس الجميع الجائز له وغاية زرع البغض فقط أنه عدول عن غرس ذلك البغض الجائز إلى ما هو أخف منه ولا وجه لمنعه، بل لو قال له إن شئت فاغرس وإن شئت فابن احتمل جواز غرس البغض والبناء في البغض؛ لأنه رضي بكل من ضرري غرس الجميع وبنائه وضرر التبعض إن لم يكن أقل من ضرر كل منهما ما زاد عليه ويحتمل المنع؛ لأنه لا يلزم من رضاه بمحض ضرر كل رضاه بالملق منهما؛ إذ قد يرضى بمحض ضرر ظاهر الأرض كما في البناء أو بمحض ضرر باطنها كما في الغرس دون المتبعض منهما فليأتمل فلعل هذا أوجه. ٥ قوله: (ولا يصح لترزع وتغرس) وكذا لترزع أو تغرس بأو كما في الروض قال في شرحه للإبهام؛ لأنه جعل له أحدهما لا بعينه حتى لو قال ذلك على معنى أنه يفعل أيهما شاء صح كما قيل عن التقریب اه. وقوله لأنه جعل له أحدهما لا بعينه مع قوله حتى إلخ يعلم منه الفرق بين البطلان في لترزع أو تغرس والصحة في إن شئت فازرع، وإن شئت فاغرس وتوهم بعض الطلبة من قول الروض وكذا لو أجره لغيرس أو لبني وأطلق وغرس وبني ما شاء أنه مصور بجمعه بين الصيغتين في العقد بأن قال المؤجر أجرتك لغيرس أو لبني واستشكله بالبطلان في لترزع أو لغيرس وهو خطأ، بل هو إشارة إلى مسألتين إحداهما أجرتكها لغيرس ولم يبين المغروس فيغرس ما شاء والثانية أجرتكها لبني ولم

بل قال القفال لا يصح أزرع النصف واغرس النصف حتى يُبين جانب كل.
(ويُشترط في إجارة دابة لزكوب) عينا أو ذمة (معرفة الراكب بمشاهدة أو وصف تام) له بنحو
ضخامة أو تحافة ليعرف زنته تخمينًا وقول الجلال البلقيني لا بُد من الوزن مع الوصف
ضعيف وإنما اعتبروا في نحو المحمل الوصف مع الوزن؛ لأنه إذا عُين لا يتغير والراكب قد
يتغير بسمن أو هزال فلم يُعتبر جميعهما فيه (وقيل لا يكفي الوصف) وتتعين المشاهدة للخبر
السابق «ليس الخبر كالمعاينة» ولما يأتي أنه لا يكفي وصف الرضيع وأطالوا في ترجيحه؛ لأنه
الذي عليه الأكثر بل الأول بحث لهما فقط (وكذا الحكم فيما) معه من زاملة ونحوها كما
بأصله ولا ترد عليه خلافا لمن زعمه؛ لأن كلامه الآتي في المحمل يُفيده وفيما (يوكب عليه من
محمل وغيره) كسرج أو إكاف (إن) فحش تفاوته ولم يكن هناك عُرف مُطرّد و (كان) ذلك
(له) أي تحت يده ولو بعارية يُشترط أحدهما إن ذُكر في العقد، لكن المُعتمد أنه لا بُد هنا من

أحدهما لا بعينه حتى لو قال ذلك على معنى أنه يفعل أيهما شاء صح كما نُقل عن التّريب اه وقضية
هذا أي ما نُقل عن التّريب الصّحة في لتغرس أو تبني على معنى أنه يفعل أيهما شاء اه سم وما ذكره
عن الرّوض وشرحه في المُعني مثله وقوله على معنى أنه الخ هذا يجري في لتزرع وتغرس وفي أزرعها
واغرسها بالواو كما مر عن النهاية قبيل قول المُصنّف والامتناع الشرعي كالحسي ما يصرّح به .
قوله: (بل قال القفال) أي كما مر اه سم أي قبيل قول المتن والامتناع الشرعي الخ . قوله: (حتى يُبين
جانب كل) وإذا بين جانب كل جاز إبدال الغرس بالزّرع كما هو ظاهر لآته أخف اه سم . قوله: (عينا)
إلى قوله إن ذُكر في النهاية إلّا قوله وأطالوا إلى المتن . قوله: (جَمَعُهما) أي الوصف والوزن .
قوله: (كالمعاينة) وفي رواية كالعيان اه ع ش . قوله: (معه) إلى قوله لكن في المُعني إلّا قوله ولا تُرد
إلى المتن . قوله: (من زاملة) وهي ثياب تُجمع ويضم بعضهما إلى بعض اه كُردّي أي وتوضع على
ظهر الدّابة بدل نحو السّرج ويوكب عليها . قوله: (يُفيده) أي لدخوله في قوله وغيره اه . مُعني .
قوله: (من محمل بفتح) الميم الأولى وكسر الثانية اه . مُعني . قوله: (تفاوته) أي ما يوكب عليه
وكذا الإشارة بقوله ذلك . قوله: (يُشترط الخ) راجع لقوله وكذا الحكم فيما معه الخ أو فيما يوكب الخ
وبيان لفائدة التشبيه وكان الأنسب التّفريع ولذا قال النهاية والمُعني فَيُشترط معرفته بمشاهدته أو وصفه
التّام اه وقوله: (إن ذُكر) أي ما مرّ ممّا معه وما يوكب عليه . قوله: (لكن المُعتمد الخ) وفاقا للرّوض
والبهجة وشيخ الإسلام . قوله: (لا بُد هنا) أي في نحو المحمل .

يُعين ما يبي به قيني ما شاء ولا يتعدّ فيهما التّقيّد بالمُعْتاد في مثل تلك الأرض من الغراس والبناء
وقضية ما تقدّم عن التّريب الصّحة في لتغرس أو تبني على معنى أنه يفعل أيهما شاء .
قوله: (بل قال القفال) أي كما مرّ .
قوله: (حتى يُبين جانب كل) وإذا بين جانب كل جاز إبدال الغرس بالزّرع كما هو ظاهر لآته أخف .

الرؤية مع الامتحان باليد إن أمكن وألحقوا نحو المحمل بالزائلة لا بالمحمول الآتي الاكتفاء فيه بأحد هذين؛ لأن الفرض كما تقرّر أنه لا عرف مطرد ثم مع فحش تفاوته إذ نحو الخشب يتفاوت ثقله فلا يحيط به العيان وبه يؤدّ تنظيم ابن الرفعة في ذلك أو من الوصف مع الوزن أما لو اطرّد بما يركب عليه عرف أو لم يكن للراكب فلا يحتاج لمعرفة ويحمل في الأولى على العرف ويركبه المؤجّر في الثانية على ما يليق بالدابة كما يأتي وإن أحضر الراكب ما يركب

☐ قوله: (مع الامتحان باليد) أي فلا يكفي الرؤية بدون الامتحان ولا الوصف بدون الوزن خلافاً لقضية التشبيه اه سم وظاهر صنيع النهاية والمغني هنا اعتماد قضية التشبيه من كفاية الرؤية أو الوصف التام حيث حملا المتن على ظاهره وأسقطا قول الشارح لكن إلى أما لو اطرّد.

☐ قوله: (إن أمكن) مفهومه كما يأتي عن المغني أنه إن لم يمكن الامتحان باليد كفت الرؤية.

☐ قوله: (والأحقوا) أي في اشتراط الرؤية مع الامتحان. ☐ قوله: (الاكتفاء) فاعل الآتي وقوله: (فيه) أي المحمول. ☐ قوله: (بأحد هذين) أي الرؤية والامتحان اه سم. وقال الكزدي أي المشاهدة والوصف التام اه. ☐ قوله: (لأن الفرض إلخ) تعليل للإلحاق. ☐ قوله: (فلا يحيط به) أي بنحو المحمل.

☐ قوله: (ثم) أي في نحو المحمل. ☐ قوله: (وبه يؤدّ إلخ) أي بالتعليل المذكور وقوله: (في ذلك) أي في الإلحاق. ☐ قوله: (أو من الوصف إلخ) عطّف على قوله من الرؤية إلخ أي وصف ما يركب عليه بضيقه أو سعته اه شرحا الروض والبهجة. ☐ قوله: (أما لو اطرّد) إلى قوله كما لو استأجر دابة في المغني إلّا قوله وصحن وإبريق وإداوة وقوله قال إلى المتن وقوله وزعم إلى المتن وقوله وقد يُعني عن الجنس وإلى قول المتن ويحب في النهاية إلّا قوله وقد يُعني عن الجنس.

☐ قوله: (لمعرفته) عبارة النهاية والمغني إلى ذكره اه ع ش. ☐ قوله: (على ما يليق بالدابة) من سرج ولاكاف أو زائلة أو غيرها اه شرح الروض. ☐ قوله: (يليق بالدابة) ظاهره وإن لم يلق بالراكب ويوجه بأن عدم تعيينه ما يركب عليه رضا منه بما يصلح للدابة وإن لم يلق به وقد يقال لا بد من لياقته بكل من الراكب والدابة اه. ☐ قوله: (كما يأتي) أي في الفصل الآتي بعد. ☐ قوله: (وإن أحضر إلخ) غاية.

☐ قوله: (مع الامتحان باليد) أي فلا يكفي الرؤية بدون الامتحان ولا الوصف بدون الوزن خلافاً لقضية التشبيه وعبارة شرح الروض مع امتحانه الزائلة باليد كما نقله الأصل عن البغوي وأقرّه ثم ألحق بها المحمل والعمارة، لكن ردّ ابن الرفعة للإلحاق إلخ.

☐ قوله: (إن أمكن) انظر مفهومه. ☐ قوله: (بأحد هذين) أي الرؤية والامتحان ش. ☐ قوله: (أو من الوصف) قال في شرح الروض بضيقه أو سعته اه.

☐ قوله: (أو من الوصف) عطّف على من الرؤية ش. ☐ قوله: (ويحمل في الأولى على العرف) وبهذا يؤدّ قول الأذرع يطلب الجمع بين هذا وبين قولهم الآتي يتبع في السرج العرف في الأصحّ شرح م ر.

عليه ولا بُدَّ في نحو المحمّل من وطاءٍ فيه يجلس عليه وكذا غطاءً له إن شَرَطَ في العقد ويُعرَفُ أحدهما بأحدِ ذَيْنِكَ ما لم يكن فيه عُرفٌ مُطَرِّدٌ فيحتملُ الإطلاقُ عليه (ولو شَرَطَ) في عَقْدِ الإجارة (حملَ المعاليق) جنحٌ مُعلوقٌ بضَمِّ الميم، وقيلَ مِعْلَاقٌ كسفرةٌ وقُدْرٌ وصَحْنٌ وإبريقٌ وإداوةٌ وقَصْعةٌ فارِغَةٌ أو فيها نحوُ ماءٍ أو زادَ قال الماورديُّ ومِضْرِبَةٌ ومِخْدَةٌ (مُطْلَقًا) عن الرُّؤْيَةِ مع الامتِحَانِ باليَدِ وعن الوصفِ مع الوزْنِ (فسدَ العقدُ في الأصحِّ) لاختلافِ الناسِ فيها قِلَّةٌ وكثَرَةٌ ولا يُشترَطُ تقديرُ ما يأكلُه كُلُّ يومٍ (وإن لم يشترطه) أي حملَ المعاليقِ (لم يُستَحَقَّ

فَوَدَّ: (ولا بُدَّ في نحوِ المحمّلِ إلخ) أي سواءَ شَرَطَ في العقدِ أم لا اه شرح الرُّوضِ ويُفيدُه أيضًا إطلاقُ الشارحِ كالنَّهْيَةِ والمُعْنِي هُنا وتَقْيِيدُهُم في الغِطاءِ. فَوَدَّ: (من وطاءٍ) بكسرِ أوْلِهِ وهو ما يُفْرَشُ في المحمّلِ ونَحْوِهِ لِيُجْلَسَ عليه اه شرح الرُّوضِ. فَوَدَّ: (وكذا غطاءً إلخ) بكسرِ أوْلِهِ وهو ما يُسْتَظَلُّ به ويُتَوَقَّى به مِنَ الشَّمْسِ والمَطَرِ فإن كانَ لِلْمَحْمَلِ ظَرْفٌ مِنْ لِيَدٍ أو أديمٍ فَكَالْغِطاءِ فيما ذَكَرَ شرح الرُّوضِ ومُعْنِي. فَوَدَّ: (ويُعرَفُ أحدهما) أي يُشترَطُ مَعْرِفَةُ أَحَدِهِمَا أي الوطاءِ والغِطاءِ. فَوَدَّ: (بأحدِ ذَيْنِكَ) أي بالرُّؤْيَةِ أو الوصفِ مُعْنِي وكُرْدِيٍّ وع ش وفي سَمِ بَعْدَ سَرَدٍ عبارة الرُّوضِ مع شرحه الموافقةَ لِهَذَا ما نَصَّه وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِمَتِحَانِ مع الرُّؤْيَةِ ولا لِلْوِزْنِ مع الوصفِ وقولُ الشارحِ بأحدِ ذَيْنِكَ قد يُفِيدُ اغْتِيَارَهُمَا وقد يَنَاسِبُ ذلك ما يُفِيدُهُ كَلَامُهُ الْآتِي اه أي في تَفْسِيرِ مُطْلَقًا. فَوَدَّ: (بضمِّ الميم) أي واللامِ اه ع ش. فَوَدَّ: (مِعْلَاقٌ) أي بكسرِ الميم. فَوَدَّ: (كسفرةٌ إلخ) عبارةُ النَّهْيَةِ والمُعْنِي وهو ما يُعْلَقُ على البعيرِ كسفرةِ إلخ اه. فَوَدَّ: (قال الماورديُّ إلخ) أي عَطَفًا على السُّفْرَةِ. فَوَدَّ: (ولا يُشترَطُ تقديرُ ما يأكلُه إلخ) أي مِنَ الطَّعَامِ المَحْمُولِ لِيُؤْكَلَ في الطَّرِيقِ وإِنَّمَا ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ هُنا لِمُنَاسَبَتِهَا لِمَا أَفْهَمَهُ الْمُتَنُّ مِنْ اشْتِرَاطِ مَعْرِفَةِ الْمَعَالِيقِ الْمُشْرُوطِ حَمْلُهَا الَّتِي مِنْهَا الطَّعَامُ كما أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ أو فِيهَا نَحْوُ ماءٍ أو زادَ. فَوَدَّ: (تقديرُ ما يأكلُه) أي فَيَأْكُلُ على الْعَادَةِ لِمِثْلِهِ فَلَوْ اتَّفَقَ لَهُ عَدَمُ الْأَكْلِ لِإِضْيَافَةٍ أو تَشْوِيشٍ مَثَلًا فَيَنْبَغِي أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ على التَّصَرُّفِ فيما كانَ يَأْكُلُهُ في تلكِ الْمُدَّةِ؛ لأنَّ ذلكَ يَقَعُ كَثِيرًا نَعَمَ لو ظَهَرَ مِنْهُ قَصْدُ ذَلِكَ كانَ اشْتَرَى مِنَ السُّوقِ ما أَكَلَهُ وَقَصَدَ ادِّخَارَ ما مَعَهُ مِنَ الزَّادِ لِيَبِيعَهُ إِذَا ارْتَفَعَ السَّعْرُ كُلَّفَ نَقْصَ ما كانَ يَأْكُلُهُ في تلكِ الْمُدَّةِ فَلَوْ امْتَنَعَ لَزِمَهُ أَجْرُهُ مِثْلَ حَمْلِهِ اه ع ش.

فَوَدَّ (لشيءٍ): (لَمْ يُسْتَحَقَّ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ نَهْيَةً وَمُعْنِي قال الرَّشِيدِيُّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَعَيِّنٍ اه عبارة ع ش وَجَوَزَ بِنَاؤُهُ لِلْفَاعِلِ يَعُودُ الضَّمِيرُ لِلْمُؤَجَّرِ بَلْ هُوَ أَنَسَبُ بِقَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ اه. وقوله:

فَوَدَّ: (ولا بُدَّ في نحوِ المحمّلِ مِنْ وطاءٍ فِيهِ إلخ) سواءَ شَرَطَ في العقدِ أم لا قاله في شرح الرُّوضِ. فَوَدَّ: (ويُعرَفُ أحدهما بأحدِ ذَيْنِكَ ما لم يكن إلخ) عبارةُ الرُّوضِ وشرحُه وَيُشترَطُ رُؤْيَةُ وَطاءٍ أو وَضْفُهُ سواءَ شَرَطَ في العقدِ أم لا وكذا الغِطاءِ إن شَرَطَ في العقدِ إِلَّا إِنْ أَطْرَدَ فِيهِ عُرفٌ فَيَكْفِي الإِطْلَاقُ وَيُحْمَلُ على العُرفِ وَيَأْتِي مِثْلُهُ في الوطاءِ اه باختصارٍ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلِمَتِحَانِ مع الرُّؤْيَةِ ولا لِلْوِزْنِ مع الوصفِ وقولُ الشارحِ بأحدِ ذَيْنِكَ قد يُفِيدُ اغْتِيَارَهُمَا وقد يَنَاسِبُ ذلك ما يُفِيدُهُ كَلَامُهُ الْآتِي في المِضْرِبَةِ

حملها) ولا حمل بعضها وإن خَفَّ كإداوة اعتيد حملها على ما اقتضاه إطلاقهم وذلك لاختلاف الناس فيها. (ويُشترط في إجارة العين) لدائبة لركوب أو حمل (تعين الدائبة) أي عَدَمُ إيهامها فلا يكفي أحد هذين وزعم أن هذا معلوم من أوّل الفصل بتسليمه لا يُمنع التصريح به (وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب) والأظهر اشتراطه وكذا يُشترط قدرتها على ما استوجبت لحمله (و) يُشترط (في إجارة الدّمة) للركوب (ذكر الجنس والنوع) وقد يُغني عن الجنس (والذكورة والأنوثة) كعبر بُختي ذكر لاختلاف الغرض بذلك ووجهه في الأخير أن الذكر أقوى والأنثى أسهل ويُشترط أيضًا ذكر كيفية سيرها ككونها بحرًا أو قَطُوفًا (ويُشترط فيهما) أي إجارة العين والدّمة للركوب (بيان قدر السير كل يوم) وكونه ليلاً أو نهارًا والنزول في عامر أو صحراء لثفاوت الغرض بذلك ويجوز مُجاوزة المحل المشروط والنقص عنه يخوف ظنّ منه ضرر دون غيره كما لو استأجر دابةً ليلد ويعود عليها فإنه لا يُحسب عليه مُدة إقامتها

(المُؤَجَّر) صوابه المُستأجر. قوّه: (وزعم الخ) مُبتدأ خبره قوله لا يُمنع الخ وقوله بتسليمه مُتعلّق بالثاني. قوّه: (لا يُمنع التصريح به) مع أن فيه توطئة لما بعده اه سم. قوّه: (للكوب) لا للحمل بدليل قوله الآتي لا لجنس الدّاية وصفتها اه سم.

قوله (لشي): (ذكر الجنس) كالإبل والخيول اه مُغني. قوّه: (كعبر بُختي ذكر) نشر على ترتيب اللَّف. قوّه: (ووجهه) أي الاختلاف (في الأخيرة) أي الذكورة والأنوثة. قوّه: (بحرًا أو قَطُوفًا) أي أو مُهملجًا والبحر الواسع المشي والقطوف بفتح القاف البطيء السير والمُهملج بكسر اللام حسن السير في سرعة اه مُغني عبارة البُجيرمي المُهملجة هي بضَم الميم وفتح الهاء وإسكان الميم وكسر اللام ذات السير السريع زيادي والقطوف بطيئة والبحر ما بينهما اه. قوّه: (ويجوز مُجاوزة الخ) عبارة المُغني فإن زاد في يوم على المشروط أو نقصا عنه فلا جبران من اليوم الثاني بزيادة أو نقص بل يسيران على الشرط، ولو أراد أحدهما زيادة أو نقصًا يخوف أُجيب إن غلب على الظن الضرر به أو ليخضب أو ليخوف ولم يغلب على الظن الضرر به فلا يُجاب اه زاد الأسنى قال الزركشي ويتبعني أن يُجاب طالب

والمُخَدّة. قوّه: (لا يُمنع التصريح به) وفيه توطئة لما بعده. قوّه: (للكوب) لا للحمل بدليل قوله الآتي لا لجنس الدّاية وصفتها. قوّه: (وكونه ليلاً أو نهارًا الخ) عبارة الرّوض فرع ويتبع الشرط وإلا فالعرف في سير الليل والنهار والنزول في القرى أو الصحراء وسلوك أحد الطريقين اه، قال في شرحه فإن اعتيد سلوكهما معًا وجب البيان فإن أطلق لم يصح العقد إلا إن تساوى من سائر الوجوه فيحتمل الصحة كتنظيره في القود في المعاملة بها اه. قوّه: (ليخوف ظنّ منه ضرر دون غيره) قال في الرّوض وشرحه وإن أراد أحدهما الزيادة أو النقص ليخضب أو ليخوف ولم يغلب على الظن الضرر به فلا يُجاب قال الزركشي ويتبعني أن يُجاب طالب النقص ليخضب حيث لا علف وقد يدخل في الخوف اه. وقضيته أنه لا يُجاب طالب الزيادة ليخضب حيث لا علف، لكن مع خوف الضرر بتزكه يتبعني أن

لِخَوْفٍ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِالطَّرِيقِ مَنَازِلُ مُضْبُوطَةً) بِالْعَادَةِ (فَيُنْزَلُ) قَدَرَ السَّيْرِ (عَلَيْهَا) مَا لَمْ يَشْرِطْ خِلَافَهُ فَإِنْ لَمْ يَنْضَبِطْ اشْتَرَطَ بَيَانُ الْمَنَازِلِ أَوْ التَّقْدِيرُ بِالزَّمَنِ وَحْدَهُ هَذَا كُلُّهُ إِنْ كَانَتْ الطَّرِيقُ أَمْنَةً وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ تَقْدِيرُ السَّيْرِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِخْتِيَارِ ذِكْرُهُ جَمْعٌ قَالَا وَمُقْتَضَاهُ امْتِنَاعُ التَّقْدِيرِ بِالزَّمَانِ أَيْضًا وَحِينَئِذٍ يَتَعَذَّرُ الِاسْتِفْجَارُ فِي طَرِيقِ تَخَوُّفِهِ لَا مَنَازِلَ بِهَا مُضْبُوطَةً اهـ.
وَقَالَ الْأُذْرَعِيُّ قَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّامِلِ صِحَّةُ التَّقْدِيرِ مِنْ بَلَدٍ كَذَا إِلَى بَلَدٍ كَذَا لِلضَّرُورَةِ.
(وَيَجِبُ فِي الْإِجَارِ لِلْحَمْلِ) إِجَارَةٌ غَيْرُ أَوْ ذِمَّةٌ (أَنْ يَعْرِفَ الْمَحْمُولُ) لاختلاف تأثيره وضرره (فَإِنْ أَحْضَرَ رَأَهُ) إِنْ ظَهَرَ (وَامْتَحَنَهُ بِيَدِهِ إِنْ) لَمْ يَظْهَرْ كَأَنَّ كَانَ فِي ظُلْمَةٍ أَوْ (كَانَ فِي ظَرْفٍ) وَأَمَكْنٍ تَحْمِينًا لَوَزْنِهِ (وَإِنْ غَابَ) أَوْ حَضَرَ (قُدِّرَ بِكَيْلٍ)

التَّقْصِ لِلْخُضْبِ حَيْثُ لَا عَلَفَ وَقَدْ يَدْخُلُ فِي الْخَوْفِ انْتَهَى اهـ. وَفِي سَمِ بَعْدَ سَرْدِ عِبَارَةِ الْأُسْنَى مَا نَصَّهُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُجَابُ طَالِبُ الزِّيَادَةِ لِلْخُضْبِ حَيْثُ لَا عَلَفَ لَكِنْ مَعَ خَوْفِ الضَّرَرِ بَرْكَه وَيَتَّبَعِي أَنْ يُجَابَ كَمَا يُفْهَمُهُ أَوَّلُ الْكَلَامِ اهـ قَالَ ع ش وَمَعَ ذَلِكَ أَيِ الْجَوَازِ يَلْزَمُهُ أَجْرُهُ مِثْلُ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْقَدْرِ الزَّائِدِ وَلَا شَيْءَ لَهُ فِي مُقَابَلَةِ مَا نَقَصَ مِنَ الْمَسَافَةِ إِنْ قُدِّرَ بِالزَّمَنِ وَيَحْطُ عَنْهُ أَجْرُهُ مَا نَقَصَ إِنْ قُدِّرَ بِمَحَلِّ الْعَمَلِ اهـ قَوْلُ الْمُتَنِّ (بِالطَّرِيقِ الْخ) أَيِ وَفِي السَّيْرِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا وَفِي التَّزْوِلِ فِي عَامِرٍ أَوْ صَحْرَاءٍ عُرْفُ عِبَارَةِ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَيَتَّبَعُ الشَّرْطَ، وَإِنْ خَالَفَ الْعُرْفَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطًا فَالْعُرْفُ يَتَّبَعُ فِي سَيْرِ اللَّيْلِ أَوْ التَّهَارِ وَفِي التَّزْوِلِ فِي الْفَرَى أَوْ الصَّحْرَاءِ وَفِي سُلُوكِ أَحَدِ الطَّرِيقَيْنِ إِذَا كَانَ لِلْمَقْصِدِ طَرِيقَانِ فَإِنْ اغْتَيْدَ سُلُوكُهُمَا وَجَبَ الْبَيَانُ فَإِنْ أَطْلَقَ لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ إِلَّا إِنْ تَسَاوَا مِنْ سَائِرِ الْوُجُوهِ فَيَحْتَمِلُ الصَّحَّةُ كَنْظِيرِهِ فِي التَّنَوُّدِ فِي الْمُعَامَلَةِ بِهَا اهـ وَأَقْرَأَهَا سَم. قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَنْضَبِطْ) الْمُنَاسِبُ التَّائِيْدُ. قَوْلُهُ: (هَذَا كُلُّهُ) أَيِ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا إِلَى هُنَا. قَوْلُهُ: (تَقْدِيرُ السَّيْرِ فِيهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ التَّقْدِيرُ بِالسَّيْرِ بِهِ اهـ.
قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَانْظُرْ مَا مَرَّجَعُ الضَّمِيرِ فِي الْعِبَارَتَيْنِ أَيِ النِّهَايَةِ وَالتَّخْفَةِ وَعِبَارَةُ الْقَوْتِ، وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ إِنْ كَانَ الطَّرِيقُ مَخُوفًا لَمْ يَجْزِ تَقْدِيرُ السَّيْرِ فِيهِ اهـ فَمَرَّجَعُ الضَّمِيرِ فِيهَا الطَّرِيقُ اهـ أَيِ فَمَرَّجَعُ الضَّمِيرِ فِي الْعِبَارَتَيْنِ الطَّرِيقُ الْغَيْرُ الْمَأْمُونِ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْخ) أَيِ السَّيْرِ. قَوْلُهُ: (وَقَالَ الْأُذْرَعِيُّ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّامِلِ كَمَا أَفَادَهُ الْأُذْرَعِيُّ الْخ اهـ قَالَ ع ش. قَوْلُهُ: كَمَا أَفَادَهُ الْأُذْرَعِيُّ هُوَ مُقَابِلٌ لِمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ مِنَ الْبُطْلَانِ مُطْلَقًا وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ يَكْفِي التَّقْدِيرُ فِي زَمَنِ الْخَوْفِ بِالْإِجَارَةِ إِلَى بَلَدٍ كَذَا طَالَ زَمَنُ السَّيْرِ لَهُ لِكَثْرَةِ الْخَوْفِ أَوْ قَلَّ اهـ. قَوْلُهُ: (صِحَّةُ التَّقْدِيرِ الْخ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش.

قَوْلُهُ: (إِجَارَةٌ غَيْرُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَأَمَكْنٍ) أَيِ الْإِمْتِحَانِ وَقَوْلُهُ: (تَحْمِينًا الْخ) تَغْلِيلٌ لِلِإِمْتِحَانِ ش اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ امْتِحَانُهُ بِالْيَدِ كَفَّتِ الرُّؤْيُ وَلَا يُشْتَرَطُ الْوَزْنُ فِي الْحَالَتَيْنِ. (تَنْبِيْهُ): قَوْلُهُ إِنْ كَانَ فِي ظَرْفٍ يَوْهَمُ أَنَّ مَا يَسْتَعْنِي عَنِ الظَّرْفِ كَالْأَخْجَارِ وَالْأَشْخَابِ لَا يُمْتَحَنُ بِالْيَدِ وَلَيْسَ مُرَادًا فَلَوْ قَالَ وَامْتَحَنَهُ بِيَدِهِ إِنْ أَمَكْنُ لَكَانَ أَوَّلَى اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ حَضَرَ) اسْقَطَهُ النِّهَايَةُ

يُجَابُ كَمَا يُفْهَمُهُ أَوَّلُ الْكَلَامِ. قَوْلُهُ: (وَأَمَكْنٍ) أَيِ الْإِمْتِحَانِ وَقَوْلُهُ تَحْمِينًا تَغْلِيلٌ لِلِإِمْتِحَانِ ش.

إِنْ كَانَ مَكِيلًا (أَوْ وَزَنَ) إِنْ كَانَ موزونًا أَوْ مَكِيلًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ طَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ وَالْوِزْنُ فِي كُلِّ شَيْءٍ أَوَّلَى لِأَنَّهُ أَضْبَطُ (و) أَنْ يَعْرِفَ (جِنْسَهُ) أَيِ الْمَحْمُولِ الْمَكِيلِ لِاخْتِلَافِ تَأْثِيرِهِ فِي الدَّائِيَةِ وَإِنْ اتَّخَذَ كَيْلَهُ كَمَا فِي الْمِلْحِ وَالذَّرَّةِ أَمَّا الْموزونُ كَأَجْرُ ثَكْمِهَا لِتَحْمِيلِ عَلَيْهَا مِائَةَ رَطْلٍ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ مِثْلًا شِئْتَ فَلَا يَشْتَرِطُ ذِكْرُ جِنْسِهِ؛ لِأَنَّهُ رِضًا مِنْهُ بِأَصْرٍ الْأَجْنَاسِ بِخِلَافِ عَشْرَةِ أَفْقَرَةٍ مِثْلًا شِئْتَ فَإِنَّهُ لَا يُغْنِي عَنْ ذِكْرِ الْجِنْسِ لِكثْرَةِ الْاِخْتِلَافِ مَعَ اتِّحَادِ الْكَيْلِ وَأَيْنَ ثِقُلُ الْمِلْحِ مِنْ ثِقَلِ الذَّرَّةِ وَقَلَّتْهُ مَعَ اتِّحَادِ الْوِزْنِ وَلَا يَصِحُّ لِتَحْمِيلِ عَلَيْهَا مَا شِئْتَ بِخِلَافِ لِتَزْرَعَهَا مَا شِئْتَ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ تُطَبِّقُ كُلَّ شَيْءٍ وَمَتَى قُدِّرَ بوزنٍ لِلْمَحْمُولِ كِمِائَةِ رَطْلٍ حِنْطَةً أَوْ كَيْلَهُ لَمْ يَدْخُلِ الظَّرْفُ فَيَشْتَرِطُ رُؤْيَتَهُ كَجِبَالِهِ أَوْ وَصْفُهَا مَا لَمْ يَطْرِدِ الْعُرْفُ ثُمَّ بَغَائِرُ مُتَمَائِلَةٍ أَيِ قَرِيبَةٍ

وَالْمُغْنِي فِي الْكَزْدِيِّ قَوْلُهُ أَوْ حَضَرَ أَيِ حُضُورًا غَيْرَ مَا ذُكِرَ بَأَن لَمْ يَظْهَرْ وَلَمْ يُمَكِّنْ امْتِحَانَهُ بِالْيَدِ اهـ وَهَذَا خِلَافُ ظَاهِرٍ مَا مَرَّ فِي الشَّرْحِ وَخِلَافُ مَا مَرَّ أَيْضًا عَنِ الْمُغْنِي مِنْ كِفَايَةِ الرُّؤْيَةِ عِنْدَ عَدَمِ امْتِحَانِ الْاِمْتِحَانِ بِالْيَدِ وَيَظْهَرُ أَنَّ الشَّارِحَ أَفَادَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ أَنَّ التَّقْدِيرَ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ يَكْفِي فِي الْحَاضِرِ كَمَا يَكْفِي فِيهِ مَا مَرَّ. هـ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ مَكِيلًا) إِلَى قَوْلِهِ إِنَّمَا لَمْ يَشْتَرِطُوا فِي الْمَحْمُولِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَيَأْتِي ذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ وَفِي مِائَةِ قَدَحٍ. هـ قَوْلُهُ: (أَيِ الْمَحْمُولِ الْمَكِيلِ) أَيِ الْغَائِبِ مُغْنِي وَغَرَزَ. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا يَشْتَرِطُ ذِكْرُ جِنْسِهِ) وَتَقَدَّمَ فِي الْمَحْمُولِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي ذِكْرُ وَزْنِهِ عَنْ ذِكْرِ وَصْفِهِ وَالْفَرْقُ مُمَكِّنٌ اهـ سَم. هـ قَوْلُهُ: (وَقَلَّتْهُ) عَطَفَ عَلَى كَثْرَةِ مِنْ قَوْلِهِ لِكثْرَةِ الْاِخْتِلَافِ اهـ سَم. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ كَيْلَهُ) عَطَفَ عَلَى وَزْنِ الْخِ أَيِ أَوْ قُدِّرَ بِكَيْلِ الْمَحْمُولِ كِمِائَةِ قَفِيزٍ حِنْطَةً. هـ قَوْلُهُ: (فَيَشْتَرِطُ رُؤْيَتَهُ كَجِبَالِهِ الْخِ) لَعَلَّ هَذَا وَقَوْلُهُ الْآتِي وَيَأْتِي ذَلِكَ فِيمَا إِذَا ادْخَلَ الْخِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ ظَرْفَ الْمَحْمُولِ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ عَلَى الْمُؤَجَّرِ وَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ رُؤْيَتِهِ مَا عَلَيْهِ أَوْ وَصْفِهِ أَوْ مَحْمُولَانِ عَلَى مَا لَوْ اشْتَرِطَ الْمُسْتَأْجِرُ الظَّرْفَ مِنْ عِنْدِهِ وَيُقَالُ فِيمَا يَأْتِي أَيْضًا إِنْ ادْخَلَهُ الظَّرْفَ فِي الْحِسَابِ دَلَّ عَلَى إِرَادَتِهِ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِهِ وَهَذَا أَقْرَبُ اهـ سَم. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ وَصْفُهَا) عِبَارَةُ الْعُرَرِ فَيَعْرِفُهُ الْمُؤَجَّرُ بِالرُّؤْيَةِ أَوْ الْوِزْنِ اهـ وَهِيَ الْأَنْسَبُ لِلْمَعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (بَغَائِرُ) أَيِ

هـ قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَجِنْسِهِ) عِبَارَةُ الْمَنْهَجِ وَشَرْحِهِ وَشَرِطَ لِحَمْلِ رُؤْيَةِ مَحْمُولٍ إِنْ حَضَرَ أَوْ امْتِحَانَهُ بِيَدٍ كَذَلِكَ أَوْ تَقْدِيرُهُ حَضَرَ أَوْ غَابَ بِكَيْلٍ فِي مَكِيلٍ وَذِكْرُ جِنْسٍ مَكِيلٍ اهـ بِاخْتِصَارِ فَقَوْلِ الْمَنْهَاجِ وَجِنْسُهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا يَشْتَرِطُ ذِكْرُ جِنْسِهِ) وَتَقَدَّمَ فِي الْمَحْمُولِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي الْمَحْمُولِ ذِكْرُ وَزْنِهِ عَنْ ذِكْرِ وَصْفِهِ وَالْفَرْقُ مُمَكِّنٌ. هـ قَوْلُهُ: (وَقَلَّتْهُ) عَطَفَ عَلَى كَثْرَةِ مِنْ قَوْلِهِ لِكثْرَةِ الْاِخْتِلَافِ ش. هـ قَوْلُهُ: (وَمَتَى قُدِّرَ بوزنٍ لِلْمَحْمُولِ كِمِائَةِ رَطْلٍ حِنْطَةً أَوْ كَيْلَهُ لَمْ يَدْخُلِ الظَّرْفُ) عِبَارَةُ الرُّؤْيِ وَشَرْحِهِ فَإِنْ قَالَ مِائَةَ رَطْلٍ حِنْطَةً أَوْ مِائَةَ قَفِيزٍ حِنْطَةً لَمْ يُحْسَبِ الظَّرْفُ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (فَيَشْتَرِطُ رُؤْيَتَهُ كَجِبَالِهِ الْخِ) لَعَلَّ هَذَا فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ ظَرْفَ الْمَحْمُولِ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ عَلَى الْمُؤَجَّرِ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ رُؤْيَتِهِ مَا عَلَيْهِ أَوْ وَصْفِهِ أَوْ يُحْمَلُ هَذَا عَلَى مَا لَوْ اشْتَرِطَ الْمُسْتَأْجِرُ الظَّرْفَ مِنْ عِنْدِهِ وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا سَيَأْتِي أَيْضًا مِنْ إِدْخَالِهِ الظَّرْفَ فِي الْحِسَابِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى إِجَارَةِ الْعَيْنِ لِمَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّهُ سَيَأْتِي أَنَّ

التمائل عرفاً كما هو ظاهرٌ ويأتي ذلك فيما إذا أدخل الظرف في الحساب ففي مائة من بظرفها لا بد أن يذكر جنس الظرف أو يقول مائة من مِمَّا شئت وفي مائة قدح بظرفها لا بد أن يكون مِمَّا لا يختلف عرفاً كما ذكر أما لو قال مائة رطل فالظرف منها (لا جنس الدابة

وجبال. هـ قوله: (ويأتي ذلك) أي اشترط الرؤية أو الوصف ما لم يطرد العرف فيما إذا أدخل إلخ عبارة الرّوض مع شرحه والمغني ويشترط فيه أي الحمل ذكر الجنس للمحمول نعم لو قال مائة رطل مِمَّا شئت، بل وبدون مِمَّا شئت صحّ العقد والتقدير بالوزن يُعني عن ذكر الجنس وحسب من المائة الظرف كقوله مائة رطل جنطة بظرفها فإنه يصح لزوال الغرر بذكره الوزن ويُحسب منها ظرفها وإن لم يذكر وزنه فإن قال مائة رطل جنطة أو مائة قفيز جنطة ولم يُحسب الظرف فيشترط معرفته بالرؤية أو الوصف إن كان يختلف وإلا كان كأن كان ثم غرائر متماثلة أطرد العرف باستعمالها حمل العقد عليها اهـ وهي صريحة كما ترى في أنه إنما يشترط معرفته الظرف عند عدم دخوله، وأما عند دخوله بلا ذكره كقول الشارح الآتي أما لو قال مائة رطل إلخ أو بذكره كما هنا فلا، خلافاً لما يفيدُه قول الشارح كالتّالية ففي مائة من بظرفها لا بد أن يذكر جنس الظرف ولذا قال سم بعد نقل عبارة العُباب والرّوض ما نصّه وقول العُباب كقوله مائة رطل جنطة بظرفها يقتضي أن المعنى فلا يحتاج إلى معرفته فانظره مع قول الشارح ففي مائة من بظرفها لا بد أن يذكر الجنس وفي عبارة الرّوض المذكورة إشعارٌ بموافقة عبارة العُباب المذكور فتأمل اهـ. وقال السيّد عمّر قوله لا بد أن يذكر جنس الظرف تأمل الفرق بينه وبين قوله آتياً أما الموزون إلخ فإن الظروف من جملة الموزونات فليتأمل تصوّر هذه المسألة مع قوله الآتي أما لو قال مائة رطل فالظرف منها اهـ. هـ قوله: (لا بد أن يكون) أي الظرف (مِمَّا لا يختلف إلخ) أي وإلا لا بد من معرفته بالرؤية أو الوصف كما مرّ. هـ قوله: (أما لو قال مائة رطل) أي بدون نحو جنطة. هـ قوله: (فالظرف منها) أي فلا يشترط معرفته.

ظرف المحمول على المؤجر في إجارة الدّمة أو يقال يُحمل ما سيأتي إذا لم يشترط المستأجر أن يكون الظرف من عنده أو يقال هنا حيث أدخله في الحساب دلّ على إرادته أنه من عنده وهذا أقرب؛ إذ يتعدّد أن يستأجره لِمائة من بظرفها ويكون الظرف خارجاً عنها على المؤجر فليراجع.

هـ قوله: (ويأتي ذلك فيما إذا أدخل الظرف في الحساب ففي مائة من بظرفها إلخ) عبارة العُباب ويُحسب الظرف من المائة فلا يحتاج إلى معرفته كقوله مائة رطل جنطة بظرفها فإن قال مائة رطل أو مائة قفيز جنطة لم يكن الظرف منها فليُعرف برؤية أو وصف إن اختلف اهـ، وعبارة الرّوض نعم لو قال مائة رطل مِمَّا شئت أي أو بدون مِمَّا شئت صحّ وحسب الظرف كقوله مائة رطل جنطة بظرفها فإن قال مائة رطل جنطة لم يُحسب الظرف فيشترط معرفته إن كان مختلفاً اهـ، وقول العُباب كقوله مائة رطل جنطة بظرفها يقتضي أن المعنى فلا يحتاج إلى معرفته فانظره مع قول الشارح ففي مائة من بظرفها لا بد أن يذكر جنس الظرف وفي عبارة الرّوض المذكورة إشعارٌ بموافقة عبارة العُباب المذكورة فتأملها. هـ قوله: (أما لو قال مائة رطل) بدون جنطة.

وصفتها) فلا يُشترط معرفتهما في الإجارة للحمل (إن كانت إجارة ذمّة) لأن الغرض مُجرّد نقل متاع المُلتزم في الذمّة وهو لا يختلف باختلاف الدواب (إلا أن يكون) في الطريق نحو وحل أو يكون (المحمول) الذي شُرط في العقد (زجاجاً) بتثليث أوّله (ونحوه) ممّا يُسرّع انكساره كالخزف فيُشترط معرفة جنس الدابة وصفتها كما في الإجارة للرّكوب مُطلقاً لاختلاف الغرض باختلافها في ذلك وإنّما لم يشترطوا في المحمول التعرّض لسيّر الدابة مع اختلاف الغرض به سرعة وإبطاء عن القافلة؛ لأنّ المنازل تجتمعهم والعادة تُبيّن والضعف في الدابة غيب وبَحَث الزركشي وجوب تعيينها في التقدير بالزمن لاختلاف السّير باختلاف الدواب.

(فصل) في منافع لا يجوز الاستئجار لها ومنافع يخفى الجواز فيها وما يُعتبَر فيها (لا تصح إجارة مُسلم لِجهاد) وإن قصّد إقامة هذا الشّعار.....

□ قول (سني): (إجارة ذمّة) أمّا إجارة عَيْنٍ دابةٍ لِحمل فيُشترط رؤيتها وتعيينها كما في إجارة العين للرّكوب اه مُعني وفي سم عن كثر الأُستاذ مثله ومَرَّ أُنفاً في شرح ويُشترط في إجارة العين ما يصرّح بذلك. □ قول: (لأن الغرض الخ) يُؤخذ منه أنّه لو استأجر لِتَقْلٍ أحمالٍ في البحر من السّويس إلى جُدّة مثلاً لا يُشترط تعيين السّفينة التي يَحْمِلُ فيها لِلْعِلّةِ المذكورة لكن يَتَبَغِي أن يَحْمِلَهَا في سَفِينَةٍ تَلِيقُ عُرْفًا بِحَمْلٍ مثل ذلك اه ع ش. □ قول: (مطلقاً) أي إجارة عَيْنٍ أو ذمّة. □ قول: (لأنّ المنازل الخ) هذا واضح عند الأمن عليها بِتَحْلِفِهَا فَلْيُحَرَّرِ الحُكْمُ عند الخوف عليها من التَّخَلُّفِ اه سَيّد عَمَرٍ ويُمكن أن يقال بِدُخُولِهَا حَيْثُذِي في قولهم إلّا أن يكونَ في الطّريقِ نَحْوٍ وَحَلٍ. □ قول: (غيب) أي يَتَخَيَّرُ به بَيّن الفسخ والإجارة اه ع ش. □ قول: (وجوب تعيينها) لَعَلَّ المُرَادَ جِنْسًا وَصِفَةً.

(فصل: في منافع لا يجوز الاستئجار لها)

□ قول: (في منافع) إلى قوله كما يَتَّبِعُهَا في النّهاية. □ قول: (وما يُعْتَبَرُ فيها) أي في المنافع الثّانية. □ قول (سني): (لا تصح) أي من إمام وغيره أَسْنَى وَمُعْنَى. □ قول (سني): (إجارة) شاملٌ لِلْعَيْنِ وَالذِّمّةِ. □ قول: (مُسلم) يَتَبَغِي أو مُرْتَدٌّ وَالْمُسْلِمُ شاملٌ لِلْإِمَامِ قَلَو استأجره الآحاد لِلْجِهَادِ لم يَصِحَّ وظاهره، ولو إجارة ذمّة وإن أمكنه إبدال نفسه باستئجار ذمّي لأنّه فَرَعُهُ سم على حَجّ اه ع ش. □ قول (سني): (مُسلم) أي ولو عبداً اه مُعْنَى زَادَ النّهايةَ وَصَبَّأً اه. □ قول (سني): (لِجهاد) ومثله المُرابطة

□ قول: (لِلإجارة لِلْحَمْلِ) قال الأُستاذ في الكثر وإجارة العين لِلْحَمْلِ يُشترط فيها تعيين الدّابة ورؤيتها

اه.

(فصل: في منافع لا يجوز الاستئجار لها الخ)

□ قول في (سني): (إجارة) شاملٌ لِلْعَيْنِ وَالذِّمّةِ وقوله مُسْلِمٌ يَتَبَغِي أو مُرْتَدٌّ وَالْمُسْلِمُ شاملٌ لِلْإِمَامِ قَلَو استأجره الآحاد لِلْجِهَادِ لم يَصِحَّ وظاهره ولو إجارة ذمّة وإن أمكنه إبدال نفسه باستئجار ذمّي؛ لأنّه فَرَعُهُ. □ قول في (سني): (لِجهاد) ومثله المُرابطة كما أَقْتَى به البُلْقِينِي.

وَصَرَفَ عَائِدَتَهُ لِلإِسْلَامِ عَلَى الْأَوْجِه؛ لَأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ بِحُضُورِ الصَّفِّ مَعَ وَقُوعِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَبِهِ فَارَقَ جِلَّ أَخِذَ الْأَجْرَةِ عَلَى نَحْوِ تَعْلِيمِ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ أَمَّا الذَّمُّ فَيَصِحُّ، لَكِنْ مِنَ الْإِمَامِ فَقَطْ اسْتِجَارُهُ لِلجِهَادِ كَمَا يَأْتِي فِي بَابِهِ (وَلَا لِفَعْلٍ عِبَادَةٍ تَحِبُّ لَهَا) أَيِ فِيهَا (نِيَّةٌ) لَهَا أَوْ لِمُتَعَلِّقِهَا بِحَيْثُ يَتَوَقَّفُ أَصْلُ حُصُولِهَا عَلَيْهَا فَالْثَرَاءُ بِالْوُجُوبِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ امْتِحَانُ الْمُكَلَّفِ بِهَا بِكَسْرِ نَفْسِهِ بِالامْتِثَالِ وَغَيْرِهِ لَا يَقُومُ مَقَامَهُ فِيهِ وَلَا يَسْتَحِقُّ الْأَجِيرُ شَيْئًا وَإِنْ عَمِلَ طَائِعًا

كما أَتَى بِهِ الْبُلْقِينِيُّ سَمَ وَنَهَايَةً. □ فَوَدَّ: (صَرَفَ عَائِدَتَهُ لِلإِسْلَامِ) أَيِ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بِالصَّحَّةِ حَيْثُ دَّاهِ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً شَرَحَ الرُّوْضُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ هَذَا أَيِ عَدَمِ الصَّحَّةِ إِذَا قَصَدَ الْمُسْتَأْجِرُ وَقُوعَ الْجِهَادِ عَنْ نَفْسِهِ فَإِنْ قَصَدَ إِقَامَةَ هَذَا الشُّعَارِ وَصَرَفَ عَائِدَتَهُ أَيِ فَائِدَتَهُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَوَجَّهَانِ الْإِنْجَاهُ. □ فَوَدَّ: (يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ) أَيِ حَقِيقَةً بِأَنْ كَانَ مُكَلَّفًا أَوْ حُكْمًا بِأَنْ كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى وَلِيهِ مَنَعُهُ مِنَ الْخُرُوجِ عَنِ الصَّفِّ أَهْ ع. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ الْإِنْجَاهُ) أَيِ بِالْوُقُوعِ عَنْ نَفْسِهِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى نَحْوِ تَعْلِيمِ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ) أَيِ بِالنَّسْبَةِ لِلْأَثَرِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَيْهِ وَهُوَ التَّعْلِيمُ الْحَاصِلُ لِلْمُتَعَلِّمِ فَتَكُونُ الْأَجْرَةُ الْمَبْدُولَةُ فِي مُقَابِلِهِ وَلَا كَذَلِكَ فِي الْجِهَادِ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَثَرٌ يَخْصُلُ لِلْغَيْرِ، وَأَمَّا نُصْرَةُ الدِّينِ وَنَحْوُهُ فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ أَحَدٌ سَيِّدٌ عَمَرٌ وَسَمٌ. □ فَوَدَّ: (مِنْ الْإِمَامِ فَقَطْ) ظَاهِرُهُ امْتِنَاعُ ذَلِكَ مِنَ الْقَاضِي وَنَحْوِهِ أَيْضًا سَمَ عَلَى حَجِّ قَالَ شَيْخُنَا وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ لَا يُجَوِّزُ إِلَّا فِعْلًا مَا قَوَّضَهُ لَهُ الْإِمَامُ أَهْ رَشِيدِيَّ. □ فَوَدَّ: (أَوْ لِمُتَعَلِّقِهَا) أَيِ كَالْإِمَامَةِ سَمَ وَرَشِيدِيَّ فَإِنْ مُتَعَلَّقُهَا الصَّلَاةُ ع. □ فَوَدَّ: (بِحَيْثُ الْإِنْجَاهُ) مُتَعَلِّقٌ بِتَجِبُ. □ فَوَدَّ: (حُصُولُهَا عَلَيْهَا) أَيِ حُصُولُ الْعِبَادَةِ عَلَى النِّيَّةِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْقَصْدَ الْإِنْجَاهُ) تَقْلِيلٌ لِلْمَثْنِ ثُمَّ هُوَ إِلَى قَوْلِهِ وَدَخَلَ فِي الْمُنْعِيِّ. □ فَوَدَّ: (لَا بُدَّ مِنْهُ) أَيِ فِي الْحُصُولِ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِتَرْكِهِ أَهْ رَشِيدِيَّ. □ فَوَدَّ: (بِهَا) أَيِ الْعِبَادَةِ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُكَلَّفِ. □ فَوَدَّ: (بِكَسْرِ الْإِنْجَاهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِمْتِحَانِ وَقَوْلُهُ: (بِالْإِمْتِثَالِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْكَسْرِ. □ فَوَدَّ: (وَعَيْرُهُ) أَيِ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ.

□ فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِه) اعْتَمَدَهُ م. ر. وَعِبَارَةً شَرَحَ الرُّوْضُ عَقِبَ قَوْلِهِ فَلَا يُسْتَأْجَرُ لَهُ أَيِ لِلْجِهَادِ مُسْلِمًا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ هَذَا إِذَا قَصَدَ الْمُسْتَأْجِرُ وَقُوعَ الْجِهَادِ عَنْ نَفْسِهِ فَإِنْ قَصَدَ إِقَامَةَ هَذَا الشُّعَارِ وَصَرَفَ عَائِدَتَهُ إِلَى الْإِسْلَامِ الْإِنْجَاهُ. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ جِلَّ أَخِذَ الْأَجْرَةِ عَلَى نَحْوِ تَعْلِيمِ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ) يُتَأَمَّلُ الْفَرْقُ فَإِنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بِوُقُوعِهِ عَنْ نَفْسِهِ خُرُوجُهُ عَنِ الْعَهْدَةِ بِكَوْنِهِ أَدَّى مَا لَزِمَهُ فَالتَّعْلِيمُ الْمَذْكُورُ كَذَلِكَ، وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّ فَايِدَةَ الْجِهَادِ تَقَعُ لَهُ وَتَعُودُ إِلَيْهِ فَقَدْ يُمْنَعُ بِأَنَّهَا إِنَّمَا تَعُودُ لِلإِسْلَامِ أَوْ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانَ هُوَ أَحَدَهُمْ كَمَا أَنَّ فَايِدَةَ التَّعْلِيمِ لَا تَعُودُ لِلْمُعَلِّمِ، بَلْ لِلْمُتَعَلِّمِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يَكْفِي عَوْدُ الْفَايِدَةِ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ تَخْصُصْهُ فَلْيُتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (فَقَطْ) ظَاهِرُهُ امْتِنَاعُ ذَلِكَ مِنَ الْقَاضِي وَنَحْوِهِ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي فِي بَابِهِ) سَيُذَكَّرُ فِيهِ تَرَدُّدًا فِيمَا لَوْ أَسْلَمَ بَعْدَ اسْتِجَارِهِ هَلْ تَنْفَسَخَ كَمَا لَوْ اسْتُؤْجِرَ عَيْنُهَا لِخِدْمَةِ مَسْجِدٍ فَحَاضَتْ أَوَّلًا وَيُفَرِّقُ فَرَاغَهُ وَالْفَرْقُ مُمَكِّنٌ بَتَعَدُّ الْعَمَلِ ثُمَّ لَا هُنَا. □ فَوَدَّ: (أَوْ لِمُتَعَلِّقِهَا) يُمَكِّنُ تَمْثِيلُ هَذَا الْقِسْمِ بِالْإِمَامَةِ.

لِقَوْلِهِمْ كُلُّ مَا لَا يَصِحُّ الِاسْتِجَارُ لَهُ لَا أَجْرَةَ لِغَايِلِهِ وَإِنْ عَمِلَ طَائِعًا وَالْحَقُّوا بِتِلْكَ الْإِمَامَةِ وَلَوْ فِي نَفْلٍ؛ لِأَنَّهُ مُصَلِّ لِنَفْسِهِ فَمَنْ أَرَادَ اقْتَدَى بِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْوَ الْإِمَامَةَ، وَتَوَقَّفَ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ عَلَى نَيْتِهَا فَائِدَةٌ تَخْتَصُّ بِهِ فَلَا يَعُودُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ مِنْهَا شَيْءٌ أَمَّا مَا لَا تَجِبُ لَهُ نَيْتُهُ كَالْأَذَانِ فَيَصِحُّ الِاسْتِجَارُ عَلَيْهِ وَالْأَجْرَةُ مُقَابَلَةٌ لِجَمِيعِهِ مَعَ نَحْوِ رِعَايَةِ الْوَقْفِ وَدَخَلَ فِي تَجِبُ زِيَارَةُ قَبْرِهِ ﷺ

قوله: (لِقَوْلِهِمْ كُلُّ مَا لَا يَصِحُّ الِاسْتِجَارُ لَهُ إلخ) كان المراد لا يقبل الصَّحَّةُ وإلا فالإجارة الفاسدة تجب فيها الأجرة سم على حجاج أي مع أنها بصفة الفساد لا يصح الاستنجار عليها ومع ذلك يجب فيها الأجرة اهـ ع ش. قوله: (وإن عمل طائعا) ومن ذلك ما يقع لكثير من أرباب البيوت كالأمراء أنهم يجعلون لمن يصلي بهم قدرا معلوما في كل شهر من غير عقد إجارة فلا يستحق المعلوم؛ لأن هذه إجارة فاسدة وما كان فاسدا لكونه ليس محلا للصحة أصلا لا شيء فيه للأجير، وإن عمل طائعا فطريق من يصلي أن يطلب من صاحب البيت أو غيره أن ينذر له شيئا معينًا ما دام يصلي فيستحقه عليه اهـ ع ش. قوله: (والحقوا بتلك الإمامة) وما جرت به العادة من جعل جامكية على ذلك فليس من باب الإجارة وإنما هو من باب الأرزاق والإحسان والمسامحة بخلاف الإجارة فإنها من باب المعاوضة اهـ نهاية قال ع ش قوله م ر من باب الأرزاق ومنه ما جرت به العادة من استنابة صاحب الوظيفة لمن يقوم مقامه فيها فيستحق ما جعله له وليس له أن يستنبد غيره إلا بإذن من منبئه وللأصيل باقي المعلوم المشروط اهـ عبارة البجيرمي، وأما من شرط له شيء في مقابلة الإمامة فإنه جعالة فإذا استأجر المشروط له من يقوم مقامه فيها فإنه يصح؛ لأن نفعه حيثئذ عائد على المستأجر اهـ حلبي وهو غير نائب عنه في الإمامة حيثئذ، بل في القيام في محله فمتى أنابه فيه صح واستحق الجعل كما قرره شيخنا الحفني اهـ. قوله: (بتلك) أي العبادة التي تجب لها نية وقوله: (الإمامة) وكالإمامة الخطابية م ر اهـ ع ش. ويأتي آفأ عنه ما يخالفه ولعله أي ما يأتي هو الرائج. قوله: (ولو في نفل) كالترابيح اهـ حفني.

قوله: (كالأذان إلخ) ومثله الخطبة ويتبعني أن يدخل في مسمى الأذان إذا استؤجر له ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد الأذان في غير المغرب؛ لأنهما وإن لم يكونا من مسماه شرعا صارا منه بحسب العرف اهـ ع ش. وأقره الرشيد عبارة العزري ويدخل في الإجارة له الإقامة ولا يجوز الإجارة لها وخدما؛ لأنه لا كلفة فيها قاله الرافعي ولا يخلو عن إشكال اهـ. قوله: (مع نحو رعاية الوقت) عبارة المغني والنهاية لا على رفع الصوت ولا على رعاية الوقت ولا على الحيعلتين كما قيل بكل منها اهـ. قوله: (ودخل في تجب زيارة قبره إلخ) صريح في وجوب النية فيها ولا بعد فيه لتمياز عن الحضور

قوله: (لِقَوْلِهِمْ كُلُّ مَا لَا يَصِحُّ الِاسْتِجَارُ لَهُ إلخ) كان المراد لا يقبل الصَّحَّةُ وإلا فالإجارة الفاسدة تجب فيها الأجرة. قوله: (والحقوا بتلك الإمامة إلخ) وما جرت به العادة من جعل جامكية على ذلك فليس من باب الإجارة وإنما هو من باب الأرزاق والإحسان والمسامحة بخلاف الإجارة فإنها من باب المعاوضات شرح م ر. قوله: (ودخل في تجب زيارة قبره ﷺ إلخ) ليس في كلامه إفصاح بحكم

لِلْوُقُوفِ عِنْدَهُ وَمُشَاهَدَتِهِ فَلَا يَصِحُّ الاسْتِجَارُ لَهَا كَمَا قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ وَغَيْرُهُ فَرِيَارَةُ قَبْرِ غَيْرِهِ
أَوَّلَى بِخِلَافِ الدُّعَاءِ عِنْدَ زِيَارَةِ قَبْرِ الْمُكْرَمِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ وَبِخِلَافِ السَّلَامِ عَلَيْهِ ﷺ
فَتَدْخُلُهُمَا الْإِجَارَةُ وَالْجَعَالَةُ وَمَوْ أَوَائِلُ الْحَجِّ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ فَرَاغَهُ وَاخْتَارَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
الْأَصْبَحِيُّ جَوَازَ الاسْتِجَارِ لِلزِّيَارَةِ وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ شُرَاقَةَ (إِلَّا الْحَجَّ) وَالْعُمْرَةَ فَيَجُوزُ الاسْتِجَارُ
لَهُمَا وَلِأَحَدِهِمَا عَنْ مِثِّتٍ أَوْ مَعْصُوبٍ كَمَا مَرَّ وَيُتَّبَعُهُمَا صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ نَحْوِ الطَّوَافِ لِوُقُوعِهِمَا
عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ (وَتَفْرِقَةُ زَكَاةٍ) وَكَفَّارَةٍ وَذَنْبٍ وَتَفْرِقَةُ أَضْحِيَّةٍ وَهَذِي وَصَوْمٍ عَنْ مِثِّتٍ وَسَائِرٍ مَا

عِنْدَ قَبْرِه ﷺ لَا بِذَلِكَ الْقَضَاءُ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (لِلْوُقُوفِ عِنْدَهُ وَمُشَاهَدَتُهُ) وَانْظُرْ مَا مُتَعَلِّقُهُ وَلَوْ آخِرَهُ
وَذَكَرَهُ بِذَلِكَ قَوْلُهُ لَهَا لَكَانَ ظَاهِرًا. □ قَوْلُهُ: (فَتَدْخُلُهُمَا الْإِجَارَةُ) أَيِ إِذَا عَيْنًا كَانَ كِتَابُهَا بِوَرَقَةٍ (وَالْجَعَالَةُ)
أَيِ وَإِنْ جَهْلًا كَمَا مَرَّ فِي الْحَجِّ وَفِي الْبُحَيْرِ مِيٍّ عَنْ عِشْرِينَ وَخَرَجَ بِهِ الْاسْتِجَارُ لِلدُّعَاءِ عِنْدَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ
صَحِيحٌ حَيْثُ عَيْنٌ لَهُ مَا يَدْعُو بِهِ فَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ ذَلِكَ لَمْ تَصِحَّ الْإِجَارَةُ أَمَّا الْجَعَالَةُ عَلَى الدُّعَاءِ فَتَصِحُّ
مُطْلَقًا لِصِحَّتِهَا عَلَى الْمَجْهُولِ أَهْ وَبِعِبَارَةِ النَّهْيَةِ بِخِلَافِ الْجَعَالَةِ عَلَيْهِ أَيِ عَلَى الدُّعَاءِ عِنْدَ زِيَارَةِ قَبْرِ
الْمُعْظَمِ لِدُخُولِ النَّيَابَةِ فِيهِ وَإِنْ جَهْلًا أَهْ قَالَ عِشْرِينَ قَوْلُهُ مَرَّ وَإِنْ جَهْلًا قَضَيْتُهُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ تَعْيِينِ مَا يَدْعُو
بِهِ أَهْ وَبِعِبَارَةِ سَمِ لَيْسَ فِي كَلَامِهِ أَيِ الشَّارِحُ إِفْصَاحٌ بِحُكْمِ الْجَعَالَةِ عَلَى الزِّيَارَةِ وَقَدْ قَالَ فِي كِتَابِ الزِّيَارَةِ
مَا نَصَّهُ ذِكْرُ أَصْحَابِنَا أَنَّ الاسْتِجَارَ لِلزِّيَارَةِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ مَضْبُوطٍ وَلَا مُقَدَّرٌ بِشَرْعٍ وَكَذَا
الْجَعَالَةُ عَلَى نَفْسِ الْوُقُوفِ عِنْدَ الْقَبْرِ الْمُكْرَمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ النَّيَابَةُ بِخِلَافِهَا عَلَى الدُّعَاءِ عِنْدَهُ لِقَبُولِهِ
النِّيَابَةَ وَلَا أَثَرَ لِلْجَهْلِ أَيِ لِأَنَّهُ يُسَامَحُ فِي أَنْوَاعِهِ قَالَ السُّبْكِيُّ وَبَقِيَ قِسْمٌ ثَالِثٌ وَهُوَ إِبْلَاجُ السَّلَامِ وَلَا
شَكَّ فِي جَوَازِ الْإِجَارَةِ وَالْجَعَالَةِ عَلَيْهِ انْتَهَى. أَقُولُ وَقَوْلُهُ وَلَا أَثَرَ لِلْجَهْلِ الْخِ ظَاهِرُهُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ التَّعْيِينِ
فِي الْإِجَارَةِ لِلدُّعَاءِ كَالْجَعَالَةِ لَهُ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ أَنْفًا فَلْيَرْجِعْ ذَلِكَ لِلْجَعَالَةِ فَقَطْ.

□ قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَحِيُّ الْخِ) ضَعِيفٌ أَهْ عِشْرِينَ.
□ قَوْلُهُ (سُيٍّ): (إِلَّا الْحَجَّ) بِالتَّضْبِيعِ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ أَوْ الْجَزْرِ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنَ الْعِبَادَةِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ.
□ قَوْلُهُ: (وَالْعُمْرَةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَاهْتِمَامًا بِهِ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (نَحْوِ الطَّوَافِ) كَالْإِحْرَامِ أَهْ سَمِ.
□ قَوْلُهُ: (لِلْوُقُوعِهَا) أَيِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَذَنْبٍ) بِمَا تَنْوِينُ عَلَى نِيَّةِ الْإِضَافَةِ إِلَى أَضْحِيَّةٍ أَهْ

الْجَعَالَةُ عَلَى الزِّيَارَةِ وَقَدْ قَالَ فِي كِتَابِ الزِّيَارَةِ مَا نَصَّهُ ذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنَّ الاسْتِجَارَ لِلزِّيَارَةِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ
عَمَلٌ غَيْرُ مَضْبُوطٍ وَلَا مُقَدَّرٌ بِشَرْعٍ وَكَذَا الْجَعَالَةُ عَلَى نَفْسِ الْوُقُوفِ عِنْدَ الْقَبْرِ الْمُكْرَمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ
النِّيَابَةَ بِخِلَافِهَا عَلَى الدُّعَاءِ عِنْدَهُ لِقَبُولِهِ النَّيَابَةَ وَلَا أَثَرَ لِلْجَهْلِ بِهِ أَيِ لِأَنَّهُ يُسَامَحُ فِي أَنْوَاعِهِ قَالَ السُّبْكِيُّ
وَبَقِيَ قِسْمٌ ثَالِثٌ وَهُوَ إِبْلَاجُ السَّلَامِ وَلَا شَكَّ فِي جَوَازِ الْإِجَارَةِ وَالْجَعَالَةِ عَلَيْهِ أَهْ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ
الْاسْتِجَارُ لَهَا الْخِ) فِي شَرْحِ مَرَّ بِخِلَافِ الْجَعَالَةِ عَلَيْهِ أَيِ عَلَى الدُّعَاءِ عِنْدَ زِيَارَةِ قَبْرِ الْمُعْظَمِ لِدُخُولِ
النِّيَابَةِ فِيهِ وَإِنْ جَهْلًا أَهْ. □ قَوْلُهُ: (نَحْوِ الطَّوَافِ) كَالْإِحْرَامِ. □ قَوْلُهُ: (وَذَنْبٍ) مُضَافٌ.

يقبل النيابة وإن توقفت على النية لما فيها من شائبة المال.
(وتصح) الإجارة لكل ما لا تجب له نية كما أفهمه كلامه، ومن ثم فصله عما قبله المستثنى من المنطوق فتصح لتحصيل مباح كصيد و (لتجهيز ميت ودفيه) عطف خاص على عام وإن تعين عليه؛ لأن مؤن ذلك في تركته أصالة في مال مؤونه ثم المياسير فلم يقصد الأجير لفعله حتى يقع عنه (وتعليم القرآن) كله أو بعضه وإن تعين عليه للخبر الصحيح «إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله» وصرح به مع علمه مما قدمه في تقريره نظراً لاستثنائه من العبادة

سم. قوله: (لما فيها من شائبة المال) يتأمل في الصوم عن الميت اه سم. عبارة الرشيدى هو تعليل للمتن كما هو عادته م ر ومثله ما في معناه وإلا فالصوم عن الميت ليس فيه ذلك اه.

قوله (سني): (وتصح لتجهيز ميت إلخ) (تنبيه): احتج بعضهم على جواز أخذ الإجارة على فرض الكفاية بعامل الصدقة فإنها أجره على الأصح اه معني. قوله: (ومن ثم) أي من أن المراد هنا ما لا تجب له نية. قوله: (فصله) أي بقوله ويصح اه ع ش. قوله: (كصيد) ظاهره سواء قدر بالزمان كاستجاره يوماً للصيد أو بمحل العمل كهذا الغزال مثلاً اه ع ش. قوله: (في مال مؤونه) لعل صوابه مال مائته اه رشيدى عبارة السيد عمر لعل الأولى مائته أي من يموت الميت في حياته والموجود في أصله بخطه مؤونه فيمكن أن يقرأ على صيغة اسم الفاعل من باب التفعيل إن ثبت استعماله اه وعبارة المغني بمال من تلزمه نفقته اه وهي سائلة. قوله: (ثم المياسير) لم يذكر بيت المال مع أنه مقدم على مياسير المسلمين ع ش وسم. قوله: (فلن يقصد الأجير إلخ) ولا يضرب عروض تعينه عليه كالمضطر فإنه يتعين إطعامه مع تغريمه البذل اه نهاية. قوله (سني): (وتعليم القرآن) ولو استأجره على تعليم ما نسخ حكمه فقط أو تلاوته كذلك صح فيما يظهر اه نهاية وكان المراد الاستئجار على تعليم ما ذكر على وجه القرآنية وأفهم عدم صحة الاستئجار على منسوخ الأمرين أي على وجه القرآنية لا مطلقاً إذ لا ينقص عن نحو الشعر م ر اه سم على حج اه ع ش. قوله: (كله أو بعضه) عبارة المغني قد مر عن النص أن القرآن بالتعريف لا يطلق إلا على جميعه فكان ينبغي تنكيهه فإن بعضه كذلك اه.

قوله: (وصرح به) أي بتعليم القرآن أي بصحة الإجارة له. قوله: (نظراً لاستثنائه إلخ) قد يقال العبادة المذكورة هي المتوقفة على النية والتعليم ليس منها فما معنى الاستثناء اه سم ويمكن أن يقال أراد

قوله: (لما فيها من شائبة المال) يتأمل في الصوم عن الميت. قوله: (ثم المياسير) بقي بيت المال.
قوله (سني): (وتعليم القرآن) ولو استأجره على تعليم ما نسخ حكمه فقط أو تلاوته كذلك صح فيما يظهر شرح م ر وكان المراد الاستئجار على تعليم ما ذكر على وجه القرآنية وأفهم عدم صحة الاستئجار على منسوخ الأمرين أي على وجه القرآنية لا مطلقاً؛ إذ لا ينقص عن نحو الشعر م ر. قوله: (نظراً لاستثنائه من العبادة) قد يقال العبادة المذكورة هي المتوقفة على النية والتعليم ليس منها فما معنى الاستثناء.

واهتماماً به ليشهرة الخلاف فيه وكثرة الأحاديث الدالة بظاهرها على امتناعه كما يثبتها مع ما يُعارضها ومع مسائل غريزة النقل تتعلّق بالتعليم والمُعَلِّمين في تأليف مُستَقِلٍّ، ولو قال سيّد قنّ صغير لمُعَلِّمه لا تدعه يخرج لقضاء الحاجة إلا مع وكيل ووكل به صغيراً فهُرَبَ منه ضِمْنَه؛ لأنه مُفَرِّط ولا تصحّ بقضاء ولا لتدريس علم أو إعادته إلا إن عيّن المُتعلِّم وما يُعلِّمه وكذا القضاء على الأوجه ويصحّ الاستئجار لقراءة القرآن عند القبر أو مع الدّعاء بمثل ما حصل من الأجر له أو بغيره عيّن زماناً أو مكاناً أو لا.

بالعبادة هنا مُطلق العبادة لا العبادة المذكورة في المثنى. □ قوّد: (ولو قال سيّد) إلى المثنى في النّهاية إلّا قوله ونية القواب إلى أو بحضرة إلخ. □ قوّد: (سيّد قنّ) خرّج به ما لو قال وليّ صغير حرّ لمُعَلِّمه مثلاً ما ذكر فلا ضمان عليه إذا تركه قضاءً أو سرق منه متاع؛ لأنّ الحرّ لا يدخل تحت اليد ومتاعه الذي أخذ منه في يد مالكه لا في يد المُعلِّم اهـ ش. □ قوّد: (ووكل به صغيراً) إن كان عاجزاً عن حفظ مثل ذلك العبد في العادة فواضح وإلّا فمحلّ تأمل إذ كثير من المراهقين أمتنع من بعض البالغين اهـ سيّد عمر عبارة ع ش لعلّ المراد بالصغير هنا من لا يقدر عادةً على حفظ مثل ذلك الرقيق بخلاف المراهق بالنسبة لرقبي سيّته نحو خمس سنين ومحلّه أيضاً ما لم يقل سيّده توكل به ولذا من عندك وخرّج ما لو لم يقل له ذلك فلا يجب عليه توكل من يخرج معه للحفاظ وإن جرّث به العادة اهـ. □ قوّد: (ضمّنه) هل هذا مُقيّد بقبول المُعلِّم ما أمره السيّد به، ولو بالإشارة فليُراجع. □ قوّد: (وكذا القضاء إلخ) أي وكذا يجوز الاستئجار للقضاء إن عيّن ما يقضي به وعليه اهـ كُرديّ. □ قوّد: (لقراءة القرآن عند القبر إلخ) عبارة المُغني والروض مع شرحه. (فزع): الإجارة للقراءة على القبر مدّة معلومة أو قدراً معلوماً جائزة للإلتفاف بترول الرّحمة حيث يقرأ القرآن ويكون الميت كالحيّ الحاضر سواء أغقّب القراءة بالدّعاء له أو جعل أجر قراءته له أم لا فتعود منفعة القراءة إلى الميت في ذلك ولأنّ الدّعاء يلحقه وهو بعدها أقرب إجابة وأكثر بركة ولأنّه إذا جعل أجره الحاصل ببراءته للميت فهو دُعاء بحصول الأجر له فينتفع به فقول الشافعي إنّ القراءة لا تصل إليه محمول على غير ذلك اهـ. □ قوّد: (أو مع الدّعاء إلخ) أي للميت أو المُستأجر اهـ نهاية. □ قوّد: (أو مع الدّعاء) عطف على عند القبر وكذا قوله بعد أو بحضرة المُستأجر أي أو عند غير القبر مع الدّعاء وقوله: (له) أي للفقير متعلّق بحصل وقوله: (أو بغيره) عطف على بمثل أي كالمغفرة رشديّ وسمّ. □ قوّد: (أو بغيره) ينبغي أن يُعيّن له ليصحّ الاستئجار وترفع الجهالة اللهم إلّا أن يقال الدّعاء هنا غير مَعقود عليه وإنّما المَعقود عليه القراءة والدّعاء تابع ولعلّ هذا

□ قوّد: (وكذا القضاء) أي مثل التدريس في الاستئناء المذكور كما بحثه في شرح الرّوض. □ قوّد: (عند القبر إلخ) عبارة شرح الرّوض سواء أي في جواز الإجارة للقراءة على القبر أغقّب القراءة بالدّعاء له أو جعل أجر قراءته له أم لا اهـ. □ قوّد: (أو مع الدّعاء) عطف على عند القبر وكذا قوله بعد أو بحضرة المُستأجر ش. □ قوّد: (أو بغيره) عطف على بمثل والغير كالمغفرة ش.

ونية الثواب له من غير دعاء لغو خلافاً لجمع وإن اختار السبكي ما قالوه وكذا أهدت قراءتي أو ثوابها له خلافاً لجمع أيضاً أو بحضرة المستأجر أي أو نحو ولده فيما يظهر ومع ذكره في القلب حالتها

أوجه نعم في قوله وألحق بها إلخ ينبغي تعيين الذكر والدعاء؛ لأنه المفقود عليه اه سيّد عمر .
 ٥ قوله: (لغو) أي فلا يصح الاستئجار لقراءة القرآن مع نية الثواب للميت مثلاً عند غير القبر وبغير حضرة نحو المستأجر ومن غير دعاء له أو ذكره في القلب حالة القراءة . ٥ قوله: (وإن اختار السبكي إلخ) وافقه شرح الرزوي وبسط في ترجيحه وسأتي عن السيّد عمر ما يؤيده . ٥ قوله: (وكذا أهدت قراءتي إلخ) (فرغ): في فتاوى السيوطي مسألة شخص حج حجة نافلة فقال له آخر بغني ثواب حجك بكذا فقال له بعثك فهل ذلك صحيح ينتقل ثواب ذلك إليه، وإذا قال شخص لآخر اقرأ لي كل يوم ما تيسر من القرآن واجعل ثوابه لي وجعل له على ذلك مالا معلوماً ففعل فهل ثواب القراءة للمجوع له الجواب أن مسألة الحج وسائر العبادات باطلة عند الفقهاء، وأما مسألة القراءة فجازية إذا شرط الدعاء بعدها انتهى اه سم . ٥ قوله: (خلافاً لجمع أيضاً) ومنهم شرح الرزوي والمغني كما مرّ آنفاً . ٥ قوله: (ومع ذكره في القلب حالتها) أي حالة القراءة ظاهره أنه لا يكفي مجرد كون القراءة بحضرة من ذكره قياس ما تقدّم في القراءة عند القبر بخلافه فإن كان قوله ومع ذكره إلخ وجهاً مستقلاً ليس من تيمّة ما قبله

٥ قوله: (ومع ذكره في القلب حالتها) أي القراءة ظاهره أنه لا يكفي مجرد كون القراءة بحضرة من ذكره وقد يقال قياس ما تقدّم في القراءة عند القبر خلافه فإن كان قوله ومع ذكره إلخ وجهاً مستقلاً ليس من تيمّة ما قبله فلا إشكال . (فرغ): في فتاوى السيوطي مسألة شخص حج حجة نافلة فقال له آخر بغني ثواب حجك بكذا فقال له بعثك فهل ذلك صحيح وينتقل ثواب ذلك إليه وإذا قال شخص لآخر اقرأ لي كل يوم ما تيسر من القرآن واجعل ثوابه لي وجعل له على ذلك مالا معلوماً ففعل فهل ثواب القراءة للمجوع له الجواب أما مسألة الحج وسائر العبادات فباطلة عند الفقهاء وأما مسألة القراءة فجازية إذا شرط الدعاء بعدها والمال الذي يأخذه من باب الجعالة وهي جعالة على الدعاء لا على القراءة فإن ثواب القراءة للقارئ ولا يمكن نقله للمدعو له وإنما يقال له مثل ثوابه فيدعو بذلك ويحصل له إن استجاب الله الدعاء وكذا حكم القارئ بلا جعالة في الدعاء . (مسألة): فيمن يقرأ ختمات من القرآن بأجرة هل يحل له ذلك وهل ما يأخذه من الأجرة من باب التكبس والصدقة، الجواب نعم يحل له أخذ المال على القراءة والدعاء بعدها وليس ذلك من باب الأجرة ولا الصدقة، بل من باب الجعالة فإن القراءة لا يجوز الاستئجار عليها؛ لأن منفعتها لا تعود للمستأجر لما تقرّر في مذهبن أن ثواب القراءة للقارئ لا للمقروء له وتجوز الجعالة عليها إن شرط الدعاء بعدها وإلا فلا وتكون الجعالة على الدعاء لا على القراءة وهذا مقتضى قواعد الفقه وقدره لنا أشياء وفي شرح المهذب أنه لا يجوز الاستئجار لزيارة قبر النبي ﷺ وتجوز الجعالة إن كانت على الدعاء عند زيارة قبره؛ لأن الدعاء تدخله النيابة ولا يضر الجهل بنفس الدعاء، وإن كانت على مجرد الوقوف عنده ومشاهدته فلا لأنه لا تدخله النيابة اه .

كما ذكره بعضهم، وذلك لأن موضعها موضع بركة وتنزل رحمة والدعاء بعدها أقرب إجابة وإحضار المستأجر في القلب سبب لشمول الرحمة له إذا تنزلت على قلب القارئ وألحق بها الاستفجار لمحض الذكر والدعاء عقبه وما اعتيد في الدعاء بعدها من جعل ثواب ذلك أو مثله مقدماً إلى حضرته ﷺ أو زيادة في شرفه جائز كما قاله جماعات من المتأخرين بل حسن مندوب إليه خلافاً لمن وهم فيه؛

فلا إشكال اه سم أقول قوله ومع ذكره إلخ في بعض نسخ الشارح الصحيحة بأو وعبر النهاية بالواو ثم قال وسيتاتي في الوصايا ما يعلم منه أن وجود استحضاره بقلبه أو كونه بحضرته كاف وإن لم يجتمعا اه. وقال الرشيد في قوله وسيتاتي في الوصايا ما يعلم منه إلخ أي خلاف ما أفاده قوله قبل أو بحضرة المستأجر ومع ذكره إلخ من اعتبار اجتماعهما فالحاصل صحة الإجارة في أربع صور القراءة عند القبر والقراءة عنده لكن مع الدعاء عقبها والقراءة بحضرة المستأجر والقراءة مع ذكره في القلب وخرج بذلك القراءة لا مع أحد هذه الأربعة وسيتاتي قبيل الفصل ما يفيد عدم صحة الإجارة له، وأما ما في حاشية الشيخ من اعتماد الصحة في الآتي فلم أدر مأخذه اه. أقول وظاهر كلام سم اعتماد الصحة أيضاً وفي ع ش قوله ومع ذكره في القلب يتبغي الاكتفاء بذكره في القلب في أول القراءة وإن غاب بعد حيث لم يجد صارفاً كما في نية الوضوء مثلاً حيث اكتفى بها عند غسل جزء من الوجه وإن لم يوجد استحضارها في بقيته اه. فؤد: (كما ذكره بعضهم) عبارة النهاية كما أفاده الشبكي اه. فؤد: (وذلك) أي صحة الاستيجار لقراءة القرآن إلخ. فؤد: (لأن موضعها) أي القراءة هذا راجع للصورة الأولى والثالثة. فؤد: (وتنزل إلخ) عطف على بركة. فؤد: (والدعاء إلخ) عطف على موضعها وكذا قوله وإحضار إلخ عطف عليه لكتته راجع للرابعة. فؤد: (لمحض الذكر) أي كالتلهيل سبعين ألف مرة المشهور بالعنقة الصغرى. فؤد: (والدعاء عقبه) ظاهره أنه شرط لصحة الاستيجار للذكر وأنه لا يقوم مقامه نحو كونه عند القبر. فؤد: (بعدها) أي قراءة القرآن. فؤد: (جائز إلخ) قد يؤخذ منه جعل ثواب ذلك أو مثله في صحيفة فلان سم على حج اه رشيد في ع ش. (فائدة): وقع السؤال عما يقع من الداعين عقب الختمات من قولهم اجعل اللهم ثواب ما قرأت زيادة في شرفه ﷺ ثم يقول واجعل مثل ثواب ذلك وأضعاف أمثاله إلى روح فلان أو في صحيفته أو نحو ذلك هل يجوز أم يمنع لما فيه من إشعار تعظيم المدعو له بذلك حيث اعتنى به فدعا له بأضعاف ما دعا به للرسول ﷺ أقول الظاهر الجواز؛ لأن الداعي لم يقصد بذلك تعظيماً لغيره عليه ﷺ، بل كلامه محمول على إظهار احتياج غيره لرحمته سبحانه وتعالى فاغتناؤه به لإحتياج المذكور وللإشارة إلى أنه ﷺ أقرب مكانه من الله

ومسألة القراءة نظيره اه كلام الشيوطي ولا يخفى ما فيه مما ذكره الشارح وغيره ومنه منع الاستيجار على القراءة واقتضاء منع الجعالة على الزيارة والاستيجار للدعاء عند القبر المكرم. فؤد: (جائز) قد يؤخذ منه اجعل ثواب ذلك أو مثله في صحيفة فلان. فؤد: (بل حسن مندوب إليه إلخ) كذا شرح م ر.

لأنه ﷺ أذن لنا بأمره بنحو سؤال الوسيلة له في كل دعاء له بما فيه زيادة تعظيمه وحذف مثل في الأولى كثير شائع لغة واستعمالاً نظير ما مر في بما باع به فلان فرسه وليس في الدعاء بالريادة في الشرف ما يوهن النقص خلافاً لمن وهم فيه أيضاً كما بينته في الفتاوى وفي حديث أبي المشهور «كم أجعل لك من صلاتي» أي دعائي أصل عظيم في الدعاء له عقب القراءة وغيرها ومن الزيادة في شرفه أن يتقبل الله عمل الداعي بذلك ويثيبه عليه وكل من أثيب من الأمة كان له ﷺ مثل ثوابه مضاعفاً بعدد الوسائط التي بينه وبين كل عامل مع اعتبار زيادة مضاعفة كل مرتبة عما بعدها ففي الأولى ثواب إنبال الصحابي وعمله وفي الثانية هذا وإنبال التابعي وعمله وفي الثالثة ذلك كله وإنبال تابع التابعي وعمله وهكذا وذلك شرف لا غاية له.

(فرغ) استؤجر لقراءة فقراً مجتنباً ولو ناسياً لم يستحق شيئاً؛ لأن القصد بالاستئجار لها حصول ثوابها لأنه أقرب إلى نزول الرحمة وقبول الدعاء عقبها والجُنب لا ثواب له على قراءة بل على

تعالى الإجابة بالنسبة له مُحَقَّقة وغيره ليُعَدَّ رُتْبَتُهُ عَمَّا أُعْطِيَهُ ﷺ لا تَحَقُّقُ الإجابة له، بل قد لا تكون مَظَنونة فَنَاسَبَ تَأْكِيدُ الدُّعَاءِ له وتكرير رجاء الإجابة اهـ. فَوَدَّ: (بنحو سؤال إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرِ وَالْأَوَّلَى بِسُؤَالِ نَحْوِ الْوَسِيلَةِ أَوْ بِنَحْوِ أَمْرِهِ بِسُؤَالِ إِنْخِ وَقَوْلُهُ: (فِي كُلِّ دُعَاءٍ إِنْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِإِذْنِ. فَوَدَّ: (بِمَا إِنْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِدُعَاءِ. فَوَدَّ: (وَحَذَفَ مِثْلَ إِنْخِ) قَدْ يُقَالُ مَا الدَّاعِي إِلَى ذَلِكَ، وَأَمَّا التَّقْدِيرُ فِي مَسْأَلَةِ الْبَيْعِ فَضَرُورِيٌّ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْوَارِدَ فِي تَقْلٍ حَسَنَاتِ الظَّالِمِ إِلَى دِيْوَانِ الْمَظْلُومِ مُشْعِرٌ بِأَنَّهُ لَا مَنَعَ فِي تَقْلٍ الثَّوَابِ عَنِ الْعَامِلِ إِلَى غَيْرِهِ شَرْعاً وَوَقَعَ لِبَعْضِ الْعَارِفِينَ أَنَّهُ رَأَى الرَّسُولَ ﷺ وَقَالَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي جَعَلْتُ لَكَ ثَوَابَ أُرَادِي أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ فَقَالَ لَهُ ﷺ أَتَبْقَى لِنَفْسِكَ كَذَا وَكَذَا اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. فَوَدَّ: (وَفِي حَدِيثِ أَبِي إِنْخِ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ أَصْلٌ عَظِيمٌ. فَوَدَّ: (عَمَلُ الدَّاعِي بِذَلِكَ) أَيِ بِأَجْعَلُ ثَوَابَ ذَلِكَ أَوْ مِثْلَهُ زِيَادَةُ إِنْخِ وَعَمَلُهُ شَامِلٌ لِقِرَاءَتِهِ وَدُعَائِهِ بَعْدَهَا وَغَيْرُهُمَا. فَوَدَّ: (فَفِي الْأَوَّلَى إِنْخِ) مُتَفَرِّعٌ عَلَى قَوْلِهِ وَكُلُّ مَنْ أَثِيبَ مِنَ الْأُمَّةِ إِنْخِ. فَوَدَّ: (ثَوَابَ إِنْخِ) أَيِ مِثْلَهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ، بَلْ عَشْرَةُ أَمْثَالِهِ بِأَعْيَارِ أَقْلٍ مَرَاتِبِ الْمُضَاعَفَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ مَعَ اعْتِبَارِ زِيَادَةِ إِنْخِ. فَوَدَّ: (وَفِي الثَّانِيَةِ هَذَا إِنْخِ) لَعَلَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي الْإِنْخِ فَقَطُّ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ سَبَبَ إِنْخِ وَعَمَلُ كُلِّ طَبَقَةٍ إِنْخِ الطَّبَقَةِ الَّتِي قَبْلَهَا فَقَطُّ دُونَ عَمَلِهَا وَلَعَلَّ قَوْلَ الْمُحَشِّي سَمِ الْعَلَامَةِ قَوْلُهُ وَفِي الثَّانِيَةِ هَذَا يَتَأَمَّلُ جِدًّا اهـ مِينَاهُ أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ كُلُّ مَنْ الْإِنْخِ وَالْعَمَلُ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ أَنَّ الْمُنَاسِبَ أَنْ يَقُولَ مِائَةً أَمْثَالِ هَذَا أَيِ بِأَعْيَارِ أَقْلٍ مَرَاتِبِ الْمُضَاعَفَةِ الْحَاصِلَةِ لِلصَّحَابِيِّ ثُمَّ لَهُ ﷺ. فَوَدَّ: (حُصُولُ ثَوَابِهَا) أَيِ مِثْلِ ثَوَابِهَا كَمَا تَبَيَّنَ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ إِنَّمَا وَحَذَفَ مِثْلَ إِنْخِ اهـ كُزْدِيٌّ وَفِيهِ تَأَمُّلٌ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيِ حُصُولِ ثَوَابِهَا. فَوَدَّ: (وَالجُنبُ لَا ثَوَابَ لَهُ إِنْخِ) أَيِ حَتَّى يَقْصِدَ حُصُولَ مِثْلِهِ لِلْمَيِّتِ مَثَلًا بِالْإِسْتِجَارِ.

«فَوَدَّ: (وَفِي الثَّانِيَةِ هَذَا) يَتَأَمَّلُ جِدًّا.

قَصْدِهِ فِي سُورَةِ النَّسِيَانِ كَمَنْ صَلَّى بِنَجَاسَةٍ نَاسِيًا لَا يَثَابُ عَلَى أَفْعَالِ الصَّلَاةِ الْمُتَوَقِّفَةِ عَلَى الطَّهَارَةِ بَلْ عَلَى مَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا كَالْقِرَاءَةِ وَالذِّكْرِ وَالْخُشُوعِ وَقَصْدِهِ فِعْلُ الْعِبَادَةِ مَعَ غُذْرِهِ فَمَنْ أَطْلَقَ إِثَابَةَ الْجُنُبِ النَّاسِي يُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى إِثَابَتِهِ عَلَى الْقَصْدِ لَا غَيْرِهِ وَإِثَابَتُهُ عَلَيْهِ لَا تُحْصَلُ غَرَضُ الْمُسْتَأْجِرِ الْمَذْكُورِ وَيُؤَيِّدُ عَدَمَ الْاعْتِدَادِ بِقِرَاءَتِهِ عَدَمُ نَذْبِ سُجُودِ الثَّلَاوَةِ لَهَا كَمَا مَرَّ وَقَوْلُهُمْ لَوْ نَذَرَهَا فَقَرَأَ جُنُبًا لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ النَّذْرِ التَّقَرُّبُ وَالْمَعْصِيَةُ أَيْ وَلَوْ فِي الصُّورَةِ لَتَدْخَلَ قِرَاءَةُ النَّاسِي لَا يَتَقَرَّبُ بِهَا وَبِهِ فَارَقَ الْبِرَّ بِقِرَاءَةِ الْجُنُبِ سِوَاءِ أَنْصَرَفَ فِي حَلْفِهِ عَلَى الْقِرَاءَةِ وَحَدَّثَهَا أَوْ مَعَ الْجَنَابَةِ وَلَعَا النَّذْرُ إِنْ نَصَّ فِيهِ عَلَيْهَا مَعَ الْجَنَابَةِ وَيُظْهِرُ أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ لِتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ مُسْتَحَقٌّ وَإِنْ كَانَ جُنُبًا؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ هُنَا غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالذَّاتِ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ التَّعْلِيمُ وَهُوَ حَاصِلٌ مَعَ الْجَنَابَةِ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ مِنَ الْقِرَاءَةِ الْمُسْتَأْجِرَ عَلَيْهَا آيَاتٍ ..

□ فَوَدَّ: (لَا تَخْصُلُ) مِنَ التَّخْصِيلِ. □ فَوَدَّ: (الْمَذْكُورِ) وَهُوَ ثَوَابُ الْقِرَاءَةِ. □ فَوَدَّ: (لَهَا) أَيْ لِقِرَاءَةِ الْجُنُبِ. □ فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُمْ إِنْ عَطَفَ عَلَى عَدَمِ نَذْبِ إِنْخ. □ فَوَدَّ: (لَوْ نَذَرَهَا) أَيْ الْقِرَاءَةَ. □ فَوَدَّ: (وَالْمَعْصِيَةُ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ لَا يَتَقَرَّبُ بِهَا وَالْجُمْلَةُ حَالٌ مِنَ الْقَصْدِ عَلَى مُخْتَارِ سَبِيلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (لَتَدْخُلَ إِنْخ) تَعْلِيلٌ لِلتَّعْمِيمِ بِالْغَايَةِ. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ إِنْخ) أَيْ بَكُونِ الْقَصْدِ مِنَ النَّذْرِ التَّقَرُّبِ إِنْخ. □ فَوَدَّ: (وَلَعَا النَّذْرَ) مُسْتَأْنَفٌ أَهْ ع ش وَالْأَوَّلَى عَطَفَهُ عَلَى جُمْلَةٍ لَوْ نَذَرَهَا فَقَرَأَ إِنْخ. □ فَوَدَّ: (إِنْ نَصَّ) أَيْ التَّادِزُ (فِيهِ) أَيْ النَّذْرُ (عَلَيْهَا) أَيْ الْقِرَاءَةُ. □ فَوَدَّ: (وَيُظْهِرُ أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ إِنْخ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ انْفِسَاخِ الْإِجَارَةِ بِعُرُوضِ الْجَنَابَةِ، بَلِ الظَّاهِرُ صِحَّةُ الْعَقْدِ مَعَ وُجُودِهَا أَهْ سَم. □ وَقَالَ ع ش وَصَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ يُلْزَمَ ذِمَّتُهُ التَّعْلِيمُ أَوْ يَسْتَأْجِرَ عَيْنَهُ وَلَا يُنْصَرَفُ عَلَى أَنْ يَقْرَأَ جُنُبًا فَيَتَّقَى لَهُ الْجَنَابَةُ وَيُعْلَمُ مَعَهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَ عَيْنَهُ وَهُوَ جُنُبٌ لِيُعَلِّمَهُ جُنُبًا فَلَا يَصِحُّ لِأَنَّ مَا ذَكَرَ عَقْدٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ وَهُوَ فَاسِدٌ لَا يَقَالُ الْمُؤَجَّرُ يَتِمَكَّنُ مِنَ التَّعْلِيمِ بِقَصْدِ الذِّكْرِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ قَصْدُهُ لِلذِّكْرِ إِنَّمَا يَمْنَعُ كَوْنَ الْمَانِي بِهِ قُرْآنًا حِينَ التَّعْلِيمِ لَا إِبْرَاهِ عَلَيْهِ كَوْنِ الْمُعَلِّمِ قُرْآنًا فَهُوَ تَنْصِيصٌ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ أَهْ وَفِيهِ تَأْمُلُ. □ فَوَدَّ: (أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ) بِفَتْحِ الْجِيمِ. □ فَوَدَّ: (يَسْتَحِقُّ) أَيْ الْأَجْرَةَ. □ فَوَدَّ: (وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ إِنْخ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ إِنْخ) (فَرَعَ): نَقُلَ أَنَّ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ أَفْتَى بِأَنَّ الْأَجِيرَ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لَوْ قَرَأَ آيَةً وَعَقَّبَ كُلَّ آيَةٍ بِتَفْسِيرِهَا لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا وَأَثَرُ ذَلِكَ، وَقَالَ إِنْ صَحَّ حُمِلَ عَلَى مَا لَوْ شَرَطَ

□ فَوَدَّ: (وَيُظْهِرُ أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ لِتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ مُسْتَحَقٌّ وَإِنْ كَانَ جُنُبًا) اعْتَمَدَهُ م ر. □ وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ انْفِسَاخِ الْإِجَارَةِ بِعُرُوضِ الْجَنَابَةِ، بَلِ الظَّاهِرُ صِحَّةُ الْعَقْدِ مَعَ وُجُودِهَا وَقَضِيَّتُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ انْفِسَاخِ الْإِجَارَةِ بِطَرَوِ حَيْضٍ مِّنْ اسْتَوْجَرَتْ لِخِدْمَةِ مَسْجِدٍ أَنَّهَا لَوْ خَدَمَتْهُ مَعَ الْحَيْضِ لَمْ تَسْتَحِقَّ الْأَجْرَةَ وَإِلَّا لَمْ تَنْفَسَخِ الْإِجَارَةُ وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَى مَسْأَلَةِ الْجُنُبِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الْخِدْمَةِ حَاصِلٌ مَعَ الْحَيْضِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الْجُنُبَ يُمَكِّنُهُ دَفْعُ إِيَّاهُ الْقِرَاءَةَ بِأَنَّهُ لَا يَقْصِدُ الْقُرْآنِيَّةَ وَالْحَائِضُ لَا يُمَكِّنُهَا دَفْعُ إِيَّاهُ الْمُكْتَبَ بِالِاخْتِيَارِ نَعَمْ إِنْ كَانَتِ الْخِدْمَةُ بِدُونِ مُكْتَبٍ كَكَتَبٍ أَمْكَنَ بِدُونِهِ فَلَا يَتَعَدَّى انْفِسَاخُ بِطَرَوِ الْحَيْضِ.

لَزِمَهُ قِرَاءَةٌ مَا تَرَكَه وَلَا يَلْزِمُهُ اسْتِثْنَاءُ مَا بَعْدَهُ وَبِأَنَّ مِنْ اسْتَوْجَرَ لِقِرَاءَةِ عَلَى قَبْرِ لَا يَلْزِمُهُ عِنْد الشَّرْعِ أَنْ يَنْوِي أَنَّ ذَلِكَ عَمَّا اسْتَوْجَرَ عَنْهُ أَيْ بَلِ الشَّرْطُ عَدَمُ الصَّارِفِ فَإِنْ قُلْتُ: صَرَّحُوا فِي النَّذْرِ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَنْوِي أَنَّهَا عَنْهُ قُلْتُ: هُنَا قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ لَوْ قَوَّعَهَا عَمَّا اسْتَوْجَرَ لَهُ وَلَا كَذَلِكَ ثُمَّ وَمِنْ ثُمَّ لَوْ اسْتَوْجَرَ هُنَا لِمُطْلَقِ الْقِرَاءَةِ وَصَحَّحْنَاهُ احتَاجَ لِلثَّبُوتِ فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ لَا لِمُطْلَقِهَا كَالْقِرَاءَةِ بِحَضْرَتِهِ لَمْ يَحْتَاجْ لَهَا فَيُذَكِّرُ الْقَبْرَ مِثَالًا. (و) تَصْبِحُ الْإِجَارَةُ مِنَ الزَّوْجِ وَغَيْرِهِ لِحُرَّةٍ أَوْ أُمَةٍ وَلَوْ كَافِرَةً إِنْ أُمِنْتَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ (لِحَضَانَةٍ) وَهِيَ الْكِبْرَى الْآتِيَةُ فِي كَلَامِهِ مِنَ الْحِضَنِ وَهُوَ مِنَ الْإِبْطِ إِلَى الْكَشْحِ؛ لِأَنَّ الْحَاضِنَةَ تَضُمُّهُ إِلَيْهِ (وَالِإِضَاعُ) وَلَوْ لِلْبَيْتِ (مَعًا) وَحِينَئِذٍ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ كِلَاهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا مَقْصُودَانِ (وَلَا أَحَدُهُمَا فَقَطْ) لِأَنَّ الْحَضَانَةَ نَوْعُ خِدْمَةٍ.

التَّوَالِي أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ. (فَرَعَ آخَرُ): أَفْتَى شَيْخُنَا الْمَذْكُورُ بِجَوَازِ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ بِالْقَلَمِ الْهِنْدِيِّ وَقِيَاسُهُ جَوَازُهُ بِنَحْوِ التُّرْكِيِّ أَيْضًا. (فَرَعَ آخَرُ): الْوَجْهُ جَوَازُ تَقْطِيعِ حُرُوفِ الْقُرْآنِ فِي الْقِرَاءَةِ فِي التَّعْلِيمِ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ سَمِ عَلَى حَاجِ أَهْ عَشْرُ قَوْلُهُ بِالْقَلَمِ الْهِنْدِيِّ إلَخِ فِيهِ تَأْمُلٌ فَإِنَّ الْمَكْتُوبَ بِالْقَلَمِ الْهِنْدِيِّ وَنَحْوِهِ إِنَّمَا هُوَ تَرْجُمَةُ الْقُرْآنِ لَا نَفْسُهُ. قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ قِرَاءَةٌ مَا تَرَكَه إلَخِ) فَلَوْ لَمْ يَقْرَأْ سَقَطَ مَا يُقَابَلُ الْمُتْرُوكَ مِنَ الْمُسَمَّى أَهْ عَشْرُ قَوْلُهُ: (قُلْتُ هُنَا قَرِينَةٌ إلَخِ) إِنْ كَانَتْ كَوْنُهُ عِنْدَ الْقَبْرِ فَقَدْ يَرُدُّ مَا لَوْ نَذَرَ الْقِرَاءَةَ عِنْدَهُ أَهْ سَمِ. قَوْلُهُ: (لَوْ قَوَّعَهَا) مُتَعَلِّقٌ بِصَارِفَةٍ وَقَوْلُهُ: (عَمَّا اسْتَوْجَرَ لَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِوَقُوعِهَا أَيْ أَنَّهَا تَصْرِفُ الْقِرَاءَةَ لِمَا اسْتَوْجَرَ لَهُ عَنْ غَيْرِهِ أَهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَصَحَّحْنَاهُ) أَيْ وَهُوَ الرَّاجِحُ أَهْ عَشْرُ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ وَصَحَّحْنَاهُ أَيْ خِلَافَ مَا مَرَّ مِنَ الْحَضْرِ فِي الصُّورِ الْأَرْبَعِ أَهْ. قَوْلُهُ: (وَتَصْبِحُ الْإِجَارَةُ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (إِنْ أُمِنْتَ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ. قَوْلُهُ: (مِنَ الْحِضَنِ) بِكَسْرِ الْحَاءِ. قَوْلُهُ: (إِلَى الْكَشْحِ) هُوَ اسْمٌ لِمَا تَحْتَ الْخَاصِرَةِ أَهْ عَشْرُ.

قَوْلُ (لَشَيْ): (وَالِإِضَاعُ) شَامِلٌ لِمَا لَوْ كَانَتْ الْمُرْضِعَةُ صَغِيرَةً لَمْ تَبْلُغْ تِسْعَ سِنِينَ خِلَافًا لِمَا فِي الْبَيَانِ شَرْحُ م ر أَهْ سَمِ وَاعْتَمَدَ الْمُغْنِي مَا فِي الْبَيَانِ مِنْ اشْتِرَاطِ بُلُوغِ الْمُرْضِعَةِ تِسْعَ سِنِينَ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِلْبَيَا) بِالْقَضْرِ أَهْ عَشْرُ قَالَ الْمُغْنِي ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ صِحَّةُ الْإِجَارَةِ عَلَى إِضَاعِ اللَّبَا وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ إِضَاعُهُ وَاجِبًا عَلَى الْأُمِّ كَمَا يُغْلَمُ مِنْ بَابِ التَّفَقَّاتِ خِلَافًا لِلزُّرْكَشِيِّ أَهْ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْحَضَانَةَ إلَخِ)

قَوْلُهُ: (قُلْتُ هُنَا قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ) إِنْ كَانَتْ كَوْنُهُ عِنْدَ الْقَبْرِ فَقَدْ يَرُدُّ مَا لَوْ نَذَرَ الْقِرَاءَةَ عِنْدَهُ. (فَرَعَ): نُقِلَ أَنَّ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ أَفْتَى بِأَنَّ الْأَجِيرَ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لَوْ قَرَأَهُ آيَةً آيَةً وَعَقَّبَ كُلَّ آيَةٍ بِتَفْسِيرِهَا لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا وَأَتَكَرَّمْ ر ذَلِكَ وَقَالَ إِنْ صَحَّ حُجْمٌ عَلَى مَا لَوْ شَرَطَ التَّوَالِي أَيْ أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ. (فَرَعَ آخَرُ): أَفْتَى شَيْخُنَا الْمَذْكُورُ بِجَوَازِ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ بِالْقَلَمِ الْهِنْدِيِّ وَقِيَاسُهُ جَوَازُهُ بِنَحْوِ التُّرْكِيِّ أَيْضًا. (فَرَعَ آخَرُ): الْوَجْهُ جَوَازُ تَقْطِيعِ حُرُوفِ الْقُرْآنِ فِي الْقِرَاءَةِ فِي التَّعْلِيمِ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (إِنْ أُمِنْتَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) اعْتَمَدَهُ م ر. قَوْلُهُ: (مِنَ الْحِضَنِ) بِكَسْرِ الْحَاءِ.

قَوْلُهُ فِي (لَشَيْ): (وَالِإِضَاعُ) وَشَمِلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ مَا لَوْ كَانَتْ الْمُرْضِعَةُ صَغِيرَةً لَمْ تَبْلُغْ تِسْعَ سِنِينَ خِلَافًا

وَلَايَةُ الْإِرْضَاعِ السَّابِقَةِ أَوَّلَ الْبَابِ وَتَدْخُلُ فِيهِ الْحَضَانَةُ الصُّغْرَى وَهِيَ وَضْعُهُ فِي الْحِجْرِ وَالْقَائِمَةِ النَّذْيِ وَعَصْرُهُ لَهُ لِتَوْقُفِهِ عَلَيْهَا وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ هِيَ الْمَعْقُودَ عَلَيْهَا وَاللَّبَنُ تَابِعٌ إِذِ الْإِجَارَةُ مَوْضُوعَةٌ لِلْمَنَافِعِ وَإِنَّمَا الْأَعْيَانُ تَتَّبِعُ لِلضَّرُورَةِ وَإِنَّمَا صَحَّتْ لَهُ مَعَ نَفْيِهَا تَوْسِيعَةٌ فِيهِ لِمَزِيدِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَيَجِبُ فِي ذَلِكَ تَعْيِينُ مُدَّةِ الرِّضَاعِ وَمَحَلُّهُ أَهْوُ بَيْتِهِ؛ لِأَنَّهُ أَحْفَظُ لَهُ أَوْ بَيْتِ الْمُرْضِيعَةِ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ فَإِنْ امْتَنَعَتْ مِنْ مُلَازِمَةِ مَا عَيَّنَ أَوْ سَافَرَتْ تَخَيَّرَ وَلَا أَجْرَةَ لَهَا مِنْ حِينِ الْفَسْخِ. وَالصَّبِيُّ بِرُؤُوسِهِ أَوْ وَصْفِهِ عَلَى مَا فِي الْحَاوِي لِاخْتِلَافِ شُرْبِهِ بِاخْتِلَافِ نَحْوِ سِنِّهِ

عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَمَّا الْحَضَانَةُ فَإِنَّهَا تَوْعُ خِدْمَةٍ، وَأَمَّا الْإِرْضَاعُ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ﴾ الْآيَةُ، وَإِذَا جَازَ الْاسْتِجَارُ لِلْإِرْضَاعِ وَخَذَهُ فَلَهُ مَعَ الْحَضَانَةِ أَوَّلَى وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى ذَلِكَ اهـ. قَوْلُهُ: (وَتَدْخُلُ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ امْتَنَعَتْ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَإِنَّمَا إِلَى وَيَجِبُ. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ الْإِرْضَاعِ. قَوْلُهُ: (لِتَوْقُفِهِ عَلَيْهَا) أَيِ الْإِرْضَاعِ عَلَى الْحَضَانَةِ الصُّغْرَى. قَوْلُهُ: (كَانَتْ هِيَ) أَيِ الْحَضَانَةِ الصُّغْرَى وَقَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا صَحَّتْ لَهُ) أَيِ الْإِرْضَاعِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (مَعَ نَفْيِهَا) أَيِ عَدَمِ ذِكْرِهَا لِمَا سَيَأْتِي م ر. مِنْ أَنَّهُ لَوْ اسْتَأْجَرَهَا لِلْإِرْضَاعِ وَنَفَى الْحَضَانَةَ الصُّغْرَى لَمْ يَصِحَّ لَكِنْ لَمْ يَذْكُرِ التَّحْفَةُ قَوْلُهُ م ر. وَلَوْ اسْتَأْجَرَهَا لِلْإِرْضَاعِ الْخِ وَغَبَّرَ هُنَا بِمَثَلٍ مَا غَبَّرَ بِهِ الشَّارِحُ م ر فَكَتَبَ عَلَيْهِ سَمَ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَإِنَّمَا صَحَّتْ مَعَ نَفْيِهَا الْخِ ظَاهِرُهُ مَعَ نَفْيِ الصُّغْرَى وَكَلَامُ الرُّوضَةِ صَرِيحٌ فِيهِ لَكِنْ وَصَفَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ الْحَضَانَةَ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ نَفَى الْحَضَانَةَ جَازَ بِقَوْلِهِ الْكُبْرَى وَعِبَارَةُ الرِّزْكَشِيِّ فَإِنْ اسْتَأْجَرَ لِلرِّضَاعِ وَنَفَى الْحَضَانَةَ فَلَا صَحَّ الصَّحَّةُ ثُمَّ قَالَ خَصَّ الْإِمَامُ الْخِلَافَ بِنَفْيِ الْحَضَانَةِ الصُّغْرَى، وَأَمَّا نَفْيُ الْحَضَانَةِ الْكُبْرَى فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ وَأَقْرَاهُ لَكِنْ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْقَاضِي الْحُسَيْنِ جَرِيَانُ الْخِلَافِ فِيهَا أَيْضًا اهـ ع ش. أَقُولُ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُغْنِيِّ مُوَافِقٌ لِمَا فِي النَّهَايَةِ مِنْ عَدَمِ صَحَّةِ الْإِجَارَةِ مَعَ نَفْيِ الْحَضَانَةِ الصُّغْرَى. قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي الْاسْتِجَارِ لِلْإِرْضَاعِ. قَوْلُهُ: (بَيْنَهُ) أَيِ الصَّبِيِّ. قَوْلُهُ: (وَلَا أَجْرَةَ لَهَا مِنْ حِينِ الْفَسْخِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِهِ سَمَ وَع ش أَيِ وَإِنْ أَرْضَعْتَ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَالصَّبِيُّ) عَطَفَ عَلَى مُدَّةِ الرِّضَاعِ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا فِي الْحَاوِي) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ كَمَا فِي الْحَاوِي اهـ. قَوْلُهُ: (بِاخْتِلَافِ نَحْوِ سِنِّهِ) أَسْقَطَ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِيُّ لَفْظَةَ النَّحْوِ، وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر. بِاخْتِلَافِ سِنِّهِ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ

لِمَا فِي التَّبْيَانِ شَرْحُ م ر. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا صَحَّتْ لَهُ مَعَ نَفْيِهَا) ظَاهِرُهُ مَعَ نَفْيِ الصُّغْرَى وَكَلَامُ الرُّوضَةِ صَرِيحٌ فِيهِ، لَكِنْ وَصَفَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ الْحَضَانَةَ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ نَفَى الْحَضَانَةَ جَازَ بِقَوْلِهِ الْكُبْرَى وَعِبَارَةُ الرِّزْكَشِيِّ فَإِنْ اسْتَأْجَرَ لِلرِّضَاعِ وَنَفَى الْحَضَانَةَ فَلَا صَحَّ الصَّحَّةُ ثُمَّ قَالَ وَخَصَّ الْإِمَامُ الْخِلَافَ بِنَفْيِ الْحَضَانَةِ الصُّغْرَى فَأَمَّا نَفْيُ الْحَضَانَةِ الْكُبْرَى فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ وَأَقْرَاهُ، لَكِنْ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْقَاضِي الْحُسَيْنِ جَرِيَانُ الْخِلَافِ فِيهَا أَيْضًا اهـ، وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَلَوْ اسْتَأْجَرَهَا لِلْإِرْضَاعِ وَنَفَى الْحَضَانَةَ الصُّغْرَى لَمْ يَصِحَّ اهـ. قَوْلُهُ: (وَلَا أَجْرَةَ لَهَا مِنْ حِينِ الْفَسْخِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِهِ. قَوْلُهُ: (وَالصَّبِيُّ) عَطَفَ عَلَى مُدَّةِ الرِّضَاعِ ش. قَوْلُهُ: (أَوْ وَصَفَهُ الْخِ) كَذَا شَرْحُ م ر.

وَتُكَلِّفُ الْمُرْضِعَةُ أَكْلَ وَشَرْبَ كُلِّ مَا يُكْثِرُ اللَّبَنَ وَتَرَكَّ مَا يَضُرُّهُ كَوَطْءِ حَلِيلٍ يَضُرُّهُ وَإِلَّا تُخَيَّرُ
وَعَدَمُ اسْتِمْرَاءِ الطِّفْلِ لَبَنُهَا لِإِعْلَةٍ فِيهِ غَيْبٌ يَتَخَيَّرُ بِهِ الْمُسْتَأْجِرُ، وَلَوْ سَقَتْهُ لَبَنٌ غَيْرُهَا فِي إِجَارَةِ
ذِمَّةٍ اسْتَحَقَّتْ الْأَجْرَةُ أَوْ غَيْرُهَا فَلَا (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيُّ الشَّأْنِ (لَا يَسْتَتِيعُ أَحَدُهُمَا) أَيُّ الْإِرْضَاعِ
وَالْحَضَانَةِ الْكُبْرَى (الْأُخْرَى) لاسْتِقْلَالِهِمَا مَعَ جَوَازِ اسْتِقْلَالِ كُلِّ مَنِهَا بِالْإِجَارَةِ (وَالْحَضَانَةُ)
الْكُبْرَى (حِفْظُ صَبِيٍّ) أَيُّ جَنْسِهِ الصَّادِقِ بِالْأُنْثَى وَالْخُنْثَى (وَتَعَهُدُهُ بِغَسْلِ رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ وَثِيَابِهِ
وَدَفْنِهِ) بفتح الدال (وَكَحْلِهِ وَزِنَطِهِ فِي الْمَهْدِ وَتَحْرِيكِهِ لِيَنَامَ وَنَحْوَهَا) لاقْتِضَاءِ اسْمِ الْحَضَانَةِ ذَلِكَ
عُرْفًا أَمَّا الدَّهْنُ بِالضَّمِّ، فَقِيلَ عَلَى الْأَبِ وَقِيلَ تُتَّبَعُ فِيهِ الْعَادَةُ وَالَّذِي يُتَّبَعُ الْأَوَّلُ إِذِ الْعَادَةُ فِي
ذَلِكَ لَا تَنْضَبِطُ.

بِرُضْفِهِ ذِكْرُ سِنِّهِ فَلْيُرَاجَعْ اهـ. ٥٢٠٥ فَوَدَّ: (وَتُكَلِّفُ الْمُرْضِعَةُ أَكْلَ وَشَرْبَ كُلِّ مَا يُكْثِرُ اللَّبَنَ) قَالَه الرَّافِعِيُّ،
وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ الَّذِي قَالَه المَازْدِيُّ أَيُّ وَالصَّبْرِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ أَنَّ لَهُ أَيُّ الْمُكْتَرِي مُنْعَهَا مِنْ أَكْلِ مَا يَضُرُّ
لِلْبَنِيهَا اهـ وَهَذَا أَظْهَرُ مُغْنِي وَأَسْتَى. ٥٢٠٥ فَوَدَّ: (مَا يُكْثِرُ اللَّبَنَ) يَتَّبَعِي أَنَّ الْمُرَادَ الْكَثْرَةَ إِلَى حَدِّ الْكِفَايَةِ لَا غَيْرُ
فَلْيُرَاجَعْ اهـ رَشِيدِي. ٥٢٠٥ فَوَدَّ: (كَوَطْءِ حَلِيلٍ يَضُرُّهُ) وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ تَصِيرُ نَاشِزَةً بِذَلِكَ فَلَا تَسْتَحِقُّ نَفَقَةً وَإِنْ
أَذِنَ الزَّوْجُ لَهَا فِي ذَلِكَ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ أَذِنَ لَهَا فِي السَّفَرِ لِحَاجَتِهَا وَخَدَهَا، وَغَايَةُ الْإِذْنِ لَهَا فِي ذَلِكَ
سُقُوطُ الْإِثْمِ عَنْهَا فَقَطْ وَأَنَّ الزَّوْجَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْوَطْءُ وَإِنْ خَافَ الْعَنَتَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِالْوَلَدِ الْمُؤَدِّي
إِلَى قَتْلِهِ فَيَجُوزُ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَةِ حَيْثُ دُونَ وَقِيلَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعَصْرِ خِلَافٌ مَا قُلْنَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى
فَاحْذَرْ اهـ ع ش. ٥٢٠٥ فَوَدَّ: (وَعَدَمُ اسْتِمْرَاءِ الْبَنِّ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ غَيْبٌ أَيُّ عَدَمُ كَوْنِ اللَّبَنِ مَرِيئًا لَهُ أَيُّ مَحْمُودَ
الْعَاقِبَةِ غَيْبٌ اهـ كَرْدِيٌّ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَإِذَا لَمْ يَقْبَلِ الرِّضْعُ تَذْيِيبًا فِيهِ انْفِسَاخُ الْإِجَارَةِ وَجِهَانٍ فِي تَغْلِيْقِ
الْقَاضِي وَيَتَّبَعِي عَدَمُ الْإِنْفِسَاخِ وَثُبُوتُ الْخِيَارِ فِي الْحَاوِي وَالْبَحْرِ أَنَّ الطِّفْلَ إِذَا لَمْ يَشْرَبْ لَبَنُهَا لِإِعْلَةٍ فِي
اللَّبَنِ فَهُوَ غَيْبٌ يَتَّبَعِي لِلْمُسْتَأْجِرِ الْفَسْخُ اهـ. ٥٢٠٥ فَوَدَّ: (وَلَوْ سَقَتْهُ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا الدَّهْنُ فِي الْمُغْنِي.

٥٢٠٥ فَوَدَّ: (أَمَّا الدَّهْنُ الْإِنْخ) لَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لِلْكُحْلِ وَنَحْوِ مَاءٍ وَأَشْنَانٍ لِعَسْلِهِ وَغَسْلِ ثَوْبِهِ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ
حُكْمُهُ حُكْمُ الدَّهْنِ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةٌ ع ش وَيَتَّبَعِي أَنَّ مِثْلَ الدَّهْنِ فِي كَوْنِهِ عَلَى الْأَبِ أَجْرَةُ الْقَابِلَةِ
لِفِعْلِهَا الْمُتَعَلِّقِ بِإِصْلَاحِ الْوَلَدِ كَقَطْعِ سُرَّتِهِ دُونَ مَا يَتَعَلَّقُ بِإِصْلَاحِ الْأُمِّ مِمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ نَحْوِ
مُلَازِمَتِهَا قَبْلَ الْوِلَادَةِ وَغَسْلِ بَدَنِهَا وَثِيَابِهَا فَإِنَّهُ عَلَيْهَا كَصَرَفُهَا مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلْمَرَضِ اهـ. ٥٢٠٥ فَوَدَّ: (فَقِيلَ)
عَلَى الْأَبِ وَقِيلَ الْإِنْخ) وَجَمَعَ الْمُغْنِي بَيْنَهُمَا بِمَا نَصَّهُ، وَأَمَّا بِالضَّمِّ فَفِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا أَنَّهُ عَلَى الْأَبِ
فَإِنْ جَرَى عُرْفُ الْبَلَدِ بِخِلَافِهِ فَوَجِهَانِ اهـ وَالظَّاهِرُ مِنْهُمَا اتِّبَاعُ الْعُرْفِ اهـ. ٥٢٠٥ فَوَدَّ: (إِذِ الْعَادَةُ فِي تِلْكَ لَا
تَنْضَبِطُ) قَدْ يُقَالُ إِطْلَاقُ عَدَمِ الْإِنْضِبَاطِ مَحَلُّ تَأْمُلٍ فَقَدْ يَنْضَبِطُ وَيَطْرُدُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ

٥٢٠٥ فَوَدَّ: (وَتُكَلِّفُ الْمُرْضِعَةُ الْإِنْخ) جَزَمَ بِهِ الرُّوضُ وَم ر. ٥٢٠٥ فَوَدَّ: (أَمَّا الدَّهْنُ بِالضَّمِّ الْإِنْخ) سَكَتَ عَنْ
الْكُحْلِ بِالضَّمِّ وَسَيَّأَتِي حُكْمُهُ بِالنَّسْبَةِ لِلْكَحَالِ. ٥٢٠٥ فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ الْأَوَّلُ) اعْتَمَدَهُ م ر. ٥٢٠٥ فَوَدَّ: (إِذِ الْعَادَةُ
فِي ذَلِكَ لَا تَنْضَبِطُ) قَدْ يُقَالُ عَدَمُ انْضِبَاطِهَا لَا يُوْجِبُ أَنَّهُ عَلَى الْأَبِ بِذَلِيلٍ مَا بَأْتِي فِي الزِّيَادَةِ.

(ولو استأجر لهما) أي الحضانة الكبرى والإرضاع (فانقطع اللبن فالمذهب انفساخ العقد في الإرضاع) فيسقط قسطه من الأجرة (دون الحضانة) لما مرَّ أنَّ كلاً منهما مقصودٌ معقودٌ عليه (والأصحُّ أنه لا يجب جبرٌ وخيطةٌ وكحلٌ) وصَبغٌ وطلَعٌ (على وِزاقٍ) وهو النايخُ (وخيطةٌ وكحلٌ) وصَباغٌ ومُلَقَّحٌ اقتصاراً على مذكولِ اللفظ مع أنَّ وضع الإجارة أنه لا يُستحقُّ بها عَيْنٌ (قُلْتُ: صحَّحَ الرافعي في الشرح الكبير

عبارة سم قد يقال عدم انضباطها لا يوجب أنه على الأب بدليل ما يأتي في الزيادة اهـ. قو: (أي الحضانة الكبرى) إلى التثنية في المعنى. قو: (فيسقط قسطه إلخ) بأن تُعتبر نسبةُ أجرة مثل الإرضاع لمجموع أجزئي الإرضاع والحضانة ويُؤخذ مثل هذه النسبة من المسمى ع ش اهـ بجبريٍّ. قول (سني): (جبر إلخ) بكسر الحاء اسمٌ للمدَادِ وكالمذكورات فيما ذُكر قَلَمُ النَّسَاجِ ومِرْوَدُ الكَحَالِ وإبرة الخياط ونحوها استُنى ومُعْنَى زَادَ التَّهْيَأَ وَمَزَهُمُ الجَرَّاحِيَّ وصابونٌ وماءُ الغَسَالِ اهـ. قو: (وهو النايخ) أما يَبَاعُ الورقُ فيقال له كاعْدِيَّ اهـ مُعْنَى. قو: (مع أنَّ وضع الإجارة إلخ) وأمرُ اللَّبَنِ على خلافِ القياسِ لِلضَّرورةِ نِهَايةً ومُعْنَى. قول (سني): (صحَّحَ الرافعي إلخ) اعتمدَه الرُّوضُ وشيخُ الإسلامِ والتَّهْيَأَ والمُعْنَى.

قو: (في سني): (والأصحُّ أنه لا يجب جبرٌ وخيطةٌ إلخ) قال في شرح الرُّوضِ والمذكورات فيما ذُكر قَلَمُ النَّسَاجِ ومِرْوَدُ الكَحَالِ وإبرة الخياط ونحوها اهـ زَادَ م ر في شرحه وَمَزَهُمُ الجَرَّاحِيَّ وصابونٌ وماءُ الغَسَالِ اهـ. (فرغ): في شرح البهجة لشيخ الإسلام ما نصَّه قال السُّبْكِيُّ وإذا أوجِبْنَا الخِيطةَ أو الصَّبْغَ على المؤجِّر هل نقولُ إنَّ المُسْتَأْجِرَ يَمْلِكُهُ حَتَّى يَتَصَرَّفَ فِيهِ كَالْقَوْبِ أو إنَّ المؤجِّرَ أثْلَفَهُ على مِلْكِ نَفْسِهِ أو كيف الحالُ وقريبٌ منه الكلامُ على ماءِ الأرضِ المُسْتَأْجِرَةِ لِلزَّرْعِ والذي يَظْهَرُ فِيهِ أَنَّهُ باقٍ على مِلْكِ مَالِكِهَا يَنْتَفِعُ بِهِ المُسْتَأْجِرُ لِنَفْسِهِ وفي اللَّبَنِ والكُحْلِ كذلك، وأما الخِيطةُ والصَّبْغُ فالضَّرورةُ تُخْرِجُ إلى تَقْدِيرِ ثَقُلِ المِلْكِ وألْحَقُوا بما تَقَدَّمَ الحَطَبُ الذي يوقِدُه الخَبَّازُ ولا شَكَّ أَنَّهُ يَثْلَفُ على مِلْكِهِ اهـ ما في شرح البهجة ويَتَّبِعُه أَنَّ الجِبَرَ كَالخِيطةِ والصَّبْغِ وَأَنَّ المعْنَى الفَارِقُ في هذه المسائلِ ما يَتَوَقَّفُ عليه الانْتِفَاعُ بَعْدَ حُصُولِ العَمَلِ وما لا فَمَا يَتَوَقَّفُ عليه الانْتِفَاعُ بَعْدَ كَالخِيطةِ والصَّبْغِ فَإِنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بالقَوْبِ بَعْدَ خِيَاطَتِهِ بَدُونِ الخِيطةِ وَلَا بَعْدَ صَبْغِهِ باغْتِيَارِ كَوْنِهِ مَصْبُوعًا بَدُونِ الصَّبْغِ يَمْلِكُهُ المُسْتَأْجِرُ وما لَا يَتَوَقَّفُ عليه ذلك كماءِ الأرضِ فَإِنَّهُ بَعْدَ شُرْبِهَا يُمْكِنُ زَرْعُهَا، وَإِنْ انْفَصَلَ ما شَرِبَتْ مِنْهَا وَكَالْكُحْلِ فَإِنَّهُ بَعْدَ وَضْعِهِ فِي العَيْنِ القَدْرَ المَعْلُومَ يَحْصُلُ المَقْصُودُ، وَإِنْ انْفَصَلَ عَنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَكَالْحَطَبِ فَإِنَّهُ بَعْدَ حَمِي التَّنَوُّرِ بِإِخْرَاقِهِ والخُبْزِ يُسْتَفْتَى عَنْ رَمَادِهِ وَلَا شَكَّ أَنَّ الجِبَرَ مِنَ الْقِسْمِ الأوَّلِ؛ لَأَنَّهُ بَعْدَ الْكِتَابَةِ لَا يَنْتَفِعُ بِالمَكْتُوبِ بَدُونِ الجِبْرِ وَأَنَّ اللَّبَنَ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي لَأَنَّهُ بَعْدَ حُصُولِهِ فِي المَعِدَةِ يَحْصُلُ التَّغْدِي تَمَّ يُسْتَفْتَى عَنْهُ حَتَّى لَوْ انْفَصَلَ كَانَ التَّغْدِي بِحَالِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

قو: (في سني): (قُلْتُ صحَّحَ الرافعي في الشرح إلخ) وَحَيْثُ شَرَطْتُ على الأجيرِ فلا بُدَّ مِنَ التَّقْدِيرِ فِي

(الرجوع فيه إلى العادة) إذ لا ضابط له لغة ولا شرعاً.

(تنبيه) غالب استدراكات المثني على أصله من الشرح وحيث قد يقال ما حكمة الإسناد إليه في هذا الموضع لا غير، وقد يجاب بأنه هنا لم يترجح له أحد الموضعين المتناقضين فأرسلهما بخلاف البقية ثم رأيت للشارح ما قد يخالف ذلك وليس كما قال (فإن اضطربت) العادة (وجب البيان) نفياً للغرض (والا) يبين في العقد من عليه ذلك (فتبطل الإجارة والله أعلم) لما فيها من الغرر المؤذي إلى التنازع لا إلى غاية وأفهم كلام الإمام أن الخلاف في إجارة الذمة أما العين فلا يجب فيها غير العمل

قول (الس): (الرجوع فيه) أي المذكور اهـ. مؤني. قول (الس): (إلى العادة) أي العرف اهـ روض.

قوله: (من الشرح) أي الشرح الكبير للرافعي. قوله: (وقد يجاب بأنه هنا لم يترجح الخ) خلافاً للنهاية وشرحي الروض والبهجة. قوله: (فإن اضطربت العادة) أي أو لم يكن عرف كما فهم بالأولى مؤني وشرح الروض.

قول (الس): (وجب البيان) وحيث شرطت على الأجير فلا بد من التقدير في نحو المزمع وأحواته فإن شرطه مطلقاً فسد العقد بخلاف ما لو اقتضى العرف كونه على المستأجر وشرط عليه فلا يجب عليه ذلك شرح م ر وقوله وحيث شرطت يخرج ما لو كانت عليه بالعرف اهـ سم قال الرشدي قوله م ر وأحواته أي مما يستهلك كالكحل بخلاف الإبرة والقلم كذا ظهر فليراجع اهـ. قوله: (وأفهم) إلى قوله وقطع في المؤني والنهاية. قوله: (أما العين فلا يجب فيها غير العمل) هذا هو الأوجه اهـ. مؤني زاد النهاية وفي ذكر المصنف كلام الشرح إشعاراً بترجيح ما فيه وهو المعتقد، وإذا أوجبنا الخيط والصنغ على المؤجر أي حيث جرت به العادة أو شرط عليه فالأوجه ملك المستأجر لهما فيتصرف فيه كالتوب لا إن المؤجر أثلفه على ملك نفسه ويظهر لي إلحاق الجبر بالخيط والصنغ ولم أر فيه شيئاً ثم رأيت صاحب العباب جزم به وقرب من ذلك ماء الأرض المستأجرة للزرع والذي يظهر فيه أي ماء الأرض كما أفاده السبكي أنه باق على ملك مالكها يتففع به المستأجر لنفسه وفي اللبن والكحل كذلك أي أنه باق على ملك المؤجر ويتففع به المستأجر وأما الخيط والصنغ فالضرورة تخرج إلى نقل الملك والحقوا بما تقدم الحطب الذي يوقده الخباز ولا شك أنه يثلف على ملك مالكه اهـ. بأذني زيادة من ع ش وفي سم بعد ذكر قوله م ر وإذا أوجبنا إلى آخره عن العرف إلا مسألة إلحاق الجبر ما نصه ويترجأ أن الجبر كالخيط والصنغ وأن المعنى الفارق في هذه المسائل ما يتوقف عليه الانتفاع بعد حصول العمل

نحو المزمع وأحواته فإن شرطه مطلقاً فسد العقد بخلاف ما لو اقتضى العرف على المستأجر أو شرط عليه فلا يجب ذلك شرح م ر. قوله في (الس): (الرجوع فيه إلى العادة) عبر في الروض بالعرف.

قوله في (الس): (فإن اضطربت ووجب البيان الخ) قال في الروض فإن لم نوجبه أي ذكره بات لم يختلف العرف فشرطه بلا تقدير بطل أي العقد اهـ. قوله: (وأفهم كلام الإمام) وهو الأوجه شرح م ر.

وَقَطَعَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِيمَا إِذَا كَانَتْ عَلَى مُدَّةٍ وَجَوَّزَ التَّرَدُّدَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ عَلَى عَمَلٍ.
(فَرَعَ) اقْتَضَى كَلَامُهُمْ وَصَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ أَنَّ الطَّبِيبَ الْمَاهِرَ أَيْ بَأَنَّ كَانَ خَطُّوهُ نَادِرًا وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ مَاهِرًا فِي الْعِلْمِ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لَأَنَّا نَجِدُ بَعْضَ الْأَطِبَّاءِ اسْتِفَادَ مِنْ طَوْلِ التَّجَرُّبِ وَالْعِلَاجِ مَا قَلَّ
بِهِ خَطُّوهُ جِدًّا وَبَعْضُهُمْ لِعَدَمِ ذَلِكَ مَا كَثُرَ بِهِ خَطُّوهُ فَتَعَيَّنَ الضَّبْطُ بِمَا ذَكَرْتَهُ لَوْ شَرِطْتَ لَهُ
أَجْرَةً وَأَعْطَيْتَ ثَمَنَ الْأَدْوِيَةِ فَعَالَجَهُ بِهَا فَلَمْ يَبْرَأْ اسْتَحَقَّ الْمُسَمَّى إِنْ صَحَّتِ الْإِجَارَةُ وَإِلَّا فَأَجْرُهُ
الْمَثَلِ وَلَيْسَ لِلْعَلِيلِ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ عَلَيْهِ الْمُعَالَجَةُ لَا الشِّفَاءُ بَلْ إِنْ شَرِطَ
بَطَلَتْ الْإِجَارَةُ؛ لِأَنَّهُ يَبِيدُ اللَّهُ لَا غَيْرَ نَعَمْ إِنْ جَاعَلَهُ عَلَيْهِ صَحَّ وَلَمْ يَسْتَحِقَّ الْمُسَمَّى إِلَّا بَعْدَ
وُجُودِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَمَّا غَيْرُ الْمَاهِرِ الْمَذْكُورِ فَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي أَوَائِلُ الْجِرَاحِ وَالتَّعَاذِيرِ مِنْ أَنَّهُ
يُضْمَنُ مَا تَوَلَّدَ مِنْ فِعْلِهِ بِخِلَافِ الْمَاهِرِ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَجْرَةً وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِثَمَنِ الْأَدْوِيَةِ لِتَقْصِيرِهِ
بِمُبَاشَرَتِهِ لِمَا لَيْسَ هُوَ لِهَؤُلَاءِ مِنْ شَأْنٍ هَذَا الْإِضْرَارُ لَا النَّفْعُ.

وَمَا لَا فَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِنْتِفَاعُ بَعْدَ كَالْخَيْطِ وَالصَّبْغِ فَإِنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِالثُّوبِ بَعْدَ خِيَاطَتِهِ بِدُونِ الْخَيْطِ وَلَا
بَعْدَ صَبْغِهِ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مَضْبُوعًا بِدُونِ الصَّبْغِ يَمْلِكُهُ الْمُسْتَأْجَرُ وَمَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ذَلِكَ كَمَا الْأَرْضُ فَإِنَّهُ
بَعْدَ شَرْبِهَا يُمَكِّنُ زَرْعَهَا وَإِنْ انْفَصَلَ مَا شَرِبَتْ مِنْهُ عَنْهُ وَكَالْكُحْلِ فَإِنَّهُ بَعْدَ وَضْعِهِ فِي الْعَيْنِ الْقَدْرَ الْمَعْلُومَ
يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ وَإِنْ انْفَصَلَ مِنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَكَالْحَطْبِ فَإِنَّهُ بَعْدَ حَمِي التَّنُورِ بِإِحْرَاقِهِ وَالْخَبْزِ يُسْتَفْتَى عَنْ
رَمَادِهِ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْجَبْرَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْكِتَابَةِ لَا يَنْتَفِعُ بِالْمَكْتُوبِ بِدُونِ الْجَبْرِ وَأَنَّ اللَّبْنَ مِنَ
الْقِسْمِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ حَصُولِهِ فِي الْمَعْدَةِ يَحْصُلُ التَّغْدِي حَتَّى لَوْ انْفَصَلَ كَانَ التَّغْدِي بِحَالِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ
أهـ. قَوْلُهُ: (وَقَطَعَ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْخ) أَيْ بَعْدَ وَجُوبِ غَيْرِ الْعَمَلِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ.

قَوْلُهُ: (اقْتَضَى كَلَامُهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا غَيْرُ الْمَاهِرِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيْ بَأَنَّ إِلَى لَوْ شَرِطْتَ.
قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ ذَلِكَ) أَيْ طَوْلِ التَّجَرُّبِ وَالْعِلَاجِ. قَوْلُهُ: (مَا كَثُرَ بِهِ خَطُّوهُ) الْأَوَّلَى الْأَخْصَرُ كَثُرَ خَطُّوهُ
بِاسْقَاطِ مَا وَبِهِ عَطْفًا عَلَى اسْتِفَادَةِ الْخ.

قَوْلُهُ: (لَوْ شَرِطْتَ الْخ) خَبَرٌ أَنَّ الطَّبِيبَ الْخ. قَوْلُهُ: (أَمَّا غَيْرُ الْمَاهِرِ الْخ) هَلْ اسْتِجَارَهُ صَحِيحٌ أَوْ لَا
إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ قَدْ يُشْكِلُ الْحُكْمَ الَّذِي ذَكَرَهُ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَقَدْ يُقَيِّدُ الرُّجُوعَ بِثَمَنِ الْأَدْوِيَةِ بِالْجَهْلِ بِحَالِهِ
م ر فَلْيُحَرِّزْ سَمَ عَلَى حَجِّ الظَّاهِرِ الثَّانِي وَلَا شَيْءَ لَهُ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ لِعَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ
بِهِ، بَلِ الْغَالِبُ عَلَى عَمَلٍ مِثْلِهِ الضَّرَرُ أَهـ ع ش.

قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْخ) خَبَرٌ قَوْلُهُ فَقِيَاسُ الْخ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ الْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ حَصَلَ
الْبُرءُ وَالشِّفَاءُ.

قَوْلُهُ: (اسْتَحَقَّ الْمُسَمَّى) اعْتَمَدَهُ م ر وَكَذَا قَوْلُهُ نَعَمْ إِنْ جَاعَلَهُ الْخ. قَوْلُهُ: (أَمَّا غَيْرُ الْمَاهِرِ الْخ) هَلْ
اسْتِجَارَهُ صَحِيحٌ أَوْ لَا إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ قَدْ يُشْكِلُ الْحُكْمَ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَقَدْ يُقَيِّدُ الرُّجُوعَ
بِثَمَنِ الْأَدْوِيَةِ بِالْجَهْلِ بِحَالِهِ م ر فَلْيُحَرِّزْ.

(فصل) فيما يلزم المكري أو المكترى لعقار أو دابة

(يجب) يعني يتعين لدفع الخيار الآتي على المكري (تسليم مفتاح) ضبة (الدار) معها (إلى المكترى) لتوقف الانتفاع عليه وهو أمانة بيده فإذا تلف بتقصيره ضمته أو غدمه فلا وفيهما يلزم المكري تجديده فإن أبى لم يجبر ولم يأنم لكن يتخير المكترى وكذا في جميع ما يأتي قال القاضي وتنفسخ في مدة المنع اه وفيه نظر

(فصل) فيما يلزم المكري أو المكترى

قوله: (فيما يلزم) إلى قوله وأنه لا يكلف التزج في النهاية إلا قوله وفيه نظر إلى وخرج وقوله وفي إطلاقه إلى وأنه لو شرط. قوله: (فيما يلزم المكري إلخ) أي وما يتبع ذلك من انفساخ الإجارة بتلف الدابة وغيره اه ع ش. قوله: (يعني) إلى قوله اه في المعنى. قوله: (لدفع الخيار إلخ) أي لا لدفع الإثم اه ع ش. قوله: (على المكري) متعلق بيجب. قوله: (ضبة الدار) أي الغلي المثبت في بابها. قوله: (معه) أي الدار. قوله: (لتوقف الانتفاع عليه) (فرغ): هل تصح إجارة دار لا باب لها فيه نظر وقد يتجه الصحة إن أمكن الانتفاع بها بلا باب كان أمكن التسلق من الجدار وعلى الصحة فهل يثبت الخيار للجاهل كان رآها قبل ثم سد بابها ثم استأجرها اعتماداً على الرؤية السابقة الوجه الثبوت فلترجع المسألة سم على حج اه ع ش. قوله: (ضمنه) أي بقيمته. قوله: (وفيها إلخ) أي التالف بتقصير والتلف بدونه. قوله: (فإن أبى إلخ) أي من التجديد وقضية قوله أولاً يعني يتعين لدفع الخيار أنه لا يجبر على تسليم المفتاح أيضاً ولا يأنم بامتناعه وهو مشكل، فإنه حيث صحت الإجارة يستحق المكترى المنفعة على المكري فقدم التسليم والتجديد امتناع من حق توجه عليه فغله فالقياس أنه يأنم بعده ويجبر على التسليم وقد تقدم أن البائع يجبر على تسليم المبيع حيث قبض الثمن أو كان مؤجلاً اه ع ش. وهذا وجية لا سيما في الابتداء لكن كلام شرخي الروض والبهجة أيضاً كالصريح في عدم الإثم بعدم التسليم ابتداءً ودواماً وفي عدم الجبر عليه كذلك بل عبارة المنهج مع شرحه صريح في ذلك وهي فصل فيما يجب بالمعنى الآتي على المكري عليه تسليم مفتاح دار معها لمكتر وعمازتها وكس ثلج بسطحها سواء في وجوب تسليم المفتاح الابتداء والدوام وليس المراد بكون ما ذكر واجباً على المكري أنه يأنم بتركه أو أنه يجبر عليه بل أنه إن تركه ثبت للمكترى الخيار اه اختصاراً وفي المعنى نحوها وعلم بذلك أن قول الشارح فإن أبى إلخ معناه فإن أبى المؤجر من التسليم ابتداءً والتجديد بعد التالف لم يجبر إلخ. قوله: (قال القاضي إلخ) اعتمد المعنى، وكذا النهاية قال الرشيدي قول م ر وقول القاضي بانفساخها في مدة المنع ظاهر إلخ لعل صورة المسألة أنه غير مُتَنَفِّع بالدار في تلك المدة كما

(فصل) فيما يلزم المكري أو المكترى لعقار أو دابة

قوله: (معه) أي الدار ش. قوله: (قال القاضي وتنفسخ في مدة المنع) ما قاله القاضي ظاهر شرح م ر ويؤيده ويوافقه ما سيأتي في غضب نحو الدابة من ثبوت الخيار والانفساخ في كل مدة مضت في زمن الغضب، وإن لم يفسخ ففي التنظير في كلام القاضي وتخصيص صحته بحالة الجهل المذكورة نظر.

لأنه الْمُقَصِّرُ بَعْدَ الفسخِ مع ثبوت الخيارِ له نعم إن جهَلَ الخيارَ وعُدِرَ فيه احتِثِلَ ما قاله
وخرج بالضَّيِّعَةُ القُفْلُ فلا يَجِبُ تسليمُهُ فضلاً عن مِفْتَاحِهِ لأنه منقولٌ وليس بتابع (وعِمَارَتُهَا)
الشاملةُ لِنَحْوِ تَطْيِينِ سَطْحٍ وإعادةِ رُخَامِ قَلْعِهِ هو أو غيره كما هو ظاهرٌ ولا نظرٌ لِكُونِ الفَائِتِ
به مُجَرَّدَ الزِينَةِ؛ لأنها غَرَضٌ مَقْصُودٌ ومن ثَمَّ امْتَنَعَ (على الْمُؤَجِّرِ) قَلْعُهُ ابتداءً ودَوَامًا وإن
احتاجَتْ لِآلَاتٍ جديدةٍ (فإن بَادَرَ) أي قبل مُضَيِّ مُدَّةٍ لها أَجْرَةٌ كما هو ظاهرٌ (وأصلَحَهَا) أو
سَلَّمَ المِفْتَاحَ فذاك (والا) يُبادر (فللمُكْتَرِي) قَهْرًا (على الْمُؤَجِّرِ الخيارَ) إن نَقَصَتِ المنفعةُ بين
الفسخِ والإبقاءِ لِتَضَرُّرِهِ ومن ثَمَّ زالَ بزوالِهِ فإذا وكَفَ الشَّقْفُ تَحْيِيرَ حالةِ الوَكْفِ فقط ما لم
يتولَّدَ منه نقصٌ

هو ظاهرٌ فليُراجِعْ واعْلَمْ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ م ر بَعْدَ أن كان تَبَعَ ابنَ حَجٍّ في التَّنْظِيرِ في كَلَامِ القاضي
أه زَادَ ش و وَجَّهَهُ أي الانفِساخُ أَنَّهُ بامْتِنَاعِ الْمُؤَجِّرِ مِنْ تَسْلِيمِ المِفْتَاحِ فَاتِ جُزْءٌ مِنَ المنفعةِ المَعْقُودِ
عليها كَتَلَفٍ بعضِ المبيعِ تَحْتَ يَدِ البَائِعِ، وذلك يَفْتَضِي ثُبُوتَ الخيارِ لِلْمُكْتَرِي لِتَقْرِيقِ الصَّفَقَةِ عليه
وفي سَمِ على حَجٍّ ما يَصْرُحُ بِذلك حَيْثُ قال ما نَصَّهُ قوله قال القاضي وَيَنْفَسِخُ في مُدَّةِ المنعِ ما قاله
القاضي ظاهرٌ شرح م ر . وَيُؤَيِّدُهُ ويوافقُهُ ما سَيَأْتِي في غَضَبِ نَحْوِ الدَّابَّةِ مِنْ ثُبُوتِ الخيارِ والانفِساخِ في
كُلِّ مُدَّةٍ مَضَتْ في زَمَنِ الغَضَبِ وإن لم يَنْفَسِخْ ففِي التَّنْظِيرِ في كَلَامِ القاضي وتَخْصِيصِ صِحَّتِهِ بحالةِ
الجهْلِ المذكورةِ نَظَرًا اه. فَوُدَّ: (فلا يَجِبُ تَسْلِيمُهُ إلخ) وإن اغْتَيَدَ ولا يَثْبُتُ له بِمَنْعِهِ خيارٌ رَوْضٌ
ومُعْنِي. فَوُدَّ: (قَلْعُهُ هو) أي الْمُؤَجِّرُ أو غيره وَلَوِ الْمُكْتَرِي وَضَمَانُهُ لِمَا قَلْعَهُ لَا يَسْقِطُ خيارَهُ حَيْثُ لم
يُعْذِرِ الْمُكْرِي. فَوُدَّ: (بِهِ) أي قَلَعَ الرُّخَامَ. فَوُدَّ: (لأنها) أي الزِينَةَ اه ع ش .

فَوُدَّ (ش): (على الْمُؤَجِّرِ) لَفْظٌ على الْمُؤَجِّرِ وَقَعَ في تَسْخِ المَحَلِّيِّ والمُعْنِي والنهايةُ عَقِبَ قوله
وعِمَارَتُهَا لا هنا بَعَكْسِ ما في التُّخْفَةِ اه بَصْرِيٌّ أَقُولُ صَنِيعُ التُّخْفَةِ لِاتِّصَالِ الشَّامِلَةِ إلخ بِمَنْعُوته وَكَوْنُ
قوله وإن احتاجَتْ إلخ غَايَةً في المَثْنِ عليه أَحْسَنُ مِنْ صَنِيعِهِمْ إِلَّا أَنَّهُ كان المُنَاسِبُ أن يُؤَخَّرَهُ عَن قوله
قَلْعُهُ ابتداءً ودَوَامًا. فَوُدَّ: (وإن احتاجَتْ إلخ) غَايَةً في المَثْنِ اه رَشِيدِي. فَوُدَّ: (إن نَقَصَتِ المنفعةُ)
إلى قوله وَبَحَثَ في الْمُعْنِي. فَوُدَّ: (بَيْنَ الفسخِ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بالخيارِ. فَوُدَّ: (زَال) أي الخيارُ .

فَوُدَّ: (بِزَوَالِهِ) أي التَّضَرُّرِ. فَوُدَّ: (فإذا وَكَّفَ إلخ) أي نَزَلَ المَطَرُ مِنْهُ اه ع ش عِبَارَةُ الْمُعْنِي فإذا
وَكَّفَ الْبَيْتُ أي قَطَرَ سَقْفُهُ في المَطَرِ لِتَرْكِ التَّطْيِينِ ثَبَّتَ له الخيارُ في تلكِ الحالةِ وإذا انْقَطَعَ زالَ الخيارُ
إِلَّا إذا حَصَلَ بِسَبَبِهِ نَقْصٌ اه. فَوُدَّ: (ما لم يَتَوَلَّدَ مِنْهُ نَقْصٌ) يُؤْخَذُ مِمَّا سَيَأْتِي في مَسْأَلَةِ الدَّابَّةِ أَنَّهُ لو كان

فَوُدَّ: (إن نَقَصَتِ المنفعةُ إلخ) كَذَا المَثْنُ شرح م ر. فَوُدَّ: (بَيْنَ الفسخِ إلخ) مَعْمُولٌ قولِ المَثْنِ
الخيارُ. فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ زَال) أي الخيارُ وقوله بِزَوَالِهِ أي التَّضَرُّرِ ش. فَوُدَّ: (ما لم يَتَوَلَّدَ مِنْهُ نَقْصٌ)
وَالَا فَمُطْلَقًا. (فَرَعَ): هل تَصِحُّ إجارةُ دارٍ لا بابَ لَهَا فيه نَظَرٌ وقد يَتَّبِعُهُ الصَّحَّةُ إن أَمَكْنَ الانْتِفَاعُ بِهَا بلا
بابٍ كان أَمَكْنَ التَّسَلُّقُ مِنَ الجِدَارِ وَعَلَى الصَّحَّةِ فَهَلْ يَثْبُتُ الخيارُ لِلْجَاهِلِ كان رَأَاهَا قَبْلَ ثَمَّ سُدَّ بِأَبْهَا ثَمَّ

وَبَحَثَ أَبُو زُرْعَةَ سُقُوطَهُ بِالْبِلَاطِ بَدَلَ الرُّخَامِ لِأَنَّ التَّفَاوُتَ بَيْنَهُمَا لَيْسَ فِيهِ كَبِيرٌ وَقَعَ اهـ. وَفِي إِطْلَاقِهِ مَا فِيهِ فَالَّذِي يَتَجَهَّ أَنَّهُمَا إِنْ تَفَاوُتَا أَجْرَهُ لَهَا وَقَعَ تَخْيِيرٌ وَإِلَّا فَلَا وَأَنَّهُ لَوْ شَرَطَ إِتْقَاءَ الرُّخَامِ فُسِّخَ بِخُلْفِ الشَّرْطِ هَذَا فِي حَادِثٍ أَمَّا مُقَارِنٌ عَلِمَ بِهِ الْمُكْثَرِيُّ فَلَا خِيَارَ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ وَظِيفَةِ الْمُكْثَرِيِّ لِتَقْصِيرِهِ بِإِقْدَامِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِهِ وَمَحَلٌّ مَا ذَكَرَ فِي الْمُتَصَرِّفِ لِنَفْسِهِ وَفِي الطَّلُقِ أَمَّا الْمُتَصَرِّفُ عَنْ غَيْرِهِ وَفِي الْوَقْفِ فَتَجِبُ الْعِمَارَةُ لَكِنْ لَا مِنْ حَيْثُ الْإِجَارَةُ وَيَلْزَمُ الْمُؤَجَّرُ أَيْضًا انْتِزَاعُ الْعَيْنِ مِمَّنْ غَصَبَهَا وَدَفْعُ نَحْوِ حَرِيقٍ وَنَهَبٍ عَنْهَا إِنْ أَرَادَ دَوَامَ الْإِجَارَةِ وَإِلَّا تَخْيِيرٌ

الْوَقْفُ لِخَلَلٍ فِي السَّقْفِ لَمْ يَغْلَمْ بِهِ قَبْلَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَرْضَ التَّقْصِ لِمَا مَضَى سَوَاءً فَسَخَ الْإِجَارَةُ أَمْ لَا اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (تَقْصُّ) أَي فِي نَحْوِ الْمُنْفَعَةِ فِيمَا يَظْهَرُ لَا فِي الْعَيْنِ حَيْثُ لَا تَقْصُ الْمُنْفَعَةُ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ وَالْمُرَادُ بِالْمُنْفَعَةِ مَا يَشْمَلُ الزَّيْنَةَ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي الرُّخَامِ. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ أَبُو زُرْعَةَ سُقُوطَهُ) أَي الْخِيَارَ وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ السَّقُوطِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الزَّيْنَةَ بِهِ مَقْصُودَةٌ وَقَدْ فَاتَتْ اهـ. ع ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ الظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ م. ر. لَا يَزْتَضِي بِهِذَا أَخَذًا مِنْ إِطْلَاقِهِ فِيمَا مَرَّ امْتِنَاعُ قَلْعِهِ وَبِقَرِينَةِ التَّغْلِيلِ الْمَارِّ مَعَ إِسْنَادِ هَذَا لِقَائِلِهِ بَحْثًا مُشْعِرٍ بِعَدَمِ تَسْلِيمِهِ فَلْيُرَاجِعْ اهـ. قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَوْ شَرَطَ الْإِنْعَاقَ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُمَا إِنْ الْإِنْعَاقُ. قَوْلُهُ: (هَذَا فِي حَادِثٍ) أَي قَوْلِ الْمُتَنِّبِ وَإِلَّا فَلِلْمُكْثَرِيِّ الْخِيَارُ فِي خَلَلٍ حَدَثَ بَعْدَ الْعَقْدِ.

قَوْلُهُ: (أَمَّا مُقَارِنٌ) أَي خَلَلَ مُقَارِنٌ لِلْعَقْدِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ) أَي الْإِضْلَاحُ. قَوْلُهُ: (وَمَحَلٌّ مَا ذَكَرَ) أَي عَدَمُ الْإِثْمِ فِي تَرْكِ الْعِمَارَةِ أَوْ مِثْلِهِ تَرْكُ تَسْلِيمِ الْمِفْتَاحِ ابْتِدَاءً أَوْ دَوَامًا عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ. (تَنْبِيْهُ): مَحَلٌّ عَدَمُ وَجُوبِ الْعِمَارَةِ فِي الطَّلُقِ أَمَّا الْوَقْفُ فَيَجِبُ عَلَى النَّاطِرِ عِمَارَتُهُ حَيْثُ كَانَ فِيهِ رَنْعٌ كَمَا أَوْضَحُوهُ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ وَفِي مَعْنَاهُ الْمُتَصَرِّفُ بِالْإِحْتِيَاظِ كَوَلِّيِ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بَحْثٌ لَوْ لَمْ يَغْمُرْ فَسَخَ الْمُسْتَأْجِرُ الْإِجَارَةَ وَتَضَرَّرَ الْمَخْجُورُ عَلَيْهِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَفِي الطَّلُقِ) عَطَفَ عَلَى لِنَفْسِهِ وَالطَّلُقُ بِكَسْرِ فَسْكَوَيْنِ الْحَلَالِ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْمَمْلُوكُ اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (وَفِي الْوَقْفِ) عَطَفَ عَلَى عَنْ غَيْرِهِ. قَوْلُهُ: (لَكِنْ لَا مِنْ حَيْثُ الْإِجَارَةُ) أَي بَلْ مِنْ حَيْثُ رِعَايَةُ الْمَضْلُحَةِ لِلْوَقْفِ وَالْمَوْلَى عَلَيْهِ اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (وَيَلْزَمُ الْمُؤَجَّرُ الْإِنْعَاقَ) حَيْثُ قَدَرَ عَلَى تَسْلِيمِهَا ابْتِدَاءً أَوْ دَوَامًا نِهَايَةً عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَا يَلْزَمُ الْمُؤَجَّرُ أَنْ يَدْفَعَ عَنِ الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةَ الْحَرِيقَ وَالتَّهَبَ وَغَيْرَهُمَا وَإِنَّمَا عَلَيْهِ تَسْلُمُ الْعَيْنِ وَرَدُّ الْأَجْرَةِ إِنْ تَعَدَّرَ الْاسْتِيفَاءُ وَإِذَا سَقَطَتِ الدَّارُ عَلَى مَتَاعِ الْمُسْتَأْجِرِ لَمْ يَلْزَمِ الْمُؤَجَّرُ ضَمَانُهُ وَلَا أَجْرُهُ تَخْلِيصُهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْغَزَالِيُّ، وَلَوْ غُصِبَتْ

اسْتَأْجَرَهَا اعْتِمَادًا عَلَى الرُّؤْيَا السَّابِقَةِ الْوَجْهَ الثَّبُوتُ فَلْيُرَاجِعِ الْمَسْأَلَةَ. قَوْلُهُ: (وَيَلْزَمُ الْمُؤَجَّرُ أَيْضًا الْإِنْعَاقَ) أَي قَبْلَ التَّسْلِيمِ لَوْ جُوبِ التَّسْلِيمِ عَلَيْهِ م. ر. قَوْلُهُ: (الانتِزَاعُ الْعَيْنِ مِمَّنْ غَصَبَهَا الْإِنْعَاقَ) كَذَا فِي الرُّوضِ أَوَائِلُ الْبَابِ الثَّانِي وَقَيَّدَهُ بِقُدْرَةِ الْمَالِكِ عَلَى الْإِنْتِزَاعِ قَالَ فِي شَرْحِهِ كَمَا بَحَثَهُ أَي لُزُومُ الْإِنْتِزَاعِ فِي الرُّوضَةِ هُنَا وَاعْتَرِضَ بَأَنَّ مَا بَحَثَهُ يُخَالِفُ مَا يَأْتِي آخِرَ الْبَابِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْهَا الْحَرِيقَ وَالتَّهَبَ وَغَيْرَهُمَا وَأُجِيبَ بَأَنَّ مَا هُنَاكَ فِيمَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ أَوْ فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَى انْتِزَاعِهِ إِلَّا بِكُلْفَةٍ وَمَا هُنَا بِخِلَافِهِ فَلَزِمَهُ ذَلِكَ لِكُونِهِ مِنْ تَمَامِ التَّسْلِيمِ أَوْ لِعَدَمِ الْكُلْفَةِ هَذَا وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ اللَّزُومِ وَهُوَ مَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ عَنْ الْأَكْثَرِينَ وَمُقَابِلُهُ عَنْ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ اهـ.

المُستأجرُ ولو قدرَ عليه المُستأجرُ من غيرِ خَطَرٍ لَزِمَهُ كالوديعِ ويُؤخَذُ منه أنه لو قَصَرَ صَمِينٌ وأنه لا يُكَلَّفُ النَّزْعُ مِنَ الغاصِبِ المُتَوَقِّفِ على خُصومةٍ بل لا يجوزُ كالوديعِ؛ لأنهما لا يُخَصَّمانِ وإن شِيعَتِ الدَّعوى عليهما لِيَكُونَ العَيْنُ في يَدِهِما كما يَأْتِي أوَائِلُ الدَّعَاوى. (وكَسَحُ الثَّلَجِ) أي كُنْشُهُ (عَنِ السَّطْحِ) الَّذِي لا يَنْتَفِعُ بِهِ السَّاكِنُ كَالْجَمْلُونِ (عَلَى الْمُؤَجَّرِ) بِالْمَعْنَى السَّابِقِ (وَتَنْظِيفُ عَرْصَةِ الدَّارِ) وَسَطْحُهَا الَّذِي يَنْتَفِعُ بِهِ سَاكِنُهَا

العَيْنُ الْمُؤَجَّرَةُ وَقَدَّرَ المَالِكُ على انْتِزاعِها لَزِمَهُ كما بَحَثَهُ في الرُّوضَةِ هنا وَلَكِنْ اغْتَرَضَ بِأَنَّ ما بَحَثَهُ هنا بِخِلَافِ ما قاله آخِرُ البابِ مِنْ أَنَّهُ لا يَلْزَمُهُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْها الحَرِيقَ وَالتَّهَبَ وَغَيْرَهُما كما مرَّ وَأُجِيبَ بِأَنَّ ما هُناكَ فِيمَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ أو فِيمَا لا يَقْدِرُ على انْتِزاعِهِ إِلَّا بِكُلْفَةٍ، وما هُنا بِخِلَافِهِ فَلَزِمَهُ ذَلِكَ لِيَكُونَ مِنْ تَمَامِ التَّسْلِيمِ أو لِعَدَمِ الكُلْفَةِ وَهذا هو الْمُعْتَمَدُ وإن قالَ بعضُ المُتَأَخِّرِينَ الْأَوْجَهُ عَدَمُ اللُّزومِ في الحَالَتَيْنِ اهـ وَيَعْنِي بِالْبَعْضِ شَيْخُ الإسلامِ في شَرْحِي الرُّوضَةِ وَالبَهْجَةِ وَيوافِقُهُما إِطْلَاقُ الشَّارِحِ وَالتَّهْيَاةِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَدَّرَ الْإِنْسَانُ) أَي إِذَا كَانَ بَعْدَ التَّسْلِيمِ م ر اهـ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَي عَلَى دَفْعِ نَحْوِ الحَرِيقِ اهـ رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (صَمِينٌ) أَي الْعَيْنُ بِقِيَمَتِهَا وَقَتَ الغَضَبِ وَيَكُونُ لِلْحَيْلُولَةِ حَتَّى لو زَالَتْ يَدُ الغاصِبِ عَنْها وَرَجَعَتْ لِلْمَالِكِ اسْتَرَدَّهَا الْمُستأجرُ مِنْهُ اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَا يُكَلَّفُ النَّزْعُ الْإِنْسَانُ) أَي لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْخُصُومَةُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ وَلَا وَكِيلِ المَالِكِ وَهذا بِالنَّسْبَةِ لِلْعَيْنِ أَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِلْمَنْفَعَةِ فَلَهُ الْمُخَاصَمَةُ م ر اهـ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (الْمُتَوَقِّفُ الْإِنْسَانُ) نَعَتْ لِلنَّزْعِ عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَإِنْ سَهَّلَ عَلَيْهِ كَالْمُودِعِ كما هو مُصَرَّحٌ بِهِ فِي كَلَامِهِمْ اهـ قالَ ع ش قَوْلُهُ وَإِنْ سَهَّلَ الْإِنْسَانُ يَتَأَمَّلُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ أَوَّلًا فَإِنَّ قَدَرَ عَلَيْهِ الْمُستأجرُ مِنْ غَيْرِ خَطَرٍ لَزِمَهُ اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ يُقالَ إِنَّ عَدَمَ اللُّزومِ إِذَا غَرِمَ الْقِيَمَةُ لِلْحَيْلُولَةِ وَاللُّزومُ قَبْلَ غُرْمِها فلا تَنَافِي اهـ أَقُولُ الَّذِي يُفِيدُهُ صَنِيعُ الشَّارِحِ أَنَّ لُزومَ النَّزْعِ إِنَّمَا هو إِذَا سَلِمَ مِنَ الْخَطَرِ وَلَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى الرَّفْعِ إِلَى الْقَاضِي وَعَدَمُهُ فِيمَا إِذَا وُجِدَ أَحَدُهُما.

☐ قَوْلُ (الْإِنْسَانِ): (وَكَسَحُ الثَّلَجِ عَنِ السَّطْحِ الْإِنْسَانُ) أَي فِي دَوَامِ الإِجَارَةِ؛ لِأَنَّهُ كَعِمَارَةِ الدَّارِ وَإِنْ تَرَكَه وَحَدَّثَ بِهِ عَيْبٌ ثَبَتَ لِلْمُكْتَرِي الخِيَارُ اهـ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (كَالْجَمْلُونِ) أَي الْعَقْدُ أَي وَكَمَا لو كانَ السَّطْحُ لَا مَرْقَى لَهُ اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (أَي كُنْشُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَحَلُّهُ فِي التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ بَلْ إِلَى وَعَلَيْهِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِالْمَعْنَى السَّابِقِ) أَي أَنَّهُ يَتَعَيَّنُّ لِدَفْعِ الخِيَارِ ع ش وَكَزْدِي عِبَارَةُ الرَّشِيدِي أَي إِنْ أَرَادَ دَوَامَ الإِجَارَةِ اهـ وَمَالُهُما وَاحِدٌ.

☐ قَوْلُ (الْإِنْسَانِ): (عَرْصَةُ الدَّارِ) وَهِيَ بَقْعَةٌ بَيْنَ الْأَبْنِيَةِ لَيْسَ فِيهَا بِنَاءٌ وَيُمْنَعُ مُسْتَأجرُ دَارٍ لِلشُّكْنَى مِنْ طَرَحِ الثَّرَابِ وَالرَّمَادِ فِي أَصْلِ حَائِطِ الدَّارِ وَمِنْ رَبْطِ الدَّابَّةِ فِيهَا إِلَّا إِنْ اغْتِيدَ رَبَطُها فِيهَا فَإِنَّهُ لَا يُمْنَعُ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَدَّرَ عَلَيْهِ الْمُستأجرُ) أَي إِذَا كَانَ بَعْدَ التَّسْلِيمِ م ر. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَا يُكَلَّفُ النَّزْعُ الْإِنْسَانُ) أَي لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْخُصُومَةُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ وَلَا وَكِيلِ المَالِكِ وَهذا بِالنَّسْبَةِ لِلْعَيْنِ أَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِلْمَنْفَعَةِ فَلَهُ الْمُخَاصَمَةُ م ر. ☐ قَوْلُهُ: (الْمُتَوَقِّفُ) نَعَتْ لِلنَّزْعِ ع ش.

كما بحثه ابن الرُّفْعَةِ (عن ثُلُج) وإن كَثُرَ (وكناسة) حصلاً في دَوَامِ المُدَّةِ وهي ما يسقط من نحو قشِرٍ وطعامٍ ومثلها رَمَادُ الحَمَامِ وغيره (على المكثري) بمعنى أنه لا يُلْزَمُ به المكري لِتَوَقُّفِ كَمَالِ انتفاعه لا أصله على الثُلُج؛ ولأنَّ الكُنَاسَةَ من فعِلِه والثَّرَابُ الحَاصِلُ بِالرَّيْحِ لا يُلْزَمُ واحداً منهما نقله وبعد انقضاء المُدَّةِ يُجْبَرُ المكثري على نقل الكُنَاسَةِ بل وفي أثناها إن أضرَّت بالشقوق كما هو ظاهرٌ وعليه بالمعنى السابق تنقية بالوعةٍ وحشٍ ممَّا حصلَ فيهما بفعله ولا يُجْبَرُ على تنقيتهما بعد المُدَّةِ وفارقاً الكُنَاسَةَ بأنهما نشأَ عَمَّا لا بُدَّ منه بخلافها وبأنَّ العَرَفَ فيها رفعها أولاً فأولاً بخلافهما ويلزم المؤجِّرُ تنقيتهما عند العقد بأن يُسَلِّمَهما فارغين

قول (سلي): (وكناسة) بضم الكاف. قوله: (بمعنى أنه إلخ) أي لا بمعنى أنه يلزم المكثري نقله اهـ شرح منتهج أي لما يأتي من التفصيل. قوله: (لتوقف كمال انتفاعه إلخ) تعليل للمتن. قوله: (على الثُلُج) كذا في أصله فكان المراد على كسح الثُلُج وعبارة النهاية على رفع الثُلُج اهـ. سيّد عمر.

قوله: (لا يلزم واحداً منهما نقله) لا في المدة ولا بعدها ظاهره وإن تعدد الانتفاع بها؛ لأنه لا فعل فيه من المكري، والمكثري متمكّن من إزالته، ولو اختلفا هل الثراب من الكُنَاسَةِ أو ممَّا هبَّت به الرياح فالأقرب تصديق المكثري؛ لأن الأصل براءة ذمته اهـ ع ش. قوله: (يجبر المكثري على نقل الكُنَاسَةِ) أي والرّماد أخذاً ممَّا مرَّ وخَرَجَ بالكُنَاسَةِ الثُلُج اهـ سم عبارة المغني والأسنى أجبر على نقل الكُنَاسَةِ دون الثُلُج، ولو كان الثراب أو الرّماد أو الثُلُج الخفيف موجوداً عند العقد فالذي يظهر أن إزالته على المؤجِّر إذ به يحصل التسليم التام ونقل رَمَادِ الحَمَامِ وغيره في الانتهاء من وظيفة المُسْتَأْجِرِ في أحد وجهين يظهر ترجيحه تبعاً لابن الرُّفْعَةِ اهـ. قوله: (وعليه) أي المكثري قبل انقضاء المدة اهـ ع ش.

قوله: (بالمعنى السابق) أي عقب قول المتن على المكثري. قوله: (تنقية بالوعة إلخ) أي ومُنْتَفَعِ الحَمَامِ رَوْضٌ ومغني. قوله: (وحش) بفتح الحاء وضمها أي السُّنْدُسُ اهـ شرح روض. قوله: (ولا يجبر) أي المكثري. قوله: (وفارقاً) أي بالوعة والحش في أن المكثري لا يجبر على تنقيتهما بعد المدة. قوله: (بأنهما) أي ما في بالوعة وما في الحش. قوله: (فيها) أي الكُنَاسَةِ. قوله: (فارغين) أي على وجوه يتأتى معه الانتفاع فلا يضُرُّ اشتغالهما بما لا يمنع المقصود منهما فلو سلّمهما له مشغولين بما لا يمنع المقصود ثم انتفع بهما المُسْتَأْجِرُ فصارا لا يمكن الانتفاع بهما فالأقرب أنه يجب التفرُّغ على المؤجِّر؛ لأنَّ منَعَ الانتفاع إنما حصل بما كان موجوداً قَبْلَ، ولو اختلفا في الإيتلاء وعدمه فالأقرب في ذلك الرجوع إلى القرائن فإذا كان الإجارة منه شهراً مثلاً صدق المُسْتَأْجِرُ وإلا صدق

قوله: (كما بحثه ابن الرُّفْعَةِ) اعتمدته م ر. قوله: (يجبر المكثري على نقل الكُنَاسَةِ) أي والرّماد أخذاً ممَّا مرَّ وأخرج بالكُنَاسَةِ الثُلُج. قوله: (ولا يجبر على تنقيتهما بعد المدة إلخ) اعتمدته م ر.

قوله: (ويلزم المؤجِّر تنقيتهما عند العقد إلخ) في شرح الرُّوض قال أي ابن الرُّفْعَةِ ولو كان الثراب أو الرّماد أو الثُلُج الخفيف موجوداً عند العقد فالذي يظهر أن إزالته على المؤجِّر إذ به يحصل التسليم التام اهـ.

وَالَا تَحْزِرَ الْمُسْتَأْجِرُ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بِخَفَةِ الْمُؤْنَةِ وَاعْتِيَادِ الْمُسَامَحَةِ هُنَا لَا ثُمَّ. (وَإِنْ أَجَزَ دَائِبَةُ لِرُكُوبٍ) عَيْنًا أَوْ ذِمَّةً (فَعَلَى الْمُؤْجَرِ) عِنْدَ الْإِطْلَاقِ (إِكَافٌ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَضَمُّهُ وَهُوَ لِلْجِمَارِ كَالسَّرَجِ لِلْفَرَسِ وَكَالْقَتَبِ لِلْبَعِيرِ وَفَسَّرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ بِالْبَرْدَعَةِ وَلَعَلَّهُ مُشْتَرَكٌ وَفِي الْمَطْلَبِ أَنَّهُ يُطْلَقُ فِي بِلَادِنَا عَلَى مَا يُوضَعُ فَوْقَ الْبَرْدَعَةِ وَيُشَدُّ عَلَيْهِ بِالْحِزَامِ. اهـ. وَالْمُرَادُ هُنَا مَا تَحْتَ الْبَرْدَعَةِ (وَبَرْدَعَةٌ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ ثُمَّ ذَالٍ مُعْجَمَةٌ أَوْ مُهْمَلَةٌ وَهِيَ الْجِلْسُ الَّذِي تَحْتَ الرَّحْلِ كَذَا فِي الصُّحَاكِ فِي مَوْضِعِ كَالْمَشَارِقِ، وَقَالَ فِي جِلْسٍ: الْجِلْسُ لِلْبَعِيرِ وَهُوَ كِسَاءٌ رَقِيقٌ يَكُونُ تَحْتَ الْبَرْدَعَةِ وَهِيَ الْآنَ لَيْسَتْ وَاحِدًا مِنْ هَذَيْنِ بَلْ جِلْسٌ غَلِظٌ مُحَشَّوٌّ لَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ آخَرُ غَالِبًا (وَحِزَامٌ) وَهُوَ مَا يُشَدُّ بِهِ الْإِكَافُ (وَتَقَرَّرَ) بِمُثَلَّثَةٍ وَفَاءٍ مَفْتُوحَةٍ

الْمُؤْجَرُ، وَلَوْ تَعَدَّدَ الْحَشُّ هَلْ يَلْزُمُهُ تَفْرِيعُ الْجَمِيعِ أَمْ تَفْرِيعُ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ فَقَطُّ، وَالظَّاهِرُ الثَّانِي وَعَلَيْهِ قُلُو كَانَ مَا زَادَ تَشْوِشُ رَائِحَتِهِ عَلَى السَّائِرِينَ وَأَوْلَاهُ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ عَالِمًا بِذَلِكَ فَلَا خِيَارَ لَهُ وَلَا أَكْبَتْ لَهُ الْخِيَارُ، وَلَوْ أَتَسَخَّ النَّوْبُ الْمُؤْجَرُ وَأُرِيدَ غَسْلُهُ هَلْ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ الْمُؤْجَرِ الْأَقْرَبُ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا فِي الْحَشِّ فَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ غَسْلُهُ لَا قَبْلَ فَرَاغِ الْمُدَّةِ وَلَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ عَادَةً فِي الْاسْتِعْمَالِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (وَالَا تَحْزِرَ الْمُسْتَأْجِرُ) وَلَوْ مَعَ عِلْمِهِ بِامْتِلَائِهِمَا وَيُفَارِقُ مَا مَرَّ مِنْ عَدَمِ خِيَارِهِ بِالْعَيْبِ الْمُقَارِنِ بَأَنِّ اسْتِيفَاءِ مَنْفَعَةِ السُّكْنَى تَتَوَقَّفُ عَلَى تَفْرِيعِهِ بِخِلَافِ تَقْيِيهِ الْكُنَاسَةِ وَنَحْوِهَا لِلتَّمَكُّنِ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ مَعَ وُجُودِهِمَا اهـ نِهَاجُهُ. قَوْلُهُ: (وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ) مَرَّ آفًا عَنِ الثَّهَابَةِ اعْتِمَادُهُ. قَوْلُهُ: (بِخَفَةِ الْمُؤْنَةِ) يُتَأَمَّلُ اهـ س م. قَوْلُهُ: (عَيْنًا) إِلَى قَوْلِ الْمُنَى وَظَرَفُ الْمَحْمُولِ فِي الثَّهَابَةِ. قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْإِطْلَاقِ) سَيَاتِي مُحْتَرَزُهُ قُبَيْلَ وَعَلَى الْمُكْتَرِي مُحْمَلٌ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ لِلْجِمَارِ كَالسَّرَجِ الْخ) تَفْسِيرٌ لَهُ بِاغْتِيَارِ اللَّغَةِ وَسَيَاتِي تَفْسِيرُهُ بِالْمَعْنَى الْمُرَادِ هُنَا اهـ رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ ع ش الْمُبَادِرُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ الْإِكَافَ مُخْتَصَّ بِالْجِمَارِ كَمَا أَنَّ السَّرَجَ مُخْتَصَّ بِالْفَرَسِ وَالْقَتَبَ مُخْتَصَّ بِالْبَعِيرِ وَلَا يُفْهَمُ مِنْ هَذِهِ بَيَانُ حَقِيقَتِهِ فَقَوْلُهُ وَفَسَّرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ الْخ بَيَانٌ لِمَا أَجْمَلَهُ مَنْ قَالَ هُوَ لِلْجِمَارِ الْخ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَظْهَرُ مَعْنَى قَوْلِهِ وَلَعَلَّهُ مُشْتَرَكٌ اهـ. وَعِبَارَةُ الْغُرَرِ الْإِكَافُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَضَمُّهَا يُقَالُ لِلْبَرْدَعَةِ وَلِمَا قَوْفَهَا وَلِمَا تَحْتَهَا وَتَفْسِيرُهَا الْأَخِيرَانِ يُنَاسِبَانِ جَمْعَ الشَّيْخَيْنِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَرْدَعَةِ اهـ. قَوْلُهُ: (مَا تَحْتَ الْبَرْدَعَةِ) وَهُوَ الْمُسَمَّى الْآنَ بِالْمَعْرُوقَةِ لَا هِيَ لِعَظْفِهَا عَلَيْهِ اهـ.

قَوْلُهُ (لِسِي): (وَبَرْدَعَةٌ) عِبَارَةٌ شَرْحِي الرُّوضِ وَالبَهْجَةِ وَهِيَ مَا يُحْشَى وَيُعَدُّ لِلرُّكُوبِ عَلَيْهِ لَكِنْ فَسَّرَهَا الْجَوْهَرِيُّ بِالْجِلْسِ الَّذِي يُلْقَى تَحْتَ الرَّحْلِ اهـ. قَوْلُهُ: (كَالْمَشَارِقِ) اسْمُ كِتَابٍ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (وَقَالَ) أَيِ الصُّخَاخِ. قَوْلُهُ: (فِي جِلْسٍ) أَيِ فِي مَادَّتِهِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيِ الْبَرْدَعَةِ. قَوْلُهُ: (بَلْ جِلْسٌ غَلِظٌ الْخ) هَذَا مُوَافِقٌ لِمَا مَرَّ عَنْ شَرْحِي الرُّوضِ وَالبَهْجَةِ آفًا. قَوْلُهُ: (بِمُثَلَّثَةٍ وَفَاءٍ الْخ) عِبَارَةُ الْغُرَرِ

قَوْلُهُ: (وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ) اعْتَمَدَهُ م ر. قَوْلُهُ: (بِخَفَةِ الْمُؤْنَةِ) يُتَأَمَّلُ. قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْإِطْلَاقِ) يَأْتِي مُحْتَرَزُهُ.

قَوْلُهُ فِي (لِسِي): (وَبَرْدَعَةٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَهِيَ مَا يُحْشَى وَيُعَدُّ لِلرُّكُوبِ عَلَيْهِ لَكِنْ فَسَّرَهَا

وهو ما يُجَعَلُ تحتَ ذَنْبِ الدَّائِبَةِ (وَبُرَّة) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ حَلْفَةً تُجَعَلُ فِي أَنْفِ البَعِيرِ (وَخِطَام) بِكسْرِ أَوَّلِهِ خَيْطٌ يُشَدُّ فِي الثُّرَّةِ ثُمَّ يُشَدُّ بِطَرْفِ المِقْوَدِ بِكسْرِ الميمِ لِتَوْقُفِ التَّمَكُّنِ اللّازِمِ لَهُ عَلَيْهَا معِ اطِّرادِ العُرْفِ بِهِ كَمَا قَالُوهُ وَبِهِ يَنْدَفِعُ بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِنْ اطَّردَ العُرْفُ بِهِ وَإِلَّا وَجِبَ البَيَانُ كَمَا مَرَّ فِي نَحْوِ الجَبْرِ أَمَّا إِذَا شَرَطَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَلْزُمُهُ.

(وَعَلَى الْمُكْثَرِيِّ مَحْمِلٌ وَمِظْلَةٌ) أَيُّ مَا يُظَلَّلُ بِهِ عَلَى المَحْمِلِ (وَوِطَاءٌ) وَهُوَ مَا يُفْرَشُ فِي

بَفْتَحِ الْمُثَلَّثَةِ وَالْفَاءُ سُمِّيَ بِهِ لِمُجَاوَزَتِهِ نَفَرَ الدَّائِبَةِ بِإِسْكَانِ الْفَاءِ وَهُوَ فَرْجُهَا اهـ.

❑ قَوْلُ (لَشَيْ): (وَخِطَام) وَعَلَيْهِ أَيْضًا نَعْلٌ احْتِيجَ إِلَيْهِ اهـ ع ش. ❑ قَوْلُهُ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ) (إِنْخ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ؛ لِأَنَّ مُرَادَ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّهُ لَوْ اضْطَرَبَ العُرْفُ بِمَحَلِّ وَجِبَ البَيَانُ وَهَذَا وَاضِحٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ وَلَا مُنَافٍ لِكَلَامِهِمْ كَمَا يَظْهَرُ بِالتَّأْمُلِ؛ لِأَنَّ إِبْتِاثَ اطِّرادِ العُرْفِ فِي عُمُومِ الْأُمُكْنَةِ مُشْكِلٌ وَبِفَرَضِ ثُبُوتِهِ فَأِثْبَاتُ اسْتِمْرَارِهِ عَلَى مَمَرِ الْأَزْمِنَةِ مُتَعَدِّرٌ بَلَا شَكَّ سَيِّدُ عُمَرَ وَس م. ❑ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا شَرَطَ) (إِنْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى تَنْبِيْهُ: إِنَّمَا تَجِبُ هَذِهِ الْأُمُورُ عِنْدَ إِطْلَاقِ الْعَقْدِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ أَوْ الذَّمَّةِ لِلرُّكُوبِ وَإِنْ شَرَطَ مَا ذَكَرَ عَلَى الْمُؤَجَّرِ أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ شَرَطَ عَدَمَ ذَلِكَ كَأَجْرَتِكَ هَذِهِ الدَّائِبَةُ غُرْبًا بَلَا حِزَامٍ وَلَا إِكَافٍ وَلَا غَيْرَهُمَا اتَّبَعَ الشَّرْطَ اهـ. وَفِي الْأَسْنَى مَا يُوَافِقُهُ وَأَقْرَهُ سَم.

❑ قَوْلُ (لَشَيْ): (وَعَلَى الْمُكْثَرِيِّ مَحْمِلٌ) (إِنْخ) شَامِلٌ لِلْعَيْنِ وَالدَّمَّةِ سَم وَرَشِيدِيّ وَشَرَحَ الرُّوضِ وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْمُؤَجَّرَ لَا يَلْزُمُهُ حَبْلُ المَحْمِلِ وَغِطَاؤُهُ إِلَّا بِشَرْطِهِ فِي الْعَقْدِ.

❑ قَوْلُ (لَشَيْ): (وَمِظْلَةٌ) بِكسْرِ الميمِ.

❑ قَوْلُهُ: (أَيُّ مَا يُظَلَّلُ بِهِ) (إِنْخ) كَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْأَعْوَادُ الَّتِي تُجَعَلُ عَلَى المَحْمِلِ لِتَضْرِيحِهِمْ فِي الْحَجِّ بِأَنَّهُا خَارِجَةٌ عَنِ مُسَمَّى المَحْمِلِ وَلِمْغَايَرَتِهِمْ هُنَا بَيَّنَّ المِظْلَةَ وَالْغِطَاءَ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْغِطَاءُ مَا يَوْضَعُ عَلَيْهَا

الْجَوْهَرِيُّ بِالْجُلْسِ الَّذِي يُلْقَى تَحْتَ الرَّحْلِ اهـ. ❑ قَوْلُهُ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ) (إِنْخ) يُتَأْمَلُ وَكَأَنَّ وَجْهَ الْإِنْدِفَاعِ أَنَّ كَلَامَهُمْ دَلَّ عَلَى تَحَقُّقِ اطِّرادِ العُرْفِ وَقَدْ يَضْطَرُّبُ. ❑ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا شَرَطَ) (إِنْخ) مُخْتَرَزٌ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَفِي الرُّوضِ وَشَرَحَهُ فَإِنْ اكْتَرَى الدَّائِبَةُ غُرْبًا كَانَ قَالَ اكْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذِهِ الدَّائِبَةُ الْعَارِيَّةَ فَقَبِلَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَلَابِ اهـ.

❑ قَوْلُهُ فِي (لَشَيْ): (وَعَلَى الْمُكْثَرِيِّ مَحْمِلٌ) (إِنْخ) شَامِلٌ لِلْعَيْنِ وَالدَّمَّةِ بِدَلِيلِ تَغْمِيمِ الْمُقْسَمِ وَيَحْصُلُ مِمَّا هُنَا مَعَ قَوْلِهِ فِيمَا قَبْلَ الْفَضْلِ السَّابِقِ وَكَذَا الْحُكْمُ فِيمَا يَرْكَبُ عَلَيْهِ مِنْ مَحْمِلٍ وَغَيْرِهِ إِنْ كَانَ لَهُ أَنَّ مَا ذَكَرَ مِنَ المَحْمِلِ وَغَيْرِهِ عَلَى الْمُكْثَرِيِّ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ هُنَا فَإِنْ كَانَ مَعَهُ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ هُنَاكَ وَإِلَّا لَمْ يَحْتَاجَ لِمَعْرِفَتِهِ وَيَرْكَبُهُ الْمُؤَجَّرُ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِدَائِبَتِهِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هُنَاكَ وَعِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرَحَهُ فَإِنْ كَانَ الرَّائِبُ مُجَرَّدًا أَيْ لَيْسَ مَعَهُ مَا يَرْكَبُ عَلَيْهِ حَمَلَهُ الْمُؤَجَّرُ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِدَائِبَتِهِ مِنْ سَرْجٍ أَوْ إِكَافٍ أَوْ نَحْوِهِ وَوَجِبَ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ رُؤْيَتُهُ (إِنْخ) اهـ، وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِدَائِبَتِهِ عَدَمُ اغْتِيَارِ حَالِ الرَّائِبِ وَمَا

المحمّل ليُجَلَسَ عليه (وِغْطَاةً) بِكَسْرِ أَوَّلِهِمَا (وَتَوَابُعُهُمَا) كَحَبْلِ يَشُدُّ بِهِ الْمَحْمِلُ عَلَى الْبَعِيرِ أَوْ أَحَدِ الْمَحْمِلَيْنِ إِلَى الْآخِرِ لِأَنَّ ذَلِكَ يُرَادُّ لِكِمَالِ الْإِنْتِفَاعِ فَلَمْ يُسْتَحَقَّ بِالْإِجَارَةِ وَنَقَلَ الْمَاوَرِدِيُّ عَنْ اتِّفَاقِهِمْ أَنَّ الْحَبْلَ الْأَوَّلَ عَلَى الْجِمَالِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ آلَةِ التَّمَكِينِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ لِأَنَّهُ كَالْحِزَامِ وَفَارَقَ الثَّانِي بِأَنَّ الثَّانِي لِإِصْلَاحِ مِلْكِ الْمُكْتَرِي (وَالْأَصَحُّ فِي الشَّرْحِ) لِلْفَرَسِ الْمُسْتَأْجِرِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ (اتِّبَاعُ الْعُرْفِ) قَطْعًا لِلزَّرْعِ هَذَا إِنْ أَطْرَدَ بِمَحَلِّ الْعَقْدِ وَإِلَّا وَجِبَ الْبَيَانُ نَظِيرًا مَا مَرَّ وَلَوْ أَطْرَدَ الْعُرْفُ بِخِلَافِ مَا نَصُّوا عَلَيْهِ فَهَلْ يُعْمَلُ بِهِ يَظْهَرُ بِنَاؤُهُ عَلَى أَنَّ الْأَصْطِلَاحَ الْخَاصَّ هَلْ يَرْفَعُ الْأَصْطِلَاحَ الْعَامَّ. وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ فِي مَوَاضِعِ الرَّفْعِ وَفِي أُخْرَى عَدَمُهُ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ هُنَا الْأَوَّلُ لِأَنَّ الْعُرْفَ هُنَا مَعَ اخْتِلَافِهِ بِاخْتِلَافِ الْمَحَالِّ كَثِيرًا هُوَ الْمُسْتَقِيلُ بِالْحُكْمِ فَوَجَبَتْ إِنْطِاطُهُ بِهِ مُطْلَقًا وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي الْمُسَاقَاةِ وَيَأْتِي فِي الْإِحْدَادِ (وَعَرَفُ الْمَحْمُولِ عَلَى الْمُؤْجَرِ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ) لِاتِّزَامِهِ النِّقْلَ (وَعَلَى الْمُكْتَرِي فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ)

مِنْ ثِيَابٍ وَنَحْوِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحَرَّرْ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. قُودُ: (بِكَسْرِ أَوَّلِهِمَا) أَيِ مَمْدُودَيْنِ.
 قُودُ (لِشَيْءٍ): (وَتَوَابُعُهُمَا) وَمِنْ ذَلِكَ الْآلَةُ الَّتِي تُسَاقُ بِهِ الدَّابَّةُ أَه ع ش. قُودُ: (أَوْ أَحَدُ الْمَخْمَلَيْنِ إِلَى الْآخِرِ) وَهُمَا عَلَى الْبَعِيرِ أَوْ الْأَرْضِ مُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوضِ. قُودُ: (وَنَقَلَ الْمَاوَرِدِيُّ عَنْ اتِّفَاقِهِمْ الْإِنْخَ) وَاعْتَمَدَ الْمُغْنِي وَشَرُوحُ الْمَنْهَجِ وَالرُّوضِ وَالبَهْجَةِ أَنَّ الْحَبْلَ الْأَوَّلَ كَالثَّانِي عَلَى الْمُكْتَرِي. قُودُ: (عَلَى الْجِمَالِ) ضَعِيفٌ أَه ع ش. قُودُ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) أَيِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَإِلَّا فَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ عَلَى الْمُكْتَرِي أَه ع ش. قُودُ: (عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ) نَعَتْ لِلْفَرَسِ. قُودُ: (نَظِيرٌ مَا مَرَّ) أَيِ قُبَيْلِ الْفَضْلِ. قُودُ: (بِخِلَافِ مَا نَصُّوا الْإِنْخَ) أَيِ الْأَصْحَابِ. قُودُ: (فَهَلْ يُعْمَلُ بِهِ) أَيِ بِالْعُرْفِ عِبَارَةٌ لِلنَّهْيَةِ عَمَلٌ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَصْطِلَاحَ الْخَاصَّ يَرْفَعُ الْأَصْطِلَاحَ الْعَامَّ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ. قُودُ: (وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ الرَّفْعُ. قُودُ: (مُطْلَقًا) أَيِ نَصُّوا عَلَى خِلَافِهِ أَوْ لَا. قُودُ: (لِلْإِتِزَامِ) إِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ وَرَفْعِ الْحِمْلِ فِي

يَلِيْقُ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُودُ: (وَنَقَلَ الْمَاوَرِدِيُّ الْإِنْخَ) كَذَا شَرْحُ م ر. قُودُ: (الْمُسْتَأْجِرِ) نَعَتْ لِلْفَرَسِ ش.
 قُودُ: (هَذَا إِنْ أَطْرَدَ) أَيِ الْعُرْفُ ش. قُودُ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ هُنَا الْأَوَّلُ) اعْتَمَدَهُ م ر.
 قُودُ (لِشَيْءٍ): (وَعَرَفُ الْمَحْمُولِ عَلَى الْمُؤْجَرِ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ الْإِنْخَ) كَذَا فِي الرُّوضِ قَالَ فِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا وَرَدَتْ عَلَى الْعَيْنِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا تَسْلِيمُ الدَّابَّةِ بِمَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ فِي عَمَلِهَا مِنْ بَرْدَةٍ وَنَحْوِهَا أَوْ فِي الذِّمَّةِ فَقَدْ التَزَمَ النَّقْلَ فَلْيَهَيِّئْ أَسْبَابَهُ وَالْعَادَةُ مُؤَيَّدَةٌ لَهُ فَإِنْ اضْطَرَّتْ الْعَادَةُ اشْتَرَطَ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ الْبَيَانُ أَه وَفِي الرُّوضِ قُبَيْلَ هَذَا أَيْضًا مَا نَصَّهُ فَضْلٌ لَا بُدَّ فِي الْحِمْلِ أَيِ فِي إِيجَارِ الدَّابَّةِ لَهُ إِجَارَةُ عَيْنٍ أَوْ ذِمَّةٍ كَمَا فِي شَرْحِهِ مِنْ رُؤْيَةِ الْمَحْمُولِ أَيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ظَرْفٍ أَوْ امْتِحَانِهِ بِالْيَدِ أَيِ إِنْ كَانَ فِيهِ فَإِنْ غَابَ قَدَرَهُ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ، وَالْوَزْنُ أَوَّلَى وَيُشْتَرَطُ فِيهِ ذِكْرُ الْجِنْسِ نَعَمْ لَوْ قَالَ مِائَةُ رِطْلٍ مِمَّا شِئْتُ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِهِ صَحَّ وَحَسَبَ الظَّرْفُ إِلَى أَنْ قَالَ فَإِنْ قَالَ مِائَةُ رِطْلٍ حِنْطَةٍ أَوْ مِائَةُ قَفِيرٍ حِنْطَةٍ لَمْ يَحْسَبِ الظَّرْفُ فَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَتُهُ إِنْ كَانَ يَخْتَلِفُ أَه وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِ الشَّارِحِ أَوَّلًا إِجَارَةُ عَيْنٍ أَوْ ذِمَّةٍ وَالسُّكُوتُ

إذ ليس عليه إلا تسليم الدابة مع نحو إكافها وحفظ الدابة على صاحبها ما لم يُسلمها له ليسافر عليها وحده فيلزمه حفظها صيانة لها لأنه كوديع. (وعلى المؤجر في إجارة الدمة الخروج مع الدابة) بنفسه أو نائيه (لتعهدا) عليه أيضا (إعانة الراكب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة) والعرف في كيفية الإعانة فينبغ البعير لنحو امرأة وضعيف حالة الركوب وإن كان قويا عند العقد ويُقرب نحو الحمار من مرتفع ليسهل ركوبه وينزله لما لا يتأتى فعله عليها كطهره وصلاة فرض لا نحو أكله وينتظر فراغه ولا يلزمه مبالغة تخفيف ولا قصر ولا جمع وليس له التطويل على قدر الحاجة أي بالنسبة للوسط المعتدل من فعل نفسه فيما يظهر فإن طول فللمكري الفسخ قاله الماوردي وله النؤم عليها وقت العادة دون غيره؛ لأن النائم ينقل

النهاية وكذا في المغني إلا قوله ويجب إلى المثل. قوله: (إذ ليس عليه) أي المؤجر.

قوله: (وحفظ الدابة) مبتدأ وخبره على صاحبها.

قوله (سني): (وعلى المؤجر في إجارة الدمة) ومنه ما يقع في مضرنا من قوله أو صلني للمحل فلاني بكذا غايته أنه إن اشتمل ذلك على صيغة صحيحة لزم فيها المسمى ولا فأجرة المثل اهرع ش.

قوله (سني): (وإعانة الراكب إلخ) فلو قصر فيما يفعل مع الراكب فأدى ذلك إلى تلفه أو تلف شيء منه فهل يضمن أو لا؟ فيه نظر والأقرب الضمان اهرع ش. قوله: (والعرف إلخ) عطف على الحاجة عبارة المغني وتراعى العادة في كيفية الإعانة إلخ اه. قوله: (فينبغ البعير لنحو امرأة وضعيف) بمرض أو هرم أو سمن مفريط ونحوها ولا يلزمه إناخة البعير لقوي كما قال الماوردي فإن كان على البعير ما يتعلق به لركوبه تعلق به وركب ولا شبك الجمال بين أصابعه ليرقى عليها ويركب اه مغني وكذا في البجيرمي عن سلطان. قوله: (وإن كان قويا إلخ) ظاهره أنه لا خيار للمكري ويفرق بين هذا وما تقدم في المريض من أنه لا يلزمه حمل مريضاً بأنه يسير يتسامح بمثله عادة اهرع ش. قوله: (لا نحو أكل) أي كالشرب والتأفلة. قوله: (ولا يلزمه) أي المكري. قوله: (ولا قصر إلخ) عطف على مبالغة.

قوله: (وليس له التطويل) ولو كان عادته ذلك اه مغني. قوله: (من فعل نفسه) ظاهره وإن خالف الوسط المعتدل من غالب الناس ويتبعي أن يقال إن لم يعلم المكري بحاله وقت الإجارة ثبت له الخيار اهرع ش.

عن ذلك في هذه الفروع المرتبة على ذلك أنه لا فرق فيها بين إجازتي العين والدمة وأن المفهوم من قوله فيشترط معرفته إلخ أنه حيثئذ على المكري ولا فلا وجه لاشتراط معرفته وحيثئذ يلزم أنه على المكري في هذه الصورة حتى في إجارة الدمة وهذا يخالف ما تقدم عن الروض أولاً إلا أن يحمل هذا على إجارة العين على خلاف السياق أو يخص ذلك المتقدم بغير هذا فليأمل. قوله: (إذ ليس عليه) أي على المؤجر ش. قوله: (وحفظ الدابة على صاحبها) حفظ مبتدأ وعلى صاحبها خبره.

ولا يلزمه النزول عنها للإراحة بل للعقبة إن كان ذكرًا قويًا ليس له وجاهة ظاهرة بحيث يُخلّ المشي بمروءته عادةً ويجب الإيصال إلى أول البلد المُكرى إليها لا إلى مسكنه. (و عليه أيضًا (رفع الحمل) بكسر الحاء أي المحمول وأما مفتوحها فهو نحو حمل البطن والشجر من كل مُتَّصِل (وَحَطَّه وَشَدَّ المحمل وحله) وَشَدَّ أَحَدَ المحملين إلى الآخر وهما بالأرض وأجرة دليل

قوله: (بل للعقبة) أي المعتاد فيها النزول عبارة الرّوض مع شرحه والغرر وعلى القويّ النزول إن اغتيد في العقاب الصّعبة لا لإراحة الدّابة فلا يلزم فيها إن لم يُعتدّ ولا في غيرها، وإن اغتيد لا على الضّعيف والمزاة ودوي المنصب إلا بالشرط للنزول أو لعدمه فلا يُعتبر فيه ما ذكر بل يُعتدّ الشرط اهـ. قوله: (إن كان ذكرًا) خرج به المرأة فلا يلزمها ذلك وإن قدرث على المشي لما فيه من عدم السّتر لها اهـ ع ش. عبارة المُغني ولا يجب النزول على المرأة والمريض والشيخ العاجز قال المُصنّف ويتبني أن يلحق بهم من له وجاهة ظاهرة وشهرة يُخلّ إلخ اهـ. قوله: (ويجب الإيصال إلخ) عبارة الثّهاية وعليه إيصاله إلى أول البلد المُكرى إليها من عُمرانها إن لم يكن سورًا ولا فإلى السور دون مسكنه قال الماورديّ إلا إن كان البلد صغيرًا تتقارب أقطاره فيوصله إلى منزله، ولو استأجره لحمل حطب إلى داره وأطلق لم يلزمه إطلاعه السقف وهل يلزمه إدخاله الدار والباب ضيقًا أو نفسد الإجارة قولان أصحُّهما أوّلُهما، ولو ذهب مُستأجر الدّابة بها والطريق آمن أي في الواقع فحدث خوف فرجع بها ضمن أو مكّ هناك ينتظر الأمن لم تُحسب عليه مُدّته وله حينئذٍ حُكْمُ الوديع في حفظها وإن قارن الخوف العقد فرجع فيه أي الخوف لم يضمن إن عرفه المُؤجّر وإن ظنّ أي المُؤجّر الأمن فوجهان أصحُّهما عدم تضمينه أي المُستأجر اهـ. وفي الرّوض وشرحه مثله قال الرّشيدّي قوله م ر ولو ذهب مُستأجر الدّابة إلخ هذه عبارة العباب بالحزف وعبارة الأتوار ولو كان الطريق آمنًا والإجارة للذهاب والإياب فذهب ثم حدث الخوف لم يرجع إلى أن يتجلى ولا يُحسب زمن المكث فإن رجع وسلمت الدّابة من ذلك الخوف ولكنّها أصابها آفة أخرى ضمن؛ لأنّ من صار مُتّعديًا لم يتوقّف الضمان عليه على أن يكون من تلك الجهة انتهت اهـ. قوله: (إلى أول البلد) هذا إذا كانت الإجارة للرّكوب فقط اهـ رشيدّي. قوله: (لا إلى مسكنه) هل الأمر كذلك وإن أطرّد العرف بإرادة مسكن المُكترى؟ اهـ سيّد عمّر عبارة ع ش وظاهر أنّ محلّ ذلك عند الإطلاق أمّا لو نصّ له على الإيصال إلى منزله فيجب عليه؛ لآته من جُملة ما استؤجر له، ويتبني أنّ مثل النصّ ما لو جرت العادة بإيصال المُكترى إلى منزله اهـ أي كما في زميننا.

قوله (لشي): (ورفع الحمل) أي على ظهر الدّابة (وَحَطَّه) أي عن ظهره اهـ مُغني. قوله: (وشدّ أحد المحملين) إلى قوله وظاهر عبارته في الثّهاية والمُغني. قوله: (وشدّ أحد إلخ)، قوله: (وأجرة دليل إلخ) هما عطفان على رفع الحمل.

قوله: (ويجب الإيصال إلى أول البلد المُكترى إليها) عبارة الرّوض إلى العُمران قال في شرحه إن لم

وَحْفِيرٍ وَسَائِقٍ وَقَائِدٍ وَحِفْظُ مَتَاعٍ فِي الْمَنْزِلِ وَكَذَا نَحْوُ ذَلِكَ وَرِشَاءٍ فِي اسْتِجَارٍ لاسْتِقَاءٍ لاقْتِضَاءِ الْعُرْفِ ذَلِكَ كُلُّهُ (وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ إِلَّا التَّخْلِيَةُ بَيْنَ الْمُكْتَرِي وَالِدَابَّةِ) فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ مِمَّا مَرَّ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمِ سِوَى التَّمَكِّينِ مِنْهَا الْمُرَادُ بِالتَّخْلِيَةِ وَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ أَنَّ مُجَرَّدَ التَّمَكِّينِ كَافٍ فِي اسْتِقْرَارِ الْأَجْرَةِ بِمُضِيِّ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ إِنْ قُدِّرَتِ الْمَنْفَعَةُ بِوَقْتٍ وَبِمُضِيِّ مُدَّةٍ إِمَّا كَانَ الْاسْتِيفَاءُ إِنْ

قُودَ: (وَحِفْظُ مَتَاعٍ فِي الْمَنْزِلِ) أَفْصَحَ فِي الرُّوْضِ بِجَعْلٍ هَذَا فِي التِّزَامِ الْحَمْلِ فَقَالَ وَعَلَيْهِ فِي التِّزَامِ الْحَمْلِ الْإِخْ وَهُوَ لَا يُنَافِي كَلَامَ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَأْجَرَ مِنْهُ دَابَّةً فِي الذِّمَّةِ لِلْحَمْلِ فَقَدْ أَلْزَمَهُ الْحَمْلُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَانْظُرْ مَتَاعَ الرَّائِبِ اهـ سم.

قُودَ: (فِي الْمَنْزِلِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ فِي الْمَنَازِلِ وَالتَّقْيِيدُ بِالْمَنْزِلِ وَالْمَنَازِلُ يُخْرِجُ حَالَ السَّيْرِ فَلْيُرَاجِعْ سَمَ عَلَى حَجِّ أَقُولُ عَلِمَ حُكْمُهُ مِنْ قَوْلِهِ وَأَجْرُهُ دَلِيلٌ وَحْفِيرٍ الْإِخْ اهـ ع ش. أَقُولُ وَكَذَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْمَنْزِلِ بِالْأَوَّلَى. قُودَ: (وَكَذَا نَحْوُ ذَلِكَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالذَّلْوُ وَالرِّشَاءُ فِي الْاسْتِجَارِ لِلِاسْتِقَاءِ كَالظَّرْفِ فِيمَا مَرَّ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَوَعَاءُ الْمُحْمُولِ وَأَلَّهُ الْاسْتِقَاءُ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ لَا الْعَيْنِ عَلَى الْمُؤْجَرِ اهـ.

قُودَ (لِسَمٍ): (فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ) لِرُكُوبٍ أَوْ حَمْلٍ اهـ مُغْنِي. قُودَ: (مِنْهَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي مِنَ الْانْتِفَاعِ بِالِدَابَّةِ اهـ. قُودَ: (الْمُرَادُ) أَيِ التَّمَكِّينِ (بِالتَّخْلِيَةِ) وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ قَبْضَهَا بِالتَّخْلِيَةِ لِئَلَّا يُخَالَفَ قَبْضُ الْمَبِيعِ فَقَدْ ذَكَرَ الرَّافِعِيُّ هُنَاكَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي قَبْضِ الدَّابَّةِ سَوْقُهَا أَوْ قَوْذُهَا زَادَ التَّوَيُّ وَلَا يَكْفِي رُكُوبُهَا اهـ مُغْنِي زَادَ النِّهَايَةَ وَتَسْتَقَرُّ الْأَجْرَةُ فِي الصَّحِيحَةِ دُونَ الْفَاسِدَةِ بِالتَّخْلِيَةِ فِي الْعَقَارِ وَبِالْوَضْعِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُسْتَأْجِرِ وَامْتِنَاعِهِ مِنَ الْقَبْضِ إِلَى انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ اهـ. قُودَ: (وَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ أَنَّ مُجَرَّدَ التَّمَكِّينِ كَافٍ الْإِخْ) إِنْ أُريدَ تَمَكِّينٌ يَتَحَقَّقُ مَعَهُ الْقَبْضُ الشَّرْعِيُّ كَمَا فِي قَبْضِ الْمَبِيعِ فَمُسَلَّمٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ مَعَهُ

يَكُنْ سَوْرٌ وَإِلَّا أَوْصَلَهُ إِلَى السَّوْرِ وَقَوْلُهُ لَا إِلَى مَسْكَنِهِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ إِلَّا إِنْ كَانَ الْبَلَدُ صَغِيرًا تَقَارَبَ أَفْطَارُهُ فَيُوصَلُهُ إِلَى الْمَنْزِلِ اهـ ع ش شَرْحُ م ر. قُودَ: (وَحِفْظُ مَتَاعٍ فِي الْمَنْزِلِ) أَفْصَحَ فِي الرُّوْضِ بِجَعْلٍ هَذَا فِي التِّزَامِ الْحَمْلِ فَقَالَ وَعَلَيْهِ فِي التِّزَامِ الْحَمْلِ الْإِخْ وَهُوَ لَا يُنَافِي كَلَامَ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَأْجَرَ مِنْهُ دَابَّةً فِي الذِّمَّةِ لِلْحَمْلِ فَقَدْ أَلْزَمَهُ الْحَمْلُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَانْظُرْ مَتَاعَ الرَّائِبِ.

قُودَ: (فِي الْمَنْزِلِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ فِي الْمَنَازِلِ وَالْقَيْدُ بِالْمَنْزِلِ وَالْمَنَازِلُ يُخْرِجُ حَالَ السَّيْرِ فَلْيُرَاجِعْ. قُودَ (لِسَمٍ): (وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ إِلَّا التَّخْلِيَةُ الْإِخْ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَرَدَتْ عَلَى الْعَيْنِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا تَسْلِيمُ الدَّابَّةِ بِمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ فِي عَمَلِهَا مِنْ بَرْدَةٍ وَنَحْوِهَا اهـ. قُودَ: (وَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ أَنَّ مُجَرَّدَ التَّمَكِّينِ كَافٍ الْإِخْ) إِنْ أُريدَ تَمَكِّينٌ يَتَحَقَّقُ مَعَهُ الْقَبْضُ الشَّرْعِيُّ كَمَا فِي قَبْضِ الْمَبِيعِ فَاسْتِقْرَارُ الْأَجْرَةِ فِيمَا ذَكَرَ مُسَلَّمٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ مَعَهُ الْقَبْضُ كَذَلِكَ بَأَن مَكْنَهُ لَا عَلَى وَجْهِ يُعَدُّ بِهِ قَبْضًا فِي الْبَيْعِ بَأَن وَجِدَ مُجَرَّدُ الْإِذْنِ فِي قَبْضِهِ وَلَمْ يَضَعْهُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَهَذَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَنْطُوقٍ وَمَقْهُومٍ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَمَتَى قَبْضُ الْمُكْتَرِي الدَّابَّةِ أَوْ الدَّارَ وَأَمْسَكَهَا حَتَّى مَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ اسْتَقَرَّتْ الْأَجْرَةُ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ وَكَذَا لَوْ أَكْرَى دَابَّةً لِرُكُوبٍ إِلَى مَوْضِعٍ وَقَبْضَهَا وَمَضَتْ مُدَّةُ إِمَّاكَانِ السَّيْرِ إِلَيْهِ اهـ

قُدِّرَتْ بِعَمَلٍ وَإِنْ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهَا وَلَا يُنَافِيهِ تَعْلِيلُهُمْ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ لَتَلْفِ الْمُنْفَعَةِ تَحْتَ يَدِهِ كَالْمَبِيعِ إِذَا تَلَفَ تَحْتَ يَدِ الْمُشْتَرِي لِمَا قَرَّرُوهُ فِيهِ وَفِيمَا يَأْتِي إِنْ عَرَضَهُ عَلَيْهِ كَقَبْضِهِ لَهُ وَلَهُ قَبْلَهُ إِيحَارُهَا مِنَ الْمُؤَجَّرِ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الرُّوْضَةِ هُنَا لَا مِنْ غَيْرِهِ وَإِذَا وَصَلَ الْمَحَلَّ الْمُعَيَّنَ الْمُسْتَأْجَرَ لَهُ سَلَّمَهَا لِمَنْ يَأْتِي فَإِنْ فَقِدَ اسْتَصْحَبَهَا وَلَا يَرْكُبُهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ جَمُوحًا كَالْوَدِيعَةِ. (وَتَنْفِيسُ إِجَارَةِ الْعَيْنِ) بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسْتَقْبَلِ كَمَا يَأْتِي وَذَكَرَهَا هُنَا لِضُرُورَةِ التَّقْسِيمِ (بِتَلْفِ الدَّائِيَةِ).

ذَلِكَ بِأَنْ مَكَّنَهُ لَا عَلَى وَجْهِ يُعَدُّ بِهِ قَبْضًا كَانَ وَجَدَ مُجَرَّدَ الْإِذْنِ فِي قَبْضِهَا وَلَمْ يَضَعْهُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَهَذَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَنْطُوقِ وَمَقْهُومِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَمَتَى قَبْضُ الْمُكْتَرِي الدَّائِيَةِ وَأَمْسَكَهَا حَتَّى مَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ اسْتَقَرَّتْ الْأَجْرَةُ وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعْ الْإِخْبَارَ عِبَارَةً شَرَحَ م ر وَلَا تَسْتَقِرُّ الْأَجْرَةُ بِمُجَرَّدِ التَّمَكُّنِ حَيْثُ مَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ وَكَانَتِ الْمُنْفَعَةُ مُقَدَّرَةً بَوَقْتُتِ أَوْ مُدَّةً إِمَّا كَانَ اسْتِيفَاءُ الْمُنْفَعَةِ وَكَانَتْ مُقَدَّرَةً بِعَمَلٍ وَلَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهَا كَمَا افْتَضَاهُ تَعْلِيلُهُمُ الْمَذْكُورُ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ قَبْضِ الْمُكْتَرِي لِلْعَيْنِ كَالْقَبْضِ السَّابِقِ فِي الْمَبِيعِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَهْـمُ. وَمَا نَقَّلَهُ عَنْ شَرَحِ م ر. لَيْسَ فِي نُسْخَانَا مِنْهُ لَا هُنَا وَلَا فِيهِمَا يَأْتِي لَكِنْ مَا ذَكَرْتُهُ عَنْهُ آتِفًا قَدْ يُفِيدُ مُفَادَهُ، وَكَذَا قَدْ يُشِيرُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي لِمَا قَرَّرُوهُ فِيهِ وَفِيمَا يَأْتِي الْإِخْبَارُ إِلَى أَنَّ مُرَادَهُ بِالتَّمَكُّنِ هُنَا الْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ أَيْ تَمَكُّنٌ يَتَحَقَّقُ مَعَهُ الْقَبْضُ الشَّرْعِيُّ فَلَا تَخَالَفَ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيْ قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَضَعْ الْإِخْبَارَ. (لِذَلِكَ) أَيْ اسْتِقْرَارِ الْأَجْرَةِ بِمَا ذَكَرَ. هـ قَوْلُهُ: (بِقَوْلِهِمْ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّعْلِيلِ.

هـ قَوْلُهُ: (لِتَلْفِ الْإِخْبَارِ) مَقُولُ الْقَوْلِ. هـ قَوْلُهُ: (لِمَا قَرَّرُوهُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَا يُنَافِيهِ. هـ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيْ الْمَبِيعِ. هـ قَوْلُهُ: (فِيمَا يَأْتِي) أَيْ فِي شَرَحِ وَمَتَى قَبْضُ الْمُكْتَرِي الدَّائِيَةِ أَوْ الدَّارِ الْإِخْبَارِ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَهُ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. هـ قَوْلُهُ: (وَلَهُ) أَيْ لِلْمُسْتَأْجَرِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ وَقَوْلُهُ: (قَبْلَهُ) أَيْ الْقَبْضَ أَهْـمُ ش. هـ قَوْلُهُ: (الْمُسْتَأْجَرُ) نَعَتْ الْمَحَلَّ وَقَوْلُهُ: (لَهُ) أَيْ لِلْوُصُولِ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ. هـ قَوْلُهُ: (سَلَّمَهَا) وَلَا يَزِدُّهَا مَعَهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَالِكِ أَهْـمُ مُغْنَى. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا يَرْكُبُهَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَلْقُ بِهِ الْمَشْيُ وَقَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ كَانَتْ جَمُوحًا) أَيْ يَغْسُرُ سَوْقُهَا مِنْ غَيْرِ رُكُوبٍ فَيَرْكُبُهَا حَيْثُ لَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ أَهْـمُ ش. هـ قَوْلُهُ: (لِمَنْ يَأْتِي) أَيْ فِي شَرَحِ يَجُوزُ إِذْنَالُهُ فِي الْأَصَحِّ. هـ قَوْلُهُ: (فَإِنْ فَقِدَ) أَيْ مَنْ يَأْتِي. هـ قَوْلُهُ: (اسْتَصْحَبَهَا) أَيْ حَيْثُ يَذْهَبُ أَهْـمُ مُغْنَى. هـ قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاخْتَارَ السُّبُكِّي فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ قَالَ بَعْضُهُمْ وَقَوْلُهُ وَلَوْ أَبْرَاهُ إِلَى وَلَوْ أَقَرَّ. هـ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ فِي فَضْلِ لَا تَنْفِيسُ إِجَارَةَ بَعْدَرٍ. هـ قَوْلُهُ: (لِضُرُورَةِ التَّقْسِيمِ) أَيْ فَلَا يُعَدُّ

وَزَادَ الشَّارِحُ هُنَا أَنَّ قَبْضَهَا امْتِنَاعَهُ مِنْ بَعْدِ عَرَضِهَا عَلَيْهِ وَسَيَأْتِي مَعَهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. هـ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ عِبَارَتُهُ أَنَّ مُجَرَّدَ التَّمَكُّنِ كَافٍ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُنَافِيهِ تَعْلِيلُهُمْ الْإِخْبَارَ) عِبَارَةً شَرَحَ م ر وَلَا تَسْتَقِرُّ الْأَجْرَةُ بِمُجَرَّدِ التَّمَكُّنِ حَيْثُ مَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ وَكَانَتِ الْمُنْفَعَةُ مُقَدَّرَةً بَوَقْتُتِ أَوْ مُدَّةً إِمَّا كَانَ اسْتِيفَاءُ الْمُنْفَعَةِ وَكَانَتْ مُقَدَّرَةً بِعَمَلٍ وَلَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهَا كَمَا افْتَضَاهُ تَعْلِيلُهُمُ الْمَذْكُورُ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ قَبْضِ الْمُكْتَرِي لِلْعَيْنِ كَالْقَبْضِ السَّابِقِ فِي الْمَبِيعِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَهْـمُ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَهُ قَبْلَهُ إِيحَارُهَا مِنَ الْمُؤَجَّرِ الْإِخْبَارِ) وَفَرَّقَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رحمته الله بَيْنَ ذَلِكَ وَعَدَمِ الصَّحَّةِ فِي تَطْيِيرِهِ مِنَ الْمَبِيعِ بِأَنْ تَسْلِمَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ هُنَا إِنَّمَا يَتَأْتَى

مثلاً المستأجرة ولا تُبدَل لِقَوَاتِ المعقود عليه وبه فارقُ إبدالها في إجارة الدَّمة ولو كان تَلَفُها أثناء الطريق استحقَّ مالُكُها القِسطَ مِنَ الأجرة بخلاف ما لو تَلَفَ العينُ المُستأجرة لِحَمْلِها أثناء الطريق أخذًا من قولِهما لو احتَرَقَ الثوبُ بعد خياطة بعضه بحضرة المالك أو في ملكه استحقَّ القِسطَ لوقوع العملِ مُسلِّماً له ولو اكتراه لِحمْلٍ جرّوةً فانكسرت في الطريق لا شيء له والفرقُ أنَّ الخياطة تَظْهَرُ على الثوبِ فوقَ العملِ مُسلِّماً لظهور أثره على المحلِّ والحمل لا يظهر أثره على الجرّة اهـ قال بعضهم وبما قالاه غلِمْ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ في وجوبِ القِسطِ في الإجارة وقوعُ العملِ مُسلِّماً وظهورُ أثره على المحلِّ ولو أبرأه المُؤجّرُ مِنَ الأجرة ثم تقايلا العقد لم يرجع المُكترى عليه بشيء ولو أقرَّ بعد دفع الأجرة بأنه لا حقَّ له على المُؤجّر ثم بانَ فسادُ الإجارة رجع بها لأنه إنَّما أقرَّ بناءً على الظاهر من صحّة العقد (ويثبتُ الخيارُ) على التراخي على القولِ المُعتمد؛ لأنَّ الضررَ يتجدّدُ بمرور الزمانِ (بغيرِها) المُقارِنِ إذا جهله والحادثُ لِتَضَرُّره

مُكرّراً. قوّه: (تَلَفُها) أي الدّابة. قوّه: (بخلاف ما لو تَلَفَت العينُ إلخ) أي فلا شيء له وظاهره أنّه لا فرق بين أن يكون مالكُ العين معها وأن لا يكونَ وهو لا يُخالِفُ ما استندَ إليه في قوله أخذًا من قولِهما إلخ لما ذكره بعدُ من أن الخياطة يَظْهَرُ أثرها على المحلِّ اهـ ع ش. قوّه: (أخذًا من قولِهما إلخ) راجعُ لمسألة تَلَفِ العينِ فَقَطْ لَكِنْ قولُهما ولو اكتراه لِحمْلٍ جرّة إلخ هو المأخوذُ فَقَطْ. قوّه: (أو في ملكه) أي المالك. قوّه: (لا شيء له) أي مِنَ الأجرة ثم إن قَصَرَ حَتَّى تَلَفَتْ ضَمِنَها وإلا فلا ومن التَّقصيرِ ما لو غلِمْ المُكري عَجَزَ الدّابة عن حَمْلِ مثل ما حَمَلَه عليها فَتَلَفَ بسببِ عَجْزِها ومن ذلك عثارُها اهـ ع ش. قوّه: (اه) أي قولُ الشَّيْخَيْنِ. قوّه: (ولو أبرأه المُؤجّرُ مِنَ الأجرة إلخ) انظر ما لو وهبَ المُؤجّرُ الأجرة بعدَ قبضِها منه وأقبضها له ثم تقايلا سم على حجّ أقولُ القياسُ الرُّجوعُ كما لو وهبت المزاة صدأها لِلزَّوْجِ ثم فَسَخَ النِّكاحَ اهـ ع ش. قوّه: (ولو أقرَّ) أي المُستأجرُ وقوله: (بناءً على الظاهر) يُؤخَذُ منه جوابُ حادثة سُئِلَ عنها وهي أَنَّ شَخْصاً أقرَّ بأنَّ لِيَزِيدَ عليه كَذَا مِنَ الدَّراهِمِ ثم ادَّعى أَنَّهُ إنَّما أقرَّ بذلك بناءً على ظَنِّ صحّة العقد الذي جَرَى بَيْنَهُمَا وادَّعى أَنَّهُ يَشْتَمِلُ على الرِّبَا وأقامَ بذلك بَيِّنَةً وأرادَ إسقاطَ الزيادةِ وَأَنَّهُ إنَّما يَلْزَمُهُ مثل ما قَبَضَهُ منه أو قِيمَتُهُ وهو أَنَّهُ يُقْبَلُ منه ذلك عَمَلًا بِالْبَيِّنَةِ ولا يُنَافيه إفرازه؛ لأنَّه إنَّما بَنَاهُ على ظاهِرِ الحالِ من صحّة العقد اهـ ع ش. قوّه: (على التراخي) إلى قوله واختار السُّبكي في المُعني إلّا قوله كَوْنُها إلى لا خُشونة وقوله عَمَلًا إلى ولو لم يَجِدْ. قوّه: (لأنَّ الضررَ) أي سببُ هذا العيبِ الحاصِلِ اهـ رَشِيدِي. قوّه: (والحادثُ) أي لأنَّ المُنْفَعَةَ المُسْتَقْبَلَةَ لم تُقبَضْ بعدُ، فقد حَدَثَ العيبُ قَبْلَ قبْضِ المعقودِ عليه اهـ سم. قوّه: (لِتَضَرُّره) أي بالبقاء.

باستيفائه وبعد الاستيفاء لا يصح إيجارُهُ. قوّه: (ولو أبرأه المُؤجّرُ مِنَ الأجرة ثم تقايلا العقد إلخ) انظر ما لو وهبَ المُؤجّرُ الأجرة بعدَ قبْضِها منه وأقبضها له ثم تقايلا. قوّه: (والحادثُ) أي لأنَّ المُنْفَعَةَ

وهو ما أُنْزِلَ في المنفعة تأثيراً يظهر به تفاوتُ أجزائها ككونها تمتز أو تتخلف عن القافلة لا خشونة مشيها كما جزماً به لكن صَوَّبَ الزركشي قول ابن الرُّفْعَةِ إِنَّهُ كَصُعُوبَةِ ظَهْرِهَا عَيْبٌ وَلَا تَخَالَفَ لِقَوْلِهِمْ فِي الْبَيْعِ إِنَّهُ عَيْبٌ إِنْ خَشِيَ مِنْهُ السَّقُوطُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ الثَّانِي وَإِذَا عَلِمَ بِالْعَيْبِ بَعْدَ الْمُدَّةِ وَجَبَ لَهُ الْأَرْضُ أَوْ فِي أَثْنَائِهَا وَفَسَخَ وَجَبَ لِمَا مَضَى وَإِنْ لَمْ يَفْسَخْ لَمْ يَجِبْ لِلْمُسْتَقْبَلِ وَتَرَدَّدَ السُّبُكِيُّ فِيمَا مَضَى وَرَجَّحَ الْغَزِّيُّ وَجُوبَهُ (وَلَا خِيَارَ فِي إِجَارَةِ الدُّمَّةِ) بِعَيْبِ الدَّائِيَةِ الْمُحْضَرَةِ وَلَا بِتَلَفِهَا (بَلْ يُلْزَمُهُ الْإِبْدَالُ) لِأَنَّهُ لَا يَبْثُثُ فِيهَا إِلَّا السَّلِيمَ فَإِذَا لَمْ يَرْضَ بِالْمَعِيبِ رَجَعَ لِمَا فِيهَا فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِبْدَالِ تَخَيَّرَ الْمُسْتَأْجِرُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَيَخْتَصُّ الْمُسْتَأْجِرُ بِمَا تَسَلَّمَهُ فَلَهُ إِجَارَتُهَا وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُهَا إِلَّا بِرِضَاهُ وَيُقَدَّمُ بِمَنْفَعَتِهَا عَلَى الْغُرَمَاءِ (وَالطَّعَامُ الْمَحْمُولُ لِئَوْكَلِ) فِي الطَّرِيقِ إِذَا لَمْ يَتَعَرَّضْ فِي الْعَقْدِ لِإِبْدَالِهِ وَلَا لِعَدَمِهِ

☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ الْعَيْبِ هُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (تَفَاوُتُ الْأَجْزَاءِ) أَيِ لَا الْقِيَمَةَ؛ لِأَنَّ مَوْرِدَ الْعَقْدِ الْمُنْفَعَةُ أَهْ مُغْنِي وَشَرْحُ رَوْضِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا خُشُونَةَ مَشْيِهَا) وَالْمُرَادُ بِالْخُشُونَةِ إِتْعَابُ رَاكِبِهَا كَانَ تَتَحَوَّلَ فِي مُنْعَطَفَاتِ الطَّرِيقِ مَثَلًا لِيُخَالَفَ صُعُوبَةَ ظَهْرِهَا أَهْ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (لَكِنْ صَوَّبَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِخ) مُعْتَمِدًا أَهْ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيِ كَوْنِ مَشْيِهَا خَشِينًا. ☐ قَوْلُهُ: (عَيْبٌ) خَبَرٌ أَنَّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا تَخَالَفَ) أَيِ لَا مُخَالَفَةَ بَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخَيْنِ هُنَا وَبَيْنَ قَوْلِ ابْنِ الرُّفْعَةِ وَالزَّرْكَشِيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِمْ الْإِخ) عِلَّةٌ لِنَفْيِ التَّخَالَفِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ خُشُونَةِ يُخْشَى مِنْهُ السَّقُوطُ (يُحْمَلُ الثَّانِي) أَيِ قَوْلِ ابْنِ الرُّفْعَةِ وَالزَّرْكَشِيِّ أَيِ وَيُحْمَلُ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ عَلَى مَا لَا يُخْشَى مِنْهُ السَّقُوطُ فِي الْبَيْعِ الْإِخْ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ عَدَّهُمْ لَهُ فِي الْبَيْعِ عَيْنًا فَقَدْ أَجَابَ الشَّيْخُ بِأَنَّ الْمَعْدُودَ تَمَّ لَيْسَ مُجَرَّدَ الْخُشُونَةِ بَلْ خُشُونَةُ يُخْشَى مِنْهَا السَّقُوطُ أَهْ وَعِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَجَمَعَ بَيْنَ مَا هُنَا وَبَيْنَ مَا هُنَاكَ أَيِ فِي عَيْبِ الْمَبِيعِ بِأَنَّ الْمُرَادَ هُنَا خُشُونَةُ لَا يَخَافُ مِنْهَا السَّقُوطُ بِخِلَافِهِ هُنَاكَ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِذَا عَلِمَ بِالْعَيْبِ) أَيِ الْمُقَارِنِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْمُدَّةِ) أَيِ بَعْدَ انْقِضَائِهَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَجَبَ الْإِخ) أَيِ فَاتَ الْخِيَارَ وَوَجَبَ الْإِخ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ فِي أَثْنَائِهَا) عَطَفَ عَلَى بَعْدِ الْمُدَّةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَفَسَخَ) عَطَفَ عَلَى عَلِمَ الْمُقَدَّرَ بِالْعَطْفِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَتَرَدَّدَ السُّبُكِيُّ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَيَتَّجِهُ كَمَا قَالَ الْغَزِّيُّ وَجُوبَهُ فِيمَا مَضَى كَمَا فِي كُلِّ الْمُدَّةِ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (وَرَجَّحَ الْغَزِّيُّ الْإِخ) مُعْتَمِدًا أَهْ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (بِمَا تَسَلَّمَهُ) أَيِ عَنِ الْإِجَارَةِ فِي الدُّمَّةِ أَهْ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (فَلَهُ) أَيِ لِلْمُسْتَأْجِرِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ) أَيِ لِلْمُؤَجَّرِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُقَدَّمُ الْإِخ) أَيِ الْمُسْتَأْجِرُ فِيمَا لَوْ أَفْلَسَ الْمُؤَجَّرُ أَهْ مُغْنِي.

☐ قَوْلُ (لَشَيْءٍ) (وَالطَّعَامُ الْمَحْمُولُ) وَلَوْ حَمَلَ التَّاجِرُ مَتَاعًا لَيْسَ بِهِ فِي طَرِيقِهِ قَبَاحٌ بَعْضُهُ فَقِي فُرُوعِ ابْنِ الْقَطَّانِ يُحْمَلُ عَلَى الْغُرُفِ وَيَتَّجِهُ أَنْ يُقَالَ هُوَ مِثْلُ الزَّادِ أَهْ وَالْأَوَّلُ أَهْ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَتَعَرَّضْ الْإِخ) فَإِنْ شَرِطَ شَيْءٌ أَتْبَعَ مُغْنِي وَنَهَايَةً.

الْمُسْتَقْبَلَةَ لَمْ تُقْبَضْ بَعْدُ فَقَدْ حَدَثَ الْعَيْبُ قَبْلَ قَبْضِ الْمَقْذُودِ عَلَيْهِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا خُشُونَةَ مَشْيِهَا الْإِخ) كَذَا شَرْحُ م. ر. ☐ قَوْلُهُ: (وَتَرَدَّدَ السُّبُكِيُّ الْإِخ) كَذَا ش. م. ر.

(وَيُبَدَّلُ إِذَا أُكِلَ فِي الْأَظْهَرِ) عَمَلًا بِمُقْتَضَى اللَّفْظِ لَتَنَاوَلَهُ حِمْلٌ كَذَا إِلَى كَذَا وَكَأَنَّهُمْ إِنَّمَا قَدَّمُوهُ عَلَى الْعَادَةِ أَنَّهُ لَا يُبَدَّلُ لِعَدَمِ اطِّرَادِهَا وَلَوْ لَمْ يَجِدْهُ فِيهَا بَعْدَ مَحَلِّ الْفَرَاغِ بِسَعَرِهِ فِيهِ أُبْدِلَ قِطْعًا. وَاخْتَارَ السَّبْكِيُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِبْدَالُ إِلَّا إِنْ شَرَطَ قَدْرًا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكْفِيهِ وَإِذَا قُلْنَا لَا يُبَدَّلُ فَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ شَيْئًا فَهَلْ لِلْمُؤَجَّرِ مُطَالَبَتُهُ بِتَنْقِصِ قَدْرِ أَكْلِهِ الَّذِي بَحَثَهُ السَّبْكِيُّ فِيهَا إِذَا لَمْ يُقَدِّرْهُ وَحِمْلٌ مَا يَحْتَاجُهُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ الْعَرَفُ وَفِيهَا إِذَا قَدَّرَهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ أَتْبَاعًا لِلشَّرْطِ ثُمَّ مَالَ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَالأَوَّلِ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ لِيُؤْكَلَ مَا حُمِلَ لِيُوصَلَ فَيُبَدَّلُ قِطْعًا وَبِقَوْلِهِ إِذَا أُكِلَ مَا تَلَفَ بِسَرِقَةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَيُبَدَّلُ قِطْعًا عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ وَبِفَرْضِهِ الْكَلَامُ فِي الْمَأْكُولِ الْمَشْرُوبِ فَيُبَدَّلُ قِطْعًا لِأَنَّهُ الْعَرَفُ.

- قوله (سبي): (يُبَدَّلُ الْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ بَأَن كَانَ قَرِيبًا مِنْ مَقْصِدِهِ، وَلَوْ قِيلَ بَأَنَّهُ لَا يُبَدَّلُ إِلَّا إِذَا كَانَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ قَبْلَ وَصُولِ مَقْصِدِهِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا وَكَذَا يُقَالُ فِيهَا لَوْ أُكِلَ بَعْضُهُ أَرَعَ ش. • قوله: (عَمَلًا بِمُقْتَضَى الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى كَسَائِرِ الْمُحْمُولَاتِ إِذَا بَاعَهَا أَوْ تَلَفَتْ أ. ه. • قوله: (بِمُقْتَضَى اللَّفْظِ) أَي لَفْظِ عَقْدِ الْإِجَارَةِ. • قوله: (لَتَنَاوَلَهُ) الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَيُظْهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ لِلطَّعَامِ الْمُحْمُولِ. • وقوله: (حِمْلٌ كَذَا الْخ) فَاعِلٌ لِلتَّنَاوُلِ. • قوله: (وَإِنَّمَا قَدَّمُوهُ الْخ) رَدٌّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ. • قوله: (حِمْلٌ كَذَا) أَي وَمَا أُكِلَ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ حُمِلَ إِلَى الْمَحَلِّ الْمُعَيَّنِ أَرَعَ ش. • قوله: (إِنَّمَا قَدَّمُوهُ) أَي مُقْتَضَى اللَّفْظِ أ. ه. كُرْدِيُّ. • قوله: (أَنَّهُ لَا يُبَدَّلُ الْخ) بَيَانٌ لِلْعَادَةِ. • وقوله: (لِعَدَمِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ إِنَّمَا قَدَّمُوهُ الْخ. • قوله: (وَلَوْ لَمْ يَجِدْهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى مَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا كَانَ يَجِدُ الطَّعَامَ فِي الْمَنَازِلِ الْمُسْتَقْبَلَةِ بِسَعَرِ الْمَنْزِلِ الَّذِي هُوَ فِيهِ وَالْأَبْدَلُ قِطْعًا أ. ه. • قوله: (بِسَعَرِهِ فِيهِ) أَي مَحَلُّ الْفَرَاغِ أَي بَأَن لَمْ يَجِدْهُ فِيهَا بَعْدَهُ أَضْلًا أَوْ وَجَدَهُ بِزَائِدٍ عَلَيْهِ قَدْرًا لَا يَتَغَابَنُ بِهِ. • قوله: (وَإِذَا قُلْنَا لَا يُبَدَّلُ الْخ) أَي بَأَن تَعَرَّضًا فِي الْعَقْدِ لِعَدَمِ إِبْدَالِهِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَوْ شَرَطَ قَدْرًا فَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ، فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ السَّبْكِيُّ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُؤَجَّرِ مُطَالَبَتُهُ بِتَنْقِصِ قَدْرِ أَكْلِهِ أَتْبَاعًا لِلشَّرْطِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ لِلْعَرَفِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ بِحِمْلِ الْجَمِيعِ فِي جَمِيعِ الطَّرِيقِ قَالَ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ نَمِيلُ أ. ه. قَالَ ش. قَوْلُهُ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ السَّبْكِيُّ الْخ مُعْتَمَدٌ أ. ه. • قوله: (الَّذِي يَحْتَهُ الْخ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ وَالْجُمْلَةُ جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ. • قوله: (وَفِيهَا إِذَا قَدَّرَهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ كَمَا مَرَّ أَيْفًا. • قوله: (أَنَّهُ كَالأَوَّلِ) أَي أَنَّ الْمُقَدَّرَ كَغَيْرِهِ فِي أَنَّ لِلْمُؤَجَّرِ مُطَالَبَةَ الْمُسْتَأْجِرِ بِالتَّنْقِصِ. • قوله: (وَخَرَجَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ. • قوله: (مَا حُمِلَ لِيُوصَلَ) أَي تَلَفَ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ قَبْلَ الْوُصُولِ أَرَعَ ش. • قوله: (مَا تَلَفَ الْخ) أَي كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ أ. ه. مُعْنَى. • قوله: (فَيُبَدَّلُ قِطْعًا) فَلَوْ لَمْ يُبَدَّلْ فِي الْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ لَمْ يَسْقُطْ مِنَ الْأَجْرَةِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنَ الْمُكْرِيِّ مَا نَبَعَ أَرَعَ ش. • قوله: (وَبِفَرْضِهِ الْكَلَامُ الْخ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ الْخ.

(فصل) في بيان غاية المدّة التي تُقدَّرُ بها للنفعة تقريبًا وكون يد الأجير يد أمانة وما يتبع ذلك (يصح عقد الإجارة) على العين (مدّة تبقى فيها) تلك (العين) بصفتها المقصودة كما هو ظاهر (غالبًا) ليوثّق باستيفاء المعقود عليه ولا يتقدّر بمدّة إذ لا توقّف فيه بل يرجع فيه لأهل الخبرة فيؤجّر القن ثلاثين سنة والدابة عشر سنين والثوب سنتين أو سنة والأرض مائة سنة أو أكثر كذا قاله كالجمهور وقولهم على ما يليق بكلّ يعلم به أنّ ذكر ذلك القدر للتّشبيّل لا للتّقييد وأنّ ما ذكره من المدد لا يحسب جميعه من حين عقد الإجارة؛ لأنه يلزم عليه في القن مثلاً إذا بلغ تسعين سنة مثلاً يؤجّر ثلاثين سنة من حيثيّ وليس كذلك إذ العين لا تبقى هنا غالبًا سنة فضلاً عما زاد عليها وإنما المراد حُسبان ما مضى من الولادة ومدّة الإجارة فإن بلغ المجموع

(فصل: في بيان غاية المدّة إلخ)

قوله: (في بيان غاية المدّة) أسقط المُنْغني لفظة الغاية وَلَفْظُ التَّقْرِيبِ وَلَعَلَّهُ هُوَ الْأَوَّلَى . قوله: (التي إلخ) نَعَتْ لِلْمُدَّةِ وَقَوْلُهُ: (تقريبًا) راجعٌ لِلْغَايَةِ . قوله: (وما يتبع ذلك) أي كَيَانٍ مَنْ يَسْتَوْفِي الْمُنْفَعَةَ وَجَوَازِ إِبْدَالِ مُسْتَوْفٍ وَمُسْتَوْفَى بِهِ دُونَ مُسْتَوْفَى مِنْهُ مُعَيَّنٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ .
قوله (سئ): (مدّة) أي معلومة أه مُغْنِي . قوله (سئ): (تبقى فيها العين إلخ) فلو أجّره مدّة لا تبقى إليها غالبًا فهل تبطل في الزائد فقط سم على حَجٍّ أقول القياس نعم وتفرّق الصّفقة ثم رأيت في العُبابِ صَرَحَ بذلك ، وعبّارته فإن زاد على الجائر بطلت في الزائد فقط انتهت وعليه فلو أخلف ذلك وبقيت على حالها إلى تمام المدّة المُقدّرة في العقد فالذي يظهرُ صحّة الإجارة في الجميع ؛ لأنّ البطلان في الزيادة إنّما كان لظنّ تبيّن خطؤه اه ع ش . قوله: (ولا تتقدّر) أي المدّة التي تبقى فيها العين غالبًا . قوله: (إذ لا توقّف فيه) أي لم يأت في القرآن والحديث الصحيح تقديره اه كُرْدِي . قوله: (فيه) أي في قدر تلك المدّة عبارة المُغْنِي والمرجع في المدّة التي تبقى فيها غالبًا إلى أهل الخبرة اه . قوله: (فيؤجّر القن إلخ) أي والدّار اه مُغْنِي . قوله: (أو سنة) أي على ما يليق بكلّ منها نهايةً ومُغْنِي وكان الأولى للشارح أن يذكره ليظهر قوله الآتي وقولهم إلخ . قوله: (أن ذكر ذلك القدر) أي قوله فيؤجّر القن عشر سنين إلخ . قوله: (وإنما ذكره إلخ) عطف على أنّ ذكر ذلك إلخ . قوله: (من حيثيّ) أي بعدّ بلوغه التسعين . قوله: (وإنما المراد حُسبان ما مضى إلخ) محلّ نظر بل الذي يظهر أخذًا من كلامهم في الزكاة أنّ المدد على العمر الغالب فالعبد الذي عمره عشر سنين لا مانع من استيجاره خمسين سنة والذي عمره أربعون لا يستأجر أكثر من عشرين فإذا بلغ الستين لم يستأجر إلا سنة فليَنَامَلْ سَيُدْ عَمَرُ وَفِي الْبَجِيرِ مِي عَنْ الْقَلِيبِيِّ وَالْحَلَبِيِّ مثله وسيذكرُ الشارحُ عن الشيخ أبي حامد ما يوافقه بل المراد المذكور

(فصل: في بيان غاية المدّة التي تُقدَّرُ بها المنفعة إلخ)

قوله (سئ): (مدّة تبقى فيها العين) فلو أجّره مدّة لا تبقى إليها غالبًا فهل تبطل في الزائد فقط .
قوله: (وإنما المراد حُسبان ما مضى من الولادة ومدّة الإجارة إلخ) هذا بعيدٌ من عبارتهم وما المانع من إيجار عبد بلغ خمس عشرة سنة مثلاً ثلاثين سنة مثلاً ؛ لأنه يبقى إليها غالبًا .

ثلاثين جاز وإلا فلا ثم هذا ظاهرٌ فيما قبل الثلاثين وإلا فقياس ما يأتي أنه لا يُعطى من الزكاة حينئذٍ إلا لسنة؛ لأنَّ العُمُرَ الغالبَ قد مضى أنه هنا كذلك؛ لأنَّ ما يغلب فيه بقاء العين قد مضى فإن قلت: فلم اعتبروا العُمُرَ الغالبَ ثم لا هنا قلتُ لأنَّ الكلامَ ثم في مُطْلَقِ البقاء وهنا في بقاء مخصوص وهو ما أشرت إليه بقولي بصفتها المقصودة وقال الشيخ أبو حامد يجوز في القرن سِتُّون سنة أي هي مُنتهاها وكذا الآتي لخبر الثرمذي «أعمارُ أمتي ما بين السَّتين إلى السَّبعين» أي الغالبَ فيهم ذلك وجوزَ ابنُ كعبٍ فيه مائة وعشرين وفي الدائِية عشرون والدار مائة وخمسون والأرض خمسمائة فأكثر وجوزَ في الشامل كالقفال بلوغها فيها ألفاً واعتراض بما مرَّ في البيع أنه لا يجوز التأجيل بها ليعد بقاء الدنيا إليها ويجري ذلك في الوقف لكن إن وقع على وفق الحاجة والمصلحة ليعين الوقف بأن توقفت عمارته على تلك المدة الطويلة لا للموقوف عليهم كما بيَّنته في كتاب حافل سمَّيته الإتحاف ببيان حكم إجارة الأوقاف. واصطلاح الحكماء على أنه لا يُؤجَّر أكثر من ثلاث سنين لئلا يندرس استحسانُ منهم،

مخالِفَ للمتن مع قول الشارح بل يُزَجَّع فيه إلخ. □ فو: (ثم هذا) أي المراد المذكور. □ فو: (فقياس إلخ) مُبتدأ خبره قوله أنه هنا كذلك اه كُردي. □ فو: (أنه لا يُعطى إلخ) بيان لما يأتي. □ فو: (حينئذٍ أي بعد العُمُرَ الغالبَ اه كُردي. □ فو: (أنه هنا كذلك) أي أن العبد لا يُؤجَّر بعد بلوغ الثلاثين إلا سنة كما يُصرِّح بكون المراد هذا سابق كلامه ولا حقه لكن لا يتَّجه تعليله بقوله لأنَّ ما يغلب إلخ كما هو ظاهر. □ فو: (ثم) أي في الزكاة (لا هنا) أي في الإجارة. □ فو: (وهنا في بقاء مخصوص إلخ) فيه أن الغالبَ بقاء القرن إلى خمسين بصفتها المقصودة فلا يتم ما ذكره فارقاً. □ فو: (وكذا الآتي) أي قوله وفي الدائِية إلخ المعطوف على في القرن إلخ. □ فو: (فيه) أي إيجار القرن. □ فو: (بلوغها فيها) أي بلوغ المدة في إجارة الأرض. □ فو: (ويجري ذلك) أي ما في المتن من صحة الإجارة مدة البقاء غالباً اه كُردي عبارةً مُغني. (تنبيه): قضية إطلاق المُصنِّف أنه لا فرق في ذلك بين الوقف والطلقي وهو المشهور اه. □ فو: (لكن إن وقع على وفق الحاجة إلخ) (فرغ): وقع السؤال عما لو استأجر داراً موقوفة وهي مُنهدة مدة طويلة هل تراعى أجزائها باختيار حاليتها الآن أو باختيار حاليتها بعد العماره فيه نظر، والأقرب أنه يُقرض بناؤها على الصفة التي يتول أمرها إليها بالعمارة عادة ثم يُعتبر أجره مثلها مُعجلة وهي دون أجره لو قُسطت على الأشهر أو السنين بحيث يفيض من آخر كل قسط ما يخصه وإنما اعتبرنا تلك الصفة؛ لأنَّ الغرض من إيجارها كذلك أن تبنى بالأجرة المُعجلة، ولو اعتبرت أجره مثلها بتلك الحالة التي هي عليها الآن كان إضاعةً للوقف؛ لأنها إنما يُرغب فيها كذلك بأجرة قليلة جداً اه ع ش وفيه وقفة ظاهرة فإن فيما رجَّحه تسوية بين حالتَي خراب وعمارة عزيمة واحدة ولا أحسب أن أحداً يسوِّغها قيمة أو أجره فليُراجِع. □ فو: (واصطلاح الحكماء إلخ) مُبتدأ وقوله: (استحسان إلخ) خبره. □ فو: (استحسان منهم إلخ) وبِمقتضى إطلاق الشيخين أفتى الوالد رحمته الله وتعلل ويحمل قول القائل بالمنع في ذلك كالأذرع على ما إذا غلب على الظن اندراس اسم الوقف وتملك العين بسبب

وإن رُدَّ بأنه لا معنى له على أنه لم يُنْقَلْ عن مُجْتَهِدٍ شافعيٍّ منهم وإنما اشترطنا ذلك لِفَسَادِ الزمانِ بَغْلَبَةِ الاستيلاءِ على الوقفِ عند طولِ المدةِ وأيضًا فشرطُها في غيرِ ناظرٍ مُسْتَحَقٍّ وحده أن يكون بأجرة المثلِ وتقويمِ المدةِ المُسْتَقْبَلَةِ البعيدةِ صعبٌ وأيضًا ففيها منعُ الانتقالِ للبطنِ الثانيِ وضياعُ الأجرةِ عليهم غالبًا إذا قُبِضَتْ وسيأتي أنه يُتَّبَعُ شرطُ الواقفِ أن لا يُؤَجَّرَ إلا سنةً مثلًا وأن الوليَّ لا يُؤَجَّرَ مؤلَّيه أو ماله إلا مُدَّةٌ لا يبلُغُ فيها بالسَّنِّ ولا بطلَّت في الزائدِ ومرو أن الراهنَ لا يُؤَجَّرَ المرهونَ لأجنبيٍّ إلا مُدَّةٌ لا تُجاوِزُ حلولَ الدينِ ولا يجوزُ إجارةُ الإقطاعِ أكثرَ من سنةٍ

طولِ مدَّتِها اه نهايةً قال ع ش قوله م ر وبِمُقْتَضَى إطلاقِ الشَّيْخَيْنِ إلخ أي من الصَّحَّةِ حَيْثُ افْتَضَتْ المصلحةُ ذلك اه. ة قوله: (وإن رُدَّ) أي ذلك الاصطلاح وكذا الضمائرُ الأربعةُ الآتيةُ. ة قوله: (وإنما شرطنا ذلك) أي الوقوعَ على وفقِ الحاجةِ والمصلحةِ لِغَيَنِ الوقفِ وقوله: (وأيضًا) في الموضعينِ عائِدٌ إلى قوله لِفَسَادِ الزمانِ إلخ وتعليلٌ لِلِاشْتِراطِ وقوله: (فشرطُها) أي إجارةُ الوقفِ. ة قوله: (وتقديمُ المدةِ إلخ) الواوُ حالِيَّةٌ اه كُرْدِيٌّ. ة قوله: (ففيها) أي إجارةُ الوقفِ مُدَّةٌ بعيدةٌ. ة قوله: (وسيأتي أنه يُتَّبَعُ) إلى قولِ المثني في المُعْني وكذا في التَّهْيِيةِ إلَّا أنه عَقَّبَ مَسْأَلَتِي الإقطاعِ وَمَنْدُورِ العِنقِ بما نَصَّه وفي كُلِّ منهما نَظَرٌ ظاهرٌ والأوجهُ فيهما صحَّةُ الإجارةِ فيما زادَ على السَّنةِ فإذا سَقَطَ حَقُّهُ مِنَ الإقطاعِ في الأولى بطلَّت وإذا عَنقَ في الثانيةِ فَكَذَلِكَ لا سِيَّما وقد يَتَأَخَّرُ الشَّفَاءُ عَن مُدَّةِ الإجارةِ اه واعْتَمَدَهُ سم وع ش كما يأتي وقال الرَّشِيدِيُّ قولُ م ر والأوجهُ فيهما صحَّةُ الإجارةِ أي سواءَ كان إقطاعَ تَمْلِيكٍ أو إزفَاقٍ كما يأتي اه. ة قوله: (وإلا بطلَّت في الزائدِ) بخلافِ ما لو آجَرَهُ مُدَّةٌ لا يبلُغُ فيها بالسَّنِّ وإن اِحْتَمِلَ بُلُوغُهُ بالاحتِلامِ؛ لأنَّ الأصلَ بقاءُ الصِّبا اه مُعْني. ة قوله: (لا يُؤَجَّرُ المرهونُ إلخ) أي بغيرِ إذنِ المُرْتَهِنِ.

ة قوله: (ولا يجوزُ إجارةُ الإقطاعِ أَكْثَرَ مِن سَنَةٍ إلخ) المُعْتَمَدُ أنه يجوزُ إيجارُ الإقطاعِ مُدَّةً تَبَقَى فيه غالبًا وإن اِحْتَمِلَ رُجُوعُ السُّلْطَانِ فيه قَبْلَ فَرَاغِ مُدَّةِ الإجارةِ أو لم يَعْلَمْ بقاءَ المُؤَجَّرِ تلكَ المُدَّةِ؛ لأنَّه يَسْتَحِقُّ في الحالِ والأصلُ البقاءُ فإن رَجَعَ السُّلْطَانُ أو مات المُؤَجَّرُ قَبْلَ فَرَاغِ المُدَّةِ انْفَسَخَتْ في الباقي م ر اه سم. على حَجٍّ ومن ذلك الأرضُ المُرَصَدَةُ على المُدْرَسِ والإمامِ ونحوهما إذا كان التَّنْظَرُ له فإن آجَرَهَا

ة قوله: (وتقديمُ المدةِ المُسْتَقْبَلَةِ البعيدةِ صَعْبٌ) قد يُقالُ مُجَرَّدُ الصَّعوبةِ لا يَفْتَضِي الامْتِناعَ.
ة قوله: (ولا يجوزُ إجارةُ الإقطاعِ أَكْثَرَ مِن سَنَةٍ إلخ) المُعْتَمَدُ أنه يجوزُ إيجارُ الإقطاعِ مُدَّةً يَبْقَى فيها غالبًا، وإن اِحْتَمِلَ رُجُوعُ السُّلْطَانِ فيه قَبْلَ فَرَاغِ مُدَّةِ الإجارةِ أو لم يَعْلَمْ بقاءَ المُؤَجَّرِ تلكَ المُدَّةِ؛ لأنَّه يَسْتَحِقُّ في الحالِ والأصلُ البقاءُ فإن رَجَعَ السُّلْطَانُ أو مات المُؤَجَّرُ قَبْلَ فَرَاغِ المُدَّةِ انْفَسَخَتْ في الباقي وَيُؤَيِّدُ ذلك إيجارُ البطنِ الأوَّلِ فإنه يُحَكَّمُ بِصِحَّتِهِ ومِلْكِهِم جَمِيعَ الأجرةِ وجوازِ تَصَرُّفِهِم فيها، وإن لم يَعْلَمْ بقاءُهم تلكَ المُدَّةِ فإن ماتوا قَبْلَ فَرَاغِها انْفَسَخَتْ في الباقي م ر.

كما نقله البدر بن جماعة عن المحققين، وبَحَثَ البلقيني في منذور عتقه بعد سنة من شفاء مريضه أنه لا يجوز إيجاره أكثر منها لئلا يؤدّي إلى دوامها عليه بعد عتقه لما يأتي أنها لا تنفسخ بطرو العتق (وفي قول لا يزداد) فيها (على سنة) مطلقاً لانديفاع الحاجة بها وقول السرخسي أنه المذهب في الوقف شاذ، بل قيل غلط (وفي قول) لا تزداد على (ثلاثين) سنة لأن الغالب تغيير الأشياء بعدها وزد بأن ذكرها في النص للتثليل وإذا زيد على سنة لم يجب بيان حصّة كل بل توزع الأجرة على قيمة منافع السنين ومرّ بيان أقل ما يؤجر له العقار، وقد لا يجب تقدير المدة كما يأتي في سواد العراق وليس مثله إيجار وكيل بيت المال

مدة ومات قبل تمامها تنفسخ الإجارة في الباقي اهـ ع ش. قو: (في منذور عتقه إلخ) أي فيمن نذر سيده أن يعتقه إذا مضت سنة بعد شفاء مريضه. قو: (أنه لا يجوز إيجاره أكثر منها) المتجه جواز الإيجار أكثر من سنة فإذا مضت سنة بعد الشفاء وحصل العتق قبل انقضاء مدة الإجارة انفسخت في الباقي ويفارق ما يأتي بتقدم سبب العتق هنا على الإيجار بخلافه ثم سم وع ش ورشيدي.

قو: (مطلقاً) أي في الوقف والطلق. قو: (السرخسي) بفتح حين فسكون المعجزة نسبة إلى سرخس مدينته بخراسان انتهى لب للسيوطي اهـ ع ش. قو: (بأن ذكرها) أي الثلاثين. قو: (وإذا زيد) إلى المثني في المغني لإاقوله ومرّ إلى وقد. قو: (لم يجب بيان حصّة كل) أي كل سنة كما لو استأجر سنة لا يجب تقدير حصّة كل شهر اهـ نهاية. قو: (ومرّ) أي في أوائل فصل يشترط كون المنفعة معلومة. قو: (وقد لا يجب) إلى المثني في المغني لإاقوله وليس إلى وكاستيجار إلخ.

قو: (وليس مثله) أي مثل ما سيأتي من إيجار عمر رضي الله تعالى عنه سواد العراق من غير تقدير

قو: (وبَحَثَ البلقيني في منذور عتقه بعد سنة من شفاء مريضه) أي نذر أن يعتقه إذا مضت سنة من شفاء مريضه. قو: (أنه لا يجوز إيجاره أكثر منها إلخ) المتجه خلافه وجواز الإيجار أكثر من سنة فإذا مضت سنة بعد الشفاء وحصل العتق قبل انقضاء مدة الإجارة انفسخت في الباقي ويفارق ما يأتي فيما إذا آجر عبده ثم اعتقه أنه تستمر الإجارة بتقديم سبب العتق هنا على الإيجار بخلافه ثم ومما يؤيد ذلك أن من أجز مدة لا يملك المنفعة إلا في بعضها صح وتفرقت الصفقة كما لو باع ما يملكه وغيره وما هنا لا يزيد على ذلك إن لم يتفرض عنه فكيف يحكم بعدم صحّة الإيجار ومما يؤيدّه أيضاً أن الشفاء قد يتأخر عن التذرع سنين فقد يمتنع إيجار الأكثر بمجرّد الاحتمال م ر. قو: (أنه لا يجوز إلخ) كذا شرح م ر. قو: (لما يأتي أنها لا تنفسخ بطرو العتق) هذا التخريج ممنوع والفرق أن سبب العتق يقدم على الإيجار هنا لا فيما يأتي وسيأتي في شرح قول المصنّف ولو أجز عبده ثم اعتقه قول الشارح وخارج ثم اعتقه ما لو علّق عتقه بصفة ثم أجزه ثم وجدت الصفة أثناء مدة الإجارة فإنها تنفسخ لسبب استحقاق العتق على الإجارة انتهى وظاهره صحّة الإيجار ثم انفساخه، وإن علم وجود الصفة في المدة وسيأتي التنبية ممّا على ذلك هناك.

أراضيه لبناء أو زرع من غير تقدير مُدَّة بل هو باطل إذ لا مصلحة كُليَّة يُعْتَفَرُ لأجلها ذلك وكاستيجار الإمام من بيت المال للأذان أو لِدُمِّي للجهاد وكالاستيجار للغلو للبناء أو إجراء الماء. (وللمُكْتَرِي استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره) الأمين لأنها ملَّكه فإن شَرَطَ عليه أن يستوفيها بنفسه فسد العقد كالشرط على مُشْتَرٍ أن لا يبيع (فِيْرِكْبُ وَيُسْكِنُ) ويُلْبِسُ (مثله) في الضرر اللاحق للعين ودونه بالأولى؛ لأن ذلك استيفاء للمنفعة المُستَحَقَّة من غير زيادة (ولا يُسْكِنُ حَدَاوًا) لا (قَصَارًا) إذا لم يكن هو كذلك لزيادة الضرر قال جَمْعٌ إلا إذا قال لِتُسْكِنُ مَنْ شِئْتَ كازرع ما شِئْتَ ونظر فيه الأذرعِي بأن مثل هذا إنما يُرادُّ به التوسعة لا الإذن في

مُدَّة بل على التأييد. □ فَوَدَّ: (أراضيه) أي بَيْتِ المال. □ فَوَدَّ: (بل هو باطل إلخ) يَرُدُّ عليه إقطاع التَّمْلِكِ وكذا عَقْدُ الْجِزْيَةِ على الأصحَّ أنه عَقْدُ إجارة. □ فَوَدَّ: (وكاستيجار الإمام إلخ) وقوله: (وكالاستيجار إلخ) مَعْطُوفَانِ على قوله كما سَيَأْتِي.

□ فَوَدَّ (لِسِي): (وَلِلْمُكْتَرِي إلخ) عبارة المُغْنِي والمنفعة المُسْتَحَقَّة بعقد الإجارة يَتَوَقَّفُ استيفاؤها على مُسْتَوْفٍ ومُسْتَوْفَى منه وبه وفيه وأشار إلى الأوَّل بقوله وَلِلْمُكْتَرِي إلخ وإلى الثاني بقوله وما يُسْتَوْفَى منه إلخ وإلى الثالث بقوله وما يُسْتَوْفَى به إلخ وسَكَتَ عَنِ المُسْتَوْفَى فيه وحُكْمُهُ أنه يَجُوزُ إبداله اهـ.

□ فَوَدَّ (لِسِي): (وبغيره) أي الذي مثل المُكْتَرِي أو دونه كما يَأْتِي. □ فَوَدَّ: (الأمين) إلى قوله وفيه نَظَرُ في المُغْنِي وإلى قول المثنى وما يُسْتَوْفَى منه في النِّهَايَةِ.

□ فَوَدَّ (لِسِي): (فِيْرِكْبُ إلخ) أي يُرْكَبُ في استيجار الدَّابَّةِ لِلرُّكُوبِ مثله ضَخَامَةٌ وَنَحَافَةٌ وطولاً وَعَرَضًا وقصرًا أو مَنْ دونه فيما ذَكَرَ اهـ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَيُلْبِسُ مثله) ودونه وَيَتَّبِعِي في اللَّابِسِ المُمَازِلَةُ في التَّظَافَةِ اهـ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (كازرع إلخ) أي قِيَاسًا عليه والوجه في أَرْزَعُ ما شِئْتَ التَّقْيِيدُ بِالْمُعْتَادِ في مثل تلك الأرض وقياسه هنا التَّقْيِيدُ بِالْمُعْتَادِ في مثل تلك الدَّارِ فَلَعَلَّ التَّنْظِيرَ في تَنْظِيرِ الأذَرَعِيِّ بِاعْتِبَارِ

□ فَوَدَّ: (وكاستيجار الإمام) عَطَفَ على كما يَأْتِي ش. □ فَوَدَّ: (كالشرط على مُشْتَرٍ أن لا يبيع) كَذَا شرح م ر قال ابنُ الرَّفْعَةِ وقد يُفَرَّقُ بأنَّ لِلْمُؤَجَّرِ عَرَضًا بأن لا يَكُونَ مَالُهُ إِلَّا تَحْتَ يَدِ مَنْ يَرْضَاهُ بِخِلَافِ البَائِعِ كَذَا في شرح الرُّوْضِ وقد يُقَالُ لو صَحَّ هذا لَزِمَ امْتِنَاعُ إيجاره. □ فَوَدَّ: (كازرع ما شِئْتَ) الوجه في أَرْزَعُ ما شِئْتَ التَّقْيِيدُ بِالْمُعْتَادِ في مثل تلك الأرض وقياسه هنا التَّقْيِيدُ بِالْمُعْتَادِ في مثل تلك الدَّارِ فَلَعَلَّ التَّنْظِيرَ في نَظَرِ الأذَرَعِيِّ بِاعْتِبَارِ إِطْلَاقِهِ. □ فَوَدَّ: (ونَظَرُ فيه الأذَرَعِيِّ بأن مثل هذا إلخ) وَيُرَدُّ بأنَّ الْأَصْلَ خِلَافُهُ ش. (فَرَزَعُ): في فتاوى السُّيُوطِيِّ اسْتَأْجَرَ بَيْتًا مُرَحَّمًا على أن يَسْكُنَهُ خَاصَّةً وَأَقْبَضَ الْأَجْرَةَ فَوَضَعَ فيه كِتَابًا واحترق البيت بسببه فهل يَضْمَنُ البَيْتَ وإذا ضَمِنَهُ فهل بقيمته أو ببناء مثله وهل تَنْفَسُخُ الإجارة وهل له الرُّجُوعُ بأجرة بَقِيَّةِ المُدَّةِ الجواب إن كان حُصُولُ الحريقِ في البَيْتِ بفعلٍ مَنسُوبٍ إليه مِن نَارٍ أَوْقَدَهَا وَجَرَتْ إلى ذلك فهو ضَامِنٌ لِلْبَيْتِ مُطْلَقًا، وإن كان غير مَنسُوبٍ إليه فَضْمَانُهُ على مَنْ يُنْسَبُ إليه الحريقُ وهل يَكُونُ المُسْتَأْجِرُ طَرِيقًا في الضَّمَانِ يُنْظَرُ فإن كان اسْتَأْجَرَ لِلانْتِفَاعِ مُطْلَقًا فلا أو لِلسَّكْنِ

الإضرار وفيه نَظَرٌ ولا يجوزُ إبدالُ حملٍ بِإِركابٍ ونحوِ قُطْنٍ بِحديدٍ وحدَّادٍ بِقَصَّارٍ والعُكُوسُ وإن قال الخُبراءُ لا يتفاوتُ الضررُ (وما يُستوفى منه كدَّارٍ ودائِيَّةٌ مُعَيَّنَةٌ) فَيَدُ لِلدَّائِيَّةِ فقط لما قَدَّمَهُ أَنَّ الدَّارَ لا تكونُ إِلَّا مُعَيَّنَةً (لا يُبدَلُ) أي لا يجوزُ إبداله؛ لأنهما المعقودُ عليه ومن ثَمَّ انفسَخَ العقدُ بتلفِهما وتَحَيَّرَ بغيرِهما أَمَّا في إجارةِ الدُّمَّةِ فيجبُ الإبدالُ لِتَلَفٍ أو تَعَيُّبٍ ويجوزُ عندَ عَدَمِهما لكن بِرضا المُكْتَرِي؛ لأنَّه بالقَبْضِ اختَصَّ به كما مرَّ

إطلاقه سم وع ش. ٥ قوله: (وفيه نَظَرٌ) عبارةُ التَّهْيِيةِ ويُردُّ بأنَّ الأصلَ خلافُه اه أي فَيَسْكُنُهُما حَتَّى يذُعَ ش. ٥ قوله: (ولا يجوزُ إلخ) (فَرَعٌ): في فتاوى الشَّيْطَانِي رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ بَيْتًا مَرَحْمًا على أن يَسْكُنَهُ خَاصَّةً وَأَقْبَضَ الْأَجْرَةَ فَوَضَعَ فِيهِ كَتَانًا واحترقَ البَيْتُ بِسَبَبِهِ فَهَلْ يَضْمَنُ الْبَيْتَ وإذا ضَمِنَهُ فَهَلْ يَقِيمُهُ أو يَبْنِئُهُ مثله وهل تَنْفَسِخُ الإجارةُ وهل له الرُّجُوعُ بِأَجْرَةٍ بَقِيَّةِ الْمُدَّةِ الْجَوَابُ إن كان حُصُولُ الْحَرِيقِ فِي الْبَيْتِ بِفِعْلِ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ مِنْ نَارٍ أَوْ قَدْهَا وَجَرَتْ إِلَى ذَلِكَ فَهُوَ ضَامِنٌ لِلْبَيْتِ مُطْلَقًا وإن كان غيرَ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَضَمَانُهُ عَلَى مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ الْحَرِيقُ فَإِنْ كَانَ الْاسْتِجَارُ لِلِانْتِفَاعِ مُطْلَقًا فَلَيْسَ الْمُسْتَأْجِرُ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ أَوْ لِلْسُّكْنَى خَاصَّةً فَهُوَ مُتَعَدُّ بِوَضْعِ الْكَتَانِ فَيَصِيرُ بِذَلِكَ غَاصِبًا وطريقًا فِي الضَّمَانِ وَالْقَرَارُ عَلَى مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ الْحَرِيقُ، وَعَلَى كُلِّ تَنْفَسِخِ الْإِجَارَةِ وَيَرْجِعُ بِأَجْرَةٍ بَقِيَّةِ الْمُدَّةِ أَوْ يُحَاسَبُ بِهَا مِمَّا يَلْزَمُهُ ثُمَّ ذَكَرَ خِلَافًا فِي أَنَّهُ يَلْزَمُهُ بِنَاءُ مِثْلِهَا أَوْ قِيمَتِهَا وَنَقَلَ الْأَوَّلَ عَنْ فَتَاوَى التَّوَوِّي وَنَصَّ الشَّافِعِي وَاعْتَمَدَهُ وَلَكِنْ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَغَيْرِهِ وَجُوبُ الْقِيَمَةِ فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ اه سم. ٥ قوله: (ولا يجوزُ إبدالُ حملٍ إلخ) أي بغيرِ مُعَاوَضَةٍ كما يَأْتِي. ٥ قوله: (لا يتفاوتُ الضررُ) بل وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الْمُتَنِّ مِثْلَهُ عَدَمُ الْجَوَازِ وَلَوْ كَانَ ضَرَرُ الْمُبْدَلِ بِهِ أَخَفَّ مِنَ الْمُسَمَّى فِي الْعَقْدِ لِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ اه ع ش وقوله بل وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الْمُتَنِّ مِثْلَهُ إلخ أي بقطعِ النَّظَرِ عَنْ تَقْيِيدِهِ بِقَوْلِهِمْ فِي الضَّرَرِ اللَّاحِقِ لِلْعَيْنِ إلخ. ٥ قوله: (فَيَدُ) إلى قَوْلِهِ وَأَفْرَدَ فِي الْمَعْنَى.

٥ قوله: (وَيَجُوزُ عِنْدَ عَدَمِهما إلخ) يَتَّبِعِي اعْتِبَارَ رِضَاهُ مَعَ التَّعَيُّبِ لِمَا ذَكَرَ خِلَافَ مَا يَوْهَمُهُ صَنِيعُهُ اه سم. ٥ قوله: (كما مرَّ) أي قُبِيلَ الْفَضْلِ.

خَاصَّةً فَهُوَ مُتَعَدُّ بِوَضْعِ الْكَتَانِ فَيَصِيرُ بِذَلِكَ غَاصِبًا كما ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ فِيمَا إِذَا أَكْثَرَى لَيْسَكُنْ فَاسْكَنْ حَدَّادًا أَوْ قَصَّارًا وَإِذَا صَارَ غَاصِبًا صَارَ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ وَالْقَرَارُ عَلَى مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ الْحَرِيقُ وَعَلَى كُلِّ تَنْفَسِخِ الْإِجَارَةِ وَيَرْجِعُ بِأَجْرَةٍ بَقِيَّةِ الْمُدَّةِ أَوْ يُحَاسَبُ بِهَا مِمَّا يَلْزَمُهُ ثُمَّ ذَكَرَ خِلَافًا فِي أَنَّهُ يَلْزَمُهُ بِنَاءُ مِثْلِهَا أَوْ قِيمَتِهَا وَنَقَلَ الْأَوَّلَ عَنْ فَتَاوَى التَّوَوِّي وَنَصَّ الشَّافِعِي وَاعْتَمَدَهُ لَكِنْ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَغَيْرِهِ وَجُوبُ الْقِيَمَةِ فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ وَقَضِيَّةُ جَوَابِهِ صِحَّةُ الْإِجَارَةِ إِذَا شَرَطَ أَنْ يَسْكُنَهُ خَاصَّةً وَهُوَ مَمْنُوعٌ إِلَّا أَنْ أَرَادَ بِأَنْ يَسْكُنَهُ خَاصَّةً مَعْنَهُ مِنْ أَنْ يُخْزَنَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ سَكْنَى. ٥ قوله: (وَيَجُوزُ عِنْدَ عَدَمِهما لَكِنْ بِرِضَا الْمُكْتَرِي) يَتَّبِعِي اعْتِبَارَ رِضَاهُ مَعَ التَّعَبِّ لِمَا ذَكَرَ خِلَافَ مَا يَوْهَمُهُ صَنِيعُهُ.

(وما يُستوفى به كُتُوبٌ وصَبِيٌّ عُيِّنَ) الأول (للخِياطَةِ و) الثاني لِإِفْعَلِ (الارتضاع) بِأَنِ التَّرَمَّ فِي ذِمَّتِهِ خِياطَةٌ أَوْ إِرْضَاعٌ مَوْصُوفٌ ثُمَّ عُيِّنَ وَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّنْوِيعَ كَمَا قَرَّرْتُهُ فَاذْفَعُ مَا قِيلَ إِبْقَاعُ ضَمِيرِ الْمَفْرَدِ مَوْقِعَ ضَمِيرِ الْمُثْنَى شَاذٌ (يَجُوزُ إِنْدَالُهُ) بِمِثْلِهِ (فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ أَبَى الْأَجِيرُ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ لِلِاسْتِيفَاءِ لَا مَعْقُودٌ عَلَيْهِ فَأَشْبَهَ الرَّائِبَ وَالْمَتَاعَ الْمُعَيَّنَ لِلْحَمْلِ وَانْتَصَرَ لِلْمُقَابِلِ بِأَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَبِأَنَّهُ كَالْمُسْتَوْفَى مِنْهُ بِجَمَاعٍ وَجُوبٍ تَعْيِينِ كُلِّ وَما وَجِبَ تَعْيِينُهُ لَا يَجُوزُ إِنْدَالُهُ وَبِأَنَّ الْقِفَالَ حَكَى الْإِجْمَاعَ فِي أَلْزَمَتْ ذِمَّتَكَ خِياطَةً هَذَا عَلَى أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ

□ قول (سئ): (كُتُوبٌ وَصَبِيٌّ) وَكَالْأَغْنَامِ الْمُعَيَّنَةِ لِلرَّغْيِ سَمٌ وَكُرْدِيٌّ. □ قول (سئ): (وَالِإِرْضَاعُ) أَي أَوْ التَّغْلِيمُ مُغْنِي وَسَمٌ. □ قوله: (لِفِعْلِ الْإِرْضَاعِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي لِأَجْلِ الْإِرْضَاعِ أَهْوَ أَحْسَنُ. □ قوله: (بِأَنِ التَّرَمَّ إِنْخ) إِنَّمَا قَيَّدَ بِهِ لِيَبَانَ مَحَلُّ الْخِلَافِ لِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ وَفِي مُلْتَزَمٍ فِي الذِّمَّةِ كَمَا قَدَّمْتُهُ أَمَّا لَوْ اسْتَأْجَرَ إِنْخ. □ قوله: (وَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ) أَي فِي عُيِّنِ أَهْوَ ش. □ قوله: (لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّنْوِيعَ) يُرَاجَعُ وَفِي كَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ الْجَوَابُ عَمَّا هُنَا بِأَنَّهُ أَفْرَدَ ضَمِيرَ عُيِّنَ عَلَى الْمَعْنَى أَي عُيِّنَ ذَلِكَ أَوْ الْمَذْكُورُ مَثَلًا وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنَّهُمْ تَفَافَى الْأَرْضِ جَمِيعًا وَبِشَلَّةٍ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ﴾ أَي بِذَلِكَ وَعَلَى هَذَا فَجُمْلَةُ عُيِّنَ صِفَةٌ لِلْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ أَهْوَ سَمٌ. □ قوله: (فَاذْفَعُ إِنْخ) الْإِنْدِفَاعُ يَتَوَقَّفُ عَلَى عَدَمِ شُدُوزِ الْإِفْرَادِ بِقَصْدِ التَّنْوِيعِ مَعَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْجُزْئِ عَلَى الْأَصْلِ مِنَ التَّنْثِيَةِ أَهْوَ سَمٌ. □ قوله: (مَا قِيلَ إِنْخ) وَمِمَّنْ قَالَ بِهِ الْمُغْنِي. □ قوله: (وَإِنْ أَبَى) إِلَى قَوْلِهِ وَانْتَصَرَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ قوله: (فَأَشْبَهَ الرَّائِبَ) هُوَ مُسْتَوْفٍ. □ وقوله: (وَالْمَتَاعُ إِنْخ) هُوَ مُسْتَوْفَى بِهِ وَقَاسَ عَلَيْهِمَا لِمَا يَأْتِي مِنَ الْإِتْفَاقِ فِيهِمَا أَهْوَ سَمٌ. □ قوله: (وَانْتَصَرَ لِلْمُقَابِلِ إِنْخ) وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ مُغْنِي وَنِهَايَةٌ. □ قوله: (وَمَحَلُّ الْخِلَافِ) إِلَى قَوْلِهِ

□ قوله: (وَصَبِيٌّ) أَي وَجِبَ تَعْيِينُ الصَّبِيِّ بِرُؤْيِيهِ أَوْ وَضْفِهِ عَلَى مَا فِي الْحَاوِي أَنْتَهَى. □ قوله: (بِأَنِ التَّرَمَّ فِي ذِمَّتِهِ خِياطَةٌ أَوْ إِرْضَاعٌ مَوْصُوفٌ ثُمَّ عُيِّنَ) تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْحَضَانَةِ إِنْخ. □ قوله: (وَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ) أَي فِي عُيِّنَ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّنْوِيعَ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَوْلِ الْأَلْفِيَّةِ فِي أَوَّلِ بَابِ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرِيرِ وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ أَوْرَدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَفْرَدَ الضَّمِيرَ فِي غَيْرِهِ مَعَ عَوْدِهِ عَلَى شَيْئَيْنِ مَا نَصَّهُ وَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ عَلَى الْمَعْنَى كَمَا تَفَرَّدَ الْإِشَارَةُ إِذَا قُلْتَ وَغَيْرُ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنَّهُمْ تَفَافَى الْأَرْضِ جَمِيعًا وَبِشَلَّةٍ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ﴾ أَي بِذَلِكَ، قَالَ وَلَا يَصِحُّ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ أَوْ يَفْرُدُ بَعْدَهَا الضَّمِيرَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي أَوْ الَّتِي لِلشُّكِّ وَنَحْوِهَا مِمَّا يَكُونُ الْحُكْمُ فِيهِ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ لَا الَّتِي لِلتَّنْوِيعِ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْوَائِ أَنْتَهَى. وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابٌ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ بِأَنَّهُ أَفْرَدَ ضَمِيرَ عُيِّنَ عَلَى الْمَعْنَى أَي عُيِّنَ ذَلِكَ أَوْ الْمَذْكُورُ مَثَلًا وَهُوَ نَظِيرُ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنَّ فِيهَا إِفْرَادَ الضَّمِيرِ مَعَ الْعَطْفِ بِالْوَائِ وَعَلَى هَذَا فَجُمْلَةُ عُيِّنَ صِفَةٌ لِلْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قوله: (لِأَنَّ الْقَصْدَ إِنْخ) يُرَاجَعُ. □ قوله: (فَاذْفَعُ مَا قِيلَ إِنْخ) الْإِنْدِفَاعُ يَتَوَقَّفُ عَلَى عَدَمِ شُدُوزِ الْإِفْرَادِ بِقَصْدِ التَّنْوِيعِ مَعَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْجُزْئِ عَلَى الْأَصْلِ مِنَ التَّنْثِيَةِ. □ قوله: (فَأَشْبَهَ الرَّائِبَ) هُوَ مُسْتَوْفٍ وَقَوْلُهُ وَالْمَتَاعُ هُوَ مُسْتَوْفَى بِهِ. □ قوله: (وَالْمَتَاعُ الْمُعَيَّنُ) قَاسَ

في إبداله بغير معاوضة ولا جازَ قطعاً كما يجوزُ لمُستأجرٍ دأبةً أن يُعاوَضَ عنها بشكْنَى دارٍ وفي مُلتزِمٍ في الدَّمةِ كما قَدَّمتهُ أمَّا لو استأجرَ لِحَمَلٍ مُعَيَّنٍ فيجوزُ إبداله بمثله قطعاً ويجوزُ إبدالُ المُستوفى فيه كطريقٍ بمثلها مسافةً وأمثاً وسهولةً أو حُزونةً بشرط أن لا يَخْتَلِفَ محلُّ التسليم إذ لا بُدَّ من بَيانٍ موضِعه على ما نَقَلَه القمُولي واعتمده ورُدُّ بقولِ الروضة لو استأجرَ دأبةً ليركبها إلى موضعٍ فعن صاحبِ التقريب له رُدُّها إلى المحلِّ الذي سارَ منه إن لم ينهه صاحبُها وقال الأكثرون ليس له رُدُّها بل يُسَلَّمُها ثُمَّ لَوَكِيلِ المَالِكِ ثم الحَاكِمِ ثم الأَمِينِ فَإِنْ لم يَجِدْه رُدُّها لِلضَّرورةِ اهـ ومَرَّ في شرحِ قوله وتارةً بِعَمَلٍ ما يَعْمَلُ منه أَنه إِنْما وَجِبَ بَيانُ

مَسَافَةٍ في الْمُعْنَى وإلى قوله ورُدُّ في النِّهاية . هـ قوله: (وَالْأَجَازُ الْخ) أي بَأَن كَانَ بَلْفَظٌ يَدُلُّ عَلَى التَّعْوِضِ كَقَوْلِهِ عَوْضَتُكَ كَذَا عَنْ كَذَا اهـ ع ش . هـ قوله: (وَفِي مُلْتَزِمِ الْخ) عَطَفْتُ عَلَى فِي إِبْدَالِهِ ش هـ سَم . عِبَارَةُ الْمُعْنَى تَنْبِيهُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عَيْنَ أَشَارَ بِهِ إِلَى مَا نَقَلَاهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ وَأَقْرَأَهُ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ إِذَا التَزَمَ فِي ذِمَّتِهِ خِيَاطَةً ثَوْبٍ مُعَيَّنٍ أَوْ حَمْلَ مَتَاعٍ مُعَيَّنٍ أَمَّا لَوْ اسْتَأْجَرَ دَابَّةً مُعَيَّنَةً لِرُكُوبٍ أَوْ حَمْلٍ مَتَاعٍ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ إِبْدَالِ الرَّاكِبِ وَالْمَتَاعِ اهـ . وَفِي سَم عَنْ الرُّوضَةِ مِثْلُهَا . هـ قوله: (كَمَا قَدَّمْتُهُ) أي بِقَوْلِهِ بَأَن التَزَمَ فِي ذِمَّتِهِ الْخ . هـ قوله: (لِحَمَلٍ مُعَيَّنٍ) بِالْإِضَافَةِ . هـ قوله: (بِمِثْلِهَا) أَي أَوْ دُونَهَا كَمَا يَأْتِي . هـ قوله: (وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ) إِلَى قَوْلِهِ لِلضَّرورةِ وَحَيْثُ يُدْخِلُ الْقَوْلُ بُوْجُوبَ تَعْيِينِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ مَقْصِدُهُ غَيْرَ صَالِحٍ لِذَلِكَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ إِنَّهُ يُسَلَّمُهَا لِحَاكِمٍ وَالْأَقَامِينَ شَرْحُ م ر هـ سَم . هـ قوله: (فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ) أَي وَاحِدًا مِنْهُمْ وَقَوْلُهُ: (رُدُّهَا لِلضَّرورةِ) وَلَا يَجُوزُ لَهُ رُكُوبُهَا مَا لَمْ يَتَسَرَّ سَوْفَهَا مِنْ غَيْرِ رُكُوبٍ فَيَرْكَبُهَا حَيْثُ وَلَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ وَفَارَقَ عَمَّا قَالُوهُ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْنِ جَوَازُ رُكُوبِهَا عِنْدَ عَدَمِ لِيَاقَةِ الْمَشْيِ بِأَنَّهُ فِي صُورَةِ الرَّدِّ بِالْعَيْنِ بَاقِيَةٌ عَلَى مِلْكِهِ وَالرُّكُوبُ مُضْطَرٌّ إِلَيْهِ لِلْوُصُولِ بِحَقِّهِ مِنَ الرَّدِّ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ الْمُدَّةَ انْقَضَتْ وَوَاجِبُهُ التَّخْلِيَةُ لَا الرَّدُّ اهـ ع ش .

عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ عَلَيْهِ كَمَا سَبَّأْتِي . هـ قوله: (وَفِي مُلْتَزِمِ فِي الدَّمةِ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضَةِ وَأَمَّا الْمُسْتَوْفَى بِهِ فَهُوَ كَالثَوْبِ الْمُعَيَّنِ لِلْخِيَاطَةِ وَالصَّبِيِّ الْمُعَيَّنِ لِلْإِزْصَاعِ وَالتَّعْلِيمِ وَالْأَغْنَامِ الْمُعَيَّنَةِ لِلرَّعْيِ وَفِي إِبْدَالِهِ وَجْهَانِ وَقَرَّرَ الْوَجْهَيْنِ إِلَى أَنَّ قَالَ وَالْخِلَافَ جَارٍ فِي انْفِسَاخِ الْعَقْدِ بِتَلَفِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ثُمَّ قَالَ وَسَتَرَيْدُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ إِضَاحًا فِي الْبَابِ الثَّالِثِ ثُمَّ قَالَ فِي الْبَابِ الثَّالِثِ فَضَّلَ الثَّوْبَ الْمُعَيَّنَ لِلْخِيَاطَةِ إِذَا تَلَفَ فَفِي انْفِسَاخِ الْعَقْدِ خِلَافَ سَبَقٍ ثُمَّ قَالَ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ وَالْخِلَافُ فِيمَا إِذَا لَزِمَ ذِمَّتُهُ خِيَاطَةً ثَوْبٍ بِعَيْنِهِ إِلَى أَنَّ قَالَ أَمَّا إِذَا اسْتَأْجَرَ دَابَّةً بِعَيْنِهَا مُدَّةً لِرُكُوبٍ أَوْ حَمْلٍ مَتَاعٍ فَهَلْكَهَا فَلَا يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ بَلْ يَجُوزُ إِبْدَالُ الرُّكُوبِ وَالْمَتَاعِ بِلَا خِلَافٍ انْتَهَى وَقَوْلُهُ وَفِي مُلْتَزِمِ مَعْطُوفٍ عَلَى فِي إِبْدَالِهِ ش . هـ قوله: (أَمَّا لَوْ اسْتَأْجَرَ الْخ) كَذَا م ر . هـ قوله: (وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ لَيْسَ لَهُ إِلَى قَوْلِهِ لِلضَّرورةِ) وَحَيْثُ يُدْخِلُ الْقَوْلُ بُوْجُوبَ تَعْيِينِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ مَقْصِدُهُ غَيْرَ صَالِحٍ لِذَلِكَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ إِنَّهُ يُسَلَّمُهَا لِحَاكِمٍ وَالْأَقَامِينَ .

محلّ التسليم ليعلم حتى يُبدّل بمثله وحيثيذ فلا تنافي بين جواز الإبدال واشتراط بيان محلّ التسليم وحاصل ما مرّ أنه يجوز إبدال المستوفى كالراكب والمستوفى به كالمحمول والمستوفى فيه كالطريق بمثلها أو دونها ما لم يشترط عدم الإبدال في الأخيرين بخلافه في الأول؛ لأنه يفيد العقد كما مرّ ومحلّ جوازه فيهما إن عُيّن في العقد أو بعده

قوله: (وحيثيذ فلا تنافي إلخ) لكن يشكّل على ذلك ما نقله عن الروضة حيث دلّ على عدم اشتراط تعيين محلّ التسليم ولذا نقل الرّدّ به على القموليّ إلا أن يؤوّل كلام الروضة فليحرّر ثم أوردت ذلك على م ر فراد ما نقلناه عنه اه سم. قوله: (وحاصل ما مرّ) إلى المتن في النهاية. قوله: (ما مرّ) أي من مسائل الإبدال. قوله: (في الأخيرين) أي المستوفى به والمستوفى فيه وعلى هذا لو شرط عدم إبدال ما استؤجر لحمله فتلّف في الطريق فيتبعني انفساخ العقد فيما بقي ويحمل قوله قبيل الفصل وخرج بقوله ليؤكّل ما حمل ليوصل فيبدّل قطعاً على ما إذا لم يشترط عدم الإبدال اه ع ش. قوله: (لأنه) أي شرط عدم إبدال المستوفى. قوله: (كما مرّ) أي في شرح وللمكتري استيفاء المنفعة إلخ. قوله: (ومحلّ جوازه فيهما إلخ) المتبادر أنّ محلّ الإبدال في الأخيرين وهما المستوفى به والمستوفى فيه وحيثيذ يشكّل قوله أو بعده بالنسبة للمستوفى فيه كالطريق؛ لأنه يقتضي صحة العقد بدون تعيين الطريق اكتفاء بتعيينها بعده، والمتبادر خلاف ذلك وآته لا بدّ من التعيين في العقد وقوله ثم تلّف بالنسبة لما ذكر أيضاً إذ كيف يتصور تلّف الطريق وقد يجاب عن هذا بأنه يتصور بنحو تواتر السيول ونقلته إليها من نحو الثراب انحصاراً لا يمكن المرور معه أو إلى أن انسدت بما جمعته السيول ونقلته إليها من نحو الثراب والأحجار ثم أوردت ذلك على م ر فتوقّف لكن أجاب عن الثاني بتصوره بما لو كانت الطريق على سقف أو جدار فتخرب فليراجع وليحرّر اه سم وقدّم في الفصل الأول عن شرح الرّوض وغيره أنّ العرف يتبع في سلوك أحد الطريقين إذا كان للمقصد طريقان فإن اعتيد سلوكهما وجب البيان فإن أطلق

قوله: (وحيثيذ فلا تنافي إلخ) لكن يشكّل على ذلك ما نقله عن الروضة حيث دلّ على عدم اشتراط تعيين محلّ التسليم ولذا نقل الرّدّ به عن القموليّ إلا أن يؤوّل كلام الروضة فليحرّر ثم أوردت ذلك على م ر. فراد عما نقلناه عنه. قوله: (وحاصل ما مرّ) كذا شرح م ر. قوله: (ومحلّ جوازه فيهما إلخ) كذا شرح م ر وفيه إشارة إلى احتمال إرادة جواز عدم الإبدال المشروط، وإن كان هذا الإشكال بحاله فليتأمل صحة هذا الاحتمال في نفسه والمتبادر أنّ المعنى ومحلّ جواز الإبدال في الأخيرين وهما المستوفى به والمستوفى فيه وحيثيذ يشكّل قوله أو بعده بالنسبة للمستوفى فيه كالطريق؛ لأنه يقتضي صحة العقد بدون تعيين الطريق اكتفاء بتعيينها بعده والمتبادر خلاف ذلك وآته لا بدّ من التعيين في العقد وقوله ثم تلّف بالنسبة لما ذكر أيضاً إذ كيف يتصور تلّف الطريق وقد يجاب عن هذا بأنه يتصور تلّفها بنحو تواتر السيول عليها إلى أن انحصرت انحصاراً لا يمكن المرور معه أو إلى أن انسدت بما جمعته السيول ونقلته إليها من نحو الثراب والأحجار ثم أوردت ذلك على م ر فتوقّف لكن أجاب عن

وبقيا فإن عُيِّنَا بعده ثم تَلِفَا وَجِبَ الإِبْدَالُ بِرِضَا الْمُكْتَرِي أَوْ عُيِّنَا فِيهِ ثُمَّ تَلِفَا انْفَسَخَ الْعَقْدُ لَا الْمُسْتَوْفَى مِنْهُ بِتَفْصِيلِهِ السَّابِقِ وَيَجِبُ فِي الْإِسْتِيفَاءِ وَمِثْلِهِ الْخِدْمَةُ كَمَا مَرَّ وَيَأْتِي قُبِيلَ النَّذْرِ أَتْبَاعُ الْعَرْفِ فَمَا اسْتَأْجَرَهُ لِلْبَيْسِ الْمُطْلَقِ

لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ إِلَّا إِنْ تَسَاوَا مِنْ سَائِرِ الْوُجُوهِ اهـ وَبِهِ يَتَحَلَّلُ الْإِسْكَالُ الْأَوَّلُ. هـ قَوْلُهُ: (بِرِضَا الْمُكْتَرِي) جَعَلَهُ فِيمَا سَبَقَ قَيْدًا لِقَوْلِهِ أَوْ بَعْدَهُ وَبَقِيَ وَأُطْلِقَ هُنَاكَ وَجُوبُ الْإِبْدَالِ فِي تَلَفِ الْمُعَيَّنِ بَعْدَ الْعَقْدِ فَلَعَلَّ قَوْلَهُ بِرِضَا الْمُكْتَرِي مُؤَخَّرٌ عَنْ مُقَدِّمِ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمِّ مَا نَفَسَهُ قَوْلُهُ بِرِضَا الْمُكْتَرِي يُتَأَمَّلُ أَيُّ حَاجَةٍ إِلَيْهِ وَيَتَّجِهَ أَنَّ لِلْمُكْرِي الْإِبْدَالَ قَهْرًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ بَاقِيَةٌ وَلَهُ غَرَضٌ فِي بَقَاءِ الْأَجْرَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَهَذَا لَا يُخَالِفُ كَلَامَ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّ اخْتِيَارَ الرِّضَا لَوْ جُوبِ الْإِبْدَالِ أَهْدَى عَلَى الْمُكْرِي. هـ قَوْلُهُ: (وَبَقِيَ) رَاجِعٌ لَهُمَا اهـ سَمِ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ عُيِّنَا فِيهِ ثُمَّ تَلِفَا انْفَسَخَ الْبَيْعُ) فِيهِ نَظَرٌ بَلْ ظَاهِرُ الْقَوْلِ بِجَوَازِ إِبْدَالِ الْمُسْتَوْفَى بِهِ جَوَازُ ذَلِكَ مَعَ بَقَائِهِ وَقَدْ كَانَ تَبَعٌ مَرَّ الشَّارِحُ فِي قَوْلِهِ وَمَحَلُّ جَوَازِهِ إِلَى قَوْلِهِ لَا الْمُسْتَوْفَى مِنْهُ ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِ اهـ سَمِ. هـ قَوْلُهُ: (لَا الْمُسْتَوْفَى مِنْهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ الْمُسْتَوْفَى. هـ قَوْلُهُ: (بِتَفْصِيلِهِ السَّابِقِ) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَمَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ إِلَى آخِرِ الْمَثْنِ وَالشَّرْحِ اهـ سَمِ. هـ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي الْفَرْعِ الَّذِي قُبِيلَ قَوْلِ الْمَثْنِ وَفِي الْبِنَاءِ يُبَيَّنُّ الْمَوْضِعَ. هـ قَوْلُهُ: (أَتْبَاعُ الْعَرْفِ) فَاعِلٌ يَجِبُ. هـ قَوْلُهُ: (فَمَا اسْتَأْجَرَهُ الْبَيْعُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ. (فَرْعٌ): لَوْ اسْتَأْجَرَ ثَوْبًا لِلْبَيْسِ لَمْ يَتِمَّ فِيهِ لَيْلًا عَمَلًا بِالْعَادَةِ، وَلَوْ كَانَ الثَّوْبُ التَّخْتَانِيَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ فَطَرِيقُهُ إِذَا أَرَادَ التَّوَمُّ أَنْ يَشْرُطَهُ وَيَنَامَ فِي الثَّوْبِ التَّخْتَانِيَّ نَهَارًا سَاعَةً أَوْ سَاعَتَيْنِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ أَيِ لَا أَكْثَرَ التَّهَارِ، وَأَمَّا الْفَوْقَانِي فَلَا يَنَامُ فِيهِ وَلَا يَلْبَسُهُ كُلُّ وَقْتٍ بَلْ عِنْدَ التَّجَمُّلِ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي جَرَتْ الْعَادَةُ فِيهَا بِالتَّجَمُّلِ كَحَالِ الْخُرُوجِ إِلَى السُّوقِ وَنَحْوِهِ وَدُخُولِ النَّاسِ عَلَيْهِ وَيَتَزَرَّعُهُ فِي أَوْقَاتِ الْخُلُوةِ عَمَلًا بِالْعَرْفِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَرَّعَ بِقَمِيصِ اسْتَأْجَرَهُ لِلْبَيْسِ وَلَا بِرِدَاءِ اسْتَأْجَرَهُ لِلْإِزْدَاءِ بِهِ وَلَهُ أَنْ يَزْتَدِي وَيَتَعَمَّمُ بِمَا اسْتَأْجَرَهُ لِلْبَيْسِ أَوْ الْإِزَارِ، وَلَوْ اسْتَأْجَرَ يَوْمًا كَامِلًا فَمِنْ

الثَّانِي بِتَضْوِيرِهِ بِمَا لَوْ كَانَتْ الطَّرِيقُ عَلَى سَقْفٍ أَوْ جِدَارٍ فَتَخَرَّبَ فَلْيُرَاجَعْ وَلْيَحَرِّزْ. هـ قَوْلُهُ: (وَبَقِيَ) رَاجِعٌ لَهُمَا. هـ قَوْلُهُ: (بِرِضَا الْمُكْتَرِي) يُتَأَمَّلُ أَيُّ حَاجَةٍ إِلَيْهِ وَيَتَّجِهَ أَنَّ لِلْمُكْرِي الْإِبْدَالَ قَهْرًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ بَاقِيَةٌ وَلَهُ غَرَضٌ فِي بَقَاءِ الْأَجْرَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَهَذَا لَا يُخَالِفُ كَلَامَ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّ اخْتِيَارَ الرِّضَا لَوْ جُوبِ الْإِبْدَالِ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ عُيِّنَا فِيهِ ثُمَّ تَلِفَا انْفَسَخَ الْعَقْدُ) كَذَا فِي الرُّوضِ فِي الْمُسْتَوْفَى بِهِ الْمُعَيَّنِ كَالرَّضِيعِ وَالثَّوْبِ فِي الْخِيَاطَةِ أَنْتَهَى لِكَيْتِه مَشَى قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ إِبْدَالِ الْمُسْتَوْفَى بِهِ فَيَحْتَمَلُ أَنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ وَأَنَّ قِيَاسَ جَوَازِ الْإِبْدَالِ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ فِي الْمَنْهَاجِ عَدَمُ الْإِنْفِسَاحِ فَلْيَحَرِّزْ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا سَأَذْكُرُهُ عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ عَلَى قَوْلِهِ حَتَّى مَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ عُيِّنَا فِيهِ ثُمَّ تَلِفَا انْفَسَخَ الْعَقْدُ) فِيهِ نَظَرٌ بَلْ ظَاهِرُ الْقَوْلِ بِجَوَازِ إِبْدَالِ الْمُسْتَوْفَى بِهِ جَوَازُ ذَلِكَ مَعَ بَقَائِهِ وَقَدْ كَانَ تَبَعٌ مَرَّ الشَّارِحُ فِي قَوْلِهِ وَمَحَلُّ جَوَازِهِ فِيهِمَا إِنْ عُيِّنَا فِي الْعَقْدِ إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ تَلِفَا انْفَسَخَ الْعَقْدُ ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِ. هـ قَوْلُهُ: (بِتَفْصِيلِهِ السَّابِقِ) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَمَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ الْبَيْعُ وَالشَّرْحُ.

لا يلبسه وقت النوم ليلاً وإن اطرَدَتْ عادَّتُهُم بخلافه على ما اقتضاه إطلاقُهم بخلاف ما عداه ولو وقت النوم نهاراً وعليه نزْعُ الأعلى في غير وقت التجمل. (ويذكر المُكْتَرِي على) العين المُكْتَرَاة نحو (الدَّابَّةِ والثوبِ يدُ أمانة) فيأتي فيه ما سيذكره في الوديع (مُدَّةُ الإجارة) إن قُدِّرَتْ بَرَمَنٍ أو مُدَّةُ إِمكَانٍ استيفاءً إن قُدِّرَتْ بمحلِّ عَمَلٍ إذ لا يُفَكِّكُ استيفاءُ المنفعةِ بدونِ وضعِ يده وبه فارق كون يده يدَ ضَمَانٍ على ظَرْفٍ مبيعٍ قَبْضُهُ فيه لِيَتَمَحَّضَ قَبْضُهُ لِعَرْضِ نَفْسِهِ وله السَّفَرُ بالعينِ المؤجَّرة حيث لا خَطَرٌ في السفر؛ لأنَّه ملكُ المنفعةِ فيستوفى فيها حيث شاء كذا أطلقوه وظاهره أنه لا فرق بين إجارة العين وهو ظاهرٌ والدُّمَّةِ وهو مُحْتَمَلٌ نعم سفره بها بعد المُدَّةِ

طُلُوعِ الفجرِ إلى الغروبِ أو نهاراً فَمِنْ طُلُوعِ الفجرِ إلى الغروبِ، وقيلَ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إلى الغروبِ أو يوماً مُطْلَقاً فَمِنْ وقتِ العقدِ إلى مثله أو لثلاثةِ أَيَّامٍ دَخَلَتْ اللَّيَالِي المُشْتَمِلَةُ عليها اهـ وقولُهما وليس له إلخ في النَّهْيَةِ مثله. هـ فَوَدَّ: (لا يلبسه وقت النوم إلخ) أي وإن لم يتم اهـ بَجَيْرٍ مِيٍّ عَنِ الشُّوْبَرِيِّ عَنْ م ر. هـ فَوَدَّ: (وإن اطرَدَتْ إلخ) قد يُنَافِي هذا قولُهم بِاتِّبَاعِ العُزْفِ ولِذَا اعْتَمَدَ الحَلْبِيُّ وَفَاقاً لِلأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ إِنْ اغْتَبَدَ النَّوْمُ فِيهِ بِذَلِكَ المَحَلِّ لَمْ يَجِبْ نَزْعُهُ مُطْلَقاً وَنَقَلَ عَنِ شِ اعْتِمَادِهِ عَنِ الزَّيَادِيِّ عَنِ الشَّارِحِ فِي غَيْرِ التَّحْقِيقِ وَأَقْرَهُ، وَعبارةُ السَّيِّدِ عَمَرٍ قَوْلُهُ وَإِنْ اطرَدَتْ إلخ تَأَمَّلْهُ مَعَ مَا تَقَدَّمَ لَهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ المُصَنِّفِ والأَصَحُّ فِي السَّرْجِ اتِّبَاعُ العُزْفِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي حَاشِيَةِ الزَّيَادِيِّ عَلَى المَنْهَجِ قَالَ الرَّافِعِيُّ عَمَلًا بِالعَادَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِمَحَلٍّ لَا يَغْتَادُ أَهْلُهُ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْهُ نَزْعُهُ مُطْلَقاً كَذَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ اهـ. وَلَعَلَّهُ أَوْجَهُ مِنَ الَّذِي هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. هـ فَوَدَّ: (بخلاف ما عداه) أي ما عدا وقتَ النومِ شِ اهـ سَم. هـ فَوَدَّ: (وعليه نزْعُ الأعلى إلخ) كَالجَوْحَةِ والقَمِيصِ الفُوقَانِيَّ وَفِي النَّهْيَةِ وَشَرْحِي الرُّوضِ وَالبَهْجَةِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ نَزْعُ الإِزَارِ كَمَا قَالَ ابْنُ المُقَرِّي فِي شَرْحِ إِرْشَادِهِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (فيأتي فيه) إِلَى قَوْلِهِ لَوْ طَلَبَهَا فِي النَّهْيَةِ. هـ فَوَدَّ: (أو مُدَّةُ إِمكَانٍ إلخ) قَدْ يَشْمَلُهُ المَثْنُ اهـ سَم. هـ فَوَدَّ: (وبه) أَي التَّغْلِيلِ المَذْكُورِ. هـ فَوَدَّ: (كَوْنُ يَدِهِ) أَي المُشْتَرِي. هـ فَوَدَّ: (ظَرْفٍ مَبِيعٍ) بِالإِضَافَةِ. هـ فَوَدَّ: (قَبْضُهُ) أَي الظَّرْفِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَهُ السَّفَرُ إلخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الدَّابَّةَ لَوْ تَلَفَتْ فِي الطَّرِيقِ مَثَلًا بِلَا تَقْصِيرٍ لَمْ يَضْمَنْهَا اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وظاهره أنه لا فرق إلخ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (أنه لا فرق) كَذَا م ر اهـ سَم. هـ فَوَدَّ: (ما يأتي في سفر الوديع) أَي قِيْضَمْنُ. هـ فَوَدَّ: (بعد المُدَّةِ) أَي مُدَّةُ الإِجَارَةِ أو مُدَّةُ إِمكَانٍ الاسْتِيفَاءِ حَيْثُ لَمْ تَدْعُ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ كَخَوْفِ نَهْبٍ اهـ ع ش. .

هـ فَوَدَّ: (لا يلبسه وقت النوم ليلاً) قَالَ الرَّافِعِيُّ عَمَلًا بِالعَادَةِ نَعَمْ لَا يَلْزَمُهُ نَزْعُ الإِزَارِ كَذَا قَالَ المُصَنِّفُ فِي شَرْحِ الإِرْشَادِ وَقَالَ الأَذْرَعِيُّ الظَّاهِرُ أَنَّ المُرَادَ غَيْرَ التَّحْتَانِيَّ كَمَا يُفْهَمُهُ تَغْلِيلُ الرَّافِعِيِّ اهـ وظاهرُ كَلَامِ الأَصْحَابِ الأوَّلِ فَطَرِيقُهُ إِنْ أَرَادَ النَّوْمُ فِيهِ أَنْ يَشْرَطَهُ كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ. هـ فَوَدَّ: (ما عداه) أَي ما عدا وقتَ النومِ ش. هـ فَوَدَّ: (أو مُدَّةُ إِمكَانٍ إلخ) قَدْ يَشْمَلُهُ المَثْنُ. هـ فَوَدَّ: (وظاهره أنه لا فرق إلخ) كَذَا م ر. (فزع): فِي الرُّوضِ فَضْلٌ وَإِنْ قُدِّرَ البِنَاءُ والغِرَاسُ بِمُدَّةٍ وَشَرَطَ القَلْعُ قَلَعَ وَلَا أَرَشَ عَلَيْهِمَا، وَلَوْ شَرَطَ الإِبْقَاءَ بَعْدَهَا أَوْ أَطْلَقَ صَحَّ وَلَا أَجْرَةٌ عَلَيْهِ بَعْدَ المُدَّةِ، وَإِنْ رَجَعَ فَلَهُ حُكْمُ العَارِيَةِ بَعْدَ الرُّجُوعِ اهـ.

ينبغي أن يتأتى فيه ما يأتي في سفر الوديع (وكذا بعدها في الأصح) ما لم يستعملها استصحابا لما كان ولأنه لا يلزمه الرد ولا مؤنته بل لو شرط أحدهما عليه فسد العقد وإنما الذي عليه التخليه كالوديع ورجع السبكي أنه كالأمانة الشرعية فيلزمه إعلام مالِكها بها أو الرد فوراً وإلا ضمن والمُعتمد خلافه ويُفَرَّق بأن هذا وضع يده بإذن المالك أولاً بخلاف ذي الأمانة الشرعية وإذا قلنا بالأصح إنه ليس عليه بعد المدة إلا التخليه فقضيته أنه لا يلزمه إعلام المؤجر بتفريغ العين بل الشرط أن لا يستعملها ولا يحبسها لو طلبها وحيث يلزم من ذلك أنه لا فرق بين أن يُقفل باب نحو الحانوت بعد تفريغه وأن لا، لكن قال البغوي لو استأجر حانوت شهراً

قوله: (ما لم يستعملها) إلى قوله فيلزمه إعلامه في المعنى إلا قوله بل إلى وإنما. قوله: (كالأمانة الشرعية) كتوب ألقته الریح بداره اه معني (أو الرد فوراً) ما المراد بالرد اه سم. قوله: (ويُفَرَّق إلخ). (تنبيه): لو انفسخت الإجارة بسبب ولم يعلم المستأجر المالك بالانفساخ بعد علمه به ضمنها ومنافعها لتقصيره بعدم إعلامه فإن أعلمه أو لم يعلمه لعدم علمه به أو كان هو عالماً به لم يضمن؛ لأنه أمين ولا تقصير منه اه معني وفي سم بعد ذكر مثله عن الرّوض وشرحه ما نصّه وهذا مع ما ذكره الشارح أنه المُعتمد فرق بين حال الانفساخ وعدمه اه. قوله: (بل الشرط) أي شرط عدم لزوم أجره المثل أو عدم الضمان والمال واحد. قوله: (لو طلبها إلخ) خالفه النهاية فقال وإن لم يطلبها فلو أغلق الدار أو الحانوت بعد تفريغه لزمته الأجرة فيما يظهر فقد صرح البغوي بأنه لو استأجر حانوتاً إلى أن قال وما قاله أي القفال ظاهر حتى في الحانوت والدار؛ لأن غلقهما مستصحب لما قبل انقضاء المدة في الحيلولة بينه وبين المالك فلا يعارضه جزم الأنوار بأن مجرد غلق باب الدار لا يكون عصباً لها لوضوح الفرق إلى آخر ما أطال به في الرد على الشارح. قوله: (وحيث يلزم من ذلك أنه لا فرق إلخ) لو فرغت مدة إجارة الدار واستمرت أمتعة المستأجر فيها ولم يطالبه المالك بالتفريغ ولم يغلقها لا

قوله: (أو الرد فوراً) ما المراد بالرد. قوله: (والمُعتمد خلافه) كذا شرح م ر وفي الرّوض فإن انفسخت أي الإجارة بسبب ولم يعلم المستأجر المالك بالانفساخ بعد علمه به ضمنها ومنافعها لتقصيره بعدم إعلامه فإن أعلمه به أو لم يعلمه لعدم علمه به أو كان هو عالماً به لم يضمن؛ لأنه أمين ولا تقصير منه اه. وهذا مع ما ذكر الشارح أنه المُعتمد فرق بين حال الانفساخ وعدمه.

قوله: (وحيث يلزم من ذلك أنه لا فرق بين أن يقفل باب نحو الحانوت بعد تفريغه وأن لا إلخ) لو فرغت مدة الإجارة للدار واستمرت أمتعة المستأجر فيها ولم يطالبه المالك بالتفريغ ولم يغلقها لم يضمن أجره وضع الأمتعة بعده؛ لأنه لم يحدث منه بعد المدة شيء والأمتعة وضعها بإذن فيستصحب إلى أن يطالب المالك بخلاف ما لو أغلقها فيضمن أجرتها أعني الدار مدة الغلق؛ لأنه أحوال بينها وبين مالِكها بالغلق وبخلاف ما لو مكث فيها بنفسه بعد المدة، ولو باستصحاب مكثه السابق على مضي المدة؛ لأنه مستول عليها بخلاف مجرد بقاء الأمتعة ليس استيلاء كذا قرر ذلك م ر وما ذكره في الغلق

فأغلق بابه وغاب شهرين لزمه المسمى للشهر الأول وأجره المثل للشهر الثاني، قال وقد رأيت الشيخ القفال قال لو استأجر دابة يوماً فإذا بقيت عنده ولم ينتفع بها ولا حبسها عن مالِكها لا تلزمه أجره المثل لليوم الثاني؛ لأن الرُد ليس واجباً عليه وإنما عليه التخلية إذا طلب مالِكها بخلاف الحانوت؛ لأنه في حبسه وعلقته وتسليم الحانوت والدار لا يكون إلا بتسليم المفتاح اهـ. وما قاله في الدابة واضح وفي الحانوت والدار من توقف التخلية فيهما على عدم علقه ليايهما فيه نظر ولا نسلم له ما علل به؛ لأن التسليم لهما هنا يحصل وإن لم يدفع المؤجر له مفتاحهما كما يصرح به قولهم لو لم يسلمه له تخير في الفسخ المستلزم أنه إذا مضت مدة قبل الفسخ استقرت عليه أجرتها ومما يصرح بذلك أيضاً جزم الأنوار بأن مجرد غلق باب دار لا يكون غصباً لها، فالذي يتجه خلاف ما قاله القفال؛ لأن التقصير من المالك بعدم وضعه ليده عقب المدة وأما غلق المستأجر فهو مُحسِن به لصونه له بذلك عن مفسد نعم ما ذكره البغوي في مسألة الغيبة مُتَّجِه؛ لأن التقصير حينئذٍ من الغائب؛ لأن غلقه مع غيبته مانع للمالك من فتحه لاحتمال أن له فيه شيئاً وفيما إذا انقضت الإجارة لبناء أو عرس ولم يختر المستأجر القلع يتخير المؤجر بين الثلاثة السابقة في العارية ما لم يوقف وإلا ففيما عدا

يضمن أجره وضع الأمتعة بعده؛ لأنه لم يحدث منه بعد المدة شيء والأمتعة وضعت بإذن فيستصحب إلى أن يطالب المالك، بخلاف ما لو أغلقها فيضمن أجرتها أغني الدار مدة الغلق؛ لأنه حال بينتها وبين مالِكها بالغلق وبخلاف ما لو مكث فيها بنفسه بعد المدة، ولو باستصحاب مكنه السابق على مضي المدة؛ لأنه مستول عليها بخلاف مجرد بقاء الأمتعة ليس استيلاء كذا قرر ذلك م ر وما ذكره في الغلق قد عليم ما فيه مما ذكره الشارح فليتأمل سم على حجج اهـ ع ش. فوه: (قال) أي البغوي. فوه: (وما قاله) أي القفال (في الدابة) أي من عدم لزوم الأجرة لليوم الثاني. فوه: (وفي الحانوت) عطف على (في الدابة). فوه: (المؤجر له) أي للمستأجر. فوه: (بذلك) أي بعدم الفرق بين قفل الباب وعديمه أو عدم توقف التخلية على عدم الغلق. فوه: (خلاف ما قاله القفال) أي في الحانوت والدار واعتمد النهاية ما قاله القفال كما مر آنفاً. فوه: (محسن به) أي بالغلق. فوه: (أن له) أي للغائب.

فوه: (وفيما إذا) إلى قوله ورجع في النهاية إلا قوله واستشهد إلى أن وجوب. فوه: (وفيما إذا إلخ) متعلق بقوله الآتي يتخير إلخ. فوه: (ولم يختر المستأجر إلخ)

(فرع): في الروض فصل وإن قدر البناء والغراس بمدة وشرط القلع قلع ولا أرض عليهما، ولو شرط الإبقاء بعدها أو أطلق صححت ولا أجره عليه بعد المدة وإن رجع فله حكم العارية بعد الرجوع اهـ سم.

قد عليم ما فيه مما ذكره الشارح فليتأمل.

فوه: (خلاف ما قاله القفال) أي في الحانوت.

التَّمَلُّك ولو استعمل العين بعد المدة في غير نحو اللبس لدفع اللود كما يُعلم ممَّا يأتي في الودعية لزمه أجره المثل من نقد البلد الغالب في تلك المدة ولا نظر لما يتجدد بعدها لاستقرار الواجب بمضيها واستشهد لذلك بقوليهما لو غصب مثلاً ثم تلف ثم فُقد المثل غريم القيمة ويُعتبر أكثر القيم من حين الغصب إلى الفقد فإذا صححها هذا مع أنَّ القيمة لم تحب إلا بعد الطلب وقبله الواجب المثل فهنا أولى؛ لأنَّ وجوب أجره المثل تستقر قبل الطلب. (ولو ربط دابةً اكترها لحمل أو ركوب) مثلاً (ولم ينتفع بها) وتلفت في المدة أو بعدها (لم يضمن) ها لأنَّ يده يد أمانة وتقييده بالربط ليس قيداً في الحكم بل يُستثنى منه قوله (إلا إذا انهدم عليها إصطبل في وقت) للانتفاع (لو انتفع بها) فيه (لم يضمنها الهدم) لينسبته إلى تقصير حينئذٍ إذ

قوله: (ولو استعمل العين إلخ) خرج باستعمالها مجرد بقاء الأمانة فيها فلا أجره كما قدَّمته وكذا مجرد بقاء البناء والغراس فيها وقد شرط الإبقاء بعد المدة أو أطلق فلا أجره كما قدَّمته عن الروض سم على حج اهـ ع ش. قوله: (لما يتجدد إلخ) أي لتقد يتجدد اهـ كزدي. قوله: (لذلك) أي اعتبار نقد البلد الغالب في تلك المدة. قوله: (بعد الطلب) يعني سبب طلب المالك قيمة المغصوب وهو فقد المثل. قوله: (بعد الطلب) أي طلب المالك أجره المثل. قوله: (مثلاً) أي أو لغيرهما كحزب واستقاء اهـ مغني. قوله: (ليس قيداً إلخ) إذ لو تلفت في مدة الانتفاع بلا ربط كان الحكم كذلك اهـ مغني. قوله: (بل ليستثنى منه إلخ) إن حمل الربط على مطلق الإنساك فهذا واضح أو على خصوصه فلا لظهور أن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط سم ورشيد.

قوله (لشيء) (إلا إذا انهدم إلخ) أي أو غصبت أو سرقته مثلاً كما هو ظاهر. (تنبيه): هذا التفصيل المذكور في الدابة يتبني جريانه في غيرها ككوب استأجره للبيسه فإذا ترك لبيسه أو غصبت في وقت لو لبيسه سلم من ذلك ضيمته فليتامل سم على حج اهـ رشيد وع ش. قوله: (لنسيته) إلى قوله

قوله: (ولو استعمل العين بعد المدة) لزمه أجره المثل خرج باستعمالها مجرد بقاء الأمانة فيها فلا أجره كما قدَّمته وكذا مجرد بقاء البناء والغراس فيها وقد شرط الإبقاء بعد المدة أو أطلق فلا أجره كما قدَّمته عن الروض. قوله: (بل يستثنى منه قوله إلخ) إن حمل الربط على مطلق الإنساك فهذا واضح أو على خصوصه فلا لظهور أن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط.

قوله (لشيء) (إلا إذا انهدم عليها إصطبل) أي أو غصبت أو سرقته مثلاً كما هو ظاهر. (تنبيه): هذا التفصيل المذكور في الدابة يتبني جريانه في غيرها ككوب استأجره للبيسه فإذا ترك لبيسه أو غصبت في وقت لو لبيسه سلم من ذلك ضيمته فليتامل. قوله: (لنسيته إلى تقصير حينئذٍ) بخلاف ما إذا تلفت بما لا يعدُّ مقصراً فيه كأن انهدم عليها السقف في ليل لم تجر العادة باستعمالها فيه وبذلك علم أن الضمان بذلك ضمان جنابة لا ضمان يد ولا لضمن بتلفه بما لا يعدُّ مقصراً فيه كذا في شرح الروض ثم نقل كلام السبكي وقد يُجاب عن استدلاله بقوله (ولا لضمن إلخ بمنع الملازمة إذ لم يوجد هنا سبب

الفرض أنه لا عُذر له كما بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَفَيَّدَ السَّبْكِيُّ ذَلِكَ أَخْذًا مِنْ تَمْثِيلِهِمَا لِمَا لَا يَنْتَفِعُ بِهَا فِيهِ بِجُنْحٍ لَيْلٍ شِتَاءٍ بِمَا إِذَا اعْتِيدَ الْانْتِفَاعُ بِهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ إِذْ لَا يَكُونُ الرِّبْطُ سَبَبًا لِلتَّلَفِ إِلَّا حَيْثُ يُدْرِكُ وَيَرْجِعُ أَيْضًا وَتَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ الضَّمَانَ الْحَاصِلَ بِالرِّبْطِ ضَمَانٌ يَدُ فَتَصِيرُ مضمونةً عليه بعدُ وَإِنْ لَمْ تَتْلَفْ؛ لِأَنَّ الرِّبْطَ فِي وَقْتٍ لَمْ يُعْتَدَ رِبْطُهَا فِيهِ وَفِي مَحَلٍّ مُعَرَّضٍ لِلتَّلَفِ تَضْيِيعٌ وَلَوْ اكْتَرَاهَا لِزَكَاةِ الْيَوْمِ وَيَرْجِعُ عَدَا فَأَقَامَهُ بِهَا وَرَجَعَ فِي الثَّلَاثِ ضَمِنَهَا فِيهِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَهَا فِيهِ تَعْدِيًا وَلَوْ اكْتَرَى عَبْدًا لِعَمَلٍ مَعْلُومٍ وَلَمْ يُبَيِّنْ مَوْضِعَهُ فَذَهَبَ بِهِ مِنْ بَلَدٍ الْعَقْدِ إِلَى آخَرٍ فَأَبْقَى ضَمِنَهُ مَعَ الْأَجْرَةِ.

وَرَجَّحَ فِي الْمُغْنِيِّ. ٥. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا عُذْرَ لَهُ) أَي كَمَرَضٍ أَوْ خَوْفٍ عَرَضَ لَهُ مُغْنِي وَسَم. ٥. قَوْلُهُ: (كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ) أَي فِي الْخَوْفِ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ مُغْنِي وَسَم وَيُلْحَقُ بِهِ أَي الْخَوْفُ نَحْوُ الْمَطَرِ وَالْوَحْلِ الْمَانِعَيْنِ مِنَ الرُّكُوبِ عَادَةً وَيَنْبَغِي أَنْ مِثْلَهُ مَرَضُ الدَّابَّةِ الْمَانِعُ مِنَ الْانْتِفَاعِ بِهَا وَكَذَا مَرَضُ الرَّاكِبِ الْعَارِضُ لَهُ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَهْـ ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَي الضَّمَانُ بِالرِّبْطِ. ٥. قَوْلُهُ: (بِجُنْحٍ لَيْلٍ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِتَمْثِيلِهِمَا وَقَوْلُهُ: (بِمَا إِذَا الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَيِّدٍ. ٥. قَوْلُهُ: (وَرَجَّحَ الْخ) أَي السَّبْكِيُّ. ٥. قَوْلُهُ: (أَنَّ الضَّمَانَ الْحَاصِلَ بِالرِّبْطِ ضَمَانٌ يَدُ) وَالْأَوْجَهُ أَنَّ الْحَاصِلَ بِالرِّبْطِ ضَمَانٌ جِنَايَةٌ لَا يَدُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لَوْ لَمْ تَتْلَفْ بِذَلِكَ خِلَافًا لِمَا رَجَّحَهُ السَّبْكِيُّ وَتَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ نِهَائَةً وَرَوْضٌ وَمُغْنِي وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ ضَمَانَ الْجِنَايَةِ مَعْنَاهُ أَنَّهَا لَا تُضْمَنُ إِلَّا إِنْ تَلَفَتْ بِهَذَا السَّبَبِ وَضَمَانَ الْيَدِ مَعْنَاهُ أَنَّهَا تُضْمَنُ مُطْلَقًا. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ اكْتَرَاهَا) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَائَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (فَأَقَامَهُ) أَي أَقَامَ فِي الْغَدِ فَبِهِ حَذْفٌ وَإِصَالٌ. ٥. قَوْلُهُ: (بِهَا) أَي الدَّابَّةِ.

٥. قَوْلُهُ: (ضَمِنَهَا فِيهِ) أَي ضَمَانَ يَدُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَهَا الْخَ عَلَيْهِ أَجْرَةٌ مِثْلُ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَيَسْتَفْرِغُ فِيهِ الْمُسَمَّى لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْانْتِفَاعِ مَعَ كَوْنِ الدَّابَّةِ فِي يَدِهِ وَالْكَلَامُ فِيهَا إِذَا تَأَخَّرَ لَا لِنَحْوِ خَوْفٍ وَإِلَّا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَلَا أَجْرَةَ لِلْيَوْمِ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ الثَّانِي لَا يُحْسَبُ كَمَا تَقَدَّمَ أَهْـ ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (ضَمِنَهُ مَعَ الْأَجْرَةِ) إِنْ كَانَ الذَّهَابُ بِهِ إِلَى الْبَلَدِ الْآخِرِ سَائِغًا أَشْكَلَ الضَّمَانَ أَوْ مُمْتَنِعًا خَالَفَ قَوْلَهُ فِي شَرْحٍ وَيَدُ الْمُكْتَرِي يَدُ أَمَانَةٍ الْخَ وَلَهُ السَّفَرُ بِالْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ حَيْثُ لَا خَطَرَ فِي السَّفَرِ إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ الْأَوَّلَ وَيُحْمَلَ

الضَّمَانَ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ رِبْطُهَا فِي وَقْتِ الْانْتِفَاعِ ثُمَّ تَلَفَتْ بِأَفَةِ سَمَاوِيَّةٍ مَثَلًا قَرِيبُهَا فِي وَقْتِ الْانْتِفَاعِ سَبَبٌ لِلضَّمَانِ فَلَا يَسْقُطُ تَلَفُهَا بَعْدَهُ بِالْأَفَةِ فَلَمْ تَتْلَفْ إِلَّا بَعْدَ وُجُودِ سَبَبِ الضَّمَانِ. ٥. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا عُذْرَ لَهُ) أَي مِنْ مَرَضٍ أَوْ خَوْفٍ. ٥. قَوْلُهُ: (كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ) أَي فِي الْخَوْفِ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ. ٥. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ اسْتَعْمَلَهَا فِيهِ تَعْدِيًا) انْظُرْ لَوْ لَمْ يَسْتَعْمِلْهَا. ٥. قَوْلُهُ: (ضَمِنَهُ مَعَ الْأَجْرَةِ) إِنْ كَانَ الذَّهَابُ بِهِ إِلَى الْبَلَدِ الْآخِرِ سَائِغًا أَشْكَلَ الضَّمَانَ أَوْ مُمْتَنِعًا خَالَفَهُ قَوْلُهُ فِيهَا تَقَدَّمَ أَي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمَثْنِ وَيَدُ الْمُكْتَرِي يَدُ أَمَانَةٍ الْخَ وَلَهُ السَّفَرُ بِالْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ حَيْثُ لَا خَطَرَ فِي السَّفَرِ إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ الْأَوَّلَ وَيُحْمَلَ عَلَى مَا لَوْ كَانَ فِي الذَّهَابِ خَطَرٌ أَوْ وَجَدَ فِيهِ تَقْرِيطٌ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مَعَ الْخَطَرِ يَنْبَغِي الضَّمَانَ، وَلَوْ بَدُونَ ذَهَابٍ قَلِيلًا رَاجِعٌ ثُمَّ وَقَعَ الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ مَعَ مَرِّ فَحَمَلَهُ عَلَى مَا إِذَا وَقَعَ تَقْرِيطٌ وَقَدْ عَلِمَ مَا فِيهِ قَلِيلًا مَلَّ.

(ولو تَلَفَ المَالُ فِي يَدِ أَجِيرٍ بَلَا تَعَدُّ كَثْرَتُ اسْتَوْجَرٍ لِخِيَاطَتِهِ أَوْ صَبِغِهِ) بفتح أوله كما بَحَطَهُ مَصْدَرًا (لَمْ يَضْمَنْ إِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِالْيَدِ بِأَنْ قَعَدَ الْمُسْتَأْجِرُ مَعَهُ) يعني كان بحضرته ويظهر الضبط هنا بما مرَّ في ضَبَطِ مَجْلِسِ الْخِيَارِ (أَوْ أَحْضَرَهُ مِنْزِلَهُ) وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ مَعَهُ أَوْ حَمَلَ الْمَتَاعَ وَمَشَى خَلْفَهُ لِثُبُوتِ يَدِ الْمَالِكِ عَلَيْهِ حُكْمًا بَلْ ثَقُلَ عَنْ قَضِيَّةِ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَدُ لِلْأَجِيرِ عَلَيْهِ وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَدُ لَهُ عَلَيْهِ مُسْتَقِلَّةٌ (وَكَذَا إِنْ انْفَرَدَ) بِالْيَدِ بِأَنْ انْتَفَى مَا ذَكَرَ فَلَا يَضْمَنْ أَيْضًا (فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ) لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَثْبَتَ يَدَهُ لِعَرْضِهِ وَغَرَضِ الْمَالِكِ فَأَشْبَهَ عَامِلَ الْقِرَاضِ وَالْمُسْتَأْجَرَ فَإِنَّهُمَا لَا يَضْمَنْانِ إِجْمَاعًا (و) الْقَوْلُ الثَّانِي يَضْمَنْ كَالْمُسْتَعِيرِ (وَالثَّالِثُ يَضْمَنْ) الْأَجِيرُ

على ما لو كان في الذَّهَابِ خَطَرٌ أَوْ وُجِدَ مِنْهُ تَفْرِيطٌ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مَعَ الْخَطَرِ يَتَّبِعِي الضَّمَانُ وَلَوْ بَدُونِ إِبَاقِي فَلْيُرَاجَعِ سَمِ عَلَى حَاجَةِ اهْ رَشِيدِي وَأَجَابَ ع ش عَنْ الْإِشْكَالِ بِمَا نَصَّهُ إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ مَا هُنَا بِمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ الْقِنْ لِعَمَلٍ لَا يَكُونُ السَّفَرُ طَرِيقًا لاسْتِيفَائِهِ كَالْخِيَاطَةِ دُونَ خِدْمَتِهِ وَمَا مَرَّ بِمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ الْعَيْنَ لِعَمَلٍ يَكُونُ السَّفَرُ مِنْ طَرِيقِ اسْتِيفَائِهِ كَالرُّكُوبِ وَالْحَمَلِ فَلْيُرَاجَعِ اهـ .

﴿قَوْلُ (نَشِي): (وَلَوْ تَلَفَ الْمَالُ) أَوْ بَعْضُهُ (فِي يَدِ أَجِيرٍ) قَبْلَ الْعَمَلِ فِيهِ أَوْ بَعْدَهُ اهْ مُغْنِي. ٥ قَوْلُ: (بِفَتْحِ أَوَّلِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ دَفَعَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُظْهَرُ إِلَى الْمُتَنِّ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ بَلْ نُقِلَ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يَعْزُّ الثَّقُلُ فِيهَا وَقَوْلُهُ كَانَ اسْتَأْجَرَهُ إِلَى كَانَ اسْرَفَ. ٥ قَوْلُ: (مَصْدَرًا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِأَنَّ الْمُرَادَ الْمَصْدَرُ لَا مَا يُصْبِغُ بِهِ اهْ مُغْنِي أَي حَتَّى يَكُونَ بِالْكَسْرِ. ٥ قَوْلُ: (أَوْ حَمَلَ) مِنْ التَّحْمِيلِ عَطْفٌ عَلَى قَعَدَ بَقْطَعِ النَّظَرِ عَنِ التَّمَثِيلِ بِالثُّبُوتِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَكَذَا لَوْ حَمَلَهُ الْمَتَاعَ الْخ وَهِيَ أَحْسَنُ. ٥ قَوْلُ: (لِثُبُوتِ يَدِ الْمَالِكِ عَلَيْهِ الْخ) أَي وَإِنَّمَا اسْتَعَانَ بِالْأَجِيرِ فِي شُغْلِهِ كَالْمُسْتَعِينَ بِالرُّكُوبِ اهْ مُغْنِي .

﴿قَوْلُ (نَشِي): (وَكَذَا إِنْ انْفَرَدَ) سَوَاءَ الْمُشْتَرَكِ وَالْمُنْفَرِدِ اهْ مُغْنِي وَفِي سَمِ هُنَا عَنْ الرُّوْضِ فُرُوعٌ لَا يُسْتَعْنَى عَنْهَا. ٥ قَوْلُ: (مَا ذَكَرَ) أَي بِقَوْلِهِ بِأَنْ قَعَدَ الْخ. ٥ قَوْلُ: (وَالْمُسْتَأْجَرَ) بِكَسْرِ الْجِيمِ عَطْفٌ عَلَى

(فُرُوعُ): فِي الرُّوْضِ فَضَّلَ اسْتَوْجَرَ فِي قِصَارَةِ ثَوْبٍ أَوْ فِي صَبِغِهِ بِصَبْغٍ لِصَاحِبِ الثَّوْبِ فَقَصَرَهُ أَوْ صَبَّغَهُ وَانْفَرَدَ أَي بِالْيَدِ فَتَلَفَ فِي يَدِهِ أَي بِآفَةِ سَمَاوِيَّةٍ أَوْ بِإِتْلَافِهِ بَعْدَ الْقِصَارَةِ وَالصَّبْغِ سَقَطَتْ أَجْرَتُهُ لَا إِنْ عَمِلَ فِي مِلْكِ الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ بِحَضْرَتِهِ حَتَّى تَلَفَ أَي فَلَا تَسْقُطُ أَجْرَتُهُ إِنْ أَتْلَفَهُ أَي وَقَدْ انْفَرَدَ بِالْيَدِ ضَمِنَتْهُ غَيْرَ مَقْصُورٍ أَوْ مَضْبُوعٍ مَعَ الصَّبْغِ أَي وَسَقَطَتْ أَجْرَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ ضَمِنَتْهُ مَضْبُوعًا أَوْ مَقْصُورًا وَلَمْ تَسْقُطْ أَجْرَتُهُ وَمَتَى أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ أَي وَانْفَرَدَ الْأَجِيرُ بِالْيَدِ فَلِلْمَالِكِ الْفَسْخُ وَالْإِجَارَةُ فَإِنْ أَجَارَ لَزِمَتْهُ الْأَجْرَةُ وَعَلَى الْأَجْنَبِيِّ قِيَمَتُهُ مَقْصُورًا أَوْ مَضْبُوعًا، وَإِنْ انْفَسَخَ فَلَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ وَطَالَبَ الْأَجْنَبِيُّ بِقِيَمَتِهِ غَيْرَ مَقْصُورٍ أَوْ مَضْبُوعٍ مَعَ بَدَلِ الصَّبْغِ اهْ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَلِلْأَجِيرِ تَغْرِيمُ الْأَجْنَبِيِّ أَجْرَةَ الْقِصَارَةِ أَوْ الصَّبْغِ فِيمَا يَظْهَرُ وَخَرَجَ بِصَبْغِ صَاحِبِ الثَّوْبِ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِيَصْبِغَ بِصَبْغٍ نَفْسِهِ فَصَبَّغَهُ بِهِ ثُمَّ تَلَفَ فِي يَدِهِ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ كَمَا مَرَّ لَكِنْ تَسْقُطُ قِيَمَةُ الصَّبْغِ اهـ .

(المُشْتَرَكُ) بين الناس بقبضة يوم التَّلَفِ (وهو من التَّزَمَ عَمَلًا في ذِمَّتِهِ) كخياطة سُيِّى بذلك؛ لأنه يُمَكِّنُهُ التَّزَامَ عَمَلٍ آخَرَ لِآخَرَ وَهَكَذَا (لَا الْمُتَفَرِّدُ وَهُوَ مَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ) أَيِ عَيْنِهِ (مُدَّةً مُعَيَّنَةً لِعَمَلٍ) أَوْ أَجَرَ عَيْنَهُ وَقَدَّرَ بِالْعَمَلِ لاختصاص منافع هذا بالمُستأجر فكان كالوكيل بخلاف الأول ولا تجري هذه الأقوال في أجير لحفظ دُكَّانٍ مثلاً إذا أَخَذَ غَيْرُهُ ما فيها فلا يضمنه قطعاً قال القفال؛ لأنه لم يُسَلِّمْ إليه المتاع وإنما هو بِمَثَرَةٍ حارس سِكَّةٍ شَرِقَ بعضُ ثبوتها قال الزركشي ومنه يُعرَفُ أَنَّ الخفيرَ لا ضَمَانَ عليه وهي مسألة يعزُّ النقلُ فيها وخرج بقوله بلا تعدُّ ما إذا تعدَّى كأن استأجره ليرعى دابَّته فأعطاهَا آخَرَ يرعاها فيضمنها كُلُّ منهما والقراء على مَنْ تَلَفَتْ في يده وكأنَّ أُسْرِفَ خَبَّازٌ في الوُقُودِ أو مات المُتَعَلِّمُ من ضَرْبِ المُعَلِّمِ فإنه يضمنُ وَيُصَدَّقُ أَجِيرٌ أَنَّهُ لم يتعدَّ ما لم يشهد خبيران بخلافه

عائِلَ إلخ. هـ. قوله: (لأنه يُمَكِّنُهُ إلخ) عبارة المُعْنَى لأنه إن التَّزَمَ العَمَلُ لِجَمَاعَةٍ فَذَلِكَ أَوْ لِوَاحِدٍ أُمَكَّنَهُ أَنْ يَلْتَزِمَ لِآخَرَ مِثْلُهُ فَكَانَتْ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ النَّاسِ اهـ. هـ. قوله: (فَلَا يضمنه قطعاً) أي إن لم يُقَصِّرْ كما يأتي عن الزيادي وغيره. هـ. قوله: (قال القفال لأنه إلخ) عبارة المُعْنَى لأنه لا يَدُلُّ على المالِ قال القفال وهو بِمَثَرَةٍ الحارس إلخ. هـ. قوله: (قال الزركشي ومنه يُعرَفُ إلخ) عبارة المُعْنَى ويُعلِّمُ منه كما قال الزركشي أَنَّ إلخ اهـ. هـ. قوله: (ومنه يُعرَفُ أَنَّ الخفيرَ لا ضَمَانَ عليه) أي حَيْثُ لم يُقَصِّرْ حَلَبِيٌّ وزيادي اهـ. يُجِيرِمِي عبارة ع ش ويؤخذ من فَرَضِ ذلك في الثبوت ومن التَّعْلِيلِ المذكور أَنَّ خفيرَ الجُزْنِ والغنيط يضمنُ ومثل ذلك الحِمَامِي إذا اسْتَحْفَظَهُ على الأَمْتِعةِ والتَّزَمَ ذلك وإن لم يَعْرِفِ الحِمَامِي أَفْرَادَ الأَمْتِعةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمَا إذا اختلفا في مِقْدَارِ الضَّائِعِ صَدَّقَ الخفيرُ؛ لأنه الغارِمُ وَأَنَّ الكلامَ كُلَّهُ إذا وَقَعَتْ إجارةٌ صَحِيحَةٌ وإلا فلا ضَمَانَ عليه وظاهره وإن قَصَرَ وفي حاشية شيخنا الزيادي خلافه في التَّقْصِيرِ اهـ. هـ. قوله: (كان استأجره ليرعى دابَّته إلخ) ظاهره ولو ذِمَّةٌ ففِي الضَّمَانِ حَيْثُ نَظَرَ اهـ سم. هـ. قوله: (والقراء على مَنْ تَلَفَتْ إلخ) أي حَيْثُ كان عَالِمًا وإلا فالقراء على الأولِ شرح م ر اه سم قال ع ش والكلامُ كُلُّهُ حَيْثُ كان الرَّاعِي بِالْعَمَلِ عَاقِلًا رَشِيدًا أما لو كان صَبِيًّا أو سَفِيهًا فلا ضَمَانَ وإن قَصَرَ حَتَّى تَلَفَتْ بِخلافِ ما لو ائْتَلَفَ فَإِنَّهُ يضمنُ؛ لأنه لم يُؤْذَنَ له في الإِثْلَافِ اهـ. هـ. قوله: (وكان أُسْرِفَ خَبَّازٌ إلخ) أو تَرَكَ الخُبْزَ في النَّارِ حَتَّى احْتَرَقَ اهـ مُعْنَى. هـ. قوله: (من ضَرْبِ المُعَلِّمِ) أي ولو ضَرْبًا مُعْتَدًّا؛ لأنَّ التَّأْدِيبَ مُمَكِّنٌ بِاللَّفْظِ كما في العناني اهـ بُجِيرِمِي وَسَيُفِيدُهُ الشَّارِحُ في شرح لو أَرَكَبَهَا أَثْقَلَ مِنْهُ. هـ. قوله: (وَيُصَدَّقُ أَجِيرٌ إلخ) عبارة المُعْنَى وَمَنْ اختلفا في التَّعْدِي عَمَلٍ بِقَوْلِ عَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْخِبْرَةِ فَإِنْ لم يوجَدْ فَالْقَوْلُ قولُ الْأَجِيرِ وَحَيْثُ ضَمَّنَا الْأَجِيرَ فَإِنْ كان بَعْدَ قَبْضِ قِيَمَةٍ مِنْ وَقْتِ الْقَبْضِ إِلَى وَقْتِ التَّلَفِ وَإِنْ كان بغيره فَبَقِيَمَةٍ وَقْتِ التَّلَفِ اهـ وقوله من وَقْتِ الْقَبْضِ إلخ فيه تَوَقُّفٌ. هـ. قوله: (ما لم يشهد خبيران) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لا يَكْفِي رَجُلٌ

هـ. قوله: (كان استأجره ليرعى دابَّته إلخ) ظاهره ولو ذِمَّةٌ ففِي الضَّمَانِ نَظَرٌ. هـ. قوله: (والقراء على مَنْ تَلَفَتْ في يده) أي حَيْثُ كان عَالِمًا وإلا فالقراء على الأولِ شرح م ر.

(ولو) عَمِلَ لغيرِهِ عَمَلًا يَأْذِنُهُ كَأَن (دَفَعَ ثَوْبَهُ إِلَى قَصَّارٍ لِيَقْصُرَهُ أَوْ) إِلَى (خَيَّاطٍ لِيَخِيْطَهُ فَفَعَلَ وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدَهُمَا) (أَجْرَهُ) وَلَا مَا يُنْفَعُ مِنْهَا بِحَضْرَةِ الْآخِرِ فَيَسْتَعْمِلُهُ وَيُجِيبُ أَوْ يَسْكُتُ كَمَا شِئِلَهُ إِطْلَاقُهُمْ (فَلَا أَجْرَةَ لَهُ) لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَلَئِنْ لَوْ قَالَ أَسْكَنْتِي دَارَكَ شَهْرًا فَأَسْكَنْتَهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ أَجْرَةَ إِجْمَاعًا وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ وَجُوبَهَا فِي قَيْنٍ وَمَحْجُورٍ سَفَهٍ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ

وَأَمْرَانِ وَرَجُلٌ وَبَيْنٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّنَازُعُ لَيْسَ مَالًا وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ اهـ ع ش .

❏ قَوْلُ (سَيِّ): (إِلَى قَصَّارٍ الْخ) أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ كَغَسَّالٍ لِيَغْسِلَهُ اهـ مُغْنِي وَفِي سَمٍ عَنِ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ. (فَرَعَ): لَوْ قَصَّرَ الثَّوبَ ثُمَّ جَحَدَهُ ثُمَّ أَتَى بِهِ اسْتَقَرَّتْ الْأَجْرَةُ أَوْ جَحَدَهُ ثُمَّ قَصَّرَهُ لَا لِنَفْسِهِ بَلْ لِجِهَةِ الْإِجَارَةِ أَوْ أَطْلَقَ ثُمَّ أَتَى بِهِ اسْتَقَرَّتْ أَيْضًا وَإِنْ قَصَّرَهُ لِنَفْسِهِ سَقَطَتْ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ لِنَفْسِهِ اهـ .

❏ قَوْلُ (سَيِّ): (فَلَا أَجْرَةَ لَهُ) عَلَى الْأَصَحِّ الْمَنْصُوصِ وَقَوْلِ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمْ لَهُ عِوَضًا فَصَارَ كَقَوْلِهِ أَطْعَمَنِي فَأَطْعَمَهُ مُغْنِي وَرَوَّضَ قَالَ ع ش وَثَقِلَ بِالذَّرْسِ عَنْ ابْنِ الْعِمَادِ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ أَيُّ الْعَمَلِ بِلَا شَرْطِ الْأَجْرَةِ فِي عَدَمِ لُزُومِ شَيْءٍ مَا لَوْ دَخَلَ عَلَى طَبَّاحٍ فَقَالَ أَطْعَمَنِي رِطْلًا مِنْ لَحْمٍ فَأَطْعَمَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الثَّمَنَ، وَالبَيْعُ صَحَّ أَوْ فَسَدَ يُعْتَبَرُ فِيهِ ذِكْرُ الثَّمَنِ أَقُولُ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيمَا لَوْ قَصَدَ الطَّبَّاحُ بِدَفْعِهِ أَخَذَ الْعِوَضَ سَيِّمَا وَقَرِينَهُ الْحَالِ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَلْزُمُهُ بَدَلُهُ فَيَصْدَقُ فِي الْقَدْرِ الْمُثْلَفِ؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ أَقُولُ إِنَّ مَا اسْتَقَرَّ بِهِ إِنَّمَا يَنَاسِبُ الْقَوْلَ الثَّالِثَ فِي الْمُثْنِ وَقيَاسُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ الْمُعْتَمَدِ بَلْ قَضِيَّةٌ عَلَيْهِ مَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ الْعِمَادِ لَا سَيِّمَا وَقَدْ صَرَّحَ بِمَا يُوَافِقُهُ الْمُغْنِي وَالرُّوضُ كَمَا مَرَّ آنفًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ❏ قَوْلُهُ: (لَئِنْ مُتَبَرِّعٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَلَوْ تَعَدَّى فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ نَعَمْ إِلَى وَقَدْ تَجِبُ وَقَوْلُهُ وَمِنْ ثَمَّ نُقِلَ عَنِ الْأَكْثَرِينَ وَفِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ أَتَى بِهِ كَثِيرُونَ .

❏ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ وَجُوبَهَا الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَوْجَهِ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْخ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِذَا قُلْنَا لَا أَجْرَةَ لَهُ عَلَى الْأَصَحِّ فَمَحَلُّهُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِذَا كَانَ حُرًّا مُطْلَقًا تَصَرَّفَ أَمَّا لَوْ كَانَ عَبْدًا أَوْ مَخْجُورًا عَلَيْهِ بَسْفُهُ أَوْ نَحْوِهِ فَلَا اهـ وَعِبَارَةُ سَمٍ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ فَلَوْ كَانَ عَبْدًا أَوْ مَخْجُورًا عَلَيْهِ بَسْفُهُ أَوْ نَحْوِهِ اسْتَحَقَّهَا الْخ اهـ . أَيُّ خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ عِبَارَةُ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ مِنْ عَدَمِ تَعَرُّضِ الْأَذْرَعِيِّ لِغَيْرِ الْمُكَلَّفِ .

❏ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (وَلَوْ دَفَعَ ثَوْبَهُ إِلَى قَصَّارٍ الْخ) (فَرَعَ): قَالَ فِي الرُّوضِ كَأَصْلِهِ فَرَعَ لَوْ قَصَّرَ الثَّوبَ ثُمَّ جَحَدَهُ اسْتَقَرَّتْ الْأَجْرَةُ أَوْ جَحَدَهُ ثُمَّ قَصَّرَهُ لَا لِنَفْسِهِ اسْتَقَرَّتْ، وَإِنْ قَصَّرَهُ لِنَفْسِهِ سَقَطَتْ اهـ وَلَا يُنَافِي قَوْلُهُ سَقَطَتْ مَا أَتَى بِهِ التَّوَوُّيُّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِإِنَاءٍ جِدَارٍ فَبَنَاهُ عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ لَهُ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ؛ لِأَنَّ جَحَدَهُ صَارِفٌ لِلْعَمَلِ عَنِ الْإِجَارَةِ بِخِلَافِ مُجَرَّدِ ظَنِّ بَانَ خِلَافَهُ م ر . ❏ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ وَجُوبَهَا فِي قَيْنٍ وَمَخْجُورٍ سَفَهٍ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ فَلَوْ كَانَ عَبْدًا أَوْ مَخْجُورًا عَلَيْهِ بَسْفُهُ أَوْ نَحْوِهِ اسْتَحَقَّهَا الْخ اهـ .

أهل التبرع ومثلهما بالأولى غير مكلف (وقيل له) أجره مثله لاستهلاكه منفعته (وقيل إن كان معروفاً بذلك العمل) بالأجرة (فله) أجره مثله وقال ابن عبد السلام بل الأجرة المعتادة بمثل ذلك العمل (والأجرة فلا وقد يستحسن) ترجيحه ليوضح مذكره إذ هو العرف وهو يقوم مقام اللفظ كثيراً ومن ثم قيل عن الأكثرين وأفتى به كثيرون أما إذا ذكر أجره فيستحقها قطعاً إن صح العقد وإلا فأجرة المثل وأما إذا عرّض بها كأرضيك أو لا أخيبك أو ترى ما يشرك أو أطعمك فتجب أجره المثل نعم في الأخيرة يحسب على الأجير ما أطعمه إياه كما هو ظاهر؛ لأنه لا تبرع من المطعم، وقد تجب من غير تسميتها ولا تعريض بها كما في عامل الزكاة اكتفاءً بثبوتها له بالنص فكأنها مسماة شرعاً وكعامل مساقاة عامل غير لازم له بإذن المالك اكتفاءً بذكر المقابل له في الجملة وكقاسم بأمر الحاكم على ما قاله جفغ لكن أطال في رده في التوشيح ولا يستثنى وجوبها على داخل حمام

فول (س): (وقد يستحسن ترجيحه) والمُعْتَمَدُ الأوّلُ نِهَايةً وَمُنْهَجٌ وَمُعْنَى وَرَوْضٌ. فو: (ومن ثم قيل عن الأكثرين) عبارة المُعْنَى وعلى هذا عمل الناس وقال الغزالي هو الأظهر اهـ. فو: (أما إذا ذكر أجره فيستحقها إلخ) وإذا قال مجاناً فلا يستحق شيئاً قطعاً اهـ مُعْنَى. فو: (كأرضيك) من باب الإفعال. فو: (أو لا أخيبك) من باب التفعيل أي أو نحو ذلك كقوله حتى أحاسبك اهـ مُعْنَى زَادَ شرح الرُّوضِ أو ولا يضيع حَقُّك اهـ. فو: (نعم في الأخيرة يحسب إلخ) بقي ما لو أطعمه في غير الأخيرة وقال أطعمته على قصد حسبانته من الأجرة سم على حَجّ أقول قضيّة كَوْنِ العَبْرَةِ في أداء الدّين بنية الدافع، ولو من غير الجنس حسبانته على الأجير ويصدق الأكل في قدر ما أكله؛ لأنه غارم اهـ ش. فو: (فكأنها مسماة إلخ) الأنسب فهي مسماة إلخ بإسقاط الكاف كما في المُعْنَى. فو: (غير لازم له) أي عملاً ليس من أعمال المساقاة. فو: (اكتفاءً بذكر المقابل إلخ) يعني أنه تابع لما فيه أجره فقد تقدّم ذكر الأجرة في الجملة اهـ مُعْنَى. فو: (وكقاسم بأمر الحاكم إلخ) عبارة النّهاية لا قاسم بأمر الحاكم فلا شيء له كما أفاده الشبكي بل هو كغيره خلاقاً لجمع اهـ. فو: (لكن أطال في رده في التوشيح) وقال إنه كغيره وهو الظاهر اهـ مُعْنَى. فو: (على داخل حمام) (فرغ): ما يأخذه الحمامي أجره الحمام والآلة من سطل وإزار ونحوها وحفظ المتاع لا ثمن الماء؛ لأنه غير مضبوط فلا يُقَابَلُ بعوض فالحمامي مؤجّر للآلة وأجير مُشْتَرِكٌ في الأمتعة فلا يضمّمها كسائر الأجراء والآلة غير مضمونة

فو: (نعم في الأخيرة يحسب إلخ) بقي ما لو أطعمه في غير الأخيرة وقال أطعمته على قصد حسبانته من الأجرة. فو: (لكن أطال في رده في التوشيح) وافق م ر على الرّد. فو: (ولا يستثنى وجوبها على داخل حمام إلخ) كذا شرح م ر وفي الرُّوضِ. (فرغ): ما يأخذه الحمامي أجره الحمام والآلة وحفظ المتاع لا ثمن الماء فهو مؤجّر أي للآلة وأجير مُشْتَرِكٌ أي في الأمتعة اهـ فانظر قوله وحفظ المتاع مع قول الشارح السابق أوّل فصل يشترط كَوْنُ المنفعة معلومة وثيابه غير مضمونة على الحمامي ما لم

أو راكب سفينة مثلاً بلا إذن لاستيفائه المنفعة من غير أن يصرفها صاحبها إليه بخلافه بإذنه.
(ولو تعدى المستأجر) في ذات العين المؤجرة (بأن) أي كأن (ضرب الدالة أو كبخها) بمؤجدة
فمهملة أي جذبها يلجأها (فوق العادة) فيهما أي بالنسبة لمثل تلك الدالة كما هو ظاهر (أو)
أركبها أثقل منه أو أسكن حداً أو قصاراً دق وهما أشد ضرراً مما استؤجر له (ضمن العين)
المؤجرة أي دخلت في ضمانه لتعديده أمّا ما هو العادة فلا يضمن به

على الدّاخل ؛ لأنّه مُستأجر لها ، ولو كان مع الدّاخل الآلة ومن يحفظ المتاع كان ما يأخذه الحمّامي
أجرة الحمّام فقط مغني روض مع شرحه وفي سم بعد ذكر كلام الرّوض فانظر قوله وحفظ المتاع مع
قول الشارح السابق أوّل فضل يشترط كون المنفعة معلومة إلخ وثبائه غير مضمونة على الحمّامي ما لم
يستحفظه عليها ويحييه لذلك إلّا أن يحمل قول الرّوض المذكور على ما استحفظه اهـ .

قوله : (أو راكب سفينة بلا إذن إلخ) وسواء في ذلك أسير السفينة بعلم مالِكها أم لا وقول ابن الرّفعة
في المطلب لعلّه فيما إذا لم يعلم به مالِكها حين سيرها ولا فيشبه أن يكون كما لو وضع متاعه على دابة
غيره فسيرها مالِكها فإنّه لا أجرة على مالِكها ولا ضمان مردود اهـ نهاية وفي سم بعد ذكره عن شرح
الرّوض قول ابن الرّفعة المذكور والأوجه الضمان وإن علم به المالك حين سيرها ؛ لأنّه يعدّ مستولياً
على ما شغله من السفينة ومستولياً لمنفعته وسكوت المالك لا يسقط حقه ولا كذلك وضع المتاع على
الدّابة م ر اهـ قال ع ش قول م ر وسواء في ذلك إلخ وكذا لو سيرها المالك بنفسه عليم بالراكب أم لا كما
يؤخذ من قوله م ر وقول ابن الرّفعة إلخ مردود اهـ . قوله : (بخلافه بإذنه) أي فلا أجرة عليه ومنه ما يقع
من المعدّوي من قوله انزل أو يحمله ويُنزله فيها اهـ ع ش . قوله : (في ذات العين) إلى قوله وقيل بقسط
في النهاية وكذا في المغني إلّا قوله أي بالنسبة إلى المثل . قوله : (فيهما) أي قوله فوق العادة قيد في
المسألتين اهـ مغني . قوله : (دق) أفرد الفعل لأنّ العطف السابق بأو اهـ سيّد عمر أي وثى ضمير وهما
أشدّ إلخ نظراً إلى أنّ أو للتّويع عبارة الرّشيد عبارة التّخفة دق وهما أشدّ ضرراً وكأنّه أشار إلى تقييد
الضمان بقيدَيْن الأوّل وقوع الدقّ بالفعل كما أشار إليه تبعاً للجلال المحلّي بقوله دقّ الذي هو بصيغة
الماضي وصفاً للحداد والقصار والثاني كون الحداد والقصار أشدّ ضرراً ممّا استؤجر له اهـ .

قوله (ضمن العين) أي ضمان المغصوب اهـ ع ش . قوله : (أي دخلت في ضمانه) هو صريح
في ضمان اليد اهـ سم عبارة ع ش أي ولو تلفت بغير الاستعمال الذي دفعها لأجله اهـ .

يستحفظه عليها ويحييه لذلك إلّا أن يحمل قول الرّوض المذكور على ما إذا استحفظه .
قوله : (بلا إذن) قال في شرح الرّوض في مسألة السفينة قال في المطلب ولعلّه فيما إذا لم يعلم به
مالِكها حتّى سيرها ولا فيشبه أن يكون كما لو وضع متاعه على دابة غيره فسيرها مالِكها فإنّه لا أجرة
على مالِكها ولا ضمان اهـ ما نقله في شرح الرّوض والأوجه الضمان ، وإن علم به المالك حين سيرها ؛
لأنّه يعدّ مستولياً على ما شغله من السفينة ومستولياً لمنفعته وسكوت المالك لا يسقط حقه ولا كذلك
وضع المتاع على الدّابة م ر . قوله : (أي دخلت في ضمانه) وافق عليه م ر وهو صريح في ضمان اليد .

وإنما ضَمِنَ بضرب زوجته ومُعلِّمه لإمكانِ تأديبهما باللفظ، وظَنُّ تَوْقُفِ إصلاحِهما على الضربِ إنما يُبيحُه فقط وفيما إذا أركب أثقلَ منه الضامِنُ مُستَقَرًّا الثاني إن عِلِمَ وإلا فالأوَّلُ وقَيِّدَه الإسْنَوِيُّ بما إذا لم يضمنِ الثاني كالمُستأجرِ وإلا كالمُستعيرِ ضَمِنَ مُستَقَرًّا مُطلقًا؛ لأنَّ المُستأجرَ هنا لَمَّا تَعَدَّى بإركابه صارَ كالغاصِبِ وأَيَّدَ بقولهم لو لم يتعدَّ بأن أركبها مثله فضرَبَها فوقَ العادةِ ضَمِنَ الثاني فقط وخرج بذات العينِ مُنْفَعَتُها كأن استأجرَ لِبُرٍّ فزَرَعَ دُرَّةً فلا يضمنُ الأرض؛ لأنه لم يتعدَّ إلا في مُنْفَعَتِها بل تلزَّمه أجرَةُ مثلِ الدُّرَّةِ ولو ارتدَّف ثالث

قوله: (وإنما ضَمِنَ إلخ) جوابُ سؤَالٍ. قوله: (ومُعلِّمه) يفتح اللام. قوله: (إنما يُبيحُه) أي الضربِ عبارةُ النهايةِ إنما يُبيحُ الإقدامَ عليه خاصَّةً اهـ. قوله: (فقط) أي دونَ سقوطِ الضمانِ اهـ معني.

قوله: (وفيما إذا إلخ) مُتعلِّقٌ بالضامِنِ و(مُستَقَرًّا) حالٌ منه و(الثاني) خبرٌ له عبارةُ النهايةِ ومَتَى أركب أثقلَ منه استَقَرَّ الضمانُ على الثاني إن عِلِمَ وإلا فالأوَّلُ قال في المُهمَّاتِ ومَحَلُّه إذا كانت يدُ الثاني لا تَقْتَضِي ضَمَانًا كالمُستأجرِ فإن اِفْتَضَتْهُ كالمُستعيرِ فالقراؤُ عليه وفارقَ المُستعيرَ مِنَ المُستأجرِ بأنَّ المُستأجرَ هنا لَمَّا تَعَدَّى إلخ قال الرُّشَيْدِيُّ قولُ م ر وفارقَ المُستعيرَ إلخ حقُّ التَّعْيِيرِ وإنما ضَمِنَ هنا مع أنَّه مُستعيرٌ مِنَ مُستأجرٍ؛ لأنَّ المُستأجرَ لَمَّا تَعَدَّى إلخ اهـ. قوله: (وقَيِّدَه) أي قوله وإلا فالأوَّلُ (الإسنويُّ بما إذا إلخ) اعتمدَه النهايةُ والروضُ والمُعني أيضًا. قوله: (لم يضمنِ الثاني) أي لم تُكُنْ يَدُه يَدَ ضَمَانٍ بل يَدَ أمانةٍ. قوله: (وإلا إلخ) عبارةُ المُعني وإن كانت يدُ الثاني يَدَ ضَمَانٍ كالمُستعيرِ فالقراؤُ عليه كما أوضحوه في الغضبِ فإن قيل ما ذَكَرُوهُ في الغضبِ فِمِنْ تَرْتَبَتْ يَدُه على يَدِ الغاصِبِ وهنا تَرْتَبَتْ يَدُه على يَدِ المُستأجرِ والأصحُّ أنَّ المُستعيرَ مِنَ المُستأجرِ لا يضمنُ أجِبَ بآته بإركابه مَنْ هو أثقلَ منه صارَ في حُكْمِ الغاصِبِ إلخ اهـ. قوله: (مطلقًا) أي عِلِمَ بالحالِ أو لا اهـ ع ش. قوله: (وأَيَّدَ) أي التَّغْلِيلُ. قوله: (فلا يضمنُ الأرض) انظرْ لو تَلَفْتَ مُنْفَعَةَ الأرضِ بِسَبَبِ زَرْعِ الدُّرَّةِ فَصَارَتْ لَا تُثْبِتُ شَيْئًا وَيَتَّجِهَ الضَّمَانُ اهـ سم على حَجِّ اهـ ع ش. قوله: (بل تلزَّمه أجرَةُ مثلِ الدُّرَّةِ) عبارةُ النهايةِ قِيلَ زَمَهُ

قوله: (وقَيِّدَه الإسْنَوِيُّ إلخ) اعتمدَه م ر. قوله: (فلا يضمنُ الأرض) انظرْ لو تَلَفْتَ مُنْفَعَةَ الأرضِ بِسَبَبِ زَرْعِ الدُّرَّةِ فَصَارَتْ لَا تُثْبِتُ شَيْئًا، وَيَتَّجِهَ الضَّمَانُ. قوله: (بل تلزَّمه أجرَةُ مثلِ الدُّرَّةِ) عبارةُ شرحِ الرُّوضِ. (فَرَحَ): وإن أَجَرَ لِلحِنْطَةِ فزَرَعَ دُرَّةً وَحَصَّدَهَا وَتَخَاصَمَا بَعْدَ انقضاءِ المُدَّةِ فهو أي المُؤَجَّرُ بالخيارِ بَيْنَ أجرَةِ مِثْلِ الدُّرَّةِ والمُسَمَّى مع بَدَلِ زيادةِ ضَرَرِ الدُّرَّةِ مِثَاله أجرَةُ المِثْلِ لِلحِنْطَةِ خَمْسُونَ وَلِلدُّرَّةِ سَبْعُونَ وكان المُسَمَّى أَرْبَعِينَ فَبَدَلَ التَّقْصِ عِشْرُونَ، وإن تَخَاصَمَا قَبْلَ حَصْدِهَا قَلَعَ أي المُؤَجَّرُ إن شاء ثم إن أَمَكْنَ في المُدَّةِ زِراعَةَ الحِنْطَةِ زَرَعَهَا وإلا فَلَهُ مَنَعُهُ وَلَزَمَهُ جَمِيعُ الأجرَةِ أي لَزِمَتْ الأجرَةُ لِجَمِيعِ المُدَّةِ؛ لِأَنَّهُ المَقْوُوثُ لِمَقْصُودِ العَقْدِ على نَفْسِهِ إن لم تَمُضِ أي على بَقَاءِ الدُّرَّةِ مُدَّةً تَتَأَثَّرُ بِهَا الأرضُ، وإن مَضَتْ تَخَيَّرَ بَيْنَ أجرَةِ المِثْلِ وإذا اخْتَارَ أجرَةَ المِثْلِ فلا بُدَّ مِنْ فَسْخِ الإجارةِ اهـ. منه وأَحَذَ قِسْطَها مِنَ المُسَمَّى مع بَدَلِ التَّقْصَانِ ولا يضمنُ الأرضِ اهـ. قوله بالخيارِ بَيْنَ أجرَةِ مِثْلِ الدُّرَّةِ إلخ

وراء مُكْتَرَيْنِ بغيرِ إِدْنِهِمَا ضَمِنَ الثُّلُثُ، وَقِيلَ بِقِسْطِ وَزْنِهِ مِنْ أَوْزَانِهِمْ وَاخْتِيَرِ (وكذا) يَضْمَنُ
وَأَنْ تَلْفَ بِسَبَبٍ آخَرَ. (لَوْ اكْتَرَى لِحِمْلٍ مِائَةً رِطْلٍ حِنْطَةً فَحَمَلَ مِائَةً شَعِيرًا أَوْ عَكْسًا) لِأَنَّهَا لِيَقْلِيلُهَا
تُجْمَعُ بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ وَهُوَ لِيُخَفِّتَهُ بِأَخْذٍ مِنْ ظَهْرِ الدَّابَّةِ أَكْثَرَ فَاخْتَلَفَ ضَرَرُهُمَا وَكَذَا كُلُّ
مُخْتَلَفِي الضَّرَرِ كَحَدِيدٍ وَقُطْنٍ

بَعْدَ حَصْصِهَا وَانْقِضَاءِ الْمُدَّةِ عِنْدَ تَنَازُلِهِمَا مَا يَخْتَارُهُ الْمُؤَجَّرُ مِنْ أَجْرَةٍ مِثْلِ زَرْعِ الدُّرَّةِ وَالْمُسَمَّى مَعَ بَدَلِ
زِيَادَةِ ضَرَرِ الدُّرَّةِ أَه. وَفِي سَمِّ عَنِ الرُّوْضِ زِيَادَةُ لَا يُسْتَعْنَى عَنْهَا. قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ إِذْنِهِمَا) وَكَذَا بِإِذْنِهِمَا إِنْ
لَمْ يَمْتَنِعْ لِلْمُكْتَرَيْنِ الإِعَارَةُ لِمِثْلِ ذَلِكَ بَأَنْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِرُكُوبِ الثَّلَاثَةِ عَلَى مِثْلِ تِلْكَ الدَّابَّةِ وَإِلَّا فَلَا
ضَمَانَ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعِيرٌ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ أَه ع ش. وَفِيهِ وَفَقَّةٌ فَإِنَّ الظَّاهِرَ الْعَكْسُ أَيْ الضَّمَانُ فِي الثَّانِيَةِ
وَعَدَمُهُ فِي الْأُولَى فَلْيُرَاجَعْ. قَوْلُهُ: (ضَمِنَ الثُّلُثُ) عِبَارَةٌ سَمِّ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ وَعَلَى كُلِّ مِنْ الْأَخِيرَيْنِ
الثُّلُثُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَالِكُهَا مَعَهَا وَتَمَكَّنَا مِنْ نُزُولِهَا أَوْ إِنْزَالِ الرَّدِيفِ وَلَمْ يَقْعَلَا وَإِلَّا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا قَالَهُ
ابْنُ الرَّفْعَةِ تَقَقُّهَا أَه. قَوْلُهُ: (وَقِيلَ بِقِسْطِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَالْأَسَى ضَمِنَ الثُّلُثُ إِنْ تَلَفَتْ تَوْزِيْعًا عَلَى
رُءُوسِهِمْ لَا عَلَى قَدْرِ أَوْزَانِهِمْ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَا يُوَزَنُونَ غَالِبًا أَه. قَوْلُهُ: (يَضْمَنُ) إِلَى قَوْلِهِ وَالثَّانِي
يَتَحَالَفَانِ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَنَارَعَ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ بِأَنْ أَكْثَرَاهُ إِلَى لَاتِحَادٍ جِزْمِهِمَا وَإِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّتُهُ مَا
تَقَرَّرَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَنَارَعَ إِلَى الْمُتَنِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَلَفَتْ بِسَبَبٍ آخَرَ) أَيْ لِأَنَّ يَدَهُ صَارَتْ يَدَ غُدْوَانٍ
مُعْنِي وَأَسَى.

قَوْلُ (سَي): (لَوْ اكْتَرَى لِحِمْلٍ مِائَةً الْخ) وَفِي سَمِّ عَنِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ أَوْ أَكْثَرَاهَا لِيَزَكَبَ بِسَرْجٍ
فَرَكَبَ عُرْيًا أَوْ عَكْسَهُ ضَمِنَ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَضَرَّ بِهَا وَالثَّانِي زِيَادَةُ عَلَى الْمَشْرُوطِ أَوْ لِيَزَكَبَ بِسَرْجٍ فَرَكَبَ
بِإِكَافٍ ضَمِنَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَ السَّرْجِ أَوْ أَخَفَّ مِنْهُ وَزَنًا وَضَرَرًا أَوْ عَكْسَهُ فَلَا يَضْمَنُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَثْقَلُ
مِنَ الْإِكَافِ أَوْ لِيَحْمَلَ عَلَيْهَا بِإِكَافٍ فَحَمَلَ بِسَرْجٍ ضَمِنَ؛ لِأَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهَا لَا عَكْسَهُ فَلَا يَضْمَنُ إِلَّا إِنْ كَانَ
أَثْقَلُ مِنَ السَّرْجِ أَه. قَوْلُهُ: (كَحَدِيدٍ وَقُطْنٍ) وَيُبَدَّلُ بِالْقُطْنِ الصُّوفُ وَالْوَبَرُ؛ لِأَنَّهُمَا مِثْلُهُ فِي الْحَجْمِ لَا
الْحَدِيدُ وَبِالْحَدِيدِ الرِّصَاصُ وَالشُّحَاسُ؛ لِأَنَّهُمَا مِثْلُهُ فِي الْحَجْمِ مُعْنِي وَرَوْضُ مَعَ شَرْحِهِ.

لَوْ كَانَ وَلِيًّا أَوْ نَاطِرًا تَعَيَّنَ أَخْذُهُ بِالْأَحْظَ. قَوْلُهُ: (ضَمِنَ الثُّلُثُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَعَلَى كُلِّ مِنْ
الْأَخِيرَيْنِ الثُّلُثُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَالِكُهَا مَعَهَا وَتَمَكَّنَا مِنْ نُزُولِهَا أَوْ إِنْزَالِ الرَّدِيفِ وَلَمْ يَقْعَلَا حَتَّى تَلْفَتْ
وَإِلَّا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا قَالَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ تَقَقُّهَا. قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَلَفَتْ بِسَبَبٍ آخَرَ) اعْتَمَدَهُ م ر. وَوَجْهُهُ كَمَا
فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّ يَدَهُ صَارَتْ يَدَ غُدْوَانٍ. (فَرْغَ): قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ إِذَا أَكْثَرَاهَا لِيَزَكَبَ بِسَرْجٍ
فَرَكَبَ عُرْيًا أَوْ عَكْسَهُ ضَمِنَ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَضَرَّ بِهَا وَالثَّانِي زَادَ زِيَادَةً عَلَى الْمَشْرُوطِ أَوْ لِيَزَكَبَ بِسَرْجٍ
فَرَكَبَ بِإِكَافٍ ضَمِنَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَ السَّرْجِ أَوْ أَخَفَّ مِنْهُ وَزَنًا وَضَرَرًا أَوْ عَكْسَهُ فَلَا يَضْمَنُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
أَثْقَلُ مِنَ الْإِكَافِ أَوْ لِيَحْمَلَ عَلَيْهَا بِإِكَافٍ فَحَمَلَ بِسَرْجٍ يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهَا لَا عَكْسَهُ فَلَا يَضْمَنُ إِلَّا
إِنْ كَانَ أَثْقَلُ مِنَ السَّرْجِ أَه.

ونازع فيه الأذرعِي وأطالَ إذ لا فرقَ بينهما عُرفًا (أو) اكَتَرَى (لِعَشْرَةِ أَقْفِزَةٍ شَعِيرٍ) جَمْعُ قَفِيرٍ
مِكْيَالٌ يَسْعُ اثْنِي عَشَرَ صَاعًا (فَحْمَلٌ) عَشْرَةُ أَقْفِزَةٍ (حِنْطَةٌ) لَأَنهَا أَثْقَلُ (دُونِ عَكْسِهِ) بِأَنِ اكْتَرَاهُ
لِحَمْلٍ عَشْرَةَ أَقْفِزَةٍ حِنْطَةً فَحْمَلٌ عَشْرَةُ أَقْفِزَةٍ شَعِيرًا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ أَصْلًا فَلَا يَضْمَنُ لِاتِّحَادِ
جَزْمِهِمَا بِاتِّحَادِ كَيْلِهِمَا مَعَ أَنَّ الشَّعِيرَ أَخَفُّ (وَلَوْ اكْتَرَى لِحَمْلٍ مِائَةَ فَحْمَلٍ) بِالتَّشْدِيدِ (مِائَةُ)
وَعَشْرَةُ لَزِمَهُ) مَعَ الْمُسَمَّى (أَجْرَةُ الْمَثَلِ لِلزِّيَادَةِ) لِيَتَعَدَّيْهِ بِهَا وَمَثَلُ لَهَا بِالْعَشْرَةِ لِيُفِيدَ اغْتِفَارَ نَحْوِ

فَوُدَّ: (وَنَازَعَ فِيهِ) أَيِ فِي قِيَاسٍ مَا ذَكَرَ عَلَى الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ. فَوُدَّ: (إِذَا لَا فَرْقَ الْخ) تَغْلِيلُ لِقَوْلِهِ وَكَذَا
كُلُّ مُخْتَلَفِي الضَّرَرِ الْخ وَقَوْلُهُ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ بَيْنَ اخْتِلَافِ ضَرَرِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَاخْتِلَافِ ضَرَرِي
نَحْوِ الْحَدِيدِ وَالْقُطْنِ. فَوُدَّ: (بِأَنِ اكْتَرَاهُ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ. فَوُدَّ: (مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ أَصْلًا) انْظُرْ هَلْ هَذَا
يُنَافِي قَضِيَّةَ قَوْلِهِ الْآتِي وَمَثَلُ لَهَا بِالْعَشْرَةِ الْخ. فَوُدَّ: (لِلاتِّحَادِ جَزْمِهِمَا بِاتِّحَادِ كَيْلِهِمَا الْخ) وَلَوْ ابْتُلِ
الْمَحْمُولُ وَثَقُلَ بِسَبَبِ ذَلِكَ ثَبَتَ لِلْمُكْتَرَى الْخِيَارُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِهِ بِدَائِبِهِ أَخَذًا مِمَّا لَوْ مَاتَ
الْمُسْتَأْجِرُ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى الْمَحَلِّ الْمُعَيَّنِ حَيْثُ قَالُوا فِيهِ لَا يَلْزَمُ الْمُؤْجَرُ نَقْلُهُ لِيَقِلَّ الْمَيْتُ اه ع ش .

فَوُدَّ (سُيْ): (وَلَوْ اكْتَرَى لِحَمْلٍ الْخ) وَلَوْ اكْتَرَى مَكَانًا لَوْضَعَ أَمْتِعَةً فِيهِ فَرَادَ عَلَيْهَا نَظَرَتْ فَإِنْ كَانَ أَرْضًا
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ عُزْفَةً لَزِمَهُ الْمُسَمَّى وَأَجْرَةُ الْمَثَلِ لِلزَّائِدِ عَلَى قِيَاسِ مَسْأَلَةِ الدَّابَّةِ شَرْحُ الرُّوْضِ أَيِ
وَمُعْنَى اه سم. فَوُدَّ: (لِحَمْلٍ مِائَةٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّ لَفْظَةَ حَمْلٍ مِنَ الْمَثْنِ وَالَّذِي فِي الْمَحَلِّ وَالتَّهْيِةِ وَالْمُعْنَى
لِمِائَةٍ وَقَدَّرَهَا الثَّانِي بَيْنَ اللَّامِ وَالْمِائَةِ بِطَرِيقِ الْمَزْجِ وَقَالَ الثَّالِثُ بَعْدَهَا أَيِ لِحَمْلٍ مِائَةٍ رَطَلٍ حِنْطَةً مَثَلًا
اه. فَوُدَّ: (بِالتَّشْدِيدِ) الْأَوَّلَى كِتَابَتُهُ عَقِبَ فَحْمَلٍ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ وَقَدَّرَ الْمُعْنَى عَقِبَ لَوْ اكْتَرَى دَابَّةً
وَعَقِبَ فَحْمَلٍ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ عَلَيْهَا فَحَمَلَهُ عَلَى التَّخْفِيفِ. فَوُدَّ: (وَمَثَلُ لَهَا) أَيِ لِلزِّيَادَةِ.

فَوُدَّ: (لِيُفِيدَ اغْتِفَارَ الْخ) هَلْ هَذَا الْاِغْتِفَارُ بِالنَّسْبَةِ لِعُمُومِ الْأَحْكَامِ حَتَّى يَحِلَّ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى هَذِهِ
الزِّيَادَةِ أَوْ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الضَّمَانِ فَقَطُّ فَإِنْ قِيلَ بِالْأَوَّلِ فَلَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى رِضَا الْمُؤْجَرِ بِذَلِكَ
كَاطْرَادٍ عُرِفَ بِذَلِكَ وَنَحْوِهِ وَإِلَّا فَمَحَلُّ تَأْمُلٍ وَإِنْ قِيلَ بِالثَّانِي فَظَاهِرُ اه سَيِّدُ عُمَرَ. فَوُدَّ: (اِغْتِفَارَ نَحْوِ)

فَوُدَّ فِي (سُيْ): (لَزِمَهُ أَجْرَةُ الْمَثَلِ لِلزِّيَادَةِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ اكْتَرَى مَكَانًا لَوْضَعَ
أَمْتِعَةً فِيهِ فَرَادَ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ أَرْضًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِعَدَمِ الضَّرَرِ وَإِنْ كَانَ عُزْفَةً فَطَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ
يُخَيَّرُ الْمُؤْجَرُ بَيْنَ الْمُسَمَّى وَأَجْرَةِ الْمَثَلِ لِلزَّائِدِ وَبَيْنَ أَجْرَةِ الْمَثَلِ لِلْكُلِّ وَثَانِيهِمَا قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا لَهُ
الْمُسَمَّى وَأَجْرَةُ الْمَثَلِ لِلزَّائِدِ وَالثَّانِي أَجْرَةُ الْمَثَلِ لِلْكُلِّ نَقْلُهُ الزَّكَشِيُّ عَنِ الْجُرْجَانِيِّ وَالرَّوْيَانِيِّ وَقِيَاسُ
مَا مَرَّ فِي مَسْأَلَةِ الدَّابَّةِ تَرْجِيحُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الطَّرِيقِ الثَّانِي فَإِنْ قُلْتَ قِيَاسُ مَا مَرَّ فِيمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا
لِزَرْعِ حِنْطَةٍ فَرَزَعَ ذُرَّةً مِنْ أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ أَجْرَةِ مَثَلِ الذَّرَّةِ وَالْمُسَمَّى مَعَ أَجْرَةِ الزَّائِدِ مِنَ ضَرَرِ الذَّرَّةِ أَنْ يُقَالَ
بِمَثَلِهِ فِي هَذِهِ وَفِي مَسْأَلَةِ الدَّابَّةِ قُلْتُ الْفَرْقُ أَنَّهُ ثُمَّ عَدَلَ عَنِ الْعَيْنِ أَصْلًا فَسَاعَ الْخُرُوجَ عَنِ الْمُسَمَّى
بِالْكَلِّيَّةِ بِخِلَافِهِ هُنَا اه. وَقَضِيَّةُ فَرْقِهِ أَنَّهُ لَوْ عَدَلَ عَنِ الْعَيْنِ أَصْلًا كَانَ كَمَا هُنَاكَ فَلْيُرَاجَعْ. فَوُدَّ: (وَمَثَلُ
لَهَا بِالْعَشْرَةِ الْخ) كَذَا ش م ر .

الاثنين مِمَّا يَقَعُ التفاوتُ به بين الكيلين (وإن تَلَفْتَ بذلك) المحمول أو بسببِ آخَرَ (ضَمِنَهَا) ضَمَانٌ يَدُ (إن لم يكن صاحبها معها) لأنه صارَ غاصِباً لها بحمْلِ الزيادة (فلان كان) صاحبها معها وتَلَفْتَ بسببِ الحملِ دون غيره؛ لأنَّ اليَدَ هنا للمالك فكان الضمانُ لِلْجِنَايَةِ فقط (ضَمِنَ قِسْطَ الزيادة) لاختصاصِ يده بها ومن ثَمَّ لو سَخَّرَهُ مع دَابَّتِهِ فَتَلَفْتَ لم يضمنها المُسَخَّرُ لِتَلَفِهَا في يَدِ صاحبها (وفي قول) يضمنُ (نصفَ القيمة) توزيعاً على الرُّؤوسِ كخُرجِ من واحدٍ وجراحاتٍ من آخرٍ وأجيبَ بتيسُّرِ التوزيعِ هنا لا ثَمَّ لاختلافِ نكاياتها باطنًا (ولو سَلِمَ المائةُ والعشرةُ إلى المؤجِّرِ فَحَمَّلَهَا) بالتشديدِ (جاهلاً) بالزيادة كأن قال له هي مائةٌ فصَدَّقَهُ (ضَمِنَ المُكْتَرِي) القِسْطَ نظيرَ ما مرَّ وأجرةُ الزيادة (على المذهب) إذ المُكْرِي لِجَهْلِهِ صارَ كالألَّةِ له أمَّا العالمُ فكما في قوله (ولو) وضعَ المُكْتَرِي ذلكَ بظَهرِها فسَيَرها المؤجِّرُ أو (وزنَ المؤجِّرُ

الاثنين إلخ) فإنه لا أَجْرَةَ له ولا ضَمَانٌ بِسَبَبِهِ اه مُعْنَى. ه قوله: (بين الكيلين) أي أو الوزنين أسنَى وعَرَّز. ه قوله: (فإنه كان صاحبها معها) أي مع المُكْتَرِي كما هو قَرَضُ المسألة اه رَشِيدِي. ه قوله: (لأنَّ اليَدَ هنا إلخ) تَعْلِيلٌ لِتَقْيِيدِ التَّلَفِ بكونه بسببِ الحملِ دون غيره. ه قوله: (لاختصاصِ يده بها) الظاهرُ أنَّ الضَمِيرَ في بها لِلزَّيَادَةِ على حَذْفِ مُضَافٍ أي يَقْسِطُ الزَّيَادَةَ مِنَ الدَّابَّةِ إذ الفَرَضُ أَنَّهُ معها كصاحبها كما مرَّ اه رَشِيدِي. ه قوله: (فَتَلَفْتَ إلخ) أي قَبْلَ اسْتِعْمَالِهَا أمَّا بَعْدَ اسْتِعْمَالِهَا فَهِيَ مُعَارَةٌ أَخْذًا مِمَّا مرَّ في العاريةِ كَذَا في شرح الرُّوضِ سم وكُرْدِي زَادَعُ ش أقولُ وَلَعَلَّ المُرَادَ أَنَّهُ بآشَرِ اسْتِعْمَالِهَا كَانَ رَكِبَهَا أمَّا لو دَفَعَ له مَتَاعًا وقال له احْمِلْهُ فَحَمَّلَهُ عليها فلا ضَمَانٌ لِكُونِهَا في يَدِ مالِكِهَا ثم رَأَيْتُ الشَّارِحَ م ر في بابِ العاريةِ صَرَّحَ بِذلكَ فَرَاغَهُ اه وقوله أَنَّهُ بآشَرِ اسْتِعْمَالِهَا أي بِإِذْنِ مالِكِهَا كما يُنْبِئُهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ فَهِيَ مُعَارَةٌ إلخ فإن اسْتَعْمَلَهَا بِدُونِ إِذْنِهِ فَهُوَ غَاصِبٌ لَهَا. ه قوله: (من آخر) بالمد. ه قوله: (لِاخْتِلَافِ نكاياتها إلخ) أي لِعَدَمِ انضِبَاطِهَا فَقَدْ تُساوِي بِلَ تَزِيدُ باطنًا نكايَةً جُرْحَ على نكايَةٍ جِرَاحَاتٍ. ه قوله: (كأن قال له إلخ) فإن لم يَقُلْ له المُكْتَرِي شَيْئًا فلا أَجْرَةَ لِلزَّائِدِ ولا ضَمَانٌ اه عَرَّز. ه قوله: (أمَّا العالمُ إلخ) عبارةُ الْمُعْنَى وَخَرَجَ بِالْجَاهِلِ العالمُ بِالزَّيَادَةِ فإن قال له المُسْتَأْجِرُ احْمِلْ هذه الزَّيَادَةَ فَأَجَابَهُ فَقَدْ أَعَارَهُ إِيَّاهَا لِحَمْلِ الزَّيَادَةِ فلا أَجْرَةَ لَهَا وإن تَلَفْتَ الدَّابَّةُ لا بِسَبَبِ العاريةِ ضَمِنَ القِسْطَ أمَّا بِسَبَبِهَا فلا ضَمَانٌ كما عَلِمَ من بابِ العاريةِ وإن لم يَقُلْ له المُسْتَأْجِرُ شَيْئًا فَحُكْمُهُ مَذْكُورٌ في قوله ولو وزنَ المؤجِّرُ إلخ اه.

ه قوله: (ولو وضعَ المُكْتَرِي ذلكَ بظَهرِها فسَيَرها إلخ) ظاهره أَنَّهُ لا أَجْرَةَ مُطْلَقًا لَكِنْ في الرُّوضِ أي والمُعْنَى ولو كَالَهُ المُسْتَأْجِرُ وَحَمَّلَهُ والدَّابَّةُ واقِفَةٌ ثم سَيَرها المؤجِّرُ فَكَحَمَلِ المؤجِّرِ عليها قال في

ه قوله: (ضَمَانٌ يَدُ) اعْتَمَدَهُ م ر. ه قوله: (فكان الضمانُ لِلْجِنَايَةِ فَقَطُ) اعْتَمَدَهُ م ر. ه قوله: (ومن ثَمَّ لو سَخَّرَهُ مع دَابَّتِهِ فَتَلَفْتَ) قال في شرح الرُّوضِ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهَا ثم قال أمَّا بَعْدَ اسْتِعْمَالِهَا فَهِيَ مُعَارَةٌ أَخْذًا مِمَّا مرَّ في العاريةِ اه. ه قوله: (ولو وضعَ المُكْتَرِي ذلكَ بظَهرِها فسَيَرها المؤجِّرُ) ظاهره أَنَّهُ لا أَجْرَةَ مُطْلَقًا لَكِنْ في الرُّوضِ ولو كَالَهُ المُسْتَأْجِرُ وَحَمَّلَهُ والدَّابَّةُ واقِفَةٌ ثم سَيَرها المؤجِّرُ فَكَحَمَلِ المؤجِّرِ

وَحَمَلَ) بالتشديد (فلا أجره للزيادة) وإن غلِطَ وَعَلِمَ بها المُستأجر؛ لأنه لم يأذن في حملها بل له مطالبة المؤجر بردها لِمَحَلِّهَا وليس له ردها بدون إذن وإذا تلفت ضَمِنَهَا ولو وزن المؤجر أو كَال وَحَمَلَ المُستأجر فكما لو كَال بنفسه إن عَلِمَ وكذا إن جهَلَ كما اقتضاه كلامُ المُتَوَلَّى (ولا ضَمَان) على المُستأجر (إن تلفت) الدابة إذ لا يد ولا تعدي بنقل ولو قال له المُستأجر أحمل هذا الزائد فكُمُستعير

شرحه فلا أجره له إن كان عالِمًا لا إن كان مغرورًا انتهى سم وما نقله عن شرح الرُّوضِ معلومٌ من قول المُصَنِّفِ المارِّ آنفًا بالأولى لا شترَاحِهما في المغرورية وزيادة ما هنا بتحميل المُكْتَرِي . قُود: (لأنه لم يأذن الخ) تغليلٌ لِلْمَتْنِ خاصَّةً اه رَشِيدِي . قُود: (وليس له ردها بدون إذن) فلو استقلَّ بردها قال الأذرعِي فالظاهر أن لِلْمُستأجر تكليفه ردها إلى المكان المنقول إليه أولاً شرح رُوضِ اه سم .

قُود: (أو كَال وَحَمَلَ المُستأجر الخ) ولو كَال أَجْنَبِيٍّ وَحَمَلَ بلا إذن في الزيادة فهو غاصِبٌ لِلزَّائِدِ وعليه أجرته لِلْمُؤَجَّرِ ورَّده إلى المكان المنقول منه إن طالبه به المُستأجر وعليه ضَمَانُ الدَّابَّةِ على التفصيل المذكور في المُستأجر من غيبة صاحِبِها وحضرته على ما مرَّ وإن حَمَلَ بعد كَيْلِ الأجنبيِّ المائة والعشرة أحد المتكررين أي العاقدَيْنِ ففيه التفصيل السابق بين المغرور وعدمه وإن اختلفا في الزيادة أو قدرها فالقول قول المُكْتَرِي بيمينه ؛ لأن الأصل عدم الزيادة ولو وجدَ المَحْمُولُ على الدابة ناقصًا عن المشروط نقصًا يُؤَثِّرُ وقد كاله المؤجر حَطَّ قسَطُه من الأجرة إن كانت الإجارة في الذمة ؛ لأنه لم يف بالمشروط وكذا إن كانت إجارة عينٍ ولم يَعْلَمْ المُستأجر النقص فإن عَلِمَه لم يُحِطْ شيءٌ من الأجرة ؛ لأنَّ التَّمَكِّنَ من الاستيفاء قد حَصَلَ ، وذلك كافٍ في تقرير الأجرة أما النقص الذي لا يُؤَثِّرُ كالذي يقع به التفاوت بين الكيلَيْنِ أو الوزنَيْنِ فلا عبرة به مُعْنَى رُوضٍ مع شرحه . قُود: (فكما لو كَال بنفسه الخ) أي فعليه أجره حَمْلُهَا والضَمَانُ اه شرح رُوضٍ ولعلَّ هذا أغني قول الشارح فكما لو كَال بنفسه الخ إذا

عليها قال في شرحه فلا أجره له إن كان عالِمًا إلا إن كان مغرورًا اه . قُود: (وليس له ردها بدون إذن) قال في شرح الرُّوضِ فلو استقلَّ بردها قال الأذرعِي فالظاهر أن لِلْمُستأجر تكليفه ردها إلى المكان المنقول إليه أولاً اه . ثم قال في الرُّوضِ وشرحه وَلِلْمُستأجر مطالبة بالبدل لها في الحال لِلْحِيلُولَةِ الخ اه . قُود: (فكما لو كَال بنفسه الخ) كذا شرح م ر قال في شرح الرُّوضِ فعليه أجره حَمْلُهَا والضَمَانُ اه ولعلَّ هذا أغني قول الشارح فكما لو كَال بنفسه الخ إذا سَيَّرَهَا هو لا إذا سَيَّرَهَا المؤجرُ وإلا فلا أثر لِتَحْمِيلِ المُستأجر . قُود: (فَكُمُستعير) قد يُنَافِيهِ حَيْثُ دَلَّ على ملك المؤجر ما زاد من منفعتها على ما يَتَعَلَّقُ بالقدر الواجب وجواز تصرُّفه فيه حَيْثُ كان مُعَيَّرًا بالنسبة للزيادة ما صرَّحوا به من أن لِلمُستأجر الدابة منَعُ المؤجر من حَمْلِ شيءٍ عليها كَتَغْلِيْقٍ مَخْلَافَةٍ ؛ لأنه استحقَّ جميعَ منفعتها لِذِلَالَةِ هذا على عدم ملك المؤجر شيئًا من المنفعة اللهم إلا أن تُمنَعَ المُنَافَاةُ بأنَّ المؤجر مَلِكٌ زائد المنفعة لَكِنَّهُ مَمْنُوعٌ من التصرُّف فيه بما يُزَاجِمُ حقَّ المُستأجر ، وإن لم يَمْنَعَهُ مِنَ الكَلْيَةِ بِخِلَافِ التصرُّف فيه مع المُستأجر

فِيضَمَّنُ الْقِسْطَ مِنَ الدَّائِيَةِ إِنْ تَلَفَتْ بِغَيْرِ الْمَحْمُولِ دُونَ مَنْفَعَتِهَا. (وَلَوْ أَعْطَاهُ قَوْلًا لِيَخِيْطَهُ) بَعْدَ قَطْعِهِ (فَخَاطَهُ قَبَاءٌ وَقَالَ أَمَرْتَنِي بِقَطْعِهِ قَبَاءٌ فَقَالَ بَلْ قَمِيصًا فَلَا أَظْهَرُ تَصْدِيقَ الْمَالِكِ بِبَيْمِينِهِ) أَنَّهُ لَمْ يَأْذُنْ لَهُ فِي قَطْعِهِ قَبَاءً؛ لِأَنَّهُ الْمُصَدِّقُ فِي أَصْلِ الْإِذْنِ فَكَذَا فِي صِفَتِهِ وَالثَّانِي يَتَحَالَفَانِ وَأَطَالَ الْإِسْنَوِيُّ فِي الْإِتِّصَارِ لَهُ نَقْلًا وَمَعْنَى وَمِنْهُمَا لَوْ اخْتَلَفَا قَبْلَ قَطْعِهِ تَحَالَفًا اتَّفَقَا وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ التَّحَالَفَ مَعَ بَقَايِهِ أَوْجَبَهُ مَعَ تَغْيِيرِ أَحْوَالِهِ وَعَلَيْهِ يُبْدَأُ بِالْمَالِكِ كَمَا قَالَاهُ وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ بَلْ بِالْخِيَّاطِ؛ لِأَنَّهُ بَائِعُ الْمَنْفَعَةِ (وَلَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ) بَعْدَ حَلْفِهِ؛ لِأَنَّهُمَا تَجِبُ بِالْإِذْنِ، وَقَدْ ثَبِتَ عَدَمُهُ بِبَيْمِينِهِ (وَعَلَى الْخِيَّاطِ أَرَشُ النِّقْصِ) لِمَا ثَبِتَ مِنْ انْتِفَاءِ الْإِذْنِ وَالْأَصْلُ الضَّمَانُ وَقَضِيَّةٌ مَا تَقَرَّرَ مِنْ انْتِفَاءِ الْإِذْنِ مِنْ أَصْلِهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَرَشِ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ صَحِيحًا وَمَقْطُوعًا وَهُوَ مَا رَجَحَهُ الْإِسْنَوِيُّ كَابِنِ أَبِي عَصْرُونَ وَغَيْرِهِ وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ تَرْجِيحِ السُّبْكِيِّ أَنَّهُ مَا مَقْطُوعًا قَمِيصًا وَمَقْطُوعًا قَبَاءً؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْقَطْعِ مَأْذُونٌ فِيهِ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ لَا نَظَرَ لِهَذَا مَعَ ثُبُوتِ الْمُخَالَفَةِ

سَيَرَهَا هُوَ لَا إِذَا سَيَرَهَا الْمُؤَجَّرُ وَالْأَفْلَا أَثَرُ لَتَحْمِيلِ الْمُسْتَأْجِرِ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (إِنْ تَلَفْتَ بِغَيْرِ الْمَحْمُولِ) بِخِلَافِ مَا إِذَا تَلَفْتَ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا قَضِيَّةُ الْعَارِيَةِ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (بَعْدَ قَطْعِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِخِيْطِهِ اهـ رَشِيدِيّ عِبَارَةٌ عَشْرُ أَيٍّ مِنَ الْخِيَّاطِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيٍّ مِنَ الْمَعْنَى اهـ كُرْدِيّ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيُّ الثَّانِي الْمَرْجُوح. قَوْلُهُ: (يُبْدَأُ بِالْمَالِكِ) لِأَنَّهُ فِي رُتْبَةِ الْبَائِعِ وَيَجْمَعُ كُلُّ فِي حَلْفِهِ التَّقْيِ وَالْإِثْبَاتِ اهـ كُرْدِيّ. قَوْلُهُ: (يُبْدَأُ بِالْمَالِكِ) مُعْتَمِدٌ اهـ عَشْرُ.

قَوْلُهُ (لَسِي): (وَعَلَى الْخِيَّاطِ أَرَشُ النِّقْصِ) وَلِلْخِيَّاطِ نَزْعُ خِيْطِهِ وَعَلَيْهِ أَرَشُ النَّزْعِ إِنْ حَصَلَ بِهِ نَقْصٌ وَلَهُ مَنَعُ الْمَالِكِ مِنْ شَدِّ خِيْطٍ فِي خِيْطِ الْخِيَّاطِ يَجْرُهُ فِي الدَّرُوزِ مَكَانَهُ إِذَا نَزَعَ وَلَوْ قَالَ الْمَالِكُ لِلْخِيَّاطِ إِنْ كَانَ هَذَا الثُّوبُ يَكْفِينِي قَمِيصًا فَاظْطَعُهُ فَقَطَّعَهُ وَلَمْ يَكْفِهِ ضَمِنَ الْأَرَشُ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ مُشْرُوطٌ بِمَا لَمْ يَوْجَدْ وَإِنْ قَالَ لَهُ فِي جَوَابِهِ هُوَ يَكْفِيكَ فَقَالَ أَقْطَعُهُ فَقَطَّعَهُ وَلَمْ يَكْفِهِ لَمْ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ مُطْلَقٌ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَمُعْنَى وَنَهَايَةُ. قَوْلُهُ: (مِنْ انْتِفَاءِ الْإِذْنِ مِنْ أَصْلِهِ) هَذَا مَمْنُوعٌ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ تَرْجِيحِ السُّبْكِيِّ) اِعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى مَا رَجَحَهُ السُّبْكِيُّ وَإِلَيْهِ مَالُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ قَالَ وَعَلَى هَذَا لَوْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا تَفَاوُتٌ أَوْ كَانَ مَقْطُوعًا قَبَاءً أَكْثَرَ قِيَمَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ اهـ. قَوْلُهُ: (لِهَذَا) أَيُّ لِلْإِذْنِ فِي أَصْلِ الْقَطْعِ.

بِعَارَةِ لِيَزِيدَ أَوْ نَحْوَهَا وَقَضِيَّتُهُ جَوَازُ إِجَارَتِهَا لَهُ لِيَزِيدَ وَقَدْ يُلْتَزَمُ فَلْيُحَرِّزْ. قَوْلُهُ: (إِنْ تَلَفْتَ بِغَيْرِ الْمَحْمُولِ) بِخِلَافِ مَا إِذَا تَلَفْتَ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ قَضِيَّةُ الْعَارِيَةِ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ قَوْلُ الرُّوضِ ضَمِنَ الْعَشْرَةَ أَيْضًا.

قَوْلُهُ فِي (لَسِي): (وَعَلَى الْخِيَّاطِ أَرَشُ النِّقْصِ) فِي شَرْحِ م ر وَلِلْخِيَّاطِ نَزْعُ خِيْطِهِ وَعَلَيْهِ أَرَشُ نَقْصِ النَّزْعِ إِنْ حَصَلَ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ وَلَهُ مَنَعُ الْمَالِكِ مِنْ شَدِّ خِيْطٍ فِيهِ يَجْرِي فِي الدَّرُوزِ مَكَانَهُ اهـ. قَوْلُهُ: (مِنْ انْتِفَاءِ الْإِذْنِ مِنْ أَصْلِهِ) هَذَا مَمْنُوعٌ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ تَرْجِيحِ السُّبْكِيِّ) اِعْتَمَدَ م ر

المُقْتَضِيَةَ لانتفاء الإذن من أصله بدليل عَدَمِ الأجرة له ويُؤخَذُ من هذا ومن تفصيلهم المذكور في الروضة وغيرها في المخالفة في النسخ المُستأجر له ومن قولهم لو استؤجر لِنسخ كتاب فَعَبَّرَ ترتيب أبوابه فإن أمكن البناء على بعض المكتوب كأن كَتَبَ الباب الأول مُنفَصِلًا بحيث يبنى عليه استحقُّ بقسطه من الأجرة وإلا فلا شيء له أن من استؤجر لِتَضْرِيْبِ ثَوْبٍ بِخُيُوطٍ معدودة وقسمة بينة متساوية فحاطه بأنقَصَ وأوسع في القسمة لم يستحق شيئًا لمخالفته المشروط إلا إن تَمَكَّنَ من إتمامه كما شَرَطَ وأتمه فيستحقُّ الكلُّ أو من البناء على بعضه فيستحقُّ أجرة ذلك البعض.

(فصل) فيما يقتضي انفساخ الإجارة والتخير في فسخها وعدمها وما يتبع ذلك

☐ قوله: (المُقْتَضِيَةَ لانتفاء الإذن من أصله) هذا ممنوع وكيف لا وهما مُتَّفِقَانِ على أصل الإذن اه سم. ☐ قوله: (بدليل عَدَمِ الأجرة إلخ) لا دلالة فيه؛ لأنَّ عَدَمَهَا لانتفاء الصِّفَةِ المطلوبة لِلْمَالِكِ اه سم عبارة التَّهْيَاةِ ولا يقدح في ترجيح الأول يعني ما رجَّحه السُّبْكِيُّ عَدَمُ الأجرة له إذ لا ملازمة بينهما وبين الضمان اه. ☐ قوله: (ويؤخذ) إلى الفصل في التَّهْيَاةِ. ☐ قوله: (من هذا) أي مما في المتن. ☐ قوله: (كان كَتَبَ الباب الأول) أي في الوسط أو الآخر. ☐ قوله: (أن من استؤجر إلخ) نائب فاعل يؤخذ. ☐ قوله: (لتضريب ثوب بخيوط إلخ) أي ليخيط عليه طرازًا أي عَلمًا بعشرة خيوط مثلًا اه كُرْدِيّ والأولى لِيَتَقَنَّهَ بِعَشْرَةِ أَصْطُرٍّ مَثَلًا من الخياطة. ☐ قوله: (بينه) بكسر الباء جمع بين بمعنى البعد يعني قَسَمَ البعد بين الخيوط بأن قال كلُّ بُعْدٍ مُضْبَعَانِ مَثَلًا اه كُرْدِيّ. ☐ قوله: (بأن نقص) راجع إلى الخيوط وقوله: (وأوسع) إلى قسمة البينة بأن حاط مَثَلًا بِخَمْسَةِ خُيُوطٍ وَقَسَمَ البينة بأربع أصابع اه كُرْدِيّ. ☐ قوله: (وأوسع) الواو بمعنى أو لأنَّ كلاً منهما مُخَالِفٌ لِمَا شَرَطَ من التَّسَاوِيِ اه ع ش. ☐ قوله: (أو من البناء إلخ) عطف على من إتمامه.

(فصل: فيما يقتضي انفساخ الإجارة)

☐ قوله: (فيما يقتضي) إلى قوله ولا يجوز لِلنَّاظِرِ في التَّهْيَاةِ. ☐ قوله: (وعدمها) الأولى وما لا يقتضيها إذ ليس في الفصل بيان شيء يقتضي عَدَمَ الانفساخ أو التَّخْيِيرِ بل ذلك العدم هو الأصل حتى يوجد ما يرفعه اه رَشِيدِيّ وقوله الأولى وما لا يقتضيها أي كما في شرح المنهج. ☐ قوله: (وما يتبع ذلك) أي كقوله ولو أكرى جِمالًا إلخ.

ترجيح السُّبْكِيِّ.

☐ قوله: (لانتفاء الإذن من أصله) هذا ممنوع وكيف لا وهما مُتَّفِقَانِ على أصل الإذن. ☐ قوله: (بدليل عَدَمِ الأجرة له) لا دلالة فيه؛ لأنَّ عَدَمَهَا لانتفاء الصِّفَةِ المطلوبة لِلْمَالِكِ. ☐ قوله: (إلا إن تَمَكَّنَ إلخ) أفتى بذلك شيخنا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ

(لا تنفسخ إجارة) عَيْنِيَّةٌ أو في الذِّمَّةِ بنفسِها ولا بفسخ أحدِ العاقِدينِ (بغْذِرٍ) لا يُوجِبُ خَلَلًا في المعقودِ عليه (كتَعَذَّرَ وقوِدَ) بفتح الواو كما بَحْطَه ما يُوقَدُ به ويَضْمُها المصدَرُ (حَمَامٌ) على مُستأجرِهِ ومثله على الأوجه ما لو عَدِمَ دُخُولُ النَّاسِ لَهُ لِفِتْنَةٍ أو خَرَابٍ ما حَوْلَهُ كما لو خَرِبَ ما حَوْلَ الدَّارِ أو الدُّكَّانِ والفرقُ بينهما غيرُ صحيح، ومن ثَمَّ قِيلَ لم يَقُلْ أَحَدٌ فِيمَنْ اسْتَأْجَرَ رَحًا فَعَدِمَ الْحَبَّ لِقَحْطِ أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ (و) تَعَذَّرَ (سَفَرٍ) بفتح الفاءِ بالدَّائِيَةِ المُسْتَأْجِرَةِ لَطَرُوْ خَوْفٍ مثلاً وبشكونِها جفَعُ مُسَافِرٍ أي رُفْقَةٍ يَخْرُجُ مَعَهُمْ وَيَصْبُحُ عَطْفُهُ على بَغْذِرٍ أي وكسْفِرٍ أي طُرُوهُ لِمُكْتَرِي دَارٍ مثلاً (و) نَحْوِ (مَرَضٍ مُسْتَأْجِرٍ دَائِيَةٍ لِسَفَرٍ) ومُؤَجَّرِهَا الَّذِي يَلْزَمُهُ الخُرُوجُ مَعَهَا إِذْ لَا خَلَلَ فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ وَالِاسْتِنَابَةُ مُمَكِّنَةٌ نَعَمْ التَّعَذُّرُ الشَّرْعِيُّ يُوجِبُ الْإِنْفِسَاحَ كَأَنِ اسْتَأْجَرَهُ لِقَلْعِ سِنٍّ مُؤَلِّمٍ فَوَالَ أَلَمَهُ وَإِمَّاكَانَ عَوْدِهِ لَا نَظَرَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ وَكَذَا الْحِسِّيُّ

قوله: (عَيْنِيَّةٌ) إلى قوله أما إذا أوجب في المعنى إلا قوله والفرق إلى المتن. قوله: (بنفسها إلخ) في هذا التقدير تعلّق الجارين بمعنى واحدٍ بعاملٍ واحدٍ عبارةً المعنى والمُحَلَّى عَيْنًا كَانَتْ أَوْ ذِمَّةً وَلَا تُنْفَسَخُ بِغْذِرٍ اهـ وهذه مُخْتَصَرَةٌ وَسَالِمَةٌ. قوله: (لا يوجب خللاً إلخ) سيذكر مختزّه اهـ سم. قوله: (ويضمها المصدّر) هذا بيانٌ للأشهرِ ولا فَيْلٌ بِالضَّمِّ فِيهِمَا، وقيل بالفتح فيهما اهـ ع ش. قوله: (ما لو عديم) من بابِ عَلِمَ وَتَصَحَّ قِرَاءَتُهُ بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. قوله: (لفِتْنَةٍ أو خَرَابٍ إلخ) أي أو غيرِهما. قوله: (والفرق بينهما) أي بَيَّنَّ مَسْأَلَةَ عَدَمِ دُخُولِ النَّاسِ الْحَمَامَ بِسَبَبِ الْفِتْنَةِ أو خَرَابٍ ما حَوْلَهُ الَّتِي قَاسَهَا وَمَسْأَلَةَ خَرَابٍ ما حَوْلَ الدَّارِ أو الدُّكَّانِ الَّتِي قَاسَ عَلَيْهَا وَمُرَادُهُ بِهِ رَدُّ مَا فِي الْبَحْرِ مِنْ أَنَّ عَدَمَ دُخُولِ الْحَمَامِ بِسَبَبِ مَا ذَكَرَ عَيْبٌ بِخِلَافِ الْحَانُوتِ وَالدَّارِ فَإِنَّهُمَا يُسْتَأْجَرَانِ لِلسُّكْنَى وَهِيَ مُمَكِّنَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ اهـ رَشِيدِي. قوله: (ومن ثم إلخ) أي من أجل عَدَمِ صِحَّةِ الْفَرْقِ. قوله: (رَحَى) أي طاحونًا قال السَّيِّدُ عَمَرَ إِنْ رَحَى فِي أَصْلِهِ بِالْأَلْفِ اهـ. قوله: (وتَعَذَّرَ سَفَرٍ) أَشَارَ بِهِ إِلَى عَطْفِهِ عَلَى وَقْوِدِ اهـ ع ش. قوله: (بفتح الفاءِ بالدَّائِيَةِ المُسْتَأْجِرَةِ لَطَرُوْ خَوْفٍ إلخ) وَعَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ يَكُونُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَمَرَضٍ مُسْتَأْجِرٍ إلخ مِنْ عَطْفٍ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ إِذْ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ تَعَذُّرِ السَّفَرِ وَانْظُرْ مَا نَكْتَتُهُ اهـ رَشِيدِي وَقَوْلُهُ مِنْ جُمْلَةِ تَعَذُّرِ السَّفَرِ أَي مِنْ جُمْلَةِ أَسْبَابِهِ. قوله: (ويصيح عطفه إلخ) أي سَفَرٍ بِفَتْحِ الْفَاءِ. قوله: (ونحو مرضٍ إلخ) أَشَارَ إِلَى عَطْفِهِ عَلَى تَعَذُّرٍ أَي عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَكَعَرُوضِ مَرَضٍ إلخ اهـ.

قوله: (الذي يلزمه الخروج إلخ) أي بأن كانت إجارة ذِمَّةً اهـ ع ش. قوله: (إذ لا خلل إلخ) عبارةً الْمُعْنَى وَالْمَعْنَى فِي الْجَمِيعِ أَنَّهُ لَا خَلَلَ فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ وَالِاسْتِنَابَةُ مِنْ كُلِّ مَنُهَا مُمَكِّنَةٌ اهـ. قوله: (والاستنباطُ مُمَكِّنَةٌ) تَأْمَلْ مَا لَوْ تَعَذَّرَتْ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ وَقَدْ يُقَالُ النَّادِرُ لَا عِبْرَةَ بِهِ. قوله: (نعم) إلى قوله أما إذا وافقه المعنى كما يأتي وخالفه النهاية. قوله: (كان استأجره إلخ) الانفساخ هنا مُشْكِلٌ بِنَاءِ

(فصل: فيما يقتضي انفساخ الإجارة إلخ)

قوله: (لا يوجب خللاً إلخ) يأتي مختزّه. قوله: (ومثله على الأوجه إلخ) اعتمدّه م ر. قوله: (كان استأجره لقلع سن إلخ) الانفساخ هنا مُشْكِلٌ بِنَاءِ عَلَى جَوَازِ إِبْدَالِ الْمُسْتَوْفَى بِهِ وَلَعَلَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى

إِنْ تَعَلَّقَ بِمَصْلَحَةٍ عَائِدَةٍ كَأَنْ اسْتَأْجَرَ الْإِمَامَ ذِمِّيًّا لِجِهَادٍ فَصَالِحٌ قَبْلَ الْمَسِيرِ أَمَّا إِذَا أَوْجِبَ خَلًّا فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ فَإِنْ أَزَالَ مَنْفَعَتَهُ بِالْكُلِّيَّةِ انْفَسَخَتْ وَإِنْ عَيَّنَّ بِحَيْثُ أَثَّرَ فِي مَنْفَعَتِهِ تَأْثِيرًا يَظْهَرُ بِهِ تَفَاوُثُ الْأَجْرَةِ تَخَيَّرَ الْمُكْتَرِي وَسَيَذْكُرُ أَمِثْلَهُ لِلنُّوَاعِينَ.

(ولو استأجر أرضًا للزراعة فزرع فهلك الزرع بجائحة) كسبيل أو جراد (فليس له الفسخ ولا حط شيء من الأجرة) إذ لا خلل في منفعة الأرض كما لو احترق بئر مستأجر دكان.

(وتنفسخ) الإجارة بتلف مستوفى منه عين في عقدها شرعًا كمسلمة استؤجرت عينها مدة لخدمة مسجد فحاضت فيها أو حشا كالموت فتتفسخ

على جواز إبدال المستوفى به ولعل هذا مبني على المقابل ثم رأيت في شرح م ر ما نصه بناءً فيهما أي الشرعي والحسي على ما مر من عدم جواز إبدال المستوفى به والأصح خلافه انتهى اهـ سم .

☐ قوله: (كان استأجر الإمام الخ) ضعفه اهـ ش وعبارة المعنى .

(تنبيه): يستثنى من ذلك إجارة الإمام ذميًا للجهاد وتعدّر لصلح حصل قبل مسير الجيش فإنه عذر للإمام يسترجع به كل الأجرة كما قاله الماوردي وإفلاس المستأجر قبل تسليم الأجرة ومضي المدة فإنه يجوز للمؤجر الفسخ كما أطلقه في الروضة وأصلها اهـ . ☐ قوله: (أما إذا أوجب) أي العذر اهـ سم .

☐ قوله: (للتنوعين) أي الإزالة والتعيب .

☐ قول (س): (ولا حط شيء من الأجرة) وله أن يزرحها ثانياً زرعاً يذرك قبل فراغ المدة فيما يظهر من نوع ما استأجر له أو غيره مما لا يزيد ضرره عليه ثم إن تأخر عن مدة الإجارة أبقى بأجرة المثل لذلك الزمن اهـ ش . ☐ قوله: (إذ لا خلل في منفعة الأرض) فلو تلفت بجائحة أبطلت قوة الإثبات انفسخت الإجارة في المدة الباقية فلو تلف الزرع قبل تلف الأرض وتعدّر إبداله قبل الانفساخ بتلفها لم يسترد من المسمى لما قبل التلف شيئاً، وأما ما بعد التلف فيسترد ما يقابله من المسمى لبطان العقد فيه وإن تلفت الأرض أو لا استرد المستقبل وكذا الماضي كما في جواهر القمولي وإن اقتضى كلام ابن المقرئ خلافه معني وأسنى وقد يقال إن قول المصنف وتنفسخ الإجارة بموت الذابة والأجير المعينين في المستقبل لا الماضي الخ يؤيد بل يصرح بما اقتضاه كلام ابن المقرئ إذ لا فرق بين تلف الأرض وتلف الحيوان المعين كما مر آنفاً عن المعني ما يفيدُه . ☐ قوله: (شرعاً) راجع لتلف . ☐ وقوله: (أو حشا) عطف على شرعاً ش اهـ سم .

المقابل ثم رأيت في شرح م ر ما نصه بناءً على ما مر من عدم جواز إبدال المستوفى به والأصح خلافه اهـ . ☐ قوله: (كان استأجر الإمام ذميًا الخ) قد يشكل الانفساخ هنا بأن الأصح جواز إبدال المستوفى به وكان هذا لمذكرك آخر لكون استئجار الذمي للجهاد منوطاً بنظر الإمام وظهور المصلحة وقد لا يتحقق في جهاد آخر ولا يقوم أحد الجهادين مقام الآخر فيها فناسب الانفساخ مطلقاً م ر وليتأمل كون هذا من المستوفى به . ☐ قوله: (أما إذا أوجب) أي العذر . ☐ قوله: (شرعاً) راجع لتلف وقوله أو حشا عطف على

(بموت) نحو (الدائية والأجير المعتبرين) ولو بفعل المستأجر لفوات المنفعة المعقود عليها قبل قبضها كالمبيع قبل قبضه وإنما استقر بإثلاف المشتري له ثمنه؛ لأنه وارد على العين وإثلافها صار قابضاً لها بخلاف المنفعة هنا؛ لأن الانقضاء إنما هو (في) الزمان (المستقبل) ومنافعه معدومة لا يتصور ورود الإثلاف عليها (لا) في الزمن (الماضي) بعد القبض الذي لم يثله أجره فلا تنفسخ (في الأظهر) لاستقراره بالقبض ومن ثم لم يثبت فيه خيار (فيستقر قسطه من المسمى) بالنظر لأجرة المثل بأن تقوم منفعة المدة الماضية والبقية ويوزع المسمى على نسبة قيمتهما حالة العقد دون ما بعده فإذا كانت مدة الإجارة سنة ومضى نصفها وأجره مثله مثلاً أجره النصف الباقي وجب من المسمى ثلثاه وإن كان بالعكس فثلثه لا على نسبة المدةين لاختلافها إذ قد تزيد أجرة شهر على شهر وخرج بالمستوفى منه المستوفى به

□ قول (الشيء): (بموت الذابة والأجير إلخ) وكذا مُعَيَّنٌ غيرُهُما اهـ مُعْنِي قولُهُ بِمَوْتِ نَحْوِ الذَّابَّةِ لَعَلَّ حَقَّهُ أَنْ يُقَالَ بِنَحْوِ مَوْتِ الذَّابَّةِ . □ قَوْلُهُ: (ولو بفعل المُستأجر) إلى قولهِ وفي الدُّمَّةِ في المُعْنِي إلَّا قولُهُ وَخَرَجَ إلى المَثْنِ . □ قَوْلُهُ: (ولو بفعل المُستأجر) أي ويَكُونُ بِإِثْلَافِ الذَّابَّةِ ضَامِنًا لِقِيَمَتِهَا اهـ ش . □ قَوْلُهُ: (وإنما اسْتَقَرَّ إلخ) عِبَارَةُ المُعْنِي فَإِنْ قِيلَ لَوْ أَتَلَفَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الثَّمَنُ فَهَلَّا كَانَ الْمُسْتَأْجِرُ كَذَلِكَ أَجِبٌ بَأَنَّ الْبَيْعَ وَرَدَّ عَلَى الْعَيْنِ فَإِذَا أَتَلَفَهَا صَارَ قَابِضًا لَهَا وَالْإِجَارَةُ وَارِدَةٌ عَلَى الْمَنَافِعِ وَمَنَافِعُ الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ مَعْدُومَةٌ لَا يُتَصَوَّرُ وُروُدُ الْإِثْلَافِ عَلَيْهَا اهـ . □ قَوْلُهُ: (ثُمَّنُهُ) فَاعِلٌ اسْتَقَرَّ وَقَوْلُهُ: (لأنَّهُ وَارِدٌ إلخ) أي إِثْلَافُ الْمُشْتَرِي اهـ سَمِ وَالْأَضْوَابُ إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ إِلَى الْبَيْعِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمُعْنِي . □ قَوْلُهُ: (لأنَّ الْإِنْفِسَاحَ إِنَّمَا هُوَ فِي الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ إلخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْمَزْجِ مِنْ قَطْعِ قَيْدِ مَسْأَلَةِ الْمَثْنِ وَجَعْلِهِ جُزْءًا مِنْ دَلِيلِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ . □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْقَبْضِ) ظَرْفٌ لِلْمَاضِي . □ قَوْلُهُ: (الَّذِي إلخ) نَعَتْ لِلزَّمَنِ ش اهـ سَمِ . قَالَ الْمُعْنِي أَمَّا إِذَا كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَمْ يَكُنْ لِمِثْلِهِ أَجْرَةٌ فَإِنَّهُ يَنْفَسِخُ فِي الْجَمِيعِ ، وَاحْتَرَزَ بِالْمُعَيَّنَيْنِ عَمَّا فِي الدُّمَّةِ فَلَا يَنْفَسِخُ بِتَلَفِهِمَا ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِمَا فَإِذَا أَحْضَرَا وَمَاتَا فِي خِلَالِ الْمُدَّةِ أَبَدَلَا كَمَا مَرَّ اهـ . □ قَوْلُهُ: (فَلَا تَنْفَسِخُ) يُعْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ لِأَنَّ الْإِنْفِسَاحَ إلخ .

• قوله: (وأجرة مثله) أي النصف الماضي. • قوله: (لاختلافهما) أي المدين وفي بعض النسخ بإفراد الضمير بإزجاءه إلى أجرة المدين. • قوله: (إذ قد يزيد إلخ) قضيته أنه لو قسّم الأجرة على الشهر كان قال أجزئتها سنة كل شهر منها بكذا اعتبر ما سماه مؤرخاً على الشهر ولا يُنظر إلى أجرة مثل المدة الماضية ولا المستقبلية وهو ظاهر عملاً بما وقع به العقد اهـ ع ش. • قوله: (وخرج بالمستوفى منه المستوفى به إلخ) قد جزم فيما سبق بالانفساخ بتلف المستوفى به المعين في العقد بقوله أو عيناً فيه ثم

شُرْعًا ش. ٥. فَوُدُ: (ثُمَّتُهُ) فَاعِلٌ اسْتَقَرَّ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ أَيِ إِتْلَافِ الْمُشْتَرِي. ٦. فَوُدُ: (الَّذِي لِمِثْلِهِ أَجْرَةٌ) نَعَتْ لِلزَّمَنِ ش. ٥. فَوُدُ: (وَخَرَجَ بِالْمُسْتَوْفَى مِنْهُ الْمُسْتَوْفَى بِهِ) الْمُعَيَّنُ فِي الْعَقْدِ بِقَوْلِهِ أَوْ عَيْنًا فِيهِ ثُمَّ تَلَفَا أَنْفَسَخَ الْعَقْدَ اه. فَمَا مَعْنَى هَذَا الْإِحْتِرَازِ؟ وَقَوْلُهُ عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ مَعَ أَنَّهُ صَوَّرَ الْمَسْأَلَةَ هُنَا بِالْمُعَيَّنِ فِي الْعَقْدِ.

وغيره ممّا مرّ فلا انفساخ بخلّفه على ما مرّ فيه. (ولا تنفسخ) الإجارة بتؤعنها (بموت العاقدَيْن) أو أحدهما للزومها كالبيع فتترك العين بعد موت المؤجر عند المستأجر أو وارثه ليستوفي منها المنفعة وفي الدّمة ما التزمه ذين عليه فإن كان في التركة وفاء استؤجر منها وإلا تخير الوارث فإن وفى استحقّ الأجرة وإلا فللمستأجر الفسخ واستثنى مسائل بعضها الانفساخ فيه لكونه مورد العقد لا؛ لأنه عاقد كموت الأجير المُعَيّن وبعضها الانفساخ فيه لغير الموت كأن أجز من أوصى له بمنفعة دار حياته فانفساخها بموته إنّما هو لقوات شرط الموصي ولو لم يقل بمنافعه وإنّما قال بأن ينتفع امتنع عليه الإيجار؛ لأنه لم يملكه المنفعة وإنّما أباح له أن ينتفع كما يأتي وكأن أجز المُقَطَّع كما أفتى به المُصنّف، ومراؤه المُقَطَّع للانتفاع لا للملك وبعضها مبني على مرجوح. (و) لا تنفسخ أيضًا بموت (مُتَوَلّي الوقف).....

تلفا انفسخ العقد اه فما معنى هذا الاحتراز؟ وقوله على ما مرّ فيه مع أنّه صوّر المسألة هنا بالمُعَيّن في العقد اه سم. ٥. فوّ: (وغيره) أي والمستوفى فيه وقوله: (ممّا مرّ) أي في شرح يجوز إبداله اه كزدي. ٥. فوّ: (على ما مرّ فيه) أي من أنّه إذا عيّن كلّ من المُستوفى به أو فيه بعد العقد ثم تلف وجب إبداله وإن لم يتلف جاز إبداله برضا المُكترى وإن عيّن في العقد ثم تلف انفسخ العقد اه ع ش. ٥. فوّ: (أو وارثه) أي ولو عامًا ومثله ما لو لم يكن ثم وارث كان مات ذمي لا وارث له ومن أجز وهو مُسلم ثم ارتدّ فماله فيء ومنه منفعة العين المُستأجرة. ٥. فوّ: (وفي الدّمة) مُتعلّق لقوله التزمه وقوله: (ما التزمه) مُبتدأ. ٥. فوّ: (ذين عليه) خبره وفي التعلّق المذكور تقدّم معمول الصّفة على موصوفها. ٥. فوّ: (واستثنى مسائل بعضها إلخ) غرضه بذلك الاعتراض على من استثنى ما ذكر وأن استثناءه إنّما هو صوري لا حقيقي اه رشدي. ٥. فوّ: (الانفساخ فيه لكونه إلخ) هذه الجملة خبر بعضها والجملة نعت مسائل. ٥. فوّ: (لا لأنه عاقد إلخ) فلا يستثنى من عدم الانفساخ لكن استثنى منه مسائل منها ما لو أجز عبده المُعلّق عنقه بصفة فوجدت مع موته فإن الإجارة تنفسخ على الأصح كما اقتضاه كلام الرافعي ومنها ما لو آخر أم ولده ومات في المدة فن الإجارة تنفسخ بموته خلافا لما اقتضاه كلام الرافعي في باب الوقف ومنها المُدبّر فإنّه كالمُعلّق عنقه بصفة ومنها موت البطن الأوّل كما سيأتي ومنها الموصى له بمنفعة دار مثلاً مدّة عمره وردّ بعضهم استثناء هاتين المسألتين بأن الانفساخ ليس بموت العاقد بل لانتهاه حقه بالموت وليس الردّ بظاهر اه مُعني. ٥. فوّ: (ولو لم يقل) أي الموصي ردّ لما قيل إنّ الوصية بالمنافع إباحة لا تملك فلا تصح إيجارها اه كزدي عبارة المُعني وما قيل من أنّ الوصية بالمنفعة إباحة لا تملك فلا تصح إيجارها مردود بأن ذاك محلّه كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الوصية بأن ينتفع بالدار لا بمنفعتيها كما هنا اه. ٥. فوّ: (امتنع عليه) أي الموصى له اه ع ش. ٥. فوّ: (لم يملكه) أي الموصي الموصى له. ٥. فوّ: (كما يأتي) أي في الوصية. ٥. فوّ: (كان أجز المُقَطَّع) عطف على كأن أجز من أوصى إلخ. ٥. فوّ: (وبعضها مُفرّع إلخ) قسيم قوله بعضها الانفساخ فيه إلخ اه ع ش. ٥. فوّ: (بموت مُتَوَلّي الوقف) ثم إن كان قبض الأجرة وتصرّف فيها للمُستحقين لم يُرجع على

أي ناظره بشرط الواقف ولو بوصف كأن شرطه للأرشد من الموقوف عليهم ولم يُقيّد بما يأتي أو بغير شرطه مُستحقاً كان أو أجنبياً إذا أجره للمستحقين أو غيرهم؛ لأنه لما شمل نظره جميع الموقوف عليهم ولم يختص بوصف استحقاق ولا زمنه كان بمنزلة ولي المحجور نعم إن كان هو المستحق وأجر بدون أجره المثل وجوزنا تبعاً للإمام وغيره انفسخت بموته أثناء المدة على ما قاله ابن الرفعة ولا يجوز للناظر إذا أجر سنين أن يدفع جميع أجرتها للبطن الأول مثلاً بل يُعطيهما بقدر ما مضى وإلا ضمن الزائد كما قاله القفال وابن ذريق العيد واعتمده السنوي لكن الذي ارتضاه ابن الرفعة أن له صرف الكل للمستحق حالاً واستظهره غيره بأنه

تركته بشيء وإن كان تصرف فيها لنفسه رجع على تركته بقسط ما بقي وصرف لأرباب الوقف اهـ ع ش وهذا على مرضي النهاية خلافاً للشارح والمغني كما يأتي آنفاً. □ فؤد: (أي ناظره إلخ) من حاكم أو منصوبه أو من شرط له النظر على جميع البطن. □ فؤد: (بما يأتي) أي في شرح ولو أجر البطن الأول. □ فؤد: (مستحقاً كان إلخ) أي الناظر. □ فؤد: (إذا أجره إلخ) الأولى حذف إذا. □ فؤد: (إذا أجره للمستحقين) أي كالبطن الثاني قبل الانتقال إليهم كما هو ظاهر اهـ سم. □ فؤد: (إن كان هو) أي الناظر. □ فؤد: (وجوزناه) أي على الراجح اهـ ع ش عبارة المغني فإنه يجوز له ذلك كما صرح به الإمام وغيره فإذا مات في أثناء المدة انفسخت اهـ. □ فؤد: (على ما قاله إلخ) عبارة النهاية والمغني كما قاله إلخ اهـ. □ فؤد: (كما قاله القفال إلخ) اعتمده المغني وشرح الرزح خلاًفاً للنهاية كما مر. □ فؤد: (كما قاله القفال إلخ) قال شيخنا الأستاذ في كثره قال الزركشي وقياسه أنه لو أجر الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الأجرة لتوقع ظهور كونه لغيره بموته قال الجلال البكري وقد يطرد هذا في المقتطع أي يقال لا يتصرف إلا في أجرة ما مضى إذ للإمام أن يرجع ويقطع لغيره وقد يموت فينتهي إقطاعه ويعود لبيت المال وهو حسن اهـ أي والكلام في إقطاع الإزفاق بل يمكن أن يدعي أن الحكم كذلك في المقتطع وإن قلنا بما قاله ابن الرفعة لظهور الفرق فليأمل اهـ سم. □ فؤد: (أن له صرف الكل إلخ) اعتمده النهاية

□ فؤد: (إذا أجره للمستحقين) أي كالبطن الثاني قبل الانتقال إليهم كما هو ظاهر. □ فؤد: (كما قاله القفال إلخ) قال شيخنا الأستاذ الجليل أبو الحسن البكري في كثره قال الزركشي وقياسه أنه لو أجر الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الأجرة لتوقع ظهور كونه لغيره بموته قال الجلال البكري وقد يطرد هذا في المقتطع أي يقال لا يتصرف إلا في أجرة ما مضى إذ للإمام أن يرجع ويقطع لغيره وقد يموت فينتهي إقطاعه وقد يعود لبيت المال وهو حسن اهـ. أي والكلام في إقطاع الإزفاق بل يمكن أن يدعي أن الحكم كذلك في المقتطع، وإن قلنا بما قاله ابن الرفعة لظهور الفرق فليأمل. □ فؤد: (أن له صرف الكل للمستحقين) وبأنه لا ضمان على الناظر لو مات الأخذ قبل انقضاء المدة وانصل الاستحقاق بغيره ولا ضمان على المستأجر بل يرجع أهل البطن الثاني على تركه القايض من وقت موته اهـ شرح م ر. □ فؤد: (أن له صرف الكل إلخ) ظاهره وإن قطع عادة بعدم بقاء المستحق إلى تمام المدة بأن بلغ مائة

مَلِكُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ظَاهِرًا وَعَدَمُ الْاسْتِقْرَارِ لَا يُنَافِي جَوَازَ التَّصَرُّفِ كَمَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ وَفِي
إِجَارَةِ أَرْبَعِ سِنِينَ بِثَمَانِينَ دِينَارًا السَّابِقَةَ فِي الزَّكَاةِ وَبَأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى الْأَوَّلِ مَنَعُ الشَّخْصِ مِنَ
التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِهِ مَعَ عَدَمِ تَقَدُّمِ حَجَرٍ عَلَيْهِ وَبَأَنَّهُ إِذَا بَقِيَ فِي يَدِ النَّاطِرِ فَإِنْ ضَمِنَ فَهُوَ خِلَافُ
الْقَاعِدَةِ وَإِلَّا أَصَرَّ ذَلِكَ بِالْمَالِكِ، وَالَّذِي يَتَّجِهُ الْأَوَّلُ وَيُجَابُ عَمَّا ذَكَرَ أَنَّ النَّاطِرَ يَلْزَمُهُ
التَّصَرُّفُ بِالْأَصْلَحِ لِلْوَقْفِ وَالْمُسْتَحِقِّ وَلَا أَصْلَحِيَّةَ بَلْ لَا صَلَاحَ فِي دَفْعِ الْكُلِّ لَهُ حَالًا مَعَ غَلْبَةِ
تَضْيِيعِهِ لَهُ الْمُتَرَتِّبِ عَلَيْهِ ضَيَاعُ الْوَقْفِ مِنَ الْعِمَارَةِ وَمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْمُسْتَحِقِّينَ مِنَ الصَّرْفِ إِلَيْهِ
وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا نَظَرَ لِمَا يَلْزَمُ مِمَّا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ هُنَا مُرَاعَى فَلَيْسَ عَلَى حَقِيقَةِ الْأَمْلَاكِ وَبِقَاوُهُ
فِي يَدِ النَّاطِرِ بِشُرُوطِهِ وَإِلَّا فَالْقَاضِي الْأَمِينُ أَصْلَحُ مِنْ تَمْكِينِ مَنْ يُذْهِبُهُ بِالْكُلِّيَّةِ لَا سِيَّمَا إِنْ
كَانَ مُعْسِرًا (وَلَوْ أَجَرَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ) مَثَلًا أَوْ بَعْضُهُمُ الْوَقْفَ، وَقَدْ شَرِطَ لَهُ النَّظَرُ لَا مُطْلَقًا بَلْ
مُقَيَّدًا بِنَصْبِهِ

عِبَارَتُهُ هُنَا وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلنَّاطِرِ صَرْفُ الْأَجْرَةِ الْمُعْجَلَةِ لِأَهْلِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لَوْ مَاتَ
الْآخِذُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ وَانْتَقَلَ الْاسْتِحْقَاقُ لِغَيْرِهِ وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ بَلْ يَرْجِعُ أَهْلُ الْبَطْنِ الثَّانِي
عَلَى تَرَكَةِ الْقَابِضِ مِنْ وَقْتِ مَوْتِهِ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَبَعًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ خِلَافًا لِلْقَفَالِ وَمَنْ تَبِعَهُ
أَه: قَالَ سَمِيعُ ش. قَوْلُهُ لَوْ مَاتَ الْآخِذُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ ظَاهِرُهُ وَلَوْ قُطِعَ بِذَلِكَ عَادَةً أَه أَقُولُ قَدْ
صَرَّحَ بِهِ النَّهَائِيَّةُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ وَقَدْ مَنَّا هُنَاكَ مَا فِيهِ. ه. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) أَيُ الزَّائِدُ أَوْ جَمِيعُ الْأَجْرَةِ. ه. قَوْلُهُ: (وَفِي
إِجَارَةِ الْخ) عَطَفَ عَلَى أَوَّلِ الْبَابِ. ه. قَوْلُهُ: (وَبِأَنَّهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى بَأَنَّهُ مَلِكُ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوَّلِ)
أَيُ مَا قَالَهُ الْقَفَالُ. ه. قَوْلُهُ: (مَنَعُ الشَّخْصِ) أَيُ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ مَثَلًا. ه. قَوْلُهُ: (إِذَا بَقِيَ) أَيُ الزَّائِدُ. ه. قَوْلُهُ: (فَإِنْ
ضَمِنَ) أَيُ دَخَلَ فِي ضَمَانِ النَّاطِرِ. ه. قَوْلُهُ: (بِالْمَالِكِ) يَعْنِي مُسْتَحِقَّ الْوَقْفِ. ه. قَوْلُهُ: (عَمَّا ذَكَرَ) أَيُ
لَا سِتْظَهَارَ مَا قَالَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ. ه. قَوْلُهُ: (وَمَنْ بَعْدَهُ الْخ) أَيُ وَضِياعُ الْبَطْنِ الثَّانِي مَثَلًا. ه. قَوْلُهُ: (وَمَعَ ذَلِكَ)
أَيُ النَّاطِرُ يَلْزَمُهُ التَّصَرُّفُ بِالْأَصْلَحِ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمَلِكَ الْخ) وَالْأَوَّلَى وَأَيْضًا أَنَّ الْمَلِكَ هُنَا الْخ.
ه. قَوْلُهُ: (وَالْأَخ) أَيُ إِنْ قُفِدَ النَّاطِرُ بِشُرُوطِ فُقِي يَدِ الْقَاضِي الْخ. ه. قَوْلُهُ: (أَصْلَحُ الْخ) خَبَرٌ وَبِقَاوُهُ.

ه. قَوْلُهُ: (مَنْ يُذْهِبُهُ) كَالْبَطْنِ الْأَوَّلِ. ه. قَوْلُهُ: (مَثَلًا) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّي لَا انْقِطَاعُ مَاءِ أَرْضٍ فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلُهُ
وَبَسْطُهُ إِلَى انْدَفَع. ه. قَوْلُهُ: (مَثَلًا) عِبَارَةُ الْمُثَنِّي وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ كُلُّ الْبُطُونِ
كَذَلِكَ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ عَمَّا لَوْ كَانَ الْمُؤَجَّرُ الْحَاكِمَ أَوْ الْوَاقِفَ أَوْ مَنْصُوبَهُ وَمَاتَ
الْبَطْنُ الْأَوَّلُ كَمَا أَوْصَحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ فَالصَّحِيحُ عَدَمُ الْإِنْفِسَاخِ؛ لِأَنَّ الْعَاقِدَ نَاطِرًا لِلْكُلِّ أَه. ه. قَوْلُهُ: (وَقَدْ
شَرِطَ لَهُ النَّظَرُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُثَنِّي وَشَرِطَ الْوَاقِفُ لِكُلِّ بَطْنٍ مِنْهُمْ النَّظَرُ فِي حِصَّتِهِ مُدَّةَ اسْتِحْقَاقِهِ فَقَطْ
أه. ه. قَوْلُهُ: (بَلْ مُقَيَّدًا بِنَصْبِهِ الْخ) خَرَجَ بِذَلِكَ مَا يَقَعُ كَثِيرًا فِي شُرُوطِ الْوَاقِفِينَ مِنْ قَوْلِهِمْ وَقَفْتُ هَذَا
عَلَى ذُرِّيَّتِي وَنَسْلِي وَعَقْبِي إِلَى آخِرِ شُرُوطِهِ وَيَجْعَلُونَ مِنْ ذَلِكَ النَّظَرَ لِلْأَرَشِدِ فَلَا أَرَشِدَ فَلَا تَنْفَسِيخُ
الْإِجَارَةِ بِمَوْتِ النَّاطِرِ الْمُسْتَحِقِّ لِلنَّظَرِ بِمُقْتَضَى الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ بِشَرِطِ
الْوَاقِفِ وَلَوْ بَوَصَفِ الْخ أَه ع ش عِبَارَةُ الْمُثَنِّي وَلَوْ أَجَرَ أَحَدُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمُ الْمَشْرُوطَ لَهُ النَّظَرُ

أو بِمُدَّةِ اسْتِحْقَاقِهِ (مُدَّةٌ) لِمُسْتَحِقٍّ أَوْ غَيْرِهِ (وَمَاتَ قَبْلَ تَمَامِهَا أَوْ) أَجَرَ (الْوَلِيَّ صَبِيًّا) أَوْ مَالَهُ مُدَّةٌ لَا يَلْغُ فِيهَا (بِالسَّنِّ فَبَلَغَ) رَشِيدًا (بِالاحتِلَامِ) أَوْ غَيْرِهِ (فَالأَصَحُّ انْفِسَاخُهَا فِي الْوَقْفِ) لِأَنَّهُ لَمَّا تَقَيَّدَ نَظَرٌ مِنْ جِهَةِ الْوَاقِفِ بِمُدَّةِ اسْتِحْقَاقِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ وِلَايَةٌ عَلَى الْمَنَافِعِ الْمُتَنَقِّلَةِ لِغَيْرِهِ وَبِهِ فَارَقَ النَّاطِرُ السَّابِقَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لَهُ النَّظَرُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَحِقَّ كَانَتْ وِلَايَتُهُ غَيْرَ مُقَيَّدَةٍ بِشَيْءٍ فَسَرَى أَثَرُهَا عَلَى غَيْرِهِ وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ وَبِهَذَا الَّذِي قَرَّرْتُهُ هُنَا وَبَسْطُتُهُ فِي الْفَتَاوَى بِمَا لَا يُسْتَعْنَى عَنْ مُرَاجَعَتِهِ انْدَفَعَ مَا لِلشَّرَاحِ هُنَا فَتَأَمَّلْهُ وَخَرَجَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ لَمْ يُشْرَطْ لَهُ نَظَرٌ عَامٌّ وَلَا خَاصٌّ فَلَا يَصِحُّ إِيجَارُهُ وَكِلَاؤُهُمَا لَا يُخَالِفُهُ خِلَافًا لِمَنْ رَعَمَهُ

بِالْأَرشَدِيَّةِ ثُمَّ مَاتَ انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ فِي نَصْبِهِ خَاصَّةً كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ وَاعْتَمَدَهُ الْغَزِّيُّ اهـ .
 ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ بِمُدَّةِ اسْتِحْقَاقِهِ) وَلَيْسَ مِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَوْ جَعَلَ النَّظَرُ لِرِوَجَتِهِ مَا دَامَتْ عَزْبَةٌ أَوْ لَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَفْسُقْ فَلَا يَنْفَسَخُ مَا أَجَرَهُ بِالتَّزْوُجِ أَوْ بِالْفُسُقِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ اهـ رَشِيدِيٌّ يَعْنِي عَشْرَ عِبَارَتِهِ قَوْلُ م ر بِمُدَّةِ اسْتِحْقَاقِهِ قَضِيَّةُ التَّعْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ عَنِ الْاسْتِحْقَاقِ بِغَيْرِ الْمَوْتِ كَانَ شَرْطُ النَّظَرِ لِرِوَجَتِهِ مَثَلًا مَا دَامَتْ عَزْبَةٌ أَوْ لِابْنِهِ إِلَّا أَنْ يَفْسُقَ فَتَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ أَوْ فَسَقَ الْإِبْنُ أَنْ يَكُونَ كَالْمَوْتِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ . ٥ قَوْلُهُ: (لِمُسْتَحِقٍّ) كَالْبَطْنِ الثَّانِي قَبْلَ الْإِنْتِقَالِ إِلَيْهِمْ كَمَا مَرَّ عَنْ سَم .
 ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرِهِ) كَالْحَيِضِ سَم وَع ش .

٥ قَوْلُهُ (بِشَيْءٍ) (فَالأَصَحُّ انْفِسَاخُهَا فِي الْوَقْفِ) أَيَّ وَلَوْ كَانَتْ الْإِجَارَةُ لِضَرُورَةٍ كَعِمَارَةٍ كَمَا هُوَ صَرِيحُ التَّعْلِيلِ الْآتِي وَالْإِجَارَةُ الَّتِي لَا تَنْفَسَخُ إِنَّمَا هِيَ إِجَارَةُ النَّاطِرِ الْعَامِّ لِعُمُومِ وِلَايَتِهِ وَهَذَا الْوَقْفُ لَمْ يُثَبِّتْ لَهُ وَاقِفُهُ نَاطِرًا عَامًّا فَنَاطِرُهُ الْعَامُّ الْحَاكِمُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَمَا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقَمَّ الْوَاقِفُ نَاطِرًا أَصْلًا فَإِنَّ النَّظَرَ لِلْحَاكِمِ وَحَيْثُ نَظَرَ فَالطَّرِيقُ فِي بَقَاءِ الْإِجَارَةِ إِلَى انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ أَنْ يُوجَرَ الْحَاكِمُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَنْ يُفَوِّضُ إِلَيْهِ ذَلِكَ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ أَوْ غَيْرِهِمْ نَعَمْ هُوَ أَيُّ النَّاطِرِ الْمُقَيَّدُ نَظَرُهُ بِمُدَّةِ اسْتِحْقَاقِهِ كَالنَّاطِرِ الْعَامِّ فِي أَنَّ الضَّرُورَةَ تُجَوِّزُ لَهُ مُخَالَفَةَ شَرْطِ الْوَاقِفِ فِي الْمُدَّةِ لَكِنْ يَتَقَيَّدُ بِقَاوُهَا بِمُدَّةِ اسْتِحْقَاقِهِ فَإِذَا رَجَعَ الْاسْتِحْقَاقُ إِلَى غَيْرِهِ انْفَسَخَتْ إِجَارَتُهُ لِعَدَمِ وِلَايَتِهِ عَلَى الْغَيْرِ لَكِنْ يَبْقَى الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا انْفَسَخَتْ عَلَى مَنْ يَرْجِعُ الْمُسْتَأْجِرُ بِقِسْطٍ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ مِنَ الْأَجْرَةِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى جِهَةِ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّ مَا أَخَذَ مِنْهُ لِمَصْلَحَةِ عِمَارَةِ الْوَقْفِ فَصَارَ كَالْمَأخُودِ لِذَلِكَ بِالْقَرْضِ فَلْيُحَرِّزْ ذَلِكَ اهـ عَشْرَ ش رَشِيدِيٌّ بِحَذْفٍ . ٥ قَوْلُهُ: (مِنْ جِهَةِ الْإِخ) وَقَوْلُهُ: (بِمُدَّةِ الْإِخ) كُلُّ مِنْهُمَا مُتَعَلِّقٌ بِتَقَيَّدٍ وَيَصِحُّ تَعَلُّقُ الْأَوَّلِ بِنَظَرِهِ أَيْضًا . ٥ قَوْلُهُ: (بِمُدَّةِ اسْتِحْقَاقِهِ) أَيُّ وَلَوْ التَّزَامًا لِيَشْمَلَ مَا إِذَا كَانَ نَظَرُهُ عَلَى قَدْرِ حِصَّتِهِ اهـ رَشِيدِيٌّ .

٥ قَوْلُهُ: (السَّابِقُ) أَيُّ فِي قَوْلِهِ وَلَا بِمَوْتِ مُتَوَلِّيِ الْوَقْفِ اهـ عَشْرَ عِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِيمٌ أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ هَذَا وَمَا مَرَّ مِنْ عَدَمِ انْفِسَاخِهَا بِمَوْتِ مُتَوَلِّيِ الْوَقْفِ كَمَا أَوْضَحَ ذَلِكَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي فَتَاوِيهِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا وَقَعَ لِكَثِيرٍ مِنَ الشَّرَاحِ هُنَا اهـ . ٥ قَوْلُهُ: (وَبَسْطُتُهُ الْإِخ) عَطَفْتُ عَلَى قَرَرْتُهُ . ٥ قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ إِيجَارُهُ) بَلِ الَّذِي يُوجَرُهُ الْحَاكِمُ أَوْ مَنْ وَلَّاهُ الْحَاكِمُ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُوَلًى مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ وَأَرَادَ الْمُسْتَحِقُّ

سَنَةً وَكَانَتْ مُدَّةُ الْإِيجَارِ مِائَةً أَيْضًا . ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرِهِ) أَيُّ كَالْحَيِضِ وَفِي شَرْحِ م ر . وَمِثْلُ الْإِجَارَةِ

وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ لَوْ أَجَرَهُ النَّاطِرُ وَلَوْ حَاكِمًا لِلْبَطْنِ الثَّانِي فَمَاتَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ انْفَسَخَتْ
لَا تَنْتَقِلُ اسْتِحْقَاقُ الْمَنَافِعِ إِلَيْهِمْ وَالشَّخْصُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا هـ وَيُمْكِنُ بِنَاؤُهُ عَلَى مَا
قَالَ شَيْخُهُ الْأَذْرَعِيُّ كَالسَّبْكِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ مِنْ اسْتَأْجَرَ مِنْ أَبِيهِ وَأَقْبَضَهُ الْأَجْرَةَ ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ
وَالابْنُ حَائِزٌ سَقَطَ حُكْمُ الْإِجَارَةِ فَإِنْ كَانَ عَلَى أَبِيهِ ذَنْبٌ ضَارِبٌ مَعَ الْغُرَمَاءِ وَلَوْ كَانَ مَعَهُ ابْنٌ
آخَرُ انْفَسَخَتْ الْإِجَارَةُ فِي حَقِّ الْمُسْتَأْجِرِ وَرَجَعَ بِنَصْفِ الْأَجْرَةِ فِي تَرْكَةِ أَبِيهِ وَرُدُّ بِأَنَّ هَذَا
مَبْنِيٌّ عَلَى مَرْجُوحٍ وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ هُنَا أَنَّ الْإِجَارَةَ لَا تَنْفَسِيخُ وَقِيَاسُهُ عَدَمُ الْإِنْفِسَاخِ فِي
صُورَةِ الزَّرْكَشِيِّ (لَا) فِي (الصَّبِيِّ) فَلَا تَنْفَسِيخُ لِإِنَاءِ الْوَلِيِّ تَصَرُّفُهُ عَلَى الْمَصْلَحَةِ مَعَ عَدَمِ تَقْيِيدِ

الْإِجَارِ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَرْفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ وَيَسْأَلَهُ التَّوَلِيَّةَ عَلَى الْوَقْفِ لِيَصِحَّ إِيجَارُهُ وَعَلَى هَذَا لَوْ خَشِيَ
مِنَ الرَّفْعِ إِلَى الْحَاكِمِ تَغْرِيمَ دَرَاهِمَ لَهَا وَقَعَ أَوْ تَوَلِيَّةَ غَيْرِ الْمُسْتَحِقِّ مِمَّنْ يَحْصُلُ مِنْهُ ضَرَرٌ لِلْوَقْفِ فَيَنْبَغِي
أَنْ تَصِحَّ الْإِجَارَةُ مِنَ الْمُسْتَحِقِّ لِضَرُورَةِ فَلْيُرَاجَعَ اهـ ع ش هـ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِنْفَسَاخَ) اعْتَمَدَهُ شَرْحُ
الْمُنْهَجِ وَالْمُعْنَى هـ قَوْلُهُ: (ضَارِبٌ) أَيُّ بِالْأَجْرَةِ اهـ ع ش هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ مَعَهُ ابْنٌ الْإِنْفَسَاخَ) عَطَفَ بِحَسَبِ
الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ وَالْإِبْنُ حَائِزٌ هـ قَوْلُهُ: (وَرَجَعَ) أَيُّ الْمُسْتَأْجِرُ هـ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ هَذَا) أَيُّ مَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ
إِنْفَسَاخَ هـ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيُّ فِي مَسْأَلَةِ الْأَذْرَعِيِّ هـ قَوْلُهُ: (وَقِيَاسُهُ عَدَمُ الْإِنْفِسَاخِ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ فَإِنَّ الْأَبَ مُتَصَرِّفٌ
عَنْ نَفْسِهِ فِي مَنَفْعَةٍ مَمْلُوكَةٍ لَهُ وَلَا مَحْذُورَ فِي انْتِقَالِ الْمِلْكِ إِلَى الْوَارِثِ مَسْلُوبَةِ الْمَنَفْعَةِ بِخِلَافِ النَّاطِرِ
فِي جَمِيعٍ مَا ذُكِرَ وَأَيْضًا فَعَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْإِنْفِسَاخِ فِي مَسْأَلَةِ الْوَقْفِ مَا الْحُكْمُ فِي الْأَجْرَةِ فَإِنْ قِيلَ يَفُوزُ
بِهَا وَرَثَةُ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ فَهُوَ غَرِيبٌ مَعَ عَدَمِ مِلْكِ مَوَرِّثِهِمْ لِمَا قَابَلَهَا مِنَ الْمَنَفْعَةِ أَوْ الْبَطْنِ الثَّانِي فَمَا مَعْنَى
عَدَمِ الْإِنْفِسَاخِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ لَهُ ثَمَرَةٌ إِلَّا فِي نَحْوِ الْإِيمَانِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ وَقَوْلُهُ أَيْضًا الْإِنْفَسَاخَ فِي سَمِ
نَحْوِهِ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ مِنْ فَوَائِدِ الْخِلَافِ إِذْ تُثْبِتُ الْمَنَفْعَةَ عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ وَعَدَمُهُ اهـ قَالَ الْبُجَيْرِيُّ وَقَدْ
يُجَابُ أَيُّ عَنِ الْإِشْكَالِ الثَّانِي بِاخْتِيَارِ رُجُوعِ الْبَطْنِ الثَّانِي عَلَى تَرْكَةِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ بِمَا يَخْصُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ
مِنَ الْأَجْرَةِ إِذَا كَانَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ قَبْضَ جَمِيعِ الْأَجْرَةِ وَلَا إِشْكَالَ بِعَدَمِ انْفِسَاخِ الْإِجَارَةِ إِذْ رُجُوعُهُ لِحِجَّةٍ
تَبَيَّنَ كَوْنُهَا دَيْنًا عَلَيْهِ وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَيُّ الرُّجُوعُ بَقَاءُ الْإِجَارَةِ بِلَا أَجْرَةٍ إِذَا الْأَجْرَةُ فِي الْمَعْنَى هِيَ الْمُسْتَحَقَّةُ
لَهُ لَكِنْ لَا يَوْضَعُ أَنَّهَا عَلَيْهِ انْتَهَى طَبْلَاوِيُّ اهـ

هـ قَوْلُهُ (لَا الصَّبِيِّ) وَلَوْ أَجَرَ الْوَلِيُّ مَالَ مَوْلَاهُ مُدَّةً مَعْلُومَةً ثُمَّ مَاتَ الْمَالِكُ أَيُّ الْمَوْلَى فِي أَثْنَائِهَا

الْحَبِصُ فِي الْأَثْنَى اهـ هـ قَوْلُهُ: (وَرُدُّ بِأَنَّ هَذَا الْإِنْفَسَاخَ) وَاقْفَ م ر عَلَى الرَّدِّ هـ قَوْلُهُ: (وَقِيَاسُهُ الْإِنْفَسَاخَ) وَاقْفَ عَلَيْهِ م ر
بَقِيَ أَنَّ الْبَطْنَ الْأَوَّلَ بِمَا يَخْصُ مَا بَعْدَ الْمَوْتِ مِنَ الْأَجْرَةِ إِذَا كَانَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ قَبْضَ جَمِيعِ الْأَجْرَةِ أَوْ لَا
إِنْ قُلْنَا يَزْجَعُ أَشْكَالَ بَعْدَ انْفِسَاخِ الْإِجَارَةِ وَلَزِمَ أَنْ تَبْقَى الْإِجَارَةُ بِلَا أَجْرَةٍ، وَإِنْ قُلْنَا لَا يَزْجَعُ أَشْكَالَ
بَتَبَيَّنَ عَدَمُ اسْتِحْقَاقِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ لِمَا بَعْدَ مَوْتِهِ فَكَيْفَ تَبْقَى لَهُ الْأَجْرَةُ مَعَ تَبَيَّنِ عَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ الْمَنَفْعَةَ،
وَلَوْ صَحَّ هَذَا امْتَنَعَ رُجُوعُ الْبَطْنِ الثَّانِي عَلَى تَرْكَةِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ فِيمَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَشَيْخِنَا الشَّهَابِ
الرَّمْلِيِّ وَلَا تَخْلُصُ إِلَّا بِالْإِجَارَةِ أَوْ التَّزَامِ أَوْ التَّزَامِ أَنَّهُ قَدْ تَبَقَّى الْإِجَارَةُ مَعَ سَقُوطِ الْأَجْرَةِ لِعَارِضِ

نَظَرَهُ وإِفاقَهُ مجنونٍ ورُشدُ سَفِيهِه كِبْلُوغُ الصَّبِيِّ بِالْإِثْرَالِ أَمَّا إِذَا بَلَغَ بِالْإِحْتِلَامِ سَفِيَهَا فَلَا تَنْفَسِخُ قِطْعًا، وَأَمَّا إِذَا أَجْرَهُ مُدَّةً يَبْلُغُ فِيهَا بِالسَّنِّ فَتَبْطُلُ فِي الزَّائِدِ إِنْ بَلَغَ رَشِيدًا. (و) الْأَصْحُ (أَنهَا تَنْفَسِخُ بِإِهْدَامِ الدَّارِ) كُلُّهَا وَلَوْ بِفِعْلِ الْمُسْتَأْجِرِ لِزَوَالِ الْأَسْمِ وَقَوَاتِ الْمُنْفَعَةِ قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ عَلَيْهَا إِذْ لَا تَحْصُلُ إِلَّا شَيْئًا فَشَيْئًا وَإِنَّمَا حَكَمْنَا فِيهَا بِالْقَبْضِ لِتَمَكُّنِ الْمُسْتَأْجِرِ مِنَ التَّصَرُّفِ فَتَنْفَسِخُ بِالْكُلِّيَّةِ إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ مُضِيِّ مُدَّةٍ لَهَا أَجْرَةٌ وَلَا فُضِيَ الْبَاقِي مِنْهَا دُونَ

بَطَلَتْ فِيهَا بَقِيَّةُ الْمُدَّةِ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ وَلَايَتَهُ مَقْصُودَةٌ عَلَى مُدَّةٍ مِلْكٍ مَوْلَاهُ وَلَا وَلَايَةٌ لَهُ عَلَى مَنْ انْتَقَلَ مِلْكُهُ إِلَيْهِ وَلَا نِيَابَةٌ فَاشْتَبَهَ انْفِسَاخُ إِجَارَةِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ بِمَوْتِهِ وَإِجَارَةُ أُمِّ وَلَدِهِ بِمَوْتِهِ وَالْمُعْلَقُ عِنْقُهُ بِصِفَةِ بُوجُودِهَا شَرَحُ م ر ه سَم قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُ م ر وَإِجَارَةُ أُمِّ وَلَدِهِ بِمَوْتِهِ إِنْخِ، أَيْ وَالصُّورَةُ أَنَّ التَّعْلِيقَ وَالْإِبْلَادَ سَابِقَانِ عَلَى إِجَارَةِ اه. ه. قَوْلُهُ: (سَفِيَهَا) مُحْتَزَرُ قَوْلِهِ رَشِيدًا.

ه. قَوْلُهُ: (بِالْإِحْتِلَامِ) أَيْ أَوْ بِالْحَيْضِ فِي الْأُنْثَى اه. نِهَايَةٌ. ه. قَوْلُهُ: (فَتَبْطُلُ فِي الزَّائِدِ إِنْ بَلَغَ رَشِيدًا) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ نَعَمَ إِنْ بَلَغَ سَفِيَهَا لَمْ تَبْطُلْ لِبَقَاءِ الْوَلَايَةِ عَلَيْهِ وَيُؤْخَذُ بِمَا ذَكَرَ كَأَصْلِهِ أَنَّ الصَّبِيَّ لَوْ غَابَ مُدَّةً يَبْلُغُ فِيهَا بِالسَّنِّ وَلَمْ يَعْلَمْ وَلِيَهُ أَبْلَغَ رَشِيدًا أَمْ لَا لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ اسْتِضْحَابًا لِحُكْمِ الصَّغَرِ وَإِنَّمَا يَتَصَرَّفُ الْحَاكِمُ، ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ اه. وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ إِذْ لَا تَرْتَفِعُ وَلَايَةُ الْوَلِيِّ بِمُجَرَّدِ بُلُوغِهِ رَشِيدًا وَلَمْ يَعْلَمْ م ر ه سَم عَلَى حَجِّ أَقُولُ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ بُلُوغَهُ رَشِيدًا بَانَ ثَبَتَ ذَلِكَ بَيِّنَةً تَبَيَّنَ انْفِسَاخُهُ إِلَى حِينِ الْبُلُوغِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الشَّرْطِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَقَدْ بَانَ عَدَمُ وَلَايَتِهِ عَلَيْهِ اه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (كُلُّهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَتَعَطَّلُ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنَّمَا إِلَى أَمَّا. ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِفِعْلِ الْمُسْتَأْجِرِ) وَيَلْزَمُهُ أَرُشُ نَقْصِهَا لَا إِعَادَةَ بَنَائِهَا اه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (لِزَوَالِ الْأَسْمِ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْحُكْمَ دَائِرٌ مَعَ بَقَاءِ الْأَسْمِ وَزَوَالِهِ فَمَتَى زَالَ الْأَسْمُ انْفَسَخَتِ إِجَارَةُ مَا دَامَ بَاقِيًا فَلَا انْفِسَاخَ وَإِنْ فَاتَتْ الْمُنْفَعَةُ الْمَقْصُودَةُ فَلَا تَنْفَسِخُ إِجَارَةُ الدَّارِ مَثَلًا إِلَّا بِزَوَالِ جَمِيعِ رُسُومِهَا إِذَا اسْمُهَا بَاقِيَ بَقَاءَ الرَّسْمِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ وَأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى بَقَاءِ الْمُنْفَعَةِ الْمَقْصُودَةِ وَعَدَمِهِ فَمَتَى فَاتَتْ الْمُنْفَعَةُ الْمَقْصُودَةُ مِنَ الدَّارِ مَثَلًا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا دَارًا انْفَسَخَتِ إِجَارَةُ وَإِنْ بَقِيَ الْأَسْمُ اه. رَشِيدِيُّ. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا حَكَمْنَا إِنْخِ) لَعَلَّهُ جَوَابٌ عَمَّا يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ وَقَوَاتِ الْمُنْفَعَةِ إِنْخِ مِنْ أَنَّهُ يُنَافِي لِحُكْمِكُمْ بِحُصُولِ قَبْضِهَا بِقَبْضِ مَحَلِّهَا. ه. قَوْلُهُ: (إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ) أَيْ إِنْهَادُ الْكُلِّ.

فَلْيُحْزَرْ. ه. قَوْلُهُ: (فَتَبْطُلُ فِي الزَّائِدِ إِنْ بَلَغَ رَشِيدًا) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ نَعَمَ إِنْ بَلَغَ سَفِيَهَا لَمْ تَبْطُلْ لِبَقَاءِ الْوَلَايَةِ عَلَيْهِ وَيُؤْخَذُ بِمَا ذَكَرَهُ بِأَصْلِهِ أَنَّ الصَّبِيَّ لَوْ غَابَ مُدَّةً يَبْلُغُ فِيهَا بِالسَّنِّ وَلَمْ يَعْلَمْ وَلِيَهُ أَبْلَغَ رَشِيدًا أَمْ لَا لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ اسْتِضْحَابًا لِحُكْمِ الصَّغَرِ وَإِنَّمَا يَتَصَرَّفُ الْحَاكِمُ ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ اه. وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ إِذْ لَا تَرْتَفِعُ وَلَايَةُ الْوَلِيِّ بِمُجَرَّدِ بُلُوغِهِ بَلْ بِالْبُلُوغِ رَشِيدًا وَلَمْ يَعْلَمْ م ر. (فَرَعُ): أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِيمَا لَوْ أَجَرَ الْوَلِيُّ مَالَ الصَّبِيِّ مُدَّةً فَمَاتَ الصَّبِيُّ فِي أَثْنَاءِ تِلْكَ الْمُدَّةِ بِانْفِسَاخِ إِجَارَةِ؛ لِأَنَّ وَلَايَتَهُ عَلَى مَالِهِ مَقْصُودَةٌ عَلَى مُدَّةٍ وَلَايَتِهِ عَلَيْهِ وَقَدْ زَالَتْ بِالْمَوْتِ وَلَا وَلَايَةٌ لَهُ عَلَى مَنْ انْتَقَلَ الْمِلْكُ إِلَيْهِ وَلَا نِيَابَةٌ لَهُ عَنْهُ فَاشْتَبَهَ انْفِسَاخُ إِجَارَةِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ بِمَوْتِهِ وَإِجَارَةُ أُمِّ

الماضي فيأتي فيه ما مَرَّ مِنَ التَّوْزِيعِ أَمَّا انْهَادُهُمْ بَعْضُهَا فَيَتَخَيَّرُ بِهِ الْمُسْتَأْجِرُ مَا لَمْ يُبَادِرِ الْمُؤَجَّرُ
وَيُصْلِحُهَا قَبْلَ مُضِيِّ زَمَنِ لَا أَجْرَةَ لَهُ وَعَلَى هَذَا الْإِنْهَادُ يُحْمَلُ مَا قَالَاهُ إِنَّ تَخْرِيبَ الْمُسْتَأْجِرِ
يُخَيَّرُهُ فَأَرَادَ تَخْرِيبًا يَحْصُلُ بِهِ تَعْيِبُ فَقَطُ وَتَعْطُلُ الرِّيحُ بِانْقِطَاعِ مَائِهَا وَالْحَمَامُ لِنَحْوِ خَلَلٍ
أَبْنَيْتِهَا أَوْ نَقْصِ مَاءٍ بَثَرِهَا يَفْسُخُهَا عَلَى مَا قَالَاهُ وَاعْتَرِضَا بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ فِي الْمَسْأَلَةِ
بَعْدَهُ وَيُجَابُ بِحَمْلِ هَذَا عَلَى مَا إِذَا تَعَدَّرَ سَوْقُ الْمَاءِ إِلَيْهَا مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ كَمَا يُرِيدُ لِذَلِكَ
قَوْلُهُمُ الْآتِي لِإِمْكَانِ سَفِيِّهَا بِمَاءٍ آخَرَ وَأَمَّا نَقْلُهُمَا عَنْ إِطْلَاقِ الْجُمْهُورِ فِيمَا لَوْ طَرَأَتْ أَثْنَاءُ
الْمُدَّةِ أَفَّةٌ بِسَاقِيَةِ الْحَمَامِ الْمُؤَجَّرَةِ عَطَلَتْ مَاءَهَا

قوله: (ما مَرَّ) أي في أول الفصل. قوله: (فَيَتَخَيَّرُ بِهِ الْمُسْتَأْجِرُ إلخ) ثم إن كان الْمُتَهْدِمُ مِمَّا يُفْرَدُ
بِالْعَقْدِ كَبَيْتٍ مِنَ الدَّارِ الْمُكْتَرَاةِ انْفَسَخَتْ فِيهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الدَّمِيرِيُّ وَهُوَ مَاخُودٌ مِمَّا سَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ
فِيمَا إِذَا غَرِقَ بَعْضُ الْأَرْضِ إلخ وَحِينَئِذٍ فَيَبْقَى التَّخَيَّرُ فِيمَا بَقِيَ مِنَ الدَّارِ وَإِنْ كَانَ الْمُتَهْدِمُ مِمَّا لَا يُفْرَدُ
بِالْعَقْدِ كَسُقُوطِ حَائِطٍ نَبَتِ الْخِيَارُ فِي الْجَمِيعِ إِنْ لَمْ يُبَادِرِ الْمُكْرِي بِالْإِضْلَاحِ وَهَذَا مَحْمَلُ كَلَامِ الشَّارِحِ
بِدَلِيلِ تَقْيِيدِهِ الْمَذْكُورِ أَهْ رَشِيدِي. قوله: (لَا أَجْرَةَ لَهُ) صَوَابُهُ لَهُ أَجْرَةٌ أَهْ رَشِيدِي. قوله: (وَعَلَى هَذَا
الْإِنْهَادِ) أي انْهَادِ الْبَعْضِ. قوله: (يُخَيَّرُهُ) أي الْمُسْتَأْجِرَ. قوله: (تَعْيِبُ فَقَطُ) أي لَا هَذَا الْكُلُّ أَهْ
مُغْنِي. قوله: (وَتَعْطُلُ إلخ) مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ يَفْسُخُهَا. قوله: (الرِّيحُ) بِالْفِ كَمَا فِي أَصْلِهِ أَهْ سَيَدُ عَمَرُ.
قوله: (أَوْ نَقْصِ مَاءٍ بَثَرِهَا) وَالصُّورَةُ أَنَّهَا تَعْطَلَتْ بِذَلِكَ كَمَا هُوَ فَرَضُ الْمَسْأَلَةِ فَلَا حَاجَةَ لِمَا تَرَجَاهُ
الشُّهَابُ سَمِ بِقَوْلِهِ لَعَلَّ الْمُرَادَ نَقْصًا يَتَعَدَّرُ مَعَهُ الْإِنْتِفَاعُ وَالْأَفْلَا وَجْهٌ لِلْإِنْفِسَاخِ أَنْتَهَى أَهْ رَشِيدِي.
قوله: (يَفْسُخُهَا) أي تَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ بِذَلِكَ. قوله: (وَاعْتَرِضَا) الْأَنْسَبُ الْإِفْرَادُ. قوله: (فِي الْمَسْأَلَةِ
إِلخ) أي مَسْأَلَةِ انْقِطَاعِ مَاءِ الْأَرْضِ. وقوله: (بَعْدَهُ) أي بَعْدَ قَوْلِهِ وَأَنَّهَا تَنْفَسِخُ بِانْهَادِ الدَّارِ أَهْ كُرْدِي.
قوله: (وَيُجَابُ بِحَمْلِ إلخ) هَذَا الْجَوَابُ لَا يَتَأْتِي فِي صُورَةِ نَحْوِ خَلَلِ أُنْبِيَةِ الْحَمَامِ إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ بِخَلَلٍ
يَتَعَدَّرُ مَعَهُ الْإِنْتِفَاعُ سَمِ وَسَيَدُ عَمَرُ وَالْأَوَّلَى يَتَعَدَّرُ إِضْلَاحُهُ قَبْلَ مُضِيِّ زَمَنِ لَهُ أَجْرَةٌ. قوله: (بِحَمْلِ هَذَا)
أي مَا قَالَاهُ فِي تَعْطُلِ الرِّيحِ وَالْحَمَامِ بِمَا ذَكَرَ. قوله: (سَوْقُ مَاءٍ إِلَيْهَا) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ. قوله: (الْآتِي) أي
فِي مَسْأَلَةِ انْقِطَاعِ مَاءِ الْأَرْضِ. قوله: (وَأَمَّا نَقْلُهُمَا) مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ قَوْلُهُ فَمُعْتَرِضٌ. قوله: (عَطَلَتْ إلخ)
نَعَتْ لَافَةً وَلَعَلَّ الْمُرَادَ نَقْصَهُ بِحَيْثُ نَقْصُ الْإِنْتِفَاعِ وَلَمْ يَنْتَفِ بِالْكُلِّيَّةِ أَمَّا لَوْ عَطَلَتْهُ رَأْسًا بِحَيْثُ تَعَدَّرَ
الْإِنْتِفَاعُ فَيَنْبَغِي الْإِنْفِسَاخُ أَخْذًا مِنَ الْمَسْأَلَةِ قَبْلُهَا مَعَ الَّذِي أَجَابَ بِهِ فِيهَا سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش.

وَلَدِهِ بِمَوْنِهِ وَالْمُعَلَّقِي عِنْقَهُ بِصِفَةِ بُجُودِهَا. قوله: (وَعَلَى هَذَا الْإِنْهَادِ) أي انْهَادِ بَعْضِهَا ش. قوله: (أَوْ
نَقْصِ مَاءٍ بَثَرِهَا) كَذَا شَرْحُ م ر وَلَعَلَّ الْمُرَادَ نَقْصٌ يَتَعَدَّرُ مَعَهُ الْإِنْتِفَاعُ وَالْأَفْلَا وَجْهٌ لِلْإِنْفِسَاخِ.
قوله: (وَيُجَابُ بِحَمْلِ هَذَا إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر وَهَذَا لَا يَتَأْتِي فِي صُورَةِ نَحْوِ خَلَلِ أُنْبِيَةِ الْحَمَامِ إِلَّا أَنْ
يُصَوَّرَ بِخَلَلٍ يَتَعَدَّرُ مَعَهُ الْإِنْتِفَاعُ. قوله: (عَطَلَتْ مَاءَهَا) لَعَلَّ الْمُرَادَ نَقْصَهُ بِحَيْثُ نَقْصُ الْإِنْتِفَاعِ وَلَمْ
يَنْتَفِ بِالْكُلِّيَّةِ أَمَّا لَوْ عَطَلَتْهُ رَأْسًا بِحَيْثُ تَعَدَّرَ الْإِنْتِفَاعُ فَيَنْبَغِي الْإِنْفِسَاخُ أَخْذًا مِنَ الْمَسْأَلَةِ قَبْلُهَا مَعَ الَّذِي

التَّخِيرُ مَضَتْ مُدَّةٌ لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ أَوْ لَا وَعَنِ الْمُتَوَلَّى عَدَمُهُ إِذَا بَانَ الْعَيْبُ، وَقَدْ مَضَتْ مُدَّةٌ لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ وَقَالَا إِنَّهُ الْوَجْهُ؛ لِأَنَّهُ فُسِّخَ فِي بَعْضِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ فَمُعْتَرَضٌ بِأَنَّ الْوَجْهَ مَا أُطْلِقَهُ الْجُمْهُورُ وَصَرَّحَا بِنَظِيرِهِ فِي مَوَاضِعَ تَبَعًا لَهُمْ مِنْهَا قَوْلُهُمْ لَوْ عَرِضَ أَثْنَاءَ الْمُدَّةِ مَا يَنْقُصُ الْمَنْفَعَةَ كَخَلَلٍ يَحْتَاجُ لِعِمَارَةٍ وَخُدُوثِ ثَلَجٍ بِسَطْحٍ حَدَثَ مِنْ تَرْكِهِ عَيْبٌ وَلَمْ يُبَادِرِ الْمُؤَجَّرُ لِإِصْلَاحِهِ تَخِيرَ الْمُسْتَأْجِرِ وَقَوْلُهُمْ لَوْ اكْتَرَى أَرْضًا فَعَرِقَتْ وَتَوَقَّعَ انْجِسَارَ الْمَاءِ فِي الْمُدَّةِ تَخِيرٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ مَعَ تَصْرِيحِهِمْ بِأَنَّ الْخِيَارَ عَلَى التَّرَاخِي فِيهَا إِذَا كَانَ الْعَيْبُ بِحَيْثُ يُرْجَى زَوَالُهُ كَمَا فِي مَسْأَلَتِنَا فَهَذَا مِنْهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي التَّخِيرِ وَإِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ بَلْ صَرَّحَا فِي الْكَلَامِ عَلَى فَوَاتِ الْمَنْفَعَةِ وَعَلَى مَا إِذَا أَجْرَ أَرْضًا فَعَرِقَتْ بِسِيلٍ عَلَى أَنَّ مَا مَرَّ عَنْهُمَا فِي نَقْصِ مَاءٍ بِفَرِّ الْحَمَامِ

قوله: (التَّخِيرُ) مَفْعُولٌ نَقْلُهُمَا. قوله: (وَعَنِ الْمُتَوَلَّى) عَطْفٌ عَلَى مِنْ إِطْلَاقِ الْجُمْهُورِ.
قوله: (عَدَمُهُ) أَيِ عَدَمِ التَّخِيرِ عَطْفٌ عَلَى التَّخِيرِ. قوله: (إِذَا بَانَ الْعَيْبُ) أَرَادَ بِهِ الْآفَةُ بِسَاقِيَةِ الْحَمَامِ أَهْ كُرْدِي. قوله: (وَقَالَا إِنَّهُ) أَيِ مَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى. قوله: (لِأَنَّهُ) أَيِ الْفُسْخِ الْمُتَرَتَّبِ عَلَى التَّخِيرِ (فُسْخٌ فِي بَعْضِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ) يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ فَرَضَ الْخِلَافَ بَيْنَ الْمُتَوَلَّى وَالْجُمْهُورِ فِيهَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَفْسَخَ فِي الْبَاقِي مِنَ الْمُدَّةِ فَقَطَّ أَمَّا الْفُسْخُ فِي الْجَمِيعِ فَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ الْمُتَوَلَّى وَالْجُمْهُورِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الرُّوْضَةِ أَهْ رَشِيدِي. قوله: (فَمُعْتَرَضٌ إِلَخَ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُعْتَرَضَ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُهُمَا فِي كَلَامِ الْمُتَوَلَّى إِنَّهُ الْوَجْهَ فَقَطَّ وَلَيْسَ الْمُعْتَرَضُ نَقْلُهُمَا لِكَلَامِ الْجُمْهُورِ وَالْمُتَوَلَّى كَمَا يُفِيدُهُ السِّيَاقُ فَكَانَ يَتَّبَعِي خِلَافَ هَذَا التَّعْبِيرِ أَهْ رَشِيدِي أَيِ كَانَ يَقُولُ وَأَمَّا قَوْلُهُمَا فِيهَا نَقْلَاهُ عَنِ الْمُتَوَلَّى فِيهَا لَوْ طَرَأَتْ أَثْنَاءَ الْمُدَّةِ آفَةٌ إِلَخَ مِنْ عَدَمِ التَّخِيرِ إِذَا بَانَ الْعَيْبُ إِلَخَ أَنَّهُ الْوَجْهَ؛ لِأَنَّهُ فُسِّخَ إِلَخَ فَمُعْتَرَضٌ بِأَنَّ الْوَجْهَ مَا نَقْلَاهُ عَنِ إِطْلَاقِ الْجُمْهُورِ فِيهِ مِنَ التَّخِيرِ مَضَتْ مُدَّةٌ إِلَخَ وَصَرَّحَا بِنَظِيرِهِ إِلَخَ. قوله: (مِنْهَا قَوْلُهُمْ) لَعَلَّ الْإِتْسَابَ لِمَا قَبْلَهُ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ وَقَوْلُهُمْ وَتَصْرِيحِهِمْ وَقَوْلُهُ مِنْهُمْ تَشْيِيعُ الضَّمِيرِ. قوله: (بِحَيْثُ يُرْجَى زَوَالُهُ) خَرَجَ مَا لَا يُرْجَى زَوَالُهُ وَفِي الرُّوْضِ وَإِنْ رَضِيَ الْمُسْتَأْجِرُ بِعَيْبٍ مُتَوَقَّعٍ زَوَالُهُ لَمْ يَنْقُطْ خِيَارُهُ وَلَا انْقَطَعَ أَهْ سَم. قوله: (كَمَا فِي مَسْأَلَتِنَا) هِيَ تَعَطُّلُ الرَّحَى بِانْقِطَاعِ مَائِهَا أَهْ شِ الْأُولَى طُرُوُّ الْآفَةِ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ بِسَاقِيَةِ الْحَمَامِ إِلَخَ.

قوله: (فَهَذَا مِنْهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي التَّخِيرِ) لَكِنْ يَتَّبَعِي تَصْوِيرُهُ بِمَا إِذَا أُمِكنَ الْإِنْتِفَاعُ فِي الْجُمْلَةِ أَمَّا إِذَا تَعَدَّرَ رَأْسًا فَيَتَّبَعِي الْإِنْفِسَاخُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ وَتَعَطُّلُ الرَّحَى إِلَخَ سَم عَلَى حَيْجِ أَهْ شِ.

أَجَابَ بِهِ فِيهَا. قوله: (وَعَنِ الْمُتَوَلَّى عَدَمُهُ إِلَخَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوْضِ عَنْهُمَا فَالْوَجْهَ مَا ذَكَرَهُ الْمُتَوَلَّى إِلَخَ. قوله: (بِحَيْثُ يُرْجَى زَوَالُهُ) خَرَجَ مَا لَا يُرْجَى زَوَالُهُ وَفِي الرُّوْضِ آخِرَ الْبَابِ، وَإِنْ رَضِيَ الْمُسْتَأْجِرُ بِعَيْبٍ يَتَوَقَّعُ زَوَالُهُ لَمْ يَنْقُطْ خِيَارُهُ وَلَا انْقَطَعَ أَنْتَهَى. قوله: (فَهَذَا مِنْهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي التَّخِيرِ إِلَخَ) لَكِنْ يَتَّبَعِي تَصْوِيرُهُ بِمَا إِذَا أُمِكنَ الْإِنْتِفَاعُ فِي الْجُمْلَةِ أَمَّا إِذَا تَعَدَّرَ رَأْسًا فَيَتَّبَعِي الْإِنْفِسَاخُ أَخْذًا مِنْ

يقتضي الانفساخ في مسألتنا فضلاً عن التخيير فقولهما عن مقالة المتولي إنها الوجه أي من حيث المعنى على ما فيه أيضاً لا من حيث المذهب (لا انقطاع ماء أرض استؤجرت لزراعة) فلا تنفسخ به لبقاء اسم الأرض مع إمكان سقيها بماء آخر ومن ثم لو غرقت هي أو بعضها بماء لم يتوقع انحساره مدة الإجارة أو أوان الزرع انفسخت في الكل في الأولى وفي البعض في الثانية ويتخير حينئذ على التراخي ووهم من قال على الفور وألحق بذلك أخذاً من العلة أنه لو لم يمكن سقيها بماء أصلاً انفسخت وهو ظاهر مؤيد لما قررته في نقص ماء بئر الحمام (بل

قوله: (يقتضي الانفساخ في مسألتنا) فلتصور بما إذا أمكن سوق الماء إليها وإلا فليترجم الانفساخ اهـ سم وقوله سوق الماء أي الماء الأول أو غيره حالاً. قوله: (في مسألتنا) هي ما لو طرأت أثناء المدة آفة بساقية الحمام المؤجرة اهـ ع ش. قوله: (فقولهما) في أصل الشارح بقولهما بالباء فليتاامل اهـ سيد عمر أقول لا يظهر له وجه. قوله: (عن مقالة المتولي إلخ) عن بمعنى بعد أو في. قوله: (إنها إلخ) مقل القول. قوله: (أي من حيث المعنى) خبره قال النهاية ونقله سم عن الشهاب الرملي أو يحمل قولهما المذكور على ما إذا كانت الأجرة عبداً أو بهيمة أو ما يؤدي إلى التقيص اهـ. قوله: (فلا تنفسخ) إلى قوله على التراخي في النهاية. قوله: (في الأولى) أي غرق الكل وقوله: (في الثانية) أي غرق البعض. قوله: (حينئذ) أي حين الانفساخ في البعض بخرقه. قوله: (على التراخي) خلافاً للنهاية والمعنى عبارتهما واللفظ للأول ويتخير حينئذ على الفور؛ لأنه خيار تفريق صفقة لا خيار عيب إجارة كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى وعلم من قال إنه على التراخي لاشتياء المسألة عليه اهـ قال سم ويؤيد الفورية قولهم في التوجيه، وذلك يتكرر بتكرار الزمان إذ التفريق لا يتكرر كذلك اهـ.

قوله: (ووهم من قال إلخ) يعني الشهاب الرملي كما مر. قوله: (والحق) إلى قوله ومما يخير به في النهاية. قوله: (بذلك) أي بغرق الأرض بماء لم يتوقع انحساره إلخ اهـ كردي. قوله: (من العلة) أي قوله لبقاء اسم الأرض مع إمكان سقيها إلخ. قوله: (انفسخت) اعتمده المعني أيضاً.

قوله وتعتل الرحى إلى قوله ويجاب إلخ. قوله: (يقتضي الانفساخ في مسألتنا) فلتصور بما إذا أمكن سوق الماء إليها وإلا فليترجم الانفساخ. قوله: (فقولهما عن مقالة المتولي إلخ) في هامش شرح الروض بخط شيخنا الشهاب الرملي أنه يحمل على ما إذا كانت الأجرة عبداً أو بهيمة أو يؤدي إلى التقيص انتهى م ر. قوله: (مع إمكان سقيها بماء آخر) قال في شرح الروض وقضيته أنه إذا لم يمكن زراعتها بغيره تنفسخ الإجارة وهو ظاهر وسيأتي نظيره في انقطاع ماء الحمام انتهى. قوله: (ووهم من قال على الفور) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه على الفور قال لأنه خيار تفريق الصفقة لا خيار عيب إجارة وهو لا يكون إلا على الفور وأقول يؤيد قولهم أنه على التراخي قولهم في التوجيه وذلك يتكرر بتكرار الزمان إذ التفريق لا يتكرر كذلك وفي الروض آخر الباب، وإن رضي المستأجر بعيب متوقع زواله لم ينقطع خياره وإلا انقطع انتهى فالخيار في متوقع الزوال على التراخي.

يُنْبِثُ) به (الخيار) للعيب ما لم يُبادر المؤجّر قبل مُضيّ ما مرّ ويسوق إليها ما يكفيها ولا يكفي وعده بذلك على الأوجه قال الماورديّ وحيثُ ثَبِتَ الخيارُ هنا فهو على التراخي؛ لأنَّ سببَه تَعَدُّ قَبْضِ المنفعة أي أو بعضها وذلك يتكرّر بتكرّر الزمان ومما يَتَخَيَّرُ به أيضًا ما لو استأجر محلاً لدوابّه فوقَه المؤجّر مسجداً فيمتنع عليه تنجيسه وكلُّ مُقدِّرٍ له من حيثيّذٍ ويتخيّر فإن اختار البقاء انتفع به إلى مُضيّ المُدّة أي إن كانت المنفعة المُستأجر لها تجوز فيه وإلا كاستئجاره لوضع نجس به تَعَيَّنَ إبداله بمثله مِنَ الطاهر وامتنع على الواقف وغيره الصلاة ونحوها فيه بغير إذن المُستأجر وحيثيّذ يُقالُ لنا مسجدٌ منفعته مملوكةٌ ويمتنع نحو صلاة واعتكاف به من غير إذن مالك منفعته.

(وَعَصَبُ) غير المؤجّر

قوله: (للعيب) إلى قوله ومما يُخيّر في المُعني إلا قوله ولا يكفي إلى وحيث. قوله: (ما مرّ) أي مُدّة لمثلها أجرة. قوله: (ويسوق) بالجزم عطفاً على يُبادر فكان ينبغي أن يُسقط الواو ويوصل القاف بالسین. قوله: (ولا يكفي وعده إلخ) أي لا يسقط خياره برّعه بسوق الماء فلو أخر الفسخ اعتماداً على وعده بذلك ثم لم يتفق له سوق جاز له الفسخ اهـ ع ش. قوله: (قال الماورديّ إلخ) عبارة النهاية والخيار في هذا الباب حيثُ ثَبِتَ فهي على التراخي كما قاله الماورديّ اهـ قال ع ش قول م ر على التراخي أي إلا إذا كان سببه تفريق الصفقة كما مرّ قريباً اهـ أي في النهاية خلافاً للتحفة. قوله: (من حيثيّذ) أي حين وفقيته مسجداً. قوله: (أي إن كانت المنفعة إلخ) انظر هذا التفصيل مع فرض أن الاستئجار للدواب اهـ سم وقد يجاب بأنه أشار به إلى أن قوله للدواب مجرّد مثال فمثله الاستئجار لمطلق الانتفاع في ثبوت الخيار وما يتفرّع عليه. قوله: (تعيّن إبداله) اعتمد م ر اهـ سم.

قوله: (ونحوها) أي كالاغتكاف والقراءة. قوله: (يقال إلخ) أي على طريق اللغز.

قول (لشيء) (وعصب الدابة) أي وندها اهـ مُعني. قوله: (غير المؤجّر) إلى قوله ولا يُنافيه في النهاية إلا قوله وقيدته إلى وأما. قوله: (غير المؤجّر) احتزّز به عن المؤجّر كما ذكره بقوله الآتي، وأما عصب المؤجّر إلخ وحاصله الإشارة إلى أن كلامه هنا في غير المؤجّر؛ لأنَّ عصب المؤجّر يأتي في قوله ولو أكرى عينا مُدّة ولم يسلمها إلخ وفيه بحث؛ لأنَّ ما هنا مُصوّر بما إذا لم يستغرق الغضب المُدّة بدليل

قوله: (أي إن كانت المنفعة إلخ) انظر هذا التفصيل مع فرض أن الاستئجار للدواب. قوله: (تعيّن إبداله إلخ) اعتمد م ر. قوله: (غير المؤجّر) احتزّز عن المؤجّر كما ذكره بقوله آتياً وأما عصب المؤجّر لها إلى قوله كما يأتي وحاصله الإشارة إلى أن كلامه هنا في غير المؤجّر؛ لأنَّ عصب المؤجّر يأتي في قول المصنّف الآتي ولو أكرى عينا مُدّة ولم يسلمها حتّى مضت انفسخت وفيه بحث؛ لأنَّ ما هنا مُصوّر بما إذا لم يستغرق الغضب المُدّة بدليل التخيير إذ لو استغرقتها انفسخت وما يأتي مُصوّر بما إذا استغرق المُدّة كما صرح به هناك وحكم بالانفساخ فلم يتوارّد ما هنا وثم على محل واحد حتّى يُقيد ما

لِنَحْوِ (الدَّائِبَةِ وَابَاقِ الْعَبْدِ) فِي إِجَارَةِ عَيْنٍ قُدِّرَتْ بِمُدَّةٍ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَكَانَ الْغَضَبُ عَلَى الْمَالِكِ (يُنْفِثُ الْخِيَارَ) مَا لَمْ يُبَادِرْ بِالرُّدِّ كَمَا مَرَّ وَذَلِكَ لِتَعَذُّرِ الْاسْتِيفَاءِ فَإِنْ فَسَخَ فَوَاضِحٌ وَإِنْ أَجَازَ وَلَمْ يَرُدِّ حَتَّى انْقَضَتْ الْمُدَّةُ انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ فَيَسْتَقِرُّ قِسْطُ مَا اسْتَوْفَاهُ مِنَ الْمُسَمَّى أَمَّا إِجَارَةُ الذَّمَّةِ فَيَلْزَمُ الْمُؤَجَّرُ الْإِبْدَالُ فِيهَا فَإِنْ امْتَنَعَ اسْتَأْجَرَ الْحَاكِمَ عَلَيْهِ وَلَيْسَ الْمُعَيَّنُّ عَمَّا فِيهَا كَمُعَيَّنِ الْعَقْدِ فَيَتْلَفُهُ يَنْفَسِخُ التَّعْيِينُ لَا أَصْلُ الْعَقْدِ وَقِيْدُهُ الْمَآوِرِيُّ بِمَا إِذَا لَمْ يُقَدَّرْ بَرَمِنْ وَلَا انْفَسَخَتْ بِمُضِيِّهِ وَأَمَّا إِجَارَةُ عَيْنٍ قُدِّرَتْ بِعَمَلٍ فَلَا تَنْفَسِخُ بِنَحْوِ غَضَبِهِ بَلْ

التَّخْيِيرِ وَمَا يَأْتِي مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا اسْتَفْرَقَ الْمُدَّةُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ هُنَاكَ وَحَكَّمَ بِالْإِنْفَسَاخِ فَلَمْ يَتَوَارَدَا عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ حَتَّى يَقْيَدَ مَا هُنَا بِغَيْرِ الْمُؤَجَّرِ بَلِ الْوَجْهَ إِطْلَاقُ مَا هُنَا حَتَّى يَشْمَلَ الْمُؤَجَّرَ أَيْضًا لِمُسَاوَاتِهِ لِغَيْرِهِ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سم . قُودُ: (لِنَحْوِ الْإِنْخ) مُتَعَلِّقٌ بِغَضَبِ شِ اهـ سم . قُودُ: (فِي إِجَارَةِ عَيْنٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَمَّا لَوْ غَضِبَهَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَكَانَ الْغَضَبُ عَلَى الْمَالِكِ وَقَوْلُهُ وَلَيْسَ إِلَى وَقِيْدِهِ . قُودُ: (وَكَانَ الْغَضَبُ عَلَى الْمَالِكِ) لَيْسَ بِقَيْدٍ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي اهـ وَعِبَارَةٌ عَ رَشِيدِي عِبَارَةُ الْكَرْدِي أَيِ قَدْغَ الْغَاصِبِ أَنَّ الْغَضَبَ مِنَ الْإِلَاحِ سَوَاءٌ أَخَذَ مِنْ يَدِهِ أَوْ مِنْ يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ اهـ وَعِبَارَةٌ عَ شِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا غُصِبَتْ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ لِأَجْلِ كَوْنِهَا مَنَسُوبَةً إِلَى الْمَالِكِ كَأَن يَكُونُ بَيْنَ الْغَاصِبِ وَبَيْنَ الْمَالِكِ مَا يَحْمِلُهُ عَلَى غَضَبِهَا لِكَوْنِهَا حَقًّا لِلْمَالِكِ كَعَدَاوَةٍ بَيْنَهُمَا وَأَنَّ الْمُرَادَ بِغَضَبِهَا عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ أَنَّهَا غُصِبَتْ مِنْهُ لَكِنِ لِعَدَاوَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَاصِبِ اهـ . قُودُ: (مَا لَمْ يُبَادِرْ) أَيِ الْمُؤَجَّرُ . قُودُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ قَبْلَ مُضِيِّ زَمَنِ لِمِثْلِهِ أُجْرَةٌ . قُودُ: (فَوَاضِحٌ) أَيِ فَيَسْتَقِرُّ قِسْطُ مَا اسْتَوْفَاهُ مِنَ الْمُسَمَّى بِالنَّظَرِ لِأَجْرَةِ الْمَثَلِ .

قُودُ: (فَيَسْتَقِرُّ الْإِنْخ) فَإِنْ اسْتَفْرَقَ الْغَضَبُ أَيِ أَوْ الْإِبَاقُ جَمِيعَ الْمُدَّةِ انْفَسَخَتْ فِي الْجَمِيعِ وَإِنْ زَالَ وَبَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ شَيْءٌ ثَبَتَ الْخِيَارُ لِلْمُسْتَأْجِرِ لِتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ عَلَيْهِ وَالْخِيَارُ عَلَى الْفَوْرِ اهـ عَ شِ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَإِذَا فَسَخَ انْفَسَخَ فِيمَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ وَفِيمَا مَضَى الْخِلَافُ السَّابِقُ فِي مَوْتِ الدَّائِبَةِ وَإِنْ أَجَازُوا التَّقْدِيرَ بِالْعَمَلِ اسْتَوْفَاهُ مَتَى قَدَّرَ عَلَيْهِ أَوْ بِالزَّمَانِ انْفَسَخَتْ الْإِجَارَةُ فِيمَا انْقَضَى مِنْهُ أَيِ تَقْسُقُ حِصَّتُهُ مِنَ الْمُسَمَّى وَاسْتَعْمَلَ الْعَيْنَ فِي الْبَاقِي فَإِنْ لَمْ يَفْسَخْ وَانْقَضَتْ الْمُدَّةُ انْفَسَخَتْ الْإِجَارَةُ اهـ بِحَذَفٍ .

قُودُ: (أَمَّا إِجَارَةُ الذَّمَّةِ الْإِنْخ) مُحْتَرَزٌ قَوْلُهُ فِي إِجَارَةِ عَيْنٍ . قُودُ: (فَيَلْزَمُ الْمُؤَجَّرُ الْإِبْدَالُ الْإِنْخ) قَضِيَّةُ الصَّنِيعِ وَإِنْ كَانَ بِتَفْرِيطِ الْمُسْتَأْجِرِ سَمَ وَعَ شِ . قُودُ: (وَقِيْدُهُ) أَيِ لُزُومِ الْإِبْدَالِ فِي إِجَارَةِ الذَّمَّةِ وَعَدَمِ انْفَسَاخِهَا . قُودُ: (وَلَا انْفَسَخَتْ بِمُضِيِّهِ) فَسَاوَتْ إِجَارَةَ الْعَيْنِ اهـ سم . قُودُ: (فَلَا تَنْفَسِخُ الْإِنْخ) أَيِ وَلَا خِيَارَ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ مُدَّةُ الْإِنْخِ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا يُخَيَّرُ الْمُكْتَرِي الْإِنْخَ وَصَرَّحَ بِهِ فِي

هَذَا بِغَيْرِ الْمُؤَجَّرِ بَلِ الْوَجْهَ إِطْلَاقُ مَا هُنَا حَتَّى يَشْمَلَ الْمُؤَجَّرَ أَيْضًا لِمُسَاوَاتِهِ لِغَيْرِهِ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ .

قُودُ: (لِنَحْوِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمُثَنِّ غَضَبُ شِ . قُودُ: (وَكَانَ الْغَضَبُ عَلَى الْمَالِكِ) أَيِ بَأَنِ غُصِبَتْ مِنْ يَدِهِ . قُودُ: (مَا لَمْ يُبَادِرْ الْإِنْخ) كَذَا الْمُثَنُّ الْآتِي مَ ر . قُودُ: (فَيَلْزَمُ الْمُؤَجَّرُ الْإِبْدَالُ فِيهَا) قَضِيَّةُ الصَّنِيعِ وَإِنْ كَانَ بِتَفْرِيطِ الْمُسْتَأْجِرِ . قُودُ: (وَلَا انْفَسَخَتْ بِمُضِيِّهِ) فَسَاوَتْ إِجَارَةَ الْعَيْنِ . قُودُ: (فَلَا تَنْفَسِخُ بِنَحْوِ غَضَبِهِ) أَيِ وَلَا خِيَارَ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ مُدَّةُ الْإِنْخِ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا يُخَيَّرُ الْمُكْتَرِي الْإِنْخَ

يَسْتَوْفِيهِ مَتَى قَدَرَ عَلَيْهِ كَثَمَنْ حَالٌ أُخْرَ قَبْضُهُ وَأَمَّا وَقَوْعُ ذَلِكَ بِتَفْرِيطِ الْمُسْتَأْجِرِ فَيَسْقُطُ خِيَارُهُ وَيَلْزَمُهُ الْمُسَمَّى قَالَهُ الْمَاوَرْدِيُّ وَأَمَّا لَوْ غَضِبَهَا عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ مِنْ يَدِهِ فَلَا خِيَارَ وَلَا فسخَ عَلَى مَا بَحَثَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَخَذًا مِنَ النَّصِّ وَاسْتَشْهَدَ لَهُ الْعَزَّيُّ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِنَّهُ مُشْكِلٌ وَمَا أَظُنُّ الْأَصْحَابَ يَسْمَحُونَ بِهِ وَأَمَّا غَضَبُ الْمُؤْجَرِ لَهَا بَعْدَ الْقَبْضِ أَوْ قَبْلَهُ بِأَنْ امْتَنَعَ مِنْ تَسْلِيمِهَا فَيَفْسُخُهَا كَمَا يَأْتِي.

(تنبیه) سَمِعْتُ عَمَّنِ اكْثَرِي لِحَمَلِ مَرِيضٍ مِنَ الطَّائِفِ إِلَى مَكَّةَ، وَقَدْ عُيِّنَ فِي الْعَقْدِ فَمَاتَ أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ فَهَلْ يَلْزَمُهُ حَمْلُهُ مِثْلًا إِلَيْهَا؟ فَتَوَقَّفْتُ إِلَى أَنْ رَأَيْتُ نَصَّ الْبَوَيْطِيِّ السَّابِقِ قَبِيلَ أَوَّلِ فَصَلٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ الْمَصْرُوحِ بِأَنَّ الْمِثْلَ مِنَ الْحَيِّ فَأَخَذْتُ مِنْهُ أَنَّ لِمَنْ اسْتَوْجَرَ لِحَمَلٍ حَيٍّ مَسَافَةً مَعْلُومَةً فَمَاتَ فِي أَثْنَائِهَا وَأَرَادَ وَارِثُهُ نَقْلَهُ إِلَيْهَا وَجَوَّزَنَاهُ كَأَنَّ كَانَ بِقُرْبِ مَكَّةَ وَأَمِنْ تَغْيِيرِهِ فَسَخَ الْإِجَارَةَ لِطَرَوْ مَا يُشَبِّهِ الْعَيْبَ فِي الْمَحْمُولِ وَهُوَ مَزِيدٌ ثِقَلَهُ الْحِسِّيُّ أَوْ الْمَعْنَوِيُّ عَلَى الدَّائِيَّةِ

شرح البهجة عن قضية كلام العراقيين للمراوزة اه سم أقول ظاهر إطلاق المصنف وصريح المعنى هنا أن له الخيار ويصرح به أيضا ما يأتي قبيل قول المصنف ومتى قبض الخ من قول الشارح كالتهاية والمعنى وخرج بتركها ما لو هرب بها ففي إجارة العين يتخير الخ ويدفع المناقاة بين هذا وبين ما يأتي في شرح ولو لم يقدّر مدة الخ بأن ما هنا فيما بعد التسليم وما يأتي فيما قبله والتضرر في الأول أشد لا سيما إذا كان نحو الغضب في السفر فليراجع. هـ قوله: (قبضه) نائب فاعل أخر. هـ قوله: (وقال الأذرعى الخ) إطلاق الشيخ في شرح منهجه يقتضي ثبوت الفسخ والخيار سواء كان الغضب في يد المستأجر على المالك أو المستأجر ويوافق ما قاله الأذرعى وهو المعتقد اه ع ش. هـ قوله: (إنه مشكل) أي فلا فرق بين كون الغضب على المالك أو المستأجر في ثبوت الخيار ولو مع التفريط غايته أنه يضمن القيمة إذا فرط اه ع ش أقول وقوله ولو مع التفريط الخ يخالف قول الشارح المار ومثله في التهاية والمعنى، وأما وقوع ذلك بتفريط المستأجر الخ. هـ قوله: (كما يأتي) بتأمل ما يأتي يعلم مساواة غضبه لغضب غيره في التفصيل بين المقدرة بمدة وبعمل فلعل تقييد المتن هنا والتضريح بالمختار والحوالة فيه على ما يأتي ليس للمخالفة بين المسالكين بل لمجيء الثانية في المتن فإنه قرينة على عدم إرادتها هنا اه سم.

هـ قوله: (فسخ الإجارة) اسم أن. هـ قوله: (وهو مزيد ثقله الخ) قيل يؤخذ مما ذكر أن هذا في غير الشهيد أما هو فليس للمؤجر فسخ الإجارة بموته؛ لأنه حي وقد يمنع الأخذ بأن حياته ليست حسية فلا ينافي

وصرح به هنا في شرح البهجة عن قضية كلام العراقيين للمراوزة. هـ قوله: (وأما وقوع ذلك بتفريط المستأجر الخ) يتأمل صورة تفريط المستأجر مع أن الغضب من يد المالك إلا أن يصور بما إذا امتنع من تسليمها حتى غضبت ولو تسلمها لم تغضب. هـ قوله: (فيسقط خياره ويلزمه المسمى) قال الماوردي قد يشكل ما قاله بأن تفريطه لا يزيد على تخريبه بل لا يساويه مع أنه يتخير كما تقدم إلا أن يفرق بقوات المنفعة في التخريب دون الغضب. هـ قوله: (كما يأتي) بتأمل ما يأتي يعلم مساواة غضبه لغضب غيره في التفصيل بين المقدرة بمدة وبعمل، فلعل تقييد المتن هنا والتضريح بالمختار والحوالة فيه على ما يأتي

وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُمْ لَا يَجُوزُ النُّؤْمُ عَلَيْهَا فِي غَيْرِ وَقْتِ النُّؤْمِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ؛ لِأَنَّ النَّائِمَ يَثْقُلُ وَلَا يُنَافِيهِ تَفْصِيلُهُمُ السَّابِقُ فِي تَلْفِ الْمُسْتَوْفَى بِهِ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا لَيْسَ مِنَ التَّلْفِ لِإِمْكَانِ حَمْلِ الْمَيْتِ وَإِنَّمَا حَدَثَ فِيهِ وَصِفٌ لَمْ يَكُنْ حَالُ الْعَقْدِ فَاقْتَضَى التَّخْيِيرَ لَا غَيْرَ فَتَأَمَّلْهُ. (وَلَوْ أَكْرَى جَمَالًا) عَيْنًا أَوْ ذِمَّةً (وَهَرَبَ وَتَزَكَّهَا عِنْدَ الْمُكْتَرِي) فَلَا خِيَارَ لِإِمْكَانِ الْإِسْتِيفَاءِ بِمَا فِي قَوْلِهِ (وَارْجِعْ) حَيْثُ لَمْ يَتَبَرَّعْ بِمُؤَنَّتِهَا (الْقَاضِي لِيَمُونَهَا) بِإِنْفَاقِهَا وَأَجْرَةَ مُتَعَهِّدِهَا كَمُتَعَهِّدِ أَحْمَالِهَا إِنْ لَزِمَ الْمُؤَجَّرُ (مِنْ) مَالِ الْجَمَالِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهُ مَالًا) بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهَا وَلَيْسَ فِيهَا زِيَادَةٌ عَلَى حَاجَةِ الْمُسْتَأْجِرِ وَلَا بَاعُ الزَّائِدِ مِنْ غَيْرِ اقْتِرَاضٍ (اقْتَرَضَ عَلَيْهِ)؛ لِأَنَّهُ الْمُعْكِئُ قَالَ السُّبْكِيُّ وَاسْتِثْنَاهُ الْحَاكِمُ إِنَّمَا هُوَ لِحَقِّ الْمُكْتَرِي وَحُرْمَةِ الْحَيَوَانِ فَلَوْ وَجَدَ ثَوْبًا ضَائِعًا أَوْ عَبْدًا لِغَائِبٍ وَاحْتِاجَ فِي حِفْظِهِ.

أَنَّهُ يَثْقُلُ بَعْدَ الْمَوْتِ الْحَسِيِّ وَإِنْ كَانَ حَيًّا عِنْدَ اللَّهِ أَمَرَ شَأْنُ أَقُولُ وَيَمْتَنِعُهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّارِحِ أَوْ الْمَعْنَوِيِّ. **قوله:** (وَلَا يُنَافِيهِ تَفْصِيلُهُمُ الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا ظَاهِرٌ عَلَى مَا قَدَّمَهُ مِنْ تَقْيِيدِ إِبْدَالِ الْمُسْتَوْفَى بِهِ بِمَا لَوْ كَانَ مُعَيَّنًا فِي الْعَقْدِ وَتَلَفَ وَالْمُتَّجِهَ خِلَافُ هَذَا التَّقْيِيدِ وَأَنَّهُ يُبَدَّلُ مَعَ بَقَائِهِ أَيْضًا كَمَا تَبَيَّنَا عَلَيْهِ هُنَاكَ وَحَيْثُذِ فَيَتَّجِهَ جَوَازُ الْإِبْدَالِ هُنَا بِمَرِيضٍ مِثْلِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَاقْتَضَى التَّخْيِيرَ مَا لَمْ يُبَدَّلْهُ بِمَرِيضٍ مِثْلِهِ أَوْ دُونِهِ. **قوله:** (فَاقْتَضَى التَّخْيِيرَ) أَيِ بَيْنَ الْفُسْخِ وَعَدَمِهِ فَإِنْ لَمْ يَفْسَخْ أَلَزَمَ بِحَمْلِهِ قَهْرًا عَلَيْهِ وَلَا شَيْءَ لَهُ زِيَادَةٌ عَلَى مَا سُمِّيَ أَوَّلًا أَمَرَ ش. **قوله:** (عَيْنًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ اقْتَرَضَ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ لَكِنْ لَوْ قِيلَ فِي النَّهَايَةِ. **قوله:** (أَوْ ذِمَّةً) أَيِ وَسَلَّمْ عَيْنَتَا أَهْ مُغْنِي. **قوله:** (لِإِمْكَانِ الْإِسْتِيفَاءِ فِي قَوْلِهِ الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ الَّذِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْمَذْكُورِ لَيْسَ طَرِيقًا لِلْإِسْتِيفَاءِ فَكَانَ الظَّاهِرُ أَنَّ يَقُولُ لِإِمْكَانِ الْإِسْتِيفَاءِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ عَلَيْهِ لِمَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ أَهْ رَشِيدِي. **قوله:** (وَأَجْرَةَ مُتَعَهِّدِهَا) عَطَفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِتَضْمِينِ الْإِنْفَاقِ مَعْنَى الْإِعْطَاءِ بِلَا إِعَادَةِ الْخَافِضِ عَلَى مُخْتَارِ ابْنِ مَالِكٍ وَلَوْ حَذَفَ الْأَجْرَةَ لَاسْتَعْنَى عَنِ التَّضْمِينِ. **قوله:** (إِنْ لَزِمَ) أَيِ التَّعَهُّدِ (الْمُؤَجَّرُ) أَيِ بَانَ كَانَتْ إِجَارَةُ ذِمَّةً أَمَرَ ش. **قوله:** (وَلَيْسَ الْإِنْخ) أَيِ وَالْحَالُ لَيْسَ الْإِنْخ. **قوله:** (وَلَا بَاعُ الزَّائِدِ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَبِيعُهُ غَيْرَ مَسْلُوبٍ الْمُنْفَعَةِ وَصَارَ ذَلِكَ كَأَنَّهُ غَيْرُ مُؤَجَّرٍ حَلَبِيٍّ وَقَالَ الْعِنَانِيُّ صَوَّرَهَا بَعْضُهُمْ بِمَا إِذَا أَكْتَرَى جَمَلَيْنِ لِحَمَلٍ إِزْدَبَيْنِ مَثَلًا وَكَانَ أَحَدُهُمَا يَحْمِلُهَا أَهْ بُجَيْرِمِي. **قوله:** (بَاعُ الْإِنْخ) أَيِ بَنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ غَيْرِ الْمُسْتَأْجِرِ كَمَا يَأْتِي. **قوله:** (مِنْ غَيْرِ اقْتِرَاضٍ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ الْاِقْتِرَاضُ أَنْفَعَ لِلْمَالِكِ مِنَ الْبَيْعِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ؛ لِأَنَّ فِي الْاِقْتِرَاضِ إلْزَامًا لِذِمَّةِ الْمَالِكِ وَقَدْ لَا يَتَيَسَّرُ تَوْفِيقُهُ عِنْدَ الْمُطَالَبَةِ أَمَرَ ش.

قوله: (سُيَ): (اقْتَرَضَ) أَيِ مِنَ الْمُكْتَرِي أَوْ أَجَنَّبِي أَوْ يَبَيْتَ الْمَالِ أَهْ مُغْنِي.

قوله: (قَالَ السُّبْكِيُّ الْإِنْخ) كَذَا شَرْحُ م ر مُقْتَصِرًا عَلَى كَلَامِ السُّبْكِيِّ وَتَأْيِيدُهُ أَهْ سَمِ يَعْنِي لَا يَظْهَرُ لَهُ

لَيْسَ لِلْمُخَالَفَةِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ بَلْ لِمَجِيءِ الثَّانِيَةِ فِي الْمُتَنِ فَإِنَّهُ قَرِيبَةٌ عَلَى عَدَمِ إِرَادَتِهَا هُنَا. **قوله:** (وَلَا) يُنَافِيهِ تَفْصِيلُهُمُ السَّابِقُ الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا ظَاهِرٌ عَلَى مَا قَدَّمَهُ مِنْ تَقْيِيدِ إِبْدَالِ الْمُسْتَوْفَى بِهِ بِمَا لَوْ كَانَ مُعَيَّنًا فِي الْعَقْدِ وَتَلَفَ، وَالْمُتَّجِهَ خِلَافُ هَذَا التَّقْيِيدِ وَأَنَّهُ يُبَدَّلُ مَعَ بَقَائِهِ أَيْضًا كَمَا تَبَيَّنَا عَلَيْهِ هُنَاكَ وَحَيْثُذِ فَيَتَّجِهَ جَوَازُ الْإِبْدَالِ هُنَا بِمَرِيضٍ مِثْلِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. **قوله:** (قَالَ السُّبْكِيُّ وَاسْتِثْنَاهُ الْحَاكِمُ الْإِنْخ) كَذَا شَرْحُ م ر

لِلْمُؤْنَةِ فَلَهُ بَيْعُهُ حَالًا وَحِفْظُ ثَمَنِهِ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ أَه. وَقَدْ يُؤَيَّدُ مَا يَأْتِي فِي مُلْتَقِطِ نَحْوِ حَيَوَانٍ، لَكِنْ لَوْ قِيلَ يَلْزَمُهُ اسْتِثْنَاءُ الْحَاكِمِ إِنْ أَمِنَ عَلَيْهِ مِنْهُ وَإِعْطَاؤُهُ لَهُ إِنْ كَانَ أَمِينًا وَقِيلَهُ لَكَانَ مُتَّجِهَاً بَلْ مُتَعَيِّنًا وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُلتَقِطِ بِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ التَّمَلُّكُ فَالْبَيْعُ أَوْلَى بِخِلَافِ ذِي الْأَمَانَةِ الشَّرْعِيَّةِ (فَإِنْ وَثِقَ) الْقَاضِي (بِالْمُكَتَرِي دَفَعَهُ) أَيِ الْمُفْتَرَضِ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ (إِلَيْهِ) لِيَصْرِفَهُ فِيمَا ذُكِرَ (وَلَا يَنْبَغُ بِهِ جَعْلُهُ عِنْدَ ثِقَةٍ) يَصْرِفُهُ لِذَلِكَ وَالْأُولَى لَهُ تَقْدِيرُ النِّفْقَةِ وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُتَّفِقِ يَمِينِهِ إِنْ ادَّعَى لَائِقًا بِالْعُرْفِ (وَلَهُ) أَيِ الْقَاضِي عِنْدَ تَعَدُّرِ الْاِقْتِرَاضِ وَمِنْهُ أَنْ يَخْشَى أَنْ لَا يُتَوَصَّلَ بَعْدَ إِلَى اسْتِيفَائِهِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَعَدَّرْ لَكِنَّهُ لَمْ يَرَهُ (أَنْ يَبِيعَ مِنْهَا) بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ غَيْرِ الْمُسْتَأْجِرِ لَامْتِنَاعِ وَكَالَتِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ (قَدَرِ النِّفْقَةِ) وَالْمُؤْنَةِ الْمَذْكُورَةِ لِلضَّرُورَةِ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَأْتِ هُنَا الْخِلَافُ فِي بَيْعِ الْمُسْتَأْجِرِ وَبَعْدَ الْبَيْعِ تَبَقَّى فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ إِلَى انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ كَذَا

مَوْقِعٌ هُنَا فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي مُرَاجَعَةِ الْقَاضِي فِي الْإِنْفَاقِ لَا فِي بَيْعِ الْمُكَتَرِي بِإِذْنِهِ بَلْ هُوَ مُنَافٍ لِقَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي أَوْ وَكِيلِهِ غَيْرِ الْمُسْتَأْجِرِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِقَوْلِهِ وَاسْتِثْنَاءُ الْحَاكِمِ الْمُرَاجَعَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْمَثْنِ.

☐ قَوْلُهُ: (فَلَهُ بَيْعُهُ حَالًا) أَيِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ لَهُ الْاِسْتِقْلَالَ بِذَلِكَ أَه ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (لَكِنْ لَوْ قِيلَ الْخ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَاجِدَ الْبَائِعَ غَيْرَ الْحَاكِمِ فَلْيُرَاجَعَ أَه س م. ☐ قَوْلُهُ: (يَلْزَمُهُ) وَاجِدَ الثُّوبِ أَوْ الْعَبْدِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَإِعْطَاؤُهُ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ أَيِ يَلْزَمُ الْوَاجِدَ إِمَّا اسْتِثْنَاءُ الْحَاكِمِ فِي بَيْعِهِ إِنْ أَمِنَ الْوَاجِدُ مِنَ الْحَاكِمِ عَلَى الثُّوبِ أَيِ عَلَى أَخْذِهِ لِلثُّوبِ أَوْ إِعْطَاؤُهُ الثُّوبَ لِلْحَاكِمِ إِنْ كَانَ الْحَاكِمُ أَمِينًا الْخ أَه كُرْدِيَّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ الْخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَوْجُودَ لَا عَلَى وَجْهِ اللَّقْطَةِ أَه س م. ☐ قَوْلُهُ: (بَيِّنَةٌ) أَيِ وَاجِدَ نَحْوِ الثُّوبِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيِ الْمُلتَقِطِ. ☐ قَوْلُهُ: (الْقَاضِي) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَكَذَا إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ غَيْرِ الْمُسْتَأْجِرِ إِلَى الْمَثْنِ.

☐ قَوْلُهُ: (أَيِ الْمُفْتَرَضِ مِنْهُ) ظَاهِرُ هَذَا التَّفْسِيرِ أَنَّهُ لَا يَدْفَعُ لَهُ مَالُ الْجِمَالِ إِذَا كَانَتِ الْمُؤْنَةُ مِنْهُ فَلْيُرَاجَعَ أَه رَشِيدِي أَقُولُ ظَاهِرُ صَنِيعِ شَرْحِ الرُّوضِ عَدَمُ الْفَرْقِ عِبَارَتُهُ وَكَذَا يَأْخُذُ مِنْ مَالِهِ ثُمَّ يَقْتَرِضُ لِلْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا أَيِ عَلَى الْجِمَالِ فَإِنْ وَثِقَ بِالْمُسْتَأْجِرِ دَفَعَهُ إِلَيْهِ أَه.

☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ الْخ) هَذِهِ الْغَايَةُ لَا حُسْنَ لَهَا هُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَعَدَّرْ لَكِنَّهُ لَمْ يَرَهُ) كَذَا فِي شَرْحِي الرُّوضِ وَبِالْبَهْجَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَامْتِنَاعِ وَكَالَتِهِ الْخ) يُتَأَمَّلُ.

☐ قَوْلُهُ: (فِي بَيْعِ الْمُسْتَأْجِرِ) بِفَتْحِ الْجِيمِ.

☐ قَوْلُهُ: (تَبَقَّى) أَيِ الْجِمَالِ الْمَبِيعَةِ.

مُقْتَصِرًا عَلَى كَلَامِ السُّبْكِيِّ وَتَأْيِيدِهِ.

☐ قَوْلُهُ: (لَكِنْ لَوْ قِيلَ الْخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَاجِدَ وَالْبَائِعَ غَيْرَ الْحَاكِمِ فَلْيُرَاجَعَ.

☐ قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُلتَقِطِ الْخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَوْجُودَ لَا عَلَى وَجْهِ اللَّقْطَةِ.

صَرَّحُوا بِهِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْإِجَارَةَ هُنَا لَا تَنْفَسِخُ بِالْبَيْعِ ذِمِّيَّةٌ كَانَتْ أَوْ عَيْنِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ لَمْ يَهْزُبْ بِالْجَمَالِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ لَمْ يَجِدْ مُشْتَرِيًا لَهَا مَسْلُوبَةَ الْمَنْفَعَةِ مُدَّةَ الْإِجَارَةِ فَهَلْ لِلْحَاكِمِ فَسْخُهَا كَمَا لَوْ هَزَبَ وَلَمْ يَتْرَكْ جَمَالًا فَإِنَّ الْمُسْتَأْجِرَ فَسَخَ الْعَيْنِيَّةَ لِلضَّرُورَةِ أَوْ يُفَرَّقُ بِإِمْكَانِ الْبَيْعِ هُنَا وَلَوْ عَلَى تَدْوِيرٍ بِخِلَافِهِ ثُمَّ مَحَلُّ نَظَرٍ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ لِإِمْكَانِ وَجُودِ النَّادِرِ مَعَ عَدَمِ وَجُودِهِ لَا يُفِيدُ هُنَا شَيْئًا وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي الذَّمِّيَّةِ مَا إِذَا لَمْ يَرِ الْحَاكِمُ بَيْعَ الْكُلِّ وَالْإِبَاقَ وَانْفَسَخَتْ الْإِجَارَةُ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ الْحَاكِمَ فِي إِجَارَةِ الذَّمِّيَّةِ إِذَا رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي بَيْعِهَا وَالْاِكْتِرَاءَ لِلْمُسْتَأْجِرِ بِبَعْضِ أَثْمَانِهَا جَازَ لَهُ ذَلِكَ جُزْأً حَيْثُ يَجُوزُ لَهُ بَيْعُ مَالِ الْغَائِبِ بِالْمَصْلَحَةِ أَهْ فَقَوْلُهُ وَالْاِكْتِرَاءُ لَهُ الْخُ صَرِيحٌ فِي انْفِسَاخِ الْإِجَارَةِ بِهِ وَعَلَيْهِ فَيُفَرَّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَيْنِيَّةِ بِأَنَّهُ تَعَلَّقَ حَقُّ الْمُسْتَأْجِرِ بِالْعَيْنِ فِيهَا أَقْوَى مِنْهُ فِي الذَّمِّيَّةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِيهِمَا وَعَلَيْهِ أَيْضًا يَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ رَأَى مُشْتَرِيًا لَهَا مَسْلُوبَةَ الْمَنْفَعَةِ مُدَّةَ الْإِجَارَةِ لَرَمَهُ أَنْ يَبِيعَهُ مَا يَحْتَاجُ لِبَيْعِهِ مِنْهَا مُقَدِّمًا لَهُ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلَحُ وَخَرَجَ بِمَنْهَا كُلُّهَا فَلَيْسَ لَهُ بَيْعُهُ ابْتِدَاءً خَشْيَةَ أَنْ يَأْكُلَ أَثْمَانَهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْمُسْتَأْجِرِ بِأَعْيَانِهَا وَنَازَعَ فِيهِ مَحَلِّيُّ بَأَنَّهُ لَا يَفُوتُ حَقُّهُ إِذْ لَا تَنْفَسِخُ بِهِ الْإِجَارَةُ وَفِيهِ نَظَرٌ؛

• قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى عَدَمِ الْانْفِسَاخِ. • قَوْلُهُ: (فَهَلْ لِلْحَاكِمِ فَسْخُهَا) شَامِلٌ لِلذَّمِّيَّةِ لَكِنْ قَوْلُهُ كَمَا لَوْ الْخُ يَقْتَضِي خِلَافَهُ أَهْ سَمِ أَقُولُ عِبَارَةً شَرَحَ الرُّوضُ كَالصَّرِيحِ فِي الشُّمُولِ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ) وَفَاقًا لِلْأُسْنَى وَالْمُعْنَى لَكِنَّهُمَا عَبَّرَا بِدَلِّ الْحَاكِمِ بِالْمُسْتَأْجِرِ. • قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيُّ جَوَازِ بَيْعِ قَدْرِ التَّفَقُّعِ دُونَ الْكُلِّ. • قَوْلُهُ: (فِي الذَّمِّيَّةِ) مُتَعَلِّقٌ بِذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (مَا إِذَا الْخُ) خَبَرٌ وَمَحَلُّ الْخُ. • قَوْلُهُ: (أَنَّ الْحَاكِمَ الْخُ) بَيَانٌ لِبَحْثِ الْأَذْرَعِيِّ وَاعْتِمَادِهِ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (صَرِيحٌ فِي انْفِسَاخِ الْخُ) قَدْ يُقَالُ بَلْ هُوَ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ الْانْفِسَاخِ إِذْ لَوْ انْفَسَخَتْ لَمْ يَكْتَرِ لَهُ إِذْ لَمْ يَتَّقَ لَهُ حَقٌّ بَعْدَ الْفَسْخِ غَيْرُ الْمُطَالَبَةِ بِالْأَجْرَةِ أَهْ سَمِ. • قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيُّ بِالْبَيْعِ. • قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيُّ بِحَثِّ الْأَذْرَعِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَبَيْنَ الْعَيْنِيَّةِ) أَيُّ حَيْثُ إِنَّ لَيْسَ لِلْحَاكِمِ بَيْعُ الْكُلِّ فِيهَا ابْتِدَاءً. • قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ الْخُ) أَيُّ فِي غَضَبِ الدَّابَّةِ وَإِبَاقِ الْعَبْدِ. • قَوْلُهُ: (مُقَدِّمًا لَهُ) أَيُّ لِبَيْعِ قَدْرِ الْاِحْتِيَاجِ (عَلَى غَيْرِهِ) أَيُّ عَلَى الْاِخْتِارِ مِنْ مَالِهِ وَالْاِقْتِرَاضِ عَلَيْهِ وَبَيْعِ الْكُلِّ.

• قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْخُ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ فِي النَّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (خَشْيَةَ أَنْ يَأْكُلَ الْخُ) عِلَّةُ الْمُنْفِي لَا التَّقْيِ أَهْ سَمِ أَيُّ وَعِلَّتَهُ قَوْلُهُ: لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْخُ. • قَوْلُهُ: (بِأَعْيَانِهَا) أَيُّ بِالْعَقْدِ فِي الْعَيْنِيَّةِ وَالتَّسْلِيمِ فِي الذَّمِّيَّةِ.

• قَوْلُهُ: (فَهَلْ لِلْحَاكِمِ فَسْخُهَا) شَامِلٌ لِلذَّمِّيَّةِ لَكِنْ قَوْلُهُ كَمَا لَوْ الْخُ يَقْتَضِي خِلَافَهُ. • قَوْلُهُ: (فَقَوْلُهُ) وَالْاِكْتِرَاءُ الْخُ صَرِيحٌ فِي انْفِسَاخِ الْإِجَارَةِ بِهِ) قَدْ يُقَالُ بَلْ هُوَ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ الْانْفِسَاخِ إِذْ لَوْ انْفَسَخَتْ لَمْ يَكْتَرِ لَهُ إِذْ لَمْ يَتَّقَ لَهُ حَقٌّ بَعْدَ الْفَسْخِ غَيْرُ الْمُطَالَبَةِ بِالْأَجْرَةِ. • قَوْلُهُ: (خَشْيَةَ أَنْ تَأْكُلَ أَثْمَانَهَا) عِلَّةُ الْمُنْفِي لَا التَّقْيِ.

لأنَّ الإجارة وإن لم تنفسخ بالبيع لكن البيع لا يجوز إلا لضرورة وفي الابتداء لا ضرورة إلا أن يُحمَّل على ما بحثه الأذرعِي أنَّ الحاكم في إجارة الذمة إذا رأى المصلحة في بيعها والاكتراء للمستأجر ببعض الثمن جاز له ذلك جزماً حيث يجوز له بيع مال الغائب بالمصلحة (ولو أذن للمكتري في الإنفاق من ماله ليرجع جاز في الأطهر) لأنه محل ضرورة، وقد لا يرى الاقتراض وأفهم كلامه أنه لا يرجع بما أنفقه بغير إذن الحاكم ومحل إن وجد وأمكن إثبات الواقعة عنده وإلا أشهد على أنه أنفق بشرط الرجوع ثم رجع فإن تعدَّر الإشهاد فقضية ما مر في المساقاة أنه لا يرجع وإن نوى الرجوع؛ لأنه نادر، وقد يُفرَّق بأن سبب النذرة ثم كون المساقى عليه بين الناس غالباً ولا كذلك المستأجر عليه هنا؛ لأنه كثيراً ما يقع الهروب هنا في الأسفار التي من شأنها نذرة فقد الشهود فيها فينبغي الاكتفاء بنية الرجوع وخرج بتركها ما لو هرب بها ففي إجارة العين يتخيَّر نظير ما مر في الإباق، وكما لو شردت الدابة وفي إجارة الذمة يكتري عليه الحاكم

قوله (سني): (ولو أذن للمكتري إلخ) والقول قوله في قدر ما أنفق إذا ادعى نفقة مثله في العادة؛ لأنه أمين اهـ معني. قوله: (لأنه محل ضرورة) إلى قوله فإن تعدَّر في المعني وإلى قوله وقد يُفرَّق في النهاية لإقوله فقضية ما مر إلى لا يرجع. قوله: (وأمكن إثبات الواقعة إلخ) أي بأن سهلت إقامة البيعة وقيلها القاضي ولم يأخذ مالا وإن قل على ما مر اهـ ع ش. قوله: (ولاً) شاملاً لما لو وجد الحاكم ولم يمكن إثبات الواقعة عنده اهـ سم. قوله: (أنه لا يرجع إلخ) اعتمد المعني والنهاية. قوله: (أنه لا يرجع) أي ظاهراً، وأما باطناً فينبغي أن له الرجوع اهـ ع ش. قوله: (كون المساقى عليه بين الناس) أي فلا يتعدَّر الإشهاد عليها اهـ كزدي. قوله: (المساقى) في أضله بخطه بألف اهـ بضري. قوله: (لأنه) أي الشأن. قوله: (هنا) أي في هرب الجمال. قوله: (الهروب) قضية صنيع القاموس أن الصواب إسقاط الواو. قوله: (نذرة إلخ) صوابه عدم نذرة إلخ أو حذف لفظة نذرة. قوله: (وخرج) إلى المتن في النهاية وكذا في المعني لإقوله ولا يقوِّض إلى فإن. قوله: (يكتري عليه الحاكم) أي من ماله.

قوله: (لأن الإجارة وإن لم تنفسخ بالبيع إلخ) يقتضي أنها بيعت مسلوقة المنفعة أو أن إطلاق بيعها يُحمَّل على ما عدا المنفعة المستحقة كما هو الصريح من قوله السابق وهو صريح في أن الإجارة هنا لا تنفسخ إلخ والوجه أن إطلاق بيعها لو بيع بعضها محمول على ما عدا منفعة المبيع كما في بيع المالك؛ لأن المنفعة مستثناة لاستحقاقها م ر. قوله: (إلا أن يُحمَّل على ما بحثه الأذرعِي إلخ) فيه أن محلياً مُصرَّح بعدم الانفساخ فكيف يُحمَّل على ما بحثه الأذرعِي المتضمن للانفساخ كما ادَّعاه فيما سبق. قوله: (والاكتراء للمستأجر ببعض الثمن) قد يقال لا حاجة إلى الاكتراء للمستأجر ببعض الثمن؛ لأن إطلاق بيعها محمول على ما عدا المنفعة المستحقة للمستأجر إلا أن يُحمَّل على ما إذا باعها بمنافعتها مطلقاً لعدم من يشتريها مسلوقة المنفعة المستحقة للمستأجر. قوله: (وأفهم كلامه إلخ) كذا شرح م ر.

أو يقتَرَضَ نظيرُ ما مرَّ ولا يُفَوِّضُ ذلكَ للمستأجرَ لامتناعِ توكُّله في حقِّ نفسه فإنَّ تعدُّرَ الاكتراءِ فله الفسخُ. (ومتى قبضُ المُكْتَرِي العَيْنِ المؤجَّرة ولو الحُرُّ المؤجَّرة عَيْنُهُ أو (الدَّابَّةُ والدَّارُ وأمسكها) الظاهرُ أنه زيادةُ إيضاحٍ للعلم به من قوله قبضُ. وكقبضُها امتناعه منه بعد عَرْضِها عليه قال القاضي أبو الطَّيِّبِ إلَّا فيما يتوقَّفُ قبضُهُ على النقلِ أي فيقبضُها الحاكمُ فإنَّ صمَّمَ آجرَهُ قاله في البيانِ وفيه نظرٌ؛ لأنَّه حاضرٌ ولم يتعلَّقْ بالعَيْنِ حقٌّ للغيرِ حتى يُوجَّزَها لأجلِهِ وإيجازُ الحاكمِ إلنَّما يكونُ لِنَفْسِهِ أو تعلُّقِ حقِّ فالذي يتَّجِهْ أنه بعد قبضِها وتصميمه على الامتناعِ يرُدُّها لِمَالِكِها

□ فَوَدَّ: (أو افترض) أي فإن لم يجد له مالاً افترض عليه واكترى عليه اهـ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (العَيْنُ) إلى التَّيْبَةِ في النهايةِ إلَّا قوله لِمَا مرَّ إلى نَعَمْ وفي المُغْنِي إلَّا قوله ولو الحُرُّ إلى المَثْنِ وقوله الظاهرُ إلى وكقبضِها وقوله قال القاضي أبو الطَّيِّبِ إلى المَثْنِ وقوله قال القاضي إلى وليس له وقوله ثم بحث إلى ومتى. □ فَوَدَّ: (ولو الحُرُّ المؤجَّرة إلخ) خلافاً لِلْقَالَ اهـ مُغْنِي عبارة الكُرْدِيِّ يعني لو آجرَ الحُرُّ نفسه مُدَّةً أو لِعَمَلٍ معلومٍ وسلَّم نفسه ولم يستعمله المستأجرُ حتَّى مضت المُدَّةُ أو مضت مُدَّةٌ يُمكنُ فيها ذلك العملُ استقرَّت الأجرةُ كذا في الكبير اهـ. □ فَوَدَّ: (ولو الحُرُّ المؤجَّرة عَيْنُهُ أو الدَّابَّةُ إلخ) لا يخفى ما في هذا المزجِ عبارة المُغْنِي العَيْنُ المؤجَّرة الدَّابَّةُ أو الدَّارُ أو غيرُهما في إجارة عَيْنٍ أو ذِمَّةٍ اهـ وهي حَسَنٌ. □ فَوَدَّ: (الظاهرُ أنه زيادةُ إيضاحٍ) قد يُقالُ بمنعِهِ وإِنَّمَا أتى به لِيَتعلَّقَ به قوله حتَّى مضت إلخ إذ لا يصحُّ تعلُّقه بقَبْضٍ إلَّا بتأويلٍ؛ لأنَّ القَبْضَ يَنْقُضِي بِمَجَرَّدِ وَقُوعِهِ فلا يَسْتَمِرُّ إلى انقضاء المُدَّةِ وإِنَّمَا المُسْتَمِرُّ الإمْسَاكُ وقد مرَّ نظيرُ ذلك في آجرَتِكَ سَنَةً اهـ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (امتناعه إلخ) أي أو وضعها بين يَدَيْهِ أو التَّخْلِيَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّارِ اهـ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (إلَّا فيما يتوقَّفُ إلخ) قد يُشكَلُ بما تَقَرَّرَ في البيعِ أنه لو وَضَعَ المبيعَ عنده صارَ قابِضاً وأوردته على م ر فاغترَفَ بإشكالِهِ سم على حَجٍّ ويُمكنُ الجوابُ بأنَّ محلَّ الاكْتِفَاءِ بالوضعِ في خَفِيفٍ يُمكنُ تناوُلُهُ باليدِ وعليه فيمكنُ حملُ قولِ القاضي أبي الطَّيِّبِ إلَّا فيما يتوقَّفُ إلخ على غيره كالذَّوَابِّ والأَحْمَالِ الثَّقِيلَةِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (أي فيقبضُها) الأَحْسَنُ كَوْنُهُ مِنَ الإِقْبَاضِ أي يَقْبِضُ المُكْرِي ما يتوقَّفُ قبضُهُ إلخ. □ فَوَدَّ: (فإن صمَّمَ) أي المُسْتَأْجِرُ على الامتناعِ مِنَ التَّسَلُّمِ (آجرَهُ) أي الحاكمُ ما قبضَهُ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وفيه نظرٌ) أي في قوله فإن صمَّمَ آجرَهُ.

□ فَوَدَّ: (لأنَّه حاضرٌ) أي المُكْتَرِي المُتَمَتِّع. □ فَوَدَّ: (لأجلِهِ) أي حَقُّ الغيرِ. □ فَوَدَّ: (بَعْدَ قبضِها) أي قبضُ الحاكمِ العَيْنِ اهـ سم. □ فَوَدَّ: (وتضميمه) أي المُسْتَأْجِرِ على الامتناعِ وقوله: (يرُدُّها إلخ) أي وتَسْتَقِرُّ الأجرةُ على المُسْتَأْجِرِ بِمُضِيِّ المُدَّةِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (لِمَالِكِها) أي لِلْمُكْرِي.

□ فَوَدَّ: (وإلَّا) يَشْمَلُ ما لو وُجِدَ ولم يُمكنِ إثباتُ الواقعة. □ فَوَدَّ: (إلَّا فيما يتوقَّفُ إلخ) كذا شرح م ر وقد يُشكَلُ بما تَقَرَّرَ في البيعِ أنه لو وَضَعَ المبيعَ عنده صارَ قابِضاً وأوردته على م ر فاغترَفَ بإشكالِهِ.

□ فَوَدَّ: (فإن صمَّمَ) أي على الامتناع. □ فَوَدَّ: (وفيه نظرٌ إلخ) كذا م ر. □ فَوَدَّ: (بَعْدَ قبضِها) أي قبضُ الحاكمِ إيَّاهَا. □ فَوَدَّ: (وتضميمه) أي المُسْتَأْجِرِ.

(حتى مضت مدة الإجارة استقرت الأجرة) عليه (وإن لم ينتفع) ولو لغدير كخوف مريض لتلف المنافع تحت يده حقيقة أو حكماً فاستقر عليه بذلها ومتى خرج بها مع الخوف ضمنتها قال القاضي إلا إذا ذكر ذلك حالة العقد وليس له فسخ ولا إلزام مكبر أخذها إلى الأمن؛ لأنه يمكنه أن يسير عليها مثل تلك المسافة إلى بلد آخر ومن ثم بحث ابن الرفعة أنه لو عم الخوف كل الجهات وكان الغرض الأعظم ركوبها في السفر وركوبها في الحضر نافع بالنسبة إليه لم يلزم المستأجر أجرة وفيه نظر واضح إلا أن يكون مراده أنه يُخَيَّرُ بذلك؛ لأنه نظير ما مر في نحو انقطاع ماء الأرض ومتى انتفع بعد المدة لزمه مع المسمى المستقر عليه أجرة مثل ذلك الانتفاع. (وكذا) تستقر الأجرة (لو اقتصرت دابة لركوب إلى موضع) معين (وقبضها) أو عرضت عليه

قوله: (أو حكماً) أي في القبض الحكمي كالامتناع من القبض. قوله: (ومتى خرج إلخ) أي المستأجر اهـ ش. قوله: (إذا ذكر إلخ) أي أو كان العقد زمن خوف وعلم به المؤجر اهـ ش. قوله: (ذلك) أي الخروج مع الخوف. قوله: (وليس له) أي للمكتر اهـ ش. قوله: (لأنه يمكنه) أي المكتر. وقوله: (أن يسير عليها) أي أو يؤجرها لمن يسير عليها ممن هو مثله اهـ ش. قوله: (ومن ثم بحث إلخ) عبارة النهاية وما بحثه ابن الرفعة أنه إلخ يظهر حملة على أن مراده بذلك أنه يتخير به إلخ اهـ. قوله: (لزمه مع المسمى إلخ) وإذا تلفت في هذه الحالة ضمنتها ضمان المغصوب، وأما لو جاوز المحل المعين للركوب إليه ثم العود عليها إلى محل العقد فليزمه أجرة مثل ما زاد ويضمنها إذا تلفت فيه وقضية ما تقدم من أنه إذا تعدى بضرب الدابة مثلاً صار ضامناً ولو تلفت بغيره أنه يضمنها إذا تلفت في مدة العود إلى محل العقد أيضاً اهـ ش. قوله: (سني: (وكذا لو أكرى). كذا في أصله وفي نسخة المغني والنهاية والمحلل أكرى اهـ سيد عمر. قوله: (أو عرضت عليه) هذا يخالف ما تقدم عن القاضي أبي الطيب؛ لأن الدابة وما يتوقف

قوله في (سني: (استقرت الأجرة، وإن لم ينتفع) قال شيخ الإسلام في شرح البهجة ويستثنى من كلامه ما لو تلف المستوفى به كصبي عيّن للإرضاع وثوب عيّن للخياطة وقلنا بعدم انفساخ بناء على جواز الإبدال كما مر ولم يأت المكتر ببديل لعجز وامتنع مع القدرة ومضت المدة فالأصح في الروضة عدم تقرير الأجرة، اهـ. فليحزر وجه الاستثناء وجه عدم التقرير في الثانية إلا أن يصور بما إذا امتنع لترو لا عبثاً. قوله: (استقرت الأجرة، وإن لم ينتفع) هل له بعد ذلك الانتفاع بها أو لا؛ لأن استقرار الأجرة يقتضي أنه استوفى حقه بالقوة فيه نظر ومالَم ر للثاني وكذا يقال في قوله الآتي وكذا لو أكرى دابة لركوب إلى موضع وقبضها ومضت مدة إمكان السير إليه ثم رأيت قول الشارح الآتي ومتى انتفع بعد المدة إلخ وهو صريح في الثاني. قوله: (ومن ثم بحث ابن الرفعة إلخ) كذا شرح م ر. قوله: (ومتى انتفع بعد المدة إلخ) فعلم أنه بمضي تلك المدة ينتهي حقه. قوله: (أو عرضت عليه) هذا قد يخالف ما

(ومضت مدة إمكان السير إليه) لِمَتَمَكَّنِهِ مِنَ الاستيفاءِ وعِلْمٍ من كلامه أَنَّ هذه غير الأولى؛ لأنَّ تلك مُقدَّرةٌ بزمانٍ وهذه بعملٌ فَتَسْتَقِرُّ بِمُضِيِّ مُدَّةِ الْعَمَلِ الَّذِي ضَبِطَتْ بِهِ الْمَنْفَعَةُ (وسواءٌ فيه) أي التقدير بمدة أو عملٍ (إجارة العين والمدة إذا سلم) الْمُؤَجَّرُ فِي إجارة المدة (الدَّائِمَةُ) مثلاً (الموصوفة) لِلْمُسْتَأْجِرِ لِتَعَيِّنِ حَقَّهُ بِالتَّسْلِيمِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُسَلِّمْهَا فَإِنَّهُ لَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ أَجْرُهُ لِبَقَاءِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ فِي الْمُدَّةِ وَكَالتَّسْلِيمِ الْعَرَضِ كَمَا مَرَّ.

(ويستقر في الإجارة الفاسدة أجره المثل) زَادَتْ عَلَى الْمُسَمَّى أَوْ نَقَصَتْ (بما يستقر به المسمى في الصحيحة) مِمَّا ذَكَرَ وَإِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ لِمَا مَرَّ أَنَّ لِفَاسِدِ الْعُقُودِ حُكْمَ صَحِيحِهَا ضَمَانًا وَعَدَمَهُ غَالِبًا نَعَمْ تَخْلِيَةُ الْعَقَارِ وَالْوَضْعُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَالْعَرَضُ عَلَيْهِ وَإِنْ امْتَنَعَ لَا يَكْفِي هُنَا بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْقَبْضِ الْحَقِيقِيِّ (وَلَوْ أَكْرَى عَيْنًا مُدَّةً وَلَمْ يُسَلِّمْهَا) أَوْ غَصَبَهَا أَوْ حَبَسَهَا أَجْنَبِيًّا وَلَوْ كَانَ حَبْسُهُ

قَبْضُهَا عَلَى الثَّغْلِ فَالْوَجْهُ وَفَاقًا لِمَا رَجَعَ إِلَيْهِ مَرَّ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِمُجَرَّدِ الْعَرَضِ إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ يُعَدُّ قَبْضًا فِي الْبَيْعِ سَمَ عَلَى حَجٍّ أَوْ شٍ وَلَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي وَكَالتَّسْلِيمِ الْعَرَضِ .
 ٥ قوله: (لِمَتَمَكَّنِهِ الْخ) فِيهِ مَا مَرَّ مِنْ بَحْثِ الْأَذْرَعِيِّ . ٥ قوله: (أَيُّ التَّقْدِيرِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى أَيُّ الْمَذْكُورِ مِنْ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ اهـ .

٥ قوله (سئ): (فِي الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ) خَرَجَ بِالْفَاسِدَةِ الْبَاطِلَةُ كَاسْتِجَارِ صَبِيٍّ بِالْعَا عَلَى عَمَلٍ فَعَمِلَهُ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا اهـ مُعْنَى وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الدَّمِيرِيِّ مِثْلُهُ . ٥ قوله: (لَا يَكْفِي هُنَا) أَيُّ فِي الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ اهـ ع ش .

٥ قوله (سئ): (وَلَوْ أَكْرَى عَيْنًا مُدَّةً) أَيُّ إجارة عَيْنٍ أَوْ دِمَّةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمَ عَلَى حَجٍّ أَوْ شٍ .
 ٥ قوله (سئ): (وَلَمْ يُسَلِّمْهَا) أَيُّ وَلَا عَرَضَهَا اهـ رَشِيدِي . ٥ قوله: (أَوْ غَصَبَهَا) أَيُّ الْمُؤَجَّرُ الْعَيْنَ بَعْدَ الْقَبْضِ قَالَه الْكُرْدِيُّ وَالْأَصُوبُ أَيُّ الْأَجْنَبِيِّ قَبْلَ الْقَبْضِ إِذَا الظَّاهِرُ تَنَازُعُ الْفِعْلَيْنِ بَلْ قَوْلُهُ بَعْدَ الْقَبْضِ يُنَافِي قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي لِقَوَاتِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ قَبْلَ قَبْضِهِ . ٥ قوله: (وَلَوْ كَانَ الْخ) غَايَةُ فِي قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَمْ يُسَلِّمْهَا فَقَوْلُهُ حَبْسُهُ أَيُّ حَبْسِ الْمُكْرَى الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ وَلَمْ يُسَلِّمْهَا فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ عَقَبَهُ وَلَوْ لِقَبْضِ الْأَجْرَةِ .

تَقَدَّمَ عَنِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ؛ لِأَنَّ الدَّابَّةَ مِمَّا يَتَوَقَّفُ قَبْضُهَا عَلَى الثَّغْلِ فَالْوَجْهُ وَفَاقًا لِمَا رَجَعَ إِلَيْهِ مَرَّ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِمُجَرَّدِ الْعَرَضِ إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ يُعَدُّ قَبْضًا فِي الْبَيْعِ . ٥ قوله: (زَادَتْ عَلَى الْمُسَمَّى أَوْ نَقَصَتْ) أَوْ سَاوَتْ. (فَرْعٌ): فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ اسْتَأْجَرَ عَيْنًا مُدَّةً وَلَزِمَتْهُ الْأَجْرَةُ بِاسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ فَأَدَّعَى أَنَّهُ مُعْسِرٌ وَكَانَ أَقْرَبَ عِنْدَ الْإِجَارَةِ أَنَّهُ مُلِيٌّ وَقَادِرٌ فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي دَعْوَى الْإِغْسَارِ بَعْدَ إِقْرَارِهِ الْجَوَابَ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ أَنَّهُ كَانَ قَادِرًا وَتَلَفَ مَالَهُ اهـ .

٥ قوله (سئ): (وَلَوْ أَكْرَى عَيْنًا مُدَّةً) أَيُّ إجارة عَيْنٍ أَوْ دِمَّةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . ٥ قوله: (وَلَوْ كَانَ حَبْسُهُ) أَيُّ الْمُكْرَى بِدَلِيلٍ لِقَبْضِ الْأَجْرَةِ أَيُّ حَبْسِهِ الْمَذْكُورُ بِقَوْلِهِ وَلَهُ الْخ .

لها لِقَبِضِ الأَجْرَةِ (حتى مَضَتْ) تلك المُدَّةُ (انْفَسَخَتْ) الإجارة لِقَوَاتِ المعقودِ عليه قبل قَبْضِهِ فإن حَبَسَهَا بعضُها انْفَسَخَتْ فيه فقط وَيُخَيَّرُ في الباقي ولا يُعَدَّلُ زَمَانُ بَرَمَانٍ (ولو لم يَقْدُرْ مُدَّةٌ) وإنما قُدِّرَتْ بِعَمَلٍ كَأَنَّ (أَجَرَ) دَائِبَةً (لِرُكُوبِ) إلى موضعٍ مُعَيَّنٍ ولم يُسَلِّمْهَا حتى مَضَتْ مُدَّةٌ. إمكان (الشئ) إليه (فالأصحُّ أنها) أي الإجارة (لا تَنْفَسِخُ) ولا يُخَيَّرُ المُكْتَرِي لِتَعَلُّقِهَا بالمنفعة دون الزمان ولم يتَعَدَّرْ استيفاءُها ولا فسخٌ ولا خيارٌ بذلك في إجارة الذمَّة قطعاً؛ لأنه دَيْنٌ ناجِزٌ إيفاءُهُ تأخَّرَ. (تنبيه) عَلِمَ مَرَّةً أنه حيثُ صَحَّتْ الإجارة لَزِمَ المُسَمَّى وإلا فأجرة المثل، قيل إلا في صورة وهي ما لو سكن كافر داراً بإيجار فيلزمه المُسَمَّى؛ لأنه لا مثل له اهـ وليس في محله حكماً وتعليلاً كما هو ظاهر؛ لأنَّ معنى أجرة المثل أنَّ ذلك المحلَّ يُرْعَبُ فيه تلك المُدَّةُ بماذا وهذا لا يحتاج إلى أنَّ له مثلاً أو لا كما أنَّ ثَمَنَ المثل كذلك فقامله. (ولو أجزَّ عنه ثم اعتقه) أو وقفه مثلاً أو أمته ثم استولذها ثم مات (فالأصحُّ أنها) أي القِصَّةُ في ذلك

قوله: (فإن حَبَسَهَا بعضُها) أي حَبَسَ الْمُؤَجِّرُ الدَّائِبَةَ بعضُ تلك المُدَّةِ أي البعض الأول قاله الكُرْدِيُّ والأولى أي حَبَسَ الْمُؤَجِّرُ أو الأَجْبِيُّ العَيْنُ بعضُ تلك المُدَّةِ الأول أو الوسطَ عبارةً المُعْنَى فإن مَضَى بعضُ المُدَّةِ ثم سَلَّمَهَا انْفَسَخَتْ في الماضي وثَبَّتَ الخيارُ في الباقي اهـ. قوله: (وإنما قُدِّرَتْ) الاتِّسَابُ قَدَّرَهَا كما في النِّهَايَةِ.

قوله (الشئ): (وأجز) أي إجارة عَيْنِ بَدَلِيلِ كَلَامِ الشَّارِحِ الآتِي اهـ سم والأولى لأنَّ الكلامَ في إكراءِ العَيْنِ عبارةً المُعْنَى بَدَلُ قولِ الشَّارِحِ الآتِي ولا فَسَخُ إلخ، واحتَرَزَ الْمُصَنِّفُ بِالْعَيْنِ عَنِ إجارة الذمَّة إذا لم يُسَلِّمْ ما يُسْتَوْفَى منه المنفعة حَتَّى مَضَتْ المُدَّةُ التي يُمكنُ فيها استيفاءُها فلا فَسَخُ ولا انْفِسَاخُ قطعاً اهـ. قوله: (لأنه دَيْنٌ) أي المنفعة فكان الأولى التَّائِيثُ كما في المُعْنَى. قوله: (إلا في صورة وهي إلخ) اعْتَمَدَ المُعْنَى وَذَكَرَهُ الكُرْدِيُّ عَنِ الدِّمِيرِيِّ. قوله: (لو سَكَنَ كافرٌ إلخ) أي بإجارة بَدَلِيلِ ذِكْرِ المُسَمَّى اهـ سم عبارةً المُعْنَى إذا عَقَدَ الإمامُ الذمَّةَ مع الكُفَّارِ على سُكْنَى الحِجَارِ فَسَكَنُوا فَمَضَتْ المُدَّةُ فَيَجِبُ المُسَمَّى إلخ اهـ. قوله: (وليس في محله) قد يُؤَيِّدُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ ما لو سَكَنَ ذِمِّيٌّ على وجه الغضبِ داراً بالحِجَارِ فإن لم يَلْزَمْهُ شَيْءٌ فهو في غَايَةِ الإشْكَالِ والبُعْدِ، وإن لَزِمَهُ أَجْرُهَا لم يَتَصَوَّرْ إلا أن تكونَ أَجْرَةُ المثل إذ لا تَسْمِيَةٌ هنا فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سم. قوله: (أو وقفه) إلى قوله كما لو زَوَّجَ أَمَتَهُ في النِّهَايَةِ وكذا في المُعْنَى إلا قوله أي القِصَّةُ في ذلك وقوله واعْتَمَدَ الشُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ. قوله: (مثلاً) أي أو باعه اهـ مُعْنَى. قوله: (أي القِصَّةُ إلخ) يَجُوزُ أَيْضاً رُجُوعُ الضَّمِيرِ لِلإجارة وَيَكُونُ قوله الإجارة مِنَ الإظهارِ في

قوله في (الشئ): (ولو لم يَقْدُرْ مُدَّةٌ وأجز) أي إجارة عَيْنِ بَدَلِيلِ كَلَامِ الشَّارِحِ الآتِي. قوله: (ولا يُخَيَّرُ المُكْتَرِي) كَذَا م ر أَيْضاً. قوله: (وهي ما لو سَكَنَ كافرٌ داراً) أي بإجارة بَدَلِيلِ ذِكْرِ المُسَمَّى.

قوله: (وليس في محله) قد يُؤَيِّدُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ ما لو سَكَنَ ذِمِّيٌّ على وجه الغضبِ داراً بالحِجَارِ فإن لم يَلْزَمْهُ شَيْءٌ فهو في غَايَةِ الإشْكَالِ والبُعْدِ، وإن لَزِمَتْهُ أَجْرُهَا لم يَتَصَوَّرْ إلا أن تكونَ أَجْرَةُ المثل إذ لا تَسْمِيَةٌ هنا فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (أي القِصَّةُ في ذلك) يَجُوزُ أَيْضاً رُجُوعُ الضَّمِيرِ لِلإجارة وَيَكُونُ قوله

(لا تنفسخ الإجارة) لأن نحو العتيق لم يُصادف إلا رقةً مسلوقةً المنافع لا سيما والأصح أنها تحدث على ملك المستأجر وخرج بتم اعتقه ما لو غلق عتقه بصفة ثم أجره ثم وجدت الصفة أثناء مدة الإجارة فإنها تنفسخ لسبق استحقاق العتيق على الإجارة ومثله ما لو أجر أم ولده ثم مات كما اقتضاه كلاهما هنا واعتمده السبكي وغيره (و) الأصح (أنه) أي الشأن (لا خيار للعبد) في فسخ الإجارة بعد العتيق وفارق عتق الأمة تحت عبد بأن سبب الخيار وهو نقصه موجود ولا سبب للخيار هنا لما تقرر أن المنافع تحدث مملوكة للمستأجر (والأظهر أنه لا يرجع على سيده بأجرة ما) أي المنافع التي تستوفي منه (بعد العتيق) إلى انقضاء المدة لتصرفه في منافعها حين كان يملكها بعقد لازم كما لو زوج أمته ثم اعتقها بعد الوطء لا شيء لها فيما يستوفيه الزوج ولما مر أن المنافع ملك المستأجر ونفقته في بيت المال ثم على ميسير المسلمين وأفهم فرضه الكلام فيما إذا أجره ثم اعتقه أنه لا يرجع بشيء على وارث أعتق قطعاً إذ لم ينقض ما عقده وأنه لو أقر عتيق قبل الإجارة غرم له بعد مضيها أجرة مثله

موضع الإضرار اهـ سم. قوله: (لا سيما والأصح) الأخصر لأن الأصح. قوله: (أنها) أي المنافع. قوله: (أم ولده) ومثلها مدبره اهـ نهاية. قوله: (ثم مات إلخ) بقي ما لو أجر أم ولده ثم أعتقها ويبنى أن لا تنفسخ إلا بالموت أيضاً سم على حجة اهـ ش. قوله: (نقصه) أي العبد. قوله: (بعقد لازم) متعلق بقوله لتصرفه. قوله: (فيما يستوفيه الزوج) أي في استمتاعه بعد العتيق اهـ سيد عمر. قوله: (ولما مر) عطف على لتصرفه إلخ. قوله: (ونفقته) إلى قوله وإن أطال في النهاية والمغني. قوله: (في بيت المال إلخ) لأن السيد قد زال ملكه عنه وهو عاجز عن تعهد نفسه اهـ مغني. قوله: (إذ لم ينقض إلخ) عبارة المغني وهو كذلك؛ لأنه لم يُعقد عليه عقد ثم نقضه اهـ. قوله: (وأنه لو أقر) أي بعد الإجارة. قوله: (قبل الإجارة) متعلق بعتيق أو نعت له وهو الأولى. قوله: (غرم له) عبارة المغني

الإجارة من الإظهار في موضع الإضرار. قوله: (لا سيما والأصح أنها) أي المنافع ش. قوله: (وخرج بتم اعتقه إلخ) ظاهر فإن الانفساخ فرع الانعقاد أي انعقاد الإجارة ثم تنفسخ إذا وجدت وظاهره وإن علم عند العقد وجود الصفة في أثناء المدة وهو ظاهر تشبيههم هذه المسألة بمسألة بلوغ الصبي بالسن في أثناء المدة وعبارة الرّوض وشرحه وكذا المعلق عتقه بالصفة التي لا يعلم وقوعها في المدة حكمه حكم البطن الأول فيما تقرر فيه لكن وجودها يعني وجود الصفة التي يعلم وقوعها في المدة كبلوغ الصبي بالسن فيها فلا يؤجر مدة توجد الصفة فيها كما لا يؤجر الصبي مدة يبلغ فيها بالسن وكالمعلق عتقه بصفة المدبر اهـ. وقال قبل ذلك. (فرع): وإن أجر الولي الطفل أو ماله مدة يبلغ في أثناءها بالسن مضت إجارته بمعنى أننا نبيّن بطلانها في الزائد على مدة البلوغ إلخ اهـ. قوله: (ومثله ما لو أجر أم ولده ثم مات إلخ) بقي ما لو أجر أم ولده ثم أعتقها ويبنى أن لا تنفسخ إلا بالموت أيضاً. قوله: (وأنه لو أقر) أي بعد الإجارة. قوله: (غرم له إلخ) ولا يُقبل قوله في فسحها م ر.

لِتَعْدِيهِ بِهَا وَلَوْ فُسِّخَتِ الإِجَارَةُ بَعْدَ الْعِتْقِ بِعَيْبٍ مِلْكٍ مَنَافِعَ نَفْسِهِ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ وَإِنْ أَطَالَ
الْإِسْنَوِيُّ فِي رَدِّهِ. (تَنْبِيْهِ) سَيَذْكُرُ فِي الْوَقْفِ أَنَّ إِجَارَتَهُ لَا تَنْفَسِخُ بِزِيَادَةِ الْأَجْرَةِ وَلَا بِظُهُورِ
طَالِبٍ بِالزِّيَادَةِ وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْوَقْفِ لِجَرَيَانِهَا بِالْغَيْبَةِ فِي وَقْتِهَا كَمَا لَوْ بَاعَ مَالٌ مَوْلَاهُ ثُمَّ
زَادَتْ الْقِيَمَةُ أَوْ ظَهَرَ طَالِبٌ بِالزِّيَادَةِ. (وَيَصِحُّ بَيْعُ الْعَيْنِ) (الْمُسْتَأْجَرَةِ) حَالِ الإِجَارَةِ (لِلْمُكْتَرِي)
قَطْعًا إِذْ لَا حَائِلَ كَبَيْعِ مَغْصُوبٍ مِنْ غَاصِبِهِ وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ بَيْعُ الْمُشْتَرَى قَبْلَ قَبْضِهِ لِلْبَائِعِ
لِضَعْفِ مِلْكِهِ (وَلَا تَنْفَسِخُ الإِجَارَةُ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهَا وَارِدَةٌ عَلَى الْمُنْفَعَةِ، وَالْمِلْكُ عَلَى الرِّقَبَةِ فَلَا
تَنَافِيَّ وَبِهِ فَارَقَ انْفِسَاخَ نِكَاحٍ مِنْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ

وَالنَّهْيَةُ عَتَقَ وَلَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ فِي بَطْلَانِ الإِجَارَةِ وَيَعْرِضُ لِلْعَبْدِ الْإِنْحَاءِ. ٥ قَوْلُهُ: (لِتَعْدِيهِ الْإِنْحَاءُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي
وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا نَقَلَاهُ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ وَأَقْرَاهُ وَكَمَا لَا تَنْفَسِخُ الإِجَارَةُ بِطُرُوقِ الْحُرِّيَّةِ لَا تَنْفَسِخُ بِطُرُوقِ
الرِّقَبَةِ فَلَوْ اسْتَأْجَرَ مُسْلِمٌ حُرِّيًّا فَاسْتَرْقَى أَوْ اسْتَأْجَرَ مِنْهُ دَارًا فِي دَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ مَلَكَهُمَا الْمُسْلِمُونَ لَمْ
تَنْفَسِخْ الإِجَارَةُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فُسِّخَتِ الْإِنْحَاءُ) وَإِنْ أَجَرَ دَارًا بَعِيدًا ثُمَّ قَبَضَهُ وَأَعْتَقَهُ ثُمَّ انْهَدَمَتْ فَالرُّجُوعُ
بِقِيَمَتِهِ أَهْ مُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (مَلِكٌ مَنَافِعَ نَفْسِهِ) أَيِ وَيَرْجِعُ الْمُسْتَأْجَرُ بِقِسْطِ مَا بَقِيَ عَلَى السَّيِّدِ أَوْ الْوَارِثِ أَه
ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (كَمَا فِي الرُّوْضَةِ) وَالْمُتَّجِعُ فِيهَا لَوْ أَوْصَى بِمُنْفَعَةِ عَبْدٍ لَزِيدٍ وَبِرَقَبَتِهِ لِأَخَرٍ فَرَدَّ زَيْدٌ الْوَصِيَّةَ
رُجُوعُ الْمَنَافِعِ لِلْوَرَثَةِ فَلَوْ أَجَرَ دَارَهُ ثُمَّ وَقَفَهَا ثُمَّ فُسِّخَتِ الإِجَارَةُ رَجَعَتْ لِلْوَقِيفِ كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى شَرْحُ م ر أَه سَمَّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ رَجَعَتْ لِلْوَقِيفِ أَيِ وَيَرْجِعُ الْمُسْتَأْجَرُ بِقِسْطِ مَا بَقِيَ عَلَى
الْوَقِيفِ أَه. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ الْإِنْحَاءُ) أَيِ عَدَمُ الْإِنْفِسَاخِ بِمَا ذَكَرَ. ٥ قَوْلُهُ: (لِجَرَيَانِهَا) أَيِ الإِجَارَةِ
مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَا تَنْفَسِخُ الْإِنْحَاءُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْتَصُّ الْإِنْحَاءُ) جُمْلَةً مُعْتَرِضَةً. ٥ قَوْلُهُ: (فِي وَقْتِهَا) أَيِ الإِجَارَةِ
مُتَعَلِّقٌ بِالْجَرَيَانِ. ٥ قَوْلُهُ: (حَالِ الإِجَارَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَرَدَّدَ الْأَذْرَعِيُّ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ رَدَّ إِلَى الْمُنْتَنِ.
٥ قَوْلُهُ: (قَطْعًا) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ فِي الْأَصَحِّ رَاجِعٌ لِتَنْفِيِ الْإِنْفِسَاخِ فَقَطْ. ٥ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ
يَصِحَّ بَيْعُ الْمُشْتَرَى الْإِنْحَاءُ) أَيِ مَعَ أَنَّ فِي كُلِّ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ بَيْعُ الشَّخْصِ مَا لَيْسَ تَحْتَ يَدِهِ لِمَنْ هُوَ تَحْتَ
يَدِهِ أَه رَشِيدِي. ٥ قَوْلُهُ: (بَيْعُ الْمُشْتَرَى) الْأَوَّلَى ضَبْطُهُ بِفَتْحِ التَّاءِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَ الْإِنْحَاءُ) أَيِ بِاخْتِلَافِ
الْمُورِدِ عِبَارَةَ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي بِخِلَافِ النِّكَاحِ فَإِنَّ السَّيِّدَ يَمْلِكُ مُنْفَعَةَ بَضْعِ الْأُمَةِ الْمَرْوُجَةِ بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَوْ
وُطِّئَتْ بِشَبْهَةِ كَانَ الْمَهْرُ لِلْسَّيِّدِ لَا لِلزَّوْجِ أَه عِبَارَةُ سَمَّ قَوْلُهُ وَبِهِ فَارَقَ انْفِسَاخَ الْإِنْحَاءِ يُتَأَمَّلُ وَكَانَ الْمُرَادُ أَنَّ
الْمِلْكَ فِي النِّكَاحِ وَارِدٌ عَلَى الْمُنْفَعَةِ أَيْضًا إِذَا الزَّوْجُ لَا يَمْلِكُهَا بَلْ يَمْلِكُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِشَيْءٍ مَخْصُوصٍ أَه.

٥ قَوْلُهُ: (مَلِكٌ مَنَافِعَ نَفْسِهِ الْإِنْحَاءُ) اعْتَمَدَهُ م ر وَفِي شَرْحِهِ وَالْمُتَّجِعُ فِيهَا لَوْ أَوْصَى بِمَنَافِعِ عَبْدٍ لَزِيدٍ وَبِرَقَبَتِهِ
لِأَخَرٍ فَرَدَّ زَيْدٌ الْوَصِيَّةَ رُجُوعُ الْمَنَافِعِ لِلْوَرَثَةِ أَه. (فَرَعَ): أَجَرَ نَحْوَ دَارِهِ ثُمَّ وَقَفَهَا ثُمَّ انْفَسَخَتِ الإِجَارَةُ
فَلِمَنْ الْمَنَافِعُ الْبَاقِيَةُ فِيهِ تَرَدَّدَتْ وَبَيَّجَتْ أَنَّهَا لِلْوَقِيفِ دُونَ الْمُوقِفِ عَلَيْهِ وَلَوْ مَسْجِدًا بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْعِتْقِ
ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ أَفَادَ أَنَّهَا لِلْوَقِيفِ م ر. ٥ قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَ انْفِسَاخَ نِكَاحٍ مِنْ اشْتَرَى
زَوْجَتَهُ) يُتَأَمَّلُ وَكَانَ الْمُرَادُ أَنَّ الْمِلْكَ فِي النِّكَاحِ وَارِدٌ عَلَى الْمُنْفَعَةِ أَيْضًا إِذَا الزَّوْجُ لَا يَمْلِكُهَا بَلْ يَمْلِكُ أَنْ

ولو رد المبيع بعين استوفى بقية المدة أو فسخ الإجارة بعين أو تلفت العين رجع بأجرة باقي المدة (قلو باعها لغيره) وقد قُدرت بزمن (جاز في الأظهر) ولو بغير إذن المستأجر لما تقرر من اختلاف الموردين ويد المستأجر لا تُعد حائلة في الرقبة؛ لأنها عليها يد أمانة، ومن ثم لم يفتع المشتري من تسليمها لحظة لطيفة ليستقر ملكه ثم ترجع للمستأجر ويُعفى عن هذا القدر اليسير للضرورة وتزداد الأذرع فيما لو كثرت أمتعة الدار ولم يُمكن تفرغها إلا في زمن يُقابل بأجرة بين الاكتفاء بالتخلية فيها للضرورة وعدم صحة البيع، قال: وقد أشعر كلام بعضهم أن التسليم والتسلم إنما يكونان بعد انقضاء المدة لا قبلها وهو مُشكّل اهـ وقد يُقال لا إشكال فيه فيؤخران في هذه الصورة لعدم إضرار المستأجر ولا ضرورة بالمشتري إلى التسليم حينئذ؛ لأن التلف قبله يفسخ العقد ويرجع إليه الثمن أما إذا قُدرت بعمل كركوب لبند كذا فيمتنع البيع

قوله: (ولو رد المبيع) مُتفرّع على قول المصنف ولا تنسخ الإجارة إلخ فكان الأولى قلوا بالفاء بدل الواو. قوله: (استوفى) أي المُكثري وكذا ضمير رجع.

قوله (لغيره) (قلو باعها) أو وقفها أو وهبها أو وصى بها اهـ نهاية. قوله: (وقد قُدرت) إلى قوله للضرورة في المعنى. قوله: (لم يمتنع) أي المستأجر أي لم يجز له أن يمتنع إلخ اهـ ع ش. ويجوز كونه بناءً المفعول والمشتري نائب فاعله عبارة المعنى أن العين تؤخذ منه وتسلم للمشتري ثم تُعاد إليه يستوفي منها إلى آخر المدة ويُعفى عن القدر الذي يقع التسليم فيه؛ لأنه يسير ولا يثبت له خيار كما لو انسدت بالوعة الدار فلا خيار؛ لأن زمن فتحها يسير اهـ. قوله: (ثم يرجع) الأولى التائيد.

قوله: (للضرورة) هذا ظاهر حيث تمضي مدة يُقابل بأجرة اهـ ع ش أي بخلاف ما نحن فيه أي فالأولى أن يُعلل بما مرّ عن المعنى آنفاً. قوله: (وتزداد الأذرع إلخ) المُتّجه صحة البيع قبل التفرغ وتوقف صحة القبض عليه م ر اهـ سم. عبارة النهاية وسجل كلامه ما لو كانت مشحونة بأمتعة كثيرة لا يُمكن تفرغها إلا بعد مضي مدة لمثلها أجرة فيصح البيع فيما يظهر وإن توقف قبضها على تفرغها على ما مرّ اهـ قال ع ش ويؤخر قبض المشتري العين حيث كانت مدة التفرغ يُقابل بأجرة أو فيها مشقة لا تُحتمل عادة إلى انتهاء مدة الإجارة قهراً عليه حيث اشترى عالماً بكونها مؤجرة فقد رضي ببقائها في يد المستأجر اهـ. قوله: (قال وقد أشعر إلخ) إطلاقه يقتضي أنه على هذا لا فرق بين قصر المدة وطولها ومقتضى صنيع الشارح أي وصريح النهاية تخصيصه بالطويلة فليُتأمل اهـ سيّد عمر. قوله: (وقد يُقال إلخ) قد مرّ آنفاً عن النهاية وع ش ما يوافق. قوله: (في هذه الصورة) أي التي تردّد فيها الأذرع.

قوله: (قبله) أي التسليم. قوله: (فيمتنع البيع إلخ) وافقه المعنى ثم قال ويُقاس بالبيع ما في معناه

يُتّبع بشيء مخصوص. قوله: (وتزداد الأذرع فيما لو كثرت أمتعة الدار إلخ) المُتّجه صحة البيع قبل التفرغ وتوقف صحة القبض عليه م ر. قوله: (ما إذا قُدرت بعمل كركوب لبند كذا فيمتنع البيع إلخ) وإن اقتضى إطلاقهم أنه لا فرق وهل يجري ذلك التردّد في البيع من المُكثري؟

كما قاله الزاوي وأرضاه البلقيني لجهالة مدة السير. (ولا تنفسخ) الإجارة قطعاً كما لا ينفسخ
النكاح ببيع الأمة المزوجة من غير الزوج فتبقى في يد المستأجر إلى انقضاء المدة ويخير
المشتري أن جهل ولو مدة الإجارة كما اقتضاه إطلاقهم لكن بحث الأذرع وغيره بطلان
البيع عند جهله المدة فإن أجاز فلا أجر له ليقية المدة ولو علمها وظن أن له الأجر تخير عند
الغزالي ورجحه الزركشي؛ لأنه مما يخفى وقال الشاشي لا يتخير ولو انفسخت الإجارة، فقيل
منفعة بقية المدة للبائع ورجحه ابن الرفعة، وقيل للمشتري ورجحه السبكي والأول أوجه كما
بيّنه في شرح الإرشاد ولو أجز داره مدة ثم استأجرها تلك المدة ثم باعها فهل تدخل المنفعة
في البيع اختلف فيه جمع متأخرون والأوجه نعم قياساً على ما قاله الجلال البلقيني إن الموصى
له بالمنفعة لو اشترى الرقة ثم باعها انتقلت بمنافعها للمشتري فكذا هنا كما هو واضح وكذا
الحكم فيما لو استأجر داراً مدة ثم اشتراها ثم باعها والمدة باقية فتنتقل بجميع منافعها
للمشتري فإن استثنى البائع المنفعة التي له بالإجارة بطل البيع في المسألتين ولو أجز لغراس أو
بناء ثم انقضت المدة فأجز لآخر قبل وقوع التخيير السابق نظيره في العارية لم يصح فيما يضرو

ويستثنى من محل الخلاف مسألة هرب الجمال السابقة فإنه يباع من الجمال قدر الثقة قالوا ولا يخرج
على الخلاف في بيع المستأجر؛ لأنه محل ضرورة والبيع الضمني كاعتق عبدك عني كذا فأعتقه
عنه وهو مستأجر فإنه يصح قطعاً لقوة العتق كما نقله عن القفال في كفارة الظهار وأقره اه. وخالفه
النهاية فقال أما إذا قُدرت بعمل فكذلك خلافاً لأبي الفرج الزاوي وإن تبعه البلقيني اه قال ع ش قوله
خلافاً لأبي الفرج الزاوي ظاهره أن كلام أبي الفرج موصول بما إذا كان البيع لغير المكتري اه.

قوله: (الإجارة) إلى قوله عند الغزالي في النهاية وإلى قوله ورجحه ابن الرفعة في المغني إلا قوله
لكن بحث إلى فإن أجاز وقوله قيل. قوله: (لكن بحث الأذرع) (الخ) عبارة النهاية خلافاً للأذرع ومن
تبعه اه. قوله: (فقيل منفعة) (الخ) جزم به في الروض واعتمده م ر اه سم عبارة المغني فمنفعة بقية المدة
للرباع في أحد وجهين رجحه ابن المقرئ اه. قوله: (والأول أوجه) وفقاً للنهاية والمغني. قوله: (ولو
أجز داره) إلى قوله ومراً أوائل البيع في النهاية. قوله: (فهل تدخل المنفعة) أي منفعة تلك المدة اه
سم. قوله: (قبل وقوع التخيير) (الخ) وظاهره أن مثله بعده إذا اختار الإبقاء بالأجرة اه رشدي.

قوله: (نظيره) الأولى قبل وقوع نظير التخيير السابق في العارية. قوله: (لم يصح) أي العقد الثاني.

قوله: (فيما يضرو) (الخ) أي في نفع يضرو الانفعال بذلك النفع.

قوله: (كما اقتضاه إطلاقهم) اعتمده م ر. قوله: (فإن أجاز فلا أجر له) (الخ) عبارة شرح م ر فإن أجاز
لم يستحق أجره ليقية المدة ولو علمها وظن استحقات الأجرة اه. قوله: (فقيل منفعة بقية المدة للبائع)
جزم به في الروض واعتمده م ر. قوله: (فهل تدخل المنفعة) أي تلك المدة. قوله: (والأوجه نعم
قياساً) (الخ) كذا شرح م ر.

الانتفاع به الشجر أو البناء كما هو ظاهر لبقاء احترام مال المستأجر الأول ويصح في غير المضرب إن خصه بالعقد وكذا إن لم يخصه وأمكن التوزيع على المضرب وغيره وعلى هذا يحمل قول بعضهم يصح إن أمكن تفريقها منه في مدة لا أجرة لمثلها ولم يسترها الغراس ويعمل فيه بما ذكره في باب الإجارة والعارية اهـ وسئل الثلقيني عمن أجر أرضه بأجرة مؤجلة ثم توفي المستأجر قبل أو إن الزرع فاستولى آخر وزرع غدواناً فأجاب بأن الأجرة تجل بموته ولا تنفسخ الإجارة هذا إن لم يضع المتعدي يده ولا ارتفع الحلول الذي سببه موث المستأجر؛ لأن الحلول إنما يدوم حكمه ما دامت الإجارة بحالها فإذا مضت المدة ويد المتعدي قائمة بعد انفسخت الإجارة في الجميع وارتفع الحلول ويلزم المؤجر رد ما أخذه من تركة الميت على ورثته قال وهذه مسألة نفيسة لم تقع لي قط ويستحق المؤجر أجرة المثل على المتعدي وليس للورثة تعلق به اهـ ويؤيده ما مر في الغصب ولو أجر بأجرة مفسطة فكثب الشهود الأجرة إجمالاً ثم تقسيطها بما لا يطابق الإجمال

☐ قوله: (وعلى هذا) أي قوله ويصح في غير المضرب إن خصه بالعقد الخ. ☐ قوله: (يحمل قول بعضهم الخ) يتأمل اهـ رشدي. ☐ قوله: (ولم يسترها الغراس) ليتأمل تصويره فإن الذي يتبادر أنه لا بد من سترها وكذا في البناء اهـ سيد عمر أقول تقدم في البيع ما يفيد أن الستر الجزئي لا يضر في صحة البيع. ☐ قوله: (ويعمل فيه) أي في التفرغ اهـ كردي ويظهر أن الضمير للغراس وقوله: (بما ذكره الخ) أي من التخيير بين الأمور الثلاثة. ☐ قوله: (بأن الأجرة تجل بموته) أي فيأخذها المؤجر من تركته. ☐ قوله: (هذا) أي ما ذكر من الحلول وعدم الانفساخ. ☐ قوله: (إن لم يضع المتعدي يده) أي إلى انقضاء المدة اهـ كردي. ☐ قوله: (الذي سببه موث المستأجر) خرج به الحلول الذي سببه مضي المدة قبل موته فلا يرتفع كما هو ظاهر اهـ رشدي. ☐ قوله: (به) أي بالمتعدي. ☐ قوله: (ما مر) أي قريباً سم على حجة أي في قول الشارح بعد قول المصنف ولو أكرى عينا مدة الخ أو حبسها أو غصبها الخ اهـ ش. ☐ قوله: (في الغصب) أي للعين المؤجر سم وع ش. ☐ قوله: (ثم تقسيطها بما لا يطابق الخ) أي أمالو لم يقسط الأجرة على أجزاء المؤجر كما لو قال أجرتك هذه الأرض بكذا على أنها خمسون ذراعاً مثلاً فبانت دون ذلك لم يسقط من الأجرة شيء في مقابلة ما نقص من الأذرع لكن يتخير المستأجر بين

☐ قوله: (ويؤيده ما مر) أي قريباً وقوله في الغصب أي للعين المؤجرة. ☐ قوله: (ولو أجر بأجرة مفسطة فكثب الشهود الخ) في تجريد المزج ما نصه وسئل أي شيخه عن كتاب إجارة كتبت فيه أن الأجرة كل يوم أربعة دراهم والجملة في السنة ألف وأربعمائة وأربعون بزيادة أربعة وعشرين ذراعاً على التفصيل فأجاب بأنه ينظر في كيفية المكتوب فإن كانت الجملة كتبت فيه إجمالاً للتفصيل المذكور مياومة ولفظه يقتضي أنها ذكرت جمعاً للمفصل بأن قيل فمجموع ذلك ألف وأربعمائة وأربعون ونحو ذلك من اللفظ لزمه المسمى على المياومة ولا يلزمه زيادة الأربعة والعشرين فإن أحدهما غلط فيحكم بالآخر، وإن لم تكن الجملة المذكورة موزدة بلفظ الجمع والإجمال لذلك الذي فصل مياومة بأن قال استأجرتها بأجرة

فإن لم يُمكن الجمع تحالفاً؛ لأنَّ تعارضَ ذَيْنِكَ أوجبَ سقوطَهما وإنَّ أمكنَ كأنَّ قالوا أربعَ سنينَ بأربعةِ آلافِ كلِّ شهرٍ مائتا درهمٍ وعشرةَ دراهمٍ حُمِلَ على تقسيطِ المبلغِ على أوَّلِ المُدَّةِ فيفضلُ بعدَ تسعةِ عشرَ شهراً عشرةَ دراهمٍ تُقَسِّطُ على ما يَخْصُصُها مِنَ الشَّهْرِ وهو يومُ من أوَّلِ الشهرِ العشرينِ وثلاثةِ أسباعِ يومٍ؛ لأنَّ حِصَّةَ كُلِّ يومٍ سبعةَ ومَرَّةٍ أوَّلِ خامسِ شروطِ البيعِ عن ابنِ الصَّلاحِ ما يُوافِقُ هذا عندَ صِدْقِ التَّامُّلِ فَتَنَبَّهْ لَهُ وَمَرَّةٍ أوَّلِ البيعِ قبلَ قَبْضِهِ أنَّ لِلْمُسْتَأْجِرِ حِسَّ ما اسْتَوْجَرَ عَلَيْهِ لِلْعَمَلِ فِيهِ ثُمَّ لاسْتِيفاءِ أَجْرَتِهِ ومَحَلُّهُ كما يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ فِي تَعَدُّدِ الصَّفَقَةِ ما إذا لم يَتَعَدَّدْ هُنا وإلا كاستأجرتك لكتابة كذا كُلِّ كُرَّاسٍ بكذا فليس له حِسٌّ كُرَّاسٍ على أَجْرَةٍ آخَرَةٍ؛ لأنَّ الكُرَّاسَ حَيْثُ يَتَعَدَّدُ بِمَثَرَةٍ أَعْيَانٍ مُخْتَلِفَةٍ.

الفسخ والإجارة فإن فسخَ رَجَعَ بما دَفَعَهُ إن كان وإلا سَقَطَ المُسَمَّى عَنْ ذِمَّتِهِ ثُمَّ إن كان الفسخُ بَعْدَ مُضِيِّ المُدَّةِ أي بعضها اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ أَجْرُهُ مِثْلُ ما مَضَى مِنَ المُدَّةِ قَبْلَ الفسخِ اهـ ع ش . فَوَدَّ: (تَحالفاً) أي المُؤَجَّرُ والمُسْتَأْجِرُ وَيَفْسَخَانِهَا هُما أو أَحَدُهُما أو الحَاكِمُ إن لم يَتَرَضِيا بِقَوْلِ أَحَدِهِما اهـ ع ش .

فَوَدَّ: (لأنَّ تعارضَ ذَيْنِكَ) أي الإجمالِ والتَّقْسِيطِ وكذا ضَمِيرُ سَقُوطِهما . فَوَدَّ: (وإنَّ أمكنَ إلخ) في تَجْرِيدِ المَرْجِدِ ما نَصَّهُ وَسُئِلَ أي شَيْخُهُ عَنْ كِتَابِ إجارةِ كُتِبَ فِيهِ أَنَّ الأَجْرَةَ كُلَّ يَوْمٍ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمٍ وَالْجُمْلَةَ فِي السَّنَةِ أَلْفٌ وَأَرْبَعُمِائَةٍ وَأَرْبَعُونَ بِزِيَادَةِ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا عَلَى التَّفْصِيلِ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يُنْظَرُ فِي كَيْفِيَّةِ المَكْتُوبِ فَإِنْ كَانَتِ الْجُمْلَةُ كُتِبَتْ فِيهِ إجمالاً لِلتَّفْصِيلِ المَذْكُورِ مِياوَمَةً وَلَفْظُهُ يَقْتَضِي أَنَّهَا ذُكِرَتْ جَمْعًا لِلْمُقْصَلِ بِأَن قِيلَ فَمَجْمُوعُ ذَلِكَ أَلْفٌ وَأَرْبَعُمِائَةٍ وَأَرْبَعُونَ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ اللَّفْظِ لَزِمَهُ المُسَمَّى عَلَى المِياوَمَةِ وَلَا يَلْزِمُهُ زِيَادَةُ الأَرْبَعَةِ والعِشْرِينَ فَإِنْ أَحَدُهُمَا غَلَطَ فَيُحْكَمُ بِالْأَقْلِ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْجُمْلَةُ المَذْكُورَةُ مُورَدَةً بِلَفْظِ الجَمْعِ والإجمالِ لِذَلِكَ الَّذِي فَصَّلَ مِياوَمَةً بَأَن قَالَ اسْتَأْجَرْتُهَا بِأَجْرَةٍ مَبْلَغُهَا كُلَّ يَوْمٍ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمٍ وَفِي السَّنَةِ أَلْفٌ وَأَرْبَعُمِائَةٍ وَأَرْبَعُونَ وَنَحْوَهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ فَيُحْكَمُ عَلَيْهِ ظَاهِرًا بِالْجُمْلَةِ مَعَ مَا فِيهَا مِنَ الزِّيَادَةِ فَإِنَّ الجَمْعَ مُمَكِّنٌ بِأَن يَكُونَ ذَلِكَ تَقْسِيطًا لِبَعْضِ الأَجْرَةِ دُونَ بَعْضِ اهـ س م . فَوَدَّ: (عَلَى تَقْسِيطِ المَبْلَغِ) أي الأَرْبَعَةِ آلافِ . فَوَدَّ: (عَلَى أوَّلِ المُدَّةِ) أي إِلَى أَن يَتَفَدَّدَ المَبْلَغُ اهـ كُرْدِيَّ عِبَارَةٌ ع ش أي وما زَادَ عَلَى ذَلِكَ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الإجارةُ اهـ . فَوَدَّ: (العِشْرِينَ) نَعَتْ لِلشَّهْرِ .

فَوَدَّ: (وَمَرَّةٍ أوَّلِ خامسِ إلخ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَمِنْ ثَمَّ أَفْتَى ابْنُ الصَّلاحِ فِي صَكِّ فِيهِ جُمْلَةٌ زَائِدَةٌ وَتَفْصِيلٌ أَنْقَضَ مِنْهَا بِأَنَّهَا إِنْ تَقَدَّمَتْ عَمِلَ بِهَا لِإِمْكَانِ الجَمْعِ بِكَوْنِ التَّفْصِيلِ لِبَعْضِهَا وَإِنْ تَأَخَّرَتْ فَإِنْ قِيلَ فَمَجْمُوعُ ذَلِكَ كَذَا حُكِمَ بِالتَّفْصِيلِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقَّنُ أَي وَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ حُكِمَ بِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ س م . فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ إلخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ ثُمَّ لاسْتِيفاءِ أَجْرَتِهِ .

مَبْلَغُهَا كُلَّ يَوْمٍ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمٍ وَفِي السَّنَةِ أَلْفٌ وَأَرْبَعُمِائَةٍ وَأَرْبَعُونَ وَنَحْوَهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ فَيُحْكَمُ عَلَيْهِ ظَاهِرًا بِالْجُمْلَةِ مَعَ مَا فِيهَا مِنَ الزِّيَادَةِ فَإِنَّ الجَمْعَ مُمَكِّنٌ بِأَن يَكُونَ ذَلِكَ تَقْسِيطًا لِبَعْضِ الأَجْرَةِ دُونَ بَعْضِ اهـ .

فَوَدَّ: (وَمَرَّةٍ أوَّلِ خامسِ شروطِ البيعِ إلخ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَمِنْ ثَمَّ أَفْتَى ابْنُ الصَّلاحِ فِي صَكِّ فِيهِ جُمْلَةٌ زَائِدَةٌ وَتَفْصِيلٌ أَنْقَضَ مِنْهَا بِأَنَّهَا إِنْ تَقَدَّمَتْ عَمِلَ بِهَا لِإِمْكَانِ الجَمْعِ بِكَوْنِ التَّفْصِيلِ لِبَعْضِهَا، وَإِنْ تَأَخَّرَتْ فَإِنْ قِيلَ فَمَجْمُوعُ ذَلِكَ كَذَا حُكِمَ بِالتَّفْصِيلِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقَّنُ أَي وَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ حُكِمَ بِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ وَاللَّهُ أَغْلَمُ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ إِخْيَاءِ الْمَوَاتِ

هو (الأرض التي لم تُعَمَّرَ قَطُّ) أي لم تُبْنَى عِمَارَتُهَا فِي الْإِسْلَامِ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ وَلَيْسَتْ مِنْ حُقُوقِ عَامِرٍ وَلَا مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ وَأَصْلُهُ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ «مَنْ عَمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا» وَصَحَّ أَيْضًا «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ» وَلِهَذَا لَمْ يَحْتَجْ فِي الْمَلِكِ هُنَا إِلَى لَفْظٍ؛

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ إِخْيَاءِ الْمَوَاتِ

❏ قول (سني): (إخْيَاءُ الْمَوَاتِ) أي وما يُذَكَّرُ مَعَهُ مِنْ قَوْلِهِ فَضْلُ مَنَعَةِ الشَّارِعِ إِلَى آخِرِ الْكِتَابِ .

❏ قوله: (هو) أي شَرَعًا اِهْدِ ش .

❏ قول (سني): (الأرض التي إلخ) قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَهُوَ قِسْمَانِ أَصْلِيٍّ وَهُوَ مَا لَمْ يُعَمَّرَ قَطُّ وَطَائِرِيٍّ وَهُوَ مَا خَرِبَ بَعْدَ عِمَارَةِ الْجَاهِلِيَّةِ اِهْدِ مُغْنِي . ❏ قوله: (أي لم تُبْنَى عِمَارَتُهَا إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوضِ وَلَا يُشْتَرَطُ قَوْلُهُ لَكِنْ فِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ . ❏ قوله: (أي لم يُبْنَى عِمَارَتُهَا إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوضِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي نَفْيِ الْعِمَارَةِ التَّحَقُّقُ بَلْ يَكْفِي عَدَمُ تَحَقُّقِهَا بِأَنْ لَا يَرَى أَثَرَهَا وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهَا مِنْ أَصُولِ شَجَرٍ وَنَهْرٍ وَجُدُرٍ وَأَوْتَادٍ وَنَحْوِهَا اِهْدِ . ❏ قوله: (لَمْ تُبْنَى عِمَارَتُهَا إلخ) يَدْخُلُ فِيهِ مَا يُبْنَى عَدَمُ عِمَارَتِهِ فِي الْإِسْلَامِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمَا شَكَّ فِيهِ وَسَيَاتِي عَدَمُ جَوَازِ إِخْيَائِهِ فِي قَوْلِهِ م ر وَلَوْ لَمْ يَعْرِفْ هَلْ هِيَ جَاهِلِيَّةٌ أَمْ اِهْدِ ش . وَقَوْلُهُ م ر . وَسَيَاتِي عَدَمُ جَوَازِ إِخْيَائِهِ إلخ يَأْتِي فِي الشَّرْحِ خِلَافُهُ . ❏ قوله: (مِنْ حُقُوقِ عَامِرٍ) أَي حَرِيمِهِ اِهْدِ مُغْنِي . ❏ قوله: (وَلَا مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ) كَحَقَائِقِ الْأَنْثَارِ وَنَحْوِهَا اِهْدِ ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيُسْتَنَى مِنْ إِطْلَاقِهِ تَمَلُّكُ الْأَرْضِ الَّتِي لَمْ تُعَمَّرَ مَا تَعَلَّقَ بِهَا حَقُّ الْمُسْلِمِينَ عُمُومًا كَالطَّرِيقِ وَالْمَقْبَرَةِ وَكَذَا عَرَفَهُ وَمُزْدَلِفَةَ وَمَتَى وَمَا حَمَاهُ النَّبِيُّ ﷺ - وَمِنْ مَفْهُومِ قَوْلِهِ لَمْ تُعَمَّرَ قَطُّ مَا كَانَ مَعْمُورًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ خَرِبَ وَبَقِيَ آثَارُ عِمَارَتِهِمْ فَلِلْمُسْلِمِ تَمَلُّكُهُ كَمَا سَيَذَكِّرُهُ وَمَا عَمَرَهُ الْكَافِرُ فِي مَوَاتٍ دَارِ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ اِهْدِ . ❏ قوله: (مَنْ عَمَرَ أَرْضًا إلخ) هُوَ بِالْتَّخْفِيفِ وَهُوَ لُغَةُ الْقُرْآنِ قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا يَحْتَرِفُ سَكِينٌ عَلَى اللَّهِ ﴾ وَيَجُوزُ فِيهِ التَّشْدِيدُ وَهَذَا كُلُّهُ حَيْثُ لَمْ تُعْلَمِ الرَّوَايَةُ اِهْدِ ش . ❏ قوله: (فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا. اسْمُ التَّفْضِيلِ لَيْسَ عَلَى بَابِهِ . ❏ قوله: (وَصَحَّ أَيْضًا إلخ) ذَكَرَهُ بَعْدَ الْأَوَّلِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّضْرِيحِ بِالْإِخْتِصَاصِ إِذْ قَوْلُهُ أَحَقُّ فِي الْأَوَّلِ قَدْ يُشْعِرُ بِأَنْ لَيْغَرِهِ فِي حَقِّ اِهْدِ ش . ❏ قوله: (وَلِهَذَا) أَي لِصِحَّةِ هَذَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ إِخْيَاءِ الْمَوَاتِ)

❏ قوله: (أي لم يُبْنَى عِمَارَتُهَا إلخ) أَي عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي نَفْيِ الْعِمَارَةِ التَّحَقُّقُ

لأنه إعطاء عام منه ﷺ؛ لأن الله تعالى أقطع أرض الدنيا كأرض الجنة ليقطع منهما من شاء ما شاء ومن ثم أفتى السبكي بكفر معارض أولاد تميم رضي الله تعالى عنهم فيما أقطعهم ﷺ له بأرض الشام لكن في إطلاقه نظر ظاهر وأجمعوا عليه في الجملة ويسئل التملك به للخبر الصحيح «من أحيأ أرضاً ميتة فله فيها أجر وما أكلت العوافي أي طلاب الرزق منها فهو له صدقة» ثم تلك الأرض (إن كانت ببلاد الإسلام فللمسلم) ولو غير مكلف كمجنون فيما لا يشترط فيه القصد مما يأتي (تملكها بالإحياء) ويسئل استفاد الإمام وعبر بذلك المشعر بالقصد؛ لأنه الغالب

الخبر. □ وقوله: (لأنه إعطاء إلخ) علة للعلية فلا إشكال. □ قوله: (أقطع) أي أعطاه. □ وقوله: (لكن في إطلاقه نظر) عبارة ع ش لكن الصحيح عدم تكفيره بالمعارضة إذ غايتها انتزاع عين من يد مستحقها نعم إن حمل على مستحل ذلك فلا يتعد التكفير به اه. □ وقوله: (وأجمعوا عليه) أي على إحياء الموات وإنما قال في الجملة؛ لأنهم اختلفوا في كفيته وما يحصل به فلم يجمعوا إلا على مطلق الإحياء رشدي وكردّي. □ وقوله: (به) أي الإحياء. □ وقوله: (فيها) أي الأرض أي في إحيائها (أجر) أي ثواب. □ وقوله: (طلاب الرزق) أي من إنسان أو بهيمة أو طير اه ع ش.

□ قول (سئ): (فلمسلم) أي يجوز له (تملكها إلخ) يرذ عليه ما لو تحجر مسلم مواتاً ولم يترك حقه ولم تنص مدة ينقط فيها حقه فإنه لا يحل لمسلم تملكه وإن كان لو فعل ملكه وإن حمل الجوز في كلامه على الصحة فلا إيراد مغني ونهاية. □ وقوله: (ولو غير مكلف) شامل لصبي غير مميز سم على حجة وعبارة شيخنا الزبائدي أي بشرط تميزه اه لكن يعارضها قول الشارح كمجنون إلا أن يحمل على مجنون له نوع تمييز وكتب سم على منهج أي ولو رقيقاً ويكون لسيده اه وهذا في غير المبعص أما هو فإن كان بينه وبين سيده مهايأة فهو لمن وقع الإحياء في نوبته وإن لم تكن فهو مشترك بينهما اه ع ش. □ وقوله: (فيما لا يشترط إلخ) راجع للغاية عبارة النهاية وإن لم يكن مكلفاً كمجنون كما صرح به الماوردّي والرويانى ومراهما بذلك فيما لا يشترط إلخ اه. □ وقوله: (مما يأتي) أي في التنبيه الثالث.

□ قول (سئ): (تملكها بالإحياء) نعم لو حمى أي الإمام لنعم الصدقة موضعاً من الموات فأحياء شخص لم يملكه إلا بإذن الإمام لما فيه من الاعتراض على الأئمة نهاية ومغني. □ وقوله: (وعبر بذلك) أي بالتملك. □ وقوله: (المشعر بالقصد) فإن التملك يلزمه القصد كردّي وع ش. □ وقوله: (لأنه الغالب) أي لأن الغالب في الإحياء أن يقصد المحيي لا لأن القصد شرط في الإحياء فإنه يحصل ممن لا قصد له كالصبي والمجنون اه كردّي وهو يوافق ما مر عن سم من عدم اشتراط التمييز عبارة ع ش قوله لأنه إلخ أي التملك اه والأول هو الظاهر المتعين.

يكفي عدم تحققها بأن لا يرى أثرها ولا دليل عليها من أصول شجر ونهر وجدر وأثاف وأوتاد ونحوها اه. □ وقوله: (ولو غير مكلف) شامل لصبي غير مميز.

(وليس هو) أي تَمَلُّكَ ذلك (لِلذِمِّيِّ) وَإِنْ أَذِنَ الْإِمَامُ لِخَبِيرِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ مُرْسَلًا «عَادِي الْأَرْضِ»
 أي قَدِيمُهَا وَنُسِبَ لِإِعَادِ لِقَدِيمِهِمْ وَقَوَّتَهُمْ «لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ مِنِّي» وَإِنَّمَا جَازَ لِكَاثِرِ
 مَعْصُومٍ نَحْوِ احْتِطَابٍ وَاصْطِيَادٍ بِدَارِنَا لِعَالِيَةِ الْمُسَامَحَةِ بِذَلِكَ.
 (وَإِنْ كَانَتْ بِلَادُ كُفَّارٍ أَهْلَ ذِمَّةٍ (فَلَهُمْ) وَلَوْ غَيْرَ مُكَلَّفِينَ (أَحْيَاؤُهَا) لِأَنَّهُ مِنْ حُقُوقِ دَارِهِمْ
 (وَكَذَا الْمُسْلِمِ) لَهُ ذَلِكَ (إِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا يَذُبُّونَ) بِكُسْرِ الْمُعْجَمَةِ وَضَمِّهَا أَيْ يَدْفَعُونَ
 (الْمُسْلِمِينَ عَنْهُ) كَمَوَاتِ دَارِنَا بِخِلَافِ مَا يَذُبُّونَ عَنْهُ، وَقَدْ صَوَّلُوا عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ لَهُمْ فَلَيْسَ

قوله: (أَي تَمَلُّكَ ذَلِكَ) عبارة الْمُغْنِي أَي إَحْيَاءِ الْأَرْضِ الْمَذْكُورَةِ اهـ. قوله: (تَمَلُّكَ ذَلِكَ لِلذِمِّيِّ)
 مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا أَحْيَا ذَلِكَ لِلْإِزْفَاقِ لَا يُمْنَعُ وَعَلَيْهِ فَيَنْبَغِي أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ حَمَاقَ مَسْلَمٍ فِي إِرَادَةِ الْإِحْيَاءِ أَنْ يَقْدَمَ
 السَّابِقُ وَلَوْ ذِمِّيًّا فَإِنْ جَاءَ مَعَا قَدَّمَ الْمُسْلِمُ عَلَى الذِمِّيِّ فَإِنْ كَانَا مُسْلِمِينَ أَوْ ذِمِّيَّيْنِ أُفْرِغَ بَيْنَهُمَا وَكَذَا يُقَالُ
 فِيمَا لَوْ اجْتَمَعَ مُسْلِمٌ وَذِمِّيٌّ بِدَارٍ كُفِّرَ لَمْ يَذُبُّونَا عَنْ مَوَاتِيهَا هـ ش.

قوله (لِسَيِّئِ) (لِلذِمِّيِّ) وَلَا لِغَيْرِهِ مِنَ الْكُفَّارِ كَمَا فِيهِمْ بِالْأَوَّلَى مُغْنِي وَنَهَايَةُ. قوله: (وَإِنْ أَذِنَ الْإِمَامُ) فَلَوْ
 أَحْيَا ذِمِّيٌّ أَرْضًا مَيْتَةً بِدَارِنَا وَلَوْ بِإِذْنِ الْإِمَامِ نَزَعَتْ مِنْهُ وَلَا أُجْرَةٌ عَلَيْهِ فَلَوْ نَزَعَهَا مِنْهُ مُسْلِمٌ وَأَحْيَاهَا مَلَكُهَا
 وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْإِمَامُ فَإِنْ بَقِيَ لَهُ فِيهَا عَيْنٌ نَقَلَهَا وَلَوْ زَرَعَهَا الذِمِّيُّ وَزَهَدَ فِيهَا أَيْ تَرَكَهَا تَبَرُّعًا صَرَفَ
 الْإِمَامُ الْغَلَّةَ فِي الْمَصَالِحِ وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ تَمَلُّكُهَا؛ لِأَنَّهُمَا مِلْكُ الْمُسْلِمِينَ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

قوله: (لِخَبِيرِ الشَّافِعِيِّ الْإِنِّ) عبارة الْمُغْنِي لِأَنَّهُ اسْتِعْلَاءٌ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ عَلَيْهِمْ بِدَارِنَا اهـ. قوله: (لِلَّهِ
 وَرَسُولِهِ الْإِنِّ) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَا مَرَّ أَنَّ اللَّهَ أَفْطَحَهُ أَرْضَ الدُّنْيَا كَارِضِ الْجَنَّةِ اهـ ع ش. قوله: (لِكَاثِرِ
 مَعْصُومٍ الْإِنِّ) مَفْهُومُهُ أَنَّ غَيْرَ الْمَعْصُومِ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ بِدَارِنَا وَأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ لَا يَمْلِكُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ ع ش
 وَعبارة الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَلِلذِمِّيِّ وَالْمُسْتَأْمَنِ الْإِحْتِطَابُ وَالْإِحْتِشَاشُ وَالْإِصْطِيَادُ بِدَارِنَا وَنَقْلُ تُرَابٍ مِنْ
 مَوَاتِ دَارِنَا لَا ضَرَرَ عَلَيْنَا فِيهِ، وَأَمَّا الْحَرْبِيُّ فَيُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ لَكِنْ لَوْ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ مَلَكَهُ كَمَا قَالَ
 الْمُتَوَلَّى اهـ. قوله: (أَهْلُ ذِمَّةٍ) عبارة الْمُغْنِي وَسَمَّ دَارَ حَرْبٍ وَغَيْرَهَا اهـ. قوله: (بِكُسْرِ الْمُعْجَمَةِ) إِلَى
 قَوْلِهِ وَكَانَ ذِكْرُهُمْ فِي الْمُغْنِي. قوله: (كَمَوَاتِ دَارِنَا) أَي قِيَاسًا عَلَيْهِ. قوله: (وَقَدْ صَوَّلُوا الْإِنِّ) هَذَا
 الْقَيْدُ ذَكَرَهُ السُّبْكِيُّ قَالَ وَلَوْ كَانَتْ أَرْضُ هُذْنَةَ بَرَّ اهـ سم. قوله: (عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ لَهُمْ الْإِنِّ) فَإِنْ
 صَالَحْنَاهُمْ عَلَى أَنَّ الْبَلَدَ لَنَا وَهُمْ يَسْكُنُونَ بِجَزِيَةٍ فَالْمَعْمُورُ مِنْهَا فَيُؤْتَى وَمَوَاتُهَا الَّذِي يَذُبُّونَ عَنْهُ يُتَحَجَّرُ
 لِأَهْلِ الْفَيْءِ عَنْ الْأَصْحَاقِ فَيُحْفَظُ الْإِمَامُ لَهُمْ فَلَا تَكُونُ فَيْئًا فِي الْحَالِ فَإِنْ فُتِيَ الذِمِّيُّونَ فَكَتَابَتْهُمْ فِي دَارِ

قوله في (لِسَيِّئِ) (وَلَيْسَ هُوَ لِلذِمِّيِّ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَإِنْ أَحْيَا ذِمِّيٌّ أَرْضًا مَيْتَةً أَيْ بِدَارِنَا وَلَوْ بِإِذْنِ الْإِمَامِ
 نَزَعَتْ مِنْهُ وَلَا أُجْرَةٌ عَلَيْهِ فَلَوْ نَزَعَهَا مِنْهُ مُسْلِمٌ وَأَحْيَاهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ مَلَكَهَا فَلَوْ زَرَعَهَا الذِمِّيُّ وَزَهَدَ
 فِيهَا صَرَفَ الْإِمَامُ الْغَلَّةَ فِي الْمَصَالِحِ وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ تَمَلُّكُهَا اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّهُمَا مِلْكُ الْمُسْلِمِينَ
 انْتَهَى وَقَضِيَّتُهُ دُخُولُهَا فِي مِلْكِ الْمُسْلِمِينَ بِمَجَرَّدِ زَهْدِهِ فِيهَا بِدُونِ تَمْلِيكِهِ وَلَا تَمَلُّكَ مِنْهُمْ وَلَا مِنْ
 نَائِبِهِمْ. قوله: (وَقَدْ صَوَّلُوا الْإِنِّ) هَذَا الْقَيْدُ ذَكَرَهُ السُّبْكِيُّ قَالَ وَكَذَا لَوْ كَانَتْ أَرْضُ هُذْنَةَ بَرَّ.

له إحياءه أمّا ما بدار الحرب فيمْلِكُ بالإحياءِ مُطْلَقًا؛ لأنه يجوزُ تَمْلِكُ عَامِرِهَا فَمَوَاتُهَا أُولَى
ولو لغيرِ قادرٍ على الإقامة بها وكان ذكْرهم للإحياءِ؛ لأنَّ الكلامَ فيه وإلا فالقياسُ مِلْكُهُ بِمُجَرَّدِ
الاستيلاءِ

الإسلام كسائر أموالهم التي فنوا عنها ولا وارث لهم اه مُعْنِي. ٥ قوله: (مطلقًا) أي دَفَعْنَا عَنْهُ أَوْ لَا اه ع ش .
٥ قوله: (فالقياسُ مِلْكُهُ بِمُجَرَّدِ الاستيلاءِ إلخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنِي وَالرَّوْضِ وَشَرْحِهِ عِبَارَةُ الْمُعْنِي

٥ قوله: (مطلقًا) أي دَبَّوْا أَوْ لَا. ٥ قوله: (وإلا فالقياسُ إلخ) ثم قوله فَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ شَارِحِ إلخ فِيهِمَا
نَظَرٌ؛ لَأَنَّ مَوَاتَ دَارِ الْحَرْبِ غَايَتُهُ أَنَّهُ كَمَوَاتِ دَارِ الْإِسْلَامِ فِي كَوْنِهِ مُبَاحًا وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي تَمْلِكُهُ بَدُونِ
إِحْيَاءِ كَمَوَاتِ دَارِ الْإِسْلَامِ وَإِنَّمَا مِلْكُ عَامِرِ دَارِ الْحَرْبِ بِالْأَسْتِيْلَاءِ؛ لَأَنَّهُ مَمْلُوكٌ لَهُمْ فَمِلْكُ بِالْأَسْتِيْلَاءِ
بِخِلَافِ الْمَوَاتِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لِأَحَدٍ فَلَا يُمْلِكُ بِالْأَسْتِيْلَاءِ وَعِبَارَةُ الرَّوْضَةِ الْقِسْمُ الثَّانِي أَرْضُ بِلَادِ
الْكُفَّارِ وَلَهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ إِلَى أَنْ قَالَ الْحَالُ الثَّانِي أَنْ لَا تَكُونَ مَعْمُورَةً فِي الْحَالِ وَلَا مِنْ قَبْلِ قِيَمَتِهَا
الْكُفَّارِ بِالْإِحْيَاءِ وَأَمَّا الْمُسْلِمُونَ فَيَنْظُرُ إِنْ كَانَ مَوَاتًا لَا يَذُبُّونَ الْمُسْلِمِينَ عَنْهَا فَهُمْ تَمْلِكُهَا بِالْإِحْيَاءِ وَلَا
يُمْلِكُهَا بِالْأَسْتِيْلَاءِ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لَهُمْ حَتَّى يُمْلِكُ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ دَبَّوْا عَنْهُ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يُمْلِكُهَا بِالْإِحْيَاءِ
كَالْمَعْمُورِ مِنْ بِلَادِهِمْ فَلَوْ اسْتَوْلَيْنَا عَلَيْهِ فَبِهِ أَوْجُهُ أَصَحُّهَا أَنَّهُ يُقَيَّدُ اخْتِصَاصًا كاخْتِصَاصِ التَّحَجُّرِ؛ لَأَنَّ
الْأَسْتِيْلَاءَ أَبْلَغُ مِنْهُ وَعَلَى هَذَا فَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى خِلَافُ فِي أَنَّ التَّحَجُّرَ هَلْ يُقَيَّدُ جَوَازَ الْبَيْعِ إِنْ قُلْنَا
نَعَمْ فَهُوَ غَنِيمَةٌ كَالْمَعْمُورِ، وَإِنْ قُلْنَا لَا وَهُوَ الْأَصَحُّ فَالْغَانِمُونَ أَحَقُّ بِإِحْيَاءِ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِهِ وَأَهْلُ الْخُمْسِ
أَحَقُّ بِإِحْيَاءِ خُمُسِهِ إِلَى أَنْ قَالَ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّهُمْ يَمْلِكُونَهُ بِالْأَسْتِيْلَاءِ كَالْمَعْمُورِ وَالثَّلَاثُ لَا يُقَيَّدُ مِلْكًا
وَلَا اخْتِصَاصًا بَلْ هُوَ كَمَوَاتِ دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَحْيَاءِ مَلِكِهِ انْتَهَى فَانْظُرْ هَذَا الْكَلَامَ الْمَفْرُوضُ فِي أَرْضِ
الْحَرْبِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَوْنُهُ ذَكَرَ حُكْمَ الْبَلَدِ الْمَفْتُوحَةِ صُلْحًا عَلَى أَنْ يَكُونَ لَنَا وَيَسْكُنُونَهَا بِجَزِيَّةٍ أَوْ عَلَى
أَنْ يَكُونَ لَهُمْ فِي قَرْعٍ بَعْدَ ذَلِكَ وَبَيَّنَّ عَنِ الشَّقِّ الثَّانِي أَنَّ مَوَاتَهَا يَخْتَصُّونَ بِإِحْيَائِهِ وَكَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ
فَالْغَانِمُونَ أَحَقُّ بِإِحْيَاءِ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِهِ إِذْ لَا يَكُونُونَ غَانِمِينَ إِلَّا بِالنَّسْبَةِ لِإِدَارِ الْحَرْبِ وَقَوْلُهُ وَالْوَجْهَ الثَّانِي
أَنَّهُمْ يَمْلِكُونَهُ بِالْأَسْتِيْلَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي فِي أَرْضِ الْهُدْنَةِ وَالصُّلْحِ كَمَا لَا يَخْفَى إِذْ كَيْفَ صَرَّحَ فِيمَا لَا يَذُبُّونَ
عَنْ بَاتِهِ يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ وَبَاتِهِ لَا يُمْلِكُ بِالْأَسْتِيْلَاءِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لَهُمْ وَفِيمَا يَذُبُّونَ عَنْهُ بَاتِهِ لَا
يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ وَبِأَنَّ الْأَسْتِيْلَاءَ عَلَيْهِ إِنَّمَا يُقَيَّدُ مُجَرَّدَ الْاِخْتِصَاصِ وَالتَّحَجُّرِ ثُمَّ حَكَّى وَجْهًا ضَعِيفًا أَنَّهُ
يُمْلِكُ بِالْأَسْتِيْلَاءِ كَالْمَعْمُورِ فَإِنَّ هَذَا كُلَّهُ نَصٌّ فِيمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ ذَلِكَ الشَّرْحِ وَمَانِعٌ مِنَ الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ
وَأَمَّا مَا فِي التَّكْوِيلَةِ مِنْ قَوْلِهِ وَافْهَمُ أَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا يَذُبُّونَ عَنْهَا فَلَيْسَ لَنَا إِحْيَاؤُهَا كَالْعَامِرِ مِنْ بِلَادِهِمْ وَبِهِ
صَرَّحَ فِي الْمُحَرَّرِ وَاسْتَشْكَلَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُمْ ذَكَرُوا فِي السِّيَرِ أَنَّ عَامِرَ دَارِ الْحَرْبِ يُمْلِكُ بِالْأَسْتِيْلَاءِ
وَمَوَاتَهَا حَيْثُ يُقَيَّدُ اخْتِصَاصًا كَالْتَّحَجُّرِ فَكَيْفَ لَا يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ وَأَجِيبُ بِأَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ فِي أَرْضِ
صَوْلِحُوا عَلَى أَنَّهَا لَهُمْ أَوْ فِي أَرْضِ الْهُدْنَةِ إلخ مَا ذَكَرَهُ فَأَقُولُ مَا ذَكَرَهُ فِيهِ عَنِ الْإِشْكَالِ لَيْسَ بِذَاكَ؛ لَأَنَّ
مَعْنَى قَوْلِ الْمُحَرَّرِ كَغَيْرِهِ هُنَا إِنَّهُ لَيْسَ لَنَا إِحْيَاؤُهَا أَنَّهَا لَا تُمْلِكُ بِمُجَرَّدِ الْإِحْيَاءِ وَهَذَا لَا يُنَافِي ثُبُوتَ حَقِّ
التَّحَجُّرِ بِالْأَسْتِيْلَاءِ الَّذِي أَفَادَهُ مَا فِي السِّيَرِ وَحَيْثُ لَا حَاجَةَ إِلَى مُخَالَفَةِ ظَاهِرِ الْكَلَامِ بِحَمْلِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى

عليه بقصد تملكه كما يُعلم من صريح كلامهم الآتي في السَّيَرِ فما اقتضاه كلام شارح أنه بالاستيلاء يصير كالمُتَحَجِّرِ غير صحيح؛ لأنَّ العايز إذا مَلَكَ بذلك فالموات أولى.
(وما) عُرِفَ أنه (كان معمورًا) في الماضي وإن كان الآن خرابًا (فإلمايكه) إن عُرِفَ ولو ذِمِّيًّا إلا إن أعرَضَ عنه الكُفَّارُ

ولا يملكها بالاستيلاء؛ لأنها غير مملوكة لهم حتى يملك عليهم وإذا استولينا عليها وهم لا يتبَوَّن عنها فالغائمون أحقُّ بإحياء أربعة أخماسها وأهل الخمس بإحياء الخمس فإن أعرَضَ كُلُّ الغائمين عن إحياء ما يخصُّهم فأهل الخمس أحقُّ به اختصاصًا كالمُتَحَجِّرِ اهـ. وعِبارةُ سم. قوله وإلا فالقياس إلخ ثم قوله فما اقتضاه كلام شارح إلخ فيهما نظر؛ لأنَّ مَوَاتِ دَارِ الْحَرْبِ غَايَتُهُ أَنَّهُ كَمَوَاتِ دَارِ الْإِسْلَامِ فِي كَوْنِهِ مُبَاحًا، وذلك لا يَفْتَضِي تَمْلُكَهُ بِدُونِ إحياء كَمَوَاتِ دَارِ الْإِسْلَامِ وَإِنَّمَا مِلْكُ عَايِزِ دَارِ الْحَرْبِ بِالْإِسْتِيْلَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ لَهُمْ فَمِلْكُ بِالْإِسْتِيْلَاءِ بِخِلَافِ الْمَوَاتِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لِأَحَدٍ فَلَا يَمْلِكُ بِالْإِسْتِيْلَاءِ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ سَرْدِ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ فَانْظُرْ هَذَا الْكَلَامَ فَإِنَّهُ نَصٌّ فِيْمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ ذَلِكَ الشَّارِحِ وَمَانِعٌ مِنَ الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ إِلَى أَنْ قَالَ فَالْحَاصِلُ فِي مَوَاتِ دَارِ الْحَرْبِ أَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ الذَّبِّ يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ دُونَ مُجَرَّدِ الْإِسْتِيْلَاءِ، وَلَوْ مَعَ قَصْدِ التَّمْلِكِ وَعِنْدَ الذَّبِّ لَا يُمْلِكُ بِمُجَرَّدِ الْإِحْيَاءِ بَلِ الْإِحْيَاءُ بَعْدَ الْإِسْتِيْلَاءِ وَعَلَى هَذَا لَا حَاجَةَ إِلَى حَمْلِ الْمُتَنِ عَلَى أَرْضِ الصُّلْحِ بَلِ يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى أَرْضِ الْحَرْبِ اهـ. وعِبارةُ السَّيِّدِ عُمَرُ قَوْلُهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّارِحِ إلخ ما اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ هُوَ الْمُصَحِّحُ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ هُنَا مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ ثَانِيهَا أَنَّهُمْ يَمْلِكُونَهُ بِالْإِسْتِيْلَاءِ كَالْمَعْمُورِ ثَالِثُهَا لَا يُفِيدُ الْإِسْتِيْلَاءُ مِلْكًا وَلَا اخْتِصَاصًا فَلْيُرَاجَعْ قَوْلُهُ كَمَا يُعْلَمُ إلخ اهـ. قَوْلُهُ: (فِي الْمَاضِي إلخ) فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ خَصَّ الشَّارِحُ بِلَادِ الْإِسْلَامِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (فِي الْمَاضِي) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى الْمُتَنِ فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ ذِمِّيًّا) أَيِ أَوْ حَزَبِيًّا وَإِنْ مِلْكُ بِالْإِسْتِيْلَاءِ سَمَّ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش وَرَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَلَوْ ذِمِّيًّا) أَيِ أَوْ نَحْوَهُ وَإِنْ كَانَ وَارِثًا نِهَايَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش. قَوْلُ م ر. أَوْ نَحْوَهُ أَيِ كَالْمُعَاهِدِ وَالْمُؤَمَّنِ اهـ. قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ أَعْرَضَ عَنْهُ إلخ) كَأَنَّهُ وَجْهَهُ أَنَّهُ لَمَّا انْقَسَمَ لِضَعْفِ الْمَلِكِ لِكَوْنِهِ مَالٌ كُفَّارٍ الْإِعْرَاضُ قَبْلَ الْقُدْرَةِ صَارَ مُبَاحًا فَمِلْكُ بِالْإِحْيَاءِ فَلَا يُقَالُ الْقِيَاسُ أَنَّهُ غَنِيمةٌ أَوْ قَيْءٌ وَلَا

أَرْضِ الصُّلْحِ أَوْ الْهُدْنَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَالْحَاصِلُ فِي مَوَاتِ دَارِ الْحَرْبِ أَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ الذَّبِّ يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ دُونَ مُجَرَّدِ الْإِسْتِيْلَاءِ كَمَا يَفْتَضِيهِ كَوْنُهُ بِالْإِسْتِيْلَاءِ كَالْمُتَحَجِّرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُ الرُّوضَةِ الْمَذْكُورِ فَتَأَمَّلْهُ وَعَلَى هَذَا لَا حَاجَةَ إِلَى حَمْلِ الْمُتَنِ عَلَى أَرْضِ الصُّلْحِ بَلِ يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى أَرْضِ الْحَرْبِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (فِي الْمَاضِي، وَإِنْ كَانَ الْآنَ خَرَابًا) مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ أَوْ غَيْرِهَا وَإِنْ خَصَّ الشَّارِحُ بِلَادِ الْإِسْلَامِ شَرْحُ م ر. قَوْلُهُ: (وَلَوْ ذِمِّيًّا) أَيِ أَوْ حَزَبِيًّا وَإِنْ مِلْكُ بِالْإِسْتِيْلَاءِ. قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ أَعْرَضَ عَنْهُ الْكُفَّارُ إلخ) كَأَنَّهُ وَجْهَهُ أَنَّهُ لَمَّا انْقَسَمَ لِضَعْفِ الْمَلِكِ لِكَوْنِهِ مَالٌ كُفَّارٍ الْإِعْرَاضُ قَبْلَ الْقُدْرَةِ صَارَ مُبَاحًا فَمِلْكُ بِالْإِحْيَاءِ فَلَا يُقَالُ الْقِيَاسُ أَنَّهُ غَنِيمةٌ أَوْ قَيْءٌ وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ مُخَالِفٌ لِتَطْهِيرِهِ مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِ فَإِنَّهُ لَا يُمْلِكُ بِالْإِعْرَاضِ إِلَّا مَا اسْتَنْتَى.

قَبْلَ الْقُدْرَةِ فَإِنَّهُ يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ (فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ) مَالِكُهُ دَارًا كَانَ أَوْ قَرْيَةً بَدَارِنَا (وَالْعِمَارَةُ إِسْلَامِيَّةٌ) يَقِينًا (فَمَالٌ ضَائِعٌ) أَمْرُهُ لِلْإِمَامِ فِي حِفْظِهِ أَوْ بَيْعِهِ وَحِفْظُ ثَمَنِهِ أَوْ اسْتِقْرَاضُهُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ إِلَى ظُهُورِ مَالِكِهِ إِنْ رُجِيَ وَإِلَّا كَانَ مِلْكًا لِبَيْتِ الْمَالِ فَلَهُ إِقْطَاعُهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي

يُقَالُ إِنَّهُ مُخَالَفٌ لِنَظِيرِهِ مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِ فَإِنَّهُ لَا يُمْلِكُ بِالْإِعْرَاضِ إِلَّا مَا اسْتَشْتِيَ أَهْلُ سَم. ه. قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْقُدْرَةِ) أَيِ عَلَى الْإِحْيَاءِ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَالظَّاهِرُ بِلِ الْمَتَعِينِ أَنَّ الْمَعْنَى قَبْلَ قُدْرَتِنَا عَلَى الْاِسْتِيلَاءِ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ م ر فِي هَامِشِ نَهَائِيَّتِهِ وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ قِيَّتًا أَوْ غَنِيمَةً؛ لِأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ مِلْكُ الْحَرْبِيِّ بَاقِيًا إِلَى اِسْتِيلَاتِنَا عَلَيْهِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا أَهْلُ قَوْلُهُ سَم قَوْلُهُ قَبْلَ الْقُدْرَةِ أَيِ عَلَيْهِمْ وَهَذَا الْقَيْدُ إِنَّمَا يُنَاسِبُ الْحَرْبِيِّينَ وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالْإِعْرَاضِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ وَإِنْ لَمْ يُسْتَوَلَّ عَلَيْهِ أَهْلُ سَم. ه. قَوْلُهُ: (بَدَارِنَا) وَالْمُرَادُ بِدَارِ الْإِسْلَامِ كُلُّ بَلَدَةٍ بَنَاهَا الْمُسْلِمُونَ كَبَغْدَادَ وَالْبَصْرَةَ أَوْ أَسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا كَالْمَدِينَةِ وَالْيَمَنِ أَوْ فُتِحَتْ عَنْوَةً كَخَبِيرٍ وَسَوَادِ الْعِرَاقِ أَوْ صَلَحًا عَلَى أَنْ يَكُونَ الرِّقَبَةُ لَنَا وَهُمْ يَسْكُنُونَهَا بِخَرَاجٍ وَإِنْ فُتِحَتْ عَلَى أَنْ الرِّقَبَةُ لَهُمْ فَمَوَاتُهَا كَمَوَاتِ دَارِ الْحَرْبِ، وَلَوْ غَلَبَ الْكُفَّارُ عَلَى بَلَدَةٍ يَسْكُنُهَا الْمُسْلِمُونَ كَطَرَسُوسَ لَا تَصِيرُ دَارَ حَرْبٍ أَهْلُ مُعْنَى. ه. قَوْلُهُ: (بَدَارِنَا) كَانَ الْقَيْدُ بَدَارِنَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَدَارِ الْحَرْبِ مِلْكًا بِالْاِسْتِيلَاءِ بِشَرْطِهِ أَهْلُ سَم.

ه. قَوْلُ (السِّي): (وَالْعِمَارَةُ إِسْلَامِيَّةٌ) أَيِ وَجَدَتْ فِي زَمَنِ مَجِيءِ الْإِسْلَامِ أَهْلُ سَم يَعْنِي حَدَّثَتْ بَعْدَهُ. ه. قَوْلُهُ: (يَقِينًا) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرَةً. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ اسْتِقْرَاضُهُ) أَيِ التَّيَمِّنِ. ه. قَوْلُهُ: (إِلَى ظُهُورِ مَالِكِهِ) مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَهْلُ سَم. ه. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا كَانَ مِلْكًا لِبَيْتِ الْمَالِ الْإِلَخ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ مَعَ رَجَاءِ ظُهُورِ مَالِكِهِ يَمْتَنِعُ إِقْطَاعُهُ مُطْلَقًا أَهْلُ سَم. ه. قَوْلُهُ: (فَلَهُ إِقْطَاعُهُ الْإِلَخ) وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حُكْمٌ مَا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى مِنْ أَخْذِ الظُّلْمَةِ الْمَكُوسِ وَالْعُشُورِ وَجُلُودِ الْبَهَائِمِ وَنَحْوِهَا الَّتِي تُذْبَحُ وَتُؤْخَذُ مِنْ مِلْكِهَا فَهَذَا وَتَعَدَّرَ رَدُّ ذَلِكَ لَهُمْ لِلْجَهْلِ بِأَغْيَانِهِمْ وَهُوَ صَيُورُ رُتْبَتِهَا لِبَيْتِ الْمَالِ فَيَحِلُّ بَيْعُهَا وَآكُلُهَا كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَهْلُ نَهَايَةِ وَفِي الْمَعْنَى نَحْوَهُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُ م ر وَتَعَدَّرَ رَدُّ ذَلِكَ لَهُمْ لِلْجَهْلِ الْإِلَخ أَيِ بَانَ لَمْ يُعْرِفْ أَحَدٌ مِنْهُمْ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الْمَأْخُودِ مِنْهُ فَلَيْسَتْ الصُّورَةُ أَتَمَّ مَوْجُودُونَ لَكِنْ جُهْلٌ عَيْنٌ مَا لِكُلِّ مِنْهُمْ كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي جُلُودِ الْبَهَائِمِ الْآنَ إِذْ حُكِّمَتْ أَنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ أَرْبَابِهَا كَمَا فِي فَتَاوَى التَّوَوِّيِّ الَّذِي مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي بَابِ الْغَضَبِ أَهْلُ قَالَعَ ش قَوْلُ م ر لِلْجَهْلِ بِأَغْيَانِهِمْ أَمَّا لَوْ عُرِفَ مَالِكُهَا فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى

ه. قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْقُدْرَةِ) أَيِ عَلَيْهِمْ وَهَذَا الْقَيْدُ إِنَّمَا يُنَاسِبُ الْحَرْبِيِّينَ وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالْإِعْرَاضِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَوَلَّ عَلَيْهِ. ه. قَوْلُهُ: (بَدَارِنَا وَالْعِمَارَةُ إِسْلَامِيَّةٌ) كَانَ الْقَيْدُ بَدَارِنَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَدَارِ الْحَرْبِ مِلْكًا بِالْاِسْتِيلَاءِ بِشَرْطِهِ.

ه. قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَالْعِمَارَةُ إِسْلَامِيَّةٌ) أَيِ وَجَدَتْ فِي زَمَانِ مَجِيءِ الْإِسْلَامِ. ه. قَوْلُهُ: (إِلَى ظُهُورِ مَالِكِهِ) مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. ه. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا كَانَ مِلْكًا لِبَيْتِ الْمَالِ فَلَهُ إِقْطَاعُهُ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ مَعَ رَجَاءِ ظُهُورِ مَالِكِهِ يَمْتَنِعُ إِقْطَاعُهُ مُطْلَقًا.

شرح المذهب في الزكاة فقال للإمام إقطاع أرض بيت المال وتمليكها وفي الجواهر يُقال له إقطاعها إذا رأى فيه مصلحة ولا يملكها أحد إلا بإقطاعه ثم إن أقطع رقبته ملكها المقطع كما في الدراهم أو منفعتها استحق الانتفاع بها مدة الإقطاع خاصة اهـ وما في الأنوار مما يخالف ذلك ضعيف (وإن كانت) العماره (جاهلية) وجهل دخولها في أيدينا أو شك في كونها جاهلية فكالموات وحيث (فالأظهر أنه) أي المعمور (يملك بالإحياء)

ملكهم فلا يحل بيعها ولا أكلها نعم لملكها أن يأخذ منها ما غلب على ظنه أنه حقه ولو بلا إذن من الإمام أو نائيه ولا حرم وقولهم رقبته بيعها وأكلها أي بعد دخولها في يد وكيل بيت المال وتصرفه فيها بالمصلحة اهـ. قوله: (وتمليكها) ومنه ما جرت به العادة الآن في أماكن خربة بمصرنا جهلت أربابها وأيسر من معرفتهم قيادته وكيل السلطان في أن من عمر شيئاً منها فهو له فمن شئنا منها ملكه ويتبني أن محله ما لم يظهر كونه المخيا مسجداً أو قفاً أو ملكاً لشخص معين فإن ظهر لم يملكه وبعد ظهوره فهو مخير كما في إعارة الأرض للبناء أو الغراس بين الأمور الثلاثة ويتبني أن تلزمه الأجرة للمالك مدة وضع يده اهـ كلام ع ش.

قوله (الش): (جاهلية) أي يقيناً بقرينة ما يأتي ولا ينافيه قوله وجهل دخولها الخ؛ لأن المراد آتياً كونه في الأصل جاهلية وشكنا في أنها غنمت للمسلمين قبل أو لم تغنم اهـ ع ش. قوله: (أو شك في كونها جاهلية فكالموات) في تجريد المزجد ما يقتضي خلافه نصه إذا شك في أن العماره إسلامية أو جاهلية فوجهان كالقولين في الركاز الذي جهل حاله اهـ وهو موافق لما في شرح م ر عن بعض شراح

قوله: (فقال للإمام إقطاع أرض بيت المال وتمليكها الخ) في فتاوى السيوطي رحمه الله تعالى مسألة رجل بيده رزقة اشتراها ثم مات فوضع شخص يده عليها بتوقيع سُلطاني فهل للورثة منازعته الجواب إن كانت الرزقة وصلت إلى البائع الأول بطريق شرعي بأن أقطعه السلطان إياها وهي أرض موات فهو يملكها ويصحب منه بيعها ويملكها المشتري منه، وإن مات فهي لورثته ولا يجوز لأحد وضع اليد عليها لا بأمر سُلطاني ولا غيره وإن كان السلطان أقطعه إياها وهي غير موات كما هو الغالب الآن فإن المقطع لا يملكها بل يتفق بها بحسب ما يقرها السلطان في يده وللسلطان انتزاعها متى شاء ولا يجوز للمقطوع بيعها فإن باع ففاسد وإذا أعطاها السلطان لأحد نقد ولا يطالب اهـ وأقول ما تضمنته كلامه من أن إقطاع السلطان لغير الموات لا يكون على وجه التملك ممنوع يعلم من كلام الشارح هنا وحيث إذا أقطعه غير الموات تملكها فينبغي أن يجري فيه ما ذكره المحجب في الشق الأول. قوله: (أو شك في كونها جاهلية فكالموات) في تجريد المزجد ما يقتضي خلافه حيث قال ما نصه إذا شك في أن العماره إسلامية أو جاهلية فوجهان كالقولين في الركاز الذي جهل حاله اهـ وهذا موافق لما في شرح م ر عن بعض شراح الحاوي وعبارته ولو لم يعرف هل هي جاهلية أو إسلامية قال بعض شراح الحاوي ففي ظني أنه لا يدخلها الإحياء انتهت.

كَالرَّكَازِ لِأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لِمَالِكِ الْجَاهِلِيَّةِ نَعَمْ إِنْ كَانَ بَدَارِهِمْ وَذُبُّوا عَنْهُ، وَقَدْ صَوَّلُوا عَلَى أَنَّهُ لَهُمْ لَمْ يُمْلِكْ بِالْإِحْيَاءِ كَمَا عَلِمَ مِنَّا مَرَّةً وَانْتَصَرَ جَمْعٌ لِلْمُقَابِلِ نَقْلًا وَمَعْنَى.

(وَلَا يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ حَرِيمٌ مَعْمُورٌ) لِأَنَّهُ مِلْكٌ لِمَالِكِ الْمَعْمُورِ نَعَمْ لَا يُبَاعُ وَحْدَهُ

الْحَاوِي وَعِبَارَتُهُ مَرُّو لَمْ يَعْرِفْ هَلْ هِيَ جَاهِلِيَّةٌ أَوْ إِسْلَامِيَّةٌ قَالَ بَعْضُ شُرَاحِ الْحَاوِي فِي ظَنِّي أَنَّهُ لَا يَدْخُلُهَا الْإِحْيَاءُ انْتَهَتْ أَهْمُ سَم. قَالَ ع. ش. قَوْلُ م. ر. قَالَ بَعْضُ شُرَاحِ الْحَاوِي إِنْ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ أَهْ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ مَا ظَنَّهُ هَذَا الْبَعْضُ جَزَمَ بِهِ فِي الْأَثْوَارِ وَصَحَّحَهُ الشَّارِحُ م. ر. وَوَالِدُهُ فِي تَصْحِيحِ الْعُبَابِ وَعَلَيْهِ فَقَوْلُهُ فِيمَا مَرَّ بِقَيْنَا لَيْسَ بِقَيْنِدِ أَه. ه. قَوْلُهُ: (كَالرَّكَازِ) هَذَا فِي صُورَةِ الشَّكِّ لَا يُوَافِقُ مَا تَقَدَّمَ فِي الرَّكَازِ أَنَّهُ إِذَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ أَيِّ الضَّرَبَيْنِ يَكُونُ لَقِطَةً أَهْ سَم. عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَإِنْ شَكَّكُنَا فِي مَعْمُورٍ أَنَّهُ عُمُرٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَوْ الْإِسْلَامِ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ فِيهِ الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فِي الرَّكَازِ الَّذِي جُهِلَ حَالُهُ أَيَّ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَقِطَةٌ وَالْأَرْضِي الْعَامِرَةُ إِذَا لَبَسَهَا رَمْلٌ أَوْ غَرَّقَهَا مَاءٌ فَصَارَتْ بَحْرًا ثُمَّ زَالَ الرَّمْلُ أَوْ الْمَاءُ فَهِيَ لِمَالِكِهَا إِنْ عُرِفَ وَمَا ظَهَرَ مِنْ بَاطِنِهَا يَكُونُ لَهُ وَلَوْ لَبَسَهَا الْوَادِي بِثَرَابٍ آخَرَ فَهِيَ بِذَلِكَ الثَّرَابِ لَهُ كَمَا فِي الْكَافِي وَلَا فَإِنْ كَانَتْ إِسْلَامِيَّةٌ فَمَالٌ ضَائِعٌ أَوْ جَاهِلِيَّةٌ فَتَمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ عَلَى مَا مَرَّ، وَأَمَّا الْجَزَائِرُ الَّتِي تَرْبُهَا الْأَنْهَارُ فَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا مِنْ أَرْضِي التَّهَرِ وَلَيْسَتْ حَرِيمًا لِمَعْمُورٍ فَهِيَ مَوَاتٌ وَإِنْ وَقَعَ الشَّكُّ فِي ذَلِكَ فَأَمَرُهَا لِيَبَيِّنَ الْمَالِ هَذَا مَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ وَلَمْ أَرِ مَنْ حَقَّقَ هَذَا الْمَحَلَّ أَهْ مُعْنِي وَقَوْلُهُ وَأَمَّا الْجَزَائِرُ الَّتِي تَرْبُهَا الْأَنْهَارُ إِنْ رَدَّهَ سَم وَأَقْرَهَ ع. ش. بِمَا نَصَّه وَالْوَجْهَ الَّذِي لَا يَصِحُّ غَيْرُهُ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ لِبَعْضِهِمْ امْتِنَاعُ إِخْيَائِهَا أَيِ الْجَزَائِرِ الَّتِي تَخْدُثُ فِي خِلَالِ التَّهَرِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ التَّهَرِ أَوْ مِنْ حَرِيمِهِ لَاحْتِيَاجِ رَاكِبِ الْبَحْرِ وَالْمَارِّ بِهِ لِلِانْتِفَاعِ بِهَا لِوَضْعِ الْأَحْمَالِ وَالِاسْتِرَاحَةِ وَالْمُرُورِ وَنَحْوِ ذَلِكَ بَلْ هِيَ أَوَّلَى بِمَنْعِ إِخْيَائِهَا مِنَ الْحَرِيمِ الَّذِي تَبَاعَدَ عَنْهُ الْمَاءُ وَقَدْ تَقَرَّرَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ حُكْمُهُ بِذَلِكَ م. ر. أَه. ه. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَيْسَ لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَانْتَصَرَ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَبَحَثَ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَلَوْ فِي بَعْضِ السَّنَةِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَحَرِيمُ الدَّارِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَانْتَصَرَ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ إِنْ كَانُوا خِيَالَةً وَقَوْلُهُ إِنْ كَانُوا أَهْلَ إِبِلٍ وَقَوْلُهُ وَلَا مُنَاقَضًا إِلَى الْمُثْنِ. ه. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ بَدَارِهِمْ إِنْخ) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ بَدَارِ الْحَرْبِ أَيَّ وَلَمْ يَدْخُلْ فِي مِلْكِهِمْ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ مَا تَقَرَّرَ فِي مَوَاتِ دَارِ الْحَرْبِ أَهْ سَم.

ه. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ مِلْكٌ لِمَالِكِ الْمَعْمُورِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّى أَحَدٌ بِالزَّرَاعَةِ أَوْ نَحْوِهَا فِيهِ لَزِمَهُ أَجْرُهُ مِثْلُهُ وَيُقْلَعُ مَا قَعْلَهُ مَجَانًا وَأَجْرُهُ الْمِثْلُ اللَّازِمُ لَهُ إِذَا أُخِذَتْ وَزُعَتْ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ بِقَدْرِ أَمْلَاكِهِمْ وَمَنْ لَهُ حَقٌّ فِي الْحَرِيمِ فَيَسْتَحِقُّ كُلُّ مَنْهُمْ مَا تَمَسَّ حَاجَتُهُ إِلَيْهِ مِمَّا يُحَازِي مِلْكَهُ مِنَ الْجِهَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا مِنَ الْقَرْيَةِ مِثْلًا أَهْ ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (لَا يُبَاعُ وَحْدَهُ) أَيَّ حَيْثُ لَمْ يُمَكِّنْ لِمَالِكِ الدَّارِ مِثْلًا لِإِخْدَاتِ حَرِيمٍ لَهَا كَالْمَمَرِّ

ه. قَوْلُهُ: (كَالرَّكَازِ) هَذَا فِي صُورَةِ الشَّكِّ لَا يُوَافِقُ مَا تَقَدَّمَ فِي الرَّكَازِ أَنَّهُ إِذَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ أَيِّ الضَّرَبَيْنِ يَكُونُ لَقِطَةً. ه. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ بَدَارِهِمْ إِنْخ) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ بَدَارِ الْحَرْبِ أَيَّ وَلَمْ يَدْخُلْ فِي مِلْكِهِمْ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ مَا تَقَرَّرَ فِي مَوَاتِ دَارِ الْحَرْبِ.

كثيرب الأرض وحده وبحث ابن الرفعة جوازَه ككل ما ينقص قيمة غيره وفرق السبكي بأن هذا تابع فلا يُفرد (وهو أي الحریم) ما تمس الحاجة إليه لتمام الانتفاع بالمعمور وإن حصل أصله بدونه (فحریم القرية) المحياة (النادي) وهو ما يجتمعون فيه للتحديث (وموتكض) نحو (الخيل) إن كانوا خيالة وهو بفتح الكاف مكان سوقها (ومناخ الإبل) إن كانوا أهل إبل وهو بضم أوله ما تناخ فيه (ومطرخ الرماد) والقمامات (ونحوها) كمراح الغنم وملعب الصبيان ومسيل الماء وطريق القرية لأطراد الغرف بذلك والعمل به خلفاً عن سلف ومنه مرعى البهائم إن قرب منها عرفاً واستقل وكذا إن بعد ومسث حاجتهم له ولو في بعض السنة على الأوجه، ومثله في ذلك المحتطب وليس لأهل القرية منع المارة من رعي مواشيهم في مراتعها المباحة

على ما مرّ للشارح م ر في البيع اه ع ش . قوله: (كثيرب الأرض إلخ) أي نصيبها من الماء اه ع ش .
 قوله: (ككل ما ينقص إلخ) أي وهو منفصل كاحد زوجي خف فلا ينافي ما مرّ من عدم صحة بيع جزء معين من إناء أو سيف على ما مرّ اه ع ش .
 قوله (لش): (وهو ما تمس إلخ) كان الأولى تقديم بيان الحریم على حكمه ؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوّره اه معني . قوله (لش): (ما تمس الحاجة إليه إلخ) أي بأن لا يكون ثم ما يقوم مقامه أما لو اتسع الحریم واغتند طرح الرماد في موضع منه ثم احتيج إلى عمارة ذلك الموضع مع بقاء ما زاد عليه فتجوز عمارته لعدم تقويت ما يحتاجون إليه ، وأما لو أريد عمارة ذلك الموضع بتمامه وتكليفهم طرح الرماد في غيره ، ولو قريباً منه فلا يجوز بغير رضاهم ؛ لأنه باغتيالهم الرمي فيه صار من الحقوق المشتركة وكذا يجوز الغراس فيه لما لا يمنع انتفاعهم بالحریم كان غرس في مواضع يسيرة بحيث لا تقوت منافعتهم المقصودة من الحریم اه ع ش . قوله: (أصله) أي أصل الانتفاع . قوله: (إن كانوا خيالة) وفاقاً للمعني وخلافاً للنهاية عبارتها وإن لم يكونوا خيالة خلافاً للإمام ومن تبعه فقد تتجدد لهم أو يسكن القرية بعدهم من له ذلك اه وعبارة سم والأوجه عدم التقييد بذلك م ر اه . قوله: (إن كانوا أهل إبل) عبارة النهاية وإن لم يكن لهم إبل على قياس ما مرّ اه وأقرها سم . قوله: (كمراح الغنم إلخ) والجري المعد لדיاسة الحب فيمنع التصرف فيه بما يعطل منفعة على أهل القرية أو ينقصها فلا يجوز زرعه في غير وقت الاحتياج إليه إن حصل في الأرض خلل من أثر الزرع يمنع كمال الانتفاع المعتاد فتلزمه الأجرة اه ع ش . قوله: (واستقل) أي بأن كان مقصوداً للرعي بخلاف ما إذا لم يستقل مرعى وإن كانت البهائم ترعى فيه عند الخوف من الإبعاد رشيدتي ومعني وأسنى . قوله: (على الأوجه) اعتمد م ر اه سم . قوله: (المباحة) يخرج المرعى المغدود من الحریم ؛ لأن الحریم مملوك كما تقدّم

قوله: (إن كانوا خيالة) والأوجه عدم التقييد بذلك م ر . قوله: (إن كانوا أهل إبل) وكذا إن لم يكونوا م ر . قوله: (على الأوجه) اعتمد م ر .
 قوله: (المباحة) قد يخرج المرعى المغدود من الحریم ؛ لأن الحریم مملوك كما تقدّم .

(وحریم) النهر كالنیل ما تمس حاجة الناس إليه لتمام الانتفاع بالنهر وما يحتاج لإلقاء ما يخرج منه فيه لو أريد حفره أو تنظيفه فلا يحل البناء فيه ولو لمسجد ويهدم ما بُني فيه كما نُقل عليه إجماع المذاهب الأربعة، ولقد عم فعل ذلك وطم حتى ألف العلماء في ذلك وأطالوا لينزجر الناس فلم ينزجروا قال بعضهم ولا يُعَيَّرُ هذا الحكم وإن تباعد عنه الماء بحيث لم يصبر من

سم على حج اه ع ش . قو: (ولو لمسجد) أي ولو كان مسجدا لا يجوز على حریم التهر لكن قالوا إذا رأينا عماره على حافة نهر لا نُعَيِّرُها لاحتمال أنها وُضِعَتْ بحق وإنما الكلام في الابتداء وما عُرف حاله اه كُردِي . قو: (ولو لمسجد ويهدم) قال الشيخ في حاشيته ومع وجوب هدمه لا تخرم الصلاة فيه؛ لأن غاية أمره أنها صلاة في حریم التهر وهي جائزة بتقدير عدم البناء فمع وجوده كذلك ومعلوم أن وقف البناء غير صحيح لاستحقاقه الإزالة وعليه فلو كان للمسجد المذكور إمام أو غيره من خدمه المسجد أو ممن له وظيفة فيه كقراءة فينبغي استحقاقهم المعلوم كما في المسجد الموقوف وفقا صحيحا؛ لأن الإمامة والقراءة ونحوهما لا تتوقف على مسجد واعتقاد الواقف صحة وقفته مسجدا لا يقتضي بطلان الشرط وتصح فيه الجمعة أيضا؛ لأنه يشترط لجواز القصر مجاوزة محله فهو كساحة بين الدور فاحفظه فإنه مهم اه . وهو جدير بما ذكره لتفاسيته لكن قوله فينبغي استحقاقهم المعلوم لا يخفى أن محل استحقاقهم له من حيث الشرط إذا كان الواقف يستحق منفعة ما جعل المعلوم منه أما إذا كان لا يستحق ذلك بأن كان قد جعله من أماكن جعلها بجوانب المسجد أو أسفله في الحریم أيضا كما هو واقع كثيرا فلا يخفى أنه لا دخل لشرط الواقف فيه لعدم استحقاق وفتيته ثم إن كان من له المعلوم ممن يستحق في بيت المال جاز له تعاطيه؛ لأن منفعة الحریم تُصرف لمصالح المسلمين وإن لم يكن ممن يستحق في بيت المال فلا يجوز له تعاطيه كما هو ظاهر تأمل اه رشدي . قو: (ويهدم ما بُني فيه) انظره مع ما سيأتي عن الروض من جواز بناء الرخى على الأنهار وأوردته على م ر فأجاب على الفور بحمل ما يأتي على ما يُفعل للإرتفاق ولا يقاس به الدار للإرتفاق؛ لأن من شأن الرخى أن يعم نفعها بخلاف الدار فليراجع وليحرر اه سم . قو: (قال بعضهم) عبارة النهاية ولا يُعَيَّرُ هذا الحكم كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى وإن الخ وفي سم وأقره ع ش . (فزع): الانتفاع بحریم الأنهار كحافاتها بوضع الأحمال والأثقال وجعل زريبة من قصب ونحوه لحفظ الأمتعة فيها كما هو الواقع اليوم في ساحل بولاق ومصر القديم ونحوهما ينبغي أن يقال فيه إن فعله للإرتفاق به ولم يضر بانتفاع غيره ولا ضيق

قو: (فلا يحل البناء فيه ولو لمسجد ويهدم) انظره مع ما سيأتي على قول المصنف والمياه المباحة عن الروض من جواز بناء الرخى على الأنهار وأوردته على م ر فأجاب على الفور بحمل ما يأتي على ما يُفعل للإرتفاق ولا يقاس به الدار للإرتفاق؛ لأن من شأن الرخى أن يعم نفعها بخلاف الدار فليراجع وليحرر . قو: (قال بعضهم) كشيخنا الشهاب الزملي (فرهان) أحدهما الانتفاع بحریم الأنهار كحافاتها بوضع الأحمال والأثقال وجعل زريبة من قصب ونحوه لحفظ الأمتعة فيها كما هو الواقع

حريمه أي لاحتمال عَوْدِهِ إِلَيْهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَا صَارَ حَرِيمًا لَا يَزُولُ وَصْفُهُ بِذَلِكَ بِزَوَالِ مَثْبُوعِهِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ. وَحَرِيمٌ (البِشْرُ) الْمَحْفُورَةُ (فِي الْمَوَاتِ) لِلتَّمْلُكِ وَذِكْرُهُ الْمَوَاتِ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ الْحَرِيمُ إِلَّا فِيهِ كَمَا يُفْهِمُهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَالِدَارُ الْمَحْفُورَةُ إِلَى آخِرِهِ

على المارة ونحوهم ولا عطل أو نقص منفعه التهر كان جائزا ولا يجوز أخذ عوض منه على ذلك وإلا حرم ولزمته الأجرة لمصالح المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع بمحل انكشف عنه التهر في زرع ونحوه اه عبارة البجيرمي وإن انحسر ماء التهر عن جانب من أرضه وصارت مكشوفة لم تخرج عما كانت عليه من كونها من حقوق التهر مستحقة لعموم المسلمين وليس للسلطان تملكها ولا تملك شيء من التهر أو حريمه لأحد وإن انكشف الماء عنه ؛ لأنه بصدد أن يعود إليه نعم له دفعها لمن يرتفع بها حيث لا يضرب بالمسلمين كذا تحرر مع م ر في درسه بالمباحث في ذلك اه سم اه . هـ فوه : (أي لاحتمال عوده إليه) يؤخذ من ذلك أنه لو أيس من عوده جاز وهو ظاهر اه ع ش . هـ فوه : (لا يزول وصفه إلخ) معتد . هـ وفوه : (بزوال ماثبوعه) أي حيث احتمل عوده كما كان أخذًا مما مر اه ع ش . هـ فوه : (وذكره إلخ) مبتدأ . هـ وفوه : (لبيان إلخ) خبره . هـ فوه : (إذ لا يتصور الحريم إلا فيه) لو ملك قطعة أرض في أثناء موات ثم حفرها جميعها بئرًا فقد يقال الظاهر أن يثبت لها حريم من الموات المحتف بها فبر ذلك على قوله إذ لا يتصور إلخ وهذه لا تدخل في عبارة المصنف وكذا يقال فيما لو بناها دارًا بحيث استوعبها

اليوم في ساحل بولاق ومضر القديم ونحوها ينبغي أن يقال فيه إن فعله للإلتفاف به ولم يضرب بانفعال غيره ولا ضيق على المارة ونحوهم ولا عطل أو نقص منفعه التهر كان جائزا ولا يجوز لأحد أخذ عوض منه على ذلك وإلا حرم ولزمته الأجرة لمصالح المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع بمحل انكشف عنه التهر في زرع ونحوه والثاني ما يحدث في خلال التهر من الجزائر والوجه الذي لا يصح غيره خلافًا لما وقع لبعضهم امتناع إحيائها ؛ لأنها من التهر أو من حريمه لاحتياج راكب البحر والمارة به للإلتفاف بها لوضع الأحمال والاستراحة والمرور ونحو ذلك بل هي أولى بمنع إحيائها من الحريم الذي تباعد عنه الماء وقد تقرر عن بعضهم أنه لا يتغير حكمه بذلك م ر .

هـ فوه في (البش) : (البش في الموات) هو مثل قول التلخيص الفصاحة في المفرد وقد أشار السعد إلى أن في المفرد صفة الفصاحة وقدر المتعلقي معرفة أي الكائنة كما بيته السيد ولا يخفى أن مقتضى كلام النحاة أن الظرف لا يوصف به المعرفة وأن تقدير متعلقه معرفة لا يفيد جواز وصفها به فليأمل .

هـ فوه : (إذ لا يتصور الحريم إلا فيه إلخ) لو ملكه قطعة أرض في أثناء موات ثم حفرها جميعها بئرًا فقد يقال الظاهر أن يثبت لها حريم من الموات المحتف بها فبر ذلك على قوله إذ لا يتصور إلخ وهذه لا تدخل في عبارة المصنف إذ لا يصدق أنها مخفورة في الموات وإنما هي مخفورة في الملك فتأمل وكذا يقال فيما لو بناها دارًا بحيث استوعبها البناء من جميع جهاتها وما ذكرناه غير قوله ويصح أن يحتزر به إلخ .

وَيَصُحُّ أَنْ يُحْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمَحْفُورَةِ فِي الْمَلِكِ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ (مَوْقِفُ النَّازِحِ) لِلدَّلَالِ مِنْهَا بَيِّنَةٌ إِنْ قُصِدَتْ لِذَلِكَ وَفِي الْمَوَاتِ مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَدَّرْتُهُ الدَّالُّ عَلَيْهِ لَفْظُ الْبِئْرِ لِلزُّومِ لَهُ أَوْ حَالٌ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ كَالْجُزْءِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. (تَنْبِيهِ) ظَاهِرٌ قَوْلُهُمْ مَوْقِفُ النَّازِحِ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ قَدْرُهُ مِنْ سَائِرِ جَوَانِبِ الْبِئْرِ بَلْ مِنْ أَحَدِهَا فَقَطْ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ اعْتِبَارُ الْعَادَةِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ (وَالْحَوْضِ) يَعْنِي مَصْبَ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ كَمَا يُطْلَقُ عَلَى مُجْتَمَعِهِ الْآتِي يُطْلَقُ عُرفًا أَيْضًا عَلَى مَصْبِهِ الَّذِي يَذْهَبُ مِنْهُ إِلَى مُجْتَمَعِهِ كَمَا هُوَ عُرفٌ بِلَادِنَا فَلَا تَكَرَّرُ فِي كَلَامِهِ وَلَيْسَ مُخَالَفًا لِمَا فِي الرُّوسِيَّةِ وَأَصْلُهَا وَلَا مُنَاقِضًا لِمَا فِي أَصْلِهِ خِلَافًا لِزَاعِمِي ذَلِكَ (وَالدُّوْلَابِ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ أَشْهُرٌ مِنْ فَتْحِهِ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، قِيلَ وَهُوَ عَلَى شَكْلِ النَّاعُورَةِ أَيْ مَوْضِعُهُ إِنْ كَانَ الْاسْتِقَاءُ بِهِ وَيُطْلَقُ عَلَى مَا يَسْتَقِي بِهِ النَّازِحُ وَمَا تَسْتَقِي بِهِ الدَّائِيَّةُ (وَمُجْتَمَعُ الْمَاءِ) لِسُقْيِ الْمَاشِيَةِ أَوْ الزَّرْعِ (وَبِئْرِ الدَّائِيَّةِ) إِنْ كَانَ الْاسْتِقَاءُ بِهَا وَمُلْقَى مَا يَخْرُجُ مِنْ نَحْوِ حَوْضِهَا لِتَوْقُفِ الْانْتِفَاعِ بِالْبِئْرِ عَلَى ذَلِكَ وَلَا حَدٌّ لِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ وَيَأْتِي بَلِ الْمَدَارُ فِي قَدْرِهِ عَلَى مَا تَمَسَّسَ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ إِنْ امْتَدَّ الْمَوَاتُ إِلَيْهِ وَإِلَّا فَإِلَى انْتِهَاءِ الْمَوَاتِ إِنْ كَانَ وَإِلَّا فَلَا حَرِيمَ كَمَا تَقَرَّرَ.

(وَحَرِيمُ الدَّارِ) الْمَبْنِيَّةِ (فِي الْمَوَاتِ) فِي ذِكْرِهِ مَا مَرَّ وَيَصُحُّ أَنْ يُحْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمَحْفُورَةِ بِمِلْكِ

الْبِنَاءِ مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهَا وَمَا ذَكَرْنَاهُ غَيْرُ قَوْلِهِ وَيَصُحُّ أَنْ يُحْتَرَزَ بِهِ إِنْ كَانَ أَحَدُ سَم. قَوْلُهُ: (وَيَصُحُّ أَنْ يُحْتَرَزَ بِهِ (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا الْمَحْفُورَةُ فِي مِلْكِهِ فَيُعْتَبَرُ فِيهَا الْعُرفُ أَه. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيْ الْحَرِيمُ أَه سَم. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيْ الْمَلِكِ.

قَوْلُ (لِسُقْيِ): (مَوْقِفُ النَّازِحِ) وَهُوَ الْقَائِمُ عَلَى رَأْسِ الْبِئْرِ يَسْتَقِي أَه مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِلزُّومِ) أَيْ الْحَفْرِ (لَهُ) أَيْ الْبِئْرِ فَكَانَ الْأَوَّلَى الثَّانِيَّةُ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمُضَافَ) أَيْ حَرِيمَ الْبِئْرِ وَقَوْلُهُ: (مِنْ الْمُضَافِ إِلَيْهِ) أَيْ الْبِئْرِ أَيْ فَلَا يَرُدُّ أَنَّ شَرْطَ مَجِيءِ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ جُزْءًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ كَجُزْئِهِ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ أَه مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ اخْتِبَارُ الْعَادَةِ (إِلَخ) وَعَلَى هَذَا فَيَأْتِي فِيهِ مِنَ التَّخْيِيرِ مَا سَنَذْكُرُهُ عَنِ الْخَادِمِ فِيمَا لَوْ حَجَرَ زَائِدًا عَلَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ أَه ع ش.

قَوْلُ (لِسُقْيِ): (وَالْحَوْضُ) بِالرَّفْعِ وَكَذَا الْمَغْطُوفَاتُ بَعْدَهُ عَطْفًا عَلَى مَوْقِفٍ وَمُرَادُ الْمُصَنَّفِ أَنَّ الْحَرِيمَ مَوْضِعُ الْحَوْضِ وَكَذَا يَقْدَرُ الْمَوْضِعُ فِي الْمَغْطُوفَاتِ عَلَى الْحَوْضِ أَه مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِزَاعِمِي (إِلَخ) بِصِيغَةِ الْجَمْعِ. قَوْلُهُ: (لِسُقْيِ الْمَاشِيَةِ (إِلَخ) أَيْ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَجْتَمِعُ الْمَاءُ فِيهِ لِسُقْيِ الْمَاشِيَةِ وَالزَّرْعِ مِنْ حَوْضٍ وَنَحْوِهِ أَه نَهَائِيَّةٌ. قَوْلُهُ: (فِي ذِكْرِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ اهْتَرَّ الْجِدَارُ بِدِقَّةٍ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَنَظَرٌ فِيهِ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَفِي الْقَامُوسِ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ بِالتَّخْفِيفِ كَمَا هُوَ الْأَفْصَحُ وَقَوْلُهُ وَهَذَا مُعْتَبَرٌ إِلَى وَإِنَّمَا لَمْ يُعْتَبَرِ. قَوْلُهُ: (فِي ذِكْرِهِ مَا مَرَّ) وَيُقَالُ عَلَيْهِ مَا قَدَّمْتُهُ أَه سَم.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ) أَيْ الْحَرِيمَ. قَوْلُهُ: (وَفِي الْمَوَاتِ مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَدَّرْتُهُ (إِلَخ) مَا الْمَانِعُ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِالْبِئْرِ لِتَأْوُلِهِ بِالْمُسْتَقَى أَيْ الْحَفِيرَةِ. قَوْلُهُ: (فِي ذِكْرِهِ مَا مَرَّ) وَيُقَالُ عَلَيْهِ مَا قَدَّمْتُهُ.

وستأتي فناءها وهو ما حوالي مجذرها ومصب ميازيها قال ابن الرفعة إن كان بمحل تكثر فيه الأمطار اهـ وفيه نظر بل الذي يتجه أنه لا فرق لمس الحاجة إليه وإن نذر المطر نعم مصب ماء الغسالة لا يعتبر كما هو ظاهر مما مر في الصلح و (مطرخ الرماد وكناسة وثلج) في بلده (ومر في صوب الباب) أي جهته لكن لا إلى امتداد الموات إذ غيره إحياء ما قبائله إذا أبقي له ممرًا وإن احتاج لانعطاف وازورار ونظر فيه الزركشي إذا تفاخشا للإضرار.

(وحریم آبار) بالهمز بعد الموحدة الساكنة كما بخطه وهو الأصل ويجوز تقديم الهمزة وقلبها ألفًا وفي القاموس جمعها أبار وأبار وأبوز وأبر وأبر (القناة) المحية لا للاستقاء منها (ما لو حفر فيه نقص) بالتخفيف كما هو الأفصح (ماؤها أو خيف الانهاض) أي السقوط ويختلف باختلاف لين الأرض وصلابتها وهذا معتبر أيضًا في بئر الاستقاء خلافًا لما يوهمه صنيعه وإنما لم يعتبر هنا ما مر ثم؛ لأن المدار على حفظها وحفظ ماؤها لا غير ومن ثم بحث الزركشي جواز البناء في

قوله: (وسياتي) أي حكم المخفوفة في المتن. قوله: (فناؤها) خبر قول المتن وحریم الدار اهـ رشيد (ومصب الخ) عطف على فناؤها. قوله: (ومصب ميازيها) هل شرطه اغتياض الميازي أو لا على قياس اعتبار نحو متركض الخيل وإن لم يكونوا خيالة على المختار الذي قدمته اهـ سم على حج أقول قد يقال الأقرب عدم الفرق بينهما فلا يشترط الاغتياض حيث أمكن الاحتياج إليه اهـ ع ش.

قوله: (لا يعتبر كما هو ظاهر) فيه نظرم ر اهـ سم. قوله: (في بلده) أي الثلج أي البلد الذي فيه الثلج كالشام اهـ رشيد عبارة سم وهي ما يوجد فيه ذلك ولو نادرًا على قياس نظيره السابق لكن عبر في شرح الروض بقوله ببلد يكثر فيه اهـ. قوله: (أي جهته) إلى قول المتن والدار في المعنى إلا قوله ونظر إلى المتن وقوله في القاموس إلى المتن وقوله بالتخفيف كما هو الأفصح وقوله وهذا معتبر إلى وإنما لم يعتبر. قوله: (إذا أبقي) أي الغير.

قوله: (سني: القناة) الظاهر أن المراد بالقناة العين الجارية وبآبارها الحفر التي تحدث في ممرها من الابتداء إلى انتهائها وظهورها على وجه الأرض ويقال لها في عرف مكة وأعمالها فقر العين وواجدها فقير اهـ سيد عمّر. قوله: (لا للاستقاء منها) أي بل لتفقد أحوال القناة عند الحاجة إلى عمارتها أو كسحها اهـ سيد عمّر. قوله: (ثم) أي في بئر الاستقاء اهـ سم. قوله: (لأن المدار) أي هنا اهـ ع ش.

قوله: (فناؤها) خبر قول المتن (وحریم) وعبارة الروض وهل فناء الجدران حریم وجهان لكن يمنع من حفر بئر بقربها وما يضربها اهـ وبين في شرحه أن كلام الأصل يميل إلى ترجيح الوجه الأول وأنه نقله ابن الرفعة عن النص والزركشي عن الأكثرين اهـ. قوله: (ومصب ميازيها) هل شرطه اغتياض الميازي أو لا على قياس اعتبار نحو متركض الخيل، وإن لم يكونوا خيالة على المختار الذي قدمته. قوله: (لا يعتبر كما هو ظاهر الخ) فيه نظر. قوله: (في بلده) أي وهي ما يوجد فيه ذلك ولو نادرًا على قياس نظيره السابق لكن عبر في شرح الروض بقوله ببلد يكثر فيه. قوله: (وإنما لم يعتبر هنا ما مر) في بئر الاستقاء شرح م ر.

حريمها؛ لأنه لا يُنافي حفظها بخلاف حفر البئر فيه ولا يُمنع من حفر بئر بملكه ينقص ماء بئر جاره لتصرفه في ملكه بخلاف ذلك فإنه ابتداء تملك.
 (والدار المحفوفة بدور) أو شارع بأن أحبي الكل معاً أي أو جهل كما هو ظاهر (لا حريم لها) إذ لا مرجح لها على غيرها نعم أشار البلقيني واعتمده غيره إلى أن كل دار لها حريم أي في الجملة، قال وقولهم هنا لا حريم لها أرادوا به غير الحريم المستحق أي وهو ما يتحقق به عن يقين الضرر (ويتصرف كل واحد) من الملاك (في ملكه على العادة) وإن أضّر جاره كأن سقط بسبب حفره المعتاد جدار جاره أو تغير بحسه بئر؛ لأن المنع من ذلك ضرر لا جابر له (فإن تعدى) في تصرفه بملكه العادة (ضمن) ما تولد منه قطعاً أو ظناً قوياً كأن شهد به خبيران كما

قوله: (لتصرفه في ملكه) أي ويكون مستثنى من منع ما يضر بالملك أو يقال ما ذكر لا يضر بعين الملك نعم نقص الانتفاع به فاشبه ما لو بنى بداره ما يمنع الضوء أو نفوذ الهواء إلى دار جاره وهذا الثاني أقعد فيما يظهر ثم رأيت قول الشارح الآتي واعترض الخ اه سيّد عمر.
 قوله: (ابتداء تملك) لا يشمل ما للإرتفاق اه سم. ويُمكن أن يقال إن المعنى ولو حكماً فيشملة أيضاً. قوله: (أو شارع) بخلاف ما إذا كانت في غير نافذ اه معني. قوله: (أي أو جهل) اعتمده م ر اه سم. قوله: (قال) أي البلقيني. قوله: (أي وهو الخ) أي الحريم المستحق. قوله: (ما يتحقق به الخ) يتأمل على هذا هل يُعتبر من كل جانب أو من البعض وهل يثبت لكل في ملك كل أو كيف الحال اه سيّد عمر. قوله: (وإن أضّر) إلى المتن في المعني.
 قوله (لش): (فإن تعدى ضمن) ولهذا أفتى الوالد رحمته الله تعلق بضمان من جعل داره بين الناس معمل نشادر وشمه أطفال فماتوا بسبب ذلك لمخالفته العادة اه نهاية قال الرشيد وع ش قوله م ر ولهذا أفتى الخ وقد يشكل عليه قولهم والأصح أنه يجوز أن يتخذ داره المحفوفة الخ إلا أن يجاب بالفرق بين ما اعتيد فعله بين الناس في الجملة كالمذكورات في قولهم المذكور وإن لم يعتد فعلها في ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يعتد فعله بين الناس مطلقاً كما في هذه الفتوى سم على حج اه.

قوله: (فإن ابتداء تملك) لا يشمل ما للإرتفاق. قوله: (بدور أو شارع) قد يُحتَرز به عن المحفوفة بموات بأن ملك أرضاً فيه فجعل جميعها داراً فالوجه أن لها حريماً منه. قوله: (أي أو جهل) اعتمده م ر.
 قوله في (لش): (فإن تعدى ضمن) ولهذا أفتى شيخنا الشهاب الرملي بضمان من جعل داره بين الناس معمل نشادر وشمه أطفال فماتوا بسبب ذلك لمخالفته العادة اه وقد يشكل على قولهم والأصح أنه يجوز أن يتخذ داره المحفوفة بمساكن الخ إلا أن يجاب بالفرق بين ما اعتيد فعله بين الناس كالمذكورات في قولهم المذكور، وإن لم يعتد فعلها في ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يعتد بين الناس مطلقاً كما في هذه الفتوى.

هو ظاهرٌ لِتَقْصِيرِهِ (والأصحُّ أنه يجوزُ أن يتَّخذ داره المحفوفة بمساكن حَمَامًا وإصْطَبْلًا) وطاحونًا وفُرْنًا ومَذْبَغَةً (وحانوته في البزَّازين حانوتٌ حدادٍ) وقَصَّارٍ (إذا احتاط وأحكم الجدران) إحكامًا يليقُ بما يقصِّده بحيثُ يندُرُ تولُّدُ خللٍ منه في أبنية الجار؛ لأنَّ في منعه إضرارًا به. واختار جفَّع المنع من كُلِّ مؤذٍ لم يعتدَّ والرَّويانيُّ أنه لا يُمنعُ إلا إنَّ ظَهَرَ منه قَصْدُ التَّعْتُّ والفسادِ وأجْرَى ذلك في نحوِ إطالةِ البناءِ وأفهمَ المثنى أنه يُمنعُ ممَّا الغالبُ فيه الإخلالُ بنحوِ حائطِ الجارِ كدَقِّ غنِيفٍ يُزعِجُها وحُبْسِ ماءٍ يملكه تسري ندائوته إليها قال الزركشي والحاصلُ منعُ ما يضرُّ المِلْكَ دون المَالِكِ اهـ. واعتَرَضَ بما مرَّ في قولنا ولا يُمنعُ من حفرٍ يثرُ بملكه ويُؤدُّ بأنَّ ذاك في حفرٍ مُعتادٍ وما هنا في تصوُّفٍ غير مُعتادٍ فتأمَّلْه، ثم رأيتُ بعضهم نقلَ ذلك عن الأصحابِ فقال قال أئمُّتنا وكُلُّ مِنَ الْمُلَّاكِ يَتَصَرَّفُ فِي مِلْكِهِ عَلَى الْعَادَةِ

¶ قولُ (سَيِّ): (والأصحُّ أنه يجوزُ أن يتَّخذ داره المحفوفة بمساكن حَمَامًا إلخ) هذا شاملٌ لما لو كان له دارٌ في سِكَوَةٍ غير نافذةٍ قلَّه جَعَلَهَا مَسْجِدًا أو حانوتًا أو سَبِيلًا وإن لم يَأْذَن الشُّرَكَاءُ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ كما عَلِمَ ذلك ممَّا مرَّ في الصِّلحِ اهـ نهايةُ زادِ الْمُغْنِي أو حَمَامًا وابنُ قَاسِمٍ أو خانًا. ¶ قوله: (وقَصَّارٍ) أي أو نَحْوِ ذلك نهايةُ ومُغْنِي. ¶ قوله: (من كُلِّ مؤذٍ لم يعتدَّ) يُؤْخَذُ منه حُرْمَةُ الْوُقُودِ بنحوِ الْعِظَمِ والجُلُودِ ومَّا يُؤذِي فَيُمنعُ من ذلك حيثُ كانَ ثُمَّ مَنْ يَتَأَذَى به اهـ ع ش. ¶ قوله: (وأجْرَى ذلك) أي المنعُ مع الإضرارِ وعَدَمِهِ مع عَدَمِهِ وقوله: (في نحوِ إطالةِ البناءِ) أي فيما يَمْنَعُ الشَّمْسُ والقَمَرُ اهـ كُرْدِيَّ أي ونَحْوَهُمَا كالضَّوِّ والهَوَاءِ. ¶ قوله: (وأفهمَ) إلى قوله اهـ في الْمُغْنِي. ¶ قوله: (يُزْعِجُهَا) الْأَوَّلَى هنا وفي قوله إليها التَّذَكُّيرُ. ¶ قوله: (واعْتَرَضَ إلخ) أي ما قاله الزركشي. ¶ قوله: (بما مرَّ إلخ) ويُعْتَرَضُ أيضًا بقوله السَّابِقِ كَأَن سَقَطَ بِسَبَبِ حَفْرِهِ إلخ اهـ سم. ¶ قوله: (ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ إلخ) عبارةُ النِّهَايَةِ فقد نَقَلَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَتَصَرَّفُ كُلُّ شَخْصٍ فِي مِلْكِهِ إلخ اهـ. ¶ قوله: (بَعْضُهُمْ) أي كَشَيْخِنَا الشُّهَابِ الزَّمَلِيُّ اهـ سم. ¶ قوله: (نَقَلَ ذلك) أي الْجَمْعُ الْمَذْكُورَ. ¶ قوله: (وَكُلُّ مِنَ الْمُلَّاكِ يَتَصَرَّفُ إلخ) فَالْحَاصِلُ أَنَّ لَهُ فِعْلًا مَا وَفَّقَ الْعَادَةَ وَإِنْ ضَرَّ الْمِلْكُ وَالْمَالِكُ وَأَنَّ لَهُ فِعْلًا مَا خَالَفَهَا إِنْ لَمْ يَضُرَّ الْمِلْكُ وَإِنْ ضَرَّ الْمَالِكُ وكذا لو ضَرَّ الْأَجَنَبِيُّ بِالْأَوَّلَى وَيَكْفِي فِي جَرَيَانِ الْعَادَةِ كَوْنُ جَنْسِهِ يُفْعَلُ بَيْنَ الْأَبْنِيَةِ وَإِنْ لَمْ تَجْرِ بِفِعْلِ عَيْنِهِ وَمِنْهُ حَدَادٌ بَيْنَ بَزَّازَيْنِ فَخَرَجَ نَحْوُ مَعْمَلِ النَّشَادِرِ فَيُضْمَنُ فَاعِلُهُ بَيْنَ الْأَبْنِيَةِ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ وَمِثْلُهُ مَعْمَلُ الْبَارُودِ. (تَنْبِيْهٌ): شَمِلَ مَا ذَكَرَ مِنْ جَوَازِ التَّصَرُّفِ الْمُعْتَادِ مَا لَوْ أُسْرِجَ فِي مِلْكِهِ سِرَاجًا وَلَوْ

¶ قوله في (سَيِّ): (والأصحُّ أنه يجوزُ أن يتَّخذ داره المحفوفة بمساكن حَمَامًا وإصْطَبْلًا إلخ) قال في شرح الرُّوضِ واستثنى بعضهم ممَّا ذَكَرَ ما لو كان له دارٌ في سِكَوَةٍ غير نافذةٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَهَا مَسْجِدًا وَلَا حَمَامًا وَلَا خانًا وَلَا سَبِيلًا إِلَّا بِإِذْنِ الشُّرَكَاءِ وفيهِ نَظَرٌ اهـ وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ اسْتِثْنَاءِ مَا ذَكَرَ م ر. ¶ قوله: (واعْتَرَضَ بما مرَّ إلخ) وَيُعْتَرَضُ أيضًا بقوله السَّابِقِ كَأَن سَقَطَ بِحَفْرِهِ الْمُعْتَادِ جِدَارُ جَارِهِ. ¶ قوله: (ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ) أي كَشَيْخِنَا الشُّهَابِ الزَّمَلِيُّ.

وَلَا ضَمَانَ إِذَا أَفْضَى إِلَى تَلْفٍ وَمَنْ قَالَ يُغْنَعُ مِمَّا يَضُرُّ الْمَلِكَ دُونَ الْمَالِكِ مُحَلَّهُ فِي تَصَرُّفٍ يُخَالِفُ فِيهِ الْعَادَةُ لِقَوْلِهِمْ لَوْ حَفَرَ بِمِلْكِهِ بِالْوَعَةِ أَفْسَدَتْ مَاءً بَثْرَ جَارِهِ أَوْ بَثْرًا تَقَصَّصَتْ مَاءَهَا لَمْ يَضْمَنْ مَا لَمْ يُخَالِفِ الْعَادَةَ فِي تَوْسِيعَةِ الْبَثْرِ أَوْ تَقْرِيْبِهَا مِنَ الْجِدَارِ أَوْ تَكُنِ الْأَرْضُ خَوَارَةً تَنْهَارُ إِذَا لَمْ تُطَوِّ فَلَمْ يَطْوِهَا فَيَضْمَنْ فِي هَذِهِ كُلُّهَا وَيُغْنَعُ مِنْهَا لِتَقْصِيرِهِ، وَلَوْ حَفَرَ بَثْرًا فِي مَوَاتٍ فَحَفَرَ آخَرَ بَثْرًا بِقُرْبِهَا فَتَقَصَّصَ مَاءً بَثْرَ الْأَوَّلِ مُنِعَ الثَّانِي مِنْهُ، قِيلَ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ أَهْوَ وَكَأَنَّهُ أَنَّ الْأَوَّلَ اسْتَحَقَّ حَرِيمًا لِبَثْرِهِ قَبْلَ حَفْرِ الثَّانِي فَمُنِعَ لِقُوعِ حَفْرِهِ فِي حَرِيمِ مِلْكٍ غَيْرِهِ

بَنَجَسٍ وَلَزِمَ عَلَيْهِ تَسْوِيدُ جِدَارِ جَارِهِ قَلْبِيَّيْهِ أَهْوَ بَعْجَرِيَّيْهِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا ضَمَانَ إِذَا أَفْضَى إِلَى تَلْفٍ) لَا يُنَافِي ذَلِكَ أَنَّ مَنْ فَتَحَ سَرَابًا بِدُونِ إِغْلَامِ الْجِيرَانِ ضَمِنَ مَا تَلَفَ بِرَائِحَتِهِ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ بِالْإِغْلَامِ قَبْلَ الْفَتْحِ فَمَنْ فَتَحَ بِدُونِ إِغْلَامٍ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِي مِلْكِهِ عَلَى الْعَادَةِ بِالْإِغْلَامِ فَلِذَا ضَمِنَ وَمَنْ قَلَى أَوْ شَوَى فِي مِلْكِهِ مَا يُؤَثِّرُ فِي إِنْجِهَاضِ الْحَامِلِ إِنْ لَمْ تَأْكُلْ مِنْهُ وَجَبَ دَفْعُ مَا يَدْفَعُ الْإِنْجِهَاضَ عَنْهَا فَإِنْ قَصَرَ ضَمِنَ لَكِنْ لَا يَجِبُ دَفْعُهُ بِغَيْرِ عَوْضٍ كَمَا فِي الْمُضْطَرِّ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِغْلَامُ بَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَقْلِي أَوْ يَشْوِي لَأَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَادٍ فَلَا يَضْمَنْ مِمَّا سَمَى عَلَى حَاجٍ أَيْ قَبِجٍ عَلَيْهِ الدَّفْعُ مَتَى عَلِمَهَا وَإِنْ لَمْ تَطْلُبْ لَكِنْ يَقُولُ لَهَا لَا أَدْفَعُ لَكَ إِلَّا بِالْثَمَنِ فَإِنْ امْتَنَعَتْ مِنْ بَذْلِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ الدَّفْعُ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَتَضْمَنْ هِيَ جَنِينُهَا عَلَى عَاقِلَتِهَا كَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ حَجَرٍ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ امْتَنَعَتْ مِنْ بَذْلِ الثَّمَنِ إِنْجِهَتْهَا لَوْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَيْهِ حَالًا وَطَلَبَتْ مِنْهُ نَسِيئَةً فَإِنْ كَانَتْ فَقِيرَةً وَجَبَ عَلَيْهِ الدَّفْعُ بِلا عَوْضٍ لِاضْطِرَارِهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ وَلَمْ يَرْضَ بِذِمَّتِهَا وَامْتَنَعَ مِنَ الدَّفْعِ ضَمِنَ أَهْوَ ش. □ قَوْلُهُ: (مَحَلَّهُ فِي تَصَرُّفٍ إِنْجِهَتْهَا أَنَّهُ لَوْ أُسْرِجَ فِي مِلْكِهِ عَلَى الْمُعْتَادِ جَارَ وَإِنْ أَكْدَى إِلَى تَلْوِيْثِ جِدَارِ الْغَيْرِ بِالْذُّخَانِ وَتَسْوِيدِهِ بِهِ أَوْ تَلْوِيْثِ جِدَارِ مَسْجِدٍ بِجَوَارِهِ وَلَوْ مَسْجِدَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَذَا قَالَ م. ر. وَلَا شَكَّ أَنَّهُ قَضِيَّةٌ كَلَامِهِمْ بَلْ وَقَضِيَّةٌ جَوَازُ الْإِسْرَاجِ بِمَا هُوَ نَجَسٌ وَإِنْ أَكْدَى إِلَى مَا ذَكَرَ وَقَدْ التَزَمَهُ م. ر. تَارَةً وَتَوَقَّفَ أُخْرَى فِيمَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَلْوِيْثُ الْمَسْجِدِ فَلْيُحَرَّرْ أَهْوَ سَمَى عَلَى مَنَهِجِ أَقُولُ وَحَيْثُ اسْتَدَّ إِلَى مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ، فَالظَّاهِرُ مَا التَزَمَهُ بِدُونِ التَّوَقُّفِ أَهْوَ ش. أَقُولُ بَلِ الظَّاهِرُ التَّوَقُّفُ لَا سِيَّامًا فِي تَلْوِيْثِ مَسْجِدِهِ ﷺ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ تَكُنِ الْإِنْجِهَتْهَا عَطْفٌ عَلَى يُخَالِفِ الْإِنْجِهَتْهَا وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ وَلَمْ تَكُنِ الْإِنْجِهَتْهَا الْعِبَارَةُ النَّهَائِيَّةُ أَوْ لِكُونِ الْأَرْضِ الْإِنْجِهَتْهَا عَطْفًا عَلَى فِي تَوْسِيعَةِ الْإِنْجِهَتْهَا.

□ قَوْلُهُ: (خَوَارَةً) فِي الْقَامُوسِ وَالْخَوَارُ كَكَتَانِ الضَّعِيفُ أَهْوَ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ تُطَوِّ) أَيْ لَمْ تُبَيِّنْ.

□ قَوْلُهُ: (وَلَا ضَمَانَ إِذَا أَفْضَى إِلَى تَلْفٍ) لَا يُنَافِي ذَلِكَ أَنَّ مَنْ فَتَحَ سَرَابًا بِدُونِ إِغْلَامِ الْجِيرَانِ ضَمِنَ مَا تَلَفَ بِرَائِحَتِهِ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ بِالْإِغْلَامِ قَبْلَ الْفَتْحِ فَمَنْ فَتَحَ بِدُونِ إِغْلَامٍ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِي مِلْكِهِ عَلَى الْعَادَةِ بِالْإِغْلَامِ فَلِذَا ضَمِنَ وَمَنْ قَلَى أَوْ شَوَى فِي مِلْكِهِ مَا يُؤَثِّرُ فِي إِنْجِهَاضِ الْحَامِلِ إِنْ لَمْ تَأْكُلْ مِنْهُ وَجَبَ عَلَيْهِ دَفْعُ مَا يَدْفَعُ الْإِنْجِهَاضَ عَنْهَا فَإِنْ قَصَرَ ضَمِنَ لَكِنْ لَا يَجِبُ دَفْعُهُ بِغَيْرِ عَوْضٍ كَمَا فِي الْمُضْطَرِّ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِغْلَامُ بَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَقْلِي أَوْ يَشْوِي؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَادٍ فَلَا يَضْمَنْ مِمَّا سَمَى.

ولا كذلك فيما مرّ ولو اهتزّ الجدار بدقّه وانكسر ما غلّق فيه ضَمِنَه إن سقط حالة الضرب وإلا فلا قاله العراقيون وقال القاضي لا يضمن مطلقاً ويظهر على الأول أنّ سقوطه عقِب الضرب بحيث يُنسب إليه عادة كشقوطه حالة الضرب بل قد يُقال إنّ مرادهم بحالة الضرب ما يشمل ذلك. (تنبيه) ينبغي أن يُستثنى من قولهم لا يُمنع ممّا يضرب المالك ما لو تولّد من الرائحة مُبيح تيمّم كمرض فإن الذي يظهر أنه إن غلب تولّده وإيذاؤه المذكور مُنع منه وإلا فلا. (ويجوز قطعاً إحياء موات الحرم) بما يُفيد ملكه كما يُملك عامره بالبيع وغيره بل يُسن وإن قلنا بکراهة بيع عامره (دون عرفات) وإن لم يكن منه إجماعاً فلا يجوز إحيائها ولا تُملك به (في الأصح) لتعلّق حقّ التملك بها وإن اتّسعت ولم تضيق به وقياس ما يأتي في المُحصّب بل أولى أن نمرّه كذلك؛ لأنّ الإقامة بها قبل زوال يوم عرفة من سنّ الحجّ الأكيدة (قلّت ومزدلفة) وإن قلنا المبيت بها سنّة (ومنى كعرفة والله أعلم) لذلك مع الخبر الصحيح «قيل: يا رسول الله ألا تنبي لك بيتاً بمنى يُظلك فقال لا منى مُناخ من سبق» وبَحَث ابن الرُّفعة فيهما القطع بالمنع لضيقهما وألحق بهما المُحصّب؛ لأنه يُسن للحاج إذا نفروا أن يبيتوا فيه

☐ قوله: (ولا كذلك إلخ) إذ لم يقع الحفر في حريم ملك غيره بل في ملك نفسه سم وع ش.

☐ قوله: (ضَمِنَه) خالفه النّهاية والمُعني عبارة الأول لم يضمن كما قاله القاضي سواء أسقط في حال الدقّ أم لا خلافاً للعراقيين اه قال ع ش. قول م ر. لم يضمن أي حيث كان دقّه مُعتاداً ولو اختلفا صدّق الداق؛ لأنّ الأصل عدم الضمان اه وعبارة الثاني وقال القاضي لا ضمان في الحالين وهذا هو الظاهر اه. ☐ قوله: (على الأول) أي قول العراقيين. ☐ قوله: (قطعاً) إلى قوله وإن اتّسعت في النّهاية.

☐ قوله: (بل يُسن) أي الإحياء اه ع ش. ☐ قوله: (وإن قلنا بکراهة بيع عامرها) يعني مكّة وكأته توهم أنه قد ذكرها اه رشيدّي. ☐ قوله: (منه) أي الحرم اه ع ش.

☐ قول (لش): (في الأصح) والثاني إن ضيق امتنع وإلا فلا اه مُعني. ☐ قول (لش): (ومزدلفة ومنى كعرفة) فلا يجوز إحياءهما في الأصح لحقّ المبيت والرّمى وإن لم يضيق به المبيت والمزّمى وقد عمّت البلوى بالبناء بمنى وصار ذلك ممّا لا يُنكر فيجب على وليّ الأمر هدّم ما فيها من البناء والمنع من البناء فيها مُعني ونهاية. ☐ قوله: (وبَحَث ابن الرُّفعة إلخ) عبارة المُعني. (تنبيه): ظاهر كلامه أنّ هذا الحكم منقول وأنّ خلاف عرفة يجري فيه وبه صرح في التّصحيح والذي في الرّوضة أنّ ذلك على سبيل البحث فإنه قال ينبغي أن يكون الحكم في أرض منى ومزدلفة كعرفات لوجود المعنى وقال ابن الرُّفعة ينبغي فيهما القطع لضيقهما بخلاف عرفات اه. ☐ قوله: (فيهما) أي مزدلفة ومنى. ☐ قوله: (وألحق) ببناء المفعول عبارة شرح المنهّج قال الزركشي وينبغي إلحاق المُحصّب بذلك لأنه يُسن للحجيج المبيت فيه اه

☐ قوله: (ولا كذلك فيما مرّ) إذ لم يقع الحفر في حريم ملك غيره بل في ملك نفسه.

☐ قوله: (وقال القاضي إلخ) اعتمده م ر.

واعترض بأنه ليس من مناسك الحج ويُردُّ بأنه تابع لها. (ويختلف الإحياء بحسب الغرض) المقصود منه، وقد أطلقه الشرع ولا حدَّ له لغةً فوجب الرجوع فيه للعرف كالجزر والقبض وضابطه أن يُهَيَّأ كُلُّ شَيْءٍ لِمَا يُقْصَدُ منه غالباً (فإن أراد مسكناً أو مسجداً) (اشتراط) لحصوله (تحويط البقعة) ولو بقصب أو جريد أو سَعَفٍ اعتيد، ومن ثمَّ قال الماوردي والرويانِي إنَّ ذلك يختلف باختلاف البلاد واعتمده الأذرعِي وفي نحو الأحجار خلاف في اشتراط بنائها ويتَّجه الرجوع فيه لإعادة ذلك المحلِّ، وحمل اشتراطه في كلام الشيخين في الزرية على محلِّ اعتيد فيه دون مُجَرَّد التحويط كما تدلُّ عليه عبارتهما وهي لا يكفي في الزرية نصب سَعَفٍ وأحجار من غير بناء؛ لأنَّ الْمُتَمَلِّكَ لا يقتصر عليه في العادة وإنما يفعله المُجْتَازُ انتهى فأفهم

وجزَم شرح الرُّوض بالإلحاق. ٥. قوله: (واعترض إلخ) اعتمده النهاية والمُعْنِي فقالوا قال الوليُّ العراقي لَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَنَاسِكِ الْحَجِّ فَمَنْ أَحْيَا شَيْئاً مِنْهُ مَلَكَهُ انْتَهَى وهذا هو الْمُعْتَمَدُ اهـ. ٥. قوله: (ويُردُّ بأنه تابع) بل قد يُقال قياساً استجباب المبيت فيه منع إحيائه ولو لم يكن تابعاً لها؛ لأنه حينئذٍ من حقوق المسلمين العامة اهـ سم أقول وهذا هو الظاهر وإن خالفه النهاية والمُعْنِي.

٥ قول (سني): (بحسب الغرض) ولو حفر قبراً في مَوَاتٍ كان إحياء تلك البقعة ومَلَكَهُ كما قاله الزركشي كما لو بنى فيها ولم يسكن بخلاف ما لو حفر قبراً في مقبرة مُسَبَّلَةٍ فإنه لا يختص به إذ سبق فيها بالدفن لا بالحفر اهـ مُعْنِي أي مَنْ سَبَقَ بِالدفن فيه فهو أَحَقُّ به اهـ ع ش. ٥. قوله: (المقصود منه) إلى قوله ومن ثمَّ قال في النهاية والمُعْنِي إلا قوله مسجداً. ٥. قوله: (كالجزر) أي في السرقة. ٥. قوله: (وفي نحو الأحجار خلاف إلخ) وقضية كلام الشيخين الاكتفاء بالتحويط بذلك أي بالأجر أو اللين أو القصب من غير بناء ونص في الأم على اشتراط البناء وهو الْمُعْتَمَدُ اهـ مُعْنِي زاد النهاية والأوجه الرجوع في جميع ذلك إلى العادة، ومن ثمَّ قال المتولي أقره ابن الرُّفْعَةِ إلخ اهـ قال الرشيدِيُّ قوله وقضية كلامهما الاكتفاء بالتحويط بذلك من غير بناء إلخ تأمل هذه السوادة فلعلَّ فيها سقطة من التماسخ ثم سرد عبارة الشارح إلى المتن فأقرها. ٥. قوله: (ويُتَّجه الرجوع) إلى المتن في النهاية إلا قوله وحمل إلى ومن ثمَّ.

٥. قوله: (وحمل اشتراطه) عطف على الرجوع. ٥. قوله: (اعتيد) أي البناء وقوله: (دون مُجَرَّد التحويط) حال من نائب فاعل اعتيد أي ولم يُعْتَدِ التحويط المُجَرَّدُ عَنِ البناءِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الأمر كذلك إذا اعتيد كُلُّ من المُقَارِنِ له. والمُجَرَّدُ عنه لا سيما إذا غلب المُجَرَّدُ فليراجع.

٥. قوله: (كما تدلُّ عليه) أي ذلك الحمل. ٥. قوله: (لأنَّ التَّمَلُّك) كذا في أضيله والأولى التَّمَلُّك كما في الروضة اهـ سيّدُ عَمَر.

٥. قوله: (واعترض بأنه ليس من مناسك الحج) وافق م ر على الاعتراض. ٥. قوله: (ويُردُّ بأنه تابع لها) بل قد يُقال قياساً استجباب المبيت فيه منع إحيائه ولو لم يكن تابعاً لها؛ لأنه حينئذٍ من حقوق المسلمين العامة.

التعليلُ أنَّ المدارَّ في ذلك وغيره على العادة ومن ثمَّ قال المُتَوَلَّى وأقرَّه ابنُ الرُّفْعَةِ والأذْرَعِيُّ وغيرُهما لو اعتادَ نازِلو الصحراءِ تنظيفَ الموضعِ عن نحوِ شوكٍ وحَجَرٍ وتَسْوِيته لِضَرْبِ خَيْمَةٍ وبناءٍ معلَّفٍ ومَخْبِزٍ ففَعَلُوا ذلك بِقَصْدِ التَّمَلُّكِ مَلَكُوا الْبُقْعَةَ وَإِنْ ارْتَحَلُوا عَنْهَا أَوْ بَقَصِدِ الْإِرْتِفَاقِ فَهَمَّ أَوَّلَى بِهَا إِلَى الرَّحْلَةِ (وَسَقَفُ بَعْضِهَا وَتَعْلِيقُ بَابٍ) مِنْ خَشَبٍ أَوْ غَيْرِهِ أَيْ نَصَبُهُ؛ لِأَنَّهُ الْعَادَةُ فِيهِمَا (وَفِي) تَعْلِيقِ (الْبَابِ وَجَهٌ) أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ وَكَذَا فِيمَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ فَقْدَهُمَا لَا يَمْنَعُ الشُّكْنَ وَالْأَوْجَهَ فِي مُصَلَّى الْعِيدِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَسْقِيفُ بَعْضِهِ كَمَا هُوَ الْعَادَةُ فِيهِ (أَوْ زُرْبَةٍ دَوَابٍّ) أَوْ نَحْوِ ثَمَرٍ أَوْ حَطَبٍ (فَتْحَوِيْطٌ) بِمَا اعْتِيدَ بِحَيْثُ يُنْعَنُ الطَّارِقُ (لَا سَقْفٌ) كَمَا هُوَ الْعَادَةُ (وَفِي) تَعْلِيقِ (الْبَابِ الْخِلَافُ) السَّابِقُ (فِي الْمَسْكَنِ) وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاؤُهُ (أَوْ مَزْرَعَةً) بِتَثْلِيثِ الرَّاءِ وَالْفَتْحِ أَفْصَحُ (فَجَمْعٌ) نَحْوِ (الثَّرَابِ) أَوْ الشُّوكِ (حَوْلُهَا) كَجِدَارِ الدَّارِ (وَتَسْوِيَةُ الْأَرْضِ) بِطَمِّ الْمُتَخَفِضِ وَكَسْحِ الْعَالِي وَخَرْثُهَا إِنْ تَوَقَّفَ زَرْعُهَا عَلَيْهِ مَعَ سَوْقِ مَاءٍ تَوَقَّفَ الْحَرْثُ عَلَيْهِ (وَتَرْتِيبُ مَاءٍ لَهَا) بِشَقِّ سَاقِيَةٍ مِثْلًا وَإِنْ لَمْ يَحْفَرْ طَرِيقَهُ إِلَيْهَا (إِنْ لَمْ يَكْفِهَا الْمَطَرُ الْمُعْتَادُ) لِيَتَوَقَّفَ

قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمُتَجِّهَ الرُّجُوعُ فِي الْبِنَاءِ وَعَدَمُهُ إِلَى عَادَةِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ. قوله: (نازِلو الصحراءِ) كَالْأَغْرَابِ وَالْأَكْرَادِ وَالتَّرْكْمَانِ أَهْ كُرْدِيٌّ.

قوله (سَنِي): (وَسَقَفُ بَعْضِهَا) نَعَمْ قَدْ يَهَيِّئُ مَوْضِعًا لِلتَّزْهِةِ فِي زَمَنِ الصَّيْفِ وَالْعَادَةُ فِيهِ عَدَمُ السَّقْفِ فَلَا يُشْتَرَطُ حَيْثُ شَرُحَ م ر ه سَم. قوله: (لَأَنَّهُ الْعَادَةُ فِيهِمَا) قَالَ سَم عَلَى مَنَهِجٍ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ غَتَابِ الْعَادَةِ أَنَّهُ لَوْ جَرَتْ عَادَةُ نَاحِيَةِ بَرْكِ بَابِ لِلدَّوَامِ لَمْ يَتَوَقَّفَ إِحْيَاؤُهَا عَلَى بَابٍ وَفَاقًا لِم ر ه ع ش وَقَوْلُهُ لِلدَّوَامِ لَعَلَّهُ مُحَرَّفٌ عَنِ اللَّدَّارِ. قوله: (فِيهِمَا) أَيِ الْمَسْكَنِ وَالْمَسْجِدِ.

قوله (سَنِي): (أَوْ زُرْبَةٍ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَسْكَنًا. قوله: (بِمَا اعْتِيدَ) أَي وَلَا يُشْتَرَطُ بِنَاءُ مَرٍّ خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا هُنَا وَلَا يَكْفِي نَصَبُ سَعْفٍ أَوْ أَحْجَارٍ مِنْ غَيْرِ بِنَاءٍ أَه قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُ م ر أَوْ أَحْجَارٍ مِنْ غَيْرِ بِنَاءٍ مَرٍّ مَا فِيهَا أَه. قوله: (وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاؤُهُ) أَطْلَقَ تَضَحِيحَ اشْتِرَاؤِ الْبَابِ فِي الزَّرْبَةِ وَيَتَّبِعِي أَخْذًا مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ اعْتِيدَ ذَلِكَ أَه سَبَدُ عُمَر. قوله: (بِتَثْلِيثِ الرَّاءِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ نَصَبُ بَابٍ لَهُ وَإِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَلَوْ أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ فَظَهَرَ إِلَى أَمَّا مَا زَادَ وَقَوْلُهُ وَبِمَا وَطِئَتْ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَجُوبًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ وَيُؤْخَذُ إِلَى الْمُثْنِ. قوله: (وَكَسْحِ الْعَالِي) أَيِ إِزَالَتِهِ. قوله: (مِثْلًا) أَيِ أَوْ بِحَفْرِ بَشَرٍ أَوْ قَنَاةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَفُهُمٌ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِالتَّرْتِيبِ عَدَمُ اشْتِرَاؤِ السَّقْفِ بِالْفِعْلِ فَإِذَا حَفَرَ طَرِيقَهُ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَجْرَاؤُهُ كَفَى وَإِنْ لَمْ يُجَرِّ فَإِنْ هَيَّاهُ وَلَمْ يَحْفَرْ طَرِيقَهُ كَفَى أَيْضًا كَمَا رَجَّحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. قوله: (طَرِيقَهُ) أَيِ الْمَاءِ. وقوله: (إِلَيْهَا) أَيِ الْمَزْرَعَةِ.

قوله (سَنِي): (الْمَطَرُ الْمُعْتَادُ) أَيِ أَوْ الثَّلْجُ الْمُعْتَادُ.

قوله (سَنِي): (وَسَقَفُ بَعْضِهَا) نَعَمْ قَدْ يَهَيِّئُ مَوْضِعًا لِلتَّزْهِةِ فِي زَمَنِ الصَّيْفِ وَالْعَادَةُ فِيهِ عَدَمُ السَّقْفِ

مقصودها عليه بخلاف ما إذا كفاها نعم بطائخ العراق لا بُدَّ من حبسه عنها عكس غيرها وأراضي الجبال التي لا يُمكن سؤق ماء إليها ولا يكفيها المطر تكفي الجرائه وجمع الثراب كما اقتضاه كلاهما وحزم به غيرهما (لا الزراعة) فلا يُشترط في إحيائها (في الأصح) كما لا يُشترط سُكنى الدار؛ لأنَّ استيفاء المنفعة خارج عن الإحياء (أو بُستاناً فجمع الثراب) حولها إن اعتادوا الاكتفاء به عن التحويل بغيره (و) إلا اشترط (التحويل) ولو بنحو قصب اعتيد؛ لأنه (حيث جرت العادة به) لا يتم الإحياء بدونه وما حملت عليه المثنى من التنوع المذكور هو مؤدَّى عبارة الروضة وأصلها خلافاً لبعضهم (وتهيئة ماء) له إن لم يكفه مطر كالمزرعة (ويُشترط) نصب باب له و (الغرس) ولو لبعضه بحيث يُسمى معه بُستاناً (على المذهب) إذ لا يتم اسمه بدونه بخلاف المزرعة بدون الزرع ولا يُشترط أن يُثْمِر. (تنبيه) ما لا يفعله عادة إلا للتملك كبناء دار لا يُشترط فيه قصده وما يفعله له وبغيره كحفر بئر يتوقف ملكه على قصد تملكه. (ومن شرع في عمل إحياء ولم يثمه) كحفر الأساس

قوله: (بطائخ العراق) وهي ناحية في العراق غلب عليها الماء فالشروط في إحيائها حبس الماء عنها اهـ
 مُعني عبارة ع ش قوله بطائخ العراق اسم لمواضع يسيل الماء إليها دائماً اهـ. قوله: (تكفي الجرائه الخ) أي في حصول الإحياء والتملك. قوله: (وجمع الثراب) أي ويجوز أن يتكلف نقل الماء إليها أو يحصل مطر زائد على العادة يكفيها اهـ ع ش. قوله: (لأن استيفاء المنفعة الخ) علة للعلّة.

قوله (سئ): (أو بُستاناً الخ) أي أو أراد إحياء الموات بُستاناً فيُشترط لحصوله جمع الثراب الخ.
 قوله: (نصب باب له) عبارة المُعني وسكت المُصنّف عن نصب الباب وظاهره أنه لا يُشترط في إحياء البئر خروج الماء وطى البئر الرخوة أرضها بخلاف الصلبة وفي إحياء بئر القناة خروج الماء وجريانه، ولو حفر نهراً مُمتداً إلى النهر القديم بقصد التملك ليجري فيه الماء ملكه ولو لم يجره كما لا يُشترط السكُنَى في إحياء المسكن اهـ. قوله: (بحيث يُسمى بُستاناً) فلا يكفي غرس شجرة أو شجرتين في أرض واسعة نهايةً ومُعني. قوله: (كبناء دار) أي وطاحونة وبُستان و زريبة اهـ ع ش. قوله: (يتوقف ملكه على قصد تملكه) وفائدة ذلك أن ما جرت العادة بقصده إذا فعله بلا قصد ككونه غير مُكلف لم يملكه فليغيره إحياءه بخلاف ما لم تجر العادة في إحيائه بقصد فإنه يملكه بمجرّد عمارته حتى لو عمّره غيره بعد إحيائه لم يملكه اهـ ع ش.

قوله (سئ): (ومن شرع في عمل الخ) ولو شرع في الإحياء لنوع فغيره لنوع آخر ملكه بما يخيا به ذلك النوع الآخر كان شرع في عمل بُستان ثم قصد أن يجعله مزرعة ملكه بما يملك به المزرعة اغتیاراً

فلا يُشترط حينئذ شرح م ر. قوله: (ما لا يفعله عادة إلا للتملك) الظاهر أن من ذلك زريبة الدواب فإنه إذا أتى بصورتها بلا قصد ملكها وهذا لا ينافي قول م ر في شرحه ولو شرع في الإحياء لنوع فأخياه لنوع آخر بأن قصد إحياءه للزراعة بعد أن قصده للسكنى ملكه اغتیاراً بالقصد الطارئ بخلاف ما إذا قصد

(أو أعلم على بقعة بنصب أحجار أو غرز خشباً) أو جمع ثراباً أو حط حطوطاً (فمُتَحَجِّجٌ) عليه أي مانع لغيره منه بما فعله بشرط كونه بقدر كفايته وقادراً على عمارته حالاً (و) حينئذٍ (هو أحقُّ به) من غيره اختصاصاً لا ملكاً والمرادُ ثبوت أصل الحقيقة له إذ لا حق لغيره فيه لخبير أبي داود «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحقُّ به» فظهر أنه لا يبطل حقه بنحو غرقه وتعذر الانتفاع به فيعود الانتفاع به أمّا ما زاد على كفايته فلا حق له فيه بخلاف ما عداه وإن كان شائعاً فيبقى تحجّزه فيه وأمّا ما لا يقدر عليه حالاً بل مآلاً فلا حق له فيه ولما كان إطلاقاً الأحقية يقتضي الملك المستلزم لصحة البيع وعدم ملك الغير له استدركه بقوله (لكن الأصح)

بالقصد الطاري بخلاف ما إذا قصد نوعاً وأتى بما يقصد به نوعاً آخر كأن حوط البقعة بحيث تصلح للزربية بقصد السكنى لم يملكها خلافاً للإمام نهاية ومغني قال الرشيدي قوله وأتى بما يقصد به نوع آخر أي وكان المأني به مما يقصد للملك وغيره في مثله بخلاف ما إذا كان لا يقصد إلا للملك فإنه يملك به مطلقاً كالدار كما يأتي في كلامه قريباً اهـ.

¶ قول (سني): (أو أعلم إلخ) عطف على شرع أي جعل لها علامة العِمارة اهـ مغني. ¶ قوله: (أو جمع ثراباً) إلى قول المتن ولو أقطع في المغني إلا قوله فظهر إلى أمّا إذا زاد وقوله وبما وطأت إلى المتن وقوله ويؤخذ منه إلى المتن. ¶ قوله: (والمراد ثبوت أصل الحقيقة له إلخ) قال الأزهري أحق في كلام العرب له معنيان أحدهما استيعاب الحق كقولك فلان أحق بماله أي لا حق لغيره فيه قال التتوي في التحرير وهو المراد هنا والثاني الترجيح وإن كان للأخر فيه نصيب كخبز (الأيّم أحق بنفسها) اهـ رشيدي. ¶ قوله: (فظهر إلخ) لعل من قوله والمراد إلخ. ¶ قوله: (يعود الانتفاع) أي عود إمكانية.

¶ قوله: (فلا حق له فيه) أي في الزائد لغيره إحياء الزائد كما قاله المتولي نهاية ومغني وقد يسأل عن المراد بكفايته وقد ظهر وفقاً لما ظهر لـ م ر. أن المراد بها ما بقي بقرضه من ذلك الإحياء فإن أراد إحياء دار مسكنها فكفايته ما يليق بمسكنه وعياله وإن أراد إحياء دور متعدّدة أو قرية كاملة ليستغلها في مؤناته فكفايته ما تكفيه علته في مؤناته ولو قرية كاملة سم على منهج اهـ ع ش. ¶ قوله: (وإن كان شائعاً) وإذا أراد غيره إحياء ما زاد هل يجوز الإقدام عليه من أي محل شاء أو لا بد من القسمة بينه وبين الأول ليميز حق الأول عن غيره أو يخير الأول فيما يريد إحياءه فيه نظر ثم رأيت في الخادم قال يتبني أن يراجع الأول ويقول له اختر لك جهة اهـ ومراده يتبني إلخ الوجوب، وذلك لعدم تميز الزائد عن غيره فلو امتنع من الاختيار فيبني أن الحاكم يعين جهة لمريد الإحياء فإن لم يكن حاكمً وامتنع المحمي اختار مريد إحياء الزائد بنفسه اهـ ع ش. ¶ قوله: (فلا حق له فيه) أي فيما لا يقدّر على إحيائه حالاً ولعل المرجع في القدرة حالاً عرّف ببلد الإحياء فيختلف باختلاف المقصود فيه كاسبوع وشهر وسنة فأكثر.

¶ قوله: (يقتضي الملك إلخ) بل الإيهام كافٍ في الاستدراك اهـ سم. عبارة المغني يوهّم أحقية الملك

نوعاً وأتى بما يقصد به نوع آخر كأن حوط البقعة بحيث تصلح للزربية بقصد السكنى يملكها خلافاً للإمام اهـ. ¶ قوله: (ولما كان إطلاقاً الأحقية يقتضي الملك إلخ) بل الإيهام كافٍ في الاستدراك.

أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ) لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ لَهُ وَحَقُّ التَّمْلِكِ لَا يُبَاعُ كَحَقِّ الشُّفْعَةِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ هِبَتُهُ وَبِمَا وَطَأْتُ بِهِ لِهَذَا الْاسْتِدْرَاكِ ائْتَدَعَ التَّوَقُّفُ فِيهِ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَوْ أَحْيَاهُ آخَرُ مَلَكَهُ) وَإِنْ أَيْتَمَ؛ لِأَنَّهُ حَقَّقَ الْمِلْكَ كَشِرَاءٍ مَا سَامَهُ غَيْرُهُ هَذَا إِنْ لَمْ يُعْرَضْ وَإِلَّا مَلَكَهُ الْمُحْيِي قَطْعًا وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ نَحْوُ نَقْلِ آلَاتِ الْمُتَحَجِّرِ مُطْلَقًا (وَلَوْ طَأْتُ مُدَّةَ التَّحَجُّرِ) عُرْفًا بَلَا عُذْرٍ وَلَمْ يُحْيِ. (قَالَ لَهُ السُّلْطَانُ) أَوْ نَائِبُهُ وَجَوَابًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (أَحْيَى أَوْ أَتْرَكَ) ذَلِكَ يَرْفَعُ يَدَكَ عَنْهُ لِتَضْيِيقِهِ عَلَى النَّاسِ فِي حَقِّ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمْ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حُرْمَةُ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَحِينَئِذٍ فَلِلْأَحَادِ أَمْرُهُ بِذَلِكَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَهُوَ لَا يَتَّقِيذُ بِإِمَامٍ وَلَا نَائِبِهِ وَذَكَرَهُمُ لَهَا إِنْمَا هُوَ لِتَوَقُّفٍ

اهـ. قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ الْإِنْح) أَيِ مِنَ التَّغْلِيلِ. قَوْلُهُ: (لَا يَصِحُّ هِبَتُهُ) كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ خِلَافًا لِلدَّارِمِيِّ نِهَآيَةً وَمُعْنَى.

قَوْلُ (سَيِّ): (وَأَنَّهُ لَوْ أَحْيَاهُ آخَرُ مَلَكَهُ) نَظَرُ لَوْ أَحْيَاهُ الْآخَرُ بَانَ أَنَّهُ عَلَى مَا فَعَلَهُ الْأَوَّلُ الَّذِي شَرَعَ فِيهِ وَلَمْ يَتِمَّ هَلْ يَمْلِكُهُ بِذَلِكَ قَالَ م ر ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ أَقُولُ وَتَصِيرُ آلَاتُ الْأَوَّلِ الْمَبْنِيَّةُ مَغْصُوبَةٌ مَعَ الثَّانِي فَلِلْأَوَّلِ أَنْ يَطْلُبَ نَزْعَهَا وَإِذَا نَزَعَتْ لَا يُنْقَضُ مِلْكُ الثَّانِي الْمُتِمُّ فَلْيُحَرِّزْ سَمَ عَلَى مَنْهَجِ أَيِ إِذَا كَانَ الْبَاقِي بَعْدَ نَزْعِ آلَاتِ الْأَوَّلِ لَا يَصِحُّ مَسْكِنًا مَثَلًا اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ الْخِلَافِ (إِنْ لَمْ يُعْرَضْ) أَيِ عَنِ الْعِمَارَةِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَالْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ شَبِيهٌ بِمَا إِذَا عَشَّشَ الطَّائِرُ فِي مَلِكِهِ وَأَخَذَ الْفَرْخُ غَيْرَهُ هَلْ يَمْلِكُهُ وَكَذَا لَوْ وَصَلَ ظَنِّي فِي أَرْضِهِ أَوْ وَقَعَ الثَّلْجُ فِيهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ انْتَهَى وَقَعَ فِي ذَلِكَ اضْطِرَابٌ وَسَيَأْتِي تَحْرِيرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي آخِرِ الْوَلِيمَةِ اهـ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَالْأَيُّ) أَيِ إِنْ أَعْرَضَ أَيِ بَانَ صَرَحَ بِهِ أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ الْقَرَائِنُ الْقَوِيَّةُ أَخَذَ مِمَّا يَأْتِي عَنْ ع ش أَنْفًا. قَوْلُهُ: (نَقْلُ آلَاتِ الْمُتَحَجِّرِ) فَإِنْ نَقَلَهَا أَيْتَمَ وَدَخَلَتْ فِي صَمَانِهِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ أَعْرَضَ أَوْ لَا. قَوْلُهُ: (لِتَضْيِيقِهِ عَلَى النَّاسِ الْإِنْح) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ التَّحَجُّرُ فِيمَا لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ عَادَةً تَضْيِيقٌ لَا حَالًا وَلَا مَالًا كَبَعْضِ الْبَرَارِيِّ الْمُتَسَعِّعَةِ الَّتِي لَا يَخْتَاجُ إِلَيْهَا عَادَةً أَحَدٌ لَمْ يَجِبْ عَلَى السُّلْطَانِ قَوْلُ مَا ذَكَرَ وَلَمْ يَتَوَجَّهْ عَلَيْهِ اعْتِرَاضُ اهـ سَم.

قَوْلُهُ: (حُرْمَةُ ذَلِكَ عَلَيْهِ) لَعَلَّ مَحَلَّ الْحُرْمَةِ إِنْ حَصَلَ تَضْيِيقٌ بِالْفِعْلِ وَقَصْدُ التَّأْخِيرِ بَلَا عُذْرٍ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ فَلِلْأَحَادِ أَمْرُهُ الْإِنْح) بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَيْضًا كَمَا يُفِيدُهُ التَّغْلِيلُ اهـ بُجَيْرِمِي عَنْ الْقَلْيُوبِيِّ. قَوْلُهُ: (لَهُمَا) أَيِ السُّلْطَانِ وَنَائِبِهِ.

قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا تَصِحُّ هِبَتُهُ) أَيِ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ. قَوْلُهُ: (وَبِمَا وَطَأْتُ بِهِ لِهَذَا الْاسْتِدْرَاكِ ائْتَدَعَ التَّوَقُّفُ فِيهِ) وَكَيْفَ يَتَوَقَّفُ فِي الْاسْتِدْرَاكِ مَعَ أَنَّ مُقَابِلَ الْأَصَحِّ قَائِلٌ بِصَحَّةِ الْبَيْعِ. قَوْلُهُ: (لِتَضْيِيقِهِ عَلَى النَّاسِ الْإِنْح) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ التَّحَجُّرُ فِيمَا لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ عَادَةً تَضْيِيقٌ لَا حَالًا وَلَا مَالًا كَبَعْضِ الْبَرَارِيِّ الْمُتَسَعِّعَةِ الَّتِي لَا يَخْتَاجُ إِلَيْهَا عَادَةً أَحَدٌ لَمْ يَجِبْ عَلَى السُّلْطَانِ قَوْلُ مَا ذَكَرَ وَلَمْ يَتَوَجَّهْ عَلَيْهِ اعْتِرَاضٌ.

قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حُرْمَةُ ذَلِكَ عَلَيْهِ) لَعَلَّ مَحَلَّ الْحُرْمَةِ إِنْ حَصَلَ تَضْيِيقٌ بِالْفِعْلِ وَقَصْدُ التَّأْخِيرِ بَلَا عُذْرٍ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ.

الإمهال على أحدهما (فإن استمهَلَ) وأبدى عُذْرًا (أُمِهَلَ مُدَّةً قَرِيبَةً) في رأي الإمام رِفْقًا به ودَفْعًا لِضَرَرٍ غَيْرِهِ فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا بَطَلَ حَقُّهُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ عُذْرًا أَوْ عَلِمَ مِنْهُ الْإِعْرَاضُ فَلَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا مِنْهُ حَالًا وَلَا يُنْهَلُهُ. (ولو أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ) أَظْهَرَهُ بِوَصْفٍ آخَرَ تَفْتَنَّا وَلَوْ حَذَفَهُ لاسْتَفْنِي عَنْهُ وَيَصُحُّ أَنْ يُشِيرَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ أَخْصَ مِنَ السُّلْطَانِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ يَحْكُمُ عَلَى السُّلْطَانِ الْمُخْتَلِفَةِ وَأَنَّ الْإِقْطَاعَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ وَظِيفَةِ الْإِمَامِ دُونَ غَيْرِهِ بِخِلَافِ قَوْلِ مَا مَرَّ (مَوَاتًا) لِتَمْلِكِ رَقَبَتَهُ مَلَكُهُ بِمُجَرَّدِ إِقْطَاعِهِ لَهُ أَوْ لِيُحْيِيَهُ وَهُوَ يَقْدُرُ عَلَيْهِ (صَارَ أَحَقُّ بِإِحْيَائِهِ) بِمُجَرَّدِ الْإِقْطَاعِ أَيْ مُسْتَحَقًّا لَهُ دُونَ غَيْرِهِ وَصَارَ (كَالْمُتَحَجِّرِ) فِي أَحْكَامِهِ السَّابِقَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ «عَلَيْهِ السَّلَامُ» أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» أَرْضًا مِنْ أَمْوَالِ بَنِي النَّضِيرِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ

☐ قَوْلُهُ: (وَأَبْدَى) فِي أَصْلِهِ بِالْفَاءِ أَهْ بَصْرِيٌّ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي رَأْيِ الْإِمَامِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَتَقْدِيرُهَا إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ، وَقِيلَ يَقْدَرُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَقِيلَ بِعَشْرَةِ أَيَّامٍ. ☐ قَوْلُهُ: (بَطَلَ حَقُّهُ) أَيِّ مِنْ غَيْرِ دَفْعٍ إِلَى السُّلْطَانِ وَقَضِيَّتُهُ هَذَا أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ حَقُّهُ بِطَوْلِ الْمُدَّةِ بِلَا مُهْلَةٍ وَهُوَ مَا بَحَثَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ لِكَيْتَهُ خِلَافَ مَقُولِهِ الَّذِي جَزَمَ بِهِ الْإِمَامُ مِنْ أَنَّهُ يَبْطُلُ بِذَلِكَ مُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوضُ وَأَقْرَهُ سَمٍ وَقَالَ النَّهْيَاةُ مَا بَحَثَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَالْقَاضِي وَالْمُتَوَلَّى مِنْ عَدَمِ الْبُطْلَانِ بِذَلِكَ هُوَ الْأَصَحُّ أَهْ.

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ عَلِمَ مِنْهُ الْإِعْرَاضُ) أَيِّ صَرِيحًا وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِثْلَ الْعِلْمِ الظَّنُّ الْقَوِيُّ سَيِّمًا مَعَ دَلَالَةِ الْقَرَائِنِ عَلَيْهِ أَهْ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (فَلَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا) عِبَارَةُ النَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِيِّ وَالْأَسَنَى فَيَنْزِعُهَا أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (أَظْهَرَهُ الْخ) أَيِ ذَكَرَ الْإِمَامُ مُظْهِرًا بِعُنْوَانِ الْإِمَامَةِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَهُ بِعُنْوَانِ السُّلْطَانَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَذَفَهُ) أَيِ أَضْمَرَهُ.

☐ قَوْلُهُ: (لَا سَتَفْنِي عَنْهُ) لَكِنْ ذَكَرَهُ أَوْضَحَ أَهْ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (دُونَ غَيْرِهِ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَقُوضِ الْأَمْرُ إِلَى السُّلْطَانِ تَقْوِيضًا مُطْلَقًا عَامًّا أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ. ☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ قَوْلِ مَا مَرَّ) أَيِ أَخِي أَوْ أَثَرُكَ أَهْ كُرْدِيٌّ.

☐ قَوْلُهُ: (لِتَمْلِكِ رَقَبَتَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُنَافِي فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ بَلْ قَدْ يَجِبُ فِي النَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَكِنْ الْعَمَلُ إِلَى فِيهِ نَظَرٌ. ☐ قَوْلُهُ: (مَلَكُهُ الْخ) جَوَابُ لَوْ. ☐ قَوْلُهُ: (بِمُجَرَّدِ إِقْطَاعِهِ لَهُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهِ أَهْ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (فِي أَحْكَامِهِ السَّابِقَةِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَحْيَاهُ آخَرُ مَلَكَهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ وَبَحَثَ الزُّرْكَشِيُّ الْخ أَهْ سَمٍ أَقُولُ وَصَرَّحَ بِهِ الْمُنْهَجُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَصْلُ فِي الْإِقْطَاعِ خَبَرُ الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ «عَلَيْهِ السَّلَامُ» أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ الْخ وَخَبَرُ الزُّرْمَذِيِّ وَصَحَّحَهُ أَنَّهُ «عَلَيْهِ السَّلَامُ» أَقْطَعَ وَإِلَّا بَنَ حُجْرٌ بِحَضَرِ مَوْتٍ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ «عَلَيْهِ السَّلَامُ» الْخ) لَكَ أَنْ تَقُولَ التَّغْيِيرُ بِالْأَمْوَالِ يُخْرِجُ الْمَوَاتَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَالًا

☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا بَطَلَ حَقُّهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ حَقُّهُ بِلَا مُهْلَةٍ وَهُوَ مَا بَحَثَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ لِكَيْتَهُ خِلَافَ مَقُولِهِ الَّذِي جَزَمَ بِهِ الْإِمَامُ مِنْ أَنَّهُ يَبْطُلُ بِذَلِكَ الْخ.

☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَذَفَهُ لاسْتَفْنِي عَنْهُ) لَكِنْ ذَكَرَهُ أَوْضَحَ. ☐ قَوْلُهُ: (بِمُجَرَّدِ إِقْطَاعِهِ لَهُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي أَحْكَامِهِ السَّابِقَةِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَحْيَاهُ آخَرُ مَلَكَهُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ وَبَحَثَ الزُّرْكَشِيُّ الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ لِأَنَّهُ «عَلَيْهِ السَّلَامُ» أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ الْخ) كَأَنَّ وَجْهَ الِاسْتِدْلَالِ الْقِيَاسُ وَإِلَّا فَالْكَلَامُ فِي إِقْطَاعِ الْمَوَاتِ وَأَمْوَالِ بَنِي النَّضِيرِ لَيْسَتْ مِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ مَا أَقْطَعَهُ ﷺ لَا يَمْلِكُهُ الْغَيْرُ بِإِحْيَائِهِ كَمَا لَا يُنْقَضُ حِمَاهُ وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُقْطَعَ لَا يَمْلِكُ قَوْلَ الْمَاوَرْدِيِّ إِنَّهُ يَمْلِكُ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ كَمَا فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ عَلَى مَا إِذَا أَقْطَعَهُ الْأَرْضَ تَمْلِيكَاً لِرَقَبَتِهَا كَمَا مَرَّ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ مَوَاتًا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِقْطَاعُ غَيْرِهِ وَلَوْ مُنْذَرِسًا لَكِنَّ الْعَمَلَ عَلَى خِلَافِهِ كَذَا قِيلَ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مِلْكًا لِمَرْجُوٍّ لَمْ يَجِزْ لَهُ أَوْ لِغَيْرِ مَرْجُوٍّ

لَهُمْ فَلَا يَصْلُحُ حُجَّةً لِمَا هُنَا بَلْ لِمَا سَيُفِيدُهُ الشَّارِحُ قَرِيبًا بِقَوْلِهِ أَوْ لِغَيْرِ مَرْجُوٍّ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَيْدِ عُمَرَ عِبَارَةً سَمَّ وَأَقْرَاهُ شَ كَانَ وَجْهَ الْأَسْتِدْلَالِ الْقِيَاسُ وَالْأَفَالِكَلَامُ فِي إِقْطَاعِ الْمَوَاتِ وَأَمْوَالِ بَنِي النَّضِيرِ لَيْسَتْ مِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ وَصَنَعَ الْمُغْنِي الْمَارَّ أَنِفًا سَالِمٌ عَنِ الْإِشْكَالِ. ه. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِخ) عِبَارَةً الْمُغْنِي لَكِنَّ يُسْتَشْتَى هُنَا كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ مَا أَقْطَعَهُ ﷺ الْإِخ أَه. ه. قَوْلُهُ: (أَنَّ مَا أَقْطَعَهُ ﷺ) أَيِ إِزْفَاقًا أَهْ رَشِيدِي. ه. قَوْلُهُ: (لَا يَمْلِكُ) أَيِ بِالْإِقْطَاعِ. ه. قَوْلُهُ: (لَا يَمْلِكُهُ الْغَيْرُ) أَيِ غَيْرِ الْمُقْطَعِ أَهْ ش. ه. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) وَهُوَ قَوْلُهُ لِمَمْلُوكٍ رَقَبَتِهِ الْإِخ أَهْ كُزْدِي. ه. قَوْلُهُ: (وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ الْإِخ) عِبَارَةً الْمُغْنِي. (تَنْبِيْهُ): هَلْ يُلْحَقُ الْمُنْذَرِسُ الضَّائِعُ بِالْمَوَاتِ فِي جَوَازِ الْإِقْطَاعِ فِيهِ وَجْهَانِ أَحْصَهُمَا فِي الْبَحْرِ نَعَمْ بِخِلَافِ الْإِحْيَاءِ فَإِنْ قِيلَ هَذَا يُنَافِي مَا مَرَّ مِنْ جَعْلِهِ كَالْمَالِ الضَّائِعِ أَجِيبْ بِأَنَّ الْمُشَبَّهَ لَا يُعْطَى حُكْمُ الْمُشَبَّهِ بِهِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذَا مُقَيَّدٌ لِذَلِكَ، وَأَمَّا إِقْطَاعُ الْعَامِرِ فَعَلَى قِسْمَيْنِ إِقْطَاعُ تَمْلِيكَ وَإِقْطَاعُ اسْتِغْلَالِ الْأَوَّلُ أَنْ يَقْطَعَ الْإِمَامُ مِلْكًا أَحْيَاءَ بِالْأَجْرَاءِ وَالْوُكَلَاءِ أَوْ اشْتَرَاهُ أَوْ وَكَلَهُ فِي الدَّيْمَةِ فَيَمْلِكُهُ الْمُقْطَعُ بِالْقَبُولِ وَالْقَبْضِ إِنْ أَبَدَ أَوْ أَتَتْ بِعُمُرِ الْمُقْطَعِ وَهُوَ الْعُمُرَى وَيُسَمَّى مَعَاشًا وَالْأَمْلَاكُ الْمُتَخَلِّفَةُ عَنِ السَّلَاطِينِ الْمَاضِيَةِ بِالْمَوْتِ أَوْ الْقَتْلِ لَيْسَتْ بِمِلْكٍ لِلْإِمَامِ الْقَائِمِ مَقَامَهُمْ بَلْ لِيُورَثَهُمْ إِنْ تَبَتُوا وَإِلَّا فَكَالْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ، وَلَا يَجُوزُ إِقْطَاعُ أَرْضِي الْفَيْءِ تَمْلِيكَاً وَلَا إِقْطَاعُ الْأَرْضِي الَّتِي اضْطَفَّاهَا الْإِمَّةُ لِيَبْتَغِيَ الْمَالِ مِنْ فُتُوحِ الْبِلَادِ إِمَّا بِحَقِّ الْخُمْسِ وَإِمَّا بِاسْتِطَابَةِ نَفُوسِ الْغَانِمِينَ وَلَا إِقْطَاعُ أَرْضِي الْخَرَاجِ صُلْحًا وَفِي إِقْطَاعِ أَرْضِي مَنْ مَاتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا وَارِثَ لَهُ وَجْهَانِ الظَّاهِرُ مِنْهُمَا الْمَنْعُ وَيَجُوزُ إِقْطَاعُ الْكُلِّ مَعَاشًا وَالثَّانِي أَنْ يَقْطَعَ غَلَّةَ أَرْضِي الْخَرَاجِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلَا أَحْسَبُ فِي جَوَازِ الْإِقْطَاعِ لِلِاسْتِغْلَالِ خِلَافًا إِذَا وَقَعَ فِي مَحَلِّهِ لِمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّجْدَةِ قَدْرًا يَلِيقُ بِالْحَالِ مِنْ غَيْرِ مُجَازَفَةٍ أَهْ أَيِ فَيَمْلِكُهَا الْمُقْطَعُ لَهُ بِالْقَبْضِ وَيَخْتَصُّ بِهَا قَبْلَهُ فَإِنْ أَقْطَعَهَا مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ بَطَلَ وَكَذَا مِنْ أَهْلِ الْمَصَالِحِ وَإِنْ جَازَ أَنْ يُعْطُوا مِنْ مَالِ الْخَرَاجِ شَيْئًا لَكِنَّ بَشَرَطَيْنِ أَنْ يَكُونَ بِمَالٍ مُقَدَّرٍ قَدْ وَجَدَ سَبَبُ اسْتِبَاحَتِهِ كَالثَّانِيَنِ وَالْإِمَامَةِ وَغَيْرِهِمَا وَأَنْ يَكُونَ قَدْ حُلَّ الْمَالُ وَوَجَبَ لِيَصِحَّ الْحَوَالَةُ بِهِ وَيَخْرُجَ بِهِذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ عَنْ حُكْمِ الْإِقْطَاعِ وَإِنْ أَقْطَعَهَا مِنَ الْفُقَرَاءِ أَوْ كُتَّابِ الدَّوَابِّ جَازَ سَنَةً وَاحِدَةً وَهَلْ يَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا وَجْهَانِ أَحْصَهُمَا الْمَنْعُ إِنْ كَانَ جِزِيَّةً وَالْجَوَازُ إِنْ كَانَ أَجْرَةً وَيَجُوزُ الْإِقْطَاعُ لِلْجُنْدِيِّ مِنْ أَرْضِ عَامِرَةٍ لِلِاسْتِغْلَالِ بِحَيْثُ تَكُونُ مَنَافِعُهَا لَهُ مَا لَمْ يَنْزِعْهَا الْإِمَامُ وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي فَتَاوِيهِ إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ إِجَارَتُهُ أَنَّهُ يَمْلِكُ مَنَفَعَتَهَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَمَا يَحْصُلُ لِلْجُنْدِيِّ مِنَ الْفَلَاحِ مِنْ مُغْلٍ وَغَيْرِهِ فَحَلَالٌ بِطَرِيقِهِ وَمَا يَغْتَادُ أَخْذَهُ مِنْ رُسُومٍ وَمَظَالِمٍ فَحَرَامٌ وَالْمُقَاسَمَةُ مَعَ الْفَلَاحِ حَيْثُ الْبَذْرُ مِنْهُ مَنَعَهَا الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَغَيْرُهُ وَحَيْثُ نَزَلَ الْوَاجِبُ عَلَى الْفَلَاحِ أَجْرُهُ مِثْلُ الْأَرْضِ وَإِذَا وَقَعَ التَّرَاضِي عَلَى أَخْذِ الْمُقَاسَمَةِ

فهو مِلْكٌ لِبَيْتِ الْمَالِ فَيَجُوزُ لَهُ كَمَا مَرَّ بَلْ قَدْ يَجِبُ عَلَيْهِ وَتَقْلُ الْأَذْرَعِي عَنْ الْفَارَقِي وَقَالَ لَا أَحْسِبُ فِيهِ خِلَافًا جَوَازَ الْإِقْطَاعِ لِلِاسْتِغْلَالِ إِذَا وَقَعَ لِمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ النَجْدَةِ عَلَى مَا يَلِيقُ بِحَالِهِ اهـ. وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْوَجْهَ مَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنْفًا عَنْ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ أَنَّ لِلْإِمَامِ الْإِقْطَاعَ لِتَمْلِيكِ الرَّقَبَةِ وَتَمْلِيكِ الْمَنْفَعَةِ فَقَطْ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ سِوَاءَ أَهْلِ النَجْدَةِ وَغَيْرِهِمْ. (وَلَا يَقْطَعُ) الْإِمَامُ أَيُّ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْطَعَ (لَا قَادِرًا عَلَى الْإِحْيَاءِ) حِسًّا وَشَرْعًا دُونَ ذِمِّيِّ بَدَارِنَا (وَقَدَرًا يَقْدُرُ عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى إِحْيَائِهِ؛ لِأَنَّهُ اللَّائِقُ بِفِعْلِهِ الْمَنُوطِ بِالْمَصْلَحَةِ (وَكَذَا التَّحَجُّرُ) لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ مِنْ مُرِيدِهِ إِلَّا فِيمَا يَقْدُرُ عَلَى إِحْيَائِهِ وَلَا جَازَ لِغَيْرِهِ إِحْيَاءَ الزَّائِدِ كَمَا مَرَّ وَهَلْ يَحْرُمُ تَحَجُّرُ الزَّائِدِ عَلَى مَا يَقْدُرُ عَلَيْهِ الْوَجْهَ نَعَمْ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَنَعًا لِمُرِيدِي الْإِحْيَاءِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ لَهُ فِيهِ

عَوَضًا عَنْ أَجْرَةِ الْأَرْضِ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا فَحَقَّ عَلَى الْجُنْدِيِّ الْمُقْطَعِ أَنْ يُرْضِيَ الْفَلَاحَ فِي ذَلِكَ وَلَا يَأْخُذَ مِنْهُ إِلَّا مَا يُقَابِلُ أَجْرَةَ الْأَرْضِ وَإِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنَ الْجُنْدِيِّ فَجَمِيعُ الْمُغْلُ لَهُ وَلِلْفَلَاحِ أَجْرُهُ مِثْلُ مَا عَمِلَ فَإِنْ رَضِيَ الْفَلَاحُ عَنْ أَجْرَتِهِ بِالْمُقَاسَمَةِ جَازَ اهـ. كَلَامُ الْمُغْنِيِّ مِنْ تَسْخِيفِ سَقِيمَةٍ. ٥. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي أَوَائِلِ الْبَابِ اهـ. كَرْدِي أَيُّ فِي شَرْحِ قَمَالٍ ضَائِعٍ وَكَذَا قَوْلُهُ الْآتِي مِمَّا مَرَّ أَنْفًا. ٥. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ لِلْخِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ تَوَقَّعَ ظُهُورُ مَا لَيْكِهِ حُفِظَ لَهُ وَإِلَّا صَارَ مِلْكًا لِبَيْتِ الْمَالِ فَلِلْإِمَامِ إِقْطَاعُهُ مِلْكًا أَوْ اِزْتِفَاقًا بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ مَصْلَحَةً اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (مِنْ أَهْلِ النَجْدَةِ) أَيُّ الْقِتَالِ وَالْجِهَادِ.

٥. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) يُتَأَمَّلُ مَعَ مَا فِي الْمُغْنِيِّ فَإِنَّهُ نَقَلَ تَقْلَ الْمَذْهَبِ كَمَا هُوَ عَادَتُهُ اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ وَقَدْ مَرَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَنْفًا. ٥. قَوْلُهُ: (الْإِمَامُ) أَيُّ إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِأَنْ يَمْنَعَ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ. ٥. قَوْلُهُ: (حِسًّا) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَهَلْ يَحْرُمُ إِلَى وَلَوْ قَالَ وَقَوْلُهُ بِأَنْ يَمْنَعَ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَهُوَ يَقْرُبُ إِلَى مَعَ كَثْرَةِ الْمَرْعَى وَقَوْلُهُ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ. ٥. قَوْلُهُ: (لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ لِلْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَلَا يَتَحَجَّرُ الشَّخْصُ إِلَّا أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الْإِحْيَاءِ وَقَدَرًا يَقْدِرُ عَلَى إِحْيَائِهِ اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (إِخْيَاءَ الزَّائِدِ كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحِ وَهُوَ أَحَقُّ بِهِ وَقَدْ قَدَّمْنَا هُنَاكَ عَنْ شِ طَرِيقَ تَمْيِيزِ الزَّائِدِ عَنْ غَيْرِهِ رَاجِعُهُ وَمَرَّ هُنَاكَ أَيْضًا أَنَّ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِحْيَاءِ حَالًا لَا حَقَّ لَهُ فِيمَا تَحَجَّرَ عَلَيْهِ فَلِغَيْرِهِ إِحْيَاؤُهُ.

٥. قَوْلُهُ: (وَالْإِجَارَ لِغَيْرِهِ إِخْيَاءَ الزَّائِدِ كَمَا مَرَّ) عِبَارَةُ الرُّوْضَةِ وَيَنْبَغِي لِلْمَتَحَجَّرِ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى قَدْرِ كِفَايَتِهِ وَأَنْ لَا يَتَحَجَّرَ مَا لَا يُمَكِّنُهُ الْقِيَامُ بِعِمَارَتِهِ فَإِنْ خَالَفَ قَالَ الْمُتَوَلَّى فَلِغَيْرِهِ أَنْ يُخَيَّي مَا زَادَ عَلَى كِفَايَتِهِ وَمَا زَادَ عَلَى مَا يُمَكِّنُهُ عِمَارَتُهُ وَقَالَ غَيْرُهُ لَا يَصِحُّ تَحَجُّرُهُ أَضْلًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ قُلْتُ قَوْلُ الْمُتَوَلَّى أَقْوَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ. فَهَلِ الْمُرَادُ عَلَى قَوْلِ الْمُتَوَلَّى صِحَّةُ التَّحَجُّرِ فِي الْجَمِيعِ، وَإِنْ جَازَ لِغَيْرِهِ إِحْيَاءَ الزَّائِدِ وَفَائِدَةُ صِحَّةِ التَّحَجُّرِ فِي الْجَمِيعِ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ وَاحْتِاجَ وَارِثُهُ لِلْجَمِيعِ بِأَنْ كَانَتْ كِفَايَتُهُ أَكْثَرَ مِنْ كِفَايَةِ الْمَوْرَثِ اسْتَحَقَّ الْجَمِيعُ أَوْ صِحَّةُ الْإِحْيَاءِ فِي قَدْرِ الْكِفَايَةِ فَقَطْ وَلَا يَتَّحِدُ عَلَى هَذَا مَعَ قَوْلِ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ بِنَسَادِ التَّحَجُّرِ حَتَّى فِي قَدْرِ كِفَايَتِهِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُقَالُ جَوَازُ إِحْيَاءِ الزَّائِدِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ تَحَجُّرِهِ فَلْيُتَأَمَّلْ. ٥. قَوْلُهُ: (لَا فِيهِ مَنَعًا لِلْخِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ تَقْيِيدُ الْحُرْمَةِ بِمَوَاتٍ يُمَكِّنُ الْاِحْتِيَاجَ إِلَيْهِ عَادَةً.

ولو قال الْمُتَحَجِّرُ لِغَيْرِهِ آثَرْتُكَ بِهِ أَوْ أَقْمَنْتُكَ مَقَامِي صَارَ الثَّانِي أَحَقُّ بِهِ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ وَلَيْسَ ذَلِكَ هِبَةً بَلْ هُوَ تَوَلِيَّةٌ وَإِثَارٌ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ لِلْإِمَامِ) وَنَائِبِهِ وَلَوْ وَالِي نَاحِيَةٍ (أَنْ يَحْمِيَ) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ أَيْ يَمْنَعُ وَيَضُمَّهُ أَيْ يَجْعَلُ حِمًى (بِقَعَةِ مَوَاتٍ) بِأَنْ يَمْنَعَ مَنْ عَدَا مَنْ يُرِيدُ الْحِمَى لَهُ مِنْ رَعِيهَا (لِرُوعِي) خَيْلٍ جِهَادٍ (وَنَعْمَ جَزِيَّةٌ) وَفِيهِ (وَصَدَقَةٌ وَ) نَعْمَ (ضَالَّةٌ وَ) نَعْمَ إِنْسَانٍ (ضَعِيفٌ عَنِ التَّجْعَةِ) بِضَمِّ التَّوْنِ وَهُوَ الْإِبَاعُ فِي الذَّهَابِ لِيَطْلُبَ الرَّعِي؛ لِأَنَّهُ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ بِالتَّوْنِ، وَقِيلَ بِالْبَاءِ لِيَخِيلَ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ بِقُرْبِ وَادِي الْعَقِيقِ عَلَى عِشْرِينَ مِيلًا مِنَ الْمَدِينَةِ، وَقِيلَ عَلَى عِشْرِينَ فَرَسًا وَمَعْنَى خَيْرِ الْبُخَارِيِّ «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ» لَا حِمَى إِلَّا مِثْلُ حِمَاهُ ﷺ بِأَنْ يَكُونَ لِمَا ذُكِرَ وَمَعَ كَثْرَةِ الْمَرْعَى بِحَيْثُ يَكْفِي الْمُسْلِمِينَ مَا بَقِيَ وَإِنْ احتاجوا لِلتَّبَاعِدِ لِلرُّوعِي وَذَكَرُوا النِّعَمَ فِيمَا عَدَا الصَّدَقَةَ لِلْغَالِبِ وَالْمُرَادُ مُطْلَقُ الْمَاشِيَةِ وَيَحْرُمُ وَلَوْ عَلَى الْإِمَامِ بِلَا خِلَافٍ أَخَذَ عَوِضَ مِمَّنْ يَرْعَى فِي حِمَى أَوْ مَوَاتٍ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ لَهُ نَقْضَ حِمَاهُ) وَحِمَى غَيْرِهِ إِذَا كَانَ

قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ الْمُتَحَجِّرُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَهُ نَقْلُهُ إِلَى غَيْرِهِ وَإِثَارُهُ بِهِ كإِثَارِهِ بِجِلْدَةِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ الدَّبَاحِ وَيَصِيرُ الثَّانِي أَحَقُّ بِهِ وَيُورَثُ عَنْهُ اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ أَقْمَنْتُكَ مَقَامِي) أَيْ وَلَوْ بِمَالٍ فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ وَيَجُوزُ لِلْمُؤَيَّرِ أَخْذَهُ أَخْذًا مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي التَّرْوِلِ عَنِ الْوِظَائِفِ بِعَوِضٍ وَحَيْثُ وَقَعَ ذَلِكَ فَلَا رُجُوعَ لَهُ بَعْدُ؛ لِأَنَّهُ اسْقَطَ حَقَّهُ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ وَلَيْسَ الْخ) خِلَافًا لِلدَّارِمِيِّ كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (أَنَّ الْإِمَامَ وَنَائِبَهُ) خَرَجَ بِالْإِمَامِ وَنَائِبِهِ غَيْرُهُمَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْمِيَ مُغْنِي وَشَرَحَ الْمَنْهَج. قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَمْنَعَ الْخ) تَصْوِيرٌ لِلْحِمَى. قَوْلُهُ: (مِنْ رَعِيهَا) مُتَعَلِّقٌ بِمَنْعٍ.

قَوْلُ (سَنِي): (نَعْمَ جَزِيَّةٌ) وَانْظُرْ كَيْفَ هَذَا مَعَ أَنَّ الْوَاجِبَ فِي الْجَزِيَّةِ الدَّنَائِرُ وَتُمْكِنُ أَنْ يُصَوَّرَ بِمَا إِذَا أَخَذَ الْإِمَامُ نَعْمًا بَدَلًا عَنِ الْجَزِيَّةِ أَوْ اشْتَرَى نَعْمًا بِدَنَائِرٍ الْجَزِيَّةِ وَبِمَا إِذَا أَخَذَ الْجَزِيَّةَ بِاسْمِ الزَّكَاةِ اهـ بُجَيْرِمِي وَافْتَصَرَ الْمُغْنِي عَلَى الصُّورَةِ الْأُولَى وَالثَّالِثَةِ. قَوْلُهُ: (وَنَعْمَ ضَالَّةٌ) وَكَانَ الْأَخْسَنُ لِلْمُصَنِّفِ تَقْدِيمَ ضَالَّةٍ أَوْ تَأْخِيرَهَا حَتَّى لَا يَنْقَطِعَ النَّظِيرُ عَنِ النَّظِيرِ اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَمَعْنَى خَيْرِ الْبُخَارِيِّ الْخ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ. قَوْلُهُ: (لَا حِمَى إِلَّا مِثْلُ الْخ) خَيْرٌ وَمَعْنَى الْخ. قَوْلُهُ: (وَمَعَ كَثْرَةِ الْخ) عَطَفَ عَلَى لِمَا ذُكِرَ الْخ ش اهـ سم. قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ يَكْفِي الْمُسْلِمِينَ مَا بَقِيَ) فَلَوْ عَرَضَ بَعْدَ حِمَى الْإِمَامِ ضِيقُ الْمَرْعَى لِجَذْبِ أَصَابِهِمْ أَوْ لِعُرُوضِ كَثْرَةِ مَوَاشِيهِمْ فَالْأَقْرَبُ بَطْلَانُ الْحِمَى بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ إِنَّمَا هُوَ بِالْمُضْلَحَةِ وَقَدْ بَطَلَتْ بِالْحَقِيقِ الضَّرَرِ بِالْمُسْلِمِينَ بِدَوَامِ الْحِمَى اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (فِيمَا عَدَا الصَّدَقَةَ) بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ أَيْ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَعَلَّقُ بِغَيْرِ النَّعَمِ اهـ سم.

قَوْلُهُ: (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ لَهُ نَقْضَ حِمَاهُ الْخ) وَعَلَيْهِ لَوْ أَحْيَاهُ مُغْنِي بِإِذْنِ الْإِمَامِ مَلَكَهُ وَكَانَ الْإِذْنُ مِنْهُ نَقْضًا اهـ مُغْنِي وَفِي الْقَامُوسِ الْحِمَى كَالِى وَيُمَدُّ وَالْحِمِيَّةُ بِالْكَسْرِ مَا حُمِيَ مِنْ شَيْءٍ اهـ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ الْمُتَحَجِّرُ الْخ) كَذَا م ر. قَوْلُهُ: (وَمَعَ) عَطَفَ عَلَى لِمَا ش. قَوْلُهُ: (فِيمَا عَدَا الصَّدَقَةَ) بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ أَيْ الزَّكَاةِ لِأَنَّهُ لَا تَتَعَلَّقُ بِغَيْرِ النَّعَمِ.

النَفْضُ (للحاجة) بأنْ ظَهَرَتْ المَصْلَحَةُ فيه بعد ظُهورِها في الحِمَى رِعايةً لِلْمَصْلَحَةِ نعم حِمَاهُ ﷺ نَصٌّ فلا يُنْقَضُ ولا يُغَيَّرُ بحالٍ بخلافِ حِمَى غيرِهِ ولو الخُلَفَاءُ الراشِدِينَ رضي الله عنهم. (ولا يحمي) الإمام ونائبه (لنفسه) قطعاً لأنَّ ذلك من خصائصِهِ ﷺ وإنْ لم يَقَعْ منه خلافاً لِمَنْ وَهَمَ فيه وليس للإمام أنْ يُدْخِلَ مواشيَهُ ما حمَاهُ للمُسلمين؛ لأنَّهُ قَوِيٌّ لا ضَعِيفٌ ولو رَعَى الحِمَى غيرُ أهله فلا غَرَمَ عليه قال أبو حامِدٍ ولا تَعزِيرَ وليس للإمام أنْ يحمي الماءَ العِدُّ بِكسْرِ أوْلِهِ أي الذي له مادَّةٌ لا تَنقَطِعُ كماءٍ عَيْنٍ أو بئرٍ لِنَحْوِ نعم الجِزْيَةِ.

(فصلٌ في بيانِ حُكْمِ مَنْفَعَةِ الشَّارِعِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَنَافِعِ الْمُشْتَرَكَةِ)

(مَنْفَعَةُ الشَّارِعِ) الْأَصْلِيَّةُ (الْمُرُورُ) فِيهِ لِأَنَّهُ وَضِعَ لَهُ

□ فَوُدَّ: (رِعايةُ الْإِخ) تَغْلِيلُ لِمَنْ. □ فَوُدَّ: (فَلَا يُنْقَضُ وَلَا يُغَيَّرُ بِحَالٍ) وَلَوْ اسْتَنْتَى عَنْهُ فَمَنْ زَرَعَ فِيهِ أَوْ غَرَسَ أَوْ بَنَى قَلَعَ مُغْنِي وَحَلَبِي وَزِيَادِي وَقَلْبُوبِي. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ رَعَى الْحِمَى الْإِخ) وَيُنْدَبُ لَهُ وَلِنَائِيهِ أَنْ يُضْطَبَّ أَمِينًا يُدْخِلُ فِيهِ دَوَابَّ الضَّعْفَاءِ وَيَمْنَعُ مِنْهُ دَوَابَّ الْأَقْوِيَاءِ فَإِنْ رَعَاهُ قَوِيٌّ مُنِعَ مِنْهُ وَلَا يَغْرُمُ شَيْئًا وَلَا يُعَزَّرُ أَيْضًا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَلَعَلَّهُ فِيمَنْ جَهَلَ التَّحْرِيمَ وَالْأَفْلا رَيْبَ فِي التَّعْزِيرِ اه. وَلَعَلَّهُمْ سَامَحُوا فِي ذَلِكَ أَيْ التَّعْزِيرِ كَمُسَامَحَتِهِمْ فِي الْغَرَمِ اه مُغْنِي زَادُ النَّهَائَةِ وَيُرَدُّ أَيْ مَا قَالَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ مَنَعِهِ مِنْ ذَلِكَ حُرْمَةُ الرِّغْيِ وَعَلَى التَّنْزِيلِ فَقَدْ يَنْتَفِي التَّعْزِيرُ فِي الْمُحَرَّمِ لِعَارِضِ اه. □ فَوُدَّ: (وَلَا تَعْزِيرَ) أَيْ عَلَى الْغَيْرِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَإِنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ اه ع. □ فَوُدَّ: (الْمَاءُ الْعِدُّ) وَمِثْلُهُ الْمَاءُ الْبَاقِي مِنَ التَّلِيلِ كَالْحَقْرِ فَلَا يَجُوزُ حِمَاهُ؛ لِأَنَّهُ لِعَامَّةِ النَّاسِ اه بُجَيْرِمِي. □ فَوُدَّ: (بِكُسْرِ أَوْلِهِ) أَيْ بِكُسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ.

(فَصْلٌ: فِي بَيَانِ الْمَنَافِعِ الْمُشْتَرَكَةِ)

□ فَوُدَّ: (الْأَصْلِيَّةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَيَأْتِي فِي النَّهَائَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (الْأَصْلِيَّةُ) فِيهِ دَفْعُ إِشْكَالِ الْحَضَرِ الْمُتَبَادَرِ مِنَ الْعِبَارَةِ وَقَرِينَةُ التَّقْيِيدِ قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ الْإِخْ فَهُوَ مُقَابِلُ الْأَصْلِيَّةِ. اه. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائَةِ وَتَقَدَّمَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَيْ مَسْأَلَةُ الْمُرُورِ فِي الصُّلْحِ وَذُكِرَتْ هُنَا تَوْطِئَةً لِمَا بَعْدَهَا وَخَرَجَ بِالْأَصْلِيَّةِ الْمَنْفَعَةُ بِطَرِيقِ التَّبَعِ الْمُسَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ وَيَجُوزُ الْجُلُوسُ الْإِخ. اه.

□ فَوُدَّ: (وَلَوْ رَعَى الْحِمَى غَيْرُ أَهْلِهِ فَلَا غَرَمَ عَلَيْهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ فِي الرُّوضَةِ وَلَيْسَ هَذَا مُخَالَفًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْحَجِّ أَنْ مَنْ أَتَلَفَ شَيْئًا مِنْ نَبَاتِ الْبَقِيعِ ضَمِنَهُ عَلَى الْأَصَحِّ اه قَالَ شَيْخُنَا الْبُرْلُوسِي؛ لِأَنَّ هَذَا فِي الْإِثْلَافِ بِغَيْرِ رِغْيٍ وَذَلِكَ فِي الْإِثْلَافِ بِالرِّغْيِ اه. □ فَوُدَّ: (وَلَا تَعْزِيرَ) شَامِلٌ لِلْعَالِمِ بِالتَّحْرِيمِ أَيْضًا وَاعْتَمَدَهُ م لَكِنْ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَلَعَلَّهُ فِيمَنْ جَهَلَ التَّحْرِيمَ وَالْأَفْلا رَيْبَ فِي التَّعْزِيرِ اه.

(فَصْلٌ: فِي بَيَانِ حُكْمِ مَنْفَعَةِ الشَّارِعِ الْإِخ)

□ فَوُدَّ: (الْأَصْلِيَّةُ) فِيهِ دَفْعُ إِشْكَالِ الْحَضَرِ الْمُتَبَادَرِ مِنَ الْعِبَارَةِ وَقَرِينَةُ التَّقْيِيدِ.

(ويجوزُ الجلوسُ) والوقوفُ (به) ولو لِدِمِّي (لاستراحة ومعاملة ونحوهما) كانتظار (إذا لم يُصَيَّقْ على المازة) ليخبر «لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ في الإسلام» وصَحَّ النهي عن الجلوسِ فيه لنحو حديث «إلا أن يُعطيه حَقُّه من غَضٍّ بَصِيرٍ وكَفٍّ أَدَى وأمرٌ بمَعْرِوفٍ». (ولا يُشْتَرَطُ) في جواز الانتفاع به ولو لِدِمِّي (إذن الإمام) لإطباقِ الناسِ عليه بدونِ إذنه من غيرِ نكيرٍ وسيأتي في المسجدِ أنه إذا اعتيدَ إذنه تَعَيَّنَ فيَحْتَمَلُ أنَّ هذا كذلك ويَحْتَمَلُ الفرقُ بأنَّ من شَأْنِ الإمامِ النظرُ في أحوالِ العُلَمَاءِ ونحوهم دونِ الجالسينِ في الطُّرُقِ ولا يجوزُ لأحدٍ أخذَ عَوَضٍ مِمَّنْ يجلسُ به

¶ قولُ (سُ): (وَيَجُوزُ الْجُلُوسُ بِهِ) أي ولو في وَسْطِهِ . اهـ . مُغْنِي زَادَ النَّهْيَةَ وَإِنْ تَقَادَمَ الْعَهْدُ . اهـ . أي وإن طَالَ زَمَنُ الْجُلُوسِ رَشِيدِي . ¶ فَوَدَّ: (وَالْوُقُوفُ بِهِ) نَعَمْ فِي الشَّامِلِ أَنَّ لِلْإِمَامِ مُطَالَبَةَ الْوَاقِفِ بِقَضَاءِ حَاجَتِهِ وَالانْصِرَافِ وَهُوَ مُتَّجِهٌ إِنْ تَوَلَّدَ مِنْ وَقُوفِهِ ضَرَرٌ وَلَوْ عَلَى نُذْرَةٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُغْنِي قَالَ ع ش قولُ: م ر إِنَّ لِلْإِمَامِ مُطَالَبَةَ الْوَاقِفِ إلخ قَضَيْتُهُ عَدَمُ جَوَازِهِ لِلْأَحَادِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ فِتْنَةٌ وَإِلَّا جَازَ . ثم قوله: لِلْإِمَامِ يُشْعِرُ بِالْجَوَازِ فَقَطْ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ فَإِنَّ مَا اقْتَضَتْهُ الْمَصْلَحَةُ يَكُونُ وَاجِبًا عَلَى الْإِمَامِ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّ مَا اشْتَعَرَ بِهِ مِنَ الْجَوَازِ جَوَازٌ بَعْدَ مَنعٍ وَهُوَ لَا يُنَافِي الْوُجُوبَ وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ إِذَا تَوَقَّفَ ذَلِكَ عَلَى تَصَبُّبِ جَمَاعَةٍ يَذْبُونُ ذَلِكَ وَجَبَ لَاتِهِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ وَيَتَّبِعِي أَيْضًا أَنَّ مَثْلَهُ الْجَالِسُ بِالْأُولَى . (فَرَعَ): وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا يَقَعُ بِمَضْرُوبِنَا كَثِيرًا مِنَ الْمُنَادَاةِ مِنْ جَانِبِ السُّلْطَانِ بِقَطْعِ الطَّرَاقِ الْقَدَرِ الْفُلَانِيَّ وَالْجَوَابُ أَنَّ الظَّاهِرَ الْجَوَازُ بَلِ الْوُجُوبُ حَيْثُ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ مَصْلَحَةٌ وَأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْوُجُوبَ عَلَى الْإِمَامِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ صَرْفُ أَجْرَةِ ذَلِكَ مِنْ أَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ ، فَإِنْ لَمْ يَكْسِرْ ذَلِكَ لِظُلْمِ مُتَوَلِّيهِ فَعَلَى مَيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَمَّا مَا يَقَعُ الْآنَ مِنْ إِكْرَاهِ كُلِّ شَخْصٍ مِنْ سُكَّانِ الدَّكَائِنِ عَلَى فِعْلِ ذَلِكَ فَهُوَ ظُلْمٌ مَحْضٌ وَمَعَ ذَلِكَ لَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى مَالِكِ الدُّكَّانِ بِمَا غَرِمَهُ إِذَا كَانَ مُسْتَاجِرًا لَهَا ؛ لِأَنَّ الظَّالِمَ لَهُ الْإِخْذُ مِنْهُ وَالْمَظْلُومُ لَا يَرْجِعُ عَلَى غَيْرِ ظَالِمِهِ وَإِذَا تَرْتَّبَ عَلَى فِعْلِهِ ضَرَرٌ كَعُثُورِ الْمَازَةِ بِمَا فَعَلَهُ مِنْ حَفْرِ الْأَرْضِ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى مَنْ أَمَرَهُ بِمُعَاوَنَتِهِ بِأَجْرَةٍ أَوْ بِدُونِهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ جَائِزٌ بَلْ قَدْ يَجِبُ وَإِنْ حَصَلَ الظُّلْمُ بِإِكْرَاهِ أَرْبَابِ الدَّكَائِنِ عَلَى دَفْعِ الدَّرَاهِمِ . اهـ . كَلَامُ ع ش . ¶ فَوَدَّ: (كَانْتَظَارِ) أَيِ انْتِظَارِ رَفِيقٍ وَسُّؤَالِ نِهَائِيَّةٍ وَمُغْنِي . ¶ فَوَدَّ: (لِيُخْبَرَ لَا ضَرَرَ) أَيِ جَائِزٌ أَه ع ش . ¶ فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ الطَّرِيقِ وَكَذَا ضَمِيرُ حَقِّهِ . ¶ (لِنَحْوِ حَدِيثٍ) مُتَعَلِّقٌ بِالْجُلُوسِ . ¶ فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ بِالطَّرِيقِ .

¶ فَوَدَّ: (وَسَيَّاتِي إلخ) أَيِ عَنْ قَرِيبٍ . ¶ فَوَدَّ: (إِذَا اعْتِيدَ إِذْنُهُ تَعَيَّنَ فَيَحْتَمَلُ إلخ) يُؤَيِّدُ الْإِحْتِمَالَ الْأَوَّلَ أَنَّهُ إِذَا اعْتِيدَ الْإِذْنُ فَتَرَكَهُ مُؤَدِّاً إِلَى الْفِتْنَةِ وَالْإِضْرَارِ بِالْجَالِسِ بِدُونِهِ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرُ .

¶ فَوَدَّ: (وَلَا يَجُوزُ) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ رَحْبَتِهِ فِي الْمَغْنِيِّ لِأَقْوَلِهِ وَشَنَّعَ إِلَى قَالِ ، وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ لِأَقْوَلِهِ فَاتِّهَا مِنَ الْمِرَافِقِ إِلَى ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ عِنْدَنَا . ¶ فَوَدَّ: (لَاخِذِ) أَيِ لِلْإِمَامِ وَلَا لِغَيْرِهِ مِنَ الْوَلَاةِ نِهَائِيَّةٍ وَمُغْنِي .

¶ فَوَدَّ: (مِمَّنْ يَجْلِسُ بِهِ إلخ) صَادِقٌ بِأَخْذِ الْمُسْتَحَقِّ لِلْجُلُوسِ بِه لِسَبْقِهِ وَقِيَاسُ تَجْوِيزِ أَخْذِ الْعَوَضِ

¶ فَوَدَّ فِي (سُ): (وَيَجُوزُ إلخ) فَهُوَ مُقَابِلُ الْأَصْلِيَّةِ . ¶ فَوَدَّ: (وَالْوُقُوفُ) نَعَمْ فِي الشَّامِلِ أَنَّ لِلْإِمَامِ مُطَالَبَةَ الْوَاقِفِ بِقَضَاءِ حَاجَتِهِ وَالانْصِرَافِ وَهُوَ مُتَّجِهٌ إِنْ تَوَلَّدَ مِنْ وَقُوفِهِ ضَرَرٌ وَلَوْ عَلَى نُذْرٍ شَرْحُ م ر .

مُطْلَقًا وَمَنْ ثَمَّ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِيمَا يَفْعَلُهُ وَكَلَاءُ بَيْتِ الْمَالِ مِنْ بَيْعِ بَعْضِهِ زَاعِمِينَ أَنَّهُ فَاضِلٌ عَنْ حَاجَةِ النَّاسِ لَا أَدْرِي بِأَيِّ وَجْهِ يَلْقَى اللَّهُ تَعَالَى فَاعِلٌ ذَلِكَ وَشَنَعَ الْأَذْرَعِي أَيْضًا عَلَى بَيْعِهِمْ حَافَاتِ الْأَنْهَارِ وَعَلَى مَنْ يَشْهَدُ أَوْ يَحْكُمُ بِأَنَّهَا لِبَيْتِ الْمَالِ قَالَ أَعْنِي الْأَذْرَعِي وَكَالْشَارِعِ فِيمَا ذَكَرَ الرَّحَابُ الْوَاسِعَةُ بَيْنَ الدُّوَرِ فَإِنَّهَا مِنَ الْمَرَاقِي الْعَامَّةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى مَنَعِ إِقْطَاعِ الْمَرَاقِي الْعَامَّةِ كَمَا فِي الشَّامِلِ وَبِتَعَيُّنِ حُمْلِهِ عَلَى إِقْطَاعِ التَّمْلِيكِ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ عِنْدَنَا جَوَازُ إِقْطَاعِ الْارْتِفَاقِ بِالشَّارِعِ أَيْ بِمَا لَا يَضُرُّ مِنْهُ بَوَاجِهُ فَيَصِيرُ كَالْمُتَحَجِّجِ وَكَالشَّارِعِ حَرِيمٍ مَسْجِدٍ لَمْ يَضُرَّ الْارْتِفَاقُ بِهِ أَهْلَهُ بِخِلَافِ رَحِيَّتِهِ؛ لِأَنَّهَا مِنْهُ وَحَكَى الْأَذْرَعِي قَوْلَيْنِ فِي جِلِّ الْجُلُوسِ فِي أَفْنِيَةِ الْمَنَازِلِ وَحَرِيمِهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ مُلَّاكِهَا ثُمَّ قَالَ وَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي إِنْ عُلِمَ الْحَرِيمُ...

عَلَى التَّزْوِلِ عَنِ الْوُضُوءِ تَجْوِيزُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ لَعَلَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْمُتَعَيِّنُ فَإِنَّ الثَّانِي يُخْرِجُهُ بِمُرُورِ الزَّمَانِ مِنَ الْاِشْتِرَاكِ إِلَى الْاِخْتِصَاصِ ، بَلْ إِلَى التَّمْلِكِ كَمَا هُوَ الْمُشَاهَدُ . هـ قَوْلُهُ : (مُطْلَقًا) أَيْ سِوَاةِ أَكَّانٍ يَبِيعُ أَمْ لَا لَاسْتِدْعَاءِ الْبَيْعِ تَقَدَّمَ الْمَلِكُ وَهُوَ مُتَّفٍ وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ بَيْعُ الْمَوَاتِ وَلَا قَائِلَ بِهِ نِهَآةً وَمُغْنِي . هـ قَوْلُهُ : (زَاعِمِينَ أَنَّهُ) أَيْ مَا أَخَذُوا عِوَضَهُ . اهـ . ع ش وَالْأَوَّلَى أَيْ ذَلِكَ الْبَغْضُ .

هـ قَوْلُهُ : (لِأَنَّ الْأَصَحَّ عِنْدَنَا جَوَازُ إِقْطَاعِ) قَدَّمْتُ فِي بَابِ الصُّلْحِ أَنَّهُ تَقَلَّ الشَّيْخَانِ فِي الْجِنَايَاتِ عَنِ الْأَكْثَرِينَ أَنَّ لِلْإِمَامِ مَذْخَلَ فِي إِقْطَاعِ الشُّوَارِعِ وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُقْطَعِ أَنْ يَبْنِيَ فِيهِ وَيَتَمَلَّكَهَ وَأَنَّ الشَّارِحَ أَجَابَ عَنْهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ اِغْتِمَادِهِ وَإِلَّا فَكَلَامُهُمَا فِي بَابِ الصُّلْحِ مُصَرَّحٌ بِخِلَافِهِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا زَادَ مِنَ الشَّارِعِ عَلَى الْمَوْضِعِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ لِلطَّرِيقِ بِحَيْثُ لَا يَتَوَقَّعُ الْاِحْتِيَاجُ إِلَيْهِ بِوَجْهِهِ وَلَوْ عَلَى التَّدْوِيرِ ، وَفِي الرُّوْضِ هُنَا وَلَوْ أَقْطَعَهُ إِيَّاهُ الْإِمَامُ جَازَ لَا بِعَوَضٍ وَلَا تَمْلِكِ انْتَهَى . اهـ . سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْإِمَامُ أَنْ يَقْطَعَ بَقْعَةً اِرْتِفَاقًا لَا بِعَوَضٍ وَلَا تَمْلِكِ فَيَصِيرُ الْمُقْطَعُ بِهِ كَالْمُتَحَجِّجِ وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ تَمْلُكُهُ بِالْإِحْيَاءِ وَيَجُوزُ الْاِرْتِفَاقُ أَيْضًا بِغَيْرِ الشَّارِعِ كَالصَّحَارِيِّ لِيُزْوِلَ الْمُسَافِرِينَ إِنْ لَمْ يَضُرَّ التَّزْوِلُ بِالْمَارَةِ .

اهـ . هـ قَوْلُهُ : (وَحَكَى الْأَذْرَعِي قَوْلَيْنِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي ، وَأَمَّا الْاِرْتِفَاقُ بِأَفْنِيَةِ الْمَنَازِلِ فِي الْأَمْلاكِ فَإِنْ أَضُرَّ ذَلِكَ بِأَصْحَابِهَا مُنَعُوا مِنَ الْجُلُوسِ فِيهَا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ الْجُلُوسُ عَلَى عَتَبَةِ الدَّارِ لَمْ يَجُزْ الْجُلُوسُ إِلَّا بِإِذْنِ مَالِكِهَا وَلَهُ أَنْ يَقِيمَهُ وَيُجْلِسَ غَيْرَهُ وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ أَجْرَةٍ عَلَى الْجُلُوسِ فِي فَنَاءِ الدَّارِ وَلَوْ كَانَتِ الدَّارُ لِمَحْجُورٍ عَلَيْهِ لَمْ يَجُزْ لَوْلَيْهِ أَنْ يَأْذَنَ فِيهِ وَحُكْمُ فَنَاءِ الْمَسْجِدِ كَفَنَاءِ الدَّارِ . اهـ . وَعِبَارَةُ الْبَجِيرِيِّ عَنِ الْقَلْبِيِّ وَمِثْلُهُ أَيْ الشَّارِعِ حَرِيمُ الدَّارِ وَأَفْنِيَّتُهَا وَأَعْتَابُهَا فَيَجُوزُ الْمُرُوءُ مِنْهَا وَالْجُلُوسُ فِيهَا

هـ قَوْلُهُ : (لِأَنَّ الْأَصَحَّ عِنْدَنَا جَوَازُ إِقْطَاعِ الْاِرْتِفَاقِ بِالشَّارِعِ أَيْ بِمَا لَا يَضُرُّ مِنْهُ بَوَاجِهُ) قَدَّمْتُ فِي بَابِ الصُّلْحِ أَنَّهُ تَقَلَّ الشَّيْخَانِ فِي الْجِنَايَاتِ عَنِ الْأَكْثَرِينَ أَنَّ لِلْإِمَامِ مَذْخَلَ فِي إِقْطَاعِ الشُّوَارِعِ وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُقْطَعِ أَنْ يَبْنِيَ فِيهِ وَيَتَمَلَّكَهَ وَأَنَّ الشَّارِحَ أَجَابَ عَنْهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ اِغْتِمَادِهِ وَإِلَّا فَكَلَامُهُمَا فِي بَابِ الصُّلْحِ مُصَرَّحٌ بِخِلَافِهِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا زَادَ مِنَ الشَّارِعِ عَلَى الْمَوْضِعِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ لِلطَّرِيقِ بِحَيْثُ لَا يَتَوَقَّعُ الْاِحْتِيَاجُ إِلَيْهِ بِوَجْهِهِ وَلَوْ عَلَى التَّدْوِيرِ . اهـ . وَفِي الرُّوْضِ هُنَا وَلَوْ أَقْطَعَهُ إِيَّاهُ

أما في وقتنا هذا في الأمصار ونحوها التي لا يذري كيف صار الشارع فيها شارعا فيجب الجزم بجواز القعود في أفنيئها وأنه لا اعتراض لأربابها إذا لم يضرب بهم. وعليه الإجماع الفعلي. اهـ. واعتدوه بل قال شيخنا: لأنه في الحقيقة كلام أئمتنا ولا إشكال في أن خرق الإجماع ولو فعليا محرّم على مفتي زماننا وحاكمه لانتفاء الاجتهاد عنهما، فإن فرض وجود مجتهد فظاهر كلامهم أنه يحرم أي الخرق في الإجماع الفعلي كالقولي وهو الوجه. اهـ. وإنما يتجه ذلك في إجماع فعلي عليم صدوره من مجتهد عَصِر فلا عبرة بإجماع غيرهم، وإنما ذكرت هذا؛ لأن الأذرعِي وغيره كثيرا ما يعترضون الشيخين والأصحاب بأن الإجماع الفعلي على خلاف ما ذكروه فإذا عُلِمَتْ ضابطه الذي ذكرته لم يُردّ عليهم الاعتراض بذلك؛ لأنه لا يعلم أن ذلك إجماع مجتهد عَصِر أو لا، نعم ما ثبت فيه أن العامة تفعله وجرت أعصار المجتهدين عليه مع علمهم به وعدم إنكارهم له يُعطي حكم فعلهم كما هو ظاهر فتأمل. (وله تظليل مفقده)

وعليها ولو لِنَحْوِ بَيْعٍ ولا يجوز أخذ عَوَضٍ منهم على ذلك وإن قلنا بالمُعْتَمَدِ أَنَّ الحَرِيمَ مَمْلُوكٌ. اهـ. وهي مُخَالَفَةٌ لِمَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي فِي مَسْأَلَةِ الْجُلُوسِ عَلَى الْعَتَبَةِ. □ فَوُدَّ: (التي لا يذري كيف صار الشارع إلخ) في هذا الكلام إشعار بأن كلامه في المنازل التي في الشارع قَرِاجَةٌ. اهـ. سم أقول ظاهر ما مرَّ أَنفَا عَنِ الْمُغْنِي وَالْقَلْيُوبِيِّ الإِطْلَاقَ وَعَدَمَ تَقْيِيدِ الْمَنَازِلِ بِكَوْنِهَا فِي الشَّارِعِ. □ فَوُدَّ: (محرّم على مفتي زماننا وحاكمه إلخ) لأن الاجتهاد انقطع بعد المائة السادسة كما سيُصْرَحُ به الشارع. اهـ. كُرِدِّي. □ فَوُدَّ: (وإنما يتجه ذلك) أي ما قاله الأذرعِي والشيخ. □ فَوُدَّ: (هذا) أي قوله: وإنما يتجه ذلك إلخ. □ فَوُدَّ: (ضابطه) أي الإجماع الفعلي. □ فَوُدَّ: (إجماع مجتهد عَصِر إلخ) هل المراد بالاجتهاد الْمُطْلَقُ الْمُسْتَقِلُّ أَوْ وَلَوْ الْمُتَنَسِّبُ؟ مَحَلُّ تَأْمُلٍ فَإِنْ أُرِيدَ الْأَوَّلُ اتَّضَحَ قَوْلُهُ: وإنما يتجه إلخ وإن أريد ما يُعَمُّ الثَّانِي فَتَغَيَّبَ كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ مَحَلُّ تَأْمُلٍ لَا سِيَّما مَعَ تَقْرِيرِ مَا أَفَادَهُ بِقَوْلِهِ نَعَمْ مَا ثَبَتَ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ. □ فَوُدَّ: (مع علمهم به وعدم إنكارهم له إلخ) أقول مثل هذا إجماع سُكُوتِيّ وَقَدْ صَرَّحُوا بِجَوَازِ مُخَالَفَتِهِ لِلْمُتَأَهِّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سم.

□ فَوُدَّ (سني): (وله تظليل إلخ) أي لِلْجَالِسِ فِي الشَّارِعِ تَظْلِيلُ مَوْضِعِ قُعُودِهِ فِي الشَّارِعِ. اهـ. مُغْنِي. □ فَوُدَّ (سني): (وله تظليل إلخ) قد يَشْمَلُ إِبْلَاقَهُ الذَّمِّيَّ وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يُفَصَّلَ بَيْنَ التَّظْلِيلِ بِمُتَبَيَّنٍ قِيَمَتِيٍّ كَالجَنَاحِ وَغَيْرِهِ كَتُوبٍ مَعَ إِزَالَتِهِ عِنْدَ انْتِهَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ بَلَا تَضْيِيقٍ فَلَا يَمْتَنِعُ م ر سم على حَجِّ أَقُولُ وَقَدْ

الإمام جاز لا بعوض ولا تنليكا. اهـ. □ فَوُدَّ: (أما في وقتنا هذا في الأمصار ونحوها التي لا يذري كيف صار الشارع فيها شارعا إلخ) في هذا الكلام إشعار بأن كلامه في المنازل التي في الشارع قَرِاجَةٌ. □ فَوُدَّ: (مع علمهم به وعدم إنكارهم له) أقول مثل هذا إجماع سُكُوتِيّ وَقَدْ صَرَّحُوا بِجَوَازِ مُخَالَفَتِهِ لِلْمُتَأَهِّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فيه (ببارية) بتشديد الياء منسوخ بقصْب كالحصير (وغيرها) مما لا ضَرَر فيه أي عُرْفًا كما هو ظاهر على المازة كثوبٍ لاعتياده دون نحو بناءٍ ويُتَّجه جوازٌ وضع سريرٍ لم يُضَيَّق به. (ولو سبق إليه) أي موضع من الشارع (اثنان) وتنازعا ولم يسمعهما معًا كما هو ظاهر (أقرع) بينهما وجوبًا إذ لا مرجح ومن ثم لو كان أحدهما مسلمًا قُدِّم؛ لأن انتفاع الذمي بدارنا إنما هو بطريق التبعية لنا، وإن ترتباً قُدِّم السابق (وقيل: يُقَدِّم الإمام) أحدهما (برأيه) أي اجتهاده كمال بيت المال. (ولو جلس) في الشارع لنحو استراحة بطل حقه بمجرّد مفارقتة وإن نوى العود أو (للمعاملة) أو صناعة بمحل وإن ألفه (ثم فارقه تاركًا الحرفة أو منتقلًا إلى غيره بطل حقه) منه ولو مُقَطَّعًا كما بَحَثَه الأذرعِي لإعراضه عنه. (تنبيه) ما أفهمه من جواز الإعراض للمقطّع مُطلقًا فيه نَظَرُ

يُفَرَّق بأن في الجناح استغلاء من يمرّ تحته من المسلمين فَمُنِعَ منه بخلاف ما يُظَلَّل به فحيث جاز له الانتفاع به فالقياس جَوَازُهُ مُطلقًا بالمُتَّبِع وغيره، وأيضًا أن محلّ الجناح ملكٌ قَيَدُومٌ حتّى بعد موت المخرج له بالانتقال لورثته ولا كذلك ما هنا. اه. ع. ش. ٥. قوله: (فيه) أي الشارع. ٥. قوله: (بتشديد الياء) كما في الدفائق وحكي تخفيفها ويختص الجالس بمحلّه ومحلّ امتعته ومعامليته وليس لغيره أن يضيق عليه فيه بحيث يضرب به في الكيل والوزن والأخذ والعطاء وله أن يمنع وإفقا بقربه إن منع رؤية متاعه أو وصول المعاملين إليه وليس له منع من قعد ليبيع مثل متاعه إذا لم يراجحه فيما يختص به من المرافق المذكورة مُغني ونهاية. ٥. قوله: (مما لا ضرر فيه) إلى المتن في المغني إلّا قوله أي عُرْفًا كما هو ظاهر وإلى التنبيه في النهاية. ٥. قوله: (دون نحو بناء) فلو كان مُتَّبِعًا ببناء كالذكة امتنع نهايةً ومغني قال ع. ش. قوله: م. ر. ببناء مفهومه أنه إذا كان بغير بناء جاز لكل من المسلم والذمي فعله وفيه ما ذكرناه ثم ما ذكر من امتناع الإثبات ببناء صريح في أنه لا فرق بين بنائه للملك وبنائه للإتفاق وفي كلام سم على حجّ استنباط من كلام الرّوض أن بناء البيوت في حريم الأنهار وفي متى إذا كان للإتفاق لا يمتنع وهو مخالف لما اقتضاه هذا الكلام بل لتضريحهم بامتناع بناء المساجد في حريم الأنهار؛ لأنها لا تُفَعَّل للملك. اه. ٥. قوله: (قدّم السابق) أي ولو ذميًا كما هو ظاهر لوجود المرجح وهو السبق ونقل مثله عن شيخنا الزيّادي. اه. ع. ش. ٥. قوله: (لنحو استراحة إلخ) وكذا لو كان جَوَالًا وهو من يقعد كل يوم في موضع من السوق فإنه يَبْطُل حقه بمُفَارَقَتِهِ. اه. نهاية. ٥. قوله: (وإن ألفه) حقه أن يؤخّر عن بطل حقه. ٥. قول (سني): (بطل حقه) أي بمُفَارَقَتِهِ له لإعراضه عنه. اه. مغني. ٥. قوله: (تنبيه ما أفهمه إلخ) ليتأمل،

٥. قوله في (سني): (وله تظليل مفعده إلخ) قد يشمل إطلاقه الذمي ولا ينبغي أن يفصل بين التظليل بمُنْتَبِع فَيَمْتَنِع كالجناح وغيره كثوبٍ مع إلّاها عند انتهاء الحاجة بلا تضيق فلا يمتنع م. ر. ٥. قوله: (ويُتَّجه) أي من أحد احتمالين حكاهما الخوارزمي واعتمد هذا م. ر. ٥. قوله: (لو كان أحدهما مسلمًا قُدِّم) اعتمد م. ر. ٥. قوله: (قدّم السابق) ظاهره ولو ذميًا وقد يُقال يُعَارِضُ سَبْقُهُ إِسلام المُتَأَخِّر الذي اقتضى ترجيحه عند

والوجه أن هذا خاص بإقطاع المنفعة فقط، أمّا مُقَطَّعُ الرِّبَةِ فهو بالقبول أي عَدَمُ الرَّدِّ فيما يظهر أخذًا مِمَّا يَأْتِي فِي النَّذْرِ مِلْكُهُ فَلَا يَزُولُ مِلْكُهُ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهُ (وإن فارقَهُ) أي مَحَلُّ جُلُوسِهِ الَّذِي أَلْفَهُ وَلَوْ بَلَا عُذْرٍ (لِيعْوَدٍ) إِلَيْهِ وَالْحَقُّ بِهِ مَا لَوْ فَارَقَهُ بَلَا قَصْدٍ عَوْدٍ وَلَا عَدَمِهِ (لَمْ يَبْطُلْ) حَقُّهُ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» وَيَجْرِي هَذَا فِي الشُّوقِ الَّذِي يُقَامُ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً مِثْلًا وَلِغَيْرِهِ الْجُلُوسُ فِي مَقْعَدِهِ مُدَّةً غَيْبَتِهِ وَلَوْ لِلْمَعَامَلَةِ (إِلَّا أَنْ تَطُولَ مُفَارَقَتُهُ) وَلَوْ لِعُذْرٍ وَإِنْ تَرَكَ فِيهِ مَتَاعَهُ (بَحَيْثُ يَنْقَطِعُ مُعَامَلُوهُ عَنْهُ وَيَأْلَفُونَ غَيْرَهُ) هُوَ لَا زِمٌ لِمَا قَبْلَهُ فَيَبْطُلُ حَقُّهُ حَيْثُذِ وَلَوْ مُقَطَّعًا كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَإِنْ أَطَالُوا فِي رَدِّهِ لَا تَنْفَاءً غَرْضِ

حَاصِلُ هَذَا التَّنْبِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ غَرَابَةِ إِذِ الْكَلَامُ فِي الشَّارِعِ الَّذِي يَمْتَنِعُ تَمْلِيكُهُ. اه. سَيِّدُ عَمَرٍ أَيْ فَاَلْمَقَامُ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي إِرَادَةِ خُصُوصِ إِقْطَاعِ الْمُنْفَعَةِ فَقَطْ، فَلَا إِفْهَامَ وَلَا نَظَرَ. ه. قَوْلُهُ: (خَاصٌّ بِإِقْطَاعِ الْمُنْفَعَةِ فَقَطْ) كَمَا فِي الشَّارِعِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ امْتِنَاعِ التَّمْلِيكِ فِيهِ عَلَى مَا فِيهِ مِمَّا قَدَّمَتهُ. اه. سَم. قَوْلُهُ: (أَيَّ عَدَمِ الرَّدِّ الْإِنْخ) تَقَدَّمَ عَنِ الْمُعْنَى قُبُولُ الْفَضْلِ خِلَافَهُ وَنَقْلُهُ نَقْلَ الْمَذْهَبِ. ه. قَوْلُهُ: (أَيَّ مَحَلِّ جُلُوسِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ جَلَسَ فِي النَّهَايَةِ قَوْلُهُ: وَالْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ وَقَوْلُهُ: وَقَبْلَ إِلَى وَأَفْهَمَ وَقَوْلُهُ وَمَحَلَّهُ إِلَى وَجُلُوسِ الطَّالِبِ.

ه. قَوْلُ (لِش): (لِيعْوَدٍ) وَيَصَدَّقُ فِي ذَلِكَ بِبَيِّنَةٍ مَا لَمْ تَدُلَّ قَرِينَةٌ عَلَى خِلَافِهِ. اه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (لَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ) فَإِذَا فَارَقَهُ بِالْمِيلِ فَلَيْسَ لِغَيْرِهِ مُزَاحَمَتُهُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَكَذَا الْأَسْوَاقُ الَّتِي تُقَامُ كُلُّ أُسْبُوعٍ أَوْ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً. اه. مُعْنَى. ه. قَوْلُهُ: (حَقُّهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ جَلَسَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ هُوَ لَا زِمٌ لِمَا قَبْلَهُ وَقَوْلُهُ: وَالْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ وَقَوْلُهُ: وَقَبْلَ إِلَى وَأَفْهَمَ وَقَوْلُهُ وَمَحَلَّهُ إِلَى وَجُلُوسِ الطَّالِبِ. ه. قَوْلُهُ: (فِي شَهْرِ الْإِنْخ) أَيْ أَوْ سَنَةٍ. اه. نِهَآيَةُ إِذَا اتَّخَذَ فِيهِ مَقْعَدًا كَانَ أَحَقَّ بِهِ فِي التَّوْبَةِ الثَّانِيَةِ. اه. مُعْنَى. ه. قَوْلُهُ: (وَلِغَيْرِهِ الْجُلُوسُ فِي مَقْعَدِهِ الْإِنْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ جُلُوسُهُ هُوَ بِإِقْطَاعِ الْإِمَامِ وَهُوَ قَضِيَّةٌ صَنِيعُ الرُّوضَةِ. اه. سَم. ه. قَوْلُ (لِش): (بَحَيْثُ يَنْقَطِعُ الْإِنْخ) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنْ تَمْضِيَ مُدَّةٌ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَنْقَطِعَ الْأَلْفُ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعُوا بِالْفِعْلِ سَمَ عَلَى مَنَهْجٍ. اه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (هُوَ لَا زِمٌ لِمَا قَبْلَهُ) فِيهِ نَظَرٌ، إِذْ قَدْ يَنْقَطِعُونَ

الْمَعِيَّةُ قَوْلُهُ: (وَالْوَجْهُ أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِإِقْطَاعِ الْمُنْفَعَةِ فَقَطْ) كَمَا فِي الشَّارِعِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ امْتِنَاعِ إِقْطَاعِ التَّمْلِيكِ فِيهِ عَلَى مَا فِيهِ مِمَّا قَدَّمَتهُ. اه. ه. قَوْلُهُ: (وَلِغَيْرِهِ الْجُلُوسُ فِي مَقْعَدِهِ مُدَّةً غَيْبَتِهِ وَلَوْ لِلْمَعَامَلَةِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ جُلُوسُهُ هُوَ بِإِقْطَاعِ الْإِمَامِ وَهُوَ قَضِيَّةٌ صَنِيعُ الرُّوضَةِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ أَنْ حَكَى خِلَافًا فِي بَقَاءِ حَقِّهِ عِنْدَ مُفَارَقَتِهِ مِنْ جُمْلَتِهِ. قَوْلُهُ: وَقَالَتْ طَائِفَةٌ إِنْ جَلَسَ بِإِقْطَاعِ الْإِمَامِ لَمْ يَبْطُلْ بَقَايَاهُ الْإِنْخ قَالَ وَإِذَا قُلْنَا بِالْأَوَّلِ فَأَرَادَ غَيْرَهُ الْجُلُوسُ فِيهِ مُدَّةً غَيْبَتِهِ وَلَوْ لِلْمَعَامَلَةِ وَذَكَرَ مَا حَاصِلُهُ جَوَازُ الْجُلُوسِ لِغَيْرِهِ مُدَّةً غَيْبَتِهِ وَلَوْ لِلْمَعَامَلَةِ. نَعَمْ فِي التَّنْبِيهِ خِلَافُ ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ فَإِنْ أَقْطَعَ الْإِمَامُ مِنْ ذَلِكَ صَارَ الْمُقَطَّعُ أَحَقَّ بِالْإِتْفَاقِ بِهِ فَإِنْ نَقَلَ عَنْهُ قِمَاسُهُ لَمْ يَكُنْ لِغَيْرِهِ أَنْ يَقْعُدَ فِيهِ. اه. وَذَكَرَ قَبْلَ ذَلِكَ الْجَوَازَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْجُلُوسُ بِغَيْرِ إِقْطَاعٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. ه. قَوْلُهُ: (هُوَ لَا زِمٌ لِمَا قَبْلَهُ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ قَدْ يَنْقَطِعُونَ عَنْهُ لِعَدَمِ حُضُورِهِ وَلَا

تَعَيَّنَ المَوْضِعُ مِنْ كَوْنِهِ يُعْرِفُ فَيُعَامَلُ. (وَمَنْ أَلْفَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَوْضِعًا يُفْتِي فِيهِ وَيُقْرَأُ) فِيهِ قُرْآنًا وَعِلْمًا شَرْعِيًّا أَوْ آلَةً لَهُ وَالْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ (كَالْجَالِسِ فِي شَارِعٍ لِمُعَامَلَةٍ) فِيهِ مَا مَرَّ فِي التَّفْصِيلِ؛ لِأَنَّ لَهُ غَرَضًا فِي مُلَازِمَةِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لِیَأْلَفَهُ النَّاسُ (وَقِيلَ يَبْطُلُ حَقُّهُ) بِقِيَامِهِ وَأَطَالُوا فِي تَرْجِيحِهِ نَقْلًا وَمَعْنَى

عنه لَعَدَمَ حُضُورِهِ وَلَا يَأْلَفُونَ غَيْرَهُ بَلْ يَنْتَظِرُونَ عَوْدَهُ لِيَعُودُوا إِلَى مُعَامَلَتِهِ. اه. سم وقد يُجَابُ بِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هُوَ الْغَالِبُ بَلْ قَدْ يُقَالُ مَا دَامُوا يَنْتَظِرُونَهُ لَا يُقَالُ انْقَطَعَ أَلْفُهُ. اه. ع ش.

❏ قول (سني): (وَمَنْ أَلْفَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَوْضِعًا إلخ) وَلِغَيْرِهِ الْجُلُوسُ فِي مَقْعَدِهِ وَتَدْرِيسُهُ مُدَّةَ غَيْبَتِهِ الَّتِي لَا يَبْطُلُ حَقُّهَا لِقَوْلِهَا لَا تَنْقُطُ مَنَفْعَةُ الْمَوْضِعِ فِي الْحَالِ وَكَذَا حَالُ جُلُوسِهِ لِغَيْرِ الْإِقْرَاءِ وَالْإِفْتَاءِ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ الْجُلُوسَ فِيهِ لِذَلِكَ لَا مُطْلَقًا شَرْحُ م ر. اه. سم. ❏ قول (سني): (وَيُقْرَأُ) خَرَجَ مَا لَوْ جَلَسَ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فَلَا يَصِيرُ أَحَقُّ بِهِ وَمِثْلُ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْأَسْبَاعِ الَّتِي تُفَعَّلُ بِالْمَسَاجِدِ مَا لَمْ يَكُنِ الشَّارِطُ لِمَحَلٍّ بِعَيْنِهِ الْوَاقِفُ لِلْمَسْجِدِ قَالَ سَمِ عَلَى حَجٍّ قَدْ يَشْمَلُ أَيُّ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيُقْرَأُ تَعْلِيمَ الْقُرْآنِ بِحِفْظِهِ فِي الْأَلْوَا ح. اه. وهو ظاهر. اه. ع ش. عبارة الْجَبْرِ مِيَّ وَخَرَجَ بِذَلِكَ مَنْ يَقْرَأُ مَا يَحْفَظُهُ أَوْ يَقْرَأُ فِي مُضْحَفٍ وَقَفٍ أَوْ يَقْرَأُ نَحْوَ سَبْعٍ فَيَنْقُطُ حَقُّهُ بِمُفَارَقَتِهِ وَمِثْلُهُ مَنْ جَلَسَ لِذِكْرِ نَحْوِ وَزْدٍ أَوْ صَلَاةٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَلَوْ فِي نَحْوِ لَيْلَةٍ جُمُعَةٍ مَعَ جَمَاعَةٍ قَلِيلِيَّةٍ. اه. وسَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ. ❏ فَوَدَّ: (أَوْ عِلْمًا شَرْعِيًّا) كَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ أَوْ آلَةٍ كَنَحْوِ وَصَرَفٍ وَلُغَةٍ. اه. مُغْنِي. ❏ فَوَدَّ: (وَالْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ) أَوْ بِمَعْنَاهَا وَالْغَرَضُ مُجَرَّدُ التَّمْثِيلِ. اه. سم.

❏ قول (سني): (كَالْجَالِسِ إلخ) عَلَى حَذْفِ فَاءِ الْجَزَاءِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُغْنِي بِقَوْلِهِ فَحُكْمُهُ كَالْجَالِسِ إلخ. ❏ فَوَدَّ: (مَا مَرَّ مِنَ التَّفْصِيلِ) وَلَيْسَ مِنَ الْغَيْبَةِ الْمُبْطِلَةِ تَرْكُ الْجُلُوسِ فِيهِ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي جَزَتْ الْعَادَةُ بِبَطَالَتِهَا وَلَوْ أَشْهُرًا كَمَا هُوَ الْعَادَةُ فِي قِرَاءَةِ الْفِقْهِ فِي الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ وَمِمَّا لَا يَنْقُطُ بِهِ حَقُّهُ أَيْضًا مَا لَوْ اعْتَادَ الْمُدْرَسُ قِرَاءَةَ الْكِتَابِ فِي سَنَتَيْنِ وَتَعَلَّقَ عَرَضُ بَعْضِ الطَّلَبَةِ بِحُضُورِ النَّصْفِ الْأَوَّلِ فِي سَنَتِهِ فَلَا يَنْقُطُ حَقُّهُ بِغَيْبَتِهِ فِي الثَّانِي. اه. ع ش وَأَقْرَأَ الْحَفْنِي. ❏ فَوَدَّ: (وَقِيلَ يَبْطُلُ إلخ) عبارة النَّهَايَةِ وَمَا ذَكَرَهُ

يَأْلَفُونَ غَيْرَهُ بَلْ يَنْتَظِرُونَ عَوْدَهُ لِيَعُودُوا إِلَى مُعَامَلَتِهِ.

❏ فَوَدَّ فِي (سني): (وَمَنْ أَلْفَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَوْضِعًا إلخ) وَلِغَيْرِهِ الْجُلُوسُ فِي مَقْعَدِهِ وَمَحَلُّ تَدْرِيسِهِ مُدَّةَ غَيْبَتِهِ الَّتِي لَا يَبْطُلُ حَقُّهَا لِقَوْلِهَا لَا تَنْقُطُ مَنَفْعَةُ الْمَوْضِعِ فِي الْحَالِ وَكَذَا حَالُ جُلُوسِهِ لِغَيْرِ الْإِقْرَاءِ وَالْإِفْتَاءِ فِيهَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَحَقَّ الْجُلُوسَ فِيهِ لِذَلِكَ لَا مُطْلَقًا شَرْحُ م ر. ❏ فَوَدَّ فِي (سني): (وَيُقْرَأُ) قَدْ يَشْمَلُ تَعْلِيمَ الْقُرْآنِ لِحِفْظِهِ فِي الْأَلْوَا ح. اه. فَوَدَّ: (وَالْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ) أَوْ بِمَعْنَاهَا وَالْغَرَضُ مُجَرَّدُ التَّمْثِيلِ.

❏ فَوَدَّ فِي (سني): (كَالْجَالِسِ فِي شَارِعٍ لِمُعَامَلَةٍ) وَأَفْهَمَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ عَدَمَ اشْتِرَاطِ إِذْنِ الْإِمَامِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَلَوْ بِمَسْجِدٍ كَبِيرٍ أَوْ جَامِعٍ اغْتِيذَ الْجُلُوسُ فِيهِ بِإِذْنِهِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [البجن: ١٨] شَرْحُ م ر.

وأفهم المثنى أنه لا يُشترطُ إذن الإمام، ومحلُّه إن لم يعتدَّ ولا اشترطَ، وجُلوسُ الطالبِ بِمَحَلٍّ بين يدي المُدرِّسِ كذلك إن أفادَ أو استفادَ فيختصُّ به وإلا فلا (ولو جلسَ فيه) جُلوسًا جائزًا لا كخلفِ المقامِ المانعِ للطَّائِفِينَ من فضيلةِ سُنَّةِ الطَّوافِ ثمَّ فإنه حرامٌ على الأوجهِ وبه جزمٌ غيرُ واحدٍ وألحقوا به بسطَ السَّجادةِ وإن لم يجلسِ قالوا ويُعزِّزُ فاعِلُ ذلك مع العلمِ بمنعِهِ. ونوزعُ

المُصنَّفُ في المسجدِ هو المَثْبُوتُ في الرُّوضَةِ وأصلُها عَن العباديِّ والغزاليِّ وقال الشَّيْخَانِ: إنَّه أشبهَ بِمَاخِذِ البابِ ونَقَلَهُ في شرحِ مُسْلِمٍ عَن الأَصْحَابِ وهو المُعْتَمَدُ. وإن نوزعَ فيه. اهـ. فَوَدَّ: (وأفهم المثنى أنه لا يُشترطُ إذن من الإمام) وهو كذلك ولو لمَسْجِدٌ كبيرٌ أو جامعٌ اغتيدَ الجُلوسُ فيه بإذنه في أوجهِ الوجهَيْنِ لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [البقر: ١٨]. نهايةٌ ومُغْنِي.

فَوَدَّ: (وَالْأَشْطَرُ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ آنفًا وَفَاقًا لِشَرْحِ الرُّوضِ. فَوَدَّ: (بِمَحَلٍّ) فِي مَدْرَسَةٍ أَوْ مَسْجِدٍ. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (بَيْنَ يَدَيِ الْمُدْرِسِ) أَي أَوْ الْمُعِيدِ وَيُظْهِرُ أَوْ الْمُرْشِدَ فِي التَّوَجُّهِ. فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَي كَالْجُلُوسِ لِلإِقْرَاءِ أَوْ الإِفْتَاءِ أَوْ كَالْجُلُوسِ فِي الشَّارِعِ. فَوَدَّ: (إِنْ أَفَادَ الْخ) ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ وَلَوْ مَسَائِلَ قَلِيلَةً أَوْ مَسْأَلَةً قَلِيلًا مَلَّ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. فَوَدَّ: (وَالْأَي) بَأَنَّ كَانَ لَا يَقِيدُ وَلَا يَسْتَفِيدُ. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (جُلُوسًا جَائِزًا) ذَكَرَهُ ش عَن الشَّارِحِ وَأَقْرَبُهُ.

فَوَدَّ: (لَا كَخَلْفِ الْمَقَامِ) أَي كَالْجُلُوسِ خَلْفَ الْمَقَامِ وَأَدْخَلَ بِالْكَافِ الْجُلُوسَ تَحْتَ الْمِيزَابِ وَنَحْوِهِ مِمَّا عَيْتَهُ الشَّارِعُ لِصَلَاةِ الطَّوَافِ مِنْ حَيْثُ الْأَفْضَلِيَّةُ.

فَوَدَّ: (لَا كَخَلْفِ الْمَقَامِ الْمَانِعِ الْخ) أَقُولُ: وَكَمَا يُمْنَعُ مِنَ الْجُلُوسِ خَلْفَ الْمَقَامِ عَلَى مَا ذَكَرَ يُمْنَعُ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْمَحْرَابِ وَقَدْ صَلَاةُ الْإِمَامِ فِيهِ وَكَذَا مِنَ الْجُلُوسِ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ جُلُوسُهُ يُمْنَعُ غَيْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ أَوْ يَقْطَعُ الصَّفَّ عَنِ الْمُصَلِّينَ وَلَا يَتَّعَدُّ أَنْ يَلْحَقَ بِذَلِكَ مَا لَوْ اعْتَادَ النَّاسُ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَسْجِدِ مَعَ إِمْكَانِهَا فِي غَيْرِهِ فَيُزَعِّجُ مِنْهُ مَنْ أَرَادَ لِيَجْلُوسَ فِيهِ فِي وَقْتِ يَفُوتُ عَلَى النَّاسِ الْجَمَاعَةَ فِيهِ. اهـ. ع ش. عبارةُ السَّيِّدِ الْبَطَّاحِ فِي شَرْحِ مَنَاسِكَ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ صَالِحِ الرَّئِيسِ وَيَحْرُمُ بَسْطُ السَّجَادَةِ وَالْجُلُوسُ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي كَثُرَ طُرُوقُ الطَّائِفِينَ لَهُ لِأَجْلِ سُنَّةِ الطَّوَافِ وَيُزَعِّجُ مَنْ جَلَسَ فِي ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ يُمْنَعُ غَيْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ حَيْثُ كَانَ عَالِمًا عَامِدًا وَيُنْهَى السَّجَادَةُ بِنَحْوِ رِجْلِهِ وَمِثْلُ الْمَقَامِ تَحْتَ الْمِيزَابِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ وَالْمَحْرَابِ عِنْدَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَحُضُورِ الْإِمَامِ وَمِثْلُ ذَلِكَ الرُّوضَةُ الشَّرِيفَةُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَحْجَرًا لِلْبَقْعِ الْفَاضِلَةِ الْمَطْلُوبِ فِيهَا الصَّلَاةُ. اهـ. فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ) أَي الْجُلُوسَ خَلْفَ الْمَقَامِ الْمَانِعِ الْخ.

فَوَدَّ: (وَبِهِ جَزَمٌ) أَي بِالتَّحْرِيمِ. فَوَدَّ: (وَالْحَقُّوْا بِهِ) أَي بِالْجُلُوسِ خَلْفَ الْمَقَامِ. فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَي الْجُلُوسِ.

فَوَدَّ: (وَالْأَشْطَرُ) هُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ بَلَا تَرْجِيحٍ فِي الرُّوضِ وَفِي شَرْحِهِ أَنَّهُ الْأَوْجَهُ وَالثَّانِي لَا يُشْتَرَطُ؛ لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ تَعَالَى وَاعْتَمَدَهُ م ر.

في تحريم الجلوس بما لا يُجدي ومنه الترديد في المراد بخلف المقام ويُردُّ بأنَّ المراد به ما يصدق عليه ذلك عرفاً كما هو ظاهر وأنه موضع من المسجد فكيف يُعطلُ عرفاً وُضِعَ المسجد له وإنَّ صلاة سنَّة الطواف لا تختصُّ به؟ ويُردُّ بأنه امتاز عن بقية أجزاء المسجد بكون الشارع عيّنه من حيث الأفضلية لهذه الصلاة ووقوف إمام الجماعة فيه فلم يجز لأحد تفويته بجلوس بل ولا صلاة لم يُعيَّنه الشارع لهما من حيث الأفضلية وأنه يلزم عليه تعطيل محل من المسجد عن العبادة فيه لاحتمال فعل عبادة أخرى ويُردُّ بأنَّ محل التحريم كما تفرَّز في الجلوس فيه في وقت يحتاج الطائفون لصلاة سنَّة الطواف فيه، والكلام في جلوس لغير دعاء عقب سنَّة الطواف؛ لأنه من توابعها (لصلاة)

□ قوله: (بما لا يُجدي) متعلّق بتوزّع. □ وقوله: (ومنه) أي مما لا يُجدي. □ وقوله: (الترديد في المراد إلخ) يعني أنَّ التَّحريمَ يُجْعَلُ التَّاسِ مُتَرَدِّدِينَ في الموضع الذي يُرادُ بخلف المقام فلا تَعَيَّنَ لموضع حتَّى يتعلّق به التَّحريمُ. اهـ. كُرْدِي. □ قوله: (ما يصدق عليه ذلك عرفاً) وضبطه بعض المتأخّرين بلاثمانيّة ذراع أخذاً من مقام المأموم مع الإمام. اهـ. الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحٌ. □ قوله: (وأنه موضع إلخ) كقوله بعدُ وأنه يلزم إلخ معطوف على ما من قوله بما لا يُجدي ش. اهـ. سم ويصحّ عطفهما على قوله الترديد بل هو الأقرب. □ قوله: (وإن صلاة سنَّة الطواف إلخ) حال من نائب فاعل يُعطلُ. □ قوله: (ووقوف إمام إلخ) أي ولو قوف إلخ. □ قوله: (تفويته) أي ما ذكّر من صلاة الطواف ووقوف الإمام ويجوز إزجاع الضمير إلى خلف المقام. □ قوله: (لم يُعيَّنه الشارع لهما) كصلاة التفل مثلاً والجلوس للإعتكاف مثلاً. اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ. □ قوله: (لهما) أي الجلوس والصلاة. □ قوله: (في الجلوس فيه إلخ) خبران. □ قوله: (والكلام إلخ) مُسْتَأْنَفٌ. □ قوله: (لأنه إلخ) عِلَّةٌ لاستثناء جلوس الدعاء، والضمير للدعاء..

□ قوله (السّي): (لصلاة) أو استماع حديث أو غط. اهـ. نهاية زاد المُغْنِي أو قراءة في لوح مثلاً وكذا من يطالع مُتَفَرِّداً بخلاف من يطالع لغيره. اهـ. قال ع ش. قوله: م ر. أو استماع حديث إلخ خَرَجَ بالاستماع ما لو جلس لتعلّمه بأن قرأه على وجه يُبَيِّنُ فيه العلل ومعاني الأحاديث فإنّه حينئذٍ من العلم الشرعي وقد تقدّم أنَّ الجالس له يصير أحقّ به ومثله في عدم الاستحقاق بالطريق الأولى ما اعتاده بعض الفقهاء من اتّخاذ موضع من المسجد للذكر في كلِّ جُمُعَةٍ مثلاً، فإذا اجتمعوا نظروا إن ترتّب على اجتماعهم على الهيئة المخصوصة تشويش على أهل المسجد في صلاتهم أو قراءتهم منعوا مطلقاً وإلا لم يُمنعوا ما داموا مُجْتَمِعِينَ فيه فإن فارقه سَقَطَ حَقُّهم حتّى لو عادوا في نظيره من الجُمُعَةِ الأخرى

□ قوله: (وأنه موضع إلخ) هو كقوله بعدُ وأنه يلزم إلخ معطوف على ما من قوله بما لا يُجدي شرح م ر. □ قوله في (السّي): (لصلاة) أو استماع حديث أو غط سواء كان له عادة بالجلوس بقرب كبير المجلس وانتفع الحاضرون بقربه منه لعلّمه ونحوه أم لا كما رجّحه في الروضة شرح م ر.

ولو قبل دخول وقتها وظاهر أن مثلها كل عبادة قاصِرْ نفعها عليه كقراءة أو ذكر صار أحق به فيها ولو صبيًا في الصف الأول و (لم يصير أحق به في) صلاة (غيرها)؛ لأن لزوم بُقعة مُعَيَّنة للصلاة غير مطلوب بل ورد النهي عنه وحيث فلا نظر لأفضلية الصف الأول؛ لأن ذلك لم ينحصر في بُقعة بعينها ولا لأفضلية القرب من الإمام أو جهة اليمين وإن انحصر في موضع بعينه لما تقرر من النهي الشامل لهذه الصورة فزال اختصاصه عنها لِمَفَارَقَتِهَا بعد الصلاة حتى لا يَأْلَفُهَا فَيَقَعَ في رياء ونحوه وبه يُفَرَّقُ بين هذا وما مر في مقاعد الأسواق إذ أعيان البقع فيها مقصودة يَخْتَلِفُ بها الغرض ولا كذلك هنا وأما الجواب بأنه لو ترك له موضعه لزم

فَوَجَدُوا غَيْرَهُمْ سَبَقَهُمْ إِلَيْهِ لَمْ يَجْزُ لَهُمْ إِقَامَتُهُ مِنْهُ. اهـ. فَوُدَّ: (ولو قبل دخول وقتها) كذا في النهاية والمُعْنَى. فَوُدَّ: (كل عبادة قاصِرْ إلخ) منه الاغتكاك وسيأتي ما فيه. اهـ. سم. فَوُدَّ: (كقراءة إلخ) مع قوله الآتي فلو فارقته إلخ يُفِيدُ أَنَّ مَنْ جَلَسَ فِي مَوْضِعٍ لِقِرَاءَةٍ أَوْ ذَكَرَ ثُمَّ فَارَقَهُ لِحَاجَةٍ لِيَعُودَ لَمْ يَنْقَطِعْ حَقُّهُ، وَلَهُ أَنْ يُقِيمَ مَنْ جَلَسَ مَكَانَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ الَّذِي أَرَادَ شُغْلَهُ بِتِلْكَ الْقِرَاءَةِ لَا فِي وَقْتٍ آخَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَمِنْهُ مَا اعْتِيدَ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الْمَصَاحِفِ الَّتِي تَوْضَعُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوْ رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهَا فَلَوْ أَخَذْتُ مَنْ يُرِيدُ الْقِرَاءَةَ فِيهِ فَقَامَ لِيَتَطَهَّرَ لَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ مِنْهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ مَتَاعَهُ فِيهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ انْتَهَتْ قِرَاءَتُهُ فِي يَوْمٍ ففَارَقَهُ ثُمَّ عَادَ فَلَا حَقَّ لَهُ. اهـ. ع. ش. فَوُدَّ: (صار أحق به إلخ) جواب قول المتن ولو جلس فيه. فَوُدَّ: (فيها) أي في الصلاة ونحوها مما مر. فَوُدَّ: (ولو صبيًا) إلى قوله، وأما الجواب في المعنى لإلا قوله أو جهة اليمين إلى وبه يُفَرَّقُ وإلى قول المتن ليعود في النهاية.

فَوُدَّ: (في صلاة إلخ) أي ونحوها مما مر. اهـ. نِهَآيَةُ. فَوُدَّ: (لِلصلاة) أي ونحوها. فَوُدَّ: (وحيث لا) أي حين إذ ورد النهي عنه (فلا نظر إلخ) هذا جواب عن اعتراض الرافعي بأن ثوابها في الصف الأول أكثر. اهـ. نِهَآيَةُ. فَوُدَّ: (أو جهة اليمين) عُطِفَ عَلَى الْقُرْبِ. فَوُدَّ: (لما تقرر إلخ) ولأن له طريقًا إلى تحصيله بالسبب الذي طلبه الشارع. اهـ. مُعْنَى. فَوُدَّ: (لهذه الصورة) أي القرب أو جهة اليمين.

فَوُدَّ: (عنها) أي البقعة. فَوُدَّ: (لما يَأْلَفُهَا إلخ) الأولى تَعَلُّقُهُ بقوله غير مطلوب بل ورد النهي عنه ويَحْتَمَلُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بقوله فزال اختصاصه إلخ. فَوُدَّ: (وبه يُفَرَّقُ) أي بعدم اختلاف بقاع المسجد الذي أفاده النهي المذكور عبارة النهاية وفارق مقاعد الأسواق بأن غرض المعاملة يَخْتَلِفُ باختلافها، والصلاة ببقاع المسجد لا تَخْتَلِفُ. اهـ.

فَوُدَّ: (مقصود يَخْتَلِفُ بها الغرض) أي مع عدم التهي. اهـ. سم. فَوُدَّ: (وأما الجواب) أي عن

فَوُدَّ: (كل عبادة قاصِرْ نفعها عليه) منه الاغتكاك وسيأتي ما فيه. فَوُدَّ: (كقراءة) هذا مع قوله الآتي فلو فارقته إلخ يُفِيدُ أَنَّ مَنْ جَلَسَ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَسْجِدِ لِقِرَاءَةٍ أَوْ ذَكَرَ ثُمَّ فَارَقَهُ لِحَاجَةٍ لِيَعُودَ لَمْ يَنْقَطِعْ حَقُّهُ وَلَهُ أَنْ يُقِيمَ مَنْ جَلَسَ مَكَانَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ الَّذِي أَرَادَ شُغْلَهُ بِتِلْكَ الْقِرَاءَةِ لَا فِي وَقْتٍ آخَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوُدَّ: (مقصود يَخْتَلِفُ بها للغرض) أي مع عدم التهي. فَوُدَّ: (وأما الجواب) بأنه لو ترك إلخ) قد

إِذْخَالَ نَقْصَ بَقْطَعِ الصَّفِّ لَوْ لَمْ يَأْتِ إِلَّا بَعْدَ الْإِحْرَامِ فَيُرَدُّ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ قَائِلُهُ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ مَجِيئِهِ قَبْلَ الْإِقَامَةِ فَيَبْقَى حَقُّهُ وَبَيْنَ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْهَا فَيَبْطُلَ حَقُّهُ وَهُمْ لَمْ يَقُولُوا بِذَلِكَ (فَلَوْ فَارَقَهُ) وَلَوْ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ (لِحَاجَةِ) كِتَابِيَةِ دَاعٍ وَتَجْدِيدِ وَضُوءٍ (لِلْعُودَةِ) أَوْ لَا بِقَصْدِ شَيْءٍ فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ (لَمْ يَبْطُلْ اخْتِصَاصُهُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ فِي الْأَصَحِّ) فَيَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ الْعَالِمُ بِهِ الْجُلُوسُ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ ظَنٍّ رِضَاهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (وَأَنْ لَمْ يَتْرُكْ إِزَارَهُ) فِيهِ لِيُخْبِرَ مُسْلِمُ السَّابِقِ آتِفًا

اعْتَراضُ الرَّافِعِيِّ الْمُشَارِ إِلَى رَدِّهِ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَحَيْثُ فَلَا تَنْظُرُ إلَخ. هـ. قَوْلُهُ: (إِذْخَالَ نَقْصِ) أَيِ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِهَا وَمَجِيئِهِ فِي أَثْنَائِهَا لَا يَجْزِي الْخَلْلَ الْوَاقِعَ فِي أَرْلِهَا. اهـ. نِهَآيَةُ. هـ. قَوْلُهُ: (قَائِلُهُ) أَيِ ذَلِكَ الْجَوَابِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ) أَيِ وَقُرْبَ دُخُولِ وَقْتِهِ بَحِثْ يَعُدُّ مُنْتَظِرًا لِلصَّلَاةِ حَلْبِي زَادَ الْقَلْبِي لَا نَحْوَ بَعْدِ صُبْحٍ لَا يَنْتَظَرُ ظُهُورَ إِلَّا إِنْ اسْتَمَرَّ جَالِسًا اهـ. بُخَيْرِي. هـ. قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ وَالنِّهَآيَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَتَجْدِيدِ وَضُوءٍ) وَقَضَاءِ حَاجَةِ رُعَافِ نِهَآيَةِ وَمُغْنِي وَمَثَلُهَا فِيمَا يَظْهَرُ خُضُورُ الدَّرْسِ وَالطَّوَافِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَخْذًا مِمَّا مَرَّ) أَيِ فِي الْجُلُوسِ فِي الشَّارِعِ. اهـ. سَم.

هـ. قَوْلُ (لِسَيِّ): (فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ) وَمَا أُلْحَقَ بِهَا. اهـ. نِهَآيَةُ أَيِ مِمَّا اعْتِيدَ فَعَلُهُ بَعْدَ الصَّلَاةِ مِنَ الْإِشْغَالِ بِالْأَذْكَارِ وَنَحْوِهَا أَوْ الْمُرَادُ مِنْهُ اسْتِمَاعُ الْحَدِيثِ وَالْوَعْظَ وَنَحْوَهُمَا وَمَثَلُهُ مَا لَوْ أَرَادَ صَلَاةَ الضُّحَى أَوْ الْوُتْرَ فَقَعَلَ بَعْضَهَا ثُمَّ طَرَأَتْ لَهُ حَاجَةٌ فَلَا يَنْقَطِعُ حَقُّهُ بِذَهَابِهَا إِلَيْهَا إِلَّا أَنَّهَُا كُلُّهَا تُعَدُّ صَلَاةً وَاحِدَةً وَيَتَّبِعِي أَنَّ التَّقْلَ الْمَطْلُوقَ مِثْلُ ذَلِكَ. اهـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (فَيَحْرُمُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا يُفْهَمُ فِي النِّهَآيَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (فَيَحْرُمُ) عَلَى غَيْرِهِ الْجُلُوسُ فِيهِ (إِلَخ) وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ الْجُلُوسَ عَلَى وَجْهِ لِمَنْعِهِ مِنْهُ إِذَا جَاءَ، أَمَّا إِذَا جَلَسَ عَلَى وَجْهِ أَنَّهُ إِذَا جَاءَ قَامَ لَهُ عَنْهُ فَلَا وَجْهَ لِمَنْعِهِ مِنْ ذَلِكَ سَمَ عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَيَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يُؤَدِّ جُلُوسُهُ فِيهِ إِلَى امْتِنَاعِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَجِيءِ لَهُ حَيَاءً أَوْ خَوْفًا وَلَا امْتِنَاعَ. اهـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (لِيُخْبِرَ مُسْلِمُ السَّابِقِ (إِلَخ) وَقَوْلُ الرَّزْكَانِيِّ يَتَّبِعِي أَنْ يُسْتَنْتَى مِنْ حَقِّ السَّبْقِ مَا لَوْ قَعَدَ خَلْفَ الْإِمَامِ وَلَيْسَ أَهْلًا لِلِاسْتِخْلَافِ أَوْ كَانَ ثُمَّ هُوَ أَحَقُّ مِنْهُ بِالْإِمَامَةِ فَيُؤَخَّرُ وَيُقَدَّمُ الْأَحَقُّ مَوْضِعَهُ لِيُخْبِرَ «لِيَلْتَنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَخْلَامِ وَالتَّهْيِ» مَنْعُوقٌ إِذَا الصَّبِيُّ إِذَا سَبَقَ إِلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ لَا يُؤَخَّرُ. اهـ. مُغْنِي وَكَذَا فِي النِّهَآيَةِ إِلَّا أَنَّهُ عَمَلٌ بِقَوْلِهِ إِذَا اسْتِخْلَافٌ نَادِرٌ وَلَا يَخْتَصُّ بِمَنْ هُوَ خَلْفُهُ وَكَيْفَ يَتْرُكُ حَقَّ ثَابِتٍ لِمُتَوَقِّعٍ عَلَى أَنَّ عُمُومَ

يُعْتَبَرُ الْمُحِبُّ الْمَظْنَّةُ فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ مَا أَوْرَدَهُ الشَّارِحُ. هـ. قَوْلُهُ: (أَخْذًا مِمَّا مَرَّ) أَيِ فِي الْجُلُوسِ فِي الشَّارِعِ. هـ. قَوْلُهُ فِي (لِسَيِّ): (فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ) وَمَا أُلْحَقَ بِهَا شَرْحُ م. ر. هـ. قَوْلُهُ: (فَيَحْرُمُ عَلَى غَيْرِ الْعَالِمِ بِهِ الْجُلُوسُ (إِلَخ) كَذَا شَرْحُ م. ر. وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ الْجُلُوسَ عَلَى وَجْهِ مَنْعِهِ مِنْهُ إِذَا جَاءَ، أَمَّا إِذَا جَلَسَ عَلَى وَجْهِ أَنَّهُ إِذَا جَاءَ قَامَ لَهُ عَنْهُ فَلَا وَجْهَ لِمَنْعِهِ مِنْ ذَلِكَ.

نعم إن أقيمت الصلاة وأتصّلت الصفوف فالوجه كما بحثه الأذرعِي سُدَّ الصَّفُّ مكانه أي وإن كان له سجادة فينتحيتها برجله من غير أن يرفعها بها عن الأرض لِقَلَّا تدخل في ضَمَانِهِ كما يُفهمه بالأولى قول البَغَوِي أنه لو وضع رجله على شيء مطروح مُتَحَامِلًا ضَمِنَهُ لِقُوَّةِ استيلائه عليه حيثُ لَكُنْ خالفه المَتَوَلِّي. فقال لو رفعه برجله ليعرف جُنْسه ولم يأخذه فضاغ لم يضمنه؛ لأنه لم يحصل في يده وأيد شارح هذا بأن رفع السجادة برجله غير مُضْمِنٍ. اهـ. وفيه نظر؛ لأن صورته من جزئيات ما قاله المَتَوَلِّي إلا أن يثبت عن الأصحاب أنهم صرحوا بما ذكر فيها فيكون مُضْمِنًا لما أفهمه كلام البَغَوِي، أمّا إذا فارقه لا لعذر أو به لا ليعود فيبطل حقه مُطْلَقًا وخرج بالصلاة مجلوسه لاعتكاف فإن لم ينو مدة بطل حقه بخروجه ولو لحاجة

كلامهم صريح في ردّه ولا شاهد له في الخبر. اهـ. قوله: (نعم) إلى قوله من غير أن يرفعه في المُعْنَى. قوله: (فالوجه كما بحثه الأذرعِي سُدَّ النصف إلخ). وإن عليم حضوره فيها؛ لأنه لا يُجْزَى الخلل الواقع قبله. اهـ. بُجْزِي عَنِ الْقَلْبِيَّ. قوله: (أي وإن كان إلخ) عبارة النهاية ولا عبرة كما أفهمه كلام المُصَنِّف بقرش سجادة له قبل حضوره فَلْيُغَيِّرْ تَنَحُّيَهَا بِرَجْلِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْفَعَهَا إلخ. قوله: (أي وإن كان له سجادة فينتحيتها إلخ) ولو قيل بحرمة قرش له قيل حضوره كما يفعل بالروضة الشريفة وخلف المقام لم ينعُد لما فيه من التضييق وتحجير المسجد. اهـ. نهاية. قوله: (سجادة) أي بسطها في مسجد مثلاً ومضى أو بسطت له. اهـ. مُعْنَى. قوله: (من غير أن يرفعها بها إلخ) قضيتها عدم جواز ذلك. وقوله: (لئلا تدخل إلخ) يقتضي خلافه وهو الظاهر لأنها وضعت بغير حق فلا مانع من إزالتها وإن دخلت في ضَمَانِهِ. اهـ. ع. ش. قوله: (لو رفعة) أي الشيء المطروح. قوله: (هذا) أي قول المَتَوَلِّي. قوله: (وفيه نظر) أي التأييد بما ذكر. قوله: (لأن صورتها) أي السجادة (من جزئيات إلخ) أي ففي تأييد قول المَتَوَلِّي بها مصادرة. قوله: (بما ذكر فيها) أي السجادة. قوله: (فيكون) أي ما ذكر فيها. قوله: (أما إذا فارقه لا لعذر إلخ) مُحْتَرَزُ قول المثنى لحاجة ليعود. قوله: (لا ليعود) قياس ما بحثه أن يقول بقصد أن لا يعود. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قوله: (وخرج بالصلاة) إلى المثنى في النهاية والمُعْنَى إلّا قوله فائدة إلى ويُمْنَعُ. قوله: (فإن لم ينو مدة إلخ) قد يؤخذ من هذا التفصيل في الاعتكاف أنه لو جلس لقراءة مثلاً فإن لم ينو قدراً بطل حقه بمفارقة وإلا لم يبطل بذلك بل يبقى حقه إلى الإتيان بما قصده وإن خرج لحاجة وعاد. اهـ. سم وقوله: وإن خرج إلخ المناسِبُ إسقاط الواو. قوله: (بطل حقه بخروجه) ظاهره وإن نوى العود حالة الخروج وقد مرَّ في باب الاعتكاف أنه إذا خرج على نية أن يعود لم يحتج إلى تجديد نية إذا عاد وعليه فينبغي أن لا يبطل حقه في هذه الحالة. اهـ. ع. ش.

قوله: (لئلا يدخل في ضَمَانِهِ إلخ) كذا م. ر. قوله: (فإن لم ينو مدة إلخ) قد يؤخذ من هذا التفصيل في الاعتكاف أنه لو جلس لقراءة مثلاً فإن لم ينو قدراً بطل حقه بمفارقة وإلا لم يبطل بذلك بل يبقى حقه

وإلا لم يَبْطُل حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ أَثْنَاءَهَا لِحَاجَةٍ.
 (فائدة) أَفْتَى الْقَفَالُ بِمَنْعِ تَعْلِيمِ الصَّبِيَّانِ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ لِإِضْرَارِهِمْ بِهِ وَكَأَنَّهُ فِي غَيْرِ
 كَامِلِي التَّمْيِيزِ إِذَا صَانَهُمُ الْمُعَلِّمُ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِالْمَسْجِدِ وَيُمْنَعُ جَالِسٌ بِهِ اتَّخَذَهُ لِنَحْوِ بَيْعٍ أَوْ
 حِرْفَةٍ وَمُسْتَطَرِقٍ لِحَلْفَةٍ عِلْمٍ. (وَلَوْ سَبَقَ رَجُلٌ إِلَى مَوْضِعٍ مِنْ رِبَاطٍ) وَهُوَ مَا يُقْنَى لِنَحْوِ سُكْنَى
 الْمُحْتَاجِينَ فِيهِ وَاشْتَهَرَ عُرْفًا فِي الزَاوِيَةِ وَأَنَّهَا قَدْ تُرَادَفُ الْمَسْجِدَ وَقَدْ تُرَادَفُ الْمَدْرَسَةَ وَقَدْ
 تُرَادَفُ الرِّبَاطَ فَيُعْمَلُ فِيهَا بِغُرْفٍ مَحَلِّهَا الْمُطَرَّدُ وَإِلَّا فَيُغْرَفُ أَقْرَبَ مَحَلٍّ إِلَيْهِ كَمَا هُوَ قِيَاسُ
 نَظَائِرِهِ (مُسَبَّل) وَفِيهِ شَرْطٌ مَنْ يَدْخُلُهُ وَكَذَا الْبَاقِي (أَوْ فِقِيَّةً إِلَى مَدْرَسَةٍ) أَوْ مُتَعَلِّمٌ قُرْآنَ إِلَى مَا بُنِيَ

قوله: (وَالَا لَمْ يَبْطُلُ الْخ) عبارة المُغْنِي وَلَوْ نَوَى اغْتِكَافَ أَيَّامٍ فِي الْمَسْجِدِ فَخَرَجَ لِمَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ
 لَهُ فِي الْاِغْتِكَافِ وَعَادَ كَانَ أَحَقَّ بِمَوْضِعِهِ وَخُرُوجِهِ لِغَيْرِ ذَلِكَ نَاسِيًا كَذَلِكَ كَمَا بَحَثَهُ شَيْخُنَا. اهـ.
 وقوله: وَخُرُوجُهُ الْخ فِي النَّهْيَةِ مِثْلُهُ. قوله: (وَكَأَنَّهُ) أَيِ إِفْتَاءِ الْقَفَالِ. قوله: (إِذَا صَانَهُمْ) أَيِ كَامِلِي
 التَّمْيِيزِ.

قوله: (وَيُمْنَعُ) أَيِ نَذَبًا. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ وَيُنْدَبُ مَنَعُ مَنْ يَجْلِسُ فِي الْمَسْجِدِ لِمُبَاعَةٍ
 وَحِرْفَةٍ إِذْ حُرْمَتُهُ تَأْبَى اتِّخَاذَهُ حَانُوتًا وَلَا يَجُوزُ الْاِزْتِفَاقُ بِحَرِيمِ الْمَسْجِدِ إِذَا أَضَرَ بِأَهْلِهِ وَيُنْدَبُ مَنَعُ
 النَّاسِ مِنْ اسْتِطْرَاقِ حِلَقِ الْقُرَاءِ وَالْفَقَهَاءِ فِي الْجَوَامِعِ وَغَيْرِهَا تَوْقِيرًا لَهُمْ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مَنْ
 يَجْلِسُ أَيِ مَثَلًا وَقَوْلُهُ: أَوْ حِرْفَةٍ أَيِ لَا تَلِيقُ بِالْمَسْجِدِ كَخِيَاطَةٍ بِخِلَافِ نَسْخِ كُتُبِ الْعِلْمِ وَنَحْوِهَا وَقَوْلُهُ:
 وَلَا يَجُوزُ الْاِزْتِفَاقُ الْخ أَيِ يَحْرُمُ جُلُوسُهُ حَيْثُ لَدِ الْإِضْرَارِ الْمَذْكُورِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: بِخِلَافِ نَسْخِ الْخ قَدْ
 يُخَالِفُ قَوْلَ السَّيِّدِ عَمَرُ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: لِنَحْوِ بَيْعٍ صَادِقٍ بَيْنَ الْكُتُبِ وَالْمَصَاحِفِ، وَقَوْلُهُ: وَحِرْفَةٍ صَادِقٌ
 بِالْكِتَابِ وَهُوَ وَاضِحٌ فِيهِمَا وَإِنْ عَمَّتْ بِهِمَا الْبَلَوَى. اهـ. إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ الْأَوَّلُ عَلَى النَّسْخِ لِنَفْسِهِ بِلَا قَصْدٍ
 نَحْوِ الْبَيْعِ أَوْ لِغَيْرِهِ بِلَا قَصْدٍ عَوَضٍ وَيُحْمَلُ الثَّانِي عَلَى خِلَافِهِ أَوْ عَلَى نَسْخِ نَحْوِ الْعُرُوضِ وَالْقَصَصِ
 الْغَيْرِ الصَّادِقَةِ.

قوله: (سَبَقَ رَجُلٌ) أَيِ مَثَلًا. قوله: (فَيُعْمَلُ فِيهَا الْخ) يَعْنِي لَوْ قَالَ شَخْصٌ جَعَلْتُ هَذِهِ
 الْبُقْعَةَ زَاوِيَةً يُعْمَلُ بِغُرْفٍ مَحَلِّهَا بِأَنَّ الزَاوِيَةَ تُطْلَقُ فِي ذَلِكَ عَلَى أَيِّ مِنْهَا. اهـ. كُرْدِي. قوله: (وَفِيهِ
 شَرْطٌ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَهِيَ بِالْعَجْمِيَّةِ دِيَارُ الصَّوْفِيَّةِ. قوله: (وَفِيهِ الْخ) أَيِ مَنْ سَبَقَ إِلَى
 ذَلِكَ.

إِلَى الْإِثْنَانِ بِمَا قَصَدَهُ وَإِنْ خَرَجَ لِحَاجَةٍ وَعَادَ. قوله: (وَالَا لَمْ يَبْطُلُ حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ أَثْنَاءَهَا لِحَاجَةٍ) زَادَ م
 ر فِي شَرْحِهِ كَمَا لَوْ خَرَجَ لِغَيْرِهَا نَاسِيًا كَمَا بَحَثَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ اهـ وَعِبَارَةُ الرَّوْضَةِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ لَهُ
 الْاِخْتِصَاصُ بِمَوْضِعِهِ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ إِنْ كَانَ اغْتِكَافًا مُطْلَقًا الْخ. قوله: (وَيُمْنَعُ جَالِسٌ بِهِ) أَيِ
 نَذَبًا كَمَا فِي شَرْحِ م ر وَفِيهِ أَيْضًا وَمِنْ الْاِزْتِفَاعِ بِحَرِيمِهِ أَضَرَ بِأَهْلِهِ.

له (أو صوفي إلى خائفاه) وهي بالعجمية ديار الصوفية (لم يُزَعَج ولم يَطْلُ حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ لِشِرَاءِ حَاجَةٍ وَنَحْوِهِ) مِنَ الْأَعْدَاءِ وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ مَتَاعًا وَلَا نَائِبًا لِعُمُومِ خَبَرِ مُسْلِمٍ وَقَيِّدِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ نَظَرًا وَاسْتَأْذَنَهُ وَلَا فَلَا حَقَّ لَهُ عَمَلًا بِالْعُرْفِ فِي ذَلِكَ وَيُؤَافِقُهُ اعْتِبَارُ الْمُصَنِّفِ كَابِنِ الصَّلَاحِ إِذْنَهُ فِي سُكْنَى بُيُوتِ الْمَدْرَسَةِ وَلَمْ يَعْتَبِرِ الْمُتَوَلَّى إِذْنَهُ فِي ذَلِكَ وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا اعْتِيدَ عَدَمُ اعْتِبَارِهِ. وَمَتَى عَيَّنَ الْوَاقِفُ مُدَّةً لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا إِلَّا إِذَا لَمْ يُوجَدْ فِي الْبَلَدِ مَنْ هُوَ بِصِفَتِهِ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ يَشْهَدُ بَأَنَّ الْوَاقِفَ لَمْ يَزِدْ شُغُورَ مَدْرَسَتِهِ وَكَذَا كُلُّ شَرْطٍ شَهِدَ الْعُرْفَ بِتَخْصِيصِهِ قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ يُنْظَرُ إِلَى الْغَرَضِ الْمَبْنِي لَهُ وَيُعْمَلُ بِالْمُعْتَادِ الْمُطْرَدِّ فِي مِثْلِهِ حَالَةُ الْوَاقِفِ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ الْمُطْرَدَّةَ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ إِذَا عَلِمَ بِهَا تُنْزَلُ مَنْزِلَةً شَرْطُهُ

□ قَوْلُ (سَيِّ): (أَوْ صُوفِي) وَهُوَ وَاحِدُ الصُّوفِيَّةِ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (هِيَ بِالْعَجْمِيَّةِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُوَ مَكَانُ الصُّوفِيَّةِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (دِيَارُ الصُّوفِيَّةِ) الْأُولَى أَنْ يُقَالَ هِيَ لِلصُّوفِيَّةِ كَالْمَدْرَسَةِ لِلْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّهَا دَارٌ عَظِيمَةٌ تَشْتَمِلُ عَلَى مَحَلٍّ مَتَّسِعٍ يَجْتَمِعُ فِيهِ الشَّيْخُ وَمُرِيدُوهُ لِلصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا وَعَلَى أَمَاكِنَ مُخْتَصِرَةٍ يَخْتَلِي فِيهَا كُلُّ شَخْصٍ عَلَى انْفِرَادِهِ لِلذِّكْرِ وَنَحْوِهِ وَيُشَبِّهُ أَنَّهَا تُرَادَفُ الزَّوَايَةَ عِنْدَ الْعَرَبِ وَكَانَ أَضْلَاهَا خَانَةُ آكَاهِ وَمَعْنَاهُ يَبْتَثُ صَاحِبِ الْخُضُورِ وَالشُّعُورِ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا حَقِيقَةً اسْتَشْعَرُوا حَقِيقَةَ الْأَمْرِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ثُمَّ تَحَقَّقُوا وَقَامُوا بِقَضِيَّةٍ مَا عَرَفُوا. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ.

□ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ مَتَاعًا وَلَا نَائِبًا) وَلَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ أَهْلَ نَهَايَةِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي سَوَاءً أَخْلَفَ فِيهِ غَيْرَهُ أَمْ مَتَاعَهُ أَمْ لَا وَسَوَاءً أَدْخَلَهُ بِإِذْنِ الْإِمَامِ أَمْ لَا إِلَّا أَنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ أَنْ لَا يَسْكُنَ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ. اهـ. أَيْ أَوْ نَظَرِهِ أَوْ شَيْخِهِ أَوْ مَدْرَسِهِ.

□ قَوْلُهُ: (وَقَيِّدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي. (تَثْبِيهٌ): ظَاهِرُ قَوْلِهِ: لَوْ سَبَقَ الْخَ أَنَّهُ لَا يَخْتَاجُ فِي الدُّخُولِ إِلَى إِذْنِ النَّاطِرِ وَلَيْسَ مُرَادًا لِلْعُرْفِ كَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالْمُصَنِّفُ وَإِنْ حَمَلَهُ ابْنُ الْعِمَادِ عَلَى مَا إِذَا جَعَلَ الْوَاقِفُ لِلنَّاطِرِ أَنْ يُسْكِنَ مَنْ شَاءَ وَيَمْنَعُ مَنْ شَاءَ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْاِفْتِيَاءِ عَلَى النَّاطِرِ وَإِنْ سَكَنَ بَيْنًا وَغَابَ وَلَمْ تَطُلْ غَيْبَتُهُ عُرْفًا ثُمَّ عَادَ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى حَقِّهِ، وَإِنْ سَكَنَهُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ أَلْفَهُ مَعَ سَبْقِهِ إِلَيْهِ وَلَا يَمْنَعُ غَيْرُهُ مِنْ سُكْنَاهُ فِيهِ مُدَّةَ غَيْبَتِهِ عَلَى أَنْ يُفَارِقَهُ إِذَا حَضَرَ فَإِنْ طَالَتْ غَيْبَتُهُ بَطَلَ حَقُّهُ. اهـ.

□ قَوْلُهُ: (وَيُؤَافِقُهُ) أَيْ التَّقْيِيدُ الْمَذْكُورُ. □ قَوْلُهُ: (إِذْنُهُ) أَيْ النَّاطِرُ. □ قَوْلُهُ: (حَمْلُهُ) أَيْ مَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى. □ قَوْلُهُ: (وَمَتَى عَيَّنَ) إِلَى قَوْلِهِ مَا لَمْ يَنْقُصِ الْمَاءُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا إِلَى وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَقَوْلُهُ: فِي مِثْلِهِ إِلَى فَيُزَعَجُ وَقَوْلُهُ: وَصُوفِي تَرَكَ التَّعَبُّدَ. □ قَوْلُهُ: (شُغُورَ مَدْرَسَتِهِ) أَيْ خُلُوعَهَا. اهـ. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (قَالَ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ كَمَا قَالَهُ الْخ. □ قَوْلُهُ: (تُنْزَلُ مَنْزِلَةً شَرْطُهُ) إِذْ لَوْ أَرَادَ خِلَافَهُ لَذَكَرَهُ. اهـ. ع. ش.

□ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (لَمْ يُزَعَجْ) سَوَاءً أَذْنَهُ لَهُ الْإِمَامُ أَمْ لَا شَرْحُ م. ر. □ قَوْلُهُ: (وَقَيِّدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْخ) كَذَا شَرْحُ م. ر. □ قَوْلُهُ: (وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م. ر.

فَيَزْعَجُ مُتَّفَقَةً تَرَكَ التَّعَلُّمَ وَصُوفِي تَرَكَ التَّعَبُّدَ وَلَا يُزَادُ فِي رِبَاطٍ مَارَّةٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا إِنْ عَرَضَ نَحْوُ خَوْفٍ أَوْ تَلَجٍّ فَيُتَّقِي لَانْقِضَائِهِ وَلِغَيْرِ أَهْلِ الْمَدْرَسَةِ مَا اعْتِيدَ فِيهَا مِنْ نَحْوِ نَوْمٍ بِهَا وَشُرْبٍ وَطَهْرٍ مِنْ مَائِهَا مَا لَمْ يَنْقُصِ الْمَاءُ عَنْ حَاجَةِ أَهْلِهَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَأَفْهَمَ مَا ذُكِرَ فِي الْعَادَةِ أَنَّ بَطَالَهَ الْأُزْمِنَةِ الْمَعْهُودَةِ الْآنَ فِي الْمَدَارِسِ حَيْثُ لَمْ يُعْلَمَ فِيهَا شَرْطٌ وَاقِفٍ تَمْنَعُ اسْتِحْقَاقَ مَعْلُومِهَا إِلَّا إِنْ عُهِدَتْ تِلْكَ الْبَطَالَةُ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ حَالَةَ الْوَاقِفِ وَعِلْمِ بِهَا، أَمَّا خُرُوجُهَا لِغَيْرِ

قُود: (فَيَزْعَجُ مُتَّفَقَةً إلخ) عبارة الْمُغْنِي فَيَقِيمُ الطَّلِبُ فِي الْمَدْرَسَةِ الْمُوقُوفَةِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ حَتَّى يَقْضِيَ غَرْضَهُ أَوْ يَتْرِكَ التَّعَلُّمَ وَالتَّحْصِيلَ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا كَمَا قَالَه الشُّبْكِيُّ أَنَّهُ إِذَا نَزَلَ فِي مَدْرَسَةٍ أَشْخَاصٌ لِلِإِشْتِغَالِ بِالْعِلْمِ وَحُضُورِ الدَّرْسِ وَقَدَّرَ لَهُمْ مِنَ الْجَامِعِيَّةِ مَا يَسْتَوْعِبُ قَدْرَ الِازْتِمَاعِ وَفِيهَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْزَلَ زِيَادَةً عَلَيْهِمْ بِمَا يَقْضَى مَا قُدِّرَ لَهُمْ مِنَ الْمَعْلُومِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِضْرَارِ بِهِمْ وَفِي قَوَائِدِ الْمُهَذَّبِ لِلْفَارَقِيِّ يَجُوزُ لِلْفَقِيهِ الْإِقَامَةُ فِي الرِّبَاطِ وَتَنَاوُلُ مَعْلُومِهَا وَلَا يَجُوزُ لِلْمُتَّصِفِ الْقُعُودُ فِي الْمَدَارِسِ وَأَخَذَ شَيْءٌ مِنْهَا؛ لَأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي يُطْلَقُ بِهِ اسْمُ الْمُتَّصِفِ مَوْجُودٌ فِي حَقِّ الْفَقِيهِ وَمَا يُطْلَقُ بِهِ اسْمُ الْفَقِيهِ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الصُّوفِيِّ. اهـ. قُود: (فَيَزْعَجُ مُتَّفَقَةً تَرَكَ التَّعَلُّمَ إلخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ اطَّرَدَتْ الْعَادَةُ حَالَةَ الْوَاقِفِ بَعْدَ إِزْعَاجٍ مَن ذَكَرَ وَعِلْمِ بِهَا الْوَاقِفُ وَلَمْ يَذْكُرْ خِلَافَهَا فَلْيُرَاجَعْ. قُود: (إِلَّا إِنْ عَرَضَ إلخ) أَيِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ مَنْ يَجْلِسُ مَكَانَهُ إِذَا خَرَجَ أَخْذًا وَمِمَّا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَمَتَى عَيْنَ الْوَاقِفِ إلخ. اهـ. ع ش. قُود: (وَلِغَيْرِ أَهْلِ الْمَدْرَسَةِ إلخ) عبارة الْمُغْنِي وَيَجُوزُ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ دُخُولُ الْمَدَارِسِ وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَالتَّوَمُّ فِيهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا جَرَى الْعُرْفُ بِهِ لَا السُّكْنَى إِلَّا لِفَقِيهِ أَوْ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ. (فَرَعَ): التَّازِلُونَ بِمَوْضِعٍ فِي الْبَادِيَةِ فِي غَيْرِ مَرْعَى الْبَلَدِ لَا يُنْتَعُونَ وَلَا يُزَاحِمُونَ بَفَتْحِ الْحَاءِ عَلَى الْمَرْعَى وَالْمَرَاقِي إِنْ ضَاقَتْ فَإِنْ اسْتَأْذَنُوا الْإِمَامَ اسْتَطَانُوا الْبَادِيَةَ وَلَمْ يَقْضُوا نَزْلَهُمْ بَابِنِ السَّبِيلِ رَاعَى الْأَصْلَحَ فِي ذَلِكَ وَإِذَا نَزَلُوا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَهُمْ غَيْرُ مُضِرِّينَ بِالسَّابِلَةِ لَمْ يَمْنَعُهُمْ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا إِنْ ظَهَرَ فِي مَنَعِهِمْ مَضْلَحَةٌ فَلَهُ ذَلِكَ اهـ. قُود: (مَا اعْتِيدَ إلخ) وَقَعَ السُّؤَالُ هَلْ يَجُوزُ لَنَا تَمَكُّينُ الذَّمِّيِّ مِنَ التَّحْلِي وَالْإِغْتِسَالِ فِي فُسْقِيَةِ الْمَسَاجِدِ إِذَا كَانَتْ خَارِجَةً عَنِ الْمَسْجِدِ أَوْ يَمْتَنِعُ؟ وَالْجَوَابُ يَجُوزُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ؛ لَأَنَّ الْعَادَةَ الْمُطَّرَدَةَ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ إلخ فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا جَارٍ بَيْنَ النَّاسِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ فَيَحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ وَعِلْمِهِ، وَلَمْ يَشْرُطْ فِي وَفْقِهِ مَا يُخَالِفُهُ. اهـ. ع ش. أَقُولُ فِي الْأَخْذِ الْمَذْكُورِ وَفَقْتُ، بَلْ قَدْ يَنَافِي قَوْلُهُ فَيَحْمَلُ إلخ مَا يَأْتِي آيْنًا فِي مَسْأَلَةِ الْبَطَالَةِ. قُود: (مَا اعْتِيدَ فِيهَا إلخ) وَهَلْ لِلْغَيْرِ ذَلِكَ وَإِنْ مَنَعَهُ أَهْلُهَا وَهَلْ لَهُمْ الْمَنْعُ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ ضَرَرٌ يُحَرِّزُ شُوبَرِيٍّ وَالَّذِي يُؤْخَذُ مِنْ ع ش عَلَى مَا أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَشْرُطْ الْوَاقِفُ الْإِخْتِصَاصَ جَارَ دُخُولُ غَيْرِهِمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ وَإِنْ شَرَطَهُ لَمْ يَجُزْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَإِنْ صَرَّحَ بِمَنْعِ دُخُولِ غَيْرِهِمْ لَمْ يَطْرُقْ خِلَافٌ قَطْعًا أَيِ لَا يَجُوزُ وَلَوْ بِإِذْنِهِمْ. اهـ. بُجَيْرِيٌّ وَقَوْلُهُ: إِنْ لَمْ يَشْرُطْ الْوَاقِفُ إلخ أَيِ وَلَمْ تَطْرُدِ الْعَادَةُ فِي زَمَنِهِ بِالْمَنْعِ مَعَ عِلْمِهِ بِهِ أَخْذًا وَمِمَّا مَرَّ فِي الشَّرْحِ كَالْتِهَانَةِ. قُود: (اسْتِحْقَاقَ مَعْلُومِهَا) أَيِ مَعْلُومِ أَيَّامِ الْبَطَالَةِ اهـ. ع ش. قُود: (أَمَّا خُرُوجُهَا) إِلَى الْمَثَنِ فِي

عُذِرَ فَيُطْلَقُ بِهِ حَقُّهُ كَمَا لَوْ كَانَ لِعُذْرِ وَطَأَتْ غَيْبَتُهُ عُزْفًا وَلِغَيْرِهِ الْجُلُوسُ مَحَلُّهُ حَتَّى يَحْضُرَ.

(فصل) فِي بَيَانِ حُكْمِ الْأَعْيَانِ الْمُشْتَرَكَةِ

(المُعْدِنُ) هُوَ حَقِيقَةُ الْبُقْعَةِ الَّتِي أَوْدَعَهَا اللَّهُ تَعَالَى جَوْهَرًا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِغَدُونِ
أَيِّ إِقَامَةٍ مَا أَتَيْتَهُ اللَّهُ فِيهَا، وَالْمُرَادُ مَا فِيهَا (الظَاهِرُ وَهُوَ مَا يَخْرُجُ) جَوْهَرُهُ (بِلَا عِلَاجٍ) فِي بُرُوزِهِ
وَأَمَّا الْعِلَاجُ فِي تَحْصِيلِهِ (كَيْفِيَّةٌ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَيَجُوزُ فَتَحُهُ ذُهْنٌ مَعْرُوفٌ (وَكَيْتَرِيَّةٌ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ
أَصْلُهُ غَيْثٌ تَجْرِي فَإِذَا جَمَدَ مَاؤُهَا صَارَ كَيْتَرِيًّا وَأَعَزَّهُ الْأَحْمَرُ وَيُقَالُ إِنَّهُ مِنَ الْجَوْهَرِ وَلِهَذَا
يُضِيءُ فِي مَعْدِنِهِ (وَقَارٍ) أَيِ زَيْتٍ (وَمَوْفِيَاءٌ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَبِالْمَدِّ وَحُكْمِي الْقَصْرِ: شَيْءٌ يُلْقِيهِ الْمَاءُ
فِي بَعْضِ السَّوَاحِلِ فَيَجْمَدُ وَيَصِيرُ كَالْقَارِ وَقِيلَ حِجَارَةٌ سَوْدٌ بِالْيَمَنِ وَيُؤْخَذُ مِنْ عِظَامِ مَوْتَى
الْكَفَّارِ شَيْءٌ يُسَمَّى بِذَلِكَ وَهُوَ نَجَسٌ (وَبَرَامٍ)

الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ كَانَ لِعُذْرِ وَطَأَتْ غَيْبَتُهُ عُزْفًا) قَالَ فِي الْكَثَرِ وَلَوْ اتَّخَذَهُ مَسْكَنًا أَزْعَجَ مِنْهُ سَمٌ
عَلَى حَجٍّ أَيْ عَلَى خِلَافِ غَرَضِ الْوَاقِفِ مِنْ إِعْدَادِهِ لِلطَّلَبَةِ الْمُشْتَغِلِينَ بِالْعِلْمِ لَيْسْتَعِينُوا بِسُكْنَاهُ عَلَى
حُضُورِ الدَّرْسِ وَتَحْوِهِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلِغَيْرِهِ الْجُلُوسُ الْخ) أَيْ وَلَوْ خَرَجَ لِعُذْرِ وَلَمْ تَطُلْ غَيْبَتُهُ
كَمَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي.

فَضْلٌ: فِي بَيَانِ حُكْمِ الْأَعْيَانِ الْمُشْتَرَكَةِ

قَوْلُهُ: (فِي بَيَانِ حُكْمِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنَّ ضَبَاقَ فِي النَّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ (أَيِ وَهِيَ الْأَشْجَارُ) إِلَى (وَصَنِيدِ
الْبَحْرِ). وَقَوْلُهُ: (لَكِنْ أَشَارَ) إِلَى (فَالأَوَّلُ مَحْمَلُهُ). قَوْلُهُ: (فِي بَيَانِ حُكْمِ الْخ) أَيْ وَمَا يُتَّبَعُ ذَلِكَ كَقِسْمَةِ
مَاءِ الْقَنَاةِ الْمُشْتَرَكَةِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (الْأَعْيَانِ الْمُشْتَرَكَةِ) أَيْ الْمُسْتَفَادَةُ مِنَ الْأَرْضِ نَهَايَةً وَمُغْنِي.
قَوْلُهُ: (أَوْدَعَهَا) أَيْ أَوْدَعَ فِيهَا عَلَى الْحَذْفِ وَالْإِصَالِ. قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ مَا فِيهَا) أَيْ فَيَكُونُ مَجَازًا.
اهـ. ع. ش. أَيْ مُرْسَلًا مِنْ إِبْطَاقِ اسْمِ الْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِّ وَقَالَ الْمُغْنِي: وَقَدْ مَرَّ فِي زَكَاةِ الْمُغْدِنِ أَنَّهُ
يُطْلَقُ عَلَى الْمُخْرَجِ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا وَعَلَى الْبُقْعَةِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا تَسَاهُلُ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ كَمَا
قِيلَ. اهـ. قَوْلُهُ: (جَوْهَرًا) تَقْدِيرُهُ لَا يُنَاسِبُ قَوْلَهُ وَالْمُرَادُ مَا فِيهَا. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْعِلَاجُ فِي تَحْصِيلِهِ) أَيْ
وَأَمَّا الْعَمَلُ وَالسَّغْيُ فِي تَحْصِيلِهِ قَدْ يَسْهُلُ وَقَدْ لَا يَسْهُلُ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِكَسْرِ أَوَّلِهِ) إِلَى قَوْلِهِ
وَأَلْحَقَ بِهِ فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَيَجُوزُ فَتَحُهُ) أَيْ وَإِسْكَانِ الْفَاءِ فِيهِمَا. اهـ. مُغْنِي.
قَوْلُهُ: (فَإِذَا جَمَدَ) مِنْ بَابِ نَصَرَ وَدَخَلَ اهْمُخْتَارًا. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَيُقَالُ إِنَّهُ) أَيْ الْأَحْمَرُ.
قَوْلُهُ: (يُضِيءُ فِي مَعْدِنِهِ) فَإِذَا فَارَقَهُ زَالَ ضَوْؤُهُ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَيِ زَيْتٍ) وَيُقَالُ فِيهِ قَيْرٌ. اهـ.
مُغْنِي. قَوْلُهُ: (حِجَارَةٌ سَوْدٌ الْخ) خَفِيفَةٌ فِيهَا تَجْوِيفٌ اهْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (يُسَمَّى بِذَلِكَ) أَيْ وَلَيْسَ مُرَادًا
هُنَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَعَادِنِ الَّتِي تَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَهُوَ نَجَسٌ) أَيْ

قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ كَانَ لِعُذْرِ وَطَأَتْ غَيْبَتُهُ عُزْفًا) قَالَ فِي الْكَثَرِ وَلَوْ اتَّخَذَهُ مَسْكَنًا أَزْعَجَ مِنْهُ.

(فَضْلٌ: فِي بَيَانِ حُكْمِ الْأَعْيَانِ الْمُشْتَرَكَةِ)

بكسر أوله حَجَرٌ يُعْمَلُ منه قُدُورُ الطَبِيخِ (وَأَحْجَارٌ رَحَا) وَجِصٌّ وَنُورَةٌ وَمَدَرٌ وَنَحْوُ يَاقُوتٍ وَكُحْلٍ وَمِلْحٍ مَائِيٍّ وَجَبَلِيٍّ لَمْ يُخَوِّجْ إِلَى حَفِيرٍ وَتَعَبٍ وَالْحَقُّ بِهِ قِطْعَةٌ نَحْوِ ذَهَبٍ أَظْهَرُهَا السَّيْلُ مِنْ مَعْدِنٍ (لَا يَمْلِكُ) ثِقَّةٌ وَنَيْلًا (بِالْإِحْيَاءِ) لِمَنْ عَلِمَهُ قَبْلَ إِحْيَائِهِ (وَلَا يَثْبُتُ فِيهِ اخْتِصَاصٌ بِتَحْجِيرٍ وَلَا إِقْطَاعٍ) بِالرَّفْعِ مِنْ سُلْطَانٍ بَلْ هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ كَالْمَاءِ وَالْكَلِّ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ ﷺ «أَقْطَعَ رَجُلًا مِلْحًا مَرَبٌ أَيْ مَدِينَةً قُرْبَ صَنْعَاءَ كَانَتْ بِهَا بَلْقَيْشٌ فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ كَالْمَاءِ الْعِدُّ أَيْ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ لَا انْقِطَاعَ لِمَنْبِعِهِ قَالَ: فَلَا إِذْنَ» وَلِلْإِجْمَاعِ عَلَى مَنْعِ إِقْطَاعِ مَشَارِعِ الْمَاءِ وَهَذَا مِثْلُهَا بِجَمَاعِ الْحَاجَةِ الْعَامَّةِ وَأَخَذَهَا بِغَيْرِ عَمَلٍ وَيَمْتَنِعُ أَيْضًا إِقْطَاعُ وَتَحْجِيرُ أَرْضٍ لِأَخِذٍ نَحْوِ حَطْبِهَا أَوْ صَيْدِهَا وَبِرَكَّةٍ لِأَخِذٍ سَمَكِهَا وَفِي الْأَنْوَارِ وَمَنْ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ النَّاسِ

مُتَجَسِّسٌ . اهـ . نِهَايَةٌ . قُودُ: (لَمْ يُخَوِّجْ إلخ) أَيْ الْمِلْحُ وَسَيَذْكُرُ مُخْتَرَزَهُ . قُودُ: (وَالْحَقُّ بِهِ) أَيْ الْمَعْدِنِ الظَّاهِرِ ش وَكُزْدِيٍّ .

قَوْلُ (سَيِ): (لَا يَمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ) خَبَرَ قَوْلَهُ الْمَعْدِنُ . قُودُ: (وَلَا يَثْبُتُ فِيهِ اخْتِصَاصٌ إلخ) مَغْطُوفٌ عَلَى هَذَا الْخَبَرِ . اهـ . مُغْنِي . قُودُ: (لِمَنْ عَلِمَهُ إلخ) سَيَذْكُرُ مُخْتَرَزَهُ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنْ ضَاقَ إلخ . قُودُ: (بِالرَّفْعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلِلْإِجْمَاعِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَيْ فَقَالَ وَقَوْلُهُ: أَيْ إِلَى قَالَ .

قُودُ: (بِالرَّفْعِ) أَيْ عَطْفًا عَلَى اخْتِصَاصٍ . قُودُ: (مَرَبٍ) كَمَنْزِلٍ . قُودُ: (أَيْ مَدِينَةٍ) الْأَوَّلَى وَهِيَ مَدِينَةٌ . قُودُ: (أَيْ) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِهِ أَوَّلِهِ . قُودُ: (قَالَ فَلَا إِذْنَ) وَظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْإِقْطَاعِ بَيْنَ إِقْطَاعِ التَّمْلِكِ وَإِقْطَاعِ الْإِزْفَاقِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ قَيَّدَ الزَّرْكَشِيُّ الْمَنْعَ بِالْأَوَّلِ مُغْنِي وَنِهَايَةٌ وَفِي سَمٍ عَنْ شَرْحِ الرَّوْضِ مَا يُوَافِقُهُ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَمَنْ أَحْيَا مَوَاتًا مَا يُفِيدُهُ . قُودُ: (وَأَخَذَهَا إلخ) عَطَفَ عَلَى الْحَاجَةِ . قُودُ: (وَيَمْتَنِعُ أَيْضًا) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي الْأَنْوَارِ فِي الْمَغْنِيِّ . قُودُ: (وَيَمْتَنِعُ أَيْضًا إِقْطَاعُ وَتَحْجِيرُ أَرْضٍ لِأَخِذٍ نَحْوِ حَطْبِهَا إلخ) مَعَ الْجَمْعِ الْآتِي فِي الشَّرْحِ مُحْصَصٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ جَوَازِ إِقْطَاعِ الْمَوَاتِ وَلَوْ تَمْلِكًا فَيَكُونُ مَحَلَّهُ فِي مَوَاتٍ لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْأَعْيَانِ الَّتِي تَعْمُ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا كَالْحَطَبِ وَالْكَلِّ وَالصَّيْدِ أَوْ اشْتَمَلَ عَلَيْهَا وَلَكِنْ قَصَدَ بِالْإِقْطَاعِ الْأَرْضَ وَدَخَلَ مَا ذَكَرَ تَبَعًا وَعَلَيْهِ فَوَاضِحٌ أَنَّ الْإِقْطَاعَ إِنَّمَا يَجُوزُ بِالْمُضْلَحَةِ فَحَيْثُ كَانَ الْإِقْطَاعُ الْمَذْكُورُ مُضِرًّا بِغَيْرِهِ مِمَّا يَقْرُبُ إِلَى الْمَوَاتِ الْمَذْكُورِ مِنْ بَادِيَةٍ أَوْ حَاضِرَةٍ فَيَنْبَغِي مَنْعُهُ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ .

قُودُ: (نَحْوِ حَطْبِهَا إلخ) أَيْ كَحَجَرِهَا وَتُرَابِهَا وَخَشِيشِهَا وَصَنِيعٍ وَثِمَارِ أَشْجَارِهَا . قُودُ: (وَبِرَكَّةٍ) بِكَسْرِ الْبَاءِ وَضَمِّهَا . اهـ . ع ش .

قُودُ فِي (سَيِ): (وَلَا إِقْطَاعُ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا فِي إِقْطَاعِ التَّمْلِكِ ، أَمَّا إِقْطَاعُ الْإِزْفَاقِ فَيَجُوزُ لِأَنَّهُ يُنْتَفَعُ بِهِ وَلَا يُضَيِّقُ عَلَى غَيْرِهِ وَمَا قَالَهُ فِيهِ نَظَرٌ كَذَا فِي شَرْحِ م وَفِي شَرْحِ م ر بَعْدَ قَوْلِ الْمُشَنِ وَلَا إِقْطَاعُ مَا نَصَّهُ لَا تَمْلِكًا وَلَا اِزْتِفَاقًا . اهـ . قُودُ: (فَقَالَ رَجُلٌ إِلَى قَوْلِهِ فَلَا إِذْنَ) قَضِيَةُ الْخَبَرِ جَوَازُ إِقْطَاعِ غَيْرِ الْعَدْلِ فَهَلِ الْحُكْمُ عِنْدَهُمْ كَذَلِكَ وَلَعَلَّ الْجَوَابَ حَنْلُ مَا اقْتَضَاهُ الْخَبَرُ عَلَى نَحْوِ مَا يَأْتِي فِي

المُتَنَبِّعِ عَلَى الْإِمَامِ إِقْطَاعُهُ الْأَيْكَةُ وَثِمَارُهَا أَي وَهِيَ الْأَشْجَارُ النَّابِتَةُ فِي الْأَرْضِ الَّتِي لَا مَالِكَ لَهَا وَصَيْدُ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَجَوَاهِرُهُ قَالَ غَيْرُهُ وَمِنْهُ مَا يُلْقَى فِي الْبَحْرِ مِنَ الْعَنْبَرِ فَهُوَ لَا أَخِيذَهُ لَا حَقَّ لَوْلِي الْأَمْرِ فِيهِ خِلَافَ مَا يَتَوَهَّمُهُ جَهْلَةُ الْوَلَاةِ. اهـ. وَيَأْتِي فِي اللَّقْطَةِ تَفْصِيلٌ فِي الْعَنْبَرِ وَيُنَافِي مَا ذَكَرَهُ فِي الْأَيْكَةِ وَثِمَارِهَا مَا فِي التَّنْبِيهِ مِنْ أَنَّ مَنْ أَحْيَا مَوَاتًا مَلَكَ مَا فِيهِ مِنَ النَّخْلِ وَإِنْ كَثُرَ لَكِنْ أَشَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْجَمْعِ بِقَوْلِهِ مَا فِيهِ مَقَرٌّ وَجَزَى عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ تَابِعٌ وَفَارَقَ الْمَعْدِنَ الظَّاهِرُ بِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ النَّاسِ كَالْمَنَاهِلِ وَالْكَلَأِ وَالْحَطَبِ. وَالْإِجْمَاعُ مُتَعَقِّدٌ عَلَى مَنَعَ إِقْطَاعِ مَشَارِعِ الْمَاءِ فَكَذَا الْمَعْدِنُ الظَّاهِرُ بِجَامِعِ الْحَاجَةِ الْعَامَّةِ وَأَخِيذُهَا بِغَيْرِ عَمَلٍ. اهـ. فَالْأَوَّلُ مُحْمَلُهُ مَا إِذَا قَصَدَ الْأَيْكَةَ لَا مَحْلَهَا وَالثَّانِي مُحْمَلُهُ مَا إِذَا قَصَدَ إِحْيَاءَ الْأَرْضِ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى ذَلِكَ فَعَلِمَ أَنَّ مَنْ مَلَكَ أَرْضًا بِالْإِحْيَاءِ مَلَكَ مَا فِيهَا حَتَّى الْكَلَأَ وَإِطْلَاقُهُمَا أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ يَنْبَغِي مُحْمَلُهُ عَلَى مَا لَيْسَ فِي مَمْلُوكٍ وَعَلَى عَدَمِ مِلْكِهِ هُوَ أَحَقُّ بِهِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِهِ إِلَّا بَعْدَ الْإِحْيَاءِ فَيَمْلِكُهُ بُقْعَةً وَنَيْلًا إِجْمَاعًا عَلَى مَا حَكَاهُ الْإِمَامُ وَأَمَّا مَا فِيهِ عِلَاجٌ كَأَنَّ كَانَ بِقُرْبِ السَّاحِلِ بُقْعَةٌ لَوْ حُفِرَتْ وَسِيقَ الْمَاءُ إِلَيْهَا ظَهَرَ الْمِلْحُ فَيَمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ وَالْإِمَامِ إِقْطَاعُهَا.

قوله: (أي وهي) أي الأيكة ولا حاجة إلى الجمع بينهما. قوله: (وصيد البر الخ) عطف على الأيكة. قوله: (وجواهره) أي البحر. قوله: (ومنه) أي من المشترك المذكور. قوله: (ما ذكره) أي الأنوار. قوله: (لكن أشار الخ) عبارة النهاية ويمكن الجمع بحمل الأول على قصد الأيكة دون محلها والثاني على قصد إحياء الأرض المشتملة على ذلك فيدخل تبعًا. اهـ. قوله: (ما فيه) أي التنبيه مقرر أي في المذهب. قوله: (فالأول) أي ما في الأنوار وقوله: (والثاني) أي ما في التنبيه. قوله: (فعلم) أي من هذا الجمع. قوله: (وإطلاقهما) أي الشيخين (أنه لا يملك) أي الكلاء. قوله: (وعلى عدم ملكه) أي نحو الكلاء بالإحياء والإقطاع أصله. قوله: (وهو أحق به) قضيته أنه ياتم أخذه بلا إذن وفيه وقفة. قوله: (أما إذا لم يعلم الخ) مختار قوله السابق لمن علمه قبل إحيائه. قوله: (على ما حكاه الإمام) التبري إنما هو بالنسبة لحكاية الإجماع خاصة ولا فالحكم مسلم كما يعلم مما يأتي. اهـ. رشيد. قوله: (وأما ما فيه) إلى قوله ويبتل حقه في المغني. قوله: (وأما ما فيه علاج الخ) عبارة المغني وأما البقاع التي تحفر بقرب الساحل ويساق إليها الماء فينقذ فيها ملحًا فيجوز إحياءها وإقطاعها. اهـ. قوله: (كأن كان بقرب الساحل الخ) لعله أدخل بالكاف ما إذا كان الملح الجبلي في باطن الأرض فاحتاج إخراجها إلى حفر الأرض وكسر الملح بنحو المطرقة فليراجع. قوله: (فيملك بالإحياء) أي ولو مع العلم بها وليس الباطن كذلك. اهـ. ع ش. قوله: (وللإمام إقطاعها) والأقرب للإزفاق والتملك؛ لأنها تملك بالإحياء. اهـ. ع ش.

قوله كأن كان بقرب الساحل بقعة الخ.

قوله: (فيملكه بقعة ونيلًا) كذا م ر.

(فَإِنْ ضَاقَ نَيْلُهُ) أَيِ الْحَاصِلِ مِنْهُ عَنِ الثَّانِي تَسَابَقًا إِلَيْهِ وَمِثْلُهُ فِي هَذَا الْبَاطِنِ الْآتِي (قُدِّمَ السَّابِقُ) مِنْهُمَا إِلَيْهِ لِسَبْقِهِ وَإِنَّمَا يُقَدَّرُ (بِقَدْرِ حَاجَتِهِ) عُرْفًا فَيَأْخُذُ مَا تَقْتَضِيهِ عَادَةُ أَمْثَالِهِ وَيَبْطُلُ حَقُّهُ بِانْصِرَافِهِ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا (فَإِنْ طَلَبَ زِيَادَةً) عَلَى حَاجَتِهِ (فَالْأَصَحُّ إِزْعَاجُهُ) لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَى الْمَعَادِنِ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي نَحْوِ مَقَاعِدِ الْأَسْوَاقِ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِنْ لَمْ يَضُرَّ الْغَيْرَ وَالْأَزْعَاجُ جُزْأً (فَلَوْ جَاءَ) إِلَيْهِ (مَعًا) أَوْ جُهِلَ السَّابِقُ (أَفْرَغَ) بَيْنَهُمَا وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَنِيًّا (فِي الْأَصَحِّ) إِذْ لَا مُرْجَحَ وَإِنْ وَسِعَهُمَا اجْتِمَعَا، وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَأْخُذَ أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ إِلَّا بِرِضَاهُ كَذَا فِي الْجَوَاهِرِ وَحُمِلَ عَلَى اخْتِذِ الْأَكْثَرِ مِنَ الْبَقْعَةِ لَا النَّيْلِ فَلَهُ اخْتِذِ الْأَكْثَرَ مِنْهُ. (وَالْمَعْدِنُ الْبَاطِنُ وَهُوَ مَا لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِعِلَاجٍ كَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَخَدِيدٍ وَنُحَاسٍ) وَفَيُرَوِّجُ وَيَاقُوتٌ ..

□ قَوْلُهُ: (أَيِ الْحَاصِلِ) إِلَى قَوْلِهِ فَيَمْلِكُهُ دُونَ ثُبُوتِهِ فِي النَّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَمِنْ ثَمَّ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ: بِخِلَافِ الرُّكَازِ. □ قَوْلُ (السِّي): (قُدِّمَ السَّابِقُ) أَيِ وَلَوْ ذِمِّيًّا وَنَقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الزَّيَادِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. اه. ع. ش. □ قَوْلُ (السِّي): (بِقَدْرِ حَاجَتِهِ) هَلِ الْمُرَادُ حَاجَةُ يَوْمِهِ أَوْ أُسْبُوعِهِ أَوْ شَهْرِهِ أَوْ سَنَتِهِ أَوْ عُمْرِهِ الْغَالِبِ أَوْ عَادَةُ النَّاسِ مِنْ ذَلِكَ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ: الْأَقْرَبُ بِاِغْتِيَابِ عَادَةِ النَّاسِ وَلَوْ لِلتَّجَارَةِ. اه. ع. ش. وَأَقُولُ يُصْرَحُ بِهَذَا قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَيَرْجِعُ فِيهَا إِلَى مَا يَقْتَضِيهِ عَادَةُ أَمْثَالِهِ كَمَا قَالَه الْإِمَامُ وَأَقْرَاهُ وَقِيلَ إِنْ أَخَذَ لِعَرَضٍ دَفَعَ فَقَرَّ أَوْ مَسْكَنَةً مَكَّنَ مِنْ اخْتِذِ كِفَايَةِ سَنَةٍ أَوْ الْعُمْرِ الْغَالِبِ عَلَى الْخِلَافِ الْآتِي فِي قَسْمِ الصَّدَقَاتِ. اه. □ قَوْلُ (السِّي): (فَالْأَصَحُّ إِزْعَاجُهُ) إِنْ زَوْجَمَ عَلَى الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّ عُكُوفَهُ عَلَيْهِ كَالْتَحَجُّرِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: فَالْأَصَحُّ إِزْعَاجُهُ أَيِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ أَخَذَ شَيْئًا قَبْلَ الْإِزْعَاجِ هَلِ يَمْلِكُهُ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ حِينَ أَخَذَهُ كَانَ مُبَاحًا وَقَوْلُهُ: م ر إِنْ زَوْجَمَ أَيِ فَإِنْ لَمْ يَزَاحَمْ لَمْ يُتَعَرَّضْ لَهُ لَكِنْ مُقْتَضَى التَّغْلِيلِ بَأَنَ عُكُوفَهُ عَلَيْهِ كَالْتَحَجُّرِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فَإِنَّهُ مَا دَامَ مُقِيمًا عَلَيْهِ يُهَابُ فَلَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَإِنْ احْتِاجَ. اه. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَ) أَيِ بِالتَّغْلِيلِ. □ قَوْلُهُ: (فَلَوْ جَاءَ إِلَيْهِ مَعًا الْخ) أَيِ وَلَمْ يَكْفِ الْحَاصِلُ مِنْهُ لِحَاجَتِهِمَا أَوْ تَنَازَعَا فِي الْإِبْتِدَاءِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

□ قَوْلُ (السِّي): (أَفْرَغَ) أَيِ وَجُوبًا. اه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَنِيًّا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَايَةِ ظَاهِرٌ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ أَحَدُهُمَا لِلتَّجَارَةِ وَالْآخَرُ لِلْحَاجَةِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُسْلِمًا وَالْآخَرُ ذِمِّيًّا قُدِّمَ الْمُسْلِمُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي مَقَاعِدِ الْأَسْوَاقِ. اه. وَقَوْلُهُمَا وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا الْخَ ذَكَرَ سَمِ عَنْ شَرْحِ الرُّؤُوسِ مِثْلُهُ وَيُفِيدُهُ أَيْضًا وَقَوْلُ الشَّارِحِ إِذْ لَا مِرَّ حَجَّ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: م ر قُدِّمَ الْمُسْلِمُ أَيِ وَإِنْ اشْتَدَّتْ حَاجَةُ الذِّمِّيِّ؛ لِأَنَّ إِزْعَاقَهُ إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ التَّبَعِ لَنَا. اه. □ قَوْلُ (السِّي): (مَا لَا يَخْرُجُ) أَيِ لَا يَظْهَرُ جَوْهَرُهُ. اه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَيَاقُوتٌ) وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ

□ قَوْلُهُ فِي (السِّي): (بِقَدْرِ حَاجَتِهِ) هَلِ الْمُرَادُ حَاجَةُ يَوْمِهِ أَوْ أُسْبُوعِهِ أَوْ شَهْرِهِ أَوْ سَنَتِهِ أَوْ عُمْرِهِ الْغَالِبِ أَوْ عَادَةُ النَّاسِ مِنْ ذَلِكَ؟ □ قَوْلُهُ فِي (السِّي): (فَلَوْ جَاءَ مَعًا أَفْرَغَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُسْلِمًا فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ كَنَظِيرُهُ فِيمَا مَرَّ فِي مَقَاعِدِ الْأَسْوَاقِ. اه. □ قَوْلُهُ: (وَيَاقُوتٌ) وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ

كما قاله (وسائر الجواهر الماثورة في الأرض لا يملك) محلّه (بالحفر والعمل) مطلقاً ولا بالإحياء في موات على ما يأتي (في الأظهر) كالظاهر وفارق الموات بأن إحياءها متوقّف على العمار وهي مناسبة لها وإحياءه متوقّف على تخريبه بالحفر وهو غير مناسب له ومن ثم لو استدّل بالإحياء لم يملك مطلقاً كما عليه السلف والخلف وخرج بمحلّه نيّله فيملك بغير إذن الإمام بالأخذ قطعاً لا قبل الأخذ على المتعمّد وأفهم شكوته عن الإقطاع هنا جوازها وهو الأظهر للاتباع لكن إقطاع إرفاق لا تملك نعم لا يثبت فيه اختصاص بتحجير كالظاهر. (ومن أحياء مواتاً فظهر فيه معدن باطن ملكه) بقعة وتيّلاً؛ لأنه من أجزاء الأرض التي ملكها

الياقوت في أمثلة الظاهر اللهم إلا أن يكون التقدير ثم وأحجار ياقوت فليحرز. اه. سم وقوله: وتقدّم ذكر الياقوت إلخ أي في بعض نسخ الشارح بعد قوله ومدّر. قود: (كما قاله) عبارة النهاية وعدّ في التّبيه الياقوت من المعادن الظاهرة وجرى عليه الدميري والمجزوم به في الرّوضة وأصلها أنه من الباطنة. اه. قال ع ش حمل سم على حجّ القول بأنّه من الظاهر على أنّ المراد أحجاره والقول بأنّه من الباطن على نفس الياقوت فليرجع. اه. أقول الذي يُخبر به العدد المتواتر من أهل بلد معدن الياقوت أنّه بحفر معدنه يخرج بنفسه وليس له حجر هو كامن في ضلّبه. قود: (وسائر الجواهر إلخ) كالرصاص والعقيق نهاية ومغني.

قود: (سني: والعمل) هو أعم من الحفر. اه. ع ش. قود: (مطلقاً) أي بقعاً وتيّلاً. اه. كزدي وهذا يُنافي قول الشارح والنهاية والمغني محلّه وقولهم الآتي وخرج بمحلّه نيّله إلخ فمعنى الإطلاق هنا أخذاً من عبارة المغني والنهاية الآتية أنّها سواء قصد به الملك أم لا. قود: (ولا بالإحياء) إحياء المعادن أن يخفر حتّى يظهر التّيل. اه. كزدي. قود: (على ما يأتي) أي في قوله لو استقلّ بالإحياء إلخ. اه. كزدي ويجوز أنّ المراد في قوله وخرج بمحلّه إلخ كما هو المتعيّن في عبارة النهاية.

قود: (وفارق الموات إلخ) عبارة النهاية والمغني والثاني يملك بذلك إذا قصد التّملك كالموات وفرق الأول بأن الموات يملك بالعمارة وحفر المعدن تخريباً. اه. قود: (بأن إحياءها) أي الموات والتّائيت بتأويل الأرض وكذا ضمير قوله لها الآتي. قود: (وإحياءه) أي المعدن. قود: (لو استقلّ بالإحياء) أي بإحياء محلّ المعادن دون انضمام شيء من أطرافه. قود: (مطلقاً) أي بقعة وتيّلاً أي قبل أخذه بقرينة ما بعده. قود: (وأفهم) إلى قوله ومع ملكه في المغني. قود: (هنا) أي في المعدن الباطن. قود: (للإتباع) أي؛ لانه أفطع بلال بن الحارث المعادين القبلية. رواه أبو داود وهي بفتح القاف والباء الموحدة قرية بين مكة والمدينة يقال لها الفرع بضّم الفاء وإسكان الزاء. اه. مغني. قود: (وتيّلاً) فيه مع قوله الآتي ومع ملكه إلخ شيء. اه. سم.

الياقوت في أمثلة الظاهر اللهم إلا أن يكون التقدير ثم وأحجار ياقوت فليحرز. قود: (وخرج بمحلّه إلخ) كذا شرح م ر. قود: (وتيّلاً) فيه مع إلخ شيء.

بالإحياء بخلاف الركاز ومع ملكه للبقعة لا يملك ما فيها قبل أخذه على ما قاله الجوزي وقضية كلام السبكي تضعيفه وهو الأوجه وخرج بقوله فظهر المشعر بأنه لم يعلمه حال الإحياء ما لو علمه وبني عليه داراً مثلاً فيملكه دون بقعته؛ لأن المعدن لا يتخذ داراً ولا مزرعة فالقصد فاسد ومع ملكه له لا يجوز له بيعه؛ لأن مقصوده النيل وهو مجهول وبما قررته في المعدنين وبقعتهما من ملكه للنيل عند العلم في الباطن للبقعة عند الجهل فيهما على

قوله: (بخلاف الركاز) خلافاً للنهائية عبارة سم قوله: بخلاف الركاز يتأمل هذا فإنهم قالوا في زكاة الركاز أنه لو وجد بملك شخص فهو لذلك الشخص إن ادّعاءه وإلا فليمن ملك منه وهكذا إلى أن ينتهي الأمر إلى المخي فيكون له وإن لم يدّعه؛ لأنه بالإحياء ملك ما في الأرض وبالبيع لم يزُل ملكه منه فإنه مدفون مثقول. اه. سم. قوله: (وهو الأوجه) وفاقاً للنهائية والمغني. قوله: (فيملكه دون بقعته) وأرجح الطريقتين أنه لا يملك شيئاً من البقعة والتيل خلافاً للكفاية محلّى ونهائية ومغني وسم.

قوله: (فالقصد فاسد) لتأديته إلى جرمان غيره من الانتفاع. اه. ع. ش. قوله: (ومع ملكه الخ) أي في صورتَي الجهل والعلم على مختار الشارح وفي صورة الجهل فقط على مختار غيره فهو حيثئذ راجع إلى منطوق المتن كما هو صريح صنيع المغني حيث ذكره عقبه. قوله: (لا يجوز له بيعه الخ) فلو قال مالكة لشخص ما استخرجته منه فهو لي ففعل فلا أجر له أو قال له فهو بيننا فله أجره التصف أو قال له كله لك فله أجرته والحاصل مما استخرجته في جميع الصور للمالك؛ لأنه هبة مجهول. اه. مغني.

قوله: (وبما قررته في المعدنين وبقعتهما الخ) عبارة المغني والنهائية وخرج بالباطن الظاهر فلا يملكه بالإحياء إن علمه، أما إذا لم يعلمه فإنه يملكه الحاصل أن المعدنين حكمهما واحد وإن أفهمت عبارة المصنف أن الظاهر لا يملك مطلقاً، وأما بقعة المعدنين فلا يملكها بالإحياء مع علمه بهما لفساد قصده؛ لأن المعدن لا يتخذ داراً ولا مزرعة ولا بستاناً أو نحوها. (تنبيه): إنما خص المصنف المعدن بالذكر؛ لأن الكلام فيه وإلا فمن ملك أرضاً بالإحياء ملك طبقاتها حتى الأرض السابعة. اه. عبارة البحريني المتمد أنه لا فرق بين المعدن الباطن والظاهر في حالة العلم والجهل فإن علمهما لم يملكهما ولا بقعتهما، وإن جهلتهما ملكهما وبقعتهما زيادي وسُلطان وشوبري. اه.

قوله: (بخلاف الركاز) يتأمل هذا فإنهم قالوا في زكاة الركاز أنه لو وجد بملك شخص فهو لذلك الشخص إن ادّعاءه وإلا فليمن ملك منه وهكذا إلى أن ينتهي الأمر إلى المخي فيكون له وإن لم يدّعه؛ لأنه بالإحياء ملك ما في الأرض وبالبيع لم يزُل ملكه عنه فإنه مدفون مثقول. اه. قوله: (وهو الأوجه) اعتمدته. م. ر. قوله: (فيملكه دون بقعته) أرجح الطريقتين أنه لا يملك شيئاً خلافاً لما في الكفاية.

قوله: (وبما قررته في المعدنين وبقعتهما الخ) عبارة شرح م. ر. وخرج بالباطن الظاهر فلا يملكه بالإحياء كما علم مما مر إن علم فإن لم يعلمه ملكه والحاصل أن المعدنين حكمهما واحد وبقعتهما لا تملك بالإحياء مع علمه؛ لأن المعدن لا يتخذ داراً ولا مزرعة ولا بستاناً انتهت.

المُعْتَمِد من اضْطِرَابٍ في ذلك يُعَلِّمُ أَنَّ في تَقْيِيدِهِ بِالْبَاطِنِ هُنَا فَائِدَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّخَالُفِ
 فِي النَّيْلِ عِنْدَ الْعِلْمِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ.
 (وَالْمِيَاهُ الْمُبَاحَةُ)

❏ قول (النسب): (وَالْمِيَاهُ الْمُبَاحَةُ الْخ) عبارة الرُّوضِ وهي أي المِيَاهُ قِسْمَانِ مُخْتَصَّةٌ وَغَيْرُهَا فَغَيْرُ
 الْمُخْتَصَّةِ كَالْأُودِيَةِ وَالْأَنْهَارِ فَالتَّاسُ فِيهَا سَوَاءٌ ثُمَّ قَالَ (فَرَعَ): وَعِمَارَةُ هَذِهِ الْأَنْهَارِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَلِكُلِّ
 مِنَ التَّاسِ بِنَاءٌ قَنْطَرَةٌ وَرَحَى عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ فِي مَوَاتٍ أَوْ فِي مِلْكِهِ فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْعُمَرَانِ فَالْقَنْطَرَةُ كَحَفْرِ
 الْبُئْرِ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الشَّارِعِ وَالرَّحَى يَجُوزُ بِنَاؤُهَا إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالْمَلَاكِ. اهـ. وفيه أُمُورٌ مِنْهَا أَنَّهُ يُسْتَفَادُ
 جَوَازُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ بِنَاءِ السَّوَاقِي بِحَاقَاتِ التِّلِّ لِقَوْلِهِ لِكُلِّ مِنَ التَّاسِ بِنَاءٌ قَنْطَرَةٌ وَرَحَى عَلَيْهَا بَلْ
 وَبِحَاقَاتِ الْخَلِيجِ بَيْنَ عُمَرَانِ الْقَاهِرَةِ لِقَوْلِهِ وَالرَّحَى يَجُوزُ بِنَاؤُهَا الْخ وَنَهَى أَنَّهُ يَنْبَغِي تَقْيِيدُ جَوَازِ الرَّحَى
 فِي الْمَوَاتِ بِأَنْ لَا يَضُرَّ الْمُتَنَفِّعُ بِالنَّهْرِ؛ لِأَنَّ حَرِيمَ النَّهْرِ لَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِمَا يَضُرُّ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهِ كَمَا
 تَقَرَّرَ وَمِنْهَا أَنَّهُ قَدْ يُشْكَلُ جَوَازُ بِنَاءِ الْقَنْطَرَةِ وَالرَّحَى فِي الْمَوَاتِ وَالْعُمَرَانِ بِامْتِنَاعِ إِخْيَاءِ حَرِيمِ النَّهْرِ وَبِنَاءِ
 فِيهِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُتَنَفِّعَ الْمِلْكُ بِالْإِخْيَاءِ، وَأَمَّا مُجَرَّدُ الْإِنْتِفَاعِ بِحَرِيمِهِ بِشَرْطِ عَدَمِ الضَّرَرِ فَلَا مَانِعَ
 مِنْهُ وَقَدْ يَقْتَضِي هَذَا جَوَازُ بِنَاءِ نَحْوِ بَيْتٍ فِي حَرِيمِهِ لِلْإِزْتِفَاقِ حَيْثُ لَا تَضُرُّ لِأَحَدٍ بِهِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي
 بِنَاءِ بَيْتٍ بِمَنْى لِيْلِكَ حَيْثُ لَا تَضُرُّ بِهِ. اهـ. سَمِ وَقَوْلُهُ: فَرَعَ وَعِمَارَةُ هَذِهِ الْأَنْهَارِ الْخ فِي الْمَغْنَى نَحْوُهُ
 وَقَوْلُهُ: فَالْقَنْطَرَةُ كَحَفْرِ الْبُئْرِ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الشَّارِعِ أَي جَازٌ مُطْلَقًا إِنْ كَانَ الْعُمَرَانِ وَاسِعًا وَيَاذِنُ الْإِمَامُ إِنْ

❏ قول (النسب): (وَالْمِيَاهُ الْمُبَاحَةُ مِنَ الْأُودِيَةِ الْخ) عبارة الرُّوضِ وهي أي المِيَاهُ قِسْمَانِ مُخْتَصَّةٌ وَغَيْرُهَا
 فَغَيْرُ الْمُخْتَصَّةِ كَالْأُودِيَةِ وَالْأَنْهَارِ فَالتَّاسُ فِيهَا سَوَاءٌ ثُمَّ قَالَ (فَرَعَ): وَعِمَارَةُ هَذِهِ الْأَنْهَارِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ
 وَلِكُلِّ أَي مِنَ التَّاسِ بِنَاءٌ قَنْطَرَةٌ وَرَحَى عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ فِي مَوَاتٍ أَوْ فِي مِلْكِهِ فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْعُمَرَانِ
 فَالْقَنْطَرَةُ كَحَفْرِ الْبُئْرِ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الشَّارِعِ، وَالرَّحَى يَجُوزُ بِنَاؤُهَا إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالْمَلَاكِ. اهـ. وفيه أُمُورٌ
 مِنْهَا أَنَّهُ يُسْتَفَادُ جَوَازُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ بِنَاءِ السَّوَاقِي بِحَاقَاتِ التِّلِّ لِقَوْلِهِ لِكُلِّ بِنَاءٌ قَنْطَرَةٌ وَرَحَى عَلَيْهَا
 بَلْ وَبِحَاقَاتِ الْخَلِيجِ بَيْنَ عُمَرَانِ الْقَاهِرَةِ لِقَوْلِهِ وَلِرَّحَى يَجُوزُ بِنَاؤُهَا الْخ وَمِنْهَا أَنَّهُ يَنْبَغِي تَقْيِيدُ جَوَازِ الرَّحَى
 فِي الْمَوَاتِ بِأَنْ لَا يَضُرَّ الْمُتَنَفِّعُ بِالنَّهْرِ؛ لِأَنَّ حَرِيمَ النَّهْرِ لَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِمَا يَضُرُّ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهِ كَمَا
 تَقَرَّرَ وَمِنْهَا أَنَّهُ قَدْ يُشْكَلُ جَوَازُ بِنَاءِ الْقَنْطَرَةِ وَالرَّحَى فِي الْمَوَاتِ وَالْعُمَرَانِ بِامْتِنَاعِ إِخْيَاءِ حَرِيمِ النَّهْرِ وَالْمَاءِ
 فِيهِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُتَنَفِّعَ التَّمْلُكُ بِالْإِخْيَاءِ وَأَمَّا مُجَرَّدُ الْإِنْتِفَاعِ بِحَرِيمِهِ بِشَرْطِ عَدَمِ الضَّرَرِ فَلَا مَانِعَ مِنْهُ.
 وَقَدْ يَقْتَضِي هَذَا جَوَازُ بِنَاءِ نَحْوِ بَيْتٍ فِي حَرِيمِهِ لِلْإِزْتِفَاقِ حَيْثُ لَا تَضُرُّ لِأَحَدٍ بِهِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي بِنَاءِ
 بَيْتٍ بِمَنْى لِيْلِكَ حَيْثُ لَا تَضُرُّ بِهِ وَمِنْهَا أَنَّ قَضِيَّةَ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي جَوَازِ ذَلِكَ فِي الْمَوَاتِ بَيْنَ أَنْ
 يَقَعَلَ لِنَفْسِهِ خَاصَّةً أَوْ لِعُمُومِ التَّاسِ، وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ بِنَاءُ الْقَنْطَرَةِ وَمَنْعُ التَّاسِ مِنَ الْمُرُورِ عَلَيْهَا
 لَكِنْ عَبَّرَ فِي الرُّوضَةِ بِقَوْلِهِ قَنْطَرَةٌ لِعُبُورِ التَّاسِ. اهـ. وَقَالَ فِي الرَّحَى بَيْنَ الْعُمَرَانِ إِذَا لَمْ تَضُرَّ وَأَصْحُهَا
 أَيِ الْوَجْهَيْنِ الْجَوَازُ كإِشْرَاحِ الْجَنَاحِ وَالسَّابَاطِ فِي السَّكَّةِ النَّافِذَةِ. اهـ. فَلْيَتَأَمَّلْ.

بأن لم تملك (من الأودية) كالنيل (والغنيون في الجبال) ونحوها من الموات وشيول الأمطار (يستوي الناس فيها) يخبر أبي داود «الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلأ والنار» وصح «ثلاثة لا يُمنَعن: الماء والكلأ والنار» فلا يجوز لأحد تحجيرها ولا للإمام إقطاعها إجماعاً وعند الأزدي حام وقد ضاق الماء أو مُشرَّعه يُقدَّم السابِق والأقَرع وعطشان على غيره وطالب شرب على طالب سقي وليس من المباح ما جهل أصله وهو تحت يد واحد أو جماعة؛ لأن اليد دليل المليك قال الأذرعِي: ومحلُّه إن كان منبَّعه من مملوك لهم

كان ضيقاً. اهـ. مُعني وقوله: إلا أن يُجاب إلخ قد قدَّم هو نفسه جواباً آخر في شرح وحريم البئر نصه قوله: فلا يحل البناء فيه أي ولو لمسيجِد ويُهدَم انظره مع ما سيأتي على قول المُصنِّف والمياه المُباحة عن الرِّوض من جواز بناء الرِّحى على الأنهار وأوردته على مرقأجاب على الفور بحمل ما يأتي على ما يُفعل للإرتفاق ولا يقاس به الدَّار للإرتفاق؛ لأنَّ شأن الرِّحى أن يعمَّ نفعها بخلاف الدَّار فليُرجع وليُحرَّز. اهـ. وقد يتدفع بذلك الجواب ما يستلزمه جوابه هنا من جواز بناء البيوت في حريم الأنهار وفي متى للإرتفاق المخالف لصريح كلامهم كما مرَّ عن ع ش في مبحث تظليل المُفْعِد. هـ. قوله: (بأن لم تملك) إلى قوله ويُعمَل فيما جهل في المُعني إلا قوله وصحَّ إلى فلا يجوز وإلى قول المتن فإن أراد في النهاية إلا قوله وفيه نظر إلى وفيمن له. هـ. قوله: (من الموات) بيان لنحو الجبال. هـ. قوله: (وشيول الأمطار) عُطِفَ على الأودية. هـ. قوله: (فلا يجوز لأحد تحجيرها ولا للإمام إقطاعها) بالإجماع نهاية ومُعني.

هـ. قوله: (ولا للإمام إقطاعها) أي لا إقطاع تملك ولا إزفاق كما مرَّ في الشرح. هـ. قوله: (وعند الأزدي حام وقد ضاق الماء إلخ) عبارة المُعني فإن ضاق وقد جاء معاً قدَّم العطشان لحُرْمَةِ الرِّيح فإن استويا في العطش أو في غيره أقرع بينهما وليس للقارع أن يُقدَّم دوابه على الأدميين بل إذا استويا استؤنفت القرعة بين الدواب ولا يُحمل على القرعة المُتقدِّمة؛ لأنَّهما جنسان وإن جاءا مُرتبين قدَّم السابق بقدر كفايته إلا أن يكون مُستقياً لدوابه والمُسبوق عطشان فيقدَّم المُسبوق قال الرزكشي: ولو كان على الماء المباح قاطعون فأهل التهر أولى به وفي معنى ذلك حقاقت المياه التي تعمُّ جميع الناس للإرتفاق بها فلا يجوز تملك شيء منها بإحياء ولا بابتياع من بيت المال ولا بغيره وقد عمَّت البلوى بالأبنية على حقاقت النيل كما عمَّت بها بالقرافة مع أنها مُسبلة. اهـ. هـ. قوله: (وليس) إلى قوله بل في النهاية مثله. هـ. قوله: (أو مُشرَّعه) أي طريقه. اهـ. ع ش. هـ. قوله: (ولاً) أي وإن لم يكن سبق بأن جاء معاً. هـ. قوله: (وعطشان إلخ) أي ويُقدَّم عطشان ولو كان مُسبوقاً على غيره أي ولو أدى ذلك إلى هلاك الدواب حيث كان الأدمي مُضطراً. اهـ. ع ش. هـ. قوله: (وطالب شرب إلخ) أي يُقدَّم طالب شرب ولو كان مُسبوقاً على إلخ.

هـ. قوله: (ما جهل أصله) أي لم يدر أنه حفر أو انحفر. اهـ. مُعني. هـ. قوله: (ومحلّه) أي محل الحكم بمملوكية الماء المجهول الأصل لمن هو في يده عبارة النهاية ومحلّه كما قاله الأذرعِي إذا كان إلخ وعبارة المُعني والظاهر كما قال الأذرعِي أنَّ صورة المسألة أن يكون منبَّعه إلخ.

بخلاف ما منبغ بموات أو يخرج من نهر عام كدجلة فإنه باق على إباحته ويعمل فيما جهل قدره ووقته وكيفيته في المشارب والمساقى وغيرها بالعادة المطردة؛ لأنها مُحَكَّمَةٌ في هذا وأمثاله وأفتى بعضهم فيمن لأرضه شرب من ماء مباح فَعَطَّلَهُ آخر بأن أحدث ما ينحدر به الماء عنه بأنه يأنم عليه أجره منفعه الأرض مدة تعطيلها لو سقيت بذلك الماء. قال وجرى على ذلك جفج متأخرون في نظيره. ١ هـ. وليس بصحيح بالنسبة للأجرة لقولهم لو منعه عن سوق ماء إلى أرضه فتلف لا ضمان عليه. ١ هـ. وما هنا مثله بجامع أنه لم يستول فيهما على الأرض بوجه وإنما ضمن فرخ حمامة ذبحها فهلك لأنه كالجزء منها. وفي ثلاثة لهم ثلاث مساقى من ماء مباح أعلى وأوسط وأسفل فأراد ذو الأعلى أن يسقي من الأوسط برضا صاحبه بأن لذي الأسفل منعه لعل يتقادم ذلك فيستدل به على أن له شرباً من الأوسط. ١ هـ. وفيه نظر؛ لأن الشريكين ثم ورثتهما يمتنعان تلك الدعوى نظير ما مر في السكة غير النافذة على أن

قوله: (بخلاف ما منبغ بموات إلخ) بقي ما لو جهل منبغ هـ. سم. أقول الأقرب أنه كما لو جهل أصله. ١ هـ. ع ش. أي فليس من المباحة بل ملك لذي اليد. قوله: (فإنه باق على إباحته) أي إذ الصورة أنه يدخل إليهم بنفسه بلا سوق فلا ينافي ما سيأتي في قوله وكالأخذ في إناء سوقه لنحو بركة أو حوض مسدود فما هنا موافق لقوله الآتي أيضاً وخرج بما تقرر دخوله في ملكه بنحو سيل ولو بحفر نهر حتى دخل، أما قول الشيخ ع ش في حاشيته قوله: فإنه باق على إباحته أي ما لم يدخل لمجل يختص به أخذاً مما يأتي في قوله وكالأخذ في إناء سوقه لنحو بركة أو حوض إلخ هـ. فيقال فيه هذا الأخذ لم يصح لاختلاف المأخذ الذي أشرت إليه المعلوم مما يأتي في كلام الشارح على أن أخذه المذكور لم يصح إذ هو عين المسألة هنا كما يعلم بالتأمل. ١ هـ. رشيدى. قوله: (وقته إلخ) الواو بمعنى أو المانعة للخلو. قوله: (وأفتى بعضهم) إلى قوله وفي ثلاثة عبارة النهاية والأوجه أن من لأرضه شرب إلخ تأنيماً فاعله ولا يلزمه أجره منفعه الأرض مدة تعطيلها لو سقيت بذلك الماء أخذاً مما مر في المساقاة وقد جرى جمع متأخرون على أنه لو كان لثلاثة ثلاث مساقى إلخ. ١ هـ. قوله: (جرى على ذلك جمع متأخرون إلخ) ممن جرى عليه الكمال الرذاذ ولذده الفخر والوجه ابن زياد قال الكمال وهو الذي يتعين العمل به في هذا الزمان قال الوجه فما ظنك بزماننا. ١ هـ. سيد عمر. قوله: (فتلف) أي زرع أرضه. قوله: (وفي ثلاثة إلخ) عطف على فيمن وكذا قوله: الآتي وفيمن ش. ١ هـ. سم.

قوله: (بأن لذي الأسفل منعه إلخ) أقره النهاية قال الرشيدى قوله: م ر فيستدل به إلخ أي ويصير ذو الأسفل شريك أربعة في المعنى بعد أن كان شريك ثلاثة ولعل الصورة عند الضيق. ١ هـ. قوله: (لأن الشريكين) أي ذوي الأوسط والأسفل. قوله: (يمتنعان تلك الدعوى) فيه أن مجرد منعهما بعد التقادم

قوله: (بخلاف ما منبغ بموات إلخ) بقي ما جهل منبغ هـ. قوله: (وليس بصحيح بالنسبة للأجرة) وكذا ما يظهر بالنسبة لتفي لأنهم حيث قصد إضراره بلا غرض صحيح. قوله: (وفي ثلاثة) عطف على

التقادم هنا لا يدلُّ على ذلك لما يأتي عن الروضة أنه إنَّما يدلُّ إذا لم يكن لها شربٌ من محلٍّ آخرَ وفيمن له أرضانِ غلياً فوسطى فسفلى لآخرَ تشربُ من ماءٍ مُباحٍ كذلك فأرادَ أن يجعلَ لِلثَّانِيَةِ شَرْباً مُستَقِلاً لِيشربا معاً ثم يُرسِلُ لِمَنْ هو أسفَلُ منه وأرادَ هذا منعه بأنَّه ليس له منعه إذ لا ضَرَرَ عليه وليس فيه تأخيرٌ لِسفَى أرضه بل رُبَّما يكونُ وُصولُ الماءِ إليه إذا شربا معاً أسرعَ منه إذا شربا مُرتَّباً. (فإن أرادَ قومٌ سَفَى أرضيهم) بفتحِ الراءِ بلا ألفٍ من ماءٍ مُباحٍ (فضاقَ سَفَى الأعلى) مرَّةً أو أكثرَ؛ لأنَّ الماءَ ما لم يُجاوِزْ أرضه فهو أحقُّ به ما دامت له به حاجةٌ (فالأعلى) أي الأقربُ لِلنَّهْرِ فالأقربُ وإنْ هلكَ زرعُ الأسفلِ قبلَ انتهاءِ النوبةِ إليه، أمَّا إذا اتَّسعَ فيسقي كُلُّ متى شاءَ. هذا كُلُّهُ إنْ أحيوا معاً أو جُهِلَ الحالُ. أمَّا لو كان الأسفلُ أَسْبَقَ إحياءَ فهو

لا يُسمَعُ ولا يُفِيدُ شيئاً. ٥ قوله: (لما يأتي إلخ) أي في شرح فيها نُقِبَ إلخ ويأتي هناك عن سم وع ش ما فيه. ٥ قوله: (تشرب) أي الثلاث. ٥ قوله: (كذلك) أي لها ثلاثُ مساقٍ. اه. ع ش أقولُ يُنافي هذا التفسيرُ قولَ الشارحِ الآتي فأرادَ هذا إلخ فإنْ مُقتضاهُ أنْ لِلأَرْضَيْنِ الأولَيَيْنِ شَرْباً واحداً فكانَ يَتَّبَعِي تفسيرهُ بقوله أي على الترتيبِ المذكورِ. ٥ قوله: (فأرادَ) أي مالِكُ الأرضينِ. ٥ قوله: (ليشربا) الأولى هنا وفي نظيريه الآتينِ التَّانِيَتِ. ٥ قوله: (وأرادَ هذا) أي مالِكُ السفلى. ٥ قوله: (بفتحِ الزاءِ) إلى قوله وبَحَثَ الأذرعِي في المُغني إلَّا قوله أي الأقربُ لِلنَّهْرِ فالأقربُ وقوله: بل له منعه إلى ثم من وليه وإلى قولِ المُصنِّفِ وحافِزُ بئرٍ في النَّهايةِ إلَّا قوله ولا يُنافي إلى ثم من وليه وقوله: ولهم منْعٌ إلى المتنِ. ٥ قوله: (من ماءٍ مُباحٍ) وفي النَّهايةِ والمُغني بَدَلَهُ لفظُهُ منها بالحمراءِ أي من المياهِ المُباحَةِ إلى قولِ المتنِ (فضاقَ) أي الماءَ عنهم وبعضُها أعلى من بعضٍ. اه. مُغني واحتَرَزَ به عن الاستواءِ الآتي في قولِ الشارحِ ولو استوتَ أرضونِ إلخ. ٥ قوله: (مرَّةً أو أكثرَ؛ لأنَّ الماءَ ما لم يُجاوِزْ إلخ) قال في العُبابِ وفي الخادمِ عن الجُرْجانيِّ ما يوافقهُ ومن قَدَّمَ بالسَّقِي فاحتاجَتْ أرضه سَقِيَّةً أُخرى فإن كان قَبْلَ وُصولِهِ إلى مَنْ بَعْدَهُ مُكَنَّ وإلَّا فلا حَتَّى يَفْرُغَ. اه. سم. ٥ قوله: (ما لم يُجاوِزْ إلخ) عبارةُ المُغني قَبْلَ وُصولِهِ لِلأسفَلِ. اه. وهي موافقةٌ لِعِبارَةِ العُبابِ المارَّةِ آنفاً. ٥ قوله: (أي الأقربُ لِلنَّهْرِ) أي لأوْلِهِ ورَأْسِهِ. ٥ قوله: (إنْ أحيوا معاً إلخ) الوجه أن يَزِيدَ أو أحيوا الأعلى فالأعلى فَتَأَمَّلْهُ. اه. سم أقولُ هذا مَفْهُومٌ

قيَمَتِهِ وكذا. قوله: الآتي وفيمن ش. ٥ قوله: (مرَّةً أو أكثرَ؛ لأنَّ الماءَ ما لم يُجاوِزْ أرضه فهو أحقُّ به إلخ) قال في العُبابِ ومن قَدَّمَ بالسَّقِي فاحتاجَتْ أرضه سَقِيَّةً أُخرى فإن كان قَبْلَ وُصولِهِ إلى مَنْ بَعْدَهُ مُكَنَّ وإلَّا فلا حَتَّى يَفْرُغَ. اه. وفي الخادمِ صَوَّرَ الجُرْجانيُّ في الثَّانِيِ المسألةَ فيما إذا احتاجَ إلى الماءِ قَبْلَ وُصولِهِ إلى الثَّانِيِ وهو يَتَّبَعِيهِمْ أَنَّهُ مَتَى وَصَلَ إِلَيْهِ واحتاجَ إليه لا يُمكنُ منه إلَّا بَعْدَ قَراغِ الثَّانِيِ. اه. ٥ قوله: (هذا كُلُّهُ إنْ أحيوا معاً أو جُهِلَ الحالُ) الوجه أن يَزِيدَ أو أحيوا الأعلى فالأعلى فَتَأَمَّلْهُ وفي شرحِ الرُّوضِ بَعْدَ شرحِهِ مسألةَ المتنِ ومن هنا يُقَدِّمُ الأقربُ إلى التَّهْرِ إنْ أحيوا دَفْعَةً أو جُهِلَ السَّابِقُ ولا يَبْعُدُ القولُ بِالإفْرَاعِ ذَكَرَهُ الأذرعِي. اه.

المُقَدَّم بل له منع مَنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى النَّهْرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الرُّوضَةِ لِغَلَا يُسْتَدَلُّ بِقُرْبِهِ بَعْدَ عَلَى أَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ أَيْفًا؛ لِأَنَّ مَا هُنَا يَتَعَدَّرُ رَفْعُهُ فِيَقْوَى الاستدلال به بخلاف رضا المالك فإنَّ الغالب الرجوع عنه مِنَ المالكِ أَوْ مِنْ وَارِثِهِ فَلَمْ يُوجَدْ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ مِنْ أَصْلِهِ، وَأَيْضًا فَالْأَرْضُ هُنَا لَا يَشْرَبُ لَهَا مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ بِخِلَافِهَا فِيمَا مَرَّ كَمَا سَبَقَ ثُمَّ مَنْ وَلِيَهُ فِي الْإِحْيَاءِ وَهَكَذَا. وَلَا عِبْرَةَ حِينَئِذٍ بِالْقُرْبِ مِنَ النَّهْرِ وَلَوْ اسْتَوَتْ أَرْضُونَ فِي الْقُرْبِ لِلنَّهْرِ وَجْهَلِ الْمُحْيِي أَوَّلًا أَقْرِعَ لِلتَّقْدِمِ وَلَهُمْ مَنْعٌ مَنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ مَوَاتٍ وَسَقْيَهُ مِنْهُ إِنْ

بالأولى مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ، أَمَّا لَوْ كَانَ الْأَسْفَلُ الْخ. ٥ فَوُدَّ: (بَلْ لَهُ مَنْعٌ مَنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ أَقْرَبَ مِنْهُ الْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يُضَيَّقْ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا، ثُمَّ يَتَّبِعِي أَيْضًا أَنَّ لَهُ مَنْعٌ مَنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ أَبْعَدَ أَيْضًا إِذَا ضَيَّقَ عَلَيْهِ أَخَذَ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَهُمْ مَنْعُ الْخ. ٥ هـ. س. م. فَوُدَّ: (إِحْيَاءُ أَقْرَبَ الْخ) أَيِ وَسَقْيِهِ مِنْهُ. ٥ هـ. نِهَائِيَّةٌ. ٥ فَوُدَّ: (أَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ) فِي الْإِحْيَاءِ وَالِاسْتِحْقَاقِ. ٥ فَوُدَّ: (مَا مَرَّ أَيْفًا) أَيِ فِي تَنْظِيرِهِ فِي الْفَتْوَى وَقَالَ الْكُرْدِيُّ وَهُوَ قَوْلُهُ: فَيُسْتَدَلُّ الْخ. ٥ هـ. فَوُدَّ: (لِيقْوَى الاستدلال الْخ) مِنْ قَبِيلِ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدْوًا الْآيَةُ وَلَوْ قَالَ فَيَقْوَى الْخ بِالْفَاءِ بَدَلَ اللَّامِ لَكَانَ وَاضِحًا. ٥ فَوُدَّ: (كَمَا سَبَقَ) أَيِ بِقَوْلِهِ عَلَى أَنَّ التَّقَادُّمَ الْخ. ٥ فَوُدَّ: (ثُمَّ مَنْ وَلِيَهُ الْخ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ هُوَ الْمُقَدَّمُ. ٥ فَوُدَّ: (وَلَا عِبْرَةَ حِينَئِذٍ بِالْقُرْبِ) عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَرَدَاهُمْ بِالْأَعْلَى الْمُحْيِي قَبْلَ الثَّانِي وَهَكَذَا لَا الْأَقْرَبُ إِلَى النَّهْرِ وَعَبَّرُوا بِذَلِكَ جَزِيًّا عَلَى الْغَالِبِ مِنْ أَنَّ مَنْ أَحْيَاهُ أَوَّلًا يَتَحَرَّى قُرْبَهَا مِنَ الْمَاءِ مَا أَمْكَنَ لِمَا فِيهِ مِنْ سُهولةِ السَّقْيِ أَوْ خِفَةِ الْمُؤَنَةِ وَتَقَرُّبِ عُروِقِ الْغُرَاسِ مِنَ الْمَاءِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنِي. ٥ فَوُدَّ: (وَلَهُمْ مَنْعٌ مَنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ مَوَاتٍ الْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ أَبْعَدَ مِنْهُ عَنِ النَّهْرِ وَقياسُ ذَلِكَ أَنْ لَا يُقَيَّدَ بِالْأَقْرَبِ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ بَلْ لَهُ مَنْعُ الْخ إِذَا أَرَادَ السَّقْيَ مِنْهُ وَضَيَّقَ.

٥ فَوُدَّ: (بَلْ لَهُ مَنْعٌ مَنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى النَّهْرِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يُضَيَّقْ عَلَيْهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا لَكِنْ يُنَافِيهِ قَوْلُ الرُّوضِ كَأَصْلِهِ الْآتِي وَالْأَفْلَا فَتَأَمَّلْهُ ثُمَّ يَتَّبِعِي أَيْضًا أَنَّ لَهُ مَنْعٌ مَنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ أَبْعَدَ أَيْضًا إِذَا ضَيَّقَ عَلَيْهِ أَخَذَ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَهُمْ مَنْعُ الْخ وَمِمَّا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ الرُّوضُ وَإِنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ أَرْضٍ أَقْرَبَ إِلَى رَأْسِ النَّهْرِ فَإِنْ ضَيَّقَ عَلَى السَّابِقِ مَنْعٌ وَالْأَفْلَا. ٥ هـ. قَالَ: التَّقْيِيدُ بِالْأَقْرَبِيَّةِ مِنْ زِيَادَتِهِ، وَبِهِ صَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَغَيْرُهُ وَبِعِبَارَةِ الْأَصْلِ وَحَكَى عِبَارَتَهُ الْخَالِيَةَ عَنْ هَذَا التَّقْيِيدِ وَعَقَّبَهَا بِقَوْلِهِ وَقَضِيَّتُهَا أَنَّ الْحُكْمَ لَا يَتَقَيَّدُ بِالْأَقْرَبِيَّةِ، وَأَنَّهُ يَتَقَيَّدُ بِإِرَادَةِ سَقْيِ ذَلِكَ مِنَ النَّهْرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيَحْتَمِلُ خِلَافَهُ لِثَلَاثِ دَرَجَاتٍ ذَلِكَ دَرِيعَةٌ إِلَى اسْتِحْقَاقِهِ السَّقْيَ قَبْلَهُمْ أَوْ مَعَهُمْ. ٥ هـ. وَفِي الْخَادِمِ. (فَزَعُ): أَرْضٍ لَهَا شَرْبٌ مِنْ نَهْرٍ فَقَصَدَ مَالِكُهَا حَفَرَ سَاقِيَةً إِلَى نَهْرٍ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ لَا اسْتِحْقَاقَ لَهُ فِيهِ وَيَسُدُّهَ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ كَتَنْظِيرِهِ مِنَ الْأَبْوَابِ إِلَى الشَّارِعِ؟ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ. ٥ هـ. قُلْتُ وَيُتَّجَهُ أَنْ يُقَالَ إِنْ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ تَضْيِيقُ عَلَى السَّابِقِينَ بِالْإِحْيَاءِ الْمُسْتَحَقِّينَ السَّقْيَ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرَ أَوْ كَوْنُهُ أَقْرَبَ إِلَى ذَلِكَ النَّهْرِ مِنْهُمْ امْتَنَعَ وَالْأَفْلَا أَخَذَ مِمَّا تَقَرَّرَ فَتَأَمَّلْ. ٥ فَوُدَّ: (وَلَهُمْ مَنْعٌ مَنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ مَوَاتٍ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ أَبْعَدَ مِنْهُ عَنِ النَّهْرِ وَقياسُ ذَلِكَ أَنْ لَا يُقَيَّدَ بِالْأَقْرَبِ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ بَلْ لَهُ مَنْعُ الْخ إِنْ أَرَادَ السَّقْيَ مِنْهُ وَضَيَّقَ.

صَيِّقَ عَلَيْهِمْ كَمَا يَأْتِي (وَحَبَسَ كُلُّ وَاحِدِ الْمَاءِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبَيْنِ) لِمَا صَحَّ مِنْ قَضَائِهِ ﷺ بِذَلِكَ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي أَنَّ الْمُرَادَ جَانِبَ الْكَعْبِ الْأَسْفَلَ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ احتجاجاً بآية الْوُضُوءِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الدَّالَّ عَلَى دُخُولِ الْمُغْنِي فِي تِلْكَ خَارِجِيٍّ وَجَدَ ثُمَّ لَا هُنَا التَّقْدِيرُ بِهِمَا هُوَ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَاعْتَرَضُوا بِأَنَّ الْوَجْهَ أَنَّهُ يَرْجِعُ فِي قَدْرِ السَّقْيِ لِلْعَدَدِ وَالْحَاجَةِ لِاخْتِلَافِهِمَا زَمَنًا وَمَكَانًا فَاعْتَبِرَتْ فِي حَقِّ أَهْلِ كُلِّ مَحَلٍّ بِمَا هُوَ الْمُتَعَارَفُ عِنْدَهُمْ وَالْخَبَرُ جَارٍ عَلَى عَادَةِ الْحِجَازِ وَقِيلَ النُّخْلُ إِنْ

أهـ. سم عبارة الْمُغْنِي ولو أَرَادَ شَخْصَ إِحْيَاءِ أَرْضٍ مَوَاتٍ وَسَقَّيْهَا مِنْ هَذَا التَّهْرِ فَإِنَّ صَيِّقَ عَلَى السَّابِقِينَ مُنْعٌ مِنَ الْإِحْيَاءِ ؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَحَقُّوا أَرْضَهُمْ بِمَرَاتِقِهَا وَالْمَاءَ مِنْ أَكْثَرِ مَرَاتِقِهَا وَلَا فَلَا مُنْعَ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ لَا يَتَقَيَّدُ الْمُنْعُ بِكَوْنِهِ أَقْرَبَ إِلَى رَأْسِ التَّهْرِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الرُّوضَةِ خِلَافًا لِابْنِ الْمُفَرِّي .
 أهـ. وفي سم بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَفِي الْخَادِمِ .

(فَرَعَ) : أَرْضٌ لَهَا شِرْبٌ مِنْ تَهْرِ فَقَصَدَ مَا لَهَا حَقٌّ سَاقِيَةً إِلَى تَهْرِ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ لَا اسْتِحْقَاقَ لَهُ فِيهِ وَيُسَدُّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ كَتَنظِيرِهِ مِنَ الْأَبْوَابِ إِلَى الشَّارِعِ ؟ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ أَهـ. أَقُولُ وَيَتَجَهَّ أَنْ يُقَالَ إِنْ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ تَضْيِيقُ عَلَى السَّابِقِينَ بِالْإِحْيَاءِ الْمُسْتَحَقِّينَ السَّقْيَ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ أَوْ كَوْنَهُ أَقْرَبَ إِلَى ذَلِكَ التَّهْرِ مِنْهُمْ امْتَنَعَ وَلَا فَلَا أُخِذَ بِمَا تَقَرَّرَ فَتَأَمَّلْ . أهـ. وَأَقْرَهُ ع ش . قُودُ : (كَمَا يَأْتِي) قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَهُمُ الْقِسْمَةُ مُهَابَاةً . قُودُ : (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي الْإِنِّ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُرَادُ بِمَا ذَكَرَ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِي جَانِبَ الْكَعْبِ الْإِنِّ . قُودُ : (خَارِجِيٍّ) وَهُوَ الْإِتْبَاعُ وَالْإِجْمَاعُ . أهـ. كُرْدِي . قُودُ : (وَاعْتَرَضُوا الْإِنِّ) أَقْرَهُ الْمُغْنِي أَيْضًا . قُودُ : (بِأَنَّ الْوَجْهَ أَنَّهُ يَرْجِعُ الْإِنِّ) مُعَدُّ أَهـ ع ش . قُودُ : (لِاخْتِلَافِهَا) أَيِ الْحَاجَةِ وَكَذَا ضَمِيرُ فَاعْتَبِرَتْ وَلَوْ تَتَى الضَّمِيرَ الْأَوَّلَ كَمَا فِي النَّهَايَةِ لَكَانَ أَوْلَى .

قُودُ : (لِمَا صَحَّ مِنْ قَضَائِهِ ﷺ بِذَلِكَ) اَعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يُشْكِلُ عَلَى اغْتِيَارِ الْكَعْبَيْنِ حَدِيثُ تَخَاضُمِ الزُّبَيْرِ فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ وَقَوْلُهُ : عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اسْقِ يَا زُبَيْرُ حَتَّى تَبْلُغَ الْكَعْبَيْنِ فَقَالَ لَهُ الْأَنْصَارِيُّ إِنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ اسْقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ احْبِسْ حَتَّى تَبْلُغَ الْجَذَرَ . وَقَالَ فِي الشَّفَا فِي حُقُوقِ الْمُضْطَفَّى إِنَّهُ ﷺ نَذَبَ الزُّبَيْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوَّلًا إِلَى الْإِفْتِصَارِ عَلَى بَعْضِ حَقِّهِ عَلَى طَرِيقِ التَّوَسُّطِ وَالصُّلْحِ فَلَمَّا لَمْ يَرْضَ بِذَلِكَ الْآخَرُ اسْتَوْفَى النَّبِيُّ ﷺ لِلزُّبَيْرِ حَقَّهُ ثُمَّ نَقَلَ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ وَيُؤَيِّدُهُ مِنْ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ وَحَدِيثِهِ وَهَذَا كُلُّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْحَقَّ يَزِيدُ عَلَى الْكَعْبَيْنِ وَأَنَّهُ مَا يَبْلُغُ الْجَذَرَ أَيْ عَلَى الْمَحْوِطِ حَوْلَ الشَّجَرِ وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا نَقَلَهُ الشَّيْخَانِ بَعْدَ تَقْلِيدِهِمَا عَنِ الْجُمْهُورِ التَّقْدِيرَ بِالْكَعْبَيْنِ عَنْ الْمَازِدِيِّ مِنَ التَّقْدِيرِ بِالْحَاجَةِ فِي الْعَادَةِ وَجَزَمَ بِهِ الْمُتَوَلَّى وَاعْتَمَدَهُ الشُّبْكِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَجَزَمَ بِهِ فِي الْإِزْشَادِ وَلَعَلَّ حَاجَةَ الزُّبَيْرِ كَانَتْ إِلَى مَا يَبْلُغُ الْجَذَرَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ الْجُمْهُورِ بِأَنَّ التَّقْدِيرَ بِالْكَعْبَيْنِ بِاِغْتِيَارِ الْغَالِبِ فَتَجَوُّزُ الزِّيَادَةِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ . قُودُ : (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي أَنَّ الْمُرَادَ الْإِنِّ) وَاقْفَهُ الزَّرْكَشِيُّ فِي الْخَادِمِ فَقَالَ إِنَّهُ الظَّاهِرُ قَالَ : وَحَيْثُ يَزِيدُ فَالْمَرْجِعُ إِلَى الْقَدَمِ الْمُغْتَدِلِ أَوْ إِلَى الْغَالِبِ ؛ لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَرْتَفِعُ كَعْبُهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْخَفِضُ . أهـ.

أُفِرِدَتْ كُلُّ بِحْوِضٍ فَالْعَادَةُ مِلْؤُهُ وَلَا أُتْبِعَتْ عَادَةُ تِلْكَ الْأَرْضِ انْتَهَى وَلَا حَاجَةَ لِهَذَا التَّفْصِيلِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ قِسْمَيْهِ لَمْ يَخْرُجْ عَنِ الْعَادَةِ فِي مِثْلِهِ فَشَمِلَهُ كَلَامُهُمْ (فَإِنْ كَانَ فِي الْأَرْضِ الْوَاحِدَةُ (الرِّتْفَاعُ) مِنْ طَرَفٍ (وَانْخِفَاضُ) مِنْ طَرَفٍ (أُفِرِدَتْ كُلُّ طَرَفٍ بِسَقْيٍ) لِقَلَّ يَزِيدُ الْمَاءُ فِي الْمُنْخَفِضَةِ عَلَى الْكَعْبَيْنِ لَوْ سَقِيَا مَعًا فَيَسْقِي أَحَدُهُمَا حَتَّى يَبْلُغَهُمَا ثُمَّ يَشُدُّ عَنْهَا وَيُرْسِلُهُ إِلَى الْآخَرِ. (وَمَا أُخِذَ مِنْ هَذَا الْمَاءِ) الْمُبَاحُ (فِي إِنَاءٍ يَمْلِكُ عَلَى الصَّحِيحِ) بَلْ حَكَى ابْنُ الْمُثَنِّ فِيهِ الْإِجْمَاعَ وَلَا يَصِيرُ شَرِيكًا بِعَادَتِهِ إِلَيْهِ اتِّفَاقًا وَكَأَخْذِهِ فِي إِنَاءٍ سَوِّقَهُ لِنَحْوِ بَرَكَةٍ وَخَوْضٍ لَهُ مَسْدُودٍ وَكَذَا دُخُولُهُ فِي كِيزَانٍ دَوْلَابِهِ كَمَا أَتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ وَخَرَجَ بِذَلِكَ دُخُولُهُ فِي مِلْكِهِ بِنَحْوِ سَيْلٍ وَإِنْ حَفَرَ نَهْرًا حَتَّى دَخَلَ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ بِدُخُولِهِ لَكُنْهُ يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ بَلْ جَرِيًا فِي مَوْضِعٍ عَلَى أَنَّهُ

قوله: (وَحَاجَةُ الْإِنْسَانِ) رَاجِعٌ لِلْقَبِيلِ خَاصَّةً، وَأَمَّا الْاِغْتِرَاضُ فَقَدْ أَقْرَهُ. اه. رَشِيدِي. قوله: (مِنْ قِسْمَيْهِ) أَيِ التَّخْلِيفِ. قوله: (الْوَاحِدَةُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ مَائِهَا فِي الْأَصَحِّ فِي الْمُغْنِيِّ لِأَنَّ قَوْلَهُ بَلْ جَرِيًا إِلَى الْمُثَنِّ. قوله: (عَلَى الْكَعْبَيْنِ) أَيِ عَلَى ظَاهِرِ الْمُثَنِّ وَإِلَّا فَالزَّاجِحُ كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَرْجِعَ الْعُرْفَ لِلتَّعَارُفِ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ. قوله: (وَلَوْ سَقِيَا) أَيِ الطَّرَفَانِ. اه. سم. قوله: (فَيَسْقِي أَحَدُهُمَا الْإِنْسَانَ) وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ الْبُدَاءَةُ بِالْأَسْفَلِ بَلْ لَوْ عَكَسَ جَازَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قوله: (سَيِّئٌ) (يَمْلِكُ عَلَى الصَّحِيحِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الْآخِذُ لَهُ غَيْرُ مُتَمَيِّزٍ؛ لِأَنَّ الْمُسَامَحَةَ تَغْلِبُ فِي نَحْوِ الْمَاءِ فَلَمْ يُشْتَرَطْ فِي تَمْلِكِهِ التَّمْيِيزُ. اه. ع. ش. قوله: (وَلَا يَصِيرُ شَرِيكًا بِعَادَتِهِ الْإِنْسَانَ) وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ حُرْمَةِ صَبِّهِ عَلَيْهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَمِيِّ الْمَالِ فِيهِ ظَاهِرٌ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع. ش. قوله: م ر عَدَمُ حُرْمَةِ صَبِّهِ أَيِ بِخِلَافِ السَّمَكِ فَإِنَّهُ يَخْرُمُ الْقَاوُ فِيهِ بَعْدَ أَخْذِهِ كَمَا شَمِلَهُ قَوْلُهُ: الْآتِي رَمِيُّ الْمَالِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ رَدَّ السَّمَكِ إِلَيْهِ بَعْدَ تَضْيِيعِهِ لَهُ لَعَدَمَ تَيْسُرِ أَخْذِهِ كُلِّ وَقْتٍ بِخِلَافِ الْمَاءِ وَقَوْلُهُ: م ر ظَاهِرٌ وَهُوَ أَنَّ ذَلِكَ يُعَدُّ ضَيَاعًا بِخِلَافِ الْمَاءِ فَإِنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْ أَخْذِهِ مِنْهُ أَيُّ وَقْتٍ أَرَادَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خُصُوصٌ مَارِدَهُ. اه. وَفَرَّقَ الْمُغْنِيُّ بِقَوْلِهِ لِمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الْمَاءَ لَا يُمْلِكُ بِحَالٍ. اه. قوله: (فِي كِيزَانٍ دَوْلَابِهِ) فِي تَجْرِيدِ الْمَرْجِدِ فِي الْأَنْوَارِ أَنَّهُ لَوْ غَضَبَ كَوْرًا وَجَمَعَ فِيهِ مَاءً مُبَاحًا مَلَكَهُ سَمَ عَلَى حَجٍّ. اه. ع. ش. قوله: (وَخَرَجَ بِذَلِكَ دُخُولُهُ فِي مِلْكِهِ) أَيِ مِنْ غَيْرِ سَوْقٍ فَفَارَقَ مَا قَبْلَهُ. اه. رَشِيدِي وَقَدْ يُخَالِفُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ كَالنَّهَآيَةِ وَإِنْ حَفَرَ الْإِنْسَانُ قَالَ إِنَّ الْحَفَرَ لَا يَسْتَلْزِمُ السَّوْقَ. قوله: (بِنَحْوِ سَيْلٍ) صَادِقٌ بِالْمَطَرِ التَّأَزُّلِ فِي مِلْكِهِ. اه. سَبْدُ عَمَرَ. قوله: (وَمَنْ حَفَرَ نَهْرًا الْإِنْسَانُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَمَنْ حَفَرَ نَهْرًا لِيَدْخُلَ فِيهِ الْمَاءُ مِنَ الْوَادِي فَالْمَاءُ بَاقٍ عَلَى إِبَاحَتِهِ لَكِنْ مَالِكُ النَّهْرِ أَحَقُّ بِهِ وَلِغَيْرِهِ الشَّرْبُ وَسَقْيُ الدَّوَابِّ وَالِاسْتِيقَاءُ مِنْهُ وَلَوْ بَدَّلُوهُ لَجَرِيَانِ الْعُرْفِ بِذَلِكَ. اه. قوله: (فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ بِدُخُولِهِ الْإِنْسَانَ) فَلَوْ أَخْذَهُ غَيْرُهُ مَلَكَهُ وَإِنْ

قوله: (وَلَوْ سَقِيَا) أَيِ لَطَرَفَانِ. قوله: (وَكَذَا دُخُولُهُ فِي كِيزَانٍ دَوْلَابِهِ الْإِنْسَانَ) فِي تَجْرِيدِ الْمَرْجِدِ الْأَنْوَارِ أَنَّهُ لَوْ غَضَبَ كَوْرًا وَجَمَعَ فِيهِ مَاءً مُبَاحًا مَلَكَهُ ذَكَرَهُ فِي بَابِ الْغَضَبِ. اه.

يملكه وينبغي حملُه على ما إذا أحرَزَ محلَّه بالفعلِ عليه ونحوه. (وحافِرُ بئرِ بمَواتٍ للارتفاقِ) لنفسه لِشُرْبِهِ وشُرْبِ دَوَائِهِ منه لا لِلتَّمَلُّكِ (أولى بمائها) الذي يحتاجُه ولو لِزَرْعِهِ (حتى يَرْتَحِلَ) لِسِقِهِ إليه فَإِنْ ارْتَحَلَ بَطَلَتْ أَحَقُّيَّتُهُ وَإِنْ عادَ قال الأذْرَعِيُّ: ما لم يَرْتَحِلْ لِحَاجَةِ بَنِيَّةِ العودِ وَلَمْ تَطُلْ غَيْبَتُهُ، وَأَمَّا إِذَا حَفَرَهَا لارتفاقِ المَارَةِ أو لا بِقَصْدِ نَفْسِهِ ولا المَارَةِ فهو كأَحَدِهِمْ فيشْتَرِكُ النَّاسُ فِيهَا وَإِنْ لم يَتَلَفَّظْ بِوَقْفِهَا وليس له سَدُّها، وَإِنْ حَفَرَهَا لِنَفْسِهِ لِيَتَعَلَّقَ حَقُّ النَّاسِ بِهَا. (والمحفورةُ) في المواتِ (لِلتَّمَلُّكِ أو) المحفورةُ بل النَّابِغَةُ بلا حَفْرِ (في مِلْكٍ يَمْلِكُ) حافِزُها وَمَالِكُ محلِّها (ماءها في الأصح)؛ لِأَنَّهُ تَمَاءٌ مِلْكُهُ وَإِنَّمَا جازَ لِمُكْتَرِي دارِ الانتفاعِ بِماءِ بَئْرِها؛ لِأَنَّ عَقْدَ الإِجَارَةِ قد يُمْلِكُ به عَيْنٌ تَبَعًا كَاللِّبَنِ وَقَضِيَّةُ الْمُعَلَّلِ مَنعُ البَيْعِ والتَّعْلِيلُ جَوازُهُ

كان دُخُولُهُ في مِلْكِهِ بغيرِ إِذْنِهِ حَرَامًا. اهـ. مُغْنِي. قُود: (إِذَا أحرَزَ محلَّه بِالْقَفْلِ إلخ) هل مثله ما إذا كانتْ أَرْضُهُ مُتَنَزِّلَةً عَنِ أَرْضِ الوادي بِحَيْثُ إِنْ ما دَخَلَ فِيهَا اسْتَقَرَّ فِيهَا لا يَخْرُجُ مِنْهَا فَإِنَّها حَيْثُ تَصِيرُ كَالْحَوْضِ الْمَسْدُودِ أو لا؟ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ وَتَقَدَّمَ أَنفَا عَنِ الرَّشِيدِي أَنَّ الدَّاخِلَ بِنَفْسِهِ بلا سَوَقٍ لا يَمْلِكُ. قُود: (لِنَفْسِهِ) إلى قولِ المَثْنِ والقناةِ في التَّهْيِيةِ إلَّا قولُهُ وَقَضِيَّةُ الْمُعَلَّلِ إلى المَثْنِ. قُود: (لِنَفْسِهِ) أي لا لِلْمَارَةِ. اهـ. مُغْنِي. قُود: (الذي يَحْتَاجُهُ ولو لِزَرْعِهِ) أَمَّا ما فَضَّلَ عَنِ حَاجَتِهِ قَبْلَ ارْتِحَالِهِ فَلَيْسَ له مَنعُهُ لِشُرْبِ أو ماشِيَةٍ وَلَهْ مَنعُ غَيْرِهِ مِنْ سَقْيِ الزَّرْعِ بِهِ. اهـ. مُغْنِي. قُود: (فَإِنْ ارْتَحَلَ إلخ) وإِغْرَاضُها عَنْها كَارْتِحَالِها كما اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّويَانِيِّ. اهـ. مُغْنِي. قُود: (قال الأذْرَعِيُّ ما لم يَرْتَحِلْ إلخ) وهو حَسَنٌ. اهـ. مُغْنِي (فهو كأَحَدِهِمْ إلخ) والأَقْرَبُ أَنَّ الحُكْمَ كَذَلِكَ لو كان الحافِزُ غَيْرَ مُكَلَّفٍ وَإِنْ قَصَدَ نَفْسَهُ تَنْزِيلًا لَهَا مَنزِلَةً ما حَفَرَ المُكَلَّفُ بلا قَصْدٍ فَتَكُونُ وَفَقًا لِإِمَامَةِ النَّاسِ. اهـ. ع ش. قُود: (وَلَيْسَ له سَدُّها إلخ) ولا فِعْلٌ ما يُفْسِدُ ماءها كَعَوِطِهِ فِيهِ عَمْدًا. اهـ. ع ش. قُود: (لِيَتَعَلَّقَ حَقُّ النَّاسِ بِها) أي كما يُعْلَمُ مِنْ قولِ الْمُصَنِّفِ الآتِي وَيَجِبُ لِماشِيَةِ إلخ. قُود: (بل النَّابِغَةُ) عِبارةُ التَّهْيِيةِ بل وَالتَّابِغَةُ بِزِيادَةِ الواوِ وهي أَحْسَنُ ثُمَّ قال وَيَجْري الخِلافُ في كُلِّ ما يَنْبُعُ في مِلْكِهِ مِنْ نَفْطٍ وَمِلْحٍ. اهـ. زَادَ الْمُغْنِي وَقِيْرَ وَنَحْوِها. اهـ.

قُود (السِّي): (في مِلْكٍ يَمْلِكُ إلخ) ولو وَقَفَ المَالِكُ أَرْضًا مَثَلًا بِها بئرٌ اسْتَحَقَّ المَوْقُوفُ عَلَيْهِ ماءَ البئرِ لِيَتَنَفَّعَ بِهِ على العادةِ وَلَهْ مَنعُ غَيْرِهِ مِنْهُ حَيْثُ احتِيجَ إليه كما في المِلْكِ ولو كانتِ البئرُ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ اثْنَيْنِ لَوَقِفَ أو مِلْكٌ اقْتَسَمَا ماءها على حَسَبِ الحِصَصِ إِنْ لم يَفِ بِحَاجَتِهِمَا. اهـ. ع ش. قُود: (وَقَضِيَّةُ الْمُعَلَّلِ) أي في قولِهِ وَإِنَّمَا جازَ إلخ. قُود: (والتَّعْلِيلُ) أي في قولِهِ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الإِجَارَةِ إلخ ش. اهـ.

قُود: (وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ إلخ) كَذَا شَرَحُ م ر. قُود: (لِيَتَعَلَّقَ حَقُّ النَّاسِ بِها) قال شَيْخُنَا البُرْلُوسِيُّ بِها مِشْرَ شرحِ المَنْهَجِ لَكِنْ قَضِيَّةُ هَذِهِ العِلَّةِ مَنعُهُ مِنْ سَدِّ البئرِ التي يَحْفَرُها في مِلْكِهِ وهو بَعِيدٌ. اهـ. وَإِنَّمَا كان قَضِيَّتُها ذَلِكَ لِيَتَعَلَّقَ حَقُّ النَّاسِ بِها أَيْضًا كما يُعْلَمُ مِنْ قولِهِ الآتِي وَسِوَاءِ إلخ. قُود: (وَقَضِيَّةُ العِلَلِ) أي في قولِهِ وَإِنَّمَا جازَ إلخ. قُود: (والتَّعْلِيلُ) أي قولُهُ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الإِجَارَةِ إلخ ش.

إلا أن يقال هو ملكٌ ضعيفٌ ملحظُهُ التبعيَّةُ فقَصِرَ على انتفاعِهِ هو بعَيْنِهِ للحاجةِ فلا يتعدَّى ذلكَ لبيعِهِ وهذا هو الوجه ومن ثَمَّ أَفْتِيتُ في مُسْتَأْجِرِ حِمَامٍ أَرَادَ بَيْعَ ماءٍ من بَثْرِها بِمَنْعِهِ لِمَا ذَكَرَ؛ ولأنَّ البيعَ قد يُؤدِّي لِتَعْطِيلِهَا فيضُرُّ ذلكَ بِمُؤْجِرِها (وسواءٌ ملكه أم لا لا يلزمُه بذلُ ما فَضَّلَ عن حاجتِهِ) ولو لَزَرَ ع (لِزْرَعِ) وشَجَرٍ لِغَيْرِهِ، أمَّا على المِلْكِ فكسائرُ المملوكاتِ وأمَّا على مُقَابِلِهِ؛ فَلأنَّه أُولَى به لِسَبْقِهِ. (ويجبُ) بذلُ الفاضِلِ عن حاجتِهِ الناجِزةِ كما قَيَّدَ به الماورديُّ

سم عن الشارح. □ فَوَدَّ: (إلا أن يقال هو ملكٌ ضعيفٌ إلخ) أو يقال إنما يملكه بإثلافه فقبل الإثلاف لا يملك له ليتصور بيعه. اه. سم. □ فَوَدَّ: (فقصر على انتفاعه إلخ) قضيته أنه يمتنع انتفاع غيره به ولو يادنيه وأنه لو أجز الدار لآخر لم ينتفع الآخر بالماء. اه. سم أي وكل منهما بعيد أقول ولك أن تمنع تلك القضية بأن الكلام إنما هو في التخل بعوض ولذا قرع عليه بقوله فلا يتعدى إلخ.

□ قول (سني): (وسواء ملكه) أي على الأصح (أم لا) أي على مقابله اه معني. □ فَوَدَّ: (ولو لزرعه) لا موقع لهذه الغاية هنا كما لا يخفى على متأمل، إذ الحكم أنه لا يلزمه بذل ماء وإن فضل عن حاجته فأي حاجة إلى بيان الحاجة وإنما تظهر هذه الغاية بالنسبة لقول المصنف الآتي ويجب لماشية فكان الأولى تأخيرها إلى هناك. اه. رشيدتي وقد يجاب بأنه أفاد بها دفع توهم اختصاص الحاجة بذئ الروح.

□ فَوَدَّ: (ويجب بذل الفاضل إلخ) ولا يجب بذل فاضل الكلا؛ لأنه لا يستخلف في الحال ويتمول في العادة وزمن رعيه يطول بخلاف الماء ولا يجب على من وجب عليه البذل إعاره آلة الاستقاء ويشتراط في بيع الماء تقديره بكيل أو وزن لا بري الماشية والزرع الفرق بينه وبين جواز الشرب من ماء السقاء بعوض أن الاختلاف في شرب الأدمي أهون منه في شرب الماشية والزرع نهاية ومعني. □ فَوَدَّ: (عن حاجته) إلى قوله اه في المعني إلا قوله قال الأذرعني إلى بلا عوض. □ فَوَدَّ: (الناجزة) فلو فضل عنه الآن واحتاج إليه في ثاني الحول وجب بذله لأنه يستخلف. اه. معني.

□ فَوَدَّ: (أما أن يقال هو ملكٌ ضعيفٌ إلخ) أو يقال إنما يملكه بإثلافه فقبل الإثلاف لا يملك له ليتصور بيعه. □ فَوَدَّ: (فقصر على انتفاعه هو بعينه) قضيته امتناع انتفاع غيره به ولو يادنيه. □ فَوَدَّ: (فقصر على انتفاعه هو بعينه) قد يقتضي هذا أنه لو أجز لآخر لم ينتفع بالماء ذلك الآخر.

□ فَوَدَّ في (سني): (وسواء ملكه أم لا لا يلزمه بذل ما فضل عن حاجته إلخ) عبارة الروض فمن حفر بئرًا في مواتٍ للملك أي أو في ملكه أو انفجر فيه عينٌ كما صرح بهما الأصلُ ملكها وملك ماءها إذ الماء يملك لكن يجب بذل الفاضل منه عن شربه لشرب غيره وعن ماشيته وزرعه لماشية غيره إلخ سكتوا عن البذل لتحو طهارة غيره ويتبني أن يجب أيضًا لكن هل يقدم عليه شرب ماشيته وزرعه.

□ فَوَدَّ في (سني): (ويجب لماشية) قال في شرح الإرشاد: وقضيته ما تقرّر تقدير حاجته زرع على حاجة ماشية غيره المحترمة إن خشي هلاكها وهو محتمل. اه. لكن يخالفه في خشية الهلاك. قوله: الآتي وماشية وإن احتاجه لزرع فتأمل.

قال الأذرعي: محله إن كان ما يستخلف منه يكفيه لما يطرأ بلا عوض قبل أخذه في نحو إناء (لماشية) إذا كان بقره كلاً مباح ولم يجد صاحبها ماء آخر مباحاً (على الصحيح) بأن يمكنه من سقيها منه حيث لم يضر زرع ولا ماشيته وإلا فمن أخذه أو سقه إليها حيث لا ضرر على الأوجه للأحاديث في ذلك ولحرمة الروح هذا إن لم يوجد اضطراب وإلا وجب بذله لذي روح مُحترمة كآدمي وإن احتاجه لماشيته

قوله: (ومحله) أي التقييد بالتأخر. قوله: (بلا عوض) متعلق ببذل وكذا قوله: قبل إلخ ش. اه. سم على حجة وإنما لم يجعل قوله قبل أخذه قيداً في البذل بلا عوض أي إنما يجب عليه البذل بلا عوض حيث لم يأخذه في نحو إناء لأن الصورة هنا أنه لا اضطراب فلا يجب عليه بذله ولو بعوض. اه. رشيد. قوله: (في نحو إناء) يدخل فيه مجتمع الماء كالبركة. اه. سيد عمر.

قول (لش): (لماشية) وسكتوا عن البذل لنحو طهارة غيره ويتبني أن يجب أيضاً لكن هل يقدم عليه شرب ماشيته وزرعه سم على حجة أقول نعم يتبني أن يقدم الماشية ويدل له ما صرحوا به في التيمم من أن من أسباب التيمم احتياجه لعطش حيوان مُحترم ولو مآلاً قليلاً جع. اه. ع ش. وقوله: سم ويتبني إلخ يخالفه قول الحلبي ولا يلزم من معه ماء بذله لمحتاج طهارة به. اه. أن يقرض كلام الحلبي في ماء في نحو إناء فلا مخالفة. قوله: (كلاً مباح) الظاهر أن المباح هنا وفيما بعده ليس بقيد قليلاً جع. اه. رشيد وفي البجيري عن الحلبي ولعله أي تقييد الكلاً بالمباح لأنه مقصّر حيث لم يعد الماء كالعلف. اه. أي فهو قيد. قوله: (بأن يمكنه إلخ) تصوير للبذل. قوله: (ولا) أي وإن ضر سقي ماشية الغير من الفاضل ماشية أو زرع صاحب الماء. قوله: (حيث لا ضرر على الأوجه) يؤخذ منه أن من يملكه بئر وضر دخوله للإستقاء منها بنحو الإطلاع على حرمة أو التضييق عليهم تضييقاً لا يَحتمل عادة لم يلزمه التمكن. اه. سم. . قوله: (هذا) أي الخلاف. قوله: (لذي روح مُحترمة) يدخل فيه الماشية فيقدم أي الآدمي على حاجة ماشيته فعلى حاجة زرعه بالأولى فأني حاجة مع ذلك لقوله وماشية وإن احتاجه لزرع. اه. سم ولك أن تقول إن قوله كآدمي وإن احتاجه لماشيته إلخ تفصيل لإجمال قوله وجب بذله إلخ إلا أنه كان الأولى من آدمي إلخ عبارة المعنى وشرح الروض يجب بذل الفاضل عن

قوله: (بلا عوض) متعلق ببذل وكذا. قوله: قبل ش وإشارة شرح م ر وحيث وجب البذل لم يجز أخذ عوض عليه. اه. قوله: (حيث لا ضرر على الأوجه) يؤخذ منه أن من يملكه بئر وضر دخوله للإستقاء منها بنحو الإطلاع على حرمة أو التضييق عليهم تضييقاً لا يَحتمل عادة لم يلزمه التمكن.

قوله: (وهذا إن لم يوجد اضطراب إلخ) في الخادم ومحل الخلاف إذا لم تصل إلى حد الضرورة ولكن كان منعها من الماء يوجبها إلى الانتقال إلى موضع آخر فإن أضرقت على الهلاك وجب سقيها فضل مائه بالقيمة وفيه نظر قليلاً جع. قوله: (والأوجب بذله لذي روح مُحترمة) يدخل في ذي الروح المُحترمة الماشية فيقدم أي الآدمي على حاجة ماشيته فعلى حاجة زرعه بالأولى فأني حاجة مع ذلك لقوله وماشية وإن احتاجه لزرع.

وماشية وإن احتاجه ليزرع. وجوز ابن عبد السلام الشرب وسقي الدواب من نحو جذول مملوك لم يضُرَّ بمالِكِهِ إقامة للإذن العرفي مقام اللفظي ثم توقف فيما إذا كان لنحو يتيم أو وقف عام ثم قال ولا أرى جواز ورود ألف لبِلِ جذولاً ماؤه يسيّر انتهى، وهذا معلوم من قوله أولاً لم يضُرَّ بمالِكِهِ. (والقناة المشتركة) بين جماعة لا يُقدَّم فيها أعلى على أسفل ولا عكسه بل (يُقَسَّم ماؤها) المملوك الجاري من نهر أو بئر قهراً عليهم إن تنازعوا وضاق لكن على وجه لا يتقدَّم شريك على شريك وإنما يحصل ذلك (بنصب خشبية) مثلاً مُستَوٍ أعلاها وأسفلها بمحل مُستَوٍ والحق بالخشبية ونحوها بناء جدار به ثقب مُحْكَمَةٌ بالجص (في عرض النهر) أي

شربه لشرب غيره من الآدميين وعن ماشيته وزرعه لماشية غيره. اهـ. وفي سم قال في شرح الإزهار وقضية ما تقرّر تقديم حاجة زرعه على حاجة ماشية غيره المُخْتَرَمَةِ وإن خشي هلاكها وهو مُحْتَمَلٌ اهـ. لكن يُخالِفُه في خشية الهلاك قوله: الآتي وماشية وإن احتاجه ليزرع فتأمل. اهـ. قو: (وماشية إلخ) عطف على آدمي. قو: (من نحو جذول) أي نحو نهر صغير. اهـ. ع ش. قو: (إقامة للإذن العرفي إلخ) أي ما لم يمنع صاحب الجذول عنه فإن منع امتنع على غيره فعَلْ ذلك. اهـ. ع ش. قو: (ثم توقف إلخ) عبارة المُعْنَى ثم قال لو كان النهر لِمَن لا يُعْتَبَرُ إذنه كالتيم والأوقاف العامة فعندي فيه وقفة والظاهر الجواز. اهـ. قو: (أو وقف عام) عطف على نحو يتيم.

قو: (سني: (والقناة إلخ) أي أو العين نهاية ومعنى أي أو النهر. قو: (بين جماعة) إلى قوله وفيها أيضاً في النهاية إلّا قوله وأطال البلقيني في ترجيح. قو: (من نهر) أي مملوك ماؤه إذ الداخل إلى ملكه من النهر المُباح لا يملكه كما مر. اهـ. سم. قو: (وبئر) أي مملوك لهم. اهـ. ع ش.

قو: (إن تنازعوا أو ضاق) أما إذا اتسع ماء القناة أو العين بحيث يحصل لكل قدر حاجته لم يحتج لما ذكر. اهـ. معني وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الرّوض. وقد يقال يتبني القسمة أيضاً إذا طلبوها أو أحدهم مع عدم الضيق ليتصرف في حصته بما شاء. اهـ. قو: (مستوى أعلاها إلخ) عبارة المُعْنَى مُستوية الطرفين والوسط. اهـ.

قو: (سني: (ثقب) بضم المثناة أوله بخطه ولو قرئت بنون مضمومة جاز اهـ معني.

قو: (الجاري من نهر) يتبني أن المراد من نهر مملوك ماؤه إذ الداخل إلى ملكه من النهر المُباح لا يملكه بدليل قوله السابق في شرح وما أخذ من هذا الماء إلخ وخرج بذلك إلخ وصرح في الرّوضة بأن من حفر نهرًا يدخل فيه الماء من الوادي فالماء باقٍ على إباحته لكن مالك النهر أحق به كالسبل يدخل في ملكه. اهـ.

قو: (إن تنازعوا وضاق إلخ) عبارة شرح الرّوض وأعلم أن الاحتياج إلى القسمة بتعريض الخشبية المذكورة محله عند ضيق الماء وإلا فلا حاجة إليها. اهـ. وقد يقال يتبني القسمة أيضاً إذا طلبوها أو أحدهم مع عدم الضيق ليتصرف في حصته بما شاء.

فَمِ الْمَجْرَى (فِيهَا تُقَبَّلُ مُتَسَاوِيَةٌ أَوْ مُتَفَاوِتَةٌ عَلَى قَدْرِ الْحِصَصِ) مِنَ الْقَنَاةِ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَى اسْتِيفَاءِ كُلِّ حَقِّهِ وَعِنْدَ تَسَاوِيِ الثُّنْبِ وَتَفَاوُتِ الْحَقُوقِ أَوْ عَكْسِهِ يَأْخُذُ كُلُّ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ فَإِنْ جُهِلَ قَدَرُ الْحِصَصِ قُسِمَ عَلَى قَدْرِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الشَّرِكَةَ بِحَسَبِ الْمِلْكِ وَقِيلَ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ سَوَاءً، وَأَطَالَ الْبُلْقَيْنِي فِي تَرْجِيحِهِ هَذَا إِنْ اتَّفَقُوا عَلَى مِلْكِ كُلِّ مِنْهُمُ وَالْأَرْجَحُ بِالْقَرِينَةِ وَالْعَادَةِ الْمُطَرِّدَةِ فِي ذَلِكَ كَمَا مَرَّ فَإِنْ قُلْتُ: يُنَافِي مَا رَجَّحَهُ الْمُصَنِّفُ مَا ذَكَرَهُ كَالرَّافِعِيِّ فِي مُكَاتَّبِينَ خَسِيصٍ وَنَفِيسٍ كَوْتَبَا عَلَى نُجُومٍ مُتَفَاوِتَةٍ بِحَسَبِ قِيَمَتَيْهِمَا فَأَحْضَرَا مَا لَا وَادَّعَى الْخَسِيسُ أَنَّهُ بَيْنَهُمَا وَالنَّفِيسُ أَنَّهُ مُتَفَاوِتٌ عَلَى قَدْرِ النُّجُومِ صُدِّقَ الْخَسِيسُ عَمَلًا بِالْيَدِ قُلْتُ: لَا يُنَافِيهِ لِإِمْكَانِ الْفَرْقِ إِذَا الْمَدَارُ هُنَا عَلَى الْيَدِ وَهِيَ مُتَسَاوِيَةٌ وَفِي مَسْأَلَتِنَا عَلَى الْأَرْضِ الْمَسْقِيَّةِ وَهِيَ مُتَفَاوِتَةٌ فَعَمِلَ فِي كُلِّ مِنَ الْمَحْلَيْنِ بِمَا يُنَاسِبُهُ فَعَمَلُهُ. وَفِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا كُلُّ أَرْضٍ أَمَكْنَ سَقِيئُهَا مِنْ هَذَا النَّهْرِ إِذَا رَأَيْنَا لَهَا سَاقِيَةً مِنْهُ وَلَمْ نَجِدْ لَهَا شِرْبًا مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ حَكَمْنَا عِنْدَ التَّنَازُعِ بِأَنَّ لَهَا شِرْبًا مِنْهُ انْتَهَى، وَأَفْهَمَ كَلَامُهُمَا أَنَّ مَا عُذَّ لِإِجْرَاءِ الْمَاءِ فِيهِ عِنْدَ وُجُودِهِ إِلَى أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْيَدَ فِيهِ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ الَّتِي يُمَكِّنُ سَقِيئُهَا مِنْهَا سَوَاءً اتَّسَعَ

﴿قَوْلُ (الْمَش): (مُتَسَاوِيَةٌ أَوْ مُتَفَاوِتَةٌ) أَيِ فِي الضِّيْقِ وَالسَّعَةِ لَا فِي الْعَدَدِ انْتَهَى بُجَيْرِيٌّ عَنْ عَبْدِ الْبَرِّ.
 قَوْلُهُ: (مِنَ الْقَنَاةِ) وَنَحْوُهَا نِهَايَةٌ وَمُعْنَى (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ تَسَاوِيِ الثُّنْبِ الْإِلْخ) كَانَ يَأْخُذُ صَاحِبُ الثَّلَاثِ ثُنْبَةً وَالْآخَرُ ثُنْبَتَيْنِ. قَوْلُهُ: (أَوْ عَكْسُهُ) كَانَ يَأْخُذُ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ ثُنْبَةً وَاسِيعَةً وَالْآخَرُ ثُنْبَتَيْنِ ضَيِّقَتَيْنِ. قَوْلُهُ: (قُسِمَ عَلَى قَدْرِ الْأَرْضِ) عَلَى الْأَصَحِّ فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ.
 اه. مُعْنَى قَوْلِهِ: (مَا رَجَّحَهُ الْمُصَنِّفُ) وَهُوَ الْقِسْمَةُ عَلَى قَدْرِ الْأَرْضِ وَإِنْ لَمْ يُسَيِّئْ إِلَيْهِ فِيمَا مَرَّ رَشِيدِيٍّ وَع ش. قَوْلُهُ: (فَفِي مَسْأَلَتِنَا عَلَى الْأَرْضِ الْإِلْخ) أَيِ لِبَجْرِيَّانِ الْعَادَةِ كَثِيرًا أَوْ مُطَرَّدًا بِالْاِقْتِصَارِ فِي أَخْذِ الْمَاءِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ وَلَا كَذَلِكَ الْأَمْوَالِ. اه. سَم. قَوْلُهُ: (مِنَ هَذَا النَّهْرِ) أَيِ النَّهْرِ الْمُشْتَرَكِ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ نَجِدْ لَهَا شِرْبًا مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ) مَقْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهَا شِرْبٌ مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ لَا يُحْكَمُ بِأَنَّ لَهَا شِرْبًا مِنْ هَذَا النَّهْرِ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِأَنَّهُ مَا الْمَانِعُ أَنْ يَكُونَ لَهَا شِرْبٌ مِنْ مَوْضِعَيْنِ؟ وَمُجَرَّدُ أَنْ لَهَا شِرْبًا مِنْ غَيْرِهِ لَا يَمْنَعُ أَنَّ لَهَا شِرْبًا مِنْهُ أَيْضًا ع ش وَسَمَ وَيُؤَيِّدُ التَّوَقُّفَ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَأَفْهَمَ كَلَامُهُمَا الْإِلْخ. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ مَا عَدَا الْإِلْخ. قَوْلُهُ: (وُجُودِهِ) أَيِ الْمَاءِ. قَوْلُهُ: (إِلَى أَرْضِ الْإِلْخ) كُلُّ مِنْهَا مُتَعَلِّقٌ بِإِجْرَاءِ الْمَاءِ. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ فِيمَا عَدَا الْإِلْخ. قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَيِ مِمَّا عَدَا الْإِلْخ وَالتَّائِيثُ لِرِعَايَةِ

قَوْلُهُ: (قُلْتُ لَا يُنَافِيهِ لِإِمْكَانِ الْفَرْقِ إِذَا الْمَدَارُ الْإِلْخ) لَا يَخْفَى مَعَ التَّأَمُّلِ الصَّادِقِ مَا فِي فُرْقَةٍ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُفَرَّقَ بِجَرِيَّانِ الْعَادَةِ كَثِيرًا أَوْ مُطَرَّدًا بِالْاِقْتِصَارِ فِي أَخْذِ الْمَاءِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ وَلَا كَذَلِكَ الْأَمْوَالِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (إِذَا الْمَدَارُ هُنَا عَلَى الْيَدِ الْإِلْخ) لِإِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ هَذَا لَا يَخْلُصُ إِذِ السَّائِلُ يَعُودُ وَيَقُولُ لِمَ كَانَ الْمَدَارُ هُنَا عَلَى الْيَدِ وَفِي مَسْأَلَتِنَا عَلَى الْأَرْضِ مَعَ وُجُودِ الْيَدِ فِيهِمَا وَمَعَ تَحَقُّقِ التَّفَاوُتِ فِيمَا بَتَّ الْحَقَّ لِأَجْلِهِ وَهِيَ الْمُكَاتَّبَانِ هُنَا وَالْأَرْضِ فِي مَسْأَلَتِنَا فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ نَجِدْ لَهَا شِرْبًا مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ) لَا يُحْكَمُ بِأَنَّ لَهَا شِرْبًا مِنْهُ وَغَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ لَهَا شِرْبًا مِنْ مَوْضِعَيْنِ وَأَيُّ مَانِعٍ مِنْ ذَلِكَ

المجرى وقلت الأرض أو عكسه وسواء المرتفع والمنخفض وليس لأحدهم أن يسقي بمائه أرضاً له أخرى لا يشرب لها منه سواء أحيائها أم لا؛ لأنه يجعل لها رسم يشرب لم يكن كما في الروضة وفيها أيضاً لو أراد إحياء موات وسقي من هذا النهر أي المباح فإن ضيق على السابقين منيع؛ لأنهم استحقوا أراضيهم بمراقبتها والماء من أعظم مراقبتها وإلا فلا منع انتهى وإذا منع من الإحياء فمن السقي بالأولى، ولو زاد نصيب أحدهم من الماء على ري أرضه لم يلزمه بذلك لشركائه بل له التصرف فيه كيف شاء قال بعضهم: بل تحزم إعادته للوادي؛ لأنه إضاعة مال انتهى. وفي كون ذلك إضاعة نظر ظاهر وأفتى بعضهم في أرض لواحيد

المعنى أي الساقية كما أن التذكير في الضمائر المارة لرعاية اللفظ. هـ قوله: (وليس لأحدهم الخ) لعل محلّه إذا ضيق على البقية أخذاً من قوله وفيها الخ. اهـ. سم. عبارة السيد عمر قوله: (وليس لأحدهم أن يسقي بمائه الخ إطلاقه قد ينافي ما يأتي من قوله ولو زاد نصيب أحدهم من الماء الخ حيث صرح بأن له التصرف في الزائد كيف شاء ومنه ما لو سقى به أرضاً له وقد يقال ما هنا في الماء المباح فإنه ليس له فيه نصيب مقدّر حتى تحتل مساواته لري الأرض وزيادته عليه وإنما له سقي أرضه بقدر الحاجة فلو أراد سوق هذا الماء المستحق أو بعضه إلى أرض له أخرى لا استحقاق لها في هذا التهر المباح لأدى إلى إثبات استحقاق لم يكن وإلى الإضرار بالشركاء عند الضيق وما يأتي في تهر مملوك له منه نصيب مقدّر وقد يزيد على ري أرضه فيتصرف فيه كيف شاء؛ لأنه ملكه فليتنامل. ثم رأيت في فتاوى السمهودي نقل كلام الروضة واعتمده ونقل عن الخادم أنه قال المتّجه نقلاً وتوجيهاً الجواز وممن قال بالجواز المتولي وبعض الأصحاب وصحّحه الكافي انتهى والحاصل أن كلام الروضة إن كان مخمولاً على ما ذكرناه فلا إشكال فيه وإن كان مفروضاً في التهر المملوك فالمتّجه الجواز والله أعلم اهـ. أقول صنيع المغني صريح في أن مثل ما هنا وما يأتي كليهما في المملوك بالاشتراك وأن ما هنا مستثنى مما يأتي حيث زاد عقب قول الشارح السابق؛ لأن الظاهر أن الشركة بحسب الملك ما نصّه ويصنع كل واحد بنصيبه ما شاء لكن لا يسوقه لأرض لا يشرب لها منه؛ لأنه يجعل لها شرباً لم يكن. اهـ.

هـ قوله: (إحياء موات وسقي من الأرض) يؤخذ منه أنه إذا لم يرد السقي منه فلا منع من الإحياء. اهـ. سيد عمر وسم. هـ قوله: (وإذا منع من الإحياء الخ) كأنه رحمه الله فهم أن المنع في عبارة الروضة عائد إلى الإحياء فقط وليس بممتنع بل يحتل عوده للسقي فقط ولهما معاً كما هو واضح. اهـ. سيد عمر.

هـ قوله: (نظر ظاهر) لعل وجهه ما قدمته عن النهاية والمغني من عدم حزمة صب الماء المملوك في

فليحرز. هـ قوله: (وليس لأحدهم أن يسقي بمائه أرضاً له أخرى الخ) لعل محلّه إذا ضيق على البقية أخذاً من قوله وفيها أيضاً الخ. هـ قوله: (وإذا منع من الإحياء فمن السقي بالأولى) فيه تصريح بأن مراد الروضة المنع من الإحياء في نفسه وقد يقال هلأ جاز الإحياء لكن يمنع من السقي من هذا التهر؟ إلا أن يقال شرط إحياء نحو المزرعة ترتب الماء وقد يمنع من هذا الماء فليتنامل، ثم رأيت ما قدمته من قول شرح

عُلُوها ولاَخرَ سُفْلُها فَأَحْرَبَ السَّيْلُ أَحَدَهُما فَأَعَادَهُ مَالِكُهُ عَلَى وَجِهٍ تَنْقُصُ بِهِ الأُخْرَى عَنْ شُرْبِها الْمُعْتَادِ بِأَنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى إِعَادَتِهِ كَمَا كَانَ. فَإِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ وَقَفَّ الأَمْرُ حَتَّى يَصْطَلِحَا. (وَلَهُمْ) أَيِ الشَّرْكَاءِ (الْقِسْمَةُ مُهَيَّاءَةً) مُيَاوَمَةً مِثْلًا كَأَنْ يَسْقِي كُلُّ مِنْهُم يَوْمًا كَسَائِرِ الأَمْلاكِ المُشْتَرَكَةِ وَلَا نَظَرَ لِزِيَادَةِ المَاءِ وَنَقْصِهِ مَعَ التَّرَاضِي عَلَى أَنَّ لَهُمَ الرُّجُوعَ عَنْ ذَلِكَ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَتَتَعَيَّنُ المُهَيَّاءَةُ إِذَا تَعَذَّرَ مَا مَرَّ لِبَعْدِ أَرْضٍ بَعْضُهُمْ مِنَ المَقْسَمِ وَنَحْوِ الخَشْبَةِ إِذَا كَانَتِ القَنَاةُ تَارَةً يَكْثُرُ مَآؤُها وَتَارَةً يَقِلُّ فَتَمْتَنِعُ المُهَيَّاءَةُ حِينَئِذٍ كَمَا مَنَعُها فِي لَبُونٍ لِجَلِبِ هَذَا يَوْمًا وَهَذَا يَوْمًا لِمَا فِيهِ مِنَ التَّفَاوُتِ الظَّاهِرِ انْتَهَى. وَلَيْسَ لِأَحَدِ الشَّرْكَاءِ أَنْ يَحْفِرَ سَاقِيَةً قَبْلَ المَقْسَمِ؛ لِأَنَّ حَافَةَ النِّهْرِ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهُمْ وَلِكُلِّ حَرْتٍ أَرْضُهُ وَخَفْضُهَا وَرَفْعُهَا

التَّهْرِ. ٥. قَوْلُهُ: (عُلُوها) أَيِ الأَرْضِ. ٥. قَوْلُهُ: (أَحَدَهُمَا) أَيِ مَجْرَى أَحَدِهِمَا عَلَى حَذْفِ المُضَافِ وَكَانَ الأَوَّلَى تَأْنِيثُ الأَحَدِ. ٥. قَوْلُهُ: (أَيِ الشَّرْكَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّ حَافَةَ التَّهْرِ فِي النِّهْيَةِ.

٥. قَوْلُهُ (سَيِّ): (مُهَيَّاءَةً) مُنْصَوِّبٌ إِمَّا عَلَى الْحَالِ مِنَ المُبْتَدَأِ وَهُوَ الْقِسْمَةُ بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ الْحَالِ مِنْهُ كَمَا دَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيحُهُ وَغَيْرُهُ أَوْ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ بِتَقْدِيرِ وَيُقَسَّمُ مُهَيَّاءَةً وَيَجُوزُ كَوْنُ الْقِسْمَةِ فَاعِلَةً بِالظَّرْفِ بِنَاءً عَلَى قَوْلِ مَنْ جَوَزَ عَمَلَ الجَارِ بِلا اِغْتِمَادٍ وَهُمْ الكَوَفِيُّونَ وَعَلَيْهِ فَيُنْصَبُ مُهَيَّاءَةً عَلَى الْحَالِ مِنَ الفَاعِلِ مُغْنِي وَنَهْيَةً أَقُولُ: وَيَجُوزُ كَوْنُهَا حَالًا مِنْ فَاعِلِ الظَّرْفِ المُسْتَتِرِ الرَّاجِعِ إِلَى المُبْتَدَأِ بَلْ هُوَ لِكَوْنِهِ مَحَلٌّ وَفَاقٍ أَحْسَنَ. ٥. قَوْلُهُ: (قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَتَتَعَيَّنُ المُهَيَّاءَةُ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ المُهَيَّاءَةَ مُتَعَيَّنَةٌ فِي قِسْمَةِ مَاءِ النَّهْرِ المُشْتَرَكَةِ المُتَعَدِّرِ قِسْمَتَيْهَا وَهَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلأَصْحَابِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - نَقْلٌ فِي كَيْفِيَةِ قِسْمَةِ مَاءِ النَّهْرِ فَإِنْ ظَفَرَ بِنَقْلِ فَهُوَ المُتَّبِعُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. ٥. قَوْلُهُ: (لِيُعْذِرَ أَرْضُ بَعْضِهِم الْخ) أَيِ لِأَنَّ الأَقْرَبَ يَحْصُلُ لَهُ زِيَادَةٌ. اهـ. سَم. ٥. قَوْلُهُ: (وَنَحْوِ الخَشْبَةِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ المُهَيَّاءَةُ.

٥. قَوْلُهُ: (إِذَا كَانَتِ القَنَاةُ الْخ) يُتَأَمَّلُ؛ لِأَنَّ المُهَيَّاءَةَ إِمَّا تَكُونُ بِالتَّرَاضِي وَمَعَهُ لَا نَظَرَ لِلتَّفَاوُتِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَلَا نَظَرَ الْخ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةٌ عَنْ شِ قَوْلُهُ: فَتَمْتَنِعُ المُهَيَّاءَةُ هَذَا قَدْ يُخَالِفُ مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ وَلَا نَظَرَ لِزِيَادَةِ المَاءِ وَنَقْصِهِ مَعَ التَّرَاضِي إِلَّا أَنْ يُقَالَ المُرَادُ بِالامْتِنَاعِ هُنَا عَدَمُ الإِجْبَارِ عَلَى ذَلِكَ فَلَا مُنَافَاةَ لَكِنْ يُرَدُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ المُهَيَّاءَةَ لَا إِجْبَارَ فِيهَا، فَالأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ يُصَوِّرُ ذَلِكَ زِيَادَةَ تَارَةً مِنْ اِغْتِيَادٍ كَتَحَرُّكِ هَوَاءٍ أَوْ نَحْوِهِ وَمَا هُنَا بِمَا عَهَدَتِ الزِّيَادَةُ تَارَةً وَالتَّنْقُصُ أُخْرَى مِنْ غَيْرِ اِغْتِيَادٍ وَفِي بَخْصُوصِهِ لِلزِّيَادَةِ وَآخِرُ لِلتَّنْقُصِ. اهـ. وَحَاصِلُهُ أَنَّ مَا مَرَّ فِي الزِّيَادَةِ المُحْتَمَلَةِ وَمَا هُنَا فِي الزِّيَادَةِ المُحَقَّقَةِ المَعْلُومَةِ بِالْعَادَةِ وَمُقْتَضَاهُ اِمْتِنَاعُ المُهَيَّاءَةِ حِينَئِذٍ وَلَوْ مَعَ التَّرَاضِي مِنَ الجَانِبَيْنِ، وَلَعَلَّ وَجْهَهُ الْجَهْلُ بِمِقْدَارِ الزَّائِدِ وَعَدَمُ انْضِبَاطِهِ فِيهِ مَا لَا يَخْفَى فَالأَوَّلَى حَمْلُ مَقَالَةِ الزَّرْكَشِيِّ عَلَى الإِجْبَارِ فِيمَا إِذَا تَنَازَعُوا وَضَاقَ المَاءُ كَمَا مَرَّ فِي الشَّرْحِ تَقْيِيدُ كَلَامِ المُصَنِّفِ بِذَلِكَ. ٥. قَوْلُهُ: (قَبْلَ المَقْسَمِ) بِكُسْرِ السَّيْنِ عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ وَلَيْسَ

الرَّوْضِ وَأَنَّهُ يَتَقَيَّدُ بِإِرَادَةِ سَقْيِ ذَلِكَ مِنَ التَّهْرِ الْخ وَمَفْهُومُهُ عَدَمُ الْمَنْعِ إِذَا لَمْ يَرِدِ السَّقْيُ مِنْهُ.

٥. قَوْلُهُ: (لِيُعْذِرَ أَرْضُ بَعْضِهِم مِنَ المَقْسَمِ) أَيِ لِأَنَّ الأَقْرَبَ يَحْصُلُ لَهُ زِيَادَةٌ.

وحيث يُفرد كُلُّ أرضه بساقية يجري الماء فيها إليها ومؤنة ما يخصُّ كُلًّا عليه بخلافِ عِمارة النهرِ الأصليةِ فإنها على جميعهم بقدرِ الحصصِ فإن عَمَرَهَا بعضهم فزاد الماء لم يخصُّ به؛ لأنه مُتَبَرِّعٌ وإن كان إنما عَمَرَهَا بعد امتناع الآخرين ولصاحبِ السفلى أن يحُرِّثَ ويحفِرَ في أرضه ما يدفع به ضَرَرَهَا من غير أن يضرَّ العليا وليس للأعلى ذلك كما أفتى به جمعٌ أي؛ لأنه به يأخذُ أكثرَ من حقه هذا إن كانا يشربان معا وإلا بأن كان يشرب السفلى من ماء العليا فلا منع أي حيث لا ضَرَرَ، ومن ثم امتنع عليه أن يُحدثَ في أرضه شَجَرًا أو نحوه إن أضرَّ بالسفلى ليحبسه الماء وأخذَه منه فوق ما كان يعتاد قبل إحداث ما ذَكَرَ وأفتى الغزالي بأن لصاحبِ السفلى إجراء الماء المُستحقَّ لإجرائه في العليا وإن أضرَّ بتخليها أو زرعها ولا غرمَ عليه لتقصيرِ صاحبها بالزراعة أو الغرس في المجزى المُستحقَّ للأسفل.

لأحدهم توسيعُ فَمِ لِنَهْرٍ ولا تضييقُه ولا تقديمُ رأسِ الساقية التي يجري فيها الماء ولا تأخيرُه ولا غرسُ شجرةٍ على حافتهِ بدونِ رضا الباقيين كسائرِ الأملاكِ المُشتركة. اهـ. زاد المُعني ولا بناءَ قنطرةٍ ورَحَى عليه. اهـ. قود: (حيثُ) أي حينَ إذ تَقَاوَنَتْ أراضيهم بالانخفاضِ والارتفاع. قود: (الأصلية) صفةٌ للنهرِ والثأنيث هنا وفي قوله فإن عَمَرَهَا بتأويلِ العين. قود: (ومن ثم) أي من أجلِ اشتراطِ عَدَمِ الضَرَرِ. قود: (امتنع عليه) أي الأعلى. قود: (في العليا) مُتَعَلِّقٌ بإجراء الماء.

(خاتمة): في المُعني والنهاية لا يصحُّ بيعُ ماءِ البئرِ والقناةِ مُنفَرِدًا عَنْهُمَا لآتِه يَزِيدُ شَيْئًا فَشَيْئًا وَيَخْتَلِطُ المبيعُ بغيره فَيَتَعَدَّرُ التَّسْلِيمُ فإن باعه بشرطٍ أخذَه الآنَ صَحَّ ولو باعَ صاعًا من ماءٍ راكِدٍ صَحَّ لِعَدَمِ زيادته أو من جارٍ فلا؛ لآتِه لا يُمْكِنُ رِبْطُ العَقْدِ بِمَقْدَارٍ مُضْبُوطٍ لِعَدَمِ وقوفه ولو باعَ ماءَ القناةِ مع قراره والماءُ جارٍ لم يصحَّ البيعُ في الجميعِ لِلْجَهَالَةِ وإن أَفْهَمَ كَلَامُ الرُّوضَةِ البُطْلَانَ في الماءِ فَقَطَّ عَمَلًا بِتَفْريقِ الصَّفَقَةِ فإن اشترى البئرَ وماءَها الظاهرَ أو جُزْأَها شائِعًا وقد عَرَفَ عُمَقَها فيهما صَحَّ، وما يَنْبَغُ في الثانيةِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا كَالظَّاهِرِ بِخِلَافِ ما لو اشترى أو جُزْأَها الشائعِ دونَ الماءِ أو أَطْلَقَ فلا يصحُّ؛ لِتَلَا يَخْتَلِطُ الماءانِ ولو سَقَى زَرْعَهُ بماءٍ مَغْصُوبٍ ضَمِنَ الماءَ بِبَدَلِهِ والغَلَّةُ له لآتِه المالكُ لِلْبَدَلِ فإن غَرِمَ البَدَلُ وَتَحَلَّلَ من صاحبِ الماءِ كانت الغَلَّةُ أَطْيَبَ له ممَّا لو غَرِمَ البَدَلُ فَقَطَّ ولو أَشْعَلَ نَارًا في حَطَبٍ مُباحٍ لم يَمْنَعْ أَحَدًا الانْتِفَاعَ بها ولا الاستِصْبَاحَ منها فإن كان الحَطَبُ له فَلَهُ المنعُ مِنَ الأخِذِ منها لا الاِصْطِلَاءُ بها ولا الاستِصْبَاحُ منها. اهـ. قال ع ش قوله م ر صَحَّ أي وإن لم يأخذَه لَكِنْ إذا تَأَخَّرَ مُدَّةٌ وَاخْتَلَطَ فيها الحادثُ بالموجودِ وتَنَارَعَا جاءَ فيه ما قيل في بَيْعِ الثَّمَرَةِ إذا اخْتَلَطَ حَادِثُهَا بِمَوْجُودِهَا وهو تَصْديقُ ذي اليد. اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْوَقْفِ)

هو لغة الحبس ويُرادفه التسييل والتحبيس وأوقف لغة رديئة وأحبس أفصح من حبس على ما نُقِلَ لكن حبس هي الواردة في الأخبار الصحيحة، وشرعا حبس مال يُمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح وأصله قوله تعالى: ﴿كَانَ ثَنَالُوا آلَ الرَّحْمَنِ حَتَّى تَنْفَقُوا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْبُونَ﴾ [الاحزاب: ٩٢] وَلَمَّا سَمِعَهَا أَبُو طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَادَرَ إِلَى وَقْفِ أَحَبِّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءَ حَديقَةً مشهورة كذا قالوه وهو مُشْكِلٌ فَإِنَّ الَّذِي فِي حَدِيثِهِ فِي الصَّحِيحِينَ وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءَ وَأَنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَهَذِهِ الصَّبْغَةُ لَا تُفِيدُ الْوَقْفَ لِشَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوَقْفِ

قوله: (هو لغة) إلى قوله كذا قالوا في النهاية وكذا في المغني إلا قوله على ما نُقِلَ إلى وشرعا.
قوله: (والتحبيس) أي والاحتباس أيضا أخذا مما يأتي. اه. ع. ش. قوله: (لغة رديئة) عبارة المغني ولا يُقال أوقفته إلا في لغة تميمية وهي رديئة وعليها العامة وهو عكس حبس فإن الفصح أحبس، وأما حبس فلغة رديئة. اه. قوله: (من حبس) أي بالتشديد. اه. ع. ش. وقضية ما مرَّ آنفاً عن المغني أنه بالتخفيف. قوله: (بقطع التصرف) الباء سببية أو تصورية ومُتعلِّقة بحبس مال إلخ وكذا قوله على مصرف مُتعلِّقٌ بذلك. قوله: (مباح) زاد النهاية والمغني موجود. اه. قال ع. ش. قوله: م موجود أي على الرَّاحِج، أما على مُقابله فلا يُشترط ولو أسقطه ليتأتى على كُلِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ لَكَانَ أَوْلَى كَمَا فَعَلَ حَجَّ. اه. قوله: (ببرحاء) قال في النهاية هذه اللفظة كثيراً ما تَخْتَلَفُ أَلْفَاظُ الْمُحَدِّثِينَ فِيهَا فَيَقُولُونَ بَيْرُحَاءَ يَفْتَحُ الْبَاءَ وَكُسْرُهَا وَيَفْتَحُ الرَّاءَ وَضَمُّهَا وَالْمَدُّ فِيهِمَا وَيَفْتَحُهَا وَالْقَصْرُ وَهِيَ اسْمُ مَاءٍ وَمَوْضِعٌ بِالْمَدِينَةِ وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْفَائِقِ إِنَّهَا فَيَعْلَى مِنَ الْبِرَاحِ وَهِيَ الْأَرْضُ الظَّاهِرَةُ. اه. المراد منه. اه. ع. ش. قوله: (وهو) أي قولهم هذا. قوله: (في حديثه) أي أبي طلحة. قوله: (وأنها إلخ) أي ببرحاء. قوله: (هذه الصبغة) أي وأنها صدقة لله تعالى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْوَقْفِ)

قوله: (وهذه الصبغة لا تُفِيدُ الْوَقْفَ لِشَيْئَيْنِ إلخ) يُمكن أن يُجابَ عَنِ الْأَوَّلِ بِمَا قَالَهُ وَعَنِ الثَّانِي بِأَن يَلْتَزِمَ أَنَّ قَوْلَهُ لِلَّهِ يُغْنِي عَنِ بَيَانِ الْمَصْرِفِ كَمَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ فَقَدْ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ الرَّابِعِ بَيَانُ الْمَصْرِفِ مَا نَصَّهُ قَالَ السُّبْكِيُّ: وَمَحَلُّ الْبُطْلَانِ أَيْ بُطْلَانِ الْوَقْفِ إِذَا لَمْ يَبَيِّنْ

كِنَايَةً فَيَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ بِهَا لَكِنْ قَدْ يُقَالُ سِيَاقُ الْحَدِيثِ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ نَوَاهُ بِهَا ثَانِيهِمَا وَهُوَ الْعُمْدَةُ أَنَّهُمْ شَرَطُوا فِي الْوَقْفِ بَيَانَ الْمَصْرِفِ فَلَا يَكْفِي قَوْلُهُ لِلَّهِ عَنْهُ بِخِلَافِهِ فِي الْوَصِيَّةِ كَمَا يَأْتِي مَعَ الْفَرْقِ فَقَوْلُهُ وَأَنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى لَا يَصْلُحُ لِلْوَقْفِ عِنْدَنَا وَإِنْ نَوَاهُ بِهَا وَحِينَئِذٍ فَكَيْفَ يَقُولُونَ أَنَّهُ وَقَفَهَا فَهُوَ: إِمَّا غَفْلَةٌ عَمَّا فِي الْحَدِيثِ أَوْ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ كَالْوَصِيَّةِ وَخَبَرُ مُسْلِمٍ «إِذَا مَاتَ الْمُسْلِمُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ أَوْ عِلْمٌ يَنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ أَيْ مُسْلِمٌ يَدْعُو لَهُ» وَحَمَلَ الْعُلَمَاءُ الصَّدَقَةَ الْجَارِيَةَ عَلَى الْوَقْفِ

☐ قَوْلُهُ: (فَيَتَوَقَّفُ) أَيِ الْوَقْفِ أَيِ الْحُكْمِ بِخُصُوصِ الْوَقْفِ بِهَا. ☐ قَوْلُهُ: (ثَانِيهِمَا) قَدْ يُقَالُ يَكْفِي فِي الْاِحْتِيَاجِ بِمَا ذُكِرَ أَنْ تَكُونَ الصَّيْغَةُ الْمَذْكُورَةُ تَصْلُحُ لِلْوَقْفِ عِنْدَهُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ صَيْغَةٍ عِنْدَنَا. اهـ.
سَيِّدُ عَمْرٍ. عِبَارَةٌ سَمِ يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنْ يَلْتَزِمَ أَنْ قَوْلُهُ لِلَّهِ يُغْنِي عَنْ بَيَانِ الْمَصْرِفِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ السُّبْكِيُّ وَمَحَلُّ الْبُطْلَانِ إِذَا لَمْ يُبَيَّنِ الْمَصْرِفُ إِذَا لَمْ يَقُلْ لِلَّهِ وَلَا يَقْصِحْ لِحَبْرٍ أَبِي طَلْحَةَ هِيَ صَدَقَةٌ لِلَّهِ ثُمَّ يُعَيِّنُ الْمَصْرِفَ اهـ. وَفِي فَتَاوَى الشَّارِحِ لَوْ قَالَ وَقَفْتُ هَذَا لِلَّهِ صَحَّ وَصُرِفَ لِلْفُقَرَاءِ قِيَاسًا عَلَى الْوَصِيَّةِ. اهـ. لَكِنْ قَوْلٌ شَرَحَ الرُّوضِ ثُمَّ يُعَيِّنُ الْمَصْرِفَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ بِنَفْسِ هَذِهِ الصَّيْغَةِ وَسَيَأْتِي فِي الْاِكْتِفَاءِ بِنِيتَةِ الْمَصْرِفِ نِزَاعٌ بَيْنَ الْأَذْرَعِيِّ وَالْغَزِّيِّ فَلَعَلَّ أَبَا طَلْحَةَ نَوَى الْمَصْرِفَ. اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَوَاهُ بِهَا) أَيِ الْوَقْفِ بِهِذِهِ الصَّيْغَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (عَمَّا فِي الْحَدِيثِ) أَيِ عَنْ عَدَمِ بَيَانِ الْمَصْرِفِ فِيهِ قَوْلُهُ وَخَبَرُ مُسْلِمٍ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (وَخَبَرُ مُسْلِمٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَشَارَ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَقِيلَ إِلَى وَجَاءَ وَإِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا يَنْتَجِهُ فِي النَّهَايَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِذَا مَاتَ الْمُسْلِمُ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ وَعِبَارَةُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ فَلَعَلَّهَا رَوَايَاتُ. اهـ. ع ش.

☐ قَوْلُهُ: (انْقَطَعَ عَمَلُهُ) أَيِ ثَوَابِهِ، وَأَمَّا الْعَمَلُ فَقَدْ انْقَطَعَ بِفَرَاغِهِ. اهـ. بَجَيْرِمِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ عِلْمٌ يَنْتَفَعُ بِهِ الْخ) أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَيِ مُسْلِمٍ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى وَالصَّالِحُ هُوَ الْقَائِمُ بِحُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى وَحُقُوقِ الْعِبَادِ وَلَعَلَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى كَمَالِ الْقَبُولِ، وَأَمَّا أَصْلُهُ فَيَكْفِي فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (يَدْعُو لَهُ) هُوَ مِنْ تِمَتِ الْحَدِيثِ. اهـ. ع ش وَفِي الْبَجَيْرِمِيِّ قَوْلُهُ: يَدْعُو لَهُ أَيِ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا فَيَشْمَلُ الدُّعَاءَ بِسَبِّهِ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَحَمَلَ الْعُلَمَاءُ الصَّدَقَةَ الْخ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ لِحَجٍّ فِي التَّيْمُمِ بَعْدَ كَلَامٍ ثُمَّ رَأَيْتُ عَنْ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّهُ نَارِغُ ابْنِ الرَّفْعَةِ فِي تَفْضِيلِ الصَّدَقَةِ عَلَى الْوَقْفِ بِأَنَّ الْعُلَمَاءَ فَسَّرُوا الصَّدَقَةَ بِهِ وَتَخَصَّصُوه بِالذِّكْرِ يَدُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَّتِهِ عَلَى غَيْرِهِ وَعَنْهُ عَنِ الْمُحِبِّ السَّنْكَلُونِيِّ أَنَّ الْاِشْتِغَالَ بِالتَّعْلِيمِ النَّاجِزِ أَوْلَى مِنْهُ بِالتَّضَنُّفِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُنْفَعَةِ الْمُعْجَلَةِ. اهـ. وَالَّذِي يَنْتَجِهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ ثُمَّ مَنْ يَقُومُ عَنْهُ بِالتَّعْلِيمِ كَانَ

الْمَصْرِفَ إِذَا لَمْ يَقُلْ لِلَّهِ وَلَا يَقْصِحْ. لِحَبْرٍ أَبِي طَلْحَةَ هِيَ صَدَقَةٌ لِلَّهِ ثُمَّ يُعَيِّنُ الْمَصْرِفَ. اهـ. وَفِي فَتَاوَى الشَّارِحِ سُئِلَ عَمَّنْ قَالَ وَقَفْتُ هَذَا لِلَّهِ فَهَلْ يَصِحُّ وَمَا مَصْرِفُهُ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ قِيَاسُ قَوْلِهِمْ لَوْ قَالَ أَوْصَيْتُ لِلَّهِ تَعَالَى صَحَّ وَصُرِفَ لِلْفُقَرَاءِ أَنَّهُ يُصْرَفُ هُنَا لِلْفُقَرَاءِ. اهـ. لَكِنْ قَوْلُهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ ثُمَّ يُعَيِّنُ الْمَصْرِفَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ بِنَفْسِ هَذِهِ الصَّيْغَةِ وَسَيَأْتِي فِي الْاِكْتِفَاءِ بِنِيتَةِ الْمَصْرِفِ نِزَاعٌ بَيْنَ الْأَذْرَعِيِّ

دون نحو الوصية بالمنافع المباحة لنذرتها ووقف عمر رضي الله عنه أرضا أصابها بخير بأمرة صلى الله عليه وسلم وشرط فيها شروطا منها أنه لا يباع أصلها ولا يورث ولا يوهب وأن من وليها يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا غير متمول فيه رواه الشيخان وهو أول وقف في الإسلام وقيل بل «وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم أموالا مخيريق التي أوصى بها له في السنة الثالثة» وجاء عن جابر ما بقي أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مقدرة حتى وقف وأشار الشافعي رضي الله عنه إلى أن هذا الوقف بالمعروف حقيقة شرعية لم تعرفه الجاهلية. وعن أبي يوسف أنه لما سمع خبر عمر أنه لا يباع أصلها رجع عن قول أبي حنيفة ببيع الوقف وقال لو سمعته لقال به وإنما يتجه الرد به على أبي حنيفة إن كان يقول ببيعه أي الاستبدال به وإن شرط الواقف عدمه وأركانه موقوف

التصنيف أولى ولا فالتعليم أولى انتهى. اه. ع. ش. قوله: (دون نحو الوصية إلخ) قد يقال ما المانع من حملها على ما هو أعم ليشمل ذلك؛ لأن اللفظ صادق به وإن كان نادرا. اه. سيّد عمر.

قوله: (لنذرتها) عبارة المغي فإن غيره من الصدقات ليست جارية بل يملك المتصدق عليه أعيانها ومنافعها ناجزا، وأما الوصية بالمنافع وإن شملها الحديث فهي نادرة فحمل الصدقة في الحديث على الوقف أولى. اه. قوله: (وقف عمر إلخ) عطف على قوله قوله تعالى إلخ. قوله: (وشرط) بصيغة المضى. قوله: (أرضاً) أي جزءاً مشاعاً من أرض أصابها إلخ. اه. ع. ش. قوله: (بأمرة إلخ) متعلق بوقف. قوله: (وأن من وليها) أي قام بحفظها. قوله: (غير متمول فيه) أي في الأكل يعني لا يجوز له الذخر لنفسه بل لا يجوز له القوت والكسوة. اه. كزدي عبارة ع. ش. لعل المراد غير متصرف فيه تصرف ذي الأموال ولا يحسن حملها على الفقير؛ لأنه لو كان مراداً لم يقيّد بالصديق. اه. قوله: (بل وقف إلخ) أي بل الأول وقف إلخ. قوله: (أموال مخيريق إلخ) قال في الإصابة: (مخيريق التصري) بفتحين كما في اللب الإسرائيلي من بني النضير كان عالماً وكان أوصى بأمواله للتي صلى الله عليه وسلم وهي سبع حوائط فجعلها للتي صدقة انتهى. اه. ع. ش. قوله: (له مقدرة) أي على الوقف أو له غنى في نفسه. اه. ع. ش. قوله: (وأشار الشافعي إلى أن هذا الوقف المعروف إلخ) قد يقال أن المراد بالمعروف هذا المعنى الشرعي المستوفي للشرائط فلا خصوصية للوقف بذلك بل سائر العقود مثله لها معنى لغوي أعم فينقله الشارع إلى ما هو أخص بشتراط شروط فيه تقتضي خصوصه كما لا يخفى وعبارة الشافعي رضي الله تعالى عنه ولم يحسن أهل الجاهلية فيما علمته داراً ولا أرضاً وإنما حبس أهل الإسلام انتهت. اه. رشيدى. قوله: (قد يقال إن المراد إلخ) لا يخفى بعده بل يأتي عنه ما يأتي في كلامه من عبارة الشافعي. قوله: (وإنما يتجه الرد به على أبي حنيفة إن كان يقول ببيعه إلخ) أي؛

والغزّي فلعل أبا طلحة نوى المصرف. قوله: (وإنما يتجه الرد به على أبي حنيفة إن كان يقول ببيعه إلخ) أي؛ لأن عمر رضي الله عنه شرط عدم البيع فهو إنما يدل على عدم البيع عند شرطه لا عند عدمه بل قد يقال يدل على جواز البيع عند عدم الشرط نظراً إلى أنه لو لا جواز البيع عند عدم الشرط لم

وموقوف عليه وصيغة وواقف وبدأ به؛ لأنه الأصل. فقال (شرط الواقف صحة عبارته) خرج الصبي والمجنون (وأهلية التبرع) في الحياة كما هو المتبادر وهذا أخص بما قبله لكن جمع بينهما إيضاحاً فلا يصح من محجور عليه بسفه. وصحة نحو وصيته ولو بوقف داره لارتفاع حجره بثؤنية، ومكره لإيراده عليه وهم؛ لأنه في حالة الإكراه ليس صحيح العبارة ولا أهلاً للتبرع ولا لغيره إذ ما يقوله أو يفعله لأجل الإكراه لغو منه ومكاتب ومفلس وولي يصح من مبعض وكافر ولو لمسجد وإن اعتقده غير قربة ويمتن لم يز ولا يتخير إذا رأى ومن الأعمى.

لأن عمر رضي الله تعالى عنه شرط عدم البيع فهو إنما يدل على عدم البيع عند شرطه لا عند عدمه. بل قد يقال يدل على جواز البيع عند عدم الشرط نظراً إلى أنه لو لا جواز البيع عند عدم الشرط احتاج رضي الله تعالى عنه إلى الشرط وقد يقال إنما شرط عمر ذلك؛ لبيان عدم جواز بيع الوقف فليتأمل. اهـ. سم أي بدليل آخر الحديث. هـ قوله: (خرج الصبي) إلى قوله وإن لم تجز إجازته في المعنى إلا قوله لكن جمع بينهما إيضاحاً وقوله: وإيراده إلى ومكاتب وقوله: كما يشير إلى فلا يصح وقوله: الذي ليس إلى نحو أراضي وقوله: لكن بشرط إلى وأم ولد وإلى قول المتن ويصح وقف عقار في النهاية إلا قوله الذي ليس إلى نحو أراضي وقوله: وزعم ابن الصلاح إلى المتن. هـ قوله: (في الحياة) أي حتى لا يرث السفه الآتي إذ فيه أهلية التبرع لكن بعد الموت بالوصية وحيث قد يقال إذا كان هذا مراد المصنف كما قرره فقد خرج السفه فلا يحتاج إلى اغتذار عنه بقوله الآتي وصحة نحو وصيته إلخ فتأمل. اهـ. رشدي. هـ قوله: (إيضاحاً) أي؛ لأنه يكفي الاختصار على الثاني. اهـ. سم. هـ قوله: (فلا يصح من محجور عليه بسفه) مختار قيد الحياة وقوله: ومكره ومكاتب ومفلس وولي مختار ما في المتن. هـ قوله: (وصيته) أي السفه اهـ ع ش. هـ قوله: (ومكره) أي بغير حق، أما به كان نذر وقف شيء من أمواله ثم امتنع من وقفه فأكرهه عليه الحاكم فيصح وقفه حيث قد أصر على الامتناع وقفه الحاكم على ما يرى فيه المصلحة ع ش. اهـ. بجبرمي. هـ قوله: (ومفلس) أي وإن زاد ماله على ديونه كان طرأ له مال بعد الحجر أو ارتفع سقر ماله الذي حجر عليه فيه. اهـ ع ش. هـ قوله: (ولا لغيره) أي التبرع عطف على التبرع ع ش. اهـ. سم أي بإعادة الخافض. هـ قوله: (من مبعض إلخ) أي ومريض مرض الموت ويعتبر وقفه من الثلث. اهـ. مؤني. هـ قوله: (وكافر إلخ) لو وقف ذمي على أولاده إلا من أسلم منهم قال الشبكي رفعت إلي في المحاكمات فأبقيت الوقف وألغيت الشرط ومال م ر إلى بطلان الوقف سم على منهج أقول ولعل وجه ما مال إليه م ر أنه قد يحملهم على البقاء على الكفر بتقديم مغرقتهم بالغاء الشرط لفظه مشعر بقصد المغنية. اهـ ع ش ويأتي في شرح تتبع شرطه اعتماداً البطلان أيضاً. هـ قوله: (ولو لمسجد) أو مصحف ويتصور ملكه له بأن كتبه أو وزنه من أبيه ومثل المصحف الكتب

حتاج رضي الله عنه إلى الشرط فليتأمل، وقد يقال إنما شرط عمر ذلك لبيان عدم جواز بيع الوقف فليتأمل. هـ قوله: (لكن جمع بينهما إيضاحاً) أي؛ لأنه يكفي الاختصار على الثاني. هـ قوله: (ولا لغيره) أي التبرع

(و) شرط (الموقوف) كونه عينا معينة مملوكة ملكا يقبل النقل يحصل منها مع بقاء عينيها فائدة أو منفعة تصح إجازتها كما يشير لذلك كلامه الآتي بذكره بعض مختبرات ما ذكر فلا يصح وقف المنفعة وإن ملكها مؤبدا بالوصية، والملتزم في الذمة، وأحد عبديه، وما لا يملك ككلب نعم يصح وقف الإمام الذي ليس رقيقا لبيت المال وإن أعتقه ناظره كما يأتي نحو أراضي بيت المال على جهة ومعين على المنقول المعتقد لكن بشرط أن يظهر له في ذلك مصلحة؛ لأن تصرفه فيه منوط بها كولي التيمم ومن ثم لو رأى تملك ذلك لهم جاز وأم ولد ومكاتب وحمل وحده وذو منفعة لا يستأجر لها كآلة اللهو وطعام

العلمية. اه. ع ش. ه. قوله: (فائدة) كالبني والتمرة ونحوهما أو منفعة كالسكنى واللبن ونحوهما اه. مغني. ه. قوله: (نصيح إجازتها) أي المنفعة. اه. ع ش عبارة المغني ويحصل منها فائدة أو منفعة يستأجر لها غالبا. اه. ه. قوله: (لذلك) أي لما ذكره من الشروط. ه. قوله: (بذكره الخ) متعلق بيشير.

ه. قوله: (فلا يصح وقف المنفعة الخ) ومن ذلك الخلوات فلا يصح وقفها. اه. ع ش.

ه. قوله: (والملتزم الخ) مختار عينا. ه. قوله: (وأحد عبديه) مختار معينة. ه. قوله: (يصح وقف الإمام الخ) وحيث صح وقفه لا يجوز تغييره، وأما ما عمت به البلوى وما يقع الآن كثيرا من الروق المرسدة على أماكن أو على طائفة مخصوصة حيث تتغير وتجعل على غير ما كانت موقوفة عليه أولا فإنه باطل ولا يجوز التصرف فيه لغير من عين عليه من جهة الواقف الأول فليتنبه له فإنه يقع كثيرا ويترق بين ما هنا وبين عدم صحة عتق عبيد بيت المال بأن الموقوف عليه هنا من جملة المستحقين فيه كما صرح به قوله: بشرط ظهور المصلحة فوقه كإيصال الحق لمستحقه ولا كذلك العتق نفسه فإنه تفويت للمال.

اه. ع ش. عبارة شيخنا نعم يصح وقف الإمام من بيت المال ولو على أولاده خلافا للجلال السيوطي ومن تبعه ويجب اتباع شرطه. اه. ه. قوله: (وإن أعتقه الخ) غاية لقوله رقيقا. اه. سم. ه. قوله: (نحو أراضي الخ) مفعول وقف الإمام وهذا لا يخالف ما تقدم في الشرح بعد قول المصنف ولو أراد قوم سقي أرضهم من ضبطه بفتح الراء بلا ألف؛ لأن ذلك ضبط لما وقع التعبير به هناك في المنهاج فلا ينافي قراءته بالألف في حد ذاته الذي عبر به الشارح هنا خلافا لما وقع في حاشية الشيخ. اه. رشيد. ه. قوله: (وأم ولد الخ) عطف على المنفعة من قوله فلا يصح وقف المنفعة ش. اه. سم.

ه. قوله: (وما لا يملك الخ) مختار مملوكة. ه. وقوله: (وأم ولد ومكاتب وحمل وحده) مختار ملكا يقبل النقل. ه. وقوله: (وذو منفعة الخ) مختار تصح إجازتها. ه. وقوله: (وطعام) مختار مع بقاء عينيها ولو قدمه على قوله وذو منفعة الخ لكان أولى إذ ظاهر صنيعه عطف الطعام على آلة اللهو وإخراجها بقوله يحصل منها الخ بجعله قيدا واجدا وليس كذلك. ه. قوله: (وحمل وحده) أما لو وقف حاملا صح

وهو عطف على للتبرع ش. ه. قوله: (ملك يقبل النقل) خرج أم الولد. ه. قوله: (وإن أعتقه الخ) غاية لقوله رقيقا. ه. قوله: (نحو أراضي الخ) مفعول لوقف من قوله نعم يصح وقف. ه. وقوله: (وأم ولد الخ) عطف

نعم يصح وقف فحل للضراب وإن لم تجز إجارته له إذ يُعْتَقَر في القربة ما لا يُعْتَقَر في المعاوضة. و (دوام الانتفاع) المذكور (به) المقصود منه ولو بالقوة بأن يبقى مدة تُقْصَد بالاستتجار غالباً وعليه يُحْمَلُ ما أفاده كلام القاضي أبي الطيب أنه لا يكفي فيها نحو ثلاثة أيام فدخل وقف عين الموصى بمنفعته مدة والمأجور وإن طالت مدتهما ونحو الجحش الصغير والدرهم لثضاع حلماً فإنه يصح وإن لم يكن له منفعة حالاً كالمغصوب ولو من عاجز عن انتزاعه وكذا وقف المُدَبِّر والمُعَلِّق عتقه بصفة فإنهما وإن عتقا بالموت ووجود الصفة وبطل الوقف لكن فيهما دوام نسبي ومن ثم صح وقف بناء وغراس في أرض مُستأجرة لهما وإن استحَقَّ القلع بعد الإجارة

فيه تبعاً لأمره كما صرح به شيخنا في شرح الروض. اهـ. مُغْنِي وَنَهَايَةُ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَصِحُّ وَقْفُ فَحْلٍ إِنْ لَمْ يَجْزِ إِجَارَتُهُ لَهُ) قَوْلُهُ: (وَدَوَامُ الْإِنْتِفَاعِ) الْمَذْكُورُ (بِهِ) الْمَقْصُودُ مِنْهُ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ بِأَنْ يَبْقَى مُدَّةٌ تُقْصَدُ بِالِاسْتِجَارَةِ غَالِبًا وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِيهَا نَحْوُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَدَخَلَ وَقْفُ عَيْنِ الْمَوْصِي بِمَنْفَعَتِهِ مُدَّةً وَالْمَأْجُورُ وَإِنْ طَالَتْ مُدَّتُهُمَا وَنَحْوُ الْجَحْشِ الصَّغِيرِ وَالدَّرَاهِمِ لِثُضَاعِ حُلْمًا فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنَفْعَةٌ حَالًا كَالْمَغْصُوبِ وَلَوْ مِنْ عَاجِزٍ عَنْ انْتِزَاعِهِ وَكَذَا وَقْفُ الْمُدَبِّرِ وَالْمُعَلِّقِ عَتَقَهُ بِصِفَةٍ فَإِنَّهُمَا وَإِنْ عَتَقَا بِالمَوْتِ وَوُجُودِ الصَّفَةِ وَبَطْلُ الْوَقْفِ لَكِنْ فِيهِمَا دَوَامٌ نَسْبِيٌّ وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ وَقْفُ بِنَاءٍ وَغِرَاسٍ فِي أَرْضٍ مُسْتَأْجَرَةٍ لَهَا وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْقَلْعُ بَعْدَ الْإِجَارَةِ

فيه تبعاً لأمره كما صرح به شيخنا في شرح الروض. اهـ. مُغْنِي وَنَهَايَةُ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَصِحُّ وَقْفُ فَحْلٍ إِنْ لَمْ يَجْزِ إِجَارَتُهُ لَهُ) قَوْلُهُ: (وَدَوَامُ الْإِنْتِفَاعِ) الْمَذْكُورُ (بِهِ) الْمَقْصُودُ مِنْهُ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ بِأَنْ يَبْقَى مُدَّةٌ تُقْصَدُ بِالِاسْتِجَارَةِ غَالِبًا وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِيهَا نَحْوُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَدَخَلَ وَقْفُ عَيْنِ الْمَوْصِي بِمَنْفَعَتِهِ مُدَّةً وَالْمَأْجُورُ وَإِنْ طَالَتْ مُدَّتُهُمَا وَنَحْوُ الْجَحْشِ الصَّغِيرِ وَالدَّرَاهِمِ لِثُضَاعِ حُلْمًا فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنَفْعَةٌ حَالًا كَالْمَغْصُوبِ وَلَوْ مِنْ عَاجِزٍ عَنْ انْتِزَاعِهِ وَكَذَا وَقْفُ الْمُدَبِّرِ وَالْمُعَلِّقِ عَتَقَهُ بِصِفَةٍ فَإِنَّهُمَا وَإِنْ عَتَقَا بِالمَوْتِ وَوُجُودِ الصَّفَةِ وَبَطْلُ الْوَقْفِ لَكِنْ فِيهِمَا دَوَامٌ نَسْبِيٌّ وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ وَقْفُ بِنَاءٍ وَغِرَاسٍ فِي أَرْضٍ مُسْتَأْجَرَةٍ لَهَا وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْقَلْعُ بَعْدَ الْإِجَارَةِ

فيه تبعاً لأمره كما صرح به شيخنا في شرح الروض. اهـ. مُغْنِي وَنَهَايَةُ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَصِحُّ وَقْفُ فَحْلٍ إِنْ لَمْ يَجْزِ إِجَارَتُهُ لَهُ) قَوْلُهُ: (وَدَوَامُ الْإِنْتِفَاعِ) الْمَذْكُورُ (بِهِ) الْمَقْصُودُ مِنْهُ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ بِأَنْ يَبْقَى مُدَّةٌ تُقْصَدُ بِالِاسْتِجَارَةِ غَالِبًا وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِيهَا نَحْوُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَدَخَلَ وَقْفُ عَيْنِ الْمَوْصِي بِمَنْفَعَتِهِ مُدَّةً وَالْمَأْجُورُ وَإِنْ طَالَتْ مُدَّتُهُمَا وَنَحْوُ الْجَحْشِ الصَّغِيرِ وَالدَّرَاهِمِ لِثُضَاعِ حُلْمًا فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنَفْعَةٌ حَالًا كَالْمَغْصُوبِ وَلَوْ مِنْ عَاجِزٍ عَنْ انْتِزَاعِهِ وَكَذَا وَقْفُ الْمُدَبِّرِ وَالْمُعَلِّقِ عَتَقَهُ بِصِفَةٍ فَإِنَّهُمَا وَإِنْ عَتَقَا بِالمَوْتِ وَوُجُودِ الصَّفَةِ وَبَطْلُ الْوَقْفِ لَكِنْ فِيهِمَا دَوَامٌ نَسْبِيٌّ وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ وَقْفُ بِنَاءٍ وَغِرَاسٍ فِي أَرْضٍ مُسْتَأْجَرَةٍ لَهَا وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْقَلْعُ بَعْدَ الْإِجَارَةِ

على المنفعة من قوله فلا يصح وقف المنفعة ش. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ إِنْ لَمْ يَجْزِ إِجَارَتُهُ لَهُ) قَوْلُهُ: (وَدَوَامُ الْإِنْتِفَاعِ) الْمَذْكُورُ (بِهِ) الْمَقْصُودُ مِنْهُ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ بِأَنْ يَبْقَى مُدَّةٌ تُقْصَدُ بِالِاسْتِجَارَةِ غَالِبًا وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِيهَا نَحْوُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَدَخَلَ وَقْفُ عَيْنِ الْمَوْصِي بِمَنْفَعَتِهِ مُدَّةً وَالْمَأْجُورُ وَإِنْ طَالَتْ مُدَّتُهُمَا وَنَحْوُ الْجَحْشِ الصَّغِيرِ وَالدَّرَاهِمِ لِثُضَاعِ حُلْمًا فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنَفْعَةٌ حَالًا كَالْمَغْصُوبِ وَلَوْ مِنْ عَاجِزٍ عَنْ انْتِزَاعِهِ وَكَذَا وَقْفُ الْمُدَبِّرِ وَالْمُعَلِّقِ عَتَقَهُ بِصِفَةٍ فَإِنَّهُمَا وَإِنْ عَتَقَا بِالمَوْتِ وَوُجُودِ الصَّفَةِ وَبَطْلُ الْوَقْفِ لَكِنْ فِيهِمَا دَوَامٌ نَسْبِيٌّ وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ وَقْفُ بِنَاءٍ وَغِرَاسٍ فِي أَرْضٍ مُسْتَأْجَرَةٍ لَهَا وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْقَلْعُ بَعْدَ الْإِجَارَةِ

كما يأتي وفارق صحة بيعهما وعدم عتقهما مطلقاً بأنه هنا اجتمع عليه حقان متجانسان فقدّم أقواهما مع سبق مقتضيه، وبه فارق ما لو أولد الواقف الموقوفة فإنها لا تصير أم ولد، وخرج ما لا يقصد كنفذ للترتين به أو الاتجار فيه وصرف ربحه للفقراء مثلاً وكذا الوصية له لذلك كما يأتي وما لا يفيد نفعاً كزمن لا يرجى برؤه (لا مطعوم) بالرفع أي وقفه؛ لأن نفعه في إهلاكه وزعم ابن الصلاح صحة وقف الماء كزبح أصبغ على ما يفعل في بلاد الشام اختيار له (وربحان) لشرعية فساديه ومن ثم كان هذا في محصور دون مزروع فيصح وقفه للشتم قاله المصنف وغيره؛ لأنه يبقى مدة وفيه نفع آخر وهو التنزه. (ويصح وقف) نحو مسك وعنبر للشتم بخلاف عود البخور؛ لأنه لا ينتفع به إلا باستهلاكه فالحاق جمع العود بالعنبر يحتمل على عود ينتفع بدوام شمه و (عقار) إجماعاً (ومنفول) للخبر الصحيح فيه

انقضاء مدتها. قوله: (كما يأتي) أي أنفاً في المتن. قوله: (وفارق إلخ) أي ما ذكر من صحة وقفهما ثم عتقهما بموت السيد ووجود الصفة وبطلانه بذلك. قوله: (مطلقاً) أي وإن وجدت الصفة ومات السيد بعد البيع. اه. ع. ش. قوله: (عليه) أي الرقيق المدبر أو المعلق عتقه بصفة. قوله: (حقان إلخ) وهما الوقف والعتق وتجانسهما من جهة أن كلاً حق لله تعالى. اه. ع. ش. قوله: (وبه فارق) أي بسبق المقتضي. قوله: (وخرج ما لا يقصد إلخ) أي بقوله المقصود منه أي عرفاً. قوله: (وما لا يفيد نفعاً إلخ) أي بقول المصنف الانتفاع به. اه. رشيد. قوله: (كنفذ للترتين) ومثله وقف الجامكية؛ لأن شرط الوقف أن يكون مملوكاً للواقف وهي غير مملوكة لمن هي تحت يده وما يقع من استئذان الحاكم في الفراغ عن شيء من الجامكية ليكون لبعض من يقرأ القرآن مثلاً في وقت معين ليس من وقفها بل بفراغ من هي بيده سقط حقه منها وصار الأمر فيها إلى رأي الإمام فيصح تعيينه لمن شاء حيث رأى فيه مصلحة وغيره نقضه إن رأي في التفض مصلحة. اه. ع. ش. قوله: (وكذا الوصية به) أي بالنقد (لذلك) أي للترتين به أو لاتجار فيه إلخ. قوله: (وما لا يفيد إلخ) عطف على ما لا يقصد وكان الأولى ذكره قبل قول المصنف ودوام الانتفاع وإخراجه بقوله يحصل منها فائدة أو نفع. قوله: (أي وقفه) أي لا يصح وقفه على حذف الفعل والمضاف عبارة المغي لا مطعوم وربحان برفعهما فلا يصح وقفهما ولا ما في معناهما ويطلق الربحان على ثبوت طيب الرياح فيدخل الزود لريجه. اه. قوله: (على ما يفعل إلخ) أي على الوجه الذي يفعل إلخ. قوله: (اختيار له) أي لابن الصلاح. قوله: (كان هذا) أي عدم الصحة ثم هذا إلى قول المتن عقار في المغي.

قوله (لشيء) (عقار) من أرض أو دار. اه. مغي. قوله: (إجماعاً) إلى قوله ومر في النهاية وكذا في المغي إلا قوله نعلم إلى المتن وقوله: وتجويز الزكشي إلى ثم.

قوله (لشيء) (ومنفول) حيواناً كان أو غيره ثم إذا أشرف الحيوان على الموت ذبح إن كان مأكولاً ويتبني أن يأتي في لحمه ما ذكره في البناء والغراس في الأرض المستأجرة أو المعارة إذا قلعا من أنه يكون مملوكاً للموقوف عليه حيث لم يتأت شراء حيوان أو جزئه بثمان الحيوان المذبح على ما يأتي.

نعم لا يصح وقفه مسجدًا؛ لأن شرطه الثبات (ومشاع) وإن جهل قدر حصته أو صفتها؛ لأن وقف عمر السابق كان مشاعًا ولا يسري للباقى وإن وقف مسجدًا وإن نازع كثيرون في صحة هذا من أصله لتعذر قسمته إذ الأوجه أنها لا تتعذر بل تستثنى هذه للضرورة، وتخويز

أ. ه. ع. ش. ه. قوله: (نعم لا يصح إلخ) عبارة النهاية، أما جعل المنقول مسجدًا كقرش وثياب فموضع توقف؛ لأنه لم ينقل عن السلف مثله وكتب الأصحاب ساكتة عن تنصيص بجواز أو منع وإن فهم من إطلاقهم الجواز فالأحوط المنع كما جرى عليه بعض شراح الحاروي وما نسب للشيخ رحمه الله من إفتائه بالجواز فلم يثبت عنه. أ. ه. قال الرشيدى قوله: م ر فموضع توقف أي ما لم يثبت بنحو سمر، أما إذا أثبت كذلك فلا توقف في صحة وقفه مسجدًا كما أفتى به الشارح م ر. أ. ه. وقال ع ش قوله: م ر فالأحوط المنع أي منع القول بصحة الوقفية وطريق الصحة على ما قاله الشيخ أن ثبت في مكان بنحو سمر ثم توقف ولا تزول وقفيتها بعد زوال سمرها؛ لأن الوقفية إذا ثبتت لا تزول ثم ما نقل عن الشيخ أجاب به م ر عن سؤال صورته لو قرش إنسان بباطًا أو نحو ذلك وسمره ثم وقفه مسجدًا هل يصح وقفه فأجاب حيث وقف ذلك مسجدًا بعد إثباته صح أ. ه. وعلى هذا فقوله: م ر في الشرح، أما جعل المنقول إلخ محله حيث لم يثبت ولا ينافيه قوله: عن الشيخ فلم يثبت عنه لإمكان حمله على ما لم يثبت أو أن مراده لم يثبت عنه ولو مع إثباته فيكون قوله: في الفتاوى بصحة وقفه مع الإثبات مستندًا فيه لغير الشيخ أ. ه. وقوله: ولا تزول وقفيتها إلخ سيأتي عن سم عن السيوطي ما قد يخالفه وتقدم في الاعتكاف ما يتعلق بذلك. ه. قوله: (أو صفتها) لعل صورته أن يجهل صفة ما منه الحصص بأن لم يره. أ. ه. رشيدى. ه. قوله: (ولا يسري للباقى) أي ولو كان الواقف موسرًا بخلاف العتيق. أ. ه. ع. ش.

ه. قوله: (وإن وقف مسجدًا) كما صرح به ابن الصلاح وقال يحرم على الجنب المكث فيه ويجب قسمته لتعنيها طريقًا ولا فرق بين أن يكون الموقوف مسجدًا هو الأقل أو الأكثر نهاية ومعني قال ع ش قوله: ويحرم على الجنب إلخ وقرّر م ر أنه يطلب التحيّة لداخله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعد أكثر من ثلثمائة ذراع سم على حج وراجع ما ذكره في طلب التحيّة. أ. ه. عبارة البجيرمي وتصح التحيّة فيه إذ في تركها انتهاك لحُرمة المسجد سلطان. أ. ه. ه. قوله: (في صحة هذا إلخ) أي وقف المشاع مسجدًا. ه. قوله: (بل تستثنى إلخ) عبارة المغني وتستثنى هذه الصورة من منع قسمة الوقف من الطلق للضرورة. أ. ه. ه. قوله: (للضرورة) ظاهره جوازها وإن بيعًا م ر. أ. ه. سم وقيوبي عبارة السيد عمر لعل هذا إذا لم تكن القسمة إفرازًا، أما إذا كانت إفرازًا فلا إشكال فيها؛ لأن قسمة الوقف من

ه. قوله: (ولا يسري للباقى وإن وقف مسجدًا) في شرح م ر ولا فرق بين أن يكون الموقوف مسجدًا هو الأقل أو الأكثر خلافًا للزركشي إلخ. أ. ه. وفيه ويحرم على الجنب المكث فيه. أ. ه. وقرّر م ر أنه يطلب التحيّة لداخله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعد أكثر من ثلثمائة ذراع. ه. قوله: (إذ الأوجه إلخ) اعتمد م ر. ه. قوله: (بل تستثنى هذه للضرورة) ظاهره جوازها وإن كانت بيعًا للضرورة م ر.

الزركشي المهايأة هنا بعيدة إذ لا نظير لكونه مسجدًا في يوم وغير مسجد في يوم ثم رأيت بعضهم جزم بوجوب قسمته ومَرَّ في مبحث خيار الإجارة أنه يُتَصَوَّرُ لَنَا مسجدٌ تَمْلِكُ منفَعته ويمتنع نحو اعتكاف وصلاة فيه من غير إذن مالك المنفعة (لا) وقف (عبد وثوب في الذمة)؛ لأن حقيقة إزالة ملك عن عين نعم يجوز التزامه فيها بالنذر (ولا وقف حُرِّ نفسه)؛ لأن رقبته غير مملوكة له (وكذا مستولدة) لأنها لعدم قبولها للنقل كالحر ومثلها المكاتب أي كتابة صحيحة فيما يظهر بخلاف ذي الكتابة الفاسدة؛ لأن المَغْلَبَ فيه التعليق ومَرَّ في المَعْلَقِ صِحَّةُ وقفه (وكلب معلَّم)؛ لأنه لا يُعْلِكُ والتقييد بمعلَّم لأجل الخلاف (وأحد عبديه في الأصح) كالبيع وفارق العتق بأنه أقوى وأنفذ لسرايته وقبوله التعليق. (ولو وقف بناء أو غراسًا في أرض مُستأجرة) إجارة صحيحة أو فاسدة أو مُستعارة مثلاً (لهما) ثنائه مع أن العطف بأو لأنها

الطَّلَق جائزة حينئذٍ مُطلقًا ولو غير مسجد. اه. هـ. قوله: (جزم بوجوب قسمته) أي قَوْزًا أو ظاهره وإن لم يكن إفرازًا وهو مُشْكِلٌ سم على حَجِّ أقول وقد يُجاب بأنه مُسْتَتَنِي لِلضَّرُورَةِ كما قاله في أثناء كلام آخر وهذا ظاهر إن أمكنته القسمة فإن تَعَذَّرَتْ كان جَهْلُ مِقْدَارِ المَوْقُوفِ بَقِيَ على شُيُوعِهِ ولا يَبْطُلُ الوَقْفُ والأقرب أن يقال يَنْقُصُ منه الشريك حينئذٍ بما لا يُنافي حُرْمَةَ المسجد كالصلاة فيه والجلوس لما يجوز فَعْلُهُ في المسجد كالخياطة ولا يجلس فيه وهو جُنُبٌ ولا يُجامعُ زَوْجَتَهُ وَيَجِبُ أن يَتَصَرَّ في شُغْلِهِ له على ما يَتَحَقَّقُ إن مَلَكَه لا يَنْقُصُ عنه. اه. ع. ش.

هـ. قول (الس): (لا عبد وثوب) أي مثلاً في الذمة سواء في ذلك ذمته وذمة غيره كأن يكون له في ذمة غيره عبد أو ثوب بسلام أو غيره فلا يصح وقفه. اه. هـ. معني. هـ. قوله: (نعم) إلى قول المتن فالأصح في النهاية. هـ. قوله: (يجوز التزامه إلخ) عبارة المَعْنَى نَعَمْ يَصِحُّ وقفها بالتزام نذر في ذمة الناذر كقوله لله علي وقف عبد أو ثوب مثلاً ثم يعينه بعد ذلك. اه. هـ. قوله: (ومَرَّ في المَعْلَقِ صِحَّةُ وقفه) وأنه يُعْتَقُ بوجود الصفة ويبطل الوقف سم على حَجِّ فإذا أدى النجوم عتق وبطل الوقف. اه. ع. ش.

هـ. قول (الس): (وكلب معلَّم) أو قابل للتعليم، أما غير المعلَّم والقابل للتعليم فلا يصح وقفه جزماً. اه. هـ. معني. هـ. قوله: (أو فاسدة) يتأمل فيه فإنه لا يَسْتَحِقُّ بالإجارة الفاسدة بناءً ولا غراساً حتى لو فعل ذلك كَلَفَ القلْعَ مَجَاناً وعبارة المنهج وبناءً وغراساً وُضِعَا بأرض بحق. اه. والبناء في المُسْتَأْجَرَةِ إجارة فاسدة لم يَصْدُقْ عليه أنه وُضِعَ بحق وقد مَرَّ للشارح م أن ما قُبِضَ بالشراء الفاسد لو بَيَّ في أو غراس لم يُقْلَعْ مَجَاناً؛ لأن البيع ولو فاسداً يَتَضَمَّنُ الإذن في الانتفاع به كالمعار على ما قاله البقوي لكن قَدَّمَ أن المُعْتَمَدَ خلافه فما هنا يُمْكِنُ تخريبه على ما قاله البقوي؛ لأن الإجارة الفاسدة تَتَضَمَّنُ الإذن. اه. هـ. قوله: (مثلاً) كأن كان موصى له بمنفعتيها معني وشرح المنهج.

هـ. قوله: (بعيد) كذا م ر. هـ. قوله: (ثم رأيت بعضهم جزم بوجوب قسمته) ظاهره وإن لم تكن إفرازًا وهو مُشْكِلٌ. هـ. قوله: (ومَرَّ في المَعْلَقِ صِحَّةُ وقفه) وأنه يُعْتَقُ بالصفة ويبطل الوقف.

بين ضِدَّين باعتبار استحالة اجتماع حقيقتيهما على شيء واحد في زمن واحد فلا اعتراض عليه خلافاً لِمَنْ زَعَمَهُ (فالأصح جوازُهُ)؛ لأنه مملوكٌ يُنتَفَعُ به مع بقاء عينه وإن كان مُعَرَّضاً للقلع باختيار مالك الأرض المُؤَجَّرِ أو المُعِيرِ له؛ لأنه بعده وقف بحاله أي على ما يأتي. والأرض اللازم للمالك باختياره قلعه يُصرف في نقله لأرض أخرى إن أمكن وإلا فقل هو مع أرضه للموقوف عليه وقيل للواقف والذي يُتَّجِه منهما الأول وإن كان الوجه ما اختاره السبكي والإسنوي من بقاء وقفه زاد الإسنوي أنه يُشْتَرَى به عقار أو جزؤه كنظائره ويُضَمُّ إليه أرضه في ذلك فإن صار غير مُنتَفِعٍ به ملكه الموقوف عليه وخرج بنحو المُستأجرة المغصوبة

☐ فَوَدَّ: (أو لاستحالة الخ) الأولى إسقاط أو إلّا أن يُقال إنها للتبويب في التعبير وفي نسخ باعتبار استحالة الخ وهي ظاهرة.

☐ قول (السبي): (فالأصح جوازُهُ) سواء كان الوقف قبل انقضاء المدّة أم بعده كما صرّح به ابن الصلاح أو بعد رجوع المُستعير ويكفي دَوامه إلى القلع بعد مدّة الإجارة أو رجوع المُستعير. اهـ. مُغْنِي.

☐ فَوَدَّ: (على ما يأتي) أي بقوله الوجه ما اختاره الخ. ☐ فَوَدَّ: (ولاً فقل هو مع أرضه الخ) الوجه أن محلّ هذا إذا لم يُمكن الانتفاع به مقلوعاً وإلا بقي موقوفاً فإن أمكن أن يُشْتَرَى به عقار أو جزؤه وجب كما قاله الإسنوي ويُقدّم على الانتفاع به مقلوعاً؛ لأنّه أقرب لغرض الواقف فالحاصل أنّه حيث لم يُمكن نقله لأرض أخرى فإن بقي مُنتَفِعاً به استمرّ وقفه ثم إن أمكن أن يُشْتَرَى به عقار أو جزؤه فعَلَّ وإن لم يبق مُنتَفِعاً به صار مملوكاً كالموقوف عليه شرح م. ر. اهـ. سم. ☐ فَوَدَّ: (والذي يُتَّجِه الخ) عبارة المُغْنِي وجهان قال الإسنوي والصحيح غيرهما وهو شراء عقار أو جزء من عقار وقال السبكي الوجهان بعيدان ويَبْغِي أن يُقال الوقف بحاله وإن كان لا يُنتَفَعُ به انتهى وكلام الإسنوي هو الظاهر وإن كان الغراس المقلوع لا يَصْلُح إلا للإحراق وصارت آلة البناء لا تَصْلُح له وإلا فكلام السبكي وأرض التّقصيص الحاصل بقلع الموقوف يَسْلُكُ به مَسْلَكُهُ فَيُشْتَرَى به شيء ويوقف على تلك الجهة. اهـ. وعبارة النهاية وجهان أصحُّهما أولهما وقول الجمال الإسنوي أن الصحيح غيرهما وهو شراء عقار الخ مَحْمُولٌ على إمكان الشراء المذكور وكلام الشيخين الأول أي أصحُّهما أولهما مَحْمُولٌ على عَدَمِهِ. اهـ. ☐ فَوَدَّ: (من بقاء وقفه) بقاء الوقف على مُختار السبكي وأصح، أما على مُختار الإسنوي فَمَحَلٌّ تأمل إلا أن يوجّه ببقاء حكمه في الجملة فَيُنْتَقَلُ بَيْتُهُ إلى المُشْتَرِي بِشِمَهِ حُكْمِ الوقف وأما عَيْنُ الوقف المبيعة فتَصِيرُ ملكاً للمُشْتَرِي. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. ☐ فَوَدَّ: (فإن صار غير مُنتَفِعٍ به الخ) محلّ تأمل فتأمل مع

☐ فَوَدَّ: (ولاً فقل هو مع أرضه الخ) الوجه أن محلّ هذا إذا لم يُمكن الانتفاع به مقلوعاً وإلا بقي موقوفاً فإن أمكن أن يُشْتَرَى به عقاراً أو جزءاً وجب كما قاله الإسنوي ويُقدّم على الانتفاع به مقلوعاً لأنّه أقرب لغرض الواقف فالحاصل أنّه حيث لم يُمكن نقله لأرض أخرى فإن بقي مُنتَفِعاً به استمرّ وقفه ثم إن أمكن أن يُشْتَرَى به عقاراً أو جزءاً فعَلَّ وإن لم يبق مُنتَفِعاً به صار مملوكاً للموقوف عليه شرح م. ر. ☐ فَوَدَّ: (والذي يُتَّجِه منهما الأول وإن كان الوجه ما اختاره السبكي والإسنوي الخ) المُعْتَمَدُ ما قاله

فلا يصح وقف ما فيها أي؛ لأنه لما لم يوضع بحق كان في حكم غير المُنْتَفَع به هذا غاية ما يُوجّه به ذلك ومع ذلك ففيه نظر واضح لِتَوَجُّه الوقف إلى غِنَى الموضوع، والشُّروط السَّابِقَةُ موجودة فيها واستحقاق القلع حالاً أمراً خارج على أنه موجود في المُسْتَأْجِر فاسداً، والمُستعار قولهم وإن كان مُعرّضاً إلى آخره يُؤيِّد صحة وقف هذا كما هو واضح وقياس ما ذُكِر في المَغْصُوب بطلان وقف بُيُوت بنتى بناء على الأصح من حرمة البناء فيها ووجوب قلعها حالاً بل الذي يظهر أنه لا يأتي فيها ما ذُكِر في المَغْصُوب مِنَ النِّظَر لِوُضُوح الفرق بينهما بإمكان

سابقه يظهر ما فيه مع مخالفة صنيعه لصنيع النهاية والمغني وغيرهما من كتب الأصحاب. اهـ. سَيِّد عَمَر. ة قوله: (فلا يصح وقف ما فيها إلخ) اعتمدته المغني والمنهج وكذا النهاية عبارته فلا يصح وقف ما فيها لعدم دوامه مع بقاء عينه وهذا مُسْتَحَقُّ الإزالة كما أفتى بذلك الوالد رحمته الله تعالى لا يقال غاية أمره أن يكون مقلوعاً وهو يصح وقفه؛ لأننا نقول وقفه في أرض مغصوبة ملاحظ فيه كونه غراساً قائماً بخلاف المقلوع فغير ملاحظ فيه ذلك وإنما هو وقف منقول. اهـ. قال ع ش. قوله: م ر. وهذا مُسْتَحَقُّ الإزالة ومنه ما لو بنتى في حريم التهر بناء ووقفه مسجداً فإنه باطل؛ لأنه مُسْتَحَقُّ الإزالة. اهـ. ة قوله: (على أنه) أي استحقاق القلع. ة قوله: (وقياس ما ذُكِر إلخ) أي من قوله فلا يصح وقف ما فيها أي لأنه إلخ. ة قوله: (ووجوب إلخ) عُطِفَ على حرمة إلخ.

الإسنوي حيث أمكن وما قبله محله عند عدم إمكان ذلك م ر. (فرغ): في فتاوى السيوطي ما نصّه مسألة المسجد المعلق على بناء الغير أو على الأرض المُحتَكَّرة إذا زالت عينه هل يزول حكمه بزوالها؟ الجواب نعم يزول حكمه إذا تعلّق لوقفية المسجد بالأرض وإنما قال الأصحاب إذا انهدم المسجد وتعدّرت إعادته لم يصح ملكتا إذا كانت الأرض من جملة وقف المسجد بدليل تعليلهم ذلك بأن الصلاة تُمكن في عرصته على أن في صحته وقف المسجد على الأرض المُحتَكَّرة نظراً؛ لأن بعض أئمّتنا أفتى بأن الموقوف في أرض مُسْتَأْجَرَة إذا كان ريعه لا يقي بالأجرة أو وقى بها ولم يزد لا يصح له وقفه ابتداء؛ لأنه مُلْحَق بما لا يُنْتَفَع به، ومعلوم أن المسجد لا ريع له توقى منه أجرة الأرض وعلى تقدير أن يكون الواقف استأجرها مدة وأدى أجرتها فبعد انتهاء تلك المدة لا يلزم الواقف الأجرة فلا يتقوى إلا تفريغ الأرض منه وعلى تقدير صحة الوقف لا شك في زوال حكمه بزوال عينه. وبني مالك الأرض مكانه ما شاء. اهـ. أقول ولينظر لو أعاد بناء تلك الآلات في ذلك المحلّ بوجه صحيح أو في غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لذلك البناء بدون تجديد وقفية لأن تلك الآلات ثبت لها حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر. ة قوله: (فلا يصح وقف ما فيها إلخ) بعدم الصحة أفتى شيخنا الشهاب الرملي.

ة قوله: (ومع ذلك ففيه نظر واضح إلخ) ومما يقوّي النظر أنه يصح وقف المقلوع من البناء والغراس حيث كان مُنتَفَعاً به ولو من بعض الوجوه كما هو ظاهر فمُسْتَحَقُّ القلع لا يُنْقَضُ عَنِ المقلوع بالفعل اللهم إلا أن يُفَرَّق بآته قبل القلع إنما يُقْصَدُ منه ما يُقْصَدُ من مُسْتَحَقِّ البقاء وليس مُسْتَحَقُّ البقاء ولا

بقاء دوام المصوب برضا أو إجارة بخلاف تلك فإنه لا يتصور بقاؤها فكانت منافعها لمقصود الوقف من الدوام أشد فتأمل. ويصح شرط الواقف صرف أجرة الأرض المستأجرة لهما من ريعهما على الأوجه إذا رضي المؤجر ببقائهما بها؛ لأن فيه عودا على الوقف بالبقاء المقصود للشارع. وإفتاء الشافعي بن عدلان ببطلان وقف بناء في أرض محتكرة بشرط صرف أجرة الأرض من ريع الموقوف لأنها تلزمه كأرض جناية القن الموقوف مردود بأن الظاهر أنها لا تلزمه بل إن كان هناك ريع وجبت منه وإلا لم يلزم الواقف أجرة لما بعد الوقف، وللمستحق مطالبة بالتفريغ وفارق جناية القن إذا وقفه بأن رقبته محل لها لولا الوقف ولا

قوله: (ويصح شرط الواقف صرف أجرة الأرض) أي الأجرة التي تجب بعد الوقف، أما التي وجبت قبل الوقف فلا يصح شرط صرفها منه؛ لأنه دين عليه وشرط وفاء دين الواقف من وقفه باطل سم على حج. اه. ع ش وقوله: أي الأجرة التي تجب إلخ أي كما يأتي في الشرح أيضا. قوله: (المستأجرة) أي أو المستعارة. وقوله: (إذا رضي المؤجر) أي أو المعتبر مثلا. قوله: (على الأوجه إذا رضي إلخ) وفي المغني بعد أن ذكر عن ابن دقيق العيد وابن الأستاذ مثل كلام الشارح ما نصه وما بحثه ابن دقيق العيد وقاله ابن الأستاذ غير الصورة المختلف فيها؛ لأن تلك في أرض استأجرها الواقف قبل الوقف ولزمت الأجرة ذمته وما قاله في أجرة المثل إذا بقي الوقف بها والذي ينبغي أن يقال في الصورة الأولى أنه إن شرط أن توفي منه ما مضى من الأجرة فالبطلان أو المستقبل فالصحة وكذا إذا أطلق فيحمل على المستقبل. اه. وفي النهاية ما يوافقه. قوله: (في أرض محتكرة) (فرغ): في فتاوى الشيوطي مسألة المسجد المعلق على بناء الغير أو على الأرض المحتكرة إذا زالت عنه هل يزول حكمه بزوالها الجواب نعم إذ لا تعلق لوقفية المسجد بالأرض وإنما قال الأصحاب إذا انهدم المسجد وتعدرت إعادته لم يصح ملكا إذا كانت الأرض من جملة وقف المسجد انتهى أقول ولينظر لو أعاد بناء تلك الآلات في ذلك المحل بوجه صحيح أو في غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لذلك البناء بدون تجديد وقفية؛ لأن تلك الآلات ثبت لها حكم المسجد بشرط الثبوت؟ فيه نظر. اه. سم وميل القلب إلى عدم العود؛ لأن الأرض هي الأصل المقصود في المسجدية. قوله: (لأنها تلزمه) أي الأجرة تلزم الواقف. قوله: (وللمستحق) أي مستحق الأجرة وهو مالك الأرض. قوله: (مطالبة) أي الواقف. قوله: (بالتفريغ) أي تفريغ الأرض عما فيها من البناء والغراس. قوله: (وفارق) أي نحو البناء أي ضرره في الأرض. قوله: (جناية القن إلخ) أي حيث يلزمه أي الواقف أرضها. اه. سم. قوله: (بأن رقبته محل لها لولا الوقف) وقد منع بيعها بالوقف. اه. سم.

كذلك بعد القلع قلبيأمل. قوله: (ويصح شرط الواقف صرف أجرة الأرض إلخ) أي الأجرة التي تجب بعد الوقف، أما التي وجبت قبل الوقف فلا يصح شرط صرفها منه؛ لأنها دين عليه وشرط وفاء دين الواقف من وقفه باطل. قوله: (وفارق جناية القن إذا وقفه) أي حيث يلزمه أرضها. قوله: (بأن رقبته محل لها لولا الوقف) وقد منع بيعها بالوقف.

كذلك نحو البناء إنما محلّ التعلّق ذمّة مالكيه، وقد زال ملكه فزال التعلّق ولهذا لو مات القنّ قبل اختيار الفداء لم يلزم سيّده شيء ولو انهدم البناء لم تسقط الأجرة الماضية فالأوجه صحيحة الوقف ولزوم الشرط وانقطاع الطلب عن الواقف، ولو لم يشترط ذلك والإجارة فاسدة صرف الحكر من الوقف مقدّمًا على غيره كالعمارة أو صحيحة أخذت من الواقف أو تركته أي لما قبل الوقف كما علّم مما تقرّر المعلوم منه أيضًا أنه حيث بقي بالأجرة بأن اختارها المؤجّر المالك أو كانت الأرض وقفًا إذ لا يفلّح حيث كان في مغلّه فإن نقص ففي بيت المال. (فإن وقف) على جهة فسيأتي أو (على متعين) واحد أو (جمع) قيل قول أصله جماعة أولى لشموله الاثنين انتهى ويؤدّب بمنع ذلك بل هما سواء وحصول الجماعة باثنين كما مرّ في بابها اصطلاح يخص ذلك الباب لصحة الخبر به وحكم الاثنين يعلم من مقابلة الجمع بالواحد

قوله: (لو مات القنّ) أي الذي لم يوقف بخلاف الذي وقف فإنه إذا مات بعد الجناية يلزم الواقف فداءه. اه. سم. قوله: (ولو لم يشترط ذلك والإجارة فاسدة إلخ) الوجه أنه حيث شرط صرف الحكر من الوقف إن أريد أجرة الحكر لما قبل الوقف كما هو نظير مقابله أي الصحيحة فهو مشكّل وما الفرق بين الفاسدة والصحيحة في ذلك وإن أريد أجرته لما بعد الوقف فظاهر لكن ما وجه اختلاف الصنيع الموجب لعدم حسن المقابلة ولخفاء الرّد. اه. سم. قوله: (أخذت) أي الأجرة. قوله: (أي لما قبل الوقف) إذ لا تلزم الواقف لما بعده كما تقدّم اه. سم. قوله: (مما تقرّر) وهو قوله ولا كذلك نحو البناء إلخ. قوله: (أنه إلخ) أي قوله أو صحيحة أخذت إلخ. قوله: (بأن اختارها) أي التّبقية بالأجرة. قوله: (المؤجّر إلخ) أي أو المعير مثلاً. قوله: (كانت إلخ) جواب قوله حيث بقي بأجرة. قوله: (فإن نقص إلخ) أي ريع الوقف وكذا إذا لم يكن له ريع أصلاً أخذًا مما مرّ. قوله: (إذ لا يفلّح حيث يبيد ممنوع فليراجع، وفي شرح الرّوض في العارية فيما إذا وقف الأرض أنه يتخيّر أيضًا لكن لا يفلّح بالأرض إلا إذا كان أصلح للوقف من التّبقية بالأجرة. اه. وذكر الشارح نحوه ثم أيضًا اه. سم. قوله: (على جهة) إلى قول المثني فإن أطلق في النهاية إلا قوله أو على أن يطعّم إلى فإن كان له. قوله: (به) أي بالحصول. قوله: (وحك الاثنين إلخ) الأخصر الأولى والمراد الجمع ما فوق الواحد مجازًا بقرينة

قوله: (ولهذا لو مات القنّ) أي الذي لم يوقف بخلاف الذي وقف فإنه إذا مات بعد الجناية يلزم الواقف فداؤه. قوله: (ولو لم يشترط ذلك، والإجارة فاسدة إلخ) الوجه أنه حيث شرط صرف الحكر من الوقف إن أريد أجرة الحكر كما هو نظير مقابله وهو الصحيحة فهو مشكّل وما الفرق بين الفاسدة والصحيحة في ذلك؟ وإن أريد أجرته لما بعد الوقف فظاهر لكن ما وجه اختلاف الصنيع الموجب لعدم حسن المقابلة ولخفاء المراد. قوله: (أي لما قبل الوقف) إذ لا يلزم الواقف لما بعده كما تقدّم. قوله: (إذ لا يفلّح حيث يبيد ممنوع فليراجع وفي شرح الرّوض في العارية فيما إذا وقف الأرض أنه يتخيّر أيضًا لكن لا يفلّح بالأرض إلا إذا كان أصلح للوقف من التّبقية بالأجرة. اه. وذكر

الصَّادِقِ حِينَئِذٍ مَجَازًا بِقَرِينَةِ الْمُقَابَلَةِ بِالْاِثْنَيْنِ. (اشْتَرَطَ) عَدَمَ الْمَعْصِيَةِ وَتَعْيِينُهُ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ: مُعَيَّنٌ وَ (إِمْكَانَ تَمْلِيكِهِ) مِنَ الْوَاقِفِ فِي الْحَالِ بِأَنْ يُوجَدَ خَارِجًا مُتَأَهِّلًا لِلْمَلِكِ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ تَمْلِيكَ الْمَنْفَعَةِ (فَلَا يَصِحُّ) الْوَقْفُ عَلَى مَعْدُودٍ كَعَلَى مَسْجِدٍ سَيُتْنَى أَوْ عَلَى وَلَدِهِ وَلَا وَلَدَ لَهُ أَوْ عَلَى فُقَرَاءٍ أَوْلَادِهِ وَلَا فَقِيرٍ فِيهِمْ أَوْ عَلَى أَنْ يُطْعِمَ الْمَسَاكِينَ رِيْعَهُ عَلَى رَأْسِ قَبْرِهِ أَوْ قَبْرِ أَبِيهِ وَإِنْ عَلِمَ وَأَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّهُ لَوْ وَقَفَ عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فَمَاتَ وَلَمْ يَعْرِفْ لَهُ قَبْرٌ بَطَلَ انْتَهَى، وَكَانَ الْفَرْقُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ عَلَى الْقَبْرِ مَقْصُودَةٌ شَرْعًا فَصَحَّحْتُ بِشَرْطِ مَعْرِفَتِهِ وَلَا كَذَلِكَ الْإِطْعَامُ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ يَأْتِي تَفْصِيلٌ فِي مَسْأَلَةِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْقَبْرِ فَاعْلَمْ فَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ فِيهِمْ فَقِيرٌ صَحَّ وَضُرِفَ لِلْحَادِثِ وَجُودُهُ فِي الْأَوَّلَى أَوْ فَقْرُهُ فِي الثَّانِيَةِ لِصِحَّتِهِ عَلَى الْمَعْدُومِ تَبَعًا كَوَقْفَتِهِ عَلَى وَلَدٍ ثُمَّ عَلَى وَلَدٍ وَلَدِي وَلَا وَلَدَ لَهُ وَكَعَلَى مَسْجِدٍ كَذَا وَكُلِّ مَسْجِدٍ سَيُتْنَى مِنْ تِلْكَ الْمَحَلَّةِ وَسَيُذَكَّرُ فِي نَحْوِ الْحَرْبِيِّ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الشَّرْطَ بِقَاوُهِ فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ هُنَا إِيْهَامُهُ الصَّحَّةَ عَلَيْهِ لِإِمْكَانِ تَمْلِيكِهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ وَلَا (عَلَى) أَحَدٍ هَذَيْنِ وَلَا عَلَى عِمَارَةٍ

الْمُقَابَلَةِ. □ قَوْلُهُ: (بِالْاِثْنَيْنِ الْإِخ) مُتَعَلِّقٌ بِالصَّادِقِ ش. اه. سم. □ قَوْلُهُ: (فِي الْحَالِ) أَيِ حَالِ الْوَقْفِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَى أَنْ يُطْعِمَ الْإِخ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْمُعَيَّنِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِخْرَاجِهِ بِإِمْكَانِ تَمْلِيكِهِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ سَمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَوْ عَلَى الْقِرَاءَةِ عَلَى رَأْسِ قَبْرِهِ أَوْ قَبْرِ أَبِيهِ الْحَيِّ. اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر أَوْ قَبْرِ أَبِيهِ الْحَيِّ وَوَجْهَ عَدَمِ الصَّحَّةِ فِيهِ أَنَّهُ مُنْقَطِعُ الْأَوَّلِ. اه. □ قَوْلُهُ: (الْمَسَاكِينُ) نَائِبٌ فَاعِلٌ يُطْعَمُ. □ وَقَوْلُهُ: (رِيْعَهُ) بِالتَّضْبِيقِ مَفْعُولُهُ الثَّانِي. □ قَوْلُهُ: (أَوْ قَبْرِ أَبِيهِ) أَيِ هُوَ حَيٌّ. □ قَوْلُهُ: (وَلِنْ عَلِمَ) رَاجِعٌ لِلْمَسْأَلَتَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَكَانَ الْفَرْقُ) أَيِ بَيِّنَ الْإِطْعَامِ وَالْقِرَاءَةِ. □ قَوْلُهُ: (فَصَحَّحْتُ) أَيِ الْقِرَاءَةِ أَيِ الْوَقْفِ عَلَيْهَا. □ قَوْلُهُ: (بِشَرْطِ مَعْرِفَتِهِ) أَيِ الْقَبْرِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا كَذَلِكَ الْإِطْعَامُ الْإِخ) أَيِ فَلَمْ يَصِحَّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ مُطْلَقًا. □ قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ رَأْسِ الْقَبْرِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ يَأْتِي تَفْصِيلٌ فِي مَسْأَلَةِ الْقِرَاءَةِ) أَيِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ كَانَ الْوَقْفُ مُنْقَطِعَ الْأَوَّلِ الْإِخْ عِبَارَتُهُ ثُمَّ وَلَوْ كَانَ الْوَقْفُ مُنْقَطِعَ الْأَوَّلِ كَوَقْفَتِهِ عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِ أَبِي أَوْ قَبْرِ أَبِي وَأَبُوهُ حَيٌّ بِخِلَافِ وَقْفَتِهِ الْآنَ أَوْ بَعْدَ مَوْتِي عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِ أَبِي بَعْدَ مَوْتِي فَإِنَّهُ وَصِيَّةٌ فَإِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ أَوْ أُجِيزَ وَغُرِفَ قَبْرُهُ صَحَّ وَلَا فَلَ. اه. □ قَوْلُهُ: (مِنْ تِلْكَ الْمَحَلَّةِ) أَيِ فِي تِلْكَ الْإِخ. □ قَوْلُهُ: (بِقَاوُهُ) أَيِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ الْمُعَيَّن. □ قَوْلُهُ: (الصَّحَّةُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى نَحْوِ الْحَرْبِيِّ ع ش. اه. سم. □ قَوْلُهُ: (لِإِمْكَانِ تَمْلِيكِهِ) عِلَّةٌ لِلْإِيْهَامِ. اه. رَشِيدِيٌّ.

الْشَّارِحُ نَحْوَهُ ثُمَّ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (بِالْاِثْنَيْنِ) مُتَعَلِّقٌ بِالصَّادِقِ ش وَالْأَوَّلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَمْعِ مَا لَيْسَ وَاحِدًا. □ قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَى فُقَرَاءٍ أَوْلَادِهِ وَلَا فَقِيرٍ فِيهِمْ) فِي شَرْحِ م ر. أَوْ عَلَى الْقِرَاءَةِ عَلَى رَأْسِ قَبْرِهِ أَوْ قَبْرِ أَبِيهِ الْحَيِّ. اه. □ قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَى أَنْ يُطْعِمَ الْمَسَاكِينَ رِيْعَهُ) كَيْفَ يَصْدُقُ هُنَا الْمُعَيَّنُ حَتَّى يَخْتِجَ إِلَى إِخْرَاجِهِ بِإِمْكَانِ تَمْلِيكِهِ بِدَلِيلِ جَعْلِهِ فِي حَيْزِ التَّفْرِيعِ الَّذِي فِي الْمَثْنِ؟ □ قَوْلُهُ: (الصَّحَّةُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى نَحْوِ الْحَرْبِيِّ ش.

المسجد إذا لم يُبَيَّنْه بخلاف داري على مَنْ أَرَادَ سُكْنَاهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا عَلَى مَيِّتٍ وَلَا عَلَى (جَنِينٍ)؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ تَسْلِيْطٌ فِي الْحَالِ بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ. وَلَا يَدْخُلُ أَيْضًا فِي الْوَقْفِ عَلَى أَوْلَادِهِ بَلْ يُوقَفُ فَإِنْ انْفَصَلَ حَيًّا وَلَمْ يُسَمَّ الْمَوْجُودِينَ وَلَا ذَكَرَ عَدَدَهُمْ دَخَلَ تَبَعًا كَمَا يَأْتِي بِزِيَادَةٍ

❏ قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يُبَيَّنْهُ) أَيِ الْمَسْجِدِ. اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ دَارِي عَلَى مَنْ أَرَادَ سُكْنَاهَا) أَيِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَيُعَيَّنُ مَنْ يَسْكُنُ فِيهَا مِمَّنْ أَرَادَ السُّكْنَى حَيْثُ تَنَازَعُوا النَّازِعُونَ عَلَى الْوَاقِفِ. اهـ. ع ش.
❏ قَوْلُهُ: (وَلَا عَلَى مَيِّتٍ) قَدْ يُقَالُ إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ صَحَابِيًّا أَوْ وَلِيًّا اطَّرَدَ الْعُرْفُ بِالْوَقْفِ عَلَيْهِ بِقَصْدِ الصَّرْفِ فِي مَصَالِحِ ضَرِيحِهِ أَوْ زَوَارِهِ فَيُنْتَبَغِي إِنْ صَحَّ الْوَقْفُ؛ لِأَنَّ اطَّرَادَ الْعُرْفِ قَرِينَةٌ مَعْيِنَةٌ لِإِرَادَةِ الْوَقْفِ عَلَى تِلْكَ الْجِهَةِ لَا تَمْلِكُهُ الْمُتَمَتِّعُ وَهُوَ نَظِيرُ مَا ذَكَرُوهُ فِي التَّنْذِيرِ لَهُ إِذَا اطَّرَدَ الْعُرْفُ بِصَرْفِهِ لِمَصَالِحِهِ وَنَحْوِ قُرَائِهِ وَوَرَثَتِهِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ وَسَيَاتِي عَنْ الْمُعْنِيِّ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْقَظِ مَا يُؤَيِّدُهُ بَلْ يَصْرُحُ بِهِ.

❏ قَوْلُ (السِّي: (وَلَا عَلَى جَنِينٍ) كَذَا فِي نُسْخِ التُّخْفَةِ وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذِهِ وَالسَّابِقَةِ فِي قَوْلِهِ عَلَى مَعْدُومٍ مِنَ الْمَثْنِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ أَقُولُ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ مَعْدُومٌ أَيْضًا مِنَ الْمَثْنِ لِكِنَّ الَّذِي فِي الْمُحَلِّ وَالنَّهَائَةِ وَالْمُعْنِيِّ فَلَا يَصِحُّ عَلَى جَنِينٍ. اهـ. بَلْ وَلَقَدْ عَلَى مَعْدُومٍ لَا وُجُودَ لَهُ فِي الْمُحَلِّ وَالْمُعْنِيِّ أَصْلًا فَالظَّاهِرُ أَنَّ كِتَابَةَ وَلَا عَلَى فِي نُسْخِ التُّخْفَةِ عَلَى رَسْمِ الْمَثْنِ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الْكُتْبَةِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ هَذَا الرَّسْمُ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. ❏ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْوَقْفَ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ فَإِنْ أَطْلَقَ فِي الْمُعْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ بَلْ يَوْقَفُ. ❏ قَوْلُهُ: (فِي الْوَقْفِ عَلَى أَوْلَادِهِ) أَيِ بِخِلَافِهِ عَلَى نَحْوِ الذَّرِيَّةِ كَمَا قَالَ فِي الْعُبَابِ كَالرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَكَذَا أَيِ يَدْخُلُ فِي الذَّرِيَّةِ وَالتَّنْسِلِ وَالْعَقِبِ الْحَمْلُ الْحَادِثُ فَتَوَقَّفُ حِصَّتُهُ انْتَهَى، وَالتَّقْيِيدُ بِالْحَادِثِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ لِإِخْرَاجِ الْمَوْجُودِ حَالَ الْوَقْفِ سَمٍ عَلَى حَاجٍ وَقَوْلُهُ: فَتَوَقَّفُ حِصَّتُهُ بِخِلَافِ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر الْآتِي فَإِنْ انْفَصَلَ اسْتَحَقَّ مِنْ غَلَّةٍ مَا بَعْدَ انْفِصَالِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ أَرَادَ بِتَوَقَّفِ حِصَّتِهِ عَدَمَ جِزْمَانِهِ إِذَا انْفَصَلَ. اهـ. ع ش أَقُولُ وَلَا مُخَالَفَةَ إِذِ الْقَوْلُ الْآتِي فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ وَكَلَامُ الْعُبَابِ وَالرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الذَّرِيَّةِ وَالتَّنْسِلِ وَالْعَقِبِ، وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فَلْيُرَاجَعْ. ❏ قَوْلُهُ: (بَلْ يَوْقَفُ) أَيِ رِبْعُ الْوَقْفِ مُدَّةَ الْحَمْلِ وَهَذَا مُخَالَفٌ لِكَلَامِهِ الْآتِي أَنَّهُ لَا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ وَقْفَ الْحُكْمِ بِالْدُخُولِ وَعَدَمِهِ فَعَلَيْهِ كَانَ الْأَوَّلَى حَذْفُهُ كَمَا فِي الْمُعْنِيِّ. ❏ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي بِزِيَادَةٍ) عِبَارَتُهُ فِي الْفَضْلِ

❏ قَوْلُهُ فِي (السِّي: (عَلَى جَنِينٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ وَلَا يَصِحُّ وَقْفُ الْحَمْلِ وَإِنْ صَحَّ عَثَقَهُ نَعَمْ إِنْ وَقَفَ الْحَامِلُ صَحَّ فِيهِ تَبَعًا لِأُمِّهِ. اهـ. ❏ قَوْلُهُ: (وَلَا يَدْخُلُ أَيْضًا فِي الْوَقْفِ) أَيِ عَلَى الْأَوْلَادِ وَكَذَا فِي شَرْحِ م ر بِخِلَافِهِ عَلَى نَحْوِ الذَّرِيَّةِ كَمَا قَالَ فِي الْعُبَابِ كَالرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَكَذَا أَيِ يَدْخُلُ فِي الذَّرِيَّةِ وَالتَّنْسِلِ وَالْعَقِبِ الْحَمْلُ الْحَادِثُ فَتَوَقَّفُ حِصَّتُهُ. اهـ. وَالتَّقْيِيدُ بِالْحَادِثِ. الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ لِإِخْرَاجِ الْمَوْجُودِ حَالَ الْوَقْفِ. ❏ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي بِزِيَادَةٍ) عِبَارَتُهُ فِي الْفَضْلِ الْآتِي وَلَا يَدْخُلُ الْحَمْلُ عِنْدَ الْوَقْفِ أَيِ عَلَى الْأَوْلَادِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى وَلَدًا وَإِنَّمَا يَسْتَحَقُّ مِنْ غَلَّةٍ مَا بَعْدَ انْفِصَالِهِ كَالْحَمْلِ الْحَادِثِ عُلُوقُهُ بَعْدَ الْوَقْفِ

(ولا على العبد) ولو مُدَبَّرًا (وَأُمُّ وَلَدٍ لِنَفْسِهِ)؛ لأنه ليس أهلاً للملك نعم إن وَقَفَ على جِهَةٍ قُرْبَى كجَدِّمَةِ مَسْجِدٍ أو رِبَاطٍ صَحَّ الوقفُ عليه؛ لأنَّ القصدَ تلكَ الجِهَةُ ويصحُّ على الجزءِ الخُرْ مِنْ المُبْعَضِ حتى لو وَقَفَ بعضُه القِرْنُ على بعضه الخُرْ صحَّ كالوصية له به ويُؤْخَذُ مِنَ الْعِلَّةِ أَنَّ

الآتي ولا يَدْخُلُ الحملُ عندَ الوقفِ أي على الأولادِ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى وَلَدًا وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ مِنْ غَلَّةٍ مَا بَعْدَ الانفصالِ كالحملِ الحادثِ علوقه بَعْدَ الوقفِ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ مِنْ غَلَّةٍ مَا بَعْدَ انفصاله خِلَافًا لِمَنْ نَارَعَ فِيهِ. اهـ. قال سم قوله: ولا يَدْخُلُ الحملُ إلخ أي لا يَدْخُلُ الآنَ بَحِيْثُ يَسْتَحِقُّ مِنْ غَلَّةٍ مَا قَبْلَ الانفصالِ فلا يُنافي قوله وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ إلخ. اهـ.

❏ قولُه (سُي): (ولا على العبد إلخ) عبارةُ العُبابِ وَعَلَى رَقِيقٍ الواقِفِ كَأُمِّ وَلَدِهِ وَمُكَاتِبِهِ ولا على رَقِيقٍ غيرِهِ لِنَفْسِهِ وإلَّا جَازَ وَكَانَ لِسَيِّدِهِ. اهـ. سم. قوله: (وَأُمُّ وَلَدِهِ) أي حَالُ كَوْنِهَا رَقِيقَةً كما هو الفرضُ، وَأَمَّا مَا فِي الرُّوْضِ مِنْ صِحَّةٍ وَفَقِهِ عَلَى أُمّهَاتِ أولادِهِ فَصَوْرَتُهُ أَنْ يَقُولَ وَقَفْتُ دَارِي مَثَلًا بَعْدَ مَوْتِي عَلَى أُمّهَاتِ أولادي أو يوصي بالوقفِ عليهنَّ. اهـ. ع ش وفي سم ما يوافقهُ.

❏ قولُه (سُي): (لِنَفْسِهِ) أي نَفْسِ الْعَبْدِ سِوَاءِ كَانَ لَهُ أَمٌ لِغَيْرِهِ. اهـ. مُعْنَى. قوله: (إِنْ وَقَفَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أي الْعَبْدُ ش. اهـ. سم. قوله: (الوقفُ عليه) أي الْعَبْدُ. قوله: (وَيَصِحُّ عَلَى الْجُزْءِ إلخ) عبارةُ الْمُعْنَى وَالنَّهْيَةِ وَأَمَّا لَوْ وَقَفَ عَلَى الْمُبْعَضِ فَالظَّاهِرُ كما قال شيخنا أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُهَيَّأَةً وَصَدَرَ الْوَقْفُ عَلَيْهِ يَوْمَ نَوْبَتِهِ فَكَالْخُرِّ أو يَوْمَ نَوْبَةِ سَيِّدِهِ فَكَالْعَبْدِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُهَيَّأَةً وَرَجَّ عَلَى الرُّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ إِطْلَاقُ ابْنِ خَيْرَانَ صِحَّةَ الْوَقْفِ عَلَيْهِ. اهـ. قال ع ش. قوله: فَكَالْخُرِّ إلخ يُتَّبَعِي أَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَإِنْ عَيَّنَ الْوَاقِفُ شَيْئًا اتَّبَعَ حَتَّى لَوْ وَقَفَ فِي نَوْبَةِ الْمُبْعَضِ عَلَى سَيِّدِهِ أو فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ عَلَى الْعَبْدِ أو عِنْدَ عَدَمِ الْمُهَيَّأَةِ عَلَى أَحَدِهِمَا بَعَيْنِهِ عَمِلَ بِهِ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. قوله: (مِنَ الْعِلَّةِ) أي قوله: لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا إلخ.

فإِنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ مِنْ غَلَّةٍ مَا بَعْدَ انفصاله خِلَافًا لِمَنْ نَارَعَ فِيهِ. اهـ. فَقَوْلُهُ: ولا يَدْخُلُ الحملُ عندَ الوقفِ أي لا يَدْخُلُ الآنَ بَحِيْثُ يَسْتَحِقُّ مِنْ غَلَّةٍ مَا قَبْلَ الانفصالِ فلا يُنافي قوله وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ إلخ نَظَرًا؛ لِأَنَّ الاسْتِحْقَاقَ قَرْنُ الدُّخُولِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ فِيهِ بَعْدَ الانفصالِ.

❏ قوله في (سُي): (ولا على العبد لِنَفْسِهِ) عبارةُ العُبابِ ولا على رَقِيقٍ الواقِفِ كَأُمِّ وَلَدِهِ وَمُكَاتِبِهِ ولا على رَقِيقٍ غيرِهِ لِنَفْسِهِ وإلَّا جَازَ وَكَانَ لِسَيِّدِهِ إلخ. اهـ. وما ذَكَرَهُ فِي أُمِّ وَلَدِهِ قَدْ يُخَالِفُهُ قَوْلُ الرُّوْضِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَعَلَى أُمّهَاتِ الأولادِ إِلَّا مَنْ تَزَوَّجَتْ لَمْ يَعُدَّ اسْتِحْقَاقُهَا بِالطَّلَاقِ. اهـ. ومُرَادُهُ أُمّهَاتِ أولادِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِ شَرْحِهِ فِي تَغْلِيلِ عَدَمِ عَوْدِ اسْتِحْقَاقِهَا بِالطَّلَاقِ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَخْرُجْ بِهِ عَنْ كَوْنِهَا تَزَوَّجَتْ وَلَآنَ غَرَضُ الْوَاقِفِ أَنْ تَقِيَّ لَهُ أُمُّ وَلَدِهِ ولا يَخْلُفُهُ عَلَيْهَا أَحَدٌ فَمَنْ تَزَوَّجَتْ لَمْ تَقِبْ بِذَلِكَ. اهـ. ولا يَخْفَى أَنَّ مَسْأَلَةَ الرُّوْضِ مُخَالَفَةٌ لِمَسْأَلَةِ الْعُبابِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ إِلَّا أَنَّ تَحْمَلَ مَسْأَلَةَ الرُّوْضِ عَلَى مَا إِذَا أَوْصَى بِالْوَقْفِ عَلَى أُمّهَاتِ أولادِهِ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. قوله: (نَعَمْ إِنْ وَقَفَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أي الْعَبْدُ ش.

الأوجه صحته على المكاتب كتابة صحيحة لأنه يملك ثم إن لم يقيد بالكتابة صرف له بعد العتق أيضا ولا انقطع به هذا كله إن لم يعجز وإلا بان بطلانه؛ لأنه منقطع الأول فيرجع عليه بما أخذه من غلته (فإن أطلق الوقف عليه فهو) محمول ليصح أو لا يصح على أنه (وقف على سيده) كما لو وهب منه أو وصى له به والقبول إن شرط منه وإن نهاه سيده عنه لا من سيده إن امتنع نظير ما يأتي في الوصية. (ولو أطلق الوقف على بهيمة) مملوكة (لغا) لاستحالة ملكها (وقيل هو موقوف على مالِكها) كالعبد والفرق أن العبد قابل لأن يملك بخلافها وخرج بأطلق الوقف على علفها أو عليها بقصد مالِكها وبالمملوكة المسبلة في ثغر أو نحوه فيصح بخلاف غير المسبلة ومن ثم نقلا عن المتولي عدم صحته على الوحوش والطيور المباحة ونوزعا فيه

قوله: (على المكاتب إلخ) أي مكاتب غيره وأما مكاتب نفسه فلا يصح الوقف عليه كما جزم المازدي وغيره نهاية ومغني ومزأفا عن سم عن العباب مثله. قوله: (والأ) أي وإن قيد الوقف بمدة الكتابة وفي معنى التقييد ما لو عبر بمكاتب فلان اه مغني. قوله: (انقطع به) ويتقبل الوقف إلى من بعده نهاية ومغني أي إذا ذكر بعده مضرفا وإلا فالأقرب رجم الواقف. قوله: (بما أخذه من غلته) ثم إن كان ما قبضه من الغلة باقيا أخذ منه وإلا فهو في ذمته يطالب به بعد العتق واليسار. اه. ع ش.

قوله: (فهو محمول ليصح إلخ) عبارة المغني فإن كان له لم يصح؛ لأنه يقع للواقف وإن كان لغيره فهو وقف إلخ. اه. قوله: (أو لا يصح) أي فيما لو كان سيده حال الوقف جنيئا ثم انفصل حيا أو كان عبدا للواقف. اه. سيد عمر أي وكان مَرْتَدًا أو حَرِيًّا. قوله: (كما لو وهب) إلى قول المتن ونفسه في النهاية. قوله: (به) أي بشيء وكان الأولى حذفه كما في النهاية والمغني. قوله: (والقبول إلخ) عبارة النهاية وقيل هو أن شرطناه وهو الأصح الآتي. اه. قوله: (وإن نهاه إلخ) غاية. قوله: (عنه) أي القبول. قوله: (إن امتنع) أي العبد عن القبول. قوله: (مملوكة) إلى قوله، أما المباحة في المغني.

قوله: (قابل لأن يملك) عبارة المغني أهل له بتمليك سيده في قول. اه. قوله: (الوقف على إلخ) فاعل خرج ش. اه. سم. قوله: (بقصد مالِكها) يتبني رجوعه للمسالتين ليوافق ما في الروض وشرحه أي والمغني سم وع ش. قوله: (وبالمملوكة المسبلة إلخ) عطف على بأطلق الوقف إلخ.

قوله: (فليصح) ولو باع المالك البهيمة هنا والعبد في المسألة السابقة فهل يتقى الموقوف له أو يتقبل إلى المشتري؟ فيه نظر وقد ذكروا في نظير ذلك في الوصية تفصيلا ولا يبعد مجيئه هنا فليراجع. اه. ع ش. عبارة شرح المنهج نعم يصح الوقف على علفها وعليها إن قصد به مالِكها؛ لأنه وقف عليه. اه. وفي البجيرمي عن القليوبي قوله: لأنه وقف عليه قضيته أنه له وإن ماتت الدابة أو باعها وأنه بموته يكون منقطع الآخر وأنه لا يتعين صرقه في علفها. اه. قوله: (ونوزعا) الأولى الأفراد. قوله: (فيه) أي فيما نقلا عن المتولي من عدم الصحة.

قوله: (الوقف على علفها إلخ) الوقف فاعل خرج ش. قوله: (بقصد مالِكها) يتبني رجوعه

وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي أَنَّ الشَّرْطَ فِي الْجِهَةِ عَدَمُ الْمَعْصِيَةِ وَاجِبٌ بِأَنَّ هَذِهِ الْجِهَةَ لَا يُقْصَدُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا غُرْفًا وَمِنْ ثَمَّ لَمَّا قَصَدَ حَمَامٌ مَكَّةَ بِالْوَقْفِ عَلَيْهِ غُرْفًا كَانَ الْمُتَعَمِّدُ صِحَّتَهُ عَلَيْهِ، أَمَّا الْمُبَاحَةُ الْمُعَيَّنَةُ فَلَا يَصِحُّ عَلَيْهَا جُزْأً عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ. (وَيَصِحُّ) الْوَقْفُ وَلَوْ مِنْ مُسْلِمٍ (عَلَى ذِمِّيٍّ) مُعَيَّنٍ مُتَّحِدٍ أَوْ مُتَعَدِّدٍ كَمَا يَجُوزُ التَّصَدُّقُ عَلَيْهِ نَعَمْ إِنْ ظَهَرَ فِي تَعْيِينِهِ قَصْدُ مَعْصِيَةٍ كَالْوَقْفِ عَلَى خَادِمٍ كَنِيسَةٍ لِلتَّعْبِيدِ لَمَّا كَالْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ حَضَرِهَا وَكَذَا إِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ مَا لَا يَمْلِكُهُ كَقَبْرٍ مُسْلِمٍ وَنَحْوِ مُصْحَفٍ، وَلَوْ حَارَبَ ذِمِّيٌّ صَارَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ كَمُنْقَطِعِ الْوَسْطِ أَوِ الْآخِرِ كَمَا بَحَثَهُ شَارِحٌ وَعَلَيْهِ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُكَاتَبِ إِذَا رُقَّ وَاضِحٌ (لَا مُرْتَدٌّ وَخَرِيٌّ)؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ

قوله: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ النَّزَاعِ. قوله: (وَيُجَابُ) أَيِ عَنِ التَّأْيِيدِ الْمَذْكُورِ. قوله: (أَمَّا الْمُبَاحَةُ) أَيِ الطُّيُورِ الْمُبَاحَةُ. اهـ. ع. ش. قوله: (عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ) أَيِ فِي دَعْوَى الْجُزْمِ. قوله: (وَلَوْ مِنْ مُسْلِمٍ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُغْنِي لِأَقُولُهُ كَمَا بَحَثَهُ شَارِحٌ. قوله: (عَلَى مُعَيَّنٍ) وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي الْوَقْفِ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ أَوِ الْيَهُودِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مُغْنِي وَع. ش. قوله: (وَكَذَا إِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الذِّمِّيِّ ش. اهـ. سم. قوله: (صَارَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي يَتَّبِعِي أَنْ يُضَرَفَ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ. اهـ. قوله: (كَمُنْقَطِعِ الْوَسْطِ) أَيِ إِنْ ذَكَرَ بَعْدَ الذِّمِّيِّ مَضْرُفًا أَيْ قِيضَرَفَ لِأَقْرَبِ رَجِمِ الْوَاقِفِ مَا دَامَ حَيًّا ثُمَّ بَعْدَ مَوْتِ الذِّمِّيِّ لِمَنْ عَيْنُهُ الْوَاقِفُ بَعْدَهُ. وقوله: (أَوِ الْآخِرِ) أَيْ قِيضَرَفَ لِمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْآلِ إِنْ عَيَّنَ الْوَاقِفُ جِهَةً وَإِلَّا فَلَأَقْرَبَ رَجِمِهِ. اهـ. ع. ش. وقوله: يُضَرَفَ لِمَنْ بَعْدَهُ الْخ لَا يَتَرْتَّبُ هَذَا عَلَى كَوْنِهِ مُنْقَطِعِ الْآخِرِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فَكَانَ الْمُنَاسِبُ حَذْفُهُ وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى قَوْلِهِ أَيْ قِيضَرَفَ لِأَقْرَبِ رَجِمِهِ. قوله: (كَمَا بَحَثَهُ شَارِحٌ) وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. نِهَايَةُ أَيِ مَا بَحَثَهُ مِنْ أَنَّهُ كَمُنْقَطِعِ الْوَسْطِ أَوِ الْآخِرِ ثُمَّ إِذَا أَسْلَمَ أَوْ تَرَكَ الْمُحَارَبَةَ وَالتَّرَمَّ الْجِزْيَةَ هَلْ يَعُودُ اسْتِحْقَاقُهُ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ إِلَّا مَنْ يَفْسُقُ مِنْهُمْ فَفَسَقَ بَعْضُهُمْ ثُمَّ عَادَ عَدْلًا مِنَ الْاسْتِحْقَاقِ هُنَا ع. ش. قوله: (وَاضِحٌ) وَهُوَ أَنَّهُ بِالْعَجْزِ عَنِ الْكِتَابَةِ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِ السَّيِّدِ حَتَّى أَنْ السَّيِّدَ يَسْتَحِقُّ مَا كَسَبَهُ فِي مَدَّةِ كِتَابَتِهِ وَلَا كَذَلِكَ لِذِمِّيٍّ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ بِحِرَابَتِهِ الْآنَ بَقَاءَ حِرَابَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ع. ش. وَسَيَدُ عَمَرَ.

قوله: (لَا مُرْتَدٌّ) أَيِ لَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ وَكَذَا لَا يَصِحُّ الْوَقْفُ مِنْهُ لَا يُقَالُ إِنَّهُ مَوْقُوفٌ إِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ يَتَبَيَّنُ صِحَّتَهُ وَإِلَّا فَلَا لَأَنَّا نَقُولُ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا يَقْبَلُ التَّغْلِيْقُ كَالْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ بِخِلَافِ مَا لَا يَقْبَلُهُ كَالْبَيْعِ وَالْوَقْفِ فَإِنَّهُ مَحْكُومٌ بِبُطْلَانِهِ مِنَ الْمُرْتَدِّ مِنْ أَصْلِهِ وَإِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ. اهـ. ع. ش.

لِلْمَسْأَلَتَيْنِ لِيُؤَيِّدَ قَوْلَ الرُّوْضِ وَشَرْحَهُ مَا نَصَّهُ وَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى بَهِيمَةٍ وَلَوْ أُطْلِقَ أَوْ وَقَفَ عَلَى عَائِلَتِهَا لَعَدِمَ أَهْلِيَّتُهَا لِلْمِلْكِ إِلَى أَنْ قَالَ فَإِنْ قَصَدَ بِهِ مَالِكُهَا فَهُوَ وَقَفٌ عَلَيْهِ. اهـ. قوله: (وَيُجَابُ بِأَنَّ هَذِهِ الْجِهَةَ الْخ) كَذَا شَرْحُ م. ر. قوله: (وَكَذَا إِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الذِّمِّيِّ ش. قوله: (كَمَا بَحَثَهُ شَارِحٌ) وَهُوَ ظَاهِرٌ شَرْحُ م. ر. قوله: (فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُكَاتَبِ إِذَا رُقَّ) أَيِ حَيْثُ يَتَبَيَّنُ بُطْلَانُهُ.

صدقة جارية ولا بقاء لهما ويُفَرَّقُ بينهما وبين نحو الزاني المُحصَن وإن كانا دونَه في الإهدار إذ لا تُمكنُ عصمته بحالٍ بخلافهما بأن في الوقف عليهما مُنازعة لِعِزِّ الإسلام لِتمام مُعاندتهما له من كُلِّ وجهٍ بخلافه ومن ثم تَرَدُّدوا في مُعاهِد ومُستأمن هل يلحقان بالذمِّي كما رَجَّحه الغَزِّيُّ أو بالحربي كما جَزَم به الدميري: وقال غيرهُ إِنَّهُ المفهومُ من كلامهم وتَرَدَّدَ السبكيُّ فيمن تحتَم قُتلُه بالمُحاربة ورَجَّح أنه كالزاني المُحصَن. (ونفسه في الأصح) لِيَتَقَدَّر تَمليكُ الإنسانِ ملكه أو منافعِ ملكه لِنَفْسِهِ؛ لأنَّه حاصِلٌ ويمتنعُ تحصيلُ الحاصلِ واختلافُ الجهةِ إذ استحقاقه ونفا غيرُه ملكًا الذي نظر إليه المُقابلُ الذي اختاره جميعٌ لا يَقْوَى على دَفْعِ ذلك التَقَدُّرِ ومنه أن يَشْرُطَ نحوَ قضاءِ دينه مِنَّا وَقَفَّه أو انتفاعه به لا شرطَ نحوِ شُرْبِهِ أو مُطالعتِهِ أو طبخِهِ من بَقَرٍ أو كوزٍ، وفي كتابٍ أو قَدَرٍ وقفيها على نحوِ الفقراءِ كذا قاله شارحٌ وليس بصحيحٍ وكأنَّه توَهَّمه من قولِ عُثْمَانَ رضي الله عنه في وقفه لِبيْرِ رومةَ بالمدينةِ دَلَوِي فيها كِدْلَاءِ المُسلمينَ وليس بصحيحٍ فقد أجابوا عنه بأنَّه لم يَقُلْ ذلك على سبيلِ الشرطِ بل على سبيلِ الإخبارِ بأنَّ للواقِفِ أن يَنْتَفِعَ بوقفه العامِّ كالصلاةِ بمسجِدٍ وقَفَّه والشُّربِ من بَقَرٍ وقَفَّها. ثم رأيتُ بعضهم جَزَمَ بأنَّ شرطَ نحوِ ذلك يُبطلُ الوقفَ نعم شرطُه أن يَضْحَخي عنه منه صحيحٌ

☐ قَوْلُهُ: (وَبَيْنَ الزَّانِي الْمُحْصَنِ) أَي حَيْثُ صَحَّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ دُونَهُمَا. اهـ. ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (إِذَا لَا يُمَكِّنُ الْخ) تَغْلِيلٌ لِكَوْنِهِمَا دُونَهُ فِي الْإِهْدَارِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ فِي الْوَقْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِفُرْقٍ ش. اهـ. سم.
☐ قَوْلُهُ: (كَمَا رَجَّحَهُ الْغَزِّيُّ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ إِنْ حُلَّ بَدَارِنَا مَا دَامَ فِيهَا فَإِذَا رَجَعَ صَرِفَ لِمَنْ بَعْدَهُ شَرْحُ م ر أَي وَالْخَطِيبُ أَقُولُ فَلَوْ رَجَعَ إِلَيْهَا فَمَا حُكْمُهُ اهـ سم قال ع ش: بَعْدَ فُرْقِهِ بَيْنَ رُجُوعِهِمَا إِلَى دَارِنَا وَبَيْنَ جَرَابَةِ الذَّمِّيِّ ثُمَّ رُجُوعِهِ مَا نَصَّهُ وَعَلَى هَذَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَي كَلَامًا مِنَ الْمُعَاهِدِ وَالْمُسْتَأْمِنِ إِذَا عَادَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الْوَاقِفِ لَمْ يَتَنَاوَلَ الْمُدَّةَ الْأُولَى. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (بِالْمُحَارَبَةِ) أَي قَطَعَ الطَّرِيقَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَرَجَّحَ) أَي الشُّبْكِيُّ (أَنَّهُ الْخ) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فَيَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ. اهـ. ع ش.
☐ قَوْلُ (سَنَ): (فِي الْأَصَحِّ) وَنَصَّ الْمُصَنِّفُ فِي نَكْتِ التَّنْبِيهِ الْخِلَافَ بِقَوْلِهِ وَقَفْتُ عَلَى زَيْدِ الْحَزَنِيِّ أَوْ الْمُرْتَدِّ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ الْكِتَابِ، أَمَّا إِذَا وَقَفَ عَلَى الْحَزَنِيِّ أَوْ الْمُرْتَدِّينَ فَلَا يَصِحُّ قَطْعًا نِهَآةً وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (لِيَتَقَدَّرَ) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرَّقُ فِي النِّهَآةِ إِلَّا قَوْلَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ إِلَى نَعَمْ. ☐ قَوْلُهُ: (الَّذِي نَظَرَ الْخ) نَعَتْ لِلِاخْتِلَافِ. ☐ قَوْلُهُ: (الَّذِي اخْتَارَهُ الْخ) نَعَتْ لِلْمُقَابِلِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا يَقْوَى الْخ) خَبَرٌ لِلِاخْتِلَافِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ انْتِفَاعِهِ بِهِ) أَي وَلَوْ بِالصَّلَاةِ فِيمَا وَقَفَّه مَسْجِدًا. اهـ. ع ش.
☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَي مِنَ الْوَقْفِ عَلَى نَفْسِهِ. اهـ. ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (يُبْطَلُ الْوَقْفُ) وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ بِشَرْطِهِ

☐ قَوْلُهُ: (إِذَا لَا يُمَكِّنُ الْخ) تَغْلِيلٌ لِكَوْنِهِمَا دُونَهُ فِي الْإِهْدَارِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ فِي الْوَقْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِفُرْقٍ ش.
☐ قَوْلُهُ: (كَمَا رَجَّحَهُ الْغَزِّيُّ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ إِنْ حُلَّ بَدَارِنَا مَا دَامَ فِيهَا فَإِذَا رَجَعَ صَرِفَ لِمَنْ بَعْدَهُ شَرْحُ م ر أَقُولُ فَلَوْ رَجَعَ إِلَيْهَا أَي فَمَا حُكْمُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (نَعَمْ شَرْطُهُ أَنْ يَضْحَخي عَنْهُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

أخذًا من قول الماوردي وغيره بصحة شرط أن يحج عنه منه أي؛ لأنه لا يرجع له من ذلك إلا الثواب وهو لا يضرب بل هو المقصود من الوقف ويُفَرَّق بينه وبين شرطه الصلاة فيما وقفه مسجدًا بأن الصلاة فيها انتفاع ظاهر بالبدن فعاد عليه بشرطه ذلك وفق دُنيوي ولا كذلك في نحو الحج والأضحية وأفتى أبو زرعة فيمن وقف بناء أو بُستانًا وشرط أن يُبْنَى من ريعه بعمارته وما فُضِّل له ثم لأولاده بأنه صحيح وما فُضِّل عن العِمارة يُحَقِّق ما دام حيًّا لِجَوَازِ الاحتياج إليه فيها ثم ما فُضِّل حال موته يُصَرَّف لأولاده وإنما لم يبطل فيما جعله لنفسه؛ لأنه لا يُعْرِف ومن ثم لم يكن كالوقف على زَيْد ونفسه حتى يصح في نصفه ويبطل في نصفه ولا كُتِنَقَطِع الوسط حتى يُصَرَّف الفاضل في حياته لأقرب الناس إليه؛ لأنه هنا ليس طبقًا ثانية بل من جُمْلَةِ الأولى وإن تقدَّم بعضها عليه وإنما لم يُؤثِّر ضمَّ المجهول

ذلك منع غيره من الانتفاع به في الوقف الذي يُريدُ فأشبه الوقف على نفسه . اهـ . ع ش .

☐ قوله: (بصحة شرط أن يحج عنه إلخ) فإن ارتدَّ لم يجز صرُّفه في الحج وصُرف إلى الفقراء فإن عاد إلى الإسلام أعيد الوقف إلى الحج ولو وقف على الجهاد عنه جاز أيضًا، فإن ارتدَّ فالوقف على حاله؛ لأنَّ الجهاد يصح من المرتد بخلاف الحج . اهـ . مُعْنَى . ☐ قوله: (ويُفَرَّق بينه) أي شرطه نحو الحج والأضحية وبين شرطه الصلاة فيما وقفه إلخ ظاهره بطلان الوقف بهذا الشرط وبه صرح شرح البهجة سم على حج ومثل ذلك في البطلان ما وقع السؤال عنه من أن شخصًا وقف نخيلًا على مسجد بشرط أن تكون ثمرتها له والجريد والليف والخشب ونحوها للمسجد اهـ ع ش . ☐ قوله: (وبُستانًا) الواو بمعنى أو . ☐ قوله: (إن يُبْنَى) بيناء المفعول . ☐ قوله: (إليه) أي الفاضل (فيها) أي العِمارة (قوله: لأنه) أي ما جعله لنفسه . ☐ قوله: (لم يكن) أي الوقف المذكور . ☐ قوله: (لأنه) أي الواقف . ☐ قوله: (من جُمْلَةِ الأولى) وهي العِمارة والواقف . ☐ قوله: (بعضها) أي بعض الأولى وهو العِمارة . ☐ قوله: (وإنما لم يؤثِّر ضمَّ المجهول إلخ) يؤخذ منه أنه لو شارك بينهما لو قدَّم المجهول حرًّا كالأوقاف الحجازية المشروط فيها للمتروجة

☐ قوله: (ويُفَرَّق بينه وبين شرط الصلاة إلخ) ينبغي أن يكون المراد أن هذا الشرط باطل في نفسه غير مؤثِّر في صحة الوقف أخذًا مما نقلناه عند قول المتن الآتي ولو قال وقفت هذا سنة فباطل عن شرح الروض من أن ما يضاهي التحرير كقوله جعلته مسجدًا سنة يصح مؤبدًا كما لو ذكر فيه شرطًا فاسدًا . اهـ . إلا أن يخصَّ الشرط الفاسد في ذلك بغير ما يتعلَّق بالوقف على النفس . ثم رأيت عبارة شرح البهجة تقتضي هذا . ☐ قوله: (ويُفَرَّق بينه وبين شرط الصلاة فيما وقفه مسجدًا) ظاهره بطلان الوقف بهذا الشرط وهو صريح قوله في شرح البهجة ما نصه أي كما لا يصح الوقف إذا شرط أن يقضي من ريع الوقف ونمائه ذبونه أو أن يأكل مما يطلع من ثمار أو أن يتتبع به وإن كان يتتبع به عند إطلاق الوقف كان شرط أن يُقْبَر فيما وقفه مقبرًا أو أن يُصَلَّى فيما وقفه مسجدًا أو أن يسسقي من بئر وقفها وأما قول عثمان إلخ وهذا يرُدُّ ما قاله الماوردي الذي اعتمد في العباب بقوله لكن له الانتفاع بوقفه العام كمقبرة

وهو ما له إلى المعلوم؛ لأنه لم يُشرك بينهما بل قَدَّم المعلوم وهو نحوُ العِمارة فصَحَّ فيه وأخَرُ المجهولُ المُتَعَدِّ الصَّرفِ إليه فحَفِظْنَا الفاضلَ لِموته لِمَا مرَّ هذا حاصلُ كلامه المبسوط في ذلك وفيه ما فيه للمُتَأَمِّل. ولو وَقَفَ على الفُقَرَاءِ مثلاً ثم صارَ فقيراً جازَ له الأخذُ منه وكذا لو كان فقيراً حالَ الوقفِ كما في الكافي واعتمده السبكي وغيره ويصحُّ شرطه النَّظَرُ لِنَفْسِهِ ولو بمُقَابِلِ إِنْ كان بقدرِ أَجرةِ المثلِ فأقلُّ ومن حِيلَ صِحَّةُ الوقفِ على النفسِ أَنْ يَقِفَ على أولادِ أبيه ويذكرُ صفاتِ نفسه فيصحُّ كما قاله جمْعُ مُتَأَخِّرُونَ واعتمده ابنُ الرِّفْعَةِ وعَمِلَ به في حقِّ نفسه فَوَقَفَ على الأقفه من بني الرِّفْعَةِ وكان يتناوَلُهُ وخالفَ فيه الإسنوي وغيره تبعاً للغزالي والخوارزمي فأبطلوه إِنْ انحصَرَتِ الصِّفَةُ فيه والأصحُّ لغيره قال السبكي وهو أقربُ

الكِفايَةُ وَلِلغَزَالِيهِ البرُّ والصِّلَةُ فَإِنْ تَقَدَّمَ المجهولُ والتَّشْرِيكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المعلومِ يُؤَدِّي إلى نزاعٍ لا مُتَهَيَّ له فَلْيَتَأَمَّل. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (مَالُهُ) بفتح اللام. قَوْلُهُ: (وَهُوَ نَحْوُ العِمَارَةِ) الأولى ذِكْرُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ السَّابِقِ إلى المعلومِ وحَذَفُ لَفْظِهِ نَحْوُ. قَوْلُهُ: (لِمَوْتِهِ) أي إليه. قَوْلُهُ: (لِمَا مرَّ) أي بقوله لِحَاجَةِ الاحتياجِ إلخ. قَوْلُهُ: (وفيهِ ما فيه إلخ) وَلَعَلَّ وجهَهُ أَنَّ الوقفَ المذكورَ مَالُهُ إلى الوقفِ لِنَفْسِهِ ثم لأولاده فَيُتَبَلَّغُ في كُلِّهِ فَلْيُرَاجَعْ. قَوْلُهُ: (ولو وَقَفَ) إلى قوله ولو أَقَرَّ في المُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ كما في الكافي إلى وَيَصِحُّ وقولُهُ: وَعَلَّلَ به إلى وَأَنْ يُوجَّزَ وقولُهُ: وهاتانِ إلى وَأَنْ يَسْتَحْكِمَ وإلى المثنى في النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لغيره وقولُهُ وهاتانِ إلى وَأَنْ يَسْتَحْكِمَ وأَنَّهُ عليه. قَوْلُهُ: (جازَ له الأخذُ منه) أي كأَحَدِهِمْ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (بقدرِ أَجرةِ المثلِ إلخ) فَإِنْ كان أَكْثَرَ منها لم يَصِحَّ الوقفُ. اه. مُغْنِي قال ع. ش.، أَمَّا إِنْ شَرَطَ النَّظَرَ لغيره وجَعَلَ لِلنَّاظِرِ أَكْثَرَ مِنْ أَجرةِ المثلِ لم يَمْتَنِعْ كما يَأْتِي بَعْدَ قولِ المُصَنِّفِ فَإِنْ قَوَّضَ إليه هذه الأُمُورَ. اه. قَوْلُهُ: (واعتمَدَ ابنُ الرِّفْعَةِ إلخ) وهو الأوجُه نِهَايَةً ومُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَكَانَ) أي ابنُ الرِّفْعَةِ (يَتَنَاوَلُهُ) أي يَأْخُذُ عِلَّتَهُ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وخالفَ فيه إلخ) عبارةُ النِّهَايَةِ والمُغْنِي وإن خالفَ إلخ.

وَمَسْجِدٍ وَبِئْرٍ وَكِتَابٍ شَرَطَهُ أَم لا. اه. قَوْلُهُ: (ولو وَقَفَ على الفُقَرَاءِ ثم صارَ فقيراً جازَ له الأخذُ منه) في العُبابِ ولو وَقَفَ على وَلَدِهِ ثم ورَّثَهُ فَمَاتَ وَلَدُهُ وهو مِنْ ورَّثِهِ فلا شيءَ لَهُ. اه. وعبارةُ تَجْرِيدِهِ ولو وَقَفَ على وَلَدِهِ ثم على ورَّثِهِ ثم الفُقَرَاءِ فَمَاتَ وَلَدُهُ وهو أَحَدُ ورَّثِهِ قال الماورديُّ والزَّيْنِي لم يُصَرَّفْ إليه وتكونُ حصَّتُهُ لِلْفُقَرَاءِ وَيُصَرَّفُ الباقي لِبَقِيَّةِ الورثةِ وبِهِ أَفتَى الغزاليُّ ثم قال عَلَيَّ إِنْ في صَرَفِ حصَّتِهِ لِلْفُقَرَاءِ نَظَرًا. والقياسُ أَنَّهُ لِباقِي الورثةِ كما لو وَقَفَ على هَذَيْنِ ثم الفُقَرَاءِ فَمَاتَ أَحَدُهُما وفيهِ بَحْثٌ لِلزَّافِعِيِّ اه. وهذا قد يُشْكِلُ على ما لو وَقَفَ على الفُقَرَاءِ ثم صارَ فقيراً حَيْثُ يَسْتَحِقُّ وَعَلَى ما لو وَقَفَ على أَقفه أولادِ فلانٍ وهو أَفْقَهُهُمْ حَيْثُ يَسْتَحِقُّ فَيَحْتَاجُ إلى الفَرْقِ فَلْيَتَأَمَّل. أَقولُ ذَكَرَ الشَّارِحُ في شرحِ قولِ المثنى ولو وَقَفَ على شَخْصَيْنِ ثم الفُقَرَاءِ فَمَاتَ أَحَدُهُما إلى آخِرِ مَسْأَلَةِ التَّجْرِيدِ ثم قال وقياسُهُ ما مرَّ فَمِنْ وَقَفَ على الفُقَرَاءِ وهو فقيرٌ أو حَدَثَ فَقْرُهُ أَنَّهُ يَدْخُلُ إلى آخِرِ ما طَالَ به فَرَجِعُهُ.

لِيُعِدَّ عَنْ قَصْدِ الْجِهَةِ وَأَنْ يُؤْجَرَهُ مُدَّةً طَوِيلَةً ثُمَّ يَقِفَهُ عَلَى الْفُقَرَاءِ مِثْلًا ثُمَّ يَتَصَرَّفُ فِي الْأَجْرَةِ أَوْ يَسْتَأْجِرُهُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَهُوَ الْأَحْوَطُ لِيَتَفَرَّدَ بِالْيَدِ وَيَأْمَنَ خَطَرَ الدِّينِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ وَهَاتَانِ حِيلَتَانِ لَا نَتَفَاعِهِ بِمَا وَقَفَهُ لَا يَوْقِفُهُ عَلَى نَفْسِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَأَنْ يَسْتَحْكِمَ فِيهِ مَنْ يَرَاهُ وَلَوْ أَقَرَّ مَنْ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ عَلَى جِهَاتٍ مُفْصَلَةٍ بِأَنْ جَاءَ كَمَا يَرَاهُ حُكْمٌ بِهِ وَيُلْزِمُهُ وَأَخَذَ بِإِقْرَارِهِ وَيَجُوزُ نَقْضُ الْوَقْفِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ الْبُرْهَانُ الْمِرَاغِيُّ وَخَالَفَهُ التَّاجُ الْفَزَارِيُّ فَقَالَ يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ يَتَلَقَّى مِنْهُ كَمَا لَوْ قَالَ هَذَا وَقَفْتُ عَلَيَّ وَيَأْتِي قُبَيْلَ الْفَصْلِ مَا لَهُ تَعَلَّقٌ بِذَلِكَ. (تَنْبِيْه) أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنْ حُكْمَ الْحَتْفِيِّ بِصِحَّةِ الْوَقْفِ عَلَى النَّفْسِ لَا يَمْنَعُ الشَّافِعِيُّ بَاطِلًا مِنْ بَيْعِهِ وَسَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ فِيهِ قَالَ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ لَا يَمْنَعُ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنْهُ فِي الظَّاهِرِ سِيَاسَةً شَرْعِيَّةً وَيُلْحَقُ بِهَذَا مَا فِي مَعْنَاهُ انْتَهَى، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ جَمْعٌ وَرَدَّهُ آخَرُونَ بِأَنَّهُ مُفْرَعٌ عَلَى الضَّعِيفِ إِنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ فِي مَحَلِّ اخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ لَا يَنْفُذُ بَاطِلًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي تَعْلِيلِهِ وَالْأَصَحُّ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ فِي مَوَاضِعٍ تُفَوِّذُهُ بَاطِلًا وَلَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا تَرْتِيبُ الْأَثَارِ عَلَيْهِ مِنْ جِلٍّ وَخُرْمَةٍ وَنَحْوِهِمَا وَقَدْ صَرَّحَ الْأَصْحَابُ بِأَنْ حُكْمَ الْحَاكِمِ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ وَيُصَيِّرُ الْأَمْرَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ.

☐ فَوَدَّ: (لِيُعِدَّ عَنْ قَصْدِ الْجِهَةِ) تَعْلِيلٌ لِمَا قَبْلَ قَوْلِهِ وَإِلَّا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. رَشِيدِي. ☐ فَوَدَّ: (وَأَنْ يُؤْجَرَهُ) كَقَوْلِهِ الْآتِي وَأَنْ يَسْقِيَ الْخَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ يَقِفَ عَلَى الْخ. ☐ فَوَدَّ: (ثُمَّ يَتَصَرَّفُ الْخ) وَلَوْ انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ بَعْدَ الْوَقْفِ عَادَتِ الْمَنَافِعُ لِلْوَقْفِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْإِجَارَةِ فِي شَرْحِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى سَيِّدِهِ بِأَجْرَةٍ مَا بَعْدَ الْعَتَقِ. اهـ. ع ش. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ يَسْتَأْجِرُهُ) عَطْفٌ عَلَى يَتَصَرَّفُ.

☐ فَوَدَّ: (وَهُوَ الْأَحْوَطُ) أَيِ الْإِسْتِجَارِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ. ☐ فَوَدَّ: (وَهَاتَانِ) أَيِ صَوْرَتَا الْإِجَارَةِ. ☐ فَوَدَّ: (وَأَنْ يَسْتَحْكِمَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمِنْهَا أَنْ يَرْفَعَهُ إِلَى حَاكِمٍ يَرَى صِحَّتَهُ كَمَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْآنَ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُ حُكْمَهُ. اهـ. ☐ فَوَدَّ: (مَنْ يَرَاهُ) أَيِ الْوَقْفِ عَلَى النَّفْسِ كَالْحَتْفِيِّ. اهـ. ع ش. ☐ فَوَدَّ: (بِأَنْ حَاكِمًا الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِأَقَرِّ. ☐ فَوَدَّ: (حَكَمَ بِهِ) أَيِ بِصِحَّةِ الْوَقْفِ. ☐ فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ نَقْضُ الْوَقْفِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَنَقْضُ الْوَقْفِ الْخ. ☐ فَوَدَّ: (فِي حَقِّ غَيْرِهِ) أَيِ فِي حَقِّ مَنْ يَتَلَقَّى مِنْهُ كَمَا يَأْتِي. ☐ فَوَدَّ: (وَخَالَفَهُ التَّاجُ الْفَزَارِيُّ الْخ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ. اهـ. نِهَايَةً. ☐ فَوَدَّ: (عَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ يَتَلَقَّى الْخ) أَيِ فَلَا يَبْطُلُ فِي حَقِّهِ وَلَا حَقٌّ مَنْ يَتَلَقَّى مِنْهُ. اهـ. ع ش قَالَ الرَّشِيدِيُّ انْظُرْ هَلِ الْمُرَادُ مَنْ يَتَلَقَّى مِنْهُ بِجِهَةِ الْوَقْفِ خَاصَّةً حَتَّى يَخْرُجَ نَحْوُ الزَّوْجَةِ فَلَا يَسْرِي عَلَيْهَا أَوْ الْمُرَادُ مَا هُوَ أَعْمُ؟. اهـ. أَقُولُ الثَّانِي هُوَ الظَّاهِرُ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ. ☐ فَوَدَّ: (إِنْ حَكَمَ الْحَاكِمُ الْخ) بَيَانٌ لِلضَّعِيفِ. ☐ فَوَدَّ: (فِي تَعْلِيلِهِ) أَيِ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ لَا يَمْنَعُ الْخ.

☐ فَوَدَّ: (وَلَا مَعْنَى لَهُ) أَيِ لِلتَّفَوُّذِ بَاطِلًا. ☐ فَوَدَّ: (وَنَحْوِهِمَا) كَالصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ. ☐ فَوَدَّ: (بِأَنْ حَكَمَ الْحَاكِمُ الْخ) أَيِ وَلَوْ حَاكِمٌ ضَرُورَةٌ وَمَحَلٌّ ذَلِكَ كُلُّهُ حَيْثُ صَدَرَ حُكْمٌ صَحِيحٌ مَبْنِيٌّ عَلَى دَعْوَى وَجَوَابٍ، أَمَّا لَوْ قَالَ الْحَاكِمُ الْحَتْفِيُّ مِثْلًا حَكَمْتُ بِصِحَّةِ الْوَقْفِ وَبِمَوْجِبِهِ مِنْ غَيْرِ سَبَقِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ حُكْمًا، بَلْ هُوَ إِفْتَاءٌ مُجَرَّدٌ وَهُوَ لَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ فَكَانَ لَا حُكْمَ فَيَجُوزُ لِلشَّافِعِيِّ بَيْعُهُ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ. اهـ. ع ش.

(إِنْ وَقَفَ) مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ (على جهة معصية كعمارة نحو الكنائس) التي لِلتَّعْبُدِ أَوْ تَرْمِيمِهَا وَإِنْ مَكْنَاهُمْ مِنْهُ كَمَا بَسَطَهُ السِّبْكِيُّ وَتَبِعَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ رَدًّا لِإِبْهَامِ وَقَعَ فِي كَلَامِ ابْنِ الرَّفْعَةِ أَوْ قَنَادِيلِهَا أَوْ كِتَابَةِ نَحْوِ التَّوْرَةِ (فَبَاطِلٌ) لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ نَعَمْ لَا تُبْطِلُ مَا فَعَلَهُ ذِمِّيٌّ إِلَّا إِنْ تَرَأَعُوا إِلَيْنَا وَإِنْ قَضَى بِهِ حَاكِمُهُمْ، أَمَّا نَحْوُ كَنِيسَةٍ لِتُزَوَّلَ الْمَارَّةُ أَوْ لِشُكْنَى قَوْمٍ مِنْهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ عَلَى الْأَوْجِهَةِ فَيَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَيْهَا وَعَلَى نَحْوِ قَنَادِيلِهَا أَوْ إِسْرَاجِهَا وَإِطْعَامِ مَنْ يَأْوِي إِلَيْهَا مِنْهُمْ لَانْتِفَاءِ الْمَعْصِيَةِ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ رِبَاطٌ لَا كَنِيسَةٌ كَمَا يَأْتِي فِي الْوَصِيَّةِ وَمَنْ ثُمَّ جَرَى هُنَا

قوله: (مُسْلِمٌ) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَيَأْتِي أَوَائِلُ الْخِ الْخِ إِلَى الْمُتْنِ وَقَوْلُهُ: وَمَرَّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ، أَمَّا أَوَّلًا إِلَى قِيلَ.

قوله (سبي): (على جهة معصية) انظر هل العبرة بعقيدة الواقف أو الموقوف عليه أو بعقيدتهما؟ فيه نظر والأقرب أن العبرة بعقيدة الواقف مطلقاً لأنه المباشِرُ فْتَعَبَّرَ عَقِيدَتُهُ وَبَقِيَ مَا لَوْ أُطْلِقَ الْوَقْفُ عَلَى الْكِنَائِسِ فَهَلْ يُحْمَلُ عَلَى مَا تَنَزَّلُهِ الْمَارَّةُ فَيَصِحُّ أَوْ عَلَى مَا لِلتَّعْبُدِ فَيُبْطَلُ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ كَمَا فِي حَاشِيَةِ التَّخْرِيرِ لِشَيْخِنَا الشُّوَبَرِيِّ عَنْ شَيْخِهِ صَالِحِ الْبُطْلَانِ. اهـ. ع. ش. أقول ما استقرَّ به أَوَّلًا مِنْ اخْتِيَارِ عَقِيدَةِ الْوَاقِفِ مُطْلَقًا يَدُّ عَلَيْهِ بُطْلَانُ وَقَفِ الذِّمِّيِّ عَلَى عِمَارَةِ كَنِيسَةٍ لِلتَّعْبُدِ فَالْأَقْرَبُ اخْتِيَارُ الْمَعْصِيَةِ مِنْ حَيْثُ الشَّرْعُ، وَأَمَّا اسْتِقْرَاضُهُ ثَانِيًا فَيُؤَيِّدُهُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى عِمَارَةِ الْمَسْجِدِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ بَيَانِهِ لَا يَصِحُّ. قوله: (نحو الكنائس) صريح ما ذكر أن هذا إذا صدر من مسلم يكون مَعْصِيَةً فَقَطُّ وَلَا يَكْفُرُ بِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ فَعَلَ أَمْرًا مُحَرَّمًا لَا يَتَضَمَّنُ قَطْعَ الْإِسْلَامِ لَكِنْ نُقِلَ بِالذَّرْسِ عَنْ شَيْخِنَا الشُّوَبَرِيِّ أَنَّ عِمَارَةَ الْكَنِيسَةِ مِنَ الْمُسْلِمِ كُفْرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَعْظِيمٌ لِغَيْرِ الْإِسْلَامِ وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى. لَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ ذَلِكَ فِيهِ تَعْظِيمٌ غَيْرِ الْإِسْلَامِ مَعَ إِنكَارِهِ فِي نَفْسِهِ وَبِتَسْلِيمِهِ فَمَجْرَدُ تَعْظِيمِهِ مَعَ اخْتِلَافِ حَقِيقَةِ الْإِسْلَامِ لَا يَضُرُّ لِحَوَازِ كَوْنِ التَّعْظِيمِ لِمُضْرُورَةٍ فَهُوَ تَعْظِيمٌ ظَاهِرِيٌّ لَا حَقِيقِيٌّ. اهـ. ع. ش. أقول الأقرب ما نُقِلَ عَنِ الشُّوَبَرِيِّ مِنَ الْكُفْرِ فِي ظَاهِرِ الشَّرْعِ إِلَّا أَنْ يُقَارَنَ فِعْلُهُ بِنَحْوِ ضَرُورَةِ ظَاهِرَةِ لَنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (التي لِلتَّعْبُدِ الْخِ) أَيِ وَإِنْ كَانَتْ قَدِيمَةً قَبْلَ الْبُعْثِ. اهـ. مُغْنِي. قوله: (لِلتَّعْبُدِ) أَيِ وَلَوْ مَعَ نُزُولِ الْمَارَّةِ. اهـ. ع. ش. قوله: (وَإِنْ مَكْنَاهُمْ مِنْهُ) أَيِ مِنَ التَّرْمِيمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَسَوَاءٌ فِيهِ إِثْنَاءُ الْكِنَائِسِ وَتَرْمِيمُهَا وَإِنْ لَمْ نَمْنَعُهُ وَلَا يُعْتَبَرُ تَقْيِيدُ ابْنِ الرَّفْعَةِ عَدَمَ صِحَّةِ الْوَقْفِ عَلَى التَّرْمِيمِ يَمْنَعُوهُ. اهـ. قوله: (أَوْ قَنَادِيلِهَا) كِتَابَةِ نَحْوِ التَّوْرَةِ عُطِفَ عَلَى عِمَارَةِ الْخِ زَادَ الْمُغْنِيُّ أَوْ السَّلَاحَ لِقَطَاعِ الطَّرِيقِ. اهـ. قوله: (أَوْ قَنَادِيلِهَا) أَوْ حُصَرِهَا أَوْ خُدَامِهَا. اهـ. مُغْنِي. قوله: (وَإِنْ قَضَى بِهِ الْخِ) أَيِ فَيُبْطَلُ إِذَا تَرَأَعُوا إِلَيْنَا وَإِنْ قَضَى بِهِ حَاكِمُهُمْ لَا مَا وَقَفُوهُ قَبْلَ الْبُعْثِ عَلَى كِنَائِسِهِمُ الْقَدِيمَةِ فَلَا تُبْطَلُ بَلْ تُقَرُّ حَيْثُ تُقَرُّهَا نِهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: مَرَّ بَلْ تُقَرُّ الْخِ أَيِ وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ شَرْوْطَهُ عِنْدَهُمْ لِحَوَازِ أَنْ لَا يَكُونَ الْمُعْتَبَرُ فِي شَرِيعَتِنَا مُعْتَبَرًا فِي شَرِيعَتِهِمْ حِينَ كَانَتْ حَقًّا. اهـ. قوله: (لِتُزَوَّلَ الْمَارَّةُ) أَيِ وَلَوْ ذِمِّيِّينَ. اهـ. ع. ش.

قوله: (أَمَّا نَحْوُ كَنِيسَةٍ لِتُزَوَّلَ الْمَارَّةُ الْخِ) كَذَا شَرْحُ م. ر. قوله: (وَإِطْعَامِ مَنْ يَأْوِي إِلَيْهَا مِنْهُمْ) لِهَذَا شَبَّهَ

جميع ما يأتي ثم. (فرغ) يقع لكثيرين أنهم يقفون أموالهم في صحتهم على ذكور أولادهم قاصدين بذلك جرم إنائهم وقد تكرر من غير واحد الإفتاء بطلان الوقف حينئذ وفيه نظر ظاهر بل الوجه الصحة، أما أولاً فلا نسلم أن قصد الجرمين معصية كيف وقد اتفق أئمتنا كأكثر العلماء على أن تخصيص بعض الأولاد بماله كله أو بعضه هبة أو وقفاً أو غيرهما لا حرمة فيه ولو لغير غدير وهذا صريح في أن قصد الجرمين لا يحرم؛ لأنه لازم للتخصيص من غير غدير وقد صرحوا بحله كما علمت، وأما ثانياً في تسليم حرمة هي معصية خارجة عن ذات الوقف كثيراً عنب بقصد عصره خيراً فكيف يقتضي إبطاله.

(أو) على (جهة قرية) يمكن حصرها (كالفقراء) والمراد بهم هنا فقراء الزكاة نعم المكتسب كفايته ولا مال له يأخذ هنا (والعلماء) وهم حيث أطلقوا هنا

قوله: (في صحتهم) أي، أما في حال المرض فلا يصح إلا بإجازة الإنان؛ لأن التبرع في مرض الموت على بعض الورثة يتوقف على رضا الباقي. اه. قوله: (وقد تكرر من غير واحد إلخ) عبارة النهاية والأوجه الصحة وإن نقل عن بعضهم القول ببطلانه. اه. قوله: (بل الوجه الصحة) أي مع عدم الإنم أيضاً. اه. ع ش. قوله: (بماله) بكسر اللام. والباء داخله على المقصور. قوله: (أو غيرهما) أي كالتنذر (قوله: لأنه) أي القصد (لازم إلخ) أي لزوماً بيناً. قوله: (بحله) أي التخصيص.

قوله (س): (أو جهة قرية) أي يظهر قصد القرية فيها بقرينة قوله بعد أو جهة لا تظهر فيها القرية وإلا فالوقف كله قرية. اه. مغني ويأتي في الشرح مثله. قوله: (والمراد بهم هنا فقراء الزكاة) عبارة المغني. (تنبيه): ظاهر كلام الرافعي في قسم الصدقات أن فقير الزكاة والوقف واحد فما منع من أحدهما منه من الآخر وعلى هذا يجوز الصرف على المساكين وقال في الروضة الأصح أنه لا يعطى من وقف الفقراء فقيرة لها زوج يمونها ولا المكفي بتقوى أبيه. اه. قوله: (ولا مال له) قضيته أن من له مال يقع موقعاً من كفايته لا يأخذ؛ لأنه ليس فقيراً في الزكاة والظاهر أنه غير مراد بل الظاهر أن مرادهم بالفقير هنا ما يشمل المسكين فمن له مال يقع موقعاً من كفايته لكنه لا يكفيه فقير. اه. ع ش ومراً نقلاً عن المغني ما يوافق قول المتن: (والعلماء والفقراء والمجاهدين) ويدخل في الوقف على الفقهاء من

بما تقدم في شرح إمكان تملكه تمثيلاً لما لا يصح من قوله أو على أن يطعم المساكين ريعه على رأس قبره أو قبر أبيه وإن علم فليتنامل. قوله: (بل الوجه الصحة) كذا شرح م ر. (فرغ): في فتاوى السيوطي ما نصه مسألة المدارس المبنية الآن بالديار المضربة وغيرها ولا يعلم للواقف نص على أنها مسجد لفقد كتاب الوقف ولا يقام بها جمعة هل تعطى حكم المسجد أو لا؟ الجواب المدارس المشهورة الآن حالها معلوم فمنها ما علم نص الواقف أنها مسجد كالشيخونية في الإيوانيين خاصة دون الصحن ومنها ما علم نصها أنها ليست بمسجد كالكاملية والبيبرسية فإن فرض ما يعلم فيه ذلك ولو بالاستفاضة لم يحكم بأنها مسجد؛ لأن الأصل خلافه. اه.

أصحاب علوم الشرع كالوصيَّة (والمساجِد والمدارس) والكعبة والقناطر وتجهيز الموتى فيختص به من لا تركة له ولا مُنفق يلزمه إنفاقه (صح) لعموم أدلة الوقف ولا نظر لكونه على جماد؛ لأن النفع عائد على المسلمين ولا لانقطاع العلماء دون الفقراء؛ لأن الدوام في كل شيء بحسبه وخرج بيمينك حصرها الوقف على جميع الناس فيلغو كما قاله الماوردي والرويانى لكن نازعهما السبكي. (أو على جهة لا يظهر فيها القرية). بين به أن المراد بجهة القرية ما ظهر فيه قصدُها وإلا فالوقف كله قرية (كالأغنياء صح في الأصح) كما يجوز بل يُسن الصدقة عليهم فالمرعي انتفاء المعصية عن الجهة فقط نظراً إلى أن الوقف تملك كالوصية ومن ثم استحساناً بطلانه على نحو الدميين والفساق لأنه إعانة على معصية.....

حصل في علم الفقه شيئاً يهتدي به إلى الباقي وإن قل لا المُبتدئ من شهر ونحوه والمتوسط بينهما درجاة والورع للمتوسط الترك وإن أفتى بالدخول كما نقله المصنف عن الغزالي وفي الوقف على المتفقه من اشتغل بالفقه مبتديه ومُنهي وفي الوقف على الصوفية التمسك الزاهدون المُستغلون بالعبادة في غالب الأوقات المُعرضون عن الدنيا وإن ملك أحدهم دون النصاب أو لا بقي دخله بخزجه ولو خاط أو نسج أحياناً في غير حانوت أو درس أو وعظ أو كان قادراً على الكسب أو لم يلبسه الخزقة شيخ فلا يقدح شيء من ذلك في كونه صوفياً بخلاف التزوة الظاهرة ويكفي فيه مع ما مر التزبي بزهم أو المخالطة وفي الوقف على سبيل البر أو الخير أو الثواب أقارب الواقف فإن لم يوجدوا فأهل الزكاة غير العاملين والمؤلفة وفي الوقف على سبيل الله الغزاة الذين هم أهل الزكاة فإن جمع بين سبيل الله وسبيل البر والثواب كان ثلث للغزاة وثلث لأقارب الواقف وثلث لأصناف الزكاة غير العامل والمؤلفة. اهـ. مُعني. هـ. قوله: (أصحاب علوم الشرع) أي ويصرف لهم ولو أغنياء ع ش.

هـ. قوله: (فيختص به) أي بالوقف على التجهيز. هـ. قوله: (وخرج بيمينك إلخ) عبارة النهاية فلو لم يمكن ذلك أي الحضر كالوقف على جميع الناس صح كذلك أيضاً كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى تبعاً للسبكي خلافاً للماوردي والرويانى اهـ قال ع ش قوله: م ر على جميع الناس وعلى الصحة ينبغي الصرف لثلاثة لكن لا يتجه هذا إذا فضل الربيع عن كفايتهم لا سيما مع احتياج غيرهم سم على حج وظاهره وإن كان المدفوع لهم أغنياء. اهـ. هـ. قوله: (بين به) أي بقوله أو جهة لا يظهر فيها إلخ. هـ. وقوله: (أن المراد بجهة القرية) أي السابقة آنفاً. هـ. قوله: (استحسناً) أي الشبخان. هـ. قوله: (على نحو الدميين والفساق) هل صورة المسألة أنه عبر بالدميين والفساق؟. اهـ. سم أقول ظاهر كلامهم نعم عبارة البجيرمي ويصح على يهود أو نصارى أو فساق أو قطاع طريق على المعتمد وفيه ما لا يخفى؛ لأنه إعانة على معصية

هـ. قوله: (لكن نازعهما السبكي) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي الصحة شرح م ر ويتبعني عليها أن يكفي الصرف لثلاثة لكن لا يتجه هذا إن فضل الربيع عن كفايتهم لا سيما مع احتياج غيرهم وظاهره وإن كان المدفوع لهم أغنياء. هـ. قوله: (على نحو الدميين والفساق) هل صورة المسألة أنه عبر بالدميين أو

لَكِنْ نَارَعُوهُمَا تَقْلًا وَمَعْنَى وَمَرَّ فِي الطُّيُورِ مَا يُعَلِّمُ مِنْهُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهَا أَيْضًا أَنْ تَكُونَ مِمَّا يُقْصَدُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ غَرْفًا قَلِيلًا تَمَثِيلُ الْمُتَنِّ غَيْرُ صَحِيحٍ لِسُنِّ الصَّدَقَةِ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ فَكَيفَ لَا يَظْهَرُ فِيهِمْ قَصْدُ الْقُرْبَةِ؟ انْتَهَى وَهُوَ جُمُودٌ إِذْ فَرَّقَ وَأَضَحَّ بَيِّنٌ لَا يَظْهَرُ وَلَا يُوجَدُ فَتَأَمَّلْهُ وَلَوْ حَصَرَهُمْ كَأَغْنِيَاءِ أَقَارِبِهِ صَحَّ جُزْمًا كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ وَالْغَنِيُّ هُنَا مَنْ تَحَرُّمٌ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ قَالَهُ الزُّبَيْرِيُّ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ اعْتِبَارَ الْعَرْفِ ثُمَّ شَكَّ فِيهِ وَيَأْتِي أَوَّلُ الْوَصِيَّةِ حُكْمُ الْوَقْفِ

انْتَهَى حَلَبِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَحَلَّ الصَّحَّةِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْوَصْفُ الْقَائِمُ بِهِمْ بَاعِثًا عَلَى الْوَقْفِ بَأَن أَرَادَ ذَوَاتَهُمْ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ وَقَفْتُ هَذَا عَلَى مَنْ يَفْسُقُ أَوْ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ فَلَا يَصِحُّ . اهـ . قوله: (لَكِنْ نَارَعُوهُمَا تَقْلًا إلخ) اعْتَمَدَ مَرَّ التَّرَاعُ . اهـ . سَمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَهُوَ أَيُّ مَا اسْتَحْسَنَاهُ مِنَ الْبُطْلَانِ مَرْدُودٌ تَقْلًا وَمَعْنَى . اهـ . وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَهَذَا أَيُّ صِحَّةِ الْوَقْفِ عَلَى أَهْلِ الدِّمَةِ وَالْفُسَاقِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِصِحَّةِ الْوَقْفِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى الْمَأُورِدِيُّ وَالصَّيْمَرِيُّ وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي الشَّامِلِ وَالْبَحْرِ وَالنِّتْمَةِ . اهـ .

قوله: (يُشْتَرَطُ فِيهَا) أَيُّ الْجِهَةِ أَيُّ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهَا . قوله: (إِذْ فَرَّقَ وَأَضَحَّ إلخ) قَدْ يُقَالُ لَيْسَ هَذَا حَقُّ الْجَوَابِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَرِضَ لَمْ يَسُوِّ بَيْنَهُمَا بَلْ ادَّعَى الظُّهُورَ فِي الْأَغْنِيَاءِ الَّذِي نَفَاهُ الْمُصَنِّفُ فَكَانَ حَقُّ الْجَوَابِ إِنَّمَا هُوَ ادِّعَاءُ مَنْعِ الظُّهُورِ . اهـ . وَشِدِيدِي وَقَوْلُهُ: ادِّعَاءُ مَنْعِ الظُّهُورِ لَعَلَّ حَقَّهُ مَنْعُ ادِّعَاءِ الظُّهُورِ . قوله: (مَنْ تَحَرُّمٌ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ) أَيُّ بِمَالٍ لَهُ لَا بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْكَسْبِ لِمَا مَرَّ فِي الْفَقِيرِ لَكِنْ فِي سَمِ عَلَى حَقِّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: وَالْغَنِيُّ إلخ شَامِلٌ لِلْمُكْتَسِبِ السَّابِقِ إِنْ حَاقَهُ بِالْفُقَرَاءِ فِي الْأَخْذِ مِنَ الْوَقْفِ عَلَيْهِمْ فَعَلَى هَذَا الشُّمُولِ يَلْزَمُ أَنْ يَأْخُذَ الْمُكْتَسِبُ الْمَذْكُورُ مَعَ الْأَغْنِيَاءِ وَمَعَ الْفُقَرَاءِ وَهُوَ بَعِيدٌ انْتَهَى . اهـ . ع ش أَقُولُ وَصَرَّحَ بِالشُّمُولِ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ . (تَنْبِيْهُ): لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِضَابِطِ الْغَنِيِّ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ الْوَقْفَ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْأَشْبَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ إِلَى الْعَرْفِ وَقَالَ غَيْرُهُ إِنَّهُ مَنْ تَحَرُّمٌ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ إِمَّا لِمَلِكِهِ أَوْ لِقَوْتِهِ وَكَسْبِهِ أَوْ كِفَايَتِهِ بِنَفَقَةِ غَيْرِهِ وَهُوَ أَوْلَى وَلَوْ وَقَفَ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ وَادَّعَى شَخْصٌ أَنَّهُ غَنِيٌّ لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَقَفَ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَادَّعَى شَخْصٌ أَنَّهُ فَقِيرٌ وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالٌ يَقْبَلُ بِلا بَيِّنَةٍ . اهـ .

قوله: (الزُّبَيْرِيُّ) وَفِي النِّهَايَةِ بِذَلِكَ الزُّبَيْرِيُّ . قوله: (وَيَأْتِي إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى تَزْوِيقِ الْمَسْجِدِ أَوْ نَقْشِهِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَلَا عَلَى عِمَارَةِ الْقُبُورِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَيَتَّبِعِي اسْتِثْنَاءُ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ كَتَنْظِيرِهِ فِي الْوَصِيَّةِ قَالَ صَاحِبُ الذَّخَائِرِ وَيَتَّبِعِي حَمْلُهُ عَلَى عِمَارَتِهَا بِنَاءِ الْقُبَابِ وَالْقَنَاطِرِ عَلَيْهَا عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ لَا بِنَائِهَا نَفْسِهَا لِلتَّنْهِ عَنْهُ انْتَهَى وَهَذَا ظَاهِرٌ وَيَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى الْمُؤَنِّ الَّتِي تَقَعُ فِي الْبَلَدِ مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ وَوَقَفَ بَقَرَةً أَوْ نَحْوَهَا عَلَى رِبَاطٍ إِذَا قَالَ لِيَشْرَبَ لَبَنُهَا مَنْ يَنْزِلُ أَوْ لِيَبَاعَ نَسْلُهَا وَيُضْرَفَ ثَمَنُهُ فِي مَصَالِحِهِ فَإِنْ أَطْلَقَ قَالَ الْقِفَالُ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ يُرِيدُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ

الْفُسَاقِ . قوله: (لَكِنْ نَارَعُوهُمَا تَقْلًا وَمَعْنَى) اعْتَمَدَ مَرَّ التَّرَاعُ . قوله: (وَالْغَنِيُّ هُنَا مَنْ تَحَرُّمٌ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ) شَامِلٌ لِلْمُكْتَسِبِ السَّابِقِ إِنْ حَاقَهُ بِالْفُقَرَاءِ فِي الْأَخْذِ مِنَ الْوَقْفِ عَلَيْهِمْ فَعَلَى هَذَا الشُّمُولِ يَلْزَمُ أَنْ يَأْخُذَ الْمُكْتَسِبُ الْمَذْكُورُ مَعَ الْأَغْنِيَاءِ وَمَعَ الْفُقَرَاءِ وَهُوَ بَعِيدٌ .

على الشيخ الفلاني أو صريحه. (ولا يصح) الوقف من الناطق الذي لا يحسن الكتابة (إلا بلفظ) ولا يأتي فيه خلاف المعاطاة وفارق نحو البيع بأنها عهدت فيه جاهلية فأمكن تنزيل النص عليها ولا كذلك الوقف فلو بنى بناء على هيئة مسجد أو مقبرة وأذن في إقامة الصلوات أو الدفن فيه لم يخرج بذلك عن ملكه قيل بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه فإنه يصير بذلك مسجداً انتهى ويؤجبه مع ما فيه بأن الاعتكاف يستلزم المسجدية بخلاف نحو الصلاة. نعم بناء المسجد في الموات تكفي فيه النية؛ لأنه ليس في إخراج الأرض المقصودة بالذات عن ملكه أي لا حقيقة ولا تقديراً حتى يحتاج إلى لفظ قوي يخرج عنه ويزول ملكه عن الآلة باستقرارها في محلها من البناء لا قبله إلا أن يقول هي للمسجد ذكره الماوردي ومخالفة الفارقي فيه ضعيفة واعترض القمولي والبلقيني ما ذكره آخرًا بأن الذي ينبغي

الاختيار باللفظ قال الأذرعى والظاهر أن ما قاله القفال بناء على طريقته أنه إذا وقف شيئاً على مسجد كذا لا يصح حتى يبين جهة مضره، وطريقة الجمهور تخالفه انتهى فالمعتمد كما قال شيخنا هنا الصحة أيضاً انتهى. هـ قوله: (الوقف من الناطق) إلى قول المتن وقوله تصدقت في النهاية إلا قوله قيل إلى نعم وقوله: وفيه نظر إلى وغيرهما وقوله: واعترض إلى، أما الآخرس وقوله: بل قال المتولي إلى المتن. هـ قوله: (من الناطق إلخ) وسيأتي مختارته قبيل قول المتن وصريحه. هـ قوله: (ولا يأتي فيه) أي الوقف وقوله: (وفارق نحو البيع) أي حيث جرى فيه الخلاف. اهـ. ع ش. هـ قوله: (فأمكن تنزيل النص عليها) أي المعاطاة أي بأن يحمل قوله إنما البيع عن تراض على البيع المعروف لهم ولو بالمعاطاة. اهـ. ع ش. هـ قوله: (ولا كذلك الوقف) أي لعدم وجوده فيها. هـ قوله: (قيل بخلاف ما لو أذن إلخ) المتجه أن مجرد الإذن في الاعتكاف فيه ليس إنشاء لوقفه مسجداً بل متضمن للاعتراف بذلك فلا يصير مسجداً بمجرد ذلك م. ر. اهـ. سم عبارة المغني والظاهر كما قال شيخنا أنه لو قال أذنت في الاعتكاف فيه صار بذلك مسجداً؛ لأن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد بخلاف الصلاة. اهـ. زاد في النهاية ويتبعي أن ضرورته مسجداً بذلك إنما هو لتضمن كلامه الإقرار لا لكون ذلك صيغة إنشاء لوقفه حتى لو لم يوجد منه صيغة لذلك لم يكن وفقاً باطناً. اهـ. هـ قوله: (في الاعتكاف فيه) أي أو في صلاة التحية. اهـ. ع ش. هـ قوله: (نعم) إلى قوله إلا أن يقول في المغني. هـ قوله: (تكفي فيه) أي في كون ذلك البناء مسجداً. هـ قوله: (لأنه ليس إلخ) عبارة المغني وجهه السبكي بأن الموات لم يدخل في ملك من أحياء مسجداً وإنما احتيج للفظ لإخراج ما كان في ملكه عنه. اهـ. هـ قوله: (أي لا حقيقة إلخ) أي لا عن ملكه الحقيقي ولا التقديري. هـ قوله: (حتى يحتاج إلخ) تفريع على المنفي لا التثني. هـ قوله: (ويزول إلخ) عطف على قوله تكفي فيه إلخ. هـ قوله: (فيه) أي قول الماوردي نعم بناء المسجد في الموات إلخ. هـ قوله: (واعترض القمولي والبلقيني إلخ) اعتمده النهاية. هـ قوله: (ما ذكره) أي الماوردي آخرًا أي قوله

هـ قوله: (قيل بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه إلخ) المتجه أن مجرد الإذن في الاعتكاف فيه ليس

تَوَقَّفَ مِلْكُهُ لِلآلَةِ عَلَى قَبُولِ نَظِيرِهِ وَقَبْضِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْآلَةِ الَّتِي يَحْصُلُ بِهَا الْإِحْيَاءُ وَهُوَ حَيْتِيذٌ لَا نَظِيرَ لَهُ لِعَدَمِ وُجُودِ الْمَسْجِدِيَّةِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُوجَدَ مِنَ الْبِنَاءِ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِحْيَاءُ وَإِذَا تَعَدَّرَ النَّظِيرُ حَيْتِيذُ اقْتَضَتْ الضَّرُورَةُ أَنَّ مَا سَيَصِيرُ مَسْجِدًا يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ مَلَكَ تِلْكَ الْآلَةَ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ فَمَا قَالَ صَحِيحٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ، وَغَيْرُهُمَا زَوَالُ الْمِلْكِ عَنِ الْآلَةِ بِاسْتِقْرَارِهَا بِقَوْلِ الرُّوْيَانِيِّ لَوْ عَمَّرَ مَسْجِدًا خَرَابًا وَلَمْ يَقِفِ الْآلَةُ كَانَتْ عَارِيَّةً يَرْجِعُ فِيهَا مَتَى شَاءَ انْتَهَى وَقَدْ يُجَابُ بِحَمْلٍ هَذَا عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَبَيَّنْ بِقَصْدِ الْمَسْجِدِ وَالْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا بَنَى بِقَصْدِ ذَلِكَ وَسَيَأْتِي فِي مَبْحَثِ النَّظَرِ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ الْبَغَوِيِّ مَا يُؤَيِّدُ كَلَامَ الرُّوْيَانِيِّ هَذَا وَهُوَ قَوْلُ فَتَاوِيهِ لَوْ قَالَ لِقِيَمِ الْمَسْجِدِ اضْرِبِ اللَّيْنِ مِنْ أَرْضِي لِلْمَسْجِدِ فَضْرَبَهُ وَبَنَى بِهِ الْمَسْجِدَ صَارَ لَهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ وَلَيْسَ لَهُ نَقْضُهُ كَالصَّدَقَةِ الَّتِي انْصَلَّ بِهَا الْقَبْضُ وَلَهُ اسْتِرْدَاؤُهُ قَبْلَ أَنْ يَبْنِيَ بِهِ انْتَهَى. وَالْحَقُّ الْإِسْنَوِيُّ أَخَذَ مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ بِالْمَسْجِدِ فِي ذَلِكَ نَحْوَ الْمَدَارِسِ وَالرُّبُطِ وَالبُلْقَيْنِيِّ أَخَذَ مِنْهُ أَيْضًا الْبَيْتَ الْمَحْفُورَةَ لِلْسَّبِيلِ وَالبُثْعَةَ الْمُحْيَاةَ مَقْبَرَةً قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ وَكَذَا لَوْ أَخَذَ مِنَ النَّاسِ شَيْئًا لَيَبْنِي بِهِ زَاوِيَةً أَوْ رِبَاطًا

إِلَّا أَنْ يَقُولَ هِيَ لِلْمَسْجِدِ اهْ رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (تَوَقَّفَ مِلْكُهُ لِلْخ) خَبَرُ أَنْ. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الْمَسْجِدِ (حَيْتِيذٌ) أَيِ قَبْلِ حُصُولِ الْإِحْيَاءِ. □ فَوُدَّ: (بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ) أَيِ قَوْلِ مُرِيدِ الْبِنَاءِ هَذِهِ الْآلَةُ لِلْمَسْجِدِ. □ فَوُدَّ: (فَمَا قَالَ) أَيِ الْمَاوَزْدِيِّ. □ فَوُدَّ: (وَعِزُّهُمَا) بِالرَّفْعِ عُطِفَ عَلَى الْقَمُولِيِّ وَالبُلْقَيْنِيِّ. □ فَوُدَّ: (زَوَالٌ) بِالتَّضْبِ مَفْعُولٌ اغْتَرَضَ ش. اه. سم. □ فَوُدَّ: (وَقَدْ يُجَابُ بِحَمْلٍ هَذَا لِلْخ) مُعْتَمَدٌ. اه. ع. ش. □ فَوُدَّ: (وَالْأَوَّلُ) أَيِ كَلَامِ الْمَاوَزْدِيِّ. □ فَوُدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ الْحَمْلِ. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ) أَيِ كَلَامِ الْبَغَوِيِّ. □ فَوُدَّ: (وَالْحَقُّ الْإِسْنَوِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَالبُلْقَيْنِيُّ فِي الْمَعْنَى. □ فَوُدَّ: (بِالْمَسْجِدِ) أَيِ الْمَبْنِيِّ فِي الْمَوَاتِ (قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي أَنَّهُ يَصِيرُ وَقَفًا بِنَفْسِ الْبِنَاءِ فِي الْمَوَاتِ وَالتَّيَّةِ. اه. ع. ش. □ فَوُدَّ: (نَحْوُ الْمَدَارِسِ) (فَرَعَ): فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةُ الْمَدَارِسِ الْمَبْنِيَّةِ الْآنَ بِالدِّيَارِ الْمَضْرِيَّةِ وَغَيْرِهَا هَلْ تُعْطَى حُكْمُ الْمَسْجِدِ أَمْ لَا؟ الْجَوَابُ الْمَدَارِسُ مِنْهَا مَا عَلِمَ نَصُّ الْوَاقِفِ أَنَّهَا مَسْجِدٌ كَالشَّيْخُونِيَّةِ وَمِنْهَا مَا عَلِمَ نَصُّهَا أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَسْجِدٍ كَالْكَامِلِيَّةِ فَإِنْ فَرَضَ مَا يُعْلَمُ فِيهِ ذَلِكَ وَلَوْ بِالِاسْتِفَاضَةِ لَمْ يُحْكَمْ بِأَنَّهَا مَسْجِدٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ خِلَافُهُ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَأَفْهَمَ أَنَّ مَا لَمْ يُعْلَمَ فِيهِ شَيْءٌ لَا بِالِاسْتِفَاضَةِ وَلَا غَيْرِهَا يُحْكَمُ بِمَسْجِدِيَّةٍ ائْتِفاءً بظَاهِرِ الْحَالِ. اه. ع. ش. أَيِ بَكْوْنِهَا عَلَى هَيْئَةِ الْمَسْجِدِ. □ فَوُدَّ: (عَلَى طَرِيقَةِ ضَمِيقَةٍ) وَهِيَ عَدَمُ اشْتِرَاطِ اللَّفْظِ فِي الْوَقْفِ مُطْلَقًا وَكِفَايَةُ الْفِعْلِ وَالتَّيَّةِ فَقَطْ. □ فَوُدَّ: (وَالْبُلْقَيْنِيُّ) عُطِفَ عَلَى الْإِسْنَوِيِّ. □ فَوُدَّ: (قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ لِلْخ) أَقْرَهُ النَّهْيَاةَ. □ فَوُدَّ: (لَيَبْنِي لِلْخ) شَامِلٌ لِغَيْرِ الْمَوَاتِ بَأَن

إِنْ شَاءَ لَوْ قَفِيَ مَسْجِدًا بَلْ مُتَّصِمًا لِلْإِعْتِرَافِ بِذَلِكَ فَلَا يَصِيرُ مَسْجِدًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ م ر.

□ فَوُدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ لِلْخ) النَّظَرُ وَالْمُنْظَرُ بِهِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ صَبْرَةِ الْآلَةِ مَسْجِدًا بِخِلَافِ كَلَامِ الْبَغَوِيِّ الْآتِي. □ فَوُدَّ: (وَعِزُّهُمَا) بِالرَّفْعِ عُطِفَ عَلَى الْقَمُولِيِّ وَالبُلْقَيْنِيِّ أَوْ زَوَالٌ بِالتَّضْبِ مَفْعُولٌ

فَيَصِيرُ كَذَلِكَ بِمُجَرَّدِ بَنَائِهِ وَاعْتَرَضَ بَعْضُهُمْ مَا قَالَ الشَّيْخُ أَنَّهُ فُرِعَ عَلَى طَرِيقَةٍ ضَعِيفَةٍ قَالَ وَلَئِنْ كَذَا الشَّارِعُ يَصِيرُ وَقَفًا بِمُجَرَّدِ الاسْتِطْرَاقِ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَرِدْ جَعْلُهُ شَارِعًا لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ اللَّفْظِ انْتَهَى وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ بِالْمَوَاتِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي مَصِيرِ الْمَوَاتِ شَارِعًا مِنْ نِيَّةٍ وَفِيهِ شَارِعًا مَعَ اسْتِطْرَاقِهِ لَهُ وَلَوْ مَرَّةً، أَمَّا الْأَخْرَسُ فَيَصِحُّ بِإِشَارَتِهِ وَأَمَّا الْكَاتِبُ فَيَصِحُّ بِكِتَابَتِهِ مَعَ النِّيَّةِ. (وَصَرِيحُهُ) مَا اشْتَقَّ مِنْ لَفْظِ الْوَقْفِ نَحْوُ (وَقَفْتُ كَذَا) عَلَى كَذَا (أَوْ أَرْضِي) أَوْ أَمْلَاكِي (مَوْقُوفَةٌ) أَوْ وَقَفْتُ (عَلَيْهِ وَالتَّسْيِيلُ وَالتَّحْيِيسُ) أَيُّ مَا اشْتَقَّ مِنْهُمَا كَأَمْلَاكِي حَبْسٌ عَلَيْهِ (صَرِيحَانِ عَلَى الصَّحِيحِ) فِيهِمَا لاشْتِهَارُهُمَا شَرْعًا وَغَرَفًا فِيهِ بَلْ قَالَ الْمُتَوَلَّى: مَا نُقِلَ عَنْ الصَّحَابَةِ وَقَفْتُ إِلَّا بِهِمَا وَمَرَّ فِي الْإِقْرَارِ حُكْمُ اشْهَدُوا عَلَيَّ أَنِّي وَقَفْتُ كَذَا (وَلَوْ قَالَ تَصَدَّقْتُ بِكَذَا صَدَقَةٌ مُعَرَّضَةٌ) أَوْ مُؤَبَّدَةٌ (أَوْ مَوْقُوفَةٌ) وَاسْتَشْكَلَ الْخِلَافُ فِي هَذِهِ

يَشْتَرِي أَرْضًا وَيَبْنِي فِيهَا نَحْوَ الرَّبَاطِ. ٥. قَوْلُهُ: (فَيَصِيرُ كَذَلِكَ الْخ) وَلَوْ لَمْ يَقْصِدِ الْآخِذُ مَحَلًّا بَعَيْنِهِ حَالَ الْأَخْذِ هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ وَيَتَخَيَّرُ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي يُبْنَى فِيهِ أَوْ لَا بُدَّ مِنَ التَّعْيِينِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ الصَّحَّةُ تَوْسِيعَةً فِي النَّظَرِ لِجِهَةِ الْوَقْفِ مَا أَمَكَنَ ثُمَّ لَوْ بَقِيَ مِنَ الدَّرَاهِمِ الَّتِي أَخَذَهَا لِمَا ذُكِرَ شَيْءٌ بَعْدَ الْبِنَاءِ فَيَبْنِي حِفْظُهُ لِيُضَرَّفَ عَلَى مَا يُعْرَضُ لَهُ مِنَ الْمَصَالِحِ أَهْ ع ش وَبَقِيَ فِيمَا لَوْ أَخَذَ مِنَ النَّاسِ شَيْئًا لِيَشْتَرِيَ بِهِ بَيْتًا فِي مَكَّةَ مَثَلًا بِدُونَ قَصْدٍ وَبَيَانٍ مَحَلِّ بَعَيْنِهِ مِنْهَا وَيَقْفُهُ عَلَى جِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ مَثَلًا فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ وَيَتَخَيَّرُ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي يَشْتَرِيهِ فِيهِ أَوْ لَا بُدَّ مِنَ تَعْيِينِهِ حَالَ الْأَخْذِ؟ وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الْمُحَشِّي وَلَا يَبْعُدُ الصَّحَّةُ تَوْسِيعَةُ الْخِ الْأَوَّلِ فَلْيُرَاجَعْ. ٥. قَوْلُهُ: (بِمُجَرَّدِ بَنَائِهِ) أَيُّ بِنْيَةِ الزَّاوِيَةِ أَوْ الرَّبَاطِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَكَذَا الشَّارِعُ) أَيُّ فِي الْمَوَاتِ. ٥. قَوْلُهُ: (بِمُجَرَّدِ الاسْتِطْرَاقِ) أَيُّ مَعَ النِّيَّةِ بِدُونَ اللَّفْظِ. ٥. قَوْلُهُ: (مِنْ نِيَّةٍ وَفِيهِ الْخ) وَمَنْ هَذِهِ النِّيَّةُ. اه. سَمِ يَظْهَرُ أَنَّهَا مِنَ الْمُسْتَطْرَاقِ. ٥. قَوْلُهُ: (مَعَ اسْتِطْرَاقِهِ لَهُ) كَانَ وَجْهُ اعْتِبَارِهِ هُنَا دُونَ الصَّلَاةِ بِالْفِعْلِ فِي الْمَسْجِدِ أَنْ تَمَّ صُنْعًا لِلْمُخَيِّ كَالْبِنَاءِ فَانْتَهَى بِهِ مَعَ النِّيَّةِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ هُنَا صُنْعًا لَهُ كَذَلِكَ كَقَطْعِ شَجَرٍ وَتَسْوِيَةِ أَرْضٍ فَلَا يَبْعُدُ الْإِكْتِفَاءُ بِهِ مَعَ النِّيَّةِ وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ اسْتِطْرَاقٌ بِالْفِعْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. ٥. قَوْلُهُ: (أَمَّا الْأَخْرَسُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (بِإِشَارَتِهِ) أَيُّ الْمَفْهُومَةِ وَبِكِتَابَتِهِ. اه. مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (فَيَصِحُّ بِكِتَابَتِهِ الْخ) أَيُّ وَلَوْ أَحْسَنَ التَّنْطِقَ. ٥. قَوْلُهُ: (مَا اشْتَقَّ مِنْ لَفْظِ الْوَقْفِ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ الْوَقْفُ وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُ. ٥. قَوْلُهُ: (عَلَى كَذَا) وَإِنْ لَمْ يَقُلْهُ لَمْ يَصِحَّ. اه. مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (مَا اشْتَقَّ مِنْهُمَا) الْأَوَّلَى وَمَا اشْتَقَّ الْخِ بِوَاوِ الْعَطْفِ. ٥. قَوْلُهُ: (حَبْسٌ عَلَيْهِ) أَيُّ مَخْبُوسَةٍ وَهُوَ بِفَتْحِ الْحَاءِ مَصْدَرٌ حَبَسَ إِذَا وَقَفَ وَبَضَمُهَا الْمَوْقُوفُ فَقِي الْمُخْتَارِ الْحَبْسُ بِوَزْنِ الْقِفْلِ مَا وَقَفَ. اه. ع ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ لَعَلَّهُ بَضَمَ الْحَاءِ وَالْبَاءِ جَمْعًا لِحَبْسٍ حَتَّى يُنَاسِبَ التَّفْسِيرَ قَبْلَهُ. اه. ٥. قَوْلُهُ: (حُكْمُ اشْهَدُوا الْخ) أَيُّ مِنْ أَنَّهُ يَنْبُتُ بِهِ الْوَقْفِيَّةُ إِذَا ذُكِرَ الْمَضْرُفُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَ الْخ) أَيُّ اسْتَشْكَلَ السُّبُكِي. ٥. وَقَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ) أَيُّ صَدَقَةٍ مَوْقُوفَةٍ مَعَ جَزْمِهِ أَوْ لَا بِصَرَاحَةٍ أَرْضِي مَوْقُوفَةٌ. اه. مُغْنِي.

اعْتَرَضَ ش. ٥. قَوْلُهُ: (مِنْ نِيَّةٍ وَفِيهِ شَارِعًا الْخ) وَمَنْ هَذِهِ النِّيَّةُ.

مع صراحة أرضي موقوفة بلا خلاف وأجيب بأن فيه خلافاً أيضاً ويُجاب بأن موقوفة في الأولى وَقَعْتُ مقصودة وفي الثانية وَقَعْتُ تابعة فضُغِفَتْ صراحتهَا أو مُسَبَّلَةٌ أو مُحَبَّسَةٌ أو صدقة حَبْسٍ أو حَبْسٍ مُحَرَّمٍ أو صدقة ثابتة أو بَتْلَه قاله ابن خَيْرَانَ أو لا تَوَرَّثُ (أو لا تُبَاغ ولا تَوَهَّب) الواو هنا بمعنى أو إذ الأوجه الاكتفاء بأحدهما كما صحَّحه في البحر وحَرَّمَ به ابن خَيْرَانَ وابن الرُّفْعَةِ وإن نازَعَ فيه السبكي (فصريح في الأصح)؛ لأن لَفْظَ التَّصَدَّقِ مع هذه القرائن لا يَحْتَمِلُ غير الوقف ومن ثَمَّ كان هذا صريحاً بغيره وإنما لم يكن قوله: لزوجه أنت بائناً مِنِّي بينونة مُحَرَّمَةٌ لا تحلين لي بعدها أبداً صريحاً لاحتماله غير الطلاق كالتحريم بالفسخ بنحو رضاع (وقوله: تصدقت فقط ليس بصريح) في الوقف ولا كناية فلا يحصل به وقف (وإن نواه) لِيَتَرَدَّدَ بين صدقة الفرض والنفل والوقف. وقوله: وإن نواه دليل على ما قدرته إذ لم يُعْهَدْ تأثير النية في الصريح فلا اعتراض عليه (إلا أن يُضيفه إلى جهة عامة) كَتَصَدَّقْتُ

❑ قوله: (مع صراحة أرضي موقوفة بلا خلاف) أي مع ذكره صراحة ذلك بلا خلاف حتى يلاقي الجواب بأن فيها خلافاً أيضاً على ما فيه وإلا فكيف يُسَلَّمُ أنه لا خلاف فيه ثم يدعي فيه الخلاف. اهـ.
 رَشِيدِي. ❑ قوله: (وأجيب بأن إلخ) عبارة المُعْنِي قال ابن التقيب الخلاف محكي من خارج؛ لأن في صراحة لَفْظِ الوقف وجهاً لِكَتْه ضَعِيفٌ أي فلا يُنَاسِبُ أن يُعَبَّرَ بالأصح وقال غيره إن موقوفة من طُعْيَانِ القلم ويكون القصد كتابة لَفْظٍ مُؤَيَّدَةٍ كما قاله الشافعي والجمهور فَسَبَقَ القلم إلى كتابة موقوفة. اهـ.
 ❑ قوله: (ويُجاب إلخ) أي على تسليم عدم الخلاف في أرضي موقوفة. ❑ قوله: (مقصودة) أي عُنْدَهُ.
 ❑ وقوله: (تابعة) أي فَضْلَةٌ. ❑ قوله: (أو مُسَبَّلَةٌ إلخ) كقوله الآتي أو لا تَوَرَّثُ إلخ عُطِفَ على مُحَرَّمَةٍ.
 ❑ وقوله: (أو صدقة حَبْسٍ) بالإضافة عُطِفَ على صدقة. ❑ قوله: (أو حَبْسٍ مُحَرَّمٍ) عُطِفَ على حَبْسٍ كما نَبَّه عليه ع ش وكان الأولى عَكْسُ العطف لِيُفِيدَ. ❑ قوله: (مُحَرَّمٍ) بفتح الراء نَعَتْ حَبْسٍ. ❑ قوله: (الواو هنا) إلى قول المتن وإن الوقف على مُعَيَّنٍ في المُعْنِي إلّا قوله ولا كناية وقوله: وإن إلى المتن وقوله: فإن قيل إلى ونُقِلَ وقوله وإلّا صار إلى المتن. ❑ قوله: (بغيره) وهو ما ضَمَّه إلى تَصَدَّقْتُ بكذا.
 ❑ قوله: (لاحتماله غير الطلاق إلخ) والقياس حَيْثُ يُدْعَى الطلاق يُمنَعُ عنها مؤاخذه له بإقراره ثم يَسْتَفْسِرُ وأنه لا يقبل تفسيره بغير الثلاثة المذكورة. اهـ. رَشِيدِي. ❑ قوله: (بالفسخ إلخ) المراد به ما يَشْمَلُ الانفساخ. ❑ قوله: (في الوقف) إلى قوله ووقفته لِلْإِعْتِكَافِ في النهاية إلّا قوله وقوله: إلى المتن. ❑ قوله: (على ما قدرته) أي قوله: ولا كناية. ❑ قوله: (فلا اعتراض) ويُمكن أيضاً توجيه كلامه بأن قوله ليس بصريح مجاز في معنى لا يحصل به الوقف وقريته قوله: وإن نواه فهو من قبيل الكناية. اهـ.
 سم

❑ قوله: (فلا اعتراض عليه) ويُمكن أيضاً توجيه كلامه بأن قوله ليس بصريح مجاز في معنى لا يحصل به الوقف وقريته. قوله: وإن نوى فهو من قبيل الكناية.

بهذا على الفقراء (وينوي الوقف) فيصير كنايةً كما هو ظاهرُ كلامِ الروضة كالعزيز وغيره وصوّبه الزركشي ويحصل به الوقف لظهور اللفظ حينئذٍ فيه بخلافه في المضاب إلى معيّن ولو جماعة فإنه لا يكون كنايةً وإن نواه إذ هو صريح في التملك بلا عوض فإن قيل وقبض ملكه وإلا فلا ونقل الزركشي عن جمع أنه متى نوى به الوقف كان وقفاً فيما بينه وبين الله تعالى (والأصح أن قوله حرّمته أو أبذنته ليس بصريح)؛ لأنه لا يستعمل مستقلاً بل مؤكّداً كما مرّ بل كناية لا احتمال له وأتى بأولئها يؤهم أن أحدهما غير كناية. (و) الأصح وإن نازع فيه الإسنادي وغيره (أن قوله: جعلت البقعة مسجداً) من غير نية صريح فحينئذٍ (تصير به مسجداً) وإن لم يأت بلفظٍ مما مرّ؛ لأن المسجداً لا يكون إلا وقفاً فإن نوى به الوقف أو زاد لله صار مسجداً قطعاً ووقفه للاعتكاف صريح في المسجدية كما هو ظاهرٌ وللصلاة صريح في مطلبي الوقفية، وقوله: للصلاة كناية في المسجدية فإن نواها صار مسجداً وإلا صار وقفاً على الصلاة وإن لم يكن مسجداً كالمدرسة. (و) الأصح (أن الوقف على معيّن)

¶ قول (سني): انظر ما إذا لم ينو. اه. سم والظاهر أنه يصير مجرد إباحة والله أعلم.
 ¶ قوله: (إذ هو صريح إلخ) معتمد. اه. ع ش. ¶ قوله: (فإن قيل إلخ) هلاً ملكه بمجرد الدفع إليه كما هو شأن صدقة التطوع وسبأتي في باب الهبة جزمه بعدم اشتراط الإيجاب والقبول في الصدقة بل يكفي الدفع والأخذ وعبارة الإرشاد أو تصدقت إن عمم ولا فتوغ هبة. اه. سم. ¶ قوله: (ونقل الزركشي إلخ) عبارة المعنى والأسنى هذا كله كما قال الزركشي بالنسبة إلى الظاهر، أما في الباطن فيصير وقفاً بينه وبين الله تعالى كما صرح به جمع منهم ابن الصباغ وسليم والمتولي وغيرهم. اه.
 ¶ قوله: (كان وقفاً) معتمد. اه. ع ش قال سم انظر هل يشكل بقاعدة ما كان صريحاً في باب إلخ. اه. ويمكن أن يجاب باسنيائه عنها لتوسعهم في الوقف لشبهه بالإعتاق.
 ¶ قول (سني): (حرّمته أو أبذنته) ويجري الخلاف أيضاً فيما لو قال حرّمته وأبذنته. اه. معني.
 ¶ قوله: (كما مرّ) أي أنفاً في المتن. ¶ قوله: (صريح) أي وإن لم يقل لله. اه. معني. ¶ قوله: (بلفظٍ مما مرّ) أي من الصرائح. ¶ قوله: (للاعتكاف) أي أو لتحية المسجد. اه. بجبرمي عن القليوبي.
 ¶ قوله: (وللصلاة إلخ) عطف على للاعتكاف. ¶ قوله: (وقوله: للصلاة كناية) الأنصر الأوضح وكناية.
 ¶ قول (سني): (وإن الوقف على معيّن إلخ) اعتمده النهاية والمعني خلافاً للمنهج ولظاهر ما يأتي في

¶ قوله في (سني): انظر ما إذا لم ينو. ¶ قوله: (فإن قيل) هلاً ملكه بمجرد الدفع إليه كما هو شأن صدقة التطوع وسبأتي في باب الهبة جزمه بعدم اشتراط الإيجاب والقبول في الصدقة بل يكفي الدفع والأخذ وعبارة الإرشاد أو تصدقت إن عمم ولا فتوغ هبة. اه.
 ¶ قوله: (كان واقفاً فيما بينه وبين الله) انظر هل يشكل بقاعدة ما كان صريحاً في باب إلخ.
 ¶ قوله في (سني): (وإن الوقف على معيّن إلخ) اعتمده م ر.

واحد أو جماعة (يُشْتَرَطُ فِيهِ قَبُولُهُ) إِنْ تَأَهَّلَ وَإِلَّا فَقَبُولُ وَلِيِّهِ عَقِبَ الْإِجَابِ أَوْ بُلُوغِ الْخَبَرِ كَالِهَبَةِ وَرَجَّحَ فِي الرُّوضَةِ فِي السَّرِيقَةِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ بِالْقُرْبِ أَشْبَهَ مِنْهُ بِالْمَقْصُودِ وَنَقَلَ فِي شَرْحِ الْوَسِيطِ عَنِ النَّصِّ وَانْتَصَرَ لَهُ جَمْعٌ بِأَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَعَاطَمَدَهُ بَلْ قَالَ الْمُتَوَلَّى مَحَلَّ الْخِلَافِ إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ مِلْكٌ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ لِلَّهِ تَعَالَى فَهُوَ كَالِإِعْتَاقِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْإِعْتَاقَ لَا يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ وَلَا يُعْطِلُهُ الشَّرْطُ الْفَاسِدُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ التَّشْبِيهَ بِهِ فِي حُكْمٍ لَا يَقْتَضِي لُحُوقَهُ بِهِ فِي غَيْرِهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ مَنْ بَعْدَ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ أَنَّهُمْ

الشرح. هـ قوله: (واحد أو جماعة) إلى قوله وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بَلْ قَالَ إِلَى وَعَلَى الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ: عَلَى مَا رَجَّحَهُ إِلَى وَلَا قَبُولُ وَرَثَةٍ.

هـ قول (يُشْتَرَطُ فِيهِ الْخ) وَلَا يُشْتَرَطُ الْقَبْضُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَشَدَّ الْجَوْرِيُّ فَحَكَّى قَوْلَيْنِ فِي اشْتِرَاطِهِ فِي الْمُعَيَّنِّ. اهـ. مُغْنِي. هـ قوله: (فَقَبُولُ وَلِيِّهِ) قُلُوْ لَمْ يَقْبَلْ وَلِيُّهُ بَطَلَ الْوَقْفُ سَوَاءً كَانَ الْوَلِيُّ الْوَاقِفَ أَوْ غَيْرَهُ وَمَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ خَاصٌّ قَوْلُهُ الْقَاضِي يَقْبَلُ لَهُ عِنْدَ بُلُوغِ الْخَبَرِ أَوْ يُقِيمُ عَلَى الصَّبِيِّ مَنْ يَقْبَلُ لَهُ قُلُوْ وَقَفَّ عَلَى جَمْعٍ فَقَبِلَ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ بَطَلَ فِيمَا يَخُصُّ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ عَمَلًا بِتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ. اهـ. ع ش. هـ قوله: (عَقِبَ الْإِجَابِ) أَيِ إِنْ كَانَ حَاضِرًا وَقَوْلُهُ: (أَوْ بُلُوغِ الْخَبَرِ) أَيِ عَقِبَهُ إِنْ كَانَ غَائِبًا وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْهُ الْخَبَرُ إِلَّا بَعْدَ طَوْلِ الزَّمَنِ لَكِنْ لَوْ مَاتَ الْوَاقِفُ فَالظَّاهِرُ عَدَمُ صِحَّةِ قَبُولِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ لِإِلْحَاقِهِمُ الْوَقْفَ بِالْمَقْصُودِ دُونَ الْوَصِيَّةِ وَفِي سَمٍ عَلَى مَنْهَجِ مَا لَمْ يَرَأِ إِلَى بُطْلَانِ الْوَقْفِ فِيمَا لَوْ مَاتَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ قَبْلَ الْقَبُولِ أَوْ رَجَعَ الْوَاقِفُ قَبْلَهُ وَقَالَ إِنْ فِي الْمُنْقُولِ مَا يُسَاعِدُهُ فَلْيَحْرَّرْ. اهـ. وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ مَرَّاتٍ فَإِنْ رَدَّ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ بَطَلَ الْوَقْفُ. اهـ. ع ش.

هـ قوله: (كَالِهَبَةِ وَرَجَّحَ فِي الرُّوضَةِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَالِهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ الْإِمَامُ وَأَتْبَاعُهُ وَعَزَاهُ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحَيْنِ لِلْإِمَامِ وَأَخْرَجَ وَصَحَّحَهُ فِي الْمُحَرَّرِ وَنَقَلَ فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ عَنْهُ مُفْتَضَّرًا عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ رَجَّحَ الرُّوضَةُ فِي السَّرِيقَةِ الْخ. اهـ. هـ قوله: (وَاعْتَرَضَ الْخ) أَيِ مَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى. هـ قوله: (بِأَنَّ الْإِعْتَاقَ لَا يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ الْخ) أَيِ بِخِلَافِ الْوَقْفِ. هـ قوله: (وَيُرَدُّ) أَيِ الْإِعْتَرَاضُ.

هـ قوله: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ الْأَصَحُّ مِنْ اشْتِرَاطِ الْقَبُولِ. هـ قوله: (لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ الْخ) بَلِ الشَّرْطُ عَدَمُ رَدِّهِمْ نَهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قوله: مَرَّ بَلِ الشَّرْطُ عَدَمُ رَدِّهِمْ أَيِ مِنْ بَعْدِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ قُلُوْ رَدَّ بَطَلَ فِيمَا يَخُصُّهُ انْتَقَلَ لِمَنْ بَعْدَهُ وَيَكُونُ كَمُنْقَطِعِ الْوَسْطِ. اهـ. هـ قوله: (وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ تَرْجِيحُ اشْتِرَاطِ الْقَبُولِ فِي الْبَطْنِ الثَّانِيِ وَالثَّلَاثِ لَأَنَّهُمْ يَتَلَقَّوْنَ الْوَقْفَ مِنَ الْوَاقِفِ قَالَ السُّبْكِيُّ وَالَّذِي يَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُهُمْ وَإِنْ شَرَطَ قَبُولُ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ وَأَنَّهُ يَرْتَدُّ بِرَدِّهِمْ كَمَا يَرْتَدُّ بِرَدِّ الْأَوَّلِ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا. اهـ. هـ قوله: (الْأَصَحُّ) أَيِ مِنْ أَتَاهُمْ يَتَلَقَّوْنَ مِنَ الْوَاقِفِ.

هـ قوله: (لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ مَنْ بَعْدَ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ) بَلِ الشَّرْطُ عَدَمُ الرَّدِّ شَرْحُ م ر.

يَتَلَقَّوْنَ مِنَ الْوَاقِفِ عَلَى مَا رَجَّحَهُ جُمُوعٌ مُتَأَخَّرُونَ لَكِنَّ الَّذِي اسْتَحْسَنَاهُ أَنَّا إِذَا قُلْنَا بِالْأَصَحِّ اشْتَرَطَ قَبُولَهُمْ وَلَا قَبُولَ وَرَثَةِ حَائِزِينَ وَقَفَ عَلَيْهِمْ مَوْرَثُهُمْ مَا يَفِي بِهِ الثَّلَاثُ عَلَى قَدَرِ أَنْصِبَائِهِمْ فَيَصِحُّ وَيَلْزَمُ مِنْ جِهَتِهِمْ بِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ قَهْرًا عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْوَقْفِ دَوَامُ الْأَجْرِ لِلْوَاقِفِ فَلَمْ يَمْلِكِ الْوَارِثُ رَدَّهُ إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِيهِ؛ وَلَأنَّهُ يَمْلِكُ إِخْرَاجَ الثَّلَاثِ عَنِ الْوَارِثِ بِالْكُلِّيَّةِ فَوْقَهُ عَلَيْهِ أَوْلَى وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا أَثَرَ هُنَا بَعْدَ وَقْفِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ بِقَدَرِ أَنْصِبَائِهِمْ لِشَرْطِهِ أَنَّهُ بَعْدَهُمْ لِأَوْلَادِهِ الذُّكُورِ دُونَ أَوْلَادِهِ الْإِنَاثِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا وَقَفَ أَوْ وَصِيَّةً وَكُلُّ مِنْهُمَا يُؤَثَّرُ فِيهِ شَرْطُهُ فَلَا وَجْهَ لِخُرُوجِ هَذَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ لَمَّا لَزِمَهُ فِي أَصْلِ الْوَقْفِ رِعَايَةُ قَدَرِ أَنْصِبَائِهِمْ لَزِمَهُ ذَلِكَ فَيَمْنَعُ بَعْدَهُمْ وَلَوْ وَقَفَ جَمِيعَ أَمْلَاكِهِ كَذَلِكَ وَلَمْ يُجِيزُوهُ نَقَذَ فِي ثَلَاثِ التَّرَكَةِ قَهْرًا عَلَيْهِمْ كَمَا تَقَرَّرَ. وَخَرَجَ بِالْمُعَيَّنِ الْجِهَةُ الْعَامَّةُ وَجِهَةُ التَّحْرِيرِ كَالْمَسْجِدِ فَلَا قَبُولَ فِيهِ جِزْمًا وَلَمْ يَنْبِ الْإِمَامُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ بِخِلَافِهِ فِي نَحْوِ الْقَوْدِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُبَاشِرِهِ وَلَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ نَازِلِ الْمَسْجِدِ مَا وَقَفَ عَلَيْهِ بِخِلَافٍ مَا وَهَبَ لَهُ.

□ فَوَدَّ: (وَلَا قَبُولَ وَرَثَةِ الْإِنِّح) عُطِفَ عَلَى لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ الْإِنِّح ش. اه. سم. □ فَوَدَّ: (وَلَا قَبُولَ وَرَثَةِ حَائِزِينَ) الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا وَمَا بَعْدَهُ فِي الْوَقْفِ بَعْدَ الْمَوْتِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ فَلْيُرَاجَعْ. اه. رَشِيدِي عِبَارَةُ الْحَلَبِيِّ قَوْلُهُ وَقَفَ عَلَيْهِمُ الْإِنِّحُ أَيُّ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ. اه. وَعِبَارَةُ مُصْطَفَى الْحَمَوِيِّ فِي هَامِشِ التَّخْفَةِ قَوْلُهُ: مَا يَبْقَى بِهِ الثَّلَاثُ أَيُّ إِذَا وَقَفَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَفَ فِي الصَّحَّةِ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَبْقَى بِهِ الثَّلَاثُ وَصَرَّحَ بِهِ الْحَلَبِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْمُنْهَجِ. اه. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيُّ فِي الْوَقْفِ عَلَى وَرَثَةِ حَائِزِينَ.

□ فَوَدَّ: (لِلشَّرْطِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَثَرٍ وَكَأَنَّهُ ضَمَّنَهُ مَعْنَى اخْتِيَارٍ. اه. سم. □ فَوَدَّ: (وَكُلُّ مِنْهُمَا يُؤَثَّرُ الْإِنِّح) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ بِمَوْتِ الْمُوصِي يَنْتَقِلُ الْمَلِكُ فِيهَا لِلْمَوْصَى لَهُ نَعَمْ إِنْ قِيلَ إِنْ الْمَوْصَى بِهِ حَيٌّ إِنَّمَا هُوَ الْمَنْفَعَةُ أَتَجَهَّ مَا قَالَهُ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْإِنِّح) يَتَأَمَّلُ فَإِنَّ النَّظَرَ أَقْوَى فِي بَادِي النَّظَرِ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. □ فَوَدَّ: (لَزِمَهُ ذَلِكَ الْإِنِّح) أَيُّ فَصَارَ الشَّرْطُ الْمَذْكُورُ لَعْوًا.

□ فَوَدَّ: (وَلَوْ وَقَفَ جَمِيعُ) إِلَى قَوْلِهِ وَانْتَصَرَ فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيُّ عَلَى أَوْلَادِهِ بِقَدَرِ أَنْصِبَائِهِمْ. □ فَوَدَّ: (كَالْجِهَةِ الْعَامَّةِ) أَيُّ كَالْفُقَرَاءِ. □ فَوَدَّ: (لَأنَّ هَذَا) أَيُّ نَحْوِ الْقَوْدِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُشْتَرَطُ) إِلَى قَوْلِهِ إِنْ حَكَمَ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَانْتَصَرَ إِلَى وَخَرَجَ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ نَازِلِ الْمَسْجِدِ الْإِنِّح) وَيَنْبَغِي أَنْ مِثْلَهُ الرِّبَاطُ وَالْمَدْرَسَةُ وَالْمَقْبَرَةُ لِمُشَابَهَتِهَا لِلْمَسْجِدِ فِي كَوْنِ الْحَقِّ لِلَّهِ تَعَالَى. اه. ع. ش.

□ فَوَدَّ: (بِخِلَافٍ مَا وَهَبَ لَهُ) فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَبُولِ نَازِلِهِ وَقَبْضِهِ كَمَا لَوْ وَهَبَ لِصَبِيٍّ وَقَوْلُهُ: جَعَلْتُهُ

□ فَوَدَّ: (وَلَا قَبُولَ وَرَثَةِ الْإِنِّح) عُطِفَ عَلَى لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ الْإِنِّح ش. □ فَوَدَّ: (وَيَلْزَمُ مِنْ جِهَتِهِمْ بِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ الْإِنِّح) كَانَ وَجْهَ اسْتِثْنَاءِ ذَلِكَ مِنْ اشْتِرَاطِ الْقَبُولِ مِنَ الْمُعَيَّنِ أَنَّ لِلْإِنْسَانِ غَرَضًا تَامًّا فِي دَوَامِ نَفْعِ وَرَثَتِهِ فَوَسَّعَ لَهُ فِي إلْزَامِ الْوَاقِفِ عَلَيْهِمْ قَهْرًا لِيَتِمَّ لَهُ ذَلِكَ الْغَرَضُ. □ فَوَدَّ: (لِلشَّرْطِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَثَرٍ وَكَأَنَّهُ ضَمَّنَهُ مَعْنَى اخْتِيَارٍ.

(ولورْد) الموقوف عليه الْمُعَيَّنُ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ أَوْ مَنْ بَعْدَهُ جَمِيعُهُمْ أَوْ بَعْضُهُمُ الْوَقْفَ (بَطَلَ حَقُّهُ) مِنْهُ (شَرَطْنَا الْقَبُولَ أَمْ لَا) كَالْوَصِيَّةِ نَعَمْ لَوْ وَقَفَ عَلَى وَارِثِهِ الْحَائِزِ مَا يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ لِزَمَ وَلَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ بِرَدِّهِ كَمَا مَرَّ وَانْتَصَرَ جَمْعُ لِقَوْلِ الْبَغَوِيِّ لَا يَرْتَدُّ بِهِ كَالْعِنْتِي وَخَرَجَ بِحَقِّهِ أَصْلُ الْوَقْفِ فَإِنْ كَانَ الرَّادُّ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ بَطَلَ عَلَيْهِمَا أَوْ مَنْ بَعْدَهُ فَكُمُنْقَطِعُ الْوَسْطِ وَقَالَ السَّبْكِيُّ الَّذِي تَحْصُلُ مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَرْتَدُّ بِرَدِّهِمْ كَمَا يَرْتَدُّ بِرَدِّ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ وَلَا أَثَرَ لِلرَّادِّ

لِلْمَسْجِدِ كِنَايَةً تَمْلِكُ لَا وَقَفَ فَيُشْتَرَطُ قَبُولُ النَّازِرِ وَقَبْضُهُ. اهـ. مُعْنَى. هـ. فَوَدَّ: (الْبَطْنُ الْأَوَّلُ الْإِنْج) بِالرَّفْعِ بَدَلًا مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ. هـ. فَوَدَّ: (الْوَقْفُ) مَفْعُولٌ رَدًّا.

هـ. فَوَدَّ (سَمِي): (شَرَطْنَا الْقَبُولَ الْإِنْج) أَيِ مِنَ الْمُعَيَّنِ. اهـ. مُعْنَى. هـ. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ أَنْفَاءً. هـ. فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَ الرَّادُّ الْإِنْج) هَذَا الصَّنِيعُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مِنَ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ قَبُولٌ وَلَا رَدٌّ لَمْ يَبْطُلْ أَصْلُ الْوَقْفِ بَلْ حَقُّهُ حَتَّى إِذَا جَاءَ الْبَطْنُ الثَّانِي وَقَبِلَ اسْتَحَقَّ وَكَذَا مَرَّ لَكِنْ قَضِيَّةُ اشْتِرَاطِ قَبُولِ الْمُتَّصِلِ بَطْلَانُ الْوَقْفِ بَانْتِفَائِهِ. اهـ. سَمِ وَقَوْلُهُ: لَكِنْ قَضِيَّةُ الْإِنْجِ تَقَدَّمَ عَنْ عَشْرٍ عَلَى مَنْهَجٍ عَنْ مَرَّ مَا يُوَافِقُهَا.

هـ. فَوَدَّ: (بَطَلَ) أَيِ أَصْلُ الْوَقْفِ ش. اهـ. سَمِ. هـ. فَوَدَّ: (عَلَيْهِمَا) أَيِ عَلَى اشْتِرَاطِ الْقَبُولِ وَعَدَمِهِ. اهـ. سَمِ. هـ. فَوَدَّ: (فَكُمُنْقَطِعُ الْوَسْطِ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ أَصْلُ الْوَقْفِ أَيِ بِرَدِّ الْبَطْنِ الثَّانِي حَتَّى إِذَا لَمْ يَرُدَّ الْبَطْنُ الثَّالِثُ وَمَنْ بَعْدَهُ ثَبَتَ الْوَقْفُ فِي حَقِّهِمْ. اهـ. سَمِ.

هـ. فَوَدَّ: (بَرَدَّهُمْ) أَيِ مِنْ بَعْدِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ.
هـ. فَوَدَّ: (وَلَا أَثَرَ لِلرَّادِّ الْإِنْجِ) أَيِ مُطْلَقًا مِنَ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ أَوْ مَنْ بَعْدَهُمْ.

هـ. فَوَدَّ: (الْمُعَيَّنُ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ أَوْ مَنْ بَعْدَهُ الْإِنْجِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ فَضَّلَ لَوْ وَقَفَ عَلَى مُعَيَّنَيْنِ لَا جِهَةً عَامَّةً وَمَسْجِدٍ وَنَحْوِهِ اشْتَرَطَ قَبُولُ الْمُتَّصِلِ مِنَ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ فَقَطْ وَأَمَّا الثَّانِي أَيِ وَمَا بَعْدَهُ فَلَا يُشْتَرَطُ إِلَّا عَدَمُ رَدِّهِمْ فَإِنْ رَدَّوْا فَمُنْقَطِعُ الْوَسْطِ وَإِنْ رَدَّ الْأَوَّلُ بَطَلَ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (بَطَلَ) أَيِ الْوَقْفُ قَطْعًا كَمَا فِي شَرْحِهِ وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ وَإِنْ رَدَّ الْأَوَّلُ بَطَلَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَرُدَّ وَلَمْ يَقْبَلْ لَمْ يَبْطُلِ الْوَقْفُ لَكِنْ مُقْتَضَى اشْتِرَاطِ قَبُولِهِ وَاتِّصَالِهِ بِطْلَانُ الْوَقْفِ إِذَا انْتَفَى قَبُولُهُ الْمُتَّصِلِ وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِهِ فِي الْوَقْفِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الصَّنِيعِ وَقَوْلُهُ: فِي الْمَثَنِ (بَطَلَ) حَقُّهُ قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي التَّكْبِتِ: أَيِ مِنَ الْوَقْفِ كَمَا صَحَّحُوهُ وَقَالَ الْمَاوَزْدِيُّ مِنَ الْغَلَّةِ فَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ كَانَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ صَارَ مُنْقَطِعُ الْأَوَّلِ فَيَبْطُلُ كُلُّهُ عَلَى الصَّحِيحِ أَوْ الثَّانِي فَمُنْقَطِعُ الْوَسْطِ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِحَقِّهِ أَصْلُ الْوَقْفِ فَإِنْ كَانَ الرَّادُّ الْإِنْجِ) هَذَا الصَّنِيعُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مِنَ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ قَبُولٌ وَلَا رَدٌّ لَمْ يَبْطُلْ أَصْلُ الْوَقْفِ بَلْ حَقُّهُ حَتَّى إِذَا جَاءَ الْبَطْنُ الثَّانِي وَقَبِلَ اسْتَحَقَّ وَكَذَا مَرَّ لَكِنْ قَضِيَّةُ اشْتِرَاطِ قَبُولِهِ الْمُتَّصِلِ بَطْلَانُ الْوَقْفِ بَانْتِفَائِهِ. هـ. فَوَدَّ: (بَطَلَ) أَيِ أَصْلُ الْوَقْفِ ش. هـ. فَوَدَّ: (عَلَيْهِمَا) لَعَلَّ الْمُرَادَّ عَلَى اشْتِرَاطِ الْقَبُولِ وَعَدَمِهِ.

هـ. فَوَدَّ: (فَكُمُنْقَطِعُ الْوَسْطِ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ أَصْلُ الْوَقْفِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَرُدَّ الْبَطْنُ الثَّالِثُ وَمَنْ بَعْدَهُ ثَبَتَ الْوَقْفُ فِي حَقِّهِمْ.

بعد القبول كعكسه فلو رجع الرأد وقبل لم يستحق شيئا إن حكم حاكم برده وإلا استحق كما نقله وأقواه لكن نازع فيه الأذرعي ويظهر أنه لا أثر هنا لرد من بعد الأول قبل دخول وقت استحقاقه كرد الوصية في حياة الموصي. (و) لما تم الكلام على أركانه الأربعة شرع في ذكر شروطه وهي التأييد والتنجز وبيان المصريف والإلزام فحيث (لو قال وقفت هذا) على الفقراء (سنة) مثلا (فباطل) وقفه لفساد الصيغة؛ لأن وضعه على التأييد نعم إن أشبه التحرير كجعلته مسجدا سنة صغ مؤبدا كما قاله الإمام وتبعه غيره ولا أثر للتأقيت الصريح بما لا يحتمل بقاء الدنيا إليه كما يحته الزركشي كالأذرعي؛ لأن القصد منه التأييد لا حقيقة التأقيت ولا لتأقيت الاستحقاق كعلى زيد سنة ثم على الفقراء أو إلا أن يلد لي ولد ولا لتأقيت الضمني في منقطع الآخر المذكور في قوله.

(ولو قال وقفت على أولادي أو على زيد ثم نسليه) ونحوهما مما لا يدوم (ولم يزد) على ذلك

قوله: (ولا استحق الخ) خلافا للمعني وشرح الروض عبارتهما وقول الزوياني يعود له إن رجع قبل حكم الحاكم به لغيره مردود كما بيته الأذرعي. اهـ. قوله: (لكن نازع فيه الأذرعي) قضية إطلاق النهاية عدم قبول الرجوع بعد الرد اعتماد النزاع كالمعني وشرح الروض. اهـ. قوله: (على الفقراء) إلى قوله ولا أثر في المعني. اهـ. قوله: (نعم إن أشبه التحرير) عبارة المعني. (تنبيه): ما ذكر محله فيما لا يضاهاي التحرير، أما ما يضاهايه كالمسجد والمقبرة والرباط كقوله جعلته مسجدا سنة فإنه يصح مؤبدا كما لو ذكر فيه شرطا فاسدا قاله الإمام وتبعه غيره أي وهو لا يفسد بالشرط الفاسد. اهـ. وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض ما نصه وقضية ذلك استثناء ما يضاهاي التحرير أيضا مما سيأتي في قوله ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح. اهـ. قوله: (إن أشبه التحرير) أي بأن تظهر فيه القرية. اهـ. بجبرمي عن الحلبي. اهـ. قوله: (صح الخ) وفاقا للأسنى والمعني وخلافا للنهاية. اهـ. قوله: (ولا أثر) إلى قوله أي ببلد الموقوف في النهاية إلا قوله أو بوكيله عن نفسه وقوله: على المنقول خلافا للتاج.

قوله: (ولا أثر للتأقيت الصريح الخ) فلو وقفه على الفقراء ألف سنة أو نحوها مما يبعد بقاء الدنيا إليه صح اهـ. نهاية. اهـ. قوله: (كما يحته الزركشي الخ) قد يشكل على ذلك ما قاله في البيع والنكاح من عدم الصحة فيهما إلا أن يقال: الوقف لكون المقصود منه القرية المخضة نظروا لما يقصد من اللفظ دون مدلوله. اهـ. ع ش. اهـ. قوله: (ولا لتأقيت الخ) عطف على للتأقيت. اهـ. قوله: (ونحوهما) إلى قوله ويؤخذ

قوله: (فلو رجع الرأد وقبل الخ) عبارته في شرح الروض فلو رجع بعد الرد لم يعد له وقول الزوياني يعود له إن رجع قبل حكم الحاكم به لغيره مردود كما بيته الأذرعي. اهـ. قوله: (نعم إن أشبه التحرير الخ) عبارة شرح الروض، أما ما يضاهايه أي التحرير كقوله جعلته مسجدا سنة فيصح مؤبدا كما لو ذكر فيه شرطا فاسدا قاله الإمام وتبعه غيره اهـ. وقضية ذلك استثناء ما يضاهاي التحرير أيضا مما سيأتي في قوله ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح.

(فالأظهر صحة الوقف)؛ لأن مقصوده القرية والدوام فإذا بين مصرفه ابتداء سهل إدامته على سبيل الخير. (فإذا انقضى المذكون) ومثله ما لو لم تعرف أرباب الوقف (فالأظهر أنه يبقى وقفاً)؛ لأن وضع الوقف الدوام كالعقبة (و) الأظهر (أن مصرفه أقرب الناس) ربحاً لا إرباً فيقدم وجوباً ابن بنت على ابن عم ويؤخذ منه صحة ما أفتى به أبو زرعة أن المراد بما في كتب الأوقاف ثم الأقرب إلى الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لا قرب الإرث والعصوية فلا ترجيح بهما في مستويين في القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجع عم على خال بل هما مستويان والمعتبر الفقراء دون الأغنياء منهم ولا يفضل نحو الذكر على الأوجه (إلى الواقف) بنفسه أو بوكيله عن نفسه (يوم انقراض المذكون)؛ لأن الصدقة على الأقارب أفضل القربات فإذا تعدد الرد للواقف تعين أقربهم إليه؛ لأن الأقارب مما حث الشارع عليهم في جنس الوقف لقوله ﷺ لأبي طلحة لما أراد أن يقف بمرحاء أرى أن تجعلها في الأقربين وبه فارق عدم تعيينهم في نحو الزكاة على أن لهذه مصرفاً عينه الشارع بخلاف الوقف ولو فقدت أقالبه أو

في المعنى. هـ قوله: (ومثله ما لو لم يعرف الخ) ظاهره ولو في الابتداء. اهـ. سم. هـ قوله: (الدوام) عبارة المعنى على الدوام. اهـ.

هـ قول (لشي: (وإن مصرفه) أي عند انقراض من ذكر اهـ معني. هـ قوله: (ويؤخذ منه) أي من التقديم المذكور. هـ قوله: (ومن ثم) أي من أجل أنه لا ترجيح بالإرث والعصوية (قال) أي أبو زرعة. هـ قوله: (بل هما مستويان) قضيته أن الأخ الشقيق والأخ للأب مستويان. اهـ. ع ش. هـ قوله: (والمعتبر الفقراء دون الأغنياء منهم) اعتمد المعنى أيضاً قال ع ش قال الزركشي لو وقف على الأقارب اختص بالفقير منهم خلاف الوقف على الجيران سم على منهج والأقرب حمل الجيران على ما في الوصية لمشابهة لها في التبرع. اهـ. هـ قوله: (نحو الذكر الخ) عبارة النهاية الذكر على غيره فيما يظهر. اهـ. بإسقاط لفظة التحوي وقال السيّد عمر قوله: نحو الذكر كذي الجهتين فلا يقدم على ذي الجهة عند استواء الدرجة. اهـ. وقد يقال قد علم هذا من قول الشارح فلا ترجيح بهما الخ فالأولى إسقاطها. هـ قوله: (أو بوكيله) بين به أن المراد من له الوقف لا من تعاطى الوقف كالوكيل. اهـ. رشيد. هـ قوله: (عن نفسه) سيذكر محترزه بقوله الآتي، أما الإمام الخ. هـ قوله: (لأن الصدقة) إلى قوله أي ببلد الموقوف في المعنى لإلا قوله أو كانوا إلى صرفه الإمام وقوله: ورجحه جمع متأخرون. هـ قوله: (في جنس الوقف) بجيم فنون وفي بعض النسخ في حبس الخ بحاء فباء ويرجحه قول المعنى في تحبب الوقف. اهـ. هـ قوله: (أرى أن تجعلها الخ) فجعلها في أقالبه وبني عمه. اهـ. معني. هـ قوله: (وبه) أي بالحث المذكور. هـ قوله: (عدم تعيينهم) من باب التثقل. هـ قوله: (في نحو الزكاة) من المصارف الواجبة. اهـ. معني. هـ قوله: (لهذه) أي للزكاة وسائر المصارف الواجبة. اهـ. معني.

هـ قوله: (ومثله ما لو لم تعرف أرباب الوقف) ظاهره ولو في الابتداء.

كانوا كُلُّهُمْ أَغْنِيَاءَ عَلَى الْمُنْقُولِ خِلَافًا لِلتَّاجِ السَّبْكِيِّ أَوْ قَالَ لِيَصْرِفَ مِنْ عُلَّتِهِ لِفُلَانٍ كَذَا وَسَكَتَ عَنْ بَاقِيهَا صَرْفَهُ الْإِمَامُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ وَرَجَّحَهُ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ. وَقَالَ آخَرُونَ وَعَاطَمَدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ يُصْرِفُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ أَيْ بِيَدِ الْمَوْقُوفِ أَخْذًا مِنْ تَرْجِيحِهِ عَلَى مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ الْقَائِلِ بِصَرْفِهِ إِلَيْهِمْ وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ قِيَاسُ مَنْعِ نَقْلِ الزَّكَاةِ عَنْ فُقَرَاءِ بَلَدٍهَا مِنْهُ عَنْ فُقَرَاءِ بَلَدِ الْمَوْقُوفِ، أَمَّا الْإِمَامُ إِذَا وَقَفَ مُنْقَطِعُ الْآخِرِ فَيُصْرِفُ لِلْمَصَالِحِ لَا لِأَقَارِبِهِ. (وَلَوْ كَانَ الْوَقْفُ مُنْقَطِعُ الْأَوَّلِ كَوَقْفَتِهِ عَلَيَّ) مَنْ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِي أَوْ عَلَى قَبْرِ أَبِي وَأَبُوهُ حَيًّا بِخِلَافِ وَقْفَتِهِ الْآنَ أَوْ بَعْدَ مَوْتِي عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِي بَعْدَ مَوْتِي فَإِنَّهُ وَصِيَّةٌ فَإِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ أَوْ أَجِيزَ وَغُرِفَ قَبْرُهُ صَبَّحَ وَإِلَّا فَلَا وَكَوَقْفَتِهِ عَلَى (مَنْ سَيُؤَلِّدُ لِي) أَوْ عَلَى مَسْجِدٍ سَيُبْنَى ثُمَّ عَلَى الْفُقَرَاءِ مِثْلًا (فَالْمَذْهَبُ بِطُلَانِهِ) لِيُطْلَانَ الْأَوَّلُ لِيَتَعَذَّرَ الصَّرْفُ إِلَيْهِ حَالًا وَمَنْ بَعْدَهُ فَرَعُهُ وَإِنْ قُلْنَا يَتَلَقَّى مِنَ الْوَاقِفِ وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ بَعْدَ الْأَوَّلِ مَصْرُفًا بِطَلِّ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ مُنْقَطِعُ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ وَلَوْ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي وَمَنْ سَيُؤَلِّدُ لِي عَلَى مَا أَقْصَلُهُ فَقَصَلَهُ عَلَى

☐ فَوَدَّ: (أَوْ قَالَ الْخ) عَطَفَ عَلَى فُقِدَتْ الْخ. ☐ فَوَدَّ: (وَسَكَتَ عَنْ بَاقِيهَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ وَجَدَ أَقَارِبَهُ الْفُقَرَاءَ أَه. سَم. ☐ فَوَدَّ: (صَرْفَهُ الْإِمَامُ الْخ) مُعْتَمَدٌ. أَه. ع. ش. ☐ فَوَدَّ: (كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَشَرَحَ الرُّوضُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْبَوَيْطِيُّ فِي الْأَوَّلَى. أَه. أَيْ فِي صُورَةِ فَقْدِ الْأَقَارِبِ. ☐ فَوَدَّ: (وَقَالَ آخَرُونَ) وَعَاطَمَدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقِيلَ يُصْرِفُ الْخ. ☐ فَوَدَّ: (أَيْ بِيَدِ الْمَوْقُوفِ الْخ) وَصَرَّحَ فِي الْأَنْوَارِ بَعْدَ اخْتِصَاصِهِ بِفُقَرَاءِ بَلَدِ الْوَقْفِ بِخِلَافِ الزَّكَاةِ. أَه. نِهَائَةً قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: وَصَرَّحَ فِي الْأَنْوَارِ الْخ أَيِّ بِنَاءٍ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي. أَه. أَيْ عَلَى مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ. ☐ فَوَدَّ: (مِنْ تَرْجِيحِهِ) أَيْ بَلَدِ الْمَوْقُوفِ. ☐ فَوَدَّ: (عَلَى مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ) أَيْ الْمَارِ بِقَوْلِ الْمُتَنِّ وَأَنْ مَضْرُفَهُ أَقْرَبُ التَّاسِ الْخ. ☐ فَوَدَّ: (الْقَائِلِ) أَيْ لِلْقَائِلِ. ☐ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَيْ مِنْ أَجْلِ أَنْ الْمُرَادُ فُقَرَاءُ وَمَسَاكِينُ بَلَدِ الْمَوْقُوفِ. ☐ فَوَدَّ: (مَنْعُهُ) أَيْ مَنْعَ رِبْعِ الْوَقْفِ. ☐ فَوَدَّ: (أَمَّا الْإِمَامُ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (إِذَا وَقَفَ) أَيْ مِنْ أَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ، أَمَّا وَقْفُهُ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ فَيَتَبَنَّى أَنَّهُ كَغَيْرِهِ فِي الصَّرْفِ لِأَقَارِبِهِ ع. ش. وَرَشِيدِيُّ وَمُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (الْآنَ أَوْ بَعْدَ مَوْتِي) أَيْ أَوْ أَطْلَقَ. ☐ فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ وَصِيَّةٌ الْخ) فَالْرِبْعُ الْحَاصِلُ فِي حَيَاةِ الْوَاقِفِ لَهُ كَالْفَوَائِدِ الْحَاصِلَةِ مِنَ الْمَوْصَى بِهِ. أَه. ع. ش. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ عَلَى مَسْجِدٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ وَقَفْتُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذْ وَقَفَ فِي النَّهَايَةِ لِأَقَوْلِهِ وَإِنْ قُلْنَا يَتَلَقَّى مِنَ الْوَاقِفِ وَقَوْلُهُ: وَكَلَامُ الْأَيْمَةِ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: وَفِيهِ كَلَامٌ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: كَذَا مِتْ إِلَى وَإِذَا عَلَّقَ وَمَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ. ☐ فَوَدَّ: (ثُمَّ عَلَى الْفُقَرَاءِ الْخ) رَاجِعٌ لِجَمِيعِ الْأَمْثِلَةِ وَسَيَذْكُرُ مُحَرَّرَةً. ☐ فَوَدَّ: (يَتَلَقَّى) أَيْ مِنْ بَعْدِ الْأَوَّلِ. ☐ فَوَدَّ: (بَعْدَ الْأَوَّلِ) أَيْ الْمَعْدُومِ. ☐ فَوَدَّ: (لِمَنْ سَيُؤَلِّدُ) أَيْ لِلْوَاقِفِ.

☐ فَوَدَّ: (وَسَكَتَ عَنْ بَاقِيهِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ وَجَدَ أَقَارِبَهُ الْفُقَرَاءَ. ☐ فَوَدَّ: (كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ) وَعَاطَمَدَهُ م. ر. ☐ فَوَدَّ: (أَيْ بِيَدِ الْمَوْقُوفِ الْخ) وَصَرَّحَ فِي الْأَنْوَارِ بَعْدَ اخْتِصَاصِهِ بِفُقَرَاءِ بَلَدِ الْمَوْقُوفِ بِخِلَافِ الزَّكَاةِ

الموجودين. وجعل نصيب من مات منهم بلا عقيب لمن سيولد له جاز وأعطى من ولد له نصيب من مات منهم بلا عقيب فقط ولا يؤثّر فيه قوله: وقفت على أولادي ومن سيولد لي؛ لأنّ التفصيل بعده بيان له. (أو) كان (منقطع الوسط) بالتحريك (كوقفت على أولادي ثم) على عبد عمرو ثم الفقراء أو ثم على (رجل) منهم وبه يعلم أنه لا يضرب تردّد في وصف أو شرط أو مصرف قامت قرينة قبله أو بعده على تعيينه؛ لأنه لا يتحقّق الانقطاع إلا إن كان الإبهام من كلّ وجه كما هو واضح وكلام الأئمة في فتاويهم صريح في ذلك (ثم) على (الفقراء) فالمذهب صحته لوجود المصرف حالاً ومآلاً. ومصرفه عند توطيط الانقطاع كمصرف منقطع الآخر وبحت أن محله إن عرّف أمد انقطاعه بأن كان معيّناً كالمثال الأوّل وإلا كرجل في المثال الثاني صرف بعد موت الأوّل لمن بعد المتوسّط كالفقراء فيما ذكر وفيه كلام ذكرته في شرح الإرشاد. (ولو اقتصر على) قوله (وقفت) كذا ولم يذكر مصرفه أو ذكر مصرفاً متعدّداً كوقفت كذا على جماعة (فالأظهر بطلانه) وإن قال لله؛ لأنّ الوقف يقتضي تمليك المنافع فإذا لم يعيّن متملكاً بطل كالبيع؛ ولأنّ جهالة المصرف كعلی من شئت ولم يعيّن عند الوقف أو من شاء الله تبطله فعده أولى. وإنما صحّ أوصيت بثلاثي وصرف للمساكين؛ لأنّ

فقد: (بالتحريك) أي على الأفصح ويجوز فيه الإسكان. اه. ع ش. فود: (على عبد عمرو) أي نفس العبد. اه. معني. فود: (مبهم) من كلّ وجه كما يأتي. فود: (وبه يعلم) أي بقوله مبهم. فود: (أنه لا يضرب) أي بلا خلاف. فود: (تردّد في وصف إلخ) أي في عبارة الوقف بأن كانت متردّدة بين أمرين وهناك من القرائن ما يدلّ على إرادته أحدهما وليس المراد تردّد الواقف؛ لانه مانع من صحة الوقف. اه. رشيد. فود: (قامت قرينة) أي في عبارة الواقف. فود: (قبلة) أي قبل ما فيه التردّد. اه. ع ش وظاهر أن القرينة الحالية كاللفظية. فود: (كمصرف منقطع الآخر) أي وهو الفقير الأقرب رحماً للواقف. فود: (وبحت إلخ) اعتمد شرح المنهج والنهاية والمعني والروض. فود: (كوقفت كذا على جماعة) أي ولم ينو معيّناً كما يعلم ممّا يأتي قريباً. اه. رشيد. فود: (وإن قال لله) اعتمده النهاية والمعني وكذا شرح الرّوض عبارته قال السبكي ومحلّ البطلان إذا لم يقل لله ولا فيصحّ لخير أبي طلحة وهي صدقة لله تعالى ثم يعيّن المصرف وفيما قاله نظّر. اه. فود: (فإذا لم يعيّن متملكاً بطل إلخ) ولو بين المصرف إجمالاً كقوله وقفت هذا على مسجد كذا صرف إلى مصالحه عند الجمهور وإن قال القفال لا يصح ما لم يبيّن الجهة فيقول على عمارته ونحوه. اه. معني. فود: (ولم يعيّن إلخ) يعني لم ينو معيّناً فيما ينظر وعلى هذا التفسير لا يحتاج إلى الأخذ الآتي. فود: (يبطله) أي الجهل الوقف. فود: (فعده) أي المصرف. فود: (وإنما صحّ) إلى المثني في المعني.

شرح م ر. فود: (وبحت أن محله إلخ) اعتمد م ر. فود: (صرف بعد موت الأوّل إلخ) جزم بذلك شرح المنهج. فود: (وإن قال لله) اعتمده م ر والذي في شرح الرّوض قال السبكي ومحلّ البطلان إذا

غالب الوصايا لهم فحمل الإطلاق عليهم؛ ولأنها أوسع لصحتها بالمجهول والنجس وبَحَثَ الأذرعِي أنه لو نوى المصْرِفَ واعترفَ به ظاهرًا صَحَّ ورَدُّه الغَزْيُ بأنه لو قال طالق ونوى زوجته لم يصحَّ لأنَّ النيةَ إنما تؤثرُ مع لفظٍ يحتملُها ولا لفظَ هنا يدلُّ على المصْرِفِ أصلًا ومنه يُؤخَذُ أنه لو قال في جماعةٍ أو واحدٍ نويتُ مُعَيَّنًا قِيلَ وهو مُتَّجِهَةٌ. (ولا يجوزُ) أي لا يحلُّ ولا يصحُّ (تعليقُه) فيما لا يُضاهي التحريزَ (كقوله إذا جاءَ زيدٌ فقد وقفت) كذا على كذا؛ لأنه عقدٌ يقتضي نقلَ الملكِ إلى الله تعالى أو للموقوف عليه حالًا كالبيع والهبة نعم تعليقُه بالموت كإذا مِتَ فداري وقفٌ على كذا أو فقد وقفْتُها إذ المعنى فاعلموا أنَّي قد وقفْتُها بخلافٍ إذا مِتَ وقفْتُها والفرقُ أنَّ الأوَّلَ إنشاءٌ تعليلي والثاني تعليلٌ لإنشاءٍ وهو باطلٌ لأنه وعدٌ محضٌ ...

□ فَوُدَّ: (وبَحَثَ الأذرعِي) عبارةُ النهايةِ وما بَحَثَهُ الأذرعِي إلخَ مُردودٌ كما قاله الغَزْيُ بأنَّه إلخَ . اهـ .

□ فَوُدَّ: (ورَدُّه الغَزْيُ بأنَّه إلخَ) وهذا أَظْهَرُ . اهـ . مُعْنَى: □ فَوُدَّ: (ومنهُ يُؤخَذُ) أي مِن تَغْلِيلِ الرَّدِّ .

□ فَوُدَّ: (لو قال في جماعةٍ أو واحدٍ إلخَ) ظاهرُه ولو على التَّراخي عبارةُ المُعْنَى ولو قال وقفْتُه على مَنْ شئتُ أو فيما شئتُ وكان قد عَيَّنَ له مَنْ شاءَ أو ما شاءَ عندَ وفهٍ صَحَّ وأخَذَ بَيِّنَاتِهِ وَلَا فلا يَصِحُّ لِلْجَهَالَةِ ولو قال فيما يشاءُ الله كان باطلًا؛ لأنَّه لا يَعلَمُ مَشِيئَةَ الله تعالى . اهـ . □ فَوُدَّ: (أو واحدٍ) أي فِيمَنْ شئتُ . اهـ . سم أي بخلافِ مَنْ شاءَ الله كما مرَّ آتِفاً عَنِ المُعْنَى . □ فَوُدَّ: (قِيلَ إلخَ) عبارةُ النهايةِ لا يَصِحُّ قِيلَ وهو مُتَّجِهَةٌ . اهـ . ونَظَرَ فيه ع ش وقال سم قوله: وهو مُتَّجِهٌ اعْتَمَدَهُ م ر اه وقال السَّيِّدُ عُمَرُ إنَّ قولَ الشَّارِحِ ومنهُ يُؤخَذُ إلى المِثْنِ في النهايةِ . اهـ . وفي الرِّشِيدِي ما يُفهِمُهُ فَلَعَلَّ نَسَخَ النهايةِ هنا مُخْتَلِفَةٌ .

□ قولُ (السَّيِّدِ): (ولا يجوزُ تعليقُه) ومن ذلك ما يَقَعُ في كُتُبِ الأوقافِ وأنَّ ما سَيَحْدُثُ فيه مِنَ البِنَاءِ يَكُونُ وفقًا فَإِنَّه لا يَصِحُّ وهو باقٍ على مِلْكِ الباني ولو كان هو الواقِفُ لَكِنْ سَيَأْتِي بَعْدَ قولِ المُصَنِّفِ بل لِيَشْتَرِي بها عبدًا إلخَ أنَّ ما يَبِينُهُ مِنْ مَالِهِ أو مِنْ رِبْعِ الوقْفِ في الجُذرانِ الموقوفةِ يَصِيرُ وفقًا بالبِنَاءِ لِحِجَةِ الوقْفِ . اهـ . ع ش . □ فَوُدَّ: (فيما لا يُضاهي إلخَ) سَيَذْكُرُ مُحْتَرَزُهُ . □ فَوُدَّ: (نعم) إلى المِثْنِ في المُعْنَى إلَّا قوله إذ المعنى إلى وإذا علَّقَ وقوله: ويُفَرَّقُ إلى ونُقِلَ وقوله: وعليه فهو إلى ، أمَّا ما يُضاهي .

□ فَوُدَّ: (إلى الله تعالى) أي على الرَّاجِحِ وقوله: (أو لِلْمَوْقُوفِ عليه) أي على المَرْجُوحِ . □ فَوُدَّ: (كإذا مِتَ إلخَ) بَضَمُ التَّاءِ عبارةُ النهايةِ والمُعْنَى كَوَقَفْتُ داري بَعْدَ مَوْتِي على الْفُقَرَاءِ . اهـ . □ فَوُدَّ: (إذ المعنى إلخَ) أي في المِثَالَيْنِ . □ فَوُدَّ: (إذا ماتَ) الظَّاهِرُ إذا مِتَ . اهـ . سم وهو مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بل الظَّاهِرُ ما عَبَّرَ به الشَّارِحُ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرُ أقولُ وما اسْتَظْهَرَهُ سم قد عَبَّرَ به شَرْحُ البَهْجَةِ ثم ذَكَرَ الْفَرْقَ الَّذِي فِي الشَّرْحِ . □ فَوُدَّ: (والثاني تعليلٌ لإنشاءٍ) فيه نَظَرٌ بل يُتَّجِهُ صِحَّتُهُ أيضًا عِنْدَ الإطلاقي . اهـ . سم والظَّاهِرُ أنَّ بَحَثَ الْمُحَشِّي مَبْنِيٌّ على ما سَبَقَ له مِنْ أَنَّ الظَّاهِرَ إذا مِتَ وقد سَبَقَ أَنَّ الظَّاهِرَ ما عَبَّرَ به الشَّارِحُ والحاصِلُ أَنَّهُ

لم يَقُلْ لِلَّهِ وَلَا فَيَصِحُّ ثم يُعَيَّنُ المَصْرِفُ . اهـ . □ فَوُدَّ: (ورَدُّه الغَزْيُ) اعْتَمَدَ الرَّدَّ م ر . □ فَوُدَّ: (أو واحدٍ) أي فِيمَنْ شئتُ . □ فَوُدَّ: (وهو مُتَّجِهٌ) اعْتَمَدَهُ م ر . □ فَوُدَّ: (والثاني تعليلٌ لإنشاءٍ وهو باطلٌ) فيه نَظَرٌ بل

ذَكَرَهُ السَّبْكِيُّ. وَإِذَا عَلِقَ بِالمَوْتِ كَانَ كَالْوَصِيَّةِ وَمَنْ نَمَّ لَوْ عَرَضَهُ عَلَى الْبَيْعِ كَانَ رُجُوعًا وَيُفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُذَبَّرِ بِأَنَّ الْحَقَّ الْمُتَعَلِّقَ بِهِ وَهُوَ الْعِثْقُ أَقْوَى فَلَمْ يُجْزِ الرُّجُوعُ عَنْهُ إِلَّا بِنَحْوِ الْبَيْعِ دُونَ نَحْوِ الْعَرَضِ عَلَيْهِ وَنَقَلَ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ لَوْ نَجَّزَهُ وَعَلِقَ إِعْطَاءَهُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِالمَوْتِ جَازًا كَالْوَكَالَةِ انْتَهَى وَعَلَيْهِ فَهُوَ كَالْوَصِيَّةِ أَيْضًا فِيمَا يَظْهَرُ، أَمَّا مَا يُضَاهِي التَّحْرِيرَ كَإِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَقَدْ وَقَفْتُ هَذَا مَسْجِدًا فَإِنَّهُ يَصْصُحُ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ؛ لِأَنَّهُ حَيِّزٌ كَالْعِثْقِ. (وَلَوْ وَقَفَ) شَيْئًا (بِشَرطِ الْخِيَارِ) لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ فِي الرُّجُوعِ فِيهِ أَوْ فِي بَيْعِهِ مَتَى شَاءَ أَوْ فِي تَغْيِيرِ شَيْءٍ

إِذَا عَلِقَ الْوَقْفَ بِمَوْتِ نَفْسِهِ صَحَّ؛ لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ سِوَاةٍ قَالَ إِذَا مِتَّ فَدَارِي وَقَفْتُ أَوْ فَقَدْ وَقَفْتُ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِقَهُ بِمَوْتِ غَيْرِهِ فَلَا يَصْصُحُ؛ لِأَنَّهُ تَغْلِيْقٌ وَلَيْسَ بِوَصِيَّةٍ حَتَّى يُغْتَمَرَ فِيهَا التَّغْلِيْقُ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَقْبَلُ التَّغْلِيْقُ مِنَ التَّمْلِيكِ كَالْهَبَةِ إِذَا عَلِقَ بِالمَوْتِ صَحَّ؛ لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ كَمَا نَقَلَهُ فِي الْخَادِمِ عَنِ الْمُتَوَلِّي وَالرَّافِعِيِّ وَأَشَارَ إِلَى تَوْجِيهِهِ بِمَا ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ فَرَّقَ الشَّارِحُ الْمُنْقُولَ عَنِ السَّبْكِيِّ يَقْبَلُ الْمُنَاقَشَةَ إِذْ غَايَةُ مَا يُلْمَحُ بَيْنَهُمَا أَنَّ إِذَا مَاتَ زَيْدٌ فَقَدْ وَقَفْتُهَا يُحْتَمَلُ الْوَعْدُ لَا أَنَّهُ يَمْتَنِعُ حَمْلُهُ عَلَى إِنْشَاءِ التَّغْلِيْقِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ إِذَا مَاتَ زَيْدٌ طَلَقْتُ زَوْجَتِي يُحْتَمَلُ إِنْشَاءُ التَّغْلِيْقِ وَإِنْ احْتَمَلَ الْوَعْدُ أَيْضًا ثُمَّ قَوْلُهُمْ تَغْلِيْقٌ إِنْشَاءٌ لَا يَخْلُو عَنْ مُسَامَحَةٍ وَكَانَ الْمُرَادُ بِهِ بَقَرِيْنَةُ الْمُقَابَلَةِ تَغْلِيْقٌ وَعِدٌ بِإِقْبَاعٍ وَإِنْشَاءٌ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرُ أَقُولُ وَالَّذِي يُفِيدُهُ التَّأَمُّلُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى كَوْنِ الْجُزْأَيْنِ بِمَعْنَى الْمُضِيِّ فَيَصْصُحُ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ فَلَا يَصْصُحُ بِهِ يَنْدَفِعُ مَا أَوْرَدَهُ عَلَى سَمِّ وَالسَّبْكِيِّ. هـ. قَوْلُهُ: (ذَكَرَهُ) أَيِ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ. هـ. قَوْلُهُ: (كَانَ كَالْوَصِيَّةِ) قَالَ الشَّارِحُ م ر فِي شَرْحِهِ لِلْبَهْجَةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَصْصُحُ وَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الْوَصَايَا فِي اغْتِبَارِهِ مِنَ الثَّلَاثِ وَفِي جَوَازِ الرُّجُوعِ عَنْهُ وَفِي عَدَمِ صَرْفِهِ لِلْوَارِثِ وَحُكْمِ الْأَوْقَافِ فِي تَأْيِيدِهِ وَعَدَمِ بَيْعِهِ وَهَبِهِ وَارْثِهِ. اهـ. رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (دُونَ نَحْوِ الْعَرَضِ الْإِنْخِ) الْأَوَّلَى حَذَفَ لَفْظَةَ نَحْوِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَنَقَلَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِنْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَوْ نَجَّزَ الْوَقْفَ وَعَلِقَ الْإِنْخِ جَازًا كَمَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الْقَاضِي حُسَيْنِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ فَهُوَ كَالْوَصِيَّةِ) قَدْ يُقَالُ مَا الْحُكْمُ فِي مَضْرِفِ الرَّيْعِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ الْإِنْخِ أَنَّهُ يَكُونُ لِلْمَالِكِ وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بَلْ إِطْلَاقُ قَوْلِهِ أَنَّهُ كَالْوَصِيَّةِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحَرِّزْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرُ أَقُولُ قَدْ مَرَّ أَنْفَاعُ عَنْ شَيْءٍ مَا يُصَرِّحُ بِتِلْكَ الْقَضِيَّةِ وَعَنِ الرَّشِيدِيِّ عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ مَا يُفِيدُهَا. هـ. قَوْلُهُ: (أَمَّا مَا يُضَاهِي الْإِنْخِ) أَيِ بَأَنَّ تَظَاهَرَ فِيهِ الْقُرْبَةُ. اهـ. حَلَبِيِّ قَالَ ع ش فَرَعَ وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَمَّا لَوْ قَالَ وَقَفْتُ دَارِي كَوَقَفْتُ زَيْدٌ هَلْ يَصْصُحُ الْوَقْفُ أَوْ يَبْطُلُ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ شُرُوطَ وَقْفِ زَيْدٍ قَبْلَ قَوْلِهِ ذَلِكَ صَحَّ الْوَقْفُ وَإِلَّا فَلَا. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يَصْصُحُ) يَتَأَمَّلُ فِيمَا لَوْ مَاتَ قَبْلَ مَجِيءِ رَمَضَانَ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرُ عِبَارَةُ الْحَلَبِيِّ قَوْلُهُ: إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ الْإِنْخِ هَلْ يَصِيرُ مَسْجِدًا مِنَ الْآنَ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ الصَّفَةِ أَخْذًا مِنَ التَّشْبِيهِ قَرَّرَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ الثَّانِي. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ) إِلَى الْمَثَنِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ.

يُتَجَنَّبُ صِحَّتُهُ أَيْضًا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. هـ. قَوْلُهُ: (فِيمَا يَظْهَرُ) اعْتَمَدَهُ م ر.

منه بوصف أو زيادة أو نقص أو نحو ذلك (بطل الوقف (على الصحيح) لما مر أنه كالبيع والهبة وإنما لم يفشد العتق بالشرط الفاسد كما قاله القفال واعتمده السبكي بل قال إن خلافه غير معروف؛ لأنه مبني على السراية لتشوف الشارع إليه (والأصح أنه) أي الواقف لملكه بخلاف الأتراك فإن شروطهم في أوقافهم لا يعمل بشيء منها كما قاله أجللاء المتأخرين؛ لأنهم أرقاء لبيت المال فيتعدون عتقهم حتى يبيعهم لأنفسهم على ما مر أول العارية ويأتي أوائل العتق وحينئذ فمن له حق بيت المال تناولها وإن لم يباشر ومن لا فلا وإن باشر فتفطن له قال الدميري وأول الأتراك عز الدين أيتك الصالح ثم ابته المنصور ثم قُطِر ثم الظاهر ببيس.

(إذا وقف بشرط أن لا يؤجر مطلقاً أو إلا كذا كسنة أو شهر أو أن لا يؤجر من نحو متجوه وكذا شرط أن الموقوف عليه يسكن وتكون العماره عليه كما ملئت إليه وبسطت أدلته في الفتاوى (أصح) في غير حالة الضرورة (شرطه) كسائر شروطه التي لم تخالف الشرع وذلك لما فيه من وجوه المصلحة: أما ما خالف الشرع كشرط الغزوة في سكان المدرسة أي مثلاً فلا يصح كما أفتى به البلقيني وعلمه بأنه مخالف للكتاب والسنة والإجماع أي من الحصص على التزويج ودم الغزوة. ويؤخذ من قوله لا يصح المستلزم لعدم صحة الوقف عدم صحته أيضاً فيما لو وقف كافراً على أولاده إلا من يسلم منهم وأما قول السبكي يصح ويلغو الشرط فبعيد.

قوله: (بوصف) كتغير الشافعية إلى الحنفية وقوله: (أو زيادة أو نقص) أي في الموقوف عليه.
قوله: (لما مر أنه كالبيع إلخ) أي في مطلق عدم قبوله للشرط ولا فقد مر أن البيع لا يبطل باشتراط الخيار. رشدي وقد يقال لا حاجة إلى ما قاله مع قول الشارح متى شاء. نعم الأولى إسقاطه مع كالبيع؛ لأن ذلك يوجب جواز شرط الخيار إلى ثلاثة أيام. قوله: (إن خلافه) أي إن بطلان العتق بالشرط الفاسد. اه. مغني (قوله: لأنه) أي العتق. قوله: (بخلاف الأتراك) أي الجراكسة الذين كانوا عبيداً لبيت المال ثم صاروا أمراء مضر واستولوا على بيت مالهم. قوله: (مطلقاً) إلى قول المتن شرطه في المغني إلا قوله وكذا إلى المتن وإلى قول الشارح، أما ما خالف الشرع في النهاية إلا قوله وتكون العماره إلى المتن (قوله متجوه) أي ذي جاء وشركة. قوله: (يسكن) أي بنفسه. اه. نهاية. قوله: (فلا يصح كما أفتى به البلقيني إلخ) الوجه الصحة م. ر. اه. سم. قوله: (عدم صحته) أي الوقف.
قوله: (وأما قول السبكي إلخ) القلب إلى ما قاله السبكي من إلغاء الشرط فقط أميل وكذا في مسألة شرط الغزوة. اه. سيد عمر. قوله: (وأما قول السبكي إلخ) هذا يدل على أن المراد عدم صحة الوقف في مسألة شرط الغزوة فليراجع. اه. سم. قوله: (ويلغو الشرط) أي شرط أن لا يسلم.
قوله: (قبيح) مر في أول الباب عن ع ش عن سم على المنهج أن م مال إلى بطلان الوقف.

قوله: (فلا يصح كما أفتى به البلقيني إلخ) الوجه الصحة م. ر. قوله: (وأما قول السبكي إلخ) هذا يدل على أن المراد عدم صحة الوقف في مسألة شرط الغزوة فليراجع.

وإن أمكن توجيهه بأن الشرط كالاستثناء وتوهم فرقي بينهما خيال لا يعول عليه وبحث الأذرعى أن الموقوف عليه لو تعدد انتفاعه بدون الإجارة كسوق أبطل شرط امتناعها الوقف، ورد بأنه يمكنه أن ينتفع بها من وجه آخر وأن يعيرها بناء على الظاهر في المطلب أن للموقوف عليه الإجارة إذا منع من الإجارة ما لم يمنعه الواقف منها وإذا منع الموقوف عليهم الإجارة ولم يمكن سكنهم كلهم فيه معاً تهايؤاً بحق السكنى ويُفرض للابتداء. ونفقة الحيوان على من هو في نوبته وبحث ابن الرفعة وجوب المهايأة؛ لأن بها يتم مقصود الواقف واستبعده السبكي بأنه لا يلزم المستحق السكنى وغرض الواقف تم بإباحتها وأجاب الأذرعى بأن ابن الرفعة لم يرد إيجابها بل إيجاب أصل المهايأة ثم يتخير ذو النوبة بين السكنى وعدمها. قال لكن الذي أطلقه الأصحاب أن لأهل الوقف المهايأة وأنه لا يجبر الممتنع عليها ولو قيل أنه يجبر المعتاد لم يبعد انتهى وخرج بغير حالة الضرورة ما لو لم يوجد غير مستأجر الأولى وقد شرط أن لا يؤجر لإنسان أكثر من سنة أو أن الطالب لا يقيم أكثر من سنة ولم يوجد غيره في السنة الثانية فيهمل شرطه حينئذ كما قاله ابن عبد السلام؛ لأن الظاهر أنه لا يريد تعطيل وقفه ولو انتهت الدار المشروط أن لا يؤجر إلا كذا وأن لا يدخل عقد على

قوله: (بأن الشرط) أي شرط أن لا يسلم بعد (كالاستثناء) أي استثناء من كان مسلماً وقت الوقف.
 قوله: (وتوهم فرقي) مبتدأ خبره خيال. وقوله: (بينهما) أي بين الشرط والاستثناء. وقوله: (أبطل شرط امتناعها) أي الإجارة. وقوله: (الوقف) مفعول أبطل ش. اه. سم. وقوله: (بها) أي السوق.
 قوله: (فيها) أي في الدار الموقوفة للسكنى. وقوله: (لكن الذي أطلقه الأصحاب إلخ) يمكن حمل كلام الأصحاب على ما إذا لم تتعين لدفع المنازعة كلام ابن الرفعة على ما إذا تعينت له ويؤيده تقريرهم لما بحثه الزركشي من مسألة قسم التهر السابقة في إحياء الموات اه. سيد عمر. وقوله: (وخرج بغير حالة الضرورة إلخ) يؤخذ منه أنه لو وجد من يأخذ بأجرة المثل ويستأجر على ما يوافق شرط الواقف ومن يطلبه بزيادة على أجرة المثل وإجارة تخالف شرط الواقف عدم الجواز فليتب له وأنه لو وجد من يأخذ بدون أجرة المثل ويوافق شرط الواقف في المدة ومن يأخذ بأجرة المثل ويخالف شرط الواقف عدم الجواز أيضاً رعاية لشرط الواقف فيهما. اه. ع. ش. وقوله: (ما لو لم يوجد غير مستأجر إلخ) عبارة النهاية ما لو لم يوجد إلا من لا يرغب فيه إلا على وجه مخالف لذلك فيجوز؛ لأن الظاهر أنه لا يريد تعطيل وقفه. وقوله: (أو أن الطالب إلخ) عطفت على لم يوجد إلخ بتقدير فعل أي أو شرط أن الطالب إلخ والأنسب لما قبله أن يقول وما لم يوجد غير مقيم الأولى وقد شرط أن لا يقيم الطالب أكثر من سنة. وقوله: (أن الطالب) أي للعالم مثلاً (لا يقيم) أي في نحو المدرسة. وقوله: (كما قاله ابن عبد السلام إلخ) قد سبق ذكره قبيل فصل المعدين.

قوله: (أبطل شرط امتناعها) أي الإجارة ش وقوله: (الوقف مفعول أبطل ش.

عقيد أو أن لا تُؤجَّر ثانيًا ما بقي من مُدَّة الأولى شيء أو أشرفت على الانتهاء بأن تعطَّل الانتفاع بها من الوجه الذي قصَّده الواقف كالشكْنى ولم يُمكن عِمَارَتُهَا إلا بإيجارها أكثر من ذلك فتؤجَّر بأجرة مثلها مُراعى فيها تعجيلُ الأجرة المُدَّة الطويلة إذ يتسامح لأجل ذلك في الأجرة بما لا يتسامح به في إجارة كُلِّ سنة على حدِّتها كما هو مُشاهد وقد قال السبكي إن تقويم المنافع مُدَّة مُستقبلة صعب أي فليحتط لذلك ويستظهر لتلك الأجرة بقدر ما بقي بالعمارة فقط مُراعيا فيها مصلحة الوقف لا مصلحة المُستحق وفي ذلك بسط يَنْتَه مع ما لا يُستغنى عن مُراجعته في كتابي الإتحاف في إجارة الأوقاف ويجب أن تُعدَّد العقود في منع أكثر من سنة مثلاً وإن شَرَط منع الاستئناف كذا أفنى به ابن الصلاح وخالفه تلميذه ابن رزين وأئمة عصره فجوزوا ذلك في عقيد واجيد وقول الأذرعى وغيره لا تجوز إجارته مُدَّة طويلة لأجل عِمَارَتِهِ؛ لأنَّ بها ينفسخ الوقف بالكُلِّيَّة كما بمكة فيه نظَر بل لا يصح؛ لأنَّ غرض الواقف إنما هو في بقاء عَيْنِهِ وإن تملكه ظاهراً كما مر. (و) الأصح (أنه إذا شَرَط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالشافعية)

☐ فَوَدَّ: (أو أن لا تُؤجَّر ثانيًا إلخ) أو هنا لِمَجَرَّد التَّوْبِيع في التَّغْيِير وإلا فهو بمعنى ما قُبِلَهُ. ☐ فَوَدَّ: (ولم انهدمت) إلى المثنى في النهاية لإلا قوله وأن لا يدخل إلى ولم يُمكن عِمَارَتُهَا وقوله: بأجرة مثلها إلى بقدر ما بقي. ☐ فَوَدَّ: (وأشرفت إلخ) الظاهر أنه معطوف على انهدمت وعليه فَعَلَّ الوابِع معنى أو. اه. سيد عمر أي كما عبَّر بها النهاية وبعض نسخ الشرح. ☐ فَوَدَّ: (فتؤجَّر بأجرة إلخ) جواب لو. ☐ فَوَدَّ: (مُراعى فيها) أي أجرة المثل. ☐ فَوَدَّ: (المُدَّة الطويلة) نُصِب على نزع خافض مُتعلِّق بالأجرة أي لِلْمُدَّة. ☐ فَوَدَّ: (لأجل ذلك) أي التَّعْجِيل. ☐ فَوَدَّ: (مُدَّة إلخ) أي المُدَّة إلخ مُتعلِّق بالمنافع. ☐ فَوَدَّ: (بقدر ما بقي إلخ) مُتعلِّق بقوله فتؤجَّر إلخ. ☐ فَوَدَّ: (مُراعيا مصلحة إلخ) الأولى مُراعاة لمصلحة إلخ. ☐ فَوَدَّ: (كذا أفنى به ابن الصلاح) اعتمدته المُعْنَى عِبَارَتُهُ والذي ينبغي كما قال شيخنا ما أفنى به ابن الصلاح؛ لأنَّ الضَّرورة تُقَدَّر بقدرها. اه. ☐ فَوَدَّ: (فجوزوا ذلك) مُعْتَمَد. اه. ع ش. ☐ فَوَدَّ: (وإن تملك ظاهراً) لِبَقَاء الثَّوَاب لَهُ. اه. نهاية. ☐ فَوَدَّ: (كما مر) أي في شرح يُشترط قبوله.

☐ فَوَدَّ: (وقول الأذرعى وغيره إلخ) كذا شرح م ر. ☐ فَوَدَّ في (النس): (وأنه إذا شَرَط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة إلخ) في فتاوى الشُّيُوطي المسجد الموقوف على مُعَيَّن هل يجوز لغيرهم دُخُولُهُ والصَّلَاة فيه والاعتكاف بإذن الموقوف عليهم نقل الإسنوي في الألفاظ أن كلام القفال في فتاويه يوهِّم المنع ثم قال الإسنوي من عنده والقياس جَوَازُهُ وأقول الذي يترجَّح التفصيل فإن كان موقوفاً على أشخاص مُعَيَّنَةٍ كزَيْد وعَمْرٍو ويكرِّ مثلاً أو ذُرِّيَّتِهِ أو ذُرِّيَّة فلان جاز الدُخُول بإذنيهم، وإن كان على أجناس مُعَيَّنَةٍ كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجز لغير هذا الجنس الدُخُول ولو أُذِنَ لَهُم الموقوف عليهم فإن صرَّح الواقف بمنع دُخُول غيرهم لم يطرُفه

وزادَ إن انقَرَضُوا فللمُسْلِمِينَ مثلاً أو لم يَزِدْ شيئاً (اختَصَّ) بهم فلا يُصَلِّي ولا يعتكِف به غيرُهم رعايةً لِغرضِهِ وإن كُرهَ هذا الشرطُ. وَبَحَثَ بعضهم أن مَنْ شَغَلَهُ بِمَتَاعِهِ لِرَمَةِ أَجْرَتِهِ لَهُمْ وفيهِ نَظَرٌ إذ الذي ملكوه هو أن ينتفعوا به لا المنفعة كما هو واضح فالأوجه صرفُها لِمَصَالِحِ الموقوفِ ومَرَّ في إحياءِ الموات ماله تعلقٌ بهذا ولو انقَرَضَ مَنْ ذَكَرَهُمْ ولم يَذْكُرْ بعدهم أحداً ففيمَا ذَا يَفْعَلُ؟ فيه نَظَرٌ ويظهرُ جوازُ انتفاعِ سائرِ المُسْلِمِينَ به؛ لأنَّ الواقِفَ لا يُريدُ انقِطَاعَ

قوله: (وزاد) إلى قوله وقيل في النهاية. قوله: (وزاد إن انقَرَضُوا إلخ) الأولى زاد وإن إلخ.
قوله: (فَلِلْمُسْلِمِينَ) الأولى فِلْسَائِرِ المُسْلِمِينَ. قوله: (فلا يُصَلِّي إلخ) في فتاوى الشيوطي الموقوف على مُعَيَّنِينَ هل يجوزُ لِغيرِهِم دُخُولُهُ والصلاةُ فيه والاعتِكَافُ بإذنِ الموقوفِ عليهم؟ نَقَلَ الإِسْنَوِيُّ في الألفاظِ أن كَلَامَ القفالِ في فتاويه يوهِمُ المنعَ ثم قال الإِسْنَوِيُّ من عنده والقياسُ جَوَازُهُ وأقولُ الذي يَتَرَجَّحُ التَّفْصِيلُ فإن كان موقوفاً على أشخاص مُعَيَّنَةٍ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو وَبَكْرٍ مثلاً أو ذُرِّيَّتِهِ أو ذُرِّيَّةِ فلانٍ جازَ الدُخُولُ بِإِذْنِهِمْ وإن كان على أجناسٍ مُعَيَّنَةٍ كالشَّافِعِيَّةِ والحَنَفِيَّةِ والصُّوفيَّةِ لم يَجُزْ لِغيرِ هذا الجِنْسِ الدُخُولُ ولو أَذِنَ لَهُم الموقوفُ عليهم فإن صَرَخَ الواقِفُ بِمَنعِ دُخُولِ غيرِهِمْ لم يَطْرُقْ خِلَافُ الْبَيِّنَةِ وإذا قُلْنَا بِجَوَازِ الدُخُولِ بِالِإِذْنِ في القِسْمِ الأوَّلِ في المسجدِ والمدرسةِ والرِّبَاطِ كان لَهُم الانتفاعُ على نَحْوِ ما شَرَطَهُ الواقِفُ لِلْمُعَيَّنِينَ؛ لأنَّهُم تَبِعَ لَهُمْ وهم مُقَيَّدُونَ بما شَرَطَهُ الواقِفُ. اهـ. وتَقَدَّمَ في إحياءِ المواتِ في شرحٍ ولو سَبَقَ رَجُلٌ إلى مَوْضِعِ إلخ ما نَصَّهُ وَلِغيرِ أَهْلِ المدرسةِ ما اعتَدَ فيها من نَحْوِ نَوْمٍ بها وشُرْبِ مائِها ما لم يَنْقُصِ الماءَ عَن حاجةِ أَهْلِها على الأوجهِ اهـ وكان هذا فيما إذا لم يَشْرُطْ الاختِصاصَ بخلافِ ما تَقَدَّمَ عَنِ الشُّوْطِيِّ أو هذا فيما اعتَدَ وَذَلِكَ في غيرِهِ سم على حَجٍّ أقولُ وَيَتَّبِعِي حَمْلُ ما ذُكِرَ في الثاني من المنعِ على ما إذا شَوَّشَ على الموقوفِ عليهم فلا يُنافي ما تَقَدَّمَ في إحياءِ المواتِ. اهـ. ع. ش. قوله: (أن مَنْ شَغَلَهُ) أي المخصوصَ بطائفةٍ. اهـ. ع. ش. قوله: (ففي ماذا يفعل) الأولى فَمَاذَا يَفْعَلُ فيه؟. قوله: (انتفاعِ سائرِ المُسْلِمِينَ) أي على معنى أن لِكُلِّ فيه حَقٌّ فهو كالمساجِدِ التي لم يَخْصُصْها واقِفُها بِأَحَدٍ فَكُلُّ مَنْ سَبَقَ إلى مَحَلٍّ مِنْهُ فهو أَحَقُّ بِهِ. اهـ. ع. ش.

خِلَافُ الْبَيِّنَةِ وإذا قُلْنَا بِجَوَازِ الدُخُولِ بِالِإِذْنِ في القِسْمِ الأوَّلِ في المسجدِ والمدرسةِ والرِّبَاطِ كان لَهُم الانتفاعُ على نَحْوِ ما شَرَطَهُ الواقِفُ لِلْمُعَيَّنِينَ لأنَّهُم تَبِعَ لَهُمْ وهم مُقَيَّدُونَ بما شَرَطَهُ الواقِفُ انتهى، وتَقَدَّمَ في إحياءِ المواتِ في شرحِ قوله ولو سَبَقَ رَجُلٌ إلى مَوْضِعٍ مِنْ رِبَاطٍ مُسَبَّلٍ أو فُقْيِهِ إلى مدرسةٍ إلخ ما نَصَّهُ وَلِغيرِ أَهْلِ المدرسةِ ما اعتَدَ فيها من نَحْوِ نَوْمٍ بها وشُرْبِ وطَهْرِ مِنْ مائِها ما لم يَنْقُصِ الماءَ عَن حاجةِ أَهْلِها على الأوجهِ. اهـ. وكان هذا فيما إذا لم يَشْرُطْ الاختِصاصَ بخلافِ ما تَقَدَّمَ عَنِ الشُّوْطِيِّ أو هذا فيما إذا اعتَدَ وَذَلِكَ في غيرِهِ فَلْيُحَرِّزْ، وَعبارةُ العُبابِ وإن شَرَطَ في وقْفِ المسجدِ اختصاصَ طائفةٍ كالشَّافِعِيَّةِ بالصلاةِ فيه صَحَّ وَكُرهَ واختَصَّ بها فلا يجوزُ لِغيرِهِم الصلاةُ فيه كما لو خَصَّ المدرسةَ والرِّبَاطَ بطائفةٍ. اهـ. ع. ش. قوله: (ويظهرُ جوازُ انتفاعِ إلخ) اعتمدَ م. ر.

وقفه ولا أحد من المسلمين أولى به من أحد ثم رأيت الإسنوي يَحَثُّ ذلك (كالمدرسة والرباط) والمقبرة إذا خصصها بطائفة فإنها تختص بهم قطعاً لَعَوْدِ النفع هنا إليهم بخلافه ثم فإن صلاتهم في ذلك المسجد كهي في مسجد آخر وقيل المقبرة كالمسجد فيجري فيها خلافه. (فرغ) أطلق بعضهم أنه لا يجوز وضع منبر بمسجد لقراءة قرآن أو علم فيبطل الوقف له وعليه وهو متجة إن ضيق على المصلين ولو في وقت وإلا جاز وضعه كخفر البئر وعرس الشجرة بل أولى لأن النفع هنا أعلى وأجل وللرافعي كلام في ذلك بسطته مع الكلام عليه في شرح الغباب في أحكام المساجد ومر بعضه في الغصب. (ولو وقف على شخصين) كهذين (ثم الفقراء) مثلاً (فمات أحدهما فالأصح المنصوص أن نصيبه يُصرف إلى الآخر)؛ لأنه شرط في

□ قوله: (وقيل المقبرة إلخ) جرى المغني والنهاية على كلام القيل. □ قوله: (أطلق بعضهم إلخ) ظاهر المغني اغتماده أي الإطلاق عبارته قال الدميري عن الشبكي قال لي ابن الرُّفْعَة: أَقْنَيْتَ بِطُلَانِ خِزَانَةِ كُتُبٍ وَقَفَهَا واقِفٌ لِيَكُونَ فِي مَكَانٍ مُعَيَّنٍ فِي مَدْرَسَةِ الصَّاحِبِيَّةِ بِمِصْرَ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحَقٌّ لِغَيْرِ تِلْكَ الْمُنْفَعَةِ قَالَ الشُّبْكِيُّ وَنَظِيرُهُ إِخْدَاتُ مِثْبَرٍ فِي مَسْجِدٍ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ وَكَذَا إِخْدَاتُ كُرْسِيِّ مُضْحَفٍ مُؤَيَّدٍ وَيَقْرَأُ فِيهِ كَمَا يَفْعَلُ بِالْجَامِعِ الْأَزْهَرِ وَغَيْرِهِ لَا يَصِحُّ وَقَفُهُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ اسْتِحْقَاقِ تِلْكَ الْبُقْعَةِ لِغَيْرِ هَذِهِ الْجِهَةِ قَالَ: وَالْعَجَبُ مِنْ قَضَاةٍ يُثْبِتُونَ وَقَفَ ذَلِكَ شَرْعاً وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُخْسِنُونَ صُنْعاً اهـ. □ قوله: (وهو متجة إن ضيق على المصلين إلخ) ويُعلمُ منه حرمة وضع الأزيار والزوارق في المسجد الحرام على وجه الدوام.

□ قول (سني): (ولو وقف على شخصين إلخ) ولو وقف عليهما وسكتَ عَمَّنْ يُصَرَفُ لَهُ بَعْدَهُمَا فَهَلْ نَصِيْبُهُ لِلْآخِرِ أَوْ لِأَقْرَبِ الْوَاقِفِ وَجِهَانِ أَوْ جُوهُمَا الْأَوَّلُ وَصَحَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَلَوْ رَدَّ أَحَدُهُمَا أَوْ بَانَ مَيِّتًا فَالْقِيَاسُ عَلَى الْأَصَحِّ صَرْفُهُ لِلْآخِرِ شَرَحَ م ر أَيِ وَالْخَطِيبِ وَفِي فَتَاوَى الْبُلْقِينِيِّ أَنَّهُ لِأَقْرَبِ الْوَاقِفِ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْوَجْهَ خِلَافُهُ. اهـ. سم. □ قول (سني): (فالأصح المنصوص إلخ) ومحل الخلاف ما لم يُفْصَلْ

□ قوله في (سني): (ولو وقف على شخصين ثم الفقراء إلخ) ولو وقف عليهما وسكتَ عَمَّنْ يُصَرَفُ لَهُ بَعْدَهُمَا فَهَلْ نَصِيْبُهُ لِلْآخِرِ أَوْ لِأَقْرَبِ الْوَاقِفِ وَجِهَانِ أَوْ جُوهُمَا الْأَوَّلُ وَصَحَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَلَوْ رَدَّ أَحَدُهُمَا أَوْ بَانَ مَيِّتًا فَالْقِيَاسُ عَلَى الْأَصَحِّ صَرْفُهُ لِلْآخِرِ شَرَحَ م ر وَفِي فَتَاوَى الْبُلْقِينِيِّ أَنَّهُ لِأَقْرَبِ الْوَاقِفِ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْوَجْهَ خِلَافُهُ. □ قوله في (سني): (فمات أحدهما إلخ) قال في شرح الإزْشَادِ حَقُّ مَيِّتٍ مَا لَوْ بَانَ أَحَدُهُمَا مَيِّتًا وَلَمْ تَشْتَرِطِ الْقَبُولُ أَوْ شَرْطَنَاهُ وَقِيلَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخِرِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَمْ أَرَهَا مَسْطُورَةً وَقِيَاسُ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ فِي مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ أَنْ يَكُونَ كُلُّهُ لِلْآخِرِ وَبِهِ قَالَ الْخَفَافُ وَغَيْرُهُ. اهـ. وهذا كُلُّهُ يَقْتَضِي الْاِكْتِفَاءَ بِقَبُولِ أَحَدِهِمَا وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ كَمَا لَا يَخْفَى بَلْ قِيَاسُ اشْتِرَاطِ قَبُولِ الْمُعَيَّنِ أَنَّهُ لَا يَدُّ مِنْ قَبُولِهِمَا. وَأَنَّهُ لَوْ قَبِلَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخِرِ بَطَلَ الْوَقْفُ فِي نَصِيْبِ الْآخِرِ فَلْيُحَرِّزْ.

□ قوله في (سني): (فالأصح المنصوص أن نصيبه يُصرف إلى الآخر) قال في شرح الرُّوضِ ومحل ذلك

الانتقال للفقراء انقراضهما جميعاً ولم يوجد وإذا امتنع الصرف إليهم بنصه تعيّن لمن ذكره قبلهم وبحث بعضهم فيمن شرط أن يصرف من ريع وقفه لثلاثة معينين قدرًا معينًا ثم من بعدهم لأولادهم فمات أحدهم ثم الثاني صرف فيهما لمصرف منقطع الوسط فإذا مات الثالث صرف معلوم كل يولده قال ومحل انتقال نصيب الميت لمن سمي معه أي المذكور في المتن إذا لم يفصل الواقف معلوم كل انتهى وهو بعيد إذ كلامهم والمذكور يشهد لعدم الفرق فالوجه انتقال نصيب كل من مات إلى الباقي من الثلاثة؛ لأنه لم يجعل للأولاد شيئاً إلا بعد فقد الثلاثة وذكر الماوردي والرويانى فيمن وقف على ولده ثم ورثته ثم الفقراء فمات ولده وهو أحد ورثته أنه لا شيء له بل حصته للفقراء والباقي لبقية الورثة وبه أفتى الغزالي ويكون بينهم بالسوية إن شرطها أو أطلق. واعتراض صرف حصته للفقراء بأن قياس المتن صرفها للبقية أيضاً وفي كليهما نظّر وليس قياس المتن ذلك كما هو واضح وقياس ما مر فيمن

ولاً بأن قال وقفت على كل منهما نصف هذا فهو وقفان كما ذكره السبكي فلا يكون نصيب الميت منهما للأخر بل الأقرب انتقاله للفقراء إن قال ثم على الفقراء فإن قال ثم من بعدهما على الفقراء فالأقرب انتقاله للأقرب إلى الواقف نهايةً ومغني وشرح الروض أي ويكون كمنقطع الوسط ع ش .

قوله: (وبحث بعضهم فيمن شرط الخ) هو الشهاب الرملي فإنه أفتى بما ذكر جازماً به جزم المذهب وليس في عبارته في الفتاوى ما يشعر بأنه مبحوث وهو مأخوذ من المسألة المنقولة في المغني والنهاية عن السبكي فيما لو قال وقفت على كل منهما نصفه فتأمل. اهـ. سيّد عمر. قوله: (أن يصرف) أي التاظر. قوله: (كمصرف منقطع الوسط) أي فيصرف إلى فقير أقرب رجماً إلى الواقف. قوله: (قال) أي البغض. قوله: (وهو بعيد) أي ما قاله البغض ومرّ أيضاً عن النهاية والمغني وشرح الروض ما يوافق مقالة البغض. قوله: (يشهد) أي كل واحد من المذكورين وكلام الأصحاب. قوله: (لعدم الفرق) أي بين التفصيل وعدمه. قوله: (إلى الباقي) يعني لا إلى الأقرب إلى الواقف كما بحثه البغض فقوله: لأنه لم يجعل الخ لا يقوم به الرد على البغض فتأمل. قوله: (ثم ورثته) أي الولد. قوله: (وهو أحد ورثته) الضمير المنفصل عائداً على من فيمن وقف وكذا الضمير في قوله الآتي أنه يدخل ش. اهـ. سم أي وقوله: الآتي لا شيء له بل حصته، وأما الضمير المتصل فعائد على الولد. قوله: (وبه) أي بما ذكره الماوردي والرويانى. قوله: (ويكون) أي الباقي. قوله: (بالسوية إن شرطها أو أطلق) أي لا بحسب إزتهم منه إلا أن يصرح به. اهـ. سيّد عمر. قوله: (وليس قياس المتن ذلك الخ) محل تأمل بل قد يقال إنه من قياس الأولى لأنه إذا صرف للثاني مع تعيين الأول فلان يصرف إلى البقية مع عدم التعيين

إذا لم يفصل فإن فصل فقال وقفت على كل منهما نصف هذا فهو وقفان ذكره السبكي أي فلا يكون نصيب الميت منهما للأخر بل يحتمل انتقاله للأقرب إلى الواقف أو للفقراء وهو الأقرب إن قال ثم على الفقراء فإن قال ثم من بعدهما على الفقراء فالأقرب الأول. اهـ. قوله: (وهو أحد ورثته) الضمير المنفصل عائداً على من فيمن وقف وكذا الضمير في قوله الآتي أنه يدخل ش .

وَقَفَ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَهُوَ فَقِيرٌ أَوْ حَدَثَ فَقْرُهُ أَنَّهُ يَدْخُلُ فَإِنْ قُلْتُ: يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْمَقْصُودَ ثُمَّ الْجِهَةُ لَا هُنَا قُلْتُ: لَا أَثَرُ لِذَلِكَ وَإِنَّمَا الْمُلْحَظُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ فِي الْأَصُولِ لَا يَأْتِي هُنَا لِلْقَرِينَةِ وَخَرَجَ بِشَخْصَيْنِ مَا لَوْ رَتَّبْتُهُمَا كَعَلَى زَيْدٍ ثُمَّ عَمْرٍو ثُمَّ بَكْرٍ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ فَمَاتَ عَمْرٍو ثُمَّ زَيْدٌ صُرِفَ لِبَكْرٍ كَمَا اعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ؛ لِأَنَّ الصَّرْفَ إِلَيْهِمْ مُشْرُوطٌ بِانْقِرَاضِهِ وَلَا نَظَرَ لِكَوْنِهِ رَتَّبَهُ بَعْدَ عَمْرٍو، وَعَمْرٍو بِمَوْتِهِ أَوَّلًا لَمْ يَسْتَحِقُّ شَيْئًا وَلَوْ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي فَإِذَا انْقَرَضُوا أَوْلَادُهُمْ فَعَلَى الْفُقَرَاءِ كَانَ مُنْقَطِعَ الْوَسْطِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرُطْ لِأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ شَيْئًا وَإِنَّمَا شَرَطَ انْقِرَاضَهُمْ لاسْتِحْقَاقِ غَيْرِهِمْ وَادَّعَاءِ أَنَّ هَذَا قَرِينَةٌ عَلَى دُخُولِهِمْ مَمْنُوعٌ وَبِفَرْضِهِ هِيَ قَرِينَةٌ ضَعِيفَةٌ وَهِيَ لَا يَحْتَمِلُ بِهَا هُنَا فَاذْنَعُ تَأْيِيدَهُ بِأَنَّ الْانْقِطَاعَ لَا يُقْصَدُ وَإِنَّمَا هَذَا مِنَ الْكِتَابِ وَبِأَنَّ النَّظَرَ إِلَى مَقَاصِدِ الْوَاقِعِينَ مُعْتَبَرٌ كَمَا قَالَ الْقَفَّالُ.

بِالْأَوَّلَى فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ ابْتِدَاءً وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي أَوْ وَرَثَتِي ثُمَّ الْفُقَرَاءَ فَإِنَّهُ لَا يَتَقَلَّبُ إِلَى الْفُقَرَاءِ مَا بَقِيَ مِنَ الطَّبَقَةِ الْأَوَّلَى أَحَدٌ اتِّفَاقًا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْمُقْتَضَى لَانْتِقَالِ نَصِيهِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ الْمَوْتُ فِي هَذِهِ عَدَمُ دُخُولِهِ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ فَكَانَتْ قَالُ ثُمَّ عَلَى مَنْ عَدَّ أَيَّ مِنْ وَرَثَتِهِ نَعَمْ هَذَا الْقِيَاسُ مُعَارَضٌ بِالْقِيَاسِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ وَيَبْقَى النَّظَرُ فِي تَرْجِيحِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَأَمَّا مَنَعُ الْقِيَاسِ عَلَى مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ فَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ فَتَأَمَّلْهُ إِنْ كُنْتَ مِنْ أَهْلِهِ. اهـ. سَيِّدُ عَمْرٍو أَقُولُ وَرَجَحَانُ قِيَاسِ الشَّارِحِ ظَاهِرٌ بَلْ مَا هُنَا مِنْ جُزْئِيَّاتٍ مَا مَرَّ إِذَا الْمَدَارُ فِيمَا مَرَّ عَلَى وَضْفٍ عَامٍّ شَامِلٍ لِلْوَاقِفِ. هـ. قَوْلُهُ: (إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ الْخ) خَبَرٌ وَإِنَّمَا الْمُلْحَظُ. هـ. قَوْلُهُ: (لَا يَأْتِي الْخ) أَيِ ذَلِكَ الْخِلَافِ (هُنَا) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَاوَرِدِيِّ وَالرَّوْيَانِيِّ (لِلْقَرِينَةِ) أَيِ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ عِنْدَ عَدَمِ الْقَرِينَةِ وَقَدْ يُقَالُ فَمَا قَرِينَةُ الدُّخُولِ هُنَا. هـ. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِشَخْصَيْنِ) أَيِ الْمَذْكُورَيْنِ عَلَى طَرِيقِ التَّمْثِيلِ فَمَثَلُهُمَا أَشْخَاصٌ مُعَيَّنَةٌ. هـ. قَوْلُهُ: (رَتَّبْتُهُمَا) الْأَنْسَبُ لِمَا بَعْدَهُ رَتَّبَ. هـ. قَوْلُهُ: (صُرِفَ لِبَكْرٍ الْخ) كَمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ ثُمَّ وَلَدَ وَلَدَهُ ثُمَّ الْفُقَرَاءَ فَمَاتَ وَلَدُ الْوَلَدِ ثُمَّ الْوَلَدُ يَرْجِعُ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَيُؤَافِقُهُ فَتَوَيَّ الْبَغْوِيُّ فِي مَسْأَلَةِ حَاصِلِهَا أَنَّهُ إِذَا مَاتَ وَاحِدٌ مِنْ ذُرِّيَةِ الْوَاقِفِ فِي وَقْفِ التَّرْتِيبِ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لِلْوَقْفِ لِحُجْبِهِ بِمَنْ قَوْفَهُ يُشَارِكُ وَلَدَهُ مَنْ بَعْدَهُ أَيِ مِمَّنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ عِنْدَ اسْتِحْقَاقِهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى أَيِ عِنْدَ دُخُولِ وَقْتِ اسْتِحْقَاقِهِ بِمَوْتِ الْأَعْمَامِ وَصِيْرَ وَرَثَتِهِ هُوَ وَأَوْلَادُ الْأَعْمَامِ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ شِ وَرَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا اعْتَمَدَهُ الْخ) وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الصَّرْفَ إِلَيْهِمْ) أَيِ الْفُقَرَاءِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِانْقِرَاضِهِ) أَيِ بَكْرٍ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ) إِلَى قَوْلِهِ وَادَّعَاهُ الْخ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلِهَا. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِذَا انْقَرَضُوا وَأَوْلَادُهُمْ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى فَإِذَا انْقَرَضَ أَوْلَادُهُمْ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَوْلَادُهُمْ) فِيهِ عَطْفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ بِلا فَضْلٍ وَلَا تَأْكِيدٍ. هـ. قَوْلُهُ: (أَنَّ هَذَا) أَيِ شَرَطَ انْقِرَاضِهِمْ. هـ. قَوْلُهُ: (عَلَى دُخُولِهِمْ) أَيِ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ فِي الْوَقْفِ كَمَا اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي عَصْرٍ وَالْأَذْرَعِيُّ نِهَايَةً وَمُعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (تَأْيِيدُهُ) أَيِ الدُّخُولِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْانْقِطَاعَ) أَيِ لِلْوَسْطِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا هَذَا) أَيِ الْانْقِطَاعِ الَّذِي فِي كُتُبِ الْأَوْقَافِ. هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا قَالَ) أَيِ كَوْنِ النَّظَرِ الْمَذْكُورِ

(فُرُوعٌ) جُهِلَتْ مَقَادِيرُ مَعَالِيمِ وَظَائِفِهِ أَوْ مُسْتَحَقِّيهِ اتَّبَعَ نَظِيرُهُ عَادَةً مَنْ تَقَدَّمَ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ لَهُمْ عَادَةً سَوَى بَيْنِهِمْ إِلَّا أَنْ تَطَرَّدَ الْعَادَةُ الْغَالِبَةُ بِتَفَاوُتٍ بَيْنَهُمْ فَيَجْتَهِدُ فِي التَّفَاوُتِ بَيْنَهُمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا وَلَا يُقَدِّمُ أَرْبَابَ الشَّعَائِرِ مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِهِمْ هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَوْقُوفُ فِي يَدِ غَيْرِ النَّاظِرِ وَلَا صُدِّقَ ذُو الْيَدِ بِيَمِينِهِ فِي قَدْرِ حِصَّةٍ غَيْرِهِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُهُمْ لَوْ تَنَازَعُوا فِي شَرْطِهِ وَلَأَحْدِهِمْ يَدُ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَصْرِفَهُ صُرِفَ لِأَقْرَبَاءِ الْوَاقِفِ نَظِيرُ مَا مَرَّ وَمَنْ أَقْرَبُ بَأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي هَذَا الْوَقْفِ فَظَهَرَ شَرْطُ الْوَاقِفِ بِخِلَافِهِ فَالْصَّوَابُ كَمَا قَالَهُ النَّاسُ السَّبْكِيُّ أَنَّهُ لَا يُؤَاخَذُ

مُعْتَبَرًا. هـ. قَوْلُهُ: (جُهِلَتْ الْإِخ) أَيِ لَوْ جُهِلَتْ الْإِخ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ مُسْتَحَقِّيهِ) عُطِفَ عَلَى وَظَائِفِهِ وَيُحْتَمَلُ عَلَى مَقَادِيرِ الْإِخ وَإِنْ لَمْ يُسَاعِدْهُ الْخَطُّ وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ: فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ لَهُمْ عَادَةَ الْإِخ تُفْرِعُ عَلَى جَهْلِ الْمَقَادِيرِ وَقَوْلُهُ الْآتِي فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ مَصْرِفَهُ الْإِخ تُفْرِعُ عَلَى جَهْلِ الْمُسْتَحَقِّينَ. هـ. قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا) أَيِ إِلَى الْعَادَةِ الْغَالِبَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَرْبَابَ الشَّعَائِرِ) كَالْمُدْرَسِينَ وَالْمُؤَدِّينَ وَالْأَيْمَةَ. هـ. قَوْلُهُ: (لَوْ تَنَازَعُوا الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَلَوْ ائْتَدَسَ شَرْطُ الْوَاقِفِ وَجَهْلُ التَّرْتِيبِ بَيْنَ أَرْبَابِ الْوَقْفِ وَالْمَقَادِيرِ بَانَ لَمْ يَعْلَمْ هَلِ سَوَى الْوَاقِفِ يَنْتَهُمُ أَوْ فَاضَلَ قُسِمَتِ الْعَلَّةُ بَيْنَهُمْ بِالسُّوِيَّةِ لَعَدَمِ الْأُولَوِيَّةِ وَإِنْ تَنَازَعُوا فِي شَرْطِهِ وَلَا بَيِّنَةَ وَلَأَحْدِهِمْ يَدُ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ لَا عِتْصَادَ دَعَاوَاهُ بِالْيَدِ فَإِنْ كَانَ الْوَاقِفُ حَيًّا عَمِلَ بِقَوْلِهِ بِلَا يَمِينٍ أَوْ مِثْنًا فَوَارِثُهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَنَظِيرُهُ مِنْ جِهَةِ الْوَاقِفِ لَا الْمُنْصُوبُ مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ وَلَوْ وَجَدَ الْوَارِثُ وَالنَّازِرُ فَالنَّازِرُ كَمَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَلَوْ وَقَفَ عَلَى قَبِيلَةٍ كَالطَّائِفِينَ أَجْزَأُ ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ فَإِنْ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِ عَلِيٍّ وَجَعَلْتُ وَعُقِيلَ اشْتَرَطَ ثَلَاثَةٌ مِنْ كُلِّ مِنْهُمْ وَيَدْخُلُ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْفُقَرَاءِ الْغُرَبَاءُ وَفُقَرَاءُ أَهْلِ الْبَلَدِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَيِ فِي مُنْقَطِعِ الْآخِرِ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُقَدِّمُ أَرْبَابَ الشَّعَائِرِ مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِهِمْ) فِي فَتَاوَى الشَّيْطَانِيِّ مَسْأَلَةٌ إِذَا عَجَزَ الْوَقْفُ عَنْ تَوْفِيَةِ جَمِيعِ الْمُسْتَحَقِّينَ فَهَلْ يُقَدِّمُ مِنْهُ الشَّعَائِرُ وَالشَّيْخُ أَوْ لَا؟ الْجَوَابُ يُنْظَرُ فِي هَذَا الْوَقْفِ فَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ كَمَدَارِسِ الدِّيَارِ الْمَضَرِّيَّةِ وَخَوَانِقِهَا رُوْعِي فِي ذَلِكَ صِفَةُ الْأَحْقِيَّةِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ كَانَ فِي أَرْبَابِ الْوُظَائِفِ مَنْ هُوَ بِصِفَةِ الْإِسْتِحْقَاقِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَمَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ قُدِّمَ الْأَوَّلُونَ عَلَى غَيْرِهِمْ كَالْعُلَمَاءِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ وَآلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ كَانُوا كُلُّهُمْ بِصِفَةِ الْإِسْتِحْقَاقِ مِنْهُ قُدِّمَ الْأَخَوُجُ فَالْأَخَوُجُ وَالْأَفْقَرُ فَالْأَفْقَرُ فَإِنْ اسْتَوَوْا كُلُّهُمْ فِي الْحَاجَةِ قُدِّمَ الْآكَدُ فَالْآكَدُ فَيَقْدِّمُ الْمُدْرَسُ أَوَّلًا ثُمَّ الْمُؤَدِّ ثُمَّ الْإِمَامُ ثُمَّ الْمُقِيمُ وَإِنْ كَانَ الْوَقْفُ لَيْسَ مَأْخُذُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ اتَّبَعَ فِيهِ شَرْطُ الْوَاقِفِ فَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ تَقْدِيمَ أَحَدٍ لَمْ يُقَدِّمُ أَحَدٌ بَلْ يُقَسَّمُ بَيْنَ جَمِيعِ أَهْلِ الْوَقْفِ بِالسُّوِيَّةِ وَالشَّعَائِرِ وَغَيْرِهِمْ. اهـ. وَمَا ذَكَرَهُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْوَقْفُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَمَا حَاصِلُهُ عَدَمُ الْإِعْتِدَادِ بِوَقْفِ أَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ بَسْطَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يُوَافِقُهُ وَمَثَلُ بِصَلَاةِ الدِّينِ بْنِ أَبِي بَرٍّ وَالْقَلَاوُونِيَّةِ لَكِنْ ذَكَرَ قَبْلَ مَا يُخَالِفُهُ فَإِنَّهُ سُئِلَ عَنْ وَقْفٍ صَدَرَ مِنْ صِلَاحِ الدِّينِ بْنِ أَبِي بَرٍّ بَسْطَ تَقْلًا وَمَعْنَى مَا حَاصِلُهُ الْإِعْتِدَادُ بِهِ وَلِزُومُهُ وَعَدَمُ جَوَازِ التَّعَرُّضِ لَهُ وَقَوْلُهُ: فِي الْقِسْمِ الثَّانِي فَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ تَقْدِيمَ أَحَدٍ أَوْ جَهْلَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

بإقراره. وقد يخفى شرط الواقف على العلماء فضلاً عن العوام وسبقه لذلك والذم في فتاويه فقال لا عبرة بإقرار مخاليف لشرط الواقف بل يجب اتباع شرطه نصاً كان أو ظاهراً ثم الإقرار إن كان لا احتمال له مع الشرط أصلاً وجب إلغاؤه لمخالفته الشرع، ومن شرط الإقرار أن لا يكذبه الشرع وإن كان له احتمال ما وأخذناه به ولم يثبت حكمه في حق غيره بل يحمل الأمر فيه أي الغير على شرط الواقف انتهى وأفتى غيره بأنه يقبل إقراره في حق نفسه مدة حياته قال بعضهم: ويؤخذ منه ما أفتى به البدر بن شهاب أن ذلك حيث لم يعلم الموقر شرط الواقف الصريح في اختصاصه بالوقف وإلا أخذ بإقراره لتضمنه رد الوقف وتكذيب البيينة الشاهدة باختصاصه ومع ذلك لا يثبت للموقر له إلا أن يكون الواقف شرطه له بعد انتقاله عن الموقر وتقبل دعواه جهله لشرط الواقف ورجوعه عن الإقرار المبطل لحقه ما لم يحكم حاكم به للموقر له إما مر من صحة رجوع راد الوقف صريحاً ما لم يحكم حاكم برده فكيف برده احتمالاً؟ ولو وقف أرضاً على قرأء وجعل غلتها لهم فزادت عما كانت عليه في زمن الواقف استحقوا الزائد بنسبة أنصباهم كما أفتى به بعضهم وأيده بقول الماوردي لو وقف داراً على زيد وعمرو على أن يزيد منها النصف ولعمرو الثلث اقتسماها على خمسة أسهم ويرجع الشدس الفاضل بينهما بالرد فيكون لزيد ثلاثة أخماسها ولعمرو خمسها ونازعه البلقيني في الشدس بأن الذي يتجه أنه يرجع عليهما بالسوية بينهما وفيه نظر بل الذي يتجه بطلان الوقف

قوله: (وأخذناه إلخ) جواب وإن كان إلخ وفي القاموس يقال أخذ به مؤاخذه ولا تقل وأخذ. اهـ. وقال شارحه وأخذ بالزاو لغة اليمين وقري بها في القرآن اهـ. قوله: (ويؤخذ منه) أي مما قاله التاج السبكي. قوله: (أن ذلك) بيان لما والإشارة إلى ما مر من عدم المؤاخذه بالإقرار. قوله: (في اختصاصه) أي الموقر. قوله: (بالوقف) الباء داخل على المقصور. قوله: (لتضمنه) أي الإقرار. قوله: (وتكذيب إلخ) عطف على رد إلخ. قوله: (ومع ذلك إلخ) أي المؤاخذه. قوله: (وتقبل إلخ) عطف على لا يثبت إلخ. قوله: (ورجوعه إلخ) عطف على دعواه. قوله: (لما مر إلخ) تقدم في صحة الرجوع خلاف فعلى المنع هل يجري هنا أو يفرق بين الرد صريحاً والرد احتمالاً؟ اهـ. سم ولعل الفرق أقرب. قوله: (ولو وقف أرضاً إلخ) يظهر أنه مصور بما إذا عين لكل شيء مقدّر حتى يحتاج إلى قياسه على مسألة الماوردي وأيضاً فلو كانت وفقاً عليهم من غير تقدير لكان استحقاقهم لما زاد في الربيع واضحاً لا غبار عليه اهـ سيّد عمر. قوله: (فزادت) أي الغلة (عما كانت) أي الأرض. قوله: (بل الذي يتجه إلخ) هذا ظاهر لو كان قال وقفت نصفها على زيد وثلاثها على عمرو وبخلاف ما لو قال وقفتها عليهما على أن لزيد النصف

قوله: (لما مر إلخ) تقدم في صحة الرجوع خلاف فعلى المنع هل يجري هنا أو يفرق بين الرد صريحاً والرد احتمالاً. قوله: (بل الذي يتجه إلخ) هذا ظاهر لو كان قال وقفت نصفها على زيد وثلاثها على عمرو وبخلاف ما لو قال وقفتها عليهما على أن لزيد النصف ولعمرو الثلث كما هو ظاهر العبارة.

فيه؛ لأنه بالنسبة له مُنْقَطِعُ الأوَّل. (تنبيه) حيثُ أَجْمَلَ الواقِفُ شرطَه أَتَّبَعَ فِيهِ العُرْفُ المُطَرَّدُ فِي زَمَنِهِ؛ لأنه بِمَنْزِلَةِ شرطِه ثم ما كان أَقْرَبَ إِلَى مَقاصِدِ الواقِفِينَ كما يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ فِي السَّعَايَاتِ المُسَبَّلَةِ عَلَى الطَّرِيقِ غَيْرِ الشُّرْبِ وَنَقْلِ المَاءِ مِنْهَا وَلَوْ لِلشُّرْبِ وَظَاهِرُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ اعْتِبَارُ العُرْفِ المُطَرَّدِ الآنَ فِي شَيْءٍ فَيَعْمَلُ بِهِ أَيَّ عَمَلًا بِالاستِصْحَابِ المَقْلُوبِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ وَجُودَهُ فِي زَمَنِ الواقِفِ وَإِنَّمَا يَقْرُبُ العَمَلُ بِهِ حَيْثُ انْتَفَى كُلُّ مِنَ الأوَّلِينَ وَقَدْ اسْتَفْتَيْتَ عَنْ قُرَاءَةِ الأَجْزَاءِ المُسَمَّيِّينَ بِالصُّوفِيَّةِ هَلْ يَدْخُلُونَ فِي أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ إِذَا شَرَطَ تَقْدِيمَهُمْ؟ فَأُجِبْتُ بِحَاصِلِ مَا تَقَرَّرَ هُنَا وَفِيهَا مَرَّةً مَعَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ عُرِفَ عُرْفٌ مُطَرَّدٌ فِي زَمَنِ الواقِفِ وَقَدْ عَلِمَ بِهِ عَمَلُنَا بِهِ عَمَلُ النَّظَائِرِ فَإِنْ اخْتَلَفَ فَالْأَكْثَرُ وَإِلَّا فِيمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ القَرَائِنُ وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ المُرَادُ بِالشَّعَائِرِ هُنَا مَا فِي الآيَةِ مِنْ عِلَامَاتِ الدِّينِ لِقَوْلِهِ يَلْزَمُ عَلَيْهِ إلْغَاءُ شرطِه إِذْ تَفْسِيرُهُمْ بِذَلِكَ يُدْخِلُ جَمِيعَ أَرْبَابِ الوُظَائِفِ لِشُمُولِ عِلَامَاتِ الدِّينِ لَهَا وَالَّذِي صَرَّخَ بِهِ شرطُه أَنَّ ثَمَّ وَظَائِفَ تُسَمَّى أَرْبَابُ شَعَائِرٍ وَوُظَائِفَ لَا تَشْمَاهُ فَتَعَيَّنَ أَنَّ المُرَادَ بِهِمْ هُنَا مَنْ تَعَوَّدَ أَعْمَالُهُمْ بَوَضْعِهَا عَلَى نَفْعِ الوقْفِ أَوْ المُسْلِمِينَ، وَمُجَرَّدُ قِرَاءَةٍ فِي جِزْءٍ لَيْسَتْ كَذَلِكَ بِخِلَافٍ نَحْوِ تَدْرِيسٍ وَطَلَبٍ وَنَاطِرٍ وَمُشَدِّ وَجَابٍ وَأَوْقَعَ لِبَعْضِهِمْ مُخَالَفَةً فِي بَعْضِ هَذَا وَالْوَجْهَ مَا قَوَّرْتَهُ. وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ حُرْمَةَ نَحْوِ بُصَاقٍ وَغَسَلٍ وَسُخٍّ فِي مَاءِ مَطْهَرَةِ المَسْجِدِ وَإِنْ كَثُرَ وَأَنَّ مَا وَقَفَ لِلْفِطْرِ بِهِ فِي رَمَضَانَ وَجُهْلُ مُرَادِ الواقِفِ وَلَا عُرْفٌ لَهُ يُصَرَّفُ لِصَوَامِهِ فِي المَسْجِدِ وَلَوْ قَبْلَ الغُرُوبِ وَلَوْ أَغْنِيَاءَ وَأَرْقَاءَ وَلَا يَجُوزُ الخُرُوجُ بِهِ مِنْهُ وَلِلنَّاطِرِ التَّفْضِيلُ وَالتَّخْصِصُ انْتَهَى

وَلَعَمْرُو الثَّلَاثُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ العبارة. اهـ. سم. قوَد: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَي فِي مَقَالَةِ المَاوَزْدِيِّ وَمَقَالَةِ البَلْقِينِيِّ. قوَد: (فِيهِ) أَي السُّدُس. قوَد: (وَنَقْلُ المَاءِ) عُطِفَ عَلَى غَيْرِ إلخ. قوَد: (وَلَوْ لِلشُّرْبِ) أَي وَلَوْ كَانَ الثَّقُلُ لَهُ. قوَد: (بِهِ) أَي لِاسْتِصْحَابِ المَقْلُوبِ. قوَد: (كُلُّ مِنَ الأوَّلِينَ) وَهُمَا العُرْفُ المُطَرَّدُ وَالأَقْرَبُ إِلَى مَقاصِدِ الواقِفِينَ (قَوْلُهُ المُسَمَّيِّينَ) بِصِبْغَةِ الجَمْعِ نَعَتْ لِلْقُرَاءِ وَقياسُ عِلْمِ التَّضْرِيفِ إِسْقَاطُ الياءِ الأوْلَى. قوَد: (وَفِيهَا مَرَّةً) أَي أوَّلُ الفُرُوعِ وَفِي بَابِ الإِخْيَاءِ قُبِيلَ فَضْلِ المَعْدِنِ إلخ. قوَد: (عَلَيْهِ) أَي مَا تَقَرَّرَ إلخ. قوَد: (أَنَّهُ إِنْ عُرِفَ إلخ) بَيَانٌ لِلْحَاصِلِ. قوَد: (فَالْأَكْثَرُ) الِاتِّسَابُ فِيهَا الْأَكْثَرُ. قوَد: (وَهُوَ إلخ) أَي مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ القَرَائِنُ. قوَد: (شَرْطُهُ) أَي تَقْدِيمُ أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ. قوَد: (لَا تُسَمَّاهُ) أَي اسْمُ أَرْبَابِ شَعَائِرٍ. قوَد: (بِهِمْ) أَي بِأَرْبَابِ الشَّعَائِرِ. قوَد: (عَلَى نَفْعِ الوقْفِ) أَي الواقِفِ. قوَد: (وَمُجَرَّدُ قِرَاءَةِ إلخ) الوَاوُ حَالِيَّةٌ. قوَد: (كَذَلِكَ) أَي عَائِدًا بِوَضْعِهَا عَلَى نَفْعِ الوقْفِ وَالمُسْلِمِينَ. قوَد: (وَإِنْ كَثُرَ) أَي المَاءِ. قوَد: (وَإِنْ مَا وَقَفَ إلخ) عُطِفَ عَلَى حُرْمَةِ إلخ. قوَد: (وَلَا عُرْفٌ لَهُ) أَي لِلْمَوْقُوفِ لِلْفِطْرِ. قوَد: (فِي المَسْجِدِ) حَالٌ مِنَ الصَّوَامِ. قوَد: (وَلَوْ قَبْلَ الغُرُوبِ إلخ) غَايَةُ لِیَصْرَفَ. قوَد: (الخُرُوجُ بِهِ مِنْهُ) أَي بِذَلِكَ المَوْقُوفِ مِنَ المَسْجِدِ يَعْنِي الصَّرْفَ لَهُمْ فِي خَارِجِ المَسْجِدِ.

والوجه أنه لا يتقيد بمن في المسجد؛ لأن القصده حيازة فضل الإفطار وهو لا يتقيد بمحل قال القفال وتبعوه ويجوز شرط رهن من مستعير كتاب وقف يأخذه الناظر منه ليحمله على رده وألحق به شرط ضامن فليس المراد منهما حقيقةً وذكروا في الجعالة أنه يجوز أخذ العوض على النزول عن الوظائف نعم إن بان بطلان النزول رجع بما دفعه وإن كان قد أبرأ منه كما أفتى به بعضهم قال؛ لأن الإبراء وقع في مقابلة استحقاق الوظيفة ولم تحصل فهو كما لو صالحه عن عشرة دراهم مؤجلة على خمسة حالة فالصلح باطل؛ لأنه أبرأه من الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يحل فلا يصح الإبراء انتهى وفي قياسه نظر؛ لأن الصلح المذكور متضمن لاشتراط كون الإبراء في مقابلة الحلول فإذا انتفى الحلول انتفى الإبراء وفي مسألتنا لم يقع شرط ذلك لا صريحاً ولا ضمناً وإنما وقع الإبراء مثبتاً مستقلاً وذلك يقتضي التبرع وأنه لا يقبل قوله؛ صدته في مقابلة صحة النزول؛ لأنه لو سكنت عنه رجع فتصريحه به قرينة على التبرع، والكلام في إبراء بعد تلف المعطي وإلا فالإبراء من الأعيان باطل اتفاقاً ولو مات ذو وظيفة فقرو الناظر آخر فبان أنه نزل عنها لاخر لم يقدح ذلك في التقرير كما أفتى به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرره مع عليه بذلك فذلك؛ لأن مجرد النزول سبب ضعيف إذ لا بد من انضمام تقرير الناظر إليه ولم يوجد فقدّم المقرّر. وأفتى بعضهم في الوقف على النبي ﷺ أو النذر له بأنه يصرف لمصالح حجراته الشريفة فقط أو على أهل بلد أعطي مقيم

قوله: (وهو) أي فضل الأناظر. قوله: (ويجوز إلخ) مقول قال. قوله: (كتاب وقف) بالتوصيف أو الإضافة. قوله: (يأخذه) أي الرهن وقوله: (منه) أي المستعير. قوله: (ليحمله) أي الرهن المستعير والجار متعلق بشرط رهن إلخ. قوله: (منهما) أي الرهن والضامن. قوله: (قد أبرأه) أي الدافع الآخذ (منه) أي العوض. قوله: (وفي قياسه) أي وقتواه المبني عليه كما يفيد آخر كلامه لكن القلب إلى الفتوى أميل. قوله: (شرط ذلك) أي الإبراء عما دفعه في مقابلة النزول. قوله: (وأنه لا يقبل قوله: إلخ) قياس نظائره تقيده بالظاهر فيقبل باطناً فليراجع. قوله: (قصده) أي وقوع الإبراء. قوله: (لو سكنت عنه) أي عن الإبراء. قوله: (المعطي) بفتح الطاء. قوله: (أنه) أي صاحب الوظيفة (نزل) أي في حياته. وقوله: (لاخر) أي لغير ما قرره الناظر. قوله: (بذلك) أي بالنزول لاخر. قوله: (فكذلك) أي فالتقرير صحيح. قوله: (فقدّم المقرّر) أي على المنزول له. قوله: (بأنه يصرف لمصالح حجراته الشريفة فقط) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي وهذا إذا وقف عليه بعد مماته فيحمل على ما ذكر ويقي ما لو وقف عليه في حياته فهل يصح الوقف أو لا؛ لأنه صدقة وهي محرمة عليه وفي

قوله: (بأنه يصرف لمصالح حجراته الشريفة فقط) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي وهذا إذا وقف عليه بعد مماته فيحمل على ما ذكر ويقي ما لو وقف عليه في حياته فهل يصح الوقف أو لا لأنه صدقة وهي محرمة عليه؟ وفي أمودج اللبيب في خصائص الحبيب للسيوطي ما نصّه اختص ﷺ بتحريم

بها غاب عنها إحاجة غيبة لا تقطع نسبتَه إليها عرفاً انتهَى والأولى تأتي في النذر بزيادة.

(فصل في أحكام الوقف اللفظية)

(قوله وقفت على أولادي وأولاد أولادي يقتضي التسوية بين الكل) في الإعطاء وقدر المعطى؛ لأن الواو لمطلق الجمع. وقول العبادي إنها للترتيب شاذ وإن نقله الماوردي عن أكثر الأصحاب ويفرض ثبوته قبل محله في واو لمجرد العطف، أما الواردة للتشريك كما في

أتمودج اللبيب في خصائص الحبيب للشيوطي ما نصه اختص ﷺ بتحريم الزكاة والصدقة والكفارة عليه إلى أن قال والمندورات قال البلقيني: وخرجت على ذلك أنه كان يحرم عليه أن يوقف عليه معيّن؛ لأن الوقف صدقة تطوع وفي الجواهر للمقولي ما يؤيده. اهـ. سم أقول ويعلم من ذلك أنه يحرم على أهل بيته ﷺ أن يندروا له معيّن كما قاله ع ش وإن خالفه بعض المتأخرين وأطال في الرد عليه بتأليف مستعمل بمجرد الفهم بدون نقل. فؤد: (غاب إلخ) يعني ولو غاب إلخ وإنما خصّه بالذكر لكونه محلّ توهم. فؤد: (والأولى) أي مسألة الوقف أو التذرع له ﷺ.

(فصل في أحكام الوقف اللفظية)

فؤد: (اللفظية) أي المتعلقة بلفظ الواقف عبارة ع ش أي: التي هي مدلول اللفظ اهـ أي كالواو وتـم. فؤد (لش): (يقتضي التسوية) أي: ثم إن زاد عليه ما تناسلوا كان للتعميم في جميع أولاد الأولاد وإلا كان منقطع الآخر بعد البنين الأولين كما يأتي اهـ ع ش. فؤد (لش): (بين الكل) وهو جميع أفراد الأولاد وأولادهم ذكورهم وإناثهم اهـ معني. فؤد: (في الإعطاء) إلى المتن في النهاية إلّا قوله قيل وكذا في المعني إلّا قوله ويفرض إلى وإدخال إلخ. فؤد: (وإن نقله) أي كون الواو للترتيب. فؤد: (قيل محله) أي: الخلاف. فؤد: (في واو لمجرد العطف إلخ) يتأمل المراد بمجرد العطف والتشريك الذي هو خارج عن مجرد العطف مع نص الثحاة على أن الواو للتشريك دائماً، ومع أنها للتشريك في على أولادي وأولاد أولادي اهـ سم وقد يقال المراد بمجرد العطف مطلق الجمع الصادق على المعية والترتيب، وبالتشريك المعية.

الزكاة والصدقة والكفارة عليه إلى أن قال والمندورات قال البلقيني وخرجت على ذلك أنه كان يحرم عليه أن يوقف عليه معيّن لأن الوقف صدقة تطوع وفي الجواهر للمقولي ما يؤيده فإنه قال صدقة التطوع كانت حراماً عليه على الصحيح وعن أبي هريرة أن صدقة الأغنياء كانت حراماً عليه دون العامة كالمناسك ومياه الآبار. اهـ. ويبحث م ر. في ذلك بأنه كان يمكن دعوى الجواز؛ لأنه إنما يستحق في الموقوف بعد تمام الوقف وبتمامه يتقبل الملك إلى الله تعالى فانتفاعه بعد ذلك انتفاع بمملوك لله فلا دلّ فيه وسيأتي في الهبة عن الشبكي أن المنافع لم يملكها الموقوف عليه بتمليك الواقف. بل بتسليمه من جهة الله تعالى.

(فصل في أحكام الوقف اللفظية)

فؤد: (قيل محله في واو لمجرد العطف، أما الواردة للتشريك إلخ) يتأمل المراد بمجرد العطف وبالتشريك الذي هو خارج عن مجرد العطف مع نص الثحاة؛ على أن الواو للتشريك دائماً، ومع أنها

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] فلا خلاف أنها ليست للترتيب انتهى وإدخال
 آل على كل أجزائه جمع (وكذا) هي للتسوية و (لوزاد) على ما ذكر (ما تناسلوا) إذ لا
 تخصيص فيه ، (أو زاد) (بطناً بعد بطن)؛ لأن بعد تأتي بمعنى مع كما في ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ
 دَحَاهَا﴾ [الأنعام: ٣٠] أي: مع ذلك على قول، وللاستمرار وعدم الانقطاع حتى لا يصير منقطع
 الآخر فهو كقوله ما تناسلوا واعترض بأن الجمهور على أنها للترتيب؛ لأن صيغة بعد موضوعة
 لتأخير الثاني عن الأول وهذا هو معنى الترتيب وأي فرق بينه وبين الأعلى فالأعلى زاد
 الإسنوي أن لفظ بعد أصرح في الترتيب من، ثم، والفاء وزد بأنه خطأ مخالفت لنص ﴿وَلَقَدْ
 كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] أي: قبل القرآن إنزالاً وإلا فكل كلام الله
 تعالى قديم لا تقدم فيه ولا تأخر ونص ﴿عَتَلْ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْعٌ﴾ [القم: ١٣] أي: هو مع ما ذكرنا
 من أوصافه القبيحة زعيم وكلام العرب لاستعمالهم بعد بمعنى مع، وعلى الأول ففارق ما هنا
 ما يأتي في الطلاق

☐ قوله: (ليست للترتيب) أي: بل هي للتسوية وما هنا منه اهـ ش. ☐ قوله: (أجزائه جمع) عبارة المغني
 جائز عند الأخفش، والفارسي ومنه الجمهور نظراً إلى أن إضافة كل معنوية فلا يجمعها آل اهـ.
 ☐ قوله: (هي للتسوية) أي: قوله وقفت إلخ، والتأنيث بتأويل الصيغة.
 ☐ قوله (س) (ما تناسلوا) أي: أولاد الأولاد وكأنه قال عليهم وعلى أعقابهم ما تناسلوا اهـ مغني.
 ☐ قوله: (أو زاد بطناً بعد بطن) أو تسلاً بعد نسل نهاية ومغني. ☐ قوله: (لأن بعد إلخ) إلى قوله لما مر في
 المغني إلا قوله وللاستمرار وعدم الانقطاع وقوله ولقد إلى عتل. ☐ قوله: (لأن بعد تأتي بمعنى إلخ)
 عبارة النهاية، والمغني لاقتضائه التشريك؛ لأنه لمزيد التعميم وهذا ما صححه في الروضة تبعاً
 للبعوي وهو المعتمد ومثله ما تناسلوا بطناً بعد بطن أي بالجمع بينهما خلافاً للسبكي وقيل المزيد فيه
 بطناً بعد بطن للترتيب اهـ. ☐ قوله: (وللاستمرار) عطف على بمعنى مع ش اهـ سم. ☐ قوله: (فهو) أي:
 قوله بطناً بعد بطن. ☐ قوله: (واعترض بأن الجمهور إلخ) عبارة المغني وذهب الجمهور إلى أن قوله بطناً
 بعد بطن للترتيب كقوله الأعلى فالأعلى اهـ قال السيّد عمر أقول لعل الأقرب أن محل الخلاف حال
 الإطلاق، أما إذا قال الواقف أرذت الترتيب، أو الاستمرار فيقطع في الأول بالترتيب وفي الثاني
 بالتسوية فليأمل اهـ وهذا وجيه ويأتي في شرح ولا يدخل أولاد الأولاد في الوقف إلخ ما يؤيده تأييداً
 ظاهراً. ☐ قوله: (على أنها) أي: صيغة بطناً بعد بطن. ☐ قوله: (بينه) أي قوله بطناً بعد بطن. ☐ قوله: (ورد)
 إلخ) أي: ما قاله الإسوي من أن بعد أصرح من ثم، والفاء في الترتيب اهـ مغني. ☐ قوله: (ولاً) أي:
 وإن لم يقيد بقيد إنزالاً لم يصح المعنى؛ لأن كل كلام الله إلخ وفيه أن المقرر في علم الكلام أن القديم
 إنما هو الكلام النفسي لا اللفظي. ☐ قوله: (وعلى الأول) أي: أن قوله بطناً بعد بطن للتعميم.

للتشريك في على أولادي وأولاد أولادي. ☐ قوله: (وللاستمرار) عطف على بمعنى من ش.

أَنَّ طَلْقَهُ بَعْدَ أَوْ بَعْدَهَا طَلْقَةً، أَوْ قَبْلَ أَوْ قَبْلَهَا طَلْقَةً تَقَعُ بِهِ وَاحِدَةٌ فِي غَيْرِ مَوْطُوعَةٍ وَثْنَتَانِ مُتَعَاقِبَتَانِ فِي مَوْطُوعَةٍ بَأَنَّ مَا هُنَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي التَّسْوِيَةِ وَتَعْقِيْبُهُ بِالْبَعْدِيَّةِ لَيْسَ صَرِيحًا فِي التَّرْتِيبِ لِمَا مَرَّ أَنَهَا تَأْتِي لِلإِسْتِمْرَارِ وَعَدَمِ الْإِنْقِطَاعِ، وَأَمَّا ثُمَّ فَلَيْسَ قَبْلَهَا مَا يُفِيدُ تَسْوِيَةً فَعَمِلَ بِمَا هُوَ الْمُتَبَادُّرُ مِنْ بَعْدِ وَبِهَذَا فَارْقَتِ الْأَعْلَى بِالْأَعْلَى؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي التَّرْتِيبِ. (وَلَوْ قَالَ) وَقَفَّتْهُ (عَلَى أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ مَا تَنَاسَلُوا أَوْ) قَالَ وَقَفَّتْهُ (عَلَى

والتَّسْوِيَةِ، ثُمَّ قَوْلُهُ هَذَا إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (أَنَّ طَلْقَهُ بَعْدَ) أَي: بَعْدَ طَلْقِهِ بِحَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَبَيَّتَهُ وَإِبْقَاءِ الْمُضَافِ بِحَالِهِ لِعَطْفِ الْعَامِلِ فِي مِثْلِ الْمَحذُوفِ عَلَى الْمُضَافِ. ٥ قَوْلُهُ: (يَقَعُ بِهِ وَاحِدَةٌ) أَي: وَلَا تَقَعُ الثَّانِيَةُ وَلَوْ كَانَتْ بَعْدَ بِمَعْنَى مَعَ وَقَعَ طَلْقَتَانِ كَمَا لَوْ قَالَ طَلْقَةً مَعَهَا طَلْقَةً أَهْ مُعْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (لَيْسَ صَرِيحًا فِي التَّرْتِيبِ) بَلْ إِنَّمَا الْقَصْدُ بِهِ إِدْخَالُ سَائِرِ الْبُطُونِ حَتَّى لَا يَصِيرَ الْوَفْقُ مُنْقَطِعَ الْآخِرِ أَهْ مُعْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَي: بَعْدَ صَرَاحَةِ الْبَعْدِيَّةِ فِي التَّرْتِيبِ (فَارْقَتِ) أَيِ الْبَعْدِيَّةِ. ٥ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَيِ الْأَعْلَى بِالْأَعْلَى.

٥ قَوْلُهُ (لَيْسَ): (وَلَوْ قَالَ أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِي الْخ) وَلَوْ جَاءَ بِثَمٍّ لِلْبُطْنِ الثَّانِي، وَالْوَاوِ فِيمَا بَعْدَهُ مِنْ الْبُطُونِ كَأَن قَالَ وَقَفَّتْ عَلَى أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي فَالتَّرْتِيبُ لَهُ دُونَهُمْ عَمَلًا بِثَمٍّ فِيهِ وَبِالْوَاوِ فِيهِمْ، وَإِنْ عَكَسَ بَأَن جَاءَ بِالْوَاوِ فِي الْبُطْنِ الثَّانِي وَبِثَمٍّ فِيمَا بَعْدَهُ كَأَن قَالَ وَقَفَّتْ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِي أَنْعَكَسَ الْحُكْمُ أَي: كَانَ التَّرْتِيبُ لَهُمْ دُونَهُ أَهْ مُعْنَى وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ ذَلِكَ عَنِ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ أَوْلَادَ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ كَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ مُتَأَخَّرُ

٥ قَوْلُهُ: (مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي التَّسْوِيَةِ) قَدْ يَمْنَعُ الصَّرَاحَةَ وَقَدْ يَرُدُّ الْمَنْعُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَرِيحًا فِي التَّسْوِيَةِ لَكَانَ فِيهِ مَعَ قَوْلِهِ الْأَعْلَى بِالْأَعْلَى، أَوْ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ تَنَافٍ وَلَا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي التَّسْوِيَةِ، وَالصَّرِيحُ يَقْبَلُ الصَّرْفَ فَإِنْ وَجَدَ بَعْدَهُ صَرِيحٌ فِي التَّرْتِيبِ صَرَفَهُ عَنِ التَّسْوِيَةِ كَمَا فِي الْأَعْلَى بِالْأَعْلَى وَالْأَكْمَا فِي بَطْنٍ بَعْدَ بَطْنٍ فَلَا فَإِنْ قُلْتَ لِمَ صَرَفَ الْأَوَّلُ بِالثَّانِي دُونَ الْعَكْسِ قُلْتَ؛ لِأَنَّ قَاعِدَةَ الْكَلَامِ أَنْ يُؤَخَّرَ آخِرُهُ فِي أَوَّلِهِ دُونَ الْعَكْسِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

٥ قَوْلُهُ فِي (لَيْسَ): (وَلَوْ قَالَ عَلَى أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ الْخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ فَإِنْ جَاءَ بِثَمٍّ لِلْبُطْنِ الثَّانِي، وَالْوَاوِ فِيمَا بَعْدَهُ مِنْ الْبُطُونِ كَأَن قَالَ وَقَفَّتْ عَلَى أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِي فَالتَّرْتِيبُ لَهُ دُونَهُمْ عَمَلًا بِثَمٍّ فِيهِ وَبِالْوَاوِ فِيهِمْ وَإِنْ عَكَسَ بَأَن جَاءَ بِالْوَاوِ فِي الْبُطْنِ الثَّانِي وَبِثَمٍّ فِيمَا بَعْدَهُ كَأَن قَالَ وَقَفَّتْ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِي أَنْعَكَسَ الْحُكْمُ أَي: كَانَ التَّرْتِيبُ لَهُمْ دُونَهُ أَهْ. وَإِنَّا أَنْ تَنْظُرَ مِنْهُ أَنَّ أَوْلَادَ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَوَّلَى يَسْتَحَقُّونَ مَعَ الْأَوْلَادِ بِخِلَافِ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ فَإِنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ جَمِيعٌ مَا بَعْدَ ثُمَّ مُتَأَخَّرُ الْإِسْتِحْقَاقِ عَنِ الْأَوْلَادِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ أَنَّ الْمُتَعَاظِفَاتِ كُلَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ وَقَدْ عَطَفَ أَوْلَادَ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ عَلَى الْأَوْلَادِ بِالْوَاوِ الْمُفْتَضِيَةِ لِلْمُشَارَكَةِ وَذَلِكَ لِتَوْسِيطِ ثُمَّ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَطْفُ عَلَى مَدْخُولِهِمَا وَيَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا تَغْيِيرُ الرُّوضَةِ بِقَوْلِهِ.

أولادي وأولاد أولادي الأعلى فالأعلى أو الأقرب فالأقرب، أو (الأول فالأول) بالجر كما بخطه بدلاً مما قبله (فهو للترتيب)؛ لدلالة ثم عليه على الأصح، وما ورد مما يُخالف ذلك مؤوّل كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦] إذ هو عطف على أنشأها المُقدّر صفةً لنفس وقوله «ثم سواه» إذ هو عطف على الجملة الأولى لا الثانية وقوله «ثم اهتدى» إذ معناه دام على الهداية، والجواب بأن، ثم فيها لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم فيه نظر، ولتصريحه به في الثانية وعمل به فيما لم يذكره في الأولى؛ لأن ما تناسلوا يقتضي التعميم بالصفة المُتقدمة وهي أن لا يُصرف لبطن وهناك أحد من بطن أقرب منه وظاهر كلامه كالروضة وأصلها أن ما تناسلوا قيّد في الأولى فقط وله وجه لكن الذي صرح به جمع أنه قيّد في الثانية

الاستحقاق عن الأولاد في المسألة الأولى كما يدل عليه كلام الروضة اهـ. فوّد: (أو الأقرب) إلى قوله ويدخل فيهم في النهاية إلا قوله وما ورد إلى ولتصريحه وقوله وله وجه. فوّد: (بالجر الخ) ويجوز نصبه على الحال لئنه قليل لكون الأول معرفة، ولعل هذا سبب ضبط المُصنّف له بالجر اهـ ع ش. فوّد: (بدلاً الخ) أو على إضمار فعل أي: وقفته على الأول فالأول اهـ معني. فوّد: (يخالف ذلك) أي دلالة ثم على الترتيب. فوّد: (ثم سواها) كذا في عدة نسخ مصححة، ولعله سبق فلم فالآية، ثم سواه. فوّد: (والجواب) أي: على الإشكال بالأقوال الثلاثة المذكورة. فوّد: (ولتصريحه) أي: الوقف عطف على دلالة ثم الخ. فوّد: (به) أي الترتيب. فوّد: (في الثانية) أي: في مسألة الواو بصورها الثلاث. فوّد: (وعمل) إلى قوله ويبحث السبكي في المعنى إلا قوله وله وجه. فوّد: (وعمل به الخ) هذا تصريح باختيار الترتيب فيمن بعد البطون الثلاثة المذكورة أيضاً اهـ سم. فوّد: (وعمل به) أي: بالترتيب (فيما لم يذكره) أي: فيمن بعد البطن الثالث من البطون الداخلة في قوله ما تناسلوا من غير ذكرها صراحة. فوّد: (في الأولى) أي: في مسألة، ثم. فوّد: (لأن ما تناسلوا) أي أن هذا القول. فوّد: (بالصفة) متعلق بالتعميم. فوّد: (وهي) أي الصفة ش اهـ سم. فوّد: (وظاهر كلامه الخ) عبارة المُعني، والأسنى لا وجه لتخصيص ما تناسلوا بالأولى مع أنه لا حاجة إليه فيها بل إن ذكره فيها وفي البقية لم يكن الوقف والترتيب خاصين بالطبقتين الأولىين وإلا اختصا بهما كما صرح به القاضي وغيره ويكون بعدهما مُنقطع الآخر اهـ. فوّد: (وله وجه الخ) عبارة النهاية ولا وجه كما صرح به جمع الخ.

(فرغ): قال على أولادي ثم أولاد أولادي وأولاد أولادي فمقتضاه الترتيب بين البطن الأول ومن دونهم، والجمع بين من دونهم اهـ فقوله ومن دونهم شامل للبطن الثاني وما بعده لكن قول العباب فالترتيب بين البطن الأول والثاني فقط يقتضي خلاف ذلك إلا أن يكون المراد فقط أنه لا ترتيب بين الثاني والثالث. فوّد: (وعمل به فيما لم يذكره في الأولى الخ) تصريح باختيار الترتيب فيمن بعد البطون الثلاثة المذكورة أيضاً. فوّد: (بالصفة) متعلق بالتعميم وقوله وهي أي: الصفة ش.

أَيْضًا فَإِنْ حَذَفَهُ مِنْ إِحْدَاهُمَا اقْتَضَى التَّرْتِيبُ فِي الْبَطْنَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فَقَطْ وَيَكُونُ بَعْدَهُمَا مُنْقَطِعَ
الْآخِرِ حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْ مَصْرَفًا آخَرَ وَبَحَثَ السَّيَكِّيُّ أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ، ثُمَّ وَلَدَ أَخِيهِ، ثُمَّ وَلَدَ
وَلَدَ بَنْتِهِ فَمَاتَ وَلَدُهُ وَلَا وَلَدَ لَأَخِيهِ، ثُمَّ حَدَّثَ لَأَخِيهِ وَلَدًا اسْتَحَقَّ. (فَرَعٌ) اخْتَلَفَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ،
وَالثَّانِي مِثْلًا فِي أَنَّهُ وَقَفَ تَرْتِيبًا، أَوْ تَشْرِيكًا، أَوْ فِي الْمَقَادِيرِ وَلَا بَيِّنَةَ حَلْفَوا، ثُمَّ إِنْ كَانَ فِي أَيْدِيهِمْ
أَوْ يَدٍ غَيْرِهِمْ فُسِمَ بَيْنَهُمْ بِالسُّوِّيَّةِ، أَوْ فِي يَدٍ بَعْضِهِمْ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَكَذَا النَّاطِرُ إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ وَأَقْتَى

❦ قَوْلُهُ: (فَإِنْ) بِسُكُونِ الثَّوْنِ (حَذَفَهُ) أَي: قَيَّدَ مَا تَنَاسَلُوا. ❦ قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْبَطْنَيْنِ الْخ) الْمَذْكُورُ فِي الْأَوَّلَى
ثَلَاثُ بَطُونٍ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بَضْمِيرِ الثَّنِيَّةِ فِي قَوْلِهِ مِنْ إِحْدَاهُمَا صَوْرَتِي الثَّانِيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَمِ وَيُحْتَمَلُ
بَلْ هُوَ الْأَقْرَبُ أَنَّ الشَّارِحَ سَرَى إِلَيْهِ هَذَا التَّغْيِيرُ مِنْ شَرْحِي الرُّوضِ، وَالْمَنْهَجِ وَمِنْهُمَا اقْتَصَرَ فِي
الْمَسَائِلَيْنِ عَلَى ذِكْرِ الْبَطْنَيْنِ فَقَطْ. ❦ قَوْلُهُ: (ثُمَّ حَدَّثَ لَأَخِيهِ وَلَدًا اسْتَحَقَّ)، وَالظَّاهِرُ اسْتِفْلَالُهُ بِالِاسْتِحْقَاقِ
دُونَ وَلَدٍ وَلَدَ بَنْتِهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا سَيَأْتِي فِيمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَلَمْ يَكُنْ لِلْوَاقِفِ عِنْدَ الْوَقْفِ
إِلَّا وَلَدُ الْوَالِدِ، ثُمَّ حَدَّثَ لَهُ وَلَدًا حَيْثُ يُشَارِكُهُ آتَهُ، ثُمَّ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لِلْوَاقِفِ عِنْدَ الْوَقْفِ إِلَّا وَلَدُ الْوَالِدِ
حَمَلْنَا اللَّفْظَ عَلَى مَا يَسْمُلُهُ كَمَا سَيَأْتِي لظُهُورِ إِرَادَةِ الْوَاقِفِ لَهُ فَصَارَ فِي رُتْبَةِ الْوَلَدِ وَأَمَّا هُنَا فَمِنَ مَا أُعْطِينَا
وَلَدَ الْبِنْتِ لِمُجَرَّدِ فَقْدِ ابْنِ الْأَخِ عَلَى آتِهِ عَطَفَ هُنَا بِثَمِّ الْمُقْتَضِيَةِ لِلتَّرْتِيبِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ فَاذْفَعْ بَحَثَ
الشَّيْخُ عَشْرَ التَّشْرِيكِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي أَهْلُ رَشِيدِي وَقَوْلُهُ حَيْثُ يُشَارِكُهُ أَي: عِنْدَ التَّهَامَةِ، وَالْمُعْنَى خِلَافًا
لِلشَّارِحِ. ❦ قَوْلُهُ: (حَلْفُوا الْخ) أَي: إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدٍ بَعْضِهِمْ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ فَلَا مَعْنَى
لِتَحْلِيفِ غَيْرِهِ، ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابُ حَادِثَةٍ وَهِيَ أَنَّ جَمَاعَةً ادَّعَوْا أَنَّ أَبَاهُمْ مِثْلًا وَقَفَ
وَقَفَّهُ هَذَا عَلَى أَوْلَادِ الظُّهُورِ فَقَطْ وَأَقَامُوا بِذَلِكَ بَيِّنَةً، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ أَقَامَ غَيْرُهُمْ بَيِّنَةً بِأَنَّهُ وَقَفَّهُ عَلَى أَوْلَادِ
الظُّهُورِ وَالْبَطُونِ مَعًا وَلَمْ تُسْنَدْ وَاحِدَةٌ مِنَ الْبَيِّنَتَيْنِ الْوَقْفَ لِتَارِيخٍ وَهُوَ أَنَّهُمْ يَخْلِفُونَ، ثُمَّ إِنْ كَانَ فِي
أَيْدِيهِمْ أَوْ يَدٍ غَيْرِهِمْ فُسِمَ بَيْنَهُمْ بِالسُّوِّيَّةِ، أَوْ فِي يَدٍ بَعْضِهِمْ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَكَذَا النَّاطِرُ إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ،
وَيَتَّبِعِي أَنْ تَصْدِيقَ ذِي الْيَدِ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ يَدُهُ مُسْتَنَدَةً إِلَى الْبَيِّنَةِ الَّتِي أَقَامَهَا، وَمِنْهُ أَيْضًا يُعْلَمُ جَوَابُ مَا
وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ مِنْ أَنَّ إِنْسَانًا كَانَ مُتَصَرِّفًا فِي مَحَلَّاتٍ مُدَّةَ طَوِيلَةٍ، ثُمَّ وَقَفَهَا وَأَقَامَ عَلَيْهَا نَاطِرًا فَتَصَرَّفَ
النَّاطِرُ فِيهَا بِقِيَّةِ حَيَاةِ الْوَاقِفِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ أَيْضًا، ثُمَّ إِنْ جَمَاعَةٌ ادَّعَوْا أَنَّ ذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى مَسْجِدٍ كَذَا وَهُوَ
أَتَهُمْ إِنْ أَقَامُوا بِذَلِكَ بَيِّنَةً شَرْعِيَّةً وَبَيَّنَتْ آتَهُ وَقَفَ عَلَى الْمَسْجِدِ قَبْلَ وَضْعِ هَذَا الْوَاقِفِ الثَّانِي يَدَهُ عَلَيْهِ
قُدِّمُوا وَإِلَّا فَالْقَوْلُ قَوْلُ النَّاطِرِ بِمُقْتَضَى وَضْعِ يَدِهِ وَتَصَرُّفِهِ فِي الْوَقْفِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى يَدِ الْوَاقِفِ وَتَصَرُّفِهِ
أَهْرَ ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَكَذَا النَّاطِرُ) أَي: وَلَوْ أَمْرَأَةً أَهْرَ ش. ❦ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ) أَي: إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ

❦ قَوْلُهُ: (فَإِنْ حَذَفَهُ مِنْ إِحْدَاهُمَا الْخ) جَزَمَ بِذَلِكَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. ❦ قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْبَطْنَيْنِ) الْمَذْكُورُ فِي
الْأَوَّلَى ثَلَاثُ بَطُونٍ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بَضْمِيرِ الثَّنِيَّةِ فِي قَوْلِهِ مِنْ إِحْدَاهُمَا صَوْرَتِي الثَّانِيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.
❦ قَوْلُهُ: (اسْتَحَقَّ) هَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ وَلَدَ الْبِنْتِ إِلَى حُدُوثِ وَلَدِ الْأَخِ فَيَنْقَطِعُ اسْتِحْقَاقُهُ، أَوْ
الْمُرَادُ أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ مَعَهُ وَسَيَاتِي ظَهْرُ ذَلِكَ.

البلقيني فيمن وقف على مصاريف ثم الفقراء واحتاج الوقف لإعمارة فعمّر وبقيت فضلة بأنها تُصرف لما تجمّد لتلك المصاريف؛ لأن الوقف قدّمها على الفقراء.
(ولا يدخل) الأرقاء من الأولاد في الوقف على الأولاد؛ لأنهم لا يملكون ويدخل فيهم الخنثى بخلاف ما لو قال بني أو بناتي لكن يظهر أنه يوقف نصيبه

الموقوف عليهم كما هو مقتضى صنيعه وإلا فلا فائدة له اهـ. سيّد عمر وكتب ع ش. عليه أيضًا ما نصّه المتبادر من هذه العبارة أنّ القول قوله بيمينه وهو مشكّل فإن الشخص لا يثبت لغيره حقًا بيمينه وهو هنا يثبت بيمينه حقًا لأهل الوقف وإن كان منهم فالأقرب أنّه يصدّق بلا يمين اهـ ومّر عن المغني قبل الفصل ما هو كالصريح فيما استقرّ به. هـ قوله: (على مصاريف، ثم الفقراء) أي: كان وقف ما يُصرف من ريعه مقدار كذا لفقراء، أو نحوهم، وما فضل عنهم للفقراء فإذا اتّفق أنّ المصاريف كانت نصف الزرع مثلاً وكان ما فضل عن العمارة النصف فأقلّ دفع للمصاريف ولا يقال إنّ المصاريف قبل العمارة كانت لا تستغرق إلا النصف فليس لها إلا نصف ما فضل اهـ رشدي. هـ قوله: (فعمّر) أي: بما حصل من غلّته ولم يدفع في مدة العمارة ما بقي بالمصاريف التي عيّنها اهـ ع ش. هـ قوله: (لتلك المصاريف) لعلّ اللام بمعنى من البيانية عبارة النهاية لمن تجمّد له تلك المصاريف اهـ وهي ظاهرة. هـ قوله: (ولا يدخل الأرقاء إلخ) لو عتقوا يتبني الاستحقاق من حين العتق وفارق عدم دخول الأرقاء هنا عمّا مرّ من أنّه لو أطلق الوقف على عبد كان على سيّده بأنّه إذا حصّ الأرقاء كان التخصيص قرينة على إرادة سادتهم؛ لأنهم لا يملكون ولا يحتمل هنا غيرهم، والأصل حمل التصريف على الصّحة وإذا لم يخصّهم وذكر الأولاد لم توجد القرينة الصّارفة إلى لسادات، والوقف تملك فاختص بمن يملك، بقي ما لو لم يكن له أولاد إلا أرقاء اهـ سم ويظهر أنّ الوقف حينئذ باطل؛ لأنّه منقطع الأول ويأتي عن ع ش عند قول الشارح ولا يدخل الحمل إلخ ما يؤيّده. هـ قوله: (أو بناتي) أو لمنع الجمع والخلو معاً كما يعلم ممّا يأتي أنّها عن المغني، والأسنى، والنهاية. هـ قوله: (لكن يظهر إلخ) وفاقاً للمغني وشرح الرّوض وخلافًا للنهاية عبارة الأولين. (تنبيه): يدخل الخنثى في الوقف على البنين والبنات لكونه إنّما يُعطى المتيقّن فيما إذا

هـ قوله: (ولا يدخل الأرقاء إلخ) هلّا دخلوا وكان الوقف على ساداتهم كما لو خصّهم فقال وقفت على أولادي الأرقاء، أو ذكرهم بأسمائهم فإنّ الظاهر أنّه يصحّ ويكون وفقاً على ساداتهم أخذاً ممّا تقدّم أنّه لو أطلق الوقف على عبد كان وفقاً على سيّده ويوجب الفرق بأنّه إذا حصّ الأرقاء كان التخصيص قرينة على إرادة ساداتهم؛ لأنهم لا يملكون ولا يحتمل هنا غيرهم، والأصحّ حمل التصريف على الصّحة، وإذا لم يخصّ وذكر الأولاد لم توجد القرينة الصّارفة إلى السادات، والوقف تملك فاختص بمن يملك، بقي ما لو لم يكن له أولاد إلا أرقاء. هـ قوله: (ولا يدخل الأرقاء) لو عتقوا يتبني الاستحقاق من حين العتق. هـ قوله: (لكن يظهر أنّه يوقف نصيبه إلخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرّملي أنّه لا يوقف شيء؛ لأنّه إنّما يوقف عند تحقّق أصل الاستحقاق وأصل الاستحقاق هنا مشكوك فيه واحتجّ بمسألة النكاح

الْمُتَيَقَّنُ لَهُ لَوْ اتَّصَحَّ فَإِنْ قُلْتُ: قِيَاسُ مَا يَأْتِي قُبِيلَ خِيَارِ النِّكَاحِ فِي ثَمَانِ كِتَابِيَّاتٍ أَسْلَمَ مِنْهُنَّ أَرْبَعٌ لَا شَيْءَ لِلْمُسْلِمَاتِ لاحتِمَالِ أَنَّ الْكِتَابِيَّاتِ هُنَّ الزَّوْجَاتُ أَنَّهُ لَا يُوقَفُ لَهُ شَيْءٌ هُنَا قُلْتُ: يُفَرَّقُ بَأَنِّ التَّبَيُّنِ ثُمَّ تَعَدَّرَ بِمَوْتِهِ فَلَمْ يُمَكِّنِ الْوَقْفُ حِينَئِذٍ لِذَلِكَ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ التَّبَيُّنَ مُمَكِّنٌ

فَوَضِلَ بَيْنَ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ، وَيُوقَفُ الْبَاقِي إِلَى الْبَيَانِ وَلَا يَدْخُلُ فِي الْوَقْفِ عَلَى أَحَدِهِمَا لاحتِمَالِ أَنَّهُ مِنَ الصَّنِفِ الْآخَرِ، وَظَاهِرُ هَذَا كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ الْمَالَ يُصَرَّفُ إِلَى مَنْ عَيْتَهُ مِنَ الْبَنِينَ أَوِ الْبَنَاتِ وَلَيْسَ مُرَادًا؛ لِأَنَّا لَمْ نَتَيَقَّنْ اسْتِحْقَاقَهُمْ لِنَصِيبِ الْخُنْثَى بَلْ يُوقَفُ نَصِيبُهُ إِلَى الْبَيَانِ كَمَا فِي الْمِيرَاثِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْمُسْلِمِ إِذَا زَادَ الثَّهَابُ وَرَدَّهَ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى بَأَنِّ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ هُوَ الْمُسْتَقِيمُ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْاسْتِحْقَاقِ مَشْكُوكٌ فِيهِ وَفِي مَنِّ عَدَاهُ مَوْجُودٌ وَشَكُّكَ فِي مُرَاحِمَةِ الْخُنْثَى، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ أَسْلَمَ عَلَى ثَمَانِ كِتَابِيَّاتٍ فَاسْلَمَ مِنْهُنَّ أَرْبَعٌ وَمَاتَ قَبْلَ الْإِخْتِيَارِ فَإِنَّ الْأَصَحَّ الْمَنْصُوصَ أَنَّهُ لَا يُوقَفُ شَيْءٌ لِلزَّوْجَاتِ بَلْ تُقَسَّمُ كُلُّ التَّرَكَةِ بَيْنَ بَاقِي الْوَرَثَةِ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ الزَّوْجَاتِ غَيْرُ مَعْلُومٍ إِذَا قَالَ سَمِ وَأَقْرَعُ شَيْءٌ قَوْلُهُ لَكِنْ يَظْهَرُ أَنَّهُ يُوقَفُ نَصِيبُهُ إِلَيْهِ اعْتِمَادَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ لَا يُوقَفُ شَيْءٌ وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ الْجُزْمُ بِأَنَّهُ يُوقَفُ نَصِيبُهُ إِلَى الْبَيَانِ وَنَقَلَهُ عَنْ تَضَرُّعِ ابْنِ الْمُسْلِمِ، وَعَلَيْهِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ حَالُ الْوَقْفِ إِلَّا وَلَدٌ خُنْثَى فَقِيَاسُ وَقْفِ نَصِيبِهِ أَنْ يُوقَفَ أَمْرُ الْوَقْفِ إِلَى الْبَيَانِ وَقَفَ تَبَيُّنٌ فَإِنْ بَانَ مِنْ نَوْعِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ تَبَيُّنًا صِحَّةَ الْوَقْفِ وَإِلَّا فَلَا وَأَمَّا عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَقَفَ الْوَقْفُ أَشْكَلَ بَعْدَ وَقْفِ نَصِيبِهِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ وَإِنْ أَبْطَلَهُ أَشْكَلَ بَأَنِّ إِبْطَالِ الْوَقْفِ مَعَ احْتِمَالِ صِحَّتِهِ وَعَدَمُ تَحَقُّقِ الْمُبْطَلِ مِمَّا لَا وَجْهَ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (الْمُتَيَقَّنُ لَهُ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ هُنَا وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ آيَفَا عَنِ الْمُعْنِيِّ وَغَيْرِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (يُفَرَّقُ بَأَنِّ التَّبَيُّنِ إِلَيْهِ) يُؤَيِّدُ هَذَا الْفَرْقَ مَا سَبَّغْتِي لِلشَّارِحِ م ر فِيمَا لَوْ مَاتَتِ الزَّوْجَةُ وَقَدْ كَانَ الزَّوْجُ قَالَ لَزَوْجَتِيهِ إِخْدَاكُمَا طَالِقٌ وَإِخْدَاكُمَا كِتَابِيَّةٌ أَوْ وَثِيَّةٌ مِنْ أَنَّهُ يُطَالَبُ بِالْبَيَانِ أَوِ التَّعْيِينِ لِأَجْلِ الْإِزْثِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ مَاتَ الزَّوْجُ وَإِخْدَاكُمَا كِتَابِيَّةٌ أَوْ وَثِيَّةٌ حَيْثُ لَا يُوقَفُ لِلْمُسْلِمَةِ شَيْءٌ مَعَ إِمْكَانِ أَنَّهَا لَيْسَتْ الْمُطَلَّقةُ لِلْيَاسِ مِنَ الْبَيَانِ فِيمَا لَوْ مَاتَ الزَّوْجُ دُونَ مَا لَوْ مَاتَ اهـ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّ التَّبَيُّنَ مُمَكِّنٌ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي خُنْثَى يُزْجَى اتِّصَاحُهُ وَهُوَ مَنْ لَهُ آلَتَانِ لَا مَنْ لَا يُزْجَى كَمَنْ لَهُ ثَقْبَةٌ كَثْفَةُ الطَّائِرِ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍ.

الْمَذْكُورَةِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ الْجُزْمُ بِأَنَّهُ يُوقَفُ نَصِيبُهُ إِلَى الْبَيَانِ وَنَقَلَهُ عَنْ تَضَرُّعِ ابْنِ الْمُسْلِمِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ حَالُ الْوَقْفِ إِلَّا وَلَدٌ خُنْثَى فَقِيَاسُ وَقْفِ نَصِيبِهِ أَنْ يُوقَفَ أَمْرُ الْوَقْفِ إِلَى الْبَيَانِ وَقَفَ تَبَيُّنٌ فَإِنْ بَانَ مِنْ نَوْعِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ تَبَيُّنًا صِحَّةَ الْوَقْفِ وَإِلَّا فَلَا، وَأَمَّا مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَقَفَ الْوَقْفُ أَشْكَلَ بَعْدَ وَقْفِ نَصِيبِهِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ وَإِنْ أَبْطَلَهُ أَشْكَلَ بَأَنِّ إِبْطَالِ الْوَقْفِ مَعَ احْتِمَالِ صِحَّتِهِ وَعَدَمُ تَحَقُّقِ الْمُبْطَلِ مِمَّا لَا وَجْهَ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قَوْلُهُ: (لَكِنْ يَظْهَرُ أَنَّهُ يُوقَفُ إِلَيْهِ) قَدْ يُؤَيِّدُ الْوَقْفَ مَا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ اسْتَلْحَقَّ الْمُنْفِي اسْتَحَقَّ أَيُّ: حَتَّى مِنَ الرَّبْعِ الْحَاصِلِ قَبْلَ اسْتِلْحَاقِهِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَقَدْ يُمْنَعُ هَذَا التَّأْيِيدُ وَإِنَّمَا كَانَ يُؤَيِّدُ لَوْ وَقَفْنَا لِلْمُنْفِي قَبْلَ اسْتِلْحَاقِهِ وَإِنَّمَا نَظِيرُهُ هُنَا إِذَا اتَّصَحَّ مِنْ نَوْعِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ اسْتَحَقَّ حَتَّى مِنَ الْحَاصِلِ قَبْلَ الْإِتِّصَاحِ وَقَدْ يَلْتَزِمُ ذَلِكَ عَلَى اعْتِمَادِ

فَوَجَبَ الْوَقْفُ إِلَيْهِ، وَالْكَفَّارُ وَلَوْ حَرْبِيَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ نَعَمْ الْمُتَرَدُّ يَنْبَغِي وَقْفُ دُخُولِهِ عَلَى إِسْلَامِهِ وَلَا (أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ) الذُّكُورُ، وَالْإِنَاثُ (فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ)، وَالنُّوعَانِ مَوْجُودَانِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى وَلَدًا حَقِيقَةً وَلِهَذَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ مَا هُوَ وَلَدُهُ بَلْ وَلَدٌ وَلَدُهُ وَكَذَا أَوْلَادُ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ فِي أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ وَكَانَهُمْ إِنَّمَا لَمْ يَحْمِلُوا اللَّفْظَ عَلَى مَجَازِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ إِرَادَةُ الْمُتَكَلِّمِ لَهُ وَلَمْ تَعْلَمْ هُنَا وَمِنْ ثَمَّ لَوْ عَلِمْتَ

☐ قَوْلُهُ: (وَالْكَفَّارُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَيَدْخُلُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَي: وَخَدَهُ إِلَى وَيَبْحَثُ الْأَذْرَعِيُّ .
 ☐ قَوْلُهُ: (وَالْكَفَّارُ) عَطَفَ عَلَى الْخُنْثَى ش. اه. س. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَرْبِيَيْنِ) ظَاهِرُهُ صِحَّةُ الْوَقْفِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ وَاسْتِحْقَاقُهُمْ مِنْهُ وَعَلَيْهِ فَيَفَارِقُ مَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى حَرْبِيٍّ بِأَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهِ هُنَا ضِمْنِيٌّ تَبَعِيٌّ وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ عَدَمُ صِحَّةِ الْوَقْفِ لَوْ كَانَ جَمِيعُ أَوْلَادِهِ حَرْبِيَيْنِ وَصِحَّتُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ إِذَا كَانَ ضِمْنِيًّا كَوَقَفْتُ عَلَى هَؤُلَاءِ وَفِيهِمْ حَرْبِيٌّ وَقَدْ يُقَالُ يَتَّبِعِي صِحَّةُ الْوَقْفِ وَإِنْ كَانَ جَمِيعُ الْأَوْلَادِ حَرْبِيَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْجِهَةَ أَي: جِهَةَ الْأَوْلَادِ وَقَدْ يَخْدُثُ لَهُ أَوْلَادٌ غَيْرُ حَرْبِيَيْنِ سَمِ عَلَى حَجِّ اه. ع. ش. .
 ☐ قَوْلُهُ: (وَقَفَّ دُخُولُهُ عَلَى إِسْلَامِهِ) انْظُرْ هَلْ الْمُرَادُ أَنَّ الْمُتَوَقَّفَ عَلَى الْإِسْلَامِ نَفْسُ دُخُولِهِ فِي الْوَقْفِ حَتَّى لَا يَسْتَحِقَّ فِيمَا مَضَى فِي زَمَنِ رَدِّهِ أَوْ الْمُتَوَقَّفَ عَلَيْهِ تَبَيُّنُ الدُّخُولِ مِنْ حِينَ الْوَقْفِ وَيُؤْخَذُ بِمَا يَأْتِي فِي وَلَدِ اللَّعَانِ أَنَّ الْمُرَادَ الثَّانِي فَلْيُرَاجِعْ اه. رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَالنُّوعَانِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَيَدْخُلُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَكَذَا إِلَى وَكَانَهُمْ وَقَوْلُهُ وَلَوْ سَلَّمْنَا إِلَى، أَمَّا إِذَا وَقَوْلُهُ أَي وَخَدَهُ، وَالْأَوْجَهُ وَقَوْلُهُ قَرِينَةُ الْجَمْعِ إِلَى وَلَا يَدْخُلُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالنُّوعَانِ مَوْجُودَانِ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرَهُ بِقَوْلِهِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْإِنْسَانُ.
 ☐ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَا يُسَمَّى الْإِنْسَانُ) أَي: وَلَدُ الْوَالِدِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلِهَذَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ مَا هُوَ الْإِنْسَانُ) أَي: وَصِحَّةُ التَّقْيِ مِنْ عِلَامَاتِ الْمَجَازِ اه. س. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَذَا أَوْلَادُ الْإِنْسَانِ) أَي: لَا تَدْخُلُ أَوْلَادُ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ فِي الْوَقْفِ عَلَى أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَانَهُمْ الْإِنْسَانُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنْ قِيلَ كَانَ يَتَّبِعِي تَرْجِيحُ هَذَا أَي: مُقَابِلُ الْأَصَحِّ الْقَائِلِ بِالدُّخُولِ عَلَى قَاعِدَةِ الشَّافِعِيِّ فِي حَمْلِ اللَّفْظِ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ أَجِيبُ بِأَنَّ شَرْطَهُ عَلَى قَاعِدَتِهِ إِرَادَةُ الْمُتَكَلِّمِ لَهُ، وَالْكَلَامُ هُنَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ اه. ☐ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَي: كَالْحَقِيقَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ شَرْطَهُ) أَي: الْحَمْلُ. ☐ قَوْلُهُ: (لَهُ) أَي: لِلْمَجَازِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ عَلِمْتَ) أَي: كَانَ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ، أَوْ كَانَ وَنَصَبَ قَرِينَةً عَلَى دُخُولِهِمْ كَقَوْلِهِ رَفَقًا بِأَوْلَادِ أَوْلَادِي، أَوْ بَقْلَانِ وَقُلَانِ مَثَلًا وَهُمَا مِنْ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ، بَقِيَ مَا لَوْ

شَيْخُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْكَفَّارُ) عَطَفَ عَلَى الْخُنْثَى ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَرْبِيَيْنِ الْإِنْسَانُ) كَذَا شَرْحُ م. ر. وَظَاهِرُهُ صِحَّةُ الْوَقْفِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ وَاسْتِحْقَاقُهُمْ مِنْهُ وَعَلَيْهِ فَيَفَارِقُ مَا تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى حَرْبِيٍّ بِأَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهِ هُنَا ضِمْنِيٌّ تَبَعِيٌّ وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ عَدَمُ صِحَّةِ الْوَقْفِ لَوْ كَانَ جَمِيعُ أَوْلَادِهِ حَرْبِيَيْنِ وَصِحَّتُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ عَلَى الْحَرْبِيِّ إِذَا كَانَ ضِمْنِيًّا كَوَقَفْتُ عَلَى هَؤُلَاءِ وَفِيهِمْ حَرْبِيٌّ وَقَدْ يُقَالُ يَتَّبِعِي صِحَّةُ الْوَقْفِ وَإِنْ كَانَ جَمِيعُ الْأَوْلَادِ حَرْبِيَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْجِهَةَ أَي: جِهَةَ الْأَوْلَادِ وَقَدْ يَخْدُثُ لَهُ أَوْلَادٌ غَيْرُ حَرْبِيَيْنِ .
 ☐ قَوْلُهُ: (وَلِهَذَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ مَا هُوَ وَلَدُهُ) أَي: وَصِحَّةُ التَّقْيِ مِنْ عِلَامَاتِ الْمَجَازِ .

أَتَجَّهَ دُخُولُهُمْ وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِإِرَادَتِهِ فَهُنَا مُرْجِّحٌ وَهُوَ أَقْرَبُ الْوَلَدِ الْمُرَاعَاةُ فِي الْأَوْقَافِ غَالِبًا فَزَجَّحْتُهُ بِهِ فَارَقَ مَا يَأْتِي فِي الْوَقْفِ عَلَى الْمَوَالِي، ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ خَيْرَانَ قَطَعَ بِدُخُولِهِمْ عِنْدَ إِرَادَتِهِمْ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ حَالُ الْوَقْفِ عَلَى الْوَلَدِ إِلَّا وَلَدُ الْوَلَدِ فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ قِطْعًا صَوْنًا لَهُ عَنِ الْإِلْغَاءِ نَعَمْ إِنْ حَدَّثَ لَهُ وَلَدٌ صُرِفَ إِلَيْهِ أَيْ: وَحْدَهُ عَلَى الْأَوْجِه؛ لِأَنَّ الصَّرْفَ إِلَيْهِمْ إِنْمَا كَانَ لِيَتَعَدَّرَ الْحَقِيقَةُ وَقَدْ وَجَدْتُ وَبَحْتُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُمَا يَشْتَرِكَانِ بَعِيدٌ وَبَحْتُ الْأَذْرَعِي أَنَّهُ لَوْ قَالَ عَلَى أَوْلَادِي وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا وَلَدٌ وَوَلَدُ وَلَدٍ أَنَّهُ يَدْخُلُ لِقَرِينَةِ الْجَمْعِ وَفِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَوْجِه مَا يُصْرِّحُ بِهِ إِبْطَالُهُمْ أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِهِ الْوَلَدُ وَقَرِينَةُ الْجَمْعِ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا لِشُمُولِ مَنْ يَحْدُثُ لَهُ مِنْ

قَالَ وَقَفْتُ عَلَى آبَائِي وَأُمَّهَاتِي هَلْ تَدْخُلُ الْأَجْدَادُ فِي الْأَوَّلِ وَالْجَدَّاتُ فِي الثَّانِي أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَيُفَارِقُ عَنِ الْأَوْلَادِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا وَلَدٌ وَوَلَدُ وَلَدٍ حَيْثُ لَا يَدْخُلُ فِيهَا وَلَدُ الْوَلَدِ بَانَ الْأَوْلَادُ يَتَعَدَّدُونَ بِخِلَافِ الْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا أَبٌ وَأُمٌّ فَالْتَّعْبِيرُ بِصِغَةِ الْجَمْعِ دَلِيلٌ عَلَى دُخُولِ الْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ فَيَكُونُ لَفْظُ الْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ مُسْتَعْمَلًا فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ اهـ ع ش .

قوله: (أَتَجَّهَ دُخُولُهُمْ إلخ) عبارة للتهاية فالأوجه دُخُولُهُمْ كَمَا قَطَعَ بِهِ ابْنُ خَيْرَانَ اهـ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَحَلُّهُ أَيْ: الْخِلَافُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَلَوْ أَرَادَ جَمِيعُهُمْ دَخَلَ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ قِطْعًا، أَوْ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي لِصُلْبِي لَمْ يَدْخُلُوا قِطْعًا اهـ . قوله: (لَا عِبْرَةَ بِإِرَادَتِهِ) أَيْ: لَا يَتَوَقَّفُ الْحَمْلُ عَلَى إِرَادَتِهِ سَمِعَ ع ش . قوله: (مُرْجِّحٌ) أَيْ: لِعَدَمِ الدُّخُولِ . قوله: (عِنْدَ إِرَادَتِهِمْ) أَيْ: بَانَ ذَلِكَ قَرِينَةً عَلَى إِرَادَتِهِمْ اهـ سم . قوله: (فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ قِطْعًا إلخ) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ لَهُ أَوْلَادُ أَوْلَادٍ وَأَوْلَادُ أَوْلَادٍ مَثَلًا فَهَلْ يُحْمَلُ عَلَى الْجَمْعِ لِشُمُولِ الْمَجَازِ الَّذِي ذَلِكَ الْقَرِينَةُ عَلَى إِرَادَتِهِ لِلْجَمْعِ، أَوْ يَخْتَصُّ بِأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِيقَةِ فِيهِ نَظَرٌ سَمِعَ عَلَى حَجِّ أَقُولُ، وَالْأَقْرَبُ حَمْلُهُ عَلَى الْجَمْعِ اهـ ع ش . قوله: (نَعَمْ إِنْ حَدَّثَ لَهُ وَلَدٌ إلخ) لَوْ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادُ أَوْلَادِي وَانْقَرَضَتْ أَوْلَادُهُ صُرِفَ لِأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ فَلَوْ حَدَّثَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْلَادٌ صُرِفَ لَهُمْ وَلَا يُشَارِكُهُمْ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ؛ لِأَنَّ إِيثَانَهُ، ثُمَّ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُصْرَفُ لِأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ إِلَّا مَعَ فَقْدِ الْأَوْلَادِ اهـ ع ش . قوله: (أَيْ: وَحْدَهُ إلخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ الْوَقْفَ يَصِيرُ حَبِيزًا مُنْقَطِعَ الْأَوَّلِ . قوله: (إِلَيْهِمْ) الْأَوَّلَى الْإِفْرَادُ . قوله: (وَقَدْ وَجَدْتُ) فِيهِ أَنَّ الْأَسْمَ وَلَوْ جَائِذَا حَقِيقَةً فِي الْحَالِ . قوله: (وَبَحْتُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُمَا يَشْتَرِكَانِ) اعْتَمَدَ الْتَهَايَةَ، وَالْمُغْنِي . قوله: (وَالْأَوْجِه إلخ) وَفَاقًا لِلتَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي . قوله: (وَقَرِينَةُ الْجَمْعِ تُحْتَمَلُ إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ عَلَى أَوْلَادِي

قوله: (وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِإِرَادَتِهِ) أَيْ: لَا يَتَوَقَّفُ الْحَمْلُ عَلَى إِرَادَتِهِ . قوله: (عِنْدَ إِرَادَتِهِمْ) أَيْ: بَانَ ذَلِكَ قَرِينَةً عَلَى إِرَادَتِهِمْ . قوله: (فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ قِطْعًا) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ لَهُ أَوْلَادُ أَوْلَادٍ وَأَوْلَادُ أَوْلَادٍ مَثَلًا فَهَلْ يُحْمَلُ عَلَى الْجَمْعِ لِشُمُولِ الْمَجَازِ الَّذِي ذَلِكَ الْقَرِينَةُ عَلَى إِرَادَتِهِ لِلْجَمْعِ، أَوْ يَخْتَصُّ بِأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِيقَةِ فِيهِ نَظَرٌ . قوله: (وَبَحْتُ بَعْضُهُمْ إلخ) هَذَا الْبَحْثُ هُوَ الظَّاهِرُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَاعْتَمَدَهُ م ر . قوله: (وَالْأَوْجِه إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر .

الأولاد ولا يدخل في الولد المنفي بلعائ إلا أن يستلحقه. (وتدخل أولاد البنات) قريبهم وبعيدهم (في الوقف على الذرية والنسل، والعقب وأولاد الأولاد) لصديق كل من هذه الأربعة بهم (إلا أن يقول) الرجل (على من ينسب إلي منهم)، أو وهو هاشمي مثلاً الهاشمية وأولاد بناته ليسوا كذلك فلا يدخلون حينئذ؛ لأنهم حينئذ لا ينسبون إليه بل إلى آبائهم «وقوله ﷺ في الحسن رضي الله عنه أن ابني هذا سيّد» من خصائصه، أمّا المرأة فقولها ذلك لا يمنع دخول أولاد البنات؛ لأن الانتساب فيها لبيان الواقع لا للاحتراز إذ هو محمول على الانتساب اللغوي لا الشرعي وبه يعلم أن هذا لا ينافي قولهم في النكاح لا مشاركة بين الأم والابن في النسب ولا يدخل الحمل عند الوقف؛ لأنه لا يسمى ولدًا وإنما يستحق من غلة ما بعد انفصاله كالحمل

الموجودين دخل ولد الولد وهو ظاهر اهـ رشيد. فـ: (إلا أن يستلحقه) فيستحق حينئذ في الزرع الحاصل قبل استلحاقه وبعده حتى يرجع بما يخصه في مدة التقي كما استظهره الشيخ رحمه الله. اهـ نهاية. فـ: (قريبهم إلى قوله خلافًا إلخ) في النهاية، والمعنى إلّا قوله، أو وهو هاشمي إلى؛ لأنهم لا ينسبون. فـ: (وبعدهم) أي: في غير الأخيرة اهـ نهاية أي: في غير الوقف على أولاد الأولاد وقد أفاده الشارح أيضًا بقوله السابق آتفا وكذا أولاد إلخ. فـ: (الرجل) سيذكر مختزلة. فـ: (أو وهو إلخ) عطف على حال مخدوفة من الرجل. فـ: (الهاشمية) عطف على قول المتن على من ينسب إلخ أي: إلا أن يقول الرجل بعد ما ذكر مطلقًا على من ينسب إلخ، أو وهو إلخ الهاشمية. فـ: (مثلاً) الأولى تأخيرها عن الهاشمية، أو علوي العلوية. فـ: (وأولاد بناته إلخ) أي: والحال أن أولاد بنات الهاشمي ليسوا هاشمية. فـ: (فلا يدخلون إلخ) أي: أولاد البنات في الوقف على واحد من هذه الأربعة (حينئذ) أي: حين أن يقول الرجل على من ينسب إلخ. فـ: (لأنهم) أي: أولاد بنات الرجل. فـ: (ذلك) أي: على من ينسب إلخ. فـ: (لبيان الواقع) بمعنى أن كلًا من أولادها ينسب إليها بالمعنى اللغوي فليس لها فرع لا ينسب إليها بهذا المعنى اهـ رشيد أي: حتى يختز ذلك عنه. فـ: (إذ هو) أي: الانتساب إلى المرأة هنا وكذا الإشارة بقوله أن هذا إلخ. فـ: (وبه علم) أي بذلك الحمل. فـ: (ولا يدخل الحمل إلخ) أي: في الوقف على أولاد الأولاد كما دل عليه تعليله وكذا في الوقف على الأولاد وأمّا في الوقف على الذرية، والنسل، والعقب فيدخل كما صرح به في

فـ: (إلا أن يستلحقه) قال في شرح الرّوض، والظاهر أنه يستحق من الزرع الحاصل قبل استلحاقه وبعده حتى يرجع بما يخصه في مدة التقي اهـ. فـ: (الرجل) يأتي مختزلة. فـ: (ولا يدخل الحمل) أي: في الوقف على أولاد الأولاد كما دل عليه تعليله وكذا في الوقف على الأولاد وأمّا في الوقف على الذرية، والنسل، والعقب فيدخل كما صرح به في الرّوض قال في شرحه لصديق الاسم عليه فيوقف نصيبه اهـ ولو لم يكن له عند الوقف إلا حمل كان نِسْوَته الأربع مثلاً حوامل حينئذ قياس ما تقدّم من الحمل على ولد الولد إذا لم يكن له ولد الحمل هنا على الحمل وقوله وإنما يستحق من غلة ما بعد انفصاله لا يخفى أن استحقاقه من ذلك فرع دخوله فقوله ولا يدخل أي: قبل انفصاله.

الحادث غلوقه بعد الوقف فإنه إنما يستحق من غلة ما بعد انفصاليه خلافاً لمن نازع فيه وبنو زيد لا يشمل بناته بخلاف بني تميم؛ لأنه اسم للقبيلة وذكرنا في الآل في الوصية كلاماً لا يبعد مجيئه هنا. (فائدة) يقع في كتاب الأوقاف ومن مات انتقل نصيبه إلى من في درجته من أهل الوقف المستحقين وظاهره أن المستحقين تأسيس لا تأكيد فيحمل على وضعه المعروف في اسم الفاعل من الانصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل إليه نصيبه ولا يصح حمل على المجاز أيضاً بأن يراد الاستحقاق ولو في المستقبل؛ لأن قوله من أهل الوقف كاف في إفادة هذا فيلزم عليه إلغاء قوله المستحقين وأنه لمجرد التأكيد، والتأسيس خير منه فوجب العمل به ويقع فيها أيضاً لفظ النصيب، والاستحقاق وقد اختلف المتقدمون والمتأخرون في أنه هل يحمل على ما يعطى النصيب المقدّر مجازاً لقرينة وهو ما عليه جماعة كثيرون وكاد السبكي أن ينقل إجماع الأئمة الأربعة عليه أو يختص بالحققي؛ لأنه الأصل، والقرائن في ذلك ضعيفة وهو المنقول وعليه كثيرون أيضاً ويؤيد الأول قول

الروض قال في شرحه لصديق الاسم عليه فيوقف نصيبه اه. ولو لم يكن له عند الوقف إلا حمل كان كانت نسوته الأربع حوامل حينئذ قياس ما تقدم من الحمل على ولد الولد إذا لم يكن له ولد الحمل هنا على الحمل سم على حج قول وفي حمل الولد على الحمل إذا لم يكن إلا حمل نظر لا يخفى لما مر من أن الوقف على الحمل غير صحيح وقد انحصر الاستحقاق فيه هنا فليس تابعا لغيره فالقياس أنه منقطع الأول اه ع ش. قوله: (وإنما يستحق من غلة إلخ) لا يخفى أن استحقاقه من ذلك فرع دخوله فقوله ولا يدخل إلخ أي: قبل انفصاليه اه سم. قوله: (وبنو زيد لا يشمل بناته) ظاهره ولو لم يكن لزيد حال الوقف إلا بنات لكن قياس ما تقدم فيما لو لم يكن حال الوقف على الولد إلا ولد الولد من الحمل عليه حمل بني زيد حينئذ على بناته فليراجع. قوله: (فائدة) خلاصة هذه الفائدة إلى قوله ويقع في فتاوى الرملي اه سيد عمر. قوله: (يقع) إلى قوله ويقع في النهاية. قوله: (تأسيس) أي: مفيد لما لم يؤخذ قوله من أهل الوقف اه ع ش. قوله: (حال موت من إلخ) متعلق بالانصاف. قوله: (لأن قوله من أهل الوقف كاف إلخ) أفهم أنه لو لم يذكر المستحقين بأن اقتصر على ما قبله انتقل نصيب الميت لمن في درجته وإن كان محجوباً بمن فوقه اه ع ش ويعلم تصويره عما يأتي آنفاً بقول الشارح أفتيت في موقوف على محمد إلخ. قوله: (فيلزم عليه) أي ذلك الحمل. قوله: (وأنه لمجرد إلخ) عطف تفسير على إلغاء إلخ. قوله: (والتأسيس خير إلخ) مبتدأ وخبر. قوله: (به) أي: التأسيس. قوله: (ويقع إلخ) عطف على قوله يقع إلخ. قوله: (فيها) أي: في كتب الأوقاف. قوله: (أو يختص إلخ) قسم لقوله يحمل على ما يعطى إلخ. قوله: (في ذلك) أي: الحمل. قوله: (وهو إلخ) أي: الاختصاص بالحققي. قوله: (ويؤيد الأول) أي: الحمل على ما يعطى إلخ. قوله: (قال) أي: السبكي.

قوله: (فيحمل على وضعه إلخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي شرح م ر.

السبكي الأقرب إلى قَوَاعِدِ الْفِقْهِ وَاللُّغَةِ أَنَّ ذَا الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ مَثَلًا الْمَحْجُوبَ بِغَيْرِهِ يُسَمَّى مَوْقُوفًا عَلَيْهِ لِشُمُولِ لَفْظِ الْوَاقِفِ لَهُ قَالَ وَإِذَا كَانَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ كَانَ لَهُ نَصِيبٌ بِالْقُوَّةِ بَلْ بِالْفِعْلِ إِذِ الْمَوْقُوفُ عَلَى انْقِرَاضِ غَيْرِهِ إِنَّمَا هُوَ أَخْذُهُ لَا دُخُولُهُ فِي الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ وَعَلَى هَذَا أَفْتَيْتُ فِي مَوْقُوفٍ عَلَى مُحَمَّدٍ ثُمَّ بَنَيْتُهُ وَعَتِيقَهُ فَلَايْنِ؛ عَلَى أَنَّ مَنْ تَوَفَّيْتُ مِنْهُمَا تَكُونُ حِصَّتُهَا لِلْآخَرَى فَتَوَفَّيْتُ إِحْدَاهُمَا فِي حَيَاةِ الْوَاقِفِ بَعْدَ الْوَاقِفِ، ثُمَّ مُحَمَّدٌ عَنِ الْآخَرَى وَفَلَانٌ بِأَنَّ لَهَا الثَّلَاثَيْنِ وَلِلْعَتِيقِ الثَّلَاثَ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْوَاقِفَ لَمَّا جَعَلَ الْعَتِيقَ فِي مَرْتَبَتَيْهِمَا خَشِيَ أَنَّهُ زُيِّنَا انْفَرَدَ مَعَ إِحْدَاهُمَا فَيُنَاصِفُهَا فَأَخْرَجَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ عَلَى إِلَى آخِرِهِ وَيَبَيِّنُ أَنَّ إِحْدَاهُمَا مَتَى انْفَرَدَتْ مَعَ الْعَتِيقِ لَمْ تُنَاصِفْهُ بَلْ تَأْخُذُ ضِعْفَهُ وَيَبَيِّنُ فِي الْفَتَاوَى أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ الْخِلَافِ مَا لَمْ يَصُدَّرَ مِنَ الْوَاقِفِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ النَّصِيبُ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ كَمَا هُنَا ثُمَّ رَأَيْتَنِي ذَكَرْتُ فِي بَعْضِ الْفَتَاوَى مَا حَاصِلُهُ الْاسْتِحْقَاقُ وَالْمُشَارَكَةُ هَلْ يُحْمَلَانِ عَلَى مَا بِالْقُوَّةِ نَظَرًا لِقَصْدِ الْوَاقِفِ أَنَّهُ لَا يَحْرِمُ أَحَدًا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ، أَوْ عَلَى مَا بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادَرُ مِنْ لَفْظِهِ فَيَكُونُ حَقِيقَةً فِيهِ، وَالْحَقِيقَةُ لَا تَنْصَرِفُ عَنْ مَذْلُولِهَا بِمُجَرَّدِ غَرَضٍ لَمْ يُسَاعِدْهُ اللَّفْظُ، فِيهِ اضْطِرَابٌ طَوِيلٌ وَالَّذِي حَزَّرْتَهُ فِي كِتَابِي سَوَابِغِ الْمَدِيدِ أَنَّ الرَّاجِحَ الثَّانِيَ وَهُوَ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا بَعْدَ إِفْتَائِهِ بِالْأَوَّلِ وَرَدَّ عَلَى

قوله: (وَعَلَى هَذَا أَفْتَيْتُ) أي: عَلَى الْأَوَّلِ لَكِنْ قَوْلُهُ وَيَبَيِّنُ فِي الْفَتَاوَى إلخ مُشْعِرٌ بِأَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ لَيْسَتْ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ فَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. قوله: (ثُمَّ بَنَيْتُهُ وَعَتِيقَهُ) الضَّمِيرَانِ عَائِدَانِ عَلَى مُحَمَّدٍ. قوله: (مِنْهُمَا) أي: مِنَ الْبَنَيْنِ وَكَذَا ضَمِيرُ أَحَدِهِمَا وَضَمِيرُ مَرْتَبَتَيْهِمَا. قوله: (بِأَنَّ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِأَفْتَيْتُ وَقَوْلُهُ: (لَهَا) أي: لِلْبَنَيْنِ الْبَاقِيَةِ. قوله: (وَيُؤَيِّدُهُ) أي: ذَلِكَ الْإِفْتَاءُ. قوله: (ذَلِكَ الْخِلَافُ) أي: الْمَارُّ بِقَوْلِهِ هَلْ يُحْمَلُ عَلَى مَا يَعُمُّ إلخ، أَوْ يَخْتَصُّ إلخ. قوله: (مَا لَمْ يَصُدَّرْ مِنَ الْوَاقِفِ إلخ) انْظُرْ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ مَجَازَ الْقَرِينَةِ وَقَوْلِهِ الْقَرَائِنُ فِي ذَلِكَ ضَعِيفَةٌ سَمِ وَسَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ مَا سَبَقَ عِنْدَ إِطْلَاقِ النَّصِيبِ، وَالْقَرِينَةُ حَالِيَّةٌ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي نَظَرًا لِقَصْدِ الْوَاقِفِ إلخ، وَمَا هُنَا عِنْدَ انْضِمَامِ لَفْظٍ إِلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ الْمَذْكُورِ. قوله: (كَمَا هُنَا) أي: فِي مَوْقُوفٍ عَلَى مُحَمَّدٍ إلخ، وَلَعَلَّ الدَّلَالَ عَلَى ذَلِكَ هُنَا مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْوَاقِفَ إلخ. قوله: (أَنَّ الرَّاجِحَ الثَّانِيَ) أي: الْاِخْتِصَاصَ بِالْحَقِيقَةِ. قوله: (وَهُوَ) أي: الثَّانِي (رَجَعَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا) أي: وَعَلَيْهِ فَتَقَسَّمْ غَلَّةَ الْوَقْفِ بَعْدَ مُحَمَّدٍ عَلَى الْبَنَيْنِ الْمَوْجُودَةِ، وَالْعَتِيقِ نِصْفَيْنِ لِكَيْتَهُ قَدَّمَ أَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْبَنَيْنِ الثَّلَاثَيْنِ لَيْسَ لِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ فَإِذَا مَاتَتْ إِحْدَاهُمَا فَنَصِيبُهَا لِلْآخَرَى بَلْ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ مِنَ الْوَاقِفِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ النَّصِيبُ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ كَمَا هُنَا اه ر ع ش. قوله: (بَعْدَ إِفْتَائِهِ بِالْأَوَّلِ) أي: الْحَمْلُ عَلَى النَّصِيبِ الْمُقَدَّرِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَعَلَى هَذَا أَفْتَيْتُ إلخ اه ر ع ش.

قوله: (مَا لَمْ يَصُدَّرْ مِنَ الْوَاقِفِ إلخ) انْظُرْ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ مَجَازَ الْقَرِينَةِ وَقَوْلِهِ، وَالْقَرَائِنُ فِي ذَلِكَ ضَعِيفَةٌ.

السبكي وآخرين ومنهم البلقيني اعتمادهم له أعني الأول. (ولو وقف على مواليه)، أو مولاه على الأوجه (وله معتق) بكسر التاء أو غصبته (ومعتق) تبرعاً أو وجوباً بفتحها، أو فرغه صح (وقسم بينهما) باعتبار الرؤوس على الأوجه لتناول الاسم لهما نعم لا يدخل مذبذب وأم ولد؛ لأنهما ليسا من الموالي حال الوقف ولا حال الموت (وقيل يبطل) لإجماله بناءً على أن المشترك مجمل وهو ضعيف أيضاً، والأصح أنه كالعالم فيحمل على معنييه أو معانيه بقرينة وكذا عند عدمها قيل عموماً وقيل احتياطاً

❏ قول (سني): (ولو وقف على مواليه إلخ) لو وقف على مواليه وليس له إلا مولى واحد فهل يصح الوقف حملاً على الجنس فيه نظر اه سم أقول قضية قول الشارح المار آتفاً وقرينة الجمع تحتمل إلخ الصحة وحمل الجمع على من يحدث من عصبه الموجود على أن قول الشارح الآتي ولو لم يوجد إلا أحدهما إلخ كالصريح في الصحة مطلقاً. ❏ قوله: (أو مولاه) إلى قول المتن، والصفة في النهاية.

❏ قوله: (على الأوجه) وفقاً للمعني.

❏ قول (سني): (وله معتق ومعتق) قضية ما قرره الشارح أنه لو وجد أحدهما وعصبه الآخر قسم بينهما وبقي ما لو وجد كل مع عصبته، أو أحدهما مع عصبته، أو وجدت طبقات من العصبات فهل يستحق الجميع مطلقاً، أو بترتيب الإزث وقد يتبادر الثاني اه سم. ❏ قوله: (تبرعاً إلخ) تعميم في المعتق بفتح التاء. ❏ قوله: (أو وجوباً) كأن نذر عتقه، أو اشتراه بشرط العتق اه ع ش عبارة سم كعن كفارة اه.

❏ قوله: (باعتبار الرؤوس) أي: لا على الجهتين مناصرة اه سم أي: خلافاً للمعني عبارة نصفين على الصنفين لا على عدد الرؤوس على الراجح اه. ❏ قوله: (حال الوقف) أي لكونهما أرقاء (ولا حال الموت) أي: لأن عتقهما بعد موته وهو بعد الموت لا ولاء له وإنما هو لعصبته اه ع ش.

❏ قوله: (لإجماله) لأنه محتمل لهما ولأحدهما. ❏ قوله: (أيضاً) أي: كالقول بالطلان المبني على إجمال المشترك الضعيف. ❏ قوله: (أنه) أي: المشترك. ❏ قوله: (لقرينة) أي: معممة. ❏ قوله: (وكذا) أي: يحمل على معنييه إلخ (عند عدمها) أي: القرينة مطلقاً. ❏ قوله: (قيل عموماً وقيل احتياطاً) فيه

❏ قوله في (سني): (ولو وقف على مواليه إلخ) لو وقف على مواليه وليس له إلا مولى واحد فهل يصح الوقف حملاً على الجنس فيه نظر. ❏ قوله: (على الأوجه) اعتمداه م ر.

❏ قوله في (سني): (وله معتق ومعتق) قضية ما قرره الشارح أنه لو وجد أحدهما وعصبه الآخر قسم بينهما وبقي ما لو وجد كل مع عصبته، أو أحدهما مع عصبته، أو وجدت طبقات من العصبات فهل يستحق الجميع مطلقاً، أو بترتيب الإزث وقد يتبادر الثاني. ❏ قوله: (أو وجوباً) كعن كفارة. ❏ قوله: (باعتبار الرؤوس) أي: لا على الجهتين مناصرة. ❏ قوله: (نعم لا يدخل مذبذباً إلخ) قد يقال ينبغي دخولهما بعد الموت مطلقاً، أو إذا كانا من نوع الموجود حين الوقف على مقتضى ما يأتي عن ابن القتيب وأبي زرعة، وما قيل عليهما؛ لأن الوقف على نوع لا يتحصر في الموجود منه بل يستحق الحادث منه أيضاً

ولو لم يوجد إلا أحدهما حُمِلَ عليه قطعاً فإذا طرأ الآخر شاركه على ما بَحَثَهُ ابنُ النقيبِ وقاسه على ما لو وَقَفَ على إخوته فحدث آخر واعترضه أبو زُرْعَةَ بأنَّ إطلاقَ المولى عليهما اشتراكٌ لفظيٌّ وقد دَلَّتِ القرينةُ على إرادةِ أحدٍ معنَييه وهو الانحصارُ في الموجودِ فصَارَ المعنى الآخرُ غيرَ مُرادٍ وأمَّا الأخوةُ فحقيقةٌ واحدةٌ وإطلاقُها على كُلِّ مِنَ الْمُتَوَاطِيِ فَتَصَدَّقُ على مَنْ طرأ ورُدُّ بأنَّ إطلاقَ المولى عليهما على جهةِ التواطؤِ أيضاً، والموالةُ شيءٌ واحدٌ لا اشتراكَ فيه لِاتِّحَادِ المعنى ويُردُّ بِمَنْعِ اتِّحَادِهِ؛ لأنَّ الولاءَ بالنسبةِ لِلسَّيِّدِ من حيثُ كونه مُنْعِماً وبالنسبةِ لِلْعَتِيقِ من حيثُ كونه مُنْعِماً عليه وهذا مُتَغَايِرَانِ بلا شَكٍّ ولو وَقَفَ على مواليه من أَسْفَلَ دَخَلَ أولادُهم وإن سَفَلُوا لا موالِيهم وقاس به الإسْنَوِيُّ ما لو وَقَفَ على مواليه من أَعْلَى ورُدُّ بأنَّ نِعْمَةَ ولاءِ المُعْتَقِ تشمَلُ فُرُوعَ العتيقِ فشمُوا موالِيَّ بخلافِ نِعْمَةِ الإعتاقِ فإنَّها تختصُّ بِالْمُعْتَقِ بخلافِ فُرُوعِهِ ويُردُّ بأنَّ قوله ﷺ: «الولاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَةٍ النَسَبِ» صريحٌ في شمولِ الولاءِ لِعَصْبَةِ السَّيِّدِ بل المُصَرِّحُ به في كلامِهِم كما سيأتي أنَّ الولاءَ يثبتُ لهم في حياتِهِ (والصُّفَّةُ) وليس المرادُ بها هنا مذلُّولُها النحويُّ بل ما يُفِيدُ قِيَدًا في غيره (الْمُتَقَدِّمَةُ على

مُخَالَفَةٍ لِمَا فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ فَلْيُرْجَعْ اهـ رَشِيدِيٌّ وَيُمْكِنُ دَفْعُ الْمُخَالَفَةِ بِحَمْلِ الْعُمُومِ عَلَى اللَّغْوِيِّ .
 ٥ قوله: (ولو لم يوجد) إلى قوله ورَدَّ في الْمُعْنَى . ٥ قوله: (شاركه إلخ) ضَعِيفٌ اهـ ع ش . ٥ قوله: (فصار المعنى الآخر غير مُرادٍ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ انْقَرَضَ الْمَوْجُودُ حِينَ الْوَقْفِ الْمَحْمُولُ عَلَيْهِ الْوَقْفُ لَا يُصْرَفُ لِلْآخِرِ الْحَادِثِ وَيَكُونُ الْوَقْفُ مُنْقَطِعَ الْآخِرِ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ مُصْرِفًا آخَرَ اهـ س م . ٥ قوله: (على كُلِّ) أَي: مِنْ أَفْرَادِهِ . ٥ قوله: (مِنَ الْمُتَوَاطِيِ) أَي: مِنْ إِطْلَاقِ الْمُتَوَاطِيِ وَهُوَ الَّذِي اتَّحَدَ مَعْنَاهُ فِي أَفْرَادِهِ .
 ٥ قوله: (فَيَصْدَقُ) أَي: اسْمُ الْأَخَوَةِ (عَلَى مَنْ طَرَأَ) فَيَسْتَحِقُّ الْوَقْفَ إِلَّا أَنْ يَقَيَّدَ الْوَاقِفُ بِالْمَوْجُودِينَ حَالِ الْوَقْفِ اهـ مُعْنَى . ٥ قوله: (ورَدُّ) أَي: الْإِعْتِرَاضُ . ٥ قوله: (لَا اشْتِرَاكَ فِيهِ) أَي: لَفْظًا . ٥ قوله: (ويُرَدُّ) أَي: الرَّدُّ . ٥ قوله: (مِنْ أَسْفَلَ) أَي: بِأَنْ أَعْتَقَهُمْ . ٥ قوله: (لَا مَوَالِيَهُمْ) أَي: لَا يَدْخُلُ عَتِيقُ الْعَتِيقِ .
 ٥ قوله: (وقاس به الإسْنَوِيُّ إلخ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش . ٥ قوله: (ما لو وَقَفَ على مواليه إلخ) أَي: فَيَدْخُلُ أولادُهم اهـ س م . ٥ قوله: (ورَدُّ) أَي: الْقِيَاسُ . ٥ قوله: (ويُرَدُّ) أَي: الرَّدُّ . ٥ قوله: (أَنَّ الْوَلَاءَ إلخ) خَبَرٌ بِلِ الْمُصَرِّحِ بِهِ . ٥ قوله: (وَلَيْسَ الْمُرَادُ) إِلَى قَوْلِهِ فَتَأَمَّلْهُ فِي النِّهَايَةِ .

كما لو وَقَفَ على إخوته أو أولادِهِ فَإِنَّ الْحَادِثَ بَعْدَ الْوَقْفِ يَسْتَحِقُّ أَيْضًا . ٥ قوله: (واعترضه أبو زُرْعَةَ إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر . ٥ قوله: (فَصَارَ الْمَعْنَى الْآخَرُ غَيْرَ مُرَادٍ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ انْقَرَضَ الْمَوْجُودُ حَالِ الْوَقْفِ الْمَحْمُولُ عَلَيْهِ الْوَقْفُ لَا يُصْرَفُ لِلْآخِرِ الْحَادِثِ بَلْ يَكُونُ الْوَقْفُ مُنْقَطِعَ الْآخِرِ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ مُصْرِفًا آخَرَ . ٥ قوله: (ويُرَدُّ بِمَنْعِ إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر وَقَضِيَّةُ الْمُرَدُّ كَرَّدُهُ، وَرَدُّ رَدِّهِ أَنَّهُ لَوْ طَرَأَ أَحَدٌ مِنْ جَنْسِ الْمَوْجُودِ شَارَكَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ . ٥ قوله: (ما لو وَقَفَ على موالِيهِ) أَي: فَيَدْخُلُ أولادُهم . ٥ قوله: (ويُرَدُّ بأنَّ قوله إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر .

جَمَل)، أو مُفْرَدَاتٍ وَمَثَلُوا بِهَا لِيَبَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَمَلِ مَا يُعْطَى (مَعْطُوفَةٌ) لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَهَا كَلَامٌ طَوِيلٌ (تُعْتَبَرُ فِي الْكُلِّ كَوَافٍ عَلَى مُحْتَاجِي أَوْلَادِي وَأَحْفَادِي) وَهُمْ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ (وَإِخْوَتِي وَكَذَا الْمُتَأَخَّرَةُ عَلَيْهَا) أَيْ: عَنْهَا. (و) كَذَا (الِاسْتِثْنَاءُ إِذَا عُطِفَ) فِي الْكُلِّ (بَوَاوٍ كَقَوْلِهِ عَلَى أَوْلَادِي وَأَحْفَادِي وَإِخْوَتِي الْمُحْتَاجِينَ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَفْسُقَ بَعْضُهُمْ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ اشْتِرَاكُ الْمُتَعَاظِفَاتِ فِي جَمِيعِ الْمُتَعَلِّقَاتِ كَالصِّفَةِ وَالْحَالِ وَالشَّرْطِ، وَمَثَلُهَا الْإِسْتِثْنَاءُ بِجَمَاعٍ عَدَمِ الْإِسْتِقْلَالِ وَمَثَلُ الْإِمَامِ لِلْجَمَلِ بَوَقَفْتُ عَلَى بَنِي دَارِي وَحَبَسْتُ عَلَى أَقَارِبِي ضَيْعَتِي وَسَبَلْتُ عَلَى خَدَمِي بَيْتِي إِلَّا أَنْ يَفْسُقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ أَيْ، أَوْ إِنْ احْتَاجُوا، وَأَمَّا تَقَدُّمُ الصِّفَةِ عَلَى الْجَمَلِ فَاسْتَبَعَدَ الْإِسْنَوِيُّ رُجُوعَهَا لِلْكُلِّ؛ لِأَنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ مُسْتَقِلَّةٌ بِالصِّغَةِ وَالصِّفَةِ

قوله: (وَمَثَلُوا بِهَا) أَيْ: الْمَفْرَدَاتِ كَمَا يَأْتِي فِي الْمَثْنِ.

قوله (سُي): (مَعْطُوفَةٌ) أَيْ: بِحَرْفِ مُشْتَرِكٍ أَهْ مِنْهَجٌ وَقَدْ أَفَادَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ الْآتِي بِخِلَافِ بَلْ وَلَكِنْ أَه. قوله: (لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَهَا) أَيْ: الْمُتَعَاظِفَاتِ (كَلَامٌ طَوِيلٌ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرَةً.

قوله (سُي): (مُحْتَاجِي) هُوَ الصِّفَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ وَقَوْلُهُ بَعْدَ الْمُحْتَاجِينَ هُوَ الصِّفَةُ الْمُتَأَخَّرَةُ أَه سَم.

قوله: (وَهُمْ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ) أَيْ ذُكُورًا وَإِنَاثًا أَه ع ش.

قوله (سُي): (الْمُحْتَاجِينَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَيْ: وَالْمُغْنَى، وَالْحَاجَةُ هُنَا مُعْتَبَرَةٌ بِجَوَازِ أَخِذِ الزَّكَاةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْقَفَالُ أَنْتَهَى وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّ الْمُرَادَ جَوَازُ أَخِذِ الزَّكَاةِ لَوْلَا مَانِعٌ كَوْنُهُ هَاشِمِيًّا أَوْ مُطَّلِبِيًّا حَتَّى يَصْرِفَ لِلْهَاشِمِيِّ وَالْمُطَّلِبِيِّ أَيْضًا م ر أَه سَم عَلَى حِجٍّ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْغَنَى بِكَسْبٍ لَا يَأْخُذُ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْفُقَرَاءِ الْأَخْذُ فَلَعَلَّ الْمُرَادَ هُنَا بِالْمُحْتَاجِ مَنْ يَأْخُذُ الزَّكَاةَ لِعَدَمِ الْمَالِ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْكَسْبِ أَه ع ش. قوله (سُي): (أَوْ إِلَّا أَنْ يَفْسُقَ الْإِنْسَانُ) وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفُسُوقِ هُنَا اِزْتِكَافٌ كَبِيرٌ، أَوْ إِضْرَافٌ عَلَى صَغِيرَةٍ أَوْ صَغَائِرَ وَلَمْ تَغْلِبْ طَاعَاتُهُ مَعَاصِيَهُ وَبِالْعَدَالَةِ انْتِفَاءُ ذَلِكَ وَإِنْ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ لِحَزْمٍ مُرَوِّعَةٍ أَوْ تَغَلُّبٍ أَوْ تَحْوِيهِمَا أَه نِهَآيَةً قَالَ ع ش قُلُو تَابَ الْفَاسِقُ هَلْ يَسْتَحِقُّ مِنْ حِينَ التَّوْبَةِ، أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ الْإِسْتِحْقَاقُ أَخْذًا مِمَّا سَيَأْتِي فِيمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى بَنِيهِ الْأَرْمَلَةِ، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ، ثُمَّ تَعَزَّيْتُ إِخْ أَه. قوله: (كَالصِّفَةِ الْإِنْسَانِ) تَمَثُّلٌ لِلْمُتَعَلِّقَاتِ ش أَه سَم. قوله: (عَلَى بَنِي) بَفَتْحِ الْبَاءِ وَشَدِّ الْيَاءِ.

قوله: (إِلَّا أَنْ يَفْسُقَ الْإِنْسَانُ) مِثَالُ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُتَأَخَّرِ. وقوله: (أَيْ: أَوْ إِنْ احْتَاجُوا) مِثَالُ الصِّفَةِ الْمُتَأَخَّرَةِ. قوله: (أَمَّا تَقَدُّمُ الصِّفَةِ) الْأُولَى، أَمَّا الصِّفَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ. وقوله: (وَالصِّفَةُ) الْأُولَى التَّفْرِيعُ كَمَا

قوله في (سُي): (مُحْتَاجِي) هُوَ الصِّفَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَالْحَاجَةُ هُنَا مُعْتَبَرَةٌ بِجَوَازِ أَخِذِ الزَّكَاةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْقَفَالُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَيَتَقَدُّ حَيْثُ يُذَكَّرُ مُرَاجَعَةُ الْوَاقِفِ إِنْ أُمَكَّنَتْ أَه. وَيَتَّبِعُهُ أَنَّ الْمُرَادَ جَوَازُ أَخِذِ الزَّكَاةِ لَوْلَا مَانِعٌ كَوْنُهُ هَاشِمِيًّا أَوْ مُطَّلِبِيًّا حَتَّى يَصْرِفَ لِلْهَاشِمِيِّ وَالْمُطَّلِبِيِّ أَيْضًا م ر.

قوله: (كَالصِّفَةِ الْإِنْسَانِ) تَمَثُّلٌ لِلْمُتَعَلِّقَاتِ ش. قوله: (فَاسْتَبَعَدَ الْإِسْنَوِيُّ الْإِنْسَانُ) لَا يُخْفَى أَنَّ قِيَاسَ اسْتِبْعَادِهِ فِي الْمُتَقَدِّمَةِ اسْتِبْعَادُهُ فِي الْمُتَوَسُّطَةِ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ جُمْلَتِهَا أَخْذًا مِنْ عِلَّتِهِ وَحَيْثُ يُنْظَرُ فِي الْجَوَابِ.

مع الأولى خاصة وقد يجاب عن استبعاده بأنها حينئذ كالصفة المتوسطة فإنها ترجع للكل على المنقول المعتمد؛ لأنها متقدمة بالنسبة لما بعدها متأخرة بالنسبة لما قبلها وأدعاء ابن العباد أن ما مثل به الإمام خارج عن صورة المسألة؛ لأنه وقوف متعددة والكلام في وقف واحد ممنوع إذ ملخص الرجوع للكل موجود فيه أيضاً نعم رده قول السنوي إن ما قاله هنا في الاستثناء يخالف ما ذكره في الطلاق ظاهر ويفرق بين ما ذكره في المتوسطة، وما اقتضاه كلامهما في عبدي حر إن شاء الله وامرأتي طالق أنه إذا لم ينو عوده للأخير لا يعود إليه بأن العصة هنا مُحَقَّقة فلا يُزِيلُهَا إِلَّا مُزِيلٌ قَوِيٌّ، ومع الاحتمال لا قوة

في النهاية. قو: (مع الأولى) أي: من الجمل خبر والصفة. قو: (وقد يجاب عن استبعاده) (الخ) قد يقال قياس استبعاد السنوي الذي أشار إليه أن يأتي نظيره في المتوسطة بالنسبة لها بعدها فكيف يصلح للجواب إلا أن يثبت عن السنوي عدم استبعادها فيها فيصلح ما ذكر جواباً إلزامياً لا تحقيقاً اه سيّد عمر وكذا في سم إلا قوله إلا أن يثبت الخ. قو: (فإنها ترجع الخ) كذا في المعنى. قو: (خارج الخ) خبر أدعاء الخ. قو: (إذ ملخص الخ) وهو اشتراك المتعاطفات في جميع الخ اه ع ش. قو: (نعم رده) أي ابن العباد. قو: (ظاهر) خبر رده. قو: (ويفرق الخ) كلام مستأنف متعلق بقوله السابق وقد يجاب الخ لا بما قبّله، ثم رأيت في الرشيدي ما نصه قوله ويفرق الخ هذا كلام مقتضب لا تعلق له بما قبله كما لا يخفى اه ولله الحمد. قو: (بأن العصة الخ) قد يقال العود الأخير أوفق بهذا المعنى من عدم العود؛ لأن العود يبقى العصة وعدمه يزِيلُهَا فَلْيَتَأَمَّلْ مع ذلك قوله فتأمل اه سم عبارة ع ش قوله بأن العصة الخ قد يقال هذا إنما يثبت نقيض المطلوب؛ لأن قوله أنه إذا لم ينو الخ يقتضي وقوع الطلاق لعدم عود المشيئة إليه وقوله بأن العصة هنا مُحَقَّقة الخ يقتضي عدم وقوع الطلاق ولو قال بأن صيغة الطلاق صريحة في وقوعه فلا يمتنعها إلا مُزِيلٌ قَوِيٌّ لكان أولى في مراده اه وعبارة الرشيدي هذا يوجب رجوع الاستثناء للكل لا عدمه كما لا يخفى اه. قو: (هنا) الأولى أن يقرأ بشدّ التون أي: في

قو: (وقد يجاب الخ) فيه تأمل. قو: (بأنها حينئذ كالصفة المتوسطة) إن أراد المتوسطة في الجمل فالمتوسط في الجمل يطرقها هذا الاستبعاد أخذاً من علته، أو المتوسطة في المفردات لم يقد يظهر الفرق أخذاً من علته أيضاً فَلْيَتَأَمَّلْ. قو: (لما قبلها، ثم قوله لما بعدها) فيه نظر ولعله معكوس. قو: (بأن العصة هنا مُحَقَّقة الخ) قد يقال العود الأخير أوفق بهذا المعنى من عدم العود؛ لأن العود يبقى العصة وعدمه يزِيلُهَا فَلْيَتَأَمَّلْ مع ذلك قوله فتأمل. قو: (فروع الخ) (فروع): قال في الرّوض ويدخل في الفقراء أهل البلد قال في شرحه أي: فقراء أهلها، والمراد ببلد الوقف كتنظيره في الوصية للفقراء؛ لأن أطماعهم تتعلق ببلد الوقف اه ويرد عليه أنه إن عيّنت البلد فيه كوقفت على فقراء بلد كذا تعيّن فقراؤها سواء كانت بلد الوقف، أو غيرها وإن لم يُعَيّن كوقفت على الفقراء لم تعيّن كما في الأنوار فقراء بلد الوقف وهو الموافق لجواز نقل الوصية التي نظر فيها الوقف.

وهنا الأصل عدم الاستحقاق فيكفي فيه أدنى دال فتأملُه وخرج بتمثيله أولاً بالواو وباشرطها فيما بعده ما لو كان العطف، بثم، أو الفاء فيختص المتعلق بالأخير أي: فيما تأخر كما قاله جمع متقدمون ونقله عن الإمام وأقره واعتز به جمع متأخرون بأن المذهب أن الفاء وثم كالواو بجامع أن كلاً جامع وضعا بخلاف بل ولكن، وبدء تخلل كلام طويل ما لو تخلل كوقفت على أولادي على أن من مات منهم وأعقب فنصيبه بين أولاده ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] ولا فنصيبه لمن في درجته فإذا انقرضوا صُرف إلى إخواني المحتاجين أو إلا أن يفسق واحد منهم فيختص بالأخير وبحث شارح أن الجملة الغير المتعاطفة ليست كالمتعاطفة وكلاهما في الطلاق يدل على أنه لا فرق. (فروع) ذكر الرافعي أن لفظ الإخوة لا يدخل فيه الأخوات ونوزع فيه أي: بأن قياس الأولاد الدخول ويُردُّ بوضوح الفرق بأن هذا اللفظ لا مقابل له يتميز عنه بالتاء

عبدی حرّان شاء الله إلخ. هـ قوله: (وهنا) أي: في الوقف. هـ قوله: (وخرج بتمثيله إلخ) إلى قوله وبحث في المغني. هـ قوله: (نقله عن الإمام وأقره) قال الزركشي وما نُقل عن الإمام إنما هو احتمال له فالمذهب خلافه وقد صرح هو في البرهان بأن مذهب الشافعي العود إلى الجميع وإن كان العطف بثم قال فالمختار أنه لا يتقيد بالواو بل الضابط وجود العطف بحرف جامع كالواو، والفاء وثم انتهى وهذا المختار هو المعتمد اهـ مغني عبارة النهاية وتمثيله أولاً بالواو واشترطها فيما بعده ليس للتقيد بها فالمذهب كما قاله جمع متأخرون أن الفاء وثم إلخ اهـ. هـ قوله: (وبعد تخلل إلخ) عطف على بتمثيله، ثم هو إلى الفروع في النهاية. هـ قوله: (فيختص) أي المتعلق (بالأخير) معتمد اهـ ش. هـ قوله: (وبحث إلخ) عبارة النهاية وكلاهما في الطلاق دال على عدم الفرق بين الجملة المتعاطفة وغيرها وإن بحث بعض الشراح الفرق بينهما وعلم مما قررنا أن كلاً من الصفة والاستثناء راجع للجميع تقدّم أو تأخر أو توسط اهـ. وعبارة المغني وتقديم الصفة على المتعاطفات كتأخيرها عنها في عودها إلى الجميع وكذا المتوسط وإن قال من السبكي الظاهر اختصاصها بما وليته انتهى ومثلها فيما ذكر الاستثناء، وأعلم أن عود الاستثناء إلى الجملة لا يتقيد بالعطف فقد نقل الرافعي في الإيمان أنه يعود إليها بلا عطف حيث قال قال أبو الطيب لو قال إن شاء الله أنت طالق عبدی حرّ لم تطلق ولم يعين اهـ. هـ قوله: (وكلاهما إلخ) معتمد اهـ ش. هـ قوله: (فروع) قال في الرّوض ويدخل في الفقراء الغرباء وأهل البلد قال في شرحه أي: فقراء أهلها، والمراد ببلد الوقف كنظيره في الوصية للفقراء؛ لأن أطماعهم تتعلّق ببلد الواقف انتهى ويرد عليه أنه إن عيّنت البلد فيه كوقفت على فقراء بلد كذا تعيّن فقراؤها سواء كانت بلد الواقف أو غيرها وإن لم تُعيّن كوقفت على الفقراء لم تتعین م ر كما في الآثار فقراء بلد الوقف وهو الموافق لجواز نقل الوصية التي نظّر بها الوقف اهـ سم وقوله وإن لم تُعيّن إلخ قدّمنا عن المغني ما يوافق هـ قوله: (وذكر الرافعي أن لفظ الإخوة إلخ) اعتمد المغني، والنهاية أيضاً. هـ قوله: (لا يدخل فيه الأخوات) ومثله عنك اهـ ش. هـ قوله: (بأن هذا اللفظ) أي: لفظ الأولاد.

فَشَمَلَ النُّوعَيْنِ مَعًا بِخِلَافِ الإِخْوَةِ فَإِنَّ لَهُ مُقَابِلًا كَذَلِكَ وَهُوَ الْأَخَوَاتُ فَلَمْ يَشْمَلْهُنَّ وَدُخِلَ
الْإِنَاثُ فِي ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ الشُّدُشُ﴾ [النساء: ١١] قِيَاسِيًّا لَا لَفْظِيًّا وَلَوْ وَقَفَ عَلَى
زَوْجَتِهِ، أَوْ أُمٍّ وَلَدِهِ مَا لَمْ تَتَزَوَّجَ بَطْلَ حَقِّهَا بِتَزَوُّجِهَا وَلَمْ يُعَذِّبْ بِتَعَزُّبِهَا أَخْذًا مِنْ كَلَامِهِمْ فِي
الطَّلَاقِ وَالْإِيمَانِ بِخِلَافِ نَظِيرِهِ فِي بَنْتِ الْأَرْمَلَةِ؛ لِأَنَّهُ أَنْطَأَ اسْتِحْقَاقَهَا بِصِفَةِ وَبِالتَّعَزُّبِ وَجِذَتْ
وَتِلْكَ بَعْدَ التَّزَوُّجِ وَبِالتَّعَزُّبِ لَمْ يَنْتَفِ ذَلِكَ؛ وَلَئِنْ لَهُ غَرَضًا أَنْ لَا تَحْتَاجَ بِنْتُهُ وَأَنْ لَا يَخْلُقَهُ
أَحَدٌ عَلَى حَلِيلَتِهِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ إِفْتَاءُ الشَّرَفِ الْمَنَاوِي وَمَنْ تَبِعَهُ بَعُوْدُ اسْتِحْقَاقِهَا نَظَرًا إِلَى أَنَّ
غَرَضَهُ بِهَذَا الشَّرْطِ احْتِيَاجُهَا وَقَدْ وَجِدَ بِتَعَزُّبِهَا. وَيُوَافِقُ الْأَوَّلُ قَوْلَ الْإِسْنَوِيِّ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ
الرَّافِعِيِّ فِي الطَّلَاقِ أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ مَا دَامَ فَقِيرًا فَاسْتَعْنَى، ثُمَّ افْتَقَرَ لَا يَسْتَحِقُّ لَانْقِطَاعِ
الدِّيْمُومَةِ لَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ وَيُفَرِّقُ بَأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى الْوَضْعِ اللَّغَوِيِّ الْقَاضِي بَانْقِطَاعِ الدِّيْمُومَةِ
وَهَلَّا لَا تَأْثِيرَ لَهُ وَحْدَهُ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ لِمَقَاصِدِ الْوَاقِفِينَ

☐ قَوْلُهُ: (فَشَمَلَ النُّوعَيْنِ) الذُّكُورَ وَالْإِنَاثَ. ☐ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَي: يَتِمِّيزُ عَنْهُ بِالتَّاءِ. ☐ قَوْلُهُ: (قِيَاسِيًّا لَا
لَفْظِيًّا) الْأَوَّلَى مَجَازِيًّا لَا حَقِيقِيًّا. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ وَقَفَ عَلَى زَوْجَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ؛ وَلَئِنْ لَهُ غَرَضًا فِي الْمُنْعَى
وَالِى قَوْلِهِ لَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ فِي التَّهْيِائَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَبِهَذَا إِلَى وَيُوَافِقُ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى زَوْجَتِهِ) أَوْ بَنَاتِهِ أَهْ مُنْعَى.
☐ قَوْلُهُ: (أَوْ أُمٍّ، وَالِدَةٍ) أَي: كَانَ وَقَفَ عَلَيْهَا تَبَعًا لِمَنْ يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ، أَوْ وَقَفَ عَلَيْهَا بَعْدَ مَوْتِهِ وَإِلَّا
فَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى أُمِّ الْوَلَدِ أَي: اسْتِفْلَالًا وَبِهَذَا يَزُولُ التَّعَارُضُ الَّذِي تَوَهَّمَهُ الشَّهَابُ ابْنُ
قَاسِمٍ أَهْ رَشِيدِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَظِيرِهِ فِي بِنْتِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُنْعَى فَإِنْ قِيلَ لَوْ وَقَفَ عَلَى بَنَاتِهِ الْأَرَامِلِ
فَتَزَوَّجَتْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ، ثُمَّ طَلَّقَتْ عَادَ اسْتِحْقَاقُهَا فَهَلَّا كَانَ هُنَا كَذَلِكَ أَجِيبَ بِأَنَّهُ فِي الْبَنَاتِ اثْبُتَ
اسْتِحْقَاقُ لِبَنَاتِهِ الْأَرَامِلِ وَبِالطَّلَاقِ صَارَتْ أَرْمَلَةً وَهُنَا جَعَلَهَا مُسْتَحَقَّةً إِلَّا أَنْ تَتَزَوَّجَ وَبِالطَّلَاقِ لَا تَخْرُجُ
عَنْ كَوْنِهَا تَزَوَّجَتْ وَمُقْتَضَى هَذَا وَكَلَامِ ابْنِ الْمُقَرِّي وَأَصْلُهُ أَنَّ مَنْ لَمْ تَتَزَوَّجَ أَصْلًا أَرْمَلَةً وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ
الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهَا الَّتِي فَارَقَهَا زَوْجُهَا، وَفِي الْوَصِيَّةِ مِنَ الزَّوْجَةِ أَنَّهُ
الْأَصَحُّ وَعَلَى هَذَا فَلَا سُّوَالِ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (وَتِلْكَ) أَيِ الزَّوْجَةِ، أَوْ أُمِّ الْوَلَدِ أَي: أَنْطَأَ اسْتِحْقَاقُهَا.
☐ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَي: التَّزَوُّجُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَئِنْ لَهُ غَرَضًا) فِي كُلِّ مِنَ الْوَاقِفِينَ. ☐ قَوْلُهُ: (أَنْ لَا تَحْتَاجَ بِنْتُهُ وَأَنْ
لَا يَخْلُقَهُ الْإِنِّ) نَشَّرَ عَلَى خِلَافِ تَرْتِيبِ اللَّفِّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيِ بِالتَّعْلِيلِ الثَّانِي. ☐ قَوْلُهُ: (يَعُوْدُ
اسْتِحْقَاقُهَا) أَي: الزَّوْجَةِ، أَوْ أُمِّ الْوَلَدِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُوَافِقُ الْأَوَّلُ قَوْلَ الْإِسْنَوِيِّ) اعْتَمَدَهُ مَرَّ أَهْ سَم. عِبَارَةُ
الْتَّهْيِائَةِ وَأَخَذَ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ الْإِنِّ وَهُوَ كَذَلِكَ أَهْ قَالَ ع ش. قَوْلُهُ مَرَّ وَهُوَ كَذَلِكَ أَي: خِلَافًا
لِحَاجِّ أَقُولُ، وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَه حَاجٌّ لِمَا عَلَّلَ مَرَّ بِهِ فِي بِنْتِ الْأَرْمَلَةِ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ) أَي: فِي
مَسْأَلَةِ الزَّوْجَةِ وَأُمِّ الْوَلَدِ وَقَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْوَلَدِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا تَأْثِيرَ لَهُ وَحْدَهُ) أَي: وَضَعَ
اللُّغَوِيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (بَلْ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ لِمَقَاصِدِ الْوَاقِفِينَ) هَذَا غَيْرُ مُسَلِّمٍ؛ لِأَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ مَذْلُولٌ

☐ قَوْلُهُ: (وَيُوَافِقُ الْأَوَّلُ قَوْلَ الْإِسْنَوِيِّ الْإِنِّ) اعْتَمَدَهُ م ر. ☐ قَوْلُهُ: (بَلْ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ لِمَقَاصِدِ الْوَاقِفِينَ) هَذَا

كما مرَّ ومَقْصُودُ الْوَاقِفِ هُنَا رِبْطُ الْاِسْتِحْقَاقِ بِالْفَقْرِ لَا غَيْرُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْلُقَهُ شَيْءٌ يَنْفِيهِ وَبِهِ
فَارَقَ مَا تَقَرَّرَ فِيهِ إِلَّا أَنْ تَتَرَوَّجَ فَإِذَا وَجِدَ الْفَقْرُ وَلَوْ بَعْدَ الْغِنَى اسْتَحَقَّ فِيمَا يَظْهَرُ، وَلَوْ وَقَفَ، أَوْ
أَوْصَى لِلضَّيْفِ ضَرْفَ الْوَارِدِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْعُرْفُ وَلَا يُزَادُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُطْلَقًا وَلَا يُدْفَعُ لَهُ
حَبٌّ إِلَّا إِنْ شَرَطَهُ الْوَاقِفُ وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْفَقْرُ الظَّاهِرُ لَا قَالَ التَّاجُ الْفَرَارِيُّ وَابْتِهَانُ الْمَرَاغِي
وغيرهما وَمَنْ شَرَطَ لَهُ قِرَاءَةَ جِزءٍ مِنَ الْقُرْآنِ كُلِّ يَوْمٍ كَفَاهُ قَدْرُ جِزءٍ وَلَوْ مُفْرَقًا وَنَظَرًا انْتَهَى وَفِي
الْمُفْرَقِ نَظَرٌ وَلَوْ قَالَ لِيَصَّدَّقَ بَغْلَتِهِ فِي رَمَضَانَ، أَوْ عَاشُورَاءَ فَغَاتِ تَصَدَّقَ بَعْدَهُ وَلَا يُنْتَظَرُ مِثْلُهُ
نَعَمْ إِنْ قَالَ فِطْرًا لِصَوَامِهِ انْتَظَرَهُ وَأَفْتَى غَيْرُ وَاحِدٍ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِ أَبِي كُلِّ
جُمُعَةٍ يُسَنُّ بِأَنَّهُ إِنْ حَدَّ الْقِرَاءَةَ بِمُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ وَعَيَّنَ لِكُلِّ سَنَةٍ غَلَّةً اتَّبَعَ وَإِلَّا بَطَلَ نَظِيرُ مَا قَالَهُ مِنْ
بُطْلَانِ الْوَصِيَّةِ لِزَيْدٍ كُلِّ شَهْرِ بِدِينَارٍ إِلَّا فِي دِينَارٍ وَاحِدٍ انْتَهَى وَإِنَّمَا يُتَّبَعُ الْحَاقُّ الْوَاقِفُ بِالْوَصِيَّةِ
إِنْ عَلَّقَ بِالْمَوْتِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ وَصِيَّةٌ وَوَجْهُ بُطْلَانِهَا فِيمَا ذَكَرْنَا أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ إِلَّا فِي الثَّلَاثِ وَمَعْرِفَةُ
مُسَاوَاةِ هَذِهِ الْوَصِيَّةِ لَهُ وَعَدَمُهَا مُتَعَدِّرَةٌ وَأَمَّا الْوَاقِفُ الَّذِي لَيْسَ كَالْوَصِيَّةِ فَالَّذِي يُتَّبَعُ صِحَّتُهُ إِذَا
لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَحْذُورٌ بِوَجْهِ؛ لِأَنَّ النَّاطِرَ إِذَا قَرَّرَ مَنْ يَقْرَأُ كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ مَا شَرَطَ مَا دَامَ يَقْرَأُ
فَإِذَا مَاتَ مِثْلًا قَرَّرَ النَّاطِرُ غَيْرَهُ وَهَكَذَا

الألفاظ لا المقاصد لَعَدَمِ أَطْلَاعِنَا عَلَيْهَا مَا لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ فَالْمَعْمُولُ عَلَيْهَا أَهْ نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (كَمَا
مَرَّ) أَي: فِي التَّنْبِيهِ الْمَارِقِ قَبِيلُ الْفَضْلِ. قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْلُقَهُ الْخ) عِبَارَةٌ النَّهَآيَةُ وَإِنْ تَخَلَّلَهُ شَيْءٌ يَنْفِيهِ
أَهْ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَي: بِرِبْطِ الْاِسْتِحْقَاقِ هُنَا بِالْفَقْرِ فَقَطُّ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ وَقَفَ أَوْ أَوْصَى) إِلَى
قَوْلِهِ قَالَ التَّاجُ فِي النَّهَآيَةِ. قَوْلُهُ: (ضَرْفَ الْوَارِدِ) أَي: سَوَاءٌ جَاءَ قَاصِدًا لِمَنْ نَزَلَ عَلَيْهِ، أَوْ اتَّفَقَ نَزْلُهُ
عِنْدَهُ لِمَجْرَدِ مَرُورِهِ عَلَى الْمَحَلِّ وَاحْتِيَاجِهِ لِمَحَلِّ يَأْمُنُ فِيهِ عَلَى نَفْسِهِ أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) ظَاهِرُهُ
سَوَاءٌ عَرَضَ لَهُ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ السَّفَرِ كَمَرَضٍ، أَوْ خَوْفٍ أَوْ لَا أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ شَرَطَهُ) يَتَّبَعِي أَنْ
يَكُونَ مِثْلَهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْعُرْفُ كَمَا يُفْهَمُ قَوْلُهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْعُرْفُ أَهْ سَيِّدٌ عَمَرُ. قَوْلُهُ: (الظَّاهِرُ
لَا) وَيَجِبُ عَلَى النَّاطِرِ رِعَايَةُ الْمَضْلَحَةِ لِعَرَضِ الْوَاقِفِ فَلَوْ كَانَ الْبَعْضُ فَقَرَاءً، وَالْبَعْضُ أَغْنَاءً وَلَمْ تَفِ
الْغَلَّةُ الْحَاصِلَةُ بِهِمَا قُدَّمَ الْفَقِيرُ أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (كَفَاهُ) أَي: الشَّرْطُ الْمَذْكُورُ أَي فِي تَحَقُّقِهِ.
قَوْلُهُ: (تَصَدَّقَ) أَي: النَّاطِرُ. قَوْلُهُ: (مِثْلُهُ) أَي: مِنَ السَّنَةِ الْآتِيَةِ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَنْ يَقْرَأُ الْخ) أَي:
وَقَفْتُ عَلَى مَنْ الْخ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَبْطُلُ) أَي الْوَقْفُ. قَوْلُهُ: (إِلَّا فِي دِينَارٍ الْخ) أَي لَا تَبْطُلُ فِيهِ.
قَوْلُهُ: (إِنْ عَلَّقَ) أَي الْوَقْفُ. قَوْلُهُ: (وَعَدَمُهَا) أَي: الْمُسَاوَاةُ شْ أَهْ سَم. قَوْلُهُ: (مُتَعَدِّرَةٌ) خَبَرٌ وَمَعْرِفَةُ
الْخ. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْوَقْفُ الْخ) مُقَابِلُ قَوْلِهِ إِنْ عَلَّقَ بِالْمَوْتِ. قَوْلُهُ: (صِحَّتُهُ) خَبَرٌ فَالَّذِي يُتَّبَعُ الْخ.

غَيْرُ مُسَلَّمٍ؛ لِأَنَّ الْمَحْكَومَ عَلَيْهِ مَذْلُولُ الْأَلْفَافِ لَا الْمَقَاصِدِ لَعَدَمِ أَطْلَاعِنَا عَلَيْهَا مَا لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى
ذَلِكَ فَالْمَعْمُولُ عَلَيْهَا شَرْحُ م ر. قَوْلُهُ: (الظَّاهِرُ لَا) اعْتَمَدَهُ م ر.
قَوْلُهُ: (وَعَدَمُهَا) أَي الْمُسَاوَاةُ ش.

وَعَجِيبٌ تَوْهُمُ أَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ كَالْوَصِيَّةِ، وَلَوْ قَالَ الْوَاقِفُ وَقَفْتُ هَذَا عَلَى فُلَانٍ لِيَعْمَلَ كَذَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ احْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا لِلِاسْتِحْقَاقِ وَأَنْ يَكُونَ تَوْصِيَّةً لَهُ لِأَجْلِ وَقْفِهِ فَإِنْ عَلِمَ مُرَادَهُ أَتْبَعَ وَإِنْ شَكَّ لَمْ يَمْتَنِعِ الْاسْتِحْقَاقُ وَإِنَّمَا يُتَّبَعُ فِيهِمَا لَا يُقْصَدُ عَرَفًا صَرَفُ الْعَلَّةِ فِي مُقَابَلَتِهِ وَإِلَّا لَكَ لِيَقْرَأَ، أَوْ يَتَعَلَّمَ كَذَا فَهُوَ شَرْطٌ لِلِاسْتِحْقَاقِ فِيمَا يَظْهَرُ وَأَفْتَى الْغَزَالِيُّ فِي وَقَفْتُ جَمِيعَ أَمْلَاكِي بِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْعَقَارِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادَرُ لِلذَّهْنِ وَفِيهِ وَقْفَةٌ بَلِ الَّذِي يُتَّبَعُ صِحَّةُ وَقْفِ جَمِيعِ مَا فِي مِلْكِهِ مِمَّا يَصُحُّ وَقْفُهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَلَا يَسْتَحِقُّ ذُو وَظِيفَةٍ كَقِرَاءَةِ أَخْلٍ بِهَا فِي

☐ قَوْلُهُ: (وَعَجِيبٌ) خَبَرٌ مُقَدِّمٌ لِقَوْلِهِ تَوْهُمُ أَنَّ الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يَمْتَنِعْ) أَيِ: الشَّكِّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يُتَّبَعُهُ) أَيِ: قَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ (فِيمَا) أَيِ: فِي عَمَلٍ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَفْتَى الْغَزَالِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي التَّهْيِائَةِ.
☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْعَقَارِ الْخ) وَالْعُرْفُ مُطَرِّدٌ فِي بَعْضِ التَّوَاحِي كِبَالِدِ الْعَجَمِ الَّتِي مِنْهَا الْإِمَامُ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ بِتَخْصِيصِ الْأَمْلَاكِ بِالْعَقَارِ فَلَعَلَّ إِفْتَاءَهُ الْمَذْكُورَ مَبْنِيٍّ عَلَيْهِ وَيُزِيدُ إِلَى ذَلِكَ تَغْلِيلُهُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ الْخ. اهِ سَيِّدُ عُمَرَ.
☐ قَوْلُهُ: (قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخ).

(فَرَعَ): فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ (مَسْأَلَةٌ) رَجُلٌ وَقَفَ مُضْحَقًا عَلَى مَنْ يَقْرَأُ فِيهِ كُلُّ يَوْمٍ حِزْبًا وَيَدْعُو لَهُ وَجَعَلَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ مَعْلُومًا مِنْ عَقَارٍ وَفِيهِ لِدَلِكْ فَأَقَامَ الْقَارِئُ مُدَّةً يَتَنَاوَلُ الْمَعْلُومَ وَلَمْ يَقْرَأْ شَيْئًا، ثُمَّ أَرَادَ التَّوْبَةَ فَمَا طَرِيقُهُ الْجَوَابَ طَرِيقُهُ أَنْ يَحْسِبَ الْأَيَّامَ الَّتِي لَمْ يَقْرَأَ فِيهَا وَيَقْرَأَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ حِزْبًا وَيَدْعُو عَقِبَ كُلِّ حِزْبٍ الْوَاقِفُ حَتَّى يَوْفِيَ ذَلِكَ أَه. وَظَاهِرُ مَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَعَنِ الْمُصَنِّفِ خِلَافَ ذَلِكَ فَلْيُحَرَّرْ أَه سَم.

☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَسْتَحِقُّ الْخ) (فَائِدَةٌ): قَالَ الْمِنَاوِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِتَسْيِيرِ الْوُقُوفِ عَلَى غَوَامِضِ أَحْكَامِ الْوُقُوفِ فِي آخِرِ الْكِتَابِ السَّادِسِ فِي تَرْجَمَةِ مَا جَمَعَ مِنْ فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ الشَّيْخِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ مَا نَصَّهُ وَأَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِ الْعِزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ فِي كِتَابِهِ قَوَائِدِ الْقُرْآنِ الْوُقُوفُ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فِي مَسْجِدٍ وَعَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي التَّرَبِّ هِيَ شُرُوطٌ لَا أَغَوَاضَ فَمَنْ أَتَى بِجَمِيعِ أَجْزَاءِ الشَّرْطِ إِلَّا جُزْءًا كَانَ أَخْلَ الْإِمَامَ بِصَلَاةٍ مِنْهَا، وَالْقَارِئُ بِقِرَاءَةِ يَوْمٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ الْبَتَّةَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ مَفْهُومُ الشَّرْطِ مِنْهُ وَكَذَا

☐ قَوْلُهُ: (بَلِ الَّذِي يُتَّبَعُهُ الْخ) اعْتَمَدَهُ م. ر. ☐ قَوْلُهُ: (قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَلَا يَسْتَحِقُّ الْخ) فَرَعَ فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ. (مَسْأَلَةٌ): رَجُلٌ وَقَفَ مُضْحَقًا عَلَى مَنْ يَقْرَأُ فِيهِ كُلُّ يَوْمٍ حِزْبًا وَيَدْعُو لَهُ وَجَعَلَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ مَعْلُومًا مِنْ عَقَارٍ وَفِيهِ لِدَلِكْ فَأَقَامَ الْقَارِئُ مُدَّةً يَتَنَاوَلُ الْمَعْلُومَ وَلَمْ يَقْرَأْ شَيْئًا، ثُمَّ أَرَادَ التَّوْبَةَ فَمَا طَرِيقُهُ الْجَوَابَ طَرِيقُهُ أَنْ يَحْسِبَ الْأَيَّامَ الَّتِي لَمْ يَقْرَأَ فِيهَا وَيَقْرَأَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ حِزْبًا وَيَدْعُو عَقِبَ كُلِّ حِزْبٍ لِلْوَاقِفِ حَتَّى يَوْفِيَ ذَلِكَ أَه. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ هَذَا الطَّرِيقَ اسْتَحَقَّ مَا يَتَنَاوَلُهُ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي عَطَّلَهَا وَظَاهِرُ مَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَعَنِ الْمُصَنِّفِ خِلَافَ ذَلِكَ فَلْيُحَرَّرْ.

بعض الأيام وقال المصنف إن أخل واستناب لعذر كمرض، أو حبس بقي استحقاؤه وإلا لم يستحق لمدة الاستنابة فأفهم بقاء أثر استحقاؤه لغير مدة الإخلال وهو ما اعتمده السبكي كابن الصلاح في كل وظيفة تقبل الإنابة كالتدريس بخلاف التعلم قيل ظاهر كلام الأكثر جواز استنابة الأدون لكن صرح بعضهم بأنه لا بُد من المثل، والكلام في غير أيام البطالة، والعبرة فيها بنص الواقف وإلا فيعرف زمنه المطرد الذي عرفه وإلا فيعادة محل الموقوف عليهم وأفتى بعضهم بأن المعلم في سنة لا يعطي من غلة غيرها وإن لم يحصل له من الأولى شيء وفيه نظر ظاهر، ولعله محمول على ما إذا عليم ذلك من شرط الواقف، أو قرائن حاله الظاهرة فيه.

وقف المدرس إذا قال الواقف، أو شهد العرف أن من يشتغل شهرا فله دينار فاشتغل أقل منه ولو بيوم فلا شيء له ولم توزع الجامكية على قدر ما يشتغل به اه. فأجاب: كلام ابن عبد السلام صريح في عدم التوزيع فيما ذكر وآنه لا يستحق شيئا وهو اختيار له يليق بالمتورعين وقال السبكي إنه في غاية الضيق ويؤدي إلى محذور فإن أحدا لا يمكنه أن لا يخل بيوم ولا بصلاة إلا نادرا ولا يقصد الواقفون ذلك وفي فتاوى ابن الصلاح ما يخالفه حيث قال وأما من أخل بشرط الواقف في بعض الأيام فينظر في كيفية اشتراط الشرط الذي أخل به فإن كان مقتضاه تقييد الاستحقاق في تلك الأيام بالقيام به فيها سقط استحقاؤه فيها وإلا فإن كان ذلك مشروطا على وجه يكون تركه فيها إخلالا بالمشروط فإن لم يشترط الحضور كل يوم فلا يسقط استحقاؤه فيها وحيث سقط لا يتوهم سقوطه في آخر الأيام. وأما البطالة في رجب وشعبان ورمضان فما وقع منها في رمضان ونصف شعبان لا يمنع من الاستحقاق حيث لم ينص الواقف على اشتراط الحضور فيها، وما وقع قبل ذلك يمنع إذ ليس فيها عرف مستمر ولا يخفى الاحتياط وذكر الزركشي نحوه فقال لو وردت الجعالة على شيتين ينفك أحدهما عن الآخر كقوله من رد عبيدي فله كذا فرد أحدهما استحق نصف الجعل وعليه يخرج غيبة الطالب عن الدرس في بعض الأيام إذا قال الواقف من حضر شهر كذا فله كذا فإن الأيام كالعبيد فإنها أشياء متفاصلة فيستحق بقسط ما حضر فتقطن لذلك فإنه مما يغلط فيه اه ع ش. وقوله فإن في قوله فإن كان الخ وقوله فإن لم يشترط الخ لعله محرف عن بأن بالباء وقوله يكون تركه الخ لعل صوابه لا يكون الخ.

قوله: (ولا) أي: بأن استناب بغير عذر.

قوله: (لغير مدة الإخلال) أي: وإن أخل بلا عذر ولا استنابة.

قوله: (بأن المعلم) أي: ونحوه ممن جعل الغلة في مقابلة عمله.

قوله: (وفيه نظر ظاهر) كذا م ر.

(فصلٌ في أحكام الوقف المعنويّة)

(الأظهرُ أنَّ المِلْك في رَقَبَةِ الموقوف) على مُعَيَّن (أو جِهَةٍ يَنْتَقِلُ إلى الله تعالى أي) تفسِيرُ لمعنى الانتقالِ إليه تعالى وإلا فجميعُ الموجوداتِ مِلْكٌ له في جميعِ الحالات بطريقِ الحقيقةِ وغيره إن سُمِّيَ مالِكًا فإنَّما هو بطريقِ التَّوَشُّعِ (يَنْفَكُ عن اختصاصِ الأدميين) كَالْعَتَقِ وإنَّما يَثْبُتُ بشاهِدٍ ويمينٍ دونِ بَقِيَّةِ حُقُوقِ الله تعالى؛ لأنَّ المَقْصُودَ رِيعَهُ وهو حقُّ آدميٍّ وظاهرُ إطلاقِهِم ثبوتُهُ بالشاهِدِ واليَمِينِ، واختلافِهِم في الثَّابِتِ بالاستفاضة هل تَثْبُتُ بها شُرُوطُهُ أو ثُبُوتُ شُرُوطُهُ أيضًا في الأوَّلِ، وقد يُفَرَّقُ بأنَّه أقوى مِنَ الاستفاضة وإن كان في كُلِّ خِلافٍ (فلا يَكُونُ لِلوَقُوفِ) وفي قولٍ يَمْلِكُهُ؛ لأنَّه إنَّما أَرَّأَلَ مِلْكَهُ عن فوائِدِهِ (ولا لِلْمَوْقُوفِ عليه) وقيلَ يَمْلِكُهُ كَالصَّدَقَةِ، والخِلافُ فيما يُقْصَدُ به تَمَلُّكُ رِيعِهِ بخلافِ ما هو تحريرُ نَصٍّ كَالْمَسْجِدِ، والمَقْبَرَةِ وكذا الرُّبُطِ، والمدارسِ ولو شَغَلَ المَسْجِدَ بِأَمْتَعَةٍ وَجَبَتْ الأجرَةُ له وإفناء ابنِ رزِين

(فَضْلٌ: في أحكامِ الوقفِ المَعْنَوِيَّةِ)

❦ قَوْلُهُ: (في أحكامِ الوقفِ) إلى قوله وظاهرُ إطلاقِهِم في النِّهَايَةِ، والمُعْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (لمعنى الانتقالِ) أي: لِلْمُرَادِ بِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (بطريقِ التَّوَشُّعِ) أي: والمالِكُ الحَقِيقِيُّ هو الله تعالى لِكَيْتَه لَمَّا اذِنَ في التَّصَرُّفِ فيه لِمَن هو في يَدِهِ بالطَّريقِ الشَّرْعِيِّ رَتَّبَ عليه أَحْكَامًا خَاصَّةً كَالْقَطْعِ بِسَرَقَتِهِ وَوُجُوبِ رَدِّهِ عَلَى مَنْ غُصِبَ مِنْهُ إلى غيرِ ذلك مِنَ الأحْكَامِ اهـ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (عَنِ اخْتِصَاصِ الأَدَمِيِّينَ) أي: اخْتِصَاصِ الأَدَمِيِّ عَنِ غَيْرِهِ مِنَ الخَلْقِ اهـ س م أي: فلا يَرُدُّ أَنَّهُ تعالى كان مُتَصَرِّفًا فِيهِ قَبْلَ وَفْقِهِ أيضًا فالِاخْتِصَاصُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ المُرَادُ بِهِ الإِضَافَةُ. ❦ قَوْلُهُ: (وإنَّما ثَبَتَ إلَخ) أي: الوَقْفُ هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كانَ المَوْقُوفُ عَلَيْهِ مُعَيَّنًا، أَمَّا إِنْ كانَ جِهَةً عَامَّةً، أَوْ نَحْوَ مَسْجِدٍ فَفِي الثَّبُوتِ بِمَا ذُكِرَ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الجِهَةَ لَا يَتَأَتَّى الحَلْفُ مِنْهَا، وَالتَّائِظُ فِي حَلْفِهِ إِثْبَاتُ الحَقِّ لغيرِهِ اهـ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (دُونَ بَقِيَّةِ حُقُوقِ الله تعالى) فَإِنَّهَا لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ اهـ مُعْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (لأنَّ المَقْصُودَ) أي بِالثَّبُوتِ اهـ مُعْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَوَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِم) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ ثُبُوتُ شُرُوطِهِ. ❦ وَقَوْلُهُ: (ثُبُوتُهُ) مَفْعُولٌ إِطْلَاقِهِم. ❦ وَقَوْلُهُ: (وَاخْتِلَافِهِم) عُطِفَ عَلَى إِطْلَاقِهِم. ❦ قَوْلُهُ: (فِي الثَّابِتِ) أي: فِي الوَقْفِ الثَّابِتِ. ❦ قَوْلُهُ: (فِي الأوَّلِ) أي: بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ فَفِي مَعْنَى البَاءِ. ❦ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) أي: الأوَّلِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَفِي قَوْلٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ شَغَلَ فِي المُعْنِي وَإِلَى قَوْلِ المَثْنِ وَيَمْلِكُ الأَجْرَةَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَمَرَّ إِلَى وَإِنَّمَا لَمْ تُمْتَنَعْ. ❦ قَوْلُهُ: (تَحْرِيرِ نَصٍّ) تَرْكِيبٌ وَضْفِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَكَذَا الرُّبُطِ، وَالمَدَارِسِ) أي: فَالْمِلْكُ فِيهَا لِلَّهِ تعالى قَطْعًا. ❦ قَوْلُهُ: (وَجَبَتْ الأَجْرَةُ لَهُ) أي: لِلْمَسْجِدِ

(فَضْلٌ: في أحكامِ الوقفِ المَعْنَوِيَّةِ)

❦ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (أَي يَنْفَكُ عَنِ اخْتِصَاصِ الأَدَمِيِّينَ) أَي اخْتِصَاصِ الأَدَمِيِّ عَنِ غَيْرِهِ مِنَ الخَلْقِ .
❦ قَوْلُهُ: (فِي الثَّابِتِ) أي: فِي الوَقْفِ الثَّابِتِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْخِلَافُ فِيهِمَا إلَخ) كَذَا شَرْحُ م ر .

بأنها لمصالح المسلمين ضعيف كما مر.
 (ومنافعه ملك للموقوف عليه)؛ لأن ذلك مقصوده (يستوفيه بنفسه وبغيره بإعارة وإجارة) إن كان له النظر وإلا لم يتعاط نحو الإجارة إلا الناظر أو نائبه وذلك كسائر الأملاك ومحله إن لم يشترط ما يخالف ذلك ومنه وقف داره على أن يسكنها معلّم الصبيان، أو الموقوف عليهم، أو على أن يعطي أجرتها فيمتنع غير سكنها في الأولى، وما نُقِلَ عن المُصَنَّف أنه لما ولي دار الحديث وبها قاعة للشيخ أسكنها غيره اختيار له، أو لعله لم يثبت عنده أن الواقف نص على سكنى الشيخ، ولو خربت ولم يعمرها الموقوف عليه أوجرت بما يعمرها للضرورة إذ الفرض أنه ليس للوقف ما يعمر به سوى الأجرة المعجلة.....

وتصرف على مصالحه اهـ ع ش. ٥ قوله: (كما مر) أي: في كتاب الغضب وفي شرح وأنه إذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة الخ. ٥ قوله: (لأن ذلك) أي تملك الموقوف عليه لمنافع الموقوف.

٥ وقوله: (مقصوده) أي الوقف أي: منه.

٥ قول (لشيء) (بنفسه وبغيره) محله حيث كان الوقف للاستغلال كما يأتي، أما لو وقفه ليتنفع به الموقوف عليه استوفاه بنفسه، أو نائبه وليس له إعارة ولا إجارة سم على حج اهـ ع ش. ٥ قوله: (إن كان) إلى قوله ولو وقف أرضاً في المعنى لإاقوله وما نُقِلَ إلى ولو خربت. ٥ قوله: (إن كان له النظر) أو إذن الناظر في ذلك اهـ معني. ٥ قوله: (نحو الإجارة) وفي سم بعد ذكر عبارة المحلّي وعبارة الرّوض وشرحه ما نصّه وقضية ذلك توقف الإعارة أيضاً على الناظر اهـ. ٥ قوله: (أو نائبه) أي ولو الموقوف عليه كما مرّ أيضاً عن المعني. ٥ قوله: (وذلك) أي استيفاء الموقوف عليه المنافع بنفسه الخ. ٥ قوله: (ومحله) أي محل تصرف الموقوف عليه في المنافع كسائر الأملاك. ٥ قوله: (ومنه) أي: من شرط المخالف.

٥ قوله: (أو الموقوف عليهم) عطف على معلّم عطف عام على خاص. ٥ قوله: (فيمتنع الخ) عبارة المعني ليس له أن يسكنها غيره بأجرة ولا غيرها وقضية هذا منع إعارتها وهو كذلك وإن جرت عادة الناس بالمسامحة بإعارة بيت المدرسة ونحوه وقد نُقِلَ أن المُصَنَّف لما ولي الخ اهـ. ٥ قوله: (غير سكنه) أي: فلو تعدّ سكنت من شرط له كان دعت ضرورة إلى خروجه من بلد الوقف، أو كان الموقوف عليه امرأة ولم يرخص زوجها بسكنها في المحلّ المشروط لها فيبني أن يكون كمنقطع الوسيط فيصرف لأقرب رجم الواقف ما دام العذر موجوداً ولا تجوز له إجارته ليُعِدَّ الإجارة عن غرض الواقف من السكنى اهـ ع ش. ٥ قوله: (في الأولى) أي: في الموقوفة للسكنى. ٥ قوله: (ولو خربت) أي الدار الموقوفة على السكنى. ٥ وقوله: (ولم يعمرها الخ) أي: تبرعاً اهـ ع ش.

٥ قوله: (إن كان له النظر الخ) عبارة الشارح المحلّي عقب قول المتن وإجارة من ناظره انتهى وعبر الرّوض بقوله بإجارة وإعارة فعقبه شارحه بقوله من ناظره انتهى وقضية ذلك توقف الإعارة أيضاً على الناظر.

وغير استغلالها في الثانية وفي المطلب يلزم الموقوف عليه ما نَقَصَه الانتفاع من عين الموقوف كَرِصَاصِ الحمام فيشتري من أجرته بدل فائته ولو وَقَفَ أرضًا غير مغروسة على مُعَيَّنٍ لم يَجْزَ له غَرَسُهَا إِلَّا أَنْ نَصَّ الْوَاقِفُ عَلَيْهِ أَوْ شَرَطَ لَهُ جَمِيعَ الْإِنْتِفَاعَاتِ كَمَا رَجَّحَهُ السَّبْكِى وَكَذَا الْبِنَاءُ وَلَا يَبْنِي مَا كَانَ مَغْرُوسًا وَعَكْسُهُ. وَالضَّابِطُ أَنَّ كُلَّ مَا غَيَّرَ الْوَاقِفُ بِالْكُلِّيَّةِ

□ قَوْلُهُ: (وغير استغلالها) عَطَفَ عَلَى غَيْرِ سُكْنَاهَا ش. اه. سَم. □ قَوْلُهُ: (وغير استغلالها إلخ) قَدْ يُقَالُ قُلُو أَوْ جَرَتْ وَدَفَعَتْ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَاسْتَأْجَرَهَا مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ مَا حُكِّمَهُ يَتَّبِعِي أَنْ لَا مَانِعَ مِنْهُ فَلْيُحَرِّزْ بَلْ يَتَّبِعِي فِيمَا لَوْ كَانَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ غَيْرَ النَّاطِرِ أَنْ يَجُوزَ لِلنَّاطِرِ إِيجَارُهُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْكُنُ حَيْثُذِهِ مِنْ حَيْثُ مَلِكُهُ لِلْمَنْفَعَةِ بَعْدَ الْإِجَارَةِ لَا مِنْ حَيْثُ الْوَقْفُ نَعَمْ إِنْ صَرَّحَ الْوَاقِفُ بِمَنْعِ سُكْنَاهُ وَلَوْ مِنَ الْحَيْثِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ مُتَتَّبِعٍ وَرُبَّمَا يَكُونُ لِلْوَاقِفِ غَرَضٌ فِي ذَلِكَ لِكُونِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ يَضُرُّ بِالْوَقْفِ سُكْنَاهُ لِجَرَفَتِهِ، أَوْ غَيْرِهَا اه. سَيِّدُ عُمَرُ. □ قَوْلُهُ: (في الثانية) أَي: فِي الْمَوْقُوفَةِ عَلَى إِعْطَاءِ أَجْرَتِهَا.

□ قَوْلُهُ: (كَرِصَاصِ الحمام) سَيَاتِي قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ جَعَلَتِ الشَّجَرَةُ إلخ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِاسْتِعْمَالِ حَجَرِ الرَّحَى الْمَوْقُوفِ حَتَّى يَرِقَّ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رِصَاصِ الْحَمَامِ بِإِمْكَانِ إِعَادَةِ مِثْلِ فَائِتِ الرِّصَاصِ بِمَحَلِّهِ بِخِلَافِ مِثْلِ فَائِتِ الْحَجَرِ بِرِقَّتِهِ وَيَتَّبِعِي أَنْ رِقَّةَ الْبَلَاطِ الْمَفْرُوشِ فِي الْمَوْقُوفِ بِالْإِسْتِعْمَالِ كَرِقَةِ الْحَجَرِ بِالْإِسْتِعْمَالِ وَأَنَّ قَوَاتِ عَيْنِ الْبَلَاطِ بِالْكُلِّيَّةِ كَقَوَاتِ رِصَاصِ الْحَمَامِ سَم. وَسَيِّدُ عُمَرُ. □ قَوْلُهُ: (فَيُشْتَرَى مِنْ أَجْرَتِهِ بَدَلُ فَائِتِهِ) قَالَ الدَّمِيرِيُّ وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ اه. مُغْنِي زَادُ الثَّهَابِ قَالَ الزُّرْكَشِيُّ وَفِي كَوْنِهِ يَمْلِكُهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ نَظَرُ اه. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. وَفِي كَوْنِهِ أَي: الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ يَمْلِكُهَا أَيِ الْأَجْزَاءِ الْفَائِتَةِ إِذَا بَقِيَ لَهَا صُورَةٌ وَقَوْلُهُ نَظَرُ الْأَقْرَبُ الْمَلِكُ اه. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَجْزَ لَهُ غَرَسُهَا) أَي: وَيَتَنَفَّعُ بِهَا فِيمَا تَصْلُحُ لَهُ غَيْرَ مَغْرُوسَةٍ اه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ نَصَّ إلخ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ جَوَازِ الْغَرَسِ وَإِنْ أَطْرَدَ الْعُزْفُ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ بَعْدَ الْإِنْتِفَاعِ بِمِثْلِهَا إِلَّا بِالْغَرَسِ وَعُلِمَ بِهِ وَلَوْ قِيلَ بِالْجَوَازِ حَيْثُذِهِ لَمْ يَتَعَذَّلْ قَدْ يُفِيدُهُ كَلَامُهُ فِي التَّشْبِيهِ السَّابِقِ قُبَيْلَ الْفَضْلِ الْأَوَّلِ وَيَجْرِي هَذَا فِي الْبِنَاءِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الشَّرْحِ، وَالتَّهَابِ فِي آخِرِ الْفَضْلِ مَا يُؤَيِّدُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْبِنَاءُ) أَي: قُلُو وَقَفَ أَرْضًا خَالِيَةً مِنَ الْبِنَاءِ لَا يَجُوزُ بِنَاؤُهَا مَا لَمْ يَنْصُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَشْطَرطْ لَهُ جَمِيعَ الْإِنْتِفَاعَاتِ، وَعَلَيْهِ قُلُو وَقَفَ شَخْصٌ دَارًا

□ قَوْلُهُ: (وغير) عَطَفَ عَلَى غَيْرِ سُكْنَاهَا ش. □ قَوْلُهُ: (كَرِصَاصِ الحمام) سَيَاتِي قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ جَعَلَتِ الشَّجَرَةُ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِاسْتِعْمَالِ حَجَرِ الرَّحَى الْمَوْقُوفِ حَتَّى يَرِقَّ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رِصَاصِ الْحَمَامِ بِإِمْكَانِ إِعَادَةِ مِثْلِ فَائِتِ الْحَجَرِ بِرِقَّتِهِ وَيَتَّبِعِي أَنْ رِقَّةَ الْبَلَاطِ الْمَفْرُوشِ فِي الْمَوْقُوفِ بِالْإِسْتِعْمَالِ كَرِقَةِ الْحَجَرِ بِالْإِسْتِعْمَالِ وَأَنَّ قَوَاتِ عَيْنِ الْبَلَاطِ بِالْكُلِّيَّةِ كَقَوَاتِ رِصَاصِ الْحَمَامِ. □ قَوْلُهُ: (فَيُشْتَرَى مِنْ أَجْرَتِهِ بَدَلُ فَائِتِهِ) قَالَ الدَّمِيرِيُّ وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ قَالَ الزُّرْكَشِيُّ وَفِي كَوْنِهِ يَمْلِكُهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ نَظَرُ شَرْحُ م. ر. □ قَوْلُهُ: (فَائِتِهِ) هَلِ الْمُرَادُ قَوَاتِ عَيْنِهِ بِالْكُلِّيَّةِ فَقَطْ، أَوْ مَا يَشْمَلُ رِقَّتَهُ أَيْضًا.

عن اسمه الذي كان عليه حال الوقف امتنع وإلا فلا، نعم إن تعذر المشروط جاز إبداله كما يأتي مبسوطاً آخر الفصل وأفتى أبو زرعة في غلو وقف أراد الناظر هدم واجهته وإخراج رواشن له في هواء الشارع بامتناع ذلك إن كانت الواجهة صحيحة، أو غيرها وأضر بجدار الوقف وإلا جاز بشرط أن لا يصرف عليه من ريع الوقف إلا ما يصرف في إعادته على ما كان عليه، وما زاد في ماله ومّر في فصل اشتراط علم المنفعة في الإجارة عن ابن الرفعة والسبكي ماله تعلّق بذلك فراجعهم وإنما لم تمتنع الزيادة مطلقاً؛ لأنها لا تُغيّر معالم الوقف (ويملك الأجرة)؛ لأنها بدّل المنافع المملوكة له وقضيته أنه يُعطي جميع المعجّلة ولو لمدّة لا يُحتَمَل بقاءه إليها ومّر ما فيه آخر الإجارة (و) يملك (فوائده) أي: الموقوف (كثمرة) ومن ثمّ لم يَزَمَ زكاتها كما مرّ بقيد في بابها ومنها عُصْنٌ ووَرَقٌ توت اعتيد قطعهما أو شَرِطَ.....

كانت مُشتملة على أماكن وخرب بعضها قبل الوقفية فيبغى جواز بناء ما كان مُتهدماً فيها حيث لم يضرّ بالعامر؛ لأن الظاهر رضا الواقف بمثل هذا امره وفي هذا تأكيد لما قدّمته آنفاً. ٥ قوله: (في غلو) بتثليث العين وسكون اللام. ٥ قوله: (أو غيرها) أي غير صحيحة. ٥ قوله: (ولاً) أي: بأن كانت غير صحيحة ولم يضرّ بجدار الوقف. ٥ قوله: (بشرط أن لا يصرف إلخ) لعلّه مقيّد بما إذا لم يزد بذلك الأجرة زيادة يُعتدّ بها فليُراجِع. ٥ قوله: (مطلقاً) أي: سواء كانت الزيادة من ريع الوقف، أو مال الناظر وقول ع ش أي: ضرّت أم لا فيه ما لا يخفى. ٥ قوله: (لأنها) أي هذه الخصلة امره ش. ٥ قوله: (وقضيته أنه يُعطي إلخ) اعتمدته النهاية خلافاً للشارح، والأسنى، والمغني. ٥ قوله: (بقاؤه) أي الموقوف عليه بقول المتن. ٥ (فوائده): أي: الحاصلة بعد الوقف عند الإطلاق، أو شرط أنها للموقوف عليه امره مغني. ٥ قوله: (ومن ثمّ) إلى قوله نظير ما مرّ في النهاية. ٥ قوله: (عُصْنٌ) بالتثوين عبارة المغني وأغصان خلاف ونحوه ممّا يُعتاد قطعُه؛ لأنها كالثمرة بخلاف ما لا يُعتاد قطعُه نعم إن شرط قطع الأغصان التي لا يُعتاد قطعها مع ثمارها كانت له قاله الإمام امره. وفي شرح الرّوض ولا يخفى أنّ المملوك من فوائده المدارس ونحوها إنّما هو الانتفاع لا المنفعة امره أي: فلا يجوز إيجارها ولا إعارتها. ٥ قوله: (اغتيده قطعهما) قد يؤخذ من ذلك أنّه لو وقّف شجر الأثل وغيّد قطعُه إلى جذوره التي تثبت ثانياً، أو شرط ذلك كان للموقوف عليه القطع ذلك كان للموقوف عليه القطع كذلك لكن هذا في غير الموجود في حال الوقف كأن وقّف جذور

٥ قوله: (وأفتى أبو زرعة إلخ) كذا شرح م ر. ٥ قوله: (ومنها عُصْنٌ) عبارة الرّوض ولا الأغصان أي: ليست للموقوف إلا من خلاف ونحوه قال في شرحه ممّا يُعتاد قطعُه قال ولا يخفى أنّ المملوك من فوائده المدارس ونحوها إنّما هو الانتفاع لا المنفعة انتهى. ٥ قوله: (اغتيده قطعهما) قد يؤخذ من ذلك أنّه لو وقّف شجر الأثل وغيّد قطعُه إلى جذوره التي تثبت ثانياً، أو شرط ذلك كان للموقوف عليه القطع كذلك لكن هذا غير الموجود حال الوقف كأن وقّف جذور الأثل، أما الموجود حال الوقف فيشمله الوقف أخذاً ممّا ذكره في الثمرة غير المؤبّرة فليُتأمل.

ولم يؤد قطعهُ لموت أصله، والثمرة الموجودة حال الوقف إن تأبّرت فهي للواقف وإلا شملها الوقف على الأوجه نظير ما مرّ في البيع أن المؤبّرة للبائع وغيرها للمشتري ويُلحق بالتأبير هنا ما ألحق به ثم كما هو ظاهر ثم رأيت السبكي ذكر نحو ذلك فقال فيمن وقف كرمًا به حصرم ومات أن الحصرم لورثته؛ لأنه أولى به من الموقوف عليهم ويُؤيد القياس أيضًا تصحيح الأذرعني أنه لو وقف شجرة أو جدارًا لم يدخل مقرّهما. وبه صرح القفال في الأولى

الأولى، أما الموجود حال الوقف فشمّله أخذًا مما ذكر في الثمرة غير المؤبّرة اهـ سم. هـ قوله: (ولم يؤد قطعهُ إلخ) ظاهره رجوعه إلى، أو شرط أيضًا سم على حج وهو ظاهر؛ لأن العمل بالشرط إنما يجب حيث لم يمنع منه مانع اهـ ع ش. هـ قوله: (إن تأبّرت فهي للواقف) لو صرح بإدخال المؤبّرة في الوقف هل يصح تبعًا للشجرة وعليه يشترط فيه أن يتحد عقد الوقف ويتأخّر وقف الثمرة فيه نظر وقال مرّ يصح ويشترط ما ذكر سم على حج فليراجع اهـ ع ش. هـ قوله: (وإلا شملها الوقف) ولا يرد ذلك على عدم صحة وقف المطعوم ونحوه؛ لأن ذلك فيما إذا كان استيفلاً لا بطريق التبعية اهـ سم. هـ قوله: (على الأوجه) وفاقاً للمعني. هـ قوله: (على الأوجه) لم يبين حكمها حينئذ وأنه لا ينبغي أن يكون للموقوف عليه؛ لأنه لا يستحق أخذ عين الوقف فماذا يفعل بها ويحتمل مرّ أنها تباع ويشتري بتمنها شجرة أو شقصها وتوقف كالأصل وكذا يقال في نظير ذلك ففي البيض إذا شملها الوقف يشتري به دجاجة، أو شقصها وفي اللبن كذلك يشتري به شاة أو شقصها، وأما الصوف فيمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فلا يبعد امتناع بيعه ويشتق بعينه، ثم يحتمل جواز غزله ونسجه والانتفاع به منسوجاً فليتأمل اهـ سم على حج اهـ ع ش ورشيد عبارة البجيرمي عن القليوبي وإلا فهي وقف فتباع ويشتري بقدر ثمنها من جنس أصلها فإن تعدّر غيره فإن تعدّر عادت ملكاً للموقوف عليه فإن تعدّر فلأقرب الناس إلى الواقف، ثم للفقراء أخذًا مما سيأتي وكذا يقال في الصوف ونحوه اهـ. هـ قوله: (ويؤيد القياس) أي: المارّ بقوله نظير ما مرّ في البيع. هـ قوله: (وبه) أي: عدم الدخول. هـ وقوله: (في الأولى) أي: وقف الشجرة.

هـ قوله: (ولم يؤد إلخ) ظاهره رجوعه إلى، أو شرط أيضًا. هـ قوله: (إن تأبّرت فهي للواقف) ولو صرح بإدخال المؤبّرة في الوقف هل يصح تبعًا للشجرة وعليه هل يشترط فيه أن يتحد عقد الوقف ويتأخّر وقف الثمرة فيه نظر وقال مرّ يصح ويشترط ما ذكر فليراجع. هـ قوله: (وإلا شملها الوقف) ولا يرد ذلك على عدم صحة وقف المطعوم ونحوه؛ لأن ذلك فيما إذا كان استيفلاً لا بطريق التبعية. هـ قوله: (وإلا شملها الوقف) لم يبين حكمها حينئذ وأنه لا ينبغي أن يكون للموقوف عليه؛ لأنه لا يستحق أخذ عين الوقف فماذا يفعل بها ويحتمل أنها تباع ويشتري بتمنها شجرة، أو شقصها وتوقف كالأصل وكذا يقال في نظير ذلك ففي البيض إذا شملها الوقف يشتري به دجاجة، أو شقصها وفي اللبن كذلك يشتري به شاة، أو شقصها وأما الصوف فيمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فلا يبعد امتناع بيعه ويشتق بعينه، ثم يحتمل جواز غزله ونسجه، والانتفاع به منسوجاً فليتأمل. هـ قوله: (على الأوجه) اعتمدته م ر.

قال أعني الأذرعِي ورأيت مَنْ صَحَّحَ دُخُولَهُ أَي: كما وَجَّهَ فِي الْبَيْعِ وَإِذَا قُلْنَا إِنَّ مَا هُنَا كَالْبَيْعِ يَأْتِي هُنَا تَطْيِيرُ مَا فِي الْأَثْوَارِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ إِنَّ الْبَائِعَ يُصَدِّقُ فِي أَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ بَعْدَ نَحْوِ التَّأْيِيرِ، أَوْ وَضَعَ الْحَمْلَ أَي: لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ مِلْكِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَارِضَهُ شَيْءٌ فَلَا نَظَرَ حِينَئِذٍ لِيَدٍ وَلَا لِعَدَمِهَا خِلَافًا لِلْأَذْرَعِي وَلَمْ يَنْزَعْ فِي أَصْلِ هَذَا الْحُكْمِ بِكَلَامِهِمْ فِي الْكِتَابَةِ مَعَ وَضُوحِ الْفَرْقِ كَمَا ذَكَرْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُقَابِ فَحِينَئِذٍ يُصَدِّقُ الْوَاقِفُ أَنَّ الْوَقْفَ وَقَعَ بَعْدَ نَحْوِ التَّأْيِيرِ لِلأَصْلِ الْمَذْكُورِ، وَلَوْ كَانَ الْبَعْضُ مُؤَبَّرًا فَقَطْ فَهَلْ يَجْرِي هُنَا مَا مَرَّ ثُمَّ مِنَ التَّبَعِيَّةِ أَوْ يُفَرَّقُ مَحَلُّ نَظَرٍ، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُمْ عَمِلُوا التَّبَعِيَّةَ ثُمَّ بَعَسَ الْإِفْرَادُ وَأَدَاءُ الشَّرِكَةِ إِلَى التَّنَازُعِ لَا إِلَى غَايَةٍ وَهَذَا مَوْجُودٌ هُنَا وَفِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا أَنَّ الْوَلَدَ مَثَلًا لَوْ كَانَ حَمْلًا وَانْفَصَلَ لَا يَسْتَحِقُّ مِنْ غَلَّةِ زَمَنِ حَمْلِهِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يُسَمَّى وَلَدًا بَلْ مِمَّا حَدَثَ بَعْدَ انْفِصَالِهِ زَادَ فِي الرُّوضَةِ أَنَّهُ يَتَفَرَّغُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَوْقُوفُ نَخْلَةً فَخَرَجَتْ ثَمَرَتُهَا قَبْلَ انْفِصَالِهِ لَا يَكُونُ لَهُ شَيْءٌ مِنْهَا كَذَا قَطَعَ بِهِ الْفُورَانِيُّ وَالْبَغَوِيُّ وَأَطْلَقَاهُ وَقَالَ الدَّارِمِيُّ فِي الثَّمَرَةِ الَّتِي أُطْلِعَتْ وَلَمْ تُؤَبَّرْ قَوْلَانِ هَلْ لَهَا حُكْمُ الْمُؤَبَّرَةِ فَتَكُونُ لِلْبَطْنِ الْأَوَّلِ أَمْ لَا فَتَكُونُ لِلثَّانِي وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ يَجْرِيَانِ هُنَا انْتَهَى قَالَ الْبُلْقِينِيُّ، وَالصَّوَابُ مَا أَطْلَقَهُ الْفُورَانِيُّ وَالْبَغَوِيُّ فِي الْحَمْلِ وَقَالَ غَيْرُهُ أَي: مِنْ أَنَّ الْمُعْتَبَرِ فِي الثَّمَرَةِ وَجُودُهَا لَا تَأْيِيرُهَا وَمِمَّنْ قَطَعَ بِهِ الْقَاضِي فِي تَعْلِيْقِهِ انْتَهَى وَفَرَّقَ أَعْنِي الْبُلْقِينِيُّ بَيْنَ مَسْأَلَةِ الْحَمْلِ وَمَسْأَلَةِ الْبَطْنَيْنِ لَكِنْ مِنْ حَيْثُ الْخِلَافُ لَا الْحُكْمُ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِهِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا

قوله: (إِنَّ مَا هُنَا) أَي الْوَقْفَ. قوله: (حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ إِذْ كَانَ الْأَصْلُ مَا ذُكِرَ. قوله: (فِي أَصْلِ هَذَا الْحُكْمِ) أَي: فِي أَنَّ مَا هُنَا كَالْبَيْعِ فِي تَفْصِيلِ الثَّمَرَةِ الْمَوْجُودَةِ. قوله: (فَحِينَئِذٍ) أَي: حِينَ أَنْ يَأْتِيَ هُنَا تَطْيِيرُ مَا فِي الْأَثْوَارِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ الْخ. قوله: (وَهَذَا) أَي: عُسْرُ الْإِفْرَادِ الْخ. وقوله: (هُنَا) أَي: فِي الْوَقْفِ. قوله: (أَنَّ الْوَلَدَ) إِلَى قَوْلِهِ زَادَ فِي الثَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مَثَلًا وَإِلَى قَوْلِهِ كَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ مَثَلًا زَادَ فِي الرُّوضَةِ أَنَّهُ. قوله: (مَثَلًا) أَي، أَوْ الْأَخ، أَوْ وَلَدُ الْوَلَدِ. قوله: (لَا يَسْتَحِقُّ مِنْ غَلَّةِ زَمَنِ حَمْلِهِ شَيْئًا الْخ) هَذَا فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ بِخِلَافِهِ عَلَى الذَّرِّيَّةِ، وَالتَّنْسِلِ، وَالْعَقَبِ فَإِنَّ الْحَمْلَ يَدْخُلُ وَيُوقَفُ نَصِيْبُهُ كَمَا قَدَّمْتُهُ عَنِ الرُّوضِ وَشَرَحَهُ اه. سم. قوله: (وَأَطْلَقَاهُ) أَي: عَنِ قَيْدِ التَّأْيِيرِ. قوله: (فِي الثَّمَرَةِ الَّتِي أُطْلِعَتْ الْخ) أَي: فِي وَقْفِ التَّرْتِيبِ. قوله: (هَلْ لَهَا الْخ) بَيَانٌ لِلْقَوْلَيْنِ وَسَيَأْتِي تَرْجِيْحُهُ الْأَوَّلُ. قوله: (هُنَا) أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْحَمْلِ. قوله: (قَالَ غَيْرُهُ) أَي: فِي تَفْسِيرِ الْإِطْلَاقِ الْمَذْكُورِ فَقَوْلُهُ أَي مِنْ الْخ مَقُولٌ غَيْرِ الْبُلْقِينِيِّ. قوله: (قَطَعَ بِهِ) أَي: بِإِغْتِبَارِ وَجُودِ الثَّمَرَةِ لَا تَأْيِيرُهَا. قوله: (اه) أَي: قَوْلُ الْغَيْرِ. قوله: (لَا الْحُكْمُ) أَي فَإِنَّهُ فِيهِمَا وَاحِدٌ كَمَا يَأْتِي بِقَوْلِهِ وَقَدْ سَبَقَ الْبُلْقِينِيُّ الْخ. قوله: (بَيْنَ هَذَا)

قوله: (لَا يَسْتَحِقُّ مِنْ غَلَّةِ زَمَنِ حَمْلِهِ شَيْئًا الْخ) هَذَا فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ بِخِلَافِهِ عَلَى الذَّرِّيَّةِ وَالتَّنْسِلِ، وَالْعَقَبِ فَإِنَّ الْحَمْلَ يَدْخُلُ وَيُوقَفُ نَصِيْبُهُ كَمَا قَدَّمْتُهُ عَنِ الرُّوضِ وَشَرَحَهُ.

وما مرّ في البيع بأن المملّك ثم صيغة فنظر لما تشمله عرفاً أو شرعاً وهو غير المؤبّر، ومالاً وهو المؤبّر والمملّك هنا وصف فقط فنظر لما يُقارن الوصف وهو أوّل وجود نحو الثمرة وهذا لوضوحه هو الحامل لي على إلحاق الوقف بالبيع بالنسبة للواقف بجامع ما ذُكر أن كلاً فيه صيغة مملّكة لا بالنسبة للمستحقين مع بعضهم فتأمل فإِنَّه دَقِيقٌ مُهِمٌّ. وقد سبق البلقيني لاعتماد النظر لمجرّد وجود الثمرة في صورة الحمل والبطن الأوّل مثلاً السبكي وغيره فمتى وُجِدَتْ قبل تمام انفصال الحمل تأبّرت أو لا لم يستحق منها شيئاً؛ لأنّ بُروزها سبق بُروزه بخلاف ما إذا برّزت بعد بُروزه وإن لم تتأبّر فإنّه يستحقّها كلاً أو بعضاً، وكذا لو وُجِدَتْ ولو طلّعا ثم مات المستحق فتنتقل لورثته لا لمن بعده وقد أطال السبكي الكلام في تقرير هذا ونقل ما مرّ عنه عن القاضي أي: في تعليقه كما مرّ وأما الذي في فتاويه فهو أن الميت بعد خروج الثمرة يملكها إن كانت من غير النخل، أو منه وتأبّرت وإلا فوجهان أي: وأصحهما أنها كذلك قال أعني السبكي. وهذا الفرع ينبغي الاعتناء به فإنّ البلوى تعمّ به، والنزاع فيه...

أي: الوقف الشامل للمسألتين حيث نظرنا فيه لمجرّد الوجود (وما مرّ في البيع) أي: حيث نظرنا فيه للتأبّر. □ فوّ: (ثم) أي في البيع. □ فوّ: (لما تشمله) أي لثمر تشمله الصيغة أي: الشجرة فضمير التصبب لما ولم يبرز ضمير الرفع لأمن اللبس. □ فوّ: (وهو) أي ما تشمله الصيغة شرعاً. □ فوّ: (وما لا عطف على ما تشمله. □ فوّ: (وهو) أي ما لا تشمله الصيغة أضلاً. □ فوّ: (هنا) أي: في الوقف. □ فوّ: (وصف فقط) وهو تعلق استحقاق الوقف أي الاتصاف به حقيقة أخذاً بما يأتي، أو وصف الولدية في مسألة الحمل، والانقراض وعدمه في مسألة البطنين. □ فوّ: (وهو) أي: ما يقارن ذلك الوصف. □ فوّ: (وهذا) أي الفرع المذكور. □ فوّ: (على إلحاق الوقف بالبيع بالنسبة للواقف) أي: المارّ بقوله، والثمرّة الموجودة حال الوقف إلخ. □ فوّ: (أن كلاً فيه صيغة إلخ) بيان لما ذُكر وكان الأولى الافتصاص عليه؛ لأنّه إنّما ذكر الصيغة المملّكة في البيع دون الوقف. □ فوّ: (لا بالنسبة إلخ) أي: المشار إلى ذلك التقى بقوله زاد في الروضة إلخ. □ فوّ: (لا اعتماد إلخ) أي: إليه. □ فوّ: (السبكي إلخ) فاعل سبق. □ فوّ: (أو لا) أي: ولو طلّعا. □ فوّ: (لم يستحق) أي: الحمل. □ فوّ: (بعد بُروزه) أي: بتمامه. □ فوّ: (كلاً) أي: إذا انحصر الاستحقاق فيه (أو بعضاً) أي: إذا لم ينحصر فيه. □ فوّ: (لو وُجِدَتْ إلخ) أي: الثمرة في صورة البطن الأوّل مثلاً. □ فوّ: (فتنتقل لورثته إلخ) كذا في النهاية. □ فوّ: (لمن بعده) أي: للبطن الثاني مثلاً. □ فوّ: (في تقرير هذا) أي: أن المدار في الوقف على مجرّده وجود الثمرة. □ فوّ: (ونقل) أي: السبكي (ما مرّ إلخ) أي: بقوله وقد سبق البلقيني إلخ السبكي وغيره إلخ. □ فوّ: (عن القاضي) متعلّق بنقل. □ فوّ: (كما مرّ) أي بقوله وممن قطع به القاضي إلخ. □ فوّ: (في فتاويه) أي: القاضي. □ فوّ: (ولاً) أي: بأن لم تؤبّر ثمرة النخل. □ فوّ: (كذلك) أي يملكها الميت. □ فوّ: (وهذا الفرع) أي: أن المُعتبَر في الثمرة وجودها أو تأبّرها.

قد يكون بين البطن الثاني وورثة البطن الأول مثلاً في وقف الترتيب وبين الحادث، والموجود في وقف التشريك والذي اقتضاه نظري موافقة الجمهور في أن المعتبر وجود الثمرة لا تأخيرها، ثم أشار للفرق بين ما هنا والبيع بما يوافق ما فوّقت به وهو أن التأخير وإن اعتبره الشرع إلا أن الثمرة به تصير كعين أخرى أي: فلا يتناولها نحو البيع إلا بالنص عليها وقبله تتبع الثمرة الرقبة أي: فيتناولها البيع قال فليس هذا ممّا نحن فيه في شيء أي: لما قرّرته أن المدار هنا على مجرد تعلّق الاستحقاق قال: هذا كلّه في موقوف لا على عمل ولا شرط للواقف فيه ولا كالذي على المدارس أو على نحو الأولاد وشرط الواقف تقسيطه على المدة فهنا تقسط الغلة كالثمرّة على المدة فيعطى منه ورثته من مات قسط ما باشره أو عاشه وإن لم توجد الغلة إلا بعد موته انتهى والذي يتّجه أن غير الموجود هنا لا يتبع الموجود؛ لأنه لا يعسر إفراؤه

☐ قوله: (قد يكون الخ) خبرٌ والنزاع الخ. ☐ قوله: (والذي اقتضاه الخ) من كلام السبكي. ☐ قوله: (ثم أشار) أي: السبكي. ☐ قوله: (بين ما هنا) أي: اعتبار وجود الثمرة في الوقف. ☐ وقوله: (والبيع) أي: وبين اعتبار التأخير فيه. ☐ قوله: (ما فوّقت به) أي: بقوله المارّ آنفاً ويفرق الخ. ☐ قوله: (وهو) أي الفرق المشار إليه. ☐ قوله: (وإن اعتبره الشرع إلا أن الثمرة الخ) الأخصر الواضح إنما اعتبره الشرع؛ لأن الثمرة به الخ. ☐ قوله: (وقبله) أي: التأخير عطف على قوله به. ☐ قوله: (قال) أي: السبكي. ☐ قوله: (مما نحن فيه) الظاهر أنه بيان لشيء فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور وفيه خلافٌ للحاجة وقوله: (في شيء) خبر ليس أي: فليس التأخير معتبراً في صورة من صور الوقف. ☐ قوله: (هنا) أي: في الوقف. ☐ قوله: (على مجرد تعلّق الاستحقاق) أي: بالانفصال في مسألة الحمل، والانقراض وعدمه في مسألة البطنين. ☐ قوله: (قال هذا كلّه) أي اعتبار وجود الثمرة على المعتّم وتأخيرها على خلافه. ☐ قوله: (ولأ الخ) أي: إن كان الوقف على عمل كالوقف على المدارس في مقابلة التعلم أو لا على عمل لكن للواقف فيه شرط كان وقف على نحو أولاده وشرط تقسيطه الخ. ☐ قوله: (وشرط الواقف الخ) مفعول معه، أو بصيغة المضى عطف على متعلّق الجار، أو جملة حالية على تقدير قد. ☐ قوله: (على المدة) أي: مدة العمل، أو مدة أزيمة الحياة. ☐ قوله: (فهنا) أي: في الموقوف على عمل، أو بشرط اعتبره الواقف فيه. ☐ قوله: (كالثمرّة) تمثيل للغلة. ☐ قوله: (منه) أي: الغلة، والتذكير باختيار الرّيع. ☐ قوله: (قسط ما) أي قسط مدة. ☐ وقوله: (باشره الخ) يعني باشر العمل فيها، أو عاش فيها فيه حذف وإيصال. ☐ قوله: (بعد موته) أي: الموقوف عليه. ☐ قوله: (انتهى) أي كلام السبكي. ☐ قوله: (والذي يتّجه الخ) أي: بالنظر للمستحقين اه سم. ☐ قوله: (أن غير الموجود الخ) أي: من الثمرة. ☐ قوله: (هنا) أي: في مسألة البطنين مثلاً اه سيّد عمر.

☐ قوله: (إن غير الموجود هنا) أي: بالنظر للمستحقين.

بخلافه فيما مرَّ فإن اختلط ولم يتميَّز تأتى كما هو ظاهرُ هنا ما مرَّ آخرَ الأصول والثمار من تصديق ذي اليد، ولو مات المستحق وقد حملت الموقوفة فالحمل له، أو وقد زُرعت الأرض فالربيع لذي البذر فإن كان البذر له أي: المستحق فهو لورثته، ولَمَن بعده أجره بقائه في الأرض أو لعامله وجوزناه قال الغزِّي فإن مات قبل أن يُسبَّل اتَّجِهَ أنَّ الحاصل مِنَ الْعَلَّةِ يُوزَعُ على المُدِّدِ قال غيره أو بعد أن سبَّل. فالقياس أنه بعد الاشتداد كبعد تأبير النخل، أو لَمَن آجره أن يزرعه بطعام معلوم استحقَّ حصَّةَ الماضي مِنَ المُدَّةِ على المُستأجرِ وأفتى جُمع مُتأخرون في نخلٍ وقَفَ مع أرضه ثم حدث منها وديٌّ بأنَّ تلك الوديَّ الخارجة من أصل النخل جزءٌ منها فلها حكمها كأغصانها وسبقهم لنحو ذلك السبكي فإنه أفتى في أرضٍ وقِفَ

☐ فَوُدَّ: (بخلافه فيما مرَّ) أي: أن غير المؤبَّر يتبَّع المؤبَّر اه سم عبارة السيِّد عُمَرُ أي: في مسألة التأبير لكن دَعَوَى عَدَمَ عُسْرِ الأَفرادِ أي: هنا لا يخلو عن تأمُّلِ اه. ☐ فَوُدَّ: (ولو مات) إلى المثني في النَّهْيَةِ إلَّا قوله، أو لعامله إلى وأفتى. ☐ فَوُدَّ: (فهو) أي: الربيع. ☐ فَوُدَّ: (ولَمَن بعده أجره بقائه) أي: حيث كان البطن الذي انتقل إليه غير الوارث، أمَّا هو فتسقط الأجرة عنه اه ع ش. ☐ فَوُدَّ: (أو لعامله) وقوله الآتي، أو لَمَن آجره عطفٌ على له عبارة ع ش قوله فإن كان البذر له إلخ أي: كان لغيره فالزرع له وعليه الأجرة فإن كان الناظر قبضها ودفعها للموقوف عليه لاستحقاقه إياها رجع على تركته بقسط ما بقي مِنَ المُدَّةِ اه. ☐ فَوُدَّ: (وجوزناه) أي: كَوَّنَ البذر مِنَ العَامِلِ المُسمَّى بالمُخَابَرَةِ وقد تقدَّم في المُسَاوَةِ بعضُ طُرُقِ تَجْوِيزِهِ. ☐ فَوُدَّ: (قال الغزِّي إلخ) جوابٌ إن كان البذر لعامله إلخ. ☐ فَوُدَّ: (فإن مات) أي: المُستحق. ☐ فَوُدَّ: (بعد الاشتداد إلخ) كأنَّ مراده أنه يستحقَّ تمامَ الحِصَّةِ بدونِ تَوَزِيعٍ على المُدِّدِ فليُحَرَّرَ وقد نفهم من كلامه أنه قَبْلَ الاشتداد كَقَبْلَ أن يُسبَّلَ فليُحَرَّرَ اه سم عبارة السيِّد عُمَرُ سَكَتَ عَنْ حالِهِ قَبْلَ الاشتدادِ وقياس ما تقدَّم في الثمرة أنه كذلك فليُحَرَّرَ اه أي: كَبَعْدَ الاشتداد. ☐ فَوُدَّ: (أو لَمَن آجره) أي لَشَخْصٍ آجرَ المُستحقَّ لذلك الشَّخْصِ الأرضُ فالصلةُ جاريةٌ على غيرِ مَنْ هي له، والمفعول الثاني لِأَجَرٍ مَحْذُوفٍ. ☐ فَوُدَّ: (أن يزرعه) أي: لأن يزرعَ ذلك الشَّخْصُ الأرضَ فَصَمِيرُ النَّصْبِ لِلأَرْضِ، والتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ الموقوف. ☐ فَوُدَّ: (بطعام إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِأَجَرٍ وَظَاهِرٌ أَنَّ الطَّعَامَ مِثَالٌ لَا قَيْدَ. ☐ فَوُدَّ: (كأغصانها) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يَجُوزُ قَطْعُهَا حَيْثُ اغْتِيدَ أَوْ شَرَطَهُ الْوَاقِفُ وَمِثْلُهُ فِيمَا يَظْهَرُ لَوْ أَضَرَّتْ بِأَصْلِهَا، وَحَيْثُ قُلِعَتْ فَهِيَ مِلْكٌ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ كَالْعُضَنِ حَيْثُ جَارَ قَطْعُهُ اه سيِّد عُمَرُ وقوله فَيُحَرَّرَ مِلْكٌ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ أي: إن لم يُمكن الانتفاع بها مع بقاء عِيْنِهَا وَلَمْ يُمكن شِراءُ شَيْءٍ شِفْصٍ بِقِيَمَتِهَا كَمَا مَرَّ وَيَأْتِي.

☐ فَوُدَّ: (بخلافه فيما مرَّ) أي: أن غير المؤبَّر يتبَّع المؤبَّر. ☐ فَوُدَّ: (أنه بعد الاشتداد إلخ) كأنَّ مراده أنه يستحقَّ تمامَ الحِصَّةِ بدونِ تَوَزِيعٍ على المُدِّدِ فليُحَرَّرَ وقد نفهم من كلامه أنه قَبْلَ الاشتداد كَقَبْلَ أن يُسبَّلَ فليُحَرَّرَ. ☐ فَوُدَّ: (أو لَمَن آجره) عطفٌ على لعامله ش.

بها شَجَرٌ مَوْزٍ فَرَأَلْتُ بَعْدَ أَنْ نَبَتَ مِنْ أَصُولِهَا فِرَاحٌ، ثُمَّ كَذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ وَهَكَذَا بِأَنَّ الْوَقْفَ يَنْسَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ نَبَتَ مِنْ تِلْكَ الْفِرَاحِ الْمُتَكَثِّرَةِ مِنْ غَيْرِ احتِياجٍ إِلَى إِنْشَائِهِ وَإِنَّمَا احتِياجُ لَهُ فِي بَدَلِ عَبْدٍ قُتِلَ لِقَوَاتِ الْمَوْقُوفِ بِالْكُلِّيَّةِ (وصوف) وَشَعَرٍ وَوَبَرٍ وَرَيْشٍ وَبَيْضٍ (وَلَبَنِ وَكَذَا الْوَلَدُ) الْحَادِثُ بَعْدَ الْوَقْفِ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ كَوَلَدِ أُمَةٍ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زَنًا (فِي الْأَصَحِّ) كَالشَّجَرَةِ وَفَارَقَ وَلَدَ الْمُوصِي بِمَنَافِعِهَا بِأَنَّ التَّعَلُّقَ هُنَا أَقْوَى لِمَلِكِهِ الْأَكْسَابِ النَّادِرَةِ بِهِ وَخُرُوجِ الْأَصْلِ عَنْ اسْتِحْقَاقِ الْآدَمِيِّ وَلَا كَذَلِكَ ثُمَّ فِيهِمَا، أَمَّا إِذَا كَانَ حَمْلًا حِينَ الْوَقْفِ فَهُوَ وَقْفٌ وَأَلْحَقَ بِهِ نَحْوُ الصُّوفِ وَوَلَدُ الْأُمَةِ مِنْ شُبْهَةِ حُرٍّ فَعَلَى أَبِيهِ قِيمَتُهُ وَيُمْلِكُهَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ (وَالثَّانِي يَكُونُ وَقْفًا) تَبَعًا لِأُمِّهِ كَوَلَدِ الْأُصْحِيَّةِ وَمَحَلُّهُ فِي غَيْرِ الْمُحْبَسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَمَّا هُوَ فَوَلَدُهُ وَقَفٌ كَأَصْلِهِ هَذَا إِنْ أُطْلِقَ أَوْ شُرِطَ ذَلِكَ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فَالْمَوْقُوفَةُ عَلَى رُكُوبِ إِنْسَانٍ.....

قوله: (وَشَعَرٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَفَارَقَ فِي النَّهْيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ وَيَبْيَضُّ وَقَوْلُهُ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ.
 قوله: (الْحَادِثُ الْخ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّةً. قوله: (مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زَنًا) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّةً. قوله: (وَفَارَقَ) أَي: وَلَدَ الْمَوْقُوفَةِ. قوله: (أَقْوَى الْخ) نَظَرَ فِيهِ سَمٌ، ثُمَّ أَيْدِ النَّظَرِ بِاعْتِمَادِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ حَدَّ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ دُونَ الْمُوصَى لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ. قوله: (وَخُرُوجِ الْخ) عَطَفَ عَلَى مَلِكِهِ. قوله: (فِيهِمَا) أَي: الْمَلِكِ، وَالْخُرُوجِ. قوله: (أَمَّا إِذَا كَانَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَالثَّانِي فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَالْمَذْهَبُ فِي النَّهْيَةِ لِأَقْوَلِهِ، وَالْحَقُّ إِلَى وَلَدِ الْأُمَةِ وَقَوْلُهُ لَكِنَّهُ الْقِيَاسُ وَقَوْلُهُ قَالَا إِلَى وَسَيَاتِي. قوله: (فَهُوَ وَقَفٌ) وَعَلَيْهِ فَلَوْ اسْتَنْثَاهُ حَالُ الْوَقْفِ احْتِمَالُ بُطْلَانِ الْوَقْفِ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ قَالَ بَعَثَهَا إِلَى حَمْلِهَا هَرَعٌ ش.
 قوله: (وَأَلْحَقَ بِهِ) أَي: بِالْحَمْلِ الْمَقَارِنِ لِلْوَقْفِ. قوله: (نَحْوُ الصُّوفِ الْخ) قَدْ مَرَّ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَإِلَّا شَمَلَهَا الْخ مَا يَفْعَلُ بِهِذَا. قوله: (وَوَلَدُ الْأُمَةِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ مَحَلِّ مَلِكِهِ لَوَلَدِ الْأُمَةِ إِذَا كَانَ مِنْ نِكَاحٍ، أَوْ زَنًا فَإِنْ كَانَ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ فَهُوَ حُرٌّ وَعَلَى الْوَاطِئِ قِيمَتُهُ وَتَكُونُ مِلْكًا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ إِنْ جَعَلْنَا الْوَلَدَ مِلْكًا لَهُ وَإِلَّا فَيُشْتَرَى بِهَا عَبْدٌ وَيُوقَفُ كَمَا قَالَاهُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ ذَكَرًا، أَوْ أُنْثَى وَهُوَ كَذَلِكَ أَهْ وَقَوْلُهُ إِنْ جَعَلْنَا الْوَلَدَ الْخ أَي: بِأَنْ حَدَثَ بَعْدَ الْوَقْفِ وَقَوْلُهُ وَإِلَّا الْخ أَي: بِأَنْ قَارَنَ الْوَقْفَ كَمَا يُقْبِضُهُ كَلَامُهُ بَعْدَ. قوله: (وَمَحَلُّهُ) أَي: الْخِلَافِ. قوله: (فَوَلَدُهُ وَقَفٌ) أَي: مِنْ غَيْرِ إِنْشَاءٍ وَقَفٍ أَهْ ش. قوله: (هَذَا) أَي: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا الْوَلَدُ فِي الْأَصَحِّ. قوله: (هَذَا) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا رَجَّحَاهُ فِي الْمُغْنِي. قوله: (فَالْمَوْقُوفَةُ عَلَى رُكُوبِ إِنْسَانٍ الْخ) لَوْ احتِجَّ إِلَى رُكُوبِهَا فِي سَفَرٍ هَلْ

قوله: (بِأَنَّ التَّعَلُّقَ هُنَا أَقْوَى الْخ) قَدْ يُعَارِضُ وَيُقَالُ بَلِ التَّعَلُّقُ هُنَاكَ أَقْوَى بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَسْتَقِيلُ بِالْإِجَارَةِ وَالْإِعَارَةِ مُطْلَقًا بِخِلَافِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ إِنَّمَا يَسْتَقِيلُ إِذَا كَانَ لَهُ النَّظَرُ وَبِدَلِيلِ أَنَّ الْمَنْفَعَةَ تَوَرَّثَ بِخِلَافِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَلِذَا اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ حَدَّ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ دُونَ الْمُوصَى لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ وَفَرَّقَ بِأَنَّ تَعَلُّقَ الْمُوصَى لَهُ أَقْوَى وَاحتِجَّ عَلَيْهِ بِمَا ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (نَحْوُ الصُّوفِ الْخ) انْظُرْ مَا يَفْعَلُ بِهِذِهِ الْأُمُورِ.

فَوَائِدُهَا لِلوَاقِفِ كَمَا رَجَّحَاهُ وَإِنْ نَوَزَعَا فِيهِ.

(وَلَوْ مَاتَتِ الْبَهِيمَةُ) الْمَوْقُوفَةُ (اخْتَصَّ بِجِلْدِهَا)؛ لِأَنَّهُ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ هَذَا إِنْ لَمْ يَنْدَبْغْ وَلَا عَادَ وَقَفًا وَعَبَّرَ بِالِاخْتِصَاصِ؛ لِأَنَّ النَجَسَ لَا يُمْلِكُ وَلَوْ أَشْرَفَتْ مَأْكُولَةٌ عَلَى الْمَوْتِ ذُبِحَتْ وَاشْتُرِيَ بِشَمَنِهَا مِنْ جَنْسِهَا فَإِنْ تَعَذَّرَ وَجِبَ شِرَاءُ شِقْصٍ.....

يَجُوزُ لَهُ اخْتُذَاهُ وَالسَّفَرُ بِهَا وَإِنْ قَوَّتْ عَلَى الْوَاقِفِ فَوَائِدُهَا كَالدَّرِّ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ اسْتِخْفَافُهُ لِلرُّكُوبِ الْأَوَّلِ حَيْثُ لَمْ يُقَيِّدُوهُ بِبَلَدِ الْوَاقِفِ اهـ ع ش . قُودُ: (قَوْلُهَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوضُ، وَالتَّهْيِئَةُ فَقَوَائِدُهَا أَهْزَادُ الْأَوَّلَانِ، وَالْحَيَوَانُ الْمَوْقُوفُ لِلْإِنْرَاءِ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْإِنْرَاءِ نَعَمْ لَوْ عَجَزَ عَنِ الْإِنْرَاءِ جَازَ اسْتِعْمَالُ الْوَاقِفِ لَهُ فِي غَيْرِهِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ . قُودُ: (لِلوَاقِفِ) وَمَوْنُهَا عَلَيْهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ مِنْهَا لِلْمُسْتَحِقِّ إِلَّا الرُّكُوبَ فَكَاتَبَهَا بَاقِيَةً عَلَى مِلْكِهِ اهـ ع ش . قُودُ: (وَالْإِلَّا) أَيْ: وَإِنْ ائْتَدَبَ وَلَوْ بِتَفْسِيهِ كَمَا بَحَثَ شَيْخُنَا عَادَ إِلَخَ مُغْنِي وَنَهَايَةُ . قُودُ: (وَلَوْ أَشْرَفَتْ إِلَخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنْ قُطِعَ بِمَوْتِ الْبَهِيمَةِ الْمَوْقُوفَةِ الْمَأْكُولَةُ جَازَ ذَبْحُهَا لِلضَّرُورَةِ وَهَلْ يَفْعَلُ الْحَاكِمُ بِلَحْمِهَا مَا يَرَاهُ مَضْلُحَةً، أَوْ يُبَاعُ وَيَشْتَرَى بِشَمَنِهَا دَابَّةً مِنْ جَنْسِهَا وَتَوْقَفُ وَجْهَانِ رَجَّحَ الْأَوَّلُ ابْنُ الْمُقْرِي، وَالثَّانِي صَاحِبُ الْأَنْوَارِ وَهُوَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَوَّلَى بِالْتَّرْجِيحِ فَإِنْ لَمْ يُقْطَعْ بِمَوْتِهَا لَمْ يَجُزْ ذَبْحُهَا وَإِنْ خَرَجَتْ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ كَمَا لَا يَجُوزُ إِغْتَاقُ الْعَبْدِ الْمَوْقُوفِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا حَيَّةً وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُحَامِلِيُّ، وَالْجُزْجَانِيُّ وَإِنْ قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ بِالْجَوَازِ أَهْوَ وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا أَنَّهُ عَكَسَ فِي حِكَايَةِ التَّرْجِيحِ فَقَالَ قَالَ الشَّيْخُ، وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى بِالْتَّرْجِيحِ أَهْوَ وَرَدَّهُ الرَّشِيدِيُّ بِمَا نَصَّهُ الَّذِي فِي كَلَامِ الشَّيْخِ أَنَّ الْأَوَّلَى بِالْتَّرْجِيحِ إِنَّمَا هُوَ الثَّانِي كَمَا فِي شَرْحِهِ لِلرُّوضِ وَجَزَمَ بِهِ شَرْحُ الْبَهْجَةِ أَهْوَ. وَفِي سَمِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ عَنِ شَرْحِ الرُّوضِ مِثْلَ مَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي مَا نَصَّهُ وَفِي شَرْحِ م ر وَجُمِعَ بَيْنَهُمَا أَيْ كَلَامُ الْمُحَامِلِيِّ، وَالْجُزْجَانِيِّ وَكَلَامُ الْمَاوَرَدِيِّ بِحَمْلِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى مَا إِذَا اقْتَضَتْهُ الْمَضْلُحَةُ فَإِنْ تَعَذَّرَ جَمِيعُ ذَلِكَ صَرِفَ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فِيمَا يَظْهَرُ انْتَهَى .

(فَرُغَ): لَوْ رَأَى الْمَضْلُحَةَ فِي بَيْعِهَا حَيَّةً فَبَاعَهَا، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَضْلُحَةَ فِي خِلَافِهِ فَالْمُتَّجِعَ عَدَمَ ضَمَانِ التَّقْصِ بِالذَّبْحِ بَلْ يُبَاعُ اللَّحْمُ وَيُشْتَرَى بِشَمَنِهَا، أَوْ شِقْصٌ مِنْهُ مَرَّةً أَهْوَ وَقَوْلُهُ وَجُمِعَ بَيْنَهُمَا إِلَخَ اعْتَمَدَهُ ع ش وَقَوْلُهُ حَيَّةً فَبَاعَهَا لَعَلَّ صَوَابَهُ مَذْبُوحَةً فَذَبَحَهَا .

قُودُ: (قَوَائِدُهَا لِلوَاقِفِ إِلَخَ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَلَوْ وَقَفَ دَابَّةً لِلرُّكُوبِ فَقَوَائِدُهَا لِلوَاقِفِ أَهْوَ .

قُودُ: (وَلَوْ أَشْرَفَتْ مَأْكُولَةٌ عَلَى الْمَوْتِ ذُبِحَتْ وَاشْتُرِيَ بِشَمَنِهَا مِنْ جَنْسِهَا إِلَخَ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَإِنْ قُطِعَ بِمَوْتِ الْمَوْقُوفَةِ ذُبِحَتْ وَفَعَلَ الْوَاقِفُ بِلَحْمِهَا مَا رَأَاهُ مَضْلُحَةً انْتَهَى وَيَبَيِّنُ فِي شَرْحِهِ أَنَّ التَّرْجِيحَ مِنْ زِيَادَتِهِ وَأَنَّ الْأَوَّلَى بِالْتَّرْجِيحِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ، ثُمَّ قَالَ فَإِنْ لَمْ يُقْطَعْ بِمَوْتِهَا لَمْ يَجُزْ ذَبْحُهَا وَإِنْ خَرَجَتْ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ كَمَا لَا يَجُوزُ إِغْتَاقُ الْعَبْدِ الْمَوْقُوفِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ كَأَصْلِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا حَيَّةً وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ الْمُحَامِلِيُّ وَالْجُزْجَانِيُّ لَكِنْ جَزَمَ الْمَاوَرَدِيُّ وَغَيْرُهُ بِالْجَوَازِ، وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ انْتَهَى وَفِي شَرْحِ م

فَإِنْ تَعَدَّرَ صُرِفَ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فِيمَا يَظْهَرُ نَظِيرُ مَا يَأْتِي.

(وله مهر جاریة) الموقوفة عليه البكر أو الثيب (إذا وطئت) من غير الموقوف عليه (بشبهة) منها كأن أكرهت، أو طأعته وهي نحو صغيرة، أو معتقدة الحبل وغذرت (أو نكاح)؛ لأنه من جملة الفوائد هذا (إن صححناه) أي نكاحها وكذا إن لم نصححه؛ لأنه وطئ شبهة هنا أيضًا (وهو الأصح)؛ لأنه عقد على المنفعة فلم يمنعه الوقف كالإجارة ويؤجها القاضي بإذن الموقوف عليه لا منه ولا من الواقف ومن ثم لو وقفت عليه زوجته انفسخ نكاحه، وخرج

قوله: (فإن تعدر) أي: شراء الشقص (صرف) أي الثمن. قوله: (نظير ما يأتي) أي: في قيمة العبد الموقوف. قوله: (من غير الموقوف عليه) كأنه احتراز عن الموقوف عليه فلا يجب بوطنه مهر إذ لو وجب لوجب له، والإنسان لا يستحق على نفسه شيئاً فليراجع سم على حج اه ع ش عبارة المغني وإذا وطئها الموقوف عليه لا يلزمه المهر ولا قيمة ولدها الحادث بتلفه أو بانهقاده حراً؛ لأن المهر له وللد الموقوفة الحادث له اه.

قوله (لشي): (بشبهة) أما إذا زنى بها مطاوعة وهي مميزة فلا مهر لها اه مغني. قوله (لشي): (إن صححناه) هذا القيد متعين لأجل حصول المقابلة بين مسألة النكاح ومسألة وطئ شبهة فقول من قال لا مفهوم له ليس في محله اه سيد عمر وقوله فقول من قال إلخ أقول بمن صرح به المغني وأن قول الشارح كالتأية وكذا إن لم نصححه إلخ كالصريح فيه وأما قوله هذا القيد متعين إلخ فإنما يثبت له فائدة لا مفهوماً فلا يتم به الرد عليهم. قوله: (ويؤجها) إلى قوله على ما رجحاه في المغني إلا قوله خرج إلى يحزم وقوله على ما حكى إلى وعلى الموقوف عليه. قوله: (بإذن الموقوف عليه) ولا يلزمه الإذن في تزويجها وإن طلبته منه؛ لأن الحق له اه مغني. قوله: (لا منه إلخ) أي: لا يؤجها القاضي الموقوف عليه ولا للواقف اه شرح منهج عبارة المغني ولا يحل له أي: للموقوف عليه نكاحها ولا للواقف أيضًا اه. قوله: (لو وقفت عليه زوجته) ومثله عكسه اه ع ش. قوله: (انفسخ نكاحه) إن قبل الوقف على القول باشتراط القبول اه مغني زاد شرح الرزوي وأقره سم وع ش وإلا فلا حاجة إليه وعليه لو رد بعد ذلك أتجه الحكم ببطالان الفسخ ويحتمل خلافه ذكره الإسوي اه وقوله وعليه لو رد بعد ذلك لعل المراد وعلى القول بعدم اشتراط القبول لو رد الزوج الوقف بعد قبوله.

ر. ويجمع بينهما بحمل كل منهما على ما إذا اقتضته المصلحة فإن تعدر جميع ذلك صرف للموقوف عليه فيما يظهر انتهى.

(فرغ): لو رأى المصلحة في بيعها حية فباعها، ثم تبين أن المصلحة في خلافه فالتوجه عدم ضمان التفص بالذبح بل يباع اللحم ويشتري بتمه مثلها، أو شقص منه م ر. قوله: (من غير الموقوف عليه) كأنه احتراز عن الموقوف عليه فلا يجب بوطنه مهر إذ لو وجب لوجب له، والإنسان لا يستحق على نفسه شيئاً فليراجع. قوله: (ومن ثم لو وقفت على زوجته انفسخ نكاحه) قال في شرح الرزوي إن قبل

بالمهر أرش البكارة فهو كأرش طرفها.
(تنبيه) يحزم وطؤها على الواقف ويحد به على ما حكى عن الأصحاب وتخريجهما كغيرهما له على أقوال المليك المقتضي لعدم حده؛ لأنه مالك على قول أشار في البحر إلى شدوذه لكنه القياس، وعلى الموقوف عليه ويحد به على ما رجحاه قالا كوطء الموصى له بالمنفعة واعتراضا بتصريح الأصحاب بخلافه للشبهة وبأنه الموافق لما رجحاه في الوصية في وطء الموصى له بالمنفعة وسيأتي الفرق بينهما.
(والمذهب أنه) أي: الموقوف عليه (لا يملك قيمة العبد) وذكره للثبيل (الموقوف إذا تلف) من واقفه أو أجنبي وكذا موقوف عليه تعدى كأن استعمله في غير ما وقف له، أو تلف تحت يد

قوله: (فهو كأرش طرفها) أي فيفعل به ما يفعل في بدل العبد إذا تلف اهـ ع ش . قوله: (ويحد به) اعتمده مر هنا وفي الموقوف عليه الآتي اهـ سم . وكذا اعتمده المغني وعبارة ويلزمه أي: الموقوف عليه الحد حيث لا يشبه كالواقف ولا أثر لملكه المنفعة وهذا هو المعتمد كما جرى عليه ابن المقرئ في روضه وسيأتي في باب الوصية إن شاء الله تعالى أن الموصى له بمنفعة أمه إذا وطئها لا حد عليه اهـ . قوله: (على ما حكى إلخ) عبارة النهاية كما حكى إلخ ومن خرّج وجوب الحد على أقوال إلخ فقد شدّ اهـ . قوله: (له) أي: الحد . قوله: (أشار إلخ) خبر وتخريجهما إلخ . قوله: (إلى شدوذه) أي: التخريج . قوله: (لكنه) أي: ذلك التخريج . قوله: (وعلى الموقوف عليه) عطف على قوله على الواقف . قوله: (على ما رجحاه) عبارة النهاية كما رجحاه هنا وهو المعتمد اهـ . قوله: (بخلافه) أي بعدم حد الموقوف عليه . وقوله: (للشبهة) أي: شبهة ملكه المنفعة . قوله: (وبأنه إلخ) أي: خلاف ما رجحاه هنا . قوله: (لما رجحاه إلخ) أي: من عدم حد الموصى له بالمنفعة . قوله: (وسيأتي) أي: في الوصية اهـ نهاية . قوله: (الفرق بينهما) وهو أن ملك الموصى له أتم من ملك الموقوف عليه بدليل أن له الإجارة والإعارة من غير إذن مالك الرقبة وتورث عنه المنافع بخلاف الموقوف عليه لا بد من إذن الناظر ولا تورث عنه المنافع زملي انتهى شيخنا الزيادي اهـ ع ش . قوله: (أي: الموقوف عليه) إلى قوله، أو الناظر في المغني إلا قوله جرى عليه صاحب الأنوار وقوله والمختص إلى المتن وإلى قوله فلو تعدد شراء شقص في النهاية إلا ما ذكر . قوله: (وكذا موقوف عليه تعدى إلخ) قضية هذا الصنيع أن الواقف والأجنبي ضامنان مطلقا وظاهر أنه لا ضمان عليهما إذا أثلفاه بغير تعدد كان استعملاه فيما وقف له بإجارة مثلا فلو أسقط لفظ كذا لرجع القيد للجميع فليتأمل اهـ رشيد أي: كما فعله المغني بإقامة أم مقامه . قوله: (أو تلف) عطف على أثلف .

على القول بأشراط القبول وإلا فلا حاجة إليه وعليه لو ردّ بعد ذلك اتجه الحكم بإطلاق الفسخ ويحتمل خلافه ذكره الإسئوي انتهى . قوله: (فهو كأرش طرفها) اعتمده م ر . وسيأتي حكم الأرض في الشرح قريبا . قوله: (ويحد) اعتمده م ر . هنا وفي الموقوف عليه الآتي قريبا .

ضامنة له، أما إذا لم يتعدَّ بإتلاف ما وقَفَ عليه فلا يضمَّن كما لو وقَفَ منه من غيرِ تقصير بوجه كوزٍ مُسبَّلٍ على حوضٍ فانكسرَ (بل يشتري) من جهةِ الحاكم وقال الأذرعِي بل الناظر الخاصُّ ويُرَدُّ وإن جرى عليه صاحبُ الأتوارِ بأنَّ الوقفَ ملكٌ لله تعالى، والمُختَصُّ بالتكلم على جهاته تعالى العامة هو الحاكم دون غيره (بها عبده مثله) سناً وجنساً وغيرهما (ليكون وفقاً مكانه) مراعاة لغرضِ الواقفِ وبقيَّةِ البطون، ثم بعد شرائه لا بُدَّ من إنشاءٍ وقفه من جهةٍ مُشترية

• قوله: (ضامنة له) أي: لِرَقَبَتِهِ اه مُعْنِي. • قوله: (كما لو وقَفَ منه إلخ) عبارةٌ المُعْنِي ومن ذلك كما في زيادة الروضة الكيزان المُسبَّلَة على أخواضِ الماء وكذا الكتُبُ الموقوفة على طلبة العلم مثلاً فلا ضمان على من تلف في يده شيء منها بلا تعدُّ فإن تعدَّى ضَمِنَ ومن التَّعَدَّى استعمله في غير ما وقَفَ له اه. • قوله: (كوزٍ مُسبَّلٍ على حوضٍ) أي: مثلاً. • قوله: (من جهةِ الحاكم) مُعْتَمَدٌ اه ع ش. • قوله: (ملكٌ لله تعالى) أي: على الرَّاجِح.

• قولُ (سني: بها) أي: القيمة. • قوله: (لغرضِ الواقفِ) من استمرارِ الثوابِ اه مُعْنِي. • قوله: (وبقيَّةِ البطون) عطفٌ على غرضِ عبارة المُعْنِي وتعلُّقُ بقيَّةِ إلخ. • قوله: (لا بُدَّ من إنشاءٍ وقفه إلخ) أما ما اشتراه الناظر من ماله، أو من ريعِ الوقفِ أو يعمُرُه منهما، أو من أحدهما لِجهةِ الوقفِ فالمُنشئُ لوقفه هو الناظرُ كما أفتى به الوالدُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، والفرقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الموقوفِ واضحٌ وما ذَكَرَه في شرح المنهج إنما هو في بدَلِ الموقوفِ وهو المُعْتَمَدُ فيه لا ما ذَكَرَه صاحبُ الأتوارِ وأما ما يَبْنِيهِ مِنْ ماله أو مِنْ ريعِ الوقفِ في الجُدرانِ الموقوفةِ فَإِنَّهُ يَصِيرُ وفقاً بالبناءِ لِجهةِ الوقفِ، والفرقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بدَلِ الرقيقِ الموقوفِ أَنَّ الرقيقَ قد فات بالكلية، والأرضُ الموقوفةُ باقية، والطوبُ والحجرُ المبنِيُّ بهما كالوصفِ التابعِ لهما شرحٌ م ر اه سم. وقوله مرَّ، والفرقُ بَيْنَهُ إلخ في المُعْنِي مثله ويأتي في الشرح في آخرِ الفصل الآتي ما يوافقه قال ع ش. قوله مرَّ، أو يعمُرُه منهما إلخ أي: مُسْتَقِلاً كِبْنَاءٍ يَبْنِي لِلْمَسْجِدِ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ ما يَبْنِيهِ فِي الجُدرانِ مِمَّا ذَكَرَ يَصِيرُ وفقاً بِنَفْسِ البناءِ وقوله مرَّ فالمُنشئُ لوقفه إلخ أي: ولا يَصِيرُ وفقاً بِنَفْسِ الشَّراءِ أو العِمارةِ فَإِنَّ عَمَرَ مِنْ ماله وَلَمْ يَنْشِئْ لِدَلِكْ فَهُوَ باقٍ على مَلِكِهِ وَيُصَدَّقُ فِي عَدَمِ الإِنشاءِ أو أَشْتَرَاهُ مِنْ رِيْعِهِ فَهُوَ مِلْكٌ لِلْمَسْجِدِ مَثَلاً يَبِيعُهُ إِذَا اقْتَضَتْهُ الْمَضْلَحَةُ، وبقي ما لو دَخَلَ فِي جِهَتِهِ شيءٌ مِنْ مالِ الوقفِ وأَرَادَ العِمارةَ به هل له ذلك وَيَسْقُطُ عَنْ ذِمَّتِهِ أو لا بُدَّ مِنْ إِذْنِ الحاكمِ حَتَّى لو فَعَلَ ذَلِكَ

• قوله: (من جهةِ الحاكم) اعْتَمَدَهُ م ر. قال في شرحه، أما ما اشتراه الناظر من ماله، أو من ريعِ الوقفِ، أو عَمَرَهُ مِنْهُمَا أو مِنْ أَحَدِهِمَا لِجهةِ الوقفِ فالمُنشئُ لوقفه هو الناظرُ كما أفتى به شيخنا الشَّهابُ الزملي، والفرقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ بدَلِ الموقوفِ واضحٌ وما ذَكَرَه في شرح المنهج إنما هو في بدَلِ الموقوفِ وهو المُعْتَمَدُ فيه لا ما ذَكَرَه صاحبُ الأتوارِ وأما ما يَبْنِيهِ مِنْ ماله أو مِنْ ريعِ الوقفِ في الجُدرانِ الموقوفةِ فَإِنَّهُ يَصِيرُ وفقاً بالبناءِ لِجهةِ الوقفِ، والفرقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بدَلِ الرقيقِ الموقوفِ أَنَّ الرقيقَ قد فات بالكلية، والأرضُ الموقوفةُ باقية، والطوبُ والحجرُ المبنِيُّ بهما كالوصفِ التابعِ لهما انتهى.

الحاكم أو الناظر فيتعين أحد ألفاظ الوقف وقال القاضي يقول أقمته مقامه ونظر غيره فيه وفارق هذا صيرورة القيمة رهناً في ذمة الجاني كما مرّ بأنه يصح رهنها دون وقفها وعدم اشتراط جعل بدل الأضحية أضحية إذا اشترى بعين القيمة أو في الذمة ونوى، بأن القيمة هناك ملك الفقراء والمشتري نائب عنهم فوقع الشراء لهم بالعين أو مع النية، وأما القيمة هنا فليست ملك أحد فاحتيج لإنشاء وقف ما يشتري بها حتى ينتقل إلى الله تعالى، وأفهم قوله عبثاً أنه لا يجوز أن يشتري أمة بقيمة عبث كعكسه بل لا يجوز شراء صغيرة بقيمة كبير وعكسه لاختلاف الغرض، وما فضل من القيمة يشتري به شقص كالأرض.....

من غير إذنه كان متبرعاً به فيه نظر، والأقرب الثاني. ومحلّه ما لم يخف من الرفع إليه غرامة شيء فإن خاف ذلك جاز له الصرف بشرط الإشهاد فإن لم يشهد لم يبرأ؛ لأن فقد الشهود نادر وقوله مرّ في الجدران الموقوفة إلخ خرّج به ما ينشئه من البناء في الأرض الموقوفة فلا يصير وفقاً بنفس البناء كما شمله كلامه المتقدم وإن اقتضى التوجيه الآتي صيرورته كذلك اه كلام ع ش قال الرشدني وقد يمنع هذا الاقتضاء بأنه لا يلزم من استتباع الأرض لهذا الشيء السير استتباعها لأمر خطير إذ اليسير عهد فيه التبعية كثيراً فتأمل اه أقول وقول ع ش فإن لم يشهد لم يبرأ أي: في ظاهر الشرع دون باطنه أخذاً من نظائره. فو: (الحاكم، أو الناظر) أي: على ما تقدّم آنفاً اه سم أي: من الخلاف وترجيح الأول.

فو: (وقال القاضي إلخ) عبارة النهاية وقول القاضي إلخ محل نظر اه. فو: (صيرورة القيمة) أي: قيمة المزهون. فو: (وعدم إلخ) عطف على صيرورة إلخ وكان الأولى أن يقول وصيرورة بدل الأضحية إلخ. فو: (إذا اشترى) أي: بدل الأضحية. فو: (ونوى) أي: البدلية وهو راجع للمعطوف فقط. فو: (بأن القيمة هناك ملك الفقراء) أي: لأن الأضحية تملك اه سم.

فو: (وأما القيمة هنا فليست ملك أحد) أي: ولأن الوقف لا يملك اه سم. فو: (وأفهم قوله عبث أنه لا يجوز إلخ) لو لم يمكن أن يشتري بقيمة العبد إلا أمة أو العكس أو بقيمة الكبير إلا صغيراً، أو العكس فيحتمل الجواز سم على حج وبقي ما لو أمكن شراء شقص وشراء صغير هل تقدّم الأول أو الثاني فيه نظر، والأقرب الأول؛ لأنه ينتفع به حالاً ولو قيل بالثاني لم يكن بعيداً؛ لأنه أقرب إلى غرض الواقف من وقف رقبة كاملة اه ع ش ويأتي عن سم آنفاً ما يوافق الثاني. فو: (وما فضل من القيمة يشتري إلخ) قد يفضل منهما ما يحصل عبداً آخرًا كاملاً، ولعلّ الافتصار على الشقص باختيار

فو: (الحاكم، أو الناظر) أي: على ما تقدّم آنفاً. فو: (بأن القيمة هناك ملك الفقراء) أي: لأن الأضحية تملك. فو: (وأما القيمة هنا فليست ملك أحد) أي: لئلا يوقف الملك. فو: (وأفهم قوله عبث أنه لا يجوز أن يشتري أمة بقيمة عبد إلخ) لو لم يمكن أن يشتري بقيمة العبد إلا أمة أو العكس، أو بقيمة الكبير إلا صغيراً أو العكس فيحتمل الجواز. فو: (وما فضل من القيمة يشتري به شقص) قد يفضل منهما ما يحصل عبداً آخر كاملاً، ولعلّ الافتصار على الشقص باختيار الغالب.

بخلاف نظيره الآتي في الوصية لتعذر الرقبة المصريح بها فيها فإن لم يمكن شراء شقص بالفاضل صرف للموقوف عليه فيما يظهر بل لنا وجه بصرف جميع ما أوجبته الجناية إليه ولو أوجب قوداً استوفاه الحاكم كما قاله وإن نوزعاً فيه. (فإن تعذر) شراء عبده بها (فيعوض عبده) يشتري بها؛ لأنه أقرب لمقصوده، وإنما اختلفوا في نظيره من الأضحية؛ لأن الشقص من حيث هو يقبل الوقف لا الأضحية فإن تعذر شراء شقص صرفت للموقوف عليه نظير ما مر ولو جنى الموقوف جناية أوجب مالاً فهي في بيت المال، وفي فتاوى القاضي لو اشترى

الغالب اه سم. ٥. فؤد: (بخلاف نظيره الآتي إلخ) عبارة شرح المنهج ولا يرد عليه ما لو أوصى أن يشتري بشيء ثلاث رقاب فوجدنا به رقبتيين وفضل ما لا يمكن شراء رقبة به فإن الأصح صرفه للوارث لتعذر الرقبة المصريح بها ثم بخلاف ما هنا اه. ٥. فؤد: (صرف للموقوف عليه) ظاهره وإن أمكن أن يشتري به أمة، أو شقصها اه سم أي: وهو بعيد عن غرض الواقف. ٥. فؤد: (استوفاه الحاكم إلخ) ويتبني جواز العفو عن القود بمال إن رآه مصلحةً ويشتري به بدله ويشتري وقفه نظير ما تقدم في بدل المجني عليه اه ش أقول بل هو داخل فيما تقدم. ٥. فؤد: (ولأنما اختلفوا إلخ) عبارة النهاية كنظيره من الأضحية على الراجح الآتي في بابها ووجه الخلاف فيها أن الشقص من حيث هو إلخ. ٥. فؤد: (صرفت للموقوف عليه) خلافاً للمعني عبارة فإن تعذر الشقص ففيه ثلاثة أوجه أحدهما يبقى البدل إلى أن يتمكن من شراء شقص، ثانيها يكون ملكاً للموقوف عليه، ثالثها يكون لأقرب الناس إلى الواقف وهذا أقربها اه. وفي سم عن شرح الإرشاد للشارح مثله وعن العباب ترجيح الوجه الأول. ٥. فؤد: (ولو جنى الموقوف إلخ) ولو مات الموقوف الجاني لم يسقط الفداء نهاية أي: عن السيد ولا عن بيت المال ع ش. ٥. فؤد: (فهي في بيت المال) عبارة المعني ولو جنى الموقوف جناية توجب قصاصاً اقتض منه

٥. فؤد: (فإن لم يمكن شراء شقص إلخ) عبارة العباب فإن تعذر الشقص فهل البدل ملك للموقوف عليه أم للأقرب للواقف أم يبقى بحاله تبعاً لأصله وجوه، ولعل المراد بقاؤه إلى وجود الشقص انتهى وقال الشارح في شرح الإرشاد في الوجه الأخير، ولعله الأقرب انتهى وعليه قد يشكّل على ما استظهره في مسألة إشراف المأكولة على الموت السابقة إلا أن يسوى بينهما وقد يقال ينبغي أن محل البقاء إن رجي وجود شقص فإن كان ميتوساً منه عادة فهو للموقوف عليه. ٥. فؤد: (صرف للموقوف عليه) ظاهره وإن أمكن أن يشتري به أمة أو شقصها. ٥. فؤد: (لأنه أقرب لمقصوده) كنظيره من الأضحية على الراجح الآتي في بابها شرح م ر. فقول شرح الرّوض بخلاف الأضحية حيث لا يشتري بقيمتها شقص شاة أي: على وجوه م ر. ٥. فؤد: (فهي في بيت المال) قال في الرّوض لا في تركه الواقف انتهى، وأفتى بكونها في بيت المال شيخنا الشهاب الرملي ومحل كونها في بيت المال بعد موت الواقف بأن مات ثم جنى فإن كان حياً ففداءه بأقل الأمرين كما في الرّوض وعبارة ومضى وجب مال أو عفي عليه ففداءه لو اوقف بأقل الأمرين وله إن تكررت الجناية حكمه أه الـ لـد، فإن مات الواقف ثم جنى فمن كسب العبد

الموقوف عليه حجر رُحاً لِرِقَّةِ الموقوف كان ما اشتراه ملكه ولا ضَمَانٌ عليه في استعماله الأول حتى رق، كما لا يضمنُ المُستأجرُ والمُستعيرُ ما تلفَ بالاستعمال، ولو اشتراه من غَلَّةِ الوقف فهو ملكه أيضاً إلا أن يكون الواقفُ اشترطَ أن يبدأ من غَلَّتْه بعمارته فيكون وفقاً كالأصل قال القمولي، ولعلَّه منه تفريع على أن نفقة العبد لا تجب في كسبه إذا لم يشرطها الواقف فيه قيل وفيه نظير كقول القاضي إلا أن يكون إلخ؛ لأنَّ شراء غيره ليس عِمارة نعم إن شَرَطَ الواقفُ إبداله إذا رُقَّ أثَّره ما قاله وكقوله ليكون وفقاً بل لا بُدَّ من إنشاء وقفه ومن ثمَّ أفتى الغزالي بأنَّ الحاكم إذا اشترى للمسجد من غَلَّةِ وقفه عقاراً كان طلقاً إلا إذا رأى وقفه عليه انتهى ومُرادُه بالطلاق أنه ملكٌ للمسجد. (ولو جُفِّت الشجرة) الموقوفة، أو قلَّعها.....

وفات الوقف كما لو مات، أو وجب بجنايته مالٌ أو قصاصٌ وعفا على مالٍ فداه الواقف بأقلَّ الأمرين من قيمته والأرض وإن مات العبدُ بعد الجناية ولا يتعلَّقُ المالُ برقبته لتعذُّر بيعه وله إن تكرَّرت الجناية منه حكمٌ أم الولد أي: في عدم تكرُّر الفداء ومُشاركة المجني عليه الثاني ومن بعده للأول في القيمة إن لم تنب بأرض الجنات، وإن مات الواقف ثم جنى العبدُ أفدي من كسبه في أحد وجهين يظهرُ ترجيحُه، والوجه الآخر من يَبِّت المالَ كالحُرِّ المُغِيرِ ولا يُفدى من تركة الواقف؛ لأنها انتقلت إلى الوارث اهـ. وفي النهاية نحوها إلا أنها رجحت الوجه الآخر وفقاً للشرح قال ع ش وقول حَجَّ ولو جنى الموقوف جناية أو جَبَّت مالا فهي في يَبِّت المالِ مفروض فيما إذا تعذَّر فداؤه من جهة الواقف لموته أو فقَّره على ما يُفيدُه قولُ الشارح م فإن مات الواقف اهـ وبعبارة سم قوله فهي في يَبِّت المالِ قال في الرُّوض لا في تركة الواقف انتهى وأفتى بكونها في يَبِّت المالِ شيخنا الشَّهاب الرَّمْلِي ومحلُّ كونها في يَبِّت المالِ بعد موت الواقف بأن مات ثم جنى فإن كان حياً فداه بأقلَّ الأمرين كما في الرُّوض اهـ.

☐ فَوُدَّ: (ولعلَّه) أي: وقول القاضي ولو اشتراه من غَلَّةِ الوقف فهو ملكه أيضاً إلا أن يكون إلخ.
 ☐ فَوُدَّ: (على أن نفقة العبد لا تجب إلخ) أي: وهو مرجوح. ☐ فَوُدَّ: (وفيه) أي: قول القمولي.
 ☐ فَوُدَّ: (لأنَّ شراء غيره) أي: غير الحجر الموقوف. ☐ فَوُدَّ: (ليس عِمارة) ولو فُرِضَ وسَلَّمَ أنه عِمارة فتقدِّمُ العِمارة لا يتوقَّفُ على شَرطِ الواقف اهـ سيِّدُ عَمَرُ. ☐ فَوُدَّ: (وكقوله) عَطَفَ على كقوله ش اهـ سم. ☐ فَوُدَّ: (ليكون وفقاً) الموافق لما سبقَ عنه عن القاضي فيكون إلخ بالفاء. ☐ فَوُدَّ: (إلا إذا رأى وقفه إلخ) أي: ووقفه عليه بالفعل. ☐ فَوُدَّ: (ومُرادُه بالطلاق إلخ) ومعنى الطلاق الوضعي عدم التقييد وإطلاقه على الملكِ لِإِعلَاقِ أنَّ مالَكة يتصرَّفُ فيه كيف يشاء من غير تقييد بوجه بخلاف الوقف اهـ ع ش.
 ☐ فَوُدَّ: (الموقوفة) إلى قوله وكذا الدَّابَّةُ في النهاية وكذا في المُغني لا قوله، أو زِمَّت الدَّابَّةُ.
 ☐ فَوُدَّ: (الموقوفة) وقَعَ السُّؤالُ في الدَّرْسِ عَمَّا يوجدُ من الأشجارِ في المساجِدِ ولم يُعرَفْ هل هو

أو يَبِّت المالِ وجهان لا من تركة الواقف. ☐ فَوُدَّ: (وكقوله) أي: القاضي عَطَفَ على كقول ش.

☐ فَوُدَّ: (ليكون وفقاً) لعلَّ قوله وفقاً حكايةً لمعنى الأصل.

نحو ربح، أو زمنت الدابة (لم ينقطع الوقف على المذهب) وإن امتنع وقفها ابتداء لقوة الدوام (بل يُنتفع بها جذعا) بإجارة وغيرها فإن تعدد الانتفاع بها إلا باستهلاكها انقطع.....

وقف أو لا فمادام يُفعل فيه إذا جف، والظاهر من غرضه في المسجد أنه موقوف فيحتمل جواز بيعه وصرف ثمنه على مصالح المسلمين إن لم يمكن الانتفاع به جافا ويحتمل وجوب صرف ثمنه لمصالح المسجد خاصة، ولعل هذا الثاني هو الأقرب اهـ ش وسيتأتي في آخر الباب ما يتعلق بذلك وظاهر أن مثل ما وجد في المساجد ما وجد في نحو المدارس. □ قوله: (نحو ربح) كالسبل ونحو ذلك ولم يمكن إعادتها إلى مغربها قبل جفافها اهـ معني. □ قوله: (أو زمنت) من باب تعب يقال زمنت زمانة وهو مرض يدوم زمانا طويلا اهـ ش. □ قوله: (وإن امتنع إلخ) لعله فيما إذا تعدد الانتفاع بها إلا باستهلاكها أغني الشجرة وأما الدابة الزمنة فحكمها واضح سيذكره عمر وع ش. □ قوله: (بإجارة وغيرها) إدامة للوقف في عينها ولا تباع ولا توهب للخبر السابق أول الباب اهـ معني. □ قوله: (فإن تعدد الانتفاع بها إلا باستهلاكها إلخ) لو أمكن والحالة هذه بيعها وأن يشتري بتمنيتها واحدة من جنسها، أو شقفاً أتجه وجوب ذلك لا يقال الفرض تعدد الانتفاع فلا يصح بيعها؛ لأنها مُنتفع بها باستهلاكها فيصح بيعها وكذا يقال في مسألة الدابة سم على حج اهـ ش. □ قوله: (انقطع إلخ) عبارة النهائية، والمعني فإن لم يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها بإخراق ونحوه صارت ملكاً للموقوف عليه كما صححه ابن الرقعة والقمولي وجرى عليه ابن المقرئ في روضه لكنها لا تباع ولا توهب بل يُنتفع بعينها كأموال الولد ولحم الأضحية لكن اقتصر المصنف على ما ذكره كالحاوي الصغير يقتضي أنها لا تصير ملكاً بحال واعتداه الشيخ رحمه الله وقال إنه الموافق للدليل وكلام الجمهور ولا يلزم عليه أي: الأول تناف بسبب القول بعدم بطلان الوقف مع كونه ملكاً؛ لأن معنى عوده ملكاً أنه يُنتفع به ولو باستهلاك عينه كالأخزان ومعنى عدم بطلان الوقف أنه ما دام باقياً لا يُفعل به ما يُفعل بسائر الأملاك من بيع ونحوه كما مر اهـ قال ع ش قوله مر لكنها لا تباع أي: مع صيرورتها ملكاً للموقوف عليه، والحاصل من هذه المسألة أنه حيث تعدد الانتفاع بها من الجهة التي وقفت عليها صارت ملكاً للموقوف عليه بمعنى أنه يُنتفع بها كارتفاع الملاك بغير البيع والهبة وإن لم يتعدد الانتفاع بها من الجهة التي قصدت بالوقف لا يُنتفع بها الموقوف عليه لنفسه بل يُنتفع بها من الجهة المذكورة وإن لم يكن على الوجه الأكمل اهـ.

□ قوله: (وإن امتنع إلخ) يتأمل. □ قوله: (فإن تعدد الانتفاع بها إلا باستهلاكها انقطع إلخ) لو أمكن والحالة هذه بيعها وأن يشتري بتمنيتها واحدة من جنسها أو شقفاً أتجه وجوب ذلك لا يقال الغرض تعدد الانتفاع فلا يصح بيعها؛ لأنها مُنتفع بها باستهلاكها فيصح بيعها وكذا يقال في مسألة الدابة. □ قوله: (انقطع) لم يذكر في شرح الروض في هذا الشق الانقطاع بل اقتصر فيه على قوله صارت ملكاً للموقوف عليه لكنها لا تباع ولا توهب لكن قوله بعد تقرير هذا الشق والذي قبله ما نصه لكن اقتصر منهاج كاضله، والحاوي الصغير على قوله وإن جفت الشجرة لم ينقطع الوقف وقضيته أنه لا يصير

أي: ويملكها الموقوف عليه حينئذٍ على الْمُعْتَمَد وكذا الدَّابَّةُ الزَّيْنَةُ بحيثُ صارَ لا يُنْتَفَعُ بها هذا إن أُكِلَتْ إذ يصحُّ بيعُها لِلْحِمَا بخلافِ غيرِها (وقيل ثَبَاغٌ) لِيَتَغَدَّرَ الارتفاعُ كما شَرَطَهُ الواقِفُ (والثَّمَنُ) الذي يبعثُ به على هذا الوجه (كقيمة العبد) فيأتي فيه ما مرَّ وأفتيتُ في ثَمَرَةٍ وَقَفْتُ لِلتَّفْرِقَةِ على صَوَامٍ رَمَضَانَ فَخُشِّي تَلَفُها قبله بأنَّ الناظرَ يبيعُها ثم فيه يشتري بِثَمَنِها مثلُها فإنَّ كان إقراضُها أَصْلَحَ لهم لم يَغْدُ تَعَيُّنُهُ ، (والأصْحُ جَوَازٌ بيعِ حَصَرِ المَسْجِدِ إذا بَلَيْتُ ومُجْدُوغِهِ إذا انكسرتُ)، أو أَشْرَفْتُ على الانكِسارِ (ولم تصلحُ إلا للإحراق) لِقَلَّا تَضِيْعُ فَتَحْصِيْلُ يسيرٍ من ثَمَنِها يعودُ على الوقفِ أُولَى من ضَيَاعِها واستثنيتُ من بيعِ الوقفِ؛ لأنَّها صَارَتْ كالمعدومة ويَصْرَفُ ثَمَنُها لِمَصَالِحِ المَسْجِدِ إن لم يكن شِراءَ حَصِيرٍ أو مُجْدُوغٍ به وأطالَ

فَوَدَّ: (أي ويملكها الموقوف عليه إلخ) قال في شرح الرُّوضِ لِكَيْتَها لا ثَبَاغٌ ولا تَوْهَبُ بل يُنْتَفَعُ بِعَيْنِها كَأَمِّ الوَلَدِ وَلَحْمِ الأَضْحِيَّةِ اهـ. م ر اه سم. فَوَدَّ: (وَكَذَا الدَّابَّةُ إلخ) هَلَا جَازَ بَيْعُها والشِّراءُ بِثَمَنِها مِنْ جِنْسِها شِقْصٌ كما إذا دُبِحَتِ المُشْرِفَةُ على الهلاكِ وفُعِلَ بِثَمَنِها ذلك كما تَقَدَّمَ وَيَتَّبَعِي وَجوبُ ذلك إذا أَمَكْنَ اهـ سم. فَوَدَّ: (إذ يَصِحُّ بَيْعُها لِلْحِمَا) قد يَدُلُّ على جَوَازِ بَيْعِها، وقياسُ المنعِ في الشَّجَرِ المُنْقُولِ عَنِ الرُّوضِ المنعُ هنا اهـ سم. فَوَدَّ: (وأفتيتُ في ثَمَرَةٍ وَقَفْتُ) أي: أَصْلُها وهذا الفَرْعُ لَيْسَ بِمَا نَحْنُ فِيهِ لِكَيْتَها به مُنَاسِبَةٌ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ. فَوَدَّ: (أو أَشْرَفْتُ) إلى قولهِ وأطالَ جَمْعٌ في رَدِّهِ في الثَّيَابَةِ وكذا في المُغْنِي إلَّا قولَهُ بل يَجْتَهِدُ إلى قال السُّبْكِيُّ. فَوَدَّ: (ويُصْرَفُ ثَمَنُها إلخ) عِبَارَةُ المُغْنِي وهذا ما جَرَى عليه الشَّيْخَانِ وهو الْمُعْتَمَدُ وَعَلَى هذا يُصْرَفُ ثَمَنُها إلخ اهـ.

مِلْكًا بِحَالٍ وهو الْمُعْتَمَدُ المَوَاقِفُ لِلدَّلِيلِ وَكَلَامُ الجُمُهورِ على أَنَّ دَعْوَاهُ مِلْكًا مع القولِ بأنَّه لا يَبْطُلُ مُشْكِلٌ اهـ. يَقْتَضِي أَنَّ المُرَادَ فِي هَذَا الشَّيْءِ أَنَّهُ لا يَبْطُلُ الوقْفُ وعليه فَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ إِشْكَالِهِ بِأَنَّ المُرَادَ العَوْدَ بِمُجَرَّدِ جَوَازِ انْتِفَاعِهِ ولو باستِهْلَاكِ عَيْنِهِ كالإحراقِ كما أَنَّ المُرَادَ بَعْدَ بَطْلَانِ الوقْفِ أَنَّهُ لا يَفْعَلُ بِهِ ما دَامَ باقِيًا ما يَفْعَلُ بِالْأَمْلاكِ وَنَحْوِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثم رَأَيْتُ م ر ذَكَرَ ذلك في الجواب. فَوَدَّ: (أي: ويملكها الموقوف عليه حينئذٍ) قال في شرح الرُّوضِ لِكَيْتَها لا ثَبَاغٌ ولا تَوْهَبُ بل يُنْتَفَعُ بِعَيْنِها كَأَمِّ الوَلَدِ وَلَحْمِ الأَضْحِيَّةِ اهـ. م ر. فَوَدَّ: (وَكَذَا الدَّابَّةُ الزَّيْنَةُ) هَلَا جَازَ بَيْعُها والشِّراءُ بِثَمَنِها مِنْ جِنْسِها شِقْصٌ كما إذا دُبِحَتِ المُشْرِفَةُ على الهلاكِ وفُعِلَ بِثَمَنِها ذلك كما تَقَدَّمَ وَيَتَّبَعِي وَجوبُ ذلك إذا أَمَكْنَ.

فَوَدَّ: (إذ يَصِحُّ بَيْعُها لِلْحِمَا) قد يَدُلُّ على جَوَازِ بَيْعِها وقياسُ المنعِ في الشَّجَرِ المُنْقُولِ عَنِ شرح الرُّوضِ المنعُ هنا. فَوَدَّ: (وأفتيتُ في ثَمَرَةٍ وَقَفْتُ لِلتَّفْرِقَةِ إلخ) يَتَأَمَّلُ فِيهِ فَإِنَّ الوقْفَ إِنْ كان لِنَفْسِ الثَّمَرَةِ كما هو ظاهِرُ هذه العبارة فَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الثَّمَرَةَ مِنَ المَطْعومِ وقد تَقَدَّمَ أَنَّهُ لا يَصِحُّ وَفْقُهُ؛ لأنَّ شَرَطَ المَوْقُوفِ إِمْكَانُ الانْتِفَاعِ بِهِ مع بَقَاءِ عَيْنِهِ وَإِنْ كان الوقْفُ لأَصْلِها التَّصْرُفُ الثَّمَرَةُ لِلتَّفْرِقَةِ فَإِنَّ الثَّمَرَ مَمْلُوكَةٌ فلا حاجةَ إلى بَيَانِهِ جَوَازَ بَيْعِها لِلْحَاجَةِ، استثناءً ذلك مِنْ مَنعِ بَيْعِ الوقفِ كما هو صَرِيحُ السَّبَاقِ لِيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (واستثنيتُ مِنْ بَيْعِ الوقفِ إلخ) آخِرُ المسألة م ر.

جُمِعَ في الانتصار للمقابل أنها تبقى أبداً نقلاً ومعنى، والخلاف في الموقوفة ولو بأن اشتراها الناظر ووقفها بخلاف المملوكة للمسجد بنحو شراء فإنها تُباع جزماً وخرج بقوله ولم تصلح إلخ ما إذا أمكن أن يتخذ منه نحو ألواح فلا تُباع قطعاً بل يجتهد الحاكم ويستعمله فيما هو أقرب لمقصود الواقف قال السبكي حتى لو أمكن استعماله بإذراجه في آلات العمارات امتنع بيعه فيما يظهر وقد تقوم قطعة جذع مقام أجرية، والثحاة مقام الثراب ويختلط به أي: فيقوم مقام الثبن الذي يخلط به الطين وأجزيا الخلاف في دار منهدمة أو مشرفة على الانهدام ولم تصلح للسكنى وأطال جمع في رده أيضاً وأنه لا قائل بجواز بيعها من الأصحاب ويؤيد ما قاله نقل غير واحد الإجماع على أن الفرس الموقوف على الغزو إذا كثر ولم يصلح له جاز بيعه على أن بعضهم أشار للجمع بحمل الجواز على نقيضها، والمنع على أرضها؛ لأن

قوله: (ووقفها) قيد لما قبله اهـ ع ش. قوله: (بنحو شراء) ولو من غلة الوقف حيث لم يقفها الناظر اهـ ع ش. قوله: (بنحو شراء) أي كالهبة اهـ مغني. قوله: (فإنها تُباع جزماً) أي: وتصرف على مصالح المسجد ولا يتعين صرفها في شراء حضر بدلكا اهـ ع ش. قوله: (نحو ألواح) أي: كأبواب اهـ مغني. قوله: (وقد تقوم) إلى قوله وأجزيا من كلام السبكي. قوله: (في دار منهدمة إلخ) وفرق بعضهم بين الموقوفة على المسجد والتي على غيره وأفتى الوالد رحمته الله تعلق بأن الراجع منع بيعها سواء أوقفت على المسجد أم على غيره قال السبكي وغيره إن منع بيعها هو الحق؛ لأن جوازها يؤدي إلى موافقة القائلين بالاستبدال ويمكن حمل القول بالجواز على البناء خاصة كما أشار إليه ابن المظفر وهذا الحمل أسهل من تضعيفه اهـ قال ع ش قوله مر خاصة أي: دون الأرض فلا يجوز بيعها اهـ. قوله: (في رده) أي: القول بجواز بيعها (أيضاً) أي: كرد جواز بيع حضر المسجد إلخ. قوله: (وأنه إلخ) أي: وفي أنه إلخ. قوله: (على أن بعضهم أشار إلخ) مال إليه النهاية كما مرّ وجرم به المغني عبارته تنبيه جدار الدار الموقوفة المنهدم إذا تعدر بناؤه كالتألف فيأتي فيه ما مرّ اهـ. أي: في حضر المسجد إذا بليت وجذوعه إلخ. قوله: (بحمل الجواز إلخ) لا يتعد القول بالجواز في التقص عند احتمال ضايعها؛ لأن حفظه حيث يكاد أن يتعدر فيباع منه بقدر ما يعمر باقيه وإن قل أخذاً من المسائل الآتية

قوله: (ولو بأن اشتراها الناظر ووقفها) بهذا مع قوله السابق في مسألة العبد من جهة الحاكم يعلم الفرق بين شراء بدل الوقف بقيمته ووقفه بين الشراء من غلة الوقف ووقف ما يشتري منها وأن فاعل الأول الحاكم دون الناظر بخلاف الثاني فيفعله الناظر م ر. قوله: (وأجزيا الخلاف في دار منهدمة إلخ) شامل للموقوفة على المسجد، والموقوفة على غيره وأفتى شيخنا الشهاب الزملي رحمته الله بأن الراجع منه منع بيعها سواء أوقفت على المسجد أم على غيره ويمكن حمل الجواز على البناء خاصة كما أشار إليه قول الروض وجدار داره المنهدم وهذا الحمل أسهل من تضعيفه شرح م ر. قوله: (ويؤيد ما قاله إلخ) كذا شرح م ر.

الانتفاع بها مُشْكِرٌ فلا مُسَوِّعٌ لبيعها (ولو انهدم مسجدٌ وتعذرَت إعادته لم يُباع بحالٍ) لإمكان الانتفاع به حالاً بالصلاة في أرضه وبه فارق ما مرَّ في الفرس ونحوه ولا يُنْقَضُ إلا إن خيف على نقضه فينْقَضُ ويُحْفَظُ، أو يُعَمَّرُ به مسجدٌ آخرٌ إن رآه الحاكم، والأقرب إليه أولى لا نحو بئرٍ، أو رباطٍ قال جُمُعٌ إلا إن تعذرَ النقلُ لمسجدٍ آخرَ وبَحَثَ الأذَرَعِيُّ تَعَيَّنَ مسجدٌ خُصَّ بطائفةٍ خُصَّ بها المُنْهَدِمُ إن وُجِدَ وإن بَعُدَ والذي يُتَّجِه تَرْجِيحُهُ في ربيعٍ وقفٍ المُنْهَدِمِ أَخْذاً

في نَحْوِ المسجدِ اهـ. سَيِّدٌ عُمَرُ.

❑ قولُ (سَيِّدٌ): (ولو انهدمَ مسجدٌ إلخ) أي: أو تَعَطَّلَ بِخَرَابِ الْبَلَدِ مَثَلًا اهـ مُعْنِي. ❑ قوله: (لإمكان) إلى قوله أي: وَحَيْثُيْذٍ فِي الْهَيْأَةِ. ❑ قوله: (وَلَا يُنْقَضُ) إلى قوله قال جُمُعٌ فِي الْمُعْنَى. ❑ قوله: (أو يَغْمَرُ به إلخ) أي: وإن لم يُتَوَقَّعْ عَوْدُهُ عَلَى مَا يَنْقُضِيهِ قَوْلُهُ الْآتِي أَخْذاً مِمَّا مَرَّ فِي نَقْضِهِ فَتَأَمَّلْ اهـ سَم. ❑ قوله: (أو يَغْمَرُ به مسجدٌ آخرٌ إلخ) أي: وَيُضَرَفُ لِلثَّانِي جَمِيعٌ مَا كَانَ يُضَرَفُ لِلأَوَّلِ مِنَ الْغَلَّةِ الْمُوقُوفَةِ عَلَيْهِ وَمِنْهُ بِالْأَوَّلَى مَا لَوْ أَكَلَ الْبَحْرُ الْمَسْجِدَ فَتَقَلَّ أَثْقَاؤُهُ لِمَحَلِّ آخَرَ وَيُفْعَلُ بَعْلِيَّةٌ مَا ذَكَرَ وَمِثْلُ الْمَسْجِدِ أَيْضًا غَيْرُهُ مِنَ الْمَدَارِسِ وَالرُّبُطِ وَأَضْرَحَةِ الْأَوْلِيَاءِ نَفَعَنَا اللَّهُ بِهِمْ فَيُتَقَلُّ الْوَلِيُّ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا لِلضَّرُورَةِ وَيُضَرَفُ عَلَى مَصَالِحِهِ بَعْدَ تَقْلِهِ مَا كَانَ يُضَرَفُ عَلَيْهِ فِي مَحَلِّهِ الْأَوَّلِ اهـ ع ش. ❑ قوله: (والأقرب إلخ) أي: الْمَسْجِدُ الْأَقْرَبُ اهـ ع ش. ❑ قوله: (لا نَحْوُ بئرٍ إلخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَلَا يَبْنِي بِهِ بئراً كَمَا لَا يَبْنِي بِتَنْقِصٍ بئرٍ خَرِبَتْ مَسْجِداً بِلْ بئراً أُخْرَى مُرَاعَاةً لِعَرَضِ الْوَاقِفِ مَا أَمَكَّنَ، وَلَوْ وَقَفَ عَلَى قَنْطَرَةٍ وَانْخَرَقَ الْوَادِي وَتَعَطَّلَتِ الْقَنْطَرَةُ وَاحْتِيجَ إِلَى قَنْطَرَةٍ أُخْرَى جَاَزَ تَقْلُهَا إِلَى مَحَلِّ الْحَاجَةِ، وَغَلَّةٌ وَقِفِ الثَّغْرِ وَهُوَ الطَّرْفُ الْمُلَاصِقُ مِنْ بِلَادِنَا بِلَادِ الْكُفَّارِ إِذَا حَصَلَ فِيهِ الْأَمْنُ يَحْفَظُهَا النَّاطِرُ لِاحْتِمَالِ عَوْدِهِ ثَغَرًا اهـ. ❑ قوله: (لا نَحْوُ بئرٍ أو رباطٍ) أي: وإن كانا مَوْقُوفَيْنِ اهـ ع ش. ❑ قوله: (وَبَحَثَ الْأَذَرَعِيُّ إلخ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش.

❑ قوله: (تَعَيَّنَ مسجدٌ) أي: تَغْمِيرُهُ. ❑ قوله: (وإن بَعُدَ) أي: وَلَوْ فِي بَلَدٍ آخَرَ اهـ ع ش. ❑ قوله: (في ربيعٍ وقفٍ إلخ) عِبَارَةٌ الْهَيْأَةِ، أَمَّا رَيْعُ الْمَسْجِدِ الْمُنْهَدِمِ فَقَالَ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّهُ إِنْ تَوَقَّعَ عَوْدَهُ حُفِظَ لَهُ وَهُوَ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ وَإِلَّا فَإِنْ أَمَكَّنَ صَرْفُهُ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ صَرِفَ إِلَيْهِ وَبِهِ جَزَمَ فِي الْأَثْوَارِ وَإِلَّا فَمُنْقَطِعُ الْآخِرِ

❑ قوله: (أو يَغْمَرُ به مسجدٌ آخرٌ) أي: إن لم يُتَوَقَّعْ عَوْدُهُ عَلَى مَا يَنْقُضِيهِ قَوْلُهُ إِلَّا الْآتِي أَخْذاً مِمَّا مَرَّ فِي نَقْضِهِ فَتَأَمَّلْ. ❑ قوله: (والذي يُتَّجِه تَرْجِيحُهُ إلخ) الذي اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ إِنْ تَوَقَّعَ عَوْدُهُ حُفِظَ وَإِلَّا صَرَفَهُ لِأَقْرَبِ الْمَسَاجِدِ وَإِلَّا فَلِلْأَقْرَبِ إِلَى الْوَاقِفِ وَإِلَّا فَلِلْفُقَرَاءِ، وَالْمَسَاكِينِ، أَوْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ وَحُمِلَ اخْتِلَافُهُمْ عَلَى ذَلِكَ اهـ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى الْمَسْجِدِ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ لَهُ مُضَرِفٌ آخَرُ بَعْدَ الْمَسْجِدِ مِنْ مُنْقَطِعِ الْآخِرِ كَمَا قَالَ فِي الرُّؤُوسِ وَإِنْ وَقَفَهَا أَيِ الدَّارِ عَلَى الْمَسْجِدِ صَحَّ وَلَوْ لَمْ يُبَيِّنِ الْمَضَرِفَ وَكَانَ مُنْقَطِعُ الْآخِرِ إِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَيُحْمَلُ عَلَى مَصَالِحِهِ اهـ. وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي مُنْقَطِعِ الْآخِرِ أَنَّهُ يُضَرَفُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَاقِفِ فَقَوْلُهُمْ هُنَا إِنَّهُ إِذَا لَمْ يُتَوَقَّعْ عَوْدُهُ يُضَرَفُ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ، أَوْ أَقْرَبِ الْمَسَاجِدِ يَكُونُ مُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

مِمَّا مَرَّ فِي نَقْضِهِ أَنَّهُ إِنْ تَوَقَّعَ عَوْدَهُ حُفِظَ لَهُ وَإِلَّا ضُرِفَ لِمَسْجِدٍ آخَرَ فَإِنْ تَعَذَّرَ ضُرِفَ لِلْفُقَرَاءِ كَمَا يُضْرَفُ النَقْضُ لِنَحْوِ رِبَاطٍ أَمَّا غَيْرُ الْمُتَنَهِّدِ فَمَا فَضَّلَ مِنْ غَلَّةِ الْمُوقُوفِ عَلَى مَصَالِحِهِ فَيُشْتَرَى لَهُ بِهَا عَقَارٌ وَيُوقَفُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْمُوقُوفِ عَلَى عِمَارَتِهِ يَجِبُ ادِّخَارُهُ لِأَجْلِهَا أَي: إِنْ تَوَقَّعْتَ عَنْ قُرْبٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ السَّبْكِيُّ وَيُظْهَرُ ضَبْطُهُ بِأَنْ تَتَوَقَّعَ قَبْلَ غُرُوضٍ مَا يُخْشَى مِنْهُ عَلَيْهِ وَإِلَّا لَمْ يُدْخَرْ مِنْهُ شَيْءٌ لِأَجْلِهَا؛ لِأَنَّهُ يُعْرَضُ لِلضَّيَاعِ، أَوْ لِظَالِمٍ يَأْخُذُهُ أَيْ وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ أَنْ يُشْتَرَى بِهِ عَقَارًا لَهُ وَإِنْ أَخْرَجَهُ شَرْطُهُ لِعِمَارَتِهِ لِلضَّرُورَةِ حِينَئِذٍ وَعَلَيْهِ يَنْبَغِي تَعَيُّنُ صَرْفٍ غَلَّةٍ هَذَا لِلْعِمَارَةِ إِنْ وَجِدَتْ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى غَرَضِ الْوَاقِفِ الْمُشْتَرِطِ لَهُ عَلَى عِمَارَتِهِ فَإِنْ لَمْ يَحْتَاجْ لِعِمَارَةٍ فَإِنْ أَمِنَ عَلَيْهَا حِفْظَهَا وَإِلَّا صَرَفَهَا لِمَصَالِحِهِ.....

فَيُضْرَفُ لِأَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَاقِفِ فَإِنْ لَمْ يَكُنُوا ضُرِفَ إِلَى الْفُقَرَاءِ أَوْ الْمَسَاكِينِ وَمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ اهـ قَالَ سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ الْمَذْكُورِ وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَاقِفَ عَلَى الْمَسْجِدِ إِذَا لَمْ يُدْكَرْ لَهُ مَضْرِفٌ آخَرَ بَعْدَ الْمَسْجِدِ مِنْ مُنْقَطِعِ الْآخِرِ كَمَا فِي الرُّوْضِ وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي مُنْقَطِعِ الْآخِرِ أَنَّهُ يُضْرَفُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَاقِفِ فَقَوْلُهُمْ هُنَا إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَوَقَّعْ عَوْدَهُ يُضْرَفُ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ أَوْ أَقْرَبِ الْمَسَاجِدِ يَكُونُ مُسْتَنَتًى مِنْ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَوْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ أَي: عَلَى الْخِلَافِ السَّابِقِ، وَالرَّاجِحُ مِنْهُ تَقْدِيمُ الْمَصَالِحِ اهـ. قَوْلُهُ: (لِمَسْجِدٍ آخَرَ) أَي: قُرْبٍ مِنْهُ اهـ. شَرْحُ الْمُنْهَجِ وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَ ثَمَّ مَسَاجِدُ مُتَعَدِّدَةٌ وَاسْتَوَى قُرْبُهُ مِنَ الْجَمِيعِ هَلْ يَوْزَعُ عَلَى الْجَمِيعِ أَوْ يُقَدَّمُ الْأَخْوَجُ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي فَلَوْ اسْتَوَتْ الْحَاجَةُ وَالْقُرْبُ جَازَ صَرْفُهُ لِوَاحِدٍ مِنْهَا اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (أَمَّا غَيْرُ الْمُتَنَهِّدِ) إِلَى قَوْلِهِ أَي: إِنْ تَوَقَّعْتَ فِي الْمَغْنَى. قَوْلُهُ: (بِهَا) أَي: بِمَا فَضَّلَ مِنَ الْغَلَّةِ. قَوْلُهُ: (ضَبْطُهُ) أَي: الْقُرْبُ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَي: الْادِّخَارَ (يُعْرَضُ) أَي: مَا يُدْخَرُ مِنْ رِبْعِ الْمُوقُوفِ عَلَى الْعِمَارَةِ. قَوْلُهُ: (أَيْ وَحِينَئِذٍ) أَي: حِينَ إِذَا لَمْ يَجْزِ الْادِّخَارُ. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَي: رِبْعِ الْمُوقُوفِ عَلَى الْعِمَارَةِ. قَوْلُهُ: (لَهُ) أَي: لِلْمَسْجِدِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَخْرَجَهُ الْخ) أَي: لِاشْتِرَاءِ النَّازِلِ عَمَّا شَرْطَهُ الْوَاقِفُ مِنْ صَرْفِهِ لِلْعِمَارَةِ فَقَوْلُهُ شَرْطُهُ بِالتَّصْبِ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ. قَوْلُهُ: (لِلضَّرُورَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِتَعَيُّنِ الْخ. قَوْلُهُ: (لِمَصَالِحِهِ).

(فَرَعَ): تَقَدَّمَ عِمَارَةُ الْمُوقُوفِ عَلَى حَقِّ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِمْ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ حِفْظِ الْوَاقِفِ وَيُضْرَفُ رِبْعُ الْمُوقُوفِ عَلَى الْمَسْجِدِ وَفَقًا مُطْلَقًا أَوْ عَلَى عِمَارَتِهِ فِي الْبِنَاءِ وَالتَّجْصِصِ لِلْمُحْكِمِ، وَالسَّلَامِ وَالْبَوَارِي لِلتَّظْلِيلِ بِهَا، وَالْمَكَانِيسَ لِيُكْسَنَ بِهَا، وَالْمَسَاحِي لِيُنْقَلَ بِهَا الثَّرَابُ وَفِي ظِلِّهِ تَمْنَعُ إِفْسَادَ خَشَبِ الْبَابِ بِمَطَرٍ وَنَحْوِهِ إِنْ لَمْ تَضُرَّ الْمَارَّةَ وَفِي أَجْرَةِ قِيمٍ لَا مُؤَدِّينَ وَإِمَامٍ وَخُصِرَ وَدُهِنَ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَ يَحْفَظُ الْعِمَارَةَ بِخِلَافِ الْبَاقِي فَإِنْ كَانَ الْوَاقِفُ لِمَصَالِحِ الْمَسْجِدِ صَرَفَ مِنْ رِبْعِهِ لِمَنْ ذَكَرَ لَا فِي التَّزْوِيقِ، وَالتَّقْشِيرِ بَلْ

قَوْلُهُ: (فَمَا فَضَّلَ مِنْ غَلَّةِ الْمُوقُوفِ عَلَى مَصَالِحِهِ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْمُوقُوفِ عَلَى عِمَارَتِهِ) كَذَا شَرْحُ م ر وَفِيهِ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الْوَاقِفِ عَلَى مَصَالِحِهِ، وَالْوَاقِفِ عَلَى عِمَارَتِهِ مَعَ أَنَّ عِمَارَتَهُ مِنْ مَصَالِحِهِ.

لَا لِمُطْلَقٍ مُسْتَحَقِّهِ؛ لَأَنَّ الْمَصَالِحَ أَقْرَبُ إِلَى الْعِمَارَةِ، وَلَوْ وَقَفَ أَرْضًا لِلزَّرَاعَةِ فَتَعَدَّتْ
وَانْحَصَرَ النِّفْعُ فِي الْغَرَسِ أَوْ الْبِنَاءِ فَعَلَ النَّاطِلُ أَحَدَهُمَا، أَوْ أَجْرَهَا لِذَلِكَ وَقَدْ أَفْتَى الْبُلْقِينِي فِي
أَرْضٍ مَوْقُوفَةٍ لِتَزْرَعَ حَبًّا فَاجْرَهَا النَّاطِلُ لِتَغْرَسَ كَرْمًا بِأَنَّهُ يَجُوزُ إِذَا ظَهَرَتِ الْمَصْلَحَةُ وَلَمْ
يُخَالِفْ شَرْطَ الْوَاقِفِ انْتَهَى فَإِنْ قُلْتُ: هَذَا مُخَالِفٌ لِشَرْطِ الْوَاقِفِ فَإِنْ قَوْلُهُ لِتَزْرَعَ حَبًّا مُتَضَمِّنٌ
لِاشْتِرَاطِ أَنْ لَا تَزْرَعَ غَيْرَهُ قُلْتُ: مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الضَّمْنِيِّ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْمَنْطُوقِ بِهِ
عَلَى أَنَّ الْفَرَضَ فِي مَسْأَلَتِنَا أَنَّ الضَّرُورَةَ أَلْجَأَتْ إِلَى الْغَرَسِ أَوْ الْبِنَاءِ، وَمَعَ الضَّرُورَةِ تَجُوزُ
مُخَالَفَةُ شَرْطِ الْوَاقِفِ لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يُرِيدُ تَعْطِيلَ وَقْفِهِ وَتَوَابِهِ وَمَسْأَلَةُ الْبُلْقِينِيِّ لَيْسَ فِيهَا ضَرُورَةٌ
فَاحْتَاجَتْ لِلتَّقْيِيدِ بَعْدَ مُخَالَفَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ.

(فِرْع) فِي فَتَاوَى ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ يَجُوزُ إِيقَادُ الْيَسِيرِ فِي الْمَسْجِدِ الْخَالِيِّ لِيَلَّا تَعْظِيمًا لَهُ لَا نَهَارًا
لِلسَّرَفِ وَالتَّشَبُّهُ بِالنَّصَارَى وَفِي الرُّوضَةِ يَحْرُمُ إِسْرَاجُ الْخَالِيِّ، وَجَمْعٌ بِحَمْلِ هَذَا عَلَى مَا إِذَا

لَوْ وَقَفَ عَلَيْهَا لَمْ يَصِحَّ أَهْ مُغْنِي زَادَ النَّهَائَةِ وَهَذَا الْمَذْكُورُ مِنْ عَدَمِ صَرْفِ ذَلِكَ لِلْمُؤَدِّنِ وَالْإِمَامِ فِي
الْوَقْفِ الْمُطْلَقِ هُوَ مُقْتَضَى مَا نَقَلَهُ الرُّوضَةُ عَنِ الْبَغَوِيِّ لِكَيْتَه نَقَلَ بَعْدَهُ عَنْ فَتَاوَى الْغَزَالِيِّ أَنَّهُ يُصَرَّفُ لَهُمَا
كَمَا فِي الْوَقْفِ عَلَى مَصَالِحِهِ وَكَمَا فِي تَطْيِيرِهِ مِنَ الْوَصِيَّةِ لِلْمَسْجِدِ وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ وَيَتَّبِعُهُ الْخَافِ
الْحَضِرُ وَالذُّهْنُ بِهِمَا فِي ذَلِكَ أَهْ وَفِيهِمَا أَيْضًا وَأَهْلُ الْوَقْفِ الْمُهَيَّاءَةُ لَا قِسْمَتَهُ وَلَوْ إِفْرَازًا هْ قَالَ ع س
قَوْلُهُ م ر لَا قِسْمَتَهُ هُوَ وَاضِحٌ إِنْ حَصَلَ بِالْقِسْمَةِ تَغْيِيرٌ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ الْوَقْفُ كَجَعْلِ الدَّارِ الْكَبِيرَةِ دَارَيْنِ،
أَمَّا عِنْدَ عَدَمِ حُصُولِهِ كَانَ تَرَاضُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَأْخُذُ دَارًا يَنْتَفِعُ بِهَا مَدَّةَ اسْتِحْقَاقِهِ فَالظَّاهِرُ
الْجَوَازُ وَلَهُ الرُّجُوعُ عَنْ ذَلِكَ مَتَى شَاءَ أَهْ وَقَوْلُهُ دَارًا إِنْخَ أَي: أَوْ بَيْنًا مَثَلًا. هْ قَوْلُهُ: (لَا لِمُطْلَقٍ مُسْتَحَقِّهِ)
أَي: الشَّامِلِ لِلْفُقَرَاءِ الْمُجَاوِرِينَ فِيهِ وَالطَّائِفَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ. هْ قَوْلُهُ: (وَلَوْ وَقَفَ أَرْضًا) إِلَى الْفِرْعِ فِي
النَّهَائَةِ. هْ قَوْلُهُ: (وَقَدْ أَفْتَى الْبُلْقِينِيُّ إِنْخَ) تَأْيِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ. هْ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ الْفَرَضَ إِنْخَ) وَفِي سَمِ بَعْدَ
اسْتِحْقَاقِهِ مَا نَصَّهُ نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنْ يَقْصِدَ بِهِذِهِ الْعِلَاوَةَ الْفَرْقَ بَيْنَ مَسْأَلَةِ الْبُلْقِينِيِّ، وَمَا قَبْلَهَا حَيْثُ اشْتَرَطَ
فِيهَا لَا فِيمَا قَبْلَهَا عَدَمَ مُخَالَفَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ عَدَمَ مُخَالَفَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ صَرِيحًا إِلَّا أَنْ
جَعَلَ هَذِهِ عِلَاوَةً غَيْرَ ظَاهِرٍ أَهْ. هْ قَوْلُهُ: (فِي مَسْأَلَتِنَا) أَرَادَ بِهَا مَا قَبْلَ مَسْأَلَةِ الْبُلْقِينِيِّ. هْ قَوْلُهُ: (وَجَمْعُ) أَي:
بَيْنَ مَا فِي فَتَاوَى ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، وَمَا فِي الرُّوضَةِ. هْ قَوْلُهُ: (بِحَمْلِ هَذَا) أَي: مَا فِي الرُّوضَةِ.

هْ قَوْلُهُ: (وَقَدْ أَفْتَى الْبُلْقِينِيُّ إِنْخَ) كَذَا شَرَحُ م ر. هْ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ الْفَرَضَ فِي مَسْأَلَتِنَا إِنْخَ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّهُ
إِنْ أَرَادَ بِمَسْأَلَتِنَا مَا قَبْلَ مَسْأَلَةِ الْبُلْقِينِيِّ فَلَا مَوْقِعَ لِهَذِهِ الْعِلَاوَةِ مِنَ الْجَوَابِ؛ لِأَنَّهُ جَوَابٌ عَنْ اخْتِيَارِ
الْبُلْقِينِيِّ عَدَمَ مُخَالَفَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ مَعَ أَنَّهُ صَوَّرَ الْمَسْأَلَةَ بِمَا يَقْتَضِي مُخَالَفَةَ. شَرْطِ الْوَاقِفِ وَإِنْ أَرَادَ بِهَا
مَسْأَلَةَ الْبُلْقِينِيِّ فَقَوْلُهُ إِنَّ الضَّرُورَةَ أَلْجَأَتْ يُنَافِي قَوْلَهُ وَمَسْأَلَةُ الْبُلْقِينِيِّ إِنْخَ فَلَيْتَأَمَّلُ نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنْ يَقْصِدَ
بِهَذِهِ الْعِلَاوَةَ الْفَرْقَ بَيْنَ مَسْأَلَةِ الْبُلْقِينِيِّ وَمَا قَبْلَهَا حَيْثُ اشْتَرَطَ فِيهَا لَا فِيمَا قَبْلَهَا عَدَمَ مُخَالَفَةِ شَرْطِ
الْوَقِفِ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ عَلَى هَذَا عَدَمَ مُخَالَفَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ صَرِيحًا إِلَّا أَنْ جَعَلَ هَذِهِ عِلَاوَةً غَيْرَ ظَاهِرٍ.

أسرج من وقف المسجد أو ملكه، والأول على ما إذا تبرع به من يصح تبرعه وفيه نظر؛ لأنه إضاعة مال بل الذي يتجه الجمع بحمل الأول على ما إذا توقع ولو على تدور احتياج أحد لما فيه من الثور، والثاني على ما إذا لم يتوقع ذلك وفي الأثوار ليس للإمام إذا اندرست مقبرة ولم يبق بها أثر إجازتها للزراعة أي: مثلاً وصرف غلتها للمصالح وحمل على الموقوفة، فالمملوكة لِمَالِكِهَا إن عُرِفَ وإلا فمال ضائع أي: إن أيس من معرفته يعمل فيه الإمام بالمصلحة وكذا المجهول ولا يجوز لغير الموقوف عليه البناء مثلاً في هواء الموقوف؛ لأنه موقوف كما أن هواء المملوك مملوك، والمستأجر مُسْتَأْجَرٌ فللمستأجر منع المؤجر من البناء فيه أي: إن أضره كما هو ظاهر.

(تنبيه) يقع كثيراً الوقف على الحرمين مع عدم بيان مصرفه وخروجه أبو زرعة على اختلافهم في الوقف على المسجد من غير بيان مصرفه فالقول يُبْطَلُ وغيره يُصَحِّحُه وهو المُعْتَمَدُ وعليه فهو كالوقف على عمارة المسجد، وما نحن فيه كذلك فتصرف لعمارة المسجدين وتوابعها لا للفقراء المجاورين فيهما هذا حاصل كلامه وهو ظاهر إن قامت قرينة على أن المراد بالحرمين بعضهما وهو المسجدان وإلا فحقيقتهما المتبادرة منهما جميعهما، والواجب الحمل على الحقيقة ما لم يمنع منه مانع ولا مانع هنا فتعينت الحقيقة الشاملة لهما

قوله: (لأنه إضاعة مال) فيه أن إضاعة المال جائزة لأدنى غرض وتغظيم المسجد غرض أي غرض. قوله: (بحمل الأول على ما إذا إلخ) قد ينافيه قوله تغظيماً له؛ لأنه مُشْعِرٌ بأنه لا غرض فيه سوى التغظيم اهـ سم. قوله: (وحمل الثاني) أي: ما في الأثوار. قوله: (على الموقوفة) أي: على المقبرة الموقوفة. قوله: (فالمملوكة لِمَالِكِهَا) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. قوله: (وكذا المجهول) أي: وما لا يعلم كونها مملوكة، أو موقوفة مال ضائع كالمملوكة المجهول مالها. قوله: (والمستأجر) أي: وأن هواء المستأجر اهـ. قوله: (أي: إن أضره) أي: المستأجر بكسر الجيم. قوله: (وخروجه أبو زرعة على اختلافهم إلخ) لعل محل التردد قبل أطراد العادة بالصرف إلى أهل الحرمين دون عمارة المسجدين، أما بعد أطرادها كما هو الواقع الآن فلا وجه للتردد في الصرف إلى أهلها فقط حيث علمه الواقف اهـ سيّد عمر أقول وكذا يعمل بالعرف المطرد الآن إن لم يعلم المعتاد في زمن الواقف عملاً بالاستصحاب المقلوب كما مر. قوله: (فهو) أي: الوقف على المسجد من غير بيان مصرف. قوله: (فيصرف) أي: الوقف على الحرمين. قوله: (لعمارة المسجد) الأولى تشية المسجد. قوله: (وتوابعها) أي: توابع عمارة المسجد كقرنيه وسراجيه. قوله: (فيهما) أي: المسجدين. قوله: (حاصل كلامه) أي: أبي زرعة. قوله: (جميعهما) أي: الحرمين من مكة المكرمة، والمدينة المنورة. قوله: (والواجب إلخ) الواو حالية. قوله: (الشاملة لهما إلخ) قد يقال مُفْتَضَى ذلك تعين صرف البعض لأهلها، والبعض

قوله: (والمستأجر مُسْتَأْجَرٌ) أي وأن هواء المستأجر إلخ. قوله: (الشاملة لهما) بمعنى عبارتهما

بمعنى عمارتهما ولغيرهما بمعنى أهلها إذ لا معنى للوقف عليهما بالنسبة لغير مسجديهما إلا ذلك فالذي يُتجه أن ناظرهما مُخَيَّر في الصرف لعمارة المسجدين ولَمَنْ فيها مِنَ الْفُقَرَاءِ، والمساكين.

(فصلٌ في بيان النظر على الوقف وشروطه ووظيفة الناظر)

(إن) كان الوقف للاستغلال لم يتصرف فيه إلا الناظر الخاص أو العام، أو لِيَتَنَفَّعَ به الموقوف عليه وأطلق أو قال كيف شاء فله استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره بأن يركبه الدابة مثلاً لِيَقْضِيَ له عليها حاجة فلا يُنافي ذلك ما مرَّ آنفاً في قول المثنى بإعارة وإجارة، وما قَيَّدَتْه به وهل يُعْتَبَرُ كونه مثله خِلْقَةً نظير ما مرَّ في الإجارة، أو يُفَرَّقُ بأن القصد هنا تحصيل منفعة الموقوف عليه من غير نظير لِيَخْلُقَتْه بخلافه ثم كُلُّ مُحْتَمَلٍ، ثم إن (شَرَطَ الْوَاقِفُ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ، أو غيره).....

لِعمارة مسجديهما فقولُه الْآتِي فالذي يُتجه إلخ كيف يوافق ذلك إلا أن يُجَابَ بأن الحقيقة الشاملة صادقة على كُلِّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ وَمُتَحَقِّقَةٌ فِيهِ فَصَحَّ التَّخْيِيرُ اهـ سم. قُود: (من الْفُقَرَاءِ إلخ) أي وغيرهم على ما مرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ وَسم أن الوقف على أهل بلدٍ يَدْخُلُ فِيهِ أَغْنِيَاؤُهُمْ خِلَافاً لِشَرْحِ الرُّوضِ .

(فصلٌ: في بيان النظر على الوقف)

قُود: (في بيان النظر) إلى قوله وهل في النهاية. قُود: (وَشَرْطُهُ) أي: النظر. قُود: (وَوَظِيفَةُ النَّاظِرِ) أي: وما يَتَّبِعُ ذلك كَعَدَمِ انْفِسَاخِ الإجارة بزيادة الأجرة اهـ ع ش. قُود: (بأن يَرْكَبَهُ) أي: الغير. قُود: (فلا يُنافي إلخ) الْمُتَبَادَرُ أَنَّهُ تَفْرِيعٌ على قوله بأن يَرْكَبَهُ إلخ وأن الإشارة بقوله ذلك إلى التَّقْسِيمِ الْمَارِ وَأَنَّ وَجْهَ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ أَنَّ مَا تَقَدَّمَ مَثْنًا وَشَرْحًا فِي الْوَقْفِ الْمُطْلَقِ عَنِ الْاسْتِغْلَالِ، وَالانْتِفَاعِ، وَمَا هُنَا فِي الْمُقَيَّدِ بِأَحَدِهِمَا لَكِنْ لَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ التَّفَرُّعِ فَلَوْ ادَّعَى عَدَمَ الْمُنَافَاةِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيعٍ ثُمَّ وَجَّهَهُ بِمَا قُلْتُ لَظَهَرَ الْكَلَامُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قُود: (وَمَا قَيَّدَتْهُ بِهِ) أي: من قوله وإن كان ناظرًا إلخ اهـ ع ش.

قُود: (لِيَخْلُقَتْهُ) أي: مَنْ يُحْصِلُهَا. قُود: (كُلُّ مُحْتَمَلٍ) الثَّانِي أَوْجَهُ بَلْ مُتَعَيَّنٌ إِذْ لَا جَامِعَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِجَارَةِ لَا يَسْتَحِقُّ جَمِيعَ مَنْفَعَةِ الدَّابَّةِ وَهُوَ قَدْرٌ مَا تُطِيقُهُ وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ مِنْ ذَلِكَ قَدْرٌ يُقَلِّلهُ فَتَعَيَّنَ اغْتِيَارُ الْمَثَلِيَّةِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ جَمِيعَ الْمَنْفَعَةِ وَأَنْ يُحْمِلَهَا قَدْرَ مَا تُطِيقُ مِنْ رَاكِبٍ فَقَطْ، أَوْ أَمْنِيَّةٍ فَقَطْ أَوْ مِنْهُمَا نَعَمْ لَيْسَ لَهُ تَحْمِيلُهَا فَوْقَ الطَّاقَةِ كَمَلِكِهِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. قُود: (أو غيره) وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ اهـ مُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُهُ.

ولغيرهما بمعنى أهلها قد يُقالُ مُقْتَضَى ذلك تَعَيَّنَ صَرْفُ الْبَعْضِ لِأَهْلِهَا وَالبَعْضُ لِعِمَارَةِ مَسْجِدَيْهِمَا فقولُه الْآتِي والذي يُتجه إلخ كيف يوافق ذلك إلا أن يُجَابَ بأن الحقيقة الشاملة صادقة على كُلِّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ وَمُتَحَقِّقَةٌ فِيهِ فَصَحَّ التَّخْيِيرُ.

(فصلٌ: في بيان النظر على الوقف إلخ)

قُود: (فلا يُنافي ذلك إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

وكذا لو شَرَطَ نيابةَ النظرِ أي: عن كُلِّ من وليّه لِزَيْدٍ وأولاده (قوله: التفرُّغ) كذا بخطّه، ولعلَّ الأولى التفرُّغُ اهـ من هَامِشٍ (اتَّبَعَ) كسائرِ شروطه وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلِيَّ أَمْرٍ صَدَقْتَهُ، ثُمَّ جَعَلَهُ لِحَفْصَةَ مَا عَاشَتْ، ثُمَّ لِأَوَّلِي الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا، وَقَبُولُ مَنْ شَرَطَ لَهُ النَّظَرَ كَقَبُولِ الْوَكِيلِ عَلَى الْأَوْجِهَ لَا الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُشَرِّطَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ عَلَى مَا بُحِثَ، وَقَوْلُ السَّبْكِيِّ إِنَّهُ أَشْبَهَ بِالْإِبَاحَةِ فَلَا يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ بَعِيدٌ بَلْ لَوْ قِيلَ ثُمَّ أَسْقَطَ حَقُّهُ مِنْهُ سَقَطَ وَإِنْ شَرَطَ نَظْرَهُ حَالَ الْوَقْفِ فَلَا يَعُودُ إِلَّا بِتَوَلِّيَةٍ مِنَ الْحَاكِمِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ خِلَافًا

☐ قوله: (وَكَذَا لَوْ شَرَطَ الْإِنِّ) صَادِقٌ بِمَا لَوْ كَانَ النَّظَرُ لِلْقَاضِي فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ اسْتِنَابَةُ الْمَشْرُوطِ لَهُ وَفِيهِ شَيْءٌ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّخْجِيرِ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَفِيدُ النَّظَرَ بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. ☐ قوله: (عَنْ كُلِّ الْإِنِّ) مُتَعَلِّقٌ بِنِيَابَةِ وَقَوْلُهُ: (لِزَيْدٍ الْإِنِّ) مُتَعَلِّقٌ بِشَرَطِ الْإِنِّ ثُمَّ أَوْلَاؤُهُ نَائِبُ النَّاطِرِ فِي حَيَاتِهِ. ☐ قولُ (السُّبْكِيِّ): أَي: شَرَطَهُ سِوَاءَ قَوَّضِهِ لَهُ فِي حَيَاتِهِ أَمْ أَوْصَى بِهِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَقَرَّبُ بِالصَّدَقَةِ فَيَتَّبِعُ شَرَطَهُ كَمَا يَتَّبِعُ فِي مَصَارِفِهَا وَغَيْرِهَا وَلَوْ جَعَلَ وِلَايَةً وَفَقَهُ لِقُلَانٍ فَإِنْ مَاتَ فَلِقُلَانٍ جَازَ اهـ مُغْنِي. ☐ قوله: (كَسَائِرِ شُرُوطِهِ) إِلَى قَوْلِهِ لَا الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ شَرَطَ نَظْرَهُ فِي النِّهَايَةِ قَالَ ع ش وَمِنْهَا أَي: مِنْ سَائِرِ الشُّرُوطِ مَا لَوْ شَرَطَ أَنْ لَا يُؤْجَرَ بِأَكْثَرٍ مِنْ كَذَا وَإِنْ كَانَ مَا شَرَطَهُ دُونَ أَجْرَةٍ مِثْلَ تِلْكَ الْأَمَاكِينِ الْمَوْقُوفَةِ فَيُؤْجَرُ النَّاطِرُ بِمَا شَرَطَهُ الْوَاقِفُ وَلَوْ كَانَ الْمُسْتَأْجِرُ غَنِيًّا حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي شَرَطِ الْوَاقِفِ مَا يَمْتَنِعُهُ فَلَوْ أَجَرَهُ بِأَكْثَرٍ مِمَّا شَرَطَهُ الْوَاقِفُ فَالْإِجَارَةُ فَاسِدَةٌ وَيَجِبُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ مَا شَرَطَهُ الْوَاقِفُ إِنْ كَانَ دُونَ أَجْرَةِ الْمِثْلِ وَأَجْرَةُ الْمِثْلِ إِنْ كَانَ مَا شَرَطَهُ زَائِدًا عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ أَجْرَةَ الْمِثْلِ هِيَ اللَّازِمَةُ حَيْثُ فَسَدَتِ الْإِجَارَةُ، وَمَا أُخِذَ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ زَائِدًا عَلَى مَا وَجَبَ عَلَيْهِ لَا يَمْلِكُهُ الْآخِذُ اهـ. ☐ قوله: (صَدَقْتَهُ) أَي: وَفَقَهُ اهـ ع ش. ☐ قوله: (كَقَبُولِ الْوَكِيلِ) أَي: فَلَا يُشَرِّطُ قَبُولُهُ لَفَتْهُ مُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوضُ. ☐ قوله: (إِنَّهُ) أَي: جَعَلَ النَّظَرَ لِشَخْصٍ. ☐ قوله: (فَلَا يَرْتَدُّ) أَي: حَقُّ النَّظَرِ. ☐ قوله: (بَعِيدٌ) خَيْرُ وَقَوْلُ السَّبْكِيِّ. ☐ قوله: (سَقَطَ) أَي: حَقُّهُ مِنَ النَّظَرِ وَانْتَقَلَ لِمَنْ بَعْدَهُ اهـ ع ش. ☐ قوله: (وَإِنْ شَرَطَ نَظْرَهُ الْإِنِّ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي، وَالنِّهَايَةُ عِبَارَتُهَا إِلَّا أَنْ يُشَرِّطَ نَظْرَهُ حَالَ الْوَقْفِ فَلَا يَنْعَزِلُ بِعَزْلِ نَفْسِهِ عَلَى الرَّاجِحِ

☐ قوله: (وَقَبُولُ مَنْ شَرَطَ لَهُ النَّظَرَ الْإِنِّ) فِي الرُّوضِ وَلِقَبُولِهِ أَي: الْمَشْرُوطُ لَهُ النَّظَرُ حُكْمُ قَبُولِ الْوَكِيلِ انْتَهَى. ☐ قوله: (وَقَبُولُ مَنْ شَرَطَ لَهُ النَّظَرَ كَقَبُولِ الْوَكِيلِ عَلَى الْأَوْجِهَ لَا الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ الْإِنِّ) وَظَاهِرٌ أَنَّ مَنْ لَمْ يَشَرِّطْ لَهُ النَّظَرَ بَلْ قَوَّضَهُ إِلَيْهِ الْوَاقِفُ حَيْثُ كَانَ لَهُ النَّظَرُ، وَالْحَاكِمُ حُكْمُ قَبُولِهِ كَقَبُولِ الْوَكِيلِ أَيْضًا وَإِنَّمَا خَصَّ مَنْ شَرَطَ لَهُ النَّظَرَ لِثَلَاثَتِهِمْ أَنَّهُ كَالْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ الْمُعَيَّنِ كَمَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ لَا الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ الْإِنِّ. ☐ قوله: (بَعِيدٌ بَلْ لَوْ قِيلَ ثُمَّ أَسْقَطَ حَقُّهُ مِنْهُ سَقَطَ) كَذَا شَرَحُ م ر. ☐ قوله: (إِنْ شَرَطَ نَظْرَهُ حَالَ الْوَقْفِ فَلَا يَعُودُ الْإِنِّ) فِي شَرَحِ م ر إِلَّا أَنْ يُشَرِّطَ نَظْرَهُ حَالَ الْوَقْفِ فَلَا يَنْعَزِلُ بِعَزْلِ نَفْسِهِ عَلَى الرَّاجِحِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ خِلَافَهُ نَعَمْ يَقِيمُ الْحَاكِمُ مَثَلًا غَيْرَهُ مُدَّةً إِعْرَاضًا فَلَوْ أَرَادَ الْعُودَ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى تَوَلِّيَةِ جَدِيدَةٍ انْتَهَى. فِي شَرَحِ الشَّارِحِ لِلْإِزْشَادِ وَقَضِيَّةٌ هَذَا أَي: أَنَّ مَنْ شَرَطَ لَهُ النَّظَرَ حَالَ الْوَقْفِ لَوْ عَزَلَ نَفْسَهُ لَمْ يُنْصَبْ

لِمَنْ نازَعَ فيه ويُؤَيِّدُهُ كلائهم في الوصي ومن ثمَّ ينبغي أن يجيء فيه ما في الوصي من أنه لو خيف من انعزاله ضرر يلحق المولى عليه ثمَّ بعزله لنفسه ولم ينقذ، ويُؤَيِّدُ كونه كالوصي ما صرَّحوا به أنه يأتي هنا في جعل النظر لاثنتين تفصيل الإيصاء لاثنتين من وجوب الاجتماع تارةً وعَدَمِهِ أُخرى ومن أن أحدهما قد يكون مُشرِّفاً فقط ولا يستحقُّ المُشْرِفُ شيئاً ممَّا شرطَ للنَّاظِرِ كما هو ظاهر؛ لأنه لا يُسمَّى ناظراً ومنصوباً الحاكم ونايِبُ الناظِرِ كالوكيل جزئاً (والا) يشرِّطُ لأحدٍ (فالنظر للقاضي) أي قاضي بَلَدِ الموقوفِ بالنسبة لِحِفْظِهِ ونحو إجازته وقاضي بَلَدِ الموقوفِ عليه بالنسبة لِمَا عدا ذلك نظير ما مرَّ في مال اليتيم (على المذهب)؛ لأنه صاحبُ النظرِ العامِّ فكان أولى من غيره ولو واقفاً وموقوفاً عليه ولو شَخْصاً مُعَيَّناً وجزمُ الماورديّ بثبوته للواقفِ بلا شرطٍ في مسجد المحلَّةِ والخوارزمي في سائر المساجد وزاد أن ذُرِّيَّتَهُ مثله ضعيفٌ.

(تنبيه) للسُّبْكِيِّ إفتاءً طويلاً أن القاضي الشافعي يختصُّ حتى عن السُّلْطَانِ بنظرٍ وقفٍ شرطاً للحاكم من غير قَيْدٍ.....

خِلافاً لِمَنْ زَعَمَ خِلافَهُ نَعَمَ يَقِيْمُ الحاكمُ مُتَكَلِّماً غَيْرَهُ مُدَّةً إِعْرَاضِهِ فَلَوْ أَرَادَ الْعَوْدَ لَمْ يَخْتَجْ إِلَى تَوَلِيَّةٍ جَدِيدَةٍ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَلَا يَنْعَزِلُ الْخ وَمَنْ عَزَلَ نَفْسَهُ مَا لَوْ اسْقَطَ حَقَّهُ مِنَ النَّظَرِ لِغَيْرِهِ بِفَرَاغٍ لَهُ فَلَا يَسْقُطُ حَقُّهُ وَيَسْتَنْبِطُ الْقَاضِي مَنْ يَبْأُشِرُ عَنْهُ فِي الْوُظِيْفَةِ، ثُمَّ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ م ر السَّابِقِ كَبَقِيَّةِ شُرُوطِهِ يُفِيدُ أَنَّ الْوَاقِفَ إِذَا شَرَطَ مِنَ الْوُظَائِفِ شَيْئاً لِأَحَدٍ حَالَ الْوَقْفِ أَتْبَعَ وَمِنْهُ مَا لَوْ شَرَطَ الْإِمَامَةَ أَوْ الْخُطَابَةَ لِشَخْصٍ وَلِذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ الْمَشْرُوطَ لَهُ ذَلِكَ فَرَعَ عَنْهُمَا لِأَخَرٍ وَبَاشَرَ الْمَفْرُوعُ لَهُ فِيهِمَا مُدَّةً ثُمَّ مَاتَ الْفَارِغُ عَنْ أَوْلَادٍ فَتَقَبَّلَ الْحَقُّ فِي ذَلِكَ لِلْأَوْلَادِ فِي فِتَاوَى الشَّارِحِ م ر مَا يُصَرِّحُ بِانْتِقَالِ الْحَقِّ لِلْأَوْلَادِ أَهْ.

□ قَوْلُهُ: (وَلَا يَشْرُطُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَي: وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ لِأَحَدٍ أَي: حَالَ الْوَقْفِ، وَالْمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ لِأَحَدٍ أَي: إِنْ لَمْ يُعْلَمْ شَرْطُهُ لِأَحَدٍ سِوَاةِ عُلَمِ عَدَمِ شَرْطِهِ، أَوْ جُهْلِ الْحَالِ أَهْ.

□ قَوْلُهُ: (أَي قَاضِي) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا عدا ذلك) أَي: كَقِسْمَةِ الْغَلَّةِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ واقفاً) أَي: وَلَوْ كَانَ الْغَيْرُ واقفاً ش أَهْ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَمَوْقُوفاً عَلَيْهِ وَلَوْ شَخْصاً الْخ) أَي: وَلَوْ كَانَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ شَخْصاً الْخ أَهْ ش الْوَائِبُ بِمَعْنَى، أَوْ. □ قَوْلُهُ: (وَجَزَمُ الْمَاوَرِدِيُّ) مُبْتَدَأٌ.

□ وَقَوْلُهُ: (ضَعِيفٌ) خَبَرُهُ. □ قَوْلُهُ: (بِلا شَرْطٍ) أَي: حَالَ الْوَقْفِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْخَوَارِزْمِيُّ) عَطَفَ عَلَى الْمَاوَرِدِيِّ. □ قَوْلُهُ: (زَادَ) أَي: الْخَوَارِزْمِيُّ. □ قَوْلُهُ: (لِلسُّبْكِيِّ) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَدَلَّ فِي الْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (إِفْتَاءً طَوِيلَ الْخ) وَوَقَعَ هَذَا الْإِفْتَاءُ بَعْدَ تَوَلِيَّةِ الْقَضَاةِ الْأَرْبَعَةِ أَهْ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (شَرْطٍ) أَي: النَّظَرِ.

بَدَلَهُ الْحَاكِمُ أَنَّهُ يَنْعَزِلُ بِعَزْلِ نَفْسِهِ لَكِنْ قَالَ السُّبْكِيُّ الَّذِي أَرَاهُ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ النَّظَرُ بَلْ لَهُ الْاِمْتِنَاعُ وَيُرْفَعُ الْأَمْرُ لِلْقَاضِي لِيقِيْمَ غَيْرَهُ مَقَامَهُ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الْعَالِمِ غَيْرِهِ كَمَا مَرَّ لَيْسَ لَانْعِزَالِهِ بَلْ لَا مِتْنَاعَهُ فَإِذَا عَادَ عَادَ النَّظَرُ لَهُ أَهْ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ واقفاً) أَي: وَلَوْ كَانَ الْغَيْرُ واقفاً ش. □ قَوْلُهُ: (ضَعِيفٌ) كَذَا م ر.

أو سَكَتَ عن نَظَرِهِ أو آلَ نَظَرَهُ لِلْحَاكِمِ واستَدَلَّ له بما تَوَقَّفَ الْأَذْرَعِي فِيهِ وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي وَقْفٍ قَبْلَ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَسِتِّمِائَةٍ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ هُوَ الْمَعْمُودُ حِينَئِذٍ، وَالْقَضَاءُ الثَّلَاثَةُ إِنَّمَا أَحَدُهُمْ مِنْ حِينَئِذٍ الْمَلِكُ الظَّاهِرُ وَأَمَّا بَعْدُ فَيُنْبَغِي إِنْطِاقُهُ مَا جُعِلَ لِلْقَاضِي بِالْقَاضِي الَّذِي يَتَبَادَرُ إِلَيْهِ عَرَفُ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ مَا لَمْ يُفَوِّضِ الْإِمَامُ نَظَرَ الْأَوْقَافِ لِغَيْرِهِ، وَمَنْ ثَمَّ كَانَ النَّظَرُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ لِلْإِمَامِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي مَوْضِعٍ وَتَصْرِيحُهُمْ بِالْقَاضِي فِي مَوَاضِعَ إِنَّمَا هُوَ لِيُكَوِّنَهُ نَائِبَهُ وَمُخَالَفَةُ السَّبْكِيِّ فِي ذَلِكَ مُرَدُّوَةٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ أَبَا زُرْعَةَ ذَكَرَ كَلَامَ السَّبْكِيِّ بِطَوِيلِهِ، ثُمَّ اعْتَمَدَ أَنَّهُ مَتَى عَمَّرَ بِالْقَاضِي حُجِلَ عَلَى غَيْرِ السُّلْطَانِ لِلْعَرَفِ الْمُطَرِّدِ بِذَلِكَ، أَوْ بِالْحَاكِمِ تَنَاوَلَ الْقَاضِي وَالسُّلْطَانُ لُغَةً وَلَا عِبْرَةً بِالْعَرَفِ لِأَنَّهُ فِيهِ مُضْطَرَّبٌ فَلِكُلِّ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَلِلسُّلْطَانِ تَفْوِضُهُ لِغَيْرِ الْقَاضِي قَالَ السَّبْكِيُّ وَلَيْسَ لِلْقَاضِي أَخْذُ مَا شَرِطَ لِلنَّاطِرِ إِلَّا إِنْ صَرَّحَ الْوَاقِفُ بِنَظَرِهِ كَمَا لَيْسَ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ سَهْمٍ عَامِلٍ الزَّكَاةِ قَالَ ابْنُهُ التَّاجُ وَمَحَلُّهُ فِي قَاضٍ لَهُ قَدْرُ كِفَايَتِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَبَحَثٌ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَوْ خُشِيَ مِنَ الْقَاضِي أَكْلُ الْوَقْفِ لِيَجُوزَ جَارَ لِمَنْ هُوَ بِيَدِهِ صَرْفُهُ فِي مَصَارِفِهِ أَيْ: إِنْ عَرَفَهَا وَإِلَّا فَوُضَّهَ لِفَقِيهِ عَارِفٍ بِهَا أَوْ سَأَلَهُ وَصَرَفَهَا.

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ سَكَتَ) (إِنْ مَحَلَّةً) أَيْ: اخْتِصَاصِ الْقَاضِي الشَّافِعِيِّ بِالنَّظَرِ فِيمَا ذَكَرَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَاسْتَدَلَّ لَهُ) (إِنْ عِبَارَةُ الْمُغْنِي) قَالَ: لِأَنَّ الْقَاضِيَّ الشَّافِعِيَّ هُوَ الْمَقْهُومُ عَرَفًا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَمَتَى قِيلَ الْقَاضِي مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ فَهُوَ الشَّافِعِيُّ وَإِنْ أُريدَ غَيْرُهُ قَيَّدَهُ وَقَدْ اسْتَقَرَّ ذَلِكَ فِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا أَحَدُهُمْ) أَيْ: الْقَضَاءُ الثَّلَاثَةُ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ حِينَئِذٍ) أَيْ: حِينَ دُخُولِ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْ: بَعْدَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا جُعِلَ لِلْقَاضِي) أَيْ: مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ.

☐ قَوْلُهُ: (وَمُخَالَفَةُ السَّبْكِيِّ فِي ذَلِكَ) أَيْ: التَّفْصِيلُ الْمَارَّ حَيْثُ ادَّعَى الْاِخْتِصَاصَ بِالْقَاضِي الشَّافِعِيِّ مُطْلَقًا وَلَوْ بَعْدَ التَّارِيخِ الْمَذْكُورِ.

☐ قَوْلُهُ: (حَمَلَ) أَيْ الْقَاضِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ بِالْحَاكِمِ) عَطَفَ عَلَى الْقَاضِي. ☐ قَوْلُهُ: (تَنَاوَلَ) أَيْ: الْحَاكِمُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا عِبْرَةَ بِالْعَرَفِ) أَيْ الْغَيْرِ مُطَرِّدٍ بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ.

☐ قَوْلُهُ: (فَلِكُلِّ) أَيْ: مِنَ الْقَاضِي أَوْ السُّلْطَانِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ صَرَّحَ الْوَاقِفُ) (إِنْ ظَاهِرُهُ مَنَعُ أَخْذِهِ وَإِنْ كَانَ النَّظَرُ لَهُ بَأَن لَمْ يَشْرُطْ لِأَحَدٍ فَلْيَتَأَمَّلْ) اهـ سَمَّ وَظَاهِرُ أَنَّ مِنَ التَّضْرِيحِ شَرْطُ النَّظَرِ لِأَوْلَادِهِ مَثَلًا، ثُمَّ الْقَاضِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَيْ: فِي قَوْلِ التَّاجِ، وَلَعَلَّ وَجْهَ النَّظَرِ أَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْ إِطْلَاقِ النَّاطِرِ النَّاطِرُ الْخَاصُّ.

☐ قَوْلُهُ: (صَرَفَهُ فِي مَصَارِفِهِ) أَيْ: وَلَوْ بِإِجَارَةٍ اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَصَرَفَهَا) أَيْ: صَرَفَ فِيهَا عَلَى الْحَدَفِ، وَالْإِصَالِ.

☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ صَرَّحَ الْوَاقِفُ) (إِنْ ظَاهِرُهُ مَنَعُ أَخْذِهِ وَإِنْ كَانَ النَّظَرُ لَهُ بَأَن لَمْ يَشْرُطْ لِأَحَدٍ فَلْيَتَأَمَّلْ).

(فرغ) شَرَطَ الواقِفُ لِناظِرٍ وَفِيهِ فُلانٍ قَدْرًا فَلَمْ يَقْبَلِ النَّظَرَ إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ بَانَ اسْتِحْقاقُهُ لِمَعْلُومِ النَّظَرِ مِنْ حِينَ آلَ إِلَيْهِ كَذَا قِيلَ وَإِنَّمَا يُتَّبَعُ فِي الْمَعْلُومِ الزَّائِدُ عَلَى أَجْرَةِ الْمَثَلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْصِدُ كَوْنَهُ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلٍ بِخِلَافِ الْمَعْلُومِ الْمُسَاوِي لِأَجْرَةِ مَثَلِ نَظَرٍ هَذَا الْوَقْفِ، أَوْ الناقِصِ عَنْهُ لَا

قوله: (فرغ شرط الواقف إلخ) في الرّوض وشرحه فإن شرط أي: الواقف له أي: للتأثير عشر الغلة أجرة لعملي جاز، ثم إن عزله بطل استحقاقه، وإن لم يتعرض لكونه أجرة استحقاقه ولا يبطل استحقاقه له بعزله؛ لأنه وقف عليه فهو كأحد الموقوف عليهم وصورة نفوذ عزله أن يشترط لنفسه النظر وتولية غيره عنه بعشر الغلة، ثم يولي به اهـ. وقضية قوله وإن لم يتعرض إلخ أنه لا يحمل المشروط على أنه أجرة إلا إذا تعرض الشارط لذلك، أما إذا لم يتعرض لذلك فلا يكون أجرة ويستحقه مطلقاً وظاهر أن هذا إذا عين التأثر فإن شرط شيئاً لمن يكون ناظراً ثم أقام هو أو الحاكم ناظراً سقط استحقاقه بعزله وعلى هذا أغني أنه لا يحمل المشروط على أنه أجرة إلا إذا تعرض لذلك فإن صورة مسألة الفرع المذكور بما إذا كان المشروط أجرة فالوجه ما قاله الشارح خلافاً للقليل المذكور وإن صوّرت بما إذا لم يكن أجرة فالوجه القليل المذكور فليراجع اهـ سم أقول المتبادر من قول صاحب القليل لمعلوم النظر حيث لم يقل لمعلوم التأثر الأول ومن قول الشارح وإنما يتبعه إلخ الثاني. قوله: (شرط الواقف) أي: لو شرط إلخ وقوله: (لناظر وفيه) مضاف ومضاف إليه وقوله: (فلان) بدل من التأثر. قوله: (لمعلوم النظر) بالإضافة إلى المشروط في مقابله. قوله: (من حين آل إلخ) أي: النظر وإن لم يباشره. قوله: (كذا قيل) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرّملي اهـ سم. قوله: (وإنما يتبعه في المعلوم إلخ) هل يستحق جميع المعلوم حيثئذ، أو القدر الزائد على أجرة المثل محل تأمل، والأقرب الأول بالنظر ليعبارته، والثاني بالنظر للمعنى فلو عبر بقوله وإنما يتبعه فيما زاد على أجرة المثل لكان حسناً اهـ. سيّد عمر. قوله: (الواقف) إلى قوله أي: إن كان في النهاية.

قوله: (فرغ شرط الواقف لناظر وفيه إلخ) في الرّوض وشرحه وللتأثير من غلة الوقف ما شرطه الواقف وإن زاد على أجرة المثل وكان ذلك أجرة عملي، نعم إن شرطه لنفسه تقيد ذلك بأجرة المثل كما مر فإن عمل بلا شرط فلا شيء له فإن شرط له عشر الغلة أجرة لعملي جاز، ثم إن عزله بطل استحقاقه وإن لم يتعرض لكونه أجرة استحقاقه ولا يبطل استحقاقه له بعزله؛ لأنه وقف عليه فهو كأحد الموقوف عليهم وصورة نفوذ عزله أن يشترط لنفسه النظر وتولية غيره عنه بعشر الغلة، ثم يولي به اهـ. وقضية قوله وإن لم يتعرض إلخ أنه لا يحمل المشروط على أنه أجرة إلا إذا تعرض الشارط لذلك، أما إذا لم يتعرض بذلك فلا يكون أجرة ويستحقه مطلقاً وظاهر أن هذا إذا عين التأثر فإن شرط شيئاً لمن يكون ناظراً، ثم أقام هو، أو الحاكم ناظراً سقط استحقاقه فقوله وعلى هذا أغني أنه لا يحمل المشروط على أنه أجرة إلا إذا تعرض لذلك فإن صوّرت المسألة في الفرع المذكور بما إذا كان المشروط أجرة فالوجه ما قاله الشارح خلافاً للقليل المذكور وإن صوّرت بما إذا لم يكن أجرة فالوجه القليل المذكور فليراجع اهـ. قوله: (كذا قيل) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرّملي.

يَسْتَحِقُّهُ فِيمَا مَضَى؛ لَأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهُ فَلَا وَجْهَ لاسْتِحْقَاقِهِ لَهُ (وَشَرْطُ النَّاطِرِ) الْوَاقِفِ وَغَيْرِهِ (الْعَدَالَةُ) الْبَاطِنَةُ مُطْلَقًا كَمَا رَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ خِلَافًا لِكُتْفَاءِ السَّبْكِ بِالظَّاهِرِ فِي مَنْصُوبِ الْوَاقِفِ فَيَنْعَزِلُ بِالْفِسْقِ أَيْ الْمُحَقِّقِ بِخِلَافِ نَحْوِ كَذِبِ أَمَكْنٍ أَنَّ لَهُ فِيهِ عُذْرًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِذَا انْعَزَلَ بِالْفِسْقِ فَالنَّظَرُ لِلْحَاكِمِ كَمَا يَأْتِي وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي الْوَصِيَّةِ وَالنِّكَاحِ صِحَّةُ شَرْطِ ذِمِّيِّ النَّظَرِ لِذِمِّيِّ عَدْلٍ فِي دِينِهِ أَيْ: إِنْ كَانَ الْمُسْتَحَقُّ ذِمِّيًّا (وَالْكِفَايَةُ) لِمَا تَوَلَّاهُ مِنْ نَظَرٍ خَاصٍّ أَوْ عَامٍّ (و) هِيَ كَمَا فِي مُسَوِّدَةٍ شَرَحَ الْمُهَذَّبُ أَوِ الْأَهْمُ مِنْهَا كَمَا فِي غَيْرِهِ (الْاهْتِدَاءُ إِلَى التَّصَرُّفِ) الْمَفْهُومُ إِلَيْهِ كَمَا فِي الْوَصِيِّ، وَالْقِيَمِ؛ لَأَنَّهُ وِلَايَةٌ عَلَى الْغَيْرِ وَعِنْدَ زَوَالِ الْأَهْلِيَّةِ.....

❦ قَوْلُ (السِّي): (الْعَدَالَةُ) أَيْ: وَلَوْ امْرَأَةٌ وَقَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ: سَوَاءٌ وَلَاءُ الْوَاقِفِ، أَوْ الْحَاكِمِ اهـ ع ش وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الشُّوَبَرِيِّ وَلَوْ أَعْمَى عَنِ الْقَلْبِيِّ وَلَوْ أَعْمَى وَخُتْنَى اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (الْبَاطِنَةُ مُطْلَقًا) اِغْتَمَدَهُ مَرَّاهُ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (لَا كُتْفَاءُ السَّبْكِ الْإِنْخ) اِغْتَمَدَهُ الْمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (بِالْفِسْقِ الْإِنْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ السَّلَامَةُ مِنْ خَارِمِ الْمَرْوَةِ اهـ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ كَذِبِ أَمَكْنٍ الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ الْكَذِبُ صَغِيرَةٌ فَلَا يَفْسُقُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ أَنَّ لَهُ فِيهِ عُذْرًا اهـ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (لِلْحَاكِمِ) أَيْ: الْعَادِلِ. ❦ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ: آتِفًا فِي الشَّرْحِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي الْوَصِيَّةِ وَالنِّكَاحِ صِحَّةُ شَرْطِ الْإِنْخ) لَكِنْ يُرَدُّ بِاشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَصِحَّةِ تَزْوِيجِ الذَّمِّيِّ مَوْلَيْتِهِ وَأَضَحَّ شَرْحُ مَرَّاهُ سَم قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَكِنْ يُرَدُّ الْإِنْخُ مُعْتَمَدٌ وَقَوْلُهُ وَأَضَحَّ وَهُوَ أَنَّ وَلِيَّ النِّكَاحِ فِيهِ وَازِعٌ طَبِيعِيٌّ يَحْمِلُهُ عَلَى الْجَرَصِ عَلَى تَخْصِينِ مَوْلَيْتِهِ دَفْعًا لِلْعَارِ عَنْهُ بِخِلَافِ الْوَاقِفِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيْ: الْكِفَايَةُ مُتَبَدِّلًا وَقَوْلُهُ: (أَوِ الْأَهْمُ مِنْهَا) أَيْ مِنَ الْكِفَايَةِ عَطْفٌ عَلَيْهِ. ❦ وَقَوْلُ (السِّي): (الْاهْتِدَاءُ الْإِنْخ) خَبَرُهُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ فِي ذِكْرِ الْكِفَايَةِ كِفَايَةً عَنْ قَوْلِهِ وَالْاهْتِدَاءُ إِلَى التَّصَرُّفِ وَلِلَّذَلِكَ حَدَفَهُ مِنَ الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا وَحِينَئِذٍ فَعَطَفَ الْاهْتِدَاءُ عَلَى الْكِفَايَةِ مِنَ عَطْفِ التَّفْسِيرِ، أَوْ يُقَالُ أَفْرَدَهُ بِالذِّكْرِ لِكُونِهِ الْمُهِمَّ مِنَ الْكِفَايَةِ وَلَوْ كَانَ لَهُ النَّظَرُ عَلَى مَوَاضِعَ فَأَثْبَتَ أَهْلِيَّتَهُ فِي مَكَانٍ ثَبَتَتْ فِي بَاقِي الْأَمَاكِنِ مِنْ حَيْثُ الْأَمَانَةُ وَلَا تَثْبُتُ مِنْ حَيْثُ الْكِفَايَةُ إِلَّا أَنْ يُثْبِتَ أَهْلِيَّتَهُ فِي سَائِرِ الْأَوَاقِفِ قَالَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَهُوَ كَمَا قَالَ الدَّمِيرِيُّ ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ الْبَاقِي فَوْقَ مَا أَثْبَتَ فِيهِ أَهْلِيَّتَهُ، أَوْ مِثْلَهُ بِكَثْرَةِ مَصَارِفِهِ وَأَعْمَالِهِ فَإِنْ كَانَ أَقْلٌ فَلَا اهـ مُغْنِي وَقَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ الْإِنْخُ فِي النِّهَايَةِ مِثْلَهُ. ❦ قَوْلُهُ: (الْمَفْهُومُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ فِي النِّهَايَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ وِلَايَةٌ الْإِنْخ) تَغْلِيلٌ لِلْقِيَاسِ.

❦ قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ زَوَالِ الْأَهْلِيَّةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ اخْتَلَّتْ إِحْدَاهُمَا نَزَعَ الْحَاكِمُ الْوَاقِفَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ

❦ قَوْلُهُ: (الْبَاطِنَةُ مُطْلَقًا) اِغْتَمَدَهُ مَرَّاهُ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ كَذِبِ أَمَكْنٍ الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ الْكَذِبُ صَغِيرَةٌ فَلَا يَفْسُقُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ أَنَّ لَهُ فِيهِ عُذْرًا. ❦ قَوْلُهُ: (وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي الْوَصِيَّةِ، وَالنِّكَاحِ صِحَّةُ شَرْطِ ذِمِّيِّ النَّظَرِ لِذِمِّيِّ الْإِنْخ) لَكِنْ يُرَدُّ بِاشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَصِحَّةِ تَزْوِيجِ الذَّمِّيِّ مَوْلَيْتِهِ وَأَضَحَّ شَرْحُ مَرَّاهُ سَم.

يَكُونُ النَّظَرُ لِلْحَاكِمِ عِنْدَ السُّبْكِيِّ وَلِمَنْ بَعْدَ غَيْرِ الْأَهْلِ بِشَرِطِ الْوَاقِفِ عِنْدَ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَوَجْهَ السُّبْكِيِّ مَا قَالَهُ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ النَّظَرَ لِلْمُتَأَخِّرِ إِلَّا بَعْدَ فَقْدِ الْمُتَقَدِّمِ فَلَا سَبَبَ لِنَظَرِهِ فِي غَيْرِ فَقْدِهِ وَبِهَذَا فَارَقَ انْتِقَالَ وَلَايَةِ النِّكَاحِ لِلْأَبْعَدِ بِفَسْقِ الْأَقْرَبِ لِوُجُودِ السَّبَبِ فِيهِ وَهُوَ الْقَرَابَةُ وَلَا يَعُودُ النَّظَرُ لَهُ بِعَوْدِ الْأَهْلِيَّةِ إِلَّا إِنْ كَانَ نَظَرُهُ بِشَرِطِ الْوَاقِفِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ لِقُوَّتِهِ إِذْ لَيْسَ لِأَحَدٍ عَزْلُهُ وَلَا اسْتِبْدَالُ بِهِ وَلِعَارِضِ مَا يَنْبَغِي مِنْ تَصَرُّفِهِ لَا سَالِبٍ لِوِلَايَتِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ وَجْهَ كَلَامِ السُّبْكِيِّ إِنْ شَرَطَ لَهُ ذَلِكَ لِرَجَاءِ عَوْدِهِ لَهُ وَكَلَامِ ابْنِ الرَّفْعَةِ إِنْ لَمْ يَشْرُطْ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ عَوْدَهُ إِلَيْهِ فَكَانَ كَالْمَعْدُومِ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمَا أَنَّهُ مَفْرُوضٌ فِيمَنْ شَرَطَ لَهُ وَحِينَئِذٍ فَلَا وَجْهَ مَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ وَإِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِي كَلَامِ الْمَاورِدِيِّ مَا يَشْهَدُ لِابْنِ الرَّفْعَةِ.
(وَوَظِيفَتُهُ) عِنْدَ الْإِطْلَاقِ جِفْظُ الْأَصُولِ، وَالْعَلَّاتُ عَلَى الْاِحْتِيَاطِ وَ(الْإِجَارَةُ) بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ لِغَيْرِ مَحْجُورَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُسْتَحِقُّ كَمَا مَرَّ بِمَا فِيهِ مَبْسُوطًا فِي الْوَكَالَةِ فَرَاغَهُ،.....

الْمَشْرُوطُ لَهُ النَّظَرُ الْوَاقِفَ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ الْحَاكِمَ يَتَوَلَّاهُ اسْتِفْلَاً قِيُولِيهِ مَنْ أَرَادَ فَإِنَّ النَّظَرَ لَا يَنْتَقِلُ لِمَنْ بَعْدَهُ إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ النَّظَرَ لِإِنْسَانٍ بَعْدَهُ إِلَّا أَنْ يُنَصَّ عَلَيْهِ الْوَاقِفُ كَمَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ اهـ. قَوْلُهُ: (يَكُونُ النَّظَرُ لِلْحَاكِمِ) اعْتَمَدَهُ م ر اهـ سم. وكذا اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (عِنْدَ السُّبْكِيِّ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ كَمَا رَجَّحَهُ السُّبْكِيُّ لَا لِمَنْ بَعْدَهُ خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الْخَ اهـ. قَوْلُهُ: (لَا بَعْدَ فَقْدِ الْمُتَقَدِّمِ) وَذَلِكَ بَانَ قَالَ عَلَى أَنَّ النَّظَرَ فِيهِ لِيَزِيدَ ثُمَّ عَمِرَ مَثَلًا اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيِ: بِقَوْلِهِ فَلَا سَبَبَ لِنَظَرِهِ الْخ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَعُودُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ زَادَ الْاِخْتِلَالَ عَادَ نَظَرُهُ إِنْ كَانَ مَشْرُوطًا فِي الْوَقْفِ مَنصُوصًا عَلَيْهِ بَعِيْنِهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي فِتَاوِيهِ اهـ. قَوْلُهُ: (إِذْ لَيْسَ لِأَحَدٍ عَزْلُهُ) وَمَرَّ عَنِ النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ. قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ: مِنْ التَّعْلِيلِ. قَوْلُهُ: (إِنْ شَرَطَ لَهُ ذَلِكَ) أَيِ: شَرَطَ الْوَاقِفُ لَهُ النَّظَرَ. قَوْلُهُ: (وَكَلَامُ ابْنِ الرَّفْعَةِ إِنْ لَمْ يَشْرُطْ لَهُ) أَيِ: بَانَ كَانَ مُتَوَلِّيًا مِنْ قَبْلِ الْحَاكِمِ اهـ سَيِّدٌ عُمَرُ. قَوْلُهُ: (لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمَا) أَيِ: السُّبْكِيُّ وَابْنِ الرَّفْعَةِ اهـ سَيِّدٌ عُمَرُ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ مَفْرُوضٌ) أَيِ الْخِلَافُ. قَوْلُهُ: (فَالْأَوْجَهُ مَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي اعْتِمَادُهُ. قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْإِطْلَاقِ) أَوْ تَقْوِيضِ جَمِيعِ الْأُمُورِ لَهُ اهـ مُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَثَلُهُ. قَوْلُهُ: (عَلَى الْاِحْتِيَاطِ)؛ لِأَنَّهُ يَنْظَرُ فِي مَصَالِحِ الْغَيْرِ قَاشِبَةً وَلِيَّ الْبَيْتِ اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ (وَالْإِجَارَةُ) أَيِ: فَلَهُ ذَلِكَ سِوَاءَ كَانَ الْمُسْتَأْجِرُ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ، أَوْ أَجْنَبِيًّا حَيْثُ رَأَى الْمَضْلَحَةَ فِي ذَلِكَ وَإِنْ طَلَبَهُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ حَيْثُ لَمْ يَشْرُطِ الْوَاقِفُ الشُّكْنَ بِنَفْسِهِ، أَمَا إِذَا شَرَطَ ذَلِكَ فَلَيْسَ لِلنَّاظِرِ الْإِجَارَ بَلْ يَسْتَوْفِي الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ الْمُنْفَعَةَ بِنَفْسِهِ، أَوْ نَائِبِهِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) أَيِ: النَّاظِرُ.

قَوْلُهُ: (يَكُونُ النَّظَرُ لِلْحَاكِمِ عِنْدَ السُّبْكِيِّ) اعْتَمَدَهُ م ر.

(والعمارة) وكذا الافتراض على الوقف عند الحاجة لكن إن شرط له الواقف أو أذن له القاضي كما في الروضة وغيرها وإن نازع فيه البلقيني وغيره سواء مال نفسه وغيره قال الغزوي وإذا أذن له فيه صدق فيه ما دام ناظرا لا بعد عزله (وتحصيل الغلة وقسمتها) على مستحقيها؛ لأنها المعهودة في مثله ويلزمه رعاية زمن عيئته الواقف وإنما جاز تقديم تفرقة المنذور على الزمن

¶ قوله (الس): (والعمارة) في الرّوض وشرحه أي: والمُعني نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من حيث شرطها الواقف من ماله، أو من مال الوقف وإلا فَمِن منافعِهِ أي: الموقوف ككسب العبد وغلة العقار فإذا تطلعت منافعهُ فالتفقت ومؤن التجهيز لا العمارة من بيت المال كَمَن أعتق من لا كسب له، أما العمارة فلا تجب على أحد حيثيذ كالمملك المطلق بخلاف الحيوان لصيانة روحه وحرمته انتهى اه سم على حج وظاهر أن مثل العمارة أجرة الأرض التي بها البناء، أو غراس موقوف ولم تَب منافعهُ بالأجرة اه ع ش. قوله: (وكذا الافتراض) إلى قول المشن فإن فوّض في النهاية إلا قوله قال الغزوي إلى المشن وقوله قال السبكي إلى ونقل وقوله ويوافقه إلى ومحل ما ذكر. ¶ قوله: (عند الحاجة) عبارته في شرح الإزساد وله الافتراض في عمارته بإذن الإمام، أو نائبه، والإنفاق عليها من ماله ليُرجع وللإمام أن يقرضه من بيت المال انتهت، وخرج بالحاجة ما إذا تطلعت منافع العقار إذ لا تجب العمارة حيثيذ اه سم. ¶ قوله: (إن شرطه له إلخ) أي: شرط النظر للتأثير الواقف حال الوقف. ¶ قوله: (أو أذن له فيه القاضي) أي: فلو افتراض من غير إذن من القاضي ولا شرط من الواقف لم يجز ولا يرجع بما صرقه لتعديه به اه ع ش. ¶ قوله: (سواء مال نفسه) مقتضاه أنه يتولى الطرفين حيثيذ ويتبني أن يكون مثله ما لو شرط له الواقف، أو أذن الواقف، أو أذن له القاضي في الإنفاق من ماله والرجوع وهل له ما ذكر في صورة الافتراض؛ لأنه افتراض في المعنى أو يتعين فيه صورة القرض الحقيقي بالإيجاب والقبول كما هو المتبادر محل تأمل اه سيد عمر وقوله حيثيذ أي: حين افتراضه من مال نفسه وقوله ما ذكر أي: الإنفاق من ماله وقوله؛ لأنه أي: الإنفاق من ماله وقوله محل تأمل القلب إلى الأول أميل. ¶ قوله: (وإذا أذن له إلخ) لعل المراد بالإذن ما يشمل ما لو شرط النظر له الواقف فافتراض، أو أنفق عند الحاجة من ماله. ¶ قوله: (لأنها) أي: المذكورات من الحفظ وما عطف عليه. ¶ قوله: (عيئته الواقف) أي: لقسمة

¶ قوله في (الس): (والعمارة) في الرّوض وشرحه فصل نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من حيث شرطها الواقف من ماله، أو من مال الوقف وإلا فَمِن منافعِهِ أي: الموقوف ككسب العبد وغلة العقار فإذا تطلعت منافعهُ، والتفقت ومؤنة التجهيز لا العمارة من بيت المال كَمَن أعتق من لا كسب له، أما العمارة فلا تجب على أحد حيثيذ كالمملك المطلق بخلاف الحيوان لصيانة روحه وحرمته اه. ¶ قوله: (عند الحاجة) عبارته في شرح الإزساد وله الافتراض في عمارته بإذن الإمام، أو نائبه، والإنفاق عليها من ماله ليُرجع وللإمام أن يقرضه من بيت المال إلخ اه وخرج بالحاجة ما إذا تطلعت منافع العقار إذ لا تجب العمارة حيثيذ. ¶ قوله: (كما في الروضة إلخ) اعتمده م ر.

المُعَيَّن لِشِبْهِهِ بِالرَّكَاءِ الْمُعْجَلَةِ، وَلَوْ اسْتَنَابَ فِي شَيْءٍ مِنْ وَظِيفَتِهِ غَيْرَهُ فَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ لَا عَلَى الْوَقْفِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قَالَ السَّبْكَيُّ وَتَمَسَّكَ بَعْضُ فَقَهَاءِ الْعَصْرِ بِأَنَّ وَظِيفَتَهُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ تَوَلِيَّةٌ وَلَا عَزْلٌ، ثُمَّ رَدَّهُ بِأَنَّ ذَلِكَ فِي وَقْفٍ لَا وَظَائِفَ فِيهِ وَبِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ تَفْوِيضِهِمُ الْقِسْمَةَ لَهُ أَنَّ ذَلِكَ لَهُ لَكِنْ لِلْحَاكِمِ الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ فِيمَا لَا يَسُوعُ وَفِي وَلايَةٍ مَنْ هُوَ أَصْلَحُ لِلْمُسْلِمِينَ وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ عَمَّنْ لَا يُحْصَى وَقَالَ إِنَّهُ الَّذِي نَعْتَقِدُهُ أَنَّ الْحَاكِمَ لَا نَظَرَ لَهُ مَعَهُ وَلَا تَصَرُّفَ بَلْ نَظَرُهُ مَعَهُ نَظَرُ إِحَاطَةٍ وَرِعَايَةٍ، ثُمَّ حَمَلَ إِفْتَاءَ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّ الْمُدْرَسَ هُوَ الَّذِي

الغَلَّةُ . فَوُدَّ: (ذَلِكَ) أَي: مَا فِي الْمَثْنِ وَالشَّرْحُ . فَوُدَّ: (عَلَى أَنَّهُ) مُتَعَلِّقٌ بِتَمَسُّكِ الْمُتَضَمِّنِ مَعْنَى الْاسْتِذْلَالِ . فَوُدَّ: (لَيْسَ لَهُ) أَي: لِلنَّاطِرِ مِنْ جِهَةِ الْوَاقِفِ . فَوُدَّ: (ثُمَّ رَدَّهُ) أَي: رَدَّ السَّبْكَيُّ مَا قَالَهُ الْبَغُضُ . فَوُدَّ: (بِأَنَّ ذَلِكَ) أَي: كَوْنُ وَظِيفَةِ النَّاطِرِ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَحَصَرَهَا فِيهِ (فِي وَقْفٍ لَا وَظَائِفَ فِيهِ) أَي: لَا مُطْلَقًا . فَوُدَّ: (أَنَّ ذَلِكَ) أَي: التَّوَلِيَّةُ، وَالْعَزْلُ . فَوُدَّ: (وَفِي وَلايَةٍ مَنْ هُوَ أَصْلَحُ الْإِخ) الْأَصُوبُ وَفِي وَلايَةٍ غَيْرِ مَنْ هُوَ الْإِخ أَي كَتَوَلِيَّةٍ مَنْ مَعَ وَجُودِ مَنْ هُوَ أَصْلَحُ مِنْهُ لِلطَّلَبَةِ مُدْرَسًا .

فَوُدَّ: (وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ عَمَّنْ لَا يُحْصَى الْإِخ) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلَّ الْخِلَافِ وَالتَّرَدُّدِ حَيْثُ لَمْ يَنْصَحِ الْوَاقِفُ عَلَى تَفْوِيضِ ذَلِكَ إِلَى أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَكُنْ تَمَّ عُرْفٌ مُطَرِّدٌ فِي زَمَنِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِلَّا فَالْمُتَّبِعُ شَرْطُهُ، أَوِ الْعُرْفُ الْمَذْكُورُ بِلَا خِلَافٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ عَمَّنْ لَا يُحْصَى وَقَالَ الْإِخ أَي: وَالْكَلَامُ فِي النَّظَرِ الْخَاصِّ لَا مَنْ نَصَّبَهُ الْحَاكِمُ حَيْثُ النَّظَرُ لَهُ وَعِبَارَةُ الْأَذْرَعِيِّ فِي مَحَلِّ فَايِدَةٍ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ أَي: الْمُنْهَاجِ إِنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ النَّظَرَ الْإِخ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يُولِّيَ فِي الْمُدْرَسَةِ وَغَيْرِهَا إِلَّا عِنْدَ فَقْدِ النَّاطِرِ الْخَاصِّ مِنْ جِهَةِ الْوَاقِفِ؛ لِأَنَّهُ لَا نَظَرَ لَهُ مَعَهُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ وَلَمْ أَرْ نَصًّا يُخَالِفُهُ أَهْ، ثُمَّ قَالَ فِي مَحَلِّ بَعْدَ هَذَا .

(فَرَعَ): تَعَلَّقَ بَعْضُ فَقَهَاءِ الْعَصْرِ بِكَلَامِ الشَّيْخَيْنِ هُنَا فِي أَنَّهُ لَيْسَ لِلنَّاطِرِ التَّوَلِيَّةُ فِي الْوَظَائِفِ فِي الْمُدْرَسَةِ وَغَيْرِهَا ظَانًّا أَنَّهُ لِلنَّحْضِرِ وَصَارُوا يَقُولُونَ بِأَنَّ التَّوَلِيَّةَ فِي التَّدْرِيسِ لِلْحَاكِمِ وَخَذَهُ وَلَيْسَ لِلنَّاطِرِ الْخَاصِّ وَهَذَا غَيْرُ سَدِيدٍ وَانْتَصَبَ لِنَصْرِ هَذَا بَعْضُ الشُّرَاحِ وَأَطَالَ الْقَوْلَ فِيهِ وَهُوَ الَّذِي نَعْتَقِدُهُ وَأَنَّ الْحَاكِمَ لَا نَظَرَ لَهُ مَعَهُ وَلَا تَصَرُّفَ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ عَنْهُ الشَّارِحُ مَعَ زِيَادَةِ فَقْدِ عِلْمَتِ أَنَّ الْكَلَامَ فِي النَّاطِرِ الْخَاصِّ وَكَيْفَ يُمْنَعُ تَصَرُّفُ الْحَاكِمِ مَعَ مَنْ هُوَ نَائِبٌ عَنْهُ مَعَ أَنَّ النَّظَرَ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ لَهُ وَإِنَّمَا جَوَّزُوا لَهُ الْإِنَابَةَ . فِيهِ لِكثْرَةِ اشْغَالِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَبِهَذَا سَقَطَ مَا فِي حَوَاشِي الشَّهَابِ ابْنِ قَاسِمٍ مَعَ مَا أَرَدَفَهُ بِهِ شَيْخُنَا فِي حَاشِيَتِهِ أَهْ عِبَارَةُ شَيْخِهِ ع ش قَوْلُهُ إِنَّ الْحَاكِمَ لَا نَظَرَ لَهُ مَعَهُ الْإِخ انْظُرْ لَوْ كَانَ الْحَاكِمُ هُوَ الَّذِي وَلَاهُ النَّظَرَ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ لَا نَظَرَ لَهُ مَعَهُ وَلَوْ كَانَ هُوَ الَّذِي وَلَاهُ أَهْ . فَوُدَّ: (مَعَهُ) أَي: مَعَ النَّاطِرِ . فَوُدَّ: (ثُمَّ حَمَلَ) أَي: الْأَذْرَعِيُّ .

فَوُدَّ: (فَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ الْإِخ) كَذَا شَرْحُ م ر . فَوُدَّ: (وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِخ) كَذَا شَرْحُ م ر .

فَوُدَّ: (أَنَّ الْحَاكِمَ لَا نَظَرَ لَهُ مَعَهُ الْإِخ) انْظُرْ لَوْ كَانَ الْحَاكِمُ هُوَ الَّذِي وَلَاهُ النَّظَرَ .

يُنْزَلُ الطَّلَبَةُ وَيُقَدَّرُ جَائِزَاتُهُمْ عَلَى أَنَّهُ كَانَ عُرِفَ زَمَنُهُ الْمُطَرَّدَ وَإِلَّا فَمُجَرَّدُ كَوْنِهِ مُدْرَسًا لَا يُوجِبُ لَهُ تَوَلِيَّةٌ وَلَا عَزْلًا وَلَا تَقْدِيرٌ مَعْلُومٌ انْتَهَى وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْمُتَّبِعَةَ مَا قَالَهُ الْعِزُّ لَا سَيِّمًا فِي نَظَرٍ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ فُقَيْهِهِ وَفُقَيْهِهِ وَرُدُّ بِأَنَّ النَّاطِرَ قَائِمٌ مَقَامَ الْوَاقِفِ وَهُوَ الَّذِي يُؤَلِّي الْمُدْرَسَ فَكَيْفَ يُقَالُ بِتَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ وَهُوَ فَرْعُهُ وَكَوْنُهُ لَا يُمَيِّزُ لَا أَثَرَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَسْأَلَ مَنْ يَعْرِفُ مَرَاتِبَهُمْ وَفِي قَوَاعِدِ الْعِزِّ يَجِبُ تَفْرِيقُ الْمَعْلُومِ لِلطَّلَبَةِ فِي مَحَلِّ الدَّرْسِ؛ لِأَنَّهُ الْمَالُوفُ وَرُدُّ بِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُؤْلَفْ فِي زَمَانِنَا وَبِأَنَّ اللَّائِقَ بِمَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ تَنْزِيهِهِ مَوَاضِعَ الْعِلْمِ وَالذِّكْرُ عَنِ الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ كَالْبَيْعِ وَاسْتِيفَاءِ الْحَقِّ وَشَيْلُ بَعْضِهِمْ عَنِ الْمُعِيدِ فِي التَّدْرِيسِ بِمَنْ يَتَخَلَّصُ عَنِ الْوَاجِبِ فَقَالَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْمُؤَرِّخِينَ وَأَشْعَرُ بِهِ اللَّفْظُ أَنَّهُ الَّذِي يُعِيدُ لِلطَّلَبَةِ الدَّرْسَ الَّذِي قَرَعُوهُ عَلَى الْمُدْرَسِ لِيَسْتَوْضِحُوهُ أَوْ يَتَفَهَّمُوهُ مَا أَشْكَلَ لَا أَنَّهُ عَقْدُ مَجْلِسٍ لِتَدْرِيسٍ مُسْتَقِيلٍ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ التَّاجِ السَّبْكِيِّ أَنَّ الْمُعِيدَ عَلَيْهِ قَدَرٌ زَائِدٌ عَلَى سَمَاعِ الدَّرْسِ مِنْ تَفْهِيمِ الطَّلَبَةِ وَنَفْعِهِمْ وَعَمَلٍ مَا يَقْتَضِيهِ لَفْظُ الْإِعَادَةِ وَمَحَلُّ مَا ذُكِرَ أَنْ أُطْلِقَ نَظَرُهُ كَمَا مَرَّ وَمِثْلُهُ بِالْأَوَّلَى مَا إِذَا فَوَّضَ إِلَيْهِ جَمِيعَ ذَلِكَ (فَإِنْ فَوَّضَ إِلَيْهِ بَعْضُ هَذِهِ الْأُمُورِ لَمْ يَتَعَدَّهُ).....

قوله: (واعترض) أي: الحمل المذكور. قوله: (ورد) أي: الاعتراض (بأن الناظر إلخ) اعتمدته م ر اه سم وكذا اعتمدته المغني كما يأتي. قوله: (بأن الناظر قائم مقام الواقف) فإنه قد أقامه مقام نفسه اه مغني. قوله: (وهو الذي إلخ) أي: الناظر. قوله: (فكيف يقال إلخ) وهذا هو المعتمد كما صوبه الزركشي وغيره اه مغني. قوله: (بتقديمه) أي: المدرس (عليه) أي: الناظر (وهو) أي المدرس.

قوله: (فرعه) أي: الناظر. قوله: (وسئل إلخ) عبارة النهاية، والأقرب أن المراد بالمعيد من يعيد للطالبة الدرس إلخ. قوله: (عن المعيد في التدريس بم يتخلص إلخ) أي: حيث كان ثم معيد للمدرس مقرر من جهة الواقف، أو القاضي أو الناظر اه ع ش. قوله: (عن الواجب) أي: عن العمل الواجب عليه في مقابلة معلومه. قوله: (أو يتفهموا ما أشكل) أي: مما قرره الشيخ أولاً فلو ترك المدرس التدريس أو امتنعت الطالبة من حضور المعيد بعد الدرس استحق المعيد ما شرط له من المعلوم لتعذر الإعادة عليه اه ع ش. قوله: (عقد مجلس) أي عاقده. قوله: (ويوافقه) أي: ما قاله البعض في تفسير المعيد.

قوله: (على سماع الدرس) أي: إسماعه. قوله: (من تفهيم إلخ) بيان للقدر الزائد وقوله: (وعمل ما إلخ) عطف عليه ويحتمل على قوله قول التاج. قوله: (ومحل ما ذكر) أي: في المتن، والشرح من الوظائف. قوله: (كما مر) أي: عقب قول المصنف ووظيفته. قوله: (ما إذا فوض له جميع ذلك) وقياس ما مر في الوكيل وولي الصبي أنه إن قدر على المباشرة ولاقت به لا يجوز تفويضها لغيره وإلا جاز له التفويض فيما عجز عنه، أو لم تلق به مباشرة ولا فرق في المفوض له بين المسلم والذمي

قوله: (ورد بأن الناظر إلخ) اعتمدته م ر. قوله: (أنه الذي يعيد للطالبة إلخ) اعتمدته م ر. قوله: (من تفهيم الطالبة) قصيته أن المدرس ليس عليه تفهيم.

اتِّبَاعًا لِلشَّرْطِ وَلِلنَّازِلِ مَا شَرَطَ لَهُ مِنَ الْأَجْرَةِ وَإِنْ زَادَ عَلَى أَجْرَةِ مِثْلِهِ مَا لَمْ يَكُنِ الْوَاقِفَ كَمَا مَرَّ فَإِنْ لَمْ يُشَرِّطْ لَهُ شَيْءٌ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ نَعَمْ لَهُ رَفْعُ الْأَمْرِ إِلَى الْحَاكِمِ لِيَقَرَّرَ لَهُ الْأَقْلُ مِنْ نَفَقَتِهِ وَأَجْرَةِ مِثْلِهِ كَوَلِيِّ الْيَتِيمِ؛ وَلِأَنَّهُ الْأَحْوَطُ لِلْوَاقِفِ وَأَقْنَى ابْنِ الصَّبَاغِ بَأَنَّ لَهُ الْإِسْتِقْلَالَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ حَاكِمٍ.

(فَرَعَ) مَا يَشْتَرِيهِ النَّازِلُ مِنْ مَالِهِ، أَوْ مِنْ رِبْعِ الْوَاقِفِ لَا يَصِيرُ وَقْفًا إِلَّا إِنْ وَقَّهَ النَّازِلُ بِخِلَافِ بَدَلِ الْمَوْقُوفِ الْمُتَشَيُّئُ لَوْقَفِهِ هُوَ الْحَاكِمُ كَمَا مَرَّ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْوَاقِفَ ثُمَّ فَاتَ بِالْكَلْبَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا، أَمَّا مَا يَبْنِيهِ مِنْ مَالِهِ، أَوْ مِنْ رِبْعِ الْوَاقِفِ فِي نَحْوِ الْجُدْرِ الْمَوْقُوفَةِ فَيَصِيرُ وَقْفًا بِالْبِنَاءِ لِجِهَةِ الْوَاقِفِ أَيِ: بَنِيَّةٍ ذَلِكَ مَعَ الْبِنَاءِ وَمَرَّ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ بِمَوَاتٍ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ وَلَوْ شَرَطَ لِبَعْضِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمُ النَّظَرُ فِي حِصَّتِهِ فَلِلْبَطْنِ الثَّانِي مَنْعُهُ مِنْ إِجَارِهَا أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ عَلَى مَا أَقْنَى بِهِ الْأَصْبَحِيُّ وَابْنُ عُجَيْلٍ؛ لِأَنَّ لَهُمْ حَقًّا مُنْتَظَرًا وَيُرَدُّهُ مَا مَرَّ آخِرَ الْإِجَارَةِ مِنْ انْفِسَاخِهَا بِمَوْتِهِ فَلَا

حَيْثُ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ وِلَايَةً فِي التَّصَرُّفِ فِي مَالِ الْوَاقِفِ بَلِ اسْتَنَابَهُ فِيمَا يُبَاشِرُ بِالْعَمَلِ فَقَطَّ كَالْبِنَاءِ وَنَحْوِهِ اهـ
ع ش هـ فَوَدَّ: (اتِّبَاعًا) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ؛ وَلِأَنَّهُ الْأَحْوَطُ فِي الْمُغْنِي هـ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَكُنْ) أَيِ: النَّازِلُ فَقَوْلُهُ الْوَاقِفَ بِالتَّصَبُّبِ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ هـ فَوَدَّ: (نَعَمْ لَهُ رَفْعُ الْأَمْرِ إِلَى الْحَاكِمِ الْخ) قَدْ يُقَالُ مَا الْحُكْمُ لَوْ فَقَدَ الْحَاكِمُ بِذَلِكَ الْمَحَلِّ، أَوْ تَعَدَّرَ الرَّفْعُ إِلَيْهِ لِمَا يُخْشَى مِنْهُ مِنَ الْمَفْسَدَةِ عَلَى الْوَاقِفِ فَهَلْ لَهُ الْإِسْتِقْلَالُ بِمَا ذُكِرَ أَوْ لَا مَحَلَّ تَأَمُّلٍ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ مَحَلَّ كَلَامِ ابْنِ الصَّبَاغِ مَا لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ نَصٌّ بِالتَّعْمِيمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍو وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَا مَرَّ مِنَ الشَّرْحِ قُبَيْلَ الْفَرْعِ وَلَكِنْ الْأَحْوَطُ أَنْ يُحْكَمَ فِيهِ عَالِمًا دَيْنًا يَقَرَّرُ لَهُ مَا ذُكِرَ هـ فَوَدَّ: (فَلَا أَجْرَةَ لَهُ) قَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ بَعْدَ مَا ذَكَرَ وَلَيْسَ لَهُ أَيِ: النَّازِلُ أَخَذَ شَيْءًا مِنْ مَالِ الْوَاقِفِ فَإِنْ فَعَلَ ضَمِنَ وَلَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِأَقْبَاضِهِ لِلْحَاكِمِ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ زَمَلِي
انْتَهَى وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ لِلْحَاكِمِ أَنَّهُ لَا يَبْرَأُ بِصَرْفِ بَدَلِهِ فِي عِمَارَتِهِ، أَوْ عَلَى الْمُسْتَحْقِّينَ وَهُوَ ظَاهِرُ اهـ ع ش
وَمَرَّ عَنْهُ مَا نَصَّهِ وَمَحَلَّهُ مَا لَمْ يَخَفْ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى الْحَاكِمِ غَرَامَةً شَيْءٍ فَإِنْ خَافَ ذَلِكَ جَازَ لَهُ الصَّرْفُ بِشَرِّطِ الْإِشْهَادِ فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ لَمْ يَبْرَأْ؛ لِأَنَّ فَقْدَ الشُّهُودِ نَادِرٌ اهـ وَقَوْلُهُ غَرَامَةً شَيْءٍ أَيِ: أَوْ نَزَعَ الْوَاقِفُ عَنْ يَدِهِ وَقَوْلُهُ لَمْ يَبْرَأْ أَيِ: فِي ظَاهِرِ الشَّرْعِ فَقَطَّ هـ فَوَدَّ: (لِيَقَرَّرَ لَهُ) أَيِ وَإِنْ كَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْتَحْقِّينَ فِي الْوَاقِفِ اهـ ع ش هـ فَوَدَّ: (الْأَقْلُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي لِيَقَرَّرَ لَهُ أَجْرَةٌ فَهُوَ كَمَا إِذَا تَبَرَّمَ الْوَلِيُّ بِحِفْظِ مَالِ الطِّفْلِ فَرَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي لِيُثَبِّتَ لَهُ أَجْرَةً اهـ هـ فَوَدَّ: (كَوَلِيِّ الْيَتِيمِ) قَالَ الشَّيْخُ الظَّاهِرِيُّ هُنَا أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يَقَرَّرَ لَهُ أَجْرَةُ الْمَثَلِ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنَ التَّفَقُّعِ وَإِنَّمَا اغْتَبِرَتِ التَّفَقُّعُ ثُمَّ لَوْ جُوبِهَا عَلَى قَرْعِهِ سَوَاءً كَانَ وَلِيًّا عَلَى مَالِهِ أَمْ لَا بِخِلَافِ النَّازِلِ اهـ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَّ الظَّاهِرُ الْخ مُعْتَمَدٌ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ أَيِ: النَّازِلُ وَقَوْلُهُ ثُمَّ أَيِ: فِي الْوَلِيِّ اهـ هـ فَوَدَّ: (مَا يَشْتَرِيهِ النَّازِلُ) إِلَى قَوْلِهِ أَيِ: بَنِيَّةٍ ذَلِكَ الْخ. قَدْ مَنَّا فِي فَصْلِ أَحْكَامِ الْوَاقِفِ الْمَعْنَوِيَّةِ عَنِ النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي مِثْلَهُ مَعَ زِيَادَةِ عَنْ ع ش وَالرَّشِيدِي رَاجِعُهُ هـ فَوَدَّ: (الْمُتَشَيُّئُ الْخ) اسْتِثْنَاءُ بَيَانِيٍّ وَلَوْ زَادُوا، وَالْإِسْتِثْنَاءُ كَانَ أَوَّلَى هـ فَوَدَّ: (لِبَعْضِ الْمَوْقُوفِ الْخ) أَيِ: أَوْ لِكُلِّ مِنْهُمْ.

ضَرَرَ عَلَيْهِمْ فِيهَا، وَلَوْ وَقَفَ أَرْضًا لِيَصْرِفَ مِنْ غَلَّتْهَا كُلُّ شَهْرٍ كَذَا فَفَضَّلَ عَنْهُ شَيْءٌ عِنْدَ انْقِضَاءِ الشَّهْرِ اشْتَرَى بِهِ عَقَارًا، أَوْ بَعْضَهُ وَوَقَفَهُ عَلَى الْأُوجِهَةِ فَإِنَّ قُلَّ الْفَاضِلِ جَمْعُهُ مِنْ شُهُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَاشْتَرَى بِهِ عَقَارًا، أَوْ بَعْضَهُ وَوَقَفَهُ.

(وَلِلْوَاقِفِ عَزْلٌ مِنْ وَلَاهٍ) نَائِبًا عَنْهُ بِأَنْ شَرَطَ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ (وَنَصَبَ غَيْرَهُ) كَالْوَكِيلِ وَأَفْتَى الْمُصَنِّفُ بِأَنَّهُ لَوْ شَرَطَ النَّظَرَ لِلْإِنْسَانِ وَجَعَلَ لَهُ أَنْ يُسَيِّدَهُ لِمَنْ شَاءَ فَأُسْنَدَهُ لِأَخَرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَزْلُهُ وَلَا مُشَارَكَتُهُ وَلَا يَعُودُ النَّظَرُ إِلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَبِنَظِيرِ ذَلِكَ أَفْتَى فُقَهَاءُ الشَّامِ وَعَلَّلُوهُ بِأَنْ التَّفْوِضَ بِمِثَابَةِ التَّمْلِيكِ وَخَالَفَهُمُ السَّبْكِيُّ فَقَالَ بَلْ كَالْوَكِيلِ وَأَفْتَى السَّبْكِيُّ بِأَنْ لِلْوَاقِفِ، وَالنَّاطِرِ مِنْ جِهَتِهِ.....

☐ قَوْلُهُ: (عِنْدَ انْقِضَاءِ الشَّهْرِ). ☐ وَقَوْلُهُ: (مِنْ شُهُورٍ) أَي: مَثَلًا. ☐ قَوْلُهُ (السِّي): (وَلِلْوَاقِفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلِلْوَاقِفِ النَّاطِرِ عَزْلٌ مِنَ الْإِلْخِ، أَمَّا غَيْرُ النَّاطِرِ فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ تَوَلِيَّةٌ وَلَا عَزْلٌ بَلْ هِيَ لِلْحَاكِمِ. (تَنْبِيْهُ): قَدْ يَقْتَضِي كَلَامُهُ أَنَّ لَهُ الْعَزْلَ بِمَا سَبَبَ بِهِ صَرَخَ السَّبْكِيُّ فِي قِتَاوِيهِ أَهْ وَعِبَارَةُ سَمِ عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ وَلِوَاقِفِ نَاطِرٍ عَزْلٌ مِنَ الْإِلْخِ وَقَوْلُ الْمُتَنِ عَزْلٌ مِنْ وَلَاهٍ أَيْ وَلَوْ بِغَيْرِ سَبَبٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ فَمَا قِيلَ إِنَّهُ إِنَّمَا يَعْزَلُهُ بِسَبَبٍ وَلَا فَلَئِنْ لَمْ يَعْزَلْ بَعِيدًا أَهْ انْتَهَتْ. ☐ قَوْلُهُ: (نَائِبًا عَنْهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِذَا قُلْنَا لَا يَنْفُذُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ لَكِنْ رَدَّهُ إِلَى اعْتِمَادِ الْبُلْقِينِي، وَمَا أَتَيْهِ عَلَيْهِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ فِي النِّهَايَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (كَالْوَكِيلِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الرُّؤُوسِ كَمَا يَعْزَلُ الْمَوْكَلُ وَكَيْلَهُ وَيُنْصَبُ غَيْرُهُ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَفْتَى الْمُصَنِّفُ بِأَنَّهُ الْإِلْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ قَالَ الْوَاقِفُ جَعَلَ النَّظَرَ لِغُلَّانٍ وَلَهُ أَنْ يُفَوِّضَ النَّظَرَ إِلَى مَنْ أَرَادَ فَفَوَّضَ النَّظَرَ إِلَى شَخْصٍ فَهَلْ يَزُولُ نَظَرُ الْمُفَوِّضِ، أَوْ يَكُونُ الْمُفَوِّضُ إِلَيْهِ وَكَيْلًا عَنِ الْمُفَوِّضِ، وَفَائِدَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ الْمُفَوِّضُ هَلْ يَبْقَى النَّظَرُ لِلْمُفَوِّضِ إِلَيْهِ، أَوْ مَاتَ الْمُفَوِّضُ إِلَيْهِ هَلْ يَعُودُ لِلْمُفَوِّضِ أَوْ لَا، يَدُلُّ لِلأَوَّلِ مَا فِي قِتَاوِي الْمُصَنِّفِ إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ النَّظَرَ لِلْإِنْسَانِ وَجَعَلَ لَهُ أَنْ يُسَيِّدَ إِلَى مَنْ شَاءَ وَكَذَلِكَ مُسْنَدٌ بَعْدَ مُسْنَدٍ فَاسْتَدَّ إِلَى إِنْسَانٍ فَهَلْ لِلْمُسْنَدِ عَزْلٌ مِنَ الْمُسْنَدِ أَوْ لَا، وَهَلْ يَعُودُ النَّظَرُ إِلَى الْمُسْنَدِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ لَا، وَلَوْ أَسْنَدَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ إِلَى ثَالِثٍ فَهَلْ لِلأَوَّلِ عَزْلُهُ أَوْ لَا، أَجَابَ لَيْسَ لِلْمُسْنَدِ عَزْلٌ مِنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَلَا مُشَارَكَتُهُ وَلَا يَعُودُ النَّظَرُ إِلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَلَيْسَ لَهُ وَلَا لِلثَّانِي عَزْلٌ مِنَ الثَّالِثِ الَّذِي أَسْنَدَهُ إِلَيْهِ الثَّانِي أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (أَنْ يُسَيِّدَهُ لِمَنْ شَاءَ) أَيْ: بِأَنْ يَجْعَلَ النَّظَرَ لِمَنْ يَخْتَارُهُ أَهْ ش. ☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يَكُنْ لَهُ) أَيْ: لِلْمُسْنَدِ (عَزْلُهُ) أَيْ: الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنْ التَّفْوِضَ) أَيْ: مِنَ الْإِنْسَانِ الْمَشْرُوطَ لَهُ النَّظَرُ إِلَى الْآخَرِ أَهْ رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنْ لِلْوَاقِفِ) أَيْ: النَّاطِرِ أَهْ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ جِهَتِهِ) أَيْ: لَا مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ.

☐ قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَلِلْوَاقِفِ عَزْلٌ مِنْ وَلَاهٍ وَنَصَبَ غَيْرِهِ) عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ وَلِوَاقِفِ نَاطِرٍ عَزْلٌ مِنْ وَلَاهٍ وَنَصَبَ غَيْرِهِ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ فِي (السِّي): (عَزْلٌ مِنْ وَلَاهٍ) أَيْ: وَلَوْ بِغَيْرِ سَبَبٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. ☐ قَوْلُهُ: (كَالْوَكِيلِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ فَمَا قِيلَ إِنَّهُ إِنَّمَا يَعْزَلُهُ بِسَبَبٍ وَلَا فَلَئِنْ لَمْ يَعْزَلْ بَعِيدًا أَهْ.

عَزْلُ الْمُدْرَسِ ونحوه إذا لم يكن مشروطاً في الوقف ولو لغير مصلحة وبسط ذلك لكن اعترضه جمع كالزركشي وغيره بما في الروضة أنه لا يجوز للإمام إسقاط بعض الأجناد المثبتين في الديوان بغير سبب فالناظر الخاص أولى وأجيب بالفرق بأن هؤلاء ربطوا أنفسهم للجihad الذي هو فرض ومن ربط نفسه بفرض لا يجوز إخراجهم منه بلا سبب بخلاف الوقف فإنه خارج عن فروض الكفايات ولك رده بأن التدريس فرض أيضاً وكذا قراءة القرآن فمن ربط نفسه بهما كذلك بناء على تسليم ما ذكر أن الربط به كالتلبس به وإلا فشتان ما بينهما ومن ثم اعتمد البلقيني أن عزله من غير مسووع لا ينفذ بل يقدح في نظره وفوق في الخادم بينه وبين نفوذ عزل الإمام للقاضي تهوؤاً بأن هذا لخشية الفتنة وهو مفقود في الناظر الخاص وقال في شرح المنهاج في الكلام على عزل القاضي بلا سبب: ونفوذ العزل في الأمر العام أمّا الوظائف الخاصة كالإذن، والإمامة، والتدريس، والطلب، والنظر ونحوه فلا ينزعل أربابها بالعزل من غير سبب. كما أفتى به كثير من المتأخرين منهم ابن رزين فقال من تولى تدريساً لم يجز عزله بمثله ولا بدونه ولا ينزعل بذلك انتهى وإذا قلنا لا ينفذ عزله إلا بسبب فهل يلزمه بيانه أفتى جمع متأخرون بأنه لا يلزمه لكن قيده بعضهم بما إذا وثق بعلمه ودينه ونازعه التاج السبكي بأنه لا حاصل له،

قوله: (عزل المدرس إلخ) خبر أن. قوله: (ولك رده) أي: الفرق المذكور. قوله: (كذلك) عبارة النهاية فحكمه كذلك أي: لا يجوز إخراجهم منها بلا سبب. قوله: (إن الربط إلخ) بيان لما ذكر.
قوله: (أن الربط به) أي: بالجihad (كالتلبس به) أي: بالتدريس. قوله: (ولاً) أي: وإن لم نسلّم ما ذكر (فشتان ما بينهما) أي: بين الربط بالجihad والربط بالتدريس ونحوه أي: والثاني أقوى من الأول.
قوله: (ومن ثم) أي: من أجل أن الربط بنحو التدريس أقوى من الربط بالجihad. قوله: (أن عزله) أي: نحو المدرس. قوله: (بل يقدح في نظره) أي: فينعزل حيث لا شبهة له فيما فعله لنفسه اهـ ش. قوله: (تهوؤاً) التهوؤ الوقوع في الشيء بقلّة مبالاة انتهى مختار اهـ ش. قوله: (وهو) أي: خوف الفتنة. قوله: (مفقود في الناظر إلخ) قضيته أن غير الإمام من أرباب الولايات ينفذ عزلهم لأرباب الوظائف الخاصة خوفاً من الفتنة لكن في كتاب القضاء التصريح بخلافه فليراجع وسيأتي في كلام الشارح اهـ ش. قوله: (ونفوذ العزل في الأمر العام إلخ) مقول قال. قوله: (الأذان إلخ) بدل من الوظائف الخاصة عبارة النهاية، والمعنى كالأذان إلخ بالكاف. قوله: (كما أفتى به كثير من المتأخرين إلخ) وهذا هو المعتقد نهايةً ومغني. قوله: (لم يجز عزله بمثله ولا بدونه) أي: ولا بأعلى منه كما علم مما مر، ولعل ابن رزين إنما قيّد بما ذكره؛ لأنه يرى جواز عزله بأعلى منه اهـ رشدي. قوله: (إذا وثق) ببناء المفعول. قوله: (بأنه إلخ) أي: التقييد بما ذكر. وقوله: (بأنه لا حاصل له) أي: لأنه يعني عنه

قوله: (كما أفتى به كثير من المتأخرين) وهو المعتقد شرح م ر.

ثم بحث أنه ينبغي وجوب بيانه لمُسْتَنِدِهِ مُطْلَقًا أَحَدًا من قولهم لا تقبل دعواه الصرف للمستحقين بل القول قولهم ولهم المطالبة بالحساب وقال أبو زُرْعَةَ الحق التقييد وله حاصل إذ عدالته ليست قطعية فيجوز أن تحتل وأن يظن ما ليس بقادح قادحًا بخلاف من تمكن علمًا ودينًا زيادة على ما يشترط في الناظر من تمييز ما يقدح وما لا يقدح ومن ورع وتقوى يحولان بينه وبين متابعة الهوى.

(فرغ) طلب المستحقون من الناظر كتاب وقف ليكتبوا منه نسخة حفظًا لاستحقاقهم لزومه تمكيثهم كما أفتى به بعضهم أحدًا من إفتاء جماعة أنه يجب على صاحب كُتُب الحديث إذا كتب فيها سماع غيره معه لها أن يعيره إياها ليكتب سماعه منها ولو تغيرت المعاملة وجب ما شرطه الواقف مما كان يتعامل به حال الوقف زاد سعه أو نقص سهل تحصيله أو لا فإن فُقد اعتبرت قيمته يوم المطالبة إن لم يكن له مثل حينئذ وإلا وجب مثله ويقع في كثير من كُتُب

اشتراط العدالة والكفاية عبارة الرشدي قوله بأنه لا حاصل له عبارته أي: التاج السبكي في التوسيع لا حاصل لهذا القيد فإنه إن لم يكن كذلك لم يكن ناظرًا وإن أراد علمًا ودينًا زائدًا على ما يحتاج إليه النظر فلا يصح إلى آخر ما ذكره ولك أن تتوقف في قوله فإنه إن لم يكن كذلك لم يكن ناظرًا فإنهم لم يشترطوا في الناظر العلم اه أقول شرط الكفاية متضمن لاشتراط علم يحتاج إليه التصرف. ه قوله: (ثم بحث أنه الخ) مُعْتَمَد. ه قوله: (أنه ينبغي وجوب بيانه لمُسْتَنِدِهِ مُطْلَقًا) أي: وثق بعلمه، أو لا اه ع ش. ه قوله: (أخذًا من قولهم لا يقبل الخ) عبارة المُنْهِي وَلَوْ ادَّعَى مُتَوَلَّى الْوَقْفِ صَرَفَ الزَّيْعِ لِلْمُسْتَحَقِّينَ فإن كانوا مُعَيَّنِينَ فالقول قولهم ولهم مطالبة بالحساب وإن كانوا غير مُعَيَّنِينَ فهل للإمام مطالبة بالحساب أو لا، أوجه الوجهين الأول ويصدق في قدر ما انفقه عند الاحتمال فإن اتهمه الحاكم حلفه، والمراد كما قال الأذرعِي إنفاقه فيما يرجع إلى العادة وفي معناه الصرف إلى الفقراء ونحوهم من الجهات العامة بخلاف إنفاقه على الموقوف عليه المُعَيَّن فلا يصدق فيه؛ لأنه لم يأتهم اه. ه قوله: (وقال أبو زُرْعَةَ الخ) ضَعِيفُ اه ع ش. ه قوله: (التقييد) أي: بالوثوق بعلمه ودينه.

ه قوله: (وله الخ) أي للتقييد. ه قوله: (إذ عدالته) أي وكفاية علمه بقرينة ما قبله وما بعده. ه قوله: (طلب المستحقون) أي لو طلب الخ. ه قوله: (كما أفتى به بعضهم) عبارة النهاية كما أفتى به الوالد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. ه قوله: (كُتُب الحديث) وجمع الكُتُب ليس بقبيل وكذا الحديث فيما يظهر. ه قوله: (سماع غيره معه لها) نائب فاعل كُتِبَ، والضميران الأولان لصاحب الخ، والضمير الأخير لكُتِبَ الحديث. ه قوله: (أن يعيره) فاعل يجب وضمير التصب للغير ومعلوم أنه إنما يجب ذلك عند طلبه وعند عدم نقله منها وإعطائه. ه قوله: (وجب ما شرطه الواقف الخ) ظاهره ولو رضي المُسْتَحَقُّ بغيره مما يساويه قيمة، أو دونه وفيه وقفة فليراجع.

ه قوله: (كما أفتى به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الزملي.

الأوقاف أن لفلان من الدراهم الثمرة كذا قيل حُرِّزَتْ فوجد كل درهم منها يساوي ستة عشر درهماً من الدراهم الفلوس المتعامل بها الآن انتهى (إلا أن يشرط نظره) أو تدرسه مثلاً (حال الوقف).....

☐ قوله: (قيل حُرِّزَتْ) عبارة النهاية قال الوالد رحمه الله تعالى قد قيل إنها حُرِّزَتْ اهـ. ☐ قوله: (المتعامل بها الآن) وقيمتها إذ ذاك نصف فضة وثلاث وتسوي الآن أربعة أنصاف فضة ونصف نصف اهـ ع ش. وقوله وقيمتها أي: قيمة كل درهم من الدراهم الفلوس وقوله إذ ذاك أي: في زمن الشارح وقوله نصف فضة قال الكزدي الديوانية هي التي يقال لها في مصر أنصاف الفضة اهـ وقوله وتسوي الآن أي: في زمن ع ش.

☐ قوله (سئ): (إلا أن يشرط نظره إلخ) عبارة الروض وشرحه لا من شرط نظره، أو تدرسه، أو قوضه إليه حالة الوقف فليس له عزله ولو لمصلحة بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فإن له عزله كما مر في مسألة النظر لكن ينبغي تقييده في تفويض التدريس بما إذا كانت جُنْحَةً، ثم ما ذكره أي: الروض في التفويض تبع فيه البعوي وبحث الرافعي فيه جواز عزله وصححه النووي لعدم صيغة الشرط انتهت ويستفاد منه أنه ليس للواقف عزل من شرط له النظر ولو بسبب فقول الشارح بالنسبة إليه من غير سبب غير محتاج إليه فليتأمل وما ذكره من جواز عزل المفوض إليه ينبغي توقف عزله من الواقف على أن يكون النظر له فليتأمل اهـ سم وقوله لكن ينبغي تقييده إلخ اعتمده المغني والشارح، والنهاية وقوله في التفويض أي: في حالة الوقف وقوله وبحث الرافعي إلخ اعتمده الشارح، والنهاية كما يأتي خلافاً للمغني عبارته وليس له عزل من شرط تدرسه، أو قوضه إليه حال الوقف ولو لمصلحة بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فإنه له عزله كما نقله الشيخان عن فتاوى البعوي وأقره لكن ينبغي كما قال شيخنا تقييده في تفويض التدريس بما إذا كانت جُنْحَةً اهـ. ☐ قوله: (أو تدرسه) إلى قوله أي: بأن شهدت في النهاية إلا قوله وإن حجب إلى وتردد وقوله سواء إلى، ثم هل. ☐ قوله: (أو تدرسه مثلاً) اعلم أن هذا لا يناسب ما حل من المتن فيما مر من قصره على ما إذا ولي نائباً عنه في النظر على أن مفهومه أنه إذا لم يشرط تدرسه في الوقت وقرره بعده فيه حيث كان له ذلك بأن كان النظر له أن يكون له عزله ولو بلا سبب كما هو قضية إطلاقه وهو مخالف لما مر آنفاً فليتأمل اهـ رشدي وقد يجاب بأن في المفهوم تفصيلاً فلا يعاب.

☐ قوله: (قيل حُرِّزَتْ إلخ) بمن نقله شيخنا الشهاب الرملي.

☐ قوله في (سئ): (إلا أن يشرط نظره حال الوقف) عبارة الروض وشرحه لا من شرط نظره، أو تدرسه، أو قوضه إليه حالة الوقف فليس له عزله ولو لمصلحة كما لو وقف على أولاده الفقراء لا يجوز تبديلهم بالاعتبار؛ لأنه لا نظر له بعد شرطه النظر في الأولى لغيره بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فإن له عزله كما مر في مسألة النظر لكن ينبغي تقييده في تفويض التدريس بما إذا كانت جُنْحَةً، ثم ما ذكره في التفويض تبع فيه البعوي وبحث الرافعي فيه جواز عزله وصححه النووي لعدم

بأن يقول وقفت هذه مدرسة بشرط أن فلانا ناظرها، أو مدرسها وإن نازع فيه الإسنوي فليس له كغيره عزله من غير سبب يُخلُ بنظره؛ لأنه لا نظر له بعد شرطه لغيره ومن ثم لو عزل المشروط له نفسه لم يُنصَّب بدله إلا الحاكم كما مرّ أما لو قال وقفته وقّضت ذلك إليه فليس كالشرط ولو شرطه للأرشد من أهل الوقف استحققه الأرشد منهم وإن حُجِبَ بأبيه مثلاً لكونه وقف ترتيب؛ لأنه مع ذلك من أهله وتردّد السبكي فيما إذا شهدت بيّنة بأرشدية زيد، ثم أخرى بأرشدية عمرو وقصر الزمن بينهما بحيث لا يُمكن صدقهما بأنهما يتعارضان سواء أكانت شهادة الثانية قبل الحكم بالأولى، أو بعده؛ لأن الحكم عندنا.....

☐ فؤد: (وإن نازع فيه إلخ) أي: في المدرّس. ☐ فؤد: (لو عزل إلخ) أي: أو فسق أهله. ☐ فؤد: (كما مرّ) أي: في شرح شرط الناظر إلخ ومرّ هناك أن نفوذ عزله نفسه فيه خلاف راجع. ☐ فؤد: (أما لو قال إلخ) أي: ولو في حال الوقف. ☐ فؤد: (فليس كالشرط) أي: فله عزله حيث شرط النظر لنفسه كان قال وقفت هذا على كذا بشرط أن النظر فيه لي وقّضت التصرف فيه لفلان أه ع ش. ☐ فؤد: (ولو شرطه للأرشد إلخ) عبارة النهاية ولو جعل النظر لعذلين من أولاده وليس فيهم سوى عذلي نصّب الحاكم آخر أي: وجوباً وإن جعله للأرشد من أولاده فالأرشد فائت كل منهم أنه أرشد اشتركوا في النظر بلا استئصال إن وجدت الأهلية فيهم؛ لأن الأرشدية قد سقطت بتعارض البيّنات فيها ويقتضى أصل الرشد، وإن وجدت في بعض منهم أي: وإن كانت امرأة اختصّ بالنظر عملاً بالبيّنة، فلو حدث منهم أرشد منه لم ينتقل إليه ولو تغيّر حال الأرشد حين الاستحقاق فصار مفضولاً انتقل النظر إلى من هو أرشد منه ويدخل في الأرشد من أولاد أولاده الأرشد من أولاد البنات لصدقه به أه وفي المصنف مثله إلا قوله فلو حدث إلى ويدخل وفي الرّوض وشرحه مثل ما في المصنف إلا قوله ولو جعل إلى وإن جعله قال ع ش قوله فالأرشد هذا صريح في صحّة الشرط المذكور والعمل به ومنه يعلم ردّ ما نقله سم على منهج عن مقتضى إفتاء البلقيني من أنه لو شرط النظر لنفسه، ثم لأولاده بعده لم يثبت النظر لأولاد لما فيه من تعلّق ولايتهم، والولاية لا تعلّق إلا في الضروري كالقضاء أه. ☐ فؤد: (بأنهما) عبارة النهاية فإنهما بالفاء بدل الباء. ☐ فؤد: (يتعارضان) الأولى هنا وفي قوله الآتي ينقضان التائيد.

صيغة الشرط أه ويستفاد منه أنه ليس للواقف عزل من شرط له النظر ولو بسبب فقول الشارح بالنسبة إليه من غير سبب غير محتاج إليه فليتمل، وما ذكره من جواز عزل الموقّض إليه ينبغي توقّف عزله من الواقف على أن يكون النظر له فليتمل. ☐ فؤد: (وتردّد السبكي) فيما إذا شهدت بيّنة بأرشدية زيد، ثم أخرى بأرشدية عمرو إلخ) في الرّوض وإن جعل النظر للأرشد من أولاد أولاده فائت كل أنه الأرشد اشتركوا بلا استئصال إن وجدت الأهلية فيهم؛ لأن الأرشدية قد سقطت بتعارض البيّنات فيها وبقي أصل الرشد أه قال في شرحه فصار كما لو قامت البيّنة برشد الجميع من غير التفصيل وحكمه التشريك وأما عدم الاستئصال فكما لو وصى إلى اثنين مطلقاً أه.

لا يَمْنَعُهُ وقال أبو حنيفة لا أثر له بعد الحكم، ثم هل يسقطان أو يشترك زَيْدٌ وعَمْرُو وبالثاني أفتى ابن الصلاح، أمّا إذا طال الزمن بينهما بحيث أمكن صدقهما قال السبكي فمقتضى المذهب أنه يحكم بالثانية إن صرح بأن هذا أمرٌ مُتَجَدِّدٌ واعتراضه شيئاً يمنع أن مقتضاه ذلك وإنما مقتضاه ما صرح به الماوردي وغيره أننا إنما نحكم بالثانية إذا تغير حال الأرشيد الأول أي: بأن شهدت به البيعة ولو استوى اثنان في أصل الأرشدية وزاد أحدهما بتعيين في صلاح الدين أو المال فهو الأرشيد وإن زاد واحد في الدين وواحد في المال فالأوجه استواءهما فيشتركان ولو انفرد واحد بالرشد بأن لم يُشاركه في أصله غيره فهل يكون الناظر؛ لأن الظاهر أن أفعال التفضيل إنما يُعتبر مفهومه عند وجود المشاركة أو لا عملاً بمفهوم أفعال تردّد فيها السبكي، ثم قال وعمل الناس على الأول.

(وإذا أجز الناظر الوقف على معين، أو جهة إجارة صحيحة (فزادت الأجرة في المدة، أو ظهر طالب بالزيادة) قال الإمام وقد كثّر ولا تُعتبر جزءاً (لم يفسخ العقد في الأصح)؛ لأنه جرى

قوله: (لا يَمْنَعُهُ) أي: التعارض ش. اه. سم. قوله: (وبالثاني) أي: الاشتراك (أفتى ابن الصلاح) ويوافقه ما مرّ آنفاً عن النهاية، والمعني وشرح الرّوض كما نبّه عليه سم. قوله: (أنا إنما نحكم إلخ) ما المانع من أنه مراد السبكي اه. سم. عبارة السيّد عمر لك أن تقول انتقال الأرشدية إلى الثاني يتصور بترقيها مع بقاء الأول على حالته وبقائه على حاله مع تسفل الأول وعبارة السبكي وافية بالقسمين فما وجه اعتراضها بمقالة الماوردي وغيره فليتأمل اه. أقول قد يوجه الاعتراض بأن القسم الأول ليس بمراد لما قدّمت عن النهاية من أنه لو حدث منهم أرشد منه لم ينتقل إليه. قوله: (الأول) نعت الأرشيد. قوله: (في أصله) أي: أصل الرشد، والإضافة للبيان. قوله: (فهل يكون) أي: ذلك الواحد فقوله الناظر خبرٌ يكون. قوله: (عند وجود المشاركة) أي: في أصل الوصف ولا مشاركة هنا فلا مفهوم. قوله: (أو لا) عدل قوله هل يكون إلخ. قوله: (وعمل الناس على الأول) ويؤيده ما مرّ عن النهاية، والمعني، والرّوض مع شرحه. قوله: (الوقف) إلى قوله انتهى في النهاية. قوله: (على معين إلخ) متعلّق بالوقف وقوله: (وقد كثّر) أي: الطالب بالزيادة ش. اه. سم عبارة النهاية ومحلّ الخلاف كما قاله الإمام إذا كثّر الطالب وإلا إلخ اه. قال ع. ش. قوله مرّ إذا كثّر الطالب أي: كثرة يغلب عليه الظنّ أنه إذا لم يأخذ واحد منهم أخذ الآخر اه. وعبارة السيّد البصري قوله وقد كثّر أي: الطالب؛ لأن كثرتّه تُشعر بأن التصرف الأول جرى على خلاف الغبطة بخلافه إذا قل؛ لأنه قد يكون زيادته حينئذ وإن

قوله: (لا يَمْنَعُهُ) أي: لا يَمْنَعُ التعارض ش. سم. قوله: (وبالثاني أفتى ابن الصلاح) كلام الرّوض المارّ يوافقه. قوله: (أنا إنما نحكم إلخ) ما المانع من أنه مراد السبكي. قوله: (على معين) متعلّق بالوقف وقوله وقد كثّر أي: الطالب بالزيادة ش.

بالغبطة في وقته فأشبه ارتفاع القيمة أو الأجرة بعد بيع أو إجارة مال المحجور ومَرَّ أنه لو كان هو المُستحقُّ، أو أُذِنَ له جازَ إيجارُه بدونِ أجرة المثلِ وعليه فينبغي انفساخُها بانتقالها لغيره مِمَّنْ لم يَأْذَنْ في ذلك وإفتاء ابن الصلاح فيما إذا أُجِرَ بأجرة معدومة فشَهِدَ اثنانِ أنها أجرة المثلِ حالة العقدِ ثم تغيَّرتِ الأحوالُ وزادتِ أجرة المثلِ بأنه يتبيَّنُ بطلانُها وخطؤُهما؛ لأنَّ تقويمِ المنافع المُستقبلة إنما يصحُّ حيث استمرَّت حالة العقد بخلاف ما لو طرأ عليه أحوالٌ تختلفُ بها قيمة المنفعة فإنَّه بانَّ أنَّ المُقوِّمَ لها أوَّلًا لم يطابقِ تقويمه المُقوِّمَ قال الأذرعيُّ مُشكِلاً جداً؛ لأنه يُؤدِّي إلى سدِّ بابِ إجارة الأوقافِ إذ طرؤُ التغيير الذي ذكره كثيرٌ.....

كَثُرَتْ لِحُصُوصِ رَغْبَتِهِ فِيهِ اهـ. ة فَوَدَّ: (وَمَرَّ إلخ) أي: في بابِ الإجارة اهـ رشيدِي. ة فَوَدَّ: (لو كان هو) أي: المُؤَجَّرُ. ة فَوَدَّ: (أو أُذِنَ لَهُ) أي: أُذِنَ المُستحقُّ لِلْمُؤَجَّرِ. ة فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ فَيَنْبَغِي إلخ) تَقَدَّمَ لَهُ فِي الإجارة نَقْلُهُ عَنِ ابْنِ الرَّفْعَةِ نَعَمْ قَوْلُهُ مِمَّنْ إلخ مِنْ زِيَادَتِهِ هُنَا وَكَذَا قَوْلُهُ، أَوْ أُذِنَ لَهُ وَقَوْلُهُ لَانْتِقَالِهَا أَي: نِظَارَةُ الْوَقْفِ صَادِقٌ بِانْتِقَالِهَا بِزَوَالِ الْأَهْلِيَّةِ أَوْ بِالْمَوْتِ لِلْأُخْتَبِيِّ، أَوْ الْمُسْتَحَقِّ وَحَيْثُ قُلُوْكَ كَانَ النَّاطِرُ الْأَوَّلُ أُخْتَبِيًّا وَأَجَرَهُ بِدُونِ أَجْرَةِ الْمَثَلِ بِإِذْنِ الْمُسْتَحَقِّ، ثُمَّ انْتَقَلَ النَّظَرُ إِلَى أُخْتَبِيِّ آخَرَ مَعَ بَقَاءِ الْمُسْتَحَقِّ الْإِذْنِ فَيَنْبَغِي عَدَمُ الْإِنْفِسَاخِ وَإِنْ اقْتَضَى الصَّنِيعُ خِلَافَهُ هَذَا وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِانْتِقَالِ النَّظَارَةِ انْتِقَالُ الاسْتِحْقَاقِ مِنَ الْإِذْنِ إِلَى غَيْرِهِ مَعَ بَقَاءِ النَّاطِرِ الْمُؤَجَّرِ بِإِذْنِ الْمُسْتَحَقِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ.

ة فَوَدَّ: (مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ) أي: أَمَّا إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَلَا تَنْفَسِخُ الإجارة بِانْتِقَالِ الْحَقِّ لَهُ لِرِضَاهُ أَوَّلًا بِاسْقَاطِ حَقِّهِ بِالْإِذْنِ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ التَّفْيِيدُ بِقَوْلِهِ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بَأَنَّ إِذْنَهُ قَبْلَ انْتِقَالِ الْحَقِّ لَهُ لَعَوُ ذَلِكَ يَقْتَضِي انْفِسَاخَ الإجارة بِانْتِقَالِ الْحَقِّ عَنِ الْمُؤَجَّرِ اهـ ع ش أقول ما قاله مَبْنِيٌّ عَلَى إِزْجَاعِ ضَمِيرِ بِانْتِقَالِهَا إِلَى الْعَيْنِ الْمَوْقُوفَةِ وَأَمَّا عَلَى إِزْجَاعِهِ إِلَى النَّظَارَةِ كَمَا مَرَّ عَنِ السَّيِّدِ عُمَرُ وَتَفْسِيرُ مَنْ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ مِمَّنْ بِالْمُسْتَحَقِّ حَالِ الإجارة فَلَا إِفْهَامَ وَلَا تَوَقَّفَ. ة فَوَدَّ: (وإفتاء ابن الصلاح) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ دَفَعَ فِي الْمُغْنِي. ة فَوَدَّ: (وَزَادَتْ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَطَرَأَتْ أَسْبَابُ تَوْجِبِ زِيَادَةِ أَجْرَةِ الْمَثَلِ اهـ.

ة فَوَدَّ: (بأنه يتبيَّنُ بطلانُها) ضَعِيفٌ اهـ ع ش. ة فَوَدَّ: (وخطؤُهما) أي: الشَّاهِدَيْنِ. ة فَوَدَّ: (حيث استمرَّت إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِذَا اسْتَمَرَّ الْحَالُ الْمَوْجُودَةُ حَالَةَ التَّقْوِيمِ الَّتِي هِيَ حَالَةُ الْعَقْدِ اهـ.

ة فَوَدَّ: (تقويمه المُقوِّم) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ تَقْوِيمُهُ الصَّوَابَ اهـ. ة فَوَدَّ: (قال الأذرعيُّ إلخ) خَبَرُ إِفْتَاءِ ابْنِ الصَّلَاحِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَيُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي آخِرَ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ أَنَّ كَلَامَهُ أَي: ابْنِ الصَّلَاحِ مَفْرُوضٌ فِيهَا إِذَا كَانَتِ الْعَيْنُ بَاقِيَةً بِحَالِهَا بِحَيْثُ يُقْطَعُ بِكَذِبِ تِلْكَ الْبَيِّنَةِ الْأُولَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يُعْتَدَّ بِالْبَيِّنَةِ

ة فَوَدَّ: (وإفتاء ابن الصلاح إلى قوله قال الأذرعيُّ مُشكِلاً) فِي شَرْحِ م ر مَا نَصَّهُ وَيُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي آخِرَ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ أَنَّ كَلَامَهُ أَي: ابْنِ الصَّلَاحِ مَفْرُوضٌ فِيهَا إِذَا كَانَتِ الْعَيْنُ بَاقِيَةً بِحَالِهَا بِحَيْثُ يُقْطَعُ بِكَذِبِ تِلْكَ الْبَيِّنَةِ الْأُولَى فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يُعْتَدَّ بِالْبَيِّنَةِ الثَّانِيَةِ وَاسْتَمَرَّ الْحُكْمُ بِالْأُولَى وَبِمَا قَرَرْنَا انْدَفَعَ كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ إِفْتَاءَهُ مُشكِلاً جِدًّا إلخ اهـ.

والذي يَقَعُ فِي النَّفْسِ أَنَّا نَنْظُرُ إِلَى أَجْرَةِ الْمَثَلِ الَّتِي تَنْتَهِي إِلَيْهَا الرِّغْبَاتُ حَالَةَ الْعَقْدِ فِي جَمِيعِ الْمُدَّةِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهَا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا غَسَاهُ يَتَجَدَّدُ انْتَهَى وَهُوَ وَاضِحٌ مُوَافِقٌ لِكَلَامِهِمْ. وَلَوْ دَفَعَ النَّاظِرُ لِلْمُسْتَحَقِّ مَا أَجْرَ بِهِ الْوَقْفَ مُدَّةً فَمَاتَ الْمُسْتَحَقُّ أَثْنَاءَهَا رَجَعَ مِنْ اسْتَحَقُّ بَعْدَهُ عَلَى تَرِكَتِهِ بِحِصَّةٍ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ وَهَلِ النَّاظِرُ طَرِيقًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الدَّفْعُ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا الْمَعْلُومَ، أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ لَا سَيِّمًا، وَالْأَجْرَةُ مَلَكَهَا الْمَذْفُوعُ إِلَيْهِ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ فَلَمْ يَشَعْ لِلنَّاظِرِ إِمْسَاكُهَا عَنْهُ وَلَا مَنَعُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا وَلَا نَظَرَ لِمَا يُتَوَقَّعُ بَعْدَ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي نَظَائِرٍ لِذَلِكَ كَالْمَوْجَرِّ يَمْلِكُ الْأَجْرَةَ، وَالْمَرْأَةُ تَمْلِكُ الصَّدَاقَ بِالْعَقْدِ وَإِنْ احْتَمَلَ سَقُوطُ بَعْضِ الْأَجْرَةِ وَكُلُّ الْمَهْرِ بِالْفَسْخِ فِي الْأَثْنَاءِ وَكَالْمَوْصِي لَهُ بِمَنْفَعَةٍ دَارَ حَيَاتِهِ فَأَجْرُهَا مُدَّةً يَمْلِكُ الْأَجْرَةَ وَيَأْخُذُهَا وَإِنْ احْتَمَلَ مَوْتَهُ أَثْنَاءَ الْمُدَّةِ رَجَحَ كَلًّا مُرْجِحُونَ وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّ الْمُدَّةَ إِنْ قُصِّرَتْ بِحَيْثُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ حَيَاةُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ إِلَى انْتِهَائِهَا وَخَافَ النَّاظِرُ مِنْ بَقَائِهَا عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ عَلَيْهَا لَمْ يَكُنْ طَرِيقًا وَإِلَّا كَانَ وَلَوْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِصِحَّةِ إِجَارَةِ وَقْفٍ وَأَنَّ الْأَجْرَةَ أَجْرَةُ الْمَثَلِ فَإِنْ ثَبَتَ بِالنَّوَائِرِ أَنَّهَا دُونَهَا تَبَيَّنَ بُطْلَانُ الْحُكْمِ وَالْإِجَارَةُ وَإِلَّا فَلَا كَمَا

الثَّانِيَةِ وَاسْتَمَرَ الْحُكْمُ بِالْأَوَّلَى وَبِمَا قَرَزَنَاهُ ائْتَفَعَ كَلَامُ الْأُذْرَعِيِّ أَنَّ إِفْتَاءَهُ مُشْكِلٌ جِدًّا؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَيْهِ
 اهـ. فُودُ: (وَالَّذِي يَقَعُ فِي النَّفْسِ الْإِخْلَاقُ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. فُودُ: (فِي جَمِيعِ الْمُدَّةِ الْإِخْلَاقُ) أَي: بِالنَّسْبَةِ إِلَى جَمِيعِ الْإِخْلَاقِ، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَنْتَهِي إِلَيْهِ. فُودُ: (مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ الْإِخْلَاقُ) أَي: مَعَ مُرَاعَاةِ كَوْنِ الْأَجْرَةِ مُعْجَلَةً، أَوْ مُقْسَطَةً عَلَى الشُّهُورِ مَثَلًا اهـ ع ش. فُودُ: (وَلَوْ دَفَعَ النَّاظِرُ لِلْمُسْتَحَقِّ) أَي: أَوْ قَبْضَ الْمُسْتَحَقِّ النَّاظِرُ. فُودُ: (رَجَعَ مِنْ اسْتَحَقِّ الْإِخْلَاقُ) أَي: إِذَا لَمْ يَكُنْ وَارِثًا لَهُ. فُودُ: (أَوْ لَا) اعْتَمَدَهُ مَرَّاهُ
 سم. فُودُ: (بِالْعَقْدِ الْإِخْلَاقُ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَوْجَرِّ أَيْضًا. فُودُ: (فِي الْأَثْنَاءِ) هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي الْأَجْرَةِ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَزِيدَ قَوْلُهُ وَقَبْلَ الْوُطْءِ لِيَرْجَعَ إِلَى الْمَهْرِ. فُودُ: (مِنْ بَقَائِهَا) أَي: الْأَجْرَةُ. فُودُ: (عَلَيْهَا) مُتَعَلِّقٌ بِخِلَافِ. فُودُ: (لَمْ يَكُنْ) أَيِ النَّاظِرُ. فُودُ: (وَلَا كَانَ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا لَمْ يَجِدْ إِلَّا مُسْتَأْجِرًا بِمُدَّةٍ طَوِيلَةٍ وَكَوْنِ النَّاظِرِ طَرِيقًا حَيْثُ يَحُلُّ نَظَرَ فَلْيُرَاجَعْ. فُودُ: (وَلَوْ حَكَمَ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ تَحْقِيقٌ فِي النِّهَايَةِ. فُودُ: (فَإِنْ ثَبَتَ بِالنَّوَائِرِ الْإِخْلَاقُ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ بَيِّنَةٌ لَمْ يَحْكَمْ بِالْبُطْلَانِ وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ ع ش. فُودُ: (تَبَيَّنَ بُطْلَانُ الْحُكْمِ الْإِخْلَاقُ) أَي: فَيَرُدُّ النَّاظِرُ مَا قَبَضَهُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا وَإِلَّا قَبَلَهُ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ صَرَفَهُ فِي غَيْرِ مَصَالِحِ الْوَقْفِ وَمِنْ مَالِ الْوَقْفِ إِنْ كَانَ صَرَفَهُ فِي مَصَالِحِهِ وَلَوْ بِإِجَارَةِ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ حَيْثُ تَعَيَّنَتْ إِنْتَوَافِيَةٌ مَا قَبَضَهُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ الْأَوَّلِ، وَالْكَلَامُ كُلُّهُ حَيْثُ لَمْ يَنْقُصْ بِتَعَدِّيهِ بِالْإِجَارَةِ

فُودُ: (أَوْ لَا) اعْتَمَدَهُ م ر. فُودُ: (وَلَوْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِصِحَّةِ إِجَارَةِ الْوَقْفِ وَأَنَّ الْأَجْرَةَ أَجْرَةُ الْمَثَلِ الْإِخْلَاقُ) أَجْرُ الْوَقْفِ بِأَجْرَةِ شَهَدَتِ الْبَيِّنَةُ أَنَّهَا أَجْرَةُ الْمَثَلِ وَحَكَمَ حَاكِمٌ بِهِ، ثُمَّ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِأَنَّهَا دُونَ أَجْرَةِ الْمَثَلِ فَإِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ بَاقِيَةً بِحَالِهَا بِحَيْثُ يُقْطَعُ بِكَذِبِ الْأَوَّلَى عُمَلِ بِالْبَيِّنَةِ الثَّانِيَةِ وَتَبَيَّنَ غَلَطُ الْأَوَّلَى وَنُقِصَ الْحُكْمُ وَإِنْ تَغَيَّرَتِ الْعَيْنُ فَالْحُكْمُ صَحِيحٌ لَا يَجُوزُ نَقْضُهُ وَلَا التَّيَفَاتُ إِلَى الْبَيِّنَةِ الثَّانِيَةِ هَذَا مُلْخَصٌ مَا

يأتي بسطه آخر الدعاوى وأفتى أبو زرعة فيمن استأجر وفقاً بشرطه وحكم له حاكم شافعي بموجبه بقدّم انفساخها بموت أحدهما وزيادة راغب أثناء المدة بأن هذا إفتاء لا حكم؛ لأن الحكم بالشئ قبل وقوعه لا معنى له كيف، والموت أو الزيادة قد يوجدان وقد لا فيلزم رفع له الحكم بمذهبه انتهى، وما علّل به ممنوع وفيه تحقيق بسطته في أواخر الوقف من الفتاوى وفي كتابي المستوعب في بيع الماء والحكم بالموجب المسطر أوائل البيع من الفتاوى فراجع فأنه منهم.

والصرف والآن فمعلوم أنه لا يجوز له الإجارة ثانياً ولا تصح منه لانزاله اهـ ع ش. قول: (ويقدّم انفساخها إلخ) من عطف المُرادف. قول: (وزيادة إلخ) الواو بمعنى، أو. قول: (بأن هذا إفتاء لا حكم إلخ) بل الوجه أنه حكم يمتنع على من رفع إليه الحكم بخلافه وقد دلّ كلام الأضحاب في مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتناوله الآثار وإن تأخرت م ر اهـ. قول: (قد يوجدان) الأولى الأفراد. قول: (فلن إلخ) خبر مُقدّم للحكم. قول: (وما علّل به) أي: من قوله؛ لأن الحكم إلخ. قول: (ممنوع) مُعتمداً اهـ ع ش. قول: (وفيه إلخ) أي: في الحكم بالموجب. قول: (المستوعب إلخ) بدل، أو عطف بيان من كتابي إلخ. قول: (المسطر إلخ) نعت لقوله كتابي. (خاتمة): لو نبئت شجرة بمقبرة فثمرتها مباحة للناس تبعاً للمقبرة وصرفها إلى مصالح المقبرة أولى من صرفها للناس لا ثمرة شجرة غرست للمسجد فيه فليست مباحة بلا عوض بل يصرف الإمام عوضها لمصالح المسجد وإنما خرجت الشجرة عن ملك غارسها هنا بلا لفظ للقرينة الظاهرة وخرج بغيرها للمسجد غرسها مسئلة فيحوز أكلها بلا عوض وكذا إن جهلت نيته حيث جرت العادة به وتقلع الشجرة من المسجد إن رآه الإمام بل إن جعل البعثة مسجداً وفيها شجرة فليأمر بقلعها وإن أدخلها الواقف في الوقف اهـ معني.



أفتى به شيخنا الشهاب الرملي م ر. قول: (بأن هذا إفتاء لا حكم إلخ) بل الوجه أنه حكم يمتنع على من رفع إليه الحكم بخلافه وقد دلّ كلام الأضحاب في مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتناوله الآثار وإن تأخرت م ر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب الهبة)

من هَبَ مَرًّا لِمُرُورِهَا مِنْ يَدٍ إِلَى أُخْرَى، أَوْ اسْتَيْقَظَ؛ لِأَنَّ فَاعِلَهَا اسْتَيْقَظَ لِلإِحْسَانِ، وَالْأَصْلُ فِي جَوَازِهَا بَلْ نَذْبِهَا بِسَائِرِ أَنْوَاعِهَا الْآتِيَةِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةُ وَوَرَدَ «تَهَادَوْا تَحَابُّوا» أَيِ: بِالتَّشْدِيدِ مِنَ الْمَحَبَّةِ وَقِيلَ بِالتَّخْفِيفِ مِنَ الْمُحَابَّةِ وَصَحَّ «تَهَادَوْا فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تَذْهَبُ بِالضَّغَائِنِ» وَفِي رَوَايَةٍ «فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تُذْهِبُ وَحَرَ الصَّدْرِ» وَهُوَ بَفَتْحِ الْمُهِمْلَتَيْنِ مَا فِيهِ مِنْ نَحْوِ حَقْدٍ وَغِيظٍ نَعَمْ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ أَرْبَابُ الْوِلَايَاتِ وَالْعُمَّالُ فَإِنَّهُ يَحْزُمُ عَلَيْهِمْ.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْهَبَةِ

قوله: (من هَبَ) إلى قوله ولو قال اشتر لي بدينك خبزًا في النهاية الآ قوله وقد بسطت ذلك في تأليف حافل وقوله وفيه نظر إلى المتن وقوله وهي هنا بالمعنى الثاني وقوله فلو قال وهبتك هذا إلى ومنه أيضًا وقوله إلا أن يفرق. قوله: (من هَبَ مَرًّا) أي: مأخوذة من هَبَ بفتح الهاء وشد الباء بمعنى مرّ وفي هذا الأخذ نظر ظاهر إذ المأخوذ من المثال الواوي، والمأخوذ منه من المضاعف.

قوله: (لمرورها) أي: الهبة بمعنى الموهوب ففيه استخدام. قوله: (أو استيقظ) عطف على مرّ. قوله: (استيقظ للإحسان) عبارة النهاية تيقظ إلخ. قوله: (الكتاب) كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْكًا مَرِيكًا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَتَّى الْمَالُ عَلَى حَبِيءٍ﴾ الآية اه شرح منتهج زاد المغني وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ﴾ الآية قيل المراد منها الهبة اه.

قوله: (والسنة) كخبر الصحيحين «لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة» أي ظلفها شرح منتهج ومغني قال البجيرمي قوله لا تحقرن بأنه ضرب مختار أي: لا تستصغرن هديّة لجارتها ع ش فالمفعول محذوف وعبارة سلطان فيه نهى لكل منهما أي: للمعطية وللمهدي إليها وقوله فرسن بكسر الفاء والسين وسكون الراء كما في الصحاح، والقاموس ويفتح السين كما في المشكوة ع ش وقوله أي: ظلفها أي المشوي المستعمل على بعض لحم؛ لأنّ التي قد يزمية آخذة فلا يتنع به اه كلام البجيرمي.

قوله: (أي: بالتشديد من المحبة) أي ويكون مجزومًا في جواب الأمر. وقوله: (وقيل بالتخفيف إلخ) أي: ويكون أمرًا ثانيًا للتأكيد هكذا ظهر وظاهر أنه على الثاني بفتح الباء كما هو القياس، وما في حاشية الشيخ ع ش من أنه بضمها لم أعرف سببه اه رشدي أقول عبارة شيخه ع ش فالباء مضمومة اه، ولعلها محرفة من فالباء محذوفة.

قوله: (بالضغائن) جمع ضغينة وهي الحقد اه ع ش. قوله: (وهو) أي الوحر.

قَبُولُ الهِبَةِ وَالْهَدِيَّةِ بِتَفْصِيلِهِ الْآتِي فِي الْقَضَاءِ وَقَدْ بَسَطْتُ ذَلِكَ فِي تَأْلِيْفِ حَافِلٍ وَيَحْرُمُ الْإِهْدَاءُ لِمَنْ يُظَنُّ فِيهِ صَرْفُهَا فِي مَعْصِيَةِ (التَّمْلِيكِ) لِعَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ بِتَفْصِيلِهِ الْآتِي أَوْ مَنَفْعَةٍ عَلَى مَا يَأْتِي (بِلا عَوَضٍ هِبَةً) بِالْمَعْنَى الْأَعْمَ الشَّامِلِ لِلْهَدِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ وَقَسِيمِهِمَا وَمَنْ ثُمَّ قَدَّمَ الْحَدَّ عَلَى خِلَافِ الْغَالِبِ نَعَمْ هَذَا هُوَ الَّذِي يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ لَفْظُ الْهِبَةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَسَيَأْتِي أَوْاخِرَ الْإِيمَانِ مَا يُعْلَمُ بِتَأْمُلِهِ أَنَّهُ لَا يُنَافِي هَذَا، فَخَرَجَ بِالتَّمْلِيكِ الْعَارِيَّةِ وَالضَّيْفَةِ فَإِنَّهَا إِبَاحَةٌ، وَالْمِلْكُ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْأَزْدِرَادِ، وَالْوَقْفُ فَإِنَّهُ تَمْلِكُ مَنَفْعَةً لَا عَيْنَ.....

قوله: (قَبُولُ الْهِبَةِ وَالْهَدِيَّةِ) بَقِيَ الصَّدَقَةُ وَيَأْتِي مَا فِيهَا أَيْضًا اهـ سم. قوله: (وَيَحْرُمُ الْإِهْدَاءُ الْإِلْخ) بل الهبة بجميع أنواعها مُعْنِي وَسَمْعٍ وَرَشِيدِي. قوله: (فِي مَعْصِيَةٍ) هَلِ الْعِبْرَةُ فِي ذَلِكَ بِاعْتِقَادِ الدَّافِعِ أَوْ بِاعْتِقَادِ الْآخِذِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ قُلُوْهُ وَهَبَهُ أَوْ أَهْدَاهُ لِحَتْفِي يَصْرُفُهُ فِي نَبِيذٍ كَانَ مِنْ ذَلِكَ اهـ ع. قوله: (التَّمْلِيكِ الْإِلْخ) وَكَانَ الْأَوَّلَى فِي تَعْرِيفِ الْهِبَةِ كَمَا فِي الْحَاوِي الصَّغِيرِ أَيْ: وَالْمَنْهَجِ الْهِبَةُ تَمْلِكُ الْإِلْخ فَإِنَّ الْهِبَةَ هِيَ الْمُحَدَّثُ عَنْهَا اهـ مُعْنِي. قوله: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَيْ: مِنْ الْخِلَافِ فِي أَنَّ مَا وَهَبْتُ مَنَافِعَهُ عَارِيَّةً أَوْ أَمَانَةً، وَالرَّاجِعُ مِنْهُ الْثَانِي اهـ ع. قوله: (وَقَسِيمِهِمَا) وَهُوَ الْهِبَةُ الْمُفْتَقِرَةُ إِلَى إِيْجَابٍ وَقَبُولٍ اهـ ع. قوله: (وَمِنْ ثُمَّ الْإِلْخ) يُتَأَمَّلُ سَمْعٍ عَلَى حَجٍّ، وَلَعَلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي التَّقْدِيمِ مَا يُشْعِرُ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَ اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مُخَالَفَةُ الْأُسْلُوبِ تُشْعِرُ بِأَنَّ مَا هُنَا عَلَى خِلَافِ الْمُتَعَارَفِ فِي مِثْلِهِ وَهُوَ يُؤَدِّي إِلَى الْبَحْثِ عَمَّا يَقْتَضِيهِ قَرِيبًا ظَهَرَ لِلتَّائِيْلِ أَنَّهُ لِإِرَادَةِ الْمَعْنَى الْأَعْمَ اهـ ع. قوله: (قَدَّمَ الْحَدَّ) أَيْ: عَلَى الْمَحْدُودِ وَقَوْلُهُ: (عَلَى خِلَافِ الْغَالِبِ) أَيْ: مِنْ حَمْلِ الْمَحْدُودِ عَلَى الْحَدِّ فَإِنَّ الْغَالِبَ الْعَكْسُ بَأَنْ يَقُولَ الْهِبَةُ تَمْلِكُ بِلا عَوَضٍ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ قَدَّمَ حَدَّ الْهِبَةِ عَلَى أَحْكَامِهَا كَمَا سَبَقَ إِلَى فَهْمِ الرَّشِيدِي فَقَالَ قَوْلُهُ عَلَى خِلَافِ الْغَالِبِ أَيْ: مِنْ عَدَمِ ذِكْرِهِ لِلْحَدِّ بِالْكَلِّيَّةِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ عَلَى خِلَافِ الْغَالِبِ مِنْ تَقْدِيمِهِ فَيَكُونُ الْغَالِبُ ذِكْرَهُ لَهُ لَكِنْ مُؤَخَّرًا إِذْ هَذَا الْخِلَافُ الْوَاقِعُ وَإِنْ أَوْهَمَهُ كَلَامُ الشَّيْخِ ع ش فِي الْحَاشِيَةِ اهـ. قوله: (نَعَمْ هَذَا) أَيْ قَسِيمُهُمَا ش اهـ سم. قوله: (أَنَّهُ لَا يُنَافِي) أَيْ: مَا سَيَأْتِي (هَذَا) أَيْ: قَوْلُهُ نَعَمْ هَذَا الْإِلْخ. قوله: (فَإِنَّهَا) أَيْ الضَّيْفَةُ اهـ رَشِيدِي. قوله: (بِالْأَزْدِرَادِ) وَالرَّاجِعُ بِالْوَضْعِ فِي الْفَمِّ اهـ ع. قوله: (فَإِنَّهُ تَمْلِكُ مَنَفْعَةً لَا عَيْنَ) فإِطْلَاقُهُمُ التَّمْلِكُ إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْهِبَةِ)

قوله: (فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ قَبُولُ الْهِبَةِ، أَوْ الْهَدِيَّةِ الْإِلْخ) بَقِيَ الصَّدَقَةُ وَيَأْتِي مَا فِيهَا أَيْضًا. قوله: (وَيَحْرُمُ الْإِهْدَاءُ) وَكَذَا غَيْرُهُ كَالْهِبَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. قوله: (وَمِنْ ثُمَّ يُتَأَمَّلُ). قوله: (نَعَمْ هَذَا) أَيْ قَسِيمُهُمَا ش. قوله: (إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْأَزْدِرَادِ)، أَوْ غَيْرِهِ كَالْوَضْعِ فِي الْفَمِّ عَلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ. قوله: (فَإِنَّهُ تَمْلِكُ مَنَفْعَةً الْإِلْخ) فِيهِ تَأَمَّلُ مَعَ، أَوْ مَنَفْعَةٍ السَّابِقِ فِي قَوْلِهِ لِعَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ، أَوْ مَنَفْعَةٍ.

كذا قيل والوجه أنه لا تملك فيه وإنما هو بمنزلة الإباحة، ثم رأيت السبكي صرح به حيث قال لا حاجة للاحتراز عن الوقف فإن المنافع لم يملكها الموقوف عليه بتمليك الواقف بل بتسليمه من جهة الله تعالى، ولا تخرج الهدية من الأضحية لغني فإن فيه تملكًا وإنما الممنوع عليه نحو البيع لأمر عرضي هو كونه من الأضحية الممنوع فيه ذلك، وبلا عوض نحو البيع كالهبة بثواب وسيأتي وزيد في الحد في الحياة لتخرج الوصية فإن التملك فيها إنما يتم بالقبول وهو بعد الموت واعترضه شارح بما لا يصح، وتطوعًا ليخرج نحو الزكاة، والنذر، والكفارة وزد بأن هذه لا تملك فيها بل هي كوفاء الدين وفيه نظر؛ لأن كونها كوفائه لا يمنع أن فيها تملكًا.

(فإن ملك) أي: أعطى شيئًا بلا عوض (محتاجًا) وإن لم يقصد الثواب، أو غنيًا (لثواب الآخرة)

الأعيان اهـ معني. قود: (كذا قيل) وافقه المعني وقيد التملك في المشن بقوله لغني خلافاً للشارح، والنهاية حيث جعله شاملاً للدين والمنفعة أيضاً. قود: (لا تملك فيه) يعني من جهة الخلق فلا ينافي ما يأتي عن السبكي. قود: (من الأضحية) أي: أو الهدية، أو العقيقة اهـ معني. قود: (وإنما الممنوع إلخ) ينبغي أنه لو مات قبل أكله انتقل لوارثه وأطلق تصرفه فيه اهـ سم. قود: (الممنوع عليه) الأولى امتنع عليه. قود: (نحو البيع) كالهبة بثواب اهـ نهاية. قود: (وبلا عوض إلخ) عطف على التملك.

قود: (وزيد في الحد إلخ) وجرى على زيادة هذين القيدتين المعني. قود: (واعترضه) أي: زيادة قيد في الحياة. قود: (بما لا يصح) لعل صورة الاعتراض أن التملك في الوصية يحصل بالإيجاب ويتأخر الملك إلى القبول بعد الموت ووجه عدم صحته استحالة تحقق أحد المتضايقتين بدون الآخر. قود: (وتطوعًا) عطف على في الحياة ش اهـ سم. قود: (وفيه نظر إلخ) والنظر قوي جداً سم على حجة وقد يجاب عن النظر بأن المستحقين في الزكاة ملكوا قبل أداء المالك فإعطاهم تفريع لما في ذمته لا تملك مبتدأ وكذا يقال في النذر والكفارة ومما يدل على أن المستحقين ملكوا أنه بحولان الحول لا يجوز للمالك بيع قدر الزكاة وأنه لو نقص الثصاب بسببه لا يجب على المالك زكاة فيما بعد العام الأول وإن مضى على ذلك أعوام اهـ ع ش.

قود (نسي): (لثواب الآخرة) هل ذكر الآخرة قيد حتى يخرج به ما لو قصد أن الله تعالى يجازيه في الدنيا نحو سعة الرزق، أو خرج مخرج الغالب محل تأمل، والقلب إلى الثاني أميل اهـ سيد عمر أقول وقد يؤيد الأول قول المعني، والأسنى خرج بذلك ما لو ملك غنيًا من غير قصد ثواب الآخرة اهـ زاد

قود: (وإنما الممنوع عليه نحو البيع إلخ) ينبغي أنه لو مات قبل أكله انتقل لوارثه وأطلق تصرفه فيه. قود: (وتطوعًا إلخ) فيه أن الكفارة قد تكون تطوعًا كما بيته أول باب الكفارة. قود: (وتطوعًا) معطوف على في الحياة ش. قود: (وفيه نظر) النظر قوي. قود: (لأن كونها كوفائه لا يمنع أن فيها تملكًا) بل صرحوا بالتملك في الكفارة.

أي: لأجله (فصدقة) أيضًا وهي أفضل الثلاثة (فإن) قيل الأولى قول أصله وإن لإيهام الفاء أن الهدية قسم من الصدقة نعم لإيهامه أنه إذا اجتمع النقل والقصد كان صدقة وهدية صحيح انتهى والذي رأيته في نسخ الواو فلا اعتراض (نقله) أي المملك بلا عوض (إلى مكان الموهوب له إكرامًا) ليس بقيد وإنما ذكر؛ لأنه يلزم غالبًا من النقل إلى ذلك كذا قاله السبكي وهو مردود بل احتراز به عما ينقل للرشوة، أو يخوف الهجو مثلًا (فهديّة).....

سم ومعلوم أنه خارج عن الآخرين كما يعلم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحال إلا أن يقال هي هبة باطللة لعدم الصيغة اه أي إن خلا عن الصيغة وصحيفة إن اشتمل عليها ع ش. قوله: (أيضا) أي: كما أنه هبة بالمعنى الأعم اه سم. قوله: (وهي أفضل الثلاثة) يقتضي أن الكلام فيما لا يشمل الآخرين فما معنى تفضيلها على تمليك محتاج، أو مع قصد الثواب بإيجاب وقبول وإقباض أو إذن في القبض اه سم عبارة ع ش قوله وهي أفضل الثلاثة وظاهره وإن كانت لغني بقصد ثواب الآخرة إلا أن يقال التفضيل للماهية لا يقتضي التفضيل لكل فرد من أفرادها على غيرها وعبارة السيد عمر وهي أفضل إلخ يتبني ثم الهدية لورود الآثار في الحض عليها لا سيما بالنسبة للمسافر اه. قوله: (إذا اجتمع النقل، والقصد) أي: أو النقل والاحتياج اه ع ش. عبارة المغني وقد يجمع الأنواع الثلاثة فيما لو ملك محتاجًا لثواب الآخرة بلا عوض ونقله إليه إكرامًا بإيجاب وقبول اه. (قول المملك) بفتح اللام. قوله (سبكي): (إكرامًا) يتبني أن الدفع بلا نقل لكن بقصد الإكرام هدية سم على حج وعليه هدية العقار ممكنة وهو مناف لقوله الآتي فلا دخل لها فيما لا ينقل اه ع ش. قوله: (لأنه) أي: الإكرام وقوله: (إلى ذلك) أي مكان الموهوب له اه ع ش. قوله: (بل احتراز به عما ينقل للرشوة إلخ) للسبكي أن يلتزم كون ذلك من الهدية غاية الأمر أنه هدية ورشوة ويدل عليه خبر

قوله: (أيضا) أي: كما أنه هبة بالمعنى الأعم بقي ما لو ملك غنيًا بلا قصد ثواب الآخرة خارجًا عن الصدقة ومعلوم أنه خارج عن الآخرين كما يعلم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحال إلا أن يقال هي هبة باطللة لعدم الصيغة، ثم رأيت في شرح الروض ويلزمهم أي: السبكي والزركشي وغيرهما أنه لو ملك غنيًا من غير قصد ثواب الآخرة لا يكون صدقة وهو ظاهر اه.

قوله: (وهي أفضل الثلاثة) يقتضي أن الكلام فيها لا يشمل الآخرين فما معنى تفضيلها على تمليك محتاج أو مع قصد الثواب بإيجاب وقبول وإقباض، أو إذن في القبض.

قوله في (سبكي): (فإن نقله إلى مكان الموهوب له) عبارة الروض ما يحمل غالبًا إلخ وقسر في شرحه الحمل بالبعث، ثم قال وأدخل بقوله غالبًا ما يهدي بلا بعث بأن نقله المهدي اه. وهو يفتهم أن النقل لا بد منه سواء كان بعث، أو بدونه بأن نقله المهدي فقول الأستاذ البكري في كثره ولا يشترط البعث أي خصوصه بل يكفي النقل بدونه فلي تأمل. قوله في (سبكي): (إكرامًا) يتبني أن الدفع بلا نقل لكن بقصد الإكرام هدية. قوله: (بل احتراز به عما ينقل للرشوة) بقي ما لو لم يقصد بالنقل شيئًا من إكرام أو رشوة

أَيْضًا فَلَا دَخَلَ لَهَا فِيمَا لَا يُنْقَلُ وَلَا يُنَافِيهِ صِحَّةُ نَذْرِ إِهْدَائِهِ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ اصْطِلَاحًا غَيْرُ الْهَدِيَّةِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ تَرَادُفَهُمَا وَيُؤَيِّدُهُ اخْتِلَافُ أَحْكَامِهِمَا بِهِ يَنْدَفِعُ مَا لِلشَّارِحِ هُنَا.
(وَشَرَطُ الْهَبَةِ) الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ فِي تَحَقُّقِ وُجُودِهَا فِي الْخَارِجِ فَالْشَّرْطُ هُنَا بِمَعْنَى الرُّكْنِ وَرُكْنُهَا الثَّانِي الْعَاقِدَانِ، وَالثَّلَاثُ الْمَوْهُوبُ وَهِيَ هُنَا.....

«هَذَا الْعَمَالُ غُلُولٌ» وَنَحْوُهُ فَسَمَّاها هَدَايَا، وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ وَيَدْخُلُ عَلَى مَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ قَصْدٍ شَيْءٍ مُطْلَقًا فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مِنَ الْهَدِيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَمِ. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ قَوْلُهُ، أَوْ لِيَخَوْفَ الْهَجْوِ الْإِنْخِ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي كَوْنِ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى هَدِيَّةً وَكَذَا مَا يُنْقَلُ لِدَفْعٍ مَا يَتَوَقَّعُ مِنَ الْمَظْلَمَةِ الْمَالِيَّةِ وَأَمَّا الرِّشْوَةُ الْحَقِيقَةُ فَوَاضِحٌ عَدَمُ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْهَدِيَّةِ عَلَيْهَا، وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْهَدِيَّةِ عَدَمَ حُصُولِ الْمِلْكِ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي مُطْلَقِ الْهَدِيَّةِ لَا فِي الصَّحِيحَةِ الْمُتَرَتِّبِ عَلَيْهَا الْمِلْكُ الْحَقِيقِيُّ أَه.

☐ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ: كَمَا أَنَّهُ هَبَةٌ بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ أَه سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَلَا دَخَلَ لَهَا الْإِنْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَا يَقَعُ اسْمُ الْهَدِيَّةِ عَلَى الْعَقَارِ فَإِنْ قِيلَ قَدْ صَرَّحُوا فِي بَابِ التَّذْرِ أَنَّ الشَّخْصَ لَوْ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أُهْدِيَ هَذَا الْبَيْتَ مَثَلًا صَحَّ وَبَاعَهُ وَنَقَلَ بِثَمَنِهِ أُجِيبَ بِأَنَّهُمْ تَوَسَّعُوا فِيهِ بِتَخْصِيصِهِ بِالْإِهْدَاءِ إِلَى قُرَاءَةِ الْحَرَمِ وَبَتَّعِيمِهِ فِي الْمَنْقُولِ وَغَيْرِهِ. أَه. ☐ قَوْلُهُ: (فِيمَا لَا يُنْقَلُ) أَيِ: كَالْعَقَارِ أَه ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (إِهْدَائِهِ) أَيِ: مَا لَا يُنْقَلُ ش أَه سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَالشَّرْطُ هُنَا بِمَعْنَى الرُّكْنِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ فَيَشْمَلُ الرُّكْنَ كَمَا هُنَا أَه وَهِيَ أَوَّلَى. ☐ قَوْلُهُ: (بِمَعْنَى الرُّكْنِ) أَيِ: الَّذِي هُوَ الصَّيْغَةُ وَهِيَ رُكْنُهَا الْأَوَّلُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَرُكْنُهَا الثَّانِي) هُوَ بِالرَّفْعِ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ الْعَاقِدَانِ، وَالْجُمْلَةُ عَطْفٌ عَلَى وَهِيَ رُكْنُهَا الْأَوَّلُ الَّذِي قَدَرْنَاهُ أَه ع ش. أَقُولُ وَالْأَوَّلَى عَطْفُهَا عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَشَرْطُ الْهَبَةِ إِيْجَابُ الْإِنْخِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى جِلِّ الشَّارِحِ بِمَعْنَى وَرُكْنُهَا الْأَوَّلُ إِيْجَابُ الْإِنْخِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهِيَ هُنَا) بِالْمَعْنَى الثَّانِي هَذِهِ جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي الْمَثْنِ، وَمَا يَوْهَمُهُ صَنِيعُهُ مِنْ أَنَّ قَوْلَ الْمَثْنِ إِيْجَابُ الْإِنْخِ خَبَرٌ وَهِيَ الْإِنْخِ لَيْسَ بِمُرَادٍ؛ لِأَنَّهُ مَعَ اسْتِلْزَامِهِ بَقَاءَ الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَثْنِ بَلَا خَبَرٍ مُخَالِفٍ لِلْوَاقِعِ وَلَمَّا يَقْتَضِيهِ مَا قَبْلَهُ مِنْ أَنَّ الْإِيْجَابَ وَالْقَبُولَ بَعْضُ أَرْكَانِ الْهَبَةِ لَا جَمِيعُهَا، وَلَعَلَّ النَّهْيَةَ إِنَّمَا أَسْقَطَهَا لِذَلِكَ الْإِيْهَامَ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَأَمَّا تَعْرِيفُهَا بِالْمَعْنَى الثَّانِي وَهُوَ الْمُرَادُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَأَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ عَاقِدٌ وَصِيغَةٌ وَمَوْهُوبٌ وَقَدْ أَخَذَ الْمُصَنِّفُ فِي بَيَانِ بَعْضِ ذَلِكَ فَقَالَ وَشَرْطُ

عَلَى مَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ يَكُونُ دَاخِلًا. ☐ قَوْلُهُ: (بَلْ احْتَرَزَ عَمَّا يُنْقَلُ لِلرِّشْوَةِ الْإِنْخِ) لِلْسُّبْكِيِّ أَنْ يَلْتَزِمَ كَوْنُ ذَلِكَ مِنَ الْهَدِيَّةِ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ هَدِيَّةٌ وَرِشْوَةٌ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ خَبَرُ «هَذَا الْعَمَالُ غُلُولٌ» وَنَحْوُهُ فَسَمَّاها هَدَايَا، وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ وَلَوْ سُلِّمَ فَلَا حَتِرَازَ عَمَّا ذَكَرَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى هَذَا التَّقْسِيدِ بَلْ يَخْصُلُ مَعَ التَّقْسِيدِ أَنَّ لَا يَكُونُ لِنَحْوِ رِشْوَةٍ، أَوْ خَوْفِ هَجْوِهِ وَحَيْثُ يَدْخُلُ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ قَصْدٍ شَيْءٍ مُطْلَقًا فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مِنَ الْهَدِيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) كَمَا أَنَّهُ هَبَةٌ بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِهْدَائِهِ) أَيِ: مَا لَا يُنْقَلُ ش.

☐ قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيِ: الْهَبَةُ هُنَا بِالْمَعْنَى الثَّانِي أَيِ: الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ نَعَمْ هَذَا هُوَ الَّذِي يُتَصَرَّفُ إِلَيْهِ لَفْظُ الْهَبَةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ.

بالمعنى الثاني (إيجاب) كَوْهَبْتِكَ وَمَنْحَتِكَ وَمَلَكْتِكَ وَعَظَّمْتِكَ وَأَكْرَمْتِكَ وَنَحَلْتِكَ هَذَا وَكَذَا أَطْعَمْتِكَ وَلَوْ فِي غَيْرِ الطَّعَامِ كَمَا نُقِلَ عَنِ النَّصِّ (وَقَبُولُ) كَقَبَلْتُ وَأَتَهَبْتُ وَرَضَيْتُ (لَفْظًا) فِي حَقِّ النَّاطِقِ وَإِشَارَةً فِي حَقِّ الْأَخْرَسِ؛ لِأَنَّهَا تَمْلِكُ فِي الْحَيَاةِ كَالْبَيْعِ وَمِنْ ثَمَّ انْعَقَدَتْ بِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ كَلَّكَ.....

الهِبَةُ لِتَحَقُّقِ عَاقِدَانِ كَالْبَيْعِ وَهَذَا هُوَ الرُّكْنُ الْأَوَّلُ وَلَهُمَا شَرْوْطُ الْإِخْ وَإِجَابُ وَقَبُولُ لَفْظًا مِنَ النَّاطِقِ مَعَ التَّوَاصُلِ الْمُتَعَادِ كَالْبَيْعِ وَهَذَا هُوَ الرُّكْنُ الثَّانِي الْإِخْ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. □ فَوُدَّ: (بِالْمَعْنَى الثَّانِي) أَيِ: الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ نَعَمْ هَذَا هُوَ الَّذِي الْإِخْ أَهْ سَم. □ فَوُدَّ (لِسِّي): (إِجَابُ وَقَبُولُ لَفْظًا) قَالَ فِي التَّكْمِلَةِ هَذَا فِي الْمُعَيَّنِ، أَمَّا الْهِبَةُ لِلْجِهَةِ الْعَامَّةِ فَإِنَّ الْغَزَالِيَّ جَزَمَ فِي الْوَجِيزِ بِالصَّحَّةِ وَتَوَقَّفَ فِيهِ الرَّافِعِيُّ، ثُمَّ قَالَ وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الْجِهَةُ الْعَامَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْمَسْجِدِ فَيَجُوزُ تَمْلِكُهَا بِالْهِبَةِ كَمَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا وَحَيْثُ يَنْدَفِعُ قَبْلُهَا الْقَاضِي أَهْ وَقَضِيَّةُ الْإِحَاقِ الْهِبَةُ لِلْجِهَةِ الْعَامَّةِ بِالْوَقْفِ عَلَيْهَا فِي الصَّحَّةِ أَنْ لَا يَشْرُطَ الْقَبُولُ أَهْ سَم وَفِي الْمُغْنِيِّ وَيَقْبَلُ الْهِبَةَ لِلصَّغِيرِ وَنَحْوِهِ مِمَّنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلْقَبُولِ الْوَلِيُّ فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ انْعَزَلَ الْوَصِيُّ وَمِثْلُهُ الْقِيمُ وَأَمَّا لِتَرْكِهَمَا الْأَخْطَ بِخِلَافِ الْأَبِ وَالْجَدِّ لِكِمَالِ شَفَقَتَيْهِمَا وَيَقْبَلُهَا السَّفِيهِ نَفْسُهُ وَكَذَا الرَّقِيقُ لَا سَيِّدُهُ وَإِنْ وَقَعَتْ لَهُ أَه. □ فَوُدَّ: (كَوْهَبْتِكَ وَمَنْحَتِكَ) بِالتَّخْفِيفِ وَهَذَا قَوْلُهُ نَحَلْتِكَ أَهْ ع ش.

□ فَوُدَّ: (وَمَلَكْتِكَ) زَادَ الْمُغْنِيُّ بَلَا ثَمَّنِ أَه. □ فَوُدَّ: (هَذَا) لَا يُنَاسِبُ كَوْنَهُ مَعْمُولًا لِعَظَمَتِكَ أَيِ: وَأَكْرَمْتِكَ بَلِ الْمُنَاسِبِ لَهُ بِهَذَا أَهْ سَم. □ فَوُدَّ (لِسِّي): (لَفْظًا) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْ إِجَابٍ وَقَبُولٍ وَقَوْلِ الشَّارِحِ وَإِشَارَةً مَعْطُوفٌ عَلَى لَفْظِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ: (أَشْتَرْتُ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ انْعَقَدَتْ ش أَهْ سَم. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهَا تَمْلِكُ الْإِخْ) يُؤْخَذُ مِنْهُ امْتِنَاعُ الْهِبَةِ لِلْحَمْلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَمْلِكُهُ وَلَا تَمْلِكُ الْوَلِيُّ لَهُ لِعَدَمِ تَحَقُّقِهِ أَهْ ع ش. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ: مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا كَالْبَيْعِ. □ فَوُدَّ: (انْعَقَدَتْ بِالْكِنَايَةِ) هَذَا يُشْعِرُ بِأَنْ مَا تَقَدَّمَ كُلُّهُ صَرِيحٌ وَعَلَيْهِ فَقَدْ يُشْكِلُ الْفَرْقُ بَيْنَ أَطْعَمْتِكَ وَكَسَوْتِكَ بَلِ يَبَيِّنُ نَحْوَ لِكَ هَذَا وَكَسَوْتِكَ هَذَا وَبِ كَعَظَّمْتِكَ وَأَكْرَمْتِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ تِلْكَ الصَّيَغَةَ اشْتَهَرَتْ فِيمَا يَبْتَنَّهُمْ فِي الْهِبَةِ فَكَانَتْ صَرِيحَةً بِخِلَافِ هَاتَيْنِ الصَّيَغَتَيْنِ أَهْ ع ش أَقُولُ الْإِشْكَالُ قَوِيٌّ جِدًّا. □ فَوُدَّ: (كَلَّكَ الْإِخْ) وَمِنْ

□ فَوُدَّ: (هَذَا) لَا يُنَاسِبُ كَوْنَهُ مَعْمُولًا لِعَظَمَتِكَ بَلِ الْمُنَاسِبِ لَهُ بِهَذَا.

□ فَوُدَّ فِي (لِسِّي): (إِجَابُ وَقَبُولُ لَفْظًا) قَالَ فِي التَّكْمِلَةِ هَذَا فِي غَيْرِ الضَّمْنِيِّ إِلَى أَنْ قَالَ وَفِي الْمُعَيَّنِ، أَمَّا الْهِبَةُ لِلْجِهَةِ الْعَامَّةِ فَإِنَّ الْغَزَالِيَّ جَزَمَ فِي الْوَجِيزِ فِي بَابِ اللَّقِيطِ بِالصَّحَّةِ وَتَوَقَّفَ فِيهِ الرَّافِعِيُّ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُعَيَّنٍ يَعْنِي وَتَعَيَّنَ الْمُتَهَبُ شَرْطُ كَالْمُشْتَرِي، ثُمَّ قَالَ وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الْجِهَةُ الْعَامَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَجُوزَ تَمْلِكُهَا بِالْهِبَةِ كَمَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا وَحَيْثُ يَنْدَفِعُ قَبْلُهَا الْقَاضِي أَهْ. وَقَضِيَّةُ الْإِحَاقِ الْهِبَةُ بِالْوَقْفِ فِي الصَّحَّةِ إِذَا كَانَتْ لِجِهَةٍ عَامَّةٍ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ الْقَبُولُ وَيُسْتَتْنَى أَيْضًا الْمَرَاةُ إِذَا وَهَبَتْ لِيَلَّتْهَا مِنْ ضَرَرَتِهَا فَلَا يَشْتَرُطُ قَبُولُهَا عَلَى الصَّحِيحِ فِي الرِّوَايَةِ فِي بَابِهِ أَهْ. كَلَامُ التَّكْمِلَةِ.

□ فَوُدَّ فِي (لِسِّي): (لَفْظًا) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْ إِجَابٍ وَقَبُولٍ وَقَوْلِ الشَّارِحِ وَإِشَارَةً مَعْطُوفٌ عَلَى لَفْظِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ وَأَشْتَرْتُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ انْعَقَدَتْ ش.

أو كسؤتك هذا وبالمعاطاة على قول اختير واشترط هنا في الأركان الثلاثة جميع ما مر فيها ثم ومنه موافقة القبول للإيجاب خلافاً لمن زعم عدم اشتراطها هنا فلو قال وهبتك هذا، أو وهبتكما فقبل الأول، أو أحد الاثنين نصفه لم يصح لما تقرّر أن الهبة ملحقّة بالبيع أي: من حيث إنها عقد ماليّ مثله فأعطيت أحكامه وإن تخلف بعضها فيه كما هنا إذ المانع ثم أن الإيجاب لما اشتمل على الكلّ المقابل بالثمن الذي ذكره كان قبول البعض ببعض الثمن قبولاً لغير ما أوجبه من كلّ وجه وإنما لم ينظروا لهذا بل سوّوا بينهما في البطلان نظراً لما هو أقوى من ذلك وهو الإلحاق المذكور إذ لو أبطل بهذا سرى بطلانه إلى البقية إذ لا مرجح فوجب التعميم طرداً للباب فتأمل منه أيضاً اشتراط الفورية في الصيغة وأنه لا يضّر الفصل إلا بأجنبي واختلفوا في وهبتك وسلطتك على قبضه فقبل إن سلطتك على قبضه فصل مضير؛

الكناية الكتابة اه معني قال ع ش ومنها ما اشتهر من قولهم في الإغطاء بلا عوض جبا فيكون هبة حيث نواها به اه. قود: (أو كسؤتك هذا) ظاهره ولو في غير الثياب ويكون بمعنى نحلّتك اه ع ش. قود: (جميع ما مرّ إلخ) فيعتبر في المملّك أهلية التبرّع وفي المملّك أهلية الملك اه شرح الرّوض زاد المعني فلا تصحّ الهبة ليهمة ولا ليرقيق نفسه فإن أطلق الهبة له فهي لسيّده اه. قود: (فيها، ثم) أي: في الأركان الثلاثة في البيع. قود: (ومنه) أي ممّا مرّ (موافقة القبول إلخ) ومنه الرّؤية فالأعنى لا تصحّ هبته ولا الهبة إليه بالمعنى الأخصّ بخلاف صدقته وإهدائه فيصحّ لإطباق الناس على ذلك وهو الوجه الذي لا يتبني خلافه كذا بهامش وهو قريب ويصرّح باشتراط الرّؤية في الواهب، والمتهب قول المحلّي فطريق الأعنى إذا أراد ذلك التوكيل انتهى اه ع ش. قود: (لمن زعم عدم اشتراطها إلخ) وفاقاً للمعني عبارته وهل يصحّ قبول بعض الموهوب، أو قبول أحد الشخصين نصف ما وهب لهما وجهان أو جهتهما كما قال شيخنا تبعاً لبعض اليمانيّين الصّحة بخلاف البيع فإنه لا يصحّ؛ لآته معاوضة بخلاف الهبة فاغتنر فيها ما لم يغتنر فيه وإن قال بعض المتأخّرين إن هذا الفرق ليس بقاوح اه. قود: (لم يصح) هذا أحد وجهين ثانيهما الصّحة فيها واعتمده م ر اه سم، ولعله في غير النهاية والآ فظاهر النهاية موافق لما في الشرح عبارة البجيرمي عن القليوبي فلو أوجب له بشيئين فقبل أحدهما، أو شيئاً فقبل بعضه لم يصحّ كما قاله شيخنا عن والده خلافاً للخطيب فإنه نقله عن والده شيخنا المذكور اه وهي صريحة في الموافقة ولكن ما مرّ عن المعني وسمّ هو الأقرب. قود: (وإن تخلف بعضها إلخ) أي: مقتضى بعضها على حذف المضاف بقريّة التعليل الآتي. قود: (فيه) أي: عقد الهبة. قود: (هذا) أي التّخلف المذكور. قود: (إذ لو أبطل) أي: الإلحاق المذكور (بهذا) أي: بالتخلف المذكور (سرى بطلانه) أي: بطلان الإلحاق. قود: (منه) أي ما مرّ. قود: (اشتراط الفورية إلخ) أي: التّواصل المتعاذ بين الإيجاب، والقبول اه معني.

قود: (لم يصح) أي هذا أحد وجهين ثانيهما الصّحة فيهما واعتمده م ر.

لأن الإذن في القبض إنما يدخل وقته بعد تمام الصيغة فكان أجنبياً وقيل غير مُضِرٍّ لِتَعْلُقه بالعقد والذي يُتَجَه الثاني، ثم رأيت الأذرعِي رَجَحَه، ثم نظر في الاكتفاء بالإذن قبل وجود القبول، وقياس ما مر في مزج الرهن بالرهن الاكتفاء إلا أن يُفَرَّق وقد لا تُشْتَرَطُ صيغة كما لو كانت ضمنية كاعتق عبدك عني فأعتقه وإن لم يقل مجاناً وكما لو زين ولده الصغير بحلي بخلاف زوجته؛ لأنه قادر على تمليك بتولي الطرفين قاله القفال وأقره جمع لكن اعترض بأن كلامهما يخالفه حيث اشترط في هبة الأصل تولي الطرفين بإيجاب وقبول وهبة ولي غيره أن يقبلها الحاكم أو نائبه ونقلوا عن العبادي وأقره أنه لو غرس أشجاراً وقال عند الغرس اغرسها لابني مثلاً لم يكن إقراراً بخلاف ما لو قال لعين في يده اشتريتها لابني أو لفلان الأجنبي فإنه إقرار ولو قال جعلت هذا لابني لم يملكه إلا إن قيل وقبض له.....

• قوله: (والذي يتجه الثاني) اعتمدته م ر ه سم. • قوله: (في الاكتفاء بالإذن) أي من الواهب كان يقول وهبتك هذا وأذنت لك في قبضه فيقول المتهب قبِلْتُ اهدع ش. • قوله: (وقياس ما مر إلخ) مُعْتَمَد اهدع ش. • قوله: (إلا أن يفرق) أسقطه النهاية واقتصر على ما قبله. • قوله: (وقد لا يشترط) إلى قوله اهدع في الْمُغْنِي إلا قوله نقلوا عن العبادي وأقره أنه. • قوله: (صيغة) أي: التصريح بها والآهي مُغْتَبَرَةٌ تَقْدِيرًا كما قاله المحلي في أول البيع اهدع ش. • قوله: (بخلاف زوجته؛ لأنه قادر على تمليك إلخ) يُؤْخَذُ منه أن الشخص إذا دفع شيئاً إلى نحو خادمه، أو بنت زوجته لا يصير ملكاً له بل لا بُدَّ من إيجاب وقبول من الخادم ونحوه إن تأهل للقبول أو وليه إن لم يتأهل فليتنبه له فإنه يقع كثيراً نعم إن دفع ذلك لمن ذكر لا احتياجه له، أو لقصد ثواب الآخر كان صدقة فلا يحتاج إلى إيجاب ولا قبول ولا يعلم ذلك إلا أنه وقد تدل القرائن الظاهرة على شيء فيعمل به اهدع ش. • قوله: (قاله القفال إلخ) عبارة النهاية، وما قاله القفال وأقره جمع من أنه لو زين إلخ مزدود بأن كلامهما إلخ اهدع ش. • قوله: (لكن اعترض إلخ) عبارة الْمُغْنِي ويرد هذا قول الشيخين وغيرهما فإن وهب للصغير ونحوه ولي غير الأب والجدة قبل له الحاكم، وإن كان أباً أو جدّاً تولي الطرفين فلا بُدَّ من الإيجاب والقبول اهدع.

• قوله: (بإيجاب وقبول) أي: فلا فرق بين الزوجة والولد وغيرهما في أن التزين لا يكون تمليكاً اهدع ش. • قوله: (وهبة ولي غيره) أي: الأصل عطف على هبة الأصل. • وقوله: (أن يقبلها إلخ) عطف على تولي إلخ. • قوله: (ونقلوا إلخ) كقوله الآتي وأفتى إلخ عطف على اعترض إلخ. • قوله: (لم يكن إقراراً) أي: ولا تمليكاً لابن أخذاً مما يأتي في قوله، والفرق إلخ اهدع ش. • قوله: (فإنه إقرار) لا حتمال أن يكون الأجنبي أو ولده الرشد وكُلّه في شرائها له وأن يشتريها لغير الرشد من مال نفسه، أو مال المخجور عليه اهدع ش. • قوله: (ولو قال إلخ) عطف على لو غرس إلخ. • قوله: (لم يملكه) أي: الابن

• قوله: (والذي يتجه الثاني) اعتمدته م ر. • قوله: (حيث اشترط في هبة الأصل إلخ) اعتمد الاشتراط المذكور م ر.

انتهى، والفرق بأن الحلّي صار في يد الصبي دون العرس لا يُجدي؛ لأن صيرورته في يده بغير لفظ مُملِك لا يُفِيد شيئاً على أن كون هذه الصيرورة تُفِيد المِلْك هو محلّ النزاع فلا فرق، ثم رأيت الأذرعِي قال إنه لا يتمشّي على قواعد المذهب والسبكي والأذرعِي وغيرهما ضعّفوا قول الخوارزمي وغيره أن لباس الأب الصغير حُلّاً يملّكه إياه ورأيت آخرين نقلوا عن القفال نفسه أنه لو جهّز بنته بأمتعة بلا تمليك يُصدّق بيمينه في أنه لم يملّكها إن ادّعته وهذا صريح في ردّ ما سبق عنه وأفتى القاضي فيمن بعث بنته وجهازها إلى دار الزوج بأنه إن قال هذا جهاز بنتي فهو ملك لها وإلا فهو عارية ويُصدّق بيمينه وكحلّ الملوِك لا اعتياد عدم اللفظ فيها، ولا قبول كهبة النوبة من الضرة ولو قال اشتر لي بدرهمك تحبّراً فاشترى له كان الدرهم قرصاً لا هبة على الْمُعْتَمِد كما مرّ.

(ولا يُشترطان) أي: الإيجاب، والقبول (في) الصدقة بل يكفي الإعطاء، والأخذ؛ لأن كونه محتاجاً، أو قصده الثواب يصرف الإعطاء للتّملك حينئذٍ ولا في (الهدية) ولو لغير مأكول

ويتبني أن يكون كناية كما في البيع اهـ ع ش. ٥. فوّ: (انتهى) أي: كلام العبادي. ٥. فوّ: (قال إنه) أي: قول القفال. ٥. فوّ: (والسبكي إلخ) عطف على الأذرعِي. ٥. فوّ: (صريح في ردّه إلخ) قد تمّنّع الصّراحة بحمل كلامه في البنت على الرّشيدة وهو غير قادرٍ على تملكها بخلاف الصغيرة على ما مرّ له ع ش ورشيدِي. ٥. فوّ: (فيمن بعثه) أي: سواء كان الباعث رجلاً أو امرأة اهـ ع ش. ٥. فوّ: (وجهازها) بفتح الجيم وكسرهما لغة قليلة مضباح اهـ ع ش. ٥. فوّ: (فهو ملك لها) أي مؤاخذه بإقراره مرّ اهـ سم وع ش. ٥. فوّ: (ولاً فهو عارية) وكذلك يكون عارية فيما يظهر إذا قال جهّزت بنتي بهذا إذ ليس هذا صيغة إقرار بملك مرّ اهـ سم، والفرق أن الإضافة إلى من يملك تقتضي الملك فكان ما ذكره في مسألة القاضي إقراراً بالملك بخلاف ما هنا اهـ ع ش. ٥. فوّ: (ويصدّق بيمينه) أي: إذا نوزع في أنه ملكها بهبة، أو غيرها اهـ ع ش. ٥. فوّ: (وكحلّ الملوِك) عطف على ما لو كانت ضمنية وقوله: (ولا قبول) عطف على صيغة من قوله وقد لا يشترط صيغة اهـ سم. ٥. فوّ: (وكحلّ) إلى قوله ولو قال في المُعْني. ٥. فوّ: (على المُعْتَمِد) اعتَمَد المُعْني أن الدرهم يكون هبة لا قرصاً. ٥. فوّ: (أي: الإيجاب) إلى قول المثني ولو قال في المُعْني إلا قوله؛ لأن كونه محتاجاً إلى المثني وإلى قول المثني ولو قال أُرَبْتُكَ في النهاية إلا ذلك القول وقوله ووجه خروج إلى وخروج. ٥. فوّ: (لأن كونه محتاجاً إلخ) قضيته أنه لو انتفى الأمران بأن أعطى غنياً ولم يقصد الثواب لا يحصل التّملك اهـ سم.

٥. فوّ: (فهو ملك لها) أي: مؤاخذه بإقراره م ر. ٥. فوّ: (ولاً فهو عارية) كذلك يكون عارية فيما يظهر إذا قال جهّزت ابنتي بهذا إذ ليس هذا صيغة إقرار بملك م ر. ٥. فوّ: (وكحلّ الملوِك) عطف على كما لو كانت ضمنية وقوله ولا قبول عطف على صيغة من قوله السابق وقد لا يشترط صيغة ش. ٥. فوّ: (لأن كونه محتاجاً إلخ) قضيته أنه لو انتفى الأمران بأن أعطى غنياً ولم يقصد الثواب لا يحصل التّملك.

(على الصحيح بل يكفي البعث من هذا) ويكون كالإيجاب (والقبض من ذلك) ويكون كالقبول؛ لأن ذلك هو عادة السلف بل الصحابة مع النبي ﷺ، ومع ذلك كانوا يتصرفون فيه تصرف الملاك فاندفع ما توهم أنه كان إباحة وشرط الواهب أهلية التبرع، والمتهب أهلية الملك فلا تصح هبة ولي ولا مكاتب بغير إذن سيده ولا تصح الهبة بأنواعها مع شرط مفسد.....

❏ قوله (س): (والقبض من ذلك) هل يكفي الوضع بين يديه كما في البيع، ثم رأيت في تجريد المزجيد وفي العباب التصريح بملك البالغ بالوضع بين يديه لا الصبي وإن أخذها، بقي ما لو أثلفها الصبي والحال ما ذكر فهل يضمها؟ ويتبني عدم الضمان؛ لأنه سُلطه عليها بإهدائها له ووضعها بين يديه سم على حجة اه ع ش. أقول سيأتي في شرح ولا يملك موهوب إلا بقبض اعتماد الشارح، والنهاية، والمغني عدم كفاية الوضع بين يديه بلا إذن في الهبة بالمعنى الأعم، ثم الفرق بينها وبين البيع وعن سم وع ش هناك ما يوافق ما هنا من ترجيح كفاية الوضع المذكور. ❏ قوله: (لأن ذلك إلخ) عبارة المغني كما جرى عليه الناس في الإغصار وقد (أهدى الملوكة إلى رسول الله ﷺ الكسوة، والدواب، والجواري) وفي الصحيحين كان الناس يتحررون بهداياهم يوم عائشة - رضي الله تعالى عنها - وعن أبويها ولم ينقل إيجاب وقبول، والثاني يشترطان كالهبة وحول ما جرى عليه الناس على الإباحة ورد بتصرفهم في المبعوث تصرف الملاك، والفروج لا تباع بالإباحة اه. ❏ قوله: (والمتهب أهلية الملك). (فرغ): سئل شيخنا م ر عن شخص بالغ تصدق على ولد مميّر بصدقة فهل يملكها الولد بوقوعها في يده كما لو احتطب أو احتش أم لا يملكها؛ لأن القبض غير صحيح فأجاب بأنه لا يملك الصبي ما تصدق به عليه إلا بقبض وليه سم على حجة فهل يحرم الدفع للصبي كما يحرم تعاطي العقد الفاسد معه أم لا لانقضاء العقد فيه نظر، والأقرب عدم الحُرمة ويحمل ذلك من البالغ على الإباحة كتقديم الطعام للضيف فيثاب عليه فللمبيع الرجوع ما دام باقيا هذا ومحل الجواز حيث لم تدل قرينة على عدم رضا الولي بالدفع سيما إن كان ذلك يعود على دناءة النفس، والردالة فيحرم حينئذ اه ع ش. ❏ قوله: (فلا تصح هبة ولي) أي: من مال المولي اه سم. ❏ قوله: (ولا تصح الهبة إلخ) ولا تصح الهبة ليهيمة ولا

❏ قوله في (س): (القبض من ذلك) هل يشترط الوضع بين يديه كما في البيع، ثم رأيت في تجريد المزجيد ما نصه في فتاوى البغوي يحصل ملك الهدية بوضع المهدي بين يديه إذا أعلمه به ولو أهدى إلى صبي ووضع بين يديه، أو أخذ الصبي لا يملكه اه وهو يفيد ملك البالغ بالوضع بين يديه وقد جعلوا ذلك قبضا في البيع وعبارة العباب وملك الهدية بوضعها بين يدي المهدي إليه البالغ لا الصبي وإن أخذها اه بقي ما لو أثلفها الصبي، والحال ما ذكر فهل يضمها ويتبني عدم الضمان؛ لأنه سُلطه عليها بإهدائها له ووضعها بين يديه كما يؤخذ مما سيأتي في الوديعة أنه لو باع الصبي شيئا وسلمه له فأنقله لم يضمه؛ لأنه سُلطه عليه، والهبة كالبيع كما هو ظاهر، والوضع بين يديه إقباض كما تقرر. ❏ قوله: (فلا تصح هبة ولي) أي: من مال المولي.

كَأَنَّ لَا تُزِيلَهُ عَنْ مِلْكِكَ وَلَا مُؤَقَّتَةً وَلَا مُعَلَّقَةً إِلَّا فِي مَسَائِلِ الْعُمَرَى ، وَالرَّقِيقِ كَمَا قَالَ (ولو قال) عَالِمٌ بِمَعْنَى هَذِهِ الْأَلْفَافِ أَوْ جَاهِلٌ بِهَا كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لَكِنْ اسْتَشْكَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ قَالَ: وَفِي الرُّوضَةِ فِي الْكِتَابَةِ عَنِ الْمُرُوزِيِّ أَنَّ قَرِيبَ الْإِسْلَامِ وَجَاهِلَ الْأَحْكَامِ لَا يَصِحُّ تَدْيِيرُهُ بِلَفْظِهِ

لِرَقِيقٍ نَفْسِهِ فَإِنْ أَطْلَقَ الْهَبَةَ لَهُ فَهِيَ لِسَيِّدِهِ مُعْنِي . عِبَارَةٌ ع ش . سُئِلَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ عَنِ رَقِيقٍ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ شَخْصٌ بِثَوْبٍ أَوْ دَرَاهِمٍ مِثْلًا وَشَرَطَ انْتِفَاعَهُ بِهَا دُونَ سَيِّدِهِ هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ التَّصَدُّقُ فَإِنْ قُلْتُمْ نَعَمْ فَهَلْ يَجِبُ مُرَاعَاةُ هَذَا الشَّرْطِ حَتَّى يَمْتَنِعَ عَلَى سَيِّدِهِ اخْتُذَاهَا مِنْهُ وَيَجِبُ صَرْفُهَا عَلَى الرَّقِيقِ وَإِنْ قُلْتُمْ لَا يَصِحُّ فَهَلْ لِدَلَالَةِ ذَلِكَ حُكْمُ الْإِبَاحَةِ حَتَّى يَجُوزَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَلْبَسَ الثَّوْبَ وَيَتَتَبَعَ بِالدَّرَاهِمِ فَأَجَابَ بَأَنَّهُ إِنْ قَصَدَ الْمُتَصَدِّقُ نَفْسَ الرَّقِيقِ بَطَلَتْ وَلَمْ يَكُنْ إِبَاحَةً ، أَوِ السَّيِّدُ أَوْ أَطْلَقَ صَحَّ وَيَجِبُ مُرَاعَاةُ ذَلِكَ الشَّرْطِ إِنْ سَمِعَ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ مَا ذَكَرَ مِنَ الصَّحَّةِ مَعَ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ مُشْكِلٌ عَلَى مَا فِي حَجٍّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَعْطَاهُ دَرَاهِمَ بِشَرْطِ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا عِمَامَةً لَمْ يَصِحَّ إِنْ شَرَّهَ شَوْهُ وَكُتِبَ لَهُ بِشَرْطِ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ كَذَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ حَجٌّ بِخِلَافِ مَا لَوْ دَفَعَهُ لِيَشْتَرِيَ بِهِ فِي التَّصَدُّقِ عَلَى الصَّبِيِّ أَنْ يَكُونَ هُنَا مِنْ قَبِيلِ الْإِبَاحَةِ لَا سِيَّمَا إِذَا احتَاجَ إِلَيْهَا الرَّقِيقُ وَلَمْ يَصْرِفْهَا سَيِّدُهُ إِلَيْهِ . فَوَدَّ: (كَأَنَّ لَا تُزِيلُهُ الْخ) وَكُتِبَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ كَذَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ حَجٌّ بِخِلَافِ مَا لَوْ دَفَعَهُ لِيَشْتَرِيَ بِهِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَضَرُّعٍ بِالشَّرْطِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَيَجِبُ عَلَيْهِ شِرَاءُ مَا قَصَدَهُ الدَّافِعُ قَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ خُذْهُ وَاشْتَرِ بِهِ كَذَا فَإِنَّ ذَلِكَ الْقَرِينَةُ عَلَى قَصْدِ ذَلِكَ حَقِيقَةً ، أَوْ أَطْلَقَ وَجَبَ شِرَاؤُهُ ، وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ صَرْفِهِ فِي ذَلِكَ انْتَقَلَ لِرُؤْيَيْهِ مِلْكًا وَإِنْ قَصَدَ التَّبَسُّطَ الْمُعْتَادَ صَرَفَهُ كَيْفَ شَاءَ إِنْ شَرَّهَ شَوْهُ وَكُتِبَ لَهُ بِشَرْطِ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ كَذَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ حَجٌّ أَي : فِيمَا يَأْتِي قَبِيلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلِلْأَبِ الرَّجُوعُ فِي هِبَةٍ وَلَدِهِ . فَوَدَّ: (أَوْ جَاهِلٌ بِهَا) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ . فَوَدَّ: (بِلَفْظِهِ) أَي : التَّذْيِيرُ .

(فَرَعُ) : سُئِلَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ عَنِ رَقِيقٍ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ شَخْصٌ بِصَدَقَةٍ كَثُوبٍ أَوْ دَرَاهِمٍ وَشَرَطَ الْمُتَصَدِّقُ انْتِفَاعَهُ بِهَا دُونَ سَيِّدِهِ هَلْ يَصِحُّ التَّصَدُّقُ فَإِنْ قُلْتُمْ نَعَمْ فَهَلْ تَجِبُ مُرَاعَاةُ هَذَا الشَّرْطِ حَتَّى يَمْتَنِعَ عَلَى سَيِّدِهِ اخْتُذَاهَا مِنْهُ وَيَجِبُ صَرْفُهَا عَلَى الرَّقِيقِ وَإِنْ قُلْتُمْ لَا يَصِحُّ فَهَلْ لِدَلَالَةِ ذَلِكَ حُكْمُ الْإِبَاحَةِ حَتَّى يَجُوزَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَلْبَسَ الثَّوْبَ وَيَتَتَبَعَ بِالدَّرَاهِمِ وَيَمْتَنِعَ ذَلِكَ عَلَى السَّيِّدِ فَأَجَابَ بَأَنَّهُ إِنْ قَصَدَ الْمُتَصَدِّقُ نَفْسَ الرَّقِيقِ بَطَلَتْ وَلَمْ تَكُنْ إِبَاحَةً ، أَوِ السَّيِّدُ أَوْ أَطْلَقَ صَحَّ وَيَجِبُ مُرَاعَاةُ ذَلِكَ الشَّرْطِ كَمَا لَوْ أَوْصَى لِذَاتِهِ بِشَيْءٍ وَقَصَدَ صَرْفَهُ فِي عَافِيهَا وَلَا يُؤْتَرُ فِيهَا شَرْطُ انْتِفَاعِهِ بِهَا دُونَ سَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّ كِفَايَتَهُ عَلَى سَيِّدِهِ فَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالصَّدَقَةِ إِنْ سُئِلَ أَيْضًا عَنْ شَخْصٍ بِالْخِصِّ تَصَدَّقَ عَلَى وَلَدٍ مُمَيَّرٍ بِصَدَقَةٍ وَوَقَعَتِ الصَّدَقَةُ فِي يَدِهِ مِنَ الْمُتَصَدِّقِ فَهَلْ يَمْلِكُهَا الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ بِوُقُوعِهَا فِي يَدِهِ كَمَا لَوْ احْتَطَبَ أَوْ احْتَشَّ أَوْ نَحُوَ ذَلِكَ أَمْ لَا يَمْلِكُهَا ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ غَيْرُ صَحِيحٍ وَقَدْ قَالُوا فِي ثَرِّ الْوَلِيمَةِ إِنَّهُ لَوْ أَخَذَهُ أَحَدٌ مَلَكَهُ وَهَلْ ثَارَ الْوَلِيمَةُ يَكُونُ نَائِزُهُ مُغْرَضًا عَنْهُ إِعْرَاضًا خَاصًّا حَتَّى يَكُونَ لَهُ الرَّجُوعُ فِيمَا أَعْطَاهُ لِلصَّبِيِّ وَالْحَالُ أَنَّ الصَّدَقَةَ صَدَقَةٌ تَطْرُقُ أَوْ لَا فَأَجَابَ بَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الصَّبِيُّ مَا تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ إِلَّا بِقَبْضِ وَلِيِّهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مِلْكِهِ لِلنَّشَارِ وَاضِحٌ .

حتى تنصم إليه نيّة، أو زيادة لفظ انتهى والذي يتّجه أحدًا من قولهم في الطلاق لا بُدَّ من قصد اللفظ لمعناه أنه لا بُدَّ من معرفة معنى اللفظ ولو بوجه حتى يقصده نعم لا يُصدّق مَنْ أتى بصريح في أنه جاهل بمعناه إلا إن دلت قرينة حاله على ذلك كعدم مخالطته لمن يعرف ذلك، ثم رأيت الأذرع صرّح به.

(أعمرتك هذه الدار، أو هذا الحيوان) مثلاً أي: جعلتها لك عُمرَكَ (فإذا مِتَّ فهي لورثتك)، أو لعقبك (فهي) أي: الصبيغة المذكورة (هبة) أي: صبيغة هبة طول عبارتها فيعتبر قبولها وتلزم بالقبض وتكون لورثته ولا تختص بعقبه إلغاء لظاهر لفظه عملاً بالخبر الآتي ولا تعود للواهب بحالٍ ليخبر مُسلم «أئما رجلٍ أعمار عُمرى فإنها للذي أعطيها لا ترجع إلى الذي أعطاه» (ولو اقتصر على أعمرتك) كذا ولم يتعرض لما بعد الموت (فكذا) هو هبة (في الجديدي) ليخبر الشيخين «العُمرى ميراث لأهلها» وجعلها له مُدة حياته لا يُنافي انتقالها لورثته فإن الأملاك كلها مُقدرة بحياة المالك وكانهم إنما لم يأخذوا بقول جابر رضي الله عنه إنما العُمرى التي أجاز رسول الله ﷺ أن يقول هي لك ولعقبك فإذا قال هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها؛ لأنه قاله بحسب اجتهاده (ولو قال) أعمرتك هذه، أو جعلتها لك عُمرَكَ والحق به السبكي وهبتك هذه عُمرَكَ (فإذا مِتَّ عادت إلي)، أو إلى ورثتي إن كنت مِتَّ (فكذا) هو هبة (في الأصح) إلغاء للشرط الفاسد وإن ظن لزومه لإطلاق الأخبار الصحيحة ومن ثم عدلوا به عن قياس سائر الشروط الفاسدة إذ ليس لنا موضع يصح فيه العقد مع وجوب الشرط الفاسد

قوله: (أو زيادة لفظ) يدل على أنه أراد إغناقه بعد الموت اهـ ع. ش. قوله: (إنه لا بُدَّ من معرفة معنى اللفظ) أي: فلا يكون ظاهر عبارة المُصنّف مُراداً اهـ ع. ش. قوله: (أو هذا الحيوان) إلى قوله وكانهم إنما لم يأخذوا في المُعني. قول (سني): (فإذا مِتَّ) بفتح التاء اهـ مُعني. قوله: (طَوَّل) أي: الواهب. قوله: (وتكون لورثته) عبارة المُعني فإذا مات كانت لورثته فإن لم يكونوا فليبيت المال ولا تعود للواهب بحالٍ اهـ. قوله: (ولا تختص بعقبه) أي: بل تشمل جميع الورثة كالأعمام، والإخوة اهـ ع. ش. قوله: (أئما رجلٍ) بالجر، والرفع، والأول واضح، والثاني يدل من أي: وما زائدة لتوكيد الشرط انتهى شرح الإغلام لشيخ الإسلام اهـ ع. ش. قوله: (هو هبة) الأتسب لما قبله هي بالتأنيث وكذا يقال في نظيره الآتي. قوله: (وجعلها له الخ) أي: الذي تضمنه قوله أعمرتك اهـ رشيد. قوله: (إنما العُمرى) أي: التي يقتضي لفظها أن يكون هبة اهـ ع. ش. قوله: (لأنه الخ) متعلق بقوله إنما يأخذوا. قوله: (أو جعلتها) إلى قوله ووجه خروج في المُعني إلا قوله إن كنت مِتَّ وقوله وإن ظن لزومه. قوله: (عدلوا به) أي: بهذا الشرط.

قوله: (والذي يتّجه أخذ الخ) كذا شرح م ر. قوله: (لأنه قاله بحسب اجتهاده) ولا يعارضه حديث أبي داود الآتي. قوله: (والحق به السبكي الخ) كذا شرح م ر.

الْمُنَافِي لِمُقْتَضَاهُ إِلَّا هَذَا وَوُجْهٌ خُرُوجٌ هَذَا عَنْ نَظَائِرِهِ بِتَوْجِيهَاتٍ كُلُّهَا مَذْخُولَةٌ كَمَا يُعْلَمُ بِتَأْمُلِهَا، وَخَرَجَ بِعُمْرِكَ عُمْرِي، أَوْ عُمَرُ زَيْدٍ فَتَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ تَأَقَّيْتُ حَقِيقَةً إِذْ قَدْ يَمُوتُ هَذَا، أَوْ الْأَجْنَبِيُّ أَوَّلًا.

(وَلَوْ قَالَ أَرْقَبْتُكَ) هَذِهِ مِنَ الرُّقُوبِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَرْقُبُ مَوْتَ صَاحِبِهِ (أَوْ جَعَلْتُهَا لَكَ رُقْبِي) وَاقْتَصَرَ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ ضَمَّ إِلَيْهِ مَا بَعْدَ أَيٍّ: التفسيرية في قوله (أَيُّ إِنْ مِتَّ قَبْلِي عَادَتْ إِلَيَّ وَإِنْ مِتَّ قَبْلَكَ اسْتَقَرَّتْ لَكَ) فَالْمَذْهَبُ طَرْدُ الْقَوْلَيْنِ الْجَدِيدِ، وَالْقَدِيمِ (فَعَلَى الْجَدِيدِ الْأَصَحُّ تَصَحُّهُ وَيُلْغَوِ الشَّرْطُ الْفَاسِدُ فَيُشْتَرَطُ قَبُولُهَا وَالْقَبْضُ وَذَلِكَ لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ «لَا تَعْمُرُوا وَلَا تَرَقُّبُوا فَمَنْ أَرْقَبَ شَيْئًا، أَوْ أَعْمَرَ هُوَ لَوْرَثْتَهُ» أَيٍّ: لَا تَرَقُّبُوا وَلَا تَعْمُرُوا طَمَعًا فِي أَنْ يَعُودَ إِلَيْكُمْ فَإِنَّ سَبِيلَهُ الْمِيرَاثُ وَبَحَثَ السَّبْكِيُّ تَحْرِيمَهُمَا لِهَذَا النِّهْيِ وَإِنْ صَحَّ لِأَحَادِيثٍ أُخَرُ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ يُؤْخَذُ مِنْ أَحَادِيثِ الصَّحَّحَةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا صَحَّ جَوَازُ فِعْلِهِ أَنَّ النِّهْيَ لِلتَّنْزِيهِ. (وَمَا جَازَ بَيْعُهُ جَانَ لَمْ يُؤْثَرْتَهُ لِيُشَاكِلَ مَا قَبْلَهُ، أَوْ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ فَاعِلِهِ غَيْرُ حَقِيقِي (هَيْئَةً) بِالْأُولَى؛

قوله: (إِلَّا هَذَا) أَيٍّ: الْعُمْرَى وَالرُّقْبَى وَعَلَى هَذَا فَكُلُّ مَا قِيلَ فِيهِ يَصِحُّ الْعَقْدُ وَيُلْغَوِ الشَّرْطُ يَجِبُ فَرْضُهُ فِيمَا لَا يَكُونُ الشَّرْطُ مُنَافِيًا لِلْعَقْدِ اهـ ع ش. قوله: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَذَلِكَ لِخَبَرٍ فِي الْمُغْنِيِّ.

قوله: (بِعُمْرِكَ) أَيٍّ الْمَذْكَورِ مَعْنَى فِي بَعْضِ الصَّيَغِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَصَرَاحَةً فِي بَعْضِهَا كَجَعَلْتُهَا لَكَ عُمْرَكَ. قوله: (هَذِهِ مِنَ الرُّقُوبِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَهَبَةُ الدِّينِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَبَحَثَ السَّبْكِيُّ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلَهُ وَفِي ذَلِكَ بَسْطٌ ذَكَرْتُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَقَوْلَهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ مِلْكُهُ وَقَوْلَهُ وَإِلَّا فَهُوَ وَقَوْلَهُ وَفَارَقَ إِلَى وَكَذَا. قوله: (يَرْقُبُ) بِأَبْهٍ دَخَلَ أَنْتَهَى مُخْتَارَ اهـ ع ش. قوله: (وَاقْتَصَرَ الْإِنْخ) نَعَمْ إِنْ عَقَدَهَا أَيٍّ: الرُّقْبَى بِلَفْظِ الْهَبَةِ كَوَهَبْتُهَا لَكَ عُمْرَكَ احْتِجَّ لِلتَّفْسِيرِ الْمَذْكَورِ اهـ مُغْنِي. قوله: (مَا بَعْدَ أَيٍّ: الْإِنْخ) أَيٍّ: أَوْ أَيٍّ: وَمَا بَعْدَهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ س م. قوله: (لَوْرَثْتَهُ) أَيٍّ: الْمُتَّهَبُ. قوله: (وَبَحَثَ السَّبْكِيُّ الْإِنْخ) أَقَرَّهُ الْمُغْنِي. قوله: (لِلتَّنْزِيهِ) أَوْ لِلْإِزْشَادِ اهـ س م. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ أَوْ لِلْإِزْشَادِ، وَالتَّصْلِيحَةُ حَتَّى لَا يَقَعَ الْآتِي بِهِمَا فِي التَّدَامَةِ فَإِنَّهُ يُتَوَهَّمُ الْعَوْدُ وَلَا عَوْدَ لَا أَتَهُمَا فِي حَدِّ ذَاتِهِمَا مَذْمُومَتَانِ شَرْعًا بَوَاجُوهُ مِنَ الْوُجُوهِ بَلْ حَيْثُ صَدَرَا مِنْ عَارِفٍ بِهِمَا وَيَمَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ حُكْمُهُمَا شَرْعًا وَأَتَهُمَا مِنْ جُمْلَةِ أَفْرَادِ الْهَبَةِ الَّتِي حُكْمُهَا التَّذْبُ كَمَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ وَأَتَى بِهِمَا تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى امْتِنَالًا لِلْأَمْرِ التَّذْبِي كَانَ مُثَابًا عَلَيْهِمَا فَتَأَمَّلْ حَقَّ التَّأَمُّلِ حَتَّى يَظْهَرَ لَكَ التَّفَاوُثُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِ الشَّارِحِ أَنَّ النَّهْيَ لِلتَّنْزِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ اهـ. قوله: (لَمْ يُؤْثَرْتَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يُقَالُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ فَلَا تَلْزَمُ إِلَى، وَمَا فِي الدُّمَةِ وَقَوْلُهُ، وَالْمَرِيضُ إِلَى، وَالْوَلِيُّ. قوله: (أَوْ؛ لِأَنَّ الْإِنْخ) أَيٍّ: أَوْ نَظَرًا لِمَعْنَى الْهَبَةِ مِنْ كَوْنِهِ تَمْلِيكًا، أَوْ عَقْدًا اهـ

قوله: (مَا بَعْدَ أَيٍّ) أَيٍّ: أَوْ أَيٍّ: وَمَا بَعْدَهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. قوله: (أَنَّ النَّهْيَ لِلتَّنْزِيهِ)، أَوْ أَنَّهُ لِلْإِزْشَادِ.

قوله: (أَوْ لِأَنَّ تَأْنِيثَ فَاعِلِهِ غَيْرُ حَقِيقِي) أَيٍّ: أَوْ نَظَرًا لِمَعْنَى الْهَبَةِ مِنْ كَوْنِهِ تَمْلِيكًا أَوْ عَقْدًا.

لأنها أوسع، نعم المنافع يصح بيعها بالإجارة وفي هبتها وجهان أحدهما أنها ليست بتمليك بناءً على أن ما وهبت منافعه عارية وقضية كلاهما كما قاله الإسنوي ترجيحه وبه جزم الماوردي وغيره ورجحه الزركشي ثانيهما أنها تمليك بناءً على أن ما وهبت منافعه أمانة ورجحه جمع منهم ابن الرفعة والسبكي والبلقيني وعليه فلا يلزم إلا بالقبض وهو بالاستيفاء لا بقبض العين وفازت الإجارة بالاحتياج فيها لتقرر الأجرة والتصرف في المنفعة، وفي ذلك بسط ذكرته في شرح الإرشاد، وما في الذمة يصح بيعه لا هبته فوهبتك ألف درهم في ذمتي باطل وإن عيته في المجلس وقبضه، والمريض يصح بيعه لوارثه بتمن المثل لا هبته له بل يكون وصية، والولي والمكاتب يجوز بيعهما لا هبتهما، والمرهونة إذا أعتقها مُعسرًا، أو استولدها يجوز بيعها للضرورة لا هبتها ولو للمرتهن وقد يقال استثناء ذلك كله غير صحيح؛

سم. قوله: (أنها ليست) أي: هبة المنافع. قوله: (بناءً على إلخ) مع قوله الآتي بناءً على إلخ من فوائد الخلاف اه. سم. قوله: (أمانة) وهو الرجح اه. ع. ش. قوله: (ورجحه جمع إلخ) وهو الظاهر مغني وأفتى به الوالد رحمته الله تعالى نهاية. قوله: (وعليه) أي: على كونها تمليكا. قوله: (وهو بالاستيفاء إلخ) يؤخذ منه أنه لا يجوز ولا يعبر سم على حجاج أقول ويؤخذ منه أيضا أن للمالك الرجوع متى شاء لعدم قبض المتهب المنفعة بقبض العين حتى يجوز له التصرف فيها بالإجارة وغيرها اه. ع. ش. قوله: (وما في الذمة) أي: الموصوف في الذمة (يصح إلخ) عطف على جملة المنافع يصح إلخ. قوله: (لا هبة) وسيأتي هبة الدين. قوله: (وإن عيته) أي: ما في الذمة. قوله: (يجوز بينهما) أي: بيع الأول لِمَالِ مَوْلَاهُ، والثاني لِمَا فِي يَدِهِ. قوله: (لا هبتهما) وقد تقدم هذا في شرح، والقبض من ذاك. قوله: (لا هبتها ولو للمرتهن) فيه نظر في الأولى وهي ما إذا أعتقها المُعسر بالنسبة للمرتهن وكذا لغيره بإذنه فليتأمل اه. سم عبارة ع. ش. في عدم صحة هبة المرهونة من المُعسر للمرتهن نظر؛ لأن العتق إنما امتنع من المُعسر لِمَا فِيهِ مِنَ التَّقْوِيَةِ عَلَى الْمُرْتَهِنِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَقَبُولُهُ لِلْهَبَةِ مُتَضَمِّنٌ لِرِضَاهَا بِهَا اه. وأشار الرشيد إلى الجواب بما نصه قوله ولو من المرتهن أي: لِمَا فِيهِ مِنَ إِنْطِلَالِ حَقِّ الْعَتَقِ وَإِنَّمَا جاز البيع وإن تضمن ذلك لتعينه طريقا لوفاء الحق الذي تعلق لرقبتها. اه. قوله: (وقد يقال إلخ) لا يظهر فيما في الذمة سم وع. ش.

قوله: (بناءً على أن ما وهبت منافعه أمانة) هذا مع قوله السابق عارية من فوائد الخلاف. قوله: (ورجحه جمع إلخ) وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي. قوله: (وهو بالاستيفاء لا بقبض العين إلخ) يؤخذ منه أنه لا يجوز ولا يعبر فتامله. قوله: (وما في الذمة يصح بيعه لا هبته) وسيأتي هبة الدين. قوله: (فوهبتك إلخ) كذا شرح م. ر. قوله: (لا هبة له) هذا يجري في غير الوارث وإن اختلفت وصيتهما. قوله: (لا هبتها ولو للمرتهن) فيه نظر في الأولى وهي ما إذا أعتقها مُعسر بالنسبة للمرتهن وكذا لغيره بإذنه فليتأمل. قوله: (وقد يقال إلخ) في إطلاقه ما فيه ولا يظهر فيما في الذمة.

لأنَّ المانع من الهبة أمرٌ خارجيٌّ في العاقد، أو طراً في المعقود عليه (وما لا يجوز بيعه كمنجھولٍ ومغصوبٍ) لغير قادرٍ على انتزاعه (وضالٌّ و) وأبقٍ (فلا) تجوز هبته بجامع أن كلاً منهما تملك في الحياة ولا يردُّ خبر «زَن وأرجح»؛ لأنَّ الرَّجْحَانَ المجھولَ وَقَعَ تابعاً لِمَعْلُومٍ على أن الذي يُتَّجه أن المُرَادَ بأرجح تحقُّق الحقِّ حذراً من التساهل فيه ولا «قوله ﷺ للعباس رضي الله عنه في المال الذي جاء من البحرين بناءً على أنه ملكه أخذ منه» الحديث؛ لأنَّ الظاهر أن ما ذُكِرَ في المجھولِ إنما هو في الهبة بالمعنى الأخصَّ بخلاف هديته وصدَّقته فيصِحَّان فيما يظهر وإعطاء العباس الظاهر أنه صدقة لا هبة وإلا فهو لكونه من جُمْلَةِ المُستَحَقِّين وللمُعْطِي أن يُفاوِثَ بينهم (إلا) في مالٍ وَقَفَ بين جمع للجهل بمُسْتَحَقِّهِ فيجوز الصِّلحُ بينهم فيه على تساوي أو تفاوُثٍ لِلضَّرورةِ قال الإمام ولا بُدُّ أن يجري بينهم تواهَبٌ ولبعضهم إخراج نفسه من البين لكن إن وهب لهم حصَّته على ما قاله الإمام أيضاً بخلاف أعراض الغايم أي: لأنه لم يملك ولا على احتمالٍ بخلاف هذا، ولوليٍّ محجور الصِّلحُ له بشرط أن لا ينقُصَ عمَّا بيده كما يُعْلَمُ ممَّا يأتي قبيل خيار النكاح وإلا فيما.....

قود: (لأن المانع إلخ) هذا لا يسوغ الجزم بعدم الصحة غاية الأمر أنه يسوغ ترك الاستثناء اه سم .
 قود: (أمر خارجي) انظر ما وجهه في الأولى اه . رشيدِّي وعبارة ع ش . انظر ما هو فيما لو وهب شيئاً في الذمة حيث قلنا بطلانه اه . قود: (تحقق إلخ) بصيغة الأمر، أو المضدر أو المضارع وعلى كلِّ هو خبر أن . قود: (أن ما ذُكِرَ إلخ) أي: في المتن . قود: (إنما هو إلخ) خبر أن ما ذُكِرَ إلخ، والجُمْلَةُ خبر أن الظاهر إلخ . قود: (بالمعنى الأخص) وهو الهبة المُتَوَقَّعة على إيجاب وقبول اه ع ش . قود: (بخلاف هديته إلخ) أي: المجھول . قود: (فَيَصِحَّان) الأولى التَّائِيث . قود: (الظاهر أنه إلخ) الجُمْلَةُ خبر وإعطاء إلخ . قود: (ولاً) أي: وإن لم يكن صدقة اه رشيدِّي، والظاهر أن المُرَادَ وإن لم يكن المال المذكور ماله ﷺ بل يبيت المال . قود: (فهو لكونه إلخ) حاصله أنا إذا قلنا أن ما يأتي له من الأموال ملكه ﷺ فدفعه للعباس صدقة وإن قلنا إنه حق بيت المال فالعباس من جُمْلَةِ المُستَحَقِّين له ولالإمام أن يُفاضلَ بينهم في الإعطاء بحسب ما يراه ع ش . ورشيدِّي . قود: (في مالٍ) التَّسَبُّ لِمَا يَأْتِي إسقاط في ثم هو إلى قوله قاله العبادي في المُعْني إلا قوله ولبعضهم إلى بخلاف أعراض وقوله ولوليٍّ إلى وإلا فيما إذا اختلط . قود: (وقف إلخ) كما لو أخلف ولذَيْن أَحَدَهُمَا حَتَّى اه مُعْني . قود: (أي: لأنه لا يملك إلخ) أي: فلا يحتاج إلى الهبة؛ لأنه إلخ . قود: (ولا على احتمالٍ) أي: لا على يقين ولا على احتمال . قود: (ولوليٍّ مخجور الصِّلحُ لَه) أي: فيما هو موقوف بينه وبين غيره للجهل بحصَّته منه اه رشيدِّي . قود: (بشرط أن لا ينقصَ عمَّا بيده) حاصل هذا الشرط

قود: (لأن المانع إلخ) هذا لا يسوغ الجزم بعدم الصحة غاية الأمر أنه يسوغ ترك الاستثناء .

قود: (لأن الظاهر إلخ) كذا شرح م ر . قود: (فيجوز الصِّلحُ بينهم إلخ) كذا شرح م ر .

إذا اختلط متاعه بمتاع غيره فَوَهَبَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ لِصَاحِبِهِ فَيَصِحُّ مَعَ جَهْلِ قَدْرِهِ وَصِفَتِهِ لِلضَّرُورَةِ وَلَا فِيمَا لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ أَنْتَ فِي حِلٍّ مِمَّا تَأْخُذُ أَوْ تُعْطِي، أَوْ تَأْكُلُ مِنْ مَالِي فَلَهُ الْأَكْلُ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ إِبَاحَةٌ وَهِيَ تَصِحُّ بِمَجْهُولٍ بِخِلَافِ الْأَخِذِ وَالْإِعْطَاءِ قَالَ الْعَبَادِيُّ قَالَ وَفِي خُذْ مِنْ عِنَبِ كَرْمِي مَا شِئْتَ لَا يَزِيدُ عَلَى عُقُودٍ؛ لِأَنَّهُ أَقْلٌ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ وَاسْتَشْكَلَ وَيُرَدُّ بَأَنَّ الْاِحْتِيَاطَ الْمَبْنِيَّ عَلَيْهِ حَقُّ الْغَيْرِ أَوْجَبَ ذَلِكَ التَّقْدِيرَ وَأَفْتَى الْقَفَالُ فِي أَبَحْتَ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ ثِمَارِ بُسْتَانِي مَا شِئْتَ بِأَنَّهُ إِبَاحَةٌ وَظَاهِرُهُ أَنَّ لَهُ أَخْذَ مَا شَاءَ، وَمَا قَالَ الْعَبَادِيُّ أَحَوْطُ وَفِي الْأَنْوَارِ لَوْ قَالَ أَبَحْتَ لَكَ مَا فِي دَارِي، أَوْ مَا فِي كَرْمِي مِنَ الْعِنَبِ فَلَهُ أَكْلُهُ دُونَ بَيْعِهِ وَحَمْلِهِ وَإِطْعَامِهِ لِغَيْرِهِ وَتَقْتَصِرُ الْإِبَاحَةُ عَلَى الْمَوْجُودِ أَيُّ: عِنْدَهَا فِي الدَّارِ، وَالكَرْمِ وَلَوْ قَالَ أَبَحْتَ لَكَ جَمِيعَ مَا فِي دَارِي أَكَلًا وَاسْتِعْمَالًا وَلَمْ يَعْلَمْ الْمُبِيعُ الْجَمِيعَ لَمْ تَحْصُلِ الْإِبَاحَةُ أَه. وَبَعْضُ مَا ذَكَرَهُ فِي فِتَاوَى الْبَغَوِيِّ وَقَوْلُهُ وَتَقْتَصِرُ الْخ.

أَنَّ الْمَحْجُورَ تَارَةً يَكُونُ بِيَدِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْقُوفِ وَتَارَةً لَا فَإِنْ كَانَ بِيَدِهِ شَيْءٌ مِنْهُ فَشَرَطَ الصَّلَاحَ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْيَدَ دَلِيلُ الْمِلْكِ وَلَا يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ التَّبَرُّعُ بِمِلْكِ الْمَحْجُورِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ مِنْهُ شَيْءٌ جَازَ الصَّلَاحُ بِلَا شَرْطٍ لِانْتِفَاءِ ذَلِكَ الْمَحْذُورِ فَلَا تَوَقُّفٌ فِيهِ خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش أَه رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (إِذَا اخْتَلَطَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِذَا اخْتَلَطَ حَمَامٌ بُرْجَيْنِ فَوَهَبَ الْخ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ اخْتَلَطَتْ حِنْطَتُهُ بِحِنْطَةِ غَيْرِهِ أَوْ مَائِعُهُ بِمَائِعِ غَيْرِهِ، أَوْ ثَمَرُهُ بِثَمَرَةِ غَيْرِهِ أَه. قَوْلُهُ: (فَلَهُ الْأَكْلُ فَقَطْ) يَتَّبِعِي أَنْ يَأْكُلَ قَدْرَ كِفَايَتِهِ وَإِنْ جَاوَزَ الْعِدَّةَ حَيْثُ عَلِمَ الْمَالِكُ بِحَالِهِ وَلَا امْتَنَعَ أَكْلُ مَا زَادَ عَلَى مَا يُنْتَادُ مِثْلُهُ غَالِيًا لِمِثْلِهِ أَه ع ش. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ إِبَاحَةُ الْخ) تَعْلِيلٌ لِأَصْلِ حِلِّ الْأَكْلِ لَا لِامْتِنَاعِ غَيْرِهِ أَه رَشِيدِي قَالَ ع ش كَانَ الْأَوَّلَى ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِغَيْرِ صُورَةِ الْاسْتِثْنَاءِ كَانَ يَقُولُ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ فِي حِلٍّ الْخ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هُوَ بِالنَّظَرِ لِمَا يَأْكُلُهُ هَبَةٌ صُورَةُ أَه. قَوْلُهُ: (لَا يَزِيدُ) أَيُّ: إِلَّا بِقَرِينَةٍ. قَوْلُهُ: (عَلَى عُقُودٍ) أَيُّ: لِلْأَكْلِ بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ، وَمَا يَأْتِي عَنِ الْأَنْوَارِ وَهَلْ نَظِيرُ الْعُقُودِ الْعُرْجُونُ فِيمَا لَوْ قَالَ خُذْ مِنْ ثَمَرِ نَخْلِي مَا شِئْتَ سَمِ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ الظَّاهِرُ الْفَرْقُ لِكَثْرَةِ مَا يَحْمِلُهُ الْعُرْجُونُ وَحَيْثُ قَيِّمْتَصَرُّ عَلَى مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ مُسَامَحَةً مَالِكِهِ بِهِ أَه ع ش. قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَ) أَيُّ: مَا قَالَ الْعَبَادِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى عُقُودٍ أَه ع ش. قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ) أَيُّ: ذَلِكَ الْاسْتِشْكَالُ. قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُهُ) أَيُّ: إِفْتَاءُ الْقَفَالِ. قَوْلُهُ: (وَمَا قَالَ الْقَفَالُ) أَيُّ: مِنْ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى عُقُودٍ. قَوْلُهُ: (عِنْدَهَا) أَيُّ: الْإِبَاحَةُ. قَوْلُهُ: (لَمْ تَحْصُلِ الْإِبَاحَةُ) أَيُّ: قَيِّمْتَصَرُّ عَلَيْهِ أَخْذُ شَيْءٍ مِمَّا لَمْ يَعْلَمْهُ الْمُبِيعُ أَه ع ش. قَوْلُهُ: (فِي فِتَاوَى الْخ) خَبَرٌ وَبَعْضُ الْخ.

قَوْلُهُ: (فَلَهُ الْأَكْلُ فَقَطْ) مَا قَدَرَهُ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ إِبَاحَةُ) فَكَيْفَ يُعَدُّ مِنَ الْمُسْتَثْنَايَا مِمَّا الْكَلَامُ فِيهِ وَهُوَ الْهَبَةُ. قَوْلُهُ: (لَا يَزِيدُ عَلَى عُقُودٍ) أَيُّ: لَا بِقَرِينَةٍ. قَوْلُهُ: (لَا يَزِيدُ عَلَى عُقُودٍ) أَيُّ: لِلْأَكْلِ بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ، وَمَا يَأْتِي عَنِ الْأَنْوَارِ وَهَلْ نَظِيرُ الْعُقُودِ فِيمَا قَالَ خُذْ مِنْ ثَمَرِ نَخْلِي مَا شِئْتَ الْعُرْجُونُ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَعْلَمْ الْمُبِيعُ الْجَمِيعَ الْخ) انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَهِيَ تَصِحُّ بِمَجْهُولٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي فِيهِ مَا فِيهِ.

موافق لِكَلَامِ الْقَفَالِ لا العبادي، وما ذكره آخرًا لا يُنافي ما مرَّ من صِحَّةِ الإباحة بالمجهول؛ لأنَّ هذا مجهولٌ من كُلِّ وجهٍ بخلافِ ذاك وجزَمَ بعضهم بأنَّ الإباحة لا تُردُّ بالردِّ وإلا (حبَّتي الحنطة ونحوهما) مِنَ الْمُحَقَّرَاتِ فَإِنَّهُ يُمْتَنَعُ ببيعها لا هبتها اتفاقًا كما في الدقائق فبحثُ الرافعي أنه لا تصحُّ هبتها ضعيفٌ وإن سبَّقه إليه الإمامُ إذ لا محذورَ أن يتصدَّقَ الإنسانُ بِالْمُحَقَّرِ كما في الخبرِ وفارقَ نحوَ الكلبِ بأنَّ هنا ملكًا إذ غيرُ الْمُتَمَوِّلِ مالٌ مملوكٌ كما صرَّحوا به لا ثَمَّ على أنه نصٌّ في الأُمِّ على صِحَّةِ هبته وكذا جِلْدُ نَجَسٍ على تناقضٍ فيه في

قوله: (موافق لِكَلَامِ الْقَفَالِ إلخ) قد يُقال لا موافقةً لواحدٍ منهما لاختلافِ المسألتين؛ لأنَّ مسألتَهُمَا مُصَوَّرَةٌ بَيْنَ التَّبْعِيَّةِ الْمُصَرِّحَةِ بِكَوْنِ الْمُبَاحِ هُوَ الْبَعْضُ دُونَ الْكُلِّ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِهِ وَأَيْضًا فَكَلَامُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَالِحٌ لِإِرَادَةِ اقْتِصَارِ الْإِبَاحَةِ عَلَى الْمَوْجُودِ بَلْ هُوَ قِيَاسٌ مَا ذَكَرَهُ الْأَنْوَارُ اهـ سم. عبارة ع ش. قد يُقال ما هنا لا يُخَالِفُ كَلَامَ الْعِبَادِيِّ أَيْضًا؛ لأنَّ مَنْ فِي مَسْأَلَةِ الْعِبَادِيِّ يَمْنَعُ مِنَ الْاسْتِيعَابِ فَعَمَلٌ مَعَهَا بِالاحتياطِ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا فَإِنَّ مَا الْمُعْبَرُ بِهَا فِيهَا مِنْ صَبِيحِ الْعُمُومِ فَتَصَدَّقُ بِالْجَمِيعِ اهـ وعبارة السَّيِّدِ عَمَرٍ يَظْهَرُ أَنَّ مَا قَالَهُ الْقَفَالُ واقْتِضَاءَهُ إِطْلَاقُهُ وَإِطْلَاقُ الْأَنْوَارِ هُوَ الْأَفْقَهُ لَا سَيِّمًا إِذَا تَوَقَّعْتَ الْقَرَائِنَ عَلَى مُطَابَقَةِ السَّرِيرَةِ لِلظَّاهِرِ بِخِلَافِ مَا إِذَا دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى أَنَّ صُدُورَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّحَمُّلِ الظَّاهِرِيِّ فَلَا اقْتِصَارَ حِينَئِذٍ عَلَى مَا قَالَهُ الْعِبَادِيُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ. قوله: (وَمَا ذَكَرَهُ) أي: صَاحِبُ الْأَنْوَارِ (آخِرًا) أي: مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ أَبُحْتُ إلخ. قوله: (مجهولٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ) فِي كَوْنِهِ كَذَلِكَ وَكَوْنُ مَا مَرَّ لَيْسَ كَذَلِكَ نَظَرًا اهـ سم. قوله: (وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ إلخ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ م ر اهـ.

قوله (لشي): (وَنَحْوُهُمَا) بِالْجَرِّ عَطْفٌ عَلَى الْحِنِطَةِ اهـ ع ش هذا على ما فِي النِّهَايَةِ مِنْ عَدَمِ تَثْنِيَةِ الضَّمِيرِ وَأَمَّا عَلَى مَا فِي الشَّرْحِ، وَالْمُعْنَى مِنْ تَثْنِيَّتِهِ فَيَتَعَيَّنُ عَطْفُهُ عَلَى حَبَّتِي إلخ. قوله: (مِنْ الْمُحَقَّرَاتِ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ سَبَّقه فِي الْمُعْنَى. قوله: (ببيعها لا هبتها) أي: الْمُحَقَّرَاتِ وَكَذَا ضَمِيرُ هَبَتِهَا الْآيَةُ وَيُخْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ إِلَى حَبَّتِي إلخ وَنَحْوُهُمَا أَوْ إِلَى نَحْوِهِمَا نَظَرًا لِمَا صَدَّقَ عَلَيْهِ التَّخَوُّ مِنْ الْأَفْرَادِ وَعَبَّرَ الْمُعْنَى بِضَمِيرِ الْمُثْنَى وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ. قوله: (وَفَارَقَ) أي: الْمُحَقَّرَ، أَوْ نَحْوَ حَبَّتِي الْحِنِطَةِ (نَحْوُ الْكَلْبِ) أي: مِنَ النَّجَاسَاتِ حَيْثُ جَازَ هِبَةُ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي. قوله: (عَلَى صِحَّةِ هَبَتِهِ) أي: الْكَلْبِ. قوله: (وَكَذَا) إِلَى الْمُثْنِ فِي الْمُعْنَى لِأَقَوْلِهِ وَلَا جِلْدَ إِلَى وَالْأَحَقُّ. قوله: (وَكَذَا) أي: مِثْلُ الْكَلْبِ. قوله: (جِلْدُ نَجَسٍ) بِالتَّوَصُّيفِ.

قوله: (موافق لِكَلَامِ الْقَفَالِ إلخ) قد يُقال لا موافقةً لواحدٍ منهما لاختلافِ المسألتين؛ لأنَّ مسألتَهُمَا مُصَوَّرَةٌ بَيْنَ التَّبْعِيَّةِ الْمُصَرِّحَةِ بِكَوْنِ الْمُبَاحِ هُوَ الْبَعْضُ دُونَ الْكُلِّ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِهِ وَأَيْضًا فَكَلَامُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَالِحٌ لِإِرَادَةِ اقْتِصَارِ الْإِبَاحَةِ عَلَى الْمَوْجُودِ بَلْ هُوَ قِيَاسٌ مَا ذَكَرَهُ فِي الْأَنْوَارِ. قوله: (لأنَّ هذا مجهولٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ) فِي كَوْنِهِ كَذَلِكَ وَكَوْنُ مَا مَرَّ لَيْسَ كَذَلِكَ نَظَرًا. قوله: (وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْإِبَاحَةَ لَا تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ م ر. قوله: (لا هبتها) ظَاهِرٌ أَنَّ هَذِهِ الْهِبَةَ مُمْلَكَةٌ مَعَ عَدَمِ تَمَوُّلِ الْمَمْلُوكِ.

الروضة جمع بينه بخمِل الصُّحَّة على معنى نقل اليد كما صرَّحوا به في الكلْبِ وَعَدَمِهَا على الملك الحقيقي وكذا يُقال في دُهْنٍ نجسٍ ولا جِلْد الأُضْحِيَّة وَلَحْمِهَا لا يصحُّ نحوُ بيعه بخلافِ التَّصَدُّقِ به وهو نوعٌ مِنَ الهِبَةِ، والأحقُّ التَّحْجُّرُ لا يصحُّ نحوُ بيعه وَتَصِحُّ هِبَتُهُ أَي: بمعنى نقل اليد أيضًا حتى يصيرَ الثاني أحقَّ به وكذا طعامُ الغَنِيمةِ بدارِ الحربِ فَمَنْ أَطْلَقَ صِحَّةَ هِبَتِهِ يَتَعَيَّنُ حِفْلُهُ على أَنَّ المرادَ بها نقلُ اليدِ لِتَصْرِيحِهِمْ بأنه مُباحٌ لهم لا مملوكٌ ولا الثَّمَرُ ونحوه قبلُ بَدْوَ صلاحه تصحُّ هِبَتِهِ من غيرِ شرطٍ قطعٍ ولا هِبَةُ أرضٍ مع بَذْرِ، أو زرعٍ لا يُفَرَّدُ بالبيعِ فَتَصِحُّ في الأرضِ لانتفاءِ مُبْطِلِ البيعِ فِيهِمَا مِنَ الجهلِ بما يَخْصُصُهَا مِنَ الثَّمَنِ عندَ التَّوْزِيعِ. (وهبةُ الدينِ) المُسْتَقَرُّ (للمدين)، أو التَّصَدُّقِ به عليه.....

☐ قَوْلُهُ: (جَمَعَ بَيْنَهُ) أَي: بَيَّنَّ ما في الرُّوضَةِ مِنَ الكَلَامَيْنِ الْمُتَنَاقِضَيْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَعَدَمِهَا) أَي: وَحْمِلَ عَدَمُ الصُّحَّةِ. ☐ قَوْلُهُ: (جِلْدُ الأُضْحِيَّةِ إلخ) عبارةٌ مُغْنِي، وَالنَّهْيَةُ صَوْفُ الشَّاةِ الْمُجْعُولَةِ أُضْحِيَّةً وَلَبْنُهَا اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ التَّصَدُّقِ بِهِ إلخ) هَذَا يَفْتَضِي أَنَّ الكَلَامَ فِي الهِبَةِ بِالمَعْنَى الأَعْمَ وَفِيهِ نَظَرٌ اهـ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (مُبَاحٌ لَهُمْ) أَي: لِلْغَانِمِينَ ما داموا في دارِ الحربِ اهـ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَنَحْوُهُ) كالزَّرْعِ الأَخْضَرِ قَبْلَ بَدْوَ صلاحه اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ قَطْعٍ) أَي: وَيَحْصُلُ الْقَبْضُ فِيهِ بِالتَّخْلِيَةِ وَيُكَلِّفُ الْمُتَهَبُّ قَطْعَهُ حَالًا حَيْثُ طَلَبَهُ الْوَاهِبُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَتَقِّعًا بِهِ وَلَا يُجْبَرُ الْوَاهِبُ عَلَى إِنْقَائِهِ بِالأَجْرَةِ اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (لَا يَفْرَدُ بِالْبَيْعِ) كَالْقَمْحِ فِي سُنْبُلِهِ لِكَيْتِه يُشْكَلُ بِالزَّرْعِ قَبْلَ بَدْوَ الصَّلَاحِ فَإِنَّهُ إِذَا وَهَبَ مَعَ الأَرْضِ جَازَ وَإِنْ لَمْ يَشَرْطْ قَطْعَهُ عَلَى ما أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ وَإِلَّا الثَّمَرُ وَنَحْوُهُ إلخ ع ش وَسَم. ☐ قَوْلُهُ: (فَتَصِحُّ فِي الأَرْضِ) أَي دُونَ البَذْرِ، وَالزَّرْعُ اهـ ع ش عبارةٌ مُغْنِي فَإِنَّ الهِبَةَ تَصِحُّ فِي الأَرْضِ وَتُفَرَّقُ الصَّفَقَةُ هُنَا عَلَى الأَرْجَحِ، وَالْجَهَالَةُ فِي البَذْرِ لَا تَضُرُّ فِي الأَرْضِ إِذْ لَا ثَمَنَ وَلَا تَوْزِيعَ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَي: الأَرْضِ، وَالبَذْرِ أَوِ الزَّرْعِ ش اهـ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (المُسْتَقَرُّ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ بَاطِلَةٌ فِي النِّهَايَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (المُسْتَقَرُّ) الْمُرَادُ بِهِ ما يَصِحُّ الاغْتِيَاضُ عَنْهُ لِيَخْرُجَ نَحْوُ نُجُومِ الْكِتَابَةِ كَذَا وَجَدَ بَخَطَّ بَعْضِ الْفَضْلَاءِ أَقُولُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالمُسْتَقَرِّ لِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْخِلَافِ فِي هِبَةِ الَّذِينَ لِيُغَيَّرَ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ غَيْرِ المُسْتَقَرِّ فَإِنَّهُ لَا تَصِحُّ هِبَتُهُ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ قَطْعًا وَإِلَّا فَتَنْجُومُ الْكِتَابَةِ يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ مِنْهَا فَيَنْبَغِي صِحَّةَ هِبَتِهَا لِلْمُكَاتِبِ اهـ ع ش.

☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ التَّصَدُّقِ بِهِ) هَذَا يَفْتَضِي أَنَّ الكَلَامَ فِي الهِبَةِ بِالمَعْنَى الأَعْمَ وَفِيهِ نَظَرٌ. ☐ قَوْلُهُ: (وَنَحْوُهُ) يَدْخُلُ فِيهِ الزَّرْعُ وَفِي الرُّوضِ فَتَجُوزُ هِبَةُ أَرْضٍ مَزْرُوعَةٍ مَعَ زَرْعِهَا وَأَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ وَلَوْ قَبْلَ الصَّلَاحِ بِلَا شَرْطٍ قَطْعٍ اهـ قَالَ فِي شَرْحِهِ ذَكَرَ عَدَمَ شَرْطِ الْقَطْعِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَهُوَ إِنْ صَحَّ إِنَّمَا يَصِحُّ فِي هِبَةِ الزَّرْعِ وَخَدَهُ اهـ قَوْلُهُ إِنْ صَحَّ إِشَارَةٌ إِلَى مَنْعِ قَوْلِهِ إِنَّمَا يَصِحُّ إلخ؛ لِأَنَّ بَيْعَ الأَرْضِ وَخَدَهَا لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ هَذَا الشَّرْطُ وَيَبِيعُ الزَّرْعُ قَبْلَ الصَّلَاحِ مَعَ الأَرْضِ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ لِهَذَا الشَّرْطِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَي: الأَرْضِ، وَالبَذْرِ، أَوِ الزَّرْعِ ش. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ الْجَهْلِ بِمَا يَخْصُصُهَا) مِنَ الثَّمَرَةِ إِذْ لَا ثَمَنَ هُنَا.

(إبراء) فلا تحتاج إلى قبولٍ نظرًا للمعنى (و) هَبْتَهُ (لغيره) أي: المدين (باطلة في الأصح) بناءً على ما قَدَّمَهُ من بطلان بيع الدين لغير مَنْ هو عليه، أمَّا على مُقابِلِهِ الأصح كما مرَّ فتَصَحَّحَ هَبْتَهُ بالأولى وكأنه في الروضة إنما جرى هنا على بطلان هَبْتِهِ مع ما قَدَّمَهُ أنه يصح بيعه أتكالاً على معرفةٍ ضعيفٍ هذا من ذلك بالأولى كما تَقَوَّرَ وعلى الصَّحَّةِ قِيلَ لا تَلْزَمُ إلا بالقبض وقيل لا تَتَوَقَّفُ عليه فعليه قِيلَ تَلْزَمُ بنفس العقد وقيل لا بُدَّ بعد العقد مِنَ الإذن في القبض ويكون كالتخلية فيما لا يُمكن نقله والذي يُتَّجِهُ الأوَّلُ أخذًا من اشتراطهم القبض الحقيقي هنا فلا يملكه إلا بعد قبضه بإذن الواهب وعلى مُقابِلِهِ للوالد الواهب الرجوع فيه تنزيلاً له منزلة العين ولو تبرَّع موقوف عليه بحصته مِنَ الأجرة لِأَحَرٍ.....

❏ قول (سني): (إبراء) قَضَيْتُهُ أَنَّ هَبَةَ الدَّيْنِ صَرِيحٌ فِي الْإِبْرَاءِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ قَالَ فِي الدَّخَائِرِ إِنَّهُ كِنَايَةٌ نَعَمْ تَرَكَ الدَّيْنَ لِلْمَدِينِ كِنَايَةٌ إِبْرَاءٌ مُعْنِي وَنَهَايَةٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ نَعَمْ تَرَكَ الدَّيْنَ إِنْ كَانَ يَقُولُ تَرَكَتُهُ لَكَ، أَوْ لَا أَخَذَهُ مِنْكَ فَلَا يَكُونُ مَا أَطْلَبُهُ مِنْكَ كِنَايَةٌ إِبْرَاءٌ لَا نِفَاءً مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ هَذِهِ عِبَارَةُ الْقَلِيبِيِّ قَوْلُهُ إِبْرَاءٌ أَيْ: صَرِيحٌ بِلَفْظِ الْهَبَةِ أَوْ التَّصَدَّقِ وَكِنَايَةٌ بِلَفْظِ التَّرْكِ اهـ. ❏ قول: (فلا يحتاج إلخ) كَذَا فِي الْمُعْنَى.

❏ قول (سني): (باطلة في الأصح) اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَيْ: وَالنَّهْيَةُ، وَالْمُعْنَى وَإِنْ قُلْنَا بِصَحَّةِ بَيْعِهِ اهـ سم. ❏ قول: (فتصحيح هبته إلخ) اعْتَمَدَهُ الطَّبْلَاوِيُّ اهـ سم. وكذا اعْتَمَدَهُ الْمَنْهَجُ خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ. ❏ قول: (لا تتوقف) أَيْ: الْهَبَةُ أَيْ: لُزُومُهَا. ❏ قول: (الأول) أَيْ: تَوَقَّفُ اللَّزُومِ عَلَى الْقَبْضِ. ❏ قول: (وعلى مُقابِلِهِ) يَنْبَغِي وَعَلَيْهِ أَيْضًا إِذَا قَبِضَهُ بِإِذْنِ الْوَاهِبِ كَمَا فِي سَائِرِ هِبَاتِ الْأَعْيَانِ اهـ سم. ❏ قول: (ولو تبرَّع) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَنُسْنُ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ مِنْهَا شَيْئًا إِلَى وَإِذْنُ لَهُ وَقَوْلُهُ وَكَذَا نَحْوُ الْأَكْلِ إِلَى وَإِنْ كَانَ فِي يَدِ الْمُتَّهَبِ وَقَوْلُهُ نَعَمْ يَكْفِي إِلَى وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ. ❏ قول: (ولو تبرَّع إلخ).

(فرغ): تَمْلِكُ الْمُسْكِينَ أَيْ: مَثَلًا الدَّيْنَ الَّذِي عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى غَيْرِهِ عَنِ الزَّكَاةِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيهِ عَلَيْهِ إِنْدَالٌ وَهُوَ لَا يَجُوزُ وَفِيهِ عَلَى غَيْرِهِ تَمْلِكٌ وَهُوَ لَا يَجُوزُ أَيْضًا مُعْنَى وَنَهَايَةُ أَيْ: فَطَرِيقُهُ أَنْ يَذْفَعَهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ يَسْتَرِدَّهَا مِنْهُ بَدَلًا دَيْنَهُ ع ش. ❏ قول: (موقوف عليه إلخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مُعَيَّنًا مُنْحَصِرًا وَبَعْدَ الْإِجَارِ وَتَعْيِينَ الْأَجْرَةِ وَفِي عَدَمِ الصَّحَّةِ حَيْثُ تَوَقَّفُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ الْمُعَيَّنُ يَمْلِكُ الْأَجْرَةَ وَالْمَنَافِعَ وَقَدْ تَكُونُ مَعْلُومَةً لَهُ وَحَيْثُ فَالْوَجْهُ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ فِي يَدِ النَّازِلِ وَعَلِمَ هُوَ قَدَرُ حَصَّتِهِ مِنْهَا صَحَّ التَّبَرُّعُ بِهَا وَإِنْ كَانَتْ فِي ذِمَّةِ الْمُسْتَأْجِرِ وَلَمْ يَقْبِضْهَا النَّازِلُ فَهِيَ مَمْلُوكَةٌ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فَتَكُونُ مِنْ قِبَلِ

❏ قول (سني): (باطلة في الأصح) اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَإِنْ قُلْنَا بِصَحَّةِ بَيْعِهِ. ❏ قول: (فتصح هبته بالأولى) اعْتَمَدَهُ الطَّبْلَاوِيُّ. ❏ قول: (وعلى مُقابِلِهِ) يَنْبَغِي وَعَلَيْهِ أَيْضًا إِذَا قَبِضَهُ بِإِذْنِ الْوَاهِبِ كَمَا فِي سَائِرِ هِبَاتِ الْأَعْيَانِ. ❏ قول: (موقوف عليه) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مُعَيَّنًا مُنْحَصِرًا أَوْ بَعْدَ الْإِجَارِ وَتَعْيِينَ الْأَجْرَةِ وَقَدْ تَوَقَّفُ فِي عَدَمِ مِلْكِهَا حَيْثُ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ يَمْلِكُ الْأَجْرَةَ فَإِذَا كَانَا اثْنَيْنِ وَعُلِمَتِ الْأَجْرَةُ وَوُهِبَ أَحَدُهُمَا حَصَّتَهُ فَمَا الْمَانِعُ مِنَ الصَّحَّةِ.

لم يصح؛ لأنها قبل قبضها إما غير مملوكة له أو مجهولة فإن قبض هو أو وكيله منها شيئاً قبل التبرع وعرف حصته منه ورآه هو أو وكيله وأذن له في قبضه وقبضه صح ولا فلا ولا يصح إذنه لجابي الوقف لأنه إذا قبضه يُعطيه للمتبرع عليه؛ لأنه توكيل قبل الملك على أنه في مجهول وإما صح تبرع أحد الورثة بحصته؛ لأن محله في أعيان رآها وعرف حصته منها. (ولا يملك) في غير الهبة الضمنية (موهوب) بالمعنى الأعم الشامل لجميع ما مر ولو من أب ولده الصغير ونقل ابن عبد البر إجماع الفقهاء أنه يكفي هنا الإشهاد لعله يُريد فقهاء مذهبه (الا بقبض) كقبض المبيع فيما مر بتفصيله نعم.....

الذين فإن تبرع بحصته المملوكة له منها على المستأجر صح وكان ذلك إبراءً أو غيره لم يصح على الخلاف الآتي فيحمل قول الشارح لم يصح على غير ذلك، ثم بحثت بذلك مع م ر الموافق للشارح فيما قاله فوافق عليه فليأمل سم على حج اهـ ش. قود: (لم يصح) ومثله مالك دار، أو شقص منها تبرع لغيره بما يتحصل من أجرتها اهـ ش. قود: (لأنها قبل قبضها إلخ) قضيتها أنها لو عملت قبل قبضها جاز التبرع بها اهـ ش وفيه نظر ظاهر. قود: (فإن قبض هو إلخ) أي الموقوف عليه المتبرع وكذا نظيره الآتي آنفاً. قود: (ورآه هو، أو وكيله) يُغني عنه ما قبله. قود: (وأذن له) أي: للآخر المتبرع عليه. قود: (في غير الهبة) إلى قول المتن فلو مات في المغني لإا قوله وبحث بعضهم إلى، والهبة الفاسدة وقوله خلافاً إلى وإن كان في يد المتهب وقوله الواهب على ما إلى المتهب؛ لأن وقوله نعم يكفي إلى، والهبة ذات. قود: (في غير الهبة الضمنية) سيذكر مُحَرَّرُهُ. قود: (بالمعنى الأعم إلخ) عبارة المغني بالهبة الصحيحة غير الضمنية وذات القواب الشاملة للهدية والصدقة اهـ.

قود: (ونقل ابن عبد البر إلخ) عبارة المغني خلافاً لما حكاه ابن عبد البر اهـ. قود: (ابن عبد البر) هو مالكي. اهـ ش. قود: (فيما مر بتفصيله) فلا بد من إمكان السير إليه إن كان غائباً، والزيادة الحادثة من الموهوب قبل قبضه للواهب لبقائه على ملكه ويقبض المشاع بقبض الجميع منقولاً كان أو غيره فإن كان منقولاً ومنع من القبض شريكه ووكله الموهوب له في قبض نصيبه صح فإن لم يوكله الموهوب له قبض الحاكم ولو بناثيه ويكون في يده لهما ويصح بيع الواهب للموهوب قبل القبض وإن ظن لزوم الهبة وحصول الملك بالعقد ويبطل الهبة مغني وروض مع شرحه.

قود: (لم يصح) أقول تقدم أن الموقوف عليه المعين يملك الأجرة والمنافع وقد تكون مملوكة له وحيث لا الوجه أنها إن كانت في يد الناظر وعلم هو قدر حصته منها صح التبرع بها وإن كانت في ذمة المستأجر لم يقبضها الناظر فهي مملوكة للموقوف عليه فتكون من قبيل الذين فإن تبرع بحصته المملوكة له منها على المستأجر صح وكان ذلك إبراءً، أو على غيره لم يصح على الخلاف الآتي فيحمل قول الشارح لم يصح على غير ذلك، ثم بحثت بذلك مع م ر الموافق للشارح فيما قاله فوافق عليه فليأمل.

لا يكفي هنا الإثلاف ولا الوضع بين يديه بلا إذن؛ لأن قبضه غير مستحق كالوديعة فاشترط تحققه بخلاف المبيع وبحث بعضهم الاكتفاء به في الهدية فيه نظراً وإن تسويح فيها بعدم الصيغة للخبر الصحيح أنه عليه السلام «أهدى إلى النجاشي ثلاثين أوقية مسكاً فمات قبل أن تصل إليه فقسمه عليه السلام بين نسائه» ويقاس بالهدية الباقي وقال به كثيرون من الصحابة رضي الله عنهم ولا يعرف لهم مخالفات والهبه الفاسدة المقبوضة كالصحيحة في عدم الضمان لا الملك وإنما يعتد بالقبض إن كان بإقباض الواهب، أو (بإذن الواهب)، أو وكيله فيه أو فيما يتضمنه كالإعتاق وكذا نحو الأكل خلافاً للقاضي.....

قوله: (لا يكفي هنا الإثلاف) أي: إلا إن كان الإثلاف بالأكل أو العتيق وأذن فيه الواهب فيكون قبضاً اهـ شيخنا الزياتي اهـ ع ش. وسيفيده الشارح بقوله كالإعتاق وكذا نحو الأكل اهـ. قوله: (ولا الوضع بين يديه إلخ) تقدم في هامش قوله في الهدية، والقبض من ذلك عن التجريد وغيره مع نقله عن البغوي أنه يكفي الوضع بين يديه إذا أعلمه فلم يشترط الإذن بل الإعلام وهو متجه وقد يقال الإعلام يقوم مقام الإذن سم على حجة اهـ ع ش وقوله وقد يقال إلخ أي فلا مخالفة. قوله: (وبحث بعضهم إلخ) عبارة النهاية، والأوجه اعتبار ذلك أي: القبض في الهدية خلافاً لما بحثه بعضهم فيها اهـ. قوله: (الاكتفاء به إلخ) أي كما عليه عمل الناس. قوله: (فيه نظراً) ولعل الخلاف إنما هو بالنسبة لأحكام الدنيا فقط فلو تصرف المهدى إليه في الهدية المذكورة فلا يطالب بها في الآخرة فليراجع اهـ. قوله: (للخبر الصحيح) تعليل للمتن اهـ رشيدتي عبارة المعنى عقب المتن فلا يملك بالعقد لما روى الحاكم في صحيحه أنه عليه السلام أهدى إلى النجاشي ثلاثين أوقية مسكاً، ثم قال لأمر سلمة «إني لأرى النجاشي قد مات ولا أدري الهدية التي أهديت إليه ألا تسترد وإذا ردت إلي فهي لك فكان كذلك». اهـ. قوله: (بين نسائه) أي عليه السلام لكن الذي مر أيضاً عن المعنى عن الحاكم يقتضي في الهبة تخصيصه بأمر سلمة فليحرر اهـ سيد عمر. قوله: (وقال به) أي باشتراط القبض في الهبة بالمعنى العام. قوله: (كثيرون من الصحابة إلخ) أي: فهو إجماع سكوتي وإنما احتاج لهذا بعد الخبر الصحيح؛ لأن لقائل أن يقول إن الهدية تملك بأحد شيئين القبض أو الوضع بين اليدين مثلاً ولم يوجد واحد منهما فيه فتصرفه عليه السلام في الهدية لا يتفاهم اهـ رشيدتي. قوله: (بإقباض الواهب) أي: أو وكيله. قوله: (فيه) أي: القبض، والجار متعلق بإذن إلخ. قوله: (يتضمنه) أي: القبض أو الإذن فيه. قوله: (كالإعتاق) تمثيل لما يتضمنه وقوله: (وكذا إلخ) عطف على الإعتاق ش اهـ سم. ولا يخفى ما في هذا العطف لو قال راجع إلى

قوله: (ولا الوضع بين يديه بلا إذن) تقدم في هامش قوله في الهدية، والقبض من ذلك عن التجريد وغيره مع نقله عن البغوي أنه يكفي الوضع بين يديه إذا أعلمه فلم يشترط الإذن بل الإعلام وهو متجه وقد يقال الإعلام يقوم مقام الإذن. قوله: (كالإعتاق) تمثيل لما يتضمنه وقوله وكذا إلخ عطف على الإعتاق ش.

على ما قاله شارح لكن جزم غير واحد بما قاله القاضي وإن كان في يد المتهب فلو قبضه من غير إذن ضيمته ولو إذن ورجع عن الإذن أو جبن، أو أغمى، أو حجر عليه، أو مات أحدهما قبل القبض بطل الإذن ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن الإذن قبله وقال المتهب بعده صدق الواهب على ما استظهره الأذرعى من تردّد له في ذلك وله احتمال بتصديق المتهب؛ لأن الأصل عدم الرجوع قبله وهو قريب، ثم رأيت أن هذا هو المنقول كما ذكرته في شرح الإرشاد في باب الرهن مع فروع أخرى يتعيّن استحضاؤها هنا ويكفي الإقرار بالقبض كأن قيل له وهبت كذا من فلان وأقبضته فقال نعم، والإقرار أو الشهادة بمجرّد الهبة لا يستلزم

الإغناق لكان أولى، عبارة المُنْغني فإن إذن له في الأكل أو العتق عنه أي: المتهب فأكله أو أعتقه كان قبضاً اهـ. قوله: (على ما قاله الشارح) لعلّ الأسبب تقدّمه على قوله خلافاً للقاضي قال سم جزم به أي: بما قاله شارح الرّوض حيث قال: (فرغ): ليس الإثلاف أي: من المتهب قبضاً إلا إن إذن له في الأكل، أو العتق أي: عنه قال في شرحه فيكون قبضاً ويُقدّر أنّه ملكه قبل الإزدراد، والعتق اهـ وكذا جزم به المُنْغني والزيادي كما مرّ وقوله قبل الإزدراد إلخ قال ع ش قياس ما هو المَعتمد في الضيافة من الملك بالوضع في الفم أن يُقدّر انتقاله إليه هنا قبيل الوضع في الفم، والتلفظ بالصيغة اهـ أي: صيغة العتق. قوله: (وإن كان في يد المتهب) غاية لما في المتن اهـ رشيدى. قوله: (من غير إذن) أي ولا إقباض اهـ مُغني. قوله: (قبل القبض) أي: قبل تمامه ولو معه اهـ ع ش. قوله: (قبل القبض) راجع إلى قوله ورجع وما عطف عليه. قوله: (ولو قبضه إلخ) ولو أقبضه وقال قصدت به الإيداع، أو العارية وأنكر المتهب صدق الواهب كما في الاستقصاء اهـ نهاية زاد المُنْغني ولو اختلفا في الإذن في القبض صدق الواهب اهـ. قوله: (صدق الواهب إلخ) عبارة النهاية صدق المتهب؛ لأن الأصل عدم الرجوع خلافاً لما استظهره الأذرعى من تصديق الواهب اهـ. قوله: (لأن الأصل عدم الرجوع إلخ) ظاهره وإن اتفقا على وقت الرجوع واختلفا في وقت القبض ولو قيل بمجيء تفصيل الرجعة فيه لم يتعدّ فيقال، إن اتفقا على وقت القبض واختلفا في وقت الرجوع صدق المتهب، وفي عكسه يصدق الواهب، وفيما إذا لم يتفقا على شيء يصدق السابق بالدعوى، وإن ادّعى معاً صدق المتهب اهـ ع ش. قوله: (وهو قريب إلخ) أي: الاحتمال. قوله: (والإقرار، والشهادة إلخ) عبارة المُنْغني، والرّوض مع شرحه وليس الإقرار بالهبة ولو مع الملك إقراراً بالقبض للموهوب لجواز أن تعتقد لزومها بالعقد، والإقرار يُحمل على اليقين إلا إن قال وهبته له وخرّجت منه إليه وكان في يد المتهب وإلا فلا وقوله وهبته وأقبضته له إقراراً بالهبة، والقبض اهـ.

قوله: (على ما قاله شارح) جزم به في الرّوض حيث قال فرغ ليس الإثلاف أي: من المتهب قبضاً إلا إن إذن له في الأكل، أو العتق عنه قال في شرحه فيكون قبضاً ويُقدّر أنّه ملك قبل الإزدراد، والعتق. قوله: (وله احتمال بتصديق المتهب) اعتمده م ر.

القبض نعم يكفي عنه قول الواهب ملكها المتهب ملكاً لازماً كما مر، أو أخر الإقرار قال بعضهم وليس للحاكم سؤال الشاهد عنه لئلاً يتنبه له، والهبة ذات الثواب بيع فإذا أقبض الثواب استقل بالقبض (فلو مات أحدهما) أي: الواهب، والمتهب بالمعنى الأعظم الشامل للهدية، والصدقة على الأوجه (بين الهبة، والقبض قام واريث مقامه) في القبض، والإقباض؛ لأنه خليفته. (وقيل ينفسخ العقد) بالموت لجوازه كالشركة وقرق الأول بأنها تقول للزوم بخلاف نحو الشركة ويؤخذ منه تضعيف ما في تحرير الجرجاني أن الهدية تنفسخ بالموت قبل وصولها قولاً واحداً لعدم القبول اهـ. ووجه ضعفه أن المدار ليس على القبول بل على الأيلولة للزوم وهو جار في الهدية والصدقة أيضاً ولا تبطل الهبة بجنون الواهب وإغمائه فيكفي إقباضه بعد إفاقته لا إقباض وليه قبلها وكذا المتهب نعم لوليّه القبض قبل إفاقته.

قوله: (نعم يكفي إلخ) ويتبني أن يأتي مثله فيما لو قال الشاهد أشهد أنه ملكه ملكاً لازماً فيعني ذلك عن قوله وهبه وأقبضه اهـ ع ش. قوله: (سؤال الشاهد عنه) أي القبض ويتبني أن محله في العالم بآنها لا تملك إلا بالقبض اهـ ع ش. قوله: (استقل) أي: المتهب. قوله: (أي: الواهب) إلى قوله لا إقباض وليه في المعنى إلا قوله ويؤخذ إلى وهو جار. قوله: (في القبض إلخ) أي: وارث الواهب في الإقباض، والإذن في القبض ووارث المتهب في القبض اهـ معني. قوله: (للهدية، والصدقة) كان صورة الصدقة أن يقول لآخر خذ هذا صدقة قيمت قبوت قبل أخذه اهـ سم. قوله: (بآنها) أي الهبة. قوله: (ويؤخذ منه) أي: من ذلك الفرق. قوله: (وهو جار) أي الأيلولة إلى الزوم. قوله: (أيضاً) أي: كالهبة بالمعنى الخاص. قوله: (لا إقباض وليه إلخ) ولولي المجنون قبضه قبل الإفاقة نهاية

قوله: (الشامل للهدية، والصدقة) كأن صورة الصدقة أن يقول لآخر خذ هذا صدقة قيمت قبوت قبل أخذه.

قوله في (سني): (قام واريث مقامه) عليم منه ومن. قوله: (وقيل ينفسخ العقد إلخ) أن الصحيح عدم انفساخ كل من الهبة، والهدية، والصدقة بالموت فإن قلت لا فائدة لعدم الانفساخ لما تقدم من بطلان الإذن في القبض بالموت فلا بد من إذن الوارث فإن كان ابتداء تملك منه وإلا لم يملك شيئاً قلت بل له فائدة فإنه إذا مات الواهب بعد عقد الهبة فأذن واريثه في القبض ملك المتهب بالقبض ولو حكّم بانفساخ العقد لم يملك به وتوقف الملك على إيجاب الوارث وقبول المتهب، ثم القبض بإذن الوارث ولو أرسل الهدية، ثم مات قبل تسليمها للمهدي إليه فأذن الوارث فيه حصل الملك بتسليمها ولو انفسخ الإهداء لم يكف مجرد الإذن في التسليم؛ لأنه ليس إهداء بل كان يحتاج إلى إرسال من الوارث ولو وضع بين يديه دهماً على وجه التصديق به عليه فمات قبل قبضه فأذن الوارث له في قبضه ملكه بالقبض ولو قلنا بانفساخ التصديق لم يملك بمجرد الإذن الوارث في قبضه فيما يظهر بل كان بالإباحة أشبه قليلاً. قوله: (ويؤخذ منه تضعيف ما في تحرير الجرجاني) أي: ولا ينافي تضعيفه ما تقدم في

(وَيُسَنُّ لِلوَالِدِ) أي: الأصل وإن علا (العَدْلُ في عَطِيَّةِ أولاده) أي: فُرُوغُهُ وإن سَقَلُوا ولو الأحفَادُ مع وجود الأولاد على الأوجهِ وفاقًا لِغَيْرِ واحدٍ وخلافًا لِمَنْ خَصَّصَ الأولادَ سواءً أكانت تلك العَطِيَّةُ هِبَةً أم هَدِيَّةً أم صدقةً أم وقفًا أم تبرُّعًا آخَرَ فإن لم يعدِلْ لِغَيْرِ عُذْرٍ كُرهَ عند أكثرِ العُلَمَاءِ وقال جَمْعٌ يحرِّمُ، والأصلُ في ذلك خبرُ البخاري «اتَّقُوا اللَّهَ واعِدِلُوا بين أولادِكُمْ» وخبرٌ أَحْمَدُ أَنَهُ عليه السلام «قال لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُشْهَدَ على عَطِيَّةٍ لِبَعْضِ أولاده لا تُشْهَدُنِي على جورٍ لِيَتَبَيَّنَ عَلَيْكَ مِنَ الْحَقِّ أَنْ تَعْدِلَ بَيْنَهُمْ». وفي روايةٍ لِمُسْلِمٍ «أشْهَدْ على هذا غَيْرِي، ثم قال أَيْشُرُكُ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبِرِّ سَوَاءً قال بَلَى قال: «فَلَا إِذَنْ» فَأَمَرَهُ بِإِشْهَادِ غَيْرِهِ صَرِيحٌ فِي الْجَوَازِ وَأَنَّ تَسْمِيَّتَهُ جَوْرًا بِاعتبارِ ما فيه من عَدَمِ العَدْلِ الْمَطْلُوبِ فَإِنْ فَضَّلَ الْبَعْضُ الْآخَرِينَ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْعَدْلُ وَإِلَّا رَجَعَ نَدْبًا لِلأَمْرِ بِهِ فِي رِوَايَةٍ نَعَمَ الْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ مِنَ الْمَحْرُومِ الرِّضَا وَظَنَّ عُقُوقَ غَيْرِهِ لِفَقْرِهِ وَرِقَّةَ دِينِهِ لَمْ يُسَنَّ الرُّجُوعُ وَلَمْ يُكْرَهَ التَّفْضِيلُ كَمَا لَوْ أَحْرَمَ فَاِسْقًا لِقَلًا

وَمُعْنِي. ٥. فَوَدَّ: (أَي: الْأَصْلُ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النَّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ وَقَضِيَّتُهُ إِلَى بَلٍ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَقَوْلُهُ وَإِنَّمَا فَضَّلَ إِلَى وَيُسَنُّ. ٥. فَوَدَّ: (وَلَا يَسْقَلُوا) أَي: ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا هـ ش. ٥. فَوَدَّ: (خَصَّصَ الْأَوْلَادَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ خَصَّصَهُ بِالْأَوْلَادِ هـ. ٥. فَوَدَّ: (أَمْ تَبَرُّعًا آخَرَ) كَالِإِبَاحَةِ هـ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ يَشْمَلُ مَا لَوْ كَانَ بِطَرِيقِ الْمُحَابَةِ فِي ضِمْنِ عَقْدٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ هـ. ٥. فَوَدَّ: (كُرهَ الْإِنْخ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ هـ مُعْنِي. ٥. فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَي: سَنَّ الْعَدْلَ. ٥. فَوَدَّ: (فَأَمَرَهُ الْإِنْخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى الْوَاوُ بَدَلَ الْفَاءِ. ٥. فَوَدَّ: (وَأَنَّ تَسْمِيَّتَهُ الْإِنْخ) عَطَفَ عَلَى جُمْلَةِ أَمْرِهِ بِإِشْهَادِ الْإِنْخ فَكَانَ الْأَوَّلَى حَذَفَ أَنْ كَمَا فِي النَّهَايَةِ. ٥. فَوَدَّ: (الْمَطْلُوبُ) أَي: نَدْبًا. ٥. فَوَدَّ: (أَعْطَى) أَي: الْأَصْلُ الْمُفْضَلُ. ٥. فَوَدَّ: (وَالْأَرْجَعُ) الظَّاهِرُ أَنَّ الرُّجُوعَ لَا يَأْتِي فِي الْوَقْفِ هـ سَمِ. ٥. فَوَدَّ: (وَرِقَّةَ دِينِهِ) لَعَلَّ الْوَاوُ بِمَعْنَى، أَوْ. ٥. فَوَدَّ: (وَلَمْ يُكْرَهَ الْإِنْخ) لَا يُخْفَى مَا فِي عَطْفِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْمَحْرُومِ مَا يَشْمَلُ الْمَحْرُومَ بِالْفِعْلِ وَبِالْإِرَادَةِ وَبِالْعُقُوقِ مَا يَشْمَلُ الْعُقُوقَ لَوْ رَجَعَ، وَالْعُقُوقُ لَوْ لَمْ يُفْضَلْ تَأَمَّلْ وَلَوْ قَالَ كَمَا لَا يُكْرَهُ التَّفْضِيلُ لَوْ أَحْرَمَ فَاِسْقًا لِكُنْ وَاضِحًا عِبَارَةُ الْمُعْنِي.

(تَنْبِيْهُ): مَحَلُّ الْكَرَاهَةِ عِنْدَ الْاِسْتِثْوَاءِ فِي الْحَاجَةِ أَوْ عَدَمِهَا وَإِلَّا فَلَا كَرَاهَةَ وَعَلَى ذَلِكَ يُحْمَلُ تَفْضِيلُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فِيمَا يَأْتِي وَيُسْتَنْتَى الْعَاقُ وَالْفَاسِقُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَضُرُّهُ فِي الْمَعَاصِي فَلَا يُكْرَهُ جَزْمَانُهُ هـ قَالَ ع ش بَقِيَ مَا لَوْ اخْتَلَفَ الْعِضْيَانُ كَانَ كَانِ أَحَدُهُمَا مُبْتَدِعًا وَالْآخَرُ فَاِسْقًا يَشْرَبُ الْخَمْرَ مَثَلًا وَأَرَادَ دَفْعَهُ لِأَحَدِهِمَا، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يُؤَثَّرُ بِهِ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ بَنَى عَقِيدَتَهُ عَلَى شُبْهَةٍ فَهُوَ مَعْدُورٌ وَمِنْ ثَمَّ تَقَبَّلَ شَهَادَتَهُ وَيَتَّبَعِي أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا شُبْهَةٌ لَكِنْ كَانَتْ مَعْصِيَةُ أَحَدِهِمَا أَغْلَظَ كَكُونِهِ فَسَقَ

فَضِيَّةَ التَّجَاشِي إِذْ لَيْسَ فِيهَا انْفِسَاخُهَا بَلْ رُجُوعُ الْمُهْدِي وَهُوَ هُوَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ. ٥. فَوَدَّ: (وَلَا يَسْقَلُوا الْإِنْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. ٥. فَوَدَّ: (أَمْ تَبَرُّعًا) كَالِإِبَاحَةِ. ٥. فَوَدَّ: (وَالْأَرْجَعُ) الظَّاهِرُ أَنَّ الرُّجُوعَ لَا يَأْتِي فِي الْوَقْفِ.

يصرِّفه في معصية، أو عاقاً، أو زاد أو أثار الأحوج، أو التَّمَيِّزَ بنحوِ فضلٍ كما فعَلَهُ الصُّدِّيقُ مع عائِشةَ رضي الله تعالى عنهما، والأوجه أنْ تخصِّصَ بعضهم بالرجوع في هبته كهو بالهبة فيما مرَّ وأفهم قوله كثيره عطية أنه لا يُطلَبُ منه التسوية في غيرها كالتزوُّد بالكلام وغيره. لكن وقع في بعض نسخ الديميري لا خلاف أن التسوية بينهم مطلوبة حتى في القليل أي: للتمييزين وله وجه إذ كثيراً ما يترتب على التفاوت في ذلك ما مرَّ في الإعطاء ومن ثم ينبغي أن يأتي هنا أيضاً استثناء التمييز لعذرٍ ويسنُّ للولد أيضاً العدل في عطية أصوله فإن فضل كرهه خلافاً لبعضهم نعم في الروضة عن الدارمي فإن فضل فالأولى أن يُفضَّلَ الأم وأقره لما في الحديث أن لها ثلثي البر وقضيته عدم الكراهة.....

بشرب الخمر، والزنا، واللواط، والآخر بشرب الخمر فقط، أو بتعاطي العقود الفاسدة أن يُقدَّم الأخفُّ اهـ وقوله، والأقرب أنه يؤثِّرُ إلخ ينبغي حملُه على إذا لم يكن هناك قول بكفره ببدعيته وإلا فالأقرب أن يؤثِّرَ به الثاني. □ قوله: (في معصيته) ينبغي أن يحرم إن غلب على الظن صرِّفه في المعصية اهـ سيّد عمر. □ قوله: (أو عاقاً) تأمل الجمع بينه وبين ما مرَّ آنفاً في قوله وظن عقوق غيره فإنه قد يُبادر أنَّهما متنافيان أيضاً فإطلاق حديث «صل من قطعك واغف عمن ظلمك وأحسن إلى من أساء إليك» يقتضي أنه أولى بالبرِّ من البرِّ فليُتأمل لا سيما إذا غلب على الظن أن الجرمان يزيد في عقوقه، ولعلَّه مخمول على ما إذا ظن زوال العقوق بالجرمان، ثم رأيت قول الشارح الآتي في الرجوع وبخث الإسوي إلخ وهو مؤيد لما ذكرته والله أعلم اهـ سيّد عمر وقوله إذا ظن زوال العقوق إلخ أقول، أو ظن عدم إفادة الإعطاء والجرمان شيئاً أخذاً ممَّا يأتي. □ قوله: (أو زاد) أي: في الإعطاء عطف على أحرم.

□ قوله: (أو أثار) أي للإعطاء. □ وقوله: (الأحوج إلخ) تنازع فيه الفعلان وأُعمل فيه الثاني. □ قوله: (بنحو فضل) كالعلم، والورع اهـ. حلي، والجائر متعلّق بالتمييز. □ قوله: (كما فعَلَهُ الصُّدِّيقُ مع عائِشةَ إلخ) وعمر مع عاصم وعبد الله بن عمر مع بعض أولاده رضي الله تعالى عنهم اهـ مُعْنِي. □ قوله: (والأوجه إلخ) كذا في في المُعْنِي. □ قوله: (كهو) أي: كالتخصيص. □ قوله: (فيما مرَّ) أي: في كراهته بلا عذر.

□ قوله: (وغيره) أي: غير الكلام كالقبلة، والواو بمعنى، أو. □ قوله: (حتى في القليل) أي الكلام اهـ سم. □ قوله: (في ذلك) أي: في نحو الكلام. □ قوله: (ما مرَّ إلخ) انظر في أي محل عبارة المُعْنِي عَقِبَ التعليل بالأحاديث المأزاة ولتلا يُفَضَّلَ بهم الأمر إلى العقوق، أو التحاسد اهـ، ولعلَّ الشارح توهّم سبق نظيرها منه. □ قوله: (هنا) أي: في كراهة التفضيل بغير الهبة. □ قوله: (التمييز) أي تفضيل بعض أولاده بنحو الكلام. □ قوله: (ويسنُّ للولد) إلى قوله وقضيته في المُعْنِي إلّا قوله خلافاً إلى فإن فضل وقوله وأقره. □ قوله: (فإن فضل) أي: فإن ارتكبت المكروه وفضل قاله ع ش ورشيدني وهذا إنما يُناسب مختار النهاية كالمُعْنِي من كراهة تفضيل بعض الأصول خلافاً للشارح. □ قوله: (ثلثي البر) وعليه يُحمل

إذ لا يُقال في بعض جزئيات المكروه إنّه أولى من بعض بل في شرح مُسلم عن المُحاسبِي الإجماع على تفضيلها في البرّ على الأب وإنّما فُضِّلَ عليها في الإرث لما يأتي أنّ مَلَحَظَه العُصْبَةُ، والعاصِبُ أقوى من غيره، وما هنا مَلَحَظَه الرِّجْمُ وهي أقوى؛ لأنها أَحْوَجُ وبهذا فارق ما مرّ أنه يُقدَّمُ عليها في الفِطْرَةِ؛ لأنّ مَلَحَظَهَا الشَّرَفُ كما مرّ ويُسنُّ على الأوجه العَدْلُ بين نحو الإخوة أيضًا لكنّها دون طلبها في الأولاد ورَوَى البيهقي خبر «حقّ كبير الإخوة على صغيرهم كحقّ الوالد على ولده» وفي رواية «الأَكْبَرُ مِنَ الإخوة بِمَنْزِلَةِ الأب» وإنّما يحصل العَدْلُ بين مَنْ ذَكَرَ (بأنّ يُسوِّي بين الذكر، والأنثى) لرواية ظاهرة في ذلك في الخبر السابق ولخبر ضعيف مُتَّصِل وقيل الصحيح إرساله «سووا بين أولادكم في العطية ولو كنتم مُفَضَّلًا أحدًا لَفَضَّلْتُ النساءَ وفي نسخة البنات» .

(وقيل كقسمة الإرث) وفوق الأول بأنّ مَلَحَظَ هذا العُصْبَةِ وهي مُخْتَلِفَةٌ مع عَدَمِ ثُهمَةٍ فيه ومَلَحَظُ ذاك الرِّجْمُ وهما فيه سواء مع الثُّهمَةِ فيه وعلى هذا، وما مرّ في إعطاء أولاد الأولاد

ما في شرح مُسلم إلخ كذا في النّهاية وكذا كان في أضلّ الشّارح، ثم صرّب وزاد ما ترى اه سيّد عمّر قال الرّشيدِيّ قوله مرّ عليه يُحمَلُ إلخ أي : على ما إذا ارتكَبَ المكروه وهذا ما يَظْهَرُ مِنَ الشّارح م ر وأما ما في التّحفة عن الرّوضة من ذكر الأولوية التي استنبط منها عَدَمُ الكراهة فلا يوافق ما في الرّوضة وعبارتها يتّبعني للوالد أن يغدّل بين أولاده في العطية فإن لم يغدّل فقد فعَلْ مَكْرُوهًا وإلى أن قال وكذا الولد لو وهب لوالديه قال الدارمي فإن فُضِّلَ فَلْيُفَضَّلِ الأُمُّ واللّه أعلم اه. فوّده: (إذ لا يُقال إلخ) فيه نظر إذ لا مانع من كون بعض أفراد المكروه أخفّ من بعض. فوّده: (وإنّما فُضِّلَ إلخ) أي : الأب .
 فوّده: (وهي فيه) أي الأُمُّ في الرِّجْمِ. فوّده: (لأنّها أخوَجُ) يُتَأَمَّلُ فَإِنَّ الأخوَجِيَّةَ لا تدلُّ على تلك الأولوية اه سم. فوّده: (ويُسنُّ على الأوجه) إلى المثنّ في المُعْنَى. فوّده: (لكنّها) أي : العدالة، والتّسوية. فوّده: (ورَوَى البيهقي إلخ) المراد أنّه كما يُسْتَحَبُّ لِلوَالِدِ التّسوية بين أولاده فكبير الإخوة يُسْتَحَبُّ له العَدْلُ بين إخوته فيما يَتَبَرَّعُ به عليهم وهذا بناء على الغالب من أنّ الكبير يَتَمَيَّزُ في العادة عن إخوته يكفُلُهُم وَيَتَصَرَّفُ في أمورهم وإلا فقد يَحْصُلُ لِلصَّغِيرِ مِنَ الإخوة شَرَفٌ يَتَمَيَّزُ به عن كبارهم فَيَتَّبِعِي لَهُ مُرَاعَاتُهُمْ، والعَدْلُ بَيْنَهُم اه ع ش . وقوله المراد أنّه إلخ فيه تأمّل. فوّده: (وفي نسخة إلخ) أي : رواية اه ع ش. فوّده: (مَلَحَظَ هذا) أي : الميراث. فوّده: (مع عَدَمِ ثُهمَةٍ فيه) أي : لأنّ الوارث رَضِيَ بما فَرَضَ الله تعالى اه مُعْنَى. فوّده: (ومَلَحَظُ ذاك) أي عَطِيَّةُ الأَصْلِ. فوّده: (مع الثُّهمَةِ فيه) أي : لأنّها برّ أي : المُعْطَى. فوّده: (وعلى هذا، وما مرّ إلخ) يُتَأَمَّلُ المراد به سيّد عمّر أقول بجعل الواو بمعنى مع يتّضح أنّ المراد به دفع ما يترأى من التّنافي بين هذا القيل الطّاهر في حجب أولاد الأولاد عن العطية بالأولاد بين ما مرّ الصّريح في عَدَمِ الحجب .

فوّده: (لأنّها أخوَجُ) يُتَأَمَّلُ فَإِنَّ الأخوَجِيَّةَ لا تدلُّ على تلك الأولوية .

مع الأولاد تُتَصَوَّرُ التسوية بأن يُفْرَضَ الأسفلون في درجة الأعلى نظير ما يأتي في ميراث الأرحام على قول.

(فرغ) أعطى آخر دراهم ليشتري بها عمامة مثلاً ولم تدل قرينة حاله على أن قصده مجرّد التبشيط المعتاد لزمه شراء ما ذكر وإن ملكه؛ لأنه ملك مُقَيَّد يصرفه فيما عيّنه المعطي ولو مات قبل صرفه في ذلك انتقل لورثته ملكاً مطلقاً كما هو ظاهر لزوال التقييد بموته كما لو ماتت الدائبة الموصى بعلافها قبل الصرف فيه فإنه يتصرف فيه مالكها كيف شاء ولا يعود لورثة الموصي، أو بشرط أن يشتري بها ذلك بطل الإعطاء من أصله؛ لأن الشرط صريح في المناقضة لا يقبل تأويلاً بخلاف غيره.

(وللأب الرجوع في هبة ولده) عيّننا بالمعنى الأعم الشامل للهدية والصدقة بل يوجد هذا في بعض النسخ وتناقضاً في الصدقة لكنّ المعتمد كما قاله جعق ما ذكر وإن كان الولد فقيراً صغيراً مخالفاً له ديناً للخبر الصحيح «لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها

قوله: (فرغ أعطى إلخ) يتأمل مناسبته لهذا المحل اه سيّد عمر أي، والمناسب ذكره في مبحث شروط الهبة قبيل العمري، والرقي. قوله: (ولو مات) أي: المعطي له. قوله: (أو بشرط إلخ) عطف على ليشتري بها إلخ. قوله: (في المناقضة) أي: للتملك. قوله: (بخلاف غيره) أي: كمن يشتري بها عمامة.

قوله (سني): (وللأب الرجوع إلخ) على التراخي من دون حكم حاكم به وعبد الولد غير المكاتب كالولد؛ لأن الهبة لعبد الولد هبة للولد بخلاف عبده المكاتب؛ لأنه كالأجنبي نعم إن انفسخت الكتابة تبين أن الملك للولد وهبته لمكاتب نفسه كالأجنبي مغني ونهاية. قوله: (عيّننا) إلى قول المشي فیمتنع في النهاية واحترز بها عن هبة الدين فإنه لا رجوع فيه جزماً اه سيّد عمر عبارة الرشيد في قوله عيّننا مفعول هبة أخرج به الدين كما يأتي اه. قوله: (بالمعنى الأعم) إلى قوله واختص في المغني إلا قوله بل إلى وأن (قوله بل يوجد هذا) أي: التغيير بما يشمل الهدية والصدقة أي: لفظ عطية.

قوله: (وتناقضاً) أي: الشيخان يعني كلامهما. قوله: (وإن كان إلخ) غاية في المشي. قوله: (مخالفاً له ديناً) إنما نص عليه لئلا يتوهم امتناع الرجوع مع اختلاف الدين للعداوة بينهما اه ع ش.

قوله في (سني): (وللأب الرجوع في هبة ولده) قال في الرّوض وعبد غير المكاتب اه أي وفي هبة عبد ولده؛ لأن الهبة لعبد الولد هبة للولد قال في شرحه بخلاف عبده المكاتب؛ لأنه كالأجنبي نعم إن انفسخت الكتابة فقد بان بالأجرة أن الملك للولد بالانفساخ على ما تقدّم في الوقف أنه إذا وقف على المكاتب، ثم عجز تبين أنه وقف على السيّد فإن الوقف على العبد وقف على السيّد. قوله: (عيّننا) وسيأتي الدين.

إلا الولد فيما يعطي ولده» واختص بذلك لانتفاء التهمة فيه إذ ما طبع عليه من إثارة لولده على نفسه يقضي بأنه إنما رجع لحاجة أو مصلحة، ويكره له الرجوع إلا للذر كإن كان الولد عاقاً أو يصرفه في معصية فليُنذر به فإن أصر لم يكره كما قاله وبُحث الإسني نذبه في العاصي وكرهته في العاق إن زاد عقوبه ونذبه إن أزاله وإباحته إن لم يُفد شيئاً والأذرعى عدم كراهته إن احتاج الأب له لتفقه، أو ذين بل نذبه إن كان الولد غنياً عنه ووجوبه في العاصي إن تعين طريقاً في ظنه إلى كفه عن المعصية والبلقيني امتناعه في صدقة واجبة كزكاة ونذر وكفارة وكذا في لحم أضحية تطوع؛ لأنه إنما يرجع ليستقل بالتصرف وهو فيه مُمتنع وبما ذكره أفتى كثيرون ممن سبقه وتأخر عنه وردوا على من أفتى بجواز الرجوع في النذر بكلام الروضة وغيرها وقول بعضهم محله إن وجدت صيغة نذر صحيحة غير محتاج إليه؛ لأن النذر حيث أطلق إنما يُراد به ذلك ولا نظر لكونه تمليكاً محضاً؛ لأن الشرع أوجب الوفاء به على العموم من غير مخصص وقياس الواجب على التبرع مُمتنع ولا رجوع في هبة بتواب بخلافها

☐ قوله: (لانتفاء التهمة فيه إلخ) وهذه حكمة لا يجب أطرها. ☐ قوله: (فليُنذر به) أي: بالرجوع اه سم. ☐ قوله: (فإن أصر) أي: على العقوب، أو المعصية. ☐ قوله: (وكرهته في العاق إلخ) ينبغي أن يقال يُندب إن تَوَقَّع زوال العقوب، ويجب إن قَطَعَ بزوال العقوب أو غَلَبَ على الظن؛ لأنه طريق في إزالة المعصية، ويحرم إن قَطَعَ بزيادة العقوب أو غَلَبَتْ على الظن؛ لأنه تَسَبَّب في زيادة المعصية والله أعلم، وفيما يأتي عن الأذرعى تأييد لبعض ذلك اه سيّد عمر. ☐ قوله: (والبلقيني إلخ) عبارة النهاية ويمتنع الرجوع كما بحثه البلقيني في صدقة إلخ. ☐ قوله: (كزكاة ونذر) لا يقال كيف يأخذ نحو الزكاة مع أنه إن كان فقيراً فتفقهه واجبة على أبيه فهو غني بماله وإن كان غنياً فليس له أخذ الزكاة من أصلها؛ لأننا نخشأ الأول فنقول إنما يجب عليه نفقة لا نفقة عياله كزوجته ومُسْتَوْلَدَتِه فيأخذ من صدقة أبيه ما زاد على نفقة نفسه اه ع ش أقول وأيضاً يجوز أن يكون أبوه أيضاً فقيراً فلا يلزم من وجوب الزكاة في ماله وجوب نفقة ابنه عليه. ☐ قوله: (وكذا في لحم أضحية إلخ) شامل للإهداء لولده الغني كما صرح به شيخنا البكري في كثره وهو قضية التعليل المذكور اه سم. ☐ قوله: (بكلام الروضة إلخ) متعلق برّدوا. ☐ قوله: (محله إلخ) مقول القول، والضمير للإمتناع بالنذر. ☐ وقوله: (غير محتاج إلخ) خبره. ☐ قوله: (ولا نظر لكونه تمليكاً محضاً) أي فيكون كالهبة حتى يصح الرجوع عنه. ☐ وقوله: (من غير مخصص) أي: فلم يخصه بغير الفرع اه رشيد. ☐ قوله: (ولا رجوع في هبة بتواب) صادق بما إذا كان فيها محاباة، والظاهر أنه كذلك؛ لأن التبرع لما وقع في ضمن معاوضة بعقد لازم لم يتمكن من

☐ قوله: (فليُنذر به) أي: بالرجوع ش. ☐ قوله: (فإن أصر إلخ) قضيته الكراهة قبل الإضرار. ☐ قوله: (وكذا في لحم أضحية تطوع) شامل للإهداء لولده الغني وهو قضية التعليل المذكور ولهذا عبر شيخنا البكري في كثره بقوله وكذا ضيافة الله تعالى كلحم أضحية دُفِعَ له وهو غني، أو فقير اه.

بلا ثواب وإن أثابه عليها كما قاله القاضي ولا فيما لو وهبه دَيْنًا عليه إذ لا يُمكن عَوْدُهُ بعد سقوطه ولا فيما وهبه لِفِرْعِهِ الْمُكَاتِبِ إذا رُق؛ لَأَن سَيِّدَهُ مَلَكُهُ وَيَجُوزُ الرُّجُوعُ فِي بَعْضِ الْمُوْهَبِ وَلَا يَسْقُطُ بِالْإِسْقَاطِ وَلَهُ الرُّجُوعُ فِيمَا أَقَرَّ بِأَنَّهُ لِفِرْعِهِ كَمَا أَتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ وَعَتَمَدَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِي عَنْ أَبِيهِ وَفَرَضَ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا فَسَّرَهُ بِالْهَبَةِ وَهُوَ فَرَضٌ لَا بُدَّ مِنْهُ إِنْ قَالَ الْمُصَنِّفُ لَوْ وَهَبَ وَأَقْبَضَ وَمَاتَ فَادَّعَى الْوَارِثُ كَوْنَهُ فِي الْمَرَضِ، وَالْمُتَّهَبُ كَوْنَهُ فِي الصَّحَّةِ صُدِّقَ إِيَّاهُ وَلَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْوَارِثِ؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةً عِلْمَ (وَكَذَا لِسَائِرِ الْأَصُولِ) مِنَ الْجِهَتَيْنِ وَإِنْ عَلَوَا الرُّجُوعُ كَالْأَبِ فِيمَا ذَكَرَ (عَلَى الْمَشْهُورِ) كَمَا فِي عِتْقِهِمْ وَنَفَقَتِهِمْ وَسُقُوطِ الْقَوْدِ عَنْهُمْ وَخَرَجَ بِهِمُ الْفُرُوعُ وَالْحَوَاشِي كَمَا يَأْتِي وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ اخْتِصَاصَ الرُّجُوعِ بِالْوَاهِبِ فَلَا يَجُوزُ لِأَبِيهِ لَوْ مَاتَ وَلَمْ يَرِثْهُ فِرْعُهُ الْمُوْهَبُ لَهُ (وَشَرَطُ رُجُوعِهِ بَقَاءُ الْمُوْهَبِ فِي سُلْطَنَةِ الْمُتَّهَبِ) أَيِ اسْتِيلَائِهِ لِيَشْمَلَ مَا يَأْتِي فِي

الرُّجُوعِ إِنْ سَيِّدُ عُمَرُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا فِيمَا لَوْ وَهَبَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَهُ الرُّجُوعُ فِي الْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (إِذَا لَا يُمكن عَوْدُهُ إلَخ) فَأَشْبَهَ مَا لَوْ وَهَبَهُ شَيْئًا فَتَلَفَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَسْقُطُ) أَيِ: الرُّجُوعُ (بِالْإِسْقَاطِ) كَانَ قَالَ الْأَصْلُ أَسْقَطْتُ حَقِّي مِنْ جَوَازِ الرُّجُوعِ إِنْ سَيِّدُ عُمَرُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ إلَخ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَمَحَلُّهُ كَمَا أَفَادَهُ الْجَلَالُ إلَخ. ☐ قَوْلُهُ: (فِيمَا إِذَا فَسَّرَهُ بِالْهَبَةِ) قَضِيَّتُهُ إِطْلَاقُهُ وَلَوْ تَرَخَى التَّفْسِيرُ عَنْ زَمَنِ الْإِقْرَارِ إِلَى زَمَنِ الرُّجُوعِ، ثُمَّ رَأَيْتَ تَصْوِيرَ صَاحِبِ الْمُغْنِي لِلْمَسْأَلَةِ بِهَامِشِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَحْصُلُ الرُّجُوعُ إلَخ بِمَا يَصْرُحُ بِذَلِكَ إِنْ سَيِّدُ عُمَرُ. ☐ قَوْلُهُ: (قَالَ الْمُصَنِّفُ لَوْ وَهَبَ إلَخ) لَيْسَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مَسَائِلِ الرُّجُوعِ فَمَا نُكْتَتُهُ ذَكَرَهَا فِيهِ، وَلَعَلَّهَا وَقَعَتْ فِي فِتَاوَى الْمُصَنِّفِ مَجْمُوعَةً مَعَ الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ إِنْ سَيِّدُ عُمَرُ. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا فِي عِتْقِهِمْ إلَخ) هَذَا جَامِعُ الْقِيَاسِ إِنْ رَشِيدِي.

☐ قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ إلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالنِّهَآيَةُ وَلَوْ وَهَبَ شَيْئًا لِوَلَدِهِ ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يَرِثْهُ الْوَلَدُ لِمَانِعٍ قَامَ بِهِ وَإِنَّمَا وَرِثَهُ جَدُّ لَمْ يَزَجِفْ فِي الْهَبَةِ الْجَدُّ الْحَازِئُ لِلْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّ الْحَقُوقَ لَا تَوَرَّثَ وَخَذَهَا إِنَّمَا تَوَرَّثَ بِتَبَعِيَّةِ الْمَالِ وَهُوَ أَيِ: الْجَدُّ لَا يَرِثُهُ إِنْ سَيِّدُ عُمَرُ. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَبِيهِ) أَيِ: أَبِي الْوَاهِبِ شَ إِنْ سَمَّ وَكَذَا ضَمِيرُ لَوْ مَاتَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَرِثْهُ) أَيِ: الْمَالُ الْمُوْهَبُ.

(فَرَعُهُ): أَيِ: لِمَانِعٍ قَامَ بِهِ وَوَرِثَهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

☐ قَوْلُ (السِّي): (وَشَرَطُ رُجُوعِهِ) أَيِ: الْأَبِ، أَوْ أَحَدِ سَائِرِ الْأَصُولِ إِنْ مُغْنِي عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ، أَوْ الْأَبِ بِالْمَعْنَى الْمَارَّةِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَلَا فِيمَا لَوْ وَهَبَهُ دَيْنًا عَلَيْهِ) خَرَجَ مَا لَوْ وَهَبَهُ دَيْنًا عَلَى غَيْرِهِ وَقُلْنَا بِصَحَّةِ الْهَبَةِ فَيَتَبَنَّى جَوَازُ الرُّجُوعِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَفَرَضَ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا فَسَّرَهُ بِالْهَبَةِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي تَرْكُ التَّفْسِيرِ مُطْلَقًا وَفِيهِ نَظَرٌ.

☐ قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ لِأَبِيهِ) أَيِ: أَبِي الْوَاهِبِ شَ.

☐ قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَشَرَطُ رُجُوعِهِ إلَخ) قَالَ فِي الْأَنْوَارِ الرَّابِعِ أَيِ: مِنْ شُرُوطِ الرُّجُوعِ أَنْ يَكُونَ الرُّجُوعُ

التَحْمِيرُ ثُمَّ التَّحْلِيلُ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ يَمْنَعُ الْبَيْعَ وَإِنْ طَرَأَ عَلَيْهِ حُجْرٌ سَفَهٍ (فَيَمْتَنِعُ) الرَّجُوعُ (بِيعِهِ) كُلُّهُ وَكَذَا بَعْضُهُ بِالنَّسْبَةِ لِمَا بَاعَهُ وَإِنْ كَانَ الْخِيَارُ بَاقِيًا لِلْوَلَدِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لَكِنْ بَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ جَوَازَهُ إِنْ كَانَ الْبَيْعُ مِنْ أَبِيهِ الْوَاحِدِ وَخِيَارُهُ بَاقٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَوْ وَهَبَهُ مُشَاعًا فَاقْتَسَمَهُ، ثُمَّ رَجَعَ بِمَا يَخُصُّ وَلَدَهُ بِالْقِسْمَةِ جَازٌ إِنْ كَانَتِ الْقِسْمَةُ إِفْرَازًا وَإِلَّا لَمْ يَرْجِعْ إِلَّا فِيمَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فَلَوْ كَانَتِ الشَّرِكَةُ بِالنَّصْفِ رَجَعَ فِي نَصْفِهِ فَقَطْ وَلَا تُنْقَضُ الْقِسْمَةُ (وَوَقْفُهُ) مَعَ الْقَبُولِ إِنْ شَرَطْنَاهُ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَهُ لَمْ يُوجَدْ عَقْدٌ يُفْضِي إِلَى خُرُوجِهِ عَنْ مِلْكِهِ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْعِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ.....

❏ قَوْلُهُ: (غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ بِهِ حَقٌّ الْخ) حَالٌ مِنَ الْمُوهَبِ أَهْ رَشِيدِي. ❏ قَوْلُهُ: (وَلَنْ طَرَأَ عَلَيْهِ) أَيِ: الْمُوهَبِ غَايَةً فِيمَا يُفْهِمُهُ الْمُتَنُ أَيِ: فَيَجُوزُ الرَّجُوعُ حِينَ تَحَقُّقِ ذَلِكَ الشَّرْطِ وَإِنْ الْخ. ❏ قَوْلُهُ: (وَلَنْ كَانَ الْخِيَارُ بَاقِيًا) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُ وَفِي النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. (تَنْبِيْهُ): قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ امْتِنَاعُ الرَّجُوعِ بِالْبَيْعِ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَبِيهِ الْوَاحِدِ وَهُوَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا ظَاهِرٌ لَا بَرَهَنَهُ وَلَا هَبَّتِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ فِيهِمَا لِبَقَاءِ السَّلْطَنَةِ وَقِيَاسُ هَذَا أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لَهُ أَوْ لَهُمَا ثُبُوتُ الرَّجُوعِ لِبَقَاءِ سَلْطَنَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَه. ❏ قَوْلُهُ: (وَخِيَارُهُ) قَدْ يَشْمَلُ خِيَارَهُمَا أَه. سَم. ❏ قَوْلُهُ: (وَلَوْ وَهَبَهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَيَحْصُلُ الرَّجُوعُ فِي النِّهَايَةِ. ❏ قَوْلُهُ: (فَاقْتَسَمَهُ) أَيِ: الْوَلَدُ الْمُتَّهَبُ مَعَ شَرِيكَ أَصْلِهِ الْوَاحِدِ. ❏ قَوْلُهُ: (عَنْ مِلْكِهِ) أَيِ: الْوَلَدِ. ❏ قَوْلُهُ: (رَجَعَ فِي نَصْفِهِ) أَيِ: نَصْفِ النُّصْفِ ش أَه سَم أَيِ: لِأَنَّ النُّصْفَ الَّذِي آلَ إِلَيْهِ بِالْقِسْمَةِ كَانَ لَهُ نَصْفُهُ قَبْلَهَا سَائِعًا فَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ رَشِيدِي. ❏ قَوْلُهُ: (إِنْ شَرَطْنَاهُ الْخ) أَيِ: بَانَ كَانَ عَلَى مُعَيَّنٍ أَه ع ش. ❏ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ قَبْلَهُ) أَيِ: قَبْلَ الْقَبُولِ أَه ع ش. ❏ قَوْلُهُ: (وَبَيْنَ الْبَيْعِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ) الثَّابِتُ لِلْمُشْتَرِي

مُتَجَرِّأًا فَلَوْ قَالَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ رَجَعْتُ لَمْ يَصِحَّ الرَّجُوعُ أَه، ثُمَّ قَالَ وَلَوْ صَنَعَ، أَوْ خَلَطَ بِمَا لِي نَفْسِي لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا وَإِذَا رَجَعَ وَلَمْ يَسْتَرِدَّ فَهُوَ أَمَانَةٌ وَلَوْ تَقَايَلَا فِي الْهَبَةِ أَوْ تَفَاسَخَا حَيْثُ لَا رُجُوعَ لَمْ تَنْفَسَخْ أَه وَقَدْ يُوَجِّهُ عَدَمُ دُخُولِ التَّقَايِلِ وَالتَّفَاسُخِ فِي الْهَبَةِ بِأَنَّهُمَا إِنَّمَا يَنَاسِبَانِ الْمُعَاوَضَاتِ؛ لِأَنَّهُ يَفْصِدُ بِهِمَا الْأَسْتِدْرَاكَ، وَالْهَبَةُ إِحْسَانٌ فَلَا يَلِيْقُ بِهَا ذَاكَ.

❏ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (فَيَمْتَنِعُ بِبَيْعِهِ) نَعَمْ لَوْ كَانَ فِي زَمَنِ خِيَارٍ لَمْ يُثْقَلِ الْمَلِكُ عَنْ اتِّجَاعِ الرَّجُوعِ شَرْحُ م ر. ❏ قَوْلُهُ: (لَكِنْ بَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ جَوَازَهُ إِنْ كَانَ الْبَيْعُ مِنْ أَبِيهِ الْوَاحِدِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ امْتِنَاعُ الرَّجُوعِ بِالْبَيْعِ وَإِنْ كَانَ الْبَيْعُ مِنْ أَبِيهِ الْوَاحِدِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَه قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَقَدْ يُسْتَشْبَكُ بِمَا مَرَّ آيَفَا عَنْ الزُّزْكَشِيِّ فِيمَا لَوْ رَهَنَهُ أَيِ مِنَ الْأَصْلِ فَإِنَّ لَهُ الرَّجُوعَ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنْهُ فِي صُورَةِ الْأَجْنَبِيِّ وَهُوَ إِطْلَاقُ حَقِّهِ هُنَا مُتَّفَقٌ وَلِهَذَا صَحَّحُوا بَيْعَهُ مِنَ الْمُزْتَمِنِ دُونَ غَيْرِهِ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْبَيْعَ سَبَبٌ لَانْتِقَالِ الْمَلِكِ إِلَيْهِ وَزَوَالِ مِلْكِ فَرْعِهِ عَنْهُ فَتَعَدَّرَ عَوْدُهُ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْفَرْعِ لِعَدَمِ امْتِنَاعِهِ، وَثُمَّ مِلْكُ الْفَرْعِ: بَاقٍ وَإِنَّمَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ يَزُولُ بِرُجُوعِهِ أَه. ❏ قَوْلُهُ: (وَخِيَارُهُ) قَدْ يَشْمَلُ خِيَارَهُمَا. ❏ قَوْلُهُ: (رَجَعَ نَصْفِهِ) أَيِ: نَصْفِ النُّصْفِ ش.

وَيُؤْتَنَعُ أَيْضًا بِتَعَلُّقِ أَرْضٍ جِنَايَةِ بَرَقَبَتِهِ مَا لَمْ يُؤْذِهِ الرَّاجِعُ وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ لِأَدَاءِ قِيَمَةِ الرِّهْنِ النَّاقِصَةِ عَنِ الدِّينِ حَتَّى يَرْجِعَ فِيهِ؛ لِأَنَّ أَدَاءَهَا يُبْطِلُ تَعَلُّقَ الْمُتْرَهِنِ بِهِ لَوْ خَرَجَتْ مُسْتَحَقَّةً فَيَتَضَرَّرُ وَأَدَاءُ الْأَرْضِ لَا يُبْطِلُ تَعَلُّقَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بِهِ لَوْ بَانَ مُسْتَحَقًّا، وَالْفَرْقُ أَنَّ الرِّهْنَ عَقْدٌ وَقَسْخُهُ لَا يَقْبَلُ وَقَفًّا بِخِلَافِ أَرْضٍ الْجِنَايَةِ فَإِنَّهُ يَقْبَلُهُ وَيَحْجُزُ الْقَاضِي عَلَى الْمُتَّهِبِ لِإِفْلَاسِهِ مَا لَمْ يَنْفَكْ الْحَجْزُ وَالْعَيْنُ بَاقِيَةً وَبِتَحْمِيرِ عَصِيرٍ مَا لَمْ يَتَحَلَّلْ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْخَلِّ سَبَبُهُ مِلْكَ الْعَصِيرِ وَالْحَقُّ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ ذَنْبُ جِلْدِ الْمَيْتَةِ وَتَعَقُّنٌ بَذَرٍ مَا لَمْ يَنْبُثْ وَصَيْرُورَةٌ بِيضٍ دَمًا مَا لَمْ يَصِرْ فَرْخًا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْبَغَوِيِّ. لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ وَإِنْ نَبَتْ، أَوْ تَفَرَّخَ وَإِنَّمَا رَجَعَ الْمَالِكُ فِيمَا نَبَتْ وَتَفَرَّخَ عِنْدَ الْغَاصِبِ؛ لِأَنَّ اسْتِهْلَاكَ الْمَغْصُوبِ لَا يَمْنَعُ حَقَّهُ بِالْكُلِّيَّةِ بِخِلَافِ اسْتِهْلَاكِ الْمَوْهُوبِ هُنَا وَبِكِتَابَتِهِ أَيْ: الصَّحِيحَةِ لِمَا يَأْتِي فِي تَعْلِيْقِ الْعِثْقِ مَا لَمْ يَعْجِزْ وَيُيْلِلِدِهِ

وَحَدَهُ أَهْ نِهَآيَةً فِلْإِطْلَاقِ الشَّارِحِ هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى مُخْتَارِهِ الْمَارِّ آتِفًا خِلَافًا لِلنَّهَآيَةِ، وَالْمُعْنَى كَمَا قَدْ مَنَاهُ هُنَاكَ. قَوْلُهُ: (وَيُؤْتَنَعُ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَحْمِيرُ فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يُؤْذِهِ الرَّاجِعُ) يَنْبَغِي، أَوِ الْمُتَّهِبِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَإِنَّمَا سَكَتَ عَنْهُ الشَّارِحُ مَرَّةً لِعَدَمِ بَقَاءِ الْحَقِّ مُتَعَلِّقًا بِرَقَبَتِهِ أَهْ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ لِأَدَاءِ قِيَمَةِ الرِّهْنِ الْإِنْخِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَالْمُعْنَى وَيُمْكِّنُ الْوَالِدُ مِنْ فِدَاءِ الْجَانِي لِيَرْجِعَ فِيهِ لَا مِنْ فِدَاءِ الْمَرْهُونِ بَأَنَّ يَبْدُلُ قِيَمَتَهُ لِيَرْجِعَ فِيهِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ تَصَرُّفِ الْمُتَّهِبِ نَعَمْ لَهُ أَنْ يَفْدِيَهُ بِكُلِّ الدِّينِ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ دِينَ الْأَجْنَبِيِّ لَكِنْ بِشَرْطِ رِضَا الْغَرِيمِ أَه. قَوْلُهُ: (النَّاقِصَةُ) لَعَلَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ شَ وَسَمَ وَيُؤَيِّدُهُ إِسْقَاطُ الْمُعْنَى وَشَرْحُ الرُّوْضِ إِيَّاهُ كَمَا مَرَّ آتِفًا. قَوْلُهُ: (لَوْ خَرَجَتْ مُسْتَحَقَّةً) أَيْ: الْقِيَمَةُ أَهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَقَسْخُهُ) أَيْ بِأَدَاءِ الْقِيَمَةِ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يَقْبَلُهُ الْإِنْخِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَقْدٍ فَجَازَ أَنْ يَقَعَ مَوْقُوفًا فَإِنْ سَلَّمَ مَا بَدَّلَهُ لَهُ وَإِلَّا رَجَعَ إِلَيْهِ أَه. قَوْلُهُ: (ذَنْبُ جِلْدِ الْمَيْتَةِ) أَيْ: بَأَنَّ وَهَبَهُ حَيَوَانًا قَمَاتٍ قَدْ بَنَعَ جِلْدَهُ أَهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَصَيْرُورَةٌ الْإِنْخِ) عَطْفٌ عَلَى تَعَقُّنِ الْإِنْخِ. قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ الْإِنْخِ) وَفَاقًا لِلنَّهَآيَةِ، وَالْمُعْنَى.

قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يُؤْذِهِ الرَّاجِعُ) يَنْبَغِي، أَوِ الْمُتَّهِبِ. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ لِأَدَاءِ قِيَمَةِ الرِّهْنِ النَّاقِصَةِ الْإِنْخِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ وَيُمْكِّنُ الْوَالِدُ مِنْ فِدَاءِ الْجَانِي لِيَرْجِعَ فِيهِ لَا مِنْ فِدَاءِ الْمَرْهُونِ بَأَنَّ يَبْدُلُ قِيَمَتَهُ لِيَرْجِعَ فِيهِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ تَصَرُّفِ الْمُتَّهِبِ نَعَمْ لَهُ أَنْ يَفْدِيَهُ بِكُلِّ الدِّينِ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ دِينَ الْأَجْنَبِيِّ لَكِنْ بِشَرْطِ رِضَا الْغَرِيمِ أَه. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ أَدَاءَهَا الْإِنْخِ) هَذَا يَقْضِي عَدَمَ تَقْيِيدِ الْقِيَمَةِ بِالنَّاقِصَةِ. قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ الْإِنْخِ) اِغْتَمَدَهُ م. ر.

(فَرْغَ): لَوْ تَفَرَّخَ بِيَضُ النِّعَامِ فَهَلْ يَرْجِعُ فِي قَشْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَقَوِّمٌ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ صَارَ فِي حُكْمِ التَّالِفِ فِيهِ نَظَرٌ.

(فَرْغَ): آخَرُ قَالَ فِي الْأَثْوَارِ قَالَ الْمُحَامِلِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ، وَالْمُقْنِعُ وَلَوْ كَانَ ثَوْبًا قَابِلًا لَمْ يَرْجِعْ أَهْ، وَالمُبَادَرُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِأَبْلَاهُ أَنَّهُ فَنِيَ رَأْسًا وَإِلَّا فَهَذَا لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ رُجُوعٌ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى نَفْيِهِ بَلْ أَنَّ

وبإحرام الواهب والموهوب صيد ما لم يتجلل وبردة الواهب ما لم يسلم؛ لأن ماله موقوف، والرجوع لا يوقف ولا يعلق (لا) بنحو غصبه وإباقه ولا (برهنيه) قبل القبض (وهيته قبل القبض) لبقاء السلطنة بخلافهما بعده والمزتهن غير الواهب كما هو ظاهر لزوالها وإن كانت الهبة من الابن لابنه أو لأخيه لأبيه؛ لأن الملك غير مستفاد من الجد، أو الأب قال شارح ولو مرض

قوله: (وبإحرام الواهب) إلى قوله قال شارح في المعنى إلا قوله، والمزتهن غير الواهب كما هو ظاهر. قوله: (ما لم يتجلل) فلو تجلل، والموهوب باق على ملك الولد رجع اه معني. قوله: (وبردة الواهب) وبجنونه فإنه لا يصح رجوعه حال جنونه ولا رجوع لوليّه بل إذا أفاق كان له الرجوع ذكره القاضي أبو الطيب اه معني. قوله: (ما لم يسلم) فلو عاد إلى الإسلام، والموهوب باق على ملك الولد رجع اه معني. قوله: (ولا يعلق) عبارة المعني ومثلها في سم عن الأنوار ولا يصح الرجوع إلا متجزاً فلو قال إذا جاء رأس الشهر فقد رجعت لم يصح؛ لأن الفسوخ لا تقبل التعليق كالمقود اه زاد النهاية ولو حكم شافعي بموجب الهبة، ثم رجع الأصل فيها، والعين باقية في يد الولد فرفع الأمر لحقني فحكم بطلان الرجوع زاعماً أن موجبها خروج العين من ملك الواهب ودخولها في ملك الموهوب له وأما الرجوع فحادثة مستقلة وجدت بعد حكم الشافعي غير داخله فيه كان حكمه أي: الحنفي باطلاً كما أفتى به الولد لمخالفته لما حكم به الشافعي إذ قوله بموجبه مفرد مضاف لمعرفة فهو عام ومذلوله كليت فكانه قال حكمت بانتقال الملك وبصحة الرجوع عند وقوعه وهكذا إلى آخر مقتضياته سواء فيها ما وقع وما لم يقع بعد، وقد قال أئمتنا يقع الفرق بين الحكم والصحة، والحكم بالموجب من أوجبه منها أن العقد الصادر إذا كان صحيحاً بالاتفاق ووقع الخلاف في موجب فالحكم بصحته لا يمنع من العمل بموجبه عند غير من حكم بها ولو حكم بالموجب امتنع الحكم بموجبه عند غيره مثاله التدبير صحيح بالاتفاق وموجبه إذا كان تدبيراً مطلقاً عند الحنفي منع البيع فلو حكم حنفي بصحة التدبير المذكور لم يكن ذلك مانعاً من بيعه عند من يرى صحة بيع المدبر أي: كالشافعي ولو حكم حنفي بموجب التدبير امتنع البيع أي: عند الشافعي اه بحذف وفيها هنا فوائد لا يستغنى عنها قال الرشدي قوله م لا يمنع من العمل بموجبه يعني ما يخالفه في الموجب وكذا يقال فيما يأتي وقوله مر مطلقاً إنما قيد به؛ لأنه محل الخلاف بيننا وبين الحنفي، أما إذا كان مقيداً كما إذا قال إذا مت من هذا المرض مثلاً فالحنفي يوافقنا على صحة بيعه اه. قوله: (والمزتهن إلخ) الواو للحال سم وع ش. قوله: (لزوالها) أي: السلطنة. قوله: (من الابن) أي: المتهب عبارة المعني ولو وهب لولده شيئاً

انسحق وكان وجه عدم الرجوع حيثيذ أنه صار في معنى التالف. قوله: (وبإحرام الواهب، والموهوب صيد إلخ) واستثناء الدمي من الرجوع ما لو وهبه صيداً فأحرّم الفرع ولم يرسله، ثم تجلل ممنوع لزوال ملك الفرع عنه بالإحرام على الأصح المنصوص شرح م ر. قوله: (والمزتهن غير الواهب) حال. قوله: (لزوالها) أي: السلطنة ش.

الابن وَرَجَعَ الأب، ثم مات الابن هل يصح رُجوعه، أو لا؛ لأنه صار محجوراً عليه لم أر مثقلاً والذي يظهر صحة رُجوعه؛ لأن الحجر عليه إنما هو في التبرعات ونحوها، ثم رأيت الأذرعِي وغيره صرحوا بما ذكرته وقرئ بعضهم بينه وبين حجرِ الفليس بأنه أقوى لمنعه التصرف وإثارة بعض الغرماء، والمرض إنما يمنع المحاباة ولا يفتح الإيثار (ولا بنحو تعليق عتيقه) وتذبيره، والوصية به (وتزويجها وزراعتها) لبقاء السلطنة (وكذا الإجارة على المذهب) لبقاء العين بحالها ومورد الإجارة المنفعة فيستوفيها المستأجر من غير رُجوع للواهب بشيء على المؤجر وفارق ما هنا رُجوع البائع بعد التحالف بأن الفسخ ثم أقوى ولذا جرى وجه أن الفسخ ثم يرفع العقد من أصله ولا كذلك هنا.

(ولو زال ملكه) أي: الفرع عن الموهوب (وعادة) ولو بإقالة، أو رد بعيب (لم يرجع) الأصل الواهب له (في الأصح)؛ لأن الملك غير مستفاد منه حينئذ نعم قد يزول ويرجع كما مر في نحو تخير العصير وكما لو وهبه وأقبضه صيداً فأحرّم ولم يرسله، ثم تحلل كذا قيل ورد بأن ملك الولد الزائل بالإحرام لا يعود بالتحلل بل يلزمه إرساله ولو بعده وخرج بزوال ما لو لم يزول وإن أشرف على الزوال كما لو ضاع فالتقطه فمُنقَط وعرفه سنة ولم يتملكه فحضر المالك

وهبه الولد لو لم يرد له في الأول في الأصح؛ لأن الملك غير مستفاد منه ولو باعه من ابنه، أو انتقل بموته إليه لم يرجع الأب قطعاً؛ لأن ابنه لا رُجوع له فالأب أولى ولو وهبه لولده فوهبه الولد لأخيه من أبيه لم يثبت للأب الرجوع؛ لأن الواهب لا يملك فالأب أولى ولو وهبه الولد لجده، ثم الجد لولده ولده فالرجوع للجد فقط اهـ. قوله: (بيته) أي: حجر المرض. قوله: (من غير رُجوع للواهب إلخ) وعليه فلو انفسخت الإجارة فقياس ما مر من أن المالك لو أجر الدار، ثم باعها، ثم انفسخت الإجارة عادت المنفعة للبائع لا للمشتري أنها تعود هنا للأب اهـ ع ش. قوله: (وفارق ما هنا) أي: حيث يرجع الواهب في الموهوب منسوب المنفعة من غير رُجوعه بشيء على المؤجر. وقوله: (رُجوع البائع) أي: حيث يرجع على المشتري المؤجر بأجرة المثل لما بقي من المدة اهـ رشيد. قوله: (أي: الفرع) إلى قول المتن ويحصل الرجوع في المغني إلا قوله وخرج إلى ولو وهبه وقوله سواء إلى المتن وقوله وزرعه إلى ولو عمل. قوله: (ولو بإقالة إلخ) أي: أو إزيت نهاية ومغني.

قوله (لَمْ يَرْجِعْ) وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

وعائد كزائل لم يعد في فليس مع هبة لولده
اهـ ع ش. قوله: (لا يعود بالتحلل إلخ) أي: فلا يتصور هنا رُجوع لعدم ملك الولد بعد التحلل أيضاً اهـ سم. قوله: (كما لو ضاع إلخ) أي: أو كاتبه، ثم عجز قلبه الرجوع اهـ مغني.

قوله: (ورد بأن ملك الولد إلخ) كأن حصل الرد أنه لا يتصور هنا رُجوع لعدم ملك الفرع بعد التحلل وقد صار الصند مبأخاً فلا ضل أخذ لا بطريق الرجوع.

وسلّم له فلا يبيّنه الرجوع فيه ولو وهبه الفرع لفرعه وأقبضه، ثم رجع فيه ففي رجوع الأب وجهان والذي يُتَّجه منهما عدم الرجوع لِزوال ملكه ثم عوّده سواء أقلنا إنّ الرجوع إنطال للهبة، أم لا؛ لأنّ القائل بالإنطال لم يُردّ به حقيقته وإلا لرجع في الزيادة المنفصلة (ولو زاد رجع بزيادته المتصلة)؛ لأنها تابعة ومنها تعلّم صنعة وحرفة وحرث الأرض وإن زادت بها القيمة لا حمل عند الرجوع حدث بيده وإن كان له الرجوع حالاً ومثله طلع حدث ولم يتأثر على ما في الحاوي لكن رُدّ بأنّ كلامهما في التفليس نقلاً عن الشيخ أبي حامد يُخالفه (لا المنفصلة) ككسب وأجرة فلا يرجع فيها لحدوثها بملك المتهب وليس منها حمل عند القبض وإن انفصل في يده وسكت عن النقص وحكمه أنه لا يرجع بأرضه مطلقاً ويُنقى غراس متهب وبناءه بأجرة أو يُفْلَع بأرض، أو يُتَمَلَّك بقيمته، وزرعه إلى الحصاد مجاناً لاحترامه

قوله: (أم لا) وهو الراجح اهـ ع ش. قوله: (بالإنطال) أي: إنطال الرجوع للهبة. قوله: (تعلّم صنعة وحرفة) لا بتعليم الفرع فيما يظهر أخذاً من نظيره في الفلاس اهـ نهاية عبارة المغني ذكرنا من الزيادة المتصلة تعلّم الحرفة وحرث الأرض لكن ذكر في باب التفليس أنّ تعلّم الحرفة كالعين وقضيته أنّ الولد يكون شريكاً فيها بما زاد كالقصار وأجاب عن ذلك الزركشي بأنّ ما هنا تعلّم لا معالجة للسيد فيه، وما هناك تعلّم فيه معالجة اهـ. قوله: (وحرفة) عطف تفسير اهـ ع ش. قوله: (وحرث الأرض) قد يشكّل هذا بما بحثه مرّ في تعليم الفرع اهـ ع ش ويؤيد الإشكال ما مرّ عن المغني عن الزركشي، وما يأتي من قول الشارح ولو عمل فيه إلخ بل قد يدعي دخوله في نحو القصار. قوله: (وإن زادت بها) أي: بالزيادة المتصلة. قوله: (لا حمل إلخ) أي فلا يتبع الأم في الرجوع. قوله: (وإن كان إلخ) عبارة المغني، والنهاية ويرجع في الأم ولو قبل الوضع في أحد وجهين صحّح القاضي وهو المعتمد اهـ. قوله: (حالاً) أي: على أصح الوجهين، والثاني عليه الصبر إلى الوضع اهـ سم. قوله: (ومثله) أي الحمل الحادث بيد المتهب (طلع حدث إلخ) أي: فلا يتبع الأصل في الرجوع. قوله: (لكن رُدّ بأنّ كلامهما إلخ) والأوّل أوجه قياساً على الحمل مغني ونهاية. قوله: (مطلقاً) أي: قبل القبض، أو بعده اهـ ع ش، ولعلّ المناسب سواء كان نقص عين أو منفعة. قوله: (ويُنقى إلخ) بناءً المفعول (وغراس إلخ) نائب فاعله ويجوز كونه بناءً الفاعل وفاعله ضمير الأصل المستتر وحذف ضمير المفعول من الفعلين المعطوفين عليه لظهور عبارة المغني ولو رجع الأصل في الأرض التي وهبها للولد وقد عرس الولد، أو بني تخير الأصل بعد رجوعه في الغرس أو البناء بين قلعه بأرض نفسه وتملكه بقيمته وتبقيته بأجرة كالعارية اهـ. قوله: (أو يُفْلَع إلخ) أي: والخيرة في ذلك لِلوَاهِب اهـ ع ش. قوله: (وزرعه) أي:

قوله: (وإن كان له الرجوع حالاً) أي على أصح الوجهين، والثاني عليه الصبر إلى الوضع.
قوله: (ومثل طلع حدث ولم يتأثر) انظر نظيره إذا ردّ المبيع بعيب. قوله: (لكن رُدّ بأنّ كلامهما يخالفه) والأوجه الأوّل شرح م ر.

بوضعه له حال ملكه الأرض ولو عمل فيه نحو قسارة أو صبغ فإن زادت به قيمته شارك بالزائد وإلا فلا شيء له.

(ويحصل الرجوع برجعت فيما وهبت، أو استرجعته أو ردذته إلى ملكي، أو نقضت الهبة)، أو أبطلتها، أو فسختها وبكناية مع النية كأخذته وقبضته؛ لأن هذه تفيد المقصود لصراحتها فيه (لا بيعه ووفيه وهبته) بعد القبض (واعتاقه ووطئها) الذي لم تحيل منه (في الأصح) لكمال ملك الفرع فلم يقو الفعل على إزالته وبه فارق انفاسخ البيع بها في زمن الخيار، أما هبته قبل القبض فلا تؤثر رجوعاً قطعاً وعليه بالاستيلاء القيمة وبالوطء مهر المثل وهو حرام وإن قصد

ويتبقى زرع المتهب. ٥ قوله: (ولو عمل) أي: الفرع اهـ ع ش.

٥ قول (س): (ويحصل الرجوع برجعت إلخ) ولو وهب لولده وأقبضه في الصحة فشهدت بيته لياقي الورثة أن أباه رجع فيما وهبه له ولم تذكر ما رجع فيه لم تسمع شهادتهما ولم تنزع العين منه لاحتمال أنها ليست من المرجوع فيه اهـ معني وروض مع شرحه زاد النهاية فلو ثبت إقرار الولد بأن الأب لم يهبه شيئاً غير هذه ثبت الرجوع اهـ. ٥ قوله: (أو أبطلتها) إلى قول المتن ولا رجوع في النهاية وكذا في المعني إلا قوله الذي لم تحيل منه وقوله بعد القبض وقوله، أما هبته إلى وعليه. ٥ قوله: (لأن هذه تفيد إلخ) كان الأولى تقديمه على قوله وبكناية كما في النهاية، والمعني. ٥ قوله: (بعد القبض) سيذكر مختزاه قال الرشدي قوله بعد القبض أي: قبض هذه الهبة وكان الأولى أن يقول مع القبض اهـ. ٥ قوله: (الذي لم تحيل منه) وجه هذا القيد أنها إذا حملت منه صارت مستولدة للأب وإن لم يحصل الرجوع فتنتقل إلى ملكه بسبب الاستيلاء فلا يتأتى الخلاف حينئذ في حصول الرجوع أو عدمه فليتامل سم على ح ج اهـ رشدي. ٥ قوله: (بها) أي: بالخمس المذكورة في المتن. ٥ قوله: (وعليه) أي: على الولد للفرع.

٥ قوله: (القيمة) أي: قيمة الأمة. ٥ قوله: (بالوطء إلخ) ينبغي ملاحظة ما سبق في باب النكاح من سبق الإنزال مغيب الحشفة، والعكس إذا أحبلها سم على حج اهـ ع ش. ٥ قوله: (مهر المثل) أي: مهر مثل الأمة فيبها أيضاً أرض بكارة إن كانت بكرًا اهـ ع ش. ٥ قوله: (وهو حرام) ومع ذلك لا حد لشبهة الخلاف اهـ ع ش قال المعني وتحرم به الأمة على الولد؛ لأنها موطوءة والديه وتحرم موطوءة الولد التي وطئها عليهما معاً كما سيأتي إن شاء الله تعالى في موانع النكاح ولو تفاسخ المتواهبان الهبة أو تقايلا

٥ قوله في (س): (ويحصل الرجوع برجعت إلخ) ولو وهبه وأقبضه في الصحة فشهدت بيته أنه رجع فيما وهب ولم يذكر ما رجع فيه لغت شهادتهم فلو ثبت إقرار الولد بأن الولد لم يهبه شيئاً غير هذه ثبت الرجوع شرح م ر. ٥ قوله: (الذي لم تحيل منه) وجه هذا القيد أنها إذا حملت منه صارت مستولدة للأب وإن لم يحصل الرجوع فتنتقل إلى ملكه بسبب الاستيلاء فلا يتأتى الخلاف حينئذ في حصول الرجوع أو عدمه فليتامل. ٥ قوله: (بالوطء مهر المثل) ينبغي ملاحظة ما سبق في أبواب النكاح من سبق الإنزال تغيب الحشفة، والعكس إذا أحبلها.

به الرجوع وبقاء يده عليه بعد الرجوع أمانة؛ لأنه لم يأخذه بحكم الضمان وبه فارق يد المشتري بعد الفسخ.

(ولا رجوع لغير الأصول في هبة مطلقية، أو مقيدة بنفي الثواب) أي العوض للخبر السابق (ومتى وهب مطلقاً) بكسر اللام وإن كان المتبادر فتحها لتوقفه على تأويل بعيد بأن لم يقيد بثواب

حيث لا رجوع لم تنفسخ كما جزم به صاحب الأنوار اهـ. وقوله ولو تنفسخ إلخ في النهاية مثله قال ع ش قوله م ر حيث لا رجوع أي كان كانت لأجنبي وقوله لم تنفسخ وقد يوجه بأن التنفسخ والتقابل إنما يناسبان المعاوضات؛ لأنه يقصد بهما الاستدراك، والهبة إحسان فلا يليق بها ذلك سم على حج اهـ.

قوله: (للخبر السابق) ولقوة شفقة الأصل ولهذا كان أفضل البرر الوالدين بالإحسان لهما وفعل ما يسرهما مما ليس بمنهي عنه وعقوقهما كبيرة وهو إيذاؤهما بما ليس هيناً ما لم يكن ما آذاهما به واجباً وتسئ صلة القرابة وتحصل بالمال وقضاء الحوائج، والزياره، والمكاتبة والمراسلة بالسلام ونحو ذلك ويتأكد استحباب الوفاء بالعهد كما يتأكد كراهة إخلاله ويكره شراء ما وهبه من الموهوب له قال في الإحياء لو طلب من غيره هبة شيء في ملا من الناس فوهبه منه استحياء منهم ولو كان خالياً ما أعطاه حرماً كالمصادر وكذا كل من وهب له شيء لا تقاء شره أو سعايته اهـ نهاية زاد المغني قال الغزالي وإذا كان في مال أحد أبويه شبهة ودعاه للأكل منه فليتلطف به في الامتناع فإن عجز فلْيَأْكُلْ وَيَقْلُلْ بتصغير اللقمة وتطويل المضغعة قال وكذا إذا ألبسه ثوباً من شبهة وكان يتأذى برده فليقبله وليلبسه بين يديه ويتزرعه إذا غاب ويجهتد أن لا يصلي فيه إلا بحضرته وقال البيهقي في شعبة عن عمار بن ياسر (كان النبي ﷺ لا يأكل من هدية حتى يأمر صاحبها أن يأكل منها للشاة التي أهديت إليه يعني المسمومة بخير) وهذا أصل لما يفعل الملوک في ذلك ويلحق بهم من في معناهم اهـ. وقوله مر ما لم يكن إلخ عبارة الجبرمي عن الرحمان ما لم يكن ما آذاه به مطلوباً شرعاً كترك عبادة، أو فعل حرام، أو مكروه وإذا ارتكبه الأصل وآذاه الفرع بسببه وليس من العقوق مخالفة الأصل في طلاق زوجة يحبها، أو بيع ماله، أو مطالبة بحق عليه وهو غير محتاج له بل يحرم على الأصل ذلك إذا طلبه وامتنع مع قدرته اهـ.

وقوله مر واجباً قال ع ش دخل فيه ما لو امتنع من بيع أمواله وعنت أرقائه وطلاق نسائه ونحو ذلك وما يشق عليه وقد أمره به، والظاهر أن ذلك ليس مراداً وقوله، والمراسلة أي: من غير كتاب كان يقول لشخص سلم على فلان وقوله ويتأكد استحباب الوفاء بالعهد ونقل شيخنا الشوبري عن حج أن الوعد مع نية عدم الوفاء كبيرة. وقوله حرماً أي: ولا يملكه وقوله، أو سعايته أي التكلّم فيه بسوء عند من يخافه اهـ. قوله: (على تأويل بعيد) يحتمل أن مراده أن مطلقاً صفة مصدّر محذوف أي: هبة مطلقاً،

قوله: (لتوقفه على تأويل بعيد) يحتمل أن مراده أن مطلقاً بالفتح صفة مصدّر محذوف لكن المصدّر الهبة وهي مؤنث فيحتاج لتأويله بالعقد أو التملك حتى يصح وصفه بالمدكر أعني قوله مطلقاً وقد يقال قياس مصدّر وهب الوهب كما يعلم من قول الألفية فعل قياس مصدّر المعدى من ذي ثلاثة وأحد

ولا عَدَمِهِ (فلا ثَوَاب) أَي: عَوَضَ (إِنْ وَهَبَ لِدُونِهِ) فِي الْمَرْتَبَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ إِذْ لَا يَقْتَضِيهِ لَفْظٌ وَلَا عَادَةٌ (وَكَذَا) لَا ثَوَابَ لَهُ وَإِنْ نَوَاهُ إِنْ وَهَبَ (لأَعْلَى مِنْهُ) فِي ذَلِكَ (فِي الْأَظْهَرِ) كَمَا لَوْ أَعَارَهُ دَارِهِ إلْحَاقًا لِلْأَعْيَانِ بِالْمَنَافِعِ؛ وَلَأنَّ الْعَادَةَ لَيْسَ لَهَا قُوَّةُ الشَّرْطِ فِي الْمُعَاوَضَاتِ وَكَذَا الْأَثْوَابُ لَهُ نَوَاهُ أَوْ لَا إِنْ وَهَبَ (لِنَظِيرِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ)؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ حِينَئِذٍ الصِّلَةُ وَتَأْكُذُ الصَّدَاقَةُ، وَالْهَدِيَّةُ كَالْهَبَةِ فِيمَا ذُكِرَ وَكَذَا الصَّدَقَةُ وَاخْتَارَ الْأَذْرَعِيُّ مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ أَنَّ الْعَادَةَ مَتَى قُضِيَ بِالثَّوَابِ وَجِبَ هُوَ، أَوْ رُدُّ الْهَدِيَّةِ وَبَحَثَ أَنَّ مَحَلَّ التَّرَدُّدِ مَا إِذَا لَمْ تَظْهَرْ حَالَةُ الْإِهْدَاءِ قَرِينَةً حَالِيَةً، أَوْ لَفْظِيَّةً دَالَّةً عَلَى طَلَبِ الثَّوَابِ وَلَا وَجِبَ هُوَ، أَوْ الرَّدُّ لَا مُحَالَةً وَهُوَ بَحَثٌ ظَاهِرٌ وَلَوْ قَالَ وَهَبْتُكَ بَيْدَلٍ فَقَالَ بَلْ بَلَا بَدَلٍ صُدِّقَ الْمُتَهَبُّ كَمَا مَرَّ أَوَّلَ الْقُرْصِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْبَدَلِ وَلَوْ أَهْدَى لَهُ شَيْئًا عَلَى أَنْ يَقْضِيَ لَهُ حَاجَةٌ.....

والتَّكْذِيرُ بِتَأْوِيلِ الْهَبَةِ بِالْعَقْدِ، أَوْ التَّمْلِيكِ أَهْ سَمَّ وَجَعَلَهُ الْمُغْنِي صِفَةً مَفْعُولٍ مَحْذُوفٍ عِبَارَتُهُ شَيْئًا مُطْلَقًا عَنْ تَقْيِيدِهِ بِثَوَابٍ وَعَدَمِهِ أَه. قُود: (فِي الْمَرْتَبَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ) كَالْمَلِكِ لِرَعِيَّتِهِ، وَالْأُسْتَاذُ لِلْعَلَامَةِ.
(تَنْبِيْهُ): الْحَقُّ الْمَاوَرَدِيُّ بِذَلِكَ سَبْعَةُ أَنْوَاعِ هَبَةِ الْأَهْلِ، وَالْأَقَارِبِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الصِّلَةَ وَهَبَةُ الْعَدُوِّ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّكَلُّفَ وَهَبَةُ الْغَنِيِّ لِلْفَقِيرِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ نَفْعُهُ، وَالْهَبَةُ لِلْعُلَمَاءِ، وَالزُّهَادِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْقُرْبَةَ، وَالتَّبَرُّكَ، وَهَبَةُ الْمُكَلَّفِ لِغَيْرِهِ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْاِغْتِيَاظِ مِنْهُ، وَالْهَبَةُ لِلْأَصْدِقَاءِ، وَالْإِخْوَانِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ تَأْكُذُ الْمَوَدَّةِ، وَالْهَبَةُ لِمَنْ أَعَانَهُ بِجَاهِهِ أَوْ مَالِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مُكَافَأَتَهُ وَزَادَ الدَّارِمِيُّ هَدِيَّةً وَهَبَةُ الْمُتَعَلِّمِ لِمُعَلِّمِهِ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ كَلَامِ الْمَاوَرَدِيِّ أَهْ مُغْنِي. قُود: (وَإِنْ نَوَاهُ) يَظْهَرُ أَنَّهُ إِذَا أُطْلِعَ الْمُتَهَبُّ عَلَى نِيَّةِ الثَّوَابِ وَقَصَدَهُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ بَاطِنًا الثَّوَابُ أَوْ الرَّدُّ، وَالحَالُ أَنَّهُ لَا قَرِينَةَ حَالِيَةً وَلَا لَفْظِيَّةً فَهُوَ غَيْرُ بَحَثٍ الْأَذْرَعِيُّ الْآتِي، ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحْشِي كَتَبَ عَلَى قَوْلِهِ الْآتِي فِي كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ وَإِلَّا وَجِبَ مَا نَصَّهُ قِيَاسُ ذَلِكَ الْوُجُوبُ أَيْضًا إِذَا نَوَى الثَّوَابَ وَعِلِمَتُ نِيَّتِهِ، أَوْ صَدَّقَهُ الْمُتَهَبُّ فِيهَا أَنْتَهَى سَيِّدُ عَمَرٍ. قُود (لِأَعْلَى مِنْهُ) كَهَبَةِ الْعَلَامِ لِأُسْتَاذِهِ أَهْ مُغْنِي. قُود: (فِي ذَلِكَ) أَي: فِي الْمَرْتَبَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ فَكَانَ الْأَوَّلَى الثَّانِيَّة. قُود: (لِأَنَّ الْقَصْدَ) إِلَى قَوْلِهِ وَاخْتَارَ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمُتَنِ فِي النِّهَايَةِ. قُود: (وَاخْتَارَ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَإِنْ اخْتَارَ الْإِنْخ. قُود: (هُوَ، أَوْ الرَّدُّ) ظَاهِرًا، أَوْ بَاطِنًا وَبِهَذَا فَارَقَ مَا بَحَثْنَاهُ أَنْفَاءً أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ. قُود: (وَلَوْ قَالَ وَهَبْتُكَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فِي الْأَصَحِّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ، أَوْ عَلَى الْبَحْثِ إِلَى الْمُتَنِ. قُود: (لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْبَدَلِ) أَي: عَدَمُ ذِكْرِهِ أَهْ مُغْنِي. قُود: (عَلَى أَنْ يَقْضِيَ لَهُ حَاجَةٌ الْإِنْخ) أَي: بَانَ شَرْطُهُ عِنْدَ الدَّفْعِ، أَوْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ فَلَوْ بَدَّلَهَا لِيُخْلَصَ لَهُ مَحْبُوسًا مَثَلًا فَسَمِيَ فِي خُلَاصِهِ فَلَمْ يَتَّفِقْ لَهُ ذَلِكَ وَجِبَ عَلَيْهِ رَدُّ الْهَدِيَّةِ لِصَاحِبِهَا؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهُ لَمْ

الْقَوْلَيْنِ جَوَازُ اسْتِعْمَالِ الْمَصْدَرِ الْقِيَاسِيِّ وَإِنْ كَانَ الْوَارِدُ غَيْرَهُ دُونَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُود: (وَلَا وَجِبَ هُوَ أَوْ الرَّدُّ لَا مُحَالَةً) قِيَاسُ ذَلِكَ الْوُجُوبُ أَيْضًا إِذَا نَوَى الثَّوَابَ وَعِلِمَتُ نِيَّتِهِ، أَوْ صَدَّقَهُ الْمُتَهَبُّ فِيهَا.
قُود: (وَهُوَ بَحَثٌ ظَاهِرٌ) اِعْتَمَدَهُ م ر.

فلم يفعل لزمه رده إن بقي وإلا فبدله (فإن وجب الثواب) على الضعيف، أو على البحث المذكور لتلف الهدية أو لعدم إرادة المتهب ردها (فهو قيمة الموهوب) ولو مثلًا أي: قدرها يوم قبضه (في الأصح) فلا يتعين للثواب جنس من الأموال بل الخيرة فيه للمتهب وقيل يثبت به إلى أن يرضى ولو بأضعاف قيمته للخبر الصحيح «أن أعرابيًا وهب للنبي ﷺ ناقة فأثابه عليها وقال له أَرْضَيْتَ قَالَ لَا فزاده إلى أن قال: نعم» واختاره جمع (فإن) قلنا تجب إثابته و (لم يثبت) هو ولا غيره (فله الرجوع) في هبته لخبر «من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يثبت منها» صححه الحاكم لكن رده الدارقطني، والبيهقي بأنه وهم وإنما هو أثر عن ابن عمر.

(ولو وهب بشرط ثواب معلوم) كوهبتك هذا على أن تثنيني كذا فقيل (فالأظهر صحة العقد) نظرًا للمعنى إذ هو معاوضة بمال معلوم فكان كبعثك (و) من ثم (يكون بيعًا على الصحيح) فيجري فيه عيب العقد أحكامه كالخيارين كما مر بما فيه، والشفعة وعدم توقف الملك على القبض (أو) بشرط ثواب (مجهول فالمذهب بطلانه) لتعذر.....

يَحْصُلُ نَعَمْ لَوْ أَغْطَاهُ لِيَشْفَعَ لَهُ فَقَطُّ قِيلَتْ شَفَاعَتُهُ أَوْ لَا فَقَعَلَ لَمْ يَجِبِ الرَّدُّ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا أَغْطَاهُ لِأَجْلِهِ اهـ ع ش. قُود: (فَلَمْ يَفْعَلْ لَزِمَهُ رَدُّهُ) فَإِنْ فَعَلَ حَلَّ لَهُ وَإِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ شَرَحَ م ر اه سم. قُود: (عَلَى الضَّعِيفِ) أَيِ مِنْ مُقَابِلِي الْأَظْهَرِ، وَالْمَذْهَبُ. قُود: (عَلَى الضَّعِيفِ) إِلَى التَّيْبَةِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لِلْخَبَرِ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ لِلْخَبَرِ مِنْ إِلَى الْمُتَنِّ. قُود: (فَهُوَ قِيَمَةُ الْمُوْهَبِ وَلَوْ مِثْلًا) قَضِيَّةُ هَذَا صِحَّةُ الْهَبَةِ وَالْهَدِيَّةِ فِي صَوْرَةِ الْبَحْثِ الْمَذْكُورِ وَفِيهَا نَظَرٌ بَلْ يُخَالِفُهُ فِي الْهَبَةِ قَوْلُهُ الْآتِي أَوْ مَجْهُولُ الْخِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الشَّرْطِ صَرِيحًا وَغَيْرِهِ اهـ سم. قُود: (فَلَا يَتَعَيَّنُ الْخِ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ أَيِ: قَدَرَهَا وَلَكِنْ عَدَمُ التَّعَيُّنِ فِيمَا إِذَا دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى قَضْدِ ثَوَابٍ مُعَيَّنٍ مُحَلٌّ تَأَمَّلِ. قُود: (وَلَا غَيْرُهُ) قَدْ يَقْتَضِي إِطْلَاقَ وَجُوبِ قَبُولِ ثَوَابٍ الْغَيْرِ فَلْيُرَاجَعْ اهـ سم. قُود: (فِي هَبْتِهِ) إِنْ بَقِيََتْ بَدَلُهَا إِنْ تَلَفَتْ نِهَابَةً وَمُعْنَى. قُود: (كَمَا مَرَّ بِمَا فِيهِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَمَا صَحَّحَاهُ فِي بَابِ الْخِيَارِ مِنْ أَنَّهُ لَا خِيَارَ فِي الْهَبَةِ ذَاتِ الثَّوَابِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِبَيْعٍ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ اهـ.

قُود (لَسِي): (أَوْ مَجْهُولٍ) كَوَهْبْتُكَ هَذَا الْعَبْدُ بِثَوْبٍ اهـ مُعْنَى. قُود (لَسِي): (فَالْمَذْهَبُ بِطُلَانِهِ) أَيِ

قُود: (لَزِمَهُ رَدُّهُ الْخِ) فَإِنْ فَعَلَ حَلَّ لَهُ وَإِنْ تَعَيَّنَ الْفِعْلُ شَرَحَ م ر. قُود: (فَهُوَ قِيَمَةُ الْمُوْهَبِ وَلَوْ مِثْلًا) قَضِيَّةُ هَذَا صِحَّةُ الْهَبَةِ وَالْهَدِيَّةِ فِي صَوْرَةِ الْبَحْثِ الْمَذْكُورِ وَإِلَّا كَانَ الْوَاجِبُ رَدُّهَا مُطْلَقًا حَيْثُ بَقِيََتْ وَمِثْلُهَا إِذَا تَلَفَتْ وَكَانَتْ مِثْلِيَّةً وَفِي صِحَّتِهَا نَظَرٌ بَلْ يُخَالِفُهُ فِي الْهَبَةِ قَوْلُهُ الْآتِي، أَوْ مَجْهُولُ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الشَّرْطِ صَرِيحًا وَغَيْرِهِ. قُود: (فَلَا يَتَعَيَّنُ لِلثَّوَابِ جِنْسٌ مِنَ الْأَمْوَالِ) قَدْ يُظَنُّ مُخَالَفَتَهُ لِقَوْلِهِ فَهُوَ قِيَمَةُ الْمُوْهَبِ وَيُجَابُ بِأَنَّ قَوْلَهُ أَيِ: قَدَرَهَا يَبَيِّنُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ خُصُوصَ نَفْسِ الْقِيَمَةِ بَلْ قَدَرُهَا مِنْ أَيِّ جِنْسٍ فَلْيَتَأَمَّلِ. قُود: (وَلَا غَيْرُهُ) قَدْ يَقْتَضِي إِطْلَاقَ وَجُوبِ قَبُولِ ثَوَابٍ الْغَيْرِ فَلْيُرَاجَعْ. قُود: (أَيِ: كَمَا فِيهِ) أَيِ: كَالَّذِي فِي الظَّرْفِ.

تصحیحها بیعاً لجهالة العوض وهبةً لذكر الثواب بناءً على الأصح أنه لا تقتضيه (ولو بعث هدية) لم يُعده بالباء لجواز الأمرين كما قاله أبو علي خلافاً للتصويب الحريريّ تعيّن تعدّيته بها (في ظرف)، أو وهب شيئاً في ظرف من غير بعث (فإن لم تجزِ العادة يؤدّه كقوصرة) بتشديد الراء في الأفصح (تم) أي: وعائه الذي يُكثّر فيه من نحو خوص ولا يُسمّى بذلك إلا وهو فيه وإلا فهو زنبيل وكغلبة حلوى (فهو هدية) أو هبة (أيضاً) أي: كما فيه تحكيماً للعرف المطرّد وكتاب الرسالة الذي لم تدلّ قرينة على عوده قال المتوليّ ملك للمكتوب إليه وقال غيره هو باق بملك الكاتب وللمكتوب إليه الانتفاع به على سبيل الإباحة.

(تنبيه) أيضاً من أض إذا رجع فهو مفعول مطلق لكن عامله يُحذف وجوباً سماعاً ويجوز كونه حالاً لحذف عاملها وصاحبها وقد يقع بين العاقل ومعموله كيحلّ أكل الهدية ويحلّ أيضاً استعمال ظرفها في أكلها أي: أرجع إلى الإخبار عنهم بذكر حلّ الأكل من ظرفها رجوعاً وأخير بما تقدّم من حلّ أكلها حال كوني راجعاً إلى الإخبار عنهم بحلّ الأكل من ظرفها وقد

ويكون مقبوضاً بالشراء الفاسد فيضمّنه ضمان المغصوب اه ع ش. قوله: (تصحیحها) أي: الهبة ذات الثواب المجهول. قوله: (لجواز الأمرين) أي: تعدية البعث بنفسه وتعديته بالباء. قوله: (أو وهب شيئاً إلخ) أي: بالمعنى الشامل للصدقة.

قوله (سني): (يؤدّه) أي: بل بعدم ردّه عبارة شرح الرّوض وسيأتي ما يوافقها عن النّهاية، والمعني ومحلّه أنّ كَوْنَ الظرف هدية كالمظروف إذا جرت العادة بعدم ردّه كما قيّد به الأصل فإن اضطرّبت فالوجه أنّه أمانة فيحرم استعماله وبه صرح ابن عبد السلام للشك في المبيع اه ويدلّ على ذلك أيضاً قول الشارح الآتي تحكيماً للعرف المطرّد اه. قوله: (ولا يسمّى) أي الوعاء (بذلك) أي: بالقوصرة.

قوله: (وكغلبة إلخ) عطفت على كقوصرة إلخ عبارة المعني ومثله غلب الحلوى، والفاكهة ونحوهما اه. قوله: (أي: كما فيه) أي كالذي في الظرف اه سم. قوله: (لَمْ تدلّ قرينة) كأن كتّب له فيه ردّ الجواب بظنّه. وقوله: (على عوده) أي: أو إخفاؤه اه ع ش. قوله: (ملك المكتوب إليه) جزم به الرّوض عبارته مع شرحه وفي المعني نحوها، والكتاب إن لم يشرط كاتبه الجواب أي: كتابته على ظهره هدية للمكتوب إليه فإن اشترطه كأن كتّب فيه واكتب لي الجواب على ظهره لزمه ردّه إليه اه.

قوله: (وقال غيره إلخ) اقتصر المعني على كلام المتوليّ وأقرّه. قوله: (من أض إذا رجع) ثم غلب في معنى مثل ما سبق كما أشار إليه الشارح بقوله السابق أي: كما فيه. قوله: (إلى الإخبار عنهم) أي: عن الأصحاب.

قوله: (تحكيماً للعرف المطرّد) قال في شرح الرّوض ومحلّه إذا جرت العادة بعدم ردّه كما قيّد به الأصل فإن اضطرّبت فالوجه أنّه أمانة فيحرم استعماله وبه صرح ابن عبد السلام للشك في المبيع اه. قوله: (قال المتوليّ ملك المكتوب إليه) وهم الأوجه شرح م ر.

لا كما هنا أي: أرجع إلى الإخبار عنهم بحكم الظرف رجوعاً أو أخيراً بما تقدّم من حكم المظروف حال كوني راجعاً إلى الإخبار بحكم الظرف فعلم أنها لا تستعمل إلا مع شيئين ولو تقديرًا بخلاف جاء زيد أيضًا وبينهما توافق في العاقل بخلاف جاء ومات أيضًا ويُمكن استقلال كل منهما بالعاقل بخلاف اختصم زيد وعمرو أيضًا (والا) بأن اعتيد رده (فلا) يكون هدية بل أمانة في يده كالوديعة (ويحرم استعماله)؛ لأنه انتفاع بملك الغير بغير إذنه (الا في أكل الهدية منه إن اقتضته العادة) عملاً بها ويكون عارية حينئذ ويسر رد الوعاء حالاً ليخبر فيه قال الأزرعي وهذا في مأكول، أمّا غيره فيختلف رد ظرفه باختلاف عادة النواحي فيتجه العمل في كل ناحية بعرفهم وفي كل قوم عرفهم باختلاف طبقاتهم.

(فرغ) الهدايا المحمولة عند الختان ملك للأب وقال جنتع لابن فعليه يلزم الأب قبولها أي: حيث لا محذور كما هو ظاهر ومنه أن يقصد التقرب للأب وهو نحو قاض فلا يجوز له القبول كما بخرجه شارح وهو متجه ومحل الخلاف إذا أطلق المهدى فلم يقصد واحداً منهما

☐ قوله: (أو أخبر بما تقدّم الخ) الأولى، أو فرغت عن الإخبار عنهم بجلّ أكلها. ☐ قوله: (بحكم المظروف) صوابه الظرف. ☐ قوله: (أو أخبر بما تقدّم الخ) فيه ما مرّ آنفاً. ☐ قوله: (فعلم أنها) أي: لفظة أيضًا. ☐ قوله: (ويُمكن الخ) عطفت على قوله يتنهما توافق الخ. ☐ قوله: (بأن اعتيد) إلى التبيين في النهاية. ☐ قوله: (بأن اعتيد رده) أو اضطررت العادة كما اقتضاه كلام ابن المقرئ نهايةً ومغني. ☐ قوله: (بل أمانة في يده الخ) أي: إلا حال الأكل فيه الآتي كما هو قضية كونه عارية حينئذ اهـ سم. ☐ قوله: (عملاً بها) إلى الفرع في المغني إلا قوله وهذا إلى فيختلف. ☐ قوله: (ويكون عارية حينئذ) فيجوز تناولها منه ويضمنها بحكمها وقيد أي: الرّوض في بابها بما إذا لم تقابل بعوض وإلا فهو أمانة في يده بحكم الإجارة الفاسدة شرح روض اهـ سم وع ش. ☐ قوله: (ليخبر فيه) عبارة المغني ليخبر (استبقوا الهدايا برّد الظرف) قال الأزرعي، والاستحباب المذكور حسن وفي جواز حبسه بعد تفرّغه نظراً إلا أن يُعلم رضا المهدى وهل يكون إنفاؤها فيه مع إمكان تفرّغه على العادة مضمناً؛ لأنه استعمال غير مأذون فيه لا لفظاً ولا عرفاً أم لا كلام القاضي ما يفهم الأوّل وهو محلّ نظر وأما الخبر المذكور فلا أعرف له أصلاً اهـ. ☐ قوله: (عند الختان) ومثله الوليمة إذا فعلها الأب أو الأم لا سيما إذا كان الابن أو البنت غير مكلف. ☐ قوله: (ومنه) أي المخدور ش اهـ سم. ☐ قوله: (فلا يجوز له الخ) أي: مع كونها لابن اهـ سم.

☐ قوله: (بل أمانة في يده كالوديعة) أي: إلا حال الأكل فيه الآتي كما هو قضية كونه عارية حينئذ. ☐ قوله: (ويكون عارية حينئذ) قال في شرح الرّوض فيجوز تناولها منه ويضمنه بحكمها وقيد أي: بما إذا لم يقابل بعوض وإلا فهو أمانة في يده بحكم الإجارة الفاسدة اهـ. ☐ قوله: (ومنه) أي: المخدور ش. ☐ قوله: (فلا يجوز له) أي: مع كونها لابن.

وإلا فهي لِمَنْ قَصَدَهُ اتِّفَاقًا ويجري ذلك فيما يُعْطَاهُ خَادِمُ الصُّوفِيَّةِ فهو له فقط عند الإطلاق، أو قَصْدِهِ وَلَهُمْ عند قَصْدِهِمَا أي ويكونُ له النصفُ فيما يظهرُ أخذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الوَصِيَّةِ لِزَيْدِ الْكَاتِبِ، وَالْفُقَرَاءِ مَثَلًا وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ مَا اعْتِيدَ فِي بَعْضِ النَّوَاحِي مِنْ وَضْعِ طَاسَةِ بَيْنَ يَدَيْ صَاحِبِ الْفَرَحِ لِيَضَعَ النَّاسُ فِيهَا دِرَاهِمَهُمْ، ثُمَّ تُقَسَّمُ عَلَى الْحَالِقِ أَوْ الْخَاتَنِ وَنَحْوِهِ يَجْرِي فِيهِ ذَلِكَ التَّفْصِيلُ فَإِنَّ قَصْدَ ذَلِكَ وَحْدَهُ، أَوْ مَعَ نُظَرَائِهِ الْمُعَاوِنِينَ لَهُ عَمِلَ بِالْقَصْدِ وَإِنْ أَطْلَقَ كَانَ مِلْكًا لِصَاحِبِ الْفَرَحِ يُعْطِيهِ لِمَنْ شَاءَ وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا نَظَرَ هُنَا لِلْعُرْفِ، أَمَّا مَعَ قَصْدٍ خِلَافَهُ فَوَاضِحٌ وَأَمَّا مَعَ الْإِطْلَاقِ فَلَأَنَّ حَمْلَهُ عَلَى مَنْ ذُكِرَ مِنَ الْأَبِ وَالْخَادِمِ وَصَاحِبِ الْفَرَحِ نَظَرًا لِلْغَالِبِ أَنَّ كُلًّا مِنْ هَؤُلَاءِ هُوَ الْمَقْصُودُ هُوَ عُرْفُ الشَّرْعِ فَيُقَدَّمُ عَلَى الْعُرْفِ الْمُخَالِفِ لَهُ بِخِلَافِ مَا لَيْسَ لِلشَّرْعِ فِيهِ عُرْفٌ فَإِنَّهُ تَحْكُمُ فِيهِ الْعَادَةُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ نَذَرَ لَوْلِي مِثْلَ

قوله: (وَيَجْرِي ذَلِكَ فيما يُعْطَاهُ خَادِمُ الصُّوفِيَّةِ إلخ) انظر هل يَجْرِي ذَلِكَ التَّفْصِيلُ فيما يُعْطَاهُ الْمُتَوَلَّى مِنَ الشَّيْئَيْنِ بِخِدْمَةِ الْكُتْبَةِ الْمُشْرِفَةِ وَفَتْحَ بَابِهَا وَإِعْلَاقَهُ مَعَ وُجُودِ غَيْرِهِ مِنْ بَنِي شَيْبَةَ الْحَجَبِيِّنَ أَمْ لَا فَيَشْتَرِكُ جَمِيعُهُمْ فِيهِ مُطْلَقًا، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قوله: (خَادِمُ الصُّوفِيَّةِ) أي وخَادِمُ طَلَبَةِ الْعِلْمِ. قوله: (أي: ويكونُ له النصفُ إلخ) وقد يُقَرَّقُ اهـ سم. عبارة السَّيِّدِ عُمَرَ هَذَا مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ حُكْمَهُ كَمَا لَوْ قَالَ لِزَيْدٍ، وَالْفُقَرَاءِ فَيَكُونُ لَهُ أَقْلُ مُتَمَوِّلِ اللَّهِمْ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُهُ عَلَى مَا إِذَا وَكَلَّ شَخْصًا فَقَالَ لَهُ أَعْطِ هَذَا لِغُلَّانٍ خَادِمِ الصُّوفِيَّةِ وَلِلصُّوفِيَّةِ فَتَأَمَّلْ اهـ. قوله: (وقَضِيَّةٌ ذَلِكَ) أي: ما ذُكِرَ فِي خَادِمِ الصُّوفِيَّةِ. قوله: (فإن قَصْدَ ذَلِكَ) أي نَحْوُ الْخَاتَنِ. قوله: (من وَضْعِ طَاسَةِ إلخ) أي: أَوْ دَوْرَانٍ أَحَدٍ مِنْ طَرَفِ صَاحِبِ الْفَرَحِ بِهَا. قوله: (أَوْ مَعَ نُظَرَائِهِ الْمُعَاوِنِينَ إلخ) هل يُقَسَّمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُعَاوِنِينَ لَهُ بِالسُّوِّيَّةِ، أَوْ بِالتَّافُوتِ، وَمَا ضَابِطُهُ وَلَا يَبْعُدُ اعْتِبَارُ الْعُرْفِ فِي ذَلِكَ.

(فَرَعَ): مَا تَقَرَّرَ مِنَ الرُّجُوعِ فِي التَّقْطُوعِ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ مَا يُسْتَهْلَكُ كَالْأَطْعِمَةِ وَغَيْرِهِ وَمَدَارُ الرُّجُوعِ عَلَى عَادَةِ أَمْنَالِ الدَّافِعِ لِهَذَا الْمَذْفُوعِ إِلَيْهِ فَحَيْثُ جَرَتْ بِالرُّجُوعِ رَجْعٌ وَإِلَّا فَلَا مَرَاهِمَ عَلَى حَاجَةِ اهـ ش. قوله: (وبِهَذَا) أي: بما ذُكِرَ فِي الْهَدَايَا الْمَحْمُولَةِ وَخَادِمِ الصُّوفِيَّةِ، وَمَا اعْتِيدَ فِي بَعْضِ النَّوَاحِي إلخ. قوله: (هنا) أي فِي الْهَدَايَا الْمَحْمُولَةِ عِنْدَ الْخِتَانِ وَفِيمَا يُعْطَاهُ خَادِمُ الصُّوفِيَّةِ وَمَا اعْتِيدَ فِي بَعْضِ النَّوَاحِي إلخ. قوله: (خِلَافُهُ) أي: خِلَافُ الْعُرْفِ. قوله: (أَنَّ كُلَّ الْإِلْخ) بَيَانٌ لِلْغَالِبِ. قوله: (هُوَ عُرْفُ الشَّرْعِ) خَبَرٌ فَلَا. قوله: (فَيُقَدَّمُ) أي: مَنْ ذُكِرَ مِنَ الْأَبِ إلخ.

قوله: (أي: ويكونُ له النصفُ فيما يظهرُ أخذًا مِمَّا يَأْتِي إلخ) كَذَا شَرْحُ مَرٍ وَقَدْ يُقَرَّقُ. قوله: (أَوْ مَعَ نُظَرَائِهِ الْمُعَاوِنِينَ لَهُ) هل يُقَسَّمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُعَاوِنِينَ لَهُ بِالسُّوِّيَّةِ، أَوْ بِالتَّافُوتِ، وَمَا ضَابِطُهُ وَلَا يَبْعُدُ اعْتِبَارُ الْعُرْفِ فِي ذَلِكَ.

(فَرَعَ): وَمَا تَقَرَّرَ مِنَ الرُّجُوعِ فِي التَّقْطُوعِ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ مَا يُسْتَهْلَكُ كَالْأَطْعِمَةِ وَغَيْرِهِ وَمَدَارُ الرُّجُوعِ عَلَى عَادَةِ أَمْنَالِ الدَّافِعِ لِهَذَا الْمَذْفُوعِ إِلَيْهِ فَحَيْثُ جَرَتْ بِالرُّجُوعِ رَجْعٌ وَإِلَّا فَلَا مَرٍ.

بمالٍ فإن قَصَدَ أنه يملكه لَغا وإن أَطْلَقَ فإن كان على قَبْرِهِ ما يَحْتَاجُ لِلصَّرْفِ في مَصَالِحِهِ صُرِفَ لها وإلا فإن كان عنده قومٌ اعتَيَدَ قَصْدُهُم بالنذرِ للوليِّ صُرِفَ لهم.

(تبيينان) أحدهما لو تعارضَ قَصْدُ الْمُعْطَى ونحو الخادمِ المذكورِ فالذي يُتَّجِه بقاءُ الْمُعْطَى على مِلْكِ مالِكِهِ؛ لأنَّ مُخَالَفَةَ قَصْدِ الآخِذِ لِقَصْدِهِ تَقْتَضِي رَدَّهُ لإِقْبَاضِهِ له المُخَالَفِ لِقَصْدِهِ، ثانيهما يُؤْخَذُ مِنَّا تَقَرَّرَ فيما اعتَيَدَ في بعضِ النواحي أن محلَّ ما مرَّ مِنَ الاختلافِ في التَّقْوِطِ المُعتَادِ في الأفرَاحِ إذا كان صاحِبُ الفَرَحِ يعتَادُ أَخْذَهُ لِنَفْسِهِ، أمَّا إذا اعتَيَدَ أنه لنحوِ الخاتَنِ وأنَّ مُعْطِيَهُ إِنَّمَا قَصَدَهُ فقط فيظْهَرُ الجُزْمُ بأنَّه لا رُجوعَ لِمُعْطِيهِ على صاحِبِ الفَرَحِ وإن كان الإِعطَاءُ إِنَّمَا هو لأَجْلِهِ؛ لأنَّ كونه لأَجْلِهِ من غيرِ دُخُولِ في مِلْكِهِ لا يَقْتَضِي رُجوعًا عليه بوجهٍ فتَأَمَّلْهُ، ولو أَهْدَى لِمَنْ خَلَصَهُ من ظالِمٍ لِقَلَّ يَنْقُضُ ما فَعَلَهُ لم يَحِلَّ له قَبُولُهُ وإلا حلَّ أي: وإن تَعَيَّنَ عليه تَخْلِيصُهُ بناءً على الأَصَحِّ أنه يجوزُ أَخْذُ العَوَضِ على الواجِبِ العينيِّ إذا كان فيه كُفْلَةٌ خِلافًا لِمَا يُوهِمُهُ كلامُ الأَذْرَعِيِّ وغيرِهِ هنا، ولو قال: خُذْ هذا واشْتَرِ لَكَ به كَذَا تَعَيَّنَ ما لم يُرِدِ التَّبَسُّطَ أي: أو تَدُلُّ قَرِينَةُ حالِهِ عليه كما مرَّ؛ لأنَّ القَرِينَةَ مُحْكَمَةً هنا ومن ثَمَّ قالوا: لو أعطى فقيرًا درهماً بَنِيَّةً أن يَغْسِلَ به ثَوْبَهُ أي وقد دَلَّتِ القَرِينَةُ على ذلك تَعَيَّنَ له ولو شَكَا إليه أنه لم يُؤَفِّ أَجْرَةً كاذِبًا فأعطاه درهماً، أو أعطى لظُلْمٍ صِفَةً فيه، أو في نَسَبِهِ فلم يكن فيه باطِلًا لم يَحِلَّ له قَبُولُهُ ولم يَمْلِكْهُ ويكتفي في كونه أعطى لأَجْلِ ظَنِّ تلك الصِفَةِ.....

قوله: (لِقَصْدِهِ) أي: المُعْطَى. قوله: (رَدَّهُ) أي: الآخِذُ وقوله: (لِإِقْبَاضِهِ لَهُ) أي: إِقْبَاضِ المُعْطَى لِلآخِذِ، أو لِلْمُعْطَى. وقوله: (المُخَالَفِ) أي: الإِقْبَاض. وقوله: (لِقَصْدِهِ) أي: الآخِذِ.

قوله: (إذا كان الخ) خَبَرٌ إنَّ. قوله: (يُعتَادُ) بيناءُ المفعولِ.

قوله: (وَأَنَّ مُعْطِيَهُ إِنَّمَا الخ) عَطْفٌ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ إِنَّهُ لِنَحْوِ الخاتَنِ. قوله: (ولو أَهْدَى) إلى قولِهِ ولو قال خُذْ في النِّهَايَةِ عِبَارَةً المُغْنِي ولو خَلَصَ شَخْصٌ آخَرَ مِنْ يَدِ ظالِمٍ، ثم أُنْفَذَ إليه شَيْئًا هل يَكُونُ رِشْوَةً، أو هَدِيَّةً قال القَفَّالُ في فتاويه يَنْظُرُ إن كان أَهْدَى إليه مَخَافَةً أَنَّهُ رُبَّمَا لو لم يَبْرَهُ بشيءٍ لَنَقُضَ جَمِيعُ ما فَعَلَهُ كان رِشْوَةً وإن كان يَأْمُرُ خِيَانَتَهُ بأن لا يَنْقُضَ ذلك بحالٍ كان هِبَةً اهـ.

قوله: (وَمِنْ ثَمَّ قالوا الخ) هذا تَفْرِيعٌ على العِلَّةِ أَغْنَى قولُهُ؛ لأنَّ القَرِينَةَ الخ لا على المُعْلَلِ أَغْنَى قولُهُ، أو تَدُلُّ الخ لِعَدَمِ المُلَاءَمَةِ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ.

قوله: (ولو شَكَا) أي: الفقيرُ المذكورُ. وقوله: (أنَّهُ لم يُؤَفِّ) أي: الدَّرْهَمَ. وقوله: (أَجْرَةً) أي: لِلْعَسَالِ. وقوله: (كَاذِبًا) حالٌ مِنْ فاعِلٍ شَكَا.

قوله: (فَيُظْهَرُ الجُزْمُ بأنَّه لا رُجوعَ على صاحِبِ الفَرَحِ) لم يُصَرِّحْ بِالرُّجُوعِ على نَحْوِ الخاتَنِ، أَعَدَمَهُ ولا يَنْبَغُ عَدَمُ الرُّجُوعِ عليه.

بالقرينة ومثل هذا ما يأتي آخر الصداق مبسوطاً من أن مَنْ دَفَعَ لِمَخْطُوبَتِهِ، أو وكييلها أو وليها طعاماً، أو غيره لِيَتَزَوَّجَهَا فَرَدَّ قبل العقد رجوع على مَنْ أَقْبَضَهُ وحيثُ دَلَّتْ قَرِينَةُ أَنَّ ما يُعْطَاهُ إِنَّمَا هو لِلْحَيَاءِ حَرَمَ الْأَخْذِ ولم يَمْلِكْهُ قال الْعَزَالِيُّ إجماعاً وكذا لو امتنع من فِعْلٍ أو تسليم ما هو عليه إلا بمالٍ كتزويج بنته بخلاف إمساكه لِزَوْجَتِهِ حتى تُبْرِئَهُ، أو تفتدي بمالٍ ويُفَرِّقُ بأنه هنا في مُقَابَلَةِ البُضْعِ الْمُتَقَوِّمِ عليه بمالٍ.

□ قَوْلُهُ: (بِالْقَرِينَةِ) نَائِبٌ فَاعِلٍ يُكْتَمَى. □ قَوْلُهُ: (مِنْ أَنَّ الْخ) بَيَانٌ مَا يَأْتِي. □ قَوْلُهُ: (لِمَخْطُوبَتِهِ الْخ) أَي: أو لِمَخْطُوبِهَا.



□ قَوْلُهُ: (رَجَعَ عَلَى مَنْ أَقْبَضَهُ) صَرِيحٌ فِي رُجُوعِهِ إِذَا كَانَ الْمَدْفُوعُ مِمَّا يُسْتَهْلَكُ كَالْأَطْعِمَةِ وَهُوَ الصَّوَابُ وَلَا يَتَّفَاتُ إِلَى الْمُخَالَفَةِ فِي ذَلِكَ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ اللَّقْطَةِ)

بِضْمٍ فَشَكُونُ أَوْ فَتَحٍ وَهُوَ الْأَفْصَحُ وَيُقَالُ لِقَاطَةٌ بِضْمٍ اللَّامُ وَلَقَطَ بِفَتْحٍ أَوَّلِيهِ وَهِيَ لُقْعَةٌ مَا يُؤْخَذُ
بَعْدَ تَطْلُبٍ وَشَرْعًا مَالٌ وَمِنْهُ رِكَازٌ يَقْبِذُهُ السَّابِقُ فِيهِ أَوْ اخْتِصَاصٌ مُحْتَرَمٌ ضَاعَ بِنَحْوِ غَفْلَةٍ
بِمَحَلٍّ غَيْرِ مَمْلُوكٍ لَمْ يُحْزَرْ وَلَا عَرَفَ الْوَاحِدُ مُسْتَحِقَّهُ وَلَا امْتَنَعَ بِقُوَّتِهِ فَمَا وَجَدَ بِمَمْلُوكٍ
لِمَالِكِهِ فَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ أَوَّلُ مَالِكٍ فَلِلْقَطَةِ نَعَمْ مَا وَجَدَ يَدَارِ حَزَبٍ لَيْسَ بِهَا مُسْلَمٌ وَقَدْ دَخَلَهَا بِغَيْرِ
أَمَانٍ غَنِيمَةً أَوْ بِهِ فَلِلْقَطَةِ وَمَا أَلْقَاهُ نَحْوُ رِيحٍ أَوْ هَارِبٍ.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ اللَّقْطَةِ

قوله: (وهو الأفصح) أي ما بضم ففتح اهـ ع ش. قوله: (وهي لقعة) إلى المتن في النهاية إلا قوله ومنه
ركاز بقية السابق فيه وقوله وزعم إلى قال. قوله: (ومنه) أي المال. قوله: (أو اختصاص) عطفت على
مال. قوله: (محترم) قيد في الاختصاص. وقوله: (ضاع) قيد في كل من المال والاختصاص قال
المعني ويرد عليه أي التعريف ولد اللقطة فإنه ليس بضائع والركاز الذي هو دفن الإسلام يصح لقطه
وليس مالا ضائعا والخمر غير المحترمة يصح التقاطها ولا مال ولا اختصاص اهـ. قوله: (بنحو غفلة)
عبارة المعني بسقوط أو غفلة ونحوهما اهـ. قوله: (ولا امتنع الخ) الأولى إسقاط هذا القيد لما يأتي من
جواز التقاط الممتنع للحفظ فهو داخل في أفراد اللقطة اهـ ع ش. قوله: (فإن لم يدعه) بأن نفاه أو
سكت اهـ ع ش. قوله: (أول مالك الخ) عبارة المعني والأسنى وبعض نسخ النهاية فإنه لمالك الأرض
إن ادعاه وإلا فليمن ملك منه وهكذا حتى ينتهي إلى المخي فإن لم يدعه فحيث يكون لقطة قد يرد على
قولهم غير مملوك فإن هذا اللقطة مع أنه وجد في محل مملوك فليأمل اهـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ اللَّقْطَةِ)

قوله: (فما وجد بمملوك لمالكه) أي على الترتيب من المالك الآن إلى من قبله فهو للمالك الآن إن
ادعاه وإلا فليمن قبله إلى المخي ويشير إلى ذلك قوله فإن لم يدعه أول مالك ولو أراد مالكا واحدا
استغني عن قوله أول مالك وعبارة الرّوض وما وجد في مملوك فليد اليه فإن لم يدعه فليمن قبله إلى
المخي ثم يكون لقطة اهـ وقوله ثم يكون لقطة قد يرد على قوله غير مملوك فإن هذا لقطة مع أنه وجد
في محل مملوك فليأمل ومعنى قوله ثم يكون لقطة ثم إذا لم يدعه المخي يكون لقطة كما قدره كذلك
في شرحه. قوله: (فإن لم يدعه أول مالك) أي وهو المخي فلقطة أقول: يفارق هذا حيث شرط في

لا يَعْرِفُهُ بِنَحْوِ حَجَرِهِ أَوْ دَارِهِ وَوَدَائِعِ مَاتَ عَنْهَا مُورُثُهُ وَلَا تُعْرِفُ مُلْكُهَا مَالٌ ضَائِعٌ لَا لُقْطَةٌ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي الْمَجْمُوعِ فِي الْأَوَّلَى أَمَرَهُ لِلْإِمَامِ فَيَحْفَظُهُ أَوْ ثَمَنَهُ إِنْ رَأَى بَيْعَهُ أَوْ يَقْتَرِضُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ إِلَى ظَهْوَرِ مَالِكِهِ إِنْ تَوَقَّعَهُ وَالْأَصْرَفُ لِمَصَارِفِ بَيْتِ الْمَالِ وَحَيْثُ لَا حَاكِمَ أَوْ كَانَ جَائِزًا فَعَلَّ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ فِيهِ ذَلِكَ كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ وَلَوْ وَجَدَ لَوْلَا بِالْبَحْرِ خَارِجَ صَدَفِهِ كَانَ لُقْطَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ خِلْقَةٌ فِي الْبَحْرِ إِلَّا دَاخِلٌ صَدَفِهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَثْقُوبِ وَغَيْرِهِ لَكِنْ قَالَ الرُّوْيَانِيُّ فِي غَيْرِ الْمَثْقُوبِ إِنَّهُ لَوَاجِدُهُ وَلَوْ وَجَدَ قِطْعَةً عَنَبٍ فِي مَعْدِنِهِ كَالْبَحْرِ وَقُزْبِهِ وَسَمَكَةٍ أُخِذَتْ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ وَالْأَصْرَفُ وَزَعَمَ أَنَّ الْبَحْرَ لَيْسَ مَعْدِنُهُ مَمْنُوعٌ فَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَلَى أَنَّهُ يَنْبُثُ فِي الْبَحْرِ قَالَ جَمْعٌ وَمَا أَعْرَضَ عَنْهُ مِنْ حَبٍّ فِي أَرْضٍ الْغَيْرِ فَتَبَتَ يَمْلِكُهُ مَالُهَا وَمِنْ اللَّقْطَةِ إِنْ تَبَدَّلَ نَعْلُهُ بِغَيْرِهَا فَيَأْخُذُهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ اسْتِغْمَالُهَا إِلَّا بَعْدَ تَغْرِيفِهَا بِشَرْطِهِ أَوْ تَحَقُّقِ إِعْرَاضِ الْمَالِكِ عَنْهَا فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ صَاحِبَهَا تَعَمَّدَ أَخَذَ نَعْلَهُ حَازَ لَهُ يَتَّعِيهَا ظَفَرًا بِشَرْطِهِ وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ أَخْذِهَا فِي الْحُمْلَةِ لِأَحَادِيثَ فِيهَا يَأْتِي بَعْضُهَا مَعَ أَنَّ الْآيَاتِ الشَّامِلَةَ لِلْبَيْرِ وَالْإِحْسَانَ تَشْمَلُهَا وَعَقَبُهَا لِلْهَبَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ تَمْلِكٍ بِلا عَوْضٍ وَغَيْرِهِ لِإِخْتِيَاءِ الْمَوَاتِ؛ لِأَنَّ كُلَّ تَمْلِكٍ مِنَ الشَّارِعِ وَيَصْبَحُ تَغْيِيبُهَا لِلْقَرْضِ؛ لِأَنَّ تَمْلِكُهَا

قوله: (لا يَعْرِفُهُ) أي الهارب. قوله: (وودائع) عطف على ما ألقاه. قوله: (في الأولى) أي ما ألقاه نحو ربح الخ. قوله: (فعل من هو بيده فيه ذلك) أي ما عدا القرض لبیت المال اهرع ش. قوله: (قال الروياني الخ) معتمد اهرع ش. قوله: (إنه لو واجده) قد يوجه باحتمال أن يكون بعض حيوانات البحر أكل صدفه وتركه أو ثم ألقاه بطريق التقيؤ أو التروث اهرع سيد عمر. قوله: (كالبخر) لعل الكاف استقصائية. قوله: (وقزبه الخ) الواو بمعنى أو اهرع ش. قال الرشيد الطاهر رجوع الضمير لمعدنه فتأمل اهرع ويختل للبحر. قوله: (وسمكة) عطف على البحر اهرع ش ويختل على المعدن وعلى كل فالواو بمعنى أو. قوله: (أخذت منه) أي من البحر. قوله: (يملكه مالها) خبر ما أعرض الخ. قوله: (تعمد أخذ نعليه) وكذا لو لم يتعمد حيث أخذها منه اهرع ش. قوله: (بشرطه) وهو تعذر وصوله إلى حقه ثم إن وفي بقدر حقه فذاك وإلا ضاع عليه ما بقي كغير ذلك من بقية الديون اهرع ش أي وإن زاد فبرء الزائد عليه بطريق. قوله: (وأجمعوا) إلى قوله وخصه الغزالي في المغني. قوله: (أخذها) أي اللقطة اهرع سم. قوله: (الشاملة للبئر) عبارة المغني الأميرة بالبئر اهرع.

كونه لأول مالك أن يدعيه ما تقدم في الركاز حيث كان له وإن لم يدعيه ما لم ينه بأن الركاز يملكه تبعاً لملك الأرض بالإخياء بخلاف الموجود في ظاهري الأرض من المنقولات لا يملك بذلك.

قوله: (خلافًا لما وقع في المجموع في الأولى الخ) كذا شرح م ر. قوله: (وأجمعوا على جواز أخذها) أي اللقطة.

أَفْتِزَاضٌ مِنَ الشَّارِعِ.

وَأَزْكَائِهَا لَا قِطَّ وَلَقِطٌ وَمَلْقُوطٌ وَسَتْعَلَمُ مِنْ كَلَامِهِ وَفِي اللَّقِطِ مَعْنَى الْأَمَانَةِ إِذْ لَا يَضْمَنُهَا وَالْوِلَايَةُ عَلَى حِفْظِهَا كَالْوَلِيِّ فِي مَالِ الْمَخْجُورِ وَالْاِكْتِسَابِ بِتَمْلِكِهَا بِشَرْطِهِ وَهُوَ الْمُغْلَبُ فِيهَا.

(يُسْتَحَبُّ الْإِلْتِقَاطُ لَوَائِقِ بِأَمَانَةٍ نَفْسِهِ) لَمَّا فِيهِ مِنَ الْبَرِّ بَلْ قَالَ جَمْعٌ يُكْرَهُ تَرْكُهُ لِقَلَّا يَقَعُ فِي يَدِ خَائِنٍ (وَقِيلَ يَجِبُ) حِفْظًا لِمَالِ الْآدَمِيِّ كَنَفْسِهِ وَأُجِيبَ بِأَنَّهَا أَمَانَةٌ أَوْ كَسَبَتْ وَكُلٌّ مِنْهُمَا لَا يَجِبُ ابْتِدَاءً وَقَالَ جَمْعٌ بَلْ ثِقَلُ عَنِ الْجُمْهُورِ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ضَيَاعُهَا لَوْ تَرَكَهَا وَجِبَ وَالْأَمَلُ فَلَا وَاخْتَارَهُ الشُّبْكِيُّ وَخَصَّهُ الْغَزَالِيُّ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ تَعَبٌ فِي حِفْظِهَا وَلَا يَضْمَنُ وَإِنْ أُنِمْ بِالْتَرْكِ وَبَحَثَ الزُّرْكَشِيُّ تَقْيِيدَ مَحَلِّ الْخِلَافِ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَّعَيْنُ وَالْأَمَلُ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ غَيْرُهُ وَجِبَ كَنْظِيرُهُ فِي الْوَدِيعَةِ بَلْ أَوْلَى؛ لِأَنَّ تِلْكَ يَبِيدُ مَالِكُهَا وَرَدُّ بِأَنْ شَرْطُ الْوُجُوبِ ثُمَّ أَنْ يَبْدُلَ لَهُ الْمَالِكُ أَجْرَهُ عَمَلَهُ وَحِرْزَهُ وَهَذَا لَا يَتَأْتِي هُنَا (وَلَا يُسْتَحَبُّ لَغَيْرِ وَائِقٍ) بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ.....

☐ قَوْلُهُ: (بَلْ قَالَ جَمْعٌ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ كَمَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَهُ الشُّبْكِيُّ) وَكَذَا اخْتَارَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَخَصَّهُ الْغَزَالِيُّ إلخ) مُعْتَمَدٌ. ☐ قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ تَعَبٌ) أَيُّ عَادَةٍ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَضْمَنُ) أَيُّ اللَّقِطَةِ اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ إلخ) الْأَوَّلَى أَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَى قَوْلِهِ وَلَا يَضْمَنُ إلخ. ☐ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الزُّرْكَشِيُّ إلخ) اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنْ لَمْ يَكُنْ إلخ) أَيُّ أَوْ كَانَ وَخُشِيَ ضَيَاعُهَا إِذَا تَرَكَهَا اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَجِبَ كَنْظِيرُهُ إلخ) أَقُولُ: يُؤَيِّدُ الْوُجُوبَ قَوْلُ التَّنْبِيهِ إِذَا وَجَدَ الْحُرَّ الرَّشِيدَ لِقِطَةً فِي غَيْرِ الْحَرَمِ فِي مَوْضِعٍ يَأْمَنُ عَلَيْهَا فَالْأَوَّلَى أَنْ يَأْخُذَهَا وَإِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَأْمَنُ عَلَيْهَا لَزِمَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا أَنْتَهَى وَشَمِلَ قَوْلُهُ لَا يَأْمَنُ عَلَيْهَا مَا إِذَا كَانَ ثُمَّ غَيْرَهُ وَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَهُوَ ظَاهِرٌ مَعَ قَرْضِ عَدَمِ الْأَمْنِ عَلَيْهَا اهـ سَمِ أَقُولُ: وَيُمْكِنُ حَمْلُ الرَّدِّ الْآتِي فِي الشَّرْحِ بِقَرِينَةٍ مَا نَقَلَهُ عَنِ الْجَمْعِ وَأَقَرَّهُ عَلَى قَرْضِ إِبْطَالِ الْبَحْثِ فَلَا مُخَالَفَةَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَرَدُّ بِأَنْ شَرْطُ إلخ) أَجَابَ عَنْهُ النَّهَائِيُّ بِالْفَرْقِ بَعْدَ الْمَالِكِ هُنَا بِكَوْنِهِ غَائِبًا بِخِلَافِهِ ثُمَّ فَإِنَّهُ حَاضِرٌ يُمَكِّنُهُ حِفْظَ حَقِّهِ وَالتَّزَامُ أَجْرَةَ الْعَمَلِ وَالْحِرْزُ فَلَا يَلْزَمُ غَيْرَهُ إِنْ تَلَفَ حَقُّهُ مَجَانًا قَالَ وَيُؤَيِّدُهُ مَا سَيَأْتِي فِي الْجَعَالَةِ لَوْ مَاتَ رَفِيقُهُ فِي سَفَرٍ وَخَافَ ضَيَاعَ أَمْتِعَتِهِ وَجِبَ نَقْلُهَا مَجَانًا اهـ وَأَقَرَّهُ سَمِ.

☐ قَوْلُ (لِسِي): (لَغَيْرِ وَائِقٍ) أَيُّ وَيَكُونُ مَكْرُوهًا خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ حَرَّمَهُ اهـ ع ش أَقُولُ: وَقَضِيَّةٌ صَنِيعُ الْمُتَنِ الْإِبَاحَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَيَتَزَعُّ الْوَلِيُّ فِي النَّهَائِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ بَنَحُو تَرْكِ

☐ قَوْلُهُ: (وَالْأَمَلُ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ غَيْرُهُ وَجِبَ) أَقُولُ: يُؤَيِّدُ الْوُجُوبَ قَوْلُ التَّنْبِيهِ إِذَا وَجَدَ الْحُرَّ الرَّشِيدَ لِقِطَةً فِي غَيْرِ الْحَرَمِ فِي مَوْضِعٍ يَأْمَنُ عَلَيْهَا فَالْأَوَّلَى أَنْ يَأْخُذَهَا وَإِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَأْمَنُ عَلَيْهَا لَزِمَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا اهـ وَشَمِلَ قَوْلُهُ لَا يَأْمَنُ عَلَيْهَا مَا إِذَا كَانَ ثُمَّ غَيْرَهُ وَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَهُوَ ظَاهِرٌ مَعَ قَرْضِ عَدَمِ الْأَمْنِ عَلَيْهَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَرَدُّ بِأَنْ شَرْطُ الْوُجُوبِ إلخ) أَجِيبُ بِالْفَرْقِ بَعْدَ الْمَالِكِ هُنَا بِكَوْنِهِ غَائِبًا بِخِلَافِهِ ثُمَّ فَإِنَّهُ

مع عَدَمِ فُسْيقِهِ خَشْيَةَ الضَّيَاعِ أَوْ طُرُوقِ الْخِيَانَةِ وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ أَنَّ التَّغْيِيرَ بِخَائِفٍ عَلَى نَفْسِهِ يُفَارِقُ هَذَا؛ لِأَنَّ الْخَوْفَ أَقْوَى فِي التَّوَقُّعِ رَدَّهُ الشُّبْكِي بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا أَيْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَدَارَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عَلَى أَنَّ يَكُونُ أَوْ يَطْرَأُ عَلَيْهِ مَا يَتَوَلَّدُ عَنْهُ وَلَوْ اخْتِمَالًا لَكِنْ قَرِيبًا ضَيَاعُهَا (وَيَجُوزُ) لَهُ مَعَ ذَلِكَ الْإِلْتِقَاطُ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ خِيَانَتَهُ لَمْ تَتَحَقَّقْ وَعَلَيْهِ الْاِخْتِيَارُ أَمَّا إِذَا عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ الْخِيَانَةَ فَيَخْرُمُ عَلَيْهِ أَخْذُهَا كَالْوَدِيعَةِ.

(وَيُكْرَهُ) تَنْزِيلُهَا وَقِيلَ تَحْرِيمُهَا الْإِلْتِقَاطُ (لِفَاسِقٍ) وَلَوْ بَنَحُو تَرْكَ صَلَاةٍ وَإِنْ عُلِمَتْ أَمَانَتُهُ فِي الْأَمْوَالِ كَمَا شَمِلَهُ إِطْلَاقُهُمْ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَخُونُ فِيهَا وَبَحَثَ الرَّزْكَشِيُّ كَالْأَذْرَعِيِّ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ إِذَا خِيفَ هَلَاكُهَا لَوْ تَرَكَهَا وَإِلَّا حُرْمَ قَطْعًا وَفِيهِ نَظَرٌ (وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ) بَلْ يُسَرُّ وَلَوْ لَعَذِلَ كَالْوَدِيعَةِ؛ وَلَأنَّهُ يَمْتَنِعُ بِهِ مِنَ الْخِيَانَةِ وَوَارِثُهُ مِنْ أَخْذِهَا اِعْتِمَادًا لظَاهِرِ الْيَدِ وَلَا يَسْتَوْعِبُ فِيهِ صِفَاتُهَا بَلْ بَعْضُهَا الْآتِي ذَكَرَهُ فِي التَّغْرِيفِ وَلَوْ خُشِيَ مِنْهُ

صَلَاةٌ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَاخْتِيرَ إِلَى وَإِنَّمَا وَقَوْلُهُ قَالَ جَمَعَ بَلْ يُعْرِفُهُ مَعَهُ وَقَوْلُهُ وَلَهُ بَعْدَ التَّغْرِيفِ التَّمَلُّكُ. □ فَوَدَّ: (خَشْيَةُ الضَّيَاعِ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلْمَثْنِ. □ فَوَدَّ: (يُفَارِقُ هَذَا) أَيْ التَّغْيِيرَ بِغَيْرِ وَائِقٍ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ. □ فَوَدَّ: (فِي التَّوَقُّعِ) أَيْ لَطَرُ الْخِيَانَةِ. □ فَوَدَّ: (مَا يَتَوَلَّدُ الْخ) تَنَازَعٌ فِيهِ الْفُغْلَانِ. □ فَوَدَّ: (ضَيَاعُهَا) فَاعِلٌ يَتَوَلَّدُ. □ فَوَدَّ: (مَا إِذَا عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ) أَيْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَهْ مُعْنِي. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ بَنَحُو تَرْكَ صَلَاةٍ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ تَابَ لَا يُكْرَهُ لَهُ وَإِنْ لَمْ تَمُضْ مَدَّةُ الْاسْتِبْرَاءِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِانْتِفَاءِ مَا يَحْمِلُهُ عَلَى الْخِيَانَةِ حَالَ الْأَخْذِ اِهْ ش. □ فَوَدَّ: (أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ) أَيْ الْمَذْكُورُ بِقَوْلِ الشَّارِحِ وَقِيلَ تَحْرِيمًا. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ لَعَذِلَ) أَيْ وَلَوْ لِمُلْتَقِطِ عَذَلٍ وَيُظْهَرُ عَدَمُ الْاِكْتِفَاءِ هُنَا بِالْمُسْتَوْرِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَالتَّكَاحِ بِأَنَّ التَّكَاحَ يَشْتَهَرُ غَالِبًا بَيْنَ النَّاسِ فَانْتَفَى فِيهِ بِالْمُسْتَوْرِ وَالْغَرَضُ مِنَ الْإِشْهَادِ هُنَا الْاِمْتِنَاعُ مِنَ الْخِيَانَةِ فِيهَا وَجَحْدُ الْوَرَاثِ لَهَا فَلَمْ يَكْتَفِ بِالْمُسْتَوْرِ اِهْ ش. □ فَوَدَّ: (وَوَارِثُهُ) عَطَفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي يَمْتَنِعُ.

□ فَوَدَّ (سَيِّئٌ): (أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِشْهَادُ الْخ) سَوَاءٌ كَانَ لِمَتَلَكٍّ أَوْ حَفِظَ اِهْ مُعْنِي. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَسْتَوْعِبُ) إِلَى قَوْلِهِ وَاخْتِيرَ فِي الْمُعْنِي. □ فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيْ الْإِشْهَادِ. □ فَوَدَّ: (صِفَاتُهَا الْخ) وَيُكْرَهُ اسْتِعَابُهَا كَمَا ذَكَرَهُ الْقَمُولِيُّ عَنِ الْإِمَامِ وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ مُعْنِي وَنَهَايَةُ وَأَسْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَيُكْرَهُ الْخِ أَيِ وَلَا يَضْمَنُ اِه. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ خُشِيَ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْاسْتِعَابِ ش اِهْ سَمِ وَالْأَضْوَابُ مِنَ الْإِشْهَادِ كَمَا فِي ع ش وَالْمُعْنِي عِبَارَتُهُ تَنْبِيهُ مَحَلَّ اسْتِخْبَابِ الْإِشْهَادِ إِذَا لَمْ يَكُنِ السُّلْطَانُ ظَالِمًا يُخْشَى أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ بِهَا أَخْذُهَا

حَاضِرٌ يُمْكِنُهُ حِفْظُ حَقِّهِ وَالتَّزَامُ أَجْرَةَ الْعَمَلِ وَالْجَزْزُ فَلَا يَلْزَمُ غَيْرَهُ إِثْلَافُ حَقِّهِ مَجَانًا وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا لَوْ مَاتَ رَفِيقُهُ فِي سَفَرٍ وَخَافَ ضَيَاعَ أَمْرِعَتِهِ وَجَبَ ثَقْلُهَا مَجَانًا وَلَوْ كَانَ مُوجُودًا حَاضِرًا مَا وَجَبَ ذَلِكَ مَجَانًا فَلَيْتَأَمَّلُ. □ فَوَدَّ: (مَعَ عَدَمِ فُسْيقِهِ) وَسَيَأْتِي حُكْمُ الْفَاسِقِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَسْتَوْعِبُ فِيهِ صِفَاتُهَا) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَلَا يَخْرُمُ اسْتِعَابُهَا قَالَ فِي شَرْحِهِ بَلْ يُكْرَهُ كَمَا نَقَلَهُ الْقَمُولِيُّ عَنِ الْإِمَامِ وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ خُشِيَ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْاسْتِعَابِ ش.

عِلْمٌ ظَالِمٌ بِهَا وَأَخَذَهُ لَهَا امْتِنَعَ وَقِيلَ يَجِبُ وَاخْتِيزَ لَخَبَرِ صَحِيحٍ بِالْأَمْرِ بِهِ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ لَهُ بَلْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَوْ جَزَمَ بِوُجُوبِهِ عَلَى غَيْرِ الْوَائِقِ بِأَمَانَةٍ نَفْسِهِ لِاتُّجَعَةً وَإِنَّمَا وَجِبَ فِي اللَّيْقِطِ؛ لِأَنَّ أَمْرَ النَّسَبِ أَهَمُّ وَتُسَنُّ الْكِتَابَةُ عَلَيْهَا أَنَّهَا لِقُطَّةٌ وَقِيلَ تَجِبُ (و) الْمَذْهَبُ (أَنَّهُ يَصْغُ الْبِقَاطُ الْفَاسِقِي) قَالَ الزُّرْكَشِيُّ وَلَيْسَتْ هَذِهِ مُكَرَّرَةً مَعَ قَوْلِهِ وَيُكَرِّرُهُ لِفَاسِقِي فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالصَّحِيحِ هُنَا أَنَّ أَحْكَامَ اللَّقْطَةِ هَلْ تَثْبُتُ لَهُ وَإِنْ مَنَعَتْهُ الْأَخْذُ.

(و) الْبِقَاطُ (الصَّبِيُّ) وَالْمَجْنُونُ وَالْمَخْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفَاهِهِ؛ لِأَنَّ الْمُغْلَبَ فِيهَا مَعْنَى الْاِكْتِسَابِ لَا الْأَمَانَةِ وَالْوِلَايَةِ وَبِهَذَا يَنْبَغِي مَا فِي قَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ الْمُرَادُ بِالْفَاسِقِي مَنْ لَا يُوجِبُ فَسَقَهُ حُجْرًا عَلَيْهِ فِي مَالِهِ (و) الْبِقَاطُ الْمُرْتَدُّ (وَالذَّمِّيُّ) وَالْمُعَاهِدُ وَالْمُسْتَأْمِنُ (فِي دَارِ الْإِسْلَامِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدُوًّا فِي دِينِهِ.....

وَلَا يَمْتَنِعُ الْإِشْهَادُ وَالتَّعْرِيفُ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي نَكْتِ التَّنْبِيهِ اهـ. قَوْلُهُ: (يَجِبُ) أَيِ الْإِشْهَادِ شِ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (لَخَبَرِ صَحِيحٍ بِالْأَمْرِ بِهِ إلخ) أَجَابَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى بِأَنَّ الْقِيَاسَ عَلَى الْوَدِيعَةِ أَوْجَبَ حَمْلَهُ عَلَى التَّذْبِ أَقُولُ: وَقَدْ يُفَرَّقُ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (قَالَ الزُّرْكَشِيُّ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (فَإِنَّ الْمُرَادَ إلخ) وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ لَا يَذْفَعُ الْإِيرَادَ. قَوْلُهُ: (هَلْ تَثْبُتُ إلخ) أَيِ قَدْ تَثْبُتُ. قَوْلُهُ: (وَالْبِقَاطُ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ) حَيْثُ كَانَ لهُمَا تَمَيُّيزٌ كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ فِي الثَّانِي وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ نِهَايَةً عِبَارَةَ الْمُعْنَى وَشَرَحَ الرُّوضُ وَشَرَطَ الْإِمَامُ فِي صِحَّةِ الْبِقَاطِ الصَّبِيِّ التَّمَيُّيزَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَمِثْلُهُ الْمَجْنُونُ اهـ. قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيِ التَّغْلِيلِ. قَوْلُهُ: (وَالْبِقَاطُ الْمُرْتَدُّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى أَمَّا الْمُرْتَدُّ فَتَرَدُّ لِقُطَّتُهُ عَلَى الْإِمَامِ وَتَكُونُ فِتْنًا إِنْ مَاتَ مُرْتَدًّا فَإِنْ أَسْلَمَ فَحُكْمُهُ كَالْمُسْلِمِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَالذَّمِّيُّ إلخ) خَرَجَ بِهِ الْحَزْبِيُّ إِذَا وَجَدَهَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهَا تُنَزَّعُ مِنْهُ بِلَا خِلَافٍ أَيِ وَمَنْ أَخَذَهَا مِنْهُ كَانَ لَهُ تَعْرِيفُهَا وَتَمَلُّكُهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ اهـ مُعْنَى وَفِي سَمٍ عَنْ شَيْخِهِ الْبَكْرِيِّ مِثْلُهُ قَالَ ع. ش. وَالظَّاهِرُ عَدَمُ صِحَّةِ الْبِقَاطِ نَحْوِ الذَّمِّيِّ لِلْمُضْخَفِ؛ لِأَنَّ صِحَّتَهُ تَسْتَدْعِي جَوَازَ تَمَلُّكِهِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ قَالَ وَيُؤَيِّدُ مَا يَأْتِي فِي الْبِقَاطِ الْأَمَةُ الَّتِي تَحِلُّ لَهُ مِنَ الْاِمْتِنَاعِ اهـ.

قَوْلُهُ: (امْتِنَعَ) هَلْ يَضْمَنُ إِذَا خَالَفَ فَأَخَذَهَا الظَّالِمُ. قَوْلُهُ: (وَقِيلَ يَجِبُ) أَيِ الْإِشْهَادِ شِ. قَوْلُهُ: (مِنْ) غَيْرِ مُعَارِضٍ لَهُ) أَجِيبَ بِحَمْلِ الْأَمْرِ عَلَى التَّذْبِ بِدَلِيلِ الْقِيَاسِ عَلَى الْوَدِيعَةِ أَقُولُ: قَدْ يُفَرَّقُ. قَوْلُهُ: (وَالْبِقَاطُ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ) بِحَيْثُ كَانَ لهُمَا نَوْعٌ تَمَيُّيزٌ كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ وَهُوَ ظَاهِرٌ شَرَحَ م. ر. وَعِبَارَةُ شَرَحِ الرُّوضِ وَشَرَطَ الْإِمَامُ فِي صِحَّةِ الْبِقَاطِ الصَّبِيِّ التَّمَيُّيزَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَمِثْلُهُ الْمَجْنُونُ اهـ. قَوْلُهُ: (وَالْبِقَاطُ الْمُرْتَدُّ) كَذَا فِي الرُّوضِ.

قَوْلُهُ فِي (لِلسِّي): (وَالذَّمِّيُّ) كَذَا فِي الرُّوضِ وَسَكَتَ الشَّارِحُ عَنِ الْحَزْبِيِّ وَقَالَ الزُّرْكَشِيُّ وَخَرَجَ بِالذَّمِّيِّ الْحَزْبِيُّ وَفِي التَّائِيهِ وَأَفْهَمُ إِطْلَاقُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْكَافِرَ يَجُوزُ الْبِقَاطُ مُطْلَقًا وَذَاكَ خَاصٌّ بِالذَّمِّيِّ وَرُبَّمَا شَرَطَ فِيهِ الْعِدَالَةَ فِي دِينِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهَلِ الْمُعَاهِدُ وَالْمُسْتَأْمِنُ إِذَا جَاءَا كَالذَّمِّيِّ لَمْ أَرِ فِيهِ تَفْلًا وَهَذَا إِذَا

على الأوجه لذلك وخرَجَ بها دارُ الحَرْبِ فيها تَفْصِيلٌ مَرَّ (ثُمَّ الْأَظْهَرُ) بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ التِّقَاطِ
الْفَاسِقِ وَمِثْلُهُ فِيمَا يَأْتِي الْكَافِرُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَّا الْعَدْلُ فِي دِينِهِ (أَنَّهُ يُنْزَعُ) الْمُتَلَقِّطُ (مِنَ الْفَاسِقِ)
وَأَنْ لَمْ يُخَشَّ ذَهَابَهُ بِهِ (وَيُوضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ)؛ لِأَنَّ مَالَ وَالِدِهِ لَا يَقْرُ فِي يَدِهِ فَأَوْلَى غَيْرُهُ وَالْمُتَوَلَّى
لِلْوَضْعِ وَالنَّزْعِ الْقَاضِي كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ (و) الْأَظْهَرُ (أَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِتَغْرِيفِهِ) كَالْكَافِرِ (بَلْ يُضْمُّ إِلَيْهِ
زَقِيفٌ) عَدْلٌ يُرَاقِبُهُ عِنْدَ تَغْرِيفِهِ. وَقَالَ جَمْعٌ بَلْ يُعْرَفُ مَعَهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَرَطَ فِي التَّغْرِيفِ فَإِذَا تَمَّ
التَّغْرِيفُ تَمَلَّكَهَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ بِغُرْمِهَا إِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا وَمُؤَنَّتْهُ عَلَيْهِ وَكَذَا

قوله: (على الأوجه) اعتمدته م ر ه سم. قوله: (لذلك) أي؛ لأنَّ المُعَلَّبَ فيها معنى الاكتسابِ إلخ
ش ه سم. قوله: (تفصيل مر) أي في أول الباب قال الرشيدى الذي مرَّ بالنسبة للمُسلم آتة إذا وجدته
بدارِ حَرْبٍ لَيْسَ فِيهَا مُسْلِمٌ وَقَدْ دَخَلَهَا بِغَيْرِ أَمَانٍ فَغَنِيمَةٌ أَوْ بِأَمَانٍ فَلَقِطَةٌ فَانْظُرْهُ بِالنَّسْبَةِ لِلذِّمِّيِّ وَنَحْوِهِ
وَرَاجِعُ بَابِ قَسَمِ الْفَنَاءِ وَالْغَنِيمَةِ ه. قوله: (فيما يأتي) يشملُ قوله وآتة لَا يُعْتَدُّ بِتَغْرِيفِهِ أَي وَخَذَهُ هـ
سم. قوله: (إلا العدل في دينه) أي فلا تُنْزَعُ مِنْهُ هـ ع ش. قوله: (لأنَّ مال) إلى قولِ المثنى والأظهرُ
بُطْلَانُ إلخ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَكَانَ الْفَرْقُ إِلَى خِلَافِ السَّفِيهِ وَقَوْلُهُ وَلِلْوَلِيِّ إِلَى الْمَثْنِ.

قوله: (القاضي) أي فإن لم يفعل ذلك أئتم وقياس ما مرَّ في قوله ولا يضمن وإن أئتم بالتَّركِ عَدَمُ
الضَّمانِ وَقياسُ مَا يَأْتِي مِنْ ضَمَانٍ وَلِي الصَّبِيِّ حَيْثُ لَمْ يُنْتَزَعْ مِنْهُ وَلَوْ حَاكِمًا الضَّمانُ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ
الْفَاسِقِ وَالصَّبِيِّ وَلَعَلَّ هَذَا أَيْ الْفَرْقَ أَقْرَبُ هـ ع ش.

قوله (السن): (لا يُعْتَدُّ بِتَغْرِيفِهِ) أي وَخَذَهُ هـ سم عبارة ع ش أي مُسْتَقِلًّا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَلْ يُضْمُّ إلخ هـ.
قوله: (وقال جمع إلخ) اعتمدته المُغْنِي. قوله: (كالكاfer) هذا مُجَرَّدُ تَأْكِيدٍ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَمِثْلُهُ فِيمَا
يَأْتِي الْكَافِرُ. قوله: (تملكها) عبارةُ النِّهَايَةِ فَلِلْمُتَلَقِّطِ التَّمَلُّكُ هـ زَادَ الْمُغْنِي وَإِذَا لَمْ يَمَلِكْهَا تَرَكْتُ يَدَ
الْأَمِينِ هـ. قوله: (وأشهد عليه) أي وَجُوبًا هـ ع ش. قوله: (ومؤننته) أي التَّغْرِيفُ مُغْنِي ع ش.
قوله: (عليه) أي الْمُتَلَقِّطُ وَلَوْ غَيْرَ فَاسِقٍ هـ ع ش.

كان في دارِ الإسلامِ وَأَمَّا فِي دَارِ الْحَرْبِ فَإِنْ كَانَ فِيهَا مُسْلِمٌ فَلَقِطَةٌ وَإِلَّا فَنِيءٌ أَوْ غَنِيمَةٌ أَوْ كُلُّهُ لِلْوَاجِدِ أَوْ
أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهِ أَوْ خُمُسُهُ لِأَهْلِ الْفَنَاءِ فِيهِ خِلَافٌ قَالَهُ الْبَغَوِيُّ هـ وَفِي شَرْحِ الْمُتَفَقِّهِينَ لِشَيْخِنَا الْإِمَامِ
الْعَارِفِ الْبَكْرِيِّ وَلَقِطَةُ الْحَرْبِيِّ بَدَارِ الْإِسْلَامِ لَا يَمْلِكُهَا وَمَنْ أَخَذَهَا مِنْهُ عَرَفَهَا كَغَيْرِهَا وَلَقِطَةُ الْمُزْتَدِّ
كَالْحَرْبِيِّ هـ وَانْظُرْ مَا ذَكَرَهُ فِي الْمُزْتَدِّ مَعَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ كَالرَّوَضِ فِيهِ. قوله: (على الأوجه) اعتمدته م
ر. قوله: (لذلك) أي؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيهَا مَعْنَى الْاِكْتِسَابِ إلخ ش. قوله: (ففيها تفصيل مر) أي أَوَّلُ
الْبَابِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ مَا التَّقَطُّهَ الذِّمِّيُّ مِنْهَا وَقَدْ دَخَلَ بِهَا أَمَانٍ غَنِيمَةٌ مُحْمَسَةٌ وَفِيهِ نَظَرٌ. قوله: (فيما يأتي)
يَشْمَلُهُ قَوْلُهُ وَإِنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِتَغْرِيفِهِ فَيَرْجِعُ إِلَيْهِ أَيْضًا مَا نَقَلَ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ فَلْيُحَرِّزْ.

قوله في (السن): (وأنه لا يُعْتَدُّ بِتَغْرِيفِهِ) أي وَخَذَهُ. قوله: (فإذا تمَّ التَّغْرِيفُ تَمَلَّكَهَا) هَذَا يُشْكِلُ فِي الْمُزْتَدِّ
لِأَنَّهُ يَنْبَغِي تَوَقُّفُ تَمَلُّكِهِ عَلَى عَوْدِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ فَلْيُرَاجِعْ. قوله: (ومؤننته عليه) وَكَذَا أَجْرُهُ الْمَضْمُونِ إِلَيْهِ

أَجْرُهُ الْمَضْمُونُ إِلَيْهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ وَلَهُ بَعْدَ التَّعْرِيفِ التَّمْلُكُ وَلَوْ ضَعُفَ
الْأَمِينُ عَنْهَا لَمْ تُنْزَعْ مِنْهُ بَلْ يُعْضَدُ الْحَاكِمُ بِأَمِينٍ يَقْوَى بِهِ عَلَى الْحِفْظِ وَالتَّعْرِيفِ (وَيُنْزَعُ)
وُجُوبًا (الْوَلِيُّ لِقَطْعَةِ الصَّبِيِّ) وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ لِحَقِّهِ وَحَقِّ الْمَالِكِ وَتَكُونُ يَدُهُ نَائِبَةً عَنْهُ
وَيَسْتَقِيلُ بِذَلِكَ (وَيُعْرَفُ) وَيُرَاجَعُ الْحَاكِمُ فِي مُؤَنَةِ التَّعْرِيفِ لِيَقْتَرِضَ أَوْ يَبِيعَ لَهُ جُزْءًا مِنْهَا.....

قوله: (حَيْثُ لَمْ يَكُنْ الْإِنْج) لَعَلَّ الْأَوَّلَى حَيْثُ تَعَذَّرَ أَخْذُهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِفَلْسِفِهِ أَوْ جَوْرِ مُتَوَلِّيهِ ثُمَّ هَذَا
الْقَيْدُ خَاصٌّ بِأَجْرَةِ الْمَضْمُونِ وَلِذَا غَيَّرَ الشَّارِحُ الْأُسْلُوبَ بِقَوْلِهِ وَكَذَا الْإِنْج بِخِلَافِ مُؤَنَةِ التَّعْرِيفِ فَإِنَّهَا
عَلَى الْوَاجِدِ الْفَاسِقِ ابْتِدَاءً كَغَيْرِ الْفَاسِقِ وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ إِنْ تَوَقَّفَ الْإِشْهَادُ عَلَى مُؤَنَةٍ أَنْ يَكُونَ كَمُؤَنَةِ
الْمَضْمُونِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْ سَيُذَكِّرُ وَقَوْلُهُ ثُمَّ هَذَا الْقَيْدُ إِلَى قَوْلِهِ وَيَتَّبِعِي فِي عَشْرٍ مِثْلُهُ وَفِي الْمَعْنَى مَا
يُؤَافِقُهُ. قوله: (وَلَهُ بَعْدَ التَّعْرِيفِ التَّمْلُكُ) مُكَرَّرٌ مَعَ قَوْلِهِ فَإِذَا تَمَّ التَّعْرِيفُ تَمَلَّكَهَا. قوله: (وَلَوْ ضَعُفَ
الْأَمِينُ الْإِنْج) عِبَارَةُ الْمَعْنَى وَلَوْ كَانَ الْمُتَلَقِّطُ أَمِينًا لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ بِهَا لَمْ تُنْزَعِ الْإِنْج.

قوله: (بَلْ يُعْضَدُ الْإِنْج) أَيُّ وَجُوبًا. وقوله: (بِأَمِينٍ الْإِنْج) قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي أَجْرَةِ الرَّقِيبِ أَنَّ الْأَجْرَةَ هُنَا
عَلَى الْمُتَلَقِّطِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ أَهْ عَشْرٍ. أقول: وقد يُفَرَّقُ. قوله: (وُجُوبًا) إِلَى الْفَضْلِ
فِي النِّهَايَةِ. قوله: (وَالسَّفِيهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بِالسَّفَاهَةِ. قوله: (لِحَقِّهِ) أَيُّ الثَّابِتِ لَهُ شَرْعًا
بِمَجَرَّدِ الْإِلْتِقَاطِ حَيْثُ كَانَ مُمَيَّزًا لِمَا يَأْتِي أَنَّ غَيْرَ الْمُمَيَّزِ لَا حَقَّ لَهُ أَهْ عَشْرٍ وَإِفْرَادُ ضَمِيرِ لِحَقِّهِ وَمَا بَعْدَهُ
إِنَّمَا لِرِعَايَةِ الْمَثَلِ وَإِنَّمَا بِتَأْوِيلِ الْمَحْجُورِ أَوْ مِنْ ذِكْرِ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ. قوله: (وَيُرَاجَعُ
الْحَاكِمُ الْإِنْج) مَا الْحُكْمُ عِنْدَ فَقْدِهِ أَوْ فَقْدِ عَدَالَتِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ فِيمَا سَيَأْتِي فِي بَيَانِ التَّقَاطُ مَا يُسْرِعُ

حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ كَذَا شَرَحُ مَرَّ فِي الرُّوضِ وَتُنْزَعُ اللَّقْطَةُ مِنْهُمْ أَيُّ الذَّمِّيِّ وَالْفَاسِقِ
وَالْمُرْتَدِّ إِلَى عَدْلٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْأَنْوَارِ وَأَجْرَةُ الْعَدْلِ فِي بَيْتِ الْمَالِ أَهْ. قوله: (وَمُؤَنَتُهُ عَلَيْهِ
الْإِنْج) هَلْ شَرْطُهُ كَوْنُ الْإِلْتِقَاطِ لِلتَّمْلُكِ وَالْأَفْعَلَى مَا يَأْتِي فِي الذَّمِّيِّ وَهَلْ يَصِحُّ التَّقَاطُ لِلْحِفْظِ أَوْ لَا؛
لأنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ وَقَدْ جَعَلَ الزَّرْكَشِيُّ مَحَلَّ الصَّحَةِ فِي الْفَاسِقِ وَالْكَافِرِ وَالصَّبِيِّ إِذَا التَّقَطُّوا لِلتَّمْلُكِ قَالَ
وَأَمَّا لِقَطْعَةُ الْحِفْظِ فَالظَّاهِرُ امْتِنَاعُهَا عَلَيْهِمْ وَاخْتِصَاصُهَا بِالْمُسْلِمِ الْأَمِينِ لَكِنْ فِي الْعُبَابِ مَا يَدُلُّ عَلَى
صِحَّةِ التَّقَاطِ لَهُمْ لِلْحِفْظِ حَيْثُ قَالَ الثَّانِي أَيُّ مِنَ الْأَرْكَانِ اللَّاقِطُ وَهُوَ مُكْتَسِبٌ لَا وَلِيَّ فَتَصِحُّ مِنْ ذِمَّتِي فِي
دَارِنَا وَمِنْ فَاسِقٍ وَمُرْتَدٍّ وَتُنْزَعُ مِنْهُمْ إِلَى عَدْلٍ وَيُضَمُّ إِلَيْهِمْ مُشْرِفٌ عَدْلٌ فِي التَّعْرِيفِ وَأَجْرَتُهَا مِنْ بَيْتِ
الْمَالِ إِلَّا إِنْ أَرَادُوا التَّمْلُكَ فَهِيَ عَلَيْهِمْ. وَإِذَا تَمَّ التَّعْرِيفُ فَإِنْ تَمَلَّكُوهَا أَخَذُوهَا مِنَ الْعَدْلِ وَأَشْهَدَ عَلَيْهِمْ
الْقَاضِي وَالْأَبْقِيَتْ مَعَهُ أَهْ وَانْظُرْ قَوْلَهُ فَهِيَ عَلَيْهِمْ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ الْإِنْج وَعَلَى مَا قَالَهُ
الزَّرْكَشِيُّ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ التَّقَاطِ لَهُمْ لِلْحِفْظِ فَمَنْ أَخَذَهَا مِنْهُمْ فَهُوَ الْمُتَلَقِّطُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. قوله: (وَلَهُ بَعْدَ
التَّعْرِيفِ التَّمْلُكُ) مَا هَذَا مَعَ إِذَا تَمَّ الْإِنْج. قوله: (وَالتَّعْرِيفُ) فِيهِ أَنَّ الْأَمِينَ لَا يُعْرَفُ.

قوله في (السِّي): (وَيُعْرَفُ) قَالَ فِي الرُّوضِ لَا مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ بَلْ يُرْفَعُ إِلَى الْقَاضِي قَالَ فِي شَرْحِهِ لِيَبِيعَ
حُزْءًا مِنْهَا لِمُؤَنَةِ التَّعْرِيفِ أَهْ. قوله: (وَيُرَاجَعُ الْحَاكِمُ فِي مُؤَنَةِ التَّعْرِيفِ الْإِنْج) ظَاهِرُهُ وَإِنْ التَّقَطُّ لِلتَّمْلُكِ

وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا يَأْتِي أَنَّ مُؤَنَةَ التَّعْرِيفِ عَلَى الْمُتَمَلِّكَ وَجُوبُ الْاِحْتِيَاظِ لِمَالِ الصَّبِيِّ وَنَحْوِهِ مَا أَمْكَنَ وَلَا يَصِحُّ تَعْرِيفُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ قَالَ الدَّارِمِيُّ إِلَّا إِنْ كَانَ الْوَلِيُّ مَعَهُ وَالْأَذْرَعِيُّ إِلَّا إِنْ رَاقَهُ وَلَمْ يُعْرِفْ بِكَذِبٍ بِخِلَافِ السَّفِيهِ الْغَيْرِ الْفَاسِقِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ تَعْرِيفُهُ؛ لِأَنَّهُ يُوثِقُ بِقَوْلِهِ دُونَهُمَا (وَيَتَمَلَّكُهَا لِلصَّبِيِّ) أَوْ نَحْوِهِ (إِنْ رَأَى ذَلِكَ) مَصْلَحَةً لَهُ وَذَلِكَ (حَيْثُ يَجُوزُ الْاِفْتِرَاضُ لَهُ)؛ لِأَنَّهُ تَمَلَّكُهَا كَالِاسْتِغْرَاضِ فَإِنْ لَمْ يَرَهُ حَفِظَهَا أَوْ سَلَّمَهَا لِلْقَاضِي الْأَمِينِ (وَيُضْمَنُ) فِي مَالِ نَفْسِهِ وَلَوْ الْحَاكِمُ فِيمَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ (إِنْ قَصُرَ فِي انْتِزَاعِهِ) أَيْ الْمُتَلَقِّطِ مِنَ الْمَحْجُورِ (حَتَّى تَلَفَ) أَوْ أَتْلَفَ (فِي يَدِ الصَّبِيِّ) أَوْ نَحْوِهِ لِتَقْصِيرِهِ كَمَا لَوْ تَرَكَ مَا اخْتَطَبَهُ حَتَّى تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَ ثُمَّ يُعْرِفُ التَّالِفَ أَمَّا إِذَا لَمْ يُقْصَرْ بِأَنْ لَمْ يَشْعُرْ بِهَا فَأَتْلَفَهَا نَحْوُ

فَسَادُهُ ذَكَرَ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنْ شَاءَ بَاعَهُ مَا نَصَّهُ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ إِنْ وَجَدَهُ أَيْ وَلَمْ يَخَفْ مِنْهُ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِلَّا اسْتَقْلَلَ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ انْتَهَى فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ بِنَظِيرِهِ هُنَا أَد سَيِّدُ عُمَرُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَكَانَ الْفَرْقُ إِلَخ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ وَهَذَا مُسْتَشْتَى مِنْ كَوْنِ مُؤَنَةِ التَّعْرِيفِ عَلَى الْمُتَمَلِّكَ لُجُوبِ الْاِحْتِيَاظِ إِلَخ.

٥ قَوْلُهُ: (إِنَّ مُؤَنَةَ إِلَخ) بَيَانٌ لِمَا يَأْتِي. ٥ قَوْلُهُ: (قَالَ الدَّارِمِيُّ إِلَخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ نَعَمْ صَرَّحَ الدَّارِمِيُّ بِصِحَّةِ تَعْرِيفِ الصَّبِيِّ بِحَضْرَةِ الْوَلِيِّ وَهُوَ قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الْفَاسِقِ مَعَ الْمُشْرِفِ وَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ مِنْ صِحَّةِ تَعْرِيفِ الْمُرَاقِ إِلَخِ مُخَالَفٌ لِكَلَامِهِمْ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر نَعَمْ صَرَّحَ الدَّارِمِيُّ إِلَخِ مُعْتَمِدًا أَه.

٥ قَوْلُهُ: (وَالْأَذْرَعِيُّ إِلَخ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ خِلَافُهُ م ر أَه سَم. ٥ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ رَاقَهُ إِلَخ) أَيْ مِنْ غَيْرِ ضَمٍّ أَحَدٍ إِلَيْهِ أَه ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يَصِحُّ تَعْرِيفُهُ) وَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ وَلِيِّهِ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَه خَطِيبٌ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ الشَّارِحِ م ر أَيْ وَالتَّخْفَةُ أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِ الْوَلِيِّ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ إِذْنَ الْوَلِيِّ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِيمَا فِيهِ تَقْوِيَةٌ عَلَى السَّفِيهِ وَمُجَرَّدُ تَعْرِيفِهِ لَا تَقْوِيَةٌ فِيهِ وَهُوَ طَرِيقٌ إِلَى تَمَلُّكِهِ فَفِيهِ مَصْلَحَةٌ لَهُ أَه ع ش.

٥ قَوْلُهُ: (دُونَهُمَا) أَيْ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ.

٥ قَوْلُهُ (سَيِّ): (حَيْثُ يَجُوزُ إِلَخ) أَيْ بِأَنْ كَانَ ثُمَّ ضَرُورَةُ الْاِفْتِرَاضِ أَه ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (حَفِظَهَا إِلَخ) فَلَيْسَ لَهُ أَخْذُهَا لِنَفْسِهِ أَه سَم.

٥ قَوْلُهُ (سَيِّ): (وَيُضْمَنُ) أَيْ الْوَلِيُّ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ الْحَاكِمُ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ أَتْلَفَ) بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي حَتَّى تَلَفَ فِي يَدِ الصَّبِيِّ وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُ أَوْ أَتْلَفَهُ كُلُّ مِنْهُمْ أَه وَهِيَ أَحْسَنُ.

٥ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ تَرَكَ مَا اخْتَطَبَهُ إِلَخ) أَيْ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ لِلصَّبِيِّ أَه ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يُعْرِفُ التَّالِفَ إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَيُعْرِفُ التَّالِفَ الْمَضْمُونُ وَيَتَمَلَّكُ لِلصَّبِيِّ وَنَحْوُهُ الْقِيَمَةُ وَهَذَا بَعْدَ قَبْضِ الْحَاكِمِ لَهَا أَمَّا مَا فِي الذِّمَّةِ فَلَا يُمَكِّنُ تَمَلُّكُهُ لَهُمْ أَه.

وَسَيَأْتِي بَلِ الْكَلَامُ فِي صِحَّةِ الْإِيقَاطِ نَحْوِ الصَّبِيِّ لِلْحَفِظِ. ٥ قَوْلُهُ: (أَنَّ مُؤَنَةَ إِلَخ) بَدَلٌ مِنْ مَا.

٥ قَوْلُهُ: (وَالْأَذْرَعِيُّ إِلَّا إِنْ رَاقَهُ إِلَخ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ خِلَافُهُ م ر. ٥ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَرَهُ حَفِظَهَا إِلَخ) فَلَيْسَ لَهُ أَخْذُهَا لِنَفْسِهِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ الْحَاكِمُ) اعْتَمَدَهُ م ر.

الصَّبِيِّ ضَمِنَهَا فِي مَالِهِ الْوَلِيِّ وَإِنْ تَلَفَتْ لَمْ يَضْمَنْهَا أَحَدٌ وَلِلْوَلِيِّ وَغَيْرِهِ أَخْذُهَا مِنْهُ التِّقَاطُ
لِيَعْرِفَهَا وَيَتَمَلَّكُهَا وَيَبْرَأَ الصَّبِيَّ حَيْثُ مِنْ ضَمَانِهَا.
(وَالْأَظْهَرُ بُطْلَانُ التِّقَاطِ الْعَبْدِ) أَيِ الْقَرْنِ الَّذِي لَمْ يَأْذَنْ لَهُ سَيِّدُهُ وَلَمْ يَنْتَهِهِ وَإِنْ نَوَى سَيِّدُهُ؛ لِأَنَّهُ
يُعَرِّضُهُ لِلْمُطَالَبَةِ بِبَدْلِهَا لَوْ قُوعَ الْمَلِكِ لَهُ؛ وَلَأنَّ فِيهِ شَائِئَةً وَلا يَمُوتُ وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِهِمَا وَبِهِ
يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَحْوِ الْفَاسِقِ فَإِنَّهُمْ وَإِنْ انْتَفَتْ عَنْهُمْ الشَّائِئَةُ الْأُولَى فِيهِمْ أَهْلِيَّةٌ لِلشَّائِئَةِ الثَّانِيَةِ

□ قَوْلُهُ: (ضَمِنَهَا فِي مَالِهِ الْوَلِيِّ) أَيِ قَلْبِهِ ظَهَرَ مَالِكُهَا وَادَّعَى أَنَّ الْوَلِيَّ عَلِمَ بِهَا وَقَصَرَ فِي انْتِزَاعِهَا حَتَّى
اتَّلَفَهَا الصَّبِيُّ أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ صُدَّقَ الْوَلِيُّ فِي عَدَمِ التَّقْصِيرِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعِلْمِ وَعَدَمُ الضَّمَانِ
أَهْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَلَفَتْ لَمْ يَضْمَنْهَا أَحَدٌ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَإِنْ لَمْ يَتْلَفْهَا لَمْ يَضْمَنْهَا أَحَدٌ وَإِنْ
تَلَفَتْ بِتَقْصِيرٍ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْوَلِيُّ بِهَا حَتَّى كَمُلَ الْأَخْذُ فَهُوَ كَمَا لَوْ أَخْذَهَا حَالَ كَمَالِهِ سَوَاءً اسْتَأْذَنَ
الْحَاكِمَ فَأَقْرَها فِي يَدِهِ أَمْ لَا كَمَا هُوَ أَحَدٌ وَجَهَيْنِ لِلصَّبِيِّ تَرْجِيحُهُ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م بِتَقْصِيرٍ
ظَاهِرِهِ وَإِنْ كَانَ الْمُتَقَطُّ مُمَيَّزًا وَظَاهِرُ قَوْلِهِ وَيَبْرَأُ الصَّبِيَّ حَيْثُ مِنْ ضَمَانِهَا خِلَافُهُ فَإِنَّ التَّغْيِيرَ بِنَفْيِ
الضَّمَانِ عَنْهُ يُشْعِرُ بِضَمَانِهَا لَوْ تَلَفَتْ فِي يَدِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ بِنَفْيِ الضَّمَانِ عَنْهُ الضَّمَانُ الْمُتَوَقَّعُ بِإِثْلَافِهِ
لَهَا أَوْ الضَّمَانُ الْمُتَعَلِّقُ بَوَلِيَّتِهِ وَقَوْلُهُ سَوَاءً اسْتَأْذَنَ أَيِ نَحْوِ الصَّبِيِّ بَعْدَ كَمَالِهِ أَه. □ قَوْلُهُ: (أَخْذَهَا مِنْهُ الْوَلِيُّ)
كَذَا فِي التَّائِيهِ وَهُوَ مُشْكِلٌ مَعَ صِحَّةِ التِّقَاطِ الصَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ هَذَا عَلَى الصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ ثُمَّ رَأَيْتُ
م ر فِي شَرْحِهِ قَالَ أَخْذَهَا مِنْ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ الْوَلِيُّ أَه سَم.

□ قَوْلُ (سَم): (بُطْلَانُ التِّقَاطِ الْوَلِيِّ) وَيُسْتَنْتَى التِّقَاطُ نِثَارَ الْوَلِيَّةِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَيَمْلِكُهُ سَيِّدُهُ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ
آخِرَ الْوَلِيَّةِ وَكَذَا الْحَقِيرُ كَثَمَرَةٌ وَزَبِيَّةٌ وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ لَا يُسْتَنْتَى مِنَ اللَّقْطَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا تَعْرِيفَ فِيهِ
وَلَا تَمَلُّكَ فَهُوَ كَالْإِحْطَابِ وَالْإِضْطِيَادِ أَه مُغْنَى قَوْلِ الْمُتَنِّ (الْعَبْدِ) أَيِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ أَه ع
ش. □ قَوْلُهُ: (الْقَرْنُ الَّذِي الْوَلِيُّ) وَمِثْلُهُ فِي بُطْلَانِ الْإِتِّقَاطِ مَا لَوْ قَالَ لَهُ التَّقَطُّ عَنْ نَفْسِكَ فِيمَا يَظْهَرُ أَه
نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَيِ التِّقَاطِ الْعَبْدِ وَتَضَحِيحُهُ. □ قَوْلُهُ: (بِعَرَضِهِ) أَيِ السَّيِّدِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَأنَّ فِيهِ) أَيِ
الْإِتِّقَاطِ أَه ع ش. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُمْ) أَيِ نَحْوِ الْفَاسِقِ ش أَه سَم. □ قَوْلُهُ: (الشَّائِئَةُ الْأُولَى) أَيِ الْوَلَايَةِ.
□ قَوْلُهُ: (الشَّائِئَةُ الثَّانِيَةُ) أَيِ التَّمَلُّكِ.

□ قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَلَفَتْ لَمْ يَضْمَنْهَا أَحَدٌ) وَإِنْ تَلَفَتْ بِتَقْصِيرٍ. □ قَوْلُهُ: (وَلِلْوَلِيِّ وَغَيْرِهِ أَخْذُهَا مِنْهُ الْوَلِيُّ) كَذَا فِي
التَّائِيهِ وَهُوَ مُشْكِلٌ مَعَ صِحَّةِ التِّقَاطِ الصَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ هَذَا عَلَى الصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ أَوْ عَلَى مَا إِذَا لَمْ
يَرِ لَهُ الْمَصْلَحَةُ لَكِنْ قَدْ يُخَالِفُ هَذَا قَوْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَرَهُ حَفِظَهَا أَوْ سَلَّمَهَا لِلْقَاضِي الْأَمِينِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ
ر فِي شَرْحِهِ قَالَ وَلِلْوَلِيِّ وَغَيْرِهِ أَخْذُهَا مِنْ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ الْوَلِيُّ.

□ قَوْلُهُ فِي (سَم): (وَالْأَظْهَرُ بُطْلَانُ التِّقَاطِ الْعَبْدِ) أَتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي عِبْدٍ مُشْتَرَكٍ بِصِحَّةِ
التِّقَاطِ بِإِذْنِ أَحَدِهِمَا أَه وَيَبْغِي أَنَّهَا تَكُونُ لِلشَّرِيكَيْنِ وَلَا يَخْتَصُّ بِهَا أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِذْنِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ
الْمُبْعَضَ حَيْثُ لَا مَهَيَاةَ يَصِحُّ التِّقَاطُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُمْ) أَيِ نَحْوِ الْفَاسِقِ ش.

على أَنَّ الْمُغْلَبَ مَعْنَى الْاِكْتِسَابِ أَمَّا إِذَا أُذِنَ لَهُ وَلَوْ فِي مُطْلَقِ الْاِكْتِسَابِ فَيَصِحُّ وَإِنْ نَهَاها لم يَصِحَّ قَطْعًا (ولا يُعْتَدُّ بِتَغْرِيفِهِ) إِذَا بَطَلَ التَّقَاطُ؛ لِأَنَّ يَدَهُ ضَامِنَةٌ وَحِينَئِذٍ لَا يَصِحُّ تَمْلُكُهُ وَلَوْ لِسَيِّدِهِ بِإِذْنِهِ وَإِذَا لم يَصِحَّ التَّقَاطُ فَهُوَ مَالٌ ضَائِعٌ (فَلَوْ أَخَذَهُ) أَيُّ الْمُلْتَقَطِ (سَيِّدُهُ) أَوْ غَيْرُهُ (مِنْهُ) كَانَ التَّقَاطُ مِنْ الْاِحْذِ فَيُعْرَفُ وَيَتَمَلَّكُ وَيَسْقُطُ الضَّمَانُ عَنِ الْعَبْدِ وَلِسَيِّدِهِ أَنْ يُقَرَّهُ بِيَدِهِ وَيَسْتَحْفَظَهُ إِيَّاهُ إِنْ كَانَ أَمِينًا وَإِلَّا ضَمِنَتْهُ لَتَعْدِيهِ بِإِقْرَارِهِ مَعَهُ حِينَئِذٍ فَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْهُ وَرَدَّهُ إِلَيْهِ

¶ فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا أُذِنَ لَهُ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ أُذِنَ لَهُ كَقَوْلِهِ مَتَّى وَجَدْتَ لُقْطَةً فَأَتْنِي بِهَا صَحَّ جَزْمًا وَالْإِذْنُ فِي الْاِكْتِسَابِ إِذْنٌ فِي الْاِلْتِقَاطِ فِي أَحَدٍ وَجْهَيْنِ يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الزُّرْكَشِيِّ اهـ. قال سم. وأقرَّه ع. ش. أفْتَى شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ بِصَحَّةِ التَّقَاطِ بِإِذْنِ أَحَدِهِمَا انْتَهَى وَيَتْبَعِي أَنَّهُمَا تَكُونُ لِلشَّرِيكَيْنِ وَلَا يَخْتَصُّ بِهَا الْاِذْنُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْمُبْعُضَ حَيْثُ لَا مُهَابَاةَ يَصِحُّ التَّقَاطُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَتَكُونُ بَيْنَهُمَا اهـ. ¶ فَوَدَّ: (إِذَا بَطَلَ التَّقَاطُ) أَيُّ لِعَدَمِ إِذْنِ السَّيِّدِ فِيهِ اهـ ع. ش. قال الْمُغْنِي وَعَلَى صَحَّةِ التَّقَاطِ يُعْتَدُّ بِتَغْرِيفِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فِي الْأَصَحِّ وَلَيْسَ لَهُ بَعْدَ التَّغْرِيفِ أَنْ يَتَمَلَّكَ لِنَفْسِهِ بَلْ يَتَمَلَّكَ لِسَيِّدِهِ بِإِذْنِهِ وَلَا يَصِحُّ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَالْمُدَبِّرُ وَمُعَلَّقُ الْعَتَقِ وَأُمُّ الْوَلَدِ كَالْقَنَّ إِلَّا أَنَّ الضَّمَانَ فِي أُمِّ الْوَلَدِ يَتَعَلَّقُ بِسَيِّدِهَا لَا بِرَبِّقَتِهَا عِلْمَ سَيِّدِهَا أَمْ لَا اهـ. ¶ فَوَدَّ: (أَيُّ الْمُلْتَقَطِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَراضُ حَنْبَلِ الْمُثْنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَإِلَّا فَهُوَ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَلَوْ تَخَلَّلَ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ ظَاهِرُ كَلَامِ شَارِحٍ إِلَى وَقَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى الْمُثْنِ. ¶ فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرُهُ) أَيُّ أَجْنَبِيِّ وَإِنْ لم يَأْذَنْ لَهُ السَّيِّدُ اهـ مُغْنِي. ¶ فَوَدَّ: (وَلِسَيِّدِهِ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَفِي مَعْنَى اخْتِذِ السَّيِّدُ إِقْرَارَهُ اللَّقْطَةَ فِي يَدِ الْعَبْدِ إِنْ كَانَ أَمِينًا إِذْ يَدُهُ كَيْدُهُ فَإِنْ اسْتَحْفَظَهُ وَهُوَ غَيْرُ أَمِينٍ أَوْ أَهْمَلَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَحْفَظَهُ إِيَّاهَا فَيَتَعَلَّقُ الضَّمَانُ بِالْعَبْدِ وَسَائِرِ أَمْوَالِ السَّيِّدِ حَتَّى لو هَلَكَ الْعَبْدُ لَا يَسْقُطُ الضَّمَانُ وَلَوْ أَفْلَسَ السَّيِّدُ قَدْ مَ صَاحِبُ اللَّقْطَةِ فِي الْعَبْدِ عَلَى سَائِرِ الْغُرَمَاءِ اهـ.

¶ فَوَدَّ: (وَإِلَّا ضَمِنَتْهُ) أَيُّ وَيَتَعَلَّقُ الضَّمَانُ بِسَائِرِ أَمْوَالِهِ عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَإِنْ اسْتَحْفَظَهُ وَهُوَ غَيْرُ أَمِينٍ أَوْ أَهْمَلَهُ ضَمِنَ السَّيِّدُ مَعَ الْعَبْدِ اهـ وَقَوْلُهُ وَلَوْ رَأَى عَبْدَهُ الْإِخ هُوَ حَاصِلُ مَا فِي الرَّوْضَةِ وَظَاهِرُ كَلَامِهَا كَمَا يَعْلَمُهُ الْوَاقِفُ عَلَيْهِ عَدَمُ تَقْيِيدِ هَذَا بِمَا إِذَا دَخَلَ الْمَالُ فِي يَدِ الْعَبْدِ وَحِينَئِذٍ يُشْكِلُ اسْتِثْنَاءُ هَذَا بِمَا يَأْتِي فِي الْجِنَايَاتِ مِنْ أَنَّ مَالَ جِنَايَةِ الرَّقِيقِ يَتَعَلَّقُ بِرَبِّقَتِهِ فَقَطُّ وَإِنْ أُذِنَ سَيِّدُهُ فِي الْجِنَايَةِ وَعَلَّلُوهُ بِمَا يُصَرِّحُ بِعَدَمِ ضَمَانِ السَّيِّدِ كَقَوْلِهِمْ إِذَا لَا يُمْكِنُ إِنْزَامُهُ لِسَيِّدِهِ؛ لِأَنَّهُ إِضْرَارٌ بِهِ مَعَ بَرَاءَتِهِ الْإِخ وَإِذَا لم يَضْمَنْ مَعَ إِذْنِهِ فِي الْجِنَايَةِ فَكَيْفَ يَضْمَنْ مَعَ مُجَرَّدِ عِلْمِهِ وَسُكُوتِهِ إِلَّا أَنْ يُخَصَّصَ مَا هُنَا بِالْأَمْوَالِ وَمَا فِي الْجِنَايَاتِ بِالْأَدْمِيِّ أَوْ الْحَيَوَانِ وَيَحْتَاجُ حِينَئِذٍ لِفَرْقٍ وَاضِحٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَالَ م. ر. أَنَّ مَا هُنَا وَقَوْلُ الرَّوْضِ وَلَوْ رَأَى عَبْدَهُ الْإِخ مُشْكِلَانِ مَعَ مَا يَأْتِي فِي الْجِنَايَاتِ أَنَّ مَالَ جِنَايَةِ الْعَبْدِ لَا يَضْمَنُهُ السَّيِّدُ وَإِنْ أُذِنَ لَهُ فِي الْجِنَايَةِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْمَالَ هُنَا لَمَّا دَخَلَ فِي يَدِ الْعَبْدِ وَعِلْمُ بِهِ السَّيِّدُ كَانَ حَقُّ السَّيِّدِ حِفْظَهُ لِسَهُولَةِ ذَلِكَ وَكَوْنُ يَدِ عَبْدِهِ كَيْدُهُ وَلَا كَذَلِكَ مَا فِي الْجِنَايَاتِ وَتُحْمَلُ مَسْأَلَةُ رُؤْيَتِهِ الْعَبْدَ يُثْلَفُ مَالًا عَلَى مَا إِذَا دَخَلَ الْمَالُ فِي يَدِ

وَيَتَعَلَّقُ الضَّمَانُ بِسَائِرِ أَمْوَالِهِ وَمِنْهَا رَقَبَةُ الْعَبْدِ فَيَقْدِّمُ صَاحِبُهَا بِرَقَبَتِهِ فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ تَعَلُّقُ بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ فَقَطُّ وَلَوْ عَتَقَ قَبْلَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ جَازَ لَهُ تَمَلُّكُهُ إِنْ بَطَلَ الْإِلْتِقَاطُ وَإِلَّا فَهُوَ كَسَبٍ قَتْلُهُ فَلَهُ أَخْذُهُ ثُمَّ تَعْرِيفُهُ ثُمَّ تَمَلُّكُهُ (قُلْتُ الْمَذْهَبُ صِحَّةُ التِّقَاطِ الْمُكَاتَبِ كِتَابَةً صَحِيحَةً)؛ لَأَنَّهُ كَالْحُرِّ فِي الْمِلْكِ وَالتَّصَرُّفِ فَيَعْرِفُ وَيَتَمَلَّكُ مَا لَمْ يَعْجِزْ قَبْلَ التَّمَلُّكِ وَإِلَّا أَخَذَهَا الْقَاضِي لَا السَّيِّدُ وَحَفِظَهَا لِمَالِكِهَا أَمَّا الْمُكَاتَبُ كِتَابَةً فَاسِدَةً فَكَالْقَنَّ. (و) التِّقَاطُ (مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ)؛

هـ قوله: (وَيَتَعَلَّقُ الْإِنْسَانُ) عَطَفَ عَلَى ضَمْنِهِ. هـ قوله: (بِسَائِرِ أَمْوَالِهِ الْإِنْسَانُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّعَلُّقِ بِأَمْوَالِ السَّيِّدِ أَنَّهُ يُطَالَبُ بِقِيَادَتِهَا مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا وَلَيْسَ الْمُرَادُ التَّعَلُّقُ بِأَعْيَانِهَا حَتَّى يَمْتَنِعَ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا لِعَدَمِ الْحُرِّ اِهْتِزَامِهِ. هـ قوله: (فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ) سَيِّدُ الْعَبْدِ التِّقَاطُ. هـ قوله: (جَازَ لَهُ) أَيُّ لِلْعَبْدِ (تَمَلُّكُهُ) عِبَارَةٌ شَرْحُ الرُّوْضِ فَلَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَ بَعْدَ التَّعْرِيفِ اِه. هـ قوله: (ثُمَّ تَعْرِيفُهُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ عَرَفَهُ قَتْلُهُ فَلْيُرَاجَعْ. هـ قوله: (فَيَعْرِفُ الْإِنْسَانُ) وَلَوْ تَمَلَّكَهَا الْمُكَاتَبُ بَعْدَ تَعْرِيفِهَا وَتَلَفَتْ قَبْدَلُهَا فِي كَسْبِهِ وَهَلْ يَقْدُمُ بِهِ مَالِكُهَا عَلَى الْغُرَمَاءِ أَوْ لَا وَجِهَانِ أَوْ جِهَتُهُمَا الثَّانِي قَالَ الرَّزْكَشِيُّ وَيَتَّبِعِي جَرَيَانَهُمَا فِي الْحُرِّ الْمُفْلَسِ أَوْ الْمَيِّتِ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَنَهَايَةٍ وَمُعْنِي. هـ قوله: (مَا لَمْ يَعْجِزْ قَبْلَ التَّمَلُّكِ) الْمَفْهُومُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ بَعْدَ التَّمَلُّكِ كَانَتْ لِلْسَّيِّدِ كَغَيْرِهَا مِمَّا فِي يَدِهِ اِه سَم. هـ قوله: (لَا السَّيِّدُ)؛ لِأَنَّ التِّقَاطَ الْمُكَاتَبَ لَا يَقَعُ لِسَيِّدِهِ وَلَا يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ التِّقَاطُ اِكْتِسَابًا؛ لِأَنَّ لَهُ يَدَ الْحُرِّ فَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ وَلَا لِغَيْرِهِ أَخْذُهَا مِنْهُ بَلْ يَحْفَظُهَا الْحَاكِمُ الْإِنْسَانُ وَمُعْنِي وَشَرْحُ الرُّوْضِ. هـ قوله: (فَكَالْقَنَّ) فَلَا يَصِحُّ التِّقَاطُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ اِه مُعْنِي. هـ قوله: (وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ) ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ فِي يَوْمِ نَوْبَةِ سَيِّدِهِ كَالْقَنَّ فَيَخْتِاجُ إِلَى إِذْنِهِ وَفِي نَوْبَةِ نَفْسِهِ كَالْحُرِّ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُهَيَّأَةً اتَّجَهَ عَدَمُ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى إِذْنِ تَغْلِيًّا لِلْحُرِّيَّةِ نِهَايَةً وَمُعْنِي قَالَ ع ش وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَصِحُّ التِّقَاطُ الْمُبْعَضُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُهَيَّأَةً وَكَذَا إِنْ كَانَتْ فِي نَوْبَةِ نَفْسِهِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى السَّيِّدِ بِإِقْرَارِهَا أَوْ فِي الصُّورَتَيْنِ فِي يَدِهِ سَم عَلَى حَجِّ اِه.

العبد وإلا فلا ضمان على السَّيِّدِ اِه. وقوله على ما إذا دَخَلَ الْمَالُ فِي يَدِ الْعَبْدِ الْإِنْسَانُ خِلَافَ ظَاهِرِ الرُّوْضَةِ. هـ قوله: (جَازَ لَهُ) أَيُّ لِلْعَبْدِ ش. هـ قوله: (جَازَ لَهُ تَمَلُّكُهُ الْإِنْسَانُ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ فَكَأَنَّهُ التَّقَطُّ حِينَئِذٍ فَلَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَ بَعْدَ التَّعْرِيفِ اِه. هـ قوله: (مَا لَمْ يَعْجِزْ قَبْلَ التَّمَلُّكِ) الْمَفْهُومُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ بَعْدَ التَّمَلُّكِ كَانَتْ لِلْسَّيِّدِ كَغَيْرِهَا مِمَّا فِي يَدِهِ. هـ قوله: (وَإِلَّا أَخَذَهَا الْقَاضِي) أَيُّ فَلَا يَأْخُذُهَا الْمَالِكُ قَدْ يَخْتِاجُ لِلْفَرَقِ بَيْنَ عَدَمِ اخْتِزَامِ الْمَالِكِ هُنَا وَبَيْنَ مَا لَوْ وَهَبَ لِمُكَاتَبٍ قَرَعَهُ ثُمَّ عَجَزَ فَإِنَّ الْمِلْكَ يَتَّقِلُ لِلْسَّيِّدِ وَيَجُوزُ الْأَصْلُ الرُّجُوعُ حِينَئِذٍ فَهَلَا انْتَقَلَ الْمِلْكُ هُنَا لَهُ عِنْدَ الْعَجْزِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْإِلْتِقَاطَ الصَّحِيحَ لَا يَنْبُتُ مَعَ التِّقَاطِ لِغَيْرِ الْمُتَّقَطِّ وَإِنْ انْقَطَعَ حُكْمُهُ عَنْهُ وَأَيْضًا فِي مَسْأَلَةِ الْهَبَةِ لَا انْتِقَالَ هُنَا بَلْ يَتَّبِعُ بِالْعَجْزِ وَقَوْعُ الْمِلْكِ لِلْسَّيِّدِ ابْتِدَاءً وَهُنَا لَا يَتَّبِعُ أَنَّ الْإِلْتِقَاطَ لِلْسَّيِّدِ وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا أَوْ يُعَيِّنُهُ جَوَازُ رُجُوعِ الْأَصْلِ إِذَا لَمْ يَتَّبِعْ الْمِلْكُ ابْتِدَاءً كَانَ مُسْتَفَادًا مِنْ غَيْرِ الْأَصْلِ فَلَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ. هـ قوله: (وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ) إِطْلَاقُهُمْ كَالْمُصْرَحِ بِصِحَّةِ التِّقَاطِ بِدُونِ إِذْنِ مَالِكٍ بَعْضُهُ مُطْلَقًا وَإِنْ

لأنه كالحُرِّ فيما دُكِرَ (وهي) أي اللقطة (له) وليَّده (يُعرفانها) ويَملِكُانها بِحَسَبِ الحُرِّيَّةِ والرِّقِّ
 إن لم يَكُنْ يَتَنَهَمَا (فإن كان) يَتَنَهَمَا (مُهايَاةً) بِالْهَمْزِ أي مُتَاوِيَةً (ف) اللقطة بَعْدَ تَعْرِيفِهَا وَتَمَلُّكِهَا
 (لصاحبِ التَّوْبَةِ) مِنْهُمَا الَّتِي وَجَدَتْ اللقطةَ فِيهَا (فِي الْأَظْهَرِ) بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ دُخُولِ
 الْكَسْبِ النَّادِرِ فِي الْمُهَايَاةِ وَلَوْ تَخَلَّلَ مُدَّةُ تَعْرِيفِ الْمُبْعُضِ تَوْبَةَ السَّيِّدِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِيهِ أَتَابَ مَنْ
 يُعْرِفُ عَنْهُ عَلَى الْأَوْجَهِ وَلَوْ تَنَازَعَا فِيمَنْ وَجَدَتْ فِي يَدِهِ صُدِّقَ مَنْ هِيَ بِيَدِهِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ
 النَّصُّ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ يَدٌ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا.....

□ فَوَدَّ: (فِيمَا ذُكِرَ) أَي الْمَلِكُ وَالتَّصَرُّفُ. □ فَوَدَّ: (بِحَسَبِ الحُرِّيَّةِ وَالرُّقِّيَّةِ) كَشَخْصَيْنِ التَّقْطَاها أَسْتَى
 وَمَنْهَجٌ. □ فَوَدَّ: (بِحَسَبِ الْإِنِّج) الْمُتَبَادَرُ تَعَلُّقُهُ بِكُلِّ مِنَ الْفَعْلَيْنِ قَبْلَهُ وَعَلَيْهِ فَيُعْرِفُ السَّيِّدُ نِصْفَ سَنَةٍ
 وَالْمُبْعُضُ نِصْفًا أَه ع ش. □ فَوَدَّ: (وُجِدَتْ اللقطةُ) أَي أُخِذَتْ فَيُؤَافِقُ تَغْيِيرَ شَرْحِ الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ بِأَنَّ
 الْإِغْتِيَارَ بَوَقْتِ الْإِلْتِقَاطِ. □ فَوَدَّ: (فِيهِ) أَي التَّعْرِيفُ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ تَنَازَعَا الْإِنِّج) عِبَارَةٌ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ فَلَوْ
 تَنَازَعَا فَقَالَ السَّيِّدُ وَجَدْتُهَا فِي يَوْمِي وَقَالَ الْمُبْعُضُ بَلْ فِي يَوْمِي صُدِّقَ الْمُبْعُضُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ
 الشَّافِعِيُّ؛ لِأَنَّهَا فِي يَدِهِ أَه وَعِبَارَةٌ الْبُحَيْرِيُّ وَلَوْ تَنَازَعَا فِي أَيِّ التَّوْبَتَيْنِ حَصَلَتْ صُدِّقَ؛ لِأَنَّهَا فِي يَدِهِ
 سَمَ فَإِنْ كَانَتْ بِيَدِهِمَا أَوْ لَا يَبِيدُ أَحَدٌ حَلَفَ كُلُّ وَفُسِمَتْ يَتَنَهَمَا بِرَمَاوِيٍّ أَه.

□ فَوَدَّ: (فِي يَدِهِ) لَعَلَّهُ فِي تَوْبَتِهِ أَه ع ش. أَقُولُ: وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمُتَعَيَّنُ الْمَوَافِقُ لِتَغْيِيرِ شَرْحِ الرُّوْضِ
 وَسَمَ الْمَارَّ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (مَنْ هِيَ بِيَدِهِ) شَامِلٌ لِلْسَّيِّدِ وَقَدْ يُقَالُ لَا عِبْرَةَ بِيَدِهِ لِلْعِلْمِ بِكَوْنِهَا مَسْبُوقَةٌ بِيَدِ
 الْمُبْعُضِ ضَرُورَةٌ أَنَّهُ الْمُلتَقِطُ وَيُجَابُ بِأَنَّ مُجَرَّدَ سَبْقِ يَدِ الْمُبْعُضِ بِالْإِلْتِقَاطِ لَا أَثَرَ لَهُ وَلَا يُرْجَحُ جَانِبُهُ
 لَاحْتِمَالِ كَوْنِ الْإِلْتِقَاطِ فِي تَوْبَةِ السَّيِّدِ فَتَكُونُ الْيَدُ لَهُ فَلِذَا أَعْرَضْنَا عَنْ سَبْقِ يَدِ الْمُبْعُضِ وَنَظَرْنَا لِلْيَدِ
 بِالْفِعْلِ حَالَ التَّرَاجُعِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه سَمَ.
 □ فَوَدَّ: (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ الْإِنِّج) أَي أَوْ كَانَتْ بِيَدِهِمَا كَمَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ الْبِرَمَاوِيِّ.

كَانَ يَتَنَهَمَا مُهَايَاةً وَكَانَ فِي تَوْبَةِ سَيِّدِهِ لَا سَيِّمَا مَعَ تَغْلِيلِهِمْ بِأَنَّهُ كَالْحُرِّ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ
 كَانَ يَتَنَهَمَا مُهَايَاةً وَوَقَعَ الْإِلْتِقَاطُ فِي تَوْبَةِ السَّيِّدِ فَيُسْتَرْطُ إِذْنُهُ؛ لِأَنَّهُ فِي تَوْبَتِهِ كَالرَّقِيقِ الْمُتَمَحِّضِ رِقُّهُ
 وَهَذَا لَعَلَّهُ أَوْجَهُ وَالْحَاصِلُ حِينَئِذٍ صِحَّةُ الْإِلْتِقَاطِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُهَايَاةً وَكَذَا إِنْ كَانَتْ فِي تَوْبَةِ
 نَفْسِهِ. □ فَوَدَّ: (كَالْحُرِّ) وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا يُسْتَرْطُ إِذْنُ السَّيِّدِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُهَايَاةً تَغْلِيلًا لِلْحُرِّيَّةِ وَقَضِيَّةً ذَلِكَ أَنَّهُ
 لَا ضَمَانَ عَلَى السَّيِّدِ بِإِقْرَارِهَا بِيَدِهِ م ر.

□ فَوَدَّ فِي (السِّي): (فَإِنْ كَانَ مُهَايَاةً الْإِنِّج) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِخِلَافِ زَكَاةِ الْفُطْرَةِ أَي لَا تَدْخُلُهَا الْمُهَايَاةُ
 الْإِنِّج أَه وَالْمُعْتَمَدُ دُخُولُ الْمُهَايَاةِ زَكَاةَ الْفُطْرِ م ر. □ فَوَدَّ: (الَّتِي وَجَدَتْ اللقطةُ) عِبَارَةٌ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ
 الْإِلْتِقَاطِ. □ فَوَدَّ: (مَنْ هِيَ بِيَدِهِ) شَامِلٌ لِلْسَّيِّدِ وَقَدْ يُقَالُ لَا عِبْرَةَ بِيَدِهِ لِلْعِلْمِ بِكَوْنِهَا مَسْبُوقَةٌ بِيَدِ الْمُبْعُضِ
 ضَرُورَةٌ أَنَّهُ الْمُلتَقِطُ وَيُجَابُ بِأَنَّ مُجَرَّدَ سَبْقِ يَدِ الْمُبْعُضِ بِالْإِلْتِقَاطِ لَا أَثَرَ لَهُ وَلَا يُرْجَحُ جَانِبُهُ لَاحْتِمَالِ
 كَوْنِ الْإِلْتِقَاطِ فِي تَوْبَةِ السَّيِّدِ فَتَكُونُ الْيَدُ لَهُ فَلِذَا أَعْرَضْنَا عَنْ سَبْقِ يَدِ الْمُبْعُضِ وَنَظَرْنَا لِلْيَدِ بِالْفِعْلِ حَالَ

كَانَتْ بَيْنَهُمَا فِيمَا يَظْهَرُ بَعْدَ أَنْ يَخْلَفَ كُلُّ لَلْآخَرِ (وَكَذَا مُحْكَمٌ سَائِرِ النَّادِرِ) أَيِّ بَاقِيهِ (مِنْ الْأَكْسَابِ) كَالِهَيْبَةِ بِأَنْوَاعِهَا وَالْوَصِيَّةِ وَالزَّكَارِ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الْمُهَيَّاءَةِ التَّقَاضُلُ وَأَنْ يَخْتَصَّ كُلُّ بِنَا فِي تَوْبَتِهِ (و) مِنْ (الْمُؤْنِ) كَأَجْرَةِ طَبِيبٍ وَحُجَّامٍ إلِخَاقًا لِلْعُزْمِ بِالْعُثْمِ وَظَاهِرُ كَلَامِ شَارِحٍ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْكَسْبِ بِوَقْتِ وَجُودِهِ وَفِي الْمُؤْنِ بِوَقْتِ وَجُودِ سَبَبِهَا كَالْمَرَضِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُمَا سَوَاءٌ فَيُغْتَبَرُ وَقْتُ الْإِحْتِيَاجِ لِلْمُؤْنِ وَإِنْ وَجَدَ سَبَبُهَا فِي تَوْبَةِ الْآخَرِ (إِلَّا أَرَشُ الْجِنَايَةِ) مِنْهُ أَوْ عَلَيْهِ الْوَاقِعَةُ فِي تَوْبَةِ أَحَدِهِمَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) فَلَا يَدْخُلُ لَتَعْلِقُهُ بِالرَّوْقَةِ وَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ وَاعْتِرَاضُ حَمَلِ الْمُثْنِ عَلَى الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهَا مَبْحُوثَةٌ لِمَنْ بَعْدَهُ يُرَدُّ بِأَنَّ كَلَامَهُ إِذَا صَلَحَ لَهَا بَانَ أَنَّهَا غَيْرُ مَبْحُوثَةٍ لِمَنْ ذُكِرَ وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ فِي كَلَامٍ غَيْرِهِ.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (وَكَذَا سَائِرِ النَّادِرِ إلِخ) وَكَذَا زَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى الْأَصَحِّ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ كَلَامِ شَارِحِ إلِخ) اعْتَمَدَ الْمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (بِوَقْتِ وَجُودِ سَبَبِهَا إلِخ) هَلِ الْمَرَادُ بِسَبَبِهَا مُجَرَّدُ الْمَرَضِ أَوْ الْإِحْتِيَاجُ إِلَيْهَا فَإِنَّ الْمَرَضَ لَهُ أَحْوَالٌ يَخْتَاجُ فِي بَعْضِهَا إِلَى الدَّوَاءِ دُونَ بَعْضٍ يُتَّبَعُ الثَّانِي سَمَ عَلَى مَنْهَجِ أَهْلِ بَجِيرِ مِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ إلِخ) لَا شَكَّ أَنَّ الْإِحْتِيَاجَ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ بَقَاءِ السَّبَبِ فَوْقَهُ وَقْتُ مِنْ أَوْقَاتِ وَجُودِ السَّبَبِ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَوَّلُ أَوْقَاتِ وَجُودِ السَّبَبِ وَإِنْ كَانَ الْمُتَبَادَرُ مِنَ الْوُجُودِ زَمَانُ الْحُدُوثِ أَهْ سَبَدُ عُمَرُ أَقُولُ: وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ آتِفًا عَنْ سَمَ.

❦ قَوْلُهُ: (فَيُغْتَبَرُ وَقْتُ الْإِحْتِيَاجِ) رَاجِعٌ لِلْمُؤْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَأَمَّا الْكَسْبُ فَالْعِبْرَةُ فِيهِ بِوَقْتِ وَجُودِهِ أَه ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (فَلَا يَدْخُلُ) أَيِ أَرَشُ الْجِنَايَةِ فِي الْمُهَيَّاءَةِ عِبَارَةً الْمُغْنِي فَلَا يَخْتَصُّ أَرَشُهَا بِصَاحِبِ التَّوْبَةِ بَلْ يَكُونُ الْأَرَشُ بَيْنَ الْمُبْعَضِّ وَالسَّيِّدِ جَزْمًا أَه. ❦ قَوْلُهُ: (وَاعْتِرَاضُ حَمَلِ الْمُثْنِ إلِخ) يُجَابُ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ بِأَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ؛ لِأَنَّ الْبَحْثَ بِإِعْتِبَارِ عَدَمِ التَّعَرُّضِ لَهَا بِخُصُوصِهَا وَاحْتِمَالِ عَدَمِ إِرَادَتِهَا مِنَ الْعِبَارَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه سَم. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى الثَّانِيَةِ) أَيِ مَا يَشْمَلُ الثَّانِيَةَ وَهِيَ قَوْلُهُ أَوْ عَلَيْهِ إلِخ. ❦ قَوْلُهُ: (لِمَنْ بَعْدَهُ) وَهُوَ الزَّرَكَشِيُّ مُغْنِي وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ. ❦ قَوْلُهُ: (بَانَ أَنَّهَا غَيْرُ مَبْحُوثَةٍ إلِخ) فِي الْجَزْمِ بِالْبَيِّنُونَةِ مَا لَا يَخْفَى لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّهَا أَه سَم.



التَّرَاعُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ❦ قَوْلُهُ: (كَانَتْ بَيْنَهُمَا إلِخ) كَذَا شَرَحُ م ر. ❦ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يُتَّبَعُ إلِخ) كَذَا شَرَحُ م ر. ❦ قَوْلُهُ: (فَيُغْتَبَرُ وَقْتُ الْإِحْتِيَاجِ لِلْمُؤْنِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ تَأَخَّرَ الْفِعْلُ كَالْحُجْمِ وَالتَّطْيِيبِ لِتَوْبَةِ الْآخَرِ فَلْيُرَاجِعْ. ❦ قَوْلُهُ: (وَاعْتِرَاضُ حَمَلِ الْمُثْنِ إلِخ) يُجَابُ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ بِأَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ؛ لِأَنَّ الْبَحْثَ بِإِعْتِبَارِ عَدَمِ التَّعَرُّضِ لَهَا بِخُصُوصِهَا وَاحْتِمَالِ عَدَمِ إِرَادَتِهَا مِنَ الْعِبَارَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ❦ قَوْلُهُ: (بَانَ أَنَّهَا غَيْرُ مَبْحُوثَةٍ إلِخ) فِي الْجَزْمِ بِالْبَيِّنُونَةِ مَا لَا يَخْفَى لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّهَا.

(فَضْلٌ) فِي بَيَانِ لَقَطِ الْحَيَوَانِ وَتَغْرِيفِهِمَا

(الْحَيَوَانُ الْمَمْلُوكُ) وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِكَوْنِهِ مَوْسُومًا أَوْ مُقَرَّطًا مَثَلًا (الْمُمْتَنِعُ مِنَ صِغَارِ السَّبَاعِ) كَذئِبٍ وَتَمِرٍ وَفَهْدٍ وَنُوزِغٍ فِيهِ بِأَنَّ هَذِهِ مِنْ كِبَارِهَا وَأَجِيبَ بِحَمْلِهَا عَلَى صَغِيرِهَا أَخْذًا مِنْ كَلَامِ ابْنِ الرُّفْعَةِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الصَّغَرَ مِنَ الْأُمُورِ النَّسَبِيَّةِ فَهَذِهِ وَإِنْ كَبُرَتْ فِي نَفْسِهَا هِيَ صَغِيرَةٌ بِالنَّسَبَةِ لِلْأَسَدِ وَنَحْوِهِ (بِقُوَّةِ كَبِيرٍ وَفَرَسٍ) وَحِمَارٍ وَبَعْلِ (أَوْ بَعْدُو كَأَزْنَبٍ وَطَبِي أَوْ طَيْرَانِ كَحِمَامٍ إِنْ وَجَدَ بِمَفَازَةٍ) وَلَوْ أَمِنَةً وَهِيَ الْمَهْلِكَةُ قِيلَ سُمِّيتَ بِذَلِكَ عَلَى الْقَلْبِ تَفَاوُلًا وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّاعِ بَلْ هِيَ مِنْ فَارَ هَلَكَ وَنَجَا فَهُوَ ضِدٌّ فَهِيَ مَفْعَلَةٌ.....

(فَضْلٌ) فِي بَيَانِ لَقَطِ الْحَيَوَانِ وَغَيْرِهِ

❦ قَوْلُهُ: (فِي بَيَانِ لَقَطِ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَرَجَّحَ الرَّزْكَانِيُّ إِلَى وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ وَقَوْلُهُ وَيُفَرِّقُ إِلَى وَلَا يَجُوزُ وَقَوْلُهُ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَتَغْرِيفِهِمَا) أَيِ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَدَفْعِهِمَا لِلْقَاضِي أَعِ ش. ❦ قَوْلُهُ: (مَوْسُومًا إِنْخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُخْتِاجُ لِلْعَلَامَةِ فِي نَحْوِ الطَّيْرِ دُونَ الْمَاشِيَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مَمْلُوكَةً سَمَ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ فِي نَحْوِ الطَّيْرِ أَيِ كَالوَخْشِ أَعِ ش. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ مُقَرَّطًا) كَمُعْظَمِ أَيِ فِي إِذْنِهِ قُرْطٌ وَهُوَ هُنَا الْحَلْقَةُ مُطْلَقًا لَا مَا يُعَلَّقُ فِي شَخْمَةِ الْأَذْنِ خَاصَّةً الَّذِي هُوَ مَعْنَاهُ أَعِ ش. ❦ قَوْلُهُ: (كَذئِبٍ إِنْخ) إِنْ جُعِلَ تَمْثِيلًا لِلْسَّبَاعِ لَا لِصِغَارِ السَّبَاعِ سَقَطَ التَّرَاغُ الْمُشَارُّ إِلَيْهِ مِنْ أَصْلِهِ وَيُوضِّحُهُ مَا سَبَّأْتُ فِي الْحَاشِيَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحِمَارِ وَالْبَقَرِ أَعِ سَيِّدُ عُمَرُ. ❦ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ التَّمَثِيلُ بِهِذِهِ الثَّلَاثَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ) أَيِ كُلُّ مِنَ التَّرَاغِ وَالْجَوَابِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَمَا نُوْزِعَ بِهِ مِنْ كَوْنِ إِنْخٍ وَأَجِيبَ عَنْهُ بِحَمْلِهَا إِنْخَ مَرْدُودًا أَعِ. ❦ قَوْلُهُ (سَنِي): (كَبِيرٍ إِنْخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ مَعْقُولًا وَهَلْ يَجُوزُ فَكُ عِقَالِهِ إِذَا لَمْ يَأْخُذْهُ لَيَرِدَ الشَّجَرُ وَالْمَاءُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْجَوَارُ وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ بَلْ لَا يَتَعَدُّ الْوُجُوبُ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ وُرُودِ الْمَاءِ وَالشَّجَرِ إِلَّا بِذَلِكَ أَعِ ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَحِمَارٍ وَبَقَرٍ) أَيِ وَبَعْلِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنِي قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ فِي ذِكْرِ الْحِمَارِ وَالْبَقَرِ فِيمَا يَمْتَنِعُ بِقُوَّةِ إِشْعَارٍ بِأَنَّ مُرَادَهُمْ صِغَارُ التَّمِرِ وَنَحْوَهُ لَا مُطْلَقُهُ إِذْ لَيْسَ لَهُمَا قُوَّةٌ يَمْتَنِعَانِ بِهَا عَنْ كِبَارِ التَّمِرِ وَالْفَهْدِ؛ لِأَنَّ الضَّبْعَ الْكَبِيرَ وَهُوَ أَضْعَفُ مِنْهُمَا بِكَثِيرٍ يَتَصَرَّفُ فِي الْحِمَارِ وَيَأْكُلُهُ وَيَفْتَرِسُهُ وَلَا يَمْتَنِعُ عَنْهُ بِقُوَّتِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَعِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِ مِيٍّ وَإِنَّمَا لَمْ يَتَغَيَّرُوا بِالْإِمْتِنَاعِ مِنْ كِبَارِهَا؛ لِأَنَّ الْكِبَارَ أَقْلُ فَعَوَّلُوا عَلَى الْكَثِيرِ الْأَغْلَبِ وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الشَّارِحُ فِي التَّغْلِيلِ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مُصَوَّبٌ بِالْإِمْتِنَاعِ مِنْ أَكْثَرِ السَّبَاعِ أَعِ تَأَمَّلْ. ❦ قَوْلُهُ: (وَهِيَ الْمَهْلِكَةُ) أَيِ شَأْنُهَا ذَلِكَ فَلَا يُنَافِي قَوْلُهُ وَلَوْ أَمِنَةً. ❦ قَوْلُهُ: (سُمِّيتَ) أَيِ الْمَهْلِكَةُ (بِذَلِكَ) أَيِ بِلَفْظِ الْمَفَازَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى الْقَلْبِ) أَيِ قَلْبِ اسْمِ أَحَدِ الضَّدَيْنِ وَتَقْلَهُ إِلَى الْآخَرِ. ❦ قَوْلُهُ: (تَفَاوُلًا) أَيِ بِالْفَوْزِ. ❦ قَوْلُهُ: (بَلْ هِيَ) أَيِ الْمَفَازَةُ. ❦ قَوْلُهُ: (مِنْ فَارَ إِنْخ) الْأَوَّلَى مِنْ أَسْمَاءِ

(فَضْلٌ) فِي بَيَانِ لَقَطِ الْحَيَوَانِ إِنْخ

❦ قَوْلُهُ: (وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِكَوْنِهِ مَوْسُومًا إِنْخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُخْتِاجُ لِلْعَلَامَةِ فِي نَحْوِ الطَّيْرِ دُونَ الْمَاشِيَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مَمْلُوكَةً.

من الهلاك (فللقاضي) أو نائيه (التقاطه للحفظ)؛ لأن له ولاية على أموال الغائبين ولا يلزمه وإن خشي ضياعه كما اقتضاه كلامه بل قال الشبكي إذا لم يخش ضياعه لا ينبغي أن يتعرض له والأذرعى يجب الجزم بتركه إذا اكتفى بالرغمي وأمن عليه ولو أخذه احتاج إلى الإنفاق عليه قرضاً على مالكه واحتاج مالكه لإثبات أنه ملكه وقد يتعذر عليه ذلك وقال القاضي يبيعه حيث لا حصى ويحفظ ثمنه؛ لأنه الأنفع نعم ينتظر صاحبه يوماً أو يومين إن جاوز حضوره . والذي يتجه تخيير القاضي بين الثلاثة وقضية لزوم العمل بالأصلح في مال الغائب تعين الأصلح عليه هنا (وكذا لغيره) من الأحاد أخذه للحفظ من المفارقة (في الأصلح) صيانته له ومن ثم جاز له ذلك في زمن الخوف قطعاً وامتنع إذا أمن عليه أي يقيناً قطعاً كما في الوسيط

الأضداد يقال فاز إذا نجا أو هلك عبارة الرشيدى كان الأولى من فاز هلك إذ يستعمل فيه كنجاء فهو ضد اهـ . قوله: (من الهلاك) كان الأولى من الفوز بمعنى الهلاك اهـ رشيدى . قوله: (ولا يلزمه إلخ) يمكن أن يجيء هنا ما مر في شرح قوله أول الباب وقيل يجب اهـ سم أي من قول الشارح وقال جمع إلخ عبارة ش قياس ما مر من الوجوب على الملتقط إن علم ضياعها لو لم يأخذها وجوبه على القاضي إن علم ذلك ومع ذلك لو تركها لا ضمان عليه كما مر اهـ . قوله: (والأذرعى إلخ) عبارة المغني قال الأذرعى وهذا أي ما قاله الشبكي حسن في غير الحاكم اهـ وهو ظاهر اهـ . قوله: (والأذرعى يجب إلخ) لعل ما قاله الأذرعى متعين اهـ سم . قوله: (بتركه) أي ترك الأخذ اهـ ع ش . قوله: (ولو أخذه إلخ) عطف على إذا اكتفى إلخ أو حال من فاعله . قوله: (وقال القاضي إلخ) عطف على قول المتن للحفظ عبارة النهاية فإنه لم يكن ثم حصى قال القاضي إلخ وهي أحسن . قوله: (بين الثلاثة) أي الالتقاط أي للحفظ والترك والبيع خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ ع ش من أن المراد الثلاثة الآتية في كلام المصنف لفساده كما لا يخفى اهـ رشيدى . قوله: (وقضية لزوم العمل إلخ) عبارة النهاية والأوجه تخيير الحاكم بين الثلاثة مع رعاية الأصلح أخذاً من إلزامه بالعمل به في مال الغائب اهـ . قوله: (تعين الأصلح إلخ) يجب الجزم به فإنه المتجه لا التخيير الذي قاله اهـ سم . قوله: (من الأحاد) إلى قوله قيل في المغني . قوله: (جاز له ذلك) أي للغير الأخذ للحفظ . قوله: (كما في الوسيط) تقدم مثله عن الأذرعى فيما لو اكتفى بالرغمي وانظر هل ما هنا يغني عن كلام الأذرعى أم لا وقد يقال الثاني بناء على

قوله: (ولا يلزمه إلخ) يمكن أن يجيء هنا ما مر في شرح قوله أول الباب وقيل يجب .

قوله: (والأذرعى يجب إلخ) لعل ما قاله الأذرعى متعين . قوله: (تعين الأصلح عليه هنا) يجب الجزم به فإنه المتجه لا التخيير الذي قاله . قوله: (وامتنع إذا أمن عليه إلخ) عبارة المنهج الحيوان المملوك الممتنع من صغار السباع يجوز لقطه لا من مفارقة أمانة لملك اهـ . فأفاد جواز لقطه من مفارقة غير أمانة لملك فللحفظ أولى كما أفاد جواز لقطه للحفظ لكن يمكن حمله على ما إذا لم يتيقن الأمن عليه حتى لا يخالف ما ذكره الشارح . قوله: (وامتنع إذا أمن عليه) أي يقيناً قطعاً كما في الوسيط ومحلّه

وَمَحَلُّهُ كَمَا اعْتَمَدَهُ فِي الْكِفَايَةِ إِنْ لَمْ يُعْرِفْ صَاحِبَهُ وَإِلَّا جَازَ لَهُ أَخْذُهُ قَطْعًا وَيَكُونُ أَمَانَةً بِيَدِهِ (وَيُخَوِّمُ) عَلَى الْكُلِّ (التِّقَاطُ) زَمَنُ الْأَمْنِ مِنَ الْمَفَازَةِ (لِلتَّمْلُكِ) لِلتَّهْيِ عَنْهُ فِي ضَالَةِ الْإِبْلِ وَقِيَاسَ بِهَا غَيْرُهَا بِجَامِعِ إِمْكَانٍ عَيْنِهَا بِلا رَاعٍ إِلَى أَنْ يَجِدَهَا مَالِكُهَا لِتَطْلِبِ لَهَا فَإِنْ أَخَذَهُ ضَمِنَتْهُ وَلَمْ يَبْرُدْ إِلَّا بِرَدِّهِ لِلْقَاضِي أَمَّا زَمَنُ التَّهْبِ فَيَجُوزُ التِّقَاطُ لِلتَّمْلُكِ قَطْعًا فِي الصُّخْرَاءِ وَغَيْرِهَا قِيلَ هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَمْتَعَةٌ وَإِلَّا وَلَمْ يُمَكِّنْ أَخْذَهَا إِلَّا بِأَخْذِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ حَيْثُ أَخَذَهُ لِلتَّمْلُكِ تَبَعًا لَهَا؛ وَلَئِنْ وَجَدَهَا عَلَيْهِ وَهِيَ ثَقِيلَةٌ تَمْتَنُّهُ مِنْ وَرُودِ الْمَاءِ وَالشَّجَرِ وَالْفِرَارِ مِنَ السَّبَاعِ وَقَدْ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأَمْتَعَةِ الْخَفِيفَةِ وَالثَّقِيلَةِ وَهُوَ الْأَوْجَحُ انْتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ وَاضِحٌ إِذْ لَا تَلَازُمَ بَيْنَ أَخْذِهَا وَأَخْذِهِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ أَخْذِهَا وَهِيَ عَلَيْهِ وَضْعُ يَدِهِ عَلَيْهِ فَيَتَخَيَّرُ فِي أَخْذِهَا بَيْنَ التَّمْلُكِ وَالْحِفْظِ وَهُوَ لَا يَأْخُذُ إِلَّا لِلْحِفْظِ وَدَعَا إِلَى أَنْ وَجَدَهَا ثَقِيلَةً عَلَيْهِ صَيَّرَهُ كَغَيْرِ الْمُتَمَتِّعِ مَمْنُونَةً وَخَرَجَ بِالْمَمْلُوكِ غَيْرُهُ كَكُلِّبِ يُقْتَنَى فَيَحِلُّ التِّقَاطُ وَلَهُ الْاِخْتِصَاصُ وَالِانْتِفَاعُ بِهِ بَعْدَ تَعْرِيفِهِ وَالتَّبَعِيرِ الْمُقْلَدِ تَقْلِيدَ

أَنَّ الْأَذْرَعِيَّ لَا يَشْتَرِطُ تَبَيُّنَ الْأَمْنِ بَلْ يَكْتَفِي بِالْعَادَةِ الْغَالِبَةِ فِي مَحَلِّهِ اهـ ع ش . قُودُ: (وَمَحَلُّهُ) أَي مَحَلُّ الْخِلَافِ الْمُحْكَمِ بِقَوْلِ الْمُتَنِّ فِي الْأَصَحِّ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ . قُودُ: (وَالْإِجَازُ لَهُ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى مَحَلُّ الْخِلَافِ كَمَا قَالَه الدَّارِمِيُّ إِذَا لَمْ يُعْرِفْ مَالِكَهُ فَإِنْ عَرَفَهُ وَأَخَذَهُ لِيَرُدَّ إِلَيْهِ كَانَ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ جُزْمًا حَتَّى يَصِلَ إِلَيْهِ اهـ . قُودُ: (عَلَى الْكُلِّ) أَي الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ . قُودُ: (بِجَامِعِ إِمْكَانٍ عَيْنِهَا) أَي الضَّالَّةِ الشَّامِلَةِ لِضَالَةِ الْإِبْلِ وَغَيْرِهَا . قُودُ: (فَإِنْ أَخَذَهُ) أَي لِلتَّمْلُكِ وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ أُطْلِقَ اهـ ع ش . قُودُ: (إِلَّا بِرَدِّهِ لِلْقَاضِي) هُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ الْمُتَلَقِّطُ غَيْرَ الْقَاضِي فَإِنْ كَانَ الْمُتَلَقِّطُ الْقَاضِي فَهَلْ يَكْفِي فِي زَوَالِ الضَّمَانِ عَنْه جَعْلُ يَدِهِ لِلْحِفْظِ مِنَ الْآنَ أَوْ يَجِبُ رَدُّهُ إِلَى قَاضٍ وَلَوْ نَائِبُهُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ اهـ ع ش . قُودُ: (لِلْقَاضِي) مَا الْحُكْمُ لَوْ قُيِّدَ أَوْ قُيِّدَتْ أَمَانَتُهُ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ وَقَدْ يُقَالُ يَجْعَلُ يَدَهُ حَيْثُ لِلْحِفْظِ مِنَ الْآنَ أَوْ يَرُدُّهُ إِلَى أَمِينٍ آخَرَ إِنْ كَانَ أَمِينًا وَإِلَّا فَيَرُدُّهُ إِلَى أَمِينٍ قَلِيلًا رَاجِعُ . قُودُ: (قِيلَ هَذَا) أَي قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَيُخَوِّمُ التِّقَاطُ لِلتَّمْلُكِ . قُودُ: (أَمْتَعَةٌ) وَمِنْهَا الْبُرْدَةُ وَنَحْوُهَا مِنْ كُلِّ مَا عَلَيْهِ اهـ ع ش .

قُودُ: (يَمْتَنُّهُ مِنْ وَرُودِ الْمَاءِ الْإِخ) أَي فَيَصِيرُهُ كَغَيْرِ الْمُتَمَتِّعِ . قُودُ: (فِي أَخْذِهَا) أَي الْأَمْتَعَةِ . قُودُ: (وَهُوَ الْإِخ) أَي الْحَيَوَانُ فِي الْمَفَازَةِ الْأَمْنَةِ اهـ س م . قُودُ: (مَمْنُونَةٌ) أَي لَا تُسَلَّمُ أَنَّ كَوْنَهَا عَلَيْهِ يَمْتَنُّهُ مِنَ الرَّغْيِ وَوُرُودِ الْمَاءِ وَدَفْعِ السَّبَاعِ اهـ ع ش يَعْنِي لَا تُسَلَّمُ إِطْلَاقُهُ وَكُلِّيَّتُهُ . قُودُ: (غَيْرُهُ الْإِخ) هَلَا فَصَّلَ فِيهِ كَالْمَمْلُوكِ اهـ س م . قُودُ: (بَعْدَ تَعْرِيفِهِ سَنَةً) إِنْ كَانَ عَظِيمِ الْمَنْفَعَةِ كَمَا يَأْتِي . قُودُ: (وَالْبَعِيرُ الْإِخ)

كَمَا اعْتَمَدَهُ فِي الْكِفَايَةِ إِذَا لَمْ يُعْرِفْ صَاحِبَهُ وَإِلَّا جَازَ لَهُ أَخْذُهُ قَطْعًا وَيَكُونُ أَمَانَةً فِي يَدِهِ شَرْحُ م ر . قُودُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ وَاضِحٌ الْإِخ) كَذَا شَرْحُ م ر . قُودُ: (وَهُوَ لَا يَأْخُذُهُ الْإِخ) أَي فِي الْمَفَازَةِ الْأَمْنَةِ . قُودُ: (وَدَعَا إِلَى أَنْ وَجَدَهَا ثَقِيلَةً الْإِخ) وَقَضِيَّةُ هَذِهِ الدَّعَايِ أَنَّهُ لَوْ وَجَدَهُ مَغْقُولًا أَوْ مَرْبُوطًا بِنَحْوِ شَجَرَةٍ أَنْ يَصِيرَ كَغَيْرِ الْمُتَمَتِّعِ وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ كَلَامِهِمْ . قُودُ: (غَيْرُهُ) هَلَا فَصَّلَ فِيهِ كَالْمَمْلُوكِ .

الَهْدْي لَوَاجِدِهِ أَيَّامَ مَنَى أَخْذُهُ وَتَغْرِيفُهُ فَإِنْ حَاشِيَ خُرُوجَ وَفَتِ النَّحْرَ نَحَرَهُ وَفَرَّقَهُ وَيُسْنُّ لَهُ اسْتِيفَازَ الْحَاكِمِ وَكَانَ سَبَبُ تَجْوِيزِهِمْ ذَلِكَ فِي مَالِ الْغَيْرِ بِمُجَرَّدِ التَّقْلِيدِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَزُولُ بِهِ مِلْكُهُ قُوَّةُ الْقَرِينَةِ الْمُغْلَبَةِ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ هَذِي مَعَ التَّوَسُّعَةِ بِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَعَدَمُ تَهْمَةِ الْوَاجِدِ .
 فَإِنَّ الْمَضْلَحَةَ لَهُمْ لَا لَهُ فَانْدَفَعَ مَا لَشَارِحِ هُنَا وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ صَاحِبُهُ وَقَالَ إِنَّهُ غَيْرُ هَذِي صُدِّقَ بِبَيِّنَةٍ وَحِينَئِذٍ فَالْقِيَاسُ أَنَّ الذَّابِخَ يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ مَا بَيَّنَّ قِيمَتَهُ حَيًّا وَمَذْبُوحًا؛ لِأَنَّهُ الَّذِي فَوْتُهُ بِذَبْحِهِ وَالْآكِلِينَ تَسْتَقِرُّ عَلَيْهِمْ قِيمَةُ اللَّحْمِ وَالذَّابِخِ طَرِيقُ وَرَجَحُ الرُّزْكِشِيِّ مِنْ تَرَدُّدِهِ فِي مَوْقُوفٍ وَمَوْصًى بِمَنْفَعَتِهِ أَبَدًا لَمْ يُعْلَمْ مُسْتَحَقُّهُمَا أَنَّهُ لَا يَتَمَلَّكُ وَالَّذِي يَنْجُو فِي الْأَوَّلِ جَوَازُ تَمَلُّكِ مَنْفَعَتِهِ بَعْدَ التَّغْرِيفِ؛ لِأَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فَهِيَ مِنْ حَيْزِ الْأَمْوَالِ الْمَمْلُوكَةِ وَفِي الثَّانِي جَوَازُ تَمَلُّكِهَا كَرَقَبَتِهِ؛ لِأَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لِرَقَبَتِهِ لِلْوَارِثِ وَالْمَنْفَعَةُ لِلْمَوْصًى لَهُ (وَإِنْ وَجَدَ الْحَيَوَانَ الْمَذْكُورَ (بِقَرْيَةٍ) مَثَلًا أَوْ قَرِيبَ مِنْهَا أَيْ عُرُوفًا بِحَيْثُ لَا يُعَدُّ فِي مَهْلَكَةٍ فِيمَا يَظْهَرُ (فَالْأَصَحُّ جَوَازُ الْيَقَاطَةِ) فِي غَيْرِ الْحَرَمِ وَالْأَخْذُ بِقَصْدِ الْخِيَانَةِ (لِلتَّمَلُّكِ) لِسَوْقِ أَيْدِي الْحَوَنَةِ إِلَيْهِ هُنَا دُونَ الْمَفَازَةِ لِنُدْرَةِ طُرُوقِهَا وَلَا عِتْيَادِ إِزْسَالِهَا فِيهَا بِلَا رَاعٍ فَلَا تَكُونُ ضَالَّةً بِخِلَافِ الْعُمْرَانِ

هو من الغير الخارج بالملوك فلو عطفه على كلب ثم قال فلو واجده إلخ بالفاء لكان أولى . فو: (أخذه إلخ) فاعل الظرف والمجموع خبر أو ليعبر إلخ . فو: (قوة القرينة إلخ) خبر وكان إلخ اهـ رشيد .
 فو: (مع التوسعة به على الفقراء) أي وإن كان هو فقيرًا فلا يمنعه فقره من ذبحه على أنه قد يقال لا يجوز له الأخذ منه وإن كان فقيرًا لاتحاد القابض والمقبض اهـ ع ش أقول: وقوله على أنه إلخ قد يؤيده قول الشارح كالتأية وعدم تهمة الواجد إلخ . فو: (والأكليين) عطف على الذابح ش اهـ سم .
 فو: (قيمة اللحم) هـ لا قال مثل اللحم اهـ سم عبارة النهاية بدل اللحم اهـ . فو: (والذابح طريق) قضية إطلاقه وإن تعددت معرفة الأكليين وهو ظاهر؛ لأن حال الذابح كحال من غصب مال غيره يظنه ماله ثم غصب منه وتعددت انتزاعه فإنه طريق في الضمان وإن لم يعرف الأخذ منه اهـ ع ش . فو: (في موقوف إلخ) أي من المنقولات أما غيرها فلا لعدم انطباق تعريف اللقطة عليها إذ هي من الأموال المحرزة وقد تقدم أن أمرها لأمين بيت المال اهـ ع ش . فو: (لم يعلم مستحقهما) أي ولكن علم أن الأول موقوف والثاني موصى بمفعلة أبدًا اهـ سم . فو: (الرقبة للوارث) مبتدأ وخبر .
 فو: (والأخذ) عطف على الحرم ش اهـ سم أي وغير الأخذ إلخ . فو: (ولا عتباد إلخ) عطف على قوله لنُدرة إلخ .

فو: (وحينئذ فالقياس إلخ) كذا شرح م ر . فو: (والأكليين) عطف على الذابح ش . فو: (قيمة اللحم) هـ لا قال مثل اللحم . فو: (أبدًا لم يعلم مستحقهما) أي ولكن علم أن الأول موقوف والثاني موصى بمفعلة أبدًا . فو: (والذي يتجه إلخ) كذا شرح م ر . فو: (والأخذ) عطف على الحرم ش .

وقد يَمْتَنِعُ التَّمْلُكُ كَالْبِعِيرِ الْمُقْلَدِ وكما لو دَفَعَهَا لِلْقَاضِي مُعْرِضًا عَنْهَا ثُمَّ عَادَ لِإِعْرَاضِهِ الْمُسْقِطِ لِحَقِّهِ.

(وما لا يَمْتَنِعُ مِنْهَا) أَي من صِغَارِ السَّبَاعِ (كَشَاةٍ) وَعَجَلٍ وَفَصِيلٍ وَكَسِيرٍ إِبِلٍ وَخَيْلٍ (يَجُوزُ) الْبِقَاطُ لِلْحِفْظِ وَ (لِلتَّمْلُكِ فِي الْقَرْيَةِ وَالْمَفَازَةِ) زَمَنَ الْأَمْنِ وَالتَّهَبِ وَلَوْ لِغَيْرِ الْقَاضِي كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ الْخَبَرِ وَصَوْنًا لَهُ عَنِ الصَّبِيحِ (وَيَتَخَيَّرُ أَحَدُهُ) أَي الْمَأْكُولُ لِلتَّمْلُكِ (من مَفَازَةٍ) بَيْنَ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ (فَإِنْ شَاءَ عَرَفَهُ) وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ (وَتَمْلُكُهُ) بَعْدَ التَّعْرِيفِ كَغَيْرِهِ (أَوْ بَاعَهُ) بِإِذْنِ الْحَاكِمِ إِنْ وَجَدَهُ بِشَرْطِهِ الْآتِي (وَحِفْظُ ثَمَنِهِ) كَالْأَكْلِ بَلْ أَوْلَى (وَعَرَفَهَا) أَي اللَّقْطَةَ بَعْدَ بَيْعِهَا لَا الثَّمَنَ وَلِذَا أَتَتْ الضَّمِيرُ هُنَا حَذْرًا مِنْ إِبْهَامِ عَوْدِهِ عَلَى الثَّمَنِ وَذَكَرَهُ فِي أَكْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا إِبْهَامَ فِيهِ (ثُمَّ تَمْلُكُهُ) أَي الثَّمَنَ (أَوْ) تَمْلُكُهُ خَالًا ثُمَّ (أَكَلَهُ) إِنْ شَاءَ إِجْمَاعًا وَيُفَرَّقُ بَيْنَ اِحْتِيَاجِهِ لِإِذْنِ الْحَاكِمِ فِي الْبَيْعِ لَا هُنَا كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ بِأَنَّ الْبَيْعَ فِيهِ رِعَايَةُ مَصْلَحَةِ الْمَالِكِ وَهِيَ مَنُوطَةٌ بِنَظَرِ الْحَاكِمِ وَالتَّمْلُكُ الْمَصْلَحَةُ فِيهِ النَّاجِزَةُ لِلْمُلْتَقِطِ فَقَطْ فَلَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى نَظَرِ حَاكِمٍ وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهُ قَبْلَ تَمْلُكِهِ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِيمَا يُشْرَعُ فَسَادُهُ.

☐ قَوْلُهُ: (كَالْبِعِيرِ الْإِلَخ) وَكَالْجَارِيَةِ الَّتِي لَا تَحِلُّ لَهُ فَإِنَّهُ لَا يَتَمْلِكُهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اقْتِرَاضُهَا أَهْ مُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (الْمُقْلَدُ) أَي تَقْلِيدُ الْهَدْيِ أَهْ سَيِّدُ عَمْرٍ. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَمَا لَوْ دَفَعَهَا) أَي اللَّقْطَةُ مُطْلَقًا أَهْ سَيِّدُ عَمْرٍ أَي حَيَوَانًا أَوَّلًا فِي الْمَفَازَةِ وَغَيْرِهَا. ☐ قَوْلُهُ: (زَمَنَ الْأَمْنِ الْإِلَخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ اغْتَبَدَ إِزْسَالُهُ فِيهِمَا بِلَا رَاعٍ وَنَدَرُ وَجُودِ السَّبَاعِ فِيهِ وَفَقَّةٌ. ☐ قَوْلُهُ (لَسْ): (وَيَتَخَيَّرُ) فِيمَا لَا يَمْتَنِعُ أَحَدُهُ بِمَدِّ الْهَمْزَةِ بِحُطِّهِ أَهْ مُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ) أَي فِي مَدَّةِ التَّعْرِيفِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ وَجَدَهُ) أَي وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ بَاعَهُ اسْتِقْلَالًا أَهْ مَحَلِّي وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْإِشْهَادِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ وَأَنَّ الْمُغْلَبَ فِي اللَّقْطَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ الْكَسْبُ وَلَكِنْ يَتَّبِعِي اسْتِحْبَابُهُ أَهْ ع. ☐ قَوْلُهُ: (بِشَرْطِهِ الْآتِي) أَي فِي شَرْحِ فَإِنْ شَاءَ بَاعَهُ عِبَارَةُ الْمُعْنَى أَي وَإِنْ شَاءَ بَاعَهُ مُسْتَقِلًّا إِنْ لَمْ يَجِدْ حَاكِمًا وَإِذْنَهُ إِنْ وَجَدَهُ فِي الْأَصَحِّ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (كَالْأَكْلِ) تَعْلِيلٌ لِحَوَازِ الْبَيْعِ قَوْلُ الْمُتَنِ (وَعَرَفَهَا) أَي بِمَكَانٍ يَصْلُحُ لِلتَّعْرِيفِ أَهْ مُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (حَذْرًا) عِلَّةٌ لِلْعَلِيَّةِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ تَمْلُكُهُ) أَي الْمَأْكُولِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ الْإِلَخ) اسْتَشْكَلَهُ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ) أَي بَعْدَ الْإِحْتِيَاجِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ اِحْتِيَاجِهِ الْإِلَخ) عِنْدِي أَنَّ هَذَا الَّذِي فَرَّقَ بِهِ لَا يَصْلُحُ لِلْفَرَقِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ الْمَالِكِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى مَصْلَحَةِ الْمُلتَقِطِ وَكُلٌّ مِنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ قَدْ يَكُونُ فِيهِ مَصْلَحَةُ الْمَالِكِ وَقَدْ يَكُونُ فِي خِلَافِهِ فَكَمَا احْتِيَاجُ فِي الْأَوَّلِ إِلَى نَظَرِ الْحَاكِمِ لِأَدْنَى فِيهِ إِنْ رَأَى فِيهِ مَصْلَحَةً وَيَمْنَعُهُ إِنْ رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي خِلَافِهِ فَلْيَحْتَجْ فِي الْبَقِيَّةِ إِلَى نَظَرِهِ لِذَلِكَ وَتَحَقُّقِ مَصْلَحَةِ نَاجِزَةٍ فِي بَعْضِهَا لِلْمُلْتَقِطِ لَا يُنَافِي ذَلِكَ بَلْ يُؤَكِّدُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَبِطَ بِنَظَرِهِ مَا لَا حَظَّ فِيهِ خَالًا لِغَيْرِ الْمَالِكِ فَفِيمَا فِيهِ حَظٌّ لِغَيْرِهِ خَالًا أَوْلَى فَلْيَتَأَمَّلْ وَلَا يُسَوِّغْ الْإِعْرَاضَ عَنِ النَّظَرِ فِي أَنَّ ذَلِكَ الْبَعْضَ مَصْلَحَةٌ لِلْمَالِكِ فَيُسَوِّغُ أَوَّلًا فَيَمْتَنِعُ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ وَالذَّقَةِ.

(وَعَرِّمَ قِيمَتَهُ) يَوْمَ تَمْلِكُهُ لَا أَكْلَهُ كَمَا يُصْرَحُ بِهِ آخِرُ الْبَابِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ لِمَالِكِهِ (إِنْ ظَهَرَ مَالِكُهُ) وَلَا يَجِبُ تَعْرِيفُهُ فِي هَذِهِ الْخَصْلَةِ عَلَى الظَّاهِرِ عِنْدَ الْإِمَامِ وَسَيَأْتِي عَنْهُ تَنْظِيرُهُ بِمَا فِيهِ وَعُلِّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ التَّعْرِيفَ إِنَّمَا يُرَادُ لِلتَّمْلِكِ وَهُوَ قَدْ وَقَعَ قَبْلَ الْأَكْلِ وَاسْتَقَرَّ بِهِ بَدَلُهُ فِي الدِّمَةِ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَلْزَمْهُ إِفْرَازُهُ بَلْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ؛ لِأَنَّ بَقَاءَهُ بِذِمَّتِهِ أَحْفَظُ وَلَيْسَ لَهُ يَبِيعُ بَعْضُهُ لِلْإِنْفَاقِ لِقَلَّ تَسْتَعْرِقِ النَّفَقَةِ بَاقِيَهُ وَلَا اسْتِيفَرَاضَ عَلَى الْمَالِكِ لِلذَلِكَ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي هَرَبِ الْجِمَالِ بِأَنَّهُ ثَمَّ يَتَعَدَّرُ بَيْعُ الْعَيْنِ ابْتِدَاءً لَتَعْلُقِ الْإِجَارَةَ بِهَا وَعَدَمِ الرُّغْبَةِ فِيهَا غَالِبًا حِينَئِذٍ وَلَا كَذَلِكَ اللَّقْطَةُ وَلَا يَرْجِعُ بِمَا أَتَّفَقَ إِلَّا إِنْ أُذِنَ لَهُ الْحَاكِمُ إِنْ أُمَكِّنَتْ مُرَاجَعَتُهُ.....

□ قَوْلُهُ: (يَوْمَ تَمْلِكُهُ) مَعْمُولٌ لِقِيمَتِهِ وَقَوْلُهُ لَا أَكْلَهُ عَطْفٌ عَلَى تَمْلِكِهِ شَأْنٌ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْقِيَمَةُ الْمُعْتَبَرَةُ قِيَمَةُ يَوْمِ الْإِخْدِ إِنْ أُخِذَ لِلْأَكْلِ وَقِيَمَةُ يَوْمِ التَّمْلِكِ إِنْ أُخِذَ لِلتَّعْرِيفِ كَمَا حَكَيَاهُ عَنْ بَعْضِ الشُّرُوحِ وَأَقْرَأَهُ هـ. قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ الْخَصْلَةِ) أَيِ التَّمْلِكِ حَالًا هـ. قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْإِمَامِ)؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ وَصَحَّحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَكِنْ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْهُ إِطْلَاقُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ يَجِبُ أَيْضًا وَلَعَلَّ مُرَادَ الْإِمَامِ أَنَّهُ لَا تُعْرَفُ بِالصَّخْرَاءِ لَا مُطْلَقًا أَنْتَهَى وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مُغْنِي هـ. سَيِّدُ عَمْرٍ.

□ قَوْلُهُ: (وَسَيَأْتِي عَنْهُ) أَيِ فِي الْمَفَازَةِ هـ. شَأْنٌ أَيِ يَأْتِي فِي شَرْحٍ وَقِيلَ إِنْ وَجَدَهُ الْخ. □ قَوْلُهُ: (نَظِيرُهُ بِمَا فِيهِ) وَيُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي لِلشَّارِحِ م ر ثَمَّ إِنَّهُ يَتَعَمَّدُ كَلَامَ الْإِمَامِ هـ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَعُلِّلَ) أَيِ الْإِمَامُ (ذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ الْإِجَارَةِ إِلَى التَّعْرِيفِ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يُرَادُ الْإِخْدُ) هَذَا الْحَضَرُ ظَاهِرُ الْمَنْعِ فَإِنْ مِنْ فَوَائِدِ التَّعْرِيفِ ظُهُورُ الْمَالِكِ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ) كَذَا شَرْحُ م ر وَيَتَأَمَّلُ مَعَ قَوْلِ الرُّوضِ فَإِنْ نُقِلَ أَيِ أَفْرَزَهَا اسْتِغْلَالًا إِنْ لَمْ يَجِدْ حَاكِمًا أَوْ بِإِذْنِهِ إِنْ وَجَدَهُ فَالْمُفَرِّزُ أَمَانَةٌ لَا يُضْمَنُ إِلَّا بِتَقْرِيطٍ وَيَتَمْلِكُهُ بَعْدَ التَّعْرِيفِ هـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَهَذَا يَقْتَضِي صَيْرُورَةَ الْمُفَرِّزِ مِلْكًا لِمَالِكِ اللَّقْطَةِ وَلِهَذَا لَوْ تَلَفَ بِلَا تَقْصِيرٍ سَقَطَ حَقُّهُ صَرَخَ بِهِ الْأَصْلُ هـ. سَم. □ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لَهُ يَبِيعُ بَعْضُهُ) لَوْ كَانَتْ اللَّقْطَةُ مِمَّا تُؤَجَّرُ كَجَمَلٍ مَثَلًا هَلْ يَجُوزُ لَهُ إِجَارَتُهُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةً لِلْمَالِكِ وَلَوْ كَانَتْ عَبْدًا وَأَتَّفَقَ عَلَيْهِ اللَّاقِطُ عَلَى اعْتِقَادِهِ أَنَّهُ عَبْدٌ قَبِيلَيْنِ أَنَّهُ خَرَّ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ بِمَا أَتَّفَقَ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ أَيْضًا وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ أَتَّفَقَ لِيَرْجِعَ عَلَى السَّيِّدِ وَبَيَّنَّ أَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُ عَلَيْهِ وَالْعَبْدُ نَفْسُهُ لَمْ يَقْصِدْ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ حَتَّى يَرْجِعَ عَلَيْهِ بِمَا أَتَّفَقَ هـ. قَوْلُهُ: (وَعَدَمِ الرُّغْبَةِ الْإِخْدُ) هُوَ مَحْطُ التَّعْلِيلِ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ أُمَكِّنَتْ مُرَاجَعَتُهُ) أَيِ مِنْ مَسَافَةِ

□ قَوْلُهُ: (يَوْمَ) مَعْمُولٌ لِقِيمَتِهِ وَقَوْلُهُ لَا أَكْلَهُ عَطْفٌ عَلَى تَمْلِكِهِ شَأْنٌ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ الْإِخْدُ) كَذَا شَرْحُ م ر وَيَتَأَمَّلُ مَعَ قَوْلِ الرُّوضِ فَإِنْ نُقِلَ أَيِ أَفْرَزَهَا اسْتِغْلَالًا إِنْ لَمْ يَجِدْ حَاكِمًا أَوْ بِإِذْنِهِ إِنْ وَجَدَهُ فَالْمُفَرِّزُ أَمَانَةٌ لَا يُضْمَنُ إِلَّا بِتَقْرِيطٍ وَيَتَمْلِكُهُ بَعْدَ التَّعْرِيفِ هـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ هَذَا يَقْتَضِي صَيْرُورَةَ الْمُفَرِّزِ مِلْكًا لِمَالِكِ اللَّقْطَةِ وَلِهَذَا لَوْ تَلَفَ بِلَا تَقْصِيرٍ سَقَطَ حَقُّهُ صَرَخَ بِهِ الْأَصْلُ هـ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ ثَمَّ يَتَعَدَّرُ بَيْعُ الْعَيْنِ ابْتِدَاءً) أَيِ مَعَ كَوْنِهِ الْمُتَسَبِّبِ فِي ذَلِكَ وَالْمُورِطُ لِنَفْسِهِ فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (لَتَعْلُقِ الْإِجَارَةَ بِهَا) قَدْ يُقَالُ التَّعْلُقُ لَا يَمْنَعُ الْبَيْعَ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَنْحَطُّ عَلَيْهَا مَسْلُوبَةُ الْمَنْفَعَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَرْجِعُ بِمَا أَتَّفَقَ إِلَّا إِنْ أُذِنَ الْحَاكِمُ الْإِخْدُ)

وَأَلَّا كَانَ خَافَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مَالِهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَشْهَدَ عَلَى أَنَّهُ يُنْفِقُ بِنَيْتِ الرَّجُوعِ وَأَوَّلَاهُنَّ الْأُولَى؛
لَأَنَّ فِيهَا حِفْظَ الْعَيْنِ عَلَى مَالِكِهَا ثُمَّ الثَّانِيَةَ لَتَوْقُفِ اسْتِباحَةِ الثَّمَنِ عَلَى التَّعْرِيفِ وَالْأَكْلِ تَتَعَجَّلُ
اسْتِباحَتُهُ قَبْلَهُ وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا أَحْظَ لِلْمَالِكِ وَالْأَوَّلَى كَمَا قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ
وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي بِلِ وَزَادَ رَابِعَةً هِيَ تَمْلُكُهَا حَالًا لَيْسَتْ بِقِيَّتِهَا حَيَّةً لَدَرًا أَوْ نَسْلًا؛ لِأَنَّهُ أُولَى مِنَ الْأَكْلِ
وَلَهُ إِتْقَانُهُ لِمَالِكِهِ أَمَانَةً إِنْ تَبَرَّعَ بِإِنْفَاقِهِ.
(فَرَعَ) أَغْنَى بَعِيرَهُ مَثَلًا فَتَرَكَه فَقَامَ بِهِ غَيْرُهُ حَتَّى عَادَ لِحَالِهِ مَلَكَهُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَاللَّيْثِ وَرَجَعَ بِمَا

قَرِيبَةٌ وَهِيَ مَا دُونَ مَسَافَةِ الْعَذْوَى وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ مَا يَجِبُ طَلَبُ الْمَاءِ مِنْهُ بَأَن كَانَ بَحْدَ الْقُرْبِ اِهْ
ش. فَوَدَّ: (وَأَوَّلَاهُنَّ) أَيِ وَأَنْ لَا تُمَكِّنَ مُرَاجَعَتَهُ ش. اِهْ سَم. فَوَدَّ: (كَانَ خَافَ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْمُتَلَقِّطِ اسْمُ
مَفْعُولٍ وَيُحْتَمَلُ عَلَى اللَّاقِطِ. فَوَدَّ: (عَلَى مَالِهِ) أَيِ وَإِنْ قَلَّ اِهْ ش. فَوَدَّ: (أَشْهَدَ عَلَى أَنَّهُ يُنْفِقُ بِنَيْتِ
الرَّجُوعِ) أَيِ أَوْ نَوَاهِ عِنْدَ فَقْدِ الشُّهُودِ اخْتِذَا وَمَا يَأْتِي قَرِيبًا فِي الْفَرْعِ اِهْ سَيِّدُ عَمْرُوعِ ش.
فَوَدَّ: (وَأَوَّلَاهُنَّ) أَيِ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ اِهْ مُغْنِي. فَوَدَّ: (تَتَعَجَّلُ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ مِنْ بَابِ التَّفَعُّلِ
وَالأُولَى يُعَجَّلُ بِنَاءِ الْفَاعِلِ مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ. فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمُغْنِي.
فَوَدَّ: (اسْتِباحَتُهُ) نَائِبُ فَاعِلٍ تَتَعَجَّلُ. فَوَدَّ: (قَبْلَهُ) أَيِ التَّعْرِيفِ. فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْإِخْ)
عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهِ التَّخْيِيرِ بَيْنَ هَذِهِ الْخِصَالِ لَيْسَ تَشْهِيًا بَلِ عَلَيْهِ فِعْلُ الْأَحْظِ اِهْ وَهِيَ أَحْسَنُ. فَوَدَّ: (مَا
يَأْتِي) أَيِ قَوْلِ الْمُشْنِ فَإِنْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ الْإِخْ. فَوَدَّ: (بَلِ وَزَادَ الْإِخْ) الْأُولَى إِسْقَاطُ بَلِ. فَوَدَّ: (وَزَادَ رَابِعَةً)
هِيَ دَاخِلَةٌ فِيمَا حَلَّ بِهِ الشَّارِحُ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ فِي الثَّالِثَةِ اِهْ سَيِّدُ عَمْرُوعِ أَيِ بِنَاءِ عَلَى رُجُوعِ قَوْلِهِ إِنْ شَاءَ
عَلَى قَوْلِهِ ثُمَّ أَكَلَهُ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ بِخِلَافِ رُجُوعِهِ عَلَى مَجْمُوعِ قَوْلِهِ أَوْ تَمْلُكِهِ حَالًا الْإِخْ. فَوَدَّ: (لَدَرًا أَوْ
نَسْلًا) أَيِ فَإِنْ ظَهَرَ مَالُهَا فَازَ بِهِمَا الْمُتَلَقِّطُ اِهْ ش. فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ أُولَى) قَضِيَّتُهُ امْتِنَاعُ هَذِهِ الْخِصْلَةِ فِي غَيْرِ
الْمَأْكُولِ وَيَكَادُ أَنْ يَصْرِّحَ بِهِ قَوْلُهُ الْآتِي أَوْ كَانَ غَيْرَ مَأْكُولٍ الْإِخْ وَلَكِنْ نُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ جَوَازَ تَمْلُكِهِ فِي
هَذِهِ الْحَالَةِ لِلِاسْتِيقَاءِ أَيْضًا وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ الْعِلَّةَ فِي جَوَازِ أَكْلِ الْمَأْكُولِ فِي الصَّحْرَاءِ عَدَمُ تَبَسُّرٍ مَنْ يَشْتَرِيهِ ثُمَّ
غَالِيًا وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي غَيْرِ الْمَأْكُولِ اِهْ ش. وَهَذَا وَجِبَةٌ لَكِنَّ كَلَامَ الْمُغْنِي وَشَرْحَ الْمَنْهَجِ كَالصَّرِيحِ فِي
الامْتِنَاعِ كَمَا يَأْتِي. فَوَدَّ: (فَرَعَ) إِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ وَقِيلَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ نَوَاهِ إِلَى وَمَنْ أَخْرَجَ.

قَدْ يَسْتَشْكِلُ جَوَازُ الْإِنْفَاقِ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ ثُمَّ الْإِشْهَادُ وَالرَّجُوعُ حَيْثُ بِمَا اتَّفَقَ يَمْنَعُ بَيْعَ الْحُرِّ
وَالِاسْتِغْرَاضَ مَعَ جَرَيَانِ عِلَّةٍ مَعْنِيَهُمَا هُنَا وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ خَوْفَ الضَّرَرِ هُنَاكَ أَتَمُّ وَأَقْرَبُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلًّا
مِنِ الثَّمَنِ وَالْقَرْضِ يَصِيرُ فِي يَدِهِ أَمَانَةً فَقَدْ يَتَلَفُّ قَبْلَ صَرْفِهِ فِي الْإِنْفَاقِ وَهُوَ غَيْرُ مَضْمُونٍ لِكَوْنِهِ أَمَانَةً كَمَا
ذَكَرَ قَيْصُوتُ عَلَى الْمَالِكِ فِي الْأَوَّلِ وَيَلْزَمُهُ بِذَلِكَ فِي الثَّانِي مِنْ غَيْرِ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِمَا بِخِلَافِ الْإِنْفَاقِ
فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمَالِكَ إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِهِ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ فَلَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ فَوَاتٌ عَلَيْهِ بِلَا فَايِدَةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فَوَدَّ: (وَأَوَّلَاهُنَّ) أَيِ وَأَنْ لَا تُمَكِّنَ مُرَاجَعَتَهُ ش. فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي الْإِخْ) كَذَا شَرْحُ م ر.
فَوَدَّ: (إِنْ تَبَرَّعَ بِإِنْفَاقِهِ) يَوْجِبُهُ اغْتِيَارُ ذَلِكَ هُنَا دُونَ مَا تَقَدَّمَ بَأَنَّ الْإِنْفَاقَ هُنَا دَائِمًا وَفِيهِ ضَرَرٌ كَبِيرٌ بِخِلَافِهِ

صَرَفَهُ عَنْهُ مَالُكَ وَعِنْدَنَا لَا يَمْلِكُهُ وَلَا يَزْجَعُ بِشَيْءٍ إِلَّا إِنْ اسْتَأْذَنَ الْحَاكِمَ فِي الْإِنْفَاقِ أَوْ أَشْهَدَ عِنْدَ فَقْدِهِ أَنَّهُ يُنْفِقُ بِنَيْتَةِ الرُّجُوعِ أَوْ نَوَى فَقَطَّ عِنْدَ فَقْدِ الشُّهُودِ؛ لِأَنَّهُ فَقَدَهُمْ هُنَا غَيْرَ نَادِرٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ آخِرَ الْإِجَارَةِ وَمَنْ أَخْرَجَ مَتَاعًا غَرِقَ مَلَكُهُ عِنْدَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَرُدَّ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافٍ. (فَإِنْ أَخَذَهُ مِنَ الْعُمَرَانِ) أَوْ كَانَ غَيْرَ مَأْكُولٍ (فَلَهُ الْخَضْلَتَانِ الْأُولَيَانِ لَا الثَّالِثَةُ) وَهِيَ الْأَكْلُ (فِي الْأَصَحِّ) لِسَهُولَةِ الْبَيْعِ هُنَا لَا ثُمَّ وَلَمْشَقَّةِ نَقْلِهَا إِلَى الْعُمَرَانِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَقَلَهُ لِلْعُمَرَانِ فِيمَا مَرَّ اسْتَتَعَ الْأَكْلُ (وَيَجُوزُ أَنْ يُلْتَقِطَ) مَنْ يَصْصُحُ التَّفَاطُلُ فِي زَمَنِ الْأَمْنِ وَالْخَوْفِ وَلَوْ لِلتَّمْلِكِ (عَبْدًا) أَيْ قِتًا (لَا يُمَيِّزُ) وَمُمَيِّزًا لَكِنْ فِي زَمَنِ الْخَوْفِ لَا الْأَمْنِ؛ لِأَنَّهُ.....

☐ قَوْلُهُ: (لَا يَمْلِكُهُ) أَيِ ثُمَّ إِذَا اسْتَعْمَلَهُ لِرِمْتِهِ أَجَرَتْهُ ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ مَالِكُهُ فَظَاهِرٌ وَإِلَّا فِقْيَاسُ مَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ فِيمَا لَوْ أَلْقَتِ الرِّيحُ ثَوْبًا فِي حِجْرِهِ الْخُ أَنَّهُ يَكُونُ مِنَ الْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ اهـ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ نَوَاهُ فَقَطَّ الْخُ) قَضِيَّتُهُ صَنِيعُهُ أَنَّهُ يَصْدُقُ فِيهَا بِمَيِّزِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ كَانَ غَيْرَ مَأْكُولٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَلَوْ كَانَ الْحَيَوَانُ غَيْرَ مَأْكُولٍ كَالْحِجْحَشِ فَفِيهِ الْخَضْلَتَانِ الْأُولَيَانِ وَلَا يَجُوزُ تَمْلِكُهُ فِي الْحَالِ بَلْ بَعْدَ تَعْرِيفِهِ اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (وَرُدَّ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ) أَيِ فَيَكُونُ الْمَتَاعُ لِمَالِكِهِ إِنْ رُجِبَتْ مَعْرِفَتُهُ وَإِلَّا فَلَقِطَةُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي اللَّوْزِ وَقِطْعَةِ الْعَنْبَرِ اهـ ع. ش. أَقُولُ: وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ عَنْ آيِنَا أَنَّهُ مِنَ الْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (مَلَكُهُ الْخُ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ عِنْدَ يَاسٍ مَالِكِهِ مِنْهُ وَإِعْرَاضِهِ عَنْهُ وَحَيْثُ فَالْقَوْلُ بِهِ قَرِيبٌ مِمَّا قَالَهُ أَحْمَدُ وَاللَّيْثُ فِي مَسْأَلَةِ الْبَعِيرِ السَّابِقَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ شَارِحِ الرِّسَالَةِ الْمَعْلُومِ مِنْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلِ الثُّخْفَةِ وَرُدَّ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍ.

☐ قَوْلُ (السِّي): (الْأُولَيَانِ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَبِمُتَنَاءِ تَحْتِيَّةٍ وَهُمَا الْإِمْسَاكُ وَالْبَيْعُ اهـ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ كُلُّ مِنَ التَّعْلِيلَيْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَوْ نَقَلَهُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بَعْدَ التَّمْلِكِ فَلْيُرَاجَعْ. ☐ قَوْلُهُ: (فِيمَا مَرَّ) أَيِ فِي الْمَأْخُودِ مِنَ الْمَفَازَةِ.

☐ قَوْلُ (السِّي): (وَيَجُوزُ أَنْ يُلْتَقِطَ عَبْدًا الْخُ) بَلْ قَدْ يَجِبُ الْإِلْتِقَاطُ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِحِفْظِ رُوحِهِ اهـ مُغْنِي.

☐ قَوْلُهُ: (أَيْ قِتًا لَا يُمَيِّزُ).

(فَرْخُ): هَلْ يُلْتَقِطُ الْمُبْعُضُ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ وَلَا يَتَعَدُّ الْجَوَازُ سَمًى عَلَى حَجِّ اهـ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (لَا الْأَمْنِ)

فِيمَا تَقَدَّمَ فَإِنَّهُ مُدَّةُ التَّعْرِيفِ فَقَطَّ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ التَّقَطُّ لِلْحِفْظِ أَبَدًا كَانَ كَمَا هُنَا بَلْ هَذَا مِنْ أَفْرَادٍ مَا لِلْحِفْظِ أَبَدًا أَوْ فِي مَعْنَاهُ إِنْ كَانَ الْفَرْضُ أَنَّهُ التَّقَطُّ لِلتَّمْلِكِ ثُمَّ أَرَادَ إِنْقَاءَهُ لِمَالِكِهِ أَمَانَةً كَمَا هُوَ مُقْتَضَى أَنْ قَرَضَ هَذَا التَّخْيِيرُ أَنَّهُ التَّقَطُّ لِلتَّمْلِكِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ الْخُ) كَذَا شَرْحُ م. ر.

☐ قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَيَجُوزُ أَنْ يُلْتَقِطَ عَبْدًا لَا يُمَيِّزُ) انْظُرْ بِمَ يُفَارِقُ التَّفَاطُلَ الرَّقِيقَ لَقَطَهُ وَقَدْ يَجْتَمِعُ فِي أَخْذِهِ الْجِهَتَانِ وَيَخْتَلِفَانِ بِالْإِغْتِيَارِ فَهُوَ لَقِطَةٌ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَا لَا فَتَجْرِي فِيهِ أَحْكَامُ اللَّقِطَةِ بِهَذَا الْإِغْتِيَارِ وَلَقِطٌ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ نَفْسًا إِنْسَانِيَّةً ضَائِعَةً فَتَجْرِي فِيهِ أَحْكَامُ اللَّقِطِ بِهَذَا الْإِغْتِيَارِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

يَسْتَدِلُّ عَلَى سَيِّدِهِ نَعَمْ يَمْتَنِعُ التِّقَاطُ أَمَّةٌ تَحِلُّ لَهُ لِلتَّمْلِكِ مُطْلَقًا وَحَيْثُ جَازَ لَهُ التِّقَاطُ الْقِنْ فَلَهُ الْخَصْلَتَانِ الْأُولَيَانِ وَيُنْفِقُهُ مِنْ كَسْبِهِ إِنْ كَانَ وَالْأُخْرَى مَرَّةً وَصَوَّرَ الْفَارِقِي مَعْرِفَةَ رَقِّهِ دُونَ مَالِكِهِ بِأَنْ تَكُونَ بِهِ عِلَامَةٌ دَالَّةٌ عَلَى الرُّقِّ كَعِلَامَةِ الْحَبَشَةِ وَالزُّنْجِ وَنَظَرَ فِيهِ غَيْرُهُ ثُمَّ صَوَّرَهُ بِمَا إِذَا عُرِفَ رَقُّهُ أَوْ لَا وَجْهَلْ مَالِكُهُ ثُمَّ وَجَدَهُ ضَالًّا وَلَوْ ظَهَرَ مَالِكُهُ بَعْدَ تَمْلِكِ الْمُتَلَقِّطِ وَبَصُرْهُ فَادَّعَى عِثْقَهُ أَوْ نَحْوَ يَبْعِهِ قَبْلَهُ صُدِّقَ بِتَمْيِينِهِ وَبَطُلَ التَّصَرُّفُ.
(وَيُلْتَقِطُ غَيْرُ الْحَيَوَانِ) مِنَ الْجَمَادِ كَالنَّقْدِ وَغَيْرِهِ حَتَّى الْاِخْتِصَاصُ كَمَا مَرَّ (فَإِنْ كَانَ يُسْرِغُ فُسَادَهُ كَهَرِيسَةٍ) وَرُطِبَ لَا يَتَنَمَّرُ تَخَيَّرَ بَيْنَ خَصْلَتَيْنِ فَقَطْ (فَإِنْ شَاءَ بَاعَهُ) بِإِذْنِ الْحَاكِمِ إِنْ وَجَدَهُ وَلَمْ يَخَفْ مِنْهُ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَالْأَلْفَاظُ.....

أَي لَا يَجُوزُ التِّقَاطُ الْمُتَمَيِّزُ فِي الْأَمْنِ لَا فِي مَفَازَةٍ وَلَا فِي غَيْرِهَا اهْ مُعْنَى . قَوْلُهُ: (يُسْتَدَلُّ) أَي فِي زَمَنِ الْأَمْنِ . قَوْلُهُ: (نَعَمْ) أَي إِلَى الْمُتَمَيِّزِ فِي الْمَعْنَى لَا قَوْلُهُ وَنَظَرَ فِيهِ غَيْرُهُ . قَوْلُهُ: (أَمَّةٌ تَحِلُّ لَهُ لِلتَّمْلِكِ) بَلْ لِلْحِفْظِ وَإِنْ لَمْ تَحِلَّ لَهُ كَمَجُوسِيَّةٍ وَمَحْرَمٍ جَازَ لَهُ التِّقَاطُهَا مُطْلَقًا نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ أَي لِلتَّمْلِكِ وَالْحِفْظِ وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنِ الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ فَلَوْ أَسْلَمْتَ أَي الْمَجُوسِيَّةُ بَعْدَ التَّمْلِكِ فَيَتَّبَعِي بَقَاؤُهُ لَكِنْ يَمْتَنِعُ الْوُطْءُ وَقَدْ يَتَخَلَّفُ الْوُطْءُ عَنِ الْمِلْكِ لِإِعَارِضٍ كَمَا فِي قِيَمَةِ الْحَيَلُولَةِ كَمَا قَدَّمْتُهُ فِي بَابِ الْغَضَبِ اهْ . وَفِي ع ش . عَنْ حَوَاشِي الرُّوضِ مَا يُوَافِقُهُ . قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي فِي زَمَنِ الْأَمْنِ وَالْخَوْفِ مُتَمَيِّزَةٌ أَوْ لَا . قَوْلُهُ: (وَيُنْفِقُهُ مِنْ كَسْبِهِ الْخ) هَلَّا ذَكَرُوا ذَلِكَ فِي الْحَيَوَانِ أَيْضًا بِأَنْ يُؤَجَّرَهُ وَيُنْفِقَ عَلَيْهِ مِنْ أُجْرَتِهِ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ: يُمَكِّنُ أَنَّهُمْ إِنَّمَا تَرَكَوهُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْحَيَوَانِ الَّذِي يُلْتَقِطُ عَدَمُ تَأْتِي إِيجَارُهُ فَلَوْ فُرِضَ إِمْكَانُ إِيجَارِهِ كَانَ كَالْعَبْدِ اهْ ع ش . قَوْلُهُ: (فَكَمَا مَرَّ) أَي فِي الْحَيَوَانِ . قَوْلُهُ: (إِذَا عَرَفَ رَقَّهُ) أَي أَوْ أُخْبِرَ بِأَنَّهُ رَقِيقٌ؛ لِأَنَّهُ يُقْبَلُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ إِذَا كَانَ بِالْعِلَا اهْ ع ش . قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوُ يَبْعِهِ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَانْظُرْ مَا الصُّورَةُ مَعَ أَنَّ يَبْعَهُ لَا يَمْنَعُ بَيْعَ الْمُتَلَقِّطِ؛ لِأَنَّهُ يَبْعُهُ عَلَى مَالِكِهِ مُطْلَقًا سِوَاكَ كَانَ الْبَائِعُ أَوْ الْمُشْتَرِي اهْ رَشِيدِي . قَوْلُهُ: (صُدِّقَ بِتَمْيِينِهِ) ثُمَّ لَوْ كَذَّبَ نَفْسَهُ وَأَقْرَأَ بِقَاءَ الرُّقِّ لَيَأْخُذَ الْقَمْنُ فَهَلْ يُقْبَلُ أَوْ لَا وَجْهَانِ اهْ سَمِ . عَلَى مَنْهَجِ أَقُولُ: الْأَقْرَبُ عَدَمُ الْقَبُولِ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ وَلِتَشَوْفَ الشَّارِعَ لِلْعِتْقِ؛ وَلِأَنَّ الرُّجُوعَ عَمَّا أَقْرَأَ بِهِ مِنَ الْحَقُوقِ اللَّازِمَةِ لَهُ لَا يُقْبَلُ اهْ ع ش . قَوْلُهُ: (وَيَبْطُلُ التَّصَرُّفُ) هُوَ وَاضِحٌ فِيمَا لَوْ ادَّعَى عِثْقَهُ أَوْ وَقَفَهُ أَمَّا إِذَا ادَّعَى يَبْعَهُ فَقَدْ يُقَالُ يَصِحُّ تَصَرُّفُ الْمُتَلَقِّطِ فِيهِ وَتَلَزَمَ قِيَمَتُهُ لِمُشْتَرِيهِ مِنَ الْمَالِكِ وَقَتَ الْبَيْعِ وَإِنْ كَانَتْ قَوْقُ ثَمَنِهِ اهْ ع ش . قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحِ

(فَرَعَ): هَلْ يُلْتَقِطُ الْمُبْعَضُ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ وَلَا يَتَعَدُّ الْجَوَازُ . قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَمْتَنِعُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر .
قَوْلُهُ: (أَمَّةٌ تَحِلُّ لَهُ بِخِلَافِ مَنْ لَا تَحِلُّ) كَمَجُوسِيَّةٍ فَلَوْ أَسْلَمْتَ بَعْدَ التَّمْلِكِ فَيَتَّبَعِي بَقَاؤَهَا لَكِنْ يَمْتَنِعُ الْوُطْءُ وَقَدْ يَتَخَلَّفُ الْوُطْءُ عَنِ الْمِلْكِ لِإِعَارِضٍ كَمَا فِي قِيَمَةِ الْحَيَلُولَةِ كَمَا قَدَّمْتُهُ فِي بَابِ الْغَضَبِ .
قَوْلُهُ: (وَيُنْفِقُهُ مِنْ كَسْبِهِ) هَلَّا ذَكَرُوا ذَلِكَ فِي الْحَيَوَانِ أَيْضًا بِأَنْ يُؤَجَّرَهُ وَيُنْفِقَ عَلَيْهِ مِنْ أُجْرَتِهِ .
قَوْلُهُ: (وَصَوَّرَ الْفَارِقِي الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر . قَوْلُهُ: (أَي وَلَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر .

اِسْتَقْلَّ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ (وَعَرَفَهُ) بَعْدَ بَيْعِهِ لَا تَمْنِيهِ (لِيَتَمَلَّكَ تَمَنَّهُ وَإِنْ شَاءَ تَمَلَّكَه) بِاللَّفْظِ لَا النَّيَّةِ هُنَا
وَفِيمَا مَرَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا يَأْتِي (فِي الْحَالِ وَأَكَلَهُ)؛ لِأَنَّهُ مُعَرَّضٌ لِلْهَلَاكِ وَيَجِبُ فِعْلُ الْأَحْظِ
مِنْهُمَا نَظِيرُ مَا يَأْتِي وَيَمْتَنِعُ اِمْسَاكُهُ لَتَعْدُّرِهِ (وَقِيلَ إِنْ وَجَدَهُ فِي غُفْرَانٍ وَجِبَ النَّيُّ) لِتَشْرِهِ وَامْتَنَعَ
الْأَكْلُ نَظِيرُ مَا مَرَّ وَفَوْقَ الْأَوَّلِ بِأَنَّ هَذَا يَفْسُدُ قَبْلَ وَجُودِ مُشْتَرِيهِ وَإِذَا أَكَلَ لَرِمَهُ التَّعْرِيفُ لِلْمَأْكُولِ

وَيَحْرُمُ التَّقَاطُهُ لِلتَّمَلُّكِ. هـ فَوَدُ: (اِسْتَقْلَّ بِهِ اِلَخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِشْهَادُ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ وَأَنَّ
الْمُغْلَبَ فِي اللَّقْطَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ الْكَسْبُ وَلَكِنْ يَنْبَغِي اسْتِخْبَاؤُهُ اهـ ع ش.

هـ فَوَدُ (سَيِّ): (وَعَرَفَهُ) أَيِ اللَّفْظِ الَّذِي لَيْسَ بِحَيَوَانٍ. هـ وَفَوَدُ: (لَا تَمْنَهُ) عَطَفَ عَلَى ضَمِيرِ التَّضْبِ فِي
عَرَفَهُ.

هـ فَوَدُ (سَيِّ): (وَإِنْ شَاءَ تَمَلَّكَه اِلَخ) وَلَا يَجِبُ إِفْرَازُ الْقِيَمَةِ الْمَغْرُومَةِ مِنْ مَالِهِ نَعَمْ لَا بُدَّ مِنْ إِفْرَازِهَا عِنْدَ
تَمَلُّكِهَا؛ لِأَنَّ تَمَلُّكَ الذِّينِ لَا يَصِحُّ قَالَهُ الْقَاضِي نِهَائَةً وَمُغْنِي فِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا
نَصَّهُ وَهَذَا التَّمَلُّكُ غَيْرُ السَّابِقِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ لِنَفْسِ الْعَيْنِ لَا بِسَبَبِ التَّعْرِيفِ وَهَذَا لِلْبَدَلِ بِسَبَبِ التَّعْرِيفِ
لَكِنْ يَنْبَغِي تَأَمُّلُ فَائِدَةِ هَذَا التَّمَلُّكِ وَأَثَرُهُ الزَّائِدُ عَلَى عَدَمِهِ وَقَدْ يُجْعَلُ مِنْ أَثَرِ ذَلِكَ عَدَمُ الْمُطَالَبَةِ بِهَا فِي
الْآخِرَةِ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ الْمَالِكُ كَمَا يَأْتِي إِلَّا أَنْ يُقَالَ يَنْبَغِي عَدَمُ الْمُطَالَبَةِ عِنْدَ عَدَمِ تَمَلُّكِ الْقِيَمَةِ أَيْضًا اِكْتِفَاءً
بِمَلِكِ الْأَصْلِ فَلْيُرَاجِعْ اهـ. هـ فَوَدُ: (وَفِيمَا مَرَّ) أَيِ فِي الْحَيَوَانِ. هـ وَفَوَدُ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيِ فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ
الْآتِي.

هـ فَوَدُ (سَيِّ): (وَأَكَلَهُ) سَوَاءٌ أَوْجَدَهُ فِي مَفَازَةٍ أَمْ غُفْرَانٍ مُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ. هـ فَوَدُ: (وَأَكَلَهُ) قِيَاسُ مَا
مَرَّ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ أَنَّهُ إِذَا تَمَلَّكَه لَا يَتَعَيَّنُ أَكْلُهُ بَلْ إِنْ شَاءَ أَكَلَهُ وَإِنْ شَاءَ جَفَّفَهُ وَأَذْخَرَهُ لِنَفْسِهِ اهـ ع ش.
أَقُولُ: قَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُ الشَّارِحِ هُنَا وَرُطْبٌ لَا يَتَتَمَّرُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ لَا يَتَتَمَّرُ جَيِّدًا. هـ فَوَدُ: (فِعْلُ الْأَحْظِ مِنْهُمَا)
وَالْأَقْرَبُ كَمَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَيِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ أَنَّهُ لَا يَسْتَقِلُّ بِعَمَلِ الْأَحْظِ فِي ظَنِّهِ بَلْ يُرَاجِعُ الْحَاكِمَ
نِهَائَةً أَيِ مَا لَمْ يَخَفْ مِنْهُ وَالْأَسْتَقْلُّ بِعَمَلِ الْأَحْظِ سَيِّدُ عُمَرُ زَادَ ع ش حَيْثُ عَرَفَهُ وَإِلَّا رَاجَعَ مَنْ يَعْرِفُ
الْأَحْظَ وَعَمِلَ بِخَبْرِهِ وَلَوْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ مُخْبِرَانِ قَدَّمَ أَعْلَمَهُمَا فَإِنْ اسْتَوَيَا عَنْدَهُ أَخَذَ بِقَوْلِ مَنْ يَقُولُ إِنَّ هَذَا
أَحْظٌ لِكَذَا؛ لِأَنَّ مَعَهُ زِيَادَةَ عِلْمٍ بِمَعْرِفَةِ وَجْهِ الْأَحْظِيَةِ اهـ. هـ فَوَدُ: (نَظِيرُ مَا يَأْتِي) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ
التَّجْفِيفِ.

هـ فَوَدُ: (وَإِنْ شَاءَ تَمَلَّكَه فِي الْحَالِ وَأَكَلَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ مَعَ غُزْمِ قِيَمَتِهِ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوضِ وَلَا
يَجِبُ إِفْرَازُ قِيَمَتِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ نَعَمْ لَا بُدَّ مِنْ إِفْرَازِهَا عِنْدَ تَمَلُّكِهَا؛ لِأَنَّ تَمَلُّكَ الذِّينِ لَا يَصِحُّ قَالَهُ
الْقَاضِي اهـ وَهَذَا التَّمَلُّكُ غَيْرُ السَّابِقِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ لِنَفْسِ الْعَيْنِ لَا بِسَبَبِ التَّعْرِيفِ وَهَذَا لِلْبَدَلِ بِسَبَبِ
التَّعْرِيفِ لَكِنْ يَنْبَغِي تَأَمُّلُ فَائِدَةِ هَذَا التَّمَلُّكِ وَأَثَرُهُ الزَّائِدُ عَلَى عَدَمِهِ وَقَدْ يُجْعَلُ مِنْ أَثَرِ ذَلِكَ عَدَمُ الْمُطَالَبَةِ
بِهَا فِي الْآخِرَةِ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ الْمَالِكُ كَمَا يَأْتِي إِلَّا أَنْ يُقَالَ يَنْبَغِي عَدَمُ الْمُطَالَبَةِ عِنْدَ عَدَمِ تَمَلُّكِ الْقِيَمَةِ أَيْضًا
اِكْتِفَاءً بِتَمَلُّكِ الْأَصْلِ فَلْيُرَاجِعْ.

إِنْ وَجَدَهُ يُعْمَرَانِ لَا صَخْرَاءَ نَظِيرُ مَا مَرَّ وَتَنَزَّعَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّ الَّذِي يُفْهَمُهُ إِطْلَاقُ الْجُمْهُورِ
وُجُوبُهُ مُطْلَقًا قَالَ وَلَعَلَّ مُرَادَ الْإِمَامِ الْقَائِلِ بِالْأَوَّلِ وَصَحَّحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ أَنَّهُ لَا يُعْرِفُ
بِالصَّخْرَاءِ بِذَلِكَ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ بِخِلَافِ الْعُمَرَانِ (وَإِنْ أُمَكَّنَ بِقَاوُضِهِ بِعِلَاجِ كَرُطَبِ
يَتَجَفَّفُ) وَجَبَتْ رِعَايَةُ الْأَغْبِطِ لِلْمَالِكِ لَكِنْ بَعْدَ مُرَاجَعَةِ الْقَاضِي فِيهِ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ فَلَا
يَسْتَقِيلُ بِهِ (فَلِإِنْ كَانَتْ الْغَبِطَةُ فِي بَيْعِهِ بَيْعٌ) جَمِيعُهُ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ إِنْ وَجَدَهُ بِقَيْدِهِ السَّابِقِ (أَوْ
كَانَتْ الْغَبِطَةُ (فِي تَجْفِيفِهِ) أَوْ اسْتَوَى الْأُمَرَانِ (وَقَبَّرَ بِهِ الْوَاجِدُ) أَوْ غَيْرُهُ (جَفَّفَهُ وَالْأ) يَتَبَرَّعُ بِهِ
أَحَدٌ (بَيْعَ بَعْضِهِ) الْمُسَاوِي لِمُؤَنَةِ التَّجْفِيفِ (لِتَجْفِيفِ الْبَاقِي) طَلَبًا لِلْأَحْظَ كَوَلِّيِ الْبَيْعِ وَإِنَّمَا بَاعَ
كُلَّ الْحَيَوَانِ لِغَلَا يَأْكُلُهُ كُلُّهُ كَمَا مَرَّ وَالْعُمَرَانُ هُنَا نَحْوُ الْمَدْرَسَةِ وَالْمَسْجِدِ وَالشَّارِعِ إِذْ هِيَ

قوله: (لا صخرَاء) اعتمدته النهاية دون المغني كما يأتي. قوله: (وتنزع فيه الأذرعى إلخ) منازعة
الأذرعى ليست خاصة بهذه بل جارية فيها وفي المسألة السابقة وقد تقدم بها إشها نقل كلامه عن
المغني واعتماده لما اقتضاه كلامه من وجوب التعريف مطلقاً اه سيّد عمر. قوله: (نظير ما مرّ) أي في
الحيوان المأخوذ من الصخراء. قوله: (قال ولعلّ مراد الإمام إلخ) هذا هو الظاهر اه مغني عبارة
البجيرمي قوله ولعلّ مراد الإمام إلخ ترجي هذا الجمع يتعين؛ لأنّ الفرض الخلاف إنّما هو في المفازة
ولا يقول أحدٌ بعدم الوجوب مطلقاً إذ ليس لنا لقطة متموّلة لا يجب تعريفها تأمل اه. أقول: ويصرّح
بالوجوب مطلقاً ما يأتي في شرح ولم يوجب الاكثرون إلخ من قول الشارح والنهاية والمغني أما إذا
أخذها للملك أو الاختصاص قلزمه التعريف جزماً. قوله: (وجبت) إلى قوله والعمران في النهاية
والى قول المتن ومن أخذ في المغني إلّا قوله لا غير كما مرّ. قوله: (بعد مراجعة القاضي) يتبني تقييده
بقيد السابق ثم رأيت قوله الآتي إن وجدته إلخ اه سيّد عمر.

قوله (سني): (ولا يبيع بعضه) ظاهره أنّه ليس له الإنفاق على التجفيف ليرجع بشرطه فليراجع سم على
حجّ أقول: ولا مانع من الإنفاق المذكور لحصول المقصود به إلّا أن يقال إلزام ذمة الغير لا يكون إلّا
عند الضرورة وهي متنفية حيث أمكن بيع جزء منه اه ع ش. قوله: (نحو المدرسة إلخ) ويتبني أنّ من
ذلك كلّ ما كان مملوكة لاجتماع الناس كالحمام والقهوة والمزكّب.

(فرغ): وقع السؤال في الدرس عمّا يوجد من الأمتعة والمصاغ في عشب الحداء والغراب ونحوهما ما
حكمه والجواب الظاهر أنّه لقطة فيعرفه واجده سواء كان مالك التخل ونحوه أو غيره ويحتمل أنّه
كالذي ألقته الريح في داره أو حجره وتقدم أول الباب أنّه ليس بلقطة ولعله الأقرب فيكون من الأموال
الضائعة أمره ليبيّ المال اه ع ش. وقوله ولعله الأقرب إلخ هذا إنّما يظهر فيما إذا كان العشب في
مملوك بخلاف ما إذا كان في الموات ونحو المسجد فالأقرب حيثئذ أن يكون لقطة. قوله: (كما مرّ)
أي في أول الباب.

قوله في (سني): (ولا يبيع بعضه) ظاهره أنّه ليس له الإنفاق على التجفيف ليرجع بشرطه فليراجع.

والمَوَاتُ مَحَالُ اللَّفْظِ لَا غَيْرَ كَمَا مَرَّ.

(وَمَنْ أَخَذَ لُقْطَةً لِلْحِفْظِ أَبَدًا) وَهُوَ أَهْلٌ لِلْإِتْقَانِ (فَهِيَ) كَذَرُّهَا وَنَسْلُهَا (أَمَانَةٌ بِيَدِهِ)؛ لِأَنَّهُ يَحْفَظُهَا لِمَالِكِهَا كَالْوَدِيعِ وَمِنْ ثَمَّ ضَمَمْتُهَا إِذَا قَصُرَ كَأَن تَرَكَ تَعْرِيفًا لِرَمِّهِ عَلَى مَا يَأْتِي وَمَحَلُّهُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَسَيَأْتِي عَنِ الثُّكَيْتِ وَغَيْرِهَا مَا يُصْرِّحُ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ مُغْتَبَرٌ فِي تَرْكِه أَيْ كَحَشِيَّةٍ أَخَذَ ظَالِمٌ لَهَا وَكَذَا الْجَهْلُ بِوُجُوبِهِ إِنْ غُذِرَ بِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ (فَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى الْقَاضِي لِرَمِّهِ الْقَبُولُ) حِفْظًا لَهَا عَلَى صَاحِبِهَا؛ لِأَنَّهُ يَنْقُلُهَا إِلَى أَمَانَةٍ أَقْوَى وَإِنَّمَا لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُ الْوَدِيعَةِ حَيْثُ لَا ضَرُورَةَ لِإِمْكَانِ رَدِّهَا لِمَالِكِهَا مَعَ أَنَّهُ الْقَرَمُ الْحِفْظُ لَهُ وَكَذَا لَوْ أَخَذَ لِلتَّمْلِكِ ثُمَّ تَرَكَه وَرَدَّهَا لَهُ يَلْزَمُهُ الْقَبُولُ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا لِقَاضٍ غَيْرِ أَمِينٍ وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْقَبُولُ وَأَنَّ الدَّفَاعَ لَهُ.....

☐ فَوُدَّ: (وَهُوَ أَهْلٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ وَوَكَاةَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُؤْخَذُ إِلَى وَإِذَا ضَمِينٌ وَقَوْلُهُ وَإِنَّمَا لَمْ يُعَذَّرْ إِلَى وَخَرَجَ. ☐ فَوُدَّ: (وَهُوَ أَهْلٌ لِلْإِتْقَانِ) يَشْمَلُ الْفَاسِقَ مَثَلًا وَفِي صِحَّةِ الْإِتْقَانِ لِلْحِفْظِ كَلَامٌ قَدَّمَتهُ وَعبارةٌ شَرَحَ مَرَّ أَيْ بَانَ كَانَ ثِقَةً انْتَهَتْ أَهْلُ سَم. ☐ فَوُدَّ: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَيْ بِقَوْلِهِ وَقَالَ الْأَقْلَوْنَ يَجِبُ الْإِنْخ. ☐ فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيْ مَحَلُّ كَوْنِ تَرْكِ التَّعْرِيفِ تَقْصِيرًا مُضْمَنًا.

☐ فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنْخ) هَذَا وَإِنْ كَانَ مَفْرُوضًا فِيمَا إِذَا أَخَذَ لِلتَّعْرِيفِ إِلَّا أَنَّ مَثَلَهُ الْمَأْخُودُ لِلتَّمْلِكِ كَمَا سَيَأْتِي التَّصْرِيحُ بِهِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ عَشْرَ أَهْلِ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً عَشْرَ قَوْلُهُ وَمَحَلُّهُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنْخَ قَضِيَّةً فَرَضَ مَا ذَكَرَ فِيمَنْ أَخَذَ لِلْحِفْظِ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ لَا لِذَلِكَ لَمْ يُعَذَّرْ فِي تَرْكِ التَّعْرِيفِ وَلَا فِي اعْتِقَادِ جَلِّهَا لَهُ مِنْ غَيْرِ تَعْرِيفٍ بَلْ يَنْبَغِي كُفْرُ مَنْ اسْتَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ لِلْقُطْعَةِ وَقَعَ فَإِنْ وَجُوبَ تَعْرِيفِهَا وَمَا لَا يَخْفَى فَلَا يُعَذَّرُ مَنْ اعْتَقَدَ جَوَازَهُ فِيمَا يَقَعُ لِكَثِيرٍ مِنَ الْعَامَّةِ مِنْ أَنَّ مَنْ وَجَدَ شَيْئًا جَازًا لَهُ أَخَذَهُ مُطْلَقًا لَا يُعَذَّرُ فِيهِ وَلَا عِبْرَةٌ بِاعْتِقَادِهِ ذَلِكَ لِتَقْصِيرِهِ بَعْدَ السُّؤَالِ عَنْ مَثَلِهِ أَهْل.

☐ فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ يَنْقُلُهَا إِلَى أَمَانَةٍ الْإِنْخ) يُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْقَاضِي إِذْ هُوَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ بِاللَّزُومِ أَيْ؛ لِأَنَّهُ بِقَبُولِهَا يَنْقُلُهَا إِلَى أَمَانَةٍ أَقْوَى وَهُوَ مُسْتَوْدَعُ الشَّرْعِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِلْمُلْتَقِطِ أَيْ إِنَّمَا لَزِمَ الْقَاضِي الْقَبُولُ؛ لِأَنَّ الْمُلْتَقِطَ يَنْقُلُهَا إِلَى أَمَانَةٍ أَقْوَى فَلَزِمَ الْقَاضِي مُوَافَقَتَهُ عِنْدَ الدَّفْعِ إِلَيْهِ حِفْظًا لِمَالِ الْغَائِبِ الَّذِي هُوَ مِنْ وَظَائِفِهِ أَهْلُ رَشِيدِيَّ أَقُولُ: وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ عِلَّةٌ لِمَا يُفْهَمُ الْمَقَامُ أَيْ وَيَبْرَأُ ذِمَّةَ الْمُلْتَقِطِ بِهِ أَيْ الدَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ الْإِنْخ. ☐ فَوُدَّ: (قَبُولُ الْوَدِيعَةِ) أَيْ مِنَ الْوَدِيعِ. ☐ فَوُدَّ: (لِإِمْكَانِ رَدِّهَا إِلَى مَالِكِهَا) أَيْ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَهْل. سَم. ☐ فَوُدَّ: (مَعَ أَنَّهُ الْإِنْخ) أَيْ الْوَدِيعِ. ☐ فَوُدَّ: (لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا) أَيْ اللَّقْطَةُ مُطْلَقًا. ☐ فَوُدَّ: (وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْإِنْخ) بَلْ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ حُزْمَتُهُ حَيْثُ عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ الْخِيَانَةَ فِيهَا أَهْل عَشْرَ. ☐ فَوُدَّ: (لَهُ) أَيْ لِغَيْرِ الْأَمِينِ.

☐ فَوُدَّ: (وَهُوَ أَهْلٌ لِلْإِتْقَانِ) يَشْمَلُ الْفَاسِقَ مَثَلًا وَفِي صِحَّةِ الْإِتْقَانِ لِلْحِفْظِ كَلَامٌ قَدَّمَتهُ وَعبارةٌ شَرَحَ مَرَّ أَيْ بَانَ كَانَ ثِقَةً أَهْل. ☐ فَوُدَّ: (أَيْ كَحَشِيَّةٍ ظَالِمٍ الْإِنْخ) كَذَا شَرَحَ مَرَّ. ☐ فَوُدَّ: (لِإِمْكَانِ رَدِّهَا لِمَالِكِهَا) أَيْ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ.

يُضْمَنُهَا (وَلَمْ يُوجِبِ الْأَكْثَرُونَ التَّعْرِيفَ) فِي غَيْرِ لُقْطَةِ الْحَرَمِ (وَالْحَالَةُ هَذِهِ) أَيُّ كَوْنُهُ أَخَذَهَا لِلْحِفْظِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا أَوْجِبَهُ لِأَجْلِ أَنَّ لَهُ التَّمْلِكَ بَعْدَهُ . وَقَالَ الْأَقْلَوْنَ يَجِبُ أَيُّ حَيْثُ لَمْ يَخَفْ أَخَذَ ظَالِمٌ لَهَا كَمَا يُغْلَمُ مِمَّا يَأْتِي لِقَلَّا يَفُوتَ الْحَقُّ بِالْكُفْمِ وَاخْتَارَهُ وَقَوَاهُ فِي الرُّوْضَةِ وَصَحَّحَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا قَدْ لَا يُمَكِّنُهُ إِنشَاؤها لِتَحْوِ سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ وَيُمَكِّنُ الْمُتَقَيِّطَ التَّخَلُّصَ عَنِ الْوُجُوبِ بِالْدَّفْعِ لِلْقَاضِي الْأَمِينِ فَيُضْمَنُ بِتَوَكُّعِ التَّعْرِيفِ أَيُّ بِالْعَزْمِ عَلَى تَرْكِهِ مِنْ أَصْلِهِ وَلَا يَزِيدُ ضَمَانَهُ بِهِ لَوْ بَدَأَ لَهُ بَعْدُ قَالَ وَلَا يَلْزَمُهُ مُؤَنَّةُ التَّعْرِيفِ فِي مَالِهِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ خِلَافًا لِمَا نَقَلَهُ الْغَزَالِيُّ أَنَّ الْمُؤَنَّةَ تَابِعَةٌ لِلْوُجُوبِ وَلَوْ بَدَأَ لَهُ قَصْدُ التَّمْلِكِ أَوْ الْاِخْتِصَاصِ عَرَفَهَا سَنَةً مِنْ حَيْثُ يَنْبَغِي وَلَا يُعْتَدُّ بِمَا عَرَفَهُ قَبْلَهُ أَمَّا إِذَا أَخَذَهَا لِلتَّمْلِكِ أَوْ الْاِخْتِصَاصِ

❦ قَوْلُهُ: (يُضْمَنُهَا) أَيُّ يَكُونُ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ وَالْقَرَارِ عَلَى مَنْ تَلَفَتْ تَحْتَ يَدِهِ مِنْهُمَا اهـ ع ش .
❦ قَوْلُهُ (لَسِي): (وَلَمْ يُوجِبِ الْأَكْثَرُونَ الْإِلْخَ) ضَعِيفٌ اهـ ع ش . ❦ قَوْلُهُ: (أَيُّ كَوْنُهُ) إِلَى الْمَثَرِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ أَيُّ حَيْثُ إِلَى لِقَلَّا وَقَوْلُهُ فَيُضْمَنُهُ إِلَى وَلَوْ بَدَأَ . ❦ قَوْلُهُ: (وَقَالَ الْأَقْلَوْنَ يَجِبُ) وَرَجَّحَهُ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نَهَائَةً وَمُغْنِي وَمَنْهَجٌ . ❦ قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَهُ الْإِلْخَ) أَيُّ الْمُصَنَّفُ وَفِي كَلَامِهِ هُنَا إشارَةٌ إِلَيْهِ حَيْثُ عَزَى عَدَمَ التَّعْرِيفِ إِلَى الْأَكْثَرِينَ وَلَمْ يَقُلْ عَلَى الْأَصَحِّ كَعَادَتِهِ اهـ مُغْنِي . ❦ قَوْلُهُ: (وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ) قَالَ وَلَا يَلْزَمُهُ مُؤَنَّةُ التَّعْرِيفِ فِي مَالِهِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ وَإِنْ نَقَلَ الْغَزَالِيُّ أَنَّ الْمُؤَنَّةَ تَابِعَةٌ لِلْوُجُوبِ اهـ نَهَائَةً أَيُّ بَلْ تَكُونُ فِي بَيْتِ الْمَالِ كَمَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنَّفِ ع ش . ❦ قَوْلُهُ: (لِتَحْوِ سَفَرٍ الْإِلْخَ) كَالْحَبْسِ وَالْمَوْتِ وَالْجُنُونِ اهـ مُغْنِي . ❦ قَوْلُهُ: (عَنِ الْوُجُوبِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي مِنْ تَعَبِ التَّعْرِيفِ اهـ . ❦ قَوْلُهُ: (فَيُضْمَنُ الْإِلْخَ) مُتَّفَعٌ عَلَى مَا قَالَه الْأَقْلَوْنَ مِنَ الْوُجُوبِ عِبَارَةٌ سَمِعْنَا عَنْ الْقَوَاتِ فَإِنْ أَوْجَبْنَاهُ فَتَرَكَهُ ضَمِنَ بِالْتَّرْكِ حَتَّى لَوْ ابْتَدَأَ التَّعْرِيفَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهَلَكَ فِي سَنَةِ التَّعْرِيفِ ضَمِنَ قُلْتُ وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعَ التَّضْمِينِ مَا إِذَا تَرَكَهُ بِغَيْرِ عَذْرِ كَمَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ قَرِيبًا اهـ . ❦ قَوْلُهُ: (أَيُّ بِالْعَزْمِ الْإِلْخَ) أَيُّ وَأَمَّا تَرَكُ الْفَوْرِيَّةِ فَسَيَاتِي فِي شَرْحِ نَم يُعَرِّفُهَا اهـ سَم . ❦ قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيُّ بِالْتَّرْكِ . ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَدَأَ) أَيُّ التَّعْرِيفِ ش اهـ سَم . ❦ قَوْلُهُ: (عَرَفَهَا سَنَةً الْإِلْخَ) أَيُّ وَعَلَيْهِ مُؤَنَّةُ التَّعْرِيفِ مِنَ الْآنَ ثُمَّ إِنْ كَانَ اقْتَرَضَ عَلَى مَالِكِهَا مُؤَنَّةُ تَعْرِيفِ مَا مَضَى فَالْأَقْرَبُ رُجُوعُهُ بِذَلِكَ عَلَى مَالِكِهَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اقْتَرَضَهُ لِعَرَضِ الْمَالِكِ؛ وَلَا تَهْمُ لَمْ يُعْتَدُوا بِتَعْرِيفِهِ السَّابِقِ فَابْتِدَاءُ

❦ قَوْلُهُ: (فَيُضْمَنُ بِتَرَكِ التَّعْرِيفِ الْإِلْخَ) كَذَا شَرْحُ م ر وَعِبَارَةُ الْقَوَاتِ فَإِنْ أَوْجَبْنَاهُ فَتَرَكَهُ ضَمِنَ بِالْتَّرْكِ حَتَّى لَوْ ابْتَدَأَ التَّعْرِيفَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهَلَكَ فِي سَنَةِ التَّعْرِيفِ ضَمِنَ قُلْتُ وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ لِمَوْضِعِ التَّضْمِينِ مَا إِذَا تَرَكَهُ بِغَيْرِ عَذْرِ كَمَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ قَرِيبًا اهـ . ❦ قَوْلُهُ: (أَيُّ بِالْعَزْمِ عَلَى تَرْكِهِ مِنْ أَصْلِهِ) أَيُّ وَأَمَّا تَرَكُ الْفَوْرِيَّةِ فَسَيَاتِي فِي شَرْحِ نَم يُعَرِّفُهَا . ❦ قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيُّ بِالْتَّرْكِ وَقَوْلُهُ لَوْ بَدَأَ أَيُّ بِالْتَّعْرِيفِ ش . ❦ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَا نَقَلَهُ الْغَزَالِيُّ الْإِلْخَ) انْظُرْ هَذَا الْكَلَامَ مَعَ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنَّفِ وَلَا يَلْزَمُهُ مُؤَنَّةُ التَّعْرِيفِ وَإِنْ أَخَذَ لِحِفْظِ الْإِلْخَ وَمَا ذَكَرَ فِي شَرْحِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الَّذِي نَقَلَهُ الْغَزَالِيُّ هُوَ الْآتِي هُنَاكَ عَنِ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ لَكِنْ فِيهِ مَا بَيَّنَّاهُ هُنَاكَ . ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا يُعْتَدُّ بِمَا عَرَفَهُ قَبْلَهُ) كَذَا فِي أَصْلِ الرُّوْضِ .

فيلزمه التعريف جزماً (فلو قصد بعد ذلك) أي أخذها للحفظ وكذا بعد أخذها للتملك (حيثاً لم يصح ضمناً) بمجرّد القصد (في الأصح) فإن انضمّ لقصد ذلك استعمال أو نقل من محلّ آخر ضمن كالدفع فيها ويؤخذ منه أنه يأتي هنا جميع ما يأتي ثم في مسائل الاستعمال والنقل ونحوهما وإذا ضمن في الأثناء بخيانة ثم أفلح وأراد أن يعرف ويتملك جاز وإنما لم يعدّ الوديع أميناً بغير استئذان ثانٍ من المالك لجواز الوديع فلم تعدّ بعد رفعها بغير عقيد بخلاف اللقطة. وخرج بالأثناء ما في قوله (وإن أخذ) ها (بقصد خيانة فضاين) لقصده المقارن لأخذه ويبرأ بالدفع لحاكم أمين (وليس له بعده أن يعرف ويتملك) أو يختص (على المذهب) نظراً للائذاء؛ لأنه غاصب (وإن أخذ) ها (ليعرف ويتملك).....

أخذه للتملك كآته من الآن ولا نظّر لما قبله اهـ ع ش. قو: (أي أخذها) إلى قوله وإنما لم يعدّ في المغني إلا قوله ويؤخذ إلى وإذا ضمن. قو: (فيهما) أي في عدم الضمان بمجرّد القصد والضمان إذا انضمّ له ما ذكر. قو: (ويؤخذ منه) لقطة منه ليس في نسخة الشارح ولكنها لا بد منها اهـ سيّد عمر. قو: (وإذا ضمن بخيانة) أي بحقيقتها على الأصح أو بقصدها على مقابلته اهـ مغني. قو: (وأراد أن يعرف) قال سم قلو وقعت الخيانة في أثناء التعريف ثم أفلح فهل يبي أو يستأنف اهـ أقول: والأقرب الأول؛ لأن قصد الخيانة لم يبطل أصل اللقطة فلا يبطل حكم ما بُني عليها اهـ ع ش. أقول: ويؤيد الثاني قول الشارح المارّ إنّما ولا يعتد بما عرفه قبله. قو: (جاز) كذا في الرّوض وليس فيه إفصاح بعود الأمانة أو عدم عودها وقد يقتضي عدم العود قوله السابق ولا يرتفع ضمانه إلخ لكن قوله وإنما لم يعدّ إلخ كالصريح في العود هنا اهـ سم. قو: (وإنما لم يعدّ الوديع إلخ) كان حاصل الفرق أن الوديع إنّما صار أميناً على ما استودع بجعل المالك له بعقد فإذا عرّض ما يرفع العقد احتيج إلى إعادته والمُلْتَقَطُ الأهل الذي عرّي أصل قصده عن الخيانة أمين بالوضع الشرعي وهو أمر مُستَجِرٌّ على الدوام فلما زال ما عرّض له في الأثناء عاد إلى أصله وقد يفرّق بأن ولاية الوديع جعلية فلم تعدّ بعد بزوال المنافي كفسق القاضي إذا طرأ ثم زال ولاية المُلْتَقَطِ شرعية فعادت بعد زوال المنافي كفسق ولي النكاح والأصل الولي في مال فرعه إذا طرأ ثم زال فليتم اهـ سم. قو: (ويبرأ بالدفع إلخ) ظاهره أنه لا يبرأ بالإفلاع كما في الأثناء على ما قدّمته إنّما اهـ سم. قو: (لحاكم أمين) ما الحكم إن كان المُلْتَقَطُ الحاكم أو فقد الحاكم أو أمانته وقد يقال إنه يجري فيها ما مرّ في أول الفصل.

قو: (ثم أفلح) مفهومه أنه قبل الإفلاع ليس له ما ذكر قلو وقعت الجناية في أثناء التعريف ثم أفلح فهل يبي أو يستأنف. قو: (جاز) كذا في الرّوض وليس فيه إفصاح بعود الأمانة وعدم عودها وقد يدلّ على عودها قوله وإنما لم يعدّ الوديع أميناً إلخ لكن قد يقتضي عدم العود قوله السابق ولا يرتفع ضمانه إلخ فليتم اهـ سم. قو: (وإنما لم يعدّ الوديع أميناً إلخ) كالصريح في العود هنا. قو: (لجواز الوديع إلخ) انظره مع جواز دفع اللقطة للقاضي. قو: (ويبرأ بالدفع لحاكم أمين) ظاهره أنه لا يبرأ

بَعْدَ التَّغْرِيفِ (ف) هِيَ (أَمَانَةٌ) بِيَدِهِ (مُدَّةُ التَّغْرِيفِ وَكَذَا بَعْدَهَا مَا لَمْ يَخْتَرْ التَّمْلُكَ فِي الْأَصَحِّ) كَمَا قَبْلَ مُدَّةِ التَّغْرِيفِ وَإِنْ أَخَذَهَا لَا يَقْضِدُ حِفْظَ وَلَا تَمْلُكَ أَوْ لَا يَقْضِدُ خِيَانَةً وَلَا أَمَانَةً أَوْ يَقْضِدُ أَحَدَهُمَا وَنَسِيَهُ فَأَمَانَةٌ وَلَهُ تَمْلُكُهَا بِشَرْطِهِ اتِّفَاقًا وَقَضِيَّةٌ كَلَامٌ شَارِحٌ هُنَا أَنَّهُ يَكُونُ أَمِينًا فِي الْاِخْتِصَاصِ مَا لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ فَيَضْمَنُ حِينَئِذٍ كَمَا فِي التَّمْلُكِ وَهُوَ عَقْلَةٌ عَمَّا مَرَّ فِي الْعَصَبِ إِنْ الْاِخْتِصَاصُ يَخْرُومُ غَضَبَهُ وَلَا يَضْمَنُ إِنْ تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَ (و) عَقِبَ الْأَخْذِ (يَغْرِفُ) يَفْتَحُ أَوَّلَهُ نَذْبًا عَلَى الْأُوجِهِ وَفَاقًا لِلْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ وَخِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ مَحَلُّ التَّقَاطُحِ وَ(جَنَسُهَا وَصِفَتُهَا) الشَّامِلُ لِنَوَائِجِهَا (وَقَدَرُهَا) يَعْدِي أَوْ ذَرَعَ أَوْ كَيْلَ أَوْ وَزَنَ (وِعَفَاصُهَا) أَيُّ وَعَافَهَا تَوْسَعًا إِذْ أَضْلَعَهُ جِلْدٌ يُلْبَسُ رَأْسَ الْقَارُورَةِ كَذَا قَالَ شَارِحٌ وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ عِبَارَةَ الْقَامُوسِ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْوَعَاءِ الَّذِي فِيهِ التَّقْفَةُ جِلْدًا أَوْ خِرْقَةً وَغِلَافُ الْقَارُورَةِ وَالْجِلْدِ الَّذِي يُعْطَى بِهِ رَأْسُهَا (وَوِكَاءُهَا) يَكْسِرُ أَوَّلَهُ وَبِالْمَدِّ أَيُّ خَيْطُهَا الْمَشْدُودَةُ بِهِ لِأَمْرِهِ ﷺ بِمَعْرِفَةِ هَذَيْنِ ، وَفِي سَبْعِينَ بَعْضَهُمَا لَفْلًا تَخْتَلِطُ بِغَيْرِهَا وَلِيَعْرِفَ صِدْقَ وَاصِفِهَا وَيُسَنِّ تَقْيِيدُهَا بِالْكِتَابَةِ كَمَا مَرَّ خَوْفَ النَّسِيَانِ . أَمَّا عِنْدَ تَمْلِكِهَا

❏ قول (سني): (بعده) أي الأخذ خيانة. ❏ قوله: (كما قبل) إلى قوله وقضية في المعنى. ❏ قوله: (ولا تملك) أي أو اختصاص. ❏ قوله: (أو لا يقصد خيانة إلخ) لفظة أو للتبويب في التعبير. ❏ قوله: (أمينًا في الاختصاص) وتظهر فائدة ذلك فيما لو كان كَلْبًا في جَوَازِ الْاِئْتِفَاعِ بِهِ وَعَدَمِهِ وَفِي جَوَازِ التَّقْصِيرِ فِي حِفْظِهِ وَعَدَمِهِ قَبْلَ اِخْتِصَاصِهِ بِهِ لَا يَجُوزُ الْاِئْتِفَاعُ بِهِ وَلَا التَّقْصِيرُ فِي حِفْظِهِ وَيَجُوزُ بَعْدَ اِخْتِصَاصِهِ أَهْ ع ش .

❏ قول (سني): (جنسها) أي اللقطة من نقدا وغيره (وصفتها) من صحة وكسر ونحوهما اه معني .
❏ قوله: (بعد) الأولى بعد كما في النهاية والمعنى. ❏ قوله: (فإن عبارة القاموس إلخ) قصده بذلك تعقيب حصر الشارح المذكور لمعنى العفاص على ما ذكره وليس قصده أن العفاص فيما فسره هو به من الوعاء حقيقي كما لا يخفى اه رشيدتي أي وبه يتدفع ما في السيد عمر أن القاموس لا يفرق بين الحقيقة والمجاز فلا يستدل بكلامه على الاشتراك الحقيقي فتأمل اه. ❏ قوله: (وغلاف إلخ) كقوله والجلد إلخ عطف على الوعاء. ❏ قوله: (يكسر أوله) إلى قوله لكن خالف في المعنى إلا قوله لئلا تختلط بغيرها وإلى قوله التقط للحفظ في النهاية إلا قوله أو نذبا على ما مر وقوله وإن ذلك التأخير يتجبر إلى وفي نكت المصنف. ❏ قوله: (أي خيطها المشدودة) عبارة المعنى وهو ما يربط به من خيط أو غيره اه. ❏ قوله: (لئلا تختلط إلخ) كأنه علة لأمره ﷺ ولهذا لم يعطفه عليه وأما قوله وليعرف إلخ فالظاهر أنه معطوف على قوله لأمره فتأمل اه رشيدتي وصنع المعنى صريح فيما استظهره. ❏ قوله: (ويسن تقييدها إلخ) عبارة المعنى ويثب كُتُبُ الْأَوْصَافِ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَأَنَّهُ التَّقَطُّهَا فِي وَقْتِ كَذَا اه. ❏ قوله: (كما مر) أي في أوائل الباب .

بالإقلاع كما في الأثناء على ما قدمته آنفا. ❏ قوله: (وفاقا للأذرعى إلخ) كذا شرح م ر .

فَتَجِبَ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ عَلَى الْأَوْجِهَ لِيُخْرَجَ مِنْهُ لِمَالِكِهَا إِذَا ظَهَرَ (ثُمَّ) بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ ذَلِكَ (يَعْرِفُهَا) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَجُوبًا أَوْ نَدْبًا عَلَى مَا مَرَّ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِبِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسَلِّمَهَا لَهُ الْعَاقِلُ الَّذِي لَمْ يَشْتَهَرْ بِالْمُجُونِ وَالْخَلَاعَةِ وَلَوْ غَيْرَ عَذَلٍ إِنْ وَثِقَ بِقَوْلِهِ وَلَوْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ بِسَفَهٍ وَافْتِهَمَ قَوْلَهُ ثُمَّ إِنَّهُ لَا تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ لِلتَّعْرِيفِ وَهُوَ مَا صَحَّحَاهُ لَكِنْ خَالَفَ فِيهِ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ فَقَالَ يَجِبُ فَوْزًا وَاعْتَمَدَهُ الْعَزَالِيُّ قِيلَ قَضِيَّةُ الْأَوَّلِ جَوَازُ التَّعْرِيفِ بَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ بِذَلِكَ عَدَمَ الْفَوْرِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالِاتِّقَاطِ اهـ. وَتَوَسَّطَ الْأَذْرَعِيُّ فَقَالَ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْ زَمَنِ تَطَلُّبِ فِيهِ عَادَةً وَيَخْتَلَفُ بِقَلْبَتِهَا وَكَثْرَتِهَا وَوَافَقَهُ الْبُلْقِينِيُّ فَقَالَ لَا يَجُوزُ التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ فَوَاقَتْ مَعْرِفَةَ الْمَالِكِ بِهِ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ انْتَهَى وَقَدْ تَعَرَّضَ لَهُ فِي النَّهَايَةِ فَإِنَّهُ حَكَى فِيهَا وَجْهًا أَنَّ التَّعْرِيفَ يَنْفَعُ وَإِنْ نُسِيَتْ اللَّقْطَةُ.....

قوله: (ليُخْرَجَ إلخ) عبارة النَّهَايَةِ لِيَعْلَمَ مَا يَرُدُّهُ لِمَالِكِهَا لَوْ ظَهَرَ اهـ. قوله: (منه) أي من عُرْمِ اللَّقْطَةِ.
 قوله: (وَجُوبًا إلخ) عبارة الْمُغْنِي وَهَذَا وَاجِبٌ إِنْ قَصَدَ التَّمْلِكَ قَطْعًا وَإِلَّا فَعَلَى مَا سَبَقَ اهـ أي من الْخِلَافِ بَيْنَ الْأَكْثَرِينَ وَالْأَقْلَى. قوله: (من غير أن يُسَلِّمَهَا لَهُ) أي وَإِنْ كَانَ أَمِينًا؛ لِأَنَّ الْمُتَلَقِّطَ كَالْوَدِيعِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ لَهُ تَسْلِيمُ الْوَدِيعَةِ لِغَيْرِهِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ ع ش. قوله: (العَاقِلُ) أي التَّائِبُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِنَفْسِ الْمُتَلَقِّطِ أَيْضًا. قوله: (وَلَوْ مَحْجُورًا إلخ) غَايَةُ فِي الْمَثْنِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِلتَّائِبِ أَيْضًا عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَيَكُونُ الْمَعْرُوفُ عَاقِلًا اهـ. قوله: (وَالْخَلَاعَةُ) عَطْفٌ تَفْسِيرٌ وَفِي الْمُخْتَارِ الْمُجُونُ أَنْ لَا يُيَالِي الْإِنْسَانَ بِمَا صَنَعَ اهـ ع ش. قوله: (وَلَوْ غَيْرَ عَذَلٍ) انظُرْهُ مَعَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوَّلَ الْبَابِ وَأَنَّهُ لَا يُعْتَدُ بِتَعْرِيفِهِ أَيْ الْفَاسِقُ بَلْ يُضَمُّ إِلَيْهِ رَقِيبٌ اهـ سَم وَلَكَ أَنْ تَقُولَ مَا تَقْدِّمُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْفَاسِقُ الْمَعْرُوفُ هُوَ الْمُتَلَقِّطُ قَدَّمَ الرُّثُوقَ بِتَعْرِيفِهِ لِاحْتِمَالِ تَقْصِيرِهِ فِيهِ لِيَتَوَسَّلَ بِهِ إِلَى الْخِيَانَةِ فِي اللَّقْطَةِ وَمَا هُنَا فِي نَائِبٍ عَنِ الْمُتَلَقِّطِ يُوَثِّقُ وَلَا غَرَضُ لَهُ يَنْهَمُ فِيهِ اهـ سَيِّدٌ عُمَرُ. قوله: (وَهُوَ مَا صَحَّحَاهُ إلخ) عبارة الْمُغْنِي وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ فِي أَصْلِ الرِّوَايَةِ اهـ. قوله: (قَضِيَّةُ الْأَوَّلِ) وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ عَدَمِ وَجُوبِ الْمُبَادَرَةِ. قوله: (إِنْ مُرَادَهُ) أَيْ الْأَوَّلِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْأَوْجِهَ مَا تَوَسَّطَهُ الْأَذْرَعِيُّ إلخ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَالْأَوْجِهَ مَا تَوَسَّطَهُ الْأَذْرَعِيُّ إلخ مُعْتَمَدٌ اهـ. قوله: (وَوَافَقَهُ الْبُلْقِينِيُّ فَقَالَ إلخ) وَهَذَا ظَاهِرٌ اهـ مُغْنِي. قوله: (وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ) أَيْ لِقَائِهِ مَا لَمْ يَغْلِبْ إلخ. قوله: (وَقَدْ تَعَرَّضَ لَهُ فِي النَّهَايَةِ إلخ) وَعَلَيْهِ فَقَوْلُ الْبُلْقِينِيِّ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ أَيْ صَرِيحًا اهـ ع ش. قوله: (فَإِنَّهُ حَكَى فِيهَا وَجْهًا إلخ) مَا طَرِيقَ اسْتِفَادَةٍ مَا ذَكَرَ مِنْ حِكَايَةِ النَّهَايَةِ هَذَا الْوَجْهَ حَتَّى يَقَيَّدَ بِهِ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ اهـ سَم وَقَدْ يُقَالُ

قوله: (فَتَجِبَ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ عَلَى الْأَوْجِهَ) اعْتَمَدَهُ م ر. قوله: (وَلَوْ غَيْرَ عَذَلٍ) عبارة شرح الرُّوضِ هُنَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْأَمَانَةُ إِذَا حَصَلَ الرُّثُوقُ بِقَوْلِهِ اهـ وَانْظُرْ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوَّلَ الْبَابِ لَا يُعْتَدُ بِتَعْرِيفِهِ أَيْ الْفَاسِقُ بَلْ يُضَمُّ إِلَيْهِ رَقِيبٌ. قوله: (وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ) أَيْ الْأَوَّلِ ش.
 قوله: (وَتَوَسَّطَ الْأَذْرَعِيُّ إلخ) هُوَ الْأَوْجِهَ شَرَحَ م ر. قوله: (وَقَدْ تَعَرَّضَ لَهُ فِي النَّهَايَةِ فَإِنَّهُ حَكَى فِيهَا وَجْهًا إلخ) نَظَرَ مِنْ أَيْنَ اسْتَفِيدَ مِنَ كَلَامِ النَّهَايَةِ مَا ذَكَرَ. حِكَايَةُ هَذَا الْوَجْهَ حَتَّى يَقَيَّدَ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ.

وإنَّ ذلكَ التَّأخِيرَ يَتَجَبَّرُ بِأَن يُذَكَّرَ فِي التَّعْرِيفِ وَقَتَ وَجْدَانِهَا وَجُوبًا وَأَنَّ مَنْ قَالَ نَذْبًا فَقَدْ تَسَاهَلَ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَتَى أُخِّرَ حَتَّى ظَنَّ نِسْيَانَهَا ثُمَّ عَرَفَ وَذَكَرَ وَقَتَ وَجْدَانِهَا بَجَارَ وَإِلَّا فَلَا وَأَنَّ مَا مَرَّ عَنِ الشَّيْخَيْنِ مُقَيَّدٌ بِذلكَ . وَعَنِ الْأَذْرَعِيِّ وَالْبُلْقِينِيِّ قَوِيٌّ مُدْرَكًا لَا تَقْلًا وَفِي نُكْتِ المَصْنُفِ كَالجِيلِيِّ أَنَّهُ لَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَخَذَ ظَالِمَ لَهَا حَرَمَ التَّعْرِيفِ وَكَانَتْ بِيَدِهِ أَمَانَةٌ أَبَدًا أَيْ فَلَا يَتِمَلَّكُهَا بَعْدَ السَّنَةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْعَزَالِيُّ لَكِنْ أَفْتَى ابْنُ الصَّبَّاحِ بِأَنَّهُ لَوْ حُشِيَ مِنَ التَّعْرِيفِ اسْتِنْفَالُ مَالِهِ عُذْرٌ فِي تَرْكِهِ وَلَهُ تَمَلُّكُهَا بَعْدَ السَّنَةِ وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ (فِي الْأَسْوَاقِ) عِنْدَ قِيَامِهَا (وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ) عِنْدَ خُرُوجِ النَّاسِ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى وَجْدَانِهَا وَيُكْرَهُ تَنْزِيلُهَا مَعَ رَفْعِ الصَّوْتِ كَمَا فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ.....

إِنَّ طَرِيقَهَا تَكْثِيرُ ذَلِكَ الْوَجْهَ الْمُشْعِرَ بِضَعْفِهِ وَقُوَّةَ مُقَابِلِهِ . ❦ قَوْلُهُ : (وَإِنَّ ذَلِكَ التَّأخِيرَ الْخ) .
❦ قَوْلُهُ : (وَإِنَّ مَنْ الْخ) عَطْفَانِ عَلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ الْخ . ❦ قَوْلُهُ : (فَالْحَاصِلُ الْخ) أَيْ حَاصِلُ مَا فِي هَذَا الْمَقَامِ . ❦ قَوْلُهُ : (وَذَكَرَ وَقَتَ وَجْدَانِهَا الْخ) انْظُرْ لَوْ كَانَ التَّأخِيرُ مَعَ ذِكْرِ وَقَتِ الْوَجْدَانِ يُقَطَّعُ مَعَهُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمَالِكِ فَقَدْ يَتَجَبَّرُ حِينَئِذٍ مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالْبُلْقِينِيُّ وَحُمِلَ كَلَامُ النَّهَايَةِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ أَهْ سَم .
❦ قَوْلُهُ : (وَإِنَّ مَا مَرَّ الْخ) عَطْفٌ عَلَى أَنَّهُ مَتَى الْخ . ❦ قَوْلُهُ : (وَعَنِ الْأَذْرَعِيِّ الْخ) عَطْفٌ عَلَى عَنِ الشَّيْخَيْنِ . ❦ قَوْلُهُ : (وَفِي نُكْتِ المَصْنُفِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُكْرَهُ فِي الْمُغْنِي . ❦ قَوْلُهُ : (بِيَدِهِ أَمَانَةٌ الْخ) لَعَلَّهُ مَا دَامَ يُرْجَى مَعْرِفَةُ مَالِكِهَا أَمَا إِذَا حَصَلَ الْيَأْسُ مِنْ مَعْرِفَةِ مَالِكِهَا فَيَتَبَنَّى أَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا حُكْمَ الْمَالِ الضَّائِعِ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مِنْهُ قَتَأَمْلُ أَه . سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةٌ ع ش . قَوْلُهُ بِيَدِهِ أَمَانَةٌ الْخ ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ حَيَوَانًا وَانْظُرْ مَاذَا يَفْعَلُ فِي مُؤَنَّتِهِ وَهَلْ تَكُونُ عَلَيْهِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَبَنَّى أَنْ يُقَالَ هُوَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ كَالْمَالِ الضَّائِعِ قِيَاتِي فِيهِ مَا قِيلَ فِي الْمَالِ الضَّائِعِ مِنْ أَنَّ أَمْرَهُ لِيَبْتَ الْمَالِ فَيَذْفَعُهُ لَهُ لِيَحْفَظَهُ إِنْ رَجَا مَعْرِفَةَ صَاحِبِهِ وَمَضَرُّهُ مَصَارِفُ أَمْوَالِ يَبْتَ الْمَالِ إِنْ لَمْ تَرْجُحْ وَهَذَا إِنْ كَانَ نَازِلًا يَبْتَ الْمَالِ أَمِينًا وَلَا دَفْعَهُ لِيَقْفَ بِضَرَفِهِ مَصَارِفَ أَمْوَالِ يَبْتَ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْمُتَقَطِّطُ مَصَارِفَهَا وَلَا صَرَفَهُ بِنَفْسِهِ أَه . ❦ قَوْلُهُ : (فَلَا يَتِمَلَّكُهَا الْخ) أَيْ وَلَوْ أَيْسَ مِنْ مَالِكِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَه ع ش أَيْ وَحُكْمُهَا حُكْمَ الْمَالِ الضَّائِعِ كَمَا مَرَّ . ❦ قَوْلُهُ : (عِنْدَ قِيَامِهَا) أَيْ فِي بَلَدِ الْإِلْتِقَاطِ أَه مُغْنِي . ❦ قَوْلُهُ : (عِنْدَ خُرُوجِ النَّاسِ الْخ) يَتَبَنَّى أَوْ دُخُولِهِمْ أَه سَم .
❦ قَوْلُهُ : (لَأَنَّهُ أَقْرَبُ الْخ) أَيْ التَّعْرِيفُ فِي الْأَسْوَاقِ الْخ . ❦ قَوْلُهُ : (إِلَى وَجْدَانِهَا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي إِلَى وُجُودِ صَاحِبِهَا أَه . ❦ قَوْلُهُ : (وَيُكْرَهُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ فَيُكْرَهُ التَّعْرِيفُ فِيهَا كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ وَإِنْ أَفْهَمَ كَلَامُ الرُّوضَةِ التَّحْرِيمَ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَلَا يُكْرَهُ التَّعْرِيفُ فِيهِ اغْتِيَارًا بِالْعُزْفِ ؛ وَلِأَنَّهُ مَجْمَعُ النَّاسِ وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ وَالْأَقْصَى كَذَلِكَ أَه .

❦ قَوْلُهُ : (فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَتَى أُخِّرَ حَتَّى ظَنَّ نِسْيَانَهَا الْخ) انْظُرْ لَوْ كَانَ التَّأخِيرُ مَعَ ذِكْرِ وَقَتِ الْوَجْدَانِ يُقَطَّعُ مَعَهُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمَالِكِ فَقَدْ يَتَجَبَّرُ حِينَئِذٍ مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالْبُلْقِينِيُّ وَيُحْمَلُ كَلَامُ النَّهَايَةِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ .
❦ قَوْلُهُ : (وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ) اعْتَمَدَهُ م ر . ❦ قَوْلُهُ : (عِنْدَ خُرُوجِ النَّاسِ مِنْهَا) يَتَبَنَّى أَوْ دُخُولِهِمْ .

وقيل تحريمًا وانتصر له غير واحد بل حكى فيه الماوردي الاتفاق بمسجد كإنشادها فيه واستثنى الماوردي والشاشي المسجد الحرام والفرق أنه لا يمكن تملك لقطه الحرم بالتعريف فيه مخض عبادة بخلاف غيره فإن المعروف منهم بقصد التملك وبه يؤد على من الحق به مسجد المدينة والأقصى وعلى تنطير الأذرع في تغميم ذلك لغير أيام الموسم (وتعويها) من المجاميع والمخالف ومحاط الرجال لما مر وليكن أكثره بمحل وجودها ولا يجوز له السفر بها بل يعطيها بأمر القاضي من يعرفها وإلا ضمن نعم لمن وجدها بالصخراء تعريفها بمقصده قرب أم بعد استمر أم تغير وقيل يتعين أقرب البلاد لمحلها واختير . وإن جازت بمحلها قافلة تبعها وعرفها.

(فرغ) وجد بينيه دزهما مثلاً وجوز أنه لمن يدخلونه عرفه لهم كاللقطة قاله القفال ويجب في

قوله: (وقيل تحريمًا وانتصر له إلخ) عبارة النهاية لا تحريمًا خلافاً لجمع بمسجد كإنشادها فيه إلا المسجد الحرام كما قاله الماوردي والشاشي اهـ. قوله: (بمسجد) متعلق بالضمير المستتر في يكره الرجوع إلى التعريف. قوله: (واستثنى الماوردي إلخ) هذا الصنيع صريح في الاستثناء عن كراهة التنزيه فليحرر اهـ سم. قوله: (المسجد الحرام) أي في لقطه الحرم كما يصرح به ما بعده خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ ع ش اهـ رشيدتي أي من التغميم للقطه الحرم وغيره. قوله: (فالتعريف فيه إلخ) أي في أيام الموسم وغيرها اهـ ع ش. قوله: (وبه يؤد) أي بذلك الفرق. وفوقه: (على من الحق به إلخ) مال إلى ذلك الإلحاق المغني كما مر. قوله: (في تغميم ذلك) أي إباحة التعريف في المسجد الحرام. قوله: (من المجاميع) إلى الفرع في المغني إلا قوله وقيل إلى وإن جازت. قوله: (ومحاط الرجال) عبارة النهاية ومحال الرجال اهـ زاد المغني ومناخ الأسفار اهـ. قوله: (لما مر) أي من قوله؛ لأنه أقرب إلخ. قوله: (بل يغطيها) أي لو أراد السفر. قوله: (وإلا ضمن) عبارة المغني فإن سافر بها أو استأنب بغير إذن الحاكم مع وجوده ضمن لتقصيره اهـ. قوله: (بمقصده) أي ببلده. وفوقه: (قرب أم بعد) معتمد اهـ ع ش. قوله: (تبعها) ينبغي أن لا يلزمه ذلك إذا قوت عليه مقصده أو إقامة أرادها ثم اهـ سم عبارة المغني وإن التقط في الصخراء وهناك قافلة تبعها وعرف فيها إذ لا فائدة في التعريف في الأماكن الخالية فإن لم يؤد ذلك ففي بلدة يقصدها قربت أو بعدت سواء قصدها ابتداءً أم لا حتى لو قصد بعد قصده الأول بلدة أخرى ولو بلدته التي سافر منها عرف فيها ولا يكلف العدول عنها إلى أقرب البلاد إلى ذلك المكان اهـ وهي صريحة فيما قاله سم. قوله: (عرفه لهم كاللقطة) ظاهره أنه لا يكفي التعريف لكل واحد منهم مرة بل لا بد من التعريف سنة على الوجه الآتي ولعله ليس بمرايد فليراجع. قوله: (ويجب إلخ) دخوله في المتن. قوله: (التقط للحفظ إلخ) أي سواء التقط إلخ.

قوله: (واستثنى الماوردي إلخ) هذا الصنيع صريح في الاستثناء عن كراهة التنزيه فليحرر.

قوله: (تبعها) ينبغي أن لا يلزمه ذلك إذا قوت عليه مقصده أو إقامة أرادها ثم.

غير الحَقِيرِ الَّذِي لَا يَفْسُدُ بِالتَّأْخِيرِ أَنْ يُعْرَفَ لِلْحِفْظِ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ مِنْ وَجُوبِ التَّعْرِيفِ فِيهِ أَوْ لِلتَّمْلُكِ.

(سَنَةً) مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ التَّعْرِيفِ لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ فِيهِ وَلَوْ وَجَدَهَا اثْنَانِ عَرَفَاها سَنَةً وَلَوْ مُتَّفَعِدَيْنِ عِنْدَ السُّبْكِيِّ؛ لِأَنَّ قِسْمَتَهَا إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ التَّمْلُكِ لَا قَبْلَهُ وَكُلُّ سَنَةٍ عِنْدَ ابْنِ الرُّفْعَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي النِّصْفِ كَلْقَطَةٌ كَامِلَةٌ وَهُوَ الْمُتَّجِهَةُ نَعَمْ لَوْ أَتَابَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ اعْتَدَّ بِتَعْرِيفِهِ عَنْهُمَا فِيمَا يَظْهَرُ وَيَظْهَرُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ عَرَفَ أَحَدُهُمَا سَنَةً دُونَ الْآخَرِ جَازَ لَهُ تَمْلُكُ نِصْفِهَا وَطَلَبُ الْقِسْمَةِ وَقَدْ يَجِبُ التَّعْرِيفُ سَنَتَيْنِ عَلَى وَاحِدٍ بِأَنْ يُعْرَفَ سَنَةً قَاصِدًا الْحِفْظَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ جَيِّدٌ وَاجِبٌ ثُمَّ يُرَدُّ التَّمْلُكُ فَيَلْزَمُهُ مِنْ جَيِّدٍ سَنَةً أُخْرَى وَلَا يُشْتَرَطُ اسْتِيعَابُ السَّنَةِ كُلِّهَا بَلْ يَكُونُ (عَلَى الْعَادَةِ) زَمَنًا وَمَحَلًّا وَقَدَرًا (يُعْرَفُ أَوَّلًا كُلُّ يَوْمٍ) مَرَّتَيْنِ (طَرَفِي النَّهَارِ) أُسْبُوعًا (ثُمَّ كُلُّ يَوْمٍ مَرَّةً) طَرَفُهُ إِلَى أَنْ يَتِمَّ أُسْبُوعٌ آخَرُ (ثُمَّ كُلُّ أُسْبُوعٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ) أَيُّ إِلَى أَنْ يَتِمَّ سَبْعَةُ أُسَابِيعٍ أَخَذًا مِمَّا قَبْلَهُ. (ثُمَّ) فِي (كُلِّ شَهْرٍ) مَرَّةً بِحَيْثُ لَا يُنْسَى أَنَّ الْآخِرَ تَكَرَّرَ لِلأَوَّلِ وَزَيْدٌ فِي الْأُزْمَةِ

☐ قَوْلُهُ: (الَّذِي لَا يَفْسُدُ بِالتَّأْخِيرِ) أَيُّ حَاجَةٌ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ مَعَ وَجُوبِ التَّعْرِيفِ فِيهِ سَنَةً غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ بَيْعِهِ وَغَيْرِهِ كَمَا عَلِمَ كُلُّ ذَلِكَ مِمَّا سَبَقَ أَهْ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ التَّعْرِيفِ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ مَعَ قَوْلِهِ أَنْ يُعْرَفَ أَهْ رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (عَرَفَاها سَنَةً وَلَوْ مُتَّفَعِدَيْنِ عِنْدَ السُّبْكِيِّ) اعْتَمَدَ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِيُّ فَقَالَا وَلَوْ التَّقَطَّ اثْنَانِ لَقَطَةً عَرَفَاها كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَ سَنَةٍ كَمَا قَالَ السُّبْكِيُّ أَنَّهُ الْأَشْبَهُ وَإِنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ ابْنُ الرُّفْعَةِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (وَكُلُّ الْإِخ) عَطَفَ عَلَى فَاعِلِ عَرَفَاها. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْإِخ) أَيُّ كُلُّ مِنْهُمَا. ☐ قَوْلُهُ: (كَلْقَطَةُ الْإِخ) أَيُّ كَلَا قِطْعَاهَا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُتَّجِهَةُ) مَرَّ أَنْفًا عَنِ النَّهَائِيِّ وَالْمُغْنِيِّ خِلَافَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَطَلَبُ الْقِسْمَةِ) عَطَفَ عَلَى تَمْلُكِ الْإِخ أَيُّ وَأَجِيبَ فِي طَلَبِ الْقِسْمَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ أَيُّ إِلَى أَنْ يَتِمَّ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ وَإِنْ أَخَذَ لِلتَّمْلُكِ فِي النَّهَائِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ ذَكَرَ وَقْتُ الْوُجْدَانِ إِلَى وَلَوْ مَاتَ وَقَوْلُهُ وَلَوْ ذَكَرَ الْجَنَسَ إِلَى الْمُثَنِّ وَقَوْلُهُ وَيُؤَيِّقُهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ إِلَى الْمُثَنِّ. ☐ قَوْلُهُ: (اسْتِيعَابُ السَّنَةِ الْإِخ) أَيُّ بِالتَّعْرِيفِ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا.

☐ قَوْلُ (طَرَفِي النَّهَارِ) أَيُّ لَا لَيْلًا وَلَا وَقْتُ الْقِيلُولَةِ أَهْ مُغْنِي عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْعَزِيزِيِّ الْمُرَادُ بِالطَّرَفِ وَقْتُ اجْتِمَاعِ النَّاسِ سِوَاكَ فِي أَوَّلِهِ أَوْ وَسَطِهِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (أُسْبُوعٌ آخَرُ) أَوْ أُسْبُوعَانِ أَهْ شَرْحُ مَنَهْجٍ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ مَرَّتَيْنِ) كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ مُغْنِي وَسَيِّدُ عَمَرُ. ☐ قَوْلُهُ: (أَيُّ إِلَى أَنْ يَتِمَّ سَبْعَةُ أُسَابِيعٍ) التَّعْبِيرُ بِبَيْتٍ ظَاهِرٍ فِي أَنَّهُ يُحْسَبُ مِنَ السَّبْعَةِ الْأُسْبُوعَانِ الْأَوَّلَانِ أَهْ رَشِيدِي أَقُولُ: قَوْلُ الشَّارِحِ أَخَذًا الْإِخ كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ حُسْبَانِهِمَا مِنَ السَّبْعَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ لَا يُنْسَى الْإِخ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْحَيْثِيَّةَ هُنَا حَيْثِيَّةٌ تَعْلِيلُ

☐ قَوْلُهُ: (الَّذِي لَا يَفْسُدُ بِالتَّأْخِيرِ) أَيُّ حَاجَةٌ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ مَعَ وَجُوبِ التَّعْرِيفِ فِيهِ سَنَةً غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ بَيْعِهِ وَغَيْرِهِ كَمَا عَلِمَ كُلُّ ذَلِكَ مِمَّا سَبَقَ. ☐ قَوْلُهُ: (عَرَفَاها سَنَةً وَلَوْ مُتَّفَعِدَيْنِ عِنْدَ السُّبْكِيِّ) كَذَا مَوْعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ عَنِ السُّبْكِيِّ بَلِ الْأَشْبَهُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُعْرَفُها نِصْفَ سَنَةٍ أَهْ.

الأول؛ لأنَّ تَطَلُّبَ المَالِكِ فِيهَا أَكْثَرُ وَتَحْدِيدُ المَرَّتَيْنِ وَمَا بَعْدَهُمَا بِمَا ذُكِرَ أَوْجَهُ مِنْ قَوْلِ شَارِحِ مُرَادِهِمْ أَنَّهُ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ يُعْرَفُ كُلُّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ وَفِي مِثْلِهَا كُلُّ يَوْمٍ مَرَّةً وَفِي مِثْلِهَا كُلُّ أَسْبُوعٍ مَرَّةً وَفِي مِثْلِهَا كُلُّ شَهْرٍ مَرَّةً.

(تَنْبِيْهُ) الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا التَّحْدِيدَ كُلَّهُ لِلزُّدْبِ لَا لِلزُّجُوبِ كَمَا يُفْهَمُهُ مَا يَأْتِي أَنَّهُ يَكْفِي سَنَةً مُتَفَرِّقَةً عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ التَّفْرِيقُ بِقِيْدِهِ الْآتِي.

(وَلَا تَكْفِي سَنَةً مُتَفَرِّقَةً) كَأَنَّ يُفَرَّقُ اثْنَتَيْ عَشَرَ شَهْرًا مِنْ اثْنَتَيْ عَشَرَ سَنَةً (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ السَّنَةِ فِي الْحَبْرِ التَّوَالِي وَكَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ زَيْدًا سَنَةً (قُلْتُ الْأَصَحُّ تَكْفِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِإِطْلَاقِ الْحَبْرِ وَكَمَا لَوْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَالْحَلْفِ بِأَنَّ الْقَصْدَ بِهِ الْامْتِنَاعُ وَالزُّجُرُ وَهُوَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالتَّوَالِي وَمَحَلُّ هَذَا إِنْ لَمْ يَفْخَشِ التَّأْخِيرُ بِحَيْثُ يُنْسَى التَّعْرِيفُ الْأَوَّلُ وَالْأَوْجَبُ الْاسْتِثْنَاءُ أَوْ ذِكْرُ وَقْتِ الْوُجْدَانِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي تَأْخِيرِ أَضَلِّ التَّعْرِيفِ إِذْ لَا فَوْقَ بَيْنِهِ وَبَيْنَ هَذَا وَلَوْ مَاتَ الْمُتَلَقِّطُ أَثْنَاءَ التَّعْرِيفِ بَنَى وَارِثُهُ كَمَا بَحَثَهُ الزُّرْكَشِيُّ وَأَبُو زُرْعَةَ وَرَدَّ قَوْلَ شَيْخِهِ الْبُلْقِينِيِّ . الْأَقْرَبُ الْاسْتِثْنَاءُ كَمَا لَا يُبْنَى عَلَى حَوْلِ مُوَرِّثِهِ فِي الزَّكَاةِ بِحُصُولِ الْمَقْصُودِ هُنَا لَا تَمُّ لَا نَقِطَاعَ حَوْلِ الْمُوَرِّثِ بِخُرُوجِ الْمَلِكِ عَنْهُ بِمَوْتِهِ فَيَسْتَأْنِفُ الْوَارِثُ الْحَوْلَ لَا بِنَيْدَاءٍ مَلِكِهِ . (وَيَذْكُرُ) نَذْبًا (بَعْضُ أَوْصَافِهَا) فِي التَّعْرِيفِ.....

لَا حَيْثِيَّةَ تَقْيِيدٍ أَهْ رَشِيدِيٍّ أَقُولُ : عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهِيَ ثُمَّ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً تَقْرِيْبًا فِي الْجَمِيعِ بِحَيْثُ إِلَخَ ظَاهِرَةٌ فِي كَوْنِهَا تَقْيِيدِيَّةً وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنْ شَرْحِ الْإِرْشَادِ لِلشَّارِحِ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ مَا نَصَّهُ حَتَّى لَوْ فُرِضَ أَنَّ الْمَرَّةَ فِي الْأَسَابِيغِ الَّتِي بَعْدَ التَّعْرِيفِ كُلُّ يَوْمٍ لَا تَدْفَعُ النَّسْيَانَ وَجَبَ مَرَّتَانِ كُلُّ أَسْبُوعٍ ثُمَّ مَرَّةً كُلُّ أَسْبُوعٍ أَهْ وَهُوَ كَالصَّرِيحِ فِي كَوْنِهَا تَقْيِيدِيَّةً . هـ فَوَدَّ : (بِقِيْدِهِ الْآتِي) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَمَحَلُّ هَذَا إِنْ لَمْ يَفْخَشِ إِلَخَ . هـ فَوَدَّ : (وَكَمَا لَوْ حَلَفَ إِلَخَ) فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لِعَدَمِ الْحَثِّ حَيْثُ مِنْ تَرْكِ تَكْلِيمِهِ سَنَةً كَامِلَةً وَلَا يَبْرَأُ بِتَرْكِه سَنَةً مُتَفَرِّقَةً أَهْ ش . هـ فَوَدَّ : (وَمَحَلُّ هَذَا) أَيِ مَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ الْكِفَايَةِ . هـ فَوَدَّ : (أَوْ ذِكْرُ وَقْتِ الْوُجْدَانِ إِلَخَ) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةُ الْمُدْرِكِ وَجُوبُ ذِكْرِ الْوَقْتِ مَعَ الْاسْتِثْنَاءِ أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ أَهْ سَمِ أَقُولُ : وَكَلَامُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَالصَّرِيحِ فِي وَجُوبِ ذِكْرِ الْوَقْتِ مَعَ التَّأْخِيرِ الْمَذْكُورِ مُطْلَقًا . هـ فَوَدَّ : (أَخْذًا مِمَّا مَرَّ) أَيِ عَنْ النَّهَايَةِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُتَنِّ ثُمَّ يُعْرَفُهَا أَهْ سَمِ . هـ فَوَدَّ : (بَنَى وَارِثُهُ كَمَا بَحَثَهُ الزُّرْكَشِيُّ) كَذَا فِي الْمُغْنِي . هـ فَوَدَّ : (وَرَدَّ) أَيِ أَبُو زُرْعَةَ . هـ فَوَدَّ : (بِحُصُولِ إِلَخَ) مُتَعَلِّقٌ بِرَدِّ أَهْ رَشِيدِيٍّ . هـ فَوَدَّ : (نَذْبًا) إِلَى قَوْلِهِ

هـ فَوَدَّ : (وَتَحْدِيدُ الْمَرَّتَيْنِ إِلَخَ) كَذَا شَرْحُ م ر . هـ فَوَدَّ : (الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا التَّحْدِيدَ إِلَخَ) اعْتَمَدَهُ م ر . هـ فَوَدَّ : (وَالْأَوْجَبُ الْاسْتِثْنَاءُ أَوْ ذِكْرُ وَقْتِ الْوُجْدَانِ) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةُ الْمُدْرِكِ وَجُوبُ ذِكْرِ الْوَقْتِ مَعَ الْاسْتِثْنَاءِ أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ . هـ فَوَدَّ : (أَخْذًا مِمَّا مَرَّ) أَيِ فِي قَوْلِ الْمُتَنِّ ثُمَّ يُعْرَفُهَا مِنْ كَلَامِ النَّهَايَةِ ش . هـ فَوَدَّ : (كَمَا بَحَثَهُ الزُّرْكَشِيُّ إِلَخَ) فِي شَرْحِ الرَّوْضِ عَقِبَ مَا تَقَدَّمَ عَنْ الشُّبْكِيِّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهَذَا ظَاهِرٌ وَقَدْ قَالُوا يَبْنِي الْوَارِثُ عَلَى تَعْرِيفِ مُوَرِّثِهِ أَهْ .

كجنسها وعفاصها وكائها ومحل وجدانها؛ لأنه أقرب لوجدانها ولا يستوعبها أي يحرم عليه ذلك لئلا يعتد بها كاذب فإن فعل ضمن كما صححه في الروضة؛ لأنه قد يزعمه إلى من يلزمه الدفع بالصفات وإذا ذكر الجنس لم تجز الزيادة عليه على ما اعتمد الأذريعي (ولا تلزمه مؤنة التعريف إن أخذ لحفظ) أو لا لحفظ ولا لتملك أو اختصاص؛ لأنه لمصلحة المالك (بل يؤنبها القاضي من بيت المال) قرضاً كما قاله ابن الرقعة واعترض بأن قضية كلامهما أنه تبرع واعتد الأذريعي (أو يقترض) من اللاقط أو غيره (على المالك) أو يأمر الملتقط به ليرجع على المالك أو يبيع جزءاً منها إن رآه نظير ما مر في هرب الجمال فيجتهد ويلزمه فعل الأخط

وإذا ذكر الجنس في المعنى إلا قوله ومحل وجدانها. □ فوه: (كجنسها) فيقول من ضاع له دنانير اه مغني (ومحل وجدانها) عبارة شرح الروض زمان بدل محل أي بأن يقول من ضاعت له لقطة بمحل كذا اه ع ش. □ فوه: (لأنه) أي ذكر بعض أوصافها. □ فوه: (لوجدانها) عبارة المعنى إلى الظفر بالمالك اه. □ فوه: (ولا يستوعبها إلخ) ويفارق ما مر أول الباب من أنه يجوز استيفاؤها في الإشهاد بحضر الشهود وعدم تهمتهم معني ونهاية. □ فوه: (ضمن) هل له بعد ذلك أن يعرف ويتملك مطلقاً أو إذا أفلح كما تقدم فيما إذا خان في الأثناء وعلى هذا فما الإقلاع هنا اه سم عبارة البخيري وهل هو ضمان يد حتى لو تلفت بأفة بعد الاستيعاب ضمن ويتبعني أنه كما لو دل على الوديعة اه. □ فوه: (من يلزمه إلخ) أي قاض يلزم اللاقط أن يدفع اللقطة لشخص يصفها له من غير إقامة حجة على أنها له اه بجبرمي.

□ فوه: (لم تجز الزيادة إلخ) كذا شرح م ر اه سم. □ فوه: (أو لا لحفظ ولا لتملك إلخ) أي أو لأحدهما ونسبه أخذاً مما مر قبيل ويعرف جنسها. □ فوه: (لأنه لمصلحة المالك) فيه نظر بالنسبة لقوله أو لا لحفظ إلخ فإن له فيها التملك بعد مضي مدة التعريف على ما يفيد قوله قبل وله تملكها بشرطه اتفاقاً لكن مقتضى قوله في أول الفصل الآتي بعد قصده تملكها أنه لا يعتد بتعريفه قبل ذلك وعليه فيقرب شبهها بمن التقط للحفظ اه ع ش. □ فوه: (قرضاً) إلى قوله فيجتهد في المعنى. □ فوه: (بأن قضية كلامهما إلخ) معتمد سم عن م ر اه ع ش. □ فوه: (واعتمد الأذريعي) ويدل عليه قول المصنف اه يقترض إلخ نهاية وسم زاد المعني وهذا الذي يدل عليه كلام الأصحاب اه.

□ فوه (س): (على المالك) أي فلو لم يظهر المالك كانت من الأموال الضائعة فيبيعها وكيل بيت المال ولا لاقط أو غيره الرجوع على بيت المال بما أخذ منه اه ع ش. □ فوه: (أو يأمر الملتقط به) أي بصرف المؤنة من ماله اه معني. □ فوه: (أو يبيع إلخ) أي القاضي اه معني. □ فوه: (فيجتهد إلخ) أي القاضي اه

□ فوه: (أي يحرم عليه ذلك) ويفارق جواز استيعابها في الإشهاد بحضرة الشهود وعدم تهمتهم شرح م ر. □ فوه: (فإن فعل ضمن إلخ) هل له بعد ذلك أن يعرف ويتملك مطلقاً أو إذا أفلح كما تقدم فيما إذا خان في الأثناء وعلى هذا فما الإقلاع هنا. □ فوه: (لم تجز الزيادة إلخ) كذا شرح م ر. □ فوه: (بأن قضية كلامهما إلخ) اعتمد م ر ويدل عليه قوله أو يقترض إلخ فتأمل ثم رأيت في شرح م ر ذلك.

للمالك من هذه الأربعة فإن عَرَفَ من غير واحدٍ ممَّا ذَكَرَ فَمُتَبَرِّعٌ وظاهر المتن وأصله جريان ذلك أوجبنا التعريف أو لا وصَرَّحَ به جَمَعَ واعْتَمَدَهُ مُحَقِّقُو الْمُتَأَخِّرِينَ وَيُؤَافِقُهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وأصلها. وهو إِنْ قُلْنَا لَا يَجِبُ التَّعْرِيفُ فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ إِنْ عَرَفَ وَإِنْ قُلْنَا يَجِبُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ مُؤَنَّتُهُ بَلْ يُرْفَعُ الْأَمْرُ إِلَى الْقَاضِي وَذَكَرَ مَا فِي الْمَتْنِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرَ وَبِهِ صَرَّحَ الْأَذْرَعِيُّ فَقَالَ لَا تَلْزِمُهُ مُؤَنَّتُهُ التَّعْرِيفُ فِي مَالِهِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ خِلَافًا لِمَا نَقَلَهُ الْغَزَالِيُّ أَنَّ الْمُؤَنَّةَ تَائِبَةٌ لِلْوُجُوبِ. (وَإِنْ أَخِذَ رَشِيدٌ لِلتَّمْلُكِ) أَوْ الْاِخْتِصَاصِ ابْتِدَاءً أَوْ فِي الْأَثْنَاءِ وَلَوْ بَعْدَ لَقَطِهِ لِلْحِفْظِ (لَزِمَتْهُ)

رَشِيدِي. ٥. قَوْلُهُ: (مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ) قَدْ يُقَالُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ أَوَّلُهَا عَلَى قَضِيَّةٍ كِلَاهِمَا وَالْمُضْلَحَةُ مُنَحْصِرَةٌ فِيهِ فَلَا يَتَأَتَّى الْاجْتِهَادُ اهـ سَمِ. ٥. قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَرَفَ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَإِنْ اتَّفَقَ أَيُّ الْمُتَلَقِّطِ عَلَى وَجْهِ غَيْرِ مَا ذَكَرَ فَمُتَبَرِّعٌ وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ أَوْجَبْنَا التَّعْرِيفَ أَمْ لَا عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ السُّبْكِيُّ وَالْعِرَاقِيُّ وَنَقَلَهُ عَنْ جَمْعٍ لَكِنْ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا إِنْ أَوْجَبْنَا فَعَلَيْهِ الْمُؤَنَّةُ وَإِلَّا فَلَا اهـ وَقَوْلُهُ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ السُّبْكِيُّ الْخ قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ هِيَ عِبَارَةُ الشَّارِحِ فِي الْأَصْلِ الْمَرْجُوعِ عَنْهُ ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا وَأَبْدَلَهَا بِمَا هُنَا اهـ وَكَتَبَ سَمِ عَلَى الْأَصْلِ الْمَرْجُوعِ عَنْهُ مَا نَصَّهُ قَوْلُ لَكِنْ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا الْخ كَذَا شَرَحَ م ر ثُمَّ سَرَدَ عِبَارَةَ الرُّوضِ ثُمَّ عِبَارَةَ الرُّوضَةِ الْمَوَافِقَ كُلَّ مِنْهُمَا لِمَا عَدَلَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ ثُمَّ قَالَ فَاَنْظُرْ مَعَ ذَلِكَ قَوْلَ الشَّارِحِ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا الْخ اهـ وَقَدْ تَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ سَمِ لَمْ يَطْلُعْ عَلَى رُجُوعِ الشَّارِحِ عَنِ الْعِبَارَةِ الْأَصْلِيَّةِ إِلَى مَا هُنَا. ٥. قَوْلُهُ: (فَمُتَبَرِّعٌ) أَيِ إِنْ اتَّفَقَ مِنْ مَالِهِ وَلَا فَيَضُمَّنْ بَدَلًا مَا اتَّفَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لَهُ اهـ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (جَرَيَانُ ذَلِكَ) أَيِ مَا ذَكَرَ فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ مِنَ الْوُجُوهِ الْأَرْبَعَةِ اهـ رَشِيدِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَذَكَرَ) أَيِ الْمُصَنَّفِ فِي الرُّوضَةِ (وَهُوَ صَرِيحٌ) أَيِ كَلَامِ الرُّوضَةِ (فِيمَا ذَكَرَ) أَيِ مِنْ جَرَيَانِ ذَلِكَ أَوْجَبْنَا التَّعْرِيفَ أَوْ لَا. ٥. قَوْلُهُ: (وَبِهِ صَرَّحَ الْخ) أَيِ بِالْجَرَيَانِ الْمَذْكُورِ. ٥. قَوْلُهُ: (رَشِيدٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ فِي الزَّكَاةِ فِي النَّهَايَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (رَشِيدٌ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ غَيْرُ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ اهـ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ مُطْلَقٌ التَّصَرُّفِ اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ الْاِخْتِصَاصِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَكَالتَّمْلُكِ قَصْدُ الْاِخْتِصَاصِ وَقَصْدُ الْاِلْتِقَاطِ لِلْخِيَانَةِ اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَعْدَ لَقَطِهِ الْخ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ أَدَاةِ الْغَايَةِ.

٥. قَوْلُهُ: (مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ) قَدْ يُقَالُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ أَوَّلُهَا عَلَى قَضِيَّةٍ كِلَاهِمَا وَالْمُضْلَحَةُ مُنَحْصِرَةٌ فِيهِ فَلَا يَتَأَتَّى الْاجْتِهَادُ. ٥. قَوْلُهُ: (كَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر وَعِبَارَةُ الرُّوضِ قَوْلُهُ وَمَنْ قَصَدَ التَّمْلُكَ فَمُؤَنَّتُهُ التَّعْرِيفُ عَلَيْهِ تَمْلُكٌ أَمْ لَا وَمَنْ قَصَدَ الْحِفْظَ فَهِيَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ أَوْ الْمَالِكِ انْتَهَى وَلَمْ يَزِدْ فِي شَرْحِهِ عَلَى شَرْحِ ذَلِكَ وَعِبَارَةُ الرُّوضَةِ فِيمَنْ أَخَذَهَا لِلْحِفْظِ مَا نَصَّهُ وَإِنْ قُلْنَا يَجِبُ أَيِ التَّعْرِيفِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ مُؤَنَّتُهُ بَلْ يُرْفَعُ الْأَمْرُ إِلَى الْقَاضِي لِيَبْدُلَ أَجْرَتَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ يُقْتَرَضُ عَلَى الْمَالِكِ أَوْ يَأْمُرُ الْمُتَلَقِّطُ بِهِ لِيَرْجَعَ كَمَا فِي هَرَبِ الْجَمَالِ اهـ. فَاَنْظُرْ مَعَ ذَلِكَ قَوْلَ الشَّارِحِ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا الْخ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ فِي الْأَثْنَاءِ) نَظَرُ مُؤَنَّةِ التَّعْرِيفِ الْمَاضِي إِذَا كَانَتْ قَرْضًا عَلَى الْمَالِكِ هَلْ يَسْتَمِرُّ قَرْضًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لِمُضْلَحَتِهِ وَإِنْ تَغَيَّرَ ذَلِكَ بِقَصْدِ التَّمْلُكِ الطَّارِئِ.

مُؤَنَّةُ التَّغْرِيفِ وَإِنْ لَمْ يَتَمَلَّكَ بَعْدُ؛ لِأَنَّ الْحِطَّ لَهُ فِي طَنِّهِ حَالَةٌ التَّغْرِيفِ (وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَتَمَلَّكَ فَعَلَى الْمَالِكِ) لِعَوْدِ الْفَائِدَةِ لَهُ قِيلَ الْأَوَّلَى فِي حِكَايَةِ هَذَا لِتَوَافُقِ مَا فِي الرُّوْضَةِ وَقِيلَ إِنْ ظَهَرَ لِلْمَالِكِ فَعَلَيْهِ لِيَشْمَلَ ظُهُورَهُ بَعْدَ التَّمَلُّكِ أَمَّا غَيْرُ الرَّشِيدِ فَلَا يُخْرِجُ وَلِيَهُ مُؤَنَّتُهُ مِنْ مَالِهِ وَإِنْ رَأَى التَّمَلُّكَ لَهُ أَحْطَى بَلْ يَوْفَعُهَا لِلْحَاكِمِ لِيَبِيعَ جُزْءًا مِنْهَا لِمُؤَنَّتِهِ وَإِنْ تَارَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ (وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْحَقِيقِينَ) قِيلَ هُوَ دِينَارٌ وَقِيلَ دِرْهَمٌ وَقِيلَ وَزَنُهُ وَقِيلَ دُونَ نِصَابِ الشَّرِيقَةِ وَالْأَصَحُّ عِنْدَهُمَا أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّرُ بَلْ مَا يُظَلُّ أَنْ صَاحِبَهُ لَا يُكْثِرُ أَسْفَهُ عَلَيْهِ وَلَا يَطُولُ طَلَبُهُ لَهُ غَالِبًا . (لَا يَعْرِفُ سَنَةً)؛ لِأَنَّ فَاقِدَهُ لَا يَتَأَسَّفُ عَلَيْهِ سَنَةً وَأَطَالَ جَمْعُ فِي تَرْجِيحِ الْمُقَابِلِ بِأَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَالْمُوَافِقُ لِقَوْلِهِمَا أَنَّ الْاِخْتِصَاصَ يُعْرِفُهُ سَنَةً ثُمَّ يَخْتَصُّ بِهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْكَلَامَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي اخْتِصَاصِ عَظِيمِ الْمَنْفَعَةِ يَكْثُرُ أَسْفُ فَاقِدَهُ عَلَيْهِ سَنَةً غَالِبًا (بَل) الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ أَنْ يُعْرِفَهُ إِلَّا (زَمَنًا يُظُنُّ أَنْ) فَاقِدَهُ يُعْرِضُ عَنْهُ) بَعْدَهُ (غَالِبًا) وَيَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِهِ فِدَانُ الْفِضَّةِ حَالًا وَالذَّهَبُ نَحْوُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَيَقُولِي بَعْدَهُ الدَّالُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ.....

□ فَوَدَّ: (مُؤَنَّةُ التَّغْرِيفِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَقُولِي بَعْدَهُ فِي الْمُنْعِي . □ فَوَدَّ: (وَقِيلَ الْخ) خَبَرُ الْأَوَّلَى .
 □ فَوَدَّ: (لِيَشْمَلَ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ بَعْدَ اغْتِيَارِ تَعَلُّقِ لِيُوَافِقَ بِهِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَنَحْوُهَا فِي الْمُنْعِي وَعَبَّرَ فِي الرُّوْضَةِ بِقَوْلِهِ وَقِيلَ الْخ وَهُوَ الْأَوَّلَى لِيَشْمَلَ الْخ اهـ . □ فَوَدَّ: (أَمَّا غَيْرُ الرَّشِيدِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْعِي وَالنِّهَايَةِ أَمَّا الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفْهِ أَوْ صِبَا أَوْ جُنُونِ الْخ . □ فَوَدَّ: (بَلْ يَزْفَعُهَا لِلْحَاكِمِ) فَلَوْ فَقَدَ أَوْ فَقِدَتْ عَدَالَتُهُ فَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ بِهَامِشِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَتَرَعُّ الْوَلِيُّ الْخ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ . □ فَوَدَّ: (لِيَبِيعَ جُزْءًا الْخ) تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ وَيَتَرَعُّ الْوَلِيُّ الْخ وَيُرَاجِعُ الْحَاكِمُ فِي مُؤَنَّةِ التَّغْرِيفِ لِيَقْتَرِضَ أَوْ لِيَبِيعَ لَهُ جُزْءًا مِنْهَا اهـ . وَالَّذِي فِي شَرْحِ م وَشَرْحِ الرُّوْضِ الْاِخْتِصَاصُ عَلَى بَيْعِ الْجُزْءِ كَمَا هُنَا اهـ سَم . □ فَوَدَّ: (بَلْ مَا يُظُنُّ أَنْ الْخ) أَيِّ بِاِغْتِيَارِ الْغَالِبِ مِنْ أَحْوَالِ النَّاسِ فَلَا يُرَدُّ أَنْ صَاحِبَهُ قَدْ يَكُونُ شَدِيدَ الْبُخْلِ فَيَدُومُ أَسْفَهُ عَلَى التَّافِهِ اهـ ع ش . □ فَوَدَّ: (وَلَا يَطُولُ الْخ) مِنْ عَطْفِ اللَّازِمِ . □ فَوَدَّ: (فِي تَرْجِيحِ الْمُقَابِلِ) أَيِّ مِنْ أَنَّهُ يَعْرِفُ سَنَةً لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ نِهَايَةً وَمُنْعِي . □ فَوَدَّ: (وَالْمُوَافِقُ الْخ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ الَّذِي الْخ . □ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ) أَيِّ قَوْلِ الْجَمْعِ أَنَّ الْمُقَابِلَ هُوَ الْمُوَافِقُ لِقَوْلِهِمَا الْخ . □ فَوَدَّ: (فِي اخْتِصَاصِ الْخ) فَإِنْ قُرِضَ قَلَّةُ الْأَسْفِ عَلَيْهِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ اهـ مُنْعِي . □ فَوَدَّ: (بَلِ الْأَصَحُّ أَنَّهُ الْخ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَكْفِي مَرَّةً؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ بِهَا عَنْ عَهْدَةِ الْكِتْمَانِ وَقِيلَ لَا يَجِبُ تَغْرِيفُ الْقَلِيلِ أَضْلًا اهـ مُنْعِي . □ فَوَدَّ: (وَيَخْتَلَفُ) أَيِّ الزَّمَنِ (بِاخْتِلَافِهِ) أَيِّ الْمَالِ الْحَقِيقِ . □ فَوَدَّ: (حَالًا) أَيِّ يُعْرِفُ فِي الْحَالِ . □ فَوَدَّ: (وَالذَّهَبُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْعِي وَدَانِقُ الذَّهَبِ يَوْمًا أَوْ

□ فَوَدَّ: (لِيَبِيعَ جُزْءًا مِنْهَا) تَقَدَّمَ قَوْلُهُ مَعَ الْمُثْنِ وَيَتَرَعُّ وَجُوبًا الْوَلِيُّ لِقَطْعَةِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ وَيُرَاجِعُ الْحَاكِمُ فِي مُؤَنَّةِ التَّغْرِيفِ لِيَقْتَرِضَ أَوْ يَبِيعَ لَهُ جُزْءًا مِنْهَا انْتَهَى وَالَّذِي فِي شَرْحِ الرُّوْضِ الْاِخْتِصَاصُ عَلَى بَيْعِ الْجُزْءِ كَمَا هُنَا وَم .

انْدَفَعَ مَا قِيلَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ لَا يُعْرَضُ عَنْهُ أَوْ إِلَى زَمَنٍ يَظُنُّ أَنَّ فَايَقَدَهُ يُعْرَضُ عَنْهُ فَيَجْعَلُ ذَلِكَ الزَّمَنَ غَايَةً لِتَرْكِ التَّعْرِيفِ لَا طَرَفًا لِلتَّعْرِيفِ هَذَا كُلُّهُ إِنْ تَمَوَّلَ وَإِلَّا كَحَبَّةٍ زَرِيْبٍ اسْتَبَدَّ بِهِ وَاجِدُهُ وَلَوْ فِي حَرَمٍ مَكَّةَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَدْ سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ مَنْ يَشُدُّ فِي الطُّوَافِ زَرِيْبَةً فَقَالَ إِنْ مِنْ الْوَرَعِ مَا يَمُقُّهُ اللَّهُ، وَرَأَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَمَرَةً فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ: «لَوْ لَا أَخْشَى أَنْ تُكَوْنَ صَدَقَةً لَأَخَذْتُهَا» قِيلَ هُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يَلْزِمُهُ اخْتِذَ الْمَالِ الصَّائِعِ لِحِفْظِهِ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَفْتَضِي إِغْرَاضَ مَالِكِهَا عَنْهَا وَخُرُوجَهَا عَنْ مِلْكِهِ فَهِيَ الْآنَ مُبَاحَةٌ فَتَرْكُهَا لِمَنْ يُرِيدُ تَمَلُّكَهَا مُشِيرًا لَهُ إِلَى ذَلِكَ وَيَجُوزُ اخْتِذُ نَحْوِ سَنَابِلِ الْحَصَادَيْنِ الَّتِي اغْتَبَدَ الْإِغْرَاضُ عَنْهَا. وَقَوْلُ الزُّرْكَشِيِّ يَنْبَغِي تَخْصِيصُهُ بِمَا لَا زَكَاةَ فِيهِ أَوْ بِمَنْ تَحِلُّ لَهُ كَالْفَقِيرِ مُعْتَرِضٍ بِأَنَّ الظَّاهِرَ اغْتِفَارُ ذَلِكَ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ.....

يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً اهـ. فَوَدَّ: (انْدَفَعَ مَا قِيلَ إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّ مَا قَالَهُ إِنَّمَا يَدْفَعُ دَعْوَى الْفَسَادِ لَا الْأَوَّلِيَّةَ الْمَذْكُورَةَ سَمَّ عَلَى حَجِّ أَهْلِ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (أَنْ يَقُولَ لَا يُعْرَضُ عَنْهُ) أَيُّ بَزِيَادَةٍ لَا فِي آخِرِ كَلَامِهِ (أَوْ إِلَى زَمَنٍ يَظُنُّ إلخ) أَيُّ بَزِيَادَةٍ إِلَى فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ. فَوَدَّ: (فَيَجْعَلُ إلخ) أَيُّ بَزِيَادَةٍ إِخْدَاهُمَا. فَوَدَّ: (ذَلِكَ الزَّمَنُ) أَيُّ الَّذِي يَظُنُّ أَنَّ فَايَقَدَهُ يُعْرَضُ عَنْهُ. فَوَدَّ: (لِتَرْكِ التَّعْرِيفِ) صَوَابُهُ لِلتَّعْرِيفِ. فَوَدَّ: (هَذَا كُلُّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ فِي الزَّكَاةِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ إِلَى وَيَجُوزُ. فَوَدَّ: (هَذَا كُلُّهُ إلخ) أَيُّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْخِلَافَيْنِ. فَوَدَّ: (اسْتَبَدَّ بِهِ وَاجِدُهُ) هَلْ يَمْلِكُ بِمَجَرَّدِ الْاِخْتِذِ أَوْ يَتَوَقَّفُ الْمَلِكُ عَلَى قَصْدِ التَّمَلُّكِ أَوْ عَلَى لَفْظٍ أَوْ لَا يَمْلِكُهُ لِعَدَمِ تَمَوُّلِهِ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَخْتِجَ إِلَى تَمَلُّكِ أَوْ عَلَى لَفْظٍ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُعْرَضُ عَنْهُ وَمَا يُعْرَضُ عَنْهُ أَطْلَقُوا أَنَّهُ يَمْلِكُ بِالْاِخْتِذِ سَمَّ عَلَى حَجِّ أَهْلِ شِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ لَعَلَّ مَحَلَّهُ أَيُّ الْاِسْتِغْنَاءِ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ الْمَالِكُ فَحَيْثُ ظَهَرَ وَقَالَ لَمْ أُعْرَضْ عَنْهُ وَجَبَ دَفْعُهُ إِلَيْهِ مَا دَامَ بَاقِيًا وَكَذَا بَدَلُهُ تَالِفًا إِنْ كَانَ مُتَمَوِّلًا هَكَذَا يَظْهَرُ وَوَافَقَ عَلَيْهِ مَرَّاهُ سَمَّ اهـ. فَوَدَّ: (هُوَ مُشْكِلٌ) أَيُّ مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلُ رَشِيدِي.

فَوَدَّ: (وَلَيْسَ إلخ) أَيُّ ذَلِكَ الْاِسْتِشْكَالُ. فَوَدَّ: (لَأَنَّ ذَلِكَ) أَيُّ وَقُوعِ الثَّمَرَةِ فِي الطَّرِيقِ. فَوَدَّ: (فَتَرْكُهَا) أَيُّ تَرْكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الثَّمَرَةِ. فَوَدَّ: (مُشِيرًا لَهُ) أَيُّ لِمَنْ يُرِيدُ تَمَلُّكَهَا عِبَارَةُ النِّهَايَةِ مُشِيرًا بِهِ أَهْلُ أَيُّ بِالْتَّارِكِ وَهِيَ أَحْسَنُ. فَوَدَّ: (إِلَى ذَلِكَ) أَيُّ إِلَى كَوْنِهَا مُبَاحَةً. فَوَدَّ: (الَّتِي اغْتَبَدَ الْإِغْرَاضُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِذَا ظَنَّ إِغْرَاضَ الْمَالِكِ عَنْهَا أَوْ ظَنَّ رِضَاهُ بِاِخْتِذِهَا وَإِلَّا فَلَا اهـ. فَوَدَّ: (تَخْصِيصُهُ) أَيُّ جَوَازُ اخْتِذِ مَا ذَكَرَ. فَوَدَّ: (تَحِلُّ) أَيُّ الزَّكَاةِ. فَوَدَّ: (مُعْتَرِضٌ) خَبَرٌ وَقَوْلُ الزُّرْكَشِيِّ إلخ. فَوَدَّ: (اِغْتِفَارُ ذَلِكَ) أَيُّ

فَوَدَّ: (انْدَفَعَ مَا قِيلَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّ مَا قَالَهُ إِنَّمَا يَدْفَعُ دَعْوَى الْفَسَادِ لَا الْأَوَّلِيَّةَ الْمَذْكُورَةَ. فَوَدَّ: (وَإِلَّا كَحَبَّةٍ زَرِيْبٍ اسْتَبَدَّ بِهِ وَاجِدُهُ إلخ) هَلْ يَمْلِكُهُ بِمَجَرَّدِ الْاِخْتِذِ أَوْ يَتَوَقَّفُ الْمَلِكُ عَلَى قَصْدِ تَمَلُّكِ أَوْ عَلَى لَفْظٍ أَوْ لَا يَمْلِكُهُ لِعَدَمِ تَمَوُّلِهِ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَخْتِجَ إِلَى تَمَلُّكِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُعْرَضُ عَنْهُ وَمَا يُعْرَضُ عَنْهُ أَطْلَقُوا أَنَّهُ يَمْلِكُ بِالْاِخْتِذِ. فَوَدَّ: (وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَفْتَضِي إِغْرَاضَ مَالِكِهَا إلخ) كَذَا شَرَحَ مَرَّ.

وَبَحَثَ غَيْرُهُ تَقْيِيدَهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ حَقٌّ لِمَنْ لَا يُعْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ اغْتَرَضَهُ الْبَلْقِينِي بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي نَحْوِ الْكُسْرَةِ مِمَّا قَدْ يُقْصَدُ وَسَبَقَتْ الْيَدُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ السَّنَائِلِ وَالْحَقُّ بِهَا أَخْذُ مَا مَمْلُوكٌ يُتَسَامَحُ بِهِ عَادَةً وَمَرَّ فِي الرُّكَاةِ وَيَأْتِي قُبَيْلَ الْأُضْحِيَّةِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ فَرَاغَهُ.

(فَضْلٌ) فِي تَمْلِكِهَا وَغَرْمِهَا وَمَا يَنْبَغُهَا

(إِذَا عَرَفَ) اللَّقْطَةُ بَعْدَ قَضْدِهِ تَمْلِكُهَا (سَنَةً) أَوْ دُونَهَا فِي الْحَقِيرِ جَازَ لَهُ تَمْلِكُهَا إِلَّا فِي صُورِ مَرْتٍ كَأَن أَخَذَهَا لِلْخِيَانَةِ أَوْ أَعْرَضَ عَنْهُ أَوْ كَانَتْ أَمَةً تَحِلُّ لَهُ وَقَوْلُ الرُّزْكَاشِيِّ يَنْبَغِي.....

اغْتِفَارُ أَخْذِهِ وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِهِ الرُّكَاةُ اهـ ش. قُودُ: (وَبَحَثَ غَيْرُهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الرُّزْكَاشِيِّ إِنْخ. قُودُ: (لِمَنْ لَا يُعْبَرُ الْإِنْخ) أَيِ مِنْ نَحْوِ الصَّبِيِّ. قُودُ: (بِخِلَافِ السَّنَائِلِ) أَيِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مَقْصُودَةً بَلْ أَرَبَاهَا يُعْرِضُونَ عَنْهَا وَيَقْصِدُهَا غَيْرُهُمْ بِالْأَخْذِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ جَمْعُهَا لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ وَإِنْ أَمَكَنَ وَكَانَ لَهَا وَقَعٌ فِيهِ نَظَرٌ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ: وَقَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَ لَهَا وَقَعٌ وَسَهْلٌ جَمْعُهَا بِحَيْثُ لَوْ اسْتَوْجَرَ مَنْ يَجْمَعُهَا كَانَ لِلْبَاقِي بَعْدَ الْأُجْرَةِ وَقَعٌ وَجَبَ وَإِلَّا فَلَا اهـ ش.

(فَضْلٌ: فِي تَمْلِكِهَا وَغَرْمِهَا)

قُودُ: (فِي تَمْلِكِهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فَإِنْ دَفَعَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ وَقَوْلُهُ كَمَا لَوْ بَاعَ الْعَدْلَ إِلَى الْمُتَنِ. قُودُ: (اللَّقْطَةُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَقِيلَ تَكْفِي فِي الْمُغْنِي. قُودُ: (بَعْدَ قَضْدِهِ تَمْلِكُهَا) قَضِيَّةُ التَّقْيِيدِ بِمَا ذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا أَخَذَ لَا بِقَضْدِ حِفْظٍ وَلَا تَمْلِكُ ثُمَّ عَرَفَ قَبْلَ قَضْدِ التَّمْلِكِ لَا يُعْتَدُ بِتَغْرِيفِهِ اهـ ش. قُودُ (سَنَةً) أَيِ فِي الْخَطِيرِ. قُودُ: (جَازَ لَهُ تَمْلِكُهَا) وَلَوْ هَاشِمِيًّا أَوْ فَقِيرًا اهـ نَهَايَةُ أَيِ وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَى الْهَاشِمِيِّ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا مِنْ صَدَقَةٍ فَرَضَ عَلَى الْفَقِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى بَدْلِهَا عِنْدَ ظُهُورِ مَا لَيْكُهَا هَكَذَا ظَهَرَ رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَا فَرْقَ عِنْدَنَا فِي جَوَازِ تَمْلِكِ اللَّقْطَةِ بَيْنَ الْهَاشِمِيِّ وَغَيْرِهِ وَلَا بَيْنَ الْفَقِيرِ وَغَيْرِهِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَجُوزُ تَمْلِكُهَا لِمَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ وَقَالَ مَالِكٌ لَا يَجُوزُ تَمْلِكُهَا لِلْفَقِيرِ خَشْيَةَ ضَيَاعِهَا عِنْدَ طَلَبِهَا اهـ. قُودُ: (كَأَن أَخَذَهَا لِلْخِيَانَةِ) تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الْمُتَنِ وَإِنْ أَخَذَ بِقَضْدِ خِيَانَةِ الْإِنْخ. قُودُ: (أَوْ أَعْرَضَ عَنْهُ) تَقَدَّمَ ذَلِكَ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُتَنِ وَمَا لَا يَمْتَنِعُ مِنْهَا كَشَاءُ. قُودُ: (أَوْ كَانَتْ أَمَةً الْإِنْخ) تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ وَيَجُوزُ أَنْ يَلْتَقِطَ عَبْدًا لَا يُمَيِّزُ قَالَ سَمِ أَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْأَمَةِ

قُودُ: (اغْتَرَضَهُ الْبَلْقِينِي الْإِنْخ) كَذَا شَرْحُ م ر وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ جَمْعُهَا لِلْمَوْلَى وَإِنْ أَمَكَنَ وَكَانَ لَهَا وَقَعٌ فِيهِ نَظَرٌ.

(فَضْلٌ) فِي تَمْلِكِهَا وَغَرْمِهَا وَمَا يَنْبَغُهَا

قُودُ: (إِلَّا فِي صُورِ مَرْتٍ الْإِنْخ) لَا يَخْفَى صَرَاةُ السِّيَاقِ أَنَّ فِي هَذَا الِاسْتِثْنَاءِ مِنَ التَّمْلِكِ بَعْدَ الِاتِّقَاطِ لِلتَّمْلِكِ قَيْشِكِلَ اسْتِثْنَاءِ الْأَمَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ الْتِقَاطُهَا لِلتَّمْلِكِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ. قُودُ: (أَوْ أَعْرَضَ عَنْهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ دَفَعَهَا لِلْحَاكِمِ وَتَرَكَ تَغْرِيفَهَا وَتَمْلِكُهَا ثُمَّ اسْتَقَالَ أَيِ طَلَبَ مِنَ الْحَاكِمِ إِقَالَتَهُ مِنْهَا لِيُعْرِفَهَا وَيَتَمْلِكُهَا مُنِعَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ حَقَّهُ أَنْتَهَى.

أَنَّهُ يُعْرِفُهَا ثُمَّ تُبَاعُ وَيَتَمَلَّكُ ثَمَنُهَا نَظِيرُ مَا مَرَّ فِيهَا يَتَسَارَعُ فِسَادُهُ يُرَدُّ بِوُضُوحِ الْفَرْقِ بِأَنَّ هَذَا مَا نَعْنِيهِ غَرَضِيٌّ وَهِيَ مَا نَعْنِيهِ ذَاتِيٌّ يَتَعَلَّقُ بِالْبُضْعِ لِمَا مَرَّ فِي الْقَرْضِ وَهُوَ يَمْتَنَزِعُ بِمَزِيدِ اخْتِطَاطٍ وَإِذَا أَرَادَهُ (لَمْ يَمْلِكْهَا حَتَّى يَخْتَارَهُ بِلَفْظٍ) مِنْ نَاطِقٍ صَرِيحٍ فِيهِ (كَتَمَلَّكْتُ) أَوْ كِنَايَةٍ مَعَ النَّيَّةِ فِيهَا يَظْهَرُ كَمَا هُوَ قِيَاسُ سَائِرِ الْأَبْوَابِ كَأَخَذْتُهُ أَوْ إِشَارَةَ أُخْرَى وَبَحَثَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي

المذكورة مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي اللَّفْظَةِ بِقَصْدِ التَّمَلُّكِ وَالْأَمَةُ الْمَذْكُورَةُ يَمْتَنِعُ التَّقَاطُهَا لِلتَّمَلُّكِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي مَا تَقَدَّمَ اهـ. فَوُدَّ: (أَنْ يُعْرِفَهَا) أَيِ الْأَمَةِ الَّتِي تَحِلُّ لَهُ. فَوُدَّ: (ثُمَّ تُبَاعُ) الْأَنْسَبُ يَبِيعُهَا. فَوُدَّ: (يُرَدُّ إِلَيْهِ) خَبَرٌ وَقَوْلُ الرَّزْكَسِيِّ إِلَيْهِ (بِأَنَّ هَذَا) أَيِ مَا يَتَسَارَعُ فِسَادُهُ. فَوُدَّ: (وَهِيَ) أَيِ الْأَمَةِ الْمَذْكُورَةُ. فَوُدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الْبُضْعِ. فَوُدَّ: (وَإِذَا أَرَادَهُ) أَيِ التَّمَلُّكِ بَعْدَ التَّعْرِيفِ وَكَذَا ضَمِيرُ يَخْتَارُهُ. فَوُدَّ: (سَيِّئٌ) (حَتَّى يَخْتَارَهُ إِلَيْهِ) وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّ وَلَدَ اللَّفْظَةِ كَاللَّفْظَةِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ التَّقَاطُهَا وَانْفَصَلَ مِنْهَا قَبْلَ تَمَلُّكِهَا وَإِلَّا مَلَكَهَ تَبَعًا لِأَمِّهِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّهُ يُمَلِّكُ بَعْدَ التَّعْرِيفِ تَبَعًا لِأَمِّهِ أَيْ وَتَمَلُّكُهَا أَهْ مُعْنَى قَالَ ع ش بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنْ سَمٍ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ وَانْفَصَلَ مِنْهَا قَبْلَ تَمَلُّكِهَا أَنَّهُ لَوْ حَمَلَتْ بِهِ بَعْدَ الْإِلْتِقَاطِ وَانْفَصَلَ قَبْلَ التَّمَلُّكِ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا تَبَعًا لِأَمِّهِ وَعَلَيْهِ فَيَنْبَغِي أَنْ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا بِتَمْلِكِ أَمِّهِ بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَمَلُّكِ لَهَا بِخُصُوصِهِ وَيَنْبَغِي أَيْضًا أَنْ مَا حَمَلَتْ بِهِ بَعْدَ الْإِلْتِقَاطِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ قَبْلَ التَّمَلُّكِ أَنَّهُ يَتَّبِعُهَا فِي التَّمَلُّكِ كَمَا يَتَّبِعُهَا فِي الْبَيْعِ أَهْ وَقَوْلُهُ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ وَانْفَصَلَ إِلَى قَوْلِهِ وَيَنْبَغِي أَيْضًا إِلَيْهِ مَحَلُّ تَأْمُلٍ. فَوُدَّ: (صَرِيحٌ إِلَيْهِ) نَعَتْ لِلْفِظِ. فَوُدَّ: (سَيِّئٌ) (كَتَمَلَّكْتُ) هَلْ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ التَّمَلُّكِ مَعْرِفَتُهَا حَتَّى لَوْ جُهِلَتْ لَهَا لَمْ يَصِحَّ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ وَلَا يَتَّبَعْدُ الْإِشْتِرَاطُ وَهِيَ نَظِيرُ الْقَرْضِ بَلْ قَالُوا إِنْ مَلَكَهَا مَلِكٌ قَرْضٍ فَلْيُنْظَرْ هَلْ يَمْلِكُ الْقَرْضُ الْمَجْهُولَ م ر أَهْ سَمٍ. عَلَى حَجِّ أَقُولُ: وَقَدْ يُسْتَعَادُّ الْإِشْتِرَاطُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ أَمَّا عِنْدَ تَمَلُّكِهَا فَلَا وَجْهَ وَجُوبَ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ لِيُعْلَمَ مَا يَرُدُّ لِمَالِكِهَا لَوْ ظَهَرَ وَقَوْلُهُ هَلْ يَمْلِكُ الْقَرْضُ الْمَجْهُولُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ لِتَعَدُّ رَدِّ مِثْلِهِ مَعَ الْجَهْلِ أَهْ ع ش. فَوُدَّ: (أَوْ إِشَارَةُ أُخْرَى) الْأُولَى مِنْ أُخْرَى.

فَوُدَّ: (وَهِيَ مَا نَعْنِيهِ ذَاتِيٌّ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ كَوْنُ مَا نَعْنِيهِ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَقْتَضِي امْتِنَاعَ تَمَلُّكِهَا نَفْسَهَا لَا امْتِنَاعَ تَمَلُّكِ ثَمَنِهَا وَيُفَارِقُ الْقَرْضَ بِأَنَّهُ لَا يَتَأْتِي تَقَدُّمُ الْاِغْتِرَاضِ عَلَى الْبَيْعِ لِلْمَحْذُورِ وَلَا تَأَخُّرِهِ إِذْ لَيْسَ لَهُ بَيْعُهُ مَعَ وُجُودِ الْمَالِكِ.

فَوُدَّ: (سَيِّئٌ) (لَمْ يَمْلِكْهَا حَتَّى يَخْتَارَهُ بِلَفْظٍ) هَلْ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ التَّمَلُّكِ مَعْرِفَتُهَا حَتَّى لَوْ جُهِلَتْ لَهَا لَمْ يَصِحَّ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ وَلَا يَتَّبَعْدُ الْإِشْتِرَاطُ وَهِيَ نَظِيرُ الْقَرْضِ بَلْ لَوْ قَالُوا إِنْ مَلَكَهَا مَلِكٌ قَرْضٍ فَلْيُنْظَرْ هَلْ يَمْلِكُ الْقَرْضُ الْمَجْهُولَ م ر.

(فَرْغَ): قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ وَلَدَ اللَّفْظَةِ كَاللَّفْظَةِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا بِهِ عِنْدَ التَّقَاطُهَا وَانْفَصَلَ مِنْهَا قَبْلَ تَمَلُّكِهَا وَإِلَّا مَلَكَهَ تَبَعًا لِأَمِّهِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّهُ يُمَلِّكُ بَعْدَ التَّعْرِيفِ لِأَمِّهِ أَيْ وَتَمَلُّكِهَا

الاختصاص ككَلْبٍ وَخَمْرٍ مُخْتَرَمَيْنِ مِنْ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى نَقْلِ الاختصاصِ الَّذِي كَانَ لغيرِهِ
لنَفْسِهِ (وَقِيلَ تَكْفِي النِّتْيَةُ) أَي تَجْدِيدُ قَضْدِ التَّمْلِكِ إِذْ لَا مُعَاوَضَةَ وَلَا إِجَابَ (وَقِيلَ تَمْلِكُ بِمُضِيِّ
السَّنَةِ) بَعْدَ التَّغْرِيفِ اكْتِفَاءً بِقَضْدِ التَّمْلِكِ السَّابِقِ (فَإِنْ تَمَلَّكَهَا) فَلَمْ يَظْهَرْ المَالِكُ لَمْ يُطَالَبْ بِهَا
فِي الآخِرَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ كَسْبِهِ كَمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَوْ (فَظْهَرَ المَالِكُ) وَهِيَ بَاقِيَةٌ بِحَالِهَا (وَائْتَفَقَا
عَلَى رَدِّ عَيْنِهَا) أَوْ بَدَلِهَا (لِذَاكَ) ظَاهِرٌ. إِذْ الْحَقُّ لَا يَغْدُوهُمَا وَمُؤَنَةُ الرَّدِّ عَلَيْهِ وَيَرُدُّهَا بِزِيَادَتِهَا
الْمُتَّصِلَةِ.....

□ فَوُدَّ: (مِنْ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى) كَانَ يَقُولُ نَقَلْتُ الاختصاصَ بِهِ إِلَى اِهْ ع ش.

□ فَوُدَّ (سُيْ): (وَقِيلَ تَكْفِي النِّتْيَةُ) أَي بَعْدَ التَّغْرِيفِ اِهْ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (بَعْدَ التَّغْرِيفِ) يَغْنِي مِنْ أَوَّلِ
التَّغْرِيفِ. □ فَوُدَّ: (فَلَمْ يَظْهَرْ) الْفَاءُ هُنَا فِي قَوْلِ الْمُتَن قَظْهَر لَيْسَتْ عَلَى بَابِهَا. □ فَوُدَّ: (لَمْ يُطَالَبْ بِهَا
إِلْخ) لَوْ تَمَلَّكَ مَا يُسْرِعُ فُسَادَهُ فِي الْحَالِ وَأَكَلَهُ ثُمَّ عَرَفَهُ وَلَمْ يَتَمَلَّكِ الْقِيَمَةَ هَلْ تَسْقُطُ الْمُطَالَبَةُ أَيْضًا فِي
الْآخِرَةِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَّجِهُ الثَّانِي سَمَ عَلَى حَجٍّ وَقَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ بَعْدَ مِثْلِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَيَتَّبِعِي أَنْ
يَكُونَ مَحَلُّهُ إِذَا عَزَمَ عَلَى رَدِّهَا أَوْ رَدَّ بِدَلِّهَا إِذَا ظَهَرَ مَالِكُهَا وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّارِحِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَقَدْ يُوْجَّهُ بِأَنَّهُ
حَيْثُ أَتَى بِمَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنَ التَّغْرِيفِ وَتَمَلَّكَ صَارَتْ مِنْ جُمْلَةِ أَكْسَائِهِ وَعَدَمُ نَبِيِّ رَدِّهَا إِلَى مَالِكِهَا لَا
يُزِيلُ مِلْكَهُ وَإِنْ أَتَمَّ بِهِ وَعَلَى مَا قَالَهُ شَيْخُنَا فَيَتَّبِعِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِ مَا لَوْ لَمْ يَقْضِ رَدًّا وَلَا عَدَمَهُ اِهْ ع ش.

□ فَوُدَّ: (وَهِيَ بَاقِيَةٌ بِحَالِهَا) لَوْ كَانَ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهَا ثُمَّ عَادَ فَالْمُتَّجِهَةُ أَنَّهُ كَمَا لَوْ لَمْ يَزُلْ م ر اِهْ سَمَ وَ ع ش.

□ فَوُدَّ (سُيْ): (وَائْتَفَقَا عَلَى رَدِّ عَيْنِهَا) وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَلَقِّطِ رَدُّهَا لِمَالِكِهَا إِذَا عَلِمَهُ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حَقٌّ
لَا زِمَ قَبْلَ طَلْبِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ فِي سَمَ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ مَا نَصَّهُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى انْتِقَاضِ
الْمِلْكِ بِمُجَرَّدِ ظُهُورِ المَالِكِ اِهْ. □ فَوُدَّ: (أَوْ بَدَلِهَا) هَلْ يُشْتَرَطُ إِجَابَ وَقَبُولُ الْقِيَاسِ الْاِشْتِرَاطُ إِنْ كَانَ
الْمِلْكُ يَنْتَقِضُ بِمُجَرَّدِ ظُهُورِ المَالِكِ اِهْ سَمَ وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَا فِي ع ش. □ فَوُدَّ: (عَلَيْهِ) أَي
الْمُتَلَقِّطِ؛ لِأَنَّهُ قَبَضَ الْعَيْنَ لِعَرَضِ نَفْسِهِ أَمَّا إِذَا حَصَلَ الرَّدُّ قَبْلَ تَمَلُّكِهَا فَمُؤَنَةُ الرَّدِّ عَلَى مَالِكِهَا كَمَا قَالَ
الْمَاوَزْدِيُّ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. □ فَوُدَّ: (الْمُتَّصِلَةُ) وَإِنْ حَدَثَ بَعْدَ التَّمْلِكِ تَبَعًا لِلْأَصْلِ بَلْ لَوْ حَدَّثَتْ قَبْلَهُ ثُمَّ
انْفَصَلَتْ رَدُّهَا كَنَظِيرِهِ مِنَ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ فَلَوْ التَّقَطُّ حَائِلًا فَحَمَلَتْ قَبْلَ تَمَلُّكِهَا ثُمَّ وَلَدَتْ رَدُّ الْوَلَدِ مَعَ الْأُمِّ

□ فَوُدَّ: (لَمْ يُطَالَبْ بِهَا فِي الْآخِرَةِ) لَوْ تَمَلَّكَ مَا يُسْرِعُ فُسَادَهُ فِي الْحَالِ وَأَكَلَهُ ثُمَّ عَرَفَهُ وَلَمْ يَتَمَلَّكِ الْقِيَمَةَ
هَلْ تَسْقُطُ الْمُطَالَبَةُ أَيْضًا فِي الْآخِرَةِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَّجِهُ الثَّانِي. □ فَوُدَّ: (وَهِيَ بَاقِيَةٌ بِحَالِهَا) لَوْ كَانَ زَالَ
مِلْكُهُ عَنْهَا ثُمَّ عَادَ فَالْمُتَّجِهَةُ أَنَّهُ كَمَا لَوْ لَمْ يَزُلْ م ر.

□ فَوُدَّ (سُيْ): (وَائْتَفَقَا عَلَى رَدِّ عَيْنِهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَيَلْزِمُ الْمُتَلَقِّطُ رَدُّهَا إِلَيْهِ قَبْلَ طَلْبِهِ ذَكَرَهُ
الْأَصْلُ فِي الْوَدِيعَةِ اِهْ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى انْتِقَاضِ الْمِلْكِ بِمُجَرَّدِ ظُهُورِ المَالِكِ. □ فَوُدَّ: (أَوْ بَدَلِهَا) هَلْ
يُشْتَرَطُ إِجَابَ وَقَبُولُ الْقِيَاسِ الْاِشْتِرَاطُ إِنْ كَانَ الْمِلْكُ يَنْتَقِضُ بِمُجَرَّدِ ظُهُورِ المَالِكِ. □ فَوُدَّ: (الْمُتَّصِلَةُ)
قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَإِنْ حَدَّثَتْ بَعْدَ التَّمْلِكِ تَبَعًا لِلْأَصْلِ بَلْ لَوْ حَدَّثَتْ قَبْلَهُ ثُمَّ انْفَصَلَتْ رَدُّهَا كَنَظِيرِهِ

لا الْمُتَفَصِّلَةَ إِنْ حَدَّثَتْ بَعْدَ التَّمْلِكِ وَإِلَّا رَجَعَ فِيهَا لِحُدُوثِهَا بِمِلْكِهِ وَإِنْ أَرَادَهَا الْمَالِكُ وَأَرَادَ الْمُتَلَقِّطُ الْغَدُولَ إِلَى بَدَلِهَا أَوْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حَقٌّ لَزِمَ يَمْنَعُ بَيْعَهَا (أَجِيبَ الْمَالِكُ فِي الْأَصَحِّ) كَالْقَرْضِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ تَعَلَّقَ بِهَا ذَلِكَ تَعَيَّنَ الْبَدَلُ فَإِنْ لَمْ يَتَنَازَعَا وَرَدَّهَا لَهُ سَلِيمَةً لَزِمَتْهُ الْقَبُولُ (فَإِنْ تَلَفَتْ) الْمَمْلُوكَةُ حِسًّا أَوْ شَوْعًا بَعْدَ التَّمْلِكِ (غَرِمَ مِثْلُهَا) إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً (أَوْ قِيمَتِهَا) إِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً وَبَحَثَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَخَذًا مِنْ تَشْبِيهِهَا بِالْقَرْضِ أَنَّهُ يَجِبُ فِيهَا لَهُ مِثْلُ صُورِيٍّ رَدُّ الْمِثْلِ الصُّورِيِّ وَرَدُّهُ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَتَعَدُّ الْفَرْقُ وَهُوَ كَمَا قَالَ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَمْلِكٌ بِرِضَا الْمَالِكِ وَإِحْسَانِهِ فَرُوعِي وَهَذَا قَهْرِيٌّ عَلَيْهِ فَكَانَ بِضَمَانِ الْيَدِ أَشْبَهَ أَمَّا الْمُخْتَصَّةُ فَلَا بَدَلَ لَهَا وَلَا

مُعْنَى وَأَسْنَى قَالَ ع ش هَلْ يَجِبُ تَعْرِيفُ هَذَا الْوَلَدِ بَعْدَ انْفِصَالِهِ مَعَ الْأُمِّ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَقِطْ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَهَلْ يَكْفِي مَا بَقِيَ مِنْ تَعْرِيفِ الْأُمِّ فِيهِ نَظَرٌ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ: نَعَمْ يَكْفِي مَا بَقِيَ مِنْ تَعْرِيفِ الْأُمِّ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ وَبَقِيَ مَا لَوْ انْفَصَلَ بَعْدَ تَمَامِ التَّعْرِيفِ وَقَبْلَ التَّمْلِكِ فَهَلْ يَسْقُطُ التَّعْرِيفُ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ سُقُوطُهُ اكْتِفَاءً بِمَا سَبَقَ مِنْ تَعْرِيفِ الْأُمِّ ع. قَوْلُهُ: (لَا الْمُتَفَصِّلَةَ إلخ) وَتَقَدَّمَ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ أَنَّ الْحَمْلَ الْحَادِثَ بَعْدَ الشَّرَاءِ كَالْمُتَفَصِّلِ فَيَكُونُ الْحَادِثُ هُنَا بَعْدَ التَّمْلِكِ لِلْمُتَلَقِّطِ اه مُعْنَى وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَهَذَا لَا يُخَالِفُ قَوْلَنَا عَنْهُ فِيهَا مَرَّةً وَإِنْ حَدَّثَتْ بَعْدَ التَّمْلِكِ تَبَعًا لِلْأَصْلِ اه؛ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ الْحَمْلِ فَهُوَ مَخْصُوصٌ بِهَذَا اه. قَوْلُهُ: (رَجَعَ) أَيِ الْمَالِكِ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حَقٌّ لَزِمَ إلخ) بَانَ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حَقٌّ أَضْلًا أَوْ تَعَلَّقَ بِهَا حَقٌّ جَائِزٌ كَالْعَارِيَةِ أَوْ حَقٌّ لَزِمَ لَا يَمْنَعُ بَيْعَهَا كَالِإِجَارَةِ وَالْحَقُّ اللَّازِمُ الَّذِي يَمْنَعُ بَيْعَهَا كَالرَّهْنِ وَانْظُرْ هَلْ يَرُدُّهَا إِذَا كَانَتْ مُؤَجَّرَةً مُسْلُوبَةً الْمَنْفَعَةَ مُدَّةَ الْإِجَارَةِ أَوْ لَا فِيهِ تَأَمُّلٌ وَقِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِي الْقَرْضِ الْأَوَّلِ لِيُوقَعَ الْإِجَارَةُ مِنَ اللَّاقِطِ حَالٍ وَلِكُلِّهِ لِلْمَلْقُوطِ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ. قَوْلُهُ: (سَلِيمَةً) أَيِ أَوْ مَعِيَّةً مَعَ الْأَرْضِ اه مُعْنَى. قَوْلُهُ: (حِسًّا) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ. قَوْلُهُ: (حِسًّا) أَيِ بَانَ مَاتَتْ. قَوْلُهُ: (أَوْ شَوْعًا) كَانَ أَغْتَقَهَا الْمُتَلَقِّطُ اه ع ش.

قَوْلُ (سَيِّ): (غَرِمَ مِثْلُهَا إلخ) وَلَوْ قَالَ الْمُتَلَقِّطُ لِلْمَالِكِ بَعْدَ التَّلَفِ كُنْتُ مُسَيِّكَهَا لَكَ وَقُلْنَا بِالْأَصَحِّ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا إِلَّا بِاخْتِيَارِ التَّمْلِكِ لَمْ يَضْمَنْهَا وَكَذَا لَوْ قَالَ لَمْ أَقْصِدْ شَيْئًا فَإِنْ كَذَّبَهُ الْمَالِكُ فِي ذَلِكَ صُدِّقَ الْمُتَلَقِّطُ بِبَيْعِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ أَمَّا التَّلَفُ قَبْلَ التَّمْلِكِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ فَلَا ضَمَانَ فِيهِ عَلَى الْمُتَلَقِّطِ كَالْمُودَعِ اه مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (أَمَّا الْمُخْتَصَّةُ إلخ) فَسَيِّمَ لِلْمَمْلُوكَةِ اه ع ش.

مِنَ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ فَلَوْ التَّقَطَّ حَائِلًا فَحُمِلَتْ قَبْلَ تَمْلِكِهَا ثُمَّ وَلَدَتْ رَدَّ الْوَلَدَ مَعَ الْأُمِّ اه. (تَنْبِيْهٌ): هَلْ يَجِبُ تَعْرِيفُ هَذَا الْوَلَدِ بَعْدَ انْفِصَالِهِ مَعَ الْأُمِّ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَقِطْ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَهَلْ يَكْفِي مَا بَقِيَ مِنْ تَعْرِيفِ الْأُمِّ فِيهِ نَظَرٌ. قَوْلُهُ: (لَا الْمُتَفَصِّلَةَ إِنْ حَدَّثَتْ بَعْدَ التَّمْلِكِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَتَقَدَّمَ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ أَنَّ الْحَمْلَ الْحَادِثَ بَعْدَ الشَّرَاءِ كَالْمُتَفَصِّلِ فَيَكُونُ الْحَادِثُ هُنَا بَعْدَ التَّمْلِكِ اه. وَهَذَا لَا يُخَالِفُ قَوْلَنَا عَنْهُ فِيهَا مَرَّةً وَإِنْ حَدَّثَتْ بَعْدَ التَّمْلِكِ تَبَعًا لِلْأَصْلِ اه؛ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ الْحَمْلِ فَهُوَ مَخْصُوصٌ بِهَذَا. قَوْلُهُ: (وَهُوَ كَمَا قَالَ إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

لَمَنْفَعَتِهَا كَالْكَلْبِ وَتُعْتَبَرُ قِيمَتُهَا (يَوْمَ التَّمْلِكِ) أَي وَفْتَهُ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ دُخُولِهَا فِي ضَمَانِهِ (وَإِنْ نَقَصَتْ بَعِيْبٍ) أَوْ نَحْوِهِ طَرَأَ بَعْدَ التَّمْلِكِ (فَلَهُ) بَلْ يَلْزَمُهُ لَوْ طَلَبَ بِدَلِّهَا وَالْمُلْتَقِطُ رَدُّهَا مَعَ أَوْشِهَا (أَخَذَهَا مِنَ الْأَرْضِ فِي الْأَصَحِّ) لِلْقَاعِدَةِ أَنَّ مَا ضَمِنَ كُلَّهُ عِنْدَ التَّلْفِ يُضْمَنُ بَعْضُهُ عِنْدَ النِّقْصِ قِيلَ وَلَمْ يُخْرَجْ عَنْهَا إِلَّا الْمُعْجَلُ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ أَرُشُهُ كَمَا مَرَّ وَلَوْ وَجَدَهَا مَبِيعَةً فِي زَمَنِ الْخِيَارِ الَّذِي لَمْ يَخْتَصَّ بِالْمُشْتَرِي فَلَهُ الْفَسْخُ وَأَخَذَهَا عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقْرِي وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ الْمَاوَزِدِيِّ لِلْبَائِعِ الرَّجُوعُ فِي الْمَبِيعِ إِذَا بَاعَهُ الْمُشْتَرِي وَحُجِرَ عَلَيْهِ بِالْفَلَسِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنْ الْحَجَرَ ثُمَّ مُقْتَضٍ لِلتَّقْوِيَةِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا وَبِهِ يَتَأَيَّدُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ إِنْ

قوله: (بَلْ يَلْزَمُهُ) أَي الْمَالِكُ قَوْلُ الْمُتَنِّ (مَعَ الْأَرْضِ) هُوَ مَا نَقَصَ مِنْ قِيمَتِهَا لَكِنْ هَلِ الْعَبْرَةُ بِقِيمَتِهَا وَقْتُ الْإِلْتِقَاطِ أَوْ وَقْتُ التَّمْلِكِ أَوْ وَقْتُ طُرُؤِ الْعَيْبِ وَلَوْ بَعْدَ التَّمْلِكِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَخِيرُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ مَالُهَا قُبِيلَ طُرُؤِ الْعَيْبِ لَوَجِبَ رَدُّهَا كَذَلِكَ أَهـ ع ش أَقُولُ: بَلِ الْأَقْرَبُ الثَّانِي قِيَاسًا لِتَلَفِّ الْبَعْضِ عَلَى تَلَفِّ الْكُلِّ؛ وَلَآنَ مَا حَدَّثَ بَعْدَ التَّمْلِكِ فَقَدْ حَدَّثَ فِي مِلْكِهِ. قوله: (قِيلَ وَلَمْ يُخْرَجْ إِنْخ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ إِلَّا مَا اسْتَنِي وَهُوَ الْمُعْجَلُ أَهـ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَمْ يُخْرَجْ عَنْ هَذِهِ إِلَّا مَسْأَلَةُ الشَّاهِ الْمُعْجَلَةِ فَإِنَّهَا تُضْمَنُ بِالتَّلَفِ وَإِنْ نَقَصَتْ لَمْ يَجِبْ أَرُشُهَا أَهـ. قوله: (إِلَّا الْمُعْجَلُ) أَي مِنَ الزَّكَاءِ. قوله: (لَمْ يَخْتَصَّ بِالْمُشْتَرِي) أَي بَأَنْ كَانَ لِلْبَائِعِ أَوْ لَهَا. وقوله: (فَلَهُ) أَي الْمَالِكُ أَهـ ع ش. عِبَارَةُ سَمِ قَوْلِهِ فَلَهُ الْفَسْخُ أَي فَلِلْمَالِكِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُ شَرْحِ الرُّوْضِ وَقِيلَ لَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ؛ لِأَنَّ خِيَارَ الْعَقْدِ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّهُ الْعَاقِدُ دُونَ غَيْرِهِ أَنْتَهَى فَانْظُرْهُ مَعَ دَلَالَةِ قَوْلِ الشَّارِحِ أَي فَكَمَا أَنَّ الْعَدْلَ إِنْخ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فَلَهُ الْفَسْخُ أَي لِلْبَائِعِ الَّذِي هُوَ الْمُلتَقِطُ أَهـ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي لَوْ جَاءَ الْمَالِكُ وَقَدْ بَاعَتْ اللَّقْطَةُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ كَانَ خِيَارُ الْمَجْلِسِ بَاقِيًا كَانَ لَهُ الْفَسْخُ وَأَخَذَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي فَقَطَّ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقْرِي لَا سِتِحْقَاقِهِ الرَّجُوعَ لِعَيْنِ مَالِهِ مَعَ بَقَائِهِ أَمَّا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي فَقَطَّ فَلَا رُجُوعَ لَهُ كَالْبَائِعِ أَهـ. وَهِيَ سَالِمَةٌ عَنْ الْإِشْكَالِ. قوله: (وَيُؤَافِقُهُ) أَي مَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقْرِي وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ الْآتِي وَبِهِ يَتَأَيَّدُ إِنْخ وَلَا يَخْفَى أَنَّ كُلًّا مِنْ دَعْوَى الْمَوَافَقَةِ وَدَعْوَى التَّأْيِيدِ إِنَّمَا يَظْهَرُ عَلَى رُجُوعِ ضَمِيرِ فَلَهُ الْفَسْخُ إِلَى الْبَائِعِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ. قوله: (عَلَى مَا جَزَمَ إِنْخ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ كَمَا جَزَمَ إِنْخ. قوله: (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ إِنْخ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْحَجَرَ إِنْخ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ وَالْأَوْجَهُ أَنَّ الْمُلتَقِطَ لَا يُجْبَرُ عَلَى الْفَسْخِ لَكِنْ قَضِيَّةُ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ تَرْجِيحُ انْفِسَاخِهِ إِنْ لَمْ يُنْسَخْ أَهـ. قوله: (وَبِهِ يَتَأَيَّدُ مَا اقْتَضَاهُ إِنْخ) يَتَأَيَّلُ هَذَا الصَّنِيعُ وَانْظُرْ الْقَوْلَةَ السَّابِقَةَ

قوله: (فَلَهُ الْفَسْخُ) أَي فَلِلْمَالِكِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُ شَرْحِ الرُّوْضِ وَقِيلَ لَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ؛ لِأَنَّ خِيَارَ الْعَقْدِ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّهُ الْعَاقِدُ دُونَ غَيْرِهِ أَنْتَهَى فَانْظُرْهُ مَعَ دَلَالَةِ قَوْلِ الشَّارِحِ أَي فَكَمَا أَنَّ الْعَدْلَ إِنْخ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فَلَهُ الْفَسْخُ أَي لِلْبَائِعِ الَّذِي هُوَ الْمُلتَقِطُ. قوله: (عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقْرِي إِنْخ) وَاعْتَمَدَهُ م ر. قوله: (وَبِهِ يَتَأَيَّدُ مَا اقْتَضَاهُ إِنْخ) يَتَأَيَّلُ هَذَا الصَّنِيعُ وَانْظُرْ الْقَوْلَةَ السَّابِقَةَ.

لم يفسخه انفسخ كما لو باع العدل الزهر بتمن مثله وطلب في المجلس بزيادة أي فكما أن العدل يلزمه الفسخ وإلا انفسخ رعاية لمصلحة المالك فكذا البائع هنا يلزمه ذلك لمصلحة المالك؛ لأن الفرض أنه أراد الرجوع لعين ماله فإن قلت ما الفرق بين المالك هنا والشفيع فإن له إبطال تصرف المشتري قلت يفرق بأن الشفيع لو لم يجز له ذلك ضاع حقه من أصله. ولا كذلك المالك هنا فإنه حيث تعذر رجوعه وجب له البدل (وإذا ادعاه رجل ولم يصفها ولا بينة) له بها (لم تدفع) أي لم يجز دفعها (إليه) ما لم يعلم أنها له لخبر «لو أعطى الناس بدعواهم» ويكفي في البينة شاهد ويمين ولا يكفي إخبارها للملتقط بل لا بد من سماع القاضي لها وقضائه على الملتقط بالدفع فإن خشي منه انتزاعها لشدة جوره احتمل الاكتفاء بإخبارها للملتقط واحتمل أنهما يحكما من يسمعها ويقضي على الملتقط ولعل هذا أقرب (وإن وصفها) وصفا أحاط بجميع صفاتها (وظن) الملتقط (صدقه جاز الدفع) إليه قطعا عملا بظنه بل يسن هذا إن اتحد الواصف وإلا بأن ادعاه كل لنفسه ووصفها لم تسلم لأحد إلا بحجة كبنية سليمة من المعارض (ولا يجب على المذهب)؛ لأنه مدع فيحتاج للبينة ومثمت بإحتمال سماعه لوصفها من نحو ماليتها أما إذا لم يظن صدقه فلا يجوز الدفع له نعم لو قال له الواصف يلزمك تسليمها إليّ حلف قال شارح إن لم يعتقد وجوب الدفع بالوصف. أنه لا يلزمه ذلك فإن نكل ولم يكن تملكها فهل ترد هذه اليمين كغيرها أو لا؛ لأن الرد كالإقرار وإقرار الملتقط لا يقبل على ماليتها بفرض أنه غير الواصف كل محتمل وإن قال تعلم أنها ملكي حلف أنه لا يعلم ولو تلفت.....

قوله (س)؛ (رجل) أي مثلاً نهايةً ومغني. قود: (ما لم يعلم) إلى قوله نعم لو قال في المغني إلا قوله فإن خشي إلى المثني. قود: (ما لم يعلم أنها له) فإن علم أنها له وجب عليه دفعها إليه وعليه العهدة لا إن ألزمه بتسليمها بالوصف حاكمه اه مغني. والمراد بالعلم هنا أخذاً مما يأتي ما يشمل الظن. قود: (ولا يكفي إخبارها إلخ) لعله أخذاً مما يأتي أيضاً إذا لم يظن صدق البينة. قود: (فإن خشي منه) أي القاضي. قود: (ولعل هذا أقرب) اعتمده م ر اه سم عبارة النهاية وهو أوجه اه. قود: (كبنية سليمة إلخ) مثالاً للحجة اه رشيد. قود: (إن لم يعتقد وجوب الدفع إلخ) أي وإلا فلا يلزمه ذلك اه نهاية أي وإن اعتقد المدعي عليه أنه يلزمه تسليمها بالوصف لا يلزمه الحلف أنه لا يلزمه التسليم بل يطالبه ببينة ش. قود: (أنه لا يلزمه إلخ) مفعول حلف. قود: (ولم يكن تملكها) أما إذا كان تملكها فبرد عليه اليمين من غير تردد؛ لأنه مالك اه رشيد. قود: (كل محتمل) والأول أقرب اه. نهاية وهو قوله ترد هذه اليمين كغيرها وفائدة الرد أنه يلزم بتسليمها للمدعي اه ع ش. أي باليمين المزدودة.

قود: (ولعل هذا أقرب) اعتمده م ر. قود: (كل محتمل) والأول أقرب شرح م ر.

فشهدت البيئته بوصفها ثبتت ولزمه بدلتها كما في البحر عن النص وظاهر أن محله إن ثبت بإقراره أو غيره أن ما شهدت به البيئته من الوصف هو وصفها (فإن دفع) اللقطة لإنسان بالوصف (فأقام آخر بيئته) أي حجة بأنها ملكه قال الشيخ أبو حامد وغيره بأنها لا تعلم أنها انتقلت منه ويوجه بفرض اعتماده بالاحتياط للملتقط لكونه لم يقصر (حولت إليه)؛ لأن الحجة توجب الدفع بخلاف الوصف (لأن تلقت عنده) أي الواصف المدفوع إليه لا يلزم حاكم يرى وجوب الدفع إليه بالوصف (فلساحب البيئته تضمين الملتقط)؛ لأنه بان أنه سلم ما ليس له تسليمه (والمدفوع إليه)؛ لأنه بان أنه أخذ ملك الغير وخرج بدفع اللقطة ما لو تلقت عنده ثم غرم للواصف قيمتها فليس لمالكها تغريم الواصف؛ لأن ما أخذه مال الملتقط لا المدعي (والقراؤه عليه) أي على المدفوع إليه لتلغفه في يده فيزجج عليه اللاقط بما غرمه ما لم يقر له بالملك؛ لأنه حينئذ يزعم أن الظالم له هو ذو البيئته وفارق ق ما لو اعترف المشتري للبائع بالملك ثم استحق المبيع فإنه يزجج عليه بالثمن؛ لأنه إنما اعترف له بالملك لظاهر اليد بأن اليد دليل الملك شروعا فعذر بالاغتراف المشتند إليها بخلاف الوصف فكان مقصرا بالاغتراف المشتند إليه.

قوله: (فشهدت البيئته الخ) أي السالمة عن المعارض أخذا مما مر آنفا. قوله: (أن محله) أي لزوم اليد بتلك الشهادة. قوله: (اللقطة لإنسان) إلى قوله فإن أراد سقرا في المغني إلا قوله ويوجه إلى المتن وقوله كما صححه إلى وبالمكي وإلى الكتاب في النهاية إلا قوله ويوجه إلى المتن وقوله وفي وجه إلى وبالمكي. قوله: (قال الشيخ الخ) عبارة النهاية والمغني وبأنها لا تعلم أنها انتقلت منه كما قاله الشيخ الخ.

قوله (س)؛ (حولت) أي اللقطة من الأول اه مغني. قوله: (لا يلزم حاكم الخ) أما إذا ألزمه بالدفع حاكم يراه فلا ضمان عليه لعدم تقصيره مغني ونهاية زاد سم ويتبعني أن الملتقط لو ذكر في التعريف جميع أوصافها ثم ألزمه حاكم بالدفع للواصف لم يندفع عنه الضمان؛ لأنه صار ضامنا بذكر جميع الأوصاف قبل إلزام الحاكم م ر اه. قوله: (ما ليس له تسليمه) أي في الواقع وإن جاز في الظاهر كما مر اه رشيد. قوله: (تلقت عنده) أي بعد التملك مطلقا أو قبله بتقصير منه أخذا مما مر.

قوله: (فليس لمالكها تغريم الواصف) أي وإنما يغرم الملتقط بدلتها ويخرج به على الواصف اه ع ش أي إذا لم يقر له بالملك كما يأتي آنفا. قوله: (أن الظالم له هو ذو البيئته الخ) أي والمظلوم لا يزجج على غير ظالمه.

قوله: (لا يلزم حاكم يرى الخ) أي ولا فلا ضمان على الملتقط لانقضاء تقصيره شرح م ر. ويتبعني أن الملتقط لو ذكر في التعريف جميع أوصافها ثم ألزمه حاكم بالدفع للواصف لم يندفع عنه الضمان؛ لأنه صار ضامنا بذكر جميع الأوصاف قبل إلزام الحاكم م ر.

(قُلْتُ لَا تَجِلْ لِقَطْعَةِ الْحَرَمِ) الْمَكِّيِّ (لِلتَّمْلِكِ) وَلَا يَلَا قَصْدِ تَمْلِكِ (وَلَا حِفْظِ عَلَى الصَّحِيحِ) بَلْ لَا تَجِلْ إِلَّا لِلْحِفْظِ أَبَدًا لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ «لَا تَجِلْ لِقَطْعَتِهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ» أَيُّ لِمُعَرِّفٍ عَلَى الدَّوَامِ وَالْإِمْسَاطِ الْبِلَادِ كَذَلِكَ فَلَا تَظْهَرُ فَائِدَةُ التَّخْصِصِ وَادِّعَاءُ أَنَّهَا دَفْعُ إِيهَامِ الْاِكْتِفَاءِ بِتَغْرِيفِهَا فِي الْمَوْسِمِ يَمْنَعُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ لَبَيَّنَهُ وَالْإِيهَامُ مَا قُلْنَاهُ الْمُتَبَادَّرُ مِنْهُ أَشَدُّ؛ وَلَأنَّ النَّاسَ يَكْثُرُ تَكْرُرُ عَوْدِهِمْ إِلَيْهِ فَرُبَّمَا عَادَ مَالِكُهَا أَوْ نَائِبُهُ فَعَلَّطَ عَلَى أَخْذِهَا بِتَعَيِّنِ حِفْظِهَا عَلَيْهِ كَمَا غُلِّطَ عَلَى الْقَاتِلِ فِيهِ خَطَأً بِتَغْلِيظِ الدِّيَّةِ عَلَيْهِ مَعَ عَدَمِ إِسَاءَتِهِ وَخَرَجَ بِالْحَرَمِ الْجِلُّ وَلَوْ عَرَفَهُ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الْاِئْتِصَارِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ الْحَرَمِ وَفِي وَجْهِ لَا فَوْقَ وَانْتَصَرَ لَهُ بِخَيْرِ مُسْلِمٍ «نَهَى عَنْ لِقَطْعَةِ الْحَاجِّ» أَيُّ مَجْمَعٍ جَمِيعِهِمْ لِئَلَّا يَدْخُلَ فِيهِ كُلُّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ وَبِالْمَكِّيِّ حَرَمُ الْمَدِينَةِ وَاخْتَارَ الْبُلْقِينِي اسْتِوَاءَهُمَا (وَيَجِبُ تَغْرِيفُهَا) أَيُّ الْمَلْقُوطَةِ فِيهِ لِلْحِفْظِ (قَطْعًا وَاللَّهُ أَغْلَمُ) لِلْخَيْرِ فَتَلَزَمَ الْإِقَامَةُ لَهُ أَوْ دَفْعُهَا لِلْقَاضِي أَيُّ الْأَمِينِ فَإِنْ أَرَادَ سَفَرًا وَلَا قَاضِي أَمِينٍ ثُمَّ اتَّجَعَتْ جَوَازُ تَرْكِهَا عِنْدَ أَمِينٍ.

﴿قَوْلُ (سَيِّ)﴾: (قُلْتُ (إِلَخ)) أَيُّ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ أَهْ مُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ﴾: (وَلَا (إِلَخ)) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُرَادُ عَلَى الدَّوَامِ بَلْ سَنَةً فَلَا فَائِدَةَ لِتَخْصِصِ مَكَّةَ؛ لِأَنَّ سَائِرَ الْبِلَادِ تُعَرَّفُ لِقَطْعَتِهَا سَنَةً أَيْضًا فَفِي كَلَامِهِ قَلْبٌ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (وَادِّعَاءُ أَنَّهَا) أَيُّ فَائِدَةُ التَّخْصِصِ ش. أَهْ سَم. ﴿قَوْلُهُ﴾: (لَبَيَّنَهُ) أَيُّ بَانَ يَزِيدُ قَوْلُهُ كَغَيْرِهِ مَثَلًا. ﴿قَوْلُهُ﴾: (وَلَا) أَيُّ وَإِنْ سَلَّمْنَا احْتِمَالُ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْخَبَرِ الدَّفْعُ الْمَذْكُورُ (فِي إِيهَامِ مَا قُلْنَاهُ (إِلَخ)) أَيُّ فَاحْتِمَالُ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ دَفْعُ الْاِكْتِفَاءِ بِتَغْرِيفِهَا سَنَةً وَأَنَّهَا تُعَرَّفُ أَبَدًا الْمُتَبَادَّرُ مِنْهُ أَشَدُّ وَأَقْوَى فَيَبْنِي أَخْذَهُ وَاخْتِيَاؤُهُ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (وَلَا (إِلَخ)) عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَالْمَغْنَى فِيهِ أَنَّ حَرَمَ مَكَّةَ شَرَّفَهَا اللَّهُ تَعَالَى مَثَابَةً لِلنَّاسِ (إِلَخ) وَهِيَ أَحْسَنُ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (كَمَا صَحَّحَهُ (إِلَخ)) أَيُّ قَوْلُهُ وَلَوْ عَرَفَهُ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (لَا (إِلَخ)) أَيُّ عَدَمَ حِلِّ اللَّقْطَةِ لِلتَّمْلِكِ وَهَذَا تَغْلِيلٌ لِمَا صَحَّحَهُ صَاحِبُ الْاِئْتِصَارِ.

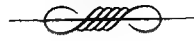
﴿قَوْلُهُ﴾: (لَا فَرْقَ) أَيُّ بَيْنَ الْحَرَمِ وَعَرَفَهُ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (أَيُّ مَجْمَعُ جَمِيعِهِمْ) أَشَارَ بِهِ (إِلَخ) حَذْفُ الْمُضَافِ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (وَبِالْمَكِّيِّ حَرَمُ الْمَدِينَةِ) فَلَيْسَ لَهُ حُكْمُهُ فِي ذَلِكَ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْجُمْهُورِ وَصَرَّحَ بِهِ الدَّارِمِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ خِلَافًا لِلْبُلْقِينِيِّ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

﴿قَوْلُ (سَيِّ)﴾: (قَطْعًا) أَيُّ فَإِنْ أَيْسَ مِنْ مَعْرِفَةِ مَالِكِهَا فَيَبْنِي أَنْ يَكُونَ مَالًا ضَائِعًا أَمْرُهُ لَبَيَّتِ الْمَالِ أَهْ ع. ش. ﴿قَوْلُهُ﴾: (لِلْخَيْرِ) أَيُّ الْمَارِ آيَفًا. ﴿قَوْلُهُ﴾: (فَيَلْزَمُهُ الْإِقَامَةُ لَهُ (إِلَخ)) قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّي وَقَدْ يَجِيءُ هَذَا التَّخْيِيرُ فِي كُلِّ مَا التَّطَطَّرَ لِلْحِفْظِ أَهْ مُغْنِي زَادَ سَمَ أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَرَمِ مَكَّةَ وَتَقَدَّمَ أَنَّ مَا التَّقَطُّعَ لِلتَّمْلِكِ لَوْ دَفَعَهُ لِلْقَاضِي لَزِمَهُ الْقَبُولُ أَهْ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (عِنْدَ أَمِينٍ) أَيُّ غَيْرِ الْحَاكِمِ فَلَوْ بَانَ عَدَمُ أَمَانَتِهِ فَيُحْتَمَلُ تَضَمُّنُ الْمُتَلَقِّطِ

﴿قَوْلُهُ﴾: (وَادِّعَاءُ أَنَّهَا) أَيُّ فَائِدَةُ التَّخْصِصِ ش. ﴿قَوْلُهُ﴾: (دَفْعُ إِيهَامِ (إِلَخ)) عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَزْفَعُ الْإِيهَامُ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (فَيَلْزَمُهُ الْإِقَامَةُ أَوْ دَفْعُهَا لِلْقَاضِي) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَقَدْ يَجِيءُ هَذَا أَيُّ التَّخْيِيرُ فِي كُلِّ مَا التَّطَطَّرَ لِلْحِفْظِ أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَرَمِ مَكَّةَ انْتَهَى وَتَقَدَّمَ أَنَّ مَا التَّقَطُّعَ لِلتَّمْلِكِ لَوْ دَفَعَهُ لِلْقَاضِي لَزِمَهُ الْقَبُولُ.

(فرغ) التَّقَطَّ مَا لَا تُمَّ ادَّعى أَنَّهُ مَلَكَه قَبْلَ قَوْلِهِ كَمَا فِي الْكِفَايَةِ قَالَ الْغَزِّيُّ وَمَحَلُّهُ عِنْدَ عَدَمِ الْمُنَازَعِ بِخِلَافِ مَا لَوْ التَّقَطَّ صَغِيرًا ثُمَّ ادَّعى أَنَّهُ مَلَكَه لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهِ.

لِتَقْصِيرِهِ بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ أَشْهَدَ مُسْتَوْرَيْنِ وَبَانَا فَاسِقَيْنِ وَلَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (قَبْلَ قَوْلِهِ الْخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بَعْدَ اعْتِرَافِهِ بِأَنَّهُ لَقِطَةٌ وَتَعْرِيفُهُ سَمَ عَلَى حَاجِ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (قَالَ الْغَزِّيُّ الْخ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ الْخ). (فرغ): لَوْ أَخَذَ لَقِطَةً اثْنَانِ فَتَرَكَ أَحَدُهُمَا حَقَّهُ مِنَ الْإِلْتِقَاطِ لِلْآخَرِ لَمْ يَسْقُطْ وَإِنْ أَقَامَ كُلُّهُمَا بَيِّنَةً بِأَنَّهُ الْمُتَلَقِّطُ وَلَمْ يَسْبِقْ تَارِيخُ إِحْدَاهُمَا تَعَارُضًا وَتَسَاقُطًا وَلَوْ سَقَطَتْ مِنْ مُتَلَقِّطِهَا فَالْتَقَطَهَا آخَرُ فَالْأَوَّلُ أَوْلَى بِهَا مِنْهُ لِسَبْقِهِ وَلَوْ أَمَرَ وَاحِدٌ آخَرَ بِالْإِلْتِقَاطِ لَقِطَهُ رَأَاهَا فَأَخَذَهَا فَهِيَ لِلْآخِذِ إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهَا الْآمِرَ وَخَذَهُ أَوْ مَعَ نَفْسِهِ فَيَكُونُ لِلْآمِرِ أَيْ فِي الْأَوَّلِ أَوْ لِكُلِّمَا أَيْ فِي الثَّانِي وَهَذَا لَا يُخَالِفُ مَا مَرَّ فِي الْوَكَالَةِ مِنْ عَدَمِ صَحَّتِهَا فِي الْإِلْتِقَاطِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي عُمُومِ الْإِلْتِقَاطِ وَهَذَا فِي خُصُوصِ لَقِطَةٍ وَجِدَتْ وَيُشْمَلُ الْمُسْتَقْنَى مِنْهُ مَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ نَفْسَهُ وَلَا غَيْرَهُ وَإِنْ رَأَاهَا مَطْرُوحَةً عَلَى الْأَرْضِ قَدَفَعَهَا بِرِجْلِهِ وَتَرَكَهَا حَتَّى ضَاعَتْ لَمْ يَضْمَنْهَا نِهَايَةً وَمُعْنَى زَادَ الْأُسْنَى؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَحْصُلْ فِي يَدِهِ وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ ضَمَانِهَا وَإِنْ تَحَوَّلَتْ مِنْ مَكَانِهَا بِالْإِدْفَعِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَعَلَى قِيَاسِهِ لَا يَضْمَنُ الْمُدْخِرُ الْحَجَرَ الَّذِي دَخَرَجَهُ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَمْ يَسْقُطْ أَيْ فَإِنْ أَرَادَ التَّخَلُّصَ رَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ كَمَا لَوْ لَمْ يَتَعَدَّدِ الْمُتَلَقِّطُ وَقَوْلُهُ م ر. وَتَسَاقَطْنَا أَيْ فَتَبَقَى فِي يَدِ الْمُتَلَقِّطِ فَلَوْ ادَّعى عَلَيْهِ كُلُّهُ أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهَا حَقُّهُ فَإِنْ حَلَفَ لِكُلِّ تَرْكَتْ فِي يَدِهِ وَإِنْ نَكَلَ فَإِنْ حَلَفَ أَحَدُهُمَا سَلِمَتْ لَهُ أَوْ حَلَفَا جُعِلَتْ فِي أَيْدِيهِمَا وَكَذَا لَوْ تَنَازَعَا وَلَا بَيِّنَةَ لِأَحَدِهِمَا فَلِكُلِّ مِنْهُمَا تَخْلِيفُ الْمُتَلَقِّطِ الْخ وَقَوْلُهُ م ر. قَدَفَعَهَا بِرِجْلِهِ أَيْ وَلَمْ تَنْفَصِلْ عَنِ الْأَرْضِ اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ اللَّقِيطِ)

فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ وَيُقَالُ لَهُ مَنبُودٌ وَدَعِيٌّ وَهُوَ شَرَعًا طِفْلٌ يُنْبَذُ بِنَحْوِ شَارِعٍ لَا يُعْرَفُ لَهُ مُدْعٍ فَهُوَ مِنْ مَجَازِ الْأَوَّلِ وَذِكْرُ اللَّقِيطِ لِلْغَالِبِ إِذْ الْأَصْحَحُ أَنَّ الْمُمَيِّزَ وَالْبَالِغَ الْمَجْنُونِ يُلْتَقِطَانِ لِاخْتِيَاغِهِمَا إِلَى التَّعَهُدِ وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢] وقوله تَعَالَى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الزمر: ٧٧] وَأَزْكَاهُ لَقِيطٌ وَلَا قِطٌ وَلَقِطٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ اللَّقِيطِ

☐ قَوْلُهُ: (فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ تَخْصِيصِهِمْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِنَاءٍ عَلَى الْأَصْحَحِ إِلَى الْمُثَنِّ وَقَوْلُهُ كَانَ قَالَ خُذْهُ إِلَى الْمُثَنِّ وَقَوْلُهُ مَا لَمْ يَقُلْ عَنِّي إِلَى الْمُثَنِّ. ☐ قَوْلُهُ: (مَنبُودٌ) أَيِ بَاغِتْيَارٍ أَنَّهُ يُنْبَذُ وَيُسَمَّى مَلْقُوطًا أَيْضًا بَاغِتْيَارٍ أَنَّهُ يُلْقَطُ أَهْ زَيْهَاءُ زَادَ الْمُغْنِي وَدَعِيًّا أَهْ أَيِ لِلْجَهْلِ بِمَنْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ تَسْلِيمُهُ حُكْمٌ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا عَلِمَ وَقَوْلُهُ الْمُنْصَوِّصُ عَلَيْهِ فِي الْمُخْتَصَرِّ وَقَوْلُهُ فَلَا يُنَافِي إِلَى قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ اللَّقِيطُ ش أَهْ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (يُنْبَذُ) وَنَبَذَهُ فِي الْغَالِبِ إِمَّا لِكُونِهِ مِنْ فَاحِشَةٍ خَوْفًا مِنَ الْعَارِ أَوْ لِلْعَجْزِ مِنْ مُؤَنِّيَةِ أَهْ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ شَارِعٍ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فِي شَارِعٍ أَوْ مَسْجِدٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لَا كَافِلَ لَهُ مَعْلُومٌ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيِ اللَّقِيطُ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ مَجَازِ الْأَوَّلِ) أَيِ بِحَسَبِ اللَّغَةِ ثُمَّ صَارَ حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً نِهَاءً وَسَم. ☐ قَوْلُهُ: (وَذَكَرَ الطِّفْلَ لِلْغَالِبِ الْإِنِّ) هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُمَيِّزَ لَا يُسَمَّى طِفْلًا وَيُشْعَرُ بِهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَيَجُوزُ التَّقَاطُفُ الْمُمَيِّزِ أَهْ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْنِ فِي اللَّغَةِ فَنَفِي الْمَضْبَاحِ الطِّفْلَ الْوَلَدَ الصَّغِيرَ قَالَ بَعْضُهُمْ وَيَبْقَى هَذَا الْاسْمُ حَتَّى يُمَيِّزَ ثُمَّ يُقَالُ صَبِيٌّ وَحَزُورٌ وَيَافِعٌ وَمُراهِقٌ وَبَالِغٌ وَفِي التَّهْذِيبِ يُقَالُ لَهُ طِفْلٌ إِلَى أَنْ يَحْتَلِمَ أَهْ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (يُلْتَقِطَانِ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ كَمَا يَأْتِي فِي الْمُمَيِّزِ أَهْ سَم. ☐ قَوْلُهُ: ﴿فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ﴾ الْإِنِّ إِذْ بِإِحْيَائِهَا سَقَطَ الْحَرَجُ عَنِ النَّاسِ فَأَحْيَاهُمْ بِالتَّجَاةِ مِنَ الْعَذَابِ أَهْ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَزْكَاهُ) أَيِ اللَّقِيطُ الشَّرْعِيُّ مُغْنِي وَشَرْحُ مَنْهَجِ عِبَارَةِ الرَّشِيدِيِّ أَيِ اللَّقِيطُ الْمَفْهُومُ مِنَ اللَّقِيطِ أَوْ أَرْكَانُ الْبَابِ أَهْ وَقَالَ الْبُجَيْرِيُّ دَفَعَ بِهَذَا أَيِ بِقَيْدِ الشَّرْعِيِّ مَا يَلْزَمُ عَلَى كَلَامِهِ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ رُكْنًا لِنَفْسِهِ وَحَاصِلُ الدَّفْعِ أَنَّ الَّذِي جُعِلَ رُكْنًا هُوَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ اللَّقِيطِ)

☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ اللَّقِيطُ ش. ☐ قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيِ اللَّقِيطُ مِنْ مَجَازِ الْأَوَّلِ قَدْ يُقَالُ هَذَا بِحَسَبِ اللَّغَةِ أَمَا فِي عُرْفِ أَهْلِ الشَّرْعِ فَهُوَ حَقِيقَةٌ كَمَا فِي نِظَائِرِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (يُلْتَقِطَانِ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ كَمَا يَأْتِي فِي الْمُمَيِّزِ.

وَسْتَعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ. (الْبِقَاطُ الْمَنْبُودُ) أَيْ الْمَطْرُوحُ وَالتَّعْبِيرُ بِهِ لِلْغَالِبِ أَيْضًا كَمَا عَلِمَ (فَرَضُ كِفَايَةٍ) صِبَاةً لِلنَّفْسِ الْمُخْتَرِمَةِ عَنِ الْهَلَاكِ هَذَا إِنْ عَلِمَ بِهِ جَمْعٌ وَلَوْ مُتَرَتِّبًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَالْأَفَرَضُ عَيْنٌ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي اللَّقْطَةِ بِأَنَّ الْمُغْلَبَ فِيهَا مَعْنَى الْاِكْتِسَابِ الْمَجْبُولِ عَلَى حُبِّهِ النَّفْسُ كَالْوَطْءِ فِي النِّكَاحِ.

(وَيَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ) أَيْ الْاِلْتِقَاطُ وَإِنْ كَانَ الْمُتَلَقِّطُ مَشْهُورَ الْعَدَالَةِ (فِي الْأَصَحِّ) لَقَلَّا يُسْتَرْقُ وَيَضِيعُ نَسَبُهُ الْمَبْنِي عَلَى الْاِحْتِيَاطِ لَهُ أَكْثَرُ مِنَ الْمَالِ وَوُجُوبُهُ عَلَى مَا مَعَهُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي الْمُخْتَصَرِ وَقَعَ بِطَرِيقِ التَّبَعِ لَهُ فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ فِي اللَّقْطَةِ وَمَتَى تَرَكَ الْإِشْهَادَ لَمْ تَثْبُتْ لَهُ وَلَايَةُ الْحَضَانَةِ إِلَّا إِنْ تَابَ وَأَشْهَدَ فَيَكُونُ الْبِقَاطُ جَدِيدًا مِنْ حَيْثُ يُنْزِلُ كَمَا بَحَثَهُ السُّبْكِيُّ مُصَرِّحًا بِأَنَّ

اللَّقْطُ اللَّغْوِيُّ بِمَعْنَى مُطْلَقِ الْأَخِذِ وَالْأَوَّلُ اللَّقْطُ الشَّرْعِيُّ وَهُوَ أَخْذُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ الَّذِي لَا كَافِلَ لَهُ مَعْلُومٌ اهـ. قَوْلُهُ: (وَسْتَعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ) أَيْ يُعْلَمُ الْثَالِثُ مِنْ قَوْلِهِ الْبِقَاطُ الْخِ وَالْثَانِي مِنْ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا تَثْبُتُ وَلَايَةُ الْاِلْتِقَاطِ الْخِ وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَمِنْ قَوْلِهِ الْمَنْبُودُ. قَوْلُهُ: (لِلْغَالِبِ) إِذْ مِثْلُهُ مَا إِذَا كَانَ مَاشِيًا وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ اهـ بُجَيْرِمِي. قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ) لَعَلَّهُ مِنْ قَوْلِهِ إِذَا الْأَصَحُّ الْخِ سَمَ وَرَشِيدِي.

قَوْلُ (سَيِّ): (فَرَضُ كِفَايَةٍ) وَلَوْ عَلَى فَسَقَةٍ عُلِمُوا بِهِ فَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الْاِلْتِقَاطُ وَلَا تَثْبُتُ الْوَلَايَةُ لَهُمْ أَيْ فَعَلَى الْحَاكِمِ ائْتِزَاعُهُ مِنْهُمْ وَلَعَلَّ شُكْرَتَهُمْ عَنْ هَذَا لِعِلْمِهِ مِنْ كَلَامِهِمْ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (جَمْعٌ) أَيْ مُتَعَدِّدٌ اهـ زَيْهَاءَةُ. قَوْلُهُ: (وَلَا) أَيْ بَانَ عَلِيمٌ وَاحِدٌ فَقَطْ. قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ فِي اللَّقْطَةِ) أَيْ مِنَ الْاِسْتِحْبَابِ.

قَوْلُ (سَيِّ): (وَيَجِبُ الْإِشْهَادُ) أَيْ لِرَجُلَيْنِ وَلَوْ مُسْتَوْرَيْنِ؛ لِأَنَّهُ يَغْسُرُ عَلَيْهِ إِقَامَةُ الْعَدْلَيْنِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (مَشْهُورَ الْعَدَالَةِ) أَيْ ثَابِتَهَا بَانَ تَثْبُتُ بِالْمَرْكَبَيْنِ وَاشْتَهَرَتْ حَمَلًا لِلَّقْطِ عَلَى فَرْزِهِ الْكَامِلِ فَغَيْرُهُ كَمُسْتَوْرِ الْعَدَالَةِ مِنْ بَابِ أَوْلَى اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (وَوُجُوبُهُ) أَيْ الْإِشْهَادُ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا مَعَهُ) أَيْ كِتَابِهِ. قَوْلُهُ: (الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ) أَيْ الْوُجُوبُ. قَوْلُهُ: (بِطَرِيقِ التَّبَعِ) أَيْ لِلَّقِيطِ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي اللَّقْطَةِ مِنْ اِمْتِنَاعِ الْإِشْهَادِ إِذَا خَافَ عَلَيْهَا مِنْ ظَالِمٍ أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ اهـ ع ش. وَسَيَأْتِي عَنْ السَّيِّدِ عُمَرُ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ بِالْخِ) أَيْ مِنْ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الْإِشْهَادُ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (فِي اللَّقْطَةِ) وَقَدْ يُقَالُ لَا مُنَافَاةَ وَإِنْ لَمْ تُعْتَبَرِ التَّبَعِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْمُغْلَبَ فِيهَا مَعْنَى الْكَسْبِ وَفِي الْاِلْتِقَاطِ الْوَلَايَةُ عَلَى اللَّقِيطِ وَمَا مَعَهُ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (لَمْ تَثْبُتْ لَهُ وَلَايَةُ الْحَضَانَةِ) فَيَجُوزُ الْاِئْتِزَاعُ لِلَّقِيطِ وَمَا مَعَهُ مِنَ الْاِئْتِزَاعِ مِنْهُ وَمِمَّنْ يَأْتِي الْحَاكِمُ اهـ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ تَابَ الْخِ) قَضِيَّةٌ جَعَلَهُ الْوَلَايَةُ مَسْلُوبَةً إِلَى التَّوْبَةِ أَنْ تَرَكَ الْإِشْهَادَ كَبِيرَةً وَيُفِيدُهُ كَلَامُ السُّبْكِيِّ الْآتِي اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (جَدِيدًا مِنْ حَيْثُ يُنْزِلُ الْخِ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ مَدَّةُ الْاِسْتِثْرَاءِ وَهُوَ قِيَاسُ مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ وَصَاحِبُ الْمُغْنِيِّ وَالتَّهْنِيَةِ فِيمَا سَيَأْتِي فِي وَلِيِّ النِّكَاحِ إِذَا تَابَ وَسَيَأْتِي تَمَّ عَنْ ابْنِ الْمُقَرِّي اشْتِرَاطُهَا فَعَلَيْهِ هَلْ يُقَالُ هُنَا بِنَظِيرِهِ أَوْ يُفَرَّقُ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَمَرَّ فِي اللَّقْطَةِ أَنَّهُ إِذَا عَرَضَ فِيهَا قَصْدُ الْخِيَانَةِ فِي الْاِئْتِزَاعِ ثُمَّ زَالَ مَا يَأْتِي فِيهِ نَظِيرُهُ مَا ذَكَرَ هُنَا

قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ) كَأَنَّهُ مَنْ إِذَا الْأَصَحُّ الْخِ. قَوْلُهُ: (فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ) أَيْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِشْهَادُ.

تَرَكَ الإِشْهَادَ فِسْقٌ نَعَمْ قَالَ الْمَاوَزِدِيُّ وَغَيْرُهُ مَتَى سَلَّمَهُ لَهُ الْحَاكِمُ سُنٌّ وَلَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ تَسْلِيمَهُ حُكْمٌ يُغْنِي عَنْهُ انْتَهَى وَإِنَّمَا يَتَأْتَى هَذَا التَّغْلِيلُ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ تَصَرُّفَ الْحَاكِمِ حُكْمٌ مُطْلَقًا فَالْوَجْهُ تَغْلِيلُهُ بِأَنَّ تَسْلِيمَ الْحَاكِمِ فِيهِ مَعْنَى الإِشْهَادِ فَأُغْنَى عَنْهُ وَيَجُوزُ التَّقَاطُ الصَّبِي الْمُمَيَّرُ؛ لِأَنَّ فِيهِ حِفْظًا لَهُ وَقِيَامًا بِتَرْبِيَّتِهِ بَلْ لَوْ خُشِيَ ضَيَاعُهُ لَمْ يَنْغِزْ وَجُوبُ التَّقَاطِ وَيَجِبُ رَدُّ مَنْ لَهُ كَافِلٌ كَوَصِيِّ وَقَاضٍ وَمُلْتَقِطٌ لِكَافِلِهِ.

(وَأِنَّمَا تَثْبُتُ وَلَايَةُ الْإِلْتِقَاطِ لِمُكَلِّفٍ حُرٍّ وَلَوْ فَقِيرًا؛ لِأَنَّ طَلَبَهُ لِقَوْتِهِ لَا يَشْغَلُهُ (مُسْلِمٌ) إِنْ حَكِمَ

فَرَأَجَعَهُ أَهْلُ سَيِّدٍ عُمُرٌ وَتَقَدَّمَ عَنْ عَشْرٍ فِي اللَّقْطَةِ تَرْجِيحُ عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِسْتِثْنَاءِ. هـ فُؤَدُ: (عَلَى الضَّعِيفِ الْإِنْفِ) أَيِّ مِنْ حَيْثُ إِطْلَاقُهُ وَلَا فَرَسَاتِي فِي الْفَرَائِضِ أَنَّهُ حَكَمٌ فِي قَضِيَّةٍ رُفِعَتْ إِلَيْهِ وَطُلِبَ مِنْهُ فَضْلُهَا أَهْلُ رَشِيدِي. هـ فُؤَدُ: (بِأَنَّ تَسْلِيمَ الْحَاكِمِ فِيهِ الْإِنْفِ) أَيِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَجْلِسِهِ أَحَدٌ فَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ مَا يَفْعَلُهُ الْحَاكِمُ يَشْتَهَرُ أَمْرُهُ فَيُسْتَفَادُ بِهِ الْعِلْمُ بِالْإِلْتِقَاطِ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الشَّهَادَةِ أَهْلُ عَشْرٍ. هـ فُؤَدُ: (وَيَجُوزُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ بَلْ لَوْ خُشِيَ إِلَى وَيَجِبُ وَقَوْلُهُ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ لَكِنْ إِلَى الْمُتَنِ. هـ فُؤَدُ: (وَيَجُوزُ التَّقَاطُ الْمُمَيَّرُ) هَذَا اللَّفْظُ مِنَ الْمُتَنِ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا كَانَ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ ثُمَّ أَصْلَحَ وَكَتَبَ بِالْإِدَادِ الْأَسْوَدِ وَلَيْسَ فِي الْمَعْنَى مَعْدُودًا مِنَ الْمُتَنِ فَلَعَلَّ التَّنْصِخَ مُخْتَلِفَةً أَهْلُ سَيِّدٍ عُمُرُ أَقُولُ: وَعَلَى كُلِّ فَهَذَا مُكَرَّرٌ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ إِذَا الْأَصَحُّ أَنَّ الْمُمَيَّرَ وَالْبَالِغَ وَالْمَجْنُونَ يَلْتَقِطَانِ.

هـ فُؤَدُ: (بَلْ لَوْ خُشِيَ ضَيَاعُهُ لَمْ يَنْغِزْ الْإِنْفِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْبَهْجَةَ وَلَقَطُ غَيْرِ بَالِغٍ وَلَوْ مُمَيَّرًا إِنْ بُدِيَ فَرَضُ أَهْلٍ وَهِيَ كَالصَّرِيحَةِ فِي وَجُوبِ التَّقَاطِ الْمُمَيَّرِ مُطْلَقًا وَكَذَا صَنَعَ الْمُنْهَجُ وَشَرَحَهُ فَلْيُرَاجَعْ سَمْعُ عَشْرٍ.

هـ فُؤَدُ: (وَيَجِبُ رَدُّ الْإِنْفِ) أَيِّ بَانَ يَأْخُذُ الْوَاجِدَ لَهُ وَيُوصِلُهُ إِلَيْهِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ إِذَا أَخَذَهُ يَجِبُ رَدُّهُ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَخْذُهُ ابْتِدَاءً أَهْلُ عَشْرٍ. هـ فُؤَدُ: (وَقَاضٍ) كَأَنَّ مُرَادَهُ مَا إِذَا كَانَ الْقَاضِي تَعَاطَى كَمَا لَتَهُ بِالْفِعْلِ وَلَا فَالْقَاضِي لَهُ الْكَفَالَةُ الْعَامَّةُ الشَّامِلَةُ لِكُلِّ مَنْ لَا كَافِلَ لَهُ فِي وَلَايَتِهِ فَلَوْ وَجِبَ الرَّدُّ مُطْلَقًا لَنَا فِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ وَلَا تَقْتَرُ وَلَايَةُ الْإِلْتِقَاطِ إِلَى إِذْنِ الْحَاكِمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فُرُوعِ الْبَابِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ لِمَنْ تَتَّبَعَهَا فَتَأَمَّلْ ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ مَحَلَّهُ أَيُّ الرَّدِّ لِلْقَاضِي حَيْثُ لَا يُخْشَى عَلَيْهِ مِنْهُ أَهْلُ سَيِّدٍ عُمُرُ.

هـ فُؤَدُ (سُنٌّ): (وَأِنَّمَا تَثْبُتُ وَلَايَةُ الْإِلْتِقَاطِ الْإِنْفِ) وَلَا تَقْتَرُ إِلَى إِذْنِ الْحَاكِمِ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ دَفْعُهُ إِلَيْهِ نَعَمْ لَوْ وَجَدَهُ فَأَعْطَاهُ غَيْرَهُ لَمْ يَجُزْ حَتَّى يَدْفَعَهُ إِلَى الْحَاكِمِ قَالَ الدَّارِمِيُّ أَهْلُ مَعْنَى.

هـ فُؤَدُ: (وَأِنَّمَا يَتَأْتَى هَذَا عَلَى الضَّعِيفِ الْإِنْفِ) كَذَا شَرَحُ م. ر. هـ فُؤَدُ: (فَالْوَجْهُ تَغْلِيلُهُ بِأَنَّ تَسْلِيمَ الْحَاكِمِ فِيهِ مَعْنَى الإِشْهَادِ الْإِنْفِ) يُحْتَمَلُ أَنَّ مَحَلَّ الْاِكْتِفَاءِ بِتَسْلِيمِ الْحَاكِمِ إِذَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ شَاهِدَانِ أَوْ وَاحِدٌ مَعَهُ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ أَحَدٌ لَمْ يَخْفَ تَسْلِيمُهُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ شَاهِدًا إِلَّا أَنَّ كَوْنَهُ لَقِيطًا لَا يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ م. ر. هـ فُؤَدُ: (بَلْ لَوْ خُشِيَ ضَيَاعُهُ لَمْ يَنْغِزْ وَجُوبُ التَّقَاطِ) كَذَا شَرَحُ م. ر. وَعِبَارَةٌ شَرَحَ الْبَهْجَةَ وَلَقَطُ غَيْرِ بَالِغٍ وَلَوْ مُمَيَّرًا إِنْ بُدِيَ فَرَضُ انْتَهَى وَهِيَ كَالصَّرِيحَةِ فِي وَجُوبِ التَّقَاطِ الْمُمَيَّرِ مُطْلَقًا وَكَذَا صَنَعَ الْمُنْهَجُ وَشَرَحَهُ فَلْيُرَاجَعْ.

بإسلام اللقيط بالدار وإلا فللكافر العدل في دينه التقاطه وبحث ابن الرفعة جواز التقاط
اليهودي للتضرائي وعكسه كالتوازي وخالفه الأذريعي بناء على الأصح أنه لا يُقر على انتقاله
لدين ملتقطه اللازم من تمكنه من التقاطه وفيه نظر؛ لأن الممتنع الانتقال الاختياري على أنه
قد يُخَيَّر بين الدينين كما يأتي قبيل نكاح المشرِك (عدل) ظاهراً فيشمل المشرك وسيُصرَّح
بأهليته لكن يوكل القاضي به من يراقبه خفية لئلا يتأذى فإذا وثق به صار كمعلوم العدالة
(رشيد) ولو أنشئ كما هو شأن سائر الولايات على الغير وقضية كلامه وجود العدالة مع عدم
الرشد ولا ينافيه خلافاً لمن ظنّه اشتراطهم في قبول الشهادة السلامة من الحجر؛ لأن العدالة
السلامة من الفسق وإن لم تُقبل معها الشهادة والسفيه قد لا يفسق وبحث الأذريعي اعتبار
البصر وعدم نحو برص إذا كان الملتقط يتعاهده بنفسه كما في الحاضنة.
(ولو التقط عبداً أي قرن ولو مكاتباً ومبعضاً ولو في نوبته كما رجحه الأذريعي وغيره (بغير إذن
سيده انزع) اللقيط منه؛ لأنه ولاية وتبرع وليس من أهلها (فإن علمه أي التقاطه.....

قوله: (ولاً) أي وإن كان محكوماً بكفره بالدار اه مغني. قوله: (وبحث ابن الرفعة إلخ) اعتمده
المغني والنهاية عبارة الأول ومقتضى كلامهم جواز التقاط اليهودي للتضرائي وعكسه وهو كذلك
كالإزث وإن قال ابن الرفعة لم أره منقولا اه وعبارة الثاني والأوجه كما بحثه ابن الرفعة جواز إلخ
خلافاً للأذريعي اه. قوله: (وعكسه) أي ثم بعد البلوغ إن اختار دين أبيه فذاك وإلا بأن لم يختره لجهله
به أو غيره فهو على دين اللاقط فيقر عليه؛ لأننا نقر كلاً من اليهودي والتضرائي على ملته وهذا إما لم
يُعلم له ملة يُطلب منه تمسكه بها كان كمن لم يتمسك في الأصل بدين ثم لما طُلب منه التمسك بملة
وقد سبق له قبل تمسك بملة اللاقط أقر اه ع ش. قوله: (وسيُصرَّح بأهليته) أي بقوله ويُقدَّم عدل على
مستور. قوله: (يوكل القاضي به إلخ) أي وجوباً. وقوله: (من يراقبه إلخ) ظاهره الاكتفاء بواحد ومؤنته
في بيت المال. وقوله: (مع عدم الرشد) أي وهو كذلك كما يأتي في قوله والسفيه قد لا يفسق أي بأن
يضيع المال بغب فاحش مع الجهل بقيمته والفايق قد لا يُحجر عليه بأن بلغ مُصلحاً لدينه وماله ثم
فسق اه ع ش. قوله: (ولا ينافيه) أي وجود العدالة مع عدم الرشد. قوله: (لمن ظنّه) أي المنافاة.
قوله: (وبحث الأذريعي إلخ) عبارة النهاية والأوجه كما بحثه الأذريعي إلخ. قوله: (وعدم نحو برص)
كالجذام ونحوه مما ينفّر عادة اه ع ش. قوله: (ولو مكاتباً إلخ) ومُدبراً ومُعلّقاً عتقه بصفة وأم ولد اه
مغني.

قوله (السي): (انزع) والممتنع هو الحاكم كما مر عن شرح الرُّوض.

قوله: (وبحث ابن الرفعة إلخ) اعتمده م ر. قوله: (لأن الممتنع الانتقال الاختياري) قضية أنه يمتنع
الملتقط في دينه ويحصل هنا انتقال اضطراري فليُنظر. قوله: (وبحث الأذريعي إلخ) كذا شرح م ر.
قوله: (كما رجحه الأذريعي) اعتمده م ر.

(فَأَقْرَهُ عَنْدَهُ أَوْ التَّقَطَّ) غَيْرُ الْمُكَاتَبِ (بِإِذْنِ سَيِّدِهِ) كَأَنَّ قَالَ لَهُ خُذْهُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِي فِيمَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِمَا يُوهَّمُهُ كَلَامُ شَارِحٍ وَشَرْطُ قَوْلِهِ ذَلِكَ لَهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ عَدَالَةُ الْقَنْ وَرُشْدُهُ فِيمَا يَظْهَرُ (فَالسَّيِّدُ الْمُتَقَطُّ) وَالْعَبْدُ نَائِبُهُ فِي الْأَخْذِ وَالتَّزْيِيَةِ بِخِلَافِ الْمُكَاتَبِ لَا يَكُونُ نَائِبًا عَنْهُ عِنْدَ أَمْرِهِ بِمُطْلَقِ الْإِتْقَانِ لِاسْتِقْلَالِهِ وَلَا لَاقِطًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ خَرُوفٍ فَيَنْزَعُ مِنْهُ وَلَا يَكُونُ السَّيِّدُ لَاقِطًا إِلَّا إِنْ قَالَ لَهُ التَّقِطْ لِي وَلَوْ أَذِنَ لِمُبْعَضٍ وَلَا مُهَيَّاءَ أَوْ وَثَمَ مُهَيَّاءَ وَهُوَ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ فَكَانَ أَوْ فِي نَوْبَةِ الْمُبْعَضِ فَبَاطِلٌ عَلَى الْأَوَّجِهِ مَا لَمْ يَقُلْ لَهُ عَنِّي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَيَكُونُ نَائِبُهُ.
(وَلَوْ التَّقَطَّ صَبِيًّا) أَوْ مَجْنُونًا.....

قوله (سئس): (فَأَقْرَهُ عَنْدَهُ) يَتَجَهَّ استِثْنَاءُ الْمُكَاتَبِ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ إِفْرَارِهِ لَا يَزِيدُ عَلَى مُطْلَقِ أَمْرِهِ بِالْإِتْقَانِ الَّذِي لَا يَكُونُ السَّيِّدُ بِهِ مُلْتَقِطًا كَمَا يَأْتِي آتِفًا وَالْمُبْعَضُ فِي نَوْبَةِ نَفْسِهِ إِذْ مُجَرَّدُ إِفْرَارِهِ لَا يَزِيدُ عَلَى مُطْلَقِ إِذْنِهِ مَعَ بَطْلَانِ الْإِتْقَانِ حَيْثُ وَعَدَمُ وَقُوعِهِ لِلْسَّيِّدِ كَمَا يَأْتِي أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ زِيَادَةَ مُجَرَّدِ الْإِفْرَارِ عَلَى مَا ذُكِرَ وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ كَمَا لَا يَخْفَى ثُمَّ بَحَثْتُ بِذَلِكَ مَعَ م ر فَوَافَقَ سَمْعِي عَلَى حَيْجِ أَهْلِ شَأْنِ أَقُولُ: وَظَاهِرُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ اسْتِثْنَاءُ الْمُكَاتَبِ وَظَاهِرُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ اسْتِثْنَاءُهُ وَالْمُبْعَضُ فِي نَوْبَةِ نَفْسِهِ فَلْيُرَاجَعْ. قَوْلُهُ: (وَشَرْطُ قَوْلِهِ ذَلِكَ لَهُ) أَيِ قَوْلِ السَّيِّدِ لِقَنْتَهُ خُذْهُ أَيِ كِفَايَةِ هَذَا الْقَوْلِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ) أَيِ وَالْحَالُ أَنَّ السَّيِّدَ غَائِبٌ عَنِ الْقَنْ وَقَدْ تَقَاطَعَا. قَوْلُهُ: (عَدَالَةُ الْقَنْ الْإِخ) خَبَرٌ وَشَرْطُ الْإِخ. قَوْلُهُ: (وَالْعَبْدُ نَائِبُهُ الْإِخ) إِذْ يَدُهُ كَيْدُهُ وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلتَّرْكِ فِي يَدِهِ أَهْلُ الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْمُكَاتَبِ) الْأَوَّلَى وَأَمَّا الْمُكَاتَبُ فَلَا يَكُونُ الْإِخ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَذِنَ) إِلَى قَوْلِهِ وَجُوبًا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ مَا لَمْ يَقُلْ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَلَوْ كَافِرًا لَقِيَطًا. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَذِنَ لِمُبْعَضٍ) مُحْتَرَزُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ أَهْلُ شَأْنِ. قَوْلُهُ: (لِمُبْعَضٍ الْإِخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَلَوْ أَذِنَ لِمُبْعَضٍ وَلَا مُهَيَّاءَ أَوْ كَانَتْ وَالتَّقِطُ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ فَكَالْقَنْ أَوْ فِي نَوْبَةِ الْمُبْعَضِ فَبَاطِلٌ فِي أَوَّجِهِ الْوُجْهَيْنِ أَهْلُ.

قوله في (سئس): (فَأَقْرَهُ عَنْدَهُ) يَتَجَهَّ استِثْنَاءُ الْمُكَاتَبِ فَلَا يَكُونُ الْمُتَقَطُّ السَّيِّدُ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ إِفْرَارِهِ لَا يَزِيدُ عَلَى مُطْلَقِ أَمْرِهِ بِالْإِتْقَانِ الَّذِي لَا يَكُونُ السَّيِّدُ بِمُجَرَّدِهِ مُلْتَقِطًا كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ بِخِلَافِ الْمُكَاتَبِ الْإِخ وَالْمُبْعَضُ فِي نَوْبَةِ نَفْسِهِ إِذْ مُجَرَّدُ إِفْرَارِهِ فِيهَا لَا يَزِيدُ عَلَى مُطْلَقِ إِذْنِهِ فِيهَا مَعَ بَطْلَانِ الْإِتْقَانِ حَيْثُ وَعَدَمُ وَقُوعِهِ لِلْسَّيِّدِ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَلَوْ أَذِنَ لِمُبْعَضٍ الْإِخ فَتَأَمَّلْهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ زِيَادَةَ مُجَرَّدِ الْإِفْرَارِ عَلَى مَا ذُكِرَ وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ كَمَا لَا يَخْفَى ثُمَّ بَحَثْتُ بِذَلِكَ مَعَ م ر فَوَافَقَ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْمُكَاتَبِ الْإِخ) كَذَا شَرَحَ م ر.

قوله في (سئس): (وَلَوْ التَّقَطَّ صَبِيًّا الْإِخ) لَوْ التَّقَطَّ اثْنَانِ مَعًا أَحَدُهُمَا وَاحِدٌ مِنَ الْمَذْكُورَيْنِ وَالْآخَرُ كَامِلٌ فَهَلْ يَسْتَقِلُّ بِهِ الْكَامِلُ وَلَا حَاجَةَ لَانْتِزَاعِ الْحَاكِمِ؛ لِأَنَّ الْمُزَاجِمَ لَهُ كَالْعَدَمِ لِفَسَادِ الْإِتْقَانِ وَإِنَّمَا يَثْبُتُ لَهُ الْإِتْقَانُ النَّصْفُ وَالنُّصْفُ الْآخَرُ يَنْتَزِعُ الْحَاكِمُ وَيَجْعَلُهُ تَحْتَ يَدِهِ أَوْ يَدِ غَيْرِهِ كَمَا لَوْ التَّقَطَّ غَيْرُ الْكَامِلِ الْجَمِيعُ؛ لِأَنَّ النَّصْفَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الْجَمِيعِ إِذَا اسْتَقَلَّ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ وَمَالٌ م ر لِلثَّانِي.

(أو فاسق أو مخجور عليه) بسفه ولو كافراً لقيطاً (أو كافراً مسلماً انتزع) أي انتزعه الحاكم منه وجوباً لا إتيافاً أهلبيهم وظاهر تخصيصهم الانتزاع بالحاكم أنه لو أخذه أهل من واحد ممن ذكر لم يقرّ وعليه فيفرق بين هذا وأخذه ابتداءً بأنه هنا وجدّ يد والنظر فيها حيث وجدّ إنما هو للحاكم بخلاف ما إذا لم توجد فإنه في حكم المباح فإذا تأهل أخذه لم يعارض أمّا المخكوم بكفره بالدار فيقرّ بيد الكافر كما مرّ.
(ولو ازدحم اثنان على أخذه) فأزاده كلّ وهما أهل (جعل له الحاكم عند من يراه منهما أو من

قول (سني): (أو فاسق) قال في الرّوض وكذا من لم يختبر أي حاله اه سم . على حجّ والمراد أنّه لم يكن ظاهر العدالة ولا لم ينتزع منه كما مرّ أنّ المستور يصحّ التقاطه ويؤكل الحاكم من يراقبه خفية اه ع ش . قوله: (ولو كافراً) أي ولو كان كل من الصبي وما عطف عليه أو كل من الفاسق والمخجور عليه اه سيّد عمر أقول: الأولى تأخير هذه الغاية عن قوله لقيطاً أو يقول ولو مسلماً . قوله: (لقيطاً) ولو كافراً اه ر شيدي .

قول (سني): (مسلماً) أي حقيقة لا لكونه مسلماً بالحكم بالدار فإنه لو بلغ ووصف الكفر ترك فكأنه لم يحكم بإسلامه وبه يتضح قوله أمّا المخكوم بكفره إلخ اه ع ش . قوله: (أي انتزعه الحاكم) ظاهره أنّ غير الحاكم لا ينتزع لكن ينبغي أنّه إذا تعدّد كان لغيره الانتزاع م ر اه سم . قوله: (أهل) أي للإلتقاط .
قوله: (من واحد) متعلّق بأخذه . قوله: (ممن ذكر) أي من القن والصبي وما عطف عليه م ر اه بجبرمي . قوله: (وعليه) أي الظاهر المذكور . قوله: (بين هذا) أي أخذ الأهل من واحد ممن ذكر وكذا قوله هنا . قوله: (فيها) أي في اليد أي في المسبوق بها . قوله: (لم يعارض) أي لا من الحاكم ولا من غيره اه ع ش . قوله: (أمّا المخكوم بكفره بالدار إلخ) عبارة المغني وخرج بالمسلم المخكوم بكفره إلخ . قوله: (بالدار) أي بأن وجد به وليس بها مسلماً اه ع ش . قوله: (فيقرّ في يد الكافر) وكذا بيد المسلم كما سيأتي اه معني . قوله: (وهما أهل) أي قلوا كان أحدهما غير أهل فهو كالعديم فيستقلّ الأهل به فما في سم من أنّ الأهل له نصف الولاية ويعين الحاكم من يتولّى النصف الآخر لا يخفى ما فيه ويؤيده أنّ الحق لا يثبت لأكثر من واحد ما سيأتي من أنّهما لو تنازعا أقرع ولو كان الحق يثبت لأكثر من واحد شرك بينهما اه ع ش .

قول (سني): (من يراه منهما) قضيته أنّه ليس له جعله تحت يديهما معاً وعليه فقد يوجّه بأن جعله تحت

قوله في (سني): (أو فاسق) قال في الرّوض وكذا من لم يختبر أي حاله وظاهره الأمانة أنّه لو سافر أن ينتزع منه إن أراد السفر وراقب في الحضر سراً لئلا يتأذى به فإن وثق به فكعدّل أي فلا ينتزع منه انتهى . قوله: (أي انتزعه الحاكم) ظاهره إن غير الحاكم لا ينتزع لكن ينبغي أنّه إذا تعدّد كان لغيره الانتزاع م ر . قوله: (أي انتزعه الحاكم) يحتمل أنّ التقييد بالحاكم ؛ لأن المراد الانتزاع الفهري وإنه لو تسرّ لغيره أخذه على وجه اللقيط جاز وكان هذا ابتداءً لقيط منه لفساد اللقيط الأول م ر .

غيرهما) إذ لا حقَّ لهما قَبْلَ أَخِيهِ فَلَزِمَهُ فَعِلُ الْأَحْظُ لَهُ (وإن سَبَقَ واحدٌ فَالْتَقَطَهُ مُنِعَ الْآخَرُ مِنْ مُزَاحَمَتِهِ) لِلخَبَرِ السَّابِقِ مِنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ أَمَّا لَوْ لَمْ يَلْتَقِطَهُ فَلَا حَقَّ لَهُ وَإِنْ وَقَفَ عَلَى رَأْسِهِ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ سَبَقَ يَوْضَعُ يَدِهِ عَلَى بَدَنِهِ أَوْ يَجْرُهُ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ أَخِيذٍ لَهُ هَلْ يَنْبُتُ بِهِ حَقٌّ أَوْ لَا وَظَاهِرُ تَغْيِيرِهِمْ بِالْأَخِيذِ يَفْتَضِي الثَّانِي لَكِنْ الَّذِي يَنْتَجِهُ فِي الْجَزِّ أَنَّهُ كَالْأَخِيذِ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْإِسْتِيْلَاءِ وَهُوَ يَخْضُلُ بِالْجَزِّ لَا مُجَرَّدَ وَضْعِ الْيَدِ مِنْ غَيْرِ أَخِيذٍ (وإن التَّقَطَّاهُ مَعًا وَهُمَا أَهْلٌ) لِحِفْظِهِ وَحِفْظِ مَالِهِ (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُقَدَّمُ غَنِيٌّ) وَيُظَهِّرُ ضَبْطَهُ بِغَنِيِّ الزَّكَاةِ بِدَلِيلِ مُقَابَلَتِهِ بِالْفَقِيرِ (عَلَى فَقِيرٍ)؛ لِأَنَّهُ أَرْفَقُ بِهِ غَالِبًا وَقَدْ يُوَاسِيهِ بِمَالِهِ وَيَقُولِي غَالِبًا أَنْدَفَعَ مَا لِلأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ وَلَا عِبْرَةٌ بِتَفَاوُتِهِمْ فِي الْغِنَى إِلَّا إِنْ تَمَيَّزَ أَحَدُهُمَا بِنَحْوِ سَخَائٍ وَحُسْنِ خُلُقٍ

يَدِيهِمَا قَدْ يُؤَدِّي إِلَى ضَرَرِ الطِّفْلِ بِتَوَاكُلِهِمَا فِي شَأْنِهِ اهـ ع ش أقول: وسَيَاتِي فِي شَرْحٍ فَإِنْ اسْتَوَيْتَا أَقْرَعَا مَا يُصَرِّحُ بِهِ. قَوْلُهُ: (فِي الْجَزِّ أَنَّهُ كَالْأَخِيذِ) الْأَوَّلَى أَنَّهُ كَالْأَخِيذِ فِي الْجَزِّ دُونَ وَضْعِ الْيَدِ. قَوْلُهُ: (لِحِفْظِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَنَفَقَتُهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُقَدَّمُ مُقِيمٌ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَإِنْ كَانَتْ أَقْلٌ فَسَادًا إِلَى الْبَادِيَةِ وَقَوْلُهُ وَلَوْ مُحَلَّةً إِلَى بَلِّ لِمِثْلِهِ.

قَوْلُ (لَسِي): (يُقَدَّمُ غَنِيٌّ عَلَى فَقِيرٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مَسْتَوْرَ الْعَدَالَةِ وَالثَّانِي مَعْلُومَهَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ اهـ. قِيلَ وَالْأَوْجِهَةُ خِلَافُهُ اهـ سَم. وَسَيَاتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. قَوْلُهُ: (بِغَنِيِّ الزَّكَاةِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ غِنَاهُ بِكَسْبٍ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَأَنَّ الْمُرَادَ هُنَا غَنِيَّ الْمَالِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْفُقَرَاءِ يَدْخُلُ فِيهِمْ الْغَنِيُّ بِكَسْبٍ وَيُشْعِرُ بِهِ قَوْلُ الشَّارِحِ وَقَدْ يُوَاسِيهِ الْخِ نَعَمْ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا كَسُوبًا وَالْآخَرُ لَا كَسْبَ لَهُ قَدْ مَرَّ ذُو الْكَسْبِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (وَلَا عِبْرَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قَالُوهُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى مَا بُجِّحَ. قَوْلُهُ: (وَلَا عِبْرَةٌ بِتَفَاوُتِهِمَا الْخِ) عِبَارَةٌ شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْ التَّغْلِيلُ بِكَوْنِ حَظِّ الطِّفْلِ عِنْدَ الْغَنِيِّ أَكْثَرَ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ شُحُّ الْغَنِيِّ شُحًّا مُفْرَطًا قَدْ مَرَّ الْفَقِيرُ الَّذِي لَيْسَ كَذَلِكَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْحَظَّ حَيْثُ عِنْدَ الْفَقِيرِ أَكْثَرُ اهـ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ خِلَافُ هَذَا سَم عَلَى حَجِّ اهـ ع ش. عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمَغْنِيُّ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُقَدَّمُ الْغَنِيُّ عَلَى الْفَقِيرِ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ بَخِيلًا اهـ قَالَ ع ش. قَوْلُهُ م ر. وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ بَخِيلًا ظَاهِرُهُ وَإِنْ أَفْرَطَ فِي الْبُخْلِ اهـ. قَوْلُهُ: (أَحَدُهُمَا) أَيِ الْغَنِيِّينِ.

قَوْلُهُ فِي (لَسِي): (يُقَدَّمُ غَنِيٌّ عَلَى فَقِيرٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مَسْتَوْرَ الْعَدَالَةِ وَالثَّانِي مَعْلُومَهَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ انْتَهَى قِيلَ وَالْأَوْجِهَةُ خِلَافُهُ. قَوْلُهُ: (وَيُظَهِّرُ ضَبْطَهُ بِغَنِيِّ الزَّكَاةِ) بِخِلَافِ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِ قَامِ الْمُسْلِمُونَ بِكَفَايَتِهِ وَالْفَرْقُ اخْتِلَافُ الْمُذْرِكِ م ر (قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ أَرْفَقُ بِهِ غَالِبًا) وَقَدْ يُقَالُ مُطْلَقًا الْغَنِيُّ أَرْفَقُ بِهِ. قَوْلُهُ: (وَلَا عِبْرَةٌ بِتَفَاوُتِهِمَا فِي الْغِنَى الْخِ) كَذَا شَرْحُ م ر وَعِبَارَةٌ شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ وَلَا يُقَدَّمُ الْأَغْنَى عَلَى الْغَنِيِّ خِلَافًا لِمَا يَرَاهُ كَلَامُ الْحَاوِي إِلَّا إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا بَخِيلًا وَالْآخَرُ جَوَادًا فَيُقَدَّمُ كَمَا قَدْ مَرَّ الْغَنِيُّ عَلَى الْفَقِيرِ؛ لِأَنَّ حَظَّ الطِّفْلِ عِنْدَهُ أَكْثَرَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ شُحُّ الْغَنِيِّ شُحًّا مُفْرَطًا قَدْ مَرَّ الْفَقِيرُ الَّذِي لَيْسَ كَذَلِكَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْحَظَّ حَيْثُ عِنْدَ الْفَقِيرِ أَكْثَرُ اهـ. وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ خِلَافُ هَذَا الْآخِيرِ.

على ما بُحِثَ وَيُقَدَّمُ مُقِيمٌ عَلَى ظَاغِنٍ أَيْ لِمَحَلٍّ يُمْنَعُ مِنْ نَقْلِهِ إِلَيْهِ وَإِلَّا اسْتَوَيَا كَذَا قَالُوهُ وَتَارَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ (وَعَدَلُ) وَلَوْ فَقِيرًا بَاطِنًا (عَلَى مُسْتَوٍ) اخْتِطَاطُ اللَّقِيطِ وَلَا يُقَدَّمُ مُسْلِمٌ عَلَى كَافِرٍ فِي مَحْكُومٍ بِكُفْرِهِ وَلَا امْرَأَةٌ عَلَى رَجُلٍ وَإِنْ كَانَتْ أَضْبَرَ مِنْهُ عَلَى الثَّرْبِيَّةِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ بَحْنًا إِلَّا مُرْضِعَةً فِي رَضِيعٍ وَبَحْنُهُ تَقْدِيمُ بَصِيرٍ عَلَى أَعْمَى وَسَلِيمٌ عَلَى مَجْدُومٍ أَوْ أَبْرَصٌ يُنَافِيهِ مَا مَرَّ عَنْهُ أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُمَا بِقِيَدِهِ فَعَلَى أَنَّ لَهُمَا حَقًّا يُتَّبَعُهُ مَا قَالَهُ (فَلَنْ اسْتَوَيَا).....

فَوُدَّ: (وَيُقَدَّمُ مُقِيمٌ إلخ) عبارة المُعْنِي لَوْ أَزْدَحِمَ عَلَى اخْتِطَاطِ لَقِيطٍ بِيَلَدٍ أَوْ قَرْيَةٍ ظَاغِنٍ إِلَى بَادِيَةٍ أَوْ قَرْيَةٍ وَأَخْرَجَ مُقِيمٌ فَالْمُقِيمُ أَوَّلَى؛ لَأَنَّهُ أَرْفَقُ بِهِ وَأَحْوَطُ لِنَسَبِهِ لَا عَلَى ظَاغِنٍ يَظَعُنُّ بِهِ إِلَى بَلَدٍ أُخْرَى بَلْ يَسْتَوِيَانِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُنْفَرِدِ نَقْلُهُ إِلَى بَلَدِهِ كَمَا سَيَأْتِي وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ تَقْدِيمَ قَرْوِيٍّ مُقِيمٍ بِالْقَرْيَةِ عَلَى بَلَدِيٍّ ظَاغِنٍ وَنَقْلَهُ عَنْ ابْنِ كُجَّ لَكِنْ مَقُولُ الْأَصْحَابِ أَنَّهُمَا يَسْتَوِيَانِ كَمَا نَقَلَهُ هُوَ تَبَعًا لِلرَّافِعِيِّ أَهـ.

فَوُدَّ (سُنِّي): (وَعَدَلُ عَلَى مُسْتَوٍ) صَادِقٌ مَعَ فَقْرٍ الْعَدْلُ وَغَنَى الْمُسْتَوٍ وَهُوَ الْمُتَّجِعُ؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ الْعَدَالَةِ بَاطِنًا أَرْجَحُ مِنْ مَصْلَحَةِ الْغِنَى إِذْ قَدْ لَا يَكُونُ عَدْلًا فِي الْبَاطِنِ وَيَسْتَرْفِقُهُ لِعَدَمِ الدِّيَانَةِ الْمَانِعَةِ لَهُ سَمٍ عَلَى حَقِّ أَهـ شَ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ قَوْلُ وَعَدَلُ بَاطِنًا وَلَوْ فَقِيرًا عَلَى مُسْتَوٍ وَلَوْ غَنِيًّا زِيَادِيٍّ وَمِثْلُهُ فِي سَمٍ عَنْ مَرِّ أَوَّلًا ثُمَّ اعْتَمَدَ مَرِّ فِي مَرَّةٍ أُخْرَى تَقْدِيمَ الْغِنَى الْمُسْتَوٍ عَلَى الْفَقِيرِ الْعَدْلُ بَاطِنًا وَهُوَ الظَّاهِرُ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ شَ أَهـ. وَقَدْ مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ مَا يُوَافِقُهُ وَأَمَّا تَعْلِيلُ سَمٍ خِلَافَهُ بِمَا مَرَّ أَيْضًا فَقَدْ يُمْنَعُ بَأَنَّ الْمُسْتَوَّيَّ قَدْ يَكُونُ عَدْلًا عِنْدَ اللَّهِ دُونَ الْعَدْلِ بَاطِنًا عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَيُقَدَّمُ عَدْلُ بَاطِنًا بِكَوْنِهِ مُزَكَّى عِنْدَ حَاكِمٍ عَلَى مُسْتَوٍ أَيْ عَدْلُ ظَاهِرًا بِأَنَّهُ لَمْ يُعْلَمْ فَسَقُهُ وَلَمْ يُعْرِفْ تَزَكِّيَّتَهُ عِنْدَ حَاكِمٍ أَمَّا الْعَدْلُ عِنْدَ اللَّهِ فَلَا يُعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ أَهـ. فَوُدَّ: (وَلَا يُقَدَّمُ مُسْلِمٌ عَلَى كَافِرٍ إلخ وَلَا امْرَأَةٌ عَلَى رَجُلٍ) كَذَا فِي الْمُعْنِي.

فَوُدَّ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ إِلَّا مُرْضِعَةً فِي رَضِيعٍ كَمَا بَحْنُهُ الْأَذْرَعِيُّ وَإِلَّا خَلِيَّةً فَتُقَدَّمُ عَلَى الْمُتَزَوِّجَةِ كَمَا بَحْنُهُ الزُّرْكَشِيُّ أَهـ. قَالَ ع شَ. ظَاهِرُهُ مَرِّ وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ لَا يَأْتِيَ بَيْتَ زَوْجَتِهِ إِلَّا أَحْيَانًا أَوْ كَانَتْ صَنَعَتُهُ نَهَارًا وَلَا يَأْتِي زَوْجَتَهُ إِلَّا بَعْدَ حِصَّةٍ مِنَ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا صَادَفَ وَقْتُ مَجِيئِهِ احتِياجُ الطِّفْلِ إِلَى مَنْ يَقُومُ بِهِ وَظَاهِرُهُ أَيْضًا وَلَوْ بِإِذْنِ الزَّوْجِ أَهـ. فَوُدَّ: (وَبَحْنُهُ تَقْدِيمُ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمَا بَحْنُهُ أَيِ الْأَذْرَعِيُّ مِنْ تَقْدِيمِ إلخ صَحِيحٌ حَيْثُ ثَبِتَ لَهُمَا الْوِلَايَةُ بِالْشَّرْطِ الْمَارِّ أَهـ.

فَوُدَّ: (يُنَافِيهِ مَا مَرَّ عَنْهُ إلخ) فِيهِ أَنَّ هَذَا مُطْلَقٌ وَذَاكَ مُقَيَّدٌ بِمَنْ يَتَعَاهَدُ بِنَفْسِهِ وَالْمُطْلَقُ لَا يُنَافِي الْمُقَيَّدَ

فَوُدَّ: (وَالْإِسْتَوِيَا) رَاجِعٌ شَرْحُ الْبَهْجَةِ.

فَوُدَّ فِي (سُنِّي): (وَعَدَلُ عَلَى مُسْتَوٍ) صَادِقٌ مَعَ فَقْرٍ الْعَدْلُ وَغَنَى الْمُسْتَوٍ وَهُوَ الْمُتَّجِعُ؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ الْعَدَالَةِ بَاطِنًا أَرْجَحُ مِنْ مَصْلَحَةِ الْغِنَى مَعَ السَّخَرِ إِذْ قَدْ لَا يَكُونُ عَدْلًا فِي الْبَاطِنِ وَيَسْتَرْفِقُهُ لِعَدَمِ الدِّيَانَةِ الْمَانِعَةِ لَهُ. فَوُدَّ: (وَلَا يُقَدَّمُ مُسْلِمٌ عَلَى كَافِرٍ) هَلَا كَانَ الْمُسْلِمُ بِالنِّسْبَةِ لِلْكَافِرِ كَالْعَدْلِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسْتَوٍ لِمَزِيدِ مَرْيَةِ عَدَالَةِ الْمُسْلِمِ كَمَزِيدِ مَرْيَةِ الْعَدْلِ بَاطِنًا. فَوُدَّ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إلخ) اعْتَمَدَهُ مَرِّ. فَوُدَّ: (يُنَافِيهِ مَا مَرَّ عَنْهُ إلخ) فِيهِ أَنَّ هَذَا مُطْلَقٌ وَذَاكَ مُقَيَّدٌ بِمَنْ يَتَعَاهَدُ بِنَفْسِهِ وَالْمُطْلَقُ لَا يُنَافِي الْمُقَيَّدَ لِحُجُوزِ حَمْلِهِ عَلَى

فِي الصِّفَاتِ الْمُعْتَبَرَةِ وَتَشَاحَا (أَفْرِغْ) بَيْنَهُمَا إِذْ لَا مُرْجَحَ وَلَعَدَمَ مَيْلِهِ إِلَيْهِمَا طَبْعًا لَمْ يُخَيَّرِ الْمُمَيِّزُ بَيْنَهُمَا وَاجْتِمَاعُهُمَا مُشِقُّ كَالْمُهَيَّاءِ بَيْنَهُمَا وَلَيْسَ لِلْقَارِعِ تَرْكُ حَقِّهِ كَالْمُنْفَرِدِ بِخِلَافِهِ قَبْلَ الْفُرْعَةِ.

(وَإِذَا وَجَدَ بَلَدِي لَقِيطًا يَبْلَدٍ) أَوْ قَرْيَةٍ (فَلَيْسَ لَهُ نَقْلُهُ) وَلَوْ لَغَيْرِ نَقْلَةٍ كَمَا نَقَلَاهُ وَأَقْرَاهُ وَإِنْ اغْتَرَضَا (إِلَى بَادِيَةٍ) لِحُشُونَةِ عَيْشِهَا وَقَوَاتِ أَدَبِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَرَّبَتِ الْبَادِيَةُ مِنَ الْبَلَدِ أَوْ الْقَرْيَةِ بِحَيْثُ يَحْصُلُ ذَلِكَ مِنْهَا أَيْ بِلَا كَبِيرٍ مَشَقَّةٍ فِيمَا يَظْهَرُ لَمْ يُمْنَعْ وَلَوْ وَجَدَهُ يَبْلَدٍ لَمْ يَنْقُلْهُ لِقَرْيَةٍ وَإِنْ كَانَتْ أَقْلَ فَسَادًا وَقِيلَ يُرَاعَى فَيَنْقُلُهُ إِلَيْهَا لَا مِنْهَا وَالْبَادِيَةُ خِلَافُ الْحَاضِرَةِ وَهِيَ الْعِمَارَةُ فَإِنْ قُلْتُ فَقَرْيَةً أَوْ كَثُرَتْ فَبَلَدٌ أَوْ عَظُمَتْ فَمَدِينَةٌ أَوْ كَانَتْ ذَاتَ زَرْعٍ وَخِصْبٍ فَرِبْتُ

لِجَوَازِ حَمْلِهِ عَلَى مَا إِذَا انْتَقَى عَنْ ذَلِكَ الْقَيْدُ فَأَيَّنَ الْمُنَافَاةُ لَا سِيَّما وَقَدْ قَيَّدَ هَذَا بِقَوْلِهِ أَيْ الْأَذْرَعِي كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ إِنْ قِيلَ بِأَهْلِيَّتِهِمْ لِلِلْتِقَاطِ فَعَلَى هَذَا لَا تَوَهُّمَ لِلْمُنَافَاةِ سَمٍ وَسَيِّدٌ عَمَرُ. ٥ فَوُدَّ: (فِي الصِّفَاتِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَإِنَّ لِلْغَرِيبِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ اغْتَرَضَا وَقَوْلُهُ وَإِنْ كَانَتْ أَقْلَ إِلَى وَالْبَادِيَةِ. ٥ فَوُدَّ: (وَلَعَدَمَ مَيْلِهِ طَبْعًا إِلَى) أَيْ بِخِلَافِ تَخْيِيرِ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ بَيْنَ أَبَوَيْهِ لِتَعْوِيلِهِمْ ثَمَّ عَلَى الْمَيْلِ التَّائِيهِ عَنِ الْوِلَادَةِ أَهْ مُعْنَى. ٥ فَوُدَّ: (وَاجْتِمَاعُهُمَا مُشِقُّ إِلَى) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَا يَهَيَّاءُ بَيْنَهُمَا لِلْإِضْرَارِ بِاللَّقِيْطِ وَلَا يَتْرُكُ فِي يَدَيْهِمَا لِتَعَذُّرٍ أَوْ تَعَسَّرِ الْاجْتِمَاعِ عَلَى الْحِضَانَةِ أَهْ زَادَ شَرْحُ الرُّوضِ وَلَا يُخْرِجُ عَنْهُمَا لِمَا فِيهِ مِنْ إِنْطِلَالِ حَقِّهِمَا أَهْ. ٥ فَوُدَّ: (وَلَيْسَ لِلْقَارِعِ) أَيْ مَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقَرْعَةُ (تَرْكُ حَقِّهِ) أَيْ لِلْآخِرِ أَهْ مُعْنَى أَيْ قِيَّاسُهُمْ بِهِ وَهَلْ يَسْقُطُ حَقُّهُ بِهِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي قَبْلُزِمُهُ بِهِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُ بِالِتَّقَاطِ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ تَرْبِيَّتُهُ أَهْ ش. ٥ فَوُدَّ: (كَالْمُنْفَرِدِ) أَيْ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُنْفَرِدِ نَقْلُهُ إِلَى غَيْرِهِ أَهْ مُعْنَى.

٥ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ قَبْلَ الْفُرْعَةِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ تَرَكَ حَقَّهُ قَبْلَ الْفُرْعَةِ انْفَرَدَ بِهِ الْآخِرُ أَهْ قَوْلُ الْمُتَنِّ (بَلَدِي) أَوْ قَرْوِيٌّ أَوْ بَدَوِيٌّ نِهَائَةً وَمُعْنَى. ٥ فَوُدَّ: (وَلَوْ لَغَيْرِ نَقْلَةٍ) كِتَابَةُ زِيَادَةِ أَهْ شَرْحُ الرُّوضِ. ٥ فَوُدَّ: (وَلَوْ لَغَيْرِ نَقْلَةٍ) يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ يَرْجِعُ عَنْ قُرْبٍ فَلْيُرَاجِعْ أَهْ رَشِيدِي. ٥ فَوُدَّ: (فَرِيفٌ) قَضِيَّتُهُ اغْتِيَارُ الْعِمَارَةِ فِي مُسَمَّى الرَّيْفِ وَظَاهِرُ مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْمَنَاهِي خِلَافُهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ تَسْمِيَّتُهَا عِمَارَةً بِاغْتِيَارِ صِلَاحِيَّتِهَا لِلزَّرْعِ وَنَحْوِهِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ مِنْ تَسْمِيَةِ تَهْنِئَةِ الْأَرْضِ لِلزَّرْعَةِ وَنَحْوِهَا عِمَارَةً إِلَّا أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ يَنْعَدُّ جَعْلُهُ الْعِمَارَةَ مُقَسَّمًا أَهْ ش عِبَارَةُ الْمُعْنَى الْبَادِيَةُ خِلَافُ الْحَاضِرَةِ؛ لِأَنَّ الْحَاضِرَةَ الْمَدَنَ وَالْقَرْيَ وَالرَّيْفَ وَالْقَرْيَةُ هِيَ الْعِمَارَةُ الْمُجْتَمِعَةُ فَإِنْ كَبُرَتْ سُمِّيَتْ بَلَدًا وَإِنْ عَظُمَتْ سُمِّيَتْ مَدِينَةً وَالرَّيْفُ هِيَ الْأَرْضُ الَّتِي فِيهَا زَرْعٌ وَخِصْبٌ أَهْ وَهِيَ كَالصَّرِيحَةِ فِي عَدَمِ اغْتِيَارِ الْعِمَارَةِ فِي مُسَمَّى الرَّيْفِ.

مَا انْتَقَى عَنْ ذَلِكَ الْقَيْدُ فَأَيَّنَ الْمُنَافَاةُ لَا سِيَّما وَقَدْ قَيَّدَ هَذَا بِقَوْلِهِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْهُ إِنْ قِيلَ بِأَهْلِيَّتِهِمْ لِلِلْتِقَاطِ فَعَلَى هَذَا لَا تَوَهُّمَ لِلْمُنَافَاةِ. ٥ فَوُدَّ: (وَلَوْ لَغَيْرِ نَقْلَةٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ كِتَابَةُ وَزِيَارَةُ.

(والأصح أن له نقله) من بَلَدٍ وَجَدَ فيه (إلى بَلَدٍ آخَرَ) ولو لِلنَّقْلَةِ لَعَدِمَ المَحْذُورُ السَّابِقَ لَكِنْ يُشْتَرَطُ تَوَاضُلُ الْأَخْبَارِ وَأَمْنُ الطَّرِيقِ وَالْإِثْنَتَانِ وَلَوْ لَدُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ (و) الْأَصَحُّ (أَنْ لِلْغَرِيبِ إِذَا التَّقَطَّ بِبَلَدٍ أَنْ يُنْقَلَهُ إِلَى بَلَدَةٍ) بِالْشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِيمَا يَظْهَرُ لَمَّا مَرَّ وَحَيْثُ مُنِعَ نَزْعٌ مِنْ يَدِهِ لَقَلَّ يُسَافِرُ بِهِ بَغْتَةً وَمِنْ ثَمَّ بَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَوْ التَزَمَ الْإِقَامَةَ وَوُثِقَ مِنْهُ بِهَا أَقَرَّ بِبَيْدِهِ وَهَذِهِ مُغَايِرَةٌ لِلَّتِي قَبْلُهَا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ اتِّحَادَهُمَا لِإِقَادَةِ هَذِهِ أَنَّهُ غَرِيبٌ بِأَحَدِهِمَا فَقَطْ. وَصُدِّقَ الْأَوَّلَى بِمَا لَوْ كَانَ مُقِيمًا بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا أَوْ غَرِيبًا عَنْهُمَا نَعَمْ لَوْ قَالَ أَوَّلًا وَلَوْ غَرِيبًا أَفَادَ ذَلِكَ مَعَ الْاِخْتِصَارِ (وَأَنْ وَجَدَهُ) بَلَدِيٌّ (بِبَادِيَةِ أَمْنَةٍ فَلَهُ نَقْلُهُ إِلَى بَلَدٍ) وَإِلَى قَرْيَةٍ؛ لِأَنَّهُ أَزْفَقُ بِهِ أَمَّا غَيْرُ أَمْنَةٍ فَيَجِبُ نَقْلُهُ إِلَى مَأْمِنٍ وَلَوْ مَقْصِدُهُ وَإِنْ بَعُدَ (وَأَنْ وَجَدَهُ بَدَوِيًّا) وَهُوَ سَاكِنُ الْبَدْوِ (بِبَلَدٍ فَكَالْحَضَرِيِّ) فَإِنْ أَقَامَ بِهِ فَذَلِكَ وَإِلَّا لَمْ يُنْقَلْ لِأَذْوَنَ مِنْ مَحَلٍّ وَجُودِهِ وَلَوْ مَحَلَّةً مِنْ بَلَدٍ اخْتَلَفَتْ

قول (سني): (والأصح أن له نقله إلى بَلَدٍ آخَرَ) والتثقل من بادية إلى بادية ومن قرية إلى قرية كالتثقل من بَلَدٍ إلى بَلَدٍ أَهْ مُغْنِي. قول: (السَّابِقُ) أي في شرح إلى بادية. قول: (تَوَاضُلُ الْأَخْبَارِ) أي على العادة أَه ع ش. قول: (وَأَمْنُ الطَّرِيقِ) والمقصد أَه شرح الرُّوضِ عبارة ع ش قوله وَأَمْنُ الطَّرِيقِ أَرَادَ بِالطَّرِيقِ مَا يَشْمَلُ الْمَقْصِدَ فَلَا يُنَافِي فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَإِنْ شَرِطَ جَوَازُ التَّقَلُّ الْإِلْحَ حَيْثُ جَعَلَ الشَّرْطُ هُنَاكَ ثَلَاثَةً أَه. قول: (بِالشَّرْطَيْنِ الْإِلْحَ) أي تَوَاضُلُ الْأَخْبَارِ وَأَمْنُ الطَّرِيقِ. قول: (لَمَّا مَرَّ) انظُرْ مَا مُرَّاهُ بِهِ أَه رَشِيدِي أَقُولُ: هَذَا رَاجِعٌ لِلْمَشْنِ فَمُرَّاهُ بِهِ عَدَمُ الْمَحْذُورِ السَّابِقِ. قول: (وَحَيْثُ مُنِعَ الْإِلْحَ) عبارة الْمُغْنِي مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي الْغَرِيبِ الْمُخْتَبِرِ أَمَانَتُهُ فَإِنْ جُهِلَ حَالُهُ لَمْ يُقَرَّرْ بِبَيْدِهِ قَطْعًا أَه. قول: (وَحَيْثُ مُنِعَ الْإِلْحَ) أي كَانَ أَرَادَ التَّقَلُّ إِلَى مَا مُنِعَ التَّقَلُّ إِلَيْهِ أَه سَم. قول: (وَهَذِهِ) أي مَسْأَلَةُ الْمَشْنِ أَه رَشِيدِي. قول: (مُغَايِرَةُ الْإِلْحَ) إِذِ الثَّانِيَةِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ أَخَصُّ مِنَ الْأَوَّلَى فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْمُغَايِرَةِ تَبَايُنُهُمَا أَه ع ش. قول: (لِمَنْ زَعَمَ الْإِلْحَ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَا حَاجَةَ لِذِكْرِهَا لِذُخُولِهَا فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلُهَا أَه. قول: (وَصُدِّقَ الْأَوَّلَى) هَذَا لَا يَمْنَعُ أَنَّ تِلْكَ تُغْنِي عَنْ هَذِهِ بَلْ تَدُلُّ عَلَيْهِ نَعَمْ قَدْ يُغْفَلُ عَنْ خُصُوصِ هَذِهِ سَم وَ ع ش.

قول (سني): (بِبَادِيَةِ) فِي حُلَّةٍ أَوْ قَبِيلَةٍ أَه مُغْنِي. قول: (وَإِلَى قَرْيَةٍ) إِلَى الْمَشْنِ فِي الْمُغْنِي. قول (سني): (بَدَوِيًّا) أَوْ قَرْوِيًّا أَه مُغْنِي. قول: (وَهُوَ سَاكِنُ الْبَدْوِ) يَفْتَضِي أَنَّ الْبَدْوَ كَالْبَادِيَةِ اسْمٌ لِلْمَحَلِّ أَوْ هُوَ عَلَى تَقْدِيرٍ مُضَافٍ إِلَى مَحَلِّ الْبَدْوِ أَه سَيِّدُ عَمْرٍ. قول: (فَإِنْ أَقَامَ بِهِ الْإِلْحَ) عبارة الْمُغْنِي فَإِنْ أَرَادَ الْمَقَامَ بِهِ أَقَرَّ بِبَيْدِهِ أَوْ نَقْلَهُ إِلَى بَلَدٍ أَوْ بَادِيَةٍ فَعَلَى مَا تَقَدَّمَ أَه. قول: (وَلَوْ مَحَلَّتُهُ مِنْ بَلَدٍ الْإِلْحَ) قَدْ يُنَاقَشُ فِيهِ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ نَقْلُهُ مِنَ الْبَلَدِ إِلَى الْبَادِيَةِ إِذَا قَرُبَتْ مِنَ الْبَلَدِ إِذْ قَضَيْتُهُ جَوَازُ التَّقَلُّ مِنَ مَحَلَّةٍ إِلَى مَحَلَّةٍ أُخْرَى مُطْلَقًا بِمِثَالِ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ بَيْنَ الْمَحَلَّاتِ وَإِنْ تَقَاوَتْ وَتَبَايَنَتْ لَا يَصِلُ إِلَى رُتْبَةٍ

قول: (وَحَيْثُ مُنِعَ) أي كَانَ أَرَادَ التَّقَلُّ إِلَى مَا مُنِعَ مِنَ التَّقَلُّ إِلَيْهِ. قول: (وَصُدِّقَ الْأَوَّلَى الْإِلْحَ) هَذَا لَا يَمْنَعُ أَنَّ تِلْكَ تُغْنِي عَنْ هَذِهِ بَلْ يَدُلُّ عَلَيْهِ نَعَمْ قَدْ يُغْفَلُ عَنْ خُصُوصِ هَذِهِ. قول: (أَوْ غَرِيبًا عَنْهُمَا) لَا يُنَافِي قَوْلُهُ وَإِذَا وَجَدَ بَلَدِيًّا لِيَصْدِقَهُ بِمَا إِذَا وَجَدَ غَيْرَ بَلَدِهِ وَلِهَذَا قَالَ بِلَدِهِ وَلَمْ يَقُلْ بِبَلَدِهِ.

مَحَلَّاتُهَا فِيمَا يَظْهَرُ بَل لِّمَثْلِهِ أَوْ أَعْلَى بِالشَّرْطَيْنِ السَّابِقَيْنِ (أَوْ) وَجَدَهُ بَدَوِيٌّ (بِبَادِيَةِ أَقْرَبِ بَيْدِهِ) لَكِنْ يَلْزَمُهُ نَقْلُهُ مِنْ غَيْرِ أَمْنَةٍ إِلَيْهَا (وَقِيلَ إِنْ كَانُوا يَنْتَقِلُونَ لِلتَّجْعَةِ) بِضَمٍّ فَسُكُونُ أَيْ لَطَلَبِ الرِّغْيِ أَوْ غَيْرِهِ . (لَمْ يَقُرْ) بَيْدِهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَضْيِيعًا لِنَسَبِهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَقُرُّ؛ لِأَنَّ أَطْرَافَ الْبَادِيَةِ كَمَحَالِ الْبَلَدِ الْوَاسِعَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا فَيَكُونُ اخْتِمَالُ ظُهُورِ نَسَبِهِ فِيهَا أَقْرَبَ مِنَ الْبَلَدَةِ وَعِلْمٌ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ لَهُ نَقْلَهُ مِنْ بَلَدٍ أَوْ قَرْيَةٍ أَوْ بَادِيَةٍ لِمَثْلِهِ وَأَعْلَى مِنْهُ لَا لِدُونِهِ وَأَنَّ شَرْطَ جَوَازِ الثَّقَلِ مُطْلَقًا أَمَّنُ الطَّرِيقِ وَالْمَقْصِدِ وَتَوَاضُلُ الْأَخْبَارِ وَاخْتِيَارُ أَمَانَةِ اللَّاقِطِ.

(وَنَفَقَتُهُ فِي مَالِهِ) كَغَيْرِهِ (الْعَامُّ كَوَقْفٍ عَلَى اللَّقِطَاءِ) وَمَوْصَى بِهِ لَهُمْ لَا يُقَالُ كَيْفَ صَحَّ الْوَقْفُ عَلَيْهِمْ مَعَ عَدَمِ تَحَقُّقِ وُجُودِهِمْ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْجِهَةُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا تَحَقُّقُ الْوُجُودِ بَلْ يَكْفِي إِمْكَانُهُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ فِي الْوَقْفِ ثُمَّ رَأَيْتُ الرِّزَّ كَشِييَ صَرَّحَ بِذَلِكَ وَإِضَافَةُ الْمَالِ الْعَامِّ إِلَيْهِ تَجَوُّزٌ؛ لِأَنَّهُ حَقِيقَةُ لِلْجِهَةِ الْعَامَّةِ وَلَيْسَ مِلْكُهُ وَلَا يُضَرَفُ لَهُ مِنْ وَقْفِ الْفُقَرَاءِ؛ لِأَنَّ وَصْفَ الْفَقْرِ لَمْ يَتَحَقَّقْ فِيهِ قَالَ السُّبْكِيُّ وَخَالَفَهُ الْأَذْرَعِيُّ اخْتِيفَاءَ بَظَاهِرِ الْحَالِ أَنَّهُ فَقِيرٌ (أَوْ الْخَاصُّ وَهُوَ مَا اخْتَصَّ بِهِ كِتَابُ مَلْفُوفَةٍ عَلَيْهِ) فَمَلْبُوسَةٍ لَهَا الَّتِي بِأَصْلِهِ أَوْلَى (وَمَفْرُوسَةٍ تَخْتَهُ) وَمُعْطَى بِهَا وَدَابَّةٌ

الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ الْبَلَدِ وَالْبَادِيَةِ اهـ سَيِّدُ عَمْرُو وَأَشَارَ ع ش إِلَى دَفْعِ الْمُنَاقَشَةِ الْمَذْكُورَةِ بِمَا نَصَّه قَوْلُهُ وَلَوْ مَحَلَّةٌ مِنْ بَلَدٍ إلخ لَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ السَّابِقُ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قُرِبَتْ الْبَادِيَةُ مِنَ الْبَلَدِ إلخ لِإِمْكَانِ حَمْلِ مَا هُنَا عَلَى مَا لَوْ فَحُشِ الطَّرَفُ الْمُنْقُولُ إِلَيْهِ عَنِ الْمُنْقُولِ مِنْهُ بِحَيْثُ يَخْصُلُ فِي الْعُودِ إِلَى الْمُنْقُولِ مِنْهُ مَشَقَّةٌ كَبِيرَةٌ اهـ أَقُولُ: وَيُؤَيِّدُ الْمُنَاقَشَةُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي؛ لِأَنَّ أَطْرَافَ الْبَادِيَةِ كَمَحَالِ الْبَلَدِ إلخ. □ قَوْلُهُ: (لَكِنْ يَلْزَمُهُ نَقْلُهُ إلخ) أَيْ بَأَن يَنْتَقِلَ مَعَهُ إِلَى الْأَمْنَةِ إِنْ كَانَتْ مَسْكَنَةً أَوْ يُقِيمُ مَقَامَهُ أَمِينًا يَتَوَلَّى أَمْرَهُ فِي الْأَمْنَةِ إِنْ كَانَ مَسْكَنَةً غَيْرَهَا اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ) أَيْ اللَّقِيطُ (مِنْ أَهْلِهَا) أَيْ الْبَادِيَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْمَقْصِدُ) لَمْ يَتَقَدَّمَ لَهُ ذِكْرٌ فِي كَلَامِهِ اهـ رَشِيدِيٌّ وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش الْجَوَابُ بِأَنَّ الشَّارِحَ أَرَادَ فِيمَا مَرَّ مِنَ الطَّرِيقِ مَا يَشْمَلُ الْمَقْصِدَ قَوْلُ الْمُثَنِّ (وَنَفَقَتُهُ) أَيْ اللَّقِيطِ وَمُؤَنَّةٌ حَضَانَتُهُ اهـ مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَمَوْصَى بِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ وَدَنَانِيرَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ إِلَى وَإِضَافَةُ الْمَالِ وَقَوْلُهُ وَلَا يُضَرَفُ لَهُ إِلَى الْمُثَنِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَبُسْتَانٍ فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ مِلْكُهُ) وَلَكِنْ الْمُرَادُ أَنَّهُ يُضَرَفُ إِلَيْهِ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِلْكُهُ بِعُمُومِ كَوْنِهِ لَقِيطًا أَوْ مَوْصَى لَهُ وَقَدْ يَكُونُ الْمَالُ لَهُ بِخُصُوصِهِ كَالْوَقْفِ عَلَيْهِ نَفْسِهِ أَوْ الْهَبَةِ أَوْ الْوَصِيَّةِ لَهُ وَيَقْبَلُ لَهُ الْقَاضِي مِنْ ذَلِكَ مَا يَخْتِاجُ إِلَى الْقَبُولِ اهـ مُعْنِي (وَخَالَفَهُ الْأَذْرَعِيُّ إلخ) وَهُوَ أَوْجَهُ نِهَايَةً قَالَ ع ش. قَوْلُهُ م ر. وَهُوَ أَوْجَهُ وَعَلَيْهِ فَلَوْ تَبَيَّنَ لَهُ مَالٌ أَوْ مُنْفِقٌ فَالْقِيَاسُ الرَّجُوعُ بِمَا صُرِفَ لَهُ عَلَيْهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَمَلْبُوسَةٍ لَهُ إلخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَمَلْبُوسَةٌ لَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ وَأَسْقَطَهُ مِنَ الرِّوَايَةِ لِفَهْمِهِ مِمَّا ذَكَرَ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى اهـ.

□ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ أَطْرَافَ الْبَادِيَةِ) تَظْهِيرُ الْبَحْثِ السَّابِقِ فِي غَيْرِهَا بِقَوْلِهِ وَلَوْ مَحَلَّةٌ مِنْ بَلَدٍ إلخ. □ قَوْلُهُ: (وَعِلْمٌ مِمَّا تَقَرَّرَ إلخ) كَذَا اشْرَحُ م ر. □ قَوْلُهُ: (وَخَالَفَهُ الْأَذْرَعِيُّ إلخ) وَهُوَ أَوْجَهُ اشْرَحُ م ر.

عَنَّا بِبَيْدِهِ أَوْ مَشْدُودَةٍ بَنَحْوِ وَسْطِهِ (وما في جَبِيهِ مِنْ ذَرَاهِمَ وَغَيْرِهَا وَمَهْدِهِ) الَّذِي هُوَ فِيهِ (وَدَنَانِيرَ مَنْشُورَةٍ فَوْقَهُ وَتَحْتَهُ) إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّ لَهُ يَدًا وَاخْتِصَاصًا وَقَضِيَّةً الْمَثْنِ التَّخْيِيرُ فِي ذَلِكَ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْأُوجَةَ أَنَّهُ يُقَدَّمُ الْخَاصُّ أَوَّلًا (وَأَنْ وَجَدَهُ) وَحَدَهُ (فِي دَارٍ) لَا تُعْلَمُ لِغَيْرِهِ أَوْ حَاثُوتٍ أَوْ بُسْتَانٍ أَوْ حَيَمَةٍ كَذَلِكَ وَكَذَا قَوِيَّةٌ كَمَا ذَكَرَهُ الْمَاوَزِدِيُّ وَغَيْرُهُ لَكِنْ اسْتَبْعَدَ ذَلِكَ فِي الرُّوضَةِ ثُمَّ بَحَثَ أَنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ . (فَهِيَ) وَمَا فِيهَا (لَهُ) لِلْيَدِ فَإِنْ وَجَدَ بِهَا غَيْرَهُ مَنبُودٌ أَوْ كَامِلٌ فَهِيَ لَهُمَا أَوْ لَهُمْ بِحَسَبِ الرُّمُوسِ.....

☐ قَوْلُهُ: (عَنَّا بِبَيْدِهِ الْخ) أَوْ رَاكِبٍ عَلَيْهَا نِهَايَةً وَمُعْنَى . ☐ قَوْلُهُ: (مَشْدُودَةٍ) أَي عَنَّا بِأَحَدٍ ش .
☐ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ الْمَثْنِ التَّخْيِيرُ فِي ذَلِكَ) وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ قَالَ فِي التَّوْشِيحِ لَمْ أَجِدْ فِيهِ تَقْلًا وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ الْأَفْقَهُ تَقْدِيمُ الْخَاصِّ فَلَا يُتَّفَقُ مِنَ الْعَامِّ إِلَّا عِنْدَ فَقْدِ الْخَاصِّ أَهْ مُعْنَى وَاعْتَمَدَ النَّهَايَةَ الْإِعْتِرَاضَ فَقَالَ وَالْأُوجَهُ كَمَا أَفَادَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ تَقْدِيمُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ فَإِنْ حَمَلْتَ أَوْ فِي كَلَامِهِ عَلَى التَّنْوِيعِ لَمْ يُرَدِّ ذَلِكَ أَهْ . ☐ قَوْلُهُ: (لَا تُعْلَمُ لِغَيْرِهِ) أَي لَا يُعْرَفُ لَهَا مُسْتَحَقٌّ أَهْ مُعْنَى . ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ بُسْتَانٍ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةَ وَلَا يُحْكَمُ لَهُ بُسْتَانٍ وَجَدَ فِيهِ فِي أَوَجِّهِ الْوَجْهَيْنِ كَمَا رَجَّحَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِخِلَافِ الدَّارِ؛ لِأَنَّ سُكْنَاهَا تَصَرَّفَتْ وَالْحُصُولُ فِي الْبُسْتَانِ لَيْسَ تَصَرَّفًا وَلَا سُكْنَى وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يُسْكَنُ عَادَةً فَهُوَ كَالدَّارِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَلَا بَضِيْعَةٌ وَجَدَ فِيهَا كَمَا قَالَ فِي الرُّوضَةِ يَتَّبِعِي الْقَطْعُ بِأَنَّ لَا يُحْكَمُ لَهُ بِهَا وَأَخَذَ الْأَذْرَعِي مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْمَرْعَةُ الَّتِي لَمْ تَجْرِ عَادَةُ سُكْنَاهَا وَالْمُرَادُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ بِكَوْنِ مَا ذَكَرَ لَهُ صِلَاحِيَّتَهُ لِلتَّصَرُّفِ فِيهِ وَدَفْعُ الْمُنَازَعِ لَهُ لَا أَنَّهُ طَرِيقٌ لِلْحُكْمِ بِصِحَّةِ مِلْكِهِ ابْتِدَاءً فَلَا يُسَوِّغُ لِلْحَاكِمِ بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ ثَبَتَ عِنْدِي أَنَّهُ مِلْكُهُ أَهْ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَأَخَذَ إِلَى الْمُرَادِ وَفِي الْأَسْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَالْمُرَادُ الْخ قَالَ ع ش قَوْلَهُ فَلَا يُسَوِّغُ الْخ وَفَائِدَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَاهُ أَحَدٌ بَيِّنَةً سَلَّمَ لِلْمُدَّعِي أَهْ . ☐ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَي لَا يُعْلَمُ لِوَاحِدٍ مِنْهَا مُسْتَحَقٌّ . ☐ قَوْلُهُ: (ثُمَّ بَحَثَ) أَي الْمُصَنِّفُ فِي الرُّوضَةِ . ☐ قَوْلُهُ: (لِلْيَدِ) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ إِنْ بَانَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ لَهُمْ بِحَسَبِ الرُّمُوسِ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي إِلَى وَعَلَى الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ إِنْفَاءً عَنِ السُّبْكِيِّ وَقَوْلُهُ وَلَوْ حَالًا . ☐ قَوْلُهُ: (مَنبُودٌ الْخ) بِالرَّفْعِ بَدَلٌ مِنْ غَيْرِهِ . ☐ قَوْلُهُ: (فَهِيَ لَهُمَا) كَمَا لَوْ كَانَ

☐ قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْأُوجَةَ الْخ) لَا يُنَافِي ذَلِكَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ إِنْ جُعِلَتْ أَوْ لِلتَّنْوِيعِ . ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ بُسْتَانٍ) وَلَا يُحْكَمُ لَهُ بُسْتَانٍ وَجَدَ فِيهِ فِي أَوَجِّهِ الْوَجْهَيْنِ كَمَا رَجَّحَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِخِلَافِ الدَّارِ؛ لِأَنَّ سُكْنَاهَا تَصَرَّفَتْ وَالْحُصُولُ فِي الْبُسْتَانِ لَيْسَ تَصَرَّفًا وَلَا سُكْنَى وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يُسْكَنُ عَادَةً فَهُوَ كَالدَّارِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَلَا بَضِيْعَةٌ وَجَدَ فِيهَا كَمَا قَالَ فِي الرُّوضَةِ يَتَّبِعِي الْقَطْعُ بِأَنَّهُ لَا يُحْكَمُ لَهُ بِهَا وَأَخَذَ الْأَذْرَعِي مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْمَرْعَةُ الَّتِي لَمْ تَجْرِ عَادَةُ سُكْنَاهَا وَالْمُرَادُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ بِكَوْنِ مَا ذَكَرَ لَهُ صِلَاحِيَّتَهُ لِلتَّصَرُّفِ فِيهِ وَدَفْعُ الْمُنَازَعِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ لِلْحُكْمِ بِصِحَّةِ مِلْكِهِ ابْتِدَاءً فَلَا يُسَوِّغُ لِلْحَاكِمِ بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ ثَبَتَ عِنْدِي أَنَّهُ مِلْكُهُ شَرْحٌ م ر . ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ كَامِلٌ فَهِيَ لَهُمَا) كَمَا لَوْ كَانَ

وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ وَجَدَ عَلَى عَتَبَةِ الدَّارِ لَكِنَّهُ فِي هَوَائِهَا؛ لَأَنَّهُ لَا يُسَمَّى فِيهَا عُزْفًا سِيمَا إِنْ كَانَ بَابُهَا مَقْفُولًا بِخِلَافِ وَجُودِهِ بِسَطْحِهَا الَّذِي لَا يَضَعْدُ لَهُ مِنْهَا؛ لِأَنَّ هَذَا يُسَمَّى فِيهَا عُزْفًا (وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ مَذْفُونٌ تَحْتَهُ) بِمَحَلٍّ لَمْ يُحْكَمْ بِمِلْكِهِ لَهُ كَكَبِيرٍ جَلَسَ عَلَى أَرْضٍ تَحْتَهَا ذَفِينٌ وَإِنْ كَانَ بِهِ وَرَقَةٌ مُعَلَّقَةٌ بِهِ أَنَّهُ لَهُ نَعَمْ بَحَثِ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَوْ اتَّصَلَ خَيْطٌ بِالذَّفِينِ وَرُبِطَ بِنَحْوِ ثَوْبِهِ قُضِيَ لَهُ بِهِ لَا سِيمَا إِنْ انْصَمَّتِ الرَّقْعَةُ إِلَيْهِ (وَكَذَا ثِيَابٌ) وَذَوَابٌ (وَأَمْتِئَعَةٌ مُؤْضُوغَةٌ بِقُرْبِهِ) فِي غَيْرِ مِلْكِهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ تَحْتَ يَدِهِ (فِي الْأَصَحِّ) كَمَا لَوْ بَعْدَتْ عَنْهُ وَفَارَقَ الْبَالِغُ حَيْثُ حَكِمَ لَهُ بِأَمْتِئَعَةٍ

على دَابَّةٍ فَلَوْ رَكِبَهَا أَحَدُهُمَا وَقَادَاهَا الْآخَرُ فَلِلْأَوَّلِ لَتِمَامُ الْاسْتِيلَاءِ وَلَوْ كَانَ عَلَى الدَّابَّةِ الْمَحْكُومُ بِكَوْنِهَا لَهُ شَيْءٌ فَلَهُ أَيْضًا نِهَائَةٌ وَمُعْنَى: ٥. فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ لَا يُسَمَّى الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْأَقْرَبُ لَا؛ لَأَنَّهُ الْخ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَالْأَقْرَبُ لَا أَيْ عَدَمُ الْحُكْمِ بِكَوْنِهِ لَهُ اهـ.

٥. فَوَدَّ (لَسِي): (مَالٌ مَذْفُونٌ تَحْتَهُ) وَحُكْمُ هَذَا الْمَالِ إِنْ كَانَ مِنْ ذَفِينِ الْجَاهِلِيَّةِ فَرِكَازٌ وَإِلَّا فَلَقَطَةٌ اهـ مُعْنَى: ٥. فَوَدَّ: (بِمَحَلٍّ) إِلَى قَوْلِهِ إِنْ رَأَاهُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا لَوْ بَعْدَتْ. ٥. فَوَدَّ: (بِمَحَلٍّ لَمْ يُحْكَمْ الْخ) أَمَّا مَا وَجَدَ بِمَكَانٍ حَكِمَ بَأَنَّهُ لَهُ فَهُوَ لَهُ تَبَعًا لِلْمَكَانِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الدَّارِمِيُّ وَغَيْرُهُ نِهَائَةٌ وَمُعْنَى:

٥. فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ بِهِ وَرَقَةٌ الْخ) أَيِ مَعَهُ وَرَقَةٌ مَكْتُوبٌ فِيهَا إِنْ تَحْتَهُ ذَفِينًا وَأَنَّهُ لَهُ اهـ كُرْدِي. ٥. فَوَدَّ: (مُتَّصِلَةٌ بِهِ) أَيِ بِاللَّقِيطِ عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ لَا مَالٌ مَذْفُونٌ وَلَوْ تَحْتَهُ أَوْ كَانَ فِيهِ أَوْ مَعَ اللَّقِيطِ رُقْعَةٌ مَكْتُوبٌ فِيهَا أَنَّهُ لَهُ اهـ. ٥. فَوَدَّ: (نَعَمْ بَحَثِ الْأَذْرَعِيِّ الْخ) مُعْتَمِدٌ اهـ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (قُضِيَ لَهُ بِهِ) أَيِ وَالْفَرَضُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَحَلٍّ يُعْلَمُ أَنَّهُ مِلْكٌ لِغَيْرِ اللَّقِيطِ أَمَّا لَوْ كَانَ ذَلِكَ صُدَّقَ صَاحِبُ الْمَكَانِ؛ لِأَنَّ يَدَهُ عَلَى الْبَيْتِ وَعَلَى مَا فِيهِ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يُقْسَمُ بَيْنَ اللَّقِيطِ وَصَاحِبِ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا يَدًا اهـ ع ش.

٥. فَوَدَّ (لَسِي): (بِقُرْبِهِ) لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِضَابِطِ الْقُرْبِ قَالَ السُّبْكِيُّ وَالْمَحَالُّ عَلَيْهِ فِيهِ الْعُرْفُ اهـ مُعْنَى: ٥. فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَكُنْ) الْأَوَّلَى التَّذَكُّيرُ كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخ. ٥. فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ تَكُنْ تَحْتَ يَدِهِ) أَيِ بَنَحْوِ إِجَارَةٍ سَمِ أَمَّا لَوْ كَانَ تَحْتَ يَدِهِ بَنَحْوِ إِجَارَةٍ فَإِنَّ مَا فِيهِ يَكُونُ لَهُ رَشِيدِي. ٥. فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ بَعْدَتْ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْقِيَاسِ. ٥. فَوَدَّ: (وَفَارَقَ الْبَالِغُ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنْ لَوْ نَارَعَ هَذَا الْمُكَلَّفُ غَيْرَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ

على دَابَّةٍ فَلَوْ رَكِبَهَا أَحَدُهُمَا وَقَادَاهَا الْآخَرُ فَلِلْأَوَّلِ لَتِمَامُ الْاسْتِيلَاءِ وَمَا فِي الرُّوضَةِ عَنْ ابْنِ كَيْسٍ مِنْ أَنَّهُا بَيْنَهُمَا وَجْهٌ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لِلرَّاكِبِ وَالْحَقُّ بِذَلِكَ الْأَذْرَعِيُّ أَيْضًا مَا لَوْ كَانَتِ الدَّابَّةُ مَرْبُوطَةً بَوْسَطِهِ وَعَلَيْهَا رَاكِبٌ مُعْتَرِضًا بِذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهَا بَيْنَهُمَا وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِأَنَّ السَّائِقَ يَكُونُ آلَةً لِلرَّاكِبِ وَمُعْنَى لَهُ فَلَا يَدُّ لَهُ مَعَهُ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّ رَبَطَهَا بَوْسَطِ الطُّفْلِ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّ لَهُ فِيهَا يَدًا وَيَدُ الرَّاكِبِ لَيْسَتْ مُعَارِضَةٌ لَهَا فَقَسِمَتْ بَيْنَهُمَا هَذَا وَالْأَوْجَهُ فِيهَا أَيْضًا أَنَّ الْيَدَ لِلرَّاكِبِ كَالَّتِي قَبْلَهَا شَرَحَ م ر. ٥. فَوَدَّ: (وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ وَجَدَهُ الْخ) وَالْأَقْرَبُ لَا شَرَحَ م ر. ٥. فَوَدَّ: (لَأَنَّ هَذَا يُسَمَّى فِيهَا عُزْفًا) كَذَا شَرَحَ م ر وَلِيَتَأَمَّلْ. ٥. فَوَدَّ: (نَعَمْ بَحَثِ الْأَذْرَعِيِّ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر. ٥. فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَكُنْ تَحْتَ يَدِهِ) أَيِ بَنَحْوِ إِجَارَةٍ.

مَوْضُوعَةٍ يُقْرِبُهُ غُرْفًا بِأَنَّ لَهُ رِعَايَةً أَمَّا مَا يَمْلِكُهُ فَهُوَ لَهُ قَطْعًا (فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالٌ) خَاصٌّ وَلَا عَامٌّ (فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُنْفَقُ عَلَيْهِ) وَلَوْ مَحْكُومًا بِكُفْرِهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةً لِلْمُسْلِمِينَ إِذَا بَلَغَ بِالْجِزْيَةِ (مِنْ بَيْتِ الْمَالِ) مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ مَجَانًا كَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ أَوْ كَانَ ثُمَّ مَا هُوَ أَهْمُ مِنْهُ أَوْ مَنَعَ مُتَوَلَّيْهِ ظُلْمًا اقْتَرَضَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ إِنْ رَأَاهُ وَإِلَّا (قَامَ الْمُسْلِمُونَ) أَيَّ مَيَاسِيرِهِمْ وَيُظْهَرُ ضَبْطُهُمْ بِمَنْ يَأْتِي فِي نَفَقَةِ الرُّوْجَةِ . فَلَا تُغْتَبَرُ قُدْرَتُهُ بِالْكَسْبِ (بِكِفَايَتِهِ) وَجَوَابًا (قَرَضًا) بِالْقَافِ أَيُّ عَلَى جِهَتِهِ كَمَا يَلْزِمُهُمْ إِطْعَامُ الْمُضْطَرِّ بِالْعَوَضِ (وَفِي قَوْلِ نَفَقَةٍ) فَلَا يَزْجَعُونَ بِهَا لَعَجْزِهِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي أَوَائِلَ الشَّيْرِ أَنَّهُمْ يُنْفِقُونَ الْمُحْتَاجَ مِنْ غَيْرِ رُجُوعٍ وَعَلَى الْأَوَّلِ يُفَرَّقُ بِأَنَّ ذَاكَ تَحَقُّقَتْ حَاجَتُهُ فَوَجِبَتْ مُوَاسَاةُ وَهَذَا لَمْ تَتَحَقَّقْ فَاخْتِطَ لِمَالِ الْغَيْرِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ آتِفًا عَنِ السُّبُكِيِّ فَإِنْ امْتَنَعُوا كُلُّهُمْ قَاتَلَهُمُ الْإِمَامُ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ كَوْنِهَا هُنَا قَرَضًا وَفِي بَيْتِ الْمَالِ مَجَانًا بِأَنَّ وَضَعَ بَيْتِ الْمَالِ الْإِنْفَاقَ عَلَى الْمُحْتَاجِينَ وَلَوْ خَالًا فَلَهُمْ فِيهِ حَقٌّ مُؤَكَّدٌ دُونَ مَالِ الْمَيَاسِيرِ وَإِذَا لَزِمَتْهُمْ وَرَعَاهَا الْإِمَامُ عَلَى مَيَاسِيرِ بَلَدِهِ.....

الْمُكَلِّفِ وَتَقَدَّمَ بَيِّنَتُهُ؛ لِأَنَّ الْيَدَ لَهُ سَمٌ أَهْ بِجَيْرِمِي. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ قُرْبٍ مِنْهُ أَوْ لَا. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَحْكُومًا بِكُفْرِهِ) هُوَ ظَاهِرٌ فِي غَيْرِ دَارِ الْحَرْبِ أَمَّا هِيَ فَإِنْ أَخَذَهُ بِقَصْدِ الْاِسْتِيلَاءِ عَلَيْهِ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ وَأَمَّا لَوْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ فَهَلْ يُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ أَخْذَهُ لَهُ صَيَّرَهُ كَأَنَّهُ فِي أَمَانِهِ أَهْ ع. ش. قَوْلُهُ: (مَجَانًا) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوْضُ بِهَا رُجُوعَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوْضَةِ أَهْ. وَلَعَلَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَظْهَرْ أَنَّهُ كَانَ حِينَ الْإِنْفَاقِ غَنِيًّا بِمَالٍ أَوْ قَرِيبَ مُوسِرٍ فَلْيُرَاجِعْ أَهْ سَمٌ وَسَيَأْتِي عَنْهُ تَرْجِيحُ الْإِطْلَاقِ. قَوْلُهُ: (مَا هُوَ أَهْمُ الْإِنْخ) كَسَدٌ تُغَرِّغُ ضَرَرُهُ لَوْ تَرِكَ أَهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (اقْتَرَضَ عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى اللَّقِيطِ مُغْنِي وَع. ش. قَوْلُهُ: (إِنْ رَأَاهُ وَإِلَّا الْإِنْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالرُّوْضُ فَإِنْ تَعَذَّرَ الْاِقْتِرَاضُ قَامَ الْإِنْخ. قَوْلُهُ: (بِمَنْ يَأْتِي الْإِنْخ) وَهُوَ مَنْ زَادَ دَخْلَهُ عَلَى خَرَجِهِ أَهْ ع. ش.

قَوْلُهُ (سَمٌ): (قَرَضًا وَنَفَقَةً) مَنْصُوبَانِ بِنَزْعِ الْخَافِضِ أَيُّ بِالْقَرَضِ وَالنَّفَقَةِ أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ أَيُّ مِنْ جِهَةِ الْقَرَضِ وَالنَّفَقَةِ أَهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (عَلَى جِهَتِهِ) أَيُّ اللَّقِيطِ أَهْ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ كَوْنِهَا هُنَا قَرَضًا وَهَذَا الْفَرْقُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لِبَيْتِ الْمَالِ وَإِنْ بَانَ لَهُ مَالٌ أَوْ مُنْفِقٌ أَهْ سَمٌ وَهُوَ صَرِيحٌ قَوْلِ الشَّارِحِ قَبْلَ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ مَجَانًا أَهْ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَإِذَا لَزِمَتْهُمْ) أَيُّ الْإِنْفَاقِ أَهْ ع. ش.

قَوْلُهُ: (مَجَانًا) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوْضُ فَلَا رُجُوعَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوْضَةِ انْتَهَى وَلَعَلَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَظْهَرْ أَنَّهُ كَانَ حِينَ الْإِنْفَاقِ غَنِيًّا بِمَالٍ أَوْ قَرِيبَ مُوسِرٍ فَلْيُرَاجِعْ. قَوْلُهُ: (وَيُظْهَرُ ضَبْطُهُمْ الْإِنْخ) كَذَا شَرَحُ م. ر. قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ يُفَرَّقُ الْإِنْخ) هَذَا الْفَرْقُ يُصَرِّحُ بِهِ مَا ذَكَرَهُ فِي شَرَحِ الرُّوْضِ جَوَابًا عَنْ اسْتِشْكَالِ الرُّجُوعِ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ فَرَاغَهُ وَتَأَمَّلْهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ آتِفًا عَنِ السُّبُكِيِّ) وَمَا هُنَا يُؤَيِّدُ السُّبُكِيَّ وَقَدْ يُفَرَّقُ. قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ كَوْنِهَا هُنَا قَرَضًا وَهَذَا الْفَرْقُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لِبَيْتِ الْمَالِ وَإِنْ بَانَ لَهُ مَالٌ أَوْ مُنْفِقٌ).

فَإِنْ شَقَّ فَعَلَى مَنْ يَرَاهُ الْإِمَامُ مِنْهُمْ فَإِنْ اسْتَوَوْا فِي نَظَرِهِ تَخَيَّرَ ثُمَّ إِنْ بَانَ قِتْنَا رَجَعُوا عَلَى سَيِّدِهِ أَوْ حُرًّا وَلَهُ مَالٌ وَلَوْ مِنْ كَسْبِهِ أَوْ قَرِيبٍ.....

قوله: (فإن شق الخ) أي فإن تعدد استيعابهم لكثيريهم قسطنها على من رآه منهم باجتهاده فإن استووا في اجتهاده تخير مغني وروض مع شرحه. قوله: (ثم إن بان قتنا الخ) عبارة المغني فإن ظهر له سيد رجعوا عليه أو ظهر له إذا كان حراً مالاً أو اكتسبه فالرجوع عليه أو قريب رجعوا عليه فإن لم يظهر له مال ولا قريب ولا كسب ولا للراقي سيد فالرجوع على بيت المال من سهم الفقراء أو الغارمين بحسب ما يراه الإمام وإن حصل في بيت المال شيء قبل بلوغه ويساره قضى منه وإن حصل له مال مع بيت المال معاً فمن ماله اهـ. وفي سم عن الروضة مثلها إلا ما ذكر في القريب. قوله: (أو حراً وله مال ولو من كسبه أو قريب) قال سم يتجه أن محل هذا إذا كان ذلك المال ولو من كسبه حاصلاً في نفس الأمر حين

قوله: (ثم إن بان قتنا الخ) عبارة الروضة ثم إن بان عبداً فالرجوع على سيده وإن ظهر له مالاً أو اكتسبه فالرجوع عليه فإن لم يكن له شيء قضى من سهم المساكين أو الغارمين وإن حصل في بيت المال مال قبل بلوغه ويساره قضى منه وإن حصل في بيت المال وحصل للقيط مال دفعة واحدة قضى من مال اللقيط كما لو كان له مال وفي بيت المال مال اهـ وقضيته لزوم القضاء مع حدوث المال له أو لبيت المال مع أنه عند الإنفاق محتاج إلا أن يقال لم يتحقق احتياجه. قوله: (أو حراً وله مال ولو من كسبه أو قريب) يتجه أن محل هذا إذا كان ذلك المال ولو من كسبه حاصلاً له في نفس الأمر حين الإنفاق عليه وكان ذلك القريب بحيث يلزمه نفقته حيثيذ أي أو جهل أن الحال كذلك كما يؤخذ مما يأتي عن شرح الروض أما لو حدث ذلك المال والكسب والقريب أو كونه بحيث يلزمه الإنفاق بعد الإنفاق عليه فلا رجوع مطلقاً؛ لأنه حين الإنفاق من محاييج المسلمين الذين يلزم القيام بكفائتهم كما في غير اللقيط المحتاج فإنه لا رجوع للمسلمين إذا انفقوا عليه ويؤيد ذلك جواب الإشكال المذكور في شرح الروض فإنه لما قال الروض فإن لم يظهر له شيء من ذلك أي من السيد والقريب والمال ولم يكتسبه فعلى بيت المال أي الرجوع قال في شرحه واستشكل بأنه إذا لم يظهر له مال ولا كسب له تبين أن الثقة لم تكن قرضاً فلا رجوع بها على بيت المال ويجاب بأن كلامهم محله إذا لم يعلم أنه لا شيء له من ذلك فإن علمناه فظاهر أنه لا رجوع كما لو افتقر رجل وحكم الحاكم على الأغنياء بالإنفاق عليه لا رجوع عليه إذا أيسر كما صرح به في الأنوار انتهى فقد أفاد هذا الجواب كما ترى تصوير ما ذكره من الرجوع بما إذا علم أن له شيئاً مما ذكر أي حين الإنفاق بدليل ما احتج به من مسألة الأنوار أو جهل الحال وأنه لو علم أنه لا شيء له مما ذكر فلا رجوع فليتامل ذلك فإنه ظاهر وقد أوردته على مرقاوق عليه بعد توقف ولا يخفى أن في الجواب المذكور إشعاراً بأنه لا يكفي في الوجوب على المسألتين الجهل بحاله بخلاف بيت المال؛ لأنه أوجب الرجوع لهم على بيت المال عند الجهل بالحال فتأمل. قوله: (ولو من كسبه أو قريب) انظر إذا اجتمع كسبه وقريبه.

أَوْ حَدَّثَ فِي بَيْتِ الْمَالِ مَالٌ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَيَسَارِهِ فَعَلِيهِ وَإِلَّا فَمِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ أَوْ الْمَسَاكِينِ أَوْ الْغَارِمِينَ وَضَعَفَ فِي الرُّوْضَةِ مَا ذُكِرَ فِي الْقَرِيبِ بِأَنَّ نَفَقَتَهُ تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ وَرُدُّ بَأَنَّهُ الْمَنْقُولُ بِلِ الْمَقْطُوعِ بِهِ وَوَجْهَهُ أَنَّهَا صَارَتْ دَيْنًا بِالْاِئْتِزَاضِ .
(وَلِلْمُلْتَقِطِ الْاِسْتِفْلَالُ بِحِفْظِ مَالِهِ فِي الْأَصَحِّ) ؛ لِأَنَّهُ يَشْتَقِلُ بِحِفْظِ الْمَالِكِ فَمَالُهُ أَوْلَى وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ تَقْيِيدَهُ بِعَدَلٍ

الإنفاق عليه وكان ذلك القريب بحيث يلزمه نفقته حيث يذ أي أو جهل أن الحال كذلك كما يؤخذ مما يأتي عن شرح الرُّوضِ أما لو حدث ذلك المال والكسب والقريب أو كونه بحيث يلزمه الإنفاق بعد الإنفاق عليه فلا رجوع مطلقاً ؛ لأنه حين الإنفاق من محاييج المسلمين الذين يلزم القيام بكفائتهم كما في غير اللقيط المحتاج فإنه لا رجوع للمسلمين إذا اتفقوا عليه ثم قال بعد أن سرد كلام شرح الرُّوض فقد أفاد هذا كما ترى تصوير ما ذكره من الرجوع بما إذا علم أن له شيئاً مما ذكر أي حين الإنفاق أو جهل الحال وأنه لو علم أنه لا شيء له مما ذكر فلا رجوع فليتنامل ذلك فإنه ظاهر وقد أوردته على م ر فوافق عليه بعد توقفه اهـ . قوله : (أو حدث في بيت المال مال قبل بلوغه إلخ) قال في شرح الرُّوض في التقييد بقبل بلوغه نظر اهـ سم . قوله : (ولاً إلخ) عبارة النهاية وهذا إن لم يبلغ اللقيط فإن بلغ فمن سهم الفقراء إلخ قال الرشيد قوله وهذا إلخ يعني كونه ما ينفقه عليه المياسير قرضاً خلافاً لما في حاشية الشيخ ع ش اهـ . قوله : (ولاً فمن إلخ) ولعل المراد أخذ مما مر عن المغني والروضة وإن لم يبين كونه قنّاً ولا حراً له مال ولو من كسبه أو قريب ولم يحدث في بيت المال مال قبل بلوغه ويساره فالرجوع على بيت المال من سهم إلخ ثم رأيت في البجيرمي عن سلطان مثله إلا قوله ولم يحدث في بيت المال مال قبل بلوغه ويساره . قوله : (فمن سهم الفقراء والمساكين إلخ) أي بحسب ما يقتضيه حال من كونه فقيراً إلخ لا أنه يأخذ من جميعها اهـ ع ش . قوله : (وضعف) إلى الفضل في النهاية . قوله : (ورد) إلى قوله وللقاضي نزعه في المغني . قوله : (ووجهه أنها إلخ) قال في شرح البهجة قلت إنما افترضها على اللقيط لا على القريب واستفراؤها على القريب بافترضها إنما هو إذا افترضت عليه ولا يشكل بالرتقي ؛ لأن يده كيد سيده انتهى اهـ سم وقد يجاب بأن وجوب الثقة على القريب بنفس الأمر نزل منزلة الافتراض عليه . قوله : (وبحث الأذرعني إلخ) عبارة المغني ومحلّه كما قال الأذرعني إلخ .
قوله : (تقييده بعدل إلخ) قد يقال لا حاجة لهذا القيد ؛ لأن الملتقط لا يكون إلا عدلاً ؛ لأن العدالة

قوله : (أو حدث في بيت المال مال قبل بلوغه إلخ) قال في شرح الرُّوض لكن في تقييده هذا بقبل بلوغه نظر . قوله : (ووجهه أنها صارت ديناً بالافتراض) قال في شرح البهجة قلت إنما افترضها على اللقيط لا على القريب واستفراؤها على القريب بافترضها إنما هو إذا افترضت عليه ولا يشكل بالرتقي ؛ لأن يده كيد سيده اهـ . قوله : (وبحث الأذرعني تقييده بعدل إلخ) فإن قلت لا حاجة لهذا القيد ؛ لأن الملتقط لا يكون إلا عدلاً ؛ لأن العدالة من شروطه كما تقدّم .

يَجُوزُ إيداعُ مالِ اليتيمِ عندهُ ومع اشتغالِهِ بِحِفْظِهِ لَا يُخَاصِمُ مَنْ ادَّعَاهُ وَلِلْقَاضِي نَزْعُهُ مِنْهُ وَتَسْلِيمُهُ لِأَمِينٍ غَيْرِهِ يُبَاشِرُ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهِ بِالْمَعْرُوفِ اللَّائِقِ بِهِ أَوْ يُسَلِّمُهُ لِلْمُلْتَقِطِ يَوْمًا يَبْزُمُ (وَلَا يُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْقَاضِي قَطْعًا) أَيُّ عَلَى الْأَصَحِّ وَمُقَابِلُهُ؛ لِأَنَّ وَلَايَةَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ لَا تَنْبُتُ إِلَّا لِأَصْلٍ أَوْ وَصِيِّ أَوْ حَاكِمٍ أَوْ أَمِينٍ فَإِنْ أَنْفَقَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ضَمِنَ أَيُّ إِنْ أُمَكَّنْتَ مُرَاجَعَتَهُ وَلَا أَنْفَقَ وَأَشْهَدَ وَلَا يَضْمَنُ حَيْثُ يَد.

(فصل في الحكم بإسلام اللقيط وغيره وكفرهما بالتبعية)

(إِذَا وَجَدَ لَقِيطٌ بِدَارِ الْإِسْلَامِ) وَمِنْهَا مَا عَلِمَ أَنَّهُ مَسْكُونُ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ فِي زَمَنٍ قَدِيمٍ فَغَلَبَ عَلَيْهِ الْكُفَارُ كَقَرْطَبَةِ نَظَرُوا لِاسْتِيلَانِ الْقَدِيمِ لَكِنْ نَقَلَ الرَّافِعِيُّ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ لَمْ يَمْنَعُونَا مِنْهَا.....

شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِهِ كَمَا تَقَدَّمَ. ٥ قوله: (يَجُوزُ إيداعُ الخ) أي بَأَن كَانَ أَمِينًا أَمِنًا اهـ ع ش. ٥ قوله: (لَا يُخَاصِمُ الخ) إِلَّا بِوَلَايَةِ مَنْ الْحَاكِمِ نَهَايَةً وَمُعْنَى. ٥ قوله: (لَأَنَّ وَلَايَةَ الْمَالِ) إِلَى الْفَصْلِ فِي الْمُعْنَى. ٥ قوله: (أَيُّ إِنْ أُمَكَّنْتَ مُرَاجَعَتَهُ) أَيُّ بَأَن سَهَّلَ اسْتِزْدَانُهُ بِلا مَشَقَّةٍ وَلَا بِذَلِّ مَالٍ وَإِنْ قَلَّ اهـ ع ش. ٥ قوله: (وَلَا) أَيُّ بَأَن لَمْ يَجِدْهُ فِي مَسَافَةِ قَرِيبَةٍ وَهِيَ مَا دُونَ مَسَافَةِ الْعُدْوَى عَلَى الْمُعْتَمِدِ ع ش اهـ بَجَرِمِي. ٥ قوله: (وَأَشْهَدُ الخ) أَيُّ وَجُوبًا وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ كُلُّ مَرَّةٍ فِيهِ حَرْجٌ وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ تَكْلِيفِهِ ذَلِكَ كُلُّ مَرَّةٍ اهـ نَهَايَةً زَادَ الْمُعْنَى فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ مَعَ الْإِمْكَانِ ضَمِنَ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ تَكْلِيفِهِ الخ أَيُّ وَيُصَدَّقُ فِي قَدْرِ الْإِنْفَاقِ إِنْ كَانَ لَا تَقَابَهُ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا جَوَابُ حَادِثَةٍ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا وَهِيَ أَنَّ رَجُلًا أَذِنَ لِوَالِدِ زَوْجَتِهِ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَى بَنْتِهِ وَوَلَدَيْهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمْسَةَ أَنْصَافٍ مِنَ الْفِضَّةِ الْعَدَدِيَّةِ مُدَّةَ غَيْبَتِهِ ثُمَّ إِنَّ الشُّهُودَ شَهِدُوا بِأَنَّهُ أَنْفَقَ مَا أَذِنَ لَهُ فِي إِنْفَاقِهِ وَهُوَ الْخَمْسَةُ أَنْصَافٍ جَمِيعِ الْمُدَّةِ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِكُؤْنِهِمْ شَهِدُوا الْإِنْفَاقَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَهُوَ أَنَّ الْحَقَّ يَثْبُتُ بِشَهَادَتِهِمْ وَإِنْ لَمْ يَتَّصُوا عَلَى أَتَمِّ رَأْوَا ذَلِكَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَيَجُوزُ لَهُمُ الْإِفْدَامُ عَلَى ذَلِكَ لِرُؤْيَا أَصْلِ التَّفَقُّعِ مِنْهُ وَالتَّغْوِيلِ عَلَى الْقَرَائِنِ الظَّاهِرَةِ فِي آدَاءِ التَّفَقُّعِ اهـ ع ش.

(فصل في الحكم بإسلام اللقيط)

٥ قوله: (فِي الْحُكْمِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُحَالُ بَيْنَهُمَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكُوهَا وَقَوْلُهُ كَانَ حَيْثُ إِلَى وَعَنْ جَدِّ الخ وَقَوْلُهُ وَيَأْتِي ذَلِكَ مَعَ زِيَادَةِ فِي الْأَمَانِ وَقَوْلُهُ خِلَافًا لِمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ مِنَ الْمُثْنِ. ٥ قوله: (بِالتَّبْعِيَّةِ) لِلدَّارِ أَوْ غَيْرِهَا نَهَايَةً وَمُعْنَى.

٥ قوله: (سُيِّئَ) (بِدَارِ الْإِسْلَامِ) بَأَن يَسْكُنَهَا الْمُسْلِمُونَ اهـ مُعْنَى. ٥ قوله: (وَلَوْ فِي زَمَنٍ قَدِيمٍ) مُعْتَمِدٌ اهـ ع ش. ٥ قوله: (كَقَرْطَبَةِ) مَدِينَةٍ بِالْأَنْدَلُسِ اهـ ع ش. ٥ قوله: (أَنَّ مَحَلَّهُ) أَيُّ قَوْلُهُ وَمِنْهَا مَا عَلِمَ الخ. ٥ قوله: (مِنْهَا) أَيُّ مِمَّا عَلِمَ الخ وَالتَّائِيثُ لِرِعَايَةِ مَعْنَى مَا.

٥ قوله: (لَا يُخَاصِمُ مَنْ ادَّعَاهُ) إِلَّا بِوَلَايَةِ مَنْ الْحَاكِمِ شَرْحُ م ر.

وَالْأَفْهَى دَارُ كُفْرٍ وَأَجَابَ عَنْهُ الشُّبْكِيُّ بِأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا صَارَتْ دَارَ كُفْرٍ صُورَةً لَا حُكْمًا وَيَأْتِي ذَلِكَ مَعَ زِيَادَةِ فِي الْأَمَانِ (و) إِنْ كَانَ (فِيهَا أَهْلُ ذِمَّةٍ) أَوْ عَهْدٍ (أَوْ بِدَارٍ فَتَحَوْهَا) أَيْ الْمُسْلِمُونَ (وَأَقْرَبُهَا بِبَيْدِ كُفْرٍ ضُلُوعًا) أَيْ عَلَى وَجْهِهِ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكُوهَا (أَوْ) وَجَدَ بِدَارٍ أَقْرَبُهَا يَبْدَهُمْ (بَعْدَ مِلْكِهَا بِجُزْئِيَّةٍ وَفِيهَا) أَيْ الدَّارُ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ حَتَّى الْأُولَى كَمَا قَالَ الدَّارِمِيُّ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ غَيْرُهُ وَالْأَخِيرَتَانِ دَارَا إِسْلَامٍ كَمَا قَالَهُ خِلَافًا لِمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ مِنَ الْمُتَنِّ وَإِنْ نَظَرَ الشُّبْكِيُّ فِي الثَّانِيَةِ (مُسْلِمًا) يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مِنْهُ وَلَوْ مُجْتَازًا (حُكْمًا بِإِسْلَامِ اللَّقِيطِ) تَغْلِيْبًا لِدَارِ الْإِسْلَامِ لَخَبِرَ أَحْمَدَ وَغَيْرَهُ «الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى عَلَيْهِ».....

❏ قَوْلُهُ: (وَالْأَفْهَى دَارُ الْخ) وَيَتَرْتَّبُ عَلَى كَوْنِهَا دَارَ إِسْلَامٍ أَوْ كُفْرٍ مَعَ اشْتِرَاطِ مُسْلِمٍ فِيهَا فِي الْحَالَيْنِ أَنَّهُ يَكْفِي فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَجُودَ مُسْلِمٍ وَلَوْ مُجْتَازًا بِخِلَافِ دَارِ الْكُفْرِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا قَرَّرَهُ الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ اهـ سـ مـ .

❏ قَوْلُ (سَيِّئٍ): (وَفِيهَا أَهْلُ ذِمَّةٍ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ مِثْلُهُ مَا لَوْ كَانُوا يَسْكُنُونَهَا ثُمَّ جَلَاهُمْ الْكُفْرُ عَنْهَا أَسْنَى وَمُعْنَى. ❏ قَوْلُهُ: (أَوْ عَهْدٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَحْتَ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ حَتَّى الْأُولَى إِلَى الْمُتَنِّ .

❏ قَوْلُهُ: (عَلَى وَجْهِهِ) أَيْ الصُّلْحُ. ❏ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَمْلِكُوهَا) الْأَنْسَبُ قَبْلَ مِلْكِهَا كَمَا فِي الْمُعْنَى .
❏ قَوْلُهُ: (حَتَّى الْأُولَى) وَلَا يَتَعَدُّ أَنَّ اشْتِرَاطَ ذَلِكَ فِيهَا احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ كَانَ فِيهَا كُفْرًا فَقَطُّ أَمَّا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدٌ فَيَتَبَنَّى الْحُكْمُ بِإِسْلَامِهِ ؛ لِأَنَّهَا دَارُ إِسْلَامٍ وَلَا مُعَارِضَ سَمٍ عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش .

❏ قَوْلُهُ: (وَالْأَخِيرَتَانِ دَارَا إِسْلَامٍ) أَيْ كَالأُولَى أَهْ ع ش . ❏ قَوْلُهُ: (مِنْ الْمُتَنِّ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ أَنَّ الْمَغْطُوفَ عَلَى دَارِ الْإِسْلَامِ لَيْسَ دَارَ إِسْلَامٍ وَلَيْسَ مُرَادًا فَقَدْ صَرَّحَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ أَنَّ الْجَمِيعَ دَارُ إِسْلَامٍ اهـ .

❏ قَوْلُ (سَيِّئٍ): (مُسْلِمًا) وَلَوْ امْرَأَةً أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ الْآتِي وَلَا سِيَّما إِنْ خَ اهـ سـ م . ❏ قَوْلُهُ: (يُمَكِّنُ كَوْنَهُ) أَيْ اللَّقِيطُ. ❏ قَوْلُ (سَيِّئٍ): (حُكْمًا بِإِسْلَامِ اللَّقِيطِ) يَتَبَنَّى وَإِنْ نَفَاهُ ذَلِكَ الْمُسْلِمُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَرْحُ الرُّوضِ اهـ سـ م أي وقول الشارح الآتي فإن نفاه ذلك المسلم الخ .

(فَصْلٌ فِي الْحُكْمِ بِإِسْلَامِ اللَّقِيطِ الْخ)

❏ قَوْلُهُ: (وَالْأَفْهَى دَارُ كُفْرٍ) اعْتَمَدَ م ر وَيَتَرْتَّبُ عَلَى كَوْنِهَا دَارَ إِسْلَامٍ أَوْ دَارَ كُفْرٍ مَعَ اشْتِرَاطِ مُسْلِمٍ فِيهَا فِي الْحَالَيْنِ أَنَّهُ يَكْفِي فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَجُودَ مُسْلِمٍ وَلَوْ مُجْتَازًا بِخِلَافِ دَارِ الْكُفْرِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا قَرَّرَهُ الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ. ❏ قَوْلُهُ: (حَتَّى الْأُولَى الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر وَلَا يَتَعَدُّ أَنَّ اشْتِرَاطَ ذَلِكَ فِيهَا احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ كَانَ فِيهَا كُفْرًا فَقَطُّ أَمَّا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدٌ فَيَتَبَنَّى الْحُكْمُ بِإِسْلَامِهِ ؛ لِأَنَّهَا دَارُ إِسْلَامٍ وَلَا مُعَارِضَ .

❏ قَوْلُهُ فِي (سَيِّئٍ): (مُسْلِمًا) وَلَوْ امْرَأَةً أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ الْآتِي لَا سِيَّما الْخ .
❏ قَوْلُهُ فِي (سَيِّئٍ): (حُكْمًا بِإِسْلَامِ اللَّقِيطِ) يَتَبَنَّى وَإِنْ نَفَاهُ الْمُسْلِمُ إِذْ التَّقْيُ لَيْسَ قَطْعِيًّا فِي انْتِفَائِهِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ فَإِنْ نَفَاهُ ذَلِكَ الْمُسْلِمُ الْخ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ صَرَّحَ بِذَلِكَ .

قال الماورديّ وحيث لا ذمّي ثمّ فمُسلم باطنًا أيضًا وإلا فظاهرًا فقط . أمّا إذا لم يكن ثمّ مسلم يُمكن كونه منه فهو كافّر واكتفى هنا بالمُجتازِ تغليبًا لِحُزْمَةِ دارِنَا بِخلافه في قوله (وإنّ وُجدَ بِدارِ كُفّارٍ فكافّر وإن لم يسكنها مسلم) ولا عِزَّةَ بِاجْتِيازِه فيها (وإن سَكَنها مسلم) يُمكن كونه منه (كأسير) مُنتشِر (وقاجر فمُسلم في الأصح) تغليبًا للإسلام فإنّ نَفاه ذلك المُسلم قُبِلَ في نَسَبِه دون إسلامه وبَحَث الأذَرعي أنّ المراد بالشكْنى هنا ما يَقْطَعُ حُكْمَ السَفَرِ قال بل يَنْبَغِي الاكِتِفَاءُ بِلَيْثٍ يُمكن فيه الوقاع وأنّ ذلك الولدُ منه بِخلاف مَنْ وَلِدَ بَعْدَ طُرُوقِه بِنَحْوِ شَهْرِ لاسِتِحَالَةِ كونه منه قال وقَضِيَّةُ إطلاَقهم أنّه لو كان بِمَضَرٍ عَظِيمٍ بِدارِ حَرْبٍ ووُجِدَ فيه كُلُّ يَوْمٍ أَلْفٌ لَقِيْطٌ مَثَلًا حُكِمَ بِإسلامِهِمْ وهذا إن كان لأجل تَبَعِيَّةِ الإسلامِ كالسَّابِي فذاك أو لِإمكانيّ كونه منه ولو على بُعْدٍ وهو الظاهرُ ففيه نَظَرٌ ولا سِيَّما إذا كان المُسلم المَوْجُودُ امْرَأَةً انْتَهَى وأنت خَبِيرٌ من اكْتِفائِهِمْ في دارِنَا بِالْمُجْتَازِ وفي دارِهِمْ بِالشكْنى أنّه لا يُكْتَفَى في دارِهِمْ إِلَّا بِالإمكانيّ القَرِيبِ عَادَةً وَحَيْثُذِ فَمَتَى أُمَكْنَ كونه منه.....

☐ قُودُ: (لا ذمّي ثمّ) أي كافّر كما سيأتي في شرح ومَنْ حَكَمَ بِإسلامِهِ بالدارِ عِبارةً المُعْنَى لا مُشْرِكٌ في دارِ الإسلامِ كالحرَمِ اه مُعْنَى . ☐ قُودُ: (فمُسلم باطنًا) قَضِيَّتُهُ أنّه لو بَلَغَ وَوصَفَ كُفْرًا كان مُرْتَدًّا اه سم أقولُ: وسيأتي التَّضْرِيحُ به في شرح ومَنْ حَكَمَ بِإسلامِهِ بالدارِ . ☐ قُودُ: (أمّا إذا لم يكن ثمّ مسلم إلخ) عِبارةً المُعْنَى أمّا لو كان جَمِيعٌ مِنْ فيها كُفْرًا فهو كافّر اه أي بِخلاف ما إذا لم يكن فيها أَحَدٌ فقد تَقَدَّمَ عَن سَمِ أنّه يَنْبَغِي الحُكْمُ حَيْثُذِ بِإسلامِهِ .

☐ قُودُ (سُ): (بِدارِ كُفّارٍ) وهي دارُ الحَرْبِ اه مُعْنَى . ☐ قُودُ: (يُمكن كونه منه) ولو مُتَعَدِّدًا حَيْثُ أُمَكْنَ ولو في زَمَنٍ قَلِيلٍ حَيْثُ أُمَكْنَ كونه حَمَلًا وَاحِدًا خُصُوصًا مع قولِهِمْ إنّ الحَمْلَ لا ضَبْطَ لَهُ اه سم . ☐ قُودُ: (مُنتشِرٌ) أمّا أسيرٌ مَحْبُوسٌ في مَطْمُورَةٍ قال الإمامُ فَيَنْبَغِي أنّه لا أثرَ لَهُ كما لا أثرَ لِلْمُجْتَازِ اه وهو ظاهرٌ كما قاله بعضُ المُتَأَخِّرِينَ إذا لم يكن في المَحْبُوسِينَ امْرَأَةً نَهايةً ومُعْنَى . ☐ قُودُ: (ما يَقْطَعُ حُكْمَ السَفَرِ) وهو أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ غيرِ يَوْمَي الدُّخُولِ والخُروجِ اه ع ش . ☐ قُودُ: (وَأَنَّ ذلك إلخ) عَطَفَ على الوقاع . ☐ قُودُ: (اه) أي ما قاله الأذَرعي . ☐ قُودُ: (فَمَتَى أُمَكْنَ كونه إلخ) مُعْتَمَدٌ اه ع ش .

☐ قُودُ: (قال الماورديّ إلخ) كَذَا شَرَحَهُ م ر . ☐ قُودُ: (وَحَيْثُ لا ذمّي) انْظُرِ المُعَاهَدَ وغيرَه ثم رَأَيْتَ ما يَأْتِي أي في شرح قولِ المثنى وَمَتَى حُكِمَ بِإسلامِهِ بالدارِ . ☐ قُودُ: (فمُسلم باطنًا) قَضِيَّتُهُ أنّه لو بَلَغَ وَوصَفَ الكُفْرَ كان مُرْتَدًّا . ☐ قُودُ: (يُمكن كونه منه) ولو مُتَعَدِّدًا حَيْثُ أُمَكْنَ ولو في زَمَنٍ قَلِيلٍ حَيْثُ أُمَكْنَ كونه حَمَلًا وَاحِدًا خُصُوصًا مع قولِهِمْ إنّ الحَمْلَ لا ضَبْطَ لَهُ . ☐ قُودُ: (مُنتشِرٌ) أمّا أسيرٌ مَحْبُوسٌ في مَطْمُورَةٍ قال الإمامُ فَيَنْبَغِي أنّه لا أثرَ لَهُ كما لا أثرَ لِلْمُجْتَازِ اه . وهو ظاهرٌ كما قاله بعضُ المُتَأَخِّرِينَ إذا لم يكن في المَحْبُوسِينَ امْرَأَةً شَرَحَ م ر . ☐ قُودُ: (أو لِإمكانيّ كونه منه إلخ) هذا هو المَوافِقُ لِقَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ يُمكنُ إلخ . ☐ قُودُ: (مِنْ اكْتِفائِهِمْ في دارِنَا إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر .

إمكانًا قريبًا عادةً فمُسلم وإلا فلا وهذا أوجهٌ مما ذكره الأذرعِي فتأملْه. ويُفَرَّقُ بَيْنَ الدَّارَيْنِ بِأَنَّ شَرَفَ الْأَوَّلَى اقْتَضَى الْاِكْتِفَاءَ فِيهَا بِالْإِمْكَانِ وَإِنْ بَعْدَ فَدَخَلَ الْمُجْتَازُ بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ فَاشْتَرَطَ فِيهَا قُرْبَ الْإِمْكَانِ وَهُوَ إِنْمَا يُوجَدُ عِنْدَ الشُّكْنَى لَا الْاجْتِيازِ (وَمَنْ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ بِالْدارِ) كَانَ حَيْثُ لَا ذِمِّي ثُمَّ مُسْلِمًا بَاطِنًا أَيْضًا كَمَا مَرَّ إِذَا بَلَغَ وَأَفْصَحَ بِالْكَفْرِ كَانَ مُرْتَدًّا وَحَيْثُ ثُمَّ ذِمِّي مُسْلِمًا ظَاهِرًا فَقَطْ إِذَا بَلَغَ وَأَفْصَحَ بِالْكَفْرِ فَكَافِرٌ أَصْلِي لَضَعِيفِ الدَّارِ وَالتَّغْيِيرُ بِذِمِّي هُنَا وَفِيمَا مَرَّ هُوَ مَا وَقَعَ فِي كَلَامِ شَارِحِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِثَالٌ وَعَنْ جَدِّ شَارِحِ التَّغْيِيرُ بِأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ بِبَرِّيَّةٍ فَمُسْلِمٌ وَخَصَّهُ غَيْرُهُ بِمَا إِذَا كَانَتْ بِدَارِنَا أَوْ لَا يَدَّ لِأَحَدٍ عَلَيْهَا وَمَنْ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ بِالْدارِ (فَأَقَامَ ذِمِّي) أَوْ حَرْبِي (بَيِّنَةٌ بِنَسَبِهِ لِحَقِّهِ)؛ لِأَنَّهُ كَالْمُسْلِمِ فِي النَّسَبِ (وَتَبِعَهُ فِي الْكُفْرِ) وَارْتَفَعَ مَا ظَنَّنَاهُ مِنْ إِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّ الدَّارَ حُكْمًا بِالْيَدِ وَالْبَيِّنَةُ أَقْوَى مِنْ مُجَرَّدِ يَدٍ وَتَصَوُّرُ غُلُوقِهِ مِنْ مُسْلِمَةٍ بِوَطْءٍ

☐ فَوُدَّ: (إمكانًا قريبًا) بَقِيَ مَا لَوْ أُمْكَنَ فِي الْبَعْضِ فَقَطْ وَلَمْ يَتَّعَيْنَ وَلَا يَتَّعَدُ أَنْ يَكُونَ كَمَا لَوْ اشْتَبَهَ طِفْلٌ مُسْلِمٌ بِطِفْلِ كَافِرٍ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَيُحْتَمَلُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ أَنْ يُحْكَمَ بِإِسْلَامٍ مَنْ وَقَعَ فِيهِ الشُّكُّ وَإِنْ كَثُرَ رِعَايَةُ لِحَقِّ الْإِسْلَامِ كَمَا حُكِمَ بِالْإِسْلَامِ وَتَقَيَّ النَّسَبُ فِيهِمَا لَوْ كَانَ مُسْلِمٌ يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مِنْهُ فَتَقَاهُ وَأَنْكَرَ الْوَطْءَ مِنْ أَصْلِهِ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً حَتَّى لَوْ وَجَدَتْ الْمُسْلِمَةُ الَّتِي فِي الْبَلَدِ بَكْرًا أَيْ أَوْ كَانَتْ لَا يُمَكِّنُ الْوُصُولُ إِلَيْهَا عَادَةً كَكَوْنِ الْمُسْلِمَةِ بَنَتْ مَلِكِهِمْ لِحَقِّهَا عَلَى مَا هُوَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ أَهْ ش وَقَوْلُهُ حَتَّى لَوْ وَجَدَتْ إلخَ قَدْ يُنَافِيهِ مَا مَرَّ عَنْ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى فِي الْأَسِيرِ الْمَحْبُوسِ بَلْ لَا يَصُدَّقُ عَلَيْهِ الْإِمْكَانُ الْقَرِيبُ عَادَةً.

☐ فَوُدَّ: (مِمَّا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِي) أَيْ أَوَّلًا بِقَوْلِهِ بَلْ يَتَّبِعِي الْاِكْتِفَاءَ بَلْبُثِ إلخ. ☐ فَوُدَّ: (لَا الْاجْتِيازِ) أَيْ الَّذِي لَا يَتَأْتَى مَعَهُ الْإِمْكَانُ عَادَةً إِمْكَانًا قَرِيبًا حَتَّى لَا يُنَافِيَ مَا مَرَّ لَهُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ. ☐ فَوُدَّ: (حَيْثُ لَا ذِمِّي ثُمَّ) أَيْ وَلَا أَقَامَ كَافِرٌ بَيِّنَةً بِنَسَبِهِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي آتِفًا. ☐ فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ حُكْمِ بِإِسْلَامِ اللَّقِيطِ.

☐ فَوُدَّ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِثَالٌ) أَيْ فَمَثَلُهُ الْمُعَاهَدُ وَالْمُؤَمَّنُ. ☐ فَوُدَّ: (وَخَصَّهُ غَيْرُهُ إلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَتْ بَرِّيَّةً دَارِنًا أَوْ لَا يَدَّ لِأَحَدٍ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَتْ بَرِّيَّةً دَارٍ حَرْبٍ لَا يَطْرُقُهَا مُسْلِمٌ فَلَا وَوَلَدُ الدِّمِّيَّةِ مِنَ الزُّنَا بِمُسْلِمٍ كَافِرٌ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ مَقْطُوعُ النَّسَبِ عَنْهُ خِلَافًا لِابْنِ حَزْمٍ وَمَنْ تَبِعَهُ أَه. ☐ فَوُدَّ: (أَوْ حَرْبِي) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى أَوْ مُعَاهَدٌ أَوْ مُؤَمَّنٌ كَمَا قَالَه الزُّرْكَانِيُّ أَه. ☐ فَوُدَّ: (وَارْتَفَعَ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَتَصَوُّرُ غُلُوقِهِ إِلَى الْمَتْنِ.

☐ فَوُدَّ: (وَهَذَا أَوْجَهُ مِمَّا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِي) بَقِيَ مَا لَوْ أُمْكَنَ إِمْكَانًا فِي الْبَعْضِ فَقَطْ وَلَمْ يَتَّعَيْنَ وَلَا يَتَّعَدُ أَنْ يَكُونَ كَمَا لَوْ اشْتَبَهَ طِفْلٌ مُسْلِمٌ بِطِفْلِ كَافِرٍ. ☐ فَوُدَّ: (بَاطِنًا أَيْضًا كَمَا مَرَّ) قَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُهُ الْآتِي فَكَافِرٌ أَصْلِي وَقَوْلُ الْمَتْنِ الْآتِي وَتَبِعَهُ فِي الْكَفْرِ وَقَوْلُهُ عَقِبَهُ وَارْتَفَعَ مَا ظَنَّنَاهُ إلخ. ☐ فَوُدَّ: (فَكَافِرٌ أَصْلِي) كَذَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالْدارِ كَافِرٌ يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مِنْهُ فَلْيُرَاجَعْ لَكِنْ مُقْتَضَى قَوْلِهِ السَّابِقِ كَانَ حَيْثُ لَا ذِمِّي ثُمَّ مُسْلِمًا بَاطِنًا أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ بَلَغَ وَوَصَفَ الْكَفْرَ كَانَ كَافِرًا أَصْلِيًا.

(فَرَعَ): وَلَدُ الدِّمِّيَّةِ مِنَ الزُّنَا بِمُسْلِمٍ كَافِرٌ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ مَقْطُوعُ

شُبْهَةٌ نَادِرٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ مَعَ الْبَيِّنَةِ وَشَمِلَتْ الْبَيِّنَةُ مَحْضُ النُّسُوءِ وَخَرَجَ بِهَا الْحَاقُ الْقَائِفِ وَقَدْ حَكَى الدَّارِمِيُّ فِيهَا وَجْهَيْنِ وَالَّذِي يُتَّبَعُ اغْتِيَابُ الْحَاقِ؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ فَهُوَ كَالْبَيِّنَةِ بَلْ أَقْوَى وَفِي النُّسُوءِ أَنَّهُ إِنْ ثَبَتَ بِهِنَّ النَّسَبُ تَبِعَهُ فِي الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ (وَأِنْ اقْتَصَرَ الْكَافِرُ (عَلَى الدَّعْوَى) بِأَنَّهُ ابْنُهُ وَلَا حُجَّةَ لَهُ (فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَتَّبَعُ فِي الْكُفْرِ) وَإِنْ لَحِقَهُ نَسَبُهُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِإِسْلَامِهِ لَا يُغَيِّرُ بِمُجَرَّدِ دَعْوَى كَافِرٍ مَعَ امْتِنَانِ تِلْكَ الشُّبْهَةِ النَّادِرَةِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَصُدِّرْ مِنْهُ نَحْوُ صَلَاةٍ وَالْأَمْرُ لَمْ يُغَيَّرْ عَنْ حُكْمِ الْإِسْلَامِ قَطْعًا وَيُحَالُ بَيْنَهُمَا وَجُوبًا وَكَذَا نَذْبًا إِنْ قُلْنَا يَتَّبَعُهُ فِي الْكُفْرِ كَمُمَيِّزٍ أَسْلَمَ. (تَنْبِيْهُ) مُقْتَضَى حُكْمِهِمْ بِإِسْلَامِ اللَّقِيطِ تَارَةً وَكُفْرِهِ أُخْرَى أَنَّ لِقَاضٍ رُفِعَ إِلَيْهِ أَمْرُ لَقِيطِ الْحُكْمِ بِكُفْرِهِ فِيمَا نَصُّوا عَلَى كُفْرِهِ فِيهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَأَمَّا مَا قِيلَ لَا يَجُوزُ لِقَاضٍ أَنْ يَخُكَّمَ بِكُفْرِ أَحَدٍ فَإِنْ فَعَلَ كَفَرَ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْكَفْرِ رِضًا بِهِ انْتَهَى فَهُوَ غَلَطٌ فَبَيِّنٌ إِذْ يُلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَخُكَّمَ بِرَدِّهِ أَحَدٍ وَلَا بِكُفْرِ لَقِيطٍ وَهُوَ فَاسِدٌ وَأَفْسَدُ مِنْهُ مَا عُُلِّلَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْكَفْرِ لَيْسَ مَعْنَاهُ إِلَّا الْحُكْمُ بِآثَارِهِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهِ.....

قوله: (وَشَمِلَتْ إِنْخ) عبارة المُعْنَى هذا إِنْ شَهِدَ عَدْلَانِ وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعُ نِسْوةٍ فَفِي الْحُكْمِ بَتَّبَعِيَّتِهِ فِي الْكُفْرِ وَجْهَانِ حَكَاهُمَا الدَّارِمِيُّ وَكَذَا لَوْ أَلْحَقَهُ الْقَائِفُ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْعِلَّةِ التَّبَعِيَّةِ اهـ. قوله: (فِيهِمَا) أَيِ فِي الْإِلْحَاقِ وَشَهَادَةِ النُّسُوءِ. قوله: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ) أَيِ فِي الْقَائِفِ. قوله: (وَفِي النُّسُوءِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْإِلْحَاقِ الْمُقَدَّرِ عَقِبَ قَوْلِهِ يُتَّبَعُ. قوله: (وَفِي النُّسُوءِ إِنْخ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. قوله: (إِنْ ثَبَتَ بِهِنَّ النَّسَبُ) أَيِ بَأَنَ شَهِدَنَ بُولَادَةَ زَوْجَةِ الذَّمِّيِّ لَهُ ع ش وَرَشِيدِي. قوله: (تِلْكَ الشُّبْهَةُ) أَيِ غُلُوقُهُ مِنْ مُسْلِمَةٍ بَوَاطِءِ شُبْهَةٍ. قوله: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيِ الْخِلَافِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَالْمَذْهَبُ.

قوله: (عَنْ حُكْمِ الْإِسْلَامِ) أَيِ الَّذِي حُكِمَ لَهُ بِهِ بِسَبَبِ الدَّارِ وَتَقْوَى بِالصَّلَاةِ أَوْ الصَّوْمِ اهـ ع ش. قوله: (وَيُحَالُ بَيْنَهُمَا إِنْخ) عبارة التَّهْلُوكِ وَسَوَاءٌ قُلْنَا بَتَّبَعِيَّتِهِ لَهُ فِي الْكُفْرِ أَمْ لَا يُحَالُ بَيْنَهُمَا كَمَا يُحَالُ بَيْنَ أَبَوَيْ مُمَيِّزٍ وَصَفَ الْإِسْلَامَ وَبَيَّنَّه قَالَ فِي الْكِفَايَةِ وَقَضِيَّةٌ إِطْلَاقُهُمْ وَجُوبُ الْحِيلُولَةِ بَيْنَهُمَا إِنْ قُلْنَا بَعْدَ تَبَعِيَّتِهِ فِي الْكُفْرِ لَكِنْ فِي الْمُهَذَّبِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَسْلِيمُهُ لِمُسْلِمٍ فَإِذَا بَلَغَ وَوَصَفَ الْكُفْرَ فَإِنْ قُلْنَا بِالتَّبَعِيَّةِ قَرَّرَ لَكِنَّهُ يَهْدُدُ لَعَلَّهُ يُسْلِمُ وَالْأَفْهَى تَقْرِيرُهُ مَا سَبَقَ مِنَ الْخِلَافِ أَهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَكِنْ فِي الْمُهَذَّبِ إِنْخ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقَوْلُهُ مَا سَبَقَ مِنَ الْخِلَافِ أَيِ الرَّاجِحُ مِنْهُ الْإِقْرَارُ اهـ. قوله: (وَأَمَّا مَا قِيلَ إِنْخ) هَذَا الَّذِي قِيلَ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِمَا يُوَافِقُهُ اهـ سم. قوله: (لَيْسَ مَعْنَاهُ إِلَّا الْحُكْمُ إِنْخ) قَدْ يُقَالُ بَلْ لَوْ

النَّسَبُ عَنْهُ خِلَافًا لِابْنِ حَزْمٍ وَمَنْ تَبِعَهُ شَرْحُ م ر. قوله: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ اغْتِيَابُ الْحَاقِ) اغْتَمَدَهُ م ر. قوله: (وَأَمَّا مَا قِيلَ لَا يَجُوزُ لِقَاضٍ أَنْ يَخُكَّمَ بِكُفْرِ أَحَدٍ إِنْخ) هَذَا الَّذِي قِيلَ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِمَا يُوَافِقُهُ فَإِنَّهُ أَفْتَى فِي صَغِيرٍ مِنْ أَوْلَادِ الدَّمِيِّينَ أَسْلَمَ أَوْ مَاتَ أَبُوهُ ثُمَّ أَسْلَمَ بَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي الْحُكْمُ بِكُفْرِهِ؛ لِأَنَّ الرِّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ وَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ بِهِ فَلِلْمُخَالَفَةِ الْحُكْمَ بِإِسْلَامِهِ اهـ. قوله: (لَيْسَ مَعْنَاهُ إِلَّا الْحُكْمُ بِآثَارِهِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهِ إِنْخ) قَدْ يُقَالُ بَلْ لَوْ كَانَ بِهِ نَفْسُهُ لَمْ يَقْتَضِ الرِّضَا؛

فلا رِضا به قطعاً ويلزمه أن لا يحكم بنحو زنا؛ لأنه رضا به نعم له إذا أسلم متميز أن يحكم بعدم صحة إسلامه إذا احتيج إليه لا بكفره إلا بالنسبة للأحكام الدنيوية وكذا يقال في أطفال الكفار؛ لأنهم في الجنة فلا يطلق الحكم بكفرهم.

(ويحكم بإسلام الصبي بجهتين أخرتين لا يفرضان في لقيط) وإنما ذكر في باب استطراداً (أخذاً للولادة فإذا كان أحد أبويه مسلماً وقت العلوق) وإن علا ولو أنثى غير وارثة أو قتل قبل الظفر به أو بعده كما يأتي بشرطه في السير وإن حدث الولد بعد موته على الأوجه من تردّد فيه ولو مع وجود حي أقرب منه بشرط نسبته إليه نسبة تقتضي التوارث ولو بالرحم فلا يراد آدم أبو البشر صلى الله على نبيّنا وعليه وسلّم (فهو مسلم) إجماعاً وإن ارتد بعد العلوق (فإن بلغ ووصف كفراً) أي أغرب به عن نفسه كما بأصله (فمرتد)؛ لأنه مسلم ظاهراً وباطناً (ولو علّق بين كافرين).

كان أي الحكم به نفسه أي نفس الكفر لم يقتض الرضا؛ لأن الحكم إظهار حصول المحكوم به ومجرد ذلك ليس فيه الرضا به اه سم. قوله: (إلا بالنسبة للأحكام الدنيوية) قد يقال ما المانع من إطلاق الحكم فإنه إنما يقصد به آثاره الدنيوية اه ساقول المتن (أخرتين) أي غير تبعية الدار اه معني.

قوله (س): (لا يفرضان) الأولى التانيث. قوله: (وإنما ذكرنا) إلى قول المتن الثانية في النهاية إلا قول الشارح وقد سئل إلى وكالصبي. قوله: (قبل الظفر إلخ) سواء كان إسلام القن قبل الظفر به إلخ.

قوله: (بعد موته) أي الأحدي. قوله: (ولو مع وجود حي) إلى قول المتن حكمه بإسلامه في المعني. قوله: (حي) أي كافر. قوله: (نسبة تقتضي إلخ) لم يظهر ولم يعلم من كلامه ضابط هذه النسبة ولعله ما يأتي في الوصية فيقال إن المراد بالأصل هنا ما ينسب الشخص إليه من جهة الآباء أو الأمهات ويعدّ قبيلة كما يقال بنو فلان فمن فوق الجد الذي حصلت الشهرة به والتسب له لا يعتبر اه بجبرمي.

قوله (س): (فهو مسلم) أي تجري عليه أحكام المسلمين ومنها أنه لو بلغ ولم يعلم بإسلام أحد أصوله ثم مات غسل وكفن وصلي عليه ودفن في مقابر المسلمين وكان من أهل الجنة وإن عوقب على ترك الصلوات ونحوها؛ لأنه مخاطب بها بتقدير كفره فكيف وهو الآن مسلم فليتبّه له اه ع ش. وقوله ولم يعلم بإسلام أحد أصوله لعله ليس بقيد ولو قال بذلك ولم يصف الكفر لكان حسناً وقوله وإن عوقب إلخ فيه أن الكلام هنا في الصبي. قوله: (وإن ارتد) أي الأحدي اه ع ش.

قوله (س): (فإن بلغ) أي الصغير المسلم بالتبعية لأحد أبويه اه معني قول المتن. قوله: (ولو علّق إلخ) أي حصل أو وجد ويجوز قراءته للمفعول أي علّق به بين كافرين اه ع ش.

لأن الحكم إظهار حصول المحكوم به ومجرد ذلك ليس فيه الرضا به. قوله: (لا بكفره إلا بالنسبة للأحكام الدنيوية) قد يقال ما المانع من إطلاق الحكم فإنه إنما يقصد به آثاره الدنيوية. قوله: (وإن حدث الولد بعد موته) ويصدق أنه مسلم وقت العلوق.

ثُمَّ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا) وَإِنْ عَلَا كَمَا ذُكِرَ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَلَوْ بَعْدَ تَمْيِيزِهِ (حُكْمٌ بِإِسْلَامِهِ) إِجْمَاعًا فِي
إِسْلَامِ الْأَبِ وَلِخَبَرِ «الْإِسْلَامَ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى عَلَيْهِ» وَلَوْ أُمْكِنَ اخْتِلَامُهُ فَأَدْعَاهُ قَبْلَ إِسْلَامِ أَصْلِهِ
فَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ قَبُولُ قَوْلِهِ فِيهِ لَزَمَنَ إِمْكَانَهُ قَبُولَهُ هُنَا فَلَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ . وَبَحْثُ أَبِي زُرْعَةَ
عَدَمَ قَبُولِهِ إِلَّا إِنْ نَبَتْ شَعْرُ عَائِثَةَ الْحَشِشِ فِيهِ نَظَرُ ظَاهِرُ اللَّهْمِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْاِخْتِيَاطُ لِلْإِسْلَامِ
يُلْغَى قَوْلُهُ الْمَانِعُ لَهُ لِاحْتِمَالِ كَذِبِهِ فِيهِ وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الصَّغَرِ وَقَدْ سُيِلَتْ عَنْ يَهُودِيٍّ أَسْلَمَ ثُمَّ
وَجَدَ بَنْتَهُ مُزَوَّجَةً فَأَدْعَى صَبَاهَا لِتَتَّبِعَهُ وَأَدْعَتْ الْبُلُوغَ هِيَ وَزَوَّجَهَا فَأَقْنِيتُ بِأَنَّهُ يُصَدَّقُ أَمَّا فِي
دَعْوَى الْاِخْتِلَامِ فَلَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الْاِخْتِيَاطَ لِلْإِسْلَامِ اقْتَضَى مُخَالَفَةَ الْقَاعِدَةِ مِنْ تَصْديقِ مُدَّعِي

﴿قَوْلُ (الشَّيْ): (ثُمَّ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا) هَذَا يَوْمُهُمْ قَضَرَهُ عَلَى الْأَبَوَيْنِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ فِي مَعْنَى الْأَبَوَيْنِ
الْأَجْدَادُ وَالْجَدَّاتُ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا وَارِثِينَ وَكَانَ الْأَقْرَبُ حَيًّا أَهْ مُعْنَى عِبَارَةِ الْمُنْهَجِ أَحَدُ أَصُولِهِ أَهْ أَيْ
الصَّبِيِّ الَّذِي عُلِّقَ بَيْنَهُمَا . قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلَا) فِيهِ مُسَامَحَةٌ بَعْدَ فَرْضِ الْكَلَامِ فِيمَنْ عُلِّقَ بَيْنَ كَافِرَيْنِ فَالْمُرَادُ
وَإِنْ عَلَا أَحَدُ أَصُولِ أَحَدِهِمَا أَهْ شِ وَقَوْلُهُ أَصُولُ أَحَدِهِمَا الْأَوَّلَى أَصُولُهُ أَيْ الَّذِي عُلِّقَ بَيْنَهُمَا .
قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَعْدَ تَمْيِيزِهِ) أَيْ وَبَعْدَ وَضْفِهِ أَهْ مُعْنَى . قَوْلُهُ: (فَأَدْعَاهُ الْخ) أَيْ أَوْ أَدْعَى مَنْ أَسْلَمَ أَحَدُ
أَصُولِهِ أَنَّهُ احْتَلَمَ قَبْلَ إِسْلَامِ ذَلِكَ الْأَحَدِ حَتَّى لَا يَتَّبِعَهُ فِي الْإِسْلَامِ أَهْ شِ . قَوْلُهُ: (قَبُولُ قَوْلِهِ فِيهِ) أَيْ
فِي الْاِخْتِلَامِ شِ أَهْ سَم . قَوْلُهُ: (فِيهِ نَظَرُ ظَاهِرِ الْخِ اللَّهْمُ الْخِ) كَذَا فِي النَّهْيَةِ قَالَ ع شِ قَوْلُهُ فِيهِ نَظَرُ الْخِ
هَذَا السَّوْقُ يَقْتَضِي اعْتِمَادَهُ إِطْلَاقَهُمْ وَمِثْلُهُ فِي حَجٍّ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ أَقْنَى فِي حَادِثَةٍ بِمَا يَوَافِقُ بَحْثَ أَبِي
زُرْعَةَ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى اعْتِمَادِهِ لِلثَّانِي وَهُوَ كَلَامُ أَبِي زُرْعَةَ أَهْ وَيَأْتِي عَنْ سَمِ مِثْلُهُ . قَوْلُهُ: (الْمَانِعُ لَهُ) أَيْ
لِلْإِسْلَامِ . قَوْلُهُ: (فَأَقْنِيتُ الْخِ) هَذَا الْإِفْتَاءُ مُوَافِقٌ لِبَحْثِ أَبِي زُرْعَةَ الْمَذْكُورِ وَمُخَالَفٌ لِلتَّنْظِيرِ فِيهِ فَقَدْ
اعْتَمَدَ ذَلِكَ الْبَحْثُ وَقَوْلُهُ فِي السُّوَالِ فَأَدْعَى صَبَاهَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ دَعْوَى صَبَاهَا حِينَ إِسْلَامِهِ وَإِنْ
كَانَتْ الْآنَ بِالْغَةِ كَمَا لَوْ أَسْلَمَ يَوْمَ الْخَمِيسِ ثُمَّ وَقَعَ التَّرَاغُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَدْعَى أَنَّهُا كَانَتْ يَوْمَ الْخَمِيسِ
صَبِيَّةً وَأَدْعَتْ الْبُلُوغَ حِينَئِذٍ فَيُصَدَّقُ هُوَ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِالْغَةِ وَيَتَخَرَّجُ عَلَى ذَلِكَ مَا وَقَعَ
السُّوَالُ عَنْهُ وَهُوَ مَا لَوْ غَابَ ذِمِّيٌّ وَأَسْلَمَ فِي غَيْبَتِهِ ثُمَّ حَضَرَ بَعْدَ بُلُوغِ وَلَدِهِ وَوَقَعَ التَّرَاغُ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ فِي أَنَّ
وَلَدَهُ كَانَ بِالْغَةِ عِنْدَ إِسْلَامِهِ أَوْ لَا أَهْ سَم أَيْ فَيُصَدَّقُ الْوَالِدُ . قَوْلُهُ: (أَمَّا فِي دَعْوَى الْاِخْتِلَامِ) أَيْ أَمَّا

قَوْلُهُ: (قَبُولُ قَوْلِهِ فِيهِ) أَيْ فِي الْاِخْتِلَامِ شِ . قَوْلُهُ: (وَبَحْثُ أَبِي زُرْعَةَ الْخِ) كَذَا اشْرَحُ م ر .
قَوْلُهُ: (فَأَقْنِيتُ) هَذَا الْإِفْتَاءُ مُوَافِقٌ لِبَحْثِ أَبِي زُرْعَةَ الْمَذْكُورِ مُخَالَفٌ لِلتَّنْظِيرِ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَقَدْ
اعْتَمَدَ ذَلِكَ الْبَحْثُ وَقَوْلُهُ فِي السُّوَالِ صَبَاهَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ دَعْوَى صَبَاهَا حِينَ إِسْلَامِهِ وَإِنْ كَانَتْ الْآنَ
بِالْغَةِ كَمَا لَوْ أَسْلَمَ يَوْمَ الْخَمِيسِ ثُمَّ وَقَعَ التَّرَاغُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَدْعَى أَنَّهُا كَانَتْ يَوْمَ الْخَمِيسِ صَبِيَّةً وَأَدْعَتْ
الْبُلُوغَ حِينَئِذٍ فَيُصَدَّقُ هُوَ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِالْغَةِ وَيَتَخَرَّجُ عَلَى ذَلِكَ مَا وَقَعَ السُّوَالُ عَنْهُ وَهُوَ
مَا لَوْ غَابَ ذِمِّيٌّ وَأَسْلَمَ فِي غَيْبَتِهِ ثُمَّ حَضَرَ بَعْدَ بُلُوغِ وَلَدِهِ وَوَقَعَ التَّرَاغُ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ فِي أَنَّ وَلَدَهُ كَانَ بِالْغَةِ
عِنْدَ إِسْلَامِهِ أَوْ لَا .

الْبُلُوغُ بِالْإِحْتِلَامِ وَأَمَّا فِي دَعْوَى السُّنِّ أَوْ الْحَيْضِ فَبِالْأُولَى لِإِمْكَانِ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِمَا فَكُلَّفَ مُدَّعِي أَحَدَهُمَا الْبَيِّنَةَ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ بَاعَ أَوْ كَاتَبَ أَوْ قَتَلَ ثُمَّ ادَّعَى صَبًا يُمَكِّنُ صُدُقَ بِخِلَافِ مَا لَوْ زَوَّجَ؛ لِأَنَّ التَّكَاحَ يُخْتَاطُ لَهُ وَيَجْرِي بَيْنَ النَّاسِ فَكَوْنُ الْوَلِيِّ صَبِيًّا بَعِيدٌ جِدًّا فَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ وَإِنْ أَفْكَنَ وَالْمَجْنُونُ الْمَحْكُومُ بِكُفْرِهِ يَلْحَقُ أَحَدَ أَبَوَيْهِ إِذَا أَسْلَمَ كَالصَّبِيِّ (فَإِنْ بَلَغَ وَوَصَفَ كُفْرًا فَمُرْتَدٌّ) لَسَبَقَ الْحُكْمَ بِإِسْلَامِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا (وَفِي قَوْلِي) هُوَ (كَافِرٌ أَصْلِي)؛ لِأَنَّ تَبَعِيَّتَهُ أَزَالَتِ الْحُكْمَ بِكُفْرِهِ وَقَدْ زَالَتْ بِاسْتِقْلَالِهِ فَعَادَ لَمَّا كَانَ عَلَيْهِ أَوَّلًا وَبُنِيَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ التَّلَفُّظُ بِالإِسْلَامِ بَعْدَ الْبُلُوغِ بِخِلَافِهِ عَلَى الْأَوَّلِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ مَاتَ قَبْلَ التَّلَفُّظِ جُهِزَ كَمُسْلِمٍ بَلْ قَالَ الْإِمَامُ وَصَوَّبَهُ فِي الرُّوْضَةِ هُوَ كَذَلِكَ عَلَى الثَّانِي أَيْضًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الظُّوْهِرِ.

تَصْدِيقُ الْأَصْلِ فِي صُورَةِ دَعْوَى الْفِرْعِ الْإِحْتِلَامِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِنْخ) يُتَأَمَّلُ وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ مِنْ هَذَا عَلَى مُدَّعَاهُ هـ سَمِ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ مَحَطَّ الِاسْتِدْلَالُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ التَّكَاحَ يُخْتَاطُ لَهُ فَيُخْتَاطُ لِلْإِسْلَامِ بِالْأُولَى. ❦ قَوْلُهُ: (صُدُقُ) الْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ فِي الْبَيْعِ كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ فِي بَابِ اخْتِلَافِ الْمُتَبَايَعِينَ فَرَاجِعُهُ هـ سَمِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي) أَيِ يَشْتَهَرُ. ❦ قَوْلُهُ: (يَلْحَقُ أَحَدَ أَبَوَيْهِ إِنْخ) إِنْ بَلَغَ مَجْنُونًا وَكَذَا إِنْ بَلَغَ عَاقِلًا ثُمَّ جُنَّ فِي الْأَصَحِّ وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بَيْنَ كَافِرَيْنِ الْأَصْلِيَّانِ وَالْمُرْتَدَّانِ عَلَى تَرْجِيحِهِ مِنْ أَنَّ وَلَدَ الْمُرْتَدِّ مُرْتَدٌّ كَمَا سَيَأْتِي فِي كِتَابِ الرَّدَّةِ أَمَّا عَلَى تَرْجِيحِ الرَّافِعِيِّ مِنْ أَنَّهُ مُسْلِمٌ فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ أَهْ مُغْنِي وَقَوْلُهُ وَكَذَا إِنْ بَلَغَ إِنْخَ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ بَلَغَ عَاقِلًا ثُمَّ جُنَّ وَحُكِمَ بِإِسْلَامِهِ نَفَعَهُ ذَلِكَ فِي إِسْقَاطِ مَا سَبَقَ عَلَى الْجُنُونِ بَعْدَ الْبُلُوغِ مِنَ الْكُفْرِ وَغَيْرِهِ هـ عَ ش. ❦ قَوْلُهُ: (إِذَا أَسْلَمَ) أَيِ أَحَدَ أَبَوَيْهِ ش هـ سَمِ.

❦ قَوْلُهُ: (كَالصَّبِيِّ) أَيِ فِي الْحُكْمِ بِإِسْلَامِهِ هـ عَ ش. ❦ قَوْلُهُ: (لَسَبَقَ الْحُكْمَ إِنْخ) فَاشْتَبَهَ مَنْ أَسْلَمَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ ارْتَدَّ أَهْ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ تَبَعِيَّتَهُ إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَحْكُومًا بِكُفْرِهِ وَأُزِيلَ ذَلِكَ الْحُكْمُ بِالتَّبَعِيَّةِ فَإِذَا اسْتَقْلَلَ انْقَطَعَتْ فَيَعْتَبَرُ بِنَفْسِهِ هـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَبُنِيَ عَلَيْهِ) أَيِ الْقَوْلُ بِكَوْنِهِ كَافِرًا أَصْلِيًّا (أَنَّهُ يَلْزَمُهُ) أَيِ الصَّغِيرِ الْمُسْلِمِ بَتَبَعِيَّةِ أَصْلِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ عَلَى الْأَوَّلِ) يَعْنِي أَنَّا إِذَا قُلْنَا الصَّغِيرَ الْمُسْلِمَ بَتَبَعِيَّةِ أَصْلِهِ إِذَا وَصَفَ الْكُفْرَ بَعْدَ بُلُوغِهِ هُوَ كَافِرٌ أَصْلِيٌّ فَإِذَا بَلَغَ وَلَمْ يَنْطِقْ بِشَيْءٍ مِنَ الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ يُطَالَبُ بِكَلِمَةِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ زَالَ الْحُكْمُ بِإِسْلَامِهِ بَعْدَ اسْتِقْلَالِهِ بِالْبُلُوغِ وَإِذَا قُلْنَا هُوَ مُرْتَدٌّ فَإِذَا بَلَغَ وَلَمْ يَنْطِقْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَا يُطَالَبُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَغْرُضْ بَعْدَ بُلُوغِهِ مَا يُنَافِي إِسْلَامَهُ الَّذِي حَكِمَ بِهِ هـ عَ ش. ❦ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ عَلَى الْأَوَّلِ) انْظُرْهُ مَعَ كَوْنِنَا حَكَمْنَا بِرَدِّهِ؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ أَنَّهُ وَصَفَ الْكُفْرَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ هَذَا الْبِنَاءَ عَلَى مَبْنَى الْقَوْلَيْنِ لَا عَلَى نَفْسِ الْقَوْلَيْنِ هـ رَشِيدِي. (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ مَاتَ) أَيِ بَعْدَ الْبُلُوغِ (قَبْلَ التَّلَفُّظِ) أَيِ بِشَيْءٍ مِنَ الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ.

❦ قَوْلُهُ: (وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ بَاعَ إِنْخ) يُتَأَمَّلُ وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ مِنْ هَذَا عَلَى مُدَّعَاهُ. ❦ قَوْلُهُ: (صُدُقُ) الْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ فِي الْبَيْعِ كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ فِي بَابِ اخْتِلَافِ الْمُتَبَايَعِينَ فَرَاجِعُهُ. ❦ قَوْلُهُ: (إِذَا أَسْلَمَ) أَيِ أَحَدَ أَبَوَيْهِ ش.

وظاهره الإسلام انتهى وكأنهم لم ينظروا للوجوب التلقظ عليه على الثاني؛ لأن تركه يوجب الإثم لا الكفر كما هو ظاهر وقول الأحناء كالحليمي المسلم بإسلام أحد أبويه لا يُغني عنه إسلامه شيئاً ما لم يُسلم بنفسه إما غريب بل سبق قلّم على ما قاله الأذرعي أو مفرغ على وجوب التلقظ ولو تلقظ ثم ارتد فمرتد قطعاً ولا ينقض ما جرى عليه من أحكام الإسلام قبل رده على الأصح الجهة (الثانية إذا سبى مسلم) ولو صبياً مجنوناً وإن كان معه كافراً كاملاً (طفلاً) أو مجنوناً والمراد الجنس ليسمَل ذكر كل وأثناء المتحد والمتعدد (تبع السابي في الإسلام) ظاهراً وباطناً (إن لم يكن معه أحد أبويه) إجماعاً خلافاً لمن شد؛ ولأنه صار تحت ولايته كالأبوين وقضية الحكم بإسلامه باطناً أنه لو بلغ ووصف الكفر كان مرتدّاً وهو نتيجة خلافاً لما يوهّمه كلام شارح أنه كافراً أصلياً ثم رأيتهم صرحوا بما ذكرته أما إذا كان معه أحدهما وإن علا فيما يظهر ثم رأيت الأذرعي أشار إليه بأن كانا في جيش واحد وغنيمة واحدة وإن لم يتحد المالك وقد سبى معاً أو تقدّم الأصل فيما يظهر خلافاً لمن أطلق عن

قوله: (هو) أي الصغير المذكور (كذلك) أي يجهز كمسلم لو مات قبل التلقظ. قوله: (لأن تركه) أي التلقظ اهـ ش. قوله: (أو مفرغ على وجوب إلخ) هذا لا يظهر مع قوله وكأنهم لم ينظروا إلخ اهـ سم عبارة السيّد عمر قوله أو مفرغ إلخ يتأمل مع قوله السابق؛ لأن تركه يوجب الإثم لا الكفر اهـ وقد يجاب بأن ما سبق مبني على أن وجوب التلقظ من الوجوب الفرعي العملي وما هنا مبني على أنه من الوجوب الأصولي الاعتقادي. قوله: (ولو تلقظ ثم ارتد إلخ) عبارة المغني.

(تنبيه): محل الخلاف المذكور إذا لم يصدّر منه بعد البلوغ وصف الإسلام فإن وصفه ثم وصف الكفر فمرتد قطعاً وعلى القول الأول لا تنقضي الأحكام الجارية عليه قبل الحكم برده من إرث وغيره من الأحكام حتى لا يرّد ما أخذه من تركه قريبه المسلم ولا يأخذ من تركه قريبه الكافر ما حرّمناه منه ولا يحكم بأن إعتاقه عن الكفارة لم يقع مجزئاً؛ لأنه كان مسلماً ظاهراً وباطناً بخلاف ما إذا قلنا إنه كافراً أصلياً لو أعرب بالكفر اهـ وقوله وعلى القول الأول إلخ في الرّوض مع شرحه مثله. قوله: (ولو صبياً) إلى قوله ولو اشتبه في النهاية إلّا قوله وقضى به غير واحد وما أثبت عليه. قوله: (وإن كان معه كافراً إلخ) أي مشارك له في سببه. قوله: (والمراد إلخ) أي بالطفل وإنما يحتاج إلى هذا التّأويل بناء على أن الطفل خاص بالذكر الواحد وهو المشهور لغة اهـ ش أقول: المناسب لقول الشارح ذكر كل إلخ أن يقال أي بالمسلم والطفل. قوله: (المتحد إلخ) الأولى متحدّاً أو متعدداً. قوله: (أما إذا كان إلخ) إلى المتن في المغني إلّا قوله وإن علا إلى فلا يحكم بإسلامه. قوله: (خلافاً لمن أطلق إلخ) عبارة النهاية وإن أطلق القاضي في تعليقه أنه إذا إلخ.

قوله: (هو) أي التّجهيز كمسلم ش. قوله: (أو مفرغ إلخ) هذا لا يظهر مع قولهم وكأنهم لم ينظروا إلخ فتأمل. قوله: (وقد سبى معاً أو تقدّم الأصل إلخ) كذا شرح م ر و عبارة شرح البهجة وخرّج بما قاله

تَغْلِيْقُ الْقَاضِي أَنَّهُ إِذَا سَبَقَ سَبِي أَحَدِهِمَا سَبِي الْآخَرِ تَبَعَ السَّابِي فَلَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّ تَبَعِيَّتَهُمَا أَقْوَى مِنْ تَبَعِيَّةِ السَّابِي وَإِنْ مَاتَا بَعْدَ؛ لِأَنَّ التَّبَعِيَّةَ إِنَّمَا تَتَبَثُّ فِي اثْتِدَاءِ السَّبِي . (وَلَوْ سَبَاهُ ذِمِّيٌّ) قَالَ الْإِمَامُ قَاطِنٌ بِيْلَادِنَا وَالبَغَوِيُّ وَدَخَلَ بِهِ دَارَنَا وَالدَّارِمِيُّ وَسَبَاهُ فِي جَيْشِنَا وَكُلُّ إِنَّمَا هُوَ قَيْدٌ لِلْخِلَافِ فِي قَوْلِهِمْ (لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ) بَلْ يَكُونُهُ عَلَى دِينِ سَابِيهِ لَا أَبَوِيهِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مِنْ أَهْلِ دَارِنَا لَمْ يَفِدْهُ كَذَرَّتِيهِ الْإِسْلَامَ فَمَسْبُوبُهُ أَوْلَى وَلَا يُفِيدُهُ حَيْثُ يُدْخِلُ الْإِسْلَامَ أَبَوِيهِ عَلَى مَا قَالَه الْحَلِيمِيُّ وَهُوَ إِنْ صَحَّ مُقَيَّدٌ لَمَّا مَرَّ مِنْ تَبَعِيَّةِ الْأَصُولِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ السُّبْكِيُّ قِيَاسُهُ أَنَّهُمَا لَوْ أَسْلَمَا بِأَنْفُسِهِمَا بِدَارِهِمَا أَوْ خَرَجَا إِلَيْنَا وَأَسْلَمَا لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ لِانْفِرَادِهِ عَنْهُمَا قَبْلَ ذَلِكَ وَمَا أَظُنُّ الْأَصْحَابَ يَسْمَحُونَ بِهِ أَنْتَهَى وَخَرَجَ بِسَبَاهُ فِي جَيْشِنَا نَحْنُ سَرِقَتِهِ لَهُ بِأَنْ قُلْنَا يَمْلِكُهُ كُلُّهُ فَكَذَلِكَ أَوْ غَنِيمَةٌ وَهُوَ الْأَصَحُّ فَهُوَ مُسْلِمٌ؛

□ فَوَدَّ: (فَلَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ) جَوَابٌ أَمَّا عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنَّهُ لَا يَتَّبِعُ السَّابِي جَزْمًا اهـ. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّ تَبَعِيَّتَهُمَا) الْأَوَّلَى هُنَا وَفِي قَوْلِهِ الْآتِي وَإِنْ مَاتَا الْإِفْرَادُ بِإِزْجَاعِ الضَّمِيرِ إِلَى الْأَحَدِ. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّ التَّبَعِيَّةَ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلْغَايَةِ. □ فَوَدَّ: (لَا أَبَوِيهِ فِي الْأَصَحِّ) فَلَوْ كَانَ سَابِيهِ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا صَارَ هُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ أَبَوَاهُ يَهُودِيَّيْنِ أَوْ وَثْنَيْنِ مَثَلًا وَمِنْ هُنَا يُتَصَوَّرُ عَدَمُ الْإِتِّفَاقِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ وَالْأَبَوَيْنِ أَوْ بَعْضُهُمْ فِي التَّهَوُّدِ وَالتَّنَصُّرِ وَهَذَا يَنْفَعُكَ فِي صَوَرِ ذِكْرُهَا فِي الْفَرَائِضِ يَسْتَشْكِلُ تَصْوِيرُهَا سَمِ وَع ش. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّ كَوْنَهُ الْخ) أَيِ الذَّمِّيِّ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُفِيدُهُ) أَيِ الطِّفْلِ (حَيْثُ) أَيِ إِذَا سَبَاهُ ذِمِّيٌّ. □ فَوَدَّ: (إِسْلَامُ أَبَوِيهِ) أَيِ بَعْدَ سَبِيهِمَا الْمُتَأَخِّرِ عَنْ سَبِيهِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا قَالَه الْحَلِيمِيُّ الْخ) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَالْوَجْهَ أَنَّهُ لَوْ سَبَى أَبَوَاهُ ثُمَّ أَسْلَمَا صَارَ مُسْلِمًا بِإِسْلَامِهِمَا خِلَافًا لِلْحَلِيمِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَيُقَاسُ بِهِ مَا لَوْ أَسْلَمَا بِأَنْفُسِهِمَا فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ خَرَجَا إِلَيْنَا وَأَسْلَمَا اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُمْ أَوْ أَسْلَمَا أَيِ أَوْ أَحَدُهُمَا اهـ. □ فَوَدَّ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ الْخ) اِغْتَمَدَهُ م ر اهـ سَمِ. □ فَوَدَّ: (وَقِيَاسُهُ) أَيِ مَا قَالَه الْحَلِيمِيُّ. □ فَوَدَّ: (فَكَذَلِكَ) أَيِ لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ غَنِيمَةٌ) وَهُوَ الْأَصَحُّ اهـ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ أَوْ غَنِيمَةٌ وَهُوَ الْأَصَحُّ عِبَارَةُ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ فِي أَوَّلِ بَابِ الْاسْتِيزَاءِ بَعْدَ حِكَايَةِ تَحْرِيمِ طَعْنِ السَّرَارِيِّ عَنِ الْجَوْنِيِّ وَالْقِفَالِ وَالْمُعْتَمَدُ جَوَازُ الْوُطْءِ

مَا لَوْ كَانَ مَعَهُ فِي السَّبِي أَحَدُ أَصُولِهِ وَسَبِي مَعَهُ أَوْ بَعْدَهُ وَكَانَا فِي عَسْكَرٍ وَاحِدٍ وَإِنْ اِخْتَلَفَ سَابِيهِمَا فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ اهـ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ نَائِبَ فَاعِلِ قَوْلِهِ وَسَبِي لِلْوَلَدِ وَالْهَاءُ فِي مَعَهُ وَبَعْدَهُ لِلْأَحَدِ فَتَأَمَّلْهُ .

□ فَوَدَّ: (بَلْ يَكُونُهُ عَلَى دِينِ سَابِيهِ) فَلَوْ كَانَ سَابِيهِ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا صَارَ هُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ أَبَوَاهُ يَهُودِيَّيْنِ أَوْ وَثْنَيْنِ مَثَلًا وَمِنْ هُنَا يُتَصَوَّرُ عَدَمُ الْإِتِّفَاقِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ وَالْأَبَوَيْنِ أَوْ بَعْضُهُمْ فِي التَّهَوُّدِ وَالتَّنَصُّرِ وَهَذَا يَنْفَعُكَ فِي صَوَرِ ذِكْرُهَا فِي الْفَرَائِضِ يَسْتَشْكِلُ تَصْوِيرُهَا. □ فَوَدَّ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ) اِغْتَمَدَهُ م ر. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِسَبَاهُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. □ فَوَدَّ: (أَوْ غَنِيمَةٌ وَهُوَ الْأَصَحُّ الْخ) هَذَا يُقْتَضَى أَنَّ مَا سَبَاهُ فِي جَيْشِنَا لَيْسَ غَنِيمَةً وَلَا لَزِمَ كَوْنُهُ مُسْلِمًا أَيْضًا؛ لِأَنَّ بَعْضَهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَفِي الرُّوضِ وَإِنْ سَبَى الذَّمِّيُّ الصَّبِيَّ وَبَاعَهُ أَوْ بَاعَهُ السَّابِي الْمُسْلِمُ دُونَ أَبَوِيهِ مِنْ مُسْلِمٍ لَمْ يَتَّبِعْهُ أَيِ الْمُشْتَرِي لِفَوَاتِ الْوَقْتِ أَيِ

لأنَّ بَعْضَهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَبَحَثَ الشُّبْكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ أَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ سَابِيهِ الذَّمِّيُّ أَوْ قَهَرَ حَزْبِيَّ صَغِيرًا حَزْبِيًّا وَمَلَكَهُ ثُمَّ أَسْلَمَ تَبِعَهُ؛ لِأَنَّ لَهُ عَلَيْهِ وَلَايَةً وَمِلْكًا وَذَلِكَ عِلَّةُ الْإِسْلَامِ فِي السَّابِي الْمُسْلِمِ وَفِي فَتَاوَى الْبَغَوِيِّ إِبْدَاءٌ وَجْهَيْنِ فِي كَافِرٍ اشْتَرَى صَغِيرًا ثُمَّ أَسْلَمَ هَلْ يَتَّبِعُهُ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُهُ بَلْ وَكَذَا فِيمَا قَبْلَهُ وَلَا يُلْحَقُ بِالسَّبْيِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ أَقْوَى فِي الْقَهْرِ إِنَّمَا يُؤْتَرُ الْإِبْدَاءُ فَلَا يُقَاسُ بِهِ غَيْرُهُ فِي الْأَثْنَاءِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّيْخَيْنِ صَرَّحَا بِمَا قَدَّمْتُهُ أَنَّ التَّبَعِيَّةَ إِنَّمَا تَثْبُتُ فِي

لَا حِتْمَالٍ أَنْ يَكُونَ السَّابِي مِمَّنْ لَا يَلْزَمُهُ التَّخْمِيسُ كَذِمِّيٍّ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّا لَا نُحَرِّمُ بِالسَّكِّ رَمْلِيَّ اهـ عِبَارَةٌ الرَّشِيدِي سَيَاتِي لَهُ م ر فِي قِسْمِ الْفَنَاءِ وَالْغَنِيمَةِ خِلَافُ هَذَا التَّصْحِيحِ وَهُوَ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ كُلُّهُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَجَرٍ هُنَا اهـ. قَوْلُهُ: (لَا أَنَّ بَعْضَهُ لِلْمُسْلِمِينَ) قَدْ يُقَالُ لَكِنْ لَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ سَبْيٌ إِلَّا أَنْ يُنْزَلَ وَقَوْعُ الْمِلْكِ لَهُمْ بِسَبْيِهِ مَنَزَلَةٌ سَبِيهِمْ اهـ س م. قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْخ).

(فَرَعَ): سَبَى جَمْعُ بَعْضِهِمْ مُسْلِمُونَ جَمْعًا مِنَ الصَّبْيَانِ يَتَّبِعُهُ الْحُكْمُ بِإِسْلَامِ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ السَّابِينَ سَبَى جُزْءًا مِنَ الْمُسَبِّينِ أَيْ مُشَارِكٌ فِي سَبْيِ كُلِّ مِنْهُمْ اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْتَهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَلَوْ سَبَاهُ مُسْلِمٌ وَذِمَّتِي حَكِيمٌ بِإِسْلَامِهِ تَغْلِيًّا لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَلَوْ سَبَى الذَّمِّيَّ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا وَبَاعَهُ لِمُسْلِمٍ أَوْ بَاعَهُ الْمُسْلِمُ السَّابِي لَهُ مَعَ أَحَدٍ أَبَوَيْهِ فِي جَيْشٍ وَاحِدٍ وَلَوْ دُونَ أَبَوَيْهِ مِنْ مُسْلِمٍ لَمْ يَتَّبِعِ الْمُشْتَرِي لِفَوَاتِ وَقْتُ التَّبَعِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا تَثْبُتُ الْإِبْدَاءُ اهـ. قَوْلُهُ: (لَا أَنَّ لَهُ) أَيْ لِمَنْ ذَكَرَ مِنَ الذَّمِّيِّ وَالْحَزْبِيِّ. قَوْلُهُ: (فِيمَا قَبْلَهُ) أَيْ فِي إِسْلَامِ السَّابِي الذَّمِّيِّ أَوْ الْحَزْبِيِّ. قَوْلُهُ: (غَيْرُهُ) أَيْ كَالشِّرَاءِ وَإِسْلَامِ السَّابِي بَعْدَ سَبْيِهِ. قَوْلُهُ: (لَا أَنَّهُ) أَيْ السَّبْيِ.

وَقْتُ التَّبَعِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا تَثْبُتُ الْإِبْدَاءُ انْتَهَى وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُسَبِّيَّ مُطْلَقًا مِلْكٌ لِسَابِيهِ وَلَيْسَ غَنِيمَةً وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ وَإِنْ لَمْ يَتَّحِدِ الْمَالِكُ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الذَّمِّيِّ فَيَمْلِكُ مَسِيَّهُ وَلَا يَكُونُ غَنِيمَةً كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْفَرْقِ بَيْنَ سَبْيِهِ وَسَرْقَتِهِ وَالْمُسْلِمِ فَلَا يُمْلِكُ جَمِيعُهُ بَلْ هُوَ غَنِيمَةٌ كَمَا يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ. وَيُؤَوَّلُ بَيْعُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بَيْعُ مَا يَخْصُهُ مِنْهُ بَعْدَ مَلَكَهُ بِشَرْطِهِ فَلْتَحَرَّرَ الْمَسْأَلَةُ بِتَأْمُلِ كَلَامِهِمْ فِي بَابِي قِسْمِ الْغَنِيمَةِ وَالسَّرِيرِ وَقَدْ وَرَدَتْ عَلَى م ر لِمَ كَانَ سَبْيُ الذَّمِّيِّ مَمْلُوكًا لَهُ وَمَسْرُوقُهُ غَنِيمَةٌ كَمَا أَفَادَهُ مَا سَمِعْتُهُ مَعَ أَنَّ كُلًّا اسْتِيْلَاءٌ قَهْرِيٌّ فَأَجَابَ بِمَا لَمْ يَتَّضَحْ وَقَوْلُ الرُّوضِ السَّابِقِ أَوْ بَاعَهُ السَّابِي الْمُسْلِمُ الْخ الدَّالُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعْهُ فِي الْإِسْلَامِ لَا يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَتَّبِعُ السَّابِي فِيهِ لِجَوَازِ حَمْلِهِ هَذَا عَلَى فَقْدِ شَرْطِ التَّبَعِيَّةِ كَانَ كَانَ مَعَهُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ فَلْيَتَأْمَلْ. قَوْلُهُ: (لَا أَنَّ بَعْضَهُ لِلْمُسْلِمِينَ) قَدْ يُقَالُ لَكِنْ لَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ سَبْيٌ إِلَّا أَنْ يُنْزَلَ وَقَوْعُ الْمِلْكِ لَهُمْ بِسَبْيِهِ مَنَزَلَةٌ سَبِيهِمْ.

قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُهُ بَلْ وَكَذَا فِيمَا قَبْلَهُ) اعْتَمَدَ ذَلِكَ م ر.

(فَرَعَ): لَوْ سَبَاهُ مُسْلِمٌ وَذِمَّتِي حَكِيمٌ بِإِسْلَامِهِ تَغْلِيًّا لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ شَرَحَ م ر. (فَرَعَ): سَبَى جَمْعُ بَعْضِهِمْ مُسْلِمُونَ جَمْعًا مِنَ الصَّبْيَانِ يَتَّبِعُهُ الْحُكْمُ بِإِسْلَامِ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُسْلِمٍ مِنَ السَّابِينَ سَبَى جُزْءًا مِنَ الْمُسَبِّينِ أَيْ مُشَارِكٌ فِي سَبْيِ كُلِّ مِنْهُمْ.

إِتِّدَاءِ السُّبِّيِّ وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ وَالْمُسْتَأْمَرُ كَالذَّمِّيِّ.

(وَلَا يَصِحُّ) بِالنِّسْبَةِ لِأَحْكَامِ الدُّنْيَا (إِسْلَامَ صَبِيٍّ مُمَيِّزٍ اسْتِقْلَالًا عَلَى الصَّحِيحِ) كَغَيْرِ الْمُمَيِّزِ بِجَامِعِ عَدَمِ التَّكْلِيفِ؛ وَلَأَنَّ نُطْقَهُ بِالشَّهَادَتَيْنِ إِمَّا خَبَرٌ وَخَبَرُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ أَوْ إِنْشَاءٌ فَهُوَ كَعَقْدِهِ نَعَمْ تُسْنُ الْحِلُولَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبَوَيْهِ لِقَوْلِهِ يَفْتِنَاهُ وَقِيلَ تَجِبُ وَنَقَلَهُ الْإِمَامُ عَنْ إِجْمَاعِ الْأَصْحَابِ وَانْتَصَرَ جَمْعُ لَصِيحَةٍ لِإِسْلَامِهِ وَقَضَى بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَيَدُلُّ لَهُ صِحَّةُ إِسْلَامِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَرَدَّهُ أَحْمَدُ بِمَنْعِ كَوْنِهِ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَابْتِهَاقِيٍّ وَغَيْرِهِ بِأَنَّ الْأَحْكَامَ إِذْ ذَاكَ كَانَتْ مَنُوطَةً بِالتَّمْيِيزِ إِلَى عَامِ الْخُنْدَقِ وَفَارَقَ نَحْوَ صَلَاتِهِ بِأَنَّهُ لَا يَتَنَقَّلُ بِهِ إِمَّا بِالنِّسْبَةِ لِأَحْكَامِ الْآخِرَةِ فَيَصِحُّ وَيَكُونُ مِنَ الْفَائِزِينَ اتِّفَاقًا وَلَا تَلَازُمَ بَيْنِ الْأَحْكَامَيْنِ كَمَا فِيهِمْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ وَكَأَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ وَلَوْ اشْتَبَهَ طِفْلٌ مُسْلِمٌ بِطِفْلِ كَافِرٍ وَقَفَ أَمْرُهُمَا وَلَا يُجْبِرَانِ عَلَى الْإِسْلَامِ بَعْدَ الْبُلُوغِ قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَخَالَفَهُ النَّاسُ الْفَرَارِيُّ فَقَالَ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِمَا وَيُوقَفُ نَسَبُهُمَا إِلَى الْبُلُوغِ.

قوله: (بِالنِّسْبَةِ لِأَحْكَامِ الدُّنْيَا) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ اشْتَبَهَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَنَقَلَهُ الْإِمَامُ إِلَى وَانْتَصَرَ وَقَوْلُهُ وَقَضَى بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَقَوْلُهُ اتِّفَاقًا إِلَى كَأَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ. قوله: (كَغَيْرِ الْمُمَيِّزِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ فَأَشْبَهَ غَيْرَ الْمُمَيِّزِ وَالْمَجْنُونِ وَهُمَا لَا يَصِحُّ إِسْلَامُهُمَا اتِّفَاقًا كَمَا سَيَأْتِي اهـ. قوله: (تُسْنُ الْحِلُولَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبَوَيْهِ) عَلَى الصَّحِيحِ فِي الشَّرْحِ وَالرَّوَضَةِ هُنَا فَيَتَلَطَّفُ بِوَالِدَيْهِ لِيُؤْخَذَ مِنْهُمَا فَإِنْ أَبَا فَلَا حِلُولَةَ اهـ مُغْنِي. قوله: (وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ إلخ) قَالَ السُّبْكِيُّ وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ إِنَّمَا أُبْطِلَتْ بِخَمْسَةِ عَشَرَ عَامَ الْخُنْدَقِ وَقَدْ كَانَتْ مَنُوطَةً قَبْلَ ذَلِكَ بِسِنِّ التَّمْيِيزِ اهـ مُغْنِي. قوله: (وَفَارَقَ نَحْوَ صَلَاتِهِ) أَيِ حَيْثُ صَحَّتْ مِنَ الْمُمَيِّزِ. وقوله: (بِأَنَّهُ لَا يَتَنَقَّلُ بِهِ) أَيِ بِالْإِسْلَامِ اهـ ع ش. قوله: (فَيَصِحُّ) وَلَا تَنْمُنَعُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْعِبَادَاتِ كَمَا قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ اهـ مُغْنِي. قوله: (اتِّفَاقًا) أَيِ فَلَا يَجْرِي فِيهِ الْخِلَافُ الْوَاقِعُ فِي أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ وَإِنْ كَانَ هُوَ مِنْهُمْ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مِنَ الْفَائِزِينَ اتِّفَاقًا أَيْضًا مَنْ اعْتَقَدَ الْإِسْلَامَ أَوَّلَ بُلُوغِهِ وَمَاتَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ النُّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ سَمِ عَلَى حَيٍّ اهـ ع ش. قوله: (بَيْنَ الْإِحْكَامَيْنِ) فِيهِ أَنَّ الْجَمْعَ لَا يُثْنِي إِذْ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا اهـ رَشِيدِي. قوله: (وَلَوْ اشْتَبَهَ إلخ) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ذَكَرَهَا الْمُغْنِي وَالنَّهْأَةُ فِي آخِرِ الْفَضْلِ الْآتِي مُفْصَلَةً. قوله: (قَالَ الْمُصَنِّفُ) اعْتَمَدَ النَّهْأَةَ وَالْمُغْنِي.



قوله: (وَخَبَرُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ) قَدْ يُقَالُ قَبِلُوا أَخْبَارَهُ عَنْ فِعْلِ نَفْسِهِ. قوله: (وَيَكُونُ مِنَ الْفَائِزِينَ اتِّفَاقًا) أَيِ فَلَا يَجْرِي فِيهِ حَيْثِيذُ الْخِلَافِ الْوَاقِعُ فِي أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ وَإِنْ كَانَ هُوَ مِنْهُمْ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مِنَ الْفَائِزِينَ اتِّفَاقًا أَيْضًا مَنْ اعْتَقَدَ الْإِسْلَامَ أَوَّلَ بُلُوغِهِ وَمَاتَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ النُّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ.

(فضل) في بيان حُرِّيَةِ اللَّقِيطِ وَرَقِهِ وَاسْتِلْحَاقِهِ وَتَوَاقِعِ لَذَلِكَ

(إذا لم يُقَرَّ اللَّقِيطُ بِرَقِّهِ فَهُوَ حُرٌّ) إجماعاً وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي تَقْيِيدَهُ بِغَيْرِ دَارِ حَزْبٍ لَا مُسْلِمَ فِيهَا وَلَا ذِمِّيٍّ؛ لِأَنَّ دَارَ الْحَزْبِ تَقْتَضِي اسْتِزْقَاقَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَاعْتِرَاضَ بَأْنِهَا لِأَنَّمَا تَقْتَضِي اسْتِزْقَاقَ هَؤُلَاءِ بِالْأَسْرِ وَمُجَرَّدُ اللَّقِيطِ لَا يَقْتَضِيهِ وَإِذَا حُكِمَ لَهُ بِالْحُرِّيَةِ وَبِالْإِسْلَامِ فَقَتْلُهُ حُرٌّ مُسْلِمٌ أَوْ غَيْرُهُ قَتْلُهُ بِهِ الْإِمَامُ أَوْ عَقَا عَلَى الدِّيَةِ لَا مَجَانًا؛ لِأَنَّهَا لِبَيْتِ الْمَالِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى خِلَافِ الْمَصْلَحَةِ نَعَمْ لَوْ بَلَغَ اللَّقِيطُ الْمَحْكُومَ بِحُرِّيَّتِهِ وَبِإِسْلَامِهِ بِالْأَرَادِ وَلَمْ يَصِفْ الْإِسْلَامَ لَمْ يُقْتَلْ بِهِ الْحُرُّ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ.....

(فَضْلٌ: فِي بَيَانِ حُرِّيَةِ اللَّقِيطِ وَرَقِهِ)

❦ فَوَدَّ: (إجماعاً) إلى قوله وإذا حُكِمَ في النهاية. ❦ فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي تَقْيِيدَهُ (إلخ) وهو ظاهرُ المعنى اه مُعْنِي. ❦ فَوَدَّ: (وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهَا (إلخ) عبارةُ النهاية وَرَدَّ الشَّيْخُ بِأَنَّ دَارَ الْحَزْبِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَرَدَّ الشَّيْخُ (إلخ) مُعْتَمِدًا لَكَيْتَهُ جَرَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ اه. ❦ فَوَدَّ: (وَمُجَرَّدُ اللَّقِيطِ لَا يَقْتَضِيهِ) إِنْ ثَبِتَ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْأَسْرِ قَصْدُ التَّمَلُّكِ فَمَا ذَكَرَ مُسْلِمٌ وَإِنْ اكْتَفَى فِيهِ بِالْإِسْتِيلَاءِ فَكَوْنُ مُجَرَّدِ اللَّقِيطِ لَا يَقْتَضِيهِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ اه سَيِّدُ عُمَرُ. ❦ فَوَدَّ: (وَإِذَا حُكِمَ لَهُ (إلخ) عبارةُ النهاية وَالْمُعْنِي وَلَوْ جَنَى اللَّقِيطُ الْمَحْكُومَ بِإِسْلَامِهِ خَطَاً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ فَمَوْجِبُهَا فِي بَيْتِ الْمَالِ إِذْ لَيْسَ لَهُ عَاقِلَةٌ خَاصَّةٌ أَوْ عَمْدًا وَهُوَ بِالْبَالِغِ عَاقِلٌ أَقْتَصَّ مِنْهُ وَإِلَّا فَالِدِّيَّةُ مُعْلَظَةٌ فِي مَالِهِ كَضَمَانٍ مُتَلَفَةٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَفِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ قُتِلَ خَطَاً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ فَفِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ عَمَلًا بِظَاهِرِ الْحُرِّيَةِ تَوْضُعُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَأَرَشُ طَرَفِهِ لَهُ وَإِنْ قُتِلَ عَمْدًا فَلِلْإِمَامِ الْعَفْوُ عَلَى مَالٍ لَا مَجَانًا؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ مَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ يُقْتَصَّ لَا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَقَبْلَ الْإِفْصَاحِ بِالْإِسْلَامِ أَيْ فَلَا يَقْتَصُّ لَهُ الْإِمَامُ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الْمُكَافَأَةِ بَلْ تَجِبُ دِيَّتُهُ أَيْ وَتَوْضُعُ فِي بَيْتِ الْمَالِ أَيْضًا كَمَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي تَصْحِيحِهِ وَصَوَّبَهُ فِي الْمُهَمَّاتِ وَيُقْتَصُّ لِنَفْسِهِ فِي الطَّرَفِ إِنْ أَفْصَحَ بِالْإِسْلَامِ بَعْدَ بُلُوغِهِ فَيُحْبَسُ قَاطِعُهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ إِلَى بُلُوغِهِ وَإِفَاقَتِهِ أَيْ وَإِنْ طَالَتْ مُدَّةُ انْتِظَارِ الْبُلُوغِ وَالْإِفَاقَةِ وَيَأْخُذُ الْوَلِيُّ وَلَوْ حَاكِمًا دُونَ الْوَصِيِّ الْأَرَشَ لِمَجْنُونٍ فَقِيرٍ لَا لِعَنِيٍّ وَلَا لَصَبِيٍّ غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ فَلَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ وَأَرَادَ رَدَّ الْأَرَشَ لَيُقْتَصَّ مُنْعَ اه بِأَذْنِ زِيَادَةٍ مِنْ ع ش. ❦ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَصِفْ الْإِسْلَامَ) قِيَاسُ النَّصِّ الْآتِي فِي حَدِّ الْقَاذِفِ أَنْ يُزَادَ هُنَا أَوْ لَمْ يَقُلْ أَنَا حُرٌّ. ❦ فَوَدَّ: (لَمْ يَقُلْ أَنَا حُرٌّ) اه سَم. ❦ فَوَدَّ: (لَمْ يُقْتَلْ بِهِ الْحُرُّ) وَفِي سَم بَعْدَ ذِكْرِ مَا يُوَافِقُهُ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَفَارَقَ عَدَمَ وَجُوبِ الْقِصَاصِ وَجُوبِ الدِّيَةِ بِأَنَّ حَقَّنَ الدَّمَ يُحْتَاطُ لَهُ مَا لَا يُحْتَاطُ لِلْمَالِ اه.

(فَضْلٌ) فِي بَيَانِ حُرِّيَةِ اللَّقِيطِ (إلخ)

❦ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَصِفْ الْإِسْلَامَ) قِيَاسُ النَّصِّ الْآتِي فِي حَدِّ الْقَاذِفِ أَنْ يُزَادَ هُنَا أَوْ لَمْ يَقُلْ أَنَا حُرٌّ. ❦ فَوَدَّ: (لَمْ يُقْتَلْ بِهِ الْحُرُّ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا صَحَّحُوهُ بِأَنَّهُ لَا قِصَاصَ بِقَتْلِ الْمَحْكُومِ بِإِسْلَامِهِ بِتَبَعِيَّةٍ غَيْرِ الدَّارِ فِيمَا ذَكَرَ بَلْ أَوْلَى كَمَا قَالَه صَاحِبُ الْبَيَانِ وَغَيْرُهُ اه. وَفَارَقَ عَدَمَ وَجُوبِ الْقِصَاصِ وَجُوبِ الدِّيَةِ بِأَنَّ حَقَّنَ الدَّمَ يُحْتَاطُ لَهُ مَا لَا يُحْتَاطُ لِلْمَالِ.

وَصَوَّبَهُ الْإِسْنَوِيُّ لَكِنَّ ظَاهِرَ الرُّوضَةِ وَأَضْلَاهَا خِلَافُهُ وَالْقِيَاسُ أَنَّ حَدَّ قَازِفِهِ إِنْ أَحْصَنَ وَقَاطَعَ طَرَفَهُ يَجْرِي فِيهِمَا مَا ذُكِرَ فِي قَتْلِهِ وَإِنْ أَمَكَّنَ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْقَتْلَ يُحْتَاطُ لَهُ أَكْثَرَ بِخِلَافِهِمَا وَمِنْ ثَمَّ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحَدُّ قَازِفُهُ إِلَّا إِنْ قَالَ اللَّقِيطُ أَنَا حُرٌّ (إِلَّا أَنْ يُقِيمَ أَحَدُ بَيِّنَةٍ بِرَقِّهِ) فَيَعْمَلُ بِهَا كَمَا يَأْتِي (وَأَنْ أَقَرَّ بِهِ) أَيْ الرِّقُّ وَهُوَ الْمُكَلَّفُ وَعَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ مَا يَفْتَضِي اعْتِبَارَ رُشْدِهِ أَيْضًا. وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ خِلَافُهُ لِشَخْصٍ (فَصَدَّقَهُ) وَلَوْ بِشُكُوتِهِ عَنْ تَكْذِيبِهِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَصَدِيقًا لَهُ (قَبْلُ إِنْ لَمْ يَسْبِقْ إِفْرَازُهُ) أَيْ اللَّقِيطُ وَيَصِحُّ عَوْدُهُ عَلَى كُلِّ مِنْهُ وَمِنْ الْمُقَرَّرِ لَهُ إِذْ لَوْ أَقَرَّ إِنْسَانٌ بِحُرِّيَّتِهِ فَأَقَرَّ اللَّقِيطُ لَهُ بِهِ لَمْ يُقْبَلْ وَإِنْ صَدَّقَهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (بِحُرِّيَّتِهِ).....

☐ قَوْلُهُ: (وَصَوَّبَهُ الْإِسْنَوِيُّ) وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضِ أَهْلُ سَمٍّ وَمَرَّ أَنْفَاعًا عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُنْعِي اعْتِمَادُهُ قَوْلَ الْمُتَنِ (إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْخ) وَيَتَعَرَّضُ لِسَبَبِ الْمَلِكِ أَهْلُ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (فَيَعْمَلُ بِهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَالْمَذْهَبُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَكِنَّ إِنْ كَانَ حَالُ الْإِفْرَارِ الْأَوَّلِ رَشِيدًا عَلَى مَا مَرَّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَعَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَشِيدًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَإِنْ نُقِلَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْخ أَهْلُ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا يَفْتَضِي اعْتِبَارَ رُشْدِهِ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَالسَّيِّدُ عُمَرُ وَمَالٌ إِلَيْهِ سَمٌّ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ تَنْبِيهُ سَكَنُوا عَنْ اعْتِبَارِ الرُّشْدِ فِي الْمُقَرَّرِ هُنَا وَيَنْبَغِي كَمَا قَالَ الرَّزْكَشِيُّ اعْتِبَارُهُ كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَقَارِيرِ فَلَا يَقْبَلُ اعْتِرَافَ الْجَوَارِي بِالرِّقِّ كَمَا حَكِيَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِنَ السَّفَهَ وَعَدَمَ الْمَعْرِفَةِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةٌ فِي غَالِبِ الْعَبِيدِ لَا سِيَّمَا مَنْ قَرَّبَ عَهْدُهُ بِالْبُلُوغِ أَهْلُ. وَعِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ قَوْلُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ خِلَافُهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا سَكَنُوا عَنْ هَذَا اكْتِفَاءً بِذِكْرِهِ فِي نَظَائِرِهِ إِذْ الْغَالِبُ أَنَّ اسْتِعَابَ الشُّرُوطِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْبَابِ الْمَعْقُودِ أَصَالَةً لِيَبَيَّنَ ذَلِكَ الْحُكْمَ كِبَابِ الْإِفْرَارِ هُنَا ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَشِّيَّ قَالَ قَوْلُهُ اعْتِبَارَ رُشْدِهِ قَدْ يُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ إِفْرَارٌ بِمَالٍ وَشَرْطُهُ الرُّشْدُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُنْتَعَجَ أَنَّ الْإِفْرَارَ بِالرِّقِّ لَيْسَ مِنَ الْإِفْرَارِ بِالْمَالِ وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ الْمَالُ أَهْلُ. وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى مَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ وَأَمَّا قَوْلُهُ اللَّهُمَّ إِلَّا الْخ فَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الْبُعْدِ بِلِ الْمُكَابَرَةِ إِذْ لَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ أَنَا عَبْدُهُ أَوْ نَحْوُهُ إِلَّا أَنَا مَمْلُوكٌ لَهُ وَهُوَ نَصٌّ فِي الْمَالِيَةِ أَهْلُ أَقُولُ: وَقَوْلُ سَمٍّ لَيْسَ مِنَ الْإِفْرَارِ الْخ لَعَلَّ صَوَابَهُ إِسْقَاطُ لَيْسَ. ☐ وَقَوْلُهُ: (لَأَنَّ فِيهِ تَصَدِيقًا لَهُ) فِيهِ نَظَرُ أَهْلِ رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَصِحُّ عَوْدُهُ عَلَى كُلِّ الْخ) أَيِ عَلَى الْبَدَلِ أَهْلِ رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (بِحُرِّيَّتِهِ) أَيِ اللَّقِيطِ وَقَوْلُهُ: (بِهِ)

☐ قَوْلُهُ: (وَصَوَّبَهُ الْإِسْنَوِيُّ) وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضِ قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ وَصَحَّحَهُ الْحُصَيْنِيُّ فِي تَصْحِيحِهِ وَيُقْتَضَى لِنَفْسِهِ فِي الظَّرْفِ إِنْ أَفْصَحَ بِالإِسْلَامِ بَعْدَ بُلُوغِهِ فَيُحْبَسُ قَاطِعُهُ قَبْلُ الْبُلُوغِ لَهُ إِلَى بُلُوغِهِ وَإِفَاقَتِهِ وَيَأْخُذُ الْوَلِيُّ وَلَوْ حَاكِمًا كَمَا ذُكِرَ الْوَصِيِّ الْأَرْضِ لِمَجْنُونٍ فَقِيرٍ لَا لِعَنِيٍّ وَلَا لَصَبِيٍّ غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ فَلَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ وَأَرَادَ رَدَّ الْأَرْضِ لِيُقْتَضَى مُنْعُ انْتَهَى. ☐ قَوْلُهُ: (اعْتِبَارَ رُشْدِهِ) قَدْ يُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ إِفْرَارٌ بِمَالٍ وَشَرْطُهُ الرُّشْدُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُنْتَعَجَ أَنَّ الْإِفْرَارَ بِالرِّقِّ لَيْسَ مِنَ الْإِفْرَارِ بِالْمَالِ وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ الْمَالُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ خِلَافُهُ) اعْتَمَدَهُ م ر. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِشُكُوتِهِ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَصِحُّ عَوْدُهُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

كَسَائِرِ الْأَقَارِيرِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَذَّبَهُ وَإِنْ صَدَّقَهُ بَعْدُ أَوْ سَبَقَ إِفْرَاؤُهُ بِالْحُرِّيَّةِ وَهُوَ مُكَلَّفٌ؛ لِأَنَّهُ بِهِ التَّزَمَ أَحْكَامَ الْأَحْرَارِ الْمُتَعَلِّقَةَ بِحُقُوقِ اللَّهِ وَالْعِبَادِ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِسْقَاطِهَا وَإِنَّمَا قَبِلَ إِفْرَاؤُهَا بِالرَّجْعَةِ بَعْدَ إِنْكَارِهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ مَعَ تَفْوِيضِ الشَّرْعِ أَمْرَ انْقِضَائِهَا إِلَيْهَا وَالْإِفْرَاءُ بِالرَّقِّ مُخَالَفٌ لِأَصْلِ الْحُرِّيَّةِ الْمُوَافِقِ لِلْإِفْرَاءِ السَّابِقِ وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْمَثْنِ مَا لَوْ أَقَرَّ بِهِ لَزَيْدٌ فَكَذَّبَهُ فَأَقَرَّ بِهِ لَعَمْرٍو فَصَدَّقَهُ فَلَا يُقْبَلُ وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ مِنْهُ إِفْرَاءٌ بِحُرِّيَّةٍ؛ لِأَنَّ إِفْرَاؤَهُ الْأَوَّلَ يَتَضَمَّنُ نَفْيَ الْمِلْكِ لغيرِهِ وَقَدْ بَطَلَ مِلْكُهُ بِرَدِّهِ فَصَارَ حُرُّ الْأَصْلِ وَالْحُرِّيَّةُ يَتَعَدَّرُ إِسْقَاطُهَا لِمَا مَرَّ وَلَوْ أَتَكَرَّرَ رَقُّهُ فَادَّعَى عَلَيْهِ بِهِ وَخَلَفَ ثُمَّ أَقَرَّ بِهِ لَهُ فَإِنْ كَانَتْ صِغَةً إِنْكَارِهِ لَسَتْ بِرَفِيقِي لَكَ قَبْلَ أَوْ لَسَتْ بِرَفِيقِي فَلَا لَتَضَمُّنِهِ الْإِفْرَاءُ بِأَنَّهُ حُرُّ الْأَصْلِ وَلَوْ أَقَرَّ بِالرَّقِّ لِمُعَيَّنٍ ثُمَّ بِحُرِّيَّةِ الْأَصْلِ لَمْ تُسْمَعْ لَكِنْ إِنْ كَانَ حَالُ الْإِفْرَاءِ الْأَوَّلِ رَشِيدًا عَلَى مَا مَرَّ (وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ) فِي صِحَّةِ الْإِفْرَاءِ بِالرَّقِّ (أَنْ لَا يَسْبِقَ مِنْهُ تَصَرُّفٌ يَقْتَضِي نَفْوَ حُرِّيَّةِ كَيْفٍ وَنِكَاحٌ بَلْ يُقْبَلُ إِفْرَاؤُهُ فِي أَصْلِ الرَّقِّ وَأَحْكَامِهِ) الْمَاضِيَةِ الْمُضِرَّةِ بِهِ وَ (الْمُسْتَقْبَلَةِ) فِيمَا لَهُ كَمَا يُقْبَلُ إِفْرَاءُ الْمَرْأَةِ بِالنِّكَاحِ وَإِنْ تَضَمَّنَ ثُبُوتَ حَقِّ لَهَا وَعَلَيْهِ كَسَائِرِ الْأَقَارِيرِ . نَعَمْ لَوْ أَقَرَّتْ مُتَزَوِّجَةً بِالرَّقِّ

أَيِ بِالرَّقِّ . ٥ فَوُهْ : (كَسَائِرِ الْأَقَارِيرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ أَتَكَرَّرَ رَقُّهُ فِي الْمَغْنِيِّ . ٥ فَوُهْ : (وَإِنَّمَا قَبِلَ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ فَإِنْ قَبِلَ لَوْ أَتَكَرَّرَتِ الْمَرْأَةُ الرَّجْعَةَ ثُمَّ أَقَرَّتْ بِهَا فَإِنَّهَا تُقْبَلُ فَهَلَا كَانَ هُنَا كَذَلِكَ أُجِيبَ بِأَنْ دَعَاَهَا الرَّجْعَةَ مُسْتِنْدَةً إِلَى أَصْلِ وَهُوَ عَدَمُ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ الْخ . ٥ فَوُهْ : (وَالْإِفْرَاءُ بِالرَّقِّ الْخ) عَطْفٌ عَلَى الْأَصْلِ . ٥ فَوُهْ : (وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْمَثْنِ) أَيِ مَنْعِهِ . ٥ فَوُهْ : (مَا لَوْ أَقَرَّ بِهِ) أَيِ أَقَرَّ اللَّقِيطُ بِالرَّقِّ أَهْ ع ش . ٥ فَوُهْ : (وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ مِنْهُ) أَيِ مِنْ كُلِّ مِنَ اللَّقِيطِ وَعَمْرٍو . ٥ فَوُهْ : (لغيرِهِ) أَيِ غَيْرِ زَيْدٍ وَكَذَا ضَمِيرًا مَلَكَهُ بِرَدِّهِ . ٥ فَوُهْ : (لِمَا مَرَّ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ بِهِ التَّزَمَ أَحْكَامَ الْأَحْرَارِ الْخ أَهْ ع ش . ٥ فَوُهْ : (فَادَّعَى عَلَيْهِ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ بَعْدَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ بِهِ أَهْ وَهِيَ الظَّاهِرَةُ . ٥ فَوُهْ : (لِلْمُعَيَّنِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ اعْتَرَفَ بِالرَّقِّ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ لِأَحَدٍ كَانَ قَالَ أَنَا رَفِيقٌ أَوْ لِمَنْهُمْ كَانَ قَالَ أَنَا رَفِيقٌ لِرَجُلٍ وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِبْطَالُ حَقِّ لِمُعَيَّنٍ أَهْ ع ش . ٥ فَوُهْ : (لَكِنْ إِنْ كَانَ حَالُ الْإِفْرَاءِ الْأَوَّلِ رَشِيدًا) وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ الرُّشِيدِ أَهْ ع ش . ٥ فَوُهْ : (عَلَى مَا مَرَّ) أَيِ آيَفَا عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ . ٥ فَوُهْ : (فِي صِحَّةِ الْإِفْرَاءِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَكَذَا إِنْ ادَّعَاهُ فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ رَأَيْنَا فِي النَّهَائِيَةِ . ٥ فَوُهْ (سَيِّ) (بَلْ يُقْبَلُ إِفْرَاؤُهُ الْخ) .

(فَرَعَ) : أَقَرَّتْ حَامِلٌ بِالرَّقِّ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَتَّبِعَ الْحَمْلُ رَاجِعُهُ سَمَ عَلَى مَنَهِجِ أَهْ ع ش . ٥ فَوُهْ : (وَعَلَيْهِ) عَطْفٌ عَلَى لَهُ فِي قَوْلِهِ فِيمَا لَهُ أَهْ رَشِيدِي . ٥ فَوُهْ : (نَعَمْ الْخ) هَذَا الِاسْتِدْرَاكُ صَوْرَتِي . ٥ فَوُهْ : (لَوْ أَقَرَّتْ مُتَزَوِّجَةً الْخ) وَإِنْ كَانَ الْمُقَرُّ بِالرَّقِّ ذَكَرًا انْفَسَخَ نِكَاحُهُ إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَى الزَّوْجَةِ وَلَزِمَهُ الْمُسَمَّى إِنْ دَخَلَ بِهَا وَنِصْفُهُ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ؛ لِأَنَّ سَقُوطَ ذَلِكَ يَضُرُّهَا وَحَيْثُ يُؤَدِّيهِ مِمَّا فِي يَدِهِ أَوْ مِنْ كَسْبِهِ فِي الْحَالِ

وَالزَّوْجُ مِمَّنْ لَا تَحِلُّ لَهُ الْأُمَةُ لَمْ يَنْفَسِخْ نِكَاحُهُ وَتُسَلِّمُ لَهُ تَسْلِيمَ الْحَرَائِرِ وَيُسَافِرُ بِهَا بِلا إِذْنٍ وَتَعْتَدُ عِدَّتَهُنَّ لِنَحْوِ طَلَاقٍ.....

والاستقبال وإن لم يوجد بقي في ذمته إلى أن يعتق ولو جنى على غيره عمدا ثم أقر بالرق اقتص منه حرا كان المغني عليه أو رقيقا وإن جنى خطأ أو شبه عند قضى الأرض مما بيده فإن لم يكن معه شيء تعلق الأرض برقبته وإن أقر بالرق بعدما قطعت يده مثلا عمدا اقتص من الرقيق دون الحر؛ لأن قوله مقبول فيما يضره أو بعدما قطعت خطأ وجب الأقل من نصف القيمة والدية؛ لأن قبول قوله في الزائد يضر بالجاني نهاية ومعني وروض مع شرحه. قوله: (والزوج) الواو حالية اهـ ع ش. قوله: (ممن لا تحل له الأمة) عبارة المغني والأستى سواء أكان الزوج ممن يحل له الأمة أم لا كالحرة إذا وجد الطول بعد نكاح الأمة اهـ وعبارة سم والرشيد قوله ممن لا تحل له الأمة وبالأولى إذا كان ممن تحل له اهـ. قوله: (لم ينفسخ نكاحه) لكن للزوج الخيار في فسخ النكاح إن شرطت الحرية فيه لقوات الشرط فإن فسخ بعد الدخول بها لزمه للمقر له الأقل من المسمى ومهر المثل؛ لأن الزائد منهما يضر الزوج وإن أجاز لزمه المسمى بزعمه وإن كان قد سلمه إليه أجزاء فلو طلقها قبل الدخول سقط المسمى؛ لأن المقر له يزعم فساد النكاح مغني ونهاية وفي سم بعد ذكر ذلك مع زيادة عن الروض وشرحه ما نصه وهذا كله يدل على عدم الانفساخ مع علمه برقها وكان وجه عدم انفساخه مع ذلك صحته أولا ظاهرا فلا يرتفع بالاحتمال نعم إن صرح باعترافه بأنها رقيقة عند العقد فعدم الانفساخ مشكل فليحزر اهـ. أقول: ويتدفع الإشكال بقولهم المار كالحرة إذا وجد الطول إلخ فيعتقر في الدوام ما لا يعتقر في الابتداء.

قوله: (ويسافر إلخ) أي زوجها. قوله: (بلا إذن) أي من سيدها. قوله: (وتعتد عدتهن إلخ) عبارة المغني والروض مع شرحه وإذا طلقت تعتد بثلاثة أقراء؛ لأن عدة الطلاق حق الزوج وله الرجعة فيها في الطلاق الرجعي اهـ.

قوله: (ممن لا تحل له الأمة) وبالأولى إذا كان ممن تحل له. قوله: (لم ينفسخ نكاحه) قال في شرح الروض بل يستمر ويصير كالمستوفى المقبوض؛ لأن انفساخه يضر الزوج فيما مضى سواء أكان ممن يحل له نكاح الإمام أم لا كالحرة إذا وجد الطول بعد نكاح الأمة ثم قال في الروض وشرحه لكن للزوج الخيار في فسخ النكاح إن شرطت الحرية فيه لقوات الشرط ثم قال أو الحادثون بعده أي أولادها الحادثون بعد الإقرار أرقاء؛ لأنه وطئها عالما برقها اهـ. وهذا كله يدل على عدم الانفساخ مع علمه برقها ألا ترى إلى قوله كالحرة إذا وجد الطول إلخ إذ لو لم يكن عالما ولم يوافق على الرق لم يحتج لذلك وإلى قوله لقوات الشرط إذ لو لم يكن كذلك لم يفت الشرط عنده فلا وجه لإخياره إلى قوله؛ لأنه وطئها عالما برقها وكان وجه عدم انفساخه مع ذلك صحته أولا ظاهرا فلا يرتفع بالاحتمال نعم إن صرح باعترافه بأنها رقيقة عند العقد فعدم الانفساخ مشكل فليحزر. قوله: (وتعتد عدتهن لنحو طلاق) قد يقال العدة من المستقبلات إلا أن يقال إنها من آثار النكاح الماضي وعدة الوفاة وإن كانت كذلك إلا

وَعِدَّةُ الإِمَاءِ لِمَوْتٍ وَوَلَدُهَا قَبْلَ إِفْرَارِهَا حُرٌّ وَبَعْدَهُ رَقِيقٌ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ كَالْمَقْبُوضِ الْمُسْتَوْفَى وَلِهَذَا لَا يَنْفَسِخُ نِكَاحُ أُمَةٍ بِطُرُوقٍ نَحْوِ يَسَارٍ (و) فِي الْأَحْكَامِ (الْمَاضِيَةِ الْمُضَرَّةِ بِغَيْرِهِ) فَلَا يُقْبَلُ إِفْرَاؤُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا (فِي الْأَظْهَرِ) كَمَا لَا يُقْبَلُ الْإِفْرَازُ عَلَى الْغَيْرِ بِدَيْنٍ مَثَلًا وَتُقْبَلُ الْبَيْئَةُ بِرِقِّهِ مُطْلَقًا وَعَلَى الْأَظْهَرِ (فَلَوْ لَزِمَهُ دَيْنٌ فَأَقْرَبُ بَرَقٌ وَفِي يَدِهِ مَالٌ.....

¶ قَوْلُهُ: (وَعِدَّةُ الإِمَاءِ لِمَوْتٍ) أَيِ بَشَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ سِوَاءِ أَقَرَّتْ قَبْلَ مَوْتِ الزَّوْجِ أَمْ بَعْدَهُ فِي الْعِدَّةِ لِعَدَمِ تَضَرُّرِهِ بِتَقْصَانِ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِهَذَا وَجِبَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ فَيُقْبَلُ قَوْلُهَا فِي تَقْصِيفِهَا هـ. شَرْحُ الرِّوْضِ عِبَارَةً عَ ش. قَالَ سَمِ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ مَا لَمْ يَطَّأَهَا بَظَنُّ الْحُرِّيَّةِ وَيَسْتَمِرُّ ظَنُّهُ إِلَى الْمَوْتِ هـ. وَبِبَعْضِ الْهَوَامِشِ أَمَّا إِذَا وَطَّئَهَا كَذَلِكَ فَتَعْتَدُ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ م ر وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ وَهُوَ قَرِيبٌ هـ. قَوْلُهُ: (وَوَلَدُهَا) الْحَاصِلُ مِنَ الزَّوْجِ (قَبْلَ إِفْرَارِهَا حُرٌّ) لِظَنِّهِ حُرِّيَّتَهَا وَلَا يَلْزِمُهُ قِيَمَتُهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهَا غَيْرُ مَقْبُولٍ فِي الْإِزَامَةِ (وَبَعْدَهُ رَقِيقٌ)؛ لِأَنَّهُ وَطَّئَهَا عَالِمًا بِرِقِّهَا مُغْنِي وَشَرْحُ الرِّوْضِ. ¶ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) يَعْنِي عَدَمَ الْإِنْفِسَاخِ الْمُتَقَدِّمِ فِي قَوْلِهِ لَمْ يَنْفَسِخْ نِكَاحُهُ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ شَرْحِ الرِّوْضِ هـ. رَشِيدِيٌّ عِبَارَتُهُ كَالْمُغْنِي لَمْ يَنْفَسِخِ النِّكَاحُ بَلْ يَسْتَمِرُّ وَيَصِيرُ كَالْمُسْتَوْفَى الْمَقْبُوضِ؛ لِأَنَّ إِنْفِسَاخَهُ يَضُرُّ بِالزَّوْجِ فِيمَا مَضَى هـ. قَوْلُهُ: (وَلِهَذَا) أَيِ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ كَالْمَقْبُوضِ الْخ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ مُسْتَقْبَلًا وَمَاضِيًا هـ. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَيِ وَلَوْ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَضُرُّ بِالْغَيْرِ هـ.

أَنَّ الْحَقَّ فِيهَا لِلَّهِ تَعَالَى. ¶ قَوْلُهُ: (وَعِدَّةُ الإِمَاءِ لِمَوْتٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرِّوْضِ سِوَاءِ أَقَرَّتْ قَبْلَ مَوْتِ الزَّوْجِ أَمْ بَعْدَهُ فِي الْعِدَّةِ لِعَدَمِ تَضَرُّرِهِ بِتَقْصَانِ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِهَذَا وَجِبَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ فَيُقْبَلُ قَوْلُهَا فِي تَقْصِيفِهَا هـ. قَوْلُهُ: (وَعِدَّةُ الإِمَاءِ لِمَوْتٍ) أَيِ وَإِنْ كَانَ إِفْرَاؤُهَا بَعْدَ مَوْتِ الزَّوْجِ وَهَذَا لَا يُعَارِضُ مَا يَأْتِي فِي الْعِدَّةِ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّهُ لَوْ وَطَّئَ زَوْجَتَهُ الْأُمَةَ يَطَّئُهَا حُرَّةً وَاسْتَمَرَ ظَنُّهُ لِلْمَوْتِ اعْتَدَتْ عِدَّةُ الْحَرَائِرِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُؤَثَّرَ هُنَاكَ الْوُطْءُ مَعَ الظَّنِّ وَاسْتِمْرَارُهُ لِلْمَوْتِ وَذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ هُنَا لِجَوَازِ أَنْ لَا يَطَّئَ الْحُرِّيَّةَ بَلْ يَطَّئُ عَدَمَهَا بَلْ قَدْ يَعْلَمُهُ وَلَوْ فَرَضَ ظَنُّهُ فَيَجُوزُ أَنْ لَا يَطَّأَهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَمَجْرَدُ الظَّنِّ لَا يَكْفِي عِنْدَ الزَّرْكَشِيِّ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ وَمَعَ اسْتِمْرَارِهِ إِلَى الْمَوْتِ مِنَ الْوُطْءِ قَبْلَهُ وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ فَسَادُ مَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ مِنَ الْمُعَارَضَةِ بَيْنَهُمَا بَلْ كَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي شُمُولِ الْمَسْأَلَةِ لِمَا إِذَا عَلِمَ رِقِّهَا بَعْدَ الْإِفْرَارِ بَلْ فِي انْتِحَاصِ حَالِهِ بَعْدَ الْإِفْرَارِ فِي عِلْمِ رِقِّهَا؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا إِذَا أَقَرَّتْ بِالرَّقِّ لَمْ يَنْفَسِخِ النِّكَاحُ لَكِنْ لِلزَّوْجِ الْخِيَارُ فِي قَسْخِهِ إِنْ شَرِطَتْ الْحُرِّيَّةَ فِيهِ لِقَوَاتِ الشَّرْطِ فَلَوْ لَا أَنَّهُ مُوَافَقٌ عَلَى الرَّقِّ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْخِيَارُ الَّذِي أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَفْصِلُوا فِيهِ بَيِّنَ أَنْ يُوَافِقَ عَلَى الرَّقِّ أَوْ لَا وَلِمَا عَلَّلُوا بِقَوَاتِ الشَّرْطِ إِذْ لَا قَوَاتٍ فِي اعْتِقَادِهِ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْمَوَافَقَةِ؛ وَلِأَنَّهُمْ عَلَّلُوا كَوْنَ أَوْلَادِهَا مِنْهُ بَعْدَ الْإِفْرَارِ أَرْقَاءَ بَاتَهُ وَطَّئَهَا عَالِمًا بِرِقِّهَا هـ. فَلْيَتَأَمَّلْ إِنْ فَرَضَ أَنَّهُ ظَنَّ حُرِّيَّتَهَا وَوُطَّئَهَا مَعَ هَذَا الظَّنِّ وَاسْتَمَرَ إِلَى الْمَوْتِ احْتَمَلُ أَنْ تَعْتَدُ كَالْحُرَّةِ كَمَا فِي تِلْكَ وَأَنْ يَفْرَقَ بَأَنَّ ظَنَّهُ عَارِضُهُ إِفْرَاؤُهَا بِالرَّقِّ وَتُبُوْتُ الرَّقِّ شَرْعًا فِي الْجُمْلَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِيُوجِدَ الْمُعَارَضَةَ ثُمَّ أَيْضًا.

قُضِيَ مِنْهُ) ثُمَّ إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِلْمُقَرِّ لَهُ وَإِلَّا اتَّبَعَ بِمَا بَقِيَ بَعْدَ عِتْقِهِ (وَلَوْ ادَّعَى رَقَّهُ مَنْ لَيْسَ فِي يَدِهِ بِلَا بَيِّنَةٍ لَمْ يُقْبَلْ) قَطْعًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَالظَّاهِرَ الْحُرِّيَّةُ فَلَا تُتْرَكُ إِلَّا بِحُجَّةٍ بِخِلَافِ النَّسَبِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْاِحْتِيَاطِ وَالْمَصْلَحَةِ (وَكَذَا إِنْ ادَّعَاهُ الْمُتَقَطُّ) بِلَا بَيِّنَةٍ فَلَا يُقْبَلُ (فِي الْأُظْهَرِ) لِمَا ذَكَرَ وَبِهِ فَارْقَ مَا قَاسَ عَلَيْهِ الْمُقَابِلُ مِنْ دَعْوَاهُ مَا لَا التَّقَطُّ وَلَا مُنَازَعٌ لَهُ إِذْ لَيْسَ فِي دَعْوَاهُ تَغْيِيرُ صِفَةٍ لِلْعِلْمِ بِمَمْلُوكِيَّتِهِ لَهُ أَوْ لغيرِهِ ثُمَّ يَسْتَمِرُّ بِيَدِهِ عِنْدَ الْمُزْنِيِّ . وَيَجِبُ انْتِزَاعُهُ مِنْهَا عِنْدَ الْمَاوَرَدِيِّ لِخُرُوجِهِ بِدَعْوَى رَقِّهِ عَنِ الْأَمَانَةِ وَزُيْمَا اسْتَرْقَهِ بَعْدُ وَأَيْدَهُ الْأَذْرَعِيُّ بِقَوْلِ الْعَبَّادِيِّ لَوْ ادَّعَى الْوَصِيَّ دَيْنًا عَلَى الْمَيِّتِ أَخْرِجَتْ الْوَصِيَّةُ عَنْ يَدِهِ لِقَوْلِهِ لَا يَأْخُذُهَا إِلَّا أَنْ يُبْرَأَ وَنَظَرَ الزُّرْكَشِيُّ فِي تَغْلِيلِ الْمَاوَرَدِيِّ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ كَذِبُهُ حَتَّى يَخْرُجَ عَنِ الْأَمَانَةِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ اتِّهَامَهُ صَبْرَهُ كَغَيْرِ الْأَمِينِ؛ لِأَنَّ يَدَهُ صَارَتْ مَظِنَّةَ الْإِضْرَارِ بِاللَّقِيطِ نَعَمْ قِيَاسُ الْعَبَّادِيِّ أَنَّهُ لَوْ أَشْهَدَ أَنَّهُ حُرٌّ الْأَصْلَ بَقِيَ بِيَدِهِ.

❦ قَوْلُ (لَيْسَ): (قُضِيَ مِنْهُ) فَلَا يُقْضَى مِنْ كَسْبِهِ؛ لِأَنَّ الدَّيُونَ لَا تَتَعَلَّقُ بِكَسْبِ الْعَبْدِ بَعْدَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ فِيمَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ بِخِلَافِ الْمَهْرِ شَرَحَ الرُّوضِ اهـ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر الْآتِي وَإِنْ بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ اتَّبَعَ بِهِ بَعْدَ عِتْقِهِ اهـ ع س . ❦ قَوْلُهُ: (وَالَا اتَّبَعَ الْخ) الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ اتَّبَعَ بِهِ أَوْ بِمَا بَقِيَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَإِلَّا صَادِقٌ بِالمُساوَةِ أَيْضًا ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَشِّيَ قَالَ قَوْلُهُ وَإِلَّا اتَّبَعَ يَتَأَمَّلُ هَذَا الْجِزَاءُ مَعَ الشَّرْطِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِإِلَا اهـ وَكَانَتْ إِشَارَةً إِلَى مَا ذَكَرَ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ وَقَوْلُهُ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ اتَّبَعَ بِهِ أَوْ بِمَا بَقِيَ لَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهٌ صَحِيحٌ هَذَا الْقَوْلُ فَضْلًا عَنْ أَوْلَوِيَّتِهِ وَعِبَارَةِ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الدَّيْنِ شَيْءٌ اتَّبَعَ بِهِ بَعْدَ عِتْقِهِ اهـ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ . ❦ قَوْلُهُ: (لِمَا فِيهِ مِنَ الْاِحْتِيَاطِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ قَبُولُهُ مَصْلَحَةٌ لِلْمَصْبِيِّ وَثُبُوتُ حَقِّ لَهُ اهـ . ❦ قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِنْ ادَّعَاهُ الْمُتَقَطُّ بِلَا بَيِّنَةٍ) أَيِ وَأُسْنَدَهُ إِلَى الْاِلْتِقَاطِ اهـ مُغْنِي . ❦ قَوْلُهُ: (لِمَا ذَكَرَ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْخ . ❦ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بِهَذَا التَّغْلِيلِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالثَّانِي يُقْبَلُ وَيُحْكَمُ لَهُ بِالرَّقِّ كَمَا لَوْ التَّقَطُّ مَا لَا وَادَّعَاهُ وَلَا مُنَازَعٌ لَهُ وَفَرَّقَ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الْمَالَ مَمْلُوكٌ وَلَيْسَ فِي دَعْوَاهُ تَغْيِيرُ صِفَةٍ لَهُ وَاللَّقِيطُ حُرٌّ ظَاهِرًا وَفِي دَعْوَاهُ تَغْيِيرُ صِفَتِهِ اهـ . ❦ قَوْلُهُ: (بِيَدِهِ) أَيِ الْمُتَقَطُّ الَّذِي ادَّعَى رَقَّهُ . ❦ قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْمُزْنِيِّ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ كَمَا قَالَهُ الْمُزْنِيُّ وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَإِنْ جَرَى الْمَاوَرَدِيُّ عَلَى وَجُوبِ انْتِزَاعِهِ مِنْهَا لِخُرُوجِهِ الْخ . ❦ قَوْلُهُ: (وَأَيْدَهُ) أَيِ كَلَامِ الْمَاوَرَدِيِّ . ❦ قَوْلُهُ: (أَخْرِجَتْ الْوَصِيَّةُ) أَيِ التَّرِكَةُ . ❦ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ) أَيِ التَّنْظِيرُ فِي التَّغْلِيلِ وَهَذِهِ مُنَاقَشَةٌ لَفَظِيَّةٌ مَعَ الزُّرْكَشِيِّ لَا تَقْتَضِي اعْتِمَادَ كَلَامِ الْمَاوَرَدِيِّ اهـ رَشِيدِي . ❦ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ الْخ) أَيِ الْمُتَقَطُّ . ❦ قَوْلُهُ: (لَوْ أَشْهَدَ الْخ) أَيِ بَعْدَ دَعْوَى الرَّقِّ اهـ ع س .

❦ قَوْلُهُ فِي (لَيْسَ): (قُضِيَ مِنْهُ) قَالَ فِي شَرَحِ الرُّوضِ فَلَا يُقْضَى مِنْ كَسْبِهِ؛ لِأَنَّ الدَّيُونَ لَا تَتَعَلَّقُ بِكَسْبِ الْعَبْدِ بَعْدَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ فِيمَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ بِخِلَافِ الْمَهْرِ انْتَهَى . ❦ قَوْلُهُ: (اتَّبَعَ الْخ) يَتَأَمَّلُ هَذَا الْجِزَاءُ مَعَ شَرْطِهِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِإِلَا . ❦ قَوْلُهُ: (بِلَا بَيِّنَةٍ فَلَا يُقْبَلُ) يُفِيدُهُ قَبُولُ بَيِّنَتِهِ . ❦ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَسْتَمِرُّ بِيَدِهِ عِنْدَ الْمُزْنِيِّ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ شَرَحَ م ر . ❦ قَوْلُهُ: (مُدَّعِيًا رَقَّهُ) كَذَا شَرَحَ م ر .

(ولو رأينا صغيراً مُمَيِّزاً أو غير مُمَيِّزٍ أو مَجْنُوناً (في يَدٍ مَنْ يَسْتَرْقُهُ) أَيْ يَسْتَحْدِمُهُ مُدْعِياً رَقَّهُ (وَلَمْ يُعْرِفْ اسْتِنَادَهَا إِلَى التِّقَاطِ حُكْمَ لَهُ بِالرَّقِّ) إِذَا ادَّعَاهُ عَمَلًا بِالْيَدِ وَالتَّصَرُّفِ بِلا مُعَارِضٍ نَعَمْ إِنْ كَذَّبَهُ الْمُتَمَيِّزُ احْتِجَاجٌ إِلَى يَمِينِ أَنَّهُ مِلْكُهُ (فَلَنْ يَلْعَ) الصَّبِيُّ الَّذِي اسْتَرْقَهُ صَغِيرًا سَوَاءً ادَّعَى رَقَّهُ

فَوَلَّ (سُي: (وَلَوْ رَأَيْنَا صَغِيرًا (الْخ) أَي أَمَا لَوْ رَأَيْنَا بِالْعَا فِي يَدٍ مَنْ يَسْتَرْقُهُ وَلَمْ نَعْلَمْ سَبْقَ حُكْمٍ عَلَيْهِ بِالرَّقِّ فِي صِغَرِهِ فَادَّعَى الْحُرِّيَّةَ قُلْتُ دَعَاوَاهُ مَا لَمْ نَعْلَمْ بَيِّنَةً بِرَقِّهِ وَمِنْهُ مَا يَوْجَدُ مِنْ بَيْعِ الْأَرْقَاءِ الْبَالِغَةِ بِمَضْرُوبَاتِهِمْ لَوْ ادَّعَوْا أَنَّهُمْ أَخْرَاجُ بَطَرِيْقِ الْأَصَالَةِ قُبُلَ مِنْهُمْ وَإِنْ تَكَرَّرَ بَيْعُ مَنْ هُمْ فِي أَيْدِيهِمْ مِرَارًا وَلَيْسَ مِنْهُ دَعَاوَاهُ الْإِسْلَامَ بِلَادِهِمْ وَلَا ثُبُوتُهُ بِإِخْبَارِ غَيْرِهِمْ لِحُجُوزِ كَوْنِهِمْ وَلِدُوا مِنْ إِمَاءٍ فَحُكْمُ بَرَقِهِمْ تَبَعًا لِأُمَمَاتِهِمْ اهِدِ ش. ه. فَوَلَّ: (أَيْ يَسْتَحْدِمُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ عَرَضَ عَلَى الْقَائِفِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ إِنْ كَذَّبَهُ الْمُتَمَيِّزُ وَقَوْلُهُ أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ وَقَوْلُهُ أَوْ جُنُونٍ وَقَوْلُهُ أَوْ حُجَّةٌ أُخْرَى وَقَوْلُهُ أَوْ تَحْوُهَا. ه. فَوَلَّ: (أَيْ يَسْتَحْدِمُهُ مُدْعِياً (الْخ) هَذَا تَفْسِيرٌ لِمَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ يَسْتَرْقُهُ وَإِنْ كَانَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْمَذْكُورِ غَيْرَ قَيِّدٍ فِي نَفْسِهِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي سَوَاءً ادَّعَى رَقَّهُ حَيْثُ ذُكِرَ الْخِ فَتَأَمَّلْهُ فَلَعَلَّ بِهِ يَنْدَفِعُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشُّهَابُ سَمِ مِنْ إِثْبَاتِ الْمُنَاقَضَةِ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْعِبَارَتَيْنِ اهِدِ رَشِيدِي. ه. فَوَلَّ: (مُدْعِياً رَقَّهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَمَنْ أَقَامَ بَيِّنَةً فِي الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا قَوْلُهُ إِنْ كَذَّبَهُ الْمُتَمَيِّزُ وَقَوْلُهُ وَكَذَا إِلَى بَأْنِ الْيَدِ.

فَوَلَّ (سُي: (إِلَى التِّقَاطِ) أَي وَلَا غَيْرِهِ اهِدِ مُغْنِي. ه. فَوَلَّ: (إِذَا ادَّعَاهُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ بَعْدَ حَلْفِ ذِي الْيَدِ وَالِدَعْوَى عَمَلًا الْخِ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى بِدَعَاوَاهُ عَلَى الصَّحِيحِ وَيُحْلَفُ وَجُوبًا عَلَى الْأَصَحِّ الْمَنْصُوصِ وَقِيلَ نَذْبًا اهِدِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر بَعْدَ حَلْفِ ذِي الْيَدِ الْخِ هَذَا مِنْهُ صَرِيحٌ فِي حَمْلِ الْحُكْمِ فِي الْمُتَنِ عَنْ حُكْمِ الْحَاكِمِ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ صَرِيحَ التَّعَالِيلِ الْآتِيَةِ يُخَالِفُهُ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَذْكُرْهُ الشُّهَابُ ابْنَ حَجَرٍ كَغَيْرِهِ ثُمَّ إِنْ قَضَيْتَهُ مَعَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي فَإِنْ بَلَغَ وَقَالَ أَنَا حُرٌّ الْخِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخُكِّمِ الْحَاكِمُ لَهُ بِرَقِّهِ فِي صِغَرِهِ أَنْ يَقْبَلَ قَوْلَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ فِي الْحُرِّيَّةِ فَلْيُرَاجِعْ اهِدِ رَشِيدِي أَقُولُ: قَوْلُهُمُ الْآتِي أَنفَاءً سَوَاءً ادَّعَى رَقَّهُ حَيْثُ ذُكِرَ أَوْ بَعْدَ الْبُلُوغِ الْخِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ فِي الْحُرِّيَّةِ مُطْلَقًا حُكْمُ الْحَاكِمِ لَهُ بِرَقِّهِ فِي صِغَرِهِ أَمْ لَا. ه. فَوَلَّ: (نَعَمْ إِنْ كَذَّبَهُ الْمُتَمَيِّزُ (الْخ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَخْرَجَ مَا إِذَا لَمْ يُكْذَّبْ وَمَا إِذَا لَمْ يُمَيِّزْ اهِدِ سَمِ أَقُولُ: قَضِيَّةُ إِطْلَاقِ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الرَّوْضِ لُجُوبِ الْيَمِينِ وَتَغْلِيلِ الثَّانِي لَهُ بِقَوْلِهِ لِحُطَرِّ شَأْنِ الْحُرِّيَّةِ عَدَمُ خُرُوجِ ذَلِكَ وَهُوَ أَيْضًا قَضِيَّةٌ مَا مَرَّ أَنْفَاءً عَنِ النَّهَايَةِ. ه. فَوَلَّ: (سَوَاءً ادَّعَى رَقَّهُ (الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا فَرْقَ فِي جَرَيَانِ الْخِلَافِ بَيْنَ أَنْ يَدَّعِيَ فِي الصَّغَرِ مِلْكَهُ وَيَسْتَحْدِمَهُ ثُمَّ

فَوَلَّ: (وَلَمْ يُعْرِفْ اسْتِنَادَهَا إِلَى التِّقَاطِ) خَرَجَ مَا إِذَا عُرِفَ ذَلِكَ كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَكَذَا إِنْ ادَّعَاهُ الْمُتَلَقِّطُ فِي الْأَظْهَرِ.

فَوَلَّ (سُي: (حُكْمَ لَهُ بِالرَّقِّ) بَعْدَ حَلْفِ ذِي الْيَدِ وَالِدَعْوَى عَمَلًا بِالْيَدِ وَالتَّصَرُّفِ بِلا مُعَارِضٍ شَرْحُ م ر. ه. فَوَلَّ: (نَعَمْ إِنْ كَذَّبَهُ الْمُتَمَيِّزُ (الْخ) أَخْرَجَ مَا إِذَا لَمْ يُكْذَّبْ وَمَا إِذَا لَمْ يُمَيِّزْ. ه. فَوَلَّ: (سَوَاءً ادَّعَى رَقَّهُ (الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر وَانْظُرْهُ مَعَ مُدْعِياً رَقَّهُ.

حِينَئِذٍ أَوْ بَعْدَ الْبُلُوغِ أَوْ أَقَاقَ الْمَجْنُونِ (وَقَالَ أَنَا حُرٌّ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الْأَصَحِّ إِلَّا بَيِّنَةٌ) بِالْحُرِّيَّةِ؛
لأنَّهُ حَكِيمٌ بِرَقِّهِ فِي صِغَرِهِ أَوْ جُنُونِهِ فَلَمْ يَزَلْ إِلَّا بِحُجَّةٍ نَعَمْ لَهُ تَخْلِيفُهُ وَفَارَقَ مَا لَوْ رَأَيْنَا صَغِيرَةً
يَبِيدُ مَنْ يَدَّعِي نِكَاحَهَا فَبُلَغَتْ وَأَنْكَرَتْ فَإِنَّ عَلَى الْمُدَّعِيِ الْبَيِّنَةَ وَكَذَا لَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ حِسْبَةً وَهِيَ
صَغِيرَةٌ بِأَنَّ الْيَدَ دَلِيلُ الْمِلْكِ فِي الْجُمْلَةِ وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَلَّدَ وَهُوَ مَمْلُوكٌ وَلَا كَذَلِكَ فِي النِّكَاحِ
فَاخْتِاجُ لِلْبَيِّنَةِ (وَمَنْ أَقَامَ بَيِّنَةً) أَوْ حُجَّةً أُخْرَى (بِرَقِّهِ) بَعْدَ الْاِخْتِاجِ إِلَيْهَا لَا إِنْ لَمْ يَخْتِجْ إِلَيْهَا
كَبَيِّنَةٍ دَاخِلٍ قَبْلَ إِشْرَافِ يَدِهِ عَلَى الزَّوَالِ (عَمِلَ بِهَا) وَلَوْ لَخَارِجٍ غَيْرِ مُلْتَقِطٍ (وَيُشْتَرَطُ أَنْ تَتَعَرَّضَ
الْبَيِّنَةُ) أَوْ نَحْوُهَا فِي اللَّقِيطِ (لَسَبَبِ الْمِلْكِ) مِنْ نَحْوِ إِثْبَاتِ وَإِثْرٍ لِقَا يَغْتَمِدُ ظَاهِرُ الْيَدِ وَقَضِيَّتُهُ
أَنَّ بَيِّنَةً غَيْرَ الْمُلتَقِطِ لَا تَخْتِاجُ لَذَلِكَ وَيَكْفِي قَوْلُهَا وَلَوْ أَزْنَعُ نِسْوَةً؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهُنَّ بِالْوِلَادَةِ تُثَبِّتُ
الْمِلْكَ كَالنِّسْبِ فِي الشَّهَادَةِ بِالْوِلَادَةِ أَنَّهُ وَلَدُ أُمِّهِ وَإِنْ لَمْ تَتَعَرَّضْ لِلْمِلْكِ خِلَافًا لِمَا فِي
تَضَمُّنِ التَّنْبِيهِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ وَلَدَ أُمِّهِ مِلْكُهُ (وَفِي قَوْلِ يَكْفِي مُطْلَقُ الْمِلْكِ) كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ
وَفَرَّقَ الْأَوَّلَ بِأَنَّ اللَّقِيطَ مَحْكُومٌ بِحُرِّيَّتِهِ بِظَاهِرِ الدَّارِ فَلَا يُزَالُ ذَلِكَ الظَّاهِرُ إِلَّا عَنْ تَحْقِيقٍ وَفِي
الْكِفَايَةِ أَنَّ طَرِيقَةَ الْجُمْهُورِ جَرَيَانُ الْخِلَافِ فِي الْمُلتَقِطِ وَغَيْرِهِ وَالْمَثْنُ مُحْتَمِلٌ لَذَلِكَ لَكِنْ
سِياقُهُ يَخْصُهُ بِالْمُلْتَقِطِ وَفَرَّقَهُمْ هَذَا وَتَغْلِيظُهُمُ الَّذِي قَضِيَّتُهُ مَا مَرَّ ظَاهِرًا فِيهِ.

يَبْلُغُ وَيُنْكَرُ وَيَتَّحَرَّدُ الْاِسْتِخْدَامَ إِلَى الْبُلُوغِ ثُمَّ يَدَّعِي مِلْكَهُ وَيُنْكَرُ الْمُسْتَعْدِمُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ
فِي الدَّعَاوَى اهـ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّ عَلَى الْمُدَّعِيِ الْإِنْخ) تَغْلِيلٌ لِلْمُفَارَقَةِ. قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَلَّدَ الْإِنْخ) أَيِ قَمَنْ
يَدَّعِي رَقِّهُ مُسْتَمْسِكٌ بِالْأَصْلِ اهـ رَشِيدِيٌّ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوضُ وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَلَّدَ الْمَمْلُوكُ مَمْلُوكًا
وَالنِّكَاحُ طَارَ بِكُلِّ حَالٍ فَيَخْتِاجُ إِلَى الْبَيِّنَةِ اهـ.

قَوْلُ (السِّي: وَمَنْ أَقَامَ الْإِنْخ) مِنْ مُلْتَقِطٍ وَغَيْرِهِ اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (غَيْرُ مُلْتَقِطٍ) قَضِيَّتُهُ أَوْلَوِيَّةُ الْمُلتَقِطِ
وَيُؤْخَذُ تَوْجِيهُهُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ وَلَوْ ادَّعَى رَقِّهِ الْإِنْخَ حَيْثُ قُطِعَ فِي غَيْرِ الْمُلتَقِطِ وَأَجْرَى
الْخِلَافَ فِيهِ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (فِي اللَّقِيطِ) صَرَّحَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَيِ وَالْمُغْنِي بِاشْتِرَاطِ بَيَانِ سَبَبِ الْمِلْكِ
فِي الشَّهَادَةِ وَالذَّغْوَى فِي غَيْرِ الْمُلتَقِطِ أَيْضًا سَم وَع ش. قَوْلُهُ: (مِنْ نَحْوِ إِثْبَاتِ أَوْ إِثْرٍ) انْظُرْ مِنْ أَيْنَ
يُعْلَمُ ذَلِكَ مَعَ أَنَّهُ لَقِيطٌ اهـ رَشِيدِيٌّ. قَوْلُهُ: (وَيَكْفِي قَوْلُهَا الْإِنْخ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَثْنِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ شَهَادَتَهُنَّ
الْإِنْخَ) تَغْلِيلٌ لِلْغَايَةِ وَقَوْلُهُ فِي الشَّهَادَةِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهَا. قَوْلُهُ: (بِالْوِلَادَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِالشَّهَادَةِ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ وَلَدُ
أُمِّهِ) مَقُولٌ قَوْلِهَا ش. اهـ سَم. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ وَلَدُ أُمِّهِ الْإِنْخ) أَيِ أَنَّ أُمَّهُ وَلَدَتْهُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ فِي مِلْكِهِ اهـ مُغْنِي.
قَوْلُهُ: (لَكِنْ سِياقُهُ الْإِنْخ) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ ع ش وَمَرَّ أَنْفًا اعْتِمَادُ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوضُ الْأَوَّلَ أَيِ

قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ مَا لَوْ رَأَيْنَا الْإِنْخَ) كَذَا شَرَحَ م ر. قَوْلُهُ: (غَيْرُ مُلْتَقِطٍ) قَضِيَّتُهُ أَوْلَوِيَّةُ الْمُلتَقِطِ وَيُؤْخَذُ
تَوْجِيهُهُ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَوْ ادَّعَى رَقِّهِ الْإِنْخَ حَيْثُ قُطِعَ فِي غَيْرِ الْمُلتَقِطِ وَأَجْرَى الْخِلَافَ فِيهِ. قَوْلُهُ: (فِي
الْلَقِيطِ) صَرَّحَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ بِاشْتِرَاطِ بَيَانِ سَبَبِ الْمِلْكِ فِي الشَّهَادَةِ وَالذَّغْوَى فِي غَيْرِ الْمُلتَقِطِ
أَيْضًا. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ الْإِنْخَ) كَذَا شَرَحَ م ر. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ وَلَدُ الْإِنْخَ) هَذَا مَقُولٌ قَوْلِهَا ش.

(ولو استلحق اللقيط) يغني الصغير ولو غير لقيط (حر مسلم) ذكر ولو غير ملتقط (لحقه) بشرطه السابقة في الإقرار إجماعاً وتثبت أحكام النسب من الجانبين ولا يلحق بزوجه إلا بيينة كما يعلم مما يأتي واشتحبوا للقاضي أن يقول للملتقط من أين هو ولذك من زوجته أو أمك أو شبيهة؛ لأنه قد يظن أن الالتقاط يفيد النسب وقال الزركشي ينبغي وجوبه إن جهل ذلك احتياطاً للنسب وسيأتي في الشهادات ما يؤيده أما الكافر فيستلحق من حكم بكفره وكذا من حكم بإسلامه لكن لا يثبت في الكفر كما مر (وصار أولى بقرينته) من غيره لثبوت أبوته له فأولى ليست على بابها كفلان أحق بماله نعم إن كان كافراً واللقيط مسلماً بالدار لم يسلم إليه.

(وان استلحقه عبده) بشرطه (لحقه) في النسب دون الرق إلا بيينة عليه؛ لأنه كالحر في النسب لكن يقر بيد الملتقط ويثبث عليه من بيت المال (وفي قول يشترط تصديق سيده)؛ لأنه يقطع إزمه بفروض عتقه وأجاب الأول بأن هذا لا نظر إليه لصحة استلحاق ابن مع وجود أخ.

طريقة الجمهور. قول (ش): (حر مسلم) رشيداً أو سفيه نهية ومغني. قول: (ذكر) إلى قول المتن أو اثنان في المغني إلا قوله إجماعاً إلى ولا يلحق وقوله وسيأتي في الشهادات ما يؤيده. قول: (بشرطه) وقوله دون الرق إلا بيينة عليه وقوله وحيث لا يثبت عنه إلا بالعان. قول: (ولو غير ملتقط) هذه الغاية علمت من قوله ولو غير لقيط اه رشيداً ولك أن تقول إن له فائدة التخصيص على العموم بالنسبة للقيط. قول: (مما يأتي) أي من قول المصنف وإن استلحقته امرأة الخ. قول: (وقال الزركشي الخ) هو المتمد اه ع ش عبارة المغني بل ينبغي كما قاله الزركشي الخ. قول: (إن جهل ذلك) أي إذا كان الملتقط ممن يجهل ذلك اه مغني. قول: (أما الكافر الخ) عبارة المغني والنهاية قول مسلم لا مفهوم له فإن الكلام في لقيط محكوم بإسلامه وقد مر أنه يصح للكافر استلحاقه الخ وقوله حر لا مفهوم له أيضاً كما يشير إليه قوله وإن استلحقه عبد الخ وإنما فصله المصنف عن الحر لأجل قوله وفي قول يشترط اه. قول: (كما مر) أي في أوائل الفصل الذي قبيل هذا الفصل.

قول (ش): (وان استلحقه عبد الخ) ولو استلحق حر عبد غيره وهو بالغ عاقل فصدقه لحقه ولا عبرة بما فيه من قطع الإزث المتوهم بالولاء وإن استلحقه وهو صغير أو مجنون لم يلحقه إلا بيينة كما مر في الإقرار مغني وروض مع شرحه. قول: (لأنه كالحر في النسب) لإمكان حصوله منه بِنكاح أو وطء شبهة مغني ونهاية. قول: (لكن يقر بيد الملتقط) ولا يسلم إلى العبد لعجزه عن نقته إذ لا مال له وعن حضائته؛ لأنه لا يقرع لها اه أسنى.

قول في (ش): (حر مسلم) رشيداً أو سفيهها شرح م ر. قول: (ذكر) قال في شرح الروض أما الختني فيصح استلحاقه على الأصح عند القاضي أبي الفرج البراز ويثبت النسب بقوله؛ لأن النسب يختاط له انتهى. قول: (لكن يقر بيد الملتقط) فلا يوضع عند العبد المستلحق.

(وإن استلحقته امرأة لم يلحقها في الأصح) لإمكان إقامة البيّنة بمشاهدة الولادة بخلاف الرجل وإذا أقامتها لحقها ولو أمة ولا يثبت رقه لمولاها ولا يلحق زوجها إلا إن أمكن وشهدت بالولادة على فراشه وحيث لا ينتفي عنه إلا باللعان. (أو) استلحقه (اثنان لم يقدّم مسلم وحُرٌّ على ذمي) وحزبي (وعبد) لصحة استلحاق كل منهم

فول (سني): (واستلحقته امرأة إلخ) وأما الخنثى فيصح استلحاقه على الأصح عند القاضي أبي الفرج الزاز ويثبت النسب بقوله؛ لأن النسب يختلط له اه أسنى زاد المغني فإن اتصحت ذكوره بعد استمرار الحكم أو أنوثته فخلاف المرأة اه قال ع ش فلو مات هذا الولد فهل تراث الخنثى الثلث ويوقف الباقي لاحتمال أنه أنثى أو تراث الثنتين بشرطه أو لا تراث شيئاً؛ لأنه قد لا يصح استلحاقه فليراجع سم على منهج أقول: والأقرب عدم الإزث؛ لأنه يشترط تحقق الجهة المقتضية للإزث؛ ولأنه لا يلزم من ثبوت النسب الإزث كما في استلحاق الرقيق فإنه يثبت النسب دون الإزث اه. فول: (وإذا أقامتها لحقها) ولو تنازعت امرأتان لقيطاً أو مجهولاً وأقامتا بيّنتين تعارضتا وعرض معهما على القائف فلو ألحقه بإحدهما لحقها ولحق زوجها بالشرط المتقدم أي إمكان العلوق منه وشهادة البيّنة بالولادة على فراشه فإن لم يكن بيّنة لم يعرض على قائف لِمَا مرَّ أن استلحاق المرأة إنما يصح مع البيّنة مغني وروض مع شرحه. فول: (ولا يثبت رقه لمولاها) باستلحاقها لاحتمال انعقاده بوطء شبهة اه مغني. فول: (زوجها) أي المرأة. فول: (إلا إن أمكن) أي العلوق منه (وشهدت) أي البيّنة اه مغني. فول (سني): (لم يقدّم) وكذا لا يقدّم رجل على امرأة بل إن أقام أحدهما بيّنة عمل بها وإن أقاما بيّنتين

فول: (ولا يثبت رقه لمولاها) لاحتمال انعقاده حراً لمولاها بوطء شبهة قاله في شرح الرّوض. فول: (ولا يلحق زوجها إلا إن أمكن وشهدت إلخ).

(فرغ): لو تنازعت امرأتان لقيطاً أو مجهولاً وأقامتا بيّنتين تعارضتا وعرض معهما على القائف فلو ألحقه بإحدهما لحقها ولحق زوجها أيضاً فإن لم تكن بيّنة لم يعرض على القائف لِمَا مرَّ أن استلحاق المرأة إنما يصح معها أي بالبيّنة كذا في شرح الرّوض فانظر قوله ولحق زوجها أيضاً هل شرطه الإمكان وأن تشهد بيّنتها بالولادة على فراشه أخذاً من قول الشارح ولا يلحق زوجها إلا أن إلخ والوجه أن شرطه ذلك فالحاصل أن إلحاقه بالمرأة في نفسه لا يقتضي الإلحاق بالزوج بل إن وجد ما يقتضي الإلحاق به كثبوت فراش له يقتضي الإلحاق به لحقه وإلا فلا ويدل على ذلك قول الرّوض وشرحه قبل ذلك. (فرغ): لو استلحقته امرأة بلا بيّنة لم يلحقها وإن كانت خلية أو بيّنة لحقها وكذا يلحق زوجها إن شهدت بيّنتها بوضعه على فراشه وأمکن العلوق منه ولا ينتفي عنه إلا بلعان وإلا أي وإن لم تشهد بذلك أو شهدت به لكن لم يُمكِن العلوق منه فلا يلحقه أما الخنثى فيصح استلحاقه على الأصح عند القاضي أبي الفرج الزاز ويثبت النسب بقوله؛ لأن النسب يختلط له اه. وعلى هذا فلا تنافي بين ما ذكره الرّوض أولاً وثانياً.

وَيَدُ الْمُتَلَقِّطِ لَا تَصْلُحُ لِلزَّوْجِ هُنَا (فَإِنْ) كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ سَلِيمَةٌ مِنَ الْمُعَارِضِ عُمِلَ بِهَا
وَإِنْ (لَمْ يَكُنْ) لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا (بَيِّنَةٌ) أَوْ كَانَ لِكُلِّ بَيِّنَةٌ وَتَعَارَضَتَا فَإِنْ سَبَقَ اسْتِلْحَاقُ أَحَدِهِمَا وَيَدُهُ
عَنْ غَيْرِ التَّقَاطُ قَدْ تَلَبُّوهُ النَّسَبِ مِنْهُ مُعْتَصِدًا بِالْيَدِ فَهِيَ عَاضِدَةٌ لَا مُرْجَحَةٌ وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ
أَحَدُهُمَا كَذَلِكَ كَانَ اسْتِلْحَاقُهُ لَا قِطْعَةَ ثُمَّ ادَّعَاهُ آخَرُ.....

وَتَعَارَضَتَا فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا يَدٌ مِنْ غَيْرِ التَّقَاطُ وَلَوْ الْمَرْأَةُ قَدْ تَلَبُّوهُ وَالْأَقْدَمُ الرَّجُلُ ؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدَ دَعْوَى الْمَرْأَةِ
لَا تُعَارِضُهُ لِعَدَمِ صِحَّةِ اسْتِلْحَاقِهَا وَمِنْ هَذَا يُعْلَمُ جَوَابُ حَادِثَةٍ وَقَعَتْ وَهِيَ أَنَّ بَنَاتًا بَيَّدَ امْرَأَةً مُدَّةً مِنْ
السَّنِينَ تَدْعِي الْمَرْأَةُ أُمُومَتَهَا لِتِلْكَ الْبَيِّنَةِ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ وَمَعَ شُبُوحِ ذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ مَحَلَّتِهَا وَجَاءَ رَجُلٌ
ادَّعَى أَنَّهَا بَنَتُهُ مِنْ امْرَأَةٍ مَيِّتَةٍ لَهَا مُدَّةٌ وَهُوَ آتَاهُ إِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا بَيِّنَةً وَلَمْ تُعَارِضْ عُمِلَ بِهَا وَلَا بَقِيََتْ مَعَ
الْمَرْأَةِ لِاعْتِضَادِ دَعْوَاهَا بِالْيَدِ اهـ ع ش . وَقَوْلُهُ فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بِهِ الْيَدُ أَيَّ وَسَبَقَ اسْتِلْحَاقُهُ أَخَذًا مِنْ
كَلَامِ الشَّارِحِ الْآتِي آتِيًا وَيَأْتِي آتِيًا أَيْضًا عَنْ سَمٍ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا يُصْرِّحُ بِذَلِكَ . هـ قَوْلُهُ : (وَيَدُ الْمُتَلَقِّطِ
لَا تَصْلُحُ لِلزَّوْجِ) ؛ لِأَنَّ الْيَدَ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الْمِلْكِ لَا عَلَى النَّسَبِ مُغْنِي وَأَسْنَى وَسَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ أَيْضًا قُبِيلَ
الْكِتَابِ الْآتِي . هـ قَوْلُهُ : (قَدْ تَلَبُّوهُ النَّسَبِ مِنْهُ الْيَدُ) بِخِلَافِ مَا لَوْ سَبَقَ اسْتِلْحَاقُ غَيْرِ ذِي الْيَدِ فَلَا يُقَدِّمُ
كَمَا قَالَ الرُّوضُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَلْحَقْهُ ذُو الْيَدِ إِلَّا وَقَدْ اسْتَلْحَقَهُ آخَرُ اسْتَوِيًا فَتَعْتَمِدُ الْبَيِّنَةُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيِّنَةٌ أَوْ
تَعَارَضَتَا وَأَسْقَطْنَاهُمَا فَالْقَائِفُ اهـ وَقَوْلُهُ اسْتَوِيًا قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَا يُقَدِّمُ بِهِ ذُو الْيَدِ إِذَا الْغَالِبُ مِنْ حَالِ
الْأَبِ أَنْ يَذْكُرَ نَسَبَ وَلَدِهِ وَيَشْهَرَهُ فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ صَارَتْ يَدُهُ كَيَدِ الْمُتَلَقِّطِ فِي أَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى النَّسَبِ اهـ
سَمٍ . هـ قَوْلُهُ : (عَاضِدَةٌ) أَيُّ لِلدَّعْوَى (لَا مُرْجَحَةٌ) أَيُّ لِلْبَيِّنَةِ . هـ قَوْلُهُ : (وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ أَحَدُهُمَا الْيَدُ) فَعَلِمَ أَنَّ
السَّبْقَ كَذَلِكَ مُقَدِّمٌ عَلَى الْقَائِفِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ غَيْرُ مُقَدِّمٍ عَلَى الْبَيِّنَةِ اهـ سَمٍ أَيُّ كَمَا يُفِيدُهُ تَفْرِيعُ ذَلِكَ عَلَى
عَدَمِ الْبَيِّنَةِ .

هـ قَوْلُهُ : (قَدْ تَلَبُّوهُ النَّسَبِ مِنْهُ مُعْتَصِدًا بِالْيَدِ) بِخِلَافِ مَا لَوْ سَبَقَ اسْتِلْحَاقُ غَيْرِ ذِي الْيَدِ فَلَا يُقَدِّمُ كَمَا
قَالَ فِي الرُّوضِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَلْحَقْهُ ذُو الْيَدِ إِلَّا وَقَدْ اسْتَلْحَقَهُ آخَرُ اسْتَوِيًا فَتَعْتَمِدُ الْبَيِّنَةُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ أَوْ
تَعَارَضَتَا وَأَسْقَطْنَاهُمَا فَالْقَائِفُ الْيَدُ وَقَوْلُهُ اسْتَوِيًا قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَا يُقَدِّمُ بِهِ ذُو الْيَدِ إِذَا الْغَالِبُ مِنْ حَالِ
الْأَبِ أَنْ يَذْكُرَ نَسَبَ وَلَدِهِ وَيَشْهَرَهُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ صَارَتْ يَدُهُ كَيَدِ الْمُتَلَقِّطِ فِي أَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى النَّسَبِ اهـ .
وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ ثُمَّ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَيُّ الْمُتَلَقِّطِينَ الْمُتَلَقِّطُ وَهُوَ بِيَدِهِ لَمْ يُقَدِّمُ بَلْ إِنْ التَّحَقَّ أَوَّلًا عُرِضَ مَعَ
الْآخِرِ عَلَى الْقَائِفِ فَإِنْ نَفَاهُ عَنْهُ بَقِيَ لِلْمُتَلَقِّطِ وَإِنْ أَلْحَقَهُ بِهِ عُرِضَ مَعَ الْمُتَلَقِّطِ فَإِنْ نَفَاهُ عَنْهُ فَهُوَ لِلْآخِرِ
وَإِنْ أَلْحَقَهُ وَقَفَ الْأَمْرُ وَإِنْ كَانَ بَيَّدَ الْآخِرَ فَإِنْ التَّحَقَّ أَوَّلًا لَمْ يُؤْثَرِ التَّحَقُّقُ أَوْ عَكْسُهُ لَمْ يُقَدِّمُ ذُو
الْيَدِ بَلْ يَسْتَوِيَانِ اهـ . هـ قَوْلُهُ : (وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ أَحَدُهُمَا كَذَلِكَ) فَعَلِمَ أَنَّ السَّبْقَ كَذَلِكَ مُقَدِّمٌ عَلَى الْقَائِفِ
وَظَاهِرٌ أَنَّهُ غَيْرُ مُقَدِّمٍ عَلَى الْبَيِّنَةِ .

(فَرَعٌ) : فِي شَرْحِ م ر وَلَوْ تَدَاعَا مَوْلُودًا فَادَّعَى أَحَدُهُمَا ذُكُورَتَهُ وَالْآخَرُ أُنُوثَتَهُ قَبَانَ ذَكَرًا لَمْ تُسْمَعْ
دَعْوَى مَنْ ادَّعَى الْأُنُوثَةَ فِي أَوْجِهٍ احْتِمَالَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَيَّنَ غَيْرَهُ اهـ .

(عُرِضَ عَلَى الْقَائِفِ) الْآتِي قُبِيلَ الْعَتَقِ (فِيْلَحَقُ مَنْ أَلْحَقَهُ بِهِ) لَمَّا يَأْتِي ثُمَّ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ بَعْدَ إِلْحَاقِهِ بِوَاحِدٍ لِإِلْحَاقِهِ بِآخَرٍ؛ لِأَنَّ الْجَاهِدَ لَا يُنْقَضُ بِالْجَاهِدِ وَمِنْ ثُمَّ لَوْ تَعَارَضَ قَائِفَانِ كَانَ الْحُكْمُ لِلسَّابِقِ وَتَقَدَّمَ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ وَإِنْ تَأَخَّرَتْ كَمَا يُقَدَّمُ هُوَ عَلَى مُجَرَّدِ الْإِنْتِسَابِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْحُكْمِ فَكَانَ أَقْوَى . (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَائِفٌ) بِالْبَلَدِ أَوْ بِدُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْهُ وَقِيلَ بِالدُّنْيَا وَقِيلَ بِمَسَافَةِ الْعَدْوَى (أَوْ) وَجَدَ وَلَكِنْ (تَحْيِيزٌ أَوْ نَفَاهُ عَنْهُمَا أَوْ أَلْحَقَهُ بِهِمَا) وَقَفَ الْأَمْرُ إِلَى بُلُوغِهِ (وَأُمِرَ بِالْإِنْتِسَابِ) قَهْرًا عَلَيْهِ وَحَيْسَ إِنْ امْتَنَعَ وَقَدْ ظَهَرَ لَهُ مِثْلٌ وَالْأَوْفَى الْأَمْرُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ (بَعْدَ بُلُوغِهِ) إِلَى مَنْ يَمِيلُ طَبْعُهُ إِلَيْهِ مِنْهُمَا) لَمَّا صَحَّ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أُمِرَ بِذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِنْتِسَابُ بِالتَّشْهُيِّ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مِثْلِ جِبِلِّيٍّ كَمِثْلِ الْقَرِيبِ لِقَرِيبِهِ وَشَرَطَ فِيهِ الْمَآوِزِيُّ أَنْ يُعْرِفَ حَالَهُمَا وَيَرَاهُمَا قَبْلَ الْبُلُوغِ وَأَنْ تَسْتَقِيمَ طَبِيعَتُهُ وَيُتَضَيَّحَ ذِكَاؤُهُ وَأَقْرَبُهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَأَيْدَهُ الرُّزْكَاشِيُّ بِقَوْلِهِمْ إِنَّ الْمِيلَ بِالْجَاهِدِ أَيْ وَهُوَ يَسْتَدْعِي تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ وَلَوْ انْتَسَبَ لغيرِهِمَا وَصَدَّقَهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ وَلَمْ يَخْتَرْ الْمُمَيِّزُ كَمَا يَأْتِي فِي الْحَضَانَةِ؛ لِأَنَّ رُجُوعَهُ يُعْمَلُ بِهِ ثُمَّ لَا هُنَا

❦ قول (سئ): (عُرِضَ) أَيِ اللَّقِيطُ مَعَ الْمُدْعِيَيْنِ أَهْ مُعْنَى. ❦ قوله: (الآتِي) إِلَى الْكِتَابِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ ثُمَّ بَيَّنَّاهُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ آخِرَ الْإِجَارَةِ. ❦ قوله: (وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ) أَيِ الْقَائِفِ. ❦ قوله: (وَتَقَدَّمَ الْبَيِّنَةُ) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ بِالْإِشْهَادِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيلَ إِلَى الْمُشْنِ وَقَوْلُهُ وَشَرَطَ فِيهِ إِلَى وَلَمْ يُخَيِّرِ الْمُمَيِّزُ. ❦ قوله: (وَتَقَدَّمَ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ الْخ)؛ لِأَنَّهَا حُجَّةٌ فِي كُلِّ خُصُومَةٍ مُعْنَى وَأَسْنَى. ❦ قوله: (كَمَا يُقَدَّمُ هُوَ) أَيِ الْإِلْحَاقِ الْقَائِفِ وَإِنْ تَأَخَّرَ. ❦ قوله: (أَوْ بِدُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ أَهْ ش.

❦ قول (سئ): (أَوْ أَلْحَقَهُ بِهِمَا) قَدْ يُقَالُ إِذَا أَلْحَقَهُ بِهِمَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَيْرُ قَائِفٍ نَعَمْ إِنْ حُمِلَ مَا ذَكَرَ عَلَى مَا إِذَا أَلْحَقَهُ قَائِفَانِ بَاثْنَيْنِ فِي آيٍ وَاحِدٍ كَانَ وَاضِحًا وَلَا فَيهِ التَّأْمُلُ الْمَذْكُورُ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ.

❦ قول (سئ): (وَأُمِرَ بِالْإِنْتِسَابِ) فَمَنْ انْتَسَبَ إِلَيْهِ مِنْهُمَا لِحَقِّهِ وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُ عَنْ انْتِسَابِهِ مُعْنَى وَأَسْنَى. ❦ قوله: (وَالَا) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ الْمِيلُ (أَمْرٌ بِذَلِكَ) أَيِ بِالْإِنْتِسَابِ. ❦ قوله: (وَشَرَطَ فِيهِ) أَيِ فِي الْحَقِّ بِالْإِنْتِسَابِ. ❦ قوله: (بِالْجَاهِدِ) خَبْرَانِ. ❦ قوله: (أَيِ وَهُوَ) أَيِ الْجَاهِدُ. ❦ قوله: (يَسْتَدْعِي تِلْكَ الْخ) فِي اسْتِدْعَائِهِ كَوْنُ رُؤْيَيْهَا قَبْلَ الْبُلُوغِ تَأْمُلُ أَهْ سَم. ❦ قوله: (وَلَمْ يَخَيِّرِ الْمُمَيِّزُ الْخ) مُحْتَزُّ قَوْلِ الْمُشْنِ بَعْدَ بُلُوغِهِ. ❦ قوله: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ تَخْيِيرِ الْمُمَيِّزِ بَيْنَ أَبْوَيْنِهِ. ❦ قوله: (لَأَنَّ رُجُوعَهُ) أَيِ الْمُمَيِّزِ عَنْ الْأَوَّلِ. ❦ قوله: (ثُمَّ) أَيِ فِي الْحَضَانَةِ. ❦ وقوله: (لَا هُنَا) أَيِ فِي النَّسَبِ.

(فَرَعَ آخَرَ): فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ لَوْ أَقَامَ اثْنَانِ بَيِّنَتَيْنِ مُؤَرَّخَتَيْنِ بِتَارِيخَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ فَلَا تَرْجِيحَ أَهْ. ❦ قوله في (سئ): (فِيْلَحَقُ مَنْ أَلْحَقَهُ بِهِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ لَوْ أَلْحَقَهُ بِالْآخِرِ لِحَقِّهِ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ لَكِنْ فِي الرُّوضَةِ مَا نَصَّهُ نَعَمْ مَنْ أَدْعَى لَقِيطًا اسْتَلْحَقَهُ مُلْتَقِطُهُ عُرِضَ مَعَهُ عَلَى الْقَائِفِ فَإِنَّ أَلْحَقَهُ بِهِ عُرِضَ مَعَ الْمُلْتَقِطِ فَإِنَّ أَلْحَقَهُ بِهِ أَيْ بِقَوْلِهِ فَيُوقَفُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَإِنْ نَفَاهُ عَنْهُ فَهُوَ لِلْمُدْعَى انْتَهَى. ❦ قوله: (وَهُوَ يَسْتَدْعِي تِلْكَ) فِي اسْتِدْعَائِهِ كَوْنُ رُؤْيَيْهِمَا قَبْلَ الْبُلُوغِ تَأْمُلُ.

فَقَوْلُهُ مُلْزَمٌ وَالصَّبِيُّ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِزْمَارِ وَتُفْقَاهُ مُدَّةُ الْإِنْتِظَارِ ثُمَّ مَنْ ثَبَّتَ لَهُ رَجْعَ الْآخَرِ عَلَيْهِ بِمَا أَتَّفَقَ إِنْ كَانَ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ ثُمَّ بِالْإِشْهَادِ عَلَى زَيْجَةِ الرُّجُوعِ ثُمَّ بَيْنَتِهِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ آخِرَ الْإِجَارَةِ وَالْأَوَّلُ فَهُوَ مُتَّبَعٌ وَلَوْ تَدَاعَاهُ امْرَأَتَانِ أَتَّفَقَتَا وَلَا رُجُوعَ هُنَا مُطْلَقًا لِإِمْكَانِ الْقَطْعِ بِالْوِلَادَةِ فَأُوْخِذَتْ كُلُّ يُمُوجِبِ قَوْلِهَا (وَلَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ) عَلَى النَّسَبِ (مُتَعَارِضَتَيْنِ) كَأَن اتَّخَذَ تَارِيخُهَا

هـ قَوْلُهُ: (ثُمَّ مَنْ ثَبَّتَ لَهُ رَجْعَ الْآخَرِ عَلَيْهِ) أَي قُلُوْ لَمْ يَثْبُتْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَلْ ثَبَّتَ لِغَيْرِهِمَا أَوْ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ لَاهُمَا وَلَا لِغَيْرِهِمَا فَهَلْ يَرْجِعُ الْمُتَّفِقُ عَلَى مَنْ ثَبَّتَ نَسَبُهُ مِنْهُ أَوْ عَلَى اللَّقِيطِ نَفْسِهِ لِوُجُودِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الرُّجُوعِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ وَاحِدًا مِنْهُمَا بِالْإِنْفَاقِ اِهـ ع ش أقول: قياس ما مرَّ في نَفَقَةِ اللَّقِيطِ مِنَ الرُّجُوعِ عَلَى قَرِيْبِهِ إِذَا بَانَ أَنَّهُ يَرْجِعُ هُنَا عَلَى مَنْ ثَبَّتَ نَسَبُهُ فَكَيْفَ رَاجِعٌ هـ قَوْلُهُ: (ثُمَّ بَيْنَتِهِ اِلخ) يَعْنِي إِذَا قُعِدَ الشُّهُودُ وَأَتَّفَقَ بَنِيَةُ الرُّجُوعِ رَجَعَ وَفِيهِ أَنَّ قُعْدَ الشُّهُودِ نَادِرٌ فَيُقَاسُ مَا مَرَّ لِلشَّارِحِ م ر عَدَمُ الرُّجُوعِ اِهـ ع ش هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَدَاعَاهُ امْرَأَتَانِ اِلخ) وَلَوْ تَدَاعَا مَوْلُودًا فَأَدَّعَى أَحَدُهُمَا ذُكُورَتَهُ وَالْآخَرُ أَنْوُثَتَهُ فَبَانَ ذَكَرًا لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَى مَنْ ادَّعَى الْأُنُوثَةَ فِي أَوْجِهٍ اِحْتِمَالَيْنِ وَلَوْ اسْتَرْضَعَ ابْنَهُ يَهُودِيَّةً ثُمَّ غَابَ عَادَ فَوَجَدَهَا مَيِّتَةً وَلَمْ يَعْرِفْ ابْنَهُ مِنْ ابْنِهَا وَقَفَ الْأَمْرُ كَمَا أَقْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ إِلَى تَبْيِيْنِ الْحَالِ بَيِّنَةٍ أَوْ قَافَةٍ أَوْ بُلُوْغِهِمَا وَانْتِسَابِهِمَا انْتِسَابًا مُخْتَلَفًا وَيَوْضَعَانِ فِي الْحَالِ فِي يَدِ مُسْلِمٍ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ شَيْءٌ مِمَّا مَرَّ دَامَ الْوَقْفُ فِيمَا يَرْجِعُ لِلنَّسَبِ وَيَتَلَطَّفُ بِهِمَا لِلْمُسْلِمِ فَإِنْ أَصْرَا عَلَى الْاِمْتِنَاعِ لَمْ يُكْرَهَا عَلَيْهِ وَإِذَا مَاتَا دُفِنَا بَيْنَ مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ وَتَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمَا وَيَتَوَيَّهَانِ عَلَى الْمُسْلِمِ مِنْهُمَا إِنْ صُلِّيَ عَلَيْهِمَا مَعًا وَالْأَقْلَى إِنْ كَانَ مُسْلِمًا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي صَلَاةِ الْجَنَائِزِ نَهَائَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَبَانَ ذَكَرًا أَوْ أَنْثَى لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَى مَنْ ادَّعَى ذُكُورَتَهُ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ بَانَ خُنْثَى لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَقَوْلُهُ وَلَوْ اسْتَرْضَعَ ابْنَهُ اِلخ قُوَّةُ كَلَامِهِ تُشْعِرُ بِجَوَازِ اسْتِرْضَاعِ الْيَهُودِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْكَافِرَاتِ لِلْمُسْلِمِ وَلَا مَانِعَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتِرْضَاعُهَا اسْتِخْدَامُهَا لِلْيَهُودِيَّةِ وَاسْتِخْدَامُ الْكَفَّارِ غَيْرُ مَمْنُوعٍ وَلَا نَظَرٌ إِلَى أَنَّهَا يُخَافُ مِنْهَا عَلَى الطُّفْلِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذِهِ الْحَالَةُ إِذَا وَجَدَتْ فِي الْمُسْلِمَةِ اِمْتِنَاعَ تَسْلِيمِ الرُّضِيعِ لَهَا وَظَاهِرُهُ أَيْضًا سَوَاءٌ كَانَ بَيْنَتًا أَمْ بَيِّنَةً وَلِيَّهـ هـ قَوْلُهُ: (لِإِمْكَانِ الْقَطْعِ بِالْوِلَادَةِ) أَي بِالْبَيِّنَةِ بِالْوِلَادَةِ اِهـ ع ش هـ قَوْلُهُ: (كَأَن اتَّخَذَ تَارِيخُهَا) مَفْهُومُهُ عَدَمُ التَّسَاقُطِ إِذَا اخْتَلَفَ تَارِيخُهَا وَيُخَالِفُهُ مَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَالرُّوضِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَقَامَ اثْنَانِ بَيِّنَتَيْنِ مُؤَرَّخَتَيْنِ بَتَارِيخَيْنِ مُخْتَلَفَتَيْنِ فَلَا تَرْجِيحَ اِهـ إِلَّا أَنْ يُصَوِّرَ مَا هُنَا بِأَن تَشْهَدَ إِحْدَاهُمَا بِأَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ مِنْ سَتَتَيْنِ وَالْأُخْرَى بِأَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ الْآخَرِ مِنْ سَنَةِ اِهـ سَمِ أَقُولُ: وَيَرُدُّ هَذَا التَّصْوِيرُ مَا فِي الْبَحْرِ مِمَّا نَفَّسَهُ قَوْلُهُ مُؤَرَّخَتَيْنِ بَتَارِيخَيْنِ اِلخ هَذَا مُسْتَشْنَى مِنْ كَوْنِ الْحُكْمِ لِلْسَابِقَةِ تَارِيخًا كَمَا قَالَ التَّوَوِيُّ وَقَالَ الْخَطِيبُ إِنَّ الْقَاعِدَةَ الْمَذْكُورَةَ خَاصَّةٌ بِالْأَمْوَالِ اِهـ. وَقَوْلُهُ فَلَا تَرْجِيحَ هَذَا بِخِلَافِ

هـ قَوْلُهُ: (كَأَن اتَّخَذَ تَارِيخُهَا) مَفْهُومُهُ عَدَمُ التَّسَاقُطِ إِذَا اخْتَلَفَ تَارِيخُهَا وَيُخَالِفُهُ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَيَأْتِي عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ إِلَّا أَنْ يُصَوِّرَ مَا هُنَا بِأَن تَشْهَدَ إِحْدَاهُمَا بِأَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ مِنْ سَتَتَيْنِ وَالْأُخْرَى بِأَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ الْآخَرِ مِنْ سَنَةٍ.

(سَقَطْنَا فِي الْأَظْهَرِ) إِذْ لَا مُرْجَحَ فَيُزَجَّعُ لِلْقَائِفِ وَالْيَدُ هُنَا غَيْرُ مُرْجَحَةٍ خِلَافًا لَجَمْعٍ؛ لِأَنَّهَا لَا تُثَبِّتُ النَّسَبَ بِخِلَافِ الْمَلِكِ.

الْمَالِ فَإِنَّهُ يُعْمَلُ فِيهِ بِمُقَدِّمَةِ التَّارِيخِ ع ش اهـ . قَوْلُهُ: (وَالْيَدُ هُنَا غَيْرُ مُرْجَحَةٍ) أَيِ وَلَا عَاضِدَةٌ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُ السَّابِقَ فَإِنْ سَبَقَ اسْتِلْحَاقُ أَحَدِهِمَا إِلَى قَوْلِهِ فَهِيَ عَاضِدَةٌ لَا مُرْجَحَةٌ بِحَمْلِ هَذَا عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَسْبِقْ اسْتِلْحَاقُ ذِي الْيَدِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش .



قَوْلُهُ: (وَالْيَدُ هُنَا غَيْرُ مُرْجَحَةٍ) أَيِ وَلَا عَاضِدَةٌ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُ السَّابِقَ فَإِنْ سَبَقَ اسْتِلْحَاقُ أَحَدِهِمَا إِلَى قَوْلِهِ فَهِيَ عَاضِدَةٌ لَا مُرْجَحَةٌ يُحْمَلُ هَذَا عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُسْبَقْ اسْتِلْحَاقُ ذِي الْيَدِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

قَوْلُهُ: (وَالْيَدُ هُنَا غَيْرُ مُرْجَحَةٍ إلخ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَيُفَارِقُ مَا لَوْ اسْتَلْحَقَاهُ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ حَيْثُ لَا تَقْدَمُ بِالْيَدِ كَمَا مَرَّ وَلَا بِتَقْدِيمِ تَارِيخٍ بَأَنِ أَقَامَهَا أَحَدُهُمَا بَأَنَهُ بِيَدِهِ مُنْذُ سَنَةٍ وَالْآخَرُ بَأَنَهُ مُنْذُ شَهْرٍ بَأَنِ الْيَدِ وَتَقْدِيمِ التَّارِيخِ يَدْلَلُ عَلَى الْحِصَانَةِ دُونَ النَّسَبِ اهـ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْجَعَالَةِ)

(هي) بِتَثْلِيثِ الْجِيمِ كَالْجُعْلِ، وَالْجَعِيلَةُ لُغَةٌ مَا يَجْعَلُهُ الْإِنْسَانُ لغيرِهِ عَلَى شَيْءٍ بِفِعْلِهِ وَأَصْلُهَا قَبْلُ الْإِجْمَاعِ أَحَادِيثُ رُفِيَةِ الصُّحَابِيِّ وَهُوَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اللَّدِيغُ بِالْفَاتِحَةِ عَلَى ثَلَاثِينَ رَأْسًا مِنَ الْعَنَمِ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا .
وَاسْتَنْبَطَ مِنْهَا الْبُلْفِينِيُّ وَتَبِعَهُ الزُّرْكَشِيُّ جَوَازَهَا عَلَى مَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْمَرِيضُ مِنْ دَوَاءٍ أَوْ رُفِيَةٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْجَعَالَةِ

❏ قَوْلُهُ: (بِتَثْلِيثِ الْجِيمِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَعِيدَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ رُدَّهُ وَلَكَ كَذَا وَقَوْلُهُ وَلَا يَنْتَهُ. ❏ قَوْلُهُ: (بِتَثْلِيثِ الْجِيمِ) لَمْ يُبَيَّنْوا الْأَفْصَحَ وَلَعَلَّهُ الْكُسْرُ لِاقْتِصَارِ الْجَوْهَرِيِّ عَلَيْهِ اهـ ع ش. ❏ قَوْلُهُ: (اللَّدِيغُ بِالْفَاتِحَةِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالرُّفِيَةِ. ❏ قَوْلُهُ: (فِي الصَّحِيحَيْنِ الْخ) نَعَتْ قَوْلَهُ أَحَادِيثُ الْخ .
❏ قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَيِ الْأَحَادِيثِ. ❏ قَوْلُهُ: (جَوَازُهَا) أَيِ الْجَعَالَةِ. ❏ قَوْلُهُ: (مِنْ دَوَاءٍ أَوْ رُفِيَةٍ) أَيِ بَشْرَطٍ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ كُلْفَةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ إِنْ جَعَلَ الشِّفَاءَ غَايَةً لِذَلِكَ كَلِّتْ دَاوَنِي إِلَى الشِّفَاءِ أَوْ لِيَرْقِيَنِي إِلَى الشِّفَاءِ فَإِنْ فَعَلَ وَوَجَدَ الشِّفَاءَ اسْتَحَقَّ الْجُعْلَ وَإِنْ فَعَلَ وَلَمْ يَحْصُلِ الشِّفَاءُ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا لِعَدَمِ وُجُودِ الْمُجَاعِلِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُدَاوَاةُ وَالرُّفِيَةُ إِلَى الشِّفَاءِ وَإِنْ لَمْ يَجْعَلِ الشِّفَاءَ غَايَةً لِذَلِكَ كَلِّتْ قَرَأَ عَلَى عِلَّتِي الْفَاتِحَةَ سَبْعًا مَثَلًا اسْتَحَقَّ بِقِرَاءَتِهَا سَبْعًا لِأَنَّهُ لَمْ يَقَيِّدْ بِالشِّفَاءِ وَلَوْ قَالَ لِيَرْقِيَنِي وَلَمْ يَزِدْ أَوْ زَادَ مِنْ عِلَّةٍ كَذَا فَهَلْ يَتَقَيَّدُ الْاسْتِحْقَاقُ بِالشِّفَاءِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُدَاوَاةِ الْآتِيَةِ فِي الْفَرْعِ قُبِيلٌ وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ وَإِلَّا فَأَجْرُهُ الْمَثَلِ فَسَادُ الْجَعَالَةِ هُنَا وَوُجُوبُ أَجْرَةِ الْمَثَلِ فَلْيُحَرِّزْ سَمَ عَلَى حَيِّجِ اهـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْجَعَالَةِ)

❏ قَوْلُهُ: (مِنْ دَوَاءٍ أَوْ رُفِيَةٍ) أَيِ بَشْرَطٍ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ كُلْفَةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ إِنْ جَعَلَ الشِّفَاءَ غَايَةً لِذَلِكَ كَلِّتْ دَاوَنِي إِلَى الشِّفَاءِ أَوْ لِيَرْقِيَنِي إِلَى الشِّفَاءِ فَإِنْ فَعَلَ وَوَجَدَ الشِّفَاءَ اسْتَحَقَّ الْجُعْلَ وَإِنْ فَعَلَ وَلَمْ يَحْصُلِ الشِّفَاءُ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا لِعَدَمِ وُجُودِ الْمُجَاعِلِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُدَاوَاةُ وَالرُّفِيَةُ إِلَى الشِّفَاءِ وَإِنْ لَمْ يَجْعَلِ الشِّفَاءَ غَايَةً لِذَلِكَ كَلِّتْ قَرَأَ عَلَى عِلَّتِي الْفَاتِحَةَ سَبْعًا مَثَلًا اسْتَحَقَّ بِقِرَاءَتِهَا سَبْعًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَيِّدْ بِالشِّفَاءِ وَلَوْ قَالَ لِيَرْقِيَنِي وَلَمْ يَزِدْ أَوْ زَادَ مِنْ عِلَّةٍ كَذَا فَهَلْ يَتَقَيَّدُ الْاسْتِحْقَاقُ بِالشِّفَاءِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُدَاوَاةِ الْآتِيَةِ فِي الْفَرْعِ قُبِيلٌ وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ وَإِلَّا فَأَجْرُهُ الْمَثَلِ فَسَادُ الْجَعَالَةِ هُنَا وَوُجُوبُ أَجْرَةِ الْمَثَلِ فَلْيُحَرِّزْ.

وَعُقِبَتْ هُنَا لِلْقَيْطِ لِأَنَّهَا طَلَبَتْ لَاتِقَاطِ الصَّالَةِ وَفِي الرُّوَضَةِ وَغَيْرِهَا لِلْإِجَارَةِ لِأَنَّهَا عَقْدٌ عَلَى عَمَلٍ نَعَمْ تَفَارِقُهَا فِي جَوَازِهَا عَلَى عَمَلٍ مَجْهُولٍ وَصِحَّتِهَا مَعَ غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَكَوْنُهَا جَائِزَةً وَعَدَمُ اسْتِحْقَاقِ الْعَامِلِ تَسْلِيمِ الْجُعْلِ إِلَّا بَعْدَ تَسْلِيمِ الْعَمَلِ فَلَوْ شَرَطَ تَعَجُّلَهُ فَسَدَ الْمُسَمَّى وَوَجِبَتْ أَجْرُهُ الْمِثْلُ فَإِنْ سَلَّمَهُ بِلَا شَرْطٍ لَمْ يَجُزْ تَصَرُّفُهُ فِيهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِجَارَةِ بِأَنَّهُ ثُمَّ مَلَكَهُ بِالْعَقْدِ وَهُنَا لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا بِالْعَمَلِ وَشَرْعًا الْإِذْنُ فِي عَمَلٍ مُعَيَّنٍ أَوْ مَجْهُولٍ لِمُعَيَّنٍ أَوْ مَجْهُولٍ بِمُقَابِلٍ.....

ع ش . وهذا كما يُفِيدُهُ أَوَّلُ كَلَامِهِ إِذَا لَمْ يُعَيَّنِ الْعَمَلُ كَقِرَاءَةِ الْقِرَاءَةِ سَبْعًا وَكَالتَّدَاوِي بِالْدَوَاءِ الْفُلَانِي سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْمُسَمَّى وَإِنْ لَمْ يَخْصُلِ الشِّفَاءُ . هـ فَوَدُ: (وَعُقِبَتْ هُنَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَذَكَرَهَا تَبَعًا لِلْجُمْهُورِ بَعْدَ بَابِ الْقَيْطِ اهـ . هـ فَوَدُ: (تَسْلِيمِ الْجُعْلِ) أَيِ تَسْلِيمِ الْمُجَاعِلِ الْجُعْلَ لَهُ وَلَوْ حَذَفَ لَفُظَ تَسْلِيمِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي كَمَا فِي النَّهْيَةِ لَكَانَ أَوَّلَى . هـ فَوَدُ: (فَلَوْ شَرَطَ تَعَجُّلَهُ) وَلَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ عِبْدِي فَلَهُ دِرْهَمٌ قَبْلَهُ بَطَلَ قَالَهُ الْغَزَالِيُّ فِي كِتَابِ الدَّرَرِ اهْزَيْهَ قَالَ ع ش فَوَدُ م ر قَبْلَهُ أَيِ قَبْلَ الرَّدِّ وَقَوْلُهُ م ر . بَطَلَ أَيِ الْعَقْدُ لِمَشْرُطِ تَعَجُّلِ الْجُعْلِ اهـ . هـ فَوَدُ: (فَإِنْ سَلَّمَهُ) أَيِ الْجُعْلَ قَبْلَ الْفَرَاغِ سَوَاءً كَانَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ أَوْ بَعْدَهُ اهـ ع ش . هـ فَوَدُ: (وَلَمْ يَجُزْ تَصَرُّفُهُ فِيهِ) قَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ أَيِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ جُعْلًا أَمَّا مِنْ حَيْثُ رِضَا الْمَالِكِ الدَّافِعِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ التَّسْلِيمُ فَيَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ أَقُولُ هُوَ مُسَلَّمٌ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ بِالِاتِّفَاعِ بِهِ بَنَحْوِ أَكْلِهِ أَوْ لُبْسِهِ أَمَّا التَّصَرُّفُ فِيهِ بِنَقْلِ الْمِلْكِ كَبَيْعِهِ وَهَبِهِ فَلَا يَجُوزُ لِعَدَمِ الْمِلْكِ الَّذِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وَلَوْ أَتْلَفَهُ بَنَحْوِ أَكْلِهِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ يَضْمَنُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْهُ لَهُ مَجَانًا بَلْ عَلَى أَنَّهُ عَوَاضٌ وَهَلْ لَهُ رَهْنُهُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ قِيَاسُ مَا قَدَّمْتَهُ مِنْ مَنَعٍ يَبِيعُهُ مَنَعٌ رَهْنُهُ اهـ ع ش . هـ فَوَدُ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ) أَيِ عَقْدِ الْجَعَالَةِ . هـ فَوَدُ: (بِأَنَّهُ) أَيِ الْعَامِلِ (ثُمَّ) أَيِ فِي الْإِجَارَةِ (مَلَكَهُ) أَيِ الْعَوَاضِ (بِالْعَقْدِ وَهْنَا لَا يَمْلِكُهُ الْإِنْسَانُ) قَدْ يُقَالُ لِمَنْ (وَشَرْعًا) عَطْفٌ عَلَى لُغَةٍ لَكِنْ مِنْ غَيْرِ ملاحظة قَوْلُهُ كَالْجُعْلِ وَالْجَعِيلَةِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ وَهِيَ لُغَةٌ اسْمٌ لِمَا يُجْعَلُ الْإِنْسَانُ وَكَذَا الْجُعْلُ وَالْجَعِيلَةُ وَشَرْعًا التَّزَامُ عَوَاضٍ مَعْلُومٍ الْإِنْسَانُ وَهِيَ أَحْسَنُ . هـ فَوَدُ: (لِمُعَيَّنٍ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِذْنِ ش هـ سَمِ . هـ فَوَدُ: (بِمُقَابِلِ) أَيِ مَعْلُومٍ مُتَعَلِّقٍ بِعَمَلٍ .

هـ فَوَدُ: (فَإِنْ سَلَّمَهُ بِلَا شَرْطٍ لَمْ يَجُزْ تَصَرُّفُهُ فِيهِ) قَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ أَيِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ جُعْلًا أَمَّا مِنْ حَيْثُ رِضَا الْمَالِكِ الدَّافِعِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ التَّسْلِيمُ فَيَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ أَقُولُ هُوَ مُسَلَّمٌ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ بِالِاتِّفَاعِ بِهِ بَنَحْوِ أَكْلِهِ أَوْ لُبْسِهِ أَمَّا التَّصَرُّفُ فِيهِ بِنَقْلِ الْمِلْكِ كَبَيْعِهِ وَهَبِهِ فَلَا يَجُوزُ لِعَدَمِ الْمِلْكِ الَّذِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وَلَوْ أَتْلَفَهُ بَنَحْوِ أَكْلِهِ فَهَلْ يَضْمَنُهُ الْوَجْهُ أَنَّهُ يَضْمَنُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْهُ لَهُ مَجَانًا بَلْ عَلَى أَنَّهُ عَوَاضٌ وَهَلْ لَهُ رَهْنُهُ ؛ لِأَنَّ تَسْلِيمَ الْمَالِكِ إِلَيْهِ عَنِ الْجُعْلِ يَتَضَمَّنُ الرِّضَا بِذَلِكَ وَيَكُونُ مَضمُونًا كَمَا تَقَدَّمَ أَوْ لَا ؛ لِأَنَّ قَبْضَهُ عَنِ الْجَعَالَةِ فَاسِيْدٌ لِعَدَمِ مِلْكِهِ وَاسْتِحْقَاقُ قَبْضِهِ فِيهِ نَظَرٌ . هـ فَوَدُ: (لَمْ يَجُزْ تَصَرُّفُهُ فِيهِ) اعْتَمَدَهُ م ر . هـ فَوَدُ: (لِمُعَيَّنٍ الْإِنْسَانُ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِذْنِ ش .

(كَقَوْلِهِ) أَيُّ مُطْلَقِ التَّصْرِيفِ الْمُخْتَارِ (مَنْ رَدَّ آبِقِي) أَوْ آبِقَ زَيْدٍ كَمَا سَيَصْرِّحُ بِهِ (فَلَهُ كَذَا) أَوْ رُدَّهُ وَلَكَ كَذَا وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَقُولَ عَلَيَّ وَلَا يَنْتَهَ وَاحْتِمَالُ إِيهَامِ الْعَامِلِ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يُعْرَفُ

فَوَيْلٌ لِسَيِّئِهِ: (كَقَوْلِهِ مَنْ رَدَّ الْخ) قَالَ سَمِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَوَّلًا عَنْ الْخَادِمِ عَنِ الرَّافِعِيِّ جَوَازَ الْجَعَالَةِ فِي رَدِّ الزَّوْجَةِ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ ثُمَّ التَّنْظَرُ فِيهِ مَا نَصَّهُ: فَالْمُتَّجِهُ عَدَمُ صِحَّةِ مُجَاعَلَةِ الزَّوْجِ عَلَيْهَا أَيِ الزَّوْجَةِ الْأَمَةِ كَالْحُرَّةِ وَقَالَ فِي الْخَادِمِ لَا تَنْحَصِرُ صَوْرُهَا فِيمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بَلْ لَوْ قَالَ شَخْصٌ إِنْ رَدَدْتَ عَلَيْكَ عَبْدَكَ فَلِي كَذَا فَيَقُولُ نَعَمْ صَحَّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّافِعِيُّ فِي مَسْأَلَةِ الصُّلْحِ أَهْ أَقُولُ وَيَنْبَغِي انْعِقَادُهَا أَيْضًا بِقَوْلِهِ أَرُدُّ عَبْدَكَ أَوْ أَنَا رَادُّ عَبْدَكَ بِكَذَا فَيَقُولُ أَفْعَلْ مَثَلًا أَهْ وَقَالَ ع ش مَا نَصَّهُ وَفِي كَلَامِ سَمِ بَعْدَ كَلَامِ طَوِيلِ جَوَازِ الْجَعَالَةِ عَلَى رَدِّ الزَّوْجَةِ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهَا نَقْلًا عَنِ الرَّافِعِيِّ ثُمَّ تَوَقَّفَ فِيهِ وَأَقُولُ الْأَقْرَبُ مَا قَالَه الرَّافِعِيُّ وَهُوَ قِيَاسٌ مَا أَفْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ فِيمَنْ حُسِبَ ظُلْمًا الْخ أَهْ. فَوَيْلٌ: (أَوْ رُدَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَفِيدَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا يَنْتَه. فَوَيْلٌ: (وَالْأَوْجَهُ الْخ) كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ الْمُصَنِّفِ بَلْ صَرَّحَ بِهِ الْخَوَارِزْمِيُّ أَهْ سَمِ.

فَوَيْلٌ فِي (سَيِّئِهِ): (كَقَوْلِهِ مَنْ رَدَّ آبِقَ الْخ) قَالَ فِي الْخَادِمِ هَلْ تَجْرِي الْجَعَالَةُ فِي رَدِّ الزَّوْجَةِ؟ هَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ لَمْ يَصْرِّحُوا بِهَا وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْحُرَّ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ لَكِنْ فِي كَلَامِ الرَّافِعِيِّ فِي بَابِ الضَّمَانِ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْجَوَازِ حَيْثُ قَالَ تَصِحُّ الْكِفَالَةُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ لِمَنْ بُنِيتَ زَوْجِيَّتُهُ؛ لِأَنَّ الْحُضُورَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهَا كَمَا تَصِحُّ الْكِفَالَةُ بَيْنَ عَبْدٍ آبِقٍ لِمَالِكِهِ أَهْ. فَلَوْ كَانَتْ أَمَةٌ فَجَعَلَ السَّيِّدُ لِشَخْصٍ جُعْلًا عَلَى رَدِّهَا وَجَعَلَ الزَّوْجَ جُعْلًا آخَرَ فَمَنْ سَبَقَ مِنْهُمَا اسْتَحَقَّهُ فَإِنْ رَدَّاهَا مَعًا اسْتَحَقَّ كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَ مَا شَرَطَهُ لَهُ أَهْ. وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْحُرَّةِ فِيهِ نَظَرٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَا هُنَا وَثَمَّ؛ لِأَنَّ الْكِفَالَةَ تَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِهَا لِلْكَفِيلِ فَإِذَا تَكَفَّلَ بِهَا بَعْدَ إِذْنِهَا وَجَبَ عَلَيْهَا الْحُضُورُ إِذَا طَلَبَهُ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا إِذْنَ يُسَلِّطُهُ وَهِيَ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ فَلَا تَصِحُّ الْمُجَاعَلَةُ عَلَى رَدِّهَا نَعَمْ إِنْ وَكَّلَهُ الزَّوْجُ فِي رَدِّهَا أَيْ وَلَمْ يَجْعَلْ أَوْ إِذْنُ الْحَاكِمِ فِي رَدِّهَا جَازٌ وَهَذَا غَيْرُ الْجَعَالَةِ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ فِي الْأَوَّلَى شَائِئِيَّةٌ جَعَالَةٌ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي الْأَمَةِ فَفِي صِحَّةِ مُجَاعَلَةِ الزَّوْجِ عَلَى رَدِّهَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ دَخَلَتْ تَحْتَ الْيَدِ فِي نَفْسِهَا إِلَّا أَنَّهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا زَوْجَةٌ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَلَا عِلَاقَةٌ لِلزَّوْجِ بِهَا إِلَّا مِنْ حَيْثُ الزَّوْجِيَّةُ فَالْمُتَّجِهُ عَدَمُ صِحَّةِ مُجَاعَلَةِ الزَّوْجِ عَلَيْهَا كَالْحُرَّةِ فَلْيُتَأَمَّلْ، وَقَالَ فِي الْخَادِمِ لَا تَنْحَصِرُ صَوْرُهَا فِيمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بَلْ لَوْ قَالَ شَخْصٌ إِنْ رَدَدْتَ عَلَيْكَ عَبْدَكَ فَلِي كَذَا فَيَقُولُ نَعَمْ صَحَّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّافِعِيُّ فِي مَسْأَلَةِ الصُّلْحِ أَهْ. أَقُولُ وَيَنْبَغِي انْعِقَادُهَا أَيْضًا بِقَوْلِهِ أَرُدُّ عَبْدَكَ أَوْ أَنَا رَادُّ عَبْدَكَ بِكَذَا فَيَقُولُ أَفْعَلْ مَثَلًا.

(فَرَعَ): فِي شَرْحِ م ر لَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ دِرْهَمٌ قَبْلَهُ بَطَّلَ قَالَهُ الْغَزَالِيُّ فِي كِتَابِ الدَّوْرِ أَهْ.

(فَرَعَ آخَرَ): قَالَ أَحَدُ الشَّرِيعَتَيْنِ فِي عَبْدٍ مَنْ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ دِينَارٌ فَرَدَّهُ الشَّرِيعُ الْآخَرُ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ جَمِيعَ الدِّينَارِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر قَالَ فِي التَّقْرِيرِ؛ لِأَنَّهُ رَدَّ عَبْدَهُ؛ لِأَنَّ إِضَافَةَ الْعَبْدِ إِلَيْهِ لِلتَّعْرِيفِ وَالْمُجَاعَلَةِ عَلَى مِلْكِهِ مِنْهُ أَهْ أَقُولُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي ضَمَانِ الرَّادِّ غَيْرِ الشَّرِيعِ نِصْفَ الشَّرِيعِ مَا قِيلَ فِي الرَّدِّ لِعَبْدٍ بَغِيرِ إِذْنِ مَالِكِهِ كَمَا قَدَّمْتُهُ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ نَقْلًا عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ وَالْإِمَامِ. فَوَيْلٌ: (وَالْأَوْجَهُ) أَيِ كَمَا اقْتَضَاهُ

رَاغِبًا فِي الْعَمَلِ وَكَقَوْلِ مَنْ حُبِسَ ظُلْمًا لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى خَلَاصِهِ وَإِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ
 إِنْ خَلَصْتَنِي فَلَكَ كَذَا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ كُلْفَةٌ تُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ غَوْفًا .
 وَأَزْكَاهَا عَمَلٌ وَجُعَلٌ وَصِيعَةٌ وَعَاقِدٌ كَمَا عَلِمْتَ مَعَ شُرُوطِهَا مِنْ كَلَامِهِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي
 وَاسْتَفِيدَ مِنْ قَوْلِهِ مَنْ رَدَّ أَنَّ الشَّرْطَ فِي الْعَامِلِ قُدْرَتُهُ عَلَى الرَّدِّ بِنَفْسِهِ.....

• قَوْلُهُ: (وَكَقَوْلِ مَنْ الْخ) عَطَفَ عَلَى كَقَوْلِهِ فِي الْمَثْنِ . قَوْلُهُ: (مَنْ حُبِسَ ظُلْمًا) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا حُبِسَ
 بِحَقٍّ لَا يَسْتَحِقُّ مَا جُعِلَ لَهُ وَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ وَيَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ فِيهِ تَقْصِيلٌ وَهُوَ أَنَّ الْمَحْبُوسَ إِنْ جَاعَلَ
 الْعَامِلَ عَلَى أَنْ يَتَكَلَّمَ مَعَ مَنْ يُطْلَقُهُ عَلَى وَجْهِ جَائِزٍ كَانَ تَكَلُّمٌ مَعَهُ عَلَى أَنْ يُنْظَرَهُ الدَّائِنُ إِلَى بَيْعِ غَلَاظِهِ
 مَثَلًا جَازٍ لَهُ ذَلِكَ وَاسْتَحَقَّ مَا جُعِلَ لَهُ وَلَا فَلَ وَوَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَمَّا يَتَّبَعُ بِمَضْرُوبٍ مِنَ أَنَّ الزَّيَاتَيْنِ
 وَالطَّحَانَيْنِ وَنَحْوَهُمْ كَالْمَرَائِكِيَّةِ يَجْعَلُونَ لِمَنْ يَمْنَعُ عَنْهُمْ الْمُحْتَسِبَ وَأَعْوَانَهُ فِي كُلِّ شَهْرٍ كَذَا هَلْ ذَلِكَ
 مِنَ الْجَعَالَةِ أَمْ لَا؟ وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّهُ مِنَ الْجَعَالَةِ الْفَاسِدَةِ فَيَسْتَحَقُّ أَجْرَهُ الْمَثَلُ لِمَا عَمِلَهُ تَطْيِيرٌ مَا يَأْتِي فِي
 إِنْ حَفِظْتَ مَالِي الْخَاحِ عَ ش . قَوْلُهُ: (لِمَنْ يَقْدِرُ الْخ) بِجَاهِهِ أَوْ غَيْرِهِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَضَيْتُهُ أَنَّهُ
 إِذَا تَكَلَّمَ فِي خَلَاصِهِ اسْتَحَقَّ الْجُعْلَ وَإِنْ لَمْ يَتَّفِقْ إِطْلَاقُ الْمَحْبُوسِ بِكَلَامِهِ لَكِنْ فِي كَلَامِ سَم فِيمَا لَوْ
 جَاعَلَهُ عَلَى الرُّقْيَةِ أَوْ الْمُدَاوَةِ أَنَّهُ إِنْ جَعَلَ الشِّفَاءَ غَايَةً لِلرُّقْيَا وَالْمُدَاوَةِ لَمْ يَسْتَحَقِّ إِلَّا إِذَا حَصَلَ الشِّفَاءُ
 وَلَا اسْتَحَقَّ الْجُعْلَ مُطْلَقًا ه . فَقِيَاسُهُ هُنَا أَنَّهُ إِنْ جَعَلَ خُرُوجَهُ مِنَ الْحَبْسِ غَايَةً لِنَتَكَلَّمَ الْوَاسِطَةِ لَمْ
 يَسْتَحَقِّ إِلَّا إِذَا أُخْرِجَ مِنْهُ ه . قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ أَفْتَى الْمُصَنِّفُ بِأَنَّهَا جَعَالَةٌ مُبَاحَةٌ وَأَخَذَ
 عَوَضَهَا حَلَالًا وَنَقَلَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ ه . قَوْلُهُ: (بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ كُلْفَةٌ) لَعَلَّ قِصَّةَ أَبِي سَعِيدٍ حَصَلَ
 فِيهَا تَعَبٌ كَذَاهِبِهِ لِمَوْضِعِ الْمَرِيضِ أَوْ أَنَّهُ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ سَبْعَ مَرَّاتٍ مَثَلًا فَلَا يُقَالُ إِنْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ لَا تَعَبَ
 فِيهَا وَيَتَّبَعِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّعَبِ بِالنَّسْبَةِ لِحَالِ الْفَاعِلِ هَاحِ عَ ش . قَوْلُهُ: (وَاسْتَفِيدَ مِنْ قَوْلِهِ الْخ) مَا
 وَجْهَ اسْتِفَادَةٍ أَوْ مَأْذُونَةٍ ه سَم . قَوْلُهُ: (قُدْرَتُهُ عَلَى الرَّدِّ بِنَفْسِهِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ عِنْدَ الرَّدِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا
 عِنْدَ النَّدَاءِ لَكِنْ يُنَافِي ذَلِكَ مَا يَأْتِي أَنَّهُ يَجُوزُ لِغَيْرِ الْمُعَيَّنِ التَّوَكُّلُ وَقَضَيْتُهُ مَعَ مَا قَابَلَهُ فِي الْمُعَيَّنِ الْجَوَازُ
 سِوَاءَ كَانَ قَادِرًا أَوْ عَاجِزًا إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُقَابَلَةُ بِالنَّظَرِ لِلْمَجْمُوعِ فَلْيَتَأَمَّلْ ه سَم . عِبَارَةٌ عَ ش . قَوْلُهُ م ر .
 أَمَّا إِذَا كَانَ مُبْهِمًا فَيَكْفِي عِلْمُهُ بِالنَّدَاءِ الْخَاحِ أَيِ دُونَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْعَمَلِ لَكِنْ فِيهِ أَنَّهُ حَيْثُ أَتَى بِهِ بَأَنَّهُ قُدْرَتُهُ
 إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ بِالْقُدْرَةِ كَوْنُهُ قَادِرًا بِحَسَبِ الْعَادَةِ غَالِبًا وَهَذَا لَا يُنَافِي وَجُودَ الْعَمَلِ مَعَ الْعَجْزِ عَلَى
 خِلَافِ الْغَالِبِ أَوْ يُقَالُ لَا تُشْتَرِطُ قُدْرَتُهُ أَصْلًا وَيَكْفِي إِذْنُهُ لِمَنْ يَعْمَلُ فَيَسْتَحَقُّ بِإِذْنِهِ الْجُعْلَ وَيُصْرِّحُ بِهَذَا
 قَوْلُ الْعَبَّابِ لَوْ كَانَ الْعَامِلُ مُعَيَّنًا ثُمَّ وَكَّلَ غَيْرَهُ وَلَمْ يَفْعَلْ هُوَ شَيْئًا فَلَا جُعْلَ لِأَحَدٍ وَإِنْ كَانَ عَامًّا فَعَلِمَ بِهِ

إِطْلَاقُ الْمُصَنِّفِ بِلِ صَرَّحَ بِهِ الْخَوَارِزْمِيُّ . قَوْلُهُ: (وَاسْتَفِيدَ مِنْ قَوْلِهِ الْخ) مَا وَجْهَ اسْتِفَادَةٍ أَوْ مَأْذُونَةٍ .

• قَوْلُهُ: (قُدْرَتُهُ عَلَى الرَّدِّ بِنَفْسِهِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ عِنْدَ الرَّدِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عِنْدَ النَّدَاءِ لَكِنْ قَدْ يُنَافِي ذَلِكَ مَا
 يَأْتِي أَنَّهُ يَجُوزُ لِغَيْرِ الْمُعَيَّنِ التَّوَكُّلُ وَقَضَيْتُهُ مَعَ مَا قَابَلَهُ فِي الْمُعَيَّنِ الْجَوَازُ سِوَاءَ كَانَ قَادِرًا أَوْ عَاجِزًا إِلَّا
 أَنْ تَكُونَ الْمُقَابَلَةُ بِالنَّظَرِ لِلْمَجْمُوعِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

إِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَيَّنٍ وَبِنَفْسِهِ أَوْ مَأْذُونِهِ إِنْ كَانَ مُعَيَّنًا وَهَذَا لَا يُنَافِي مَا يَأْتِي فِي التَّوَكُّلِ فَتَأَمَّلْهُ وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ بِقِسْمِيَّةِ تَكْلِيفٍ وَلَا رُشْدٍ وَلَا حُرِّيَّةٍ وَلَا إِذْنٍ سَيِّدٍ أَوْ وَلِيِّ فَيَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ لَهُ نَوْعٌ تَمَيِّيزٍ وَمَحْجُورٍ سَفَهٍ وَقَرُّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ مِنْ اضْطِرَابٍ لِلْمُتَأَخِّرِينَ فِي ذَلِكَ وَلَا يُقَاسُ مَا هُنَا بِالْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَقَرُ هُنَا مَا لَا يُعْتَقَرُ ثُمَّ وَقَضِيَّةُ الْحَدِّ صِحَّتُهَا فِي إِنْ حَفِظْتَ مَالِي مِنْ مُتَعَدٍّ عَلَيْهِ فَلَكَ كَذَا وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ إِنْ عَيَّنَ لَهُ قَدْرَ الْمَالِ وَزَمَنَ الْحِفْظَ وَالْأَفْلَا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمَالِكَ يُرِيدُ الْحِفْظَ عَلَى الدَّوَامِ وَهَذَا لَا غَايَةَ لَهُ فَلَمْ يَتَّعَدْ فَسَادَهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسَمَّى فَتَجِبَ لَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِمَا حَفِظَهُ (و) عُلِمَ مِنْ مِثَالِهِ الَّذِي ذَلَّ بِهِ عَلَى حَدِّهَا كَمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ (يُشْتَرَطُ) فِيهَا لَتَحَقِّقَ (صِيغَةً).....

شَخْصٌ ثُمَّ وَكَّلَ اسْتَحَقَّ الْأَوَّلُ اهـ وهذه صريحة في موافقة القضية المذكورة. ٥ قوله: (إِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَيَّنٍ) قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ هُنَا لَوْ قَالَ مَنْ جَاءَ بَاقِي فَلَهُ دِينَارٌ فَمَنْ جَاءَ بِهِ اسْتَحَقَّ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ صَبِيٍّ أَوْ عَبْدٍ عَاقِلٍ أَوْ مَجْنُونٍ إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ أَوْ عَلِمَ بِهِ لِدُخُولِهِمْ فِي عُمُومٍ مَنْ جَاءَ اهـ نِهَايَةُ زَادَ الْمُغْنِي وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ. قَالَ ع ش. قوله م ر. قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ إِنْ خُ مَعْتَمَدَ اهـ. ٥ قوله: (وَهَذَا لَا يُنَافِي إِنْ خُ) كَانَ وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ الْعَقْدَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ الْقَادِرَ وَإِذَا تَنَاوَلَهُ جَازَ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ اهـ سم. ٥ قوله: (وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ) إِلَى قَوْلِهِ مِنْ اضْطِرَابٍ لِلْمُتَأَخِّرِينَ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَتَنْزِيلُهُمْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا يُقَاسُ إِلَى وَقَضِيَّةِ الْحَدِّ. ٥ قوله: (لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ) أَيِ الْعَامِلِ (بِقِسْمِيَّةِ) أَيِ الْمُعَيَّنِ وَالْمُبْهَمِ. ٥ قوله: (فَيَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ إِنْ خُ) فِيهِ تَصْرِيحٌ بِصِحَّةِ عَقْدِ الْجَعَالَةِ مَعَهُمَا اهـ سم أَيِ فَيَسْتَحِقُّانِ الْمُسَمَّى كَمَا هُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ وَهُوَ الَّذِي سَيَأْتِي عَنْ السُّبْكِيِّ وَالبُلْقِينِيِّ اهـ رَشِيدِي. ٥ قوله: (قَدْرَ الْمَالِ) أَيِ الَّذِي يَحْفَظُهُ سَوَاءً عِلْمُهُ بِمَجَرَّدِ الرُّؤْيَا أَوْ غَيْرِهَا اهـ ع ش. ٥ قوله: (لَأَنَّ الظَّاهِرَ إِنْ خُ) أَيِ وَلَآنَ الْعَمَلِ غَيْرُ مَعْلُومٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. ٥ قوله: (ذَلَّ بِهِ) أَيِ الْمِثَالِ. ٥ قوله: (لَتَحَقِّقَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأَركَانُهَا أَرْبَعَةٌ صِيغَةُ إِنْ خُ وَقَدْ بَدَأَ بِالْأَوَّلِ مُعَبَّرًا عَنْهُ بِالشَّرْطِ كَمَا مَرَّ لَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ فَقَالَ وَيُشْتَرَطُ إِنْ خُ. ٥ قولُ (سُيْ): (صِيغَةً) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَيِ وَالْمُغْنِي فَلَوْ عَمِلَ أَحَدٌ بِلَا صِيغَةٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَإِنْ كَانَ

٥ قوله: (وَهَذَا لَا يُنَافِي مَا يَأْتِي إِنْ خُ) كَانَ وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ الْعَقْدَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ الْقَادِرَ وَإِذَا تَنَاوَلَهُ جَازَ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ. ٥ قوله: (فَيَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ إِنْ خُ) فِيهِ تَصْرِيحٌ بِصِحَّةِ عَقْدِ الْجَعَالَةِ مَعَهُمَا. ٥ قوله في (سُيْ): (وَيُشْتَرَطُ صِيغَةً) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَلَوْ عَمِلَ أَحَدٌ بِلَا صِيغَةٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَإِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بَرَدَ الضَّوَالُ لِعَدَمِ الْإِتِمَامِ لَهُ فَوَقَعَ عَمَلُهُ تَبَرُّعًا وَدَخَلَ الْعَبْدُ فِي ضَمَانِهِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمَاوَرْدِيُّ، وَقَالَ الْإِمَامُ فِيهِ الْوُجْهَانِ فِي الْأَخْذِ مِنَ الْغَاصِبِ بِقَضْدِ الرَّدِّ إِلَى الْمَالِكِ وَالْأَصَحُّ فِيهِ الضَّمَانُ اهـ. وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ كَانَ يَتَّبِعِي عَدَمُ الضَّمَانِ كَمَا لَوْ أَخَذَهُ مِمَّنْ لَا يَضْمَنُ كَالْحَرْبِيِّ بِجَامِعٍ أَنَّهُ لَيْسَ فِي يَدِ ضَامِنَةٍ وَقَوْلُهُ وَلَا يَلْزَمُ إِنْ خُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الرَّدِّ فَلْيُرَاجَعْ مَا قَدَّمَهُ فِي أَوَّلِ بَابِ الْغَضَبِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ وَقَدْ يُؤَيِّدُ الْجَوَازَ مَا يَأْتِي فِي جَوَابِ إِشْكَالِ ابْنِ الرَّفْعَةِ.

من الناطق الذي لم يُرد الكتابة (تدل على العمل) أي الإذن فيه كما بأضله . (بِعَوْضٍ) معلوم مقصود (ملتزم) لأنها معاوضة أما الآخرس فتكفي إشارته المفهومة لذلك وأما الناطق إذا كتب ذلك ونواه فإنه يصح منه (فلو عمل بلا إذن) أو بإذن من غير ذكر عوض أو بعد الإذن لكانه لم يقلم به سواء المتعين وقاصد العوض وغيرهما (أو إذن لشخص فعلم غيره فلا شيء له)؛ لأنه لم يلتزم له عوضاً فوق عمله تبرعاً وإن عرف برّد الضوال بعوض . نعم رد قن المقول له كرده

مغروفا برّد الضوال لعدم الالتزام له فوق عمله تبرعاً ودخل العبد في ضمانه كما جزم به الماوردي وقال الإمام فيه الوجهان في الأخذ من الغاصب بقصد الرد إلى المالك والأصح فيه الضمان اهـ سم على حج وقوله مغروفا برّد الضوال إلخ منه رد الوالي وشيوخ العرب مثلاً له فلا أجره لهم فيدخل المزدود في ضمانهم حيث لم يأذن مالكه في الرد ولا يمنع من ذلك التزامهم من الحاكم غفر تلك المحلة وحفظ ما فيها ما لم تدل قرينة على رضا المالك برّد ما أخذ اهـ ع ش أي وإلا فلا ضمان كما يأتي . هـ قوله: (من الناطق الذي إلخ) قيد بما ذكر لأنه حمل الصيغة على اللفظ وجعل الإشارة والكتابة قائمتين مقام الصيغة والظاهر أن ما سلكه غير متعين لإمكان حمل الصيغة على ما يشمل ذلك اهـ ع ش عبارة السيد عمر قد يقال مرادهم بالصيغة ما يدل على المقصود لفظاً أو كتابة أو إشارة من آخرس ولهذا صرحوا في بعض الأبواب بأن الكتابة كناية وأن الإشارة تكون صريحاً وكناية اهـ . هـ قوله: (معلوم) إلى قوله كذا قاله في المغني إلا قوله وأما الناطق إلى المتن . هـ قوله: (لذلك) أي الإذن في العمل بعوض معلوم إلخ أو عقد الجعالة وكذا الإشارة والضمير في قوله ذلك ونواه إلخ .

هـ قوله (سني): (فلو عمل بلا إذن إلخ) من ذلك ما جرت به العادة في قرى مضرنا من أن جماعة اعتادوا حراسة الجرين نهارة وجماعة اعتادوا حراسته ليلاً فإن اتفقت معاقدتهم على شيء مع أهل الجرين أو مع بعضهم بإذن الباقيين لهم في العقد استحق الحارسون ما شرط لهم إن كانت الجعالة صحيحة وإلا فأجره المثل وأما إن باسروا الحراسة بلا إذن من أحد اعتمداً على ما سبق من دفع أرباب الزرع للحارس سهماً معلوماً لم يستحقوا شيئاً اهـ ع ش . أقول أخذاً من قول المصنف الآتي ولو قال أجنبي إلخ أن قوله مع أهل الجرين إلخ ليس بقيد كما يشير إليه قوله بلا إذن من أحد . هـ قوله: (من غير ذكر عوض) أي أو بذكر عوض غير مقصود كالدم اهـ معني . هـ قوله: (لأنه لم يلتزم إلخ) عبارة المغني أي لواجده ممن ذكر أما العايل فلما مر أي أنه عمل متبرعاً وأما المتعين فلم يعمل اهـ . هـ قوله: (وإن عرف برّد الضوال إلخ) ودخل العبد مثلاً في ضمانه كما جزم به الماوردي أسنى ومغني تقدم ويأتي عن ع ش تفسيده بما إذا لم تدل قرينة على رضا المالك برّد ما أخذ . هـ قوله: (نعم إلخ) عبارة المغني نعم إن كان الغير رقيق المأذون له ورّد بعد علم سيده بالالتزام استحق المأذون له الجعل لأن يد رقيقه كيده اهـ

هـ قوله: (نعم رد قن المقول له) أي بعد علم المقول له كما في شرح الرّوض وفيه نظر وظاهر أن مكاتبه ومبعضه في نوبته كالأجنبي اهـ .

لأنَّ يَدَهُ كَيْدُهُ كَذَا قَالَاهُ وَقَيْدَهُ الشُّبْكِيُّ بِمَا إِذَا أُذِنَ لَهُ وَأَيْدَهُ الْأَذْرَعِيُّ بِقَوْلِ الْقَاضِي فَإِنْ رَدَّهُ
بِنَفْسِهِ أَوْ بَعْبِدِهِ اسْتَحَقَّ وَتَنْزِيلُهُمْ فَعَلَ قَتْلَهُ مَثَرَةً فَعَلَهُ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلُ وَقَوْلُهُمُ الْمَذْكُورُ لَا يُخَالِفُهُ؛
لأنَّهُ لَمَّا تَنَزَّلَ فَعَلَهُ كَيْفَعْلَهُ صَحَّ أَنْ يُقَالَ رَدَّهُ بَعْبِدِهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ، وَلَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ عَبْدِي مِنْ
سَامِعِي نِدَائِي فَرَدَّهُ مَنْ عَلَّمَهُ وَلَمْ يَسْمَعْهُ لَمْ يَسْتَحَقَّ وَلَمْ يَسْمَعْ الثَّدَاءُ الْعَامَّ التَّوَكُّيلُ كَهُو فِي
تَمْلُكِ الْمُبَاحِ وَكَذَا الْخَاصُّ لَكِنْ إِنْ لَمْ يُحْسِنَهُ أَوْ لَمْ يَلْقَ بِهِ أَوْ عَجَزَ عَنْهُ وَعَلِمَ بِهِ الْقَائِلُ وَالْأُ
فَلَا، وَإِنْ طَرَأَ لَهُ نَحْوُ مَرَضٍ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي التَّوَكُّيلِ فَعَلِمَ أَنَّ مَنْ جَوَّعَ عَلَى الزِّيَارَةِ لَا يَسْتَتِيبُ
فِيهَا إِلَّا إِنْ عُذِرَ وَعَلِمَهُ الْمُجَاعِلُ حَالُ الْجَعَالَةِ .
(وَلَوْ قَالَ أَجْنَبِيٍّ) مُطْلَقُ التَّصَرُّفِ مُخْتَارَ (مَنْ رَدَّ عَبْدًا زَيْدٌ فَلَهُ كَذَا اسْتَحَقَّهُ الرَّادُّ) الْعَالَمُ بِهِ (عَلَى
الْأَجْنَبِيِّ)؛.....

وعِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ رَدُّ قَوْلِ الْمَقُولِ لَهُ الْخُ أَيَّ بَعْدَ عِلْمِ الْمَقُولِ لَهُ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَفِيهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ
مُكَاتَبَتَهُ وَمُبْعَضَتَهُ فِي تَوْبَتِهِ كَالْأَجْنَبِيِّ أَه. قَوْلُهُ: (كَذَا قَالَاهُ) جَرَى عَلَيْهِ الْمُغْنِي وَالْأُسْنَى كَمَا مَرَّ آتِفًا .
قَوْلُهُ: (وَأَيْدَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْخُ) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَقَوْلُ الْقَاضِي فَإِنْ رَدَّهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بَعْبِدِهِ اسْتَحَقَّ
يُفْهِمُ عَدَمَ الْاسْتِحْقَاقِ إِذَا اسْتَقْلَّ الْعَبْدُ بِالرَّدِّ أَه قَالَ ع ش قَوْلُهُ عَدَمُ الْاسْتِحْقَاقِ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا
لِابْنِ حَجَّ أَيَّ وَالْأُسْنَى وَالْمُغْنِي . قَوْلُهُ: (وَتَنْزِيلُهُمْ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ . قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُمْ) أَيَّ
الْقَاضِي وَمَنْ تَبَعَهُ (الْمَذْكُورُ) وَهُوَ فَإِنْ رَدَّهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بَعْبِدِهِ الْخُ . قَوْلُهُ: (لَا يُخَالِفُهُ) أَيَّ الْأَوَّلُ وَهُوَ قَوْلُ
الشُّبْكِيِّ . قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ) إِلَى قَوْلِهِ فَعَلِمَ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ وَإِنْ قَالَ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلَهُ
وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الشُّبْكِيُّ وَقَوْلُهُ غَالِيًا وَمَسْأَلَةُ التَّوَكُّيلِ . قَوْلُهُ: (وَعَلِمَ بِهِ الْقَائِلُ) أَيَّ حَالَةُ الْجَعَالَةِ أَخَذًا وَمِمَّا
يَذْكُرُهُ آتِفًا أَه سَم . قَوْلُهُ: (عَلَى الزِّيَارَةِ) كَانَ الْمُرَادُ بِهَا مُجَرَّدَ الْوُقُوفِ عِنْدَ الْقَبْرِ الشَّرِيفِ أَه سَم . قَوْلُ
الْمُشْنِ (وَلَوْ قَالَ أَجْنَبِيٍّ) لَيْسَ مِنْ عَادَتِهِ الْاسْتِهْزَاءُ وَالْخَلَاعَةُ كَمَا يَحْتَجُّه الزَّرْكَشِيُّ أَه مُغْنِي .
قَوْلُ (سَمِ): (مَنْ رَدَّ عَبْدًا زَيْدٌ الْخُ) وَلَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ عَبْدًا فَلَهُ كَذَا فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ عَبْدًا زَيْدٌ حَتَّى
إِذَا رَدَّ أَحَدٌ عَبْدًا لِأَحَدٍ أَوْ عَبْدًا مَوْفُوقًا مَثَلًا اسْتَحَقَّ يَتَّبِعِي نَعَمْ م ر أَه سَم عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلُ

قَوْلُهُ: (وَتَنْزِيلُهُمْ فَعَلَ قَتْلَهُ الْخُ) قَدْ يَقْتَضِي التَّنْزِيلُ الْمَذْكُورُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ عِلْمُ الْقَبْلِ بِالتَّدَاءِ .
قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْخَاصُّ الْخُ) كَذَا شَرْحُ م ر . قَوْلُهُ: (وَعَلِمَ بِهِ الْقَائِلُ) أَيَّ حَالُ الْجَعَالَةِ أَخَذًا وَمِمَّا يَذْكُرُهُ
آتِفًا . قَوْلُهُ: (فَعَلِمَ أَنَّ مَنْ جَوَّعَ عَلَى الزِّيَارَةِ الْخُ) وَقَوْلُهُ الْآتِي قُبِيلَ قَوْلِ الْمُشْنِ، وَلَوْ اشْتَرَكَا أَثْنَانِ الْخُ أَوْ
عَلَى حَجٍّ وَعُمْرَةٍ وَزِيَارَةِ الْخُ صَرِيحٌ فِي صِحَّةِ الْجَعَالَةِ عَلَى الزِّيَارَةِ فَلْيَنْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِالزِّيَارَةِ فَإِنَّهُ غَيْرُ
السَّلَامِ وَالِدُعَاءِ بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ أَبْطَلُوا الْاسْتِجَارَ لِلزِّيَارَةِ وَصَحَّحُوهُ لِلْسَّلَامِ وَالِدُعَاءِ كَمَا بَيَّنَّه الشَّارِحُ فِي
مُؤَلَّفِ الزِّيَارَةِ وَكَانَ الْمُرَادُ بِهَا مُجَرَّدَ الْوُقُوفِ عِنْدَ الْقَبْرِ الشَّرِيفِ .

قَوْلُهُ فِي (سَمِ): (مَنْ رَدَّ عَبْدًا زَيْدٌ فَلَهُ كَذَا الْخُ) لَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ عَبْدًا فَلَهُ كَذَا فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ عَبْدًا
زَيْدٌ حَتَّى إِذَا رَدَّ أَحَدٌ عَبْدًا مَا لِأَحَدٍ أَوْ عَبْدًا مَوْفُوقًا مَثَلًا اسْتَحَقَّ يَتَّبِعِي نَعَمْ م ر .

لأنه التزمه، وإن لم يأت به «على» على المنقول، وإن نازع فيه الشبكي نظراً إلى أن المتبادر منه ذلك واستشكل ابن الرقعة استحقاق الراد بأنه لا يجوز له وضع يده عليه بغير إذن مالكيه بل يضمه وأجيب بقرضه فيما إذا إذن المالك لمن شاء في الرد والتزم الأجنبي الجعل وقد يصور بما إذا ظنه العامل المالك أو عرفه وظن رضاه على أن وضع اليد عليه للرد يرضى به الملاك غالباً وكفى بذلك مجوراً وظاهر أن المراد من الأجنبي غير الوكيل والولي فلو قال ذلك عن مؤكله أو مخجوره والجعل قدر أجره المثل وجب في مال المؤكل والمخجور.....

الشارح في التعريف لمعين أو مجهول اهـ ع ش . قوله: (لأنه التزمه) إلى المتن في المعنى إلا قوله وإن نازع فيه الشبكي وقوله وقد يصور إلى على أن، وقوله غالباً ومسألة الوكيل . قوله: (استحقاق الرد) أي بعوض بقرول الأجنبي . قوله: (بما إذا ظنه العامل المالك) في كون هذا بمجرده ينفي الضمان نظراً لا يخفى اهـ رشيدتي أقول الكلام في حزمة نفي اليد فقط لا فيه مع نفي الضمان وظاهر أنه لا تلازم بينهما . قوله: (يرضى به المالك) وعليه فينبغي أن لا ضمان عليه إذا تلف لأن رضاه برده منزل منزلة إذنه في الرد ويؤيده ما لو انتزع المصوب من يد غير ضامنه كالحربي ليرده على مالكيه فإنه لا ضمان فيه إذا تلف لكن في كلام سم ما نصه ومع ذلك أي الرضا بالرد يضمه كما هو ظاهر إذ ليس من جملة الأمانات إلى آخر ما ذكر وما ذكره ظاهر حيث لم تدل قرينة على رضا المالك بالرد وإلا فلا ضمان اهـ ع ش . قوله: (وكفى بذلك مجور الخ) أي ومع ذلك يضمه كما هو ظاهر إذ ليس ذلك من جملة الأمانات ويؤيد الضمان بل يصرح به ما قدمته على قول المتن صيغة عن الماوردي والإمام وإذا قلنا بالضمان فظاهر أنه بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم لجواز وضع يده وعدم تعديه فليس غاصباً اهـ سم وتقدم أنفاً عن ع ش أنه ظاهر حيث لم تدل قرينة على رضا المالك بالرد وإلا فلا ضمان اهـ . قوله: (والجعل قدر أجره المثل الخ) فلو زاد على أجره المثل فهل تفسد الجعالة أو تصح ويجب الجعل في مال الولي فيه نظراً والقياس عند الإطلاق انصراف الجعالة إلى المخجور فإذا زاد المسمى

قوله: (بل يضمه) يؤيد الضمان ما قدمته على قول المتن ويشترط صيغة بجامع عدم إذن المالك . قوله: (وكفى بذلك مجوراً) أي ومع ذلك يضمه كما هو ظاهر إذ ليس ذلك من جملة الأمانات ويؤيد الضمان بل يصرح به ما قدمته على قول المتن ويشترط صيغة عن الماوردي والروائي والإمام وإذا قلنا بالضمان فظاهر أنه بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم لجواز وضع يده وعدم تعديه فليس غاصباً بخلاف المبيع بيعاً فاسداً حيث يضم بأقصى القيم لتعدي المشتري بوضع يده على قصد الملك بطريق تعدي بها إذ البيع الفاسد ممتنع فوضع اليد للملك بسببه تعدد فليتأمل . قوله: (والجعل قدر أجره المثل الخ) فلو زاد على أجره المثل فهل تفسد الجعالة أو تصح ويجب الجعل في مال الولي فيه نظراً والقياس عند الإطلاق انصراف الجعالة إلى المخجور فإذا زاد المسمى على أجره المثل فسد ويجب أجره المثل م

(وإن قال) الأجنبي (قال زيد من ردّ عبدي فله كذا وكان كاذباً لم يستحقّ) الرادّ (عليه) أي الأجنبي شيئاً لعدم التزامه (ولا على زيد) إن كذبه لذلك ولا تقبل شهادة الأجنبي على زيد بذلك؛ لأنه متهّم في تزويج قوله أمّا إذا صدّقه فيلزمه الجعل وقيد الرافعي بما إذا كان الأجنبي مثنى يُقبل خبره وإلا فكما لو ردّه غير عالم بإذنه انتهى ويتّجه أن محلّ قوله إلا إلخ ما إذا لم يصدّقه العايل وإلا استحقّ على المالك المصدّق؛ لأنّ المخدور عدّم علم العايل ويتصديقه يصير عالماً ولا نظر لاثهامه؛ لأنّ علمه وعدمه لا يُعلم إلاّ منه مع قوّته بموافقته للمالك (ولا يشترط قبول العايل) لفظاً لما دلّ عليه لفظ الجاعل (وإن عيّنه) بل يكفي العمل كالوكيل ومن ثمّ لو ردّه ثمّ عمل لم يستحقّ إلاّ بإذن جديد .

على أجره المثل فسدّ الجعالة وجبت أجره المثل م ر ه سم على حجّ وقوله وجبت أجره المثل أي في مال المولى عليه وقد يقال قياس ما لو وكلت في اختلاعها أجنبياً بقدر قرادّ عليه من أن عليها ما سمّت وعليه الزيادة أن يكون هنا كذلك اهـ ع ش . قوله: (قدر أجره المثل) قد يتوقّف فيه بما إذا لم يكن تخصيله إلاّ بالكثرة بأن كان لا يقدر على ردّه غير واحد مثلاً وطلب أكثر من أجره المثل ولا يخفى أن بذل أكثر من أجره المثل أسهل من ضياع الضالة رأساً هرشيدي أقول المطلوب فيما صوّره هو أجره المثل لا أكثر منها إذ معلوم أنها تختلف باختلاف الأحوال وكتب إليه السيّد عمر أيضاً ما نصّه هذا في مسألة الولي وكذا الوكيل إن لم يُعيّن موكله شيئاً مخصوصاً وإلاّ فظاهر أنّه لا يزيد عليه وإن نقص عن أجره المثل اهـ . قوله: (وإن قال الأجنبي إلخ) ولو قال أحد الشريكين في عبد من ردّ عبدي فله دينار فردّه الشريك الآخر استحقّ عليه جميع الدينار كما في شرح م ر ه سم . قال ع ش . ومثله ما لو ردّه غير الشريك ومنه يُعلم جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصاً بينه وبين آخر شركة في بهائم فسرت البهائم أو غصبت فسعى أحد الشريكين في تخصيلها وردّها وغرم على ذلك دراهم ولم يلتزم شريكه منها شيئاً وهو أن الغرم لا رجوع له على شريكه بشيءٍ مما غرمه ومن الالتزام ما لو قال له كلّ شيءٍ غرمته أو صرفته كان علينا ويُعتقّر الجهل في مثله للحاجة ويؤيده ما لو قال عمرّ داري على أن ترجع بما صرفته حيث قالوا يرجع بما صرفه اهـ ع ش . قوله: (إن كذبه) إلى قوله انتهى في المغني وإلى قول المثنى ويشترط في النهاية إلاّ قوله لأنّ المخدور إلى المثنى وقوله وبأنّ الأخيرة إلى المثنى وقوله إذ لا كلفة إلى أو من هو بيد غيره . قوله: (بذلك) أي بآته قاله . قوله: (وقيد الرافعي إلخ) جرى المغني على إطلاق قوله وإلاّ إلخ لكن قول الشارح ويتّجه أن محلّ قوله إلخ أوجه . قوله: (لفظ الجاعل) أي أو إشارته أو كتابته . قوله: (ومن ثمّ لو ردّه إلخ) أفاد هذا أن الجعالة ترتّد بالردّ ولا ينافيه ما يأتي في مسألة الإمام إذ لا ردّ ثمّ بالكلية بخلافه هنا كما علّم ممّا ذكره فيما يأتي هذا محصل كلامه أولاً وآخرًا وقرّر م ر

قوله: (ومن ثمّ لو ردّه ثمّ عمل لم يستحقّ إلاّ بإذن جديد) أفاد هذا أن الجعالة ترتّد بالردّ ولا ينافيه ما يأتي في مسألة الإمام أن لا ردّ ثمّ بالكلية بخلافه هنا كما علّم ممّا ذكره الشارح فيما يأتي هذا محصلاً .

(تنبية) في الروضة وأصلها إذا لم يُعَيَّن العايل لا يتصور قبول العقد وظاهره يُنافي المتن وقد يُجَاب بأن معنى عدم تصور ذلك بُعْده بالنظر للمخاطبات العادية ومعنى تصوُّره الذي أفهمه المتن أنه من حيث دلالة اللفظ على كل سامع سامع مطابقة لعمومه صار كل سامع كأنه مخاطب فتصور قبوله ولا تشتط المطابقة فلو قال إن رددت آبي فلنك دينار فقال أرده ينصف دينار استحق الدينار؛ لأن القبول لا أثر له في الجعالة قاله الإمام.....

أن المعتد أنها لا ترتد بالرد أخذاً من مسألة الإمام الآتية فسألته ما الفرق حيث بين ردّها الذي لا ترتد به وبين فسخ العايل الذي يرتفع به وماذا يميّز به أحدهما عن الآخر؟ فلم يُدْ مُقْنِعاً وقد يقال الرد عند العقد والفسخ بعد ذلك ويُنظر فيه بأن الذي عند العقد أقوى في دفعه من المتأخر وقد يقال قوله لا أقبلها أو ردّتها ليس صريحاً في الفسخ فلا ترتفع به وهو بعيد جداً في ردّتها فليُتأمل اه سم أي والمعتد ارتدّها بالردّ. هـ قوله: (وظاهره يُنافي المتن) إذ دلّ قوله وإن عيّنه على تصوّر قبول غير المعين ويمكن أن يُجَاب عن المتن بوجهين أحدهما أن عدم الاشتراط يصدق بعدم الإمكان والثاني أن واو وإن عيّنه للحال فليُتأمل سم على حجة اه ع ش. هـ قوله: (صار كل إلخ) خبر أن. هـ قوله: (ولا تشتط المطابقة) أي مطابقة القبول للإيجاب اه ع ش. هـ قوله: (استحق الدينار) كذا في النهاية وكتب ع ش. عليه ما نصّه قضية ما يأتي عن حجة أنّه لو قال ردّه بلا شيء لا يستحق عوضاً وسيأتي للشارح ما يرده في قوله أو دعوى أنّه إلخ فيستحق الكل اه. وفي الرشيدي مثله. هـ قوله: (قاله الإمام) وذكر القمولي نحوه ويؤخذ من قول الإمام والقمولي أنها لا ترتد بالردّ ودعوى أنّه إن ردّ الجعل من أصله أثر أو بعضه فلا لا أثر لها

كلامه أولاً وآخرًا وقرّر م ر أن المعتد أنها لا ترتد بالردّ أخذاً من مسألة الإمام الآتية فسألته ما الفرق حيث بين ردّها الذي لا ترتد به وبين فسخ العايل الذي يرتفع به وماذا يميّز به أحدهما عن الآخر فلم يُدْ مُقْنِعاً، وقد يقال الرد عند العقد والفسخ بعد ذلك ويُنظر فيه بأن الذي عند العقد أقوى في دفعه من المتأخر، وقد يقال قوله لا أقبلها أو ردّتها ليس صريحاً في الفسخ فلا ترتفع به وهو بعيد جداً في ردّتها فليُتأمل. هـ قوله: (وظاهره يُنافي المتن) إذ دلّ قوله وإن عيّنه على تصوّر قبول غير المعين ويمكن أن يُجَاب عن المتن بوجهين أحدهما أن عدم الاشتراط يصدق بعدم الإمكان والثاني أن واو وإن عيّنه للحال فليُتأمل. هـ قوله: (قاله الإمام إلخ) وذكر القمولي نحوه ويؤخذ من كلام الإمام والقمولي أنها لا ترتد بالردّ ودعوى أنّه إن ردّ الجعل من أصله أثر أو بعضه فلا أثر له، وقال في الآثار، ولو ردّه الصبي أو السفه استحق أجره المثل لا المسمى وردّ المجنون كردّ الجاهل بالنداء، وقال السبكي الذي يظهر وجوب المسمى في هذه المسائل كلها وجزم به البلقيني في الصغير ولم يُقْنِعْه بشيء شرح م ر.

(أقول) يتّجه في المجنون أنّه إن عيّن اشتراط أن يكون له نوع تميّز بحيث يعقل الإذن وإلا كان ردّه كردّ غير العالم بالإذن وإن لم يُعَيَّن اشتراط أن يرده بعد أن عقل الإذن لتمييزه وعلمه بالإذن إذ ردّه بدون ذلك كردّ من لم يعلم الإذن فلا شيء له فليُتأمل نعم إن عرّض المجنون بعد علمه بالإذن فقد يتّجه عدم

وَاعْتَرَضَ بِقَوْلِهِمْ فِي طَلْقِي بِالْفِ فَقَالَ بِمَاءٍ طَلَقْتُ بِهَا كَالْجَعَالَةِ وَقَوْلُهُمْ فِي اغْسِلْ ثَوْبِي وَأَرْضِيكَ فَقَالَ لَا أُرِيدُ شَيْئًا يَجِبُ لَهُ شَيْءٌ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الطَّلَاقَ لَمَّا تَوَقَّفَ عَلَى لَفْظِ الزَّوْجِ أُدِيرَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ وَبِأَنَّ الْأَخِيرَةَ لَيْسَتْ نَظِيرَةً مَسْأَلَتِنَا؛ لِأَنَّ مَا فِيهَا رَدٌّ لِلْجُعْلِ مِنْ أَصْلِهِ فَأَثَرٌ بِخِلَافِ رَدِّ بَغْضِهِ. (وَتَصَحُّحُ الْجَعَالَةِ) (عَلَى عَمَلِ مَجْهُولٍ) كَمَا عَلِمَ مِنْ تَمَثُّلِهِ أَوَّلَ الْبَابِ وَذَكَرَهُ هُنَا لِضَرُورَةِ التَّفْسِيرِ.....

وقال في الآثار ولو رَدَّه أي الأَبَقَ مَثَلًا الصَّبِيُّ أو السَّفِيهَ اسْتَحَقَّ أَجْرَهُ الْمَثَلِ لَا الْمُسَمَّى وَرَدَّ الْمَجْنُونِ كَرَدَّ الْجَاهِلِ بِالنَّدَاءِ وَقَالَ السُّبْكِيُّ الَّذِي يَظْهَرُ وَجُوبُ الْمُسَمَّى فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ كُلِّهَا وَجَزَمَ بِذَلِكَ الْبَلْقِينِيُّ فِي الصَّغِيرِ وَلَمْ يَقَيِّدْهُ بِشَيْءٍ أَهْذِيهِ قَالَ ع ش . قَوْلُهُ م ر . أَنَّهَا لَا تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ هَذَا يُخَالِفُ مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ م ر وَنَظَرْتُ لَوْ رَدَّ ثُمَّ عَمِلَ لَمْ يَسْتَحَقِّ الْإِنْخَ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ مَا تَقَدَّمَ عَلَى مَا لَوْ رَدَّ الْقَبُولَ مِنْ أَصْلِهِ كَمَا لَوْ قَالَ لَا أَرُدُّ الْعَبْدَ . وَمَا هُنَا عَلَى مَا لَوْ قِيلَ وَرَدَّ الْعَوَاضَ وَخَذَهُ كَقَوْلِهِ أَرُدُّهُ بِلا شَيْءٍ ثُمَّ رَأَيْتَ سَمَ اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ وَأَجَابَ بِقَوْلِهِ وَقَدْ يُقَالُ الرَّدُّ عِنْدَ الْعَقْدِ الْإِنْخَ وَقَوْلُهُ م ر . اسْتَحَقَّ أَجْرَهُ الْمَثَلِ مُعْتَمَدٌ وَقَوْلُهُ م ر . وَرَدَّ الْمَجْنُونِ كَرَدَّ الْجَاهِلِ وَالْمُرَادُ بِالْمَجْنُونِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ نَوْعٌ تَمَيِّزٌ فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْمَجْنُونِ إِذَا رَدَّ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِمَا تَقَدَّمَ مَنْ لَهُ نَوْعٌ تَمَيِّزٌ وَبِعِبَارَةِ سَمَ أَقُولُ يَتَّجِهُ فِي الْمَجْنُونِ أَنَّهُ إِنْ عَيَّنَ اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ لَهُ نَوْعٌ تَمَيِّزٌ بَحِيْثٌ يَغْلُظُ الْإِذْنَ وَالْإِذْنَ كَانَ رَدُّهُ كَرَدَّ غَيْرِ الْعَالِمِ بِالْإِذْنِ وَإِنْ لَمْ يَعْينَ اشْتَرَطَ أَنْ يَرُدَّهُ بَعْدَ أَنْ عَقَلَ الْإِذْنَ لِتَمَيِّزِهِ وَعَلِمِهِ بِالْإِذْنِ إِذْ رَدَّهُ بِدُونِ ذَلِكَ كَرَدَّ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ الْإِذْنَ فَلَا شَيْءَ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ إِنْ عَرَضَ الْجُنُونُ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْإِذْنِ فَقَدْ يَتَّجِهُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ التَّمَيِّزِ حَالَ رَدِّهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْذِيهِ وَقَوْلُهُ كَرَدَّ الْجَاهِلِ بِالنَّدَاءِ أَيِ فَلَا يَسْتَحَقُّ أَهْذِيهِ أَقُولُ وَقَوْلُ سَمَ نَعَمْ إِنْ عَرَضَ الْإِنْخَ فِيهِ وَفَقَّةً ظَاهِرَةً فَيَرُاجِعُ .

قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِأَنَّ الْأَخِيرَةَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ كَالْجَعَالَةِ إِلَى وَقَدْ يُجَابُ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الطَّلَاقَ الْإِنْخَ) يُشْكِلُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ قَوْلُهُمْ كَالْجَعَالَةِ الدَّالُّ عَلَى اسْتِثْنَاءِ الْجَعَالَةِ وَالطَّلَاقِ فِيمَا ذَكَرَ وَهَذَا وَجْهُ الْإِعْتِرَاضِ فِيمَا يَظْهَرُ فَالْحَاصِلُ أَنَّ قَوْلَهُمُ الْمَذْكُورَ دَلٌّ عَلَى أَنَّ اللَّازِمَ هُنَا نِصْفُ الدِّينَارِ فَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِي الْإِمَامِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْإِعْتِرَاضَ بِهَذَا لَا يَدْفَعُهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْخُلْعِ وَالْجَعَالَةِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّشْبِيهِ الْمُشَارَكَةِ فِي مُجَرَّدِ اسْتِحْقَاقِ الْعَوَاضِ أَهْذِيهِ ش . أَقُولُ وَيُؤَيِّدُهُ إِسْقَاطُ الْمَغْنِيِّ لَفْظَةَ كَالْجَعَالَةِ كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ مَنْ دَلَّنِي فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ كَمَنْ رَدَّهُ مِنْ مَوْضِعٍ كَذَا. قَوْلُهُ: (وَذَكَرَهُ هُنَا الْإِنْخَ) عَلَى أَنَّ تَمَثُّلَهُ أَوَّلَ الْبَابِ لَيْسَ نَصًّا فِي ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ

اشْتِرَاطِ التَّمَيِّزِ حَالَ رَدِّهِ فَلْيَتَأَمَّلْهُ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الطَّلَاقَ الْإِنْخَ) يُشْكِلُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ قَوْلُهُمْ كَالْجَعَالَةِ الدَّالُّ عَلَى اسْتِثْنَاءِ الْجَعَالَةِ وَالطَّلَاقِ فِيمَا ذَكَرَ وَهَذَا هُوَ وَجْهُ الْإِعْتِرَاضِ فِيمَا يَظْهَرُ فَالْحَاصِلُ أَنَّ قَوْلَهُمُ الْمَذْكُورَ دَلٌّ عَلَى أَنَّ اللَّازِمَ هُنَا نِصْفُ الدِّينَارِ فَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ الْإِمَامِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْإِعْتِرَاضَ بِهَذَا لَا يَدْفَعُهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْخُلْعِ وَالْجَعَالَةِ. قَوْلُهُ: (وَذَكَرَهُ هُنَا لِضَرُورَةِ التَّفْسِيرِ) عَلَى أَنَّ تَمَثُّلَهُ أَوَّلَ الْبَابِ لَيْسَ نَصًّا فِي ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ الْمَعْلُومَةِ كَمَنْ مَوْضِعٍ كَذَا مِنْ طَرِيقٍ كَذَا.

وَقَيْدَ جَمْعٍ ذَلِكَ بِمَا يَغْشُرُ ضَبْطُهُ لَا كَيْتَاءٍ حَائِطٍ فَيَذْكُرُ مَحَلَّهُ وَطُولَهُ وَشُمُكَهُ وَارْتِفَاعَهُ وَمَا يُنْبِئُ بِهِ، وَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ فَيُصَفُّهُ كَالِإِجَارَةِ (وَكَذَا مَغْلُومٌ) كَمَنْ رَدَّهَ مِنْ مَوْضِعٍ كَذَا (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهَا إِذَا جَارَتْ مَعَ الْجَهْلِ فَمَعَ الْعِلْمُ أَوَّلَى وَمَرَّ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْعَمَلِ مِنْ كُلْفَةٍ فَلَوْ رَدَّ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ وَلَا كُلْفَةً فِيهِ كَدِينَارٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَلَوْ قَالَ مَنْ دَلَّنِي عَلَى مَالِي فَلَهُ كَذَا فَدَلَّهُ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ إِذْ لَا كُلْفَةً وَعَلَّلَهُ شَارِحٌ بِوُجُوبِهِ عَلَيْهِ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا شَرَطَهُ فِي الْعَمَلِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ غَيْرَ وَاجِبٍ عَلَيْهِ وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا مَرَّ نَعَمْ إِنْ عَصَى بِوَضْعِ يَدِهِ عَلَيْهِ يَنْخَوِ غَضَبٌ ثُمَّ

المغلومية كَمَنْ مَوْضِعٍ كَذَا مِنْ طَرِيقٍ كَذَا اه سم . ه قوله: (وَقَيْدَ جَمْعٍ إلخ) عبارة النهاية وهو مُقَيَّدٌ كما أفاده جَمْعٌ بِمَا إلخ وعبارة الْمُغْنِي وهو مَخْصُوصٌ كما قال ابن الرُّعَّة تَبَعًا لِلْقَاضِي حُسَيْنٍ بِمَا إلخ . ه قوله: (وَطُولُهُ إلخ) تَرَكَ الْعَرَضَ وهو مُرَادٌ بِمَا شَكَّ وَعَطَفَ الِازْتِفَاعَ عَلَى السُّمُكِ عَطَفٌ تَفْسِيرٌ كما يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْإِجَارَةِ اه سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ الْأَوَّلَى أَنْ يُرَادَ بِالسُّمُكِ مَعْنَى الْعَرَضِ . ه قوله: (وَمَرَّ) أي أوَائِلُ الْبَابِ . ه قوله: (مِنْ كُلْفَةٍ) أو مُؤَنَةِ كَرْدٍ أَبْقَى أو ضَالٌّ أو حَجٌّ أو خِيَاطَةِ أو تَعْلِيمٌ عِلْمٌ أو حِزْفَةٌ أو إِبْخَارٌ فِيهِ غَرَضٌ وَصَدَقَ فِيهِ اه نِهَايَةُ عِبَارَةِ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ وَلَوْ جَعَلَ لِمَنْ أَخْبَرَهُ بِكَذَا جُعْلًا فَأَخْبَرَهُ لَمْ يَسْتَحِقْ شَيْئًا لِأَنَّهُ لَا يَخْتِاجُ فِيهِ إِلَى عَمَلٍ فَإِنْ تَعَبَ وَصَدَقَ فِي إِبْخَارِهِ وَكَانَ لِلْمُسْتَخْبِرِ غَرَضٌ فِي الْمُخْبِرِ بِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ فِي آخِرِ الْجَعَالَةِ اسْتَحَقَّ الْجُعْلُ اه . ه قوله: (فَلَوْ رَدَّ مِنْ إلخ) عبارة الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةُ وَعَلَى هَذَا لَوْ سَمِعَ الثَّدَاءُ مِنَ الْمَطْلُوبِ فِي يَدِهِ فَرَدَّهُ وَفِي الرَّدِّ كُلْفَةٌ كَالْأَبْقَى اسْتَحَقَّ الْجُعْلُ وَإِلَّا فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا لِأَنَّهُ لَا كُلْفَةَ فِيهِ لَا يُقَابِلُ بِعَوَضٍ اه . ه قوله: (وَعَلَّلَهُ) أي عَدَمَ الْاسْتِحْقَاقِ . ه قوله: (كَمَا مَرَّ) أي فِي شَرْحِ مَنْ رَدَّ أَبْقَى فَلَهُ كَذَا . ه قوله: (نَعَمْ إِنْ عَصَى إلخ) عبارة النهاية وكذا أي مِثْلُ قَوْلِهِ مَنْ دَلَّنِي عَلَى مَالِي إلخ لَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ مَالِي فَلَهُ كَذَا فَرَدَّهُ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّهُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الدَّالُّ أَوْ الرَّادُّ غَيْرَ مُكَلَّفٍ اسْتَحَقَّ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْخُطَابَ مُتَعَلِّقٌ بِوَلِيِّهِ لِتَعَدُّرِ تَعَلُّقِهِ بِهِ فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا اه قال ع ش . قوله م ر . وَيَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّهُ أَي كَالْغَاصِبِ وَالسَّارِقِ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَدَّ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ أَمَانَةً كَأَنَّ طَيْرَ الرِّيحِ ثَوْبًا إِلَى دَارِهِ أَوْ دَخَلَتْ دَابَّةٌ دَارَهُ فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ بِالرَّدِّ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ التَّخْلِيَةُ لَا الرَّدَّ اه وقوله كَالْغَاصِبِ إلخ أي وَالْمُسْتَعِيرِ كَمَا فِي الْمُغْنِي .

ه قوله: (وَقَيْدَ جَمْعٍ ذَلِكَ إلخ) ش م ر . ه قوله: (وَلَوْ قَالَ مَنْ دَلَّنِي عَلَى مَالِي فَلَهُ كَذَا فَدَلَّهُ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ إلخ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَإِنْ جَعَلَ لِمَنْ دَلَّ عَلَيْهِ فَدَلَّهُ اسْتَحَقَّ لَا إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ أَوْ لِمَنْ أَخْبَرَهُ أَي بِشَيْءٍ فَأَخْبَرَهُ فَلَا إِلَّا إِنْ تَعَبَ وَصَدَقَ وَكَانَ لِلْمُسْتَخْبِرِ غَرَضٌ اه وَيُفَرَّقُ بَيْنَ اعْتِبَارِ الصَّدَقِ فِي الْخَبَرِ هُنَا وَعَدَمِ اعْتِبَارِهِ فِيهِ فِي الطَّلَاقِ بِأَنَّ ذَلِكَ تَغْلِيْقٌ عَلَى صِفَةٍ وَهِيَ الْإِخْبَارُ الشَّامِلُ لِلْكَذِبِ فَيَقَعُ الطَّلَاقُ بِوُجُودِ مُسَمَّاهَا وَمَا هُنَا مُعَاوَضَةٌ وَلَا يَصْلُحُ الْإِخْبَارُ لِلْعَوَضَةِ إِلَّا إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ غَرَضٌ مُعْتَبَرٌ وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ بِدُونِ الصَّدَقِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَنَقُولَةٌ عَنِ الْقِفَالِ وَكَلَامُ الْخَادِمِ قَدْ يَقْتَضِي أَنَّ اعْتِبَارَ الصَّدَقِ هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى تَوَلُّهِ بِاعْتِبَارِهِ فِي الطَّلَاقِ خِلَافًا لِغَيْرِهِ فَرَأِجَعُهُ .

سَمِعَ قَوْلَ مَالِكِهِ مَثَلًا مَنْ رَدَّ مَالِي فَلَهُ كَذَا فَرَدَّهُ لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا، وَإِنْ كَانَ فِيهِ كُلْفَةٌ لَتَعَيَّنَ الرَّدُّ عَلَيْهِ فَوْرًا لِيُخْرَجَ بِهِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ مَنْ شَرَطَ فِي الْعَمَلِ عَدَمَ تَعَيُّنِهِ عَلَيْهِ وَقَدْ يُجْمَعُ أَيْضًا بِأَنْ مَا تَعَيَّنَ لِعَارِضٍ كَفَرَضٍ كِفَايَةً انْخَصَرَ فِي وَاحِدٍ لَهُ الْأَجْرَةُ فِيهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ بِاسْتِحْقَاقِهَا فِي نَحْوِ تَغْلِيمِ الْفَاتِحَةِ وَحِزْرِ الْوَدِيعَةِ، وَإِنْ تَعَيَّنَا عَلَيْهِ وَمَا كَانَ مُتَعَيِّنًا أَصَالَةً لَا أَجْرَةَ فِيهِ وَمِنْهُ مَسْأَلَةُ الْعَاصِبِ الْمَذْكُورَةِ أَوْ مَنْ هُوَ يَبِيدُ غَيْرَهُ اسْتَحَقَّ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ تَلَحُّقُهُ مَشَقَّةُ بِالْبَحْثِ عَنْهُ وَقِيْدَهُ الْأَذْرَعِيُّ بِمَا إِذَا كَانَ الْبَحْثُ الْمُشِيقُ بَعْدَ الْجَعَالَةِ أَمَّا السَّابِقُ عَلَيْهَا فَلَا عِزَّةَ بِهِ أَيْ لَأَنَّهُ مَحْضُ تَبَرُّعٍ حَيْثُ يَكُونُ.

(وَيُسْتَرْطُ) لَصِحَّةِ الْعَقْدِ عَدَمَ تَأْقِيْتِهِ فَيَبْطُلُ مَنْ رَدَّ عَبْدِي إِلَى شَهْرِ سَوَاءً أَضْمَ إِلَيْهِ مِنْ مَحَلٍّ كَذَا أَمْ لَا؛ لَأَنَّهُ قَدْ لَا يَجِدُهُ فِيهِ وَ(كَوْنُ الْجَهْلِ) مَالًا (مَغْلُومًا) بِمُشَاهَدَةِ الْمُعَيَّنِ أَوْ وَضْفِهِ أَوْ وَضْفٍ مَا فِي الذِّمَّةِ مَقْصُودًا يَصِحُّ غَالِبًا جَعَلَهُ ثَمَنًا لَأَنَّهُ عَوَظٌ كَالْأَجْرَةِ وَلَا حَاجَةَ لَجَهَالَتِهِ بِخِلَافِ الْعَمَلِ (فَلَوْ قَالَ مَنْ رَدَّهُ فَلَهُ) ثِيَابُهُ إِنْ عَلِمْتُ، وَلَوْ بِالْوَضْفِ فَهِيَ لِلرَّادِّ وَإِلَّا فَلَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ وَاسْتَشْكَلَهُ الْإِسْنَوِيُّ بِأَنْ وَضَفَ الْمُعَيَّنِ لَا يُغْنِي عَنْ رُؤْيِيهِ وَأَجَابَ عَنْهُ الْبُلْقِينِيُّ بِأَنْ هَذِهِ

قوله: (أَوْ مَنْ هُوَ الْخ) عَطَفَ عَلَى مَنْ فِيمَنْ هُوَ بِيَدِهِ شَأْنٌ. قوله: (لَأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ تَلَحُّقُهُ مَشَقَّةُ الْخ) لَا خَفَاءَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ وَإِنْ لَمْ تَلَحُّقُهُ مَشَقَّةُ بِالْفِعْلِ نَظَرًا لِلْغَالِبِ وَمَا مِنْ شَأْنِهِ فَلَا يُلَاقِيهِ قَوْلُ الشَّارِحِ وَقِيْدَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْخَ هُوَ رَشِيدِي وَهَذَا مُجَرَّدُ مُنَاقَشَةٍ فِي التَّعْبِيرِ فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْعَمَلِ مِنْ كُلْفَةٍ. قوله: (لَصِحَّةِ الْعَقْدِ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ وَلِلرَّادِّ فِي النِّهَايَةِ. قوله: (عَدَمَ تَأْقِيْتِهِ) كَالْقِرَاضِ وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالْقِرَاضِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ لَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ هُوَ مُغْنِي. قوله: (فَيَبْطُلُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجُ فَيَفْسُدُ هُوَ فَهَلْ لِلرَّادِّ حَيْثُ أَجْرُهُ الْمِثْلُ وَقَضِيَّةُ تَشْبِيهِهِمْ الْجَعَالَةَ بِالْقِرَاضِ أَنَّهُ يَسْتَحَقُّهَا فَلْيُرَاجَعْ. قوله: (إِلَى شَهْرِ) لَعَلَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا قَصَدَ بِهِ مُطْلَقُ التَّأْخِيرِ.

قوله: (لَا يَجِدُهُ فِيهِ) أَيِ الْوَقْتِ الْمُقَدَّرِ فَيَضِيعُ سَعْيُهُ. قوله: (مَالًا) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَغْرِفْ مَحَلَّهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ يَصِحُّ غَالِبًا جَعَلَهُ ثَمَنًا. قوله: (أَوْ وَضْفِهِ) أَيِ الْمُعَيَّنِ شَأْنٌ. قوله: (أَوْ وَضْفِهِ أَوْ وَضَفَ الْخ) أَيِ بِمَا يُقَيَّدُ الْعِلْمُ نِهَايَةً وَمُغْنِي. قوله: (وَلَا حَاجَةَ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَلَأَنَّهُ عَقْدٌ جَوَّزٌ لِلْحَاجَةِ وَلَا حَاجَةَ الْخ. قوله: (إِنْ عَلِمْتُ وَلَوْ بِالْوَضْفِ) كَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ عَنْ قَوْلِهِ فَهِيَ لِلرَّادِّ. قوله: (وَلَوْ بِالْوَضْفِ) ثُمَّ. قوله: (فَلَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ). قوله: (وَأَجَابَ عَنْهُ الْبُلْقِينِيُّ الْخ) قَضِيَّةُ الصَّحَّةِ

قوله: (لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا) وَكَذَا يُقَالُ فِيمَنْ دَلَّنِي عَلَى مَالِي. قوله: (لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا) أَيِ وَإِنْ كَانَ فِي الرَّدِّ كُلْفَةٌ وَإِنْ كَانَ الرَّادُّ نَحْوَ صَبِيٍّ وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ خِطَابٌ لَتَعَلَّقَ بِوَلِيِّهِ م. ر. قوله: (أَوْ مَنْ الْخ) عَطَفَ عَلَى مَنْ فِي مَنْ هُوَ بِيَدِهِ شَأْنٌ. قوله: (أَوْ وَضْفِهِ) أَيِ الْمُعَيَّنِ شَأْنٌ. قوله: (فَلَهُ ثِيَابُهُ إِنْ عَلِمْتُ، وَلَوْ بِالْوَضْفِ) ثُمَّ قَوْلُهُ وَأَجَابَ عَنْهُ الْبُلْقِينِيُّ الْخَ قَضِيَّةُ الصَّحَّةِ أَيْضًا فِي فَلَهُ الْقَوْبُ الَّذِي فِي بَيْتِي إِنْ عَلِمْتُ، وَلَوْ بِالْوَضْفِ.

المُعَاقَدَةُ دَخَلَهَا التَّخْفِيفُ فَلَمْ يُشَدَّدْ فِيهَا بِخِلَافِ نَحْوِ الْبَيْعِ وَقِيَاسُهُ صِحَّةُ فَلَهُ نِصْفُهُ إِنْ عَلِمَ،
وَأَنْ لَمْ يُعْرِفْ مَحَلَّهُ وَهُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ يَتَّجِهَ تَرْجِيحُهُ ثُمَّ رَأَيْتِ الْأَنْوَازَ وَغَيْرَهُ رَجَحَاهُ أَيْضًا
وَقِيَاسُ الرَّافِعِيِّ لَهُ عَلَى اسْتِثْنَاءِ الْمُرْضِعَةِ بِنِصْفِ الرُّضِيعِ بَعْدَ الْفِطَامِ أَجَابَ عَنْهُ فِي الْكِفَايَةِ بِأَنَّ
الْأَجْرَةَ الْمُعَيَّنَّةَ تُمْلِكُ بِالْعَقْدِ فَجَعَلَهَا جُزْءًا مِنَ الرُّضِيعِ بَعْدَ الْفِطَامِ يَفْتَضِي تَأْجِيلَ مِلْكِهِ وَهَذَا
إِنَّمَا يُمْلِكُ بِتَمَامِ الْعَمَلِ فَلَا مُخَالَفَةَ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ وَلَا عَمَلٍ يَقَعُ فِي مُشْتَرَكٍ أَوْ فَلَهُ (ثَوْبٌ أَوْ
أَرْضِيهِ) أَوْ فَلَهُ خَمْرٌ مِثْلًا (فَسَدَ الْعَقْدُ) لَجَهَالَةِ الْعَوِضِ أَوْ عَدَمِ مَالِيَّتِهِ (وَلِلرَّادِّ) الْجَاهِلُ بِأَنَّ الْفَاسِدَ
لَا شَيْءَ فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي الْقِرَاضِ (أَجْرَةٌ مِثْلُهُ) كَالْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ وَفِي غَيْرِ
الْمَقْصُودِ كَالدِّمِ لَا شَيْءَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْمَعْ فِي شَيْءٍ وَمَرَّ صِحَّةُ الْحَجِّ بِالنَّفَقَةِ لِلْحَاجَةِ وَحُمِلَ
عَلَى حُجِّ عَنِّي وَأَعْطَيْتُكَ نَفَقَتَكَ؛ لِأَنَّهُ أَرْزَاقٌ لَا جَعَالَةَ بِخِلَافِ حُجِّ عَنِّي بِنَفَقَتِكَ فَإِنَّهُ فَاسِدٌ كَمَا

أَيْضًا فِي فَلَهُ الثَّوْبُ الَّذِي فِي بَيْتِي إِنْ عَلِمَ وَلَوْ بِالْوُصْفِ سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش . أَقُولُ وَهَذِهِ صَرِيحُ قَوْلِ
الْشَّارِحِ الْمَالِ أَوْ وَضْفُهُ .

(فَائِدَةٌ) : الْاِغْتِيَارُ فِي أَجْرَةِ الْمِثْلِ بِالزَّمَانِ الَّذِي حَصَلَ فِيهِ كُلُّ الْعَمَلِ لَا بِالزَّمَانِ الَّذِي حَصَلَ فِيهِ التَّسْلِيمُ
كَمَا قَالُوهُ فِي الْمُسَابَقَةِ أَهْ مُغْنِي . قَوْلُهُ : (وَقِيَاسُهُ) أَيِ صِحَّةِ فَلَهُ ثِيَابُهُ الْخ . قَوْلُهُ : (فَلَهُ نِصْفُهُ الْخ) أَيِ
الْمَزْدُودِ . قَوْلُهُ : (إِنْ عَلِمَ) أَيِ وَلَوْ بِوُضْفِهِ مُغْنِي وَسَمَّ . قَوْلُهُ : (وَهُوَ) أَيِ الصَّحَّةِ . قَوْلُهُ : (وَقِيَاسُ
الرَّافِعِيِّ لَهُ) أَيِ فَلَهُ نِصْفُهُ . قَوْلُهُ : (يَفْتَضِي تَأْجِيلَ مِلْكِهِ) أَيِ وَهُوَ مُبْطِلٌ أَهْ ع ش . قَوْلُهُ : (أَوْ فَلَهُ ثَوْبٌ
إِلْخ) عَطَفَ عَلَى فَلَهُ ثِيَابُهُ . قَوْلُهُ : (أَوْ فَلَهُ خَمْرٌ الْخ) أَوْ أَعْطَاهُ خَمْرًا أَوْ خِنْزِيرًا أَوْ مَعْصُومًا أَهْ نِهَائَةً .

قَوْلُهُ : (وَفِي غَيْرِ الْمَقْصُودِ الْخ) عَطَفَ عَلَى جُمْلَةِ وَلِلرَّادِّ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ . قَوْلُهُ : (وَمَرَّ صِحَّةُ الْحَجِّ الْخ)
عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَالْمُغْنِي وَيُسْتَنْتَى مِنْ اشْتِرَاطِ الْعِلْمِ بِالْجُعْلِ مَا لَوْ جَعَلَ الْإِمَامُ لِمَنْ يَدُلُّ عَلَى قَلْعَةِ الْكُفَّارِ
جُعْلًا كَجَارِيَةٍ مِنْهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ مَعَ جَهَالَةِ الْعَوِضِ لِلْحَاجَةِ وَمَا لَوْ قَالَ حُجَّ عَنِّي وَأَعْطَيْتُكَ نَفَقَتَكَ فَيَجُوزُ
كَمَا جَزَمَ بِهِ الْخ وَرَدَّ بِأَنَّ هَذِهِ لَا تُسْتَنْتَى لِأَنَّ هَذَا إِزْفَاقٌ لَا جَعَالَةَ وَإِنَّمَا يَكُونُ جَعَالَةً إِذَا جَعَلَهُ عَوَضًا فَقَالَ
حُجَّ عَنِّي بِنَفَقَتِكَ وَقَدْ صَرَّحَ الْمَاوَرْدِيُّ فِي هَذِهِ بِأَنَّهَا جَعَالَةٌ فَاسِدَةٌ وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م
ر بِأَنَّهَا جَعَالَةٌ فَاسِدَةٌ مُعْتَمَدٌ أَيِ فَيَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ الْمِثْلِ أَهْ وَسَيَأْتِي عَنْ السَّيِّدِ عُمَرُ مِثْلُهُ . قَوْلُهُ : (وَحُمِلَ) أَيِ
مَا مَرَّ مِنْ صِحَّةِ الْحَجِّ بِالنَّفَقَةِ . قَوْلُهُ : (لَأَنَّهُ) أَيِ قَوْلُهُ حُجَّ عَنِّي وَأَعْطَيْتُكَ نَفَقَتَكَ وَكَذَا ضَمِيرُ بَأَنَّهُ الْآتِي أَه
ع ش . قَوْلُهُ : (فَإِنَّهُ فَاسِدٌ) وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ الْمِثْلِ الظَّاهِرُ نَعَمْ لَكِنْ بِقَيِّدِهِ الَّذِي بَحَثَهُ الشَّارِحُ أَخْذًا
مِنْ الْقِرَاضِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ .

قَوْلُهُ : (وَقِيَاسُهُ صِحَّةُ الْخ) هُوَ مَا كَتَبَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِخَطِّهِ بِهَامِشِ شَرْحِ الرُّوضِ . قَوْلُهُ : (إِنْ
عَلِمَ) قَدْ يُقَالُ بِلِ قِيَاسُهُ أَوْ وَصِفَ . قَوْلُهُ : (يَتَّجِهُ تَرْجِيحُهُ) وَاعْتَمَدَهُ م ر . قَوْلُهُ : (يَفْتَضِي تَأْجِيلَ مِلْكِهِ) قَدْ
يُقَالُ تَأْجِيلُ الْمِلْكِ مَعْنَاهُ فَإِنَّ كُلًّا مِنَ الْأَجْرَةِ فِي الذِّمَّةِ وَالثَّمَنِ فِي الذِّمَّةِ يُمْلِكُ بِالْعَقْدِ بِشَرْطِهِ وَيَصِحُّ
تَأْجِيلُهُ فَهَلَا قَالَ بَدَلُ هَذَا يَفْتَضِي تَأْجِيلَ الْمُعَيَّنِ وَهُوَ لَا يُؤْجَلُ فَلْيَتَأَمَّلْ .

في الأثم وجزَمَ به الماوِزِدِيُّ ويأتي آخر السيرِ صِحَّةٌ مَنْ دَلَّ على قَلْعَةٍ فَلَهُ جَارِيَةٌ مِنْهَا وَإِذَا قُلْنَا بِأَنَّهُ أَرْزَاقُ لَزِمَهُ كِفَايَتُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، ثُمَّ هَلِ الْمُرَادُ بِهَا كِفَايَةُ أَمْثَالِهِ غُرْفًا أَوْ كِفَايَةُ ذَاتِهِ نَظِيرَ مَا يَأْتِي فِي كِفَايَةِ الْقَرِيبِ وَالْقَيْنِ؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ.

(ولو قال) مَنْ رَدَّه (من بَلَدٍ كَذَا فَرَدَّه) من تِلْكَ الْجِهَةِ لَكِنْ (من) أَبْعَدَ مِنْهُ فَلَا زِيَادَةَ لَهُ لِتَبَرُّعِهِ بِهَا أَوْ من (أَقْرَبَ مِنْهُ فَلَهُ قِسْطُهُ من الْجُعْلِ)؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ بِكُلِّ الْعَمَلِ فَيُوزَعُ على مَا قَدْ وُجِدَ مِنْهُ وَمَا غُذِمَ وَمَحَلُّهُ إِنْ تَسَاوَتْ الطَّرِيقُ سَهُولَةً أَوْ حَزُونَةً وَإِلَّا بِأَنْ كَانَ النُّصْفُ مَثَلًا الَّذِي أَتَى بِهِ ضِعْفٌ مَا تَرَكَه اسْتَحَقَّ ثُلُثِي الْجُعْلِ أَمَّا إِذَا رَدَّه من جِهَةٍ أُخْرَى فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مُطْلَقًا على

قوله: (لَزِمَهُ كِفَايَتُهُ) لَزُومُ الْكِفَايَةِ يُشْعِرُ بِلَزُومِ هَذِهِ الْمُعَاقِدَةِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ لَزُومُ الْكِفَايَةِ عِنْدَ تَمَامِ الْعَمَلِ اهـ سَمِ عِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ كِفَايَةُ أَمْثَالِهِ غُرْفًا أَوْ كِفَايَةُ ذَاتِهِ أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي إِنْ عَلِمَ بِحَالِهِ قَبْلَ سُؤَالِهِ فِي الْحَجِّ وَالْأَوَّلُ ثُمَّ هَلِ الْمُرَادُ بِاللَزُومِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ وَقْتِ خُرُوجِهِ حَتَّى لَوْ امْتَنَعَ مِنْهُ أَجْبَرَ عَلَيْهِ أَوْ مِنْ وَقْتِ الْإِحْرَامِ وَلَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا فَرَعَ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ وَقَبْلَ الْفَرَاغِ لِلْمُجَاعِلِ الرَّجُوعُ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ كَالْجُعَالَةِ وَهِيَ جَائِزَةٌ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْآخِرُ وَعَلَيْهِ فَلَوْ انْتَفَقَ بَعْضُ الطَّرِيقِ ثُمَّ رَجَعَ وَقُلْنَا بِجَوَازِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا انْتَفَقَ لَوْ قُوعِ الْحَجِّ لِمُبَاشِرِهِ كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ الْمُغْضُوبُ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ ثُمَّ شَفِيَ الْمُسْتَأْجِرُ اهـ. قَوْلُ الْمُتَنِّ (فَرَدَّه مِنْ أَقْرَبَ مِنْهُ) وَلَوْ رَدَّه مِنَ الْمُعَيَّنِ وَرَأَى الْمَالِكَ فِي نِصْفِ الطَّرِيقِ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْجُعْلِ اهـ نِهَايَةُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَرَأَى الْمَالِكَ فِي نِصْفِ الطَّرِيقِ إِنْ صَرِيحٌ فِي أَنْ ذَهَابَ الْعَامِلُ لِلرَّدِّ لَا يُقَابَلُ بِشَيْءٍ وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ رَأَى الْمَالِكَ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي لَقِيَ فِيهِ الْآبِقَ مَثَلًا أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ شَيْئًا وَهُوَ مُشْكِلٌ وَرُبَّمَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ م ر مَا يُقْتَضِي خِلَافَهُ فَلْيُرَاجَعَ اهـ. قوله: (أَبْعَدَ مِنْهُ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا رَدَّه فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. قوله: (بِأَنْ كَانَ النُّصْفُ الْإِنْج) أَي بِأَنْ كَانَتْ أَجْرُهُ نِصْفَ الْمَسَاقَةِ ضِعْفُ أَجْرَةِ النُّصْفِ الْآخِرِ مُعْنَى وَنِهَايَةُ. قوله: (وَلَهُ احْتِمَالُ الْإِنْج) اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ وَكَذَا الْمُعْنَى عِبَارَتُهُ.

(تَنْبِيْهٌ): شَمِلَ قَوْلُهُ (مِنْ أَقْرَبَ) تِلْكَ الْبَلَدَةَ وَغَيْرَهَا وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ نَظَرَ فِي ذَلِكَ السُّبُكِيِّ فَلَوْ قَالَ مَكِّيٌّ مَنْ رَدَّ عَبْدِي مِنْ عَرَفَةَ فَلَهُ كَذَا فَرَدَّه مِنْ مَكِّيٍّ أَوْ مِنَ التَّعْنِيمِ اسْتَحَقَّ بِالْقِسْطِ لِأَنَّ التَّصْيِصَ عَلَى مَكَانٍ إِنَّمَا يُرَادُّ بِهِ الْإِزْشَادُ إِلَى مَوْضِعِ الْآبِقِ أَوْ مَظْلَتِهِ لِأَنَّ الرَّدَّ مِنْ شَرْطٍ فِي أَصْلِ الْاسْتِحْقَاقِ إِذْ لَوْ أُرِيدَ حَقِيقَةُ ذَلِكَ الْمَكَانِ لَكَانَ إِذَا رَدَّه مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ مِنْهُ اهـ.

قوله: (لَزِمَهُ كِفَايَتُهُ) لَزُومُ الْكِفَايَةِ يُشْعِرُ بِلَزُومِ هَذِهِ الْمُعَاقِدَةِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ لَزُومُ الْكِفَايَةِ عِنْدَ تَمَامِ الْعَمَلِ. قوله: (ثُمَّ هَلِ الْمُرَادُ بِهَا كِفَايَةُ أَمْثَالِهِ الْإِنْج) وَهَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ يُعْطِيهِ التَّفَقُّهُ يَوْمًا بِيَوْمٍ أَوْ لَا يُعْطِيهِ إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْاسْتِحْقَاقِ.

قوله في (الس): (فَرَدَّه مِنْ أَقْرَبَ مِنْهُ)، وَلَوْ رَدَّه مِنَ الْمُعَيَّنِ وَرَأَى الْمَالِكَ فِي نِصْفِ الطَّرِيقِ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْجُعْلِ شَرَحَ م ر.

ما بَحَثَهُ الشُّبْكِيُّ وَتَبِعَهُ الْأُذْرَعِيُّ أَوَّلًا لِأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي الرَّدِّ مِنْهَا وَلَهُ اِحْتِمَالٌ أَنَّهُ يُسْتَحَقُّ بِقَدْرِ
 مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ رَدَّ مِنَ الْجَهَةِ الْمُعَيَّنَةِ وَهُوَ الْمَثْقُولُ فِي الْكَافِي وَاعْتَمَدَهُ أَغْنِي الْأُذْرَعِيُّ قَالَ؛ لِأَنَّ
 التَّعْيِينَ إِنَّمَا يُرَادُّ بِهِ الْإِرْشَادُ لِمَحَلِّهِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَرَادَ حَقِيقَةَ التَّعْيِينَ لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا وَلَا يُشْكِلُ
 عَلَى مَا ذَكَرَ نَحْوُ مَنْ خَاطَ لِي ثَوْبًا أَوْ بَنَى لِي حَائِطًا أَوْ عَلَّمَنِي سُورَةَ كَذَا فَأَتَى بِبَغْضِهِ لَمْ
 يَسْتَحِقَّ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحْصَلْ غَرَضُهُ الَّذِي سَمَّاهُ وَثَمَّ حُصِّلَ غَرَضُهُ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ ذَكَرَ شَيْئَيْنِ
 مُسْتَقْلَلَيْنِ كَمَنْ رَدَّ عَبْدَيَّ فَلَهُ كَذَا اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْجُعْلِ بِرَدِّ أَحَدِهِمَا وَقِيْدَهُ شَارِحٌ بِمَا إِذَا
 تَسَاوَى مَحَلُّهُمَا أَيْ وَقَدْ اسْتَوَتْ طَرِيقُهُمَا سُهولةً وَخُزُونَةً أَخَذًا مِنْ تَقْيِيدِهِمْ بِذَلِكَ لِلرَّدِّ مِنْ
 نِصْفِ الطَّرِيقِ الْمُعَيَّنِ وَالْحَقَّ الزَّرْكَشِيُّ بِذَلِكَ غَيْبَةَ الطَّالِبِ عَنِ الدَّرْسِ أَيَّامًا وَقَدْ قَالَ الْوَاقِفُ
 مَنْ حَضَرَ أَشْهُرًا فَلَهُ كَذَا فَيَسْتَحِقُّ قِسْطَ مَا حَضَرَ.....

☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَرَادَ الْإِنْخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا قَدَّمْتَهُ آيَفَا عَنِ الْمُغْنِي وَإِلَّا فَنَظَاهِرُهُ مُخَالَفٌ لِإِطْلَاقِ الْمُتَنِ
 وَغَيْرِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا ذَكَرَ) أَيْ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ مِنْ أَقْرَبَ مِنْهُ فَلَهُ قِسْطُهُ مِنَ الْجُعْلِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَوْ ذَكَرَ
 شَيْئَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ فِيهِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيْدَهُ إِلَى وَالْحَقَّ الزَّرْكَشِيُّ. ☐ قَوْلُهُ: (اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْجُعْلِ
 الْإِنْخ) لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَوْ قَالَ إِنْ رَدَدْتُمَا عَبْدَيَّ فَلَكُمَا كَذَا فَرَدَّ أَحَدُهُمَا أَحَدَهُمَا اسْتَحَقَّ
 الرُّبْعَ أَوْ كُلَّيْهِمَا اسْتَحَقَّ النِّصْفَ أَوْ رَدَّهُمَا اسْتَحَقَّ الْمُسَمَّى وَلَوْ قَالَ أَوَّلُ مَنْ يَرُدُّ عَبْدِي فَلَهُ دِينَارٌ فَرَدَّهُ
 اثْنَانِ اقْتَسَمَاهُ لَأَتَاهُمَا بِأَوَّلِيَّةٍ فِي الرَّدِّ وَلَوْ قَالَ لِكُلٍّ مِنْ ثَلَاثَةِ رَدِّهِ وَلَكَ دِينَارٌ فَرَدَّوهُ فَلِكُلٍّ مِنْهُمْ
 ثُلُثُهُ تَوَازَعًا عَلَى الرُّءُوسِ. هَذَا إِذَا عَمِلَ كُلُّ مِنْهُمْ لِنَفْسِهِ أَمَا لَوْ قَالَ أَحَدُهُمْ أَعْنَتُ صَاحِبِي فَلَا شَيْءَ لَهُ
 وَلِكُلٍّ مِنْهُمَا نِصْفٌ مَا شَرَطَ لَهُ أَيْ لِلرَّدِّ أَوْ اثْنَانِ مِنْهُمْ أَعْنَتَا صَاحِبَنَا فَلَا شَيْءَ لَهُمَا وَلَهُ جَمِيعُ الْمَشْرُوطِ فَإِنْ
 شَارَكَهُمْ رَابِعٌ فَلَا شَيْءَ لَهُ ثَمَّ إِنْ قَصَدَ بَعْمَلِهِ الْمَالِكُ أَوْ قَصَدَ أَخَذَ الْجُعْلَ مِنْهُ فَلِكُلٍّ مِنَ الثَّلَاثَةِ رُبْعُ
 الْمَشْرُوطِ، فَإِنْ أَعَانَ أَحَدُهُمْ فَلِلْمُعَاوَنِ بَقِيَّةُ الْوَاوِ النِّصْفُ وَلِلْآخَرَيْنِ النِّصْفُ لِكُلٍّ مِنْهُمَا الرُّبْعُ أَوْ أَعَانَ
 اثْنَيْنِ مِنْهُمْ فَلِكُلٍّ مِنْهُمَا رُبْعٌ وَثُمَّنَ مِنَ الْمَشْرُوطِ وَلِلثَالِثِ رُبْعُهُ وَإِنْ أَعَانَ الْجَمِيعَ فَلِكُلٍّ مِنْهُمْ الثُّلُثُ كَمَا
 لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ غَيْرُهُمْ، فَإِنْ شَرَطَ لِأَحَدِهِمْ جُعْلًا مَجْهُولًا وَلِكُلٍّ مِنَ الْآخَرَيْنِ دِينَارًا فَرَدَّوهُ فَلَهُ ثُلُثُ
 أُجْرَةِ الْمَثَلِ وَلَهُمَا ثُلُثَا الْمُسَمَّى وَلَوْ قَالَ أَيْ رَجُلٌ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ ذَهَبٌ فَرَدَّهُ اثْنَانِ قُسْطُ الذَّهَبِ بَيْنَهُمَا وَلَوْ
 كَانَ عَبْدٌ بَيْنَهُمَا اثْنَلَا فَبَقِيَ فَجَعَلَا لِمَنْ رَدَّهُ دِينَارًا لَزِمَهُمَا بِنِسْبَةِ مِلْكِيَّتِهِمَا نِهَايَةُ قَالِ ع ش قَوْلُهُ م ر وَلِكُلٍّ
 مِنَ الْآخَرَيْنِ الْإِنْخ بِمَعْنَى أَنَّهُ قَالَ لِكُلٍّ مِنَ الثَّلَاثَةِ بِإِنْفِرَادِهِ رَدَّ عَبْدِي وَقَالَ لِأَحَدِهِمْ وَلَكَ ثَوْبٌ مَثَلًا وَلِلْآخَرِ
 وَلَكَ دِينَارٌ وَقَالَ لِلثَالِثِ كَذَلِكَ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ جَعَلَ لِمَجْمُوعِ الثَّلَاثَةِ ثَوْبًا وَدِينَارَيْنِ اه. ☐ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ)
 أَيْ بِاسْتِوَاءِ الطَّرِيقِ سُهولةً أَوْ خُزُونَةً. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْحَقَّ الزَّرْكَشِيُّ بِذَلِكَ) أَيْ بِمَا لَوْ ذَكَرَ شَيْئَيْنِ مُسْتَقْلَلَيْنِ
 كَمَنْ رَدَّ الْإِنْخ. ☐ قَوْلُهُ: (فَيَسْتَحِقُّ قِسْطَ مَا حَضَرَ الْإِنْخ) زَادَ الْمُغْنِي قَالَ أَيْ الزَّرْكَشِيُّ فَتَقَطَّنَ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ وَمَا

☐ قَوْلُهُ: (وَلَهُ اِحْتِمَالٌ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْإِنْخ) اعْتَمَدَهُ م ر. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يُشْكِلُ عَلَى مَا ذَكَرَ) أَيْ مِنْ قَوْلِهِ أَيْ
 الْمُصَنِّفِ مِنْ أَقْرَبَ مِنْهُ فَلَهُ قِسْطُهُ مِنَ الْجُعْلِ.

لَتَفَاضِلِ الْأَيَّامِ وَمَرَّ فِيهِ كَلَامٌ فِي الْوَقْفِ فَرَأَجَفَهُ .
 (فَرَعَ) تَجُوزُ الْجَعَالَةُ عَلَى الرِّقَّةِ بِجَائِزٍ كَمَا مَرَّ وَتَمَرِيضِ مَرِيضٍ وَمُدَاوَاتِهِ، وَلَوْ دَائِبَةً ثُمَّ إِنَّ عَيْنَ
 لِدَلِّكَ حَدًّا كَالشِّفَاءِ وَوُجِدَ اسْتَحَقُّ الْمُسْمَى وَالْأَفْجَرَةُ الْمَثَلُ .
 وَلَوْ جَاعَلَهُ عَلَى رَدِّ عِبِيدٍ فَرَدَّ بَعْضُهُمْ اسْتَحَقَّ قِسْطُهُ بِاعْتِبَارِ الْعَدَدِ أَيْ بِالْقَيْدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ؛

يُغْلَطُ قَالَ الدَّمِيرِيُّ وَلِلَّذَلِكَ كَانَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الْقُشَيْرِيُّ إِذَا بَطَلَ يَوْمًا غَيْرَ مَعْهُودِ الْبَطَالَةِ فِي دَرْسِهِ لَا
 يَأْخُذُ لِدَلِّكَ الْيَوْمَ مَعْلُومًا قَالَ وَسَأَلْتُ شَيْخَنَا عَنْ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ فَقَالَ إِنْ كَانَ الطَّالِبُ فِي حَالِ انْقِطَاعِهِ
 مُسْتَفِئًا بِالْعِلْمِ اسْتَحَقَّ وَالْأَفْلا قَالَ يَعْنِي شَيْخَهُ وَلَوْ حَضَرَ وَلَمْ يَكُنْ بِصَدَدِ الْاِسْتِغَالِ لَمْ يَسْتَحَقَّ لِأَنَّ
 الْمَقْصُودَ نَفْعُهُ بِالْعِلْمِ لَا مُجَرَّدُ حُضُورِهِ وَكَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِزْصَادِ انْتَهَى . هـ فَوَدَّ: (لِتَفَاضِلِ
 الْأَيَّامِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنَّ الْأَيَّامَ كَمَسْأَلَةِ الْعَبِيدِ فَإِنَّهَا أَشْيَاءٌ مُتَفَاضِلَةٌ هـ . هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ إِنْ عَيْنَ لِدَلِّكَ حَدًّا
 الْخ) وَفِي سَمِ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ مَا نَصَّه ثُمَّ وَجَدَ الْمَسْأَلَةَ مَنْقُولَةً فِي الْجَوَاهِرِ وَأَنَّهُ يَصِحُّ الْجَعَالَةُ عَلَى
 الشِّفَاءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْدُورًا لِأَنَّ أَسْبَابَهُ مَقْدُورَةٌ وَفَرَّقَ فِي الْجَوَاهِرِ بَيْنَ الْمُجَاعَلَةِ وَالْإِجَارَةِ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ
 الصَّحَّةَ أَنَّ نَفْسَ رَدِّ الْآبِقِ قَدْ لَا يَكُونُ مَقْدُورًا مَعَ صِحَّةِ الْمُجَاعَلَةِ عَلَيْهِ هـ . هـ فَوَدَّ: (وَالْأَفْجَرَةُ الْمَثَلُ)
 تَدْخُلُ تَحْتَ وَالْأَفْجَرَةُ مَقْدُورَتَانِ إِحْدَاهُمَا أَنْ لَا يُعَيَّنَ حَدًّا وَالثَّانِيَةُ أَنْ يُعَيَّنَ حَدًّا وَلَا يُوْجَدُ، وَوُجُوبُ أَجْرَةِ
 الْمَثَلِ فِي الثَّانِيَةِ مَمْنُوعٌ إِذْ لَمْ يُوْجَدِ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ فَالْوَجْهَ فِيهَا عَدَمٌ وَوُجُوبُ شَيْءٍ كَمَا لَوْ جَاعَلَهُ عَلَى رَدِّ
 آبِقِهِ فَلَمْ يَرُدَّهُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحَقُّ شَيْئًا وَإِنْ عَمِلَ فَلْيُحْمَلْ كَلَامُهُ عَلَى الصُّورَةِ الْأُولَى فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَسَيَدُّ عَمَرَ .
 هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ جَاعَلَهُ عَلَى رَدِّ عِبِيدِ الْخ) يُعْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ الْمَارُّ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ ذَكَرَ شَيْئَيْنِ مُسْتَقْلِلَيْنِ الْخ .
 هـ فَوَدَّ: (أَيْ بِالْقَيْدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ) أَيْ بِقَوْلِهِ وَقَيْدَهُ شَارِحُ الْخ .

هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ إِنْ عَيْنَ لِدَلِّكَ حَدًّا كَالشِّفَاءِ وَوُجِدَ اسْتَحَقُّ الْمُسْمَى) قَدْ يُصَوَّرُ ذَلِكَ بِمَا لَوْ قَالَ دَاوْنِي فَإِنْ
 شَفِيتَ فَلَكَ كَذَا وَيُعْتَرَضُ أَنَّ الشِّفَاءَ غَيْرُ فِعْلٍ لَهُ وَلَا مَقْدُورٌ لَهُ فَلَا تَصِحُّ الْمُجَاعَلَةُ عَلَيْهِ فَعَايَةُ مَا يَتَّبِعُهُ فِي
 هَذَا أَنَّهُ جَعَالَةٌ فَاسِيْدَةٌ تَوْجِبُ أَجْرَةَ الْمَثَلِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ لَا يَتَّعَيْنُ تَصْوِيرُهُ بِذَلِكَ بِتَسْلِيمِ الْفَسَادِ فِيهِ بَلْ
 يُمَكِّنُ تَصْوِيرَهُ بِنَحْوِ إِنْ دَاوَيْتَنِي إِلَى الشِّفَاءِ فَلَكَ كَذَا وَيَتَّبِعُهُ حَيْثُ صَحَّةُ الْجَعَالَةِ إِذَا الْمُجَاعَلَةُ لَيْسَتْ عَلَى
 الشِّفَاءِ بَلْ عَلَى الْمُدَاوَاةِ وَإِنَّمَا جَعَلَ الشِّفَاءَ مَبْنِيًا لِحَدِّهَا وَغَايَتِهَا فَلَا مَحْذُورَ، وَلَوْ سَلَّمَ أَنَّهُ عَلَى الشِّفَاءِ
 فَذَلِكَ أَمْرٌ ضَمْنِيٌّ وَيُعْتَقَرُ فِي الضَّمْنِيِّ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْقَضْدِيِّ ثُمَّ وَجَدَ الْمَسْأَلَةَ مَنْقُولَةً فِي الْجَوَاهِرِ
 وَأَنَّهُ يَصِحُّ الْجَعَالَةُ عَلَى الشِّفَاءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْدُورًا؛ لِأَنَّ أَسْبَابَهُ مَقْدُورَةٌ وَفَرَّقَ فِي الْجَوَاهِرِ بَيْنَ
 الْمُجَاعَلَةِ عَلَيْهِ وَالْإِجَارَةِ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ الصَّحَّةَ أَنَّ نَفْسَ رَدِّ الْآبِقِ قَدْ لَا يَكُونُ مَقْدُورًا مَعَ صِحَّةِ الْمُجَاعَلَةِ
 عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ وَالْأَفْجَرَةُ الْمَثَلُ يَدْخُلُ تَحْتَ وَالْأَفْجَرَةُ مَقْدُورَتَانِ إِحْدَاهُمَا أَنْ لَا يُعَيَّنَ حَدًّا وَالثَّانِيَةُ أَنْ يُعَيَّنَ حَدًّا
 وَلَا يُوْجَدُ، وَوُجُوبُ أَجْرَةِ الْمَثَلِ فِي الثَّانِيَةِ مَمْنُوعٌ إِذَا لَمْ يُوْجَدِ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ فَالْوَجْهَ فِيهَا عَدَمٌ وَوُجُوبُ
 شَيْءٍ كَمَا لَوْ جَاعَلَهُ عَلَى رَدِّ آبِقِهِ فَلَمْ يَرُدَّهُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحَقُّ شَيْئًا وَإِنْ عَمِلَ فَلْيُحْمَلْ كَلَامُهُ عَلَى الصُّورَةِ
 الْأُولَى فَلْيَتَأَمَّلْ . هـ فَوَدَّ: (فَرَدَّ بَعْضُهُمْ اسْتَحَقَّ قِسْطُهُ) يَتَّبِعِي هُنَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَفْسِيْدِ شَارِحِ .

لأنَّ أَجْرَهُ رَدُّهُمْ لَا تَتَفَارَتْ جَبِينُذِ غَالِبًا أَوْ عَلَى حَجٍّ وَعُمْرَةٍ وَزِيَارَةٍ فَعَمِلَ بَعْضُهَا اسْتَحَقَّ بِقِسْطِهِ بِتَوَزُّعِ الْمُسَمَّى عَلَى أَجْرَةِ مِثْلِ الثَّلَاثَةِ (ولو اشْتَرَكَ الثَّانِي) مَثَلًا مُعَيَّنِينَ أَوْ لَا وَقَدْ عَمِلَهُمَا النَّدَاءُ (فِي رَدِّهِ اشْتَرَا فِي الْجُعْلِ) أَوْ ثَلَاثَةً فَكَذَلِكَ بِحَسَبِ الرُّؤُوسِ، وَإِنْ تَفَارَتْ عَمَلُهُمْ إِذْ لَا يَنْضَبِطُ حَتَّى يُوزَّعَ عَلَيْهِ وَبِهِ فَارَقَ تَوَزُّعَهُ بِقَدْرِ الْمَلِكِ عَلَى مَلَاكِ التَّزَمُّوهِ وَفَارَقَ ذَلِكَ أَبْضًا مَنْ دَخَلَ دَارِي فَأَعْطَاهُ دِزْهَمًا فَدَخَلَهَا جَمْعٌ اسْتَحَقَّ كُلُّ دِزْهَمًا بِأَنَّ كُلًّا هُنَا دَخَلَ وَلَيْسَ كُلُّ ثُمَّ يَرَادُ لَهُ وَإِنَّمَا الرَّادُّ لَهُ مَجْمُوعُهُمْ، وَلَوْ قَالَ إِنْ رَدَدْتُمَا عَبْدِي فَلَكُمْ كَذَا فَرَدَّهُ أَحَدُهُمَا اسْتَحَقَّ النُّصْفَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمْ لَهُ سِوَاكَ كَمَا قَالَاهُ وَبَحَثُ السُّبُكِيِّ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ ضَعِيفٌ .

(ولو التَزَمَ جُعْلًا لِمُعَيَّنٍ) كَمَا رَدَدْتَهُ فَلَكَ دِينَارٌ (فَمَشَارَكُهُ غَيْرُهُ فِي الْعَمَلِ إِنْ قَصَدَ إِعَانَتَهُ) مَجَانًا أَوْ بِعَوَضٍ مِنْهُ (فَلَهُ) أَيُّ ذَلِكَ الْمُعَيَّنُ (كُلُّ الْجُعْلِ)؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْمُتَزِمِ الرَّدَّ مِنْ التَزَمَ لَهُ بِأَيِّ وَجْهِ أَمَكَنَّ فَلَمْ يَقْضَرْ لَفْظُهُ عَلَى الْمُخَاطَبِ وَخَدَهُ بِخِلَافٍ مَا مَرَّ فِيمَا إِذَا أُذِنَ لِمُعَيَّنٍ فَرَدَّهُ نَائِبُهُ مَعَ قُدْرَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ لَمْ يَأْذُنْ فِيهِ أَضْلًا وَلَا شَيْءَ لِلْمُعَاوِنِ إِلَّا إِنْ التَزَمَ لَهُ الْمُخَاطَبُ أَجْرَةً وَأَخَذَ السُّبُكِيُّ مِنْ كَلَامِهِمْ هُنَا وَفِي الْمُسَافَاةِ جَوَازَ الِاسْتِنَابَةِ فِي الْإِمَامَةِ وَالتَّوْثِيقِ.....

☐ فَوَدَّ: (أَوْ لَا وَقَدْ عَمِلَهُمَا النَّدَاءُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضَيْتُهُ فِي الْمُغْنِي إِذَا قَوْلَهُ وَبَحَثُ السُّبُكِيِّ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ بِخِلَافٍ مَا مَرَّ إِلَى وَلَا شَيْءَ لِلْمُعَاوِنِ وَقَوْلُهُ قَالَ غَيْرُهُ إِلَى وَالزَّرْكَشِيُّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ فِي النِّهَايَةِ إِذَا قَوْلَهُ وَبَحَثُ السُّبُكِيِّ إِلَى الْمُتَنِ. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ ثَلَاثَةً فَكَذَلِكَ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ الْمَارُّ مَثَلًا. ☐ فَوَدَّ: (إِذَا لَا يَنْضَبِطُ) أَيُّ غَالِبًا هُ مُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (فَلَمْ يَقْضَرْ لَفْظُهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَلَا يُحْمَلُ لَفْظُهُ عَلَى قَصْرِ الْعَمَلِ عَلَى الْمُخَاطَبِ اهـ. ☐ فَوَدَّ: (مِنْ كَلَامِهِمْ هُنَا وَفِي الْمُسَافَاةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْمَجْعُولِ لَهُ تَمَامُ الْجُعْلِ إِذَا قَصَدَ الْمُشَارِكُ إِعَانَتَهُ وَمِنْ اسْتِحْقَاقِ الْعَامِلِ فِي الْمُسَافَاةِ نَصِيبَهُ إِذَا تَبَرَّعَ عَنْهُ الْمَالِكُ أَوْ أُجْنِبِي فِي الْعَمَلِ اهـ. ☐ فَوَدَّ: (جَوَازَ الِاسْتِنَابَةِ الْخ) أَيُّ وَلَوْ بَدُونِ عُدْرِ فِيمَا يَظْهَرُ أَهْ نِهَآيَةً وَسَيَاتِي مَا فِيهِ .

☐ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ إِنْ رَدَدْتُمَا عَبْدِي فَلَكُمْ كَذَا الْخ) وَلَوْ قَالَ إِنْ رَدَدْتُمَا عَبْدِي فَلَكُمْ كَذَا فَرَدَّهُ أَحَدُهُمَا اسْتَحَقَّ الرَّبْعَ أَوْ كِلَيْهِمَا اسْتَحَقَّ النُّصْفَ شَرَحَ م ر وَفِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ قَالَ السُّبُكِيُّ، وَلَوْ قَالَ أَيُّ رَجُلٍ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ دِزْهَمٌ فَرَدَّهُ اثْنَانِ قُسْطُ الدَّزْهَمِ بَيْنَهُمَا عَلَى الْأَقْرَبِ عِنْدِي اهـ وَإِنْ قَالَ لِكُلِّ أَوَّلُ مَنْ يَرُدُّ عَبْدِي فَلَهُ دِينَارٌ فَرَدَّهُ اثْنَانِ اقْتَسَمَاهُ وَإِنْ قَالَ لِكُلِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ رَدَّهُ وَلَكَ دِينَارٌ فَرَدَّهُ فَلَكَ كُلُّ ثَلَاثَةٍ كَذَا فِي الرُّؤُوسِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ قَالَ أَوَّلُ مَنْ يَرُدُّ عَبْدِي الْخ هَلْ مِثْلُهُ فِي حُكْمِهِ مَا لَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ عَبْدِي أَوَّلًا فَلَهُ دِزْهَمٌ حَتَّى لَوْ رَدَّهُ اثْنَانِ اقْتَسَمَاهُ وَيَتَّبِعُهُ أَنَّهُ مِثْلُهُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ التَّلْوِيحِ فِي فَضْلِ الْعَامِّ وَالثَّالِثُ أَنْ يَتَّعَلَّقَ الْحُكْمُ بِكُلِّ وَاحِدٍ بِشَرَطِ الْإِنْفِرَادِ وَعَدَمِ التَّعَلُّقِ بِوَاحِدٍ آخَرَ مِثْلُ مَنْ دَخَلَ هَذَا الْحِصْنَ أَوَّلًا فَلَهُ دِزْهَمٌ فَكُلُّ وَاحِدٍ دَخَلَهُ أَوَّلًا مُتَّفَرِّدًا اسْتَحَقَّ الدَّزْهَمَ، وَلَوْ دَخَلَهُ جَمَاعَةٌ مَعًا لَمْ يَسْتَحَقُّوا شَيْئًا، وَلَوْ دَخَلُوهُ مُتَعَايِينَ لَمْ يَسْتَحَقُّ إِلَّا الْوَاحِدُ السَّابِقُ اهـ. ☐ فَوَدَّ: (فَرَدَّهُ نَائِبُهُ الْخ) أَيُّ عَلَى مَا مَرَّ. ☐ فَوَدَّ: (جَوَازَ الِاسْتِنَابَةِ فِي الْإِمَامَةِ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر .

وَسَائِرِ الْوُظَائِفِ الْقَائِلَةِ لِلنِّيَابَةِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْوَاقِفُ إِذَا اسْتَنَابَ مَنْ وَجَدَ فِيهِ شَرْطُ الْوَاقِفِ مِثْلَهُ أَوْ خَيْرًا مِنْهُ وَيَسْتَحِقُّ الْمُسْتَنَبِيَّ كُلَّ الْمَعْلُومِ وَضَعْفُ إِفْتَاءِ الْمُصَنَّفِ وَابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْمُسْتَنَبِيَّ لِعَدَمِ مُبَاشَرَتِهِ، وَالتَّائِبُ الَّذِي لَمْ يَأْذَنْ لَهُ التَّائِظُ لِعَدَمِ وَلَايَتِهِ وَرَدَّ عَلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ ذَلِكَ وَأَطَالَ ثُمَّ قَالَ وَمَا ذَكَرَهُ فِيهِ فَتُحْ بَابٍ لِأَكْمَلِ أَرْبَابِ الْجِهَاتِ مَالٍ

□ فَوَدَّ: (وَسَائِرِ الْوُظَائِفِ الْقَائِلَةِ إلخ) وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرَسِ عَمَّا يَقَعُ كَثِيرًا مِنْ أَنَّ صَاحِبَ الْخُطَابَةِ يَسْتَنَبِيَّ خَطِيئًا يَخْطُبُ عَنْهُ ثُمَّ أَنَّ التَّائِبَ يَسْتَنَبِيَّ آخَرَ هَلْ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ وَيَسْتَحِقُّ مَا جَعَلَهُ لَهُ صَاحِبُ الْوُظَيْفَةِ أَمْ لَا وَالْجَوَابُ عَنْهُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنْ حَصَلَ لَهُ عُذْرٌ مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ وَعَلِمَ بِهِ الْمُسْتَنَبِيَّ أَوْ ذَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى رِضَا صَاحِبِ الْوُظَيْفَةِ بِذَلِكَ جَازَ لَهُ أَنْ يَسْتَنَبِيَّ مِثْلَهُ وَيَسْتَحِقُّ مَا جُعِلَ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ ذَلِكَ وَلَمْ تَدُلْ قَرِينَةٌ عَلَى الرِّضَا بغيرِهِ لَا يَجُوزُ وَلَا شَيْءٌ لَهُ عَلَى صَاحِبِ الْوُظَيْفَةِ لِعَدَمِ مُبَاشَرَتِهِ وَعَلَيْهِ لِمَنْ اسْتَنَابَهُ أُجْرَةٌ مِثْلُهُ مِنْ مَالٍ تَفْسِيهِ وَقَعَ السُّؤَالُ فِيهِ أَيْضًا عَنْ مَسْجِدٍ انْهَدَمَ وَتَعَطَّلَتْ شَعَائِرُهُ هَلْ يَسْتَحِقُّ أَرْبَابُ الشَّعَائِرِ الْمَعْلُومَ أَمْ لَا وَالْجَوَابُ عَنْهُ الظَّاهِرُ أَنَّ مَنْ تُمْكِنَتِ الْمُبَاشَرَةُ مَعَ الْإِنْهَادِ كَقِرَاءَةِ جُزْءٍ بِهِ فَاتَهُ يُمْكِنُهُ ذَلِكَ وَلَوْ صَارَ كَوْنًا اسْتَحَقَّ الْمَعْلُومَ إِنْ بَاشَرَ وَمَنْ لَا تُمْكِنُهُ الْمُبَاشَرَةُ كَبَوَابِ الْمَسْجِدِ وَقَرَائِشِهِ اسْتَحَقَّ كَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى عَدَمِ الْمُبَاشَرَةِ وَهَذَا كُلُّهُ حَيْثُ لَا يُمْكِنُ إِعَادَتُهُ وَإِلَّا وَجَبَ عَلَى التَّائِظِ الْقَطْعُ عَنْ الْمُسْتَحَقِّينَ وَإِعَادَتُهُ إِنْ أُمْكِنَ وَلَا نَقِلَ لِأَقْرَبِ الْمَسَاجِدِ إِلَيْهِ اهـ ع ش . □ فَوَدَّ: (مِثْلَهُ أَوْ خَيْرًا مِنْهُ) أَيِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِتِلْكَ الْوُظَيْفَةِ حَتَّى لَوْ كَانَتْ قِرَاءَةُ جُزْءٍ مِثْلًا وَكَانَ الْمُسْتَنَبِيَّ عَالِمًا لَا يُشْتَرِطُ فِي التَّائِبِ كَوْنُهُ عَالِمًا بَلْ يَكْفِي كَوْنُهُ يُحْسِنُ قِرَاءَةَ الْجُزْءِ كَقِرَاءَةِ الْمُسْتَنَبِيَّ عِبَارَةً سَمِ قَوْلُهُ أَوْ خَيْرًا مِنْهُ أَيِ بِاِغْتِيَارِ الْمَقْصُودِ مِنَ الْوُظَيْفَةِ اهـ ع ش . □ فَوَدَّ: (وَيَسْتَحِقُّ الْمُسْتَنَبِيَّ كُلَّ الْمَعْلُومِ) أَيِ وَلِلتَّائِبِ مَا التَزَمَهُ لَهُ صَاحِبُ الْوُظَيْفَةِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ بَاشَرَ شَخْصٌ الْوُظَيْفَةَ بِلا اسْتِنَابَةٍ مِنْ صَاحِبِهَا لَمْ يَسْتَحِقَّ الْمُبَاشِرُ لَهَا عَوَضًا لِعَدَمِ التَّزَامِهِ لَهُ وَكَذَا صَاحِبُ الْوُظَيْفَةِ حَيْثُ لَمْ يُبَاشِرْ لَا شَيْءَ لَهُ إِلَّا إِذَا مَنَعَهُ التَّائِظُ أَوْ نَحْوَهُ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ فَيَسْتَحِقُّ لِعُذْرِهِ فِي تَرْكِ الْمُبَاشَرَةِ وَمِنْ هَذَا يُؤْخَذُ جَوَابُ حَادِثَةٍ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا وَهِيَ أَنَّ رَجُلًا بَيَّنَّ وَبَيَّنَ وَلَدَ أَخِيهِ إِمَامَةً شَرَكَةً بِمَسْجِدٍ ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ صَارَ يُبَاشِرُ الْإِمَامَةَ مِنْ غَيْرِ اسْتِنَابَةٍ مِنْ وَلَدِ أَخِيهِ وَهُوَ أَنَّ وَلَدَ الْأَخِ لَا شَيْءَ لَهُ لِعَدَمِ مُبَاشَرَتِهِ وَلَا شَيْءَ لِلْعَمِّ زِيَادَةً عَلَى مَا يُقَابِلُ يُضْفِئُهَا الْمُقَرَّرَ هُوَ فِيهِ لِأَنَّ الْعَمَّ حَيْثُ عَمِلَ بِلا اسْتِنَابَةٍ كَانَ مُتَبَرِّعًا وَلَدَ الْأَخِ حَيْثُ لَمْ يُبَاشِرْ وَلَمْ يَسْتَنَبِ لَا شَيْءَ لَهُ لِأَنَّ الْوَاقِفَ إِنَّمَا جَعَلَ الْمَعْلُومَ فِي مُقَابَلَةِ الْمُبَاشَرَةِ فَمَا يَخْصُ وَلَدَ الْأَخِ يَضْرِفُهُ التَّائِظُ لِمَصَالِحِ الْمَسْجِدِ فَتَبَّهَ لَهُ فَإِنَّهُ يَقَعُ كَثِيرًا وَقَعَ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعَصْرِ إِفْتَاءً بِخِلَافِ ذَلِكَ فَاحْذَرَهُ اهـ ع ش . □ فَوَدَّ: (وَضَعْفُ) أَيِ الشُّبْكِيُّ . □ فَوَدَّ: (الْمُسْتَنَبِيَّ) وَقَوْلُهُ: (وَالتَّائِبُ) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بَدَلٌ مُفَصَّلٌ مِنْ مُجْمَلٍ . □ فَوَدَّ: (وَرَدَّ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الشُّبْكِيِّ . □ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ أَخَذَهُ الْمَذْكُورَ . □ فَوَدَّ: (لَا كُلَّ أَرْبَابِ إلخ) عِبَارَةً الْمُغْنِي لَأَرْبَابِ الْجَاهَاتِ

□ فَوَدَّ: (وَسَائِرِ الْوُظَائِفِ الْقَائِلَةِ إلخ) أَيِ، وَلَوْ بَدُونِ عُذْرٍ فِيمَا يَظْهَرُ شَرْحُ م ر . □ فَوَدَّ: (أَوْ خَيْرًا مِنْهُ) أَيِ بِاِغْتِيَارِ الْمَقْصُودِ مِنَ الْوُظَيْفَةِ .

الْوَقْفِ دَائِمًا الْمُرْصَدَ لِلْمَنَاصِبِ الدِّيْنِيَّةِ وَاسْتِنَابَةً مَنْ لَا يَصْلُحُ أَوْ يَصْلُحُ بِتَرْزِيْسِهِ قَالَ غَيْرُهُ وَهَكَذَا جَزَى فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ انْتَهَى . وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ سَدَّ ذَلِكَ الْبَابَ بِاشْتِرَاطِ كَوْنِهِ مِثْلَهُ أَوْ خَيْرًا مِنْهُ وَالزُّرْكَشِيُّ بِأَنَّ الرِّيعَ لَيْسَ مِنْ بَابِ جَعَالَةٍ وَلَا إِجَارَةٍ إِذْ لَا يُمَكِّنُ وَتَوْعُ الْعَمَلُ مُسْلَمًا لِلْمُسْتَأْجِرِ أَوْ الْجَاعِلِ وَإِنَّمَا هُوَ إِتَابَةٌ بِشَرْطِ الْحُضُورِ وَلَمْ يُوجَدْ فَلَا يَصِحُّ أَخْذُهُ الْمَذْكُورُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لِلْمُسْتَنْتِيبِ، وَلَوْ لَعُذِرَ، وَلَوْ لَمَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ خِلَافَهُ وَالَّذِي يَنْجِيهِ اسْتِثْنَاءُ النَّيَابَةِ لِمِثْلِهِ أَوْ خَيْرٍ مِنْهُ لَعُذِرَ عَمَلًا بِالْعُزْفِ الْمُطَرَّدِ بِالمُسَامَحَةِ فِي الْإِنَابَةِ حَيْثُ عَلَيْهِ فَيُجَابُ عَمَّا ذَكَرَهُ الزُّرْكَشِيُّ بِأَنَّهُ لَمَّا أَنَابَ بِالْقَيْدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ سُومِعَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ

وَالْجَهَالَاتِ فِي تَوَلَّى الْمَنَاصِبِ الدِّيْنِيَّةِ وَاسْتِنَابَةِ مَنْ لَا يَصْلُحُ أَوْ يَصْلُحُ بِتَرْزِيْسِهِ مِنَ الْمَعْلُومِ وَيَأْخُذُ ذَلِكَ الْمُسْتَنْتِيبُ مَالَ الْوَقْفِ عَلَى مَمَرِّ الْأَعْصَارِ اهـ . قَوْلُهُ: (وَاسْتِنَابَةِ مَنْ إلخ) عَطَفَ عَلَى أَكْلِ عَطَفَ سَبَبٍ عَلَى مُسَبِّبِهِ . قَوْلُهُ: (بِتَرْزِيْسِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالِاسْتِنَابَةِ أَيْ بِشَيْءٍ قَلِيلٍ فِي التَّرْزِيْسِ تَجَرِيدٌ بَيَانِيٌّ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى الْقَلِيلِ كَالْيَسِيرِ . قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ إلخ) أَيْ الْأَذْرَعِيُّ (بِأَنَّهُ) أَيْ السُّبْكِيُّ سَدَّ ذَلِكَ الْبَابَ بِاشْتِرَاطِ كَوْنِهِ مِثْلَهُ إلخ هَذَا إِذَا كَانَ مُرَادُ الْأَذْرَعِيِّ بِأَرْبَابِ الْجَهَالَاتِ النَّيَابِ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مُرَادُهُ بِهِمْ أَرْبَابَ الْوُظَائِفِ بِمَعْنَى أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ الْوُظَائِفَ الَّتِي لَيْسُوا أَهْلًا لَهَا وَيَسْتَنْتِيبُونَ كَمَا هُوَ صَرِيحُ عِبَارَتِهِ فَيُرَدُّ بِأَنَّ الْكَلَامَ كُلَّهُ عِنْدَ صِحَّةِ التَّقْرِيرِ فِي الْوُظَيْفَةِ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَنْ هُوَ أَهْلٌ لَهَا فَتَأَمَّلْ اهـ رَشِيدِي .

قَوْلُهُ: (وَالزُّرْكَشِيُّ إلخ) عَطَفَ عَلَى الْأَذْرَعِيِّ . قَوْلُهُ: (بِشَرْطِ الْحُضُورِ) أَيْ وَأَدَاءِ الْوُظَيْفَةِ . قَوْلُهُ: (أَخْذُهُ) أَيْ السُّبْكِيُّ . قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيْ كَلَامُ الزُّرْكَشِيِّ . قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ خِلَافَهُ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ عَمَلًا بِالْعُزْفِ الْمُطَرَّدِ بِالمُسَامَحَةِ حَيْثُ شَرَحَ م ر وَقَوْلُهُ م ر وَهُوَ الْأَوْجَهُ إلخ وَلِيَتَأَمَّلَ هَذَا مَعَ مَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا مِنْ قَوْلِهِ م ر أَيْ وَلَوْ بَدُونَ عُذْرٍ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ سَمِ أَيْ فَإِنْ مَا تَقَلَّه عَنْ الْأَذْرَعِيِّ حَاصِلُهُ مُنَازَعَةٌ مَنْ قَالَ بِالِاسْتِحْقَاقِ وَأَشَارَ الرَّشِيدِيُّ إِلَى الْجَوَابِ عَنْ نَظَرٍ سَمِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ م ر حَيْثُ إِذْ أَيْ حِينَ الْعُذْرِ وَكَوْنِ التَّائِبِ مِثْلَ الْمُسْتَنْتِيبِ أَوْ خَيْرًا مِنْهُ وَهَذَا لَا يُنَافِي مَا اسْتَظْهَرَهُ فِيمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ م ر أَيْ وَلَوْ بَدُونَ عُذْرٍ لِأَنَّهُ إِذَا صَحَّ مَعَ عَدَمِ الْعُذْرِ فَمَعَهُ أَوْلَى فَاسْتِجَابَهُ م ر صَحِيحٌ فَتَأَمَّلْ اهـ أَقُولُ لَا يَخْفَى بَعْدَ هَذَا الْجَمْعِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ أَيْضًا بِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ النَّهَايَةُ أَوَّلًا مُجَرَّدُ اسْتَظْهَارٍ لِمُرَادِ السُّبْكِيِّ فَقَطْ وَمَا ذَكَرَهُ آخِرًا هُنَا بَيَانٌ لِمَا هُوَ الرَّاجِعُ عِنْدَهُ وَفَاقًا لِلشَّارِحِ وَخِلَافًا لِلْمُعْنِي عِبَارَتَهُ وَالَّذِي يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ فِي ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْوُظَائِفَ إِنْ كَانَتْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَكَانَ مِنْ بَيْدِهِ مُسْتَحَقًّا فَهُوَ يَسْتَحِقُّ مَعْلُومَهَا سَوَاءً أَحْضَرَ أَمْ لَا اسْتَنَابَ أَمْ لَا وَأَمَّا التَّائِبُ إِنْ جَعَلَ لَهُ مَعْلُومًا فِي نِيَابَتِهِ اسْتَحَقَّهُ وَلَا فَلَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ كَانَتْ مِنْهُ وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَحَقًّا فِيهِ فَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ هُوَ الظَّاهِرُ اهـ . قَوْلُهُ: (حَيْثُ) أَيْ حِينَ إِذْ وَجَدَ الْقَيْدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ . قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى هَذَا الِاسْتِثْنَاءِ الْمُتَّبَعِ .

قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لِلْمُسْتَنْتِيبِ، وَلَوْ لَعُذِرَ) شَرَحَ م ر . قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ خِلَافَهُ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ شَرَحَ م ر وَلِيَتَأَمَّلَ مَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا مِنْ قَوْلِهِ أَيْ، وَلَوْ بَدُونَ عُذْرٍ فِيمَا يَظْهَرُ .

يَتَصَوَّرُ هُنَا إِجَارَةً وَلَا جَعَالََةً عَمَلًا بِأَطْرَادِ الْعَرَفِ بِهَذِهِ الْمُسَامَحَةِ الْمُطَّلَعِ عَلَيْهَا الْوَاقِفُونَ
وَالْمُنْزَلَةِ مَنْزِلَةً شُرُوطِهِمْ وَحِينَئِذٍ صَارَ كَأَنَّهُ حَاضِرٌ فَاسْتَحَقَّ الْمَعْلُومَ وَلَزِمَهُ مَا التَّزَمَ لِنَائِيهِ وَيُؤْخَذُ
مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِيِّ الْقَائِلَةِ لِلْنَّيَابَةِ أَنَّ الْمُتَّفَقَةَ لَا تَجُوزُ لَهُ الْاسْتِنَابَةُ حَتَّى عِنْدَ الشَّيْخِيِّ إِذْ لَا يُعْكَرُ
أَحَدًا أَنْ يَتَّفَقَ عَنْهُ، وَبِهِ جَزَمَ الْعَرُزِيُّ قَالَ غَيْرُهُ وَهُوَ وَاضِحٌ وَالْكَلَامُ كُلُّهُ فِي غَيْرِ وَفَقِ الْأَثَرُ لِمَا
مَرَّ فِيهَا (وَأِنْ قَصِدَ) الْمُشَارِكِ (الْعَمَلِ لِلْمَالِكِ) يَغْنِي الْمُتْلَزِمُ بِجُعْلٍ أَوْ دُونِهِ أَوْ لِنَفْسِهِ أَوْ لِلْجَمِيعِ أَوْ
لِاثْنَيْنِ مِنْهُمْ أَوْ لِمِ يَفْصِدُ شَيْئًا (فَلِلْأَوَّلِ قِسْطُهُ) إِنْ شَارَكَهُ مِنْ أَوَّلِ الْعَمَلِ وَهُوَ نِصْفُ الْجُعْلِ إِنْ
قَصَدَ نَفْسَهُ أَوْ الْمُتْلَزِمَ أَوْ هُمَا أَوْ أَطْلَقَ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ إِنْ قَصَدَ نَفْسَهُ وَالْعَامِلَ أَوْ الْعَامِلَ وَالْمُتْلَزِمَ
وَتُلْثَاةُ إِنْ قَصَدَ الْجَمِيعَ (وَلَا شَيْءَ لِلْمُشَارِكِ بِخَالٍ).....

□ قَوْلُهُ: (صَارَ الْإِنِ) أَيِ الْمُسْتَنْتَبِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، فَإِنْ فُسِّخَ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي
الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ إِنْ شَارَكَهُ مِنْ أَوَّلِ الْعَمَلِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمُتَّفَقَةَ لَا يَجُوزُ لَهُ الْاسْتِنَابَةُ الْإِنِ) اعْتَمَدَ مَرَّ جَوَازُ
الْاسْتِنَابَةِ لِلْمُتَّفَقَةِ أَيْضًا لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِحْيَاءَ الْبُقْعَةِ بِتَعَلُّمِ الْفِقْهِ فِيهَا وَذَلِكَ حَاصِلٌ مَعَ الْاسْتِنَابَةِ وَجَوَّزَ أَنْ
يُؤْخَذَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَجُوزَ الْاسْتِنَابَةُ لِلْأَيْتَامِ الْمُتَزَلِّينَ بِمَكَاتِبِ الْأَيْتَامِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ وَفِي حَاشِيَةِ
شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ مِثْلُ مَا اعْتَمَدَهُ مَرَّ وَلَكِنْ الْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ حَجٌّ وَقَوْلُ سَمِ لِلْأَيْتَامِ أَيْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ يَتِيمًا
مِثْلَهُ اهْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (قَالَ غَيْرُهُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ اه. □ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ الْأَثَرِ) أَيِ مُلُوكِ مِضَرَ
مِنْ الْجَرَاسَةِ الْمَمْلُوكِينَ لَيْتِ الْمَالِ. □ قَوْلُهُ: (فِيهَا) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ. □ قَوْلُهُ: (بِجُعْلِ الْإِنِ) مُتَعَلِّقٌ
بِقَصْدِ. □ وَقَوْلُهُ: (أَوْ لِنَفْسِهِ الْإِنِ) عَطَفَ عَلَى لِلْمَالِكِ. □ وَقَوْلُهُ: (أَوْ لِمِ يَفْصِدُ الْإِنِ) عَطَفَ عَلَى قَصْدِ.

□ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ الْقِسْطُ وَقَوْلُهُ: (إِنْ قَصَدَ) أَيِ الْمُشَارِكِ ش. اه. سَمِ. □ قَوْلُهُ: (وَتُلْثَاةُ أَرْبَاعِهِ الْإِنِ) وَذَلِكَ
لِأَنَّ مَا يَخُصُّ الْعَامِلَ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ النِّصْفُ وَالنِّصْفُ الْآخَرُ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِ الْمُعَاوِنِ لَهُ وَقَدْ خَرَجَ مِنْهُ
لِلْعَامِلِ نِصْفُهُ وَهُوَ الرُّبْعُ وَإِذَا ضُمَّ الرُّبْعُ إِلَى النِّصْفِ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ الْعَامِلُ كَانَ مَجْمُوعُ ذَلِكَ مَا ذُكِرَ
وَالرُّبْعُ الرَّابِعُ يَبْقَى لِلْمُتْلَزِمِ وَمِثْلُ ذَلِكَ يُقَالُ فِي الثَّلَاثِينَ فَإِنَّ الْعَامِلَ يَسْتَحِقُّ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ النِّصْفَ وَمَا
تَبَرَّعَ بِهِ الْمُعَاوِنُ لَهُ ثُلُثُ النِّصْفِ الَّذِي فَضَلَ وَذَلِكَ يُضْمُّ إِلَى النِّصْفِ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ وَمَجْمُوعُهُمَا الثَّلَاثَانِ
اهْ ع ش.

□ قَوْلُهُ (إِسْنِ): (وَلَا شَيْءَ لِلْمُشَارِكِ الْإِنِ) وَلَوْ قَالَ لِوَاحِدٍ إِنْ رَدَّذَتْ فَلَيْكَ دِينَارٌ وَلِآخَرَ إِنْ رَدَّذَتْ أُزْصِيكَ
فَرَدَّاهُ فَلِلْأَوَّلِ نِصْفُ الدِّينَارِ وَلِلْآخَرِ نِصْفُ أَجْرَةِ مِثْلِ عَمَلِهِ وَلَوْ قَالَ إِنْ رَدَّذَتْ عَبْدِي فَلَيْكَ كَذَا فَأَمَرَ رَقِيقَهُ

□ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمُتَّفَقَةَ لَا تَجُوزُ لَهُ الْاسْتِنَابَةُ الْإِنِ) اعْتَمَدَ مَرَّ جَوَازُ الْاسْتِنَابَةِ لِلْمُتَّفَقَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ
إِحْيَاءَ الْبُقْعَةِ بِتَعَلُّمِ الْفِقْهِ فِيهَا وَذَلِكَ حَاصِلٌ مَعَ الْاسْتِنَابَةِ وَجَوَّزَ أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَجُوزَ الْاسْتِنَابَةُ
لِلْأَيْتَامِ الْمُتَزَلِّينَ بِمَكَاتِبِ الْأَيْتَامِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ الْقِسْطُ وَقَوْلُهُ وَإِنْ قَصَدَ أَيِ الْمُشَارَكَةِ ش.

(فَرُوعُ): قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ فِي الْأَصْلِ وَلَوْ شَارَكَهُ اثْنَانِ فِي الرَّدِّ فَإِنْ قَصَدَا إِعَانَتَهُ فَلَهُ تَمَامُ
الْجُعْلِ أَوْ الْعَمَلِ لِلْمَالِكِ فَلَهُ تُلْثَاةُ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ، وَلَوْ قَالَ لِكُلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ رُدَّةٍ وَلَكَ دِينَارٌ

أَيُّ فِي حَالٍ مِمَّا ذُكِرَ لِتَبَرُّعِهِ . (وَلِكُلِّ مِنْهُمَا) أَيُّ الْجَاعِلِ وَالْعَامِلِ (الْفَسْخُ قَبْلَ تَمَامِ الْعَمَلِ)؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ جَائِزٌ مِنْ جِهَةِ الْجَاعِلِ لِتَعَلُّقِ الْاِسْتِخْقَاقِ فِيهَا بِشَرْطِ كَالْوَصِيَّةِ وَالْعَامِلِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ فِيهَا مَجْهُولٌ كَالْقِرَاضِ وَالْمُرَادُ بِفَسْخِ الْعَامِلِ.....

بَرَدَهُ ثُمَّ اعْتَقَهُ فِي أَثْنَاءِ الْعَمَلِ اسْتَحَقَّ كُلُّ الْجُعْلِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى لِإِنَابَتِهِ إِيَّاهُ فِي الْعَمَلِ الْمَذْكُورِ وَلَا يُؤْتَرُ طَرِيَانُ حُرِّيَّتِهِ كَمَا لَوْ أَعَانَهُ أَجْنَبِيٌّ فِيهِ وَلَمْ يَقْصِدِ الْمَالِكُ وَأَفْتَى أَيْضًا فِي وَلَدٍ قَرَأَ عِنْدَ فَقِيهِ مُدَّةً ثُمَّ نُقِلَ إِلَى فَقِيهِ آخَرَ فَطَلَعَ عَنْدهُ سُورَةٌ يَعْمَلُ لَهَا سُورُورٌ كَالْأَصَارِيفِ مَثَلًا وَحَصَلَ لَهُ فُتُوحٌ بِأَنَّهُ لِلثَّانِي وَلَا يُشَارِكُهُ فِيهِ الْأَوَّلُ اهـ شرح م ر اهـ سم . قال ع ش . قوله استحق كل الجعل أي السيد ظاهره وإن قصد العبد نفسه بعد الحرية وقياس ما لو قصد المعاون نفسه حيث قلنا إن العامل إنما يستحق القسط سقوط ما يقابل عمل العبد من وقت إعتاقه وقوله فطلع عنده إلخ أي فقرأ عنده شيئًا وإن قل ثم طلع سورة إلخ وقال الرشدي قوله كما لو أعانه إلخ قضية التشبيه أن العبد لو قصد المالك حيث يذ أن السيد المعتقد لا يستحق شيئًا فليراجع اهـ . قوله: (أي في حال مما ذكر إلخ) نعم إن التزم له العامل بشيء لزمه له اهـ معني . قوله (سئ): (ولكل منهما إلخ) ويتقسم العقد باعتبار لزومه وجوازه إلى ثلاثة أقسام أحدها لازم من الطرفين قطعًا كالبيع والإجارة والسلم والصلح والحوالة والمساقاة والهبة لغير الفروع بعد القبض والخلع ولازم من أحدهما قطعًا ومن الآخر على الأصح وهو النكاح فإنه لازم من جهة المرأة قطعًا ومن جهة الزوج على الأصح وقدرته على الطلاق ليس فسخًا، ثانيها لازم من أحد الطرفين جائز من الآخر قطعًا كالكتابة وكذا الرهن وهبة الأصول للفروع بعد القبض والضمان والكفالة، ثالثها جائز من الطرفين كالشركة والوكالة والعارية الودعية وكذا الجعالة قبل فراغ العمل ولذا

فَرَدَّوهُ فَلِكُلِّ مِنْهُمُ ثُلُثُهُ تَوَازَعًا عَلَى الرُّءُوسِ قَالَ فِي الْأَصْلِ قَالَ الْمُسْعُودِيُّ هَذَا إِذَا عَمِلَ كُلُّ مِنْهُمُ لِنَفْسِهِ أَمَّا لَوْ قَالَ أَحَدُهُمْ أَعْنَتُ صَاحِبِي فَلَا شَيْءَ لَهُ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا نِصْفٌ مَا شَرَطَ لَهُ أَوْ اثْنَانِ مِنْهُمُ أَعْنَا صَاحِبَنَا فَلَا شَيْءَ لَهُمَا وَلَهُ جَمِيعُ الشَّرُوطِ فَإِنْ شَارَكَهُمْ رَابِعٌ فَلَا شَيْءَ لَهُ فَإِنْ قَصَدَ الْمَالِكُ أَوْ قَصَدَ أَخَذَ الْجُعْلُ مِنْهُ فَلِكُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ رُبْعٌ فَإِنْ أَعَانَ أَحَدُهُمْ فَلِلْمُعَاوَنِ أَيِ بَفَتْحِ الْوَاوِ النِّصْفُ وَلِلْآخَرِ النِّصْفُ أَوْ اثْنَيْنِ مِنْهُمْ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا رُبْعٌ وَثُمْنٌ وَلِلثَّالِثِ رُبْعٌ فَإِنْ شَرَطَ لِأَحَدِهِمْ مَجْهُولًا كَتُوبٍ مَعَ شَرْطِهِ لِكُلِّ مِنَ الْآخَرَيْنِ دِينَارًا فَرَدَّوهُ فَلَهُ ثُلُثُ أَجْرَةِ الْمَثَلِ وَلَهُمَا ثُلُثَا الْمُسَمَّى اهـ شرح الرُّوضِ، وَلَوْ كَانَ عَبْدٌ بَيْنَهُمَا اثْنَلَا قَاتِبَ فَجَعَلَا لِمَنْ رَدَّهُ دِينَارًا لَزِمَهُمَا بِنِسْبَةِ مِلْكَيْهِمَا شَرَحُ م ر وَفِيهِ، وَلَوْ قَالَ لِوَاحِدٍ إِنْ رَدَّدْتَهُ فَلَكَ دِينَارٌ وَلِآخَرٍ إِنْ رَدَّدْتَهُ أَزْصِيكَ فَرَدَّاهُ فَلِلأَوَّلِ نِصْفُ الدِّينَارِ وَالْآخَرِ نِصْفُ أَجْرَةِ مَثَلِ عَمَلِهِ، وَلَوْ قَالَ إِنْ رَدَّدْتَ عَبْدِي فَلَكَ كَذَا قَامَرَ رَقِيقَهُ بَرَدَهُ ثُمَّ اعْتَقَهُ فِي أَثْنَاءِ الْعَمَلِ اسْتَحَقَّ كُلُّ الْجُعْلِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ لِإِنَابَتِهِ إِيَّاهُ فِي الْعَمَلِ الْمَذْكُورِ وَلَا يُؤْتَرُ طَرِيَانُ حُرِّيَّتِهِ كَمَا لَوْ أَعَانَهُ أَجْنَبِيٌّ فِيهِ وَلَمْ يَقْصِدِ الْمَالِكُ وَأَفْتَى أَيْضًا فِي وَلَدٍ قَرَأَ عِنْدَ فَقِيهِ مُدَّةً ثُمَّ نُقِلَ إِلَى فَقِيهِ آخَرَ فَطَلَعَ عَنْدهُ سُورَةٌ يَعْمَلُ لَهَا سُورُورٌ كَالْأَصَارِيفِ مَثَلًا وَحَصَلَ لَهُ فُتُوحٌ بِأَنَّهُ لِلثَّانِي وَلَا يُشَارِكُهُ الْأَوَّلُ اهـ . قوله: (لأن العمل فيها مجهول) قد يكون معلومًا كما تقدّم.

رَدُّهُ لَمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُهُ ثُمَّ هُوَ قَبْلَ الْعَمَلِ لَا يَتَأْتِي إِلَّا فِي الْمُعَيَّنِّ وَخَرَجَ يَقْبَلُ تَمَامَهُ بَعْدَهُ
فَلَا أَثَرَ لِلْفَسْخِ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّ الْجُعْلَ قَدْ لَزِمَ وَاسْتَقَرَّ (فَإِنْ فُسِّخَ) مِنَ الْمَالِكِ أَوْ الْمُتَلَزِمِ أَوْ الْعَامِلِ
الْمُعَيَّنِ الْقَابِلِ لِلْعَقْدِ وَقَدْ عَلِمَ الْعَامِلُ الَّذِي لَمْ يُفْسَخْ بِفَسْخِ الْجَاعِلِ أَوْ أُعْلِنَ الْجَاعِلُ بِالْفَسْخِ
أَيَّ أَشَاعَهُ وَالْعَامِلُ غَيْرُ مُعَيَّنٍ (قَبْلَ الشُّرُوعِ) فِي الْعَمَلِ (أَوْ فُسِّخَ الْعَامِلُ بَعْدَ الشُّرُوعِ) فِيهِ (فَلَا
شَيْءَ لَهُ)، وَإِنْ وَقَعَ الْعَمَلُ مُسْلِمًا كَانَ شَرْطُ لَهُ جُعْلًا فِي مُقَابَلَةِ بِنَاءِ حَائِطٍ فَبَنَى بَعْضَهُ

قَالَ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا إِنْخِ نِهَآيَةً. هـ. قَوْلُهُ: (رَدُّهُ) أَيِ الْعَقْدِ. هـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ هُوَ) أَيِ فُسْخِ الْعَامِلِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَا يَتَأْتِي إِلَّا
فِي الْمُعَيَّنِّ) بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَلَا يَتَصَوَّرُ فُسْخُهُ إِلَّا بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي الْعَمَلِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى زَادَ سَمَ مَا نَصَّهُ وَفِي
فُسْخِ غَيْرِ الْمُعَيَّنِّ بَعْدَ الشُّرُوعِ نَظَرٌ إِذَا الْعَقْدُ لَمْ يَرْتَبِطْ بِهِ أَيِ وَحْدَهُ فَكَيْفَ يَرْفَعُهُ رَاسًا، فَإِنْ أُريدَ رَفَعَهُ
بِالنِّسْبَةِ لَهُ فَقَطُّ فَمُحْتَمَلٌ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (بَعْدَهُ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى مَا بَعْدَهُ اهـ.

هـ. قَوْلُ (السِّي): (فَإِنْ فُسِّخَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (مِنَ الْمَالِكِ أَوْ الْمُتَلَزِمِ) كَانَ الْأَوَّلَى
الِإِتِّصَارُ عَلَى الْمُتَلَزِمِ (قَوْلُهُ الْقَابِلِ لِلْعَقْدِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ الْقَابِلُ وَلَوْ مُعْنَى لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ اهـ
سَمَ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ الْعَامِلِ) أَيِ وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا كَمَا يَأْتِي اهـ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ عَلِمَ الْعَامِلُ الْإِنْخِ) مَفْهُومُهُ قَوْلُهُ
أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْإِنْخِ وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ قَوْلُ الْمُتَنِّ (أَوْ فُسْخِ الْعَامِلِ) شَمِلَ كَلَامُهُمُ الصَّبِيُّ اهـ نِهَآيَةً قَالَ ع ش
وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْفَسْخِ مِنْهُ تَرْكُ الْعَمَلِ بَعْدَ الشُّرُوعِ وَالْأَفْسَخُ الصَّبِيُّ لَعَنُوهُ وَقَوْلُهُ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ الْإِنْخِ سَيَأْتِي
عَنْ سَمَ عَنِ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ مَا قَدْ يُخَالِفُهُ.

هـ. قَوْلُ (السِّي): (فَلَا شَيْءَ لَهُ) وَلَوْ فُسِّخَ الْعَامِلُ وَالْمُتَلَزِمُ مَعًا لَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ وَيَبْغِي عَدَمَ الْإِسْتِحْقَاقِ
لِاجْتِمَاعِ الْمُقْتَضَى وَالْمَانِعِ اهـ مُعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ وَقَعَ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا فِي النِّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ كَانَ
شَرْطًا إِلَى لَاتِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ وَقَعَ الْعَمَلُ مُسْلِمًا) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ ثُمَّ قَالَ هُوَ وَالرُّوضُ وَإِنْ خَاطَ
نِصْفَ الثُّوبِ فَاحْتَرَقَ أَوْ تَرَكَهُ أَوْ بَنَى بَعْضَ الْحَائِطِ فَانْهَدَمَ أَوْ تَرَكَهُ أَوْ لَمْ يَتَعَلَّمِ الصَّبِيُّ لِبِلَادَتِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ

هـ. قَوْلُهُ: (رَدُّهُ) هَلْ يَأْتِي عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا لَا تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ. هـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ هُوَ) أَيِ فُسْخِ الْعَامِلِ. هـ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ
الْعَمَلِ) يُفْهَمُ تَصَوُّرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعَيَّنِّ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ وَفِي الْإِعْتِدَادِ بِهِ نَظَرٌ لِعَدَمِ اِزْتِبَاطِ الْعَقْدِ بِهِ
وَلِذَا لَوْ سَبَقَ غَيْرُهُ، وَلَوْ بَعْدَ شُرُوعِهِ لِرَدِّهِ اسْتَحَقَّ دُونَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قَوْلُهُ: (لَا يَتَأْتِي إِلَّا فِي الْمُعَيَّنِّ) بِخِلَافِ
غَيْرِهِ فَلَا يَتَصَوَّرُ فُسْخُهُ إِلَّا بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي الْعَمَلِ وَالْمُرَادُ بِالْفَسْخِ رَفْعُ الْعَقْدِ وَرَدُّهُ كَذَا فِي شَرْحِ م ر وَفِي
فُسْخِ غَيْرِ الْمُعَيَّنِّ بَعْدَ الشُّرُوعِ نَظَرٌ إِذَا الْعَقْدُ لَمْ يَرْتَبِطْ بِهِ بِخُصُوصِهِ فَكَيْفَ يَرْفَعُهُ رَاسًا فَإِنْ أُريدَ رَفَعَهُ
بِالنِّسْبَةِ لَهُ فَقَطُّ فَمُحْتَمَلٌ. هـ. قَوْلُهُ: (الْقَابِلِ لِلْعَقْدِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ الْقَابِلُ وَلَوْ مُعْنَى كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ
الْقَبُولُ أَيْضًا. هـ. قَوْلُهُ: (فَلَا شَيْءَ لَهُ) وَإِنْ وَقَعَ الْعَمَلُ مُسْلِمًا) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ ثُمَّ قَالَ هُوَ وَالرُّوضُ وَإِنْ
خَاطَ نِصْفَ الثُّوبِ فَاحْتَرَقَ أَوْ بَنَى بَعْضَ الْحَائِطِ فَانْهَدَمَ أَوْ تَرَكَهُ أَوْ لَمْ يَتَعَلَّمِ الصَّبِيُّ لِبِلَادَتِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ
وَمَحَلُّهُ فِيمَا عَدَا الْأَخِيرَةَ إِذَا لَمْ يَقَعِ الْعَمَلُ مُسْلِمًا وَإِلَّا فَلَهُ أَجْرُهُ مَا عَمِلَ بِقِسْطِهِ مِنَ الْمُسَمَّى بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ
إِنْخِ اهـ فَفِيهِ تَضَرِيحٌ بِاسْتِحْقَاقِ الْقِسْطِ مَعَ التَّرْكِ إِذَا وَقَعَ الْعَمَلُ مُسْلِمًا وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ فُسْخِ

يَحْضُرْتَهُ؛ لَأَنَّهُ فِي الْأَوَّلَى لَمْ يَعْمَلْ شَيْئًا وَفِي الثَّانِيَةِ فَوَتْ يَفْسُخُهُ عَرَضَ الْمُلتَزِمِ بِاخْتِيَارِهِ وَمِنْ
ثُمَّ لَوْ كَانَ فُسْخُهُ فِيهَا لِأَجْلِ زِيَادَةِ الْجَاعِلِ فِي الْعَمَلِ قَالَ الْإِسْتَوِيُّ أَوْ نَقَصَهُ مِنَ الْجُعْلِ انْتَهَى.
وَفِيهِ مُشَاحَّةٌ لَا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ يَنْتَهَا شَيْخُنَا اسْتَحَقَّ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِأَنَّ الْجَاعِلَ هُوَ الَّذِي أَلْجَأَهُ
إِلَى ذَلِكَ أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْعَامِلُ الْمُعَيَّنُ وَلَمْ يُغْلِنِ الْمَالِكُ بِالرُّجُوعِ فِيمَا إِذَا كَانَ غَيْرَ مُعَيَّنٍ فَإِنَّهُ
يَسْتَحِقُّ الْمَشْرُوطَ إِذْ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ بِوَجْهِهِ وَكَثْفِي بِالْإِعْلَانِ؛ لَأَنَّهُ لَا يُعْمَكُنَ مَعَ الْإِيهَامِ غَيْرُهُ .
(وَأَنْ فَسَخَ الْمَالِكُ) يَعْنِي الْمُلتَزِمَ، وَلَوْ بِإِغْتَاكِ الْمَزْدُودِ مَثَلًا (بَعْدَ الشُّرُوعِ) فِي الْعَمَلِ لَمْ يَسْتَحِقَّ

وَمَحَلَّهُ فِيمَا عَدَا الْآخِرَةَ إِذَا لَمْ يَقَعِ الْعَمَلُ مُسَلِّمًا وَلَا قَلَّ أَجْرُهُ مَا عَمِلَ بِقِسْطِهِ مِنَ الْمُسَمَّى بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ
إِلْخَ أَهْ فَقِيهِ تَضَرُّعٌ بِاسْتِحْقَاقِ الْقِسْطِ مَعَ التَّرْكِ إِذَا وَقَعَ الْعَمَلُ مُسَلِّمًا وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ فَسْخِ
الْعَامِلِ فِي الْأَثْنَاءِ وَتَرْكِهِ وَآتِهِ فِي الْأَوَّلِ لَا يَسْتَحِقُّ الْقِسْطَ . وَإِنْ وَقَعَ الْعَمَلُ مُسَلِّمًا وَفِي الثَّانِي يَسْتَحِقُّهُ إِنْ
وَقَعَ الْعَمَلُ مُسَلِّمًا أَهْ سَمَ وَسَيَاتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي مَبْحَثِ تَلَفِ مَحَلِّ الْعَمَلِ . هـ قَوْلُهُ: (قَالَ الْإِسْتَوِيُّ إِنْ
عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ الْإِسْتَوِيُّ وَقِيَّاسُهُ كَذَلِكَ إِذَا نَقَصَ مِنَ الْجُعْلِ أَهْ وَفِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ
صَحِيحًا لِأَنَّ التَّقْصِيرَ فَسَخَ كَمَا يَأْتِي وَهُوَ فَسَخٌ مِنَ الْمَالِكِ لَا مِنَ الْعَامِلِ أَهْ . هـ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ
الْمَشْرُوطَ) خَالَفَهُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةُ فَقَالَا وَلَوْ عَمِلَ الْعَامِلُ بَعْدَ فَسْخِ الْمَالِكِ شَيْئًا عَالِمًا بِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ أَوْ
جَاهِلًا بِهِ فَكَذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ وَإِنْ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ بِأَنَّ لَهُ الْمُسَمَّى إِذَا كَانَ جَاهِلًا بِهِ
وَاسْتَحْسَنَهُ الْبُلْقِينِيُّ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَكَذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ أَيَّ خِلَافًا لِحَجِّ أَهْ وَقَالَ سَم بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنْ
الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ مَثَلًا مَا مَرَّ عَنْ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي آتِفًا مَا نَصَّهُ فَالْشَّارِحُ وَافَقَ الْمَاوَزْدِيَّ وَالرَّوْيَانِيَّ أَهْ .
هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِإِغْتَاكِ الْمَزْدُودِ مَثَلًا) كَذَا قَالَهُ الشَّيْخُ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ وَالْأَقْرَبُ خِلَافُهُ فَلَا يَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ
حَيْثُ أَعْتَقَ الْمَالِكُ الْمَزْدُودَ شَيْئًا لَخُرُوجِهِ عَنْ قَبْضَتِهِ فَلَمْ يَقَعِ الْعَمَلُ مُسَلِّمًا لَهُ أَهْ نِهَايَةً وَقَوْلُهُ قَالَهُ الشَّيْخُ
إِلْخَ أَيَّ وَالْمُغْنِي وَقَوْلُهُ م ر فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ أَيَّ وَشَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَلَا يَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ إِنْ
أَيَّ وَمَعَ ذَلِكَ مَا قَالَهُ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ ظَاهِرٌ لِحُصُولِ التَّثْوِيَةِ مِنْ جَانِبِ الْمَالِكِ وَقَوْلُهُ م ر حَيْثُ أَعْتَقَ

الْعَامِلُ فِي الْأَثْنَاءِ وَتَرْكِهِ حَيْثُ آتَاهُ فِي الْأَوَّلِ لَا يَسْتَحِقُّ الْقِسْطَ وَإِنْ وَقَعَ الْعَمَلُ مُسَلِّمًا وَفِي الثَّانِي
يَسْتَحِقُّهُ إِنْ وَقَعَ الْعَمَلُ مُسَلِّمًا . هـ قَوْلُهُ: (أَوْ نَقَصَهُ مِنَ الْجُعْلِ) قَالَهُ الْإِسْتَوِيُّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَفِيهِ
نَظَرٌ وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ صَحِيحًا؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ فَسَخَ كَمَا يَأْتِي وَهُوَ فَسَخٌ مِنَ الْمَالِكِ لَا مِنَ الْعَامِلِ أَهْ .
هـ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْمَشْرُوطَ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَإِنْ عَمِلَ بَعْدَ الْفُسْخِ، وَلَوْ جَاهِلًا فَلَا شَيْءَ قَالَ فِي
شَرْحِهِ لَكِنْ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ بِأَنَّ لَهُ الْمُسَمَّى إِذَا كَانَ جَاهِلًا وَهُوَ مُعَيَّنٌ أَوْ لَمْ يُغْلِنِ الْمَالِكُ
بِالْفُسْخِ وَاسْتَحْسَنَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَالتَّضَرُّعُ بِحُكْمِ الْجَاهِلِ مِنْ زِيَادَةِ الْمُصَنَّفِ أَهْ فَالْشَّارِحُ وَافَقَ الْمَاوَزْدِيَّ
وَالرَّوْيَانِيَّ لَكِنْ لَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ فِي فَسْخِ الْمَالِكِ قَبْلَ الشُّرُوعِ وَهَلْ يَقُولَانِ بِهِ فِي فَسْخِهِ بَعْدَهُ بِالنِّسْبَةِ
لِمَا بَعْدَ الْفُسْخِ فِيهِ نَظَرٌ . هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِإِغْتَاكِ الْمَزْدُودِ مَثَلًا) كَذَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَالْأَقْرَبُ خِلَافُهُ فَلَا
يَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ حَيْثُ أَعْتَقَ الْمَزْدُودَ شَيْئًا لَخُرُوجِهِ عَنْ قَبْضَتِهِ فَلَمْ يَقَعِ الْعَمَلُ مُسَلِّمًا لَهُ شَرْحُ م ر .

العامِلُ شَيْئًا مِنَ الْمُسَمَّى؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ الْمُسَمَّى بِالْفَرَاغِ مِنَ الْعَمَلِ فَكَذَا بَعْضُهُ وَحِينَئِذٍ (فَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ) لِمَا مَضَى (فِي الْأَصَحِّ) لَا اخْتِرَامَ عَمَلِ الْعَامِلِ فَلَمْ يُفَوِّتْ عَلَيْهِ بِفَسْخِ غَيْرِهِ وَرَجَعَ بِيَدِهِ كَمَا جَارَةٌ فُسِّخَتْ بِغَيْبٍ، وَلَوْ حَصَلَ بِمَا مَضَى مِنَ الْعَمَلِ بَعْضُ الْمَقْصُودِ كَمَا عَلَّمَتْ ابْنِي الْقُرْآنَ فَلَكَ كَذَا ثُمَّ مَنَعَهُ الْأَبُ مِنْ تَمَامِ التَّغْلِيمِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ مَنَعَ الْمَالِكُ مَالَهُ مِنْ أَنْ يُتِمَّ الْعَامِلُ الْعَمَلَ فِيهِ فَتَلَزَمَتْهُ أَجْرَةٌ مِثْلُ مَا عَمِلَهُ فِيهِمَا لِأَنَّ مَنَعَهُ فَسَخَ أَوْ كَالْفَسْخِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ فَسْخَ الْمُتَلَزِمِ يُوجِبُ أَجْرَةَ الْمِثْلِ لِلْمَاضِي وَبِهَذَا يَتَضَمَّنُ رَدُّ قَوْلِ الْأُذْرَعِيِّ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْقِسْطَ مِنَ الْجُعْلِ وَاسْتَشْكَلَ وَجُوبُ أَجْرَةِ الْمِثْلِ الَّذِي فِي الْمَثْنِ بِقَوْلِهِمْ إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا أَثْنَاءَ الْعَمَلِ انْقَسَخَ وَاسْتَحَقَّ الْقِسْطَ مِنَ الْمُسَمَّى أَيْ إِنْ رَدَّ الْعَامِلُ لَوَارِثِ الْمَالِكِ أَوْ وَارِثِ الْعَامِلِ لِلْمَالِكِ وَالْأَوَّلَى فَرَقَ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِنْفِسَاخِ وَيُفَرِّقُ بِأَنَّ الْفَسْخَ أَقْوَى فَكَأَنَّهُ إِغْدَامٌ لِلْعَقْدِ مَعَ آثَارِهِ فَرَجَعَ لِبَدَلِهِ وَهُوَ أَجْرَةُ الْمِثْلِ بِخِلَافِ الْإِنْفِسَاخِ فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ صَارَ الْعَقْدُ كَأَنَّهُ لَمْ يُؤْفَعْ بِهِ فَوَجِبَ الْقِسْطُ ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا فَرَّقَ بِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْإِنْفِسَاخِ تَمَّمَ الْعَمَلَ بَعْدَهُ وَلَمْ يَمْنَعْهُ الْمَالِكُ مِنْهُ بِخِلَافِهِ فِي الْفَسْخِ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا أَثَرَ لَهُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ خُصُوصِ الْوُجُوبِ مِنَ

الْمَالِكِ فَيَنْبَغِي أَنْ مِثْلَ الْإِعْتِنَاءِ الْوَقْفِ لُجُودِ الْعِلَّةِ فِيهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا مَضَى) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى . □ قَوْلُهُ: (فَلَمْ يُفَوِّتْ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ . □ قَوْلُهُ: (وَرَجَعَ بِيَدِهِ) وَهُوَ أَجْرَةُ الْمِثْلِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى . □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَصَلَ الْإِنْفِصَاحُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَا صَدَرَ مِنَ الْعَامِلِ لَا يَحْصُلُ بِهِ مَقْصُودٌ أَضْلًا كَرَدِّ الْآيِقِ إِلَى بَعْضِ الطَّرِيقِ أَوْ يَحْصُلُ بِهِ بَعْضُهُ كَمَا لَوْ قَالَ إِنْ عَلَّمْتُ ابْنِي الْإِنْفِصَاحُ . □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ مَنَعَهُ الْإِنْفِصَاحُ) أَيْ فَعَلَّمَهُ بَعْضُهُ ثُمَّ مَنَعَهُ الْإِنْفِصَاحُ . □ قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَ) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النَّهَايَةِ . □ قَوْلُهُ: (إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا الْإِنْفِصَاحُ) أَيْ أَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى وَرَوُضٌ مَعَ شَرْحِهِ . □ قَوْلُهُ: (أَوْ وَارِثِ الْعَامِلِ الْإِنْفِصَاحُ) هَذَا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مُعَيَّنًا أَمَّا غَيْرُ الْمُعَيَّنِ فَيُظْهِرُ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْجَمِيعَ بِعَمَلِهِ وَعَمَلِ مَوْرَثِهِ كَمَا لَوْ رَدَّه أَثْنَانِ وَهَذَا ظَاهِرٌ وَلَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ اهـ مُعْنَى . □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا الْإِنْفِصَاحُ) يُمَكِّنُ حَمْلَ هَذَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ هُوَ أَيْ الشَّارِحُ فَلَا نَظَرَ اهـ سَم . □ قَوْلُهُ: (فَرَّقَ بَيْنَ الْإِنْفِصَاحِ) اِزْتَضَى الْمُعْنَى بِهَذَا الْفَرْقِ . □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْعَامِلَ) أَيْ أَوْ وَارِثَهُ . □ قَوْلُهُ: (تَمَّمَ الْعَمَلَ بَعْدَهُ الْإِنْفِصَاحُ) أَيْ فَكَانَ الْعَقْدُ بَاقِيًا بِحَالِهِ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ بِلَا مَنَعٍ مِنْهُ وَبِهَذَا يَتَضَمَّنُ الْفَرْقُ وَيَنْدَفِعُ النَّظَرُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم عَلَى حَجِّ اهـ رَشِيدِي .

□ قَوْلُهُ: (لِمَا مَضَى) كَذَا شَرْحُ م ر . □ قَوْلُهُ: (وَاسْتَحَقَّ الْقِسْطَ مِنَ الْمُسَمَّى أَيْ إِنْ رَدَّ الْإِنْفِصَاحُ) فِي شَرْحِ الرَّوْضِ وَإِنْ مَاتَ الْعَامِلُ قَرَّدَهُ وَارِثُهُ اسْتَحَقَّ الْقِسْطَ أَيْضًا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ اهـ . □ قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ بِأَنَّ الْفَسْخَ أَقْوَى الْإِنْفِصَاحُ) فَرَّقَ أَيْضًا بِأَنَّ الْجَاعِلَ اسْقَطَ حُكْمَ الْمُسَمَّى فِي مَسْأَلَتِنَا بِفَسْخِهِ بِخِلَافِهِ فِي تِلْكَ شَرْحُ م ر . □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا فَرَّقَ الْإِنْفِصَاحُ) يُمَكِّنُ حَمْلَ هَذَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ هُوَ فَلَا نَظَرَ . □ قَوْلُهُ: (تَمَّمَ الْعَمَلَ بَعْدَهُ الْإِنْفِصَاحُ) أَيْ فَكَانَ الْعَقْدُ بَاقِيًا بِحَالِهِ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ بِلَا مَنَعٍ مِنْهُ وَبِهَذَا يَتَضَمَّنُ الْفَرْقُ وَيَنْدَفِعُ النَّظَرُ فَلْيَتَأَمَّلْ .

المُسَمَّى تَارَةً وَمِنْ أُجْرَةِ الْمِثْلِ أُخْرَى كَمَا هُوَ وَاضِحٌ لِلْمُتَأَمِّلِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا أَجَابَ بِمَا أَجَابَ بِهِ هَذَا الشَّارِحُ وَقَدْ عَلِمْتُ مَا فِيهِ .

(وَالْمَالِكُ) يَغْنِي الْمُلْتَزِمُ (أَنْ يَزِيدَ وَيُنْقِصَ فِي) الْعَمَلِ فِي (الْجُعْلِ) وَأَنْ يُغَيَّرَ جِنْسُهُ (قَبْلَ الْفَرَاغِ) سَوَاءً مَا قَبْلَ الشُّرُوعِ وَمَا بَعْدَهُ كَالثَّمَنِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ (وَفَائِدَتُهُ) إِذَا وَقَعَ التَّغْيِيرُ (بَعْدَ الشُّرُوعِ) فِي الْعَمَلِ مُطْلَقًا أَوْ قَبْلَهُ وَعَمِلَ جَاهِلًا بِذَلِكَ ثُمَّ أَتَمَّ الْعَمَلَ (وُجُوبُ أُجْرَةِ الْمِثْلِ) لِجَمِيعِ عَمَلِهِ وَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ لَوْ عَمِلَ بَعْدَ الْفَسْخِ لَا شَيْءَ لَهُ حَيْثُ كَانَ الْفَسْخُ بِلا بَدَلٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّدَاءَ الْأَخِيرَ فَسَخَ لِلأَوَّلِ وَالْفَسْخُ مِنَ الْمُلْتَزِمِ أَثْنَاءَ الْعَمَلِ يَفْتَضِي الرُّجُوعَ إِلَى أُجْرَةِ الْمِثْلِ نَعَمْ بَحْثُ ابْنِ الرُّفْعَةِ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ لِمَا عَمِلَ جَاهِلًا قَبْلَ النَّدَاءِ الثَّانِي مَا يُقَابِلُهُ مِنَ الْجُعْلِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ الْأَوَّلَ بَاقٍ لَمْ يَنْفَسَخْ وَفِيهِ نَظَرٌ.....

❑ قول (سني): (وَالْمَالِكُ أَنْ يَزِيدَ وَيُنْقِصَ فِي الْجُعْلِ) فَلَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ عَشْرَةٌ ثُمَّ قَالَ مَنْ رَدَّهُ فَلَهُ خَمْسَةٌ أَوْ بِالْعَكْسِ فَالْإِغْيَارُ بِالْأَخِيرِ نِهَائَةً وَمُعْنَى .❑ قوله: (وَأَنْ يُغَيَّرَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ بَحْثُ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى .❑ قوله: (وَأَنْ يُغَيَّرَ جِنْسُهُ) كَانَ يَقُولُ مَنْ رَدَّهُ فَلَهُ دِينَارٌ ثُمَّ يَقُولُ فَلَهُ دِرْهَمٌ أَهْ مُعْنَى .❑ قوله: (إِذَا وَقَعَ التَّغْيِيرُ) أَي بِالزِّيَادَةِ أَوْ النِّقْصِ أَوْ لِجِنْسِ الْجُعْلِ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ أَي التَّغْيِيرُ إِذَا وَقَعَ .

❑ قوله: (مُطْلَقًا) أَي أَتَمَّ الْعَمَلَ عَالِمًا بِالتَّغْيِيرِ أَوْ جَاهِلًا بِهِ .❑ قوله: (وَعَمِلَ الْخ) أَي شَرَعَ فِي الْعَمَلِ وَسَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرَهُ بِقَوْلِهِ ، فَإِنْ عَمِلَ فِي هَذِهِ الْخ .

❑ قول (سني): (وُجُوبُ أُجْرَةِ الْمِثْلِ) وَيُسْتَنْتَى مِنَ الْأَوَّلَى مَا لَوْ عَلِمَ الْمُسَمَّى الثَّانِي فَقَطَّ فَلَهُ مِنْهُ قِسْطُ مَا عَمِلَهُ بَعْدَ عَلَيْهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَهْ شَرْحُ مَنْهَجٍ وَسَيَأْتِي عَنِ النَّهَائَةِ مَا يُوَافِقُهُ قَالَ الْحَلْبِيُّ قَوْلُهُ فَقَطَّ أَي وَجْهَلِ الْمُسَمَّى الْأَوَّلِ وَفِيهِ أَنَّ هَذَا غَيْرُ عَامِلٍ شَرْعًا لِعَدَمِ عَلَيْهِ بِالْجُعْلِ .❑ قوله: (لِجَمِيعِ عَمَلِهِ) يُقِيدُ وَجُوبَ الْأُجْرَةِ لِجَمِيعِ الْعَمَلِ إِذَا وَقَعَ التَّغْيِيرُ بَعْدَ الشُّرُوعِ وَعَمِلَ عَالِمًا وَسَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتُ الْخ أَهْ سَم .

❑ قوله: (وَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَأُجْرَةُ الْمِثْلِ فِيمَا ذَكَرَ لِجَمِيعِ الْعَمَلِ لَا الْمَاضِي خَاصَّةً وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ عَمِلَ الْخ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا فَسَخَ بِلا بَدَلٍ بِخِلَافِ هَذَا أَهْ .❑ قوله: (وَذَلِكَ) أَي وَجُوبُ أُجْرَةِ الْمِثْلِ لِجَمِيعِ الْعَمَلِ فِيمَا ذَكَرَ .

❑ قوله: (لِجَمِيعِ عَمَلِهِ) يُقِيدُ وَجُوبَ الْأُجْرَةِ لِجَمِيعِ الْعَمَلِ إِذَا وَقَعَ التَّغْيِيرُ بَعْدَ الشُّرُوعِ وَعَمِلَ عَالِمًا وَسَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتُ الْخ .❑ قوله: (نَعَمْ بَحْثُ ابْنِ الرُّفْعَةِ الْخ) قَدْ يُقَالُ مَا بَحَثَهُ هُوَ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْعَامِلُ الْمُعَيَّنُ الْخ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْمَشْرُوطِ بَلْ قَدْ يُقَالُ قِيَاسُهُ اسْتِحْقَاقُ الْجُعْلِ الْأَوَّلِ لِمَا بَعْدَ النَّدَاءِ الثَّانِي أَيْضًا حَيْثُ كَانَ الْجَهْلُ شَامِلًا بَلْ وَقِيَاسُهُ أَيْضًا مَا يَأْتِي فِي التَّنْبِيهِ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ وَالرَّوْيَانِيِّ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْفَسْخِ لَا إِلَى بَدَلٍ وَالْفَسْخُ إِلَى بَدَلٍ كَمَا فِي هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ هُنَا فَإِنَّهُ لَوْ رَوَعِيَ الْأَوَّلُ عِنْدَ الْجَهْلِ لَزِمَ الْإِهْدَارُ فَعِلَ الْعَامِلِ فَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ وَلَزِمَ الْمَشْرُوطُ بِخِلَافِ الثَّانِي فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ مُعَاتِهِ الْإِهْدَارُ لِاتِّزَامِهِ بِدَلَا آخَرَ فَلِذَا رَوَعِيَ حَتَّى وَجَبَتْ أُجْرَةُ الْمِثْلِ أَهْ .

وَقَوْلَ الْمُتَنِّ فِيهِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ فِي الْأَصَحِّ يَرُدُّهُ لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ النَّدَاءَ الْأَخِيرَ فَسَخَّ لِلأَوَّلِ وَأَنَّ الْفَسْخَ يُوجِبُ أَجْرَةَ الْمِثْلِ فَاذْدَفَعَ قَوْلُهُ أَنَّ الْعَقْدَ الْأَوَّلَ بَاقٍ لَمْ يَنْفَسِخْ وَالْحَقُّ بِذَلِكَ فَسَخُّهُ بِالتَّغْيِيرِ قَبْلَ الْعَمَلِ الْمَذْكُورِ فَإِنْ عَمِلَ فِي هَذِهِ عَالِمًا بِذَلِكَ فَلَهُ الْمُسَمَّى الثَّانِي.

(تَنْبِيْهٌ) مَا اقْتَضَاهُ الْمُتَنُّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالتَّغْيِيرِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مُعَيَّنًا وَلَمْ يُغْلَنْ بِهِ الْمُتَتَرِّمُ فِيمَا إِذَا كَانَ غَيْرَ مُعَيَّنٍ مِنْ أَنَّ لَهُ أَجْرَةَ الْمِثْلِ هُوَ مَا بَحَثَهُ فِي الْوَسِيطِ وَاقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوْضَةِ وَأَضْلَاهَا أَيْضًا وَقَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ يَسْتَحِقُّ الْجُعْلُ الْأَوَّلُ وَأَقْرَهُ جَمْعُ مُتَأَخَّرُونَ وَالَّذِي يَنْجِيهِ الْأَوَّلُ فَإِنْ قُلْتَ عُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَوْ عُلِمَ بِالثَّانِي قَبْلَ الشُّرُوعِ اسْتَحَقَّهُ...

☐ قَوْلُهُ: (وَقَوْلَ الْمُتَنِّ إلخ) أَيِ الْمُتَقَدِّمِ. ☐ وقَوْلُهُ: (يَرُدُّهُ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ كَلَامَهُ فِيمَا قَبْلَ النَّدَاءِ الثَّانِي وَالْعَقْدُ قَبْلَ النَّدَاءِ الثَّانِي بَاقٍ بِلَا إِشْكَالٍ أَهْ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (فَاذْدَفَعَ قَوْلُهُ أَنَّ الْعَقْدَ الْأَوَّلَ بَاقٍ) مُرَادُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بَاقٍ إِلَى النَّدَاءِ الثَّانِي أَهْ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِذَلِكَ) أَيِ الْفَسْخِ فِي أَثْنَاءِ الْعَمَلِ بِالتَّغْيِيرِ. ☐ قَوْلُهُ: (الْمَذْكُورُ) بِالرَّفْعِ نَعْتُ (فَسَخُّهُ) أَيِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ الْمَارُّ أَوْ قَبْلَهُ وَعَمِلَ جَاهِلًا إِنْخ. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَمِلَ إِنْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى فَإِنْ سَمِعَ الْعَامِلُ ذَلِكَ أَيِ التَّغْيِيرِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ اعْتَبِرَ النَّدَاءُ الْأَخِيرُ وَلِلْعَامِلِ مَا ذَكَرَ فِيهِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ) أَيِ صُورَةِ التَّغْيِيرِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ. ☐ وقَوْلُهُ: (عَالِمًا بِذَلِكَ) أَيِ بِالتَّغْيِيرِ.

☐ قَوْلُهُ: (مَا اقْتَضَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ، فَإِنْ قُلْتَ فِي النَّهَايَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا اقْتَضَاهُ الْمُتَنُّ) مِنْ أَيْنَ هَذَا الْاِقْتِضَاءُ أَه سَم عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَمَحَلُّهُ أَيِ كَلَامِ الْمُتَنِّ فِيمَا قَبْلَ الشُّرُوعِ أَنْ يَعْلَمَ الْعَامِلُ بِالتَّغْيِيرِ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ فِيمَا إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا وَلَمْ يُغْلَنْ بِهِ الْمُتَتَرِّمُ فِيمَا إِذَا كَانَ غَيْرَ مُعَيَّنٍ قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي وَسِيطِهِ يَقْدُحُ أَنْ يُقَالَ يَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ الْمِثْلِ وَهُوَ الرَّاجِعُ كَمَا اقْتَضَاهُ إِنْخ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ أَنَّ لَهُ إِنْخ) جَوَابٌ لَوْ فَكَانَ الصَّوَابُ فَلَهُ إِنْخ.

☐ قَوْلُهُ: (هُوَ) أَيِ مَا اقْتَضَاهُ الْمُتَنُّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَالَ الْمَاوَزْدِيُّ إِنْخ) فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ عَمِلَ مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ الْأَوَّلَ خَاصَّةً وَمَنْ سَمِعَ الثَّانِي اسْتَحَقَّ الْأَوَّلَ نِصْفَ أَجْرَةِ الْمِثْلِ وَالثَّانِي نِصْفَ الْمُسَمَّى الثَّانِي وَعَلَى قَوْلِ الْمَاوَزْدِيِّ لِلأَوَّلِ نِصْفُ الْجُعْلِ الْأَوَّلِ وَلِلثَّانِي نِصْفُ الثَّانِي أَه نِهَايَةً. ☐ قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يَنْجِيهِ الْأَوَّلُ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَالنَّهَايَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِالثَّانِي) أَيِ النَّدَاءِ الثَّانِي وَقَوْلُهُ: (اسْتَحَقَّهُ) أَيِ مُسَمَّى الثَّانِي.

☐ قَوْلُهُ: (وَقَوْلَ الْمُتَنِّ) أَيِ الْمُتَقَدِّمِ وَقَوْلُهُ يَرُدُّهُ إِنْخ قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ كَلَامَهُ قَبْلَ النَّدَاءِ الثَّانِي بَاقٍ بِلَا إِشْكَالٍ إِلَّا أَنَّ قَضِيَّةَ هَذَا أَنْ يَكُونَ حَالَةُ الْعِلْمِ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا عَلَى أَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ الْجَهْلُ بِالنَّدَاءِ الثَّانِي فَالْعَمَلُ قَبْلَهُ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا مَعَ الْجَهْلِ بِهِ إِذَا الْعِلْمُ بِوُجُودِ الشَّيْءِ قَبْلَ وُجُودِهِ مُحَالٌ. ☐ قَوْلُهُ: (فَاذْدَفَعَ قَوْلُهُ أَنَّ الْعَقْدَ الْأَوَّلَ بَاقٍ) مُرَادُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بَاقٍ إِلَى النَّدَاءِ الثَّانِي. ☐ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْعَمَلِ الْمَذْكُورِ) أَيِ فِي قَوْلِهِ الْمَارُّ أَوْ قَبْلَهُ وَعَمِلَ جَاهِلًا بِذَلِكَ ثُمَّ أَتَمَّ الْعَمَلَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (مَا اقْتَضَاهُ الْمُتَنُّ) مِنْ أَيْنَ هَذَا الْاِقْتِضَاءُ.

☐ قَوْلُهُ: (هُوَ مَا بَحَثَهُ فِي الْوَسِيطِ إِنْخ) وَهُوَ الرَّاجِعُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا شَرْحُ م ر. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَالَ الْمَاوَزْدِيُّ إِنْخ) فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ عَمِلَ مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ الْأَوَّلَ خَاصَّةً وَمَنْ سَمِعَ الثَّانِي اسْتَحَقَّ الْأَوَّلَ نِصْفَ أَجْرَةِ الْمِثْلِ وَالثَّانِي نِصْفَ الْمُسَمَّى وَعَلَى قَوْلِ الْمَاوَزْدِيِّ لِلأَوَّلِ نِصْفُ الْجُعْلِ الْأَوَّلِ وَلِلثَّانِي نِصْفُ

أو في الأثناء لم يَسْتَحِقَّ من الثاني شيئاً وكان القياس أنه يَسْتَحِقُّ مِنْهُ قِسْطَ عَمَلِهِ بَعْدَهُ قُلْتُ يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ قَبْلَ الشُّرُوعِ لَمْ يَلْتَزِمَ شَيْئاً فَأَدِيرُ الْأَمْرَ عَلَى الثَّانِي وَيَعْدَهُ التَّزَمَ حُكْمَ الْأَوَّلِ فَوَجِبَ لَهُ مُسَمَّاهُ إِنْ سَلِمَ مِنَ الْفَسْخِ وَالْأَجْرَةُ الْمِثْلُ وَلَا نَظَرُ لِلثَّانِي لِأَنَّهُ وَقَعَ بِهِ الْفَسْخُ لَا غَيْرُ .
(ولو مات الأبق) أو تَلَفَ الْمَزْدُودُ (في بَعْضِ الطَّرِيقِ) أو مات المالك قَبْلَ تَسْلِيمِهِ (أو هَرَبَ) كذلك أو غُصِبَ كذلك أو خَاطَ يَصِفُ الثُّوبَ فَاحْتَرَقَ أو بَنَى بَعْضَ الْحَائِطِ فَانْهَدَمَ، ولو يَلَا تَفْرِيطُ مِنَ الْبَنَانِيِّ أَوْ لَمْ يَتَعَلَّمِ الصَّبِيَّ لِبِلَادَتِهِ (فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ) لَتَعَلَّقِيَ الْاسْتِحْقَاقَ بِالرَّوْدِ أَوْ الْحُصُولِ وَلَمْ يُوجَدْ وَإِنَّمَا اسْتَحَقَّ أَجِيرٌ لِحَجِّ مَاتَ أَثْنَاءَهُ قِسْطَ مَا عَمِلَ لِانْتِفَاعِ الْمَخْجُوجِ عَنْهُ

☐ قَوْلُهُ: (أو في الأثناء) أي سواء وَقَعَ التَّغْيِيرُ بَعْدَ الشُّرُوعِ أَوْ قَبْلَهُ . ☐ قَوْلُهُ: (وَكَانَ الْقِيَاسُ إلخ) هذا القياس هو الذي جَرَى عَلَيْهِ شَرْحُ الرُّوضِ أَيِ وَالتَّهْيِئَةِ اهـ سَم . ☐ قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أي مُسَمَّى الثَّانِي . ☐ قَوْلُهُ: (بَعْدَهُ) أي الْعِلْمُ بِالنَّدَاءِ الثَّانِي . ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) أي الْعَامِلُ (لَمْ يَلْتَزِمَ شَيْئاً) أَيِ مِنْ أَحْكَامِ النَّدَائِنِ .
☐ قَوْلُ (سَيِّ): (ولو مات الأبق إلخ) أي بغير قَتْلِ الْمَالِكِ لَهُ أَمَّا إِذَا قَتَلَهُ الْمَالِكُ فَيَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ الْقِسْطَ كَمَا لو فَسَخَ الْمَالِكُ اهـ مُغْنِي . ☐ قَوْلُهُ: (أو تَلَفَ الْمَزْدُودُ إلخ) .
(فَرَعَ): لَوْ رَدَّ الْآبِقُ لِإِضْطَبَالِ الْمَالِكِ وَعَلِمَ بِهِ كَفَى كَنْظِيرُهُ مِنَ الْعَارِيَةِ وَغَيْرِهَا م ر اهـ سَم عَلَى حَجِّ اهـ ع ش . ☐ قَوْلُهُ: (أو تَلَفَ الْمَزْدُودُ) إِلَى الْخَاتِمَةِ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَالْمَالِكُ حَاضِرٌ . ☐ قَوْلُهُ: (أو مات المالك قَبْلَ تَسْلِيمِهِ) أَيِ وَلَمْ يُسَلِّمْهُ لَوَارِثِهِ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ أَيِ رَدِّ الْعَامِلِ لَوَارِثِ الْمَالِكِ اهـ سَم وَفِي أَكْثَرِ النُّسخِ أَوْ بِيَابِ الْمَالِكِ كَمَا فِي التَّهْيِئَةِ كَذَلِكَ . ☐ قَوْلُهُ: (قَبْلَ تَسْلِيمِهِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَوْتِ وَالتَّلَفِ . ☐ قَوْلُهُ: (أو غُصِبَ كَذَلِكَ) أَوْ تَرَكَ أَيِ الْمَزْدُودَ الْعَامِلُ وَرَجَعَ بِتَنْفِيسِهِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي .
☐ قَوْلُهُ: (فَاحْتَرَقَ) أَيِ وَهُوَ فِي يَدِهِ أَيِ الْخِطَابِ اهـ ع ش . ☐ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُوْجَدْ) الْأَوَّلَى التَّثْنِيَّةُ لِأَنَّ أَوْ

الثَّانِي شَرْحُ م ر . ☐ قَوْلُهُ: (أو في الأثناء لَمْ يَسْتَحِقَّ مِنَ الثَّانِي شَيْئاً) هَذَا عُلِمَ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَجُوبُ أَجْرَةِ الْمِثْلِ لِجَمِيعِ عَمَلِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ مُطْلَقًا . ☐ قَوْلُهُ: (وَكَانَ الْقِيَاسُ إلخ) هَذَا الْقِيَاسُ هُوَ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ الرُّوضُ وَإِنْ زَادَ أَوْ نَقَصَ اعْتَبِرَ النَّدَاءُ الْأَخِيرُ قَلَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ أَوْ كَانَ بَعْدَ الشُّرُوعِ وَجِبَ أَجْرَةُ الْمِثْلِ اهـ قَالَ فِي شَرْحِهِ فِي النُّسخِ الْمُتَأَخِّرَةِ وَأَجْرَةُ الْمِثْلِ فِيمَا قَالَهُ فِي الْأَوَّلَى لِجَمِيعِ الْعَمَلِ وَفِي الثَّانِيَةِ لِعَمَلِهِ قَبْلَ النَّدَاءِ الثَّانِي أَمَّا عَمَلُهُ بَعْدَهُ فَبِهِ قِسْطُهُ مِنْ مُسَمَّاهُ اهـ .
☐ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (ولو مات الأبق إلخ) .

(فَرَعَ): لَوْ رَدَّ الْآبِقُ لِإِضْطَبَالِ الْمَالِكِ وَعَلِمَ بِهِ كَفَى كَنْظِيرُهُ مِنَ الْعَارِيَةِ وَغَيْرِهَا م ر .
(فَرَعَ آخَرُ): فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ قَبْلَ رَدِّهِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ يَظْهَرُ أَنَّ يُقَالُ لَا أَجْرَةَ لِلْعَامِلِ إِذَا رَدَّ بَعْدَ الْعِتْقِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ لِحُصُولِ الرُّجُوعِ ضِمْنًا أَيِ فَلَا أَجْرَةَ لِعَمَلِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ تَنْزِيلًا لِإِغْتَاقِهِ مِثْلَهُ فَسَخَ اهـ . ☐ قَوْلُهُ: (أو مات المالك قَبْلَ تَسْلِيمِهِ) أَيِ وَلَمْ يُسَلِّمْهُ لَوَارِثِهِ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ أَيِ رَدِّ الْعَامِلِ لَوَارِثِ الْمَالِكِ .

يَتَوَابَ مَا عَمِلَهُ، وَلَوْ لَمْ يَجِدْ الْمَالِكُ وَلَا وَكِيلُهُ سَلَّمَهُ لِلْحَاكِمِ فَإِنْ قُعِدَ أَشْهَدَ وَاسْتَحَقَّ أَيُّ وَإِنْ مَاتَ أَوْ هَرَبَ بَعْدَ ذَلِكَ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي تَلَفِ سَائِرِ مَحَالِّ الْأَعْمَالِ وَمَحَلُّهُ فِي غَيْرِ الْأَخِيرَةِ أَغْنِي عَدَمَ تَعَلُّمِ الصَّبِيِّ كَمَا اسْتَفِيدَ مِنَ الْمَتْنِ وَغَيْرِهِ حَيْثُ لَمْ يَقَعِ الْعَمَلُ مُسَلِّمًا لِلْمَالِكِ فَإِنْ وَقَعَ مُسَلِّمًا لَهُ وَظَهَرَ أَثَرُهُ عَلَى الْمَحَلِّ كَأَنْ مَاتَ صَبِيٌّ حُرٌّ أَثْنَاءَ التَّغْلِيمِ اسْتَحَقَّ أَجْرَهُ مَا مَضَى مِنَ الْمُسَمَّى لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْعَمَلَ وَقَعَ مُسَلِّمًا بِالتَّغْلِيمِ مَعَ ظُهُورِ أَثَرِ الْعَمَلِ عَلَى الْمَحَلِّ بِخِلَافِ رَدِّ الْآبِقِ إِذَا هَرَبَ مِنَ الْأَثْنَاءِ وَكَذَا الْإِجَارَةُ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ نُهَبَ الْجَمْلُ أَوْ غَرِقَ أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ لَمْ يَجِبِ الْقِسْطُ؛ لِأَنَّ الْجَمْلَ لَمْ يَقَعِ مُسَلِّمًا لِلْمَالِكِ وَلَا ظَهَرَ أَثَرُهُ عَلَى الْمَحَلِّ بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَ الذَّابَّةُ أَوْ نُهِبَتْ وَالْمَالِكُ حَاضِرٌ أَمَّا الْقَيْنُ فَيُشْتَرَطُ.....

العاطفة للتَّنَوُّعِ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ لَمْ يَجِدْ) أَيِ الْعَامِلِ. □ فَوُدَّ: (سَلَّمَهُ لِلْحَاكِمِ) وَاسْتَحَقَّ الْجَمْلُ أَهْ نِهَائَةً فَيَدْفَعُهُ لَهُ الْحَاكِمُ مِنْ مَالِ الْمُتَلَزِمِ إِنْ كَانَ وَلَا يَبْقَى فِي ذِمَّتِهِ ع. ش. □ فَوُدَّ: (بَعْدَ ذَلِكَ) أَيِ التَّسْلِيمِ لِلْحَاكِمِ وَالْإِشْهَادِ عِنْدَ قَفْدِهِ. □ فَوُدَّ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ لُزُومِ شَيْءٍ لِلْعَامِلِ عِنْدَ نَحْوِ مَوْتِ الْآبِقِ. □ فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ عَدَمِ اللُّزُومِ فِيمَا ذَكَرَ فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ. □ فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ رَدِّ الْآبِقِ فِي الْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (حَيْثُ لَمْ يَقَعِ الْعَمَلُ مُسَلِّمًا) أَيِ بَأْنِ لَمْ يَكُنْ بِحَضْرَةِ الْمَالِكِ، وَمِنْ كَوْنِهِ بِحَضْرَتِهِ حُضُورُهُ فِي بَعْضِ الْعَمَلِ وَأَمْرُهُ بِهِ أَهْ ع. ش. □ فَوُدَّ: (كَأَنَّ مَاتَ الْخ) وَكَانَ تَلَفَ الثَّوْبِ الَّذِي خَاطَ بَعْضُهُ أَوْ الْجِدَارِ الَّذِي بَنَى بَعْضُهُ بَعْدَ تَسْلِيمِهِ إِلَى الْمَالِكِ اسْتَحَقَّ أَجْرَهُ مَا عَمِلَ أَيِ بِقِسْطِهِ مِنَ الْمُسَمَّى أَهْ نِهَائَةً. □ فَوُدَّ: (حُرٌّ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرَهُ. □ فَوُدَّ: (لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْعَمَلَ الْخ) وَفِي الشَّامِلِ أَنَّهُ لَوْ خَاطَ نِصْفَ الثَّوْبِ ثُمَّ احْتَرَقَ وَهُوَ فِي يَدِ الْمَالِكِ اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْمَشْرُوطِ انْتَهَى أَهْ نِهَائَةً قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ وَهُوَ فِي يَدِ الْمَالِكِ أَيِ بَأْنِ سَلَّمَهُ لَهُ بَعْدَ خِيَاطَةِ نِصْفِهِ أَوْ خَاطَهُ بَيِّتَ الْمَالِكِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَضْرَتِهِ حَيْثُ أَحْضَرَهُ لِمَنْزِلِهِ أَه. □ فَوُدَّ: (إِذَا هَرَبَ مِنَ الْأَثْنَاءِ) أَيِ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ لِلْمَالِكِ لِمَا قَدَّمْتُهُ فِي قَوْلِ الْمَتْنِ قَرَدَهُ مِنْ أَقْرَبِ الْخ مِنْ أَنَّهُ لَوْ رَأَى الْمَالِكُ فِي نِصْفِ الطَّرِيقِ قَدْفَعَهُ لَهُ اسْتَحَقَّ النِّصْفَ أَهْ سَمِ أَيِ وَلِقَوْلِ الشَّارِحِ كَذَلِكَ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ هَرَبَ. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يُغْتَبَرُ فِي وَجُوبِ الْقِسْطِ وَقُوعُ الْعَمَلِ مُسَلِّمًا لِلْمَالِكِ وَظُهُورُ أَثَرِهِ عَلَى الْمَحَلِّ. □ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَ الذَّابَّةُ الْخ) أَوْ انْكَسَرَتِ السَّفِينَةُ مَعَ سَلَامَةِ الْمَحْمُولِ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَهْ نِهَائَةً قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. مَعَ سَلَامَةِ الْمَحْمُولِ أَيِ سِوَاءِ كَانَ الْمَالِكُ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا كَمَا سَمَلَهُ إِطْلَاقُهُ وَفِي حَجِّ التَّقْيِيدِ بِكَوْنِ الْمَالِكِ حَاضِرًا أَه. □ فَوُدَّ: (وَالْمَالِكُ حَاضِرٌ) اشْتَرَطَ حُضُورَهُ لِيَقَعَ الْعَمَلُ مُسَلِّمًا لَكِنْ قِيَاسَ قَوْلِهِ بَعْدَهُ أَمَّا الْقَيْنُ الْخ أَنَّهُ

□ فَوُدَّ: (كَأَنَّ مَاتَ صَبِيٌّ حُرٌّ) خَرَجَ الرَّقِيقُ أَيِ لِأَنَّ وَقُوعَ تَغْلِيلِهِ مُسَلِّمًا إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ بِحَضْرَةِ الْمَالِكِ أَوْ فِي مِلْكِهِ ثُمَّ رَأَيْتَ الشَّارِحَ صَرَّحَ بِذَلِكَ. □ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ رَدِّ الْآبِقِ إِذَا هَرَبَ مِنَ الْأَثْنَاءِ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ، وَلَوْ بَعْدَ تَسْلِيمِهِ لِلْمَالِكِ فَهُوَ مُشْكِلٌ إِلَّا أَنْ يُوَجَّهَ بِأَنَّ الْعَمَلَ لَمْ يَظْهَرْ أَثَرُهُ عَلَى الْمَحَلِّ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ ثُمَّ رَأَيْتَ مَا قَدَّمْتُهُ فِي قَوْلِ الْمَتْنِ قَرَدَهُ مِنْ أَقْرَبِ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ رَأَى الْمَالِكُ فِي نِصْفِ الطَّرِيقِ قَدْفَعَهُ لَهُ اسْتَحَقَّ النِّصْفَ. □ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَ الذَّابَّةُ أَوْ نُهِبَتْ وَالْمَالِكُ حَاضِرٌ)

يَكْفِي هُنَا تَسْلِيمُ الْحِمْلِ لِلْمَالِكِ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا فَيَكُونُ الشَّرْطُ حُضُورَ الْمَالِكِ أَوْ تَسْلِيمَ الْحِمْلِ لَهُ بَعْدَ مَوْتِ الدَّابَّةِ وَظَاهِرُ ذَلِكَ اسْتِحْقَاقُ الْقِسْطِ حَيْثُ يُذَوَّبُ الْحِمْلُ بَعْدَ ذَلِكَ وَهُوَ مُشْكِلٌ لِأَشْرَاطِهِمْ

أَشْرَطَ حُضُورُهُ لِيَقَعَ الْعَمَلُ مُسَلَّمًا لَكِنَّ قِيَاسَ قَوْلِهِ بَعْدَهُ أَمَّا الْقَرْنُ فَيُشْتَرَطُ تَسْلِيمُهُ لِلْسَيِّدِ أَوْ وَقُوعُ التَّعْلِيمِ بِحَضْرَتِهِ أَوْ فِي مِلْكِهِ أَنَّهُ يَكْفِي هُنَا تَسْلِيمُ الْحِمْلِ لِلْمَالِكِ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا فَيَكُونُ الشَّرْطُ حُضُورَ الْمَالِكِ أَوْ تَسْلِيمَهُ الْحِمْلَ بَعْدَ مَوْتِ الدَّابَّةِ وَظَاهِرُ ذَلِكَ اسْتِحْقَاقُ الْقِسْطِ حَيْثُ يُذَوَّبُ الْحِمْلُ بَعْدَ ذَلِكَ وَهُوَ مُشْكِلٌ لِأَشْرَاطِهِمْ فِي اسْتِحْقَاقِ الْقِسْطِ وَقُوعُ الْعَمَلِ مُسَلَّمًا وَظُهُورُ أَثَرِهِ عَلَى الْمَحَلِّ كَمَا قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَإِنْ تَلَفَ ثَوْبٌ اسْتَوْجِرَ لِخِيَاطَتِهِ ، وَقَدْ خَاطَ الْأَجِيرُ نِصْفَهُ مَثَلًا اسْتَحَقَّ النِّصْفَ مِنَ الْمُسَمَّى هَذَا إِنْ كَانَ الْعَمَلُ فِي مِلْكِ الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ بِحَضْرَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ يَبْقَى الْعَمَلُ مُسَلَّمًا وَإِلَّا فَلَا يَسْتَحَقُّ شَيْئًا كَمَا مَرَّ ذَلِكَ فِي فَضْلِ اسْتَوْجَرٍ فِي قِصَارَةِ ثَوْبٍ لَا إِنْ تَلَفَتْ جَرَّةٌ حَمَلَهَا الْأَجِيرُ نِصْفَ الطَّرِيقِ فَلَا يَسْتَحَقُّ شَيْئًا مِنَ الْأَجْرَةِ وَالْفَرْقُ أَنَّ الْخِيَاطَةَ تَظْهَرُ عَلَى الثَّوْبِ فَوْقَ الْعَمَلِ مُسَلَّمًا بِظُهُورِ أَثَرِهِ وَالْحِمْلُ لَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ عَلَى الْجَرَّةِ فَعُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي وَجُوبِ الْقِسْطِ وَقُوعُ الْعَمَلِ مُسَلَّمًا وَظُهُورُ أَثَرِهِ عَلَى الْمَحَلِّ اهـ . فَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ مُصَرِّحٌ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي اسْتِحْقَاقِ الْقِسْطِ مِنْ ظُهُورِ أَثَرِ الْعَمَلِ عَلَى الْمَحَلِّ وَبِأَنَّ الْحِمْلَ لَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ وَبِأَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقِسْطُ فِي مَسْأَلَةِ الْجَرَّةِ وَإِنْ كَانَ الْمَالِكُ مَعَهَا ؛ لِأَنَّهُ كَوْنُهُ مَعَهَا غَايَتُهُ أَنَّهُ يَوْجِبُ وَقُوعَ الْعَمَلِ مُسَلَّمًا وَذَلِكَ لَا يَكْفِي بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ ظُهُورِ أَثَرِ الْعَمَلِ وَلَمْ يَظْهَرْ بِصَرِيحِ قَوْلِهِ وَالْحِمْلُ لَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ بَلْ قَوْلُهُ أَنَّ الْخِيَاطَةَ تَظْهَرُ عَلَى الثَّوْبِ فَوْقَ الْعَمَلِ مُسَلَّمًا يَقْتَضِي عَدَمَ وَقُوعِ الْعَمَلِ مُسَلَّمًا فِي مَسْأَلَةِ الْجَرَّةِ لَا قِضَائِهِ أَنَّ الْعَمَلَ لَا يَبْقَى مُسَلَّمًا إِلَّا إِنْ كَانَ مِمَّا يَظْهَرُ أَثَرُهُ وَلَا خَفَاءَ فِي أَنَّ الْحِمْلَ لَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ فَكَيْفَ يَجِبُ الْقِسْطُ بَلْ حِمْلُ الْجَرَّةِ مِنْ أَفْرَادِ الْحِمْلِ بَلْ لَا يَتَأْتَى فَرْقٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَحْمُولُ جَرَّةً وَأَنْ يَكُونَ غَيْرَ جَرَّةٍ فَوُجُوبُ الْقِسْطِ فِي مَسْأَلَةِ الْحِمْلِ يُخَالِفُ مَا قَالُوهُ فِي مَسْأَلَةِ الْجَرَّةِ مِنْ عَدَمِ وَجُوبِ شَيْءٍ وَمَا قَالُوهُ مِنْ أَشْرَاطِ ظُهُورِ الْأَثَرِ عَلَى الْمَحَلِّ مِنْ تَضَرُّعِهِمْ بِأَنَّ الْحِمْلَ مِمَّا لَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ وَتَضَوُّيرُ الرُّوضِ الْمَسْأَلَةَ بِالتَّلَفِ يَقْتَضِي أَنَّهُ مَحَلُّ الْاسْتِحْقَاقِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَتْلَفْ لَا يَسْتَحَقُّهُ إِلَّا إِنْ تَمَّ الْعَمَلُ وَقِيَاسُهُ عَدَمُ الْاسْتِحْقَاقِ فِي مَسْأَلَتِنَا إِذَا لَمْ يَتْلَفِ الْحِمْلُ وَوَجْهُهُ عَدَمُ وَجُوبِ الْمَشْرُوطِ وَهُوَ تِمَامُ الْعَمَلِ مَعَ امْتِنَانِهِ لَكِنَّ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ فِيمَا لَوْ غَيَّرَ النَّاسِخُ تَرْتِيبَ الْكِتَابِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ الْبِنَاءُ سَقَطَتِ الْأَجْرَةُ وَإِنْ أُمْكِنَ اسْتَحَقَّ بِالْقِسْطِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ عَدَمُ تَوَقُّفِ اسْتِحْقَاقِ الْقِسْطِ فِي مَسْأَلَتِنَا عَلَى تَلَفِ الْمَحَلِّ بَلْ شَرَحُ الرُّوضِ مُصَرِّحٌ بِذَلِكَ هُنَا فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ الرُّوضُ وَشَرْحُهُ وَإِنْ خَاطَ نِصْفَ الثَّوْبِ فَاحْتَرَقَ أَوْ تَرَكَهُ أَوْ بَنَى بَعْضَ الْحَائِطِ فَانْهَدَمَ أَوْ تَرَكَهُ أَوْ لَمْ يَتَعَلَّمِ الصَّبِيُّ لِيَلَادَتِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ . قَالَ فِي شَرْحِهِ وَمَحَلُّهُ فِيمَا عَدَا الْأَخِيرَةَ إِذَا لَمْ يَبْقَ الْعَمَلُ مُسَلَّمًا وَإِلَّا فَلَهُ أَجْرُهُ مَا عَمِلَهُ بِقِسْطِهِ مِنَ الْمُسَمَّى إِلَخَ فَقَوْلُهُ وَمَحَلُّ إِلَخَ بَعْدَ قَوْلِهِ أَوْ تَرَكَهُ صَرِيحٌ فِي وَجُوبِ الْقِسْطِ مَعَ عَدَمِ التَّلَفِ وَمَعَ التَّرْكِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

تَسْلِيْمُهُ لِلسَّيِّدِ أَوْ وَقُوْعُ التَّغْلِيْمِ بِحَضْرَتِهِ أَوْ فِي مِلْكِهِ (وَإِذَا رَدَّهُ فَلَيْسَ لَهُ حَنْبُهُ لِقَبْضِ الْجُعْلِ)؛
لأنَّهُ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ بِالتَّسْلِيمِ وَلَا حَبْسَ قَبْلَ الاسْتِحْقَاقِ وَعِلْمٌ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى أَنَّهُ لَا يَحْبِسُهُ أَيْضًا لِمَا
أَنْفَقَهُ عَلَيْهِ بِالْإِذْنِ. (وَيُصَدَّقُ) بِبَيْعِيهِ الْجَاعِلُ سَوَاءً (الْمَالِكُ) وَغَيْرُهُ (إِذَا أَنْكَرَ شَرْطَ الْجُعْلِ أَوْ
سَعْيَهُ) أَيْ الْعَامِلِ (فِي رَدِّهِ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الشَّرْطِ وَالرَّوْدُ، وَالرَّوْدُ فِي أَنَّهُ بَلَغَهُ النَّدَاءُ أَوْ سَمِعَهُ .
(فَإِنْ اخْتَلَفَا) أَيْ الْجَاعِلُ وَالْعَامِلُ بَعْدَ الاسْتِحْقَاقِ (فِي) نَحْوِ (قَدْرِ الْجُعْلِ) أَوْ جَنْبِهِ أَوْ فِي قَدْرِ
الْعَمَلِ بَعْدَ الْفَرَاغِ وَكَذَا بَعْدَ الشُّرُوعِ إِنْ قُلْنَا لَهُ قِسْطُ الْمُسَمَّى (تَحَالُفًا) نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ
وَالْعَامِلِ أَجْرُهُ الْمِثْلُ.
(خَاتِمَةٌ) تَرَدَّدَ الرَّافِعِيُّ فِي مُؤَنَةِ الْمَرْدُودِ وَفِي الرُّوْضَةِ عَنْ ابْنِ كَيْجٍ أَنَّهُ إِذَا أَنْفَقَ عَلَيْهِ الرَّوْدُ فَهُوَ

فِي اسْتِحْقَاقِ الْقِسْطِ وَقُوْعَ الْعَمَلِ مُسَلِّمًا وَظُهُورَ أَثَرِهِ عَلَى الْمَحَلِّ ثُمَّ مَا قَالُوهُ مِنْ اشْتِرَاطِ ظُهُورِ الْأَثَرِ
عَلَى الْمَحَلِّ مَعَ تَضَرُّعِهِمْ بِأَنَّ الْجَمْلَ مِمَّا لَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ، وَتَضْوِيرُ الرُّوْضِ الْمَسْأَلَةَ بِالتَّلْفِ يَفْتَضِي أَنَّهُ
مَحَلُّ الاسْتِحْقَاقِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَتَلَفْ لَا يُسْتَحَقُّ إِلَّا إِنْ تَمَّ الْعَمَلُ وَقِيَاسُهُ عَدَمُ الاسْتِحْقَاقِ فِي مَسْأَلَتِنَا إِذَا
لَمْ يَتَلَفْ الْجَمْلُ وَوَجْهُهُ عَدَمُ وُجُودِ الشَّرْطِ وَهُوَ تَمَامُ الْعَمَلِ مَعَ إِمْكَانِهِ لَكِنْ كَلَامٌ شَرَحَ الرُّوْضَ مُصَرِّحٌ
بَعْدَ تَوْقُفِ اسْتِحْقَاقِ الْقِسْطِ فِي مَسْأَلَتِنَا عَلَى تَلَفِ الْجَمْلِ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ الرُّوْضُ وَإِنْ خَاطَ نِصْفَ الْقَوْبِ
فَاحْتَرَقَ أَوْ تَرَكَهُ أَوْ بَنَى بَعْضَ الْحَائِطِ فَانْهَدَمَ أَوْ تَرَكَهُ أَوْ لَمْ يَتَعَلَّمِ الصَّبِيُّ لِبِلَادَتِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ قَالَ فِي
شَرْحِهِ وَمَحَلَّهُ فِيْمَا عَدَا الْأَخِيرَةَ إِذَا لَمْ يَقَعْ الْعَمَلُ مُسَلِّمًا وَلَا فَلَهُ أَجْرُهُ مَا عَمِلَهُ بِقِسْطِهِ مِنَ الْمُسَمَّى إِنْ خ
فَقَوْلُهُ وَمَحَلَّهُ إِنْ بَعْدَ قَوْلِهِ أَوْ تَرَكَهُ صَرِيحٌ فِي وُجُوبِ الْقِسْطِ مَعَ عَدَمِ التَّلَفِ وَمَعَ التَّزْكِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَم
بِحَذْفِ . قَوْلُهُ: (تَسْلِيمُهُ لِلسَّيِّدِ) وَهَلْ مِثْلُ تَسْلِيمِ الْمُعَلِّمِ عَوْدَ الْعَبْدِ بِنَفْسِهِ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي كُلِّ
يَوْمٍ إِلَى سَيِّدِهِ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ تَسْلِيمِ الْفَقِيهِ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ . قَوْلُهُ: (أَوْ فِي مِلْكِهِ) كَانَ
يُعَلِّمُهُ فِي بَيْتِ السَّيِّدِ أَهْ ش . قَوْلُهُ: (لأنَّهُ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ) إِلَى الْخَاتِمَةِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ جَنْبِهِ .

قَوْلُهُ (سَيِّ): (إِذَا أَنْكَرَ شَرْطَ الْجُعْلِ) بِأَنَّ اخْتِلَافًا فِيهِ فَقَالَ الْعَامِلُ شَرَطْتُ لِي جُعْلًا وَأَنْكَرَ الْمَالِكُ أَه
مُغْنِي عِبَارَةَ النَّهَايَةِ كَانَ قَالَ مَا شَرَطْتُ الْجُعْلَ أَوْ شَرَطْتُهُ فِي عَبْدٍ آخَرَ أَه .

قَوْلُهُ (سَيِّ): (أَوْ سَعْيَهُ فِي رَدِّهِ) كَانَ قَالَ لَمْ تَرُدَّهُ وَإِنَّمَا رَدَّهُ غَيْرُكَ أَوْ رَجَعَ بِنَفْسِهِ أَهْ نِهَايَةً . قَوْلُهُ: (وَالرَّوْدُ
إِنْ خ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ الْجَاعِلُ . قَوْلُهُ: (أَوْ فِي قَدْرِ الْعَمَلِ) كَانَ قَالَ شَرَطْتُ مِائَةً عَلَى رَدِّ عَبْدَيْنِ فَقَالَ
الْعَامِلُ بَلْ عَلَى رَدِّ هَذَا فَقَطْ أَهْ نِهَايَةً . قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْفَرَاغِ وَكَذَا إِنْ خ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ إِذَا وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ بَعْدَ
فَرَاغِ الْعَمَلِ وَالتَّسْلِيمِ أَوْ قَبْلَ الْفَرَاغِ فِيْمَا إِذَا وَجَبَ لِلْعَامِلِ قِسْطُ أَهْ قَالَ غ ش أَي بِأَنَّ كَانَ الْفَسْخُ مِنْ
الْمَالِكِ أَوْ بَعْدَ تَلَفِ الْمُجَاعِلِ عَلَى الْعَمَلِ فِيهِ وَوَقَعَ الْعَمَلُ مُسَلِّمًا أَهْ وَقَوْلُهُ بِأَنَّ كَانَ إِنْ خ أَي وَبِأَنَّ وَقَعَ
التَّغْيِيرُ فِي الْاِثْنَاءِ وَسَمِعَ الْعَامِلُ النَّدَاءَ الثَّانِي فَقَطْ وَقَوْلُهُ الْفَسْخُ أَي وَمَا فِي حُكْمِهِ كَمَا عِنَاتِي الْإِيْقِي أَوْ قَتْلِهِ .

قَوْلُهُ: (وَعِلْمٌ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى إِنْ خ) وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ التَّفَقُّعَ بِالْإِذْنِ اسْتَقَرَّتْ مُطْلَقًا .

مُتَبَرِّعٌ عِنْدَنَا أَيُّ إِنْ كَانَ بَغِيرِ إِذِنْ مُعْتَبَرٍ مَعَ عَدَمِ نَبِيَّةِ الرُّجُوعِ بِشَرْطِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي هَرَبِ الْجِمَالِ وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ مُؤَنَّتَهُ عَلَى الْمَالِكِ حَيْثُ لَا مُتَبَرِّعٌ، وَلَوْ أُكْرِهَ مُسْتَحَقُّ عَلَى عَدَمِ مُبَاشَرَةِ وَظِيفَتِهِ اسْتَحَقُّ الْمَعْلُومَ كَمَا أَقْنَى بِهِ التَّاجُ الْفَرَارِيُّ وَاعْتِرَاضُ الرُّزْكَشِيِّ لَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يُبَاشِرْ

فَوَدَّ: (أَيُّ إِنْ كَانَ الْخ) عبارة النهاية وَيَدُ الْعَامِلِ عَلَى الْمَاخُوذِ إِلَى رَدِّهِ يَدُ أَمَانَةٍ وَلَوْ رَفَعَ يَدَهُ عَنْهُ وَخَلَاهُ بِتَقْرِيطِ كَانَ خَلَاهُ بِمَضْيَعَةٍ ضَمِنَهُ وَنَفَقَتَهُ عَلَى الْمَالِكِ، فَإِنْ أَتَفَقَ عَلَيْهِ مُدَّةُ الرَّدِّ فَمُتَبَرِّعٌ إِلَّا إِنْ أَذِنَ لَهُ الْحَاكِمُ فِيهِ أَوْ أَشْهَدَ عِنْدَ فَقْدِهِ لِيَزْجَعَ وَلَوْ كَانَ رَجُلَانِ بِيَادِيَةٍ وَنَحْوَهَا فَمَرَضَ أَحَدُهُمَا أَوْ غَشِيَ عَلَيْهِ وَعَجَزَ عَنِ السَّيْرِ وَجَبَ عَلَى الْآخَرِ الْمَقَامُ مَعَهُ إِلَّا إِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ نَحْوَهَا فَلَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ وَإِذَا أَقَامَ مَعَهُ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ، فَإِنْ مَاتَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَخْذُ مَالِهِ وَإِصَالُهُ إِلَى وَرَثَتِهِ إِنْ كَانَ ثِقَةً وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثِقَةً لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْأَخْذُ وَإِنْ جَازَ لَهُ وَلَا يَضْمَنُهُ فِي الْحَالَيْنِ أَيُّ لَوْ تَرَكَهُ وَالْحَاكِمُ يَحْسِبُ الْآبِقُ إِذَا وَجَدَهُ انْتِظَارًا لِسَيِّدِهِ. فَإِنْ أَبْطَأَ سَيِّدُهُ بَاعَهُ الْحَاكِمُ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ فَإِذَا جَاءَ سَيِّدُهُ فَلَيْسَ لَهُ غَيْرُ الثَّمَنِ وَإِنْ سُرِقَ الْآبِقُ قُطِعَ كَغَيْرِهِ وَلَوْ عَمِلَ لِغَيْرِهِ عَمَلًا مِنْ غَيْرِ اسْتِجَارٍ وَلَا جَعَالَةٍ فَدَقَعَ إِلَيْهِ مَالًا عَلَى ظَنٍّ وَجُوبِهِ عَلَيْهِ لَمْ يَحِلَّ لِلْعَامِلِ عَلَيْهِ أَنْ يُعْلِمَهُ أَوْلَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْبَذْلُ، ثُمَّ الْمَقْبُولُ هَبَةً لَوْ أَرَادَ الدَّافِعُ أَنْ يَهَبَهُ مِنْهُ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْبَذْلُ وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ هَدِيَّةً حَلًّا أَوْ كَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ عَمِلَ لِغَيْرِهِ الْخ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر. كَانَ خَلَاهُ بِمَضْيَعَةٍ قَالَ الْمُصَنِّفُ لَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْيِيدِ بِالْمَضْيَعَةِ فَحَيْثُ خَلَاهُ ضَمِنَ أَه. قَالَ الْأَذْرَعِيُّ مُرَادُ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ الْإِعْرَاضَ فَسَيَلَّهُ أَنْ يَرْفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ وَلَا يَتْرُكُ ذَلِكَ مُهْمَلًا وَلَمْ يَرُدَّ أَنَّهُ يَتْرُكُهُ بِمَهْلَكَةٍ انْتَهَى أَه. وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَإِنْ جَازَ لَهُ يَتَأَمَّلُ فِيهِ، فَإِنْ تَرَكَهُ يُؤَدِّي إِلَى ضَيَاعِهِ وَقَضِيَّتُهُ مَا مَرَّ فِي اللَّقْطَةِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَخْذُ حَيْثُ خَافَ ضَيَاعَهُ وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا لَكِنْ لَا تَبْتُّ يَدَهُ عَلَيْهِ بَلْ يَنْتَرِغُهُ الْحَاكِمُ مِنْهُ أَه. وَقَوْلُهُ م ر وَالْحَاكِمُ يَحْسِبُ الْخ أَيُّ وَجُوبًا لِأَنَّهُ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ وَإِذَا احتَاجَ إِلَى نَفَقَةٍ أَتَفَقَ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَجَانًا قِيَاسًا عَلَى اللَّقِيطِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ أَيُّ أَوْ كَانَ وَثَمَ مَا هُوَ أَهَمُّ مِنْهُ أَوْ حَالَتِ الظُّلْمَةُ دُونَهُ اقْتَرَضَ عَلَى الْمَالِكِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ الْاِقْتِرَاضُ فَتَفَقَّتْهُ عَلَى مِيَاسِ الْمُسْلِمِينَ قَرْضًا أَه. بِأَذْنَى زِيَادَةٍ. فَوَدَّ: (بِشَرْطِهِ) أَيُّ شَرْطُ كِفَايَةِ نَبِيَّةِ الرُّجُوعِ مِنْ فَقْدِ الْقَاضِي وَالشَّاهِدِ. فَوَدَّ: (وَلَوْ أُكْرِهَ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النَّهَايَةِ. فَوَدَّ: (وَلَوْ أُكْرِهَ مُسْتَحَقُّ الْخ) وَفِي مَعْنَى الْإِكْرَاهِ فَيَسْتَحَقُّ أَيْضًا الْمَعْلُومَ مَا لَوْ عُرِلَ عَنْ وَظِيفَةٍ بَغِيرِ حَقٍّ وَقُرِّرَ فِيهَا غَيْرُهُ إِذْ لَا يَنْفُذُ عَزْلُهُ نَعَمْ إِنْ تَمَكَّنَ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا فَيَنْبَغِي تَوْقُفُ اسْتِحْقَاقِ الْمَعْلُومِ عَلَيْهَا سَمَ عَلَى حَجٍّ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابُ حَادِثَةٍ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا وَهِيَ أَنَّ طَائِفَةً مِنْ شُبُوحِ الْعَرَبِ شَرِطَ لَهُمْ طِينَ مُرْصَدٍ عَلَى غَفَرٍ مَحَلٍّ مُعَيَّنٍ وَفِيهِمْ كَفَاءَةٌ لِذَلِكَ وَقُوَّةٌ وَبِيَدِهِمْ تَقْرِيرٌ فِي ذَلِكَ مِمَّنْ لَهُ وَلَايَةُ التَّقْرِيرِ كَالْبَاشَا وَتَصَرَّفُوا فِي الطِّينِ الْمُرْصَدِ مُدَّةً ثُمَّ إِنْ مُلْتَرَمَ الْبَلَدُ أَخْرَجَ الْمَشِيخَةَ عَنْهُمْ ظُلْمًا وَدَفَعَهَا لِغَيْرِهِمْ وَهُوَ أَنَّهُمْ يَسْتَحَقُّونَ ذَلِكَ وَإِنْ

فَوَدَّ: (وَلَوْ أُكْرِهَ مُسْتَحَقُّ الْخ) وَفِي مَعْنَى الْإِكْرَاهِ فَيَسْتَحَقُّ أَيْضًا الْمَعْلُومَ مَا لَوْ عُرِلَ عَنْ وَظِيفَةٍ بَغِيرِ حَقٍّ وَقُرِّرَ فِيهَا غَيْرُهُ إِذْ لَا يَنْفُذُ عَزْلُهُ نَعَمْ إِنْ تَمَكَّنَ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا فَيَنْبَغِي تَوْقُفُ اسْتِحْقَاقِ الْمَعْلُومِ عَلَيْهَا.

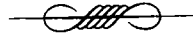
ما شَرَطَ عليه فَكَفَيْفَ يَسْتَحِقُّ حَيْثُ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ هَذَا مُسْتَحَقُّ شَرْعًا وَعُرْفًا مِنْ تَنَاوُلِ الشَّرْطِ
لَهُ لِعُدْرِهِ وَنَظِيرُ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ مُدْرَسٌ يَحْضُرُ مَوْضِعَ الدَّرْسِ وَلَا يَحْضُرُ أَحَدٌ مِنَ الطَّلَبَةِ أَوْ
يَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ حَضَرَ لَا يَحْضُرُونَ بَلْ قَدْ يُقَالُ بِالْجَزْمِ بِالِاسْتِحْقَاقِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمُكَرَّةَ تُمَكِّنُهُ
الِاسْتِنَابَةَ فَيَحْضُلُ عَرْضُ الْوَاقِفِ بِخِلَافِ الْمُدْرَسِ فِيمَا ذُكِرَ نَعَمْ إِنْ أَمَكَّنَهُ إِعْلَامُ النَّاطِرِ بِهِمْ
وَعَلَى أَنَّهُ يُجَبِّرُهُمْ عَلَى الْحُضُورِ فَالظَّاهِرُ وَجُوبُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ ثُمَّ رَأَيْتُ
أَبَا زُرْعَةَ ذَكَرَ مَا ذَكَرْتَهُ وَجَعَلَهُ أَضْلًا مَقِيسًا عَلَيْهِ وَهُوَ أَنَّ الْإِمَامَ أَوْ الْمُدْرَسَ لَوْ حَضَرَ وَلَمْ يَحْضُرْ
أَحَدٌ اسْتَحَقَّ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْمُصَلِّيِ وَالْمُتَعَلِّمِ لَيْسَ فِي وَسْعِهِ وَإِنَّمَا عَلَيْهِ الْإِنْتِصَابُ لِلذَّكَاءِ وَأَفْتَى
أَيْضًا فِيمَنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ قَطْعَهُ عَنْ وَظِيفَتِهِ إِنْ غَابَ فَقَابَ لِعُدْرٍ كَخَوْفِ طَرِيقٍ بِأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ
حَقُّهُ بِغَيْبَتِهِ قَالَ وَلِذَلِكَ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِحُلِّ التَّزْوُلِ عَنِ الْوُظَائِفِ بِالْمَالِ أَيْ؛ لِأَنَّهُ

كَانَ غَيْرُهُمْ مِثْلَهُمْ فِي الْكِفَاءَةِ بِالْقِيَامِ بِذَلِكَ بَلْ أَكْفَأَ مِنْهُمْ لِأَنَّ الْمَذْكُورِينَ حَيْثُ صَحَّ تَقْرِيرُهُمْ لَا يَجُوزُ
إِخْرَاجُ ذَلِكَ عَنْهُمْ أَرَعَ ش. وَقَوْلُهُ إِنْ تَمَكَّنَ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا أَيْ وَلَوْ بِنَائِيهِ أَخَذًا وَمِمَّا يَأْتِي فِي الْغَيْبَةِ لِعُدْرٍ.

قوله: (أَحَدٌ مِنَ الطَّلَبَةِ) أَيْ مِنْ أَرْبَابِ الْوُظَائِفِ أَوْ غَيْرِهِمْ لِأَنَّ عَرْضَ الْوَاقِفِ إِخْيَاءَ الْمَحَلِّ وَهُوَ
حَاضِلٌ بِحُضُورِ غَيْرِهِمْ أَيْضًا قَالَهُ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الشُّورِيُّ وَلَوْ شَرَطَ الْوَاقِفُ أَنْ يُقْرَأَ فِي مَدْرَسَةٍ كِتَابٌ
بَعِيْنُهُ وَلَمْ يَجِدِ الْمُدْرَسُ مَنْ فِيهِ أَهْلِيَّةٌ لِسَمَاعِ ذَلِكَ الْكِتَابِ وَالِانْتِفَاعُ مِنْهُ قَرَأَ غَيْرَهُ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّرَ شَرْطُ
الْوَاقِفِ سَقَطَ اعْتِبَارُهُ وَفُعِلَ مَا يُمَكِّنُ لِأَنَّ الْوَاقِفَ لَا يَقْصِدُ تَعْطِيلَ وَقْفِهِ أَرَعَ ش. قوله: (وَإِنَّمَا عَلَيْهِ
الِانْتِصَابُ إِلَيْهِ) هَذَا قَدْ يَفْتَضِي أَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْمَعْلُومِ مَشْرُوطٌ بِالْحُضُورِ وَالْمُنَاجَاةُ خِلَافُهُ فِي الْمُدْرَسِ
بِخِلَافِ الْإِمَامِ وَالْفَرْقُ أَنَّ حُضُورَ الْإِمَامِ بَدْوِي الْمُفْتَدِينَ يَحْضُلُ بِهِ إِخْيَاءُ الْبُقْعَةِ بِالصَّلَاةِ فِيهَا وَلَا كَذَلِكَ
الْمُدْرَسُ فَإِنَّ حُضُورَهُ بَدْوِي مُتَعَلِّمٌ لَا فَائِدَةَ فِيهِ فَحُضُورُهُ يُعَدُّ عَبَثًا أَرَعَ ش. قوله: (وَأَفْتَى أَيْضًا) أَيْ أَبُو
زُرْعَةَ أَرَعَ ش. قوله: (بِأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ حَقُّهُ إِلَيْهِ) أَيْ وَإِنْ طَالَ مَا دَامَ الْعُدْرُ قَائِمًا لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ مَحَلَّهُ
حَيْثُ اسْتَنَابَ أَوْ عَجَزَ عَنِ الْاسْتِنَابَةِ أَمَّا لَوْ غَابَ لِعُدْرٍ وَقَدَّرَ عَلَى الْاسْتِنَابَةِ فَلَمْ يَفْعَلْ فَيَنْبَغِي سُقُوطُ حَقِّهِ
لِتَقْصِيرِهِ أَرَعَ ش. قوله: (وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ) هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَرَعَ ش. قوله: (يَحُلُّ التَّزْوُلُ عَنِ
الْوُظَائِفِ) وَمِنْ ذَلِكَ الْجَوَامِكُ الْمُقَرَّرُ فِيهَا فَيَجُوزُ لِمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ مُسْتَحَقُّ لَهُ بِأَنْ لَا يَكُونَ لَهُ
مَا يَقُومُ بِكِفَائَتِهِ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ نَيْبِ الْمَالِ التَّزْوُلُ عَنْهُ وَيَصِيرُ الْحَالُ فِي تَقْرِيرِهِ مَنْ أَسْقَطَ حَقَّهُ لَهُ مُؤَكَّدًا إِلَى
نَظَرِ مَنْ لَهُ الْوَلَايَةُ التَّقْرِيرُ فِيهِ كَالْبَاشَا فَيَقَرَّرُ مَنْ رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي تَقْرِيرِهِ مِنَ الْمَفْرُوعِ لَهُ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَمَّا
الْمَنَاصِبُ الدِّيَوَانِيَّةُ كَالْكَتَبَةِ الَّذِينَ يَقَرَّرُونَ مِنْ جِهَةِ الْبَاشَا فِيهَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَتَصَرَّفُونَ فِيهَا بِالتَّيْبَاعَةِ
عَنِ صَاحِبِ الدَّوْلَةِ فِي ضَبْطِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْمَصَالِحِ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ إِبْقَائِهِمْ وَعَزْلِهِمْ وَلَوْ بَلَا جُنْحَةٍ
فَلَيْسَ لَهُمْ يَدٌ حَقِيقَةٌ عَلَى شَيْءٍ يَنْزِلُونَ عَنْهُ بَلْ مَتَى عَزَلُوا أَنْفُسَهُمْ أَنْزَلُوا وَإِذَا أَسْقَطُوا حَقَّهُمْ عَنْ شَيْءٍ
لِغَيْرِهِمْ فَلَيْسَ لَهُمُ الْعُودُ إِلَّا بِتَوَلِيَّةٍ جَدِيدَةٍ وَمَنْ لَهُ الْوَلَايَةُ وَلَا يَجُوزُ لَهُمْ أَخْذُ عَوَظٍ عَلَى نُزُولِهِمْ لِعَدَمِ

من أقسام الجعالة فيستحقه النازل ويشقُّط حقه، وإن لم يُقرَّر الناظر المنزول؛ لأنه بالخيار بينه وبين غيره والله أعلم .

استحقاقهم الشيء ينزلون عنه بل حكمهم حكم عامل القراض فمتى عزل نفسه من القراض انعزل فافهمه فإنه نفيس ادهع ش . □ قوله: (من أقسام الجعالة) ولو قال اقترض لي مائة ولك عشرة أي في مقابلة الاقتراض فهو جعالة ذكره الماوردي والرويانى اده نهاية أي ويقع الملك في المقترض للقائل فعليه ردُّ بدله وفيه تفصيل في الوكالة فراجع ع ش . □ قوله: (لأنه) أي الناظر . □ وقوله: (بالخيار بينه وبين غيره) ظاهره وإن شرط الرجوع على الفارغ إذا لم يُقرَّر في الوظيفة قال سم في القسم والشور يرجع حيث شرط ذلك وكتب الشارح م ر بهامش نسخته ما نصه ولمنزول له في هذه الحالة الرجوع إن شرطه أو أطلق ودلت قرينة على بطل ذلك في تخصيصها له ولا يمنع رجوعه براءة حصلت به بينهما وإلا فلا ادهع ش والله تعالى أعلم بالصواب وقد تمَّ الرُّبُع الثاني تصحيحاً من حاشية الثخفة على يد مؤلفها فقير رَحْمَةُ رَبِّهِ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الدَّاعِستاني الشَّرواني غَفَرَ اللَّهُ تعالى له ذنوبه وسَرَّ عُيوبه في خامس جمادى الأولى سنة خمس وتسعين بعد ألف ومائتين وأسأله تعالى الإعانة على الإتمام بجاه محمد سيِّد الأنام وهو حسبي ونعم الوكيل وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم آمين .



□ قوله: (لأنه بالخيار بينه وبين غيره) ش م ر والله تعالى أعلم والحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأشرف التسليم على سيِّدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

فهرس الموضوعات

فهرست

کتابُ الغصب ۵

- (فصل) في بيان حكم الغصب ۳۱
(فصل) في اختلاف المالك والغاصب وضمان ما ينقص به المغصوب وجنایته
وتوابعهما ۶۱
(فصل) فيما يطرأ على المغصوب من زيادة ووطء وانتقال للغير وتوابعها ۷۹

(كتاب الشفعة) ۱۰۲

- (فصل) في بيان بدل الشقص الذي يؤخذ به والاختلاف في قدر الثمن وكيفية أخذ
الشركاء إذا تعددوا أو تعدد الشقص وغير ذلك ۱۲۶

(كتاب القراض) ۱۵۵

- (فصل) في بيان الصيغة وما يشترط في العاقدین وذكر بعض أحكام القراض ۱۷۰
(فصل) في بيان أن القراض جائز من الطرفين والاستيفاء
والاسترداد وحكم اختلافهما وما يقبل فيه قول العاقل ۱۹۰

(كتاب المساقاة) ۲۰۳

- (فصل) في بيان الأركان الثلاثة الأخيرة ولزوم المساقاة وهرب العاقل ۲۱۲

کتابُ الإجارة ۲۳۲

- (فصل) في بقية شروط المنفعة وما تُقدَّر به وفي شروط الدابة المُكترأة ومحمولها ۲۶۸
(فصل) في منافع لا يجوز الاستئجار لها ومنافع يخفى الجواز فيها وما يُعتَبَر فيها ۲۹۳
(فصل) فيما يلزم المُكرّي أو المُكترّي لعقار أو دابة ۳۰۹
(فصل) في بيان غاية المدة التي تُقدَّر بها المنفعة تقريباً وكون يد الأجير يد أمانة وما يتبع
ذلك ۳۲۴
(فصل) فيما يقتضي انفساخ الإجارة والتخير في فسخها وعدمهما وما يتبع ذلك ۳۵۰
(فصل) في بيان حكم منفعة الشارع وغيرها من المنافع المُشتركة ۴۰۶

(فصل) في بيان حكم الأعيان المشتركة ٤٢١

(كتاب الوقف) ٤٤٢

(فصل) في أحكام الوقف اللفظية ٤٩٣

(فصل) في أحكام الوقف المعنوية ٥١٤

(فصل) في بيان النظر على الوقف وشروطه وظيفة الناظر ٥٣٨

(كتاب الهبة) ٥٥٨

(كتاب اللقطة) ٦٠١

(فصل) في بيان لقط الحيوان وغيره وتغريفهما ٦١٤

(فصل) في تملكها وغرمها وما يتبعهما ٦٣٨

(كتاب اللقيط) ٦٤٧

(فصل) في الحكم بإسلام اللقيط وغيره وكفرهما بالتبعية ٦٦٣

(فصل) في بيان حرية اللقيط ورقه واستلحاقه وتوابع لذلك ٦٧٥

(كتاب الجعالة) ٦٨٩



